البسيط

في شرح الكافية

لركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه
الأستراباذي ت ٧١٥ هـ

الجزء الأول

تحقيق
الدكتور حازم سليمان الحلي

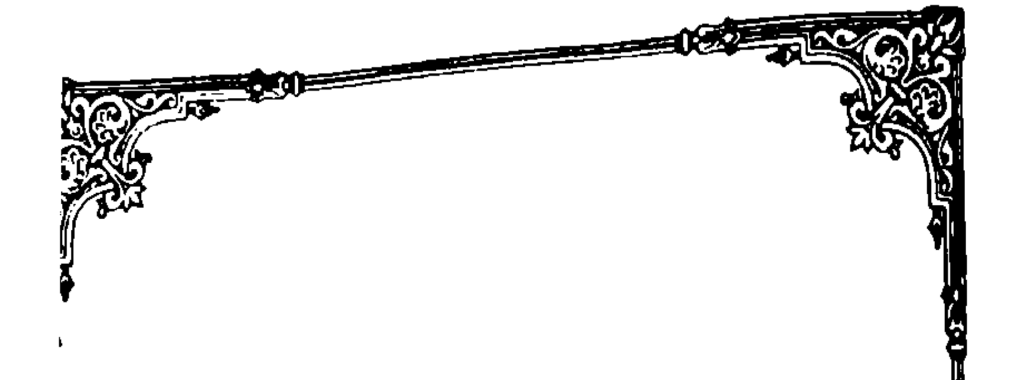
المكتبة الأدبية المختصة

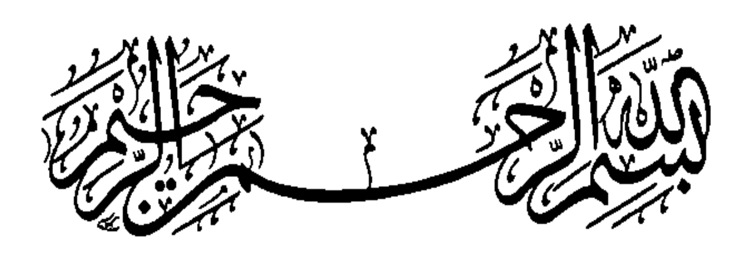
المكتبة الأدبية المختصّة

شابك (ردمك) ٧ - ٨٩ - ٨٦٢٩ - ٩٦٤

ISBN 964 - 8629 - 89 - 7

الكتاب :	البسيط في شرح الكافية / ج ١
المؤلف :	ركن الدين الاستراباذي
المحقق :	الدكتور حازم سليمان الحلي
الطبعة :	الأولى / جمادى الأولى ١٤٢٧ هـ
الناشر :	المكتبة الأدبية المختصّة
المطبعة :	ستارة ـ قم
الكمّية :	٢٠٠٠ نسخة
السعر :	١٧٠٠٠ ريال





الحمد لله ربّ العالمين

كلمة المكتبة الأدبية

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبيّنا محمد وآله الطاهرين.. وبعد

إنّ مما يستعصي على الإحصاء، ويخرج عن حدود الإحاطة هو معرفة عدد لغات الأمم والشعوب التي سارت في موكب التاريخ منذ فجر انطلاقته وإلى اليوم؛ لأنها أكثر من أن يحصيها أحد، أو يحيط من ورائها محيط؛ للجهل بتاريخ معظمها، فضلاً عن معرفة أسمائها، حيث أباد الدهر أهلها، ولم يبق منها إلّا ما نشاهد بعض آثاره، أو نسمع به، أو ما دلّت عليه الكشوفات الأثرية. وأقدم ما وصل إلينا من الصور والرسوم المعبّرة عن لغات الأمم السابقة ـ حيث لم تكتشف الكتابة بعد ـ يعود تاريخه إلى خمسة آلاف سنة مضت في ما صرّح به المعنيون بدراسة تاريخ الحضارات، الأمر الذي يعني ضياع أكثر لغات العالم القديم منذ نشأته إلى ذلك التاريخ.

ومن الواضح أنّ اللغة بحدّ ذاتها لا تكون لغة ما لم تمتلك بعض الخصائص والمميّزات التي تميّزها عن غيرها، بحيث يمكن من خلال دراسة خصائصها ومميّزاتها معرفة مدى نضجها وكمالها قياساً إلى غيرها.. وعلى الرغم من تعذّر الوقوف على خصائص اللغات؛ لضياع معظمها، إلّا أنّه يمكن جعل لغة العرب ـ قياساً إلى لغات العالم المعاصر ـ أنضج لغات العالم وأكملها، بل أفضلها قاطبة؛ إذ ليس اختيارها لأن تكون لغة لأقدس وأشرف كلام في السماوات والأرض اعتباطاً، فقد نزل القرآن ﴿بلسان عربي مبين﴾ زيادة على أنها لغة أشرف الأنبياء والمرسلين، ولغة حجج الله على العالمين، بل هي اللغة (الرسمية) لدولة الإمام المهدي عليه السلام عند انصهار العالم كلّه تحت رايته العظمى في آخر الزمان.. ويكفي ما ورد في بعض الأخبار أنّها لغة أهل الجنّة.

لقد مرّت اللغة العربية قبل مجيء الإسلام بأطوار من النموّ والتكامل حتى بلغت من الفصاحة والبلاغة أقصى ما يمكن أن يبلغه اللسان العربي، وكان للعرب آنذاك ديوانٌ حفظ لهم مزايا لغتهم وفصاحتهم؛ لأنه كالميزان في معرفة الزيادة والنقصان، وهو الشعر الذي قيّدوا به المعاني الغريبة والألفاظ الشاردة، فإذا أحوِجوا إلى معرفة حرفٍ مستصعب أو لفظٍ نادر التمسوه في الشعر؛ إذ صار مرجعهم المتّفق عليه، يرضون بحكمه، ويذعنون لصحّة معاني ألفاظه وأصول لغته. حيث كان الشعر عندهم رصيناً، محكم المعاني، بليغاً، موزوناً بالعروض، مقوّماً بالأنحاء. من غير أن يعرفوا عروضاً أو نحواً! بل ألهموا وزنه، وتذوّقوا إيقاعه ونغمه، وأحكموه بسليقتهم، وما أكثر ما طفحت به قرائحهم بداهة في ضروب شتى ومناسبات عديدة، حتى تقيّدت به ألفاظهم، وتجلّت في أبياته لطافة أغراضهم، ورقة معانيهم، وبقوا على ذلك زماناً طويلاً لا يعرف اللحنُ طريقاً إلى ألسنتهم، حيث لم تختلط ببواديهم ولا في نواديهم ألسنة غريبة تعكّر صفو لغتهم، وتشين بيانهم.

وكان مبدأ اللحن في لسان العرب حين تعرّبت العجم بعد نشر الإسلام ودخولهم فيه، إذ اختلطت اللغات وتعدّدت الألسن في حواضر الدين الجديد، حتى ذهبت السليقة، وفسد لسان

العرب بحكم التأثر والتأثير، ولحن أكثر الناس وسراتهم في كلامهم، وامتدّ لحنهم إلى قراءة القرآن الكريم!

ومن هنا احتاجت لغة الضاد إلى قانون يُرجع إليه، ومعيار يُعتبر به، ومقياس يُقاس عليه، فظهر علم النحو العربي ليقوم بهذه المهمّة الجسيمة ويصون بذلك لغة القرآن الكريم من لحن المستعربين.

وقد اتّفق الكلّ على أنّ أمير المؤمنين علياً عليه السلام هو أوّل من وضع حجر الأساس لعلم النحو، حيث قال لأبي الأسود الدؤلي: «إنّ الأعاجم قد دخلت في الدين كافّة. فضع للناس شيئاً يستدلّون به على صلاح ألسنتهم»، ورسم له الرفع، والنصب، والجرّ. فقام أبو الأسود بهذا الأمر فوضع أصول النحو العربي، وأخذ عنه من جاء بعده، وسار النحاة على طريقته كيحيى بن معمر، وميمون الأقرن، وعنبسة الفيل، ونصر بن عاصم، والخليل بن أحمد، وعبدالله بن أبي إسحاق، وأبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، وسلمة بن عبدالله، وحماد بن الزبرقان، وأبي زيد الأنصاري، وسيبويه، والأخفش، مروراً بالمبرّد، وثعلب، والزجاج، وأبي بكر بن السراج، ونفطويه، وابن دريد، ومحمد بن القاسم الأنباري، والسيرافي، وإلى ما شاء الله من النحاة واللغويين في كلّ عصر وجيل حتى آل الأمر إلى ابن الحاجب (ت / ٦٤٦ هـ) الذي لخّص النحو العربي وهذّبه بعبارة واضحة في كافيته، حتى نال كتابه استحسان جميع النحاة من بعده، فعكفوا على دراسته وتدريسه، وتحشيته، وشرحه، وتوضيح مطالبه.

والكتاب الماثل بين يديك عزيزي القارىء يعدّ من أهم شروح الكافية لابن الحاجب، وقد حظي هذا الشرح بدراسة علمية وتحقيق متقن من لدن استاذ الدراسات اللغوية والنحوية في كلّية الفقه في النجف الأشرف سابقاً: السيد الأستاذ الدكتور حازم سليمان مرزة الحلي المحترم، المقيم في ألمانيا حالياً. وكان عمله في الأصل أطروحة علمية لنيل شهادة الدكتوراه في علم النحو العربي من جامعة بغداد، وقد وفّق لنيلها في (سنة / ١٤٠٤ هـ) بتقدير جيد جدّاً.

وإذ يسّر المكتبة الأدبية المختصّة نشر هذا الكتاب المفعم بالدراسة العلمية محقّقاً ومصحّحاً خدمةً لطلبة العلم والدراسات اللغوية والنحوية، فإنّها تمنح شكرها وتقديرها للسيد الدكتور ثامر العميدي الذي أُنيطت به مهمة الاشراف على طبع الكتاب كومبيوترياً، ومراجعته، وتصحيحه، والنظر في تخريج الإحالات، وتنظيم الفهارس، والتأكد من سلامة الحركات الإعرابية بعد اكتمال طبع الكتاب.

سائليه تبارك وتعالى قبول هذا الجهد المبارك بمزيد لطفه وعنايته.

المكتبة الأدبية المختصّة

١١ جمادى الأولى ١٤٢٦

قم المشرّفة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاةُ على رسولِه محمّدٍ، وآلِه الأطهارِ، وصحبِهِ الأبرارِ، وبعد..

فقد كان استاذي المرحوم علي النجدي ناصف يحبّب لي التحقيق، ويوجّهني نحوه، ويبيّن لي ما فيه من محاسن، وقد وجد عندي استعداداً وميلاً إلى ذلك. ولاهتمامه بالأمر مضىٰ يبحث معي عن نصّ صالح للتحقيق، ثمّ تلقّيت منه رسالةً يخبرني فيها بوجود كتاب شرح الكافية لمحمود بن عبدالرحمن الأصْبَهاني (ت / ٧٤٩ هـ) بنسختين مخطوطتين في دار الكتب المصرية في القاهرة تحت الرقمين: (١٨ نحو المؤيد / ٣٦٠٢٠) و (٦٠١ / نحو طلعت)، وإنّه اطّلع على بعض جوانب المخطوطة ورآها صالحةً للتحقيق.

وكتبت إلى بعض إخواني من الذين يدرسون في القاهرة فصوّروهما، وبعثوا بهما إليّ مشكورين. اطّلعت على المخطوطتين فوجدتهما كما ذكَر، ثمّ إنّ الكتابَ شرحٌ لكافيةِ ابن الحاجبِ التي هي متن من المتون المهمّة في النحو.

وبدأ عملي الذي هو دراسة وتحقيق، وجعلتُ النسخةَ الأولىٰ الأصل واستعنت بالثانية، وكانت الكتابةُ على الصفحة الأولىٰ من النسخة التي جعلتها أصلاً مطموسةً تماماً، فلا يظهر منها اسم الكتاب، ولا اسم المؤلّف. أمّا النسخة الثانية فقد كُتِبَ على الورقةِ الأولى منها بخطٍّ حديثٍ مغايرٍ لخطِ المخطوطةِ العبارة التالية: «شرح العلّامة محمود بن عبدالرحمن بن أحمد العلّامة شمس الدين الأصبهاني، ولد في شعبان سنة (٦٩٤ هـ)، وتوفّي في ذي القعدة سنة (٧٤٩ هـ) على الكافية لابن الحاجب.

أنظر بغية الوعاة للسيوطي[1]، توقيع مصطفىٰ دردير مُعَنْوِن بالدار.. ١٩٣٨/٣/٢».

ولم يمض شهر على بدء عملي حتىٰ اكتشفت أنّ الكتاب الذي بين يديّ هو كتاب (البسيط) لركن الدين الأسْتَراباذي وليس للأصبهاني بالأدلّة التالية:

١ ـ تبدأ المخطوطة التي بين يدي بعد البسملة بعبارة: «أما بعد حمد الله المتفرّد بالعزّة والجبروت»، ويبدأ كتاب (البسيط) بهذه العبارة نفسها.

وهناك تصريحان بهذا، وهما:

أ. جاء في فهرس المكتبة الأزهرية ما يلي:

«البسيط وهو شرح للعلّامة السيد ركن الدين حسن بن محمّد بن شرف شاه الحسيني العلوي المعروف بالأسْتَراباذي المتوفّىٰ سنة (٧١٥ هـ) على الكافية

---

(١) ينظر: بغية الوعاة للسيوطي، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، القاهرة، ٢: ٢٧٨.

لابن الحاجب وهو المعروف بالشرح الكبير. أوّله:

أمّا بعد حمد الله المتفرّد... الخ»[١].

ب. في فهارس الاسكوريال ما يلي:

«٩٤ ـ هذا شرح الكافية في علم النحو المسمّىٰ بكبير... أوّله: «أمّا بعد حمد الله المتفرّد بالعزّة والجبروت»[٢].

٢ ـ على النسخة التي عددتها الأصل[٣] تعليقات مأخوذة بالنصّ من كتاب الوافية، وهو مختصر البسيط، وكلاهما لركن الدين الأسْتَرَاباذي.

أ ـ فعلى الورقة (٢٢ ظ) من المخطوطة حاشية بعدها هذه العبارة: «هكـذا شرحَ الشارحُ هذه المسألةَ في مختصرِهِ»، والنصّ مأخوذ من الوافية[٤].

ب ـ على الورقة (٦ ظ) حاشية مسبوقة بعبارة: «قالَ في المختصر»، ثمّ أورد تعليقاً مأخوذاً من الوافية[٥]، ومثل ذلك على الورقة (٧ ظ)[٦].

جـ ـ على الورقة (٥٠ و) العبارة التالية: «ذكر في المختصر أنّ هذا المثالَ غيرُ مستقيم؛ لأنّ زيداً ليس بذي الحال..»، ثمّ أورد كلاماً من الوافية[٧].

---

(١) فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية ـ القاهرة، ٤: ١١٦.

(٢) فهارس مكتبة الاسكوريال ـ باريس ـ مصوّرة المجمع العلمي العراقي، ١: ٥٦.

(٣) هي التي جعلت الأصل من نسخ البسيط، وسيأتي وصفها مع وصف النسخ.

(٤) ينظر: البسيط ١: ٢٨٨.

(٥) البسيط ١: ١٥٢.

(٦) البسيط ١: ١٥٦.

(٧) البسيط ١: ٥١٥.

د ـ على الورقة (٣٨ ظ) حاشية بعدها عبارة: «كذا في المختصر»، والكلام من الوافية[١].

هـ ـ على الورقة (٢٣ و) تعليق بعده عبارة: «في المختصر»، والكلام من الوافية[٢].

وهناك تعليقات أخرى أحصيتُ منها أكثرَ من عشرين موضعاً، أشرتُ إلى بعضها أثناء تحقيقِ الكتابِ، وكلّها يشار في آخرها إلى أنّها مأخوذة من المختصر، ومن المعلوم أنّ المختصر يُراد بِهِ الوافية، والنصوصُ موجودةٌ في الوافية حقّاً كما أثبتُّ ذلكَ في مواضعه.

٣ ـ على النسخة الثانية المصوّرة من نسخة دار الكتب المرقّمة: (٦٠١ / نحو طلعت)[٣] تعليقات على الأوراق التالية: (٤ ظ) و(٦ و) و (٧ ظ) و(١٠ ظ) و(٦٠ و) تنتهي بكلمة: (متوسّط)، والمتوسّط من أسماء الوافية أيضاً، وهذه التعليقات مأخوذة من الوافية[٤].

إنّ هذه الأدلّة على أنّ الكتابَ للأسْتَرَاباذي وليس للأصبهاني، لم تقلّل من عزمي، بل زادت في إصراري على المضيّ في العمل لأنّني سأحقّقُ كتاباً، وأدرسه، وأدرس مؤلفه، وأحقّق نسبة الكتاب إلى مؤلّفه. ومضيت أبحث عن نسخ البسيط

---

(١) البسيط ١: ٤٢٠.

(٢) البسيط ١: ٢٩٠.

(٣) هي نسخة (ب) من نسخ البسيط التي اعتمدتُ في التحقيق.

(٤) البسيط ١: ١٣١، ١٤١ ـ ١٤٢، ١٥٣، ٥٦٩.

في مكتبات العالم، وحصلت على مصوَّرَتَي نُسخَتَي المكتبة الأزهرية[١] فـوجدتهما تنطبقان تماماً على نُسخَتَي دار الكتب، وعند ذلك حصل لديّ قـطع بأنّ الكـتاب الذي بين يديّ هو (البسيط) لركن الدين الأسْتَراباذي، وأن نِسْبَتَهُ إلى محمود بـن عبدالرحمن الأصْبهاني لم تكن سديدةً.

ثمّ سافرتُ إلى تركيا للحصول على نسخ الكتاب من مكتبات استنبول التي ذَكَرَتْها بعضُ المصادر، وبعد متاعبَ كثيرةٍ حصلتُ على مـصوّرة نسـخة مكـتبة فيض الله[٢]، ومصوّرة نسخة مكتبة لاله لي[٣]. وكان بروكلمان قد أشار إلى وجود نسختين من الكتاب في مكتبة سليم أغا[٤] بـرقم: (١١٥٦ و١١٥٧)، وقـد زرتُ المكتبة في اسكودار، واطّلعت عليهما، فوجدتهما لرضيّ الدين محمّد بـن الحسـن الاستراباذي، كما هو مثبت على أصل المخطوطتين وفي فهرس المكتبة[٥]. من هـذا تبيّن أنّ ما ذكره بروكلمان عن وجود نسختين من (البسيط) في مكتبة سليم أغا غير صحيح، ولعلّ الذي أوقعه في هذا الوهم تشابه الأسماء والألقاب.

وقد مضيت في عملي، وجعلت رسالتي في قسمين:

اشتمل **القسم الأوّل** على الدراسـة، وتـقع في **ثـلاثة فـصول**، خـصّصت

---

(١) رمزت إليهما في التحقيق بالحرفين: (ز، ع).

(٢) رمزت إليها في التحقيق بالحرف: (ف).

(٣) رمزها في أثناء التحقيق: (ل).

(٤) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ـ الترجمة ـ العربية ـ القاهرة ٥: ٣١٢.

(٥) دفتر كتبخانة الحاج سليم أغا ـ در سعادت مطبعة ناظقدر ـ استنبول: ٩٨.

الفصل الأوّل لركن الدين الأسْتَرَاباذي لسيرته، وثقافته، ومذهبه النحوي، وشيوخه، وتلاميذه، وآثاره.

والفصل الثاني لابن الحاجب، فاشتمل على تعريف موجز بابن الحاجب، ثمّ بالكافية، مع ذكر أهمّ شروحها.

والفصل الثالث يتعلّق بالبسيط: باسمِ الكتابِ، ونسبتِهِ إلى المؤلِف، وقيمتِهِ، ومصادرِهِ، وشواهدِهِ، وموقفِ المؤلّفِ من القراءاتِ والحديثِ النبويّ الشريفِ ومن مسائلِ الخلاف، وأسلوبهِ في المناقشةِ، وشخصيّتِهِ في الكتابِ، وأثر الكتاب فيمن بعدَهُ، ثمّ ذكرتُ المآخذَ على الكتاب.

القسم الثاني: الكتاب محقّقاً، واشتمل على.

نسخ الكتابِ، ومنهجِ التّحقيقِ والنصِّ المحقّقِ، وألحقت بالكتاب الفهارسَ الفنّيّةَ. وحسبي أنّني بذلت ما في وسعي لإخراج هذا الكتاب بشكل آمل أن ينال الرضىٰ، ومع أنّني أعطيت للبحثِ ثلاثَ سنواتٍ ما فرّطتُ بشيء من الوقت فيها أردد مع العمادِ الأصفهاني قوله: «لا يكتبُ إنسانٌ كتاباً في يومِهِ إلّا قالَ في غدِهِ: لو غُيِّرَ هذا لكانَ أحسنَ، ولو زِيدَ هذا لكان يُسْتَحْسَنُ، ولو قُدِّمَ هذا لكانَ أفضلَ، ولو تُرِكَ هذا لكانَ أجملَ. وهذا من أعظم العبر، وهو دليلٌ على استيلاءِ النقصِ على جُمْلَةِ البَشَرِ».

وختاماً فإنّني أقدم وافر شكري لأستاذي الجليل إبراهيم الوائلي الذي أعطاني من وقته ما جعلني عاجزاً عن الشكر؛ لِما أسدىٰ من نصح، وما بذل من

جهد، أحسن الله إليه في الأولى والآخرة، وجزاه عني خيراً. كما أشكر السادةَ الأفاضلَ أعضاءَ لجنة المناقشةِ؛ لصبرِهم على قراءةِ الرسالة وتفضُّلهم بإبداء ملاحظاتهم عليها.

وأقدّمُ جزيلَ شكري لإخواني الذين صوّروا لي المخطوطات، وتحمّلوا نقلها من أماكِنها البعيدة، ثمّ زادوا في إحسانهم أنّهم ما أرادوا ذكر أسمائهم ليكون عَمَلُهم خَالصاً لوجهِ اللهِ.

ثمّ شكري لكلّ من أسْهَمَ في تيسير صعابِ هذا البحث بأيّ سبيل.

والله أسأل أن يجعل في عملي هذا خدمةً للعلم وللغة القرآن الكريم.

وهو حسبي ونعمَ الوكيل.

حازم سليمان الحلّي

١٩٨٣/١٠/١٠

القسم الأوّل - الدراسة

الفصل الأوّل

ركن الدين الأستراباذي

ترجمته وسيرته

ثقافته

مذهبه النحوي

شيوخه

تلاميذه

آثاره

ركن الدين الأسترآباذي

ترجمته وسيرته:

هو أبو الفضائل السيد ركن الدين الحسن بن محمّد بن شرف شاه العلوي الحسيني الأسترآباذي[1]. ليس في المصادر القديمة ما يشير إلى تاريخ ولادته غير

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ـ المطبعة الحسينيّة المصرية ط ١: ٦ / ٨٦، ومرآة الجنان لليافعي ط ١، مطبعة دار المعارف النظامية ـ حيدرآباد: ٦ / ٢٥٥، والفلاكة والمفلوكون لأحمد بن علي الدلجي مطبعة الشعب بمصر: ١١٥، والدرر الكامنة / ابن حجر العسقلاني، مطبعة المدني ط ٢: ٢ / ٩٨، والنجوم الزاهرة ليوسف بن تغري بردى طبعة دار الكتاب: ٩ / ٢٣١، وبغية الوعاة ١ / ٥٢١، وشذرات الذهب لابن العماد ـ بيروت: ٦ / ٤٨، وكشف الظنون لحاجي خليفة ط ٣ ـ طهران: ٢ / ١٣٧٠، وروضات الجنّات للخونساري ـ تحقيق أسد الله إسماعيليان ـ طهران: ٣ / ٩٦، والأعلام للزركلي ط ٣، بيروت ٢ / ٢٣٣، وأعيان الشيعة للسيد محسن الأمين العاملي ط ١ ـ دمشق. ٢٣ / ١٤١، وفيه: (السيد أبو الفضائل ركن الدين أبو محمّد الحسن)، وتاريخ علم الفلك في العراق لعباس العزاوي ـ مطبعة المجمع العلمي العراقي: ٣٨، ٦٩، وتاريخ الأدب العربي في العراق لعباس العزاوي، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١ / ١٦٥، وفيها: (... الحسن بن رضي الدين محمّد...) معجم المؤلّفين لعمر رضا كحالة ـ دمشق: ٣ / ٢٨٣، وفيه (الحسيني الأسترآباذي الموصلي الشافعي).

أنّ بعض المصادر المتأخّرة[1] جعلت تاريخ ولادته في سنة ٦٤٥ هـ. فإن كان ذلك اعتماداً على من قال: إنّه توفي سنة ٧١٥ هـ[2]، بعد أن عَمَّرَ سبعينَ سنة[3]. فإنّه معارض بما رُويَ مِن أنّ وفاته سنة ٧١٦ هـ[4]، و٧١٧[5]، و٧١٨[6]، و٧٢٤ هـ[7]، وأنّه نَيَّفَ على السبعين[8] وجاوز الثمانين[9].

---

(١) الأعلام: ٢ / ٢٣٣، ومعجم المؤلّفين: ٣ / ٢٨٣.

(٢) طبقات الشافعية: ٦ / ٨٦، ومرآة الجنان ٦ / ٢٥٥، والدرر الكامنة: ٢ / ٩٨، والنجوم الزاهرة: ٩: ٢٣١، وبغية الوعاة: ٢ / ٥٢٢، وشذرات الذهب: ٦ / ٣٥ و ٤٨، وهديّة العارفين لإسماعيل باشا ـ طهران: ١ / ٢٨٣، والأعلام ٢ / ٢٣٣، وتاريخ علم الفلك في العراق: ٦٩، وتاريخ الأدب العربي في العراق: ١ / ١٦٥، وأعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤١، ومعجم المؤلّفين: ٣ / ٢٨٣.

(٣) طبقات الشافعية: ٦ / ٩٨، ومرآة الجنان: ٦ / ٢٥٥، والدرر الكامنة: ٢ / ٩٨، والنجوم الزاهرة: ٩ / ٢٣١، وشذرات الذهب: ٦ / ٣٥ و ٤٨.

(٤) تاريخ الفلك في العراق: ٦٩.

(٥) كشف الظنون: ٢ / ١٣٧٠، وعنه أخذت بعض المصادر مثل: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ترجمة الدكتور رمضان عبدالتوّاب، والدكتور يعقوب بكر ـ دار المعارف بمصر: ٥ / ٣١٢، وأعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤١، والذريعة لآغا بزرك الطهراني ـ النجف: ٣ / ١٠٩، وفهارس مكتبة الاسكوريال ـ القسم الأوّل ـ مصورّة المجمع العلمي العراقي: ٥٦، ودفتر كتابخانه أبا صوفيا: ٢٦٨، والمخطوطات العربية فهرس أعدّه حميد هدو ـ مجلّة المورد، العدد الأوّل سنة ١٩٧٩ ـ بغداد: ٣٣٠ وفي كتاب ابن الحجاب النحوي لطارق الجنابي ـ مطبعة أسعد ـ بغداد: ٥٨ أنّ وفاته سنة ٨١٧ هـ، وذلك سهو أو خطأ مطبعي.

(٦) الفلاكة والمفلوكون: ١١٥، وبغية الوعاة: ١ / ٥٢٢، وشذرات الذهب: ٦ / ٤٨، وروضات الجنات: ٣ / ٩٧، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٥ / ٣١٢.

(٧) الوافية في شرح الكافية لركن الدين الأستراباذي تحقيق: محمّد علي الحسيني، رسالة ماجستير ـ كليّة الآداب ـ جامعة بغداد ـ آلة كاتبة: ـ المقدّمة ـ: ٣٠.

(٨) شذرات الذهب: ٦ / ٤٨، وروضات الجنات: ٣ / ٩٧، وأعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤١.

(٩) أعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤١.

وكما أهملت المصادر القديمة ذكر تاريخ ولادته كذلك لم تذكر المكان الذي ولد فيه لكنّها نسبته إلى أستراباذ[1] كما نسبته بعض المصادر المتأخّرة إلى الموصل فدعته بالموصلي[2]، ويحتمل أن تكون ولادته في أستراباذ لنسبته إليها ولقول ابن رافع في ذيل تاريخ بغداد: (قدم مراغة[3] واشتغل على مولانا نصير الدين)[4] لذا رجّح بعض الباحثين أنّه ولد في استرآباذ وانتقل منها إلى مراغة لينهل العلم والمعرفة[5].

وقد عرف الاسترابادي بالذكاء والفطنة، قال عنه ابن رافع في ذيل تاريخ بغداد: «وكان يتوقّد ذكاء وفطنة»[6].

والذكاء والفطنة متوقّعان عند عالم مثل الاسترآباذي، صنّف في مختلف العلوم كما سنرى في آثاره.

ولمّا كان التواضع والحلم من صفات العلماء، فقد كان ركن الدين شديد

---

(١) أستر آباذ، بالفتح ثمّ السكون وفتح التاء المثنّاة من فوق وراء وألف وباء موحّدة وألف وذال معجمة، بلدة كبيرة مشهورة أخرجت خلقاً من أهل العلم في كلّ فن، وهي من أعمال طبرستان بين سارية وجرجان. معجم البلدان ـ لياقوت الحموي ـ ط ١ مطبعة السعادة ـ القاهرة: ١ / ٢٢٤.

(٢) معجم المؤلّفين: ٣ / ٢٨٣.

(٣) بلدة مشهورة عظيمة أشهر بلاد آذربيجان. قال ياقوت: فيها آثار وعمائر ومدارس وخانكاهات حسنة، وقد كان فيها أدباء وشعراء ومحدّثون وفقهاء. معجم البلدان: ٨ / ٥.

(٤) بغية الوعاة: ١ / ٥٢١.

(٥) الوافية ـ المقدّمة ـ: ١٠.

(٦) بغية الوعاة: ١ / ٥٢١.

التواضع يقوم لكلّ أحد حتى السقّاء[١]، على حين كان وافر الجلالة مبجّلاً عند ملوك عصره وسلاطينه[٢].

ومن حلمه ما يروىٰ عنه أنّ امرأة دخلت عليه وهو يدرّس في مدرسة الشهيد بماردين[٣] فسألته عن أشياء مشكلةٍ في الحيض فعجز عن الجواب. فقالت له المرأة: أنت عَذَبَتكَ[٤] واصلةٌ إلى وَسَطِكَ وتَعجِزُ عن جوابِ امرأة!!

قال لها: يا خالة لو علمت كلّ مسألة أُسألُ عنها لوصلت عَذَبَتِي إلى قرنِ الثور!![٥].

وكان له مرتب شهري مناسب مقداره خمسمائة وألف درهم[٦] وقيل ستمائة وألف درهم[٧] وقيل ثمانمائة وألف درهم[٨] وفي بعض المصادر مورده في اليوم

---

(١) الدرر الكامنة: ٢ / ٦٨، وبغية الوعاة: ١ / ٥٢١، وأعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤٣.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) قلعة مشهورة على قُنّة جبل الجزيرة مشرفة على دنيسر ودارا ونصيبين وفضاء واسع وقدّامها ربض فيه مدارس وخانات وربط وخانقاهات ودورهم فيها كالدرج بعضها فوق بعض وكلّ دار فيها يشرف على ما تحته من الدور ليس دون سطوحهم مانع وعندهم عيون قليلة الماء. معجم البلدان: ٧ / ٣٦١.

(٤) عَذَبَة كلّ شيء طرفَه والمقصود هنا عَذَبَة العمامة وهي ما سُدل بين الكتفين منها. لسان العرب لابن منظور طبعة مصوّرة عن طبعة بولاق: ـ عذب ـ: ٢ / ٧٤، وتاج العروس للزبيدي ـ تحقيق عبدالستار أحمد فراج وجماعته ـ الكويت ـ عذب: ٣ / ٣٢٨.

(٥) طبقات الشافعية: ٦ / ٨٦.

(٦) مرآة الجنان: ٦ / ٢٥٥، وشذرات الذهب: ٦ / ٤٨.

(٧) مرآة الجنان: ٦ / ٢٥٥.

(٨) أعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤٣.

ستون درهماً[١].

قدم السيد ركن الدين الأستراباذي إلى مراغة وكانت عامرة بمدارسها يحلّ فيها الأدباء والشعراء والمحدّثون والفقهاء[٢] واتّصل بأشهر علمائها نصير الدين الطوسي[٣]، فقدّمه النصير وصار رئيس الأصحاب بمراغة وكان يجيد درس الحكمة وكَتَبَ الحواشي على التجريد. وكتب لولد النصير شرحاً على قواعد العقائد[٤]، وساهم في بناء رصد مراغة[٥].

ولمّا توجّه النصير الطوسي إلى بغداد سنة ٦٧٢ هـ رافقه تلميذه الأستراباذي[٦]. رغبةً في الاستزادة من علمه والأخذ عنه غير أنّ المنية فرقت بينهما بموت النصير الطوسي في السنة نفسها ولم يرغب التلميذ بالبقاء في مدينة فقد فيها شيخه فرحل إلى الموصل واستوطنها[٧] وقضىٰ فيها بقيّة عمره، وقد بارك الله في عمره فبلغ السبعين أو نيف عليها أو جاوز الثمانين[٨] وتألّقَ نجمه فيها حتىٰ دُعي

---

(١) الفلاكة والمفلوكون: ١١٥.

(٢) معجم البلدان: ٨ / ٥.

(٣) بغية الوعاة: ١ / ٥٢١.

(٤) بغية الوعاة: ١ / ٥٢٢، وشذرات الذهب: ٦ / ٤٨، وأعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤٢، وتاريخ علم الفلك في العراق: ٦٩، وتأسيس الشيعة للسيد حسن الصدر: ١٣٣.

(٥) تاريخ علم الفلك في العراق: ٣٨.

(٦) بغية الوعاة: ١ / ٥٢١.

(٧) المصدر السابق: ١ / ٥٢٢.

(٨) ذكرنا ذلك في ١: ١٨ وأشرنا إلى المصادر هناك.

(عالم الموصل)[١] وانصرف إلى التأليف والتصنيف، وفيها صنّف غالب مصنفاته[٢]. وتولى التدريس في المدرسة النورية بها[٣]، وفوّض إليه النظر في أوقافها[٤].

وفي المصادر ما يشير إلى أنّه درّس في مدرسة الشهيد في ماردين[٥] كما درّس في المدرسة الشافعية[٦] بالسلطانية[٧] مما يدل على أنّه عاش في هاتين المدينتين حيناً من الدهر غير أن المصادر كانت ضنينة علينا بالمعلومات عن تفاصيل حياته هناك.

وكانت وفاته في الموصل[٨]، وهناك من يزعم أن وفاته كانت في تبريز[٩]، ولكننا نذهب إلى أنّ وفاته في الموصل لأنّ مؤلّفي المصادر التي ذكرت ذلك قديمة

---

(١) الدرر الكامنة ٢: ٩٨ والأعلام ٢ / ٢٣٣.

(٢) النجوم الزاهرة: ٩ / ٢٣١.

(٣) النجوم الزاهرة: ٩ / ٢٣١ وبغية الوعاة: ١ / ٥٢٢ وشذرات الذهب: ٦ / ٤٨ وأعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤٣ ومعجم المؤلفين: ٣ / ٢٨٣.

(٤) بغية الوعاة: ١ / ٥٢٢ وأعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤٢.

(٥) طبقات الشافعية: ٦ / ٨٦.

(٦) بغية الوعاة: ١ / ٥٢٢.

(٧) في تقويم البلدان لأبي الفداء ـ طبع باريس: ٤٠٦ ـ ٤٠٧، السلطانية عن تبريز في سمت الشرق بميل يسير إلى الجنوب، وبينهما مسيرة ثمانية أيّام وهي مدينة بناها خربندا بن أرغون وجعلها كرسي ملكه.

(٨) مرآة الجنان: ٦ / ٢٥٥، والفلاكة والمفلوكون: ١١٥ والنجوم الزاهرة: ٩ / ٢١ وشذرات الذهب: ٦ / ٤٨، والأعلام: ٢ / ٢٣٣، وأعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤٢، وتاريخ علم الفلك في العراق: ٦٩ ومعجم المؤلفين: ٣ / ٢٨٣

(٩) أعلام العرب: لعبدالصاحب الدجيلي ـ ط ٢ النجف: ٢ / ١٢٣، والوافية ـ المقدمة ـ: ٣١، وتأسيس الشيعة: ١٣٤.

ولم يبه عهد منه.

وكانت وفاته على أرجح المصادر سنة ٧١٥هـ[١] وبعضها ذكر أنّها كانت في سنة ٧١٦هـ[٢].

وقال بعضها: انها في سنة ٧١٧هـ[٣]، وفي سنة ٧١٨هـ[٤]، ومنهم من قال انّه توفي سنة ٧٢٤هـ[٥].

وقالوا: كانت وفاته في المحرّم[٦]، ومنهم من قال: انها في صفر[٧]، وقد توفي عن عمر بلغ سبعين عاماً[٨]، وذهب بعضهم إلى أنّه نيف على السبعين[٩]، أو جاوز الثمانين[١٠].

---

(١) طبقات الشافعية: ٦ / ٨٦، ومرآة الجنان ٦ / ٢٥٥، والدرر الكامنة: ٢ / ٩٨، والنجوم الزاهرة: ٩: ٢٣١، وبغية الوعاة: ٢ / ٥٢٢، وشذرات الذهب: ٦ / ٣٥ و ٤٨، وهدية العارفين لإسماعيل باشا ـ طهران: ١ / ٢٨٣، والأعلام ٢ / ٢٣٣، وتاريخ علم الفلك في العراق: ٦٩، وتاريخ الأدب العربي في العراق: ١ / ١٦٥، وأعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤١، ومعجم المؤلّفين: ٣ / ٢٨٣.

(٢) تاريخ علم الفلك في العراق: ٦٩.

(٣) تنظر ١: ١٣ الحاشية (٥).

(٤) تنظر ١: ١٣ الحاشية (٦).

(٥) الوافية ـ المقدّمة ـ: ٣٠.

(٦) شذرات الذهب: ٦ / ٣٥ و ٤٨، وأعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤١، وتاريخ الأدب العربي في العراق: ١ / ١٦٥.

(٧) النجوم الزاهرة: ٩ / ٢٣١، وبغية الوعاة: ١ / ٥٢٢.

(٨) طبقات الشافعية: ٦ / ٨٦، ومرآة الجنان: ٦ / ٢٥٥، والدرر الكامنة: ٢ / ٩٨.

(٩) بغية الوعاة: ١ / ٥٢٢، وشذرات الذهب: ٦ / ٤٨، وأعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤٢، وتاريخ الفلك في العراق: ٦٩.

(١٠) أعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤٢.

ثقافته:

لقد وُصِفَ السيد ركن الدين بأنّه (كانَ يتوقّدُ ذكاء وفطنة)[١] فبرز من بين زملائه الدارسين على النصير الطوسي (فقدّمه النصير وصار رئيس الأصحاب)[٢] وَوُصِفَ بأنّه عالم مشارك في النحو والتصريف والفقه والمنطق والطبّ والكلام والأصول[٣] فاستطاع أن يؤلّف في هذه العلوم ويدرّسها فقد درّس الشافعية في الموصل[٤] وولي تدريس المدرسة النورية[٥] وفوّض إليه النظر في أوقافها[٦] كما دَرَّسَ في ماردين[٧] ثمّ تولّىٰ تدريس الشافعية بالسلطانية[٨] فصار مقصد الطلّاب وتخرّج به جماعة من الفضلاء[٩] ووصف بأنّه كان إماماً مصنّفاً عالماً بالمعقولات[١٠] وعالم الموصل[١١]، والإمام العلّامة المفنن[١٢].

وكان السيد ركن الدين مؤلفاً وناقداً، فقد شرح كافية ابن الحاجب ثلاثة

(١) بغية الوعاة: ١ / ٥٢١.

(٢) بغية الوعاة: ١ / ٥٢١.

(٣) معجم المؤلفين: ٣ / ٢٨٣.

(٤) طبقات الشافعية: ٦ / ٨٦، وشذرات الذهب: ٦ / ٤٨.

(٥) النجوم الزاهرة: ٢٣١/٩، وبغية الوعاة: ٥٢٢/٢، وشذرات الذهب: ٤٨/٦، ومعجم المؤلفين: ٢٨٣/٣.

(٦) بغية الوعاة: ٢ / ٥٢٢، وأعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤٢.

(٧) أعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤٢.

(٨) أعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤٢.

(٩) الدرر الكامنة: ٢ / ٩٨، وأعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤٣.

(١٠) طبقات الشافعية: ٦ / ٨٦، والنجوم الزاهرة: ٩ / ٢٣١.

(١١) الدرر الكامنة: ٩ / ٢٣١، والأعلام: ٢ / ٢٣٣.

(١٢) النجوم الزاهرة: ٩ / ٢٣١، وشذرات الذهب: ٦ / ٤٨.

شروح هي الكبير المعروف بالبسيط والمتوسط المعروف بالوافية والصغير المختصر[١] وله فيها اشكالات وتعقيبات وتعليقات ثمّ هو يقرر مذهب النحاة ويشرح كلام ابن الحاجب. يقول في البسيط:

«اعلم أنّي أقرر أولا مذهب النحويين ثمّ أفسّر كلام المصنف»[٢]، وسنعرض لبعض اشكالاته واعتراضاته في دراستنا كتاب البسيط، وأخذ على السيف الآمدي[٣] وله على كتاب الحاوي اعتراضات حسنة[٤]، ومن مراجعة قائمة مؤلفاته نعرف سعة ثقافته وإلمامه بمختلف العلوم كالنحو والصرف والفقه وأصول الفقه والمنطق وغيرها وسنبيّن في الفصل الثالث عندما ندرس كتاب البسيط أثر بعض هذه العلوم في أسلوب المؤلف.

بقي أن نقول أنّ خصومه كانوا يطعنون عليه، بأنّه كان لا يحفظ القرآن ولا بعضه[٥]، وبأنّ في دينه رقّة[٦]، ولعلّ ذلك مصدره الحسد من خصومه ومنافسيه.

مذهبه النحوي:

لقد اختار ركن الدين الاستراباذي لنفسه منهجَ مدرسة البصرة، وتبنّىٰ هذا

---

(١) طبقات الشافعية: ٦ / ٨٦.

(٢) البسيط ١: ٢٠٠.

(٣) بغية الوعاة: ١ / ٥٢٢، والسيف الآمدي هو علي بن محمّد بن سالم التغلبي ولد في آمد وتعلّم في بغداد والشام توفي سنة ٦٣١ هـ. الأعلام: ٥ / ١٥٣.

(٤) شذرات الذهب: ٦ / ٤٨.

(٥) مرآة الجنان: ٦ / ٢٥٥.

(٦) الفلاكة والمفلوكون: ١١٥.

المذهب فذهب مذهب البصريين في مسائل النحو ورجّح رأيهم ووهن رأي الكوفيين، بل إنه ذهب أبعدَ من هذا، فنسب نفسه إلى البصريين، وربما استعمل في بعض الأحيان المصطلحَ الكوفي كاستعماله (خفض) مكان (جر) في قوله: قالوا: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ بخفض خرب[١]. ذلك لأنّ المصطلحات الكوفية قد جرت على السنة نحاة البصرة من غير تحرّج فابن السراج مثلاً وهو من نحاة البصرة[٢] كان يستعمل مصطلحات كوفية[٣] وسيبويه كان يستعمل النعت إلى جانب الصفة[٤].

ومن الادلة على بصريّته:

١ ـ ذهابه مذهب البصريين.

يذهب الاستراباذي إلى أنّ الفعلَ فرع من الاسم[٥]، وأن الفعل / مشتقّ من المصدر[٦]، وهذا مذهب البصريين الذين ذهبوا إلى أنّ الفعل مشتقّ من المصدر وفرع عليه، على حين ذهب الكوفيون إلى أنّ المصدر مشتقٌ من الفعل وفرع عليه[٧].

---

(١) البسيط ١: ٢٩٦.

(٢) الأصول في النحو لابن السراج ـ تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي، النجف: ١ / ١٩.

(٣) المصدر السابق: ٢٠.

(٤) كتاب سيبويه ـ بولاق: ١ / ٢١٠ ـ ٢١٩.

(٥) البسيط ١: ١٤٣، ١٨٩، ١٩١، ٣٧٨.

(٦) البسيط ١: ١٩١

(٧) الانصاف لابن الأنباري ـ تحقيق محمّد محيي الدين عبدالحميد ط ٣، مطبعة السعادة: ـ المسألة ٢٨ ـ: ١٢٩/١.

وهو يمنع العطفَ على الضمير المتصل المجرور من غير إعادة حرف الجـرّ[1] وهذا مذهب البصريين[2].

٢ ـ ترجيح رأي البصريين.

عندما يعرضُ مسألة خلافيةً يرجّحُ رأي البصريين على الكوفيينَ فـيقول: والصحيح ما ذهبَ إليه البصريون[3]، والحقُّ ما ذهب إليه البصريون[4]، وقال أكثر البصريين: أنّه لا يتحمل الضمير وهو الحق[5]، أو أنّه يرىٰ مذهبهم أولىٰ[6].

٣ ـ توهين مذهب الكوفيين.

ونجده أحياناً يوهن مذهب الكوفيين فيقول مثلاً: والذي يدلّ على بـطلان مذهب الكوفيينَ وجهان[7].... وقد يصف الرأيَ الكوفيَ بالضعف[8] أو يوردُ دليلَ الكوفيينَ ثم يزعمُ أنّ لا حجةَ لهم فيهِ ويحاول تفنيدَه[9] وسنعود إلى هذا الموضوع مرّة أخرى عندما نعرض موقفه مِن مسائل الخلافِ.

٤ ـ تصريحه بانتسابه إلى البصريين.

إنّ الاستراباذي يصرّح بما لا يقبل اللبس بأنّه مِنَ البصريينَ، فيقول مثلاً:

---

(١) البسيط ١: ٧٢٧.

(٢) الانصاف ـ المسألة ٦٥ ـ : ٢ / ٢٤٦.

(٣) البسيط ١: ١٧٢.

(٤) البسيط ١: ٣١٤، و٣٥٧.

(٥) البسيط ١: ٣٢٧.

(٦) البسيط ١: ٥٨١.

(٧) البسيط ١: ٣٥٧.

(٨) البسيط ١: ٣٧٦، ٤٤٥.

(٩) البسيط ١: ٤٤٢ ـ ٤٤٣.

اعلم أنّ الإسم إذا كان فيه سبب واحد وهو العلمية لا يجوز منع صرفه لضرورة الشعر عندنا خلافاً للكوفيين والأخفش[١]، ومعلوم أنّ قوله عندنا يعني أنّه وضع نفسه مع البصريين وتحدّث بضمير الجمع لأنّ هذا مذهبهم[٢].

ومن ذلك قوله: اعلم أنّ الكوفيينَ ذهبوا إلى أنّه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ على المبتدإ وذهب أصحابنا إلى جوازه[٣]، ويريد بقوله: أصحابنا البصريين لأنّ هذا مذهبهم[٤]، وقوله: وكذلك اختلفوا في الظرف إذا كان مقدّماً على المبتدأ نحو في الدار زيدٌ فإنّ زيداً مرفوع بالظرفِ عند الكوفيينَ وعند الأخفش ومبتدأ عند البصريين وسيبويه، والحقّ مع أصحابنا لجواز قولنا: في داره زيد[٥].

وليس بعد هذه النصوص الصريحة شك في بصريته.

شيوخه:

علمنا ممّا سبق أنّ ركن الدين صار إلى مراغة فوجد فيها عالماً ذاع صيته وفاض علمه من حوله وطغت سمعته على من سواه فاتّصل به ولازمه ملازمةً لم يفترقا بعدها إلّا بموتِ الشيخ ذلكَ هو نصير الدين الطوسي.

ولم تذكر لنا المصادرُ له شيخاً غير الطوسي إمّا لأنّ له شيوخاً ولم تذكرهم

---

(١) البسيط ١: ١٩٥.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش، طبع مصر: ١ / ٦٨.

[illegible]ـط ١: ٣١٧.

[illegible]ـاف ـ المسألة ٩ ـ: ١ / ٤٦.

[illegible]ـط ١: ٣٢٠ وينظر ما في ٢: ٣٣٥.

المصادر، وإمّا لأنّه وجد لدى الشيخ أكثر من علم كما سنرىٰ في ترجمته فأخذ عنه واكتفىٰ به.

نصير الدين الطوسي:

ولد الخواجة محمّد بن محمّد بن الحسن نصير الدين الطوسي في طوس سنة ٥٩٧ هـ[١]، وأصله من (جه رود) من أعمال قم. بدأ بالاشتغال بالعلوم العقلية عند خاله في قم[٢]، ودرس الفقه والأصول والكلام على أبي السعادات أسعد بن عبدالقاهر الاصفهاني[٣]، والحكمة والفلسفة على شمس الدين عبدالحميد بن عيسىٰ كما درس على كمال الدين موسى بن يونس الموصلي[٤]، وأخذ الحديث عن برهان الدين الهمذاني[٥] كما اشتغل على معين الدين أبي الخير سالم بن بدران بن علي المازني المصري[٦] وعلى غيرهم، ولقد وعىٰ من العلم ما جعله يدعى بالفيلسوف الرياضي وكان يعدّ رأساً في علم الأوائل لاسيّما في الارصاد والمجسطي

(١) الوافي بالوفيات للصفدي باعتناء ريتر: ١ / ١٨٣، وفوات الوفيات لابن شاكر الكتبي تحقيق: احسان عباس ـ بيروت: ٣ / ٢٥٢، والبداية والنهاية لابن كثير ـ بيروت: ١٣ / ٢٦٧، والذريعة: ١ / ٢٦، وفلاسفة الشيعة لعبدالله نعمة ـ بيروت: ٤٧٢، والاعلام: ٧ / ٢٥٧.

(٢) فلاسفة الشيعة: ٢٧٢.

(٣) روضات الجنّات: ٦ / ٣٠٢.

(٤) الوافي بالوفيات: ١ / ١٨١، وفوات الوفيات: ٣ / ٢٤٨.

(٥) روضات الجنات: ٥٧٨.

(٦) الوافي بالوفيات: ١ / ١٨٩، وفوات الوفيات: ٣ / ٢٤٨، والبداية والنهاية: ١٣ / ٢٦٧، وروضات الجنات: ٦ / ٣٠٢، وفلاسفة الشيعة: ٤٧٦.

فإنّه فاق الكبار[١].

وكان النصير كثيرَ التأليف في الفقه والفلسفةِ وعلمِ الكلامِ والفلك والمنطقِ والرياضيّات[٢].

ومن مصنّفاتِه تجريد الاعتقاد في الكلام وشرح الإشارات لابن سينا في الفلسفة والتذكرة في علم الهيئة وتحرير المجسطي هو لبطليموس اليوناني في هيئة علم الفلك وحركات النجوم ورسالة في انعكاس الشعاع وانعطافه والزيج الايلخاني وكتاب في الموسيقى وشرح كافية ابن الحاجب، وغير ذلك[٣].

عاش فترةً تحتَ رعاية الاسماعيليينَ ثمّ استوزره بعدَ ذلكَ هولاكو[٤] وبدأ ببناء رصد مراغة لهولاكو سنة ٦٥٧ هـ، وبذريعته بناء الرصد استطاع بلباقته إقناع هولاكو بإيفاد من يدعو العلماء الذين فروا بأنفسهم من العاصفة المغولية ولجأوا إلى مختلف البلدان بعد احتلال بغداد سنة ٦٥٦ هـ، ويشوقهم إلى العودة والإقامة في مراغة[٥].

وبذلك جمع عدداً كبيراً من العلماء وأسّس في مراغة مكتبة اشتملت على

(١) فوات الوفيات: ٣ / ٢٤٦، وشذرات الذهب: ٥ / ٣٣٩.

(٢) فوات الوفيات: ٣ / ٢٤٨، وروضات الجنات: ٦ / ٣٠٢، وفلاسفة الشيعة: ٤٩٣ والعلّامة الحلي ـ رسالة ماجستير تأليف محمّد مفيد آل ياسين، كلية الآداب ـ جامعة بغداد، آلة كاتبة: ١٣٨.

(٣) فوات الوفيات ٣ / ٢٤٦، وفلاسفة الشيعة: ٤٩٣، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥ / ٣١٠.

(٤) فلاسفة الشيعة: ٤٨١، والذريعة ١ / ٢٧.

(٥) فلاسفة الشيعة: ٤٨٢.

أكثر من أربعمائة ألف مجلدٍ[١] واحتفظ بما نهب من الكتب من بغداد.

ومن بين الذين اجتمعوا حول الطوسي في مراغة تلميذه السيد ركن الدين الاستراباذي الذي سرعان ما تألّق نجمه فقدّمه نصير الدين الطوسي وصار رئيس الأصحاب بمراغة[٢] وحصل منه علوماً كثيرة وصار معيداً في درس أصحابه[٣] ثمّ شارك بعد ذلك في بناء مرصد مراغة[٤].

ورحل النصير الطوسي في جملة من تلاميذه إلى بغداد[٥] وأدركه الموت عام ٦٧٢ هـ[٦]، بحضور تلميذه ودفن في مشهد الإمام موسىٰ بن جعفر عليه السلام[٧].

تلاميذه:

علمنا من سيرة السيد ركن الدين أنّه عاشَ في مراغةَ وفي بغدادَ ودرّس في الموصل وفي ماردين وقد جمع علوماً عديدة مع تواضع وحسن خلق فلابدّ أن

---

(١) المصدر السابق، والذريعة ١: ٢٧.

(٢) بغية الوعاة ١: ٥٢١.

(٣) شذرات الذهب ٦: ٤٨، ومعجم المؤلّفين ٣: ٢٨٣.

(٤) تاريخ علم الفلك في العراق: ٣٨، وفلاسفة الشيعة: ٤٨٣.

(٥) الذريعة ١: ٢٧.

(٦) فوات الوفيات ٣: ٢٥٢، والبداية والنهاية ١٣: ٢٦٧، وشذرات الذهب ٥: ٣٣٩، وروضات الجنات ٦: ٣١٩، والذريعة ٤: ٥٠، وفي الذريعة ١: ٢٦، وفلاسفة الشيعة: ٤٧٢، أنّه توفي سنة ٦٧٣ هـ، وفي تاريخ علماء بغداد ـ تحقيق: عباس العزاوي ـ بغداد: ١٤٨، أنّه توفي سنة ٦٨٢.

(٧) البداية والنهاية ٣: ٢٦٧، وروضات الجنات ٦ / ٣١٩، والذريعة ١: ٢٧، وفلاسفة الشيعة: ٤٧٧، والعلّامة الحلّي ١٢٨، والوافية ـ المقدّمة ـ ٢٠.

يتخرّج به كثير من الناس، وقد قالت عنه بعض المصادر: (تخرّج به جماعة من الفضلاء)[1] ومع ذلك لم يصل إلينا من أسماء تلاميذه إلّا القليل ومنهم:

١ـ تاج الدين التبريزي:

هو علي بن عبدالله بن أبي بكر الأردبيلي التبريزي أبو الحسن بن أبي محمّد الشافعي الملقّب تاج الدين، ولد سنة ٦٧٧ هـ، وسمع الحديثَ على شمس الدين المؤذّن وبعضَ جامع الأصول على قطبِ الدين الشيرازيِّ وأخذ الحكمة والمنطق عن برهان الدين عبدالله وعلم البيان على النظام الطوسي والفرائضَ والحسابَ عن الصلاح الصفديِّ ودرس النحوَ على السيد ركن الدين الاستراباذيِّ والركن الحديثي[2]، وسمع الحديثَ عن الوانيِّ والختنيِّ والدبوسيِّ وأدركَ البيضاويَّ ولم يأخذ عنه وأفتىَ وناظَر وهو ابنُ ثلاثينَ عاماً وتنقل في بغدادَ والحلةِ ومشهدِ الإمام عليٍ عليه السلام وانتقل إلى مصرفكان من خيار العلماء وانتفع الناس به وتخرّج به مثل الشيخ برهان الدين الرشدي ناظر الجيش[3] وكان التبريزي من علماء زمانه في أكثر الفنون، أصيب في آخر حياته بصمم ومات في القاهرة سنة ٧٤٦ هـ[4].

٢ـ ولد النصير:

في (ذيل تاريخ بغداد) لابن رافع، على ما تناقلته المصادر[5]، أنّ ركن الدين

---

(١) الدرر الكامنة ٢: ٩٨، وتاريخ الأدب العربي في العراق ١: ١٦٥

(٢) تاريخ علماء بغداد: ٤٦، والدرر الكامنة ٣: ٧٢، وبغية الوعاة ٢: ١٧٠، وروضات الجنات ٣: ٩٧.

(٣) الدرر الكامنة ٣: ٧٣.

(٤) المصدر السابق، وروضات الجنات ٣: ٩٧.

(٥) بغية الوعاة ١: ٥٢٢، وفيه: (لولده النصير)، وروضات الجنات ٣: ٩٦، وأعيان الشيعة ٢٣: ١٤٢، وتأسيس الشيعة: ١٣٣.

الاسترابادي (كتب لولد النصير شرحاً على «قواعد العقائد») عندما كان ركن الدين يدرس على الطوسيّ في مراغة، ولم تفصح لنا المصادر عن المقصود من لفظ (ولد) أهو الجمع فيشتمل أولادَ الخواجة نصير الدين الطوسي الثلاثةَ صدر الدين علي وأصيل الدين حسن وفخر الدين أحمد[1]؟ أم يقصد به المفرد، وعند ذلك يبق الأمر متعلّقاً بالتخمين وترديد الأمر بين هذا أو ذاك.

وقد وصفت بعض المصادر أصيل الدين حسن بحبّ الحكمة[2] ممّا يجعل احتمال كونه المقصود بذلك أقرب.

آثاره:

ترك ركن الدين آثاراً في علوم شتّىٰ من نحوٍ وصرفٍ ولغةٍ وأدبٍ وأصولٍ وفقهٍ وعلمِ كلامٍ وحكمةٍ ومنطقٍ وطبٍّ وهي مبثوثة في جملةِ مصادرَ، وفيما يلي ما تيسّر منها مع الإشارة إلى المصدر الذي ذكره[3]:

١ ـ شرح قواعد العقائد النصيرية[4].

---

(١) فوات الوفيات ٣: ٢٥١.

(٢) تاريخ علم الفلك في العراق ٣٨ ـ ٣٩.

(٣) ذكرت هذه المصنفات في الوافية ـ المقدّمة ـ: ٣٣ ـ ٤٩.

(٤) الفوائد الرضوية للشيخ عباس القمي ـ طهران: ١٢١، وتأسيس الشيعة: ١٣٣، وأعيان الشيعة ٢٣: ١٤١، وفي النجوم الزاهرة ٩: ٢٣١: (وشرح كتاب قواعد العقائد)، وفي [illegible] (وكتب لولد النصير شرحاً على قواعد العقائد).

٢ ـ شرح قواعد العقائد للغزالي في الكلام[١].

٣ ـ البسيط في شرح الكافية في النحو ويسمّى بالشرح الكبير[٢].

٤ ـ الوافية في شرح الكافية في النحو وتسمّى الشرح المتوسّط[٣].

٥ ـ الشرح الصغير على الكافية في النحو[٤].

٦ ـ شرح الشافية لابن الحاجب في الصرف[٥].

٧ ـ شرح المختصر لابن الحاجب في الأصول المسمّىٰ: (حلّ العقد والعقل في شرح مختصر السؤال والأمل)[٦] ومختصر ابن الحاجب هو مختصر المنتهىٰ أو المختصر الأصولي[٧].

---

(١) كشف الظنون ٢: ١٣٥٨، وهديّة العارفين ١: ٢٨٣، ومعجم المؤلفين ٣: ٢٨٣. وتنظر الحاشية (١) أعلاه فيما يتعلّق بالنجوم الزاهرة وبغية الوعاة.

(٢) هو الكتاب الذي حقّقناه، وسنخصّص الفصل الثالث للحديث عنه.

(٣) حقّقه الدكتور محمّد علي الحسيني عام ١٩٧١ ونال به درجة الماجستير في كلّية الآداب ـ جامعة بغداد.

(٤) يذكر في المصادر التي تذكر أخويه البسيط والوافية، كما سنرىٰ في الفصل الثالث.

(٥) الدرر الكامنة ٢: ٩٨، والنجوم الزاهرة ٩: ٢٣١، وشذرات الذهب ٦: ٤٨، وكشف الظنون ٢: ١٠٢١، وروضات الجنات ٣: ٩٧، وأعيان الشيعة ٢٣: ١٤٢، وتاريخ العراق بين احتلالين لعباس العزاوي ـ بغداد ١: ٤٥٦، وتاريخ الأدب العربي في العراق ١: ١٦٥.

(٦) الفلاكة والمفلوكون: ١١٥، والدرر الكامنة ٢: ٩٨، والنجوم الزاهرة ٩: ٢٣١، وشذرات الذهب ٦: ٤٨، وكشف الظنون ٢: ١٨٥٥، وهديّة العارفين ١: ٢٨٣، وأعيان الشيعة ٢٣: ١٤٢، وتاريخ العراق بين احتلالين ١: ٤٥٦.

(٧) طبع ببولاق سنة ١٣١٦هـ.

٨ـ شرح الحاوي للقزويني[١] في الفقه[٢].

٩ـ الشرح الثاني لحاوي القزويني في الفقه[٣].

١٠ـ حواشي تجريد الفوائد للطوسي[٤].

١١ـ المسائل العشرون الحكمية[٥].

١٢ـ شرح الحماسة[٦].

١٣ـ مرآة الشفاء في الطب[٧].

١٤ـ شرح المطالع[٨] في المنطق[٩].

---

(١) هو نجم الدين عبدالغفار بن عبدالكريم بن عبدالغفار القزويني المتوفى سنة ٦٦٥هـ. طبقات الشافعية ٥: ١١٨، والأعلام ٤: ١٥٧.

(٢) الدرر الكامنة ٢: ٩٨، والنجوم الزاهرة ٩: ٢٣١، وشذرات الذهب ٦: ٤٨، وكشف الظنون ١: ٦٢٦، وهديّة العارفين ١: ٢٨٣، ومعجم المؤلّفين ٣: ٢٨٣، والأعلام ٢: ٢٣٢.

(٣) الفلاكة والمفلوكون: ١١٥، والدرر الكامنة ٢: ٩٨، وأعيان الشيعة ٢٣: ١٤٥.

(٤) بغية الوعاة ١: ٥٢١، وروضات الجنات ٣: ٩٦، وأعيان الشيعة ٢٣: ١٤١، وتأسيس الشيعة: ١٣٢.

(٥) وهي أسئلة في الحكمة والمنطق سأل عنها شيخه نصير الدين الطوسي فأجابه: الوافية ـ المقدّمة ـ: ٤٣. وفي أعيان الشيعة ٢٣: ١٤٥: سمّاها (أسئلة سألها شيخه فأجابه عنها). فهرس مكتبة الدولة في ـ برلين ـ ٤: ٤٢٢.

(٦) هدية العارفين ١: ٢٨٣، والأعلام ٢: ٢٣٢، ومعجم المؤلفين ٣: ٢٨٣.

(٧) كشف الظنون ٢: ١٦٤٨، وهدية العارفين ١: ٢٨٣.

(٨) هو كتاب مطالع الأنوار لسراج الدين أبي الثناء محمود بن أبي بكر بن أحمد الأرموي المتوفى سنة ٦٨٢هـ. طبقات الشافعية ٥: ١٥٥، وكشف الظنون ١: ٢٦١، وهدية العارفين ٢: ٤٠٦، والأعلام ٨: ٤٢.

(٩) طبقات الشافعية ٦: ٨٦، والنجوم الزاهرة ٩: ٢٣١، ومعجم المؤلفين ٣: ٢٨٣.

١٥ ـ شرح شمسية المنطق[١].

١٦ ـ شرح فصيح ثعلب في اللغة[٢].

أمّا كتاب نهج الشيعة الذي نسب إليه[٣] فبعيد أن يكون له لأنّ إهداءه للسلطان أويس بهادر خان[٤]، وهو متأخّر زمناً عنه حيث توفي سنة ٧٧٦ هـ[٥]، فلا تقبل نسبته إلى السيد ركن الدين الاستراباذي.

---

(١) والشمسية المنطق، كتاب لنجم الدين أبي الحسن علي بن عمر بن علي الكاتبي القزويني ويقال له (دبيران) المتوفى سنة ٦٧٥ هـ، وهو أحد تلاميذ نصير الدين الطوسي. هدية العارفين ١: ٧٣، والأعلام ٥: ١٣١. وشرح الاستراباذي ذكر في طبقات الشافعية: ٦ / ٨٦.

(٢) هدية العارفين ١: ٢٨٣.

(٣) تأسيس الشيعة: ١٣٣، وأعيان الشيعة ١٣: ١٤٤.

(٤) أعيان الشيعة ٢٣: ١٤٤، وتأسيس الشيعة: ١٣٣.

(٥) الوافية ـ المقدّمة ـ: ٣٥.

الفصل الثاني

ابن الحاجب والكافية

أهمّ شروحها

ابن الحاجب

هو أبو عمرو عثمان جمال الدين بن عمر بن أبي بكر يونس الكردي الاسناني الدويني النحوي المشهور بابن الحاجب[1]، لأنّ أباه كان حاجباً لعزّ الدين موسك الصلاحي ابن خال صلاح الدين الأيوبي[2] من أسرة كردية كانت تعيش في أذربيجان وتسكن (دوين)[3]، ثمّ انتقلت إلى بلاد الشام وإلى مصر وفي مدينة (إسنا)[4] بالصعيد الأعلى. ولد عثمان بن الحاجب أواخر سنة ٥٧٠ هـ[5]، وفي صغره اشتغل بالقاهرة بالقرآن الكريم وبالفقه، ثمّ بالعربية والقراءات وبرع في علوم

---

(١) وفيات الأعيان ٣: ٢٤٨، والبداية والنهاية ١٣: ١٧٦، وغاية النهاية: ٥٠٨، والنجوم الزاهرة ٦: ٣٦٠، وبغية الوعاة ٢: ١٣٤، وشذرات الذهب ٥: ٢٣٤، وهدية العارفين ١: ٦٥٤، والأعلام ٤: ٣٧٤، ومعجم المؤلفين ٦: ٢٦٥، واقرأ عنه: ابن الحاجب النحوي، وما كتب في مقدّمة الايضاح في شرح المفصل، وشرح الوافية نظم الكافية ـ النجف الأشرف كلاهما لابن الحاجب تحقيق موسى بناي العليلي.

(٢) وفيات الأعيان ٣: ٢٤٨، والنجوم الزاهرة ٦: ٣٦٠.

(٣) بلدة في آخر حدود (أذربيجان) بالقرب من (تفليس). معجم البلدان ٤: ١١٢.

(٤) (إسنا) بكسر الهمزة وسكون السين المهملة وفتح النون وبعدها ألف. مدينة بالصعيد الأعلى من مصر على شاطىء النيل الغربي، وضبطها ابن خلكان بفتح الهمزة. معجم البلدان ١: ٢٤٥، ووفيات الأعيان ٣: ٢٥٠.

(٥) النجوم الزاهرة ٦: ٣٦٠.

القرآن وأتقنها غاية الإتقان وكان الأغلب عليه علم العربية[١]، فقد أخذ القراءات عن القاسم بن فيرة الشاطبي ٥٩٠ هـ، وأبي الفضل أحمد بن يوسف الغزنوي (ت / ٥٩٩ هـ) وأبي الجود غياث بن فارس (ت / ٦٠٥ هـ)[٢]، والفقه والأصول عن علي بن إسماعيل الابياري (ت / ٦١٨ هـ)[٣]، وسمع الحديث من: أبي القاسم هبة الله البوصيري (ت / ٥٩٨ هـ)، والقاسم ابن عساكر (ت / ٦٠٠ هـ)[٤]، كما أخذ عن غيرهم، وقد انتقل إلى دمشق ودرّس بجامعها[٥] وأكبّ الخلق على الاشتغال عليه[٦] وتخرّج عليه جماعة[٧]، ومن مصنّفاته في النحو: الإيضاح في شرح المفصل[٨]، والكافية وشرح الكافية[٩] والوافية نظم الكافية[١٠] وشرح الوافية نظم الكافية[١١]، وله في التصريف الشافية[١٢]. ومن مصنّفاته الأخرىٰ جامع الأمّهات في

---

(١) وفيات الأعيان ٣: ٢٤٨ـ٢٤٩.

(٢) غاية النهاية ١: ٥٠٨.

(٣) حسن المحاضرة للسيوطي، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم ـ القاهره ١: ٤٥٥.

(٤) غاية النهاية ١: ٥٠٩.

(٥) وفيات الأعيان ٣: ٢٤٩.

(٦) المصدر السابق.

(٧) تنظر تلامذته في ابن الحاجب النحوي: ٤٤ـ٤٩، والايضاح ٢١: ٢٤، وشرح الوافية نظم الكافية: ١٦.

(٨) حقّقه ونشره الدكتور موسىٰ بناي العليلي.

(٩) الكافية وشرح الكافية مطبوعان.

(١٠) فهارس مكتبة الاسكوريال ١: ٩٨.

(١١) حقّقه ونشره الدكتور موسىٰ بناي العليلي.

(١٢) مطبوع.

الفقه[١]، ومختصر المنتهى في الأصول[٢] وغير ذلك.

وفي آخر حياته غادر القاهرة إلى الاسكندرية فلم تطل مدّته فيها وتوفي في شوال سنة ست وأربعين وست مئة ودفن بتربة أبي شامة[٣].

الكافية

وضع قدامى النحاة واللغوين المطوّلات، فسيبويه وارث علم الخليل وأنبه تلاميذه[٤] وضعَ (الكتابَ) وما حوىٰ من علمٍ جمٍ، وصنّف الأخفشُ والفرّاءُ (معاني القرآن) وصنع المبردُ (المقتضبَ) ووضع المازني (التصريفَ) وألف ابنُ السراجِ (الأصولَ)[٥]، فكانت هذه الكتبُ وأمثالُها مما عني به العلماءُ حتىٰ (كان المبردُ إذا أرادَ مريدٌ أن يقرأَ عليه كتابَ سيبويهِ يقولُ له: ركبتَ البحرَ)[٦]، وكان المازني يقول: (من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويهِ فليستحِ)[٧]، وقيل: (ما زالَ النحوُ مجنوناً حتىٰ عقله ابنُ السراجِ بأصولِهِ)[٨].

---

(١) هدية العارفين ١: ٦٥٥.

(٢) مطبوع.

(٣) وفيات الأعيان ٣: ٢٥٠ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣٠٨.

(٤) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ـ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ـ القاهرة: ١٠٦، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ـ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع دار المعارف بمصر: ٦٧.

(٥) حققه الدكتور عبد الحسين الفتلي.

(٦) نزهة الألباء لابن الأنباري ـ تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، ط ٢، بغداد: ٥٥.

(٧) المصدر السابق: ٥٦، وكشف الظنون ٢: ١٤٢٧

(٨) معجم الأدباء لياقوت الحموي ـ تحقيق: د. س. مرجليوث ـ ط ٢، القاهرة ١٨ ١٩٨

ثمّ جاء أبو عليٍ الفارسيُ (ت / ٣٧٧ هـ) وتلميذهُ ابنُ جنّي (ت / ٣٩٢ هـ) فصنّفا كتباً قيّمةً كالشيرازيّات والعسكريات[١] والبغداديات[٢]، والقصريات[٣] والحلبيات[٤] والحجّة لأبي علي[٥]، والخصائص والمنصف وسر صناعة الإعراب[٦] والمحتسب لابن جني[٧]، وظهر ميلٌ إلى المختصرات فلمّا ألفَ أبو علي الفارسي الإيضاح وجاء به مختصراً لكتاب سيبويه بأسلوبٍ سهلٍ واضحٍ وعبارةٍ مشرقةٍ تكاد تخلو من الغريب والتعقيد[٨] وحمله إلى عضد الدولة استهان بهِ وقالَ: ما زدتَ على ما أعرفُ شيئاً إنّما يصلحُ هذا للصبيان فمضىٰ وصنّف التكملة في الصرف فلمّا وقف عليها قال: غضِبَ الشيخُ وجاءَ بما لا نفهمه نحن ولا هو[٩]. وألّف ابن جني اللمع في العربية.

ثمّ أخذ الإبداع والابتكار بعد هذا يتقلّصان حتىٰ غُلِّقتِ الأبواب دونها، واقتصرت الدراسات بعد القرنِ الرابعِ الهجري على التلخيصاتِ والشروحِ

---

(١) الشيرازيّات والعسكريّات حقّقها الدكتور علي جابر المنصوري.

(٢) حقّقها صلاح الدين عبدالله السنكاوي.

(٣) من كتب أبي علي المفقودة.

(٤) توجد منه نسخة في دار الكتب بالقاهرة برقم: ٥ ش نحو.

(٥) حقّق أستاذنا المرحوم علي النجدي ناصف وصاحباه جزءاً منه.

(٦) الخصائص والمنصف وسر صناعة الإعراب محقّقة ومنشورة.

(٧) حقّقه أستاذنا علي النجدي ناصف.

(٨) الإيضاح العضدي لأبي علي، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، ط ١، مصر: ـ المقدّمة ـ.

(٩) بغية الوعاة ١: ٤٩٦.

والتعليقات[1].

وكتاب الكافية في النحو لابن الحاجب ولد في عصر شاعت فيه المختصرات فجاء صغيراً موجزاً خالياً من المناقشات والإشكالات والمحاكمات فكان من متون النحو، وفي بعض عباراته إبهام يحتاج إلى إيضاح وتفسير. وقد فَصَلَ ابنُ الحاجب النحوَ عن الصرفِ وخصَّص للصرف كتاب الشافية[2]، كما فصله قبله الأخفش والمازني وقد أقبل الدارسون على الكافية. وانتشرت في الأقطار وشرحها عدد من الشرّاح وأعربها أكثر من واحد، واختُصِرَت ونُظِمَتْ شعراً، وشُرِحَ النظمُ وانتشرت نسخها المخطوطة في أكثر مكتبات العالم كما طبعت مرّات عديدة.

شروحها:

لقد شرحتِ الكافية شروحاً عديدةً لمؤلفها شرحها ونظمها في ارجوزة أسماها الوافيةَ وشرحَ النظمَ كما شرحها بعضُ معاصريهِ، وحيثُ أنّ شروحها قد أحصاها أكثر من باحثٍ[3] وأُشيرَ إلى أماكنِ وجودِ مخطوطات الشروح وتاريخ

---

(١) الدرس النحوي في بغداد للدكتور مهدي المخزومي - بغداد: ١٥٥ - ١٥٦، واللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان - القاهرة: ١١.

(٢) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣٢٧.

(٣) ممن أحصى هذه الشروح الحاجي خليفة حيث ذكر حوالي الستين بين شرح وتعليق وحاشية وإعراب وملمات شتى في كتابه كشف الظنون ٢: ١٣٧٠، وبروكلمان حيث أشار إلى حوالي (٩٠) شرحاً في كتابه تاريخ الأدب العربي ٥: ٣٠٩ - ٣٢٦، والدكتور محمد علي الحسيني حيث أحصى (٥٠) [illegible] العربية في مقدمة كتاب الوافية ١٠٢ - ١٠٨، والدكتور طارق الجنابي حيث ذكر (٠ [illegible]

طبع ما طبع منها فلا ضرورةَ لتكرار ما سبقني إليه غيري، وسأكتفي بذكر أهمّ هذه الشروح.

١ ـ شرح المصنّف ـ مطبوع[١].

٢ ـ النهاية في شرح الكافية، وهو شرح شمس الدين بن الخباز الموصلي (ت / ٦٣٨ هـ) مخطوط، منه نسخة في مكتبة جامعة برستن في الولايات المتّحدة الأمريكية، والجزء الثاني منه في المكتبة البارودية في بيروت[٢].

٣ ـ شرح يعيش بن علي بن يعيش الحلبي النحوي (ت / ٦٤٣ هـ)[٣].

٤ ـ البرود الضافية ـ لجمال الدين محمّد بن مالك[٤]، منه نسختان في مكتبة عارف حكمة في المدينة المنوّرة[٥].

٥ ـ منهج الطالب لأحمد بن محمّد الرصاص (ت / ٦٥٨ هـ) منه نسخة في ميونخ بألمانيا[٦].

← ابن الحاجب النحوي: ٥٧ ـ ٦٧، والدكتور موسى بناي العليلي الذي ذكر (١٢٤) شرحاً في كتابه: شرح الوافية نظم الكافية: ٢٧ ـ ٥١.

(١) طبع في دار الطباعة العامرة في استنبول سنة ١٣١١ هـ.

(٢) الوافية ـ المقدّمة ـ: ١٠٨.

(٣) خزانة الأدب لعبدالقادر البغدادي ـ طبع بولاق ٣: ٦٣٥.

(٤) تسهيل الفوائد لابن مالك ـ تحقيق محمّد كامل بركات ـ القاهرة، وشرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ لابن مالك، تحقيق: عبدالمنعم هريدي، ط ١، القاهرة ـ المقدّمة ـ: ٧٠، وشرح الاشموني على ألفية ابن مالك، مطبوع مع حاشية الصبّان ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة ١: ٩٧

(٥) ابن الحاجب النحوي: ٥٨

(٦) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣١٠

٦ ـ شرح لنصير الدين الطوسي (ت / ٦٧٢ هـ) منه نسخة في مكتبة دير الاسكوريال. برقم (١٩١)[١].

٧ ـ شرح ناصر الدين عبدالله بن عمر البيضاوي (ت / ٦٨٥ هـ)[٢]، منه نسخة في مكتبة طوب قابي سرايي في استنبول برقم ١٨٨٢، H، ٧٧٦٨[٣].

٨ ـ شرح رضي الدين محمّد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت/٦٨٦هـ) وهو مطبوع ومن أحسن الشروح إن لم يكن أحسنها إطلاقاً. فقد وصفه السيوطي (ت / ٩١١ هـ) بأنّه لم يُؤَلَّفُ في غالب كتب النحو مثله جمعاً وتحقيقاً وحُسنَ تعليلٍ[٤].

٩ ـ شرح بدر الدين محمّد بن محمّد بن مالك (ت / ٦٨٦ هـ)[٥]. منه نسخة في مكتبة دير الاسكوريال برقم ٢٠٠[٦].

١٠ ـ شرح لعزّ الدين عبدالعزيز بن زيد بن جمعة الموصلي المعروف بابن القواس أكمله سنة (٦٩٤ هـ) منه نسختان في مكتبة دير الاسكوريال برقم (٨٩)

---

(١) فهارس مكتبه الاسكوريال ١: ١١٣، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣١٠.

(٢) بغية الوعاة ١: ٥١.

(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣١٠، المخطوطات العربية في مكتبة طوب قابي سرايي ـ لفاضل مهدي بيات. مجلّة المورد العام ١٩٧٦ المجلّد الخامس، العدد الثالث، ص: ٢٥٩.

(٤) بغية الوعاة ١: ٥٦٧.

(٥) المصدر السابق ١: ٢٢٥.

(٦) فهارس مكتبة الاسكوريال ١: ١١٨.

و(٩٠)[١].

١١ ـ البسيط في شرح الكافية للسيد ركن الدين الاستراباذي، وهو هذا الكتاب الذي نحقّقه وسنتحدّث عنه بالتفصيل في الفصل الثالث.

١٢ ـ الوافية في شرح الكافية ويسمّىٰ (المتوسط) للسيد ركن الدين الاستراباذي[٢].

١٣ ـ الشرح الصغير للسيد ركن الدين الاستراباذي، منه نسخة في دار الكتب برقم (١٥٥٥)[٣].

١٤ ـ شرح ركن الدين الحديثي (ت / ٧١٥ هـ) منه نسخة مخطوطة في باريس، برقم (٤٠٥٦)[٤].

١٥ ـ شرح الملك المؤيّد عماد الدين إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي أبي الفداء صاحب حماة (ت / ٧٣٢ هـ)[٥].

١٦ ـ شرح شمس الدين محمود بن عبدالرحمن الاصفهاني (ت/٧٤٩ هـ)[٦].

١٧ ـ الهندية أو شرح شهاب الدين أحمد بن عمر الهندي الدولة آبادي

---

(١) فهارس مكتبة الاسكوريال ١: ٥٤، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣١١.

(٢) حقّقه الدكتور محمّد علي الحسيني ونال به درجة الماجستير من كلية الآداب ـ جامعة بغداد.

(٣) فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار، ط ١، ـ مطبعة دار الكتب ٢: ١٣٠.

(٤) كشف الظنون ٢: ١٣٧٦، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣٢٢.

(٥) كشف الظنون ٢: ١٣٧٣.

(٦) المصدر السابق ٢: ١٣٧١.

(ت / ٨٤٩ هـ)[١]، توجد منه نسخ عديدة في مكتبات العالم[٢]. منها نسختان في مكتبة دير الاسكوريال رقماها ١٥١ و ١٥٢[٣]، ونسخة في مكتبة صنعاء برقم ٤١٠[٤].

١٨ ـ الفوائد الضيائيّة أو الفوائد الوافية بحلّ مشكلات الكافية لعبدالرحمن ابن أحمد الجامي (ت / ٨٩٨ هـ) وضعه لولده ضياء الدين وهو مطبوع.

١٩ ـ شرح عصام الدين الاسفراييني (ت / ٩٤٣ هـ) طبع في الاستانة سنة ١٢٥٦ هـ[٥].

وهناك شروح أخرىٰ كثيرة، وعلى بعض الشروح تعليقات وحواش كما أنّ الكافية أُعربت ونُظّمت واختُصِرَت وكلّ ذلك مذكور في مظانّه بالتفصيل[٦].

---

(١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣١٤.

(٢) ينظر: المصدر السابق وابن الحاجب النحوي: ٦١، وشرح الوافية نظم الكافية: ٣٢.

(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣١٤، وابن الحاجب النحوي: ٦١.

(٤) مخطوطات عربية في صنعاء، لحميد مجيد هدو، مجلّة المورد، المجلّد الثالث، العدد الأوّل، ص: ٢٣٩.

(٥) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣٢١.

(٦) انظر ١: ٣٧ ـ ٣٨.

الفصل الثالث

البسيط في شرح الكافية

اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلّف

قيمته، مصادره، شواهده

موقف المؤلّف من القراءات

موقفه من الحديث النبوي، موقفه من مسائل الخلاف

أسلوبه في المناقشة، شخصيّته في الكتاب

أثر الكتاب، المآخذ

اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلّف

تذكر المصادر أنّ ركن الدين الاستراباذي شرح كافية ابن الحاجب شروحاً ثلاثةً كبيراً ومتوسّطاً وصغيراً[1] وقد نصَّ على تسمية أكبرِ الشروحِ بـ (البسيط) ونسبه إلى مؤلّفه عددٌ من المصادرِ وهذا بعضُ ما قالتهُ:

١ ـ وصنّف السيد ركن الدين حسن بن محمّد الاستراباذي[2] الحسيني ثلاثة شروح على الكافية كبير وهو المسمّىٰ بالبسيط[3]....

٢ ـ البسيط هو الشرح الكبير على مقدّمة ابن الحاجب في النحو الموسوم بـ (الكافية) للسيد ركن الدين الاستراباذي[4].

٣ ـ السيد أبو الفضائل ركن الدين أبو محمّد الحسن بن محمّد بن شرفشاه العلوي الحسيني الاستراباذي.... مؤلّفاته:....

---

(١) النجوم الزاهرة ٩/ ٢٣١، وبغية الوعاة ٢/ ٥٢٢، وشذرات الذهب ٦/ ٤٨، ومعجم المؤلفين ٣/ ٢٨٣.

(٢) النصوص التي نذكرها تثبته (الاستراباذي) ـ بالدال المهملة ـ

(٣) كشف الظنون ٢/ ١٣٧٠.

(٤) الذريعة ٣/ ١٠٩.

الشرح الكبير على الكافية في النحو لابن الحاجب المسمّى بالبسيط[١].

٤ ـ السيد ركن الدين الحسن بن رضي الدين محمّد بن شرفشاه الحسيني الاسترابادي.. وله:

١ ـ ....

٢ ـ شرح الكافية لابن الحاجب، شرحها بثلاثة شروح، كبير وهو المسمّى بالبسيط[٢]...

٥ ـ البسيط (شرح الكافية) لركن الدين حسن بن محمّد الاسترابادي[٣].

٦ ـ البسيط وهو للعلّامة السيد ركن الدين حسن بن محمّد بن شرف شاه الحسيني العلوي المعروف بالاسترابادي[٤].

٧ ـ شرح السيد ركن الدين حسن بن محمّد الاسترابادي الحسيني (ت / ٨١٧ هـ)[٥] الكبير المسمّى بالبسيط[٦].

وعبّرت عنه بعض المصادر بالشرح الأكبر[٧] وبكبير[٨]، وبشرح كبير على

---

(١) أعيان الشيعة ٢٣: ١٤١ ـ ١٤٤.

(٢) تاريخ الأدب العربي في العراق ١: ١٦٥.

(٣) فيض الله أفندي كتب خانه سي ـ مكتبة ملت ـ استنبول (فهرس مكتبة فيض الله) ـ مخطوط: ٩٧.
والمخطوطات العربية في المكتبة الوطنية باستنبول ـ لحميد مجيد هدو ـ مجلّة المورد، العدد الأوّل ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م ـ بغداد، ص: ٣٣٠.

(٤) فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية ٤: ١١٦.

(٥) الصواب (ت / ٧١٧هـ) وهو خطأ مطبعي أو سهو سبق أن أشرنا إليه ١: ١٣.

(٦) ابن الحاجب النحوي. ٥٨.

(٧) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥. ٣١٢.

(٨) فهارس مكتبة الاسكوريال ١. ٥٦.

الكافية[1]، وسنرى عند وصف نسخ الكتاب الست المخطوطة المعتمدة في التحقيق أنّه لم تحمل واحدة منها اسم (البسيط) وإنّما اعتمدنا في تسميته على المصادر التي ذكرته.

هل الكتاب مطبوع؟

انفرد بروكلمان برواية تقول: إنّ الكتاب (طبع في لكنو سنة ١٢٨٠ هـ)[2] غير أنّي بحثت كثيراً في فهارس عدد من المكتبات فلم أجد ذكراً له، ولا أعرف باحثاً غير بروكلمان أشارَ إلى الكتاب وذكر أنّه مطبوع.

قيمة الكتاب:

يُعدُّ كتاب الكافية لابن الحاجب من المتون المهمّة التي ظهرت في القرن السابع الهجري وكان موجزاً إيجازاً شديداً وفي بعض عباراته انغلاق وإبهام ولذلك أقبل عليه الشرّاحُ ومن بينِ شروحهِ كتابُ البسيط لركنِ الدين الاستراباذي وقيمةُ البسيط تأتي لأهمّيةِ كتابِ الكافية الذي هو أشهر ما صنّف في عصره لعالم من أشهر علماء زمانه هو ابن الحاجب؛ ولأنّ البسيط هو أكبر ثلاثة شروح صنّفها (عالم مشارك في النحو والتصريف والفقه والمنطق والطبّ والكلام والأصول)[3]، والاطّلاع عليه يجعلنا على بيّنة من تأثير العلوم الأخرى على

---

(١) دفتر كتابخانه أيا صوفيا: ٢٦٨.

(٢) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣١٢.

(٣) معجم المؤلّفين ٣: ٢٨٣.

الدرس النحوي، وقد اشتهر الاستراباذي بأنّه صاحب المتوسط[1]، والمتوسط هو الذي يعرف بالوافية، ويتوسّط بين البسيط والمختصر وجميعها لركن الدين الاستراباذي وربّما سمي المتوسط بالمختصر أيضاً لأنّه يختصر كتاب البسيط كما وجدت ذلك في تعليقات على بعض نسخ مخطوطة البسيط وأشرت إليه في مواضعه فيحسن بنا أن نعرف هذا الكتاب الذي اختصره مؤلّفه ثمّ اختصر مختصره.

وعندما نقرأ البسيط مع ما نقرأ من شروح الكافية نعرف قيمة شرح الرضي الذي يُعدُّ إلى الآن أهمّ الشروح وأعظمها وأدقّها وقد استفاد منه صاحبنا ركن الدين الاستراباذي ولم يشر إلى ذلك كما سأذكر هذا في مصادر الكتاب[2].

ثمّ أنّ كتاب البسيط اشتملَ على عددٍ من الشواهدِ من قرآنٍ وحديثٍ وأمثالٍ وشعرٍ ورجزٍ كما اهتمّ بالقراءاتِ فهو يمثلُ التأليفَ في عصرهِ.

مصادره:

مصادرُ البسيطِ نوعانِ: كتبٌ وأعلامٌ، والكتبُ التي أخذ عنها ذكر بعضها بأسمائها وبعضها بأسماء مؤلّفيها وهناك كتب أخذ عنها ولم يشر إليها ولا إلى مؤلّفيها، والكتب التي أخذ عنها تارة أخذه عنها مباشرة، وتارة بوساطة، أمّا الأعلام فإمّا أن يكون قد أخذ من مصنّفاتهم أو أخذ من الكتب التي نقلت

---

(١) تأسيس الشيعة: ١٣٢.

(٢) ينظر ١: ٥٨.

مذاهبهم.

فمن الكتب التي أخذ عنها: كتاب سيبويه، فقد أخذ عنه بعض الشواهد الشعرية فقال: (ومن ذلك بيت الكتاب)[١]، وأشار إلى آراء سيبويه في الكتاب فقال مثلاً: (هذا عند صاحب الكتاب)[٢]، وهو في الغالب كان يشير إلى ما في الكتاب ويعبّر عنه بسيبويه. ونجد ذلك بكثرة[٣] ونقل عن سيبويه مسائل وصرّح بذلك كقوله: قال سيبويه[٤]، أو كقوله: (هذه حكاية لفظ سيبويه في كتابه)[٥]، (وسيبويه لم يذكر من هذه الأفعال إلّا أربعة وهي....)[٦]، وما أشبه ذلك[٧]، وقد نقل بعض آراء سيبويه عن الآخرينَ من غير الرجوع إلى الكتابِ كقولهِ: (واعلم أنّ الضريرَ وابن الخبازِ[٨] أوردا أنّ سيبويه أجاز دخول الفاء.........)[٩] وقوله: (قيل: إنّ سيبويه جوّز الجرّ بخلا خاصّة)[١٠]، ولهذا في الكتاب ما ينقض ما نقله عنه[١١]. وذكر الكتابَ

---

(١) البسيط ١: ٢٧٦، وقريب من ذلك في ص٢: ١٠٧، ٢٧٩، ٢٨٤.

(٢) البسيط ٢: ٢٧٧.

(٣) البسيط ١: ٢٤٦، ٢٥٩، ٣٤٧، ٤٠٦، ٥٧٨، ٢: ٦١، ٢٨٥، ٢٩٥ وغيرها.

(٤) البسيط ١: ٢٣٤.

(٥) البسيط ٢: ٥٧٥.

(٦) البسيط ٢: ٤٤٤.

(٧) البسيط ١: ٦٢١.

(٨) لم نترجم للضرير وابن الخباز ولا لغيرهما مكتفين بالتراجم في التحقيق.

(٩) البسيط ١: ٣٥٢.

(١٠) البسيط ١: ٥٧٩.

(١١) البسيط ١: ٣٤٤، ٥٢٤، ٢: ٦٣٥.

الكبيرَ للأخفشِ (ت / ٢١٥ هـ)[١].

ومن الكتبِ الأُخرى التي أخذَ عنها: المقتضب للمبرد حيث صرّح بـذلك فقالَ: (وأورد المبرد في المقتضب)[٢]، وقد أخذ عنه مشيراً إلى المبردِ فقط[٣]، وربّما نسبَ إلى المبرد رأياً أخذهُ عن مصدر آخر وفي المقتضبِ ما ينقضه[٤].

وقد أشارَ إلى شرح كتابِ سيبويهِ للسيرافي (ت / ٣٦٨ هـ)[٥] وإلى القصريات[٦] والحلبيّاتِ[٧] والإيضاحِ[٨] لأبي على الفارسي (ت / ٣٧٧ هـ)، وأخذَ رأيَ أبي عليّ الذي في البغداديّاتِ من غير عزو[٩]، وربّما أخذَه عمّن نقل عنه فقد ذكر ذلكَ الرضي الاستراباذي[١٠].

ومن كتب الجرجاني (ت / ٤٧١ هـ) ذكر أسرارَ البلاغةِ وأخذَ منه[١١]، كما أخذَ مِنَ المُقتَصِدِ[١٢] ولم يذكره، وقد نسب إلى عبدِالقاهرِ كتابَ المفتاحِ[١٣]، ولا

(١) البسيط ١: ٢٧٤.
(٢) البسيط ١: ٣٥٣.
(٣) البسيط ١: ١٩، ٤١٩، ٦٣٣.
(٤) البسيط ٢: ٤٦٦.
(٥) البسيط ٢: ٢٦٠.
(٦) البسيط ٢: ٤٧٢.
(٧) البسيط ٢: ٤٥٦.
(٨) البسيط ٢: ٤٥٦.
(٩) البسيط ١: ٦٩٣.
(١٠) الكافية ـ شرح الرضي ١: ٢٩٥.
(١١) البسيط ١: ٣٨٤.
(١٢) البسيط ١: ٦٥١، ٢: ٥٤٧.
(١٣) البسيط ٢: ١٩٢.



أعرفُ لعبدِ القاهرِ الجرجاني كتاباً بهذا الإسم.

ومِنَ الكتب التي أخذَ عنها: الغُرّةُ لابنِ الدَّهَّانِ (ت / ٥٦٩ هـ)، ويصرّح بذلكَ كأنْ يقولُ: (ذكر ابن الدهان في الغرة)[1] أو يقول: (قال ابن الدهان في الغرّة)[2] أو (ذكر صاحب الغرّة)[3].

ومن الكتب التي انتفع بها وأخذ عنها: الإنصاف في مسائل الخلاف[4] لابن الأنباري، وعلى الرغم من كثرة ما أخذ عنه فإنّه لم يشر إلى ذلك ولم يذكر الكتاب ولا مؤلّفه مع أنّه أخذ عنه مسائل ونقل منه[5].

واعتمد الاستراباذي على شرح المفصل لابن يعيش وأخذ عنه الكثير[6] وقد ذكر ابن يعيش مرّة واحدة[7]، وهو يأخذ عن كتابه شرح المفصل وكان متأثّراً بهذا الكتاب وبأسلوبه وتعليلاته حتى كان يقلّده في ذلكَ. يقولُ ابنُ يعيش: (إنّ هذا إنّما يكونُ كاسراً للحدّ أنْ لو كانَ الاسمُ على بابِهِ في الاستعمال)[8]. ويقول الاستراباذي: (وإنّما وجبَ أن يقع على كثيرين أن لو كانَ لاستغراق الجنس)[9]،

---

(١) البسيط ١: ٣٣٩.

(٢) البسيط ١: ٣٦٧.

(٣) البسيط ١: ٦٠٣.

(٤) البسيط ١: ١٦٧، ١٧٢، ٢٨٧، ٢٩٤، ٢: ٩٢، ١٠٧ وغيرها.

(٥) البسيط ٢: ١٠٩، ١٢٦.

(٦) البسيط ١: ١٤١، ١٦٧، ٢٤٦، ٢٨٣، ٣٥٢، ٤١٠، ٢: ١٣٥، ١٥٢، ٣١٩ وغيرها.

(٧) البسيط ١: ٥٨٤.

(٨) شرح المفصل لابن يعيش - القاهرة ١: ٢٢.

(٩) البسيط ١: ١٢١.

ويقولُ: (إنّما يكونُ مكرّراً أن لو كان مذكوراً)[١] كما نقلَ عنه بعض التعليلات الواهية[٢].

ومن الكتب التي أخذَ عنها وذكرها: كتاب شرح الكافية لابن الحاجب[٣] أمّا الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب فإنّه أخذ عنه[٤] ولم يشر إلى ذلك.

ويُعدُّ كتابُ شرح الكافية للرضيّ الاستراباذي من المصادر المهمّة التي انتفع بها ركن الدين وأخذ عنها، وهو وإن لم يذكر الكتابَ ولم يذكرِ اسم مؤلّفه لكنَّ أخذَهُ عنه كثيرٌ وواضحٌ[٥].

يعد الإنصاف وشرح المفصل لابن يعيش وشرح الرضي من الكتب التي اعتمدها المؤلّف في كتابه البسيط أكثر من غيرها.

هذه هي أهمُّ مصادرِ كتابِ البسيط من الكتبِ وفيه ذكرٌ لكتبٍ أخرىٰ[٦].

أمّا أعلامُ النحاة واللغويينَ والقرّاءِ الذينَ استشهدَ بأقوالِهم وآرائهم فهم كُثُرٌ. فقد أحصيتُ له أكثرَ مِن خمسينَ ممّن رجعَ إلى آرائهم وأقوالهم بين نحوي ولغوي وقارئ أخذ آرائهم من مصنّفاتهم أو من المصادر الأخرىٰ التي ذكرت تلك الآراء، وقد أشرنا فيما تقدّم إلى الكتب التي رجع إليها وربّما ذكر رأياً نحوياً فنسبه

---

(١) البسيط ١: ١٤١.

(٢) البسيط ١ ١٥٦، ١٥٧

(٣) البسيط ١ ١٤٩، ١٥٠، ٢٣٧، ٢٧٣، ٣٠١، ٣٥٢، ٥٦٨، ٢ ١٣٤، ١٤١.

(٤) البسيط ٢ ٥٦٨، ٥٩٠

(٥) البسيط ١ ١٩٣، ٢٣٧، ٣١٢، ٤٤٦، ٢ ٥٨، ١٢٠، ١٣٤، ١٨٣، ٢٦٩، ١٧٩، وغيرها

(٦) البسيط ١ ٧٠٧، ٢ ٣٥٠

إلى صاحبه أو احتجّ برأي أحدهم على الآخر أو ناقش رأياً وراح يؤيّده أو يفنّده أو يذكر اختلافهم فيما بينهم وربّما رجّح أحد الرأيين. فقد أشار إلى جمع من العلماء من بينهم:

عيسىٰ بن عمر (ت / ١٤٩ هـ) الذي استشهد برأيه النحوي[١] وبقراءته[٢] ومثله أبو عمرو بن العلاء (ت / ١٥٤ هـ) يذكره في النحو[٣] وفي القراءات[٤] وذكر الخليل (ت / ١٧٥ هـ)[٥] وسيبويه (ت / ١٨٠ هـ)[٦] ويونس بن حبيب (ت / ١٨٣ هـ)[٧] والكسائي (ت / ١٨٩ هـ)[٨].

ومن بين الذين: ذكرهم الفرّاء (ت / ٢٠٧ هـ)[٩] والأخفش الأوسط (ت / ٢١٥ هـ)[١٠] وذكر الأصمعي (ت / ٢١٦ هـ)[١١] في شواهد اللغة.

كما استشهد بالمبرّد (ت / ٢٨٥ هـ)[١٢] والزجّاج (ت / ٣١١ هـ)[١٣]، وابن

---

(١) البسيط ١: ٢٢٣.

(٢) البسيط ١: ٤٧٧.

(٣) البسيط ١: ٤٢١.

(٤) البسيط ١: ٥٨٣.

(٥) البسيط ١: ٣٩٩، ٤٢١، ٢: ٢٥٨ وغيرها.

(٦) البسيط ١: ٢٦٢، ٢٧٨، ٢٨٢، ٣٩٨، ٢: ٢٧٨، ٣٥٤.

(٧) البسيط ١: ٤٠٣، ٤٥٦، ٦٣٤، ٦٣٩، ٢: ٦٢.

(٨) البسيط ١: ٢٣٨، ٢٨٨، ٤٠٧، ٤٤٢، ٢: ٣٣٣.

(٩) البسيط ١: ٢٨٩، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤٢٠، ٤٤٢، ٥٢٨.

(١٠) البسيط ١: ١٩٥، ٢١٩، ٣٤٣، ٣٤٧، ٥٨٠ وغيرها.

(١١) البسيط ١: ٢٧٧، ٤٤٠، ٢: ١٣٦.

(١٢) البسيط ١: ٢٢٣، ٤٧٦، ٢: ٤٨، ٦٧.

(١٣) البسيط ١: ٢١٩، ٤٢٩، ٥٦٥، ٥٧٣، ٦١٩، وغيرها.

السراج (ت / ٣١٦ هـ)[١] وأبي علي الفارسي (ت / ٣٧٧ هـ)[٢] وتلميذه أبي الفتح ابن جنّي (ت / ٣٩٢ هـ)[٣]، وأشار إلى الجرجاني (ت / ٤٧١ هـ)[٤]، والزمخشري (ت / ٥٣٨ هـ)[٥]، هؤلاء بعض الذين ذكر ركن الدين آراءهم ومذاهبهم النحوية، وقد ذكر غير هؤلاء[٦] كما ذكر البصريين[٧] والكوفيين[٨] مشيراً إلى آرائهم، وأشار إلى لهجات بني تميم[٩] وبني سُلَيم[١٠] والحجازيين[١١].

شواهده:

يقدمُ ركنُ الدينِ الاستراباذي بينَ يديهِ الشواهدَ التي تؤيّدُ القاعدةَ النحويةَ أو تسندَ هذا المذهبَ أو تفنّدُ ذاكَ وشواهدُهُ كانتْ مِنَ القرآنِ الكريمِ والحديثِ النبوي الشريفِ وأمثالِ العرب ومِنْ شعرهم، وَسَنَذْكرُ بإيجازٍ أسلوبَهُ في الاستشهادِ بهذهِ الأنماطِ منَ الشواهدِ.

---

(١) البسيط ١: ٣٦٣، ٢: ٢٠١.

(٢) البسيط ١: ٢٠٧، ٢٩٨، ٣٧٤، ٦٢٣، ٧٠١ وغيرها.

(٣) البسيط ١: ٢٠٨، ٢٧٠، ٥٦٩، ٧٠٧.

(٤) البسيط ١: ٢٧٤، ٢: ١٣٦، ١٣٧.

(٥) البسيط ١: ٥٨٤، ٢: ١٣٧، ٢٣٠، ٢٤٣، ٢٨١ وغيرها.

(٦) البسيط ١: ١٢٣، ١٦٥، ٢٣٨، ٢٦٣، ٣٣٩، ٣٥٢، ٣٥٥، ٤٢٥، ٤٥٦، ٥٢٩، ٢: ١٠٦، ٢٤٤، ٢٨٣.

(٧) البسيط ١: ٢٦٧، ٢٨٧، ٢٩٤، ٧٢٦، وغيرها.

(٨) البسيط ١: ١٩٥، ٣٠٧، ٥٤٣، ٦٧٨ وغيرها.

(٩) البسيط ١: ٣٦٨، ٣٧٢، ٥٧٦، ٦٤١، ٢: ١٤٣، ١٩٤.

(١٠) البسيط ٢: ١٣٢، ٥٦٢.

(١١) البسيط ١: ٣٦٩، ٦٤١، ٢: ١٤٣

الشواهد القرآنية:

يزخرُ كتابُ البسيطِ بالآياتِ القرآنيةِ فقد استشهدَ ركن الدينِ بعددٍ كبيرٍ منَ الآياتِ، وكانَ أحياناً يكتفي بموضعِ الشاهدِ من الآيةِ كاستشهادِهِ بقولِهِ تعالىٰ: ﴿الكَبِيرُ المُتَعالِ﴾[1]، وربما جاء بأكثر من آية، كقوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ الغَفُوْرُ الوَدُوْدُ ذُو الْعَرْشِ المَجِيْدُ فَعَّالٌ لِما يُرِيْدُ﴾[2]، وربما أورد أكثرَ من شاهدٍ من القرآن الكريمِ على المسألةِ الواحدةِ، في بعض نسخِ المخطوطة تلفيقٌ عندَ الاستشهادِ ببعضِ الآياتِ وَقَدْ أشرتُ إليهِ في موضعهِ[3] ولعلّه من عمل النسّاخِ، وكانَ في بعضِ الأحيان يؤخّرُ القرآنَ عن الشعرِ في الاستشهاد[4]، والعكسُ أولىٰ.

موقف المؤلّف من القراءات:

لقد كانَ المؤلّفُ يستشهد بالقرآن وبالقراءاتِ السبعِ والعشر وبالقراءات الشاذّة وموقفه من القراءات ومن سائر الشواهد الأخرىٰ من حديث وأمثال وشعر هو موقف البصريين الذين جعلوا الأقيسة النحوية والقواعد والأصول التي وضعوها مقياساً على ما يرد من قراءات شاذّة أو غير شاذّة، إذ لابدّ لكلّ نصّ عندهم أن يخضع لهذا التقعيد والتنظيم[5]، فما خالف أقيستهم وقواعدهم حكموا

---

(١) سورة الرعد: ٩، البسيط ١: ٢٣٦.

(٢) سورة البروج: ١٤ـ١٦، البسيط ١: ٣٤٦.

(٣) البسيط ٢: ٥٧٢.

(٤) البسيط ١: ٣٦٩، ٥٣٣، ٧٢٩.

(٥) ينظر: مدرسة البصرة النحوية للدكتور عبدالرحمن السيد، دار المعارف ط ١، مصر: ٣٠ـ٣١. ←

بشذوذه[١]، أو بضعفهِ[٢] ونسبوا القرّاء إلى الوهم والغَلَطِ[٣].

على أنّ نقدَ النحاةِ للقراءات يُرادُ به نقدُ الروايةِ ولا يُرادُ نقدُ القراءة بعد صحّة السند فالطعن موجّه للقارئ كأن تكونُ فيه غفلةٌ أو سهوٌ.

وعلى هذا السَّنَنِ مضىٰ ركنُ الدين في البسيط فاستشهدَ بقراءاتِ القرّاءِ السبعة[٤]. فقد استشهدَ على جوازِ حذفِ الفعل بقراءةٍ سبعيةٍ فقال: [ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ﴾[٥] بفتح الباءِ في قراءةِ عاصمٍ وابن عامرٍ][٦]. كما استشهد بالقراءات العشر[٧]، ففي المنادىٰ المضافِ مثلاً استشهدَ بقراءةٍ عشريةٍ فقال: [ومنهُ قراءة أبي جعفر: ﴿قُلْ رَبُّ احْكُمْ بِالحَقِّ﴾[٨]][٩]، واستشهدَ بالقراءاتِ الشاذّةِ[١٠] فللاستدلالِ على أنّ ضمير الفصل يأتي قالَ: [قرأ

← واللهجات العربية في القراءات القرآنية للدكتور عبدة الراجحي ـ دار المعارف بمصر: ٨٥ ـ ٨٦، وسيبويه والقراءات للدكتور أحمد مكي الأنصاري ـ دار المعارف بمصر: ٣٥، والدفاع عن القرآن للدكتور أحمد مكي الأنصاري ـ مصر ـ المقدّمة ـ ح ـ ي، هـ.

(١) الإنصاف ـ المسألة ١٠٢ ـ: ٢ / ٣٨٢، والبحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي ـ الرياض ٥: ٤١٩.

(٢) معاني القرآن للأخفش الأوسط، تحقيق الدكتور فائز فارس، ط ٢، الكويت ٢: ٣٣٦.

(٣) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ـ تحقيق: السيد أحمد صقر، ط ٢، القاهرة: ٥٩٠، والبحر المحيط ٧: ٤٦.

(٤) البسيط ١: ٤٦٢، ٥٨٣، ٥٩٧، ٥٩٨، ٦٢٦، ٦٨٩، ٢: ٢١٢، ٢٨٠، ٣٧٤، ٤٠٦.

(٥) سورة النور: ٣٦ ـ ٢٧.

(٦) البسيط ١: ٢٧٨.

(٧) البسيط ١: ٣٤٦، ٢: ١٢٩، ٣٩٧.

(٨) سورة الأنبياء: ١١٢، وفي المصحف ﴿قَالَ رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقِّ﴾.

(٩) البسيط ١: ٤٣٦.

(١٠) البسيط ١: ٢٧٩، ٣٧٥، ٢: ١٧٤، ٣٦٠، ٤٦٢.

بعضهم: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُوْنَ﴾[١] برفع الظالمين، و﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ﴾[٢] برفع (أقلّ) وهذه القراءاتُ منقولةٌ عن غير السبعةِ][٣].

وقد قيل قراءةً شاذةً واستشهدَ بها[٤] معَ أَنَّ بعضَ علماءِ القراءاتِ كانوا قَـدْ استضعفوها[٥].

وعلى هذا السَّنَنِ مضىٰ ركنُ الدين الاستراباذي يقبلُ القراءةَ شاذةً أو غـير شاذّةٍ إذا لم تخالفِ القاعدةَ ويحكم بشذوذِ ما خالف القاعدةَ من القراءاتِ[٦] حتىٰ أنّه حَكَمَ بشذوذِ قراءةِ حمـزةَ الزيّاتِ وهو أحـدُ القـرّاءِ السـبعة: ﴿وَاتَّـقُوا اللهَ الَّـذِي تَسَاءَلُوْنَ بِهِ والأَرْحامِ﴾[٧] بجرِّ الأرحام، وقال عنها: (إنّ القراءة مردودةٌ وأجمـعوا أنّها غيرُ صحيحةٍ والصحيحُ النصبُ)[٨]، والمؤلّف يتابع بذلك البصريين فقد قـالَ المبردُ عن هذهِ القراءةِ: (لا تحلُّ القراءةُ بِهَا)[٩]، وَقَـالَ الزجـاجُ: (أمّـا الخـفضُ في «الأرحام» فخطأ في العربيةِ لا يجوز إلّا في الشعر وخطأ أيضاً في أمر الدين)[١٠]؛ لأنّ

---

(١) سورة الزخرف: ٧٦ في المصحف: ﴿الظالمين﴾.

(٢) سورة الكهف: ٣٩، وفي المصحف: ﴿أنا أقلَّ﴾.

(٣) البسيط ٢: ٨٢.

(٤) البسيط ٢: ٥٥٩.

(٥) المحتسب ١: ٢٣٤.

(٦) البسيط ٢: ٣٨٥، ٤١١.

(٧) سورة النساء: ١.

(٨) البسيط ١: ٧٣٠.

(٩) شرح المفصل لابن يعيش ٣: ٧٨

(١٠) إعراب القرآن ومعانيه للزجاج - تحقيق ودراسة هدى محمود قراعة - رسالة دكتوراه - كلية الآداب - جامعة القاهرة. آلة كاتبة. ٤٥٥ (وقد طبع أخيراً)

هذهِ القراءةَ تخالفُ القاعدةَ البصريةَ التي تقولُ: لا يجوز العطفُ على الضميرِ المخفوضِ[1] إلّا بإعادةِ حرفِ الجرّ.

فالقراءةُ وسائرُ النصوصِ عِندَ المؤلّفِ ومَنْ تَابَعَهُم يجبُ أَنْ تخضعَ للقاعدةِ، وكانَ ينبغي أن تتسعَ القاعدةُ حتى تشملَ النصوصَ وفي مقدمتِها القرآنُ والقراءاتُ.

وقد استَشهدَ بقراءةٍ لم أجدْها في ما رَجَعْتُ إليهِ مِن كتبِ القراءاتِ[2].

موقفه من الحديث:

ويقدّمُ المؤلّفُ الحديثَ النبوي بين يديهِ شاهداً على القاعدةِ النحويةِ فهوَ مِنَ الذينَ يُجوّزونَ الاستشهاد بالحديثِ، فقد استشهدَ بأربعةِ أحاديث[3] وجدها تتفق مع القاعدة فإذا اختلف الحديث والقاعدة ـ كما في الحديث الخامس الذي استشهدَ بهِ ـ قالَ: هو شاذ[4]، كما استشهدَ بالأثرِ فقد أوردَ قولاً منسوباً لابنِ عباسٍ[5] وآخرَ للخوارجِ[6] ولعبدِ اللهِ بنِ الزبيرِ[7] ولغيرِهِم[8].

---

(١) الإنصاف: ـ المسألة ٦٥ ـ ٢: ٢٤٦.

(٢) البسيط ١: ٦٤٣.

(٣) البسيط ١: ٢٢٨، ٥٢٢، ٢: ٦.

(٤) البسيط ٢: ٣٨٥.

(٥) البسيط ١: ٦٠٥.

(٦) البسيط ٢: ٦٤٦.

(٧) البسيط ٢: ٦٢٨.

(٨) البسيط ٢: ١٣١.



الأمثال:

استشهدَ السيد ركنُ الدينِ بأمثالِ العربِ وأقوالِهم فَقَدْ أَحصيتُ لَهُ أكثرَ مِنْ عشرينَ مثلاً[١] مبثوثةً في كتابهِ يستشهدُ بِهَا على القاعدةِ النحويةِ فشواهدُهُ مِنَ المثلِ أكثرُ من شواهدِهِ منَ الحديثِ النبوي، مِنْ ذلكَ استشهاده على جواز حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق بقولك للغضبان: (غَضَبَ الخيلِ عَلَى اللُّجُمِ) ولِمَن لا يفي بعداتِهِ:

.... مَواعيدَ عُرقُوبِ[٢] ....

والمؤلّف يشرح بعض الأمثلة التي يوردُها[٣]، وعندما يختلف المثل والقاعدة يقول عن المثل: (إنّه شاذ لا يقاس عليه)[٤].

الشعـر:

لَقَدْ استشهدَ المؤلّف بالشعرِ في كتابهِ فأورد عدداً كبيراً مِنْ أبياتِ الشعرِ لشعراء في مختلفِ العصورِ، فاستشهدَ بشعرِ شعراء جاهليين من أمثال: امرئ القيس[٥] من ذلك ما استدلّ به الكوفيون في باب التنازع على إعمال الفعل الأوّل في قول امرئ القيس:

---

(١) البسيط ١: ١٤٤، ٢٨٠، ٣٢٢، ٣٢٩، ٦٢٤، ٦٨٣، ٢: ٣٠٨، ٣١١ وغيرها.

(٢) البسيط ١: ٣٩١، ٣٩٢.

(٣) البسيط ١: ٢٨١.

(٤) البسيط ١: ٤٤٦.

(٥) البسيط ١: ٣٢٩، ٦٠٣، ٢: ٥٣٠، ٥٣٥، ٥٤٦.

ولو أنّ ما أسعىٰ لأدنىٰ معيشةٍ كَفَاني ولم أطلب قليلٌ من المالِ[١]

كما استشهد بشعر النابغة الذبياني[٢]، وأبي دؤاد الأيادي[٣]، وزهير بن أبي سلمىٰ[٤]، وعنترةَ بنِ شدادٍ[٥]، وطرفةَ بنِ العبدِ[٦]، وَعَدِي بنِ زيدٍ[٧]، وحاتِمٍ الطائي[٨] وَغَيْرِهم.

وفي البسيط شواهدُ شعريةٌ لشعراءٍ مخضرمين من أمثال العبّاسِ بن مرداس السُّلمي (ت / ١٨ هـ)[٩]، والعَجّاجِ (ت / ٩٦ هـ)[١٠]، وحسانَ بنِ ثابتٍ، (ت / ٥٤ هـ)[١١]، وأبي ذؤيبٍ الهُذَلي (ت / ٢٧ هـ)[١٢]، وعبدِاللهِ بن الزّبعري (ت/١٥هـ)[١٣]، فقد استشهد على مجيء اسمِ كانَ نكرةً وخبرُها معرفة في ضرورةِ الشعرِ بقولِ حسانَ بنِ ثابتٍ:

---

(١) البسيط ١: ٢٩٢.

(٢) البسيط ١: ٥٩٤، ٦٧٧، ٧٠٩، ٢: ٣٥٨، ٣٨٢.

(٣) البسيط ١: ٦٨٣.

(٤) البسيط ١: ٦٤٧، ٢: ٣٩٤.

(٥) البسيط ١: ٥١٥، ٢: ١٢٣، ٢١٣، ٣٩٠.

(٦) البسيط ٢: ١٧٨، ٣٨٧، ٤٩٦.

(٧) البسيط ٢: ٤٥٣.

(٨) البسيط ١: ٣٧١، ٥٠٤.

(٩) البسيط ١: ١٩٧، ٦١٤.

(١٠) البسيط ١: ٥٠٤، ٦٩٣، ٧٠٧.

(١١) البسيط ٢: ٤٦٤، ٤٩٦.

(١٢) البسيط ١: ٦٠١، ٧٢٠.

(١٣) البسيط ١: ١٩٨.

يكون مزاجَهَا عسلٌ وماءُ[١]

ومن الشعراءِ الإسلاميينَ الذينَ استشهدَ ببعض شعرِهم أبو زبيد الطائي (ت / ٦٢ هـ)[٢]، وعبيدُالله بنَ قيس الرّقيات (ت/٧٥ هـ)[٣]، والحطيئة (ت/٤٠هـ) الذي جاء بقوله:

مَتى تَأتِهِ تَـعْشُو إلى ضَـوءِ نـارِهِ تجدْ خيرَ نارٍ عندَهَا خيرُ مُوقِدِ[٤]

شاهداً في بابِ الحالِ عندما يكونُ الحالُ جملةً فعليةً فعلها مضارع مثبت.

كما استشهدَ بشعرٍ لشعراءِ العصرِ الأموي من أمثال جرير (ت / ١١٦ هـ)[٥] والفرزدق (ت / ١١٠ هـ)[٦]، والكميتِ (ت / ١٢٦ هـ)[٧]، وذي الرّمّة (ت / ١١٧ هـ)[٨]، والأخطلِ (ت / ٩٠ هـ)[٩]، وعمرَ بنِ أبي ربيعةَ (ت / ٩٣ هـ)[١٠]، والأحوص (ت / ١٠٥ هـ)[١١]، ورؤبةَ بن العجّاج (ت / ١٤٥ هـ)[١٢] كما استشهدَ

---

(١) البسيط ٢: ٤٦٣.

(٢) البسيط ١: ٦٨٧.

(٣) البسيط ١: ١٩٧، ٢: ١٩.

(٤) البسيط ١: ٥٤٠.

(٥) البسيط ١: ٣٠٨، ٤٣٤، ٤٧٤، ٦٩٨، ٢: ٧٥، ٩١، ٢٣٣، ٤٩٩، ٥١١، ٥٣٠.

(٦) البسيط ١: ١٧٣، ٣١٨، ٥٢٩، ٦٦٣، ٦٨٢، ٢: ١٧٠، ٤٢٧.

(٧) البسيط ١: ٢٠١، ٥٧٤، ٢: ٤٣١.

(٨) البسيط ١: ٢٩٣، ٦٦٤، ٢: ٣١٥، ٤٧٧.

(٩) البسيط ٢: ١٠٤، ٤٠٥.

(١٠) البسيط ١: ٧٢٦، ٢: ٦٤.

(١١) البسيط ٢: ٤٠٨.

(١٢) البسيط ١: ٤٠٠، ٢: ٤٧٥.

بشعر إبراهيم بن هَرْمةَ (ت / ١٧٦ هـ)[١] الذي قالَ عَنهُ الأصمعي: (ختم الشعر بإبراهيمَ بنِ هَرْمَةَ وهو آخر الحُجَجِ)[٢] ومنْ مخضرمي الدولتينِ الأمويةِ والعباسيةِ[٣].

وقد استشهدَ بشعرِ شعراءٍ عباسيينَ، فقد ذكَر أنَّ (ثم) قد لا تفيد الترتيب بل تفيد الجمع مثل الواو فاستشهد بقول أبي نواس (ت / ١٩٥ هـ):

قـل لمـن سـادَ ثُمَّ سَـادَ أبـوهُ ثُمَّ قَدْ سـادَ بَـعْدَ ذلكَ جـدّه[٤]

وذكر له بيتاً آخرَ قالَ: إنّهُ خُطِّئَ فيه ولم يفتْهُ أنْ يبحثَ عن تخريجٍ يَلتمسُ فيهِ للشاعرِ العذرَ[٥].

كما يورد اعتراض الأصمعي (ت / ٢١٦ هـ) على بيت ربيعة الرَّقِّي (ت / ٢٠١ هـ):

لَشَتَّانَ مَا بينَ اليزيدينِ في النَّدَى يزيدُ سليمٍ والاغـرُّ ابـنُ حـاتِمِ

ثمّ يبحث عن وجه يجوز للشاعر ما اعترض عليه الأصمعي[٦].

واستأنس ببيت واحد لأبي تمام (ت / ٢٣١ هـ)[٧] على مسألة في باب المبتدأ

---

(١) البسيط ١: ٣٣٣، ٥٣٧.

(٢) الاقتراح / السيوطي ـ ط ٢ ـ حيدر آباد: ٢٧.

(٣) ديوان إبراهيم بن هرمة ـ تحقيق محمّد جبّار المعيبد ـ النجف ـ المقدّمة ـ: ١٣ ـ ٢٣.

(٤) البسيط ٢: ٦٠٢.

(٥) البسيط ٢: ٣٢٠.

(٦) البسيط ٢: ١٣٦.

(٧) البسيط ١: ٣٤٠.

والخبر كان قد أورد عليها شاهداً من شعر الفرزدق (ت / ١١٠ هـ)(١).

وعلى سبيل الاستئناس أيضاً أورد قول المتنبّي (ت / ٣٥٤ هـ):

هذي برزت لنا فهجت رسيسا ....

بعد أن استشهد على المسألة بآية من كتاب الله(٢).

وفعل مثل ذلك في باب أفعل التفضيل حيث استشهد بشعر المتنبّي بعد رجز لرؤبة(٣) (ت / ١٤٥ هـ)، وعندما أراد أن يستشهد على جواز مجيء الحال غير مشتقّة أورد قول المتنبي:

بدت قمراً ومالت خوطَ بانٍ وفاحت عنبراً ورنت غزالا(٤)

وأدرك ضعف بينته فعزّز بقوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً﴾(٥). فأحسن في تزيين الموضع بالآية، وقصّر في تأخيرها عن الشعر فلو تقدّمت الآية لجاء قول المتنبّي عفواً.

وذكرَ (أنّ ابنَ الخشابِ (ت / ٤٨٠ هـ)، لاختصاص (لا) بالنكرة، لحّنَ قولَ المتنبي:

فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقياً(٦)

---

(١) البسيط ١: ٣٣٩.

(٢) البسيط ١: ٤٦٠.

(٣) البسيط ٢: ٣١٠.

(٤) البسيط ١: ٥٣٣.

(٥) سورة الأعراف: ٧٣.

(٦) البسيط ١: ٣٧٦.

ويُلاحظُ أنّ المؤلفَ كانَ يستشهدُ بشعر المتأخرينَ الذينَ يُعرفونَ بالمولدينَ وكانَ أبو عمرٍو بنِ العلاء (ت / ١٥٤ هـ) يعدُّ جريراً والفرزدق من المولدين بالإضافةِ إلى شعراء الجاهلية والمخضرمين[١]، وكان هو وعبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي[٢] وغيرهما يلحَنون الفرزدقَ والكميتَ وذا الرّمةَ وأضرابَهم[٣].

وأجاز بعضُ العلماء الاحتجاج بشعر المتأخّرين.

قال أبو الفتح بن جنّي وقد احتَجَّ بشعر المتنبّي: (ولا تستنكر ذكر هذا الرجل ـ وإن كان مولداً ـ ... فإنّ المعانيَ يتناهبُها المولدونَ كما يتناهبها المتقدّمونَ، وقد كان أبو العباس[٤] ـ وهو الكثيرُ التعقبِ لجِلّةِ الناسِ ـ احتجَّ بشيءٍ من شعرِ حبيب بن أوس الطائي في كتابه في الاشتقاق)[٥].

وعلى الرغم من ذلك وجدت أبا الفتح بن جني إذا احتجّ بشعر المتنبي أو بأيّ مولّدٍ آخَر، امّا أن يكون غرضه المعنى دون اللفظ[٦] أو على سبيل الاستئناس[٧].

وأجازَ الزمخشريَ الاحتجاجَ بشعرِ أبي تمامٍ واستشهدَ بِهِ[٨]. ويبدو أنّ ركنَ

---

(١) العمدة لابن رشيق ـ تحقيق: محمّد محيي الدين عبدالحميد ـ بيروت ١: ٩٠.

(٢) هو أوّل من بعج النحو ومدّ القياس، مولى آل الحضرمي، توفي سنة ١١٧ هـ. مراتب النحويين: ٣١، وطبقات النحويين واللغويين: ٣١، ونزهة الألباء: ٢٦.

(٣) مراتب النحويين: ٣١، والخزانة ١: ٦.

(٤) محمد بن يزيد المبرّد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ.

(٥) الخصائص لابن جنّي ـ تحقيق محمّد علي النجار ـ بيروت ١: ٢٤.

(٦) المحتسب /ابن جني ـ تحقيق: علي النجدي ناصف وصاحبيه ـ القاهرة ١: ١٤١ و٢٣١ و٢: ١٣٠.

(٧) المصدر السابق ٢: ٢٠١.

(٨) الكشّاف للزمخشري ـ طهران ١: ٢٢٠.

الدينِ الاستراباذي قد اختارَ طريقَ المجوّزين فاحتَجَّ بشعرِ المتأخرينَ ولكن بقلّة.

موقفه من مسائل الخلاف :

لقد وقف ركن الدين الاستراباذي من مسائل الخلافِ بينَ البصريينَ والكوفيينَ موقفَ المنحاز إلى البصريينَ وسمّاهم (أصحابنا)[١] ويرى الحقَّ معهم[٢] فيقولُ مثلاً: الصحيحُ مذهبُ البصريينَ[٣]، والصحيحُ ما ذهبَ إليه البصريونَ[٤]، والمذهبُ الصحيحُ هوَ مذهبُ البصريين[٥]، ومفهومُ هذا أنَّ الرأيَ المقابلَ وهوَ رأيُ الكوفيينَ غيرُ صحيحٍ عندَهُ، ويقولُ في مكانٍ آخَر: والحقُّ ما ذهبَ إليهِ البصريونَ[٦]، ولأنّهُ يراهم أصحابَهُ يقولُ: والحقُّ معَ أصحابِنَا[٧] ثمّ يدلّلُ على بطلانِ مذهبِ الكوفيينَ[٨]، ويصرّحُ أنّ (ما ذكرَهُ الكوفيونَ باطلٌ)[٩] أو يَرى ضعفَ رأيِهم[١٠].

---

(١) البسيط ١: ٣١٧، ٢: ٣٣٣.

(٢) البسيط ١: ٣٢٠.

(٣) البسيط ٢: ٩٣.

(٤) البسيط ١: ١٧٢.

(٥) البسيط ٢: ٥٨٢.

(٦) البسيط ١: ٣٥٧.

(٧) البسيط ١: ٣٢٠.

(٨) البسيط ١: ٣٥٧، ٢: ٣٧٠.

(٩) البسيط ١: ٥٠٧.

(١٠) البسيط ١: ٣٧٦، ٢: ٤٧٢.

وهوَ مَع أصحابِهِ البصريينَ فيما ذهبوا إليهِ مِنْ مسائلِ الخلافِ. فالفعل عنده فرع الاسم[١] ومشتقّ من المصدر[٢]، فالمصدر أصل الفعل[٣] وغير ذلك من المسائل التي يختار فيها الرأيَ البصريَ[٤].

اسلوبه في المناقشة:

اسلوبُ المؤلفِ في الكتابِ أسلوبٌ علمي هادئٌ خالٍ منَ التعقيدِ والغموضِ واضحُ العبارةِ مفهومُ المعنىٰ فهو بعدَ أن يُقدِّمَ بينَ يديهِ عبارةَ ابنِ الحاجبِ بكلمةِ: (قوله) يبدأُ بالشرحِ والتفصيلِ والتعليقِ والاستشهادِ بالقرآنِ والحديثِ والأمثالِ والشعرِ ثُمَّ يضَعُ ايراداتٍ واشكالاتٍ ويجيبُ عنها وَيفترضُ اعتراضاً لمعترضٍ فيوردُ ذلكَ الاعتراضَ والاجابةَ عنهُ بقولهِ: (ولقائلٍ أن يوردَ عليهِ النقضَ.... وجوابهُ...)[٥] وكقوله: (ولقائلٍ أن يقولَ.... ويمكنُ أَنْ يُجابَ عنه)[٦]، أو: (ولقائلٍ أنْ يعودَ فيقول.... وجوابه...)[٧]، أو (فان قيل... قلنا...)[٨]. وأحياناً يضع العبارةَ على

---

(١) البسيط ١: ١٤٣، ١٨٩.

(٢) البسيط ١: ١٩٠.

(٣) البسيط ١: ٣٧٩.

(٤) البسيط ٢: ٥٨، ١٢٧، ٣٧٠.

(٥) البسيط ١: ١٦٢.

(٦) البسيط ١: ١٤٠، ٢٣٠ـ ٢٣١، ٣٥٩.

(٧) البسيط ١: ١٢١ـ ١٢٢.

(٨) البسيط ١: ١٨٩.

النحوِ التالي: (لا يقال... لأنّا نقول...)[١] فهو يتصوّر أن أسئلةً واشكالاتٍ تطرح ثم يجيبُ عنها كقولهِ: (ولقائلٍ أن يقولَ... وجوابُهُ...)[٢].

ولا يكتفي بشرح كلام ابن الحاجب بل يقرّرُ أحياناً مذهبَ غيرِه من النحاة فهو يقولُ: (اعلم أنّي أقرّر أوّلاً كلامَ مذهبِ النحويينَ ثمَّ أفسّر كلامَ المصنّفِ)[٣].

وعلى هذا السَّنَنِ يَمضي في كتابِهِ وتجدُ عندَهُ أحياناً محاكماتٍ منطقيةً رياضيةً كقولِهِ: (وإذا ثبت أن نصبَ الاولِ، ورفعَ الثاني أولىٰ يثبت أنّ عكسَهُ أضعفُ)[٤].

ويغلِبُ عليهِ استعمالُ المصطلحاتِ المنطقية من ذلك: الخاص والعام والحمل[٥] والفصل والجنس[٦] ومانعة الخلو[٧]، وعموم وخصوص من وجه[٨] وعموم وخصوص مطلق[٩]، والمحمول والموضوع[١٠]، والحدود والرسوم[١١] والعرض[١٢] واجتماع النقيضينِ[١٣]، ويستعمل بعض الأحيان مصطلحاتٍ فلسفيةً

---

(١) البسيط ١: ٢٤٥.

(٢) البسيط ١: ١٦٠، ١٦٢، ١٨١.

(٣) البسيط ١: ٢٠٠.

(٤) البسيط ١: ٦١٣.

(٥) البسيط ١: ١٢٢.

(٦) البسيط ١: ١١٤، ١٣٠، ١٣١.

(٧) البسيط ١: ٥١٧.

(٨) البسيط ٢: ٢٤.

(٩) البسيط ٢: ٦٢٢.

(١٠) البسيط ٢: ٨١.

(١١) البسيط ٢: ٦٠٦.

(١٢) البسيط ٢: ٥٣٢.

(١٣) البسيط ١: ١٢٨، ٢: ٣٥٣.

كاستعمالِ (الماهية)[١]. وعندما يلج أبواباً وسبلاً تأخذُهُ بعيداً عن علمِ النحوِ يستدرك ويدع الاستمرار في الحديث من ذلك قوله: (واحتجَّ عبدُالقاهر على مطلوبِهِ بأنَّ المفعولَ بِهِ هو الذي كانَ موجوداً فأوجدَ الفاعلُ فيه شيئاً آخرَ، نحو: ضربتُ زيداً، فإنّ زيداً كانَ موجوداً والفاعلُ أوجدَ فيهِ الضربَ، والمفعولُ المطلقُ هوَ الذي لَمْ يكنْ موجوداً بَلْ كانَ عدماً محضاً والفاعل موجدُهُ ومخرجُهُ، من العدمِ، كذلكَ فإنّ العالَمَ كانَ عدماً محضاً، فالله تعالىٰ أخرجَهُ من العدمِ إلى الوجودِ، والحقّ أنّ الخوضَ في حقائق هذه المسائلِ يقتضي تدقيقاً عظيماً لا يليق بهذا الفنّ)[٢]، ويصرّح المؤلفُ بأنّه يضمّ بعض المسائل إلى بعضها بقصد الاختصار كادخاله (كم) في الكنايات[٣].

شخصية المؤلف في الكتاب:

شخصية المؤلف حاضرة من بداية الكتاب إلى نهايته لم تختف في باب من الأبواب، تجده يرجح رأياً على آخر[٤]، أو ينصّ على المذهب الأقرب إلى الحقّ[٥] أو يختار أحد رأيينِ[٦] أو يقولُ: (والأصوب عندي....)[٧]، أو يورد اشكالاً ثمّ

---

(١) البسيط ٢: ٢١٦.

(٢) البسيط ١: ٣٨٥.

(٣) البسيط ٢: ١٥٩.

(٤) البسيط ١: ٢٤٤، ٣٥٢، ٣٨٧.

(٥) البسيط ١: ٣٥٢، ٣٦٤، ٦٣٨، ٢: ١٨٧.

(٦) البسيط ١: ٦٣٤.

(٧) البسيط ٢: ١٨٠.

يجيب عنه[١] أو يورد اشكالاً من غير إجابةٍ بقولهِ: (وفيه نـظر)[٢] أو يستضعف رأياً[٣].

وقد يعرض مذاهب النحاة ثمّ يقول رأيه في تلك المذاهب، فعندما يـعرض مذهبَ سيبويه ومذهب غيرهِ قد يرجحُ مذهبَ سيبويه[٤] فيقولُ مثلاً: (مـذهب سيبويه أولى)[٥]، أو (الحقّ مع سيبويهِ)[٦]، أو يقول: (... وهو حرف برأسهِ عـندَ سيبويهِ، والحقّ معه)[٧]، وهو وإن اتّفق مع سيبويهِ في أكثر المسائلِ قد اختلفَ معه أيضاً واتّفق مع غيره[٨]. وهكذا موقفُهُ مع سائرِ النحاةِ فهو مثلاً ينصر سيبويه على الأخفشِ[٩]، أو يقول: (أقرب المذاهب مذهب الأخفش)[١٠]، أو يوازنُ بـين رأي الجرمي ورأي الأخفش[١١] ويستضعف قول الكسائي ثمّ يـنصره[١٢] أو يـرىٰ أنّ

---

(١) ينظر ما تقدّم تحت عنوان: اسلوبه في المناقشة، ص: ٥٧ ـ ٥٩.

(٢) البسيط ١: ١٢٤، ١٢٥.

(٣) البسيط ١: ٥٧٠.

(٤) البسيط ٢: ٤٨٩.

(٥) البسيط ٢: ٣٥٤.

(٦) البسيط ١: ٥٠٧، ٥٧٥.

(٧) البسيط ٢: ٣٥٦.

(٨) البسيط ١: ٥٦٤.

(٩) البسيط ٢: ٢٧٨.

(١٠) البسيط ٢: ٦٩.

(١١) البسيط ١: ٢٧٣.

(١٢) البسيط ١: ٢٨٨.

جواب الفرّاء ضعيف[١]، أو يورد إشكالاً عليه وعلى الكسائي[٢]. وربما اختلفَ مع صاحبِهِ ابنِ الحاجبِ ورأىٰ في رأيه نظراً[٣]، أو لا يرىٰ رأيه صحيحاً ثمّ يأتي هو بالرأي الصحيح[٤]، أو يرىٰ أحياناً أنّه قَالَ غيرَ الأصوبِ[٥] ويضع عبارةً يراها أصوبَ من عبارةِ ابنِ الحاجبِ[٦]، ويستدرك عليه[٧]، أو ينصر النحويين عليه[٨]، وأحياناً يخالف أكثر النحويينَ ويتابع ابنَ الحاجبِ[٩].

وللاسترابادي معرفة في علمِ الأصواتِ يتّضح ذلك من قولِهِ: (لكون النصب أقرب في المخرج إلى الجرّ لأنّ النصبَ من أقصى الحلقِ، والجرُّ من وَسَطِ الفم، والرفعُ من الشفتينِ)[١٠].

وللتمييزِ بينَ الفعلِ والمصدرِ يقفُ منهما موقفَ العالمِ الفاحصِ بدقّةٍ ويجعل الفارق بينهما الزمن فيقول: (ألا ترى أنّ معنى الضرب موجود في ضرب مع مزيد شيء آخر وهو الزمان المعيّن؟ لأنّ المصدر يدلّ على زمان مطلق والفعل يدلّ على

---

(١) البسيط ١: ٢٩٠.

(٢) البسيط ٢: ٥٨٩.

(٣) البسيط ١: ٢٧٣، ٣٠٢.

(٤) البسيط ١: ٥٦٢.

(٥) البسيط ١: ٥٧٤، ٦٠٨، ٦٣٧.

(٦) البسيط ١: ٢٨٤، ٥٧٤.

(٧) البسيط ١: ١٥٢، ٥٨٦، ٢: ٢٠٠.

(٨) البسيط ١: ٢٥١.

(٩) البسيط ١: ٥٣٢ ـ ٥٣٣.

(١٠) البسيط ١: ١٦٩.

زمان معيّن)[١].

أثر الكتاب:

اختصر ركن الدين الاسترابـاذي كـتابه (البسـيط) في كـتاب آخـر سمـي (المتوسّط) أو (الوافية) وعرف المؤلّف بهذين الكتابين أكثر مـن سـائر مـصنّفاته فكان يقال عنه (صاحب المتوسّط)[٢]، وربما يقال: (صاحب البسـيط)[٣]. وأخـذ بعضهم من كتاب المتوسّط.

قالَ الشيخُ ياسين[٤]: (فمن العجبِ قولُ صاحبِ المتوسطِ في باب النداء لم يرد إذن شرعي في إطلاق الأسماء المهمّة عليه تعالىٰ...)[٥]، وهـذا الكـلامُ مـوجودٌ في الوافية[٦] وموجود فِي البسيطِ[٧] لأنّ الوافيةَ مختصر البسيط كما نعلم.

ولابدَّ من الإشارةِ إلى كتابٍ آخرَ يسمى (البسيط) لضياءِ الدينِ بنِ العلجِ[٨]

---

(١) البسيط ١: ٣٧٩.

(٢) تأسيس الشيعة: ١٣٣، والوافية ـ المقدّمة ـ: ٥٠.

(٣) همع الهوامع / جلال الدين السيوطي (ت / ٩١١ هـ)، تحقيق عبدالعال سالم مكرم وعبدالسلام هارون، طبع بيروت ١: ٢٢٦، و ٢: ١٧٣، و ٤: ٢٣.

(٤) هو الشيخ ياسين بن زين الدين العليمي الحمصي توفي سنة ١٠٦١هـ. الأعلام ٩: ١٥٥.

(٥) حاشيه ياسين على شرح التصريح ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة ١: ١٣١.

(٦) ص: ٢٢٢.

(٧) البسيط ١: ٤٣٠.

(٨) هو ضياء الدين أبو عبدالله محمّد بن علي الاشبيلي المعروف بابن العلج كان ممّن أقام باليمن وصنّف بها، ومن مصنّفاته البسيط في النحو يقع في عدّة مجلّدات. البحر المحيط ٨: ٤٧، والأشباه والنظائر للسيوطي ـ تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد ـ القاهرة ٢: ١٦٠.

وهوَ منَ الكتب المفقودةِ والمصادرُ التي أخذت من البسيطِ وذكرتْهُ بالإسمِ لم تفصحْ عن مصنّفهِ إلّا القليل منها ومن الكتب إلتي ذكرت مصنّفه البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي[١] الذي أخذ عن بسيط ابن العلج[٢] والأشباه والنظائر للسيوطي (ت / ٩١١ هـ) الذي جاء فيه: (وممن ذهب إلى الترادف ضياء الدين ابن العلج صاحب (البسيط) في النحو وهو كتاب كبير نفيس في عدّة مجلداتٍ)[٣] ثمّ أكثرَ مِن ذِكْرِهِ[٤] وذكره بالاسم أيضاً ابن عقيل في شرحه[٥].

ولهذا فما ينقلُ عنِ البسيطِ من غيرِ ذِكْرِ المؤلفِ لا يمكن الجزم بأنّه مأخوذ من البسيط لركن الدين الاستراباذي إلّا بعد التأكّد من ذلك.

فالسيوطي في كتابه همع الهوامع ذَكَر البسيطَ أكثرَ من خمسين مرّة وجدت بعضها في البسيط لركن الدين الاستراباذي ولم أجد بعضها الآخر.

فمن المسائل التي وجدتها:

١ ـ قال السيوطي: (وفي البسيط: القياس عند بني تميم عدم أعمالها ـ لا ـ)[٦]

---

(١) هو أبو عبدالله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان أثير الدين أبو حيّان الأندلسي نحوي ومفسّر توفي سنة ٧٤٥ هـ. بغية الوعاة ١: ٢٨٠، واقرأ عنه كتاب: أبو حيّان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي، ط ١، بغداد.

(٢) البحر المحيط ٨: ٤٧.

(٣) الأشباه والنظائر ٢: ١٦٠.

(٤) المصدر السابق ١: ١٨، ٥٥، ٦٢، ٦٣، ٢٦٢، ٣١٨، و٢: ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤٣، ٩٠، ١٢٦، ١٢٩، ١٤٤، و ٤: ١٥٦.

(٥) شرح ابن عقيل ط ١٤: ١ / ٣٧.

(٦) الهمع ٢: ١٢٠.

وهذا في البسيط[١].

٢ـ وقال: (أمّا قول الشاعر:

تَـــرَاهُ كـــالثَّغامِ يُـعَلُّ مسكاً بـــسوء الفـــالياتِ إذا فَـلَيْني

أي فَلينَني. فاختلف: أي النونين المحذوفة:

فقال المبرد: هي نون الوقاية... وحكى صاحب البسيط الاتّفاق عليه)[٢]

والاستراباذي في البسيط ذهب هذا المذهب[٣] لكنّه لم يحك الاتّفاق على ذلك.

٣ـ وقال: (وجوّز بعضُ البصريينَ، وصاحبُ البسيطِ مجيءَ الحالِ من المضاف إليه مطلقاً وخرّجوا عليه ﴿أَنَّ دابِرَ هَؤُلاءِ مَقْطُوعٌ مُصبِحِينَ﴾[٤] وقولَهُ:

.... حَلَقُ الحَديدِ مُضَاعَفًا يَتَلَهَّبُ)[٥]

وهذا في البسيطِ أيضاً[٦].

على أنّ بعض ما ذكره السيوطي في الهمع يوجد خلافه في البسيط لركن الدين الاستراباذي[٧].

---

(١) ج١، ص: ٦٤١.

(٢) الهمع ١: ٢٢٦.

(٣) البسيط ٢: ٦٩، وهمع الهوامع ٢: ١٢٠.

(٤) سورة الحِجْر: ٦٦.

(٥) الهمع ٤: ٢٣.

(٦) ج١، ص: ٥١٨.

(٧) ينظر: الهمع ٥: ٣٢، والبسيط ٢: ٥١٢.

وفي شرح التصريح يُذكَرُ البسيطُ من غير عزوٍ[١]، ولكنّ المأخوذَ من البسيطِ لم يذكرْهُ ركنُ الدين الاستراباذي ممّا يدلّ على أنّه من بسيط ابن العلج.

وجاءَ في الجنَى الدَّاني: [نقل صاحب البسيط عن السيرافي أنّـه في: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[٢] هو على الفِعْلِ، أي ولاتَ أَراهُ حينَ مناص][٣] وهذا في البسيطِ[٤] ولكنَّهُ منقولٌ عن الأخفشِ وليسَ عن السيرافي.

المآخذ:

بعدَ هذهِ الجولةِ في كتابِ البسيطِ وَذِكْرِ ما فيهِ وَمَا لَهُ لابدَّ أَنْ نَذْكُرَ شَيْئاً ممّا عليهِ لكي نكونَ منصفينَ في حُكمِنا على المؤلِّفِ فليستْ مُـهِمَّتُنا الدفـاعَ عـنهُ وَلَمْ نَقصِد إلى النيلَ مِنْهُ.

١ ـ العلل الواهية:

أُولَى الملاحظاتِ على المؤلفِ إكثارُهُ مِنَ العِلَلِ الواهيةِ[٥].

٢ ـ العطف غير المقبول:

يعطف سيبويه على البصريين فـيقول: (... عـندَ البـصريينَ وسـيبويهِ)[٦]،

---

(١) شرح التصريح ١: ٢١١ و٢: ١٩٥.

(٢) سورة ص: ٣.

(٣) الجنى الداني للمرادي ـ تحقيق: طه محسن ـ الموصل: ٤٥٤.

(٤) ج١، ص: ٣٧٥ـ٣٧٦.

(٥) ينظر على سبيل المثال: البسيط ١: ١٤٤، ١٥٧، ٧٢١.

(٦) البسيط ١: ٣٢٠.

ويعطفُ البصريينَ على السيرافيّ (ت / ٣٦٨ هـ) بقوله: (... وَهُوَ منسوبٌ إلى أَبي سَعيدٍ السيرافيّ والبصريينَ)[١] وهذا غيرُ مقبولٍ.

٣ـ النقلُ عن بعضِ المصادرِ مِنْ غيرِ الرجوعِ إليها:

فهوَ يَنْقُلُ أحياناً عن سيبويهِ مِنْ غيرِ الرجوعِ إلى الكتابِ، وإنّما يَعتَمِدُ على الآخرينَ وَيَنْقُلُ عنهُم[٢]، وبسببِ هذهِ الثقةِ التي وَضَعَهَا في غيرِهِ وَقَعَ في مفارقاتٍ حيثُ نسبَ إلى سيبويهِ ما لا تَجِدُهُ في الكتابِ[٣] كما نَسَبَ للمبرّدِ خلاف ما في المقتضب[٤]، ونسب لأبي علي الفارسي (ت / ٣٧٧ هـ) خلافَ رأيهِ[٥].

٤ـ خلطه بين الأخبار الموضوعة والحديث الشريف:

فقد وصف بعض الأخبار الموضوعة على ابن مسعود بأنّها من الأحاديث الشريفة كما في أسماء الأفعال[٦]، وقد وجدناه لا يفرّق بين الحديث والأثر في بعض موارد استشهاده بالحديث الشريف[٧].

---

(١) البسيط ٢: ٣٤٧.

(٢) البسيط ١: ٥٧٩.

(٣) البسيط ١: ٣٤٤، ٣٩٠.

(٤) البسيط ٢: ٤٦٤.

(٥) البسيط ١: ٥٣٤.

(٦) البسيط ٢: ١٣٨.

(٧) البسيط ١: ٤٧٢.

٥ ـ الأخذ من الآخرين من غير إشارة:

لقدْ ذكرْنا فيما تقدّمَ[١] أنّ المؤلفَ أخذَ من مصادرَ عديدةٍ فذكرَ بعضَها وأغفلَ بعضَها الآخرَ، فقد نقلَ عن كتابِ المقتصدِ في شرحِ الإيضاحِ للجرجاني (ت / ٤٧١ هـ) وذكر مصنّفه[٢]، كما أخذَ عن كتاب الإنصافِ لابنِ الأنباري (ت / ٥٧٧ هـ) كثيراً ونقلَ عنهُ ولمْ يُشِرْ إليهِ[٣]، وكذلكَ حاله مَع الإيضاحِ في شرح المُفَصّلِ[٤] لابنِ الحاجب (ت / ٦٤٦ هـ) وشرحِ الكافيةِ للرضي الاستراباذي (ت / ٦٨٦ هـ)[٥] والحقيقةُ أنَّ بعضَ القُدَامى كانوا يتسامحونَ في مثلِ هذا.

٦ـ تكرار في العبارة:

يحصل عنده أحياناً ـ وهو قليل ـ تكرارٌ في العبارة وربّما حصل في الجملة خللٌ أو تَزَيّدٌ كقولهِ: (كانَ الغرضُ مِنَ التثنية فيها ـ لبيكَ وسعديكَ وأخواتُها ـ التكثير ولم يقصد بها قصد التثنيةِ خاصّةً وإنما يراد بها التكثير فَجُعِلَتِ التثنيةُ علماً لذلكَ التكثيرِ)[٦].

٦ـ التركيب اللغوي:

كتاب البسيط أُلف في النحوِ العربي وينبغي أن لا يأتي فيه ما هو خلاف

---

(١) ج١، ص: ٥٤ وما بعدها.

(٢) البسيط ١: ٦٥١، ٢: ٥٤٧.

(٣) البسيط ١: ٤٤٤ـ ٤٤٥، ٢: ١٠٩، ١٨٥، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٦٢.

(٤) البسيط ٢: ١٢٠، ٥٦٧، ٥٨٩.

(٥) البسيط ١: ١٩٣، ٣٢٤، ٤٤٦، ٢: ٥٨، ١٢٠، ١٣٤، ١٨٣، ٥٤٤، ٦٢٤.

(٦) البسيط ١: ٤٠٢.

الأفصح ولكنّك تجد في عبارة المؤلّف ما يخالف منقول اللغة وفي أثناء تحقيق الكتاب نذكر هذا وننبّه عليه، أمّا هنا فنشير إلى بعضٍ منهُ، فمن ذلكَ:

أ ـ انقسمَ إلى وَيَنْقَسِمُ إلى وَمُنْقَسِمٌ إلى[١]. والفصيح: انْقَسَمَ على وينقسم على ومنقسم على.

ب ـ البعض والكل[٢] والأفصح بعض وكلّ لأنّ بعضَ النحاةِ واللغويينَ يمنعون دخول الألف واللام عليهما والمؤلف ذكر هذا وذهب مذهب المجوّزينَ[٣].

جـ ـ ادخال (ال) على غير، نحو قوله: (النكرة الغير المخصوصة)[٤] و(الغير المركبة)[٥] و(الغير المنصرفة)[٦].

د ـ بواسطة[٧] والصواب بوساطة. لأنّ الواسطة الشيء ومنه واسطة القلادة وهي الدرّة التي في وسطها[٨].

هـ ـ جمع المصدر:

يقول: (... وان كان فيه اختلافات كثيرة)[٩] واختلافات جمع اختلاف

---

(١) البسيط ١: ١٢٢، ١٢٦، ٢٠٣، ٤٧٧.

(٢) البسيط ١: ١١٩، ١٢٤، ٢٠٣، ٣٧٩، ٤٣١، ٥٧٦.

(٣) البسيط ٢: ٢١.

(٤) البسيط ٢: ٢٣.

(٥) البسيط ١: ١٤٧، ١٤٨، ١٥٥، ٣١٠.

(٦) البسيط ١: ١٨٩، ٢٠٣.

(٧) البسيط ١: ١٤٧، ٣٢٢، ٤٦٥.

(٨) لسان العرب ـ وسط ـ ٩: ٣٠٨.

(٩) البسيط ١: ١٦٣.

والنحاة يرون أنّ المصدر لا يثنّى ولا يجمع ومنهم المؤلف[١].

و ـ استعماله كلمة (زوجة)[٢] والفصيح: زوج لأنّ كلاًّ من الزوجين زوج للآخر، والآية الكريمة تقول: ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[٣].

ز ـ يقول: (لابد وأن)[٤] والواو هنا زائدة.

ح ـ يقول المؤلف في مقدمة الكتاب:

(... إلى كافةِ الجمهورِ)[٥] والصوابُ:

إلى الجمهور كافّةً[٦].

ط ـ تسميته هاء التأنيث تاء التأنيث[٧] فقد سمّاها هاء التأنيث كلّ من الخليل وسيبويه والأخفش والفراء والكسائي وثعلب والمازني والمبرد وغيرهم.

---

(١) البسيط ١: ١٢٠.

(٢) البسيط ١: ٢٥٠.

(٣) سورة البقرة: ٣٥.

(٤) البسيط ١: ٣١٩، ٥٦٨.

(٥) البسيط ١: ١١٠.

(٦) الكافة: الجماعة، وقيل: الجماعة من الناس. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ (سورة البقرة: ٢٠٨)، ومعنى الكافة ما يكفّ الشيء في آخره، وفي قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ (سورة التوبة: ٣٦)، منصوبة على الحال وقد جاء بها المؤلف مجرورة بحرف الجر إلى، وهذا وإن جاء في كلام جماعة، منهم الزمخشري والحريري فقد عيب عليهما. شرح المفصل /ابن يعيش ١: ١٧، ولسان العرب ـ كفف ـ ١١: ٢١٦.

(٧) البسيط ١: ٢٢٨، ٤٤٤.

القسم الثاني ـ الكتاب محقّقاً

نسخ الكتاب ـ منهج التّحقيق

النصّ المحقّق

نسخ الكتاب

وجدتُ من فهارس المكتبات ودور كتب المخـطوطات والمـصادر المـهتمّة بالمخطوطات أَنّ الكتاب يذكر وجوده في الأماكن التالية:

١ ـ مكتبة الاسكوريال برقم ٩٤[١].

٢ ـ بطرسبرج برقم ١٦٩[٢].

٣ ـ بنكيبور برقم ٢٠ / ٢٠٤٩[٣].

٤ ـ بون برقم ٢٩١[٤].

٥ ـ المكتب الهندي برقم ٩١٣ ـ ٩١٦[٥].

٦ ـ ميونخ برقم ٧١٥[٦].

---

(١) فهارس مكتبة الاسكوريال ١: ٥٦، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣١٢.

(٢ ـ ٦) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣١٢. واشك في الرقم ٧١٥ مخافة أن يكون قد التبس بسنة وفاة المؤلف ويبدو أنّ الشك قد ساور بروكلمان فوضع بجانب الرقم علامة استفهام (؟).

وهذه النسخ المتقدّمة طلبتها بوساطة المجمع العلمي العراقي والمكتبة المركزية لجامعة بغداد، فبعض المكتبات لم يجب وبعضها نفى وجود الكتاب عنده.

٧ـ المكتبة الأزهرية في القاهرة برقم ٦٣٤ / ٤٣٢٧ و٦٣٦ / ٤٣٢٩[١].

٨ـ دار الكتب المصرية في القاهرة برقم ١٨ نحو المؤيد / ٣٦٢٠ و٦٠١ نحو طلعت[٢].

٩ـ مكتبة فيض الله في استنبول برقم ١٩٧٤[٣].

١٠ـ مكتبة لاله لي في استنبول برقم ٣٤٠١[٤].

١١ـ مكتبة سليم أغا في اسكودار ـ استنبول برقم ١١٥٦ و ١١٥٧[٥].

١٢ـ مكتبة أيا صوفيا في استنبول برقم ٤٥١٨[٦].

وقد حصلت بوساطة بعض اخواني على مصورتي نسختي دار الكتب ومصورتي نسختي المكتبة الأزهرية من القاهرة وسافرت إلى استنبول فحصلت بعد مشقّة على مصوّرة نسخة مكتبة فيض الله ومصوّرة نسخة مكتبة لاله لي

---

(١) فهرس المكتبة الأزهرية ٤: ١١٦.

(٢) فهرس الكتب الموجودة في دار الكتب ـ القاهرة ـ ٢: ١٣٢. والنسختان فيه منسوبتان إلى محمود بن عبدالرحمن الاصفهاني.

(٣) فيض الله افندي كتابخانه سى ـ مخطوط: ٩٧. ومجلّة المورد، العدد الأوّل ـ سنة ـ ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م: ٣٣٠.

(٤) دفتر كتابخانه لاله لي، مطبعة نصار ـ استنبول: ٢٨٢.

(٥) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣١٢.

(٦) دفتر كتابخانه أيا صوفيا: ٢٦٨.

وبذلك تجمّع لديّ ست نسخ.

وفيما يلي وصف هذه النسخ المعتمدة:

١ ـ نسخة الأصل:

وهي نسخة دار الكتب المصرية برقم: ١٨ نحو المؤيّد / ٣٦٢٠ كتبها أحمد بن أسعد بن عمر الكاشاني في أواسط شهر ربيع الآخر سنة خمس وتسعين وست مئة وخطّها تعليق قديم وعدد أوراقها (١٥١) ورقة، وكتابتها على جانبي الورقة كما في سائر النسخ، ويغلب أن يكون عَدد سطور الورقة الواحدة (٢٦) سطراً ومتوسط كلمات السطر الواحد (١٨) كلمة، صفحة العنوان متآكلة وما بقي من كتابتها مطموس فلم يتّضح منها في التصوير شيء إلّا الرقم ١٨ المؤيد نمرة ٣٦٢٠ والنسخة تامّة وعليها حواش وتعليقات بعضها ينتهي بالحرف (هـ) وعليها تصحيحات تنتهي بالرمز (صح) ممّا يدلّ على أنّها مصحّحة على نسخ اخرى وقد جعلتها الأصلَ للأسباب التالية:

١ ـ إنها نسخة قديمة كُتِبَتْ سنة ٦٩٥ هـ، أي في حياة المؤلف، وعلى الرغم من أنّ نسخة (ز) الآتي ذكرها أقدم منها حيث كتبت سنة ٦٩٢ هـ، لكنّها سقيمة تصعب قراءتها، ليس فيها ما في الأصل من ميزات.

٢ ـ على حاشيتها تعليقات لبعض العلماءِ ممّا يزيد في قيمتها، وعليها أكثر من عشرينَ تعليقةً مأخوذةً بالنصّ من كتابِ (المتوسّط) للمؤلف.

٣ ـ مصحّحة على نسخ أخرى والتصحيح واضح على الحاشية.

٤ ـ جودة خطّها وندرة الخطأ الإملائي فيها.

٥ ـ ناسخها ذكر اسمه وتاريخ النسخ في آخر صفحة منها.

٢ ـ نسخة (ت):

وهي نسخة دار الكتب المصرية برقم: (٦٠١ نحو طلعت) كتبها أبو بكر بن حسن القايني سنة ٨١٦ هـ، وخطها تعليق، عدد أوراقها (١٦٦) ورقة في الورقة حوالي (٣٠) سطراً وفي السطر الواحد (١٦) كلمة تقريباً.

كتب على الورقة الأولى بخطّ حديث مختلف عن خطّ سائر أوراق المخطوطة ما يلي:

(شرح العلّامة محمود بن عبدالرّحمن بن أحمد العلّامة شمس الدين أبو الثناء الاصبهاني ولد في شعبان سنة ٦٩٤ هـ، وتوفي في ذي القعدة سنة ٧٤٩ هـ، على الكافية لابن الحاجب. انظر بغية الوعاة للسيوطي.

توقيع

مصطفى درديرمعنون

بالدار

٢ / ٣ / ١٩٨٣)

والعبارة كما يبدو من وضع أحد موظّفي الدار ونسبة الكتاب إلى الاصبهاني خطأ صحّحناه في المقدّمة.

وفي النسخة نقص يملأ ورقة كاملة بصفحتين من المخطوطة نفسها ولم ينتبه

من رقمها إذ لا خلل في الترقيم. وقد نبّهنا على ذلك في موضعه[1].

ومن رموز هذه النسخة:

ح = حينئذٍ

يخ = يخلو

تعه = تعالىٰ

والناسخ يقع في بعض الخطأ الاملائي، من ذلك أنّه يكتب (الأصالة) هكذا (الصالة) ويكتب (عمرا) ـ في حالة النصب ـ هكذا (عمروا) وهو يضع على الكاف الأخير خطأ مثل اشتراك. وعلى الأوراق: ٤ ظ، ٦ و، ٧ظ، ١٠ ظ، ٦٠ و تعليقات مأخوذة من (المتوسّط). وعلى بعض أوراقها شعر باللغة التركية.

٣ـ نسخة (ز):

وهي نسخة المكتبة الأزهرية، برقم: ٦٣٤ / ٤٣٢٧ وهي نسخة سقيمة، خطّها نسخ، كُتِبَتْ سنَة ٦٩٢ هـ، ولا يعرف اسم ناسخها، بهامشها وببعض أوراقها تقطيع وترميم، وبها آثار رطوبة[2]، تقع في (١٨٣) ورقة، معدّل سطور الصفحة الواحدة (٢٥) سطراً، في السطر حوالي (٢١) كلمةً، وعلى حاشية الورقةِ ٤٩ تعليقات مأخوذة من (المتوسّط) والصورة التي حصلت عليها منها رديئة، وهو أمر زاد في صعوبة قراءتها.

---

(١) البسيط ٢: ٥٥٤، ٥٦٢.

(٢) فهرس الكتب الموجودة في المكتبة الأزهرية ٤: ١١٦.

٤- نسخه (ع):

وهي نسخة المكتبة الأزهرية برقم: ٦٣٦ / ٤٣٢٩، ناسخها علي بن موسىٰ بن منصور الشهرستاني في السابع والعشرين من شوال سنة (٧٠٣هـ)، خطها تعليق قديم تقع في (٢١٠) ورقةٍ في الورقة الواحدة (٢٧) سطراً وفيه حوالي (١٦) كلمة في أعلى الورقة (١٢٩ ظ) مساحة بيضاء على شكل مثلث لا تظهر فيها الكتابة، وقد ثبت محتوى هذا الجزء على حاشية الورقة: (١٢٩ و)، وفي النسخة نقص بمقدار ورقة كاملة أشرت إليه في موضعهِ[1].

ومن خواص هذه النسخة اختصار كلام ابن الحاجب واستعمال عبارة (إلى آخره) مكان الجزء المحذوف، ومن رموزها:

غ = يخلو

ح = حينئذ

٥-نسخة (ف):

وهي نسخة مكتبة فيض الله برقم: ١٩٧٤ خطّها نسخ أو هو نسخ ـ تعليق عدد أوراقها (٢٠٢) ورقة في الصفحة الواحدة من الورقة (٢٥) سطراً في السطر حوالي (٢٠) كلمةً، لم يذكر اسمَ الناسخ ولا تاريخُ النسخِ.

على الورقة الأولى كتب ما يلي: كتاب الكبير في شرح الكافية لركن الدين

---

(١) البسيط ٢: ٤٥، ٥١.

العلوي رحمة الله عليه.

وعلى الورقةِ نفسِها تمليكات منها:

(من كتب أحمد بن لطف الله بن أحمد بن شيخ بن أحمد بن محمّد بن حسين بن موسى بن يوسف عفى الله عنهم).

وفي الأوراق الأربع المتقدّمة خروم وعلى ظهر الورقة الأولىٰ الرقم (١٩٧٤) وعليه وعلى وجه الورقة الثانية وظهر الورقة (٢٠١) كلمة (وقف) وعلى بعض الصفحات مثل وجه الورقة (٢) وظهر الورقة (٢٠١) ووجه الورقة (٢٠٢) ختم (ملت كتب خانة). والنسخة تامّة مكتوبة بالحبر الأسود وقد كتبت بعض الكلمات بالحبر الأحمر مثل: (قوله، لا يقال، فإن قيل، لأنا نقول، ولقائل أن يقول، والجواب، وفي شعر خداش، قال الأعشىٰ، في قوله تعالىٰ، وأجاب عنه المصنّف).

لم يذكر اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ وفي أوراق المخطوطة تقديم وتأخير وقد أشرنا إلى ذلك في موضعه[1]، وقد شمل هذا الاضطراب الاوراق: ١٧٧ ـ ١٩١ وأرقام الاوراق متسلسلة ولم ينتبه من رقمها إلى هذا الخلل.

وعلى الورقة (٥٣ و) تعليق مأخوذ من (المتوسط) وقد أشرنا إليه في موضعه[2].

٦ـ نسخة (ل):

وهي نسخة مكتبة لا له لي برقم: ٣٤٠١، ناسخها إسماعيل بن أحمد الفولاذ

---

(١) البسيط ٢: ٤٢٩، ٤٨٠، ٤٨٩.

(٢) البسيط ١: ٤٢٦.

ورقة في التاسع عشر من رمضان سنة ٧١٥هـ، وخطّها نسخ، عدد أوراقها: (١٦٦) ورقة في الصفحة الواحدة (٢٥ـ٢٧) سطراً في السطر الواحد حوالي (١٨) كلمة.

كتب على ورقة الغلاف بخطٍّ قديم:

(الشرح الكبير للسيد ركن الدين صاحب المتوسط على الكافية للكافية في النحو).

وفي وسط الصفحة ختم فيه: [﴿الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله﴾[1]. محمود]

وعليها أيضاً: (صاحبه مالكه شيخ حسن)، و(استصحبه الفقير حافظ أحمد مصطفى الشهير بإمام زادة غفر له سنة ١١١٣هـ).

وعليها تمليكات أخرى، وعلى وجه الورقة الأولى عبارة: نجم الدين الشهير على الكافية. والرقم ٤٥١٨[2] والختم السابق الموجود على صفحة العنوان وعليه أيضاً: (لقد أوقف هذه النسخة الجميلة السلطان الأعظم والخاقان المعظم، مالك الرس والحرس، خادم الحرمين السلطان بن السلطان الغازي محمود خان وقفاً صحيحاً شرعيّاً لمن نظر وتأمّل وعلم واستكمل، أسبغ الله نعمه عليه وأجمل. حرّره الفقير أحمد شيخ زاده... أوقاف الحرمين بحضرتها). وختم باسم زين العابدين

---

(١) سورة الأعراف: ٤٣.

(٢) ذُكر هذا الرقم في دفتر كتب خانه أيا صوفيا ـ استنبول ص: ٢٦٨ على أنّ هذه النسخة في مكتبة أيا صوفيا ولكن في هذا المصدر: عدد الأوراق: ٣٣٠ ورقة، عدد السطور ٢١ سطراً في الصفحة الواحدة حوالي ١٥ كلمة في السطر الواحد. وهذه الصفات لا تنطبق على هذه المخطوطة.

محمود.

وعلى أوراق هذه النسخة تعليقات، وهي نسخة تامّة ومهمّة.

منهج التحقيق:

١ ـ حاولت إخراج النّص على الصورة التي وضعها المؤلّف أو ما يقارب تلك الصورة قدر امكاني.

٢ ـ اخترت نسخة الأصل على الرغم من أنّ نسخة (ز) أقدم منها بثلاث سنوات للأسباب التي ذكرتها في أثناء وصف المخطوطات ثمّ قابلت نسخة الأصل على سائر النسخ حسب التسلسل في العرض.

٣ ـ حصرت ما اختلفت فيه النسخ بين معقفتين إن كان كثيراً وتركته بلا حصر إن كان كلمة أو كلمتين ثم أشرت إلى ذلك في الحاشية. فإن تداخل الاختلاف بين النسخ استعملت معقفاتٍ مختلفةً للتمييز.

٤ ـ حصرت كلام ابن الحاجب بين معقفتين وكذلك كنت أفعل في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأقوال.

٥ ـ وجدت على حواشي بعض النسخ تعليقات منقولة من كتاب الوافية فأشرت إليها ونقلت بعضها ونبّهت على ذلك كما أشرت إلى مكانها في الجزء المحقّق من الوافية.

٦ ـ حافظت على النصّ كما هو فإن رأيت ما يجب تغييره نبّهت عليه في الحاشية إلّا إذا كان الاختلاف في نصّ آية قرآنية فعند ذلك أصحّح في النصّ وأنبّه

على ذلك في الحاشية.

٧ـ ضبطت الأعلام وكانت الترجمة لهم موجزة جداً، فقد كنت أتحرّج كثيراً من التعريف بالأعلام المشهورين كما عرّفتُ بالكتبِ والأماكنِ الواردة.

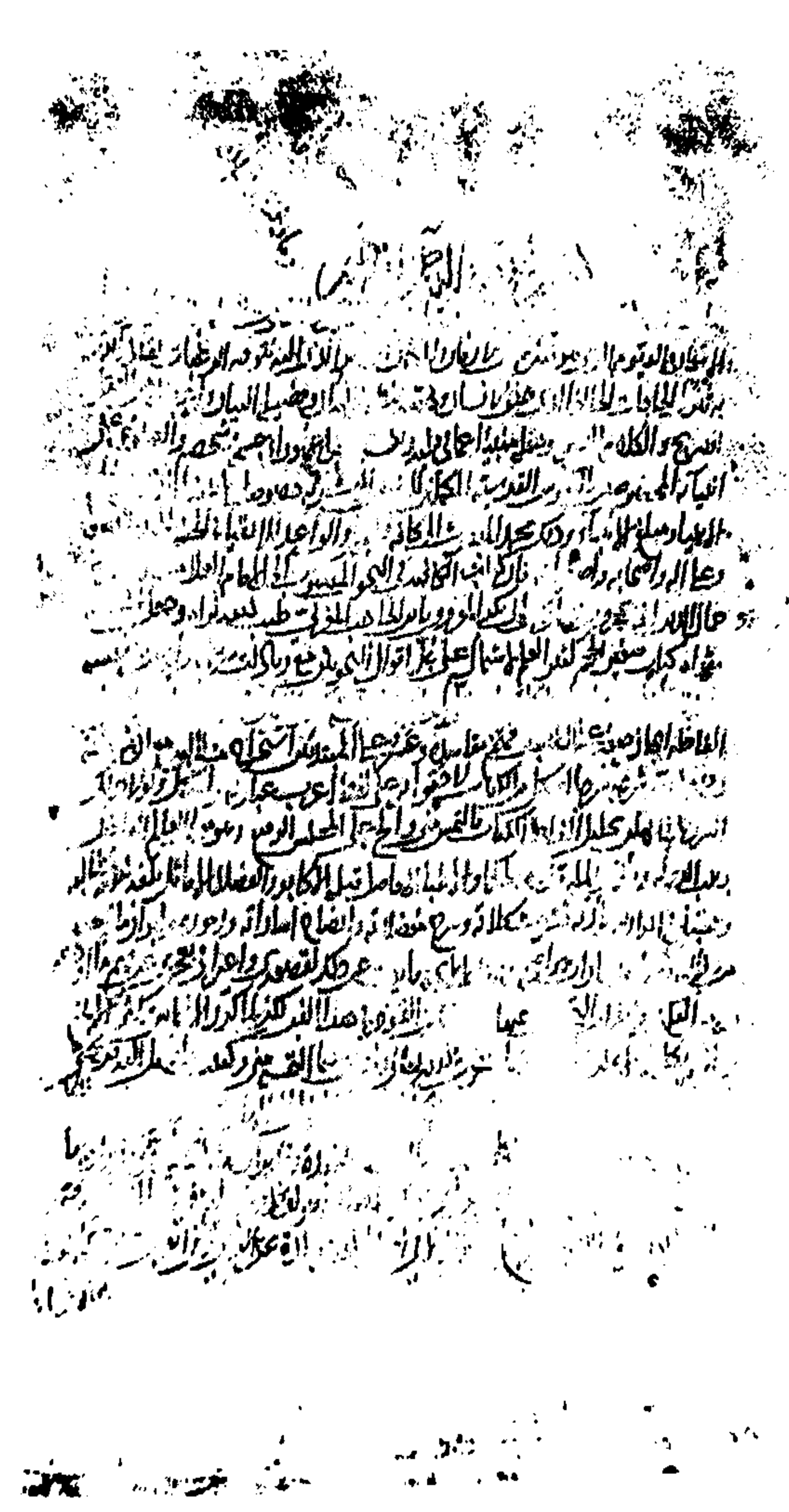
٨ ـ خرّجت الآياتِ القرآنية والأحاديثَ والأمثالَ والشعرَ والرجزَ من مصادرِها وخرّجتُ القراءاتِ القرآنيةَ من كتب القراءاتِ.

٩ ـ أرجعتُ آراءَ العلماءِ الواردةَ في الكتاب إلى أصحابِها ما استطعتُ وكنت أرجع أوّلاً إلى مصنّفاتِهم فإنْ لم أجدْها أرجع إلى من أخذَ عنها. وقد تبيّن لي أنّ الاستراباذي كانَ يأخذُ أحياناً آراء النحاة روايةً لا نقلاً من مؤلّفاتِهم.

١٠ ـ المصدر الذي أعتمدُهُ لا تختلف طبعته إذا تكرر إلّا في كتاب سيبويه فقد رجعت إلى طبعة بولاق وإلى الطبعة التي حقّقها عبدالسلام هارون فيما لم أجده في طبعة بولاق فإذا قلتُ: الكتاب فهو طبعة بولاق وعن الأخرىٰ أقول كتاب سيبويه تحقيق عبدالسلام هارون، ومثل هذا قد حصل مع خزانة الأدب فقد رجعت إلى نشرة عبدالسلام هارون في الأجزاءِ السبعةِ التي بينَ يدي فإذا قلت: الخزانة كانت المقصودة الطبعة المحقّقة وما لم أجده فيها رجعت فيه إلى طبعة بولاق وعند ذلك أقول: الخزانة ـ بولاق.

صور من بعض صفحات

مخطوطات البسيط



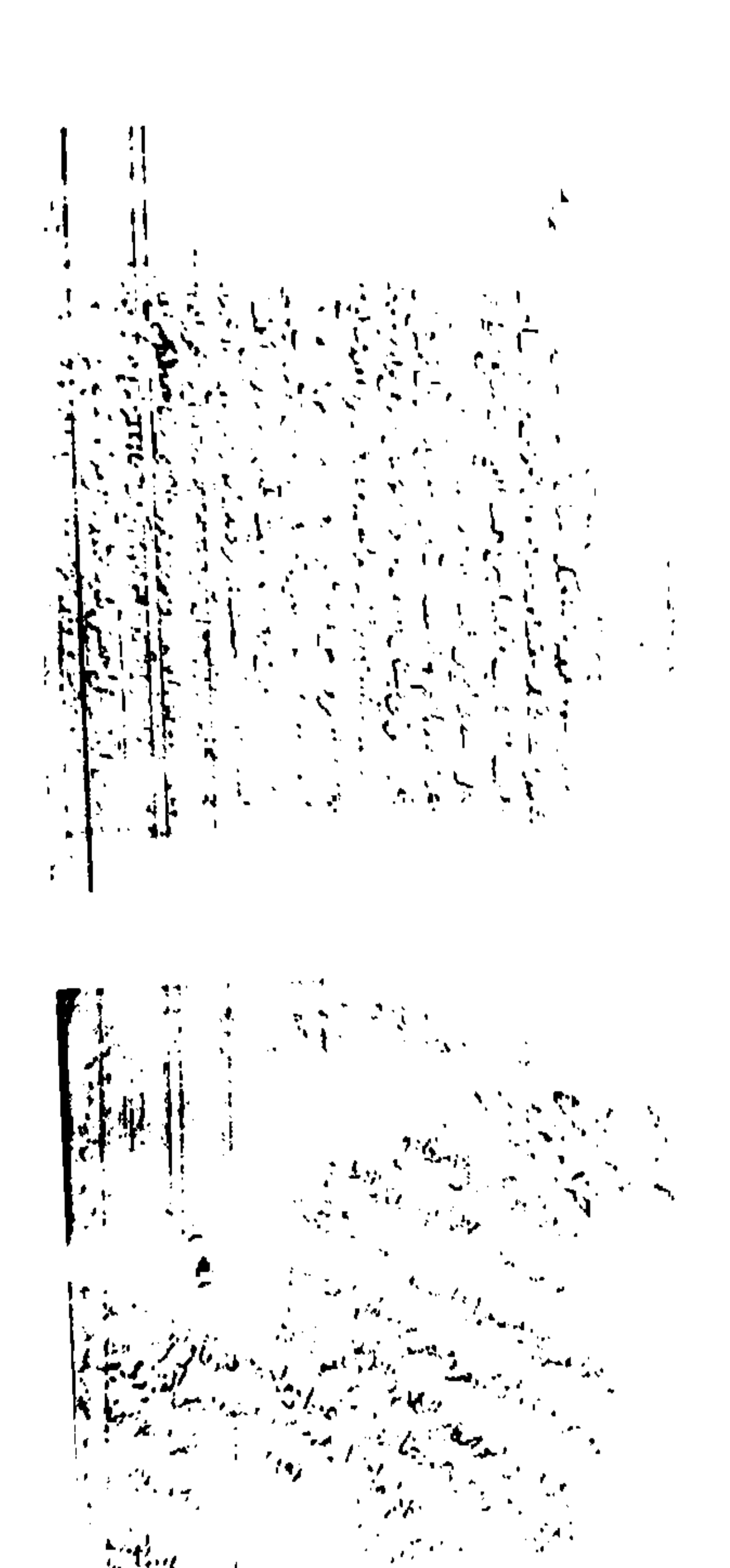
الورقة الاولى من نسخة الاصل

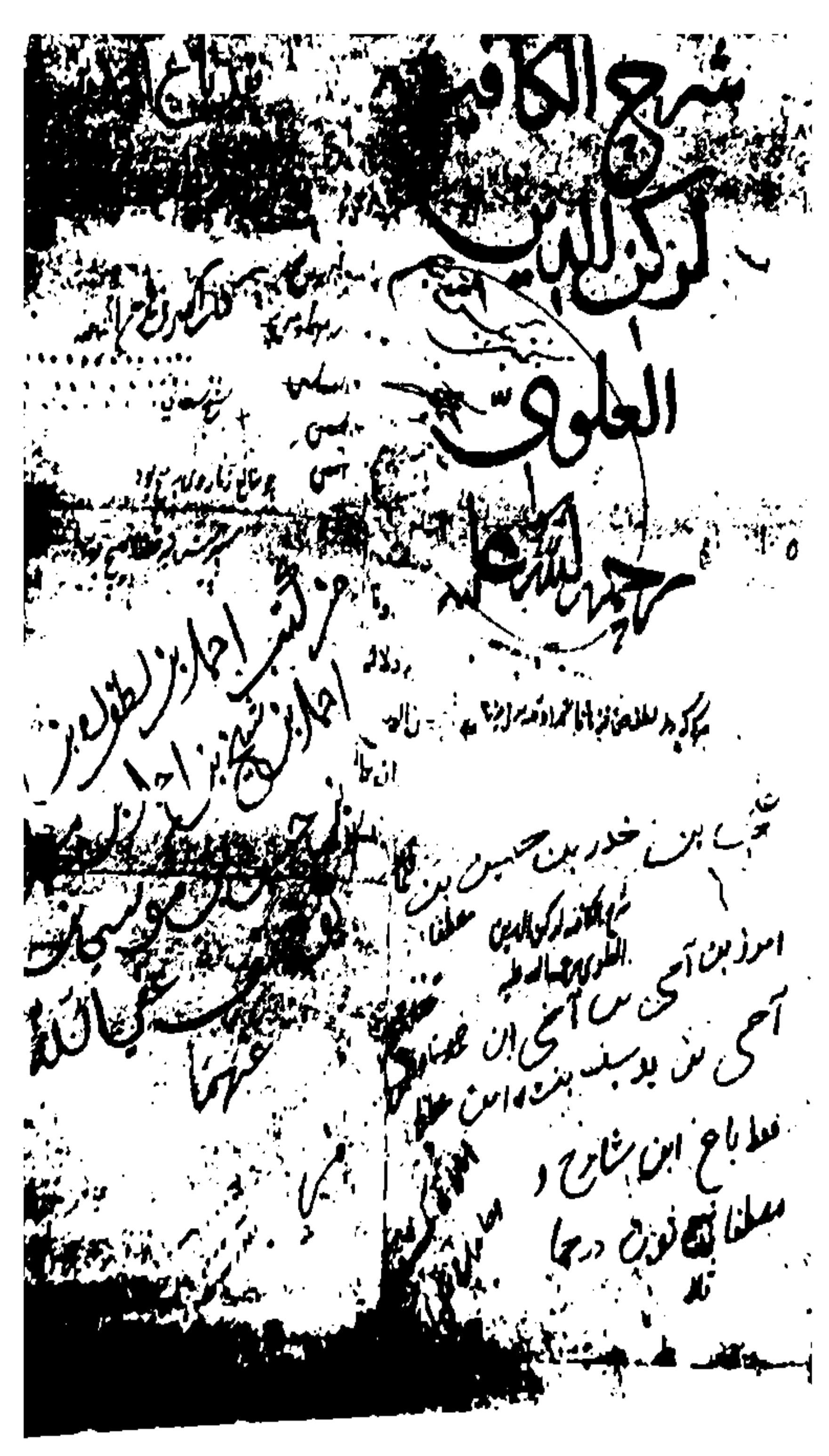


الورقة الأخيرة من نسخة الاصل

الورقة الاولى من نسخة ــ ت ــ

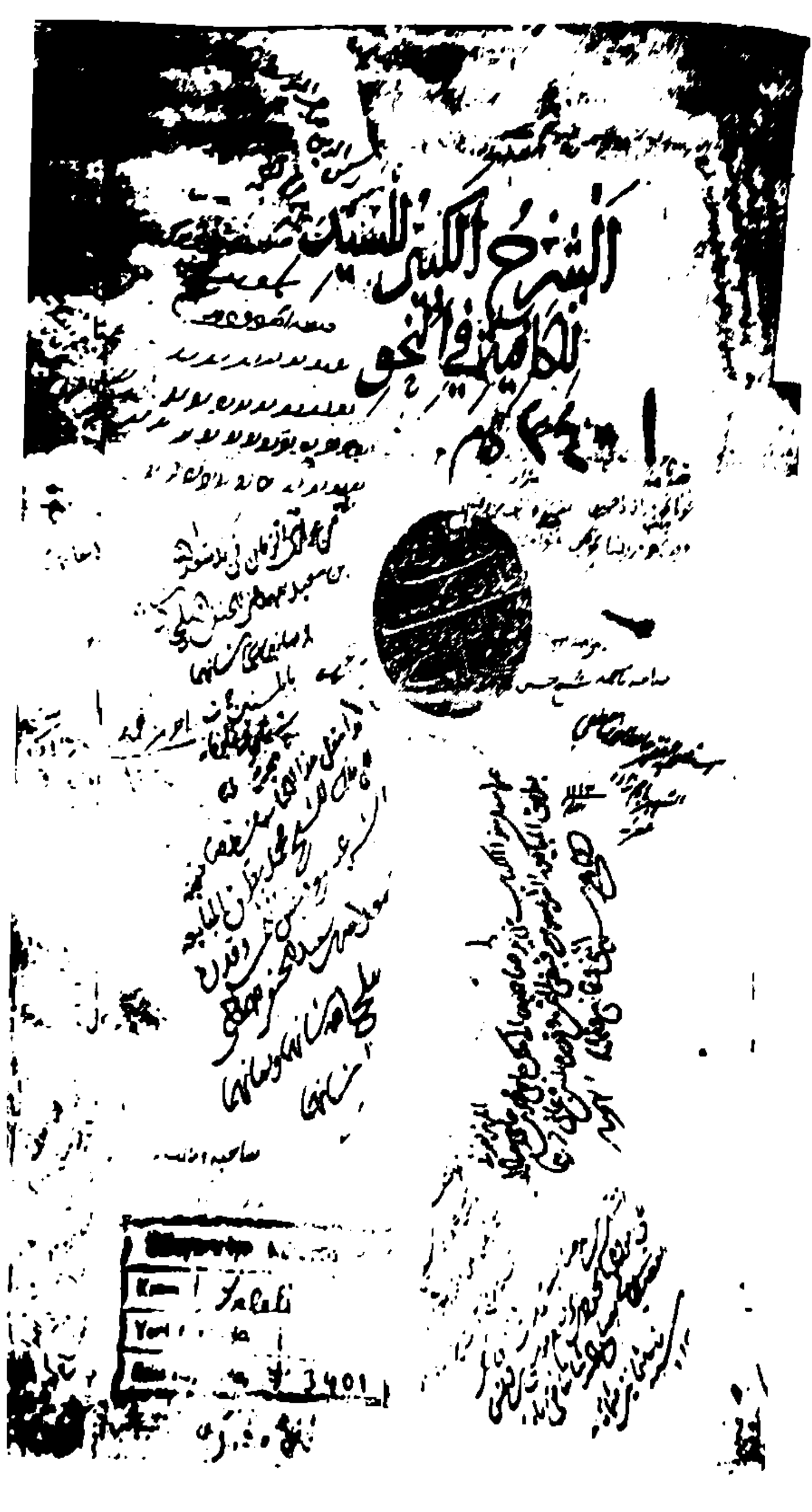
الورقة الأخيرة من نسخة ــ ت ــ





ورقة العنوان من نسخة ـ ف ـ

الورقة الأخيرة من نسخة ـ ف ـ



الورقة الاولى من نسخة ــ ل ــ

تم الكتاب والواهب الوجود بالاحد ١١ ايد

والحمد لله وصلى على سيدنا محمد وآله الصلوة [illegible]

[illegible] سلخ [illegible] عشر وستين سنة

١٠٧ على يدي العبد الضعيف

المحتاج الى رحمة الله تعالى

اسمعيل بن احمد

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الورقة الأخيرة من نسخة ـ ل ـ

البسيط

في شرح الكافية

لركن الدين الحسن بن محمّد بن شرف شاه

الأَسْترابادي (ت / ٧١٥ هـ)

تحقيق

الدكتور حازم سليمان الحلي

المُقدِّمة[١]

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ وما تَوفيقي إلّا باللهِ[٢]

أمّا بَعْدَ حَمْدِ اللهِ المُتَفَرِّدِ بالعِزَّةِ[٣] والجَبَروتِ والمُتَوَحِّدِ بالمُلكِ والمَلَكُوتِ، والواجِبِ الذِي لا يجولُ حولَهُ الإمكانُ، والقيّومِ الَّذي هُوَ مُنَزَّهٌ[٤] عَنِ الزّمانِ والمكانِ، الكاملِ[٥] الَّذي إليهِ تَتوجَّهُ الرّغباتُ، القادِرِ الَّذي بهِ تنزلُ الحاجاتُ، و[٦]الخالِقِ الَّذي خَلَقَ الانسانَ وَخَصَّهُ بنطقِ اللّسانِ وفضيلَةِ البيانِ وأَعطَاهُ مِنَ العقلِ[٧] الصّريحِ والكلامِ الفصيحِ وَجَعَلَهُ مُنبِئاً عمّا فِي قلبِهِ ونفسِهِ وَمُخْبِراً عمّا وراءِ جسمِهِ وشخصِهِ والصّلاةُ على أنبيائهِ[٨] [المخصوصينَ بالنّفوسِ القُدسِيَّةِ و][٩]

---

(١) هذا العنوان غير موجود في المخطوطة ولكنّنا نثبته كما نثبت غيره من العنوانات.

(٢) في ت: وبه نستعين، وفي ف: ربّ يسر وأعن، وفي ل: وبالله العون والعصمة والتوفيق.

(٣) في ت، ف: بالعزّ.

(٤) في ز، ف، ل: متنزّه.

(٥) في ل: والكامل.

(٦) (الواو) ساقط من ف.

(٧) في ت: القول.

(٨) في ف، ل: الابناء.

(٩) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

المكمّلين للنّفوسِ البشريّةِ خصوصاً على نَبيّنا الَّذِي هُوَ خَاتَمُ الانبياءِ وَمُبَلِّغُ الأنباءِ وذلكَ مُحَمّدٌ المبعوثُ إلى كافّةِ[1] الجُمهورِ، والواعدُ للأتقياءِ في الجنّةِ بالحورِ والقصورِ، وَعَلَى آلِهِ وأصحابِهِ وأصفيائِهِ، فإنّ[2] كتابَ الكَافِيةِ في النَّحوِ المَنسوبَ إلى الامامِ العلّامةِ [جَمالِ[3] العربِ[4]][5] جَمَالِ الدينِ أبي [عمرو عثمان][6] بن أبي بَكْرٍ المَعْروفِ بابنِ الحاجبِ المَغْرِبِي[7] [طَيَّبَ اللهُ ثَراهُ][8]، وَجَعَلَ الجَنَّةَ مَثْواهُ ـ كِتَابٌ صَغيرُ الحَجْمِ، كثيرُ العلمِ، لاشتمالِهِ عَلَى جلّ أقوالِ النحويينَ، مع زِياداتٍ شَريفةٍ، وأبحاثٍ نفيسةٍ، وقواعِدَ لَطيفةٍ، وضوابطَ كُلّيةٍ، استقلّ بابدَاعِها مُصَنِّفُهُ، لَكِنْ لمَّا كانَ في عبارتهِ[9] انغلاقٌ[10]، وَفِي ألفاظِهِ ايجازٌ، صَعُبَ على الطّالبينَ فهمُ مَقاصِدِهِ وَعسُرَ على المُبتَدِئينَ استخراجُ مطالبهِ مع أَنَّ مُصَنِّفَهُ رَحمهُ اللهُ[11] شَرَحَهُ شَرحاً أشكلَ من الكِتَابِ لاحتوائِهِ عَلَى لفظٍ أغربَ عبارَتَهُ[12] وأشكل[13]، ولولا ذلكَ الشرحُ لما

---

(١) يريد إلى الجمهور كافة.

(٢) جواب أمّا بعد.

(٣) في ت: تاج.

(٤) المعروف أنّ ابن الحاجب كردي كما في ترجمته ١: ٣٧ من هذا البحث.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٦) في الأصل عمر بن عثمان، وفي ز: عمرو بن عثمان.

(٧) نسبة ابن الحاجب إلى المغرب غريبة.

(٨) في ل: رحمه الله.

(٩) في ز، ل: عباراته.

(١٠) في ت: اغلاق.

(١١) ليست في ت.

(١٢) في ت، ف: عباراته.

(١٣) في ف، ل: فاشكل.

أمكنَ تحليلُ أَلفَاظِ الكِتابِ، فالتمسَ مِنّي {وأَلَحّ عليَّ الجليسُ الرفيعُ وَهُـوَ المَـوْلَى العالمُ الفاضلُ[١] [رَبيبُ الدولةِ ورئيسُ المِلّةِ قدوَة الحكماءِ والأطباءِ الأفاضلِ، قبلةُ الأكابرِ][٢]، بَلّغَهُ اللهُ مَطَالِبَهُ، وحصّلَ في الدَّارينِ مَآربَهُ فَسّرَ}[٣] مُشكِلاتِهِ، وَشَرحَ مُعضِلاتِهِ وإيضاحَ إشاراتِهِ ورموزِهِ وإبرازَ ما تحتَهُ من دَقَائِقِهِ وكنوزِهِ[٤]، بعباراتٍ واضحةٍ، وألفاظٍ لائحةٍ، فأَبَيْتُ عَنْ[٥] ذَلِكَ لِقُصوري واعترافي بِعَجْزِي عن فَهمِ ما أودعهُ[٦] فيهِ من النُكتِ والغرائبِ التي خَلَتْ عنها[٧] مصنّفاتُ القومِ في هَذَا الفَنِّ. [لكن لَمّا كرّرَ[٨] الالتماسَ[٩] وكثرَ[١٠] الالحاحُ وَكَلّفَني تَكلِيفاً لايُمكنُ المحيصُ عنهُ][١١]

---

(١) هو ناصر الدين يحيىٰ بن جلال الدين إبراهيم الختني، أمير سنجار وكان من أهل العلم والفضل، توفي عام ٧١١ هـ، كما صرّح المؤلف باسمه في مقدّمة الوافية. ينظر الوافية ـ المقدّمة ـ: ٥١، والنصّ المحقّق من كتاب الوافية، ص ٢.

(٢) في ف: قدوة الأماثل.

(٣) المحصور بين المعقفتين غير موجود في ت، وموجود مكانه: (بعض الأصحاب فشرحته أوّلاً على مقتضىٰ رضاي وسمّيته رضيا مرضاً لجمع كثير من الفضلاء ثمّ شقّ على الطالبين ضبطه، فاختصرت ما شرحته بتفسير)... وفي ل: (وألحّ جماعة من اخواني أدام الله فضائله فسر).

(٤) في ت: كنوز.

(٥) في ف: على، وفي ل: من.

(٦) في ت: أودعته.

(٧) في الأصل، ت، ف، ل: (عنها) والصواب: (منها).

(٨) في ل: كرّروا.

(٩) في ف: التماسي.

(١٠) ساقط من ت، وفي ل: كثّروا.

(١١) المحصور بين المعقفتين اختصر في ت إلى العبارة التالية: (ولمّا كرّر التماس).

استخرتُ[١] اللهَ تعالى[٢] وَشَرَعْتُ لِمَا[٣] التمسَ[٤] مِنّي[٥]، وكتبتُ مَا وصلَ إليهِ قَريحَتي وَذِهْنِي، وَسَأَلتَهُ[٦] أَنْ يَهدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيْلِ وَأَنْ يُجَنِّبَنِي طُرقَ الأباطيل إِنَّهُ الهَادِي والمُعِينُ.

---

(١) في ف: استخرتي.

(٢) ليست في ت.

(٣) ساقطة من ف، وفي ل: فيما.

(٤) في ل: التمسوه.

(٥) ساقطة من ل.

(٦) في ل: وسألت الله تعالى.

الكلمـــة

قَولُهُ:(١) *(الكَلِمَةُ لفظٌ وُضِعَ لِمَعنىً مفردٍ).*

اعلم أَنَّ الكلمةَ قَدْ يُرادُ بِها اللَّفظَةُ المفيدةُ وَقَدْ يُراد بِهَا القصيدَةُ، وَقَدْ يُرادُ بِهَا كلمةُ الشَّهَادةِ. أَمّا بِحَسَبِ اصطلاحِ النحويينَ، فما(٢) ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ، وَهُوَ لَفْظٌ وُضِعَ لمعنىً مُفردٍ، وَلَا يُمكِنُ معرفةُ هذا الحدِّ، إلّا بعدَ معرفةِ اللفظِ والوضعِ. أَمَّا اللفظُ في أصلِ اللُّغةِ، فَعِبَارةٌ عنِ الرَّمِيِّ(٣)، وَفي العُرفِ مَا يَلفِظُ بـهِ الإنسـانُ / ٢ و / قَـلَّتْ حُروفُهُ أَو كَثُرَتْ، مُهملاً كانَ أو مُستعملاً. وإنَّما تُسمّىٰ الأصواتُ والحروفُ الألفاظَ(٤) بسببِ رَمي الهَوَاءِ مِنْ دَاخلِ الرِّئة إلى خارجِهَا تسمية للمسبَّب باسمِ السَّببِ(٥).

وَأمّا الوَضْعُ هَاهُنا(٦) فهوَ تخصيص شيءٍ بشيءٍ متى أطلقَ أو أُحِسَّ بالشَّيءِ الأَولِ فُهِمَ الشيءُ الثّانِي.

---

(١) الضمير يعود على ابن الحاجب.

(٢) في ف، ل: فهي ما.

(٣) كذا في المعجمات. انظر: لسان العرب، بولاق ـ لفظ ـ ٩: ٢٤١.

(٤) في ف: ألفاظاً لحدوثها.

(٥) قاله الفخر الرازي (ت / ٦٠٦هـ):

والسبب هو الرمي والمسبَّب هو اللفظ.

انظر شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري، مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ بمصر ١: ٢٠.

(٦) كلمة (هاهنا) ساقطة من ف، ل.

وإذا عَرَفْتَ ذلكَ فتقولُ: الذي ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ حَدُّ الكَلِمَةِ بِحَسَبِ اصطلاحِ القومِ. فَقَولُهُ[1]: (لَفظٌ) كالجنسِ[2] للكلمةِ، وما بعدَهُ مِنَ القيودِ كالفصلِ[3] وإنّما أوردَ اللّفظَ دونَ الصّوتِ معَ أنّه جنسٌ[4] أيضاً لكونِ اللّفظِ كالجِنْسِ القريبِ لها بخلافِ الصّوتِ لكونِهِ أَعَمَّ مِنَ اللّفظِ.

فقولُهُ[5]: (لفظٌ) احترازٌ عن الخطوطِ والعُقودِ[6] والإشاراتِ والنُّصُبِ[7]

---

(١) في ف: قوله.

(٢) قال ابن يعيش: الجنس عند النحويين والفقهاء هو اللفظ العام وكلّ لفظ عمّ شيئين فصاعداً فهوَ جنس لِما تحته سواء اختلف نوعه أو لم يختلف، وعند آخرين لا يكون جنساً حتىٰ يختلف بالنوع نحو الحيوان، فإنّه جنس للإنسان والفرس والطائر ونحو ذلك، فالعام جنس وما تحته نوع، وقد يكون جنساً لأنواع ونوعاً لجنس، كالحيوان فإنّه نوع بالنسبة إلى الجسم وجنس بالنسبة إلى الإنسان والفرس. شرح المفصل لابن يعيش ١: ١٩ ـ ٢٠. وقالوا: الجنس هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيّات المتكثّرة بالحقيقة في جواب ما هو، وإذا تكثّرت الجزئيّات بالحقيقة فلابدّ أن تتكثّر بالعدد قطعاً.

انظر: المنطق، تأليف محمّد رضا المظفر ـ ط ٢ ـ مطبعة الزهراء ـ بغداد ـ ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م، ١/٦٧.

(٣) الفصل: جزء من مفهوم الماهيّة المختصّ بها الذي يميّزها عن جميع ما عداها، كما أنّ الجنس جزؤها المشترك الذي أيضاً يكون جزءاً للماهيّات الأخرىٰ. المنطق ١: ٦٧.

(٤) الجنس والفصل من المصطلحات المنطقية التي دخلت علم النحو عندما غزا المنطق النحو كما غزا سائر العلوم.

(٥) في ف: قوله.

(٦) العقود نوع من الحساب يكون بأصابع اليد دون اللفظ والخطّ. انظر: البيان والتبيين للجاحظ ـ تحقيق عبدالسلام هارون ط ٣ ـ الكويت ١: ٨٠، لسان العرب ـ ردم ـ ١٥: ١٢٧، وخزانة الأدب ـ تحقيق عبدالسلام هارون: ٦: ٥٣٨، ومختارات من آثار الجاحظ ـ تأليف الدكتور عناد غزوان وصاحبيه ـ طبع دار الجاحظ ـ بغداد: ١٩.

(٧) النصب: كلّ ما نصب وجعل علماً وهو جمع نصيبة، كسفينة وسفن وصحيفة وصحف. انظر: لسان العرب ـ نصب ـ ٢: ٢٥٥، وتاج العروس ـ نصب ـ ٣: ٢٧٤.

لِكَونِهَا وُضِعَتْ لِمَعانٍ مفردةٍ، وَلَيْسَتْ بكلماتٍ لِكَونِهَا لَيسَتْ بألفاظٍ. لا يـقالُ إِنَّمـا يُحتَرَزُ عنِ الأشياءِ بالفصولِ دونَ الأجناسِ، لأنَّا نقولُ لا نُسلِّمُ أنَّهُ لا يُحترَزُ[1] عَنِ الأشياءِ بالأجناسِ، وإنَّما لَمْ يُحتَرَزْ[2] أنْ لَو كانَ الجنسُ أعمَّ مِنَ الفصلِ مُطلقاً، أمّا إذا كانَ أعمَّ منهُ مِنْ وَجهٍ دونَ وجهٍ فيجبُ الاحترازُ بِهِ، كقولنا في حدِّ الإنسانِ: إنَّهُ حَيَوانٌ ناطقٌ، فقولُنا: حَيَوانٌ احترازٌ عَنِ الملائكةِ[3]. وَقولُنا: ناطقٌ احـترازٌ عَـنِ الحَيَواناتِ الأُخَرِ وَهُوَ أعني اللّفظَ يَشمَلُ[4] المستعملاتِ وَغَيرَها مِنَ المـهمَلاتِ، وَهيَ التي لَمْ يضعْهَا الواضعُ بأزاءِ معنىً، نَحو: صَصْ[5]، وَكَقْ[6]، وغيرِهِما[7].

و[8]قوله: (*وُضِعَ لمعنىً*)، يُخرِجُ عنه المهملاتِ، ويُخرِجُ عنه ما يَدُلُّ [عـلى معنى][9] بالطّبع لا بالوضع كَقَولِ النّائم:

أخ فإنّه يُفهم مـنه اسـتغراق[10] في النـوم، وكـقولِ[11] السّـاعلِ[12] عِـندَ

---

(١) في ت: نحترز.

(٢) المؤلّف متأثرّ بأسلوب ابن يعيش الذي يقول: (إنّ هذا إنّما يكون كاسراً للحدِّ أن لو كان الإسم على بابه من الاستعمال). شرح المفصل ١: ٢٢.

(٣) في الأصل: النفوس الملكية.

(٤) في الأصل، ت: يشتمل.

(٥) في ف: نص.

(٦) في ف: لق.

(٧) ليست في ت. والعبارة في شرح المفصل لابن يعيش ١: ١٩.

(٨) الواو ليست في ف.

(٩) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل ومن ت.

(١٠) في ف، ل: استغراقه.

(١١) في ت: كقوله، والعبارة في شرح المفصل لابن يعيش ١: ١٩.

(١٢) في ف: القائل.

السُّعالِ[١]: أح. أح. فَإِنَّهُ يُفهَمُ منهُ أَذى الصَّدْرِ، فهذِهِ ألفاظٌ معَ أنَّها ليست بكلمةٍ لعدمِ دلالتِها على معانيها[٢] بالوضعِ[٣]، وَقيلَ يَخرُجُ عَنهُ أيضاً مَا يغلَطُ فيهِ العامَّةُ وَيُصحِّفُهُ، وذَلِكَ لأنَّ[٤] اللفظَ إذا صُحِّفَ وَفُهِمَ منهُ معنىً فلا يُسمَّى كلمةً صناعةً، لعدمِ دَلَالَتِهَا عَلَى ذَلِكَ المَعْنَى بِالوَضْعِ[٥]، وَلِقَائِلٍ أَنْ يَمْنَعَ أنَّ[٦] دلالَتَهُ عَلَى مَعْنَاهُ لَيسَتْ بِالوَضْعِ، لأَنَّ الوَضْعَ عبارةٌ عَنْ تخصيصِ شيءٍ بشيءٍ على[٧] وجهٍ ذكرناهُ[٨]، وَمَا يُصحِّفُهُ العَوامُ كَذَلِكَ، أللّهمَ إلّا أَنْ يُرادَ بالوضعِ الوضعَ الأَولُ وحينئذٍ يتوجّه[٩] عَلَيهِ النّقضُ بالأسماءِ المَنقولَةِ، والألفاظِ المَجَازيّةِ المُستَعَارةِ وغيرِهَا.

[نَقولُ: المُرَادُ بِالوَضْعِ الوضعَ الأَولُ والثاني معَ عدمِ التغييرِ في مركّبٍ.

فـ][١٠] قولُهُ: (مُفردٌ) يُخرِجُ عَنهُ المركّباتِ نَحوَ قامَ زيدٌ لِدَلالَتِهَا عَلَى معنىً مركّبٍ لا يُقالُ إنّه غيرُ محتاجٍ إليهِ لخروجِ المركّباتِ عنهُ بقولِهِ: وُضِعَ لمعنىً، لِأَنَّ

---

(١) في ف: السؤال.

(٢) ليست في ف.

(٣) في ت: ولأنّها بالوضع على معانيها.

(٤) في ع، ت: أن. والعبارة في شرح المفصل لابن يعيش ١: ١٩.

(٥) العبارة في شرح المفصل لابن يعيش ١: ١٩.

(٦) ساقطة من الأصل ومن ت.

(٧) ساقطة من الأصل.

(٨) تقدّم في ١: ١١٣.

(٩) في ت: فيتوجّه.

(١٠) ما بين المعقفتين زيادة من ت.

دَلالَةَ المُركَّبِ على مَعْنَاهُ عقليةٌ وليستْ بِوضعيّةٍ[1] ألا ترىٰ أنَّ كُلَّ مَن عَرَفَ زيداً، [وَعَرَفَ قياماً مِنْ زَيْدٍ][2] عَرَفَ أنَّ أحدَهُمَا مسندٌ إلى الآخرِ، وإنْ لَمْ يَعرِفْ مِنَ الوَضْعِ سِوى المفرداتِ، لأنّا نقولُ لا نسلّمُ أنّ دَلالَةَ المركّباتِ على معانِيها ليستْ بوضعيةٍ، والمِثَالُ الّذي أوردَهُ، إنّما يُعرَفُ بالاتّفاقِ، والّذي يَدُلّ على أنَّ دَلالَةَ المُركّباتِ على مَعانِيها المركّبةِ وضعيّةٌ، أنّها تختلفُ[3] باختلافِ اللُّغاتِ. فإنّ المضافَ إليهِ مثلاً يُؤخَّرُ عنِ[4] المضافِ في بعض اللغاتِ، ويقدّمُ في بعضِها[5] فلو كانت طبيعيّة لم يكن كذلكَ. فإنْ قيلَ: لِمَ لا يجوزُ أنْ تكونَ عقليةً وتختلفُ في اللغاتِ؟ قُلنا:

---

(١) قال الشيخ خالد الأزهري: إنّ دلالة الكلامِ عقليةٌ لا وضعيّة. وقال الشيخ ياسين: الصحيح انّها وضعية.. لأنّه لا يلزم أن تكون دلالة الكلام عقلية لجواز الفهم بوضع الواضع مع العقل، وقد صرّح بعض المحقّقين من المناطقة عن تقسيم الدلالة إلى وضعيّة وعقلية وطبيعية بأنّ المراد بالعقلية ما ليس لغير العقل فيه مدخل، لا ما للعقل فيه مدخل، وإلّا كانت جميع الدلالات عقلية لأنّ العقل له مدخل في الجميع.

ورأي الشيخ ياسين هذا مخالف لمّا ذهب إليه الرازي وابن الحاجب وابن مالك وغيرهم. ويقول علماء أصول الفقه: لا حاجة إلى وضع الجمل والمركّبات زيادة على وضع المفردات، ولعلّ من ذهب إلى وضعها أراد به وضع الهيئات التركيبيّة لا الجملة بأسرها، فيعود النزاع حينئذٍ لفظياً.

انظر: المزهر للسيوطي ـ تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم وجماعته مطبعة، عيسى البابي الحلبي ١: ٤٠، وشرح التصريح ١: ٢٢، وأصول الفقه لمحمّد رضا المظفّر ـ المطبعة العلمية ١٣٨٧هـ، ١: ٢٣.

(٢) في ت، ف، ل: وعرف قائماً من زيد قائم.

(٣) في الأصل: إنّ المركّب يختلف.

(٤) في ل: من.

(٥) تقول في العربية مثلاً: كتاب محمّد.

وفي التركية: Muhammed'in Ktabi

فتقدّم المضاف في العربية وتوخّره في التركية. انظر: مبادىء اللغة التركية: محاضرات في قسم الدراسات الشرقية ـ كلّية الآداب / جامعة بغداد للدكتور جوبان خضر وصاحبه ـ آلة كاتبة: ١٢.

لو كانَتْ عقليةً لَفُهِمَ مَعْنىً واحِدٌ سواءٌ كانَ المضاف[1] / ٢ظ / مُقَدَّماً على المضافِ إليهِ أَو مؤخّراً عنه[2]، لكنّهُ ليسَ كذلِكَ كما نجدُ في بعض اللغاتِ.

[وَلِقائلٍ أنْ يقولَ أيدخلُ فيهِ مثلُ بَعلبكَ وسائِرِ المركّباتِ علماً أَنَّهُ صَدَقَ عليهِ أَنَّهُ وُضِعَ لِمعنىً مفردٍ مع أنّه ليسَ بكلمةٍ لكونهِ مركّباً وامتناعِ كونِ الكلمة مركّباً.

وَيُمكنُ أَنْ يُجابَ عنهُ بِأنّا لا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مركّبٌ حينَ كونهِ علماً وهوَ ظاهِرٌ بالتفسيرِ المذكور على ما في الباب أَنْ يُطلَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مركّبٌ بالنظرِ إِلَى أَنَّ الأصلَ تسميةُ الشّيءِ باسم ما كانَ][3] لا يُقال: إِنّ مِنَ الواجبِ أَنْ نجعلَ[4] المفردَ صفةَ اللفظِ دونَ المَعنى فيقالُ الكلمةُ: لفظٌ مفردٌ وُضِعَ لمعنىً لأنَّ الفِعْلَ كلمةٌ معَ أَنّهُ لمْ يُوضعْ لمعنىً مفردٍ بل وُضِعَ للحدثِ والزّمانِ، وَكَذلِكَ[5] الإسمُ[6] وضع لمعان كثيرة فلزم أن لا يكونَ الفعل والاسم المشترك كلمةً وليسَ كذلكَ بالاتّفاقِ لأنّا نقولُ: كلُّ واحدٍ منَ الفعلِ والاسمِ المشترك وُضِعَ لمعنىً مفردٍ، لأنَّ المفردَ ههنا مقابلُ المركّبِ وليسَ[7] مقابلَ الكَثيرِ فكأنّهُ قالَ: الكلمةُ لفظٌ وضع[8] لِمعنى غيرِ مركّبٍ، ولا شكَّ

---

(١) في ت: المضاف إليه.

(٢) ساقطة من ت، ف.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ف، ل.

(٤) ليس في ل.

(٥) في ف: لذلك.

(٦) في الأصل: اسم.

(٧) زاد في ل: هاهنا.

(٨) ساقطة من ف.

أَنَّ كلَّ واحدٍ مِنهُما كذلك[1] لمْ يُوضعْ لمعنىً مركّبٍ لأنَّ المرادَ منَ اللفظِ المـركّبِ أن يكونَ بعضُ أجزائِهِ دالاً على بعضِ أجزاءِ المعنى، والبعضُ[2] الآخرُ على بـعضِهَا، والمرادُ منَ المعنى المركّبِ أَنْ يكونَ بعضُ أجزاءِ اللفظِ[3] دالاً على بعضِ أجـزائِـهِ والبعضُ الآخَرُ منَ اللفظِ[4] دالاً على البعضِ الآخرِ منهُ. ولقائلٍ أنْ يقولَ: يلزمُ ممّا ذَكَرتُم أن لا يكونَ أفعلُ[5] وتفعلُ ونَفعلُ كلمةً لكونِها مركّبةً لكونِ الهَمْزَةِ في أفعلُ دالةً على الفاعلِ المتكلّمِ وباقي حروفِهِ دالاً على معنى الفعلِ، لكـنّ المـشهورَ مِـن

---

(١) ساقطة من ف.

(٢) دخول الألف واللام على بعض وكلّ موضوع خلاف بين النحاة واللغويين. وقد أدخلها عليها سيبويه والأخفش وأبو علي الفارسي وابن جني وابن عقيل والأشموني وغيرهم. قال أبو حاتم: قلت للأصمعي: رأيت في كتاب ابن المقفع العلم كثير ولكن أخذ (البعض) خير من ترك (الكلّ) فأنكره أشدَ الإنكار وقال: الألف واللام لا يدخلان في بعض وكلّ لأنّهما معرفة بغير ألف ولام وفي القـرآن العـزيز: ﴿وَكُـلٌّ أتـوهُ داخِرينَ﴾. (سورة النمل: ٨٧). قال أبو حاتم: ولا تقول العرب: (الكل) ولا (البعض) وقد استعمله الناس حتى سيبويه والأخفش في كتبهما لقلّة علمهما بهذا النحو!! فاجتنب ذلك فإنّه ليس من كلام العرب. وقال الأزهري: النحويون أجازوا الألفَ واللامَ في بعض وكل، وإنْ أباه الأصـمعي. وفي كـتاب ليس لابـن خالويه: العوام وكثير من الخواص يقولون الكلّ والبعض وإنّما هو كلّ وبعض لا تدخلها الألف واللام لأنّها معرفتان في نيّة الإضافة. وسيذكر ذلك المؤلف في الصفحة ٦٧٦ ـ ٦٧٧ من البحث. انظر: الكتاب لسيبويه ـ بولاق ـ ١: ٢٥، والحلبيّات لأبي عـلي الفـارسي ـ مخـطوط ـ ٥ ش نحـو. دار الكـتب: ٤٠، والمحتسب ـ ٢: ٢٦٥ و٢٨٨ و٣٥١. واللسان ٨: ٣٨٧ ـ ٣٨٨، والمزهر ٢: ١٥٨، وشرح الأشمـوني ٣: ٢٠٩، لحن العامّة والتطوّر اللغوي للدكتور رمضان عبدالتواب ـ الطبعة الأولى ـ القاهرة ١٩٦٧: ١٤٣، البسيط: ٦٧٦ ـ ٦٧٧ من البحث.

(٣) في ف، ل: لفظه.

(٤) في ل: أجزاء لفظه.

(٥) زاد في ل: ويفعل.

مَذهَبِهِم أنّها أفعالٌ مضارعةٌ، والحقُّ أنَّها مركّبةٌ وليستْ مِنَ المفرداتِ، لا يُقالُ إنَّ هذا التّعريفَ منقوضٌ بالضمائرِ المستترةِ في الأفعالِ فإنّها كلماتٌ معَ أنّها ليسَتْ بألفاظٍ لأنّا نقولُ لا نُسلّم أنّها ليستْ بألفاظٍ لأنَّ المرادَ منَ اللفظِ مَا كانَ ملفوظاً بهِ[1] لفظاً أَو حُكْماً، فَإِنَّ تلكَ الضمائرَ وإنْ لمْ تكنْ ملفوظاً بها لفظاً فهي ملفوظٌ بِهَا حُكْماً.

ولقائلٍ أنْ يقولَ على[2] هذا التعريفِ: إنّهُ[3] منقوضٌ بالحركةِ الاعرابيةِ فإنّها لفظٌ وُضِعَ لمعنىً مفردٍ وليس بكلمةٍ، لأنّها لو كانتْ كلمةً لكانت اسماً، أو فعلاً، أو حرفاً، والأقسامُ بأسرِهَا باطلةٌ، ولا يُمكنُ المحيصُ عنهُ إلّا بأنْ يلزمَ [كونُها حرفاً لـِ][4] كونِها دالةً على معنىً في غيرِهَا أو تفسّر اللفظ بِمَا لمْ يتناولِ الحركَةَ الاعرابيةَ. لا يُقالُ: كانَ منِ الواجبِ أنْ نقولَ: الكلمةُ لفظةٌ فإنّهُ يلزمُ تأنيثُ الخبرِ عندَ تأنيثِ المتبدإِ لأنّا نقولُ: اللفظُ مصدرٌ، والمصدرُ لم يُحتَجْ إلى تأنيثِهِ وتثنيتهِ وجمعِهِ لِتناولِهِ المُذكّرَ والمؤنثَ والمُثنىٰ والمجموعَ على ما يجيءُ في بابِهِ.

وَقِيلَ: اجتماعُ الألفِ واللامِ معَ التّاءِ في الكلمةِ يلزم[5] المحالَ، لأنَّ التاءَ فيها للوَحدَةِ، فإذاً لمْ تقعْ على كثيرينَ، واللامُ للجنسِ، فإذاً وجبَ أنْ تقعَ على كثيرينَ،

---

(١) في ت، ف، ل: بها.

(٢) في ل: إنّ.

(٣) ليست في ل.

(٤) ما بين المعقفين ساقط من ف.

(٥) في ف، ل: يستلزم.

فلو اجتمعا في الكملةِ لَزِمَ اجتماعُ النقيضينِ وهوَ محالٌ.

وَيُمكِنُ أن يجابَ عنهُ بأنْ يُقالَ: إنّ اللام فيها لمعهودٍ ذِهني وَلَيسَ للجنسِ، وإنْ[1] سَلَّمنا ذلكَ لكنْ لا نسلّم أنّه لو كانَ للجنسِ[2] لَوَجَبَ أَنْ يقعَ على كثيرينَ بلْ يقعُ على الماهيّةِ[3] والحقيقةِ الصالحةِ، لِوقوعها على كثيرينَ، ولعدمِ وقوعِها لِكونِ اللامِ حينئذٍ لتعريفِ الحقيقة فَقَطْ، والذي يَدُلُّ على ما ذَكَرنا أنّك إذا قلتَ: الرجلُ خيرٌ منَ المرأةِ لَمْ تردْ بهِ أنَّ كلَّ واحدٍ منَ الرجالِ خيرٌ مِنْ كلِّ واحدةٍ مِنَ النساءِ لأنّ كثيراً منَ النّساءِ خيرٌ منْ كثيرٍ منَ الرّجالِ بلْ تريدُ أنّ هذا الجنسَ خيرٌ منْ ذلكَ الجنسِ.

وإنّما وجبَ أنْ يقعَ على كثيرينَ أنْ لو كان /٣ و/ لاستغراقِ الجنسِ وليسَ كَذَلكَ.

ولِقائلٍ أَن يعودَ[4] ويقولَ: لو[5] كانَ اللامُ للجنسِ لَصَلَحَ وقوعُهَا عَلَى كثيرينَ والتاء للوحدةِ فلمْ يصلُحْ وقوعُها[6] على كثيرينَ فلو اجتمعتَا فيها لَزِمَ صلاحيّةُ وقوعها على كثيرينَ وعدمُ صلاحيّةِ وقوعها على كثيرينَ فيلزمُ المحذورُ.

---

(١) في ف: لئن.

(٢) ساقطة من الأصل.

(٣) الماهيّة: مصدر صناعي من (ما هو)، وماهيّة الشيء حقيقته. المنطق ١: ٨٧.

(٤) ساقطة من ت.

(٥) في ت، ف: ولو.

(٦) في ت، ل: لوقوعها.

وجوابه أنّا[1] نمنع لزومَ المحذورِ، وذلكَ إنّما يلزمُ أنْ لو لم يكنْ المرادُ من قولِنا: الكلمة التي فيها لامُ الجنسِ صالحةٌ لوقوعِها عَلَى كثيرينَ بالنظرِ إليها منْ حيثُ هيَ هيَ، لا [من حيث النظرُ][2] إلى القرائنِ. وظاهرٌ أَنَّ المرادَ كذلِكَ، والقرينة موجودةٌ هَهنا وهيَ التاءُ. [وفيهِ نظرٌ لأنّهُ يلزَمُ منهُ أَن لا تصدُقَ الكلمةُ إلّا على فردٍ منْ أفرادِهَا، والحقُّ فيهِ أنّ التاءَ في الكلمةِ ليستْ للوحدَةِ بالتفسيرِ المشهورِ وهيَ أنّها لا تطلقُ إلّا على واحدةٍ من أفرادها وإلّا لامتنعَ انقسامُها إلى[3] الاسمِ والفعلِ والحرفِ، واطلاقُها وَصدْقُها عَلَى أفرادِهَا بَلْ بِمعنىٰ أنَّ ماهيّتَها واحدةٌ تُطلَقُ وتصدُقُ عَلَى أفرادٍ وأقوالٍ مختلفةٍ، وَعَلَى أنّ لفظها واحد][4].

أقسام الكلمة

قولُهُ: (*وهيَ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ*).

دليلُ الحصرِ أَن يُقالَ: الكلمةُ إمّا أنْ تَدُلَّ عَلَى مَعنىً فِي نَفْسِهَا أو لم تدلَّ. فإن لم تدلَّ فهيَ[5] الحرفُ، وإنْ دَلّتْ فإمّا أَنْ تقترنَ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ، أعني الماضي

---

(١) في ف: أن.

(٢) في ت، ف، ل: بالنظر.

(٣) أنكر الدكتور مصطفى جواد هذا الاستعمالَ ورأى أن (انقسمَ على). أصوب من (انقسم إلى) دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم للدكتور مصطفى جواد ـ بغداد ١٩٦٨: ١٠٣.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ف.

(٥) في الأصل: فهو.

والمستقبَل والحالَ، أو لمْ تقترنْ. فإنْ اقترَنَتْ فَهيَ الفِعلُ، وإنْ لَمْ تقترنْ فهيَ الإسمُ.

وينبغي أنْ يُعلمَ مرادُهم مِن قَولِهم: الإسمُ يدلُّ على معنى في نفسِهِ والحرفُ يدلُ على معنىً في غيرِهِ.

قال أبو سعيدٍ السيرافي[1]: المرادُ من قولِنا في الاسمِ والفعلِ أنَّه[2] يدلُّ على معنىً في نفسه وإنَّ تصوّر معناه غير متوقّف على معنى[3] خارج عنه.

ألا تَرىٰ أنّكَ إذا قُلْتَ: ما الانسانُ؟ فقيلَ في الجوابِ: إنّـه حَـيَوانٌ نـاطقٌ، وكذلكَ إذا قلتَ: ما معنى ضَرَبَ؟

فقيلَ: حدوثُ ضربٍ في زمانٍ ماضٍ.

أدركتَ المعنيينِ من غير توقّف على خارجٍ عنهما. والمرادُ في قولِنا في الحرف انّه دالٌّ على معنى فِي غيرِهِ أنّ تصوّر معناهُ متوقّفٌ على خارجٍ عنهُ.

ألا ترىٰ أنّكَ إذا قلتَ: ما معنى مِنْ؟

فقيل في الجواب: إنّهُ للتبعيضِ[4]. وجدتَ تصوّرَهُ متوقّفاً على الغير، لأنّهُ لا

---

(١) هو الحسن بن عبدالله بن المرزبان أبو سعيد القاضي السيرافي النحوي. ولد في سيراف وتنقل في البلاد ثمّ استقر في بغداد وفيها توفي سنة ٣٦٨هـ. من أشهر مصنّفاته شرح كتاب سيبويه. انظر: طبقات النحويين واللغويين: ١١٩، ونزهة الالباء: ٢٢٧، وأنباه الرواة للقفطي ـ تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ـ ط ١، مطبعة دار الكتب ـ القاهرة ـ ١٩٥٠م، ١: ٣١٣، وبغية الوعاة ١: ٥٠٧.

(٢) ساقطة من الأصل.

(٣) ساقطة من ف.

(٤) زاد في ت: (إلّا بعد تصوّر الجزء والكل).

يُمكنُ تصوّرُ التبعيضِ إلّا بعدَ تصوّرِ الجزءِ والكلِّ[(١)].

وفيه نظرٌ، لأنّ الأمورَ النسبيةَ والاضافيةَ كذلك[(٢)]، كالقربِ والبعدِ والغيرِ[(٣)] والمثلِ ونحوها.

وقالَ بَعضُهم: المرادُ مِنْ قولِنا[(٤)]: الحرفُ دالٌّ[(٥)] على معنى في غيرِهِ[(٦)]، إنّك إذا قلتَ: مِنْ مثلاً، لم تعلم[(٧)] أهي[(٨)] مبعضة[(٩)] أم[(١٠)] مبينة[(١١)] أم[(١٢)] غيرهما.

فإذا ذكرتَ مجرورَها تبيّن معناها حينئذٍ وهو في غايةِ الضعفِ، لأنّ ما ذكرَهُ يدلُّ على أنّها مشتركَةٌ، والاشتراكُ لا يقتضي كونَ معنى الكلمةِ في غيرِها وإلّا لكانت[(١٣)] الأسماء المشتركة كذلكَ، ولأنّهُ لا يتمّ في الحروف غير[(١٤)] المشتركةِ.

---

(١) انظر ١: ١١٩.

(٢) ساقطة من الأصل.

(٣) ساقطة من: ف.

(٤) في ت: قول النحويين.

(٥) في ت: ما دلّ.

(٦) في ل: غيرها.

(٧) في ت، ف: تدر.

(٨) في ف: هل هي.

(٩) في ف: منفية.

(١٠) في ف: أو.

(١١) في ف: مثبتة.

(١٢) في الأصل وفي ت، ز، ع، ل: أو، وما أثبتناه من ف.

(١٣) في ت، ف: لكان.

(١٤) في ت، ف، ل: الغير.

وقال بعضُهم: المرادُ مِنْ قولِنا الحرفُ يدلُّ على معنى في غيرِهِ، أنّ قولَنا: زيدٌ قائمٌ، يفيد معنى.

فإذا قُلنا[١]: ما زيدٌ قائماً، فـ(ما) أفادَ معنى في غيرِهِ، وهوَ عدمُ قـيامِ زيـد. و[٢]فيهِ أيضاً نظرٌ لأنّ كثيراً مِنَ الأسماءِ والأفعالِ بهذِهِ المثابةِ، كالأسماءِ والأفعالِ[٣] الدّالةِ على معنى النفي.

وقالَ بعضُهم الأولىٰ أن يُقالَ:

إنّ معنى قولهم: الحرفُ يدلّ على معنى في غيرِهِ، أنّ الذي دلَّ عليهِ الحرفُ لَهُ متعلّقٌ لابدَّ مِن ذكرِهِ في الاستعمالِ، بخلافِ الاسمِ والفعلِ.

فإذا قُلْتَ: سرتُ من البصرةِ، كانَ معناهُ أنّ[٤] ابتداءَ السّيرِ كانَ من البصرةِ، وَوَجَبَ ذِكْرُ مُتعلّقِ معناهُ وهو البصرةُ.

فإذا[٥] صَرَّحتَ بالاسمِ الّذي يكونُ معناهُ هذا وهو كالابتداءِ لم يَجِبْ ذِكْـرُ متعلّقِ معناهُ تقولُ[٦]: الابتداءُ خيرٌ مِنَ الانتهاءِ. ويكـونُ مـفيداً، وإن لم تـذكرْ لهُ متعلّقاً.

[وفيهِ أيضاً نظرٌ، لأنّهُ يَرِدُ عليهِ ذُو، وأنَّ معناهُ الصاحبُ، وَلَهُ مـتعلّق وهـوَ

---

(١) في الأصل وفي ل: قلت، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٢) ساقطة من ت.

(٣) في ت. ف. ل: كالأفعال والأسماء.

(٤) ساقطة من ل.

(٥) في ف: وإذا.

(٦) ساقطة من ت.

المالُ أو غيرُهُ لابدّ من ذكرِهِ عِندَ استعمالِ ذُو.

وَقِيلَ: المرادُ بِهِ أنَّ الحرفَ مشروطٌ في دَلالَتِهِ عَلَى معناه ذِكرُ متعلّقِهِ وليسَ مِثلُ (ذُو) كَذَلِكَ، لكنّ لَمّا أُتى بِهِ للتوصّلِ في جعلِ الجنس صفةً للنكرةِ لم يُذْكَر متعلّقَ معناه][1].

وَقَالَ بَعضُهُم في طَرِيقِ الحصرِ، هَكَذا: الكلمةُ إنْ لَمْ تصلُحْ[2] لأنْ يخبرَ بِهَا فهي الحرفُ وإنْ صلُحَتْ فإن اقترَنَ بالزّمانِ المُعيَّنِ من الأزمنةِ الثلاثةِ، فهيَ الفعلُ وإنْ لم يقترن، فهيَ الاسمُ.

وفيه أيضاً[3] نظرٌ[4]، لأنَّ الأفعالَ الناقصةَ كبابَي: كانَ وَعَسَى، والأمرِ والنهي، والتعجّبِ وما شاكَلها، لم تصلح[5] لأن يخبرَ بِهَا معَ أنّها أفعالٌ، وكثيرٌ من الأسماءِ بهذه المثابةِ، كالموصولاتِ لا يقالُ انقسامُ الكلمةِ إلى هذه الثلاثةِ ليسَ انقسامَ الجنسِ إلى أنواعهِ / ٣ظ /.

أمّا أوّلاً: فلأنّ امتيازَ الحرفِ عنِ الاسم بقيدٍ عَدَميٍّ، وهوَ عدمُ دلالتِهِ في نفسِهِ وامتيازَ الاسم عن الفعلِ أيضاً بقيدٍ عدميٍّ، وَهُوَ عدمُ اقترانِهِ بالزّمانِ المعيّنِ، وإذا كانَ كذلكَ لم تكنِ الكلمةُ جنساً لها لامتناعِ تقوّمِ الأنواعِ بالفصولِ[6] العدميةِ.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ع، ف.

(٢) في ت: يصلح.

(٣) ساقطة من ل.

(٤) في ت، ف: نظر أيضاً.

(٥) في ل: يصلح.

(٦) في ت، ل: بالأمور.

وأمّا ثانياً: فلأنَّ الكلمةَ لو كانتْ جنساً لها لَزِمَ أَحدُ أمرينِ: وَهُوَ إمّا كونُ الشيء جنساً لنفسِهِ، وإمّا إثباتُ قسمٍ رابعٍ، وكلّ واحدٍ منهما محالٌ.

أمّا الأوّلُ: فلأنَّ الأمرَ المميّزَ في كلٍّ واحدٍ منها إمّا أنْ يكونَ كلمةً، أو لمْ يكنْ.

وأيّاً ما كانَ يَلزمُ أحدُ[1] ما ذكرناهُ من الأمرينِ.

أمّا إذا كانَ فظاهرٌ، لأنّهُ يكونُ فرداً من أفرادِ الكلمةِ فيكونُ جنساً لهُ، وهوَ كلمةٌ، فتكونُ الكلمةُ جنساً للكلمةِ.

وأمّا إذا لم يكن فيلزَمُ إثباتُ القسمِ الرابعِ لأنَّهُ لو كانَ أحدَها لكانَ كلمة والمقدّر خلافه.

وأمّا الثاني: فاستحَالَتُهُ ظاهرةٌ [ضرورةَ امتناعِ تَحقُّقِ الشّيءِ بدون تحقّقِ نفسِهِ وجواز تحقّقِ الجنسِ بدونِ تحقّقِ نوعه وضرورةَ إثباتِ القسم الرابع كما بيّنا][2].

وأمّا ثالثاً: فلأنّها لو كانتْ كذلكَ لَزِمَ أنْ تكونَ أخصَّ مِنَ الاسمِ وأعمَّ منهُ وأنّه محالٌ بيانُ الملازمةِ.

إنّها اسمٌ لصدقِ حدِّ الاسمِ عَلَيْها وَلِدخولِ علاماتِهِ مِنْها فيكونُ أخصّ مِنَ الاسمِ[3]. لِكونِها فَرْداً مِنْ أَفرادِهِ، فَلَوْ كَانَ جِنْسَاً لَهَا[4] لَكَانَتْ أَعَمَّ مِنَ الإسمِ فيلزمُ

---

(١) ساقطة من ت، ف.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ف.

(٣) في ف: من مطلق الإسم.

(٤) ساقطة من ل.

أنْ تكونَ أعمَّ مِنَ الاسمِ وأخصَّ منهُ [وهوَ محالٌ ضرورةَ جوازِ وجودِ العامِّ بِدونِ الخاصِّ، وامتناعِ وجودِ الخاصِّ بدونِ العامِّ][(١)].

وأمّا كونُهُ محالاً فلأنّهُ مُلزِمٌ[(٢)] لاجتماعِ النقيضينِ، لأنَّ الكَلِمَةَ مِن حيثُ كونُها أعمَّ مِنَ الاسمِ، جَازَ صِدقُها بدونِ صدقِ الاسمِ، وَمِنْ حيثُ إنّها أخصُّ مِنَ الإسمِ لَمْ يَجُزْ صِدْقُها بدونِ صدقِ الاسمِ.

وأمّا رابعاً: فلأنّها لو كانَتْ جِنساً لَهَا لَزِمَ صِدْقُ هَذِهِ الأنواعِ بعضِها على بعضٍ وهوَ محالٌ.

و[(٣)]**بيان الملازمة:** أنَّ الكلمةَ إمّا اسمٌ، أو[(٤)] فعلٌ أو[(٥)] حرفٌ، ضرورةَ انحصارِ كلِّ كلمةٍ في كلامِ العربِ في أحدِ هذِه الثلاثةِ. وأيّاً ما كانَ يَلْزَمُ ما ذكرنا مِنَ المُحالِ.

أمّا إذا كانَ اسماً فلأنّهُ[(٦)] يصدُقُ على الكلمةِ وهيَ صادِقَةٌ عَلَى الفِعلِ والحَرفِ وَيَصدُقُ الاسمُ[(٧)] عَلَى الفِعلِ والحرفِ، لأنَّ الصّادِقَ عَلَى الصّادِقِ على الشَّيءِ صادقٌ على ذلكَ الشَّيءِ.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ف.

(٢) في ل: مستلزم.

(٣) الواو ليس في ف.

(٤) في ت، ف: اما.

(٥) في ت، ف: واما.

(٦) في ت، ل: فلأنّ الاسم.

(٧) في ت: والاسم يصدق.

وهكذا القولُ إذا كانتْ فعلاً أو حرفاً، لأنّا نقولُ:

الجوابُ عنِ الأوّلِ[١]: إنّ امتيازَ الحرفِ عن أخويهِ، وامتيازَ الإسمِ عن الفعل ليسَ بإعدام مطلقهِ بلْ بـإعدامِ خـاصّه، والعـدمُ المخـصوص يَـصلُحُ [أن يكـونَ فصلاً،][٢] وَلئِنْ سلّمنا أَنَّ الفصلَ لا يجوز[٣] أَنْ يكونَ عدمياً[٤] مخصوصاً، لكنْ لِمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ كلُّ واحدٍ من الاسم والفعل[٥] والحرفِ مركّباً منْ أمرينِ وجوديينِ، يعرضُ لأحدِهما أمرٌ عَدَمِيٌّ، يكـونُ ذَلِكَ الأمـرُ العـدميّ[٦] ممـيّزاً لَـهُ، ويكـونُ الفصلُ[٧]، الّذي هُوَ جزؤهُ[٨] وُجودياً.

وَعنِ الثاني، أَنّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ الأمرَ المميّزَ لو كانَ كلمةً لَزِمَ كونُ الشيء جنساً لنفسِهِ، وإنّما يلزَمُ ذلكَ أَنْ لو كانَ كلُّ مَا صَدَقَ عليهِ الجنسُ جنساً[٩] له، لَكِنَّهُ ممنوعٌ. وإنْ سلّمنا ذلكَ، لكنْ لا نسلّمُ[١٠] أنّه يلزمُ أنْ تكونَ / ٤ و /الكلمةُ جنساً لِنفسِهَا وإنّما يَلزمُ ذلكَ أَنْ لو كانَ المميّزُ نفسَ الكلمةِ، أمّا إذا كانَ فرداً مِنْ أفرادِهَا فلا يَلزِمَ،

---

(١) أي امتياز الحرف والفعل عن الاسم بقيد عدمي.

(٢) في ت: أن يكون مميّزاً فإذاً يصلح أن يكون فصلاً.

(٣) في ت، ف، ل: لم يجز.

(٤) في ت، ف، ل: عدماً.

(٥) ساقطة من ت، ف، ل.

(٦) ساقطة من الأصل.

(٧) في ل: المميّز.

(٨) في ت، ف، ل: معروضه.

(٩) ساقطة من ل.

(١٠) في الأصل: لم قلتم.

وَلِمَ قُلْتُم: إنّهُ ليسَ كَذَلِكَ؟ وإن[1] سلّمنا ذَلِك، لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ المميزَ لَوْ لَمْ يَكنْ كلمةً لَزِمَ اثباتُ القسمِ الرابعِ لِلكَلِمَةِ بَلْ يلزمُ اثباتُ شيءٍ آخرَ غيرِ هذهِ الثلاثةِ، لَكِنْ لا نُسَلِّمُ استحالتَهُ، وإنّما يَكونُ محالاً أَنْ لَوْ كانَ قِسْماً مِنْ أَقسامِ الكلمةِ، وَهُوَ ممنوعٌ.

وَعنِ الثالثِ: أَنّا لا نُسَلِّمُ استحالةَ كونِ الكلمةِ أعمَّ مِنَ الاسمِ وأخصَّ مِنهُ، وإنّما يَستحيلُ ذلكَ أنْ لَوْ كانَ مِنْ جهةٍ واحدةٍ لَكنْ ليسَ كَذلِكَ، وَذَلِكَ أَنَّ لِلكَلِمةِ اعتبارين:

أحدُهما: أنّه دَالٌّ على معنىً في نفسِهِ غيرِ مقترن بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ.

والثاني: أَنَّهُ لفظٌ وُضِعَ لمعنىً مفردٍ.

فبالاعتبارِ الأولِ أخصُّ مِنهُ، وبالاعتبارِ الثاني أعمُّ منهُ، وإذا كانَ كذلِكَ لَمْ يلزمِ المحذورُ.

وعنِ الرابعِ: أَنّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ الصَّادِقَ عَلَى الصَّادِقِ على الشيءِ صَادِقٌ على ذلكَ الشيءِ.

فَإِنَّ الجنسَ صادِقٌ على الحَيَوانِ وَالحَيَوانُ صادقٌ عَلَى الانسانِ مَعَ أَنَّ الجِنسَ لَيسَ بِصَادِقٍ عَلَى الانسانِ. نَعمْ لَوْ كَانَ الصِّدْقُ كُلّيّاً يَلْزَمُ، وَلَكِنْ ظاهرٌ أَنَّ صِدْقَ الاسمِ عَلَى الكَلِمَةِ ليسَ كُلِّيّاً وَلَمْ[2] يلزمْ صِدْقُ الاسمِ على الفعلِ والحرفِ.

قولُهُ: (*وقد علم بذلك*[3] *حدُّ كلِّ واحدٍ منها*) أي وقدْ[4] عُلِمَ بذلكَ الحَصرِ

---

(١) في ل: ولئن.

(٢) في ف، ل: حينئذٍ لم.

(٣) الكلمة ساقطة من ت، وفي ف: بذلك الحصر.

(٤) في ل: فقد.

حدِّ كُلِّ واحدٍ مِنَ الاسمِ والفعل والحرفِ لأنَّ الكلمةَ جنسٌ، وُقسِّمَتْ إلى أَنواعِها بإيرادِ الفصولِ المُقَسِّمَةِ لَهَا المُقَوِّمةِ لأنواعِهَا فيكونُ جنسُ تلكَ الأنواعِ وفصولُها معلومَينِ فيكونُ الحدُّ معلوماً لأنّا لا نَعنِي بالحدّ سِوى[1] هذينِ.

قوله: *(الكلامُ ما تَضَمَّنَ كملتينِ بالاسنادِ)*. وَانَّما قدَّمَ تَعْريفَ الكَلِمَةِ على تعريفِ الكلامِ لِكونِ الكَلِمَةِ جزءاً مِنَ الكلامِ، ووجوبِ تَقَدُّمِ معرفةِ الجزءِ عَلَى مَعْرِفَةِ المُرَكَّبِ [لا يُقالُ: يَلْزَمُ بِمَا ذَكَرْتُم تَقْدِيمُ تَعرِيفِ الاسمِ والفعلِ والحرفِ عَلَى تعريفِ الكلامِ لِكونِها أجزاءَ الكلامِ، لِكونِهِ لَمْ يقدمها عليهِ لأنَّا نَقولُ: لَمْ يُقدِّمْهَا عليهِ لِحصولِ العلمِ بحدِّ كلِّ واحدٍ مِنْهَا فِي الحصرِ][2].

فقوله[3]: *(ما تَضَمَّنَ كَلِمَتينِ)* شَامِلٌ لِلْكَلامِ وغيرِهِ منَ المركّباتِ.

وَلَمَّا قالَ: *(بالإسنادِ)* خرجَ غيرُ الكلامِ نَحوُ: غلامُ زيدٍ وَبعْلَبَكُّ وغيرُهَا، لأنَّهُ وَإنْ كَانَ مركباً مِنْ كلمتينِ لكِنْ ليسَ بالاسنادِ[4]، لأنَّ المرادَ مِنَ[5] الاسنادِ[6] نسبةُ أَحَدِ الجزءَينِ إلى الآخرِ لِيُفيدَ فائدةً يَصِحُّ السُّكوتُ عَلَيْها، نَحوُ: قامَ زيدٌ، وإنَّما قالَ: تَضَمَّنَ كَلِمَتَينِ، وَلَمْ يَقُلْ تَرَكَّبَ، لِيشمَلَ ماكانَ مركّباً من كلمتينِ مَلفوظتينِ[7]، نَحو:

---

(١) في ف: سواى.

(٢) ما بين المعقفتين زيادة من ل.

(٣) في ف: قوله.

(٤) في ل: باسناد.

(٥) ساقطة من ل.

(٦) في ل: بالاسناد.

(٧) في ل: ملفوظة كلّ واحدة منها.

قامَ زيدٌ، وَمَا كَانَ مُرَكّباً مِنْ كلمتينِ إِحْدَاهُما[1] غيرُ ملفوظَةٍ نَحوَ: قُمْ، واذهبْ.

أو لِيشمَلَ مَاكَانَ مُرَكَّباً مِنْ كلماتٍ كثيرةٍ، نَحو: مَسْأَلَةٌ وَاحِدَةٌ، وَكِتَابٌ وَاحِدٌ، فإِنَّهُ لمْ يَقُلْ فِي العُرْفِ: إنّه مُركَّبٌ مِنْ كَلِمَتينِ، ويقالُ: إِنَّهُ تَضَمَّنَ كَلِمتينِ، وَلَيسَ المرادُ مِنْ قولِهِ: الكلامُ مَا تَضَمَّنَ كَلِمَتينِ، أَنَّ الكلامَ يَحْصَلُ مِنْ كَلِمَتَينِ فَقَطْ، بَلِ المُرادُ مِنهُ أَنَّ أقلَّ مَا يَحْصُلُ مِنه الكلامُ[2] كَلِمَتانِ.

لا يُقَالُ: لَوْ جَازَ تَركيبُ الكلامِ مِنْ أَكثرِ مِنْ كَلِمتَينِ، لَزِمَ مِن انتفاء أَيِّ واحِدٍ مِنها انتفاؤهُ ضرورةَ استلزامِ انتفاءِ الجُزءِ انتفاءَ المجموعِ المُركَّبِ، لَكِنَّهُ لا يـلزَمُ، لتحقُّقِهِ بدونهِ، نَحو: زيدٌ قائمٌ.

لأنّا نقولُ: انتفاءُ اللازمِ ممنوعٌ، إنْ كانَ المرادُ مِنَ الكلامِ فَرْداً مِنْ أفرادِ الكلامِ لِتَحَقُّقِ انتفاءِ ذلكَ الفردِ بانتفاءِ أيِّ جزءٍ منْ أجزائِهِ، وَمُسلَّمٌ إنْ كانَ المرادُ مِنَ الكلامِ حقيقةَ مطلقِ الكلامِ، لكنْ لَسْنا نقولُ: إنَّ الجزءَ الثالثَ جزءٌ مِنْ مطلقِ الكلامِ بَلْ نقولُ: إِنَّه جزءٌ مِن فردٍ مِنْ أَفرادِ الكلامِ.

وَإِنَّما قالَ: (**بالاسنادِ**)، ولمْ يَقُلْ بالأخبارِ ليدخُلَ فيهِ مِثلُ الأمرِ، والنَّهيِ، والاستفهامِ، وغيرِهِ، فَإِنَّهُ كلامٌ معَ أَنَّهُ / ٤ظ / ليسَ باخبارٍ وَفيهِ الاسنادُ.

أَمّا أَنّهُ ليسَ بإخبارٍ فلعدمِ احتمالِهِ الصّدقَ أو[3] الكَذِبَ وَوُجُوبِ احتمالِ

---

(١) في ت، ف: أحدهما.

(٢) ساقطة من ت.

(٣) في ف: و.

الأخبارِ الصّدقَ أو* الكَذِبَ.

وأَمّا أَنَّ فيهِ الإسنادُ فَلِكونِ الإسنادِ نِسبَةَ أَحدِ الجُزْءَينِ إِلَى الآخرِ، لِيُفيدَ فائدةً يَصِحُّ السُّكُوتُ عَلَيْهَا.

لا يُقالُ: هَذا التَّعرِيفُ يَقتضي أَنْ لا يكونَ ما كانَ مركّباً مِنْ كَلِمَتينِ فَقَطْ كلاماً نَحو: زيدٌ قائمٌ لكونِهِ غيرَ مُتَضَمِّنٍ لكلمتينِ، لأنَّ الشيء إِنَّما يَدُلُّ على الشيء بالتَّضَمُّنِ أَنْ لَوْ كانَ داخلاً فيهِ كدلالةِ الانسانِ على الحَيَوانِ وَحْدَهُ، أَوْ على[1] النّاطقِ وَحْدَهُ، لأَنَّا نَقُولُ: المرادُ مِن تَضَمُّنِ الكلامِ [كلمتينِ اللغوي][2] مِنهُ لا التَّضَمُّنُ الاصطلاحيّ.

وحينئذٍ لَمْ يتوجّهِ الالزامُ، وإِنْ سلّمنا ذلكَ لكنْ نقولُ: الكلمتانِ داخلتانِ فِي الكلامِ لأنّهُ يُعتَبرُ فيهِ الجزءُ الصُّوَرِيُّ كَما يُعتَبرُ فيهِ الجزءُ المادّيُّ أعني الكلمةَ يكون داخلاً في المجموعِ المركّبِ مِنَ الجزءِ المادّيّ والجزءِ الصُّوْرِيِّ، أَو نقولُ: المرادُ مِنْ قوله: تَضَمَّنَ كلمتينِ أَنّه تَضَمَّنَ كلَّ واحدٍ مِنهما، بمعنى أَنّه تَضَمَّنَ هَذا وَتَضَمَّنَ ذاكَ، لأنّه تَضَمَّنَهُما دُفْعَةً[3].

قولُهُ: (*وَلا يتأتّى ذلكَ إِلّا مِن اسمينِ أَوِ اسمٍ وفعلٍ*[4])، ولا يُمكنُ حصولُ

(*) في ف: و.

(١) ساقطة من ف.

(٢) في ت، ف، ل: لكلمتين فهم الكلمتين.

(٣) الدُّفعة من المطر وغيره بالضمّ مثل الدُّفقة. والدَّفعة بالفتح المرّة الواحدة. مختار الصحاح ـ دفع ـ: ٢٠٧.

(٤) في ت، ل: فعل واسم.

الكلامِ إلّا مِنِ اسمينِ، كقولنا: زيدٌ قائمٌ أو منْ فعلٍ واسمٍ، نَحو: قامَ زيدٌ.

وإنّما لَمْ يكنْ إلّا مِنْ هذينِ القِسْمينِ لأنَّ الكَلامَ يقتضي الاسنادَ عَلَى مَا عَرَفْتَ والاسنادُ يقتضي المسندَ والمسندَ إليه، لكونِهِ نسبةً بينَهُما، واقتضى النّسبةَ بينَ الشيئينِ، أعني تحقُّقَ المُنْتَسِبَيْنِ، وَهُما أعني المُنْتَسِبَينِ لا يوجدانِ إلّا في القِسْمَينِ اللَّذَينِ ذَكَرَهُما، لأنّ التركيبَ العَقْلِيَّ مِنْ هذهِ الأنواعِ لا تَزيدُ عَلَى التِّسعةِ، إذا رُوعِيَ الترتيبُ، وَعَلَى السّتةِ إذا لَمْ يُراعَ. وهي[1]:

مِنِ اسمينِ.

وَمِنِ اسمٍ وفعلٍ.

ومن اسمٍ وحرفٍ.

وَمِنْ فِعلَيْنِ.

وَمِنْ فِعلٍ وحرفٍ.

وَمِنْ حَرْفَينِ.

وهما لا يوجدانِ إلّا في القسمينِ الأوَّلَينِ، أَمّا في المركّبِ مِنَ الفِعلَيْنِ فَلِخُلُوِّهِ* مِنَ المسندِ إليهِ.

وأمّا في المركّبِ مِنَ الحَرْفَينِ فَلِخُلُوِّهِ مِنَ المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إليهِ.

وأمّا فِي المُركَّبِ مِنَ الاسمِ والحرفِ فلُخُلُوِّهِ إمّا منَ المسندِ وإمّا مِنَ المُسنَدِ

---

(١) في ف: وهو.

(*) في ت: لخلوه.

إليهِ.

وأمّا في المركَّبِ مِنَ الفعلِ والحرفِ فَلِخُلُوِّهِ مِنَ المسندِ إليه.

وَأَمّا وجودُهُما في القِسْمَيْنِ الأوّلينِ فظاهرٌ لِجَوازِ وقوعِ الاسمِ مسنداً وَمُسْنَداً إليهِ وجوازِ وقوعِ الفعلِ مُسنَداً.

لا يقالُ: قولُكم: الكلامُ لا يَحصُلُ مِن اسمٍ وحرفٍ منقوضٌ بالنداءِ. نَحْو: يا زيدُ، فإنَّهُ كلامٌ معَ كونِهِ مُركّباً مِن اسمٍ وحرفٍ لكونهِ مُتَضَمِّناً كلمتينِ بالاسنادِ، لأنّا نقولُ: النّقضُ غيرُ متوجّهٍ عَلَى مَنْ يقولُ: إنَّ هذهِ أسماءُ أفعالٍ، مُسْتَدِلاً بكونِها يُفهَمُ مِنها معانِيَ الأفعالِ كَما يُفْهَمُ مِنْ نحوِ: صَهْ، وَمَهْ، وغيره.

ولا يَرِدُ[1] أيضاً على مَنْ يقولُ: إنَّ هذهِ حروفٌ نائبةٌ عنِ الفعلِ، وهوَ القولُ المشهورُ، لكونهِ بالحقيقةِ مركّباً مِن الاسمِ والفعلِ.

وقيلَ عليهِ: لو كان قَولهُ[2]: يا زيدُ فِي تقديرِ: أنادِي زيداً، لَتَطَرَّقَ إليهِ الصِّدْقُ والكَذِبُ كَما يَتَطَرَّقُ إلى قَولِكَ: أَدعو زيداً، وَبِأَنَّ أُنادِي زيداً إِخبارٌ عنِ النداءِ والإخبارُ عنِ النداءِ غيرُ النداءِ، و(يا زيدُ) نداءٌ، وَبِأَنَّ (أُنادِي زيداً) غيرُ مختصٍ بالنداءِ[3]، وَ(يَازيدُ) مختصٌّ بهِ، وبأنَّ (يا زيدُ) مخصوصٌ بالحالِ، و(أنادي زيداً) ليسَ[4] كَذَلِكَ.

---

(١) في ل: يراد.

(٢) زيادة من ل.

(٣) في ف: بالمنادي.

(٤) في ت ـ وقبل ليس ـ زيدت عبارة: غير مختصّ بالمنادي.

والجواب عن هذه كُلِّها مبنيٌّ على حرفٍ واحدٍ، وهوَ أَنَّ حَذْفَ الفعلِ، وَجَعْلَ هذهِ الحروفِ / ٥ و / نائبةً عَنْهُ ليسَ إلّا لهذا الغَرَضِ، أو تَقولُ: [أنادي زيداً الذي هوَ[1] محذوفٌ ومنوبٌ[2] لهذهِ الحروفِ للانشاءِ لا للإخبارِ بخِلافِ أنادي زيداً الذي هوَ الملفوظُ، لكونِ الصّيغةِ مشتركةً بينَ الانشاءِ والإخبارِ].

الاسم ـ تعريفه

قَوْلُهُ: (*الاسم ما دلَّ على معنىً في نفسِهِ غيرِ مقترنٍ بأحدِ الأزمنةِ*).

إنَّما قَدَّمَ الاسمَ على أخويهِ[3] لِقوّتِهِ وَضَعْفِهِما، مِنْ حيثُ استغناؤهُ عَنْهُما واحتياجُهما إليهِ في الإفادةِ[4]، وكونِ تقديمِ الأقوىٰ على الأضعفِ أَولىٰ. فقوله: (دلّ

---

(١) ساقطة من ت.

(٢) في ف: ثبوت.

(٣) يريد الفعلَ والحرفَ.

(٤) على حاشية ت: (ولقائل أن يقول: لا يخلو من أن يراد بأحد الأزمنة الثلاثة واحد منها بعينه كالماضي مثلاً، أو واحد غير معيّن، وأيّاً ما كان ينتقض حدّ الاسم والفعل.

أمّا إنْ أُريدَ به واحد بعينه، فلأنّه يلزم منه أن يكون الذي يقترن به غير ذلك المعيّن اسماً لا فعلاً.

وأمّا إن أُريد به واحد غير معيّن، فإنّه يلزم منه أن يكون الذي يقترن به واحد معين كالماضي مثلاً اسماً، لا فعلاً. فلا يكون حدّ الاسم مانعاً، ولا حدّ الفعل جامعاً، وقد وجب أن يكون الحدّ جامعاً ومانعاً، هذا خلف.

وجوابه أنّه لا يرادُ به واحد معيّن، ولا واحد غير معيّن، بل واحد منها من غير تقييده بالتعيين أو بعدم التعيين، لأنّه يلزم منه أنّ الذي يقترن به الزمان المعيّن لم يكن فعلاً، بل اسماً، لكنّه ليس كذلك. لأنّا

←

على معنىً) يَشمَلُ الكلماتِ الثلاثَ كلَّها.

وبقولِهِ: ***(في نفسهِ)*** خرَجَ عنهُ الحرفُ.

وبقولِهِ: ***(غيرَ مقترنٍ)*** خرجَ عنهُ الفعلُ والأسماءُ المُقترِنةُ بالزمانِ كالصَّبُوحِ[1] والغَبوقِ[2] وغيرِهما.

وَبقولِهِ: ***(بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ)*** دَخَلَ فيهِ الأسماءُ المقترنةُ بالزّمانِ لكنْ لا بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ، واعلمْ أنّ المرادَ من الاقترانِ وعدمِ الاقترانِ في التّعريفِ الاسمُ والفعل ليسَ إلّا بِحَسَبِ الوضعِ، وَلَيسَ المرادُ مِنَ الأزمنةِ الثلاثةِ إلّا الماضيَ والحالَ والمستقبلَ[3] لئلا يردَ على ذلكَ الحدِّ النّقضُ بِمِثْلِ الصَّبُوحِ والغَبُوقِ وأسماءِ الفاعلينَ والمفعولينَ، والصفاتِ المشبّهةِ لأنَّ اقترانَ معانيها، ليسَ بأحدِ الأزمنةِ المعيَّنةِ، وإن عرضَ لِبعضِهَا، فليسَ بِحَسَبِ الوضعِ، وَلِئلا يردَ عليهِ النّقضُ بمثلِ أسماءِ الأفعالِ، لأنّ اقترانها بالزّمانِ المعيّن إنّما هوَ لأجلِ أنّها أسماءُ الأفعالِ وُضِعَتْ موضِعَهَا، ولئلا يردَ النّقضُ أيضاً بمثلِ الأفعالِ المُضارعةِ كيضرِبُ لأنّ عدمَ اقترانِها في بعضِ المواضعِ بأحَدِ الأزمنةِ، إنّما هوَ لأجلِ العارضِ وليسَ بِحَسَبِ الوضعِ، لأنّ

← تقول: لا نسلّم لزوم ذلك، لأنّ الذي اقترن به الزمان المعيّن صدق عليه أنّه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. ولا منافاة بين واحد منها، وبين المعيّن لجواز اجتماع واحد منها مع التعيين، وإن لم يقيد به. متوسط.)، ويريد بالمتوسّط الوافية، والكلام في الوافية: ١٦ ـ ١٧.

(١) الصبوحُ: كلُّ ما أُكِلَ أو شُرِبَ غُدوةً وهو خِلافُ الغُبوقِ، والصَّبوحُ ما أصبحَ عندَهم من شرابِهم فشَرِبُوه، والصَّبوحُ من اللبن ما حُلِبَ بالغَداةِ. لسان العرب ـ صبح ـ ٣: ٣٢٤.

(٢) الغَبوقُ: الشرب بالعشيّ. لسان العرب ـ غبق ـ ١٢: ١٥٤.

(٣) في ل: الاستقبال

الواضعَ لمْ يَضَعِ الفعلَ المضارعَ إلّا دالاًّ على أَحدِ الأزمنةِ، واللبسُ إنَّما حَصَلَ عِندَ السامِعِ ولئلّا يردَ النّقضُ بمثلِ عسى وبئسَ وفِعْلَي التّعجُّبِ، وَحَبَّذا، لأنَّها وإنْ لمْ تقترنْ بأحدِ الأزمنةِ، لالتزامِهم فِيها الإنشاءَ كما يجيءُ في أبوابِها، فهيَ تقترنُ بأحدِهَا بِحَسَبِ الوضعِ، ولأجلِ ذلكَ قالوا: نِعْمَ وبِئسَ منقولانِ[1] مِنْ[2] نَعُمَ وَبَئِسَ، وحبّذا منقول من حبَّ الشَّيءَ وحبَّ إذا صارَ محبوباً.

ولقائلٍ أنْ يقولَ: إنَّ هذا التعريفَ منقوضٌ بالخطوطِ والعقودِ والإشاراتِ والنُّصُبِ[3] لدلالةِ كلٍّ واحدٍ منها على معنى في نفسِها غيرِ مقترنٍ بأحدِ الأزمنةِ، وَلَيْسَتْ باسمٍ لأنَّها ليستْ بكلمةٍ.

وأيضاً منقوضٌ بنفسِ الحدِّ، لأنَّ مجموعَ قولهِ: (***ما دَلَّ على معنى في نفسِهِ غيرِ مقترنٍ بأَحَدِ الأزمنةِ الثلاثةِ***) دَالٌّ على هذا الشيءِ[4]، وليسَ باسمٍ لأنَّهُ لو كانَ اسماً لكانَ كلمةً وليسَ بكلمةٍ، لكونِه مُركَّباً.

وَيُمكنُ أَنْ يجابَ عَنهُما بأنَّهُ لمَّا قَسَّمَ الكَلِمَةَ إلى الاسم وإلى غيرِهِ، عُلِمَ أَنَّ الاسمَ كلمةٌ، فَلَمْ يَحتَجْ إلى ذِكرِ الكَلِمَةِ في حَدِّهِ، فتَرَكَها اعتماداً على ما سَبَقَتْ الإشارةُ إليه، [وَإذا كانَ كذلكَ، كَانَ تقديرُهُ: الاسمُ كَلِمَةٌ كذا وكذا][5]، وحينئذٍ [لا

---

(١) زيادة من ف، ل.

(٢) في ل: عن.

(٣) انظر: معاني العقود والنصب في ١: ١١٤.

(٤) في ف، ل: المعنى.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

يَصدُقُ][1] كُلُّ واحدٍ منَ الشكلينِ.

أمّا الأوّلُ: فظاهرٌ لكنِ الخطوطِ والعقودِ والإشاراتِ غيرَ كلمةٍ، فَلَمْ تدخلْ في التَّعريفِ.

وأمّا الثاني[2]: فلأنَّ مجموعَ الحَدِّ [لَيسَ كلمةً شأْنُهَا][3] ما ذكرنَا، لأَنَّ مجموعَهُ مركّبٌ والمركّبُ لا يكونُ كلمةً وحينئذٍ يخرُجُ مثلُ مَعْدي كَرِب عنْ حدِّ الإسمِ لِتركيبِها.

واعلمْ أَنَّ في الضَّميرِ الذي في (نفسِهِ) في تعريفِ الاسم بَحْثاً، وهوَ أَنْ يقالَ: إنَّ ذلكَ الضَّميرِ إمّا عائدٌ إلى ما الذي هُوَ الدّالُّ أو إلى المَعْنَى الَّذي هُوَ المدلولُ، فإنْ عادَ إلى الدّالِ كَانَ تقديرُهُ: الاسمُ شيءٌ / ٥ ظ / دلَّ[4] عَلَى مَعْنَىً، حَصَلَ ذلكَ المَعْنَى في ذَلِكَ الدّالِّ، لكنَّ حصولَ ذلكَ المَعْنَى في الدّالِّ ليسَ إلّا كونَ ذلكَ المَعْنَى مَعْنى لِذَلِكَ الدّالِّ فيصيرُ حدُّ الاسمِ: شيءٌ دلَّ على معنىً هوَ مدلولُهُ، وهو ظاهرُ البُطلانِ لأنّهُ لا فائدةَ مِنهُ، ولأنَّهُ منقوضٌ بالحرفِ لأنَّهُ دلَّ على مَعْنَىً هو مدلولُهُ، وإنْ عادَ إلى المَعْنَى الَّذِي هُوَ المدلولُ، كَانَ تقديرُهُ: الاسمَ شيءٌ دلَّ على معنىً حاصلٍ في نفس ذلكَ المعنىٰ، وهوَ باطلٌ لاستحالةِ كونِ الشّيءِ حاصلاً في نفسِهِ.

ويمكنُ أنْ يُجابَ عنهُ باعتبارِ أَنَّهُ يعودُ إلى الدّالِّ.

---

(١) في ف: يسقط.

(٢) كونه منقوضاً بنفس الحدّ، وهو التعريف المركّب. انظر ١: ١٣٨.

(٣) في ل: للكلمة ليس شأنها.

(٤) في ل: دال.

قوله[١]: لكنَّ حصولَ ذلكَ المعنى في الدّال ليسَ إلّا كونَ ذلكَ المَعْنَى معنىً لذلِكَ الدّالِّ.

قُلنا: لا نُسلّمُ أنّ[٢] معنى قَولِنا: حصولُ ذلكَ المعنى في الدَّالِّ هو أنَّ حصولَ ذلكَ المعنى لِذلِكَ الدّالِّ لنفسِ الدّالِّ لا لقياسٍ[٣] إلى شيءٍ آخرَ كالحرفِ[٤] أو على وَجْهٍ آخرَ كما ذكرناهُ فيما قبلُ الحروفِ فَإنَّها تَدلُّ على المعاني، لكنَّ حصولَ تلكَ المعاني لتلكَ الحروفِ الدالةِ عليها ليسَ إلّا بالقياسِ إلى غيرِهَا كما ذكرنا، مِنْ دَلالةِ حرفِ النّفي (على النّفي)[٥] بالقياسِ إلى غيرِهِ.

ويندفِعُ النّقضُ أيضاً بالحروفِ.

ولقائلٍ أنْ يقولَ: إنَّ[٦] تعريفَ الإسمِ مكرّرٌ وغيرُ مفيدٍ، لأنّهُ قَالَ مِنْ قبلُ، وقدْ عُلِمَ بذلكَ حدُّ كلِّ واحدٍ منها.

وَيمكنُ أَنْ يُجابَ عنهُ بِأَنْ يقالَ: لا نُسلِّمُ أَنَّهُ مكرَّرٌ، وانّما يكونُ مُكرَّراً أنْ لَوْ كانَ مذكوراً في كلتا[٧] الصّورَتَينِ بالمطابقةِ وَلَيْسَ كذلكَ بلْ كانَ مذكوراً ثَمَّ

(١) في ل: وقوله، والكلمة ساقطة من ف. والضمير يعود إلى المناقش في العبارة السابقة وليس إلى ابن الحاجب.

(٢) في ل: لأنّ.

(٣) في ب، ل: لقياسه.

(٤) ساقطة من ف، ت.

(٥) ساقطة من الأصل.

(٦) ساقطة من ت.

(٧) في الأصل وفي ت، ف: كلتي.

بالالتزام وذكرَهُ هاهنا بالمطابقةِ [تقريباً على المُبتَدِئ وتفهيماً لَهُ](1).

خواص الاسم

قولُهُ: *(وَمِنْ خَواصِّهِ دخولُ اللامِ إلى آخره..)*

الفرقُ بينَ الحدِّ والخاصَّةِ، أَنَّ الحدَّ مُطَّرِدٌ ومُنعكِسٌ(2)، كَمَا يُقالُ: كلُّ كلمةٍ دلَّتْ عَلَى معنىً في نفسِها فهيَ اسمٌ، وكلُّ اسمٍ كلمةٌ دلَّتْ على معنى في نَفسِها، وليستِ الخاصَّةُ تَطَّرِدُ، كما يُقالُ: كلُّ ما يدخُلُ عليهِ اللامُ فهوَ اسمٌ، ولا ينعكِسُ، فلا يقالُ كلُّ اسمٍ يدخلُ عليهِ اللامُ لأنَّ كثيراً مِنَ الأسماءِ لا يدخُلُ عليهِ اللامُ، كأينَ، ومتىٰ، وكيفَ، وأكثرِ الأعلامِ والمُضمراتِ والمبهماتِ وغيرِهَا.

قولُهُ: *(وَمِنْ خواصِّهِ)* إشارةٌ إلى كثرتِها لأنَّ (مِنْ) للتبعيضِ(3) وحصرُها مُتَعَذِّرٌ لِكَثْرَتِها، فَذَكَرَ المُصَنِّفُ ما هوَ أشهرُ وأكثرُ استعمالاً، وَهُوَ أَنَّ بعضَهُ لفظِيٌّ وبعضَهُ مَعْنَوِيٌّ.

أَمّا اللفظِيُّ فمنهُ دخولُ اللامِ، وإنَّما لمْ تدخلْ في الفعلِ لأنَّها لَوْ دَخَلَتْ على

---

(١) في ل: تفهيماً للمبتدئ.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١: ٢٤. والنصّ في الكافية شرح الرضي ١: ١٢.

(٣) انظر: الأزهية لعلي بن محمّد الهروي، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، ط دمشق ١٩٧١م: ٣٢٢، ورصف المباني للمالقي، تحقيق: أحمد محمّد الخراط ـ دمشق: ٣٢٣، والجنى الداني: ٣١٥، ومغني اللبيب لابن هشام، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، ط ٢، دار الفكر ١: ٣٥٣.

الأفعالِ لحولتها[١] معارف، لكنّهُ[٢] غيرُ جائز:

أمّا الأوّل: فلأنَّ الغرضَ مِن وَضعِهَا أَنْ تجعلَ ما تدخلُهُ معرفةً.

وأمّا الثاني: فلأنَّ الأفعالَ محكومٌ لها والمحكومُ يجبُ أَنْ يكونَ نكـرةً، لِيفيدَ المخاطب شيئاً، فإنّ الإخبار عن شيء معلوم بشيء معلوم لا يفيد.

وفيه نظرٌ: لأنّا لا نسلّمُ أَنَّ الإخبارَ عنْ شيءٍ معلومٍ بشيءٍ معلومٍ لا يـفيدُ، وإنّما لَمْ يفدْ أَنْ لو كانَ الحكمُ بينهما أَيضاً معلوماً، أمّا إذا كانَ المخبر عنه، والمُخبَرِ بِـهِ معلومينِ، ولم يَكُنِ الحكمُ معلوماً كانَ مفيداً، وظاهرٌ أَنَّ كلَّ واحدٍ مـنهما يجبُ أَنْ [يكونَ معلوماً][٣]، لوجوبِ تصوّرِ المحكومِ بهِ والمحكومِ عليهِ. والحقُّ أَنْ نستدلَّ[٤] على ذلِكَ المطلوبِ بأَنَّ أصلَ الأشياءِ التنكيرُ، والتّعريفُ زائدٌ عليها، فـلو عـرَفْنا المخبرَ بهِ معَ عَدَمِ الاحتياجِ إليهِ لَوَقَعَ التعريفُ ضائعاً[٥]، ولو قالَ دخـولُ حـرفِ التّعريفِ، لكانَ أصوبَ، لعمومِهِ، ومنه[٦] دخولَ الجرِّ.

وإنّما قالَ: (*دخولُ الجرِّ*) ولمْ يقلْ دخول حرفِ الجرِّ / ٦ و / لأنَّ حرفَ الجرِّ قدْ[٧] يدخلُ على غيرِ الإسمِ حكايةً، وإنمّا لمْ يدخلِ الجرُّ على الفعلِ، لكونِ الجـزمِ

---

(١) في ف، ل: لجعلتها.

(٢) في الأصل: لكنّها.

(٣) في ت، ف: يكونا معلومين.

(٤) في ل: يستدلّ.

(٥) في ت: جامعاً.

(٦) يريد من خواصّ الاسم، ولذلك لو قال: ومنها، كان أولى.

(٧) زيادة من ف، ل.

مختصّاً بالفعلِ، كما يجيءُ بيانُهُ في بابِهِ، معَ كونِ[1] النّصبِ والرفعِ، مشتَركينِ فيهما، فإذاً لو دَخَلَ على الفعلِ لكانَ اعرابُ الفعلِ الذي هوَ فرعُ الاسمِ [في الاعرابِ][2] أكثرَ من إعرابِ[3] الاسمِ، فيلزمُ أَنْ يكونَ للفرعِ مزيّةٌ على الأصلِ، وإِنَّهُ غيرُ جائزٍ.

ومنهُ: دخولُ التنوينِ، والمرادُ مِنَ التنوينِ سِوى تنوينِ التَّرنُّمِ[4]، أمّا تنوينُ التمكنِ[5] فلأنّهُ يَدُلُّ على أَنَّ لمّا دخلَهُ تمكّناً في الاسميةِ، [وهذا المعنى لا يوجد][6] إلّا في الإسمِ، وأمّا تنوينُ التنكيرِ[7] فلأنّهُ إنّما يدخُلُ على الكلمةِ فرقاً بينَ المعرفةِ والنكرةِ نحو: سيبويهِ وسيبويهٍ ما، ونحو: صَهْ أي: اسكتْ الآنَ وصهٍ أي اسكتْ سكوتاً ما وقتاً ما[8]. ولمّا لم[9] يقعِ الفعلُ معرفةً لم يحتج فيهِ إلى دخولِ الفارقِ، فلم يدخلْ عليهِ.

وأمّا تنوينُ المقابلةِ[10]، فلأنّهُ[11] إنّما يدخلُ عَلَى جَمْعِ المُـؤَنَّثِ السَّالِمِ عِوَضاً

---

(١) في الأصل، وفي ت: أنّ.

(٢) ساقط من: ل.

(٣) في ت: الاعراب.

(٤ و٥ و٧) سيتحدّث المؤلف عن التنوين وأقسامه من ترنم وتمكّن وتنكير في آخر الكتاب ٢: ٦٦١ وما بعدها.

(٦) في ل: ولا يوجد هذا المعنىٰ.

(٨) التنوين علامة التنكير. فقولكَ هذا سيبويهِ ـبلا تنوين ـسيبويه معرفة فهو معروف لدى السامع. وهذا سيبويهٍ آخرُ، سيبويه هنا نكرة. ومثل ذلك صه أي اسكت وصه ـبالتنوين ـأي سكوتاً. ينظر الكتاب ١: ٣١١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩: ٢٩ ـ ٣٠. وشرح ابن عقيل ـتحقيق: محمّد محيي الدين عبدالحميد ـمطبعة السعادة ط ١٤، ١: ١٧.

(٩) ساقطة من ت.

(١٠) للمؤلّف كلام آخر عن تنوين المقابلة ٢: ٦٦٣.

(١١) في الأصل وفي ت، ف: فلأنّها.

مِنْ[1] نونِ الجمعِ، وَلَمَّا [لَمْ يقعِ الفِعْلُ جمعَ المُؤنَّثِ السَّالمِ][2] [لَمْ يدخلُ عليهِ التنوينُ عوضاً مِنْ نونِ الجمعِ][3].

وأمّا تنوينُ العوضِ[4] مِنَ المضافِ إليهِ، فلأنَّهُ يدخُلُ على المضافِ [عِـوَضاً من المضافِ][5] إليهِ عندَ حذفِهِ، نَحو: يومئذٍ وساعتئذٍ، وَلَمَّـا لَمْ يَقَعِ الفعلُ مُـضَافاً لَمْ يدخلْ عليهِ هذا التنوينُ. وأمّا المعنويُّ، فمنهُ الإسنادُ، أي كونهُ مسـنَداً إليـهِ، لأنَّ الفعلَ مُسَندٌ أبداً، فلو كانَ مُسنَداً إليهِ، لَزِمَ أَنْ يكونَ مُسْنَداً ومُسْنَداً إليهِ في وقتٍ واحدٍ، وهوَ غيرُ جائزٍ. ولأنّ مِنْ شرطِ المُسنَدِ إليهِ جوازُ التّـعريفِ والإخـبارِ[6]، والفعل لا يكون له إخبارٌ[7] ولا تعريفٌ، وأمّـا: (تَسْـمَعُ بـالمُعَيديّ خـيرٌ مِـنْ أَنْ تَراهُ)[8]. فهو[9] في معنى[10]: أن تسمعَ [بالمعيديّ][11] في معنى سماعِكَ.

---

(١) في ل: عن.

(٢) في ت: لم يجمع الفعل.

(٣) في ت: لم يدخله تنوين والعبارة من ولمّا لم يقع الفعل إلى هنا ساقطة من ل.

(٤) ذكر المؤلّف تنوين العوض في ٢: ٦٦٢.

(٥) ساقطة من الأصل.

(٦) في ل: الإضمار.

(٧) في ل: إضمار.

(٨) القولُ منسوب إلى المنذر بن ماء السماء، ويروى (لأنْ تسمعَ بـالمُعيدي خـيرٌ) و(أن تسـمَعَ) و(تسـمعَ بالمُعيدي). ينظر: مجمع الأمثال للميداني ـ تحقيق: محمّد محيي الدين عبدالحميد، ط ٢ ـ مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م، ١: ١٢٩.

(٩) في ل: فهي.

(١٠) في ل: فمعنى.

(١١) ساقطة من ف، ل.

ومنهُ الإضافةُ، أي كونُهُ مضافاً لا مضافاً إليهِ لأنَّ الفعلَ قدْ يُضَافُ إليهِ، وإنَّما اختصّ بالإضافةِ لأنَّ الإضافةَ، إمّا للتعريفِ والتَخصيصِ، وإمّا للتخفيفِ ولا يَجوزُ إضافةُ الفعلِ للتعريفِ والتَّخصيصِ لأنَّهُ محكومٌ بهِ، وحقُّ المحكومِ بهِ أنْ يكونَ نكرةً غيرَ مخصّصةٍ، لِعَدَمِ الاحتياجِ إلى التعريفِ والتخصيص، فإذاً لو عُرِّفَ أو خُصِّصَ [الوقعا ضائعَينِ لأنَّ وضعَ الفعلِ للإبهامِ، فلو عُرِّفَ أو خُصِّصَ][1] لَزِمَ نقضُ الغرضِ. ولا يجوزُ إضافتُهُ للتّخفيفِ لأنَّ التّخفيفَ إنَّما يكونُ بحذفِ التنوينِ أو بحذفِ شيءٍ قامَ[2] مُقَامَ التّنوينِ، [ولا يُوجَدُ فِي الفعلِ التّنوينُ ولا شيءٌ قامَ[3] مُقَامَ التنوينِ][4]، وإذا كانَ لمْ يوجدْ في الفِعْلِ شيءٌ مِنْ هذا لم[5] يُضَفْ للتّخفيفِ.

المعرب والمبني

قَولُهُ: (و[6] *هوَ معربٌ ومبنيٌّ، [فالمعربُ: المركّبُ الّذي لَمْ يُشبه مبنيّ الأصلِ]*[7]*، إلى آخره*) [أي و[8] الاسمُ معربٌ ومبنيٌّ لأنَّ الاسمَ إمّا أن يَختلِفَ

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٢) في ت: يقوم، وفي ف، ل: قائم.

(٣) في ت: يقوم، وفي ف، ل: قائم.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٥) في سائر النسخ فلم، وما أثبتناه من ت.

(٦) الواو ساقطة من الأصل.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ت، ل.

(٨) الواو ساقط من ل.

آخِرهُ باختلافِ[(١)] العواملِ[(٢)] لفظاً أو تقديراً، أو لمْ يختلفْ.

فالأوّلُ: هوَ المعربُ، والثاني: هوَ المبني][(٣)].

المعرب

فالمُعرَب من الأسماء هوَ المركّبُ الذي[(٤)] رُكِّبَ مَعَ غيرِهِ[(٥)] ولمْ يُشبِه مبنيَ الأصلِ[(٦)]، أعني الماضي وأمرَ المخاطبِ والحروفَ[(٧)].

---

(١) في ل: الاختلاف.

(٢) في ل: العامل.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٤) في ل: أي الذي.

(٥) يريد بقوله: (رُكبَ مع غيره) مثلَ قولِكَ: ضَرَبَ زيدٌ فهو رُكِّبَ مِن ضَرَبَ، ومن زيدٍ.

(٦) يرى الرضي الأستراباذي أنّ لفظ مبني الأصل يدخل فيه مطلق الأفعال وإن كانت مضارعة إذ أصل جميع الأفعال البناءِ على مذهب البصريين. الكافية ـ شرح الرضي ١: ١٦.

(٧) على حاشية ت: مقابل هذا الكلام (إن قيل إنّ التعريف المذكور منقوض بالمنادى المفرد المعرفة، لأنّه يصدق عليه أنّه مركّب لم يشبه مبني الأصل، لأنّه يشبه ضمير المخاطب الذي في أدعوك كما صرّحتم به في علّة بنائه، وهو ليس بمبني الأصل على تفسيركم مبني الأصل، فيلزم أن يكون معرباً، وليس كذلك.

قلنا: لا نسلّم انه ليس بمشابه لمبني الأصل، فإنّه مشابه للكاف الذي في أدعوك الذي هو مشابه للكاف الذي هو في ذلك وإيّاك فيكون مشابهاً للكاف الذي هو في ذلك وإيّاك، لأنّ المشابه للمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء. وهذا الكاف حرف.

لا يقال: لا نسلّم أنّ المشابه للمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء لجواز تغاير المشابهتين، لأنّا نقول: لا تغايرَ هاهنا، لأنّه يشبه الكاف التي في أدعوك، في الإفرادِ والخطابِ، ووقوعهِ موقعه. وهذا الكاف يشبه الكاف الذي في ذلك وإيّاك في الإفرادِ والخطاب، وإن لم يشبهه في وقوعه موقعه، فيكون المنادى المذكور

←

فقولُهُ: ***المُركَّبُ شاملٌ للمعربِ ولغيرِهِ***، مثلُ «هؤلاءِ» مِنْ قولِنَا: قامَ هَؤلاءِ. فإنَّهُ مركّبٌ مَعَ أَنَّهُ مبنيٌّ، واحترَزَ بِهِ عَنِ الذي لَمْ يُشبِهْ مبنيَّ الأصلِ، وهوَ غيرُ معربٍ كالأسماءِ الغيرِ المركّبةِ[1] معَ غيرِها، وحروفِ التَّهجّي، والأعدادِ.

قولُهُ: ***(لَمْ يُشبهْ مبنيَ الأصلِ)*** يُخرِجُ أَمثالَ هؤلاءِ عنهُ لأنّهُ[2] مشابهٌ لمبنيِّ الأصلِ كما يجيءُ في بابِهِ، وإنّما أَخَذَ هذينِ القيدينِ في حدِّ المعربِ لأنَّ الاسمَ إنّما يكونُ معرباً بواسطة[3] شرطينِ:

أحدُهما: وجوديٌّ وهوَ وجودُ سببٍ للاعرابِ فتعرّض له بقوله: المركّب.

وثانيهما: عدميّ، وهو عدم مشابهته لمبنيّ الأصل، فَتَعَرَّضَ لَهُ بِقَولِهِ: لَمْ يُشبِهْ مبنيَّ الأصلِ.

لا يُقالُ: إنَّهُ منقوضٌ ببابِ مَا لا ينصرفُ، لِكونِهِ مشابهاً لمبنيِّ الأصلِ الَّذي هوَ الفعلُ ومنقوضٌ أيضاً بالمبنيّ[4] الأصلِ الذي هو الفعلُ الماضي وفعلِ الأمرِ والحروفِ، لأنّها مركّبةٌ لَمْ تُشبِه مبنيَّ الأصلِ، لامتناعِ مشابهةِ الشيءِ لنفسِهِ، لأنّا نقولُ: لا نسلّم أَنَّ بابَ ما لا ينصرفُ مشابِهٌ لمبنيِّ الأصلِ، غايةُ ما في البابِ أَنَّهُ مشابِهٌ للفعلِ وَلَا يلزمُ منْ كونِهِ مشابهاً للفعلِ الماضي لأَنَّهُ لا يلزَمُ مِنْ كونِ الشيءِ

← مشابهاً للكاف الذي في ذلك وإيّاك في الإفراد والخطاب. وهذا القدر كافٍ في إيجاب البناء، فيكون مشابهاً لمبني الأصل. متوسّط). وهذه الحاشية مأخوذة من الوافية: ٢٨ ـ ٢٩.

(١) الصواب غير المركّبة، لأنّ (غير) اسم ملازم للإضافة في المعنى ولا تجتمع الإضافة والألف واللام. انظر: مغني اللبيب ١: ١٦٩.

(٢) في الأصل: لأنّها.

(٣) الصواب بوساطة، لأنّ الواسطة: الشيء ومنه واسطة القلادة، وهي الدّرة التي في وسطها. لسان العرب ـ وسط ـ ٩: ٢٠٨.

(٤) في ف: بمبني.

مشابهاً للعامّ كونُهُ مشابهاً للخاصّ من حيث هُوَ خاصٌ، ولا نُسَلِّمُ أَنَّ مبنيَّ الأصلِ /٦١ ظ/ لم يخرجْ عَنْهُ بَلْ نقولُ: إِنَّهُ خَرَجَ عنه[1] لأنّ هذا الحدّ لمّا دلَّ على أنَّ المُعْرَبَ هُوَ المُرَكَّبُ الغيرُ المشابِهِ[2] لمبنيّ الأصلِ، فدَلالَتُهُ على أَنَّهُ غيرُ مبنيّ الأصلِ أَولى. أو نَقولُ: إِنَّهُ كحدِّ الاسم المعربِ، فيكونُ تقديرُ الحدِّ: الاسمُ المعربُ اسمٌ مركّبٌ لمْ يُشبِهْ مبنيَّ الأصلِ وحينئذٍ لمْ يتوجَّهْ النّقضُ في المُرَكَّبِ وفي[3] قولِهِ: المُعرَبُ المركّبُ تساهل، لأنّ المرادَ منهُ جزءُ المركّبِ، لأنَّ المركَّبَ مِنْ حيثُ هوَ مركّبٌ مبنيٌّ.

اعلم أنّ لقائل أن يورد عليه النّقض بِمثل: غلام زيد، فإنّه يصدقُ عليهِ أَنَّهُ مركّبٌ لمْ يُشبِهْ مبنيَّ الأصلِ معَ أَنَّه ليسَ بمعربٍ وَحْدَهُ، اللهمَّ[4] إلّا أن يراد بالتركيبِ التركيبُ الإسنادي.

حكم الأسماء المعربة:

قوله[5]: (*وَحُكْمُهُ أَنْ يَخْتَلِفَ آخِرُهُ*[6]).

أيّ وحكمُ المعربِ أنْ يَخْتَلِفَ آخرُهُ [باختلافِ العواملِ][7]، لفظاً كقولِكَ: جاءني زيدٌ، ورأيتُ زيداً، ومررتُ بزيدٍ، أو تقديراً كقولِكَ: هذا عصا، ورأيت عصا، ومررت بعصا. فإنّ أصلَه عصوٌ بالضمّ والفتحِ والكسرِ، قُلِبتْ الواوُ أَلِفاً

---

(١) ساقطة من الأصل.

(٢) الصواب: غير المشابه. تنظر ١: ١٤٧.

(٣) في ز، ع، ف: في.

(٤) ليست في الأصل.

(٥) ساقطة من ف.

(٦) كلمة (آخره) ساقطة من ل.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل.

لتحرّكها وانفتاحِ ما قبلَها فصارَ عصاً والاختلافُ مقدَّرٌ فيهِ.

وإنّما قال: حكمُ *المعربِ هذا* ولم يقلْ: حدُّهُ هذا ـ وان ذَهَبَ إليه قومٌ ـ لأنَّ معرفةَ هذا[(١)] الوصفِ للمُعرَبِ، إنّما هي بعدَ معرفةِ المُعرَبِ.

فلو عَرَّفَ المُعْرَبَ بِهِ، لَزِمَ الدّورُ[(٢)]، وَهَكَذَا ذَكَرَهُ فِي شَرْحِهِ[(٣)]، وَهُوَ مَمنوعٌ، لأنّا لا نُسلِّمُ أنَّ معرفةَ هذا الوصفِ للمعربِ موقوفةٌ عَلَى معرفةِ المعربِ، لجوازِ أنْ تكونَ مَعرِفةُ هذا الوصفِ حَاصِلةً من استعمالِ العربِ أو غَيرِهِ، وإنّما قالَ: أو تقديراً، ولم يقل أو محلاً، لأنَّ المبنيّاتِ قد تختلِفُ أواخِرُهَا باختلافِ العوامِلِ مَحَلاً، نحو: جاءني هؤلاءِ، ورأيتُ هؤلاءِ، وَمررْتُ بهؤلاءِ، لأنَّ المرادَ باختلافِ الآخرِ مَحَلاً، هو أنّه لَوْ وَقَعَ مَوقِعَهُ مُعْرَبٌ لكانَ لَهُ اعرابٌ فلاني فَيُقالُ: هَؤلاءِ في: «جاءني هؤلاءِ» في مَحَلِّ الرّفعِ، لأنّهُ[(٤)] فاعلٌ[(٥)] عَلَى مَعْنَى أنّهُ لو وَقَعَ موقِعَهُ مُعرَبٌ لكانَ مرفوعاً[(٦)]، وكذلِكَ في حالِ النّصبِ والجرّ وحينئذٍ لو قالَ: لفظاً[(٧)] أو[(٨)] محلاً لَدَخَلَ

---

(١) ساقطة من الأصل.

(٢) الدور تعريف شيء بثان مجهول يعرّف بالشيء الأوّل فيتوقّف الشيء على نفسه أو يكون معلوماً قبل أن يكون معلوماً، وهو محال. كتعريف الشمس بأنّها كوكب يطلع في النهار، والنهار زمان تطلع فيه الشمس. المنطق ١: ٩٧.

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب، طبع دار الطباعة العامرة. استانبول: ٨.

(٤) في ت، ف، ل: بأنّه.

(٥) في ت: فاعل جاء. وفي ف، ل: فاعل جاءني.

(٦) في ف: معرباً.

(٧) زاد في ف: بأنّه فاعل جاءني.

(٨) في سائر النسخ: (و)، وما أثبتناه من ل.

فيهِ المبنيّاتُ.

معنى الاعراب:

قولُهُ: *(الاعرابُ[1] ما اختلفَ آخرُهُ بهِ)*.

أي و[2]الإعـرابُ مَـا اخـتلفَ آخـرُ المـعربِ بـهِ، وهـوَ الضَّـمَّةُ والفَـتْحَةُ والكسرةُ[3]، وَمَا يقومُ مَقامَها[4] التي هي عِلَّةُ الاختلافِ.

وقالَ[5] في شَرْحِهِ[6] مَا مَعْنَاهُ: هَذا التّعريفُ الذي ذكرتُهُ أولىٰ مِنَ التعريفِ الذي ذَكَرَهُ غيري، وهوَ أنَّ الاعرابَ هو اختلافُ آخرِ الكَلِمَةِ باختلافِ العواملِ، لأنَّهُ إمّا أنْ أرادَ بالاختلافِ ما أردتُهُ[7]، وهوَ عِلَّةُ الاختلافِ، أو لمْ يُرِدْ.

فَإنْ أرادَ فعبارتُنا أَسَدُّ[8]، لإطلاقِنا اسمَ السّببِ على المُسَبَّبِ، واطلاقِهم اسمَ المسبَّبِ على السّببِ، وَهُوَ خلافُ الأصلِ.

---

(١) في ف، ل: والاعراب.

(٢) الواو ساقط من ت، ل.

(٣) في ت، ف: والكسرة والفتحة.

(٤) مقابل هذا الكلام في الأصل حاشية نصّها: (أي الاعراب هو الذي يحصل اختلاف آخر المعرب به، أي الاعراب هو سبب اختلاف آخر المعرب وهو الضمّة والفتحة والكسرة، وما يقوم مقامها، وهو الواو والألف والياء). وهذا النصّ في الوافية: ٣٢ـ٣٣.

(٥) في الأصل: فقال.

(٦) شرح الكافية لابن الحاجب: ٩.

(٧) في ل: ما أوردته.

(٨) في ت، ف، ل: أصحّ.

وإنْ لَمْ يُرِدْ ما أردْنا، فلا نُسَلِّمُ أنَّ ههنا شيئاً غيرَ ما ذكرناهُ، وَعَلَىٰ تقديرِ التسليمِ فذلكَ الأمرُ حاصلٌ مِنَ الضَّمِّ والفتحِ والكسرِ. فإذا حَصَلَ مِنها امتنعَ تقسيمُهُ إلى ثلاثةِ أقسام[1]، لامتناعِ إنقسامِ المعلولِ إلى العلّةِ، ولأنّهُ لو انقسمَ إلى ثلاثةٍ وجبَ أنْ يعقل[2] مَعَ كلِّ واحدٍ مِنْ هذهِ الثلاثة، لأنَّ موردَ التقسيمِ[3] مشتَرَكٌ بينَ الأقسامِ، ومعقولٌ مَعَهَا، لكنَّ الاختلافَ لا يُعقَلُ مَعَ كلِّ واحدٍ منها، وأيضاً لو كانَ معلولاً لهذهِ كما كانَ الاسمُ في أوّلِ تركيبِهِ مُعْرَباً لعدمِ حصولِ عِلَّتِهِ، وهيَ هذهِ الثَلاثةُ.

ثُمَّ الذي يدلُّ على أنَّ الاعرابَ عندَ المُحقّقينَ هِيَ هذهِ الحركاتُ المخصوصةُ اتفاقُهُم عَلَى أنَّ أنواعَ الاعرابِ، رَفْعٌ، وَنَصْبٌ وجرٌّ وَجَزْمٌ، وَهِيَ ألقابٌ للضمّةِ والفتحةِ والكسرةِ والسكونِ.

وَلِقائلٍ أنْ يقولَ: فِي قَولِهِ فِي حدِّ الاعرابِ: *(ما اختلفَ بهِ آخِرُ المُعرَبِ)* إبهامٌ لأنَّ الاختلافَ الذي هو المعلولُ يدلُّ على علّةٍ مَا، ولا يَدُلُّ على علّةٍ معيّنةٍ، فَإنَّ عِلَّةَ الاختلافِ تَكونُ الفاعليةَ والمفعوليّةَ والإضافةَ وتكونُ العاملَ وتكونَ الحركاتِ الثلاثَ، أو مَا يقومُ مَقَامَهَا.

ويمكنُ أنْ يجابَ عنهُ: أنَّ حَمْلَ علّةِ الاختلافِ على العلّةِ القريبةِ التي هيَ الحركاتُ الثلاثُ أو ما يقومُ مَقامَها أولىٰ من حَمْلِها عَلَى العِلَّةِ البعيدةِ التي هيَ

---

(١) ساقطة من ت، ف، ل.

(٢) في ت، ع: نفعل.

(٣) في ت، ف، ل: القسمة.

غَيرُهَا.

فإن قِيلَ: كُلُّ واحدةٍ منها ليستْ بِعِلَّةٍ، للاختلافِ، وإلّا لَوُجِدَ مَعَهَا وإذا كانَ كذلِكَ لم يكنْ كلُّ واحدٍ منها اعراباً، والمقدّرُ خلافُهُ، قلنا: المرادُ من العلّةِ جزءُ العلّةِ لجوازِ اطلاقِ العلّةِ على جزئهَا، وإذا كانَ كذلكَ لمْ يلزمْ أَنْ يُوجدَ الاختلافُ عندَ كلِّ واحدٍ مِنْهَا[1].

[اعلم أنّه لو قَالَ: الاعرابُ ما اختلفَ هيئةُ آخرِ المُعربِ لكانَ أَسَدَّ لأَنَّـهُ لَا يختلِفَ آخرَهُ بلْ تختلفُ هيئةُ آخرِهِ][2].

/ ٧ و / لا يُقالُ: لا جَائزٌ[3] أَنْ يكونَ الاعرابُ هُوَ الحركةَ، لأَنّهُ قَدْ تُـضَافُ الحركةُ إلى الاعرابِ فيقالُ: حركةُ الاعرابِ، فلو كانَ هو الحركةَ لَزِمَ إضافةُ الشيءِ إلى نفسِهِ، [وأنّهُ مُحالٌ، لأنّا نقولُ: لا نُسَلِّمُ أَنَّ الاعرابَ لَو كانَ هوَ الحركةَ لَزِمَ إضافةُ الشيءِ إلى نفسِهِ][4] لأنَّ الاعرابَ حركاتٌ مخصوصةٌ فإضافةُ الحركةِ إلى الاعرابِ إضافةُ العامِّ إلى الخاصِّ، وهو جائزٌ، نَحو: كلُّ الدّراهِمِ، وغيرُهُ.

---

(١) هنا تعليق على حاشية الأصل، هذا نصّه: (قال في المختصر: لو حمل على العلّة التامّة لكـان أوجـه، لأنّ الاختلاف يوجد مع كـلّ واحـدٍ مـنها، بـناء عـلى أنّ الإسم وضـع غـير مـعرب، ثمّ أعـرب بـسبب العامل، فحصول كلّ واحدٍ منها بعدما لم يكن، موجب لاختلاف آخر الكلمة..). وهذا الكلام مأخوذ من الوافية: ٣٣.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ف، ل.

(٣) هكذا في الأصل، ت، ل والأولى: لا يجوزُ، أو غير جائز. وهذا الأسلوب استعمله بعض المتأخّرين، قال الأشموني: (وليس الكلم منقسماً إليها باعتبار ذاته، لأنّه لا جائز حينئذٍ أن يكون من تقسيم الكـلّ إلى أجزائه). انظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني، مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة ١: ٢٣.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ف، ل.

والَّذي يَدُلُّ على أنَّ الاعرابَ هو الحركةُ أنَّهُ وُضِعَ للفرقِ بينَ المعانِي، وما يكونُ كذلكَ يكونُ لفظاً لا معنىً، والاعراب يُحتَمِلُ أن يكونَ مشتقّاً مِن قولِهِم: عَرِبَتَ مَعِدَتُهُ، إذا فَسَدَتْ[١]، وأَعْرَبْتُها أَزلتُ[٢] فَسَادَهَا[٣].

وَيحتمِلُ أن يكونَ مُشْتَقّاً مِنْ قَولِهِم: أَعْرَبَ الرجُل عَنْ[٤] حاجَتِهِ إذا أبانَ عنها، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ من قولِهِم: امرأةٌ عَرُوبٌ إذا كانت مُتَحَبِّبَةً إلى زَوجِها[٥].

وإنّما جُعِلَ الاعرابُ في آخرِ المُعْرَبِ، لأنَّهُ صفةٌ، للمُعْرَبِ، والصِّفَةُ إنّما تكونُ بعدَ الفَراغِ مِنَ الموصوفِ، فكذلِكَ يكونُ الاعرابُ بعدَ الفَراغِ مِنَ المُعرَبِ وَهُوَ آخرُهُ.

سبب إعراب الإسم:

قَولُهُ: (*لِيدلَّ على المعاني المُعْتَوِرَةِ عليهِ*) إشارةٌ إلى علّةِ وضعِ الاعرابِ في الأسماءِ، وذلكَ أَنَّ في الأسماءِ معانيَ مختلفةً، يلتبسُ بَعْضُها ببعضٍ لولا الاعرابُ،

---

(١) عَرِبَتْ معدتُه عَرَباً فسدتْ. لسان العرب ـ عرب ـ ٢: ٨١، وتاج العروس، طبع الكويت ـ عرب ـ ٣: ٣٤٣.

(٢) في ت، ل: أي أزلت.

(٣) الإعراب بالكسر: الابانة والإفصاح عن الشيء، والإعراب الذي هو النحو إنّما هو الابانة عن المعاني بالألفاظ. لسان العرب ـ عرب ـ ٢: ٧٨، وتاج العروس ـ عرب ـ ٣: ٣٣٥.

(٤) زاد في حاشية ت: إذا تكلّم بالعربية ويحتمل أن يكون مشتقّاً من أعرب الرجل.

(٥) انظر: لسان العرب ـ عرب ـ ٢: ٨١.

كقولِكَ: ما أحسنَ زيداً[١]!! وَمَا أحسنَ زيدٌ[٢]، وَمَا أحسنُ زيدٍ[٣]؟

فإنَّ معنى الأوّلِ: شيءٌ أحسنَ زيداً[٤].

ومعنى الثاني: مَا صَارَ زيدٌ ذا حسنٍ.

ومعنى الثالثِ: أيُّ عضوٍ من أعضاءِ زيدٍ، أو أيُّ وصفٍ[٥] من أوصافِ زيدٍ أحسنُ؟ ولولا الاعرابُ لما تميَّزَ بعضُ هذهِ المعاني[٦] عن بَعْضٍ.

فإن قيلَ: هلّا[٧] غيَّرُوا الصِّيَغَ لأجلِ كلِّ معنىً؟ قلنا: لأنَّهُم لَو وضعوا لكلِّ معنىً صيغةً لأدّى إلى كثرةِ الألفاظِ معَ عدمِ الاحتياجِ إليها، وليسَ لقائلٍ أنْ يقولَ: إنّ تخصيصَكُم قولَهُ (ليدلَّ على المعاني المُعْتَوِرة) بعلّةِ وَضعِ الاعرابِ في الأسماءِ غيرُ جائزٍ، لأنَّ الاعرابَ يكونُ[٨] في الفعلِ كما يكونُ في الاسمِ، وكَذلِكَ المعاني المُعْتَوِرَةُ التي هِيَ عَلَى وضعِ الاعرابِ في الإسمِ موجودةٌ في الفِعلِ، كما هيَ موجودةٌ في الإسمِ. ألا تَرَى أنَّكَ إذا[٩] قلتَ: لا تأكلِ السّمكَ وتشربُ اللبنَ بالرفعِ[١٠] [كان

---

(١) ما: نكرة تامّة بمعنىٰ (شيء) مبنية على السكون في محلّ رفع مبتدأ. أحسن: فعل ماض، وفاعله مستتر وجوباً تقديره هو يعود على ما. زيداً: مفعول به منصوب. جملة (ما أحسن..) ابتدائية لا محلّ لها من الاعراب. جملة (أحسن زيداً) في محلّ رفع خبر ما.

(٢) ما: حرف نفي لا محلّ له من الاعراب. أحسن: فعل ماض مبني على الفتح. زيد: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمّة في آخره.

(٣) ما: اسم استفهام في محلّ رفع مبتدأ. أحسنُ: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة في آخره وهو مضاف. زيد: مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة في آخره.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ١: ٣٢٩.

(٥) في ت: صفة.

(٦) في ف: من.

(٧) في ل: فهل لا.

(٨) ساقطة من ل.

(٩) في ل: إذ.

(١٠)الواو في العبارة استئنافية إذ لو كانت واو العطف لانتصب أو انجزم (تشرب). انظر: مغني اللبيب ١: ٣٩٧.

المعنى النهيَ في هذهِ الحالِ، ولو قلتَ بالجزمِ[(١)] كان المعنى النهي عن كلِّ واحدٍ منها، وإنْ قلت بالنصب كان المعنى النَّهيَّ عن الجمعِ فقط، لأنّا نقولُ: المرادُ من الاعرابِ إعرابُ الاسمِ لا مطلقُ الاعرابِ، والذي يدلُّ عليه قولُهُ: (*وأنواعُهُ رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ*) ولَمْ يذكرِ الجزمَ. وَلأنّا لا نُسلِّمُ أنَّ الاعرابَ في الفعلِ يدلُّ على المعانِي المُعْتَوِرةِ بَلْ [لإزالة اللّبس][(٢)] الذي حَصَلَ من اشتراكِ الواوِ في المثالِ المذكورِ، لكونِهِ مُشتَرَكاً بينَ العطفِ والجمعِ والحالِ، وَهُوَ ضعيفٌ لأنَّ ما ذَكَرْناهُ فِي الجوابِ دليلٌ عَلَى أنَّ المَعانيَ الحاصلةَ في الفعلِ بِسَبَبْ الغيرِ[(٣)] وهو الواوُ المشتَرَكةُ، والاعرابُ إنّما دَخَلَ عليهِ لرفعِ الالتباسِ الذي حَصَلَ [بسببِ الواوِ][(٤)] المُشْتَرَكَةِ، وذلكَ لا يَدُلُّ على عدمِ المعاني المُعْتَورَةِ فِي الفعلِ وَهُوَ المطلوبُ في الجوابِ.

أنواع الإعراب

قولُهُ: (*وأنواعُهُ رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ*).

اعلمْ أَنَّ أنواعَ الاعرابِ أربعةٌ، وهيَ الرفعُ، والنّصبُ، والجرُّ، والجزمُ، لكنَّ المصنِّفَ لمْ يذكرِ الجزمَ لِكَونِهِ مِن اعرابِ الفعلِ، وهوَ يبحثُ عن إعرابِ الإسمِ.

وألقابُ البناءِ أربعَةٌ أيضاً، وهيَ[(٥)]: الضَّمُّ، والفتحُ، والكسرُ، والسكونُ، ولا

---

(١) ما بين المعقفتين زيادة من ل.

(٢) في ت: أزال اللبس، وفي ل: إنّما أراد اللبس.

(٣) لا يجتمع غير والألف واللام تقدّم في ١: ١٤٧.

(٤) في ل: بالواو.

(٥) في ل: وهو

يجوزُ استعمالُ ألقابِ [الاعرابِ في البناءِ][1]، [ولا ألقابِ البناءِ في الاعـرابِ][2] إلّا عندَ الكوفيينَ[3].

قوله: (*والرّفعُ عَلَمُ الفاعليةِ إلى آخره..*)[4].

قِيلَ عليهِ[5]: لو كانَ الرّفعُ عَلَماً للفاعليةِ[6]، لما كانَ موجوداً في غيرِ الفاعلِ، لأنَّ علامَةَ الشيءِ لا توجدُ في غيرِهِ، وإلّا لما كانَ عـلامةً لهُ، وَهَكَـذا القـولُ[7] في النّصبِ والجرِّ.

وجوابُهُ أَنْ تَقُولَ: لا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لو كانَ عَـلَماً لـلفاعليةِ لمـا وُجِـدَ في غـيرِهِ / ٧ظ / لأنَّ المرادَ من قولِنا: إنّه عَلَمٌ للفاعليةِ[8] أَنَّ الرّفعَ وُضِعَ للفاعل في الأصلِ،

---

(١) في ل: البناء في الاعراب.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل.

(٣) قال الرضي: (أمّا الكوفيون فيذكرون ألقاب الاعرابِ في المبني وعلى العكس، ولا يفرّقون بـينها). بـل هناك بعض البصريين لا يفرّق بين حركات الاعراب وحركات البناء، فقال قطرب: هـي هـي، وقـال المبرّد: الهاء في قولك فيها مخفوض. انظر: المقتضب للمبرد ـ تحقيق محمّد عبدالخالق عضيمة، طبع القاهرة ٣: ٩٠ والكافية ـ شرح الرضي ٢: ٣، والهمع ١: ٦١.

(٤) سقطت من ت، ف، ل عبارة: إلى آخره، وحلّ محلّها: والنصب على المفعولية والجرّ على الإضافة.

(٥) ساقطة من ل.

(٦) قال الرضي: الأولىٰ أن يُقالَ: الرفع علمُ كون الاسمِ عمدةً، والنّصب علم الفضيلة في الأصل ثمّ يدخل في العُمَدِ تشبيهاً بالفضلاتِ. الكافية ـ شرح الرضي ١: ٢٤.

(٧) في ت، ف، ل: نقول.

(٨) على حاشية الأصل هنا تعليق هذا نصّه: (وقال في المختصر: إنّما قال: فالرفع علم الفاعلية، ولم يقل: علم الفاعل، لأنّه ليس علماً للفاعل فقط لوجوده في غيره، كالمبتدأ وغـيره، بـل عـلم لـلفاعل والأشـياء المنسـوبة إلى الفاعل وغيره، ولهذا لم يقل أيضاً أنّ النصبَ علمِ المفعول لوجوده في غيره كالتمييز والحال وغيرهما، وإنّما لم يقل الجرّ علم الإضافية، لكونه علماً للإضافةِ، ولا توجد في غيرها). وهـذا التـعليق

ثُمَّ إنَّ غيرَ الفاعلِ أُعطيَ الرّفعَ لمشابهتِهِ الفاعلَ[١]، وهكذا في النّصبِ والجرِّ، وإنّما جُعِلَ الرّفعُ للفاعِلِ والنصبُ للمفعولِ، وَلَمْ يُجْعَلْ بالعكسِ لأنَّ الرَّفْعَ أثقلُ مِنَ النَّصبِ، لحصولهِ من استعمالِ عضوينِ[٢]، والفاعلُ أقلُّ مِنَ المفعولِ[٣]، فأعطيَ الرّفعُ الذي هو أثقلُ للفاعلِ[٤] الذي هُوَ أقلُّ والنّصبُ الذي هو أخفُّ للمفعولِ[٥] الذي هُوَ أكثرُ، لِتَوازِي[٦] قِلَّةُ الفاعلِ ثِقَلَ الرَّفعِ، وَخِفَّةُ النَّصبِ كَثْرَةَ المفعولِ[٧].

العامل

قَولُهُ: *(والعامِلُ ما بهِ يتقوّمُ المعنى[٨] المُقتَضِي للاعرابِ)*[٩].

اعلمْ أَنَّ العاملَ شيءٌ والمقتضي للاعرابِ شيء آخرُ، فالعامِلُ هُوَ الذي

---

(١) ذهب سيبويه وابن السراج إلى أنّ المبتدأ والخبر هما الأوّل والأصل في استحقاق الرفع وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما. يقول سيبويه: واعلم أنّ الاسم أوّل أحواله الابتداء وقال ابن السراج: الأسماء التي ترتفع خمسة أصناف: الأوّل مبتدأ له خبر... والثالث فاعل بني على فعل...

انظر: الكتاب ١: ٧، والأصول في النحو لابن السراج ١: ٦٢، وشرح المفصل ١: ٧٣.

(٢) في ت، ف: العضوين، والعضوان هما الشفتان. الكافية ـ شرح الرضي ١: ٢٤.

(٣) إنّ الفعل لا يكون له إلّا فاعل واحد وقد يكون له مفعولات مثل: أعلمت زيداً الأمر سهلاً.. انظر: شرح المفصل ١: ٧٥.

(٤) في ت، ل: الفاعل.

(٥) في ل: المفعول.

(٦) هذا التعليل ذكره ابن يعيش في شرح المفصل ١: ٧٥.

(٧) في ت، ف: المفاعيل.

(٨) على حاشية ت: (وفيه نظر. لأنّه يخرج منه عوامل الفعل، لأنّ عامله ليس بسبب المقتضي اعرابه. وجوابه: أنّه ذاكر حدّ عوامل الاسم. متوسّط). وهذا التعليق من الوافية: ٣٦ ـ ٣٧.

(٩) ساقطة من الأصل، ومن ت.

هوَ[١] علّةٌ لمُقتَضي الاعرابِ، [كقولِكَ: قامَ زيدٌ، فإنّ العـامِلَ هُـوَ قَـامَ والمُـقتضِي لإعراب زيد][٢] هيَ الفاعليةُ، كما عَرَفْتَ[٣]، وَهيَ إنّما تَحَصَّلَتْ وَتَقَوَّمَتْ، بـالعامِلِ الذي هُوَ قَامَ، فإنْ وَقَعَ اختلافٌ في العاملِ في بَعْضِ الصُّورِ ليسَ[٤] اختلافاً في هذهِ القَاعِدَةِ.

مثلاً العاملُ في المُضافِ إليه هل هو اللام المقدّرة، أو[٥] إضافة اسم إليـه، أو غير ذلك؟

وليسَ هَذا الاختلافُ اختلافاً في أَنَّ العاملَ ما بـهِ يـتقوّم المَـعْنَى المُـقتضِي للإعرابِ، بَلْ فيما يُحقِّقُ المعنى المقتضي للاعرابِ. وإنّما احتاجَ إلى تـعريفِ العـامِلِ، لأنَّهُ ذَكَرَهُ في حُكْمِ المُعرَبِ، وَلَمْ يكن بيّناً بنفسِهِ فاحتاجَ إلى تعريفِهِ.

الأسماء المعربة

محلّها من الاعراب:

قولُهُ: (*فالمفردُ المنصرفُ.. إلى آخرِهِ..*).

اعلمْ أَنَّهُ لمّا كانَ اعرابُ الأسماءِ يخـتلفُ لأنَّ اعـرابَ[٦] بَـعضِهَا بـالحركاتِ

---

(١) ساقطة من الأصل.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٣) في ل: عرفته.

(٤) الصواب: فليس.

(٥) في ت: و.

(٦) في ت: الاعراب.

والبعض[١] الآخرِ بالحروفِ احتيجَ إلى تقسيمِ الأسماءِ إلى أقسام، كُلُّ قسمٍ منها اشتركَ[٢] في نوعٍ واحدٍ من الاعرابِ، فَقُسِّمَتْ باعتبارِ اشتراكِ أقسامِها في نوعٍ واحدٍ من أنواعِ الاعرابِ.

علامات الإعراب الأصليّة والفرعيّة:

وَقَبلَ الشروعِ في عدِّ[٣] أقسامِها نَذْكُرُ مُقَدِّمَةً، وهيَ أنّ أصلَ المُعْرَبِ أَنْ يكونَ اعرابُهُ بالحركاتِ لأنّها أخصرُ[٤] من الحروفِ، فإنْ كانَ بالحرفِ فَلِعِلَّةٍ وأصلُ ما كانَ اعرابُهُ بالحركاتِ أن يكونَ رفعُهُ بالضّمةِ، ونصبُهُ بالفتحةِ، وجرُّهُ بالكسرةِ، فإنْ لم يكن كذلكَ فَلِعِلَّةٍ. وأصلُ ما كانَ اعرابُهُ بالحروفِ أنْ يكونَ رفعُهُ بالواوِ، ونصبُهُ بالألفِ، وجرُّهُ بالياءِ، ليجانِسَ كلُّ حرفٍ حركةَ ذلكَ الاعرابِ، فإنْ لمْ يَكُنْ كذلِكَ فلعلّةٍ. وإذا تَقرَّرَ ذلكَ فنقولُ: ***أَقسَامُ الأسماءِ باعتبارِ ما ذَكَرنا أنواعٌ:***

أَحدُهَا: المفردُ المُنْصَرِفُ، والجمعُ المُكسَّرُ المُنصَرِفُ، بالضمّةِ في حالِ الرفعِ، والفتحةِ في حالِ النصبِ، والكسرةِ في حالِ الجرِّ، كقولِكَ:

جاءني زيدٌ ورجالٌ، ورأيتُ زيداً ورجالاً، ومررْتُ بزيدٍ ورجالٍ.

وإنّما قيّدَ المفردَ بالمنصرفِ، والجمعَ بالمُكَسَّرِ المنصرفِ لأنّهما[٥] لو لم يَكونا[٦]

---

(١) في ف: وبعض تراجع ١: ١١٩.

(٢) في ت: يشترك.

(٣) ساقطة من ل.

(٤) في ف: أخف.

(٥) في ف: لأنّها.

(٦) في ف: تكن.

كذلكَ لما كانَ اعرابُهما كذلكَ، واعرابُ هذا النوعِ جاءَ على الأصلِ.

ولقائلٍ أن [يقولَ ما ذُكِرَ منقوضٌ][(١)] بالأسماءِ الستّةِ لأنّها مفردةٌ منصرفةٌ، معَ أنَّ اعرابَها ليسَ[(٢)] بالضمّةِ والفتحةِ والكسرةِ، اللهمَّ إلّا أنْ تقولَ المرادُ منَ المفردِ ما كانَ غيرَ مضافٍ ولا مُثنّى ولا مجموعٍ، وحينئذٍ لا[(٣)] يَدخُلُ في ذلِكَ الحكمِ مثلُ: غلامُ زيدٍ [الكنّهُ داخلٌ][(٤)] فيهِ.

وجوابُهُ أَنْ نقولَ لا يَردُ النّقضُ بالأسماءِ الستّةِ لِخروجها[(٥)] عَنِ المفردِ المُنصرفِ، لذكرِهِ لَهُ بعدَهُ أحكاماً خاصّةً.

وثانيها: جَمْعُ المؤنّثِ السّالمُ فإنَّ رفعَهُ بالضمّةِ ونصبَهُ وجرَّهُ بالكَسْرَةِ فاعرابُهُ بالحركاتِ جاءَ[(٦)] على أصلِهِ في الرّفعِ والجرِّ، ولم يجرِ على القياس في النصبِ مَعَ إمكانِهِ لأنَّ النَّصبَ كانَ محمولاً على الجرِّ في جمعِ المذكّرِ السّالمِ، مَعَ أنّهُ أصلٌ، فلو لمْ يُحملْ هَهُنا لَزِمَ أنْ تَكونَ للفرعِ، الَّذي / ٨ و / هُوَ جمعُ المؤنّثِ السّالمُ مَزِيّةٌ على الأصلِ. [الذي هوَ جمعُ المذكّرِ][(٧)].

لا يُقالُ كانَ من الواجبِ على المُصنِّفِ تقديمُ جمعِ المذكّرِ السالمِ عَلَى جمعِ

---

(١) في ت: يورد النقض، وفي ف، ل: يورد النقض عليه.

(٢) في الأصل، وفي ف: ليست.

(٣) في ت، ف، ل: لم.

(٤) في ل: لكونه داخلاً.

(٥) في الأصل: لخروجه.

(٦) في ف، ل: جار.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

المؤنّثِ السالمِ بالوضعِ، لكونِ الثاني فرعاً على الأوّلِ، لأنّا نقولُ: إنّما قَدَّمَ جمعَ[1] المُؤَنَّثِ السّالِمَ على جمعِ المذكرِ السّالمِ، لكونِ اعرابِ الأوّلِ بالحركةِ[2]، و[اعراب جمع المذكر][3] بالحروفِ، والأصلُ في الاعرابِ [أن يكونَ بـ][4] الحركاتِ دونَ الحروفِ، والكلامُ وَقَعَ في الاعرابِ.

وإنّما قدَّمَ جمعَ المؤنّثِ السالم[5] على غيرِ المنصرفِ مَعَ أنَّ اعرابَهما بالحركاتِ لأنَّه خالفَ القياسَ في شيءٍ أضعفَ وَهُوَ الفتحُ، وغَيرُ المُنْصَرِفِ خالفَ في شيءٍ أقوى، وهو الجرُّ، فَقَدَّمَ جمعَ المؤنّث لهذا[6] الاعتبارِ.

اعرَابُ مَا لَا يَنْصَرِفُ:

وَثالِثُها: غَيرُ المنصرفِ، واعرابُهُ بالضمّةِ في الرفع والفتحةِ في النصبِ والجرِّ، فَجَرَى بنصبِهِ[7] وَرَفْعِهِ عَلَى أصلِ القياسِ، [وَلَمْ يجرِ جرُّهُ على القياسِ،][8] كما سَنَذْكُرُهُ في بابِ ما لا ينصرفُ.

ولقائلٍ أَنْ يوردَ عليهِ النّقضَ ببابِ جَوارٍ فَإِنَّهُ غيرُ منصرفٍ، عِندَهُ مَعَ أَنَّ رَفْعَهُ لَيسَ بالضمَّةِ.

---

(١) ساقطة من: ف.

(٢) في ل: الحركات.

(٣) في ل: الثاني.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٥) ساقط من ل.

(٦) في ف، ل: بهذا.

(٧) في ل: نصبه.

(٨) في ل: دون جرّه.

وَجَوابُهُ: أنَا[١] لا نُسَلِّمُ أَنَّ رفعَهُ ليسَ بالضمَّةِ، بَلْ أنَّهُ بالضَّمَّةِ وَلكنَّهُ[٢] تقديراً.

اعرابُ الأسمَاءِ الستّةِ:

ورابُعها: الأسماءُ السِّتّةُ وهيَ:

أبوكَ وأخوكَ[٣] وحموكَ، وهنوكَ وفوكَ، وذو مالٍ، مضافةً إلى غيرِ ياءِ المتكلّمِ.

وَشَرطَ في اعرابِها بالحروفِ شرطين:

أَحَدَهُما[٤]: أن تكونَ مضافَةً لأنّها لو لم تكنْ كذلِكَ[٥] مضافةً لكانتْ معربَةً بالحركاتِ.

تقولُ: هَذَا أَبٌ، ورأيتُ أباً ومررت بِأبٍ.

والثاني: أن لا تكونَ إضافتُها إلى ياءِ المتكلّمِ، لأنَّها لو كانتْ مضافةً إلى ياءِ المتكلّمِ لكانتْ مبنيّةً عند أكثرِهم، ومعربةً اعراباً تقديرياً عِنْدَهُ، وحقيقةً عندَ بعضِهم.

وَلِقائلٍ أن يقولَ: اعرابُها بالحروفِ يحتاجُ إلى شرطٍ آخرَ لم يذكُرْهُ. وَهُوَ كونُها[٦] غيرَ مُصَغَّرَةٍ لأنَّها لو كانتْ مُصَغَّرَةً لكانَ اعرابُها بالحركاتِ. تَقُولُ: جاءني

---

(١) ساقطة من ل.

(٢) زيادة من: ت.

(٣) في الأصل: أخوك وأبوك

(٤) ساقطة من الأصل

(٥) زيادة من ت

(٦) في ت كونه

أُخيُّكَ، ورأيتَ أُخيَّكَ، ومررت بِأُخيِّكَ، وَكانَ من الواجِبِ أنْ يقولَ: (أبوك.. إلى آخره..) مضافةً [إلى غير ياء المتكلِّم][١] غيرُ مُصَغَّرَةٍ.

وجوابُهُ: أَنَّ قولَهُ[٢] أبوكَ بلفظِ المُكَبَّرِ أَغْنَاهُ عَنْ أَنْ يُذْكَرَ غيرَ مصغرةٍ لأَنَّ المُكَبَّرَ لا يكونُ مُصَغَّراً[٣].

وَلِقَائِلٍ أَنْ يعودَ ويقولَ: ما ذكرْتُم يقتضي الاستغناءَ عن ذكرِ لفظِهِ[٤] (مضافةً) لأنَّ لفظةَ (أبوكَ) تغني[٥] عَنْهَا، ويمكنُ أَنْ يجابَ عنهُ: بأَنَّهُ لو اقتصرَ على لفظةِ (أبوكَ) لَتُوهِّمَ أَنَّهُ إذا كانَ مضافاً إلى اسمٍ آخرَ نحو: أبي زيدٍ، ليسَ حُكمُهُ كَذَلِكَ [مَعَ أَنَّهُ كَذَلِكَ][٦]، وَلَيْسَ أَنَّه لو[٧] اقتصرَ عَلَى لفظِ المُكَبَّرِ لَتُوهِّمَ منهُ[٨] ما هو خلافُ الوَاقِعِ.

واعلمْ أَنَّ اعرابَها من جهةٍ واحدةٍ[٩] واعرابها بالحروف عندَ البصريين[١٠]، وإنْ كانَ فيهِ اختلافاتٌ[١١] كثيرةٌ وإذا كانَ اعرابُها بالحروفِ لمْ تكنْ جاريةً عَلَى

---

(١) ساقط من الأصل.

(٢) في ت: قولك.

(٣) في ت، ف: مصغره.

(٤) في ت: لفظ.

(٥) في ل: مغن.

(٦) ساقط من ت.

(٧) في ت، ل: إذا.

(٨) ساقطة من الأصل.

(٩) هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أنها معربة بالحروف والحركات التي قبلها. فإذا قلت: هذا أبوك فهو مرفوع وعلامة رفعه الواو والضمّة التي قبلها. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١: ٥٢.

(١٠) انظر: الإنصاف ١: ١٠.

(١١) اختلافات: جمع اختلاف، واختلاف مصدر، والنحاة لا يرون جمع المصدر والقرآن الكريم يقول: ﴿وَلَوْ

←

القياس، [وإنّما لمْ تكنْ جاريةً على القياسِ][1] لأنّها كانتْ مُكبَّرةً[2] منْ حيثِ كانتْ مضافةً، وَكَثُرَ استعمالُها، وكانَ في أواخرِهَا حروفٌ تَصْلُحُ أنْ تكـونَ إعـراباً، بأنْ حَصَلَ نقلٌ[3] حالَ الرَّفْعِ. مثلاً: هذا أبوكَ أصله أَبُوُكَ فَنُقِلَتْ حَرَكةُ الواو إلى الباءِ بعدَ سلبِ حركةِ الباءِ، فصارَ أَبُوْكَ.

وَحَصَلَ قلبٌ[4] حالَ النصبِ، مثلاً: أصل رأيت أباك، أَبَـوَكَ، قُـلِبَتِ الواوُ أَلِفاً، لِتَحَرُّكِهَا وانفتاحِ ما قبلَها فصارَ أَباكَ.

وَحَصَلَ [نقلٌ معَ قلبٍ][5] حالَ الجرِّ[6]، مثلاً: أصـلُ مَـرَرْتُ بأبـيكَ أَبِـوِكَ فنقلت حركة الواوِ إلى ما قـبلَها بـعد سَـلب حـركتهِ اسـتثقالاً، وقـلبت[7] الواو، لِسكُونِها، وانكسارِ ما قَبلَها، فَصَارت مررْتُ بأَبيكَ[8].

وأمّا كونُ الرفعِ بالواوِ والنصبِ بالألفِ، والجرِّ بالياءِ، فَعَلَى الأَصلِ.

← كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافاً كَثِيراً﴾: سـورة النسـاء: ٨٢. والمـؤلّف نـفسه قـرّر ذلك في ١: ١٢٠.

(١) ساقط من الأصل، ومن ل.

(٢) في ت: مكبر، وفي ل: متكثرة.

(٣) في ل: ثقل.

(٤) في ل: ثقل.

(٥) في ل: ثقل.

(٦) هذا رأي علي بن عيسى الرّبعيّ الذي ذهب إلى أنّ الأسماء الستّة إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب. ينظر: الإنصاف: ـمسألة ٢ ـ ١: ١١.

(٧) في ت: نقلت.

(٨) ينظر: شرح المفصل ١: ٥٢. وهذا الفرض لا طائلَ تحته وما هو إلّا متاهات وكان الأولى به أن يقرّر أن (أبوكَ) أصلها أَبَكَ ثمّ مطّلت الضمّة فصارت واواً و(أباك) أصلها أبَكَ ثمّ مطلت الفـتحة فـصارت ألفاً و(أبيك) أصلها أبَكِ ثمّ مطلت الكسرةُ فصارتْ ياءً.

الألف والياء والواو في:
المثنّىٰ وجمع المذكر السالم وكلا والعقود

وخَامِسُها: المُثنّىٰ، وَكِلا[١] مضافاً إلى مضمرٍ، وإثنانِ.

وسادسها: جمعُ المذكّرِ السّالمُ، وأُولُو، وعشرونَ، وأخواتُها.

اعلمْ أَنَّ المُصَنِّفَ ذهبَ إلى أَنَّ هذهِ الحروفَ اعرابٌ[٢]، والبصريونَ[٣] ذهبوا إلى أَنَّها حروفُ الاعرابِ[٤]، وذهبَ بَعْضُهم[٥] إلى أَنَّها دلائلُ الاعرابِ، وليسَ بإعرابٍ ولا حروفِ إعرابٍ /٨ظ/.

وذهب أبو[٦] عُمَرَ[٧] الجَرمِي[٨] إلى أنَّ انقلابَها هُوَ الاعرابُ[٩].

---

(١) في الأصل: كلاً.

(٢) الذي ذهب إليه ابن الحاجب هو رأي الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنّ الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمّة والكسرة في أنّها اعراب وإليه ذهب قطرب. ينظر: الإنصاف ـ مسألة ٣ ـ ١: ١٩.

(٣) في ت، ل: والبصريين.

(٤) والمقصود بحرف الاعراب: آخر حرف من الكلمة، كالدالّ من زيد. انظر: الإنصاف ١: ١٩، ٢٤.

(٥) وهم: أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرّد، وأبو عثمان المازني. ينظر: المصدر السابق.

(٦) ساقطة من الأصل.

(٧) في الأصل، وفي ت، ل: عمرو.

(٨) هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي من علماء البصرة أخذ النحو عن الأخفش ويونس واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة وحدّث عنه المبرّد.

مات سنة ٢٢٥ هـ. انظر: مراتب النحويين: ١٢٢، وطبقات النحويين: ٧٤، ونزهة الالباء: ١١٤، وأنباه الرواة ٢: ٨١، وبغية الوعاة ٢: ٨.

(٩) ينظر: الإنصاف ـ مسألة ٣ ـ ١: ٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ٥٢.

والَّذِي يَصْلُحُ [أَنْ يكونَ][1] دليلاً للمُصنِّفِ أَنْ يقولَ: إنَّ[2] هـذهِ الحـروفَ تتغيَّرُ وَتَتَبَدَّلُ بالعوامِلِ، ونفهمُ مِنها[3] الاعرابَ ولا شيءَ مِـنْ حـروفِ الاعـرابِ كَذلكَ، أو يقولُ كلُّ ما كانَ كذلكَ فهوَ الاعرابُ.

والذي استَدَلَّ بهِ البصريونَ أنَّ هذهِ الحروفَ إنَّما زيدتْ لِتَدُلَّ عَـلَى التـثنيةِ والجمعِ. ألا تَرَى أَنَّ الواحدَ يدلُّ عَلَى المفردِ، وإذا زيدتْ هذهِ الحروفُ عليهِ دلَّتْ عَلى التثنيةِ، أو على الجمعِ، وإذا كانتْ[4] كَذَلِكَ كانتْ هذهِ من تمامِ صيغةِ الكلمةِ التي وُضِعَتْ للتثنيةِ والجمعِ فتكونُ بمنزلةِ التاءِ في (قائمة) والألفُ في (حُبلى)، فـكما أنّ التاءَ والألفَ هما حرفا الاعرابِ، فكذلِكَ هذه الحروفُ ههنا[5]. وَيُمكِنُ أَنْ يُجـابَ عنهُ بأنْ يُقالَ لا نُسَلِّمُ أنَّها إذا كانتْ من تمامِ [صِيغةِ الكَلِمَةِ الَّـتي وُضِـعَتْ لِـلتثنيةِ والجَمْعِ، كانتْ حُروفَ اعرابٍ لجوازِ أَنَّها تكونُ][6] من تمامِ المُثنّىٰ والمجموعِ مـعَ[7] كونها اعراباً.

وَحُجَةُ مَنْ قَالَ: إنَّهـا دليـلُ[8] الإعـرابِ وليستْ بحـروفِ الاعـرابِ، وَلا

---

(١) ساقط من الأصل.

(٢) ليس في ل.

(٣) في ل: منه.

(٤) في ت: كان.

(٥) ينظر: الإنصاف ـ مسألة ٣ ـ ١: ٢٠.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل.

(٧) في الأصل: يمتنع كونها.

(٨) في الأصل، وفي ت. ز. ع. ف. دلائل

بالاعرابِ هيَ أَنَّها لو كانتْ اعراباً لما اختلَّ معنى الكلمةِ بسقوطِهَا كَمَا [1] يختلُّ بسقوطِ الحَرَكَةِ، وَلَوْ كانتْ حروفَ اعرابٍ لما دَلَّتْ على الاعرابِ، لكنَّها دلَّتْ، ألا تَرَى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: قامَ رَجُلانِ، عُلِمَ أَنَّهُ مرفوعٌ؟ وَإِذَا بَطَلَ كونُها حروفَ اعرابٍ وَبَطَلَ كونُها اعراباً، وَفُهِمَ مِنْهُ الاعرابُ تَعَيَّنَ أَنْ تكونَ دليل [2] الاعرابِ [3].

والجوابُ عَنْهُ: أنْ نقولَ لا نُسَلِّمُ أَنَّها لو كانتْ [4] إعراباً لما اختلَّ معنى الكَلِمَةِ بسقوطِهَا، وانّما لم يختلَّ أَنْ لَوْ لَمْ تَكُنْ دَليلَ التثنيةِ والجمعِ معَ كونِها اعراباً. وقولُ الجَرْمِي و [5] هو أنّ انقلابَها هُوَ الاعرابُ فاسدٌ، لأَنَّهُ يُؤدي إلى أَنْ يكونَ الاسمُ قبلَ انقلابِهَا مبنيّاً [6]، أو يؤدي إلى أنْ يكونَ الاعرابُ بغيرِ حركةٍ [7]، ولا حرفٍ، وهذا لا نظيرَ لَهُ في كلامِهم [8]، مَعَ أَنَّهُ لا دليلَ عَلَى ما قالَ.

وإذا [عَرَفْتَ مَا ذَكَرْنَا] [9] عرفت أنَّ ما ذهبَ إليهِ المصنّفُ هوَ الصحيحُ، وحينئذٍ يكون اعرابُ التثنيةِ والجمعِ بالحروفِ، فيكونُ جارياً على خلافِ القياسِ مِنْ وجهينِ:

---

(١) في ف، ل: لم.
(٢) في الأصل وفي ت، ز، ع، ف: دلائل.
(٣) الإنصاف ـ مسألة ٣ ـ ١: ٢٠.
(٤) في ل: كان.
(٥) الواو ليس في الأصل.
(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١: ٥٢.
(٧) في ت: الحركة.
(٨) ينظر: الإنصاف ـ مسألة ٣ ـ ١: ٢١ ـ ٢٢.
(٩) ما بين المعقفتين ساقط من ب.

أحدُهما: من جهةِ أَنَّ اعرابَهَا بالحروفِ.

والثاني: من جهةِ أَنَّ أصلَ ما كانَ اعـرابُـهُ بـالحروفِ أَنْ يكـونَ بـالواوِ في الرفعِ[1]، وبالألفِ في النّصبِ، وبالياءِ في الجرِّ، وليسَ اعرابُ التثنيةِ والجمعِ كذلِكَ.

وَأَمَّا مُخَالَفَتُهما القياسَ، في الوَجْهِ الأَولِ، فلأنَّهما فرعانِ على الآحادِ، وكـانَ اعرابُ الآحادِ نعني[2] الأسماءَ[3] السّتَّةَ بالحروفِ [التي هيَ فرع][4] على الاعـرابِ بالحركاتِ، فَلَوْ كانَ اعرابها[5] بالحركاتِ لكانَ للفرعِ مزيّةٌ على الأصلِ، وإنّه غير جائزٍ، ولأنّهما متكثّرانِ في المعنىٰ، وكانَ في آخرِهَما حروفٌ تَصلُحُ أَنْ تكونَ اعراباً، فجُعِلَ اعرابُهُمَا بتلكَ[6] الحروفِ.

وأَمَّا مُخَالَفَتُهما القياسَ في الوجهِ الثاني فلأنَّ حروفَ الإعرابِ ثلاثةٌ وَهِـيَ: الواوُ، والألفُ، والياءُ.

وللتثنيةِ والجمعِ ستّةُ أحوالٍ وحينئذٍ لَوْ جَروا في التثنيةِ والجمعِ على القياسِ كما جَروا في الأسماءِ الستّةِ لالتبسَ أحدُهُمَا بالآخرِ. ألا ترىٰ أنَّكَ لو قُلْتَ: [ضربْتُ زيداكَ][7] لم يُعْلَمْ أَنَّهُ تثنيةٌ أم جَمْعٌ؟

---

(١) في الأصل، وفي ل: بالرفع.

(٢) في ت، ف، ل: أعني.

(٣) في ف: أسماء.

(٤) في ف: الذي هو فرع، وفي ل: الذي مرفوع.

(٥) في ف: اعرابها.

(٦) في ت، ف: تلك.

(٧) في ل: ضرب زيدان.

وَلَو جَروا عَلَى القياسِ في التثنيةِ وَحْدَهَا لَبَقِيَ الجمعُ بلا إعرابٍ، وَكَذَلِكَ بالعكسِ، وإذا كانَ[١] كَذَلِكَ قسّمت هذهِ الحروفُ عَليهِمَا بأنْ جَعَلُوا إعرابَ التثنيةِ بِالألفِ حالَ الرفعِ، لوقوعِهِ ضميراً مرفوعاً للتثنيةِ، نَحو: ضَرَبَا وَيَضرِبانِ وَجَعَلوا إعرابَ الجمعِ بالواوِ [في حالِ الرفعِ][٢] لكونِ الواوِ للمرفوعِ[٣] في الأصلِ، وَلِوُقوعِهِ ضميراً مرفوعاً في نحوِ: ضَرَبُوا، وَيَضْرِبُونَ وَجَعَلُوا إعرابَهُمَا بالياءِ في[٤] حالِ الجرِّ لكونِها للجرِّ في الأصلِ. وَفُرِّقَ[٥] ما بينَهُما بأَنْ كُسِرَ ما قبلَ الياء في الجمعِ وفُتِحَ النون، وفُتِحَ ما قَبْلَ الياءِ في التثنيةِ، وكُسِرَ النونُ ثُمَّ أتبعَ النصبَ الجرَّ دونَ الرفعِ لمناسبة النَّصبِ الجرَّ مناسبةً أكثرَ مِنْ مناسبةِ الرّفع، لكونِهِمَا فضلةً في الكلامِ، ولكونِ النَّصبِ أقرب في المخرجِ إلى الجرِّ، لأنَّ النَّصبَ من أقصى الحلقِ والجرَّ مِنْ وَسَطِ الفَمِ، والرفعَ منَ الشَّفَتَينِ. فإنْ قيلَ: فَهَلّا جَعَلوا[٦] الفرقَ بينَ التثنيةِ والجمعِ حالَ النصّبِ والجرِّ بعكسِ ما فَعَلوا.

قلنا: أَمّا فتحُ ما قبلَ الياء / ٩ و / في التثنيةِ، فلأنَّهُ يجبُ فتحُهُ حالَ الرّفعِ، لأجلِ الألفِ، فوجبَ فتحُهُ[٧] حالَ [النّصبِ والجرِّ لأجلِ][٨] الياءِ للاطِّرادِ.

---

(١) في الأصل: كانت.

(٢) في ت: للرفع، وفي ف، ل: حال الرفع.

(٣) في ل: للرفع.

(٤) ساقطة من الأصل.

(٥) في ت: وفر.

(٦) في ت، ف، ل: فعلوا.

(٧) في الأصل: فتحها.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ف، ل.

وأمّا كسرُ النونِ مِنها[1]، فلأنَّ التثنيةَ أصلٌ بالقياسِ إلى الجمعِ، و[الكسرِ لالتقاء][2] الساكنينِ هوَ الأصلُ، فأعطيَ الأصلُ للأصلِ[3].

وإذا تقرَّر ذلكَ فنقولُ: الألفُ في قولِكَ: جاءني الزّيدانِ[4] للاعراب[5] وعلامةِ التثنيةِ، والنونُ عوضٌ عنِ[6] الحركةِ، والتنوين اللذين[7] كانا[8] في الواحدِ، وكذا[9] [الواوُ والياءُ][10].

لا يُقالُ لا جائزٌ أن تكون النّونُ عوضاً عنِ الحركةِ لسقوطِهِ عندَ الإضافةِ، في مثلِ قولِكَ جاءني مسلما زيدٍ[11]، والحركةُ لا تسقطُ عندَ الإضافةِ ولا مِنَ التنوينِ لاجتماعِهِ معَ الألفِ واللامِ، وَعَدَمِ اجتماعِ التنوينِ مَعَهُما، لأنّا نقولُ: النونُ عِوض مِنَ[12] الحركةِ فَقَطْ حالَ اللامِ، نَحو: الزّيدانِ، وَمِنَ التنوينِ فقطْ حالَ

---

(١) في ل: منه.

(٢) في ف، ل: كسر التقاء.

(٣) في ف، ل: الأصل.

(٤) في ف: زيدان.

(٥) في ف: الاعراب.

(٦) في ف: من.

(٧) في الأصل، وفي ف: الذي.

(٨) في ت، ف، ل: هما.

(٩) في ت، ف، ل: كذلك.

(١٠) في ت، ف، ل: الياء والواو.

(١١) لو قال جاءني غلاما زيد كان أسدّ لأنّ المسلم لا يضاف إلى زيد أو عمرو.

(١٢) في الأصل: عن.

الإضافةِ ومنهما معاً حال عدمِ[1] اللامِ والإضافةِ، نحو: زيدانِ.

ولقائلٍ أن يعودَ فيقولَ: لا جائزٌ أَنْ تكونَ النونُ عوَضاً عنِ الحركةِ والتنوينِ لتحقُّقِ النونِ عندَ الوقفِ، وامتناعِ تحقّقِ التنوينِ والحركةِ عندَهُ.

والذي يمكنُ أنْ يكونَ جواباً عنهُ وَعَمّا تقدَّمَ أَنَّهُ ليسَ يجبُ للعِوَضِ ما يجبُ للمعوَّضِ عَنهُ مِنَ الأحكامِ.

فإنْ قِيلَ: كيفَ يكونُ النّونُ عوضاً منَ[2] الحركةِ وأَنتمْ قُلْتُم: إنَّ تلكَ الحروف هي[3] للإعرابِ، فلو كانَ عوضاً منها[4] لَزِمَ اجتماعُ[5] العوضِ والمعوّضِ عنه[6] وهو غير جائزٍ، قلنا[7]: المرادُ من قولِنا: إنَّ الألِفَ هُوَ الاعرابُ مثلاً في قولكِ: جاءني الزيدانِ هوَ أَنَّ الزَّيدانِ مختصٌّ بحالِ الفاعليةِ دونَ غيرِهَا وهذا أمرٌ معنويٌّ، والنونُ عوضٌ مِنَ الحرَكَةِ، لا مِن ذلكَ الأمر المعنوي. فإذاً لَم يَلزَمْ مِن اجتماعِهِمَا اجتماعُ العوضِ والمُعوضِ عَنْهُ.

اعلمْ[8] أَنَّ قولَنا: إنَّ النّونَ عِوَضٌ مِنَ الحركةِ والتنوينِ، ليسَ على مذهبِ

---

(١) في ت، ف، ل: غير.

(٢) في الأصل: عن.

(٣) ساقطة من ت، ل.

(٤) في ت: عنها.

(٥) ساقطة من ت.

(٦) ساقطة من ل.

(٧) في ل: قلت.

(٨) في ل: واعلم.

المُصَنِّفِ وذلكَ لأنَّ هذه الحروفَ، أعني الواوَ والألفَ والياءَ بمنزلةِ الضمّةِ والفتحةِ والكسرةِ عِندَهُ وَحينئذٍ لا يردُ عليهِ ما ذَكَرْنَا من الإشكالاتِ.

ثُمَّ اعلم أَنَّهُ إنّما[1] أفردَ (كِلا)[2] بالذكرِ لأَنَّهُ ليسَ تثنيةً لأنَّ المُرادَ بالتثنيةِ اسمٌ أُلحِقَ بآخرِهِ أَلِفٌ ونونٌ، أو ياءٌ وَنونٌ، و(كِلا) ليسَ كَـذَلِكَ فَـوَجَبَ ذِكْـرُها، لأنَّ حُكمَهَا مِثلُ حكم التثنيةِ في الاعرابِ[3].

أمّا عندَ الكوفيينَ فإِنَّهُ تثنيةٌ لفظاً ومعنىً[4]، وأَصلُهُ عندَهُم (كلٌّ)[5] فحُذِفَتِ اللامُ تخفيفاً وأُتِيَ بألفِ[6] التثنيةِ وحذفَ التنوينُ للزومِهَا الإضافةَ[7].

وَحُجَّتُهُم عَلَى أَنَّ أَلِفهُ أَلِفُ لتثنيةِ، [هِيَ أَنَّها تنقلبُ حَالَ النَّصبِ والجـرِّ إلى الياءِ إذا أُضيفتْ إلى المُضمَرِ، فَإِنّها][8] لوْ لَمْ تكنْ [أَلفَ التثنيةِ][9] لما انقلبتْ ياءً[10].

والصحيحُ ما ذهبَ إليهِ البصريونَ مِنْ أَنَّها مفردُ اللـفظِ مُـثَنَّى المَـعْنَى، لأنَّ

---

(١) ساقطة من ل.

(٢) في ل: كلاً.

(٣) هذا رأي البصريين وأصلها عندهم كِلْوا على وزن فِعْلَى فانقلبتِ الواوُ تاءً كما يقالَ تالله والأصل والله.
ينظر: ليس في كلام العرب لابن خالويه، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار ـ طبع بيروت: ١٤٢.

(٤) ينظر: الإنصاف ـ مسألة ٦٢ ـ ٢: ٢٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ٥٤.

(٥) في جميع النسخ (كلّي) وما أثبتناه من معاني القرآن للفراء ـ تحقيق: محمّد علي النجار ـ طبع القـاهرة ٢: ١٤٢، والإنصاف ـ مسألة ٦٢ ـ ٢: ٢٣٥.

(٦) ساقطة من الأصل.

(٧) الإنصاف ـ مسألة ٦٢ ـ ٢: ٢٣٥.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ف، ل، وحلّ محلّه كلمة (أنّه).

(٩) في ت، ف: كذلكَ.

(١٠) ينظر: الإنصاف ـ مسألة ٦٢ ـ ٢: ٢٣٥.

الضَّميرَ يعودُ إلى لفظِهِ تارةً، كقولِهِ تَعالَى: ﴿كِلتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[1] ولم يقُلْ آتَتَا، وكقولِهِ:

كِــلا[2] أَخَــوَينَا ذُو رِجَــالٍ، كأنَّهُــم
أُسُودُ الشَّرَى مِنْ كُلِّ أغلبَ ضَيْغَمِ[3]

وإلى مَعْنَاهُ أُخرَى[4]، كَقَوْلِهِ:

كِــلاهُما حــينَ جَـدَّ الجـريُّ بـينَهُما
قَــدْ أقــلَعَا وكِــلا انــفيهُمَا رابِي[5]

فقوله: قَدْ أقلَعا دَلَّ على أَنَّ الضميرَ عادَ إلى المعنى، وقوله رابِي[6] دلَّ عَلَى أَنَّ الضميرَ عادَ إلى اللفظِ ولأنَّ الإمالةَ مسموعةٌ في كِلا[7] وكِلتا[8]، وهيَ غَيرُ جائزةٍ في

---

(١) سورة الكهف: ٣٣.

(٢) في ت: كلى.

(٣) البيت استشهد به ابن الأنباري من غير عزو. ينظر: الإنصاف ـ مسألة ٦٢ ـ ٢: ٢٣٦.

(٤) قال ابن خالويه: إنّ العرب تقول: كلتا المرأتين قائمةٌ ولا يُقالُ قائمتانِ إلّا في شذوذٍ. ليس في كلام العرب: ١٤٢ ـ ١٤٣.

(٥) البيت للفرزدق ـ شرح ديوان الفرزدق ـ مطبعة الصاوي: ٣٣. وفي الأصل: داني مكان رابي. وفي الخصائص ٢: ٤٢١: (الحرب) مكان (الجري)، وفي مغني اللبيب ١: ٢٢٤ (السير) مكان (الجري). وأقلعا: كفّا عنه، ورابي: يقال: ربا الفرس إذا انتفخ من عدو أو فزع.

(٦) في الأصل: داني.

(٧) في ت: كلى.

(٨) قال الله تعالى: ﴿إمّا يبلُغَنَّ عندَكَ الكِبرَ أحدُهُما أو كِلاهُما﴾ (سورة الاسراء: ٢٣) وقال: ﴿كِلتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَها﴾ (سورة الكهف: ٣٣). قرأ حمزة والكسائي وخلف بإمالة الألف فيهما. ينظر: الإنصاف ـ مسالة ٦٢ ـ ٢: ٢٣٨.

التثنيةِ، وهذا دليلٌ على أنَّ ألفَ[(١)] كِلا ليسَ بألفِ[(٢)] التثنيةِ، ولأنَّ ألفَ كِلا لو كانتْ للتثنيةِ لانقلبتْ ياءً حالَ[(٣)] الإضافةِ إلى المُضمَرِ وعدمُ انقلابِهَا في الحالتينِ دليلٌ على أنَّها لَيْسَتْ بألفِ التثنيةِ [المظهر كما انقلبت حال الإضافة إلى][(٤)].

والجوابُ عَمّا تمسَّكَ به الكوفيونَ: أَنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ أَلِفَها لو لمْ تكنْ للتثنيةِ لانقلبتْ ياءً لأنَّا نقولُ: إنّ في كِلا إفراداً لفظياً وتثنيةً معنويةً، وكانَ تارةً يضافُ إلى المضمرِ، وتارةً يضافُ إلى المظهرِ، فأعطيَ لَهُ حُكمُ[(٥)] الأفرادِ حالَ الإضافةِ إلى المُظهَرِ، وحُكمُ التثنيةِ حالَ الإضافةِ إلى المضمرِ، وَلمْ يفعلوا الأمر بالعكسِ، لأنَّ المفردَ هو الأصلُ [والمُظْهَرُ هوَ الأصل][(٦)]، والتثنيةُ فرعٌ والمضمرُ فرعٌ.

فأعطي الأصلُ حُكْمَ الأصْلِ والفرعُ حكْمَ الفَرْعِ[(٧)].

وإنّما أفرد[(٨)] ذِكْرَ اثنينِ لأنَّهُ ليسَ داخلاً[(٩)] في المُثنَى، وكانَ اعرابُهُ مِثْلَ اعرابِ المُثنَّى، فَوَجَبَ ذِكْرُهُ.

---

(١) في ت: الألف.

(٢) في ل: ألف.

(٣) في الأصل: حالة.

(٤) في ل: الضمير، وهكذا وردت في الأصل مع الطمس.

(٥) في ت، ل: من حكم.

(٦) ليس في ل.

(٧) الإنصاف ـ مسأله ٦٢ ـ ٢: ٢٣٩.

(٨) في ل: أورد.

(٩) في ت، ل: بداخل.

وإنّما لمْ يدخلْ في المُثنَّى، لأنَّ المُثنَّىٰ عبارةٌ عَنِ / ٩ ظ / المفردِ[١] أُلحِقَ بآخرِهِ[٢] ألفٌ أو ياءٌ ونونٌ، وظاهرٌ أنّ اثنينِ[٣] ليسَ كَذَلِكَ، وَجَعَلَ اعرابَهُ بالحروفِ مثلَ اعرابِ المُثنّىٰ حملاً على المثنى[٤] لكونِهِ بِمَعْناهُ، وأَفردَ بالذكرِ أولو[٥] لكونِ اعرابِهِ مثلَ اعرابِ جمعِ المُذَكَّرِ السالمِ و[هيَ غيرُ داخلةٍ][٦] فيهِ، لكونِ هذا الجمعِ عبارةً عنْ مفردٍ أُلْحِقَ بآخِرِهِ واوٌ أو ياءٌ ونونٌ.

وإنّما أُعرِبَ مثلَ اعرابِ هذا الجمعِ لكونِهِ بمعناهُ، وانَّما أَفردَ [عِشرُونَ وأخواتِهَا بالذِّكْرِ][٧]. لأنَّ حُكمَ اعرابِهِ مثلُ اعرابِ الجمعِ، وَلَيسَ بجمعٍ لِما ذَكَرنَاهُ في أُولو[٨].

لا يقالُ: إنّ عشرونَ[٩] جمعُ عشرةٍ، وثلاثونَ[١٠] جمعُ ثلاثةٍ، وهكذا أخواتُها، لأنّا نقولُ: الذي يدلُّ على أنّ عشرينَ[١١] ليسَ بجمعِ عشرة، أنَّهُ لو كانَ

---

(١) في ف: مفرد.

(٢) في ف: بآخرها.

(٣) في الأصل وفي ت، ف: اثنان، وفي ل: الاثنين.

(٤) في ل: المعنىٰ.

(٥) في ت: أولو بالذكر.

(٦) في ت، ف، ل: هو غير داخل.

(٧) في ت، ف: بالذكر عشرون وأخواتها.

(٨) في الأصل: أولوا.

(٩) كذا في جميع النسخ، والصواب عشرين.

(١٠) كذا في جميع النسخ، والصواب ثلاثين.

(١١) في ت، ف، ل: عشرون.

لجازَ إطلاقُهُ[1] على ثلاثةٍ[2]، لجوازِ إطلاقِ الجمعِ على ثلاثةِ مقاديرِ[3] الوَاحِدِ، لكِنَّهُ لمْ يَجُزْ إطلاقُهُ عليهِ فَلَمْ يكنْ جمعاً، ولأنَّهُ[4] لو كانَ جمعاً له[5] لكانَ عينهُ[6] مفتوحاً وشينهُ[7] كذلِكَ وانّما أُعرِبَ مِثْلَ اعرابِ الجمعِ لكونهِ بمعناهُ وَقَدْ يجعل الاعرابُ على النونِ في هذه العقودِ إلى التسعينَ، وأكثرُهُ في الشعرِ، كقولهِ:

وَقَدْ جَاوزتُ رأسَ الأربعينِ[8]

وَيَلْزَمُ الياءَ حينئذٍ عندَ أكثرِ النحاةِ، وَقدْ أجازَ بعضُهُم [الواو في][9] الأحوالِ الثَّلاثِ.

قولُهُ: *(التقديرُ فيما تعذَّر كعصا[10]، إلى قوله: اللفظي فيما عداهُ)*. لمّا ذَكَرَ

---

(١) ساقطة من ت.

(٢) في ت، ل: ثلث.

(٣) في ت، ف، ل: مقدار.

(٤) في ت، ف: وأنّه.

(٥) في ت، ف: لها.

(٦) ساقطة من ف.

(٧) في ف: تثنيته.

(٨) هذا عجز بيتٍ من قصيدةٍ مشهورةٍ لِسُحَيم بن وَثِيلٍ الرِّياحِي وصدره: وماذا يبتغي الشعراء منّي. ويروى (يَدّري) مكان (يبتغي)، و(حدَّ) مكان (رأس). يُنظر: الأصمعيّات ـ تحقيق أحمد محمّد شاكر وعبدالسلام هارون ـ طبع دار المعارف بمصر: ١٩، والكامل للمبرد، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ـ مطبعة نهضة مصر ٢: ١٠٨، والمقتضب ٣: ٣٣٢، وخزانة الأدب ١: ٢٦٠.

(٩) في ل: قالوا وفي.

(١٠) ساقطة من ت.

في[1] حُكمِ المعربِ أَنَّ الاختلافَ يكـونُ بِحَسَبِ اللـفظِ ويكـونُ بحسبِ التـقديرِ وَجَبَ أَنْ يُذْكَرَ مواضعَ كُلِّ واحدٍ مِنهُما، فَذَكَرَ التقديريَّ لِيُعلَمَ أَنَّ مَا سِواهُ لَفظيٌّ، ثُمَّ التقديرُ يكونُ في مُتَعَذِّرٍ وَمُسْتَثْقَلٍ. *أَما المُتَعَذِّرُ فنوعانِ:*

أحدُهُما: الأسماءُ المقصورةُ كعصا ورحى، وإنّما تَعَذَّرَ فيها الاعـرابُ لفـظاً[2] لكونِ أواخرِها[3] أَلِفاً، وعدمِ احتمالِ الألفِ الحركةَ، لأَنَّها لو حُرِّكَتْ لانقلبتْ همزةً.

وإنّما سُمِّي مقصوراً، لأَنَّهُ قُصِرَتْ منهُ[4] الحركاتُ الثلاثُ: أيّ مُنِعَتْ، ومنهُ: ﴿حُورٌ مَقْصُوراتٌ في الخِيامِ﴾[5].

وَثَانِيهما: الاسمُ المضافُ إلى ياء المتكلِّم، نَحوُ: غلامي، ودلوي[6] مطلقاً، أي في الأحوالِ الثلاثِ، وإنّما تَعَذَّرَ لوجوبِ كسرِ ما قَبلِ ياءِ المُتَكَلِّمِ لأجلِ الياءِ.

وإذا وجبَ كسرُ ما قبلِ الياءِ لمْ يمكنْ أَنْ يدخُلَ عليه الضَّمُّ والفتحُ لامـتناعِ تَحَرُّكِ الحرف الواحد بحركتينِ مختلفتينِ في حالةٍ واحدةٍ، ويمـتنعُ أَنْ يَـدخُلَ عـليهِ الكَسرُ للاعرابِ، لكونِه متحرّكاً بالأصلِ، لأجل الياءِ، فلو دَخَـلَ عـليهِ الكسـرُ

---

(١) ساقطة من ت.

(٢) على حاشية الأصل تعليق نصّه: (فإن قيل لا نسـلّم وجـود الألف في عـصا لوجـوب حـذفه لالتـقاء السـاكنين. قلنا: وجوده في حالتي اللام والإضافة ظاهر، وأمّا حالة التنكير فمقدر) وهذا التعليق مأخوذ من الوافية ٥٠ ـ ٥١.

(٣) في ل: آخرها.

(٤) ساقطة من الأصل، وفي ف: من.

(٥) سورة الرحمن: ٧٢.

(٦) في ف: داري.

الآخرُ لأجلِ الاعرابِ، لَزِمَ دخولُ الكسرَتينِ عليهِ، وهوَ محالٌ.

وإنّما قال: مطلقاً، لوقوعِ الخلافِ فيهِ فقالَ بعضُهم: إنَّهُ معربٌ لفظاً في حالِ الجرِّ بالكسرةِ[١]، ولا يَلزَمُ اجتماعُ الكَسرَتينِ لأنَّ ما قبلَ الياءِ يجبُ أنْ يكونَ مكسوراً لا بكسرةٍ غيرِ كسرةِ الاعرابِ. [وإذا كانَ كذلِكَ جازَ أنْ تكونَ تلكَ الكسرةُ كسرةً للإعرابِ][٢].

والذي يمكنُ[٣] أنْ يكونَ جواباً للمصنّفِ أنْ يقولَ: إنَّ الكسرةَ التي لأجلِ الياءِ مُتَقَدِّمةٌ على الكسرةِ التي لأجل الجرِّ، وذلكَ لأنّ الكسرةَ التي لأجل الياء إنّما هيَ لذاتِ الياءِ، والتي للجرِّ إنّما هيَ لأجلِ الجرِّ[٤] الذي هوَ العارضُ، وما بالذاتِ متقدمٌ على ما بالغيرِ بالضرورةِ، فإذاً لو دَخَلَتِ الكسرةُ لأجلِ الجرِّ لَزِمَ اجتماعُ الكسرتينِ المختلفتينِ[٥].

[وقال الآخرُونَ: إنَّهُ معربٌ تقديراً في جميعِ الأحوالِ، وهوَ الذي اختارَهُ المصنِّفُ][٦].

وأمّا عِندَ سائر النحويينَ[٧]، فَإِنَّهُ[٨] مبنيّ لكونِهِ مضافاً إلى المَبني.

---

(١) في ت، ف، ل: بالكسر.

(٢) ساقط من ت.

(٣) ساقطة من ف.

(٤) في ت: للجرّ.

(٥) في ت: مختلفتين والكلمة ساقطة من ل.

(٦) ساقط من ف.

(٧) في ت: النحاة.

(٨) في الأصل، وفي ف، ل: فإنّ بابه.

وعندَ المُصَنِّفِ أنّ الإضافةَ إلى المَبني لا تُوجِبُ البناءَ كما لم يبنَ غلامُكَ، وغُلامُهُ.

والذينَ[١] يجعلونَهُ مِنْ بابِ المبنيّاتِ يَقُولُونَ: إنَّ بناءَ ما أُضِيفَ إلى المبنيِّ جائزٌ غيرُ واجبٍ كبناءِ ما تَضَمَّنَ الحرفَ.

فإنَّ (أَينَ) مبنيٌّ لِتَضَمُّنِهِ همزةَ الاستفهامِ، ولَمْ يبنَ أيّ[٢] مَعَ تَضَمُّنِهِ إيّاها[٣].

وَقَالَ قومٌ: إنَّهُ ليسَ بمبنيٍّ، لِعَدَمِ علّةِ بنائِهِ، ولا بمعربٍ، لِعَدَمِ ظهورِ إعرابِهِ[٤]، معَ صحّةِ إعرابِهِ.

وَسَمَّوهُ خِصيّاً أو خنثىٰ وينبغي أنْ يُعلَمَ أنَّهُ ليسَ إعرابُ كلِّ اسمٍ مضافٍ إلى ياءِ المتكلِّمِ، تقديراً مطلقاً[٥]، وإلّا لانتقضَ بالمُثنّى والمجموعِ. نحو: مُسلِماي ومُسلِميَّ، نصباً وجرّاً[٦] ورفعاً.

وأمّا النوعُ الثاني: وهوَ الذي يُستَثْقَلُ فيهِ الاعرابُ لفظاً، فهوَ نوعانِ أيضاً:

أحدُهما: الأسماءُ المنقوصةُ في حالَتي الرفعِ والجرِّ.

والأسماءُ المنقوصةُ أسماءٌ متمكّنَةٌ يكونُ في آخرِها ياءٌ [تكونُ ما][٧] قبلَها كسرةٌ / ١٠ و /كقاضٍ. تقولُ جاءَني قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ، وأصلُهُ قاضيٌ بالضمِّ

---

(١) في ت: الذي.

(٢) في ت. ل. ف: أيّا.

(٣) ساقطة من ت. ل.

(٤) في ت. ل اعراب

(٥) ليس في ل

(٦) في سائر النسخ وجرّاً وما أثبتناه من ل

(٧) ساقط من ت. ل. والساقط من ف كلمة (ما)

والكسرِ، استثقلت الضمّةُ والكسرةُ على الياءِ فحُذِفتْ، فالتقَى ساكنانِ، وكانَ الياءُ بالحذفِ أولى، لكونِ التنوينِ علامةً[1] وليسَ الياءُ كذلكَ، فصَارَ (قاضٍ).

أما إذا لم يكنْ فيهِ تنوينٌ تثبتِ الياءُ ساكنةً في الرفعِ والجرِّ وتحرّكتْ[2] في النصبِ. تقولُ: جاءني القاضي، وقاضيكَ، ومررتُ بالقاضي، وقاضيكَ، وإنّما تثبت ساكنةً لعدمِ مُوجِبِ حَذْفِهَا، وَهُوَ استثقالُ الضَّمَّةِ والكَسْرَةِ عَلَيْهَا.

وإنّما تَحَرَّكَتْ في النصبِ[3]، نَحو: رأيتُ قاضياً. لكونِ الفتحةِ عَلَى الياءِ خفيفةً دونَ[4] الضَّمَّةِ والكسرةِ، فصار إعرابُهُ تقديرياً في حالتينِ، لفظيّاً[5] في حالةٍ واحدةٍ، وإنّما سُمِّيَ هذا النوعُ منقوصاً لنقصانِ علامةِ الرفعِ والجرِّ مِنهُ لا لِنقصانِ الحرفِ منهُ عندَ دخولِ التنوينِ، لأنَّ المُضَافَ والمعرّفَ باللامِ من هذا النوع سُمِّيَ أيضاً منقوصاً معَ أَنَّهُ لم يَنقُصْ منهُ حرفُ اللهمَّ إلّا أنْ يقالَ: إنّما سُمِّيَ منقوصاً لِنُقصانِ حرفٍ مِنْهُ وَقتاً ما[6].

ولقائلٍ أنْ يقولَ: إنّ إعرابَهُ تقديراً حالَ التنوينِ مُتَعَذِّرٌ، لِعَدمِ حرفٍ مقدّرٍ[7]

---

(١) في ل: للعلامة، وفي ف: للعامّة.

(٢) في ل: تحركته.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٤) دون ظرف واستعملت بمعنى غير، قال أبو علي الفارسي: (ما أدري أقام أو قعد تجري بأو دون أم). المسائل البصريّات ـ مخطوط ـ (شهيد علي ٢ / ٢٥٦ف / ٨٦٠ من ١١٥١ معهد المخطوطات نحو ١٥١): ٢٥، ولسان العرب ـ دون ـ ١٧: ٢١.

(٥) في ل: لفظاً.

(٦) ليس في الأصل وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٧) في ل: تقدّر.

عليهِ الحرَكَةُ. وجوابُهُ: أَنْ يقولَ[١]: الحرَكَةُ كانَتْ مقدّرةً عَلَى الياءِ، فَلمّا لَقِيها التنوينُ، حُذِفتْ، مقدّرةً عليها الحركةُ.

والثاني: جمعُ[٢] المذكّر السّالمُ المضافُ إلى ياءِ المتكلّمِ في حالِ الرفعِ دُونَ حالتي[٣] النّصبِ والجرِّ نَحو: جاءني مُسْلِمِيَّ، وَأَصْلُهُ: مُسْلِمُوي اجتمعت [الياء والواو][٤] وَسُبِقَتْ إِحدَاهما[٥] بالسكونِ فَقُلِبَتِ[٦] الواوُ ياءً وأدغمت إِحَداهُما في الأخرىٰ، وكُسِرَ ما قبلَ الياءِ، لأجلِ الياءِ، فصارَ: مُسْلِمِيَّ، فَصَارَ إعرابُهُ تقديريّاً لأنَّهُ كانَ مِنَ الواجبِ أَنْ يكونَ إعرابُهُ بالواوِ حالَ الرفعِ.

ولقائلٍ أن يقولَ: إنَّ الاختلافَ إنّما يكونُ بالنسبةِ إلى الحالين[٧]، وَمَتَى كانَ كذلكَ لَمْ يمكنْ[٨] لَهُ أنْ يقولَ {التقديرُ رفعاً، لأنَّ الرفعَ حالةٌ واحدةٌ، والاختلافُ [لَا يَحْصَلُ بالنسبةِ إلى حالةٍ واحدةٍ.

وجوابهُ أنْ يقالَ}[٩] إنَّ الاختلافَ التقديريَّ لا[١٠] يحصلُ رفعاً بالنسبةِ

---

(١) ساقطة من ل.

(٢) في ف: الجمع.

(٣) في ف: حال.

(٤) في ت، ف، ل: الواو والياء.

(٥) زاد في ت على الأخرىٰ.

(٦) في ل: قلبت.

(٧) في ت، ف، ل: الحالتين.

(٨) في ل: يكن.

(٩) ما بين المعقفتين ساقط من ت، وعبارة (أن يقال) ساقطة من ف.

(١٠) ساقطة من ف.

إلى][1] الحالتينِ الأخريينِ، وأمّا النَّصبُ والجرُّ فعَلَى حالِها. تقول: رأيتُ مُسلميَّ، ومررت بمُسلميَّ، بالياءِ على حالِها فيهما، فيكونُ الإعرابُ تقديريّاً في حالِ الرفعِ، ولفظيّاً في حالتي[2] النّصبِ والجرِّ.

هذا أيضاً عندَ بعضِهم، أمّا عند الأكثرينَ فيكونُ مبنيّاً في الأحوالِ الثلاثِ لإضافتهِ إلى المبني، وهو ياء المتكلّمِ.

ولقائلٍ أَنْ يقولَ: لا نُسَلِّمُ أَنَّ[3] إعرابَهُ تقدِيريٌّ، وإنّما يكونُ كذَلِكَ أنْ لَوْ أمكنَ تقديرُ الحرفِ في الحرفِ.

وجوابهُ عنه[4]: أَنَّ المرادَ مِن كونِ إعرابهِ تقديريّاً، أَنَّ حقَّ إعرابِهِ أَنْ يكونَ بالواوِ حالةَ الرفعِ، وَلَمَّا لَمْ يكُنْ بالواوِ[5]، [كانَ بالياءِ]، كانَ الواوُ مقدّراً، بمعنى أَنَّ الياءَ واقعَةٌ موقعَ الواوِ.

ولقائلٍ أنْ يقولَ: إنَّ (فوكَ) إذا أُضيفَ إلى ياء المُتَكلِّمِ، مِثلُ جمعِ المذكّرِ السّالمِ في أنّ إعرابَهُ تقديريٌّ رفعاً، وَلَمْ يتعرَّضْ لَهُ، نحو: هَذا فيَّ، إذِ الأصلُ فُويَ، قُلِبَتِ الواوُ ياءً، وأدغِمَتِ الياءُ في الياءِ. فيلزمُ أنْ يكونَ معرباً بتقديرِ الحرفِ. وَيُمكنُ أَنْ يجابَ عنهُ بأَنْ يُقالَ: إنّ[6] إعرابَهُ تَقديريٌّ في الأحوالِ الثلاثِ، وَهُوَ مِنْ جنسِ المُتَعذّرِ

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) في ل: حال.

(٣) ساقط من ل.

(٤) ساقطة من ت.

(٥) زاد في ت: وما.

(٦) ساقطة من الأصل، وفي ف: تقول انّ.

إعرابهُ في الأحوالِ الثلاثِ[1] وليسَ مِنْ جنسِ جمعِ[2] المذكرِ السَّالِمِ.

ولقائلٍ أن يعود ويقولَ: أَحَدُ الأمرينِ لازمٌ، وَهُوَ:

أمّا دُخولُ بابِ[3] فيَّ في باب مُسلمِيَّ، [أو دُخولُ بابِ مُسلمِيَّ][4] في التَعذُّرِ، وذلِكَ لأنَّ قلبَ الواوِ في فيَّ إنْ كانَ للتَعذُّرِ[5] كانَ كذلكَ في بابِ مُسْلمِيَّ، وإنْ كانَ قلبُ الواوِ في بابِ مُسْلمِيَّ لأجلِ الاستثقالِ كانَ كَذَلِكَ في فيَّ لاشتراكِهِمَا في الاستثقالِ فالإعرابُ التقديريُ على ما ذَكَرَهُ ابنُ الحاجبِ في أربعةِ مواضعَ:

الاسمُ المقصُور، والمضافُ إلى ياءِ المتكلّمِ، والمنقوصُ [حالي[6] الرفعِ والجرِّ][7]، والجمعُ المذكّرُ حالَ الرفعِ.

وَمِنهُم مَنْ ذَهَبَ إلى أَنَّ الإعرابَ التقديريَ في خمسةِ أشياءَ[8] وَهِيَ: المقصورُ، والمنقوصُ، والأسماءُ الستّةُ، والتثنيةُ، وجمعُ السلامةِ، [ولا إعرابَ بالحرفِ البتةَ عندَ هؤلاءِ][9].

وإذا عَرَفْتَ أَنَّ الإعرابَ التقديريَّ في أيِّ نوعٍ مِنْ أنواعِ المُعْرَبِ، عَرَفْتَ أَنَّ ما سِواهُ فإعرابُهُ لفظيٌّ.

---

(١) ساقطة من ت.

(٢) ساقطة من ل.

(٣) ساقطة من ت، ل.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ف، ل.

(٥) في ت: لأجل التعذّر.

(٦) في ت: حالة.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ف، ل.

(٨) في ل: مواضع.

(٩) ساقط من ت ومكانه: (والاعراب بالحرف متعذّر عند هؤلاء)، وفي ف: (والاعراب بالحروف عند هؤلاء).

الممنوع من الصرف

قولُهُ: (*غيرُ المنصرفِ ما فيهِ علّتانِ* [من تسع][(١)] *إلى آخره*) إشارةٌ إلى تعريفِ غيرِ المنصرفِ، وهوَ ظاهرٌ، لكنْ ينبغي أنْ يُعلَمَ أنَّ المُرادَ مِنَ العلّةِ في قولِهِ: (ما فيهِ علّتانِ) جُزْءُ العلّةِ، لا العلّة التّامةُ، وإلّا لامتنعَ الاسْمُ عنِ[(٢)] الصرفِ، مَعَ كلِّ واحدةٍ منها، وليسَ كَذَلِكَ[(٣)].

والعِللُ التسعُ مَا ذَكَرَهُ في البيتينِ[(٤)].

قولهُ:

.... (وَهَذَا القولُ تقريبُ)

أي القولُ بأنَّ الأسبابَ / ١٠ ظ / المانعةَ منَ الصرفِ تسعةٌ[(٥)] أقربُ.

---

(١) ساقط من ت.

(٢) في ل: من.

(٣) زاد في ل: العلل.

(٤) يريد بيتي أبي سعيدٍ الأنباري النحوي:

عدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ ... وعجمةٌ ثمّ جمعٌ ثمّ تركيبُ

والنونُ زائدةٌ مِن قبلِها ألفٌ ... ووزنُ فِعْلٍ وَهَذا القولُ تقريبُ

وَقَبْلَهُما:

موانعُ الصرفِ تسعٌ كلّ ما اجتمعتْ ... ثنتانِ فيهِ فما للصرفِ تصويبُ

مجمع مهمّات المتون ـ عيسى البابي الحلبي ـ ط ٤: ٣٨٢، والوافية: ٥٥، وشرح جامي لعبدالرحمن بن أحمد الجامي ـ طبعة حجرية ـ طهران: ٢٠، وحاشية نعمة الله ـ مخطوط ٧٠.

(٥) في ل: تسع.

وإنّما قِيلَ[1]: بأنَّهُ أقربُ، لأنَّ منهم مَنْ ذَهَبَ إلى أنّها[2] أَحَدَ عَشَرَ، وزادَ فيهِ علّتينِ[3].

إحدَاهُما[4]: شِبْهُ ألفِ التأنيثِ، نحو: أرطى[5] إذا سمّي به[6].

والثانيةُ: مراعاةُ الأَصْلِ، نَحو: أَحْمَرَ إذا سُمّيَ بِهِ ثُمَّ نُكِّرَ.

وَمنهم مَنْ يَعُدُّ التكرّرَ وعدمَ النظيرِ سبباً[7] آخرَ فتكونُ الأسبابُ المانِعةُ مِنَ الصرفِ حينئذٍ ثلاثةَ عَشَرَ.

وَمِنهُم مَن جَعَلَهُ[8] اثنين، التركيبَ والحكايةَ وهو صدرُ الأفاضلِ[9]، أو نقول: المراد من قوله: .... (وهذا القولُ تقريب)[10] انّ القول بأنّ كلّ واحدٍ من

---

(١) في ل: فيه.

(٢) انها أي الأسباب.

(٣) في ت: علّتان.

(٤) في ت: احدها.

(٥) الأرطى: شجر ينبت بالرملِ واحدته أرطاه. له نور ذو رائحة طيّبة. لسان العرب ـ أرط ـ ٩: ١٢٢.

(٦) زاد في الأصل و في ز، ع: ثمّ تكسّر.

(٧) في الأصل وفي ت: شيئاً.

(٨) في ت: جعلها، وفي ف: جعلها.

(٩) هو القاسم بن الحسين بن محمّد أبو محمّد صدر الأفاضل الخوارزمي النحوي. له مؤلّفات في النحو وغيره منها ثلاثة شروح للمفصل توفي سنة ٦١٧ هـ. وممن عرف بصدر الأفاضل ناصر بن عبدالسيد الذي اشتهر بالمطرزي توفي سنة ٦١٠ هـ. بغية الوعاة ٢: ٢٥٢ و ٣١١، وكشف الظنون: ١٧٧٥، والأعلام ٦: ٨، و ٨: ٣١١.

(١٠) ينظر ١: ١٨٤.

هذه التسعِ[١] علّةٌ وسببٌ، قولٌ تقريبيٌّ غيرُ تحقيقيٍّ لأنَّ كلّ واحدٍ منها ليسَ سبباً، بَلْ اثنينِ وإلّا لكانَ كلُّ واحدٍ منها مستقلّاً في منعِ الصّرفِ، ولكنْ لمّا كانَ لكلٍّ واحدٍ مدخلٌ في التأثيرِ، سُمِّيَ سبباً وعلّةً مجازاً، [ولأنَّ كُلَّ واحدٍ منها، انّما يكونُ عِلّةً بمعنى جزءِ العلّةِ، إذا كانتْ مشروطة بشرطٍ، فقولُنا: إنّها علّةٌ بمعنى أنّها جزءُ العِلَّةِ على اطلاقِهِ، قولٌ تقريبيٌّ لا تحقيقيٌّ][٢].

قولُهُ[٣]: *(وَحُكْمُهُ أَنْ لا كسرَ[٤] ولا تنوينَ)*، أي ولا تنوينَ التمكنِ.

وينبغي أن يُعْلَمَ أَنَّ التنوينَ، وَإِنْ لم يكنْ فيهِ لفظاً، فإنّه[٥] مُقَدَّرٌ فيهِ، بدليلِ قَولِهِم: حواجُّ بيتَ اللهِ بالنصبِ، لأنَّ اسم الفاعل لا يعمل النصبَ إلّا معَ التنوينِ، أو معَ الألفِ واللامِ.

---

(١) في الأُصل، وفي ف: التسعة.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ف، ل.

(٣) في ت، ف: ثمّ قال: .

(٤) في الأصل مقابل هذا الكلام حاشية هذا نصّها:

(وإنّما لا يدخله الكسر أيضاً إذا كان الكسر مخصوصاً في الاسمِ بالجرّ لو كان منصرفاً، ولهذا لو سمّيت بمسلمات امرأة، كان حالها في الاعراب حال كونها منصرفة قبل التسمية كحالها غير منصرفة حال التسمية. وإنّما لم يمنع الكسر حينئذٍ لأنّه ليس علامة للجرّ فقط، لكونه مشتركاً بين النصبِ والجرّ، وعلامة النصب لا تحذف من غير المنصرف، وإنّما كسر حال الجرّ أيضاً، لأنّ غير المنصرف يجعل جرّه كنصبه، كما يفعل في سائر المواضع، لكونه معرباً حال الجرّ، وإنّما لم يحذف التنوين لأنّه لا يمنع غير المنصرف إلّا من تنوين التمكّن، وهذا التنوين ليس للتمكّن، فلا يمنع ـ من المختصر).

وهذا الكلام مأخوذ من الوافية: ٦٠ ـ ٦١، وعلى حاشية ت بعض هذا التعليق وبعده كلمة متوسّط. والمتوسّط هو الوافيه.

(٥) في ل: فكأنّه

ولمجيءِ التمييزِ[(١)] في مثلِ قولِكَ[(٢)]: زيدٌ أكثرُ مِنكَ مالاً[(٣)]، فإنَّهُ يتمُّ بتقديرِ التنوينِ، كما يجيءُ في بابِ التَّمييزِ.

وزادَ بعضُهُم شيئاً آخرَ، وهوَ أنْ يكونَ في موضعِ الجرِّ مفتوحاً.

و[(٤)]اعلمْ أنَّ الفتحةَ في باب ما لا ينصرفُ في موضعِ الجرِّ في تقديرِ الكسرةِ [عندَ بعضِهِم][(٥)] بدليلِ أنَّهم يحذفُونَ الفتحةَ[(٦)] في موضِعِ الجرِّ في نحوِ: مَرَرْتُ بجواري، وَيُثْبِتُونَها في موضعِ النَّصبِ مَعَ أنَّ اللفظَ واحدٌ، وما ذاكَ إلَّا أنَّها في حالةِ[(٧)] الجرِّ في تقديرِ الكسرةِ.

وَمِنْهُم مَنْ ذَهَبَ إلى أنَّ غيرَ المنصرفِ مبنيٌّ في موضعِ الجرِّ تمسّكاً باتّفاقِ النحويينَ على تسميةِ هذهِ الحركةِ فتحةً، والفتحةُ من ألقابِ البناءِ، وبأنَّها حركةٌ حادثةٌ من غيرِ عاملٍ يقتضيها.

واعلم أنَّ بعضَ النحويينَ جعلوا هَذَ الحُكْمَ تعريفاً لغيرِ المنصرفِ، ولم يجعلهُ المصنّفُ كَذَلِكَ، لأنَّ تعريفَ غيرِ المُنصرفِ، بقولِنا: هُوَ الَّذِي لا [يَدخُلُهُ كسرٌ][(٨)] ولا

---

(١) في ت: ويجيء التنوين، وفي ل: ويجيء التميز.

(٢) في ت، ل: قولنا.

(٣) في ل: علماً.

(٤) الواو ليست في الأصل.

(٥) ساقط من ت، ف، ل.

(٦) في الأصل، وفي ف: الفتح.

(٧) في ل: موضع.

(٨) في ل: يدخل كسرة.

تنوينٌ، تعريفُ الشيءِ بشيءٍ أكثرَ التباساً مِنْهُ، وَذَلِكَ لأنَّ[(١)] الغايةَ من تعريفِ غيرِ المنصرفِ، هُوَ أنْ يُعرَفَ أنَّه لا كَسرَ ولا تنوينَ فيهِ فإذاً معرفةُ عدمِ دخولِ الكسرِ[(٢)] والتنوينِ فيهِ[(٣)]، بعدَ معرفةِ غيرِ المنصرفِ فيكونُ تعريفُهُ بهِ تعريفَ الشيءِ بِما هُوَ أخفىٰ منهُ[(٤)] وانّه غيرُ جائزٍ.

وَلِقائلٍ أَنْ يقولَ: لا نُسَلِّمُ أَنَّ الغايةَ مِن[(٥)] تعريفِ غيرِ المنصرفِ هُوَ أن يُعْرَفَ أَنْ لا كسرَ ولا تنوينَ فيهِ بَلْ لِمَ لا يجوزُ أَنْ تكونَ الغايةُ مِنْهُ أَنْ يُعرفَ أَنَّ غيرَ المُنصَرِفِ على أيِّ نوعٍ منْ أنواعِ الإسمِ، يطلقُ بعدَ أَنْ عُرِفَ أَنَّ مِنها ما يدخُلُ فيهِ الكسرُ والتنوينُ وَمنها ما لا يدخلُ.

لا يُقالُ: إنَّ في قولهِ (*غيرُ المنصرفِ ما فيهِ علّتانِ من تسعٍ إلى آخرِه*) نظراً[(٦)] وَهُوَ أَنَّ مِنَ المبنيّاتِ ما هُوَ كذلِكَ، وأنَّ مِنَ الأسماءِ المعربةِ المنصرفةِ ما هو كذلكَ كنوحٍ ولوطٍ، لأنا نقولُ: الجوابُ عن الأوّلِ: أَنَّهُ لَمّا تَكَلَّمَ في أنواعِ الأسماءِ المعربةِ، عُلِمَ أَنَّ غيرَ المنصرفِ معربٌ، فَلَمْ يحتجْ إلى ذِكرِ المعربِ في حَدِّهِ فَحَذَفَهُ اعتماداً على فهمِ المتعلمِ[(٧)].

---

(١) في ت، ل: أنّ. وفي ف: والكسائي.

(٢) في ت، ف، ل: الكسرة.

(٣) في ت، ف، ل: عليه.

(٤) ساقطة من ت.

(٥) في الأصل: عن.

(٦) في ف: نظر.

(٧) في ت: المتكلّم.

وعنِ الثاني: أَنَّهُ غيرُ منصرفٍ عندَ بعضِهِم، لكنَّ هذا الجوابَ لا يَتِمُّ على مَذْهَبِهِ.

والجوابُ الذي يَتِمُّ على مذهبِهِ، أَنْ يُقَالَ: المرادُ[1] مِنَ العلّتينِ علّتانِ مَعَ شَرائِطِهِمَا التي يَذكُرُها وهيَ منتفيةٌ هَهُنا وَلِهذا صَارَ نوحٌ ولوطٌ مُنصرفينِ.

فإنْ قِيلَ: إِنَّ مسلماتٍ عَلَماً لامرأةٍ غيرُ منصرفٍ مَعَ أَنَّ فيهِ تنويناً، وَأَنتمْ قُلتُم: وحُكْمُهُ أَنْ لا كَسرَ ولا تنوينَ.

قلنا: المراد من التنوين في قولنا: أَنْ لا كسرَ ولا تنوينَ / ١١ و / تنوينُ التَّمكُّنِ، ولا تنوينُ الذي[2] في مسلماتٍ ليسَ بتنوينِ التَّمَكُّنِ، بَلْ هُوَ تنوينُ المقابلةِ، كما يجيءُ ذِكْرُهُ.

وإنّما كانَ حكمُ غيرِ المنصرفِ أنْ لا يدخُلَهُ كسرٌ ولا تنوينٌ لكونِهِ مشابهاً للفعلِ، فكما لا يدخُلَانِ على الفعلِ لمْ يدخلا على ما شابه الفعلَ.

أمّا المشابهةُ، فهي كما أَنَّ في الفعلِ فرعيتين[3] للإسمِ مِن جهةِ الاشتقاقِ، وَمِنْ جهةِ الإفادةِ، فكذلِكَ في[4] كلِّ واحدٍ من الأسماءِ الغيرِ[5] المنصرفة. أمّا كونُ الفعلِ فرعاً للاسمِ[6] من جهةِ الإفادةِ فلاستغناءِ الاسمِ في الإفادة عن الفعل،

---

(١) في ل: أنّ المراد.

(٢) في الأصل، وفي ف، ل: التي.

(٣) في ل: فرعيين.

(٤) (في) ساقطة من الأصل.

(٥) الصواب: غير المنصرفة.

(٦) هذا رأي البصريين وقد تبناه المؤلف. الإنصاف ـ مسأله ٢٨ ـ ١: ١٢٩.

[وعدمِ استغناءِ الفعلِ عن الإسمِ فيها](١).

وأمّا كونُهُ فَرْعاً لهُ من جهةِ الاشتقاقِ، فلأنَّ الفعلَ مشتقٌّ منَ المـصدرِ كـما يأتي(٢) في بابهِ، والمشتقّ مِنه أصلٌ، والمشتقُّ فرعٌ عليهِ.

وأمّا بيانُ أنَّ في كلِّ واحدٍ منها(٣) فرعيّتينِ فلأنَّ في كلِّ واحدٍ منها(٤) علّتين، وكلّ واحد(٥) منهما فرعَ للأصل.

أمّا القولُ فإنَّه فرعٌ على الاستواءِ، لأنَّ الأصلَ هُوَ أنْ يتلفَّظ بكـلمةٍ ويُـرادُ نَفسُها.

وأمّا التلفُّظُ بكلمةٍ كثلاثٍ وإرادة غيرِهَا، فَهوَ فرعٌ على ذَلِكَ الغيرِ، والوصفُ فرعُ الموصوفِ لكونِهِ تابعاً لَهُ، وتابعُ الشيءِ فرعٌ عليهِ.

وأمّا التأنيثُ فهوَ فرعٌ على التذكيرِ، لأنَّك(٦) تَقولُ: ضاربٌ ثُمَّ تقولُ: ضاربةٌ فتجدُ التأنيثَ مُتفرّعاً على التذكيرِ، وَلأنَّ في الحَيَوانات رتبةً عليّةً(٧) للذكورِ على الإناثِ، كما قَالَ عَزَّ وَجَلَّ(٨): ﴿الرِّجالُ قَوَّامُوْنَ عَلى النِّسَـاءِ﴾(٩)، فجعلوا في غـيرِ

---

(١) في ل: دون العكس.

(٢) في ت، ف، ل: يجي. والقول بأنّ الفعل مشتقّ من المصدر رأي البصريين، أمّا الكوفيون فيرون أنّ المصدر مشتقّ من الفعل، ولكلّ فريق أدلّة، والمؤلّف يتبنّى رأي البصريين. الإنصاف ـ مسألة ٢٨ ـ ١: ١٢٩.

(٣) في ت، ل: منه.

(٤) في ت، ل: منه.

(٥) في ت، ف، ل: واحدة.

(٦) في ل: لأنه.

(٧) في ف، ل: عقلية.

(٨) في ف، ل: عزّ مِنْ قائل.

(٩) سورة النساء: ٣٤.

الحَيَوانَاتِ كَذَلِكَ. وأمّا التعريفُ فهوَ فرعٌ على التنكيرِ. ألا تَرَىٰ أنَّكَ تقولُ: رجلٌ ثمَّ تقولُ: الرجلُ؟ بناءً على أنَّ الاسمَ وُضِعَ نكرةً في الأصلِ، فتجد التعريفَ فرعاً على التنكيرِ.

وأمّا العُجْمةُ، فهيَ فرعٌ للعربيةِ، لأنَّ لغةَ كلِّ قومٍ أصلٌ بالنسبةِ إِلَيْهِم، ولغةُ غيرِهِم فرعٌ عَلَى لُغَتِهِم.

وأمّا الجمعُ فهوَ فرعٌ عَلَى الواحدِ، لأنَّ حصولَ الجمعِ موقوفٌ عَلَى الواحِدِ.

وأمّا التركيبُ فهوَ فرعٌ على الافرادِ لتوقّفِهِ عليهِ.

وأمّا الألفُ والنونُ فهوَ فرعٌ على المزيدِ عليهِ، انْ قلنا: إنَّهما أصلٌ في منعِ الصرفِ، وأمَّا انْ قُلنا: إنَّهُ إنّما تمنعُ الصرفَ لمشابهتِهِ ألفي التأنيثِ، فلمْ نقلْ: إنّه فرعٌ على شيءٍ.

وأمّا وزن الفعلِ فهو فرعٌ على وزنِ الإسمِ، فكأنَّ الاسمَ أصلٌ والفعلَ فرعٌ[١]، فكذلَكَ وزنُهما، وإذا شابَهَ الاسمُ الفعلَ من وجهينِ قُطِعَ عنهُ ما قُطِعَ عنِ الفعلِ، وهُوَ الجرُّ والتنوينُ.

وإنْ قيلَ: إنّ[٢] خواصَّ الاسم كثيرةٌ، فلم قُطِعَ عنه بعضُهَا دونَ بعضٍ؟

قلنا: إنّ الشيءَ إنْ[٣] كانَ مُشبَّهاً بشيءٍ لم يجبْ أنْ يُعطَى[٤] المُشَبَّهُ كلَّ أحكامِ

---

(١) تقدّمت الإشارة إلى ذلك ١: ١٨٩.

(٢) في ت، ف، ل: انّ من.

(٣) في ف، ل: إذا.

(٤) في الأصل: يعط.

المهجورِ، وهو صرفُ الأسماءِ، لأنَّ الضرورةَ تُجيزُ ردَّ الأشياءِ إلى أصلِها[١]، سِوى ما في آخرِهِ ألفُ التأنيثِ المقصورةُ، نَحو: حُبلَى لأنّه كانَ يؤدّي إلى حذفِ ساكنٍ والإتيانُ بساكنٍ آخرَ، فَلا فائدَةَ[٢]، وأجازَ بَعْضُهم[٣]، وَسِوى بابِ افعلَ منكَ عندَ الكوفيينَ[٤]، واستدلّوا عليهِ بأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ مَعَ كثرتِهِ، وبأَنَّ (من) هي المانعةُ مِنَ الصرفِ، وهيَ موجودةٌ في الضَّرُورَةِ، كَما كَانَتْ مَوْجُودَةً في حالِ السَّعَةِ، فَوَجَبَ أَنْ لا ينصرفَ في حالِ الضرورةِ، لقيام العلّة، وبأَنَّ (مِنْ) تنوبُ عَنِ اللامِ، والإضافةِ [بابِ التَّخصصِ][٥] فكما لا تنوبُ مَعَ اللامِ، فكذلِكَ لا تنوبُ مَعَهُ[٦] / ١١ ظ /.

والجوابُ عنِ الأوّل: بأنَّ عدمَ السَّماعِ لَمْ يَدُلَّ على عدمِ جوازِهِ وَعَلَى عدم وقوعه.

وَعَنِ الثاني: أَنّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ (مِنْ) هِيَ المانعَةُ، بدليلِ صَرفِ[٧] خَيرٌ منكَ وشرٌ منكَ، بَلْ المانعُ مِنَ الصرفِ هوَ الصفةُ ووزنُ الفِعْلِ الغالبُ، وإنْ[٨] سلَّمنا أنَّ المانعَ من الصرفِ هو (مِن) و[٩]لكنْ لا نُسَلِّمُ امتناعَ صَرفِهِ.

---

(١) في ف، ل: أصولها.

(٢) الكافية ـ شرح الرضي ١: ٣٨.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الإنصاف ـ مسألة ٦٩ ـ ٢: ٢٥٩.

(٥) في ت، ف، ل: فيه في التخصيص.

(٦) الإنصاف ـ مسألة ٦٩ ـ ٢: ٢٥٩.

(٧) ساقطة من ت، ل.

(٨) في ف، ل: ولئن.

(٩) الواو ساقطة من ل.

قولُهُ: لوجودِ العلّةِ المانعةِ[١] من الصرفِ.

قُلنا: جميعُ ما يصرفُهُ الشاعرُ للضرورةِ[٢]، فَعِلَّةُ منعِ صرفِهِ موجودةٌ.

وَعَنِ الثالثِ: أَنَّ (مِنْ) وإنْ خَصَّصَتِ الاسمَ، كالألف واللامِ، لكنَّ الاسمَ مَعَهُ نكرةٌ، بخلافِ ما فيهِ[٣] الألفُ واللامُ، وإذا كانَ كَذَلِكَ لا يَلزَمُ مِنْ امتناعِ دخولِ التنوينِ عليهِ مَعَ اللامِ، امتناعُ دخولِهِ عَلَيهِ مَعَ (مِنْ).

وَيَجُوزُ صرفُهُ أيضاً[٤] للتناسبِ كقولِهِ تعالىٰ: **﴿قواريراً قواريراً﴾**[٥]، لأن[٦] قواريراً[٧] الأوّل صُرِفَ لأَنَّهُ آخرُ الآيةِ، وأواخرُ الآي كانَ بالألفِ فَحَسُنَ جَعْلُهُ منوّناً لِيُقلَبَ تنوينُهُ ألِفاً فيتناسبُ مَعَ بقيّةِ الآي، لقولِهِ: **﴿سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً﴾**[٨] فإنّ (سلاسلاً) لما انضمّتْ إلى (أغلالاً وسعيراً) صُرِفَ ونُوّنَ للتناسبِ مِثْلَ قولِهِ: (قواريراً) الثاني فَإِنَّهُ وانْ لمْ يكنْ آخرَ الآيةِ، جازَ صرفُهُ، لأنَّه لمّا[٩] نُوِّنَ

---

(١) في ت: علّة المانع، وفي ف، ل: علّة المنع.

(٢) في ل: بالضرورة.

(٣) في الأصل، وفي ت، ف: معه.

(٤) ساقطة من ت.

(٥) سورة الإنسان: ١٥ ـ ١٦.

من قوله تعالى: **﴿ويطاف عليهم بآنيةٍ من فضة وأكوابٍ كانت قواريراً. قواريراً من فضّة قدروها تقديرا﴾**.

(٦) في ت، ف، ل: فإن.

(٧) في ت، ف، ل: قوارير.

(٨) سورة الإنسان: ٤.

(٩) ساقطة من الأصل.

قواريرَ[١] الذي قَبلَهُ ناسبَ أَنْ ينوَّنَ قواريرُ[٢] الثاني للتناسبِ[٣]، ولأجلِ هذا لم يُنونْ قواريرَ[٤] الثاني إلّا مِنْ نونَ[٥] قواريرَ[٦] الأوّلَ[٧]، وَقدْ حَكَى الأخفشُ[٨] أنَّ مِنَ العَرَبِ مَنْ يصرفُ جميعَ ما لا ينصَرفُ[٩]. فجازَ قوارير منوّناً على هذا الأصلِ، وَقِيلَ لأنَّ الشيئينِ لمْ يَتَحقّقا كتَحقُّقِهما في غيرِهِ.

اعلم أنَّ الاسمَ إذا كانَ فيهِ سَبَبٌ واحدٌ وَهُوَ العلميةُ لا يجوزُ مَنعُ صَرْفِهِ لضرورةِ الشعرِ عندَنا خلافاً للكوفيينَ والأخفشِ[١٠]، ثُمَّ أنَّهم إمّا أن يُقيموا العلميةَ مقامَ علّتينِ لِقوّتِها، وكثرةِ دَورانِها، وأمّا أنْ يُقيموا الضَّرورةَ مقامَ سببٍ آخرَ، أمّا أنَّهُ رَدُّ الأصلِ إلى الفرعِ وَهُوَ غيرُ جائزٍ، وَمَتَمسَّكُ الخَصْمِ القياسُ والسماعُ، أمّا القياسُ، فهوَ أنَّهُ إذا جازَ حذفُ بَعْضِ الكلمةِ للضرورةِ كقولِهِ:

---

(١) في ل: قواريرا.

(٢) في ل: قواريرا.

(٣) في ت: يتناسب، وفي ل: ليتناسب.

(٤) في ل: قواريرا.

(٥) في ل: ينون.

(٦) في ل: قواريرا.

(٧) قرأ نافع ويزيد بن القعقاع وعاصم والكسائي بالتنوين فيهما. الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب، تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان، طبع دمشق ٢: ٣٥٥، النشر لابن الجزري ـ طبع دمشق ٢: ٣٩٥.

(٨) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي مولاهم، توفي سنة ٢١٠ هـ. طبقات النحويين: ٧٢، وبغية الوعاة ١: ٥٩٠.

(٩) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، تحقيق الدكتور حاتم الضامن مطبعة سلمان الأعظمي ـ بغداد ٢: ٧٨٣، والكافية ـ شرح الرضي ١: ٣٨.

(١٠) شرح المفصل لابن يعيش ١: ٦٨.

فما كانَ حِصْنٌ[١] ولا حَابسٌ يَفُوقَانِ مِرداسَ في مَجْمَعِ[٢]

فمنعَ (مرداسَ)منَ[٣] الصرفِ، وليسَ فيهِ سِوى العَلَميّةِ.

وقولُهُ:

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرُ ذو الطُّولِ وذو[٤] العَرْضِ[٥]

وَقَوْلُهُ:

وَمُصْعَبُ حِينَ جَدَّ الأمرُ أكبرُهَا وأَطْيَبُها[٦]

وَقَوْلُهُ:

وَقَائِلةٍ ما بالُ دَوْسَر بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ مِنْ آلِ لَيْلَى وَمِنْ[٧] هِنْدِ[٨]

---

(١) في ل: حصني.

(٢) قائله العباس بن مرداس السُّلَمي من جملة أبياتٍ يعاتبُ بها رسولَ الله ﷺ، ويروى (شيخي) و(شيخيّ) بتشديد الياء يريد أباه وجدّهُ مكانَ (مرداس). ديوان العباس بن مرداس السلمي ـ تحقيق الدكتور يحيى الجبوري ـ بغداد: ٨٤. والبيت من شواهد: والإنصاف ـ مسألة ٧٠ ـ ٢: ٢٦٤، والهمع ١: ٢١، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني ٣: ٢٧٥، والخزانة ١: ١٥٣.

(٣) (من) ليست في ف.

(٤) ساقطة من ت.

(٥) البيت لذي الإصْبَعِ العدواني. الأغاني: لأبي الفرج الاصبهاني ـ طبعة بيروت المُصوّرة عَلى طبعة بولاق ٣: ٤، والإنصاف ٢: ٢٦٥، وشرح المفصل لا بن يعيش ١: ٦٨.

(٦) في ف: أطيبها وأكرمها، وهو سهو، والبيت لِعُبيدِ الله بن قيس الرقيات، ورواية الديوان:

لمصعب عند جدّ القو لِ أكثرُها وأطيبُها.

ديوان عبيدالله بن قيس الرقيّات ـ تحقيق الدكتور محمّد يوسف نجم ـ دار صادر، بيروت: ١٢٤.

وينظر: الإنصاف ـ مسألة ٧٠ ـ ٢: ٢٦٤.

(٧) في الأصل، وفي ف، ل: عن.

(٨) قائله دوسر بن دهبل، ويروى (ما للقريعي بعدَنَا) مكان (ما بالُ دوسرَ بعدنا). مجالس ثعلب ـ لأبي

←

فَبِنَاهُ بِبِشْرِى رَحْـلَةٌ[1] ....

وقوله:

دَرَسَ المَـــنَا بِمُـتَالِعٍ فَأَبَـانِ[2] ....[3]

فإنْ[4] تجوّز حذفِ التنوينِ الزائدِ على الكلمةِ للضرورةِ، أولى وأسهلُ.

وجوابُهُ: أَنَّا لانُسَلِّمُ أَنَّ حذفَ التنوينِ أسهلُ مِنْ حذفِ بعضِ الكلمةِ وبيانُهُ، أَنَّ التنوينَ وَحْدَهُ[5] دلَّ على مَعْنَى فَحَذْفُهُ يُوقِعُ اللَّبْسَ ببابِ ما لا ينصرفُ وحذفُ بعضِ الكلمةِ لا يُوقِعُ اللّبْسَ[6].

وأمّا السَّماعُ، فقولُهُ:

---

(١) للعجير السلولي وتتمّة البيت:

.... قـالَ قـائلٌ لِمَنْ جملٌ رخْوُ المـلاطِ نَجِيبُ

أراد فبينا هُوَ، والمَلاطُ: ما وَلِيَ العَضُدَ مِنَ الجنبِ. تحصيل عينِ الذهب للشنتمري بحاشية الكتاب ـ بولاق ـ ١: ١٤، والخصائص ١: ٦٩، والإنصاف ـ المسألة ٩٦ ـ ٢: ٣٥٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ٦٨، والخزانة ٥: ٢٥٧، وعلي بن مسعود الفرغاني للدكتور حسن عبدالكريم حسين، رسالة دكتوراه ـ كلّية الآداب ـ جامعة بغداد ـ آلة كاتبة: ٨٦.

(٢) في الأصل، ت، ز، ف، ل: فأبانا.

(٣) صدر بيت للبيد، عجزه في الديوان: وتقادَمتْ بالحبسِ فالسُّوَبَانِ

ويروى: بالحبس بين البيدِ والسُّوَبَانِ

وأراد بالمنا المنازل، ومُتالِع بضمّ الميم وكسر اللام، وأبان وَسَوَبانَ كَطَوَفانِ جِبالٌ وقيلَ سوبان وادٍ أو أرضٌ. ديوان لبيد بن ربيعة ـ تحقيق احسان عباس، ط. الكويت: ١٣٨ والخصائص ١: ٨١ و ٢: ٤٣٧، والمحتسب ١: ٨٠.

(٤) في الأصل: فلأن.

(٥) ساقطة من الأصل.

(٦) زيادة من ف.

إلى غير ذلك.

والجوابُ عنِ الأوّل: أنّ الروايةَ ممنوعةٌ لأنَّ الروايةَ عِندنا:

يفوقانِ[١] شيخيَ في مجمعِ[٢] ....

وَإنْ صحّتْ الروايةُ، كانَ أصلُهُ (مرداسي)[٣] ثمّ قُلِبَتْ كسرةُ ما قبلَ الياءِ فتحةً، وَقُلِبَتِ الياءُ أَلِفاً، ثُمَّ حُذِفَتِ الألفُ اجتزاءً بالفتحةِ[٤].

وَعَنِ البواقي[٥]: إنّها[٦] اسماءُ للقبائلِ[٧]، فلا تنصرفُ، للعلميةِ والتأنيثِ.

وأمّا قولُهُ:

عَمْرُ العُلا[٨] هَشَمَ الثريدَ لقومِهِ ... ورجالُ مكّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ[٩]

← العباس أحمد بن يحيى ثعلب ـ تحقيق عبدالسلام هارون ـ طبع دار المعارف بمصر ـ ط ٣، ١: ١٤٧، والإنصاف ـ المسألة ٧٠ ـ ٢: ٢٦٤، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣: ٢٧٥.

(١) في ف: فانّ، وهو سهو.

(٢) زيادة من ت.

(٣) في ف: مردا.

(٤) هذا التغيير بقلب ياء المتكلّم ألفاً بعد فتح ما قبله ثمّ حذفها لا يصحّ إلّا في المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم فإن لم يكن منادى لم يصحّ منه ذلك. شرح ابن عقيل ٢: ٢٧٢.

(٥) في ل: الباقي.

(٦) في ل: أنّه.

(٧) في ف، ل: القبائل.

(٨) في ف: الذي.

(٩) البيت من جملة أبيات لعبدالله بن الزّبعرى ويروى (الذي) مكان (العلا) ويروى العجز:

قومٌ بمكّة مسنتينَ عجافِ.

الكامل ١: ٢٥٢، والمقتضب ٢: ٣١، والاشتقاق لابن دريد تحقيق عبدالسلام هارون ـ طبع القاهرة:

فانّما حُذِفَ مِنهُ التنوينُ، لالتقاءِ الساكنين.

قولُهُ: (*وما يقومَ مقامهمَا الجمع وألِفَا التأنيثِ*). اشارةٌ إلى بيانِ مَا ذَكَرَهُ في حدِّ غيرِ المنصرفِ من قولِهِ: أو واحدةٌ مِنها، تقومُ مقامَهُمَا وهيَ الجمعُ، وألِفا التأنيثِ المقصُورةُ والمَمْدُودَةُ.

وَإنَّما قَامَ الجمعُ مقامَ علّتينِ، لكونِهِ جَمْعاً[1] مَعَ أَقصى الجموع، فكونُهُ جمعاً بمعنى علّةٍ، وكونُهُ عَلَى صيغةِ مُنتهى الجموعِ بمنزلةِ علّةٍ[2] أخرىٰ[3]، وكأنّ فيهِ علّتينِ[4]، وانّما كان ما فيه ألف التأنيث كذلك / ١٢ و / لأنّ التأنيث بمنزلة علّة واحدة، وكونه لازماً غير منفك بمنزلة علّة ثانية، وكأنّ فيه علّتين[5].

لا يُقالُ: لو كانَ الجمعُ علّةً، وكونُهُ على صيغةِ مُنتهى الجموع عِلّةً أُخرى، حتىٰ لا[6] يجتمعَ في أقصى الجموع عِلّتانِ، لَزِمَ أن يكونَ مثلُ حُمْرٍ وصُفْرٍ غيرَ منصرفٍ لاجتماع العلّتين، وَهُمَا كونُهُ وصفاً وجمعاً، لأنّا نقولُ: المرادُ مِنَ العلّتينِ هو

← ١٣، وفيه نسب إلى مطرود بن كعب الخزاعي، والمنصف لابن جنّي ـ تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ط ١ ـ القاهرة ـ ٢: ٢٣١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩: ٣٦، ولسان العرب ـ سنت ـ ٢: ٣٥٢، وفي ـ هشم ـ ١٦: ٦٤ نسبه إلى ابنة هاشم.

(١) في ت، ف، ل: لأنّه جمع.

(٢) ساقطة من ت.

(٣) في ف: ثانية.

(٤) في الأصل: علّتان.

(٥) في الأصل: علّتان.

(٦) ساقطة من الأصل.

جزءُ العلّةِ وحينئذٍ لا يَلْزَمُ مِنْ كونِ الجمعِ مَعَ أقصى الجموعِ سبباً[1] تامّاً [لِمنعِ[2] الصرفِ و[3]أنْ يكونَ سبباً تامّاً[4] لهُ مَعَ الوَصْفِ].

العدل

قوله: (*فالعدل خروجه عن صيغته الأصلية إلى آخره*).

اعلم أنّي أقرّر أوّلاً مذهب النحويين ثمّ أفسّر كلام المصنّف.

أمّا النحويونَ، فإنّهم قَالوا: العدلُ هُوَ أَنْ يُتَلَفَّظَ بكلمةٍ و[5]يرادَ غَيرُهَا وَلَيسَ لَهُ معنى سِوى معنى ذلكَ الغَيْرِ.

والاسمُ إمّا معدولٌ عنِ الإعدادِ أو عَنْ غيرِهَا.

والأوّلُ نَحو: أحادُ وَمَوْحَدُ، فإنَّهُ معدولٌ عنْ واحدٍ واحدٍ، وَنَحو: ثُنا[6] وَمَثْنَى وثُلاثُ ومثلّثُ ورباعُ ومرّبعُ، وأمّا فوقَ هذا إلى العشرةِ ففيه خلافٌ، والأصحّ أنّه لم يثبتْ إلّا إلى الأربعةِ، وقد أجاز[7] إلى عُشَارَ، قياساً على أنّه جَاءَ في شعرِ

(١) في ف: شيئاً.

(٢) في ف: يمنع.

(٣) الواو ساقط من ف.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٥) (الواو) زيادة من ل.

(٦) في ل: ثنى.

(٧) في ت: أجازه.

الكميت[1]:

وَلَمْ يَسْتَرِيْثُوكَ حَتَّى رَمَيْـ ـتَ فَوْقَ الرِّجالِ خِصَالاً عُشارا[2]

وفي شعرِ خِداشٍ[3]:

تَظَلُّ الطيرُ عاكفةً عليهِ مُرَنَّقةً وأنجيةً عُشَارا[4]

وأمّا المعدول عن[5] غيرِ الأعدادِ، فهو إمّا في الاسم أو في الفعلِ، فإن كانَ في الاسمِ فَهُوَ[6] [لا يخلو من أن يكونَ علماً][7] أو لَمْ يكنْ [فإنْ لمْ يكنْ][8] كأُخَرَ [وَجُمَعَ][9] فالأوّلُ غيرُ منصرفٍ للعدلِ والصفةِ والثاني كذلكَ للعدلِ والتعريفِ.

---

(١) هو الكميت بن زيد الأسدي شاعر الهاشميين، من أهل الكوفة. كان عالماً بآداب العرب ولغاتها وأنسابها، أشهر شعره (الهاشميّات) توفي سنة ١٢٦ هـ. الأغاني ١٥: ١١٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي لجنة التراث العربي: ٣٧، والخزانة ١: ١٤٤، والاعلام ٦: ٩٢.

(٢) البيت من قصيدة للكميت يمدح فيها أبان بن الوليد ويذكر أنّه بلغ مبلغ الرجال في سنّ الحداثة وعلاهم بعشر خصال. ويروى (يستريشوك) مكان (يستريثوك) و(علوت) مكان (رميت). انظر: شعر الكميت جمع الدكتور داود سلوم ـ النجف ١٩٦٩ ـ ١: ١٩١ والاقتضاب ـ دار الجبل ـ بيروت: ٤٦٧.

(٣) هو خِداش بن زُهيرٍ بن ربيعةَ من بني عامر، شاعر جاهلي، من شعراء قيس المجيدينَ. ينظر: طبقات الشعراء لمحمّد بن سلام الجمحي ـ طبع بيروت: ٥٢، وخزانة الأدب ٧: ١٩٦، والأعلام ٢: ٣٤٥، ومعجم الشعراء في لسان العرب للدكتور ياسين الأيوبي ـ بيروت: ١٣٩.

(٤) وقفت الطير عليه صافّاتٍ أجنحتها على هيئةِ جماعاتٍ كلُّ جماعةٍ عشرُ طيور. الإيضاح في شرح المفصل ١: ١٣٣.

(٥) في الأصل، وفي ت: من.

(٦) في الأصل، وفي ت: هو.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٩) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

وإنْ كانَ علماً فهو إمّا معدولٌ عنِ المعارفِ أو معدولٌ عنِ الأجناسِ.

فالأوّلُ: كعُمَرَ المعدولِ عن عامر علماً، للفرق بينَ الاسمِ والصفةِ.

والثاني: كزُفَرَ وحُطَمَ فإنَّ زُفَرَ علمٌ معدولٌ عن الزُّفَرِ بمعنى السَّيِّدِ.

قال الشاعر[1]:

أَخُــو رغــائبَ يُـعطيها ويُسأَلُهـا ... يَأْبى الظُّلَامَةَ مِـنهُ النّـوفلُ الزُّفَـرُ[2]

أي السيدُ.

والمعدولُ عن الأعلامِ[3] غيرُ[4] منصرفٍ بالإجماعِ.

وههنا سؤالٌ، وهوَ أن يُقالَ: إنّهم أَجمعوا على[5] أنّ المعدولَ عنِ الأجـناسِ مُنصَرِفٌ، وأجمـعوا أيضاً أنّ زُفَرَ غيرُ منصرفٍ معَ كونِهِ معدولاً عـنِ الأجـناسِ، وهذانِ الإجماعان متنافيان.

والجوابُ عنهُ: أمّا أوّلاً: فلا نسلِّمُ[6] أَنَّ زُفَرَ الذي هوَ غيرُ منصرفٍ معدولٌ عن الجنسِ، بلْ نقولُ هوَ[7] معدولٌ عن زافرٍ عَلَماً، محافظةً لإجماعِهِم، والذي هو

---

(١) في ت، ع، ف، ل: الأعشى.

(٢) البيت لأعشى باهلة واسمه عامر بن الحرث أحد بني وائل. والرغائب: العطايا الواسعة، والنوفل: الكثير النوافل وهي العطايا، والزافر: السيد. انظر: الأصمعيّات: ٩٠، ولسان العرب ٥: ٤١٤، و٦: ٤٢٣، وخزانة الأدب ١: ١٨٥، وتاج العروس ١١: ٤٣٢.

(٣) في ت: الأجناس.

(٤) ساقطة من ت.

(٥) زاد في ت: أعني الاعلام غير منصرف بالاجماع والمعدول والعبارة لا تستقيم

(٦) في ت، ف، ل: فلأنّا لا نسلّم

(٧) ساقطة من ت، وفي ف، ل: أنه

معدولٌ عن الجنسِ منصرفٌ، ويدخُلُ فيهِ لامُ التعريفِ كما ذكَرنَا في البيتِ.

وأمّا ثانياً: فلمّا تعارضَ الإجماعانِ، فمنعُ صرفِهِ أولى، لأنّهُ بتقديرِ صرفِهِ بَطَلَ الإجماعُ الثاني بأسرِهِ، وبتقديرِ منعِ صرفِهِ يبقى البعضُ[١] منَ الإجماعِ الأوّلِ سالماً، فيكونُ تخصيصُ الإجماعِ بالإجماعِ وأنّه جائزٌ.

وإنْ قِيلَ: لِمَ لَمْ يكنِ المعدولُ عنِ الجنسِ غيرَ منصرفٍ إذا كانَ عَلَماً؟

قُلنا: لأنّه إذا لم يكنْ معدولاً عنِ العلمِ يكونُ بمنزلةِ المُرتَجَلِ، وحينئذٍ لم يكنْ معدولاً بالحقيقةِ، وإن كانَ في الفعلِ فكالمعدولِ[٢] عن فَعَلَ وفُعِلَ الفعلينِ، كقالَ وقِيلَ اسمُ رجلٍ فهوَ كالأجناسِ أعني يكونُ منصرفاً، لأنَّ عدلَهُ للتخفيفِ لا للتسميةِ وحينئذٍ تكونُ حركاتُهُ الأصليةُ مقدّرةً. فإذاً لا يكونُ فيهِ عَدلٌ، والأشياءُ[٣] الغيرُ المنصرفةِ[٤] للعدلِ وسببٍ آخرَ، [كَعُمَرَ وأُخَرَ][٥]، فإنّها إذا صُغِّرتْ انصرفتْ لانتفاءِ العدلِ مِنها على ذلكَ التقديرِ، لأنَّ بناءَ التحقيرِ لا عدلَ فيهِ عن بناءٍ هوَ لهُ[٦] بحقِّ الأصلِ، لأنَّ عُمَيراً مثلاً لمْ يُعدلْ عن عويمرٍ، كما عُدِلَ عُمَرُ عنْ عامرٍ، وهؤلاءِ لمْ يقسموا العدلَ إلى تحقيقي وإلى[٧] تقديري.

---

(١) ينظر ما ذكرناه في ١: ١١٩.

(٢) في الأصل: فالمعدول.

(٣) في ف: الأسماء.

(٤) الصواب: غير المنصرفة.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ز، ع، ف.

(٦) في الأصل: له هو.

(٧) كلمة (إلى) ليست في ع.

رأي ابن الحاجب في العدل

هذا هو مذهبُ النحويينَ في العدلِ، وأمّا مصنّفُ الكتابِ فانَّهُ قالَ: ***العـدلُ*** / ١٢ ظ / ***خروجُ كلمةٍ من صيغةٍ إلى أخرى***[1]، وذلكَ على وجهينِ:

أحدُهما: تحقيقيٌّ.

والآخر: تقديريٌّ.

والأوّل: هو أنَّ[2] يُتلفظ بصيغةٍ، وترادُ صيغةٌ أُخـرىٰ لقـياسٍ يسـتدلّ بـهِ عليهِ[3] بالنظر إليه نفسِهِ[4].

والثاني: أَنْ لا يكونَ كذلكَ لكنْ قُدِّرَ فـيهِ عُـدُولُهُ عـن صـيغةٍ إلى صـيغةٍ لضرورةٍ، وهيَ الحكمُ بمنعِهم صَرْفَهُ، وأمّا ثُلاثُ فَتَحَقُّقُ العدلِ فيهِ، أَنَّ المرادَ مـنه ثلاثةٌ ثلاثةٌ فثلاثةٌ ثلاثةٌ هي الأصلُ، وثُلاثُ معدولٌ عَنْهَا، لوجهين:

أحدُهما: أنَّ الثلاثةَ من أسماءِ الأعدادِ دونَ الثُلاثَ.

والثاني[5]: أنَّ المرادَ من قولنا جاءني القومُ ثُلاثَ، يُقسِّمُ القومَ عـلى ثـلاثةٍ عند مجيئهم، والأصلُ في ذلك أنْ يكونَ الاسمُ الذي يُرادُ تقسيمُ الأشياءِ عليهِ، نحو:

---

(١) في ل: أخر.

(٢) (هو أنْ) ليس في ل.

(٣) في ت، ل: عليها.

(٤) في ت، ل: إليها نفسها، وفي ز: إلى نفسه، وفي ف: إلى نفسها.

(٥) في ت، ع، ف: ثانيهما.

جاءني القومُ رجلاً رجلاً ولمّا[1] لم يتكرّر[2]، عُلِمَ أنَّهُ معدولٌ عن مكـرّرٍ، فـثُلاثُ ومَثْلَثُ، وغيرُها مِنَ الأعدادِ المعدولةِ غيرُ منصرفةٍ، للعدلِ والصّفةِ، في قولهِ تَعالى: ﴿أُوْلِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾[3].

وَلِقائلٍ [أَنْ يقولَ][4]: إنَّ الصفةَ فيها عَارِضَةٌ لِكونِها في الأصلِ للعددِ بـناءً على أنَّ ثلاثةً وأخواتِها كذلكَ، والصِّفَةُ العارِضَةُ غيرُ معتبرةٍ كما يجيءُ وإذا لم تُعتَبرِ الصِّفَةُ لم يكنْ فيها إلّا العدلُ فلا يكونُ غيرَ منصرفٍ، لكنَّهُ غيرُ منصرفٍ بالإجماع.

لا يُقالُ: الثلاثةُ[5] والأربعةُ وغيرُهُمَا هي العدلُ في الأصلِ، ولا يلزمُ من كونِ ثلاثةٍ عدداً في الأصلِ، كونُ ثُلاثَ عدداً في الأصلِ لأنّا نقولُ: ثُلاثُ وغيرُهُ لا يَخْلُو من أنْ يكونَ موضوعاً للصفةِ من غيرِ اعتبارِ ثلاثةٍ، أو لمْ يَكُنْ.

فإنْ كانَ الأوّلَ: لم يكنْ فيهِ عدلٌ والمقدّرُ خلافُهُ.

وإن كانَ الثاني: فلا يَخلو مِنْ أنْ يكونَ معدولاً مِنْ ثلاثةٍ التي هيَ العـددُ أو من الثُلاثَ التي هيَ الصفةُ. فإنْ كانَ الأوّلَ: لم يكنْ ثُلاثُ وصفاً والمَذْكورُ خِلافُهُ. وإنْ كانَ الثاني: كانَ الوصفُ عارضاً للثُّلاثِ.

---

(١) ساقطة من ت.

(٢) في ت، ع، ف: يكرّر.

(٣) سورة فاطر: ١.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في ز.

(٥) انفرد الزجاج بأنّه منع من الصرف لجهتين. قال: لا أعلم أنّ أحداً من النحويين ذكرها وهي أنّه اجتمع فيه علّتان: انّه معدولٌ عن اثنين اثنين وثلاث ثلاث وأنّه عدل عن تأنيث وتابعه عـلى ذلكَ الشريـف الرضي. معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢: ٥، وحقائق التأويل للشريف الرضي -بيروت ٥: ٣٦.

والجوابُ عنهُ: أمّا أوّلاً فلأنّا نختارُ أنَّ ثلاثَ معدولٌ عـنْ ثـلاثةِ التي هـيَ الوصفُ، ومَعَ عُروضِ الوصفِ لَهُ عَلَى تقديرِ أَنْ يكونَ الوصفُ عـارضاً لثـلاثةٍ، لعدمِ استعمالِ ثُلاثَ وغيرِهِ من الأعدادِ المعدولةِ عنْ صفاتٍ[١].

وأمّا ثانياً: فلأنّهُ يمكنُ أنْ يقالَ: إنَّ هذه الأعدادَ غـيرُ مُـنصَرِفةٍ للـعدلِ[٢] المكرّرِ، كالجمعِ وأَلِفَي التأنيثِ. وبيانُ ذلكَ أَنَّهُ عدلٌ عن تكريرِ ثَلاثةٍ، وعـن لفـظِ ثلاثةٍ، فكانَ في عدلانِ[٣].

واعلمْ أنّ بابَ ثُلاثَ إذا سُمّي بِهِ خرجَ عن العدلِ والوصفِ، فَلَمْ يكنْ فيه إلّا سببٌ واحدٌ، وهو العَلَميةُ، فانصرفَ لذلكَ، وأمّا بيانُ تَحَقُّقِ العدلِ في أُخَرَ فَهوَ أَنَّهُمْ قالوا: إنّه[٤] جَمْعُ أُخرىٰ، وهي تأنيثُ آخرَ، وهوَ أفـعلُ التّـفضيلِ وقـياسُ أفـعلِ التّفضلِ أن يكونَ معَ اللامِ إذا لمْ يكنْ مَعَ الإضافةِ ولا[٥] معَ مِنْ، وهوَ هاهنا ليسَ معَ الإضافةِ، ولا معَ مِنْ فوجبَ أنْ يكونَ معَ اللامِ، ولمّا لَمْ يكنْ [مَعَ اللامِ][٦]، عُلِمَ أَنَّهُ معدولٌ [عمّا فيهِ اللامِ[٧]][٨]، وهو الأُخَرُ فيكونُ غيرَ منصرفٍ، للعدلِ والوصـفيةِ،

---

(١) في ت: الصفات.

(٢) في ز: للعدلي.

(٣) في ز، ع، ف: فكأنّ فيه عدلين.

(٤) في ل: انها.

(٥) (لا) ساقطة من ت، ز، ع، ل.

(٦) في ل: كذلك.

(٧) في ت: الألف واللام.

(٨) ما بين المعقفتين ليس في ز.

واعترضَ عليهِ أبو عليٍ الفارسي[١]، فقالَ: لا يجوزُ أنْ يكونَ معدولاً عمّا فيه اللامُ، وإلّا لكانَ معرفةً، وليس كذلكَ لوقوعِهِ صفةً للنكرةِ، نحو: مررتُ بنسوةٍ أُخَرَ[٢].

وأجاب عنه المُصَنِّفُ، بأنْ[٣] قالَ: لا نُسَلِّمُ أنَّهُ لو كانَ معدولاً عمّا[٤] فيهِ اللامُ لَكانَ معرفةً، وإنّما يكونُ كَذَلِكَ أنْ لو كانَ اللامُ مراداً فيهِ، ولو كانَ كذلكَ لَـزِمَ أنْ يكونَ مبنياً كأمسِ، أو يكونَ عَلَماً كَسَحَر، وليسَ واحداً منهما.

أمّا الأوّل: فلكَونِهِ مُعْرَباً.

وأمّا الثاني: فلكونه صفةً، ولتحقُّقِ المنافاةِ بينَ الصفةِ والعَلَمِ.

وفي هذا الجوابِ نظرٌ، لأنَّهُ إذا كانَ فيهِ عدلٌ تحقيقاً لَزِمَ أنْ تُقْصَدَ فيه إرادةُ اللام، وإلّا لم يكنِ[٥] العدلُ فيه تحقيقاً، فقولُهُ: ولو كانَ اللامُ مراداً لَـزِمَ أنْ يكـونَ مبنيّاً أو علماً ـ ممنوعٌ، ولا دليلَ عليهِ، فإنّ بناءَ ما تضمَّنَ[٦] الحـرفَ جـائزٌ غـيرُ واجبٍ. ثُمَّ بيّنَ تحقّقَ العدلِ فيه من مأخذٍ آخرَ[٧].

---

(١) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار صاحب التصانيف الكثيرة ومن أكابر أئمّة النحو، أخذ عن ابن السراج وأخذ عنه ابن جني. توفي سنة ٣٧٧هـ. ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ١٢٠، ونزهة الألباء: ٢٣٢، وأنباه الرواة ١: ٢٧٣، وبغية الوعاة ١: ٤٩٦، وأبو علي الفارسي للدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي ـ مطبعة نهضة مصر.

(٢) الكافية ـ شرح الرضي ١: ٤٢.

(٣) في ل: و.

(٤) في ل: ممّا.

(٥) في ف: يمكن.

(٦) في ل: يضمر.

(٧) في ل: يتضمّن آخر.

[وهو أَنَّ آخرَ][1] من بابِ أفعلَ / ١٣ و / التفضيلِ وقياسُهُ إذا كانَ نكرةً غيرَ مضافٍ أن يكونَ مفرداً مَع مِنْ كما سيجيءُ في بابِه، نحو قولِكَ: مررتُ برجلٍ وبإمرأةٍ وبنساءٍ أفضلَ منكَ. وآخرُ هاهنا نكرةٌ غيرُ مضافٍ فكانَ قياسُهُ أن يقالَ: مررتُ بنساءٍ آخرَ من نسوةٍ[2] غيرِهِنَّ، لكنَّهُ لم يُقَلْ كذلِكَ، فَعُلِمَ أنَّهُ معدولٌ عن آخرَ منكَ، وهو غيرُ منصرفٍ للعدلِ والوصفِ، وبهذا الوجهِ ينقطعُ اعتراضُ الفارسي، وهو قولُ ابن جني[3] [ويتوجّهُ عليهِ أنْ لا يكونَ أُخرُ جمعاً لأُخرىٰ، لكنَّ المشهورَ أنّهُ جمعُ لأخْرىٰ[4]][5]، وكذلكَ أُخرُ وأخرىٰ فإنّهما عُدِلا عمّا فيهِ الألفُ واللامُ أو عُدِلا عن استعمالِ مِنْ معهُ والقولُ فيهما كالقولِ في آخرَ.

وقيل: أنّ أخرَ لمْ ينصرف للصفةِ ووزنِ الفعلِ[6] وكذلِكَ سحرُ فإنّهُ معدولٌ عن الألفِ واللامِ وهو غيرُ منصرفٍ، للعدلِ والتعريفِ، إذا أردتَ سَحَراً بعينهِ، وإذا أردتَ سحراً من الأسحارِ فمبنيٌّ.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) في ت: نساء.

(٣) هو أبو الفتح عثمان بن جني كان إماماً في علم العربية، تُوفي سنة ٣٩٢هـ. ينظر: وفيات الأعيان ٣: ٢٤٦، وكتاب ابن جني النحوي للدكتور فاضل السامرائي، وينظر رأيه هذا في كتابه: اللمع في العربية، تحقيق: حامد المؤمن ـ مطبعة العاني ـ بغداد: ٢٦٠، والكافية ـ شرح الرضي ١: ٤٢، والهمع ١: ٨٢.

(٤) في ز: أخرىٰ.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٦) قال سيبويه: قلت: فما بال أخرَ لا ينصرفُ في معرفةٍ ولا نكرةٍ. فقالَ: لأنَّ أخرَ خالفتْ اخواتها وأصلَها... فلما خالفتِ الأصل وجاءتْ صفةً بغير الألفِ واللام تركوا صرفها. الكتاب ٢: ١٤.

وأمّا جُمَعُ فانهُ غيرُ[١] منصرفٍ للعدلِ المحقّق والتعريفِ.

وبيانُ تحقق العدلِ فيهِ أنّهُ جمعُ جمعاءَ أجمعَ، وقياسُ فعلاء أفعلَ أن يجمعَ على فُعْلٍ كَحُمْرٍ في جمعِ أحمرَ، ولمّا قيلَ جُمَعُ بحركةِ الميمِ عُلِمَ أنَّهُ معدولٌ عن جُمْعٍ بسكونِ الميم. هكذا ذَكَرَهُ النحويونَ، واعترضَ[٢] أبو علي الفارسي[٣] بأنْ قالَ: إنّ[٤] فعلاءَ أفعَلَ نوعانِ: أحدُهُما الذي يمنعُ جمعُ مذكّرِهِ بالواوِ والنونِ كالألوانِ والعيوبِ، نحوِ حمراءَ أحمرَ، وقياسُ جمعِهِ على فُعْلٍ بسكونِ العينِ.

والثاني أنَّهُ يمتنعُ جمعُ مُذَكرِهِ بالواوِ والنونِ، وليسَ قياسُ جمعهِ عَلَى فُعْلٍ، وما نحنُ فيه ممّا جُمِعَ مذكّرُهُ بالواوِ والنونِ كأجمعون فليس قياسُ[٥] جمعِهِ علـى فُـعْلٍ، بسكونِ العَينِ، وإذا كانَ كذلِكَ لمْ يَكنْ جُمَعُ معدولاً عمّا ذَكَرَهُ.

ثمّ قالَ: والأولىٰ أنْ يُقالَ في بيانِ تحقيقِ العدلِ فيهِ: إنَّ قياسَ جمعِ فعلاءَ التي ليستْ بالصفةِ فَعالَى وفعلاواتُ، كصحارَى وصحراواتٍ في جَمْعِ صحراءَ جمـعاً[٦] ليسَ بصفةٍ، فقياسُ جمـعِهِ[٧]، جمـاعَى و[٨]جمـعاواتٌ. فَـلمَّا لم يـقلْ: جمَـاعَى ولا

---

(١) في ز، ل: فغير.

(٢) زاد في ل: عليه أيضاً.

(٣) الكافية ـ شرح الرضي ١: ٤٣.

(٤) كلمة (إنّ) ساقطة من ل.

(٥) في ز: يقاس.

(٦) في ز، ع، ف، ل: وجمعاً.

(٧) في ع: جمعها.

(٨) في ل: أو.

جماواتٍ، وَقِيلَ: جُمَعُ، عُلِمَ أَنَّهُ معدولٌ عنْ جَمَاعَى وجماوات.

ويمكنُ أنْ يقالَ أيضاً[1]: إنَّ جُمَعَ معدولٌ عمّا فيهِ الألفُ واللامُ، أو معدولٌ عن الإضافةِ لأنّه تأكيدٌ، والتأكيدُ لا يكونُ إلّا معرفةً، لأنَّ المنكر لا يُؤكَّدُ، كما سيجيءُ بيانُهُ. وكذلِكَ حكمُ كُتَعَ و[2]تبَعَ و[3]بُصَعَ وَجَمْعَاءَ وَكَتْعَاءَ وبَصعَاءَ، غيرَ منصرفٍ للعدلِ والتعريفِ.

والذي فيهِ العدلُ تقديراً، نحو عُمَرَ وزُحَلَ، وإنّما لمْ يُجعلْ هذا العدلُ من بابِ التحقيقِ، لأَنَّهُ ليسَ مرادَ القائلِ، بقولِه: عُمَرَ عامراً، وليسَ قياسٌ بالنظر إليه في نفسهِ، يدلُّ على أَنَّهُ معدولٌ من عامر سِوى أَنْ وَجَدُوهُ غيرَ منصرفٍ، ولمّا وَجَدُوه كَذَلِكَ ولمْ يكنْ فيهِ إلّا العَلَميةُ، وكانَ منَ المعلومِ من مذهبِهِم أَنَّهم لا يمنعونَ الصرفَ إلّا لعلّتينِ، فَلَو لم يقدرْ فيهِ العدلُ لَزِمَ انهدامُ قاعدةٍ معلومةٍ من كلامِهم.

فإنْ قِيلَ: الأسبابُ المانِعةُ مِنَ الصرفِ كثيرةٌ، فَلِمَ قُدِّرَ العَدْلُ دونَ سببٍ آخرَ؟ قُلنا: لِتَعذُّرِ تقديرِ ما سِوى العدلِ[4] فيهِ، وإمكانِ تقديرِهِ فيه.

و[5]أمّا تعذُّرُ التركيبِ والجمعِ وألفي التأنيثِ والألفِ والنونِ المُضارعتينِ والعُجْمَةِ ووزنِ الفعلِ فظاهرٌ في عُمَرَ، وأمّا تعذُّرُ الوصفِ والتأنيثِ فلامتناعِ

---

(١) كلمة (أيضاً) ليست في ل.

(٢) (الواو) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٣) كلمة (العدل) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٤) كلمة (العدل) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٥) (الواو) ليس في ت، ع، ل.

الاجتماع بينَ العَلَميةِ والوصفيةِ[١]، وبينَ المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ فَلَمْ يبقَ إلّا العدلُ فَقُدِّرَ فيهِ لئلا تنهدمَ قاعدتُهم المعلومةُ.

وهكذا القولُ في زُحَلَ، [وَلأجلِ أنْ][٢] يُقدَّرَ العدلُ في عُمَرَ وَزُحَلَ للضرورةِ وهيَ منعُهم صرفِهما لم يقدرْ في أددٍ وَصَردٍ عَلَماً، لِعَدَمِ الضرورةِ.

وقيلَ: إنَّما صرفوا أدداً، وهوَ علمٌ، لكونِهِ في الأصل جمعَ أدّةٍ وهيَ فَعْلَةٌ من الودِّ وهُوَ[٣] المحبّةُ، وأصلها وَدَّةٌ، فَقُلِبَتِ الواوُ همزةً ثُمَّ جُمِعَ فَسُمِّيَ بهِ بعدَ الجمْعِ، فَعَلَى هذا لا يكونُ معدولاً.

ولقائلٍ أنْ يقولَ: إنَّ عُمَرَ جَمْعُ عُمْرَةٍ فَيُصرَفُ وليسَ معدولاً عن عامرٍ.

والجوابُ عنهُ: ما مرَّ من أَنَّا لَمَّا وَجَدْنا عُمَرَ وزُحَلَ غيرَ مُنصرِفِينِ، حَكَمْنا أَنَّهما معدولانِ عن عامرٍ وزاحلٍ، ولمْ نحكمْ بأَنَّهُ جَمْعُ عُمْرَةٍ ضرورةً.

ولمّا لم نجدْ أدداً كذلكَ حكمنا بأنَّهُ جَمْعُ أدّةٍ في الأصلِ وليسَ بمعدولٍ.

وَلقائِلٍ أن يقولَ: إنَّ عدلَ عُمَرَ وَزُفَرَ حقيقيٌّ[٤]، /١٣ظ/ وذلكَ أَنَّ لهما قياساً يُستَدَلُّ بهِ عليهِ، وهوَ أنَّهُ مُشتَقٌّ، والأصلُ في المُشْتَقِّ أَنْ يجري على الفعلِ فلمّا جاءا غَيرَ جاريينِ عليهِ علمنا أَنَّهما معدولانِ عمّا هو جارٍ عليه ويمكنُ أن يجابَ عنهُ: بأَنّا

---

(١) في ت، ل: الوصف.

(٢) في ع: ولأن.

(٣) ساقطة من ت.

(٤) في ت، ز، ع، ف، ل: تحقيقي.

لا نسلم بأنّ[١] قياسَ المشتقّ أنْ [يكونَ جارياً][٢] على الفعلِ فإنَّ كثيراً من المشتقّاتِ ليسَ كَذَلِكَ، وانْ سَلَّمنا ذَلِكَ، لكنْ لو كانَ ذلكَ[٣] القياسُ دليلاً على مَا ذكرتُم لكانَ أدداً عَلَماً غيرَ منصرفٍ، لكنَّهُ ليسَ كَذَلِكَ.

قولُهُ: *(وباب قَطَامِ في تميم)*، أيْ، والعدلُ مقدّرٌ في بابِ قطامِ في[٤] تميمٍ لأنَّهُم يُعْرِبُونَهُ[٥] ويمنعونَهُ الصرفَ، إلّا ما كانَ آخرُهُ[٦] راءً فإنَّهُم يوافقونَ الحجازيينَ، ويبنونَهُ، وليسَ فيهِ علّةَ البناءِ، إلّا أن[٧] يقدّرَ العدلُ[٨]، لأنّ السَّببينِ يمنعانِ الاسمَ الصرفَ، ويُخرجانِهِ من الأمكنيةِ في الاسميةِ، فلولا تعذرُ سببٍ آخرَ، وهو العدلُ، لمْ يكنْ للبناءِ فيهِ وَجْهٌ، فَقُدِّرَ العَدْلُ فيهِ للضرورةِ، ولمَّا وَجَبَ تقديرُهُ فيما كانَ في[٩] آخرِهِ راءٌ عِنْدَهُم، وَقَدَّرُوهُ، فيما لم يكنْ آخرُهُ راءً ممّا كانَ معرباً، وإنْ لَمْ يكنْ اضطراراً لِيطّرِدَ[١٠] البابُ.

---

(١) في ت، ز، ل: أنّ.

(٢) في ز: يجري.

(٣) ساقطة من ع.

(٤) في ت، ع، ف، ل: عند بني.

(٥) في ت: لا يعربونه.

(٦) في ت، ع، ف، ل: في آخره.

(٧) ساقطة من ت.

(٨) في ل: العدل فيه.

(٩) ساقطة من: ت، ع، ل.

(١٠) في ت: لاطراد.

الوصف

قولُهُ: *(شرطُهُ أَنْ يكونَ صفةً في الأصلِ إلى آخرِهِ)*. شرطُ الوصفِ المانع من الصرفِ أن يكونَ في أصلِ الوضعِ وصفاً، ولا تضرُّ غلبةُ الاسميةِ العارضةِ على الوصفيةِ الأصليةِ، ولأجلِ أَنَّ غلبةَ الاسميةِ على الوصفيةِ لا[1] تضرُّ وَجَبَ[2] مَنعُ صرفِ الأسماءِ الغالبةِ عليها الاسميةُ والزائلة عنها الوصفيةُ، كأسودَ وأدهمَ وأرقمَ[3]، فانّها في الأصلِ صفاتٌ بدليلِ وضعِها صفاتٍ فانّها غيرُ منصرفةٍ للصفةِ ووزنِ الفعلِ، وانّما لمْ تضرَّ غلبةُ الاسميةِ لحصولِ غلبةِ[4] منعِ الصرفِ معَ استجماعِ[5] شَرْطِهَا وهوَ[6] كَونُهُ[7] وصفاً في الأصلِ.

وَلأجلِ أنّ شَرطَ الوصفِ هُوَ كونُهُ وصفاً في الأصلِ، وَجَبَ صرفُ أربعٍ في قَولِنَا: مررتُ بنسوةٍ أربعٍ، [لانتفاءِ شرطِهِ، وهوَ كونُهُ وصفاً في الأصلِ.

ومعنى هَذا الكلامِ أنَّ الاسميةَ العارضةَ غيرُ معتَبَرةٍ أيضاً[8] والذي][9] يدلُّ

---

(١) في ل: لم.

(٢) في ت، ز، ع، ف: فوجب.

(٣) في ت، ع: وأرقم وأدهم.

(٤) ساقطة من الأصل.

(٥) في ت: استحالة.

(٦) في ع: هي.

(٧) في ت: كونها.

(٨) كلمة (أيضاً) ليست في ف، ل.

(٩) ما بين المعقفتين ليس في ز.

عليهِ[١] منعُ صَرفِهم أسودَ وأرقمَ وأدهمَ.

وإنَّ الوصفيةَ العارضةَ غيرُ مُعتَبَرةٍ أيضاً، والذي يدلُّ عليهِ صرفُهُم أربعاً في قولِهم مررتُ بنسوةٍ أربعٍ.

وَوَجْهُ الاستدلالِ، أنّ أربعاً فيهِ وزنُ الفِعْلِ، فَلَو كانَ الوصفُ العارضُ سبباً مِنَ الأسبابِ التسعةِ، لكانَ أربعاً غيرُ منصرفٍ لاجتماعِ السَّبَبينِ فيه حينئذٍ، وليسَ كذلكَ.

وفيهِ نظرٌ لأنّا لا نُسَلِّمُ تحقُّقَ وزنِ الفعلِ، لأنَّ شرطَ وزنِ الفعلِ عندَهُ، أحدُ الأمرينِ:

وهو أمّا كونه مخصّصاً[٢] بالفعلِ.

أو تكون زيادةٌ في أوّلهِ كزيادةٍ في أولِ الفعلِ غيرَ قابلٍ للتاءِ، لِمَا سَنَذْكُرُ، وكلُّ واحدٍ منهما منتفٍ.

أمّا الأوّلُ[٣]: فَلِعَدَمِ اختصاصِ هذا الوزنِ بالفِعْلِ.

وأمّا الثاني: فكونِهِ قابلاً للتاءِ.

ويمكن أن يجابَ عنهُ بأنْ يقالَ: المُرادُ بـالتاءِ[٤] التـاءُ التي[٥] تَـلْحَقُ الاسمَ،

---

(١) في ز: على.

(٢) في ع، ل: مختصاً.

(٣) في ف: الاولى.

(٤) في ل: من التاء.

(٥) في ت: الذي.

علامةً للتأنيثِ، وظاهرٌ أنَّ التاءَ التي في أربعةٍ لا تلحقُ الاسمَ علامةً للتأنيثِ، بلْ تَلْحَقُ علامةً للتذكيرِ.

وفي أجدلٍ للصقرِ وأخيلٍ لطائرٍ[1] ذي[2] خَيَلانٍ، والخيلانُ جَمْعُ الخالِ[3].

والخالُ هُوَ الذي على الجسمِ، من النّقوطِ والنّقوشِ، وأفعىٰ للحيّةِ، قولانِ:

أحدُهما: وهو الأكثرُ، صرفُها، لأنَّها: أسماءُ هٰذِهِ[4] الأشياءِ وليستْ بصفاتٍ في الأصلِ، لعدمِ استعمالِها، صفاتٍ، بلْ هيَ بمنزلةِ أَفْكَلٍ[5] وأرنبٍ.

والثاني: وهوَ ضعيفٌ، منعُ صرفِها، لظهورِ الاشتقاقِ والوصفيةِ فيها، لأنَّ الأجدلَ[6] منَ الجَدْلِ وَهُوَ القوّةُ، وأَخيلُ من الخَيَلانِ، وأفعىٰ، وإنْ أُهمِلَ مَصْدَرُهُ، لكنَّهُم تَوَهَّموا[7] مَعْنَى الخُبْثِ فيهِ[8]، فَجَرَى مَجْرَى الصّفاتِ، وَهُوَ ضعيفٌ، لعدم العِلْمِ بِتَحَقُّقِ الوصفيةِ الأصليةِ فيها، ولذلِكَ قالَ:

(وَضَعُفَ منعُ أفعى وأجدلٍ وأخيلٍ).

---

(١) في ع: الطائر.

(٢) في ع: ذو.

(٣) الخيلان بكسر الخاء وسكون الياء جمع خال. لسان العرب ـ خيل ـ ٣: ٢٤٣، وشرح التصريح ٢: ٢١٤.

(٤) في ل: لعدّة.

(٥) الأفكل: الرِّعدَةُ تعلو البدنَ من بَرْدٍ أو خوفٍ ولا فِعْلَ لَهُ. لسان العرب ـ فكل ـ ١٤: ٤٥.

(٦) في ل: أجدلاً، وفي ع، ف، ل: أجدل.

(٧) في ت، ز، ع: توسّموا.

(٨) في ت، ف، ل: فيه معنى الخبث.

التأنيث

قولُهُ: (*والتأنيثُ بالتَّاءِ شرطُه العَلَميَّةُ*).

أيْ: شرطُ[1] التأنيثِ بالتاءِ، المانعِ منَ الصرفِ، أنْ يكونَ عَلَماً. / ١٤ و/

وإنَّما قالَ التأنيثُ بالتاءِ ولم يقلِ: التأنيثُ شرطُهُ العَلَمِيَّةُ لأنَّ التأنيثَ إمّا لفظيّ، وإمّا معنوي، والتأنيثُ اللفظيّ ما يكونُ في لفظِ الإسم، إحدىٰ علاماتِ التأنيثِ، أعني الهاءَ، والألفَ المقصورةَ، والألِفَ الممدودة.

والعَلَميةُ شرطٌ في الأوّلِ، وليسَ بشرطٍ في الأخريينِ[2].

[وينبغي أن تعلم][3] أنّ التاءَ يجبُ أنْ تكونَ مُتَمَحِّضَةً للتأنيث، لتكونَ معتبرةً في منعِ الصرفِ، كما لو سَمَّيتَ باختٍ لانصرفَ[4] لِعَدَمِ تَمَحُّضِ التاءِ للتأنيثِ لكونِها بدلاً[5] مِنَ الواوِ، وَلِذَلِكَ سُكِّنَ ما قبلها. أمّا إذا صُغِّرَتْ فَلَمْ تنصرفْ لتمحضِ التاءِ حينئذٍ للتأنيثِ لانفتاح ما قبلها.

والذي يدلُّ على أنَّ شرطَ العلَمِيَّةِ إنيٌّ ولميّ[6].

---

(١) في ز: وشرط.

(٢) في ت، ع، ل: الأخرين.

(٣) في ع: واعلم أنّ ولا.

(٤) في ت، ف، ل: انصرف. في ع: انصرفت.

(٥) في ت، ع، ف، ل: عوضاً.

(٦) الانية واللمية مصطلحان منطقيان. فالإنّية بتشديد النون مصدر صناعي مأخوذ من كلمة (انّ) المشبّهة

←

أمّا الإنّيُّ فصرفُهم قائمةً في قولهم: مَررتُ بامرأةٍ قائمةٍ مَعَ تَحقُّقِ الوصفيةِ والتأنيثِ[1] بالتاءِ من غيرِ العَلَميّةِ.

والحاصل، إنّ التأنيثَ بالتاءِ معَ العلميةِ عِلّةٌ تامّةٌ لمنعِ الصرفِ، لِكَونِ منعِ الصرفِ دائراً معها، وجوداً وعدماً.

أمّا وجوداً ففي مثلِ: طلحةَ.

وأمّا عدماً ففي مثل: قائمةٍ.

وأمّا اللمّيّ: فلأنَّ التأنيثَ المُعتبَرَ هوَ التأنيثُ اللازمُ.

والتأنيثُ بالتاءِ لا يكونُ لازماً إلّا في العلمِ، لأنَّهُ في غيرِهِ في معرضِ الزّوالِ.

ألا ترىٰ أنَّكَ تقولُ: قائمةٌ ثُمَّ تقولُ[2] قَائمٌ فتجدهُ مُنْتَزِعاً مِنهُ[3]، والاسمُ بحالِهِ.

قَولُهُ: (والمعنويُّ كَذَلِكَ).

أيْ وشرطُ التأنيثِ المعنويِّ، وَهُوَ أنْ يكونَ الإسمُ موضوعاً لمؤنّثٍ خالياً

← بالفعل التي تدلّ على الثبوت والوجود، واللمية بتشديد الميم: مصدر صناعي أيضاً مأخوذ من كلمة لم ومعناها العليّة. والمناطقة يقسّمون البرهان على انيّ ولمّي فإنْ كان الحدّ الأوسط واسطة في الإثبات فقط فالبرهان انّي وإنْ كان واسطة في الإثبات والثبوت معاً فإنّ البرهان حينئذٍ برهان لّمي لأنّه يعطي اللمية. ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون لمحمّد علي التهانوي، مطبعة اقدام ـ استنبول: ١٦٦، والمنطق ٣: ٣٦.

(١) في ل: الثالث.

(٢) ساقطة من ت.

(٣) في ز: عنه، والكلمة ساقطة من ف.

عن إحدَى علاماتِ التأنيثِ، وطريقُ معرفتهِ[١] السَّماعُ أنْ يكـونَ عَـلَماً بـعينِ[٢] ذَينَك الدليلينِ اللذين ذكرناهما في التأنيث بالتاءِ.

أمّا الإنّيّ: فَصَرْفُهُم جَرِيحاً في قولِهِم: مررتُ بامرأةٍ جريحٍ مَعَ تَحَقُّقِ الوصفِ والتأنيثِ المعنويِّ فيه.

وأمّا اللمّيّ: فلعدمِ كونِهِ لازماً في غيرِ العَلَمِ، ألا تَـرى أنَّكَ تـقولُ: مَـرَرْتُ بامرأةٍ جريحٍ ثُمَّ تقولُ: برجلٍ جريحٍ؟ والتأنيثُ لا يعتبرُ إلّا إذا كانَ لازماً، والتأنيثُ المعنويُّ كذلكَ[٣] على ثلاثةِ أضربٍ:

أحدُها: مَا كانَ عَلَى أربعةِ أحرفٍ فصاعداً، نَحو: سعادَ، وزينبَ.

وثانيها: ما كان على ثلاثة أحرف متحرّكة الأوسط كسقرَ[٤]، فهو[٥] أيضاً في حكم ما كانَ زائداً على أربعةِ أحرفٍ.

والثالث: ما كان على ثلاثة أحرف ساكن الأوسط.

قوله: (***وشرط تحتّم تأثيره زيادة***[٦] ***على الثلاثة***)، أي شرطُ وجوبِ تأثيرِ

---

(١) في ت، ف: معرفة.

(٢) في ز، ف: يعني، وفي: ت، ع: لمعين.

(٣) كلمة (كذلك) ساقطة من ل.

(٤) ساقطة من ت، ز، ع، ف، ل.

(٥) في ل: فيها.

(٦) في ت، ف، ل: زيادته، وفي مجموع مهمّات المتون: ٣٨٣: الزيادة.

التأنيثِ المعنويّ أحدُ الأمورِ الثلاثة[١]: إمّا تحرُّكُ الأوسطِ كسقَر.

وإمّا زيادةٌ على ثلاثةِ أحرفٍ كزينبَ.

وإمّا كونُ العجمةِ مَعَهُ كـ(ماه)[٢] و(جور)[٣] في[٤] اسم قريتين وإنّما اشترطَ في التأنيثِ المعنويّ دونَ اللفظيِّ أحدَ هذهِ الثلاثةِ، لأنَّ اللفظيَّ لا يُوجَدُ فيهِ ثلاثيٌّ ساكنُ الأوسطِ فلم يحتَجْ فيهِ إلى أن يشترط ذلكَ، وانّما قالَ: وشرطُ تحتُّمِ تأثيرِهِ، ولمْ يقل: و[٥]شرطُ تأثيرِهِ، لأنَّ أَحَدَ مَا ذَكَرَ مِن الأمورِ ليسَ بشرطٍ لتأثيرِهِ، بَلْ هُوَ شرطٌ لوجوبِ تأثيرِهِ.

وإنّما اشترطَ أحدَ هذهِ الأمورِ، لأنّهُ إذا انتفى هذهِ الأمورُ كانَ الاسمُ ثـلاثيّاً ساكنَ الأوسطِ من غيرِ العجمةِ فيكونُ في غايةِ الخِفّةِ، وَمَنْعُ الصرفِ إنّما هو للثقلِ فقاومَ أحدَ السَّبَبينِ لخفتهِ فَصُرِفَ، وأمّا مَنْ لمْ يشترطْ أَحَدَ هـذهِ الأمـورَ، وهـو الأخفشُ[٦] والزجاجُ[٧]، فوجهه القياسُ وهو أنّه متى اجْتَمَعَ سببانِ من الأسبابِ

---

(١) زاد في ف: وهو.

(٢) الماه بالهاء خالصة قصبة البلد، ومنه قيل ماه البصرة وماه الكوفة وماه فارس، ويقال لنهاوند وهمذان وقم ماه البصرة.. قال الأزهري: كأنّه معرّب، ويجمع ماهات... قال الزمخشري: ماه وجور اسما بلدتين بأرض فارس. معجم البلدان ٧: ٣٢٤ـ ٣٧٥.

(٣) جور: مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخاً. معجم البلدان ـجور ـ ٣: ١٦٤.

(٤) كلمة (في) ليست في ز.

(٥) (الواو) ليست في ز، ع.

(٦) تقدّمت ترجمته في ١: ١٩٥.

(٧) هو إبراهيم بن السرّي بن سهل الزجاج، من مصنّفاته معاني القرآن توفي سنة ٣١١هـ. نزهة الألباء: ١٨٣، وأنباه الرواة ١: ١٥٩، وتاريخ بغداد ٦: ٨٩.

التّسعةِ في اسمٍ امتنعَ منَ الصرّفِ، ولا يعارِضُهُ خفّةُ اللفظِ، لأنَّ الموانعَ من الصرفِ أمورٌ معنويّةٌ.

وجوابُهُ: أن نقولَ[1]: لا نسلّم أنّه لا يُعارِضُه خفّةُ اللفظِ لجـوازِ أَنْ تكـونَ الأمورُ المعنويّةُ نابعةً من الصرفِ بشرطِ عدمِ خفّةِ اللفظِ، واذا كانَ كَذَلِكَ فهذا يجوزُ منعُ صرفِهِ لاجتماعِ السَّببينِ، ولا يجبُ لانتفاءِ شَرْطِ وجوبِهِ، وزينبُ واجبٌ مـنعُ صرفِها[2] لكونِها[3] زائدةً على ثلاثةِ أحرفٍ، وَسَقَرُ كذلكَ، لِتَحَرُّكِ وَسَطِهِ و (ماهُ) و(جورُ) كذلكَ، لِكَونِ العجمةِ معهما.

لا يُقالُ: لا نُسَلِّمُ تحقُّقَ العجمةِ مَعَهُما، لأنَّ مِنْ شرطِ العُجْمَةِ تحرّكَ الأوسطِ أو زيادتَهُ على ثلاثةِ أحرفٍ، كما سَنَذْكُرُ لأنّا نقولُ: سَلَّمْنَا أنّ العُجمةَ مَع الثُـلاثي / ١٤ ظ / السّاكنِ الأوسطِ ليستْ سبباً كما هُوَ مذهبُ بـعضِهم، لكـنَّها مُـقَوِّمَةٌ للتأنيثِ، فلا يلزمُ من كونِها مُقَوِّيَةً لهُ أَنْ تكونَ عـلّةً مسـتقلّةً في مـنعِ الصّرفِ أو نقولُ: شرطُ العُجْمَةِ أَحدُ الأمرينِ المذكورينِ إذا كانَ سبباً من الأسبابِ التسعةِ أَنْ يكونَ شَرْطُها، إذا كانتْ مُعَيِّنَةً ومقويةً للتأنيثِ.

وَلِقائلٍ أَنْ يقولَ: لو كانَ ما ذَكَرهُ شرطاً يتحتّمُ تأثيرُهُ لَزِمَ منعُ الصرفِ[4] عندَ

---

(١) في ز: يقال.

(٢) في ت: صرفه.

(٣) في ت: لكونه.

(٤) في ت، ع، ف، ل: صرف الإسم.

تحققِهِ فيهِ، لكنَّهُ ليسَ كَذَلِكَ، لأنّه إذا فَقَدَ العَلَمِيّةَ معَ تحـقّقه[١]، وتحـقّقِ التأنـيثِ ينصرفُ الاسمُ إذا كانَ كذلكَ، فالصوابُ أنْ يَقُولَ: شرطُ[٢] تحتّمِ تأثيرِهِ العَـلَمِيّةُ، وزيادةٌ[٣] على الثلاثةِ، وتحرّكُ الأوسطِ والعُجَمَةُ.

وجوابُهُ: أن نقولَ: لا نُسَلِّمُ ما ذَكَرَهُ من الملازمةِ، وإنّما يَلْزَمُ ذلكَ لَهُ لو كـانَ الشرطُ علّةً تامّةً، وظاهرٌ أَنَّهُ ليسَ كَذَلِكَ. أو نقولُ: لمّا ذَكَرَ مِنْ قـبلُ، أنّ العَـلَمِيّةَ شرطٌ لجوازِ منع صرفهِ عُلِمَ أَنَّهُ شرطٌ لوجوبِ منعِ صرفهِ، لتوقّف الوجوبِ عَلَى الجوازِ، فلم يَحتَجْ إلى ذِكْرِهِ هَاهُنا ثانياً.

قولُهُ: *(فإنْ سُمِّيَ بِهِ مذكّر، فَشرطُهُ الزيادةُ)*

أي فإنْ سُمِّيَ بالمؤنّثِ المعنويِّ مُذَكَّرٌ، فشرطُهُ أَنْ يكونَ زائداً عـلى ثـلاثةِ أحرفٍ، لأنَّهُ إذا جُعِلَ علمَ مذكرٍ زالَ التأنيثُ بِحَسَبِ المَعْنَى، فَلَوْ لَمْ يكنْ في اللفظِ مَا يَدُلُّ عَلَى التأنيثِ، وهـوَ الحـرفُ الرابـعُ، {كـانَ التأنـيثُ زائـلاً[٤] بِحَسَبِ اللـفظِ والمَعنى[٥] فلمْ يكنْ مُعتَبَراً.

[فإنْ قيلَ: لِمَ لَمْ يَعْتَبِرِ الأصالةَ[٦] في التأنيثِ المَعنويّ كما اعتبَرَهُ[٧] في الصفةِ؟

---

(١) في ل: بياض.

(٢) في ل: وشرط.

(٣) في ل: وزيادته.

(٤) ساقطة من الأصل ومن ز.

(٥) زاد في الأصل: مضفياً. وبجواره الحرف ظ رمزاً للظاهر.

(٦) في ت: الصالة.

(٧) في ت: يعتبر.

قلنا: بدلالةِ دليلٍ، وَهُوَ الاستمرارُ[1] على عدمِ[2] اعتبارِ الأصالة[3] في التأنيث المعنويّ][4] وإنّما قُلنا: إنّ الحرفَ الرابع }[5] بمنزلةِ حرفِ التّأنيثِ، لأنَّهم يُصَغِّرُونَ قدماً بقُديمَةٍ، وعقرباً[6] بعُقَيرِبٍ، والتصغيرُ يردُّ الأشياءَ إلى أُصولِها، فَلَولا[7] أنّ التاءَ بمنزلةِ حرفِ التأنيث لأُعيدَ التاءُ كما أُعيدَ في قدمٍ.

وإذا عَرَفْتَ ذَلِكَ فَقَدَمٌ منصرفٌ لانتفاءِ شَرْطِ مَنْعِ صرفِهِ، وَهُوَ كَونُهُ زائداً على ثلاثةِ أحرفٍ، وعقربُ غيرُ منصرفٍ لتحقّقِ العلّتين[8] لمنعِ الصرفِ مع وجودِ شرطِهِ.

ولا يردُ عليهِ النقضُ[9] بنساءٍ، إذا سمّي بها رجلٌ، فإنَّهُ وَجَبَ صرفُهُ، لأنَّ تأنيثَهُ تأنيثُ الجماعةِ وليسَ بتأنيثٍ معنويٍّ.

واعلم أنَّ المؤنّثَ إذا سمّي باسمٍ مذكّرٍ[10] على ثلاثةِ أحرفٍ فهوَ لا يَخْلُو مِنْ أنْ يكونَ متحرّكَ الأوسطِ[11]، أو لا يكونُ. فإنْ كانَ فلمْ ينصرفْ، وذلكَ نحو:

---

(١) في ز، ع: الاستقراء.

(٢) في ت: اعتبار الأصالة في الصفة وعدم دلالة دليل على.

(٣) في ت: الصالة.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في ف.

(٥) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٦) في الأصل، وفي ت: عقرباً.

(٧) هذا مكان (لو).

(٨) في ل: علتين.

(٩) في ز: النقض عليه.

(١٠) في ز: المذكر.

(١١) في ت، ف: الوسط.

رجلٍ سمّي بهِ مؤنّثٌ وإنْ لمْ يكنْ، نحو: زيدٍ، والأكثرونَ على صَرْفِهِ وعيسى بن عُمَرَ[١] والمبرّدُ[٢] على منع صرفهِ[٣].

وأمّا إنْ صُغِّرَ فَلَمْ يَنْصَرِفْ بالإجماع.

[قولُهُ: (*المعرفةُ شرطُها أن تكون عَلَمِيَّةً*).

أيّ المعرفةُ التي هيَ مانعةٌ مِنَ الصرفِ هِيَ العَلَمِيّةُ فقطْ لأنَّ ما عَدَاهَا][٤] أما المُضْمَراتُ والمبهماتُ، فلا مدخلَ لهما في هذا الباب لأنّهما مبنيّةٌ، وهذا البابُ معربٌ، وأمّا معرَّفةٌ[٥] بلامِ التعريفِ أو[٦] مضافةٌ[٧]، وهُما لا يمنعان الصرفَ أيضاً لأنّهما يجعلانِ غيرَ المنصرفِ منصرفاً. [فبالأحرىٰ[٨] أن لا يَجْعَلا المنصرفَ غيرَ منصرفٍ][٩]، ومنهُم مَن اعتبَرَ التَّعريفَ باللامِ المقدَّرةِ. نَحو: سَحَرَ فَإنَّهُ لا ينصرفُ للتعريفِ والعدلِ عن السَّحَرِ[١٠]، وَمِنْهُم من اعتبَرَ التعريفَ بالإضافةِ المعنويّةِ،

(١) هو عيسىٰ بن عمر الثقفي كان ثقة عالماً بالعربية والنحو والقراءة، توفي سنة ١٤٩ هـ. ينظر: مراتب النحويين: ٤٣، ونزهة الألباء: ٢٨. ويقرأ عنه كتاب: عيسىٰ بن عمر الثقفي تأليف الدكتور صباح عباس السالم، طبع بيروت.

(٢) هو محمّد بن يزيد صاحب الكامل والمقتضب ،توفي سنة ٢٨٥ هـ. ينظر: نزهة الالباء: ١٦٤، وأنباه الرواة ٣: ٢٤١.

(٣) الكتاب ٢: ٢٣، والمقتضب ٣: ٣٥٠، وعيسىٰ بن عمر: ٢٦٦.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٥) في ت: المعرفة.

(٦) في ع، ل: و.

(٧) في ت: الإضافة.

(٨) في الأصل، ز: فبالحرّي.

(٩) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ل.

(١٠) في ت: السحرة.

{وَهِيَ في التوكيدِ، أَعني في أَجْمَعَ وجمعاءَ، واكتَعَ وكتعاءَ، وأبصعَ[١] وبصعاءَ[٢]، وأبتَع[٣] وبتعاءَ[٤]، وَجُمَعَ، وَكُتَعَ، وَبُصَعَ، وَبُتَعَ[٥]، تقولُ: مررتُ بالقومِ أجمعَ فإنَّهُ غيرُ منصرفٍ لِوزنِ الفِعْلِ والتعريفِ، لكونهِ تأكيداً، ووجوبِ معرفةِ التوكيدِ أو التعريفِ والعدلِ، والأخيرُ ثابتٌ في جميعِ أخواتِهِ، فَعِندَ هؤلاءِ شرطُ المعرفة أَحَدُ الأمورِ: وَهُوَ أَمّا العَلَمِيّةُ أو التعريفُ باللامِ المُقَدَّرَةِ [كما في نَحوِ سَحَرَ][٦] وأمّا التعريفُ بالإضافَةِ المعنويّةِ}[٧].

العجمة[٨]

قَولُهُ: (*العُجْمَةُ شَرطُها [أَنْ تَكُونَ]*[٩] *عَلَمِيَّةً إلى آخِرِهِ*).

أيَ شَرْطُ العُجْمَةِ في منع الصرفِ أمران:

---

(١) في ت: بضع.

(٢) الكلمة ليست في ز.

(٣) في ز: بتع.

(٤) الكلمة ليس في ز.

(٥) الكلمة ليست في ع.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ز، ع.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٨) قال ابن يعيش ليس المراد من العجمة لغة فارس لا غير بل كلّ ما كان خارجاً عن كلام العرب من رومٍ ويونان وغيرهم. شرح المفصل لابن يعيش ١: ٦٦.

(٩) ساقط من ت، ل.

أحدُهما: العَلَمِيّةُ في العُجْمَةِ(١).

والثاني: أحدُ الأمرينِ:

وهو إمّا تحرُّكُ الأوسطِ.

وإمّا كونُهُ زائداً على ثلاثةِ أحرفٍ.

والدليلُ على الأوّل إنِّيٌّ ولِمِّيٌّ.

[أما الإنّيّ:](٢) فلأنّهم لَو سَمَّوا بديباجٍ لصرفُوهُ.

وأمّا اللمّيّ(٣): فلأنّهُ إذا نُقلَ غيرُ علمٍ في العجم إلى العربي تَصَرَّفوا فيهِ تَصَرُّفَ كلامِهم من إدخالِ الألفِ واللامِ والتنوينِ والتعريف إلى غيرِ ذَلِكَ، وصارَ من جنسِ كلامِهم فَلَمْ تَبْقَ فيهِ العجمةُ، فَلَمْ تَكُنْ مؤثّرةً.

والدليل على الشرط الثاني إنّيّ ولِمّيّ أيضاً.

أمّا الإنّي فلأنّهم لَمْ يَمْنَعُوا نوحاً ولوطاً(٤) منَ / ١٥ و / الصرفِ وإنْ أَجَازَ بَعضُهُمْ.

وأمّا اللمّي: فلأنّهُ إذا انتفى هذا الشرطُ كانَ ثلاثيّاً ساكنَ الأوسطِ، وكانَ في غايةِ الخِفَّةِ، وكانت خفّتُهُ قاومتِ التأنيثَ الذي هو أقوى منَ العُجْمَةِ، [فقاومتْه(٥)

---

(١) في ت: العجم.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في ز.

(٣) تقدّم تعريف الاني واللمي ١: ٢١٦ ـ ٢١٧.

(٤) و(لوطا) ليس في الأصل.

(٥) في ت: وقادمته.

أَولَى.

وإنّما كانَ التأنيثُ أَقوى منَ العُجْمَةِ[(١)]، لأنَّ العَلَمِيّةَ مَعَ التأنيثِ أَقوىٰ مِنَ [العَلَمِيّةِ مَعَ](٢) العُجْمَةِ، وإنّ(٣) العَلَمِيّةَ مَعَ التأنيثِ كيفَ ما كانَ تمنعُ الصَّرْفَ، إمّا وجوباً وإمّا جوازاً، وليستْ مع العُجْمَةِ كَذَلِكَ لأنّا لو سمّينا بديباجٍ وَنَحْوِهِ لم يمنعِ الصَّرْفَ لا وجوباً ولا جوازاً.

اعلمْ أنَّ [جميعَ أسماءِ الأنبياءِ](٤) غيرُ مصروفةٍ للعجمةِ والعَلَمِيّةِ إلّا ستّةٌ وَهِيَ: محمّدٌ، وهودٌ، وصالحٌ، ونوحٌ، ولوطٌ، وشعيبٌ [صلوات الله عليهم أجمعينَ(٥)](٦).

أمّا صالحٌ فلكونِهِ عربيّاً وَكَذَلِكَ شعيبٌ، وأمّا نوحٌ ولوطٌ فلِخفّتِها وأمّا هودٌ، فالناس اختلفوا فيه(٧) فمنهم من قالَ: إنّ العربَ من أولادِ اسماعيلَ فمنْ كانَ قبلَهُ فليسَ بعربي(٨)، وهود قبلَهُ.

وقال أبو سعيدٍ السيرافي: المشهور أَنَّهُ عَرَبِيٌّ.

فمن قالَ: إنّه أَعجَميّ وليس بعربيٍّ صَرَفَهُ لسكونِ وَسَطِهِ.

---

(١) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٣) في ل: لأن.

(٤) في ل: الأسماء للأنبياء عليهم السلام.

(٥) كلمة (أجمعين) ليست في ف.

(٦) في ت: عليهم السلام.

(٧) كلمة (فيه) ليست في ل.

(٨) في ت، ل: بعرب.

ومن قال: إنّه[1] عربيٌّ صَرَفَهُ[2] لعدمِ[3] تحقّقِ السببينِ فيه[4][5].

صيغة منتهى الجموع

قولُهُ: (*الجمعُ شرطُهُ صيغةُ مُنتهى الجموعِ بغيرِ هاءٍ*).

أي شرطُ الجمعِ المانعِ منَ الصرفِ كونُهُ عَلَى صيغةٍ يمتنعُ جمعُهُ مرةً أُخرى[6]، [فكونُهُ[7] جمعاً بمنزلةِ سبب، وكونُهُ على صيغةِ مُنتهى الجموع بمنزلةِ سببٍ آخر][8]، وكأنَّهُ جُمِعَ مرّتينِ، إمّا تحقيقاً نحو أكالب[9]، وإمّا تقديراً نحو أفاضلَ، وَمِنَ العربِ مَنْ يجمعُ هذا الجمعَ للمبالغةِ في الكثرةِ، فَقَالوا: (صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ)[10] ولا

---

(١) في ت: بأنّه.

(٢) زيادة من ت.

(٣) في الأصل، وفي ف: فلعدم.

(٤) (فيه) ليست في ل.

(٥) قال سيبويه: أمّا صالحٌ فعربيٌّ وكذلك شعيبٌ. وأمّا نوحٌ وهودٌ ولوطٌ فتنصرف على كلِّ حالٍ لخفّتها. الكتاب ٢: ١٩.

(٦) على الأصل الحاشية التالية: (وفي المختصر المراد من قولنا صيغة منتهى الجموع أن يكون على صيغة غير صيغة الجمع السالم يمتنع جمعها جمع التكسير). وهذا النصّ مأخوذ من الوافية: ٨٣.

(٧) في الأصل، وفي ز: لكونه.

(٨) ما بين المعقفتين ليس في ف.

(٩) في الأصل وفي ت: أكلب.

(١٠) الحديث كما جاء في سنن النسائي: (لكنّ لأنتنّ صواحبات يوسف). سنن النسائي المطبعة الميمنية ـ مصر ١: ١٣٢، وسنن ابن ماجة ـ البابي الحلبي ١: ٣٨٩، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١: ١٣٩. والكافية ـ شرح الرضي ١: ٤٠.

يردُ بِهِ النقضُ لأنَّ مرادَنا مِنْ قولِهِ[١]: يمتنع جمعهُ مَرَّةً أُخرَى أن يمتنعُ جمعهُ جمعَ التكسيرِ.

ومنهم مَنْ قَالَ: معنى تَكَرُّر الجَمعِ في هذا الجمعِ أَنَّ فيهِ جمعيةً لَهَا تَعَلُّقٌ باللفظِ، وجمعيةً لها تَعَلُّقٌ بالمعنى.

أمّا الأوّلُ: فلأنّها صيغةٌ لمْ يُوجَدْ عَلَى مِثالِهَا واحدٌ.

وأَمّا الثاني: فلأنّها جمعُ الواحدِ.

وَقَدْ أوردَ عليهِ أَنَّ المعنويّةَ لَوْ كانتْ مُؤَثِّرَةً فما بالُها لَمْ تكنْ مؤثرةً فِي حُمْرٍ مَعَ الوَصْفيّةِ.

وَأُجيبَ عَنْهُ: بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ منْ كونِ الجمعيةِ[٢] المعنويةِ مؤثّرةً مَعَ الجمعيّةِ اللفظيّةِ أَنْ تكونَ مؤثّرةً مَعَ الوصفيةِ[٣] أو معَ غيرِها، وهو قريبٌ مِنْ قولِ مَنْ قَالَ: شَرْطُ هذا الجمعِ كونُهُ لا نَظيرَ لَهُ في الآحادِ.

وفيه نظرٌ لأنَّهُ لو كَانَ كذلكَ لَزِمَ أَنْ يكونَ بابُ أكلبٍ وأجمالٍ غيرَ منصرفٍ، وَلَا يُقالُ: لا نُسَلِّمُ أَنَّ بابَ أَكلُبٍ وأجمالٍ لا نظيرَ لَهُ في الآحادِ لمجيءِ أبلمةِ لخُوصِ[٤] المُقلِ[٥]، وتاءُ التأنيثِ لا اعتدادَ بهِ، لكونه زائداً على البِنيةِ[٦] وهوَ واحدٌ،

---

(١) في ت: قولنا.

(٢) في ت: العجمية.

(٣) في ت، ف: الصفة، وفي ز: الوصف.

(٤) في ل: لخوم.

(٥) الأبلم خُوصُ المُقْلِ، وفيهِ ثلاثُ لغاتٍ: أُبْلَم، وأُبْلِمُ، وأبلِم والمقل حمل الدّوم، والدُّومُ شجرةٌ تُشبه النخلةَ. لسان العرب ـ مقل ـ ١٤: ١٥٠، ـ بلم ـ ٣٢٠.

(٦) في ل: الثلاثة.

وَلِمَجيءِ الواحدِ عَلَى وزنِ أكلّ[١] وَاحدٍ مِنَ المِثالَينِ إلّا في الحركةِ، فَإنَّ نظيرَ أكلبٍ أَحمرُ ونظير أَجمالٍ إجمالٌ مصدرُ أجملَ، وإنعامٌ فانَّهُ مفردٌ عند سيبويهِ[٢]، وكـذلكَ إفرادُ الضميرِ في قولِهِ تَعَالىٰ: ﴿مِمَّا[٣] فِي بُطُونِهِ﴾[٤]. لأنّا نَقولُ: أمّا أبْلُمَةُ:

فأمّا أوّلاً: فَلأنَّهُ لغةٌ رديئةٌ، لأنَّ الفَصيحَ أُبْلُمَةٌ بضمِّ الهَمْزةِ.

وأمّا ثانياً: فَلأنَّهُ نادرٌ، والنادرُ لا اعتبارَ بِهِ، كما لا اعتبارَ بسراويلَ عندَ مـن يَجْعلُ شرطَ هذا الجمعِ كونَهُ لا نظيرَ لَهُ في الآحادِ.

وأمّا ثالثاً: فَلأنّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ تاءَ التأنيثِ لا اعتدادَ بِهِ.

ألا ترىٰ أَنَّهُ معتدٌّ بِها في فرازنةٍ؟ وإلّا لامتنعَ[٥] من الصرفِ.

وإذا اعتُدَّ بِهَا في فرازنَةٍ اعتُدَّ بِهَا في كَرَاهِيَةٍ، وَطَواعِيَةٍ، وإبِلُمةٍ وإذا اعتُدَّ بها في][٦] أَبْلُمةٍ، لَمْ يَرِدِ النقضُ[٧].

وأمّا آنك[٨] فإنَّهُ اسمُ أعجَميٌّ لا يُعْتَدُّ بِهِ في العربِ كما لا يُعْتَدُّ بسراويلَ عندَ مَنْ يجعلُهُ أعجمياً.

---

(١) كلمة (كل) ساقطة من ل.

(٢) الكتاب ١: ١٦، ١٧.

(٣) في ت: (ما)، وهو سهو.

(٤) سورة النحل: ٦٦.

(٥) في ل: امتنع.

(٦) ما بين المعقفتين ليس في ز.

(٧) زاد في ع: به.

(٨) الآنك بوزن أفلس: الرصاص الخالص الأسود وفي الحديث من استمع إلى قينة صبَّ اللهُ في أذنيهِ الآنك يوم القيامة. المخصص لابن سيدة ـ بولاق ١٢: ٢٥، والمصباح المنير للفيّومي ـ القاهرة ١: ٢١.

وأمّا قوله: (*لمجيء الواحدِ عَلَى وزنِ كلِّ واحدٍ مِنَ المثلينِ إلّا في الحركة*).

فنقولُ: المرادُ من قولهم لمجيء الواحدِ على وزنهِ مجيءُ الواحدِ على وزنهِ في الحركاتِ والسكناتِ والحروف / ١٥ ظ / وإلّا لورد النقضُ على بابِ مَسَاجِدَ بِدُلَامِصٍ[1]، وعُلَابِطٍ[2]، وهُدَابِدٍ[3].

وَمِنْهُم مَنْ قَالَ: إنَّ هَذَا الجَمْعَ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ للجَمْعِ وَشَبَهِ الفِعْلِ، مِنْ حَيْثُ أَنْ لم[4] يكن جَمْعُهُ مرّةً أخرى كالنِعْلِ.

ومنهم من قال: إِنَّهُ غيرُ منصرفٍ للجمعِ وَشَبَهِ العَجَمِيِّ، لكونِ العَجَمِيِّ عَلَى غيرِ وزنِ العَرَبِيِّ، وإنّما اشتُرِطَ في هَذا الجَمْعِ أنْ يكونَ بغيرِ هاءٍ لأَنَّهُ لو كانَ مَعَ الهاءِ لشابَهَ المُفْرَدَ وَهُوَ كَرَاهِيَةٌ، وَطَوَاعِيَةٌ، لَفْظاً أو مَعْنًى فأُجْرِيَ مُجراهُ في الصرفِ، أمّا لفظاً فظاهرٌ، وأمّا معنىً فلأنَّ كُلَّ واحدٍ مِنْهُما يقعُ عَلَى الكَثِيرِينَ، لكونِ أحدِهما جمعاً، ولكونِ الآخرِ مصدراً، وَهُما يَقَعَانِ عَلَى الكثيرينَ، فَإِذا تَقَرَّرَ ذلِكَ فـفرازنـةٌ منصرفٌ لكونِها مَعَ الهاءِ.

ولقائلٍ أنْ يقولَ: لو قالَ: بغيرِ هاءٍ ولا ياءِ نسبةٍ لكانَ أَصْوَبَ. فإنّ[5] مدائنيّاً

---

(١) الدُلَمِص والدُلامِص: البَرّاقُ ـ لسان العرب ـ دلمص ـ ٨: ٣٠٤.

(٢) العَلَبِطُ والعُلابِطُ: القطيع من الغنم، المصدر السابق ـ علبط ـ ٩: ٢٣٠.

(٣) الهُدَبَدُ والهُدابِدُ: اللَّبَنُ الخاثِرُ المصدر السابق ـ هدبد ـ ٤: ٤٤٦.

(٤) كلمة (لم) ساقطة من ل.

(٥) في ل: في.

يَنْصَرِفُ، لأجلِ ياءِ[1] النسبةِ، وصياقلةٌ وفرازنةٌ لأجلِ التاء[2].

وَيُمكِنُ أَنْ يُجابَ عنهُ، بأنَّ النسبةَ إلى الجَمْعِ شاذٌّ [وهذا الجوابُ ضَعْفُهُ ظاهرٌ][3].

قولُهُ: *(وحضاجِرُ[4] عَلَماً للضَّبُعِ غيرُ مُنْصَرِفٍ).*

جوابُ سؤالٍ[5] مُقَدَّرٍ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: هذا الوزنُ إنَّما لَمْ يَنْصَرِفْ لِكَونِهِ جمعاً مَعَ كونِهِ على صيغةِ مُنتهى الجموعِ، وَهَذَا الْمَجْمُوعُ منتفٍ هَاهُنا، لانتفاءِ كونِهِ جمعاً، لِكَونِهِ عَلَماً لِلمُفرَدِ، وإذا انتفى المَجْمُوعُ، انتفى كونُهُ غيرَ منصرفٍ، لانتفاءِ عِلَّتِهِ التَّامَةِ.

وَجَوابُهُ: أَنْ يُقَالَ: لا نُسَلِّمُ انتفاءَ الجَمْعِ هَاهُنا، لأنَّ شَرْطَ الجمعِ المانعِ مِنَ الصَّرْفِ هُوَ كونُهُ جَمْعاً في الأصلِ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لَوْ سَمَّيتَ رجلاً بمساجدَ، لا تصرفُهُ لكونِهِ جمعاً في الأصلِ؟

وإذا كانَ كذلِكَ كانَ غيرَ منصرفٍ لوجودِ علَّةِ منعِ صَرْفِهِ.

[ولقائلٍ أَنْ يَقُولَ: لَوْ كانَ شرطُ الجمعِ كونُهُ جمعاً في الأصلِ وَجَبَ أَنْ يَذْكُرَهُ كما ذكره في الوصفِ][6].

---

(١) كلمة (ياء) ساقطة من ت.

(٢) في ت، ع، ل: تاء التأنيث.

(٣) ما بين المعقفتين ليس في ز، ع، ف.

(٤) حَضاجِرُ: اسمٌ للذكرِ والأنثى من الضِّباعِ. لسان العرب ـ حضجر ـ ٥: ٢٧٨.

(٥) في ت، ع، ف، ل: لسؤال.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز، ل.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: لَو كانَ شرطُ الجمعِ[1] المانع مِـنَ الصَّرْفِ كـونُهُ جمـعاً في الأصلِ، كما فِي الوَصْفِ، لَزِمَ صَرْفُ مثلِ مَسَاجِدَ، إذا سُمِّيَ بِهِ لامتناع اعتبارِ الجمعيةِ الأصليةِ مَعَ العَلَميةِ [كامتناعِ اعتبار الصِّفَةِ الأصلِيةِ مَعَ العَلَمِيّةِ][2] صفةً[3] لِـلعِلَّةِ المُشْتَرَكَةِ، وهيَ لزُومُ اعتبارِ المتضادّينِ في حكمٍ واحدٍ.

قولُهُ: *(وسراويلُ إذا لمْ يُصرَفْ[4] إلى آخرِه)*.

جوابٌ أيضاً لاشكالٍ[5] مُقدَّرٍ أشكلَ مِنَ الذي ذَكَرْنَا في حَضَاجِرَ وهوَ أَنْ يُقالَ: سَلَّمنَا أَنَّ حَضَاجِرَ غيرُ مُنْصَرِفٍ للجمعيةِ[6] الأصليةِ فما قولُكُم في سراويلَ مَعَ أنّه ليس بجمعٍ {في الأصلِ،[وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذا الوزنَ لَمْ يُصْرَفْ إذا كـانَ جمـعاً أو منقولاً عنْ جمعٍ}[7]][8] غيرِ مُنصرفٍ.

والجوابُ عَنْهُ مُخْتَلِفٌ.

فقال[9] قومٌ: إِنَّهُ أعْجَمِيٌّ منقولٌ إلى العَرَبِيِّ، فَلَمّا نُقِلَ إلى العَرَبِيِّ حُمِلَ عَلَى مَا كانَ عَلَى زِنتهِ في العربيةِ كمصابيحَ وقناديلَ في منعِ الصَّرْفِ، فَلَزِمَ هَؤلاءِ أَنْ يَقُولوا:

---

(١) ساقط من ت.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٣) ساقطة من ت، ز.

(٤) زاد في ل: وهو الأكثر.

(٥) في ت، ف، ل: لسؤال.

(٦) في ت: العجمية.

(٧) ساقط من ت، ز، ف.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من ل

(٩) في ت: فقد قال.

الجمعُ وما أشبَهَ الجمعَ شَرْطُهُ أَنْ يكونَ على صِيغَةِ مُنتهى الجموعِ بِغَيرِ هاءٍ.

وَقَالَ قَومٌ: إِنَّهُ عَرَبِيٌّ، وَمِنَ المَعْلُومِ، من استقراءِ كلامِهِم، أَنَّ هَذَ الوزنَ لم يُمنعْ مِنَ[1] الصَّرْفِ إلّا للجمعيةِ، وَقَدْ ثَبَتَ مَنْعُ صرفِهِ فَوَجَبَ أَنْ يُحمَلَ عَلَى الجمعِ تقديراً، وإنْ كانَ على خلافِ القياسِ[2] حفظاً لاستقرائِهِم، وقاعِدَتِهِم.

وانّما قُلنا: إِنَّهُ على خلافِ القياسِ لأنَّهُ لمْ يثبتْ في لُغَتِهِم حَمْلُ المفردِ على الجمعِ[3] في الأجناسِ بخلافِ الاعلامِ، فَإِنَّهُ ثابتٌ حملُ المُفْرَدِ عَلَى الجمعِ[4] وبالعكسِ في الأعلامِ.

وَمِنْهُم مَنْ جَعَلَهُ جمعَ سِروالةٍ، وقَدْ أنشدوا[5]:

عَلَيهِ مِنَ اللؤمِ سِرْوالةٌ ... فَلَيْسَ يَرِقُّ لمُسْتَضْعَفِ[6]

[وهذا البيتُ دَليلٌ على أَنَّ سروالةً مفردُ سراويلَ][7]، واعتَمدَ عليهِ أبو العباسِ[8] وأبو سعيدٍ السِّيرافي[9].

---

(١) ساقط من ت، ف، ل.

(٢) في ل: الأصل.

(٣) في ت، ع، ل: الجمع على المفرد.

(٤) زاد في الأصل وفي ز، ع، ت، ل: على المفرد.

(٥) في ت، ع، ف، ل: أنشد.

(٦) البيت لم يعرف قائله ويرى صاحب الخزانة أنه مصنوع. ينظر: المقتضب ٣: ٣٤٦، ولسان العرب ـ سرل ـ ١٣: ٣٥٥، وخزانة الأدب ١: ٢٣٣.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٨) المقتضب ٣: ٣٤٦.

(٩) الكتاب ٢: ١٦.

وَمِنْهُم مَنْ قالَ: إنَّهُ مفردٌ مؤنّثٌ فَلَمْ ينصرفْ للتعريفِ والتأنيثِ.

وَمِنْهُم مَنْ يَصْرِفُهُ، وَهُوَ ظاهرٌ، لأنَّ عِلَّةَ منعِ صرفِ هَذا الوزنِ هِيَ الجمعُ، وَقَدْ فَقَدَ هَاهُنَا كَونَهُ جمعاً فَوَجَبَ صَرْفُهُ.

اعلم أَنَّ مَنْ قَالَ: شَرْطُ هذا الجمعِ كَونُهُ لا نظيرَ لَهُ في الآحادِ فـقد تَـوجَّهَ / ١٦ و / عليهِ الاشكالَ[١] بسراويلَ سواءٌ صُرِفَ أو لَمْ يُصْرَفْ لأنَّهُ على تـقديرِ صرفِهِ لَزِمَ أَنْ لا يكونَ مصابيحُ جمعاً لا نظيرَ لَهُ في الآحادِ، لمجيءِ سراويلَ الواحدِ على زِنتِهِ، وعلى تقدير منع صرفِهِ يَتَوجَّهُ الإشكالُ عليهِ بأَفْلسٍ[٢] لأنّ منعَ صرفِهِ، إنّما هُوَ لأجلِ كونِهِ لا نظيرَ لَهُ في الآحادِ.

قوله: (*ونحو*[٣]*: جوارٍ رفعاً وجرّاً كقاضٍ*).

اعلمْ أنّ[٤] نحوَ جوارٍ مثلُ قاضٍ، في حالتي الرفعِ والجرِّ لفظاً بالاتّفاقِ. لكنْ اختلفوا في التقديرِ فقالَ سيبويهِ[٥]، واتباعه[٦]: إنّه غيرُ منصرفٍ.

وقالَ قومٌ: إنّه منصرفٌ لفقدانِ العِلَّةِ المانعةِ مِنَ الصَّرفِ واستدلّوا على ذلكَ بأنّ شرطَ الجمعِ المانعِ مِنَ الصَّرْفِ هوَ أنْ يكونَ بعدَ ألفِ الجمعِ حرفانِ كَمَسَاجِدَ

---

(١) في الأصل: اشكال.

(٢) في ت، ع: بباب أفلس.

(٣) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٤) كلمة (ان) ساقطة من ل.

(٥) الكتاب ٢: ٥٨.

(٦) شرح الرضي على الكافية ١: ٥٨.

أو ثلاثةُ أحرفٍ أوسطها[١] ساكنٌ كمصابيحَ، وكُلُّ واحدٍ منهما منتفٍ في جوارٍ، فيكونُ منصرفاً، وصارَ حُكمهُ مثلَ حكمِ سلامٍ وكلامٍ.

والجوابُ عنهُ: أنَّا نختارُ أنَّ بعدَ ألِفهِ حرفينِ، لأنَّ الياء مرادةٌ بدليلِ بقاء كسر ما قبلَها، ولو كانَ كسلامٍ وكلامٍ، لكانَ الاعرابُ جارياً على الراءِ[٢]، ولمَّا لم يكنْ كَذَلِكَ، عُلِمَ أنَّ الياءَ مقدّرٌ معنويٌّ في حكمِ الثابتِ، فيكونَ غيرَ منصرفٍ.

فانْ قِيلَ: إنَّهُ مُقَدَّرٌ لأجلِ الكسرةِ دونَ منعِ الصرفِ.

قلنا: بَلْ مُقَدَّرٌ أيضاً لأجلِ منعِ الصّرفِ، لكونهِ أمراً لفظيّاً كالكسرةِ، والتنوينِ على هذا المذهبِ لا يكونُ تنوينَ التّمكّنِ[٣]، بل هُوَ تنوينُ العِوَضِ.

فقالَ سيبويهِ: إنّه عِوَضٌ مِنَ الياءِ[٤].

وقالَ المبرّدُ: إنّهُ عِوَضٌ عنْ حركةِ الياءِ[٥].

وقالَ بعضُ مفسّري كلام سيبويهِ: إنَّ مرادَ سيبويهِ من قولِهِ إنَّهُ عِوَضٌ مِنَ الياءِ، إنَّهُ عِوَضٌ مِنْ حَرَكَةِ الياءِ، عَلَى تقدِيرِ حذفِ المُضَافِ.

أمَّا قولُ المبرّدِ: فلأنَّ أَصلَهُ: هؤلاءِ جواريُّ، استُثْقِلَتْ عَلَيهِ الحركةُ[٦]،

---

(١) في ت، ع، ل: وسطها.

(٢) في ع: الواو.

(٣) في ل: التمكين.

(٤) الكتاب ٢: ٥٦.

(٥) شرح الرضي على الكافية ١: ٥٨. وممن ذهب هذا المذهب المازني وأنكر أبو علي هذا القول على أبي إسحاق. المنصف ٢: ٧٢.

(٦) في ل: الضمة.

فأُسْقِطتْ فَسُكِّنَتْ، ثُمَّ عُوِّضَ التنوينُ مِنَ الحَرَكةِ، فَالتَقَى ساكنانِ، الياء والتنوينُ[١] فَحُذِفَتِ الياءُ.

وأَمّا قولُ سيبويهِ ففيهِ صُعوبةٌ، ولهُ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُما أنّ[٢] أصلهُ[٣] جواريٌ بالتنوينِ، لكونِ الإسمِ منصرفاً في الأصلِ، ثُمَّ حَذَفَ الحَرَكَةَ مِنَ الياءِ للاستثقالِ فالتقى ساكنانِ فَحُذِفَتِ الياءُ، وكانَ التـنوينُ جديراً بالحَذْفِ، لكونهِ غيرَ مُنصَرِفٍ، فَحُذِفَ التَّنوينُ لمنعِ الصَّرفِ، ثُمَّ عُوِّضَ مِنَ الياءِ تنوينٌ، لأنّهُ حُذِفَ شيئانِ مِنْهُ.

فَهذا التَّنوينُ الثَّابتُ لَيسَ للمكانةِ.

والثاني: أَن يُقالَ: إنَّ أَصلَهُ جواريَ[٤] بِغَيرِ التَّنوينِ فَحُذِفتِ الحَرَكَةُ مِنَ الياءِ استثقالاً عليها، فَصَارَ جواريْ بِسُكونِ الياءِ، وَلَمَّا كَانُوا يَحذِفُونَ اليـاءَ إذا وَقَـعَتْ طَرَفاً، قبلَها كسرةٌ في المفردِ كـقولِهِ تَـعَالى: ﴿وَالَّـيلِ إِذَا يَسْـرِ﴾[٥] و[٦]﴿الكَـبِيرُ المُتَعَالِ﴾[٧] كانَ حذفها في الجمع، وهو جواري أولى، وأوفق[٨] فحذف ثمّ عوّض

---

(١) في ز: النون.

(٢) في ل: أنّه.

(٣) كلمة (أصله) ساقطة من ل.

(٤) في ت: جوارٍ.

(٥) سورة الفجر: ٤.

(٦) زاد في ت: وقوله.

(٧) سورة الرعد: ٩. من قوله تعالى: ﴿عَالِمُ الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الكَبِيرُ المُتَعَالِ﴾.

(٨) هذا الوَجْهُ أشبَعَهُ أبو الفتح بن جني بحثاً في المنصف ٢: ٧٣.

التّنوين من الياء لكونه أخفّ من الياء.

وَعَلَى الوَجهينِ المَذكُورَينِ لا يَلْزَمُ مَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ فِي شَرْحِهِ عَلَى قولِ مَنْ قَالَ: إنَّ التنوينَ عِوضٌ مِنَ الياءِ، وَهُوَ أَنَّ حَذْفَ الياءِ إنَّما هُوَ لأجلِ وُجودِ التَّنوينِ، فَكَيفَ يَكُونُ عِوَضاً عنها[1]؟ لأنَّ حذفَ الياءِ لَمْ يكنْ مُعَلَّلاً بوجودِ التّنوينِ الملفوظ.

وَصَاحِبُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ المَذْهَبينِ، أَعنِي الذي يَقُولُ: إنَّ هَذَا التنوينَ عُوِّضَ، والذي يقولُ إنَّهُ تَنْوينُ تَمَكُّنٍ نَظَرَ في[2] أَصْلِهِ.

مثلاً إذا سُمِّي امرأةٌ بقاضٍ، قالَ سيبويه: هذهِ[3] قاضٍ[4] بحذفِ الياءِ وتعويض التنوينِ مِنها مَعَ تَحَقُّقِ العَلَميةِ والتأنيثِ فِيهَا.

وَقَالَ الذي يقولُ: إنَّهُ تنوينُ التَّمكُّنِ: هذهِ قاضي باثباتِ الياءِ، وَحَذْفِ التَّنوينِ، وَلِكَونِهِ غيرَ مُنْصَرِفٍ، لِوجودِ علَّتينِ فيهِ، وعدمِ تعويض[5] التنوينِ مِنَ الياءِ فيهِ.

وأمّا في حالِ النّصبِ، فاتّفقَ الجميعُ عَلَى أَنْ يُقالَ: رأيتَ جواريَ لفظاً وُحكماً، لِخفةِ الفتحةِ عليها.

---

(١) يرى ابن الحاجب أن التنوين عوض عن إعلال الياء وليس عوضاً عن الياء. شرح الكافية لابن الحاجب: ١٦.

(٢) كلمة (في) ليست في ل.

(٣) في ت: هذ.

(٤) الكتاب ٢: ٥٦.

(٥) في ت: التعويض.

ومنهم مَنْ يجعلُهُ، وهوَ الكسائي[١]، وأبو زيدٍ[٢] في حالِ الجرِّ متحركاً بالفتح وتَقَولُ: مَرَرْتُ بجواريَ، لكونهِ غيرُ مُنْصَرِفٍ[٣]، وَغَيرُ المُنْصَرِفِ في موضعِ الجـرِّ مفتوحٌ، وَقَدْ جَاءَ على هذه اللغة قولُ الفَرَزْدَقِ:

فَلو كَانَ عَبْدُ اللهِ مَولىً هَـجُوتُهُ ولكنَّ عبدَ اللهِ مولى مَـوالِـيَا[٤]

[وليس هذا القولُ بعيداً عنِ الصوابِ، وَقِيلَ:][٥] / ١٦ ظ / وهوَ ضعيفٌ لأنَّ غيرَ المُنْصَرِفِ انَّما تَحَركَ بالفَتْحِ فِي حال الجرِّ إذا استحقَّ الجرَّ، وهذا لمْ يستحقَّ الجرَّ.

فإنْ قيلَ لِمَ صُرِفَ ثمانٍ وَهُوَ[٦] مِثْلُ جوارٍ في كونِ الياءِ مقدّراً بعد النونِ.

قلنا: لأنَّ الياءَ الذي هُوَ مقدّرٌ بعدَ النّونِ هو ياءُ النسـبةِ لأنَّـهُ مـنسوبٌ إلى الثُّمنِ الذي يُصَيِّرُ السّبعةَ ثمانيةً، فَهُوَ ثُمْنُهَا، ثمَّ فَتَحوا أوّلَهُ لأنَّهم يغيّرونَ في النَّسبِ[٧] كدُهريٍّ[٨]، وَحَذَفُوا فيها إحْدى يائي[٩] النِّسْبَةِ وَعَوَّضُوا مـنها الألفَ، فـإذا كـانَ

---

(١) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي مولىٰ بني أسد، رأس مدرسة الكوفة النحويةِ وأحد القراء السبعة توفي سنة ١٨٩ هـ. مراتب النحويين: ١٢٠، وطبقات النحويين: ١٢٧، ونزهة الالباء: ٥٨، وغاية النّهاية ٢: ٥٣٥.

(٢) في ز: يزيد. هو سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد الأنصاري المتوفى سنة ٢١٥ هـ. انظر: أنباه الرواة ٢: ٣٠، نزهة الالباء: ١٠١، وبغية الوعاة ١: ٥٨٢.

(٣) شرح الرضي على الكافية ١: ٥٨.

(٤) طبقات النحويين واللغويين: ٣٢، والهمع ١: ١١٥.

(٥) ما بين المعقفتين ليس في ز، ع، ف.

(٦) في ز: هي.

(٧) في ت: النسبة.

(٨) الدّهريّ بالضم: المسن، وبالفتح: الملحد، وهم ربّما غيّروا في النّسب كما قالوا: سهلي للمنسوبِ إلى الأرضِ السّهلة. مختار الصحاح: ـ دهر ـ ٢١٢.

(٩) في ز، ل: ياء.

كَذَلِكَ، لَمْ يكنْ ثمانٍ مثلَ جوارٍ، وثبتَ ياءُ ثمانٍ عِندَ الإضافةِ، كما ثبتَ ياءُ القاضي.

فيقال: ثماني عشرةَ[1]، وقد جاء[2] ثمانيَ في النصبِ شاذّاً كقوله:

يحـدو ثمـانِيَ مُـولَعاً بِـلَقَاحِها ....[3]

وَهَكذا حُكمُ[4] المَنسوبِ إلى الثمانِ[5]، وليسَ[6] ثماني[7] كذلكَ، لكونِ يائِهِ أصْلِيةً.

التّركيب

قولُهُ: *(التّركيبُ شَرطُهُ العَلميةُ إلى آخرِهِ)*.

أي شَرطُ التّركيبِ المانعِ منَ الصرف، أمور ثلاثة:

أحدها: وجوديّ وهو أن يكونَ عَلَماً.

والآخرانِ: عَدَمِيانِ، وَهُما أَنْ لَا يكونَ بِإضَافةٍ، ولا إسنادٍ.

---

(١) في سائر النسخ عشر وما أثبتناهُ من ل.

(٢) كلمة (جاء) ساقطة من ل.

(٣) صدر بيت لابن ميّادة، وعجزه: حَتّى هَمَمْنَ بزَيغَةِ الإرتاجِ. انظر: الكتاب ٢: ٧١، والخزانة ١: ١٥٧، وحاشية الصّبان ٣: ٢٤٨.

(٤) في ع: الحكم.

(٥) في ت، ف: الثمن، وفي ل: اليمن.

(٦) في ز: وان كان.

(٧) في ف: (ثما)، وفي ل: ثماني.

أمّا الأوّلُ: فإنّهُ لوْ لمْ يكنْ عَـلَماً لكَـانَ ذَلِكَ التّركـيبُ في مـعرضِ الزَّوالِ، والتَّركيبُ إنّما يمنعُ الصّرفَ إذا كانَ لازماً، والتَّركيبُ اللازمُ لا يكونُ إلّا في الأعلامِ، فوَجَبَ أَنْ يكونَ عَلَماً وَلأنَّهُ إنّما اشترطَ العلميةَ احترازاً مِنْ نَحـو: جـاري بـيتَ بيتَ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ، فَإِنَّهُ مَبنيّ، وَبَابُ مَا لا يَنْصَرِفُ مـعربٌ، وإنّمـا اشـتُرِطَ أنْ لا يكونَ بإضافةٍ لأنَّ الإضافةَ تجعلُ غيرَ المنصرفِ منصرفاً، أو في حُكمِ المنصرفِ، على المَذْهَبينِ، فالأحرىٰ[1] أَنْ لا يُجْعلَ المنصرفُ غيرَ منصرفٍ.

وإنّما اشْتُرِطَ أَنْ لا يكونَ بإسنادٍ، لأنّهُ لو كانَ بإسنادٍ لَكَانَ مبنيّاً مثلَ: تأبّطَ شَرّاً، وَذَرَّى حباً، وبابُ ما لا ينصرفُ معربٌ فاحتُرِزَ منهُ.

وَلِقَائِلٍ أنْ يقولَ: كانَ منَ الواجبِ أَنْ يَزِيدَ عليهِ قَيدَينِ:

أحدُهما: أنْ لا يتضمّنَ الثاني منهما معنى الحرفِ نحو: خَمْسَةَ عَشَرَ فَـإنّهُ إذا سُمّيَ بهِ بقيَ على البناءِ، على الوجهِ الأصحّ.

والثاني: أَنْ لا يكونَ الإسمُ الثـاني صـوتاً ليـخرجَ مـنهُ[2]، مـثلُ سـيبويهِ وعمرويهِ، فإنّهما عَلَمانِ مركَّبَانِ ليسَ فيهما تركيبُ إضافةٍ، ولا إسنادٍ، وَهُما مَبنيّانِ.

لا يُقالُ: إنّه[3] لا حاجةَ إلى هذينِ القَيدَينِ، لأنَّ كلامَهُ في غيرِ المُنْصَرِفِ وَهُوَ معربٌ، وَهَذَانِ مَبنيانِ، لأنّا نَقُولُ: لَو كَانَ كذلِكَ لَمْ يَلزمُ الاحـترازُ عَـنِ التَّركيبِ الإسناديّ بقولِهِ: ولا إسنادٌ، لكونِهِ مبنيّاً بالاتّفاقِ، وإذا كـانَ شَرْطُ التركـيبِ مـا

---

(١) في ت: فبالأحرى.

(٢) في ت: عنه.

(٣) ليس في ز.

ذَكَرناهُ، لَمْ يكنْ كُلُّ التركيبِ معتبراً، بَلْ بَعضُهُ، وَهُوَ جَعْلُ الاسمَينِ اسماً واحداً، لا على وَجْهِ الإضافةِ، ولا عَلَى وَجْهِ الإسنادِ وَلا تَضَمُّنُ أحَدِهِما حرفاً، ولا يكونُ الثاني صوتاً، ويكونُ عَلَماً.

واعلم أنَّكَ لو ركَّبْتَ محاريبَ و[1]مساجدَ، وجعلتَهُما اسماً واحداً لشخصٍ، يكونُ غيرَ منصرفٍ للعلميةِ والتَّركيبِ، وإذا نَكَّرْتَهُ صرفتهُ، وإنْ كانَ قبلَ التَّركيبِ غيرَ مُنْصَرِفٍ، وَكَذَلِكَ لو سَمَّيتَ باسمَينِ في آخرِ أحَدِهِمَا أَلِفُ تأنيثٍ[2]، نحو: صاحبُ بُشرىٰ، أو[3] صاحبُ حمراءَ، ثُمَّ نَكَّرْتَهُ صَرَفْتَهُ، وَقِيلَ لا ينصرفُ، لأنَّ الاسمينِ حالَ التَّركيبِ مثلُهما قبْلَ التركيبِ. وكما كانَ قَبَلَ التَّركيبِ غيرَ منصرفٍ، يكونُ حالَ التركيبِ كَذَلِكَ.

الألف والنون

قَولُهُ: (*الألفُ والنّونُ إنْ*[4]*كانا*[5] *في اسمٍ فَشَرطُهُ العَلَمِيّةُ*][6] *إلى آخرِهِ*).

إعْلَمْ أنَّ في العِلَّةِ المانعةِ مِنَ الصَّرْفِ فيما فيهِ الألِفُ والنّونُ خِلافاً.

---

(١) (الواو) ليس في ل.

(٢) في ت: التأنيث.

(٣) في ل: و.

(٤) في ل: اذا.

(٥) في ف: كان.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

فقالَ البصريونَ[١]: إنَّ الألِفَ والنّونَ ليسَ لَهُ دَلَالةٌ على مَعْنَىً يصيرُ بِهِ فَرْعاً لأصلٍ، كَالوَصْفِ مثلاً، فَإنَّ لَهُ دلالةٌ على مَعْنىً يصيرُ بِهِ فرعاً عن أصلٍ / ١٧ و / فإذاً لا يكونُ سَبَبَاً بانفرادِهِ، وإنّما هُوَ سببٌ مِنْ حيثُ أنّه شابَهَ ألفي التأنيثِ، في نحو حمراءَ مِنْ حيثُ أنَّ كُلَّ واحدةٍ منهما، زائدتانِ[٢]، زِيدَتا معاً، ومن حَيثُ أنَّهما جِيءَ بِهما بعدَ سلامةِ الكلمةِ، واستيفاءِ الأصولِ، ومنْ حيثُ امتناعِ دخولِ تاءِ التأنيثِ على كلِّ واحدٍ مِنْهُما، وَمِنْ حيثُ أنَّ بناءَ ما فيهِ الألِفُ والنّونُ مُخَالِفٌ لبناءِ ما هُوَ للمؤنّثِ، كمخالفةِ بناءِ مذكرِ حمراءَ لبناءِ مؤنّثِها، وَمِنْ حيثُ استوائِهما في التَّصْغِيرِ، في بقاءِ الزّيادَتينِ[٣] فيهمَا وَمِنْ حيثُ استوائِهما في الوزنِ.

وقال الكوفيونَ[٤]: الاسمُ الذي فيهِ الألِفُ والنّونُ لا ينصرفُ كَسَكرانَ للوصفِ والألفِ والنونِ، لا لِلمُشَابَهَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ شَرطَ أَنْ يكونَ قبلَ الألفِ ثلاثةُ أحرفٍ، احترازاً عن يَدَانِ ودمانِ إذا سُمِّيَ بِهما. وإذا تَقَرَّرَ ذلكَ، فنقولُ: الاسمُ الذي فيهِ الألفُ والنّونُ لا يخلو مِنْ أَنْ يكونَ اسماً غيرَ صفةٍ أو صفةً.

فإنْ كَانَ الأولَ: فَالشَّرطُ في امتناع صَرْفِهِ العَلَميّةُ، لأنَّهُ لَوْ لمْ يكُنْ عَلَماً لمْ يمتنعْ دخولُ تاءِ التأنيثِ عليه [نحو: مَرْجَانٍ وَمَرجَانَةٍ، وَسَعْدانٍ وسعدانةٍ][٥]، [وإذا

---

(١) في شرح الاشموني ٣: ٢٣٤: وهو مذهب سيبويه.

(٢) في ت: زيادتان.

(٣) في الأصل: الزيادين.

(٤) شرح الأشموني ٣: ٢٣٤.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

لم يمتنع دخول تاء التأنيث عليه][1] لم[2] تحصّلَ لَهُ المُشَابَهَةُ بألفي التأنيثِ، فَلمْ يمتنعْ منَ الصرفِ.

وإنْ كانَ الثاني -أعني الصفةَ- فقالَ قومٌ: شرطُ امتناعِ صرفِهِ انتفاءُ فَعلانةٍ.

وَقَالَ قومٌ[3] آخرونَ: وجودُ فَعلى.

أمّا الشّرطُ الأوّل: فَلِتَحقُّقِ المشابهةِ بألفي التأنيثِ في انتفاءِ فعلانةٍ حينئذٍ.

وأمّا الشرطُ الثاني: فلأنَّهُ كُلّما كانَ للمؤنّثِ صيغةٌ غيرُ صِيغَةِ المُذَكَّرِ كسكرى لمْ يُفَرِّقْ بينَهُما بدخولِ تاءِ التأنيثِ، فلا يقالُ سكرانة[4]، وإذا استلزَمَ وجودَ فَعْلَى انتفاء فعلانةٍ الذي هو الشبه، حَصَلَ الشبه بهِ.

ومن أجلِ[5] الاختلافِ في الشرطِ اختَلَفَ في رحمن:

فمن[6] قالَ: إنَّ شَرْطَهُ [انتفاءُ فعلانةٍ، قالَ[7] يمتنع[8] صرفهُ لوجودِ علّةٍ[9] مَعَ الشَّرْطِ.

---

(١) زيادة: من ت، ف.

(٢) في الأصل، وفي ز، ف: فلم.

(٣) زيادة من ت.

(٤) في ت، ز، ع، ف: سكراة.

(٥) كلمة (أجل) ليست في ز.

(٦) في ت: من.

(٧) كلمة (قال) ليست في ز.

(٨) في ز، ع، ف: يمنع.

(٩) في ز، ع، ف: علّته.

وَمَنْ قالَ: إنَّ شَرْطَـهُ](1) وجـودُ فَـعْلَى، يَـصْرِفُهُ(2) لانـتفاءِ شرطِ(3) مـنعِ صرفِهِ(4). والصحيح هو الأوّل، لأنّ وجودَ فَعْلَى ليسَ شرطاً بـالذاتِ، بـل كـانَ شرطاً، لاستلزامِهِ امتناعَ دخولِ تاءِ التأنيث الذي(5) هو شرطٌ بالذاتِ، فَمَتَىٰ وُجِدَ الذي هُوَ شرطٌ بالذاتِ. [وهو امتناعُ دخولِ تاءِ التأنيثِ معَ عِلَّةِ مـنع صرفـهِ](6) فسواء وُجِدَ الذي هو شَرْطٌ بالعرضِ، أو لمْ يُـوجدْ، مُـنِعَ الصَّرفُ عـملاً بـالعلّةِ العامّةِ(7)، وَلَمْ يُخْتَلَفْ في سكرانَ، لوجودِ الشَّرطَيْنِ، وَهُمَا:

انتفاءُ فعلانَةٍ، ووجودِ فَعْلَى [، ولمْ يُخْتَلَفْ أيضاً في ندمانٍ لانتفاءِ الشرطينِ، وَهُما وجودُ فعلانةٍ، وانتفاء فَعْلى](8).

ثُمَّ اعلمْ أَنَّ نحوَ(9): سِرْحانٍ وإنسـانٍ مُـنصرِفٌ لانـتفاءِ شرطِـهِ، وهـوَ(10) العَلَمِيَّةُ في الإسم وانصرفَ أيضاً فينانٌ عَلَماً، لكونِ النّونِ غيرَ زائدةٍ، ولكونِهِ من

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) في ت، ع، ف، ل: قال بصرفه.

(٣) كلمة (شرط) ليست في ع.

(٤) في ز: فعلانة شرط منع صرفه لوجود علّته مع الشرط، وفي ل: منع الصرف.

(٥) كلمة (الذي) ليست في ز.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل.

(٧) في ز، ع، ل: التامّة.

(٨) زيادة من ع، ل.

(٩) في ت: هي.

(١٠) ساقط من: ت، ز.

الفنن[١]، وَكَلامُنا في النونِ الزائدةِ.

لا يُقالُ لو وَجَبَ أَنْ تكونَ النونُ زائدةً، وَجَبَ[٢] الحكمُ بصرفِ جُرجَانَ[٣] وَسَعدانَ عَلَمينِ، لِكَونِ نونَيْهِمَا غَيرَ زائدتينِ[٤] لأَنَّهُ لَيْسَ لهـا[٥]، اشـتقاقٌ تُـعرَفُ زِيادتُهُ بِهِ.

لأَنَّا نقولُ النونُ فيهما زائدةٌ، لأَنَّهُ لَوْ لَمْ يكنْ كَذَلِكَ يلزَمُ[٦] مجيءُ فعلالٍ[٧] غَيرَ منصرفٍ، [وَهُوَ غَيرُ جائزٍ،][٨] وَهُوَ أَحَدُ الدَلائِلِ[٩] الدَّالَّةِ عَلَى زِيَادَةِ النّونِ، وَجَازَ الصَّرفُ وتَركَهُ في كُلِّ ما احتمِلَ أَنْ تكونَ نونُهُ زائـدةً، وَأَنْ تَكـونَ أصـلِيَّةً نَحـو: طَحَّانٍ، وَسَمّانٍ وحسّانَ وتبّانٍ في التسميةِ، فَإِنَّ الطحّانَ إِنْ جَعَلْتَهُ مِنَ الطَّحْنِ كانَ مُنصَرِفاً لكونِ نُونِهِ غيرَ زائدةٍ حينئذٍ، وإنْ جعلتهُ من الطحّ[١٠]، وَهُـوَ أنْ تسـحجَ بِعَقِبِكَ، كَانَ غيرَ منصرفٍ لزيادةِ نونهِ حينئذٍ.

---

(١) في ت، ز: الفيني.

(٢) في ع: لوجب.

(٣) في ت، ل: مرجان.

(٤) في ت، ع، ف: زائدة.

(٥) في ز: منها، وفي ف: لها.

(٦) في ت: لزم.

(٧) في ف: فعلا، وفي ل: فعلان.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٩) في ز: دلائل.

(١٠) الطَّحّ: أنْ تضع عقبكَ على شيء ثمّ تَسْحَجُهُ. قالَ الكسائي: طَحَّان فعلان من الطحّ ملحقٌ بباب فعلان وفعلي وهو السحجُ. انظر: لسان العرب: ـ طحح ـ ٣: ٣٦٠.

والسَّمَّانُ، إنْ جَعَلْتَهُ مِنَ السَّمْنِ صَرَفْتَهُ، لِعَدَمِ زيادةِ نُونِهِ، وَإنْ جَعَلْتَهُ مِنَ السَّمِّ منعتَهُ من الصرفَ، لكونِ نُونِهِ زَائِدَةً.

والحَسّانُ، إنْ جعلتَهُ من الحُسْنِ صرفتَهُ، وإن جعلته من الحسِّ وهو العقل[1]، أو الحسُّ بالشيءِ، منعتَهُ الصَرْفَ، كإسمِ الشاعرِ الأنصاري[2].

والتَّبّانُ، إنْ جَعَلْتَهُ مِنَ التِّبنِ انصرَفَ، وَإنْ أَخذتَهُ مِنَ التَّبِّ لَمْ يَنصرِفْ[3].

واختلَفوا أيضاً في رُمّانَ علماً، فصرَفهُ الأخفشُ، وَجَعَلَهُ فُعّالاً قياساً عَلَى أمثالِ هذا الوزنِ في النَّباتِ نَحو[4] عُنّابٍ وكرّاثٍ[5].

وَمَنَعَ صَرفَهُ سيبويهِ[6] عملاً[7] بأنَّ الغَالِبَ / ١٧ ظ / على الألفِ والنُّونِ في آخرِ الإسمِ الزّيادةُ.

وَمنهم مَنْ جعلَ لَهُ اشتقاقاً مِنَ الرِّمِّ[8] بكسرِ الراءِ، وهو الكثْرةُ[9] فصرفَهُ نكرةً وَلَمْ يَصرِفْهُ عَلَماً.

---

(١) في ل: القليل.

(٢) هو حسان بن ثابت الأنصاري المتوفى سنة ٥٤ هـ. ترجمته في طبقات الشعراء: ٨٣.

(٣) قال سيبويه: وإذا سَمَّيتَ رجلاً: طحّانَ أو سَمّان من السَّمْنِ أو تبّان من التبنِ صَرَفْتَهُ في النكِرةِ والمعرفةِ لأنّها نونٌ مِنْ نَفسِ الحرفِ، وهي بمنزلةِ دالِ حمّادٍ. الكتاب ٢: ١١.

(٤) في ت: مثل.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١: ٦٧.

(٦) قال في الكتاب ٢: ١١: وسألته عن رمّان فقال: لا أصرفه وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف.

(٧) في ت: علما.

(٨) الرِّم بالكسر الثرى. يقالُ جاءَ بالطِّمِّ والرِّمِّ إذا جاءَ بالمالِ الكثيرِ أو جاء بكلِّ شيءٍ مما في البرِّ والبحر أرادوا بالطمِّ البحرَ وأصله الطَّم بفتح الطاءِ فكُسِرَتْ أيضاً لمعاقبةِ الرِّمِّ. لسان العرب رَمَمَ ١٥: ١٤٥ ـ ١٤٦.

(٩) في ت، ف: الكسرة.

وزن الفعل

قولُهُ: *(وَوَزنُ الفعلِ شَرطُهُ أَنْ يَختصَّ بالفعلِ)* إلى قوله: *(وامتنع أحمر)*.

أي وَشَرطُ وزنِ الفعل المانع مِنَ الصرفِ أَحدُ الأمرينِ، وَهُوَ:

إمّا اختصاصُهُ بالأفعالِ، كَفُعِلَ وَفُعِّلَ، فَإنَّ فُعِلَ لا يُوجدُ في الأسماءِ إلّا منقولاً مِنَ الأفعالِ، إلّا الدُّئِلَ[1] وهو شاذٌ[2]، وَقَدْ رَوَى الأخفش الوُعِلَ[3]، وأَمّا إذا اعتلَّ فَإنَّهُ ينصرِفُ[4] لِكَونِهِ كثيراً في الأسماءِ نَحو: دِيكَ وفِيلَ، وَكَذلِكَ لَوْ كَانَ مُضَاعفاً، نَحو: رَدَّ وسَدَّ، وَفَعَّلَ لا يُوجَدُ في الأسماءِ إلّا منقولاً، أمّا من الفعل كَشَمَّرَ، وبَذَّرَ وَعَثَّرَ[5]، أَوْ مَنْقُولاً مِنَ الأعجمي[6]، كَبَقَّمَ[7] ومنَ الوزنِ المُختصِّ بالفعل نَحو[8]:

---

(١) الدُّئِلُ دُويبةٌ كالثَّعلَبِ، وفي الصحاحِ دويبةٌ شبيهةٌ بابن عرس. قال أحمد بن يحيى: لا نعلم اسماً جاء في فعِلٍ غيرَ هذا. قَالَ ابنُ بري: قد جاء رَئِمٍ في اسم الاست... والدُّئِل على وزن الوُعِلِ. لسان العرب ١٣: ٢٤٨ ـ ٢٤٩.

(٢) قال سيبويه: ليس في الأسماءِ والصفاتِ فُعِلَ، ولا يكونُ إلّا في الفِعْلِ. وَقَدْ ذَكَرَ الأخفشُ الدُّئِلَ.
الكتاب ٢: ٣١٥، ولسان العرب ـ دئل ـ ١٣: ٢٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ٣١.

(٣) الوُعِلَ لغةٌ في الوَعْل، قالَ الليثُ: ولغة العرب وُعِل بضمّ الواو وكسر العين من غيرِ أَنْ يكونَ ذلكَ مطرداً لأنّه لا يجيء في كلامهم فُعِلَ اسماً إلّا دُئِلَ. لسان العرب ـ وعل ـ ١٤: ٢٥٧، وليس في كلام العرب: ٦٥.

(٤) في ت: منصرف.

(٥) زاد في ز: وخضّم. وَشَمَّر: اسمُ فرسٍ واسمُ قبيلةٍ مِنْ طيءٍ واسم موضع وبئر بمكّةَ لبني عبدِالدار، وقالَ أبو عبيدةَ: حفرها هاشم بن عبدمناف على فمِ شعبِ أبي طالبٍ.
وَعَثَّر: موضعٌ في اليمن، وخضّم اسم موضع واسم العنبر بن عمر. معجم البلدان ٢: ٩٤ و٦: ١٢١.

(٦) في ع: العجم.

(٧) البَقَّم: شجر يصبغ به، دخيلٌ معرَّبٌ. لسان العرب ـ بقم ـ ١٤: ٣١٨.

(٨) كلمة (نحو) ساقطة من ت.

اقتدرَ، وانطلَقَ واسْتَخْرَجَ.

ومنهم مَن قالَ: إنَّ فعَّلَ منَ الأوزانِ الغالبةِ، لأنَّهُ قَدْ جاءَ على هذا الوزنِ أسماءٌ نَحو: شَلَّم، وهو اسمٌ لبيتِ المقدسِ[١] وَبَذَّرَ[٢] اسم ماءٍ وَعَثَّرَ[٣] اسمُ مكانٍ، وَخَضَّم[٤]، اسمُ رجلٍ[٥] من بني تميمٍ.

وإمّا أنْ تكونَ في أولِهِ زيادةٌ[٦] من حروفِ المدِّ واللينِ كزيادتِها في أولِ الفعلِ[٧]، غيرَ قابلٍ للتاءِ نَحو: أَفعَلُ ونَفْعَلُ وتَفْعَلُ، وَيَفْعَلُ، وقالَ: هذا أولى[٨] مما[٩] ذَكَرَهُ النَّحويونَ، وَهُوَ أنّهم[١٠] قالوا: شَرْطُهُ إمّا الوزنُ الخاصّ بالفعلِ، وإمّا الغالبُ، لأنّه غيرُ مستقيمٍ.

أمّا أوّلاً فلأنَّهُ حُكمٌ مِنْ غيرِ علمٍ، إذ لا تُعلَمُ[١١] غَلَبَةُ هذا الوزنِ في الفعلِ، إلّا بعدَ الاستقراءِ بالأسماءِ والأفعالِ كُلِّها، وَهُوَ مُتَعَذِّرٌ.

---

(١) معجم البلدان ٢: ٩٤، و٥: ٢٨٨.

(٢) في ع، ف: قذّر.

(٣) في ت: عبر.

(٤) في ت، ز: حطم.

(٥) هو العنبر بن عمرو بن تميم. الكتاب ٢: ٧.

(٦) في ت: زائدة.

(٧) أي الفعل المضارع.

(٨) في ف: أوّل.

(٩) في ف: ما.

(١٠) (أنّهم) ليست في ز.

(١١) في ت، ع، ف: تعرف.

وأمّا ثانياً: فَلأنَّ منَ الأوزانِ الغالِبَةِ في الفعلِ أفعل[1] بِزَعمِهم، وَهُوَ ممنوعٌ، لأنَّ أفعلَ في الأسماءِ أكثرُ مِنهُ في الأفعالِ، وبيانُ ذلكَ، أنَّهُ مَا مِنْ فعلٍ ثلاثي إلّا ويجيءُ مِنْ أفعَلَ اسماً، إمّا للتفضيلِ، وإمّا للصِّفَةِ، وَلا يَجيءُ أفعَلُ في الأفعالِ إلّا في بعضِ ما جاءَ منهُ الماضي على فَعَل بفتحِ العينِ وكسرِهَا، فانَّ صيغةَ المتكلّمِ منهُ تجيءُ على أفعَلُ، وأمّا في غَيرِهِ، نحو أَشكَلُ وأَغدُّ فقليلٌ، وَيُقارِبُهُ[2] في القِلَّةِ أفعلُ في الأسماءِ مِنْ غَيرِ فعلٍ كأفكَلَ وَأَجدَلَ وأَخيَلَ وأفعى[3] وأرنب، وغير ذلكَ، وإذا قاومَ أفعلُ الذي في الأسماءِ[4] [من غيرِ فعلٍ أفعلُ الذي هو فعلٌ[5] ما[6] جاءَ منهُ الماضي، بفتحِ العينِ وَكَسْرِهَا، يبقى أَفعَلُ في الأسماءِ][7] أكثَرَ منهُ في الأفعالِ.

وأمّا ثالثاً: فَلأنَّهُ لو كانَ الوَزْنُ الغالبُ في الفعلِ مانعاً منَ الصَّرْفِ لكانَ بابُ فاعلٍ غَيْرَ مُنصَرِفٍ، إذا سُمِّيَ بِهِ لِلعَلَمِيَّةِ ووزنِ الفعل لأنَّهُ في الأسماءِ لا يكادُ يوجدُ، نَحو خاتَم، وفي الأفعالِ أكثرُ منْ أنْ يُحصَى كَخاصَمَ وَضَارَبَ، وَسَافَرَ وعَاقَبَ، وجميعِ بابِ المفاعلةِ، لكنَّهُ مُنْصَرِفٌ إذا سُمِّيَ بِهِ بالإجماعِ.

---

(١) ساقطة من ل.

(٢) في ل: يقادمه.

(٣) (وأفعى) ساقطة من الأصل، ومن ت، ز.

(٤) زاد في ت: أكثر منه في.

(٥) في ت، ف، ل: غير.

(٦) في ف: و.

(٧) ما بين المعقفتين ليس في ز.

وَإذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّ ما ذكَرَهُ أَولَى مِمّا ذكَرَهُ النَّحويونَ، وَإنَّما قَيَّدَ قولَهُ[١]: في أوّلِهِ زيادةٌ كَزِيَادَتِهِ بقولِهِ[٢] غيرِ قابلٍ للتاءِ [احترازاً عنْ مثلِ يَعْمَلٍ[٣]، لأنَّ في أوّلِهِ زيادةٌ كَزِيَادَةِ الفعلِ][٤]، لكنَّهُ قابلٌ للتاءِ، فلو لمْ يحترزْ عنهُ لَوَرَدَ نقضاً.

وَإنَّما وَجَبَ ذِكْرُ هذا القيدِ لأنَّهُ إذا لمْ يَقبلِ التاءَ تأَكَّدَ مشابهتُهُ الأفعالَ، لِعَدَمِ قبولِ الأفعالِ إيّاهُ، وإذا كانَ كَذَلِكَ انصرفَ يَعْمَلٌ لانتفاءِ الشرطينِ المذكورينِ، وكذلِكَ أرمَلُ صِفَةٌ، وامتنعَ منَ الصرفِ أحمرُ لوجودِ أَحَدِ الشرطينِ، وهوَ الثاني، ولا يَرِدُ النقضُ عليهِ بمثلِ أَرْمَلَ عَلَماً، فَإنّه يجبُ صرفه على مذهبٍ لقبولِهِ التاءَ، فيقالُ أرملَ للرجلِ الذي لا زوجةَ[٥] لَهُ، وأرملةٌ للمرأةِ التي لا زوجَ لها، لكنَّهُ يجبُ منعُ صرفِهِ بالإجماعِ لأنّه لم يقبلِ التاءَ حينَ كونِهِ عَلَماً وإن قَبِلَهُ حينَ كونِه صفةً، وأحدُ الحالينِ غيرُ الآخرِ.

ولقائلٍ أَنْ يُورِدَ عليهِ مِثلَ[٦] أسودَ لقبولِهِ التاءَ في أسودةٍ للحيّةِ الأُنثى /١٨و/.

---

(١) في ت: بقوله.

(٢) (بقوله) ساقطة من الأصل.

(٣) اليعمل: الجمل واليعملة: الناقة. لسان العرب ـ عمل ـ ١٣: ٥٠٤.

(٤) في ت، ل: سيخرج عنه مثل يعمل لأنّه منصرف مع أنّه في أوّله زيادة كزيادته.

(٥) يُقال للرجل والمرأةِ: الزوجانِ، وزوجُ المرأة بعلُها وزوجُ الرجل امرأتهُ تقول المرأة: هذا زوجي، ويقول الرجل: هذهِ زوجي، وبنو تميم يقولون: هي زوجته، وأبَى الأصمعيُّ فقالَ: زوج لا غير واحتجّ بقوله تعالى: ﴿اسكُنْ أنْتَ وزَوْجُكَ الجنَّةَ﴾ (البقرة: ٣٥). لسان العرب ـ زوج ـ ٣: ١١٦ ـ ١١٧.

(٦) في ل: بمثل.

وأُجيبَ عنهُ[١] بِأَنّها طارئةٌ بَعْدَ استعَمالِها اسماً، فإذاً كانَ مِنَ الواجبِ عَلَى المُصَنِّفِ أَنْ يقولَ: غيرَ قابلٍ للتاءِ، حالَ كونِهِ وَصْفَاً، هَذا هُوَ الذي تَقَرَّرَ عليهِ رأيُهُ.

ويُمكنُ أَنْ يُجَابَ عمّا ذكَرَهُ نُصْرَةً للنحويينَ:

أمّا عمّا ذكَرَهُ في الوجهِ الأوّلِ، فلأنّهُ دليلٌ على أنّهُ مُتعَذِّرٌ وليسَ بِدليلٍ عَلَى أنّهُ يمتنِعُ، فَإنّ[٢] أكثرَ مسائلِ النَّحوِ عرَفوهَا بالاستقراءِ.

وَأَمّا عَنِ الثّاني: فإنّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ مرادَهُم مِنْ قولِهِم: إنَّ أفعلَ مِنَ الأوزانِ الغاليةِ في الفعلِ، وأنَّ هذا الوزنَ في الفعلِ أكثرُ منهُ في الإسمِ، بلْ مرادُهُم أَنَّ أفعلَ ضربانِ:

أَحَدُهما: أَنْ يكونَ بهذا[٣] الوزنِ، معَ الوصفِ كأحمرَ أو معَ العلميةِ كأَحْمَدَ.

والضربُ الأخيرُ في الأصلِ فِعْلٌ، والاسميةُ عارِضَةٌ فيهِ، فَلا تكونُ مُعْتَبَرَةً.

وَثانيهما: أنْ[٤] يكونَ فيهِ[٥] هَذا الوزنُ لا معَ الوصفِ ولا معَ العَلَمِيّةِ، كأَفكَلَ وأرنبٍ وغيرِهما، وهذا الضَّرْبُ وَإِنْ كَانَ اسماً محضاً فقليلٌ، وَإذَا ثبَتَ ذَلِكَ فالمرادُ مِنْ قولِنا: إنَّ هذا الوزنَ غالبٌ في الفعلِ، هُوَ أنَّ هذا الوزنَ في الضربِ الأوّل، أعني في الوصفيةِ، والفعليةِ أكثرَ منهُ في الضربِ الثاني، أعني فيما كان اسماً محضاً، هكـذا

---

(١) كلمة (عنه) ليست في ف، ل.

(٢) في ف: فإنه.

(٣) في ل: هذا.

(٤) كلمة (أن) ليست في ز.

(٥) في ز: في.

ذَكَرَهُ صَدْرُ الأفاضلِ[١].

وَإِنْ سَلَّمْنا أَنَّ المُرادَ منْ قَولِهِم: وزنُ الفعلِ الغالبُ ما ذَكَرَهُ لكنْ لا نُسَلِّمُ أَنَّ هذا الوزنَ في الاِسمِ أكثرُ، بَلْ نَدَّعِي أَنَّ هذا الوزنَ فِي الفعلِ أَكثرُ ونُبيّنه وَذلِكَ أنَّ[٢] قَولَهُ: مَا مِنْ فِعلٍ ثلاثيٍّ إلّا يُبنَى مِنْهُ أفعلُ التفضِيلِ [فيما ليسَ بلونٍ وَلَا عَيبٍ مُعَارَضٌ بِقَولِهِ إنَّ كُلَّ مَا يُبنى مِنهُ أفعلُ التفضيلِ][٣] يُبنَى مِنْهُ أَفْعَلُ التَّعجُبِ، [وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ][٤] فقد تَساوَيا فيهِ.

أمّا مَا يُبنَى منهُ لِغيرِ التفضيلِ مِنَ الألوانِ والعيوبِ، وَغَيرِ ذَلِكَ فَمُعَارَضٌ، بِأَنَّ كُلَّ فِعْلٍ لازِمٍ يُعَدَّى بالهمزةِ، نَحو: خَرَجَ وأَخْرَجَ، وإنَّ كُلَّ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ إلى واحدٍ يَتَعدَّى بالهمزةِ، إلى إثنينِ كضربتُ زيداً، وأَضْرَبْتُهُ عَمْراً، وَذَلِكَ يزيد على أفعَلَ من [اللونِ والعيبِ][٥] وغيرِهِ أَضْعَافاً مُضَاعَفَةً.

ثُمَّ بعدَ ذَلِكَ يَأْتِي المُضَارِعَ على أفْعَلُ في بعضِ مَا جَاءَ الماضِي مِنهُ[٦] عَلَى وزنِ فَعِلَ بفتحِ العينِ وَكَسْرِها.

وأمّا عنِ الثالثِ: فَإِنَّهُ يَرِدُ عَلى وزنِ الفعلِ الخاصِّ[٧] لا عَلَى وَزْنِ الفِعلِ

---

(١) مرّت ترجمته ١: ١٨٥.

(٢) ساقطة من: الأصل، ومن ز.

(٣) ساقط من ت، ل.

(٤) ساقط من ت، ل.

(٥) في ع: العيب واللون.

(٦) ساقطة من ت.

(٧) ساقطة من ع.

الغَالِبِ، وَذَلِكَ أَنَّ نحوَ: فَاعَلَ لَا يوجدُ فِي الأسماءِ إلّا نادراً، [وَمَعَ ذَلِكَ فإِنَّهُ لو سُمِّي بهِ لا ينصرفُ، وبيانُ أنّه لا يُوجَدُ في الأسماءِ إلّا نادراً][1] أَنَّـهُ لَمْ يَجِـيءْ فِي الأسماءِ إلّا خاتَمُ وطابَقُ بفتح العينِ، مَعَ أنَّ الأفصحَ[2] كَسْرُهَا[3]، كما أَنَّهُ لَمْ يَجِيء عَلَى وزْنِ فُعِلَ إلّا الدُّئِلَ[4] والوُعِلَ، مَعَ أَنَّ الوَعِلَ أكثرُ، وإذا كان كذلِكَ كان بهذا الإشكال، على تقدير تمشيته، إنّما يردُ على وزنِ الفِعْلِ الخَاصِّ دونَ الغالبِ، اللّهمَ إلّا أنْ يقالَ[5]: إنَّ المرادَ مِنَ الوزنِ المختصّ، أن لا يوجدَ ذَلِكَ الوزنُ في الأسماءِ إلّا وهُوَ منقولٌ، كالدُّئِلِ والوُعِلِ كما هو عند بعضهم.

واعلمْ أَنَّهُ مُشتَرَطٌ[6] فِي أَفْعَلَ فِي منعِ الصَّرفِ، أَنْ يكونَ عَلَى وزنِ أَفعلَ فِي اللفظِ والمَعْنَى، وَلِهَذَا لو سُمِّيَ رجلٌ بأولقٍ[7]، لَمْ يَكنْ غيرَ منصرفٍ، لأَنَّهُ ليس بأفعلَ مِنْ حيثُ المَعنىٰ لكونِهِ فوعل من أُلِقَ الرجلُ فهوَ مألوقٌ[8].

اعلمْ أَنَّ وزنَ الفعلِ أربعةُ أضربٍ:

ضربٌ مخـتصٌّ[9] بالفعلِ، وضربٌ يكونُ في الفعلِ أكثَر، وضربٌ يكونُ فِي

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) في ت: كسر الأفصح، وفي ف، ل: الكسر الأفصح.

(٣) في ز، ع، ف: كسرهما.

(٤) ينظر ١: ٢٤٧.

(٥) في ت، ع، ف، ل: تقول.

(٦) في ف، ل: يشترط.

(٧) الألق والأولق: الجنون، وهو فوعل. لسان العرب ـ ألق ـ ١١: ٢٨٧.

(٨) الكتاب ٢: ٣.

(٩) في ل: يختص.

الإسم أكثرَ، وضربٌ يكونُ متساوياً[1] فيهما.

أمّا الأولانِ فمانعانِ من الصرفِ، وأمّا الثالثُ فلا مدخَلَ لهُ في منعِ الصرفِ، وأمّا الرابعُ فاتّفقوا على صَرْفِهِ، إلّا عيسىٰ بن عمر[2]، فانَّهُ كانَ لا يرىٰ صَرْفَهُ، محتجّاً بقولِ سُحَيمٍ[3]:

أنا ابنُ جَلا وطلّاعُ الثَّنايا ... متى أَضَعِ العِمامَةَ تَعْرِفوني[4]

فلمْ يُنوِّن جَلا، وَذَهَبَ إلى أنَّ كونَهُ فِعْلاً في الأصلِ مُعتَبَرٌ مِنَ الأسبابِ كَضَرَبَ وَعَلِمَ إذا سُمِّيَ بِهِ.

وفيهِ نَظَرٌ، لِجوازِ أَنْ يكونَ فيهِ ضميرٌ فيكونُ حُكْمُهُ جُمْلَةً محلّيةً[5]، أو أَنْ يكونَ صفةً لا إسماً، أيْ ابنُ رجلٍ جَلا[6] / ١٨ ظ /.

قَوْلُهُ: (*وَما فيهِ عَلَمِيَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ إذا نُكِّرَ صُرِفَ*) إلى قولِهِ: ([7]*عَلَى سببٍ*

---

(١) في ل: مساوياً.

(٢) الكتاب ٢: ٧، والمنصف ١: ٣٨، وخزانة الأدب ١: ٢٥٥، وعيسىٰ بن عمر: ٢٦٧.

(٣) هو سُحيم بن وَثيلٍ الرياحي اليربوعي، شاعرٌ مخضرَم توفي سنة ٦٠ هـ. شرح شواهد المغني ١: ٤٦٠، والخزانة ١: ٢٦٥، والأعلام ٣: ١٢٤.

(٤) يروىٰ: (وطلاعِ) بالكسر. ينظر: الكتاب ٢: ٧، والأصمعيّات: ١، ومجالس ثعلب ١: ١٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ٦١ و٣: ٥٩، ومغني اللبيب ١: ١٧٢، وشرح شواهد المغني ١: ٤٦٠، وشرح الأشموني ٣: ٢٦٠.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٢: ٧: (ولا نراه على قول عيسىٰ ولكنّه على الحكاية.... كأنّه قال: أنا ابن الذي جلا).

(٦) هذا جواب الزمخشري في المفصل: ١١٩.

(٧) زاد في ت: بل بلا سبب أو....

واحدٍ)][(١)].

وانّما قيّد قَوْلَهُ: ***(مَا فيهِ عَلَميّةٌ*** [بِقولِهِ][(٢)] ***مُؤثّرةٌ)***؛ لأنَّهُ لَوْ لَمْ يُقَيَّدْ بِهِ لَكَانَ حُكْمُهُ إذا نُكِّرَ صُرِفَ خطأً، لأنَّ بَابَ مَسَاجِدَ، وَبَابَ حُبْلى وحمراء[(٣)] إذا سُمِّيَ بِهِ تَكُونُ فيهِ علميةَ، ولا يكونُ من حكمه إذا نكّر صرف لأنّ[(٤)] عَلَمِيَّتَهُ[(٥)] لَيْسَتْ مُؤثّرةً[(٦)]، لأنَّ مَنْعَ صَرْفِ بَابِ مَسَاجِدَ إنّما[(٧)] هو لأجلِ الجَمْعِيّةِ وَمنعِ بابِ حُبْلَى، وَحَمْراءَ للتأنيثِ، وَمَعْنَى كلامهِ أَنَّ كُلَّ اسمٍ غيرِ منصرفٍ، فيهِ عَلَمِيّةٌ مُؤَثِّرةٌ إذا نُكِّرَ صُرِفَ، [لأنَّ عَلَمِيَّةُ ليستْ مُؤَثِّرَةً][(٨)]، لأنّهُ ثَبَتَ مِمّا تَقَدَّمَ مِنَ التَّفصِيلِ أَنَّ العَلَميَّةَ المُؤَثِرَةَ لا تُجامِعُ سبباً مِنَ الأسبابِ، إلّا وَهيَ شَرْطٌ في تأثيرِ ذَلِكَ السَّبَبِ، إلّا العدلَ ووزنَ الفعلِ فَإِنَّها تُجَامِعُهُمَا مُؤَثِّرةً، وَلَيْسَتْ بشرطٍ فيهما.

ثُمَّ قولُهُ: ***(وَهُما مُتضادّانِ)***، جوابُ لِسؤالٍ مُقَدَّرٍ وهوَ أَنْ يُقَالَ: إذا جَازَ

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ع، وفي ف، ل: إذا نكّر صرف لما تبيّن من أنّها لا تجامع مؤثّرة إلّا ما هي شرط فيه إلّا العدل ووزن الفعل وهما متضادّان فلا يكون إلّا أحدهما فإذا نكّر بقي بلا سبب أو على سبب واحد. وهذا مأخوذ من متن الكافيه. ينظر: مجموع مهمّات المتون: ٣٨٤.

(٢) كلمة (بقوله) ساقطة من الأصل، ومن ز، ع.

(٣) ليس في ز.

(٤) في ف: لأنّه.

(٥) في ف: علمية.

(٦) في ل: بمؤثّرة.

(٧) في ل: وانما.

(٨) ساقطة من ت، ز، ف، ل.

اجتماعُهما[١] مؤثّرةً أمكنَ وجودُ كلمةٍ يجتمعُ فيها العدلُ ووزنُ الفِعلِ مَعَ العَلَميّةِ، وحينئذٍ ليسَ منْ شَأنِ تلكَ الكلمةِ أَنَّها[٢] إذا نُكِّرَتْ صُرِفَتْ لأنّها إذا نُكِّرَتْ زالَتِ العَلَميّةُ، وَلَمْ يَزُلِ العدلُ ووزنُ الفعلِ لِعَدَمِ كَونِهَا شَرْطاً فيها، فبقي أيضاً غيرَ مُنصَرِفٍ.

وَأَجَابَ عَنْهُ، [بِمَا قالَ:][٣] أنّهما[٤] مُتضَادّانِ، وَلَيسَ مرادُهُ مِنَ التضادِّ التضادَّ الحقيقيَّ، بَلْ مُرادُهُ أَنَّهما[٥] لا يجتمعانِ في كلمةٍ وَاحِدَةٍ بالاستقراء لأنَّ[٦] أوزانَ الفعلِ[٧] مَعْلُومةٌ، وَلَيسَ في شيءٍ مِنها العدلُ.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إنَّ[٨] قوله: [(مُؤَثِّرَةً) مُغنٍ[٩] عَنْ قولِهِ:][١٠] (وهما متضادّانِ)، لأنّ العلميةَ لا تكونُ مؤثّرةً على تقديرِ وجودِ كلمةٍ فيها العدلُ ووزنُ الفِعْلِ لأنّها لَمْ تنصرفْ سواء كَانتْ عَلَماً أو لمْ تكنْ كما كانَ فِي بابَيِ مَسَاجِدَ وَحَمْرَاءَ.

ويمكنُ أنْ يجابَ عنهُ، وَيُقالَ: إنَّهُ لما تَوَقَّعَ هذا السؤالَ، فكأنَّهُ أَجابَ عنهُ

(١) في ت، ع، ف: اجتماعهما معهما.

(٢) زيادة من ت، ل.

(٣) ساقط من ت، ف، ل.

(٤) في ل: بأنّهما.

(٥) في ت: انما.

(٦) في ت: لا أنّ.

(٧) في ز: العلمية.

(٨) كلمة (أن) ليست في الأصل، ز.

(٩) في ف: احتراز.

(١٠) ما بين المعقفتين ليس في ز.

بجَوابين:

أحدُهما: أنَّ العَلَميةَ غيرُ مؤثِّرةٍ في مِثْلِهِ لاستقلالِها في منعِ الصَّرْفِ.

والثاني: أنَّها بعدَ تَسْليمِ كونِها مُؤثِّرةً غيرَ مجامعةٍ للعدلِ ووزنِ الفعلِ دَفْعةً لأنَّهما متضادَّانِ، وإنَّما لم يذكرِ الجوابَ الأوَّلَ، لكونِهِ ظاهراً.

وأمَّا بيانُ أنَّ العَلَمِيَّةَ لا تُجامِعُ سبباً مِنَ الأسبابِ مؤثِّرةً، إلَّا وهيَ شرطٌ فيه سوى العدْلِ ووزنِ الفعْلِ، فَإنَّ ذَلِكَ السببَ إنْ كَانَ الوَصْفُ، فلا تُجامِعُهُ [مُطْلَقاً لحصولِ التضادِّ بينَهُما، وإنْ كانَ التأنيثَ بالألفِ فلا تُجامِعُهُ][1] مؤثِّرَةً[2] لمَّا ذكَرْنَاهُ، وَإنْ كَانَ بالتاء[3] أَوْ المعنويَّ فقدْ بَيَّنا أنَّها شرط فيها[4]، وَإنْ كانَ[5] العجمةَ، فَقَدْ بيّنا أَنَّها شَرْطٌ فِيها، وَإنْ كَانَ الجمعَ فهيَ لا تجامِعُهُ مُؤثِّرةً، وإنْ كانَ التركيبَ، فهيَ شرطٌ فيهِ وإنْ كانَ الألفَ والنونَ، فأمَّا في الإسمِ فقدْ بيّنا أنَّها شرطٌ فيهِ، وَأَمَّا فِي الصِفَةِ، فَلا تُجَامِعُها، لِما بينهما مِنَ التضادِّ، وَإذْ أَسقَطَ هذهِ لم يبقَ إلَّا العدلُ ووزنُ الفِعْلِ.

وأمَّا بيانُ أنَّها ليستْ بشرطٍ[6] في العدلِ فلاستقلالِ العدلِ مَعَ سَبَبٍ آخرَ في منعِ الصَّرْفِ مِنْ غيرِ العَلَمِيَّةِ، فلو كانتْ شرطاً لمْ تمنعْ مِنَ الصَّرْفِ مِنْ غَيرِهَا، لَكنَّهُ

---

(١) ساقط من ت.

(٢) زاد في ت: وإن كان بالتاء فهي شرط فيه.

(٣) في ت: التأنيث بالتاء.

(٤) في الأصل: فيه.

(٥) في ف: كانت.

(٦) في ت، ع: شرطاً.

يمنعُ الصرفَ من غيرِ العلميةِ كثُلاثَ، فلمْ يصرفْ للعدلِ والصِّفَةِ.

وأمّا بيانُ أنَّها ليستْ بِشَرْطٍ في وزنِ الفعلِ / ١٩ و / فلكونهِ مانعاً منَ الصرفِ، بدونِها نَحْوُ أحمرَ فلمْ يصرفْهُ لوزنِ الفعلِ والصفةِ، فلو كانتْ شرطاً لم تمنعْ منَ الصرفِ لانتفاءِ الشَّرْطِ.

فإذا تَقَرَّرَ أنَّ العلميةَ لا تجامعُ سبباً منَ الأسبابِ مؤثِّرةً إلاّ وهيَ شرطٌ فيهِ، إلّا العدلَ ووزنَ الفعلِ، وثبتَ أنّهما متضادّانِ، فنقولُ: إنَّها إنْ كانَتْ معَ غَيرِ العدلِ ووزنِ الفعلِ فِي الإسْمِ، وَلَوْ كَانَ كَثِيراً، فَإِذَا نُكِّرَ بَقِيَ بِلَا سَبَبٍ لِزَوَالِ العَلَمِيَّةِ ما هيَ شرطٌ فيهِ لاستلزامِ انتفاءِ الشَّرْطِ لانتفاءِ المشروطِ، نَحو: أذربيجان[1] الذي فيه عِلَلُ العلميةِ والعُجْمَةِ والتأنيثِ، والتركيبِ، والزيادةِ، فإنَّه إذا نُكِّرَ انصرفَ، وَإِنْ كانَتْ معَ أَحدِهما فقط، فاذا نُكِّرَ زالتْ العَلَمِيّةُ، وَلمْ يَزُلْ ذَلِكَ الآخرُ لعدمِ كونِها شرطاً فيهِ، فبقي على سببٍ واحدٍ [وإن كانَ[2] معَ أَحدِهما وَمَعَ سببٍ آخرَ، فإذا نُكِّرَ زالتْ العَلَميّةُ وزالَ السببُ الآخرُ الذي هو شرطٌ فيهِ فبقيَ أيضاً على سببٍ واحِدٍ][3].

وإذا كانَ كذلِكَ صَحَّ قولُهُ: (وَكُلُّ ما فيهِ عَلَمِيّةٌ مُؤَثِّرَةٌ فَإنَّهُ إذا نُكِّرَ انْصَرَفَ)[4].

---

(١) هو اقليم واسع في بلاد فارس، ومن أشهر مدنه تبريز وأرمينيا وأردبيل. معجم البلدان ١: ١٥٩.

(٢) في ز، ف، ل: كانت.

(٣) ما بين المعقفتين ليس في الأصل.

(٤) في مجموع مهمات المتون: ٢٨٤: (وما فيه علمية مؤثرة إذا نكّر انصرف).

وَقَدْ ظَهَرَ مِنْ هذهِ الأبحاثِ أَنَّ جميعَ ما لا ينصرفُ في المعرفةِ، فَإِنَّهُ إذا نُكِّرَ انصرفَ، إلّا خمسةَ أشياءَ وهي: مَا في آخِرِهِ أَلِفُ التأنيثِ، مَقْصُورَةٌ أو ممدودةٌ، وَافعلُ منهِ، وفعلانُ، الذي مؤنّثُهُ فَعَلَىٰ، وَبَابُ ثُلاثَ، والجَمْعُ الأقصىٰ، لأنَّ العَلَمِيّةَ ليستْ شرطاً في هذهِ الخمسةِ، وشرطٌ في البَواقِي.

قَولُهُ: (*وخالَف سيبويهِ الأخفشَ {في مثل [أحمرَ إذاكانَ عَلَماً]*[1]) إلى قوله: (*[لما يلزمُ منْ اعتبارِ المتضادّينِ*[2]][3] *في حُكْمٍ وَاحِدٍ)*[4].

إعلمْ أَنَّ نحوَ[5]: أحمرَ وَكُلَّ ما فيهِ صفةٌ وسببٌ آخرُ غيرُ مُنْصَرِفٍ، لِما فيهِ من الصّفةِ ووزنِ الفعلِ أو سبب آخر، فإذا سمّي به لم ينصرف للعلميّة ووزن الفعل أو سببٍ آخرَ إلّا بابَ ثُلاثَ، فَإِنَّهُ لا ينصرفُ للعدلِ والصّفةِ فإذا سُمِّيَ بهِ خَرَجَ عَنِ العدلِ وَالوَصْفِ فَلَمْ تَكنْ فيهِ إلّا العَلَمِيّةُ فانصرفَ كذلِكَ. أمّا إذا نُكِّرَ بعدَ العلميةِ، فَهاهُنا اختلفَ سيبويهِ، والأخفشُ فذهبَ سيبويهِ إلى منعِ الصرفِ[6]، والأخفشُ

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) في ت، ف: متضادّين.

(٣) ساقط من ز، ل.

(٤) في ع: إلى خره.

(٥) ساقطة من ت، ع، ل.

(٦) في ت، ع، ف، ل: صرفه. قال سيبويه: وسألته عن أحاد وثناء ومثنىٰ وثلاث ورباع فقال: هو بمنزلة أخر انّما حدّه واحداً واحداً واثنين اثنين فجاء محدوداً عن وجهه فترك صرفه. قلت: افتصرفه في النكرة؟ قال: لا.

الكتاب ٢: ١٥.

إلى صرفهِ[1]. هكذا نقلَهُ أبو سعيدٍ السيرافي في شرح الكتاب، واحتجَّ سيبويه على مذهبِهِ بوجهين:

أَحدهما: أَنَّ فيهِ الوصفيةَ الأصليةَ ووزنَ الفعلِ[2] أو سبباً آخَر، وَكُلُّ مَاكَانَ كَذَلِكَ كَانَ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ.

أَمَّا المقدّمةُ الأولى، فلأنَّا فَرَضْنَاهَا كَذَلِكَ، وَأَمَّا المقدّمةُ الثانيةُ فَلِمَا بيّناهَا.

وَالثَّانِي: أَنَّ الصَّرفَ ومنعهُ مِنَ الأحكامِ اللفظيةِ، كَمَا انّ جَمْعَهُ وإدخَالَ اللامِ عليه من الأحكامِ اللفظيةِ، كما أَنَّهم يعتبرونَ الوصفيةَ الأصليةَ لِجَمْعِهِ، وإدخالِ اللامِ عليه مِنْ حيثُ أَنَّهُم يَقُولونَ في جمعِ أَحمرَ حُمْرٌ.

وَالأَحْمَرَ، وإنْ كانَ عَلَماً وَجَبَ اعتبارُ الوصفيةِ الأصليةِ في الصرْفِ وَمَنْعِ الصرفِ هَاهُنا، لِكَونِها منَ الأحكامِ اللفظيّةِ.

وَوَجْهُ قولِ الأخفشِ، أَنَّ العَلَميَّةَ تُنافِي الوَصْفِيّةَ، فَلَمْ تَكُنِ الوصفيةُ مُعْتَبَرَةً وقتَ وجودِ العَلَمِيّة، فَإذا سُمِّي بِمِثْلِ أحمرَ فقدْ خَرَجَ عن الوصفيةِ وبقيَ ممنوعاً مِنَ[3] الصرفِ، للعَلَمِيّة ووزنِ الفعلِ، فإذا نُكِّرَ زالتِ العَلَمِيّةُ، وَبَقِيَ عَلى سببٍ واحدٍ وَلَمْ تَكُنْ الوصفيّةُ معتبرةً عملاً[4] باستصحابِ الحالِ.

أو تقولُ: هكذا الوصفيّةُ الأصليةُ غيرَ معتبرةٍ عند التسميةِ بالإجماعِ، فإذا

---

(١) المقتضب ٣: ٣٧٧.

(٢) الكتاب ٢: ١٥.

(٣) في ز: عن.

(٤) الكلمة ساقطة من ز.

نُكِّرَ، فَإِنَّما يُنَكَّرُ ما لَيسَ فيهِ اعتبارُ الوصفيَّةِ، فَلَو قَدَّرَ الوَصْفِيَّةَ بَعْدَ العَلَمِيَّةِ لكانت عَارِضَةً، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ لا اعتدادَ بِهَا كَمَا فِي نِسْوةٍ أربعٍ، وَلِهَذا اتُّفِقَ فِي مَنْعِ صرف[1] أفضل إذا سُمِّيَ بهِ، وَصَرْفِهِ إذا نُكِّرَ، مَعَ كونِهِ مِثْلَ أَحْمَرَ.

وَلِمَن أرادَ أَنْ يَنْصُرَ مَذهبَ سيبويهِ أَنْ يجيبَ عنِ الوجهِ الأوّلِ، بأنّ الوَصْفِيَّةَ لم تَكُنْ مُعْتَبَرَةً حَالَ العلميةِ لأجلِ المانعِ، وَسَنَذْكُرُهُ مِنْ بعدُ.

وَأَمَّا عِندَ[2] التنكيرِ فَقَدْ زَالَ ذَلِكَ المانعُ فَوَجَبَ اعتبارُهَا / ١٩ ظ /.

وَعَنِ الثَّانِي: بِأَنْ نقولَ: لا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَو قَدَّرَ الوصفيةَ بعدَ العلميةِ، لَكَانَ الوصفُ عَارِضاً، وَإِنَّمَا يكونُ كَذلِكَ[3]، أَنْ لَو لمْ يَكُنِ الإسمُ، وَصْفاً في الأصلِ. لكنَّهُ وَصفٌ في الأصلِ، بخلافِ أربعٍ، فَإِنَّهُ مِنْ أَسماءِ العَدَدِ، وليسَ بِوَصْفٍ.

والجوابُ عَنْ قولِهِ[4]: ولهذا اتُّفِقَ فِي منعِ صرفِ[5] أفضلَ[6].

أنا[7] نقولُ: إنّ أفضل[8] لا يكونُ صفةً إلّا عندَ اقترانِ مِنْ مَعَهُ، وَلَوْ[9] كَانَ

---

(١) في ز: الصرف.

(٢) ساقطة من ت.

(٣) في ت، ع: عارضاً.

(٤) يشير إلى القول الذي أورده في ١: ٢٦٠.

(٥) في ت: الصرف.

(٦) في ت: أفعل.

(٧) في ت: أنا بأنْ نقول، وفي ل: لأنّا.

(٨) في ت: أفعل.

(٩) في ت، ف: إذا.

كذلِكَ فأفضلُ[(١)] لا يَخْلُو مِنْ أَنْ تكونَ مِنْ مَعَهُ أوْ لَمْ تَكُنْ.

فإنْ لَمْ تكنْ، فَلَمْ يكنْ صفةً، فَإِذا نُكِّرَ انصرفَ لعدمِ الصفةِ الأصليةِ.

وإن كانَ مَعَهُ، كانَ صفةً فلمْ ينصرفْ إذا نُكِّرَ للوصفيةِ الأصليةِ ووزنِ الفعلِ.

قولُهُ: *(وَلَا يَلْزَمُهُ بابُ خَاتَمٍ)*.

أي لا يلزمُ سيبويهِ بابُ خَاتَمٍ إذا سُمِّيَ بِهِ. وَهُوَ جوابُ لِسؤالٍ مُقَدَّرٍ وَهُوَ أَنْ يُقالَ: إنَّ الوصفَ الأصلي لو كانَ مُعتَبَراً في منعِ الصَّرفِ، لَكَانَ بابُ خَاتَمٍ إذا سُمِّيَ بِهِ للوصفِ الأصليِّ وَالعَلَمِيَّةِ.

وأجابَ عنهُ بِقولِهِ: لمَّا يلزمُ مِن اعتبارُ مُتضادَّينِ، أي لا يُمكنُ اعتبارُ الوصفِ الأصليِّ مَع العَلَمِيَّةِ في باب خَاتَم إذا سُمِّيَ بِهِ لما بينَهُما مِنَ التَّضادِّ، لأنَّ العَلَمَ لا يَـقعُ عَلَى كَثيرِينَ والوَصْفُ يَقَعُ عَلَى كَثيرينَ، فَلوْ اعتُبِرَا مَعاً، لَزِمَ اجتماعُ النَّقِيضَينِ وَهُوَ مُحالٌ.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقولَ: اجتماعُ الوصفِ معَ العَلَمِيَّةِ بالفِعلِ مَلْزُومٌ لاجتماعِ النَّقيضينِ.

أَمَّا اعتبارُ الوَصفِ الأصليِّ مَعَ العَلَمِيَّةِ، فَلأَنَّ المُرَاد مِنَ الوَصْفِ الأصلِيِّ هوَ[(٢)] أنْ يكونَ في الأصلِ وصفٌ لا عندَ الاستعمالِ.

---

(١) في ز: فالفعل.

(٢) ساقط من الأصل، ومن ز.

قالَ ابنُ الخشَّابِ[١] وابنُ جعفرٍ[٢]: إنَّ التَّحقيقَ في ذَلِكَ أنَّهُ إذا سُمِّيَ الشَّخْصُ بوصفٍ لَهُ وَعُلِّقَ عَلَماً عَلَيهِ، وَلُوحِظَ ذَلِكَ الوصْفُ في التّسميةِ كَما سُمِّيَ باشقرَ مَثلاً، مُلاحِظاً فيهِ مَعنى الشُّقْرَةِ، فالقَولُ فيهِ بعدَ التّنْكِيرِ قَولُ سيبويهِ، وَإنْ سُمِّيَ بِوصفٍ ليسَ لَهُ بَلْ عُلِّقَ عليهِ عَلَماً محضاً، كَما إذا سُمِّيَ بأحمرَ وَهُوَ أسودُ، فالقولُ فيهِ بعدَ التنكيرِ قولُ الأخفشِ.

وَهَذَا القولُ غيرُ بَعيدٍ عَنِ الصّوابِ. واعلمْ أَنَّ ما ذَكَرَهُ مِنْ قَبْلُ، وَهُوَ أَنَّ ما فيهِ عَلَميةٌ مؤَثِرَةٌ، فَإذا نُكِّرَ صُرِفَ، ويُطَّرَدُ عَلَى مَذْهَبِ الأخفشِ.

فَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ سيبويهِ فَلا.

قَولُهُ: *(وَجَميعُ البابِ باللامِ والإضافةِ ينجرُّ بالكسرِ)*.

اعلمْ أَنَّ جميعَ بابِ ما لا ينصرفُ، إذا أُضِيفَ أَو دَخَلَهُ الألفُ واللامُ انجرَّ بالكسرِ بالإجماعِ، إنْ كَانَ اعرَابُهُ لفظيّاً، نَحو: مَرَرْتُ بأحمدِكُم وبالأحمرِ[٣].

وأمّا[٤] الخلافُ وَقَعَ فِي[٥] أَنَّهُ هَلْ هُوَ مُنْصَرِفٌ؟ أَو غيرُ مُنصرِفٍ؟

---

(١) هو عبدالله بن أحمد بن أحمد بن الخشّاب أبو محمّد النحوي كانت له يد حسنة في عدد من العلوم كاللغة والحديث والتفسير والمنطق والفلسفة أخذ عن جماعة منهم أبو منصور الجواليقي وغيره، توفي سنة ٥٦٧ هـ. ينظر: وفيات الأعيان لابن خلّكان ـ تحقيق: احسان عباس، دار صادر، بيروت ٣: ١٠٢، والنجوم الزاهرة ٦: ٦٥، والبغية ٢: ٢٩ ـ ٣١.

(٢) هو القاسم بنُ أحمدَ بن الموفق بن جعفر الأندلسي اللورقي من علماءِ العربية والقراءات في الأندلس صنّفَ شرحَ المفصلِ في أربعةِ مجلّداتٍ توفي سنة ٦٦١هـ. أنباه الرواة ٤: ٤٢، وغاية النهاية لابن الجزري ـ تحقيق: براجستراسر ـ طبع مصر ٢: ١٥، وبغية الوعاة ٢: ٢٥٠، والاعلام ٦: ٦.

(٣) في ل: الأحمر.

(٤) في ل: إنّما.

(٥) كلمة (في) ليست في ز.

قَال بعضُهم: إنّه مُنصَرِفٌ [لأنّه إذا دَخَلَ عليهِ مَا هُوَ مِنْ خَواصِّ الأسماءِ قَابلَ مشابهتَهُ الفِعْلَ، فَرَجَعَ إلى أصلِهِ، فَانْصَرَفَ لِذَلِكَ] (١).

وَقَالَ آخرون (٢): إنَّهُ غيرُ مُنْصَرِفٍ، عَمَلاً بـالعِلّتينِ المـانِعَتَينِ مِـنَ الصَّرْفِ، [والحقّ في ذلكَ التـفصيلُ، وهـوَ أنْ يُـقالَ: إنْ كَـانَ أحَـدُ السـببينِ المـانعينِ مـنَ الصَّرْفِ] (٣) زالَ بدخولِ أَحدِهما كانَ الإسمُ منصرفاً عملاً بالأصلِ السّالمِ، كأحمدَ.

وَإنْ لَمْ يَزَلْ كانَ غيرَ منصرفٍ كَمَساجِدَ وَمَصابيحَ عَملاً بِالعِلّتَينِ، وَمَا يُمَثِّلُ بِهِ الأوّلونَ ضَعيفٌ، لأنّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ دُخُولَ خَواصِّ الأسماءِ فيهِ يجعلُهُ مُنْصَرِفاً، لأنَّهُ لَوْ كَانَ الأمرُ كَذَلِكَ لَوَجَبَ صَرْفُهُ، عِنْدَ دخولِ حَرْفِ الجرِّ عليهِ، وَعِندَ إسنادِ الفِعْلِ إليهِ، لِكونِهِمَا مِنْ خَواصِّ الأسْمَاءِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بالاتّفاقِ، فَـوَجَبَ مَـنْعُ صَرْفِـهِ أيضاً عِنْدَ دخولِ اللامِ عَليهِ، وَالإضَافَةِ، إلّا أنَّ هَذَا القولَ مَعَ قولِهِ: (وَحُكْمُهُ أَنْ لا كَسْرَ وَلَا تنوينَ) مِمَّا لا يَجتَمِعَانِ.

[وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: لَا نُسَلِّمُ ذَلِكَ لِجَوازِ أَنْ يَكونَ مُرادُهُ: وَحُكْمُهُ أَنْ لَا كَسْرَ وَلا تنوينَ معاً، فَلِمَ قُلْتُم: إنَّه ليسَ كَذلِكَ؟] (٤).

قَولُهُ (٥): ***(المَرْفُوعَاتُ (٦) هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ الفَاعِلِيةِ)***، إنّما قَالَ: (هُـوَ)

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٢) في ع، ف، ل: الآخرون.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في ز، ع، ف. وزاد بعد هذا الكلام في ل: والله أعلم.

(٥) زيادة من ع.

(٦) هذا العنوان موجود في نصّ الكتاب.

بلفظِ التذكيرِ والإفرادِ نظراً إلى مَا لكونهِ مفرداً مُذَكَّراً، أَوْ كونِ هَذَا الضميرِ رَاجِعاً بالحقِيقةِ إلى (مَا) أَو بناءً عَلَى أَنَّهُ يعودُ إلى المرفوعِ، لا إلى المرفوعاتِ، لأنَّ التعريفَ إنَّما يكونُ للحَقِيقَةِ لَا لأفرادِها.

الفاعل

قَولُهُ: (فَمِنْهُ الفَاعِلُ، [وَهُوَ مَا أُسْنِدَ الفِعْلُ إليهِ[1] أو شبهُهُ، وَقُدِّمَ عليهِ، عَلَى جهةِ قيامِهِ بِهِ)][2].

ابتَدَأَ بالفَاعِلِ في المرفوعاتِ، لِكَونِ الرَّفعِ لَهُ فِي الأصلِ / ٢٠ و / وَلِمَا سواهُ للحملِ عليهِ، وإنَّما قَالَ: (ما[3] أُسْنِدَ)، وَلَمْ يَقُلْ مَا[4] أُخبِرَ، لِكونِهِ أَعمَّ، وَإِنَّما قالَ: مَا أُسْنِدَ الفِعْلُ، وَلَمْ يَقُلِ اسمٌ أسندَ الفعلُ، لِيشملَ مَا هُوَ فِي تأويلِ الإسمِ نَحو: سَرَّنِي أَنْ تَقُومَ، فَقَولُهُ: (أَوْ شِبْهُهُ) لِيَدْخُلَ فِيْهِ فَاعِلُ اسْمَي الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ، وَالصِّفَاتِ المُشَبَّهَةِ، والمَصْدَرِ وغيرِهَا، نَحو: أَبوهُ في قولنا: زيدٌ قائمٌ أبوهُ.

فَإنَّهُ فَاعِلٌ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُسْنَدِ الفِعْلُ إليه، فَلوْ لمْ يَقُلْ: أَو شِبْهُهُ لخرجَ مِنَ الفاعِلِ، وَهُوَ مِنْهُ.

---

(١) في مجموع مهمّات المتون: ٣٨٤: إليه الفعل.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في ع.

(٣) كلمة (ما) ليست في الأصل، ولا في ز.

(٤) كلمة (ما) ليست في الأصل، ولا في ز.

قولُهُ: *(وَقُدِّمَ عليهِ)*[١] احترازٌ مِنْ[٢] وهمِ مَنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ زيداً، فِي قَولِنا: زيدٌ قامَ، فاعلُ قَامَ، لأَنَّهُ مُسْنَدٌ إليهِ بالحقيقيةِ وَإِنْ لَمْ يكنْ مُسنداً إليهِ ظاهراً، لِكَوْنِهِ مبتدأً، وفاعل قامَ ضميرٌ مستترٌ عائدٌ إلى زيدٍ، فَلَمَّا قَالَ وَقُدِّمَ عَلَيهِ رَفَعَ هذا الوَهْمَ، وَأزالَهُ، و [احتَرَزَ بِهِ][٣] عَنْ قَولِ مَنْ جَوَّزَ إسنادَهُ إلى ما قَبْلَهُ وَهُم طائفةٌ مِنَ الكُوفِيّينَ مُسْتَدِلِّيْنَ عَلَى ذَلِكَ بِقَولِهِ تَعالَىٰ: **﴿وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ﴾**[٤] فَزَعَمُوا[٥] أَنَّ طَلْعَهَا مرتفعٌ بهضيمٍ، وَإِنْ كَانَ مؤخراً عنه، وَبِقولِهِ:

مَا للجمالِ[٦] مَشْيُهَا وَئيدَا[٧]

أي وئيداً مَشْيُهَا.

وَقَوْلُهُ: *(عَلَى جهةِ قيامهِ بهِ)* احترازٌ عنْ مفعولِ ما لمْ يسَم فاعِلُهُ، نَحو ضُرِبَ زَيْدٌ. فَإِنَّهُ وإنْ كانَ مسنداً إليهِ الفِعْلُ مُقَدَّماً عليهِ غَيْرُ داخلٍ في الحَدِّ، لِكَونِ الفِعلِ غَيرُ قائمٍ بهِ، وَإِنَّما اختارَ قَوْلَهُ: (عَلَى جهةِ قيامهِ بهِ) وَلَمْ يقل قَائماً بهِ، لِيشملَ نوعي الفاعلِ الذي يَكُونُ فِعْلَهُ موجوداً قائماً بِهِ عَلَى الحقيقةِ، كَعَلِمَ زَيدٌ وَقَدِرَ،

---

(١) زاد في ف: على جهة قيامه به.

(٢) في ت، ع، ل: عن.

(٣) في الأصل، وفي ز، ع، ف، ل: احتراز.

(٤) سورة الشعراء: ١٤٨.

(٥) زاد في ت، ع، ف: بجر هضيم.

(٦) في ع: الاكمال.

(٧) للزباء، وبعده: أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا. ينظر: المغني ٢: ٥٨٢، والهمع ٢: ٢٥٥، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢: ٤٦.

والذي لا يكونُ فِعْلُهُ أمراً وجوديّاً، كَقولنا: مَا ضَرَبَ زَيدٌ وَمَاتَ.

والذي لا يكونُ موجوداً قائماً بالفاعلِ على الحقيقةِ، كالنسبِ والإضافاتِ كَقَرُبَ زيدٌ وَبَعُدَ، فَإِنَّ القُرْبَ والبُعْدَ أمرانِ عقليانِ ليسا بموجودينِ قائمين بالفاعِلِ، بل انَّهما إضافيّانِ عارضان للمتقاربِ والمتباعدِ في العقل بالنسبةِ إلى شيئينِ، لكنَّهما على جهةِ أَنَّهما قائمانِ بالفاعلِ، من حيثُ أَنَّهما يعقلانِ بالقياسِ إلى المُتقاربِ والمُتباعدِ، وَلمّا كانَ الفاعلِ على[1] نوعين، أخَذَ في حَدِّهِ مَا كَان شامِلاً لَهُما[2]، لِهذا[3] اختارَ: (عَلَى جِهةِ قيامهِ بهِ) دونَ قائماً بِهِ، والحدُّ الذي ذَكَرَهُ للفاعلِ حَدٌّ عِندَ بَعْضِهم، وأمّا عِندَ أكثرِ النحويينَ، مِنَ البصريينَ، وغيرِهم، فإنَّ الفاعلَ مَا اسْنِدَ الفعْلُ أَو شِبْهُهُ إليهِ، مُقَدَّماً عليهِ، سواءٌ فَعَلَ شيئاً أو لمْ يفعلْ وسواءٌ قامَ بهِ أو لمْ يَقُمْ، فَهذَا الحَدُّ شَامِلٌ لِمفعُولِ مَا لمْ يُسَمَّ فاعلُهُ.

وَلِقَائلٍ أَنْ يقولَ: إنَّ زيداً في قَولنا: في الدَارِ زيدٌ، فاعلٌ، ولمْ يُسْنَدْ إليه فعلٌ، ولا شِبهُهُ. وَيُمكنُ أَنْ يجابَ عنهُ بِأَنّهُ[4] أُسنِدَ إليهِ فِعْلٌ، لأنَّ تقديرَهُ أُحْصِلَ فِي الدار زيدٌ، إلّا أَنَّهُ حُذِفَ الفِعلُ، وأقِيمَ الظرفُ مَقَامَهُ، ثُمَّ قِيلَ: الإسْمُ مَرْفُوعٌ بِالظَرفِ عَلَى الاتّساعِ.

فإنْ قِيلَ: لِمَ قُلْتُمْ إنَّ زيداً في قولنا: زيدٌ قامَ مرفوعٌ بالابتداءِ؟ ولِمَ لَمْ يَجُزْ أن

---

(١) ساقطة من ت، ف، ل.

(٢) في ف: لها.

(٣) في ل: فلهذا.

(٤) في ت: أنّه.

يكونَ فاعلاً؟

قُلْنا: لأَنَّهُ لو كانَ فاعلاً لما [قامَ غيرُهُ مَقَامَهُ عِندَ وجودِهِ فلمْ يجزْ أَنْ يُقالَ: زيدٌ قامَ أبوهُ، ولأَنَّهُ لو كانَ فَاعِلاً لما][1] اختَلَفَ حالُ الفِعْلِ باختلافِهِ فيجبُ أَنْ يُقالَ: الزيدانِ يقومُ، والزيدونَ يقومُ، كَمَا يُقَالُ: قَامَ الزيدانِ والزيدونَ، فلمّا لَمْ يكنْ كَذَلِكَ حُكِمَ بأَنّه ليسَ بفاعِلٍ، بلْ هُوَ مرفوعٌ بالابتداءِ.

الفاعل يلي الفعل

قولُهُ: (*والأصلُ أنْ يلي فعلَهُ*).

أي وأصلُ الفاعلِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى سَائِرِ مَعْمُولاتِ الفِعْلِ، وَيلي فِعْلَهُ. وَهَذَا يَشْتمِلُ عَلَى دَعْوتَينِ:

الأولَى: أَنَّهُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الفعلِ.

والثَّاني: أَنْ يَتَقَدَّمَ على سائرِ مَعْمُولاتِه.

أمّا الأوّلُ: فَلأَنَّ مِنهُ ما لا يُمكنُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الفِعْلِ كالضمائِرِ المُتَّصِلَة فَحُمِلَ عَلَيهِ البَواقي لاطِّرادِ البابِ.

وأمّا الثّاني فلِكَونِهِ كالجزءِ مِنَ الفِعْلِ، وَالدَّلِيلُ عَلَيهِ إِسْكَانُهُم لاَمَ الفِعْلِ إذا اتَّصَلَ بِهِ ضَميرُ الفَاعِلِ، نَحو: ضَرَبْتُ، لِكَراهِيَتِهم تَوالي أَرْبَعِ / ٢٠ ظ / مُتَحرِّكاتٍ

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل ومن ت.

فِيما هُوَ كَالْكَلِمَةِ وَلأنَّهم، يُوقِعُونَ الفَاعِلَ بينَ الفِعْلِ وَحَرَكَتِهِ، نَحو: يَفْعَلانِ وَتَفْعَلانِ، فَلَولا أَنهُ بِمَنْزِلَةِ الجُزْءِ مِنَ الفِعْلِ لَمْ يُسَكِّنُوا لامَ الفِعْلِ عِنْدَ اتِّصالِ الضَّميرِ بِهِ وَلَا وصَلوا[1] بَيْنَ الفِعْلِ وَحَرَكَتِهِ، وَإِذَا نَزَلَ مَنْزِلَةَ الجُزْءِ مِنَ الفِعْلِ بِخِلَافِ مَا عَـدَاهُ[2]، كَانَ الأصلُ فِيهِ أَنْ يَليهِ وَيَتقدَّمَ عَلى غَيْرِهِ، وَأَيضاً اتّصالُ الفِعْلِ بالفاعِلِ، أَكْثَرَ من اتِّصالِهِ بِغَيرِهِ لاحتياجِهِ إِليهِ في الإيجادِ، وَعَدَمِ احتياجِهِ إِلى سِواهُ، وَإِذا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يَكونَ الأصلُ تَقَدُّمَ الفَاعِلِ عَلى غَيْرِهِ.

تقدّم الفاعل على المفعول لفظاً أو رتبة

قَوْلُهُ: *(وَمِنْ ثَمَّ جازَ [: ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدٌ وامْتَنَعَ: ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيداً]*[3]*)*.

اعلمْ أَنَّ هَاهُنَا أَرْبَعَ مَسَائِلَ:

الأولَى: ضَرَبَ زَيْدٌ غُلامَهُ، وَهِيَ جَائِزَةٌ بالاتّفاقِ.

والثّانيةُ[4]: ضَرَبَ غُلامَه زَيْدٌ، وَهِيَ أيضاً جَـائِزَةٌ بـالاتّفاقِ. لأنَّ الضَّـميرَ يَحْتَاجُ إِلى مَعْروفٍ[5] مُتَقَدِّمٍ إِمّا لَفظاً وَإِمّا تَقْديراً لِيعُودَ إليهِ، وَهَا هُنَا إنْ[6] لَمْ يكـنْ

(١) في ت، ع، ف: ولا فصلوا، وفي ل: ولا فصل.

(٢) في ت: ما عدله.

(٣) في ع: إلى آخره.

(٤) في ع: والثاني.

(٥) في ت، ع: مضروب، وفي ف: مصروف، وفي ل: ضمير مضروف.

(٦) في ت: وإنْ.

مُتَقَدِّماً لَفظاً، فهوَ مُتَقَدِّمٌ تَقْدِيراً، لأنَّ زيداً فَاعِلٌ، وَأَصْلُ الفَاعِلِ التَّقديمُ، وَأشارَ إليهِ بِقَولِهِ: (وَمِنْ ثَمَّ جَازَ ضَرَبَ غُلامَهُ زَيدٌ).

والثالِثةُ: ضَرَبَ غُلامُهُ زَيداً، وَهِيَ مُمْتَنِعَةٌ عندَ جمهورِ النَّحويينَ، خِلافاً لأبي الفتح[1] فإنَّهُ أجازَهُ[2] وَحَمَلَ عليهِ قَولَهُ:

جَزَى رَبُّـهُ عَـنِّي عَـدِيَّ بـنَ حَـاتِمٍ
جَزَاءَ الكِلابِ العَاوِياتِ وَقَدْ فَعَل[3]

وَالصَّوابُ أنْ تَكونَ الهاءُ عائدةً إلى المصدرِ تقديرُهُ: جَزَى رَبُّ الجَزاءِ وَصَارَ ذِكرُ الفِعلِ كتقدُّمِ المصدرِ، لكونِهِ دالاً عليهِ، كَقولِهم: مَن كَذِبَ كَـانَ شرّاً له[4]. أي كانَ الكَذِبُ شرّاً لَهُ.

والرابعةُ: ضَرَبَ زيداً غلامُهُ، وَهِيَ جائزةٌ بالاتّفاقِ لِعَودِ الضميرِ إلى مَا تَقَدَّمَ لفظاً.

وجوب تقديم الفاعل

قولُهُ: *(وإذا انتفى الاعرابُ لفظاً[5] فيهما)*، إلى قولِهِ: *(وَجَبَ تَقْدِيمُهُ)* وَلَمَّا

---

(١) هو أبو الفتح عثمان بن جني، وقد تقدّمت ترجمته في ١: ٢٠٨.

(٢) قال أبو الفتح: وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله:

جَزَى رَبّهُ عَنّي عَدِيَّ بن حَاتِمٍ

عائدةً على عَدي خِلافاً عَلى الجماعةِ. الخصائص ١: ٢٩٤.

(٣) البيت ينسب إلى أبي الأسود الدؤلي في هجاء عَدِي بنِ حاتِمٍ، كما يُنْسَبُ إلى النابغة الذبياني وإلى عبدالله بن همارق. ولم أجده في ديوان أبي الأسود الدؤلي. انظر: الخصائص ١: ٢٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ٧٦، وشرح الشواهد للعيني على حاشية الصبّان ٢: ٥٩، والخزانة ١: ٢٧٧.

(٤) هذا قول العرب ذكره سيبويه في الكتاب ١: ٣٩٥.

(٥) ساقطة من ت.

بَيَّنَ أَنَّ أصلَ الفاعلِ أنْ يليَ فعلَهُ مَعَ جوازِ تأخيرِهِ عنْ غـيرِهِ، أرادَ أنْ يشـيرَ إلى عوارِضَ تَعرِضُ فَتُوجِبُ تَقديمَهُ.

فَمِنهَا: انتفاءُ الاعرابِ في الفاعِلِ والمفعولِ، وانتفاءُ القرينةِ معاً، نَحو: ضَرَبَ موسىٰ عيسىٰ، وَإِنَّمَا وَجَبَ هَاهُنا تَقْدِيمُ الفاعِلِ عَلَى المفعولِ لرفع الالتباس[1].

وَإِنَّمَا قَالَ: (وَالقَرينةُ)، لأَنَّهُ لو يبقى الاعرابُ فِيهما ولمْ تنتَفِ القرينةُ لم يحصلْ اللبسُ، فَلَمْ يلزمْ تقديمُ الفاعلِ.

واعلمْ أنَّ انتفاءَ الاعرابِ فيهما والقرينةِ إنَّما تكونُ بأنْ يكونَا مقصورينِ أو مبنيينِ، [أو مُضافَينِ إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ][2] يَصحّ صُدورُ الفعلِ من كلّ واحدٍ منهما من غيرِ مميِّزٍ يفصلُ بينهُما، نحو: ضَرَبَ موسىٰ عيسىٰ، وَشَتَمَتْ سُعْدَى سَلْمى، وَأَكْرَمَ هَؤلاءِ هَؤلاءِ، وَضَرَبَ مَنْ فِي الدَّارِ مَنْ عَلَى البابِ [وَضَرَبَ غُلامِي غُلامِي][3].

وَاعلمْ أَنَّ القرينةَ قَدْ تكونُ لفظيّةً وَقَدْ تكونُ معنويّةً.

أمّا القرينةُ اللفظيّةُ، فَقَدْ تكونُ في نفس الفِعْلِ نَحو: تقدّمت[4] موسىٰ سلمىٰ، وَقَدْ تكونُ في توابع الفاعلِ أو في توابعِ المفعولِ أو في[5] توابِعِهِمَا، نَحو: أَكْرَمَ عيسىٰ العالمُ مُوسىٰ.

---

(١) زاد في ت: وعملاً بالأصل.

(٢) زيادة من ت، ل.

(٣) زيادة من ت، ل.

(٤) في ت: ضرب، وفي ز: ضربت، وفي ع، ل: هويت.

(٥) ساقطة من الأصل.

وأكرم عيسىٰ موسى العالمَ.

وأكرم موسى العالمُ عيسى الكاتبَ.

وبالجُملةِ، ظهورُ الاعرابِ في توابعِ أحدِ الطرَفينِ أو في كِلَيْهِما فارقٌ لفظيٌّ.

وأمَّا القرينةُ المعنويةُ فَمِثْلُ أَنْ يستحيلَ صدورُ الفعلِ منْ أَحَدِهِمَا نحو: أَكلَ موسى الكمثرى[1]، أو يكون وقوعُهُ مِنْ أَحدِهِمَا أغلبَ نحو: كَسَرَتِ العصا الرحىٰ، وَدَفَعَتِ الحُبْلَى السَّكْرَى، فَإِذَا حَصَلَتْ إِحْدَى هذه القرائنِ جَازَ تقديمُ المفعولِ عَلَى الفَاعِلِ، ولأجلِ هذا قَالَ: (والقرينةُ).

وَمِنها، كونُ الفاعلِ مضمراً متّصلاً بعامِلِهِ نحو: ضَرَبْتُ زيداً وزيدٌ ضَاربٌ غُلامَهُ، وَعَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زيداً.

فإنَّهُ يجبُ تقديمُ الفاعِلِ عَلَى المفعولِ، لأنَّهُ لو أُخِّرَ لَمْ يكن الفاعِلُ متّصلاً، والمقدَّرُ خِلافُهُ، وإنَّما قُيِّدَ المُضْمَرُ بالمتَّصلِ، لأنَّهُ لو كانَ مُنفَصِلاً لَمْ يَجِبْ تَقديمُهُ عَلَيهِ نحو: مَا ضَرَبَ زيداً إلّا أنا، ونحو: زيدٌ عمرٌو لابسٌ جُبَّتَهُ هُوَ.

وَمنها، وقوعُ المفعولِ بعدَ إلّا نحو: مَا ضَرَبَ زيدٌ إلّا عمراً[2]، أَو بعدَ[3] مَعْنَاها، نَحو: إِنَّما ضَرَبَ زيدٌ عمراً، وَإِنَّمَا وَجَبَ تَقْدِيمُ الفَاعِلِ / ٢١ و / عَلَى المفعولِ هَاهُنا، لأنَّ معنى قَولِنا: مَا ضَرَبَ زيدٌ إلّا عمراً أَنَّ ضَرْبَ زيدٍ انحصرَ في عَمرٍو، وَجَازَ أن يكونَ عمرٌو مضروباً لِشخصٍ آخرَ، فَلَو قَدَّمَ المفعولَ، وأَخَّرَ الفَاعِلَ

---

(١) في ع: الكمثرى موسى.

(٢) في ت: عمروا وكلّما وردت كلمة عمرو في (ت) منصوبة كتبت على هذه الصورة، ولا ننبّه بعد هذا.

(٣) كلمة (بعد) ساقطة من: ع.

انعكسَ المعنى، نحو: مَا ضَرَبَ عمراً إلّا زيدٌ، فَإِنَّ مَعناهُ أَنَّ عمراً لَيس مضروباً إلّا لزيدٍ، وَجَازَ أَنْ يكونَ زيدٌ ضَارِباً لِشخصٍ آخرَ، [وَكَذَلِكَ حُكْمُ: إِنَّمَا ضَرَبَ زَيدٌ عمراً لكونِها للانحصار في الإسمِ الأخيرِ][1] كقولِ الفَرزدق:

وَإِنَّمَا .... يُدَافِعُ عَنْ أَحسَابِهِم أَنَا أَوْ مِثْلِي[2]

فَإِنَّهُ حَصَرَ المُدَافِعَ فِيهِ، وَفِي أَمثالِهِ، فَلَو قَدَّمَ لأَفَادَ الحصرَ فِي المُدَافِعِ عَنْهُ، وَهُوَ أحسابُهم، فَانعكسَ المَعْنَى. هَكَذا ذَكَرَهُ فِي شَرْحِهِ[3].

وَفيهِ نَظَرٌ: لأنَّ مَا ذَكَرَهُ إِنَّمَا يتمُّ فِي (إِنَّمَا) لأَنَّه يَدُلُّ عَلى الانحصارِ فِي الإسمِ الأخيرِ مثلاً إذا قَصَدَ تَخصيصَ الفِعلِ بالفاعلِ وَجَبَ تأخِيرَهُ عَنِ المفعولِ، وإذا قَصَدَ تخصيصهُ بالمفعولِ وَجَبَ تقديمهُ على المفعول.

وأمّا في إلّا فممنوعٌ لانعكاسِ[4] المعنى، وَإِنَّمَا يلزَمُ أَنْ لو قُدِّمَ المَفْعُولَ وَأُخِّرَ الفَاعِلُ مِنْ غَيرِ إلّا، أَمَّا إذا قُدِّمَ معَ إلّا نحو: مَا ضَرَبَ إلّا زيداً عمرٌو لَمْ يَنْعَكِسِ المَعْنَى.

لا يُقالُ: لَوْ جَازَ مَا ضَرَبَ إلّا عمراً زيدٌ، فَلاَ يَخلُو مِنْ أَنْ يَجُوزَ مَعَ تَعَدُّدِ المُسْتَثنَى[5] المُفَرَّغِ بعدَ إلّا فِي الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ، بِمَعْنَى مَا ضَرَبَ أَحدٌ أَحداً إلّا زيدٌ

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٢) صدره: أنا الدائِعُ الحَامِي الذِّمارَ وإنَّما

الديوان: ٧١٢، والمحتسب ٢: ١٩٥.

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب: ٢٠.

(٤) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ف: انعكاس.

(٥) في ت: الاستثناء.

عمراً، أَولا مَعَ تَعَدُّدِ المُسْتَثْنَى المَفرّغ.

فَإِنْ كَانَ الأَوّلَ كانَ الحصرُ فيهما، والمقْصُودُ الحَصْرُ في أحدِهِما هذا خُلْفٌ.

وإنْ كانَ الثّاني: كانَ القولُ ما ضَرَبَ إلّا عمراً زيدٌ مُمتَنِعاً لأنَّهُ يَبقى الفِعْلُ بِلا فَاعِلٍ، وَلا قائمٍ مَقَامَ الفاعِلِ، لأنَّ زيداً يمتنعُ أَنْ يكونَ فاعلاً لِ(مَا ضَرَبَ) حينئذٍ، لأنّا نختارُ القِسمَ الثاني، وهوَ أنَّهُ يجوزُ لا معَ تَعَدُّدِ المُستثنىٰ وَيُمْنَعُ بقاءُ الفِعلِ بلا فَاعلٍ، لأنَّ زيداً المؤخَّرَ لفظاً المُتَقَدِّمَ رُتبةً، يكونُ فاعِلاً للفِعْلِ، وَيكونُ تَقْدِيرُهُ: مَا ضَرَبَ زيداً إلّا عمراً، وَحينئذٍ لَمْ يلزمْ بقاءُ الفِعْلِ بلا فَاعلٍ، معَ أَنَّ الأخفشَ أجازَهُ فِي كتابِهِ الكبير[1]، وَكَذَلِكَ عَبدُالقاهر[2].

وجوب تأخير الفاعل

قَولُهُ: *(وَإِذا اتّصلَ بهِ ضَميرُ مفعولٍ)* إلى قوله: *(وَجَبَ تَأْخِيرُهُ)*[3] إشارَةٌ إلى أشياءَ تَعْرِضُ فَتُوجِبُ تقديمُ المفعولِ عَلَى الفاعلِ الذي هُوَ خلافُ الأصلِ، وَهِيَ أنواعٌ:

---

(١) هو أحد مؤلّفات الأخفش ذكره ابن النديم. ينظر: الفهرست لابن النديم ـ المكتبة التجارية الكبرى ـ القاهرة: ٨٤.

(٢) هو أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني صاحب إعجاز القرآن، المتوفى سنة ٤٧١ هـ. أنباه الرواة ٢: ١٨٨، ونزهة الألباء: ٢٦٤، وبغية الوعاة ٢: ١٠٦.

(٣) في ع: إلى آخره.

فمنها: اتّصالُ ضميرِ المفعولِ بالفَاعِلِ كَقَولِهِ تعالى: ﴿وَإِذِ[1] ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[2] فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يقدِّم المفعولَ هَاهُنا عَلَى الفاعِلِ لَكانَ مِثْلَ ضَرَبَ غُلامُهُ زيداً، وَهُوَ ممتنعٌ لِما تَقَدَّمَ مِنْ لزومِ إضمارٍ قَبْلَ الذِّكرِ لفظاً وَتَقْدِيراً.

وَمِنها: كَونُ المَفعولِ ضَميراً متّصلاً والفَاعلُ غير مُضمرٍ متّصلٍ نَحو: أكرَمَني زَيدٌ، وَمَا أَكْرَمَني إلّا أَنْتَ، وإنّما وَجَبَ تَقْدِيمُ المَفعولِ هَاهُنا، لأنَّهُ لَوْ أُخِّرَ، وَقُدِّمَ الفاعِلُ عَلَيهِ[3] لَكَانَ المفعولُ منفصلاً، وَقَدْ فُرِضَ مُنْفَصِلاً، هَذَا خُلْفٌ.

وَإِنَّما قَالَ: *وَالفَاعِلُ غَيرُ مضمرٍ متّصلٍ* لأنَّهُ لَوْ كَانَ مُضمراً مُتَّصِلاً وَجَبَ تقديمُ الفَاعلِ عليهِ، نَحو: ضَرَبَني[4].

وَإِنَّما قَيَّدَ المُضْمَرَ بالمُتَّصِلِ في قَولِهِ: وَالفاعلُ غيرُ مضمرٍ متّصلٍ لِئلا يُنْقَضَ بِنَحْوِ: مَا أَكْرَمَني إلّا أَنْتَ.

وَمِنْهَا: وُقُوعُ الفاعِلِ بَعْدَ إلّا، نَحو: مَا ضَرَبَ عَمَراً إلّا زيدٌ أو معنى إلّا نَحو: إنّما ضرب عمراً زيدٌ.

إنّما وَجَبَ تَقديمُ المَفعولِ عَلى الفاعلِ هَاهُنا، لِئلا يلزَمَ انقلابُ المَعنى وفيهِ ما[5] نبّهناكَ عَلَيهِ.

---

(١) في ت، ع، ف: وإذا، وهو سهو.

(٢) سورة البقرة: ١٢٤.

(٣) (عليه) ساقطة من ت، ع، ف.

(٤) في ز: ضربته.

(٥) كلمة (ما) ليست في: ل.

وَلِقَائلٍ أَنْ يقولَ: إِنَّ مِنْ جُمْلَةِ المواضِعِ التي وَجَبَ تَقْدِيمُ المفعولِ على الفَاعِلِ، كَونُ الصفةِ جرَتْ عَلى غَيرِ مَنْ هِيَ لَهُ، نَحو: زَيدٌ هِنْدٌ ضَارِبُها هُـوَ، وَلَمْ يـذكُرهُ[1] المُصَنِّفُ.

وَجَوابُهُ: أَنَّهُ مندرجٌ تَحتَ قَولِهِ: (أو اتَّصلَ مفعولُهُ)، وَهُوَ غَيرُ متَّصلٍ، وَلِهَذا لَمْ يَذْكُرْهُ.

حذف الفعل

قَولُهُ: *(وَقَدْ يُحذَفُ الفِعْلُ لقيامِ قرينةٍ جَوازاً)*.

اعلمْ أَنَّ الفِعلَ الرافِعَ للفاعلِ يَجـوزُ حذفُهُ، إذا دَلَّتْ[2] علَيهِ قَرِينةٌ جوازاً أو وُجُوباً.

أَمَّا جوازاً، فكما أَنَّ الإنسانَ، إذا رأى مضروباً، ولمْ يَعْلَمْ من الذي أوقعَ ذَلِكَ الفِعلَ [بِهِ فَسَأَلَ عنهُ، فَيُجِيبُ المسؤل[3] بأَنَّهُ زيدٌ أو عمرٌو، فارتفاعُ الإسمِ بـذلكَ الفِعْلِ، وَإِنْ لمْ يَكُنْ ذَلِكَ الفِعلُ][4] منطوقاً، وإِنْ كَانَ الأولى إظهارَ / ٢١ ظ / الفعلِ وَمِنْ ذلكَ بيتُ الكتابِ:

لِيُبكَ يـزيدٌ ضَـارعٌ لِخـصُومةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تَطيحُ الطَّـوائِـحُ[5]

---

(١) في ت، ز: يذكر.

(٢) في الأصل، وفي ز، ع، ل: دلّ.

(٣) في ت: المساؤل.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٥) البيت لنهشل بن حري وقد نسب إلى الحارث بن نهيك وإلى لبيد وإلى مزرد، وإلى الحارث بن ضرار ←

فَقولُهُ: ضارعٌ مَرفوعٌ بِأَنَّهُ فاعلُ فعلٍ محذوفٍ دلَّ عليهِ لِيُبكَ، لأنَّهُ لمَّا قالَ لِيُبكَ يزيدُ فَكأَنَّ سائلاً سَأَلَ: مَنْ يَبكيهِ؟ فَقَالَ: ضَارعٌ لِخصومةٍ، وَالضارعُ الذَّليلُ، المُختَبِطُ السَّائِلُ المُحتَاجُ وَأَصلُهُ ضَرْبُ الشجرةِ[١] ليسقطَ وَرَقُها فَتَعْلفُ[٢]، وَتَطيحُ تذهبُ وَتَهْلِكُ، يُقَالُ: أَطَاحَتهُ السِّنونُ، إذا ذَهَبَتْ بِهِ فِي طَلَبِ الرزقِ وَأَهلَكَتْهُ، وَالطَّوائحُ جَمْعُ مُطِيحةٍ، وَهِيَ القَواذِفُ، يُقَالُ: طَوَّحتهُ الطَّوائِحُ، أيْ تَرَامَتْ بِهِ المَهالِكُ، وَالقِياسُ فِيها أَنْ يُقَالَ المَطَاوِحُ، لِكَونِهَا جمعُ مُطيحةٍ إلاّ أَنَّها جَاءَتْ على حذفِ الزوائدِ كلواقحَ في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾[٣]، وَقِياسُهَا مَلاقِحُ لِكَونِهَا جَمعُ مُلْقِحَةٍ، لَكنَّها جاءَتْ مَحْذُوفةَ الزَّوائِدِ.

وَرَوى الأَصْمَعِيُّ[٤]:

لِيَبْكِ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ .... [٥]

عَلى بنيةِ الفَاعِلِ[٦]، وَحينئذٍ لمْ يكنْ فيهِ اسشتهادٌ عَلى هَذهِ الروايةِ، وَمِنْهُ

← النهشلي، وإلى المهلهل، وهو في رثاء يزيد بن نهشل. انظر: الكتاب ١: ١٤٥، والمحتسب ١: ٢٣٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ٨٠، وشرح الشواهد للعيني ٢: ٤٩، والخزانة ١: ٣٠٣.

(١) في ل: الشجر.

(٢) كلمة (فتعلف) ساقطة من ت.

(٣) سورة الحجر: ٢٢.

(٤) هو عبدالملك بن قريب بن عبدالملك بن علي بن أصمع، صاحب اللغة والنحو والأخبار والغريب والملح. توفي سنة ٢١٦ هـ. انظر: أنباه الرواة ٢: ١٩٧، ووفيات الأعيان ٣: ١٧٠.

(٥) تقدّم في ١: ٢٧٦.

(٦) انظر: الخزانة ١: ٣٠٣.

قَولُهُ تَعالى: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالغُدُوِّ والآصالِ رِجَالٌ﴾[١] بفتحِ البَاءِ[٢] في قِراءَةِ عَاصِمٍ[٣]، وابن عامرٍ[٤]، وَذلِكَ أَنَّه بناهُ لما لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، فَأَقَامَ الجَارَّ والمَجْرُورَ بَعْدَهُ مُقَامَ الفَاعِلِ، ثُمَّ فَسَّرَ مَنْ يُسَبِّحُ عَلى تَقدِيرِ سُؤالِ سَائِلٍ سَأَلَ[٥]: مَنْ يُسَبِّحُهُ[٦]؟

فَقَالَ: رِجَالٌ[٧] أي يسبِّحُهُ رِجَالٌ[٨] فَرَفَعَ رِجَالاً بِهَذَا الفِعْلِ المُضْمَرِ، الَّذِي دَلَّ عَلَيهِ يُسَبَّحُ، لأَنَّهُ لَمَّا قالَ: يُسَبَّحُ لَهُ[٩] عُلِمَ أَنَّ ثَمَّ[١٠] مُسَبِّحاً، وَقَدْ أَجَازَ سيبويهِ: ضُرِبَ زيدٌ عمرٌو على تَقْدِيرِ ضَرَبَهُ عَمْرٌو، لأَنَّهُ لَمَّا قِيلَ: ضُرِبَ زيدٌ، عُلِمَ أَنَّ ثَمَّ[١١] ضَارِباً، وَكَأَنَّهُ[١٢] سُئِلَ عَنْهُ، فَقِيلَ فِي الجَوابِ عَمْرٌو[١٣].

---

(١) سورة النور: ٣٦ـ٣٧.

(٢) ينظر: مجمع البيان ١٨: ٤٤، والنشر ٢: ٣٣٢.

(٣) هو عاصم بن بهدلة أبي النجود أبو بكر شيخ قراء الكوفة وأحد القرّاء السبعة، توفي سنة ١٢٧هـ. غاية النهاية في طبقات القراء تأليف محمّد بن محمّد بن الجزري ـ تحقيق: براجستراسر، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة ١: ٣٤٦.

(٤) هو عبدالله بن عامر اليحصبي إمام أهل الشام في القراءة وأحد القرّاء السبعة توفي في دمشق سنة ١٢٨هـ. غاية النهاية ١: ٤٢٣.

(٥) كلمة (سأل) ساقطة من ع، ل.

(٦) في ع: يسبح.

(٧) في الأصل: رجل.

(٨) في الأصل: رجل.

(٩) (له) ليست في الأصل، ولا في ع، ل.

(١٠) في ل: ثمة.

(١١) في ل: ثمة.

(١٢) في ل: فانه.

(١٣) زاد في ل: على تقدير: ضربه عمرو.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى -في قِراءَةِ مَنْ قَرَأ -: ﴿زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِم شُرَكَاؤُهُم﴾[١]، فلارتفاع الشركاء بفعل دلّ عليه (زين)[٢] هكذا قاله[٣] أبو العباس[٤].

وَأَمَّا وُجُوباً: فَهُوَ[٥] فِي كُلِّ مَوضِعٍ يَقَعُ بَعْدَ الإسمِ فِعْلٌ أَوْ مُنَزَّلٌ مَنْزِلَةَ الفِعْلِ مُفَسِّرٌ للفِعْلِ المَحْذُوفِ.

مِثَالُ الأَوّلِ: قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[٦] فَأَحَدٌ مَرْفُوعٌ بِأَنَّهُ فَاعِلُ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ استَجَارَكَ، وَلَيْسَ بِمُبْتَدَإٍ، لأَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ لَمْ يدخُلْ إلاّ على الفِعْلِ لفظاً أَو تَقْدِيراً كما يَجيء، وَمِنهُ بَيْتُ الكِتَابِ:

...... إنْ ذُو لَوْثَةٍ لاَنَـا[٧]

---

(١) سورة الأنعام: ١٣٧.

وقراءة (زُيِّنَ) بالبناء للمفعول ورفع (قَتْلُ)، ورفع (شُرَكَاؤُهم) قراءة شاذّة نُسِبَتْ إلى الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وأبي عبدالرحمن السّلمي والحسن وغيرهم. انظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه - تحقيق براجستراسر، المطبعة الرحمانية بمصر: ٤٠-٤١، والمحتسب ١: ٢٢٩، والبحر المحيط ٤: ٢٢٩، وأثر المحتسب في الدراسات النحوية - رسالة ماجستير لحازم الحلّي - كلّية دار العلوم - جامعة القاهرة - آلة كاتبة: ٢١٧.

(٢) على هذا التوجيه: الشركاء مُزَيِّنونَ لا قاتلونَ وهو توجيه سيبويهِ وبهِ أَخَذَ المبردُ والعُكبري. انظر: الكتاب ١: ١٤٦، والمقتضب ١: ٢٨١، والتبيان للعكبري - تحقيق: علي محمّد البجاوي - القاهرة ١: ٥٤١.

(٣) في ل: ذكره.

(٤) المقتضب ١: ٢٨١.

(٥) في ت: فهي.

(٦) سورة التوبة: ٦.

(٧) لقريط بن أنيف، وتمام البيت:

←

أيْ إنْ لَانَ ذُو لَوثَةٍ لَانَ.

وَمِنْهُ المَثَلُ[1] للعربِ: لَوْ ذَاتُ سِوارٍ لَطَمَتْني[2]. أي: لو[3] لَطَمَتْنِي ذَاتُ سِوارٍ، لاختصاصِ (لَوْ) بالفعلِ.

وَمِنهُ: أَلَا زَيدٌ قائمٌ، أي[4]: ألا قَائِمٌ زيدٌ، لاختصاصِ حَرْفِ التَّحضيض بالفعل لفظاً أو تقديراً كما يَجيءُ في بابِهِ.

وَإنَّما وَجَبَ حَذْفُ الفِعلِ في هذِهِ الصُّوَرِ، لِئَلا يَلْزَمَ اجتماعُ المُفَسِّرِ والمُفَسَّرِ، وَأَنَّهُ غَيرُ جائزٍ لأنَّ المُفَسِّرَ إنَّما هُوَ لِتَفْسِيرِ الأَوّلِ فَذِكْرُ الثَّانِي مَعَ ذِكْرِ الأَوّلِ يكونُ حَشْواً.

وَمِنْهُ قَولُهُم: (إلّا حَظِيَّةٌ فَلَا أَلِيَّةٌ)[5] فَحِظِيَّةٌ مَرْفُوعٌ[6] فاعِلُ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ، وَتَقْدِيرُهُ: إلّا تَكُنْ حَظِيَّةٌ فلا أَلِيَّةٌ.

← إذا لقامَ بنصري معشرٌ خُشُنٌ عِنْدَ الحَفيظَةِ إنْ ذُو لَوْثَةٍ لانا

ديوان الحماسة لأبي تمام برواية الجواليقي تحقيق الدكتور عبدالمنعم أحمد صالح ـ بغداد: ٢٩، المغني ١: ١٦، وخزانة الأدب ٧: ٤٤١.

(١) قائله حاتم الطائي في قصّة معروفة: ويروى: (لطمني) مكان (لطمتني) ويروى: لو غير ذات سوار لطمتني. المقتضب ٣: ٧٧، ومجمع الأمثال ٢: ١٧٤ و ٢٠٢.

(٢) في ت: لجمني.

(٣) (لو) ساقطة من ف.

(٤) كلمة (أي) ليست في ل.

(٥) الحظية: المحظوة والألية من الألو وهو التقصير يضرب في الأمر بمداراة الناس ليدرك بعض ما يحتاج إليه منهم. مجمع الأمثال ١: ٢٠.

(٦) ويروى بالنصب على تقدير إلّا أكن حظية فلا أكون ألية. المصدر السابق.

وَإِنَّمَا حَذَفَ الفِعْلَ لِقيامِ قرينةٍ عندَ إيرادِ هَذَا الكلام فيما قَصَدَ ثُمَّ جَرَى مثلاً فِيهِ، وَفي مِثلِهِ، فَيُقالُ فِي كُلِّ قضيةٍ كانَ الانسانُ أهلاً لها، وَاجْتَهَدَ لأنْ يصلَ إليها، فَلَمْ يمكن لَهُ الوصولُ، لأمرٍ منَ الأمورِ التي لَيستْ مِنْ جِهَتِهِ.

وَأَصلُ هَذا المَثَلِ أَنَّهُ كَانَ رجلٌ لا تَحظَى عندهُ امرأةٌ، لِسُوءِ خُلُقِهِ، فَتَزَوّجَ امرأةً وَصَبَرَتْ عليهِ واجتهدَتْ في أنْ تَحظَى عِندَهُ، وَلَمْ تُقَصِّرْ فِي خدمتهِ فَلَمْ تَحْظَ أيضاً[1] عنده[2] فقالتْ تلك المرأةُ: إلّا حَظِيَّةٌ فَلا أَلِيَّةٌ أي: إنْ لا تكنْ لكَ حَظِيَّةٌ في النساءِ، فَإِنّي غيرُ مُقَصِّرَةٍ في خِدْمَتِكَ، ثُمّ جَرَى مثلاً فيما شَابَهَهُ.

وَمِثَالُ الثّاني[3]: (أَنَّ) المفتوحةُ الوَاقِعَةُ بَعْدَ (لَوْ)، نَحو: لَوْ أَنَّكَ أَتيتَني لأكْرَمْتُكَ، / ٢٢ و /فـ(أَنَّ) مَعَ الإسم والخبرِ فِي مَحَلِّ الرَّفعِ بِأَنَّهُ فَاعِلُ فعلٍ مَحْذُوفٍ، وَتَقدِيرُهُ، لو ثبت إتيانُكَ لأكرمتُك.

وَإِنَّمَا حُذِفَ الفِعْلُ، لِدَلالةِ أَنَّ المَفْتُوحةِ عَلى الثّبوتِ وكانتْ كالفِعْلِ المُفسّرِ، والتزامِهم[4] أَنْ يَكونَ خَبَرُ أَنَّ المفتوحةِ فِعْلاً إذا دَخَلَ عَلَيها (لَوْ) حينَ أمكن، لِيكونَ كَالعِوَضِ مِنَ الفِعْلِ المَحذُوفِ، وَدَالّاً عَلَيهِ. ألا ترَى أنَّك لَوْ قُلْتَ: لَوْ أَنَّ زيداً قائمٌ لأكْرَمْناهُ، لَمْ يَجُزْ لِعَدَمِ المُفَسِّرِ، وَلَوْ قُلْتَ: لَو أَنَّ زيداً قَامَ لأكرمناهُ جَازَ، لوجودِ المُفَسِّرِ للفِعْلِ المَحْذُوفِ.

---

(١) زاد في ت: في خدمته.

(٢) في ت: عندها.

(٣) أن يقع بعد الإسم ما هو منزّل بمنزلة الفعل مفسر للفعل المحذوف. ينظر ١: ٢٧٧.

(٤) في ت، ل: لالتزامهم.

لا يُقالُ: إنَّ (قَامَ)، فِي قولِكَ: لَو أَنَّ زيداً قَامَ لَمْ يَدُلَّ عَلَى ثبوتٍ[1]، لأَنَّهُ ليسَ مِن[2] لَفْظِهِ.

لأَنَّا نقولُ: (قَامَ) يَدُلُّ على ثبوتِ القيامِ، فَيكونُ دَالاً عَلى مُطْلَقِ الثبوتِ، وَلَيْسَ مِنْ شروطِ دلالةِ الشيءِ عَلى شيءٍ أنْ يكونَ أحدُهُما مِنْ لَفظِ الآخَرِ.

ألا تَرَى أَنَّهُ لا فرقَ بينَ قَولِنا: قَامَ زيدٌ، وبينَ[3] قَولِنَا ثَبَتَ قيامُ زيدٍ.

والذي يدلُّ على أَنَّ حَذْفَ الفِعْلِ بَعْدَ (لَوْ) لأجلِ دَلالةِ أَنَّ وَخَبَرِهَا عَلَيهِ، أَنَّك لَوْ قُلْتَ: بدلَ قَولِكَ: لو أَنَّكَ جِئتَنِي لجئتُكَ، لَو مَجيئُكَ لَجِئْتُكَ، لَمْ يجزْ، لفواتِ المُفَسِّرِ، وَمَا يقومُ مَقامه، وَمنه قولُهُ تعَالى: ﴿وَلَو أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾[4]، أَيْ وَلَوْ ثَبَتَ صَبْرُهُم.

اعْلَمْ[5] أَنَّ سيبويهِ أَجازَ أَنْ تَكونَ (أَنَّ) المفتوحةُ معَ مَا بَعْدَهَا، بعد (لَوْ) فِي

---

(١) في ع، ف، ل: ثبت.

(٢) كلمة (من) ليست في ل.

(٣) ينكر بعضُهم تكرار (بين) معَ الظاهرِ والحقُّ أنهُ يجوزُ للتوكيدِ، قال ذو الرمّة:

أَيَا ظَبيَةَ الوَعْسَاءِ بين جُلاجل ... وَبَينَ النَّقا أَأَنْتَ أَمْ أُمُّ سَالِمِ

وَقَالَ سيبويه: (واعلم أَنَّك لا تفصل بينَ لا وبينَ المنفي). وقالَ المبرّدُ: (الفصل بينَ أي وبينَ هذا). ديوان ذي الرّمّة تحقيق كارليل هنري هيس، كمبرج: ٦٢٢، والكتاب ١: ٣٤٥، والمقتضب للمبرد ٤: ٢١٧، والأزاهير الفصحى ـ لعباس أبو السعود ـ دار المعارف بمصر: ١٢٣.

(٤) سورة الحجرات: ٥.

(٥) في ل: واعلم.

مَحلُّ الرفعِ بالابتداءِ، وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ[١]، وَأَنَّ فيها مَعْنَى المُجازاةِ لأنَّ الفِعْلَ الذي هُوَ خَبَرُ أَنَّ يَصْلَحُ لِمعنَى المُجازاةِ بخلافِ إنِ الشرطيةِ لِكَونِهَا عاملةً دونَ (لَوْ).

والحقُّ ما ذكرناهُ أوّلاً لاقتضائِهَا الفعلَ كإنِ الشَّرْطِيّةِ.

اعلم أنّ في مثلِ: هَلْ[٢] زيدٌ خَرَجَ؟

هَل هُوَ مرفوعٌ بالابتداءِ؟ أو بكونِهِ فاعِلاً؟ ففيهِ خلافٌ.

ذَهَبَ أبو عُمَرَ الجَرْمِيّ الى[٣] أنّ المختارَ هو أَنَّهُ مرفوعٌ بالابتداءِ[٤] لوقوعِ المبتدأِ والخبرِ بَعدَ همزةِ الاستفهامِ، نَحو: هَلْ زيدٌ عِندَكُم؟ وأزيدٌ قائمٌ؟

وَذَهَبَ الأخفشُ إلى أَنَّ المُختَارَ هُوَ أن يكونَ مرفوعاً[٥] بفعلٍ يُفَسِّرُهُ الظاهر[٦]، لاقتضاءِ الاستفهامِ الفعلَ.

والحَقُّ أَنَّ كلّ واحدٍ مِنْهُما جائزٌ، فانْ رَجَحَ كَونُهُ مرفوعاً بالابتداءِ بِأَنَّهُ لا يلزمُ مِنْهُ الحَذْفُ، رَجَحَ كونُهُ مرْفُوعاً بالفِعل بأنّ اقتضاء[٧] الاستفهام الفعلَ أكثرُ[٨].

---

(١) الذي في: الكتاب ١: ٤٦٢ (وتقول لو أنه ذاهب لكان خيراً له فأنّ مبنية على لو كما كانت مبنية على لولا كأنّك قلت لو ذاك ثمّ جعلتَ أنّ وما بعدها في موضعه).

(٢) في ع: هذا.

(٣) ساقط من الأصل.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١: ٨١.

(٥) في ت، ع، ف، ل: مرتفعاً.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ١: ٨١.

(٧) في ت: باقتضاء.

(٨) في ف: الأكثر.

حَذْفُ الفعلِ والفاعلِ

قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُحذَفانِ جمعياً[(١)]).

أَيْ: وَقَدْ يُحذَفُ الفِعْلُ والفاعِلُ جميعاً، إذا دلَّ عَلَيْهِما قرينةٌ، وَذلِكَ إذا قِيلَ لَكَ: أقامَ زَيْدٌ؟

فَقُلْتَ[(٢)]: نَعَمْ. أيْ: نَعَمْ قَامَ زيدٌ فَحَذَفْتَهُما[(٣)] لِدلالة السؤالِ عَلَيْهِا، وَإِنَّما قُلنا: إِنَّ تَقْدِيرَهُ: نَعَمْ قَامَ زيدٌ وَلَمْ نَقُلْ تَقْدِيرُهُ[(٤)]: نَعَمْ زيدٌ قَامَ، حتى يكونَ المحذوفُ مبتدأً وخبراً لا فعلاً وفاعلاً، لِيكونَ الجـوابُ مُطابِقاً للسؤالِ، فَإِنَّ السؤالَ كَـانَ بِجُـملَةٍ فِعْلِيّةٍ، فَوَجَبَ أَنْ يكونَ الجَوابُ كَذَلِكَ، لِيكونَ مُطَابقاً[(٥)].

باب التنازع

قَولُهُ: (وَإِذا تَنازَعَ الفِعْلانِ ظاهراً بَعدَهُما[(٦)] إلى آخرِهِ).

اعلمْ أَنَّهُ لو قَالَ: إذا تنازعَ العامِلان أَو أكثرُ لكانَ أَصـوَبَ، لِـيَدْخُلَ [فِـيهِ

---

(١) في ف: معاً.

(٢) في ل: فقيل في الجواب.

(٣) في ز، ل: فحذفها.

(٤) في ف: ان تقديره.

(٥) زاد في ز: للسؤال.

(٦) كلمة (ظاهراً) ليست في ع، و(ظاهراً بعدهما) ليست في ل.

بِقولِهِ: العَامِلانِ[(١)]][(٢)] مِثْلُ: زيدٌ ضاربٌ وَمُكْرِمٌ عمراً و[(٣)] بِقَوْلِهِ أَو أَكثَرُ مِثلُ: أَهِنْتُ، وَأَكْرَمْتُ، وَصَاحَبْتُ زيداً.

ويمكنُ أَنْ يُجابَ عَنْهُ بأَنَّهُ إِنَّما قَالَ الفِعْلانِ وَلَمْ يقل العاملانِ بناءً عَلى أَنَّ الفِعلَ هُوَ الأَصلُ فِي العملِ، وَبِأَنَّ تنازعَ عَامِلَينِ لا يُنَافي تَنازُعَ أكثر منْ عَامِلَينِ.

وَإِنَّما قال: (ظاهراً بَعْدَهُما)، لأنَّهما لَوْ تَنَازَعا مضمراً، استويا فِي الإضمارِ، ولا يكونُ العَمَلُ لأحدِهما دونَ الآخَرِ.

فَيُقَالُ [لِلمُخَاطَبِ: ضَرَبْتَ، وأكرمْتَ، وللمتكلّم: ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ][(٤)] وَلِلغَائِبِ: ضَرَبَ وَأَكْرَمَ.

لا يُقالُ: قَدْ صَحَّ بالاتّفاقِ مَا ضَرَبَ وَأَكْرَمَ إلاّ أَنا، وَأَنَّهما فِعْلانِ تَنَازَعَا مُضمراً، وَعَمِلَ فِيهِ أَحَدُهُمَا دُونَ الآخَرِ، وَفَاعِلُ الآخَرِ مُضْمَرٌ وَأَنْتُم قُلْتُم إِذَا تَنَازَعَا مُضْمَراً / ٢٢ ظ / استويا في الإضمارِ، وَمَا يجبُ لأحدِهما يجبُ للآخرِ.

لأنّا نَقولُ: لا نُسَلِّمُ أَنَّ فاعِلَ الآخر مضمرٌ، لأنَّهُ لو كانَ كذلِكَ، لكانَ تَقْدِيرُهُ: مَا ضَرَبتُ وَأَكْرَم إلاّ أَنا [أو ما ضَرَبَ وأكرمتُ إلاّ أَنَّا][(٥)]، وَحِينَئِذٍ يَفْسُدُ المَعْنَى، بَلْ نَقُولُ: هَذَا الكَلَامُ مَحْمُولٌ عَلى الحَذْفِ، وَ تقديرُهُ: مَا ضَرَبَ إلّا أَنَّا وَمَا أكرَمَ إلّا أَنَا،

---

(١) في ت، ل: عاملان.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في ع.

(٣) في ل: أو.

(٤) في ت، ع، ل: للمتكلّم ضربتُ وأكرمتُ وللمخاطب: ضربتَ وأكرمتَ.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز، ل.

فَحُذِفَ فِي أَحَدِهِما تَخْفِيفاً، وَلِدَلالَةِ الآخَرِ عَلَيهِ.

ثُمَّ اعلمْ أنَّ تنازعَ العَامِلينِ لمعمولٍ، قَدْ يكونُ فِي الفَاعليةِ، نَحو: ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ، وَقَدْ يَكونُ فِي المَفْعُوليّةِ، نحو: ضَرَبْتُ، وَأَكْرَمْتُ زَيْداً، وَقَدْ يَكُونُ فِي الفَاعِليّةِ وَالمفعُوليّةِ مُخْتَلِفَينِ وَهُوَ عَلى ضَرْبَينِ:

أَحدُهُمَا: أَنْ يَقْتَضِي الأَوّلُ الفاعلَ، والثاني المفعولَ، نَحو: ضَرَبَنِي وأَكْرَمْتُ زَيْداً.

والآخرُ: أَنْ يَقْتَضِي الأُولُ المفعولَ والثاني الفاعلَ، نَحو: ضَرَبْتُ وَأَكْرَمَنِي زيدٌ[1].

وَأَيّاً مَا كانَ، لا يَخْلُو مِنْ أَنَّهما:

يعملان فيه.

أو لا يعملُ[2] فيهِ واحدٌ مِنهُما.

أو يعمل فيهِ أحدهما دون الآخرِ.

والأولُ باطلٌ، وإلّا لزمَ تَواردُ العِلّتين عَلى معلولٍ واحدٍ إنْ كَانَ مُقتَضي العَامِلَينِ شيئاً واحداً، أو كونُ الكلمةِ الواحدةِ معربةً باعرابَينِ مُخْتَلِفَينِ في حالةٍ واحدةٍ، إنْ لمْ يكنْ مقتضاهُما كَذَلِكَ، وَكُلُّ وَاحدٍ مِنهُما ظَاهِرُ الاسْتِحَالةِ.

---

(١) في ت: زيداً.

(٢) في ت، ع: يعملان.

وَلقائلٍ أَنْ يقُولَ: تَعليلُ الحكمِ بالعِلَّتينِ إنَّما يمتنعُ بـالعِلَلِ المُـؤَثِّرَةِ وَأَمَّـا فِي المَعْرِفة فلا.

وَالثَّانِي: أيضاً بَاطِلٌ، وَإلّا لَزِمَ أَنْ يَعْمَل كُلُّ واحدٍ مِنْهُما فيه[1] [عَـلى تـقديرِ انتفاءِ عملِ كُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُما فيهِ][2] لأنَّ[3] انتفاءَ عَمَلِ هَذا فِيهِ، لأجلِ عَمَلِ ذلكَ فيهِ، وانتفاءُ عملِ ذاكَ فيهِ، لأجلِ عَمَلِ هذا[4]، فَلَو انتفَى عَمَلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُما لَـزِمَ مـا ذَكَرْناهُ، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ تَعَيَّنَ أَنْ يَعْمَلَ فيهِ أَحَدُهُما، وَهُوَ القِسْمُ الثـالثُ، وَحـينئذٍ [فالبصريونَ يَخْتَارونَ][5] إعمالَ العاملِ الثاني، والكُوفيونَ إعمالَ العاملِ الأوّل[6].

[ولكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الفريقينِ حُجَجٌ نَذْكُرُها بَعدُ. فإذا[7] أعملْتَ الثاني كما هُوَ رأي البَصريينَ، فَالعامِلُ الأوّلُ][8] إمَّا أَنْ يَقْتَضِي الفَاعِلَ أو يَقْتَضِي المَفْعُولَ.

فَإنِ اقتضى الفَاعِلَ، أضمرتَ الفاعلَ في الأوّلِ، مُوافقاً للظاهر، أي: إن كان الفاعل الظاهر مفرداً أضمرتَهُ مفرداً، وَإِنْ كَـانَ مُـثَنًّى أضـمرتَهُ مُـثَنًّى، وَإِنْ كَـانَ مجموعاً أضمرتَهُ مجموعاً [وإن كان مؤنّثاً أضمرته مـؤنّثاً][9]، ولا يجـوزُ حَـذْفَهُ،

---

(١) الكلمة ساقطة من ف.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٣) في ت، ف: ذاك.

(٤) زاد في ل: فيه.

(٥) في ل: قال البصريون.

(٦) الإنصاف ـ المسألة ١٣ ـ ١: ٥٧.

(٧) في ل: فان.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٩) ما بين المعقفتين زيادة من ل.

خِلافاً لِلكسائِي[١] فإِنَّهُ يَحْذِفُهُ لِئلا يَلْزَمُ الإضمارُ قَبلَ الذكرِ لفظاً أو مَعنىً، والفـرق بينَ الحذفِ والإضمار، إنَّما يظهرُ في التثنيةِ والجمعِ[٢].

فتقولُ عَلى الإضمارِ:

ضَرَبَني وَأَكْرَمْتُ زيداً.

وَضَرَبَانِي وَأَكْرَمْتُ الزيدَينِ.

وَضَرَبُوني وَأَكْرَمْتُ الزيدِينَ.

وَنَقُولُ عَلى الحذفِ:

ضَرَبَني وأكرمتُ زيداً.

وَضَرَبني وَأَكْرَمْتُ الزيدَينِ.

وَضَرَبَني وَأَكْرَمْتُ الزيدِينَ.

والذي يَدُلُّ عَلى ضَعْفِ قولِ الكِسَائي [امتناعُ حذْفِ الفَاعِلِ مـطلقاً، وَلِمَـنْ أرادَ أنْ يَنْصُرَ مذهبَ الكِسَائي][٣] أَنْ يَقُولَ: لا نُسَلِّمُ امتناعَ حَذْفِ الفاعلِ مُطلَقاً، فَإِنَّكُم جَوَّزتُم حَذْفَهُ فِي مثل قَولِكُم: مَا أكرَمَ وَضَرَبَ إلاّ أنَا، لِدَلالةِ الفاعلِ الثَّانِي عَلى الأوّلِ، فَلِمَ لا يَجُوزُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ، اللهمَّ إلاّ أنْ [تَـذكُروا عـلى][٤] أَنَّ الحَـذْفَ

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١: ٧٧.

(٢) على الأصل هنا حاشية منقولة بالنصّ من الوافية: ١٣٣ ـ ١٣٤، وتنتهي بالعبارة التالية: (هكذا شرح الشارح هذه المسألة في مختصره).

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٤) في ف: تذكر فاعل.

والإضمارَ، إذا تعَارَضَا كَانَ الإضمَارُ أولىٰ مِنَ الحذْفِ، وَجَازَ مِثْلُ هَـذِهِ المسألةِ أي: تنازُعُ العَامِلَيْنِ عَلى معمولٍ واحدٍ، وإعطاءُ العملِ للثاني وإضمارُ الفاعلِ في الأوّلِ أو الحذفُ، خلافاً للفراءِ[1]، فَإِنَّهُ يقولُ[2]: لَوْ كَانَ مُقتَضَى العَامِلَيْنِ[3] شَيئاً وَاحِداً لَجَازَ مِثْلُ: ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ / ٢٣ و /زيداً، وَضَرَبَني وَأَكْرَمَني زيدٌ. فَإِنَّ زيداً في الأوّلِ مفعولٌ لَهُمَا، وَفِي الثَّاني فَاعِلُهُما جميعاً. وَإِنْ كَانَ مُقتَضَاهُما مُختَلِفاً، نَحو: ضَرَبني وَأَكْرَمْتُ زَيْداً، فَلَمْ تَجُزْ مِثْلُ هذهِ المَسأَلَةِ، لأَنَّهُ نقولُ لَوْ جَازَ مِثْلُهَا لَزِمَ أَحَدُ الأمرَينِ وَهُوَ:

إمّا حَذْفُ الفَاعِلِ، وَإِمَّا إِضمارٌ قبلَ الذِّكرِ.

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنهُما غيرُ جَائزٍ، فَأَوجَبَ إعمالَ الأوّلِ مِنْهُما وَالذي يَدُلُّ عَلى ضَعْفِ مَذْهَبِهِ ما نُقِلَ عَنِ العَرَبِ مِثلُ هَذِهِ المسألةِ كقَوْلِه:

وَكُمْتاً مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا
جَرَى فَوقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَونَ مُذْهَبِ[4]

---

(١) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء الديلمي كان أعلم أهل الكوفة في النحو بعد الكسائي، توفي سنة ٢٠٧هـ. مراتب النحويين: ١٣٩، وطبقات النحويين: ١٣١، وبغية الوعاة ٢: ٣٣٣. واقرأ عنه كتاب: (أبو زكريا الفراء) للدكتور أحمد مكي الأنصاري ـ القاهرة. وينظر رأيه هذا في شرح الكافية لابن الحاجب: ٢١.

(٢) في ل: قال.

(٣) في ل: الفعلين.

(٤) البيت لطفيل الغنوي يصف خيلاً ألوانُها كُمتٌ مشوبة بحمرة كأن عليها لون الذهب. الاستشعار: ما يلي الجسد من الثياب والمذهب: من أسماء الذهب. ديوان الطفيل الغنوي ـ تحقيق محمّد عبدالقادر أحمد ـ بيروت: ٢٣، والكتاب ١: ٢٩، والمقتضب ٤: ٧٥، والإنصاف ١: ٥٩، مسألة ١٣.

وَأَجَابَ عَنْهُ، بِأَنَّه خِلافُ القياسِ[١]، وَاسْتِعْمَالِ الفُصَحَاءِ، وَجَوابُ الفَرَّاءِ ضَعِيفٌ، لأنَّ هذا الاستعمالَ أكثرُ مِنْ أنْ يُذْكَرَ وإنْ اقتضى الأوّل المفعولَ حُذِفَ المفعولُ عنِ[٢] الأوّلِ إن استغنىٰ عَنْهُ، نَحو: ضَرَبْتُ وأكرَمَني زيدٌ، وأعطيتُ وأعطاني زَيْدٌ دِرْهَماً.

وَإِنَّما جازَ هذا الحذفُ، لدلالةِ الثاني عَلَيهِ.

وَإِنْ لم يستغنِ عَنْهُ فَوَجَبَ[٣] الإظهارُ، نَحو: حَسِبَنِي مُنْطَلِقاً وَحَسِبْتُ زَيداً منطلقاً، فَإِنَّهُما تَنَازَعا مُنْطَلِقاً، وأعملَ حسبتُ فيهِ وحينئذٍ لَوْ لَمْ يُظْهِرْ منطلقاً الأوّل لَزِمَ أحد الأمرين وَهُوَ: إِمَّا الإضمارُ[٤]، وَإِمَّا[٥] الحَذْفُ، وَكُلُّ واحدٍ مِنْهُما مُتَعَذِّرٌ، أما الإضمارُ، فَلأَنَّهُ مُسْتَلْزِمٌ لإضمارِ المفعولِ قَبْلَ الذِّكرِ، وَأَمَّا الحَذْفُ، فَلأَنَّهُ مُسْتَلْزِمٌ لِحَذْفِ أَحَدِ المَفْعُولَيْنِ مِنْ بَابِ حَسِبتُ، وَهُوَ غَيرُ جَائِزٍ، كَمَا يجيءُ في بابِه.

وَنَحو مفعولِ فعلِ التَّعَجُّبِ، نَحو: مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْداً لامتناعِ محذوفِ مفعولِ التَّعَجُّبِ عِنْدَ سيبويهِ.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يقولَ: لِمَ لا يجوزُ إِضمارُ المَفْعُولِ قَبْلَ الذكرِ، كما جَازَ إضمارُ الفاعلِ قَبْلَ الذِّكْرِ؟[٦] وأيضاً لِمَ لَا يَجوزُ حذفُ أَحَدِ مَفعُولَي بابِ حَسِبْتُ وَسَيَجيءُ موضعُ

---

(١) في ع: الأصل.

(٢) في ل: من.

(٣) في ت، ل: وجب.

(٤) في ت: إضمار المفعول قبل الذكر.

(٥) في ل: أو.

(٦) هنا تعليق على الأصل ينتهي بقوله: (في المختصر) والتعليق مأخوذ من الوافية: ١٣٦.

ذِكْرِهِ. هَذَا عَلَى تَقديرِ إِعمالِ الفِعْلِ الثاني.

وأَما إِنْ أَعملتَ الفِعْلَ الأَوّلَ، كَمَا هوَ رَأي الكُوفيينَ. فالثَّانِي، أمّا أَنْ يَقْتَضي الفَاعِلَ، أو يقتضي المفعولَ.

فَإِن اقتضَى الفَاعِلَ، أضمَرتهُ عَلى وُفقِ الظَّاهِرِ فِي الثَّانِي، نحو:

ضَرَبْتُ وَأَكْرَمَني زيداً.

وَضَرَبْتُ وأكْرَمانِي والزَّيدينِ وضربتُ وأكرموني الزَّيدِينَ.

وإِن اقتضى الفِعْلُ الثَّاني المفعولَ، جَازَ حَذْفُهُ، وإضْمَارُهُ إِنْ لَمْ يمنعْ مانعٌ، إلّا أَنَّ الإِضمارَ أَولَى، نَحو: ضربتُ وأكرمتُهُ[1] زيداً [وإن شئتَ قُلْتَ: ضَرَبْتُ وَأَكْـرَمْتُ زَيْداً][2] وَإِنْ مَنَعَ مَانِعٌ وَجَبَ إظْهَارُهُ، نَحو:

حَسِبَنِي وَحَسِبْتُهُمَا مُنْطَلِقِينِ الزيدانِ[3] منطلقاً.

فَإِنَّ حَسِبَنِي وَحَسِبْتُهما تَنَازَعا مُنْطَلِقاً، وَأَعملَ حَسِبَنِي فيهِ عَلى أَنَّهُ مَفعُولٌ ثَانٍ لَهُ، وَإِنَّمَا مَنَعَ مَانِعٌ مِنْ إِضمارِهِ وَحَذْفِهِ، فَيَجِبُ إظهارُهُ، لأَنَّهُ لَو أُضْمِرَ، لا يَخْلو مِنْ أَنْ يُضْمَرَ مُفرداً أَو مُثَنًّى، لَا سبيلَ إلى الأوّلِ لوجُوبِ المطابقةِ بـينَ مـفعولَي بَـابِ حَسِبْتُ، لِكونِ الثَّانِي عِبَارَةً عن الأوّل فِي المَعْنَى، ولا سـبيلَ إلى الثَّـانِي لِـوجوبِ إفرادِهِ، لِكونِهِ رَاجِعاً إلى (منطلقاً) وَهُوَ مفردٌ، وَوُجوبِ إفرادِ الضـميرِ العـائدِ إلى المُفْرَدِ، وَلَوْ حُذِفَ لَزِمَ حَذْفُ أَحدِ مفعولَي بَابِ حَسِبْتُ، وَهُو غيرُ جَائِزٍ.

---

(١) في ت: أكرمت.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ت، ز.

(٣) في ل: الزيدين.

وَلَمَّا تَعَذَّرَ الإِضمارُ والحَذْفُ، وَجَبَ الإِظهارُ.

[اعلمْ أَنَّه لا يَجُوزُ الإِعمالُ فِي بَابِ التَّعجُّبِ بحذفِ المَفْعُولِ، فَلَا يُقالُ مَا أحسنَ وَأَجملَ زيداً لا عَلَى إعمالِ الثَّانِي، وَلَا عَلَى إِعمالِ الأوّلِ، لأنَّ مفعولَ فِعْلِ التَّعجُّبِ لا يُحْذَفُ عَلَى ما يجيءُ بَيَانُهُ وَلَا بِإِضْمَارِهِ عَلَى التَّقديرِ، فَلا يُقالُ: مَا أَحسَنَ وأجملَ زَيْداً عَلى تقديرِ إعمالِ الثانِي وإضمارِهِ فِي الأوّل، لأنَّه يلزمُ إِضمارٌ قبلَ الذِّكرِ في المفعولِ، وَلا يُقالُ: مَا أَحسَنَ وَأَجْمَلَ زيداً، / ٢٣ ظ / عَلَى تقديرِ إعمالِ الأوّلِ وإضمارِهِ في الثاني، لأنّه يلزَمُ الفصلُ بينَ فعلِ التعجّبِ وَمَعْمُولِهِ، وَهُوَ غيرُ جائزٍ عِندَ سيبويهِ، وَغيرِهِ[1] مِنْ مُحَقِّقِي هذهِ الصِّنَاعَةِ][2].

وَإِذا عَرَفْتَ لَوَازِمَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ إِعمالِ الأوّلِ والثَّانِي فَنَقُولُ: استدلَّ الكوفيونَ على أَولَوِيَّةِ إِعمالِ الأوّلِ بالنَّقلِ والعَقلِ[3]. أَمّا النَّقلُ، فقولُ امرىءِ القيسِ:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ
كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ[4]

---

(١) انظر المقتضب ٤: ١٧٨، والكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢٨٧ ـ ٢٨٨، وهمع الهوامع ٥: ٦٠.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في ت، ع، ف، ل.

(٣) الإنصاف ـ مسألة ١٣ ـ ١: ٥٧.

(٤) ديوان امرىء القيس ـ تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعارف بمصر: ٣٩، وفيه (فلو) مكان (ولو)، والكتاب ١: ٤١، والمقتضب ٤: ٧٦، وقوله: (قليل من المال) فاعل كفى، ومفعول (لم أطلب) محذوف تقديره الملك ويدلّ عليه قوله بعد ذلك:

وَلَكِنَّما أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

وَوَجْهُ الاسْتِدْلالِ، أَنَّ الشَّاعِرَ فَصِيحٌ، فَكَانَ يمكنُهُ إِعمالُ الثَّانِي مِنْ غَيرِ ارتكابِ حَذْفٍ، وَأَمْكَنَهُ إِعمالُ الأوّلِ مَعَ ارتكابِ حَذْفِ المَفْعُولِ مِنَ الفِعْلِ[1] الثّاني، فَلَولا أَنَّ إِعمالَ الأوّلِ أَوْلَى وَأَفصَحُ، لمْ يُعمِلِ الأوّلَ مَعَ ارتكابِ حذفِ المفعولِ مِنَ الفعلِ الثَّاني، لأنَّ الفَصِيحَ لا يختارُ إلّا الأَفْصَحَ ما أَمكَنَهُ.

وَقولُ الآخَر:

وَلَمَّا أَنْ تَحَمَّلَ آلُ لَيْلَى
سَمِعْتُ بِبينِهِم نَعَبَ الغُرَابا[2]

فَأَعْمَلَ سَمِعْتُ دُوْنَ نَعَبَ مَعَ أَنَّهُما تَنَازَعَاهُ.

وَقَوْلُ ذِي الرُّمَةِ[3]:

وَلَمْ أَمْدَحْ لأُرْضِيَهُ بِشِعْرِي
لَئِيمَاً أَنْ يَكُونَ أَصَابَ مَالا[4]

وقولُهُ:

---

(١) ساقط من: ت، ع، ف، ل.

(٢) البيت مجهول القائل. يُنظر: الإنصاف ١: ٥٧، مسألة ١٣.

(٣) هو غيلان بن عقبة بن بُهَيْش بن مسعود العدوي أبو الحارث من فحول شعراء الطبقة الثانية في العصر الأموي توفي سنه ١١٧هـ. طبقات الشعراء: ١٨٥، والشعر والشعراء لابن قتيبة ـ بيروت: ٤٣٧، ووفيات الأعيان ٤: ١١، والخزانة ١: ١٠٦، والأعلام ٥: ٣١٩.

(٤) ويروى:

وَلَسْتُ بِمَادِحٍ أَبَداً لَئِيماً   بِشِعْرِي أَنْ يَكُونَ أَفَادَ مَالا

ديوان ذي الرمّة: ٤٤١، ودلائل الإعجاز للجرجاني ـ بيروت: ١٣٠، والأمالي الشجرية ١: ١٧٦.

إِذَا هِـيَ لَمْ تَسْـتَكْ بِـعودِ أَرَاكَـةٍ
تُنُخِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ أَسْحَلِ[١]

وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الأبياتِ والأَمثالِ.

وَأَمَّا العَقْلِيُّ [فَمِنْ وَجْهَيْنِ][٢]:

أَحَدُهُما: أَنَّ الفِعلَ الأَوّلَ سابقٌ عَلى الفِعْلِ الثَّانِيَ فَكَانَتِ العِـنَايَةُ بِـهِ أَشَـدَّ وَأَكْثَرَ، فإِذا[٣] كانَ كَذَلِكَ كَانَ إِعمالُهُ أَوْلَى مِنْ إِعمالِ الفعلِ الثاني[٤].

وَالثَّانِي: أَنَّه لو أَعمَلَ الثاني يَلْزَمُ الإضمارُ قَبْلَ الذِّكرِ[٥]، وَلوْ أَعْـمَلَ الأَوّلَ لَمْ يلزمْ فكانَ إِعمالُهُ أَوْلَى.

وَاسْتَدَلَّ البصريونَ عَلى أولويّةِ[٦] إعمالِ الفعلِ الثَّاني بِدَلائلَ عَقْلِيةٍ ونقليةٍ.
أَمّا النَّقلِيّة فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيهِ قِطْراً﴾[٧]، فَلَوْ أَعْـمَلَ الأَوّلَ[٨]

---

(١) البيت لِطُفَيل الغَنَوي وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة، وإلى المُقَنَّع الكِنْدي. ديـوان طـفيل الغَـنَوي: ٦٥، وديوان عمر بن أبي ربيعة ـ الملحق ـ مطبعة السعادة: ٤٩٨، والكـتاب ١: ٤٠، وشرح المـفصل لابـن يعيش ١: ٧٨، والهمع ١: ٢٣٢، وشرح الأشموني ٢: ١٠٥.

(٢) في ز: فوجهين.

(٣) في ف: إذا.

(٤) الإنصاف ١: ٥٨، المسألة ١٣.

(٥) الإنصاف ١: ٥٧، مسألة ١٣.

(٦) في ف: أولويته.

(٧) سورة الكهف: ٩٦.

(٨) في ل: الفعل الأوّل.

لقالَ أُفرِغْهُ، وَقَولُهُ تَعَالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَأُوا كِتَابِيَه﴾[1] فكِتابِيَه[2] مَنْصُوبٌ بـ(اقرأُوا) لا بِهَاؤُمُ، لأنَّهُ لَوْ نَصَبَهُ بـ(هَاؤُمُ) لَقَالَ: اقْرَأُوهُ كِتَابِيَه[3].

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: المُلازَمتانِ مَمْنُوعَتانِ، لِجَوازِ حَذْفِ المَفْعُولَ مِنَ الثاني، وَإِنْ كانَ خِلافَ الأصل، وَقولِ طُفَيلِ الغَنَوي[4]:

وَكُمْتاً مُدَمّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا

جَرَى فَوْقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[5]

[فإنَّ (جَرَى) و (استشعرَتْ) تَنَازَعا (لَوْنَ مُذْهَبِ)، وَأَعْمَلَ (اسْتَشْعَرَتْ) دُونَ (جَرَى)، لأنَّهُ نَصَبَ (لَونَ مُذْهَبِ)][6]

وَقولُ الآخرِ:

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ

وَعَزَّةُ مَمْطولٌ مُعَنَّىً غَرِيمُهَا[7]

[فَاعْمَلَ الفِعْلَ الثاني في هذا البيتِ في مكانين:

---

(١) سورة الحاقّة: ١٩.

(٢) في ل: كتابي.

(٣) الإنصاف ١: ٥٨، مسألة ١٣.

(٤) هو طفيل بن عوف بن كعب من بني غني من قيس غيلان، أحد فحول شعراء الجاهلية. ديوان طفيل الغنوي ـ المقدّمة ـ، وشرح شواهد المغني ١: ٣٦٢، والأعلام ٣: ٣٢٩.

(٥) تقدّم في ١: ٢٨٩.

(٦) ما بين المعقفتين ليس في ف.

(٧) البيت لكثير عزّة. شرح ديوان كثير بن عبدالرحمن الخزاعي ـ جمع هنري بيرس ـ باريس: ١٤٣.

أَحَدُهُما: فِي فَوقَّ، فَلَو أَعْمَلَ الأوّلَ لقالَ: فوفاهُ.

الثاني: فِي مُعَنّىً[1] غَرِيمُها،][2] لأنَّ غَرِيمُها لو كَانَ فَاعِلاً لِمَطْولٍ لَقَالَ: مُعَنّىً هُوَ لأَنَّهُ قَدْ جَرَى عَلَى غَيْرِهِ وَهُوَ فِعْلُ الغَرِيمِ[3].

وَسَنَذْكُرُ أَنَّ اسمَ الفاعلِ إذا جَرَى عَلى غيرِ مَنْ هُوَ لَهُ، وَجَبَ إِظْهَارُ الضَّمِيرِ فيهِ، وَلَمَّا لَمْ يَظْهَرْ دَلَّ عَلى أَنَّهُ أَعْمَلَ الثاني، وَغيرُ ذَلِكَ مِنَ الأشْعَارِ والأمثالِ[4].

وَأَمَّا الدَّليلُ العَقْلِي: فَهوَ أَنَّ العامِلَ الثَّاني أَقْرَبُ إلى الإسم مِنَ الأوّلِ، وَلَيسَ فِي إعمَالِ الثاني دونَ الأوّلِ إبْطَالٌ فَكانَ إعمالُ الثاني أَولَى للقرب والجِوَارِ، ألا تَرَى أنّ العَرَبَ قَدْ رَاعتِ[5] الجِورَ حَتَّى قالوا: هَذا[6] جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، بِخَفْضِ خَرِبٍ مَعَ أَنَّهُ صفةٌ لِجُحْرِ، وَليسَ بصفةٍ لِضَبٍّ[7]، فَهَاهُنَا أَولَى[8]. ثُمَّ أَنَّهم أَجَابوا عن حُجَجِ الكُوفيينَ: / ٢٤ و /

---

(١) (في معنى) ساقطة من ف.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في ت.

(٣) الإنصاف ١: ٥٩، مسألة ١٣.

(٤) في ت: الأمثال والأشعار.

(٥) في ل: أرعت.

(٦) كلمة (هذا) زيادة من ل.

(٧) لكن أبا الفتح بن جني يرى أنّ (خرب) صِفَةٌ لضب، حيث قال: أصله: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ جُحرُهُ فيجري (خَرِبٍ) وَصفاً على (ضَب)، وإنْ كَانَ فِي الحقيقة للجُحر.... فلمّا كانَ أصلهُ كَذَلِكَ حُذِفَ الجُحْرُ المُضَافُ إلى الهاءِ وأُقِيمَت الهاءُ مُقامه فارتفعتْ لأنَّ المُضافَ المَحْذُوفَ كَانَ مرفوعاً. فلمّا ارتفعتْ استترَ الضميرُ المرفوعُ في نفس (خرب) فجرى وصفاً على ضبٍّ ـ وإن كان الخرابُ للجحرِ لا للضبِّ ـ على تقدير حذفِ المضافِ على ما رأينا. الخصائص ١: ١٩١ ـ ١٩٢.

(٨) الإنصاف ١: ٥٩، المسألة ١٣.

أمّا عَنِ الأوّلِ[1]: بِأَنْ قَالوا: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مِنْ هَذَا البَابِ[2] لأنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْهُ لَزِم التناقُضُ في الكلام[3]، لأنّه ثَبتَ فِي كَلامِهِم أَنَّ (لَوْ) لانتفاءِ الثاني لانتفاءِ الأوّل، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَإِنْ دَخَلَ عَلَى المنفي صَارَ مُثبتاً في المَعْنى، وَإِنْ دَخَلَ على المُثبت صَارَ منفياً في المَعْنَى، فَإِذَا كانَ سعيهُ لأدنَى معيشة منفياً، فلو كَانَ (لَمْ أَطْلُبْ) مُوجَّهاً عَلى قليلٍ مِنَ المالِ، كَانَ [يَطْلِبُ القليلَ][4] مِنَ المَالِ، [وَهُوَ مُسْتَلْزِمٌ لأنْ يكـونَ سَـعْيُهُ لأدْنَى مَعِيشَةٍ مُثْبتاً، فيلزمُ أَنْ يكونَ سَعْيهُ،][5] وَأَنْ لا يكونَ، وَهُوَ مُحَالٌ.

أو نَقولُ: فَإِذاكانَ سعيهُ لأدنى معيشةٍ منفياً، لَمْ يَكنْ طالباً لقليلٍ مِنَ المالِ.

وإذا وُجِّهَ (لَمْ أطلُبْ) على (قليلٌ مِنَ المالِ) كَانَ طالباً لقليلٍ من المالِ، فَيلزَمُ أَنْ يكونَ طالباً لقليلٍ مِنَ المالِ وَأَنْ لا يَكُونَ، وَهُوَ مُحالٌ، وَإِليهِ أَشارَ[6] بقولِهِ: (وقولُ امرىءِ القيسِ:

.... كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَليلٌ مِـنَ المَـالِ[7]

لَيسَ مِنهُ لِفسَادِ المَعْنى)[8].

---

(١) يريد قول امرىء القيس المذكور في ١: ٢٩٢.

(٢) في ل: البيت.

(٣) الإنصاف ١: ٥٩ ـ ٦٠، المسألة ١٣.

(٤) في ع، ف: طالباً لقليل، وفي ت: طالباً لقليل وإنْ لا يكون، وهو محالٌ. أو نقولُ: فإذاكـانَ سَـعْيُهُ لأدنى معيشةٍ.

(٥) ما بين المعقفتين ليس في ع.

(٦) الضمير يعود على ابن الحاجب.

(٧) تقدّم في ١: ٢٩٢.

(٨) في ع: إلى آخره.

وَقَدْ نَصَرَ[١] أبو عَلي الفارسي قَولَ الكوفيينَ[٢] بأنْ قَالَ: يُحْتَمَلُ أَنْ يكـونَ الواوُ واوَ الحالِ، وَحِينئذٍ لا يلزمُ انتفاءُ عدمِ طَلَبِ قليلٍ مِنَ المَالِ، لأنَّ جوابَ (لو) حِينَئذٍ هُوَ: (كَفاني... قليلٌ مِنَ المالِ)، وَقولُهُ: (وَلَمْ أطلبْ)[٣] حَالٌ، وَمَعْنَاهُ: وَلَوْ أَنَّ مَا أسعى لأدنى مَعيشةٍ، كَفَاني قَليلٌ مِنَ المالِ حَالَ كوني غيرَ طالبٍ لَهُ، فيلزَمُ انـتفاءُ هذا المجموعِ، ولا يَلزَمُ من انتفاءِ هَذَا المجموعِ انتفاءُ عَدَمِ طَلَبِ قليلٍ مِنَ المالِ لِيلزَمَ التناقضُ الذي ذكَرتُموهُ.

وَالجَوابُ عَمَّا ذَكَرَهُ أَبو علي الفَارِسي[٤]، أَنْ نَقولَ[٥]: إنَّ الشَّرطَ الذي دَخَلَ عليهِ (لَوْ) مُسْتَلزِمٌ لِهَذا المجموعِ فَيكونُ مُسْتَلزِماً لِكُلِّ وَاحَدٍ مِنْ أجزائهِ كما ثبتَ في غيرِ هَذَا العلمِ، وَيَلْزَمُ منهُ أَنْ يكونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أجزائهِ منفياً فَيلْزَمُ المحـظورُ[٦]، وَإِنْ سَلَّمنَا ذَلِكَ، لكنَّ مَا ذَكَرَهُ مُحتَمَلٌ غيرُ منصوصٍ، وَبِالمُحْتَملِ لا يمكنُ إثـباتُ أصلٍ مُتنازَعٍ فيهِ.

وَالجَوابُ عَنْ أقوالِ الآخَرينَ أَنَّهُ يدلُّ عَلى الجَوازِ ولا خِلافَ فيه، ولاَ يَدلُّ على أَنَّ المختارَ هوَ إعمالُ الفِعلِ الأوّلِ وَهُوَ أَولُ المُسَلَّمِ، وَأيضاً إِنَّهُ مُعَارَضٌ بأمثالِهِ.

وَالحَقُّ أَنَّ الأدِلّةَ لا تدلُّ على أَنَّ إعمالَ الأوّلِ أَولَى وَلاَ عَلى العَكسِ، بَلْ تدلُّ

---

(١) في ل: نصّ.

(٢) الإيضاح العضدي: ٦٧.

(٣) زاد في ت: قليل من المال.

(٤) كلمة (الفارسي) زيادة من ز.

(٥) في ت: يقال.

(٦) في ت، خ، ف، ل: المحذور.

عَلى الجَوازِ، وَهُوَ غيرُ مُتنازَعٍ فيهِ، اللهمَّ إلّا أنْ يكونَ استعمالُ إعمالِ[١] أحدِهما أكثرَ من استعمالِ إعمالِ[٢] الآخر، وَحِينئذٍ يكونُ إعمالُ ذَلِكَ أولى، وأفصحَ [وَلا شكَّ أَنَّ استعمالَ إعمالِ الفعلِ الثاني أكثرُ مِنْ استعمالِ إعمالِ الفعل الأوّلِ فكانَ إعمالُ الثاني أولى وَ[٣]أفْصَحَ][٤].

والجَوابُ عَنْ قَولِهِم: العَامِلُ الأوّلُ أسْبَاقُ عَلى الثَّاني، وَكَانَتْ العِنَايةُ بِهِ أكبرَ[٥]: إنَّا لا نُسَلِّم [كبر العناية بالتقديم لكن][٦] مِنَ العنايةِ بالمُقَارَبَةِ.

والجوابُ عَلى مَا بَيَّنا فِي (جُحرِ ضَبٍّ خَرِبٍ).

وَأَمّا الجوابُ عَنْ قَولِهم: إنَّ إعمالَ الثَّانِي مُؤَدٍّ إلى الإضمارِ قَبْلَ الذِكرِ، فَنَقُولُ: إنَّهُ جائِزٌ لكونِ مَا بعدَهُ تفسيراً لَهُ، نَحو قولِهم[٧]: رُبَّهُ رَجُلاً وَضَميرُ الشَّأْنِ نَحو: هُوَ زيدٌ مُنْطَلِقٌ، وَنَحو: نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ، وَالذي يَدُلُّ عَلى أَنَّهم يَحذِفُونَ بَعْضَ الألفاظِ استغناءً عنه[٨] ببعضِ الآخَرِ، إذَا كَانَ في المَلفوظ دَلالةٌ عَلى المَحذُوفِ، فِي عِلم المُخاطَبِ، كقولِهِ:

(١) كلمة (اعمال) ساقطة من ت، ز.

(٢) كلمة (اعمال) ساقطة من ت، ز.

(٣) (أولى و) ساقط من ز، ف، ل.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في ت.

(٥) في ت، ز، ف، ل: أكثر.

(٦) في ت، ف، ل: ان العناية بالتقديم أكثر.

(٧) في ت: قوله.

(٨) (عنه) ليست في الأصل، ولا في ز، ع.

وَنحنُ بِمَا عِـنْدَنَا وأنتَ بما عِـنْـ
ـدَكَ راضٍ والرأيُ مُخْـتَلِفُ[1]

وَلَمْ يَقُلْ: وَنَحْنُ بِمَا عِندَنا: / ٢٤ ظ / رَاضُونَ، استغناءً عنه بذِكرِ الجُزْءِ الثاني وَهُوَ راضٍ، وَكَـقَوْلِهِ تـعالَى: ﴿وَالحَـافِظِيْنَ فُـرُوْجَهُم وَالحَـافِظَاتِ﴾[2]، وَلَمْ يَـقُلْ فُـرُوْجَهُنَّ، وَكَـقَوْلِهِ تَـعَالَى: ﴿وَالذَّاكِـرِيْنَ اللهَ كَـثِيْرَاً والذَّاكِـرَاتِ﴾[3]، ولَمْ يَـقُلْ والذَّاكِرَاتِ اللهَ استغناءً عنهُ بذكرِ الأوّلِ، وَمثلُ هَذَا أكثرُ مِنْ أَنْ يُحصَى وَإِذَا جَـازَ حَذْفُ بعضِ الألفاظِ عِندَ التفسيرِ لَهُ، فَلا يَبعُدُ الإضمار أيضاً قبلَ الذِّكرِ عِندَ التفسيرِ لَهُ.

نائب الفاعل

قَوْلُهُ: (*مَفعُولُ مَا لَمْ يُسمَّ فَاعِلُهُ* [*كُلُّ مـفعولٍ حُـذِفَ فَـاعِلُهُ، وأقـيمَ هُـوَ مُقَامَهُ*)][4].

إِعلمْ أَنَّهُ لمَّا ذَكَرَ حَدَّ[5] الفَاعِلِ بِحَيْثُ لَا يشمَلُ مَفعولَ مَا لَمْ يُسمَّ فَاعِلُهُ، وَكَانَ

---

(١) البيت لعمرو بن امرىء القيس وينسب إلى قيس بن الخطيم وإلى درهم بن زيد الأنصاري. ديوان قيس بن الخطيم ـ تحقيق د. إبراهيم السامرائي، د. أحمد مطلوب ـ بغداد: ٨١، والكتاب ١: ٣٨، والمقتضب ٣: ١١٢، و٤: ٧٣، والإنصاف ١: ٦١، المسألة ١٣، وخزانة الأدب ٤: ٢٧٥. والواو في (ونحن) زائدة أفسدت البيت.

(٢) سورة الأحزاب: ٣٥.

(٣) سورة الأحزاب: ٣٥.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في ع.

مِنَ المَرفُوعَاتِ وَجَبَ أَنْ يَذْكُرَ لَهُ باباً يذكُرهُ هاهنا، وَهُوَ كُلُّ مَفعولٍ حُذِفَ فَاعِلهُ، وأُقيمَ غَيرُهُ مُقَامَهُ، فِي جِهَةِ الإخبارِ والإسنادِ عَلى مَعنى أَنَّه كَما كانَ الفَاعِلُ مُخْبَراً عَنْهُ، وَمُسْنَداً إليهِ يكونُ القَائمُ مُقامَهُ كَذَلِكَ وَلَا ينتَقِضُ بالجَارِّ والمَجرورِ القائمُ مَقامَ الفاعِلِ لأَنَّهُ يُسمَّى مفعولاً أيضاً، وإنَّما لَمْ يُذكرِ الفَاعلُ، إمّا لِكَونِ العِنَايةِ[1] بالمفعولِ دونَ الفَاعِلِ، وَإمَّا للجهلِ بالفاعِلِ، وَإمّا للإيجازِ والاختصار[2].

وَإنَّما ارتفعَ مفعولُ ما لمْ يُسمَّ فاعلُه، لإسنادِ الفِعْلِ إليهِ لأنَّهم لَمّا[3] حذفوا الفاعل، وأقاموا المفعول مقامه في جهة الإسناد ارتفع بإسناد الفعل إليه[4].

قَولُهُ: (*وَشَرطُهُ أَنْ تُغَيَّر صِيغَةُ الفِعْلِ إلى فُعِلَ وَ[5] يُفْعَلُ*) أي: يُغَيَّرُ الفِعْلُ إلى مَعنى فُعِلَ وَيُفْعَلُ، وَمنْدَرِجٌ فِيهِ مِثلُ استخْرَجَ وَدَحْرَجَ وَغَيْرِهما، وَشَرطُهُ أيضاً أَنْ تُغَيَّرَ صِيغَتُهُ لِيدُلَّ عَلى بِنَاءِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ وَسيجيءُ هذا في قسم[6] الأفعال. {[وَهُوَ قولُهُ: أَي يُغَيَّرُ الفِعلُ إلى مَعنىَ فُعِلَ، هَذا مَا][7] ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ[8] في شرحِهِ[9]}[10].

---

(١) في ز: القيام.

(٢) وقد لا يذكر الفاعل خوفاً منه أو خوفاً عليه.

(٣) في ت: لو.

(٤) كلمة (إليه) ليست في ل.

(٥) في مجموع مهمّات المتون: ٣٨٦: أو.

(٦) في ل: القسم.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ل، وحلّ محلّه كلمة: هكذا.

(٨) ساقطة من ت، ل.

(٩) شرح الكافية لابن الحاجب: ٢٢.

(١٠) ما بين المعقفتين ليس في ز، ع، ف.

وَفِيمَا ذَكَرَهُ نظرٌ، لأَنَّهُ لا معنى لقولِهِ: تُغَيِّرُ[1] صِيغَةُ[2] الفِعْلِ إلى مَعنى فُـعِلَ وَيُفعَلُ إلّا أنْ يُحْذَفَ فَاعِلُهُ، وَأُقِيمَ هُوَ مُقَامَهُ، وَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يكونَ شَرطاً لَهُ لأَنَّهُ دَاخِلٌ فيهِ، والشَّرْطُ يَجِبُ[3] أَنْ يكونَ خَارجاً.

والحـقُّ أن نَقُولَ: مَعنى قولِهِ: وَشَرْطُهُ أَنْ تُغَيَّرَ صيغةُ الفِعْلِ إلى فُعِلَ وَيُفعَلُ، أَنَّهُ تُغَيَّرُ صِيغَةُ الفِعْلِ إلى ضَمِّ الفاءِ وكَسْرِ مَا قَبْلَ الآخِرِ في الماضِي، وَضَمِّ الفاءِ وَفَتْحِ مَا قبلِ الآخِرِ في المُضارِعِ.

قولُهُ: (*وَلَا يَقَعُ المَفْعُولُ الثاني مِن بَابِ عَـلِمْتُ* إلى آخـرِهِ) أيْ لا[4] يـقعُ المَفْعُولُ الثانِي مِنْ بَابِ عَلِمْتُ[5] وَلا المَفْعُولُ الثالثُ مِنْ بابِ أعلمتُ مَوقِعَ الفاعِلِ لأَنَّهُ قَدْ يكونَانِ جملةً، والجُمْلَةُ يَمْتَنِعُ أَنْ يكونَ مُسْنَداً إليها[6]، وَإِذَا كانَ كَذَلِكَ امتنعَ أَنْ يقومَ مَقامَ الفَاعِلِ، وَإِذا امتنعَ أن يقومَ مَقامَ الفاعِلِ إذاكَانَا جملةً، لَمْ تقوما مَـقامَ الفاعِلِ مطلقاً اطِّراداً للبابِ.

لا يُقالُ: لَا نُسَلِّمُ بأنَّ[7] الجُملَةَ لَا تَقَعُ مُسْنَداً إِلَيها، والذي يَدُلُّ عليهِ قولُهُ:

---

(١) أصله في المتن: أن تغير.

(٢) كلمة (صيغة) ساقطة من ل.

(٣) في الأصل، ز، ع: جائز.

(٤) في ت، ع، ف، ل: إنّما لم.

(٥) زاد في ل: إلى آخره.

(٦) في ف: إليه.

(٧) في ت، ع، ف: أن.

أَفِي اللهِ أمّـــا[1] بَجْــدَلٌ وابـــنُ بَجْــدَلٍ

فـــيحيى، وأمّـا ابـن الزُّبـيرِ فـيقتل[2]

قَولُهُ: (بَجْدَلٌ) مبتدأٌ، (وابنُ بَجْدَلٍ) عطفٌ عليهِ، وَقولُهُ: (فـيحيى) خبرهُ، والجُمْلَةُ مبتدأٌ، وَقوله: (أفي الله) خبرهُ مقدّماً عليه، لأنّا نَقولُ: الدليلُ دَلَّ[3] على أَنَّ الجُمْلَةَ لا تكونُ مُسْنَداً إليها، و[4]هُوَ أَنَّ مِنْ خَـواصِّ المُسـنَدِ إليـهِ جَـوازَ إضمارِهِ وَدُخولَ لامِ التَّعريفِ، وَغَيرَهُما، وَهذِهِ الخواصُّ منفيّةٌ عَنِ الجملةِ.

وَأَمَّا فِي هَذا البيتِ، فَنَقُولُ: الجارُّ وَالمَجْرورُ مُتَعَلِّقٌ بِفعْلٍ[5] مَحْـذُوفٍ وَلَـيسَ بخبرٍ عَنِ الجُمْلَةِ / ٢٥ و / وَتَقْديرُهُ: أَيَقَعُ هَذا؟ وَهُوَ إِشارَةٌ إلى مَا ذَكَرَهُ بَعْدَهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ:

.... أمّا بجدلٌ وابنُ بَجْـدَل

فــــــيحيى[6]

وَإِنَّما لَمْ يَقَع المَفعولُ لَهُ مُقَامَ الفَاعِلِ، لأَنَّهُ فِي بَعْضِ الصُّورِ يَقَعُ عَـلى الأفـعالِ مُتَعَدِّدةً نَحو: سَلَّمْتُ[7] وأَكْرَمْتُ وَأَعطَيتُ إِكراماً لِزيدٍ.

---

(١) كلمة (أمّا) ليست في ل.

(٢) لسان العرب ـ بجدل ـ.

(٣) كلمة (دلّ) ساقطة من الأصل، ومن ع.

(٤) (الواو) ليس في ز.

(٥) (بفعل) ليس في ز

(٦) كلمة (فيحيى) ليست في ف

(٧) في ت، ع، ف، ل. ضربت

فإذاً لَوْ أُقيمَ مُقامَ الفَاعِلِ في هَذا المَوضِعِ، فَأَمَّا أَنْ يُقامَ مُقَامَ فَاعلِ المجموعِ، أَو مُقَامَ بَعْضٍ مِنْهَا لامتناعِ قِيامِهِ مُقَامَ كُلِّ[1] وَاحِدٍ مِنهَا.

وعلى التقدير الأوّل: يلزم خلو بعض الأفعال من[2] الفاعل[3] وهو محالٌ.

أَمَّا على تقديرِ[4] الأوّل فظاهِرٌ، لأنَّهُ إذا كانَ فاعلاً للمجموع لمْ يكُنْ فَاعِلاً لِكُلِّ وَاحِدٍ منها بنَاءً على أنَّ المجموعَ مغايرٌ لكلّ واحدٍ مِنهـا، وَإذا كانَ كذلِكَ، كَانَ بَعضُ تِلْكَ الأفعالِ خالياً من[5] الفَاعِلِ.

وَأَمَّا على التقديرِ[6] الثاني: فَظَاهِرٌ أيضاً، لأنَّهُ إذا كانَ فاعلاً لِبَعْضٍ[7] لمْ يكنْ فاعلاً للبعضِ الآخَرِ، فَكَانَ بَعْضُها[8] خَالياً عَنِ الفَاعِلِ، وَإِذا لمْ يَجُزْ أن يَقُومَ مُـقَامَ الفَاعِلِ إذا كانَ عِلَّةً لأفعالٍ [مُتَعَدِّدَةٍ، و][9] لمْ يَجُزْ أيضاً أَنْ يقومَ[10] مَقامَ الفَاعِلِ إِذَا كَانَ عِلَّةً لِفِعْلٍ وَاحِدٍ، إِطّراداً للبابِ.

---

(١) في ت: الفاعل لكلّ.

(٢) في ت، ع، ف، ل: عن.

(٣) في ع: الأفعال.

(٤) في ز: تقديره.

(٥) في ت، ز، ع، ف، ل: عن.

(٦) في ت، ز: تقدير.

(٧) في ل: للبعض.

(٨) في ل: نفسها.

(٩) ما بين المعقفتين ليس في ز.

(١٠) في ت، ع، ف: يقام.

وَلِقَائِلٍ أن يمنعَ قولَهُ: لَوْ أُقيمَ مُقامَ الفَاعِلِ في البَعْضِ[1] مَكَانَ البَعْضِ الآخَر خَالياً عَنِ الفَاعلِ لِجَوازِ أَنْ يكونَ فَاعِلُ البعضِ[2] الآخرِ مُضمَراً، كَـمَا عَـرَفْتَ في بَابِ تَنَازُعِ الفِعْلَينِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقالَ: إِنَّمَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَامَ مَقَامَ الفَاعِلِ، لأنَّهُ لَـوْ أُقـيمَ مُقَامَهُ لَمْ يُشْعِرِ التعليلُ مِنْهُ، لأنَّ النَّصْبَ هُوَ المُشْعِرُ بالتَّعليلِ، لَكِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يكـونَ مُشْعِراً بالتَّعليلِ، لِيكُونَ مفعولاً لَهُ.

وَإِنَّمَا قُلْنا إِنَّ المَفْعُولَ مَعَهُ لَمْ يَقُمْ مُقامَ الفَاعِلِ لأنَّهُ لَوْ أُقيمَ مُقَامَهُ، فَإِمَّا معَ ثبوتِ الواو أو مَعَ حَذْفِهِ لا سبيلَ إلى الأوّل، لاستلزامِـهِ تَحَـقّقَ المَـعْطُوفِ بـدونِ تَحَـقُّقِ المَعْطُوفِ عليهِ، لِكَونِ المَفْعُولِ مَعَهُ مَعْطُوفاً على مَـا قَـبْلَهُ بـالحقيقةِ، والذي قَـبْلَهُ معطوفٌ عليهِ وَهُوَ غيرُ جَائِزٍ، ولا جَائِزٌ أَنْ يكونَ مَعَ حَذْفِ الواوِ، لأنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَ حذفِ الواوِ لَمْ يكنْ مفعولاً مَعَهُ، لأنَّهُ هُوَ المذكورُ بعدَ الوَاوِ.

أو[3] نقولُ: المَفعولُ مَعَهُ يَكُونُ مَعَ الوَاوِ، وَمفعولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ يَكونُ بغيرِ الوَاوِ، فَلَوْ أُقيمَ مُقامَ الفَاعِلِ يَكونُ مَعَ الواوِ، وَمَعَ عدمِ الوَاوِ، وَأَنَّهُ مُحَالٌ.

وَمِمَّا لا يجوزُ أَنْ يقومَ مُقَامَ الفاعلِ الحَالُ والتمييزُ.

أَمَّا الحَالُ فلأنَّهُ لو أُقيمَ مُقَامَ الفَاعِلِ لَجَازَ إِضمارُهُ كالفاعِلِ، فَكَانَ معرفةً، لكنْ يجبُ أَنْ يكونَ نَكِرَةً، وَلأنَّها لِبيانِ هَيئةِ الفاعِلِ والمفعولِ فَذِكْرُهُما بدونِ ذكـرِهما يكونُ مُحالاً، لأنّ تَحَقُّقَ هيئةِ الشيءِ مُتَفَرِّعٌ على تَحَقُّقِ ذَلِكَ الشيءِ.

---

[1] تحدّثنا عن دخول الألف واللام على بعض وكلّ في ١: ١١٩.

[2] تحدّثنا عن دخول الألف واللام على بعض وكلّ في ١: ١١٩.

[3] في ت: و.

وَأمّا التمييزُ، فلأنّهُ في الأصل فاعلٌ، وإنّما عُدِلَ عَنْهُ لغرضٍ، وَهُوَ التأكيدُ والمبالغةُ، كَمَا يجيءُ في باب التمييز[1]، فلو أُقيم مُقامَ الفَاعِلِ، لَكانَ بعضاً لِذَلِكَ الغرَضِ، وَهُوَ غيرُ جائزٍ، ولمْ يذكرْهما المُصنِّفُ.

قولُهُ: (وإذا وُجِدَ المفعولُ بهِ تعيَّنَ لَهُ).

اعلمْ أنَّ الفِعْلَ لا يخلُو مِنْ أنْ يكونَ لازِماً أَوْ مُتَعَدِّياً، فَإنْ كَانَ متعدِّياً، تَعَيَّنَ مَفعُولُهُ، لأنْ يقومَ مُقَامَ الفَاعِلِ، نحو: ضُرِبَ زيدٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ أَمامَ الأميرِ ضَرْباً شَديداً.

وإنّما تَعَيَّنَ إذا وُجِدَ لأنَّ الفِعْلَ المُتَعَدِّيَ يَقْتَضِي المفعولَ كَمَا يَقْتَضِي الفَاعِلَ، فَدَلالَتُهُ عَلى المفعولِ بِهِ كَدَلالَتِهِ عَلى الفَاعِلِ وَكَانَ أَقربَ إلى الفِعْلِ مِمَّا سِواهُ.

لا يُقالُ: إنَّ اقتضَاءَ الفِعْلِ للمَصْدَرِ أَقرَبُ وَأكثرُ / ٢٥ ظ / لأنَّ كُلَّ فِعْلٍ يَدُلُّ عَلى مَصْدَرِهِ[2] بِخِلافِ المفعولِ بِهِ، لأنَّ فِي لَفْظِ الفعلِ[3] مَا يُنْبِىءُ عَنِ المَصْدَرِ بِخَلافِ المَفعولِ بِهِ، [وَكَانَ[4] أقربَ إلى الفِعْلِ، لأنَّا نَقُولُ: إنَّما لَمْ يَجُزْ إقامتُهُ مُقَامَ الفَاعِلِ مَعَ وُجودِ المفعولِ بِهِ،][5] معَ كَونِ الفِعْلِ دَالاً عَلَيهِ، لوجوبِ[6] دَلالَةِ الفاعِلِ[7] عَلى أمرٍ

---

(١) ينظر ١: ٥٥٧.

(٢) في ل: مصدر.

(٣) كلمة (الفعل) ليست في ز.

(٤) (وكان) ليس في ز.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٦) في ت: لوجود.

(٧) في ت، ز: الفعل.

زائدٍ على [مَا دَلّ عليهِ الفِعْلُ لتحصيلِ الفَائِدَةِ وَعَدَمِ دَلالَةِ المصدرِ عَلى أمرٍ زائدٍ عَلى][١] مدلولِ[٢] الفِعْلِ.

ألا تَرَى أنّكَ[٣] إذَا قُلْتَ: ضُرِبَ ضَرْبٌ لَمْ يَدُلَّ ضَرْبٌ عَلى أمرٍ زَائدٍ عَلَى مَا دَلَّ عَليهِ الفِعْلُ.

وَلِقَائِلٍ أنْ يَقُولَ: إنَّ المَصْدَرَ الَّذي يُقَامُ مُقَامَ الفَاعِلِ يُوصَفُ بشيءٍ زَائدٍ وَإِذا وُصِفَ كَانَ فيهِ دَلالَةٌ على معنًى لم يَدُلَّ عليهِ الفِعْلُ وَحْدَهُ، نَحو: ذُهِبَ ذَهَابٌ شَدِيدٌ.

وَيُمكِنُ أنْ يُجَابَ عَنهُ بِأَنْ يُقَالَ: وَإِنْ سَلَّمْنَا أنَّ فِي المَصْدَرِ دَلالَةً عَلى أمْرٍ زَائدٍ عَلى مَدْلُولِ الفِعْلِ، لَكنْ أولَى مَا[٤] يُقامُ[٥] مُقَامَ الفَاعِلِ هُوَ[٦] المَفْعُولُ بِهِ دونَ المَصْدَرِ الموصوفِ لأنَّ فِي إقامتِهِ مُقامَ الفَاعِلِ فائدةٌ أكثرُ مِنْ إقامةِ المصدرِ المَوصوفِ مُقامَ الفَاعِلِ لِدَلالةِ الفِعْلِ عَلى المَصْدَرِ وَإِنْ لَمْ يكنْ دالاً عَلى ذَلِكَ الوَصْفِ، وَعَدَمِ دلالتهِ عَلى المفعولِ به المُعَيَّنِ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ.

[هَذَا على مَذْهَبِ البصريينَ، أمَّا عِنْدَ الكُوفِيِّينَ فتجوزُ إقامةُ غيرِهِ مُقَامَ

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٢) في ل: ما دلّ عليه.

(٣) (أنّك) ليست في ل.

(٤) في ل: أن.

(٥) في ت: يقوم

(٦) كلمة (هو) ليست في ل

الفاعِلِ مَعَ وجودِهِ[1] كقوله:

وَلوْ وَلدَتْ قُفَيرَةُ جِرْوَ كَـلْبٍ

لَسُبَّ بِذَلِكَ الجِروِ الكِـلابا[2]

وَهُوَ مَـردودٌ عِـنْدَ البـصريينَ، لكـونِه خَـارجاً عـنِ القـياسِ، واسـتعمالِ الفصحاءِ[3].

وَإِنْ كَانَ الفِعْلُ لازماً لمْ يَجُزْ أَنْ يُبنى مِنهُ فِعْلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ عِندَ الأكثَرِينَ، لِئلّا يبقَ حديثٌ مِن غيرِ مُحدَّثٍ عَنْهُ، وَإِنَّهُ مُحَالٌ إلّا إِذَا أُقيمَ مُقَامَ الفَاعِلِ مصدرٌ أو ظرفٌ أو جارٌّ ومجرورٌ، وَإِنَّمَا جَازَ إقامَةُ كُلِّ واحِدٍ مِنها مُقامَ الفَـاعِلِ، لِكَـونِهِ دَالّاً عَلَيه.

ألا تَرَى أَنَّ ذَهَبَ دَلَّ[4] عَلى الذَّهَابِ، والزمانِ وَالمَكانِ؟ فَإِذَا دَلَّ عليهِ كما دلَّ عَلى الفاعِلِ جازَ إِقامةُ كلِّ واحدٍ مِنها مُقَامَ الفَاعِلِ.

لا يُقالُ: إِنَّهُ لَمْ يَدُلَّ عَلى الجَارِّ والمَجرورِ، فَوَجَبَ أَنْ تمتنعَ إِقامَتُهُ مُقَامَ الفَاعِلِ، لأنّا نقولُ: المَجرورُ مفعولٌ بِهِ، لأنَّ الباءَ مثلاً مِنْ: ذُهِبَ بزيدٍ بمنزلةِ الهمزةِ في: أُذْهِبَ

---

(١) الكافية ـ شرح الرضي ١: ٨٤.

(٢) البيت ينسب إلى جرير ولا يوجد في ديوانه، وقُفَيرَةُ اسم أمِّ الفرزدق. ذمّ الشاعر قفيرة بأنّها لو ولدت جرواً لسُبَّتْ جميعُ الكلابِ لسوءِ خلقه. انظر: الخصائص ١: ٣٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ٧٥، وخزانة الأدب ١: ٣٣٧.

(٣) ما بين المعقفين ساقط من الأصل، ومن ر، ع.

(٤) في ت: دالّ.

زيدٌ فكَمَا أَنَّ زَيْداً مفعولٌ[1] بِهِ أُقِيمَ مُقَامَ الفاعِلِ، فكَذَا فِي ذُهِبَ بـزيدٍ، وَإِذَا كَـانَ المجرورُ مفعولاً بِهِ فَهُو الَّذي يكونُ قائماً مُقامَ الفاعِلِ بالحقيقةِ.

أو نقولُ: إنَّما جَازَ إقامةُ الجارِّ والمجرورِ مُقامَ الفَاعِلِ، حَمْلاً عَلى الظَّرفِ، لكونِ الظرفِ أيضاً جارّاً ومجروراً، واعلمْ أَنَّكَ مُخَيَّرٌ في إقامةِ كُلِّ وَاحدٍ مِنها مُقامَ الفَاعِلِ فتقولُ: ذُهِبَ بزيدٍ يومَ الجُمُعَةِ فَرسخينِ[2] ذَهاباً شديداً. فَإِذا أقمتَ وَاحِـداً مِـنهَا مُقامَ الفَاعِلِ نصبتَ البَواقي.

وَإِنْ قِيلَ قُيامُ الجارِّ والمجْرُوْرِ مُقامَ الفَاعِلِ أَولَى مِنَ البَواقي لِكَونِهِ مفعولاً بِهِ لَمْ يكنْ بعيداً.

وَاعلمْ أَنَّ الظرفَ الَّذِي يُقامُ مُقامَ الفَاعِلِ يجبُ أَنْ يكونَ غَيْرَ لازمٍ للظرفيّةِ وَكَذَلِكَ المصدرُ غَيرُ لازمٍ للنّصبِ، نَحو: سبحانَ اللهِ، وَمَعَاذَ اللهِ، لأَنَّهما امـتنعَ[3] أَنْ يُقاما[4] مُقَامَ الفَاعِلِ، لِكونِهِما مَنْصُوبَيْنِ حِينَئِذٍ، وَمَا يُقامُ مُقَامَ الفَاعِلِ مَرفُوعٌ.

قَولُهُ: (*والأوّلُ / ٦و / مِنْ بَابِ أَعطَيتُ أَولَى مِنَ الثَّاني*) أَيْ: إقَامَةُ المفعولِ الأوّلِ مِنْ بابِ أَعطيتُ أَولى مِنْ إقَامَةِ المَفْعُولِ الثاني مُقَامَهُ، لأنَّ الأوّلَ آخذٌ والثاني مَأْخُوذٌ ففي الأوّلِ فاعليةٌ وَفي الثاني مفعوليّةٌ، وَلا شَكَّ أَنَّ مَا فيهِ مَعنى الفَاعليةِ أَولَى

---

(١) في الأصل: مفعولاً.

(٢) مثنّى فرسخ، وهو وحدة طول، فارسي معرّب. مختار الصحاح ـ فرس ـ: ٤٩٧.

(٣) في ت، ل: امتنعا.

(٤) في ت: يقوما.

بِأَنْ يقومَ مُقامَ الفاعِلِ بِمَا فيه مَعنى المَفعوليةِ.

المبتدأ والخبر

قولُهُ: (*وَمِنها المُبتدأ والخبرُ، فالمبتدأُ هُوَ الإِسمُ الْمجَرَدُ [عَنِ العَوامِلِ اللفظيةِ]*[1] إلى آخِرِهِ).

فَقولُهُ: (*الاسمُ مَقصودٌ*)، وقولُهُ: (*الْمجَرَّدُ مِنَ العواملِ اللفظيةِ*) احترازٌ عَنِ الأسماءِ الغيرِ المُجَرَّدَةِ[2] كَاسمِ [كانَ وأخواتِها واسم][3] إنّ وأخواتِها.

وقولُهُ: (*مُسنَداً إِليهِ*) احترازٌ عنِ الأسماءِ المُجَرَّدَةِ عَنِ العواملِ اللفظيّة، لكنْ لا للإسنادِ كألفاظِ العَدَدِ، وَحروفِ التَّهجِّي وَصيغِ الأسماءِ الغَيرِ المركّبةِ[4]، وَعنْ خَبرِ المبتدأ فَإِنَّهُ مُجرّدٌ أيضاً مِنَ العواملِ اللفظيّة، لَكِنْ ليسَ مسنداً إليه.

وَقولُهُ: (*أَو الصِّفَةُ الواقِعَةُ بعدَ حَرفِ النَّفيِ وأَلِفِ*[5] *الاستفهام*)، لِيدخُلَ فيهِ مِثلُ: أقائمٌ الزَّيدانِ، وَما قَائمٌ الزيدانِ، لأنَّ قائمٌ هاهنا مبتدأ مع أنّه ليس مسنداً إليه، والزيدانِ فاعل له سادّ مسدّ الخبر عَلى أنَّ معنى[6] الكلامِ يتمُّ بِهذِهِ الصِّفةِ مَعَ

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من: ت، ع، ف، ل.

(٢) يريد غير المجرّدة.

(٣) زيادة من ت، ل.

(٤) يريد غير المركّبة.

(٥) كلمة (ألف) ليست في ز.

(٦) في ت، ع، ف، ل: معنى أنْ.

الفَاعِلِ، كَما يَتِمُّ بالمبتدأ معَ الخبرِ، وَحينئذٍ لو اقتصَرَ على الأوّلِ، لمْ يَدخُلْ هَذا الفرعُ فِي الحَدِّ، فَإذاً لَمْ يَكُنِ الحَدُّ حدّاً هَذا خلفٌ.

وَقولُهُ: (*رافعةً لِظاهرٍ*) احترازٌ عنِ الصّفَةِ الواقعةِ بَعْدَهُما الرافعةِ لِمُضْمَرٍ، نَحو قَولِكَ: أقائمانِ الزّيدَانِ.

فَإنْ (قَائِمانِ) وَاقِعٌ بعدَ ألفِ الاستفهامِ رافعٌ للمضمرِ مَعَ أَنَّهُ ليسَ بمبتدإٍ، بَلْ هوَ خَبَرُ مبتدإٍ، وَالمُبتَدأُ هوَ (الزيدانِ)، تَقدِيرُهُ: الزيدانِ قائمانِ، والَّذي يَدُلُّ عَلى أَنَّهُ ليسَ بمبتدإٍ، أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لكانَ مسنداً إلى (الزيدانِ)، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ تثنيتُهُ لإسنادِهِ إلى الظَّاهرِ حينئذٍ، وَإذاكانَ كَذَلِكَ، فَلَو اقتصرَ على قولِهِ: أو[1] الصّفَةُ الواقعةُ بَعْدَهُما لَدَخَلَتْ فِي المُبتدإِ وَلَيسَتْ بِالمُبْتَدَإِ.

واعلم أَنَّهُ لَوْ قَالَ: أو الصّفَةُ الواقِعةُ بعدَ حرفِ النفي، وحرفِ الاستفهامِ لكانَ أصوبَ، لِيدخُلَ فيهِ مثلُ: هَلْ قائمٌ الزيدانِ. فَإنَّهُ أيضاً مُبتدأٌ. وَلَيْسَ بداخلٍ فِيما ذَكَرَهُ.

قَولُهُ: (*فإنْ طَابَقَتْ مفرداً جَازَ الأمرانِ*[2]).

أيْ: إنْ[3] طَابَقَتِ الصّفَةُ مفرداً بعدَها، نَحو: أقائِمٌ زيدٌ جَازَ الأمرانِ، أَيْ: جَازَ أَنْ تَكونَ مبتدأً والمُفَردُ الَّذِي بعدَها فاعلٌ لها سادٌّ مَسَدَّ الخَبَرِ وَحِينَئِذٍ تَدْخُلُ في حدِّ المُبْتَدَإِ.

---

(١) في ت: و.

(٢) في ت: جاز فيه الأمران.

(٣) كلمة (ان) ليست في ز.

وَجَازَ أَنْ يكونَ المُفْرَدُ الَّذِي بَعدَها مبتدأً وَتِلكَ الصِّفَةُ خَبَرُهُ وَحِينَئِذٍ لا[١] تَدْخُلُ فِي حدِّ المبتدإ لِكَونِهَا رافعةً لِلمُضْمَرِ عَلى هَذا التَّقْدِيرِ.

وَإِنَّما قالَ مفرداً احترازاً[٢] عن التَّثْنِيةِ والجَمْعِ، نَحو: أَقائِمانِ أَخَواكَ. فَإِنَّ المطابقةَ حَاصِلَةٌ بينَ الصِّفَةِ وَمَا بَعْدَها معَ أَنَّ الأمرينِ غيرُ جائزين عندَ الأكثرينَ.

لا يُقالُ: إِنَّ هَذَا الحَدَّ مَنْقُوضٌ بقولِهِم: (تَسْمَعُ بِالمُعَيْدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)[٣]. فَإِنَّ (تَسْمَعُ) مُبْتَدَأٌ مَعَ أَنَّهُ ليسَ باسمٍ ولا صِفَةٍ شَأْنُها مَا ذَكَرْتُم وخيرٌ مِنْ أَنْ تَراهُ خَبَرُهُ، لأَنَّا نَقُولُ: (تَسْمَعُ بالمُعِيدِي) فِي تَقْدِيرِ: أَنْ تَسْمَعَ في تقديرِ سَماعُكَ بالمُعَيدِي، فَحُذِفَتْ أَنْ، وهيَ مُرادَةٌ وَ(أَنْ) معَ مَا بَعدَها فِي تأويلِ المصدرِ، وَتقديرُهُ: سَماعُكَ بالمُعيدِي، فَلَمّا حُذِفَ (أَنِ) ارتفعَ الفِعْلُ عَلَى مَا كَانَ فِي الأصلِ، وَحَذْفُ أَنْ عَنِ الفعلِ شَائعٌ كَثِيرٌ.

قَالَ [عزَّ مِنْ قَائِلٍ]: ﴿أَفَغَيْرَ اللهِ[٤] تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الجَاهِلونَ﴾[٥] أيْ: أَتَأْمُرُونِي أَنْ أعبدَ[٦] غَيْرَ اللهِ، فَلَمَّا حَذَفَ أَنِ ارتفعَ الفِعْلُ.

فإذا ثبتَ ذَلِكَ، لَمْ يرِدِ النَّقْضُ.

وَاعلمْ أَنَّهُ يردُ عَلى هَذَا الحدِّ النَّقْضُ بِمَا اختَارَهُ فِي أسماءِ الأفعالِ، وَهُوَ أَنَّ

---

(١) في ت، ع، ل: لمْ، والكلمة ليست في: ف.

(٢) في ل: احتراز.

(٣) مرّ هذا المثل في ١: ١٤٤.

(٤) في ع: تعالى.

(٥) سورة الزمر: ٦٤.

(٦) في ت: أعبد الله غير الله.

رويدَ مبتدأً، والضَّميرُ المُسْتكِنُ فَاعلٌ لَهُ / ٢٦ ظ / سَادٌّ مَسَدَّ الخَبَرِ.

قَولُهُ: *(وَالخَبرُ هُوَ المجَرَّدُ المُسْنَدُ المُغايِرُ للصفةِ المَذْكُورة)*.

قَولُهُ: *(المجَرَّدُ)* شَامِلٌ لِلخَبَرِ وغيرِهِ مِنَ المبتدإِ والأسماءِ المُجَرَّدَةِ مِنَ العوامِلِ، والأفعالِ المجرّدةِ[1] لا للإسنادِ.

وَبِقَولِهِ: *(المُسْنَد)*[2] خَرَجَ عنهُ جميعُ ما عدَا الخبرِ إلّا الصّفةَ المذكورَة.

وَبِقَولِهِ: *(المُغَايِرُ للصفةِ المذكورة)* خَرَجَ عَنْهُ المُبتَدأُ الَّذِي هُوَ الصِّفَةُ المذكورةُ فِي حدِّ المُبتَدَإِ.

وَفيهِ نَظَرٌ، لأنَّ الفعلَ المضارعَ هوَ المجَرَّدُ مِن[3] العواملِ اللفظيةِ المسندُ بهِ المغايرُ للصِّفَةِ المذكورةِ، وليسَ بخبرِ المبتدإِ.

وَلَو قالَ[4]: الخبرُ [هُوَ المُجَرَّدُ][5]، المُسْنَدُ إلى المُبتَدَإِ لا ندفَعُ النقضُ المذكورُ لأنَّ الفعلَ المضارعَ، وَإِنْ كَانَ مجرّداً ليسَ بمسندٍ إلى المبتدإِ.

العامل فيهما:

وَإذا تَقَرَّرَ هَذَا، فاعلمْ أَنَّ النحويينَ اختلَفُوا فِي العامِلِ فِيهما[6].

---

(١) كلمة (المجرّدة) ليست في الأصل.

(٢) في ف، ل: المسند به.

(٣) في الأصل: عن.

(٤) في ل: كان.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ز.

(٦) هذه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ذكرها بالتفصيل ابن الأنباري. انظر: الإنصاف ١: ٣٠، مسألة ٥.

فَقَالَ الكوفيونَ: إنّهما يترافعانِ.

وَقَالَ البصريونَ: إنَّ المبتدأ ارتفع بالابتداءِ، وَهُوَ كَونُهُ مجرّداً عنِ[1] العَوامِلِ اللفظيةِ أُسندَ[2] إليهِ الخَبَرُ، أَوْ كونُهُ صِفَةً مذكورةً.

وَأَمَّا الخبرُ: فَقَدْ اختُلِفَ فيهِ أيضاً، بعدَ اتّفاقِهِم عَلى أنَّ المُبْتَدَأَ مُرْتَفِعٌ بالابتداءِ.

فَقَال قومٌ: إنَّهُ مرتفعٌ بالابتداءِ أيضاً وحدَهُ.

وقالَ الآخرونَ: إنّه مرتفعٌ بالابتداءِ والمبتدإِ جميعاً[3].

وَالحَقُّ مَا ذَهَبَ إليهِ البصريونَ لانتفاءِ عامِلٍ لفظيٍّ لفظاً أو تقديراً.

واستدلَّ الكوفيونَ عَلى صحّةِ مَذْهَبِهِم، بِأَنَّهُ لا بُدَّ لِكُلِّ واحدٍ مِنْهُما من الآخَرِ، وَلا ينفكُّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُما عَنْ صَاحِبِه فيكونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُما عَامِلاً فِي صَاحِبِه.

قَالُوا[4]: وَلِذَلِكَ نَظَائِرُ كثيرةٌ، كقولهِ تَعَالَى: ﴿**أَيًّامَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى**﴾[5] فَنَصَبَ (أَيًّا) بـ(تَدْعُوا)، وَجزَمَ (تَدْعُوا) بـ(أَيًّا).

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تعالَى: ﴿**أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ المَوْتُ**﴾[6]، فَأَيْنَمَا مَنْصُوبٌ

---

(١) في ت، ف، ل: من.

(٢) في ت: سند.

(٣) الإنصاف ١: ٣٠، مسألة ٥.

(٤) كلمة (قالوا) ليست في ل.

(٥) سورة الإسراء: ١١٠.

(٦) سورة النساء: ٧٨.

بتَكُونُوا، وتَكُونُوا مَجْزُومٌ بأَيْنَمَا[١]، وَغَيرُ ذلِكَ.

وَالجَوابُ عَنْهُ: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ كُلَّ شيئينِ لا ينفكُّ أحدُهُمَا عن الآخرِ، يَكونُ كُلُّ وَاحِدٍ[٢] مِنْهُما عاملاً في الآخرِ، فَإِنَّ الفِعْلَ والفَاعِلَ لا يَنْفَكُّ أحدُهُما عنِ الآخَرِ، وليسَ الفاعِلُ عاملاً في الفِعْلِ.

وَأَمَّا الجَوابُ عنِ الآيتينِ: فهوَ أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الفِعْلَ مجزومٌ بـ(أيّ)[٣] و(أَيْنَمَا)، بَلْ مَجْزُومٌ بـ(إنْ). وَإِنَّمَا جَازَ حَذْفُ (إنْ)، لِكَوْنِهِما نائِبَتَينِ عَنْهُ، ثُمَّ وَلَئِنْ[٤] سَلَّمْنا أَنَّهُما أَنْفُسَهُما عَامِلانِ، لَكنْ لَا يلزمُ مِنْ جَوازِ عَمَلِهما في الفعلِ وجوازِ عمل الفعلِ فِيهما، جوازُ عملِ كلِّ واحدٍ مِنَ المُبْتَدَإِ والخبرِ في الآخرِ، إمَّا لاختلافِ العملينِ فيهما بخلافِ المبتدإِ والخبرِ[٥]، وإمَّا لِكَوْنِهما مُستحقَّينِ للعملِ بخلافِ المبتدإِ والخبرِ فَإِنَّهما اسمانِ، وَأَصلُ الإسمِ أَنْ لا يعملَ[٦]، وَهُوَ بعينهِ دَليلٌ عَلى أَنَّهما لا يترافعانِ.

فإنْ قِيلَ: لِمَ جَازَ أنْ يَعْمَلْ هذا المَعنى، وَهُوَ أمرٌ معنويٌّ؟

قُلْنا: لِكونِهِ مختصّاً بالإسمِ، وَكَمَا أَنَّ العامِلَ اللفظيَّ إذا اختصَّ بأحدِ القَبيلَينِ عَمِلَ فِيه، فَكَذَلِكَ المعنويُّ.

لا يُقالُ: العَامِلُ المَعْنَويُّ غيرُ مختصٍّ بالإسمِ، لأنّهُ يدخُلُ على الفِعلِ

---

(١) الإنصاف ١: ٣٠، مسألة ٥.

(٢) ساقطة من ت.

(٣) في ت، ع، ل: أيّاً.

(٤) في ل: ان.

(٥) ساقطة من ت.

(٦) الإنصاف ١: ٣٤، مسألة ٥.

المضارع، وَيَرتَفعُ الفِعْلُ[١] المُضارعُ بهِ.

لأنّا نَقولُ: العَامِلُ المعنويُّ أنواعٌ كالعامِلِ اللفظيّ، والنوعُ الَّذي يدخُلُ على الإسمِ وَيَرْفَعُهُ غيرُ النوعِ الذي يَدخلُ عَلى الفعلِ ويرفعُهُ، لأنَّ الأولَ هوَ كونُهُ مجرّداً مِنَ العواملِ اللفظيّةِ ليُسْندَ إليهِ الخبرُ، والثّـاني وَقُـوعهُ مَـوْقِعَ الإسمِ عِـنْدَ سَـائِرِ النحويينَ، وَكونُهُ مجرّداً عن الناصِبِ والجَازِمِ، عِنْدَهُ لا يفيدُ ليُسْنَدَ الخـبرُ إليـهِ[٢] فَأَحَدُهُما غيرُ الآخرِ[٣]، وَإِنِ اشْتَرَكَا فِي كَونِ كُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُما مَعنَويّاً.

لَا يُقالُ الابتداءُ هُوَ التَّجَرُّدُ عَنِ العوامِلِ اللفظيّةِ، فَهُو أمرٌ عَـدَمِيٌّ / ٢٧ و / والعَدَمُ لَا يَصْلَحُ أَنْ يكونَ عامِلاً فضلاً عنْ أَنْ يكونَ رافعاً، لأنَّا نَـقولُ ليسَ هُـوَ التجرّدُ فقطْ بَلْ العاملُ هو التَجرُّدُ مَعَ إسنادِ الخبرِ إليهِ، والجُزْءُ الثَّانِي وُجُودِيٌّ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ التَّجَرُّدُ الذي هوَ عدميٌّ علّةً تامّةً للرفعِ بَلْ جُزْءُ عِلَّةٍ، وَجُزْءُ العِلَّةِ جَازَ أَنْ يَكُونَ عَدَمِيّاً، وَلَئِنْ سَلَّمنَا أَنَّهُ أمرٌ عَدَمِيٌّ لكنْ لِمَ لا يجوزُ أَنْ يكونَ عاملاً، فإِنَّ العَامِلَ فِي هذهِ الصِّناعةِ ليسَ بِعِلَّةٍ فِي الخَارِجِ، كَالإحراقِ وَالإِغْراقِ، بَلِ العَامِلُ فِيهَا إِمَارَةٌ ودَلالَةٌ، والإِمَارةُ كما تكونَ بوجودِ شيءٍ تكونُ بعدمِهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَبْعُدْ أَنْ يكونَ التَّجَرُّدُ مِنَ العَوامِلِ اللفظيةِ عَامِلاً.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ عَمِلَ الرَّفْعَ دونَ غيرِهِ؟

---

(١) ساقطة من ت، ع، ف، ل.

(٢) زيادة من: ت، ل.

(٣) في ل: الأوّل.

قُلْنَا: قَدَّمْنَا[1] أَنَّ العَامِلَ شَيءٌ، وَالمُقْتَضِي للإعرابِ شَيءٌ، فَالعَامِلُ هَاهُنا هُوَ الابتداءُ، وَكَونُ المبتدإِ والخَبَرِ مُشابِهينِ لِلفَاعِلِ هُوَ المُقْتَضِي للرفعِ.

أَمَّا مُشَابَهَةُ المُبْتَدإِ الفَاعِلَ فَمِنْ حَيْثُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُما مُسْنَدٌ إِلَيهِ، وَمِنْ حَيْثُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَحْتاجُ إلى شيءٍ يَنْضَمُّ إليه ليحصلَ الكلامُ.

وَأَمَّا مُشابَهَةُ الخَبَرِ الفاعِلَ فَمِنْ حَيْثُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُما جُزْءٌ ثانٍ.

تقديمُ المبتدأ

قَولُهُ: (*وَأَصْلُ المُبْتَدإِ التَّقدِيمُ*).

إِعلمْ أَنَّ الكوفيينَ ذَهَبوا إلى أَنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ خبرِ المبتدإِ على المبتدإِ.

وذهبَ أصحابُنا إلى جوازِهِ[2]، لِنَصِّ[3] الآيةِ والاستعمالِ والقياسِ.

أَمَّا الآيةُ: فَقَولُهُ تَعالى: ﴿**سواءٌ مَحْيَاهُم وَمَمَاتُهم**﴾[4] وَقَولُهُ تَعَالَى: ﴿**سَواءٌ عَلَيْهِم أَأَنْذَرْتَهُم أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُم**﴾[5].

---

(١) في ع، ف، ل: قد بيّنا.

(٢) هذه احدى مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين. الإنصاف ١: ٤٦.

(٣) في ل: لنا.

(٤) سورة الجاثية: ٢١. قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم (سواءً) بالنصب وباقي السبعة بالرفع. التيسير: ٨.

(٥) سورة البقرة: ٦.

وَأَمَّا الاسْتِعْمَالُ: قَولُهُم: تَميمِيٌّ أنا[١]، وَمَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤكَ[٢]، وَقَولُ الشَّاعِرِ:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنا وَبَنَاتُنا
بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ[٣]

وَأمَّا القياسُ فلأنَّ خبرَ كانَ فرعٌ عَلى خبرِ المبتدإِ، وَجَازَ تقديمُ خبرِ كَانَ على اسمِها، فتقديمُ خَبَرِ المبتدإِ أَولَى، لأنَّهُ لا مانعَ مِنْ التقديمِ والأصلُ هوَ التَّصرُّفُ، فَجَازَ التقديمُ إذا كانَ الاهتمامُ بالخبرِ أكثرَ.

واحتجَّ المخالِفُ:

أمَّا أوّلاً: فَبِأنَّ[٤] المُبْتَدأَ هُوَ الذاتُ، والخبرُ هوَ الصِّفَةُ، والذَّاتُ قَبْلُ الصِّفَةِ، فالاستحقاقُ موجبٌ أَنْ يكونَ قَبْلَهُ باللفظِ قياساً على سائرِ التوابعِ، والجَامِعُ بينَهُما التبعيَّةُ المعنويَّةُ.

وَأمَّا ثانياً: فَبِأنَّ[٥] الخبَرَ[٦] لا بدَّ وأَنْ يَتضمَّنَ الضَّميرَ، فَإذَا قُدِّمَ الخَبَرُ عَلى المبتدإِ للزمَ[٧] الإضمارُ قبلَ الذِّكْرِ، وَأَنَّهُ غيرُ جائزٍ[٨].

---

(١) الكتاب ١: ٢٧٨، والإنصاف ١: ٤٦، والهمع ٢: ٣٧.
(٢) الكتاب ١: ٢٧٨، والإنصاف ١: ٤٦، والهمع ٢: ٣٨.
(٣) البيت للفرزدق. ديوانه: ٢١٧.
(٤) في ف: فان.
(٥) في الأصل: فلأن، وفي ف: فأنّ.
(٦) في ت: خبر المبتدإ.
(٧) في ت: لزم.
(٨) في ع، ف: سائغ، وفي ل: شائع.

وَلَنا أَنْ نُجيبَ عَنِ الأَوّلِ، بِأَنْ نَقولَ[1]: لا نُسَلِّمُ أَنَّ المبتدأَ هوَ الذاتُ، والخبرُ هوَ الصِّفةُ، بَلْ قَدْ يكونُ العكسُ، نَحْوُ: المُنْطَلِقُ زيدٌ.

وَلَوْ سَلَّمْنا ذَلِكَ، لكنْ لا نُسلِّمُ أَنَّ ما ذكرتُم يقتضي الوجوبَ، بَلْ [نَقولُ: إنَّهُ][2] أولويّة تقديمِ المبتدإ على الخبرِ، ونحنُ قائلونَ بِهِ، لا[3] كما ادّعيتُم.

وَعنِ الثّاني: أنّا لا نُسلِّمُ أَنَّ الخَبَرَ لابدَّ وأَنْ يَتضَمَّنَ الضَّميرَ، بَلْ نقولُ: إنَّهُ يتضمّن الضَّميرَ إذا كانَ مشتقّاً، أمّا إذا لمْ يكنْ مشتقّاً فلا نُسلِّمُ وَلِئِنْ سَلَّمْنا ذَلِكَ، لَكنْ لا نُسَلِّمُ امتناعَ الإضمارِ قبلَ الذِّكرِ، وإنّما يَكونُ ممتنعاً أَنْ لَوْ لَمْ يكنْ مُؤخّراً مِنْ حيثُ المَعنَى، أمّا إذاكانَ متقدّماً مِنْ حيثُ اللفظ، ومؤخّراً مِنْ حيثُ المَعْنَى، فجائزٌ، نَحو قولِهِ تَعَالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾[4]، وقولِهِ: وَفي أَكفانِهِ يُلَفُّ[5] المَيِّتُ[6]، وغيرِ ذَلِكَ.

وَظَاهِرٌ أَنَّ تقديمَ الخبرِ على المبتدإ ليسَ إلّا من حيثُ اللفظِ، وَلِهَذا قَالَ المُصَنِّفُ: (وَأصْلُ المبتدإ التقديمُ)، لأنَّهُ محكومٌ عليهِ، فَإِذاً لابدَّ وَأَنْ[7] يُعقَلَ لِيُحْكَمَ عَلَيهِ بشيءٍ، وَلأنَّ مِنْ بعضِ أَخبارِ المبتدإ الخبرَ المشتقَّ، وَفِيهِ ضميرٌ للمبتدإ، وَكَانَ

---

(١) في ع: بأنا.

(٢) ساقطة من ت، ز، ع، ل.

(٣) في ت: لأنّه.

(٤) سورة طه: ٦٧.

(٥) في ل: كفّ.

(٦) الإنصاف ١: ٤٦، المسألة ٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ٩٢، وفيهما كلمة (لفّ) مكان (يلفّ).

(٧) الصواب: لابدّ أن. أزاهير الفصحى: ٧٥.

الأصلُ فِي هَذَا الموضعِ التقديمَ لِئَلا يَلْزَمَ الإضمارُ قَبْلَ الذِّكْرِ، وَإِذَا كانَ أصلُهُ التقديمَ في هَذَا الموضعِ كانَ كَذَلِكَ في سَائِرِ المواضِعِ لاِطِّرَادِ البَابِ.

لا يُقالُ: هَذا منقوضٌ بالفاعِلِ، لأنَّا نَقُولُ: الأصلُ مَا ذكَرنا، إلاّ أنّ الدليل دلّ على أنّ الفاعِلِ لا يتقدّم على الفعل كما ذكرناه في بابه ثمّ أنَّ الكوفيينَ ذَهَبوا إلى أنّ الخبرَ إذا تَقَدَّمَ على المبتدإ ارتفعَ الخَبَرُ[1] ارتفاعَ[2] الفاعلِ، نَحو: قَائمٌ زيدٌ[3].

فإنَّ (قائمٌ) مبتدأً عندَهُم، و(زيدٌ) فاعِلٌ سادٌّ مَسَدَّ الخَبَرِ / ٢٧ ظ / والبصريونَ يَقُولونَ: إنَّ مِثْلَ قائمٌ اسمُ الفَاعِلِ، واسمُ الفَاعِلِ[4] أضعفُ مِنَ الفعلِ في العملِ، فلمْ يعملْ إلاّ إذا اعتمدَ عَلَى شيءٍ.

وَكَذَلِكَ اخْتَلَفُوا فِي الظرفِ إذاكانَ مُقَدَّماً على المبتدإِ نحو: فِي الدارِ زيدٌ، فإنَّ زيداً مرفوعٌ بالظرفِ عندَ الكوفيينَ وعندَ الأخفشِ[5]، بأنَّهُ فَاعِلُهُ ومبتدأٌ عندَ البصريينَ[6] وسيبويهِ[7].

وَالحَقُّ مَعَ أصحابِنا، لجوازِ قولِنَا: في دارِهِ زيدٌ[8]، فَلولا أَنَّ زيداً في نِيَّةِ

---

(١) في ت، ف، ل: بالخبر.

(٢) في ت: بارتفاع.

(٣) شرح المفصل ١: ٩٢، والكافية ـ شرح الرضي ـ ١: ٨٨.

(٤) في ت، ز: المفعول.

(٥) الإنصاف ١: ٣٦، المسألة ٦.

(٦) المصدر السابق.

(٧) عطف سيبويه على البصريين غير مناسب.

(٨) كلمة (زيد) ليست في ل.

التقديمِ لَزِمَ الإضمارُ قَبْلَ الذِّكْرِ لَفظاً وَمَعنىً، وَهُوَ غيْرُ جَائزٍ.

قَولُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ جَازَ: فِي دَارِهِ زيدٌ] [1] [وامتنعَ: صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ] [2])

أَيْ وَمِنْ أَجلِ أَنَّ أصلَ المبتدإِ هُوَ التقديمُ جَازَ: في دارِهِ زيدٌ، لِكونِ زَيْدٍ مقدّماً في المَعْنَى، وإنْ كَانَ متأخراً في اللفظِ، فَلَمْ يَلْزَمْ إضمارٌ قبلَ الذِّكْرِ، وامتَنَعَ: صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ، لِكَونِ ضميرِ صاحِبِها رَاجِعاً إلى الدارِ وهُوَ مقدَّمٌ لفظاً وتقديراً على الدارِ فيلزمُ إضمارٌ قبلَ الذِّكرِ لفظاً وتقديراً، وَهُوَ غيرُ جائزٍ.

الابتداء بالنكرة

قَولُهُ: (وَقَدْ يكونُ المبتدأُ نكرةً إذا تخصّصتْ بوجهٍ ما إلى آخِرِهِ).

اعلمْ أَنَّ حقَّ المبتدإِ أَنْ يكونَ مَعْرِفةً أو نكرةً مخصوصةً، لكونِهِ محكوماً عليهِ، فَلَوْ لَمْ يكنْ معلوماً بوجهٍ من الوجوهِ، لَمْ يكنِ الحُكْمُ عليه.

لا يقالُ: الفَاعِلُ محكومٌ عليهِ معَ جوازِ كونِهِ نكرةً غيرَ مخصّصةٍ [3]، لأنَّا نقولُ: لا نُسَلِّمُ جوازَ كونِ الفاعلِ محكوماً عليهِ معَ جوازِ كونهِ نَكِرَةً غيرَ مَخْصُوصةٍ، فَإنَّه يَتَخصَّصُ بالفعلِ المُتَقَدِّمَ عليهِ ثُمَّ الَّذِي تتخصّصُ بهِ النكرةُ حَتَّىٰ جَازَ أن تقعَ مبتدأً أنواعٌ:

(١) ما بين المعقفتين ليس في ز، ل.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في ع.

(٣) في ل: مخصوصة.

ومنها الصفةُ، نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾[1] فإنَّهُ اختصَّ بالصِّفَةِ.

ومنها التَّصغيرُ، نحو: رُجَيلٌ قائمٌ، وَهُوَ قريبٌ في المَعْنَى مِنَ الصِّفَةِ وَلِهَذا لَمْ يَذْكُرْهُ المُصَنِّفُ.

ومنها تخصيصُها بثبوتِ الخَبَرِ لَهَا، نحو بَابِ: أرجلٌ في الدَّارِ أم امرأةٌ؟

فإنَّها تَخَصَّصَتْ بحصولِ الخَبَرِ لَهَا، لأنَّهُ إنَّما يُسألُ بـ(أَمْ) إذا عُلِمَ حصولُ أَحَدِهِما في الدَّارِ، لَكِنْ لا على التَّعيينِ، فيُسألُ بـ(أم) والهمزةِ عنِ التَّعْيينِ.

ومنها تخصيصُها بإفادةِ العمومِ، نحو: مَا أَحَدٌ خيرٌ منكَ فَإِنَّ أحداً تَخَصَّصَ بالعُمومِ بواسطةِ حرفِ النَّفي، لأنَّ حرفَ النفيِ إذا دَخَلَ على النكرةِ أفادَ العمومَ، وَمِنْهُ [قولُهُ تَعَالَى][2]: ﴿كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ﴾[3].

ومنها تخصيصُها بشيءٍ يُخَصِّصُ الفاعِلُ بِهِ حَتَّى جَازَ أَنْ تَقَعَ نكرةً[4] نحو قولِهِم: شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ[5]، وَمَعْنَاهُ مَا أَهَرَّ ذَا نَابٍ إلَّا شَرٌّ. فَشَرٌّ في الحقيقةِ فاعِلٌ، فَالوَجْهُ الَّذي تَخَصَّصَ بِهِ الفاعل حَتَّى جَازَ أَنْ يَقَعَ نَكِرةً، وَهُوَ تقديمُ الخَبَرِ حَاصِلٌ هَاهُنا. أو نَقُولُ إِنَّهُ تَخْصِيصٌ بِالصفةِ المحذوفَةِ لحصولِ العلمِ بِهَا، وتقديرُهُ: شَرٌّ عظيمٌ أَهَرَّ ذَا نابٍ، وَمِنهُ قَولُهُمْ: شيءٌ جَاءَ بِكَ.

---

(١) سورة البقرة: ٢٢١.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في ز، ع، ف، ل.

(٣) سورة الأنبياء: ٩٣.

(٤) وقد أجاز ذلك سيبويه. ينظر: الكتاب ١: ١٦٦، والكافية ـ شرح الرضي ١: ٨٩.

(٥) أهره: حمله على الهرير، وذو الناب: السَّبُعُ، والمثل يُضْرَبُ في ظهورِ أماراتِ الشَّرِّ. ينظر: مجمع الأمثال ١: ٣٧٠.

وَمِنْهَا: تَخصِيصُهَا بتقديمِ الحُكْمِ عَلَيْها، نَحو قَولِكَ: فِي الدَّارِ رَجلٌ، وَهُوَ إذا كَانَ المبتدأُ نكرةً والخَبَرُ ظرفاً مقدّماً عليهِ، فَرجلٌ تَخَصَّصَ بتقديمِ الحُكْمِ عليهِ، وَكَأَنَّكَ تُخبِرُ عَنِ الرَّجُلِ المَوصوفِ بالحصولِ فِي الدَّارِ فَيَتَخَصَّصُ بِهِ.

لَا يُقَالُ: لَو جَازَ تَخَصُّصُ المُبْتَدَإِ بتقديمِ الخبرِ عليهِ حَتَّى جَازَ أَنْ يَكونَ نَكِرَةً لجَازَ أَنْ يُقَالَ: قَائِمٌ رَجُلٌ، لأَنَّا نَقُولُ: لا نُسَلِّمُ ذَلِكَ لِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُما: الاتِّساعُ في الظروفِ بِمَا لَمْ يَتَّسِعُوا فِي غَيرِهَا لعدمِ خُلُوِّ الأسماءِ والأفعالِ مِنَ الزَّمانِ وَالمكانِ.

والثاني: الالتباسُ ألا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: قَائِمٌ رَجُلٌ لَرُبَّمَا تُوهِّمَ أَنَّ قائماً مبتدأٌ وَرَجلٌ خَبَرُهُ، فَحُكِمَ باتّساعِهِ بِخِلَافِ في الدَّارِ رَجُلٌ، لأَنَّهُ لا يُتَوَهَّمُ أَنَّ: (فِي الدارِ) مبتدأٌ.

فإنْ قِيلَ: إنَّ هذا النوعَ راجعٌ[1] إلى مَا ذَكَرَهُ قبلَ هَذَا النوعِ فَأَمْكَنَ أَنْ يَذْكُرَ ضابطةً شامِلَةً لَهُما، / ٢٨ و / لكونِ العِلَّةِ فِيهِما وَاحِدَةً.

قُلْنَا: إنَّمَا أَفْرَدَ القِسْمَ الأوّلَ، لأنَّ الخَبَرَ فيهِ لَمْ يكنْ مُتَقَدِّماً على المبتدإِ لفظاً، لَكِنَّهُ كَانَ في تقديرِ التقديمِ بخلافِ هذا النوعِ، فَإِنَّهُ كَانَ مُتَقَدِّماً على المبتدإِ لفظاً.

وَمِنْها: تَخْصِيصُها بِالمُتَكَلِّمِ، وَهُوَ يَقَعُ فِي الدُّعَاءِ نَحو: ﴿**وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ**﴾[2] وَوَيلٌ لَهُ، وَوَيحٌ لزيدٍ، وَسَلامٌ عَلَيكَ[3]. وبيانُ[4] أَنَّهُ يَتخَصَّصُ

---

(١) في ع: مع.

(٢) سورة المرسلات: ١٥، ١٩، ٢٤، ٢٨، ٣٤، ٣٧، ٤٠، ٤٥، ٤٧، ٤٩، وسورة المطففين: ١٠.

(٣) في ع: عليكم.

(٤) في ت: وبيان ذلك.

بالمتكلّم، أنّ أصل سلامٌ عليك: سلّمتُ سلاماً عليك فحذفوا الفعل، لجواز حذفِ أفعالِ المصادرِ فقالوا: سلاماً عليك. ثمّ عدلوا[1] من النّصبِ إلى الرّفع، للثبوت والاستمرارِ، لأنّه لو كان منصوباً [لكانَ منصوباً][2] إمّا بالماضي أو بالمُستقبَلِ، وعلى التقديرينِ لم يحصلْ الاستمرارُ، وإذا رُفعَ لم يُقدّرْ فيهِ الماضي ولا المُستقبَلُ، وكانَ معناهُ: سلامٌ عليك، مِنْ غيرِ تعرّضٍ إلى الماضي أو المُستقبلِ، فدَلَّ على الثّباتِ والاستمرارِ.

ومعناهُ[3] حالَ الرفعِ على ما كانَ عليهِ حالَ النّصبِ، وكما كانَ مختصّاً بالمُسلِّم حالَ النّصبِ، كانَ مختصّاً بهِ حالَ الرّفعِ.

ومنها: تخصيصُها بالإضافةِ، نحو: غُلامُ رجلٍ ذاهبٌ.

ومنها: الإعمالُ، نحو: ضَرْبٌ لِزيدٍ خيرٌ مِنْ ضَرْبٍ لِعمرٍو وهُوَ قريبٌ مِنَ الإضافةِ.

ومنها: كَونُهُ خبراً في المعنى، نحو: أقائمٌ أخوك؟

ومنها: التعجُّبُ[4]، نحو: مَا أَحْسَنَ زيداً!!

ومنها: كونُهُ[5] جواباً، نحو: رَجُلٌ.

---

(١) في ت: عدل.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل. ز. ع.

(٣) في ت: ومعنى.

(٤) الكافية ـ شرح الرضي ١: ٨٩.

(٥) في ز: كونها.

في جَوابِ مَنْ يقولُ: مَنْ عِندَكَ؟

أَيْ: عِندِي رَجُلٌ، وَهُوَ بالحقيقةِ رَاجعٌ إلى تقديمِ الخَبَرِ وَهُوَ ظَرْفٌ، واعلمْ أَنَّ بعضَ مَا ذكَرْتُهُ لَمْ يَذكُرْهُ المُصَنِّفُ.

أقسام الخبر

الخبر الجملة

قولهُ: (*والخبرُ قدْ يكونُ جملةً إلى آخرِهِ*).

اعلمْ أنَّ خبرَ المبتدإ عَلى ضَرْبَينِ: مفردٍ وجملةٍ.

والمرادُ مِنَ المفردِ، هَاهُنا، مَا هُوَ في مقابلِ المُرَكّبِ الإسنادي، وَإِنَّمـا انـقسمَ إليهما، لأنَّ الخبرَ محكومٌ بهِ، والحكمُ عَلى الشيءِ قَدْ يكـونُ بـالمفردِ، وَقَـدْ يكـونُ بالجملةِ، ثُمَّ المفردُ قَدْ يَكونُ مشتقاً، نَحو: قَائمٌ، وضاربٌ، وَقَدْ يكونُ غيرَ مشـتقٍّ، نَحو: هَذَا زيدٌ.

فَالأوّلُ يَتَحَمَّلُ الضَّميرَ بالاتّفاقِ، لكونِهِ بمعنَى الفِعْلِ.

وأمّا الثاني، وَهُوَ غيرُ المشتقِّ فَعَلَى ضربينِ:

هُوَ هُوَ، نَحو: زيدٌ أخوكَ، فالأخُ زيدٌ.

أو منزلٌ منزلةَ هُوَ هُوَ، نَحو: أَبو يوسفَ[1] أَبُو حنيفةَ، وَجَريرٌ زهيرٌ. أيّ كلّ

---

(١) هو أبو يوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم بن حبيب صاحب أبي حنيفة كان فقيهاً عالماً توفي سنة ١٨٢ هـ. وفيات الأعيان ٦: ٣٧٨.

واحدٍ مِنْ هؤلاءِ سادٌّ مَسدَّ الآخرِ، ومُغْنٍ غِناهُ، وَمِنْهُ قولُ الشاعرِ يصفُ دروعاً:

.... فَهُنَّ أضاةٌ صافياتُ الغلائلِ[1]

[والاضاةُ جمعُ أضاةٍ وهيَ الغديرُ][2]، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾[3] فأزواجُ الرسول [ص] لَيسَ أمّهاتِ المؤمنينَ فِي الحقيقةِ، وَلَكِنَّهُنَّ بِمنزلةِ أمّهاتِهِمْ، فِي امتناعِ التزوّجِ مِنْهُنّ، وَحُرْمَتِهِنَّ عَلَيْهِم، كَمَا هُوَ شأنُ الأمّهاتِ.

وفي[4] هَذا القِسْمِ، أعني غيرُ المشتقّ[5] في تَحَمُّلِ ضَمِيرِهِ خِلافٌ:

فقالَ بعضُهم: إنَّهُ يَتَحَمّلُ الضَّميرَ[6]، لكونهِ فِي حُكمِ المُشتَقِّ[7]. فَإِنَّ قَوْلَكَ: زَيدٌ أخوكَ فِي مَعْنَى: زَيْدٌ مؤاخِيكَ[8] أو قَرِينُكَ.

وَعَمْرٌو غُلامُكَ، فِي مَعْنَى عمرٌو خَادِمُكَ، وَإذا كانَ في حُكْمِ المُشْتَقِّ يَتَضَمَّنُ

---

(١) عجز بيت للنابغة الجعدي وصدره: عَلِينَ بكديُونٍ وأبطِنَّ كُرَّةً

والكَديونَ الترابُ الدقاق على وجهِ الأرضِ أو دُقاقُ السَّرقِينِ يُخْلَطُ بالزيتِ فتُجْلَى بِهِ الدروعُ أو هوَ كلُّ ما طلي به من دهنٍ أو دسمٍ، والكرّة البعرُ أو السرتينَ شَبَّهَ الدروعَ بصفائها بالغُدْرانِ. ويروى (ضافيات) مكان (صافيات). ينظر: ديوان النابغة: ٦٤، ولسان العرب ـ كرر ـ ٦: ٤٥٢، و ـ كدن ـ ١٧: ٢٣٧، و ـ أضا ـ ١٨: ٤٠.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ع، ل. وينظر: لسان العرب: ـ أضا ـ ١٨: ٤٠.

(٣) سورة الأحزاب: ٦.

(٤) ساقطة من ت، ف، ل.

(٥) في الأصل، وفي ت، ز: المستوفى.

(٦) هذا قول الكوفيين وعلي بن عيسى الرمّاني. الإنصاف ١: ٤٠، مسألة ٧.

(٧) في الأصل: المستوفي.

(٨) في ت، ع: يؤاخيك.

الضَّميرَ، وَلأنَّ معنَى الإسنادِ[1] لا يتصوّر بدونِ أنْ يكونَ في المسندِ ضميرٌ يـربطُه بالمسند إليه. وَقَالَ أكثرُ البَصريين[2]: إنَّهُ لمْ يتحملْ الضميرَ[3]، وهوَ الحقُّ لأنَّ غيرَ المشتقِّ اسمٌ محضٌ غيرُ صفةٍ، فيجبُ أَنْ يكونَ خَالياً عن الضميرِ لأنَّ الضميرَ إنَّما هُوَ في الأفعالِ[4] والأسماءُ المشتقّةُ مِنَ الأفعالِ، والذي كلامُنا فيهِ ليسَ أحدَهُما، وَلا حاجَةَ إلى أن نقولَ: إنّه في تقديرِ المُشْتَقِّ، وَلَا حَاجَةَ أيضاً في الإسنادِ إلى الضَّميرِ، لأنَّ المرادَ مِنْ قَولِنَا: زيدٌ غلامُكَ أنّ الذاتَ التي[5] يُقالُ لَهَا زيدٌ يُقالُ لَهَا غلامُكَ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ لا تحتَاجُ إلى أنْ تُجْعَلَ في تقديرِ الصِّفَةِ، وَينبغي[6] أنْ يُعْلَمَ الفرقُ بينَ قَولِنَا: زيدٌ مُنطَلِقٌ، وزيدٌ المُنطَلِقُ، والمُنْطَلِقُ زيدٌ، وَزَيْدٌ هُوَ المُنْطَلِقُ، وَهُوَ أَنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ كلامُ مَنْ عَرَفَ زيداً وَلَمْ يَعْرِفْ مَاذا فَعَلَ، فَأُخْبِرَ بِأَنَّهُ مُنْطَلِقٌ وَانَّ زيداً / ٢٨ ظ / المُنْطَلِقُ، كَلام مَنْ سَمِعَ بزيدٍ، وَلَمْ يَعْرِفْهُ[7] بِعَيْنِهِ، وَيَعْرِفُ أَنَّ[8] شخصاً مَا مُـنْطَلِقٌ، فَأُخْبِرَ بِأَنَّ زيداً هُوَ الذي انطلقَ[9].

---

(١) في ت: الإسنادي.

(٢) في الأصل، وفي ت، ز: وقال البصريون.

(٣) الإنصاف ١: ٤٠، المسألة ٧.

(٤) في ت، ع، ف، ل: للأفعال.

(٥) في الأصل، وفي ل: الذي.

(٦) في الأصل: بقي.

(٧) في ز، ف: يعرف.

(٨) كلمة (ان) ليست في ف.

(٩) شرح المفصل لابن يعيش ١: ٩٨.

وإذا قلت: المنطلق زيد كان كلامًا مع من علم بأنّ شخصًا منطلق، ولم يعرفه[2] بعينه [أو عرف زيدًا][3] [في الجملة][4] فأخبرته بأنّ ذلك المنطلق زيد.

وإذا قلت: زيدٌ هو المنطلقُ، فهو للإخبارِ بأنَّ زيدًا هو المنطلقُ، وليس غيرُهُ منطلقًا.

والجملةُ على أربعةِ أضربٍ:

اسميةٌ، نحو: زيدٌ أبوهُ قائمٌ.

وفعليةٌ، نحو: زيدٌ قامَ أبوهُ.

وشرطيةٌ، نحو: زيدٌ إنْ قامَ قمتُ.

وظرفيةٌ، نحو: زيدٌ في الدارِ.

والظرفُ الذي يقعُ خبراً لمبتدإٍ، إمَّا ظرفُ زمانٍ، وإمَّا ظرفُ مكانٍ.

والمبتدأُ إمَّا جُثَّةٌ، وهُوَ ما كانَ عبارةً عَنْ شخصٍ نحو: زيدٍ، وعمرٍو، وإمَّا حَدَثٌ، وهُوَ المَصْدَرُ نحو القيامِ، والقعودِ.

فإذا كانَ المبتدأُ حدثاً جازَ أن يقعَ ظَرفُ الزَّمانِ والمَكانِ خبراً عَنْهُ، نحو: الضربُ خَلفَكَ، والضربُ يومَ الجُمُعةِ.

وإنْ كانَ جُثَّةً لمْ يقعْ خَبَرُهُ مِنَ الظُّروفِ، إلَّا ما كانَ ظَرْفَ مَكانٍ، نحو زَيدٌ

---

(١) في الأصل، وفي ت: اعلم.

(٢) في ز، ف: يعرف.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ز.

(٤) زيادة من ت.

خَلفَكَ، وَأمَّا ظرفُ الزّمانِ فَلا يقعُ خبراً عَنِ الجثَّةِ، فَلا يُقَالُ: زَيْدٌ يومَ الجمعةِ، لِعَدِمِ الفائدةِ لأنّهُ ليسَ لِتَخصِيصِ زَيدٍ بيومِ الجُمُعَةِ فائدةٌ ليسَ في يومِ الخميس وَيومِ السبتِ، إلّا إذا كانَ الزّمانُ موصوفاً نَحو: زيدٌ فِي زمانٍ طيّبٍ، وَكَقَوْلِهِ:

.... وَهَلْ يَنعُمَنْ مَنْ كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي[1]

أَو عَلى تقديرِ حَذفِ المُضَافِ كَقولِه (اليومَ خَمْرٌ وَغَداً أَمْرٌ)[2] أي: اليَومَ شُرْبُ خمرٍ لحصولِ الفَائدةِ، وَلأنَّ الصِّفَةَ كَأنَّها تصيرُ خَبَراً والمُضافُ المَحذُوفُ مُبتدأً.

فَإنْ قِيلَ: فَمَا وَجْهُ قَولِهِم: الليلةَ الهلالُ؟

فالهلالُ مبتدأٌ وَهُوَ جُثَّةٌ، وَالليلةُ خبرٌ[3] وَهُوَ ظرفُ زَمَانٍ.

قُلْنَا: لأنَّ هَذَا الكلامَ محمولٌ عَلَى الحَذْفِ، وَتقديرُهُ الليلةَ حُدُوثُ الهلالِ أَو طُلُوعُهُ، فَحُذِفَ المُضَافُ، وَأُقِيمَ المُضافُ إليهِ مُقَامَهُ، والحُدوثُ والطلوعُ حَدَثٌ، وَجَائِزٌ وقوعُ ظَرْفِ الزّمانِ خبراً عَنْهُ.

[أو نقولُ: إنَّ الهلالَ بمعنَى الاستهلالِ، والاستهلالُ حَدَثٌ[4] فَجَازَ وقوعُ

(١) هذا عجز بيتٍ لامرىء القيس بن حُجْرٍ الكِندي، وَصدرُهُ: ألا عِمْ صَباحاً أيُّها الطَّلَلُ البَالي وفي الديوان (يَعِمَنْ) مكان (يَنْعُمَنْ). ينظر: ديوان امرئ القيس: ٢٧، والكتاب ٢: ٢٢٧، والأمالي الشجرية ١: ٢٧٤.

(٢) المثل قاله امرؤ القيس بن حُجْر الكِنْدي عندما بَلَغَهُ مَقتَلُ أبيه. ينظر: مجمع الأمثال: ٤١٧.

(٣) في ت، ع، ف، ل: خبره.

(٤) في ت: وهو حدث.

ظرفِ الزّمانِ خبراً عنهُ][1].

وَيَنبَغِي أنْ يُعْلَمَ، أَنَّ المُصَنِّفَ لَمْ يَذْكُرِ الإخيرينِ مِنْ أَقسَامِ الجُمْلَةِ لأنّها[2] فِعْليّةٌ بِالحَقِيقَةِ.

أَمَّا الشَّرطِيّةُ فَظَاهِرَةٌ، وَأمَّا الظرفيّةُ، فَلأنَّ الظرفَ[3] إمَّا مُقَدَّرٌ بِالفِعْلِ، أو مقدّرٌ باسمِ الفَاعِلِ.

فَإِنْ كَانَ الأوّلَ، كَانَ جملةً فِعْليّةً، وَإِنْ كَانَ الثانِي لَمْ يَكُنْ جُمْلَةً، وَكلامُنا فِي الجُملَةِ.

وَكَيفَ مَاكانَتِ الجُملةُ لابدَّ فِيهَا مِنْ ضَميرٍ يعودُ إلى المبتدإِ، لِتُفيدَ، وإلّا لكانَ لغواً. ألا تَرَى أَنّكَ إذا قُلْتَ: زيدٌ عمرٌو قائمٌ، لمْ يُفِدْ شَيْئاً، لأنّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ مَعَهُ، أَوْ عِنْدَهُ، أو إليهِ، إلى غَيرِ ذَلِكَ، لَكِنْ قَدْ يُحْذَفُ هَذَا الضّميرُ إذَا دلَّ عليهِ دَليلٌ، نَحو قولِهِم: البُرُّ الكُرُّ بِستينَ فالبُرُّ مبتدأٌ والكُرُّ مبتدأٌ ثانٍ، وَبستينَ خبرُ المبتدإِ الثاني، والجُملةُ[4] خبرُ المبتدإِ الأوّلِ، والضّميرُ محذوفٌ، وَتَقْدِيرُهُ مِنْهُ، وَإِنّمَا حُذِفَ لأنّهُ لَمّا جَرَى ذِكرُ البُرِّ ثُمَّ جرَى ذِكرُ الكُرِّ بستينَ بَعدَهُ عُلِمَ أَنّهُ مِنْهُ، فاستُغْنِيَ عَنْهُ. وَكَذَلِكَ حُكْمُ قَولِهِم: السَّمْنُ مَنوانِ [بِدِرْهَمٍ، فالسَّمْنُ مُبتَدأٌ وَمنوانِ مبتدأ ثانٍ، وَبِدِرْهَمٍ خَبَرُهُ، والجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ الرّفعِ، بِأَنّهُ {خَبَرُ السَّمْنِ، والضّميرُ محذوفٌ، وتقديرُهُ:

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٢) في: ت، ع، ف، ل: لأنّها.

(٣) في الأصل: الظرفيّة.

(٤) زاد في ف، ل: في محلّ الرفع بأنّه.

السَّمْنُ مَنَوانِ][1] مِنْهُ بِدِرْهَمٍ، لَكِنَّ مِنهُ فِي المِثَالِ الأَوّلِ فِي مَحَلِّ النَّصبِ بأَنَّهُ حـالٌ، وَفِي الثاني فِي مَحلِ الرفعِ بأَنَّهُ}[2] صِفَةٌ لِ(منوانِ)، وَهُوَ الذي يُصَحِّحُ وُقوعَ مَـنوينِ مُبْتَدأً.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ (مِنْهُ) فِي المثالِ الأَوّلِ لَوْ كَانَ حالاً لَكَانَ العاملُ فِيهِ إِمَّا الكرُّ، أو بِستّينَ، أو شيءٌ ثَالثٌ.

لا سبيلَ إلى [الأخيرِ لانتفائه، وَلا إلى الثاني لامتناعِ عملِ مَـعْنَى الفـعلِ فِي الحالِ المُتَقَدِّمِ، ولا إلى][3] الأوّل لكونِهِ اسماً صريحاً، لَيْسَ بفعلٍ وَلا شبهِهِ، وَلَا مَعْنَى فعلٍ، وَلا يَعملُ فِي الحالِ إلّا هَذِه[4].

وَيُمكنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ، بأَنْ يُقَالَ إِنَّهُ يُعْمَلُ فيهِ (بستينَ)، {ولا يمـتنِعُ[5] امتناعَ عَمَلِ مَعْنَى الفِعْلِ فِي الحالِ المتقَدِّمِ، فَإِنَّهُ قَدْ أجازَهُ قَومٌ، مُسْتَدلِّينَ بقولهِ:

إِنَّ ابنَ هَرْمَةَ واقِفاً بِالبَابِ[6]

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٤) في ز، ع، ف: أحد هذه.

(٥) في الأصل: ولا يمنع، وفي ع، ف، ل: ويمنع.

(٦) عجز بيت لابراهيم بن هرمة وصدره: بالله ربّك إن دخلتَ فقل له.

ويروى (هذا) مكان (إنَّ) و (لها) مكان (له).

وابن هَرْمَةَ هو إبراهيمُ بن علي بن محمّد بن سلمة بن عامر وهو آخر الشعراء الذين يحتجّ بشعرهم وكانت ولادته سنة ٧٠هـ، ووفاته في خلافة الرشيد سنة ١٧٦هـ. ديوان إبراهيم بن هرمة: ٦٧، والمسائل ←

[فَنصبَ (واقفاً بِالبابِ)[1] بقولِهِ: بالبابِ][2] وبغيرِهِ / ٢٩ و /.

وَإِنْ[3] سَلَّمْنَا أَنَّهُ لا يجوزُ، لكنْ نَقُولُ: إِنَّهُ عَاملٌ، وَنُقَدِّرُهُ مؤخّراً عَنْ قَـولِنا: بستينَ، وَيكونُ ذُو الحالِ الضميرَ المُسْتَكِنَ فِيهِ.}[4]

وَاعلمْ أَنَّهُ لو قَالَ: فَلابُدَّ مِنْ عَائِدٍ، إِذَا لَمْ يكنْ الخبرُ نفسَ المـبتدإِ أو يكـونُ فاعلُ الجُمْلةِ نفسُ المبتدإِ عَلَى المَذْهَبَينِ، لَكَانَ أصوبَ، لِئلا يردَ النَّقْضُ بمثلِ قَولِنَا: هو زيدٌ قائمٌ إذا كانَ ضميرَ الشأنِ، ولا بمثلِ قولِنا: نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ على مذهبِ مَنْ يقولُ: إِنَّ زيداً مبتدأٌ وَمَا قَبْلَهُ خبرُهُ.

لا يـقالُ: هَـذَا مـنقوضٌ بـقولِهِ تَـعالَى: ﴿سَواءٌ عَلَيْهِم أَأَنْـذَرْتَهُم أَمْ لَـمْ تُنْذِرْهُم﴾[5]، وَبِقَولِهِ[6]: سَوَاءٌ عليَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ. فَسَواءٌ مُبْتَدأٌ والجُمْلَةُ التي بَعْدَهُ، وَهيَ: أقمتَ أَمْ قَعَدْتَ، خبرُهُ وليسَ فِيها ضميرٌ يـعودُ إلى سَـواءٍ[7]، وأنـتمْ قُـلْتُم:

← الشيرازيّات، تحقيق علي جابر منصور، رسالة دكتوراه ـ كلّيّة الآداب ـ جامعة عين شمس، آلة كاتبة ١: ١٠١، والمقتصد ـ تحقيق كاظم بحر المرجان ـ عمان ـ الأردن ٢: ٨٦٣، والأغاني ٤: ١٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٩: ١٠١، ورصف المباني: ١٤٦، والخزانة ١: ٤٢٤، والاعلام ١: ٤٤.

(١) (واقفاً بالبابِ) ليس في ع.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في الأصل ولا في ف.

(٣) في ع، ف: لئن.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في ز.

(٥) سورة البقرة: ٦.

(٦) في ت: كقولك، وفي ع، ف: وقولك، وفي ل: وكقوله.

(٧) في ت، ع، ل: المبتدأ.

الجملةُ إذا وَقَعَتْ خبراً عَنِ المبتدإ لابدَّ أنْ يكونَ فِيهَا ضميرٌ عائدٌ[1] إلى المُبتدإ، لأنّا نقولُ: لا يُنْقَضُ بِمَا ذكَرْتُم، لأنّ (سَواءٌ) خَبَرُ المبتدإ، والمبتدأُ هُوَ (أَأَنْذَرْتَهُم)، وتَقْدِيرُهُ: سَواءٌ عَلَيْهِم الإنذارُ وَتَرْكُ الإنذارِ[2]، وكَذا القولُ في قَولِهِم: سَواءٌ عليَّ أقمتَ أمْ قَعَدْتَ، وتَقْدِيرُهُ سَواءٌ عَلَيَّ القيامَ والقعودُ[3]، والذي يَدُلُّ عَلَى أنّ سَواءٌ ليسَ بمبتدإ كونُهُ نَكِرَةً، وَغَيْرَ مُخَصَّصةٍ بوجهٍ منَ الوجوهِ، وَإِذا كانَ الإنذارُ مبتدأً و(سواءٌ) مقدّماً عليهِ خبرُهُ لَمْ يَرِدِ النقضُ.

قَوْلُهُ: (*وما وَقَعَ ظرفاً فالأكثرُ أنّهُ مُقَدَّرٌ بِجُمْلَةٍ*).

أَيْ: وَالخَبَرُ الذي وَقَعَ ظرفاً فالأكثرونَ أنَّهُ مقدَّرٌ بجملةٍ أي مُتَعَلِّقٌ بفعلٍ محذُوفٍ، والباقونَ على أنَّهُ [مُقدَّرٌ بمفردٍ][4]، أيْ مُتَعَلِّقٌ باسمِ الفَاعلِ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلى قولِ الأولينَ وُجوهٌ خَمْسَةٌ:

أحدُهَا: أَنَّ المُقدَّرَ عاملٌ، وَأَصلُ العَمَلِ للأفعالِ.

والثاني: أَنَّهُ يقعُ صِلةً للموصولِ، وَصِلَتُهُ لا تكُونُ إلّا جملةً كَما يَجِيءُ فِي بَابِهِ، وَمَعْنَاهُ صِلَةً كَمَعْنَاهُ خبراً للمبتدإِ، وَلَا نِزَاعَ فِي أَنَّهُ إذا وَقَعَ صِلَةً للموصولِ مقدّرٌ

---

(١) في ت، ف: يعود.

(٢) هذا أحد الأوجه الجائزة في اعراب سَواءٌ، وهناك أوجهٌ أُخرىٰ لا مجال لسردها هنا يمكن مراجعتها في مضانّها، ومن ذلك: معاني القرآن للزجاج ـ تحقيق الدكتور عبدالجليل عبدة شلبي ـ طبع بيروت ١: ٤٠، والبيان في غريب اعراب القرآن لابن الأنباري ـ تحقيق الدكتور طه عبدالحميد ـ طبع القاهرة ١: ٤٩، والتبيان في اعراب القرآن للعكبري ١: ٢١.

(٣) في الأصل وفي ز: القعود والقيام.

(٤) في ف: مفرد.

بجملةٍ[١]، فيكونُ مُقَدَّراً بِفِعْلٍ فِيمَا نحنُ فِيهِ.

لا يُقالُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ إذا وَقَعَ صِلَةً للموصولِ يَكونُ مقدّراً بالفِعْلِ.

قولهُ[٢]: لأنَّ صِلَةَ الذي لَا تكونُ إلّا جُملةً[٣].

قُلْنَا: لا نُسَلِّمُ ذَلِكَ، ونقولُ: تقديرُ قَولِنَا: جَاءَني الذي في الدارِ جَائني الذي هُوَ فِي الدارِ، أيْ حاصلٌ في الدارِ فيكونُ مُقَدَّراً بمفردٍ، مَعَ كونِ صلةِ الذي جُملةً، لأنَّا نقولُ: الحَمْلُ على ما ذَكَرْنَاهُ أَولىَ لأنَّهُ مَا ذَكَرْنَاهُ يُوجِبُ حَذفَ شيءٍ وَاحدٍ، وَهُوَ مُتَعَلِّقُ الظَّرفِ، وَمَا ذَكَرْتُم يُوجِبُ حَذْفَ شيئينِ وَهُمَا المبتدأُ وَمُتَعلِّق الظرفِ.

وَثَالِثُها: أَنَّهُ مُقدَّرٌ بجملةٍ إذَا وَقَعَ صِفةً للمبتدإِ النكرةِ الذي جَازَ دخول الفاءِ في خبرِهِ، نَحو: كُلُّ رَجلٍ فِي الدارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ وَإذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أنْ يكونَ مقدّراً بِجُمْلَةٍ فِي خَبَرِ المُبتَدَإِ، لأنَّهُ لا يختَلِفُ معناهُ باختلافِ مَواقِعِه.

وَإنَّما قُلنا: إِنَّه مُقَدَّرٌ بجملةٍ فيما ذكَرنا، لأنَّهُ لولا ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ دُخُولُ الفـاءِ فِي خَبَرِهِ، بِدَلالةِ امتناعِ قَولِهِم: كُلُّ رَجُلٍ قائمٍ[٤] فَلَهُ دِرْهَمٌ، لأنَّ الفاءَ إنَّما يجوزُ دخولُها فِي الخَبرِ إذَا كَانَ مَعَ المُبتدإِ مَا يصلَحُ للشَّرطِ وَهُوَ الفِعلُ.

وَرَابِعُهَا: أَنَّكَ تَقُولُ: ﴿**إِنَّه**[٥] **بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ**﴾[٦] وَتُـريدُ ضَـميرَ

---

(١) في ت: بفعل.

(٢) في ز: في قوله.

(٣) هذه العبارة ليست لابن الحاجب إنّما أوردها المؤلف في ١: ٣٣٢.

(٤) كلمة (قائم) ساقطة من ف.

(٥) (انه) ليست في الأصل، ولا في ت، ز.

(٦) سورة النمل: ٣٧.

الشَّأْنِ، وَهُوَ لا يفسَّرُ إلّا بالجُمْلَةِ.

[وَخامِسُها أنَّكَ تقولُ:][1] زَيدٌ في الدارِ وَخَرَجَ غُلامُهُ، فَيُعْطَفُ[2] خَرَجَ على الظرفِ فيستدعي[3] كَونَهُ بمنزلةِ الفِعْلِ.

وَ[مَنْ يُقدِّرُهُ بِالمُفْرَدِ يقُولُ:][4] إنَّهُ خبرٌ، وَأَصلُ الخَبَرِ الافرادُ، لأنَّـهُ أَحَـدُ[5] جزءي[6] الكَلامِ، وَهُوَ المُخْبَرُ بِهِ، فَحَقُّهُ أَنْ يكونَ مفرداً، لأنَّهُ تحصلُ بهِ الفائدةُ منْ غيرِ الجملةِ.

وَللأوّلينَ أَنْ يُجيبوا عَنْ هذِهِ الحُجَّةِ، بِأَنَّ هَذَا الأصلَ متروكٌ بِمَـا ذكرنَا مِـنَ الدَّلائِلِ. واعلمْ أَنَّ هذا البحثَ مبنيٌّ عَلَى أَنَّ اسمَ الفاعلِ مَعَ فَـاعِلِهِ ليسَ بجـملةٍ، وَالذي يَدُلُّ عَليهِ، أنَّهُ لَو كَانَ جملةً، لَكانَ مرفوعاً دائماً بالابتداءِ، وَمَا بَعْدَهُ فَاعِلُهُ، وَيَكُونُ الاعرابُ جَارِياً عَلى مَحَلِّ الجُمْلَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، لِصدقِ قَولِنَا: كَـانَ زيـدٌ قَائماً أَبوهُ. وَلا يُقالُ: إنَّ اسمَ الفَاعِلِ مَعَ فَاعِلِه مُركَّبٌ مِنْ مُسْنَدٍ وَمُسْنَدٍ إليهِ فيكونُ كَلاماً وجملةً، لأنَّا نقولُ: حَقُّ اسمِ الفَاعِلِ أَنْ لا يعملَ لِكونِهِ اسماً، وأصلُ الاسمِ أَنْ لا يعملَ، إلّا أَنَّهُ لَمَّا شابَهَ الفِعْلَ / ٢٩ ظ / عَمِلَ، لَكنْ لَمَّا لَمْ يَكُنْ عَمَلُهُ بالأَصالةِ بَلْ

---

(١) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٢) في ف: فعطف.

(٣) في ف: يستدعي.

(٤) في ت: حجّة من يقدّره بالفعل، وفي ع: حجّة من لم يقدره بالمفرد، وفي ف، ل: حجّة من يقدّره بمفرد.

(٥) في ف: آخر.

(٦) في ف: جزء.

بِالمُشَابَهَةِ جُعِلَ عَمَلُهُ كَلَا عَمَلٍ[١]. ثُمَّ اعلمْ أَنَّ فِي الظَّرْفِ ضميراً يعودُ إلى المُبْتَدَإِ، سَواءٌ كَانَ مُقَدَّراً بجملةٍ أو مقدّراً بمفردٍ خِلافاً لأبي سعيدِ السِّيْرَافي[٢]، لأنَّ تقديرَ: زيدٌ فِي الدارِ، زيدٌ[٣] استَقَرَّ أو مُستَقِرٌّ في الدَّارِ، فَلَمَّا حُذِفَ الخَبَرُ أُقيمَ الظَّرفُ مُقَامَهُ، وَصَارَ الظرفُ هُوَ الخَبَرَ، وانتَقَلَ الضَّميرُ الذي فِي الخَبَرِ إلى الظَّرْفِ، وَصَارَ مرتفعاً بِالظَّرْفِ كَمَا كَانَ مُرْتَفِعاً بِالخَبَرِ المَحْذُوفِ وَالذي يَدُلُّ عَلَى وُجودِهِ فِي الظرفِ، الأبدالُ، والحالُ مِنهُ، والتأكيدُ، والعطفُ عَلَيه.

أَمَّا الإِبدَالُ فَكَقولِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾[٤]، فالوَزنُ مبتدأً، وَيَومَئِذٍ خَبَرُهُ، والحقُّ بَدلٌ مِنَ الضَّميرِ الذي هو مستترٌ في يومئذٍ وَلَيسَ بوصفٍ للوزنِ لامتناعِ الفَصلِ بينَ الصِّفَةِ والموصوفِ بالخَبَرِ، وَلَا يُمكنُ أَنْ يُحْمَلَ الحقُّ عَلَى أَنَّهُ خبرٌ للوزنِ، وَيومئذٍ مَنصُوبٌ بالوزنِ لِكَونِهِ مصدراً مُعَرَّفاً بلامِ التَّعريفِ [، والمَصْدَرُ المُعَرَّفُ بلامِ التعريفِ][٥] عَمَلُهُ قَليلٌ.

وَأَمّا الحَالُ فَكَقولِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ وَٱلْمُشْرِكِيْنَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِيْنَ فِيهَا﴾[٦] فَخَالِدِيْنَ[٧] حَالٌ، وَذُو الحَالِ الضَّميرُ الذي فِي نَارِ

---

(١) كلمة (عمل) ليست في ف.

(٢) قال السيوطي: البصريونَ عَلَى أَنَّ الظَّرفَ يتحملُ ضميرَ المبتدإِ كالمُشْتَقِّ سَواءٌ تَقَدَّمَ أو تأَخَّرَ، وَقَالَ الفراءُ: لا ضميرَ فيهِ إلّا إذا تأخَّر، فإن تقدّم فلا. الهمع ٢: ٢٢ ـ ٢٣.

(٣) كلمة (زيد) ساقطة من ت، ع.

(٤) سورة الأعراف: ٨.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٦) سورة البيّنة: ٦.

(٧) في ت، ع، ف، ل: فخالدين فيها.

جَهَنَّمَ.

[وَأَمَّا التَّأْكِيدُ فَكَقَولِنَا: الدَّراهِمُ فِي الكِيسِ جُمَعُ، فَجُمَعُ تأكيدٌ للضَّميرِ المُسْتَتِرِ[1] فِي في الكيسِ][2].

وَأَمَّا العَطْفُ فَكَقَوْلِكَ:

.... عَليكِ وَرحمةُ اللهِ السَّلامُ[3]

فَالسَّلامُ مبتدأٌ وَعَليكِ مقدّمٌ خَبَرُهُ، وَرحمةُ اللهِ عَطْفٌ على الضَّميرِ المستترِ في عليكِ[4]، ولأنَّكَ تقولُ: جَائني الذي في الدّارِ، فَلو كَانَ الضميرُ محذوفاً لَخَلَتِ الصِّلَةُ مِنْ عائدٍ، وَحُذِفَتِ الصِّلَةُ بأسرِهَا، وَلأنَّكَ تَقُولُ: زيدٌ في الدارِ جالساً، فلو جعلناهُ حالاً من الضميرِ في الفعلِ لجازَ تقديمُهُ عَلَيهِ، بَلْ عَلى نفس المبتدإِ، لكنَّهُ لا يجوزُ، فَإذا ثبتَ وجودُ الضَّميرِ في الظَّرْفِ، فيرتفعُ بالظَّرفِ كَما ارتَفَعَ بالفِعْلِ، والظَّرفُ مَعَهُ فِي مَحَلِّ الرَّفعِ بِأَنَّهُ خَبَرُ المُبتدإِ.

وَاعلَمْ أَنَّ الجَرْمِيَّ[5] يَرْفَعُهُ[6] بالابتداءِ، يَجْعَلِ[7] الظَّرْفِ خبراً عَنْهُ وَيَجْعَلِ

---

(١) ساقط من ت، ل.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٣) عجز بيت للأحوص، وصدره:

ألا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرقٍ. شعر الأحوص، تحقيق: إبراهيم السامرائي ـ النجف ١٨٥. وينظر الخصائص ٢: ٣٨٦، والأمالي الشجرية ١: ١٨٠، ومغني اللبيب ١: ٣٩٥، وشواهد المغني ٢: ٧٧٧، والهمع ٣: ٣٩، والخزانة ١: ٣٩٩.

(٤) وهذا رأي ابن جني في الخصائص ٢: ٣٨٦.

(٥) تقدّمت ترجمته ١: ١٦٥.

(٦) في الأصل: يرفع.

(٧) في ف: ويجعل.

المجموعِ خبراً عَنْ زَيْدٍ.

قَوْلُهُ: (*وَإِذَا كَانَ المُبْتَدَأُ مُشْتَمِلاً عَلَى مَا لَهُ صَدْرُ الكَلامِ..*) إلى قَولِهِ: .. (*وَجَبَ تَقْدِيمُهُ*).

إشَارَةٌ إلى أشياءَ تَعْرِضُ، فَتُوجِبُ تقديمَ المبتدإ عَلَى الخَبَرِ مَعَ جوازِ تَأْخِيرِهِ عَنْهُ.

فَمِنْهَا: كَونُ المُبْتَدإ مشتملاً على مَا لَهُ صَدْرُ الكَلَامِ، كَالاستفهامِ نَحو: مَنْ أبوكَ؟ وَالشَّرْطِ، نَحو: مَنْ يُكْرِمْنِي، وَضَميرِ الشأنِ، نَحو: هُوَ زيدٌ مُنْطَلِقٌ.

وَإِنَّمَا وَجَبَ تقديمُهُ هَاهُنَا، لِئَلا يَلزَمُ تأخيرُ[1] ما لَهُ صَدْرُ الكَلَامِ.

وَمِنْهَا: كَونُ المبتدإِ والخبرِ مَعرِفَتَينِ، نَحو: زَيدٌ أَخُوكَ، أَوْ مُتَسَاوِيينِ، أي[2] متساويينِ فِي الرُّتْبَةِ بُعْداً عَنِ المعرفةِ، ودنوّاً مِنْهَا، بِتَسَاوِيهِمَا فِي المُخَصِّصِ والمقَرِّبِ لَهُمَا إلى المعرفةِ، نَحو: غُلامُ رَجلٍ غلامُ امرأةٍ، وَرَجُلٌ دَيِّنٌ صاحبٌ موافِقٌ، وَخَيرٌ مِنْ زيدٍ شَرٌّ مِنْ عمرٍو، وَلأنَّ فِي جعلِ الثاني مبتدأً والأوّلِ خبراً عدولاً عَن الظَّاهِرِ مِنْ غَيرِ احتياجٍ، وَهُوَ غَيرُ جَائزٍ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُونَا مُتَسَاوِيينِ فِي المَرتَبَةِ[3]، بعداً عَنِ المعرفةِ وَقُرْباً مِنْهَا، فَجَازَ تقديمُ الخَبَرِ عَلَى المُبْتَدَإِ، نَحو: قَائِمٌ غلامُ امرأةٍ. وَذَكَرَ ابنُ

---

(١) في ف: تأخر.

(٢) في ع: أو.

(٣) في ت، ع: متساويتي الرتبة، وفي ل: متساويتي المرتبة.

الدَّهان[1] في الغُرَّةِ، أنَّ: إحدى[2] المعرفتينِ، إنْ كانتْ أعرفَ جازَ تقديمُ الخبرِ على المبتدإِ، وَإنْ لمْ يكنْ كذلِكَ لمْ يجزْ، فلمْ يراعِ هذا التفصيلَ غَيرُهُ، وَلا مصنِّفُ الكتابِ.

وينبغي أن تَعرِفَ أَنَّ قولَهُ: (إِذا كانا[3] معرفتين وجبَ تقديمُ المبتدإِ على الخبرِ)، على إِطلاقِهِ، ليسَ[4] بجَيِّدٍ، بلْ ينبغي أن نقولَ: إِذا كانا معرفتين، وَلمْ يكنْ أَحدُهما مُشبهاً الآخرَ لأنَّهُ لو كانَ كذلكَ، لجازَ تقديمُ الخبرِ على المبتدإِ معَ كونِهما معرفَتينِ كقولِ الشَّاعرِ:

بَنونَا بَنُو أبنائِنا وَبَنَاتُنَا
بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجالِ الأباعِدِ[5]

فَ(بَنُونا) خبرٌ مقدَّمٌ، و(بنو أبنائِنا) مبتدأٌ، لأنَّهُ لو جُعِلَ بالعكسِ انقلبَ المَعْنَى.

لَا يُقَالُ: لا حاجةَ إلى تقديرِ الثَّانِي مبتدأً، وَلا إلى جعلِ المبتدإِ مُشَبَّهاً بالخبرِ، إِذْ مُرادُ الشّاعِرِ أن الابنَ / ٣٠ و / يَشملُ ابن الصُّلْبِ وابنَ الإبنِ، ولا يَشْمَلُ ابنَ

---

(١) هو أبو محمّد سعيد بن المبارك بن علي الأنصاري المعروف بابن الدّهانِ النحوي البغدادي له في النحو تصانيف نافعةٌ منها شرح كتاب الإيضاح والتكملة لأبي علي الفارسي و(الغرّة) وهو شرح كتاب اللمع لابن جني وهو شرحٌ كبيرٌ يقعُ في مجلّدين، منه نسخة في مكتبة شهيد علي باشا برقم (٩٣٩) وفي مكتبة الدراسات العليا ـ كلّية الآداب ـ جامعة بغداد فلم يشتمل على المجلّد الأخير منه برقم (١٧٣٧). توفي ابن الدّهان سنة ٥٦٩ هـ. إنباه الرواة ٢: ٤٧، ووفيات الأعيان ٢: ٣٨٢ وبغية الوعاة ١: ٥٨٧، وكشف الظنون ٢: ١٥٦٣، والأعلام ٣: ١٥٣، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢: ٢٤٧، وابن جني النحوي: ٨٩.

(٢) في ف: أحد.

(٣) في الأصل: كانتا.

(٤) في ع: وليس.

(٥) تقدّم في: ص: ٢٨٦.

البنتِ، وهذا المطلوبُ حاصلٌ[١] معَ حملِهِ عَلَى الظاهرِ، لأنّا نقولُ: الذي يُفهم من هذا البيتِ تشبيهِ أبناءِ الأبناءِ بالأبناءِ، وعدمُ تشبيهِ أبناءِ البناتِ بالأبناءِ وهُوَ مرادُ الشَّاعرِ، وَمِنْهُ قولُ أبي تمامٍ[٢]:

لُعابُ الأفاعِي القاتِلاتِ لُعَابُهُ[٣]

وَهَذَا من كلامِ الجُزُولي[٤].

ولقائلٍ أن يقولَ: يمكنُ[٥] حملُ البيتِ الأخيرِ على ظاهِرِهِ، بأن يُجعَلَ الأوّلُ مبتدأً والثاني خبراً يكثُر للمبالغةِ[٦].

---

(١) في ت، ع: يحصل.

(٢) توفي الشاعر حبيب بن أوس الطائي في الموصل سنة ٢٣١هـ.
أخبار أبي تمام للصولي ـ بيروت: ٢٧٢.

(٣) عجزه: وَأَرْيُ الجنى إشتَارَتْهُ أَيْدٍ عواسل.
والاري: العسل، واشتار العسل: جناه.
ديوان أبي تمام شرح الدكتور شاهين عطية ـ طبع بيروت: ٢٢٨، وشرح الصولي لديوان أبي تمام ـ تحقيق الدكتور خلف رشيد نعمان ـ طبع بيروت ٢: ٣٣٣.

(٤) في ت: الجود. والجُزُولي، هُوَ عيسىٰ بن عبدالعزيز البربري المراكشي، نسبة إلى جُزُولة بطن من البربر، أخذ عَن ابن برى والشلوبين وابن معطي شرح أصول ابن السراج وألّف غيره. مات سنة ٦٧٠هـ. بغية الوعاة ٢: ٢٣٦.

(٥) كلمة (يمكن) ليست في ف.

(٦) قال عبدالقاهر الجرجاني: إنّك لو قدّرت أن (لعاب الأفاعي) مبتدأ و (لعابه) خبر كما يوهمه الظاهر أفسدتَ عليه كلامَهُ وأبطلتَ الصورةَ التي أرادَها فيه، وذلك أنّ الغرض أنْ يشبه مداده بأري الجنى على معنى أنّه إذا كتب في العطايا والصلات أوصل بها إلى النفوس ما تحلو مذاقته عندها، وادخل السرور واللذّة عليها، وهذا المعنى إنّما يكون إذا كان (لعابُهُ) مبتدأ و (لعابُ الأفاعي) خبراً. دلائل الإعجاز: ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

ومنها: أَنْ يكونَ الخبرُ فِعلاً لَهُ، نحو: زَيدٌ قَامَ، فَإِنَّهُ لو أُخِّرَ المبتدأ لالتبس بالفاعلِ. وفيه نظرٌ، لأنَّه يلزمُ[1] الالتباسُ فيما إذا كانَ الفعلُ مفرداً، أمَّا إذا كانَ مثنًى ومجموعاً، فَلَمْ يلزمْ، نحو قولِكَ: الزّيدانِ قَاما والزيدونَ قاموا، فَإِنَّهُ إِنْ قُدِّمَ[2] الخَبرُ لَمْ يلتبسْ بِالفاعِلِ، فالصحيحُ إِذاً أن يُقَالَ: إذا كانَ الخبرُ فعلاً لهُ مفرداً لِئلا يردَ النقضُ كما ذَكَرْنَا.

وَإِنَّما قَالَ: فِعْلاً لَهُ، لأَنَّهُ لو كانَ فِعْلاً لِغَيرِهِ جَازَ تقديمُ الخبرِ عليهِ، نحو: زيدٌ قامَ أَبوهُ، فَإِنَّهُ لَوْ قُدِّمَ الخبرُ عليهِ لم يلتبسْ بالفاعلِ.

وجوب تقديم المبتدأ على الخبر

ومنها: أَنَّهُ إِذا دَخَلَ لامُ الابتداءِ على المبتدإ وَجَبَ تقديمُهُ عَلَى الخبرِ مراعاةً للابتداءِ.

وَمِنها: أَنَّهُ[3] إِذَا كانَ المبتدأُ تَعَجُّباً، نَحو: ما أحسنَ زيداً!!

وَمِنْها: أَنَّهُ[4] إِذا سَدَّ الفاعلُ مَسَدَّ الخبرِ، نحو: أقائمٌ أخواكَ[5].

وَمِنْها: أَنَّه[6] إِذا كانَ لَهُ جوابٌ مجزومٌ بِهِ، نَحو: حَسْبُكَ يُنَمِ النَّاسُ.

---

(١) في ل: لزم.

(٢) في ز، ف: تقدم.

(٣) (انه) ليست في ل.

(٤) (انه) ليست في ل.

(٥) في ت: أخوك.

(٦) (انه) ليست في ل.

ومنها أن يكونَ مضافاً إلى شيء يقتضي صدرَ الكلامِ، نحو: غلامُ مَنْ تضرِبْهُ أَضرِبْهُ.

ومنها أنَّهُ إذا كانَ المبتدأ منذُ ومذ[1]، في قولنا: ما رأيتهُ منذُ يومانِ[2] فإنّه لازمُ التقديمِ لقلّةِ تصرفهما، أو لأنّهما في الزمانِ بمنزلةِ مِنْ في المكانِ.

واعلمْ أنَّ من قولنا: (وَمِنْهَا أَنَّهُ إذا دَخَلَ لامُ الابتداءِ).

إلى هَاهُنا مواضعُ وجوبِ تقديمِ المبتدإ عَلَى الخبرِ، وَلَمْ يتعرّضْ لَهَا المُصَنِّفُ.

وَجوابُهُ أَنَّ المُصَنِّفَ تَعَرَّضَ لَهَا بقولِهِ: (إذا كَانَ المبتدأُ مُشتَمِلاً عَلَى مَا لَهُ صدرُ الكلامِ)، لأنَّ المبتدأَ في جميعِ هذهِ المواضعِ [مُشْتَمِلٌ عَلَى][3] ما لهُ صدرُ الكَلامِ.

تقديم الخبر وجوباً

قولُهُ: (*وَإِذَا تَضَمَّنَ*[4] *الخبرُ المفردُ مَا لَهُ صدرُ الكلامِ*) إلى قولِهِ: (*وَجَبَ تقديمُهُ*).

إشارةٌ إلى أشياءَ تَعرِضُ فتوجبُ تقديمَ الخبرِ على المبتدإ مع أَنَّ أصلَهُ التأخيرُ.

---

(١) في ت، ع، ف، ل: مذ ومنذ.

(٢) منذ مبتدأ معناه أمد انتفاء الرؤية ويومان خبر على رأي المبرد وابن السراج والفارسي وقال الأخفش والزجاج والزجاجي: منذ ظرف مخبر به عمّا بعده، والمعنى: بيني وبين رؤيته يومان. مغني اللبيب ١: ٣٧٢، و ٢: ٤٢٢، والهمع ٣: ٢٢٣، وشرح التصريح ٢: ١٩ ـ ٢١، ومنهج الأخفش الأوسط: ٤٢٣.

(٣) في ت: يشمل.

(٤) في ت، ع، ف: كان.

فمنها: أنْ يكونَ الخبرُ بالمفردُ مشتملاً على ما لَهُ صدرُ الكلامِ كـالاستفهامِ، نحو: أينَ زيدٌ؟ وإنَّما وجبَ تقديمُهُ، لئلا يلزَم تأخيرَ مَا يستحقُّ صدرَ الكلامِ.

وَإِنَّما قيَّدَ الخبرَ بالمفردِ، لأنَّهُ لو كانَ الخبرُ جملةً مُشتمِلةً عَلَى مَا لَـهُ صـدرُ الكلامِ، لَمْ يَجِبْ تقديمُهُ عَلَى المبتدإِ، نَحو: زيدٌ مَنْ أبوهُ؟ لأنَّ الاستفهامَ وَجميعَ ما يطلبُ صدرَ الكلامِ، إِنَّما يقتضي صدرَ الكلامِ الذي هُوَ فيهِ، لا صدرَ أيِّ كلامٍ كانَ.

وَمِنْها: كَونُ تقديمِ الخبرِ مُصَحِّحاً بوقوعِ النكرةِ مبتداً، نَحو: في الدارِ رجـلٌ. فلو قُدِّمَ المبتَدأُ، انتفى مُصحِّحُ وقوعِ النَكِرَةِ مبتدأً.

وَمِنها: كَونُ الضميرِ في المبتدإِ لشيءٍ يتعلَّقُ بالخبرِ، نَحو: على التمرةِ مثلُها زبداً. فلَو أُخِّرَ الخَبَرُ هَاهُنا لَزِمَ الإضمارُ قَبلَ الذكرِ لفظاً وتقديراً، وأنَّهُ غيرُ جائزٍ.

ومنها: كونُ الخبرِ خبراً عن (أَنَّ) مع الاسمِ والخبرِ، نحو: عندي أنَّكَ قـائمٌ، وَحَقٌّ أنَّكَ عالِمٌ، فأنَّ مع الإسمِ والخبرِ في مَحَلِ الرفعِ بأنَّهُ مبتدأٌ وَمَا قَبلَهُ خبرُهُ، وإنَّما وَجَبَ تقديمُ الخَبرِ هَاهُنا، لأنَّهُ لو أُخِّرَ وَقِيلَ: إنَّكَ قائمٌ عندي لم يُعلَمْ أنَّها المفتوحةُ، لتكونَ هِيَ مَعَ الإسمِ والخبرِ في محلِّ الرفعِ بالابتداءِ[1]، وعندي خبرُهُ، أو أنَّـها[2] المكسُورَةُ ليكونَ عندي ظرفاً لقائمِ الذي هُوَ خَبرُهُ، وَلأنَّهُ لو أُخِّرَ الخَبَرُ لكـانَ في مَعرضِ دخولِ المكسورةِ عليها، لو تَقَدَّمتْ فيجتمعُ حرفانِ لِمَعنىً واحدٍ، على أنَّ أبا الحسنِ[3] قدْ أجازَ دخولَ المكسورةِ على المفتوحةِ وبالعكسِ، ودخولَ المفتوحةِ

---

(١) في ت، أعاد العبارة السابقة من (بأنّه مبتدأ وما قبله خبره) إلى (لم يعلم أنّها المفتوحة).

(٢) في ت: أنّه.

(٣) نسب هذا في الجنى الداني: ٣٩٠ إلى الفراء وهشام قال: (وأجاز الفراء وهشام دخول (إنَّ) المكسورة على (أنَّ) المفتوحة).

على المفتوحةِ، كُلُّ ذلكَ عَلَى سبيلِ الحكايةِ، وهو مذهبُ سيبويهِ[(١)].

[ولقائِلٍ أنْ يقولَ فيهِ نظرٌ][(٢)] لوقوعِ أَنَّ معَ الاسمِ والخبرِ مبتدأً بَعْدَ لولا مِنْ غيرِ تقديمِ الخبرِ عليهِ [نحو: لولا أنَّكَ واقفٌ لخاصَمتُ زيداً][(٣)].

[وجوابُهُ أَنْ يُقالَ: إنَّما شَرْطُ / ٣٠ ظ / تَقديمِ الخَبَرِ فيما إِذَا كَانَ الخبرُ مؤكَّداً وبعدَ لولا ليس كَذَلِكَ.

أو نقول][(٤)] إِنَّ الخَبَرَ المقدّرَ[(٥)] كالخَبَرِ الملفوظِ.

فالخبرُ يُقَدَّرُ مؤخَّراً عنِ[(٦)] المبتدإِ حيثُ وَجَبَ تأخيرُهُ، إِذَا كَانَ ملفوظاً[(٧)]، ويقدّرُ[(٨)] مُقَدَّمَاً عَلَى المبتدإِ حيثُ وَجَبَ تقديمُهُ.

أمَّا مِثالُ الأوّلِ، فَكَما يُقالُ مَنْ عندَكَ؟ فتقولُ: زيدٌ. أَيْ: زيدٌ عندي، لِيكونَ الجوابُ مطابقاً للسؤالِ، وَنَحو: زيدٌ قائمٌ [عندي[(٩)] وعمرٌو، عند][(١٠)] عطفِ الجملةِ

---

(١) سيبويه يرى عكس ما يقوله المؤلّف هنا. قال في الكتاب ١: ٤٦٣: واعلم أنّه ليس يحسن أن تلي إنّ أنّ ولا أن إنّ. ألا ترى أنّك لا تقول: إنّ إنّك ذاهب في الكتاب، ولا تقول: قد عرفت أنّ أنّك منطلقٌ في الكتاب.

(٢) في ت، ع، ف، ل: أيضاً فعلى هذا لا يمتنع الابتداء بـ(أن) المفتوحة. وإذا كان كذلك كان فيما ذكره المصنّف نظر، لما ذكرناه. و.

(٣) زيادة من ت، ع، ف.

(٤) في ت، ع، ف، ل: واعلم.

(٥) في ل: المقدّم.

(٦) في الأصل: على.

(٧) في ت: الملفوظ.

(٨) في ل: يقدّم.

(٩) كلمة (عندي) ليست في ع، ف، ل.

(١٠) في ت: وعمرو عندي.

الابتدائية عَلَى مِثلِها، أي: وعمرٌو قائمٌ، ليطابقَ المعطوفُ[1] المعطوفَ عليهِ.

وَأَمَّا مثالُ الثاني، فكما يُقالُ: مِنَ النـاسِ[2] قـائمٌ وقـاعدٌ[3]، أيْ: وَمِـنهُم قاعِدٌ[4]. وإنَّما يقدَّمُ في هذهِ الصورةِ وَيُؤخَّرُ في الصورة الأولى لأنَّهُ لو كانَ ملفوظاً لكانَ كذلِكَ.

[واعلمْ أنَّهُ تَرَكَ مَوْضِعاً آخرَ وَجبَ فيهِ تقديمُ الخبرِ عَلَى المبتدإ، وذلكَ إذا كَانَ الخبرُ فعلَ المدحِ أوِ الذمّ فإنَّهُ يجبُ أيضاً تقديمُ الخبرِ على المبتدإكما تقرّر في بابِ المدحِ والذَّمِّ][5].

تَعَدُّدُ الخبرِ

قولُهُ: (*وَقَدْ يتعدَّدُ الخَبَرُ*).

اعلمْ أنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ للمبتدإ الواحدِ أخبارٌ كثيرةٌ، كـالصَّفاتِ الكـثيرةِ، والأحكامِ الكثيرةِ، ثمَّ أنّ تلكَ الأخبارَ إمّا أنْ تكونَ مُتضادَّةً أو لمْ تكنْ:

فإنْ كانَ الأوّلَ: فَلا يخلو منْ أنْ يَحْصُلَ مِنْ مجموعِها معنى واحدٌ أو لمْ يَحْصُلْ، فإنْ حَصَلَ فالخَبَرُ في المَعنَى وَاحِدٌ والتَّعدُّدُ في اللفظِ فَقَطْ، نحو: هذا حُلوٌ حـامضٌ

---

(١) كلمة (المعطوف) ساقطة من الأصل، ومن ف.

(٢) في ت: الثاني.

(٣) في ت، ع، ف: قاعد وقائم.

(٤) في ت، ز، ع: قائم.

(٥) زيادة من ت، ل.

فإنهما وإنْ كانا لفظين، لكنَّ الغرض منْهما معنىً واحدٌ، وهو المزُّ، وَكَأَنَّهُ وُضِعَ هَذَانِ اللفظانِ لأجلِ ذَلِكَ المعنى الواحد، والضميرُ العائدُ إلى المُبتَدأ واحِدٌ، وَهُوَ الذي فِي المزّ[1].

وَقَالَ الأخفشُ: الخبرُ الثاني وَقَعَ كالصفةِ للأولِ وَكَأَنَّهُ قَالَ: هذا حُلوٌ فيه حموضةٌ.

وَإِنْ لَمْ يَحصُلْ من مجموعِهَا معنىً واحدٌ فلا يجوزُ الإخبارُ عنْ ذَلِكَ المبتدإِ فِي حالةٍ وَاحِدةٍ مِنهَا، نَحو: زيدٌ قائمٌ قاعِدٌ.

وَإِنْ كَانَ الثَّاني، وَهُوَ أنْ لا تكونَ مُتضادةً جازَ الإخبارُ عنِ[2] المبتدإِ الواحدِ مُطلقاً سواءٌ أَمكنَ التَّعبيرُ عَنْ مَعْنَاها باسمٍ واحدٍ أو لمْ يمكنْ، نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[3] فهذِهِ خمسةُ أخبارٍ عَلَى قراءةِ رفع المجيدِ[4] لِمبتدإٍ وَاحِدٍ.

ثُمَّ هذهِ الأخبارُ، إنْ كانَ فِيهَا مُشْتَقٌّ يجبُ أَنْ يكونَ فِيهِ ضميرٌ يعودُ إِلَى المُبتَدإِ، وَإِلَّا فَلا، وَإِنْ كَانَ جَمِيعُها مُشْتَقّاً كانَ فِي كُلِّ واحدٍ مِنها ضميرٌ يعودُ إلى المبتدإِ عَلَى سبيلِ الاستقلالِ.

---

(١) في ت، ل مز. والمزُّ بين الحامِضِ والحلو، وشرابٌ مُزٌّ بين الحلو والحامض. لسان العرب ـ مزز ـ ٧: ٢٧٦.

(٢) في ز، ف الإخبار بها عن.

(٣) سورة البروج ١٤ ـ ١٦.

(٤) قرأ حمزة والكسائي وخلف بخفض الدال. وقرأ باقي القرّاء العشرة بالرفع. ينظر مجمع البيان للطبرسي. طبع دار الحياة بيروت ٣: ٨٦، والنشر ٢: ٣٩٩.

قولُهُ: (**وَقَدْ يَتَضَمَّنُ المُبْتَدَأُ مَعنَى الشَّرطِ [فيصحُّ دخولُ الفاءِ في الخبرِ**) إلى قوله: (**والحق بعضهم (إنَّ) بِهِمَا**)][1].

اعلمْ أنَّ المبتدأ إمَّا أن يكونَ عارياً عنْ[2] معنى[3] الشَّرطِ، أو لمْ يكنْ فإنْ كانَ الأوّلَ، لَمْ يَجُزْ دُخُولُ الفاءِ في خَبَرِهِ لأنَّهُ إمّا أَنْ تكونَ للعطفِ أو لربطِ الجزاءِ[4] بالشَّرطِ أو زائدةً[5].

والأوّل[6] ظاهرُ الفَسَادِ، وَأَمَّا الثالثُ فَلأَنَّهُ لا يُزادُ في خبرِ المُبتَدإِ الفاءُ، عَلَى مذهبِ سيبويهِ، وَأمَّا على مذهبِ الأخفشِ فَيَجوزُ[7]، وَيَتَأَوَّلُ سيبويهِ مثلَ قولِكَ: زيدٌ مُنْطَلِقٌ[8]، على أنَّ هُناكَ مبتدأً محذوفاً تقديرُهُ: هذا زيدٌ فهوَ منطلقٌ بحذفِ المبتدئينِ والفاءُ عاطفةٌ جملةٍ على جملةٍ.

فإنْ كانَ الثاني، وهوَ أَنْ لا يكونَ عارياً عنْ مَعنَى الشرطِ، بَلْ يكونُ مُتضمّناً لَهُ، جازَ دخولُ الفاءِ في خبرِهِ تشبيهاً لَهُ بالشَّرطِ، وذلِكَ في موضعينِ:

---

(١) في ع: إلى آخره.

(٢) في ت، ل: من.

(٣) ساقطة من ت، ع، ف، ل.

(٤) في ت، ز، ع، ل: للربط للجزاء.

(٥) في ت: زيادة.

(٦) في ف: الأولان.

(٧) الصاحبي لابن فارس ـ تحقيق مصطفى الشويمي ـ بيروت: ١٠، والتبيان في إعراب القرآن ١: ١٤٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٩٥، والبحر المحيط ٣: ٢٤، و٦: ٥٠٨، والكافية ـ شرح الرضي ٢: ٣٦٨، ٣٩٩، ومغني اللبيب ١: ١٧٨، والجنى الداني: ١٢٧.

(٨) قال سيبويه: لو قلت: زيد فمنطلق لم يستقم، فهو دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ. الكتاب ١: ٦٩.

أحدُهُما: أَنْ يكونَ المبتدأُ موصولاً، فَإِنَّهُ تَدخُلُ الفاءُ فِي خَبَرِهِ عِنْدَ تحقُّقِ ثَلاثِ[1] شَرائطَ:

أحدُهَا: أَنْ تكونَ صلتهُ فعلاً أو ظرفاً.

والثاني: أنْ لا يكونَ مخصوصاً.

والثالثُ: أَنْ يُقْصَدَ كونُ الأوّلِ سبباً للثانِي، كقولِهِ تـعَالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَموالَهُمْ بِاللَّيلِ والنَّهارِ سِرّاً وَعَلانيةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾[2]. فالمُبْتَدأُ هَاهُنَا هوَ الموصولُ، وليسَ قوماً بأعيانِهِم، وصلتُهُ فعلٌ، وَقُصِدَ أَنَّ الأوّلَ سببٌ للثَّانِي.

وَإِنَّما اشتُرِطَ بِهَذِهِ الأمورِ الثلاثةِ، لِتَحقُّقِ المُشابهةِ بالشرطِ[3] فَيَصحُّ دخولُ الفاءِ في خَبرِهِ، لأنَّ الشرطَ لا يكونُ إلّا كَذَلِكَ.

فإن انتفَى أحدُ هذهِ الأمورِ، لم يَجُزْ دخولُ الفاءِ.

فلو قُلْتَ الذي أخوهُ منطلِقٌ فهوَ مُكْرَمٌ لَمْ يَجُزْ، لِعَدَمِ ذكرِ شيءٍ يصلُحُ أَنْ يكونَ شرطاً، وَهُوَ الفِعلُ، ولو قُلْتَ: الذي يأتيني فلَهُ دِرهَمٌ، وَأنتَ تريدُ واحداً بعينِهِ، لَمْ يَجُزْ لِعدَمِ الإبهامِ، وَكذلِكَ إذا انتفَى قَصْدُ / ٣١ و / أَنْ يكونَ الأوّلُ سبباً للثاني، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ صلتُهُ ظرفاً، لكونِهِ مُقدّراً بفعلٍ، وإنْ لَمْ يَجُزِ الشرطُ بالظرفِ، فَلا يُقالُ: إنَّ فِي الدارِ زيدٌ خَرَجْتُ، وَذَلِكَ لأنَّ الموصولَ ليسَ بشرطٍ[4] محضٍ، فيمتَنِعُ فيهِ ما يمتنعُ فِي [الشرطِ المحضِ][5].

---

(١) في ل: ثلاثة.

(٢) سورة البقرة: ٢٧٤.

(٣) في ت، ع، ل: مشابهته الشرط.

(٤) في ف: بجزاء.

(٥) في ت، ع، ف، ل: الجزاء.

وَينبغِي أَنْ يُعلَمَ أَنَّ الجُملَةَ الشرطيَّةَ إِذَا وقعَتْ صلةً للذي لمْ يصحَّ دخولُ الفاءِ في خبرِهِ، لا يُقَالُ: الذي إنْ يكرِمْني أُكرِمْهُ فزيدٌ، لأنَّ الشَّرطَ أخذ[1] ما[2] يقتضِيهِ مِنَ الجوابِ، فَلَمْ يحتجْ إلى جوابٍ آخر، ولو دخل عليه ما لمْ يصحَّ[3] دخولُ الفاءِ في خبرِهِ، مثلاً[4] لو قلتَ: مَا مَنْ أتاني فلَهُ دِرْهمٌ، [كان مُمتنعاً على الجزاءِ][5]، لأنَّ (ما)[6] النافيةَ [امتنعَ دخولُها][7] على الجزاءِ [فكذلك على ما يُشبِهُهُ. فإذا انضافَ هذانِ الشرطانِ إلى][8] الشرائطِ[9] التي ذكرناها فتصيرُ الشرائطُ حينئذٍ خمسةً[10].

والثاني مِنَ المواضعِ التي يجوزُ دخولُ الفاءِ في خبرِ المبتدإِ أنْ يكونَ المبتدأُ نكرةً موصوفةً بالفِعْلِ أو الظرفِ[11] مع القصد بأنَّ الأوّل سبب للثاني نحو: كلّ

---

(١) في ت، ع، ف، ل: قد أخذ.

(٢) في ت: لما.

(٣) في ل: يجز.

(٤) في ت، ع، ف، ل: كما.

(٥) في ت، ع، ف، ل: لم يجز.

(٦) في ع: من ما.

(٧) في ت، ع، ل: لا تدخل، وفي ف: لم تدخل.

(٨) في ت، ع، ف، ل: فإذا يجب أن تذكر عند ذكر.

(٩) في ع: شرائط.

(١٠) في ت، كرّر عبارة: (اضرب. وإذا دخل عليه ما لم يصحّ دخول الفاء في خبره مثلاً لو قلت: ما من أتاني فله درهم كان ممتنعاً على الجزاء، فلم يجز دخول الفاء في خبره لأنّ ما النافية يمنع دخولها على الجزاء فكذلك على ما يشبهه فإذاً يضاف هذا الشرطان إلى الشرائط التي ذكرناها فتصير الشرائط حينئذ خمسة).

(١١) في ت: بالظرف.

رجل يأتيني فله درهم، وكلّ رجل في الدار فله درهم.

وإنّما جازَ دخولُ الفاءِ في خبرِهِ تشبيهاً لَهُ بالشرطِ، مِنْ حيثُ الإبهامِ وَمِنْ حيثُ ذِكرِ ما يصلَحُ أن يكونَ شرطاً، وَمِنْ حيثُ[1] قَصْدِ أَنْ يكونَ[2] الأولُ[3] سبباً للثاني[4].

[والشَّرطانِ اللذانِ ذكَرْنَاهُمَا بعدَ الشروطِ الثلاثةِ في المَوْصُولِ شرطان هَاهُنا أيضاً لِما ذكَرناهُ][5].

الحروف المشبّهةُ بالفعلِ مانعةٌ للفاءِ

قولُهُ: *(وَليتَ وَلَعَلَّ مانعانِ بالاتّفاقِ)*.

يَعني إذا دخلَ ليتَ وَلَعَلَّ على الموصولِ أو على الصفةِ اللذينِ شأنُهما ما ذكرنَاهُ، منعا[6] مِنْ دخولِ الفاءِ في خَبرِهِما، لأنَّ دخولَ الفاءِ في خَبرِهِمَا إنَّما هُوَ لأجلِ مُشابَهَتِهِمَا المُجَازَاةَ، فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِمَا ليتَ وَلَعَلَّ، لَمْ يبقَ بينَهما مُشابَهَةٌ

---

(١) في ت: أن، وفي ف: قصد، والكلمة ساقطة من ع.

(٢) ساقطة من ت، ع، ف.

(٣) في ت، ع: سبب، والكلمة ساقطة من ف.

(٤) قال سيبويه: لو قلتَ: الذي يأتيني فله درهمٌ، والذي يأتيني فمكرمٌ محمودٌ كان حسناً. ولو قلتَ: زيدٌ فلهُ دِرْهَمٌ، لم يَجُزْ، وإنَّما جَازَ ذَلِكَ لأنّ قولَهُ: الذي يأتيني فلَهُ دِرْهَمٌ، في معنى الجزاءِ، فَدَخَلَتِ الفاءُ في خبرِهِ كما تدخلُ في خبرِ الجزاءِ. الكتاب ١: ٧٠.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ع، ف ل.

(٦) في ت: مانعا.

لوجوبِ تَحَقُّقِ صدرِ الكلامِ للشرطِ، والجزاءِ، وعدمِ تحقُّقِهِ لَهُما عَلَى هَذَا التـقديرِ، وَلاحتمالِ الشرطِ والجزاءِ، والصدقِ والكَذِبِ، وعدمِ احتمالِها لَهُ عَلَى هذا التـقديرِ، لأنَّ ليتَ لانشاءِ التمنّي[1] ولعلَّ لانشاءِ الترجّي.

واعلمْ أَنَّ حكمَ باقي أخواتِ إِنَّ حكمُ ليتَ وَلَعَلَّ فلا وجهَ إذاً لِتخصيصِهِم[2] ليتَ وَلَعَلَّ[3].

واختلف في (إِنَّ) فأجازَ بعضُهم دخولَ الفاءِ في خَـبرِهَا، عِـندَ دخـولِ إِنَّ عليهِمَا، ومنعَ بعضُهم[4]، وَإليهِ أشارَ بقولِهِ: (وَالْحَقَ بعضُهُم (إِنَّ) بها).

واستدلَّ المانِعُ عليهِ بأنَّ حرفَ الشرطِ لا تدخُلُ عليهِ (إِنَّ) فَكَذَلِكَ لا تدخلُ على ما يُشبِهُهُ.

واستدلّ المجوّز بوجهينِ:

أَحَدُهما: أَنَّ (إِنَّ) لا تغيرُ معناهُما بَلْ تؤكّدُهُ وَكَما لا يَمْتَنِعُ دخولُ الفاءِ عَـلَى خَبَرِهِما[5] قبلَ دخولِ (إِنَّ) عَلَيْهِما لَمْ يمتنعْ دخولُهَا عَلَى خَبَرِهِمَا[6] بَعْدَ دخولِ (إِنَّ).

---

(١) في ل: الفتى.

(٢) في ف: لتخصيصه، وفي ل: لتخصيصي.

(٣) ذكر ذَلِكَ الرضي: الكافية ـ شرح الرضي ١: ١٠٣.

(٤) المجوز لدخولِ الفاءِ مع إنَّ سيبويهِ خلافاً للأخفشِ. الكتاب ١: ٧٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ١٠٠، والكافية ـ شرح الرضي ١: ١٠٣.

(٥) في ت، ل: خبره.

(٦) في ت، ل: خبره.

وَالوَجْهُ الثَّانِي: الاستعمالُ[١]، نحو قولِهِ تعالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾[٢]، وَكَقَولِهِ تعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾[٣]، وَغيرِ ذَلِكَ.

وَهَذَا المذهبُ أَقْرَبُ إلى الحقِّ.

والجوابُ عمَّا تَمَسَّكَ بِهِ الأَوَّلونَ، أَنَّ حُكْمَ الشيءِ لَا يجبُ أَنْ يَكونَ حكمَ[٤] شِبْهِهِ مِنْ جميعِ الوُجُوهِ.

وَاعلمْ أَنَّ الضريرَ[٥] وابنَ الخبازِ[٦] أورَدا أَنَّ سيبويهِ أجازَ دخولَ الفاءِ في خَبَرِهِمَا بعدَ دخولِ (إِنَّ) عَلَيْهِما[٧]، وَمَنَعَ الأخفشُ[٨]. وَأوردَ بَعْضُهُم عكسَ ذَلِكَ

---

(١) في الأصل، وفي ز: الاستقراء.

(٢) سورة البروج: ١٠.

(٣) سورة الجمعة: ٨.

(٤) في سائر النسخ: حكمه حكم.

(٥) الذين عرفوا بالضرير جماعة، منهم:

أ ـ هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي توفي سنة ٢٠٩ هـ، ترجمته في أنباه الرواة ٣: ٣٦٤، وبغية الوعاة ٢: ٣٢٨.

ب ـ القاسم بن محمّد بن مباشر الواسطي أبو نصر النحوي الضرير من علماء القرن الخامس له شرح اللمع وقد رجعت إليه فلم أجد فيه هذا الزعم، ترجمته في بغية الوعاة ٢: ٢٦٢.

جـ ـ أحمد بن عبدالله المهاباذي الضرير من تلاميذ عبدالقاهر الجرجاني له شرح اللمع. بغية الوعاة ١: ٣٢٠.

(٦) هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن الخباز الإربلي الموصلي النحوي الضرير توفي سنة ٦٣٧ هـ، بغية الوعاة ١: ٣٠٤.

(٧) ينظر الكتاب ١: ٤٥٣.

(٨) شرح المفصل لابن يعيش ١: ١٠١، وشرح الكافية لابن الحاجب: ٢٥. والكافية ـ شرح الرضي ١: ١٠٣.

ومنهم ابن الحاجبِ[١].

وأوردَ المبردُ في المقتضبِ أنَّ حكمَ (لَكِنَّ) في جوازِ دخولِ الفاءِ وعدمِ جوازِهِ، حكمُ (إِنَّ)[٢].

حذف المبتدإ

قولُهُ: (*وَقَدْ يُحذَفُ المبتدأُ*[٣] *إلى آخرِهِ*).

إعلمْ أَنَّ المبتدأَ قَدْ يُحْذَفُ / ٣١ ظ / جوازاً، إذا دلّت[٤] عليه قرينةٌ، نحو: قولِ المُسْتَهِلِّ: الهلالُ واللهِ! أي: هُوَ الهلالُ واللهِ، ومنهُ قولُ المُرَقِّشِ[٥]:

لا يُبعِدُ اللهُ التَّلَبُّبَ والغَاراتِ إِذْ قَالَ الخميسُ نَعَمْ أَيْ هَذَا نَعَمْ[٦].

حذف الخبر

وقد يحذف الخبر أمّا جوازاً وأمّا وجوباً:

---

(١) في ف: ابن الخشّاب، والذي ذكر ذلك ابن الحاجب في شرح الكافية: ٢٥، وينظر: الكافية ـ شرح الرضي ١: ١٠٣.

(٢) وقال سيبويه: ولكنّ المثقلة في جمع الكلام بمنزلة إن. الكتاب ١: ٢٨٦، وينظر: المقتضب ٤: ١١١.

(٣) زاد في ت، ف، ل: لقيام قرينة.

(٤) في الأصل، وفي ت، ز: دالّ.

(٥) هو المرقش الأكبر سعد بن مالك أو عمرو بن سعد شاعرٌ جاهليّ. الأغاني ٥: ١٨٩، والأعلام ٥: ٢٧٥.

(٦) التلبّب: لبس السلاحِ، والخميس: الجيش، والنَّعَمُ: الإبلُ، وقالَ الفرّاءُ: هوَ ذَكَرٌ لا يؤنّثُ يُقالُ: هذا نَعَمٌ واردٌ. انظر: المفضليّات للمفضل الضبي ـ تحقيق أحمد شاكر وعبدالسلام هارون ـ دار المعارف: ٢٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ٩٤.

أمَّا الجوازُ: فحيثُ[١] تكونُ قرينةٌ دالّةٌ عَلَى الخَبَرِ، وَلَمْ يُوجَدْ ما يُوجِبُ حذفَهُ، كقولِكَ: خَرَجْتُ فَإِذا السَّبُعُ، أَيْ: فَإِذا السَّبُعُ واقفٌ، إِنْ شِئْتَ أَظْهَرتَ، وَإِن شِئْتَ حَذَفْتَ، وَكَقولِ ذِي الرُّمَّةِ:

أيا ظَبْيَةَ الوَعْساءِ بينَ جُلَاجِلٍ
وَبَينَ النَّقا أَأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ[٢]؟

[أَيْ: أَنْتِ ظبيَةٌ،][٣] وأمّا قوله تَعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[٤] يُحتملُ أَنْ يَكونَ الخبرُ محذوفاً، وتقديرُهُ فَصَبْرٌ جَميلٌ أَجْمَلُ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكونَ المُبتَدَأُ محذوفاً، وتقديرُهُ[٥]: فَأَمري صَبْرٌ جَميلٌ.

وَأمّا الوجوبُ: فهو كلُّ موضعٍ يحصلُ فيهِ شرطانِ:

أَحَدُهما: أَنْ يَدُلَّ عَليهِ شَيءٌ.

والثاني: أَنْ يَلْزَمَ ذِكْرُ لفظِهِ في[٦] مَوضِعِهِ.

وَإِنَّما التُزِمَ حَذْفُهُ عِندَ حُصولِ هَذينِ الشَّرطَينِ لِتوفيةِ[٧] حَقِّ اللَّفظِ وَالمعنَى، مِنْ حيثُ أَنَّ غيرَهُ قَامَ مقامَهُ، وَدَلَّ عليهِ دَليلٌ، وهوَ مواضعُ:

---

(١) في الأصل: حيث.

(٢) الوعساء وجُلاجِل: موضعانِ. ديوان ذي الرمّة: ٦٢٢، والكتاب ٢: ١٦٨.

(٣) ما بين المعقفتين ليس في ع.

(٤) سورة يوسف: ١٨.

(٥) في ع: أي.

(٦) ساقطة من ت، ف.

(٧) في ف: لتوفيته.

أحدُهُما: بعدَ لَولا، تقولُ: لولا زيدٌ لهلكَ عمرٌو.

أي: لولا زيدٌ موجودٌ، وإنّما وَجَبَ حَذْفُهُ لِحصولِ[1] شرطينِ[2]، وَهُمَا دَلالةُ لولا عليهِ، لكونِهِ لامتناعِ الثاني[3] لوجودِ الأوّلِ، والتزامِ ذِكرِ جَوابِ لَولا مَقامَهُ.

وَفيهِ نَظَرٌ، لأنَّ خَبَرَ المبتدإ بَعْدَ لَولا قَدْ[4] يَكونُ عَامّاً، وَقَدْ يَكونُ خَاصّاً، فَإِنْ كانَ[5] الأوّلَ: وَجَبَ حَذْفُهُ، لِمَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ، وَإِنْ كَانَ الثاني: [لا يجبُ حَذْفُهُ بَلْ][6] وَجَبَ الإتيانُ بِهِ لِعَدَمِ الدَّلالةِ عليهِ، نَحو: لولا زيدٌ حَاضِرٌ أو مسافِرٌ، وَمِنْهُ قولُهُ:

وَلَولا الشِّعْرُ بِـالعُلَماءِ يُـزْرِي
لَكُنْتُ اليومَ أَشْعَرَ مِنْ لَبيدِ[7]

وَهَذَا خُلاصَةُ كلامِ الرُّمانِي[8]، وَقَدْ جَوَّزَ أيضاً إِظهارَهُ بَعضُ شُرّاحِ[9] اللمع مطلقاً.

---

(١) في ع: الوجود.

(٢) في ت، ع: الشرطين.

(٣) في ت، ز: والثاني.

(٤) (قد) ساقطة من ت، ع، ف.

(٥) (كان) ساقطة من ت.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من: ت.

(٧) البيت لمحمّد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤ هـ. ديوان الإمام الشافعي جمع وتعليق محمّد عفيف الزعبي، ط ٢، دار الجيل بيروت ـ ١٣٩٢ هـ: ٨٩، ووفيات الأعيان ٤: ١٦٧.

(٨) هو أبو الحسن علي بن عيسى الرماني من كبار النّحويينَ أخذَ عن ابن السَّرّاج وابن دريد، توفي سنة ٣٨٤ هـ. نزهة الألباء: ٢٣٣، وانباه الرواة ٢: ٢٩٤. وينظر رأي الرماني في شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ـ القاهرة: ٦٥، ومغني اللبيب ١: ٣٠٢، والجنى الداني: ٥٤٣، والهمع ٢: ٤٢.

(٩) في ت: شارح.

وثانيهما: بعدَ كُلِّ مبتدإٍ هُوَ مصدرٌ منسوبٌ إلى الفَاعِلِ أو المفعولِ مذكورٌ بَعْدَهُ الحَالُ أو أَفعلُ التفضيلِ مُضافاً إلى مصدرٍ مذكورٍ بَعْدَهُ الحالُ.

فالأولُ: نحو: ضَرْبِي زيداً قائماً. فإنَّ الضَرْبَ مبتدأٌ مَنْسُوبٌ إلى الفاعِلِ مَذْكُورٌ بَعْدَهُ الحَالُ وهو (قائماً).

فتَقْدِيرُهُ عِنْدَ البَصْرِيينَ: ضَرْبِي حاصِلٌ إذَا كَانَ قائماً[1].

فَضَرْبِي مُبتَدأٌ وَهُوَ مَصْدَرٌ قَدْ أُضِيفَ إلى الفَاعِلِ، وَزيدٌ منصوبٌ بأَنَّهُ مفعولٌ وَحَاصِلٌ مرفوعٌ بِأَنَّهُ خَبَرُ المبتدإِ، وَإذَاكَانَ (قائماً)[2] ظرفٌ متعلّقٌ[3] بِالخَبَرِ، و(كانَ) تامّةٌ، بمعنى: وقعَ وَحَدثَ[4]، و(قائماً) منصوبٌ بأنّهُ حالٌ، من الضّميرِ الذي في (كانَ) التامّةِ وهي عاملةٌ فيهِ ثُمَّ حُذِفَ (حاصلٌ) كما حُذِفَ سائرُ متعلّقاتِ الظَّرفِ في خبرِ المبتدإِ، ثُمَّ حُذِفَ الظرفُ، وهوَ (إذا)[5] لِدلالةِ معمولِهِ الذي هوَ الحالُ عليهِ، فبقيَ: ضَرْبِي زيداً قائماً[6].

وإنّما حُذِفَ الخبرُ هَاهُنا لتحقُّقِ الأمرينِ اللّذينِ هُما يوجبانِ حذفَ خبرِ المبتدإِ. أحدُهما: الدَّلالةُ عليهِ لِدَلالةِ الحالِ عَلَى عاملِهِ، الذي هوَ (إذا كانَ) و[7] دلالةِ

(١) الهمع ٢: ٤٦.

(٢) ساقطة من ت.

(٣) في ت: ظرفاً متعلقاً.

(٤) في ز: حذف.

(٥) في ت، ف، ل: إذا كان.

(٦) الهمع ٢: ٤٧.

(٧) ساقط من الأصل، ومن ف.

عامله على (حاصل) الذي هوَ الخبرُ.

والثاني: التزامُ غَيرِهِ مقامَهُ، وهوَ الحالُ، وتقديرُهُ عندَ الكوفيينَ: ضَرْبِي زيداً قائماً حاصلٌ، فـ(قائماً) حالٌ من (ضربي)[1]، والحقُّ مَا ذَهَبَ إليهِ البصريونَ.

والذي يدلُّ على بطلان مذهبِ الكوفيينَ وَجْهانِ:

أحدُهما: أنَّه لو كانَ[2] كما ذكروهُ، لكانَ الحالُ مِنْ صلةِ المبتدإ، وَلَوْ كانَ كذلِكَ لم يتحقَّقِ الأمرانِ الموجبانِ لحذفِ الخبرِ، وحينئذٍ لَمْ تكنْ هذهِ المسألةُ ممّا يجبُ فيهِ حذفُ الخبرِ والمقدَّرُ خلافُهُ.

وثانيهما: أنَّهُ لو كانَ تقديرُهُ كما ذكَرَهُ الكوفيونَ، لمْ يكنِ الحكمُ شاملاً لجميعِ الضربِ بالوقوعِ، بلْ يكونُ الحكمُ شاملاً للضربِ الذي هوَ[3] في حالِ / ٣٢و / القيامِ بالوقوعِ، ولكنَّ المفهومَ منهُ هوَ الحكمُ على جميعِ الضربِ بالوقوعِ حالَ القيامِ، وهذا المعنى مستفادٌ من تأويلِ البصريينَ، لأنَّهم يقيّدونَ وقوعَ الضربِ، وحصولَهُ بالقيامِ، فَلَو انتفَى القيامُ انتفَى وقوعُ الضربِ، لاستلزامِ انتفاءِ الشَّرطِ بانتفاءِ المشروطِ.

والثاني[4]**، نحو**[5]: أكثرُ شُرْبِيَ السويقَ ملتوتاً، وأخطبُ ما يكونُ الأميرُ

---

(1) قال الكسائي وهشام والفراء وابن كيسان الحال نفسها هي الخبر. الهمع ٢: ٤٥.

(2) في ت: لو كان الحال.

(3) (هو) زيادة من ع، ل.

(4) مرّ الأوّل في الصفحة السابقة.

(5) كلمة (نحو) ليست في ع.

قائماً، والكلامُ فيهما كالكلامِ في الأوّلِ، لأنّ أَفعلَ التفضيلِ لَمَّا أُضيفَ إلى المصدرِ صَارَ[١] حكمُهُ حكمَ المصدرِ، لأنَّ أفعلَ بعضُ ما يضافُ[٢] إليه، وإذا كانَ كَذَلِكَ جَازَ أن نُخبرَ عنهُ بالزّمانِ كما نُخبرُ عن سائرِ المصادرِ[٣]، إلّا أَنَّ في قولِهِم: أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً اتّساعاً أكثرَ، وهوَ أَنَّ تقديرَهُ[٤]: أَخطبُ كونِ الأميرِ بمعنى وجودِهِ إذا كانَ قائماً إجْعِلَ وجودُهُ خَطيباً مبالغةً، وتقديرُهُ: أخطبَ أوقاتِ كونِ الأميرِ إذا كَانَ قائماً ذا][٥] يكونُ أَخطبُ بِمعنَى الزَّمانِ، لِأنَّ ما يكونُ في تأويلِ المصدرِ، والمصدرُ يُستعارُ للزمانِ على تقديرِ حذفِ المضافِ، كما يُقالُ: مقدمَ الحاجِ، وخفوقَ النجمِ، أي: زَمانَ مقدمِ الحاجِ، وزمانَ خفوقِ النَّجمِ.

وثالثها بعدَ كلِّ مُبتَدإٍ عُطِفَ عَليهِ بالواوِ التي بِمَعنى معَ، وَقُصِدَ المُقارَنةُ بينَهما، نَحو[٦]: كلُّ رجلٍ وصنعتُهُ، أي: مع حرفتهِ فكلُّ رجلٍ مبتدأٌ، وصنعتُه[٧] معطوفٌ عليهِ، وخبرُهما محذوفٌ، وهوَ: مقرونانِ، لدَلالةِ الواوِ، معَ قصدِ المُقَارَنَةِ عليهِ، وَيَسدُّ المعطوفُ مَسَدَّهُ.

---

(١) في ت، ز، ع: جاز.

(٢) في ف: أضيف.

(٣) في ز: الزمان.

(٤) في الأصل: تقدير.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ت.

(٦) في ت، ف، ل: نحو قولك.

(٧) في الأصل: صنعته، وفي كتاب سيبويه ١/١٥١: كلُّ امرئ وصنعتهُ مقرونان.

ولِقَائلٍ أَنْ يقولَ: إنَّ الذي يقومُ مَقامَ الخَبَرِ لمْ يجزْ أَنْ يكونَ مِنْ[1] تَتمّةِ المبتدإِ كما ذكرنا في: ضربي زيداً قائماً[2]، والمعطوف من تتمّة المبتدإِ، وإذا كَـانَ كـذلكَ لمْ يَحصَلِ الأمرانِ المُوجِبَانِ لحذفِ الخَبَرِ هاهنا، فإذاً لمْ يجبْ حذفُهُ.

ويمكنُ أَنْ يجابَ عنهُ بِأَنْ يقالَ: لا نُسَلِّمُ أَنَّ المعطوفَ من تتمّةِ المبتدإِ، لأنَّـهُ تابعٌ، وتابعُ الشيءِ لا يكونُ من تتمّتهِ.

ألا ترىٰ أنّ تابعَ الفاعِلِ[3] لا يكون من تتمّة الفاعِلِ؟

أو نقول: إنَّهُ معطوفٌ على الضميرِ الذي في الخَبَرِ، وتقديرُ[4] الخـبرِ قَـبْلَ[5] المعطوفِ، هَكَذَا كلُّ رجلٍ مقرونٌ وصنعتُه[6] وحينئذٍ لمْ يتوَجَّهْ هذا[7] الإشكالُ.

أمَّا[8] على مذهبِ الكوفيينَ، فإنَّ كلَّ رجلٍ مبتداً، وصنعتُهُ[9] خَبَرُهُ، لكنَّ[10] الواوَ بِمَعْنَى معَ، وَلَيْسَ هذا القولُ بعيداً من الصوابِ ولا يردُ عَليهمْ أَنَّهُ لو كانَ الواوُ بمعنىٰ معَ وَجَبَ النّصبُ في: وصنعتهُ[11] لأنّه إِنَّما يجبُ أَنْ لو كانَ قبلَ الواوِ فعلٌ أو

---

(١) ساقط من الأصل.

(٢) انظر ١: ٣٥٦.

(٣) في الأصل، وفي ت، ز: الفعل.

(٤) في ت: تعدّد، وفي ل: يقدر.

(٥) في الأصل: قبل قبل.

(٦) في ل: ضيعته.

(٧) في ت: هذه.

(٨) (أما) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٩) في ل: ضيعته.

(١٠) في ت، ح: الكون.

(١١) في ل: ضيعته.

معنى فعلٍ، لكنْ هاهُنا لا فعلٌ ولا معنى فعلٍ.

ورابعها بعدَ مبتدإٍ مُقسَمٍ بِهِ، نحو[١]: لَعمرُكَ لأفعلنَّ، أي: لَعمرُكَ قَسَمِي، فإنَّهُ يجبُ حَذفُهُ لِدَلالةِ المُقْسَمِ بِهِ على القسمِ وسدِّ جوابِ القَسَمِ مَسَدَّهُ وَمِنْ جملةِ مَا[٢] التُزِمَ فيهِ حذفُ الخَبَرِ قولِهِم: أَقَائِمٌ الزيدانِ [فإنَّ (قائمٌ) مبتدأٌ و(الزيدانِ) فاعلٌ لَهُ سادٌّ مَسَدَّ الخبرِ][٣] وَلَمْ يَذْكُرِ المُصَنِّفُ هذا القِسْمَ لأنَّ الخَبَرَ ليسَ بمحذوفٍ مِنْ حيثُ الحقيقةِ، وإنَّما يُقَيَّدُ[٤] نظراً إلى المَعنى، إذِ المعنى[٥]: يقومُ الزيدانِ، فـ(قائمٌ) هَاهُنا، وإنْ كانَ اسماً من جهةِ اللفظِ، فهو فعلٌ من جهة المَعنى، فَلَمَّا كانَ الكلامُ تامّاً من جهةِ المعنى، أرادوا إصلاحَ[٦] اللفظِ هَاهُنا[٧] فقالوا: (قائمٌ) مبتدأٌ، و(الزَّيدانِ) فَاعلٌ لَـهُ، وَقَدْ سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ، مِنْ حيثُ أَنَّ الكلامَ تمَّ بِهِ، وَلَمْ يكنْ ثَمَّ خبرٌ محذوفٌ على الحقيقةِ.

خبر إنَّ وأخواتها

قولهُ: (*خبرُ إنَّ وأخواتِها إلى آخرِهِ*).

اعلمْ أَنَّ مِنْ جملةِ المرفوعاتِ خبرَ إنَّ وأخواتِها، وإنَّما أعطيَ الرَّفعُ لمشابهةِ[٨]

---

(١) في ز، ف: نحو قوله، وفي ل: نحو قولك.

(٢) في الأصل، وفي ز: مما.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل.

(٤) في ت، ز، ع: نعيد.

(٥) (إذ المعنى) ليس في ف.

(٦) في ع: اصطلاح.

(٧) زيادة من ع.

(٨) في ل: لمشابهته.

الفاعلِ، مِنْ حيثُ أَنَّ كلَّ واحدٍ منهما جزءٌ ثانٍ في الكَلامِ.

و[1]قوله: (*هوَ المسندُ*).

شاملٌ لِخَبَرِ المبتدإِ، ولخبرِ كَانَ، وَغَيرِهِما.

وَبقولِهِ: (*بعدَ دخولِهَا*) خَرَجَ عنهُ ما عداهُ.

سبب عمل إنَّ وأخواتها

وإنَّما عَمَلُ هذهِ الحروفِ في المبتدإِ / ٣٢ ظ / والخـبرِ مـعَ أَنَّ أصـلَها أن لا تعملَ، لأنَّها حروفٌ، لمشابَهَتِها الأفعالَ.

مِنْ حيثُ أَنَّ أواخرَها مفتوحةٌ كأواخرِ الأفعالِ الماضيةِ.

وَمِنْ حيثُ أنَّها على ثلاثةِ أحرفٍ فصاعداً كالأفعالِ.

[وَمِنْ حيثُ أَنَّها تَلزَمُ الأسماءَ كالأفعالِ.

وَمِنْ حيثُ أَنَّ نونَ الوقايةِ تدخُلُ عَلَيها كالأفعالِ،][2] نحو: انّني، وَكَانّني.

وَمِنْ حيثُ أَنَّ في كُلٍّ منها معنى الفعلِ[3] كما يجيءُ في بابِهَا.

وَلَمّا أَشبهتِ الفعلَ مِنْ هذهِ الوجوهِ[4] عَمِلَتْ، [وإنَّمـا عَـمِلَتْ][5] فِي شَـيئَينِ

---

(١) (الواو) ليست في ع

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ب

(٣) في الأصل، ت، وفي ر: الوجهة

(٤) هذه الوجوه أوردها ابن الأنباري في الإنصاف ١/ ١٠٤، المسألة ٢٢

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ع

لاقتضائِها إيّاهما.

سبب تقديم منصوبها على مرفوعها

وإنّما قَدَّمَ منصوبَها على مَرفُوعِهَا:

إمَّا لأنَّ مُشَابَهَتَهَا للفعلِ قويّةٌ، فلو قَدَّمَ المرفوعَ عَلَى المنصوبِ لالتبستْ بالأفعالِ، وليسَ عدمُ التصرّفِ فيها دليلاً علي حَرْفيتها، لِكونِ الكثيرِ[1] مِنَ الأفعالِ كَذَلِكَ نَحو: نِعْمَ، وَبِئْسَ وَعَسَىٰ وَلَيْسَ[2].

وإمَّا لأنَّ عَمَلَها فرعٌ عَلَى عَمَلِ الفعلِ الذي هوَ فَرْعٌ، وهوَ تقديمُ المنصوبِ على المرفوعِ لتكونَ منحطّةً عنْ درجةِ الأصلِ[3].

حكم خبرها

قوله: (*وأمْرُهُ كأمرِ خبرِ المبتدإِ*).

أي حكمُ خبرِ هذِه الحروفِ مثلُ حكمِ خبرِ المبتدإِ من مفردٍ وجملةٍ، ومِنْ مَعْرِفَةٍ وَنَكِرةٍ، وَمِنْ مشتقٍّ وجامدٍ، وَمِنْ كونِهِ هوَ هوَ، وَمُنْزَلاً مَنزِلَةَ هُوَ هُوَ، وَمِنْ كونِهِ مُقَدَّماً ومُؤخَّراً وَمَحْذُوفاً، وَمِنْ أَنَّهُ إذا كانَ مشتقّاً أو جملةً، فلابدَّ من ضميرٍ،

---

(١) في ل: كثير.

(٢) الإنصاف ١: ١٠٥، المسألة ٢٢.

(٣) المصدر السابق.

وَمِنْ أَنَّهُ إذا كانَ الخَبَرُ ظرفَ زمانٍ، وَلَمْ يَكُنِ المبتدأُ جُثَّةً، وَمِنْ أَنَّهُ إذا كانَ محذوفاً فلابُدَّ فيهِ منْ قرينةٍ حاليّةٍ أو لفظيّةٍ وَمنْ أَنَّهُ إذا كَانَ الاِسمُ نكرةً قُدِّمَ عَلَيهِ الظرفُ الذي هُوَ خَبَرُهُ.

قولُهُ: *(إلّا في تقديمِهِ)*.

أي: وبالجملةِ حكمُ خَبَرِ هذهِ الحروفِ كحكمِ خبرِ المبتدإِ، إلّا في التقديمِ، فإنَّ تقديمَ خبرِ المبتدإِ عَلَى المبتدإِ جائزٌ، وتقديمُ خبرِ هذهِ الحروفِ على اسمِهَا غيرُ جائزٍ، لِكرَاهَتِهِم أَنْ يَجْعَلوا للحروفِ تَصَرُّفاً فيها، كَتَصَرُّفِ الأفعالِ، إلّا إذا كانَ مفرداً فيهِ معنى الاستفهامِ، نحو: كيفَ زيدٌ، فإنَّهُ لا يقعُ خبراً لهذهِ الحروفِ، وإنْ كانَ واقعاً خبراً للمبتداِ، وَلَمْ يذكرْهُ المُصَنِّفُ.

وَقَالَ بعضُهم: إنَّ الفِعْلَ الماضِي لا يقعُ خَبَرَ لعلَّ، فَلا يُقالُ: لعلَّ زيداً قامَ، وَلكنَّ المشهورَ هو الجوازُ، نَحو:

لَعَلِّي سَمِعْتُ الذي تَكْرَهُ[1][2]

تأوله بالحكاية.

وَأَيضاً لا يسدُّ الفاعِلُ هُنَا مَسَدَّ خبرِ هذهِ الحروفِ كَما فَعَلوا[3] في المبتدإِ

---

(١) في ف. ل: تنكره.

(٢) لم أعرف قائله ولم أعرف صدر البيت.

(٣) في ت: يسدّ.

وأجاز الأخفشُ وابنُ السَّرَّاجِ[١]، فأجازَا أَنْ يُقالَ: إنَّ قائماً الزيدانِ[٢]، فـ(قائماً) اسمُ إنَّ و(الزيدانِ) فاعلٌ سادٌّ مَسَدَّ الخَبَرِ، والأَقْرَبُ أَنَّهُ لا يجوزُ لِعدمِ اعتمادِ الفاعِلِ على شيءٍ يعملُ بِهِ وأيضاً لا تَدخُلُ فِي خَبَرِ أكثرِهَا الفاءُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

قولُهُ: (**إِلّا إذا كانَ ظَرفاً**).

استثناءٌ عَنْ قولِهِ: (**إِلّا في تَقديمِهِ**).

وَمَعْنَاهُ: أَنَّ الخَبَرَ، إذا كانَ ظَرْفاً، جَازَ تقديمُهُ عَلى الإسمِ نَحو: إنَّ فِي الدَّارِ رَجُلاً. وَإِنَّما جَازَ في الظروفِ لاتّساعِهِم فيها بما لم يتّسعوا في غيرِها، حَتَّىٰ فَصَلوا بِهَا بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ، واللذينَ هُمَان في حكمِ اسمٍ واحدٍ كقولِهِ:

.... لِلهِ درُّ اليومَ مَنْ لَامَهَا[٣]

وَغَيرِهِ[٤].

---

(١) هو أبو بكر محمد بن السري بن السراج من كبار النحاة أخذ عن المبرد وأخذ عنه أبو علي الفارسي والسيرافي والرمّاني والزجّاجي توفي سنة ٣١٦ هـ. نزهة الالباء: ١٨٦، وانباه الرواة ٣: ١٤٤، وبغية الوعاة ١: ١٠٩.

(٢) الأصول في النحو لابن السراج ١: ٣١٠.

(٣) عجز بين لعمرو بن قميئة، وصدره:

لما رأت ساتيد ما استعبرت.

و(ساتيد ما) اسم جبل أو نهر. والبيت من أبياتٍ ثلاثةٍ قالها الشاعرُ في خروجه مع امرىء القيس إلى ملك الروم. ديوان عمرو بن قميئة، تحقيق ـ خليل إبراهيم العطية ـ بغداد: ٧٣، والكتاب ١: ٩١، و ٩٩، والمقتضب ٤: ٣٧٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ٢٠، والخزانة ٤: ٤٠٦، ومعجم البلدان ٥: ٦.

(٤) زيادة من ع، ف.

فَإِذا جَازَ الفصلُ بها بينَ المضافِ والمضافِ إليه، واللذينِ هُما أشدُّ اتّصالاً مِنْ (إنَّ) باسمِهَا، فالفصلُ بينَهُمَا بِهَا أَولَىٰ، ولأنَّهُ لَو تَقَدَّمَ الظرفُ عليهِ، لامتنعَ وقوعُ اسمِ إنَّ نكرةً فِي كثيرٍ مِنَ المواضعِ، لِأَنَّ المبتدأَ إذاكانَ نكرة، ولم يكن [دعاءً، وكانَ خبرُهُ ظرفاً][1] وجبَ تقديمُ الخبرِ عَلَيه، وحينئذ، لوْ لمْ يَجُزْ تقديمُ الخبرِ لامتنعَ مثلُ قولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً﴾[2]، فَلَمَّا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي النكرةِ جازَ فِي المعرفةِ، للاطّرادِ[3].

رفع خبر إنّ

رأي البصريين ورأي الكوفيين:

وَاعلمْ أَنَّ ارتفاعَ خبرِ (إنَّ) بـ(إنَّ) إِنَّمَا هوَ عِندَ البصريينَ أَمَّا عندَ الكـوفيينَ /٣٣و/ فهوَ مرتفعٌ بما ارتفعَ بِهِ عندَ كونِهِ خبراً للمبتدإ ولا عملَ لـ(إنَّ) فيهِ[4]، وهو ضعيفٌ لأنَّ نسبةَ (إنَّ) إلى الجزئينِ عَلَى السواءِ، لاقتضائها كلَّ واحدٍ مِـنهُما، فـلو عَمِلَ فِي أحدِهِمَا دونَ الآخرِ لَزِمَ الترجيحُ من غيرِ مرجِّحٍ، وَهُوَ غيرُ جائزٍ.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل، ومكانه بياض.

(٢) سورة المزمّل: ١٢.

(٣) زيادة من ت، ع، ف، ل.

(٤) هذه إحدى مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف ١: ١٠٣، وهي المسألة ٢٢.

خبر لا النافية للجنس

قولُهُ: (و[1]خبرُ لا التي[2] لِنفي الجنسِ و[3]هوَ المسندُ بعدَ دخولِهَا).

اعلمْ أَنَّ لا التي لِنفي الجنسِ تَعْمَلُ عَمَلَ إنَّ عندَ أهلِ الحجازِ لمُشَابَهَتِهَا (إِنَّ) من حيث أَنَّها للنفي، وَ(إِنَّ) للإيجابِ فَحُمِلَ النقيضُ عَلَى النقيضِ كما حُمِلَ النظيرُ على النظيرِ، أو[4] مِنْ حيثُ أَنَّ (إِنَّ) لِتحقيقِ الإثباتِ و(لا) لتحقيق النفي، فيكونُ كلُّ واحدٍ منهما نظيرَ الآخر، فَحُمِلَ النظيرُ عَلَى النَّظيرِ.

واعلمْ أَنَّهم اختلَفُوا فِي رَفْعِ الخَبَرِ.

فقالَ {قومٌ [إِنَّهُ مرفوعٌ بالابتداءِ كما كانَ قبلَ دخولِها، وهوَ قولُ سيبويه.

وَذَهَبَ[5] قومٌ][6] وَمِنْهُمْ الأخفشُ والمبردُ إلى}[7] أَنَّهُ مرفوعٌ بِهَا[8] كما كانَ في (إِنَّ).

واحتجَّ الأولُونَ بِأَنَّ (لا) مَعَ اسمِهَا مرفوعٌ بالابتداءِ، فيكونُ الخَبَرُ أيضاً

---

(١) (الواو) ساقط من ع، ف، ل.

(٢) ساقطة من الأصل، ومن ف، ل.

(٣) ساقطة من ت، ف.

(٤) ساقطة من ت، ف.

(٥) في الأصل، وكذلك في ت، ز، ف، ل: قال.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل.

(٧) ما بين المعقفتين ليس في ع.

(٨) الكافية ـ شرح الرضي ١: ١١١، ومغني اللبيب ١: ٢٦٣.

مرفوعاً بِهِ[١]، وبأنَّ (إنَّ) أصلٌ في العَمَلِ فهيَ فرعٌ عليها، وَحَقُّ الفرعِ أَنْ يكونَ منحطّاً عنِ الأصلِ، فَوجبَ أنْ لا تعمَلَ في الخبرِ لِئلا تلزمَ التَّسويةُ بينَ الأصلِ والفرعِ[٢].

واحتجَّ الآخرونَ بأَنَّها تقتضي شيئينِ، وَهما المسندُ، والمسندُ إليهِ وَكُلُّ ما اقتضى شيئينِ وَعَمِلَ في أحدِهما، لابُدَّ وَ[٣]أنْ يعملَ في الآخرِ وإلّا لَزِمَ الترجيحُ من غيرِ مرجِّحٍ.

وأجابوا عن حجّةِ الأوّلينَ:

أمّا عن الأوّلِ: فبأنْ[٤] قالوا: لا نسلّم أَنَّ (لا) مَعَ اسمِها إذا كانَ مرفوعاً بالابتداءِ كانَ مرفوعاً بِهِ، فإنَّ (إنَّ) معَ الإسمِ كَذَلِكَ، مَعَ أَنَّ خَبَرَهُ ليسَ مرفوعاً بِالابتداءِ.

وَأَمّا عَنِ الثاني: فَبِأَنْ لا نُسَلِّمُ لزومَ التسويةِ بينَ الأصلِ، والفرعِ مِن كلِّ الوجوهِ، وَأَمَّا مِنْ بعضِ الوجوهِ فَجَائِزٌ.

قالَ ابنُ الدَّهانِ[٥] في الغُرَّةِ[٦]: فإنْ[٧]كانَ عَمَلُهُ ظاهِراً في وَصفِ الإسمِ أَو

---

(١) (به) ساقطة من الأصل.

(٢) الإنصاف ١: ٢٠٤، المسألة ٥٣.

(٣) (الواو) زائدة.

(٤) في الأصل، وفي ز، ع، ف، ل: بأن.

(٥) تقدّمت ترجمته ١: ٣٢٩.

(٦) تقدّم ذكره في ١: ٣٢٩.

(٧) في ت، ع، ل: ان.

في[1] الإسمِ كَانَ رفعُهُ بـ(لا)، وَإِنْ لمْ يكنْ فبالابتداءِ[2].

واعْلَمْ أَنَّهُ يَتفرَّعُ عَلَى اختلافِ المَذْهَبَينِ مَسْأَلَةٌ في قَولِ الشَّاعِرِ:

فَــلا لَــغوٌ وَلَا تأْثــيمَ فــيهَا ....[3]

فَمَنْ قَالَ بِإنَّ الخَبَرَ مرفوعٌ بالابتداءِ جَعَلَ (فِيها) خبراً لَهَا.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ مرفوعُ بـ(لا) جَعَلَ (فِيهَا) خـبراً لأَحَـدِهِمَا، وَحَـذَفَ خَـبَرَ الآخر.

وَإِنَّما مَثَّلَ المُصَنِّفُ بقولِهِ: (مِثْلُ لا غُلَامَ رجلٍ ظريفٌ فِيهَا[4]) دونَ مَا مَثَّلَ بِهِ سَائِرُ النحويينَ، وهوَ قولُهم: لا رجلَ ظريفٌ، لاحتمالِ أَنْ يكـونَ (ظَـريفٌ) صـفةً لـ(رجلَ)، ولا يجوزُ التمثيلُ بالمحتملاتِ، ولأَنَّ بَنِي[5] تميمٍ لا يُثبِتونَ[6] الخَبَرَ[7]، فَلوْ تَمَثَّلَ بِمِثْلِهِ، لَتُوهِّمَ، أَنَّهُ مُمْتَنِعٌ في لُغَتِهِم، وَلَيسَ كذلكَ، لِجوازِ مِثْلِه عِندَهُمْ حَملاً عـلى

---

(١) كلمة (في) ساقطة من ع.

(٢) في ع: بالابتداء.

(٣) صدر بيت لامية بن أبي الصلت، وعجزه في كتب النحو: وما فاهوا به أبداً مقيم

وفيه تلفيق من بيتين، والصواب:

فَــلا لغــوٌ ولا تأْثـيمَ فـيها ... ولا حـينٌ ولا فِـيها مُـلِيمُ

وَفِـيهَا لَحْـمُ سَـاهِرَةٍ وبحـرٍ ... وَمَـا فَـاهُوا بِـهِ لَهُـمْ مُـقِيمُ

المُلِيمُ: الذي يُلامُ، والسَّاهرة: الأرضُ. أمية بن أبي الصلت، للدكتور بهجت عبدالغفور الحـديثي - مطبعة العاني: ٢٧٢، ٢٧٤، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ٢: ٢٨٥، ضياء السالك ١: ٢٦١، حاشية الصبـان على الأشموني ٢: ١١.

(٤) (فيها) سـاقطة من الأصل، ز، ع.

(٥) في الأصل، وفي ز: بنو.

(٦) في الأصل، وفي ت، ز: ينصبون.

(٧) شرح ابن عقيل ١: ٤١٣، ولهجة تميم لغالب المطلبي - بغداد: ٢٥٤.

الصِّفَةِ.

وَأَمَّا مَا تَمَثَّلَ بِهِ[(١)] لمْ يحتملِ الصِّفَةَ لأنَّ المُضافَ المَنفي لا يوصفُ بمنصوبٍ[(٢)] وأيضاً إنَّه إنْ[(٣)] تُوهِّمَ أنَّهُ ممتنعٌ في لُغَتِهم فهوَ ممتنعٌ، فَلا يلزمُهُ ما يَلْزمُهُم.

قولُهُ: (وَيُحذَفُ[(٤)] كثيراً).

أي: يَحْذِفُهُ[(٥)] الحِجَازيونَ كثيراً، نَحو: لا مالَ، ولا أهلَ.

.... وَلا فَتىً إلّا عَليٌّ[(٦)].

و(لا إله إلّا الله)[(٧)].

أيّ: لا مالَ لنا، ولا أَهلَ لنا، ولا فتًى في الوجودِ إلّا عليٌّ ولا إله في الوجودِ إلّا اللهُ.

وإنَّما يَحْذِفُهُ الحجازيونَ كثيراً لأنَّهُ لا يكادُ يجيءُ هذا النَّفيُ إلّا مثبتاً على كلامٍ متقدِّمٍ، وَقَدْ ذُكِرَ فِيهِ الخَبَرُ، فَكَأنَّهُ جوابٌ لِمَنْ قَالَ: هَلْ مِنْ أهلٍ لَكَ؟ وَهَلْ مِنْ مَالٍ لَكَ؟

فَأجَبتَهُ بِقَولِكَ: لا أَهلَ ولا مالَ، ولا يحتاجُ إلى ذِكرِ الخبرِ، لأنَّ تقديمَ ذكرِه في

---

(١) (به) ساقطة من ت.

(٢) في ت: إلّا بمنصوب.

(٣) في ع: إن كانَ.

(٤) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ف: وقد يحذف.

(٥) في ت، ع، ف: ويحذف.

(٦) عجز بيتٍ لا يعرفُ قائِلُهُ، وصدره: لا سيفَ إلّا ذُو الفَقارِ

وذو الفقار هو سيف الإمام عليّ عليه السلام. مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون ـ الكويت: ١٠٥.

(٧) سورة الصافّات: ٣٥، وسورة محمّد صلى الله عليه وآله: ١٩.

السؤالِ أَغنىٰ عَنْ ذكرِهِ في الجوابِ.

وَعَلَى هَذا[(١)] أيضاً كلمةُ الشَّهادَةِ، كأنَّها في الأصلِ رَدٌّ على المُنكِرِ، وجوابٌ لِمَنْ قَالَ: هَلْ في الوجودِ مِنْ إلهٍ غيرُ اللهِ، فَقُلْتَ: لا إلهَ إلّا اللهُ، وَلا يَحتاجُ إلى إعادةِ الخَبَرِ في الجوابِ، وَلا يجوزُ أنْ يكونَ (اللهُ) هوَ الخبرَ، لأنَّهُ معرفةٌ، وَهِيَ لا تعملُ في المَعَارِفِ.

واعلمْ أَنَّ الإمامَ[(٢)] أوردَ إشكالاً على قولِ / ٣٣ظ / النحويينَ بأنَّ تقديرَ (لا إلَهَ إلّا الله): لا إِلَهَ في الوجودِ إلّا اللهُ، وَهُوَ أنَّ هذا النفيَ عامٌّ مُسْتَغْرِقٌ فتقييدُهُ بالوجودِ تَخصيصٌ لَهُ، وَإِذا كانَ كَذَلِكَ لمْ يَبقَ النَّفيُ عَلَى عمومِهِ الذي هوَ المرادُ فيهِ، وإذا كانَ كَذَلِكَ لمْ يكنْ هذا القولُ إقراراً واعترافاً[(٣)] بوحدانيّة اللهِ تَعَالى عَلَى الإطلاقِ.

وجوابُهُ: أَنْ نقولَ: لِمَ قُلْتُمْ: إنَّ تقييدَهُ بالوجودِ إذا كَانَ تَخصيصاً لَهُ لَمْ يبقَ النَّفيُ عَلَى عمومِهِ الذي هُوَ المرادُ، لأنَّ المرادَ منهُ هُوَ نفي وجودِ جميعِ الآلِهَةِ في الخَارِجِ إلّا اللهَ تَعَالى[(٤)]، وظاهرٌ أَنَّ المرادَ[(٥)] يبقَى مَعَ تقييدِهِ بالوجودِ، [عَلَى أَنَّ وجودَهَا مُسْتَلزِمٌ لِنفي ذواتِها][(٦)] ويثبتونه أيضاً فيقولونَ: لا رجلَ افضلُ مِنكَ [، ولا أحدَ أفضلُ مِنكَ][(٧)].

---

(١) كلمة (هذا) ساقطة من ل.

(٢) يريد بالإمام عبدالقاهر الجرجاني وقد تقدّمت ترجمته ١: ٢٧٤، وإشكاله الذي أشار إليه الشارح ورد في دلائل الإعجاز: ٢٩٠ ـ ٢٩٤.

(٣) في ع: اعترافاً وإقراراً.

(٤) كلمة (تعالى) ليست في ل.

(٥) في ع، ف، ل: إنّ هذا المراد.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ع، ف، ل.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

قولُهُ: (وبنو تميمٍ لا يثبتونَهُ).

أي: لا يثبتونَهُ إذا لمْ يكن ظرفاً، لأنَّهُ لو كانَ ظرفاً يثبتونَهُ نَحو: لا رجلَ في الدارِ.

[وفيه نظرٌ، لاحتمال كونِ الظرفِ صفةً عِندَهُم فلا يلزمُ الجزمُ بثبوت الخبر إذا كان ظرفاً عندهم][1].

ويقولونَ: إنَّهُ منَ الأصولِ المرفوضةِ، ويتأوّلونَ ما وردَ مِنْ ذلكَ، فيقولونَ في: لا رجلَ افضلُ منكَ: إنَّ أفضلُ نعت لـ(رجلَ) حملاً على الموضع[2].

وَإنَّما لم يَحذِفوا الخبرَ إذا كانَ ظرفاً، لأنَّهُ نائبٌ عن الخبرِ، فَلو حَذَفُوهُ لَزِمَ حذفُ النائبِ والمنوبِ، وهوَ مرفوضٌ.

والمبردُ يجُوِّزُ الأمرينِ[3]، وقولُ الشاعرِ:

.... وَلا كريمَ منَ الولدانِ مَصبُوحُ[4]

يَحتَمِلُ أمرَينِ:

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ع، ف.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١: ١٠٧.

(٣) المقتضب ٤: ٣٨٢.

(٤) هذا عجز بيت، وصدره: إذا اللقاحُ غدَتْ مُلْقىً أصِرَّتُها

وَجَعلَ سيبويه صدره: وردّ جازرهم حرفاً مصرمة

والحرف: الناقة الصلبة. والمُصَرَّمَة: المقطوعة اللبن. والمصبوح: الذي يُسقى الصبوح وهو شراب الغداة. البيت ينسب إلى حاتم الطائي كما ينسب إلى أبي ذؤيب الهذلي وإلى رجل جاهلي من بني النبيت. ينظر: ديوان حاتم الطائي ـ من مجموع خمسة دواوين ـ الوهبية: ١٢٣، والكتاب ١: ٣٥٦، والمقتضب ٤: ٣٧٠، والمقتصد ٢: ٨٠٣، والمفصل: ٢٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ١٠٧، ورصف المباني: ٢٦٥، وشرح شواهد المغني ٢: ١٧.

أحدُهما أن يكونَ (مصبوحُ)[١] خبرَ (لا) والقائلُ تَرَكَ طائيَّتَهُ وانتقلَ إلى لُغَةِ أهلِ الحِجَازِ.

والثاني: أن يكونَ (مصبوحُ) صفةً لقولِهِ لا كريمَ حملاً على المحلِ.

اسم ما ولا المشبّهتين بليس.

قولُهُ: *(اسمُ ما ولا المشبّهتين بليَس هوَ المسندُ إليهِ بعدَ دخولِهما)*.

يَعني أنَّ[٢] اسمَ (ما) و[٣]هوَ المسندُ إليهِ بعدَ دخولِها[٤]، واسم (لا) هو المسند إليه بعد دخول (لا)، فقولُهُ: (هوَ المسندُ إليهِ) شاملٌ لِغيرِهِ، وَلَمَّا قَالَ: (بعدَ دخولِها) خرجَ عنهُ غيرُهُ.

ثمَّ اعلمْ أنَّ (ما) و(لا) حرفا نفي يدخلانِ على الأسماءِ والأفعالِ وكانَ قياسُهما أَنْ لا يعملا عملاً، قياساً على سائرِ الحروفِ الداخلةِ على القبيلَينِ، غيرَ أنَّ الحِجَازِيينَ يشبّهونَهُما بـ(ليسَ) ويرفَعونَ بِهما الاسمَ، وينصبونَ الخبرَ، واللغةُ الأولَى أقيسُ، وهيَ[٥] لغةُ بَني تميمٍ[٦]، والثانيةُ أفصحُ وبها وردَ القرآنُ، نحو قولِهِ تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[٧]، ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[٨].

---

(١) في الأصل: المصبوح.

(٢) ساقطة من ت.

(٣) ساقطة من ت.

(٤) في ت، ف: دخول ما.

(٥) في ع: هو.

(٦) الكتاب ١: ٢٨، ومعاني القرآن للأخفش: ٢٧٣، والخصائص ١: ١٢٥ و ١٦٧، ولهجة تميم: ٢٤٤.

(٧) سورة يوسف: ٣١.

(٨) سورة المجادلة: ٢.

ووجهُ الشَّبَهِ بينَ (ليسَ) وبينَ[1] (ما) و(لا) أنَّها جميعاً للنفي، والدخولِ على المبتدإ والخَبَرِ، لكنَّ مشابهةَ (ما) معَ (ليسَ)[2] أكثرُ مِنْ مشابهةِ (لا) معَ (ليسَ)[3]، لكونِ (ما) لِنفي الحالِ كَلَيسَ، [ودخولِ الباءِ على خبرِهَا وَعَلَى خبرِ ليسَ، ودخولِها عَلَى المعرفةِ كليسَ،][4] وَلَمَّا كَانَ مشابهة (ما) مَعَ (ليسَ)[5] أكثرُ مِنْ مُشَابَهَةِ (لا) مَعَ (ليس)[6] عملتْ (ما) عملَ (ليسَ)، نحو: ما زيدٌ قائماً، ولم تعملْ (لا) إلّا شاذاً، ولهذا قالَ: (وهوَ في لا شاذٌ)، أي: عَمَلُ (لا) شاذٌ.

وَقَالَ أَبو البقاءِ[7] قدْ أعملها بعضُ أهلِ الحِجازِ عمل (ليس)[8] ولكنْ في النكرةِ خاصّةً، كقولِهِ:

مَــن صَـدَّ عَـنْ نِـيرَانِهَـا ... فَأَنَا ابنُ قَـيسٍ لَا بَـرَاحُ[9]

---

(١) انظر ١: ٢٨٢.

(٢) في ت، ف، ل: بليس.

(٣) في ت، ف، ل: بليس.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل.

(٥) في ت، ف، ل: بليس.

(٦) في ت، ف، ل: بليس.

(٧) هو أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين العكبري له عدد من المؤلّفات منها التبيان في اعراب القرآن توفي سنة ٦١٦هـ. بغية الوعاة ١: ٣٨.

(٨) قال أبو البقاء: (ويجوز أن تكون لا عاملة عمل ليس)، وكلامه مطلق غير مقيّد. ينظر: التبيان ١: ١٦١.

(٩) البيت ينسب إلى سعد بن ناشب، وقال ابن الأثير البيت لسعد بن مالك يعرّض بالحرث بن عباد. الكتاب ١: ٣٥٨، وديوان الحماسة: ١٤٥، والمقتضب ٤: ٣٦٠، والتبيان في اعراب القرآن ٢: ١٠٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ١٠٨، ولسان العرب ـ برح ـ ٣: ٢٣١، والهمع ٢: ١١٩، والخزانة ١: ٤٦٧، و٤: ٣٩.

أي: لا بُراحُ لِي، بِمَعْنَى ليسَ لي براحٌ، وَمِمَّا أَنشدَ في ذَلِكَ أبو علي الفارسي[(١)]:

تَـرَكـتَنِي حِـينَ لَا مَـالٌ أعـيشُ بِـهِ
وَحِينَ جُنَّ زَمَـانُ النَّـاسِ أَوْ كَـلِبَا[(٢)]

أي: ليسَ لِي مالٌ، وَقول الآخرِ:

وكَذَاكَ لا خيرٌ عَلَى أحدٍ وَلَا شَرٌّ بِدَائِمِ[(٣)]

وَمِنهُ قولُهُ تَعَالىٰ: ﴿وَلَاتَ حِيْنَ مَنَاصٍ﴾[(٤)] بـرفعِ الحِـينِ ونـصبه وَجَـرّه[(٥)] والقِراءةُ المشهورةُ بالنصبِ، والتـاءُ للـتأنيثِ كَـثَمَّتْ في ثَمَّ وَرُبَّتْ في رُبَّ[(٦)]، أَمَّـا

---

(١) يُنظر: الحجّة لأبي علي الفارسي، تحقيق علي النجدي ناصف وجماعته القاهرة: ١٢٥.

(٢) البيت لأبي الطفيل عامر بن واثلة المتوفى سنة ١٠٠ هـ، من أبيات يـرثي بهـا ابنه (طـفيلاً)، ويـروى (الوصل) مكان (الناس) وَكَلِبَ مِنَ الكَلَبِ وهوَ دَاءٌ يُشبه الجنون، وكلب الزمان: شدّته. وقال في خزانة الأدب: (وَجَوزَ أبو علي الفارسي في (المسائل المنشورة) الحركاتِ الثلاثَ في (مال) الجر على الإضـافة والرفع على أن يضيف حين إلى الجُمَلِ ولا عاملةٌ عملَ ليسَ والنصب تجعله كما كـانَ مـبنياً ولا تـعمل الإضافة كما تقول جئت بخمسة عشر فلا تعمل الباء). الكتاب ١: ٣٥٧، والحجّة لأبي عـلي الفـارسي: ١٢٥، والأمالي الشجرية ١: ٢٣٩، والهمع ٣: ٢٣١، والخزانة ٤: ٣٩ـ ٤٠.

(٣) البيت نسب إلى المُرَقِّش السدوسي وإلى خَزَز بن لوذان وكلاهما شاعران جاهليّان بعد البيت:

قـــد خُـــطَّ ذلك في الزبـو ر الأوليـــات العـــظائم

لسان العرب ـحتم ـ ١٥: ٣، وخزانة الأدب ٦: ١٩٠.

(٤) سورة ص: ٣.

(٥) قرأ الجمهور (وَلَاتَ حِينَ) بفتحِ التاءِ ونصبِ النونِ، وقرأ أبو السمالِ بضمِّ التاءِ ورفعِ النونِ، وقرأ عيسى بن عمر بكسرِ التاءِ وجرِّ النونِ، وقرأ أيضاً بكسر التاءِ ونصبِ النونِ. مختصر في شواذّ القرآن: ١٢٩، والبحر المحيط ٧: ٣٨٣ـ ٣٨٤، وروح المعاني للآلوسي ـطبعة القاهرة ٢٣: ١٤٩ـ ١٥٠، وعيسى بن عمر الثقفي: ١٥٦ـ١٥٧.

(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١: ١٠٧، والجنى الداني: ٤٥٢.

النصبُ فتقديرُهُ: وَلَاتَ حِينَ نَحنُ فِيهِ[1] حين مناصٍ[2]، فـالاسمُ مَحـذُوفٌ، إلّا أَنَّ عَمَلَ (لاتَ) مخصوصٌ بالحِينِ كما أَنَّ نصبَ لدن مخصوصٌ بغدوة[3]. وأمّا الجرُّ فهوَ قراءةُ عيسىٰ بن عمرَ[4]، فقدْ قِيلَ: إنَّه جعلَهُ حرفَ جرٍّ[5] كقوله:

طَلبوا صُلحَنَا وَلاتَ أوانٍ / ٣٤ و / فَأجَبْنَا أَنْ لَيسَ حِينَ بقاءِ[6]

وقالَ الأخفشُ: إنَّهُ على تقديرِ حذفِ المضافِ[7] وتبقيةِ المضافِ إليـه عـلى اعرابِهِ.

واستبعدَ أبو علي كونَهُ حرفَ جرٍّ وَقَالَ: إنَّهُ يُفهمُ مِنهُ معنىَ النَّفي فكيفَ يكونُ حرفَ جرٍّ[8]؟

وَمِنهم من يجعلُ لاتَ فِعلاً، كماتَ، وَقَالَ بعضُهم: إنَّ أَصلَهُ ليسَ فَأُبدِلَ الألفُ مِنَ الياءِ والتاءُ مِنَ السينِ[9] كما أُبدِلَ التاءَ من السينِ في الناسِ حينَ يقالُ النات.

وَقَالَ الكوفيونَ:

إنَّ لاتَ نافيةٌ[10] للجنسِ، وحينَ مناصٍ اسمُهُ، وخـبرُهُ محـذوفٌ[11] وَهُـوَ

---

(١) (نحن فيه) ليس في ل.

(٢) في الأصل وفي ز، ل: مناص.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١: ١٠٩.

(٤) مختصر في شواذ القرآن: ١٢٩، وعيسىٰ بن عمر: ١٥٧.

(٥) قال ذلك الفراء، انظر: معاني القرآن ٢: ٣٩٧ ـ ٣٩٨.

(٦) البيت لأبي زبيد الطائي. شعر أبي زبيد الطائي ـ تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي ـ بغداد: ٣٠.

(٧) معاني القرآن صنعة الأخفش الأوسط ٢: ٤٥٤.

(٨) ذكر أبو علي (لات) في كتابه: المسائل الشيرازيّات: ٥٣٩ ـ ٥٤٣.

(٩) هذا قول ابن أبي الربيع. انظر: الجنى الداني: ٤٥٢.

(١٠) في ت، ع، ل: فيه نافية.

(١١) نسب في الجنى الداني: ٤٥٤ إلى الأخفش.

ضَعيفٌ، لأنَّ معناهُ ليسَ على الحينِ وَلأنَّهُ يُنقَضُ إذا رُفِعَ، وَقَالَ الأخفشُ: لأنَّ[1] لا[2] ولاتَ لا تعملانِ أصلاً، فلو وقعَ بعدها منصوبٌ فبإضمارِ فعلٍ[3].

فإذاً تقديرُ قولِهِ تَعَالَى: ﴿ولاتَ حينَ مناصٍ﴾[4]: ولا أرى حينَ مَناصٍ.

واعلمْ أنَّ ابنَ الخشّاب[5]، لاختصاص (لا) بالنكرة لحن قول المتنبي[6]:

.... فَلا الحَمدُ مكسوباً ولا المالُ بَاقِيا[7]

واعلمْ أنَّ بقيّةَ الكلامِ عَلَى (مَا) وَ(لا) وشروطَ أعمالِهِمَا يجيءُ في المنصوباتِ [إنْ شَاءَ اللهُ تعالَى][8].

ولقائل أَنْ يقولَ: إنَّ اسمَ كانَ وأخواتِهَا مِنَ المرفوعاتِ وَلَمْ تذكرْهُ.

وَيُمكنُ أنْ يُجَابَ عنهُ بِأَنَّ بابَ كانَ معَ الخَبَرِ فعلٌ تامٌّ مسندٌ إلى اسمه فيكون اسمهُ داخلاً في الفاعلِ، فَلَمْ يُحْتَجْ إلى ذكرِهِ ثانياً.

---

(١) (لأنّ) ساقطة من: ع، ف.

(٢) لا والواو ساقطان من ت.

(٣) كتاب سيبويه ـ تحقيق عبدالسلام هارون ١: ٥٦، والأصول في النحو: ١١٢، والكشاف ٣: ٣٥٩، والبحر المحيط ٧: ٣٧٣، والجنى الداني: ٤٥٤، والهمع ٢: ١٢٣.

(٤) سورة ص: ٣.

(٥) تقدّمت ترجمته ١: ٢٦٣.

(٦) توفي أبو الطيب أحمد بن الحسين المتنبي سنة ٣٥٤هـ، تنظر مصادر دراسته في رائد الدراسة عن المتنبي تأليف كوركيس عواد وميخائيل عواد ـ دار الرشيد للنشر ـ بغداد ـ ١٩٧٩.

(٧) صدره:

إذا الجودُ لمْ يُرزَقْ خلاصاً مِنَ الأذى

ديوان المتنبي ـ شرح العكبري ـ تحقيق مصطفى السقا وصاحبيه ـ ط ١ ـ ٤: ٢٨٣.

(٨) ما بين المعقفتين ليس في ف.

المنصوبات

قولُهُ: (*المنصوباتُ هو ما اشتملَ على عَلَمِ المَفْعُولِيَّةِ*).

أيِ: على النصبِ. إنَّما قالَ هو لكونِهِ عبارةً عنْ ما في المَعْنَى فجاز التذكيرُ بِهذَا الاعتبارِ.

اعلمْ أَنَّ المنصوبَ إِمّا مفعولٌ، وَإِمَّا مشبَّهٌ بالمفعولِ وَإِمَّا مُشبَّه بالمُشبَّهِ.

المفعولِ المطلق

فقولُهُ: (*فَمِنهُ المفعولُ المطلقُ*).

فابتدأ بالمفعولاتِ لكونِها هيَ [الأصل في النَّصبِ][1]، فالمفعولُ خمسةٌ، لأنَّهُ:

إِمَّا أَنْ يكونَ فعلَ الفَاعِلِ على الحقيقةِ.

أَوْلا.

والأوّلُ: *هوَ المفعولُ المطلقُ*.

والثاني: إِمَّا أن يقعَ عليهِ فعلُ الفاعلِ.

أَوْلا.

---

(١) في ت: النصب في الأصل.

والأوّلُ: هو *المفعولُ بهِ*.

والثاني: إمَّا أنْ يقعَ فيه.

أوْلَا.

والأوّل: هو *المفعول فيهِ*، وهو إنْ كانَ بحيثُ يُفهَمُ مِنْ صيغةِ الفعلِ فهوَ الزَّمانُ، وَإنْ لمْ يكنْ فهوَ المكَانُ.

والثاني: إمَّا أنْ يقعَ لأجلِهِ.

أوْلَا.

والأوّلُ: هو *المفعولُ لَهُ*، والثاني المفعولُ[1] مَعَهُ.

قوله: (*فَمِنْهُ المفعولُ المطلقُ*).

إنّما سُمّيَ مفعولاً مطلقاً إمَّا لأنَّهُ هوَ المفعولُ بالحقيقة دونَ ما سواهُ. ألا ترىٰ أنّك إذا قُلْتَ: ضربتُ زيداً فالضربُ هو فِعلكَ[2] لا زيد وَإمَّا لِعَدَمِ تقييدهِ بحرفٍ مِن الحروفِ، نَحو: المفعولِ بِهِ، ولَهُ، وَمَعَهُ، وَفيهِ.

وَسُمّيَ مصدراً[3] لِكونِ الفعلِ صادراً عنهُ، أي: مشتقّاً عَنْهُ، خِلافاً للكوفيينَ. لنا أَنْ نقولَ[4] إنَّ مِنْ شأنِ المُشْتَقِّ مِنهُ أَنْ يكونَ مَعناهُ موجوداً في المُشْتَقِّ مَعَ مزيدِ شيءٍ آخَرَ.

---

(١) في ت: مفعول.

(٢) في ز: قولك.

(٣) في الأصل: مصدر.

(٤) في ت: يقولون.

فإذاً يجبُ أَنْ يكونَ الفِعلُ مشتقّاً مِنَ المَصْدَرِ. ألا تَرَى أَنَّ معنى الضربِ موجودٌ في ضَرَبَ مَعَ مزيدِ شيءٍ آخرَ هُوَ الزمانُ المُعيَّنُ؟ لأنَّ المصدرَ يَدلُّ عَلَى زَمانٍ مطلقٍ والفعلُ يدلُّ على زمانٍ مُعَيَّنٍ، فَكَمَا أَنَّ المطلقَ أصْلُ المُقَيَّدِ[1]، فَكَذَلِكَ المَصْدَرُ أَصلُ الفِعْلِ.

وَقَالَ الكوفيونَ: إنَّما سُمِّيَ مصدراً لكونِهِ صَادِراً مِن الفِعلِ وَمشتقّاً مِنهُ، واستدلّوا عَلَى ذَلِكَ بأنَّهُ يَصِحُّ لِصِحَّةِ الفِعْلِ، وَيَعْتَلُّ باعتلالِهِ، تقولُ: قَاوَمَ قِواماً، فَصَحَّ بِصِحَّةِ[2] الفِعْلِ، وتقولُ: قَامَ قِياماً، فَاعتلَّ باعتلالِهِ[3].

وَبِأَنَّ الفِعْلَ عَامِلٌ فيهِ وَالعَامِلُ[4] أَقوىٰ من المَعْمُولِ، وَآصَلُ وَبِأَنَّ[5] المَصْدَرَ تَأْكِيدٌ لِلفِعْلِ، والتأكيدُ فَرعُ المؤَكَّدِ، والكلُّ ضَعِيفٌ[6].

أَمَّا الأَوّلُ: فَلأَنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ اعتلالَ المَصْدَرِ لاعتلالِهِ[7] يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الفِعلَ أصلٌ فِي الاشتقاقِ، ألا تَرَى أَنَّ بعضَ الأفعالِ يَعتلُّ[8] لِاعْتِلالِ[9] البعضِ، وليسَ أصلاً، فإن أَغْزَيْتُ أُعِلَّ باعلالُ يُغزي.

---

(١) في ف: للمقيد.

(٢) في ف: لصحّة، وفي ل: المصدر لصحّة الفعل.

(٣) في ع: لاعتلاله.

(٤) (والعامل) ليس في ز.

(٥) في ع: باب.

(٦) يريد وكلّ ذلك ضعيف.

(٧) في ل: لاعتلال الفعل.

(٨) في ز، ل: يعل.

(٩) في ل: لاعلال.

وَأَمَّا الثاني: / ٣٤ ظ / فَلأَنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ العامِلَ أصْلٌ، وَمُشْتَقٌّ مِنهُ وأَنَّ المعمولَ فرعٌ وَمُشْتَقٌّ مِنَ العامِلِ.

ألا تَرَى أَنَّ الأفعالَ والحُروفَ عاملانِ في الأسماءِ مَعَ أَنَّهُما لَيسَا بأصلٍ للأسماءِ بالتفسيرِ الذي ذكَرْتُم؟

وأَمَّا الثالثُ: فلا نُسَلِّمُ أَنَّ المُؤكِّدَ فرعٌ على المُؤَكَّدِ {[ألا تَرَى أَنَّك تَقُولُ جاءَني زيدٌ نَفسَهُ؟ فَإِنَّ نَفْسَهُ ليسَ فرعاً على زيدٍ][1] وَلَئِنْ سَلَّمْنَا أَنَّ المُؤكَّدَ فرعٌ}[2]، لكنْ[3] لِمَ قُلْتُم: بِأَنَّهُ مَتَى كَانَ كَذَلِكَ لَزِمَ أَنْ يكونَ مُشتقّاً مِنَ المؤكَّدِ، فَلابُدَّ لهُ مِنْ بُرهَانٍ[4].

قولُهُ: (*هُوَ اسمُ مَا فَعَلَهُ فَاعِلُ فِعْلٍ مذكورٍ بمعناهُ*).

قوله: (*اسمُ مَا فَعَلَهُ*) احترازٌ مِمّا فَعَلَهُ فَاعِلُ فِعْلٍ مذكورٍ بمعناهُ، وَلَيسَ باسمِهِ، فإنَّهُ لا يكونُ مفعولاً مطلقاً نحو: ضَرَبَ ضَرَبَ زيدٌ، فَإِنَّ ضَرَبَ الثاني هُوَ مَا فَعَلَهُ فَاعِلُ فِعْلٍ مذكورٍ بِمَعْنَاهُ، وَلَيسَ بمفعولٍ مُطْلَقٍ.

وقولُهُ: (*مَا فَعَلَهُ فَاعِلٌ*) احترازٌ مِمّا لمْ يفعلْهُ فَاعِلٌ فَإِنَّهُ ليسَ مفعولاً مُطلقاً.

وَقَولُهُ: (*فِعلٍ مَذكورٍ*) احترازٌ مِمّا فَعَلَهُ فَاعِلٌ وَلكِنَّهُ لمْ يَفعَلْهُ فَاعِلُ فِعلٍ

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ع، ل.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٣) في ل: ولكن.

(٤) في ل: ودليل.

مذكورٍ، فَإِنَّهُ لا يكونُ مفعولاً مُطلَقاً، نَحو: أَعجَبَنِي اعجابُكَ، فَإِنَّ الإعجابَ[١] هو اسمُ مَا فَعَلَهُ فَاعلُ فعلٍ لكنّه ليسَ بفاعِلٍ لفعلٍ[٢] مذكورٍ لأَنَّهُ لا يمكِـنُ أَنْ يكـونَ فعلاً لِنَفْسِهِ.

وَقولُهُ: (بمعناهُ)[٣] احترازٌ عن اسمِ مَا فَعَلَهُ فاعلُ فعلٍ مذكورٍ ليسَ بمعناهُ، نحو: كَرِهتُ ضَربي، فإنّ ضَربي وإنْ كان إسماً لِمَا فَعَلَهُ فاعِلُ الفعْلِ المـذكورِ لكـنَّهُ ليسَ بِمَعْناهُ، لأنَّ الضربَ ليس بمعنى الكراهيّةِ [، لكن يَتَوَجَّهُ عـليه النـقضُ بمـثلِ قَولِنَا: كرهتُ كَراهتي الصدقَ، الحدُّ على كراهتي مع أَنَّهُ ليسَ بمفعولٍ مطلقٍ بَلْ هُوَ مفعولٌ بِهِ][٤].

وَقِيلَ: [يردُ[٥] عليهِ أَنّ[٦] ذَهَابٌ في قولنا:][٧] ذُهِبَ ذَهَابٌ شَديدٌ[٨]، اسمُ ما فَعَلَه فاعلُ فعلٍ مذكورٍ بمعناهُ، فيدخلُ في الحدِّ ولو دَخَلَ في الحَدِّ لَوَجبَ نصبُهُ، لأنَّ المرادَ من حَدِّهِ أن يعرفَ فينصبَ، كما أَنَّ المرادَ مِنَ تعريفِ الفاعِلِ ليعرفَ فيرفَعُ.

والجوابُ عَنهُ: أَنْ نقولَ: سَلَّمنَا أَنَّهُ دَاخِلٌ في الحدِّ، وَلَكِـنْ لا نُسـلِّمُ أَنَّـهُ لو

---

(١) في ت، ع، ف، ل: اعجابك.

(٢) في الأصل: بفعل فاعل، وكلمة (الفعل) ساقطة من ز.

(٣) (بمعناه) ساقطة من ل.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ع، ف، ل.

(٥) كلمة (يرد) ساقطة من ع، ف، ل.

(٦) كلمة (أن) ساقطة من الأصل، ومن ت، ز، ع.

(٧) في ز: ان.

(٨) زيادة من ت، ع.

دَخَلَ في الحدِّ لَوَجبَ نصبُهُ، لجوازِ أنْ يوجدَ مانعٌ مِنْ نَصْبِهِ، وهوَ قيامُهُ مَقامَ الفاعِلِ، كما أَنَّ المفعولَ[1] يُحَدُّ لِيعرفَ فينصبَ، لكنَّه لم ينصبْ إذا أُقيمَ مَقامَ الفاعِلِ.

[فإنْ قِيلَ: فهلا[2] ذَكَرَ في الحَدِّ ما يُنبيءُ عن عدمِ نصبِ هذا القِسْمِ؟

قُلنا: لِعَدمِ الاحتياجِ إليه، لأنَّهُ ذَكَرَ من قَبلُ أنَّ[3] المفعولَ المطلقَ يُرفَعُ إذا أُقيمَ مَقامَ الفاعِلِ][4] فلَو ذَكَرَ هَاهُنا مَا يُنبيءُ عن ذَلِكَ لَوَقَعَ التكرارُ.

وَلِقائلٍ أَنْ يَقُولَ عليهِ: إِنَّهُ منقوضٌ بالمفعولِ المطلقِ الذي لَمْ يُذكرْ فِعْلُهُ، نَحو: حمداً وشُكراً، إلى غيرِ ذَلِكَ، ولا يصدقُ عليهِ حدُّهُ الذي ذَكَرَهُ فلم يكنْ مفعولاً مطلقاً، وليسَ كذلِكَ بالاتّفاقِ.

ويمكنُ أَنْ يجابَ عنهُ: بأنَّ المرادَ مِنَ الفعلِ المذكورِ، هوَ المذكورُ لفظاً أو حكماً، فَإِنَّهُ مذكورٌ هَاهُنا حكماً.

وَلِقائلٍ أَنْ يعودَ ويقولَ: فَإِنَّهُ منتقضٌ بالمَصادرِ التي لا فعلَ لها أصلاً فضلاً عنْ أَنْ يكونَ ذَلِكَ الفعلُ مذكوراً لفظاً أو حكماً نَحو: دفراً، وبهراً، وَأُفَّةً، وويحةً، وويلة[5]، وإذا لَمْ يكنْ لَهَا فِعلٌ [لَمْ يصدقْ عليهِ حدّهُ المذكورُ.

وجوابُهُ أَنْ نقولَ: لا نُسَلِّمُ أَنَّهُ إذا لم يكنْ لَهَا فِعلٌ مِنْ لَفظِهَا لَمْ يكنْ لَهَا فعل][6]

---

(١) ساقطة من ت.

(٢) في ف: فهذا، وفي ل: هلا.

(٣) (قبل أن) ساقطة من ف.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٥) في ع، ف، ل: وويسة.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

بِمَعنَاهَا، وَنَحنُ[١] ما شَرطنا في المفعولِ المُطلَقِ، إلاّ أَنْ يكونَ لَهُ فِعلٌ بمعناهُ، وظاهرٌ أَنَّ لكلِّ واحدٍ مِنهَا فِعلاً بمَعناهُ غيرَ أَنَّ هذهِ مصادرُ لم تُستَعْمَلْ أفعالُهَا.

فإنَّ دَفراً هو النَّتنُ، وَبَهْراً إمَّا بمعنى عجباً، وإمَّا بمعنى تَعسَاً[٢] وَأُفَّـةً /٣٥و/ بِمَعنَى تَضَجُّراً، فكأنَّهُ قِيلَ: نَتَنَ نَتْناً، وَتَعَجَّبَ تَعجُّباً، وَتَعَسَ تَعْسَاً، وَتَضَجَّرَ تَضجُّراً.

وَأمّا وَيحـةً وويسَةً وويـلَةً ووبـةً[٣]، فـهيَ مـصادرُ لم تُـوضعْ لَهَـا أفـعالٌ لِكراهيتِهم أنْ يبنوا مِنها فِعلاً لاعتلالِ عِينها وَفَائِها، وهيَ دُعاءٌ بالهَلَكَةِ[٤] فَكَأنَّـهُ قيلَ أهلكهُ[٥] إهلاكاً، وحينئذٍ لم يَتَوجَّهْ النقضُ عليهِ بهذهِ الأشياءِ، ولا ينتقضُ هذا الحدُّ أيضاً بالسوطِ في قولِهِ ضربتُهُ سَوطاً، فإنَّهُ لا يصدقُ عليه حدُّهُ المذكورُ، لأنَّ قَولهم: إنَّهُ مفعولٌ مُطلَقٌ، قولٌ مجازيٌّ، وذلك أَنَّ أصلهُ: ضربـتُه ضرباً بسـوطٍ[٦]، فَحُذِفَ المصدرُ ثمَّ حُذِفَ الجارُّ، وأقيمَ آلةُ الضَّرْبِ مُقامَهُ.

وَقِيلَ: على المجازِ: إنَّهُ مصدرٌ تسميةٌ للسبب باسم المُسَبِّبِ.

ولا ينتقضُ أَيـضاً بـقولنا: ضربتُ ضَرْبَ الأَمـيرِ، معَ أنَّ ضَرْبَ الأَمـيرِ لا يصدُقُ عليهِ حَدُّهُ المذكورُ[٧]، لأنَّ قولَهم: إنَّه مفعولٌ مـطلقٌ، قـولٌ مجـازي لأنَّ تقديرَهُ: ضَرَبْتُ ضَرْباً مثلَ ضَرْبِ الأميرِ، فَحُذِفَ الموصوفُ، وأُقيمَ الصفةُ مُقامَهُ،

---

(١) في ل: عن.

(٢) في ت: تسعاً.

(٣) في الأصل: ويحه وويبه وويله، وفي ت: (وليه) مكان (ويبه)، (وويبه) ليس في ل.

(٤) في ت: بالهلاكة.

(٥) الكلمة ساقطة من الأصل، وفي ع، ل: أهلك.

(٦) في ل: بالسوط.

(٧) كلمة (المذكور) ساقطة من الأصل، ومن ت.

ثُمَّ حُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليهِ مُقامَهُ فصارَ ضربتُ ضَرْبَ الأميرِ، فقيلَ مجازاً: إنَّهُ مُصدرٌ تسميةً للشيءِ باسمِ سببهِ[(١)].

فَهَذَا مَا أمكنَ لِي[(٢)] في دَفعِ النقوضِ، من هذا الحَدِّ، لَكِنَّهُ يتوجَّهُ عليهِ النقضُ بمثلِ قَولِنا[(٣)]: كَرِهتُ كَرَاهِيتي، [فانَّهُ يصدُقُ على كَراهيتي أَنَّها][(٤)] ما فَعَلَه فاعلُ[(٥)] فعلٍ مذكورٍ بمعناهُ، معَ أَنَّها ليستْ بمفعولٍ مطلقٍ[(٦)]، اللهمَّ إلاّ[(٧)] أَنْ يزادَ فيه قيدٌ آخرُ، وهوَ قولُنا: بياناً لَهُ.

وَاعلمْ أَنَّ النحويينَ اتّفقوا على أنَ العالمَ في قولنا: خَلَقَ اللهُ العالَمَ مفعولٌ بهِ إلاّ عبدُالقاهرِ، فإنَّهُ قالَ في كتابهِ الموسوم بـ(أسرارِ البلاغةِ): إنَّه مفعولٌ[(٨)] مطلقٌ[(٩)]، واحتجَّ الأوّلونَ بأنَّا نعلمُ العالَم، معَ الشكِّ في كونِهِ مخلوقاً للهِ [إلى أنْ نعلمَ][(١٠)] بدليلٍ منفصلٍ، والمعلومُ مغايرٌ لما ليسَ بمعلومٍ، فإذاً كونُ اللهِ تعالَى خالقاً للعالِمِ غيرُ ذاتِ العالَمِ، فإذاً [لا يكونُ][(١١)] مفعولاً مُطلقاً فتَعَيَّنَ أَنْ يكونَ مفعولاً بهِ، لأنَّ القائلَ

---

(١) في ل: شبهه.

(٢) (لي) ليست في الأصل.

(٣) (قولنا) ليست في ل.

(٤) في الأصل، وفي ز: فانها اسم، ت: فان كراهيتي، وفي ع: فانّه، وفي ل: فان كراهيتي اسم.

(٥) كلمة (فاعل) ساقطة من: ل.

(٦) كلمة (مطلق) ساقطة من الأصل، ومن ز، ف.

(٧) كلمة (إلّا) ساقطة من ل.

(٨) كلمة (مفعول) ساقطة من ل.

(٩) أسرار البلاغة للجرجاني ـ تحقيق: هـ. ريتر، طبع استانبول: ٣٤١.

(١٠) في ت: أي نعلم.

(١١) في ت، ع، ف، ل: لم يكن.

قَائلانِ، وَبأنَّا نصفُ اللهَ تعالَى بالخلقِ، فلو كانَ الخَلْقُ نفسَ العالمِ لَزِمَ كونَهُ تعَالَى موصوفاً بالعالمِ.

واحتجَّ عبدُالقاهرِ على مطلوبِه بأنّ المفعولَ بهِ هُوَ الذي كَانَ موجوداً فأوجدَ الفاعلُ فيهِ شيئاً آخَر، نحو: ضَرَبْتُ زيداً، فإنَّ زيداً كانَ موجوداً والفاعِلُ [أوجدَ فيهِ][1] الضربَ، والمفعولُ المطلقُ هوَ الذي لَمْ يكنْ موجوداً بلْ كَانَ عدماً محضاً، والفاعلُ موجِدُهُ، وَمُخرِجُهُ[2] مِنَ العدمِ[3]، [كَذَلِكَ فَإِنَّ العَالَمَ][4] كانَ عدماً محضاً، فاللهُ تَعالَى[5] أخرَجَهُ مِنَ العدمِ إلى الوجودِ[6]، والحقُّ الخوضَ في حقائِقِ هذهِ[7] المسائِلِ يَقْتَضِي تدقيقاً عظيماً لَا يليقُ بِهَذا الفَنِّ.

أقسام المفعول المطلق

قولُهُ: *(ويكونُ[8] للتأكيدِ والنوعِ والعددِ)*.

أيْ[9]: المصدرُ إمَّا للتأكيدِ وإمَّا للنوعِ والهيئةِ، وإمَّا لِلعَدَدِ:

---

(١) في الأصل، وفي ز: فيه أوجد.

(٢) في ف، ل: يوجده ويخرجه.

(٣) زاد في ل: إلى الوجود.

(٤) في ت، ز، ع، ف، ل: والعالم كذلك فانّه.

(٥) كلمة (تعالى) ليست في ل.

(٦) أسرار البلاغة: ٣٤١.

(٧) في ل: مثل هذه.

(٨) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ف: وقد يكون.

(٩) زيادة من ت.

فالأوّل: هوَ الذي لا تزيدُ دَلالَتُهُ على دلالةِ الفعلِ، نَحو: جَلَسْتُ جلوساً. فإنَّ جلوساً ليسَ[1] مَدلُولهُ زائداً على مدلولِ الفعلِ، بَلْ ناقصاً.

والثاني: يدلُّ على نوعٍ من أنواعِ الفعلِ، هوَ [عَلَى أَربعةِ أقسامٍ:

أحدُها: أَنْ يدلَّ عليهِ[2] بِاسمٍ خاصٍّ، نَحو: رجعَ القهقَرى، فَإنّ القَهقرى[3] دَلّتْ[4] على نوعٍ خاصٍّ منْ أنواعِ الفعلِ][5] وهوَ الرجوعُ الخاصُّ، وَهِيَ منصوبةٌ بالفعلِ الذي قَبلَها عندَ سيبويهِ[6]، لأنّها نوعٌ من الرجوعِ. فَلَمّا تَعَدَّى رَجَعَ إلى الرجوعِ الذي هو جِنْسٌ عامٌّ يُعدَّى إلى نَوعِهِ الذي هَوَ القَهْقَرى، لكونِهِ داخِلاً تَحتَهُ.

وَكَذَا القولُ في قَعَدَ القُرفُصَاءَ، واشتملَ الصمّاءَ.

و[7]قالَ المبردُ: إنَّ القَهقَرى والصماءَ، والقُرفُصاءَ وَمِثلُها[8]، صِفَاتٌ لمصادرٍ مختلفةٍ، وتَقديرُهُ: رَجَعَ الرجعةَ القهقرى، وقعد القعدةَ القُرفصاءَ، واشتملَ الاشتمالةَ[9] الصمّاءَ[10].

---

(١) في ت، ف، ل: لم يكن.

(٢) في ل: عليها.

(٣) (فان القهقرى) ساقطة من: الأصل، ومن ت، ز، ع.

(٤) في ت: يدلّ.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٦) قال سيبويه: (واعلم أنّ الفعل الذي لا يتعدّى الفاعل يتعدّى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه... فمن ذلك: قعدَ القُرفصاءَ واشتملَ الصَّمّاءَ ورجع القَهقَرى، لأنّه ضربٌ من فعلِهِ الذي أُخِذَ منه). الكتاب ١: ١٥.

(٧) (الواو) ليس في ع.

(٨) كلمة (ومثلها) من الأصل ومن ع، ل، ولم ترد في النسخ الأخرى.

(٩) في ت: اشتمالة.

(١٠) الكافية ـ شرح الرضي ١: ١١٥.

والحقُّ ما قالَهُ سيبويهِ، لعدمِ الاحتياج إلى هذا الإضمارِ.

والثاني: أن يدلَّ على النوعِ بصفةٍ، معَ وجودِ المصدرِ، نحو: ضَرَبْتُ ضَرْباً شديداً.

والثالِثُ: أن يدلَّ على النوع مع عَدَمِ المصدرِ، نحو: ضربتُ أَيَّ ضربٍ أي: كاملٌ. والحقُّ أَنَّهُ صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ، وليسَ بمصدرٍ إلى ضربتُهُ ضرباً أَيَّ ضربٍ، وَكَذَا / ٣٥ ظ / ضَرَبْتُهُ أنواعاً مِنَ الضَّرْبِ، وَضَرَبْتُهُ ضَرْبَ الأميرِ اللصَّ، أي: ضربتُهُ مِثلَ ضربِ الأميرِ اللصَّ، لأنِّي لا أفعلُ فعلَ غيرِي.

والرابعُ: أَنْ يدلَّ عَلَى النوعِ بتعريفِ العهدِ، مِثْلُ ضربتُ الضَّرْبَ الذي تعلمُهُ، [أَيْ: ضربتُهُ[1] مثلَ الضربِ الذي تعلمُهُ.][2] وبالحقيقةِ راجعٌ إلى ما يدلُّ على النوعِ بصفَةٍ، معَ حذفِ المَصدَرِ.

وَأَمَّا الثالثُ، وَهُوَ الذي للعددِ، فهوَ الذي يُصاغُ للمراتِ، نحو: ضربتُهُ ضربةً[3] أو ضَربَتَينِ أو ثلاثَ ضرباتٍ.

قولُهُ: (*فالأوَّلُ لا يُثنَّى ولا يجمعُ بخلافِ أخويهِ*).

وَإِنَّما لمْ يثنَ الأوّلُ، ولمْ يجمعْ، لِتعدُّدِ التثنيةِ والجمع فيهِ، لأنَّ المُرادَ منَ التثنيةِ ضمُّ[4] أمرينِ متميِّزينِ، والمرادُ من الجمعِ ضمُّ أشياءَ متميِّزةٍ، بعضها إلى بعضٍ، وإذا

---

(١) في ف، ل: ضربتُ ضرباً.

(٢) ساقطة من ت.

(٣) في الأصل: ضربا.

(٤) في ت: جمع.

كانَ كذلِكَ لم تكنْ تثنيةُ الأوّلِ ولا جمعهُ، لِعدَمِ وجودِ شيئينِ، أو أشياءَ متميّزةٍ بالنسبةِ إلى الأوّلِ، لكونِ الأوّلِ للحقيقةِ المشتركةِ، وهيَ من حيثُ هيَ لا تكونُ إلّا واحدةً لِتَعدُّدِ أفرادِ التثنيةِ والجَمعِ فيهِ، و[1]أمّا جوازُ التثنيةِ والجمعِ[2] في الثاني والثالثِ فظاهرٌ[3]، لأنَّ الثاني للنوعِ فإذا انضمَّ إليهِ نوعٌ آخرُ حَصَلَ سببُ التثنيةِ والجمعِ، وَقُصِدَ أحدُهُما فَوَجَبَ التثنيةُ أو الجمعُ.

ولأنَّ الثالثَ للعددِ، فَإذا اجتمعَ عَدَدَانِ وجبتِ التثنيةُ وإذا اجتمعَ الأعدادُ وجبَ الجمعُ.

واعلم أَنَّ المصدرَ يقسمُ باعتبارٍ آخرَ، وهو أن يقالَ[4]: المصدرُ إِمَّا مبهمٌ أو[5] موقتٌ، والمُبهَمُ هوَ الذي لا يدلُّ إلّا على التأكيدِ فَقَطْ، والمُوَقَّتُ ما يَدلُّ عَلَى مَا دَلَّ عليهِ الفِعلُ معَ زيادةٍ، وتلكَ الزيادةُ قَدْ تكونُ عدداً، وَقَدْ تكونُ صِفَةً، وَأَصلُ التوقيتِ التحديدُ في الوقتِ، ثُمَّ استُعمِلَ في غيرِهِ اتّساعاً.

قولهُ[6]: *(وَقَدْ يكونُ بغيرِ لفظهِ).*

أَي: المفعولُ المُطْلَقُ قَدْ يكونُ بغيرِ لفظِ الفِعْلِ نحو: قعدتُ جلوساً، لأنَّ شرطَهُ أَنْ يكونَ بمعناهُ سواءٌ كانَ من لفظِهِ أو لمْ يكنْ.

---

(١) (الواو) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٢) (والجمع) ليس في ز.

(٣) في ت: ظاهر.

(٤) في ت: حال.

(٥) في ت، ع، ل: وأمّا.

(٦) في ف: وقوله.

ويظهرُ من هذهِ الأبحاثِ أنَّهُ قدْ[١] يقْرَنُ بالفعلِ غيرُ مصدرِهِ ممَّا هُوَ بمعناهُ على أنْ يكونَ مفعولاً مطلقاً، وذلكَ على ضَرْبينِ: مصدَرٌ وغيرُ مصدرٍ فما كانَ مصدراً فَهُوَ عَلَى ضَرْبَينِ:

ضَربٌ يكونُ مِنْ لفظِ الفعلِ وحروفِهِ، نَحو قولِهِ تَعالى: ﴿واللهُ أَنبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً﴾[٢]، وقَولُهُ تَعالَى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾[٣].

وَضَرْبٌ لا يكونُ مِنْ لفظِ الفعلِ وحروفِهِ، نَحو: حَبَسْتُ مَنْعاً، وَجَلَسْتُ قُعوداً.

وَمَا كَانَ غَيرَ مصدرٍ[٤] كَقولِكَ: ضربتُهُ أَنواعاً مِنَ الضَّرْبِ وَأَيَّ ضربٍ.

العامل في المفعول المطلق

ثُمَّ اعلمْ أَنَّ المفعولَ المطلقَ إنْ كَانَ مصدرُ الفِعْلِ مذكوراً[٥] أَوْ مقدّراً[٦] فَلا خِلافَ في أَنَّ العَامِلَ فيه ذَلِكَ الفعلُ لقوّةِ دلالتِهِ عليهِ، وإنْ لَمْ يكنْ مصدَرُ الفِعلِ شأنُه ما ذكرناهُ، فَإنْ كانَ مصدراً سواءٌ كانَ مِنَ لفظِهِ وحروفِهِ أَو لَمْ يكنْ، فَذَهَبَ

---

(١) ساقطة من ت.

(٢) سورة نوح: ١٧.

(٣) سورة المزمّل: ٨.

(٤) في الأصل: مصدره.

(٥) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ل: مذكور.

(٦) في الأصل، وفي ت، ز، ل: مقدّر.

الأكثرونَ إلى أنَّ العامِلَ فِيهِ هُوَ الفِعلُ المذكورُ، وَهُوَ[1] رَأْيُ المُبرِّدِ، وأبي سعيدٍ السيرافي[2]، وَذَهَبَ الآخرونَ إلى أنَّ العامِلَ فيهِ فِعْلٌ محذوفٌ مِنْ لفظِهِ فيقولُون: (تبتيلاً) مِنْ قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾[3] منصوبٌ بـ(تَبتَّلْ)، وَكَذلِكَ في ﴿نَبَاتاً﴾[4] منصوبٌ بـ(يُنبِتُ)[5]، وَكَذلِكَ (منعاً) في: حَبَسْتُ منعاً منصوبٌ بـ(مَنَعْتُ)، وهوَ اختيارُ سيبويهِ[6].

وَهَذَا القولُ[7] مناقضٌ لِما ذَكَرناهُ مِنْ قَبلُ في: رَجَعَ القَهْقَرى.

وَأَمَّا الذي هُوَ غَيرُ مَصدَرٍ[8]، نَحو ضَرَبْتُهُ أَنواعاً مِنَ الضَّربِ وأيَّ ضَرْبٍ[9]، وَأَيَّما ضَرْبٍ فتعملُ[10] فيهِ الأفعالُ التي قبلَها، بِلا خلافٍ، وانتفائِهَا على المصدرِ.

والحقُّ هَاهنا[11] أَنَّها صفاتُ المصادرِ، وَقَدْ حُذِفَتْ موصوفاتُها، وَكَأَنَّهُ إذا قَالَ: ضربتُه أنواعاً مِنَ الضربِ، وأيَّ ضربٍ، فَقَدْ قَالَ: ضربتُهُ ضرباً متنوّعاً، أي:

---

(١) كلمة (هو) ساقطة من ف.

(٢) المقتضب ٣: ٢٣٥، والكافية ـ شرح الرضي ١: ١١٦.

(٣) سورة المزمّل: ٨.

(٤) سورة نوح: ١٧.

(٥) الذي في الآية الكريمة: أنبت.

(٦) الكتاب ٢: ٢٤٤، والكافية ـ شرح الرضي ١: ١١٦.

(٧) في ل: نقض.

(٨) في ت: المصدر.

(٩) (وأي ضرب) ليس في ل.

(١٠) في ت، ع: فهو تعمل.

(١١) في ل: فيها.

مُخْتلِفاً، وَكَذَلِكَ غَيرُهَا.

حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق

قولُهُ: (قَدْ[1] يحذَفُ الفِعْلُ لقيامِ قرينةٍ جَوَازاً).

اعلمْ أَنَّ الفعلَ الناصبَ للمفعولِ المُطْلَقِ يحذفُ إِذا قام عليهِ دَليلٌ إِمَّا جوازاً وإِمَّا وجوباً.

فَأَمَّا جوازاً فكقولِكَ للقادِمِ مِن سَفَرِهِ: خيرَ مقدمٍ، وَلِلْغَضْبَانِ: (غضبَ الخيلِ عَلى اللُّجُمِ)[2] وَلِمَنْ لا يفي بعداتِهِ:

.... مَواعيدَ عُـرقُوبٍ[3] ....[4]

وَإِنْ شئتَ أَظهرتَ الفعلَ فِي هذهِ المواضعِ، وَإِنْ شئتَ حَذَفتَهُ.

---

(١) في ل: وقد.

(٢) يضرب لمن غضب على من لا ذنب له، ولمن غضب غضباً لا يضرّ. المستقصى في أمثال العرب للزمخشري، طبع بيروت ٢: ١٧٧.

(٣) في ل: عن قوب.

(٤) هذا جزءٌ من بيتٍ للشماخِ وتمامُهُ:

وَوَاعَـدْتَنِي مَـالاً أُحـاوِلُ نـفعَهُ ... مواعيدَ عُرقُوبٍ أَخَـاهُ بِيَتْرِبِ

ويروى للأشجعي:

وَعَـدتَ وَكَـانَ الخُـلْفُ مـنكَ سجيَّةً ... مـواعـيدَ عـرقوبٍ أخـاه بـيترِبِ

وعرقوب هذا وعد وعداً فأخلف فضرب به المثل، ويترب بالتاء موضع قرب اليمامة، ويروى (يثرب) مكان (يترب). الكتاب ١: ١٣٧، والخصائص ٢: ٣٠٧، ومجمع الأمثال ٢: ٣١١، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ١١٣.

وَمِنَ العربِ من يرفعُ[1] هَذَا كُلَّهُ عَلَى تقديرِ: قدومُكَ خَيرُ مَقدَمٍ، وَغَضبُكَ غَضَبُ الخيلِ عَلَى اللُّجُمِ، وَعِدَاتُكَ / ٣٦و / مَواعيدُ عُرقُوبٍ[2].

قَولُهُ: **(وَوُجوباً سَمَاعاً)**، عطفٌ على قولِهِ: **(وَقَدْ يُحذَفُ الفِعْلُ لِقيامِ قرينةٍ جوازاً)**، والمصدرُ الذي يُحذَفُ فِعلُهُ وُجوباً ضَرْبَانِ:

أَحَدُهما سَماعيٌّ، والآخَرُ قياسيٌّ.

فالسَّماعيُّ نَحو: سَقْياً وَرَعْياً، وخيبةً، وَجَدْعاً، وعَقراً، وبُؤساً وبُعداً، وسُحقاً، وَجَهْراً، وَشُكْراً لا كُفْراً[3]، إلى غَيرِ ذَلِكَ، وَإِنَّما سُمِّيَ هَذا سَماعياً للعلمِ بوجوبِ حَذفِها بالسَّماعِ، وَأَمَّا لِمِّيَّةُ[4] وجوبِ حَذفِهَا، فهيَ كثرةُ الاستعمالِ[5]، فَلَمَّا حَذَفُوا أفعالَها لِلتخفيفِ جَعَلوا المصادِرَ كالعوضِ مِنَ الأفعالِ[6]، فَوجوبُ حذفِهَا مُعَلَّلٌ بكثرةِ الاستعمالِ، وبكونِ المصادرِ عوضاً منْ تلكَ الأفعالِ، إذ يُفهم من قولِكَ: سَقياً ما يُفهمُ من قولِكَ: سقاكَ اللهُ سقياً.

فإنْ قِيلَ: قَولُكُم: حمدتُهُ[7] حمداً، وَشَكَرتُهُ[8] شُكراً، وغيرُ ذَلِكَ مبطلٌ

---

(١) في ف: رفع.

(٢) في ل: عن قوب.

(٣) زاد في ف، ل: وَعَجَباً.

(٤) عرّفنا اللمية فيما تقدّم.

(٥) زاد في ت، ع، ل: وذلك أنّها مصادر كثر استعمالها.

(٦) قال سيبويه: وإنّما اختزل الفعل هاهنا لأنّهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل، كما فعلوا ذلك في باب الدعاء. الكتاب ١: ١٦٠.

(٧) في ت: حمدت الله، وفي ف: حمدت.

(٨) في ت: شكرت الله، وفي ف: شكرت.

بقولكم: إنَّ أفعالَها واجبةُ الحذفِ.

قلنا: نحنُ[1] نقولُ: إنَّها واجبةُ الحذفِ عند استعمالِ مصادرِها مع اللامِ نحو: حمداً له، وشكراً له، وأنتم ما يتمُّ التخلُّفُ فيه[2]، و[3]نقولُ: إنَّها واجبةُ الحذفِ عند نصبِهم، وحينئذٍ استعمالُ الفعلِ يكونُ بناءً على مذهبِ القومِ الآخرِ. ومنهم من رفعَها.

قالَ الشاعرُ يصفُ أسداً[4]، أنشدَهُ سيبويه[5]:

أقامَ وأقوَى ذاتَ يومٍ وخيبةٌ
لأوّلِ مَن يلقَى وشرٌّ ميسَّرُ[6]

وقالَ الآخرُ:

عجبٌ لتلكَ قضيةٌ وإقامتي
فيكم على تلكَ القضيةِ أعجبُ[7]

---

(1) كلمة (نحن) ليست في ل.
(2) كلمة (فيه) من الأصل وكملناه من [illegible]
(3) في [illegible]
(4) في [illegible]
(5) الكتاب ١/ ١٥٧
(6) [illegible] ديوانه ١١
(7) [illegible]

أَيْ أَمرٌ أَعْجَبُ. قَالَ سِيبويهِ: سمعنا بعضَ العربِ الموثوقَ بِهِ، يُقَالُ لَهُ: كيف أصبحتَ؟

فيقولُ: حمدُ اللهِ، وثناءٌ عليهِ.

كَأَنَّهُ قَالَ: شأني[1] حمدُ اللهِ[2].

قولُهُ: (*وقياساً في مَواضِعَ*)[3].

إنما جَعَلَ هَذَا القِسمَ قياساً والقِسمَ[4] الأوّلَ سماعيّاً، لإمكانِ الوقوفِ هاهنا على ضابطةٍ كلّيةٍ بالاستقراءِ و[5]يجبُ حذفُ الفعلِ معَ وجودِهَا دونَ القسمِ الأوّلِ.

قولُهُ: (*منها*[6] *ما وَقَعَ مثبتاً بعدَ نفيٍ أو معنى نفيٍ إلى آخرِهِ*).

اعلمْ أَنَّ عِلَّةَ وجوبِ حذفِ الفعلِ هَاهُنا ما ذكرناهُ في السَّماعِي.

فقولُهُ: (*ما وَقَعَ مُثبتاً*) احترازٌ ممّا وَقَعَ منفيّاً، نَحو: ما زيدٌ سيراً فإِنَّهُ ليسَ مِنْ هذا القبيلِ لجوازِ استعمالِ الفعلِ مَعَهُ.

وَقولُهُ: (بعدَ نفيٍ) احترازٌ من مُثبتٍ بعدَ غيرِ نفيٍ، فَإِنَّهُ ليسَ ممّا يَحسُنُ فيهِ،

---

(١) في ع: أمري، وفي ف، ل: أمري وشأني.

(٢) الكتاب ١: ١٦١.

(٣) في ز: وحذفه قياساً في مواضع.

(٤) (والقسم) ليس في ز، ل.

(٥) (الواو) ساقط من الأصل.

(٦) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ف: منها.

لجوازِ استعمالِ الفعلِ مَعَهُ، نَحو: زيداً سيراً[١].

وَقولُهُ: *(أو معنى نفيٍ)* لِيدخُلَ فيهِ مثلُ[٢] قولِكَ: إنَّما أَنْتَ سيراً فَإِنَّهُ يَحْسُنُ فيهِ، لكونِهِ بمعنى: مَا أَنْتَ إلّا سيراً.

قولُهُ: *(داخلٍ على اسمٍ)* احترازٌ عن نفيٍ داخلٍ على فعلٍ، نَحو: ما سرتُ إلّا سيراً، فَإِنَّهُ ليسَ مِنْ هَذَا القبيلِ.

وَقولُهُ: *(لا يكونُ خبراً عَنْهُ)* احترازٌ عن المُثبَتِ الذي وَقَعَ بعدَ معنَى نفيٍ داخلٍ على اسمٍ يكونُ خبراً عَنْهُ، نَحو: مَا سيري إلّا سيرٌ شديدٌ، فَإِنَّهُ ليسَ مِنْ هَذَا القبيلِ، فَمَتىٰ وُجِدَ هَذَا[٣] الضَّابِطُ في المَصدَرِ وَجَبَ حَذْفُ فِعْلِهِ، نَحو: مَا أَنتَ إلّا سيراً، فَإِنَّ سيراً مُثبَتٌ بعدَ نَفيٍ داخلٍ على اسمٍ لا يكونُ خبراً عنهُ، وَكَذَلِكَ ما أَنْتَ إلّا سَيرَ البريدِ.

قولُهُ: *(أو وَقَعَ مكرّراً)*، نَحو: قَولِكَ[٤]: زيدٌ ضرباً ضرباً[٥].

أَيْ: يَجِبُ حَذْفُ الفِعلِ إذا وَقَعَ المَصْدَرُ مُكَرَّراً فِي موضعِ خَبَرٍ عن شيءٍ لا يصلحُ أَنْ يكونَ خبراً عنهُ، نحو: زيدٌ ضرباً ضرباً، فإِنَّهُ وَقَعَ مُكَرَّراً فِي مَوضعِ خَبرِ زيدٍ، وَلَمْ يصلحْ أَنْ يكونَ خَبَراً من زيدٍ، وَإذا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يرِدْ عليهِ قولُهُ

---

(١) زيادة من ت، ع، ف.

(٢) كلمة (مثل) ساقطة من ت، ر، ع.

(٣) ساقطة من ت.

(٤) ساقطة من ت.

(٥) (نحو قولك: زيد ضرباً ضرباً) ليس في ل.

تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾[1] لأنَّهُ لَمْ يَقعْ فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ.

قَوْلُهُ: (*وَمِنْهَا مَا وَقَعَ تفصيلاً لأثرِ مضمونِ جملةٍ متقدّمةٍ إلى آخِرِهِ*).

إشارةٌ إلى بابٍ آخرَ من هذا القِسْمِ، لَهُ ضابطٌ، وهي أن تَتَقدَّمَ جملةٌ متضمّنةٌ فوائدَ، فَإذا ذُكِرَتْ فوائِدُهَا بِألفاظِ المصادِرِ وَجَبَ حَذْفُ أفعالِهَا للاستغناءِ عَنْهَا لِكَونِ اللفظِ الأوّلِ / ٣٦ ظ / دَالاًّ عَلَيْهَا.

فقولُهُ: (*مَا وَقَعَ تفصيلاً*) احترازٌ ممّا لم يقعْ تفصيلاً، نَحو: ضَرَبتُ ضَرْباً، فَإنَّهُ ليسَ من هذا البابِ.

و[2]قولهُ: (*لأثرِ مضمونِ جملةٍ متقدّمةٍ*) احترازٌ مِمَّا وقَعَ تفصيلاً لِما[3] لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، فَإنَّهُ ليسَ مِمّا نَحْنُ فِيهِ، نَحو: زَيْدٌ سَافرَ[4] سَفَراً قريباً، أو سَفَراً بعيداً، فعِندَ حصولِ هذا[5] الضابطِ وَجَبَ حَذْفُ الفِعلِ كَقولِهِ تَعَالى: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ، وَإِمَّا فِدَاءً﴾[6].

فقولُهُ: ﴿فَإِمَّا[7] مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[8] تفصيلٌ لِأثرِ مضمونِ جملةٍ متقدّمةٍ،

---

(١) سورة الفجر: ٢١.

(٢) (الواو) ساقط من ت، ل.

(٣) ساقطة من ت، ل.

(٤) في ل: يسافر.

(٥) (هذا) ساقطة من ت.

(٦) سورة محمّد: ٤.

(٧) في الأصل، وفي ع، ف: اما.

(٨) سورة محمّد ﷺ: ٤.

وَهِي ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ﴾[1]، ومَضمُونُها شَدُّ الوَثَاقِ، وَأَثَرُهُ ذَلِكَ التفصيلُ.

وَإِنَّما وَجَبَ حذفُ الفعلِ، وهوَ تَمُنُّونَ، وَتَفْدُونَ، لأنَّ شَـدَّ الوَثَـاقِ مُـتَضَمِّنٌ لِفوائدَ مِنْ مَنٍّ أَوِ استوثاقٍ[2]، أو فداءٍ، أَو قَتْلٍ، أو غيرِ ذَلِكَ، فَلَمَّا ذُكِـرَتْ[3] تِـلْكَ المَعاني بألفاظِ المَصادرِ، استُغنيَ عَن ذِكرِ أفعالِهَا.

قَولُهُ: (*وَمِنْهَا مَا وَقَعَ للتشبيهِ*[4] *إلى آخرِهِ*).

هذهِ إشارةٌ إلى قِسْمٍ آخرَ منْ أقسامِ القياسيِّ، وَضَابِطُهُ أَنْ تَتَقَدَّمَ قبلَ المصدرِ جملةٌ مشتملةٌ على اسمٍ بِمَعْنَاهُ، وَعَلَى مَنْ هُوَ منسوبٌ إِليهِ فِي المَعنى أيْ عَلَى صَاحِبِهِ، ويكونُ المصدرُ للتشبيهِ.

فقولُهُ: (*لِلتشبيهِ*)[5] احترازٌ [مِمَّا لَمْ يَقَعْ للتشبيهِ، بعدَ المُفرَدِ[6]، كَقَولِكَ: لِـزيدٍ صوتٌ صوتٌ[7] حَسَنٌ.

وَقَولُهُ: (بعدَ جملةٍ) احترازٌ][8] ممّا يَقَعُ للتشبيهِ[9] بعدَ المُفْرَدِ كقولِكَ: الصوتُ

---

(١) سورة محمّد: ٤.

(٢) في ل: استرقاق.

(٣) في ت: ذكر.

(٤) زاد في ت: (علاجا بعد جملة) والعبارة في مجموع مهمّات المتون: ٣٨٨، وسيذكر المؤلّف فيها بعد أنّه اطّلع بعد تأليف البسيط على نسخ من الكافية فيها كلمة (علاج). انظر ١: ٣٩٩، وزاد في ف: بعد جملة.

(٥) في ت، ع: للتشبيه.

(٦) (بعد المفرد) ليس في ف، ل.

(٧) كلمة (صوت) الثانية ساقطة من ز.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ع.

(٩) في ت: لغير التشبيه.

صوتُ حمارٍ فَإِنَّهُ ليس مِنْ هذا القَبيلِ.

وقولُهُ: (*مشتملةً عَلَى اسمٍ بمعناهُ*) احترازٌ مِمّا يقعُ للتشبيهِ بَعدَ جملةٍ غيرِ مُشتَمِلَةٍ على اسمٍ بمعنَى المصدرِ، فإنَّهُ ليسَ مِنْ هَذَا القبيلِ، نحو: مررت فإذا له ضربٌ صوتَ حمارٍ.

وَقَوْلُهُ: (*وَصَاحِبِهِ*) احتَرازٌ مِنْ الذي للتشبيهِ بَعْدَ جملةٍ مُشْتَمِلَةٍ على اسمٍ بِمَعْنَاهُ، ولكِنْ غيرُ مشتمِلَةٍ عَلَى صاحِبِهِ، فإنّه لَيْسَ ممّا نَحْنُ فِيهِ، نحو: مَرَرْتُ بهِ[1] فإذا لَهُ[2] صوتٌ صوتَ حمارٍ، وَإذا حَصَلَ هذا الضّابِطُ، وَجَبَ حذفُ الفِعلِ، للاستغناءِ عَنْهُ، بِما في الجملةِ المُتَقَدِّمةِ مِنَ الدّلالةِ عَلَيهِ مِن[3] وقوعِ لفظٍ مَوقِعَهُ نَحو: مَرَرْتُ فَإذا لَهُ صوتٌ صوتَ حِمارٍ، فإنَّ (صوتَ حمارٍ) للتشبيهِ بعدَ جملةٍ مشتملةٍ على اسمٍ بمعناهُ، وصَاحِبِهِ.

وَإنَّما اشتُرِطَ[4] أَنْ تكونَ مشتملةً على صاحبِهِ، لأنّ الفِعْلَ الذي يُقدَّرُ لِنصبِ المصدرِ لابدَّ أَنْ يُنْسَبَ إلى فاعلِهِ، وَهُوَ غيرُ معلومٍ حينئذٍ، وسيبويهِ لا يَشترِطُ ذَلِكَ، لأنَّ نَصْبَ المصدرِ، عندَهُ، بالاسمِ الذي بمعنَى المصدرِ[5] فإنَّ (الصوتَ) في

---

(١) (به) ساقطة من الأصل، ز، ع، ف، ل.

(٢) (له) ساقطة من ل.

(٣) (من) ساقطة من ت.

(٤) كلمة (اشترط) ساقطة من ز.

(٥) جعله سيبويه تحت باب: ما ينتصب فيه المصدر المشبَّه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره. وذلكَ قولكَ:

←

قَولِكَ: لَهُ صوتٌ ناصبٌ للمصدَرِ، فَإذاً لَمْ يكنْ عِندَ سيبويهِ من هذا البـابِ، لعـدمِ حذفِ الفِعْلِ عندَهُ.

وينبغي أَنْ تعلَمَ أَنَّ ضابطَ هذا القسمِ يحتاجُ إلى شرطٍ [آخـرَ لَمْ][1] يـذكُرهُ المُصَنِّفُ، وَهُو أَنْ يُرادَ بِهِ الحدوثُ دونَ الثُّبُوتِ والاسْتِمْرَارِ، لِيَدلَّ على الفعلِ، وَلِهذَا ارتفعَ (علمُ الفقهاءِ) وَ(هَديُ الصُّلَحاءِ) فِي نَحو: قَولِهِم: لَهُ عِلمٌ علمُ الفُقهاءِ، وَهدِيٌ هَدْيُ الصُلَحَاءِ[2]. [وَبَعْدَ تحريرِ هذا التأليفِ دُفِعَ إليَّ نُسَخٌ فِيهَا: (مَا وَقَـع للـتشبيهِ علاجاً) فَعِلاجٌ إشارةٌ إلى هذا القيدِ][3].

واعلمْ أَنَّ الخليلَ[4] لم يشترطْ كونَ المصدرِ للتشبيهِ، فإنَّهُ يُجوِّزُ أَنْ يُقَالَ: لَهُ صوتٌ صوتاً حَسَناً على المصدرِ[5].

وَقَدْ جَاءَ على هذا المذهبِ قَولُ رؤبةَ:

←مررتُ بِهِ فإذا لهُ صوتٌ صوتَ حمارٍ... فصارَ قولُكَ: لَهُ صوتٌ بمنزلةِ قولِكَ: فإذا هو بصوت فحملت الثاني على المعنى. الكتاب ١: ١٧٨.

(١) ساقط من الأصل، وكلمة (آخر) ساقطة من ز.

(٢) قال سيبويه: إذا قال: له علم علم الفقهاء فهو يخبر عمّا قد استقرّ فيه قبل رؤيته وقبل سمعه منه أو رآه يتعلّم فاستبدل بحسن تعلمه على ما عنده من العلم. الكتاب ١: ١٨٢.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ع، ف، ل. انظر ١: ٣٩٧.

(٤) هو أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي صاحب كتاب العين وواضع علم العروض وعنه أخذ سيبويه، توفي سنة ١٧٠ هـ، وقيل غير ذلك. مراتب النحويين: ٥٤، وطبقات النحويين: ٤٧، ونزهة الألباء: ٤٥.

(٥) الكتاب ١: ١٨٢.

فِيهَا ازدِهَافٌ أَيَّمَا ازدِهَافِ[(١)]

[بالنَّصبِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

قوله:][(٢)] *(وَمِنهَا مَا وَقَعَ مضمونَ جملةٍ لا مُحْتَمَلَ*[(٣)] *لَهَا غَيرُهُ).*

إشارةٌ إلى قِسْمٍ آخَرَ مِنْ أَقسامِ القياسيِّ، وَضَابِطُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى المصدرِ جملةٌ لَهَا دَلالةٌ عليهِ، فَتِلْكَ الجملةُ لا تَخلو مِنْ أَنْ تَحتَمِلَ غيرَهُ أَو لَمْ تَحتَمِلْ، والأَولُ هوَ القِسْمُ الذي بَعْدَ هَذَا القِسمِ، والثاني، هوَ القِسْمُ الذي نَحنُ فيهِ.

فقولُهُ: *(مَا وَقَعَ مضمونَ جُمْلَةٍ)*، احترازٌ مِمَّا وَقَعَ مضمونَ مُفْرَدٍ، كَقولِكَ: ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْباً، فَإِنَّ ضَرْباً[(٤)] وَقَعَ مضمونَ المفردِ، وهوَ ضربٌ، وَلَيسَ مِن هَذَا القَبيلِ.

و[(٥)]قولُهُ: *(لا مُحْتَمَلَ لَها غَيْرُهُ)* احترازٌ من القِسْمِ الذي بعدَهُ، نحو قولِكَ: لفلانٍ عليَّ أَلفُ دِرْهَمٍ اعترافاً، فَإِنَّ الاعترافَ[(٦)] وَقَعَ مضمونَ جملةٍ، وَهِيَ: لَهُ عليَّ أَلفُ دِرهَمٍ، وَلَمْ يَحتَمِلْ غَيرَهُ لأَنَّ قولَكَ: لَهُ عليَّ أَلفُ دِرْهَمٍ لا معنى لَهُ إلَّا الاعترافُ،

---

(١) من ارجوزة لرؤبة يعاتب فيها أباه. والازدهاف: الاستخفاف. والشاهد فيه نصب أيَّما بفعل مضمر دلّ عليه ازدهاف. وفي الديوان: (فيه) مكان (فيها). ديوان رؤبة: ١٠٠.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ل، (وهو ضعيف. قوله) ساقط من ف.

(٣) في ل: يحتمل.

(٤) (فان ضربا) ساقطة من ل.

(٥) (الواو) ليس في ل.

(٦) في ت: فاعتراف بدون همز.

وَيُسمَّىٰ هذا القِسمُ توكيداً لِنفسِهِ، لأنَّ مدلولَ الأوّلِ والثاني / ٣٧ و / شيءٌ واحدٌ.

قولُهُ: (ومنها ما وقعَ مضمونَ جملةٍ لا محتملَ[1] غيرُهُ).

قوله[2]: (مضمونَ جملةٍ) احترازٌ مِمّا وقَعَ مضمونَ مفردٍ نَحو: رجعَ القَهْقَرى فَإِنَّهُ ليسَ مِنْ هذا القبيلِ.

وقولُهُ: (لا محتمل لها) احترازٌ مِنَ القِسمِ الذي قَبْلَهُ، نَحو زيدٌ قائمٌ حقّاً، فإنّ حقّاً مضمونُ جملةٍ متقدّمةٍ وهيَ: زيدٌ قائمٌ، وَلَها احتمالُ غَيرِ الحقيقةِ.

فإذا قُلنا: حَقّاً أكدْنا أَحَدَ احتماليهِ دونَ الآخرِ وهوَ حقيقتهُ، فكَانَ تأكيداً لِغيرِهِ [وَإِنَّما سُمِّيَ تَأكيداً لِغيرِهِ][3] لِأَنَّهُ جِيءَ بِهِ لأجلِ أَنْ يَرفَعَ الاحتمالَ الآخَرَ، وَهُوَ غَيرُهُ.

وَلِقائلٍ أَن يقولَ: يُمكنُ جمعُ هَذَا القِسْمِ مَعَ القِسمِ الأَوّلِ بضابطٍ وَاحدٍ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: مِنْهَا مَا وَقَعَ مَضْمُونَ جُمْلَةٍ فإِنَّهُ يَتَناوَلُ القِسْمَينِ.

وَيُمكِنُ أَنْ يُجابَ عنهُ بِأَنْ يُقالَ: إِنَّما ذُكِرَ كُلٌّ وَاحدٍ منهُما لكونِ كُلِّ واحدٍ مِنهما مخصوصاً بِخَاصّةٍ[4] ليستْ للآخرِ.

---

(١) في ل: يحتمل.

(٢) في ت، ل: فقوله.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ع.

(٤) في ع، ق، ل: بخاصّية.

قولُهُ: (وَمِنها مَا وَقَعَ مُثنىً مِثلَ[1]: لَبَّيكَ وَسَعْدَيْكَ).

اعلمْ أَنَّهُ كانَ مِنَ الواجبِ أَنْ يزيدَ فيهِ قيداً آخرَ وهوَ أنْ يقولَ: ما وقعَ مُثنى للتكثُّرِ والمُبالغةِ لِئلاً يَنتَقِضَ بمثلِ ضَرَبْتُ ضَرْبَتَينِ، ثُمَّ اعلمْ أَن هَذِهِ المصادرَ التي وَرَدَتْ بلفظِ التثنيةِ، نحو: حَنانيكَ وَلَبيكَ وَسَعدَيكَ وَدَوالَيكَ وَهَذا ذيكَ كَانَ الغرضُ مِنَ التثنيةِ فِيها التَّكثِيرُ وَلَمْ يُقصدْ بِهَا قَصدُ التثنيةِ خَاصَّةً، وإِنَّما يُراد بِهَا التكثير[2]، فَجُعِلَتِ التثنيةُ عَلَماً لِذلِكَ التكثيرِ[3]، وَإِنَّما اختُصَّتِ التَّثنيةُ بِهِ، لِكَونِهَا أَوّلَ تضعيفِ العَدَدِ، فَإذا قُلْتَ: حنانيكَ فهوَ منصوبٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ، وتقديرُهُ تَحَنَّنْ تَحَنُّناً بعدَ تَحَنُّنٍ، إلّا أنَّ الفِعلَ حُذِفَ لكونِ التثنيةِ بدلاً عنهُ، وكذلِكَ معنى لبّيكَ، أيْ: دواماً على طاعتِكَ وإقامةً عليها مرّةً بعدَ أُخرَىٰ، وَكَذلِكَ سَعْدَيكَ، أَيْ: مُساعَدَةً بعدَ مُساعَدَةٍ ومتابعةً بعدَ مُتابعةٍ، وهُما منصوبانِ عَلَى المصدرِ بفعلٍ مضمرٍ مِنْ غيرِ لَفظِهِ.

وَكَأَنَّكَ قُلتَ فِي لبّيكَ: داومتُ، وأقمتُ. وفي سعديكَ: تَابَعْتُ وَطَاوَعْتُ.

وَلاَ يَحسُنُ أَنْ يُقالَ: إِنَّ تقديرَهُما[4]: أَلَبَّ لَبيكَ ولا: أَسْعَدُ سَعْدَيكَ[5]، إذ ليس

---

(١) في الأصل، وفي ت، ز، ف: نحو.

(٢) عبارة: (وإنّما يراد بها التكثير مكرّرة) زائدة، وفي ل: التثنية.

(٣) في ل: علما للتكثير.

(٤) في ل: تقديره.

(٥) قال سيبويه: حدَّثنا أبو الخطّابِ أنّه يُقالُ للرجلِ المداومِ عَلى الشّيءِ لا يفارقُهُ ولا يقلعُ عنه أَلَبَّ فلانٌ ←

هٰذهِ المصادرِ أفعالٌ مستعملةٌ إذ كانتْ غيرَ مُنْصَرِفةٍ.

وَأَمَّا قولُهُم: لبّىٰ يُلَبِّي، فهوَ فعلٌ مشتقٌّ مِنْ لفظِ لبّيكَ كَمَا اشتُقَّ: سَبَّحَكَ وَحَمَدَكَ من سُبحَانَ اللهِ والحمدُ للهِ.

وهذا القولُ الذي ذكَرنا في لَبيكَ هوَ مَذْهَبُ سيبويهِ[1]، وَأَمَّا مَذْهَبُ يونسَ[2]، فَهوَ أنَّ لبيكَ مفردٌ غيرُ مبنيٍّ، وَأَنَّ الياءَ فيهِ كالياءِ التي في عَلَيكَ[3] وَإليكَ، وَأَصْلُهُ لبَّبَ عَلَى وزنِ فَعْلَلَ لا عَلَى وزنِ فَعَّلَ، لِقِلَّتِهِ، فَقُلِبَتِ الباءُ الأخيرةُ ياءً هَرَباً مِنَ التَّضعِيفِ فَصَارَ لَبَّي ثُمَّ قُلِبَتِ الياءُ أَلِفاً لتَحَرُّكِهَا وانفتاحِ مَا قَبلِهَا فَصَارَ لَبَّى ثُمَّ لَمَّا أُضيفَ إلى المضمَرِ قُلِبَتْ ياءً فقيلَ لبّيكَ كَمَا قِيلَ عَلَيكَ وَلَدَيكَ.

وَأبطلَ سيبويهِ مذهبَ يُونسَ بِأَنْ قَالَ: لَو كانَ الياءُ في لَبيكَ بمنزلةِ الياءِ في لَدَيكَ وَعَليكَ لَكَانَ أَلِفُهَا مفردةً حَالَ الإضَافَةِ إلى المُظْهَرِ كَمَا كَانَتْ أَلِفُ إِلَى وَعَلى، لَكِنَّهُ لَيسَ كَذَلِكَ كَقَوْلِهِ:

← على كَذَا وَكَذَا، ويقال: قَدْ أَسْعَد فلانٌ فلاناً على أمرِهِ وساعَدَهُ. فالالبابِ والمساعدةُ دنوٌّ ومتابعةٌ إذا أَلَبَّ عَلَى الشيءِ فهوَ لا يفارِقُهُ وإِذَا أَسْعَدَهُ فقدْ تَابَعَهُ فكأنّه إذا قال الرجلُ للرجلِ: يا فلانُ، فقال: لَبيكَ وسَعديكَ فقدْ قالَ لهُ: قرباً منكَ ومتابعةً لكَ. الكتاب ١: ١٧٦ ـ ١٧٧، والمقتضب ٣: ٢٢٣، ٢٢٦.

(١) الكتاب ١: ١٧٧.

(٢) هو أبو عبدالرحمن يونس بن حبيب البصري أخذ عن أبي عمرو بن العلاء توفي سنة ١٨٣ هـ. مراتب النحويين: ٤٤، وطبقات النحويين: ٥١، ونزهة الالباء: ٤٧، واقرأ عنه: (يونس البصري) للدكتور أحمد مكي الأنصاري ـ القاهرة.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١: ١٧٦: (وزَعَم يونس أنَّ لبيكَ اسمٌ واحدٌ ولكنّهُ جاءَ على هذا اللفظِ في الإضَافةِ كقولِكَ: عليكَ).

دَعوتُ لِمَا نَـابَنِي مِسْـوَراً

فَلَبّىْ فَلَبَّى يَدَيْ مِسْـوَرِ[١]

فجعلَ لبَّى يدي مسورٍ بالياءِ[٢].

ويمكنُ أنْ يُنصرَ مذهبُ يونسَ بأنْ يُقالَ: أنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّهُ اسمٌ بلْ هوَ فـعلٌ وُقِفَ عليهِ، فَقيلَ: لَبّي بالياءِ، ثُمَّ وُصِلَ بالياءِ أيضاً اجراءً للوصلِ مجـرى الوقـفِ، وعلى هذا تسقطُ حُجَّةُ سيبويهِ[٣].

وَكَذَلِكَ دواليكَ من المداولةِ، وهي المناوبةُ، وَهَذَا ذيكَ مِنْ هذَّ يَهُذُّ إذا أسْرَعَ في القِراءةِ والضربِ.

---

(١) يقول دعوتُ مسوراً لرفع نائبة نابتني فأصابني بالعطاء وكفاني مئونتها وإنّما لبّى يديه لأنّهما الدافعتان إليه. الكتاب ١: ١٧٦، والمحتسب ١: ٧٨، ٢: ٢٣، والخزانة ٢: ٩٢.

(٢) عبارة سيبويه في الكتاب ١: ١٧٦: (... فلو كان بمنزلة على لقال: فلبّى يدي مسور، لأنّك تقول: على زيد إذا أظهرت الإسم).

(٣) قال أبو علي: يمكن يونس أن يقول أنّه أجرى الوصل مجرى الوقف فكما تقول في الوقف: عصى ولبّى كذلكَ قال: ثمّ وصل على ذلك. المحتسب ١: ٧٨.

المفعول به

قولُهُ: *(المفعولُ بهِ[1] هوَ ما وقعَ عليهِ فعلُ الفاعلِ).*

واحترزَ بقولِهِ: *(عليهِ)* من سائرِ المفاعِيلِ، لأنَّ الفِعلَ يقعُ:

إمَّا عليهِ.

وإمَّا لأجلِهِ.

وإمَّا مَعَهُ.

وإمَّا فيهِ.

وَإمَّا أنْ يكونَ نفسَ الفعلِ الواقعِ مِنَ الفاعلِ.

ثُمَّ اعلمْ أَنَّ المرادَ منَ الوقوعِ هُوَ التَّعلُّقُ[2] لِئلا ينتقضَ بمثلِ قولِنا: خَـلَقَ اللهُ

(١) في الأصل: والمفعول به.

(٢) مقابل هذا الكلام على الأصل حاشية جاء فيها:

(وفي المختصر: والمراد بوقوع الفعل تعلّقه بشيء لا يعقل إلّا بعد تـعقّل ذلك الشيء. ولا يـرد عـليه المفعول فيه لأنّ تعقّل الفعل ليس بعد تعقّله، بل الأمر بالعكس لأنّ الفعل يدلّ عـلى الزمـانِ والمكـانِ بالالتزام.

ولقائل أن يقول: لا نسلّم أنّ دلالة الفعلِ على الزمان بالالتزامِ لأنَّ الفعلَ بهيئته يدلّ عـلى الزمـانِ فيتوقّف تعقّل الفعل على تعقّل الزمان.

ويمكن أن يجاب عنه بأنّ المراد بالفعل في قولنا يتوقف تعقّل هو المصدر. ولا شك أنّ المصدرِ لا يدلّ ←

العالَمَ، وَبِمِثلِ: لَمْ يضرب زيدٌ عمراً، ثُمَّ إنَّ في ناصبِهِ أربعةَ أقوالٍ: / ٣٧ ظ /

أحدُهَا: الفِعلُ، وهوَ مذهبُ سيبويهِ[١]، ولهذا تتعدّدُ المفاعيلُ بِحَسَبِ اقتضاءِ الفِعلِ.

وثانيها: الفاعِلُ، وهو مذهبُ هشامٍ[٢].

وَثَالِثُها: مجموعُ الفعلِ والفاعلِ، وهو مذهبُ الفَرّاءِ[٣].

ورابعُها: الفاعليةُ، وهو أمرٌ معنوي[٤].

قولُهُ: *(وَقَدْ يُحذَفُ الفعلُ)*.

[اعلمْ أَنَّ حذفَ الفعلِ][٥] الناصِبِ للمفعولِ بِهِ، إمّا على سبيلِ الوجوبِ، وإمّا على سبيلِ الجوازِ.

والثاني: مثلُ أَنْ تَقولَ: زيداً، لمن قالَ: مَنْ أضربُ، ومكّةَ، لمنْ علمتَ أنَّهُ

← على الزمانِ ولا المكانِ إلّا بالالتزامِ.

ولقائل أن يقول: أنّه منقوض بالفاعل، فإنّ الفعل متعلّق به، وتعقّل الفعل موقوفٌ على تعقّله.

وجوابه: أنّ المراد أن تعقل الفعل موقوف على تعقّل شيء غير الفاعل، وهذا معلومٌ من سياق الكلام).

وهذا النصّ مأخوذ من الوافية، ص: ٢٠١.

(١) نسبه الرضي الاستراباذي إلى البصريين. الكافية ـ شرح الرضي ١: ١٢٨.

(٢) هو هشام بن معاوية الضرير من نحاة مدرسة الكوفة، توفي سنة ٢٠٩ هـ. تقدّم ذكره ١: ٣٥٢.

(٣) الكافية ـ شرح الرضي ١: ١٢٨.

(٤) نسب الرضي الاستراباذي هذا الرأي إلى خلف من الكوفيين وأحسبه خلف بن هشام البزار أحد القرّاء العشرة المتوفى سنة ٢٢٩ هـ. المصدر السابق، وغاية النهاية ١: ٢٧٢.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

يريدُ مكّةَ، وغيرُ ذلِكَ.

وَأمّا الأوّلُ: في أربعةِ أبوابٍ[1]:

الأوّلُ: سماعيٌّ، مثلُ: امرءاً ونفسَهُ، أي اتركِ امرءاً ونفسَهُ، وَنَحو قولِهِ تعالىٰ: **﴿انتَهُواْ خَيْراً لَكُم﴾**[2].

ولا يجوزُ نصبُ (خير) بـ(انتهوا)، لكونِهِ لازماً ولا يجوزُ نصبُهُ بنزعِ الخافضِ أي انتهوا عَن خيرٍ لَكُمْ لأنَّ النَّهيَ عن الخيرِ أو بالشَّرِّ، وَهُوَ غيرُ لائقٍ مِنَ الباري تعالىٰ، وَإذا كانَ كذلِكَ، تعيَّنَ أَنْ يكونَ نَصبُ خير بإضمارِ فعلٍ، وَهُوَ أَنَّهُ لمّا قَالَ انتهوا عُلِمَ أَنَّ النهيَّ عَنْهُ شَرٌّ فكأنَّهُ أمرَهُم بالكفِّ عن الشرِّ والإتيانِ بالخيرِ، وتـقديرُهُ: انتهوا عنِ التثليثِ واقصُدوا أمراً خيراً لكم.

[هذا مذهبُ سيبويهِ[3].

وقالَ الكسائي: إنّما نَصَبَ خيراً لأنّهُ خبرُ كانَ[4] أي: لكانَ الانـتهاءُ خـيراً لكم][5].

---

(١) في ت: مواضع.

(٢) سورة النساء: ١٧١.

(٣) الكتاب ١: ١٤٣.

(٤) الكافية ـ شرح الرضي ١: ١١٧.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

وقالَ الفراءُ[1]: إنَّهُ صِفَةٌ لموصوفٍ محذوفٍ تقديرُهُ: انتهوا انتهاءً خيراً لكم[2].

وَأمَّا مَرْحَباً[3]، وَأهلاً وسَهلاً، تقديرُهُ: أتيتَ أهلاً وسهلاً.

ومنهم من يجعله دعاءً، فينصبُهُ نصبَ المصادرِ، ويشتقُّ من لفظهَا فِعلاً، لأنَّ الدّعاءَ إنَّما هوَ بالفعلِ، وتقديرُهُ: رَحُبَتَ مرحباً[4]، وَسَهُلتَ سَهْلاً وأَهلتَ أهـلاً[5] [بك وسهلاً بك][6].

الجار والمجرور للبيان[7] والتخصيص.

---

(١) معاني القرآن للفراء ١: ٢٩٥.

(٢) زاد في ل: ولا يجوز نصب خبراً.

(٣) في ل: واما نحو مرحبا.

(٤) في ز، ل: رحبت بلادك مرحبا.

(٥) قال سيبويه: ومن ذلك قولهم مرحباً وأهلاً.. أي أدركت وأصبت فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه فكأنّه صار بدلاً من رحبت بلادك وأهلت. الكتاب ١: ١٤٨ـ١٤٩، وينظر المقتضب ٣: ٢١٨، و٤: ١٥٧.

(٦) في ل: وقولهم: أهلاً بك وسهلاً.

(٧) ساقطة من ت.

المنادى

قولُهُ: *(والثاني المنادى، وهوَ المطلوبُ إِقبالُهُ بحرفٍ نائبٍ مَنابَ ادعو لفظاً أَوْ تقديراً).*

قولُهُ: *(المطلوبُ إِقبالُهُ)* شاملٌ للمنادَى وغيرِهِ نَحو: اطلب زيداً[١] فقولُهُ بحرفٍ نائبٍ مَنابَ أدعو، يخرجُ غيرُهُ، وقولُهُ: (لَفظاً)، نَحو: يا زيدُ، وقولُهُ: (تقديراً) نَحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾[٢]، أَيْ: يا يُوسُفُ.

اعلمْ أَنَّ الناسَ اختَلَفُوا فِي نَاصِبِ المنادى فَمِنْهُمْ مَنْ يقولُ: إِنَّهُ منصوبٌ بِفعلٍ محذوفٍ، وتقديرُ يا زيدُ: أُريدُ[٣] زَيداً.

فـ (يا) عندَ هؤلاءِ حرفٌ وُضِعَ دليلاً على الإنشاءِ للنداءِ كَما وُضِعَتِ الهمزةُ[٤] دليلاً على إنشاءِ الاستفهامِ، وهوَ مذهبُ سيبويهِ[٥].

وَمِنهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ منصوبٌ بهذهِ الكلماتِ، وَلَكنّها أسماء من أسماءِ الأفعالِ تَتَضَمَّنُ معنَى الإنشاءِ[٦].

---

(١) في الأصل، وفي ز، ل: نحو اطلب زيداً وغيره.

(٢) سورة يوسف: ٢٩.

(٣) في الأصل، وفي ت: يا أريد.

(٤) في ت: المفردات.

(٥) الكتاب ١: ١٤٧ و ٣٠٣.

(٦) ينسب هذا القول لأبي علي الفارسي: شرح المفصل لابن يعيش ١: ١٢٧، والكافية ـ شرح الرضي ١: ١٣٢.

قِيلَ: وهوَ ضعيفٌ، لأنَّ مِنْ جملةِ حروفِ[١] النداءِ الهمزَةِ، وليسَ مِنْ أسماءِ الأفعالِ اسمٌ على حرفٍ واحدٍ وأيضاً أسماءُ الأفعالِ تتحملُ الضَّميرَ، وهذهِ لا تَتَحَمَّلُ الضَّميرَ[٢].

ومنهم مَنْ قالَ: إنَّه منصوبٌ بهذه الحروفِ، وهيَ نائبةٌ عنِ الفعلِ للإيجازِ والاختصارِ[٣].

وَقِيلَ عليهِ: لَوْ كانتْ نائبةً عنِ الفعلِ لَمْ يَجُزْ حذفُها معَ حذفِ الفعلِ، لأنَّ النائبَ والمنوبَ لا يُحذَفانِ معاً.

أحكام المنادى

قولُهُ: (*وَيُبنَى على ما يُرفَعُ بهِ إنْ كانَ مفرداً معرفةً*).

أي: وَيُبنَى المنادى[٤] على ما يُرفَعُ بِهِ إنْ كانَ مفرداً معرفةً، أَي: وَيُبنَى على الضَّمِّ إنْ كانَ رفعُهُ بالضمِّ[٥]، وعلى الألفِ إنْ كانَ رَفْعُهُ بالألِفِ، وعلى الواوِ إنْ كَانَ

---

(١) في ت: حرف.

(٢) هذا الاعتراض أورده الرضي في الكافية ـ شرح الرضي ١: ١٣٢.

(٣) نسب ابن يعيش هذا القول إلى المبرد. غير أنّ المبرد لا يقول بهذا بل يتّفق مع سيبويه فيقول: (اعلم أنّك إذا دعوت مضافاً نصبته وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: يا عبدَالله لأن (يا) بدل من قولك: ادعو عبدَالله وأريدُ... فانتصب على أنّه مفعولٌ تعدّى إليه فعلك). المقتضب ٤: ٢٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ١٢٧.

(٤) ساقطة من الأصل.

(٥) في ل: بالضمّة.

رَفعُهُ بالواوِ.

و[1]اعلمْ أَنَّهُ لو قَالَ: وَيُبنَى على[2] ما يرفَعُ بِهِ، إِنْ كَانَ مُفْرَداً مَعرِفَةً معرباً، قبلَ دخولِ حرفِ النداءِ عَليهِ، وَيُترَكُ على حركةِ بنائِهِ أو سكونِهِ[3] إِنْ كَانَ مبنياً، نَحو: يا هؤلاءِ لِيكونَ الحكمُ شاملاً لِجميعِ المنادَى المفردِ المعرفةِ، لكانَ أَصوبَ، وَمَا ذَكَرَهُ أَولَى من قولِ غَيرِهِ.

وَهو يبنَى[4] عَلَى الضَّمِّ لأَنَّهُ لا يتناولُ: يا زيدانِ ويَا زيدونَ وَقَولُهُ يتناولُهُ، وَإِنَّما يبنَى المُنَادَى إذا كَانَ المنادَى[5] مفرداً معرفةً، لكونِهِ مشابهاً لكافِ الخِطابِ من وجوهٍ، وَهيَ: التعريفُ، والإفرادُ، وَالخِطابُ، ووقوعُهُ مَوقِعَهُ.

لا يُقالُ: وقُوعُهُ موقِعَهُ ممنوعٌ، وَإِلّا لَمْ يَجُزْ وَصفُهُ كَمَا لَمْ يجُزْ وَصفُ المُضمَرِ، وَلَمْ يَرجِعْ إِليه الضميرُ على لفظِ[6] الغيبةِ لكنَّهُ يَرجِعُ، كقولِهِم[7]: يَا تَمِيمُ كُلُّهُم.

لأَنَّا نقولُ: لَا يَلْزَمُ مِنْ وُقوعِ الشيءِ مَوقِعَ الشَّيءِ أَنْ يجريَ مَجراهُ فِي كُلِّ حالٍ، وَإِذَا كَانَ كَذلِكَ جازَ وصفهُ وتركُهُ / ٣٨ و / وجازَ رجوعُ الضميرِ إليه على لفظِ الغيبةِ، وعلى لفظِ الخطابِ، وإِنَّما بُنِيَ على الحركةِ، فَرقاً بينَ ما كانَ عريقاً في البناءِ

---

(١) (الواو) ليست في ز، ع.

(٢) كلمة (على) ليست في ف.

(٣) في ل: أو على سكونه.

(٤) في ل: مبني.

(٥) كلمة (المنادى) ساقطة من ت، ع، ل.

(٦) في ع، ل: لفظه.

(٧) في ل: كقو.

وبينَ ما كانَ عارضاً في البناءِ.

واعلَمْ أَنَّ أصلَ المَبني أَنْ يكونَ سَاكِناً، لأنَّ البناءَ ضدُّ الاعرابِ والاعرابُ بالحركةِ، فيكونُ البناءُ بالسكونِ، فَلَو بُنِيَ المبني عَلَى الحركةِ[1] فلأجلِ ثلاثةِ أشياءَ، وهي:

أمّا لالتقاءِ الساكنينِ، نَحو: أَينَ، وَكَيفَ.

وأمّا للفرق بين البناءِ اللازم والبناء العارض.

وَأمّا للزومِ الابتداءِ نَحو: الباءِ في: بِزَيدٍ، واللامُ في: لِزيدٍ.

وَيُبنَى على الضَّمِّ لأنَّهُ لَو بُنِيَ على الكَسرِ لالتبسَ بالمضافِ إلى نفسِ المُتَكلِّمِ، عندَ حذفِ الياءِ والاكتفاءِ بالكَسْرِ، ولو بُنِيَ على الفتحِ لالتبسَ بالمنادَى المضافِ إلى المُتَكلِّمِ عندَ حذفِ الألفِ [في بعضِ اللغاتِ][2].

ثُمَّ اعلمْ أَنَّهم اختلفوا في أَنَّ تعريفَ العلميةِ هَلْ هو باقٍ حالَ النداءِ في يَا زيدُ، وَيَا حَكَمُ أم ليسَ بباقٍ؟

فَذَهَبَ بعضُهم إلى أنَّهُ ليسَ بباقٍ، وإلّا لَزِمَ اجتماعُ التَّعريفينِ[3].

وَقَالَ بعضُهُم: إِنَّهُ باقٍ، لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِي الأسماءِ المفردةِ اسم لا يُشارِكُهُ فيهِ غَيرُهُ، نَحو: فرزدق[4]، والأخيرُ أَصَحُّ.

---

(١) في ع: بالحركة.

(٢) في ت، ع، ف، ل: عند بعضهم.

(٣) هذا مذهب أبي العباس المبرد. المقتضب ٤: ٢٠٥.

(٤) هذا قول ابن السراج. الأصول في النحو ١: ٤٠١-٤٠٢.

وَلَا يَلزَمُ اجتماعُ التعريفين، لأنّ دخولَ حرفِ النداءِ انّما هوَ ليدلَّ على أنَّهُ المدعو، وَليدلّ على الإنشاءِ، وليسَ دخولُهُ للتعريفِ[، الذي يميّزُهُ عمّا عَدَاه][1]، ألا تَرَى أنَّهُ إذا قيلَ: زيد علم أنّه أيّ شخص هو ولم يعلم أنّه مَدعَو، وَإذا قِيلَ: أريدُ زيداً، لمْ يُعلَمْ أنَّهُ إنشاءٌ، وَإذا قِيلَ: يا زيدُ، عُلِمَ أنَّهُ مدعوٌ وَأنَّهُ إنْشاءٌ.

وَإنْ[2] سَلَّمنَا اجتماعَ التعريفينِ، لَكِنْ لا نُسَلِّمُ أنَّهُ مُحالٌ، وَإنَّما يكونُ كَذَلِكَ أنْ لَو كانَ[3] مِنْ جهةٍ واحدةٍ [أمّا إذا كان من جهات مختلفة، فجائز، لكون المعرف امارة وعلامة هاهنا وجواز اجتماع الامارات الكثيرة على شيء واحد][4].

قولُهُ: (*ويُخفَضُ بلامِ الاستغاثَةِ نحو*[5]: *يا لزيدٍ*).

وإنّما يخفض إذا دخل عليه لام الاستغاثة لأنّه حرف جرّ، والحروف الجارّة لا تلغىٰ.

لَا يُقالُ: إنّما لَمْ تُلغَ الجارّةُ فِي المُعرَباتِ، والمنادىٰ هاهنا مبني والعاملُ لمْ يظهرْ عَمَلُهُ في المَبني، لِأنّا نَقولُ: حَرفُ[6] النداءِ مُقتَضٍ للبناءِ واللامُ مقتضٍ لِأنْ يعملَ فيهِ وكانَ أقربَ لهُ[7] من حرفِ[8] النداءِ فَأُعمِلَ فِيهِ لأجلِ القُرْبِ[9].

---

(١) ما بين المعقفتين ليس في الأصل، ولا في ز.

(٢) في ع، ف، ل: ولئن.

(٣) في الأصل، وفي ز: كانت.

(٤) ساقط من ع.

(٥) في ل: مثل.

(٦) في الأصل، وفي ز: حروف.

(٧) في الأصل، وفي ت، ز، ع: به.

(٨) في الأصل، وفي ز: حروف.

(٩) في ز: الفرق.

فإنْ قِيلَ: هذهِ اللامُ حرفُ الجرِّ، واللام الجارةُ إذا دخلتْ على المُظهرِ وَجَبَ كَسرُها، كَقولِكَ: لِزيدٍ، وَللفرَسِ، فَلِمَ فُتِحَتْ هَاهُنا؟

قُلْنَا: إنَّما فُتِحَتْ حَملاً على المُضمرِ لِكونهِ وَاقِعاً موقعَ المُضمَرِ، ووجوبِ فتحِ اللامِ الجارِّ[١] والداخلِ على المُضمَرِ، نحو: لَكَ، وَلَهُ، وَينبغي أَنْ يُعلَمَ أَنَّهُ يُكسَرُ اللامُ في المُستَغَاثِ لَهُ تقولُ[٢]: يااللهِ لِلمسلِمينَ فرقاً بينَهُما، وَإنَّما اختصَّ[٣] الأولى[٤] بالفتحِ دونَ الثانيةِ لما ذكَرنَاهُ من كونِهِ جارياً مَجرى المضمراتِ.

فإنْ قِيلَ: إنَّ تَعَلُّقَ حروفَ الجرِّ بماذا؟

قُلنا: هما متعلّقانِ بحرفِ النداءِ، أحدُهما يتعلَّقُ تعلُّقَ مفعولٍ بهِ، والثاني يَتَعَلَّقُ تَعلُّقَ مفعولٍ لَهُ، وَإنَّما أُتِيَ باللامِ الأوّلِ مَعَ كونِ (أُنادِي) الذي هوَ منوبٌ لَهُ مُتعدّياً. إمَّا لأنْ يَدُلَّ عَلَى الاستغاثةِ أَو لتقويةِ حَرْفِ النداءِ، لكونِهَا أَضعَفَ مِنَ المنوَّنِ في العملِ، وَإنَّما أُتِيَ باللامِ دُونَ غَيْرِهِ، لكونِهِ للتخصيص.

ثُمَّ[٥] اعلمْ أَنَّهُ إذا عُطِفَ عَلَى المشتقّاتِ وَجَبَ كسرُ اللامِ في المعطوفِ كقولِه:

يَا لَلكُهولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ[٦]

---

(١) في ت: الجارة.

(٢) في ل: بقوله.

(٣) في ت، ع، ف: خص.

(٤) في ل: الأوّل.

(٥) ساقطة من الأصل.

(٦) صدره: يبكيك نَاءٍ بعيدُ الدَّارِ مُغترِبُ. ولم ينسب هذا البيت إلى قائله. انظر: المقتضب ٤: ٢٥٦، والكامل ٣: ٢٧٢، وخزانة الأدب ٢: ١٥٤، وشواهد العيني ٣: ١٦٥.

معَ كونِهِ مُستغاثاً فِي المَعنَى، لِعدَمِ وُجوبِ أَنْ يَتَحَقَّقَ للمعطوفِ مَـا يَـتَحَقَّقُ لِلمعطوفِ عليهِ لبُعْدِهِ عَنهُ، ألا ترىٰ أنَّه يجوزُ أَنْ يُقَالَ: رُبَّ شاةٍ وَسَخْلَتَها، ويا زيدُ والحارثُ، معَ امتناعِ أَنْ يُقالَ: رُبَّ سخلتِها، ويا الحارثُ[1].

وَينبغِي أَنْ تَعْلَمَ أيضاً أَنَّهُ يُفْتَحُ لامُ التَّعَجُّبِ، كَقولِهِم: يَا لَلماءِ!! لِمَا ذَكَرنَا، من وقوعِهِ مَوقِعُ المُضْمَرِ، ومعناهُ أَنَّهُم يَتَخَيَّلُونَ ما يُعجِبُهم فَيُنَادُونَهُ، وَيَقُولونَ لَهُ تَعالَ حَتَّى نَرَاك، فإنَّكَ عجيبُ الشَّأنِ، فَلَا يَعرِفُكَ كُلُّ أحَدٍ[2]، ويرونَ ماءً كثيراً فَيُعجِبُهُم فيقولونَ: يا لَلمَاءِ!!

قولُهُ: (*ويفتَحُ لالحاقِ أَلِفِهَا وَلَا لامَ*).

وَإِنَّمَا يُفتَحُ لأنَّ ما قَبْلَ الالفِ لَا يكونُ إلّا مفتوحاً، وَإِنَّمَا اشتَرِطَ عَدَمُ اللامِ، لأَنَّهُ لو كانَ معَ اللامِ لَكانَ مخفوضاً، ومِنْ حيثُ أَنَّهُ معَ الألفِ كَانَ مفتوحاً / ٣٨ ظ / فيلزمُ أَنْ يكونَ مفتوحاً مكسوراً، وأَنَّهُ مُحَالٌ.

قولُهُ: (*وينصبُ مَا سِواهُما*).

أَيْ: وينصبُ مَا سِوى المفردِ المعرفةِ والمستغاثِ وَمَا عداهُما هُوَ المُضافُ والمُشَبَّهُ بالمُضَافِ والنكرةُ، وَإِنَّمَا نُصِبَ مَا عَدَاهُما لوجودِ النَّاصبِ فيهِ، وَهُوَ حَرْفُ

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١: ٣٠٥: (ويقولون: يا عمرُو والحارثُ، وقال الخليلُ ـ وهو القياسُ ـ: كأنّه قال: ويا حارثُ، ولو حُمِلَ الحارثُ على (يا) كان غيرَ جائزٍ البتة، نَصَبَ أو رَفَعَ من قِبَلِ أنّكَ لا تنادي اسماً فيه الألفُ واللامُ بـ(يا)....

يقول: كل نعجةٍ وسخلتَها بدرهمٍ فينصِبُ إذا أرادَ لغة مَن يجرُّ لأنّهُ مُحالٌ أنْ يقولَ: كلّ سخلتِها، وانّما جرَّ لأنّهُ أرادَ وكلُّ سخلةٍ لها).

(٢) في ت: واحد.

النِّداءِ وانتفاءِ البناءِ.

أَمَّا في النَّكِرَةِ، فَلِعَدَمِ كونِهَا للخطابِ، وَأَمَّا في المُضافِ فَلِعَدَمِ كونِهِ مُفرداً، وَأَمَّا في المُشَبَّهِ بالمُضافِ فَلِحملِهِ عَلَى المُضَافِ، وَوَجْهُ مُشَابَهَتِهِ للمضافِ من ثلاثةِ أوجُهٍ وَهِيَ:

أنَّ الأوّلَ في كلِّ واحدٍ منهما عاملٌ في الثاني.

وأنَّ الأوّلَ منهما يَخفِضُ الثاني.

وأنَّ الثاني منهما يُتَمِّمُ الأوّل[1].

ومثال المُضافِ: يا عبدَاللهِ.

ومثالُ المُشَبَّهِ بالمضافِ: يَا طالعاً جَبَلاً.

ومثالُ النَّكِرَةِ: يا رجلاً، لغيرِ مُعَيَّنٍ.

قولُهُ: *(وَتوابعُ المُنادَى [2] المَبنيِّ المفردةُ مِنَ التَّأكيدِ وَالصِّفَةِ وَعَطْفِ البيانِ والمعطوفِ المتبع دخولُ (يا) عليهِ، تُرفَعُ على لفظهِ وتُنصَبُ عَلَى مَحَلِّه).*

إِنَّما قَيدَ المُنادَى بالمَبنِي احترازاً[3] مِنَ المنادَى المُعرَبِ لأنَّ تابعَ المُنادَى المُعرَبِ لا يكونُ إلّا منصوباً أو مجروراً كتوابعِ المُستَغَاثِ، وَإِنَّما قَيَّدَ التوابعَ بالمُفْرَدِ لِتَخْرُجَ عَنْهُ التوابعُ المضافةُ، فَإِنَّها لا تكونُ إلّا منصوبةً.

قولُهُ: *(مِنَ التأكيدِ والصِّفَةِ إلى آخرِهِ).*

---

(١) في ف، ل: متمّم للأوّل.

(٢) ساقطة من الأصل، ومن ف.

(٣) في ف: احتراز.

بيانٌ لِتِلكَ التَّوابعِ.

وقولُهُ: *(المعطوفُ الممتنعُ دخولُ (يا) عَلَيهِ).*

إشارةٌ إلى المعطوفِ المُعرَّفِ بلام[1] التَّعريفِ، نَحو: الحَسَنِ، والصَّعِقِ، وغيرِ ذَلِكَ، وَإنَّما قيدَ المعطوفَ بِهَذا القَيدِ لأنَّ ما عداهُ حُكْمُهُ حكمُ المُستَقِلِّ كَمَا يجيءُ.

قولُهُ: *(تُرفَعُ[2] عَلَى لَفظِهِ، وَتُنْصَبُ عَلَى مَحَلِّهِ).*

بيانٌ لِجَوازِ الرَّفعِ والنَّصبِ فِي هَذهِ التوابعِ.

فَقَالَ: الرفعُ فيها محمولٌ على لفظِهِ، والنصبُ محمولٌ على مَحَلِّهِ.

فإنْ قِيلَ: المنادىٰ هَاهنا مَبني، وتوابعُ المَبني إنَّما تَتبَعُ مَحَلَّهُ دونَ لفظِهِ، فَلا يُقالُ: مضى أَمسِ الدَّابرِ بجرِّ الدابرِ، بل يقالُ برفعِهِ حملاً على محلِّ أمسِ، فَلِمَ جَازَ هَاهُنا؟

قُلنَا: لمشابهةِ حركةِ المُنادَى حركةَ المعربِ من حيثُ أَنَّ الضَّمَّ مطردٌ فِي كُلِّ مُنادَى مفردٍ معرفةٍ، كَمَا أنَّ الرفعَ مُطَّرِدٌ فِي الفَاعلِ، والنصبَ في المفعولِ، والجرَّ في المضافِ إليه. وَإذا شَابَهَ حَرَكَتُهُ حَرَكَةَ المُعرَبِ[3] جَازَ حَمْلُ تَوابِعِهِ على لفظِهِ، كَمَا جَازَ في توابعِ المُعرَبَاتِ، أَو نَقُولُ إنَّ حَرَكتَهُ تُشْبِهُ حركةَ المُعْرَبِ مِنْ حيثُ أَنَّ كُلَّ واحدةٍ مِنهُمَا عَارِضَةٌ غيرُ لازِمَةٍ، وَإذَا كَانَ كَذَلِكَ جَازَ الحَمْلُ عَلَى اللفظِ، وَإنْ لَمْ يَجُزْ فِي سَائِرِ المَبْنِيَّاتِ[4].

---

(١) في ل: بحرف.

(٢) في ز: وترفع.

(٣) زاد في ف: من حيث.

(٤) مقابل هذا الكلام حاشية على الأصل جاء فيها: (فإنْ قيلَ مقتضى ما ذكرتم أن لا يجوز رفع التوابع في ←

مِثالُ التأكيدِ: يا تميمُ أجمعينَ وأجمعونَ[(١)].

ومثالُ الصِّفَةِ: يَا زَيدُ العاقِلُ بالنَّصبِ والرفعِ.

وَمِثَالُ عَطفِ البيانِ: يا غلامُ بِشْرٌ[(٢)] وَبِشْراً.

وَمثالُ المَعطُوفِ الممتنعِ دخولُ (يا) عَلَيهِ: يَا زيدُ والحارثُ والحارثَ[(٣)]،

وَكقولِهِ تَعَالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيرُ﴾[(٤)] بالرَّفعِ والنَّصبِ[(٥)].

← قولنَا: (يا هذا الرجل)، و(يا هؤلاءِ الكرام)، لأنّ المنادىٰ ليسَ بمرفوعٍ، حتىٰ يحمل على لفظه لكنّه يجوز، قلنا: يريد باللفظ في قوله: (ترفع على لفظه) ما يرفع المنادىٰ به حرفاً كان أو حركة، لفظاً نحو: يا زيد، أو تقديراً نحو: يا فتىٰ، ويا قاضي، أو محلاً نحو: يا هؤلاء، فإنّه مضموم محلاً بمعنىٰ أنّه لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الأصل، كان مضموماً كما أنّ مثل هذا وهؤلاءِ مرفوع محلاً بهذا المعنىٰ. ويجوز أن يكونَ للشيء الواحد محلّان باعتبارين كهذا في قولنا: (عجبت من ضرب هذا الظريف) فإنّ هذا محلّه الجرّ باعتبار كونه مضافاً إليه، والرفع باعتبار كونه فاعلاً للمصدر من حيث المعنىٰ، فجاز في الظريف الرفع والجرّ باعتبارين:

فإن قيل ما ذكرتم يقتضي أن يقال: ترفع على لفظه أو محله وتنصب على محلّه.

قلنا: لمّا كان الغالب في المنادى المفرد المعرفة البناء على الضمّ أو على ما يقوم مقامه، وكان غيره أيضاً البناء على الضمّ لضرورة الضمّ أو ما يقوم مقامه علامة للمنادى المفرد المعرفة كما مرّ في الفاعل، كان الضمّ أو ما يقوم مقامه كالملفوظ مع أنّ له محلاً آخر غير هذا المحلّ، فلو أطلق المحلّ على الضمّ المقدّر أيضاً كما يطلق على النصب، حصل الالتباس. كذا في المختصر).

وهذا النصّ مأخوذ من الوافية: ٢١٢ ـ ٢١٣.

ومعلوم أنّ (المختصر) من أسماء الوافية لأنّها مختصر (البسيط).

(١) في ت، ع، ف، ل: أجمعون وأجمعين.

(٢) (بشر) ليس في ع.

(٣) زيادة من ل.

(٤) سورة سبأ: ١٠.

(٥) قرأ يعقوب والأعرج بالرفع، وقرأ سائر القرّاء بالنصّب. مجمع البيان ٢٢: ١٨٥.

وَلقائلٍ أَنْ يقولَ: لَو قَالَ: وتوابعُ المَبني المفردةُ غَيرِ المُبْهَمِ تُرْفَعُ عَـلَى لَـفظِهِ وَتُنْصَبُ على محَلِهِ لَكَانَ أَصوبَ، لِئَلّا يَدخُلَ فيهِ مِثلُ: يَا أَيُّهَا الرجلُ فَإِنَّهُ لا يجـوزُ فيهِ عِندَهُ الوَجهَانِ.

وَجوابُهُ أَنْ نَقولَ[1]: لمّا ذَكَر حُكْمَهُ بَعْدَ ذَلِكَ استَغنَى عَنْ أَنْ يَأخُذَ هَذَا القيدَ هَاهُنَا.

وَلِقائلٍ أَنْ يقولَ: إِنَّ أحكامَ التوابعِ تُذكرُ فِيما بَعْدُ، فَلِمَ ذَكَرَهَا هُنا؟

وَجَوابُهُ أَنْ نَقولَ: إِنَّهُ لم يَذكرْهَا هُنا إلّا توابعَ المُنادَى المَضْمُومِ لاختصاصِهَا بِخَاصّةٍ ليستْ لسائرِ[2] التوابعِ.

واعلمْ أَنَّهُ لو قَالَ: وتوابعُ المبني المفردةُ أَو مَا هـوَ في حُكـمِ المـفْرَدَةِ لكـانَ أصوبَ، ليدخُلَ فيهِ مثلُ[3]: الحَسَنِ الوَجْهِ، فَإِنَّهُ يجوزُ فيهِ الوَجهَانِ أَيضاً، وَإِنْ كانَ مُضافاً، لكونهِ في تقديرِ المفردِ، لأنَّ إضافَتَهُ لفظيةٌ.

واعلمْ أَنَّ سيبويهِ منعَ من وصفِ اللهمَّ، لأنَّ الميمَ[4] صوتٌ ضُمَّ إلى مَا يَجري مجـراهُ[5]، وَأجازَهُ المـبردُ[6] واسـتَدَلَّ بـقولِهِ تَـعالى: / ٣٩ و / ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ

---

(١) زاد في ل: انّه.

(٢) في ع: كسائر.

(٣) (مثل) ليس في الأصل، ولا في ز.

(٤) في ت، ز، ع: اللهم.

(٥) الكتاب ١: ٣١٠.

(٦) المقتضب ٤: ٢٣٩.

السَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[1]، وبقولِهِ تعالَى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ﴾[2]. وَجَعَلَهُ سيبويهِ نَداءَينِ[3]، وَحَرْفُ النِّدَاءِ مَحذوفٌ، وَلِلمُبَرِّدِ أنْ يَقُولَ: قَولي رَاجِحٌ[4] لعدمِ الحذفِ فيهِ ووجودِ الحذفِ في قَولِكَ، وَلأَنَّ هذهِ الألفاظَ وَصْفٌ، فالقياسُ أنْ يكونَ صفةً، وَأَصْلُهُ عندَ سيبويهِ يا اللهُ، إلّا أَنَّهم أسقطوا يا[5] من أوّلِهِ كراهةَ اجتماعِهِ مَعَ الألِفِ واللامِ، ثُمَّ عُوِّضَ بِالميمِ آخِراً [كراهيةَ أَنْ يَلتبِسَ بأدواتِ النداءِ لَوْ زِيدَ أوّلاً، ولأنَّ مِنْ عادَتِهم أن يُبدلوا آخِراً][6] إذا حذفوا شيئاً من أوّل الكلمةِ، وَإِنَّما عُوِّضَ الميمُ دونَ غيرِهِ لكثرةِ ما يُزادُ آخِراً نَحو: زُرْقُم[7] وَدِرْدِم[8].

وَأصلُهُ عندَ الفرّاء يا اللهُ أُمَّنا بِخَيرٍ[9] فَحَذَفَ النُّونَ وَالألِفَ والهمزةَ، وحرفَ النداءِ مِنْ غيرِ عِوضٍ، ثُمَّ رَكَّبَ الكَلِماتِ[10] مَعاً[11].

واعلمْ أنَّ هذا القولَ ضعيفٌ.

---

(١) سورة الزمر: ٤٦.

(٢) سورة آل عمران: ٢٦.

(٣) الكتاب ١: ٣١٠.

(٤) في ت، ع، ف، ل: أرجح.

(٥) في ت: الياء.

(٦) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٧) في ع: رقم. قال في لسان العرب ـ زرقم ـ ١٥: ١٥٦: ومما زادوا فيه الميم زرقم للرجل الأزرق.

(٨) امرأة دردم تذهب وتجيء بالليل، والدردم: الناقة المسنّة. المصدر السابق ـ دردم ـ ١٥: ٨٩.

(٩) انظر: معاني القرآن للفراء ١: ٢٠٣.

(١٠) في ت، ز، ع: الكلمتان، وفي ل: الكلمتين.

(١١) زيادة من ت.

أمّا أولاً: فلِكثرَةِ الحذْفِ.

وأمّا ثانياً: فلأنَّهُ لو كانَ كَما ذكَرَهُ[1] لَحسُنَ دخولُ (يا) عليهِ.

وأمّا ثالثاً: فَلأنَّهُ لو كانَ كَذلِكَ، لَمْ يَجُزْ أنْ يُقالَ: اللَّهُمَّ أُمَّنا بخيرٍ، للزومِ التكرارِ، وَلِعَدَمِ حَرفِ العَطْفِ.

وأمّا رابعاً: فَلأنَّهُ لو كَانَ كذلِكَ لجازَ السكوتُ عَلَيهِ.

وَنُقِلَ عن أَبي عليٍّ[2] أنَّهُ مُرَكَّبٌ منْ لا وهُمَّ[3].

قَوْلُهُ: (*والخليلُ في المعطوفِ*[4] *يختارُ الرفعَ وأبو عمرٍو النصبَ*).

اعلمْ أنَّ في المعطوفِ[5] الممتنعِ دخولُ حرفِ النداءِ عليهِ خلافاً بينَ الخليلِ وأبي عمرٍو[6].

فَقالَ الخليلُ: الرفعُ مُختارٌ لكونهِ منادىً[7] ثانياً فَيُحرَّكُ بِحَركَةِ المنادَى معَ جوازِ تلكَ الحركةِ تنبيهاً على أنَّهُ مُنادىً ثانٍ[8].

---

(١) في ت، ز، ع، ف: ذكرناه.

(٢) في ف، ل: أبي العلاء.

(٣) المسائل الشيرازيّات ٢: ٢٤١.

(٤) (في المعطوف) ليس في ز، ع، ف.

(٥) كلمة (المعطوف) ساقطة من ت، ز، ع، ف.

(٦) في ت، ع، ف، ل: وبين أبي عمرو. وأبو عمرو بن العلاء اسمه زبّان قارئ البصرة وأحد القراء السبعة ولد بمكة ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة سنة ١٥٤هـ، وعنه أخذ الخليلُ. غاية النهاية ١: ٢٨٨.

(٧) في الاصل، وفي، ز: منارا.

(٨) (قال الخليل: من قال يازيدُ والنَّضْرُ فنصَبَ فإنّما نَصَبَ لأنَّ هذا كانَ من المواضعِ التي يُرَدُّ فيها الشيءُ إلى ←

وَقَالَ أبو عمرٍو: النصبُ مختارٌ لكونهِ تابعاً وأولويةُ كـونِ تـابعِ[(١)] المَـبني[(٢)] تابعاً لِمَحَلِّهِ دونَ لفظِهِ[(٣)].

قولُهُ: (*وأبو العباسِ، إن كانَ*[(٤)]*كالحَسَنِ، فَكالخَليلِ، وإِلّا فَكأَبِي عمرٍو*).

أي: وَقَالَ أبو العباسِ المُبَرِّدُ: إنْ كَانَ المعطوفُ مِمّا يُمكنُ انتزاعُ الألِفِ واللامِ منهُ[(٥)] كَالحسَنِ فالرفعُ أَولَى فيهِ كَما هُوَ اختيارُ الخليلِ لِجوازِ تقديرِ (يا) فيهِ فَيُحَرَّكُ بِحَرَكةِ مافيهِ حرفُ النداءِ تنبيهاً على أَنَّهُ مُنادى. وَأَشارَ إِليهِ بقولهِ: (وأَبو العباسِ، إنْ كانَ كالحَسَنِ، فكالخليلِ) وَإِنْ لَمْ يَكُنِ المعطوفُ مما يمكنُ انتزاعُ الالِفِ واللامِ مـنهُ كالنجمِ والصَّعِقِ، فالنصبُ أَولَى، كما هُوَ اختيارُ أَبي عـمرٍو، وَإِليـهِ أَشـارَ بِـقولِهِ: (وَإِلّا[(٦)] فكأَبِي عمرٍو). لِعَدمِ صحةِ دخولِ (يا) فيهِ لامتناعِ نَزْعِ اللامِ مـنهُ لِيمكـنَ تقديرُ حرفِ النداءِ فيهِ، وَإِذا امتنعَ تقديرُ حرفِ النداءِ، فالحملُ على الموضعِ أَولى[(٧)]، ولكونهِ تابعاً للمَبنِي[(٨)].

← أصلهِ. فأمّا العربُ فاكثر ما رأيناهم يقولون: يازيدُ والنَّضْرُ). وبهذا أخذ سيبويه والمازني. الكتاب ١: ٣٠٥، والمقتضب ٤: ٢١٢.

(١) في ل: التانع.

(٢) كلمة (المبني) ليست في: ل.

(٣) وممن اختار النصب أيضاً عيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرمي. المقتضب ٤: ٢١٢.

(٤) كلمة (كان) ساقطة من ل.

(٥) (منه) ساقطة من ت، ف، ل.

(٦) كلمة (إلّا) ليست في الأصل، ولا في ز.

(٧) المقتضب ٤: ٢١٣.

(٨) على حاشية الاصل هنا التعليق التالي: (ولقائل أن يعكس هذا الحكم ويقول: إذا لم يمكن نزع اللام من ←

قولُهُ: *(وَالمُضَافَةُ تُنصَبُ)*.

عطفٌ على المفردةِ في قولِهِ: *(وتوابع المنادى[1] المفردةُ)*، أي: وتوابعُ المبنيِّ المضافةُ تُنْصَبُ حملاً على محَلِّهِ، وَلَمْ يَجُزْ حَمْلُها عَلَى لَفظِهِ، لانَّ المُنادَى إذا كانَ مُضافاً لمْ يَجزْ فيهِ إلّا النَّصْبُ [، فتَابِعُ المُنادَى الذي هُوَ أَبعدُ مِن حرفِ النداءِ الذي هُوَ موجِبٌ للبناءِ لَمْ يجزْ فيهِ إلّا النَّصبُ][2].

واعلمْ أَنَّهُ لو قالَ: المضافَةُ اضافةً حقيقيةً تُنصَبُ لكانَ أَولَى لِئَلا يُنْقَضَ بمثلِ: الحَسَنِ الوجهِ، فَإِنَّهُ يجُوز فيهِ الوجهانِ.

← الكلمة كالنجم والصعق كان كجزء منها ولم يكن للتعريف. وإذا كان كذلك جاز تقدير حرف النداء فيها، فالرفع حينئذٍ أولى تنبيها على انه منادى ثان وإذا امكن نزع اللام منها كان للتعريف، فلم يجز تقدير حرف النداء فيها، فالنصب حينئذ أولى. ويمكن أن ينصر مذهب أبي العباس بأن الاعتبار في اللام عندهم صورة لام التعريف، ولهذا لا يقال: ياالنجم وياالصعق.

ويدل عليه جواز يازيد وياهذا، وامتناع ياالرجل مع كونه تعريف اللام اقل من تعريف العلم والاشارة. وإذا كان كذلك كان الرفع اولى مما تنزع اللام عنه لزوال مانع دخول حرف النداء عليه في بعض الاوقات، والنصب أولى فيما لم ينزع عنه للزوم مانع دخول حرف النداء عليه.

اعلم انه ذكر في شرح الكتاب قال أبو العباس ان كان المعطوف عليها معرفا بلام التعريف نحو (يازيدُ والنَّضْرُ) كان الرفع اولى، وان لم يكن عليها نحو: (يازيدُ والرجلَ) كان النصب أولى، وَفَرَّقَ بينهما بأن (النضرَ) و (نضراً) علمٌ وليس الالف واللام لمعنى في النضر بخلاف الرجل فان اللام فيه معاقِبٌ للاضافةِ.

ولما كان الواجب في المضاف النصب كان الاختيارَ، والوجهُ فيما هو بمنزلةِ المضافِ النصبُ. هذهِ عبارتهُ. وهذا النقلُ مخالفٌ لما ذكرناه أولاً بعضَ المخالفة. من المختصر).

وهذا النص مأخوذ من الوافية: ٢١٥ ـ ٢١٦.

(١) في ت. ع. ل: المبني.

وفي مجموع مهمات المتون: ٣٨٩: المنادى المبني.

(٢) مابين المعقفتين ساقط من ل.

وَأيضاً لو قَالَ: المضافَةُ[١] والمُشَبَّهَةُ بالمضافِ لكانَ أصوبَ، ليشمَلَ مثلَ[٢] يازيدُ وثلاثةً وثلاثينَ، وسائرَ التوابعِ المُشَبَّهَةِ بالمُضَافِ، فإِنَّهُ لَيسَ فيهِ[٣] إِلّا النَّصْبُ.

قولُهُ: *(والبَدَلُ والمعطوف غَيرُ ما ذُكِرَ حُكمُهُ حكمُ المستقلِّ مطلقاً).*

أَيْ: البَدَلُ وَالمعطوف الغيرِ الممتنع دخولُ حرفِ النداءِ عليهِ، إِذَا كانَ تابعاً / ٣٩ظ / للمنادَى مفرداً كانَ أو غيرَهُ، وسواءٌ كانَ المنادَى مفرداً أو مضافاً كانَ حكمُهُ حُكمَ المنادَى المُستقِلِّ فِي البناءِ والاعرابِ.

أَمَّا البَدَلُ فلكونِهِ بِتكريرِ العاملِ، كَمَا سيجيءُ فِي بَابِهِ فَوَجَبَ أَنْ يكونَ حكمُهُ حُكمَ[٤] المنادَى المُستَقلِّ.

وَأَمَّا المعطوفُ غيرُ مَا ذكرنا[٥] فَلكونِهِ مقصوداً بالنداءِ[٦] وانتفاءِ مانعِ تَقْدِيرِ حرفِ النداءِ فيهِ.

مِثالُ البَدَلِ: يَازيدُ زيدُ، ويا أَخانا صاحبَ عمرٍو ويا زيدُ أَخانا ويا أَخانا زيدُ.

ومثالُ العطفِ: يا زيدُ وعمرُو، ويا أخانا وصاحبَ عمرٍو، ويا زيدُ وأَخَانَا،

---

(١) ساقطة من الاصل.

(٢) ساقطة من الاصل.

(٣) في ز: فيها.

(٤) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٥) في ت، ز، ع: ذكر.

(٦) الكلمة ساقطة من الاصل، ومن ز.

ويا أَخَانَا وزيدُ.

واعلم أن المازنيّ[1] والاخفش أجازا: يازيدُ وعمراً[2] حملاً على المَحَلّ ولمْ يُجِزْهُ سيبويهِ[3] وهو ضعيفٌ لِما ذَكَرنَاهُ.

المنادى العلم

قولُهُ: *(والعلمُ الموصوفُ بابنٍ مضافٍ إلى عَلَمٍ يُختارُ فَتحُهُ).*

اعلمْ أَنَّ المنادَى المفردَ المعرفةَ[4] الموصوفَ بابنٍ أو ابنةٍ لا يخلو من أَنْ يكونَ علماً، أو لمْ يكنْ.

فإن كانَ الثاني، كانَ المنادى مبنياً على الضمِّ والابنُ أو الابنةُ مضافاً منصوباً لما ذكرنا.

وان كانَ الاولَ: فالابنُ لا يخلو من أَنْ يكونَ مضافاً إلى عَلَمٍ، أو لمْ يكنْ.

فَإِنْ كانَ الثاني: كانْ حكمُهُ ما ذكرنَاهُ الآنَ.

---

(١) هو أبو عثمان بكر بن محمّد بن بقية المازني البصري أخذ عن أبي عبيدةَ والاصمعي وأخذ عنه المُبَرِّدُ وهو صاحب كتاب التصريف توفي سنة ٢٤٧ هـ. مراتب النحويين: ١٢٦، وطبقات النحويين واللغويين: ٨٧، ونزهة الالباء: ١٤٠.

(٢) نسب الرضي في شرح الكافية ١: ١٣٦ ذلك سهواً إلى سيبويهِ وفي الاشموني ٣: ١٤٩: أجاز المازني والكوفيون يازيدُ وعمراً.

(٣) قال في الكتاب ١: ٣٠٥: (وتقول: يازيدُ وعمرُو ليس إلّا).

(٤) زيادة من ت، ع، ف.

وإنْ كانَ الاولَ: فالاكثرونَ على فتحِ المنادى مع نصبِ الابنِ أو الابنةِ وَهُوَ المختارُ[1]، وهذهِ اللغةُ غريبةٌ، لانَّ حقَّ الصفةِ أَنْ تتبعَ الموصوفَ في الاعرابِ وهَاهُنا بالعكسِ من ذلكَ، والعِلَّةُ في ذَلِكَ، أَنَّ الصِّفَةَ والموصوفَ جُعِلا كالاسم الواحدِ، إذ كلُّ انسانٍ منسوبٌ إلى أبيه فَجُعِلا كالاسمينِ اللذينِ رُكِّبَ أحدُهُما معَ الآخرِ، ولذلكْ حُذِفَ التنوينُ منَ العَلَمِ الموصوفِ إذا وقعَ الابنُ صفةً لَهُ مضافاً إلى عَلمٍ آخرَ إذا كانَ الابنُ أو الابنةُ معَ الموصوفِ بمنزلةِ الاسمينِ اللذينِ رُكِّبَ احدُهما معَ الآخرِ فُتِحَ آخرُ الاسمِ الاولِ مِنهُما، وَهُوَ الموصوفُ كما فُتِحَ آخرُ الاسم الاولِ منَ المُركَّبِ من الاسمينِ ومن شدةِ اتصالِهما شَبَّهَ سيبويهِ حركةَ الدَّالِ من (زيدٍ)، في قولنا: يا زيدُ ابنَ عمرٍو بحركةِ الراءِ من امرئٍ[2]، وحركةِ النونِ مِنْ أَنتُم، يعني فكَما أنَّ حركةَ الراءِ والنونِ في امرءٍ وأنتم تابعةٌ لحركةِ الهمزةِ والميمِ فكذَلِكَ فيما نحنُ فيهِ.

وذهبَ بعضُهم إلى أنَّ المنادَى يُترَكُ على أصلِهِ عَلَى الضمِّ[3] وهذه لغةٌ ظاهرةٌ

---

(١) على حاشية: ف تعليق جاء فيه: انما ينصب مضافاً على الحال من ابن لأَنَّ الابنَ معرفةٌ، ولأنّ المرادَ بـه اللفظُ، لان لفظَ الابنِ لاشركةَ فيه، ولان الشركَةَ إنما تقع في المسميات دون الاسامي ـ متوسط. وهـذا النص مأخوذ من الوافية ٢: ٢٢٠.

(٢) عبارة سيبويه في الكتاب ١: ٣١٣ ـ ٣١٤: باب ما يكونُ الاسمُ والصفةُ، فيهِ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ينضمُّ فيهِ قبلَ الحرفِ المرفوعِ حرفٌ وينكسرُ فيهِ قبلَ الحرفِ المجرور الذي ينظمُّ قبلَ المرفوعِ وينفتحُ فيه قبلَ المنصوبِ ذلكَ الحرفُ وَهُوَ (ابنمٌ) و (امرؤٌ) فان جررتَ قلتَ (ابنمٍ) و (امرئٍ) وان نصبتَ قلتَ: (ابنماً) و (امرأً) وان رَفعتَ قلتَ (ابنمٌ) و (امرؤٌ).

ومثل ذلك قولك: يا زيدُ بنَ عمرٍ ... وإنّما حملهم على هذا أنهم انزلوا الرفعة التي في قولك: زيد بمنزلةِ الرفعةِ في راءِ امرئٍ، والجرُّ بمنزلةِ الكسرِ في الراءِ والنصْبَ كفتحةِ الراءِ ...

(٣) هذا مذهب المبرد. المقتضب ٤: ٢٣٢.

لا احتياجَ إلى التكلُّفِ فيها، وفي لفظِ المُصَنِّفِ تنبيهٌ على جوازِ هذهِ اللغةِ بقولِهِ: (يُختارُ فتحُهُ).

واعلمْ أَنَّ الابنَ أو الابنةَ يحذفُ التنوينُ مِن موصوفِهِمَا عندَ سيبويهِ عندَ حصولِ اربعةِ اشياءَ[1]:

كثرةُ الاستعمالِ، والتقاءُ السَّاكنينِ، وكونُ الابنِ صفةً، وَأَنْ يكونَ واقعاً بينَ عَلَمَينِ، [فَإِن اختَلَّ][2] واحدٌ منْ هذهِ كَقولِهِ:

جَاريةٌ مِنْ قيسٍ بنِ ثَعْلَبة[3]

[لَمْ يَجُزْ عندَهُ حَذفُهُ[4] إِلّا عندَ ضرورةِ الشِّعرِ][5]، فَإِنْ لَمْ يكنِ الابنُ وصفاً نَحو: زيدٌ ابنُ عمرٍو، أو[6] لم يقعْ [بينَ عَلمينِ نَحو: زيدٌ ابنُ أَخينا أو لَمْ يقع][7] التقاءُ الساكنينِ نَحو هندٌ بنتُ عاصمٍ فيمن صَرَفَ (هند) أو لَمْ يكثرِ استعمالُهُ نَحو: هَذا زيدٌ ابنُ عمرٍو، فَفِي جميعِ هذهِ يثبتُ التنوينُ لفظاً والالفُ خطّاً.

واعلمْ أَنَّ جملةَ المواضعِ التي يحذفُ مِنها التنوين سِتَّةٌ:

---

(١) الكتاب ١: ٣١٤.

(٢) في ت :فأخل.

(٣) للاغلب العجلي. الكتاب ٢: ١٤٨، والمقتضب ٢: ٣١٣، والخصائص ٢: ٤٩١، والامالي الشجرية لابن الشجري ٢: ٣٨٢، طبع بيروت، والخزانة ٢: ٢٣٦.

(٤) في ت، ز، ع: خلافه.

(٥) في ف، ل: لم يجز عنده حذفه إلا عند ضرورة الشعر كقوله:

جَارِيةٌ مِنْ قيسٍ بنِ ثَعْلَبَة

(٦) (أو) ساقطة من الاصل.

(٧) مابين المعقفتين ساقط من ف.

معَ لامِ التعريفِ، ومعَ الاضافةِ، ومنْ غيرِ المـنصرفِ، والمـبني، والمـوقوفُ عليهِ، وَهَذَا البابُ.

واعلمْ أيضاً أنّ ثبوتَ التنوينِ في اللفظِ والألِفِ في الخَطِّ مُتلازِمَانِ وَكَذَلِك حَذفهُما.

نداء المعرف باللام

قولُهُ: *(وَإذا نودِي المعَرَّفُ باللامِ إلى آخره)* / ٤٠ و /.

اعلمْ أنَّهم لما أرادوا نِدَاءَ مافيهِ اللامُ[١] وَتَعَذَّرَ فِيهِ[٢] إدخَالُ حَـرْفِ النـداءِ لِكراهَيتِهِم الجمعَ بينَ أداتَي التعريفِ، أتوا فِي الصـورةِ بِمُـنادى مجـردٍ عـن حـرفِ التعريفِ، وَهُوَ أَيُّ أو هذا ثُمَّ اتبعوهُ المعرَّف باللامِ فَقَالوا: يَا أَيُّها الرجلُ، ويـا هـذا الرجلُ صفةٌ لهُ[٣]، وأتوا بحرفِ التنبيهِ، إمَّا للتنبيهِ عَلَى أَنَّ المنادى ما بعدَهَا، وَأَمَّـا لِأَنَّ (أَيّاً) مُلازمٌ للاضَافَةِ، وَأتوا بِهَا لِتكونَ كالعِوَضِ من المضافِ إليهِ، وَإِمَّا لِـيدلَّ عَلَى خروجِ (أَيٍّ) من بَابِهَا.

ومنهُمْ من يجعلُ المعرَّفَ باللامِ عَطْفَ بيانٍ[٤]، لكونهِ غيرَ مشتقٍ، والتُزِمَ رفعُ

---

(١) في ع: الالف واللام.

(٢) زيادة من ت، ع، ف، ل.

(٣) زيادة من ت، ع، ف، ل.

(٤) صرّح بذلك ابن يعيش في شرح المفصل ١: ١٣٠.

الرَّجُلِ عندَ الاكثرينَ، إمَّا لأنَّهُ المقصودُ بالنداءِ، وَإمّا لأنَّ (أيّاً) وَصِفَتَها كالاسمِ المفردِ، وَإمّا لأنَّ الحَمْلَ عَلَى المَحلِّ، إنّما يكونُ بعدَ تمامِ المتبوعِ، وَإمّا للفرقِ بينَ الصفةِ المُستَغْنَى عَنْها وبينَ[1] الصفة اللازمةِ.

وَأَجازَ المازنيُّ[2] والزَّجاجُ نصبَهُ قياساً عَلَى صفةِ المُنادَى غَيرِ المُبهَمِ، والاخفشُ يجعلُ (أيّاً) بمعنى الذي، ويجعلُ الرجلَ خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ[3] والتزموا أَيضاً رفعَ توابعِ الرجلِ مضافةً كانتْ[4] أو غَيرَها، فَقَالوا: يَا أَيُّها الرجلُ ذو الجُمَّةِ لكونهِ من توابعِ المعربِ المرفوعِ، ووجوبِ رفعِ توابعِ المرفوعِ[5].

واعلمْ أَنَّ (أيّاً) يَستوي فيها المفردُ، والمُثَنَّى، والمجموعُ، والمؤنثُ والمذكَّرُ، يقالُ: يَأَيُّها الرجلُ، ويأَيُّها الرجلان، ويأَيُّها الرجالُ، ويَأَيُّها المرأَةُ، والأولَى التأنيثُ

---

(١) أشرنا إلى تكرار (بين)، ١: ٢٨٢.

(٢) في الاشموني ٣: ١٥٠: وأجاز المازني نصبَهُ قياساً على صفةِ غيرهِ من المنادياتِ. وقالَ الزجاجُ: لم يُجِزْ هذا المذهبَ أحدٌ قبلَهُ ولا تَابَعَهُ أحدٌ بَعْدَهُ.

(٣) المصدر السابق.

(٤) في ع: كان.

(٥) على حاشية الاصل التعليق التالي: (وفيه نظر لجواز أن تكون توابعُ المعربِ تابعةً لمحلهِ إذا غاير اعرابُ محله اعرابَ لفظهِ، نحو: ما زيد بقائم ولا قاعداً ـ بالنصب والجر ـ فالاولى أن يقال: لوجوب رفع متبوعه. نعم يجوز نصب ذا مالٍ على أن يجعله بدلا من (أيّ) كأنك قلت يا أيها الرجلُ ياذا المال.

وكذا الكلام في: ياهذا العاقلُ ذا المالِ، فان جعلتَ ذا المالِ تابعاً للعاقل، والعاقل مرفوع لم يجز فيه إلّا الرفعُ، وان جعلته تابعاً لهذا بدلاً أو صفة تعيّن النصب.

واعلم انه قِيلَ: ان قُصِدَ في نحو يا هذا الرجلُ نداءَ الرجلِ، كان هذا بمنزلة (أيّ) وان قُصِدَ نداءُ هذا، كان بمنزلةِ زيدٍ، فعلى هذا يجوز في الرجل النصبُ أيضاً. المختصر). وهذا النص مأخوذ من الوافية: ٢٢١ ـ ٢٢٢.

في المؤَنَّثِ، فيُقالُ: يَأَيَّتها المرأةُ دونَ التثنيةِ والجمعِ، فإنَّهما غيرُ جائزَينِ للزومِ التأنيثِ، وعدمِ لزومِ التثنيةِ والجمعِ.

قولُهُ: (**وقالوا يا اللهُ خاصةً**).

هذا سؤالٌ على قولِهِم: وَإِذا نُودِيَ مَا فيهِ لامُ التعريفِ تُوصِّلَ بأيٍّ أو بهذا، وَهُوَ أَنْ يُقالَ: يَنْتَقِضُ قولُهم بمثلِ اللهِ فانَّهُ يجوزُ نِدَاؤُهُ من غيرِ تَوَصُّلٍ بِأَحَدِ مَا ذَكَرْتُم.

وجوابُهُ:

إمَّا أولاً: فَلِأَنَّ الأَلِفَ واللامَ هَاهُنا عِوَضٌ عن محذوفٍ معَ كَثْرَةِ الاستعمالِ، معَ أَنَّها لَيسَتْ للتعريفِ لِانَّ أصلَهُ الألهُ، فَنُقِلتْ حَرَكةُ الهمزةِ إلى اللامِ، وَحُذِفَتِ الهمزةُ فصارتْ اللاهُ ثُمَّ أَدغَمُوا اللامَ في اللامِ فَقَالوا اللهَ، وجعلوهُ اسمَ واجبِ الوجودِ لذاتِهِ [تَعَالى وَتَقَدَّسَ][1].

والحاصِلُ أَنَّ جوازَ دخولِهِ عليهِ مُعَلَّلٌ بِعَدَمِ كونِهِ للتعريفِ، وبكونِهِ عِوَضاً من حرفٍ أَصليٍّ، وبكثرةِ الاستعمالِ.

وأَمَّا ثانياً: فَلِكَراهِيَّتِهم اطلاقَ اسمِ[2] المُبْهَمِ عَلَى ذاتِ اللهِ تَعالَى.

وأَمَّا ثالثاً: فَلِانَّ اطلاقَهُ[3] عَلَى اللهِ تَعالَى موقوفٌ على الاذنِ الشرعي، ولم

---

(١) مابين المعقفتين ليس في ت، ع، ل.

(٢) في ت، ز، ف: الاسم.

(٣) في ت، ع، ف: اطلاق الاسماء.

يَجِيءِ الاذنُ[١] فِي اطلاقِ (أَيٍّ) و (هذا) عليهِ تَعالى[٢].

وأمّا قولُهُ:

مِــن اجْـلِكِ يَـا التي تَـيّمتِ قَـلْبي
وَأنْتِ بَخِــيلَةٌ بِــالوَصْلِ عَــنِّي[٣]

فشاذٌّ شُبِّهَ بيا اللهُ للزومِ اللامِ.

قولُهُ: (*وَلَكَ فِي مثلِ:*

يــا تَــيمُ تَــيمَ عَـدِيٍّ.... ....[٤]

الضَّـمُّ والنَّصْبُ).

اعلَم أَنَّ المُنَادَى إذا كُرِّرَ، وأضِيفَ الاسمُ[٥] الاخِيرُ دونَ الاولِ، فَـلَكَ فِي الاولِ الضَّمُ والنَّصبُ مَعَ نصبِ الثاني، كَقولِهِ:

يا تَيمُ تيمَ عَـدِيٍّ.... ....

اما ضَمُّ الاولِ معَ نصبِ الثاني، فلأنَّ الاولَ منادَى مفردٌ معرفةٌ فَيَجبُ ضَمّهُ، وَإِنَّ نصبَ الثاني إمّا ان يكونَ بدَلَ الكلِّ من الكلِّ[٦] [منَ الاولِ][٧] أو عطفَ بيانٍ أو

---

(١) في ت، ف: اذن.

(٢) زيادة من ت، ف.

(٣) البيت لا يعرف قائله، ويروى (بالود) مكان (بالوصل). الكتاب ١: ٣١٠، والمقتضب ٤: ٢٤١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٨، والهمع ٣: ٤٧، والخزانة ٢: ٢٩٣.

(٤) سيذكر المؤلف هذا البيت كاملاً منسوباً إلى قائله في ١: ٤٣٤، وزاد في ع: إلى آخره.

(٥) ساقط من الاصل.

(٦) انظر ١: ١١٩.

(٧) زيادة من ت، ع، ل.

منادىً محذوفاً منهُ حرفُ النداءِ، أو مفعولاً بِهِ باضمارِ أَعني.

وَأَمّا نصبُ الاولِ معَ نصبِ الثاني فيحتَمِلُ وجوهاً ثلاثةً:

أحدُهَا: أَنْ يكونَ الاولُ مُضَافاً إِلى عَدِيٍّ، وَالثانِي مُقْحَمٌ للتأْكِيدِ، فَـوَجَبَ نصبُ الاولِ لأَنَّهُ مُنادَى مضافٌ، وَوَجَبَ نَصبُ الثانِي لِأنَّهُ تأْكـيدٌ لِمـنصوبٍ، وَلا تَأْثِيرَ لَهُ فِي المُضَافِ إِليهِ لِأَنَّ التأْكيدَ / ٤٠ ظ / اللفظيَّ لا يغيرُ احكامَ ما قبلَهُ وَمَا بعدَهُ، عَمّا كانَ عليهِ، وهذا المذهبُ منسوبٌ إِلى سيبويهِ[1].

والثاني: أَنَّ تيمَ الثانِي هُوَ المضافُ إلى عَدِيٍّ الظاهِرُ وأَمَّا تيمُ الأولُ فَقَدْ حُذِفَ المُضافُ إِليهِ مِنهُ لدلالةِ الثاني عليهِ، كأَنَّهُ قَالَ: ياتَيمَ عَدِيٍّ، وَهَذا مذهبُ أَبِي العباسِ المُبَرِّدِ[2]، وَنَحوهُ[3]:

.... بَينَ ذِرَاعَي وَجَبْهَةِ الأَسَـدِ[4]

أَي: بينَ[5] ذِرَاعَي الأَسدِ وجبهةِ الأسدِ، لِهذا حَـذَفَ النُّـونَ مِـنْ ذارعـينِ، وَمِثْلُهُ:

---

(١) الكتاب ١: ٣١٤ـ٣١٥.

(٢) المقتضب ٤: ٢٢٧.

(٣) في ل: ومثله.

(٤) هذا عجزُ بيتٍ للفرزدَق، صدرهُ:

يَامَنْ رَأى عارِضاً أُسَرُّ بِهِ

والعارض السحاب والذراعان والجبهة من منازل القمر.

(مَن) منادى. أو المنادى محذوف و (مَنْ) استفهامية. ويروى (اكفكفه) و (أرقت له) مكان (أسرّ به).

ديوان الفرزدق ١: ٢١٥، والكتاب ١: ٩٢، والمقتضب ٤: ٢٢٩، والخزانة ٢: ٣١٩.

(٥) كلمة (بين) ساقطة من ف، ل.

إلَّا عُـلالَةَ أَو بَـدَا هَـةَ سَـابحٍ ......[1]

أَي عُلالةُ سَابحٍ أَو بُدَاهةُ سَابحٍ فَحَذَفَ التّنوينَ مِـنْ عُـلالة، وَإِذا جـازَ في امثالِ هذهِ معَ اختلافِ المُضافِ، فهوَ معَ اتفاقِهِ أَولَى.

قِيلَ على المذهبِ الاول: إِنَّهُ يُؤَدِي إِلى[2] أَمرَينِ مَحْذُورَينِ:

أحدُهُمَا: التقديمُ والتأخيرُ من غيرِ فائدةٍ.

والثاني: الفَصلُ بينَ المُضَافِ والمضافِ إِليهِ.

فَعَلَى مذهبِ سيبويهِ، ليسَ لِاعرابِهِ إِلّا وَجْهٌ واحِدٌ، وَهُـوَ أَنَّ تـيمَ[3] الاولَ منادَى مضافٌ، وتيمَ الآخِرَ زائدٌ مقحمٌ. وَأَمَّا عَلَى مَذهَبِ المُبَرِّدِ فَيحتَمِلُ اعـرابُ الثاني وجوهاً:

أَحدُهَا: أَنْ يكونَ منادىً مستأنفاً، كَأَنَّهُ قَالَ: يا تيمَ عَدِيٍّ يا تيمَ عَدِيٍّ إِلّا أَنَّهُ حُذِفَ حَرفُ[4] النِّدَاءِ مِنَ الثانِي لِدلالةِ الاولِ عَليهِ.

الثاني: أَنْ يكونَ عطفَ بيانٍ.

---

(١) البيت للاعشى وبقيته: ..... نهدِ الجُزَارَة

ويروى (قارح) مكان (سابح). والعُلالةُ: آخرُ جَرِي الفرسِ. والبُدَاهَـةُ: أولُـهُ. والسـابح: الجـوادُ. والقارحُ: الذى بَلَغَ اقصى اسنانِهِ عندَما اكملَ خمسَ سنينَ. والنهدُ: المرتفعُ. والجُزارة: ما يأخذُهُ الجَزَّارُ من الذبيحةِ وهيَ الرأسُ واليدانِ والرجلانِ. ديوان الاعشى الكـبير ـ تحـقيق الدكـتور م. محـمد حسـين ـ القاهرة: ١٥٩، والكتاب ١: ٩١، والمقتضب ٤: ٢٢٨، والخصائص ٢: ٤٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ٢٢.

(٢) (إلى) ساقطة من الاصل.

(٣) ساقطة من ت، ع، ف.

(٤) في الاصل: حرف حرف.

الثالثُ: أَنْ يكونَ بدلاً منَ الاولِ.

الرابعُ: أن يكونَ منصوباً باضمارِ الفعلِ.

والثالثُ[١]: أن يكونَ فتحُ الاولِ على الاتباعِ، لنصبِ الثاني، يعني كان الاولُ منادَى مفرداً[٢] معرفةً مبنياً على الضَّمِّ، يُفتحُ إتباعاً للثاني، كَما فعلوا[٣] في: يازيدَ بنَ عمرٍو.

وهذا المذهبُ منسوبٌ إلى أَبي سعيدٍ السِّيرافي[٤] فنصبُ الثاني يحتَمِلُ وجوهاً أربعةً، وَتمامُ البيتِ:

يَا تيمَ تيمَ عَديٍّ لا أَبا لَكُمُ
لا يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوأَةٍ عُمَرُ[٥]

وهو لجرير يهجو عمر بن لجأ التيمي.

ومثله قولُهُ:

يا زيدُ زيدُ اليعملاتِ الذُّبَّلِ
تطاولَ الليلُ عليكَ فانزلِ[٦]

---

(١) تقدم الاول والثاني في ١: ٤٣٢.

(٢) في ف: مفرد.

(٣) في ف: فعلوه.

(٤) الكتاب ١: ٣١٥.

(٥) ويروي: (لا يوقعنكم) مكان (لا يلقينكم)، والشاعر يهجو عمر بن لجأ من بني تيم بن عبد مناة. ديوان جرير: ٢٨٥، والكتاب ١: ٢٦، ٣١٤، والمقتضب ٤: ٢٢٩، والكامل ٣: ٢١٧.

(٦) البيت لعبدالله بن رواحة وينسب إلى بعض ولدِ جريرٍ وإلى عمر بن لجأ.

قولُهُ: (*والمضافُ إلى ياءِ المتكلمِ [يجوزُ فيهِ ياغلاميَ]*[1]).

اعلمْ أَنَّ المنادَى إذا أُضيفَ إلى ياءِ المتكلمِ جازَ فيهِ أربعةُ أوجهٍ، وهيَ:

[الأوّل][2]: ياغلاميَ بفتحِ الياءِ.

والثاني: باسكانِها، واختُلِفَ في أَنَّ أَيَّهما الاصلُ فقَالَ بعضُهم الفتحُ هُوَ الاصلُ لأنَّهُ اسمٌ على حرفٍ واحدٍ[3]، كالكافِ في ضربتُكَ، أو تقولُ: إنّهُ اسمٌ مُضْمَرٌ عَلَى حرفٍ واحدٍ، فيجبُ أَنْ يُبنَى عَلَى الحركةِ قياساً على اخواتِهِ.

وَقَالَ بَعضُهُم: أَصلُهُ السكونُ لأَنَّهُ اسمٌ مضمرٌ، وَهُوَ حرفُ مَدٍّ ولينٍ فَوجَبَ أَنْ يُبنَى عَلَى السكونِ قياساً عَلَى اخواتِهِ وهيَ الواوُ في ضَرَبُوا [والياءُ في تضربينَ، والالفُ في تضربانِ][4] ورُجِّحَ الاولُ بأَنَّ الحركَةَ مستقلةٌ على الواوِ دونَ الياءِ.

وثالثُها: ياغلامِ بحذفِ الياءِ وكسرِ الميمِ لكونهِ أخفَ معَ دَلالةِ الكسرِ على الياءِ.

ورابعُها: ياغلاما، بابدالِ الياءِ الفاً، بعد قلبِ الكسرةِ فتحةً، لانَّ الالفَ أخفَ، وإذا وقفَ أَلحقَ الهاءَ فرقاً بينَ الوصلِ والوقفِ، فقيلَ: ياغلاماهُ.

وَقَدْ نُقِلَ فيهِ لغةٌ خامسةٌ، وهيَ حَذْفُ الياءِ، ومعاملةَ الاسم المضافِ بعدَ

← واليعملات: الابل القوية، الذّبّل: جمع ذابلة أي: ضامرة، ويروى (هديت) مكان (عليك). الكتاب ١: ٣١٥، والمقتضب ٤: ٢٣٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ١٠، والخزانة ٢: ٣٠٢.

(١) في ع: إلى آخره.

(٢) كلمة [الأوّل] منّا إذ يقتضيها السياق، ولم ترد في سائر النسخ.

(٣) زاد في ت، ف: فيجب أن يبنى على حركة كسائر الاسماء التي على حرف واحد.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

الحذفِ، معاملتَهُ لو كانَ مفرداً، وَمِنهُ قراءةُ أبي جعفرٍ[(١)]: (قُلْ رَبَّ احْكُمْ بِالحَقِّ)[(٢)]، وَإِنَّمَا يُفْعَلُ هذا في الاسمِ الغالبِ عليهِ الاضافةُ إلى ياءِ[(٣)] المُتَكَلِّمِ حَتَّى إِذَا لَمْ يُضفْ إلى غيرِ المُتَكَلِّمِ، عُلِمَ أَنَّهُ مُضَافٌ إلى المُتَكَلِّمِ[(٤)].

وَقَدْ حُكِيَ[(٥)] فيهِ لغةٌ سادسةٌ، وَهِيَ: ياغُلامَ بفتحِ الميمِ، قياساً عَلَى يَا أَبَتَ.

ثُمَّ اعلمْ أَنَّ أفصحَ اللغاتِ حذفُ[(٦)] الياءِ، وَابقاءُ الكسرةِ قَبْلَهَا[(٧)] ثم اثباتُ الياءِ ساكنةً، ثُمَّ فتحُها، ثُمَّ قلبُها أَلِفاً[(٨)] ثُمَّ حَذْفُ الألِفِ وابقاءُ الفتحةِ دالةً[(٩)] عليها، ثُمَّ حَذْفُ الياءِ وَضَمُّ الآخرِ، وهيَ أَبعدُ اللغاتِ عَنِ القياسِ. / ٤١ و /

قولُهُ: *(ويا أَبَتِ ويا أُمَّتِ[(١٠)] فتحاً وكسراً)*[(١١)].

إِشارَةٌ إلى جوازِ الوجوهِ الاربعةِ المذكورةِ في: ياغلامِي معَ مزيدِ[(١٢)] وجوهِ

---

(١) المحتسب ٢: ٦٩. وأبو جعفر هو يزيد بن القعقاع المدني أحد القراء العشرة ويقال اسمه جندب بن فيروز وقيل فيروز، وروى القراءة عنه نافع بن أبي نعيم. توفي سنة ١٣٠ هـ غاية النهاية ٢: ٣٨٢.

(٢) سورة الانبياء: ١١٢. القراءة العامة: ﴿قالَ ربِّ احكُمْ بِالحَقِّ﴾.

(٣) ساقطة من ت.

(٤) في ت: ياء المتكلم.

(٥) في ز: نقل.

(٦) في ع، ف: يحذف.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٢: ١١.

(٨) المصدر السابق.

(٩) في ت: دلالة.

(١٠) في ت، ع، ف: ويا أبي ويا أمي، وفي ل: وقالوا يا أبي ويا أمي.

(١١) (فتحا وكسرا) ليس في ف.

(١٢) في ف: مسند.

أُخَرَ وهيَ: يا أبتَ ويا أمَّتَ بالفتحِ والكسرِ، ويَا أَبتا ويا أُمَّتا، وَلَمْ يُجزيا أبتي[١]، أَمَّا التاءُ[٢] في ياأبتِ ويا أمَّتِ فلإبدالِهم التاءَ منَ الياءِ[٣] لِكونِهَا أخفَّ منها، وأمّا كسرُ التاءِ فلكونِها[٤] بدلاً منَ الياءِ التي تُناسِبُ الكسرةَ وأَمَّا فتحُهَا فَلِكونِهَا بدلاً عنِ الحرفِ التي كانتْ مفتوحةً، وأَمَّا جوازُ يا أَبتَا فلعدمِ لزومِ اجتماعِ العِوَضِ والمُعَوَّضِ عَنْهُ، وجوازِ تعويضِ حرفينِ عن حرفٍ واحدٍ إذاكانَا[٥] أخَفَّ مِنهُ، وَأَمَّا عدمُ جوازِ يا أبتِي فلامتناعِ اجتماعِ العِوَضِ والمعوضِ عنهُ، وفيهِ لغةٌ أخرَى لَمْ يذكرْهَا المُصَنِّفُ، لِقلتِهَا[٦]، وَهِيَ ياأبتُ، وياأمّتُ بالضَّمِّ، وهي قراءةُ ابنِ عَبلةَ[٧].

وَاعلَمْ أَنَّ هذِهِ التاءَ للتأنيثِ معَ كونهِ عِوضاً عنِ[٨] الياءِ.

أمّا الاولُ: فلكونَها تقلبُ في الوقفِ هاءً.

وَأَمَّا الثاني: فلامتناعِ الجمعِ بينَهُمَا.

---

(١) في ف، ل: امتي.

(٢) في ل: الهاء.

(٣) في ل: الهاء من التاء.

(٤) في ل: فلأنها، وفي ع: لكونها.

(٥) في ز: كان.

(٦) (لقلتها) ساقطة من ت، ز، ل.

(٧) ليس بين القراء ابن عبلة، ولكن فيهم ابن أبي عبلة، وهو: إبراهيم بن أبي عبلة واسمه شِمر بن يقضان الشامي تابعي، له حرف في القراءات، توفي سنة ١٥١ هـ. ولم أجد فيما بين يدي من كتب القراءات هذه القراءة. تنظر: ترجمة ابن أبي عبلة في غاية النهاية ١: ١٩.

(٨) في ل: من.

قوله: (**وَيا ابنَ أمِّ ويا ابن عمِّ خاصةً [مثل بابِ يا**[1] **غلامي وَقَالُوا ياابنَ أُمَّ وياابن عمَّ]**[2]).

اعلمْ أَنَّهُ إذا توسَّطَ بينَ الاسمِ المنادَى، وبينَ ياءِ المتكلمِ اسمٌ آخـرُ، وَذَلِكَ يكون في يا ابنَ [أمِّ يا ابنَ][3] عَمِّ، وفي غيرِهِ، نَحو: ياغلامَ غلامِي[4]، فَانْ كـانَ في غيرِهِ جازَ فيهِ ثلاثُ لغاتٍ: فتحُ الياءِ، وسكونُها[5]، وَقَلْبُها أَلِفاً، وَهُوَ أَقَلُّها، والحاقُ الهاءِ في الوَقْفِ، وَإِن كانَ في ياابنَ أمِّ ويا ابنَ عمِّ جازَ فيهِ ما جازَ في بابِ غلامِي معَ جوازِ وجهٍ آخرَ وَهُوَ، ياابنَ عمَّ بفتحِ الميمِ.

وَإِنَّما جَازَ فيهِ هذا الوجهُ، وإِنْ[6] لَمْ يَجزْ في باب يا[7] غلامِي، لكـونهِ اطـوَل لفظاً فَنَاسَبَ التخفيفَ اكثرَ فَحُذِفَ أَلِفُ يا ابنَ أَمَّا، ويا ابنَ عَمَّا، واكتُفِيَ بالفتحِ، أَو لأَنَّهم جَعَلُوا الاسمينِ اسماً واحداً كخمسةَ عشَرَ، لكونهِ في صورةِ التركيبِ[8].

وَإِنَّما اختَصَّ هذهِ الوجوهَ بالابنِ المضافِ إلى العـمِّ والامِّ المـضافينِ إلى يـاءِ المُتكلمِ دونَ اشياءَ أُخَرَ، نَحو: ياغلامَ غلامِي [، لكثرةِ بابِ نداءِ الابنِ المضافِ إِلى

---

(١) كلمة (يا) ساقطة من ت.

(٢) في ع: إلى آخره.

(٣) مابين المعقفتين ليس في ع.

(٤) في ل: ياغلامي وياغلام.

(٥) في ت، ع، ف، ل: تسكينها.

(٦) الحرف (ان) ساقط من الاصل، ومن ل.

(٧) كلمة (يا) ساقط من ل.

(٨) في ع، ف: المركّب.

العمِّ والامِّ المضافينِ إلى ياءِ المتكلم][1] وعدمِ كثرةِ غيرِهِ، وَلِأنَّهما جاريانِ مجرَى المفردِ في المَعنَى، ألا تَرَى أنَّ ابنَ أُمِّي بِمَعنَى أَخِي وابنَ عَمِّي بمنزلةِ[2] قَرِيبي.

الترخيم

قولُهُ: *(وترخيمُ المُنَادَى جائِزٌ، وفي غيرِهِ ضرورةٌ)*.

معناهُ أَنَّ الترخيمَ جائزٌ في سَعَةِ الكلامِ في المُنادَى، لكثرةِ النداءِ في كلامِهِم، وَلَمْ يَجُزْ في السَّعَةِ في غيرِهِ بَلْ عِنْدَ الضرورةِ، كَقولِ ذِي الرُّمَّةِ:

دِيَارَ مَيَّةَ إِذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنَا
وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبُ[3]

اعلمْ[4] أَنَّ الترخيمَ في اللغةِ تفعيلٌ مَنْ رَخَّمْتُ الشَّيءَ إذا سَهَّلْتُهُ.

قال ذُو الرُّمةِ[5]:

---

(١) في ت: لكثرته كثرة باب غلامي، وفي ع: لكثرته كثرته كثرة باب غلامي، وفي ل: لكثرته وعدم كثرة باب غلامي.

(٢) في ت، ع، ف: بمعنى، والكلمة ساقطة من ل.

(٣) يروى (مساعفة) مكان (تساعفنا). ديوان ذي الرمة: ٣، والكتاب ١: ١٤١، والكامل ٣: ٤١، والخزانة ٢: ٣٣٩.

(٤) في ت، ع، ف: واعلم.

(٥) زاد في ف: قوله.

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ ومَنطِقٌ
رَخِيمُ الحَوَاشِي لَا هُرَاءٌ وَلَا نَزْرٌ[١]

نُقِلَ عَنِ الاصمعيِّ[٢] أنَّه قَالَ: لَقِيَنِي سيبويهِ فَقَالَ لِي:

ما يُقالُ للشيءِ السَّهْلِ، فَقُلْتُ: المُرَخَّمُ.

فَوَضَعَ بابَ الترخيمِ[٣].

وفي الاصطلاحِ: حذفٌ في آخرِ الاسمِ، فإنْ كانَ في المنادى ضُمَّ إليه تخفيفاً[٤] من غيرِ علَّةٍ، و [إنْ كان][٥] في غيرِهِ ضُمَّ إليهِ ضرورةً.

قولُهُ: (**وشرطُهُ أنْ لا يكونَ مضافاً**) إلى [قولِهِ: (**وأمّا التأنيثِ**)][٦].

اعلمْ[٧] أنَّ شرطَ الترخيمِ إمّا وجوديٌّ أو[٨] عدميٌّ.

أمّا العدميُّ فهو أنْ لا يكونَ مضافاً ولا مستغاثاً، ولا مندوباً، ولا جملةً.

---

(١) من قصيدته التي مطلعها:

ألا يا اسلمي يا دار مي على البلا ولا زال منهلا بجرعائك القطر

الديوان: ٢١٢، وفيه (رقيق) مكان (رخيم)، والخصائص ١: ٢٩، والمحتسب ١: ٣٣٤.

(٢) تقدمت ترجمته ١: ٢٧٧.

(٣) في لسان العرب ١٥: ١٢٦: قال الأصمعي: أخذ عني الخليل معنى الترخيم، وذلك أنه لقيني فقال لي ماتسمي العرب السهل من الكلام؟ فقلت له: العرب تقول: جارية رخيمة إذا كانت سهلة المنطق فعمل باب الترخيم.

(٤) في ز: تخفيف.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من الاصل.

(٦) في ع: آخره.

(٧) في ع: وعلم.

(٨) في ت، ز، ع، ف: واما.

أمّا الأول: فلأنّه لو رُخِّمَ المضافُ لَوَقَعَ الترخيمُ وسطَ الكلمةِ، فـإنْ رُخِّـمَ المضافُ إليهِ لرُخِّمَ ما ليس بمنادى، ولأنَّ المضافَ معربٌ في النداءِ، فلو[1] حُـذِفَ آخِرُهُ لحُذِفَ مَعَهُ الاعرابُ فيفضي إلى حذفِ شيئينِ: الاعرابِ وحرفِ الاعـرابِ، وذلكَ اجحافٌ بهِ، ولأنَّهُ لمَّا (لم)[2] يؤثرْ فيهِ النداءُ بالبناءِ لم يؤثرْ (فيهِ)[3] بـاسقاطِ حرفٍ منهُ لكونِ كُلٍّ واحدٍ (مِنهما)[4] حكماً لفظياً.

لا يُقالُ: يَتعذَّرُ ترخيمُ مثلِ: معدي كربَ / ٤١ ظ / بناءً على ما ذكرتُمْ لِانّا نقولُ: الترخيمُ في معدي كربَ محذوفُ الاسمِ الاخيرِ، وليسَ هـذا (بِـممكنٍ)[5] فِي [المُضافِ و][6] المضافِ إليهِ، فَإنَّ امتزاجَ الأَولِ اكثرُ من امتزاجِ الثاني، ألا ترى أنّك تقولُ: هذا معدي كربُ، وترفعهُ[7] فالاعرابُ[8] جارٍ عَـلَى الاسمِ الثـاني بخـلافِ المضافِ والمضافِ اليهِ، فإنَّ الاعرابَ ليسَ جارياً إلّا عَلَى المضافِ.

وإذا كانَ كذلكَ، كانَ الاسمُ الثاني في المـركباتِ بمـنزلةِ حـرفٍ مـن الاولِ،

---

(١) في ت: فان.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الاصل، ومن ز.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٥) مابين القوسين ساقط من الاصل، ومن ز.

(٦) مابين المعقفتين ساقط من ز.

(٧) في ت، ع، ف: برفعه.

(٨) كلمة (جارٍ) ساقطة من ت، وفي ف: جاز.

وليسَ كَذَلِكَ في المضافِ والمضافِ إليهِ [، فَجَازَ حذفُ الثاني من القِسْمِ الاولِ، وَلَمْ يجزْ حذفُ المضافِ إليهِ](١).

و(٢)اعلمْ أنَّهُ تَرَكَ هَاهُنا شرطاً آخرَ(٣) وَهُوَ أنْ يُقالَ: ولا مُشَبَّهاً بِهِ.

[واعلمْ أنَّهُ لَوْ قالَ: شرطُهُ أنْ يكونَ مفرداً استغنى عن(٤) أنْ يقولَ ولا مضافاً، ولا مُشَبَّهاً بِهِ](٥)، ولا جُمْلَةً، هَذَا عِندَ البَصْرِيينَ(٦).

وَأَمَّا الكِسَائِي والفراءُ فذهبا(٧) إلى جَوازِ ترخيمِ المضافِ وأَوقَعَا الحذفَ في آخرِ المضافِ إليهِ(٨)، وَتَمَسَكَا بمِثلِ قَولِهِ:

أَبَا عُرْوَ لَا تَبْعَدْ فَكُلُّ ابنِ حُـرَّةٍ
سيدعوهُ داعي ميتةٍ فَيُجيبُ(٩)

---

(١) مابين المعقفتين ساقط من ف.

(٢) في ل: ثم.

(٣) كلمة (آخر) ساقطة من الأصل.

(٤) ساقطة من ل.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٦) الإنصاف ١: ١٩٣.

(٧) في ل: ذهبا.

(٨) (إليه) ساقطة من الأصل.

(٩) البيت لا يعرف قائله. يروى (ستدعوه) مكان (سيدعوه) و (موته) و (موتة) مكان (ميتة)، وبَعِدَ يَبْعَدُ بَعَداً مِنْ باب فَرِحَ: بمعنى هَلَكَ. الامالي الشجرية ١: ١٢٩، والانصاف ١: ١٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٢٠، والخزانة ٢: ٣٣٦، وتاج العروس ـ بعد ـ ٧: ٤٣٣.

وبغيرِه[١]، ولكنْ لا حجةَ فيهِ[٢] لهم، لجوازِ أَنْ يكونَ ترخيمُهُ[٣] هَاهُنا[٤] لِضَرورةِ الشِّعرِ وَهُوَ جائزٌ بالاتفاقِ[٥].

وأمّا الثاني: وهُوَ أَنْ لا يكونَ مُستَغاثاً ولا مندوباً، لأَنَّ المطلوبَ في الاستغاثةِ والنُدبةِ، مَدُّ الصوتِ وتطويلُهُ، والترخيمُ يُنافِي ذَلِكَ، وَلأَنَّ المُستَغَاثَ معرب، فَلَمْ يُرَّخمْ كالمضافِ، والمندوبُ إِنْ رُخِّمَ بعدَ حذفِ علامةِ النُدبةِ، اجتمعَ حذفُ العلامةِ وحذفُ الآخرِ، وإِنْ رُخِّمَ من غيرِ حذفِ العلامةِ فَمُمتَنِعٌ[٦] لأَنَّ العلامةَ فيهِ بمنزلةِ التنوينِ في الزيادةِ، وترخيمُ المنونِ ممتنعٌ[٧] لأَنَّ[٨] العلةَ الموجبةَ لزيادةِ التَنوينِ وَهيَ الخفةُ تمنعُ حذفَ الاصلِ[٩].

وأمّا الثالثُ: وَهُوَ أَنْ لا يكونَ جملَةً، فلأَنَّ الجملةَ محكيةٌ على ما كانتْ عليهِ والترخيمُ ينافيهِ.

وَأَمّا الشرطُ[١٠] الوجوديُ[١١]، فهو أحدُ الامرينِ:

---

(١) الانصاف ـ المسألة ٤٨ ـ ١: ١٩٣ ـ ١٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٢٠.

(٢) في ع: فيهم.

(٣) كلمة (ترخيمه) ساقطة من الاصل.

(٤) (هاهنا) ساقطة من: ع.

(٥) الانصاف ١: ١٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٢٠.

(٦) في ل: فيمتنع.

(٧) كلمة (ممتنع) ساقطة من ل.

(٨) في الاصل: فانّ.

(٩) في ع: من حذف الاصل.

(١٠) في ف: شرط.

(١١) عطف على قوله: أما العدمي ١: ٤٤٠.

وهو إمّا أَنْ يكونَ عَلَماً زائداً على ثلاثةِ أَحرفٍ.

وَإمّا أَنْ يكونَ معَ تاءِ التأنيثِ.

أَمَّا كونُهُ عَلَماً فلكثرتهِ، وشهرتهِ في كلامهم في النداءِ فناسبَ التخفيفَ.

وأَمَّا كونُهُ زائداً على ثلاثةِ أحرفٍ، فلأَنَّ الثلاثيَ[1] أقلُ الاصولِ وأعدلُها، فالحذفُ اجحافٌ واخراجٌ لهُ[2] عنِ[3] الاعتدالِ، ولانَّ المقصودَ من الترخيمِ التخفيف، والثلاثي[4] في غاية الخفة والمستوجب الخفة[5] هو الزائد على الثلاثة.

وأَمّا وجوبُ كونِ الاسمِ معَ تاءِ التأنيثِ، إذا لم يكنْ عَلَماً زائداً[6] على ثلاثةِ أحرفٍ، فلأنّ حَذْفَهُ لَيسَ بحذفِ حرفٍ من حروفِ الكلمةِ، لأَنَّ تاءَ التأنيثِ زائدةٌ على بِنْيةِ[7] الكلمَةِ.

وهذا الشرطُ عندَ البصريينَ[8]، أما[9] عندَ الكوفيينَ فيجوزُ ترخيمُ الاسمِ الثلاثيِّ إذا كانَ وَسَطُهُ متحركاً[10] نحوُ: عُمَرَ، واحتجوا بأَنَّ في الاسماءِ المعربةِ ماهوَ

(١) في ل، ت: الثاني.

(٢) (له) ساقطة من الاصل، ومن ز.

(٣) في ت: من.

(٤) في ل: والثاني.

(٥) في ت، ز، ع، ف: للتخفيف.

(٦) كلمة (زائدا) ساقطة من ع.

(٧) في ل: زائد على الثلاثة.

(٨) وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين. الانصاف ١: ١٩٧، المسألة ٤٩.

(٩) في ت، ف: وأما.

(١٠) الانصاف ١: ١٩٧، المسألة ٤٩.

على حرفينِ، نَحوُ: يَدٍ، وَدَمٍ، فيجوزُ ترخيمُهُ، وَإِنْ بقيَ عَلَى حرفينِ لوجودِ نظيرِهِ في الاسماءِ المعربةِ[١]، ولانَّ الحركةَ في وَسَطِه تنزلُ منزلَةَ الحرفِ الرابعِ، بدليل اعتبارَها في بابِ مالا يَنصَرِفُ، وَهوَ ضعيفٌ.

أمّا الاوّلُ: فلأَنَّ تلكَ الاسماءَ إِنَّما حُذِفَتْ لاماتُها لاستثقالِ الحركاتِ عَلَيها[٢].

وَأَمَّا الثاني: فلأَنَّ جَعْلَ الحركةِ بمنزلةِ الحرفِ الرابعِ غيرُ مطَّرِدٍ في كلِّ مكانٍ، وإِلّا لكانَ مثلُ هُدَيد، وَغَليط / ٤٢ و / المحذوف [منه الالف][٣] خماسياً.

واعلمْ انّهُ لو ذكَرَ شرطينِ آخرينِ، وَهُما:

أَنْ لا يكونَ مبهماً، ولا مضمراً لكانَ أصوبَ لأَنَّهُ لايُرخَّمُ المضمرُ والمبهمُ[٤]، وَإِنْ زادَ على ثلاثةِ أحرفٍ[٥] لأنّه ضَعُفَ[٦] بالابهامِ فلايُزادُ ضَعْفاً بالحَذْفِ.

وَيَنبغي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الاسمَ الذي فيهِ تاءُ[٧] التأنيث، إذاكانَ صِفةً غيرَ علمٍ، لَمْ يَجُزْ تَرخيمُهُ، نَحو: يافَاسِقَةُ، لِئلا يلتبسَ بالمُذَكَّرِ، فَعَلَى هَذَا وَجَبَ عليهِ زيادةُ هذا

---

(١) الانصاف ١: ١٩٧، المسألة ٤٩.

(٢) الانصاف ١: ١٩٩، المسألة ٥٠.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من الاصل، ومن ز.

(٤) في ل: المبهم والمضمر، وفي ت: في المضمر والمبهم.

(٥) ساقطة من ت، ف، ل.

(٦) في ت: ضعيف.

(٧) في ع، ف، ل: هاء.

القيدِ، وَإذا عرفتَ الشرائِطَ فكانَ قولُهم: ياصاحِ[١] ويا مالِ[٢]، واطرقْ كرا[٣] من الشواذ ووجهُ ترخيمِهِ كثرةُ الاستعمالِ[٤].

قولُهُ: *(وانْ كانَ في آخرِهِ زيادتانِ) إلى آخرِهِ.*

إشارةٌ إلى مايُحذَفُ للترخيمِ فَإنَّهُ قدْ يحذفُ للترخيمِ حَرفانِ، وقدْ تحذفُ كلمةٌ برأسِهَا، وقدْ يحذفُ حرفٌ واحدٌ.

أمّا الاوّلُ: في موضعينِ:

أحدُهما: أَنْ يكونَ في آخرِ المنادَى زيادتانِ في حكمِ الزيادةِ[٥] الواحدةِ أَي زِيدَتا معاً لمعنًى واحدٍ.

---

(١) قال ابن الشجرى في الأمالي ٢: ٨٨: (ولم يأت ترخيم مذكر منكّر قُصِدَ قصده إلّا ترخيم صاحب وذلك لكثرة استعماله وتشبيهه بالعلم .. ولا يجوز ياصاحُ لأنّ من يضم المنادى يجعله بعد الحذف كاسم قائم بنفسه لا دلالة فيه على المحذوف، فلا تحتمل النكرة أن يفعل بها هذا. وفي لسان العرب ـ صَحب ـ ٢: ٩: قولهم في النداء: ياصاح معناه: ياصاحبي، ولا يجوز ترخيم المضاف إلّا في هذا وحده، سمع من العرب مرخما.

(٢) هذه قراءة أمير المؤمنين الإمام عليّ عليه السلام وعبدالله بن مسعود والأعمش في سورة الزخرف: ٤٣ / ٧٧. ينظر: مجمع البيان ٥: ٥٦، والجامع لاحكام القرآن ١٦: ١١٦.

(٣) وتمامه: ان الذّعَامَةَ في القُرَى. والاطراق أن يطأطيء عنقه، ويقال ذلك للكروان إذا اريد اصطياده أي: اخفض عنقك للصيد فإن من هو أكبر منك واطول عنقا وهو النعامة قد اصطيد. وهو مثل يضرب لمن تكبر، وقد تواضع من هو اشرف منه. مجمع الامثال ١: ٤٣١، والمستقصى ١: ٢٢١.

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ١: ١٥١: (ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط إلّا ما شذّ من نحو: ياصاحِ ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرةُ الاستعمالِ، وليسَ اطرقْ كرا منه، لان الكرا ذكر الكروان).

(٥) في الاصل، وفي ز: الزائدة.

واعلمْ أَنَّهُ لو قالَ: زيادتانِ يبقى الاسمُ بعدَهما على ثلاثةِ أحرفٍ لكانَ أوجهَ، لئِلا ينتقضَ بمثلِ يدانِ، إذا سُمِّيَ بِهِ، فَإِنَّهُ لم[1] تُحذفْ منهُ الزيادتانِ لِبقاءِ الاسمِ على حرفَينِ، وهوَ لا يزيدُ على خمسةِ أنواعٍ:

أحدهما: أَلِفَا التأنيثِ في نَحو: حمراءَ وأسماءَ [فإنَّ اسماء][2] مِنَ الوَسَامةِ، وَأَصلُها وَسْماءُ[3] على وزن فَعْلاء ففيهِ زيادتانِ، فانقلبتْ الواوُ همزةً.

وأَمّا عِندَ سيبويهِ ففيهِ زيادةٌ واحدةٌ ووزنُهُ أَفْعَالٌ[4] جمع اسم سمّي بهِ المؤنثُ، وامتنَع من الصَّرْفِ للتأنيثِ المعنوي والعلميةِ، وإذا كانَ كَذلِكَ كانَ آخرُهُ حرفاً أصلياً، قبلَهُ مَدَّةٌ، مِثلُ عمّارٍ، وَمَنْصُورٍ، والمُصَنِّفُ اختارَ المذهبَ الاولَ دونَ الثاني.

والثاني[5]: [الالفُ والنونُ المَزيدتانِ][6] نَحو: مروانَ وعُثمانَ[7] وجميعُ مافيه الالفُ والنونُ المزيدتانِ فانَّهما زِيدَتَا لمعنًى واحدٍ وهوَ التذكيرُ.

الثالثُ: يَاءا النِّسْبةِ فَإِنَّهما زائِدَتان زِيدتا معاً[8] لمعنًى واحدٍ، وَهُوَ النسبةُ.

---

(١) في ت: لا.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من الاصل.

(٣) في ل: من وسماء.

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ١: ١٥١: هذا إذا جعلناها فعلاء من الوَسَامةِ أي الحُسْنُ على ماهو مذهب سيبويه لا أفعالاً جمع اسم على ما هو مذهب غيره.

(٥) ساقطة من ت، ز، ع، ف.

(٦) مابين المعقوفتين زيادة من ل، ف.

(٧) في ل: عثمان ومروان.

(٨) (زيدتا معا) ساقط من ت، ل، وسقط من ع كلمة (معا).

الرابع، عَلامتا[١] التثنيةِ والجمعِ، نَحو: مسلمانِ ومسلمونَ فَإِنَّهُ يُحذَفُ منهُ الحرفانِ إنْ كانَ اعرابُهُما بالحروفِ بعدَ التَّسميةِ، وَإنْ كَانَ اعرابُهما بالحركاتِ [فلا يحذفُ][٢] إلّا النونُ [، فانَّهم يعربونَهُما ـ بعدَ التسميةِ[٣] ـ بالحروفِ والحركاتِ][٤]، وأمّا بَنونَ فلا يحذفُ مِنهُ إلّا النونُ، سواءٌ كانَ اعرابُهُ بالحركاتِ أو بالحروفِ، بعدَ التسميةِ، وَكَذَلِكَ يدانِ ودمانِ [فإنَّهم يُعرِبونَهُما بعدَ التسميةِ بالحروفِ والحركاتِ[٥]،][٦] وَإذا كانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ قولُهُ: ويُحذَفُ حرفانِ إذا كانَ في آخرِ الاسمِ زائدتانِ في حُكْمِ الزَّائِدَةِ الوَاحِدَةِ[٧] باقياً على عمومِهِ وَاطلاقِهِ.

والخامسُ، الالفُ والتاءُ[٨] في جمعِ المؤنثِ السالمِ، نَحو: مَسْلِمَاتٍ.

والثاني[٩]، مما يُحذَفُ منهُ حَرفَانِ: أن يكونَ في آخرِ الاسمِ حرفٌ صحيحٌ قَبلَهُ مدّةٌ وَذَلِكَ الاسمُ اكثرُ مِنْ أربعةِ أحرفٍ، نَحو: مَنصورٍ، فانَّهُ يحذفُ منهُ حرفانِ، أمّا الحرفُ الصحيحُ، فلِكونهِ حرفاً [في آخرِ الاسمِ][١٠] فَوَجَبَ[١١] حَذْفُهُ.

---

(١) في ت، ل: علامة.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

(٣) (بعد التسمية) زيادة من ت.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ل، ع.

(٥) في ل: بالحركات.

(٦) مابين المعقفتين ساقط من ت، ع.

(٧) الكلمة ساقطة من ت، ز، ع، ف. والمصنف تصرف بعبارة ابن الحاجب.

(٨) في الاصل: الياء.

(٩) تقدم ذكر الاول في ١: ٤٤٦.

(١٠) مابين المعقفتين ساقط من ل.

(١١) في ل: يوجب.

وَأَمّا الحرفُ الذي قَبلَ الحرفِ[(١)] الصحيحِ فَلِكونِهِ حرفَ عِلَّةٍ، فَكَانَ الحَذْفُ أَولَى.

وَإِنَّما قالَ[(٢)]: *(وَهوَ أكثرَ مِنْ أربعةٍ)*.

لأَنَّهُ لو كانَ عَلَى اربعةِ أحرفٍ لَمْ يحذفْ حرفانِ، نَحو: ثمود، لئِلا تـلزمَ غـايةُ النُّقصانِ في الاسمِ للتخفيفِ، والمرادُ من المَدَّةِ في قَولِهِ: (قبله مدةٌ) حرفٌ زائدٌ مِنْ حروفِ المَدِّ واللينِ ساكنٌ[(٣)]، وحينئذٍ لو رُخِّـمَ مـنصورٌ، ومسكـينٌ[(٤)] / ٤٢ ظ / وَعَمّارٌ لقيلَ: يا منصُ ويا مسكُ، ويـا عـمُّ، لكـونِ الحـروفِ التي قـبلَ الحـرفِ[(٥)] الصحيحِ مدّةٌ، وَلَو رُخِّمَ مُختارٌ لقِيلَ: مُختَا وَلَمْ يُحذَفِ الالفُ لكونِهَا غيرَ مدةٍ لِهَـذا[(٦)] التفسيرِ لِكونِهَا عينَ الكلمةِ.

وأشارَ إلى هذا القِسْمِ بِقَولِهِ: *(فَإِنْ كـانَ فـي آخـرِ الاسـمِ زيـادتانِ[(٧)] إلى آخره]*[(٨)]*)*.

---

(١) في الاصل: حرف.

(٢) ساقطة من ل.

(٣) في ت: وساكن.

(٤) في ت: مسكين ومنصور.

(٥) في الاصل، وفي ت، ز، ع، ف: حرف.

(٦) في ت، ع، ل: بهذا.

(٧) في الاصل، وفي ت، ز، ع، ف: زائدتان، وما اثبتناه من ل. ومجموع مهمات المتون: ٣٩٠.

(٨) ساقط من ل.

وأمّا الثاني[١]: وَهُوَ أن تُحذَفَ كلمةٌ برأسِها فَهُوَ[٢] إنَّما يكـونُ[٣] في المُـرَكّبِ الغيرِ المضافِ[٤]، والجملةِ لِمَا ذَكَرنَا وإنَّما يُحذَفُ منهُ الاسمُ الثاني، لِكونِهِ بمثابةِ زيادةٍ أُلحِقَتْ بآخرِ الاسمِ بَعْدَ تمامِهِ فَأَشبَهَتْ تاءَ التأنيثِ وألفي التأنيثِ، وَحُذِفَتْ بكمالِها، كما تُحذفُ تاءُ التأنيثِ، والفا التأنيثِ، فنقولُ في حضرموتَ: ياحضرَ، وفي عمرويه: ياعمرَ، وفي سيبويه: ياسيبَ.

وأما الثالثُ: وهو أنْ[٥] يُحذَفَ حرفٌ واحدٌ فِي غيرِ ما ذكَـرنا مـن حـذفِ الزائدتينِ[٦] أو حذفِ اسمٍ واحدٍ، وإنَّما يحذفُ حرفٌ واحدٌ فقط لعدمِ مُوجِبِ حذفِ اكثر من حرفٍ واحدٍ.

قولُهُ: *(وَهُوَ في حكمِ الثابتِ على الاكثرِ)*.

[أَيْ المحذوفُ في حُكمِ الثابتِ، والموجودِ على الاكثرِ في استعمالِهم][٧]

لأنَّ مرادَ القائلِ بِقَولِهِ: يا حارُ، يا حارثُ لفظاً ومعنىً.

أمّا لفظاً فَلأنَّ القائِلَ بِهِ يُريدُ لَفْظَ الحَارِثِ.

---

(١) في ت، ل: الثالث، وهو سهو. والصحيح ما ذكر، والمراد به: الأمر الثاني الذي يحذف لأجل الترخيم، وقد سبق وأن أشار إليه في ١: ٤٩٩.

(٢) في ز: فهي.

(٣) في ز: تكون.

(٤) انظر ١: ١٤٧ من هذا الشرح.

(٥) في ت: ما.

(٦) في ل: الزيادتين.

(٧) مابين المعقفتين ساقط من ت.

وأمّا معنىً فإنَّهُ يريدُ الشخصَ المسمَّىٰ بالحَارِثِ.

وَإذا كانَ كَذَلِكَ كانَ الأولىٰ أن يبقى عَلَيهِ[١].

قوله: *(وَقَدْ يُجعلُ اسماً برأسِهِ)*.

هذهِ اللغةُ أقلُّ منْ اللغةِ الأولىٰ، وَلِهَذا قالَ: (وَقَدْ يُجعلُ اسماً برأسِهِ) والذي يجعلُهُ كذلِكَ يقولُ: يا حارُ بالضمِّ، لتقديرِهِ[٢] المحذوفَ نَسياً منسياً، وكأنَّ الباقي اسماً برأسِهِ، [فيعامِلُهُ معامَلَةَ الأسماءِ المستقِلّةِ[٣] كزيدٍ و[٤] عمرٍو، وتقولُ: يا ثمي لأنَّه لمّا حُذفَ الدّالُ، وكانَ الباقي اسماً برأسِهِ،][٥] ولمْ يوجدْ في كلامِهم اسمٌ متمكّنٌ في آخرِهِ واوٌ قبلَها ضمّةٌ، إلّا قلبوا الواوَ ياءً، والضمّةَ كسرةً، كما في أدْلٍ جمعَ دَلو، فعاملوه في ثمو كذلك فصارَ ثِمي، وتقولُ في كروانٍ، يَا كَرَا، لأنَّهُ لمّا حُذِفَ الألفُ والنونُ صارَ الواوُ متطرفاً متحرّكاً قبلها [فتحةٌ، وثبتَ في لغتِهم، أنَّهُ كُلَّ مَا كَانَ كَذَلِكَ قُلبتِ الواوُ ألِفاً فَوَجبَ قَلبُها][٦] هَاهُنا فصارَ كرا وتقول في حولايا[٧]، يا حولاء لأنَّهُ لَمّا حُذِفَ الألفُ صارتِ الياءُ متطرفةً متحركةً قَبْلَهَا ألِفٌ، وَقِياسُهَا إذا كانتْ كَذَلِكَ أن تقلبَ همزة فَقُلِبتْ [كذلِكَ فصارتْ حولاء.

---

(١) (عليه) ليس في ت، ز، ع، ف.

(٢) في ز: لتقدير.

(٣) في ل، ع: المستعملة.

(٤) (الواو) ليس في ع.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ز.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ز.

(٧) حولايا: قرية كانت بنواحي النهروان وقد خربت. معجم البلدان ٣: ٣٦٨.

وإذا رُخِّمَ قاضون اسمَ علمٍ[1] قيلَ: يا قاضي، بإعادةِ الياءِ، لأنَّ حَذفَها إنَّما كانَ][2] لأجلِ التقاءِ الساكنينِ، وعندَ الترخيمِ زَالَ هذا المُوجِبُ فحذفَ الواوُ والنونُ للترخيمِ.

لا يقالُ: هذا[3] منقوضٌ بمحمرٍ، فَإنَّكَ تقولُ في [ترخيمه يا][4] محمر بإسكان الراءِ، ولا تقول: يا محمرِ بكسرِ الراءِ، مَعَ أنّ موجِبَ سكونِهِ، وهوَ الراءُ الثانيةُ محذوفٌ على ذَلك التقديرِ، لأنّا نقولُ إنّ لياء القاضي إثباتاً في كثيرٍ من المواضعِ، كقولكَ[5]: رأيتُ قاضياً، وقاضيةٌ، وقاضيينَ، وليسَ لحركةِ الراءِ الأولىٰ إثباتٌ أصلاً.

وإذا كانَ كذلِكَ وجبَ ردُّ الياءِ في قاضونَ ولم يجبْ ردُّ كسرِ الراءِ في محمرٍ.

وتقولُ في ترخيمِ سنورٍ وَبرذُونٍ اسمَ رجلٍ، على اللغةِ الأولىٰ: يا سنو[6] ويا برذو، وعلى اللغةِ الثانية: يا سنّا، ويا برذا، لكونِ الواوِ متطرّفةً، متحرّكةً حينئذٍ، وانفتاحِ ما قبلَها، ووجوبِ قَلبِهَا ألِفاً حينئذٍ.

---

(١) في ت، ع، ف، ل: رجل.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ز.

(٣) في ل: ان هذا.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٥) في ل: تقول.

(٦) زاد في ت، ز، ف: أقبل.

وَتقولُ في ترخيمِ (إثنا[1] عَشَرَ)، اسمَ رجلٍ، على اللغةِ الأولى: يـا اثـني[2]، وعلى الثانيةِ[3]: يا اثنَ، لأنَّ عَشَرَ هاهنا، بمنزلةِ النونِ مِنْ اثنينِ / ٤٣ و / فكَما أَنَّ النونَ والياءَ يحذفانِ عندَ الترخيمِ، فكذلِكَ عَشَرَ معَ الألفِ.

المندوب

قولُهُ: *(وَقَد استعملوا صيغةَ النداءِ في المندوبِ).*

إِعلمْ أَنَّ المندوبَ منَ الندبةِ، وهيَ تَحتمِلُ أَنْ تكونَ مـن نَـدَبتُ القـومَ إلى شيءٍ[4] أي دعوتُ، فمعنَاهَا دعوتُ مَنْ يَسمَعُنِي، لِيَتَفَجَّعَ[5] مَـعي، وَيُحـتَملُ[6] أَنْ تكونَ من نَدْبِ الجُرحِ، وهو أثرُهُ، والغَرَضُ مِنَ الندبةِ اظهارُ الجزعِ، وَقِلَّةُ الصبرِ، والإعلامُ بوقوعِ مُصيبةٍ عظيمةٍ، وأكثرُهَا يَقَعُ في كلامِ النساءِ، لِـضَعفِ احـتمالِهِنَّ، وَقِلَّةِ صَبرِهنَّ، [والمندوبُ غَيرُ المُـنادَى لأنَّ المُـنادىٰ هـوَ المـطلوبُ إقـبالُهُ[7]][8]

---

(١) في ت، ل: اثني.

(٢) في ف، ل: اثن.

(٣) في ع، ف: على اللغة الثانية.

(٤) في ت، ع، ف، ل: الشيء.

(٥) في ل: لسفح.

(٦) في ف: يحمل.

(٧) زيادة من ت.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

والمندوبُ هُوَ المُتفجّعُ عليهِ، ثُمَّ أنَّهم استعملوا صيغةَ[١] النداءِ في المندوبِ لاشتراكِهِما في الاختصاصِ، بكونِ كلِّ واحدٍ مِنْهُما مدعواً، إلّا أنَّ المندوبَ، مَعَ العلمِ بأنّه لا يُجيبُ، كما أنّ المُسْتَغَاثَ قَدْ يَكُونُ مَدْعُوّاً، مَعَ العِلْمِ بِأنّهُ لا[٢] يَسْمَعُ، وَحروفُ الندبَةِ أربعةٌ[٣]، وَهِيَ[٤]:

(يا) و(وا) في أوّل الإسمِ، والألفُ والهاءُ[٥] في آخرِه، في الوقفِ و(وا) مختصٌّ بالندبةِ، ليكونَ نصّاً عليها.

وأَمّا (يا) فلا تستعملُ إلّا معَ القرينةِ، وهيَ الألفُ في آخرِ المندوبِ ولا يستعملُ في الندبةِ من حروفِ النداءِ سوى (يا)، أمّا لِشُهرتِهَا، وَإمَّا لِكونِها الأصلَ إذ مِنها تتفرّعُ باقي الحروفِ.

وزادَ بَعضُهُم حرفاً ثالثاً في الندبةِ، وهوَ (آ)[٦] بالهمزةِ بعدَهَا أَلِفٌ، ولا يجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ منه، لِئلا يلتبسَ بغيرِ المندوبِ، فَإنْ كَانَ الاسمُ مضافاً فَموضِعُ الألِفِ آخرُ المضافِ إليه، وإن كانَ موصولاً فآخرُ الصِّلَةِ.

---

(١) في ل: صفة.

(٢) في ف: لم.

(٣) كلمة (أربعة) ساقطة من ل.

(٤) (وهي) ليس في ف.

(٥) في ل: التاء.

(٦) في الأصل، وفي ع: أيا.

أحكام المندوب

قولُهُ: (*وحكمُهُ في الاعرابِ والبناءِ حكمُ المنادَى*)؛ لأنَّهُ لمَّا حُمِلَ المندوبُ على المنادَىٰ أُجرِيَ مَجْراهُ في أحكامِهِ من الاعرابِ والبناءِ، فَكَما أَنَّ المُنادَى المفردَ المعرفةَ مضمومٌ، والمضافُ والمُشَبَّهُ بهِ[1] منصوبٌ فالمندوبُ كَذَلِكَ، وَكَذَلِكَ حكمُ توابعِ المندوبِ مِثلُ حكمِ توابعِ[2] المنادىٰ.

قولُهُ: (*وَلَكَ زيادةُ الألفِ في آخرِهِ*).

وَإِنَّما زِيدَ فِي آخرِ المندوبِ الألفُ لِتكونَ النـدبةُ[3] مِـن صـوتينِ مَـدِيدينِ، للترنُّمِ، وَلِسلُوكِهِم في النُّدبَةِ والنوحِ مَسلَكَ التَّطرِيبِ.

وَقَالَ بَعْضُهُم: حذفُ الهاءِ معَ إثباتِ الألفِ غيرُ جَائزٍ، لِئَلا يُظَنَّ أَنَّها بدلٌ مِن ياءِ المُتَكَلِّمِ.

قولُهُ: (*فَإِنْ خِفتَ اللَبْس*) إلى آخرِهِ.

أي فإن خِفتَ اللبس بزيادةِ الألفِ، للوقفِ[4] عدلتَ عنها إلى حرفٍ مجانسٍ للحركةِ التي في آخرِ الإسمِ مثلاً تقولُ في ندبةِ غلامِ مُخاطَبَةٍ: وَاغُلامَكية بزيادةِ الياءِ [لأنَّها بزيادةِ][5] الألفِ يَحصلُ الالتباسُ.

---

(١) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٢) ساقطة من ل.

(٣) في ز: ليكون المندوب.

(٤) في ف، ل: في الوقف.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

وتقولُ في نُدبةِ غلام جماعةٍ مذكّرينَ مخاطبينَ: واغلامكوهُ بزيادةِ الواو لأنَّهُ بزيادةِ الألِف يحصلُ الالتباسُ.

قولُه: (*ولكَ الهاءُ في الوقفِ*).

وَإنَّما زيدتِ الهاءُ [في الوقفِ بعدَ الألفِ، لكونِ الألفِ خفيةً[1]، والوقفُ عليهَا يزيدها خفاءً، فزيدتِ الهاءُ][2] عليها، ليظهرَ الألفُ.

قولُهُ: (*ولا يندَبُ إلّا المعروفُ فلا يُقالُ: وَارجلاهْ*).

لأنَّ المرادَ من النُّدبةِ هوَ الاعلامُ بالمُتَفَجَّعِ عليهِ، وتمهيدُ العذرِ للنادبِ وهوَ لا يحصلُ إلاّ إذا كانَ المندُوبُ مشهوراً. وليسَ (وا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زمزماهُ)[3]. مثلَ وارجلاهُ، لكونِهِ معروفاً لأنَّهُ بمنزلةِ وَاعبدَ المُطلباهُ.

قولهُ: (*ويمتنع مثلُ وازيد الطويلاهْ خِلافاً ليونس*).

مَعناهُ أَنَّ علامةَ النُّدبةِ لا تَلحقُ الصفةَ، وَإنَّما تلحقُ الموصوفَ عِندَ الخَليلِ، وَتَلحَقُهَا عِندَ يونسَ[4]، وهو اختيارُ ابنِ كيسانَ[5]، واستدلَّ الخليلُ على صِحَّةِ

---

(١) في ت: خفيفة.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٣) قال سيبويه: وَزَعَمَ ـ يريدُ الخليلَ ـ أَنَّهُ لا يُسْتَقْبَحُ وامن حفرَ بِئْرَ زَمزَماه، لأنّ هذا معروفٌ بعينهِ. الكتاب ١: ٣٢٤.

(٤) قال في الكتاب ١: ٣٢٣ ـ ٣٢٤: وزعم الخليل أنّه منعهُ من أن يقول: الظريفاه أنّ الظريف ليس بمنادى، ولو جاز ذلك لقلت: وازيدا أنت الفارس البطلاه. لأنّ هذا غير نداء، كما أنّ ذلك غير نداء...... وأمّا يونس فيلحق الصفة الألف فيقول: وازيد الظريفاه.

(٥) هو أبو الحسن محمّد بن أحمد بن كيسان النحوي أخذ النحو عن المبرد وثعلب، توفي سنة ٢٩٩ هـ. طبقات النحويين واللغويين: ١٥٣، ونزهة الالباء: ١٧٨، وأنباه الرواة ٣: ٥٧، وبغية الوعاة ١: ١٨.

مذهبِهِ، بِأَنَّهُ لو جازَ وازيدُ الطويلاهُ، لَجازَ جاءَنِي زيدُ الطويلاهُ، لِكونِ كلٍّ واحـدٍ مِنهما غيرَ مندوبٍ.

وَلِقائلٍ أَنْ يمنعَ المُلازَمَةَ، ويقولَ إنَّ[1] الأوّلَ صفةٌ للمندوبِ، فيكونُ في حُكمِ / ٤٣ ظ / المندوبِ وتمامِهِ، والثاني ليسَ بصفةٍ لَهُ، ولا من تمامِهِ فإذاً[2] لَمْ يلزمْ من الجوازِ في الأوّلِ الجوازُ في الثاني. وقدْ قَرَّرَ بعضُ المتأخرينَ مذهبَ الخليلِ هَكَذَا: الاسمُ المندوبُ قديمٌ، والصفةُ ليستْ من جملتِهِ، وإنّما هوَ اسمٌ آخرُ جِيءَ بِهِ لِـمعنىً آخرَ، وهوَ التخصيصُ، والتوضيحُ، فَلَمْ تلحقْ بِهِ علامةُ الندبةِ، واتّفقا على جـوازِ إلحاقِ الندبةِ بالمضافِ إليه، لأنَّ المضافَ والمضافَ إليه بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ، بخلافِ الموصوفِ والصفةِ، ولهذا لَمْ يَجُزْ السكوتُ عن المضافِ إليه، كما جازَ عَنِ الصفةِ، وَلا خِلافَ أيضاً بينَهُما في إلحاقِها في آخرِ الصلّةِ، لأن الصلةَ من تمامِ الإسمِ، وهيَ أشدُّ اتّصالاً بالموصولِ من المضاف إليهِ بالمضافِ.

حذف حرف النداء

قولُهُ: (ويجوزُ حذفُ حرفِ *النداءِ*[3]) إلى آخرِهِ.

اعلم أنَّ المنادىٰ إذا كانَ قريباً مِنكَ، وَلَمْ تَحتجْ فِي ندائهِ إلى مدِّ الصوتِ، وكانَ

---

(١) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٢) في ف: فان.

(٣) في ل: الحرف.

معروفاً كثير الاستعمالِ، جازَ أَنْ يُحذَفَ حرفُ النداءِ عنهُ استغناءً بالقربِ، والأصلُ في ذَلِكَ العلمُ، لأنَّ كَونهُ عَلَماً، معَ الإقبالِ عليهِ، يُغنِي عن الإتيانِ بحـرفِ النـداءِ، ولأنَّ العَلَمَ كثيرُ الوقوعِ في النداءِ، أكثرَ من غيرِهِ فيتطلبُ فيه التخفيفُ، أكثرَ مِن غيرِهِ.

وَلمَّا جَازَ فِي العَلَمِ حُمِلَ عليهِ المضافُ، والموصولُ، وَأَيُّ، وَلَمْ يَجُزْ حَذفُ حرفِ النداءِ من الجنسِ، والمرادُ منَ الجنسِ ما يصحُّ ادخالُ اللامِ عليهِ للتعريفِ، وجعلُهُ صِفَةً لأيٍّ، لأنَّهُ إمّا أنْ يتخصَّصَ بالنداءِ، أَو لمْ يتخصصْ.

فَإنْ كانَ: الأوّلَ، فَلأنَّ الأصل فيهِ أَنْ يتخصَّصَ بلامِ التعريفِ، لكنْ لمَّا نَابَتْ حرفُ النداءِ[1] عن حرفِ التعريفِ، استغنوا[2] عنها فَلو حَذَفْتَ حرفَ النداءِ لعادَ إلى تنكيرِهِ، وَلَمْ يَتَخَصَّصْ، إذ التخصيصُ بِلا مُخَصِّصٍ ممتنعٌ أَوْ لَزِمَ حـذفُ النـائبِ والمنوبِ، وَهُوَ غيرُ جائزٍ، وَيلتَبِسُ بغيرِ النداءِ.

وَإنْ كانَ الثاني: نَحو يا رجلاً، فلِلَبسِ[3] المُنادَى بغيرِهِ مِنَ المفعولاتِ وَلَمْ يَجُزْ أيضاً حذفُهُ من اسمِ الإشارةِ، لأنّهُ لَو حُذِفَ مِنهُ لالتبسَ بغيرِ المُنادَىٰ، ألا تَرَى أَنَّكَ إذا قُلتَ: (هذا) لَكانَ مبهماً يَحتَمِلُ أَنْ يُرادُ بِهِ المخاطَبُ، وَأَنْ يُـرادُ بِـهِ غَـيرُهُ وَلأنَّ أصلَ يَا هذا: يَا أَيُّهذا كراهةَ اجتماعِ التَّعريفين، فَلَمَّا حُذِفَ أيُّ، إمَّا للتوهُّمِ باختلافِ التَّعريفينِ، وَإمَّا لتقديرِهِم انتفاءَ تعريفِ الإشارةِ، اسْتُكْرِهَ حذفُ حَرفِ النداءِ، لِئلا

---

(١) يريد ناب حرف النداء.

(٢) في ت: استغني.

(٣) في ت، ع: فيلتبس.

يَلْزمَ حَذْفُ أَشياءَ كثيرةٍ منهُ، ولأنَّ (هذا) مثلاً اسمٌ يُشَارُ بِهِ إلى غيرِ المُخَاطَبِ، فَلَمَّا نودِيَ ذهبَ منهُ تلكَ الإشارةُ فَعوِّضَ منها حرفُ النداءِ، فلمْ يَجُزْ حذفُهُ، وإلّا لَزِمَ حذفُ العِوَضِ، والمُعوَّضِ عنهُ، وأنّهُ غَيرُ جَائزٍ.

وَلمْ يَجُزْ حذفُ حرفِ النداءِ عن المُستغاثِ والمندوبِ لأنَّ المطلوبَ فيهما مدُّ الصوتِ والتطويلُ، والحذفُ منافٍ لَهُما، ولهذا تُرِكَ ترخيمُهمَا.

مثالُ العلم الذي حُذِفَ منهُ حرفُ النداءِ قَولُهُ تَعالَى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[1] أي: يَا يُوسُفُ.

ومثالُ المضافِ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿رَبِّ أَرِنِي[2] أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾[3] [أي يَا ربِّ][4].

ومثالُ الموصولِ: مَنْ لا يزالُ مُحْسِناً أَحْسِنْ إليَّ، أَيْ: يَا مَنْ لَا يَزَالُ.

وَمِثالُ أيٍّ: أَيُّها الرَّجلُ، وأيَّتُها المرأةُ.

واعلمْ أنَّ المحذوفَ من حروفِ[5] النداءِ ليستْ إلّا (يـا) وحـدَها، لأنَّهـا أمُّ البابِ.

أَمَّا عِندَ الكُوفيينَ فَقَدْ يجوزُ حَذْفُها عن إسمِ الإشارةِ كَقَولِهِم: هذَا أقبلْ عَلَى تقديرِ النداءِ، وكقولِهِ تعالَى: ﴿أَنتُمْ[6] هَؤلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُم﴾[7] أَي: يا هـؤلاءِ.

---

(١) سورة يوسف: ٢٩.

(٢) كلمة (أرني) ليست في الأصل، ولا في ز.

(٣) سورة الأعراف: ١٤٣.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في الأصل، ولا في ز، ل.

(٥) في ع: حرف.

(٦) في الأصل، وفي ز، ف: ها أنتم، وهو سهو.

(٧) سورة البقرة: ٨٥.

[وكقولِ المُتَنبي:

هَذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيسًا ....[1]

ويمكن أن يجاب عن الآية بأنَّ هؤلاءِ][2] منصوبٌ بإضمارِ أَعني ويكونُ أنتم مبتدأً، وَتَقتُلونَ خبرهُ[3]، وَعَنْ قولِ المُتَنَبّي: بأنَّ هَذِي إشارةٌ إلى مصدرِ برزتِ، أيْ هذهِ البرزة بَرزتِ[4] فعلى هذا يكونُ منصوباً على المصدرِ.

قولُهُ: (وَشَذَّ[5] أَصْبِحْ لَيْلُ[6]، وأطرِقْ كرا[7]، وافتدْ مَخْنُوقُ[8]) إلى آخرِهِ.

هذا جوابٌ / ٤٤ و /لِسؤالٍ مُقَدَّرٍ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: حَذْفُ حَرْفِ النِّدَاءِ مِن هذهِ الأشياءِ مُناقِضٌ لقولِكُم إنَّهُ لا يُحذَفُ منَ الجنسِ، لكونِ هذهِ الأشياءِ أجناساً وَكَذا القولُ في: أطرقْ كَرَا، أي: يا كروانُ، وفيهِ شُذوذانِ:

أحدُهما: الترخيمُ في غيرِ موضعهِ.

---

(١) عجزه: ثُمَّ انْثَنَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيسا

الرَّسيسُ: مَسُّ الحُمّى، والرسيس: ما رسَّ في القلب من الهوى والنسيسَ: بقيّةُ النفسِ. ديوان المتنبّي ٢: ١٩٣.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في ف.

(٣) البيان ١: ١٠٣، والتبيان ١: ٨٦.

(٤) في ف: برزت لنا. وهذا تخريج المعري. ينظر: ديوان المتنبّي ٢: ١٩٣.

(٥) في ف: وقد شذّ.

(٦) قالته امرأة يأتيها امرؤ القيس، وكان مُفَرَّكاً فبَرِمَتْ بِهِ. أمثال العرب للمفضل الضبي ـ طبع بيروت: ١٢٣، ومجمع الأمثال ١: ٤٠٣، والمستقصى ١: ٢٠٠.

(٧) (وأطرق كرا) ليس في ع. وقد تقدّم المثل ١: ٤٤٦.

(٨) مثل يضرب لكلّ مشفوق عليه مضطر. أوّل من قاله رجل وقع على السليك بن السلكة وهو نائم فأمسك به. أمثال العرب: ٦١، ومجمع الأمثال ٢: ٧٨.

والثاني: حذفُ حرفِ[1] النداءِ من الجنسِ.

وقيلَ فيهِ شذوذٌ واحدٌ، وهو حذفُ حرفَ النداءِ عن[2] الجنسِ لأنّـه أُنـثىٰ الكروان[3]، وهو ضعيفٌ، لأنّهُ لو كانَ كذلِكَ لوجبَ أنْ يُقالَ[4] أطرقي بالتأنيث.

وجوابه: انه شاذٌ لا يقاس عليه.

واعلم أنَّ حذفَ حرفِ النداءِ من اللهمَّ حذفٌ لازمٌ لوقوعِ المسيمِ[5] خـلفاً عنه[6]، وإن كانَ قد جاءَ:

إنّي إذا مـا حـدثٌ ألَّـا أَقوْلُ يَا أللهمَّ يـا اللـهمَّا[7]

ويظهرُ من هذه أنَّ المنادى بحسب حذفِ حرفِ النداءِ وعدمِ حذفهِ ثـلاثةُ أقسامٍ:

قسمٌ لا يجوزُ حذفُه.

وقسمٌ يجوزُ ولا يجبُ.

وقسمٌ يجب حذفُهُ.

قولِهُ: *(وقد يُحذفُ المنادى)* إلى آخرِهِ.

اعلمْ أَنَّ المُنَادَى مفعولٌ، فَكَمَا جَازَ حَذْفُ سَائِرِ المـفعولاتِ، جَازَ حذفُهُ إلّا

---

(١) في ت، ل: حرفي.

(٢) في ع، ف: من.

(٣) في الكافية ـ شرح الرضي ١: ١٥١: ذكر الكروان.

(٤) في ف، ل: يقول.

(٥) في الأصل، وفي ز: الإسم.

(٦) في ف: خلف.

(٧) ينسب هذا الرجز إلى أبي خراش الهذلي. ويروى (لمم) مكان (حدث) و(دعوت) مكان (أقول). المقتضب ٤: ٢٤٢ والمحتسب ٢: ٢٣٨، والأمالي الشجرية ٢: ١٠٣، والإنصاف ١: ١٩١ ـ المسألة ٤٧ ـ.

أَنَّهُ لَا يُحذَفُ إلّا إذا اتّصَلَتْ[١] بِهِ جُمْلَةٌ تَامَّةٌ، لأَنَّهُ لَو حُذِفَ، وَلَا جملةٌ هُنَاكَ بَقِيَ التَكَلُّمُ بحرفِ النداءِ فقطْ، وَذَلِكَ مِنْ قَبيلِ التّصويتِ، نَحو: يَا بُؤسَ لزيدٍ، أَيّ: يَا قومُ بُؤسَ لزيدٍ، وَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا يسجدوا﴾[٢] أَيْ: يا قومُ اسجُدُوا.

وَمِنْهُ بيتُ الكِتَابِ:

يَا لعنةُ اللهِ والأقوامِ كُلِّهِمُ
والصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ[٣]

ما أضمر عامله على شريطةِ التفسيرِ

قولُهُ: (*الثالثُ: ما أُضمِرَ عاملُهُ على شريطةِ التفسيرِ، وَهوَ كُلُّ اسمٍ بعدَهُ فعلٌ*) إلى آخرِهِ.

فقولُهُ (**بعدَهُ فعلٌ**) احترازٌ من بعضِ الأسماءِ التي بعدَهَا اسمٌ، فإنّه لا يكونُ من هذا القبيلِ: نَحو زيدٌ قائمٌ أو[٤] ليدخلَ فيهِ اسمٌ بعدَهُ فعلٌ لأَنَّهُ مِنْ هذا القبيلِ.

---

(١) في ت، ع، ف: اتصل.

(٢) سورة النمل: ٢٥، من قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾.

قرأ الكسائي، من السبعة، بتخفيف ألا، وهي قراءة قرأ بها أبو عبدالرحمن السلمي والحسن وحميد الأعرج على تقدير يا هؤلاء اسجدوا.

معاني القرآن للفراء ٢: ٢٩٠، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢: ١٥٦.

(٣) مجهول القائل. ينظر:

الكتاب ١: ٣٢٠، والأمالي الشجرية ١: ٣٢٥ و ٢: ١٥٤، والكشف عن وجوه القراءات ٢: ١٥٨، والهمع ٣: ٤٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٢٤، وشرح شواهد المغني ٢: ٧٩٦.

(٤) في ت: و.

وَقَولُهُ: *(أَو شِبْهُهُ)* لِيدخُلَ فِيهِ: أزيداً محبوسٌ أَنتَ عليهِ؟

لأنَّ زيداً اسمٌ ليس بعدَهُ فعلٌ، ولكنْ بعدَهُ شِبْهُ فعلٍ، وَهُوَ ممّا نحنُ فيهِ.

قولَهُ: *(مُشتَغِلٌ عنهُ بضميرٍ)*.

احترازٌ من الإسمِ الذي بعدَهُ فعلٌ غيرُ مُشتَغِلٍ عنهُ بضميرٍ، فَإنَّهُ لا يكونُ من هذا القبيلِ نحو: زيداً ضربتُ.

قوله: *(أَو مُتَعَلِّقَهُ)*[1].

لِيدخُلَ فيه الإسمُ الذي بعدَهُ فعلٌ مُشتَغِلٌ عنهُ بمتعلَّقِهِ، نَحو: زيداً ضربتُ غلامَهُ، وَهوَ مِنْ هَذَا القبيلِ. فَلَو لَمْ يذكرْهُ لَخَرجَ عَنْهُ.

و[2]قولُهُ: *(لَو سُلِّطَ عليهِ لَنَصَبَهُ)* لِيخرجَ عَنهُ الإسمُ الذي يتوسّطُ بينهُ وبينَ الفعلِ الناصبِ حرفٌ لهُ صدرُ الكلامِ، كالنّفي والاستفهامِ نحو: زيدٌ هَلْ ضَرَبْتَهُ، وزيدٌ ما ضَرَبْتَهُ، والمرادُ مِن النّفي هَاهُنا مَا دونَ لَنْ ولا يجوزُ أنْ يقالَ: زيداً لنْ أَضرِبَهُ، وزيداً لا أَضرِبُهُ.

و[3]قولُهُ[4]: *(أَو مناسِبُهُ)*.

لِيدخلَ فيه الاسمُ الذي بعدَهُ فعلٌ مُشتَغِلٌ عنهُ بضميرِهِ أو مُتَعَلِّقِهِ لوْ سُلِّطَ عليهِ لَمْ يَنْصِبْهُ لكن[5] لو سُلِّطَ عليهِ مناسِبُهُ لَنَصَبَهُ، نَحو: زيداً حُبِستُ عَلَيهِ، فَإنَّ حُبِسْتُ لا ينصبُهُ لِعدمِ اقتضائِهِ النصبَ، وَلكنَّ مُنَاسِبَهُ، وهوَ لابَسْتُ يَنصِبُهُ، فلو لَمْ

---

(١) في الأصل، وفي ز: لمتعلّقه.

(٢) (الواو) ساقطة من ت، ع، ف، ل.

(٣) (الواو) ساقطة من ف.

(٤) في ل: فقوله.

(٥) في ز: ولكن.

يقلْ أو مناسِبهُ لِخَرَج عَنْهُ، وَهُوَ منهُ.

قولُهُ: (نَحوَ: زيداً ضَرَبْتُهُ، وزيداً مَرَرتُ بهِ، وزيداً ضربتُ غلامَهُ، وزيداً حُبِسْتُ عَلَيهِ يُنصَبُ بفعلٍ يفسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ).

فهذِهِ أربعةُ أمثلةٍ:

الأوّلُ: اسمٌ بعدَهُ فعلٌ مُشْتَغِلٌ عَنْهُ بضميرِهِ، لو سُلِّطَ عَلَيهِ لنصبه.

والثاني: اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره، لو سلّط عليه مناسبه لنصبه دون لفظ[1] ذلك الفعل المفسّر إذ لا يتعدّىٰ بنفسه، لكن جاوزت الذي هو لازم لمررتُ به لأنّ المرور بالشيء المستلزم[2] للّقيا[3] والمجاوزة ينصبه.

والثالث: اسم بعده فعل مشتغل عنه بمتعلّقهِ لو سلّط عليه لَنَصَبَهُ، لكنَّ نَصْبَهُ لَيسَ بفعلٍ مثلِ المُفسِّرِ في الفرعِ بَلْ بِفعلٍ هُوَ لازمٌ للفعلِ المفسِّر لأنَّ ضَرْبَ الغُلامِ مُسْتَلزمٌ لإهانةِ صَاحِبِهِ[4].

والرابعُ: اسمٌ بَعْدَهُ فعلٌ مُشْتَغِلٌ عَنْهُ بضميرِهِ لو سُلِّطَ عَلَيهِ مُناسِبُهُ لَنَصَبَهُ وهوَ لابسْتُ / ٤٤ ظ /.

فَالحَاصِلُ[5] أنَّهُ إنْ أمكنَ تقديرُ مثلِ[6] الفعلِ المُفَسِّرِ[7] كانَ أولَىٰ كما في المثالِ

---

(١) في ل: نفس.

(٢) في الأصل، وفي ل: مستلزم.

(٣) في ت: للعبور، وفي ل: للبقاء، وفي ف: للقيام.

(٤) في ل: السهد.

(٥) في ل: لا.

(٦) الكلمة ساقطة من ل.

(٧) الكلمة ساقطة من ل.

الأوّلِ، وإنْ لَمْ يُمكنْ قُدِّرَ مَعناهُ مَعَ معمولِهِ الخاصِّ ومعناهُ أَنَّ الهاءَ التي[1] في مررتُ بهِ عبارةٌ عن زيدٍ، وهيَ معمولةٌ لمررتُ بواسطةِ حرفِ الجرِّ، وَهِيَ في الخصوصِ كزيدٍ، إذ هيَ هُوَ، وَإِنْ لم يمكنْ قُدِّرَ معناهُ وَفَحْواهُ مع معمولِهِ العام، وَمَعْناهُ أَنَّ لفظَ المُفَسِّرِ مُشْتَغِلٌ بِمُتَعَلِّقِ الضَّميرِ، أَعني الغلامَ وهوَ[2] شيءٌ عامٌّ غيرُ مختصٍّ بواحدٍ بخلافِ الضميرِ في المِثالِ المذكورِ كما في المِثالِ الثاني[3]، وَإِنْ لَمْ يمكنْ لمعنى الملابسةِ نحو المثالِ الرابعِ.

أحكام المشتغل عنه - اختيار الرفع

قولُهُ[4]: (*وَيُختارُ الرفعُ بالابتداءِ [عِنْدَ عدمِ قرينةِ خلافِهِ إلى قولِهِ: وَإِذَا للمفاجأةِ]*[5]).

اعلمْ أَنَّ في هذا القسمِ ما يكونُ نصبُهُ مختاراً، وما يكونُ نَصْبُهُ واجباً، وما يكونُ رفعُه مختاراً، أو[6] ما يكون الرفعُ والنصبُ[7] مُتساويينِ.

فأشارَ أوّلاً إلى ما يكونُ الرفعُ مختاراً، وهوَ في موضعينِ:

---

(١) الكلمة ساقطة من ل.

(٢) في ل: هي.

(٣) في ت، ع، ل: الثالث.

(٤) في ل: إلى قولِهِ.

(٥) في ع: إلى آخره.

(٦) في ل: و.

(٧) في ت، ع: النصب والرفع.

أحدُهما: عدمُ قرينةِ خلافِ الرفعِ، أي[1] عند عدم قرائن النصبِ والجرّ، نحو: زيدٌ ضربتُهُ، فالرفعُ هو المختارُ هَاهُنا، لأنَّ الرفعَ لا يستلزمُ الحذفَ، والنصبُ يستلزمهُ.

وَلِقائلٍ أَنْ يقولَ: في قَولِهِ عندَ عدمِ قرينةِ خلافِه نظرٌ، لأنّهُ لوْ لمْ تكنْ فيهِ[2] قرينةٌ خلافَ الرفعِ، أعني قرينةَ النصبِ، لمْ يجزْ النصبُ فَلمْ يكنْ مِمّا[3] نحنُ فيهِ.

وجوابُهُ: أَنَّ المرادَ من القرينةِ التي يجبُ مَعَها النَّصْبُ، أو[4] يختارُ أو يَتَساوىٰ مَعَها الرفعُ والنصبُ[5]، وحينئذٍ لا يَرِدُ ما ذكرْتُم.

وثانيهمَا: عندَ كونِ قرينةِ خلافِ الرفعِ، أعني قرينَة النصبِ موجودةً، لكنَّ قرينةَ الرفع تكونُ[6] أقوىٰ من قرينةِ النصبِ كـ(أَمَّا) مَعَ غيرِ الطلبِ، نحو قولِك: قَام زيدٌ وَأَمَّا عمرٌو فقدْ ضَرَبْتُهُ. فإنَّ قامَ زيدٌ قرينةٌ مِنْ قرائنِ النصبِ المُختَارِ، كما يَجِيءُ، إلّا أنَّ (أَمَّا) وهيَ قرينةُ الرفعِ أقوىٰ مِنها[7] لأنَّها حرفٌ يقعُ بعدَ المبتدإِ غَالِباً.

وَكَذَلِكَ إذا للمفاجأةِ، تقولُ: قامَ زيدٌ، وَإِذا عمرٌو يضربُهُ خالدٌ. فِي عمرٍو

---

(١) في ت: أو.

(٢) ساقطة من: ت، ع، ف، ل.

(٣) في ل: ما.

(٤) في ع: و.

(٥) في ت، ف: النصبُ والرفع، وفي ل: النصب فالرفع.

(٦) ساقطة من ف.

(٧) ساقطة من الأصل.

يجوزُ الرفعُ والنصبُ، لكنَّ الرفعَ أولىٰ مع وجود قرينة النصب المُخْتار. وهيَ الجملةُ الفعليةُ المتقدّمةُ لوقوعِ المبتدإ بعد إذا المفاجأة غالباً. [ولمّا كان المبتدأُ بعدها غالباً،][(١)] معَ كونِ الرفعِ سالماً، من الحذف، كان أولى من النصبِ. وَإنَّما قَالَ: (كأمّا معَ غَيرِ الطَّلبِ) لأنَّهُ لو كانَ معَ الطلب لكان النصبُ فيه[(٢)] المختارَ، نحو: أمّا زيدٌ فاكرِمْهُ، لأنَّهُ على تقديرِ الرفعِ كانتث الجملةُ الانشائيةُ خبراً عنِ المبتدإ، وهوَ غيرُ جائزٍ إلّا عَلَى تأويلٍ بعيدٍ، وُهوَ أنْ يقالَ: أمّا زيدٌ فمقولٌ فيه أكرمهُ. وَأمَّا على تقديرِ النصبِ فلا يُحتاجُ فيهِ إلى هذا التّأويل.

لا يقالُ: عَلَى تقديرِ النَّصبِ نَحتاجُ إلى تقدير المحذوف، وهوَ الفعلُ، وعلىٰ تقديرِ الرفعِ نَحتاجُ إلى التأويلِ، وكلُّ واحدٍ منْهُما خلافُ[(٣)] الأصلِ، فَلِمَ صَارَ الأوّلُ[(٤)] أولىٰ دونَ الثاني؟

لأنّا[(٥)] نقولُ: إنَّ استعمالَ الأولِ في كلامِهم [أكثرُ من أنْ يحصىٰ بخلافِ الثاني فَإنَّهُ لا يوجدُ في كلامِهم][(٦)] فَإنَّ أبا عليٍّ قال: إنِّي ظَنَنْتُ أنَّهُ لا يقعُ الأمرُ خبرَ المبتدإ البتّةَ لما بينهُمَا مِنَ المنافاةِ حَتّىٰ وجدتُهُ فِي كلامِهم فوجَبَ تأْويلُهُ.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٢) في ف: هو.

(٣) في ل: على خلاف.

(٤) في ل: الاولى.

(٥) في ف: لا.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

اختيار النصب

قولُهُ: (ويُختَارُ النَّصبُ بالعطفِ على جملةٍ فعليةٍ إلى [قوله (مستشهداً بالآية)[1]: ﴿خَلَقْناهُ بِقَدَرٍ﴾[2]][3]).

إشارةٌ إلى مواضعَ يُختَارُ النَّصبُ فيها، وهيَ ثلاثةٌ:

أحدُها: أن تتقدَّمَ عليه جملةٌ فعليّةٌ نَحو: لَقيتُ القومَ حتَىٰ زيداً[4] لَقيتُهُ، فإنَّ هَاهُنا يجوزُ نصبُ زيداً[5]، ورفعُهُ، لكنَّ نصبَهُ أَولىٰ، لأنَّهُ على تقديرِ رفعِهِ يلزمُ عطفُ الجملةِ الاسميةِ على الجملةِ الفعليةِ، لكونِهِ مبتدأً حينئذٍ، وهوَ غيرُ مناسبٍ، وَعَلَى تقديرِ النصبِ يلزمُ عطفُ الجملةِ الفعْليةِ عَلَى الجملةِ الفعليةِ، لِكونِهِ منصوباً بفعلٍ محذوفٍ حينئذٍ، وهوَ مناسبٌ، فإذاً النصبُ أولىٰ، وَمِنهُ قولُهُ تَعالَىٰ: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ، والظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُم عَذَاباً أَلِيماً﴾[6].

وثانيها: أنْ يقعَ الاسمُ موضعاً هوَ بالفعلِ أولَى وَذَلِكَ كَوقوعِهِ / ٤٥ و / :

بَعْدَ حرفِ الاستفهامِ نَحو: أَعبدَالله ضربتَهُ؟

وَبَعْدَ حرفِ النفي، نحو[7]: مَا زيداً ضربتُهُ.

---

(١) ما بين القوسين منّا لضرورة السياق، ولم ترد في سائر النسخ.

(٢) سورة القمر: ٤٩.

(٣) في ع: آخره، وفي ف: (قوله: خلقناه).

(٤) في ل: عبدالله.

(٥) في ل: عبدالله.

(٦) سورة الإنسان: ٣١.

(٧) في ل: مثل.

وبعدَ إذا الشرطيةِ، نحو: إذا عبدَاللهِ[1] تلقاهُ فأكرِمْهُ.

وَبَعدَ حيثُ، نحو: حيثُ زيداً تجدْهُ فأكرِمْهُ.

وقبلَ الأمرِ، نحو[2]: زيداً أكْرِمْهُ.

وقبلَ النهيِ، نحو: زيداً لا تَشْتِمْهُ.

وَإنَّما كانَ النصبُ في هذهِ المواضعِ أَولَى وأكثرَ، لأنَّ وقوعَ الفعلِ، بعدَ حرفِ النَّفي والاستفهامِ، وَإذا الشرطيّةِ أكثرُ، وَهذا الفعلُ ناصبٌ، والنصبُ[3] أكثرُ، وجوازُ الرفعِ بعدَ إذا الشرطيةِ دليلٌ عَلَى أنَّها لا تَلْزَمُ الفِعْلَ، وَإلّا لَوَجَبَ النصبُ بعدَها، كما بعدَ إنِ الشرطيةِ، وَكَذَلِكَ النصبُ بعدَ حيثُ، لوقوعِ الفعلِ بعدَهُ أكثرَ من وقوعِ الاسمِ، كَإِذَا. وَأَمَّا إذَا وَقَعَ قَبْلَ الأمرِ والنهيِ والدعاءِ فَلأَنَّهُ على تقديرِ الرفعِ يلزمُ كونُ الطلبِ خبرَ المبتدإِ، وَهُوَ بعيدٌ.

وَأَمَّا على تقديرِ النَّصْبِ، فَلا يلزمُ إلّا الحذفُ، وهو كثيرٌ.

وَاعلمْ أَنَّ الاستفهامَ على ثلاثةِ أَضْرُبٍ:

الأوّل: مَا يُختَارُ فيهِ الرفعُ، ولكنَّ النَّصبَ جائزٌ مَعَهُ، وَهُوَ الاستفهامُ بالأسماءِ، نَحو: أَيُّهم ضربتَهُ، وَمنْ حدَّثْتَهُ؟

والثاني: ما يجب فيهِ الرفعُ، ولا يجوزُ فيه[4] النَّصْبُ، وَذَلِكَ الاستفهامُ الواقعُ

---

(١) (عبدالله) ليس في ز.

(٢) ساقطة من ل.

(٣) في ل: فالنصب.

(٤) (فيه) ليست في ت، ز، ع.

خبراً، نحو: زيدٌ هَلْ ضَرَبْتَهُ؟ لأنَّ مَا بَعْدَ الاستفهامِ لَمْ يَعْمَلْ فيما قَبْلَهُ.

والثالثُ: مَا يُختَارُ فيهِ النَّصْبُ، والرَّفعُ جَائزٌ، نَحو: أزيداً ضَرَبْتَهُ، وَمِنْهُ: أزيداً ضَرَبْتَ وعمراً أَخاهُ[١]؟ أي أخا زيدٍ[٢].

وثَالثُها: عندَ خوفِ ظ لَبْسِ المُفسِّر بالصِّفةِ، نحو قولِهِ تعالى[٣]: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾[٤][٥]، وَهُوَ مِنْ جملةِ المواضعِ التي كانَ النَّصْبُ فيها أَولَى مِنَ الرفعِ، لأنَّهُ عَلَى تقديرِ النصبِ كانَ معناهُ: إنَّا خَلقنا كُلَّ شيءٍ بِقَدَرٍ، وهوَ المعنى المقصودُ من الآيةِ.

وَعَلَى تقديرِ الرفعِ يُحْتَمَلُ أن يكونَ [(كُـلُّ شيءٍ) مُـبْتَدأً و(خَـلَقْناهُ بِـقَدَرٍ) خبرهُ[٦]، فيكونُ معناهُ: كُلُّ شيءٍ هُوَ مَخْلوقُنَا بِقَدَرٍ، وَهُوَ أيضاً مقصودٌ مِنَ الآيـةِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ][٧] (خَلَقْنَاهُ) صـفةً لِـقولِهِ: (كُـلُّ شيءٍ) وَقَـوْلُهُ: (بِـقَدَرٍ) خَـبرُ المُبتدإِ[٨]، وهو لا يفيدُ المَعنى [الذي هوَ][٩] المقصودُ مِنَ الآية.

[وإذا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فنقولُ: لو نُصِبَ لأَفَادَ المَعْنَى المَقْصُودَ مِنَ الآيةِ، وَلَـو رُفِـعَ

---

(١) في ف، ل: أزيد ضربه عمرو وأخاه.

(٢) في ز: أخاه زيد.

(٣) كلمة (تعالى) ليست في ز، ل.

(٤) سورة القمر: ٤٩.

(٥) زاد في ز: (أي: خلقنا كلّ شيء بقدر).

(٦) البيان ٢: ٤٠٦.

(٧) ما بين المعقفتين ليس في ز.

(٨) التبيان ٢: ١١٩٦.

(٩) ساقط من ل.

احتُمِلَ أَنْ يكونَ المفسِّر، وهو خلقناه صفةً لِكلِّ شيءٍ، وحينئذٍ لَمْ يُفِدِ المقصودَ منَ الآيةِ.][1] فإذاً كان النصبُ أولىٰ.

وَإليهِ أشارَ بقولِهِ: *(وَعِندَ خوفِ لَبس المُفسِّر بالصفةِ)*.

تساوي الرفع والنصب

قولُهُ: *(وَيستَوِي الأمرانِ في مثلِ[2] زيدٌ قَامَ، وعمرٌو أَكرمْتُهُ)*.

وَإنَّما استَوى الرفعُ والنصبُ لأنَّ الجملةَ الأولَى جُملتانِ:

صُغْرَى، وهيَ قامَ معَ ضميرِهِ، وَهيَ فعليةٌ.

وَكُبْرَىٰ، وهيَ زيدٌ قامَ، وهيَ اسميةٌ.

فالرفعُ على تقديرِ عطفِ الاسميةِ على الاسميةِ، أي عَلَى الكُبْرَىٰ[3]. والنصبُ على تقديرِ عطفِ الفعليةِ عَلَى الفعليةِ أَي على الصُّغْرَىٰ.

فَإِنْ قِيلَ: النَّصبُ أَولَىٰ، لِأَنَّه يلزمُ أَنْ يكونَ معطوفاً على ما هُوَ أقربُ بخلافِ الرفعِ.

قُلنا: الرفعُ أَولَى لأنَّهُ لا يَسْتَلْزِمُ الحذفَ، والنصبُ يستلزمُهُ[4]، فَيَتَعَارَضَانِ، فَبَقِيا مُتَساويينِ.

---

(١) ما بين المعقفتين ليس في ف.

(٢) كلمة (مثل) غير موجودة في مجموع مهمّات المتون: ٣٩٢.

(٣) في ف: كبرى.

(٤) في ت، ع، ف: يستلزم، وفي ل: يستلزم الحذف.

واعلمْ أنَّهُ ذكرَهُ سيبويهِ[1]، واعترَضَ عليهِ جَمَاعَةٌ، فَقَالُوا: إذا قُلنَا: زيدٌ قَامَ وعمراً أكرمتُهُ، لَمْ يَجُزِ العطفُ عَلَى الجملةِ الصُّغْرَىٰ، لأنّ كُلَّ مَا عُطِفَ عَلَى الخبرِ يَصلُحُ أَنْ يكونَ خبراً، لكنْ لا يصلُحُ أَنْ يكونَ خبراً لِفسادِ المَعنَىٰ، بَلْ لَوْ جُعِلَ فِي الجملةِ الثانيةِ مَا يعود عَلَى زيدٍ كَانَ جائزاً مَا ذَكَرَهُ سيبويهِ، نَحو: زيدٌ قامَ وعمراً أكْرَمْتُهُ عِندَهُ أو في دَارِهِ.

وَقَال أبو سعيدٍ السيرافي: ظَنِّي أَنَّ سيبويهِ أرادَ ذَلِكَ، لأنّهُ لَمْ يَلْتَفِتْ إلى تَصحيحِ المثالِ[2]، وَذَكَرهُ سيبويهِ في مواضعَ.

واعلمْ أَنَّ هذا الإشكالَ إنَّمَا يَرِدُ عَلَى مَنْ عَطَفَ عَلَى الجملةِ الصُّغْرَىٰ، أَمَّا إذا عُطِفَ على الجملةِ الكُبْرَىٰ فَلا يَرِدُ، لكنَّ هذا[3] يقتضِي أَنْ يكونَ الرفعُ هوَ الجائزَ فقط، لَكِنَّ سيبويهِ سَوَّىٰ بَيْنَهُما[4].

وَقَال الأخفشُ / ٤٥ ظ / : لا يجوزُ: زيدٌ قَامَ وعمراً أكرمتُهُ على تقديرِ أَنْ يكونَ معطوفاً على الجملةِ الصُّغرَىٰ، لأنّ[5] (قَامَ) لَهُ موضعٌ من الاعرابِ و(عمراً أكرمتُهُ) لا موضعَ لَهُ من الاعرابِ[6].

[وَقَالَ أَبو عليٍّ: لَمَّا لَمْ يكنْ اعرابُ الجُمْلَةِ الأُولَى ظاهراً في اللفظِ صَارَ بمنزلةِ

---

(١) الكتاب ١: ٤٧.

(٢) الكافية: ـ شرح الرضي ١: ١٧٦.

(٣) ساقطة من ل.

(٤) الكتاب ١: ٤٧.

(٥) في ل: أن.

(٦) الكافية ـ شرح الرضي ١: ١٧٦.

مَا لا موضعَ لَهُ مِنَ الاعرابِ][1] فإذاً لَمْ يمتنع أنْ يُعطَفَ عَلَيهَا مَا لَا مَوضِعَ لَـهُ مِـنَ الاعرابِ[2].

وجوب النصب

قَولُهُ: (وَيَجِبُ النَّصبُ بعدَ حرفِ الشرطِ، وحرفِ التحضِيضِ).

اعلمْ أنَّ النصبَ واجبٌ بعدَ هذهِ الحروفِ لكونِهَا حروفاً لا يَلِيها إلَّا الفِعلَ لفظاً أو تقديراً، فإذا وقَعَ الإسمُ بعدَ أَحدِ هذِهِ الحروفِ، كانَ منصوباً بإضمارِ الفعلِ الناصِبِ، نَحو: إنْ زيداً زُرْتَهُ أكرمْهُ، وكقولِهِ:

لَا تَجْــزَعِي إنْ مُــنْفِساً أَهْـلَكْتُهُ
وَإذا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعي[3]

وَهَلّا بَكراً ضربتَهُ، وَلولَا زيداً ضَربْتَهُ، وَلو مَا خالداً أكرمْتَهُ، وَمِنْهُ قَولُهُ:

تَــعُدُّونَ عَــقْرَ النَّــيبِ أَفْــضَلَ مَجْــدِكُم
بَنِي[4] ضَوْطَرَى لَـولَا الكَمِّــي المُـقَنَّعا[5]

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) الكافية ـ شرح الرضي ١: ١٧٦.

(٣) البيت للنمرِ بن تولب. ويروى (منفس) بالرفعِ مكان (منفسا) بالنصب والمنفس: النفيس، ويريد به المال. شعر النمر بن تولب صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي ـ بغداد: ٧٢، وينظر: الكتاب ١: ٦٧، والأمالي الشجرية ١: ٣٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ٢٢ و ٢: ٣٨، وشرح الأشموني ٢: ٧٥، والخزانة ٣: ٣١٤.

(٤) في ل: بنو.

(٥) البيت لجرير يهجو الفرزدق وقومه. الضوطر والضيطر: الضخم اللئيم، والضيطر والضيطرى: الضخم ←

وَإِنْ وَقَعَ الاسمُ بَعْدَ هذهِ الحروفِ مرفوعاً كَانَ بإضمارِ الفعلِ.

مسائل ليست من الباب

قَولُهُ: (وَلَيس مِثْلُ أَزيدٌ ذُهِبَ بهِ مِنهُ فالرفع)[1].

وَإِنَّما لَمْ يكنْ مِنْ هذا البابِ، لأنّهُ لو كَانَ منهُ لجازَ نصبُ الإسمِ الواقعِ قبلَ الفعلِ، لَكنَّهُ لَمْ يجزْ، لأنَّ نَصْبَهُ ورفعَهُ تابعانِ لنصبِ الضَّميرِ ورفعِهِ، فَإِنْ كانَ الضميرُ منصوباً، كانَ الإسمُ منصوباً، وإنْ كانَ مرفوعاً كانَ مرفوعاً، وإذا كانَ كذلكَ وجَبَ رفعُ الإسمِ، لكونِ الضميرِ معَ الباءِ في محلِّ الرفعِ بكونِهِ فاعلاً لِذُهِبَ، ثُمَّ رفعُهُ يَحتَمِلُ وجهينِ:

إمَّا على الابتداءِ، وَإمّا على أَنَّهُ فاعلٌ بإضمارِ فعلٍ.

وَكذا[2] زيدٌ أَسيغ بِهِ!! في التَّعَجُّبِ، لكونِ الجارِ والمجرورِ في محلِّ الرفعِ، وَأَمَّا مَنْ يجعلُهُ في موضعِ المفعولِ فيجيزُ النَّصبَ.

ثُمَّ اعلمْ أَنَّهُ إذا أُقِيمَ المصدرُ مُقامَ الفاعلِ يجوزُ نصبُ زيدٍ حينئذٍ، لكونِ الضميرِ في محلِ النصبِ، وَيصيرُ تقديرُهُ حينئذٍ أَزيداً ذُهِبَ الذَّهابُ بهِ وَهذا

← الجنبين العظيم الأُست، ويقال للقوم إذاكانوا لا يغنون غناء: بنو ضوطرى، وفي الديوان: (سعيكم) مكان (مجدكم) و(هلا) مكان (الولا). ديوان جرير ١: ٣٣٨، ولسان العرب ـ ضطر ـ ٦: ١٥٩.

(١) قال الرضي: أي فالرفع واجب. الكافية ـ شرح الرضي ١: ١٧٧.

(٢) في ل: وكذلك.

منسوبٌ إلى أبي سعيدٍ[1]، وَقِيلَ عليهِ: إِنَّما جَازَ مَا ذَكَرَهُ أَنْ لَوْ لُفِظَ بالمَصْدرِ، أمَّا إذا لَمْ يُلْفَظْ فَلا.

وَالتَّلفُّظُ بِالمصدرِ مُطلقاً ليسَ بكافٍ، بَلْ لابدَّ مَعَ ذَلِكَ مِنْ أَنْ يكونَ مُعرَّفاً أو موصوفاً بالتمكّنِ قيامَهُ مُقامَ الفاعلِ.

قوله: (وكذلِكَ ﴿كُلُّ شيءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾[2]).

أَيْ: لَيسَ مِن هذا البابِ، لأنّهُ لو كانَ مِنهُ لكانَ تقديرُهُ: فعلوا كـلَّ شيءٍ في الزُّبُرِ، وَأنَّه محالٌ، لأنَّ الجارَّ والمجرورَ، إمّا يتعلّقُ بـ(فعلوا) أَو صفةٌ لِكُلِّ شيءٍ.

والأوّلُ ظاهِرُ الفَسَادِ لأنَّهم ما فَعلوا في الزبر شيئاً.

والثاني أيضاً ظاهرٌ لأنهم مَا فَعَلوا جميعَ ما في الزُّبُرِ مِنَ الأوامرِ والعباداتِ.

قولُهُ: (وَنحو: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟﴾[3]) إلى آخرِهِ.

إعلمْ أَنَّ فيهِ خلافاً.

فَـقالَ المُـبردُ: الألفُ واللامُ في ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾[4] بِمَـعنَى الذي والتي وتقديرُهُ: [الذي زَنَى والتي زنَتْ،][5] وهوَ مبتدأٌ، وقولُهُ: ﴿فَٱجْلِدُوا۟﴾ خبرُهُ والفاءُ

---

(١) هو أبو سعيد السيرافي، ترجمته في ١: ١٢٣.

(٢) سورة القمر: ٥٢.

(٣) سورة النور: ٢.

(٤) سورة النور: ٢.

(٥) في ت، ع: التي زنت والذي زنى، وينظر: رأي المبرد في الكامل ٣: ٢٦٥.

جِيءَ بِهِ لِيدُلَّ عَلَى السببيةِ، كَمَا عَلِمْتَ فِي بابِ المبتدإِ والخبرِ.

وإذا كانَ كذلكَ لمْ يكنْ مِنْ هذا البابِ.

وقالَ سيبويهِ: [﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ مبتدأٌ عَلَى تقديرِ حذفِ المضافِ وَخَبَرُهُ محذوف، وتقديرُهُ: فِيمَا يُتلَى عليكم][1] حُكْمُ الزانيةِ والزاني[2]، فَهِيَ جملةٌ مُسْتَقِلَّةٌ بِنفسِهَا لا تَعَلُّقَ لَهَا بالفِعْلِ الذي بَعْدَها[3]، ثُمَّ قَولُهُ تَعَالَى[4]: ﴿فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ[5] جَلْدَةٍ﴾[6] بيانٌ للحكمِ الذي وَعَدَ بِذكْرِهِ، وَهِيَ جملةٌ أخرىٰ لَا تَعلُّقَ لَهَا بالأولىٰ، فَإذاً لا يكونُ مِن هذا البابِ، فَتَعيَّنَ الرّفعُ عَلَى كِلا القولينِ.

قولُهُ: *(وإلّا فالمختارُ النّصبُ)*.

أي: إنْ لمْ يكنْ كما قَالَ المُبَرِّدُ وسيبويهِ فالمختارُ فِي مثلِ الزّانيةِ والزّاني النصبُ[7] لِكونِهِ اسماً بَعْدَهُ فعلٌ مشتغلٌ عنهُ بضميرٍ لوْ سُلِّطَ عليهِ لَنَصَبَهُ، وَمَعَهُ قرينةُ الطَّلَبِ التي هيَ أقوىٰ قرائِنِ النَّصبِ المُختَارِ.

ومثلُهُ قولُهُ تعالَى: ﴿السَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[8] وقد نَقَلَ أبو

---

(١) ما بين المعقفتين ليس في ف.

(٢) الكتاب ١: ٧١ ـ ٧٢.

(٣) زاد في ز: بالأولىٰ فإذا.

(٤) كلمة (تعالى) ليست في ل.

(٥) في ل: ثمانين.

(٦) سورة النور: ٢.

(٧) في ل: النصب أنسب.

(٨) سورة المائدة: ٣٨.

سعيدٍ السيرافي النَّصْبَ عنْ عيسىٰ بن عُمَرَ النحوي[١].

واعلمْ أنَّ بعضَ المتأخِّرينَ قَسَّم الأمرَ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

قِسمٌ مختارٌ[٢] فيه الرفعُ، وَهوَ كلُّ أمرٍ يُرادُ بِهِ العمومُ كقولِهِ تعالىٰ: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾[٣] الآية و[٤]كقوله تعالىٰ[٥]: ﴿السَّارِقُ والسَّارِقَةُ﴾[٦] الآية / ٤٦ و /.

وَقسم مختارٌ[٧] فيهِ النَّصبُ، وهو ما يراد[٨] بِهِ الخصوصُ نحو: زيداً اضربْهُ.

وَقِسْمٌ لا يجوزُ فيهِ إلّا الرفعُ، وهوَ كُلُّ اسمٍ يقعُ الأمرُ بأسماءِ الأفعالِ[٩].

أمَّا الأوّلُ فَضَعِيفٌ لأنَّهُ يبطُلُ بمثلِ قولِكَ: كلُّ[١٠] رجلٍ يأتيك[١١] فاضربه، فإنَّهُ للعمومِ معَ أنَّ النصبَ هُوَ المختارُ بِلا[١٢] خِلافٍ، وَقَد نَصَّ عليهِ سيبويهِ[١٣].

---

(١) اعراب القرآن المنسوب إلى الزجّاج ـ تحقيق إبراهيم الأبياري، طبع القاهرة ٣: ٩٣٧ ـ ٩٣٨، ومختصر في شواذ القرآن: ١٠٨، ومشكل اعراب القرآن ١: ٢٢٥، ومجمع البيان ٦: ٨٩، والبحر المحيط ٣: ٤٧٦، وعيسىٰ بن عمر: ١١١.

(٢) في ز، ع، ف: يختار.

(٣) سورة النور: ٢.

(٤) (الواو) ليس في ز.

(٥) كلمة (تعالىٰ) زيادة من ت.

(٦) سورة المائدة: ٣٨.

(٧) في ز، ع، ف: يختار.

(٨) في ت: يختار.

(٩) تبدوا العبارة ناقصة.

(١٠) كلمة (كل) ليست في ز.

(١١) في ف، ل: يأتيني.

(١٢) في ز، ع: فلا.

(١٣) الكتاب ١: ٦٩ ـ ٧٠.

وأمَّا أسماءُ الأفعالِ، فمَن أعملَها فيما قَبلَها، اختارَ النَّصبَ بِهَا إنْ لمْ تشتغل[1] بضميرِ الاسمِ كقولِه:

يَا أَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا[2]

أي دونَكَ دلوي، وَإنِ اشتَغلَ[3] بِضَمِيرِهِ نَصَبَهُ بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ مُفَسَّرٍ بِمَا بَعْدَهُ.

وَمَنْ لَمْ يُعْمِلْهَا فِيمَا قبلَها أجازَ رفعَ الاسمِ ونصبَهُ، واختارَ النَّصْبَ لِئلا يقَع الأمرُ خبراً.

(١) في ز، ل: تستعمل.

(٢) لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم، وقد قيل: لجارية من بني مازن، وتمامه:

إنِّي رأيتُ النَّاسَ يَحْمَدونَكا

العقد الفريد لابن عبدربه ـ تحقيق أحمد أمين وصاحبيه ـ طبع القاهرة ٥: ٢١١، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ١٧٨، والهمع ٥: ١٢٠، وشرح الأشموني ٣: ٢٠٦، وتاج العروس ـ ميح ـ ٧: ١٥٧.

(٣) في ل: استعمل.

التحذير

قولُهُ: (*الرابعُ التحذيرُ، [وهُوَ معمولٌ بتقديرِ اتّقِ]*[١] *[تحذيراً مِمّا بَعدَهُ]*[٢]) إلى آخرِهِ.

أي: الرابعُ مِنَ المفاعيلِ[٣] اللازمِ اضمارُ ناصبِهِ التحذيرُ.

قولُهُ: (*معمولٌ بتقديرِ اتَّقِ*).

احترازٌ من المعمولِ الذي لم يكنْ بتقديرِ اتّق.

قوله: (*تحذِيراً ممّا بعدَهُ*).

احترازٌ مِنَ المعمولِ بتقديرِ اتَّقِ لكنْ لا لِلتحذيرِ ممّا بَعدَهُ، نحو قولِكَ: إيّاكَ، جواباً[٤] لِمَنْ قَالَ مَنْ أَضربُ[٥]؟

قولُهُ: (*أَو ذُكِرَ*[٦] *المُحَذَّرُ مِنهُ مكرَّراً*).

لِيدخُلَ فيهِ مثلُ قولِكَ: الطريقَ الطريقَ، فإنَّهُ من هذا البابِ، وفي قولِهِ: (أو ذِكْرِ[٧] المُحَذَّرِ مِنْهُ مُكَرَّراً) نظرٌ، لِأَنَّهُ لَا يَخلُو مِنْ أَنْ يكونَ مَعْطُوفاً عَلَى قولِهِ:

---

(١) ما بين المعقفتين ليس في ع.

(٢) زيادة من ف.

(٣) في ت، ع، ل: المفعول.

(٤) ساقطة من ت، ف، ل.

(٥) في ع، ف: اتّقي.

(٦) في مجموع مهمات المتون: ٣٩٢: (ذُكِرَ) بلفظِ ما لم يسمَّ فاعله، وليس بسديد.

(٧) في مجموع مهمات المتون: ٣٩٢: (ذُكِرَ) بلفظِ ما لم يسمَّ فاعله، وليس بسديد.

تحذيراً، أَو عَلَى قولِهِ: معمولٌ[١]، إذ لا شيءَ غيرَهما[٢]، وهُما ظاهرا الانتفاءِ، لامتناعِ عطفِ الفعلِ عَلى الاسمِ، فَإذاً العبارةُ الفصيحة[٣] أَنْ يُقَالَ: التحذيرُ هوَ معمولٌ بتقديرِ اتّقِ تحذيراً مِمّا بَعْدَهُ أو معمولٌ بتقديرِ اتّقِ والمُحذَّرُ مِنْهُ مُكَرَّرٌ.

مثالُ الأوّلِ: إيّاكَ والأسدَ [، أي اتّقِ الأسدَ][٤]، أي: اتّقِ نَفْسَكَ أن تتعرَّضَ للأسدِ، والأسدَ أَنْ يُهلِكَكَ. فَحُذِفَ الفِعْلُ، إمّا لِدَلالةِ الحالِ عليهِ، وظهورِ معناهُ، وَإمّا لِعَدَمِ الفرصةِ بِتَلَفُّظِ الفِعلِ. ثُمَّ حَذَفوا النَّفْسَ لأنَّهُ إنَّما جِيءَ بِهَا لامتناعِ جَمْعِهِم بينَ ضميري الفاعِلِ والمفعولِ بشيءٍ[٥] واحدٍ، وهوَ عندَ حذفِ الفعلِ انتفَى مُوجِبُها فَوَجَبَ حَذْفُها، فَلَمَّا حُذِفَ النفسُ وَجَبَ العدولُ مِنَ الضميرِ المُتَّصِلِ إلى المُنْفَصِلِ، للتعذُّرِ، فَقِيلَ: إيّاكَ إيّاكُما إيّاكُم إيّاكِ إيّاكُما إيّاكُنَّ بِحَسَبِ مَنْ تأمُرُهُ، والأسدُ منصوبٌ على أَنَّهُ معطوفٌ على إيّاكَ.

فَإنْ قِيلَ لَا يجوزُ عطفُ الأسدِ عَلَى إيّاكَ. لأنَّ العطفَ بالواوِ يقتضي الشَّرِكَةَ في اللفظ والمَعْنَى.

ألا تَرَى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: ضربتُ زيداً وعمراً فَالضَّرْبُ وَقَعَ بِهِمَا جميعاً، وَأَنْتَ

---

(١) يبدو لي أنّ العطف لا على هذا ولا على ذاك، بل على (تقدير) فتكون الجملة وهو معمول بتقدير اتّقِ... أو ذِكرِ المُحَذّرِ...).

(٢) في ت: فيه ثالث، وفي ف: ثالث.

(٣) في ع: الصحيحة.

(٤) زيادة من ت.

(٥) في ز، ع: لشيء.

هُنَا لَا تَأْمُرهُ[١] بمُساعَدةِ الأَسَدِ عَلَى سبيلِ التحذيرِ [كَمَا أَمَرتَهُ[٢] بمُسَاعَدَةِ نفسِهِ عَلَى سبيلِ التحذيرِ][٣] فيكونُ المخاطبُ مُخوّفاً محذوراً للأسدِ فكَمَا كانَ الأسدُ كَذَلِكَ[٤] للنفسِ.

فالجوابُ عَنْهُ أَنَّ المعطوفَ والمعطوفَ عليهِ يجبُ أَنْ يَشْتَرِكَا في المَعْنَى الذي يقتضي الاعرابَ، وَقَد اشترَكا هَاهُنا كَذَلِكَ.

أَمَّا اشتِراكُهُمَا في غيرِ ذَلِكَ فغيرُ واجبٍ.

ومثالُ المُكَرَّرِ[٥]**:** قولُكَ[٦]: الطريقَ الطريقَ، أَيْ: اتَّـقِ الطـريقَ أو بَـاعدْهَا، وَقَالوا: إِيَّاكَ من الأسدِ، أَي: باعد نَفْسَكَ من الأسدِ أو[٧] اتَّقِ، وَقَولهُم: إِيَّـاكَ وأَنْ تَحْذِفَ مِثلُ إيّاك والأسدَ، لأنَّ [أَنْ تَحْذِفَ][٨] في تأويل المصدرِ، فهو بمـنزلةِ إِيَّـاكَ والحذفَ، وتأويلُ إيّاكَ من أَنْ تَحـذِفَ، كما قَالوا: إِيّاكَ منَ [الأسدِ، وَقَالُوا: إيّاكَ أَنْ تَحذِفَ، بحذفِ (مِنْ) لأَنَّهُ قَدْ يُحذَفُ حرفُ الجرِّ مِن[٩] (أَنَّ) و(أَنْ) لِطُولِ الكلامِ بِهِمَا مَعَ ما بعدَهُما من الصِّلَةِ فَجازَ فِيهِ مِنَ الحذفِ مَا لَمْ يَجُزْ فِي الاسمِ الصَّرِيحِ، والمَصدِرِ

---

(١) في ع، ف، ل: تأمر.

(٢) في ل: أمرت.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز، ف.

(٤) في ل: لذلك.

(٥) في ل: التكرير.

(٦) في ف: كقولك.

(٧) في ف: و.

(٨) في الأصل، وفي ز: الحذف.

(٩) في ل: مع.

الصريحِ، فَلا يُقالُ: إياكَ الأسدَ، عَلَى تَقدِيرِ، إِيّـاكَ مِـنَ [الأَسَـدِ، وَإِيّـاكَ والأسـدَ، وَقَالوا[1]: إيّاكَ[2] أَنْ تَحْذِفَ عَلَى تقديرِ إيّاكَ مِنْ][3] أَنْ تَحذِفَ أَوْ عَلَى تَقديرِ[4] إيّاك وَأَنْ تَحذِفَ.

أمّا الأوّل: فلأنَّ حرف الجرّ لم يحذفْ من الاسم الصريح.

وأمّا الثاني: فلأنّ حرف العطف لم يحذف أصلاً.

فَإِنْ قِيلَ فَقَدْ قَالَ[5]:

فَـإِيّاكَ[6] إِيّـاكَ المِـرَاءَ فَـإِنَّهُ إلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَللشَّرِّ جَـالِبُ[7]

وَمُرَادُهُ إمَّا مِنَ المِرَاءِ أَوْ وَالمِرَاءِ، بِحَرْفِ الجرِّ أَوْ بِحَرْفِ العَطْفِ.

والجَوابُ: أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ ليسَ فِيهِ حُجَّةٌ.

أَمّا أوّلاً: فلأَنَّهُ خِلافُ القِياسِ، لِمَا ذَكَرْنَاهُ واستعمالِ الفُصَحَاءِ / ٤٦ ظ / .

وَأَمّا ثانياً: فَلأَنَّهُ في ضَرورةِ الشِّعْرِ، وَكلامُنَا في السَّعةِ والاختيارِ.

وَأمّا ثالثاً: فَلأَنَّهُ إنّما قالَ حملاً للمصدرِ على أنْ معَ الفِعلِ، لكونِهِ في تقديرِ: أَنْ

---

(١) في ل: كما يقال.

(٢) ساقطة من ت.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٤) كلمة (تقدير) ساقطة من ل.

(٥) (فقد قال) ليس في ت.

(٦) (الفاء) ساقطة من الأصل، ومن ز، ع.

(٧) ينسب البيت إلى الفضل بن عبدالرحمن القرشي. الكتاب ١: ١٤١، والمقتضب ٣: ٢١٣، والخصائص ٣: ١٠٢، وطبقات النحويين واللغويين: ٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٢٥، والخزانة ٢: ٦٣.

تماري.

وأمَّا رَابِعاً: فلأنَّ سيبويهِ وَالخَليلَ قَالاَ: إِنَّهُ مَنْصوبٌ بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ غَيرِ الفعلِ الذي نَصبَ إيّاكَ، كَأَنَّهُ لَمّا قالَ إيّاكَ إيّاكَ اكتفى، ثُمَّ قَالَ: المراءَ على تقديرِ: اتقِ المراءَ[1] أو جانبِ المراءَ، وَإذا كانَ كَذَلِكَ لَمْ تَبْقَ فيهِ حُجَّةٌ عَلَى جوازِ إيّاكَ الأسدَ بغيرِ حرفِ العطفِ، وبغيرِ مِنْ.

وَاعلمْ أَنَّ السِّيرَافي والأندلُسي[2] قَالا: يجوزُ إيّاكَ الأسدَ[3]، بِمَعْنَى أَنْ يُقَدَّرَ فِعلٌ يَنصِبُ المفعولَينِ، أَيْ: جَنِّبْ نَفْسَكَ الأسدَ، وَقَالا: إنَّ معنَى قَولِنَا: إيّاكَ والأسدَ: جَنِّبْ نفسَكَ الأسدَ، فالأسدُ في مَوضِعِ المفعولِ الثاني، وَدَخَلَتِ الواوُ لِتَدُلَّ عَلَى مَعْنَى الجَمْعِ.

ثُمَّ اعلَمْ أَنَّهُ كَمَا يُحذَفُ الفِعلُ النَّاصِبُ لِلمَفعُولِ عِندَ الدَّلالةِ عَلَيهِ، يُحْذَفُ المفعولُ عِندَ الدَّلالةِ عَلَيهِ، وَحَذْفُهُ قَدْ يكونُ لفظاً أو[4] معنًى، أَي: يَكونُ بعدَ الحذفِ نَسياً منسيّاً، كَقولِكَ: فُلانٌ يُعطي ويمنعُ، ويصلُ وَيَقْطَعُ وَيضرُّ وينفعُ، والمرادُ أَنَّهُ يعطي ذوي الاستحقاقِ ويمنعُهُم، وَقَدْ يكونُ حَذْفُهُ لفظاً لا معنًى، كقوله تعالى:

---

(١) الكتاب ١: ١٤١.

(٢) هو القاسم بن أحمد بن الموفّق بن جعفر الأندلسي تقدّمت ترجمته ١: ٢٦٣.

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٢: ٢٥: فإنْ قيلَ هل يجوزُ حذفُ الواو من الأسد فيقول: إيّاك الأسد؟ قيل لا يجوز ذلك لأنّ الفعل المقدّر لا يتعدّىٰ إلى مفعولين فلم يكن بدّ من حرف العطف أو حرف الجرّ نحو: إيّاك والأسد أو إيّاك من الأسد فتكون قد عديته إلى الأوّل بنفسه ثمّ عديته إلى الثاني بحرف الجرّ.

(٤) في ع، ف، ل: و.

﴿اللهُ[١] يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾[٢]، وكقولِهِ تعالَى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[٣]، لأنَّهُ لابدَّ لِهذَا الموصولِ مِن ضَميرٍ يَرجِعُ إِليهِ مِنْ صِلَتِهِ، وَمَنْ حَذَفَ المفعولَ حَذَفَ المُنَادَى كَمَا ذَكَرنَاهُ.

المفعول فيه

قولُهُ: *(المفعولُ فيهِ ما فُعِلَ فيهِ فِعْلٌ مذكورٌ مِنْ زَمانٍ أَوْ مَكانٍ).*

وَإِنَّما سُمِّيَ هذا المفعولُ مفعولاً فيهِ، لكونِهِ مُقَيَّداً[٤] بِفي في السؤالِ والجَوابِ، لفظاً أَوْ تقديراً، كَما يُقالُ: في أيِّ يومٍ مَشيتَ، فيقولُ في الجوابِ: في يومِ الخميسِ.

وَإِنَّما سُمِّي ظَرْفاً لِكونِهِ مَحَلاً للأفعالِ وَوعاءً لَهَا[٥] تشبيهاً بالأوانِي التي هِيَ[٦] محلُّ الأشياءِ، وَلِهَذا سَمَّاهُ الكُوفيونَ محلاً[٧]، وَلَه أسامٍ[٨] كثيرةٌ[٩].

فقولُهُ: *(مَا فُعِلَ فيهِ فِعْلٌ)* يتناولُ غَيْرَهُ مثلَ يَومُ الجُمُعَةِ طَيِّبٌ، لِأَنَّـهُ زَمـانٌ

---

(١) لفظ الجلالة ليس في ت، ل.

(٢) سورة الرعد: ٢٦.

(٣) سورة هود: ٤٣.

(٤) في ت: متقيّداً، وفي ف: مقدّراً.

(٥) في ل: له.

(٦) كلمة (هي) ساقطة من: ف.

(٧) نسبت هذه التسمية إلى الفراء من الكوفيين. شرح التصريح ١: ٣٣٧، وحاشية الصبان ٢: ١٢٥.

(٨) في الأصل، وفي ز، ع: أسامي، وفي ت، ف: أسماء.

(٩) وسماه الكسائي وبعض أصحابه صفة. شرح التصريح ١: ٣٣٧، وحاشية الصبان ٢: ١٢٥.

لابُدَّ وَأَنْ يُفعلَ فيهِ فعلٌ.

وَقَولُهُ: (*فِعْلٌ مذكورٌ*)، خرجَ عنهُ مِثلُهُ، لأنَّهُ قَالَ: (*فُعِلَ فيهِ فِعْلٌ*)، لَكِـنْ لَمْ يُفعَلْ فيهِ فِعلٌ مذكورٌ لِعَدَمِ ذِكْرِ الفِعْلِ هَاهُنا.

وَلِقائِلٍ أَنْ يُوردَ عَلَيهِ النَّقْضَ بمثلِ طَابَ اليومُ و[1] سرّنِي اليومُ[2]، وَصَامَ[3] اليومُ، فَإِنَّهُ يُفعلُ[4] فيهِ فِعْلٌ مذكورٌ، مَعَ أَنَّهُ ليسَ بظرفٍ، اللهمَّ إلّا أن يَزيدَ فيهِ قيداً آخرَ، وَهُوَ مُقدَّرٌ[5] بفي، لأنَّ مثلَ ما ذَكَرنَا ليسَ مقدّراً بفي.

وقولُهُ: (*مِن زمانٍ أو مكانٍ*).

تفصيلٌ للمفعولِ فيهِ، والزَّمانُ مقدارُ حَرَكةِ الفَلَكِ الأَقصَى، أو اليومُ والليلةُ، والمكانُ ما يَتَمَكَّنُ عليهِ المُتمكِّنُ أَو نَقولُ: ظَرفُ الزَّمانِ مَا صَلَح [جوابَ متى][6]، وظرفُ المكانِ مَا صلَحَ [جواب أين[7]][8].

ثُمَّ اعلمْ أَنَّهُ يدخلُ في حَدِّهِ المذكورِ مثلُ قَولِنَا: خرجت في[9] يـومِ الجـمعةِ،

---

(١) (الواو) ليس في ز.

(٢) كلمة (اليوم) زيادة من ف.

(٣) في ل: رحام.

(٤) في ف: فعل.

(٥) في ف، ل: مقدراً.

(٦) في ل: جواباً لمتى.

(٧) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٨) في ل: جواباً لأين.

(٩) (في) ساقطة من ف.

لكنّ[١] النَّحويينَ[٢] لا يقولونَ: إنَّه[٣] مفعولٌ فِيهِ، لأنَّ المشهورَ من مَذْهَبِهِم أَنَّ الظَّرْفَ كلُّ اسمٍ من أسماءِ الزمانِ أو المكانِ بتقديرِ في وَليسَ في لَفْظِهِ فِي[٤]، فإذا أخذوا في تعريفِهِ قَيدين:

أحدُهما: أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِفي.

والآخرُ: أَنْ لا يكونَ ملفوظاً بِهَا.

فَإن اختَلَّ أحدُهمَا أو كلاهُما لمْ يَكُنْ ظرفاً، مثلاً، إذا ظَهَرَ في اللفظِ، نَحو: قمتُ في اليومِ، أَوْ لَمْ يكنْ مُقَدَّراً، نَحو: اليومُ طيِّبٌ لَمْ يكنْ ظَرْفاً.

وإذا ظَهَرَ في اللفظِ يُقَالُ لَهُ جاراً ومجروراً. وَإنْ قِيلَ: إِنَّهُ ظَرْفٌ فَعَلَى المجازِ.

لا يُقالُ: الظروفُ تَتَضَمَّنُ مَعنَى في فَوَجبَ أَنْ تُبنَى كأينَ ومتى[٥] وكيفَ لِتَضَمُّنِهَا[٦] الحرفَ.

لأنَّا نَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهَا تَتضمَّنُ معنىَ فِي، لأنَّها لو كانتْ كَذَلِكَ لمْ يجزْ [إظهارُهَا مَعَهَا كَمَا لمْ يجز][٧] إظهارُ الهمزةِ معَ أينَ وكيف، لأَنَّ ضَابِطَ التَّضَمُّنِ هُوَ عدمُ جَوازِ الظهُورِ[٨]، والتقديرُ جوازُ الظُّهورِ.

---

(١) في ل: لأنّ.

(٢) في ت: النحويون.

(٣) في ع، ل: له.

(٤) (في) ساقطة من ت، ز، ف.

(٥) زيادة من ت.

(٦) في ل: لتضمّنها.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٨) زيدت العبارة التالية في ل: وينتقض بخمسة عشر فإنّه يجوز أن يقال خمسة وعشرة.

شرط نصب المفعول فيه

قولُهُ: (*وشرطُ نصبِهِ تقديرُ في*).

لأنَّها لو كانتْ ملفوظةً لكانَ مجروراً، فلو نُصبَ حينئذٍ لَزِمَ أَنْ يكونَ منصوباً ومجروراً، وأنَّه محالٌ.

قولُهُ: (*وظروفُ الزّمانِ...*) إلى قوله: (*مثلُ دخلتُ الدارَ عَلَى الأصحِّ*) / ٤٧ و /.

إعلمْ أَنَّ الظرفَ:

إمَّا ظرفُ زمانٍ.

وإمَّا ظرفُ مكانٍ.

فإنْ كانَ الأوّلَ: فَجَميعُهُ، أَعني المبهمَ والمُوقتَ، يقبلُ ذَلِكَ، أَيْ يقبلُ النصبَ بتقديرِ في لأنَّ الفِعلَ يدلُّ على جميعِ [أنواعِهِ بصيغتِهِ كَمَا يدلُّ على جميعِ أنواعِ المصادرِ، فَكَمَا أنَّ الفِعْلَ يتعدَّىٰ إلى جميعِ][1] أنواعِ المَصَادِرِ المَعرِفَةِ والنَّكِرَةِ، المُبهَمِ والموقتِ، فَكَذَلِكَ يَتَعَدّىٰ إلى جَمِيعِ ظروفِ الزمانِ.

وَإنْ كَانَ الثاني: أَعْنِي ظرفَ المَكانِ فَلا يَخْلُو مِنْ أَنْ يكونَ مبهماً أَو لَمْ يكنْ.

والمرادُ مِنَ المُبهَمِ[2] عِنْدَ بَعضِهِم: الجهاتُ الستُّ[3]، ومن المعيَّن ما سِواهَا،

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٢) في ل: بالمبهم.

(٣) في ل: الستة.

وَمَا جَاءَ منصوباً بتقديرِ في من الأمكنةِ التي على[1] غَيرِ الجهاتِ الستّ، نَحو: عِندَ، وَلَدَى[2]، فهوَ مسموعٌ عندَهَم غيرُ قياسيٍّ.

وقالَ الآخرونَ: الأمكنةُ المبهَمةُ غيرُ الجهاتِ الستّ كثيرةٌ فينبغي أن تُضبَطَ بِضَابِطٍ فَقَالُوا: المَكَانُ المُبْهَمُ مكانٌ اسمهُ باعتبارِ مَا ليسَ بِدَاخلٍ في مُسماَّهُ كالخَلْفِ، وَالقُدَّامِ.

وَإِنَّما سُمِّي الخَلْفُ خَلْفاً، لكونِ الخَلْفِ إلى جهتِهِ، وَالقُدَّامُ قُدَّاماً، لِكونِ القُدّامِ إلى جِهَتِهِ والمكانُ المعيَّنُ ما سِواهُ، أي مكانٌ اسمُهُ باعتبارَ ما هُوَ دَاخِلٌ في مُسمَّاهُ، كالدارِ فَإِنَّ لَهَا [اسمُها مِن جهةِ ما دَخَلَ في مُسَمَّاها][3] مِنَ البناءِ والسَّقْفِ وغيرِهِمَا، وَكَذَلِكَ الفَرْسَخ.

أو نقول: المكانُ المبهمُ ما كانَ[4] اسمُهُ بالإضافةِ إلى غيرِهِ كـالجهاتِ الستِّ، والمعيَّنَ ما لَهُ اسمٌ مِنْ جهةِ نفسِهِ لا[5] بالإضافةِ إلى غيرِهِ فَدَخَلَ في المُبْهَمِ المـفسَّرِ بهذا التفسيرِ الجهاتُ الستُّ وغيرُها مِنَ المُبْهَمَاتِ كَعِنْدَ وَلَدَى[6] وَغَيْرِهِمَا.

وَقَالَ بَعضُهم: المُبْهَمُ هوَ النكرةُ، والمعيَّنُ هوَ المعرفةُ.

وفيهِ نظرٌ، لأنَّكَ تقولُ: جلستُ مكانَكَ، فَلو كانَ معيّناً لَمْ يَـصِحَّ أَنْ يكـونَ

---

(١) في ت، ز: في.

(٢) في ل: لدن.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز، ل.

(٤) في ل: مكان.

(٥) في ز: إلى.

(٦) في ف: كعندي ولدىّ.

ظرفاً على اصطلاحِهِم مَعَ أَنَّهُ معرفةٌ.

وقالَ بَعضُهم: المعيَّن هوَ المحدَّدُ[١]، والمبهمُ غيرُ المحدَّدِ[٢].

وفيهِ نَظَرٌ أيضاً، فإنَّ الفَرْسَخَ محدَّدٌ[٣] معَ أَنَّهُ منصوبٌ عَلَى الظرفِ فَلَو كَانَ معيَّناً امتنعَ[٤] نَصْبُهُ على الظرفِ.

قولُهُ: (*فَإِنْ*[٥] *كَانَ مبهماً قَبِلَ ذَلِكَ*[٦]).

أَي قَبِلَ النصبَ بتقديرِ في، لكونِهِ مُشَابِهاً لظرفِ الزَّمانِ مِنْ وجهينِ[٧]:

أحدُهما: أَنَّ كلَّ واحدٍ منهما غيرُ محدّدٍ[٨] فإنَّكَ إذا قلتَ خَلْفَ زيدٍ كانَ غيرَ محدّدٍ[٩]، لِكونِهِ متناولاً لجميعِ ما يُقابِلُ ظهرِهِ إلى انقطاعِ الأرضِ وَكَذَلِكَ إذا قُلْتَ: قَامَ دلَّ على كُلِّ زمانٍ ماضٍ مِن أوّلِ الدُّنيا إلى وَقْتِ حَديثِكَ.

والوجهُ الثاني: أَنَّ كُلَّ واحدٍ مِنْهُما غَيرُ مُتَصَوَّرٍ بَلْ هَوَ منتقضٌ، لأنَّ الخَلْف يصيرُ قُدَّاماً وبالعكسِ، والمُستَقْبَلُ يصيرُ حاضراً[١٠] ثُمَّ ماضياً فَلَمَّا كانَ المبهمُ[١١]

---

(١) في ت، ز، ع، ف: المحدود.

(٢) في ت، ز، ع، ف: المحدود.

(٣) في ت، ز، ع، ف: المحدود.

(٤) في ع: لم أمتنع.

(٥) في ت، ل: وإن، وفي مجموعِ مهمّات المتون: ٣٩٢: إنْ.

(٦) (ذلك) ساقطة من ل.

(٧) في الأصل، وفي ت، ز، ل: جهتين.

(٨) في ت، ز: محدود.

(٩) في ت، ز: محدود.

(١٠) في ل: حالا.

(١١) في ل: المكان المبهم.

أشبهَ ظروفَ الزمانِ تَعدَّى إليهِ الفِعْلُ بتقديرِ في كما يتعدَّى إلى ظرفِ الزمانِ.

أو نقولُ: إنَّ المكانَ إذا كانَ مُبهماً دَلَّ عليهِ الفِعْلُ وَإذَا دَلَّ عليهِ نَصَبَهُ بتقديرِ في كظروفِ الزمانِ، وإنْ كانَ المكانُ غيرَ مبهمٍ أيْ معيَّناً لَمْ يتعدَّ إليه الفعلُ اللازمُ، لِعدمِ دَلالةِ الفعلِ عليهِ، وَعدمِ مشابهتِه لظروفِ الزمان، وَإنَّما لمْ يَدُلَّ عليهِ لأنَّك إذا قلتَ قَامَ لمْ يَدُلَّ على قيامٍ كانَ في المَسْجِدِ أو في السوقِ أو غيرِ ذَلِكَ من موضعٍ من المواضعِ.

وإذا لمْ يَدُلَّ عليهِ الفِعلُ، ولمْ يشابهْ ظرفَ الزمانِ لَمْ يعملْ فيهِ الفِعلُ اللازمُ. فَأمَّا قولُ الشَّاعرِ:

فَلأبْغِينَّكُمْ قَناً وَعَوارِضاً ... وَلأُقْبِلَنَّ الخَيْلَ لابَةَ ضَرْغَدِ[1]

وكقولِ الآخرِ:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكفِّ يَعسِلُ مَتْنُهُ ... فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّريقَ الثَّعْلَبُ[2]

فشاذٌّ يُحفَظُ وَلا يُقاسُ عليهِ، والحقُّ أَنْ يُستَعْمَلَ معَ حرفِ الجرِّ إلّا أَنَّهم حَذَفوهُ اتّساعاً / ٤٧ ظ /.

---

(١) البيت لعامر بن الطفيل. ويروىٰ (فلا نعينكم) مكان (فلأبغينكم) و(الملا) مكان (قنا) و(الأهبطنّ) و(الأوردن) مكان (لاقبلن) وقنا: جبل وقيل جبلان في ديار بني ذبيان أو بني مرّة. وعوارض جبل لبني أسد. واللابة الحرَّةُ ذات الحجارة السود، وضرغد الحَرَّةُ أو جبل بعينه. ديوان عامر بن الطفيل ـ دار صادر بيروت: ٥٥، والكتاب ١: ٨٢، والأمالي الشجرية ٢: ٢٤٨، والخزانة ٣: ٧٤.

(٢) لساعدة بن جؤية الهُذَلي. يروى (لذٌّ) مكان (لَدْنٌ) و(نصله) مكان (متنه). واللدن: الناعم اللين، وعَسَلَ في عدوه: إذا اشتدّ اضطرابه و(اللذ): اللذيذ. ديوان الهذليين ـ طبعة دار الكتب ١: ١٩٠، والكتاب ١: ١٦، والخصائص ٣: ٣١٩، والأمالي الشجرية ١: ٤٢ و٢: ٢٤٨، والخزانة ٣: ٨٣.

قولُهُ: *(وَحُمِلَ عليهِ (عندَ) و(لَدَى) وَشِبهُهُما، لا بهَامِهما)*.

إشارةٌ إلى قولِ مَنْ قالَ: المكانُ المبهمُ هوَ الجهاتُ الستُّ.

وإنَّما حُمِلَ عليهِ هذا[1] لِكونِهِ مبهماً[2] مثلَها.

قولُهُ: [*(ولفظُ مكانٍ)*.

أَيْ: حُمِلَ على الجهاتِ الستِّ][3] لفظُ مكانٍ في قولِكَ: قَعَدْتُ مكانَكَ، إمّا لكثرتِهِ، وَإمّا لكونِهِ مُبهماً أيضاً مثلُها.

قولُهُ: *(وما بعدَ دخلتُ [مثل[4] دَخَلْتُ الدّارَ على الأصحّ][5])*.

أَيْ: وحُمِلَ ما بعدَ دَخَلْتُ على الجهاتِ الستِّ عَلَى القولِ الأصحِّ لِكَثْرَتِهِ، وَإنَّما قَالَ: (على الأصحّ) لأنَّ فيه خلافاً.

فَذَهَبَ أبو عُمَرَ الجَرْمِي إلى أنَّ دَخَلْتُ فعلٌ متعدٍّ بنفسهِ فإذاً ما بعدَهُ مَنْصُوبٌ بِدَخَلْتُ لأنَّهُ مفعولٌ بِهِ[6].

وَذَهَبَ الآخرونَ إلى أنَّهُ فِعْلٌ لازمٌ[7] والأصلُ فيهِ أَنْ يُستَعْمَلَ معَ حرفِ

---

(١) في ت، ف، ل: هذا عليه.

(٢) كلمة (مبهما) ليست في ت.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٤) في مجموع مهمّات المتون: ٣٩٢: نحو.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

(٦) الكافية ـ شرح الرضي ١: ١٨٦.

(٧) المصدر السابق.

الجرّ، لكنْ حُذِفَ اتّساعاً. وَهُوَ الصحيحُ[١]، والذي يدلّ عليهِ وجهانِ:

أحدهُما: أنّ مصدَرَهُ يجيءُ عَلَى وزنِ فُعُول، وهو من مصادر الأفعال اللازمةِ، نَحو: قَعَدَ قُعوداً، وَجَلَسَ جُلوساً.

والثاني: أَنَّ نَظِيرَهُ، وَهُوَ عُدْتَ[٢]، وَنَقِيضَهُ، وَهُوَ خَرَجْتُ فعلٌ[٣] لازمٌ، فيكونُ هوَ كَذَلِكَ حملاً على نَظيرِهِ ونقيضِهِ[٤].

قولُهُ: *(ويُنصَبُ بعاملٍ مُضمَرٍ).*

[أي: ويُنصبُ المفعولُ فيهِ بعاملٍ مُضْمَرٍ كَما يُنْصَبُ المفعولُ بِهِ، نَحو: يومَ الجمعةِ، لِمَنْ قالَ لكَ مَتَى سرتَ؟ على تقديرِ: سرتَ يومَ الجمعةِ.

قولُهُ:][٥] *(وَعَلى شريطةِ التفسيرِ)*[٦].

أَيْ: ويُنْصَبُ المفعولُ فيهِ على شَرِيطَةِ التفسيرِ عَلَى حَسَبَ ما عَلِمتَ في المفعولِ بِهِ، فيكونُ الرفعُ مُختارَاً تارةً، كقولِكَ: يومُ الجمعةِ سرتُ فيهِ والنصبُ أخرَى كقولِكَ: أَيومَ الجمعةِ سِرتَ فيهِ؟

---

(١) المصدر السابق.

(٢) في ف: عبرت، وفي ل: غرت.

(٣) كلمة (فعل) ساقطة من ز.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢: ٤٢، والكافية ـ شرح الرضي ١: ١٨٣.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٦) في ف: وينصب على شريطة التفسير.

ويكون الرفعُ والنصبُ[١] متساويينِ أُخرَى، كقولِكَ: يومُ الجمعةِ سارَ فيهِ عبدالله ويومُ الجمعةِ سَارَ فيه عمرٌو[٢]، برفعِ[٣] يومِ الجمعةِ[٤] وبنصبِهِ[٥]، لكونِ الجملةِ الأولىٰ ذاتَ وجهينِ.

ويكونُ النصبُ واجباً تارةً كقولِكَ: إنَّ يومَ الجُمعةِ سرتُ فيهِ[٦]، وَهَلّا يومَ الجمعةِ سرتَ فيهِ؟

لِكونِ (إنْ) و(هَلّا) مقتضِيينِ للفعلِ.

والحاصِلُ أَنَّ أحكامَهُ، وَعِلَلَ أحكامِهِ مثلُ ما عَرَفتَها[٧] في المفعولِ بهِ، فَلا نُعيدُهَا.

ثُمَّ اعلمْ أنَّ الظرفَ قد يكونُ بحيثُ يستغرِقُهُ الفِعلُ كقولِكَ: صُمتُ يومَ الجمعةِ، وَقَدْ يكونُ بحيثُ لا يستغرِقُهُ كَقَولِكَ[٨]: صَلّيْتُ[٩] اليومَ، وهوَ أَيضاً: قَدْ يكونُ مُتَصَرِّفاً ومُنْصَرِفاً، وَقَدْ يكونُ مُتَصَرِّفاً غيرَ منصرفٍ، وقدْ يكونُ

---

(١) في ت: النصب والرفع.

(٢) كلمة (عمرو) ليست في ت.

(٣) في ل: ويرفع.

(٤) في ع، ف: يوم الجمعة الثاني.

(٥) في ل: وبنصب، وفي ع، ف: ونصبه.

(٦) (سرت فيه) ساقط من الأصل، ومن ع، ف، ل، و(فيه) ساقط من ز.

(٧) في ل: عرفت.

(٨) في الأصل: وكذلك.

(٩) في ف: جلست.

بالعكسِ.

وقَدْ لا يكونُ مُتصرِّفاً وَلَا مُنْصَرِفاً.

فَهَذِهِ أربعةُ أَقْسامٍ، والمرادُ مِنَ المُتَصَرِّفِ أَنْ يُستَعْمَلَ مرفُوعُهُ وَمجرُورُهُ، أي غيرَ ظرفٍ[1].

الأوّلُ: نَحو: اليومَ والليلةَ وغيرِهِما.

والثاني: وهوَ أَنْ يكونَ متصرّفاً غيرَ منصرفٍ نَحو: بُكرة، وغُـدوة أعـلاماً لوقتٍ بعينِهِ فَهُما لا ينصرفانِ للعلميةِ والتأنيثِ وَمُتَصرِّفانِ[2] لأَنّـهُ يجـوزُ رَفـعُهُمَا وَنَصْبُهُمَا[3] نقولُ سِيرَ عليهِ[4] غُدوةُ وبكرةُ بِرفعِهِمَا.

والثالثُ: وَهُوَ أن يكونَ منصرفاً غيرَ متصرّفٍ، نَحو: بَكَراً وَسَحَراً وعِشاءً[5] وَمَسَاءً، وعُتْمَةً، وَعَشِيَّةً، وضَحوةً، وضُحىً، معيّناتٍ، فإنّها مُنْصَرِفةٌ غيرُ مُتَصَرِّفةٍ.

أمّا عدمُ تَصَرُّفِهَا فَبالسّمَاعِ، وَأَمَّا انصِرَافُهَا فِي[6] الخمسةِ الخاليةِ عن تاءٍ[7]

---

(١) في ف: أي يستعمل غير ظرف.

(٢) في ع، ينصرفان.

(٣) في ت، ع، ل: نصبهما ورفعهما.

(٤) تقول: سير على فرسك بكرة وبكراً كما تقول: سحرا. لسان العرب ـ بكر ـ ٥: ١٤٣، وتاج العروس ـ بكر ـ ١٠: ٢٣٦.

(٥) في ع: عشيا.

(٦) في ع، ف: فهي، وفي ل: فهو في.

(٧) في ز، ع، ف: هاء.

التأنيثِ [فظاهرٌ لعدمِ المانعِ منَ الصرفِ، وأَمَّا الثلاثةُ التي فِيها تـاءُ[١] التأنـيث][٢] أَعنِي عَشِيةً، وعُتْمَةً، وضَحوةً، معيناتٍ، فَلأنَّها لمْ توضَعْ أعلاماً لهـذهِ الأوقاتِ، إذْ هذهِ الأوقاتُ لمْ / ٤٨ و / يوضع لَها سِوى هذهِ الأسماءِ فهي نكراتٌ بمـنزلةِ يـومٍ، وليلةٍ بخلافِ غُدوة إذ قد وَضَعوا لوقتها اسماً[٣] غيرَها نكرةً، وهوَ: غداة، ثُمَّ غَيَّروا لفظ الغداةِ إلى غُدوةٍ، فوضعوها علماً لهذا الوقتِ أيضاً. فهما بمنزلةِ أسدٍ وأسامةٍ، وبكرة محمولةٌ على غدوة.

وقالَ عبدالقاهرِ[٤]: إنَّ هذهِ الثلاثةَ غـيرُ مـصروفةٍ[٥] للـتعريفِ والتأنـيثِ كطلحةَ، وإنْ نُكِّرَتْ[٦]، وأريدَتْ عَشِيّةٌ مِنَ العَشيَّاتِ صُرِفَتْ واستُعمِلَتْ اسماً.

وَاعلمْ أنَّ فِيها اضطراباً كثيراً لَهُم.

والرابعُ: وهوَ ما لا يكـونُ مُـتصَرِّفاً ولا مُـنْصَرِفاً، نَحـو: سَـحَرَ مـعيّناً أي مخصوصاً بِسَحَرِ يومِكَ.

أَمَّا عدمُ تَصرّفِهِ[٧] فبالسَّماعِ، وأَما عدمُ انصرافِـهِ فَـللتَّعْرِيفِ والعَـدلِ عـنِ

---

(١) في ع، ف: هاء.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في: الأصل، ولا في ز.

(٣) في ز، ل: أسماء.

(٤) هو عبدالقاهر الجرجاني ترجمته ١: ٢٧٤.

(٥) في ل: منصرفة.

(٦) قال الرضي في شرح الكافية ١: ١٨٨، وألحق عبدالقاهر عتمة وضحوة بسحر في منع الصرف لا عـن سماع.

(٧) في ف: تصرّفها.

الألفِ واللامِ.

فَسَحَرُ معدولٌ عن السَّحَرِ[١] كَما عُدِلَ عُمَرُ عنْ عامرٍ إِذِ الألفُ واللامُ لِشِدَّةِ اتّصالِهِمَا بِمَا[٢] يُعَرِّفانِهِ[٣] صَارَا كَبَعْضِ حُروفِهِ فَكانَ العدلُ عَنْهُمَا كالعَدْلِ عن الصيغةِ الموضوعيةِ.

وامتنعتْ تثنيتُهُ وجمعُهُ لِذَلِكَ، فَإِنْ أَرَدْتَ سَحَراً مِن الأسحارِ نُكِّرَ وانصرفَ، وثُنِّيَ وَجُمِعَ.

وَنُقِلَ عنِ الرُّمانِي أَنَّ غيْرُ المُنصرفِ مِنَ الظروفِ لا معربٌ[٤] ولا مبني، إذ ليسَ لَهُ تَصَرُّفُ المُعْرَبِ، ولا عِلَّةُ البِنَاءِ فيهِ[٥].

وَاعلمْ أيضاً أَنَّهُ قدْ تُجْعَلُ المصادِرُ ظروفاً أَحياناً[٦]، تَوَسُّعاً وإِيجازاً، وَذَلِكَ نَحو: خفوقَ النجمِ بمعنى مغيبِهِ، وصلاةَ العصرِ، وَخِلافَةَ فُلانٍ وَمقْدَمَ الحاجِّ، أَمَّا التَّوسُعُ فَبِجَعْلِ المصدرِ حيناً، وأَمَّا[٧] الإيجازُ فَبِحَذْفِ المضافِ لأنَّ التقديرَ في قولِكَ ضربتُهُ خفوقَ النجمِ: وقتَ خفوقِ النجمِ وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ.

---

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٢: ٤١: إنّ سحر وإن كان فعلاً كما أنّ السحر كذلك، فإنّه لمّا اتّصلت به لام التعريف صارت لامتزاجها بما عرفته كأنّها جزء منه فجرت اللام في السحر مجرى همزة أحمر....

(٢) في ل: لما.

(٣) في ت: يعرفان، وفي ل: تصرفانه.

(٤) في ع: لا يثنى معرب.

(٥) في ت، ع، ل: ولا فيه علّة البناء.

(٦) في ت، ع، ف: وأحياناً، وفي ل: واجباً.

(٧) (اما) ساقطة من ل.

واعلمْ أنَّهُ يجوزُ أنْ لا يُقدَّرَ في الظروفِ معنى[١] (في) اتّساعاً فيَجري لِذَلِكَ مجْرَى المفعولِ بِهِ، فيُقالُ: سرتُ يومَ الجُمُعَةِ، وَصُمْتُ يومَ الجُمُعَةِ، وَلا يقدَّرُ (في) بَلْ يقدَّرُ أنَّ الفعلَ وقعَ عَلى يومِ الجمعةِ، كَمَا وَقَعَ الضَّرْبُ على زيدٍ في قولِكَ ضَرَبْتُ زيداً، ولكنَّهُ مجازٌ لأنَّ السَّيرَ[٢] لا يُؤثِّرُ في اليومِ، كما يُؤثِّرُ الضربُ في زيدٍ.

وَإذا أُجرِيَ مَجرى المفعولِ بِهِ جَازَ الإضافةُ إليه كَقولِكَ:

يا سارقَ الليلةَ أَهْلَ الدَّارِ[٣]

وَكَقَولِهِ تَعَالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلليلِ وَالنَّهَارِ﴾[٤].

وَكَقَولِ الشَّاعِرِ:

وَيَـوْمَ شَهِـدْنَاهُ سُـلَيْماً وَعَـامِراً ....[٥]

ولولا الاتّساعُ لَقِيلَ سِرْتُ في يومِ الجمعةِ، وَبَلْ[٦] مَكْرُهُم في الليلِ والنَّهارِ، وَشَهِدْنَا فِيهِ.

---

(١) ساقطة من ل.

(٢) في ت، ع، ف، ل: الصوم.

(٣) قائله مجهول وتتمّته غير معروفة. الكتاب ١: ٨٩، والأمالي الشجرية ٢: ٢٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٤٥، والهمع ٣: ١٦٧، والخزانة ٣: ١٠٨.

(٤) سورة سبأ: ٣٣.

(٥) لرجل من بني عامر، وعجزه:

.... قليلٍ سِوى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُهُ

الكتاب ١: ٩٠، والمقتضب ٣: ١٠٥، والهمع ٣: ١٦٦.

(٦) ساقطة من ت.

المفعول له

قولُهُ: (*المفعولُ لَهُ ما فُعِلَ لأجلِهِ [فِعْلٌ مَذكورٌ]*[1]) إلى آخره وَ[2] إنَّما اختصَّ هَذا الضربُ مِنَ المفاعِيلِ باللامِ لاقتضائِهِ معنَى اللامِ فَقيِّدَ بِهَا.

فقولُهُ: (*مَا فُعِلَ لأجلِهِ*) يتناولُ غيرَهُ، مِثل كَرِهْتُ التأدِيبَ وَأَعجَبَنِي التأديبُ، فَإِنَّ التأديبَ فُعِلَ لأجلِهِ شيءٌ مِن ضربٍ أو شتمٍ، أو غيرِ ذَلِكَ، لكنَّهُ ليسَ بمفعولٍ لَهُ.

وَبِقَولِهِ: (*فِعْلٌ مذكورٌ*) خَرَجَ عَنْهُ مِثلُهُ لأنَّهُ لَمْ يُفْعلْ لأجلِهِ فِعْلٌ مذكورٌ.

ثُمَّ اعلمْ أنَّ هذا المفعولَ هُوَ عِلَّةُ وُقوعِ الفِعْلِ من الفَاعِلَ وسببه البَاعثُ عليهِ، والغَايةُ لَهُ، وَلِهذا صَلُحَ أن يكونَ جوابَ لمَ[3]، كَما صَلُحَ الحالُ جوابَ كيفَ، وَتِلْكَ العِلَّةُ قدْ تكونُ مقصودةً ومُرادةً، نَحو: زُرتُهُ إكراماً لَهُ[4]، وقد لا تكونُ، نَحو: قَعَدَ[5] عَنِ الحَرْبِ جُبناً، إذِ الجُبْنُ لا يكونُ مقصوداً وَغَرَضاً، فَإِذاً هذهِ العِلَّةُ أَعمُّ مِنْ أَنْ تَكونَ مقصوداً أَوْ مِنْ أَنْ لا تكونَ.

ثُمَّ أَنَّ تِلكَ العِلَّةُ قد تكونُ معلولاً وَسَبَباً لعلّةٍ أُخرَى إلى أنْ ينتهي إلى سببٍ لا

---

(١) ما بين المعقفتين ليس في الأصل، ولا في ت، ز، ل.

(٢) (الواو) ساقطة من ل.

(٣) في ت، ل: من.

(٤) (له) ليست في ع.

(٥) في ت، ف: قعدت، وفي ع: قعدن.

سَبَبَ لَهُ، كقولِهِ تَعَالَى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[١] وَحَذَرِ الموتِ / ٤٨ ظ / سببٌ[٢] للخوفِ مِنَ الصَّواعِقِ والخَوفُ مِنَ الصَّـواعـقِ سببٌ لِجعلِ[٣] أصابِعِهِم في آذانِهم.

وَقَدْ يَكونُ لِلفِعلِ الواحدِ سببانِ فصاعداً، نَحو: أطعتُ اللهَ تَـعالَى[٤] خـوفَ عذابِهِ[٥] ورجاءَ ثوابِهِ.

فإذاً هذا المفعولُ عِلَّةٌ للفعلِ، وغرضٌ للفاعلِ غَالباً وَجَوابٌ للسائلِ بـ(لِمَ)، وَعُذرٌ للمجيبِ عَنِ السؤالِ عِنْدَ السائِلِ، والعاملُ فيه الفعلُ الذي قَبْلَهُ، وَإِنَّما عَمِلَ فِيهِ، وَإِنْ كانَ لازماً لاقتضائِهِ إِيَّاهُ، لكونِهِ معلولاً لَهُ، واقتضاءِ المعلولِ العِـلَّةَ، فَـلَمَّا اقتضاهُ نَصَبَهُ، أو نقولُ، لِأَنَّهُ شَابَهَ المفعولَ المُطْلَقَ، كَمَا يجيءُ فَنَصَبَهُ، وللنحويينَ فِيهِ خلافٌ:

فقالَ البصريونَ: إِنَّهُ غيرُ المفعولِ المُطْلَقِ، لكونِهِ عِلَّةَ الفِعْلِ، والمفعولُ المُطلَقُ لا يكونُ كَذَلِكَ[٦].

وَقَالَ الكوفيونَ والزَّجَاجُ: إِنَّهُ مَفعولٌ مطلقٌ[٧] من غيرِ لَـفظِ الفِـعْلِ، فـهوَ

---

(١) سورة البقرة: ١٩.

(٢) في ز، ل: سببا.

(٣) في ع: لجعلهم.

(٤) كلمة (تعالى) ليست في ل.

(٥) في ت، ل: عقابه.

(٦) شرح التصريح ١: ٣٣٧، وحاشية الصبان ٢: ١٢٢.

(٧) حاشية الصبان ٢: ١٢٢.

بمنزلةِ قولِكَ: رَجَعَ القَهقَرى، فإذا قِيلَ: ضَرَبْتُهُ تأديباً، فَكَأَنَّهُ قِيلَ[1] عِنْدَهُم: ضَرَبْتُهُ ضرباً أو أَدبْتُهُ تَأْدِيباً، وَلِهَذا لَمْ يُفرِدُوا لَهُ بَاباً.

وَأَشَارَ إلى هذا الخِلافِ بقولِهِ (خِلافاً لِلزَّجَاجِ) والحَقُّ مَا ذَكَرَهُ البَصْرِيُونَ.

ثُمَّ أَنَّهم اختلفُوا فِي أَنَّ الفِعلَ سَبَبٌ لهُ[2] أَو المفعولُ لَهُ سببٌ لِلفِعْلِ[3]، والحقُ فِي ذلكَ أَنَّ المفعولَ لَهُ سببٌ حاملٌ للفاعِلِ على الفعلِ، كالتأديبِ والجُبْنِ فِي قَولِنَا: ضَرَبْتُهُ[4] تأديباً وَقَعَدْتَ [عَنِ الحَرْبِ][5] جُبْناً.

ثُمَّ الفِعلُ قدْ يكونُ سبباً فاعلياً لوجودِ المفعولِ لَهُ فِي الخارجِ، وَقَدْ لا يكونُ.

شرط نصب المفعول له

قولُهُ: *(وَشَرطُ نصبِهِ تَقدِيرُ اللامِ)*.

لِأَنَّها لَوْ كانَتْ ملفوظَةً[6] لكانَ ما بعدَها مجروراً، فَلوْ نُصِبَ مَعَهَا لَكَانَ منصوباً ومجروراً[7] وأَنَّهُ مُحالٌ وَلَوْ لَمْ تكنْ مقدَّرةً لَمْ تَكُنْ عِلَّةً، والمقدَّرُ خلافُهُ.

---

(١) ساقطة من ل.

(٢) ساقطة من الاصل، ومن ز.

(٣) حاشية الصبان ٢: ١٢٢.

(٤) في ل: ضربت.

(٥) مابين المعقفتين ساقط من ل.

(٦) في ل: ملفوظاً.

(٧) في ل: مجروراً ومنصوباً.

قولُهُ: *(وإنَّما يجوزُ حَذْفُها إلى آخره)*.

اعلمْ أنَّ اللامَ يجوزُ حَذْفُها عِندَ حُصولِ شَرائِطَ ثلاثةٍ:

أَحَدُهَا: أنْ يَكونَ مَصْدَراً.

والثاني: أنْ يكونَ فِعلاً لفاعلِ الفعلِ المُعَلَّلِ.

[**والثالث:** أنْ يكونَ مقارِناً لَهُ فِي الوجُودِ.

وَإنَّما لَمْ يذكرِ المصنفُ المصدرَ لأنَّ قولَهُ: (فِعلاً لفاعلِ الفِعلِ المُعلَّلِ)][1] أغناهُ عنْ ذِكرِهِ لأَنَّ فِعْلَ فَاعِلِ[2] الفِعْلِ[3] المُعَلَّلِ لا يكونُ إلَّا مَصْدَراً كَمَا[4] ذكرناهُ فِي المفعولِ المُطْلَقِ.

وإنَّما اشتَرَطَ هذهِ الشَّرائِطَ لِحذفِ اللامِ لِأَنَّهُ إذَا حَصَلَ هذِهِ الشرائطُ أَشبَهَ المصدَرَ الَّذي منْ لفظِ الفِعلِ من حيثُ أَنَّ الفِعْلَ يَتضَمَّنُ كُلَّ واحدٍ مِنهُمَا، ويدلُّ عَلَيهِ، وَأَنَّ كُلَّ واحدٍ مِنهُما فِعْلُ الفاعلِ المتقدمِ[5] وَمُقَارِنٌ لوجودِهِ.

وَإِذَا كانَ كَذَلِكَ جَازَ نصبُهُ بالفعلِ كَمَا جازَ نَصبُ المصدرِ الذي من لفظِ الفِعْلِ.

فانْ فُقِدَ بعضُ هذهِ الشرائطِ فاللامُ لعدمِ مشابهتِهِ المصدرَ حينئذٍ.

مثالُ فِقدانِ المَصْدَرِ، قولُكَ: جِئْتُكَ[6] للسَّمْنِ.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) في ت: الفاعل.

(٣) ساقطة من ت.

(٤) في ز: إلى.

(٥) في ل: المقدّم.

(٦) (جئتك) ليست في ع.

ومثالُ فقدانِ كونِهِ فعلاً لفاعلِ الفِعْلِ المُعَلَّلِ، قَولُكَ: جِئْتُكَ لِإكرامِكَ لِي.

وَمِثَالُ فقدانِ المُقَارَنَةِ، قَولُكَ: جِئتُكَ لاكرامِي لَكَ غَداً.

لا يُقالُ: إنَّ اشتراطَ كونِه فعلاً لفاعلِ الفِعلِ المُعلَّلِ منقوضٌ بِمثلِ قَولِكَ: قَعَدْتُ عَنِ الحَرْبِ جُبْناً، فَإِنَّ الجُبْنَ ليسَ فِعلاً لفاعلِ الفعلِ المعلَّلِ.

لِانّا نَقولُ: لا نُسلِّمُ أَنَّهُ ليسَ مِن فعلِهِ، لِانَّ الفِعْلَ أَعمُ مِنْ أَنْ يَكونَ بالحواسِ الظاهِرةِ، فَإِنَّ الجُبْنَ فِعلُهُ بالحواسِ البَاطِنَةِ.

واشتُرِطَ فِي حذفِ اللام أَنْ يكونَ المفعولُ له مَعنى من افعالِ القُلوبِ دونَ أَفعالِ الجوارِحِ كالقتلِ والأكلِ لِأَنَّهُ غايةٌ وغرضٌ، والاغراضُ قصودٌ وميولٌ نفسانيةٌ.

فَلا[1] يقالُ طَلَبْتُهُ قَتْلاً، ولا جئتُهُ أَكْلاً / ٤٩ و / بَلْ إِذا أُريدَ مِثلُ ذلِكَ فاللامُ.

وَأَمّا قَولُهُم: ضَرَبْتُه تَأْديباً، فَعَلَى تَأْويلِ: ضربتُهُ ارادةَ التأديبِ.

وَإِذا كانَ كذلكَ فالواجبُ عليهِ ذِكرُ هذِهِ الشروطِ، اللهمَّ إِلّا أَنْ يقولَ: إِنَّ[2] شرطَ النصبِ[3]، ليسَ[4] بشرطٍ[5] للمفعولِ لَهُ، لَكنَهُ خِلافُ المَشْهُورِ لِانَّ المشهورَ عِندهَم أَنَّ اللامَ مقدرةٌ فِيهِ، فَإِذَا ذُكِرتْ، يقالُ: إِنَّهُ جَارٌ ومجرورٌ.

---

(١) في الأصل: لا.

(٢) في ت، ع، ل: انه.

(٣) في ت، ل: للنصب.

(٤) في ت، ل: وليس.

(٥) في ع: شرطا.

وَاعلمْ أَنَّ المفعولَ لَهُ إذا كانَ مجروراً باللامِ يجبُ أَنْ يكونَ مخفوضاً باللامِ أو بالاضافةِ، فلا يُقالُ: ضَرَبْتُهُ لِتأديبٍ، وَلا جِئْتُهُ لِاكرامٍ، بَلْ نقولُ: لِلتأديبِ وللاكرامِ [، أو لتأديبِهِ، ولاكرَامِهِ][1]، لِأَنَّهُ حَالَ التَّنْكِيرِ يُشْبِهُ الحالَ والتميزَ لِما فيهِ منَ البيانِ فيجبُ فيهِ الانتصابُ وجوبَهُ فِيهما، وَمَتى انتصبَ امتنعَ مِن الجرِّ.

قالَ أبو عمرٍو، وأبو محمدٍ[2]: إِنَّهُ لا يكونُ إِلّا نكرةً لِأَنَّهُ مُشَابِهٌ لِلحَالِ والتَّميزِ فِي البيانِ فيلْزَمُهُ التَّنكيرُ لِزومَهُ لَهُمَا، وَهُوَ ضَعيفٌ، لِمجيئِهِ معرفةً وَنَكِرَةً، وَقَدْ جَمَعَهُما الشَّاعِرُ فِي قولِهِ:

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ ... مَخَافَةً وَزَعَلَ المَحْبُورِ

وَالهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الهُبُورِ[3]

وَقَالَ حَاتِمٌ[4]:

(١) مابين المعقفتين ليس في ل.

(٢) الصواب أبو عُمَرَ، ويريد به الجرمي، ولا ادري من هو أبو محمد، وهذا القول ينسب إلى أبي عُمَرَ صالح بن إسحاق الجَرمي وأبي الفضل العباس بن الفرج بن عبدالله الرياشي، وأبي بكر محمد بن السريّ بن سهل بن السراج. شرح المفصل لابن يعيش ٢: ٥٤، والكافية ـ شرح الرضي ١: ١٩٤.

(٣) في ت: الهمور، وفي ل: الهبوك، ويروى (القبور) مكان (الهبور)، وهذا الرجز للعجاج يصف ثوراً وحشياً، والعاقِر من الرمل: الذي لا يُنبِتُ، والجُمهور: المُرتَفِعُ، والزعل: النشاط، والهُبُور: جمع هَبْر، وهو المطمئن من الارض وتكون مَكمَنَ الصائدِ. ديوان العجاج بعناية وليم بن الورد ـ لابيسك: ٢٨، والكتاب ١: ١٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٥٤، ولسان العرب ـ جهر ـ ٥: ٢١٩ و ـ عقر ـ ٦: ٢٦٩ و ـ عقل ـ ١٣: ٣٢٣.

(٤) هو حاتِم بنُ عبدِالله بن الحَشْرَجِ الطائي اشهر أجواد العرب في الجاهلية وكان فارساً شاعراً توفي سنة ٤٦ ق. هـ. شرح شواهد المغني ١: ٢٠٨، وخزانة الادب ٣: ١٢٧، والاعلام ٢: ١٥١.

وَأَغْـفِرُ عَـوْرَاءَ الكَـرِيمِ ادِّخَـارَهُ وَإِعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّـئِيمِ تَكَـرُما[١]

وَاعلمْ أَنَّ الضَّميرَ الذي فِي المفعولِ لَهُ، وَالمفعولِ فِيهِ، والمَفْعُولِ مَعَهُ، والمفعولِ بِهِ يعودُ إِلَى الألِفِ واللامِ [لكونِهِ بِمَعنَى الذي][٢] وَإِذَا لَمْ يكـنْ فـيهِ اللامُ يـعودُ إِلى مَوصُوفِهِ.

المفعول معه

قولُهُ: (*المفعولُ مَعَهُ هوَ*[٣] *مذكورٌ*[٤] *بعدَ الواوِ لِمُصَاحَبَةِ مَعْمُولِ فِعْلٍ لَفظاً أو معنىً*).

وَإِنَّما سُمِّي مفعولاً مَعهُ لِتقيُّدِهِ بِمعَ فِي السؤالِ والجَوابِ.

قولُهُ: (*مذكورٌ بَعْدَ الواوِ*).

احترازٌ مما لمْ يكنْ مذكوراً بعدَ [الواوِ، بلْ يكون مذكوراً بَعْدَ][٥] الفَاءِ وَثُمَّ[٦] وغيرِهِمَا.

قولُهُ: (*لِمُصَاحَبَةِ معمولِ فِعْلٍ*).

احترازٌ مِن مثلِ: زيدٌ وعمرٌو قائِمَانِ، فَإِنَّ عمراً مذكورٌ بعدَ الواوِ، وَلكنْ ليسَ

---

(١) ديوان حاتم: ١٠٨.

(٢) مابين المعقفتين ساقط من ل.

(٣) ساقطة من الاصل، ومن ل.

(٤) هكذا في جميع النسخ. وفي مجموع مهمات المتون: ٢٩٢: المذكور.

(٥) مابين المعقفتين ساقط من ل.

(٦) (ثم) ساقطة من: ع.

بمصاحبِ لمعمولِ فعلٍ.

قولُهُ: (**لفظاً ومعنىً**).

تفصيلٌ للفعلِ الذي هوَ العاملُ، أيْ: يكونُ العاملُ فعلاً لفظاً أو معنىً[١].

وَقَالَ بعضُهُم: المفعولُ مَعَهُ هوَ المذكورُ بعدَ الواوِ المشاركِ للفاعلِ لِأَنَّهُ لَمَّا رَأى أَنَّهم يقولُونَ: إنَّ عمراً فِي قَولِنَا: رَأَيتُ زيداً وعمراً، منصوبٌ بِأَنَّهُ معطوفٌ عَلَى المفعولِ بِهِ، وليسَ مفعولاً مَعَهُ تَوهَمَ أَنَّهُ لا يكونُ مُشَاركاً لغيرِ الفاعلِ، وهوَ ضعيفٌ لأَنَّهم اتفقوا على جوازِ: حَسْبُكَ وزيداً دِرهَمٌ، فَإِنَّ زيداً مفعولٌ مَعَهُ بالاتفاقِ، معَ أَنَّهُ مشَارِكٌ[٢] لكافِ الخطابِ، وَهُوَ مفعولٌ فِي المَعنَى لكونِهِ في معنَى: كَفَاكَ وزيداً دِرهمٌ.

وإِنَّمَا قَالُوا: إنَّ عمراً فِي قَولِنا: ضَرَبْتُ زيداً وعمْراً، ليسَ بمفعولٍ مَعَهُ لوجدانِهِم مَا هُوَ أَولَى مِنْهُ، وهوَ العطفُ عَلَى المفعولِ بِهِ فَحُمِلَ عليهِ.

وقالَ بعضُهُم: إِنَّهُ المنصوبُ بعدَ الواوِ الكائنةِ بِمَعنَى معَ، واختَلَفُوا أيضاً فِي عامِلِهِ.

فقالَ البصريونَ: العامِلُ فيهِ هُوَ[٣] الفِعْلُ بتوّسطِ الواوِ التي بِمَعنَى معَ[٤]، لانَّ أصلَ قولِكَ: استوى الماءُ والخَشَبَةَ، معَ الخشبةِ، إِلّا أَنَّهُم[٥] أقامُوا الواوَ مُقَامَ مَعَ،

---

(١) في ت، ل: تقديراً.

(٢) في ل: يشارك.

(٣) ساقطة من ل.

(٤) الانصاف ـ المسألة ٣٠ ـ ١: ١٤٠، والكافية ـ شرح الرضي ١: ١٩٥.

(٥) في ت، ل: لانهم.

لِكونِهِ أَخفَّ مِنهُ[١]، فيتقوَّى[٢] الفِعْلُ في الواوِ[٣] فَنَصَبَهُ كَما يَتَقَوّى[٤] بالهَمْزَةِ [والحروفِ[٥] الجارّةِ][٦]، وحروفِ الاستفهامِ[٧].

وَقَالَ الكُوفيونَ: إِنَّهُ منصوبٌ عَلَى الخلافِ[٨]، وَذلِكَ أَنَّهُ إِذا قيلَ استوى الماءُ و [الخشبةَ لمْ يَحسُنْ تكريرُ الفعلِ فيهِ، فيقالُ استوى الماء و][٩] استوى الخشبةُ، لانَّها لمْ تكنْ معوجةً فتستوي، فَلَمّا لمْ يحسُنْ تكريرُ الفعلِ فيهِ كما جازَ في قولِكَ: جاءَ زيدٌ وعمرٌو، وخالفَ الثانِي الاوّل انتصب[١٠] على الخلافِ.

وَذَهَبَ بعضُهم إِلى أَنَّهُ / ٤٩ ظ / منصوبٌ بعاملٍ مُقَدَّرٍ، وتقديرهُ: استوى الماءُ ولابسَ الخشبةَ، لانَّ الفعلَ[١١] لا يعملُ في المفعولِ، إِذا فُصلَ بَينَهُما بواوٍ[١٢].

---

(١) (منه) ساقطة من ز.

(٢) في ت: فقوى، وفي ل: فيقوى.

(٣) في الاصل، وفي ت، ع، ل: فيتقوّى في الواو.

(٤) في ل: يقوى.

(٥) في ل: حروف.

(٦) مابين المعقفتين ساقط من ف.

(٧) في ت، ع، ل: الاستثناء.

(٨) الانصاف ـ المسألة ٣٠ ـ ١: ١٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٤٩، والكافية ـ شرح الرضي ١: ١٩٥.

(٩) مابين المعقفتين ساقط من ع.

(١٠) في ع. ل: فانتصب، وفي ت: فلا ينصب، وفي ز: قلنا انتصب، وفي ف: فلما انتصب الثاني.

(١١) في ل: الفعل الذي.

(١٢) هذا مذهب الزجاج: الانصاف: ـ المسألة ٣٠ ـ ١: ١٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٤٩، والكافية ـ شرح الرضي ١: ١٩٥.

والحقُّ المذهبُ الاولُ، وهوَ مذهبُ سيبويهِ[١] واستُدِلَّ عـليهِ بأَنَّ النـصبَ عملٌ فلابدَّ لَهُ منْ عامِلٍ، فعامِلُه إِمَّا الواوُ وحدَهُ، وَإِمَّا الفعلُ وَحدَهُ، وَإِمَّا شيءٌ آخرُ، وإِمَّا المجموعَ المُرَكَّبُ مِنَ الفعلِ والواوِ[٢].

والاولُ: ظاهرُ الفَسَادِ.

والثاني: أيضاً ظاهرٌ، لانَّهُ لا يُستَعمَلُ بِلا واوٍ.

والثالثُ: باطلٌ لانتفاءِ شيءٍ ثالثٍ، وعدمِ توقفِ المعنى عليهِ، فَتَعيَّنَ أن يكونَ هو الفعلَ بواسطةِ الواوِ.

وما ذكرَهُ الكوفيونَ باطلٌ، لانَّ كونَ الشيءِ مخالفاً لشيء آخـرَ لا يـقتضي نصبَهُ[٣].

وَمَا ذَكَرَهُ الآخرونَ ليسَ بشيءٍ، لانَّ نصبَهُ بعاملٍ مقدرٍ لا يحتاجُ إِليـهِ، ولا بمناسبٍ لِمعناهُ[٤].

واعلمْ أَنَّ الأخفشَ اشترطَ فيه[٥]، كونَهُ بحيثُ يصِحُّ صدورُ الفِعلِ العـامِلِ فيهِ[٦] مِنهُ، فلَمْ يَجُز أَنْ يقالَ ضَحِكتُ وطلوعَ الشمسِ عَلَى تقديرِ معَ لأَنَّ هذهِ الواوَ

---

(١) الكتاب ١: ١٥٠.

(٢) في ز: الفعل أوّلاً والواو.

(٣) الانصاف ـ المسألة ٣٠ ـ ١: ١٤٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٤٩.

(٤) الانصاف ـ المسألة ٣٠ ـ ١: ١٤١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٤٩.

(٥) في ل: في.

(٦) (فيه) ساقطة من الأصل.

كانتْ واوَ العطفِ فِي الاصلِ[١]، والعطف يقتضي الشَّرِكَة.

وَهُوَ منقوضٌ بأنَّ العربَ تقولُ: انتظرتُكَ معَ طلوعِ الشمسِ بلِ الحقُّ أنَّـهُ يجوزُ النصبُ عَلَى أَنْ يكونَ مفعولاً معَهُ سواءٌ جازَ العطفُ أو لمْ يَجُزْ والذي يَـدُلُّ عليهِ ما حَكَاهُ سيبويهِ عنِ العربِ: أَنتَ أعلمُ ومالُكَ، أي معَ مالِكِ[٢]، وقولُهُ تعالَى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾[٣] نَصَبَهُ سيبويهِ[٤] على كونِهِ[٥] مفعولاً[٦] معهُ، إذ[٧] عَطْفُهُ غيرُ جائزٍ، لأنَّهُ[٨] لا يقالُ: أجمعتُ شُركائِي بل يُقالُ: أجمعتُ أمري، وَجَمَعْتُ شُركائِي، اللهمَّ إلّا أَنْ يُقالَ: إنَّهُ عَطْفٌ عَلَى تقديرِ حذفِ الفعلِ، كقولِهِ:

عَلَفْتُها[٩] تِبْناً[١٠] وماءً بَارِداً[١١]

---

(١) الخصائص ٢: ٣٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٤٩، والكافية ـ شرح الرضي ١: ١٩٥.

(٢) الكتاب ١: ١٥١. وقال الرضي في شرح الكافية ١: ١٩٦: التقدير الاصلي فيه: أنت أعلم بحال مالك.

(٣) سورة يونس: ٧١.

(٤) لم أجد في كتاب سيبويه ذكراً لهذه الآية على أنَّ هذا هو مذهب سيبويه في مثلها. وممن ذهب هذا المذهب من النحاة: المبرد في الكامل ٢: ٢٧٥، والفارسي والجرجاني في المقتصد ١: ٦٦٢، والزمخشري في المفصل ط بيروت: ٥٧، وابن يعيش في شرح المفصل ٢: ٥٠، والرضي في شرح الكافية ١: ١٩٨، وغيرهم.

(٥) في ت، ل: انه.

(٦) في الأصل: منصوب.

(٧) في ت، ع، ل: على أنّ.

(٨) (لانه) ليس في ز.

(٩) في الاصل، وفي ز: علفته.

(١٠) في ل: بيتا.

(١١) يروى (فعلفتها) مكان (علفتها) وهو من الشواهد التي ذكرها النحاة بكثرة، وقال بعضهم انه صدر بيت وعجزه: حتى شتت همالة عيناها.

←

وَقَوْلُهُم[1]: جَاءَ البردُ والطَيَالِسَةَ، واستوى الماءُ والخشبةَ عَلَى أَنَّـهُ لا مـعنَى للعطفِ هَاهُنا.

وإذا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَنَقولُ: إنَّ العامِلَ فِي المفعولِ مَعَهُ لا يخلو مِنْ أَنْ يكونَ فِعلاً أو معنَى فعلٍ.

فانْ كانَ فِعلاً، فلا يخلو منْ أَنْ يجوزَ العطفُ أو لمْ يَجُزْ.

فانْ جازَ فالوجهانِ، نَحو: جِئتُ أَنا وزيدٌ[2]، وزيداً.

فالعاملُ هاهنا فِعلٌ، وجازَ العطفُ مِن جهةِ المَعنى، ومن جهةِ اللـفظِ لأَنَّـهُ أُكِدَّ الضميرُ المرفوعُ المتصلُ بالمُنْفَصِلِ[3].

← وهو مجهول القائل، ويروى أنه عجز بيت وصدره:

لمّا حططت الرحل عنها واردا

وعلى الرواية الاخيرة ينسب لذي الرمة، وهو في ديوانه ـ الملحق ـ: ٦٦٤، تأويل مشكل القرآن: ٢١٣، والخصائص ٢: ٤٣١، وأمالي المرتضى ٢: ٢٥٩، والامالي الشجرية ٢: ٣٢١، والكشاف ٢: ٨٢، والانصاف ـ المسألة ٨٤ ـ ٢: ٣٢٢، ومغني اللبيب ٢: ٧٠٣، وشرح شذور الذهب: ٢٤٠، وضياء السالك ٢: ١٧٦، وشرح ابن عقيل ١: ٢٩٥، والبحر المحيط ٥: ١٧٩، وشرح شواهد المغني ٢: ٩٢٩، والهمع ٥: ٢٢٨، وشرح الاشموني ٢: ١٤٠، والخزانة ٣: ١٤٠.

(١) في ف: قوله.

(٢) (وزيد) ساقطة من ل، وفي ت: أنا وزيدا وزيد.

(٣) هنا تعليق على حاشية الاصل، وعلى حاشية: ف، جاء فيه:

(وفيه نظر لانه يشكل «بمثل ضربت زيداً وعمراً»، فانّه جاز العطف مع أنَّهُ لم يجز غيره.

لا يقال: يريد بالجواز جواز العطف وعدمه، وها هنا يجب العطف لانّا نقول الجواز أعمّ مـن ذلك، والذي يدلّ عليه قوله عقيب ذلك:

(وان كان فعلا معنى، وجاز العطف، تعيّنَ العطفُ).

←

وَإِنْ لَمْ يَجُزْ العطفُ تعيَّنَ النَّصبُ، نَحو: جئتُ وزيداً، فَإِنَّ العاملَ هَاهُنا فِعلٌ، لكنْ لا يُقَدَّرُ العطفُ عَلَى الضميرِ المرفوعِ المُتَّصلِ إلّا بعدَ التأكيدِ بمنفصلٍ كما يجيءُ فِي بابِ العطفِ، وكقولِهم: استوى الماءُ والخَشَبَةَ، فإنَّ العطفَ هَاهُنا متعذِّرٌ، إِذِ المعنَى لَيسَ عليهِ، لانَّ المعنَى: ساوى الماءُ الخَشَبَةَ، وليسَ بمعنَى ضدِّ أعوجَّ، بلْ بِمَعْنَى ارتفعَ، كما في قوله تعالى: ﴿فَاسْتَوَى وَهُوَ بالأُفقِ الأَعلَى﴾[1]، وكذلِكَ جاءَ البردُ والطَيالِسَةَ.

وإذا تعذَّرَ العطفُ تعيَّنَ النصبُ على أَنَّهُ مفعولٌ مَعَهُ، لكونِ العاملِ قـوياً في العملِ لِأَنَّهُ فِعلٌ صريحٌ.

فَإذا جازَ العملُ لِمعنَى الفعلِ، فَمَعَ[2] الفعلِ الصريحِ أجوزُ[3].

وإِنْ كانَ العاملُ معنَى الفعلِ فَلا يخلو منْ أَنْ يجوزَ العطفُ أَو لا يجوزُ.

فَإِنْ جَازَ تَعَيَّنَ العطفُ عِندَ الاكثرينَ لضعفِ العاملِ، نَحو: ما لزيدٍ وعمرٍو.

أَمَّا عندَ الباقينَ فجازَ العَطْفُ والنَّصْبُ، لَكِنَّ العطفَ هُوَ المختارُ نَحو: ما أَنتَ

← فانه اطلق الجواز على العطف مع أنّه واجب.

وفيه نظر من وجهٍ آخرَ، وهو انه لا يلزم من جواز العطف جوازُ الوجهينِ، وإنَّما يجوز النصبُ أن لو أريد بالواو المصاحبة، وَهُوَ ممنوع.

وجواب الاخير أن الكلام في عامل المفعول المذكور بعد الواو التي للمصاحبة. وحينئذ لا شك أنّه يجوز فيه الوجهان. مختصر).

وفي ف: (متوسط) مكان (مختصر) والكلام مأخوذ من الوافية: ٢٧٢ ـ ٢٧٣.

(١) سورة النجم: ٦ ـ ٧.

(٢) في ت، ع: فهو.

(٣) هنا تعليق على حاشية الأصل هذا نصّه (واعلم أنّه يلزم ممّا ذكرناه ومن ترديده في الكتاب أنّ (عمراً) في قولنا: (قام زيد وعمرٌو)، و(ما لزيد وعمرو)، مفعول معه. ولكن في جواز اطلاق هذا الاسم عليه نظرٌ مختصر). وهذا النصّ مأخوذ من الوافية ٢٧٣ ـ ٢٧٤

وعبدَاللهِ، وكيفَ أَنتَ وزيداً.

أَمَّا العَطْفُ فظاهِرٌ، وأَمَّا النَّصبُ فَعَلَى إِضمَارِ كنتَ، وتكونُ، أي: ما كنتَ وعبدَالله، وكيف كنتَ وزيداً.

وَنَحو: ما شَأْنُ زيدٍ وعمرٍو، فَمِنَ العطفِ بيتُ الكتابِ:

.... مَا أَنْتَ وَيْبَ أَبِيكَ والفَخْرُ[(١)(٢)]

وَمِن النصبِ أَيضاً بيتُ الكتابِ:

[فَمَا أَنْتَ والسيرَ فِي مَتْلفٍ[(٣)] يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ[(٤)]

أَي: فَما كنتَ[(٥)]، ومنهُ أيضاً بيتُ الكتابِ:][(٦)]

أَزْمَانَ قَومِي وَالجماعَةَ كالذي مَنعَ الرِّحالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَيلا[(٧)]

---

(١) في ل: والفخر ويب.

(٢) هذا عجز بيت للمُجبلِ السَّعدي وهو ربيع بن ربيعة بن أنف الناقة وصدره:

يَا زبرقَانُ أَخا بَنِي خَلَفٍ

وينسبَ إلى المُتنخلَ السّعدي، ويروى (ويل) مكان (ويب) وهما بمعنى واحد، يقال: (ويب ابيك) تحقيراً له، ويروي (ثعل) مكان (خلف). الكتاب ١: ١٥١ والمؤتلف والمختلف للامدي ـ تعليق: ف. كرنكو ـ القدس: ١٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ١٢١، و ٢: ٥١، والهمع ٥: ٢٨١.

(٣) في ع، ل: تلف.

(٤) لاسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي يُنكِرُ على نفسه السفر في القفر الذى يهلك فيه الجمل القوي، ويروى (أنا) مكان (أنت). الكتاب ١: ١٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٥٢، والهمع ٣: ٢٤٢، وشواهد المغني ٢: ١٣٧.

(٥) (أى فما كنت) زيادة من ت، ع.

(٦) مابين المعقفتين ساقط من الاصل، ومن ز.

(٧) للراعي النميري. وفي الديوان (أيام) مكان (أزمان) و (لزم) مكان (منع) شعر الراعي النميري وأخباره. جمع ناصر الحاني، دمشق: ١٤٦، والكتاب ١: ١٥٤.

/ ٥٠ و / أي: أزمانَ كانَ قومي والجماعةَ.

وَإِنْ لَمْ يَجُزِ العطفُ تَعَيَّنَ النَّصبُ، نَحو: مَا شَأْنُكَ وزيداً[١]، ومن أبيات الكتابِ:

فَمَالَكَ والتَّلَدُّدَ حولَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهامَةُ بِالرِّجَالِ[٢]

لأنَّهُ لَمَّا تَعَذَّرَ العطفُ بِسَبَبِ أَنَّهُ لا يمكنُ العَطفُ عَلَى الضميرِ المجرورِ مِنْ غيرِ اعادةِ الجارِ[٣] وَمِنْ غيرِ تأكيدٍ عَدَلُوا إلى النَّصبِ.

واعلمْ أَنَّ تقديمَ المفعولِ مَعَهُ عَلَى العاملِ لا يجوزُ بالاتفاقِ، فلا يُقالُ: والطيالسةَ جاءَ البردُ.

أَمَّا جاءَ والطيالسةَ البردُ فقد أجازَهُ أبو الفتح[٤]، وَقَدْ حَمَلَ قولَهُ:

جَمَعْتَ وَبُخْلاً غيبةً وَنَمِيمَةً[٥] ....[٦]

---

(١) حمله سيبويه على الفعل فتقديره عنده: ما شأنك وتناولك زيداً. الكتاب ١: ١٥٥.

(٢) لمسكين الدارمي، والتلدد: التلبث. ديوان مسكين الدارمي ـ تحقيق خليل العطية وعبدالله الجبوري ـ بغداد: ٦٦، وينظر تاج العروس ـ لدد ـ ٩: ١٣٧.

(٣) هذا رأي البصريين أما الكوفيون فقد اجازوا ذلك. ينظر الانصاف ـ المسألة ٦٥ ـ ٢: ٤٦٦.

(٤) هو عثمان بن جني، تقدمت ترجمته ١: ٢٠٨، ورأيه هذا في الخصائص ٢: ٣٨٣.

(٥) في ت، ل: قيصه.

(٦) ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي، وتمامه:

ثلاثَ خِصالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوي

ويروى (فحشا) مكان (بخلا). الخصائص ٢: ٣٨٣، والهمع ٣: ٢٤٠، وشرح الاشموني ٢: ١٣٧، وفيه: (ثلاثُ خصال) بالرفع، والخزانة ٣: ١٣٥.

عليهِ[١].

وَقَدْ ذَكر أَنَّ الاسمَ بعدَ الواوِ التي بِمعنَى معَ يقعُ على ستةِ أقسام:

الأولُ: ما يجبُ فيهِ النصبُ، وَهُوَ ما تعذَّرَ فيهِ العطفُ عَلَى ما قبلَهُ وكان الناصبُ موجوداً، نَحو: استوى الماءُ والخَشَبَةَ.

الثاني: ما يجبُ فيهِ الرفعُ، وَهُوَ مالَمْ يكنْ مَعَهُ ناصبٌ مِن فعلٍ أَوْ شِبْهِهِ، نَحو: كُلُّ رجلٍ وضيعتُهُ.

والثالثُ: ما يُختارُ فيهِ الرفعُ معَ جوازِ النَّصبِ، وَذَلِكَ نَحو: قَولِكَ: [ما أَنتَ][٢] وزيداً، وكيف أَنتَ وزيداً.

والرابع: ما يُختَارُ فِيهِ العطفُ معَ جوازِ النصبِ، نَحو: ما شَأْنُ زيدٍ وعمرٍو.

والخامسُ: ما يُختارُ فِيهِ النصب معَ جوازِ الرفعِ عندَ بعضٍ نَحو: قمتُ وزيداً.

والسادسُ: ما يُختارُ[٣] نصبُهُ عَلَى أَنَّهُ مفعولٌ[٤] مَعَهُ معَ جواز العطفِ على وجهٍ آخرَ، نحو قولِهِ تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُم﴾[٥] العطفُ غيرُ جائزٍ ظاهراً، وجائزٌ على تقديرِ حذفِ الفعلِ، نحو:

عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً[٦]

وعدمُ الحذفِ أَولَى مِن الحَذْفِ.

---

(١) الخصائص ٢: ٣٨٣.

(٢) مابين المعقفتين ساقط من: ل.

(٣) في الاصل، وفي ز: ما يختار فيه نصير.

(٤) في ع، ف: مفعولاً.

(٥) سورة يونس: ٧١.

(٦) تقدم في ١: ٥٠٨.

الحال

قوله[١]: *(الحالُ ما يبينُ هيئةَ الفاعلِ أو المفعول لفظاً أو معنىً).*

اعلَمْ أَنَّ الحالَ مشتقةٌ مِنْ حالَ الشيءُ إذا تَغَيَّرَ وتحوَّلَ وإنَّما سميِّتِ الحالُ حالاً لكونِهَا متغيرةً ومنتقلةً[٢].

وقالَ بعضُهُم: إنَّما سُمِّيَتْ حالاً لكونِهَا صفةً لشيءٍ وَقْتَ أَنْتَ فيهِ، لا لِمَا مَضَى وَلا لِما يُستَقْبَلُ، وَمَا ذكرهُ المصنِّفُ تعريفٌ للحالِ، والمثالُ الذي ذَكَرَهُ، وَهُوَ: ضربتُ زيداً قائماً يَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ حالاً مِنَ الفاعلِ، وَهُوَ ما[٣] إذا كانَ حالاً من التاءِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ حالاً منَ المفعولِ، وَهُوَ إذا كانَ حالاً منْ زيدٍ.

وَمنهُم مَنْ يمنعُ[٤] مِثلَ هذهِ المسألةِ، لأَنَّهُ لا يُدرَى أَهو حالٌ مِنَ الفاعلِ أَوْ[٥] من[٦] المفعولِ.

وَقَالَ: الوجهُ في امثالِهَا أَنْ يُقَالَ: ضَرَبْتُ زيداً أقومُ [إنْ كانَ حالاً[٧] مِنَ

---

(١) كلمة (قوله) ليست في ف.

(٢) في ت: منقلبة.

(٣) زيادة من ل.

(٤) في ف: منع.

(٥) في ت: أم.

(٦) زيادة من ل.

(٧) زاد في ز: لا يدري أهو من الفاعل أو المفعول.

الفاعلِ، ويقومُ][(١)] إنْ كَانَ حالاً مِنَ المفعولِ[(٢)].

اللّهمَّ إلاّ إذا عَلِمَ السّامعُ. وَقدْ تكونُ الحالُ حالاً منْ كليهما، نحو قولِهِ:

مَـتى مَـا تَـلْقَنِي فـردينِ تَـرْجُفْ ... رَوَانِـــفُ أَلْـيَتَيكَ وَتُسْـتَطَارا[(٣)]

وَقَدْ يُذْكَرُ حالانِ أَحدُهُما من الفَاعلِ[(٤)]، والآخرُ مِنَ المفعولِ، نَحـو: لقـيتُ زيداً مُصعِداً ومُنْجِداً.

قَولُهُ: *(لفظاً أو معنىً)*.

اشارةٌ إِلى تفصيلِ الفاعلِ والمفعولِ بِأَنَّهما قَدْ يَكونانِ فَاعلاً ومفعولاً فِي اللفظِ وَقَدْ يكونانِ فِي المعنَى دونَ اللفظِ.

مثالُ الأولِ: مَا ذكَرنَاهُ، وَهُوَ قولُنا: ضَرَبْتُ زيداً قائماً.

ومثالُ مَا كانَ مِنَ الفاعلِ معنىً، مثلُ[(٥)]: زيدٌ في الدارِ قائماً، فإنّه حالٌ من زيدٍ، وهو فاعلٌ معنىً، لأنّ تقديره: زَيدٌ استقرَّ[(٦)] في الدارِ قَائماً، فيكونُ حالاً مِنَ [الضميرِ

---

(١) مابين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) على حاشية الاصل تعليق جاء فيه:

ذكر في المختصر أن هذا المثال غير مستقيم لان زيداً ليس بذي الحال وإلاّ لزم اختلاف العامل في الحال وصاحبها، لانّ العامل في زيد هو الابتداء، وفي الحال معنى الفعل الذي هو في الدار، وهو غير جائز في كلامهم. وإذا كان كذلك كان ذو الحال هو الضمير ....). وهذا النص مأخوذ من الوافية: ٢٧٩ ـ ٢٨٠.

(٣) البيت لعنترة العَبَسي. ويروى (نلتقي) مكان (تلقني) والروانف جمع رانفة وهـو طـرف الالية مما يلي الارض من الانسان. ديوان عنترة بن شداد ـ الرحمانية ـ القاهرة: ١٠٨، ولسان العرب ١١: ٢٧.

(٤) في ل: للفاعل.

(٥) في ل: نحو

(٦) في الاصل، وفي ز: مستقر.

الذي فِي استقرَّ وَهُوَ فاعلٌ راجعٌ إِلى زيدٍ.

وَلِقائلٍ أَنْ يقولَ: إِنَّ ذَلِكَ الضميرَ فَاعلٌ لفظاً فلا يكونُ حالاً [١] [مِنَ الفاعلِ] [٢] معنًى لا لفظاً [٣].

و [٤] **مثالُ المفعولِ معنىً لا لفظاً**، نَحو: هَذَا زيدٌ قائماً، وَنَحو قولِهِ تعالَى: ﴿هَـٰذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾ [٥] أَيْ: الذي أُشيرُ إِليهِ أَو أُنَبِّهُ عَلَيهِ شيخاً [٦].

لا يُقالُ: إِنَّ حَدَّهُ المذكورَ / ٥٠ ظ / يَنْتَقِضُ بِمثلِ: جَاءَنِي زيدٌ الراكبُ، فَإِنَّ الراكبَ يبيّنُ هيئةَ الفاعلِ معَ أَنَّهُ ليسَ بحالٍ.

لِأَنَّا نقولُ: هَذَا وصفٌ، والوصفَ يكونُ هيئةً للفَاعِلِ والمفعولِ لا باعتبار كونِهِما فاعلاً ومفعولاً، بَلْ باعتبارِ كَونِهِما ذَاتاً، وَالحَالُ يكونُ هيئةً لَهُما فاعلاً ومفعولاً، أَيْ باعتبارِ نسبةِ الفعلِ إِليها، وَلِهَذَا يكونُ الفِعْلُ مقيداً بالحال أَلا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: جاءَنِي زَيدٌ راكباً، فَقَدْ حَكَمْتَ عَلَى زَيدٍ بالمجيءِ المُقيَّدِ بالركوبِ، وَلِهَذَا يُوجَدُ الفَاعِلُ والمفعولُ فِي حَدِّ الحالِ، وَلَمْ يُوجدا في حدِّ الصِّفَةِ.

لا يُقالُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لكانَ [٧] الحالُ هَيْئَةً وَبَياناً لِلفِعْلِ دُونَ الفَاعِلِ والمَفعولِ.

---

(١) مابين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) ساقط من ت.

(٣) في ل: لفظاً لا معنى.

(٤) (الواو) ساقط من ت.

(٥) سورة هود: ٧٢.

(٦) في ت، ل: زيداً.

(٧) (لكان) ليس في ف.

لأنَّا نقولُ: لا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ هَيْئَةً للفعلِ لَمْ يكنْ هيئةً للفاعِلِ والمفعولِ، لجوازِ أنْ يكونَ هيئةً لَهُمَا أَيضاً، لكونِ الفِعْلِ هيئةً لَهُمَا. ألا تَرى أَنَّ هيئةَ المجيءِ هيَ هيئةَ الجَائِي فِي مجيئِهِ؟

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقولَ: الحدُّ[1] المَذْكُورُ غيرُ جَامعٍ لجوازِ أَنْ يكونَ حالاً مِنَ الفاعِلِ والمفعولِ معاً، نَحْوَ ما ذكرناهُ.

لِأَنَّا نَقُولُ حَدُّهُ المذكورُ مُتَنَاوِلٌ لَهُ أَيضاً لِأَنَّهُ قَالَ: هيَ مَا يبينَ هيئةِ الفَاعِلِ والمفعولِ، وهوَ مانعٌ مِنَ الخُلُوِّ دونَ الجَمعِ[2].

وَقِيلَ عَلَى الحدِّ المذكورِ إِنَّهُ ليسَ بجامعٍ لجوازِ أَنْ يكونَ هيئةً لغيرِهِمَا كالمضافِ إِليهِ نَحو قولِهِ تَعَالَى: ﴿مِلَّةَ إِبرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾[3]، وَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ دَابِرَ

---

(١) في ع، ف: انّ الحدّ.

(٢) مانعة الخلوّ: هي القضية التي حكم فيها بتنافي طرفيها أو عدم تنافيهما كذباً لا صدقاً بمعنى أنّه يمكن اجتماعهما ولا يمكن ارتفاعهما في الايجاب، ويمكن ارتفاعهما ولا يمكن اجتماعهما في السلب.

مثال الايجاب: الجسم امّا أن يكون غير أبيض أو غير أسود، أي أنّه لا يخلو من احدهما وان اجتمعا.

ومثال السلب: ليس امّا أن يكون الجسم أبيض وامّا أن يكون أسود ومعناه أن الواقع قد يخلو من احدهما وان كانا لا يجتمعان.

ومانعة الجمع: هي القضية التي حكم فيها بتنافي طرفيها أو عدم تنافيهما صدقاً لا كذباً بمعنى أنّه لا يمكن اجتماعهما ويجوز ان يرتفعا معاً في الايجاب، ويمكن اجتماعهما ولا يمكن ارتفاعهما في السلب.

مثال الايجاب: امّا أن يكون الجسم أبيض أو أسود. فالابيض والاسود لا يمكن اجتماعهما في جسم واحد ولكنه يمكن ارتفاعهما في الجسم الاحمر. ومثال السلب: ليس امّا أن يكون الجسم غير أبيض أو غير أسود فان غير الابيض وغير الاسود يجتمعان في الاحمر ولا يرفعان في الجسم الواحد لانه محال. وهذه مصطلحات منطقية. المنطق ٢: ٣٤ ـ ٣٥.

(٣) سورة البقرة: ١٣٥.

هَؤلاءِ مَقطُوعٌ مُصْبِحِين﴾[١]، وقولِ الشَّاعرِ، وَأنشدَهُ[٢] أبو علي[٣] [رَحِمَهُ اللهَ][٤]:

عَــوذٌ وَبُهْــثَةُ حَــاشِدون عَــلَيْهِمُ ... حَلَقُ الحَديدِ[٥] مُضَاعَفاً يَتَلَهَّبُ[٦]

واعتبارِ الحالِ بأَنْ صَلُحَ لِإنْ وَقَعَ جواباً لكيفَ، فَإِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي زيدٌ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: كيفَ جَاءَ فَقُلْتَ: راكباً، كَما كَانَ اعتبارُ المفعولِ لَهُ بأَن صَلُحَ لِأَن وَقَعَ جَوابَ لِمَ، وَالحالُ تُشبِهُ المَفعولَ مِنْ حيثُ أَنَّها فَضْلَةٌ فِي الكَلامِ، وَلَيْستْ بِمفعولٍ بِهِ لِعَدَمِ صدقِ حَدِّ المفعولِ بِهِ عليهِ، وَلِمجيئِها مِنَ الفعلِ اللازمِ نحو: أقبلَ زيدٌ مسرعاً، ولعدمِ جوازِ وقوعِها معرفةً، وجوازِ وقوعِ المفعولِ بِهِ معرفةً، لكنْ لَمَّا اشبَهتِ المفعولَ بِهِ انتصبَت كالمفعولِ بِهِ، وَلَهَا أَيضاً شَبَهٌ بالظرفِ مِنْ حيثُ أَنَّ كُلَّ واحدٍ منهما مُقَدَّرٌ بفِي، فَإِذا قُلتَ: جاءنِي زيدٌ راكباً فكأَنَّكَ قلتَ: جاءنِي زيدٌ في حالِ الركوبِ، ومن حيثُ أنها[٧] تنتقلُ[٨]، كظرفِ الزمانِ وبعضِ ظروفِ المكانِ.

وأَيضاً لها شَبَهٌ بالتميزِ مِن حيثُ أَنَّ كُلَّ واحدٍ مِنهُمَا نكرةٌ، وَمن حيثُ أَنَّ كُلَّ

---

(١) سورة الحجر: ٦٦.

(٢) (وانشده) ليس في ع.

(٣) المسائل الشيرازيات ٢: ٣٣٦.

(٤) زيادة من ف.

(٥) في ل: الجدار.

(٦) لزيد الفوارس. عَوذٌ، وبُهثَةُ أبوا حَيينِ من العربِ، وحَلَق: جمعُ حَلَقةٍ على غير قياس، وقيل حِلَق بكسرِ الحاء مثل قِطعة، قِطَع. والحلقة: الدرع وقيل السلاحُ كلهُ. المسائل الشيرازيات ٢: ٣٣٦، والامالي الشجرية ١: ١٦٧ و ٢: ٣٢٧، والهمع ٤: ٢٣، والخزانة ٣: ١٧٣، والمصباح المنير: ١٥٩.

(٧) في ل: أنّها.

(٨) في ل: ينقل.

واحدٍ منهما يكونُ بياناً وَكَشفاً للابهامِ، وَبَينهما فرقٌ، وَهُوَ أَنَّ التميزَ لا يكونُ إلّا اسماً غيرَ صفةٍ، فَلا يُقالُ: امتلأَ الاناءُ صافياً، لأنَّهُ ليسَ فيهِ بيانٌ لاحتمالِ أن يكونَ المرادُ[1] بالصافِي[2] أشياءُ كثيرةٌ كالماءِ والخلِّ وغَيرِهما، والحالُ يكونُ صفةً، وقدْ يكونُ غيرَها.

عامل الحال

قولُهُ: (*وَعامِلُها*[3] *الفعلُ أَو شِبْهُهُ أَوْ مَعنَاهُ*).

إعلمْ أَنَّ الحالَ لابُدَّ لَهَا مِنْ عاملٍ لِكونها مَعْمُولَةً، ثُمَّ عَامِلُها يكونُ فِعلاً نَحو: جاءَنِي زيدٌ رَاكِباً.

وقد يكون شِبْهَهُ[4] كما سُمِّي الفاعلُ والمفعولُ أَو الصفةُ المُشَبَّهةُ وغيرُها، نَحو: زيدٌ ضاربٌ عمراً قائماً، [وزيدٌ مضروبٌ قائماً،][5] وزيدٌ حَسَنٌ ضَاحِكاً.

وَقَدْ تكونُ معنَى فعلٍ، وَهُوَ الذي قَدْ استُنْبِط مِنهُ معنى فعلٍ كَحَرْفِ التنبيهِ، واسمِ الاشارةِ، والظرفِ، والجارِ وَالمجرورِ، وحرفِ النداءِ والتَّمني والترجي والتشبيه، نَحو: هَذا زيدٌ قائماً، وعمرٌو عندَكَ جالساً، وزيدٌ فِي الدارِ قاعداً، ويا زَيدُ

---

(١) ساقطة من ت، ل.

(٢) في ل: الصافي، وفي ت: الصفاء في.

(٣) في ل: عامله.

(٤) في ع، ف: شبه فعل، وفي ل: شبه الفعل.

(٥) مابين المعقفتين ساقط من ل.

قائماً، وليتكَ عِندَنا مقيماً، ولعلَهُ فِي الدارِ قاعداً / ٥١ و / وكأنه أسدٌ صائلاً[١].

واعلمْ أنَّهُ قَدْ استقبحَ كثيرٌ مِنَ النحاةِ الحالَ مِنَ المُنادَى، مِنْهُم المازِني، وأجازهُ[٢] جماعةٌ مِنْهُم المُبَرِّدُ.

شروط الحال

قولُهُ: (*وَشَرطُهَا أَنْ تكونَ نَكِرةً وَصاحِبُها معرفةً*)[٣].

أَيْ: وشرطُ الحالِ أَنْ تَكونَ نكرةً، إمّا لِعَدَمِ احتياجِهَا إلى التعريفِ وَكَونِ أصلِ الاشياءِ هُوَ التنكيرُ، وإمّا لِانَّها لَوْ كَانَتْ مَعرِفَةً لالتبسَتْ بالصِفَةِ فِي مِثلِ قَولِكَ: ضَرَبْتُ زيداً الراكِبَ، وَإمَّا لِانَّها حُكمٌ مِن الاحكامِ، وَأصلُ الاحكامِ أَن تَكونَ نكرةً لتفيدَ، فجاءَت عَلَى أصلِهَا خِلافاً لِيونُسَ، فَإِنَّهُ نَصَّ عَلَى أَنَّ (المِسكينَ) حَالٌ، فِي قولِهِ: مَرَرتُ بِهِ المسكينَ[٤]، وَهُوَ معرفةٌ [، وَهُوَ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ، وَهُوَ أَعني عِنْدَنَا][٥].

وَشَرطُ صَاحِبِ الحالِ أَنْ يكونَ معرفةً، لِأنّه لَوْ كانَ نكرةً، لَكانَ إلى البيانِ

(١) في الاصل، وفي ز: صائدا.

(٢) في الاصل، وفي ز: أجاز.

(٣) مابين القوسين ساقط من ع.

(٤) في ت، ع، ف: (في نحو قولك: مررت به المسكين حال).

(٥) مابين المعقفتين زيادة من ت، ف.

[بالوصفِ اللفظي أحوجَ مِنهُ إلى البيانِ][1] بالحالِ فَجَرَى صفةً عليهِ وَلِئَلا يلتبسَ بالصفةِ لو كانَ نَكِرةً في مثلِ قولِكَ: ضَرَبْتُ رَجُلاً راكباً، وَلأنَّهُ محكومٌ عليهِ، وَوَجَبَ[2] تَعَقُّلُ المحكومِ عليهِ، وَتَعَرُّفُهُ، وَإِنَّما قالَ[3]: (غالباً) لِأَنَّهُ جازَ أَنْ يكونَ نَكِرةً، إِمَّا بتقدُمِها عليهِ كقولِهِ:

لِعَزَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ قَدِيمُ ... يَلوحُ كَأَنَّهُ خَلَلٌ مُدِيمُ[4]

وإِمَّا بِتقريبِ النكرةِ مِنَ المعرفةِ بالصفةِ نَحو: مررتُ برجلٍ عالمٍ قائماً.

أو[5] بالاضافة، نَحو: مررتُ بغلامِ رجلٍ عالماً، وكقولِهِ:

لَا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلى الاحْجَامِ ... يَومَ الوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ[6]

---

(١) مابين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) في ف: وجوب.

(٣) في ل: قلنا.

(٤) في ع، ف، ل:

لِعزة موحشاً طَلَلُ ... يَلوحُ كأَنَّهُ خَلَلُ

والبيت على الرواية الاخيرة لكثير عزة، ويروى (لِمية) و (السلمى) مكان (لعزة) وللبيت روايةٌ أُخرى هي:

لِمَيةَ موحِشاً طَلَلٌ قديمُ ... عَفاهُ كُلُّ أسحمَ مُسْتَديمُ

ومن رواه لمية نسبة إلى ذي الرمة. والخلل جمع خِلة بكسر الخاء وهي بطانة تغشى بها اجفان السيوف. والاسحم: الاسود، أراد به السحابَ ذا الماء. ديوان كثير عزة: ٢٠٠، والكتاب ١: ٢٧٦، والخصاص ٢: ٤٩٢، واعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه ط. القاهرة: ٢٣١، والمقتصد ١: ٤٣٤، ولسان العرب ١٣: ٢٣٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٥٠، ومغني اللبيب ١: ٩٠، وشرح التصريح ١: ٣٧٥، والاشموني ٢: ١٧٤، والخزانة ٣: ٢٠٩، وتاج العروس ـ وحش ـ ١٧: ٤٤٤.

(٥) في ز: و.

(٦) لقطري بن الفُجاءَةُ. ديوان الحماسة لابي تمام: ٤٧، وشرح ابن عقيل ١: ٦٣٩، والهمع ٤: ٢١، وشرح التصريح ١: ٣٧٧، والاشموني ٢: ١٧٥.

وَبِطروءِ[1] النَّفي عَلَى الكلامِ مَعَ الاستثناءِ، نَحو: جَاءَنِي رَجلٌ إلَّا راكباً، وَبطروءِ[2] الاستفهامِ عَلَى الكلامِ، نَحو: هَلْ أَتاكَ فقيرٌ سائلاً، وقدْ جَاءَ الحالُ عنِ النكرةِ مِن غيرِ أَحدِ ما ذكرنا، إِذا افادتْ معنىً لم تفدْهُ الصفةُ، نَحو قولِهِ [ﷺ][3]: (فَجَاءَ فرسٌ لَهُ سابقاً)[4]. فلَوْ أَجْرَى سابقاً[5]، صفةً لَمْ يؤدِ إِلى مَا أَداهُ الحَالُ.

وَمِنْ هَذَا يظهرُ أَنَّ كونَ ذِي الحَالِ معرفةً ليسَ بشرطٍ لَهُ، وإلّا لَمَا تَخَلَّفَ عَنْهُ لامتناعِ تَخَلُّفِ الشرطِ عنِ المشروطِ، فالصوابُ إذاً أَنْ يرتفعَ صاحِبُها، بأَنْ يكونَ معطوفاً عَلَى شَرطِها.

وَاعلمْ أَنَّ بعضَ الناسِ ذَكَرَ للحالِ ثمانيةَ شرائطَ:

أَحَدُها: أَنْ يكونَ نكرةً.

والثاني: أَنْ يكونَ وصفاً جارياً على ما قبلَهُ، لكونِهِ هيئةً لِذِي الحالِ.

الثالثُ: أَنْ يكونَ ذُو الحالِ معرفةً، والأَوْلَى أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ شَرْطٌ لذِي الحالِ، أَوْ شَرْطٌ لمجيءِ الحالِ مِن ذِي الحالِ.

وَالحَقُّ أَنَّهُ ليسَ بشرطٍ لا لِذى الحالِ، وَلا للحالِ لتحققها بِدونِهِ كَما ذَكَرنَاهُ.

---

(١) في ل: ويطرق.

(٢) في ل: ويطرق.

(٣) في ت: صلى الله عليه وسلم، وفي ع، ل: عليه.

(٤) لم أجد هذا الحديث بهذا النص فيما رجعت إليه من كتب الصحاح. وقد استشهد به ابن الخشاب في المرتجل بتحقيق مصطفى صالح جطل، رسالة ماجستير ـ كلية الاداب ـ جامعة القاهرة ـ آلة كاتبة ـ: ٢٠٥، والرضي في شرح الكافية ١: ٢٠٤.

(٥) في ف، ل: (سابقا) فقط، بدون (فَلَو أجْرَى).

والرابعُ: أَنْ تَكونَ مشتقةً، والحقُّ أَنَّهُ لَيسَ بشرطٍ لِتحَقُّقِها بدونهِ كقولِهِ تَعَالَى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيةً﴾[1] وكقولِهِ تَعَالَى[2]: ﴿هَذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾[3] وَكَقَولِهِم: هَذَا بُسراً أَطيبُ مِنْهُ رُطَباً.

والخامِسُ: أَنْ يكونَ بعدَ كلامٍ تامٍّ [لِكونِها زيادةً في الخبرِ، وحقُّ الزيادةِ أَنْ تكونَ بعدَ كلامٍ تامٍّ[4]][5]، والحقُّ أَنْ يُقالَ بعدَ تَمامِ الكلامِ أَوْ بَعْدَ ما كانَ فِي حكمِ تَمامِ الكلامِ، لِئَلا يبطُلَ بقولِهِم: ضَرْبِي زيداً قائماً، وبمثلهِ.

وَلَوْ قِيلَ: بَعْدَ تمامِ الكلامِ معنىً لكانَ أَصوَبَ لِأَنَّها قَدْ تَجيءُ قَبْلَهُ لَفْظاً.

والسادِسُ: أَنْ تَكون منتقلة، لانّها لو كانتْ دائِمَةً لما أفادتْ، نَحو: لَمَسْتُ النارَ حَارةً، والحَقُّ أَنَّ هَذَا شَرطُ الحَالِ المُنْتَقِلَةِ دونَ المُؤَكِدَةِ.

والسَّابعُ: أَنْ تُقَدَّرَ بِفِي لِمَا فِيها مِنْ مُشَابَهَةِ الظَّرْفِ.

والثامِنُ: كَونُها صَالحةً لجوابِ كَيْفَ.

قولُهُ:

(وأَرْسَـــلَها العِـــراكَ ....)[6]

---

(١) سورة الاعراف: ٧٣.

(٢) لم ترد كلمة (تعالى) في ت، ل.

(٣) سورة هود: ٧٢.

(٤) في ل: تمام.

(٥) مابين المعقفتين ساقط من الاصل، ومن ز.

(٦) هذا جزء من بيت للبيد، والبيت بتمامه:

←

وَمَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ مُتَأَوَّلٌ).

إِعْلَمْ أَنَّ هَذَا نَقضٌ يَرِدُ عَلَى قَولِهِ: (وَشَرطُهَا أَنْ تَكونَ نكرةً) وتقديرهُ أَنَّهُ لَوْ كانَ شَرطُها مَا ذكرتم لَمَا تَخَلَّفَ عَنْهُ، لامتناعِ تخلُّفِ الشرطِ عنِ المشروطِ، لكنَّهُ تَخَلَفَ عَنْهُ، فِي مثلِ قَوْلِهِم:

أَرْسَلَهَا العِرَاكَ ... .

وَمَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ، وَطَلَبْتَهُ جُهْدَكَ، وَكَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلى فِيَّ، وغيرِ ذَلِكَ[1]، فإنها معارفُ وقعتْ حالاً.

وَالجَوابُ عنهُ أَنْ يُقالَ: لمَّا دَلَّ الدليلُ عَلَى امتناعِ وقوعِ الحالِ معرفةً وَجَبَ تأويلُ هذِهِ الاشياءِ لِئلا يلزمَ التركَ بالدليلِ.

ثُمَّ قِيلَ فِي تأويلِ الثلاثةِ وجهانِ:

أحدُهمَا: أَنَّها، وَإِنْ كَانَتْ معارِفَ فِي اللفظِ، نَكِراتٌ فِي المعنَى، وَمَعناها[2] أَرسَلَها مُعتَرِكَةً، وَمَرَرْتُ بِهِ مُنفرداً، وطلبتَه مجتهداً.

فَهذِهِ مَصَادِرُ وَقَعَتْ حَالاً موقعَ اسمِ الفاعلِ[3] وَهُوَ اختيارُ سيبويهِ[4].

← فَأَرْسَلَها العِرَاكَ وَلَمْ يَـذُدْهَا   وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

الضمير في (ارسلها) يعود إلى الاتن التي ساقها العير لتشرب.

والعِرَاكُ مصدرٌ محلى بال جاءَ حالاً، والدِّخال: أن يدخُل بعيرٌ قَدْ شَرِبَ بين بعيرين لم يَشرَبا فينغص عَلَيهما شُربَهما. الديوان: ٨٦، والمقتصد ١: ٦٧٨، ولسان العرب ـ دخل ـ ١٣: ٢٥٨.

(١) في ع: ونحو غير ذلك.

(٢) في ل: أي.

(٣) في ف: الفعل.

(٤) عبارة سيبويه في الكتاب ١: ١٧٨: (كأنّه قال: اعتراكاً، وليس كل المصادر في هذا الباب يدخله الالف

←

وَثانيهما: أَنَّها أيضاً[١] منصوبةٌ عَلَى المصادرِ[٢]، وَعَـامِلُهَا الحـالُ المحـذوفُ، وتقديرُهُ: ارْسَلَهَا تَعْتَرِكُ العِرَاكَ / ٥١ ظ /، وَمَرَرْتُ بِهِ مـنفرداً وحـدَهُ، وَطَـلَبْتُهُ اجتهدَ جُهدِي[٣]، فَلَمّا حُذِفَ العامِلُ، أَعني الحالَ، أُقِيمَ المَعْمُولُ، أَعـنِي المَـصْدَرَ، مُقامَهُ، وَقِيلَ: عَلَى المَجَازِ: إِنَّهُ حَالٌ تَسمِيةٌ للمعمولِ باسمِ العَامِلِ، وَهُـوَ اخـتيار المبرِّدِ[٤]، وأَبي علي[٥] وقالَ أبو سعيدٍ: إِنَّ هذِهِ مفعولٌ مطلقٌ، وانتصابُها انـتصابُ النوعِ[٦].

وَهُوَ ضعيفٌ لانَّ المَعنى لا يساعدُ عليهِ.

← واللام كما انّه ليس كل مصدر في باب الحمد لله والعجب لكَ، تدخله الالف واللام، وانّما شُبِّه بهذا حيث كان مصدرا، وكان غير الاسم الاول). ولم يصرح سيبويه بأنها وقعت موقع اسم الفاعل.

(١) ساقطة من ت، ل، ف.

(٢) في ل: المصدر.

(٣) في ت، ف، ل: جهدك.

(٤) قال المبرد: واعلم أن من المصادر ما يدل على الحال وان كان معرفة وليس بحال، ولكن دل على موضعه وصلح للموافقة فنصب لانّه في موضع لا يكون إلّا نصبا. وذلك قولك: أرسلها العِراكَ وفعَل ذلكَ جهده وطاقته لانّه في موضع فعله مجتهداً وارسلها معتركةً لان المعنى أَرسلها وهي تعترك وليس المعنى ارسلها لتعترك. المقتضب ٣: ٢٣٧. وهذا الرأي هو الذي نسبه الاستراباذي إلى سيبويه.

(٥) قال أبو علي: فان قلت: فقد قالوا: طلبتَهُ جهدَكَ وطاقتَكَ، ورجع عَودَهُ على بدئِه، وارسلها العِراكَ وهذه معارفٌ وهي أحوالٌ، فالقول ان هذه الاشياء ليست أحوالاً وإنّما الحال الفعل الذى وقعت هذه المصادر في موضعه فالتقدير طلبتَهُ تجتهد وأرسلها تعتركُ فدل جُهدكَ والعِراكُ على تَجتهدُ وَتعترِكُ فالفعل هو الحال في الحقيقة، وهذه الالفاظ دالة عليه.

وقال الجرجاني: فالتقدير فارسلها تعترك العِراك على معنى: تَعتَرِكُ الاعـتراكَ. المـقتصد ١: ٦٧٦ - ٦٧٧، وهذا الرأي ينطبق على ماذهب إليه سيبويه.

(٦) الكتاب ١: ١٨٧.

وأمّا الرابعُ، وَهُوَ قولُهُ: كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلى فِيَّ، فَهُوَ مفعولٌ لحالٍ محذوفٍ وتقديرُهُ: كَلَّمْتُهُ جاعلاً فاهُ إِلى فِيَّ أو مُشَافِهاً.

قولُهُ: (*فإنْ كانَ صاحِبُها نكرةً وَجَبَ تقديمُها*).

وإنَّما وَجَبَ تقديمُهَا عَلَى ذِي الحالِ لئلا يلتبسَ بالصفةِ كقولِ الشاعرِ:

لِـعَزّةَ مُـوحِشاً طَـلَلٌ قَـديمُ ....[1]

[فإنَّ مُوحِشاً حالٌ مِنْ طللٌ قديمٌ][2] وَهُوَ نكرةٌ مقدمٌ عَليهِ، وَهَا هُنا بحثٌ، وَهُوَ أَنْ يقالَ: طللٌ قديمٌ مبتدأٌ، فيكونُ العامِلُ فِيهِ الابتداءُ، وَمُوحِشاً حالٌ، والعامِلُ فيهِ مَعنَى الفِعلِ[3]، وَهُوَ لعزةَ، فيكونُ العامِلُ في الحالِ وذِي الحالِ[4] مُخْتَلِفاً لكنْ تَقَرَّرَ مِنْ[5] مَذْهَبِهِم أَنَّ العَامِلَ فيهما يجبُ أَنْ يَكونَ واحداً.

والجوابُ عَنْهُ: أَمَّا عَلَى مذهبِ الاخفشِ فانَّ (طَلَلٌ قَديمٌ) فاعلٌ لِعزَّةَ، فإذاً العَامِلُ فِيها وَاحدٌ.

وَأَمَّا على مذهبِ سيبويهِ فَإِنَّ ذَا الحالِ الضميرُ المُسْتَترُ فِي مَعْنَى الفِعلِ، وَطَلَلٌ مبتدأٌ، وتقديرُهُ: طَلَلٌ قَدِيمٌ حَصَلَ لِعزَّةَ مُوحِشاً، فَلَمَّا حُذِفَ الفِعْلُ أُقِيمَ الظَّرفُ مُقَامَهُ فَانْتَقَلَ الضَّمِيرُ مِنْهُ إِلَى الظرفِ، وإذا كانَ كَذَلِكَ كانَ العَامِلُ وذُو الحَالِ

---

(١) انظر ١: ٥٢١ من هذا البحث.

(٢) مابين المعقفتين ساقط من ز، ل.

(٣) كلمة (الفعل) ساقطة من ت.

(٤) كلمة (الحال) ليست في: ع.

(٥) في ف، ل: عن.

واحداً، وَهُوَ معنى الفعلِ. فاذاً لا يَردُ الاشكالُ. لكنَّ المِثالَ[١] لا يكونُ مطابقاً [لكونِ ذِي الحالِ معرفةً حينئذٍ، وَهُوَ الضميرُ، اللهمَّ إلّا أنْ يُقَالَ: الضَّميرُ العائدُ إلى نكرةٍ نكرة[٢]، وَهُوَ خلافُ المشهورِ مَعَ أنَّهُ ليسَ بمطابقٍ][٣] للحكمِ[٤] المذكورِ لعدم تَقَدُّمِ الحالِ عَلَى صاحِبِها.

واعلمْ أنَّ فيما ذكَرَهُ فِي الكتابِ نظراً، لانَّا قُلنا مِن قَبْلُ إنَّ صَاحِبَ الحالِ قَدْ يكُون نكرةً مَعَ عدمِ تَقَدُّمِ الحالِ كَمَا ذكَرْنا من الامثلةِ.

قولُهُ: ***(ولا يَتَقَدَّمُ على العامِلِ المَعنوي بخلافِ الظرفِ).***

اعلمْ أنَّ العامِلَ في الحالِ إمَّا لَفظيٌّ، وإمَّا معنويٌّ، والعاملُ المَعْنَويُّ هُوَ عاملٌ يُسْتَنبَطُ منهُ معنَى الفعلِ كحرفِ التنبيهِ، واسمِ الاشارةِ، والعاملُ اللفظيُّ ما عَداهُ، وَهُوَ الفعلُ وشبهُ الفعلِ: من اسمَي الفاعلِ والمفعولِ، والصفةِ المُشبَّهةِ، والمصدرِ، واسماءِ الافعالِ، فإنْ كانَ العامِلُ لفظياً جَازَ تقديمُ الحالِ عليهِ، وعَلَى ذِي الحالِ، إذا لم يكنْ ذُو الحالِ مجروراً بالاتفاقِ تقولُ: جاءَنِي زيدٌ راكباً، وَجاءَنِي راكباً زيدٌ، وراكباً جاءَنِي زيدٌ، إلّا إذا كانَ صلةَ الالفِ واللام أو مصدراً، نَحو: زيدٌ القائمُ ضاحكاً، وعمرو المقتولُ مظلوماً، وأعجبني قيامُكَ مُبتسِماً، وإنَّما لَمْ يتقدمْ عَلَى العاملِ هَاهُنا لكونِ الحالِ من تَمامِ الصلةِ، وَلا يَتَقَدَّمُ فِي ما الصِلة على الموصولِ، وإلّا

---

(١) في ع: الثاني.

(٢) الكلمة ساقطة من ت، ومن ع.

(٣) مابين المعقفتين من الاصل، ز.

(٤) في ل: للفعل.

إذا كَانَ العَامِلُ وَصِفَةً مُشَبَّهَةً نحو: زيدٌ حَسَنٌ ضَاحِكاً لِضَعْفِهَا، وإلّا إذا كَانَ اسماءَ الافعالِ، نحو: دونكَ زيداً قائماً لانحطاطِ رتبتِها عن سائرِ العواملِ اللفظية خلافاً للفرّاءِ، فإنّهُ لا يَجُوزُ تقديمَ الحالِ عَلَى ذِي الحالِ مُطلقاً، وَيَسْتَدِلُّ عليهِ، بأنّهُ لو جازَ لَزِمَ[١] اضمارُ قَبْلَ الذكرِ، والذي يُبطِلُه قولُهُ تعالَى: ﴿خَاشِعاً[٢] أَبْصَارُهُم يَخْرُجُونَ مِنَ الأَجْدَاثِ﴾[٣] وَغيرُهُ. وإذا[٤] كانَ العاملُ معنى الفعل لَمْ يَجُزْ أَنْ يتقدمَ عَلَيه لِضَعْفِهِ فِي العملِ، فَانَّ الفعلَ الصريحَ إذا تقدمَ معمولَهُ عليهِ، يَضْعُفُ عَمَلهُ بدلالةِ جَوازِ قولهم: زيدٌ ضَرَبتُ، بالرفعِ، وامتناعِهم مِن رفع زيدٍ لو أُخِّرَ، وَإذا ضَعُفَ عَملُ الفعلِ الصَّريحِ، فَضَعْفُ عملِ معنَى الفعلِ أَولى وأجدرُ، وَلِهذا جَازَ: فِي الدّارِ زيدٌ قائماً، وَفِي الدارِ قائماً زيدٌ، ولَمْ يَجُزْ: قائماً في الدارِ زيدٌ بخلافِ الظرفِ، يعني: أَنَّ الظرفُ يتقدمُ[٥] عَلَى العاملِ المعنوي كقولِهم: أَكلَّ يومٍ لكَ ثَوبٌ!!

لاتساعِهم في الظروفِ بما لَمْ يتسعوا بهِ[٦] في غَيرِها، ولَمْ يَجُزْ فِي الحالِ، وَإنْ شابهتِ الظروفَ لعدمِ وجوبِ / ٥٢ و / التسويةِ بينَ الشيءِ وَشَبْهِهِ، وَقَدْ جَوَّزَ قومٌ

---

(١) في ل: تقديمه لجاز.

(٢) قرأ أبو عمرو بن العلاء، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي وحمزة والكسائي وخلف (خاشعا) بفتح الخاء والف بعدها وكسر الشين مخففة وقرأ باقي العشرة (خُشّعا) بضم الخاء وفتح الشين مشددة من غير ألف. الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢: ٢٩٧، والنشر ٢: ٣٨٠.

(٣) سورة القمر: ٧.

(٤) في ع: ان.

(٥) في ع: يهمل مقدم، وفي ل: يحتمل أن يتقدم.

(٦) ساقطة من ت، ع، ف، ل.

تقديمَ الحالِ عَلَى العاملِ المعنوي إذا كانَ ظرفاً، لكونهِ نائباً عنِ الفعلِ، بخلافِ ما عداهُ، واستدلوا عليهِ بقولِهِ:

.... إنَّ ابنَ هَزْمَةَ وَاقفاً بالبابِ[1]

وَبقولِ الفَرَزدَقِ:

أَبني[2] كُليبٍ مثلُ آلِ مُجَاشِعٍ أَمْ هَلْ أَبُوكَ مُدَعْدِعاً كَعِقَالِ[3]

نصبَ واقفاً بقولِهِ: بالبابِ، وَمُدَعْدِعاً بقولِهِ: كعِقالِ.

وروى المانعونَ:

.... هَذا ابنُ هَزْمَةَ واقفٌ[4] ....[5]

و(مدعدعٌ) بالرفعِ [عَلَى أَنَّهُ اسمُ أَبيهِ][6].

وقالَ ابن بَرهانٍ[7]: الحالُ لا يخلو من أَنْ يكونَ حالاً صريحاً أَوْ[8] يكونَ

---

(١) تقدم الشاهد في ١: ٣٣١.

(٢) في الديوان: ٧٢٦: أبنو، وهو الصواب.

(٣) الدعدعة زجر الغنم. الديوان: ٧٢٦، ونقائض جرير والفرزدق ـ تحقيق جيفان، مطبعة بريل ـ ليدن: ٢٧٦.

(٤) في ز: واقفاً.

(٥) انظر ١: ٣٣١.

(٦) مابين المعقفتين ساقط من ل.

(٧) هو عبدالواحد بن علي بن برهان العُكبري النحوي، من كتبه: (الاختيار) و (اصول اللغة) و (اللمَع) في النحو، تُوفي سنة ٤٥٠ هـ. نزهة الالباء: ٢٥٩، وانباه الرواة ٢: ٢١٣، وبغية الوعاة ٢: ١٢٠، والاعلام ٤: ٣٢٦.

(٨) في ع، ف، ل: وأمّا أن.

حالاً مجازياً، أَيْ: نائباً عنِ الحالِ، نَحو: زيدٌ فِي الدَّارِ خَلْفَكَ، إِذا جُعِلَ[١] (خلفكَ) مُتَعَلِّقاً بمحذوفٍ عَلَى أَنَّهُ حالٌ مِنَ الضميرِ فِي الخَبَرِ.

فإِنْ كانَ الثاني جَازَ تقديمُهُ عَلَى العاملِ المعنوي نَحو: زيدٌ خلفَكَ في الدارِ، لِمُراعاةِ لفظِ الظرفيةِ فيهِ.

وَ[٢]إِنْ كانَ الاولَ لَمْ يَجُزْ تقديمُهُ عَلَى العاملِ المعنوي[٣] وَ[٤]قِيلَ: أَنَّهُ مِنْ تصرفاتِ أَبي علي[٥]، وإِذا ثَبَتَ ذَلِكَ أحتُمِلَ أَنْ يكونَ قولُهُ: (بخلافِ الظَّرفِ) اشارةً إِلى ما ذَكَرْنَا مِنْ مذهب القومِ، وَهُوَ أَنَّهُ إِذا كانَ العاملُ ظرفاً جازَ تقديمُ الحالِ عليهِ ولكنَّهُ ليسَ بمذهبٍ لَهُ، ولا بمذهبٍ مشهورٍ.

قولهُ: (*ولا على المجرورِ في الاصحِّ*).

أَي: ولا يتقدمُ الحالُ عَلَى ذِي الحالِ المجرورِ، نحو: مَرَرْتُ راكباً بزيدٍ، عَلَى المذهبِ الاصحِّ، وَهُوَ مذهبُ سيبويهِ[٦]، وأجازَهُ[٧] قومٌ[٨]، وقالوا العاملُ فيهِ فِعلٌ،

---

(١) في ف، ل: جعلت.

(٢) (الواو) ساقطة من ل.

(٣) الكافية ـ شرح الرضي ١: ٢٠٥.

(٤) (الواو) ساقطة من ل.

(٥) يرى أبو علي الفارسي أن الحال اكتسبت شبها من الظرف ولكنها لا تنطبق على الظرف انطباقاً تاما، وهو رأي سيبويه أيضاً. ولم اجد تقسيم أبي علي الحال على صريح ومجازي. الكتاب ١: ٢٧٧، والمسائل الشيرازيات ١: ٣٢٤ ـ ٣٤٨، والمقتصد ١: ٦٧٣.

(٦) قال سيبويه: وَمِن ثَمَّ صارَ مَرَرْتُ قائماً برجلٍ لا يجوزُ، لأنَّه صارَ مثلَ العاملِ في الاسمِ، وليس بفعلٍ، والعاملُ الباءُ. ولو حَسُنَ هذا الحَسَنَ: قائماً هذا رجلٌ. الكتاب ١: ٢٧٧.

(٧) في الاصل: أجاز.

(٨) نُقِلَ الجوازُ عن أبي علي الفارسي، وابن كيسان، وابن برهانَ. الكافية ـ شرح الرضي ١: ٢٠٧.

واحتَجُّوا عَلَيهِ بقولِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَةً للناسِ﴾[١].

وَوَجْهُ الاستدلالِ أَنَ كافةً حالٌ، فَلا يَخلو مِنْ أَنْ يكونَ صاحبُ الحالِ هُوَ الكافَ[٢] أَوْ الناسَ، إِذْ لا ثالثَ، والاولُ باطلٌ، لكونهِ معَ هاءِ التأنيثِ[٣]، فتعين أن يكون حالاً من الناس وبقوله:

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ حَـرَّانَ صَـادِياً
إِلَيَّ حَـبِيباً إِنَّهَـا لَحَـبِيبُ[٤]

فَحَرّانَ حالٌ مِنَ الياءِ[٥] المجرورةِ بإِلى مُتَقَدِّمَةٌ عليهِ، وبقولِهِ:

إِذَا المَـرْءُ أَعْـيَتْهُ السِّـيادَةُ نَـاشِئاً
فَـطلَبُها كَـهلاً عَـلَيهِ شَـدِيدُ[٦]

فكهلاً حَالٌ مِنَ الهاءِ فِي (عليهِ)، وِلَا يجوزُ أَنْ يكون حالاً مِنْ فاعلِ المَصْدَرِ،

---

(١) سورة سبأ: ٢٨.

(٢) قال الزجاج وغيره: انّ (كافة) حال من الكاف في أرسناك، والمعنى: إلّا جامعا للناس، والكافة بمعنى: الجامع والهاء للمبالغة. وقال الرضي: هو تعسف. البيان ٢: ٢٨٠، والتبيان ٢: ١٠٦٩، والبحر المحيط ٧: ٢٨١، والكافية ـ شرح الرضي ١: ٢٠٧.

(٣) الاعتراض بوجود هاء التأنيث غير وارد لاحتمال كونها للمبالغة.

(٤) لِعُروة بن حِزام كما أَكَدَّ ذَلِكَ البغدادي في الخِزانة ونسبه المُبَرِّدُ إلى قيس بن ذريح، ونسبه العيني إلى كُثَير عزّة، والصحيح الاول. ويروى (هيمان) مكان (حران). الكامل ٢: ٢٤٢، وشرح شواهد العيني ٢: ١٧٧، والخزانة ٣: ٢١٢.

(٥) في ل: الماء.

(٦) للمعلوط بن بدل القريعي السعدي. ويروى (المروءة) مكان (السيادة) و (بعيد) مكان (شديد). عيون الاخبار لابن قتيبة ـ طبع القاهرة ١: ٢٤٧، وديوان الحماسة: ٣٣٤، والاشموني ٢: ١٧٨، والخزانة ٣: ٢١٩.

لأنَّ فاعلَ المصدرِ لا يُضمَرُ فِيهِ بخلافِ اسمَي الفاعلِ والمفعولِ.

وَأَجابَ سيبويهِ[١] عَنِ الاولِ بأَنَّهُ حالٌ من الكافِ عَلَى أَنْ تكونَ الهاءُ فيهِ للمبالغةِ، وليستْ لِتمحُّضِهِ[٢] لِلتأنيثِ.

واستدَلَّ المانِعُ عَلَى صحةِ مذهبِهِ بأَنَّ الحالَ تابعٌ وذو الحالِ متبوعٌ، والتابعُ لا يقعُ إلّا حيثُ يَصحُّ وقوعُ المتبوعِ فيهِ لكنْ لا يُمكنُ تقديمُ المجرورِ عَلَى الجارِّ، فكَذَلِكَ لا يَتقدَّمُ الحالُ عليهِ[٣].

[ولقائلٍ أَنْ يقولَ: ما ذكرتُم يقتضي امتناعَ راكباً حالٌ مِنْ زيدٍ الذي هُوَ ذو الحالِ فيكونُ تابعاً لَهُ، والتابعُ لا يقعُ إلّا حيثُ يَصِحُّ وقوعُ المتبوعِ فيهِ، لكنْ لا يَصِحُّ تقديمُ الفاعلِ عَلَى الفعلِ[٤] كَذَلِكَ لا يَصِحُّ تقديمُ الحالِ على الفعلِ[٥]][٦].

قولُهُ: (***وَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى هيئةٍ صَحَّ [أَنْ يقعَ حالاً، مِثْلُ: هَذَا بُسراً أَطيبُ مِنهُ رُطَباً]***[٧]).

إِعلَمْ أَنَّ أَكثَرَ النحويينَ اشترطوا فِي الحالِ كَونَها مُشتَقةً بحيثُ إنْ وجدوا

---

(١) مرّ آنفا ١: ٥٣١ ان القائل بهذا الزجاج ولم أقف على رأي سيبويه في ذلك.

(٢) في ع، ف: بمتمحضة.

(٣) البحر المحيط ٧: ٢٨١.

(٤) في ل: المفعول.

(٥) الصواب: صاحب الحال.

(٦) مابين المعقفتين ساقط من الاصل.

(٧) مابين المعقفتين ساقط من ع.

شَيئاً غيرَ مشتقٍ[1] تَكَلَفُوا في[2] اشـتقاقهِ، [وَقَـالُوا: إنّهـا[3] في تـقديرِ المشـتقِّ[4]، والمُصَنِّفُ قَالَ: لا يُحتَاجُ إلى تكلُّفِ اشتقاقِهِ.][5] لِأَنَّ الحالَ مَابينَ هيئةَ الفـاعلِ أو المفعولِ، وَهُوَ غيرُ مُسْتَلْزِمٍ لان تكونَ الحالُ مُشْتَقَّةً، فَإِنَّ كُلَّ مَا دلَّ عَلى هيئةِ الفاعِلِ والمفعولِ صحَّ أنْ يكونَ حالاً سواءٌ كانتْ مشتقةً أوْ لمْ تكُنْ، كقول أَبي الطيِّبِ:

بَدَتْ قَمَراً وَمَـالَتْ خَـوطَ بَـانٍ

وَفَاحَتْ عَنْبَراً وَرَنَتْ غَزَالا[6]

وكقوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُم آيَةً﴾[7]، وَمَنْ يشترطْ فِـيهِ الاشـتقاقَ، يقولُ فِي البيتِ: كَأَنَّهُ قَالَ بدتْ مشرقةَ الوجهِ / ٥٢ ظ / حسنةَ المَشي طيبةَ العَرْفِ مليحةَ العينينِ[8].

وَفِي الآيةِ: كَأَنَّهُ قَالَ: [هذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُم أَتَتْ][9] مُعَرِّفَةً أَوْ مُنَبِّهَةً[10].

وَكَقولِهِم: هَذا بُسْراً أَطيبُ مِنهُ رُطَباً حالانِ لانـطباقِ الحـدِّ عَـليها، فـهذا

---

(١) في ل: شيئاً مشتقاً.

(٢) كلمة (في) ساقطة من ع.

(٣) زيادة من ف.

(٤) الكافية ـ شرح الرضي ١: ٢٠٧.

(٥) مابين المعقفتين ساقط من ت، ع.

(٦) الخوط: القضيب وجمعه: خيطان مثل كوز وكيزان. ديوان المتنبي ٣: ٢٢٤.

(٧) سورة الاعراف: ٧٣.

(٨) ديوان المتنبي ٣: ٢٢٤، والامالي الشجرية ٢: ٢٧٤، والخزانة ٣: ٢٢٢.

(٩) مابين المعقفتين ليس في الاصل، ولا في ل، (لكم أتت) ليس في ز، ع.

(١٠) في ز: منبهة ومعرفة.

مبتدأ، وأطيبُ خبرُهُ، وَبُسراً ورُطَباً حَالانِ، وَاخْتُلِفَ فِي العامِلِ، فِي بسراً[١] فقالَ بعضُهم هُوَ محذوفٌ، وَهُوَ كَانَ التامَّةُ، وتقديرُهُ: هَذَا إِذَا كانَ بسراً أطيبُ منهُ إِذا كَانَ رطباً[٢]، فيكُون الشيءُ الواحِدُ أفضلَ مِنْ نفسهِ باعتبارَينِ.

وَقَالَ أبو عليّ الفارسيّ إِنَّ العاملَ فِي بسرٍ[٣] مَا فِي اسمِ الاشـارَةِ أَوْ حـرفِ التنبيهِ مِنَ معنَى الفعلِ[٤]، وفِي رَطباً أطيبُ.

وَقَالَ المُصَنِّفُ وغيرُهُ: إِنَّ العاملَ فيهِمَا هُوَ أفعلُ التفضيلِ.

واستدلَّ أبو علي عَلَى صحةِ مذهبِهِ بِأَنْ قَالَ: لابُدَّ للحالِ الأُولَى مِن عاملٍ، وَهُوَ إِمَّا ما في اسمِ الاشارةِ أَوْ (أَطيبُ)، أَوْ (إِذا كَانَ)، ثُمَّ قَالَ: لا سبيلَ لِأَنْ يكـونَ العَامِلُ أَطيبَ لِتَقدُّمِهِ عَليهِ فَإِنَّهُ لا يَقوى قوةَ الفِعْلِ، ولا يجُوز أَنْ يكونَ العَامِلُ فيهِ (إِذا كَانَ)، لِأنّا نَتَكلَّمُ فِي عَامِلِ إِذا لكونِهِ ظَرفاً، فنقولُ: العامِلُ فيهِ لا يكونُ أفـعلَ التفضيلِ لانَّهُ لا يعملُ فيما تقدَّمَ عَلَيهِ فَتَعيَّنَ أَنْ يكونَ العامِلُ فِي إِذا المضمرَةِ ليسَ إِلّا ما فِي اسمِ الاشارةِ[٥]، وَإِذا كَانَ كَذَلِكَ، تَعملُ الاشارَةُ في نفسِ الحَالِ بِلا واسطةِ (إِذا

---

(١) (في بسرا) ساقط من ل.

(٢) وقدّره الرضي الاستراباذي في شرح الكافية ١: ٢٠٧: كائناً بسراً وكائناً رُطَباً.

(٣) في ف: بسرا.

(٤) قال أبو علي في المسائل الشيرازيات ٢: ٣٣٧:

(فأما العاملُ فيها فما في الكلام من معنى الفعل). وفي المقتصد ١: ٦٢٤: (... وقولهم: هذا بُسراً أطيب منه تمراً. فبسراً وتمراً انتصبا على الحال، ومعنى هذا الكلام: هذا إذا كان بسراً أطيب منه إذا كان رطباً). فأبو علي على هذا يتفق مع اصحاب المذهب الاول.

(٥) الصواب: ما في اسم الاشارة ليس إلّا.

كانَ)، لِعَدَمِ الاحتياجِ إِليهِ.

قَالَ المُصَنِّفُ: والحقُّ أَنَّ العامِلَ فِيها أَطيبُ، وَليسَ اسمَ[١] الاشارَةِ، لوجوهٍ:

الاول: أَنَّهُ لَوْ كَانَ العامِلُ فِي الحالِ هَاهُنا هوَ[٢] اسمَ الاشارَةِ لكانَ اسمُ الاشارَةِ مُقيَّداً بالحالِ، وَلَوْ كانَ مُقَيَّداً بالحالِ لَمْ يكنِ الخبرُ مُقَيَّداً بالحالِ.

[**أَمَّا الاولُ:** فظَاهِرٌ.

وَأَمَّا الثاني: فَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الخَبَرُ أيضاً مُقَيَّداً بالحالِ][٣] لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ: هذا زيدٌ قائماً، وإِلّا لَزِمَ أَنْ لا يكونَ هو زيداً[٤] حالَ كونهِ غيرَ قائمٍ، وَهُوَ مُحالٌ، لَكنَّ الخبرَ[٥] مقيدٌ بالحالِ، فَلَمْ يكنْ اسمُ الاشارةِ مقيداً بِهَا فَإِذا لَمْ يكنْ مقيداً بِها لَمْ يَعْمَلْ فِيها.

والوجهُ الثاني: أَنَّهُ لَوْ كَانَ العامِلُ فِيهِ اسمَ الاشارَةِ لَوَجَبَ أَنْ يكونَ بُسراً حالَ الاشارَةِ، لكنْ لا يجبُ لِجوازِ أَنْ يُقَالَ هَذَا القولُ وَإِنْ كَانَ رُطباً أَوْ بَلَحاً.

فَإِنْ قِيلَ: مَا ذكرتُم فِي الوَجْهَينِ يَدُلُّ عَلَى امتناعِ كونِ العامِلِ فِي (بسراً) اسمَ الاشارَةِ، ولا يلزمْ مِنهُ[٦] أَنْ يكونَ العَامِلُ أَطيبَ لِجوازِ أَن يَكونَ العامِلُ شَيئاً ثَالِثاً.

قُلْنَا: قَدْ ذَكَرْنَا من قَبْلُ أَنَّ القولَ[٧] فِي عَامِلِ الحالِ ثلاثةٌ:

---

(١) في ع، ف: باسم.

(٢) كلمة (هو) ساقطة من ف.

(٣) مابين المعقفتين ساقط من ف.

(٤) في ف: زيد.

(٥) كلمة (الخبر) ليست في ع.

(٦) (منه) ليست في الأصل، ولا في ز.

(٧) في الاصل، وفي ز: العامل، وفي ع: القائل، وفي ف: الفاعل، وفي ل: الحال. وما اثبتناه من ت.

أحدُها: وَهُوَ أَنْ يَكونَ العامِلُ[١] إذَا كانَ[٢] راجعاً[٣] إلى أَحدِ الأمرَينِ.

وَهُوَ إِمَّا أَنْ يَكونَ أطيبَ أَوْ اسمَ الاشارةِ، وبطلانُ القسمِ الثاني مستلزمٌ لِتَعَيُّنِ القِسمِ الاولِ، وَهُوَ المطلوبُ.

والوجهُ الثالثُ: أَنَّ أطيبَ عاملٌ فِي بُسْراً فِي قولِنا: ثَمَرَةُ نَخْلَتِي بُسْراً أطيبُ منهُ رُطَباً، بالاتفاقِ، وَمَتى كانَ عامِلاً هَاهُنا كَانَ عامِلاً فيما نَحنُ فيهِ، لأَنَّ معنَاهُ هَاهُنا كمعناهُ، ثُمَّ والمانعُ الذى ذَكَرَهُ الخَصْمُ موجودٌ.

والوجهُ الرابعُ: انّ نسبَةَ أطيبُ إلى الحالَينِ نسبةٌ واحدةٌ، فَلَمَّا [عَمِل فِي أَحَدِهِمَا][٤] عَمِل فِي الآخَرِ، [وإِلّا لَمْ تكنْ نسبتُهُ إِليهِمَا واحدةً.

والوجه الخامسُ: أَنَّهُ إِذا لم يكنِ العامِلُ أطيبُ لَمْ تكنْ الأطيبية][٥] مُقَيّدَةً[٦] بِالبُسريةِ، وَإِذا كانَ كَذَلِكَ فَسَدَ المَعنَى، لِانَّ الغَرَضَ منهُ تَقييدُ الاطيبيةِ بالبُسريةِ مفضَلَةً عَلَى الرُّطَبيةِ.

واعلمْ أَنَّ المصدرَ قَدْ يَقَع حالاً كما تَقَعُ الصفةُ مصدراً كما في قولِهِم: قُم قَائماً، ومثالُهُ: قولكَ[٧]: قتلتُهُ صبراً، أَي: مَصْبُوراً، وَلَقِيتُهُ فَجاَةً، أَي: مُفَاجِئاً.

---

(١) في ل: عامل.

(٢) في ل: كان كان.

(٣) في ت، ف: راجع.

(٤) مابين المعقفتين ساقط من ت.

(٥) مابين المعقفتين ساقط من ت.

(٦) في ت: مقدرة.

(٧) في ت: قوله، والكلمة ساقطة من ع.

مجيء الحال جملة

قولُهُ: (وَقَدْ[1] تكونُ جملةً خبريةً).

إعلَمْ أَنَّ أَصْلَ الحالِ أَنْ تَكونَ مفرداً كغيرِهَا من المنصوباتِ، إلّا أَنَّها لَمَّا كَانَتْ مفعولاً وَفَضلةً في الخبرِ، وَصِفةً فِي المَعنَى، وَكَانتِ الجُمَلُ تَقَعُ موقِعَ المُفرَداتِ جَازَ وُقوعُها مَوقِعَ الحالِ، لَكنْ بِشَرْطِ أَنْ تكونَ جملةً خَبَرِيةً لِكونِها خبراً عن ذِي الحالِ / ٥٣ و / في المَعنَى.

قولُهُ: (فالاسميةُ بالواوِ والضميرِ) إلى [قولِهِ: (أوبِاحدِهِمَا)][2].

اعلمْ أَنَّ الجُمْلَةَ التي تَقَعُ حَالاً إِمَّا اسميةٌ أو فعليةٌ، فانْ كانتْ فِعليةً فهيَ إِمَّا مضارعٌ، وإِمَّا ماضٍ، وعلى التقديرينِ فإِمَّا[3] مُثبَتٌ وإِمَّا منْفِيٌّ، فهذِهِ أقسامٌ خَمْسَةٌ، وَعَلَى[4] جميعِ التقادِيرِ لابدَّ فِيها مِن رَابِطَةٍ تَربُطُها إلى ذِي الحالِ لاستقلالِها بالافادَةِ مِنْ غَيرِ الارتباطِ، فان كانَتْ اسميةً فرابطتُها، إِمَّا الواوُ والضَّميرُ، نَحو: جَاءني زيدٌ وغلامُه راكبٌ، وإِمَّا الواوُ وحدَهُ، لِيَدُلَّ على التوقيتِ، نَحو: جِئتُكَ والشَّمْسُ طَالِعةٌ،

---

(١) في مجموع مهمات المتون لا يوجد (قد).

(٢) في ع: أخره.

(٣) في ز: فهي إمّا.

(٤) (على) ساقطة من ل.

وَكقولِ امرىءِ القيسِ[١]:

وَقَدْ اَغْتَدِي وَالطَّيرُ فِي وُكُنَاتِهَا

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابِدِ هَيْكَلِ[٢].

وَإِمَّا الضَّمِيرُ وَحْدَهُ كَقولِهِم كَلَّمْتُهُ فُوهِ إلى فِيَّ، والأَخيرُ ضَعيفٌ، لِأَنَّ الواوَ يُشعِرُ بِحالِيَّتِها فِي أَولِ الأمرِ بخلافِ الضَّمِيرِ.

وَقَالَ بَعضُهم: انَّهُ شاذٌّ. وَفِيهِ نظرٌ، لِأَنَّهُ إِنْ أَرادَ بِقَولِهِ: إِنَّهُ شاذٌّ مِنْ جِهةِ القياسِ فَضَعِيفٌ، لِأَنَّا قَدْ[٣] بَيَّنا أَنَّهُ يَحتَاجُ إِلَى رَابِطَةٍ تَربِطُهُ[٤] إلى ذِي الحالِ، وَكلَّما كَانَ فِيهِ ضميرٌ، كَانَ فيهِ رابطةٌ، فَلَمْ يَحْتَجْ إلى شيءٍ آخَرَ.

وَإِنْ أَرادَ بِهِ[٥] أَنَّهُ[٦] قَليلٌ مِنْ جِهةِ الاستعمالِ فَحَقٌ لِانَّ استعمالَ الواوِ فِي الجُمْلَةِ الاسميةِ اكثرُ مِنْ استعمالِ الضميرِ وحدَهُ، لكنَّ المشهورَ من قولِهِم: إِنَّ الحُكمَ المُعيَّنَ شَاذٌ غيرُ ذَلِكَ.

---

(١) زاد ف: قوله. وامرؤ القيس بن حجر الكندي اشهرُ شعراءِ العرب على الاطلاق من عرب اليمن. مات ودفن في أنقرة سنة ٨٠ قبل الهجرة. ديوان امرىء القيس: المقدمة، والاغاني ٨: ٦٢، وشرح القصائد العشر: ٦، والاعلام ١: ٣٥١.

(٢) الوكنات: المواضع التي تأوي اليها الطير، والمنجرد: الفرس القصير الشَّعْرِ والاوابد: الوحش، وجعله قيداً لها لانّه يسبقها ويمنعها من الفرار، الهيكل :الفرس الضخم. الديوان: ١٩.

(٣) (قد) ساقطة من ز، ع.

(٤) في ز، ع: تربطها.

(٥) (به) ساقطة من ت.

(٦) (انه) ساقطة من ل.

وَلقائلٍ أَنْ يقولَ: إِنَّ طلوعَ الشمسِ ليسَ بهيئة لا للفاعلِ ولا للمفعولِ، وَأَنْتُم قُلْتُم: إِنَّها تُبَيِّنُ هيئةَ الفاعِلِ أَوْ المفعولِ وهكذا القولُ [فِي قولِهِ][1]:

.... وَالطَّيرُ فِي وُكُنَاتِها ....[2]

وَيُمكنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ، بِأَنْ يُقالَ: لَمَّا كَانَ مَجِيئُهُ مُقَيَّداً بطلوعِ الشَّمْسِ كانَ طُلوعُها فِي هذا الزَّمانِ هيئةً للمجيءِ[3] الَّذي هُوَ هيئةٌ للفاعِلِ أَوْ المفعولِ، فكانَ هيئةً للفاعلِ أو للمفعولِ، وَضَعْفُ هَذَا الجوابِ ظَاهِرٌ لا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ أَدْنَى بَصيرةٍ.

وَقَالَ بَعضُهم: إِنَّ تقديرَهُ: جاءَني زيدٌ موافقاً لطلوعِ الشَّمْسِ، عَلَى أَنَّ بعضَهم يُسَمِّي هذا الواوَ واوَ الظَّرفِ.

وَشَبَّهَ سِيبويهِ واوَ الحالِ بإذْ، وَقَدَّرَهَا بِهَا[4]، فَإِذَا قُلْتَ: جِئْتُكَ وَالشمسُ طالعةٌ، فكأَنَّكَ قُلْتَ: جئتُكَ في هذهِ الحالِ، وَكذَلِكَ:

وَ[5]قَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا ....[6]

---

(١) مابين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) انظر ١: ٥٣٨ من هذا البحث.

(٣) في ل: لمجيء.

(٤) الكتاب ١: ٤٧.

(٥) (الواو) ساقطة من ل.

(٦) انظر ١: ٥٣٨ من هذا البحث.

وَإِنْ كَانَ مُضارِعاً مُثْبَتاً فَالضميرُ وَحْدَهُ كَقَولِهِ تعالَى: ﴿فَجَاءَتهُ[(١)] إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ﴾[(٢)] أَيْ ماشيةً وَكَقولِهِ:

مَـتَى تَأْتِـهِ تَـعْشُو[(٣)] إِلى ضَـوءِ نَـارِهِ
تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا[(٤)] خَيْرُ مُـوقِدِ[(٥)(٦)]

أَيْ عَاشياً[(٧)]، وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ بالواوِ لِمُشَابَهَتِهِ اسمَ الفاعِلِ مِنْ حيثُ اللفظِ وَالمَعنَى، أَلا تَرَى أَنَّ: يَرْكَبُ مِثْلَ راكِبٍ مِنْ حيثُ اللفظِ وَالمَعنَى، فَكَمَا لَمْ يَكُنْ اسمُ الفَاعِلِ بالواوِ فَكَذلِكَ لَمْ يَكُنِ المُضَارِعُ المثبتُ بِالواوِ، وَقَدْ أَجَازَ بَعْضُهُم دُخولَ الواوِ عَلَيهِ، وَقَدْ أَجَازَ[(٨)] بَعضُهُم بِغَيرِ ضَميرٍ أيضاً، نَحو: جَاءَ زيدٌ يَضْحَكُ عمرٌو.

وَإِنْ كانتِ الاقسامَ الباقِيةَ، وَهِيَ المضارعُ المَنفي والماضي المثبتُ، والماضي المنفي، فبالواوِ والضميرِ، أو بالواوِ وَحْدَهَا، أَوْ بالضميرِ وحدَهُ.

واعلمْ أَنَّ فِي دخولِ الواوِ في المضارعِ المَنْفِي خِلافاً.

---

(١) في ل: فجاءت، وهو سهو.

(٢) سورة القصص: ٢٥.

(٣) في ل: تفتوا.

(٤) في ل: وعندها.

(٥) في ت: مواقد.

(٦) البيت للحطيئة. ديوان الحطيئة ـ شرح السُّكَّري، مطبعة التقدم: ٢٥.

(٧) في ل: غاشيا. وقال الاعلم الشنتمري: المعنى: متى تأته عاشياً. تحصيل عين الذهب على حاشية الكتاب ١: ٤٤٥.

(٨) في ع: أجاز أيضا.

فَهذِهِ تسعةٌ، لانَّ مضروبَ الثلاثةِ فِي الثلاثةِ يكونُ تسعةً. مِثالُ المضارعِ المَنفي: جَاءَني زيدٌ، وما يتكلَّمُ غُلامُهُ، وَجاءَنِي زيدٌ وما يتكلَّمُ عمرٌو، وجاءَنِي زيدٌ ما يتكلَّم غُلامُهُ.

وَمِثالُ الماضي المُثْبَتِ(١) [مع الضَّميرِ والواوِ قولُهُ(٢)](٣)

ذَكَــرْتُكِ وَالخَــطيُّ يَخْـطِرُ بَـيْنَنَا

وَقَدْ نَهِلَتْ مِـنَّا المُـثَقَّفَةُ السُّـمْرُ(٤)

أَيْ: نَاهِلَةً.

وَمَعَ الضَّمِيرِ وَحْدَهُ قَولُ الشاعرِ:

وَطَـــعْنٍ كَـفَمِ الزِّقِّ غَــدَا وَالزِّقُّ مَــلآنُ(٥)

وَمَعَ الواوِ وحدَهَا: جاءَنِي زيدٌ وَقَدْ خَرَجَ عمرٌو.

ومِثالُ الماضِي المَنفي مَعَ الواوِ والضميرِ قولُكَ: جَاءَنِي زَيدٌ وَما خَرَجَ غُلامُهُ.

---

(١) في هذا الموضع من الأصل كلمة: قولك.

(٢) ساقطة من الاصل، ومن ل.

(٣) في ع، ف: قولك مع الواو والضمير.

(٤) لابي عطاء أفلح بن يسار السندي من مخضرمي الدولتين الاموية والعباسية، ويروى (منّي) مكان (منّا)، والخطي: الرمح، نسبة إلى أرض قيل هي خط عمان، وقيل غير ذلك. ديوان الحماسة: ٣٢، والاغاني ١٦: ٨١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٦٧، ومغني اللبيب ٢: ٤٧٦، وشرح شواهد المغني ٢: ٤٨٠ وحاشية ياسين ١: ٣٩١. وينظر لسان العرب: ـ خطط ـ ٩: ١٦٠.

(٥) البيت للفند الزماني واسمه شهل بن شيبان. ديوان الحماسة: ٣٠، والاغاني ٢٠: ١٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٦٧، والخزانة ٤: ٤٣٢.

وَمَعَ الواوِ وَحدَهَا قولُكَ[١]: جَاءَنِي زَيدٌ وَمَا خَرَجَ عمرٌو.

وَمَعَ الضميرِ وَحْدَهُ، قَولُكَ: جَاءَنِي زَيدٌ مَا خَرَجَ غُلامُهُ.

وَأَمَّا إِثباتُ الواوِ فِي هذِهِ الاقسامِ الثلاثةِ فَمِنْ حيثُ مُشابَهَتُهَا الجملةَ الاسميةَ مِنْ حيثُ أَنَ الجزءَ الاولَ فِيها ليسَ بفعلٍ.

وَأَمَّا حَذْفُها فَمِنْ حَيْثُ أَنَّ الجملةَ جملةٌ فِعْلِيةٌ.

وَيَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَ الفِعْلَ المُسْتَقبَلَ لا يقعُ حالاً، فلا يُقالُ جَاءَنِي زَيدٌ سَيضحكُ، وَ[٢]لا سَوفَ يَضحكُ لِلمُنافاةِ بَيْنَهُمَا. / ٥٣ ظ /

فَإِنْ قُلْتَ[٣]: هَلا جَازَ ذَلِكَ فِي اسمِ الفَاعلِ، نَحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صائداً بِهِ[٤] غداً.

قُلنا: إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الحَذْفِ، وَتَقْدِيرُهُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ مُقَدراً بِهِ الصيدُ، فَهوَ فِي تأويلِ الحالِ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ المَجَازِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَهلا يُقدَّرُ ذَلِكَ فِي[٥] الفِعلِ؟

قُلنا[٦]: لِانَّ اسمَ الفَاعِلِ أَصلٌ في بابِ الحالِ فيجوزُ فيهِ، مِنَ التَّصَرُّفِ، ما لا

---

(١) ساقطة من ل.

(٢) في ل: أو.

(٣) في ل، ع: قيل.

(٤) (به) ليست في ز.

(٥) (في) ساقطة من ل.

(٦) ساقط من الاصل.

يجوزُ فِي غَيرِهِ، وَلأنَّهُ قَلِيلٌ جَاءَ على خِلافِ القياسِ، فَلا يُقاسُ عَلَيهِ.

يكون الماضي المثبت حالا مع قد

قولُهُ: *(ولابُدَّ لِلماضي المثبتِ مِنْ (قَدْ) ظاهرةً أوْ مُقدَّرةً)*.

[اعلمْ أنَّ الفِعلَ الماضي المثبتَ لا يقعُ حالاً لِلمنافاةِ بيْنَهُما، إلّا إذا كانَ (قَدْ)[1] ظاهرةً أوْ مقدّرةً][2] كقَوْلِهِ:

وَقَدْ نَهِلَتْ مِنَّا المُثَقَّفَةُ السُّمْرُ[3]

وَكَقولِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْجَاؤُكُم حَصِرَتْ صُدُورُهُم﴾[4] عَلَى تَقديرِ قَدْ حَصِرَتْ.

وَكَقولِهِ:

وَطَعْنٍ كَفَمِ الزِّقِّ غَدَا وَالزِّقُّ مَلآنُ[5]

أَيْ: وَقَدْ غَدَا.

هَذَا عِندَ البَصريينَ[6]، أَمَّا عندَ الكوفيينَ والاخفشِ فَقَدْ يقعُ المَاضِي المُثْبَتُ

(١) زاد في ع: معها.

(٢) مابين العقفتين ساقط من ل.

(٣) تقدم في ١: ٥٤١.

(٤) سورة النساء: ٩٠.

(٥) تقدّم في ١: ٥٤١.

(٦) الانصاف ـ المسألة ٣٢ ـ ١: ١٤٤.

حالاً، وإنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ قَدْ[1]، وَاسْتَدَلُّوا عليهِ بوجهينِ:

أحدُهُما: بالآيةِ[2] وبالبيتِ.

والثاني: أَنَّ الفِعلَ الماضي يقعُ صِفةً للنكرةِ [منْ غيرِ (قَدْ)، وَكُلُّ مَا جَازَ وقوعُهُ صِفةً للنكرةِ][3] جَازَ وُقوعُهُ حالاً مِنَ المعرفةِ.

والجوابُ عَنِ[4] الوجهِ الاولِ: بأنْ يقالُ: لمّا ثبتَ بالدليلِ امتناعُ وُقوعِ المَاضي حالاً بغيرِ (قَدْ) وَجَبَ تقديرُ (قَدْ) فِيها لِئلا يلزمَ التركُ بالدليلِ.

وَعن الثانِي: بأنْ يقالَ: إنَّ الامرَ بالعكسِ، أَيْ: كُلُّ ما جازَ وقوعُهُ حالاً عنِ[5] المفردِ جازَ وقوعُهُ صِفَةً للنكرةِ.

ألا تَرَى أَنَّ الفِعلَ المستقبلَ، نحو: سيضربُ جازَ وقوعُهُ صفةً لِلنكرةِ وَلَمْ يَجُزْ وقوعُهُ حالاً عنِ المعرفةِ؟

---

(١) المصدر السابق.

(٢) يشير إلى قوله تعالى: ﴿أوجَاءُوكُم حَصِرتْ صُدورهُم﴾ فقد قرأ الجمهور (حَصِرَتْ) بالتاء، وقرأ الحسن البصري، ويعقوب الحضرمي وقتادة (حَصِرَةً) بالتاءِ المربوطةِ، وبهذه القراءة الاخيرة احتج الكوفيون على جوازِ وقوعِ الماضي حالاً وهو مجردٌ من (قد) ووافقهم الاخفشُ وهو رأي وصفه أبو حيان بأنه هو الصحيح، وللنحاة قول في هذه المسألة طويل. ينظر: معاني القرآن واعرابه ٢: ٩٥، ومختصر في شواذ القرآن: ٢٨، والمحتسب ١: ٢٤٩، والكشاف ١: ٢٨٨، والانصاف ١: ١٤٤، والبيان ١: ٢٦٣، والبحر المحيط ٣: ٣١٧ و ٧: ٤٩٣، والنشر ٢: ٢٥١، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر للدمياطي - طبع مصر: ١١٦، وأثر المحتسب في الدراسات النحوية: ٤٧.

(٣) مابين المعقفتين ساقط من الاصل.

(٤) في ل: من.

(٥) في ل: من.

واعلمْ أَنَّهُ قِيلَ: إِذا كانَ الفعلُ الماضي منفياً لَمْ يَجُزْ دخولُ (قَدْ) عَلَيهِ، لأنَّهُ للتأكيدِ، فَلا يَليقُ إِثباتُ[1] النَفي، وَلِهذا قَالَ المُصَنِّفُ - ﷺ[2]! -: وَلابُدَّ لِلماضي المثبتِ مِنْ (قَدْ).

حذف عامل الحال

قَولُهُ: *(وَيَجوزُ حَذْفُ العَامِلِ*[3] *[، كَقَولِكَ لِلمُسافِرِ رَاشِداً مَهْدياً]*[4]*)*.

إِعْلَمْ أَنَّ الحَالَ قَدْ يُحذفُ عامِلُها إِذا كانَ فِي الكَلامِ دَلالةُ عَلَيهِ، حاليةٌ أَوْ مقاليةٌ، فَمِنْ ذَلِكَ أَنْ تَرَى رَجُلاً قَدْ أَزْمَعَ سفراً، أَوْ قَصَدَ حَجّاً، فَتَقولُ: رَاشِداً مهدياً[5]، أَيْ: اذهبْ راشداً مهدياً[6]، وَمنْ ذَلكَ قولهُم: أخذتُه بدرهَمٍ فَصَاعداً، أَيْ: أخذتُهُ بِدِرْهَمٍ فَذَهَبَ الثمنُ صَاعداً[7]، فَحُذِفَ صاحبُ الحالِ والعاملُ جميعاً فِيهِ تَخْفِيفاً، لِكثرةِ استعمالِهم إياهُ، وَمنهُ قَولُهُ تعَالَى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ

---

(١) في الاصل، وفي ل: باب.

(٢) زيادة من ز.

(٣) في ع: الفعل.

(٤) في ع: إلى آخره.

(٥) (مهدياً) ساقطة من الاصل، ومن ز.

(٦) (مهدياً) ساقطة من الاصل، ومن ز.

(٧) في الاصل، وفي ز: فصاعداً.

عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ﴾[١]، أَيْ: بَلَى نَجْمَعُها قَادِرِينَ[٢].

قولُهُ: (وَيَجِبُ[٣] في المؤَكِّدَةِ إلى آخرِه).

اعلمْ أَنَّ الحالَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

أحدُهُما: أَنْ تكونَ مُنْتَقِلَةً، نَحو: جاءَنِي زيدٌ راكباً، فَإِنَّ زيداً ينتقلُ مِنَ الركوبِ إلى غيرِهِ، وَلا يدومُ لَهُ الركوبُ.

وَالثاني: أَنْ تَكونَ مُؤَكِّدَةً، أَيْ: لا ينتقلُ صَاحِبُها عنها، بلْ يدومُ مَعَها، مادامَت ذاتُهُ موجودةً.

وَتؤكِدُ الخبرَ المُتقدمَ وَتدُلُّ عَلَيهِ، نَحو: زَيدٌ أَبوكَ عَطُوفاً. [فَأنَّكَ حَقَقْتَ الأُبُوةَ][٤] بِقولِكَ[٥] عَطُوفاً، وَكَقولِهِ تَعَالَى: ﴿**هُوَ[٦] الحَقُّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ**﴾[٧]، فَإِنَّ الابَ لا ينتقلُ عَنِ العَطْفِ، والحَقُ لا ينتقلُ عَنِ التَّصْديقِ.

وَلَوْ قُلْتَ: هُوَ زيدٌ منطلقاً لَمْ يَجُزْ، لِعَدمِ دَلالتِهِ عَلَى الخبرِ المتقدمِ، لِيَصِحَّ أَنْ يكونَ بياناً، وتأكيداً لَهُ، وكذلكَ لو قُلْتَ: زيدٌ أبوكَ منطلقاً لَمْ يجزْ، اللَّهمَّ إِلَّا أن يُرادَ

---

(١) سورة القيامة: ٣ ـ ٤.

(٢) وهذا رأي سيبويه. الكتاب ١: ١٧٣.

(٣) في ل: وقد يجب.

(٤) مابين المعقفتين ساقط من ز، (حققت الأبوة) ساقطة من الاصل.

(٥) في ت: بقول.

(٦) في الاصل، وفي ت، ز، ل: (وهو الحق)، والواو ليست في المصحف.

(٧) سورة فاطر: ٣١.

التبني، فَإذاً تكونُ حالاً منتقلةً.

وَإنَّما حُذِفَ العاملُ فِي هذا القسمِ لانَّ الابوةَ تُشْعِرُ بـالعطفِ فـاسْتُغْنِيَ عَـنِ التصريحِ بالعاملِ الذى هُوَ: أُحِقُّهُ[١].

فَإنْ قِيلَ: إنَّ هَذِهِ الحالَ مِنَ الفاعِلِ أَوْ منَ المفعولِ؟

قُلنا: مِنَ الفَاعِلِ إنْ قُدِّرَ: ثَبَتَ وَتَحقَّقَ، وَمِن المفعولِ إنْ قُدِّرَ: أُحِقُّهُ وَأُثْبِتُهُ.

قَولُهُ: (*وَشَرطُها أَنْ تَكونَ مُقَرِّرَةً لِمَضْمونِ جُمْلَةٍ إسميةٍ*).

إعْلَمْ أَنَّ فِي[٢] وجُوبِ كَونِ هذِهِ الحالِ مِنَ الجملةِ الاسميةِ خِلافاً، فَمِنْهُم مَنْ قَالَ: انَّهُ ليسَ بِواجبٍ، واسْتَدَلَّ عليهِ بِقولِهِ تَعَالَى: **﴿إنَّكَ[٣] لَا تُسْـمِعُ [المَـوْتَى وَلَا تُسْمِعُ][٤] الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾**[٥]، وَبِقَولِهِ تَعَالَى[٦]: **﴿وَلَّى مُدْبِراً﴾**[٧] فَإنَّ (وَلَّوا) و (وَلَّى) يدلُّ / ٥٤ و /عَلَى الادبارِ، وَيَسْتَلْزِمهُ، فيكون حالاً مؤكِّدةً مع أَنَّها ليستْ بِمقرِّرةٍ جملةً اسميةً، وبقولِهِ:

---

(١) حقّه وأحقّه: اثبته. لسان العرب ـ حقّ ـ ١١: ٣٢٣.

(٢) (في) ساقطة من ز.

(٣) في ز، ل: فإنّك، وهو من سورة الروم: ٥٢.

(٤) هذا الجزء من الآية ليس في ت، ع.

(٥) سورة النمل: ٨٠.

(٦) ليست في ل.

(٧) سورة النمل: ١٠، وسورة القصص: ٣١.

إذَا كُنْتَ رَباً لِـلقَلُوصِ فَـلَا تَـدَعْ رَفِيقَكَ يَمْشِي خَلْفَهَا غَيرَ رَاكِبِ[١]

قولُهُ[٢]: غيرَ راكبٍ حالٌ مؤكِّدَةٌ لقولِهِ: يَمْشِي، إذْ عُـلِمَ أنَّ مَـنْ يمـشي غَـيرُ راكبٍ.

وَأُجيبَ عَنِ الآيتينِ: بأنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ (وَلّـوا) و (ولّى) دالانِ عَـلَى الادبـارِ، لكونهِ أعمَّ، وامتناعِ استلزامِ العامِّ للخاصِّ[٣].

وعن الشِّعر بأنَّ المَشيَ أعمُّ مِنْ أن يكونَ راكباً أَوْ غيرَ راكبٍ، وَإِذا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يدلَّ عَلَيهِ، ولم يستلزمْهُ، والذي يدلُّ عَلَى كونِهِ أعمَّ أنَّا نقولُ مشيتُ إلى زيدٍ رَاكباً وإلى عمرٍو راجلاً، وإذا كان كَذَلِكَ كانَ الحالُ منتقلةً.

وَمِنْهُم مَن قَالَ: إنَّ كونَهُ مِنَ الجُملةِ الاسميةِ واجبٌ لِتَحقُّقِ وجوبِ حـذفِ عاملِهِ.

واعلمْ أَنَّ الحالَ قد تكونَ حالاً مُوطِّئةً، ومعناهُ أن تأتيَ الحالُ المشتقةُ بـعدَ الاسمِ الجامدِ وينتصبُ انتصابَها كقولِهِ تَعَالَى: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآناً عربياً لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[٤] فَعَرَبياً هُوَ الحالُ فِي الحقيقةِ، وَقُرآناً توطئةٌ لَهُ، واللهُ أعلمُ[٥].

---

(١) القلوص: الفتية من النوق. والبيت لحاتم الطائي. الديوان: ٣٥، وديوان الحماسة: ٣٤٢.

(٢) في ز: فقوله.

(٣) في ع: الخاصّ.

(٤) سورة فصّلت: ٣.

(٥) (والله أعلم) ليست في ز. ف.

التمييز

(تعريفه):

قولُهُ[١]: ***(التمييزُ ما يرفَعُ الابهامَ [المُستَقِرَّ عن ذاتٍ مذكورةٍ أو مقدّرةٍ)]***[٢].

إعلمْ أَنَّ التميزَ مشتقٌّ من الميز، وهو فَصْلُ الشيءِ عَن مثلِهِ[٣]، وَهُوَ فِي الاصلِ مصدرٌ فَنَقَلَتْهُ[٤] أَهلُ العربيةِ إلى ازالةِ ابهامِ الكلامِ فِي جملةٍ أَوْ مفردٍ، وَتَخَصَّصَ[٥] أَحدُ محتملاتِهِ بالبيانِ باسمٍ جامدٍ، ثُمَّ أُطلقَ[٦] عَلَى الاسمِ المنصوبِ نفسهِ، لأنَّ البيِّنَ قَدْ يُسمَّى بياناً.

وقولُهُ: *(ما يرفعُ الابهامَ)* شاملٌ للتمييزِ وغيرِهِ منَ الحالِ والصّفةِ وعطفِ البيانِ[٧].

فبقولِهِ[٨]: *(عن ذاتٍ)* خَرَجَ الحالُ لِكونِهَا رافعةً للابهامِ من غيرِ ذاتٍ، أعني عن هيئةِ الذاتِ، وبقولِهِ: *(المُسْتَقِرّ)* خَرَجَ الصفةُ، وعطفُ البيانِ، لكونِ كلِّ واحدٍ

---

(١) في ف: التميز.

(٢) في ع: إلى آخره.

(٣) لسان العرب: ـ ميز ـ ٧: ٢٨٠.

(٤) في ت، ع، ل: نقلته، وفي ف: نقله.

(٥) في ف: تخصيص.

(٦) في ع: أطلقوه.

(٧) (عطف البيان) ليس في ع، ل.

(٨) في ل: وقوله.

مِنهُما رافعاً للابهامِ الغيرِ[(١)] المستقرِّ. ألا تَرى أَنَّكَ إِذَا قلتَ: رأيتُ عيناً جاريةً، فَإِنَّ الجاريةَ ترفعُ الابهامَ عَنْ (عيناً)، ولكنهُ[(٢)] ليسَ بمستقرٍّ لانَّ الواضِعَ لَمْ يضعْها مبهمةً، بلْ وَضَعَها إِمّا للجاريةِ وإمّا للباصرةِ، وَإِمّا لغيرِهِمَا، والابهامُ إِنَّما[(٣)] حصلَ عندَ المخاطَبِ فَإِذَا قُلْتَ: جاريةً رفعتَ الابهامَ الذي حَصَلَ عِندَ المُخَاطَبِ بِخَلافِ (عشرونَ دِرْهَماً[(٤)]) فإِنَّهُ يَحْتَمِلُ الدينارَ[(٥)] والدِّرْهَمَ، والرَّجُلَ، إلى غيرِ ذَلِكَ فِي أصلِ وضعِهِ، فَإذَا قَلْتَ ديناراً رَفَعْتَ ذلكَ الابهامَ المُسْتَقِرَّ.

ثُمَّ قولُهُ: *(عن ذاتٍ مذكورةٍ أو مقدَّرَةٍ)*.

تفصيلٌ لِلذي يُرفَعُ الابهامُ عنهُ.

وَإِذا عَرَفْتَ ذَلِكَ، فَنَقولُ: إِنَّهُ لا يَرِدُ عَلَى هَذا التَّعريفِ (القَهْقَرى) فِي قَولِكَ[(٦)]: رَجَعَ القَهْقَرَى، لِانَّها لَمْ تَرفعِ الابهامَ عَنِ الذاتِ، بَلْ رَفَعَتْهُ عَنْ هيئةِ الذاتِ، لأنَّ ذاتَ الرَّجُلِ معلومةٌ.

ثُمَّ اعلمْ أَنَّ التميزَ يجبُ أَنْ يكونَ اسماً غيرَ صِفةٍ، وَإِلّا لَمْ يرفعِ الابهامَ. ألا تَرى [أَنَّك لو قلتَ][(٧)]: امتلأَ الإناءُ صافياً لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ أَيُّ شيءٍ هُوَ؟ وَلكنْ إِذَا أُتِي باسمٍ[(٨)]،

---

(١) تنظر ١: ١٤٧.

(٢) في ل: لكن.

(٣) الكلمة ساقطة من ت، ل.

(٤) الكلمة ساقطة من ت، ل.

(٥) في ت: دينار.

(٦) في ز: ذلك.

(٧) في ل: أن قولك.

(٨) ساقط من ل.

وَجُعِلَ مميِّزاً جازَ أَنْ يُؤْتَى بعدَهُ بصفةٍ، نحو: امتلأ الاناءُ ماءً[1] صافياً، وَيجبُ أنْ يكونَ نكرةً لانَّ التعريفَ فرعٌ على التنكيرِ، ولا احتياجَ إليهِ.

قَوْلُهُ: (*فالاولُ عن مفردٍ مقدارٍ*[2]) إلى قوله (زبداً[3]).

اعلمْ أَنَّ التمييزَ الذي يرفعُ الابهامَ عَنْ ذاتٍ مذكورةٍ بعدَ تمامِ الاسمِ المـفردِ، وذلكَ المفردُ إمَّا مِقدارٌ وَهُوَ الاكثرُ، وإمَّا غيرُ مِقدارٍ.

فالمِقدارُ إمَّا عددٌ، وإمَّا غيرُ عددٍ.

فالعدَدُ قَدْ يكونُ تمامُهُ[4] بالنونِ الذي هو شبيهٌ بنونِ الجمعِ، نَحو: عشرونَ[5] دِرْهَماً، إلى تسعونَ[6] درهماً.

وَقَدْ يكونُ بتقديرِ التنوينِ، نحو: أحدَ عَشَرَ رَجُلاً إلى تِسْعَةَ عَشَرَ رَجُلاً.

وغيرُ العَدَدِ إمَّا موزونٌ نحو: رطلاً زيتاً، وإمَّا مكيلٌ[7] نحو: قَفِيزانِ بُرّاً، وإمَّا مَمْسُوحٌ، نحو: ما في السماءِ قدرُ راحةٍ سَحَاباً.

فالاسمُ يتمُّ في الاولِ والثالثِ بالتنوينِ، وفي الثاني بنونِ التثنيةِ، وأَمَّا في غيرِهِ نحو: مَلؤهُ عسلاً، وَعَلَى التمرةِ مثلُها زُبْداً، وكَمْ رجلاً عندك، وزيدٌ أفضلُ مِنكَ أَباً.

---

(١) (ماء) ليست في ز.

(٢) (مقدار) ساقطة من ت، ل.

(٣) في ز، ل: مثلها زبدا.

(٤) ساقطة من الأصل.

(٥) هكذا في جميع النسخ وكأنه اراده على الحكاية، وكان الأولى أن يقول: عشرين وتسعين.

(٦) هكذا في جميع النسخ وكأنه اراده على الحكاية، وكان الاولى أن يقول: عشرين وتسعين.

(٧) في الأصل: كيل.

والاسمُ يتمُّ فِي المِثالين الأولينِ بالاضافةِ، وَفِي المثالينِ الأخيرَينِ بتقْدِيرِ التنوينِ.

وَإنَّما كانَ التنوينُ فِي أمثالِ هَذَا مقدَّراً منوّناً لاستحقاقهِ لَهُ فِي[١] اصلِ الاسميةِ، وَإنَّما امتنعَ ظهورُهُ فيهِ لعارضٍ مَنَعَ الصَّرْفَ، أو أَوْجَبَ[٢] البناءَ.

قَولُهُ: (*فَيُفرَدُ اِنْ كانَ جنساً إلّا أنْ تُقصَدَ الانواعُ، ويجمعُ في غيرِه*[٣]).

اعلمْ أنَّ المرادَ مِنَ الجنسِ ما يَقعُ / ٥٤ ظ / عَلَى القليلِ والكثيرِ، مثلِ: التمرِ، والزيتِ، والماءِ، والتمييزُ عن المفردِ لا يَخلُو مِنْ أَنْ يَكونَ جنساً أَوْ لَمْ يَكنْ.

فَإنْ كَانَ جِنساً[٤]، فَلا يَخلُو مِنَ أنْ يُقصَدَ بِهِ الانواعُ أَوْ لَمْ يُقصَدْ.

فَإنْ لَمْ يُقصَدْ يُؤتَى بِهِ مُفرداً لعدمِ الاحتياجِ إلى تثنيتهِ وجمعِهِ.

وَإنْ قُصِدَ يُثنَّى ويُجمعُ[٥] عَلَى حَسَبِ القَصْدِ، [فَيقالُ[٦] عندي راقودٌ[٧] خلاً[٨] وَرَطْلٌ زيوتاً[٩]].

---

(١) (له في) ليس في ز.

(٢) في الاصل، وفي ز: وجوب. لعارض منع الصرف أو وجوب البناء.

(٣) في ع: إلى آخره.

(٤) كلمة (جنسا) ساقطة من ف.

(٥) في ز: جمع.

(٦) في ل: فلا يقال.

(٧) الراقود: دَنٌّ كبير أو هو دَنٌّ طويلُ الاسفلِ كهيئة الإزديةِ مُقَيَّرٌ فَهُوَ اذاً إناءٌ من خزف مستطيلٌ مُقيَّرٌ. لسان العرب ـ رقد ـ ٤: ١٦٥، وتاج العروس ـ رقد ـ ٨: ١١٢.

(٨) في الاصل ز، وفي ع، ل: خلين، وما اثبتناه من ت.

(٩) في ت: زيتا.

وَإن لَمْ يكنْ جنساً فَيُفْرَدُ وَيُثَنَّى وَيُجْمَعُ عَلَى حَسَب القَصْدِ،][1] والارادةِ، فيقالُ[2]: عِندِي قِنْطَارٌ أثواباً وخواتيمَ.

واعلمْ أَنَّهُ إنْ كَانَ تَمامُ الاسمِ بنونِ الجَمْعِ، فإِنَّهُ يجُوزُ إفرادُ المُمَيِّزِ وجمعهُ، تَقولُ: حَسنونَ وجهاً ووجوهاً، وكريمونَ أباً وآباءً.

قولُهُ: (ثُمَّ إنْ كانَ بتنوينٍ[3] [أو بنونِ التثنيةِ جازتْ الاضافةُ، وَإلَّا فَلا)][4].

اعلمْ أَنَّ الاشياءَ التي يَتُمُّ الاسمُ المفردُ بِهَا، لِيُنْصبَ ما بَعدَهُ عَلَى التمييزِ سبعةٌ:

أَحدُهَا: التنوينُ، نَحو: رطلٌ زيتاً.

وثانيها: تقديرُ[5] التنوينِ نَحو: عِندي خَمْسَةَ عَشَرَ دِرْهَماً.

وثالثُها: نونُ التثنيةِ، نَحو: قفيزانِ بُرّاً.

ورابعُها: تقديرُ[6] نونِ التثنيةِ، نحو: عندي اثنا عَشَرَ دِرْهماً، لانَّ عَشَرَ واقعٌ موقعَ النونِ، ولهٰذا بُنِيَ.

وَخامسُها: نونُ الجمعِ، نَحو قولِهِ تَعالَى: ﴿بالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾[7] وَنَحو[8]: بالحَسَنِينَ وَجْهاً.

---

(١) مابين المعقفتين ساقط من ف.

(٢) في ف: فنقول.

(٣) في مجموع مهمات المتون: ٣٩٤: بالتنوين.

(٤) في ع: إلى آخره.

(٥) في ت، ف، ل: بتقدير.

(٦) في ف: بتقدير.

(٧) سورة الكهف: ١٠٣.

(٨) ساقطة من ت، ف، ل.

وسَادِسُها: النونُ المُشَبَّهَةُ بنونِ الجمعِ، نحو: عِندِي عشرونَ دِرْهَماً.

وسابِعُها: الاضافةُ، نحو: مِلؤهُ عَسلاً، وَرُبَّهُ رَجُلاً.

واعلمْ أَنَّ نصبَ المُمَيَّزِ بَعدَ ربَّهُ بِهذَا الضَّميرِ، لابهامِهِ فَصَارَ ناصباً كالعددِ، لِأَنَّهُ لَمْ ينتصبْ بِرُبَّ، لكونِهِ حرفَ جرٍّ، ولا بشيءٍ آخرَ ناصباً لَهُ سِوى الضَّميرِ نَعْلَمُهُ[1]، فَتَعَيَّنَ أَنْ [يَكونَ ناصبُهُ الضَّميرَ][2].

وَإِذَا عَرَفتَ ذَلِكَ فَنَقولُ: إِنْ كانَ الاسمُ المفردُ يَتِمُّ بالتنوينِ الظَّاهِرِ أَوْ بنونِ التثنية جازتْ اضافةُ ذَلِكَ الاسمِ إِلى مُمَيِّزِهِ، وَجَازَ نَصْبُهُ عَلَى التَّمييزِ لِحصولِ الغَرَضِ بِكُلٍّ مِنهُما، تَقُولُ: رَطلُ زيتٍ، ورطلٌ زيتاً، وتقولُ أيضاً: قفيزاً بُرّاً وقفيزانِ بُرّاً، وعِندِي ثلاثةُ أثوابٍ، وثلاثةٌ[3] أثواباً.

وَإِنْ كَانَ يَتِمُّ بغيرِهِما لَمْ تَجُزِ الإضافةُ، لأنَّ ما عَداهُما إِمَّا[4] أَنْ يكونَ الاسمُ يتمُّ بتقديرِ التنوينِ، كالأعدادِ المركبةِ من أحدَ عَشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ، وكبابِ أفعلَ مِنْكَ، وَكمِ الاستفهاميةِ، أو يتمُّ بالإضافةِ، أو يتمّ بالنونِ الشَّبيهة بِنونِ الجمعِ.

أَمَّا بابُ أَحدَ عَشَرَ فلأنَّهُ[5] يجيءُ في الأعدادِ إِنَّهُ[6] لا يمكنُ إضافتُهُ إلى مميِّزِه.

وَأَمَّا بَابُ أفعلَ مِنْكَ، فَلأَنَّهُ لَوْ أُضيفَ تغيَّرَ المَعْنَى المَقْصودُ، ألا تَرَى أَنَّكَ إذا

---

(١) في ت، ف، ل: لعدمه.

(٢) في الأصل: تكون ناصبة للتمييز.

(٣) (ثلاثة) ساقطة من ع، ل.

(٤) (أمّا) ساقطة من ت، ل.

(٥) في ل: لأنّه.

(٦) في الأصل: ولأنّه.

قُلتَ: زيدٌ أَكرمُ أَباً، فَزَيْدُ ابنُ مفضَّلِ الأبِ وإذَا قُلْتَ: زَيْدٌ أَكْـرَمُ أبٍ، فـهوَ أبٌ[1] مُفَضَّلٌ، إذْ مَعْنَى قولِكَ: زَيدٌ أكرمُ أبٍ، زيدٌ أكرمُ الآباءِ، وَقَدْ وضعوا لَهُ ضابطةً يُعرَفُ بِها النَّصبُ والجرُّ وهوَ[2] أنَّ المُمَيِّزَ إذا تَقَدَّمَهُ مُبتدأً[3] لفظُهُ كلفظِهِ، فَالجرُّ بالإضافةِ، نَحو: وَجهُكَ أَحسنُ وجهٍ، لأنَّهُ لو نُصِبَ لَلَزِمَ[4] أَنْ يكونَ للوجهِ وجهٌ.

وَإِنْ لَمْ يكن لفظُهُ كلفظِهِ فالنَّصْبُ.

وَأَمَّا امتناعُ إضافةِ (كمْ) إلى مميِّزِهَا، لأنَّهَا لَوْ أُضِيفتْ لانقَلَبَتْ مِنَ الاستفهامِ إلى الإخبارِ.

وَأَمَّا امتناعُ إضافةِ الاسمِ[5] المضافِ، نَحو: مِثلها زُبداً، فَلأَنَّهُ مَعَ بقاءِ الضَّميرِ يمتنعُ[6] لامتناعِ إضافةِ الضميرِ إلى شيءٍ، وَمَعَ حذفِهِ أيضاً لِفسادِ المَعْنَى.

وَأَمَّا امتناعُ إضافةِ ما يكونُ فيهِ التَّشْبيهُ[7] بنُونِ الجمعِ، نَحو: عِشرونَ، فَلأَنَّهُ لَوْ أُضيفَ، لأُضيفَ أمَّا مَعَ النونِ أَو معَ حَذْفِها.

والأوّلُ مُحالٌ؛ لِكونِهِ[8] شبيهاً بِنونِ الجَمْعِ، وَنونُ الجَمْعِ يسقطُ عِندَ الإضافةِ،

---

(١) في ف: ابن.

(٢) في ف: هي.

(٣) في ف: لفظا اسم.

(٤) في ل: يلزم.

(٥) في ف: اسم.

(٦) في ف: ممتنع.

(٧) في ل: الشبهة، وفي ف: الشبيه.

(٨) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ف: لكونها.

فَكَذَلِكَ مَا يُشبِهُهُ.

والثاني: أيضاً محالٌ؛ لأنَّها نونٌ أَصليةٌ، والنونُ الأصليةُ لا تحذَفُ عِنْدَ الإضافةِ.

وَقَدْ أجازَ[1] بعضُهم إضافَةَ مِثلِ عشرينَ إلى مميِّزِهَا، فَحَذَفُوا النُّونَ، نَحو: عِشرُو دِرْهَمٍ.

وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ[2] إضافتَها[3] إلى غَيْرِ[4] مُمَيِّزِهِ، نحو عِشرُوكَ، وَعِشرُو زيدٍ.

وَاعلمْ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ: ثُمَّ إنْ كَانَ بِتنوينٍ أَو نونِ التثنيةِ، أو نونِ الجمعِ، جازت الإضافةُ وإلّا فَلَا / ٥٥ و / لَكانَ أصوبَ، لِجوازِ حَذْفِ نُونِ الجمعِ والإضَافَةِ، نَحو: الزيدونَ حَسَنُونَ وَجْهاً وَحَسَنُو وجهٍ.

قَولُهُ: *(وَعنْ غيرِ مِقدارٍ، مِثْلُ: خاتَمٍ حديداً، والخَفْضُ أكثرُ).*

إشارةٌ إلى القِسْمِ الثانِي من قِسْمَيِّ المفرد، وَهَذَا القِسْمُ كُلُّ نَوعٍ أُضِيفَ إلى جِنْسِهِ بِمَعْنَى مِنْ، نَحوِ: خاتَمٍ حديداً وبابٍ ساجاً، وَجَازَ فيه الإضَافةُ والنَّصبُ، والإضافةُ أَكثَرُ.

قَولُهُ: *(والثاني عَنْ نسبةٍ [فِي جُملَةٍ أَو مَا ضَاهَاهَا) إلى قوله: (لله دَرُّهُ*

---

(١) في ل: اختار.

(٢) في ل: اختار.

(٣) ساقطة من ل.

(٤) ساقطة من ت.

فَارِساً)][١].

إعلم أَنَّ التَّميزَ قَدْ يَنْتَصِبُ بَعْدَ تَمامِ الاسمِ[٢]، وَهُوَ الذي قالَ: إِنَّهُ مـفردٌ[٣]، وَقَدْ يُنصَبُ بَعْدَ تمامِ الكلامِ وَمَا أَشْبَهَهُ[٤]، وَهُوَ فِي الأصلِ إمَّا فاعلٌ أو[٥] مفعولٌ.

ثُمَّ نُقِلَ الفعلُ وَأُسْنِدَ إلى مُتعَلِّقٍ كُلِّ وَاحدٍ مِنْهُما، وَنُصِبَ عَلَى التَّميزِ مُبالَغَةً فِي الإخبارِ عَنْهُ.

مِثالُ الأوّلِ، نَحو: تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقاً، وَتفقّأَ عَمرٌو شَحماً، وطابَ زيدٌ نَـفْساً، فالأصلُ فِيها، تصبَّبَ عرقُ زيدٍ، وَتَفَقَّأَ شحمُ عمرٍو[٦]، وطابَ نَفْسُ زيدٍ، ثُمَّ أُسْنِدَ الفعلُ إلى ذِي العرقِ مبالغةً، وَنُصبَ العَرَقُ تَميزاً.

وَمِثالُ الثَّاني، خَـضَبْتُ زَيـداً كَـفّاً [وقـوله تـعالىٰ:][٧] **﴿وَفَـجَّرْنَا الأَرْضَ عُـيوناً﴾**[٨]، والأصل: خَضَبْتُ كَفَّ زيدٍ، وَفَجَّرنا عُـيونَ الأرضِ، ثُمَّ نُـقِلَ الفـعلُ، وأُوقِعَ على صَاحبِ هذه الأشياءِ وَمُلابِسِهَا، اجراءً[٩] لِمُلابِسِ الشيءِ مَجـرىٰ ذَلِكَ الشيءِ، فَعَرِضَ لَهُ الإبهامُ فبُيِّنَ بِمَا كانَ مفعولاً صريحاً في الأصلِ، فَخَرَجَ المـفعولُ

---

(١) في ع: إلى آخره.

(٢) في ل: الكلام.

(٣) في ف: عن مفرد.

(٤) في ت، ع، ف، ل: يشبهه.

(٥) في ت، ع، ل: وأمّا.

(٦) في الأصل، وفي ت، ز، ل: زيد.

(٧) ما بين المعقفتين ليس في الأصل، ولا في ز، ف.

(٨) سورة القمر: ١٢.

(٩) في ت: أجرى.

الصريحُ هاهنا فَضْلَةً كما خَرَجَ الفاعلُ فَضْلَةً هناكَ، فانتصبَ تمييزاً.

واعلمْ أنَّ التمييزَ قَدْ[١] يُنقلُ عن مُفرَدٍ، وَقدْ يُنقلُ عن جمعٍ. فَإنْ نُقِلَ عَنْ مُفردٍ بَقِيَ عَلَى إفْرادِهِ، نحو: طابَ زيدٌ نفساً.

وَإن نُقِلَ عنْ جمعٍ صَارَ تقديرُهُ جمعاً، وجاز تحويلُهُ مفرداً اكتفاءً بِهِ عن الجمعِ، تقولُ: طِبنَ نفساً. و[٢]قالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً﴾[٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيوناً﴾[٤].

إِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ فَلْنَرْجِعْ إلى المتنِ [وَ[٥]نقولُ][٦].

قولُهُ: (*الثاني عن نسبةٍ*[٧]).

أَيْ: القِسمُ الثاني مِنَ التمييزِ، وهوَ الذي يَرفَعُ الإبهامَ المستقرَّ عَنْ ذاتٍ مُقَدَّرَةٍ.

[وَفيهِ نظرٌ، لأنَّهُ قَالَ: مِنْ قَبْلُ: (التَّمييزُ إمَّا أَنْ يكونَ عَنْ ذَاتٍ مَذْكُورَةٍ أوْ عنْ ذَاتٍ مُقَدَّرَةٍ[٨])][٩]، وَهَاهُنا قَالَ: الثانِي عن نسبةٍ، والنِّسبةُ لا تكونُ ذاتاً.

---

(١) (قد) ساقطة من ت، ل.

(٢) (الواو) ساقطة من ل.

(٣) سورة النساء: ٤.

(٤) سورة القمر: ١٢.

(٥) (الواو) زيادة من ت.

(٦) ساقطة من ل.

(٧) زاد في ل: في إضافة. ولا توجد هذه العبارة في المتن وإنَّما الموجود قوله: في جملة. انظر: مجموع مهمات المتون ٣٩٤.

(٨) نص كلام ابن الحاجب هو (التمييز ما يرفعُ الإبهام المستقرَّ عن ذاتٍ مذكورةٍ أو مُقدَّرةٍ). انظر ١: ٥٤٩ من البحث، ومجموع مهمات المتون ٣٩٤.

(٩) ما بين المعقفين زيادة من ت.

وَيُمكنُ أَنْ يجابَ عنهُ بِأَنْ يُقالَ: في لفظِهِ تَساهلٌ ومرادُهُ أَنَّ التَّمييزَ مَا[1] يَرفَعُ الإبهامَ عَنْ ذاتٍ مُقدَّرةٍ في نسبةٍ تكونُ تِلْكَ النسبةُ في جملةٍ أَو فِي مَا شَابَهَ الجملةَ. أَلا تَرَى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: طَابَ زيدٌ أباً، ليسَ في الطَّيِّبِ وَلا في زَيدٍ إبهامٌ بل الإبهامُ في[2] أَنَّ نِسْبَةَ الطِّيبِ إليهِ مِنْ أَيِّ وَجْهٍ، أَو فِي أَنَّ الطِّيبَ يجوزُ أَنْ يُنسَبَ إلى زَيدٍ ظَاهِراً، وَفِي الحقيقةِ يَكونُ مُنْتَسِباً إلى مُتَعَلِّقِهِ، فالتمييزُ يَرفَعُ الإبهامَ عَنْ تِلْكَ الذَّاتِ.

وَمِثَالُ أَنْ تكونَ هَذِهِ النِّسْبَةُ فِي الجُملَةِ قَولُنا: طابَ زيدٌ أباً، وأُبـوَّةً، وداراً، وَعِلْماً إلى غَيرِ ذَلِكَ.

ومثالُ ما يكونُ فِي مُشابِهِ الجُمْلَةِ قَولُنا: زيدٌ طَيِّبٌ أباً، وأبُوةً، وَإِنَّما سُمِّي هَذَا مُشابِهاً للجُمْلَةِ، لِكونِهِ[3] اسمَ فاعلٍ[4]، واسمُ الفاعِلِ مُشَابِهٌ للجمْلَةِ.

وَمِثالُ ما يكونُ فِي الإضافَةِ: أَعْجَبَنِي طِيبُ زيدٍ أَباً، وَأُبُوّةً، وللهِ دَرُّهُ فَارساً.

قَولُهُ: (**ثُمَّ إِنْ كَانَ إِسماً يَصِحُّ جَعْلُهُ لِما انتَصَبَ عَنْهُ**[5]).

إعلمْ أَنَّ التمييزَ فِي هذا القِسْمِ إِمَّا أَنْ يَكونَ اسماً وَإِمّا أَنْ يَكونَ صفةً.

فَإِنْ كَانَ اسماً، فَلا يَخلو مِنْ أَنْ يَصْلُحَ بِأَنْ يَكونَ لِما انتصبَ عنهُ، أَو لمْ يَصْلُحْ.

---

(١) ساقطة من ل.

(٢) ساقطة من ل.

(٣) في ل: لكونها.

(٤) في ل: الفاعل.

(٥) (عنه) ليست في ع.

فإن صَلَحَ جَازَ أَنْ يَكونَ عبارةً عَنْهُ، وَجَازَ أَنْ يكونَ عبارةً {عَنْ مُتَعَلَّقِ مَا انتصبَ عنهُ، نحو: طابَ زيدٌ أباً. فالأبُ يَصْلُحُ أَنْ يَكونَ [نَفسَ[1] زيدٍ[2] وَيَصْلُحُ أَنْ يكونَ][3] مُتَعَلَّقَ زيدٍ، وَهُوَ أَنْ يَكونَ أباً لَهُ.

وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ لأَنْ يكونَ عِبَارةً}[4] عَمَّا انتصبَ عَنْهُ، وَجَبَ أَنْ يكونَ [لِمُتَعلَّقِ مَا انتصبَ عَنْهُ][5] وَإِلَّا لَمْ يكنْ تمييزاً عَنْهُ، نحو: طَابَ زيدٌ داراً.

قَولُهُ: (**فَيُطَابِقُ فِيهِمَا {[مَا قُصِدَ][6] إِلَّا أَنْ يَكونَ جِنساً، إِلَّا أَنْ يُقصَدَ الأنواعُ)**}[7].

يَعني فَيُطَابَقُ بينَ / ٥٥ ظ / المُمَيِّزِ والمُمَيَّزِ[8]، في التمييزِ[9] الذي يكونُ عِبَارَةً عَمَّا انتصَبَ عَنْهُ، وفي التمييزِ الذي يكونُ عبارةً عَنْ مُتَعَلَّقِ ما انتصبَ عَنْهُ.

مَثلاً تقولُ: طَابَ زيدٌ أباً فالأبُ هُوَ زيدٌ، وَطَابَ الزيدانِ أَبَوينِ، وَطَابَ الزيدونَ آباءً.

وَتَقُولُ أيضاً: إذاكَانَ الأَبُ مَتَعلَّقاً لِزيدٍ: طابَ زيدٌ أباً، إنْ قَصَدْتَ إلى أَبِي

---

(١) كلمة (نفس) ساقطة من ل، وفي ع: متعلّقاً به.

(٢) في ل: زيداً.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٥) في ت، ف، ل: متعلّقاً به.

(٦) ساقط من الأصل، ومن ف، ل.

(٧) في ع: إلى آخره.

(٨) في ز، ع: التمييز.

(٩) (في التمييز) ساقطة من ع.

زيدٍ، وَطَابَ زيدٌ أبوينِ، إنْ قصدتَ إلى أبٍ وَأُمٍّ، وَطَابَ زيدٌ آباءً، إنْ قَصَدْتَ إلى جماعةٍ مِن آبائِهِ.

هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ إنْ لَمْ يكنْ جِنساً، أَمّا إذا كانَ جنساً فَإِنَّهُ لا يُطابَقُ تَقُولُ: طَابَ زيدٌ عِلماً وَأُبوّةً، وَطَابَ الزّيدانِ علماً، وطابَ الزّيدونَ علماً وَأُبوّةً[1] إلّا إذا قَصَدْتَ الأنواعَ المُختَلِفَةَ فَيُطَابَقُ بينَ التمييزِ وَبَينَ مَا قُصِدَ، فَيُقَالُ: طَابَ زيدٌ عِلمَيْنِ أَو عُلوماً عَلَى حَسَبِ القَصْدِ.

(١) هنا تعليق على حاشية ت يقع في الصفحة ٦٠، وجاء فيه:

فإن قيل في عبارة الكتاب نظر لأنّ قوله: «إلّا أن يكون جنساً» مستثنى من قوله: «ما طابق فيهما ما قصد»، والاستثناء الثاني استثناء من الاستثناء الأوّل، فيكون معناه فيطابق التمييز في الصورتين ما قصد، إلّا أن يكون التمييز جنساً، إلّا أن يقصد الأنواع، فإنّه يطابق ما قصد.

وفساده ظاهر، لأنّ الاستثناء الأوّل يقتضي عدم مطابقة التمييز لما قصد في الجنس، والاستثناء الثاني يقتضي مطابقة التمييز لما قصد في الجنس، وجوابه: أنّا لا نسلّم استحالته، فإنّ الأوّل يقتضي عدم مطابقة التمييز لما قصد من التثنية والجمع في الجنس، إذا يقصد الأنواع المختلفة، والثاني يقتضي مطابقته لما قصد من التثنية والجمع، إذا قصد الأنواع المختلفة.

فإن قيل لا يمكن قصد التثنية والجمع في الجنس، إلّا مع قصد الأنواع المختلفة، فيلزم المحذور.

قلنا: لا نسلّم ذلك لكثرة آحاد نوع واحد من الجنس فيجوز أن يقصد إثنان أو ثلاثة من آحاد ذلك النوع مع أنّه لا يثنّىٰ ولا يجمع، وحينئذٍ لا يطابق التمييز لما قصد.

فإن قيل: لم لا يطابق التمييز ما قصد من أفراد نوع واحد من جنس واحد كما يطابق ما قصد أنواع جنس واحد؟

قلنا: لاتّحاد أفراد النوع الواحد في الحقيقة واختلافها في العوارض والمشخّصات، واختلاف أنواع الجنس الواحد في الحقائق، فجاز إطلاق الجنس مفرداً على أفراد نوع واحد، إذا قصد الاتّحاد في الحقيقة ولم يجز إطلاق الجنس مفرداً على أنواع جنس واحد إذا قصدت، لاختلافها في الحقائق ـ متوسّط).

وهذا التعليق على حاشية الأصل صفحة ٥٥ ظ، ٥٦ و، وينتهي بكلمة: (المختصر) مكان: (متوسّط)، والمختصر والمتوسط من أسماء الوافية. والنصّ مأخوذ من الوافية: ٣٠٠ ـ ٣٠١.

قولُهُ: (*وَإنْ كَانَ صِفةً كانت لَهُ وَطِبْقَهُ*).

إشارةٌ إلى القِسم الثاني مِنْ تمييزِ هَذا القِسْمِ، وَهُوَ أَنْ يَكونَ صِفَةً، فالشرطُ فِيهِ أَنْ يكونَ عبارةً عمّا انتصَبَ عَنْهُ، وَمُطابِقاً لَهُ، نحو: للهِ دَرُّهُ فَارساً، فَالفَارِسُ فِي المَعْنَى هُوَ الضَّمِيرُ، وَحينئذٍ يَجِبُ مُطَابَقَتُهُ لَهُ، تَقُولُ: للهِ دَرُّهُ فارساً، وَدَرُّهما فَارسينِ وَدَرُّهُم فَوارِسَ.

وَقَالَ بَعْضُهم: [إنَّهُ حَالٌ لامتناعِ وقوعِ الصّفةِ تمييزاً عَلَى مَا ذكَرْنا.

وَقَالَ بعضُهم][(١)] - ومنهُمُ المُصَنِّفُ -: [إنَّهُ يحُتَملُ أَنْ تكونَ هذهِ الصِّفَةُ حالاً، والمَعنَى التَّعَجُبُ فِي حال كونِه فَارساً، لكنَّ الصَّحِيحَ][(٢)] أَنَّهُ تمييزٌ لأَنَّهُ عَلَى تقديرِ أَنْ يكونَ تَمييزاً يُلْزَمُ المدحُ مطلقاً سواءٌ حالَ كونِهِ فَارساً أو لمْ يكنْ، وَعَلى تـقديرِ أَنْ يكونَ حالاً لا يلزمُ المدحُ حالَ كونِهِ فَارساً، وَلَمْ يَلْزَمْ فِي غَيرِهَا، [والمرادُ منهُ المدحُ مطلقاً][(٣)].

هل يتقدّم التمييز على عامله؟

قولُهُ: (*وَلَا يَتَقَدَّمُ التمييزُ [والأَصحُّ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ عَلَى الفِعلِ خِلافاً للمازني*

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ع، ف، ل.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

والمُبَرِّدِ](١)).

إعلم أنَّ عامِلَ التَّمييزِ إمَّا أَنْ يَكونَ اسماً أَو فِعْلاً.

فَإِنْ كانَ اسماً، فبالاتّفاقِ لا يتقدَّمُ عَلَى عامِلِه، لِضَعْفِ عَامِلِه.

وَإِنْ كَانَ فِعلاً، فسيبويهِ، وأكثرُ النحويينَ عَلَى امتناعِ تَقَدُّمِهِ عَلَى عامِلِه(٢)، والمازني والمبردُ واتباعُهما عَلَى جَوازِ تَقَدُّمِه(٣)، لِكَونِهِ فِعْلاً، وَالفِعْلُ قَوي في(٤) العملِ، وَلِقَولِ(٥) الشاعرِ:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفِرَاقِ(٦) حَبِيْبَهَا

وَمَا كَادَ نَفْساً بِالفِرَاقِ تَطِيبُ(٧)

وَاسْتَدَلَّ سيبويهِ عَلى صِحَّةِ مَذْهَبِهِ بِأَنَّ التَّميزَ فَاعِلٌ فِي المَعْنَى، ألا تَرى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: طَابَ زيدٌ نفساً، فَمَعْنَاهُ: طَابَ نَفسُ زيدٍ، وَإِنَّما عُدِلَ عَنْهُ إلى قَولِنا: طَابَ

---

(١) في الأصل، وفي ز، ع: إلى آخره.

(٢) الكتاب ١: ١٠٥. وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢: ٧٣، والهمع ٤: ٧١.

(٣) قال المبرد في المقتضب ٣: ٣٦: «تقول: راكباً جاء زيد، لأنّ العامل فعل، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا، وهذا رأي المازني. ينظر الإنصاف ٢: ٤٤٥.

(٤) ساقط من: ت، ل.

(٥) في الأصل، وفي ز، ف، ل: ويقول.

(٦) في ل: للفراق.

(٧) للمخبل السعدي، وينسب إلى أعشى همدان، وقيس بن معاذ، ويروى (سلمى) مكان (ليلى) و(للفراق) مكان (بالفراق) و(كان) مكان (كاد) و(يطيب) مكان (تطيب). المقتضب ٣: ٣٧، والخصائص ٢: ٢٨٤، وتحصيل عين الذهب على حاشية الكتاب ١: ١٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٧٣، والهمع ٤: ٧١، وشواهد العيني على حاشية الأشموني ٢: ٢٠١.

زيدٌ نفساً، لِضَرْبٍ مِنَ التأكيدِ وَالمُبالَغةِ[١]. وَإذا كانَ فَاعلاً فِي المَعنَى، فكَمَا لا يَتَقَدَّمُ الفَاعِلُ عَلَى الفِعْلِ، فَكَذَلِكَ لمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيهِ، وَهُوَ ضَعيفٌ لأنَّـهُ يَسْـتَدْعِي[٢] جَـوازَ تَقَدُّمِهِ إذا لمْ يكنْ فاعلاً في المعنى[٣]. اللهمّ إلّا أنْ يُقالَ: إنّهُ لمْ يتقدّمْ عَلَيهِ إذا كانَ فاعلاً في المعنى لِما ذَكَرَهُ، وَلَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيهِ أيضاً إذا لَمْ يَكُنْ فَاعلاً في المَعنَى إطّراداً[٤] للبابِ، والأولَى أَنْ يُقالَ: إنَّما لَمْ يَتَقَدَّمْ لأنَّهُ مُفسِّرٌ وَمُبَيِّنٌ لِمَا أُجْمِلَ فِي المُمَيَّزِ، فَأَشْبَهَ الصِّـفَةَ، وَكما أَنَّ الصِّفةَ لَمْ تَتَقَدَّمْ عَلَى المَوصوفِ، فَكَذَلِكَ لَمْ يَتَقَدَّمِ التمييزُ على المميِّزِ أَو نَقُولُ: إنَّه مُفسِّرٌ، والمفَسِّرُ لا يتقدَّمُ عَلَى المفسَّرِ، أو نَقُولُ: إنّه[٥] شَبَّهَ الفَرْعَ بـالأصلِ، لأنَّ الأصلَ في التَّمييزِ إنَّما هُوَ العَدَلُ، فكَمَا لا يجوزُ: دِرْهَماً عِشرونَ، لا يجوزُ: نَفساً طَابَ زيدٌ.

وَالجوابُ عَنِ الأولِ من كلامِ المُجَوِّزِينَ: أنْ[٦] نَقُولَ: سَلَّمْنا أَنَّ عَامِلَهُ فِـعْلٌ، والفِعْلُ قَوِيُّ العَمَلِ، لَكِنَّ المَانِعَ موجودٌ يَمْنَعُ مِنْ[٧] تَقَدُّمِهِ عَليهِ، وَهُوَ مَـا ذَكَـرْنَاهُ، وَعَنِ الشِّعْرِ أَنَّ الرِّوايةَ:

وَمَا كَادَ نَفْسِي بالفِراقِ تَـطِيبُ[٨]

---

(١) الكتاب ١: ١٠٥.

(٢) في ف: لا يستدعي.

(٣) في ف: للمعنى.

(٤) في ز، ع: طرداً.

(٥) ساقطة من ع، ل.

(٦) في ل: أنّا.

(٧) ساقطة من ع، ل.

(٨) تقدّم الشاهد في ١: ٥٦٣.

هَكَذا نَقَلَهُ أبو إسحاقٍ الزجّاجُ[١]، وَحينئذٍ لَمْ تَـتِمَّ حُـجَّتُهُمْ عَـلَى أَنَّـهُ شـاذٌّ قَليلٌ[٢] لَا يَثْبُتُ بِهِ الأَصْلُ.

المستثنى

قولُهُ: (*المُسْتَثْنَى مُتصِلٌ ومُنقَطِعٌ*).

اعلمْ أَنَّ الاستثناءَ مشتقٌّ من ثنيتُ فُلاناً عن الأمـرِ وثـانيتُهُ، إذا صَرَفْـتُهُ عَنْهُ[٣]، والمُسْتَثنَى مَصروفٌ[٤] / ٥٦ و / عَنْ خَبَرِ المُستثنَى مِنهُ، أَو مُشْتَقٌّ مِنْ ثنيتُ الشيءَ إذا ضاعفتَهُ، فَسُمِّيَ الاستثناءُ استثناءً، لأنَّ الأوّلَ مضاعفٌ بالثانِي، فَإِنْ كَانَ منفياً، كانَ مضاعفاً بالإثباتِ.

قولُهُ: (*المُتَّصِلُ المخرَجُ [مِـن مُـتعدِّدٍ لفـظاً أو تَـقدِيراً بـإلّا وأخـوَاتِـهَا، وَالمُنقَطِعُ المَذْكُورُ بعدَها غيرَ مُخرَجٍ]*[٥]).

اعلم أَنَّ المُسْتَثْنَى المتَّصِلُ هُوَ الذي أُخرِجَ مِنَ المُتَعَدِّدِ لفـظاً، نَحـو: جـاءَنِي الرجالُ إلّا زيداً، أَو معنًى، نَحو: جَاءَنِي القومُ إلّا زيداً، فَإِنَّ الأوّلَ، أعني الرِّجَـالَ، مُتَعَددٌ لفظاً، لِكونِهِ جَمْعُ رَجُلٍ، والثاني، أَعْنِي القومَ، ليسَ بِمُتَعَدِّدٍ لفظاً، لأنَّـهُ ليسَ

(١) الخصائص ٢: ٣٨٤.

(٢) زيادة من ت، ع، ف.

(٣) (عنه) ساقطة من ل. والتعريف في شرح المفصل لابن يعيش ٢: ٧٥ ـ ٧٦.

(٤) ساقطة من ل.

(٥) في ع: إلى آخره.

بجمع لِمُفْرَدٍ، وَلَكِنَّهُ مُتَعَدِّدٌ معنىً لوقوعِهِ عَلَى كثيرينَ [، وَعَلى هَذَا يكـونُ العَـامِلُ (في)[1] لفظاً أوْ تَقدِيراً، هُوَ المُتَعَدِّدُ][2]، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ بِـقَولِهِ: لفـظاً أو مَـعنىً[3]، نَفْسَ المُسْتَثْنَى دُونَ المُسْتَثنى مِنهُ، وَيَكونُ نُصِبَ لفظاً أَوْ مَعنًى بقولِهِ: المُخْرَجُ، فـإنَّ زيداً فِي قَولِنَا: جَاءَنِي القومُ إلَّا زيداً مُخْرَجٌ لفظاً [، وَقَدْ يكونُ المُسْتَثنَىٰ غيرَ مخرجٍ لفظاً][4] [ولكنّه مُخْرَجٌ][5] معنىً، نَحو: جَاءَنِي زيدٌ ليسَ غَيرُ أو[6] ليسَ إلّا.

والمُستثنىٰ المنقطعُ هوَ الذي ذُكِرَهُ بَعْدَ إلّا وأخواتِهَـا، مِـنْ غـيرِ أَنْ يكـونَ مُخْرَجاً.

و[7]يظهرُ منْ هَذَا أَنَّ كُلَّ واحدٍ مِنْهُما يتميّزُ عَنْ صَاحِبه بالإخراجِ وَعَدَمِهِ.

وَقَالَ بَعْضُهم: المُتَّصِلُ هُوَ الذي أُخْرِجَ مِنْ الجِنْسِ وَالمُنْقَطِعُ مَا لَيسَ كَذَلِكَ.

وَفِيهِ نظرٌ عِنْدَهُ، لأنَّهُ لَوْ كان كَذَلِكَ لَزِمَ أَنْ يكونَ زَيدٌ مُسْتَثْنَى متّصلاً إذا كانَ مُسْتَثنىٰ مِنْ قَومٍ لَمْ يكنْ فِيهِم، نَحو: جَاءَنِي القومُ إلّا زَيْداً، وَهُوَ منقطعٌ بالاتّفاقِ.

وَلِقائلٍ أَنْ يَقولَ: إنّ[8] قولَهُ تعالَى: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا**﴾[9]

---

(١) في ت: فيه.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز، ع، ف.

(٣) النصّ عند ابن الحاجب: أو تقديراً. مجموع مهمّات المتون: ٣٩٥، وقد تقدّمت العبارة.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ل. وكلمة (لفظا) ساقطة من ز.

(٥) في ت، ع، ل: بل يكون مخرجاً، وما بين المعقفتين ساقط من ز.

(٦) في ت، ل: و.

(٧) (الواو) ساقطة من ل.

(٨) ساقطة من الأصل ومن ز، ف.

(٩) سورة الأنبياء: ٢٢.

مُسْتَلزِمٌ لِنقضِ أَحدِ الحَدَّينِ[1]، لأنَّ قَولَهُ: (إلّا اللهُ) لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يكونَ مُخْرَجاً أو لا يكونَ[2]، فإنْ كانَ مُخْرَجاً لَزِمَ أنْ يَكُونَ مُسْتثنىً متّصِلاً، ولَيْسَ كَذَلِكَ بإجماعِهِمْ.

وإنْ لَمْ يَكُنْ مُخْرَجاً لَزِمَ أَنْ يَكُونَ[3] مُنْقَطِعاً لكونِهِ مَذْكُوراً بَعْدَ إلّا غيرَ مُخْرَجٍ حِينَئذٍ، لَكنَّهُ[4] لَيسَ بِمُسْتَثْنَى عِندَهُم.

وَإِذا تَقَرَّرَ ذَلِكَ نُقِضَ[5] أَحدُ الحَدَّينِ المَذْكُورَينِ، فَإِذاً لَوْ زَادَ فِيهِ قيداً آخرَ، وَهُوَ أنْ يقولَ[6]: والمُنْقَطِعُ هُوَ[7] المذكورُ بَعْدَ إلّا وَأَخواتِهَا غَيرَ الصِّفَةِ لَمْ يردِ النقضُ بِأَمثالِهِ[8].

ثُمَّ قَالَ فِي شرحِه[9]: لا يُمكنُ تعريفُ المُتَّصلِ والمُنْقَطِعِ[10] بِحَدٍّ واحدٍ إلّا باعتبارِ اللفظِ، وَهُوَ أَنْ يُقالَ[11]: المُسْتَثْنَى هُوَ المذكورُ بَعْدَ إلّا أَوْ مَا يقومُ مَقامَهُ مِنْ غيرِ أَنْ يكونَ مُخْرَجاً مِمّا قَبْلَهُ.

---

(١) في ت: الجزئين.

(٢) في ت، ع، ف، ل: لم يكن.

(٣) (أن يكون) ساقط من ع.

(٤) في ت: لكونه.

(٥) في ع: لزم نقض، وفي ف: لزم.

(٦) في ل: يقال.

(٧) زيادة من ع، ف، ل.

(٨) في ع: في أمثاله.

(٩) شرح الكافية لابن الحاجب: ٤٣.

(١٠) في الأصل وفي ز: والمنفصل.

(١١) في ع: يقول.

وَقَالَ بعضُهم: يُمكنُ تعريفه بِحَدٍّ واحدٍ، [مِنْ جِهَةِ اعتبارِ][1] المَعنَى وَهُوَ أنْ[2] يُقالَ: المُسْتَثنَى: هُوَ بَعْضُ مَا يَتَنَاوَلُهُ اللفظُ وضعاً أَو مُصَاحِبُ مَا يتناولُهُ اللفظُ غَالباً، المُخْرَجُ عَمَّا حُكمَ بِهِ عَلَيهِ بإلَّا أَو بِمَا في مَعْنَاهَا، فَإِنَّ المُسْتَثنَى المُنْقَطِعَ، وَإِنْ لَمْ يكنْ بعضَ مدلولِ اللفظِ المُستثنى مِنهُ وَضعاً المُخْرَجُ عَمَّا[3] حُكِمَ بِهِ عَلَيهِ، فَإِنَّهُ لابُدَّ و[4]أنْ يكونَ مُصاحِبَ مدلولِ اللفظِ المُسْتَثنَى منهُ فِي الغالبِ المخرجِ عَمَّا حُكِمَ بهِ عليهِ، وإلَّا[5] فَلا يُسْتَثنى من الألفاظِ الموضوعةِ للعُقلاءِ إلَّا ما هُوَ مَألوفٌ ومصاحبٌ [لَهُمْ غَالباً كالوَتَدِ والحِمَارِ والكَلْبِ، حَتّى لَو قُلْتَ: ما في الدارِ[6] أحدٌ إلَّا الحيّةَ[7]][8] أو ما شَابَهَها[9] لَمْ يَجُزْ عِندَهُم[10]، ذَكَرَهُ أَبو الفتحِ[11].

فعلى هذا يكونُ كُلُّ واحدٍ منهما مُخْرَجاً، لَكِنَّ أَحَدَهُما بَعْضُ ما يتناولُهُ لفظٌ[12]

---

(١) في ت، ل: باعتبار.

(٢) كلمة (أن) ليست في ز.

(٣) في ل: بما.

(٤) (الواو) زائدة.

(٥) في الأصل وفي ت، ز، ع: أوَلاً.

(٦) في ع، ل: بالدار.

(٧) في ل: حية.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٩) في ت، ع، ف: يشبهها، وفي ز: يشابهها.

(١٠) في الأصل: عنده.

(١١) قال أبو الفتح بن جني في اللمع: ١٤١: (فإن كان ما بعدَها ـ بعد إلّا ـ ليس من جنس ما قبلها، فالنصب هو الباب على كلّ حالٍ تقولُ: ما بالدارِ أحدٌ إلّا وتداً، وَمَا مررتُ بأحدٍ إلّا حماراً).

(١٢) في ف: اللفظ.

المُسْتَثْنَى مِنهُ [، والآخرُ مُصاحِبُ ما يتناولُهُ لفظُ المُسْتَثْنَى مِنهُ](١).

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ اخراجَ المُسْتَثْنَى، إنَّما يَتَحقَّقُ إِذا كَانَ لفظُ المُسْتَثْنَى مِنهُ متناولاً لَهُ، وَظَاهِرٌ أَنَّ المُنقَطِعَ لَيسَ كَذَلِكَ، فَاذاً لَمْ يَكُنْ مُخْرَجاً.

وَجَوابُهُ: أَنَّهُ مُخْرَجٌ مِنَ المَجْمُوعِ المُركَّبِ من المُسْتَثْنَى مِنهُ، وَمِنَ المصاحبِ لَهُ، وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يُمكنُ إِخرَاجُهُ عَنهُ، لِكونِهِ داخلاً فِيهِ.

ثُمَّ اعلمْ أَنَّ فِي تعريف / ٥٦ ظ / الاستثناءِ أَقوالاً:

أَحَدُها(٢): أَنَّهُ مُبيِّنٌ لِغَرَضِ المُتَكلِّمِ بِالمُستَثنى مِنهُ(٣).

وَيَدُلُّ عَلَى فَسَادِهِ وُجوهٌ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَمَا ذَكَروهُ لَزِمَ أَنْ يُريدَ المُتَكلِّمُ بالعَشَرَةِ تِسْعَةً، فِي قَولِهِ: لِفُلانٍ عَليَّ عَشَرَةٌ إِلّا واحداً، وَهُوَ باطِلٌ، لَكونِ العَشَرَةِ منصوصةً في مَدْلُولِهَا، وَهُوَ الخَمْسَتَانِ.

وَالثانِي(٤): أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَمَا ذَكَرَهُ لَمْ يكنِ الاستثناءَ إخراجاً، وَهُوَ بَاطِلٌ باجماعِ النَّحويينَ.

وَالوَجْهُ الثالثُ: أَنَّهُ منقوضٌ بالصّفةِ وببعضِ الأبدالِ لِكونِهَا مُبيِّنَةً أَيضاً لِغَرضِ المُتَكلِّمِ.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٢) في ف: أحدهما.

(٣) (منه) ساقطة من ت، ع، ل.

(٤) في ز، ف: والوجه الثاني.

والقَولُ الثاني مِنَ الأقوالِ[١]: أَنَّ المُسْتَثْنَىٰ وَالمُسْـتَثْنَى مِـنهُ وَآلةَ الاسـتثناءِ جميعاً بمعنَى واحدٍ مَنْ غيرِ أَنْ يُقَدَّرَ لِكُلِّ واحدٍ معنىً، أَيْ: كَأَنَّهُ وُضِعَ لَمعنَى التِّسْعَةِ عبارتانِ أحداهُما: التسعةُ والثانيةُ: عَشَرَةٌ إلّا وَاحداً[٢].

ثُمَّ الذي يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِ هَذَا القَولِ وُجوهٌ ثَلاَثَةٌ:

الأوّلُ[٣]: فَلأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُرِدِ المُتَكَلِّمُ بكلِّ[٤] وَاحدٍ مِنْ أَجـزاءِ قَـوْلِهِ: عليَّ[٥] عَشَرَةٌ إلّا وَاحداً معنىً، وهوَ بَاطِلٌ، لأنّا[٦] نَعلَمُ أَنَّهُ يُرِيدُ بِـالعَشَرَةِ مَـعنىً، وبإلّا مَعنىً، وبالواحدِ مَعنىً.

وَأَمّا الثاني: فلأَنَّهُ لو كانَ كَذَلِكَ لَمْ يكنِ الاسـتثناءُ إخـراجاً، لَكِـنَّهُ اخـراجٌ بإجماعِ النّحويينَ.

وَأَمّا الثالثُ: فَلأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ يَـلزَمُ[٧] وَضْـعُ الكَـلِماتِ المُـرَكَّـبَةِ لِـمعنىً مُعْرَبٍ[٨] في وَسَطِهَا وَهُوَ مَعلومُ الانتفاءِ مِنْ لُغَتِهِم.

وَالقَولُ الثالثُ من الأقوالِ: إِنَّهُ إِخراجُ الشَّيءِ مِنَ الشيءِ بِإِلّا أَو بِمَا فِي مَعْناهَا،

---

(١) هي في تعريفِ الاستثناء.

(٢) في الأصل وفي ت، ف: واحدة، وفي ل: واحد.

(٣) في ز: أحدهما، وفي ع، ف: أمّا الأوّل، وما أثبتناه فمن الأصل وكذلك من ت، ل.

(٤) في ت، ل: لكلّ.

(٥) في ت، ل: عندي.

(٦) في ل: لا.

(٧) في ل: للزم.

(٨) في ل: يعرب.

وَهُوَ الصَّحِيحُ.

لاَ يُقالُ: إِنَّهُ مُسْتَلْزِمٌ للتناقضِ، فَيكونُ محالاً.

أَمَّا أَوّلاً[١]: فَلأَنَّهُ لَو كَانَ إخراجاً لَزِمَ أَنْ يَكونَ المُسْتَثْنَى دَاخِلاً فِي المُسْتَثْنَى مِنهُ ليُمكِنَ الإخراجُ، وَإذا كَانَ دَاخِلاً فيهِ، كَان الحُكْمُ الذي حُكِمَ بِهِ عَلَى المُسْتثنَى مِنهُ مُتناولاً لَهُ، وَإِذا أُخرِجَ لَمْ يَكُنِ الحُكمُ مُتناولاً لَهُ، فَيَلْزَمُ التَّنَاقُضُ.

لأنّا نَقُولُ: لاَ نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ دَاخِلاً فِي المُسْتَثْنَى مِنهُ، يَلزَمُ التَّنَاقُضُ، وَإِنّما يَلْزَمُ التناقضُ أَنْ لَو كَانَ دَاخِلاً فيهِ حينَ حُكِمَ عَلَيهِ، وَلَيْس كَذَلِكَ بَلْ نَقولُ: إِنَّهُ دَاخلٌ فيهِ بالنَّظَرِ إلى الأَفرادِ مِنْ غيرِ حُكمٍ بالإسنادِ فَلَمّا خَرَجَ منهُ المُسْتَثنَى فِي النيّةِ[٢] حُكِمَ[٣] بالإسنادِ بَعدَ تقديرِ الاخراجِ، وَلهَذا لا[٤] يحكُمُ مَنْ كَانَ عَالِماً بلغةِ العَرَبِ عَلَى كلامِ مَتكَلِّمٍ بالإسنادِ، إلّا بَعدَ مَعْرِفَتِهِ بانقطاعِ كلامِهِ.

عامل المستثنى

ثُمَّ أَنَّهم اختَلَفوا فِي أَنَّ العَامِلَ فِي المُسْتَثْنَى أيُّ شيءٍ هوَ.

فقالَ البصريونَ العاملُ فيهِ[٥] الفعلُ[٦] بواسطة إلّا[٧]، لأنَّ الفِعْلَ يَقوى بإلّا

---

(١) في ع، ف، ل: الأول، وفي ت: الأولا.

(٢) في ت، ل: التثنية.

(٣) في ل: يحكم.

(٤) في ت، ع، ل: لم.

(٥) ساقطة من الأصل.

(٦) ساقطة من ل.

(٧) الإنصاف ١: ١٥١، المسألة ٣٤

فَتَعدَّى إليه كَما تَعدَّى الفِعْلُ اللازمُ بحرفِ الجرِّ وبالواوِ في المفعولِ مَعَهُ.

وَذَهَبَ بعضُهم إلى أنَّ العاملَ فيهِ هوَ إلّا بمعنَى استثني، وهوَ باطلٌ لأنَّهُ لو كانَ كذلِكَ لَوَجَبَ النصبُ فِي المُسْتَثْنَى، لكنَّهُ لا خلافَ فِي جَوازَ الرفعِ، وَ[1]لأنَّ النّصبَ جائزٌ فِي غَيرِ[2] إلّا[3].

وَقَالَ الفرّاء[4]: إلّا مركَّبَةُ مِن: (إنَّ) و(لَا) فَنَصبه في الإيجابِ باعتبارِ (إنَّ)، وَرَفعَهُ في النفي باعتبار (لا)، وهوَ ضعيفٌ، إذ لا دليلَ عليهِ، وَفيهِ أقوالٌ كثيرةٌ لا فائدةَ [في ذكرها][5]، فَلْنَعرِضْ عَنْهَا.

أحكام الاستثناء

قولُهُ: *(وَهُوَ منصوبٌ إِنماكَانَ بعدَ إلّا غيرُ الصِّفَةِ)*.

---

(١) (الواو) ساقطة من الأصل.

(٢) في سائر النّسخ: من غير.

(٣) ذكر ذلك الرضي وقد نسب ابن الأنباري هذا المذهب إلى المبرد والزجّاج لكن كلام المبرد في الكامل والمقتضب يفيد أنّ الناصب هو الفعل المحذوف و(إلّا) دليل وبدل منه وليس ل(إلّا) عمل في المستثنى.
الكامل ٢: ٨٩، والمقتضب ٤: ٣٩٠، والإنصاف ١: ١٥٠، المسألة ٣٤، والكافية ـ شرح الرضي ١: ٢٢٦.

(٤) الإنصاف ١: ١٥٠ المسألة: ٣٤.

(٥) في ف: فيها.

أَيْ: والمُسْتَثنَى منصوبٌ. اعلمْ أَنَّ المستَثْنَى قَدْ يكونُ منصوباً، وَقدْ يكُون مجروراً، وقد يكونُ مرفوعاً، والمنصوبُ قد يكونُ واجبَ النّصبِ، وقدْ لا يكونُ.

فالواجبُ النّصبِ في مواضعَ:

أحدُها: أَنْ يكونَ بعدَ إلّا غيرُ الصفةِ في كلامٍ مُوجَبٍ، نَحو: جاءنِي القومُ إلّا زيداً، والمرادُ منَ المُوجَب مَا لا يكونُ نفياً / ٥٧ و /، وَلا استفهاماً، ولا نهياً، وَأمّا التَّحضيضَ فحكمُهُ عندَ الجمهورِ حكمُ الإيجابِ، فَلا يجوزُ فيهِ البَدَلُ، تقولُ: هَلّا قامَ القومُ إلّا زيداً، بالنَّصبِ فقط.

وأجازَ البدلَ أبو اسحاقٍ فيهِ، وَقالَ: إنَّهُ كالاستفهامِ، وَإِنَّما وَجَبَ النَّصْبُ وَلَمْ يَجُزِ البدلُ لِفَسَادِ المَعْنَى، إذ البدلُ مِنهُ يجبُ أَنْ يكونَ فِي حكمِ الساقطِ، وَإذا أُسقِطَ[1] القومَ، بَقِيَ: جاءَنِي إلّا زيداً، وَهُوَ محالٌ لِكونِ معناهُ حينئذٍ أَنَّ جميعَ الناسِ جاءوني إلّا زيداً، فإذا بَطَلَ البدلُ وَجَبَ[2] النّصبُ [فَنَاصِبُهُ فِعْلٌ، إنْ كانَ هناكَ فِعْلٌ أو معنىً مُسْتَنْبَطٌ مِنَ الجُملةِ إنْ لَمْ يكن فعلٌ، نحو: القومُ اخوتكَ إلّا زيداً][3] والرّجالُ عِنْدَكَ إلّا بكراً.

وَإنّما قَيَّدَ إلّا[4] بغيرِ الصِّفَةِ، لأنّها لَو كَانتْ للصفةِ لكانَ ما بعدَها معرباً باعرابِ متبوعهِ.

---

(١) في ف: سقط.

(٢) في ت، ف، ل: تعين.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٤) ساقطة من الأصل، ومن ز.

واعلمْ أَنَّهُ لو قالَ: وهوَ منصوبٌ إذا كانَ بعدَ إلّا غيرُ الصّفةِ في كلامٍ مُوجَبٍ، أو بِمَا يجرِي مَجراهُ، لكانَ أصوبَ ليدخلَ فيهِ مثلُ قولنا: مَا أَكَلَ أحدٌ إلّا الخبزَ، إلّا زيداً لأنّهُ يجبُ فيهِ النّصبُ أيضاً، إذِ المعنَى: كلُّ النّاس أَكلَ الخبزَ إلّا زيداً.

والثاني[1]: أَنْ يكونَ المُستَثنَى مقدّماً عَلَى المُستَثنَى مِنهُ كقولِ الكميتِ:

فَمَـــالِي إلّا آلَ أحمـــدَ شِـيعَةٌ
وَمَالِي إلّا مَذْهَبَ الحَقِّ مَـذْهَبُ[2]

وَإِنَّما وَجَبَ النَّصْبُ في مثلِ هذهِ لأَنَّهُ لولاه لكانَ:

إمّا بدلاً وَإِمّا صِفَةً، وَكُلُّ واحدٍ مِنْهُما غيرُ جَائزٍ، لامتناعِ تَقَدُّمِ البـدلِ عَـلَى المُبدَلِ منهُ، والصّفةِ على الموصوفِ، و[3]أمّا البدلُ فَلأَنَّهُ، إِنَّما أُتِي بِهِ للتوطِئَةِ والتأكيدِ فلو قُدِّمَ عَلَى المُبدَلِ منهُ لانتقضَ هذا الغرضُ.

وأَمَّا الصّفةُ فِلأَنَّها مُبيّنةٌ للموصوفِ، وَتقديمُ المبيِّنِ على المبيَّنِ خـارجٌ عـن القِياس.

وَاعلمْ أَنَّهُ إذا تقدَّمَ عَلَى صفةِ المُستَثنَى مِنهُ، وَلَمْ يتقدَّمْ عَلَيهِ نفسهِ، نحـو: مـا أتانِي أحدٌ إلّا أبوكَ خيرٌ من زيدٍ، ففيهِ خلافٌ، والأكثرونَ عَلَى أَنَّهُ يجبُ النّصبُ،

---

(١) عطف على قوله: أحدها. في أوّل أحكام الاستثناء.

(٢) البيت من إحدىٰ هاشميّات الكميت المشهورة وفيها:

وَمَا لِي إلّا مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبُ

ينظر: شرح الهاشميّات، مطبعة التمدّن بمصر، ط ٢: ٣٩، والمقتضب ٤: ٣٩٨، والكامل ٢: ٩٠، والأغاني ١٥: ١٢٤، وحاشية الصبّان على الأشموني ٢: ١٤٩، والخزانة ٢: ٣١٤.

(٣) (الواو) ليس في ت، ع، ف.

وَهُوَ مَذْهَبُ سيبويهِ[١]، بلْ يجوّزون البَدَلَ والنَّصْبَ عَلَى الاستثناءِ، والمازني لم يُجَوِّزْ إلّا النّصبَ[٢]، وَيقولُ: إنَّ الصِّفَةَ هِيَ الموصوفُ فِي المعنَى، وَتَقَدُّمُ المُسْتَثنَى على صفةِ المُستثنَىٰ منهُ [كتقدّمِهِ عَلَى المُسْتَثْنَى مِنهُ][٣].

والحقُّ مَا قَالَهُ الأوّلونَ، إذِ[٤] الموصوفُ، أَعني المستثنى مـنهُ واقـعٌ مـوقِعَهُ، فَحقُّ صِفَتِهِ التقديمُ، لا حقُّ المستثنى منه التأخيرُ.

والثالثُ: أن يَكونَ المستثنىٰ[٥] منقطعاً، نحو: لا قائمٌ إلّا قاعداً، ونحو: جاءني القومُ إلّا حماراً.

وَإنّما وَجَبَ النَّصبُ لِعتذُّرِ البدلِ[٦]، لأنَّهُ لو كانَ بدلاً لكانَ بدلَ البعضِ مِـنَ الكُلِّ[٧]، [لأنَّ البَدَلَ بعدَ إلّا لا يكونُ إلّا كَذَلِكَ فِي الكلامِ الفصيحِ، لكنَّهُ لَيسَ بَدَلَ البعضِ مِنَ الكُلِّ][٨] إذِ الحمارُ لا يكونُ بعضاً مِنَ القومِ ومنهُ قولُهُ تعالَى: ﴿لَا عَاصِمَ

---

(١) قال سيبويه: فإنْ قلتَ: ما أتاني أحدٌ إلّا أبوكَ خيرٌ من زيدٍ، وما مررتُ بأحدٍ إلّا عمرٍو خيرٌ من زيدٍ، وما مررتُ بأحدٍ إلّا عمرٍو خيرٌ من زيد، كان الرفعُ والجرُّ جائزينِ وَحَسُنَ البدلُ. كتاب سيبويه ـ تحقيق عبدالسلام هارون ٢: ٣٣٦.

(٢) المصدر السابق: التعليقة رقم (٢).

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٤) في ف: إذا.

(٥) في الأصل، وفي ز: المستثنى منه.

(٦) على حاشية الأصل التعليق التالي: (لامتناع كونه أحد الابدال الأربعة أمّا الثلاثة الأولى فظاهر. وأمّا امتناع بدل الغلط فلصدوره عن قصد وارادة، وعدم كون بدل الغلط كذلك. ولامتناع كونه صفة، لعدم الفائدة بالصفة هاهنا. مختصر). وهذا النصّ مأخوذ من الوافية: ٣٠٩.

(٧) انظر ١: ١١٩.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

﴿ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[1] [فإنَّ مَنْ رَحِمَ][2] مُستثنى مِنْ قولِهِ: ﴿لَا عَاصِمَ﴾[3] وَهُوَ لَيسَ مِنْ جِنسِهِ لأنَّ ﴿مَن رَّحِمَ﴾[4] معصومٌ.

هذا عندَ الأكثرينَ، أمَّا عندَ بعضِهم، وَهُمْ[5] بنو تميمٍ[6] فقد يجوزُ البَدَلُ ولهذا

قَالَ: (أو منقطعاً في[7] الأكثرِ) كَقَولِ الشاعرِ:

وَبَلْدَةٍ لَيسَ بِهَا أَنيسُ ... الا اليَعافيرُ وإلّا العِيسُ[8]

فَاليَعافِيرُ وَالعِيسُ بَدَلانِ[9] مِنْ أنيسُ، والأنيسُ لَا يَتَنَاوَلُهما.

---

(١) سورة هود: ٤٣.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في الأصل ولا في ز.

(٣) سورة هود: ٤٣.

(٤) سورة هود: ٤٣.

(٥) في الأصل، وفي ز، ع، ف، ل: هو.

(٦) الكتاب ١: ٣٦٥.

(٧) في ل: عند.

(٨) الرجز لجران العود، وما في الديوان كالآتي:

قَدْ نَدَعُ المَنْزِلَ يا لميسُ ... يعتسّ فِيهِ السَّبُعُ الجَرُوسُ

الذِئبُ أو ذُو لَبِدٍ هَمُوسُ ... بَسَابِساً لَيْسَ بِهِ أنيسُ

إلّا اليَعافِيرُ وإلّا العِيسُ ... وَبَقَرٌ مُلَمَّعٌ كُنُوسُ

اللميس: المرأة الليّنة اللمس، يعتسّ: يطلب ما يأكل، الجروس: المصوّت مأخوذ من الجرس، والبسابس: جميع بسبس وهو القفر، واليعافير: جمع يعفور ـ بفتح الياء وضمّها. الظبي بلون التُّراب والعيس: البياض استعير للإبل ولبقر الوحش. ديوان جران العود ـ طبع دار الكتب: ٥٢، والكتاب ١: ١٣٣ و ٢٦٥، ومعاني القرآن للفرّاء ١: ٢٨٨ و ٣١١ و ٤٧٩ و ٢: ١٥.

(٩) في ت، ف، ل: بدل.

وأجابَ الأوّلونَ عَنهُ بِأنَّهُ لَمّا كَانَ اليعافيرُ والعِيسُ مُجَاورينِ هذا[1] المكَانَ صَارَا أَنِيسَينِ لَهُ فكانَ الأنيسُ مُتناولاً لَهُمَا، فَلَمْ يكنْ منقطعاً.

واعلمْ أَنَّ بني تميمٍ يقولونَ: ما باالدارِ أحدٌ إلّا فرسٌ بالرفعِ عَلَى البـدلِ مِـنْ أحدٍ، ووجهه[2] أنَّهم أرادوا ما بالدارِ شيءٌ إلّا فـرسٌ، فَـجَازَ إِبـدالُ فَـرسٍ مـنْ شيءٍ[3].

ثُمَّ أنَّهم[4] أقامُوا الخَـاصَّ[5]، وهوَ أَحدٌ مُقَامَ العـامِّ، وهـو شيءٌ، لاسـتلزامِ الخاصِّ العامَّ، وَلِصِحَّةِ إطلاقِ الخاصِّ عَلَى العامِّ، فَأَبدلُوا فرساً مِنْ أَحدٍ على هذا التأويلِ، وَأَنَّهم أَبدلُوا مِنهُ[6] عَلى / ٥٧ ظ / تقديرِ حذفِ المُضَافِ، وإقامةِ المضافِ إليهِ مُقامَهُ، كَأَنَّهم قالوا: ما بالدارِ توابعُ[7] أَحدٍ إلّا فرسٌ.

واعلمْ أَنَّ سيبويهِ قَالَ: مِنَ الاستثناءِ المنقطعِ ما لا يجوزُ فيهِ البَدَلُ على لغـةِ بني[8] تميمٍ، لامتناعِ حذف المستثنىْ[9] مِنْهُ فيهِ[10]، نَحو: ما ضَرَّ إلّا مَا نَفَعَ، فَـ (مـا)

---

(١) في ت، ز، ع، ف: لهذا، وفي ل: ولهذا.

(٢) في ف: ووجه.

(٣) الكتاب ٢: ٣٦٤.

(٤) (انهم) ساقطة من ع.

(٥) في ع، ف: اللفظ الخاص.

(٦) في ف: منهم.

(٧) كلمة (توابع) ساقطة من الأصل، ومن ز، ف.

(٨) كلمة (بني) ساقطة من ت، ف، ل.

(٩) هو في الكتاب ١: ٣٦٦ ـ ٣٦٧، تحت عنوان: هذا باب ما لا يكون إلّا على معنى ولكن.

(١٠) ساقطة من ز.

الأولى نَافيةٌ، وَ(مَا) الثانيةُ مَصْدَرِيَةٌ فِي موضعِ نصبٍ على المستثنىٰ المنقطعِ، وفاعلُ ضرَّ مُضْمَرٌ تقديرُهُ ما ضرَّ زيداً إلّا النّفع، فالضميرِ في ضرَّ يعودُ إلى مُتقدّمٍ، وَكَذَلِكَ القولُ فِي: مَا[1] زادَ إلّا ما نَقَصَ.

والرابعُ: بعدَ عَدَا وَخَلا، نَحو: جَاءَنِي القومُ خَلا زيداً، وعدا زيداً.

وإنّما وجبَ النصبُ لكونِهِمَا فعلينِ لفاعلٍ مُضْمَرٍ وَما بعدهما مفعول لهما وتقديرُه: جاءني القومُ خَلا بعضُهم زيداً، وعدا بعضُهم زيداً. فزيداً[2] منصوبٌ على المفعولِ بِهِ[3]، وَإنْ كَانَ (خَلا) لازماً في أصْلِهِ لا يتعدّىٰ إلّا في الاستثناءِ، وَ(عَدا) متعدّياً في أصلهِ من عداهُ الأمرُ إذا جَاوَزَهُ.

وَإنَّما استثني بِهما[4]، وَإنْ لَمْ يكونَا نفياً، لِمَا فِيهِمَا مِنْ معنَى الْمُجَاوَزَةِ والخروجِ عن الشيءِ[5] فَأُجْرِيا مجرى ليسَ، ولا يكونُ، وَلِذَلِكَ يكونُ المنصوبُ فيهما هُوَ المرفوعُ فِي المَعنَى.

هذا عند الأكثرينَ، وَأمّا عندَ بعضِ العربِ فَهُما[6] حَرفا[7] جرٍّ فَيَجُرّانِ

---

(١) ساقطة من ل.

(٢) في ف: فزيد.

(٣) (به) ساقطة من ت، ف، ل.

(٤) في ف: لها.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ١: ٣٧٧: (وأمّا عدا وخلا فلا يكونان صفة، ولكن فيهما إضمار كما كان في ليس، ولا يكونُ، وذلك قولك: ما أتاني أحد خلا زيداً، وأتاني القوم عدا عمراً كأنّك قلت: جاوز بعضُهم زيداً إلّا ان خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء، ولكنّي ذكرتُ جاوزَ لأُمثلَ لكَ بهِ وإنْ كانَ لا يستعملُ في هذا الوضعِ).

(٦) في ل: هما.

(٧) في ع: حرف.

المُستثنَى على كلِّ حالٍ، كَمَا أَنَّ حَاشَا كَذَلِكَ، وَلَمْ يَذْكُرْ هَذَا القولَ سيبويهِ ولا المبرِّدُ، وإنَّما حكاهُ الأخفشُ[(١)].

وَقيلَ: إنَّ سيبويهِ جَوَّزَ الجرَّ بِخَلا خاصّة[(٢)]، ولهذا قال[(٣)]: (لو كان بعد عـدا وخلا في الأكثر).

الخامس: أَنْ يكونَ بعد ما عدا ومـا خـلا وليسَ ولا يكـونُ، وإنَّـما وَجَبَ النصبُ بَعْدَها، أَمَّا بعدَ مَا عدَا، ومَا خَلا، فَلأنَّ (ما) فيهما مصدريةٌ، فَيَجِبُ أَن يكونَا فِعْلَينِ لأنّ ما المصدريةَ لا تدخلُ إلّا على الفعلِ[(٤)]، وإذا كانا فِعلينِ وفاعلهما مضمرٌ وجبَ نصبُ (ما) بعدَهُما على المفعوليةِ، نَحو: جاءَني القومُ ما خلا زيداً، ومَا عـدا زيداً، أي: ما خـلا بـعضُهم زيـداً، وتـقديرُهُ: جـاءَني القـومُ خُـلوّ زيـدٍ[(٥)]، أَي: مجاوزتهم[(٦)] زيداً، فهو مصدرٌ في موضعِ الحالِ.

وقالَ قومٌ: إنّهُ منتصبٌ انتصابَ الزمانِ، ومنهُ قولُ الشَّاعرِ:

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢: ٧٨ و ٨: ٤٩.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١: ٣٧٧: (وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبدالله، فيجلعُ خلا بمنزلةِ حاشا، فإذا قلتَ: ما خلا فليس فيه إلّا النصبُ.

(٣) الذي قال ابن الحاجب. انظر: مجموع مهمّات المتون: ٣٩٥.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١: ٣٧٧: (... فإذا قلت: ما خلا فليس فيه إلّا النصب، لأنّ ما اسم ولا تكون صلتها إلّا الفعل هنا..)

(٥) في الأصل، وفي ز، ف: خلوا زيداً.

(٦) في ت: مجاوزاتهم.

ألا كُــلُّ شيءٍ مَـا خَـلا اللهَ بَـاطِلُ
وَكُــلُّ نَـعيمٍ لا مَحَـالةَ زَائِـلُ[١]

اعلمْ[٢] أَنَّ الأخفشَ قدْ أَجَازَ الجرَّ بِهِما عَلَى أَنْ تكونَ (ما) فيهما زائدةً[٣].

وقدْ قِيلَ عليهِ بِأَنَّ الحرفَ لا يُزادُ أَوّلاً[٤].

وقدْ[٥] أُجيبَ بِأَنَّ مَا عدَا وما خَلا لمّا كانا[٦] مِنْ تَتِمَّةِ الأوّلِ فَكَأَنَّـهُ لَمْ يـزد أَوّلاً، وبأنّا[٧] لا نسلّم أنّ الحرف لا يزاد[٨] أوّلاً فإنّ (لا) زِيدَ أوّلاً في قوله تـعَالَىٰ: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[٩].

وَأَمّا بعدَ ليسَ ولا يكونُ فلأنَّهما فِعلانِ اسمُهُمَا مُضْمَرٌ، نحو: جَاءَنِي القومُ ليسَ زيداً، أيْ: ليسَ بعضُهم زيداً، فانتصبَ زيدٌ عَلَى أنَّهُ خبرُ ليسَ، وَكَذَلِكَ لا يكونُ فالتُزِمَ إضمارُ الإسمِ المقدَّرِ لكونِهما جَاريينِ مَجرَى إلّا.

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة من قصيدة مطلعها:

ألا تَسألِنِ المـرءَ مَـاذا يُحَـاوِلُ
أنَحْبٌ فَـيُقضى أم ضَـلالٌ وَبـاطلُ

ديوان لبيد: ٢٥٦، ومعاني القرآن للفرّاء ١: ١٣٩، والخزانة ٢: ٢٥٢.

(٢) في ف: واعلم.

(٣) جواهر الأدب، لعلاء الدين الاربلي ـ ط ٢ ـ النجف: ٢٢٦.

(٤) رصف المباني: ١٨٦.

(٥) (قد) ساقطة من ف.

(٦) في ت، ف، ل: كان.

(٧) في الأصل، وفي ز: ولأنّا.

(٨) في ع: الحروف لا تزاد.

(٩) سورة القيامة: ١.

هذا عندَ البصريينَ[١]، وَأمَّا عندَ الكوفيينَ، فتقديرُ قولنا: جاءَني القومُ ليسَ زيداً، ليسَ فِعْلُهُم فِعلَ زيدٍ، فَحُذِفَ الفَاعِلُ، وَحُذِفَ المُضافُ، وَأقيمَ المُضافُ إليهِ مُقامَهُ[٢]، والأوّل أَولَى لِقِلَّةِ الإضمارِ فيه[٣].

واعلمْ أَنَّ الأفعالَ المُستعملةَ في الاستثناءِ سُلبَ عَنْهَا التَّصَرُّفُ مَا دَامَتْ يُسْتَثنَى بِهَا، أَمَّا إذا فَارَقتْ الاستثناءَ رجعتْ إلى ما كانتْ[٤] عليهِ منَ التصرّفِ، وإنْ كانتْ قبلَ الاستثناءِ مُتصرِّفَةً.

وينبغي أنْ يُعْلَمَ أيضاً أَنَّ الاستثناءَ بِهَا لا يكونُ إلّا متّصلاً. لا يُقَالُ: ذهبَ القومُ مَا خَلا حِماراً، لِكونِها[٥] فرعاً عَلَى إلّا في الاستثناءِ، فَلا يُتَّسَعُ فِيها اتّساعَ إلّا، وَلأنَّ التقديرَ فيه / ٥٨ و / مَا خَلا بعضُهم وَلَيسَ بعضُهم، ولا شَكَّ أَنَّ بعضَ القومِ لا يكونُ حِماراً.

جواز النّصب مع اختيار البدل

وَلمّا فَرَغَ منْ مواضعِ وجوب النَّصبِ أشارَ إلى مواضعِ يجوزُ فيها النَّصبُ ويُختارُ البدلُ، بقولِه: (***وَيَجوز النَّصبُ ويُختَارُ البَدَلُ فِيما بعدَ إلّا في كلامٍ غيرِ***

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢: ٧٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٢: ٧٨: (وما ذهب إليه البصريون أمثل؛ لأنّه أقلّ إضماراً فكان أولى).

(٤) في ل: كان.

(٥) في ع: لكونه.

مُوجَبٍ و [المُسْتَثْنَى مِنْهُ مذكورٌ][١].

والمرادُ مِنْ غيرِ المُوجَبِ النفيُ والاستفهامُ والنَّهيُ، وَإِنَّما قَيَّدَ الكَلامَ بقولِهِ **غيرُ مُوجَبٍ**، لأنّه لو كان موجباً لكانَ المُستثنَى منصوباً.

وَإِنّما قال: **والمستثنىٰ منهُ مذكورٌ**، لأنّهُ لوْ [لمْ يكنْ][٢] مذكوراً لمْ يَجُزْ فيهِ إلّا ما اقتضاهُ العَامِلُ المُتَقَدِّمُ عَلى (إلّا)، نَحو قولِهِ تَعَالَى: **﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾**[٣] بالرفعِ والنَّصبِ[٤]، والبدلُ[٥] هوَ المُختارُ والراجحُ[٦] على الاستثناءِ في هذا الموضعِ، لِوَجْهَينِ:

أَحَدُهُمَا: لأَنَّهُ موافقٌ لِلمُبَدلِ عَنهُ فِي المَعْنَى وَإِذاكَانَ كَذَلِكَ، كَانَ مِنَ الأَولَى أَنْ يُوافِقَهُ فِي اللفظِ، لأنَّ الاختلافَ في اللفظِ قد[٧] يُوجِبُ الاختلافَ في المَعنَى.

والثانِي: أنَّ البَدَلَ يَجْرِي فِي تَعَلُّقِ العاملِ بِهِ كَمَجْراهُ لو وَلِيَ العاملَ، والنَّصبُ في الاستثناءِ على الشَّبَهِ بِالمفعولِ، فَلَمَّا كانَ البدلُ أقوىٰ في حكمِ العاملِ من

---

(١) النصّ في الكافية: ذكر المستثنى منه. انظر: مجموع مهمّات المتون: ٣٩٥.

(٢) في ل: كان.

(٣) سورة النساء: ٦٦. وفي ت: إلّا قليل وإلّا قليلاً.

(٤) النصب قراءة ابن عامر والرفع قراءة باقي القرّاء السبعة. الحجّة في القراءات السبع لابن خالويه ـ تحقيق عبدالعال سالم مكرم، ط ٢، بيروت: ١٢٤.

(٥) البدل على الضمير المرفوع في (فعلوه)، الكشف ١: ٣٩٢.

(٦) على حاشية ف: التعليق التالي: وفي المتوسّط، قال: (البدل أولىٰ من النصب، لأنّ البدل لا تكلّف فيه، والنصب فيه تكلّف). والعبارة من الوافية، ص: ٣١٢.

(٧) زيادة من ت، ع، ف، ل.

الاستثناءِ، كانَ البدلُ هو المُختَارُ. ومنهُ قولُهُ تَعَالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾[1] فَإِنَّ الجماعةَ كُلَّهم قَرأوا بالنَّصْبِ إلّا أَبا عمرٍو[2] وابنَ كثيرٍ[3] فإنّهما قرءا بالرفعِ[4]، وكانَ من الواجبِ أَن يَكونَ الرفعُ أكثرَ، لكونِ البدلِ أكثرَ، وأرجحَ.

وَقَالَ بَعْضُهم، وَمنهم جَارُ اللهِ[5] وابنُ يَعيش[6]، إنّما كَانَ النصب أكثر ها هنا لأنّه استثناء من موجب، وهو قوله تعالى: ﴿فاسر باهلك﴾[7] وليس بإستثناء من منفي، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُم أَحدُ إلّا امرأَتَكَ﴾[8].

والحَاصلُ أَنَّ النّصبَ إنَّما هُوَ من المُوجَبِ والرفعُ مِن المَنفي.

وَقِيلَ: إنّه[9] مُسْتَلْزِمٌ للتناقُضِ لأنَّ[10] على تَقْدِيرِ أَنْ تكونَ مُستثنى من قولِهِ

---

(١) سورة هود: ٨١.

(٢) هو أبو عمرو بن العلاء، وقد تقدّمت ترجمته ١: ٤٢١.

(٣) هو عبدالله بن كثير بن المطلب القرشي قارىء مكّة وأحد القرّاء السبعة توفي سنة ١٢٠هـ. غاية النهاية ١: ٤٤٣.

(٤) التيسير: ١٢٥، والنشر ٢: ٢٩٠.

(٥) هو محمود بن عمر أبو القاسم جار الله الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨هـ. نزهة الألباء: ٢٩٠، وبغية الوعاة ٢: ٢٧٩. ورأيه الذي ذكر هنا في: المفصل: ٦٨.

(٦) هو يعيش بن علي بن يعيش النحوي الحلبي توفي سنة ٦٤٣هـ، ورأيه المذكور هنا في كتابه: شرح المفصل ٢: ٨٢، وترجمته في بغية الوعاة ٢: ٣٥١.

(٧) سوره هود: ٨١.

(٨) سورة هود: ٨١.

(٩) في ت، ل: عليه، وفي ع، ف: عليه انّه.

(١٠) في ع، ف، ل: لأنّه.

تَعالى: ﴿فَاسْرِ بِأَهْلِكَ﴾[1] لَكانتِ امرأتُهُ غيرَ مُسْرىً بِها، وَعلى تقديرِ أن يكـونَ رفعهُ لأنَّهُ بَدَلٌ من قولِهِ: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُم أَحدٌ إلَّا امـرأَتَكَ﴾[2] كانتْ مـسرىً بها، فَلو جَازَ النَّصبُ بكونِه مُسْتَثْنَى منْ ﴿اسرِ﴾[3] والرفعُ بقولِه: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ﴾[4] لَزِمَ الجمعُ بينَ النقيضينِ، وإنَّهُ مُحالٌ.

اعلمْ أَنَّ هذا البدلَ مخالفٌ لسائرِ الابدالِ منْ وَجهينِ:

أحدُهما: أَنَّ البَدَلَ والمُبْدَلَ مِنهُ مُتوافِقانِ فِي الإيجابِ والنَّفي فِي سَائِرِ الأبدالِ، وَهَا هُنا ليسَ كَذلِكَ.

وَالثَّاني: أَنَّ فِي المُبدَلِ ضميراً يَعودُ إلى المُبْدَلِ مِنهُ إذَا كانَ بَـدَلَ البَـعْضِ مِـنَ الكُلِّ[5]، نحو: ضربتُ زيداً رأسَهُ وَلَيسَ هنا[6] كَذلكَ.

قولُهُ: (*وَيُعْرَبُ عَلَى حَسَبِ العَوامِلِ إذاكَانَ المُستثنى مِنهُ غيرَ مذكورٍ*).

واعلمْ أَنَّ الاستثناءَ إذا كانَ في كلامٍ غيرِ مُوجَبٍ، وَالمُسْـتَثْنَى مِـنهُ[7] غـيرُ مذكورٍ يُعْرَبُ المُسْتَثْنَى عَلَى حسب مقتضى العاملِ[8]، نَحو: ما جَاءَنِي إلّا زيدٌ، وما

---

(١) سورة هود: ٨١.

(٢) سورة هود: ٨١.

(٣) سورة هود: ٨١.

(٤) سورة هود: ٨١.

(٥) انظر ١: ١١٩.

(٦) في ع، ف: هاهنا.

(٧) ساقطة من الأصل.

(٨) في ف: لعامل.

ضربتُ إلّا زيداً، وما ضربْتُ إلّا ضَربَةً، وما سِرْتُ إلّا فرْسَخاً، وَما مَررْتُ إلّا بِزَيْدٍ.

ومعناهُ أَنَّ العَامِلَ إنِ اقتضَى الفاعِلَ يرفعُ المُسْتثْنَى، فَإِنَّهُ فَاعِلُهُ، وَإِنِ اقتضَى المفعولَ بِهِ يُنصَبُ على أَنَّه مفعولُهُ، وإنِ اقتضَى المصدرَ يُنصَبُ على أَنَّهُ مَصْدَرُهُ.

وَإِنَّما اشتُرِطَ أَنْ يكونَ فِي غَيرِ مُوجَبٍ لِيُفيدَ، ألا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: ضَرَبْتُ إلّا زَيْداً لَمَا أَفَدْتَ شَيْئاً؟

وَإِنْ[1] أَفادَ فِي المُوجَبِ فِي صُورَةٍ مِن الصُّورِ أُغْرِبَ عَلَى حَسَبِ العَوامِلِ، نَحو: قَرَأْتُ إلّا يومَ كَذَا. فَإِنَّهُ يجوزُ أَنْ يَقْرَأَ فِي سائرِ الأيامِ إلّا يومَ كَذَا، بِخِلافِ: ضَرَبَنِي إلّا زيدٌ، فَإِنَّهُ لا يجوزُ أَنْ يَضْرِبَنِي[2] [كُلُّ أحدٍ[3]][4] إلّا زيدٌ[5]، وأَشارَ إليهِ[6] بقولِهِ: (إلّا أَنْ يَسْتَقيمَ المَعْنَى)، والنَّحويونَ يُسَمُّونَ هَذَا القِسمَ، وَهُوَ / ٥٨ ظ / أَنْ لا يكونَ المُستثنى منه مذكوراً مفرّغاً، والقِسْمَ الذي يكونُ المستثنَى مِنْهُ مذكوراً غيرَ مُفَرَّغٍ.

---

(١) في ل: وانّما.

(٢) في ل: يضربه.

(٣) في ت: واحد.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٥) في ت، ع، ل: زيدا.

(٦) في ز: وإليه أشار.

وَاعلمْ أَنَّ مِنَ[1] المُفَرَّغِ مَا يكونُ النّصبُ فيهِ[2] واجباً وهوَ إذا أُفْرِغَ الفِعلُ قَبْلَ[3] إلّا لِلفاعِلِ، ثُمَّ أُتِي بَعْدَهُ باسمَينِ، يَصْلُحُ كُلُّ وَاحدٍ مِنْهُمَا فاعلاً، فيجبُ نَصْبُ أحَدِهما، كَقَولِكَ: مَا جَاءَنِي إلّا زيدٌ إلّا عمراً، وَمَا جَاءَنِي إلّا عمرٌو إلّا زيداً.

وَإنَّما قُلْنا: إنَّ نَصْبَ أَحَدِهما وَاجِبٌ، لأنَّهُ لولاهُ لَنُصِبا مَعاً، أَو رُفِعَا معاً.

والأولُ: باطلٌ، وإلّا لَبَقِيَ الفِعلُ بِلَا فَاعِلٍ.

وَالثَّانِي: أيضاً بَاطِلٌ، لأنَّهُ لَولاهُ، لَكانَ البَاقِي إمَّا بدلاً مِـن الأوّلِ أو كِـلاهُما مرفوعاً بِكونِهِمَا فاعِلَينِ.

والأوّلُ: باطلٌ، وإلّا لكانَ الأوَلُ فِي حُكْمِ السَّاقِطِ، وَلَيسَ المَقْصُودُ هَذَا، لأنَّ المَقْصُودَ مَجِيءُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

وَالثاني: أَيضاً، بَاطِلٌ لامتناعِ كَونِ الفِعلِ[4] الوَاحِدِ رَافِعاً لفاعِلَينِ.

وَإذا كَانَ كَذَلِكَ تَعَيَّنَ رَفْعُ أَحَدِهِمَا وَنَصْبُ الآخَرِ، وَكيفَ مَا يقَعُ المرفوعُ فهوَ فِي حُكمِ المقدّمِ[5] عَلَى المنصوبِ، إذِ المرفوعُ فَاعِلٌ، وَالمَنْصُوبُ مـفعولٌ، فَـيَكونُ فضلةً فِي الكلامِ، والمنصوبُ لَيسَ مُستَثنَى مِنَ المرفوعِ لأنّ الوَاحِدَ، لا يُسْتَثنَى مِنَ الواحِدِ، وَلَكِنَّهُ مُسْتثنَى مِنْ أَحَدٍ مُقدَّرٍ مِنْ جهة المَعنَى.

---

(١) الكلمة ساقطة من ل.

(٢) الكلمة ساقطة من ل.

(٣) في ل: من.

(٤) (كون) ساقطة من ت، ع، ل، (كون الفعل) ساقطة من ف.

(٥) في ت، ف، ل: المتقدّم.

وَتَقولُ: مَا جَاءَنِي إلّا عمراً إلّا بِشْراً أَحَدٌ.

فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا جَاءَنِي إلّا عمراً أَحَدٌ إلّا بشرٌ على إبدالِ بِشْرٍ مِنْ أَحَدٍ، فَلَمَّا قَدَّمْتَهُ نَصَبْتَهُ عَلَى الاستثناءِ، ونصبتَ عمراً عَلَى الاستثناءِ، و[1]كأَنَّكَ قُلْتَ: مَا جَاءَنِي أَحدٌ إلّا عمرٌو وَإلّا بشراً، انتصبَ بِشْرٌ على أَصلِ الاستثناءِ ثُمَّ قَدَّمْتَهُ عَلَيهِ، وَقَدَّمْتَ عَمراً أيضاً، وَقَدْ كَانَ بَدَلاً مِنهُ[2] مَرْفُوعاً فَبَطَلَ البَدَلُ وانتصبَ.

وَإِنَّمَا سُمِّيَ المُسْتَثنَى فِي هَذَا القِسْمِ، وَهُوَ أَنْ لَا يكونَ المستثنَى مِنهُ مذكوراً، بِالمُسْتَثنَى[3] لِكونِهِ[4] فِي المَعَنَى مُخْرَجاً مِنْ مُسْتثنَى مِنهُ محذوفٍ[5].

أَلا تَرَى أَنَّ مَا قَامَ إلّا زيدٌ، ما[6] قامَ أَحدٌ إلّا زيدٌ، وَإلّا لمْ يَسْتَقِمِ[7] الاستثناءُ؟

وَالدليلُ عَلَى أَنَّ[8] المُسْتَثنَى مِنهُ مَحْذُوفٌ قَوْلُهم[9]: مَا قَامَ إلّا هندٌ، فلو كَانَ هندٌ فاعلاً لَهُ وَلَمْ يكنْ فَاعِلُهُ محذوفاً لَمْ يَجُزْ، كَمَا لمْ يَجُزْ أَنْ يُقالَ: قَامَ هندٌ.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا جَازَ مَا قَامَ إلّا هِندٌ لِوجودِ الفَاصِلِ، وَلَمْ يَجُزْ قَامَ هِندٌ،

---

(١) في ت، ع، ل: أو.

(٢) ساقطة من ت، ع، ل.

(٣) زاد في ل: قيل.

(٤) في ع: لأنّه.

(٥) في ل: فحذف.

(٦) (ما) ساقطة من ف.

(٧) في ل: يتم.

(٨) ساقطة من ل.

(٩) في ت: قوله.

لِعَدَمِ الفَاصِلِ.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: لَوْ لَمْ تكنْ هندٌ فاعلاً لَزِمَ حذفُ الفَاعِلِ، وَأَنَّهُ غيرُ جائزٍ.

وَجَوابُهُ أَنْ يُقالَ[1]: إِنَّما لَمْ يَجُزْ حَذْفُ الفَاعِلِ اذا لَمْ يَقُمْ غَيرُهُ مَقَامَهُ، أمّا[2] إذا قَامَ مَقَامَهُ غَيْرُهُ، فَجَازَ حَذْفُهُ، لكنَّهُ لَمَّا حُذِفَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ، تَفَرَّغَ العَامِلُ لَهُ فَعَمِلَ فيهِ عَمَلَهُ[3] فِي المَحْذُوفِ.

واعلمْ أنَّ التحقيقَ في ذلكَ المحذوفِ المقدَّرِ أنَّهُ مُعتدٌّ بِهِ منْ وجهٍ، غير معتدّ به منْ وجهٍ آخرَ.

أَمَّا[4] الاعتدادُ بِهِ، فَمِنْ جهةِ جوازِ مَا قامَ إلّا هندٌ تُتْرَكُ تَاءُ التأنيثِ وَأَمَّا عَدَمُ الاعتدادِ بهِ فَمِنْ جهةِ امتناعِ النَّصبِ في قَولِهِم: ما جَاءَنِي إلّا زيدٌ.

واعلمْ أَنَّ الفرّاءَ جَوَّزَ نَصْبَهُ عَلَى تقديرِ الفاعِلِ[5]، نَحو: مَا قَامَ إلّا زيداً[6]، وَذَلِكَ غَيرُ بعيدٍ، يدلُّ عليهِ تذكيرُ[7] الفِعْلِ و[8] تقديرُ المستثنَى مِنْهُ ضرورةً.

---

(١) في ت، ع، ف، ل: تقول.

(٢) في ل: وأمّا.

(٣) في ل: كلّه.

(٤) في ف: وأمّا.

(٥) مستدلاً بقولِ عُروةَ بن حِزام:

يُطالِبُني عَمّي ثَمَانِينَ نَاقَةً ... وَمَا لِيَ يَا عَفْرَاءُ إلّا ثَمَانِيا

الكافية ـ شرح الرضي ١: ٢٣٦، والخزانة ٣: ٣٧٥.

(٦) في ع: زيد.

(٧) في ل: بذكر

(٨) (الواو) ساقطة من ل.

قولهُ[1]: *(ومن ثَمَّ لم يَجُز ما زَالَ زَيْدٌ إلّا عَالِماً).*

أي: وَمِنْ أَجْلِ أنَّه لم يَجُزْ الاستثناءُ بإلّا في الموجَبِ، والمستثنى مِنْهُ غيرُ مذكورٍ إلّا أنْ يستقيمَ المعنى لم يَجُزْ أنْ يُقَالَ: مَا زَالَ زَيْدٌ إلّا عَالِماً، لأنَّ مَعْنَى ما زَالَ: ثَبَتَ بتقديرِ ثَبَتَ زَيْدٌ إلّا عَالِماً، فيصيرُ الاستثناءُ مُفرَّغاً في الواجِبِ مِنْ غَيْرِ استقامةِ المعنى، وهو غيرُ مُستقيمٍ.

قولُهُ: *(وَإِذا تَقَدَّرَ البَدَلُ عَلَى اللفظِ أُبدِلَ عَلى المَوضِعِ).*

اعلمْ أَنَّ البَدَلَ عَلَى اللفظِ إذا تَقَدَّرَ / ٥٩ و / تعيَّنَ البَدَلُ عَلَى المَحَلِّ، نَحو: ما جَاءَني مِنْ أَحَدٍ إلّا زيدٌ [فَإِنَّهُ يجوزُ نَصْبُ زَيدٍ][2] عَلَى الاستثناءِ وَرَفْعُهُ على البَدَلِ حَمْلاً على المحلِّ، ولمْ يجُزْ البَدَلُ على اللفظِ[3] لأَنَّهُ لو أُبدِلَ على اللفظِ لكانَ المبدلَ منهُ أعني أحداً في حكمِ الساقطِ، وإلّا مبطلةٌ معنىَ النّفي، فيكون تقديرُهُ حينئذٍ: جَاءَنِي مِنْ زيدٍ، فَيَلْزَمُ زيادةَ مِنْ في الإثباتِ وهيَ غيرُ جائزةٍ لأنَّها لتأكيدِ النّفي، وَإذا لمْ يجزْ البَدَلُ على اللفظِ تَعيَّنَ البَدَلُ مِنَ المَحَلِّ لأنَّ محلَّ أَحدٍ هوَ رفعٌ بِأَنَّهُ فَاعلُ جاءَنِي.

هذا عندَ سيبويهِ[4] وأتباعهِ، وَأَمَّا عندَ الأخفشِ فيجوزُ البدلُ فِي هذهِ الصورةِ من اللفظِ لجوازِ أنْ تُزادَ مِنْ في الإثباتِ عندَهُ، وَكَقَولِكَ: لا أَحدَ فيها إلّا

---

(١) (قوله) ساقطة من ل.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٣) زاد في ف: البدل.

(٤) الكتاب ١: ٣٦٢.

زيدٌ، فإنَّهُ لا يُمكنُ إبدالُ زيدٍ منْ لفظِ لا أحدَ، وإلّا لَزِمَ عَمَلُ إلّا، في المعارفِ، وهوَ غيرُ جائزٍ، وَلأنَّ لا أَحدَ في تقديرِ: لا منْ أحدٍ، لكونِهِ مبنيّاً عَلَى سُؤالِ سَائِلٍ سَأَلَ فَقَالَ: هَلْ مِنْ أَحَدٍ فِي الدَّارِ؟ فَكَانَ مِنْ حَقِّ[1] جوابِهِ أَنْ يُقَالَ: لا منْ أحدٍ في الدَّارِ، ليكونَ مُطابقاً، لكنَّهُ حُذِفَ استغناءً بذكرِهِ في السؤالِ عن[2] ذِكرِهِ في الجوابِ.

وَإذا كانَ[3]: لا أحدَ في تقديرِ لا منْ أحدٍ، لَمْ يجزْ البَدَلُ مِنْ لفظِهِ لِمَا ذكَرناهُ[4] فِي: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إلّا زيدٌ، وَلأنَّهُ لَوْ أُبدِلَ مِنْ لَفظِهِ لَزِمَ أَنْ تكونَ (لا) عامِلةً معَ انتقاضِ النَّفي بإلّا، وهيَ لا تعملُ إلّا للنَّفي.

وإذا تَعَذَّرَ البَدَل مِنَ اللفظِ، أُبدِلَ مِنَ المَحلِّ، لأنَّ مَحَلَّ: لَا أَحَدَ، رفعٌ بالابتداءِ، وكقولِكَ: مَا زيدٌ شيئاً إلّا شيءٌ لا يُعبأُ بِهِ.

وَإنَّما لمْ يكنْ إلّا بدلاً منَ اللفظِ، لأنَّهُ لَوْ أُبدِلَ من اللفظِ لزمَ اعمالُ (ما) مع انتقاضِ معنَى النّفي بإلّا، وَهُوَ باطلٌ، لأنَّهُ لا يعملُ إلّا لِمُشابَهَةِ[5] ليسَ فِي النَّفي، وَهذا لا يَلْزَمُ فِي لَيسَ، لأنَّهُ لا يَعمَلُ للنَّفي بَلْ يَعمَلُ للفعليةِ، وهيَ باقيةٌ عندَ انتقاضِ النَّفي بإلّا، وَلِهَذا جازَ أن يُقَالَ ليسَ زيدٌ إلّا قائماً، وإذا لم يجز البَدَلُ على لفظِهِ تعيَّنَ البدَلُ على مَحلِّهِ.

---

(١) ساقطة من الأصل ومن ز.

(٢) في ل: من.

(٣) زاد في ف: كذلك.

(٤) في ف: ذكره.

(٥) في ع: لمشابهته.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يقولَ: إنَّما جازَ الرفعُ حَملاً عَلَى محَلِّهِ، أَنْ لَوْ كَانَ مَحَلُّهُ رفعاً، وظاهِرٌ أَنَّهُ ليسَ كَذَلِكَ.

ويمكنُ أَنْ يُجابَ عنهُ، بِأَنْ يُقالَ: إِنَّ (ما) عامِلةٌ في المبتَدَإِ وَالخَبَرِ، فيكونُ خبرُها في الأصلِ خَبَرَ المبتدإِ، فيكونُ مرفوعاً حينئذٍ، فيكونُ بَدلاً منهُ محمولاً عليهِ، وَلَا يرِدُ النقضُ عَلَى ما ذكرنا بقولِهِ:

وَلا أَمْرَ لِلمَعْصِيِّ إِلَّا مُضَيَّعا[1]

لأنَّ مُضَيَّعاً حَالٌ مِنَ الضَّميرِ في الجَارِ والمجرورِ، ويُحْتَملُ أَنْ يكونَ استثناءً لا بدلاً مِنَ اللفظِ.

الاستثناء المجرور

قَولُهُ[2]: **(وَمَخْفُوضٌ بعدَ غيرِ [وسِوى وسِواءٍ، وبعدَ حاشَى في الأكثرِ][3])**.

---

(١) هذا عَجزُ بيتٍ للكلحبة العَرِيني اليَرْبُوعي، واسمهُ هُبيرة بن عبدمناف ابن عَرين، وصدرُ البيت:

أمرتُكُم أمري بمنعرجِ اللوى

ويروى: بمُنقَطِعِ اللوى. المفضليّات: ٣٢، والكتاب ١: ٣٧٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ٢٠٠، والخزانة ١: ٣٨٨ و٣: ٣٨٥.

(٢) ساقطة من ل.

(٣) في ع: إلى آخره.

إنَّما كانَ مخفوضاً بعدَ الثلاثةِ الأُوَلِ لكونِهَا أسماءً مضافةً إلى ما بعدَهَا ولا يكونُ ما بعدها إلاّ[1] مخفوضاً.

وَأمَّا الخفضُ بعَد حَاشَى فَلأَنَّهُ حَرفُ جَرٍّ بالاتّفاقِ وليسَ بِفعلٍ، وَلِهَذا لم تُوصلْ ما المصدريةُ بها كما وُصِلَتْ بِخَلا وَعَدَا، وَلَمْ تَدْخُلْ عَلَيهِ نونُ الوقايةِ معَ ياءِ المتكلّمِ كما في سائرِ الأفعالِ كقولِه:

مِنْ مَعْشَرٍ عَبَدُوا الصَّلِيبَ سَفَاهَةً
حَاشَاي إنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُورُ[2]

أي: مختونٌ.

وَإنَّما قَالَ: فِي الأكثرِ لأنّ المُبَرِّدَ قَالَ: إنَّهُ يكونُ فِعلاً معَ موافقتِهِ بِأنَّهُ حرفُ جرٍّ[3] فَنُصِبَ بعدَهُ عَلَى تقديرِ إضمارِ الفاعلِ، وقدْ جاءَ منصوباً مثلَ قولِهم: اللهمَّ اغفر لِي وَلِمَنْ سَمِعَ[4] حاشَى الشيطانُ وابنَ الإِصْبَعِ[5]. أي: جانبَ بعضُهم الشَّيطانَ، وَاستُدِلَّ عَلَى أنَّهُ يَقَعُ فعلاً باتّصالِ مَا المصدرية بِهَا في قولِهِ:

---

(١) ساقطة من ل.

(٢) ويروى صدره: فِي فِتيَةٍ جَعَلوا الصَّليبَ إلهَهم.

والبيت للمغيرة بن عبدالله الأسدي الملقّب بالأُقيشِر، لأنَّهُ كانَ أَحمرَ الوجهِ أقشرَ، وَهُوَ شاعِرٌ اسلاميّ. الهمع ٣: ٢٨٥، وضياء السالك ١: ١٢٣.

(٣) قال في المقتضب ٤: ٣٩١: (وما كانَ فِعلاً فحاشا وخلا، وإن وافقا لفظ الحرف).

(٤) زاد في ت: دعائي.

(٥) ويروى: (يسمع) مكان (سمع) و(أبا) مكان (ابن)، شرح المفصل لابن يعيش ٢: ٨٥، ورصف المباني: ١٧٩، ومغني اللبيب ١: ١٣١، وشرح الأشموني ٢: ١٦٥، وضياء السالك ٢: ٢٠٦.

رَأَيتُ النَّاسَ مَا حاشَى قُرَيْشاً ....[1]

ويُحذفِ الألفِ مِنهُ وَدخولهِ عَلَى حرفِ الجرِّ في قولهِ تَعالَى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾[2]، وَبقولِ النَّابِغَةِ[3]:

وَمَا أُحَاشِي مِنَ الأقوامِ مِنْ أَحَـدِ[4]

وَأجِيبَ عَنِ الأوَّلِ: بِأَنَّ ما زائدةٌ.

وعنِ الثانِي: بأَنَّ حرفَ الجرِّ يدخلُ على مثلِه في قَولِهِ:

فَـــلا وَاللهِ لَا يُـــلْفَى لِمَــا بِي

وَلا لِلِمَا[5] بِكُـمْ أبَـداً شِـفَاءُ[6]

---

(١) يروى (فَأَمَّا) مكان (رأيتُ)، وعجزه: فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُم جَمِيعا.

نَسَبَهُ العيني إلى الأخطل في شرح الشواهد ٢: ١٦٥، وينظر: المغني ١: ١٢٩، وشرح ابن عقيل ١: ٦٢٣، وشرح شواهد المغني ١: ٣٦٨، والخزانة ٣: ٣٨٧.

(٢) سورة يوسف: ٣١ و ٥١.

(٣) هو زياد بن معاوية بن ضَباب الذبياني وقيلَ: زياد بن عمرو بن معاوية شاعر جاهلي من شعراء الطبقة الأولى، توفي سنة ١٨ قبل الهجرة.

ديوان النابغة الذبياني ـ تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعارف بمصر ـ المقدّمة، والأغاني ٩: ١٦٢، وشرح الأشعار الستّة الجاهلية: ٣٢٧، وشرح القصائد العشر: ٣٠، والأعلام ٣: ٩٢.

(٤) صَدرُهُ: وَلا أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ.

الديوان: ٢٠.

(٥) في ل: بكما.

(٦) البيت لمسلم بن مِعْبَد الوالبي من شعراء الدولةِ الأموية، ويروى (وأبيك) مكـان (والله) و(بهم) مكان (بكم) و(دواء) مكان (شفاء). معاني القرآن للفرّاء ١: ٦٨، والمحتسب ٢: ٢٥٦، والخصائص ٢: ٢٨٢، والخزانة ٢: ٣٠٨ و ٥: ١٥٧.

فَزَادَ أحدَ الحَرْفَينِ وَأَدْخَلَهُ على مثلِهِ.

وَبِأَنَّ الحَذْفَ للتخفيفِ، وكثرة الاستعمال، كما يحذف الفاء من سوف تارة، والفاء والواو أخرى / ٥٩ ظ /.

وَعَنِ الثالثِ: بأَنَّ حاشَا يُحْتَملُ أَنْ يكونَ مأخوذاً مِن لفظِ الحرفِ، كما يُقالُ لَوْلَيتُ أي[١]: قُلْتُ لولا[٢].

اعراب غير

قَولُهُ: *(واعرابُ غَيرِ كاعرابِ المستثنىٰ بإِلّا على التفصيلِ)*.

اعلمْ أَنَّ غيرَ إذا استُعمِلَ للاستثناءِ يكونُ اعرابُهُ مثلَ اعرابِ الاسمِ الواقعِ بعدَ إلّا منْ وجوبِ النَّصبِ تارةً، وَوجوبِ البَدَلِ أُخرَى، وَجوازِهما أُخرَىٰ، تَقَولُ:

جَاءَنِي القومُ غيرَ زيدٍ.

وما جاءَني غيرَ زيدٍ أَحَدٌ.

وما جاءني أحدٌ غيرَ حمارٍ بالنَّصبِ في هذه الثلاثةِ لا غيرُ كما عَرَفْتَ في إلّا[٣]. وتقولُ:

ما جاءَني أَحدٌ غيرُ زيدٍ بالرفعِ على البدلِ والنَّصبِ على الاستثناءِ.

---

(١) في ل: لو.

(٢) في ل: لولىٰ.

(٣) في ل: الأمر.

وما جاءَني غيرُ زيدٍ بالرفعِ على الفاعليةِ.

وَهَاهُنا سُؤالٌ، وهوَ أَنْ يُقالَ: إنَّ الفِعلَ اللازمَ إنَّما نَصَبَ المُستثنى بعدَ إلّا بواسطتِها، فكَيفَ نَصَبَ غيراً هَاهنا بلا واسطةٍ؟

وَأُجيبَ عَنهُ بِأَنْ قِيلَ: إنَّما نَصَبَ الفِعْلُ اللازِمُ بغيرِ واسطةٍ [لِكَون (غير) مُشابِهاً للظرفِ من حيثُ الإبهامُ فَلَمّا أشبَهَهُ نَصَبَهُ الفعلُ بغيرِ واسطةٍ][1] كما نَصَبَ الظرفَ.

قولُهُ: (***وغيرُ صفةٌ [حُمِلَت عَلَى إلّا في الاستثناءِ كما حُمِلَتْ إلّا عَليها في الصفةِ إذا كانت تابعةً لِجَمْعٍ منكورٍ]***[2]).

إعلمْ أنَّ أصلَ (إلّا) للاستثناءِ، وأصلَ (غيرِ) للصفةِ، ثُمَّ أنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يستعيرُ من الآخرِ حكمَ صاحبِهِ، لكونِ قُربِ[3] معنى كلِّ واحدٍ منهما من الآخرِ. والدليلُ على أنَّ أصلَ غيرِ الصِّفَةِ[4] أنَّ كُلَّ موضعٍ يكونُ فيهِ الاستثناءُ يجوزُ أن يكونَ للصِّفَةِ من غيرِ عكسٍ.

أمّا الأوّلُ، فَظَاهِرٌ.

وَأمّا الثاني، فَلأنَّهُ يَصدُقُ قَولُنا: عِندِي دِرْهَمٌ غيرُ زائفٍ، ورجلٌ غيرُ عاقلٍ.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) في ع: إلى آخره.

(٣) في ل: قرين.

(٤) في ع، ف: هو الصفة.

فَإنَّ (غيرَ) هَاهُنا لا يمكنُ أنْ تَكونَ إلّا صِفَةً، لأنّ الزائفَ ليسَ بعضَ الدِّرهَمِ، ولا العاقلَ بعضُ الرجلِ، والمستثنَى يجبُ أن يكونَ بعضَ[1] المستثنىٰ منه، لكونِ الاستثناءِ إخراجَ بعضٍ من كلٍّ.

والدليلُ على أنَّ أصلَ (إلّا) للاستثناء دونَ الصفة [إنّها لا تكونُ][2] صفةً إلّا إذا تَعَذَّرَ حملُها على الاستثناءِ، والفرقُ بَينَهُما إذا كانتا صفتينِ وبينَهُمَا إذا كانَتا للاستثناءِ، {أَنَّهما إذا كانَتا صِفَتَينِ لمْ يُوجبا [لغيرِ الموصوف بهما شيئاً][3] وَلَمْ يَنفيا عنهُ شيئاً لأنَّهما مَذْكُورتانِ عَلَى سبيلِ التعريفِ، وَإذا كانَتا للاستثناءِ}[4] أَوجبتا لغيرِ المُستثنَى مِنه شيئاً أو سلبتا عنهُ شيئاً.

تقولُ في غيرِ إذا كانتْ صفةً: مررْتُ برجلٍ غيرِكَ، وَقالَ تَعالَى[5]: ﴿لَا يَسْتَوِي ٱلْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤمِنينَ غَيرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾[6] وَهُوَ يَحتَمِلُ ثلاثَةَ أوجهٍ: الرفعُ[7] على أنَّهُ صفةٌ للقاعِدونَ[8].

---

(١) في ع، ف: بعضاً من.

(٢) في ل: إنّما يكون.

(٣) في الأصل، وفي ز، ل: الموصوف، وفي ل: بغير الموصوف بهما شيئاً.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ز.

(٥) في ز: وقال الله تعالى.

(٦) سورة النساء: ٩٥.

(٧) وبه قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وعاصم. التيسير: ٩٧، والبحر المحيط ٣: ٣٣٠.

(٨) اعراب القرآن للنحاس ١: ٤٤٧، ومشكل اعراب القرآن ١: ٢٠٦، والبيان في اعراب القرآن ١: ٢٦٤. والصحيح أن يقول: للقاعدين. إلّا أنّه التزم بلفظ الكلمة في الآية الشريفة.

والجرّ[١] على أنّهُ[٢] صفةٌ للمؤمنينَ[٣].

والنّصبُ[٤] على الاستثناءِ[٥].

وَإنّما حُمِلَتْ إلّا على غيرِ في الصفة إذا كانتْ بعدَ جمعٍ منكورٍ غيرِ محصورٍ لِتَعَذُّرِ الاستثناءِ، وإذَا تَعَذَّرَ الإستثناءُ حُمِلَ عَلَىٰ غَيْرِ في الصِّفَةِ.

وإنّمَا تَعَذَّرَ الإستثناءُ حينئذٍ، لأنّ الاستثناءَ اخراجُ شيءٍ عن شيءٍ، لَولا إخرَاجُهُ عنهُ[٦] لَوَجَبَ دخولُه فيهِ.

وَإذَا كانَتْ تابعةً لجمعٍ منكورٍ غيرِ محصورٍ لمْ يَجبْ دخولُ المستثنىٰ فيهِ، لِعَدمِ وجوبِ كونِهِ للاستغراقِ.

وَإنّمَا قيّدَ[٧] الجمعَ بقولِه: (منكورٍ)[٨] لأنّه لو كانَ مُعَرَّفاً بلامِ التَّعريفِ لَجَازَ الاستثناءُ لكونِهِ حينئذٍ للاستغراقِ وَإنَّمَا قُيِّدَ[٩] بقولِهِ غيرِ محصورٍ لأنّهُ لو كانَ محصوراً لَجَازَ الاستثناءُ، نَحو:

---

(١) وبه قرأ الأعمش وأبو حيوة. مشكل اعراب القرآن ١: ٢٠٦، والبحر المحيط ٣: ٣٣٠.

(٢) في ع: أنها.

(٣) أو بدل منهم. البيان ١: ٢٦٥.

(٤) وبه قرأ نافع وابن عامر والكسائي. التيسير: ٩٧.

(٥) أو الحال. مشكل اعراب القرآن ١: ٢٠٦، والكشف ١: ٣٩٦، والبيان ١: ٢٦٥.

(٦) في ل: منه.

(٧) في ف: قيده.

(٨) في ز: منكور غير محصور.

(٩) في ف: قيده.

لفلانٍ عليَّ عَشَرةٌ إلّا واحداً، ومِثاله قولُهُ تَعَالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[١]، أي: غيرُ اللهِ لَفَسَدَتَا، وَلَا يجوزُ الاستثناءُ هَاهُنا، لكونِهِ تابعاً لجمعٍ منكورٍ غير محصورٍ، وَلأَنَّهُ لو جازَ الاستثناءُ لكَانَ معناهُ: لَوْ كَانَ فيهما آلهةٌ مستثنى منهم اللهُ لَفَسَدَتا [وَهذا لا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لو كَانَ فيهما آلهةٌ غيرُ مستثنى منهم اللهُ لَفَسَدَتا][٢]، وإذا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَلْزَمْ مِنْهُ التوحيدُ، وهوَ المطلوبُ من هذهِ[٣] الآية.

فإنْ قيلَ: سَلَّمنَا أَنَّهُ لا يجوزُ النَّصبُ عَلَى الاستثناءِ، لَكن لِمَ لا يجوزُ البدلُ، وحينئذٍ لَمْ يكنْ صِفَةً.

[قُلنَا: لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ البدلَ فِي المُوجَبِ غيرُ جائزٍ][٤] لِفسادِ المَعنى[٥].

وَذَهَبَ بعضُهم إلى جوازِ حملِ إلّا عَلَى الصفَةِ مَعَ جوازِ الاستثناءِ[٦] / ٦٠ و / كقولِهِ:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ ـ لَعَمْرُ أَبِيكَ ـ إِلَّا الفَرْقَدَانِ[٧]

---

(١) سورة الأنبياء: ٢٢.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٣) كلمة (هذه) ليست في ل.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في الأصل، ولا في ز، ل.

(٥) (لفساد المعنى) ساقطة من ف.

(٦) ذهب الأخفش هذا المذهب. معاني القرآن للأخفش ١: ١١٥.

(٧) نسب البيت إلى عمرو بن معد يكرب الزبيدي وإلى حضرمي بن عامر وسوار بن المضرب. ديوان عمرو بن معد يكرب ـ تحقيق هاشم الطعان ـ بغداد: ١٨١، والكتاب ١: ٣٧١، معاني القرآن للأخفش ١: ١١٦، ←

أي: غيرُ الفَرقَدينِ، وَهُوَ شاذٌّ عِندَ الأولينَ.

والفرقُ بينَ (إلّا) في الصِفَةِ، وبينَ (غيرِ) فيها، أَنَّ (إلّا) في الصفةِ لا تجيءُ إلّا تابعاً، و(غيرُ) [تجيءُ تابعاً و][1] تجيءُ غيرَ تابعٍ، فلوْ قلتَ: لو كانَ مِنهما إلّا اللهُ لم يَجُزْ كَما جَازَ: لو كانَ فيهما غيرُ اللهِ.

اعراب سِوى وسَواء

قولُهُ: *(واعرابُ سِوى وسَواءِ النَصبُ عَلَى الظرفِ عَلَى الأصحِّ)*.

اعلمْ أنّ سُوى بمعنى غير تقولُ: هَذَا سِوى زيدٍ، أَي: غيرُهُ وهيَ تقصرُ وتُمَدُّ. أمّا[2] إذا قُصِرَتْ فبالضمِّ والكَسرِ، وَأَمَّا إذا مُدَّتْ فبالفتحِ لا غَيْرُ، وتستعملُ أيضاً كغيرِ، كما في قَولِهِ تعالَى: ﴿مَكاناً سُوىً﴾[3] هذا إذا كَـانَتْ مستعملةً لغـيرِ الاستثناءِ، أَمَّا إذا استعملتْ في الاستثناءِ كانتْ ظرفاً لِكونِهَا بِمعنَى بـدلٍ وَمكـانٍ، وَالمكانُ ظَرْفٌ، تَقُولُ: [جَاءَنِي القومُ سُواكَ أَي: جاءَنِي][4] القومُ مَكانَك[5]، إلّا أَنَّ

← والمقتضب ٤: ٤٠٩، والحماسة للبحتري، مصر: ٢٣٤، وأمالي المرتضى ٢: ٨٨، والإنصاف ١: ١٥٧ ـ المسألة ٣٥ ـ، ورصف المباني: ٩٢، والخزانة ٣: ١٢١.

(١) زيادة من ت.

(٢) في ع، ف: وأمّا.

(٣) سورة طه: ٥٨.

(٤) المحصور بين المعقفتين ساقط من ل.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ١: ٣٧٧: (... وأمّا أتاني القوم سواك فزعم الخليل أنّ هذا كقولك أتاني القوم

الفرقَ بينَ المكانِ وسُوىٰ، أَنَّ فِي سُوى معنى الاستثناءِ، وليسَ في المكانِ ذلكَ.

والذي يَدلُّ على أَنَّ سوى ظرفٌ، وقوعهُ صلةً للموصوفِ في قولكَ: جاءني الذي سُواكَ، إذ هُوَ كقولِكَ: جاءَنِي الذي أمامَكَ.

والذي يَدُلُّ على وجودِ معنَى الاستثناءِ فيه قولكَ[1]: أتاني القومُ سُواكَ فإنَّهُ كقولِكَ: أتاني القومُ إلّا إيّاكَ.

والفرقُ بينَ غيرِ وسُوىٰ، أَنَّ [سُوى تَقَعُ ظرفاً، وغيرُ لا][2] تقعُ ظرفاً.

وقدْ ذهَب قوم إلى أَنَّ سُوى كغيرِ في كونِهِ اسماً صريحاً[3]، واستدلّوا بقولِهِ:

.... وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهلِهَا لِسُوائِكَـا[4]

وَبقولِهِ:

فَــلَمْ يَـبْقَ مِـنْهَا سُـوى هَـامِدٍ ....[5]

← مكانك وما أتاني أحد مكانك، إلّا أنّ في سواك معنى الاستثناء.).

(١) في ع، ل: كقولك.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة ١: ١٨٨: (قال أبو الحسن: وأخبرني بعض النحويين أنّه سمع العرب يقولون: ارقبني في سوائِهِ فأجراه مجرى غير وجعله اسماً). وممّن ذهب هذا المذهب أبو الفتح بن جني، والزجّاجي وابن مالك. الخصائص ٢: ٣٦٩، والهمع ٣: ١٦١، وضياء السالك ٢: ٢٠٠.

(٤) عجز بيت للأعشى، صدره:

تَجَانَفُ عَنْ جُلِّ اليَمَامَةِ نَاقتِي

ويروى: (أهل) و(جو) مكان (جُلّ) و(عدلت عن أهلها) مكان (قصدت من أهلها) وتجانف أصله تتجانف، أي: تميل. الديوان: ٨٩، والكتاب ١: ١٣ و٢٠٣، والمقتضب ٤: ٣٤٩، والهمع ٣: ١٦٢، والخزانة ٣: ٤٣٥.

(٥) صدر بيت لأبي ذؤيب الهذلي وعجزه: وَسُفعُ الخُدودِ معاً والنُّوِيُّ.

←

وبقولِهِ:

وَلَمْ يَبْقَ سُوى العدوا نِ دِنَّاهم كَما دَانوا[1]

وهوَ غيرُ بعيدٍ عن الصوابِ، وَعِنْدَ سيبويهِ شاذٌ[2].

لا سيّما

واعلمْ أَنَّ النُّحاةَ عَدُّوا (لا سِيَّما) مِنْ كلماتِ الاستثناءِ نظيرةَ لَيْسَ، وَلَا يكونُ، وَهيَ مركبةٌ مِنْ (لا) و(سيّ) غيرَ أَنَّ المرادَ منهُ التعظيمُ، والتفضيلُ والتخصيصُ، ويروىٰ بعدَهُ[3] الرفعُ و[الجرُّ والنّصبُ][4] قليلاً[5]، نحو: لا سيّما زيداً، بالرفع والجرّ والنّصب[6].

أمّا الرفعُ، فعلى أن تجعلَ (ما) بمعنى الذي، ويكونُ العائدُ محذوفاً، وخبرُهُ أيضاً محذوفاً، وتقديرُهُ: لا سيَّ الذي هو زيدٌ موجودٌ.

← ويروى: (وغير الثمام وغير النوءي). والهامد: الرماد، وسفع الخدود، يعني: الاثافي، والنُّوءي: جَمْع نُوءيٍ. ديوان الهذلي ١: ٦٦، والحجّة لأبي علي ١: ١٨٩، والخصائص ٢: ٣٦٩.

(١) للفند الزماني واسمه شهل بن شيبان، وهو شاعر جاهلي. ديوان الحماسة: ٣٠، والهمع ٣: ١٦١، والخزانة ٣: ٤٣١.

(٢) الكتاب ١: ١٣ و ٢٠٢ـ٢٠٣.

(٣) في ل: بعدها.

(٤) في ل: النصب والجرّ.

(٥) ساقطة من ل.

(٦) في ل: النصب والجرّ.

والجرُّ على أنَّ سِيّاً مضاف[1] إلى زيدٍ، وهوَ نكرةٌ بِمعنَى مِثلٍ، وَلِهذا تَـعملُ[2] فيهِ (لَا)، و(مَا) زائدةٌ، وخبرُهُ محذوفٌ، وَتَقديرُهُ: لا سيَّ زيدٍ موجودٌ، بِمَعنَى لا مِثْلَ.

والنصبُ عَلَى أَنَّهُ تَشْبيهٌ بالمفعولِ بهِ.

وقال صاحبُ الغُرّةِ[3]: لا أعرف[4] للنّصبِ وَجْهاً[5]، وَإِنَّما قَاسُوهُ عَلَى[6]:

.... وَلَا سِيَّما يوماً بِدَارةِ جُـلْجُلِ[7]

فيوماً هَاهُنا منصوبٌ على الظرفِ، وَقيلَ: إنّ يوماً هاهنا ليسَ بظرفٍ، بلْ هو منصوبٌ على التشبيهِ بالمفعولِ بهِ[8].

---

(١) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ف: مضافاً.

(٢) في ف، ل: عمل.

(٣) في ت: العدّة، وفي ل: العزّة، وكتاب الغرّة هو شرح اللمع لابن الدهّان وتقدّمت ترجمته ١: ٣٣٩.

(٤) في ع: لا اعراب.

(٥) قال في خزانة الأدب ٢: ٤٤٦: وَقَال ابنُ الدّهانِ: لا أعرف له وَجهاً.

(٦) في ع، ف: على قوله.

(٧) من معلّقة امرئ القيس، وصدره:

ألا رُبَّ يومٍ لَكَ مِنْهُنّ صالحٍ

الديوان: ١٠، وشرح المعلّقات السبع: ٨.

(٨) للنحاة المتقدّمين على ابن الدَّهان والمتأخّرين عنه كلام في لا سيّما مُلَخَّصه أنَّ الإسم الذي يأتي بعدها إذا كان نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه:

١ ـ الجرّ: وهو أعلاها على أنَّ سيَّ مضاف والإسم بعدها مضاف إليه وما زائدة.

٢ ـ الرفعُ: وهو أقلّ على أن يعرب خبر مبتدأ محذوف.

٣ ـ النصبُ: وهو الأقل على أنْ يكونَ منصوباً بالفعل المحذوف الذي تقديره أعني أو أنْ يعربَ تمييزاً.

وإنْ كانَ معرفةً فقد اتّفقوا على جواز جرّه ورفعهِ واختلفوا في جواز نصبه فمن جعل النـصب عـلى ←

واعلمْ أنَّ في جعل لا سيّما منْ كلماتِ الاستثناءِ نظراً منْ وجهينِ:

أحدُهما: إنّه[1] لا يُخرِجُ ما بعدَهُ مِنْ حُكْمِ ما قبْلَهُ، بَلْ يُخَصِّصُهُ، ألَا ترَى أنَّكَ إذا قُلْتَ: جاءَنِي القومُ لا[2] سيّما زيداً فَلَيسَ مَعْنَاهُ معنَى إلّا زيداً علَى أنَّ زيداً يكونُ خارجاً مِن حكمِ المَجيءِ؟ وَإنّما مَعْنَاهُ: جاءَنِي القومُ مخصوصاً زيدٌ بالمجيءِ مِنْ بَينِهِم، وَيُفيدُ أَنَّهُ ليسَ مِمَّنْ تركَ[3] زيارتِي والمجيءِ إليَّ، لِما بيني وبينَهُ من التقارُبِ والاختصاصِ.

والثاني: دخولُ الواوِ عليهِ[4]، نَحو: جاءَنِي القومُ ولا سيّما زيداً، إذِ الواوُ لا يُحمَلُ عَلَى الزيادَةِ فَيبقَى أَنْ يكونَ إمّا للعطفِ وَإمّا للحالِ، وأيّاً ما كانَ لمْ يكنْ للاستثناءِ.

وَقَدْ يحذفونَ[5] منهُ [لا و][6] يُخفِّفونَ مِنهُ ياءَ (سيِّ)، وَلم يضيفوهُ فيقولونَ سِيَما

← تقدير الفعلِ جوّز نصبه ومن جعله على التمييز منع نصبه لأنّ التمييز لا يكون إلّا نكرة.

ينظر: شرح القصائد العشر: ١٧، وشرح المفصل ٢: ٨٦، والكافية شرح الرضي ٢: ٢٤٩، وشرح ابن عقيل ١: ١٦٦، والهمع ٣: ٢٩١، والخزانة ٢: ٤٤٤.

(١) (إنّه) ساقطة من ل، وفي ت: لأنّه.

(٢) (لا) ليس في ع.

(٣) في ف: يترك.

(٤) في ل: على.

(٥) في ع: يحذون.

(٦) في ل: ولا.

والأمرُ كذا[١]، ولعلَّ المُصَنِّفُ لَمْ يَذكُرْهُ لِما ذَكَرْنَا.

وَاعلمْ أَنَّهُ يظهرُ مِنْ هذهِ الأبحاثِ أَنَّ أدواتِ الاستثناءِ سِتَّةُ أضربٍ:

أَحَدُهَا[٢]: حَرْفٌ محضٌ، وَهُوَ إلاّ.

وثانيها: اسمٌ محضٌ وَهُوَ[٣] غيرُ وسُوىٰ وسِواء.

وثالثُها: فِعلٌ محضٌ، وهو ليسَ، ولا يكونُ، / ٦٠ ظ / وما خَلاء، وما عدا، خلافاً للأخفشِ.

ورابعها: دائرٌ بينَ الفعلِ والحرفِ، وهو خَلا وَعَدَا.

وخامِسُها: متّفقٌ على حرفيّته، ومختلفٌ في فعليّته، وهو حاشا.

وسادِسها: مُركَّبٌ مِنَ الإسمِ والحَرْفِ، وَهُوَ لا سِيّما.

هذا تقريرُ ما في الكتابِ في الاستثناءِ.

وَبقِيَ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّهُ قدْ يقعُ الفعلُ موقعَ المستثنىٰ فيقالُ: نشدتُكَ باللهِ إلّا فعلتَ، والمعنىٰ: مَا أطلبُ مِنْكَ إلّا[٤] فِعْلَكَ.

وعن ابن عباسٍ[٥] [رضي الله عنه][٦]: (بالإيواء والنّصر إلّا جلستم)[٧].

---

(١) في ع: كذلك.

(٢) ساقطة من ف.

(٣) (هو) ساقطة من ل.

(٤) زاد في ل: الطلب.

(٥) هو عبدالله بن عباس بن عبدالمطّلب، توفي سنة ٦٨ هـ. انظر: الإصابة لابن حجر، ط ـ بيروت ٢: ٣٣٠.

(٦) العبارة غير واردة في ت، ع، ف، ل، وفي ز: (رض).

(٧) يروى أنّ ابن عباس دخل على بعض الأنصار في وليمة فقاموا اجلالاً له، فقال: بالإيواءِ والنصرِ إلّا

وينبغي أن تعلمَ أيضاً أَنَّ المستثنى قدْ يحذفُ تخفيفاً نحو قـولِهِم[1]: ليسَ إلّا وَليسَ غيرُ.

وَأَنْ تَعلمَ أيضاً أَنَّ (إلّا) يتوسّطُ بينَ المبتدإِ والخبرِ، نَحو: ما زيدٌ إلّا قائمٌ، وبينَ الصفةِ والموصوفِ، نحو: ما مررتُ بأحدٍ إلّا زيدٌ خيرٌ منهُ.

فما بعدَ (إلّا) جملةٌ ابتدائيّةٌ وقعتْ صفةً لأحدٍ، و(إلّا) لَغوٌ في اللفظِ مُوطِئةٌ[2] في المَعنَى، وبينَ الحالِ وذِي الحالِ، نَحو: ما مررتُ بالقومِ إلّا زيدٌ خـيرٌ مِـنْهُم بـالواوِ وبتركهِ[3].

وَينبغي أَنْ تَعلَمَ أَيضاً أَنَّ الاستثناءاتِ إذا تَعَدَّدَتْ فَإِنْ كَانَ البَعْضُ معطوفاً على بعضٍ بحرفِ العطفِ، كانَ الكلُّ[4] عائداً إلى المُستثنى مِنهُ، نَحـو: لِـفلانٍ عـليَّ عَشَرَةٌ إلّا أربعةً، وَإلّا خمسةً.

وإنْ لمْ يكنْ كَذلِكَ، فلا يخلو مِنْ أَنْ يكونَ الاستثناءُ الثانِي أكثرُ من الأوّلِ، أو مساوياً لهُ، أو أقلُّ منهُ.

فإنْ كانَ الأولينِ عَادَ أيضاً إلى الأوّلِ لامـتناعِ كـونِ الثـاني اسـتثناءً مِـنَ الاستثناءِ الأوّلِ، نَحو:

← جلستم. مشيراً إلى ما ورد بحقّهم في القرآن الكريم من قوله تعالى: ﴿والذين آووا ونصروا﴾ (الأنفال: ٧٢ و ٧٤). انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢: ٩٥.

(١) زاد في الأصل، وكذلك في ز: نحو.

(٢) في ف: معطية.

(٣) في ز: وتركه.

(٤) انظر ١: ١١٩.

لِفلانٍ عَليَّ عَشَرَةٌ إلّا أربعةٌ إلّا[١] خمسةٌ [أو إلّا أربعةٌ][٢].

وَإنْ كَانَ الثالثَ: فَلا يخلو مِنْ أَنْ يعودَ إلى الأوّلِ، أو إلى المستثنىٰ منهُ أَو إلى كِلَيْهِمَا، والأولَى أنْ يعودَ إلى الأوّلِ لكونِه أقْرَبَ مِنهُ.

واعلمْ أَنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ الاستثناءِ عَلَى العامِلِ، فَلا يُقالُ: إلّا زيداً قامَ القومُ، إمّا لِضَعْفِ العاملِ أَو تشبيهاً بواوِ المصاحبةِ، وَإمّا لأنهُ قَدْ يَقَعُ بدلاً ويمتنعُ تقديمُ البدلِ عَلَى المبدلِ مِنهُ.

واعلمْ أيضاً أنّ المستثنىٰ قدْ يكونُ مفعولاً بهِ[٣]، نَحو: قامَ القومُ عَدَا زيداً، لأنّ عدا فعلٌ متعدٍّ كجاوزتُ، وَقَدْ يكونُ خبراً، نَحو: قَامَ القومُ ليسَ زيداً، ولا يكونُ عمراً، وَقَدْ يكونُ مُخْتَلَفاً فِيهِ[٤]، نَحو: قَامَ القومُ إلّا زيداً فزيدٌ عندَ قومٍ مفعولٌ بِهِ صريحٌ، لكونِ قَامَ متعدّياً[٥] بِحَرْفِ إلّا، نَحو: أَكْرَمْتُ زيداً.

وعندَ قومٍ مُشَبَّهٌ بالمفعولِ بِهِ لأَنَّهُ يعمَلُ فيهِ المعنى، نَحو: القَومُ اخوتُكَ إلّا زيداً، والمفعولُ بهِ الصريحُ لا يعمَلُ فيهِ المَعنَى.

---

(١) في ت: وإلّا.

(٢) ساقطة من ت.

(٣) (به) ليس في ز.

(٤) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٥) في الأصل: متعدٍ.

خبر كان وأخواتها

قَولُهُ: (*خَبَرُ كانَ وأخواتِها*[1] *هو المسنَدُ بعدَ دُخولِها*).

فقوله:

(*المسنَدُ*) شاملٌ لغيرِهِ، وبقولِهِ: (*بعدَ دُخولِها*) خرج ما عداهُ، نحو كانَ زيدٌ قائماً.

حكمه

قَولُهُ: (*وَأَمْرُهُ كأمرِ خبرِ المبتدإِ وَيَتَقَدَّمُ معرفةً*).

اعلمْ أَنَّ أمرَ خَبَرِ كانَ وأخواتِها كأمرِ خبرِ المبتدإِ في وقوعِهِ مفرداً وجملةً خبريةً، وفي اشتمالِ الجملةِ عَلَى ضميرٍ يعودُ إلى المبتدإِ وَفِي سائرِ الشَّرائِطِ المُعتَبَرةِ في خَبَرِ المبتدإِ إلّا في شيء واحدٍ، وهوَ أَنَّ المبتدأَ والخبرَ إذا كَانا معرفتينِ أو متساويينِ في القُرْبِ والبعدِ مِنَ المعرفةِ والنكرةِ، فإنَّهُ يمتنعُ تقديمُ الخبرِ عَلَى المبتدإِ لِأنَّهُ لَوْ قُدِّمَ لالتبسَ المبتَدأُ بالخَبَرِ، وَأَمّا خَبَرُ كانَ فيجوزُ تقديمُهُ عَلَى اسمِهِ، نَحو: كانَ أخاكَ صديقُكَ، وكانَ خيراً مِنْ زيدٍ شرٌّ من عمرٍو، لِعدَمِ الالتباسِ، لِتَغايُرِهِمَا فِي الاعرابِ الظاهرِ في اللفظِ.

---

(١) في الأصل، وفي ز: أخواته.

استدراك المصنف على ابن الحاجب

واعلمْ أَنَّ قولَهُ: (وَيَتَقَدَّمُ معرفةً) عَلَى اطلاقِهِ ليسَ بجيّدٍ لِانَّهُما لَوْ كانَا مقصورَيْنِ، نَحو: كَانَ عيسى موسى لامتنعَ التقديمُ بَلْ تَعيَّنَ الأولُ للاسمِ والثاني للخبرِ خيفةَ اللبسِ إلّا عِندَ قرينةٍ معنويةٍ أو لفظيةٍ كَمَا ذَكَرْنَا فِي بابِ الفاعِلِ والمَفعُولِ.

وَاعلمْ أَنَّ ظاهرَ كَلامِ المُصَنِّفِ يقتضِي أَنَّ حُكمَ خبر كانَ / ٦١ و / كَحكمِ خبرِ المبتدإِ، إلّا فِي شيءٍ ذَكَرَهُ، وَلَيسَ كَذَلِكَ لِانَّ خبرَ المبتدإِ يصلُحُ أَنْ يَكونَ فِعلاً ماضياً، وَلَا يَصلُحُ أن يكونَ خبرَ هذا البابِ عِندَ الاكثرينَ.

أَمَّا مَعَ كانَ فلدلالةِ كانَ عَلَى المُضيّ، نَعمْ لَوْ أَدْخَلْتَ عَلَيهِ (قَدْ) أَوْ عَلَى خَبَرِهِ فَقُلْتَ: كَانَ زَيدٌ قَدْ قَامَ لَحَسُنَ، لِتَقْرِيبِ (قَدْ) إِيَّاهُ مِنَ الحَالِ وَقَدْ جَوَّزَهُ ابنُ دُرستويهِ[1] مُطلقاً.

وَأَمَّا بقيةُ أخواتِ كَانَ فللتناقضِ[2]، لأنَّ مدلولَ خبرِهَا واجبُ الثبوتِ [أَوِ

---

(١) هو عبدالله بن جعفر بن دُرستويه النحوي أخذ عن المُبرِّد وأقام في بغداد إلى حين وفاته في سنة ٣٤٧هـ طبقات النحويين واللغويين: ١١٦، ونزهة الالباء: ٢١٣، وانباه الرواة ٢: ١١٣، وبغية الوعاة ٢: ٣٦.
واقرأ عنه كتاب: ابن درستويه لعبدالله الجبوري ـ مطبعة العاني ـ بغداد.

(٢) في ل: فيتناقض.

السّلبِ فِي الحالِ][1]، وَمَدْلُولُ الفعلِ الماضي غَيرُ واجبِ الثبوتِ أَو السَّلْبِ فِي الحالِ، فَلَو اجتمعا لَزِمَ اجتماعُ النقيضينِ، اللهمَّ إِلّا إِنْ وَقَعَ خبرُ هذهِ الافعالِ شرطاً [فَجَازَ حينئذٍ][2] أَن يقعَ المَاضي خبراً لهذِهِ الافعالِ، لِكونِها للاستقبالِ، تَقولُ: صارَ زيدٌ إن قمتُ قامَ، وَأَصبحَ بَكرٌ إِنْ خرجتُ خَرَجَ.

ويخالِفُ خبرُ هذا البابِ خبرُ المبتدإ فِي شيءٍ آخرَ، وَهُوَ أَنَّ الخبرَ المفردَ المُشتَمِلَ عَلَى مالَهُ صدرُ الكلامِ يقعُ خبراً عَنِ المبتدإِ، نَحو: أينَ زيدٌ وكيفَ عمرٌو، ولا يقعُ خبراً عن بعضِ هذهِ الافعالِ، وَهُوَ: مَازَالَ، وَمَابَرِحَ، ومَافَتِئَ، وَمَا انفَكَ، وَمَادَامَ، وليسَ.

أَمَّا مازالَ إِلى مَاانفكَّ فَلِإنَّها أَمَّا أَنْ يَتقدَّمَ عَلَيهِ، نَحو: مَازَالَ أين زيدٌ؟ أَوْ لَمْ يَتقدَّمْ عَلَيهِ، نَحو: أَينَ مَازالَ زيدٌ؟ وأَيّاً ما[3]كانَ لا يقعُ خبراً لها.

أَمَّا إِنْ تَقَدَّمَتْ فلِانَّهُ يَلْزَمُ عملُ مَا قَبْلَ الاستفهامِ فِيهِ، وأَمَّا إِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيهِ، فَيَلْزَمُ تَقَدُّمُ خَبرِهَا عَلَيهِ، وَكَذَا القولُ فِي مَادَامَ.

وأَمَّا ليسَ، فلأَنَّهُ لَوْ تَقَدَّمَتْ عَلَى الاستفهامِ لَزِمَ أَنْ لا يقعَ الاستفهامُ في صدرِ الكلامِ، وَإِنْ تَقَدَّمَ الاستفهامُ عَلَيها لَزِمَ تقدُّمُ خبرِهَا عَلَيهَا[4]، وَهُوَ لَمْ يَجُزْ عندَ قومٍ، وَإِنْ جوَّزنا تَقَدُّمَ خَبَرِهَا عَلَيها، لَمْ يَجُزْ هُنَاكَ، لِعَدَمِ الفائِدَةِ.

---

(١) في ت، ف، ل: في الحال أو السلب.

(٢) في ت، ع، ل: فحينئذ جاز.

(٣) في ع: ايما، ل: انما.

(٤) (عليها) ساقطة من ع.

وَاعلمْ أَنَّ اسمَ هَذَا البابِ لا يجـوزُ فِـيهِ أَن يَكـونَ مـعنَى الشرطِ أَوْ مـعنى الاستفهامِ، نَحو: مَنْ يقمْ أَقمْ مَعَهُ[١]، وَمَنْ أَخوكَ؟ إِذِ الشرطُ والاستفهامُ لَهُمَا صدرُ الكلامِ، نَعمْ أجازوا دخولَهَا عَلَى ما فيهِ معنَى الشّرطِ عَلَى تقديرِ أَنْ يكـونَ اسمُـها ضميرَ الشَّأنِ والحديثِ، نَحو: كَانَ مَنْ يَقُمْ أَقمْ مَعَهُ، إِذِ الشرطُ يَقَعُ[٢] خبراً[٣] عـنْ ضميرِ الشَّأنِ، وَلَمْ يجوزوا[٤] دُخولَهَا عَلَى الجُملَةِ الاسـتفهاميةِ[٥] عَـلَى تـقديرِ أَنْ يكونَ اسمُها ضميرَ الشأنِ، نحو: كانَ مَنْ أَخوكَ؟ إِذ الجملةُ الاستفهامية لا تقع خبر بابِ كانَ.

حذف عامله

قولُهُ: (*وَقَدْ يُحذَفُ عامِلُهُ [فِي مثلِ*[٦]: *(الناسُ مجزيونَ باعمالِهم ان خيراً فخيرٌ)*[٧]، *ويجوزُ فِي مِثلِها أربعةُ أوجهٍ]*[٨]).

---

(١) ساقطة من ع، ل.

(٢) (يقع) ليست فى: ل.

(٣) في ت: خبران.

(٤) في ف: يجوز.

(٥) في ف: الاستفهام منه.

(٦) زاد في الأصل، وفي ت، ز، ع، ل: قولهم.

(٧) وباقي النّص: وإن شراً فشرّ. انظر: مجموع مهمات المتون: ٣٩٦.

(٨) في ع: إلى آخره.

اعلمْ أَنَّ كانَ قَدْ تُحذَفُ[١] وَهِيَ مرادةٌ[٢] عاملةً[٣] كقولِهِ[٤]: إنْ خَنْجَراً فَخَنْجَرٌ، وإنْ سيفاً فسيفٌ. وَمنهُ قَولُهم[٥]: الناسُ مجزيونَ باعمالهم، إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شراً فشرٌّ[٦].

وَيَجوزُ فِي مثلِ هذهِ المسألةِ أربعةُ أوجهٍ مِنَ الاعرابِ:

أَحدُهَا: نصبُ الاولِ وَرَفْعُ الثانِي، وَهُوَ أجودُهَا.

والثاني: عكسُ الاولِ، وهو أضعفُها.

والثالثُ: نَصْبُها جميعاً.

والرابعُ: رَفعُها جميعاً.

وَهُما متوسطانِ بينَ الجودَةِ والضَّعفِ.

وَإنَّما قُلنا: إنَّ الاولَ أَفْصَحُ وأجودُ لِانَّ النَّصْبَ فِي الاولِ إنّما[٧] يكونُ عَلَى تقديرِ: إنْ كان عمله خيراً والرفعُ عَلَى تقديرِ إن كانَ في عملِهِ خَيْرٌ، فَكانَ النصبُ أَولَى لقلّةِ[٨] الحذفِ فيهِ.

---

(١) زاد في ف: كثيرا.

(٢) زاد في ت، ف: بقوله.

(٣) (عاملة) ساقطة من ل.

(٤) في ت، ف: كقولهم، ع: كقولهم عم، ل: بقوله ﷺ.

(٥) في ل: قوله.

(٦) هذا قول: ينظر: الكتاب ١: ١٣٠ و ٤٥٨ و ٤٧٤، وشرح الكافية لابن الحاجب: ٤٨، والايضاح في شرح المفصل ١: ٣٨٠، والهمع ٢: ١٠٣.

(٧) في الأصل: أما أن.

(٨) في ل: بقلة.

والرفعُ فِي الثاني على تقديرِ: إنْ كانَ[١] خيراً[٢] فجزاؤُهُ خيرٌ.

والنَّصْبُ عَلَى تقديرِ: إنْ خيراً فكانَ جزاؤُهُ خيراً، فكانَ الرَّفْعُ أولَى مِنَ النّصبِ، لِأَنَّ فِي الرَّفْعِ اضمار المبتدإ بعدَ فاءِ الجزاءِ، وهو كثيرُ الوقوعِ، وَفِي النّصبِ اضمارُ كانَ واسمِها، وهو ليس بكثيرٍ كثرة الاول.

وَفيهِ أَيضاً تقديرُ الفعلِ الماضِي معَ وجودِ الفاءِ وهما لا يجتمعانِ.

وإِذَا ثبتَ أَنَّ نصبَ الاولِ، ورفعَ الثاني أَولى يثبتُ[٣] أَنَّ عكْسَهُ أَضْعَفُ.

والوجهانِ الآخرانِ [مُتوسطانِ بيْنَهمَا][٤].

وجوبُ حذفِ العاملِ

قولُهُ: (*ويجبُ الحذفُ في مثلِ: أمّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ، أَي: لانْ كنتَ*).

منطلقاً انطلقتُ فَحُذِفَ حرفُ الجرِّ من (أن) كما يحذف من سائر الموصولات / ٦١ ظ / ثمّ حُذِفَ كانَ للاختصارِ فوجب ردُّ الضميرِ المتّصل إلى المنفصلِ لتعذُّرِه، ثمّ زيدت ما، لتكون كالعوض من الفعل ثمّ قلبت النون ميماً وأدغمت في الاخرى، فصار: أمّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ.

---

(١) زيادة من ت.

(٢) في ل: خير.

(٣) في ر: ثبت.

(٤) في ل: المتوسطان فيهما.

ومن هذا القبيل قولُ عباس[١] بن مرداس:

أبــا خـراشــةَ أمّـا أنتَ ذا نـفرٍ[٢] فـإنَّ قـوميَ لمْ تأكـلْهُم الضّـبعُ[٣]

أي: لانْ كنتَ ذانفرٍ[٤]، ويدلُّ عَلَيه نَصبُ ذا نفرٍ[٥] واختُلِفَ فِي الاسمِ بمـاذا يرتفعُ هاهنا[٦]، والخبر بماذا ينتصبُ.

فعند المحقّقينَ بالفعلِ المحذوفِ[٧]، وعندَ أبي الفـتحِ بمـا هـذه[٨]، وَأَبـو عـلي متردّد[٩].

---

(١) في ل: ابن عباس. والعباس بن مرداس السّلمي شاعر مخضرم، قيل ان امه الخنساء، وقيل: ان امه سوداء زنجية. أسلم قبل فتح مكة، وتوفي سنة ١٨ هـ. شرح شواهد المغني ١: ١١٧، والاصابة ٢: ٢٧٢، والخزانة: ١٥٢، والاعلام ٤: ٢٩.

(٢) في ل: نفن.

(٣) في الديوان: (كنت) مكان (أنت).

وأبو خراشة كنية خفاف بن ندبة، والنفر رهط الرجل، والضبع: الحيوان المعروف استعارة للسـنة الجدبة. الديوان: ١٢٨، والكتاب ١: ١٤٨، والخصائص ٢: ٣٨١، والخزانة ٤: ١٣.

(٤) في ل: نفن.

(٥) في ل: نفن.

(٦) في ل: هنا.

(٧) قال السيرافي (قوله: أما أنت منطلقاً انطلقت معك .... البصريون يقولون: انه على معنى التعليل. أي: لان كنت منطلقاً انطلقت معك). الكتاب ١: ١٤٨.

(٨) الخصائص ٢: ٣٨١.

(٩) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لابي علي الفارسي، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوي ـ كلية الآداب ـ الجامعة المستنصرية ـ آلة كاتبة ـ: ١٨٧.

واظهارُ الفعلِ ممتنع عندَ سيبويهِ[١]، لكونهِ اصلاً مرفوضاً[٢]، وجائز عند المبرد على أصل الباب[٣].

واعلمْ أنَّ المُصنِّفَ لَمْ يذكُر اسمَ كَانَ في بابِ المرفوعاتِ لِأنَّهُ جَعَلَهُ كالفاعِلِ، فَكَانَ داخلاً في الفاعِلِ، وَذكَر خَبَرهُ هَاهُنَا، لِانَّهُ جَعَلَهُ مُشَبَّهاً بالمفعولِ، وهذا دليلٌ منهُ عَلَى أَنَّهُ يجعلُ معموليهِ[٤] تَارةً مُشَبَّهينِ بالفاعلِ والمفعولِ، وَيَجْعَلُهما تَارةً نفسَ[٥] الفاعلِ والمفعولِ، وَيتبعُ فِي ذَلِكَ [جارَ اللهِ][٦]

اسم إنَّ وأخواتها

قولُهُ: *(اسمُ إنَّ وأخواتِها هُوَ المسندُ إليهِ بعدَ دُخولِها)*.

فقولُهُ: *(هُوَ المسندُ إليه)* شاملٌ لغيرِهِ، فلما قالَ: *(بعدَ دخولِها)* خرجَ عنهُ غيرُهُ.

---

(١) قال سيبويه: (وأمّا لا يذكر بعدها الفعل المضمر لأنّه من المضمر المتروك اظهاره حتى صار ساقطاً بمنزلة تركهم ذلك في النداء، وفي من أنت زيداً فان اظهرت الفعل قلت: امّا كنت منطلقاً انطلقت). الكتاب ١: ١٤٨.

(٢) في ت: مرفوعاً. وفي ل: منه فرضاً.

(٣) البغداديات: ١٨٥، والانتصار لابن ولّاد مخطوطة المتحف العراقي برقم: ١٣٥٢: ٤١.

(٤) في ل: معموله.

(٥) في ل: نص.

(٦) في ت. ف. ل: الزمخشري.

احكامه

وحكمُهُ حكمُ المبتدإ في جميعِ الاحكامِ، إِلّا أَنَّ اسمَها لا يجوزُ أَنْ يَكونَ فِـيهِ مَعْنَى الشرطِ، وَلا مَعنَى الاستفهامِ لاقتضائِهما صدرَ الكلامِ، ولامتناعِ تَقَدُّمِ اسمِ إِنَّ عَلَيها، وَأَنَّ لامَ الابتداءِ لا تدخُلُ عَلَى اسمِ هذِهِ الحروفِ إِلّا إِذا فُصِلَ بينَ إِنَّ، وبينَ اسمِهِ، وسيجيءُ الكلامُ عَلَى إِنَّ وَأَخواتِها في بَابِ الحُروفِ.

المنصوب بلا النافية للجنس

قَولُهُ: (*المنصوبُ بِلا*[1] *التي لِنفيِ الجِنْسِ هُوَ المسندُ إِليـهِ بَـعْدَ دخـولِها يَلِيَها نكرةً مُضَافاً أو مُشَبَّهاً بِهِ*) أَي: اسمُ لا التي لِنفي الجِنْسِ، هُوَ المُسندُ إِليهِ بَـعْدَ دخولِ لَا التي لِنفي الجِنْسِ يَلِيها الجِنْسُ المنصوبُ حَالَ كَونِهِ نَكِرَةً، إِمّا مضافاً نَحو لا غلامَ رجلٍ.

وَإِمّا مشـابِهاً[2] لَهُ، نَحو: لا عشرينَ رَجُلاً.

---

(١) على حاشية الاصل تعليق مأخوذ من الوافية ينتهي بكلمة (مختصر).

(٢) في ل: مشبّهاً.

قَولُهُ[(١)]: (**يليها نكرةً**) أَي: يلي المنصوبَ بـ(لا) حالَ كونِهِ نكـرةً مـضافاً أَو مُشَبَّهاً بِهِ.

وَإِنَّما ذَكَرَ هذِهِ القيودَ، لِأَنَّهُ لَمَّا تَرجَم اسم لا بالمنصوبِ، وَجَبَ أَنْ يَذْكُرَ مَا هُوَ شَرْطُ نصبِهِ، فَذَكَرَهُ.

وَإِنَّمَا اشترطَ هذِهِ الشرائطَ، لِأَنَّهُ لو انتفى أَحـدُها لَمْ يـنتصبِ الاسمُ، وَنَحْـنُ نَذْكُرُ عِلَّةَ[(٢)] اشتراطِ القيودِ في نصبِهِ، والمرادُ مِنَ [المشابه للمضاف][(٣)] هُـوَ الاسمُ المُتعلِّقُ بالاسمِ الآخَرِ لا عَلَى جهةِ الاضافةِ، وَمُشَابَهَتُهُ لَهُ مِنْ حيثُ أَنَّهُ عَامِلٌ فِـيما بعدَهُ كالمضافِ، وَمِنْ حيثُ أَنَّ مَا بَعدَهُ مُتمِّمٌ أَوْ مُخَصِّصٌ لَهُ.

وَاعلمْ أَنَّ أَصْلَ (لا) أَنْ لا تَعْمَلَ لِكونِهَا داخلةً عَلَى الاسمِ والفعلِ وَوجُوبِ عدمِ العَمَلِ لِكُلِّ مَا يَدْخُلُ عَلَى القَبِيلَينِ، إِلّا أَنَّ[(٤)] (لا)[(٥)] هذِهِ تَعمَلُ لمشابَهتِهَا (إِنَّ) كَمَا ذَكَرْنَا خبر لا هذه[(٦)].

وهي تَدْخُلُ عَلَى النَّكرةِ، لكونِهَا لِنَفيِ الاستغراقِ ثُمَّ أَنَّ النكرةَ التي[(٧)] تدخلُ

---

(١) في ع: وقوله.

(٢) في ل: عليه.

(٣) في ع: المشابه بالمضاف، وفي ل: المشابهة بالمضاف.

(٤) في ع، ف، ل: أنها.

(٥) ساقطة من ع، ف، ل.

(٦) انظر ١: ٣٦٦ ـ ٣٧٣ من هذا البحث.

(٧) في ل: التي هي.

عَلَيها (لَا)، إِمَّا أَنْ تكونَ مُضافةً أو[1] مُشَابِهةً لَهَا، وَإِمَّا أَنْ[2] لا تكونَ واحدةً مِنْهُما[3].

فَإِنْ كانتِ[4] الأولين كانتْ منصوبةً بـ(لا)، لِعَمَلِهَا عَمَلَ (إِنَّ)، نَحو: لا غلامَ رجُلٍ عِنْدَنَا، وَلا خيراً مِنْ زيدٍ عِنْدَنَا.

وإِنْ كانتِ الثالثةَ، كانتْ مَعَ لا مبنيةً على الفتحِ عِندَ الأخفشِ[5] والمازني وَمَنْ تَابَعَهُمَا، وَأَشَارَ إِليهِ بِقَولِهِ: (***فَإِنْ كَانَ مُفرداً فَهُوَ مَبْنِي عَلَى مَا يُنصَبُ بِهِ***) وَلَمْ يَقُلْ: عَلَى الفَتْحِ، لِيَتَنَاولَ التثنيةَ والجمعَ، نَحو: لا مُسْلمين مثنى ومجموعاً، لانَّهما ليسا بمبنيينِ عَلَى الفَتْحِ بَلْ عَلَى الياءِ الذي ينصبانِ بِهِ.

وَأَمَّا أَبُو العباسِ فَقَدْ ذَهَبَ إِلى أَنَّهَا معربٌ منصوبٌ[6] مستدلاً بِأَنَّ النونَ فِيهمَا بِمَثابةِ التنوينِ فِي المُفْرَدِ، وَكَمَا أَنَّ لا بناءَ مَعَ التنوينِ، لا بناءَ مَعَ النُوْنِ[7]، وَنَقَضَ الأولونَ حجتَهُ هَذِهِ بقولِهم[8] فِي النّداءِ: يَا رَجُلُ وَيَا رَجُلانِ وَيَا مُسلمونَ وَاسْتَدلُوا / ٦٢ و / عَلَى بِنَائِهِمَا بِأَنَّ العِلَّةَ المُوجِبَةَ للبِنَاءِ فِي المُفرَدِ موجودةٌ فِيها، فَوَجَبَ

(١) في ع، ل: واما.

(٢) ساقطة من الأصل.

(٣) في ل: منها.

(٤) في ع: كان.

(٥) معاني القرآن للاخفش ١: ٢٣.

(٦) في ل: ومنصوب.

(٧) المقتضب ٤: ٣٦٦.

(٨) في ع: بقوله.

بِنَاؤهُما عَملاً بالعِلّة[١].

وعِلَّةُ بِناءِ المفردِ أنَّهُ تضمّنَ الحرفَ وَهُوَ (مِنْ) لِأَنَّهُ جوابٌ لِسُؤالٍ منطوقٍ بِهِ أَوْ مُقَدَّرِ النطقِ بِهِ، وَهُوَ: هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدارِ؟ وَكَانَ مِنَ الواجبِ[٢] أَنْ يُقَالَ: لا مِنْ رَجُلٍ فِي الدارِ، ليكونَ الجوابُ مطابِقاً للسؤالِ، لكنْ حُذِفَ تَخفيفاً واستغناءً عنهُ لِكونِهِ مذكوراً في السُؤالِ فَتَضَمَّنَ الكَلامُ مَعْنَاهَا، فبني[٣] لا معهَا على الفتحِ، وَيبنى[٤] على الحركةِ، فرقاً بينَ مَا كَانَ عريقاً فِي البِناءِ، وبينَ مَا كَانَ عارضاً فِيهِ، وَعَلَى الفتحِ لِكَونِهِ أخفُّ، وكونِ المُركَّبِ أثْقَلَ.

وَذَهَبَ أَبو إِسحاقَ[٥] وَأَبو سعيدٍ[٦] والرَمانِي[٧] إلى أَنَّهُ ليسَ بمبني، وَأَنَّ الفتحةَ فيهِ فتحةُ اعرابٍ[٨]، و (لا) هذِهِ تَعْمَلُ عَمَلَ (إِنَّ) فَتَنصِبُ بِغَيرِ تنوينٍ لانحطاطِ الفرعِ عَنْ دَرَجةِ الاصلِ، أو للفرقِ بَيْنَ جوابِ الاستفهامِ [المستغرِقِ أَعنِي: هَلْ مِنْ[٩] رَجُلٍ فِي الدَّارِ؟ وَبَينَ جوابِ الاستفهامِ][١٠] غَيرِ المستغرِقِ، أَعنِي:

---

(١) الكافية ـ شرح الرضي ١: ٢٥٦.

(٢) في الاصل، وفي ز: الجواب.

(٣) في ت، ل: فيبنى.

(٤) في ل: وهي.

(٥) هو إبراهيم الزّجّاج، ترجمته ١: ٢١٩.

(٦) هو أبو سعيد السيرافي، وقد تقدّمت ترجمته ١: ١٢٣.

(٧) في ع: الزماني، هو تصحيف. والرماني، هو علي بن عيسى، ترجمته ١: ٣٥٥.

(٨) قال الرضي في شرح الكافية ١: ٢٥٥: (والفتحة في: الارجل عند الزجاج والسيرافي اعرابية ...).

(٩) ساقطة من ل.

(١٠) مابين المعقفتين ساقط من ت.

هَلْ رَجُلٌ؟ ولأنَّهُ جازَ العطفُ عَلَى اللفظِ فَيُقَالُ: لا رَجُلَ وَلا[1] غلاماً بالتنوينِ، فَلو كانتْ[2] حركةَ بناءٍ لَمْ يَجُزْ، فَإِنَّهُ لا يُقَالُ: مَضَى أمسِ الدابرِ، بكسرِ الدابرِ.

وَأُجيبَ عَنْ الأَولِ: بِأَنَّ التنوينَ لا يَرجِعُ ثبوتُهُ وَعَدَمُهُ إلى العامِلِ، بَلْ يرجعُ إلى المعمولِ المستحقِّ لَهُ، وإذا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يكنْ لِحَذْفِهِ معنىً مَعَ (لا) عَلَى تقديرِ كونِهِ معرباً مُنصَرِفاً[3].

وَعَنِ الثاني: بأَنَّا لا نُسَلِّم جوازَ حذفِ النونِ مِنَ الاسمِ المُعْرَبِ، لِأجلِ الفرقِ بَينَ الاستفهامِ، وليسَ لَهُ نظيرٌ في كلامِهِم.

وَعَنِ الثالثِ: أَنَّهُ انما جازَ العطفُ عَلَى اللفظِ لكونِ حَرَكَتِهَا مشابهةً للحركةِ الاعرابيةِ، وذلكَ لاطرادِهَا فِي كُلِّ نكرةٍ مبنيةٍ مَعَ (لا) وَلِعروضِهِمَا كحركاتِ الاعرابِ.

والذي يدِلُّ عَلَيهِ جوازُ العطفِ عَلَى الضمِّ فِي بابِ النداءِ وَكَلامُ سيبويهِ مُحْتَمَلُ[4] الأَمرينِ.

فَإِنَّهُ قَالَ بهذِهِ العبارَةِ: («لا» تَعْمَلُ فِيمَا بَعدَهَا فتنصبهُ بغيرِ تنوينٍ، ونصبُها لِمَا بَعْدَهَا كنَصبِ (إِنَّ) لِمَا بَعْدَهَا، وتركُ التنوينِ لِمَا تَعْمَلُ فِيهِ لازمٌ لأَنَّهَا جُعِلَتْ[5] وَمَا

---

(١) ساقطة من ف.

(٢) في ف: كان.

(٣) في الاصل، وفي ز، ف: منصوبا، وفي ع، ل: ومنصرفا.

(٤) في ت: محتملا.

(٥) في ل: جعلت لا.

عَمِلَتْ فِيهِ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، نحو: خَمْسَةَ عَشَرَ.)[١] فَقَوْلُهُ أَوْلا وَهُوَ (لا) تَعْمَلُ فِيما بَعْدَهَا فَتَنْصِبُهُ بِغَيرِ تنوينٍ إلى قولِهِ: لازمٌ، يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ حَرَكَتُهُ حركةَ إعرابٍ.

وقولُهُ: لِأَنَّها جُعِلَتْ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ إلى قولِهِ[٢]: خَمْسَةَ عَشَرَ يقتضِي أَنْ تكونَ حركةَ بِنَاءٍ.

وَقَالَ بعضُهُم: يجبُ أَنْ يُحمَلَ كلامُ سيبويهِ عَلَى ما لا تَنَاقُضَ فِيهِ، وَهُوَ أَنْ تَكونَ للاحَالتانِ:

الحالةُ[٣] الأُولَى: حَالَةُ العَمَلِ فِي النَّكِرَةِ عَمَلَ إِنَّ تشبيهاً بِهَا، وَذَلِكَ يقتضِي نَصْبُها مُنَوَّنَةً.

والحالةُ الثانيةُ: أَنَّهُ عَرَضَ لَهُمْ[٤] فِيها[٥] مَزْجُ لا[٦] بالاسمِ[٧] المنفي تركيباً، فَبُنِي وَحُذِفَ التنوينُ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَلْزَمْ التناقضُ، لانَّ الاعرابَ، إِنَّما هُوَ بِحَسَبِ أَصْلِ الاستحقاقِ، وَالبِناءَ بِحَسَبِ العَارِضِ، وَهُوَ التركيبُ، وَالذى يدلُّ عَلَيهِ أَنَّ سيبويهِ

---

(١) انظر: الكتاب ١: ٣٤٥.

(٢) ساقطة من الاصل، ومن ز.

(٣) الحالة: الحال، والحال: ما عليه الانسان من خير أو شرّ يذكرّ ويؤنث والجمع احوال وجمع حالة: حالات. ديوان الادب للفارابي، تحقيق: دكتور احمد مختار عمر ـ القاهرة ٣: ٣٤١، ولسان العرب ـ حول ـ ١٣: ٢٠١.

(٤) في ف: لهما.

(٥) في ل: فيها لهم، وفي ع: لهم مزج فيها.

(٦) في ل: إلّا.

(٧) في ت: باسم.

يذكرُ بعدَ هذا الكلامِ صريحاً بأنَّ: لَا غُلامَينِ ولا مُسْلِمِينَ مَبنِيٌّ[1] مِثلَ المُفْرَدِ، لِانَّ عِلَّةَ البِناءِ التي كانَتْ مَوجُودَةً في المُفْرَدِ، كَانَتْ موجودَةً هَاهُنَا.

فإنْ قِيلَ: إذا كانَتِ النكرةُ مُضافَةً أوْ مُشَابِهَةً لَهَا فَهِيَ أَيضاً مُتَضَمِّنَةٌ مَعْنَى مِنْ، فَلِمَ لَمْ يُبنيا؟

قُلْنا: لِكَراهَتِهِم أَنْ يَجْعَلوا ثَلاثَةَ أشياءَ شَيْئاً واحِداً.

فان قيل: فَلِمَ جَوَّزتُم: لا غلامَ ظَريفَ فِي الدّارِ عَلَى جَعل الصفةِ والموصوفِ وَلا شيئاً واحداً؟

قُلنا: لِكون الصّفةِ هي الموصوفَ، فكَانَا بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ، فَإذاً لا يلزمُ جَعْلُ ثلاثةِ أَشياءَ شيئاً واحداً، بَلْ يلزمُ جَعْلُ الاثنينِ شيئاً واحداً، بِخِلافِ ما نحنُ فِيهِ، لِانَّ المضافَ والمضافَ إليهِ متغايرانِ فِي المعنَى.

قولُهُ: ***(فَإنْ كانَ معرفةً أَو مفصولاً بَيْنَهُ وَبينَ لا وجبَ الرفعُ والتكريرُ).***

[أَي: وَانْ كَانَ اسمُ (لا) معرفةً أو مفصولاً بينَهُ وبينَ (لا) وَجَبَ الرفعُ والتكريرُ][2].

أَمَّا وجوبُ[3] الرفعِ فِي المعرفةِ فلانَّها لا تَعْمَلُ فِي المَعارِفِ، وَإذَا لَمْ تَعملْ فِيها

---

(١) عبارة سيبويه في الكتاب ١: ٣٤٨: (وَاعلمْ أَنَّ المَنفِيَّ الوَاحِدَ إذا لَمْ يَلِ لَكَ فإنَّما يَذْهَبُ مِنهُ التنوينُ كَما أذهبَ مِنْ آخرِ خَمْسَةَ عَشَرَ لا كما أذهبَ من المضافِ، والدليلُ عَلَى ذَلِكَ أنَّ العربَ تقول: لا غُلامين عندكَ ولا غلامينِ فيها ولا أبَ فيهَا ...).

(٢) مابين المعقفتين ساقط من ف، ل.

(٣) في ع، ل: وانما وجب.

وَجَبَ رَفعُها بالابتداءِ.

وَأَمَّا لزومُ التكرارِ فلكونِهِ مبنياً / ٦٢ ظ / عَلَى سؤالِ سائلٍ، قالَ[١]: أَزَيْدٌ فِي الدّارِ أَمْ عمرٌو؟

وَلَمّا كَانَ مُكَرَّراً فِي السؤال كَانَ مُكَرَّراً فِي الجواب، لكونِ الجوابِ مُطابقاً للسؤالِ، والذي يدلُّ عَلَى صحةِ ما ذَكَرنَا أَنَّهُ لو لَمْ يَكنْ مُكرراً في السؤالِ لكَانَ جوابُهُ لا أَوْ نعمْ مِنْ غيرِ ذِكرِ الاسمِ لعدمِ الاحتياجِ إليهِ.

وَقَالَ أَبو علي الفارسيّ ناقلاً عَنْ أَبِي بَكرٍ[٢]: إِنَّما وَجَبَ التكرارُ لجري استعمالِ المفردِ بِمَا فاستُغنِيَ فِي المفردِ بِمَا عَنْ لا، كَما استُغْنِي بِتَرَكَ عَنْ وَذَرَ.

وَأَمَّا وجوبُ الرفعِ في الفصلِ، نَحو: لا في الدارِ رجلٌ، فَلِضَعْفِهَا فِي العَمَلِ.

وَأَمَّا وجوبُ التكرارِ فَلِما ذَكَرنَاهُ الآنَ.

وَقَالَ أبو العباسِ[٣] لا يجبُ التكرارُ فِي الاختيارِ[٤] وأنشد قولَ الشاعرِ:

بَكَتْ جَزَعاً[٥] واسترْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ
رَكائِبُهَا أَنْ لا إِلَيْنا رُجُوعُهَا[٦]

---

(١) في ت، ف: وقال، وفي ع، ل: سأل وقال.

(٢) يريد ابن السراج، ترجمته في ١: ٣٦٤.

(٣) يريد المبرد.

(٤) ينظر: المقتضب ٤: ٣٦٠.

(٥) في ع: رجوعاً.

(٦) يروى (قضت وطراً) مكان (بكت جزعاً) والبيت لا يعرف قائله. انظر: الكتاب ١: ٣٥٥، والمقتضب ٤: ٣٦١، والامالي الشجرية ٢: ٢٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ١١٢، والخزانة ٤: ٣٤.

وَأَجابَ أصحابُ المذهبِ الاولِ: بِأَنَّهُ إِنَّما سَوَّغَهُ الشِّعرُ والضرورةُ، والاختيارُ: ما إلينا رجوعُها لِمَا ذَكَرْنَا[١] مِنْ استغنائِهم بِمَا عنْ لا في المفردِ.

وَضعفُ هَذَا الجوابِ ظاهِرٌ، والحقُّ أَنَّهُ شاذٌّ لا يُعَوَّلُ عَلَيهِ.

قولُهُ: **(وَمِثْلُ: «قضيةٌ ولا أَبا حَسَنٍ لَهَا»[٢] مُتَأَوَّلٌ)** إشارةٌ إِلَى جوابِ سُؤالٍ، وَهُوَ أَنْ يُقالَ: إِنَّ الاسمَ إِذا كانَ معرفةً وَجَبَ الرفعُ والتكريرُ وَأَبَا حَسَنٍ معرفةٌ مَعَ أَنَّهُ ليسَ بِمرفوعٍ ولا بمكرّرٍ[٣].

وَجَوابُهُ أَنْ يُقالَ: [لَمَّا دَلَّ الدَّليلُ عَلَى وجوبِ كونِهِ مرفوعاً ومكرراً إِذاكانَ معرفةً وَجَبَ تأويلُهُ لِئلا يلزمُ التركُ بالدليلِ، وَهُوَ أن يقالَ:][٤] إِنَّ تَأْويلَهُ: قضيةٌ ولا مِثلَ أَبِي حَسَنٍ، فَحذفَ[٥] المُضَافُ، وَأُقِيمَ المُضافُ إِليهِ مُقامَهُ، وظاهِرٌ أَنَّ[٦] مرادَ القائِلِ كَانَ هَذا[٧].

وَإِذَاكَانَ كَذَلِكَ كَانَ نكرةً فِي المَعَنَى، لانَّ المِثْلَ والشِّبْهَ والغَيرَ لا يكتسي

---

(١) في الاصل: ذكر.

(٢) من كلام عمر بن الخطاب في حق أمير المؤمنين الامام علي عليه السلام فصار مثلا يضرب عند الامر العسير، أي: قضية ولا فيصل لها. الكتاب ١: ٣٥٥، والمقتضب ٤: ٣٦٣، والهمع ٢: ١٩٥، وحاشية الصبان ٢: ٤.

(٣) في ت: تكرير.

(٤) مابين المعقفين ساقط من ل.

(٥) في ل: بحذف.

(٦) في ع: أنه.

(٧) قال الرضي في شرح الكافية ١: ٢٣٩: «معنى قضية ولا أبا حسن لها: لا فيصل لها إذ هو كرّم الله وجهه كان فيصلا في المحكومات ....» وتخريج الرضي أوجه لعدم الحذف.

التعريفَ فِي المُضافِ إليه كَمَا يجيءُ فِي بابِ الاضافةِ[١].

قَوْلُهُ: (وَفِي مِثْلِ[٢] لا حولَ ولا قوةَ إلّا باللهِ خمسةُ أوجهٍ إلى آخرِهِ).

اعلمْ أنَّهُ إذا عُطِفَ عَلَى اسمِ (لا) من غيرِ تكريرِ (لا) جازَ فِي المعطوفِ وجهانِ:

الرفعُ حملاً عَلَى محلِ المَعطوفِ عَلَيهِ، لِكونِهِ مَعَ لا فِي مَحَلِّ الرَّفعِ بالابتداءِ.

وَالنَّصبُ حملاً على لفظِهِ، وَإِنْ كَانَ لفظُهُ مبنياً لِمَا ذَكَرْنَا.

وَإِنْ عَطَفَ عَلَيهِ مَعَ تكريرِ لا، جازَ فِيهِ خَمْسَةُ أوجهٍ:

أحدُها: الفتحُ فِي كِليهما[٣]، نحو[٤]: لا حولَ ولا قوةَ إلّا باللهِ. قَالَ الله تعالَى: ﴿لا رَفَثَ ولا فُسُوقَ﴾[٥] و [قَالَ الله تَعالَى][٦]: ﴿لا بيعٌ فِيهِ ولا خِلالٌ[٧]﴾[٨] فيجعلُ لا[٩] فِي كُلِّ واحدٍ مِنهما نافيةً، وَيُبنَى حولَ وقُوَّةَ مَعَها عَلَى الفتحِ، وَهُوَ يَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ لا قوةَ معطوفاً على لاحولَ عطفَ مفرد على مفرد وخبرهما محذوفٌ، هُوَ:

---

(١) هنا على نسخة الأصل تعليق ينتهي بكلمة «مختصر» دليل على أنّه مأخوذ من الوافية.

(٢) ساقطة من الأصل.

(٣) في الأصل، وفي، ز: كلاهما.

(٤) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٥) سورة البقرة: ١٩٧.

(٦) مابين المعقفتين غير موجود في ع، ل.

(٧) في ع: خلّة.

(٨) سورة إبراهيم: ٣١.

(٩) ساقطة من الأصل، ومن ز.

موجودانِ، أو يكونُ خَبَرُهُ: باللهِ، عَلَى تقديرِ كائنانِ[1] باللهِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ عطفَ جملةٍ على جملةٍ، وتقديرُهُ: لا حولَ إلّا باللهِ ولا قوّةَ إلّا باللهِ، وَحينئذٍ يكُون الخَبَرُ المفردُ مقدَّراً[2].

والثاني: رَفْعُهما، نَحو: لا حولٌ ولا قوّةٌ، بِرفعِهِما جميعاً، وَقَدْ قُرِئَ: ﴿لا رَفَثٌ ولا فُسُوقٌ﴾[3]، وَقَالَ الشاعرُ:

.... لا نـاقةٌ[4] لي في[5] هـذا ولا جمَـلُ[6]

وَاعلمْ أَنَّ رَفْعَهُما يَحْتَمِلُ وجوهاً:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكونَ كُلُّ واحدٍ مِنْهُما مرفوعاً بالابتداءِ وَيُقَدَّرُ لِكُلِّ وَاحدٍ مِنْهُما خَبرٌ[7]، وَكَأَنَّكَ قُلْتَ: لا حولٌ إلّا بالله ولا قوّةٌ إلّا باللهِ، فتكونُ الجملةُ الابتدائـيةُ

---

(١) في ل: كائنا.

(٢) في ف، ل: المقدر مفردا.

(٣) سورة البقرة: ١٩٧.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالتنوين والرفع، وقرأ باقي السبعة بالفتح من غير تنوين. انظر: الكشف عن علل القراءات السبع ١: ٢٨٥.

(٤) في ل: لاقة.

(٥) كلمة (في) ليست في ز.

(٦) عجز بيت للراعي النميري، وصدره:

وَمَا هَجَرْتكِ حَتَّى قلتِ مُعْلِنةً

ويروى: (صَرمتك) مكان: (هجرتك).

شعر الراعي النميري: ١١٢، والكتاب ١: ٣٥٤، والمستقصى ٢: ٢٦٧.

(٧) في ع، ف، ل: خبرا.

[معطوفةً عَلَى الجملةِ الابتدائيةِ][1].

والثاني: أَنْ يكونَ الاولُ مَرفُوعاً بالابتداءِ والثانِي عَطفاً[2] عَلَى الاولِ عطفَ مفردٍ عَلَى مفردٍ، وَيَكونُ لَهُمَا خَبَرٌ واحِدٌ مُثَنًّى[3].

والثالثُ: أَنْ يكونَ الاولُ مرفوعاً بـ(لا) عَلَى أَنْ تَكونَ (لا) بمعنَى لَيسَ، والثانِي معطوفٌ عَلَى الأولِ عطفَ مفردٍ على مفردٍ، وَخَبَرُهُمَا واحدٌ مُثنًّى[4] فَتَكونُ لا الثانيةُ ملغاةً.

الرابعُ: أَنْ يُرفَعُ الاولُ بـ(لا) بمعنَى ليسَ، وخبرُهُ محذوفٌ، وَهُوَ[5] إِمَّا موجودٌ، أَوْ كائِنٌ مقدَّرٌ بَعدَ إِلَّا، وَأَن يُرفَعَ الاسمُ الثانِي بِأَنَّهُ مُبتَدأٌ خَبَرُهُ محذوفٌ، وَلا الثانيةُ زائدةٌ.

والخامسُ: عكسُ هَذَا الوَجهِ[6].

والسادسُ: أَنْ يَكُونَ كُلٌّ منهما مرفوعاً بـ(لا) بمعنَى ليسَ.

وثالِثُها: الفتحُ فِي الأَولِ والرفعُ فِي الثانِي، نَحو: لا حولَ ولا قوّةٌ بعطفِ الثانِي عَلَى موضِعِ الأَولِ، لكونِهِ فِي محَلِ الرفعِ بالابتداءِ، وَتكونُ لا الثانيةُ مزيدةً، كَأَنَّكَ

---

(١) مابين المعقفتين ساقط من ز.

(٢) في الأصل، وفي ز: عطف.

(٣) في ل: مبني.

(٤) في ل: مبني.

(٥) في ف: وهما.

(٦) كلمة (الوجه) ليست في ع.

قُلْتَ: لا حولٌ ولا قوّةٌ، وَنَحوه[1] قولُهُ:

لا أُمّ لِي[2] إنْ كَانَ ذَاكَ ولا أَبُ[3]

والخَبَرُ فِي هَذَا الوجهِ / ٦٣ و / وَاحِدٌ مثنى[4] لِكَونِهِ خبراً عَنْ اسمَين عُطِفَ احَدُهُمَا عَلَى الآخَرِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكونَ لا الثانيةُ بِمَعنَى ليسَ.

وَهَاهُنا لابدَّ مِنْ خَبَرين:

أَحدُهمَا: لـ (لا) الاولى[5] وموضعُهُ رفعٌ بـ (لا) أم بالابتداءِ[6] عَلَى خِلافٍ فِيهِ.

وَالثانِي: لـ (لا) الثانيةِ وموضعُهُ نصبٌ بِـ (لا) التي بِمَعْنَى ليسَ بلا خلافٍ.

الرابعُ: الفتحُ فِي الأولِ وَالنَّصبُ فِي الثانِي، نَحو: لا حولَ ولا قوةً وَكقولِهِ:

---

(١) في ف: نحو، ل: ونحو.

(٢) (لي) ساقطة من ع.

(٣) عجز بيت وصدره:

هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ

يروى (ذالكم) مكان (هذا) و (وجدكم) مكان (العمركم) والبيت نسب إلى رجل من مذحج وإلى هَني بن أحمر الكناني، وإلى ضَمْرة بن جابر، وإلى غيره. الكتاب ١: ٣٥٢، ومعاني القرآن للاخفش ١: ٢٥، ومعاني القرآن للفرّاء ١: ١٢١، والمقتضب ٤: ٣٧١، والاصول ١: ٤٧٠، والحجة لابي علي الفارسي ١: ١٤١، واللامات: ١٠٧، وشرح ابن عقيل ١: ٤٠١، والخزانة ٢: ٣٨.

(٤) في ل: مبني.

(٥) في ت، ع، ف: للاولى.

(٦) في ل: بلام الابتداء، (بلا أم) ساقطة من ع.

ولا أَبَ وابــناً مِــثلُ مــروانَ وابـنِهِ

إذا هُــوَ بِـالمَـجدِ ارتـدَى وَتَأَزَّرا[١]

بجعلِ لا الأُولَى لِنفي الجِنس، والثانيةُ زائدةٌ مولِّدةٌ لِلنّفي فيعطفُ (قوّةٌ) عَـلَى لفظِ لا حولَ، وينوّنُهُ لانَّهُ معربٌ وإِنْ كَانَ المعطوفُ عَلَيهِ مـبنياً لِمُشَـابَهةِ حـركتهِ حركةَ الاعرابِ.

وَعندَ بَعْضهم المعطوفُ عليهِ معربٌ فيكونُ عطفَ معربٍ عَلَى معربٍ، وَهَذَا العطفُ جائِزٌ فِي سَعَةِ الكلامِ عندَ سيبويهِ[٢]، وَعِندَ الاضطرارِ عِندَ الاخفشِ.

إِعلمْ أَنَّ لا الثانيةَ، وان كانتْ زائدةً، مُلغاةً[٣] فِي هذا الوجْهِ، [لَكِنَّها تُؤَثر][٤] فِي المعنَى، هُوَ أنَّكَ إِذَا قُلْتَ: لا رجلَ وامرأةٌ في الدّارِ [كَانَ معناهُ نَفِي اجتماعِ هـذينِ الصِّنفينِ مِنْ نَوعِ الانسانِ[٥] في الدّارِ][٦].

[فَإِذا قُلتَ: لا رجلَ ولا امرأةٌ فِي الدارِ كـانَ مـعناهُ نـفي الصـنفينِ مـتفرقين

---

(١) ينسب إلى الفرزدق وإلى رجل من عبدمناة.

ويروى عجزه هكذا: إذَا ما ارتدَى بالمجدِ ثُمَّ تأَزَّرا

الكتاب ١: ٣٤٩، والمقتضب ٤: ٣٧٢، والهمع ٥: ٢٨٧، وشرح الاشموني ٢: ١٣، والخزانة ٤: ٦٧.

(٢) الكتاب ١: ٣٤٩.

(٣) في ل: ملغى.

(٤) في ت، ع، ف، ل: لكن لها تأثيرا.

(٥) في ت: لان من.

(٦) مابين المعقفتين ساقط من ف، ل.

ومجتمعينِ][1] في الدَّارِ.

والخامسُ: رفع الاولِ وفتحُ الثَّانِي، نَحو: لاحولٌ ولا قوةَ، بِجَعْلِ لا الأُولَى بِمَعْنَى ليسَ فيرفعُ ما[2] بعدَهُ، كما في البيتِ:

فَأَنَا ابنُ قيسٍ لا بَرَاحُ[3]

أَي: ليسَ لِي بَرَاحٌ، وَبجعلِ لا الثانيةِ نافيةٌ مبنيةٌ معهَا عَلَى الفتحِ، ومنه قولُ الشَّاعرِ:

فَلا لَغوٌ وَلا تأثيمَ فِيهَا ....[4]

وَلَمَّا كَانَ عَمَلُ لا بِمَعْنَى ليسَ شاذاً، قَالَ: على ضَعْفٍ.

دخول همزة الاستفهام على لا النافية للجنس

قولُهُ: (*وَإِذا دَخَلَتِ الهمزةُ لم تغيِّر العملَ ومعناها الاستفهامُ والعرضُ والتمني*).

اعلمْ أنَّ همزةَ الاستفهامِ إِذا دخلتْ عَلَى لا النافيةِ، فربما بقيتْ عَلَى معناها

---

(١) في ل: كان معناه نوع الصنفين مفترقين ومجتمعين.

(٢) في الأصل، وفي ز: بما.

(٣) صدره:

مَنْ صَدَّ عَنْ نيرانِهَا

والشاهد تقدم ١: ٣٧٣.

(٤) تقدم الشاهد ١: ٣٦٨.

الاصليّ، وهو الاستفهامُ، وربما يشوبُهُ معنى العَرْضِ والتمني، وكيفَ مَا كَانَ لا يَبْطُلُ عَملُ لا، وحكمُها مَعَ الهمزةِ كحكمِهَا مُجرَّدةً مِنْهَا. قَالَ الشَّاعِرُ:

أَلا طِعانَ ولا فُرسانَ عاديةٍ[1] ....[2]

وَقَالتِ المرأةُ المتمنيةُ:

أَلا سـبيلَ إلى خمْـرٍ فأشرَبَهـا ....[3]

وإنَّما[4] لم يتغيّرْ عَمَلها في الاعرابِ والبناءِ لِأَنَّ العامِلَ لا يتغيَّرُ عملُهُ بدخولِ حرفِ الاستفهامِ [عَلَيهِ سواءٌ كَانَ لحقيقةِ الاستفهامِ أَوْ لَمْ يَكنْ.

وَقَالَ بعضُ أَئمةِ العَربيةِ: همزةُ الاستفهامِ][5] لَا تَلْحَقُ حَـرفَ النَّـفي إِلَّا وَانْ

---

(١) في ف: غادية، وفي ل: غاربة.

(٢) لحسان بن ثابت الانصاري، وينسب إلى خداش بن زُهير، وتمامُهُ:

إلّا تَجَشُّؤُكُم حولَ التنانِرِ

ويروى (ألا) مكانَ (ولا)، و (وسط) مكان (حول)، و (غاذية) مكان (عادية). ديوان حسان بن ثابت ـ تحقيق البرقوقي: ٢٧١، والكتاب ١: ٣٥٨، ومغني اللبيب ١: ٧٢، والكافية شرح الرضي ١: ٢٦١، والهمع ٢: ٢٠٥، وشرح شواهد المغني ١: ٢١٠، وشرح الاشموني ٢: ١٤، والخزانة ٤: ٦٩.

(٣) وعجزه: أمْ لا سبيلَ إلى نَصرِ بنِ حَجّاجِ

ويروى البيت:

هَـلْ مِنْ سـبيلٍ إلى خمـرٍ فأشرَبَهـا أَمْ هَـلْ سـبيلٌ إلى نـصر بـن حَـجّاجِ

والبيت للذلفاءِ فُريعةَ بنتِ همَّامٍ، أم الحجاجِ بن يوسف الثقفي. شرح المفصل لابن يعيش ٧: ٢٧، والخزانة ٤: ٨٠. وسبب هذا البيت نفي عمر مضراً إلى البصرة بعد أن أمر بشعره فجزّ!! راجع: شرح نهج البلاغة /ابن أبي الحديد المعتزلي ١٢: ٢٧٠، (نكت من كلام عمر وسيرته وأخلاقه).

(٤) في ع: وإلّا.

(٥) مابين المعقفتين ساقط من ع.

يشوبها معنى تَمَنٍ أَوْ انكارٍ أَوْ تحضيضٍ أَوْ توبيخٍ.

واعلمْ أَنَّ كلامَ المُصَنِّفِ دليلٌ عَلَى أَنَّ العرضَ يكـونُ في الاسماءِ، نحـو: ألا نزولَ[١] في دارنا، فيبنَى نزولُ[٢] كما يبنَى فِي النَّفي المحضِ، وَهُوَ خلافُ المشهورِ، لانَّ المـشهورَ أَنَّ العَرْضَ لا يقعُ إلّا فِي الافعالِ، وَأَنَّ (أَلا) إِذا كانَتْ عَرْضاً[٣] كَانَتْ مِنَ الادواتِ المختصَّةِ بالافعالِ فَإِنْ وَقَعَ بعدَها اسمٌ كانَ منصوباً منوناً نـصباً صريحاً، وَنَاصِبُهُ[٤] فعلٌ مضمرٌ.

واعلمْ أيضاً أَنَّ ألا إِذا كانَتْ مُجَرَّدَةً للاستفهامِ كانَ حُكمُها حُكمَ (لا) من بناءِ ما[٥] كَانَ مبنياً[٦] وَنَصبِ مَا كَانَ منصوباً، وَجَوازِ الالغاءِ عندَ التكـريرِ ووجـوبِ الالغاءِ والتكريرِ عندَ الفصلِ والعطفِ عَلَى لفـظِ اسمِـهَا بـالنَّصْبِ مـنوناً، [وَعَـلَى مَوضِعِهَا[٧] مَعَ اسمِها بالرفعِ منوناً، وَكذا[٨] في خَبَرِها، ووصفِ اسمِهَا عَـلَى اللـفظِ منوّناً][٩] وَغيرَ منوّنٍ، وَعَلَى الموضعِ ـ منوناً كما يجيءُ.

---

(١) في ل: تنزل.

(٢) في ل: تنزل.

(٣) في ع: عوض.

(٤) في ل: صاحبه.

(٥) ساقطة من ل.

(٦) في ع: منفيا.

(٧) في ل: موضوعها.

(٨) في ل: وكذلك.

(٩) مابين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

وَأَمَّا إذا لَمْ تَكُنْ مجرَّدةً للاستفهامِ بَلْ يشوبُها معنى التَّمنِي، فتبق[1] جملةُ الاحكامِ إلّا الوصفَ عَلَى الموضعِ، والعطفَ عَلَيهِ بالرفعِ، عندَ الخليلِ وسيبويهِ[2]، إذ التمني بدخولهِ عَلَى الكلامِ زالَ معنى الابتداءِ فلَمْ يَبقَ هناكَ موضعٌ مخالفٌ للفظِ حَتّى يُحمَلَ عليهِ، وَقَدْ أَجَازَها[3] أبو[4] عثمانَ المازني والمبرّد[5]، نحو: / ٦٣ ظ / ألا مال كثيرٌ أنفِقُهُ؟ وألا ماءً[6] وخمرٌ أشرَبُها.

وإذا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ حكمُ[7] (ألا) مثلَ[8] حكمِ (لا) عَلَى مذهبِ أبي العباسِ والمازني، وليسَ كَذَلِكَ عَلَى مذهبِ الخليلِ وسيبويهِ.

فَإذاً لَوْ كَانَ مرادُ المُصنِّفِ بقولِهِ: (لَمْ يتغيرِ العَمَلُ)، أنَّهُ لَمْ يتغيرْ مِنْ كُلِّ الوجوهِ[9]، لكانَ عَلَى[10] مذهبِ المازني والمبرِّدِ، وَإنْ كانَ مرادُهُ أنَّهُ لَمْ يتغيرْ من بعضِ الوجوهِ كانَ عَلَى مذهبِ سيبويهِ والخليلِ.

---

(١) في ع، ل: فبقي.

(٢) الكتاب ١: ٣٥٩.

(٣) في ف: أجازها.

(٤) كلمة (أبو) ليست في ز.

(٥) المقتضب ٤: ٣٨٣.

(٦) في الأصل، وفي ز، ع: مال.

(٧) الكلمة ساقطة من ل.

(٨) الكلمة ساقطة من ل.

(٩) في ع: وجه، وفي ف: الوجه.

(١٠) الكلمة ساقطة من ل.

فَإِنْ قِيلَ: فَكيفَ لَمْ يتغيرْ عَمَلُها، وَقَدْ تَغيرَ فِي مِثلِ[1]، قولِهِ:

الا رَجُــلاً جــزاهُ اللهُ خَــيْراً ....[2]

قُلنا: هذا عندَ سيبويهِ والخليلِ وأَبِي سعيدٍ، ليسَ لا الداخـلةَ عَـلَيها همـزة الاستفهام، بل حرفٌ موضوعٌ للتحضيضِ برأسِهِ، و (رجلاً) منصوبٌ بفعل مضمرٍ محذوفٍ وتقديرهُ[3]: أَلا ترُونَنِي رجلاً، يعني هَلا ترُونَنِي[4]، وَهيَ[5] الداخلةُ عَلَيها همزةُ الاستفهامِ لكنْ يشوبُها مـعنَى التمـنِي فـيخرجَ الاسمُ بـعدَها عـن الابـتداءِ وينصبَ[6] بمعنى التمني فلا يَحتاجُ إِلى الخَبَرِ.

وَأَمّا عِندَ يُونُسَ فَهِيَ لا الداخلَةُ عَلَيها همزةُ الاستفهامِ فكَانَ مِـنَ الواجبِ تَركُ التنوينِ، لكنْ نَوَّنَهُ الشّاعِرُ لضرورةِ الشعرِ، والأولُ هُوَ الوجهُ، لانَّ المـبني لا يعربُ لضرورةِ الشّعرِ.

قولُهُ: *(وَنَعتُ المبنيِّ الأَوّلِ مفرداً يليهِ مبنيٌّ ومعربٌ رفعاً ونصباً).*

---

(١) في الأصل، وفي ت، ز: مثلها، وفي ل: مثله.

(٢) صدر بيت لعمر بن قعاس المرادي، وعجزه:

يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تبيتُ

واصل التحصيل استخراج الذهب من حجرِ المعدن، ويروى: محصَّلَة بفتح الصاد. الكتاب ١: ٣٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ١٠١، والخزانة ٣: ٥١.

(٣) (تقديره) ليست في ل.

(٤) زاد في ع، ل: رجلا.

(٥) في ت، ز، ل: هو، وفي ع، ف: أو هو.

(٦) في ل: ينتصب.

اعلمْ أَنَّ نعتَ المبنيِّ مَعَ لا عَلَى الفتحِ إِذَا كَانَ مفرداً يليها يكونُ[1] مبنياً ومعرباً بالرفعِ والنَّصبِ.

إِنَّما قَالَ: **نعتُ المَبنيّ**، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ نعتَ المُعربِ لَمْ يَجُزْ فِيهِ إِلَّا الاعرابُ لوجوبِ كونِ نعتِ المعربِ معرباً، نحو: لا غلامَ رجلٍ ظريفاً.

وَإِنَّما قَيَّدَ النَّعتَ بالأولِ لوجوبِ كونِ النّعتِ الثانِي معرباً، نَحو قولِكَ[2]: لا رجلَ ظريفٍ عاقلاً أو عاقلٌ.

وَإِنَّما وَجَبَ اعرابُ النّعتِ الثانِي وَمَا بعدَهُ لِكَراهَتِهِم أَنْ يَجْعَلوا ثَلاثَةَ أشياءَ فصاعداً شيئاً واحداً.

وَإِنَّما قَيَّدَ النعّتَ **بالمُفردِ**، لانَّ النعّتَ المضافَ لا يكونُ فِيهِ إِلَّا الاعرابُ نحو: لا رجلَ حَسنَ الوجه.

وَإِنَّما وَجَبَ فِي النعّتِ المضافِ الاعرابُ لِانَّ المنفِيَّ إِذا كانَ مُضافاً كَانَ مُعرباً، فيكونُ نعتهُ معرباً، بطريقِ الأَوْلَى.

وَإِنَّما قَيَّدَ النعتَ بقولِهِ **يَليهِ**، لِأَنَّهُ إِن فَصَلَ فَاصِلٌ، بينَهُ وبَينَ النعّتِ يلزمُهُ الاعرابُ، نَحو: لا رجلَ فِي الدارِ ظريفٌ.

ومثالُهُ قولُكَ: لا غلامَ ظريفٌ فيها، وظريفاً وظريفٌ[3].

---

(١) (يكون) ساقطة من ز.

(٢) (قولك) ساقطة من ع. ل.

(٣) زاد في ف: فيها.

أَما البناءُ فلجعلِ الصفةِ والموصوفِ شيئاً واحداً، لتنزلها[1] منزلة شيءٍ واحدٍ.

وَأَمَّا النّصبُ فَعَلى اللفظِ، وَانْ كَانَ لفظهُ مبنياً لكونِ حركتِهِ مشابهةً للحركةِ الاعرابيةِ، أَوْ عَلَى المَحَلّ، لانَّ ذَلِكَ الاسمَ فِي محلِ النّصبِ بِأَنَّهُ اسمُ [لا.

وَأَمَّا الرفع][2] فَعَلى المحلِّ، لكونِ (لا) مَعَ الاسمِ فِي محلِّ الرفعِ بالابتداءِ.

قولُهُ: *(وَإِلّا فَالاعرابُ)*[3].

أَيْ: وإِنْ لَمْ يكنِ النّصبُ مَعَ ما ذكَرْنَا من الشرائطِ والقيودِ فالاعرابُ لازمٌ لَهُ لعدمِ عِلّةِ[4] البِنَاءِ.

قولُهُ: *(والعطفُ عَلَى اللفظِ وَعَلَى المحلِّ جائِزٌ)*.

أَيْ: العطفُ مَنْ غيرِ تكريرِ لا عَلَى لفظِ الاسمِ المبنِي مَعَ لا عَلَى الفتحِ وَعَلَى محلِهِ جائزٌ نَحو:

... لا أَبَ[5] وابناً ....[6]

لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مَعَ تكريرِ (لا) جازَ فِيهِ خمسةُ أَوجهٍ، كَمَا ذكَرْنَا فِي مثلِ: لا حولَ ولا قوّةَ.

---

(١) في ف: لأنه.

(٢) في ف: وأما الرفع هنا.

(٣) في ل: فاعراب.

(٤) (علة) ساقطة من ع.

(٥) في ع: أبا.

(٦) تقدّم الشاهد في ١: ٦٢٨.

واعلمْ أَنَّ البناءَ لا يجوزُ فِي المعطوفِ فَلا يُقالُ: لا غلامَ وجاريةَ بفتحِ الثانِي، لانفصالِ المعطوفِ مِنَ المعطوفِ عَلَيهِ لفظاً و[1] معنًى.

أمّا الأولُ: فظاهرٌ لوجودِ الواوِ.

وَأمّا الثانِي: فَلانَّ الغلامَ ليسَ بجاريةٍ، والجاريةُ ليستْ بغلامٍ.

قولُهُ: (***ومثل لا أبا لهُ، و[2] لا غلامي لَهُ جائزٌ تشبيهاً لَهُ بالمضافِ***).

اعلمْ[3] أَنَّهُ إِذا كانَ بعدَ الاسمِ المَنْفِيِّ لامُ الاضافَةِ، نَحو: لا غلامَ ولا غلامَينِ لَكَ، فَلَكَ فِي الاسمِ المَنفِي وجهانِ:

أَحدُهُما: أَن يُبنى مَعَ لا، ويحذفُ التنوينُ كَما يحذفُ فِي سَائِرِ / ٦٤ و / المبنياتِ والجارُ والمجرورُ فِي موضعِ الخَبَرِ، وَفِي موضعِ الصِفَةِ للاسمِ والخبرُ محذوفٌ.

والوجهُ الثانِي: أَنْ تكونَ فِيهِ أحكامُ الاضافةِ مِنْ اثباتِ الالفِ فِي الأبِ، وحذفِ النونِ مِنْ غُلامينِ، وَهُوَ يحتَمِلُ وجهينِ:

أَحدُهُما: أَنْ يكونَ مُضافاً إِلى ما بعدَ اللامِ، وَتَكونَ اللامُ مُقحَمَةً لتأكيدِ الاضافةِ، ويكونَ حذفُ التنوينِ[4] منهُ للاضافةِ[5] كَحَذْفِهِ (لِتأكيدِ الاضافةِ)[6] مِنْ

---

(١) في ف: أو.

(٢) في ف: أو.

(٣) في ع: واعلم.

(٤) في ف: النون.

(٥) في ف: الاضافة.

(٦) مابين المعقفتين ساقط من ت. ل. (التأكيد) ساقطة من ف.

قولكَ: لا غلامَ رجلٍ ويكونُ المنفي معرباً، وَلِذَلِكَ أُجرِي فيه أحكامُ المضافِ فَيقالُ: لا أبا لكَ، ولا غلامَي[1] لكَ.

والثاني: أن لا يكون مضافاً، لكنْ أُجرِي فِيهِ أحكامُ الاضافةِ لِمُشَابَهَتِهِ فِي أصلِ معناهُ، لانَّ معنَى قَولِكَ: أَبوكَ أبٌ لكَ، وان كانا مختلفينِ في أنَّ حذفَ اللامِ يوجبُ الخصوصيةَ، وثبوتُهُ لا يوجبُ، فلما اشتركا[2] في أصلِ المعنى أُجرِي مجرَى المضافِ فِي أحكامِهِ[3] مِنْ الاعرابِ بالحروفِ ومن حذفِ النونِ.

والحقُّ هذا الاخيرُ، والذي يدلُّ عليهِ أمرانِ:

احدُهُما: أنَّ مَعْنَى قولِكَ: لا أبا لكَ: بمعنى قولِكَ: لا أبَ لكَ، والثاني غيرُ مضافٍ بالاتفاقِ فالاولُ كَذَلِكَ.

والثاني: أَنَّ (لا) هذهِ لا تَدْخُلُ إِلّا عَلَى النكراتِ، فَلو كَانَ مضافاً لكانَ معرفةً، لكونِهِ مضافاً إِلى المعرفةِ، إِضَافَةً حقيقيةً حينئذٍ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ دخولُ (لا) هذِهِ عَلَيهِ، وإِليهِ أشارَ بقولِهِ: *(لِفَسَادِ المَعنَى)*.

وَمِنَ الوجهِ الاولِ قولُ الشَّاعرِ:

---

(١) في ل: غلام.

(٢) في ف: اشترك.

(٣) في ل: أحكام.

أَبِي الاســــلامُ لَا أَبَ لِي[١] سِــواهُ
إِذَا افـــتخروا بـــقيسٍ أَوْ تَمِـيمِ[٢]

وَمِنَ الوجهِ الثانِي قولُ الشَّاعِرِ:

يـا تَـيمُ تـيمَ عَـديٍّ لا أبـا لَكُـمُ
لا يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَـوأةٍ[٣] عُـمَرُ[٤]

هذا عَلَى تقديرِ عدمِ الفَصلِ، أَمَّا إِذَا فُصِلَ، فَقِيلَ: لا يدينِ[٥] بِهَا لكَ، امـتنعَ حذفُ النونِ عِندَ سيبويهِ[٦] وَعندَ مَنْ يـقولُ: إِنَّ حـذفَ النـونِ، واثـبات الالفِ. [للاضافةِ، وجازَ عِندَ يُونُسَ[٧]، وَعِندَ مَـنْ يـقولُ: إِنَّ حـذفَ النـونِ[٨] وإِثـبَاتَ الالفِ][٩] ليسَ للاضافةِ، بَلْ للمُشَابهةِ بالإِضَافَةِ.

ووجهُ قولِ الأولينَ إِنَّهُ لا يمكنُ الفصلُ بينَ المـضافِ والمـضافِ إِلَـيْهِ بهـذهِ الأشياءِ.

---

(١) (لي) ساقطة من ف.

(٢) لنهار بن توسعة. الكتاب ١: ٣٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ١٠٤، والهمع ٢: ١٩٧.

(٣) في ف: سوء.

(٤) تقدّم الشاهد في ١: ٤٣٤.

(٥) في ع: دين.

(٦) الكتاب ١: ٣٤٨.

(٧) قال سيبويه في الكتاب ١: ٣٤٧: «وتَرْكُ النونِ في لا يدين بِهَا لكَ قولُ يُونُسَ».

(٨) في ز: المضاف.

(٩) مابين المعقفين ساقط من الأصل، ومن ز.

ووجهُ قولِ الآخرينَ إِنَّهُ مُشَبَّهٌ بالاضافةِ[1] لِمُشَارَكتِهِ لَهُ فِي أصلِ معناهُ وَهَذَا التشبيهُ[2] حاصِلٌ مَعَ وجودِ الفَصلِ وَعَدَمِهِ.

وَ[3]أَمَّا إِذَا فُصِلَ بالصِفَةِ، نَحو: لا غلامَينِ ظريفينِ لَكَ، فَلابُدَّ مِنْ اثباتِ النونِ فِي الصفةِ والموصوفِ بالاتفاقِ.

أَمَّا عَلَى الرأي الاولِ: فـظاهرٌ لِأَنَّ الاسمَ الاولَ لا يمكـنُ إِضـافَتُهُ لوجـودِ الفصلِ.

وَأَمَّا[4] عَلَى الرأي الثانِي لِأَنَّ تشبيهَ الاولِ بالمُضافِ مُتَعَذِّرٌ، لِبُعدِهِ عَنْهُ.

قولُهُ: *(وَقَدْ يُحذَفُ [فِي مثلِ لا عليكَ، أَيْ: لابَأسَ) عليكَ[5]][6]*.

أَي[7]: وَقَدْ يُحْذَفُ اسمُ لا[8] هذهِ كَمَا يُحْذَفُ خبرُهُ إِذَا دَلَّ عَلَيهِ دليلٌ، نَحو: لا عليكَ، أَي: لابأسَ عليكَ، ولا شيءَ عَلَيكَ، وقالوا: لا كالعَشيَّةِ عشيَّةٌ، والمُرادُ: لا عشيَّةَ كعشيَّةِ[9] الليلةِ عشيَّةٌ[10]، وَكَذَلِكَ قَولُهُ[11]: لا كزيدٍ رَجلٌ، أَيْ: لا أَحدَ كزيدٍ

---

(١) في ف: بالمضاف.

(٢) في ل: الشبه.

(٣) (الواو) ليست في ف.

(٤) في ع، ف، ل: ولا.

(٥) (عليك) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٦) مابين المعقفتين ساقط من ع.

(٧) (أي) ليست في ف.

(٨) (لا) ليست في ف.

(٩) في ف: كالعشية.

(١٠) (عشية) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(١١) في ع، ف: قالوا.

رَجُلٌ. وإنَّما يجوزُ حَذفُهُ تخفيفاً.

خبر ما و لا المشبّهتين بليس

قولُهُ: (*خَبرُ مَا وَلَا المُشَبَّهتَينِ بِلَيسَ هُوَ المسندُ بعدَ دخولِهما إِلى آخره*).

فقولُهُ: (*هو المُسْنَدُ*) شاملٌ لِغيرِهِ، وبقولِهِ: بعدَ دُخولِهِمَا[1] خرجَ غَيْرُهُ.

واعمالُهُمَا بِمعنىً ليسَ هُوَ لغةُ أهلِ الحِجَازِ، وَأَمَّا بنو تميمٍ فَلا يُعمِلُونَهُمَا[2]، وَنَحنُ ذَكرنَا سببَ إِعمالِهِما فِي المرفوعاتِ وَذكرنَا أَنَّ عملَ لا بِمَعْنَى ليس شاذٌّ قليلٌ[3].

قولُهُ[4]: (*وَإِذَا زِيدَتْ إِن[5] مَعَ ما إِلى آخره*).

اعلمْ أَنَّ عمَلَ ما[6] يَبطُلُ إِذَا زِيدَتْ إِنْ مَعَهَا][7] [كقولِهِ:

وَمَــا إِنْ طِــبُّنَا جُــبْنٌ وَلكِــنْ مَــنايَانَا ودولةُ آخَــرِينَا[8]][9]

---

(١) في ل: دخولها.

(٢) الكتاب ١: ٢٨، ومعاني القرآن للاخفش ١: ١٢٩، ولهجة تميم: ٢٤٣.

(٣) في ز: قليل شاذ.

(٤) (قوله) ساقطة من ف.

(٥) من قوله: (ان مع ما) إلى قوله: (إذا زيدت ان) ساقط من ف.

(٦) (ما) ساقطة من ع.

(٧) مابين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٨) لفروةَ بن مُسيكٍ المُرادي، وَقَدْ نُسِبَ إلى الكُميت. والطِب: العادة ويروى: (طعمة) مكان (دولة). الكتاب ١: ٤٧٥، ومعاني القرآن للاخفش ١: ١١٢، والمقتضب ١: ١٩٠، والكامل ١: ٢٤١، والخصائص ٣: ١٠٨، والمحتسب ١: ٩٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٥ و ١١٣ و ١٢٩، والخزانة ٤: ١١٢.

(٩) مابين المعقفتين ساقط من ل.

وَكَذَلِكَ إذاً[1] فَصَلَ بينَهُ وَبينَ مَعمُولِهِ شيءٌ آخرُ وَإنَّما يبطُل عـملُهُ هَـاهُنا لِضعفِ عملِهِ، لِانَّ (إن)[2] لَمَّا لَمْ تَفصِلْ بينَ ليسَ واسمِهَا، فَلا يُقالُ: لَيسَ إنْ زيدٌ قائماً فَلِانْ لا يفصلُ بينَها وبينَ / ٦٤ ظ / اسمِهَا أَولَى وأجدرُ، لِكونِهَا فرعاً عَـلَى ليسَ، وَعدمِ[3] جوازِ أَنْ يكونَ[4] للفرعِ تَصَرُّفٌ لا يكونُ لِلأصلِ.

ولا يجوزُ أن تكونَ إنْ هذِهِ نافيةً كما فِي قولِهِ تعالَى: ﴿إِنِ الكـافِرُونَ إِلَّا فِـي غُرُورٍ﴾[5] بَلْ هيَ لِتأكيدِ النفيِ، لِانَّها لَوْ كَانَتْ لِلنفِي لَزِمَ مِن دخولِ (ما) عَـلَيها أَنْ يصيرَ ايجاباً، لانَّ النَّفيَ إذَا دَخَلَ عَلَى النَّفِي يصيرُ ايجاباً، وليسَ الامرُ كَذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ يبطُلُ عَمَلُه إذَا انتقضَ نفيهُ بِالاّ، نحو: ما زيدٌ إلّا قائمٌ، وَإنَّمـا يـبطُل عملُه حينئذٍ لِبُطْلانِ السّببِ الذى هُوَ لاجلِهِ يعملُ، وليسَ [يـردُ عَـلَيهِ قـولُ أَبِي الطيِّبِ:][6]

وَمَـا الدَّهْـرُ إلّا مَـنجَنُوناً[7] بـاهلِهِ   وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلّا مُـعَذَّبا[8]

---

(١) (إذا) ساقطة من الأصل.

(٢) (إن) ساقطة من ع.

(٣) في ع، ل: لعدم.

(٤) ساقطة من ل.

(٥) سورة الملك: ٢٠.

(٦) في ز: قول لا على الطيب.

(٧) في ع، ل: مجنوناً.

(٨) ينسب هذا البيت إلى أحمد بن سعد، يروى: (أرى) مكان (وما) و (طالب) مكان (صاحب)، و (معللا) مكان (معذبا) والمنجنون: الدولاب الذى يستقى عليه، مؤنث.

←

لِأَنَّهُ منصوبٌ عَلَى المَصدَرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: مَا الدهْـر إلاّ يـدورُ دوراناً بـاهلِهِ، وَأنكَرهُ بعضُ النحويينَ، لِانَّ المتجنونَ[1] ليسَ بمصدرٍ، وَقَالَ: هذِهِ لغةُ العربِ، فَانَّهم يُعمِلونَ (ما) مَعَ انتقاضِ نفيهِ بإلاّ[2].

وليسَ أَيضاً قولُهُ تعالَى: ﴿وَمَا أمرُنا إلاّ واحدةً﴾[3] بالنّصبِ عَلَى قِراءةِ مَنْ قرأ[4] لِأَنَّها نصبٌ عَلَى الظرفِ، أي: مرةً واحدةً.

وَكَذَلِكَ يبطُلُ عَمَلُهُ إذا تَقَدَّمَ الخبرُ عَلَى اسمِهِ نَحو: مَا قَائمٌ زيدٌ، لِضَعْفِ عَمَلِهِ، فقائمٌ مرفوعٌ بالابتداءِ وزيدٌ فاعِلٌ لَهُ سادٌّ مَسَدَّ الخَبَرِ.

إعلَمْ أَنَّ دخولَ الباءِ [فِي خَبَرِها مُقَدَماً عَلَى اسمِهَا لا يجوزُ عندَ الاكثرينَ، فلا يُقالُ: ما بقائمٍ زيدٌ، لانَّ الباءَ][5] إنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى الخَبَرِ فِي لُغَةِ مَنْ يَنْصِبُهُ دونَ مَنْ يَرفَعُهُ بِخِلافِ مَا إِذَا أُبطِلَ عَملُها بإنْ فَإنَّهُ يجوزُ دُخُولُ الباءِ عَلَى خـبرِهَا[6]، نحـو قولِهِ:

← المحتسب ١: ٣٢٨، والجنى الداني: ٣٢٦، ومغني اللبيب ١: ٧٦، وشرح شواهد المغني ١: ٢١٩، وشرح التصريح ١: ١٩٧، وشرح الاشموني ١: ٢٤٨، والخزانة ٤: ١٣٠، واثر المحتسب: ١٨٢.

(١) في ع، ل: مجنونا.

(٢) هذا مذهب يونس بن حبيب. انظر: الكافية ـ شرح الرضي ١: ٢٦٧، والخزانة ٤: ١٣٠، ويونس البصري: ٢١٩.

(٣) سورة القمر: ٥٠. وما في المصحف وقراءة الجماعة (واحدةٌ) بالرفع.

(٤) لم أجد في مابين يدي من كتب القراءات قراءة بالنصب.

(٥) مابين المعقفتين ساقط من ل.

(٦) في ف: خبره.

لَعَمرُكَ مَا إنْ أَبو مـالِكٍ   بواهٍ ولا بضعيفٍ قُواهُ[1]

وَقَدْ أجازَ[2] قومٌ أيضاً دخولَ الباءِ عَلَى خَبَرِهَا مُقَدَّماً وأنْشَدوا:

لَـوْ أَنَّكَ يَـا عَـلِيّ خُـلِقتَ حُـرّاً

وَمَـا بـالحرِّ أَنتَ ولا الخَـلِيقِ[3]

وَقولَ[4] الآخرِ:

الحِـلمُ[5] رُشْـدٌ ورأيُ الجِـهلِ مَـرْجِعُهُ

غَـيٌّ وَمَـا بِـالسَّواءِ الغَـيُّ والرَّشَـد[6]

قَولُهُ: *(وَإِذَا عُطِفَ عَلَيهِ بِمُوجَبٍ فالرَّفْعُ)*.

اعلمْ أَنَّ حرفَ العطفِ لا يخلو مِنْ[7] أَنْ يكون مُوجباً لما بعدَهُ، أَوْ لَمْ يكـنْ،

---

(١) عجز البيت في الاصل وفي ز: بواهٍ قواه ولا بضعيف. وسقطت كلمة (قواه) من ع، والبيت للمتنخل الهذلي، ويروى: (بوانٍ) مكان (بواهٍ). أمالي المرتضى ١: ٣٠٦، والهمع ٢: ١٢٧، وشرح الاشموني ١: ٢٥٢، والخزانة ٤: ١٤٦.

(٢) في ع: أجا.

(٣) البيت لا يعرف قائله ويروى: (حسين) مكان (علي) و (العتيق) مكان (الخليق)، كما يروى: الصدر هكذا: أمَا وَاللهِ أنْ لَوْ كُنتَ

حُرّاً وَيُروى قَبلَ هذا البيت:

أمَـا واللهِ عـالِمِ كـلِّ غـيبٍ   وربِّ الحِـجرِ والبيتِ العَـتيقِ

معاني القرآن للفراء ٣: ١٩٢، ومغني اللبيب ١: ٣١، وشواهد المغني ١: ١١١، والخزانة ٤: ١٤٠.

(٤) زيادة من ت.

(٥) في ف. ل: الحكم.

(٦) البيت لا يعرف قائله.

(٧) في ع. ل: إمّا.

فَإِنْ كَانَ موجِباً لِما بعدَهُ وَهُوَ بَلْ، وَلكنْ، فالرَّفعُ، نَحو: ما زَيدٌ قائماً بَلْ قاعدٌ، وَرَفْعُهُ إِمَّا بالعَطْفِ عَلَى مَحَلِّ الخَبَرِ، لِأَنَّ[1] محلَّهُ الرفعُ[2] فِي الاصلِ[3] لانَّهُ[4] خبرُ مبتدإٍ.

وَإِمَّا بالابتداءِ على تقديرِ أَنْ يكونَ خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ.

وَإِنْ كَانَ غيرَ مُوجبٍ، وَهُوَ ما عدا بَلْ وَلكن فلا يخلو مِن[5] أَنْ يكونَ الخبرُ اسماً جامداً، أو صفةً.

فإِنْ كانَ الاولَ، كانَ حكمُهُ حكمَ المعطوفِ عَلَيهِ، نَحو: ما هذا زيدٌ ولا عمرٌو[6]، ولكنْ يَجوزُ فِيهِ النصبُ حملاً عَلَى لفظِ الخَبَرِ، والجرُّ[7] عَلَى تَوهمِ الباءِ، وتقديرِها في الخَبَرِ.

وَإِنْ كَانَ وصفاً فَلا يخلو مِنْ أَنْ يكونَ مُسْنداً إِلى موصوفٍ أجنبي من اسمِ (مَا)، أو لَمْ يكنْ[8].

فَان كانَ الاولَ، فَلا يَخلُو مِنْ أَنْ يكونَ الوصفُ مقدماً[9] عَلَى الموصوفِ أَوْ لَمْ يكنْ.

---

(١) في الاصل، وفي ز: لانَّه.

(٢) في ل: رفع.

(٣) في ل: بالأصل.

(٤) في ع، ف، ل: لكونه.

(٥) في ل: أما.

(٦) في ل: زيدا ولا عمرا.

(٧) في ل: الحق.

(٨) زاد في ع: كذلك.

(٩) في ع، ف، ل: متقدما.

فَإِنْ كَانَ لَمْ يَجُزْ فِي الصِفَةِ إِلّا الرَّفْعُ، وَكَذَلِكَ فِي الموصوفِ، نَحو: ما زيدٌ قائماً ولا قاعدٌ عمرٌو، فعمرٌو مبتدأً وقاعدٌ خبرُهُ، والجملةُ معطوفةٌ عَلَى الجملةِ، ويمتنعُ النّصبُ والجرُّ، أَمَّا النّصبُ فلِأنَّهُ لو جازَ، لكانَ إمّا معطوفاً عَلَى الخبرِ عطفَ مفردٍ عَلَى مفردٍ، ويكونُ ما بعدَهُ مرفوعاً بالفاعليةِ، وَهُوَ مُحالٌ للاشتراطِ فِي المعطوفِ ما اشتُرِطَ فِي المعطوفِ عَلَيهِ مِنْ وجوبِ الضميرِ وَعَدَمِهِ.

وَإِمّا أَنْ يكونَ معطوفاً عَلَى الخبرِ، وَالمَوصُوفُ / ٦٥و / معطوفاً عَلَى الاسمِ، وَهُوَ مُحالٌ أيضاً لامتناعِ تَقَدُّمِ الخبرِ عَلَى الاسمِ فِي المعطوفِ عَلَيهِ الذي هُوَ الاصلُ، فالأولَى أن يمتنعَ في المعطوفِ.

وَأَمَّا الجرُّ فلأنَّهُ لَوْ جَازَ لكانَ إِمَّا معطوفاً عَلَى الخَبَرِ بِتَوَهُّمِ حَرفِ الجَرِّ فِي الخَبَرِ عَلَى تقديرِ أَنْ يكونَ مَا بعدَهُ مرفوعاً بِهِ، أَو عَلَى تقديرِ أَنْ يَكونَ معطوفاً عَلَى الاسمِ، وَكُلُّ واحدٍ مِنْهُما مُتَعَذِرٌ كَما ذكرنَا فِي النَّصبِ، وَليسَ قولُنا: ليسَ زيدٌ قائماً، ولا قاعداً عمرٌو كَذَلِكَ لِجوازِ تقديمِ الخَبَرِ عَلَى الاسمِ فِي المَعطُوفِ والمعطوفِ عَلَيهِ فِي ليسَ، لكونهِ فِعلاً كثيرَ التَّصَرُّفِ بالنسبةِ إِلى (ما)، وَإِنْ كَانَ الوصفُ متأخراً عنهُ جازَ النُّصبُ، نَحو: مَا زيدٌ قائماً، ولا عمرٌو قاعداً عَلَى تقديرِ أَنْ يكونَ عمرٌو مبتدأً وقاعدٌ خبرُهُ والجملةُ معطوفةٌ عَلَى الجملةِ، وَلَا يجوزُ الجرُّ، وَلَمْ يَجُزْ فِي الموصوفِ إِلّا الرفعُ.

وَإِنْ لَمْ يَكنْ مسنداً إلى موصوفٍ أجنبي، فَلا يَخلُو مِنْ أَنْ يكونَ مسنداً إلى ضميرٍ يرجِعُ إلى اسمِ (ما) أو إلى مَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ بِأَنْ يكونَ فِيهِ ضميرٌ يَرجِعُ إلى

اسمِ (ما).

فَإِنْ كَانَ الاولَ جازَ فِي الوصفِ النَّصبُ والجرُّ، نَحو: ما زيدٌ قائماً وَلا قاعداً بالنّصب والجرّ.

أَمَّا النّصبُ فظاهِرٌ.

وَأَمّا الجرّ فَعَلى تَوَهُم الباءِ في الخَبر، كَقَولِهِ:

بَـدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُـدْرِكَ مَـا مَـضَى
وَلا سَـابِقٍ شَـيئاً إِذا كَـانَ جَـائيا[1]

وَإِنْ كَانَ الوصفُ مسنداً إِلى ما هوَ مِنَ سَبَبِ اسمِ (ما) جَازَ[2] فِي الوصفِ الرفعُ والنَّصبُ والجرُّ، نَحو: ما زيدٌ قائماً ولا قاعداً أبوهُ.

أَمَّا النَّصبُ فَظَاهِرٌ.

وَأَمَّا الجرُّ فَعلَى تَوَهُّمِ الباءِ فِي الخَبَرِ، كَقَولِهِ:

مَشَـائِيمُ لَـيسُوا مُـصْلِحِينَ عَشَـيرَةً
وَلا نَـاعِبٍ إِلاّ بِـبينٍ غُـرابُهَـا[3]

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى المازني، وفي الديوان: (ولا سابقٍ شيء) مكان (ولا سابق شيئاً)، ويروى: (سابقاً) مكان (سابقٍ) وينسب البيت أيضاً إلى صرمة بن أنس الانصاري وغيره.

شرح ديوان زهير بن أبي سلمى صنعة ثعلب ـ طبعة دار الكتب: ٢٨٧، والكتاب ١: ٨٣ و ١٥٤، والخصائص ٢: ٣٥٣.

(٢) في ز: اسم جاز.

(٣) ينسب البيت إلى الاحوص الرياحي اليربوعي واسمه زيد بن عمرو، كما ينسب إلى أبي ذؤيب وإلى

←

وَأَمَّا الرفعُ فَعَلَى تقديرِ أن يكونَ أبُوه مبتدأً وقاعدٌ خبرُهُ، والجملةُ معطوفةٌ عَلَى جملةٍ مُتَقَدِّمَةٍ.

واعلمْ أنّ هذِهِ الاحكامَ التي ذكرناها لا تتفاوتُ إذا كانتِ الباءُ داخلةً عَلَى خبرِها، ويجُوز العطفُ على لفظِهِ ومحلِّهِ، نحو: ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ، كقولِهِ:

مُـــعاوي إِنَّـــنا بَـــشَرٌ فَأَسْـــجِحْ

فَلَسنَا بِـالجبالِ وَلا الحَـــدِيدا[1]

غَيرَ أَنَّ العطفَ عَلَى اللفظِ أَجودُ عِندَ سيبويهِ[2] لكونهِ مُطابقاً للـفظِ الاولِ وَمَعْنَاهُ وتطابقُ اللفظين مَعَ تطابقِ[3] المَعنَيينِ أَوْلَى.

← الفرزدق. ويروى: (ناعباً) مكان (ناعبٍ). ديوان الفرزدق: ٢٣، والكتاب ١: ٨٣و ١٥٤ و ٤١٨، والخصائص ٢: ٣٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٥٢ و ٥: ٦٨، ومغني اللبيب ١: ٣١ وشرح شواهد المغني ٢: ٨٧١.

(١) البيت ينسب لِعُقَيبَةَ بنِ هُبيرة الاسدي ولعبدِالله بن الزّبير الاسدي. الكتاب ١: ٣٤و ٣٥٢و ٣٧٥و ٤٤٨، والمقتضب ٢: ٣٣٧و ٤: ١١٢، وشرح أبيات سيبويه: ٦٦، والخزانة ٢: ٢٦٠.

(٢) الكتاب ١: ٣٤ـ ٣٥.

(٣) في ل: تساوي، وفي ف: تطابق تساوي.

المجرورات

لماذا سمّي الجرُّ جرّاً؟ العامل في المضاف إليه.

قَولُهُ[1]: (*هُوَ*[2] *ما اشتَمَلَ عَلَى عَلَم المُضافِ إليه*).

[أَيْ: مَا اشتَمَلَ عَلَى الجرّ، وَإنَّما سُمِّي الجـرُّ جَـرّاً][3] لِـتَسَفُّلِ[4] عـلامتهِ فِي الفَمِ[5]، وَهِيَ الكسرةُ.

واعلمْ أَنَّ العامِلَ فِي المضافِ إليه شيءٌ، والمُقْتَضِي للاعرابِ شيءٌ، كما كانَ فِي الفاعلِ والمفعولِ.

فَالمُقتَضِي هُوَ الاضافةُ، كالفَاعليةِ والمفعوليةِ، والعامِلُ إمّا الحـرفُ[6]، نَحـو مَرَرْتُ بزيدٍ، وَإِمّا الاسمُ الأولُ المضاف[7] مِنْ[8] حَيثُ أَنَّهُ مضافٌ إلى الثانِي، وإلّا لكانَ العامِلُ: إمّا الاسمَ الأولَ [مِنْ حيثُ هُوَ هُوَ][9]، وَهُوَ باطلٌ، [لكونِهِ مثلَ الاسمِ

---

(١) ساقطة من ع، ف.

(٢) ساقطة من ل.

(٣) مابين المعقفتين ساقط من ل.

(٤) في ل: لتستقل.

(٥) في ل: الضمّ.

(٦) في ع، ل: الحروف.

(٧) (المضاف) ساقطة من الأصل، ومن ز، ل.

(٨) في ل: فمن.

(٩) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ع، ف، ل.

الثاني مِنْ حَيثُ أَنَّهُ اسمٌ، وَإِمَّا الحرفَ المحذوفَ وَهُوَ أَيضاً باطلٌ][1]، لِأَنَّهُ أَضعفُ مِنْ أَنْ يعمَلَ مُقَدَّراً، وإمّا الاضافةَ المعنويةَ أَيْ: كونُ الاولِ مضافاً إِلى الثانِي، وَهُوَ أَيضاً[2] ضعيفٌ، لِأَنَّ العامِلَ المعنويَّ ليسَ إِلّا فِي المبتدإ والخبرِ، والفعلِ المضارعِ، وفِي التوابعِ بالاجماعِ.

فتعيَّنَ أَنْ يكونَ[3] العامِلُ هُوَ الاسمُ الاولُ، لا مَنْ حيثُ هُوَ هُوَ بَلْ مِنْ حيثُ أَنَّهُ مضافٌ إِلى ما بعدَهُ.

المضاف إليه

تعريفه:

قولُهُ: (*والمضافُ إِليه [كُلُّ اسمٍ نُسبَ إِليه شيءٌ بواسطةِ حرفِ الجرِّ لفظاً أَو تقديراً مراداً]*[4]).

اعلمْ أَنَّهُ لَمَّا أَخَذَ فِي تعريفِ المجروراتِ وَالمضافِ إِليهِ / ٦٥ ظ / وَلَمْ يكنِ المضافُ إِليهِ هُنا بِنَفْسِهِ احتاجَ إِلى تَعرِيفِهِ فَعَرَّفَهُ هَاهُنا[5]، فَقولُهُ: (*كُلُّ اسمٍ نُسِبَ إِليهِ شيءٌ*) شامِلٌ لغيرِهِ كالفاعلِ فِي قامَ زيدٌ، وقولُهُ: (*بواسطةِ حرفِ جرٍّ*)، خَرَجَ

---

(١) مابين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٢) (ايضاً) ليست في ز.

(٣) (يكون) ساقطة من ز.

(٤) في ع: إلى آخره.

(٥) (هاهنا) ليست في ل.

عَنْهُ غيرُهُ، وقولُهُ: (لفظاً)، لِيدْخُلَ فِيهِ المجرورُ[١] بحرفِ الجرِّ الملفوظِ، نحو: مَرَرْتُ بزيدٍ.

وقولُهُ: (أو تقديراً) [ليدخُلَ فِيهِ المجرورُ][٢] باضافةِ اسمٍ إلى مِثْلِهِ، نحو: غُلامُ زيدٍ.

وَقَولُهُ: (مراداً) احترازٌ مِنَ الظروفِ، كقولِكَ: قُمْتُ يومَ الجُمُعَةِ، فَإِنَّهُ نُسِبَ إِليهِ بِواسطَةِ حرفِ الجرِّ، وَهُوَ (فِي) تقديراً[٣]، لَكِنَّهُ لَيسَ بمرادٍ لِانَّهُ لَوْ كَانَ مراداً لَكَانَ مجروراً.

وَيَظهَرُ مِنْ هَذَا الكلامِ، أَنَّ انجرارَ[٤] المُضافِ إِليهِ بواسطةِ حرفِ الجرِّ المُقَدَّرِ المرادِ، وَهُوَ خِلافُ مَا ذَكَرنَا مِنْ قَبْلُ.

وَذَكَرَ عبدُالقاهِرِ مَا هُوَ مُخَالِفٌ لِمَا ذَكَرَهُ، وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ[٥]: النحويونَ يقولونَ[٦]: إِنَّ معنَى غلامِ زيدٍ غلامٌ لزيدٍ[٧] إيضاحاً لمعنَى الجرِّ، لانَّ اللامَ مُقَدَّرَةٌ، كَيفَ والمضافُ إِليهِ مِنَ المضافِ بِمنزلةِ التنوينِ مِنَ المنوَّنِ، وَكَمَا لا يجوزُ أَن يُفْصَلَ بينَ

---

(١) في ت: المجرورات.

(٢) المحصور بين المعقفتين ساقط من ل.

(٣) في ل: في تقدير (في).

(٤) في ل: الجرو.

(٥) المقتصد ٢: ٨٧١. والمؤلف نقل كلام الجرجاني هنا نصّا.

(٦) (يقولون) ساقطة من ل.

(٧) قال المبرد في المقتضب ٤: ١٤٣: (قولك المال لزيد كقولك مال زيد، وكما تقول: هذا أخو لزيد، وجار له، وصاحب له، فهذا بمنزلة قوله: جاره وصاحبه).

المنوَّنِ والتنوينِ[1] بشيءٍ مَلْفُوظٍ، وَمُقدَّرٍ، فكَذَلِكَ لا يجوزُ، هَاهُنَا أَنْ يُفصلَ بينَهُمَا باللامِ، وَلانَّ اللامَ لَوْ كَانَتْ مُقدَّرَةً هَاهُنَا، حَتَّى يكونَ الجرُّ بِهَا لَوَجَبَ أَنْ لا يُحْذَفَ التنوينُ، فَيُقَالُ: غُلامٌ زيدٍ [كَمَا إِذَا ظَهَرَ، وَذَلِكَ لا يقولُهُ أحدٌ]، وَوَجَبَ أَنْ يكونَ المُضافُ نَكِرةً [كَمَا إِذَا ظَهَرَ][2]، وَفِيهِ نظرٌ، ثُمَّ قَالَ: وَ[3]إِنَّمَا قُلنَا إِنَّ الجرَّ بِمعنَى اللامِ قَصْداً إِلى أَنَّ الاسماءَ إِنَّمَا عَمِلَتِ الجرَّ حيثُ كانَ فِي الكَلامِ مَعنَى حرفِ الجرِّ لِأَنَّ الاسماءَ المحضةَ لَا أَصْلَ لَهَا فِي العَمَلِ، وَإِنَّمَا العملُ للافعالِ والحُروفِ.

وَإِنَّمَا قَالَ: (نُسِبَ إِليهِ شَيءٌ) [وَلَمْ يَقُلْ: (نُسِبَ إِليهِ اسمٌ[4])][5] لِيشمَلَ مِثلَ قَولِنَا: مَرَرْتُ بزيدٍ فإِنَّ زيداً لَمْ يُنْسَبْ إِليهِ اسمٌ، بَل نُسِبَ إِليهِ[6] شَيءٌ وَهُوَ [الفِعْلُ.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقولَ: إِنَّهُ يَردُ عَلَيهِ[7] النَّقْضُ بِمثلِ: ما جاءَنِي مِنْ أَحَدٍ فَإِنَّ أحدٍ نُسِبَ إِليهِ شَيءٌ، وَهُوَ][8] جَاءَنِي لا بِواسِطَةِ حرفِ جرٍّ، لانَّ حرفَ الجرِّ هَاهُنا لَيسَ لأجلِ النِّسبةِ، بَلْ لأجلِ التأكيدِ وبالافعالِ التي هيَ مضافٌ إِليهِ، فَإِنَّ الظروفَ يُنسبُ إِليها لا بواسطةِ حرفِ الجرِّ لا لفظاً ولا تقديراً معَ أَنَّهَا لَيْسَتْ باسماءٍ[9]،

---

(١) في ل: النون.

(٢) مابين المعقفتين ساقط من ل.

(٣) (الواو) ليس في ع.

(٤) في ت: اسم نسب اليه.

(٥) مابين المعقفتين ساقط من ل.

(٦) (اليه) ساقطة من ف.

(٧) كلمة (عليه) ساقطة من ت، ع، وفي ف: النقض عليه.

(٨) مابين المعقفتين ساقط من ز.

(٩) في ف: اسم.

كَقولِهِ تَعالَى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[١].

قـولُهُ: (فَـالتَقدِيرُ شـرطُهُ [أَن يكـونَ المـضافُ اسـماً مـجرداً تـنوينه لِأجلِها][٢]).

أَيْ: شَرْطُ المضافِ إِليهِ المجرورِ بتقديرِ حرفِ الجرِّ معنوياً كَانَ أَوْ لفـظياً أَنْ يُجَرَّدَ المضافُ مِنَ التّنوينِ وَمَا يقومُ مَقامَها مِنَ النونِ [لِاجل الاضافةِ][٣] لِأَنَّهُمَا مِما لا يجتمعانِ، لِأَنَّ وجُودَ التنوينِ يُؤْذِنُ بِتَمامِ الاسمِ، وانقطاعِهِ، والاضافةُ تُؤذِنُ باتصالِهِ بِمَا بَعْدَهُ وَعدمِ انقطاعِهِ، فَلَوْ اجتمعَ التنوينُ مَعَ الاضافةِ لَزِمَ كونُ المضافِ مـتصلاً بالمضافِ إِليهِ، وغيرُ متصلٍ بِهِ، وَأَنَّهُ مُحَالٌ، وَكَذَلِكَ حُكمُ ما يقومُ مَقامَ التنوينِ.

إِنَّما شَرَطَ[٤] تجريدَ التنوينِ لاجلِ الاضافةِ احترازاً[٥] مِنْ حَـذْفِ التـنوينِ، لاجلِ غَيرِها، كحذفِهِ مثلاً[٦] لالتقاءِ الساكنينِ كَقولِهِ:

تُذْهِلُ الشَّيخَ عَنْ بَنِيهِ وَتُبدِي

عَنْ خِدامِ العَقِيلَةُ العـذراءُ[٧]

---

(١) سورة المائدة: ١١٩.

(٢) في ع: إلى آخره.

(٣) مابين المعقفتين ساقط من ل.

(٤) في ع، ف، ل: قال.

(٥) في ف: احتراز.

(٦) زيادة من ع، ل.

(٧) الخِدام جَمْعُ خَدَمَة وَهُوَ الخَلخال ويطلق على الساق لأنّه موضعه. والبيت لِعُبيدِالله بن قيس الرُّقَيات.

الديوان: ١٠، ولسان العرب ـ خدم ـ ١٥: ٥٧، و ـ شعا ـ ١٩: ٦٤.

[فَالعَقِيلةُ فاعلةُ تبدِي][1] وَحُذِفَ التنوينُ مِنْ خَدَامِ لالتقاءِ الساكنين، وَهُمَا التنوينُ ولامُ التعريفِ.

وَ[2]لا يُقَالُ: إنّ[3] قَولَهُ: (مجرداً[4] تنوينُهُ) لاجلِ الاضافةِ لَيسَ بِشَرطٍ لِما ذَكَرَهُ لِتَخَلُّفِهِ عنهُ، وامتناعِ تَخَلُّفِ الشرطِ عَنِ المشروطِ، كَالاسماءِ المُضَافَةِ التي لا تنوينَ فِيها أصلاً، كإِذْ، وإِذا، وحيثُ، وجميعَ ما لا ينصرفُ، لانَّا نَقُولُ: إنَّ مَعنَى قَولِهِ: مجرَّداً تنوينُهُ لِأَجلِها / ٦٦ و / أَنَّهُ[5] يُقَدَّرُ[6] فِيهِ أَنْ لَوْ كَانَ فِيهِ تَنوينٌ لَحُذِفَ لِأَجلَها.

الاضافة المعنوية واللفظية

قولُهُ: *(وَهِيَ معنويةٌ ولفظيةٌ، فالمعنويةُ أَنْ يكونَ المضافُ غيرَ صفةٍ مضافةٍ إلى مَعمُولِها)*.

وَإِنَّما لَمْ يقتصر عَلَى قولِهِ: غيرَ صفةٍ، وقيّد الصّفة بقوله مضافةً إلى معمُولِها، لِأَنَّهُ لَوْ اقتصرَ عَلَيهِ لَخَرَجَ عنهُ الصِّفَةُ المُضَافَةُ إلى غيرِ مَعمُولِهَا، وَهُوَ منهُ، نَحو:

---

(١) مابين المعقفتين ساقط من ف.

(٢) (الواو) ليست في ح.

(٣) في ل. أنه.

(٤) في ل. تجرد

(٥) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٦) في ف: ليقدر.

مصارعُ مراغةَ[1]، فإنَّ هَذِهِ الاضافةَ إضَافَةٌ معنويةٌ.

أقسام الاضافة

قولُهُ[2]: *(وَهِيَ إمّا[3] بمعنى اللام)* إلى قولِه: *(وَضُرِبَ اليومَ)*.

اعلمْ أنَّ الإضافةَ عَلَى ثلاثةِ أَضْرُبٍ: إضَافَةٌ بِمَعْنَى اللامِ، وإضَافَةٌ بِمَعْنَى مِنْ، وإضَافَةٌ بِمَعْنَى فِي: لِأَنَّ المُضَافَ إليهِ إنْ كَانَ مِنْ جِنسِ المُضَافِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُحمَلَ المُضافُ إليهِ عَلَى المضافِ خبراً أَوْ صِفَةً، كَانَتِ الإضَافَةُ بِمَعْنَى مِنْ، نَحو: خَاتَمُ فضةٍ، وَبَابُ سَاجٍ.

وَإنْ كَانَ ظَرفَ المضافِ كَانَتْ[4] بِمَعْنَى فِي، نَحو: ضُرِبَ اليومَ وَثَبْتُ الغَدَرِ، وَهُوَ قَليلٌ.

وَإنْ لَمْ يَكُنِ المضافُ إليهِ مِنْ[5] جِنسِ المُضافِ وَلا ظَرْفِهِ، كَانَتْ بِمَعْنَى اللامِ، نَحو: غلامُ رجلٍ ودارُ عمروٍ.

وَقَالَ ابنُ[6] جعفرٍ[7]: ان عبدالقَاهِرِ هُوَ الذي زَعَمَ أَنَّ لَهُم إضَافَةً بِمَعْنَى فِي،

---

(١) لم أجد هذا القول في ما رجعت اليه من المصادر.

(٢) الكلمة ساقطة من ف.

(٣) الكلمة ساقطة من ل.

(٤) في ف: كان.

(٥) (من) ساقطة من ع. ف. ل.

(٦) في ل: عبدالجعفر. ف: أبو جعفر.

(٧) تقدمت ترجمته في ١: ٢٦٣.

وَمِثْلَها بقولِهِم: فُلانٌ ثَبتُ الغَدَرِ[١]. أي: ثَبتٌ فِي الغَدَرِ: أي ثابِتٌ فِي كَلامٍ وَمَقالٍ[٢] وَشَدائِدَ[٣] والذي حَدَاهُ إلى[٤] جَعْلِها بِمَعْنَى فِي تقديرُهُم إياهَا بِفِي[٥] وَهَذَا جَرْيٌ عَلَى الاتساعِ، إذ ثَبتَ هُنا[٦] بِمَعْنَى ثابِت، وَثابتٌ[٧] صِفَةٌ، فَإِذاً هذِهِ الإِضَافَةُ لَفظِيةٌ.

عمل الاضافة المعنوية

قولُهُ: (*وَتُفيدُ تعريفاً مَعَ المعرفةِ، وَتخصيصاً مَعَ النكرةِ*).

أَيْ: تُفيدُ الإِضَافَةُ المعنويةُ تعريفَ المُضافِ، نَحو: غُلامُ زيدٍ إِنْ كَانَتِ الإِضَافَةُ إلى المَعرِفَةِ، لِأَنَّها عَيَّنَتْهُ وَأَوْضَحَتهُ غايةَ الإِيضاحِ، وَجَعَلَتْهُ بحيثُ تُوضَعُ اليدُ عَليهِ، ثُمَّ تعريفُ هذِهِ الإِضافةِ للمضافِ تَختَلِفُ بِحَسَبِ المُضَافِ إليهِ فِي التعريفِ.

وتفيدُ تَخصيصَهُ، إنْ كانتِ[٨] الاضافةُ إلى النَكِرَةِ، نَحو: غلامُ رَجُلٍ، لِأَنَّهُ تَمَيَّزَ

---

(١) يقال: مَا أَثْبَتَ غَدَرَهُ، أَيْ ما اثبَتَهُ عِنْدَ الغَدَرِ، والغَدَرُ: الجِحْرةُ واللخاقيقُ مِن الارضِ المُتَعادِيةِ، يُقالُ ذَلِكَ للفَرسِ وللرجُلِ إذاكانَ لِسَانُهُ يَثبتُ فِي موضعِ الزللِ والخصومةِ. اصلاح المنطق لابن السكيت ـ دار المعارف: ٣٨٠.

(٢) في ع: مثال.

(٣) في الاصل، ز، ل: شديد.

(٤) في ل: أي.

(٥) في ل: في.

(٦) في ع، ف: هاهنا.

(٧) (وثابت) ليس في ع.

(٨) في ف: كان.

عَنْ[١] غُلامِ امرأةٍ، وَعَنْ غُلامِ صَبيٍّ[٢]، وَلكنَّهُ لَمْ تَنْتَهِ فِي التعريفِ[٣] والايضاحِ إِلى مَرْتَبَةِ الاولِ، إلّا اسماءً تَوَغَلَتْ فِي الابهامِ، فَإِنَّها، وَإِنْ أضيفتْ إلى المَعارِفِ إضافةً معنويةً، نكراتٌ لا تكتسي مِنَ الإِضَافةِ التَّعْريفَ، نَحو: غيرِ، ومثلِ، وَشِبْهٍ[٤]، وَلِذَلِكَ وُصِفَتْ[٥] بِهَا النكراتُ، مِثلُ[٦]: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غيرِكَ، ومثلكَ وشِبْهِكَ، ودخلَ[٧] عَلَيها ربَّ كقولِهِ:

يَارُبَّ مِثلِكِ فِي النِّسَاءِ غَرِيرةٍ

بَيضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُها بِطَلاقِ[٨]

اللهمَّ إلّا إذا اشتُهِرَ المُضَافُ بِمُغَايَرَةِ المضافِ إليهِ فِي غَيرِ[٩] وَبِما تِلَتِهِ[١٠] فِي غَيْرِهِ كَقَولِكَ: عليكَ بالحَرَكَةِ غَيرِ السكونِ، وَكَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِم﴾[١١].

---

(١) (عن) ساقطة من ل.

(٢) في ف: الصبي.

(٣) في ع، ف، ل: التعيين.

(٤) في ع، ل: مثل وغير وشبه، وفي ز: غير وشبه ومثل.

(٥) في الأصل، وفي ز، ل: وصف.

(٦) في ع، ف: فقيل.

(٧) في ف، ل: ادخل.

(٨) البيت لابي محجن الثقفي. الكتاب ١: ٢١٢ و ٣٥٠، والمقتضب ٤: ٢٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ١٢٦.

(٩) في الأصل، وفي ز: غيره.

(١٠) في ل: ما يليه.

(١١) سورة الفاتحة: ٧.

وَقَالَ بعضُهُم: إنَّ هَذِهِ الاسماءَ إنَّما لَمْ يَتَعَرَّفْنَ بالإضَافَةِ لِكَونِ إضَافَتِهِنَّ إضَافَةً لفظيةً، لِكونِ الغَيرِ بِمَعْنَى المُغَايَرةِ، والمِثلِ بِمَعْنَى المماثلةِ[1]، والشِبْهِ بِمَعْنَى المُشَابَهَةِ[2]، لا لِتَوغُّلِهَا فِي الابهامِ، وإلّا لَكَانَ المُغَايِرُ والمُمَاثِلُ والمُشَابِهُ كَذَلِكَ، فَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ: مَرَرْتُ[3] بالرجلِ المغايرِ أبوهُ أباكَ، لكنَّهُ يُقالُ[4]: لا يُقالُ لَوْ كَانَتِ الإضَافَةُ فِيهِ[5] لَفظِيةً لَجَازَ اجتماعُ اللامِ فِيها مضافاتٍ. لانّا نَقُولُ: لا نُسَلِّمُ ذَلِكَ لِأَنَّها، وانْ كَانَتْ فِي الاصلِ صفاتٍ اغتَصَبَتْ طَرَفاً[6] مِن الاسميةِ، وَلِذَلِكَ لا تَعمَلُ عَمَلَ سائِرِ الصِفَاتِ، فَلا يُقَالُ: مَرَرْتُ بالرَجُلِ المِثلِ غلامِهِ البدرُ، فَمِنْ حَيْثُ هِيَ صفاتٌ فِي الأصْلِ فالاضافَةُ فِيها لفظيةٌ، وَمِنْ حيثُ أَنَّها أسماءٌ لَمْ يَجُزِ اجتماعُ / ٦٦ ظ / الالفِ واللامِ فِيها مَعَ الإِضَافةِ تَوفِيراً لِحظِّها، وَهُوَ ضعيفٌ، وَالأَولُ أَقوى، أَمَّا ضَعْفُهُ، فلأنَّهُ لَوْ كَانَ كَمَا ذَكَرَهُ لجازَ اجتماعُ الالفِ واللامِ مَعَ الإِضَافةِ فِيهَا.

وَجوابُهُ بِأَنَّهُ[7] لَمْ تَجْتَمِعْ لِأَنَّها اغتصبتْ[8] طرفاً[9] مِنَ الاسميةِ، وَلِهَذَا لَمْ يَعمَلْ دليلٌ قويٌّ عَلَى أَنَّ تِلكَ الإِضَافَةَ غَيرُ لفظيةٍ، وَأَمَّا ايرادُهُ عَلَى الأولِ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَما

---

(١) في ع: المماثل.

(٢) في ع: المشابه.

(٣) (مررت) ساقطة من ع.

(٤) (يقال) ساقطة من ع.

(٥) (فيه) ساقطة من: ع. ل.

(٦) في ع: ظرفا.

(٧) في ل: أنّه.

(٨) في ل: اغتصب.

(٩) في ع: ظرفا.

ذَكَرَهُ لَكَانَ المغايرُ والمماثِلُ كَذَلِكَ إلى آخِرِ ما ذَكَرَهُ فَهُوَ ممنوعٌ لجوازِ أَنْ يكونَ المغايرُ والمماثِلُ مِنْ حيثُ المَفهومِ كَذَلِكَ، وتَعريفُهُ بلامِ العهدِ[١].

شروط الاضافة المعنوية

قولُهُ: *(وشرطُها تجريدُ المضافِ من التعريفِ)*.

أي: وشرطُ الإِضَافَةِ المعنويةِ تجريدُ[٢] المضافِ مِنَ التعريفِ إنْ كَانَ فِيهِ[٣] تعريفٌ لِيُمكنَ إِضَافَتُهُ.

أَمَّا إذَا كَانَ عَلَماً فَكَمَا إذَا وَقَعَ فِيهِ اشتراكٌ اتفاقيٌّ كَقَولِ الشَّاعِرِ:

عَلَا زَيْدُنَا يومَ النَّقَا رأسَ زَيْدِكُم
بِأَبيضَ ماضِي الشَّفْرَتَينِ يَمَانِ[٤]

وَأَمَّا المُضْمَرَاتُ والمُبْهَمَاتُ فَلَمْ يُمكنْ اضافَتُهَا إلى شيءٍ، لانَّهُمَا وُضِعَتَا عَلَى العرفانِ فَلَمْ يُمكنْ سَلبُ التعريفِ [المُنافِي[٥] للإِضَافَةِ][٦] [لِتمكّنِ الإِضَافَةِ][٧].

---

(١) في ل: التعريف.

(٢) في ع: أن يجرد.

(٣) في ع: فيها.

(٤) في ع: تمام. والبيت لرجل من طي. ويروى: (الحمى) مكان (النقا) و (مشحوذ الغرار) و (مصقول الغرار) مكان (ماضي الشفرتين). الكامل ٣: ١٥٧، ومغني اللبيب ١: ٥٣، والخزانة ٢: ٢٢٤.

(٥) في ت: منافي.

(٦) مابين المعقفتين ساقط من ز.

(٧) مابين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز، ف.

وَأَمَّا مَا فِيهِ لامُ التعريفِ، فَلِكراهَتِهِم أَنْ يَجْمَعوا بينَ التعريفين.

وَالحَاصِلُ أَنَّ شَرْطَ الإِضَافَةِ المعنويةِ كونُ المُضافِ نكرةً، لأنّهُ لَوْ كَانَ مَعرفَةً، امتنعَ تعريفهُ وتخصيصُهُ، لانَّ المُعَرَّف لا يُعَرَّفُ، وَلا يُخَصَّصُ لامتناعِ تحصيلِ الحَاصِلِ، وَلِانَّهُ لَوْ كَانَ مَعْرِفَةً[1] فَالمُضَافُ إِليهِ [معرفةٌ أَوْ نكرةٌ][2] فَإِنْ كَانَ الأولَ لَزِمَ اجتماعُ التعريفينِ فِي المضافِ، لِكَونِهِ معرفةً، واكتسابِهِ التعريفَ مِنْ المُضَافِ إِليهِ، وَإِنْ كَانَ الثاني لَمْ تكُنْ[3] فِي الاضَافَةِ فَائِدَةٌ، فَإِذاً لَمْ يُضَفْ.

اضافة العدد المعرّف إلى المعدود

قَوْلُهُ: (*وَمَا أَجازَهُ الكوفيونَ [مِنَ الثلاثةِ الاثوابِ وَشِبْهِهِ مِنَ العَدَدِ ضعيفٌ]*[4]).

إِعْلَمْ أَنَّ المُضَافَ والمُضَافَ[5] إِليهِ لا يَخْلُو مِنْ[6] أَنْ يدخُلَ عَلَى كُلِّ واحدٍ مِنْهُمَا لامُ التعريفِ أَوْ لا يدخُلَ عَلَى شيءٍ مِنْهُمَا، أَوْ يَدخُلَ عَلَى المُضَافِ دُونَ المضافِ إِليهِ أَوْ بِالعكسِ، فَهذِهِ اقسامٌ أربعةٌ.

---

(١) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٢) في ل: نكرة أو معرفة.

(٣) في ل: تلزم.

(٤) في ع: إلى آخره.

(٥) (والمضاف) ليس في ف.

(٦) في ل: إمّا.

أمَّا القسم الرابعُ: فَمُتَّفَقٌ عَلَى جوازِهِ، نَحو: غلامُ الرَّجلِ.

وَأَمَّا القِسْمِ الثالثُ: فَهُوَ عَلَى ضربينِ:

مُتَّفَقٌ عَلَيه، نَحو: الضَّارِبا زيدٍ، وَالضاربُو زيدٍ، والضَّارِبُكَ.

وَمُخْتَلَفٌ فِيهِ، نَحو[1]: الضاربُ زيدٍ، فَاجَازَهُ الفَرَّاءُ[2] وَمَنَعهُ الباقُونَ، وَحَكَى الاخفشُ النِّصفُ دِرْهَمٍ والثلثُ دِرْهَمٍ.

وَأَمَّا القِسْمِ الثاني: فَمُتَّفَقٌ عَلَى جَوَازِهِ، نَحو: غُلامُ زيدٍ، وَدَارُ بكرٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا القِسمُ الأولُ: فَعَلى ضَربينِ:

ضربٌ: مجمعٌ عَلَى جوازِهِ، نَحو: الحَسَنُ الوجهِ، والضاربُ الرَّجلِ.

وضربٌ: مُخْتَلَفٌ فِيهِ، نَحو: الثَّلاثةُ الأثوابِ، فالكُوفِيونَ أَجَازُوا إِضَافَةَ الاعدادِ المُعَرَّفَةِ إِلى المعدوداتِ، نَحو: الثلاثةُ الاثوابِ والخمسةُ الدَّراهمِ[3].

وَاستَدلُوا عَلَيهِ[4] بالنَّقلِ والاستعمالِ، وَبِأَنَّ الاعدادَ نفسُ المَعْدُودَاتِ فِي المعنَى بِخِلافِ بَابِ غُلامِ زيدٍ.

وِلِمَّا كانَتْ هِيَ المعدوداتِ فِي المَعْنَى، وَ [كانَتِ الجُزْءَ الأولَ، فَيَكونُ أشبهَ بالتعريفِ.

---

(١) كلمة (نحو) ليست في ف.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢: ١٢٢.

(٣) المصدر السابق ٢: ١٢١.

(٤) (عليه) ساقطة من ف.

أَوْ نقولُ[١]: وَلَمَّا كانَتْ هِيَ المعدوداتِ فِي المعنَى[٢]، وَ[[٣] جازَ دُخُولُ لامِ التعريفِ عَلَى المعدوداتِ، جَازَ دخولُهَا عَلَى الأعدادِ.

أَوْ بالشَّبَهِ بالحَسَنِ الوَجْهِ، وَهُوَ ضَعيفٌ.

أَمَّا النَّقْلُ فلكونِهِ عن قومٍ غيرِ فصحاءٍ[٤].

وَأَمَّا كونُها نفسَ المعدوداتِ فِي المَعنَى، وكانَتْ أَشبهَ بالتعريفِ، فَلا نُسَلِّمُ أَنَّهُ كَذَلِكَ، وإِلَّا لامتنعَ[٥] إِضَافَةُ أَحدِهما / ٦٧ و / إلى الآخرِ، [وَلَئِنْ سَلَّمنا ذَلِكَ، لكنْ تعريفَها عَنِ المضافِ إِليهِ كافٍ[٦] فَلَمْ نحتجْ إلى تعريفٍ آخرَ[٧].][٨] فَلِمَ[٩] قُلتُمْ إِنَّهُ لَيسَ بِكافٍ[١٠] [لابدَّ لَهُ مِنْ دَليلٍ][١١]؟

أَمَّا قولُهُ: *إِنَّها هِيَ المعدوداتُ، [فَجَازَ دخولُ لامِ التعريفِ عَلَيها كَمَا جَازَ عَلَى المعدوداتِ.*

---

(١) في ع: يقولون.

(٢) (في المعنى) ساقطة من ل.

(٣) مابين المعقفتين ساقط من ف.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢: ١٢٢.

(٥) في ف: إمتنع.

(٦) في ت: كان.

(٧) في ف: آخر له.

(٨) مابين المعقفتين ساقط من ت.

(٩) في الأصل وفي ف: لم.

(١٠) في ف، ل: كذلك.

(١١) زيادة من ل.

قُلْنَا لا نُسَلِّمُ أَنَّها نفسُ[1] المعدوداتِ[2] وَلَئِنْ سَلَّمْنَا ذلِكَ لكنْ لا نسلّم أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لجازَ دخولُ حرفِ التعريفِ عَلَيهِ، [وظاهرٌ أنَّهُ ليسَ كذَلِكَ][3] فإنَّ الخاتَمَ في قَولِنا: خَاتَمُ فِضةٍ هُوَ الفضةُ[4] مَعَ امتناعِ دخُولِ حرفِ التَّعريفِ علَيهِ.

وَأَمَّا تَشبيهُهُ **بالحَسَنِ الوَجْهِ**، فالفرقُ ظاهرٌ بَيْنَهُما وَهُوَ أَنَّ الوَجْهَ فَاعِلٌ فِي المَعْنَى، والمعدودُ ليسَ كَذَلِكَ. ثُمَّ الذي يدلُّ عَلَى ضَعْفِ قولِهِم وَجْهانِ:

أَحدُهُما أَنَّهُ مُخَالِفٌ للقياسِ، والدليلُ الذى ذكرناهُ.

وَالثاني أَنَّهُ مُخَالِفٌ لاستعمالِ الفُصَحاءِ، لِأَنَّ استعمالَ الفُصَحاءِ[5] هُوَ ثَلاثَةُ الاثوابِ بغيرِ لامِ التعريفِ، قالَ الفرزدقُ:

مَازَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَداهُ إِزارَهُ
فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ[6] الأَشْبَارِ[7]

وَقَالَ ذو الرُّمةِ:

---

(١) في ف: ليس.

(٢) مابين المعقفتين ساقط من الأصل.

(٣) مابين المعقفتين ساقط من ل.

(٤) في ف: الجنة.

(٥) في ف: صباه.

(٦) في ف: نادر مقارب.

(٧) الديوان ١: ٣٧٨، وفيه (فدنا) مكان (فسما).

وَهَـلْ يُـرجِـعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَـدْفَعُ البُكَـا
ثَـــلاثُ الأَثـــافِي والرُّسُـــومُ البَلاقِعُ[١]

الإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ

قَوْلُهُ: (واللفظيَّةُ أَنْ تكـونَ صِـفةً {مُـضَافَةً إِلى مَـعْمُولِها [مِثْلُ: ضَـارِبِ زيدٍ][٢]}[٣]).

{[أَيْ: الإِضَافَةُ اللفظيةُ أَنْ يكونَ المضافُ][٤] صِفَةً مُضَافَةً إلى مَعْمُولِها،}[٥] فقولُهُ: (يكونُ صِفَةً) لِيَخرُجَ [عَنهُ ما ليسَ بِصفةٍ، فَإِنَّ تلكَ الإِضافةَ معنويةٌ، نَحو: غُلامُ زيدٍ، وَقَولُهُ: (مضافةً إلى مَعْمُولِهَا)، لِتَخْرُجَ][٦] عَنْهُ[٧] الصفةُ المضافةُ إِلَى غيرِ[٨] مَعْمُولِهَا [فَإِنَّها معنويةٌ أَيضاً، نَحو: مَصَارِعِ مراغةَ.

فَإِذَا كَانَ المعنويةُ إِضافَةَ الاسمِ إِلَى غَيرِ مَعْمُولِهَا، واللفظيةُ اضافةُ الاسمِ إِلى

---

(١) الديوان ٣٣٢، وفيه: (أو يكشف العمى) مكان (أو يدفع البكا).

(٢) مابين المعقفتين ساقط من ت.

(٣) مابين المعقفتين ساقط من ع.

(٤) في ل: المضاف أن تكون اللفظية أي الإضافة.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٦) مابين المعقفتين ساقط من ل.

(٧) زاد في ل: غير.

(٨) ساقطة من ل.

مَعْمُولِهَا][1] كَانَتْ[2] الإِضَافَةُ اللفظيةُ فِي تقديرِ الانفصالِ، أَيْ: مَا هُوَ مجرورٌ باللفظِ منصوبٌ فِي المَعْنَى أَوْ مرفوعٌ، نَحو: مَرَرْتُ برجلٍ ضَاربِ عمرٍو، وَلَمْ تكنِ المعنويةُ فِي تَقدِيرِ الانفصالِ، أَيْ: لا يكونُ المجرورُ فِي اللفظِ مرفوعاً أَوْ منصوباً فِي المَعْنَى، نَحو: غُلامِ زيدٍ.

وَاعلمْ أَنَّا لَوْ فَسَّرْنَا المعنويةَ واللفظيةَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ لَزِمَ أَنْ تكونَ[3] إِضَافَةُ المصدرِ إِلى فاعلِهِ أَوْ إِلَى مفعولِهِ إِضَافةً لفظيةً، وَهُوَ خِلافُ ما قَالُوهُ، لكنَّهُ[4] لَمْ يَرِدْ عَلَى المصنِّفِ، لِأَنَّهُ قَالَ: (واللفظيةُ أَنْ تكونَ صِفَةً) [وَلَيسَ المَصدَرُ صفةً][5]، وأَنْ تكونَ إِضَافَةُ أفعلِ التفضيلِ إِلى ما هُوَ بعضٌ مِنْهُ إِضَافَةً معنويةً، وَفِيهِ أَيضاً نظرٌ.

عمل الإضافة اللفظية

قَولُهُ: (*ولا تفيدُ إِلّا تخفيفاً* [*فِي اللفظِ*][6]).

أَي: ولا تفيدُ الإِضافَةُ اللفظيةُ إِلّا تخفيفاً فِي اللفظِ لِأَنَّهُ لَمْ يُقصَدْ بهذِهِ الإِضافةِ إِلّا مجرّدَ التخفيفِ وَمَعْنَى المضافِ كَمَا كَانَ قبلَ الاضافَةِ، لِكونِهَا فِي تقديرِ الانفصالِ.

---

(١) مابين المعقفتين ساقط من ف.

(٢) في الأصل، وفي ت: كان.

(٣) (أن تكون) ساقط من ف.

(٤) في ع: لكن.

(٥) في ل: والصفة ليست بمصدر.

(٦) مابين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز، ف.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يوردَ النقضَ بإضافَةِ أفعلِ التفضيلِ، نحو: أفضلِ النـاسِ، فـإنَّها لفظيةٌ مَعَ أنَّها لا تفيدُ تخفيفاً فِي اللفظِ، لِأنَّهُ غيرُ منصرفٍ، فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ تنوينٌ، وَلا نونٌ ليحذفَ فِي الإضافَةِ، فيحصلَ التخفيفُ بحذفهِ.

وجوابُهُ أَنْ نقولَ: لا نُسلِّمُ أَنَّ إضافَتَهُ لفظيةٌ، لانَّ فِيهَا خلافاً، والاكثرُ عَلَى أنَّها معنويةٌ.

وَلِئِنْ سَلَّمنا ذَلِكَ، لكنْ لا نُسَلِّمُ أنَّها لا[1] تفيدُ تخفيفاً، لِأنَّـهُ إِذَا لَمْ يُسْـتَعْمَلْ مُضَافاً استُعمِلَ[2] بِمِنْ أَوْ الالفِ واللامِ، فإذا أُضيف حذف كُلُّ واحدٍ مِنهما.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ أَفَادَتِ[3] الإِضَافَةُ التخفيفَ.

وَانَّما اشتُرِطَ فِيهَا أَنْ تكونَ مفيدةً تخفيفاً، لِأَنَّها لَوْ لَمْ تُفِدْ تَخْفِيفاً، وَهِيَ لا تفيدُ تعريفاً ولا تخصيصاً، لَمْ تكنْ فِي الإِضَافةِ فائدةٌ.

قَولُهُ: (*وَمِنْ ثَمَّ جَازَ مَرَرْتُ برجـلٍ حَسَـنِ الوجـهِ، وامـتنعَ بـزيدٍ حَسَـنِ الوجهِ*)، أيْ: ومنْ أجلِ أنَّ / ٦٧ ظ /الاضافةَ اللفظيةَ لا تفيدُ تخفيفاً وَلَمْ تفدْ تعريفاً جَازَ[4] جَعْلُ الاسمِ المضافِ هذِهِ الاضافةِ صفةً[5] لنكرةٍ، نحو: مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ، وامتنعَ جعلُهُ صفةً للمعرفةِ، فلا يُقالُ: مَرَرْتُ بزيدٍ حَسَنِ الوجهِ، فَلَوْ كَانَتْ

---

(١) ساقط من ل.

(٢) في ف: يستعمل.

(٣) في ف: أفاده.

(٤) زاد في ف: وصف.

(٥) في ت: وصفا.

هذِهِ الإضافَةُ مفيدةً للتعريفِ لامتنعَ الأولُ وَجَازَ الثاني.

قولُهُ: (وَجَازَ الضاربا زيدٍ [وامتنعَ الضاربُ زيدٍ خِلافاً للفرّاءِ، (وضعُف: الواهبُ المئةِ الهِجَانِ وعبدِهَا[1] ....][2]

أَي)[3]: ولاجلِ أنَّ هذِهِ الاضافةَ تفيدُ تخفيفاً جَازَ هَذِهِ الإضافةُ حيثُ أفادتْ[4] تخفيفاً، نَحو: الضاربا زيدٍ، [لإفادةِ التخفيفِ بحذفِ النون.

ولم يجزْ حيثُ لَمْ يُفِدْ تخفيفاً، نَحو: الضاربُ زيدٍ،][5] فإنَّه لَمْ يفدْ تخفيفاً، لعدمِ حذفِ شيءٍ مِنْهُ خِلافاً للفراءِ[6] فَإِنَّهُ أَجَازَ الضاربُ زيدٍ.

والذى يمكن للفراءِ أن يَتَمَسَّكَ بِهِ أمورٌ[7]:

أحدُهَا: أَنْ لا يُعْتَبَرَ حصول[8] الخفةِ فِي هذِهِ الإضافةِ، نَحو: الضاربُكَ

---

(١) صدر بيت للاعشى ميمون وعجزه: عُوذاً تُزَجِّي خَلفَها أطفَالَهَا.

وقد استعمل هذا المعنى في شعره كثيراً كقوله:

الواهب المئة الهجان وعبدها قطنا تشبهها النخيل المكرعا

والهجان: البيض الكريمة، وعوذاً: جمع عائذ، وهي الناقة التي وضعت حديثاً، وتزجي: تسوق. ويروى (بينها) مكان (خلفها). ديوان الاعشى الكبير: ٣٩، والكتاب ١: ٩٤، والمقتضب ٤: ١٦٣، والهمع ٤: ٢٧٥، والخزانة ٤: ٢٥٦.

(٢) في ع: إلى آخره.

(٣) مابين المعقفتين ساقط من ف.

(٤) في ف: إفادة.

(٥) مابين المعقفتين ساقط من ف.

(٦) الأصول، لابن السرّاج ٢: ١٢.

(٧) في ل: لامور.

(٨) في ع: نفس.

والضارِبُ الرجلِ.

وثانيها: أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ الإِضافةَ[1] سابقةٌ عَلَى لامِ[2] التعريفِ فَكَانَ التنوينُ محذوفاً للإِضافةِ وَكَانَتِ الإِضَافَةُ تفيدُ التخفيفَ[3]، فَلَمَّا احتِيجَ إِلَى التعريفِ أُدْخِلِ اللامُ عَلَيهِ للتعريفِ.

وَثَالِثُها: أَنْ نُؤَوِّلَهُ بالذي هُوَ ضَاربُ زيدٍ[4].

وَالجوابُ عَنْ الأولِ: أَنَّهَا لَوْ لَمْ تُفِدْ خفةً[5]، وَنَحْنُ بيّنا أَنَّهَا لا تفيدُ تعريفاً ولا تخصيصاً لَمْ يكنْ فِي هذِهِ الإِضافةِ فائدةٌ وَكَانَتْ[6] كالعَبَثِ.

وعنِ الثاني: أَنَّ اللامَ سابِقَةٌ عَلَى الإِضافَةِ لأَنَّ الاسمَ مَا لَمْ يتحقَّقْ معناهُ وأحوالُهُ لَمْ يُطلَبْ مِنْهُ التخفيفُ، وإِذا كَانَتْ سابقةً لَمْ يَكُنْ فِيهَا تخفيفٌ[7].

أَوْ نقولُ: إِنَّ الكَلامَ نفرضُهُ بَعدَ دخولِ الالفِ واللامِ على ضارب، فنقولُ: الضاربُ[8]، أَتُجيزُ إِضافَتَهُ أَمْ لا؟

فإِن لَمْ يُجِزْ كَانَ رجوعاً عَنْ مذهبِهِ، وَهُوَ جوازُ اجتماعِ الالفِ واللامِ مَعَ

---

(١) في ف: الأصل ضافة.

(٢) في ت: أمر.

(٣) في ف: تخفيفا.

(٤) قال ابن السّراج في الأصول ٢: ١٢: (وَزَعَمَ الفراءُ أَنَّهُ جائز في القياس على أن يكونَ بتأويل: الذي هو ضاربُ زيدٍ...).

(٥) في ف: تخفيفاً.

(٦) في ف: كان.

(٧) في ف: تخفيفاً.

(٨) ساقطة من ف، وزاد في ت: زيد.

الإضَافةِ فِي مثلِ الضَّارِبَ زيدٍ.

وانْ أَجَازَ لَزِمَ أَنْ لا يكونَ لِهَذِهِ الإِضَافَةِ فَائِدَةٌ أَصْلاً.

وَفِيهِ نَظَرٌ، لانّا نقولُ: لا نُسَلِّمُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُجِزْ كَانَ رُجوعاً عَنْ مذهبِهِ، لانَّ مذهَبهُ جوازُ: الضاربُ زيدٍ عَلَى تقديرِ أَنْ تكونَ الإِضَافةُ سابقةً عَلَى الالفِ وَاللامِ.

وعن الثالث: وَهُوَ القياسُ عَلَى الضارِبِكَ، والضاربِ الرجلِ: سيأتي الجوابُ عَنْهُ.

قَوْلُهُ: (وَضَعُفَ:

الواهبُ المِئةِ الهِجانِ وَعَبْدِهَا ....)[1]

إعْلَمْ أَنَّ سيبويهِ أَجَازَ الضَّارِبُ الرجلِ {و [زيدٍ[2]، ومنه] [الوَاهِب[3]] المِئَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا .....[4] وَأَجَازَ أَيضاً: الضارِبُ الرجلِ}[5] زيدٍ، عَطْفَ بيانٍ[6]، لانَّ الضارِبَ غيرُ مباشرٍ لزَيدٍ، وَكَذَا الواهبُ غيرُ مباشرٍ لِعَبْدِهَا وهما تابعانِ، وَيحْتَمِلُ التابعُ مَا لا يَحْتَمِلُهُ المتبوعُ، نَحو: يازيدُ والحارثُ، وربَّ شاةٍ وَسَخْلَتِهَا، فلا يقالُ: ياالحارثُ، وربَّ سخلَتِهَا وَإِنَّمَا كَانَ الجوازُ عَلَى ضَعْفٍ كَمَا قَالَ: وَضَعُفَ، لِانَّ المُضَافَ، وإِنْ لَمْ يباشرْ زيداً ولا عبدَها، لكنَّهُ فِي حُكمِ أَنْ يُبَاشِرهُمَا، مِنْ حَيثُ أَنَّهُمَا

---

(١) تقدّم في ١: ٦٦٦.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١: ٩٤: (ومن قال: هذا الضاربُ الرجلِ، قَالَ: هوَ الضاربُ الرجلِ وعبدِالله.)

(٣) مابين المعقفتين ساقط من ت.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١: ٩٤: (ومن قال: هذا الضاربُ الرجلِ، قَالَ: هوَ الضاربُ الرجلِ وعبدِالله.)

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٦) في ت، ع، ف، ل: البيان. وينظر: الكتاب ١: ٩٣.

تابعان.

قَولُهُ: (*وإنَّمَا جَازَ الضَّارِبُ الرجلِ حَملاً عَلَى المُختارِ فِي الحَسَنِ الوجهِ*).

هذا جوابٌ عَنْ سؤالٍ يُذكَرُ هَاهُنا، وَهُوَ أَنْ يُقالَ: الضاربُ الرجلِ مثلُ: الضَّارِبِ زيدٍ، فِي عدمِ افادةِ التخفيفِ، فَكَمَا امتنعَ الضاربُ زيدٍ وَجَبَ أَنْ يمتنعَ الضاربُ الرجلِ.

وجوابُهُ أَنْ نقولَ: إِنَّما جَازَ الضَّارِبُ / ٦٨ و / الرجلِ وَلَمْ يَجُز: الضَّارِبُ زيدٍ، وانِ اشتركا فِي أَنَّهما لا يفيدانِ التخفيفَ[1]، لكونِ: الضاربِ الرجلِ مشابهاً للحَسَنِ الوجهِ فِي دخولِ اللامِ فِي المضافِ إِليهِ فِي كُلٍّ واحدٍ مِنهُمَا، وكونِ كُلِّ واحدٍ مِنْهُما صفةً لِغيرِهِ، وكونِ الاضافَةِ فِيهمَا غيرَ حقيقيةٍ، فَإِنَّ الوجهَ الأولَ غيرُ مُتَحقِّقٍ فِي: الضَارِبِ زيدٍ، [فَلَمَّا شَابَهَهُ][2] فِيما ذَكَرْنَاهُ جَازَ: [الحَسَنُ الوجهِ][3] وَلَمْ يَجُز الضاربُ زيدٍ.

فإِنْ قِيلَ: فَمَا التَّخْفِيفُ فِي قَولِكَ: الحَسَنُ الوجهِ؟ لِتجوزَ فِيهِ هذِهِ الاضافَةُ، وَيُحْمَلُ عَلَيهِ غَيرُهُ.

قلنا: التخفيفُ بحذفِ[4] المضافِ إِليهِ، لأَنَّ أَصْلَهُ: الحَسَنُ وَجْهُهُ، فَلَمَّا أُضيفَ حُذِفَ المُضَافُ إِليهِ.

---

(١) ساقطة من ل.

(٢) في ل: فلا مشابهة.

(٣) في ل: الضارب الرجل.

(٤) في ف: حذف.

وَلقائلٍ أَنْ يعودَ وَيقُولَ: لا نُسَلِّمُ أنّ[١] التَّخْفِيفَ حَاصِلٌ[٢] لأنَّهُ[٣] لمَّا حُذِفَ المُضَافُ إليهِ أُتِي بالالفِ واللامِ، فَلا[٤] يَحْصَلُ التَّخْفِيفُ.

وَإنّما قَالَ: *عَلَى المُختَارِ فِي الحَسَنِ الوَجهِ*، لِأنَّهُ تَبَيَّنَ فيما بَعْدُ أَنَّ المُخْتَارَ مِنْ مَسَائِلِ: الحَسَنِ الوجهِ، مَا فيهِ ضميرٌ واحدٌ دونَ مَا فِيهِ ضميرانِ أَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضميرٌ، وَالحَسَنُ الوَجْهِ، مِمّا فِيهِ ضَمِيرٌ وَاحِدٌ، فيكونُ المختارَ فِي تِلْكَ المسائلِ.

وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ بَطَلَ قياسُ الفَرّاءِ: الضاربُ زيدٍ عَلَى الضاربِ الرجلِ[٥].

قولُهُ: (*والضَّارِبُكَ وشِبْهُهُ فِيمَنْ قَالَ: إِنَّهُ مُضَافٌ حملاً عَلَى ضَارِبِكَ*).

اعلمْ أَنَّ هَذَا [يردُ اعتراضاً][٦] عَلَى مسألةِ الضاربِ زيدٍ وَهُوَ أَنَّ عِلَّةَ منعها موجودةٌ هَاهُنا فَوَجَبَ أَنْ يمتنعَ مثلُ: الضَّارِبُكَ عَمَلاً بالعِلَّةِ.

وجوابُهُ: أَنْ نقولَ: إنَّ مِنَ النحويينَ مَنْ يقولُ: إنَّ الكافَ فِي موضعِ نصبٍ بأَنَّهُ مفعولٌ[٧] فلا يَرِدُ عَلَى هؤلاءِ الاعتراضُ.

وَأَمَّا مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ فِي موضعِ جَرٍّ هُوَ سيبويهِ[٨] وأتباعه[٩]، فأجازَهُ بقياسهِ

---

(١) كلمة (أن) ساقطة من ع، ف.

(٢) كلمة (حاصل) ساقطة من ع، ف.

(٣) في ف: أنّه.

(٤) في ف: فلمّا.

(٥) الأصول لابن السّراج ٢: ١٢.

(٦) في ل: اعتراض.

(٧) وهو مذهب الرماني والمبرد والزمخشري. المقتضب ١: ٣٩٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ١٢٤، والكافية ـ شرح الرضي ١: ٢٨٤، والهمع ٤: ٢٧٥.

(٨) قال سيبويه في الكتاب ١: ٩٦: (وإذا قلتَ: هم الضاربوكَ، وهما الضارباكَ، فالوجهُ فيه الجرُّ)، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢: ١٢٤.

(٩) (واتباعه) ليس في ف.

عَلَى الضَّارِبَاكَ والضَّاربوكَ، وضاربُك[1]، والجامعُ بينهما عدمُ اعتبارِ تَحقُّقِ التخفيفِ فيهما.

وبيانُ ذَلِكَ أَنَّهم لَوْ اعتبروا التَّخفيفَ فِي الضاربَاكَ، والضاربوكَ، وضاربُك[2]، لَادَّى إِلَى الجمعِ بينَ النقيضين، وذلك [أَنَّ الضميرَ][3] المُتَّصِلَ المُتَعَلِّقَ باسمِ الفاعلِ لا يجوزُ أَن يكونَ منصوباً، لانَّهُ لَوْ كانَ منصوباً، لثبتَ التنوينُ أَوْ النونُ، فوجودُ التنوينِ أَوْ النونِ يقتضي انفصالَ الاسمِ عمّا بعدَهُ، [وكونُ الضميرِ المتصلِ يقتضي عدَمَ انفصالِ الاسمِ عمّا بعدَهُ،][4] فَلَوْ ثَبَتَ النصبُ فِي ذلِكَ الضميرِ لَزِمَ اجتماعُ النقيضينِ، وأنَّهُ مُحالٌ.

ولَا يَرِدُ عليهِ[5] النَّقضُ بقولِه[6]:

هم[7] الآمرونَ الخيرَ والفاعِلونَهُ ....[8]

---

(١) في ل: الضاربك.

(٢) في ل: الضاربك.

(٣) في ع: لأن الضمير، وفي ل: لأنَّ المضمر.

(٤) مابين المعقفتين ساقط من ف.

(٥) ساقط من ل.

(٦) في الأصل، وفي ز، ل: بقولهم.

(٧) ساقطة من الأصل.

(٨) عجزه: إذَا مَا خَشُوا مِنْ مُحْدَثِ الأمرِ مُعْظَما

ويروى: همُ الفاعِلونَ الخيرَ والآمرونَهُ. كما يروى: (القائلون) مكان (الفاعلون) و(حادث) مكان (محدث) و(الدهر) مكان (الأمر).

والبيت مجهول القائل، وقال سيبويه انه مصنوع. الكتاب ١: ٩٦، ومجالس ثعلب: ١٢٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ١٢٥، والخزانة ٤: ٢٦٩.

لأنَّهُ شاذٌّ لا يُعْمَلُ بِهِ.

وإذا جازَ: الضارباكَ والضاربوكَ، وضاربُكَ من غيرِ اعتبارِ التَّخفيفِ جازَ الضاربُك من غيرِ اعتبارِ التخفيف، قياساً عليهِ.

وإذا كانَ كَذَلِكَ لا يلزمُ[١] مِنْ جوازِ إضافةِ اسمِ الفاعلِ إلى المضمرِ مِنْ غيرِ تخفيفٍ، لِمَا ذَكَرْنَا جوازَ إضافةِ اسمِ الفاعلِ إلى المُظْهَرِ معَ انتفاءِ مَا ذَكَرْنَا، فَحَصَلَ الفرقُ بينَ مَسْأَلةِ: الضّاربُ زيدٍ، والضّاربُكَ.

واعلمْ أَنَّ الإضافَةَ التي ليستْ بِمَحضَةٍ أَربعةٌ:

إضافةُ اسمِ الفاعلِ إلى مفعولِهِ[٢].

وإضافةُ اسمِ المفعولِ إذا كانا[٣] بمعنَى الحالِ أو الاستقبالِ.

واضافةُ الصّفةِ[٤] المُشَبَّهَةِ.

وإضافةُ أفعلِ[٥] التفضيلِ إلى مَا هُوَ بعضٌ مِنْهُ، وَيُرادُ تفضيلُهُ عَلَيْهِ.

وَإِنَّمَا قُلنَا: إلى مَا هُو بعضٌ مِنهُ، ويراد تفضيلُهُ عليهِ، لأَنَّ أَفْعَلَ التفضيلِ يُضافُ / ٦٨ ظ / إلى مَا هُوَ بعضٌ مِنْهُ مُفَضَّلٌ عَلَيهِ، وَيُضَافُ إلى مَا لا يُفَضَّلُ عَلَيْهِ.

وَالأوّلُ يكونُ بِمَعْنَى مِنْ، فيكونُ قَبْلَ الإضافَةِ أَفعلَ مِنْ، نَحو: زيدٌ أفضلُ مِنْ

---

(١) في ف: فلا.

(٢) في ل: المفعول.

(٣) في ز، ع: كان.

(٤) في ز: صفة.

(٥) (أفعل) ساقطة من ع، ف، ل.

الرجالِ، ثُمَّ يَحْذِفُ (مِنْ)، وَيُضِيفُ، ويقولُ: زيدُ أفضلُ الرجالِ.

والثاني: يكونُ[1] مَعنَاهُ واحداً مِنْ ذَلِكَ الجنسِ.

فالأوّلُ: إضافةٌ غيرُ محضةٍ لأنَّها في تقديرِ مِنْ، لأنَّ معناهُ لا يَتِمُّ إلَّا بِهَا فَحَالتْ[2] بينَ المُضافِ والمُضافِ إليه ففكَّتِ الإضافةَ وصَيَّرَتْها[3] غيرَ محضةٍ وَكَانَ أَفعلُ معها نكرةً، وإنْ كانَ مضافاً إلى معرفةٍ بدليلِ جَرْيِهِ صفةً عَلَى النكرةِ، نحو: هَذَا رَجُلٌ أفضلُ الرجالِ.

والثاني: تَكونُ[4] إضافتُهُ محضةً ويكونُ معرفةً، وَقِيلَ إنَّ إِضَافَةَ الموصوفِ إلى الصِفَةِ إضافةٌ لفظيةٌ، نحو: صلاةُ الأُولَى، ومسجدُ الجامعِ. والحَقُّ أَنَّ هذِهِ الإضافةَ إضافَةٌ معنويةٌ، وَلَيْسَتْ بِإضافَةِ الموصوفِ إلى الصِفَةِ.

إضافة الموصوف إلى الصفة

قَوْلُهُ: *(ولا يُضافُ موصوفٌ إلى صفتهِ، ولا صفةٌ إلى موصوفها).*

أمَّا الأوّلُ: فَلِكونِ الصفةِ تابعةً للموصوفِ، ووجوبِ كونِ إعرابِ التابعِ موافقاً لاعرابِ المتبوعِ، وَعَدَمِ وجوبِ كونِ إعرابِ المضافِ إليهِ تابعاً لاعرابِ

---

(١) في ف: أن يكون.

(٢) في ل: مخالف.

(٣) ساقطة من الأصل، وفي ل: غيّرتها.

(٤) في ف: أن يكون.

المضافِ فإذاً لو أضيفَ الموصوفُ إلى الصّفةِ لَزمَ الجمعُ بينَ النقيضينِ.

وأمّا الثاني: فَلِوُجُوبِ تأخّرِ الصّفةِ عَنِ الموصوفِ وَوجوبِ تقدّمِ المضافِ على المضافِ إليهِ، وحينئذٍ، لو أُضيفَ الصفة إلى الموصوف لزم تقدّمُ الصّفةِ على الموصوفِ وتأخرُها عنهُ، وَهُوَ جمعٌ بينَ النقيضينِ.

والعِلّةُ الشّامِلَةُ لَهُما أَنْ يُقَالَ: إنّ[1] الصّفةَ والموصوفَ كالشّيءِ الواحدِ، فكمَا لا يضافُ الشيءُ إلى نفسهِ، نَحو: زيدُ زيدٍ لا يضاف أحدُهما إلى الآخرِ.

قولُهُ: (*وَمِثْلُ مَسْجِدُ الجامعِ [وَصَلاةُ الأولى، وجانِبُ الغربي*[2]*، وبقلةُ الحمقاءِ مُتَأَوَّلٌ*][3]).

هذا جوابٌ عن سؤالٍ[4] يَرِدُ نقضاً، وهوَ أَنْ يقالَ: الجامعُ صفةُ المَسجِدِ بدليلِ قَولِهِم: المَسْجِدُ الجامعُ وأضيفَ المسجد إليهِ، وهو يناقضُ قولَكُم: الموصوفُ لا يضافُ إلى الصفةِ.

وجوابُهُ[5] أن نقولَ[6]: لَمّا دَلَّ دليلٌ على امتناعِ إضافةِ الموصوفِ إلى الصّفَةِ، وَجَبَ تأويلُهُ لِئلا يلزمَ التركُ بالدليلِ[7].

---

(١) كلمة (إنّ) ليست في ف.

(٢) في ت: وجانب الغربي وصلاة الأولى.

(٣) في ح: وجانب الغربي إلى آخره.

(٤) في ح: عن سؤال مقدر. وفي ف: لسؤال

(٥) في ل: وجوابه

(٦) في ف: يقال

(٧) (بالدليل) ساقط من ل

وتأويلُهُ أَنْ نقولَ: إنَّه مضافٌ إلى موصوفٍ محذوفٍ وتقديرُهُ: مسجدُ الوقتِ الجامعِ، فَإِنَّ الجامِعَ يَقَعُ صِفَةً للوقتِ، [كما يقعُ صِفَةً للمسجدِ،][1] وتقديرُ جانبُ[2] الغربي: جانب المكانِ الغَربِي، وتقديرُ صلاةُ الأُولى: صلاةُ الساعةِ الأولى، وتقديرُ بقلةُ الحَمقاءِ: بقلةُ الحبّةِ الحمقاءِ.

وَإِنَّما جَازَ هذهِ التقديراتُ، لوقوعِ هذهِ الأشياءِ صفةً للموصوفاتِ المُقدَّراتِ.

وَإِذاكانَ كَذَلِكَ لَمْ تكنْ هذهِ الإضافةُ إضافةَ الموصوفِ إلى الصفةِ[3]، فَلَمْ تكنْ نقضاً على ما ذكرنا.

قولُهُ: *(وَمِثْل[4]: جُرْدُ قطيفةٍ، وأخلاقُ ثيابٍ مُتأَوَّلٌ).*

جوابٌ عَنْ نقضٍ يردُ عَلَى قولِهِ[5]: وَلا تُضَافُ صِفةٌ إلى موصوفِها، لأنَّ جرداً صفةٌ للقطيفةِ، بدليلِ قولهم: قَطيفةٌ جُرْدٌ.

وجوابُهُ أَن نقولَ لَمَّا دلَّ دليلٌ على امتناعِ إضافةِ الصفةِ إلى موصوفِها وَجَبَ تأويلُهُ عملاً بالدليلِ وَتَأْويلُهُ أَنْ نَقولَ: إِنَّهم لَمَّا حَذَفُوا الموصوفَ، واستعملوا الصِفَةَ مَقامَهُ حتى صارَ كَأَنَّه اسمٌ غيرُ صفةٍ كالأطلسِ والاغبرِ، وَغيرِ ذلكَ ثُمَّ حَصَلَ الالتباسُ في بعضِ استعمالاتِهِ[6]، لكونِهِ مُحْتَمِلاً أَنْ يكونَ صفةً لغيرِ ذَلِكَ الموصوفِ،

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) في ع، ل: الجانب.

(٣) في ف: صفته.

(٤) كلمة (مثل) ساقطة من الأصل.

(٥) في ع، ف، ل: قولنا.

(٦) في ف: استعمالاتها.

أضافوهَا إليهِ لتَتخصَّصَ تلكَ الصفةُ بِذَلِكَ الموصوفِ، فقالوا: جردُ قطيفةٍ كما قالوا: خاتَمَ فضةٍ، وهكذا القولُ في البواقي، وقد شبَّهَ النحويونَ هـذا البـابَ في حـذفِهم الموصوفَ، واستعمالِهم الصفةَ مَقامَهُ، ثُمَّ أعادتُهم إيّاهُ عندَ الالتباسِ بقولِ النابغةِ:

والمُؤْمنِ العائذاتِ الطيرِ تَرقبُهُ ....[1]

أي الذي / ٦٩ و / آمن الطيرَ العائذاتِ، فحذفَ الطَّيرَ الذي هو الموصوفُ، وأقامَ[2] الصّفةَ التي هي العائذاتُ مقامه، ثمّ أَتى بهِ عِندَ الاحتياجِ إليهِ بياناً وتلخيصاً لا تقديماً للصفةِ عَلَى الموصوفِ، وَلَكن لا إضافةَ[3] فيهِ.

إضافة الشيء إلى نفسه

قوله: (*ولا يضافُ اسمٌ مماثِلٌ للمضافِ إليهِ في العمومِ والخصوصِ*).

اعلمْ أَنَّ الاسمينِ إذَا كانَ مَعنَاهُما واحداً، كالمنعِ والحبسِ[4] في المَعانِي والليثِ والأسدِ في الأعيانِ لم يجزْ إضافةُ أحدِهِمـا إلى الآخرِ إضافةً حـقيقيّةً، فـلا يُـقالُ:

---

(١) صدر بيت للنابغة الذبياني وعجزه: رُكبانُ مكّةَ بينَ الغَيلِ والسَّعَدِ

ويروى: (يمسحها) مكان (ترقبه) و(السّند) مكان (السّعد)، والغَيلُ والسّعد أجمتان بين مكة ومنى.

الديوان: ٢٥، والقصائد العشر: ٤٠٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ١١، والخزانة ٥: ٧١.

(٢) في ت، ف، ل: أقيم.

(٣) في الأصل: لإضافة، وفي ت، ف: الإضافة.

(٤) في ف: كالحبس والمنع.

حَبَسْ منع[1]، ولا ليثُ أسدٍ، لأنَّ الإضافةَ الحقيقيّةَ إمّا أنْ تكونَ للتخصيصِ أو للتعريفِ، فلو أُضيفَ أحدُهما إلى الآخرِ هذهِ الإضافَة لَزِمَ تخصيصُ الشيءِ بنفسِهِ أو تعريفُهُ بنفسِهِ، وأنَّهُ مُحالٌ.

ولا يُمكنُ أنْ يُقالَ: لِمَ لا يجوزُ إضافةُ أحدِهما إلى الآخرِ إضافةً لفظيةً؟

لأنّا نقولُ: الإضافةُ اللفظيّةُ إنّما تَتحقَّقُ فيما ذكرنا من المواضعِ الأربعةِ وأمّا فيما عداها لم[2] يتحقّقْ مع أنَّ بعضَهم قد أجازَها.

والكوفيونَ يُجيزونَ إضافةَ الشيءِ إلى نفسِهِ إذا اختلفَ اللفظانِ، وَحُجّتُهُم السماعُ بقولِهِ[3]: ﴿دَارُ الآخِرَةِ﴾[4] و﴿حَبْلِ الوَرِيدِ﴾[5]، فالثاني هو الأوّلُ[6]، وليس كلُّ الدراهمِ، وعينُ الشيءِ مثلَهُ، لأنَّ فيهِ فائدةً، لأنّ كلّاً وعيناً عامٌّ أُضيفَ إلى الخاصِّ، وهوَ الدراهمُ والشيءُ.

قولُهُ: (**وقولُهم**[7]**: سعيدُ كُرزٍ ونحوهُ مُتأوّلٌ**).

هذا جوابٌ عن سؤالٍ مقدّرٍ، وهو أنْ يُقالَ: أنّ قولَكم لا يُضافُ اسمٌ مماثلٌ للمضافِ إليهِ في العمومِ والخصوصِ منقوضٌ بقولِهم: سعيدُ كُرزٍ، وزيدُ بطّةَ وقيسُ

---

(١) في ف: منع حبس.

(٢) في ف: فلم.

(٣) في ت، ع، ف، ل: بقولهم.

(٤) سورة يوسف: ١٠٩، وسورة النحل: ٣٠.

(٥) سورة ق: ١٦.

(٦) الانصاف ـ المسألة ٦١ ـ ١: ٢٢٨.

(٧) (وقولهم) ليس في ف.

قة.

وجوابُهُ أَنْ يقالَ: إنَّهُ قد تقدَّمَ ما يمنعُ ذلِكَ فوَجَبَ تأويلُهُ لئلّا يلزمَ التَّركَ بالدليلِ، وتأويلُهُ أنَّ الإسمَ قد يطلقُ ويراد بِهِ اللفظُ، وقدْ يُطلَقُ ويرادُ بِهِ المدلولُ، فوَجَبَ حملُ المضافِ منهُما علَى المدلولِ والمضافِ إليهِ على اللفظِ.

فَكأنَّكَ إذا[1] قلتَ: جاءني سعيدُ كُرزٍ قُلتَ: جاءني مدلولُ هَذا اللفظِ، فهوَ في الحقيقةِ إضافةُ الشَّيءِ إلى غَيرِهِ، لِكونِ مدلولِ اللفظِ مغايراً للفظِ وَلا يمكنُ أنْ يرادَ بالمضافِ اللفظُ، وبالمضافِ إليه المدلولُ لأنَّهُ قَدْ يُسْنَدُ إلى المضاف شيءٌ لمْ[2] يمكنْ إسنادُهُ إلى اللفظِ، نحو: المجيءِ والذهابِ و[3]غيرِ ذلكَ مِن الأفعالِ المُتَخَصِّصَةِ بالحيواناتِ.

وإنَّما يُضافُ الاسمُ إلى اللقبِ، وَلَمْ يُضَفْ اللقبُ إلى الاسمِ، لأنَّ اللقبَ أوضحُ من الاسمِ، والاضافةُ إلى الأوضحِ أولىٰ ومن هذهِ الإضافةِ، إضافةُ المُسَمَّى إلى الاسمِ، نحو: ذاتَ مرّةٍ، وذا صباحٍ، ومعناهُ[4] أنَّكَ تأْخُذُ اللفظَ المُرادَ بِهِ الذّاتُ وَتُضِيفُهُ إلى اللفظِ وَلَمْ تُرِدْ بالمضافِ إليه إلّا اللفظ، نحو: لقيتُهُ ذاتَ مرّةٍ: أي لقيتُهُ صاحبة[5] هذا الاسمِ.

---

(١) في ف: حتى إذا.

(٢) في ع: ثمّ.

(٣) في ل: إلى.

(٤) في ف: معناها.

(٥) هكذا في جميع النسخ، ويبدو لي أنّ الصواب: لقيت صاحب.

ومن عكس هذه الإضافة، إضافة الاسمِ إلى اللامِ[١].

واعلمْ أنَّ الشيء قدْ يُضاف إلى شيءٍ آخرَ لأدنى ملابسةٍ بينَهُما كقولِ أحدِ حاملي الخشبة لآخر: خُذْ طرَفك. وكقولهِ:

إذا كَوْكَبُ[٢] الخَرقاءِ لاحَ بِسُحْرَةٍ　　سُهَيلٌ[٣] إذاعَتْ غَزْلَهَا فِي القَرائِبِ[٤]

[أي فرّقتْ][٥]، وتضاف أسماءُ الزمانِ إلى الفعلِ كقولهِ تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ[٦]﴾[٧]، وتقولُ: جِئتُكَ إذا خرجَ زيدٌ.

وَقَدْ يُضافُ إلى[٨] المكانِ أيضاً نحو: اجلِسْ حيثُ جَلَسَ زَيْدٌ.

الفصل بين المضاف والمضاف إليه

ويجوزُ الفصلُ بينَ[٩] المضافِ والمضافِ إليهِ بالظرفِ في ضرورةِ الشِّعْرِ، نحو

---

(١) في ف، ل: السلام.

(٢) في ت: الكوكب.

(٣) (سهيل) ساقطة من ف، ل.

(٤) البيت لا يعرف قائله، ويروى: (الغرائب) مكان (القرائب). المحتسب ٢: ٢٢٨، والمفصل: ٩٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ٨، والخزانة ٣: ١١٢.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٦) كلمة (صدقهم) ليست في ت، ف، ل، وفي ع: بصدقهم.

(٧) سورة المائدة: ١١٩.

(٨) ساقطة من ع، ف، ل.

(٩) في ف: من.

قَوْلِهِ:

لِلّهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لَامَهَا[1]

وكقوله:

هُمَا أَخَوَا فِي الحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ .... / ٦٩ ظ / [2]

وَأَمّا الفَصْلُ بغيرِ الظرفِ فَقَدْ رُوي:

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القلوصَ أَبِي مَزَادَةَ[3]

وَسِيبويهِ بَرِيءٌ[4] مِنْهُ[5].

---

(١) تقدّم الشاهد في ١: ٣٦٤.

(٢) صدر بيت وعجزه: إذا خَافَ يوماً نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا.

والبيت لدُرْنَى -بوزن بُشْرَى- بنتِ عبعبة من بني قيس بن ثعلبة، ويقال هو لعَمْرَةَ الخثعميةِ. الكتاب ١: ٩٢، وديوان الحماسة: ٣١١، والخصائص ١: ٢٩٦ و ٢: ٤٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ٢١، والهمع ٤: ٢٩٥.

(٣) يروى (متمكنا) مكان (بمزجّة) كما يروى: زَجَّ الصعاب أبو مزادة، وزجّ القلوصِ أبو مزادة. والقلوص: الناقة الفتية، وأبو مزادة: كنية شخص. معاني القرآن للفرّاء ١: ٣٥٨، ومجالس ثعلب: ١٢٥، والخصائص ٢: ٤٠٦، وتحصيل عين الذهب للشنتمري بهامش الكتاب ١: ٨٨، والبيان في غريب اعراب القرآن ١: ٣٤٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ١٩، وشرح الأشموني ٢: ٢٧٦، والخزانة ٤: ٤١٥.

(٤) في ت: يروى.

(٥) يذكر الزمخشري في المفصل أنّ هذا البيت يوجد في بعض نسخ الكتاب وأنّ سيبويه بريءٌ من عهدته. ولم يرد هذا البيت في المطبوع من الكتاب، ولكن أورده الشنتمري في تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ١: ٨٨، وقال هو ما أنشده الأخفش في الباب. ينظر: المفصل: ١٠١ ـ ١٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ١٩، وشرح الأشموني ٢: ٢٧٦، والخزانة ٤: ٤١٥.

حذف المضاف إليه

ويجوزُ حذفُ المضافِ إليه إذا دلَّ عليه دليلٌ[1]، نحو قولِهِ:

.... بينَ ذِراعي وَجَبْهَةِ الأسـدِ[2]

وقولِ الأعشى[3]:

ألا عُـــــــلالَةَ أَوْ بُـــــدَا هَةَ سَـابحٍ......................[4]

وقد يحذفُ أيضاً معَ تَعويضِ التنوينِ عَنْهُ، نحو: حـينئذٍ ويـومئذٍ، وكـقولهِ تعالَى: ﴿وَرَفَعْنا بَعْضُهُم فَوقَ بَعْضٍ درجاتٍ﴾[5].

حذف المضاف

ويجوزُ حذفُ المضافِ إمّا مَعَ إقامةِ المضافِ إليه مُقامَهُ واعرابِهِ اعرابَهُ[6]، نحو

---

(١) ساقطة من ل، وفي ع: دلّ دليل عليه.

(٢) تقدّم الشاهد ١: ٤٣٢.

(٣) هو أبو بصير الأعشى ميمون بن قيس بن جندل، يرجع نسبه إلى بكر بن وائل، يقال له أعشى قيس وأعشى بكر والأعشى الكبير. كان شعره يُغنى في الجاهلية فسمي (صناجة العرب) عاش عُمْراً طويلاً. أدرك الإسلام ولم يسلم توفي سنة ٧ هـ. ديوان الأعشى ـ المقدّمة ـ وجمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي، بيروت: ٦٧، وطبقات الشعراء: ٢٥، والخزانة ١: ١٧٥، والأعلام ٨: ٣٠٠.

(٤) تقدّم الشاهد ١: ٤٣٣.

(٥) سورة الزخرف: ٣٢.

(٦) (اعرابه) الثانية ساقطة من ف.

قولِهِ تعالَى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[1] وإمّا معَ تركِ المضافِ إليه على اعرابِهِ، نحو قَولِهِم[2]: ما كُلُّ سَوداءَ تمرةً، ولا بيضاءَ[3] شحمةً، وكقولِهِ:

أَكُلَّ امرِءٍ تَحْسَبِينَ امـرأً ... وَنَارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نَارا[4]

ما يأخذه المضاف من المضاف إليه

اعلمْ[5] أَنَّ المضافَ يَكتسي مِنَ المضافِ إليهِ عَشَرَةَ أحكامٍ:

الأوّل: التخصيصُ، نحو: غلامُ رجلٍ.

الثاني: التعريفُ نَحوُ: غلامُ زيدٍ.

والثالث: الجنس، نَحوَ: نِعمَ[6] غلامُ الرجلِ.

---

(١) سورة يوسف: ٨٢.

(٢) في ز: قوله.

(٣) في ز: ولا كلّ بيضاء. مع شطب كلمة (بيضاء)، ويبدو أنّ الناسخ أراد شطب كلمة (كل) فشطب (بيضاء)، وفي كتب الأمثال، ولسان العرب ـ كلل ـ ١٤: ١١١ (ما كلّ بيضاء شحمة ولا كلّ سوداء تمرة) وللمثل قصّة مذكورة في كتب الأمثال انظر: مجمع الأمثال ٢: ٢٨١، والمستقصى ٢: ٣٢٨، والمثل في الكتاب ١: ٣٣ كما هنا.

(٤) لأبي دؤاد الأيادي، وينسب إلى عَدِي بن زيد العِبادي. ديوان أبي دؤاد الأيـادي ـ تحقيق: غـوستاف فون، دار الحياة بيروت: ٣٥٣، والكتاب ١: ٣٣، والكامل ١: ٢٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ٢٦، ومغني اللبيب ١: ٣٢١، والهمع ٤: ٢٩١، وشرح الأشموني ٢: ٢٧٣.

(٥) في ع: واعلم.

(٦) كلمة (نعم) ساقطة من الأصل.

والرابعُ: التأنيثُ، نَحو قولِهِ تَعَالى: ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾[1] وَهَذَا إِنَّمَا يكونُ إذا كانَ المضافُ جُزءاً مِنَ المضاف إليه، فلا يُقال: جَاءَتني[2] غلامُ هندٍ.

والخامِسُ: الاشتقاقُ، نَحو: مررتُ برجلٍ أيَّ رجلٍ.

والسادسُ: العمومُ، نَحو: كلُّ[3] عبدٍ[4] في الدارِ فَهُوَ لِي.

و[5]**السابعُ:** المَصْدَرُ، نَحو: ضربتُهُ كُلَّ الضَّربِ وأَيَّ الضَّربِ.

والثامنُ: الظرفيةُ، نَحو: سِرْتَ أيَّ[6] وقتٍ؟

والتاسعُ: الاستفهامُ، نَحو: غُلامُ مَنْ عِنْدَكَ؟

والعاشِرُ: الشرطيةُ[7]، نَحو: غُلامُ مَنْ تَضْرِب أضرِبْ.

هذا هو المشهور عندهم، وفي أكثره نظرٌ.

إضافة أي:

واعلمْ أَنَّ أيّاً إذا أُضيفَ إلى المعرفةِ تَكونُ إضافتُهُ إِلى إثنينِ فَصَاعِداً لِيُفيدَ، نَحو: أَيُّ الرجلينِ، وَأَيُّ الرجالِ، [وَأَمَّا أَيِّي، وأَيُّكَ فَهوَ بمنزلةِ مِنّي، وَمِنكَ، وبيني

(١) سورة يوسف: ١٠.

(٢) في ع: جاءني.

(٣) كلمة (كلّ) ساقطة من ل.

(٤) في ل: عبيد.

(٥) الواو ساقط من ع.

(٦) في ل: إلى.

(٧) في ف: الشرط.

وبينَكَ.

وإذا أُضيفَ إلى النكرةِ أُضيف إلى الواحدِ والإثنينِ والجمعِ، نحو: أيُّ رَجُلٍ، وَأيُّ رَجُلَينِ، وَأيُّ رِجَالٍ][1].

وَحُكمُ أفعلِ التفضيلِ في الإضافةِ حكمُ أيٍّ بلا فرقٍ وَحَقُّ ما يُضافُ إليهِ (كِلا) أَنْ يكونَ معرفةً مُثنًّى أو ما هُوَ في مَعْنى المُثنَّى، كقولِهِ:

إنَّ للخيرِ وللشرِّ مدىً   وَكلا ذَلِكَ وَجْهٌ وقِبَلٌ[2]

ويجوز التفريقُ[3] نحو: كِلا زيدٍ وعمرٍو.

معمول المضاف إليه لا يتقدّم عليه.

[وَلَا يَتَقَدَّمُ معمولُ المُضَافِ إليهِ عَلَى المُضَافِ، فَلا يُقَالُ: إنَّ زيداً لَعندي غيرُ فاضِلٍ، وأمّا قوله:

إنّ أمرأ خَصَّني عَمداً[4] مَوَدَّتَهُ

على التنائي لعندي غير مكفور[5]

---

(١) العبارة مكرّرة في ف.

(٢) البيت لعبدالله بن الزبعري من قصيدة قالها في وقعة أُحُد. انظر: الأغاني ١٤: ١١، والعجز فيه:
لِكِلا ذَيْنَكَ وقتٌ وأجل
والمفصل: ٨٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ٢، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ـ دار المتنبي ١٤: ٢٩٠، والعجز فيه: (وسَواء قبر مثرٍ ومقِل)، ومغني اللبيب ١: ٢٢٣، والهمع ٤: ٢٨٣.

(٣) في ت، ل: التعريف.

(٤) في ف: عهداً.

(٥) لأبي زبيد الطائي. شعر أبي زبيد الطائي: ٧٨، والكتاب ١: ٢٨١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٦٥، والهمع ٢: ١٧٣، وشرح الأشموني ٢: ٢٨٠.

وَعندي متعلّقٌ بمكفورٍ مع أَنَّ مفكوراً مضافٌ إليهِ فمُؤَوّلٌ[١]. وَذلِكَ أنَّ غـيرَ المكفورِ بمعنى المشكورِ][٢].

و[٣]اعلمْ أَنَّ هذهِ المسائلَ لمّا كانتْ تَتعلَّقُ ببابِ الإضافةِ، وَلَمْ يذكرْهَا المصنِّفُ أَشرنا إليها إشارةً خفيفة[٤]، لكونِهَا مُهِمَّةً.

المضاف إلى ياء المتكلّم

قولُهُ: (*وإذا أُضيفَ الإسمُ الصحيحُ {وَالمُـلْحَقُ بـهِ إلى قـولِهِ: [وفُـتِحَتِ اليَاء]*[٥] *للساكنين}*[٦]).

و[٧]اعلمْ أَنَّ الاسمَ المضافَ إلى ياء المُتكلِّم إمّا صحيحٌ، وَإمّا مُلْحَقٌ بِهِ، وَإمّا غيرُهُمَا[٨].

المرادُ منَ المُلْحَقِ بالصَّحيحِ ما في آخرِهِ واوٌ أو ياءٌ قَبْلَها ساكنٌ، نَحو: ظَـبيٌ، وَدَلْوٌ.

---

(١) في ت: فما دلّ.

(٢) ما بين المعقفتين زيادة من ت، ف.

(٣) (الواو) ساقطة من ع.

(٤) في ل: حقيقية.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من: الأصل، ومن: ز.

(٦) في ع: إلى آخره.

(٧) (الواو) ساقط من ع، ل.

(٨) في ل: غيرها.

فَإنْ كَانَ الأوّلين كُسِرَ آخرهُ لأجلِ الياء، وَفُتحَ الياءُ أَوْ أُسْكِنَ، نَحو: ثَوبي، وَدَاري، وظبيي، ودلوي.

أَمَّا فتحُ الياءِ فَلِكَونِهِ ضميراً مِثلَ الكافِ في غلامِكَ ودارِكَ، فَكَمَا أَنَّ الكافَ مفتوحٌ فَكَذلِكَ الياءُ.

وَأَمَّا سكُون الياءِ فلأجلِ الخفّةِ.

وَإنْ كَانَ غيرَهما: فلا يخلو من أَنْ يكونَ في آخِرِهِ أَلِفٌ أو ياءٌ أَو واوٌ.

فَإنْ كانَ ألفاً: فالأكثرُ عَلَى أَنَّها تَثبُتُ سواءٌ كانت أَلفَ التثنيةِ[١] أَو غيرِهَا. نَحو: [رَحايَ وَعَصَاي][٢]، وَهُذيلٌ تُثبِتُها في التثنيةِ [فتقول: ضارباي][٣] وتقلُبها في غَيرِهَا، فتقولُ: رَحَيَّ وَعَصَيَّ.

وَ[٤]أَمّا قلبُها[٥] في غَيرِ التثنيةِ فلأنَّ أَصْلَهُ عَصَوِي، وَرَحيي، استُثقِلَتِ الحركةُ على الواوِ والياءِ فحُذِفَتْ وَسُكِّنَتِ / ٧٠و / الواوُ والياءُ قَبلَ ياءِ المُتَكلِّمِ، وَأُدْغِمَ فَقِيلَ: عَصَيَّ ورحيَّ.

وَأَمَّا إثباتُها في التثنيةِ فَلِكَوْنِهَا غيرَ مُنْقلبةٍ عَنْ واوٍ لُيمكنَ رَدُّهَا إليهِ لأنَّه يَحْصُلُ الالتباسُ[٦] للمرفوعِ[٧] فِيها بغيرِهِ لَوْ قُلِبَتْ.

---

(١) في ل: الثلثة.

(٢) في ت: عصاي ورحاي.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

(٤) (الواو) ليست في ع، ل.

(٥) في ل: قبلها.

(٦) في ل: التباس.

(٧) في ف، ل: المرفوع.

لا يقالُ: فَلِمَ قَلَبُوا في عصوٍّ معَ وجودِ الالتباسِ؟ لأنَّا نقولُ: الالتباسُ فيه ليسَ لأجلِ القَلْبِ، بَلْ الالتباسُ فيهِ حَاصِلٌ سواءٌ قلبتْ أو لَمْ تُقْلَبْ[1].

ولقائلٍ أنْ يقولَ على الأولِ: إنَّ ألِفَ حُبلَى لا أَصْلَ لَهَا لأنَّها زِيدَتْ للتأنيثِ، كما زيدتْ أَلِفُ التثنيةِ، لأجلِ التثنيةِ، وَمَعَ ذَلِكَ تُقْلَبُ.

وَعَلَى الثاني: أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَمَا ذَكَرُوهُ لَمْ[2] يقلبوا واوَ الجمعِ ياءً معَ ياءِ المُتكلِّمِ، لكنَّهم قلبوها.

وَإِنْ كان في آخرِ الاسمِ ياءٌ أُدغِمَتْ في ياءِ المُتَكَلِّمِ مثلُ: قاضيَّ، وغازيَّ، وضاربيَّ في: قاضٍ، وغازٍ، وَضَاربينَ لأنَّهُ ثَبَتَ في مَذْهَبِهِم أَنَّهُ مَتى اجتمعَ حرفانِ متماثلانِ وأُولاهُما ساكنةٌ أُدغمتِ الأولى في الثانيةِ.

وَإِنْ كانَ في آخرِ الاسمِ واوٌ وَجَبَ قَلْبُ الواوِ ياءً، وَإِدغامُها فِيها. لأنَّ قياسَ لغتِهِم اقتضى أنَّهُ متى اجتمعَ الواوُ والياءُ وسُبِقَتْ إحداهُما بالسُّكونِ قُلِبَتْ الواوُ ياءً وَأُدْغِمَتْ في الثانيةِ، وَهُوَ لا يكونُ إلَّا[3] في جَمْعِ [السَّلامَةِ المُذَكَّرِ][4].

ثُمَّ اعلمْ[5] أَنَّ مَا قَبْلَ الواوِ لا يخلو من أَنْ يكونَ ضَمَّةً أو فتحةً إذ لا وجهَ للكسرةِ.

---

(١) في ع قلب أو لم يقلب
(٢) في ف: فلم
(٣) ساقطة من الأصل ومن ف، ر.
(٤) في ل: المذكر السالم
(٥) زيادة من ل

فَإِنْ كَانَ ضمّةً كُسِرَتْ [لالتقاءِ الساكنينِ][1]. تقولُ[2] في مسلمونَ: مُسْلِمِيَّ.

وَإِنْ كانتْ[3] فتحةً بَقِيَ مَا قَبْلَهَا مفتوحاً لِعَدمِ مُوجِبِ التغييرِ، لِسُهولَةِ النُّطقِ بِهَا أَوْ لِتَدُلَّ عَلَى الألِفِ المَحْذُوفَةِ. تقولُ في مُصْطَفَونَ وَمعلَّونَ: مُصْطَفَيَّ وَمُعَلَّيَّ[4].

واعلمْ أنَّ ياءَ الإضافةِ تكُون مفتوحةً إذا كانتْ قَبْلَهَا أَحَدُ حروفِ العِلَّةِ مِنَ الواوِ والياءِ والألِفِ. لأنَّها لَوْ لَمْ تَكُنْ مفتوحةً لَزِمَ أحدُ الأمورِ. وَهُوَ إِمَّا إسكانُها، أوْ ضَمُّها، أو كَسرُهَا. والأخيرانِ مستثقلانِ. والأوّلُ غيرُ جائزٍ لامتناعِ التقاءِ الساكِنَينِ عَلَى غيرِ حَدِّهِ. وَقَدْ جَاءَ الاسكانُ عَلَيها مَعَ الألِفِ في قراءَةِ نافعٍ[5] في قولِهِ تَعَالَى: ﴿مَحْيَايْ وَمَمَاتِي﴾[6]. وَهُوَ عِندَ النحويينَ ضَعيفٌ لأنَّهُ[7] التقاءُ السّاكنينَ عَلَى غيرِ حَدِّهِ.

[وَوَجْهُ الاسكانِ][8] أَحَدُ الأمرينِ، وَهُوَ:

إمّا قيامُ الألفِ مَقامَ الحركةِ عَلَى ياءِ المُتَكَلِّمِ لكونِهَا مَدَّةً.

---

(١) في ف: لأجل الياء الساكنة.

(٢) في ف: يقولون.

(٣) في ع، ل: كان.

(٤) في ع: معلميّ.

(٥) هو نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم المدني أحد القرّاء السبعة أصله من اصبهان وكان أسودَ اللونِ حالكاً صبيح الوجه توفي سنة ١٦٩ هـ. غاية النهاية ٢: ٣٣٠.

(٦) سورة الأنعام: ١٦٢.

و (محياي) سكنها نافع وأبو جعفر يزيد بن القعقاع. التيسير: ١٠٨، والنشر ٢: ٢٦٧.

(٧) في ت، ف، ل: لكونه.

(٨) في ف: وواجهه.

وأمّا نِيّةُ الوقوفِ، والتقاءُ السّاكنينِ جائزٌ في الوَقْفِ[١].

الأسماء الستّة

قولُهُ: (وَأَمَّا الاسماءُ السِّتَّةُ [فَأخي وَأَبي وَأجازَ المُبَرِّدُ أخيّ وأبيّ])[٢].

و[٣]اعلمْ أَنَّ هذهِ الأسماءَ إذا أضيفتْ إلى ظاهرٍ أو مُضْمَرٍ مَا خلا الياءِ فحكمُها ما ذَكَرْنَا من اعرابِهَا بالحروفِ وإذا أُضيفتْ إلى ياءِ المتكلِّمِ ففيها خلافٌ.

أَمّا الأبُ والأخُ فالأكثرونَ عَلَى أَنَّهُ يُقَالُ: أَبي وَأَخي[٤] لأَنَّ الياءَ حُذِفَ مِنْ آخِرِهِمَا كَمَا حُذِفَ من يَدٍ وَدَمٍ، وَصَارَ نَسْياً مَنْسياً، والذي يدلُّ عليهِ اعرابُهُم حالَ الإفرادِ[٥] بالحركاتِ عَلَى العينِ، فَلَو كَانَ اللامُ[٦] مقدّرةً لَمْ يَجُزِ الاعرابُ عَلَى العينِ، وَإذَا ثَبَتَ أَنّ اللامَ غَيْرُ مُقَدَّرَةٍ فيه، وَصَارَ نَسْياً مَنْسياً، كما فِي يدٍ وَدَمٍ، كان حكمه حكم الصحيح في لحوق ياء المتكلّم من غير تغيير.

---

(١) قال مكي بن أبي طالب في مشكل اعراب القرآن ١: ٢٧٩: (حقّ الياء أن تكون مفتوحة كما كانت الكاف في رأيتكَ والتاء في قمتَ لكنّ الحركةَ في الياءِ ثقيلةٌ فَمَنْ أسكنها فعلى الاستحقاق لكنَّهُ جمع بين ساكنين، والجمع بين ساكنين جائز إذاكان الأوّل حرفَ مدّ ولين لأنّ المدّ الذي فيه يقوم مَقام حركةٍ يستراح عليها فيفصل بين الساكنين).

(٢) ساقط من ل.

(٣) (الواو) ساقطة من ع، ل.

(٤) في ع، ل: أخي وأبي.

(٥) في ف: الاعراب.

(٦) كلمة (اللام) ساقطة من ف.

فَكَمَا يُقَالُ: دَارِي، وَغُلامِي، وَيَدِي، وَدَمِي، فَكَذا[١]: [أَبِي، وَأَخِي][٢] وَالمُبَرِّدُ يُجيزُ ردّ[٣] المَحْذُوفِ وَيَقولُ: أَبِيَّ وأخيّ[٤] مُتَمَسِّكاً بقولِ الشَّاعِرِ:

.... وَأَبِيَّ مَالكَ ذُو المَجَازِ بِـدَارِ[٥]

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَمْنَعَ دَلالةَ هذا البيت على جواز أبي في أبٍ:

أمّا أوّلاً، فلأنّ احتمالَ[٦] أَنْ يكونَ أبي جمعاً[٧] لأبٍ وأصلُهُ أَبينَ[٨]، فَلَمَّا أُضيفَ إلى ياء المتكلّم حُذِفَتِ النُّونُ، وأُدْغِمَت الياءُ فِي الياءِ.

والذي يَدُلُّ عَلَى هَذا الاحتمال قولُ الشاعِرِ:

---

(١) في ل: يقال.

(٢) في ل: أخي وأبي.

(٣) في ف، ل: ذكر.

(٤) في ف: أخي وأبي. وينظر: المفصل: ١٠٩، والكافية ـ شرح الرضي ١: ٢٩٦، ولم أجده في مؤلّفات المبرّد.

(٥) هذا عجز بيت لمؤرّج السّلمي، وصدره: (قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا المَجَازِ وَقَدْ أَرِيَ) ويُروى: (ذُو النجيل) مكان (ذو المجاز) والواو في (وأبيَّ) واو القَسَمِ وذو المجاز سوق كـانت في الجـاهلية للـعرب، و(ذو النـجيل) و (ذو النخيل) موضعان قرب المدينة. الأمالي الشجرية ٢: ٣٧، والمفصل: ١٠٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ٣٦، ومغني اللبيب ٢: ٥٢٠، والخزانة ٤: ٤٦٧.

(٦) في ف: فلاحتمال.

(٧) في ل: جيماً.

(٨) قال سيبويه في الكتاب ٢: ١٠١: (وسألته ـ يعني الخليل ـ عن أبٍ فقال: إن ألحقت به النون والزيادة التي قبلها قلت: أبون، وكذلك أخ تقول: أخون لا تغيّر البناء إلّا أن تحدث العرب شيئاً كما تقول: دمون..).

وعلى هذا حمل ابن جني قراءة ابن عباس والحسن ويحيى بن يعمر وعاصم الجحدري وأبي رجاء: ﴿إلهك وإله أبيك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق﴾ البقرة: ١٣٣. ينظر: المحتسب ١: ١١٢، وأثر المحتسب في الدراسات النحوية: ٧٢.

فَلَمَّا[١] تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بِالأَبِينَا[٢]

وإذا احتمل ذلك لم يجز إثباتُ الأصلِ المتنازَع فيه[٣] بـه[٤] / ٧٠ظ / إذ لا يَثْبُتُ الأصلُ بالأمورِ المُحتملةِ لغيره.

وأمّا ثالثاً، فلكونِه مردوداً، لكونه على خلافِ القياسِ، كما ذَكَرنا، واستعمالِ الفُصَحَاءِ.

وَأَمّا حَمٌ وَهَنٌ، فالكلامُ فيهما كالكلامِ في أَبِي وَأَخِي[٥] في أَنَّ المَحْذُوفَ لا يُرَدُّ.

أَمّا[٦] فوكَ، ففيهِ وَجهَانِ:

أحدُهُما، أَنْ يُقالَ: فِيَّ في الأحوالِ الثلاثِ، وهو[٧] اللغة الفصيحة.

والثاني، أَنْ يُقالَ: فِمي وهو ليسَ بِفَصِيحٍ.

وَوَجْهُهُ أَنْ يُقالَ: إنَّه[٨] إذا أُفرِدَ قِيلَ: فَمٌ بالاتّفاقِ وحينئذٍ وَجَبَ أَنْ تُلْحَقَ

---

(١) في ع: فلا.

(٢) لزياد بن واصل السّلمي وهو شاعر جاهلي. ويروى (أشياخنا) مكان (أصواتنا) و(رفمن) مكان (بكين). الكتاب ٢: ١٠١، والمقتضب ٢: ١٧٢، والخصائص ١: ٣٤٦، والمحتسب ١: ١١٢، لسان العرب ـ أبي ـ ١٨: ٦، والخزانة ٤: ٤٧٤.

(٣) (فيه) ساقطة من ع، ل.

(٤) ساقطة من ت، ز.

(٥) في ف، ل: أخي وأبي.

(٦) في ع، ف: وأمّا.

(٧) في ل: وهي.

(٨) (إنه) ساقطة من ف، ل.

بآخِرِهِ ياءٌ كَما كانَ عَلَيهِ حَالَةَ الإفرادِ، مِنْ غيرِ تغييرٍ قياساً على أخواتِهِ، فيُقالُ: فِي.

وَأَمَّا وجهُ كونِ فِيَّ أفصحَ وَأَولَى مِنْ فَمِي، فَلأَنَّ فَماً إِنَّمَا يُقَالُ للضَّرورةِ، وَهِيَ أَنَّ أَصْلَهُ كانَ فُوهاً، فَحُذِفَ الهاءُ، لخفائِهِ، فصارَ فو، فَلَوْ لَمْ تُقْلَبِ الواوُ ميماً لَزِمَ أَنْ تُقْلَبَ أَلِفاً، لتَحَرُّكِهَا مُتطرِّفةً[1] وانفتاحِ ما قَبْلَهَا، فَيَلْزَمُ حَذْفُ الألفِ لالتقاءِ الساكنينِ، وحينئذٍ لَزِمَ بقاءُ الإسمِ المعربِ عَلَى حرفٍ واحدٍ، وَهُوَ لَيسَ بموجودٍ فِي كلامِهِم.

و[2]أمَّا [قَولِ الشاعِرَ[3]]:

خَالَطَ[4] [مِنْ][5] سَلمَى خياشيمُ وَفَا[6]

ففيهِ وجهانِ:

أحدُهُما: أَنْ يكونَ مرادُهُ فَاهَا، فَحُذِفَ المُضافُ إليهِ ضَرورةً وَهُوَ مُقَدَّرٌ مَنْوِيٌّ.

وَالثاني: أَنْ يكونَ مِنْ لُغَةِ هَذَا الشَّاعِرِ أَنْ لا يُنَوِّنَ القوافِي فَلَمْ يلزمْ حَذفُ

---

(١) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٢) (الواو) ساقطة من ت، ع، ف، ل.

(٣) في ت، ع، ف: قوله، في ل: قولهم.

(٤) في ت، ف: خالطت، وفي ل: سالم.

(٥) ساقطة من جميع النسخ، وما أثبتناه من ديوان العجّاج: ٨٣.

(٦) الرجز للعجّاج. ديوان العجاج: ٨٣. والمقتضب ١: ٣٧٥، والبغداديّات: ٦٦، والمسائل الشيرازيّات ١: ٢٦ و ١٩٨، والإيضاح في شرح المفصل ١: ١١٩.

الألف[1] فَلَمْ يلزمْ كَونُهُ على حرفٍ واحدٍ، وإذا[2] امتنعَ قَلْبُهَا أَلِفاً، وبقاؤها كما كَانَ وَجَبَ قَلْبُها مِيماً للضَّرُورَةِ.

وأمّا عندَ الإضافة فليسَ تلكَ الضرورةُ المُوجِبَةُ بموجودةٍ لأنَّهُ لا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ قَلْبِهَا مِيماً قَلبُها أَلِفاً، لِكونِهَا ساكنةً.

وَإذا تقرّر ثبوتُ الواو عِندَ الإضافةِ، وجب قَـلْبُها يـاءً وادغـامُها في اليـاءِ لاقتضائِها القياسَ هَذَا، ثُمَّ وَجَبَ كَسْرُ الفاءِ لِيُمْكِنَ النُّطْقُ بالياءِ بَعْدَهَا فَصَارَ: فِيَّ فِي الأحوالِ الثلاثِ.

قَوْلُهُ: (*وَإذَا قُطِعَت قِيلَ*[3]*: أَخٌ وأَبٌ وَحَمٌ وَهَنٌ وَفَمٌ*[4] *وفتح الفَاءِ أفصحُ*).

إعلمْ أَنَّ هذهِ الأسماءَ إذا قُطِعَتْ عنِ الإضافةِ مطلقاً التزموا حَذْفَ لامـاتِهَا، وَجَرَى الاعرابُ عَلَى عَيناتِهَا، كَدَمٍ وَيَدٍ، وَلأجلِ كَونِ الاعرابِ جَارِياً على العـينِ وَجَبَ قَلْبُ الواو ميماً في فَمٍ، وفيهِ لُغَاتٌ:

فَمٌ بفتحِ الفاءِ، وَهُوَ أَفْصَحُ حَمْلاً عَلَى أَخَواتِها.

وَفِمٌ، فكأنَّهُم لمَّا عَوَّضوا الميمَ من الواوِ، فكَأنَّهم عَوَّضُوا الياءَ[5] عَنْهُ، فَأُجرَى أَحكامَ الميمِ مُجرَى أحكامِ الياءِ.

---

(١) هذان الوجهان سبق أن ذكرهما أبو علي الفارسي في البغداديات: ٦٦ ـ ٦٧.

(٢) في ل: وإذ.

(٣) في الأصل: قلت، وما أثبتناه عن سائر النسخ وعن مجموع مهمات المتون: ٣٩٩.

(٤) (وفم) ليست في ع.

(٥) في ع، ل: وعوّضوا الواو.

وَفُمٌ، بِضَمِّ الفاءِ لكونِ الميمِ عِوَضاً مِنَ الواوِ، وَمِنْهم من يُشَدِّدُ الميمَ عَوضاً من العينِ واللامِ.

وَإِنَّما قُلْنَا: إِذَا قُطِعَتْ عن الإضافةِ مطلقاً احترازٌ عن مثلِ لا أَباً لَهَا، ولأَنَّهُ وَإِنْ كانَ[1] مقطوعاً عَنِ الإِضافةِ عَلَى مَذْهَبِهِ لَكِنَّهُ في حُكمِ الإِضافَةِ باعتبارِ شَبَهِهِ بِهَا.

قَولُهُ: (وَقَدْ[2] جَاءَ حَمٌ، مِثْلُ: يَدٍ وَخِبءٍ وَدَلْوٍ وَعَصاً مُطلَقاً).

إعلَمْ أَنَّ فِي حَمٍ لُغاتٍ غيرَ اللغةِ الأولَى المشهورةِ.

وَمِنْهَا، أَنْ يكونَ اعرابُها مِثلَ اعرابِ يَدٍ حَالَتِي الافرادِ والإضافةِ، فَتقولُ: هذا حمٌ، ورأيتُ حماً، ومررتُ بِحَمٍ، وهذا حَمُكَ، ورأيت حَمَكَ ومررتُ بِحمِكَ.

حُكْمُهُ حالَةَ الإفرادِ في هذهِ اللغةِ مثلُ حُكْمِهِ في اللغة المشهورَةِ.

وَمِنْهَا، أَنْ يكونَ اعرابُهُ مثلَ اعرابِ خِبءٍ، وَلَمْ يَكُنْ شيءٌ منهُ مَحْذُوفاً بَلْ يكونُ مهموزاً، فَتَقُولُ: هَذَا حَمْءٌ وَحَمْءُكَ[3]، ورأيتَ حَمْأً وحَمْأَكَ، ومررتُ بِحَمْءٍ وحَمْئِكَ، وَهُوَ مُخَالِفٌ في هذهِ اللغةِ حَالَتِي الإفرادِ والإضَافَةِ للغةِ الأُولى.

وَمِنْها، أَنْ يكونَ مُلْحَقاً[4] بالصحيحِ، نَحو: دَلْوٌ فتقول: هـذا حَمْوٌ وَحَمْوكَ، ورأيت حَمْواً وحموكَ، وَمَرَرْتُ بحمو وحموكَ، فهو مخالفٌ للغة الأُولى في الحالتين.

---

(١) في ل: كانت.

(٢) في متن الكافية: (وجاء) من غير (قد). مجموع مهمات المتون: ٢٩٩.

(٣) في ع: حملد.

(٤) في ل: محلقاً.

وَمِنْها أَنْ يكونَ حُكمها حُكمَ المقصورِ كعصاً، فتقول: هذا حماً وحماكَ[1] ورأيتُ حماً وحماكَ، ومررتُ بحماً وحماك وهذهِ لغاتٌ[2] غيرُ مشهورةٍ، والحقُّ المشهورُ أَنْ يكونَ اعرابُهُ بالحركاتِ حالَة الإفرادِ، وبالحروفِ حالَةَ الإضافةِ.

فقولُهُ / ٧١ و /(مطلقاً) إشارةٌ إلى أَنَّ حُكْمَهُ حالَ الافرادِ والإضافةِ كَحُكمِ هذهِ الأسماءِ.

قولُهُ: (وَجاءَ هَنٌ، مِثْلَ يدٍ مُطْلَقاً).

اعلمْ أَنَّ في هَنٍ لغةً أُخرى غيرَ مشهورةٍ[3] وهيَ أَنْ يكونَ مثل يدٍ، حالَ الإضافةِ والإفرادِ، فتقولُ: هذا هَنٌ وَهنُكَ، ورأيتَ هَناً وَهنَكَ، وَمَرَرْتُ بِهَنٍ وَهَنِكَ، وَهذِهِ اللغةُ موافقةٌ للغة الأولى [حالَ الإفرادِ][4] ومخالفةٌ لَهَا حالَ الإضافةِ.

قولُهُ: (وَذُو لا يضافُ إلى مُضْمَرٍ[5] ولا يُقْطَعُ).

إعلمْ أَنَّ (ذو) لا يضافُ إلى مُضْمَرٍ لأنَّ وَضْعَهُ إنَّما هوَ لأجلِ أَنْ يُتَوصَّلَ به إلى أَنْ يَجْعَلَ أَسْماءَ الأجناسِ وَصْفاً للنكراتِ، وَذلِكَ لا يُمكنُ أَنْ يُقالَ[6]: مَرَرْتُ بامرأةٍ سِوارٍ ورجلٍ ثوبٍ، [فَتُوصِلَ[7] بِذي وَذاتِ، وَقِيلَ[8] مَرَرْتُ بامرأةٍ ذاتِ سِوارٍ،

---

(١) في ل: هذا حماك.

(٢) في ل: لغة.

(٣) في ت، ف، ل: المشهورة، وفي ع: المهموزة.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل ومن ز.

(٥) (إلى مضمر) ساقطة من ع.

(٦) في ت، ع: يقول.

(٧) في ت: نتوصل.

(٨) في ت: فقلت.

وَرَجُلٍ ذِي ثوبٍ][1]، وَلِهَذا أيضاً لا يُقْطَعُ عَنِ الإضافةِ وَلا يُمكنُ إضَافَتُهُ إلى مُضْمَرٍ لكونِهِ غَيرَ جنسٍ، وَلِهَذا أيضاً لَمْ يُضَفْ إلى عَلَمٍ، وَأَمَّا قولُهُ:

إنَّما يـعرفُ ذا الفَـضْلِ   مِـنَ النَّـاسِ ذَوُوهُ[2]

فَشَاذٌ لا يقاسُ عَلَيه.

وَقِيلَ: إنَّما[3] امتنع أفرادُ (ذُو) مِنَ الإضافةِ، لأنَّهُ لو أُفـرِدَ، لَـزِمَ بـقاؤهُ عَـلى حرفٍ واحدٍ لكونِه اسماً متصرّفاً معتلاً[4] لَمْ يَحْتَمِلِ الحركةَ فَكَانَ يُعَلُّ بـالإسكانِ، كقاضٍ[5] فالتقى[6] ساكنانِ فَوَجَبَ[7] حَذْفُ حرفِ العلّةِ فَيبقَى الاسمُ المُتَمَكِّنُ عَلَى حرفٍ واحدٍ، وَهُوَ الذَّالُ، وَأَنَّهُ غيرُ جائزٍ.

لا يُقَالُ: لو كانَ هَذَا مُوجباً لامتناعِ الافرادِ من الإضافةِ لَزِمَ امـتناعُ أفـرادِ الفمِ من الإضافةِ للعلَّةِ المُشْتَرِكَةِ.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) البيت لا يعرف قائله ويذكرون قبله:

أَنْتَ مـا استغنيتَ عـنْ صـا   حِـبِكَ الدَّهْـرَ أَخُـوهُ
فَـإذا احْـتَجْتَ إليـهِ   سَـاعةً مَجَّكَ فُـوهُ
أفـضلُ المـعروفِ مَـا لَمْ   تُـبْتَذَلْ فـيهِ الوُجُـوهُ

شرح المفصل لابن يعيش ٣: ٣٨، والهمع ٤: ٢٨٤.

(٣) (إنما) ساقطة من ع.

(٤) في ل: معلاً.

(٥) في ل: كقال.

(٦) في ل: فيلتقي.

(٧) في ل: فيوجب.

لأنّا نَقُولُ: إنَّمَا أُفْرِدَ الفَمُ، لِتعويضِهِم الميمَ عَنْ حرفِ العِلَّةِ.

[وَلا يُمكنُ أَنْ يَقُولُوا: هَلّا فَعلوا هذا في ذُو لأنّا نقولُ إنَّ تَعويضَ الميمِ عَنْ حرفِ العِلّةِ][1] ليسَ بقياسٍ حَتى[2] يُطَّرَدَ ذَلِكَ[3].

التوابع

تعريفه:

قولُهُ: *(التوابعُ كُلُّ ثانٍ باعرابِ سابقهِ من جهةٍ واحدةٍ)*.

لَمّا فَرَغَ مِنَ المعرباتِ التي اعرابُها أصلي، شَرَعَ في المعرباتِ التي اعرابُها بالاتّباعِ، وَتُسَمَّى توابعَ، والتوابعُ جَمْعُ تابعةٍ، والتابعُ هَوَ كلُّ ثانٍ باعرابِ سابقِهِ مِنْ جهةٍ وَاحِدَةٍ، فَقَولُهُ: *(كُلُّ ثانٍ)* شَامِلٌ لِما عَدَاهُ مِنْ خبرِ المبتداءِ، وَخَبَرِ كَانَ وَخَبرِ إنَّ والمفعولِ الثَّانِي مِنْ بابِ عَلمتُ، أو الثالثِ من باب أَعلمتُ إلى غَيرِ ذَلِكَ، لِكونِهَا ثوانيَ.

و[4]قولُهُ: *(بِاعرابِ سَابِقِهِ)* يُخرِجُ خَبَرَ كَانَ وَخَبَرَ إنَّ لأنَّ اعرابَهُ لَيسَ مثلَ اعرابِ سابِقِهِ.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) كلمة (حتى) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٣) كلمة (ذلك) ساقطة من ع، ف.

(٤) (الواو) ساقط من ل.

وَقَوْلُهُ: (مِن جهةٍ وَاحِدَةٍ) يُخرِجُ عَنهُ[١] خَبَرَ المبتدإ والمفعولَ الثاني والثالثَ من بابِ عَلِمْتُ وَأَعْلَمْتُ، لأنَّها وَإنْ كانَتْ ثَوَانِيَ، لَكنَّ إعرابَهَا لَيْسَ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ بَلْ منْ حيثُ أَنَّ العَامِلَ فِيها اقتضى شَيئين عَمِلَ فِيها، بخلافِ التابعِ، فَإنَّ العامِلَ مثلاً في قولِنا: قامَ زيدٌ الظريفُ اقتضى الفاعلَ، فَهوَ بعينِ هذا الاقتضاءِ عَمِلَ فِيهما.

وَلِقائلٍ أن يقولَ: إنَّهُ منقوضٌ بالمَعطُوفِ بالحرفِ فَإنَّهُ تابعٌ مَعَ أنَّ العامِلَ عَمِلَ في المعطوفِ عليه مِنْ جهةٍ وَفي المعطوفِ مِنْ جهةٍ أُخرَى، وَهيَ بواسطةِ الواو، ألا تَرَى أَنَّ قامَ في قَولِنَا: قَامَ زيدٌ وعمرٌو عَمِلَ في التابعِ بواسطة الواو وفي المتبوعِ بلا واسطةِ الواوِ؟

ويمكنُ أَنْ يُجابَ عَنهُ بِأَنَّهُ عَمِلَ فيهمَا مِنْ جهةٍ واحدةٍ وهيَ اقتضاءُ الفِعلِ الفاعلَ، وَهو بهذهِ الجملةِ عَمِلَ فِيهمَا، لكنْ فِي أَحَدِهما بِلا واسطةِ الواوِ، وَفِي الآخرِ بواسطةِ الواوِ.

وَلا يَرِدُ النّقضُ عليهِ بالتوابعِ المحمولةِ عَلَى مواضعِ المتبوعاتِ، نَحو قَولِهِ:

فَما كَعْبُ بنُ مامةَ وابنُ سُعْدَى
بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الجَوادا[٢]

---

(١) ساقطة من ل.

(٢) البيت لجرير في مدح عمر بن عبدالعزيز. أمّا ابن سُعدى فهو أياس ابن حارثة الأيادي يعتبر هو وكعب ←

لِكَونِهَا لَيْسَتْ باعرابِ سَابِقِهِ[1]، لأنَّ المُرَادَ مِنَ الاعرابِ السابقِ أَعمُّ من أَنْ يكونَ بِحَسَبِ اللفظِ أو[2] بِحَسَبِ المَحلِّ.

وَلقائلٍ أَنْ يُورِدَ النقضَ بِمِثلِ: يَا أَيُّها الرجل! فَإِنَّ الرَّجُلَ تابعٌ لأيٍّ من غير اعرابِ سابِقِهِ لفظاً أَو تَقْديراً.

أَمّا لفظاً فلأَنّهُ مبنيٌّ، وَأَمّا تقديراً فلكونِهِ في تقديرِ النَّصْبِ دُونَ الرَّفْعِ.

وَيُمكنُ أَنْ يُجابَ عَنهُ، بِأَنَّ المرادَ مِنَ الإعرابِ مَا هُوَ اعرابٌ حقيقيٌّ أو شبيهٌ باعرابٍ حقيقيٍّ، / ٧١ ظ / فَإِنَّ حركةَ المُنَادَىٰ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ اعراباً[3]، لكنّها شبيهةٌ بحركةِ الاعرابِ.

وَلاَ يَرِدُ النقضُ عَليهِ بمثلِ[4] قَولِهِمْ[5]: يُثْبِتُ حِسَابَهُ باباً بـاباً، فـإِنَّ البـابَ الثاني ثانٍ باعرابِ سابقهِ من جهةٍ واحدةٍ مَعَ أَنَّهُ ليسَ بِتَابعٍ، لكونِ كُلٍّ واحدةٍ مِنْهُما حالاً.

لأنّا نقولُ: لا نُسَلِّمُ أَنَّ البابَ الثانِي حالٌ بَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ تأكيدٌ للأولِ، والأوّلُ

← بن مامة الأيادي من أجواد العرب. وروى السيوطي: يا عمرَ بفتح الراءَ وكذلك هي في الديوان. الديوان: ١٣٥، والعقد الفريد ١: ٢٩٣ و٢: ٢٨٦، والهمع ٣: ٥٤.

(١) ساقطة من ل.

(٢) في الأصل: و.

(٣) في ل: اعرابها.

(٤) في ل: مثل.

(٥) (قولهم) ساقطة من ل.

هَوَ الحالُ، ويجوزُ تأكيدُهُ مَعَ كونِهِ نَكِرَةً لِكَوْنِهِ تأكيداً لفظيّاً، والتأكيدُ اللفظيُّ[1] لا يُشْتَرَطُ فيهِ كونُهُ معرفةً.

قال أبو علي: البابُ الثاني منصوبٌ بالبابِ الأوّلِ، لأنّهُ أشبهَ الفِعْلَ بتَصَرُّفِهِ، لِكونِهِ يُثنّى وَيُجْمَعُ وَيُؤنَّثُ فِي قَولِكَ: بابٌ بابانِ، بابةٌ بابتانِ، تَشَابُهَ الصِفَةِ فَجَازَ أَنْ يَعْمَلَ عَمَلَها.

واعلمْ أَنَّهُ لو زَادَ عَلَى هذا التعريفِ: لفظاً أو محلاً، لكانَ أَولَى وأصوبَ، واندفَع أكثرُ هذهِ الاعتراضاتِ.

أقسام الاعتراضات

وَإِذَا تَحَقَّقَ ذَلِكَ فَنَقُولُ: التوابعُ خَمْسَةٌ، لأنَّ التابعَ إمّا أَنْ يكونَ مقصوداً بالنسبةِ أَوْ لَمْ يكنْ.

[فَإِنْ كانَ الأوّلَ، فَلا يَخلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ المتبوعُ أيضاً مقصوداً بِالنِّسْبَةِ أَو لَمْ يَكنْ][2].

فَإِنْ كَانَ فَهُوَ المعطوف بالحُروفِ.

وَإِنْ لَمْ يكنْ فَهُوَ البَدَلُ.

---

(١) في ف: واللفظي التأكيد.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

وَإِنْ كانَ الثانِي، وَهُوَ أَنْ لا يكونَ مقصوداً بالنسبةِ فلا يَخلُو مِنْ أَنْ يكـونَ دَالاًّ على معنىً فِي متبوعهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ.

الأوَّلُ هُوَ الصِّفَةُ.

والثاني، إمَّا أَنْ يكونَ مقرِّراً أمرَ المتبوعِ في النسبةِ أَوِ الشمولِ أو لَمْ يَكُنْ.

والأوّلُ: هُوَ التَّأكِيدُ.

وَالثَّاني: عَطْفُ بيانٍ.

النعت

تعريفه:

قَولُهُ: (*النَّعتُ*[1] *تابعٌ يَدُلُّ عَلَى مَعنىً في متبوعِهِ مُطلقاً*).

قوله: (**تابعٌ**) شاملٌ لجميعِ التَّوابعِ.

وَقولُهُ: (*يَدُلُّ عَلَى مَعْنىً فِي مَتبوعِهِ*) يَخرُجُ عَنْهُ مَا عَدَاهُ، مَا عَـدَا النَّـعْتِ، لِكَونِ سَائرِهَا دالاًّ عَلَى مَعْنىً فِي نَفْسِهِ. وَقَولُهُ: (*مُطْلَقاً*) غَيْرُ مُحتاجٍ إليهِ، لانـطباقِ الحدِّ عَلَى المَحْدودِ بِدُونِهِ، إلاّ أَنَّهُ أَوردَهُ لِدَفْعِ وَهْمِ مَنْ يَتوهَّمُ أَنَّ راكباً في قولِكَ[2]: رَأيتُ زيداً راكباً تابعٌ يدلّ على معنىً وَهُوَ ذُو الحالِ، وحينئذٍ يَدْخُلُ فِي الحَـدِّ مـا ليسَ مِنَ المحدودِ فَإنَّهُ عَلَى تقديرِ تَسليمِ كونه غيرَ خارجٍ عَـنْهُ بـالقيودِ المُـتَقَدِّمةِ،

---

(١) في ع، ل: والنعت.

(٢) في ل: قولنا.

يخرُجُ بقولِهِ: مُطْلَقاً، لعدمِ دَلالتِهِ عليهِ مطلقاً بَلْ في حالِ الرؤيةِ.

وَلقائِلٍ أَنْ يَقولَ: إِنَّهُ منقوضٌ بِمِثْلِ: الرّجُلِ، فِي قَولِنَا: مَرَرْتُ بِهذا الرجلِ، فَإِنَّهُ صفةٌ معَ أَنَّهُ ليسَ بدالٍّ[1] عَلَى معنىً في متبوعِهِ. وَيَرِدُ النقضُ أيضاً عليه ببدلِ الاشتمالِ، وبدلِ البعضِ من الكلِّ[2]، نحو: أَعْجَبَني زيدٌ حُسْنُهُ، وَضَرَبْتُ القومَ ثلاثَتَهُم، لأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعْنَى النَّعتِ فِي متبوعِهِ، ومتبوعُهُ غَيرُهُ، لَكانَ مَعْنَاهُ في غيرِهِ، وَلو كانَ كَذَلِكَ، لكانَ النَّعتُ حرفاً لكونِهِ لفظاً دالاًّ على معنىً فِي غيرِهِ حينئذٍ، وَهُوَ باطِلٌ بالاتّفاقِ، وأيضاً لو أرادَ بِهِ أَنَّهُ[3] يدلُّ عَلى معنىً، هُوَ[4] [يوضِّحُ المتبوعَ لأَشكَلَ ببابِ عَطْفِ البيانِ، وَلَو أَرادَ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلى معنىً هُوَ][5] هَيئةٌ حاصِلَةٌ فِي المتبوعِ لأشكَلَ بِالجَوامِدِ، وبالجملةِ في هَذَا التعريفِ نظرٌ.

فائدة النعت

قولُهُ: *(وَفَائِدَتُهُ تَخصِيصٌ أَوْ تَوضِيحٌ).*

إعلم أَنَّ الغَرَضَ مِنَ الصِّفَةِ، إِمَّا التَّخْصِيصُ، نَحو: رَجلٌ عالمٌ وهو في النكراتِ.

---

(١) في ل: دال.

(٢) انظر ١٠١١٩

(٣) في ف: منه

(٤) في ف: حينئذ

(٥) ما بين المعقفين ساقط من ع

وإمَّا التوضيحُ، نَحو: جاءَني زَيْدٌ الظَّريفُ، وَهُوَ فِي المَعَارِفِ، وَهَذانِ القِسْمَانِ هُما الغَالِبانِ.

وَأَمَّا مُجَرَّدَ الثناءِ والمدحِ، نَحو قَولِهِ تَعالى: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾[1].

وَإمَّا مُجَرَّدَ الذَّمِّ، نَحو: فِعْلُ زيدِ الخبيثِ [الفَاسِقِ اللئيمِ[2]][3] إلى غَيرِ ذَلِكَ فِي موضعٍ يكونُ زيدٌ معلوماً قبلَ ذِكرِ هذهِ الأوصافِ.

وَإمَّا مجرَّدُ التوكيدِ، نَحو: ضَرَبْتُ ضَرْبَةً واحِدَةً، [فَإنَّ واحدة][4] لمْ تَـدُلَّ إلَّا عَلى مَا دلَّتْ عليهِ (ضربة)، لِكونِ التاءِ للوَحْدَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تعالى[5]: ﴿فَإذا[6] نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ واحدةٌ﴾[7].

أقْسَامُ الصِّفَةِ

وَاعْلَمْ أَيضاً[8] أَنَّ الصِّفَةَ عَلى سِتَّةِ أضْرُبٍ:

---

(١) سورة الفاتحة: ١.

(٢) في ت، ف: اللعين.

(٣) في ع، ف: الفاسق اللعين، وفي ل: اللعين الفاسق.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٥) كلمة (تعالى) ليست في الأصل، ولا في ز.

(٦) في الأصل، وفي ت، ع، ف، ل: (ونفخ) مكان (فإذا نفخ).

(٧) سورة الحاقّة: ١٣.

(٨) ساقطة من ل.

الأوَّلُ: لِلْحِلْيَةِ، نحو: الطويلِ والقصيرِ والأسودِ والأبيضِ و[1] غيرِ ذلكَ ممَّا كانَ للعينِ فيهِ نَصيبٌ[2].

والثاني: مَا كَانَ فِعلاً / ٧٢ و / للموصوفِ أوْ لشيءٍ مِنْ سَبَبِهِ، نحو: الذاهبُ القائمُ أبوهُ.

والثَّالِثُ: مَا لَيسَ بِحِلْيَةٍ ولا فعلٍ لَهُ بِمَّا عُرِفَ بالتَّجرِبةِ والنَّظَرِ المتعلِّق بالقلبِ كالعلمِ والجهلِ والظرافةِ، والكرمِ إلى غيرِ ذلك.

والرابعُ: النَّسَبُ، نحو: هاشميٌّ، وبصريٌّ، وعلويٌّ.

والخَامِسُ: ذُو بمعنى صاحبٍ.

والسَّادِسُ: الذي.

النعت المشتق

قَولُهُ: *(وَلَا فَصْلَ بينَ أنْ يكونَ مشتقّاً أو[3] غيرَهُ).*

أي: لَا فَرْقَ بينَ كونِ النعتِ مشتقّاً أو غيرَ مشتقٍّ، لأنَّ المرادَ منَ النعتِ كونُهُ دالّاً عَلى معنىً في متبوعهِ، [وَهَذَا المَعْنى موجودٌ في المُشتقِّ وغيرِهِ، وغيرُ المشتقِّ: إمَّا

---

(١) في ل: إلى.

(٢) في ف، ل: نصب.

(٣) في ع: و.

أَنْ يَكونَ دالاًّ على معنىً فِي متبوعِهِ][1] دائماً، [أَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ بَلْ فِي بعضِ الأوقاتِ.

والأوّل: صِفَةٌ دَائماً.][2] وَإِلى هَذَا القِسْمِ أَشَارَ بقولِهِ:

(إذا كَانَ وَضْعُهُ لِغَرَضِ المَعْنَى عُموماً نَحو تميميٍّ وذي مالٍ) فإنَّ المَنْسُوبَ لا يكونُ إلاّ نَعْتاً، وَكَذَلِكَ ذو مالٍ، فَإِنَّهُ وُضِعَ للتوصُّلِ إلى جَعلِ الأجناسِ صفاتٍ.

[واعلمْ أَنَّهُ أَهْمَلَ الذي.][3]

والثاني: يقعُ صِفَةً في وَقتٍ دُونَ وقتٍ، نَحو: أَيٌّ في قَولِكَ: مَرَرْتُ برجلٍ أَيِّ رَجُلٍ: أَيْ كاملٍ فِي الرجوليّةِ، وَمِثلُ: كُلٌّ في قولِكَ: أَنْتَ الرجلُ كلُّ الرَّجُلِ، وَكَذَا قَوْلُكَ: هَذا العَالِمُ جَدُّ العالمِ، وَحَقُّ العالِمِ، أي البليغُ الكاملُ، وَبِهَذا الرجلِ، فَإِنَّ الرجلَ صفةٌ لِهَذَا، وَمِنْهُم مَنْ يَجْعلُهُ عَطْفَ بيانٍ لعدمِ الاشتقاقِ فيهِ، وَمَرَرْتُ بزيدٍ هَذَا، فإنَّ هَذَا وَقَعَ صفةً لزيدٍ هَاهُنَا، أي: بزيدٍ الحاضرِ أو المُشارِ إليه. وسيبويهِ استضعفَ أَنْ يُقالَ: مَرَرْتُ برجلٍ أسدٍ[4] على تأويلِ جَريءٍ[5].

وَيُوصَفُ أَيضاً بالمصادرِ فيُقالُ: رَجُلٌ صومٌ وَعَدْلٌ وَضَرْبٌ للمبالغةِ، أي صائمٌ.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ت، ز.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٤) كلمة (أسد) ساقطة من ل.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ١: ٢١٦: (تقول مررت برجل أسد شدّة وجرأة، انّما تريد مثل الأسد. وهذا ضعيف قبيح).

الوصف بالجملة

قَوْلُهُ: (وَقَدْ[1] تُوصَفُ النكرةُ بالجملةِ الخبريةِ).

اعلمْ أَنَّ النكرة كما تُوصَفُ بالمفردِ تُوصَفُ أَيضاً بالجملةِ لكونِ الوصفِ بالحقيقةِ حُكماً عَلَى الموصوفِ، فَكَمَا أَنَّ الحُكْمُ[2] يكونُ بالمفردِ، يكونُ أيضاً بالجملةِ، وَتِلْكَ الجُمْلَةُ جملةٌ خبريّةٌ، لِكَونِها خبراً عَنِ الموصوفِ، فَوَجَبَ أَنْ تكونَ خبريّةً، إلّا أنَّ الجملةَ الظرفيّةَ من أقسامِ الجملةِ الخبريّةِ، لَا تَقعُ صِفَةً لِلْجُملَةِ، إذا كانَتْ ظرفَ زمانٍ لِمَا ذَكَرنا فِي خبرِ المُبتدإِ، وَجوّزهُ أبو الفتحِ في مُشْكِلْ اعرابِ الحماسةِ[3].

وأمّا قولُهُ:

جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ[4]؟

---

(١) في متن الكافية لا يوجد (قد). انظر: مجموع مهمّات المتون: ٤٠٠.

(٢) زاد في ل: بالمفرد.

(٣) هو كتاب التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لأبي الفتح بن جني، وقد حقّقه عبدالمحسن خلوصي الناصري لنيل درجة الماجستير من كلّية الآداب ـ جامعة بغداد سنة ١٩٧٤م.

(٤) لأحد الرجاز، وقيل للعجّاج، وقبله: حَتّىٰ إذا جَنَّ الظلامُ واختلَطْ.

ويروى (ضيح) مكان (مذق) والمذق والضيح: اللبن الممزوج بالماء. ديوان العجّاج ـ الملحق ـ ٨١ والمحتسب ٢: ١٦٥، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جنّي ـ تحقيق: عبدالمحسن خلوصي الناصري ـ رسالة ماجستير ـ كلّية الآداب ـ جامعة بغداد ـ ١٩٧٤م ـ آلة كاتبة، وأسرار البلاغة: ٣١١، والخزانة ٢: ١٠٩.

فَبِمَعْنَى: مَقُولٍ[١].

وإذا كانَ كَذَلِكَ، كانَ الاستفهامُ مقولاً للصفة المحْذُوفةِ، وَلَا يكُونُ صِفَةً، واشترَطَ[٢] أَنْ يكونَ فِي هذِهِ الجملةِ ضميرٌ يعودُ إلى الموصوفِ، لِيَرْبِطَها بِهِ، وَإِلَّا لَمْ تُفِدْ[٣].

ألا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامَ عمرٌو لم[٤] يَجُوزْ لِعَدَمِ الفَائدَةِ.

وَإِنَّما قَال: (*وَتُوصَفُ النّكرةُ بالجملةِ*[٥] *الخبريةِ*) لأنَّ المَعَارِفَ لا يوصفُ بِها، لأنّ الجملةَ تكونُ نكرةً[٦] لِخلُوّها عن المُعَرِّفِ، والمُطَابَقَةُ واجبةٌ بينَ الصِّفةِ والموصوفِ، في التعريفِ والتنكيرِ.

واعلمْ أَنَّ الجملةَ قَدْ تقعُ أيضاً صفةً للمعارفِ، لكنْ بواسطةِ الذي، أو ذو الطائيةِ، نحو: جاءَني زيدٌ الذي أَبوه عالِمٌ.

والوصفُ بالمفردِ هُوَ الأصلُ، فَإِذا اجتمَعَ مفردٌ وجملةٌ صفتانِ لموصوفٍ واحدٍ فالأولَىٰ تقديمُ المفردِ عَلى الجملةِ، لأنَّهُ الأصلُ، نحو قولِهِ تَعالَى: ﴿وَهَـٰذَا

---

(١) (فبمعنى مقول) ساقطة من ع.

(٢) في ت: يشترط.

(٣) كلمة (تفد) ساقطة من ل.

(٤) في ف: ولم.

(٥) في الأصل، وفي ت، ع، ل: الجمل، وما أثبتناه عن: ز، ف وعن مجموع مهمّات المتون: ٤٠٠.

(٦) قال الرضيّ في شرح الكافية ١: ٣٠٧: (اعلم أنّ الجملة ليست لا نكرة ولا معرفة لأنّ التعريف والتنكير من عوارض الذات... وقال بعضهم: الجملة نكرة).

ذِكْرٌ[١] مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾[٢]، وَقَدْ[٣] جاءَ تأخرُ[٤] المفردِ في الآيةِ الأخرىٰ كقولِهِ تَعَالَى: ﴿وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ[٥] فَاتَّبِعُوهُ﴾[٦]، وعليهِ بيتُ[٧] النَّابِغَةِ:

.... وَلَيْلٍ أُقاسِيهِ بطيءِ الكواكبِ[٨]

والوصفُ بالجملةِ الفعليةِ أقوىٰ مِنَ الوَصْفِ بالجملةِ الإسميّةِ وبالفِعْلِ الماضي أكثرُ وأولَى مِن الفِعلِ المستقبلِ، لِكَونِهِ مُحقّقاً، وكونِ المستقبلِ[٩] مشكوكاً فِيهِ، وَفِي وقوعِهِ صفةً خلافٌ، نحو: مَرَرْتُ برجلٍ يَصِيدُ غداً.

قولُهُ: (وَيَلْزَمُ الضَّمِيرُ).

أي: يلزمُ الضَّميرُ للجملةِ الوَاقِعَةِ صِفةً للنَّكِرَةِ لِيَرْبِطَها[١٠] بِهَا لاستقلالها في الإفادةِ[١١].

---

(١) في الأصل، وفي ز: الكتاب، وفي ت، ع، ف، ل: كتاب، وكلاهما سهو، والصواب ما أثبتناه.

(٢) سورة الأنبياء: ٥٠.

(٣) في ع: قل.

(٤) في ف، ل: تأخير.

(٥) في ف: ﴿مبارك أنزلناه﴾ وهو سهو.

(٦) سورة الأنعام: ١٥٥.

(٧) كلمة (بيت) ليست في ع.

(٨) للنابغة الذبياني، وصدره:

كليني لهمٍّ يا أميمةَ ناصِبِ. الديوان: ٤٠.

(٩) في ف: الاستقبال.

(١٠) في ع: لربطها.

(١١) في ف، ل: بالإفادة.

قَولُهُ[1]: *(ويوصفُ بحالِ الموصوفِ وحالِ[2] مُتَعَلَّقِهِ).*

اعلمْ أنَّ الشّيءَ قَدْ يُوصَفُ بصفةٍ قائِمَةٍ بِهِ: أَيْ يَكونُ صفةً لَهُ عَلَى الحقيقةِ، نَحو: رَجُلٌ ظَريفٌ، وَأَشَارَ إليهِ بقولِهِ: (وَيُوصَفُ بحالِ المَوصُوفِ).

وَقَدْ يُوصَفُ / ٧٢ ظ / بصفةٍ[3] قائمةٍ بمتعلِّقِهِ وَسَبَبِهِ بِأَنْ تكونَ بينَهُما عُلْقَةٌ مِن نَسَبٍ، نَحو: مَرَرْتُ برجلٍ قَائمٍ أَبوهُ، أو مُلْكٍ، نَحو: حَسَنٌ غلامُهُ أو مُخَالَطَةٍ، نحو: رجلٌ طويلٌ ثوبُهُ، وَتِلْكَ العُلْقَةُ قَدْ تكونُ قريبةً كَمَا ذَكَرْنا وَقَدْ تكونُ بعيدةً، نَحو: مَرَرْتُ برجلٍ قائمٍ غلامُ[4] أبيهِ[5]، وأبو غلامِ أبيهِ.

وَإِنَّما جَازَ الوَصْفُ بِحَالِ متعلَّقِ المَوصوفِ لِيُنْزِلَهُ مَنْزِلَةَ حالِهِ كَما في الخَبَرِ لِحصولِ الفَائِدةِ بِذَلِكَ.

قَولُهُ: *(فالأوَّلُ يتبعُهُ في الاعرابِ).*

أي: الوصفُ بِحالِ الموصوفِ يتبعُ الموصوفَ في ثمانيةِ أشياءَ، وهيَ: الاعرابُ، والتعريفُ، والتنكيرُ، والتذكيرُ، والتأنيثُ، والإفرادُ، والتثنيةُ والجمعُ، أي: يجبُ مُطابَقَتُهُ الموصوفَ في هذهِ الثمانية، لكونِ هَذِهِ الصِفَةِ هيَ الموصوفَ في المَعْنَى، فَوَجبَ موافقتُها لَهُ، لِئلا يلزَمُ مخالفةُ الشيءِ لنفسِهِ، إلّا إذا كانَ المُذَكَّرُ

---

(١) ساقطة من الأصل، ومن ف.

(٢) في مجموع مهمّات المتون: ٤٠٠: بحال.

(٣) في ع: لصفة.

(٤) في ت، ل: غلامه.

(٥) في ل: ابنه.

والمُؤَنَّثُ مستويين، نحو: فَعولٍ[١]، [بمعنى فاعِلٍ،][٢] وفَعيلٍ[٣] بمعنىٰ مفعولٍ، أو كانَ مؤنَّثُهُ يُطْلَقُ عَلَى المُذَكَّرِ نحو: عَلّامةٍ وَنَسَّابةٍ[٤].

وإذا كان كذلك كان من الواجب على المصنّف أن يذكر هـذا الاستثناء[٥]، وأنّه[٦] لم يذكره[٧].

قَولُهُ: (*والثاني يتبعُهُ في الخمسةِ الأُوَلِ*[٨]، *وفي الباقي كالفِعْلِ*).

أيْ: الوصفُ بحالِ مُتعلِّق الموصوفِ في الخمسةِ الأُوَلِ، وَهِيَ: الرفعُ والنصبُ والجرُّ، والتعريفِ والتنكيرُ، وَإِنْ كانَ ظاهرُ كلامِهِ يقتضي أَنَّهُ يتبَعُهُ في: الإعـرابِ، والتعريفُ والتنكيرِ، والإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ، لأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ إلّا ثمانيةً، لكنَّهُ لَمَّا قالَ: (فالأَوّلُ[٩] يتبعُهُ في الإعرابِ إلى آخرِهِ) فَكَأَنَّهُ قَالَ: يتبعُهُ في عشرةِ أشياءَ، وَهِيَ: الرَّفعُ والنَّصبُ والجرُّ إلى آخرِهِ، فَأقامَ[١٠] الإعرابَ مُقَام التثنيةِ.

وَإِنَّما يتبعهُ فيما ذكَرَهُ، لكونِهِ تابعاً، فَوَجَبَ مطابقتُهُ إيّاهُ في الإعرابِ، وَكَذَلِكَ

---

(١) في ل: فعل.
(٢) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ف، ل.
(٣) في ف: فعل، وفي ل: فعول.
(٤) في ت: سبابه.
(٥) في الأصل، وفي ت، ز، ف: هذه الأشياء.
(٦) (أنّه) ليست في ل.
(٧) في ت: يذكر.
(٨) في ف: الأولى.
(٩) في ل: في الأوّل.
(١٠) في ف: ما قام.

التنكيرُ والتعريفُ، لأنَّ التعريفَ والتنكيرَ لَهُ باعتبارِ الإسميةِ [بخِلافِ الخمسةِ الأُخرَى فإنَّها لَمْ تكُنْ باعتبار الإسميةِ][1] بل باعتبارِ فاعلهِ وعَمَلِهِ.

وبيانُ ذَلِكَ أنَّ[2] التذكيرَ والتأنيثَ في الإسمِ المتشقِ إنَّما يكونُ باعتبارِ أن يكونَ فاعِلُهُ مذكّراً[3] أو مؤنّثاً، وَفاعِلُهُ هو المتأخِّرُ عَنْهُ، لا موصوفُهُ، وَكَذَلِكَ الإفرادُ والتثنيةُ والجمعُ، في الأسماءِ المُشْتَقَّةِ، باعتبار الفَاعِلِ.

فإن كانَ الفَاعِلُ ظاهراً كانَ الإسمُ المُشتَقُّ مفرداً[4]، سواءٌ كانَ الظاهرُ[5] مفرداً أو مثنىً أو مجموعاً.

وَإِنْ كَانَ الفَاعِلُ مُضْمَراً، يُجمَعُ[6] الاسمُ المُشْتَقُّ إنْ كَانَ الفَاعِلُ جَمْعاً، وَيُفْرَدُ إنْ كَانَ مفرداً، وَيُثَنَّى إنْ كَانَ مُثَنَّى، وَلِهَذَا قَالَ: وَفِي البَاقِي كالفِعْلِ.

قَوْلُهُ: (**وَمِنْ ثمَّ حَسُنَ: قَامَ رَجُلٌ قاعِدٌ غِلْمانُهُ [وَضَعُفَ قَاعِدُونَ، وَيَجُوزُ قعودٌ غِلْمانُه]**[7]) أَيْ: وَمِنْ أَجْلِ أنَّ حكْمَ الثاني فِي الأفراد والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ كَحُكْمِ الفِعلِ، حَسُنَ أَنْ يُقَالَ: قَامَ رَجُلٌ قَاعِدٌ غِلْمَانُهُ لِكونِهِ مُسنداً إلى الظَّاهِرِ، وَوُجوبِ إفرادِ الفعلِ إذا كانَ كَذَلِكَ لِعَدَمِ احتياجِ تغييرِهِ من[8]

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) في ل: لأنَّ.

(٣) في ف: مذكوراً.

(٤) زاد في ع: نحو.

(٥) في ع: في الظاهر.

(٦) في ف: مضمر الجمع.

(٧) في ع: إلى آخره.

(٨) في ل: عن.

صِيغَةِ المُفْرِدِ حِينَئِذٍ، وَضَعُفَ: قَامَ رجلٌ قاعِدُونَ غِلمانُهُ[١]، لِكَونِ (قاعدونَ) عَلَى صيغةِ يقعدونَ، وَكَما يَضْعُفُ[٢] [أَنْ يُقَالَ][٣]: يَقْعُدُونَ غِلمَانُهُ كَذَلِكَ يَضْعُفُ[٤] قَاعِدُونَ غِلمانُهُ.

وَإِنَّما قَالَ: ضَعُفَ، وَلَمْ يَقُلْ امتنعَ، لِكونِهِ وَاجِباً عِندَ الكوفيينَ، فَلَا يقولُونَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أعورَ أبواهُ بَلْ أعوَرَينِ، عَلَى أَنْ يَكونَ أبواهُ مرفوعاً[٥] بِأَنَّه فاعلُ أعورين.

وَجَائِزٌ عِندَ غيرِهم عَلَى ضَعفٍ، إِمَّا لكونِهِ غَيرَ فِعْلٍ فَلَمْ يَجِبْ فِيهِ مَا وَجَبَ فِي الفِعْلِ، وَإِمَّا عَلَى لُغةِ مَنْ قَالَ: أكلونِي البراغيثُ.

وَجَازَ أَنْ يُقَالَ: مَرَرْتُ برجلٍ قُعودٍ غلمانُهُ، وَلَمْ يَكُنْ حَسَناً، وَذَلِكَ أَنَّ صِيغَتَهُ لَمَّا لَمْ تَكُنْ مِثْلَ صِيغَةِ الفعلِ لَمْ يَمْتَنِعْ فِيهِ ما امتنعَ فِي الفِعْلِ.

الضمير لا يوصف ولا يوصف به

قولُهُ: (*وَالمُضمَرُ[٦] لا يُوصَفُ*).

أَي: لا يُوصَفُ الشَّيءُ بالمُضْمَرِ ولا يُوصَفُ المُضْمَرُ بِشيءٍ[٧].

---

(١) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٢) في ت، ع: ضعف.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ع، ل.

(٤) زاد في ل: أن يقال.

(٥) ساقطة من ل.

(٦) في متن الكافية: الضمير لا يوصف ولا يوصف به. انظر: مجموع مهمّات المتون: ٤٠٠.

(٧) في ف: بالشيء.

أمَّا الأوَّلُ: فلانتفاءِ مَعنى الوصفيةِ فِيهِ.

وَأمَّا الثاني: فَلأنَّ المُضْمَرَ للمتكلِّمِ في غايةِ الوضوحِ فَلَمْ يُحْتَجْ إليهِ، ثُمَّ حُمِلَ عَلَيهِ بَقِيَّةُ أخواتِهِ[1]، وَإِنْ كَانَ فيها التباسٌ فَلا يُقالُ مَرَرْتُ[2] / ٧٣و / بِهِ المسكينِ، وَمِنْهُمَ مَنْ[3] يُجوِّزُهُ[4]. وَكَذَلِكَ العَلَمُ لا يَقَعُ صِفَةً لِفِقدانِ مَعنَى الوصفِ فيهِ، لكنْ يَصِحُّ أَنْ يُوصَفَ لِحصولِ الالتباسِ فِيهِ في بعضِ المواضِعِ وقبولِهِ الإيضاحَ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ المُصَنِّفُ.

فَالأسماءُ باعتبارِ الوَصْفِ وَعَدَمِهِ [أقسامٌ أربعة][5]:

[قِسمٌ لَا يُوصَفُ وَلا يُوصَفُ بِهِ وَهُوَ المُضْمَرُ[6]].

وَقِسمٌ يُوصَفُ ولا يُوصَفُ بِهِ وَهُوَ العَلَمُ.

و][7] [قِسمٌ لا يُوصَفُ ويُوصَفُ بِهِ وَهُوَ الصفاتُ[8] المُشْتَقَّةُ.

وَقِسْمٌ يُوصَفُ وَيُوصَفُ بِهِ، وَهُوَ ثَلاثَةٌ:

المُعَرَّفُ باللامِ، واسمُ الإشارَةِ، والمضافُ][9].

---

(١) في ل: اجزائه.

(٢) كلمة (مررت) ساقطة من ت.

(٣) كلمة (من) ساقطة من ل.

(٤) في ت، ع، ف، ل: جوزه.

(٥) في ل: أربعة أقسام.

(٦) في الأصل، وفي ز: المضمرات، وما أثبتناهُ من سائر النسخ.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٨) في ل: كالصفات.

(٩) ما بين المعقفتين و(الواو) السابقة ساقطة من ز.

قَولُهُ: (*وَالمَوصوفُ أَخصُّ أَو مُساوٍ*).

إِعْلَمْ أَنْ ليسَ المرادُ مِنَ الأخصِّ، مَا هُوَ المُصطَلَحُ عَلَيهِ[1]، وإلّا لَوَرَدَ عَلَيهِ النقضُ بِمِثلِ الحيوانِ الناطقِ، بَلِ المرادُ منهُ الأعرفُ، والمرادُ مِنَ المُسَاوي، هُوَ المُسَاوي في التعريفِ، والتنكيرِ.

وَإذا[2] عَرَفتَ ذَلِكَ، فنقولُ: المَوصوفُ يَجِبُ أَنْ يكونَ أعرفُ مِنَ الصّفةِ أو مساوياً لها في التعريفِ والتنكيرِ، وإلّا لَكَانَ المقصودُ بالنسبةِ يعني الموصوفَ دونَ ما هُوَ غيرُ مقصودٍ بالنّسبةِ في الدلالةِ على الذاتِ المرادةِ.

وفيهِ نظرٌ، لأنَّ عطفَ البيانِ قَدْ يكونُ أخصَّ من المتبوعِ مَع كونِ المتبوعِ هو المقصودَ بالذاتِ والبدلُ يكونُ نكرةً من معرفةٍ مَع كونِه مقصوداً.

وَيُمكنُ أَنْ يُحملَ[3] الأخصُّ عَلَى ما هو المُصْطَلحُ، لكنَّ تفسيرَ[4] الخصوصِ والمساواةِ بما هو أعمَّ من الخصوصِ والمساواةِ الخارجيين لِيدخلَ فيهِ الخصوصُ والعمُومُ والمساواةُ، مِنْ حَيْثُ المفهومُ، وحينئذٍ لمْ يردْ عليهِ مَثَلُ قولِنَا: الحيوانُ الناطِقُ، لكونِ الناطقِ أعمَّ مِنَ [الحيوانِ من حيثُ المفهومُ، لأنَّ معناهُ شيءٌ لَهُ نُطقٌ، وَهُوَ أَعمُّ مِنْ][5] أَنْ يكونَ حيواناً وغيرَهُ.

---

(١) (عليه) ساقطة من ع، ف.

(٢) في ت، ز، ل: وإذ قد.

(٣) (أن يحمل) ليس في ف.

(٤) في ع: يفسر، وفي ل: نفس.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

الموصوف أخصّ من الصّفة

قَوْلُهُ: *(وَمِنْ ثَمَّ لمْ يوصفْ ذو اللامِ إلّا بمثلِه، أو بالمضافِ إلى مثلِهِ).*

أَي: وَمِنْ أَجلِ أَنَّ الموصوفَ يَجِبُ أَنْ يكونَ أَخصَّ مِنَ الصِّفَةِ أَوْ مساوياً لها لا يُوصَفُ الإسمُ المُعَرَّفُ بلامِ التعريفِ إلّا بِمثلِهِ، أَي: بالإسمِ المعرّفِ بلامِ التعريفِ، نَحو: مررتُ بالرجلِ الكريمِ، وإلّا بالإسمِ المضافِ إلى الإسمِ المُعَرَّفِ بلام التعريفِ، نَحو: مررتُ بالرَّجلِ صاحبِ القومِ وَلا يُوصَفُ بما عَـدَاهُمـا، وَإِنَّمـا جَـازَ وصـفُهُ بأحدِهِما لِكونِهِ مساوياً لَهما[1] في المَعْرِفَةِ والنكرةِ[2].

وَإِنَّما لَمْ يوصفْ بما عداهُمَا مِنَ المَعَارِفِ:

أَمَّا بالمُضْمَرَ والعلمِ فلانتفاءِ معنَى الوصفيةِ فِيهِما.

وأمّا بالمبهم وبالمضافِ[3] إلى واحدٍ من المعارفِ غيرِ المُعَرَّفِ بلامِ التعريفِ، فلكونِها أَعرفَ[4] مِنَ الإسمِ المُعَرَّفِ بلامِ التعريفِ وَوجوبِ كونِ الموصوفِ أخصَّ أو مساوياً للصفةِ، وَلِهذا قَالَ: (وبالمضافِ إلى مثلِهِ).

وَاعْلَمْ أَنَّ العَلَمَ إِنَّما يُوصَفُ بِثلاثَةِ أشياءَ:

---

(١) في ل: لها.

(٢) (والنكرة) ليست في ع، ف.

(٣) كلمة (أعرف) ساقطة من: ع.

(٤) في ع: المبهم والمضاف.

بالمضافِ، نحو مَرَرْتُ بزيدٍ [صاحبِ عمرٍو.

وَبالمعَرَّفِ باللامِ، نحو: مررتُ بزيدٍ][1] العاقلِ.

وبالأسماءِ المُبهَمَةِ، نحو: مَرَرْتُ بزيدٍ هذا.

وَإِنَّما جازَ الوصفُ بالمُبهمِ وَإِنْ لَمْ يكنْ فيه معنَى الوصفيةِ لكونِ المرادِ منهُ الحاضرَ فكأنَّهُ قِيلَ: مررتُ بزيدٍ الحاضرِ وَلَمْ يوصفْ بالمُضْمَرِ لانتفاءِ معنَى الوصفيةِ مِنَ المُضمَرِ، وَلَمْ يوصفْ بمثلِهِ لهذهِ العلّةِ.

قولُهُ: (*وَإِنَّما التُزِمَ وصفُ بابِ هذا بذي اللامِ للإبهامِ*[2]).

اعلمْ أَنَّ هذا القولَ إشارةٌ إلى سؤالٍ مُقَدَّرٍ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: لِمَ التُزِمَ وصفُ المُبهَماتِ بِمَا فيهِ لامُ التَّعريفِ، نحو: مررتُ بهذا الرَّجلِ، وَيَا أيُّها الرجلُ، وَلمْ يجزْ[3] وصفهُ بمثلِهِ وبالمضافِ إلى مثلِهِ، وبالمضافِ إلى ما فيهِ لامُ التعريفِ، معَ كونِهِ أعرفَ أو مساوياً لَهَا؟

فأجابَ عَنْ هذا السؤالِ فَقَالَ: إِنَّمَا التُزِمَ وصفُ بابِ هذا أعني[4] بابَ المُبهَماتِ لكونِهِ مبهماً يحتاجُ إلى ما يُعَيِّنُ ذَاتَهُ، فَإِذَا قُلْتَ: خُذْ هَذَا، وكانَ بحضرتِكَ أجناسٌ مختلفةٌ حَصَلَ الإبهامُ والالتباسُ، والذي يُعَيِّنُ الذاتَ / ٧٣ ظ / ليسَ إلّا

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

(٢) (للإبهام) ساقطة من ع، ف.

(٣) في ف: لِمَ لَمْ يجز.

(٤) في ل: يعني.

الجنسُ، ولا يُمكنُ تعريفهُ باعتبارِ مَعْنَاهُ، إلَّا [بالألف واللام][1].

وإذا كانَ كَذَلِكَ وَجَبَ[2] وَصْفُهُ بِمَا فيهِ اللامُ.

قولُهُ: *(وَمِنْ ثَمَّ ضَعُفَ: مَرَرْتُ بِهذا الأبيضِ، [وَحَسُنَ بهذا العالِمِ[3]]).*

أَيْ: وَمِنْ أَجلِ أَنَّ المُبهمَ يحتاجُ إلى وصفٍ يعيِّنُ ذاتَهُ ضَعُفَ أَنْ يقالَ مررتُ بهذا الأبيضِ، [[4] وَإِنْ كَانَ مُعَرَّفاً][5] بلامِ التعريفِ لبقاءِ الإبهامِ بحالِهِ وعدمَ تَعيُّنِ الذاتِ.

وَحَسُنَ أَنْ يُقَالَ مررْتُ بهذا العالِمِ لأنَّهُ تَتعيَّنُ مِنهُ الذاتُ لأنَّهُ يعلم منه[6] أَنَّهُ إنسانٌ.

واعلمْ أنَّهُ[7] يتفرّعُ على الوصفِ مسائلُ نَذْكُرُ بعضها:

منها: أنَّهُ[8] يجوزُ أَنْ يُجمَعَ الموصوفُ في اسمٍ وَتفرقُ الصِّفةُ، نحو: مررتُ بالزَّيدينَ القائمِ والقاعدِ والعالمِ، وبالعكسِ، نَحو: مررتُ بزيدٍ وعمرٍو وخالدٍ

---

(١) في الأصل، وفي ز: باللام، وزاد في ف: فوجب تعريفه باللام.

(٢) في ز: فوجب.

(٣) في ع: مررت بهذا العالم.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ف، بسبب انتقال النظر.

(٥) الكلمة ساقطة من ز.

(٦) (منه) ساقطة من ل.

(٧) (أنّه) ساقطة من ع.

(٨) (أنّه) ساقطة من ل، وفي الأصل، وفي ز: أنّها.

العلماءِ، اللهمَّ إلّا إذا كانَ الموصوفُ مبهماً[(١)]، وحينئذٍ لا يجوزُ[(٢)] التفريقُ في الصّـفةِ فلا يُقَالُ: مررتُ بهذينِ العالمِ والفاضِلِ، لأنَّ المُبْهَمَ مَعَ وَصْفِهِ[(٣)] كالشيءِ الواحـدِ، وكذلكَ إذا كانتِ الصّفةُ مبهمةً فَلَا يُقَالُ، مررتُ بالزيدَينِ هذا وهذا.

وَمِنْهَا: أنَّهم يصفونَ المضافَ إليه وَيُريدونَ وَصْفَ المضافِ للمجاورةِ، نَحـو قَولِهِم: هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ.

ومنه قولُهُ تعالىٰ: ﴿**فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ**﴾[(٤)].

ومنها: أَنَّ الموصوفَ إذا [كَانَ مذكوراً جازَ تقدُّمُ معمولِ الصِّفَةِ عَلَى الصِّفَةِ، نَحو: قولِهِ تعالَى: ﴿**حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ**﴾[(٥)]، وإذا][(٦)] لَمْ يَكُنْ مذكوراً لم يجـزْ تـقديمُهُ عَلَيْها، لا يُقَالُ: نَعِمَ طَعامَكَ آكلاً زيدٌ.

ومنها: أنّه[(٧)] لا يجوزُ الفصلُ بينَ الصِّفَةِ والموصوفِ بأجنبي.

ومنها: أَنَّهُ يجوزُ حذفُ الموصوفِ، وإقامةُ الصِّفَةِ مُقَامَهُ إذا دلَّ عـليهِ قـرينةٌ كقولِهِ:

---

(١) في ل: فهما.

(٢) في ع، ف: لم يجز.

(٣) في ل: وضعه.

(٤) سورة الشعراء: ٤.

(٥) سورة ق: ٤٤.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٧) ساقط من ل.

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا(١)

دَاودُ أو صَنَعُ السَّوابِغِ تُبَّعُ(٢)

وَمِنْهَا، أَنَّهُ يجُوز: عِندي عشرونَ رَجُلاً فضلاءُ بالرفعِ عَلَى أنهُ صفةُ (عشرون)، وبالنصبِ عَلَى أَنَّهُ صفةُ (رجلاً) حَمْلاً عَلَى كونِ معناهُ جمعاً.

وَمِنْهَا، أنَّ المَوصُوفَ إذا تَكَرَّرَ لا يخلو مِنْ أنْ يَتَّحِدَ عَامِلُ الاسمينِ أعني الموصوفين(٣) أو يَخْتَلِفَ.

وَعَلَى التَقْدِيرَينِ فَإعرابُ الاسمينِ إمَّا أَنْ يتَّحِدَ أَو يختلِفَ فهذِهِ أَقْسامٌ أربعةٌ:

أَحَدُهَا، وَهُوَ أَنْ يتَّحِدَ العامِلُ، واعرابُ الاسمينِ(٤) لا يخلو مِنْ أَنْ يَتَكَرَّرَ العامِلُ فيهِ أو لَمْ يَتَكرَّرْ.

فَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرَ، نحو: قَامَ زيدٌ وَعَمْرٌو الفَاضِلانِ جَازَ الجَمْعُ بينَ نَعتَيهِمَا بالإجماعِ.

وَإِنْ تَكَرّرَ(٥)، نحو: قَامَ زيدٌ وَقَامَ عمرٌو الفَاضِلانِ جَازَ أيضاً عِند

---

(١) في ت: كلاهما.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي. والشاهد فيه قوله مسرودتان، أي: درعان مسرودتان، وكذلك السوابغ أي: الدروع السوابغ. والصنَعُ الذي يجيد الصنعة بيدهِ ويروى: (وتعاورا مسرودتين) مكان (وعليهما مسرودتان). ديوان الهذليين ١: ١٩، والمفضليّات: ٥٩، والمفصل: ١١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ٥٨.

(٣) في الأصل، وفي ز، ع، ل: الموصوف، وفي ت: الموصوف والصفة.

(٤) في ل: الاسم.

(٥) في ع، ف، ل: كرر.

الأكثرين[١].

وثانيها: وَهُوَ أَنْ يختلفَ العاملُ واعرابُ الإسمينِ، لا يجوزُ بالإجماعِ.

وثالثُها: وَهُوَ أَنْ يتَّحِدَ العامِلُ، وَيَخْتَلِفَ اعرابُ الإسمينِ، لا يخلو الاسمانِ مِنْ أَنْ يتَّفقَا فيهِ معنىً[٢] أَوْ لَمْ يتَّفقا.

فإِنْ اتَّفقا مَعْنىً، نحو: ضَارَبَ زيدٌ عمراً.

لم يَجُزْ عِندَ البصريينَ[٣] وَجَازَ عند الكوفيينَ.

وَإِنْ لم يتّفقا معنىً، نحو: ضَرَبَ زيدٌ عمراً لَمْ يَجُزْ بالاتّفاقِ.

ورابعُها[٤]: وَهُوَ أَنْ يختلِفَ العامِلُ وَيَتَّحدَ اعرابُ الاسمينِ، لا يخلو من أَنْ يَخْتَلِفَ العامِلانِ فيهِ لفظاً وَمَعنىً أو معنىً لا لفظاً، [أو لفظاً لا معنىً][٥] فهذهِ أقسامٌ ثلاثةٌ:

فإنْ كانَ الأوّلَ: فلا يخلو من أنْ يَتَّحِدَا نوعاً أَو لَمْ يتّحدا نوعاً.

فَإِنْ لَمْ يَتَّحِدَا نوعاً، نحو: قَامَ زيدٌ وعمرُو ذاهبٌ، لَمْ يَجُزِ الجمعُ بينَ نعتيهما بالإجماعِ.

وإن اتّحدا نوعاً، نحو: أقبلَ زيدٌ وأَدْبَرَ عمرُو، جَازَ الجمعُ بينَ النعتين عند

---

(١) في ب. الكوفيين.

(٢) كلمة (معنى) ساقطة من ب

(٣) في ر. الكوفيين. وهو سهو

(٤) ساقطة من ل

(٥) ما بين المعقفين ساقط من ل

سيبويهِ[١]، وَلَمْ يَجُزْ عِنْدَ غَيرِهِ.

وَإنْ كانَ الثاني: نَحو: وَجَدَ زيدٌ وَوَجَدَ عمرٌو الفَاضِلانِ أحدُهُما بمعنى الغِنَى، والآخرُ بمعنى الغَضبِ / ٧٤ و / جَازَ الجمعُ بينَ النعتينِ عِنْدَ سيبويهِ، [دون غيره.

وإنْ كانَ الثالثُ: نحو: جَلَسَ زيدٌ وقعدَ عمرٌ الفَاضِلانِ جَازَ عِندَ سيبويه[٢]][٣] وَلَمْ يَجُزْ عِنْدَ غَيْرِهِ.

العطف

تعريفه:

قولُهُ: (*العَطْفُ تابعٌ مقصودٌ بالنسبةِ مَعَ متبوعِهِ يَتَوَسَّطُ بينَه وبينَ متبوعِهِ أحدُ الحروفِ[٤] العَشَرَةِ*).

وَلِقَائِلٍ أَنْ يقُولَ: العَطْفُ تابعٌ مُشْتَرَكٌ بينَ هذهِ الثلاثةِ، فَلِمَ ذَكَرَهُ في قِسْمِ الأسماءِ دونَ الأفعالِ والحروفِ؟

وَيُمكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِأَنَّ الاعرابَ في الأصلِ، إنَّما هُوَ للأسماءِ وَتوابِعِهَا، وإذا كانَ كَذَلِكَ كانَ ذِكْرُهُ في هذا القسم راجحاً عَلَى ذِكْرِهِ في القِسْمَينِ البَاقيينِ، وَكَذَلِكَ

---

(١) قال في الكتاب ١: ٢٤٧: (وتقول..... انطلق عبدُاللهِ ومضى أخوكَ الصَّالِحَانِ، لأنَّهما ارتفعا بفعلينِ).

(٢) الكتاب ١: ٢٤٧.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٤) في الأصل: حروف.

القَولُ في البدلِ والتَّأْكِيدِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ العَطْفَ قَدْ يُرادُ بِهِ المَصْدَرُ[1]، وَقَدْ يُراد بِهِ المعطوفُ، والظَّاهِرُ أَنَّ مرادَ المُصَنِّفِ هُوَ هَذَا الأخيرُ، وإِنْ كَانَ عَلَى خِلافِ الأصلِ.

فَقَولُهُ: *(تابِعٌ)* شَامِلٌ لجميعِ التوابعِ، وَقَولُهُ: *(مقصودٌ بالنسبةِ)* [يُخرِجُ الصِّفَةَ والتأكيدَ وعطفَ البيانِ لكونِها غيرَ مقصودَةٍ بالنسبةِ][2]، لأنَّها إنَّما جِيءَ بِهَا[3] لِتَوضِيحِ الغيرِ وتأكيدِهِ وبيانِهِ.

وَقَولُهُ: *(مَعَ متبوعِهِ)* يُخرِجُ[4] البَدَلَ فَإِنَّهُ، وإنْ كانَ مَقْصُوداً بالنِّسبةِ ليسَ متبوعُهُ كَذَلِكَ. ألا تَرَى أَنَّكَ إذا قُلْتَ أعجَبَني زيدٌ عِلْمُهُ فإنَّ إسنادَ الإعجابِ إلى العِلْمِ لا إلى زيدٍ؟

قولُهُ: *(يتوسَّطُ بينَهُ وبينَ متبوعِه[5] أَحَدُ الحروفِ العَشَرةِ)*.

[خاصَّةٌ لَهُ أُخرى[6] بَعْدَ تَمامِ الحَدِّ فَإنَّ ذِكْرَ كثرةِ[7] الخواصِّ، وَإِنْ كَانَ يَتَمَيَّزُ بِبَعْضِهَا، يُوجِبُ زيادةً في الوُضوحِ والتَّعْريفِ.

---

(١) في ع: المصدر المعطوف.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

(٣) (بها) ساقطة من: ل.

(٤) في ل: خرج.

(٥) زاد في ف: (وبيانه وقوله مع متبوعه). وهي عبارة مقحمة.

(٦) في ز، ع: أخر.

(٧) زيادة من ت، ع، ف.

فَإنْ قِيلَ: فَهَلَّا قَالَ: العطفُ تابعٌ يتوسَّطُ بينَهُ وبينَ متبوعه أحدُ الحروف [العَشَرةِ][١] ليستغنيَ عَنْ قولِهِ مقصودٌ بِالنِّسبَةِ مَعَ متبوعِهِ؟

قُلْنَا: لأنَّهُ لَوْ اقتَصَرَ عَلَيهِ لدخَلَ فِيهِ النَّعتُ لأنَّهُ قَدْ يتوسَّطُ بينَ النعت والمنعوتِ، كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿المر[٢] تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ [مِن رَّبِّكَ][٣] الْحَقُّ﴾[٤]. وَسَيأتِي الكَلامُ عَلَى حُروفِ العطفِ.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقولَ: إنَّ التعريفَ الذي ذكَرَهُ منقوضٌ بِمثلِ[٥] قولِكَ: جاءَنِي زيدٌ لا عمرٌو، فَإِنَّ عمراً ليسَ مقصوداً بالنسبةِ مَعَ[٦] متبوعِهِ.

وَيُمكنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِأَنَّهُ مقصودٌ بِالنِّسبَةِ، لأنَّ عَدَمَ المجيءِ مُسْنَدٌ إليهِ فَيَكونُ مقصوداً بِهِ والنسبةِ أعمُّ مِنْ أَنْ تَكونَ إيجابيةً أو سلبيةً.

وَلا يَرِدُ النقضُ عليهِ[٧] بِبَلْ فِي قَولِنَا: جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمرٌو، فَإنَّ عمراً ليسَ مقصوداً بالنسبةِ مَعَ متبوعِهِ، فَلَمْ يكنْ عَطْفاً.

لأنَّا[٨] نقولُ: إنَّهُ مقصُودٌ مَعَ متبوعِهِ، لَكِنْ في وقتينِ مختلفينِ[٩]، وَليسَ بِلازمٍ

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) في الأصل، وفي ز، ع، ف: الر، وفي ت: الم، وما أثبتناه من ل، وهو الصواب.

(٣) ما بين المعقفتين ليس في ت.

(٤) سورة الرعد: ١.

(٥) في ل: نحو.

(٦) في الأصل وفي ز، ل: إلى.

(٧) في ت، ف، ل: عليه النقض.

(٨) في ل: لأنه.

(٩) (مختلفين) ساقطة من ت، ف، ل.

أنْ يكونا مقصودين بالنِّسبة في وقتٍ واحدٍ.

وَلِقائلٍ أنْ يورد عليه[1] عطف الجملةِ عَلَى الجملةِ، مِثل: زيدٌ قائمٌ، وَعَمْرٌو ذاهِبٌ.

وَيُمكنُ أَنْ يُجابَ عَنْهُ بأنَّ المُراد من النِّسْبَةِ أعمُّ مـن النّسـبةِ التي يكـونُ[2] المتبوعُ منتسباً بتلكَ النّسبةِ إلى شيءٍ.

العطف على الضمير المتّصل

قولُهُ: (*وَإِذَا عُطِفَ عَلَى المرفوعِ المُتَّصِلِ أُكِّدَ بمنفصلٍ، مِثْل: ضَرَبْتُ أَنَا وزيدٌ إِلَّا أَنْ يَقَعَ فصلٌ فيجوزُ تركُهُ، مِثْل: ضَرَبْتُ اليومَ[3] وزيدٌ*)[4].

إعلمْ أَنَّ العَطْفَ كما يكونُ عَلَى المُظْهَرِ، يَكُونُ عَلَى المُضْمَرِ، وَالمُضْمَرُ عَلَى ضَرْبَين[5]، مُتَّصلٌ وَمُنْفَصِلٌ.

فَالمُتَّصِلُ يَكونُ مرفوعاً وَمَجْرُوراً، فَإنْ كَانَ مُنْفَصِلاً فَهُوَ يكونُ بِمَنْزِلَةِ الأسماءِ الظاهرةِ، فَلا فَرْقَ بينَ قولِكَ: أَنْتَ وَإيَّاكَ، وبينَ قَولِكَ: زيدٌ وعمرٌو في العطفِ.

---

(١) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٢) زاد في الأصل: مع.

(٣) في ف: القوم.

(٤) في ع: إلى آخره.

(٥) في ر: نوعين.

وَإِنْ كَانَ متصلاً فَلَا يَخلُو مِنْ أَنْ يكونَ مرفوعاً / ٧٤ ظ / أَو منصوباً أو مجروراً، فَإِنْ كَانَ مَنْصُوباً كان حُكْمُهُ حُكْمَ الظَّاهِرِ، وَإِنْ كَانَ مَرْفُوعاً فَلا يَخلو مِنْ أَنْ يَكونَ مُسْتَكِناً أَو بَارِزاً، وَعَلَى التَّقْدِيرَينِ لا يُعْطَفُ المُظْهَرُ عَلَيهِ عِندَ البصريينَ[1]، عِندَ السَّعَةِ والاختيارِ إِلّا بَعْدَ تأكِيدِهِ بِمُنْفَصِلٍ كَقولِهِ تَعالَى: ﴿ٱسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ﴾[2] أَو بَعدَ الفَصْلِ، نَحو قَولِهِ تَعالَى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آباؤنا﴾[3] لِكَونِ (لا) فَاصِلَةً.

فَلَو قُلْتَ: اذهبْ وزيدٌ أَوْ[4] ذهبتُ وَزَيدٌ كَانَ قَبيحاً أو[5] لَمْ يَجُزْ، خِلافاً للكوفيينَ[6].

وَاسْتَدلُّوا عَلَى جوازِهِ بِقَولِهِ:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى
كَنِعَاجِ المَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلا[7]

وَجَوابُهُ: أَنَّهُ لِضَرورَةِ الشِّعرِ وَكلامُنَا في السَّعَةِ والاختيارِ، وَلأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ

---

(١) الإنصاف ٢: ٢٥٢، المسألة ٦٦.

(٢) سورة البقرة: ٣٥. وكلمة (الجنة) ليست في ف.

(٣) سورة الأنعام: ١٤٨.

(٤) في ز: و.

(٥) في ف: و.

(٦) الإنصاف ٢: ٢٥٢، المسألة ٦٦.

(٧) زهر: جمع زهراء أي بيضاء. تهادى: تتهادى. النعاج: بقر الوحش وتعسفن: أي أخذن غير الطريق، ويروى (الفلا) مكان (الملا) وهما بمعنى الصحراء. والبيت ينسب إلى عمر بن أبي ربيعة. ملحقات الديوان: ٤٩٠، والكتاب ١: ٣٩٠، وشرح الأشموني ٣: ١١٤.

تكونَ الواوُ فِيهِ وَاوَ الحالِ[(١)].

وَإِنَّما قَبُحَ العَطْفُ عَلَيهِ مِنْ غَيْرِ أَحَدِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الأمرَينِ وَهُوَ الفَصْلُ أو التَّأكيدُ بِالمنفصلِ، لأنَّهُ إنْ[(٢)] كانَ مُسْتَكِناً كَانَ [بِمَنْزِلَةِ عَطْفِ الإسمِ عَلَى الفِعْلِ وَهُوَ غَيرُ جَائِزٍ وَإِنْ كَانَ][(٣)] بَارِزاً، نَحو: قَامَا وَقَامُوا وَضَرَبْتُ كَانَ محمولاً عَلَى المُسْتَكِنِ فِي امتناعِ العَطفِ عَلَيهِ أو[(٤)] كانَ بِمَنْزِلَةِ عَطْفِ الإسمِ عَلَى [الفِعْلِ لِشِدَّةِ اتّصالِهِ بِالفِعْلِ أيضاً، وإذا كانَ كَذَلِكَ جَوَّزوا عَطفَهُ عليهِ عِندَ أَحدِ الأمرينِ ليكونَ عطفَ اسمٍ على][(٥)] اسمٍ.

العطف على الضمير المتّصل المجرور

فَإِنْ كَانَ المُضْمَرُ المتّصلُ مجروراً لَمْ يَجُزِ العطفُ عليهِ إلّا بِإعادةِ الخَافِضِ، وَأَشَارَ إليهِ بقولِهِ:

(وَإِذَا عُطِفَ عَلَى المُضْمَرِ المجرورِ أُعِيدَ الخَافِضُ)، مِثلُ: مررتُ بِكَ وبِزَيدٍ، فَلا يُقَالُ: مَرَرْتُ بِكَ وزيدٍ. خِلافاً للكوفيينَ[(٦)] والجَرْمِي[(٧)].

---

(١) الإنصاف ٢: ٢٥٢، المسألة ٦٦.

(٢) في الأصل، وفي ز: لو.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل ومن ز.

(٤) في الأصل: وإن.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ز.

(٦) الإنصاف ٢: ٢٤٦، المسألة ٦٥.

(٧) سيصرّح المؤلف في ١: ٧٢٧: أنّ الجرمي جوّز ذلك بعد تأكيد المضمر بالظاهر نحو: مررت بك نفسك ←

وَإنّما لَمْ يَجُزِ العطفُ إلّا بإعادةِ الجَارِّ، لكونِ المُضْمَرِ المجرورِ مُشَابِهاً للتنوينِ لفظاً ومعنىً مِنْ حيثُ أنَّهُ لا يُمكِنُ فَصلُ كُلِّ وَاحدٍ مِنْهُما مِمّا قَبْلَهُ، وَمِنْ حَيثُ أنّه لا يُلْفَظُ كُلُّ وَاحدٍ إلّا متّصلاً بِمَا قَبْلَهُ، وَإذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ الضميرُ المَجْرُورُ كالتنوينِ، فَكَمَا لا يجوزُ العطفُ على التنوينِ لا يجوزُ العَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ المَجْرورِ، أَو نَقُولُ:

إنَّ الضَّميرَ المَجرورَ كالجزءِ مِمّا قبلَهُ فَكَمَا لا يجوزُ العَطفُ عَلَى بعضِ الإسمِ كَذَلِكَ لا يجوزُ العطفُ عَلَى الضميرِ المجرورِ، أَو نَقُولُ: كَمَا لا يُعطَفُ المُضْمَرُ عَلَى المُظْهَرِ إلّا بإعادةِ الجارِّ[1] [للضرورة، فَكَذَلِكَ لا يُعطَفُ المُظْهَرُ عَلَى المُضْمَرِ إلّا بإعَادَةِ الجارِّ][2] حملاً عليهِ[3].

وَأَمّا الجَرْمِي[4] فإنّه جوّزَ العَطْفَ عَلَيهِ من غيرِ إعادَةِ الجَارِّ وَلكنْ بشرطٍ، وَهُوَ إذا أُكِّدَ بِالظَّاهِرِ، نَحو: مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ وَزَيْدٍ، كَمَا جَازَ العَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ المَرْفُوعِ المُتَّصِلِ إذا أُكِّدَ بالمُنْفَصِلِ.

← وزيد. أمّا على هذه الصورة فإنّ الجرمي مع سائر البصريين في المنع. اللهمّ إلّا أن يكون المؤلّف قد وجد رأي الجرمي في مصدر نادر. تنظر: الكافية ـ شرح الرضي ١: ٣٢٠.

(١) كرّر في ع: العبارة السابقة: لكون المضمر المجرور مشابهاً للتنوينِ لفظاً ومعنى من حيث أنّه لا يمكن فصل كلّ واحدٍ منهما ممّا قبله ومن حيث أنّه لا يلفظ كلّ واحدٍ إلّا متّصلاً بما قبله. وإذا كانَ كذلِكَ كانَ الضمير المجرور كالتنوينِ، فكما لا يجوز العطف على التنوينِ لا يجوزُ العطف على الضمير المجرور أو نقول: إنّ الضمير المجرور كالجزء ممّا قبله فكما لا يجوز العطف على بعض الإسم كذلك لا يجوزُ العطف على الضمير المجرور، أو نقول: (كما لا يعطف المضمر على المظهر إلّا بإعادة الجارّ) بسبب انتقال النظر.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٣) هذا مذهب البصريين. الإنصاف ٢: ٢٤٦، المسألة ٦٥.

(٤) الكافية ـ شرح الرضي ١: ٣٢٠.

وَأَمّا الكوفيونَ فَيُجوِّزونَهُ مطلقاً[١] متمسّكينَ بما أَنْشَدَه صاحبُ الكِتَابِ[٢]:

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأيامِ مِنْ عَجَبِ[٣]

وبقراءةِ حمزةَ[٤] في قولِهِ تعالَى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ﴾[٥] وبغيرِهِمَا.

والجوابُ عن الأوّلِ: أنّهُ[٦] لِضَرُورَةِ الشِّعْرِ[٧] مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ فِي فَصيحِ الكلامِ[٨]، ولاحتِمَالِ أَنْ يكونَ الواوُ فِيهِ وَاوَ القَسَمِ كَمَا فِي قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾[٩].

وَقِيلَ لِلقَسَمِ عَلَى تَقْدِيرِ وَرَبِّ الأيّامِ[١٠].

---

(١) هذا مذهب البصريين. الإنصاف ٢: ٢٤٦، المسألة ٦٥.

(٢) الكتاب ١: ٣٩٢.

(٣) صدره: فَاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنا

وهو بيت لا يعرف قائله، ويروى: (انشأتَ) مكان (قَرَّبْتَ). الكتاب ١: ٣٩٢، و الكامل ٣: ٣٩، والإنصاف ٢: ٢٤٧ المسألة ٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ٧٨، والخزانة ٥: ١٢٣.

(٤) هو حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات قارئ الكوفة وأحد القرّاء السبعة توفي سنة ١٥٦ هـ. غاية النهاية ١: ٢٦١.

(٥) سورة النساء: ١. وأنّ حمزة الزيّات لم ينفرد بجرّ الأرحامِ في هذه القراءة بل هي قراءة قرأ بها إبراهيم النخعي وقتادة والأعمش وغيرهم. ينظر: التيسير: ٩٣، والنشر ٢: ٢٤٧، والبحر المحيط ٣: ١٥٧، واتحاف فضلاء البشر: ١١١، وكذلك ينظر: الإنصاف ٢: ٢٤٦، المسألة ٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ٧٨، وشواهد التوضيح والتصحيح: ٥٥، والخزانة ٥: ١٢٧، والدفاع عن القرآن: ١.

(٦) (أنّه) ساقطة من الأصل.

(٧) الكامل ٣: ٣٩.

(٨) في ت: الكلام الفصيح، وفي ف: كلام فصيح.

(٩) سورة الشمس: ١، وفي سائر النسخ: ﴿والضحى والليل إذا سجى﴾.

(١٠) الإنصاف ٢: ٢٤٨، المسألة ٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ٧٨، والمقرب ١: ٢٣٤.

وَعَنِ الآيةِ: أَنَّ القِرَاءَةَ مردودةٌ، وَأَجْمَعُوا[١] عَلَى أَنَّهَا[٢] غيرَ صحيحةٍ والصحيحُ النَّصبُ عَلَى حَذْفِ المُضَافِ، أَي واتَّقوا اللهَ الذي تساءَلُونَ بِهِ وَقَطْعَ الأَرْحَامِ.

المعطوف في حكم المعطوف عليه

قَوْلُهُ: (*والمعطوفُ في حُكْمِ المعطوفِ عَلَيهِ، [وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُز في: مَا زيدٌ بقائمٍ أو قائماً ولا ذاهبٌ عمرٌو إلّا الرفعُ]*[٣]).

أي: وَحُكْمُ المعطوفِ عَلَيهِ فِيمَا يَجِبُ لَهُ أو[٤] يَمْتَنِعُ، وَيَجُوزُ مثلاً إِذَا وَقَعَ المَعْطُوف / ٧٥ و / عليهِ صِلَةً وَعُطِفَ عَلَيهِ جملةٌ أُخرَى وَجَبَ أَنْ يَكونَ فِي الجُمْلَةِ الثانيةِ ضَميرٌ يَعُودُ إلى الموصولِ لِوجوبِ وُجودِ الضميرِ في الجُمْلَةِ الأولى التي هيَ المَعطوفُ عَلَيهِ وَوُجوبِ أَنْ يَتَحَقَّقَ للمعطوفِ [ما يَتَحَقَّقُ للمعطوفِ][٥] عليهِ.

وَكَذَلِكَ إذا وَقَعَ خبراً عَنِ المبتدإِ، أَو حالاً عن ذي الحالِ[٦].

---

(١) كيف انعقد الإجماع بعد أن خالفه الكوفيون ويونس بن حبيب والأخفش وقطرب والشلوبين وابن مالك؟ شواهد التوضيح والتصحيح: ٥٣ ـ ٥٧، والهمع ٥: ٢٦٨، وضياء السالك ٢: ٢١٢، الخزانة ٥: ١٢٤، والدفاع عن القرآن: ٣.

(٢) في ل: أنّه.

(٣) في ع: إلى آخره.

(٤) في ع، ف: و.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٦) في ت: حال.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يمنعَ الحُكمَ المذكورَ بِمِثلِ قولِنَا: زيدٌ قامَ وعمرٌو[1] أكرمتُهُ. فإنَّ عمراً[2] أكرمته معطوفٌ على خبرِ المبتدإ مع أنَّهُ ليسَ فيه ضميرٌ يعودُ إلى المبتدإ. والجوابُ عَنهُ ما ذكرناهُ مِن قَبلُ.

وَمِنْ أَجلِ أَنَّهُ يَجِبُ للمعطوفِ مَا يَجِبُ للمعطوفِ عَلَيهِ وَيَمْتَنِعُ مَا يمتنعُ لَهُ[3]، امتنعَ أَنْ يُقَالَ: مَا زيدٌ بقائمٍ وَلَا ذَاهبٌ عمرٌو إلّا الرفعُ في ذاهبٌ لأَنَّهُ لَوْ نُصِبَ أو خُفِضَ لَكَانَ معطوفاً عَلَى قائمٍ فيكونُ خبراً عَنْ زيدٍ، لِكونِ قَائمٍ خبراً عَنْهُ، ويكونُ تقديرُهُ حِينَئِذٍ، ما زيدٌ ذاهباً عمرٌو، وَأَنَّهُ مُحَالٌ.

وَأَمَّا مَعَ لَيسَ فَجَائِزٌ، وَقَدْ ذَكَرْنَا هذا البحثَ مِنْ قَبْلُ.

قولُهُ: (***وَإِنَّما جَازَ: الذي يطيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذبابُ، لأَنَّها فاءُ السببية***).

هذا جوابٌ عن سؤالٍ مقدّرٍ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: الحكمُ المذكورُ يقتضي عدمَ جوازِ قولِنا: الذي يطيرُ فيغضَبُ زيدٌ الذبابُ، لأنَّ (يطيرُ)[4] جملةٌ فعليةٌ صِلةُ الذي، وَفِيها ضميرٌ يعودُ إلى الذي، وقولُنا: فيغضَبُ زيدٌ جملةٌ أُخرى معطوفةٌ عَلَى (يطيرُ)، وليسَ فِيها ضميرٌ يعودُ إلى الذي.

وجوابُهُ أَنْ يُقَالَ: إنّ[5] قولَنا: فيغضبُ ليسَ بمعطوفٍ على يطيرُ[6]، وَلَيسَ

---

(١) في ع: عمرا.

(٢) في ت: عمرو.

(٣) في ل: عنه.

(٤) في ل: نظير.

(٥) (إنّ) ساقطة من الأصل.

(٦) في ف: نظير.

الفاءَ للعطفِ، بَلْ لِلسَّبَبيةِ. فَإذاً يسقُطُ الشَّكُ الذي يَدُلُّ على أَنَّ الفاءَ ليسَ للعطفِ بَلْ للسببيةِ.

إنَّك لو أقمتَ[1] مقامها حرفاً أخرى[2] مِنْ حروفِ العَطفِ لَمْ يَجُزْ.

العطف على عاملين

قولُهُ: *(وَإِذَا عُطِفَ عَلَى عاملينِ مختلفينِ (إلى آخِرِه)*.

إعلمْ أَنَّ في هذهِ العبارةِ تَساهُلاً، ومرادُهُ أَنَّهُ إذا عُطِفَ على [معمولَي عاملينِ][3] مُختَلِفَين}[4].

وفيه خِلافٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ ممتنعٌ عندَ البَصريينَ المتقدّمينَ[5] أصلاً، وجائزٌ عند الفراءِ[6] وأكثرِ الكوفيينَ[7] مطلقاً، وجائزٌ فيما كانَ المجرورُ متقدّماً عَلَى المَرفُوعِ، أوِ المنصوبِ في المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ.

وممتنعٌ فيما لَيسَ كَذَلِكَ عندَ أكثرِ المُتأخّرينَ.

---

(١) في ل: قلت.

(٢) حمل الحرف على الأداة، والأداة مؤنّثة.

(٣) في ل: معمولين بعاملين.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في ع.

(٥) الكتاب ١: ٣٢ـ٣٣، والمقتضب ٤: ١٩٥، والهمع ٥: ٢٧٠.

(٦) معاني القرآن للفرّاء ٢: ٤٥، والكافية ـ شرح الرضي ١: ٣٢٥.

(٧) وهو مذهب أبي الحسن الأخفش أخذ به الكوفيون. المقتضب ٤: ١٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ٢٧.

حُجَّةُ المانِعينَ هِيَ أنَّ حرفَ العطفِ نابَ[1] منابَ العامِلِ فَلَمْ يَقم[2] مقامَ عاملينِ، فلو قُلتَ: في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمرٌو أقمْتَهُ مُقامَ عاملينِ مُختلفينِ، وَهُمَا: الابتداءُ وحرفُ الجرِّ لكونِ عمرٍو معطوفاً على زيدٍ، والعاملُ فيهِ الابتداءُ والحجرةُ معطوفةٌ على الدارِ، والعاملُ فيه حرفُ الجرِّ.

وَحُجَّةُ المجوِّزينَ ما ثَبَتَ من ظواهرِ الأمثالِ، والأشعارِ، نَحو قولِهم: ما كُلُّ سَوداءَ تمرةٌ، ولا بيضاءَ شحمةٌ[3]، فَإِنَّ بيضاءَ معطوفٌ على [سوداءَ والعامِلُ فيهِ كُلُّ، وشحمةٌ معطوفٌ على][4] تمرةٍ، والعَامِلُ فيهِ ما[5]، ونحو قولِهِ:

أَكُلَّ امرئٍ تحسبينَ امرأً
وَنَاراً تَوَقَّدُ فِي الليلِ[6] نارا[7]

فالنارُ الأولى[8] معطوفٌ على امرئٍ[9] الأوّلِ، والعاملُ فيهِ كُلُّ، والنارُ الثانيةُ[10] معطوفةٌ على امرئِ الثانِي، والعامِلُ فيهِ تحسبينَ.

والمانعونَ أوّلوهُ على تقديرِ حذفِ المُضافِ، وَتَرْكِ المضافِ إليهِ على اعرابِهِ،

---

(١) في ت، ف، ل: نائب.

(٢) في ت، ف، ل: يقو أن يقوم.

(٣) تقدّم الشاهد في ١: ٦٨٢ مع تقديم وتأخير في العبارة.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل.

(٥) شرح المفصل ٣: ٢٧.

(٦) في ت: بالليل.

(٧) تقدّم الشاهد في ١: ٦٨٢.

(٨) في ت، ز، ف: الأوّل.

(٩) في ت: الامرئ، وفي ل: الأمر.

(١٠) في الأصل، وفي ف: الثاني.

أيْ: وَمَا كلُّ سوداءَ تمرةً، ولا كلُّ بيضاء شحمةً[1]، وَكَذلِكَ قولُهُ: أَكلُّ امرئٍ تحسبينَ أمرأً، وَكُلَّ نارٍ تحسبينَ ناراً.

والذينَ يجوّزونَ العَطْفَ على عاملينِ مختلفينِ إذا كان المجرورُ مقدّماً على المرفوعِ والمنصوبِ في المعطوفِ، والمعطُوفِ عليهِ، ويمنعونَهُ إذا لمْ يكن كَذلِكَ، مُتَمَسِّكينَ[2] بِمَا ذَكَرَهُ / ٧٥ ظ / المجوّزونَ مِنَ الأمثالِ والأبياتِ، فَإنَّ مَا ذَكَرَهُ المجوّزونَ[3]، [كَانَ المجرورُ][4] مقدّماً[5] فيهِ على المرفوعِ أو[6] المنصوبِ [ومَا ذَكَروهُ[7] يُوجِبُ تقييدَ الجوازِ بِمَا كَانَ المجرورُ متقدّماً فِيهِ على[8] المرفوعِ أو[9] المنصوبِ][10]، والذي ذَكَرَهُ المانعونَ يُوجِبُ بَقَاءَ مَا ليسَ كَذَلِكَ عَلَى امتناعِ العطفِ عَلَى عاملينِ.

وَإذا كانَ كذلكَ كانَ الحقُّ ما[11] ذَكَرَهُ المُتَأَخِّرونَ.

وينبغي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ العطفَ عَلَى معمولينِ مختَلِفينِ بعاملٍ واحدٍ جائزٌ بالاتّفاقِ، نَحو: إنَّ زيداً قائمٌ وعمراً ذَاهِبٌ، والخِلافُ فيما إذَا كَانَ العامِلُ مُتَعَدِّداً.

---

(١) الكتاب ١: ٣٣، وشرح المفصل ٣: ٢٧.

(٢) في ت. ف: يتمسّكون.

(٣) كلمة (المجوّزون) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٤) المحصور بين المعقفتين ساقط من ف.

(٥) في ت. ع. ف. ل: متقدّماً.

(٦) في ف: و.

(٧) في الأصل، وفي ز: وما ذكره المجوّزون.

(٨) في ع: على فيه على.

(٩) في ع: و.

(١٠) المحصور بين المعقفتين ساقط من ف.

(١١) في ع: فيما.

فهرست المحتويات

Rukn ad-Din al-Istarabadhi & His Book

"AL - Basit fi Sharh AL - Kafiya"

Study & Notifcatications

This thesis is made up of two main parts. The firt one is dealing with the life of the author and the sour-ces of his knowledge and academc education, while the decond part is devoted to study the book "AL- Basit" together ewith its notification and manscripts.

The first part of this thesis is made up of three chapters, Chapters, Chapter One is devoted to throw a light on the life of Rukn ad-din al -Istaradiri, his birthdak, upbringing, sources of his education, his teachers, his students, his academic works, and the date of his death, together with the famus commentaries of "AL-kaiya".

Chapter Two is dealing with the attitudes and opinions of Ibn al-hajib as ikllustrated in "al-kafiya" asfar as the grammtical and syntactical views are con-cered.

chabter Three is devoted to study and analyse "al-Basit" throughout a thorough investigation. Therefore, I have

tried to mention and study the references of "al-Basit", the style and the mthod of the author as illustrated in the book itself. I have tried to define and clarify al- Istarabadhi's attitudes towards the problems and grammatical questions of differentiation between the grammans of al-basra and al-kufa. I also metioned his attitudes towards the Quraanic various readings together with the texts quoted as a proof in his book including the Qur'an, al-hadith (the tradition), poetry, rajaz-poem, and proverbs. This chapter ia, also, dealing with the grammatical impact and influence of the book "al-Basit" upon other books which were written after its time. I have ened this chapter with the critical views and attitudes concerning the text itself and the grammatical ques-tions.

Part Two of this thesis is devoted entirly to the method and the academic approach of the book-edition and its notification together with a thorough descrip-tion of its trustworthy mamuscripts which were used in editing this book.

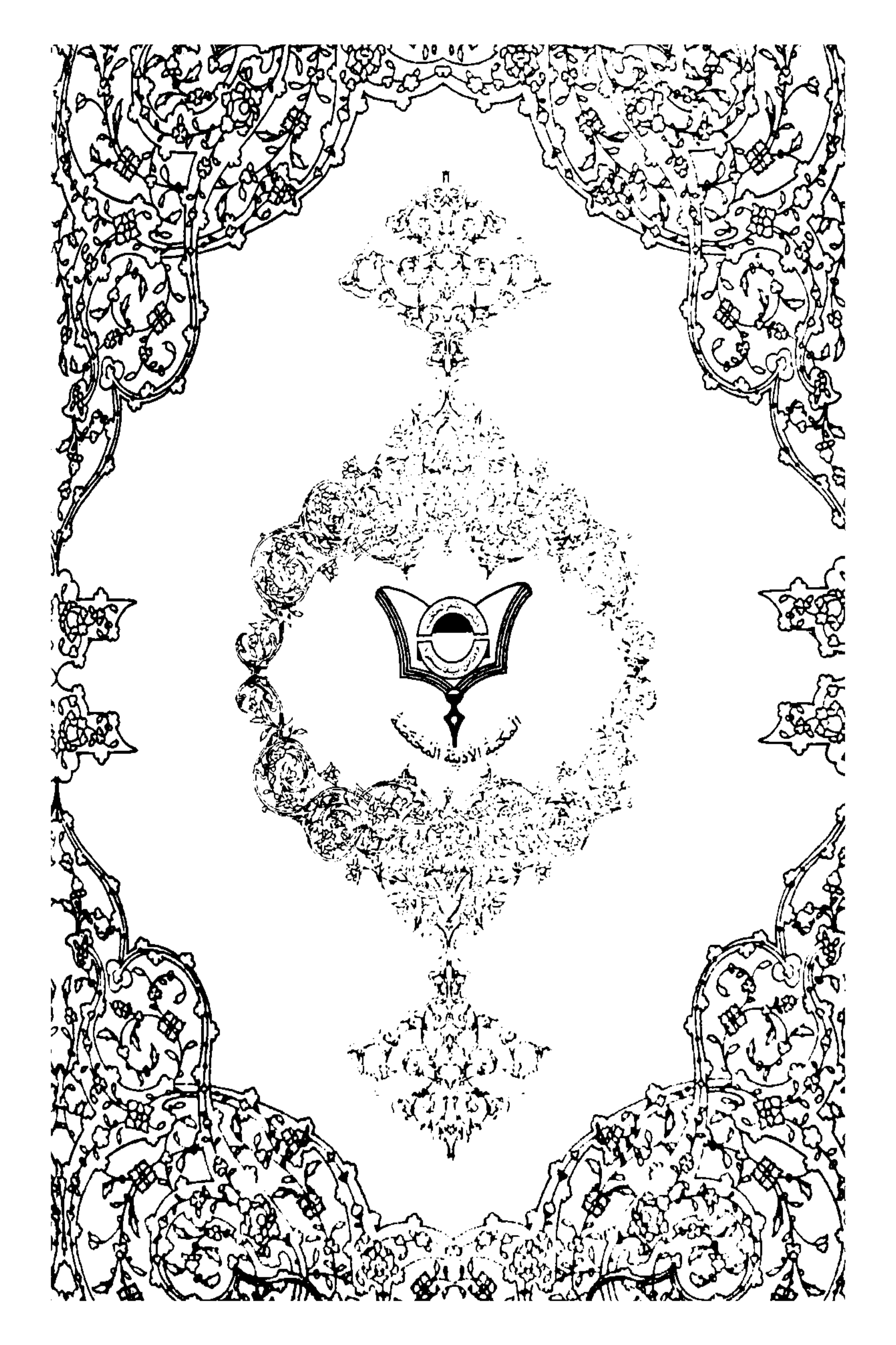
Mr. Hazim Sulaiman al-Hilli

Arabic Dept.,

College of Arts,

University of Baghdad.

10.10.1983


المكتبة الأدبية المختصة

البسيط

في شرح الكافية

لركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه

الأستراباذي ت ٧١٥هـ

الجزء الثاني

تحقيق

الدكتور حازم سليمان الحلي

المكتبة الأدبية المختصة

المكتبة الأدبية المختصّة

شابك (ردمك) ٠ - ٩٠ - ٨٦٢٩ - ٩٦٤

ISBN 964 - 8629 - 90 - 0

الكتاب:	البسيط في شرح الكافية / ج ٢
المؤلف:	ركن الدين الاستراباذي
المحقق:	الدكتور حازم سليمان الحلي
الطبعة:	الأولىٰ / جمادى الأولى ١٤٢٧ هـ
الناشر:	المكتبة الأدبية المختصّة
المطبعة:	ستارة ـ قم
الكمّية:	٢٠٠٠ نسخة
السعر:	١٧٠٠٠ ريال

التوكيد

قَوْلُهُ: *(التوكيدُ تابعٌ يقرِّرُ أمرَ المتبوعِ في النسبةِ والشّمولِ)*.

قولُهُ: *(تابعٌ)* شامِلٌ لجميعِ التوابعِ.

وقولُهُ: *(يُقَرِّرُ أمرَ المتبوعِ)* يُخرِجُ عنهُ البدلَ والمعطوفَ بالحروفِ.

وَقولُهُ: *(في[1] النّسبةِ)* يُخرِجُ عَنهُ الصِّفةَ وعطفَ البيانِ، لأنَّهما وَإنْ كَانَ يُقَرِّران أمر المتبوعِ، لَكنْ لا يقرّرانِ أَمرَهُ في النّسبةِ.

ألا تَرَى أنَّكَ إذَا قُلْتَ جاءَنِي زَيدٌ، عُلِمَ أنَّ المَجيءَ مسندٌ إلى زيدٍ، وَلكنْ لَمْ يُعْلَمْ أنَّهُ، أيَّ زيدٍ منَ الزيودِ، فَإذا قُلْتَ: الظَّرِيفُ أو[2] أبو عبدِاللهِ قَـرَّرْتَ أمـرَ[3] المتبوعِ مِنْ حيثُ بيَّنْتَهُ وَأَوْضَحْتَهُ[4].

قَولُهُ: *(أو في الشُّمولِ)*، ليدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ قولِكَ: جَاءَنِي القَومُ كُلُّهُم، فإنَّ كُلَّهم ليسَ يقرِّرُ أمرَ المتبوعِ في النّسبةِ، لأنَّهُ عُلِمَ أنَّ الفِعلَ مسندٌ إلى القومِ، لكنْ يُقَرِّرُ أمرَ[5]

---

(١) في ف: و.

(٢) في ل: و.

(٣) كلمة (أمر) ساقطة من ت.

(٤) في ع: صحته.

(٥) في ت: أمره.

المتبوعِ[١] فِي الشمولِ لاحتمالِ أنْ يكونَ الفِعْلُ مسنداً إلى كُلِّهم، وَأَنْ لا يكونَ، فَإِذا قِيلَ: كُلُّهم عُلِمَ أَنَّهُ مُسْنَدٌ إلى الكُلِّ[٢].

وَلِقَائِلٍ أنْ يُورِدَ النَّقضَ عليهِ[٣] بأجمعينَ[٤] وأخواتِها[٥] فإنَّها توكيدٌ[٦]، مع أَنَّها لا تُقَرِّرُ أَمرَ المتبوعِ في النِّسبةِ ولَا فِي الشمولِ، لأنَّ كُلَّهم قرَّرهُ فِي الشّمولِ.

لا يُقَالُ: إنَّ الواحدةَ[٧] في قولِهِ تعَالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[٨] من بَابِ التأكيدِ لكونِهَا دالّةً على ما دلَّ عليهِ نفخةٌ، وَهي[٩] الواحدةُ[١٠]، فَصَارَ بِمثابةِ زيدٍ زيدٍ وَأَنْتُم جعلتموهَا مِنْ بَابِ الصِّفَةِ.

لأنَّا نقولُ: إِنَّما حَكَمْنا بكونِهَا صفةً لكونِهَا داخلةً في حدِّ الصّفةِ، لكونِهَا دالّةً على معنًى فِي متبوعِهَا، أو حَكَمْنَا بِأنَّها ليست بتأكيدٍ، لِعَدَمِ دُخولِهَا في حَدِّ التأكيدِ، لعدمِ كَونِهَا مُقَرِّرةً أمرَ المتبوعِ، لا في النِّسْبَةِ ولا في الشمولِ، وَقَولُهُ: فَصَارَ بِمثابةِ[١١]:

---

(١) كلمة (المتبوع) ساقطة من ت.

(٢) أنظر ١: ١١٩.

(٣) في ز: عليه النقض.

(٤) في الأصل، وفي ز، ف: بأجمعون.

(٥) في الأصل، وفي ت، ز، ف: أخواته والكلمة ساقطة من ل.

(٦) في ت، ع، ف، ل: تواكيد.

(٧) في الأصل، وفي ف، ل: الوحد.

(٨) سورة الحاقة: ١٣. وما في النّسخ: (ونفخ في الصور)، وهو سهو.

(٩) في ل: هو.

(١٠) في الأصل، وفي ز، ع، ف، ل: الوحدة، وما أثبتناه من ت.

(١١) في ز، ف: بمنزلة.

زيدِ زيدٍ ممنوعٌ، لأنَّ النَّفْخَةَ تدلُّ على الواحدةِ[١] مَعَ زيادةٍ، وَهِيَ: النَّفْخُ.

أقسام التوكيد

قولُهُ: *(وَهُوَ لفظيٌّ ومعنويٌّ)*.

اعلمْ أنَّ التوكيدَ على ضربينِ:

التوكيد اللفظيّ:

لفظيٌّ، وَهُو أَنْ يُكَرَّرَ اللفظُ والمَعْنَى، وَهُوَ يدخلُ في جميعِ الكلماتِ المفرداتِ[٢] والمُرَكبّاتِ والظاهرِ والمضمرِ، نَحو: جَاءَنِي زيدٌ زيدٌ، وَضَرَبْتُ ضَرَبتُ[٣] زيداً، وَإِنَّ إِنَّ[٤] زيداً قائمٌ، وَجاءَنِي زيدٌ جَاءَنِي زيدٌ، وَمَا أَكْرَمَنِي إلَّا أَنتَ أَنتَ وَفَائِدَةُ هَذَا التوكيدِ دفعُ تَوَهُّمِ المُتَكَلِّمِ أَنَّ السَّامِعَ لَمْ يسمَعْ مَا ذَكَرَهُ، و[٥]اهتمامُ المُتَكَلِّمِ بالمَعْنَى المدلولِ عَليهِ بِهِ كقولِهِ (عليه السَّلامُ): (واللهِ لأَغْزُوَنَّ قُرَيشاً)[٦] ثَلاثَ مرّاتٍ فَإِنَّهُ لمْ يكنْ، لِتَوَهُّمِهِ[٧] أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ كلامُهُ، بَلْ ليبينَ للناسِ شِدَّةَ اهتمامِهِ بِغَزْوِهِم، وَمِنْهُ

---

(١) في الأصل، وفي ت، ل: الوحدة.

(٢) ساقطة من ت، ع، ف، ل.

(٣) (ضربت) الثانية ساقطة من ل.

(٤) (انّ) الثانية ساقطة من ل.

(٥) في ف: أو.

(٦) سنن أبي داود ٢: ٢٠٧ باب الإيمان والنذور، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط ١.

(٧) زاد في ع: عليه السلام، وفي ت: صلعم.

قَوْلُهُ (عليه السلامُ)(١): (فَنِكاحُها(٢) بَاطِلٌ)(٣) ثلاثَ مرّاتٍ.

التوكيد المعنوي:

ومعنويٌّ، وَهُوَ أَنْ يُكَرَّرَ(٤) المعنَى دونَ اللفظِ وَهُوَ بألفاظٍ محصورَةٍ، وهيَ: النفسُ والعينُ، وَكِلا، وكُلٌّ، وأكْتَعُ، وَأَبْتَعُ، وَأَبْصَعُ مَعَ مَا اشْتُقَّ مِنهَا، وَفَائِدَةُ هذا(٥) التأكيدِ / ٧٦ و / إِنْ كانَ بالنّفسِ والعينِ دفعُ تَوَهُّمِ السّامِعِ أَنَّ المُتَكَلِّمَ تَجَوَّزَ فِي كلامِهِ، مَثلاً إذا قُلْتَ: أَكْرَمْتُ زيداً فَقَدْ يَظُنُّ السَّامِعُ أَنَّ الإكرامَ وَقَعَ لِشيءٍ مِنْ أَسْبابِ زيدٍ لَا لَهُ، فَإذَا قُلْتَ: أَكْرَمْتُ زيداً نَفْسَهُ، أَزَلْتَ ذَلِكَ الظَّنَّ، وإِنْ كَانَ بغيرِهِما فَرفْعُ توهّمِ السّامِعِ أَنَّ المُتَكَلِّمَ وَضَعَ الأعمَّ فِي كلامِهِ مَوْضِعَ الأخصِّ.

والنّفسُ(٦) والعينُ يُؤَكَّدُ بِهِما ما يَصِحُّ تَوكيدُهُ(٧) مِن المفردِ وَالمُثَنى والجموعِ، والمُذَكَّرِ والمؤنّثِ، باختلافِ صِيَغِهِمَا أو ضَمِيرِهِمَا، ليكونَ دليلاً على مَنْ هُوَ تأكيدٌ لَهُ فَيُقَالُ: زيدٌ نَفْسُهُ، والزيدانِ نَفْسَاهُمَا، أو أَنْفُسُهُما، وَهُوَ الأكثرُ، والزيدونَ أنْفُسُهُم وَهِندٌ نَفْسُهَا والهندانِ نَفْسَاهُمَا أو أَنْفُسُهُما، وَهُوَ الأكثرُ والهنداتُ أَنْفُسُهُنَّ، وَيُجْمَعُ فِي التثنيةِ والجَمْعِ.

---

(١) في ت، ف: صلعم.

(٢) في الأصل، وفي ز: فناكحها.

(٣) سنن ابن ماجة ١: ٦٠٥.

(٤) في ف: يكون.

(٥) في ف: هل.

(٦) في ل: بالنفس.

(٧) في ت، ع: توكيدهم.

أَمَّا فِي الجَمْعِ فَواضِحٌ.

وَأَمَّا فِي التَّثْنِيَةِ فَلِإِلْحَاقِهَا بالجمعِ، أو لِكونِها أَقلَّ الجموعِ عندَ البعضِ[١] لكنْ لا فرقَ بينَ المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ في التثنيةِ لِموافقةِ لفظِ الجمعِ والضميرِ فِيها، وَأَشَارَ إلى مَا ذَكَرْنَا بقولِهِ: (فالأُوَّلانِ يَعُمَّانِ باختلافِ صِيَغِهِمَا وَضَمِيرِهِمَا.)، أَي: النفسُ والعينُ يَعُمَّانِ المفردَ وَالمُثَنَّىٰ والجموعَ[٢]، وَالمُذَكَّرَ والمُؤَنَّثَ باختلافِ الصِّيَغِ، وباختلافِ الضَّميرِ أَو باختلافِ كُلِّ واحدٍ مِنْهُمَا، لَكنْ لا اختلافَ[٣] بينَ المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ، فِي التثنيةِ، لا بالضَّميرِ ولا بالصِّيَغِ.

كِـــلا:

قولُهُ: *(والثاني للمُثَنَّىٰ)*.

أي: كِلا للمثنَّىٰ فلا يُؤَكَّدُ بِهِ إلّا ما هُوَ مُثَنًّىٰ ومخالِفٌ في ضميرِهِ لِيَدُلَّ عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ مِنْ مُتَكَلِّمٍ أو مُخَاطَبٍ أو غائبٍ، فَيُقالُ: جئنا كِلانا، وَجِئْتُمَا كِلاكُما وَجَاءَا كِلاهُما.

هَذا فِي المُذَكَّرِ، أَمَّا[٤] فِي المُؤَنَّثِ فَيُزادُ عليهِ التّاءُ[٥] فرقاً بينَ المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ فيقالُ: جِئْنَا كِلتانَا وَجِئتما كِلْتَاكُما، وَجَاءَتَا كِلْتَاهُما.

---

(١) انظر ١: ١١٩.

(٢) في ت: الجمع.

(٣) في ف: خلاف.

(٤) في ع: وأمّا.

(٥) في ل: الهاء.

باقي ألفاظ التأكيد

قولُهُ: (*والباقي لِغيرِ المُثَنَّى*).

إعلمْ أَنَّ الباقِي، وَهُوَ: كُلُّ، وَأَجْمَعُ وَأَكْتَعُ وَأَبْتَعُ وَأَبْصَعُ يَكونُ تأكيداً لِغيرِ المُثَنَّى مفرداً كَانَ أَو مَجْمُوعاً، مُذكَّراً كَانَ أَوْ مُؤَنَّثاً، باختلافِ[١] الضَّميرِ فِي كُلٍّ، تقولُ: كُلُّهُ للمفردِ المذكَّرِ، وكُلُّها[٢] للمفردِ المؤنّثِ وَكُلُّهم للجمعِ المذكرِ، وكُلُّهُنَّ للجمعِ المُؤَنَّثِ وَلَمْ تُسْتَعْمَلْ تأكيداً للمثنّى استغناءً عنهُ[٣] بِكِلا[٤] و[٥] باختلافِ الصِّيغِ في البواقِي.

تَقولُ للمفردِ المُذَكَّرِ: أَجْمَعُ، أَكْتَعُ، أَبْتَعُ، أَبْصَعُ[٦].

وللمفردِ المُؤَنَّثِ: جَمْعَاءُ، كَتْعاءُ، بَتْعَاءُ، بَصْعَاءُ.

وللجمعِ[٧] المُذَكَّرِ: أجمعونَ، أَكتعونَ، أَبتعونَ، أَبصعونَ.

---

(١) في ل: بخلاف.

(٢) في ت: كلتا.

(٣) (عنه) ليست في الأصل، ولا في ز.

(٤) في ف: كلى.

(٥) (الواو) ساقطة من ل.

(٦) في ز: أجمع وأكتع وأبصع.

(٧) في ل: الجمع.

وللجمعِ المُؤنَّثِ: جُمَعُ، كُتَعُ، بُتَعُ، بُصَعُ[١].

أَمَّا اشتقاقُ هذِهِ الألفاظِ فنقولُ:

إنّ كِلا مُشتَقّةٌ من تكلَّلَهُ الشّيبُ، إذا أحاط بِهِ[٢].

وَأَجْمَعُونَ، مُشتَقٌّ مِنَ الجَمْعِ[٣].

وَأَكْتَعُونَ، مِنْ تَكتَّعَ الجِلْدُ إذا اجتمعَ وَتَقَبَّضَ عِندَ إلقائِهِ عَلَى النّارِ[٤].

وأبصعونَ مِنْ بَصَعَ العَرَقُ إذا اجتَمعَ وَتَصَبَّبَ[٥].

قولُهُ: (ولا يُؤَكَّدُ بِكُلٍّ وأجمعَ إلّا ذو أجزاءٍ يَصِحُّ افتراقُها حِسّاً أو حُكْماً).

إعْلَمْ أَنَّ كُلّاً وأخواتِهِ لا يقعُ تأكيداً إلّا لِمَا كَانَ لَهُ أجزاءٌ حِسّاً[٦]، نحو: جاءَنِي القَومُ كُلُّهُمْ، أو حكماً، نحو: اشتريتُ العبدَ كُلَّهُ، فَإِنَّ العبدَ وإنْ لَمْ يكنْ لَهُ أجزاءٌ حِسّاً، فَلَهُ أجزاءٌ، حُكْماً، لأنّهُ يجوزُ أَنْ يُشتَرَى نصفُهُ، أو ثُلثُهُ، أو رُبْعُهُ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أجزاءٌ حِسّاً ولا حُكماً، لمْ يقعْ تأكيداً لَهُ، فَلا يُقالُ: جاءَنِي زيدٌ كُلُّهُ، لعدمِ حصولِ الأجزاءِ لَهُ حِسّاً وَلَا حُكْماً، وَإِنَّما اشتُرِطَ أَنْ تكونَ لَهُ أجزاءٌ / ٧٦ ظ / حِسّاً أَو حُكْماً، لكونِ كُلٍّ وأخواتِهِ للإحاطَةِ والشُّمولِ، وامتناعِ تحقُّقِ

---

(١) في ز: جمع وكتع وبتع وبصع.

(٢) في اللسان: ـ كلل ـ ١٤: ١١٦: تكلله الشيء: أحاط به.

(٣) اللسان: ـ جمع ـ ٩: ٤١١.

(٤) لم أجد هذا المعنى في ما بين يدي من معجمات.

(٥) قال في اللسان ٩: ٢٥٨، بصع العرق من الجسد يبصع بصاعة وتبصّع نبع من أصول الشعر قليلاً قليلاً.

(٦) ساقطة من ل.

الإحاطةِ والشُّمولِ لِما لاَ جُزءَ لَهُ حِسّاً وَلاَ حُكْماً.

اعلمْ أنَّهُ لا يجوزُ تأكيدُ النكراتِ تأكيداً معنوياً، فَلا يُقالُ:

رأيتُ قوماً كُلَّهمْ وَلاَ أَجْمَعِينَ[1]، وَقَدْ[2] أَجَازَهُ الكوفيونَ فِيما كَانَ محدوداً كَقَولِهِ[3]:

قَدْ[4] صَرَّتِ البَكْرَةُ يوماً أَجْمَعا[5]

ولأنَّ اليومَ[6] موقّتٌ يجوزُ أن يَقَعَ الفعلُ فِي بعضِهِ، أو فِي كُلِّهِ، فَإذا قُلتَ: كُلَّهُ أو أجمَعَ أَفدْتَ تقريرَ المَعنَى.

أَمَّا المَانِعونَ فتمسّكوا بوجوهٍ:

مِنْهَا أَنَّ التأكيدَ مقرِّرُ لأمرِ المتبوعِ في النسبةِ لا فِي ذاتِهِ، [وَتقريرُ الشيءِ في النّسبةِ إنَّما يكونُ بعدَ تقرِيرِهِ فِي ذاتِه،][7] وَالنَكِرَةُ غيرُ متقرِّرةٍ[8] في ذاتِها[9] فَلَمْ

---

(١) في ل: أجمعون.

(٢) ساقطة من: ل.

(٣) في ت، ل: لقوله.

(٤) في ت، ع، ف: وقد.

(٥) هذا الرجز مجهول القائل يستشهد به الكوفيون على جواز توكيد النكرة المحدودة، وأنكره البصريون حتى قالوا: أنّه مصنوع وصرّت البكرة: صوتت. شرح المفصل لابن يعيش ٣: ٤٥، والهمع ٥: ٢٠٤، والخزانة ١: ١٨١.

(٦) في ف: يوما.

(٧) المحصور بين المعقفتين ساقط من: الأصل، ومن: ز.

(٨) في الأصل، وفي ز: مقرّرة.

(٩) في الأصل، وفي ز، ف: ذاته.

تُؤَكَّدُ.

وَمِنْها أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الألفاظِ التي يُؤَكَّدُ بِهَا معارفُ فَلَمْ يَجُزْ أَنْ يجريَ عَلَى النكرةِ قياساً عَلَى الوصفِ، والجامعُ بَيْنَهُمَا أَنَّ كُـلَّ وَاحِـدٍ مِـنْهُما مُـقَرِّرٌ لأمـرِ المتبوعِ، والذي يدلُّ عَلَى كونِهَا مَعارفَ جريانُها عَلَى المعارِفِ، نحو قـولِكَ: رَأيتُ الجيشَ أجمَع، ورأيتُ القبيلَةَ جمعاءَ، وَلَمَّا جَرَتْ عَلَى المعارفِ كَانتْ مَعَارِفَ قـياساً عَلَى الصِّفةِ، وَكونُ أكثرِهَا غيرُ منصرفٍ، نَحو: أجمعُ، وجُمَعُ، وَلَيسَ مَنْعُ صَرْفِهَا إلَّا للتعريفِ[1] وَوَزْنِ الفِعْلِ في أَجْمَعَ والتعريفِ[2] والعدلِ في جُمَعَ.

وَمِنْهَا: أنّ تأكيدِ ما لا يُعَرَّفُ لا فَائِدَةَ فيه.

وَأجابُوا عنِ البيتِ بِأَنَّهُ لا يعرفُ قَائِلُهُ، فَلَمْ يَجُزْ الاحتجَاجُ بِهِ وَأَيضاً يُمكِنُ أَنْ يُحْمَلَ[3] عَلَى البَدَلِ.

وَعنِ الثاني أَنَّ اليومَ، وَإِنْ كَانَ مُؤَقّتاً، لَكِنَّهُ نَكِـرَةٌ شَـائعةٌ وَتَأْكِـيدُ الشَّـائعِ بِالمَعْرِفَةِ غَيرُ جَائزٍ قياساً عَلَى الصِّفَةِ.

فالأسماءُ بِالنِّسْبَةِ إلى التأكيدِ المَعْنوي عَلَى ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ:

قِسْمٌ لا يُؤَكَّدُ بِهِ أصلاً، وَهِيَ النَّكِرةُ الشَّائِعَةُ.

وَقِسْمٌ يُؤَكَّدُ بِلا خِلافٍ وَهِيَ المَعَارِفُ.

---

(١) في ل: التعريف.

(٢) ساقطة من: ل.

(٣) في ف: يحصل.

وَقِسْمٌ فِيهِ خِلافٌ، وَهِيَ النَّكِرَةُ المَحْدُودَةُ.

تأكيدُ الضميرِ المتّصل المرفوعِ

قولُهُ: (*وَإِذَا أُكِّدَ المُضمَرُ المرفوعُ المُتَّصِلُ [بالنفسِ والعينِ أُكِّدَ بمنفصلٍ، مِثلُ: ضربتَ أنتَ نَفْسُكَ]*[1]).

اعلمْ أَنَّ المُظْهَرَ يُؤَكَّدُ بمثلِهِ، نحو: جَاءَنِي زيدٌ نَفْسُهُ، ولا يُؤَكَّدُ بالمُضْمَرِ [لِوجودِ الخَفَاءِ في المُضْمَرِ، وَكَونِ التأكيدِ لأجلِ التعيينِ والتقريرِ، والمُضْمَرُ يُؤَكَّدُ بالمُظْهَرِ،][2] نحو: زَيدٌ ذَهَبَ هُوَ نَفْسُهُ وَبِمِثْلِهِ[3]، سواءٌ كَانا[4] مُنْفَصِلَينِ، نحو: مَا ضَرَبَنِي إلّا أَنْتَ أَنْتَ، أو أحدُهُما منفصلاً، نحو: زيدٌ قامَ هُوَ.

والمُضْمَرُ المتّصلُ إذا أُكِّدَ بالمُظْهَرِ لا يَخلُو مِنْ أَنْ يَكونَ مرفوعاً، أَو منصوباً، أَوْ مجروراً.

فَإِنْ كَانَ مرفوعاً والتَّأْكيدُ[5] إِمَّا بالنَّفسِ، وَالعينِ[6]، وَإِمَّا بغيرِهِمَا[7].

---

(١) في ع: إلى آخره.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من: ل.

(٣) في ل: لمثله.

(٤) في ف، ل: كان.

(٥) في ل: بالتأكيد.

(٦) (والعين) ليس في ف.

(٧) في ل: بغيرها.

فَإِنْ كَانَ الأوّلَ لَمْ يُؤَكَّدْ بِهِمَا إِلّا بَعدَ تأكيدِهِ بالمُضمَرِ، نحو: زيدٌ ذهبَ هُوَ نفسُهُ، وذلكَ لأنَّ النفسَ والعينَ، يليانِ العوامِلَ، فَلَو جَعَلْتَهُمَا تأكيداً لِلمُضْمَرِ المُسْتَكِنِّ مِنْ غيرِ تأكيدٍ بالمنفصلِ لالتبسَ التأكيدُ بِالفَاعِلِ فِي كثيرٍ منَ الأمرِ، فَأُتِيَ بِالمُنْفَصِلِ أوّلاً لإزالةِ اللبسِ.

وَأُجْرِيَ ما لا يلتبسُ بالفاعِلِ، وَهُوَ مَا إذا كَانَ الضميرُ بارزاً، نحو: ضَرَبْتَ أَنتَ نَفْسُكَ، مَجرَى ما يَلْتَبِسُ فِي تأكيدِهِ أَوّلاً بالمنفصلِ، ثُمَّ تأكيدُهُ بِهِمَا.

وَإِنْ كَانَ التَّأْكِيدُ بِغَيرِهِمَا لَمْ يُحْتَجْ إلى تأكيدِهِ بمنفصلٍ أوّلاً، نحو: أجمعونَ، لأنَّهُ لا يلِي العوامِلَ، لا يُقَالُ: جَاءَنِي أَجْمَعُونَ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَلْتَبِسْ بِالفَاعِلِ.

وَأَمَّا كُلُّهُمْ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ يلِي العَامِلَ قَليلاً، نحو: جَاءَنِي كُلُّهم، وَرَأَيتُ كُلَّهُمْ، أُجرِيَ مَجرى[1] أَجْمَعُونَ فِي عَدَمِ الاحتياجِ بِتأكيدٍ مُنْفَصِلٍ أَوّلاً لِكَونِ الأصلِ فِيهِ / ٧٧و / أَنْ لَا يَكونَ إلّا تأكيداً لِمُساوَاتِهِ لِـ(أَجْمَعُونَ) في الاشتمالِ والإحاطَةِ.

وَإِنْ كَانَ الضميرُ مجروراً أَو منصوباً لَمْ يُحتَجْ إلى تَأْكِيدِهِ بمنفصلٍ، تقولُ: ضَرَبْتُكَ نَفْسَكَ، وَعَيْنَكَ، وَمَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ، لِعَدمِ الالتباسِ هَاهُنا.

وَلِهَذَا قَيَّدَ: المُضْمَرَ بالمرفوعِ، وإنَّما قَيَّدَ المُضْمَرَ المرفوعَ بالمتّصلِ لأنَّهُ لو كانَ مُنفصِلاً لجازَ تأكيدُهُ بالنفسِ، والعينِ، لِعَدَمِ الالتباس.

---

(١) في ل: مجراه.

وَإِنَّمَا[1] قَالَ: بالنفسِ، وَالعينِ، لأنَّ التأكيدَ لو كَانَ بِغَيْرِهِمَا، لَجَازَ بِغَيْرِ التأكيدِ بِالمُنْفَصِلِ، لِمَا ذَكَرْنَا.

وَيَنبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّهُ يجبُ تقديمُ النفسِ، والعينِ عَلَى كلٍّ[2]، وَأَجمعينَ، لِكونِهِمَا دالَّينِ عَلَى حقيقةِ الشيءِ ذاتِهِ، وَعدَمِ دَلالةِ كُلٍّ، وأجمعينَ عَلَيْهِمَا، بَلْ عَلَى الإحَاطَةِ، والشّمولِ.

والذي يَدُلُّ عَلَى ذاتِ المتبوعِ أقدمُ[3] {على مَا يدُلُّ[4] عَلَى وصفه[5]، ثُمَّ يَجِبُ أَيضاً تقديمُ كُلِّهِم عَلَى أَجْمَعِينَ[6] [لظهورِ معنَى الإحاطةِ في أجمعينَ][7] أكثرَ مِنهَا فِي كُلِّهِم،[8]} فيكونُ أقربَ إلى الوَصْفِيّةِ وَحينئذٍ يكونُ كُلُّهُمْ أَقْرَبَ مِنْ ذَاتِ المتبوعِ مِنْ أَجْمَعِينَ، فَلِذَلِكَ قُدِّمَ كُلُّهُمْ عَلَى أَجمَعِينَ فِي قَولِهِ تَعالَى: ﴿**فَسَجَدَ[9] المَلائِكَةُ كُلُّهُم أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ**﴾[10].

فَقَولُهُ كلُّهم أفادَ أَنَّ السجودَ شامِلٌ لجميعِ أَفرادِ المَلائِكَةِ، وَقَولُهُ: أَجْمَعُونَ

---

(١) في ف: هاهنا.

(٢) في ع، ف: كلّهم.

(٣) كان عليه أن يقول: مقدم.

(٤) (على ما يدلّ) ليس في ف.

(٥) في ت، ع: صفته، وفي ف: صفاته.

(٦) في الأصل، وفي ز، ل: أجمعون.

(٧) في الأصل، وفي ز، ف: أجمعونَ، وما بين المعقفتين ليس في ت.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٩) في الأصل، وفي ز، ع، ف، ل: سجد.

(١٠) سورة الحجر: ٣٠ ـ ٣١، وسورة ص: ٧٣ ـ ٧٤.

أَفَاد أَنَّهُم سَجَدوا فِي وقتٍ وَاحدٍ.

أكتعُ وأخواه

قولُهُ: *(وأكتعُ وأخواهُ*[(١)] *أتباعٌ لأجمعَ).*

اعلمْ أَنَّ هذهِ الألفاظَ المؤكِّدَةَ لَهَا ترتيبٌ في اللسانِ العَرَبي، و[(٢)]الإخلالُ بِهِ لَحْنٌ، وَذَلِكَ التَرتيبُ أَنْ يُذْكَرَ أَوّلاً كُلٌّ، ثُمَّ أجمعونَ، ثُمَّ أكتعونَ، ثُمَّ أبْتَعونَ، ثُمَّ أبصعونَ، ثُمَّ لَهُم فِي ذَلِك وجهانِ:

أحدُهُما: أَنَّ الثاني تأكيدٌ للأوّلِ.

والثالثُ للثاني.

والرابعُ للثالِثِ، و[(٣)]هَكَذَا إلى آخرِهِ[(٤)].

والثاني: أَنَّ الجَميعَ تأكيدٌ[(٥)] للمؤكَّدِ الأوّل، لأنَّها كالصِّفَاتِ المُتَكَرِّرَةِ فِي أنَّها صِفَاتٌ للأوّلِ[(٦)].

قَولُهُ: (وَلَا يَتَقَدَّمُ).

---

(١) في ع: أخواته.

(٢) (الواو) ساقطة من ل.

(٣) (الواو) ليست في الأصل، ولا في ز، ع، ف.

(٤) في ل: غير النهاية.

(٥) في ت: تواكيد.

(٦) في ع: الأوّل.

أي: لَا يَتَقَدَّمُ أَكْتَعُ وَأَخَوَاهُ[١] عَلَى أَجمعَ خِلافاً لابن كيسانَ[٢]، فَإِنَّهُ جَوَّز الابتداءَ بكلٍّ واحدٍ مِنْهما[٣].

قَولُهُ: (*وَذِكْرُهَا دُونَهُ ضَعِيفٌ*).

أَيْ: وَذِكْرُ أَكْتَعَ وأخويهِ دونَ ذِكْرِ أَجْمَعَ ضعيفٌ لِعَدَمِ دَلالَتِهَا عَلَى معنَى الجمعيةِ، دَلالَةً ظاهِرةً.

وَقدْ أجازَ بعضُهم حذفَ أجمعينَ معَ ترتيبِ ما بعدَهَا.

وأجازَ بعضُهُم جاءَنِي القومُ أكتعونَ، ولا بُرهانَ على واحدٍ مِنْهُما، لكنَّ مَا ذَكَرنَاهُ أوّلاً أكثرُ استعمالاً وشُهرةً.

(١) في ل: اخواته.

(٢) تقدّمت ترجمته ١: ١٥٦.

(٣) المفصل: ١١٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ٤٦.

البَدَلُ

تعريفه:

قولُهُ: *(البَدَلُ تابعٌ مقصودٌ [بِمَا نُسِبَ إلى المتبوعِ دونَه]* [١]).

قولُهُ: *(تابعٌ)* شَامِلٌ لِجميعِ التوابِعِ.

قولُهُ: *(مقصودٌ بِمَا نُسِبَ إلى المتبوعِ)* يُخرِجُ جميعَ التوابعِ إلَّا المعطوفَ بالحرُوفِ لِكونِهِ مقصوداً بالنسبَةِ أيضاً، وَقَولُهُ: *(دونَهُ)* يُخرِجُ المَعْطُوفَ بالحروفِ أيضاً، لِكونِ متبوعِهِ مَقصوداً بالنسبةِ أيضاً، بِخلافِ متبوعِ البَدَلِ، فَإِنَّهُ تَوطِئَةٌ لِمَا بَعْدَهُ.

ألا تَرَى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: اشتريتُ العبدَ نِصفَهُ فَالمُشْتَرَى هُوَ [النصف لا] [٢] العَبْدُ؟

وَلِقَائِلٍ أَنْ يُورِدَ النقضَ عليهِ بِمثلِ قولِنَا: مَا قَامَ أَحَدٌ إلّا زيدٌ، فإنَّ زيداً [٣] بَدَلٌ مِنْ أحدٍ [٤] مَعَ عدمِ كونِهِ مقصوداً بما نُسبَ إلى المتبوعِ.

وَإِنْ قَالَ: المُرادُ مِنَ النِّسبةِ أعمُّ مِنْ أَنْ تكونَ وجوديّةً، أَو عدميّةً [٥]، كَمَا هُوَ

---

(١) في ع: إلى آخره.

(٢) في ف: نصف.

(٣) في ف: زيد.

(٤) (من أحد) ليس في ف.

(٥) (أو عدمية) ليس في الأصل، ولا في ز.

المُصْطَلَحُ عِنْدَ النُّحَاةِ، كانَ لِقَائِلٍ أَنْ يقولَ لاَ نُسَلِّمُ أَنَّ المَتبوعَ ليسَ بِمَقصُودٍ بِمَا نُسِبَ إليهِ، وَظَاهِرُ أَنَّهُ مقصودٌ، وَهُوَ عَلَى أَربَعَةِ أَضرُبٍ، لأَنَّ مدلولَهُ لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يكونَ مدلولُ المُبدَلِ مِنْهُ أو لا يكونُ.

والأوّل: بدلُ [الكلِّ مِنَ الكلِّ[١]، نَحو: جَاءَنِي زيدٌ[٢] أَخوكَ.

والثاني: إِمَّا أَنْ يكونَ بعضَ المُبْدَلِ مِنْهُ أَو لا يكونَ.

والأوّلَ بَدلُ][٣] البعضِ[٤] من الكُلِّ، نَحو: ضَرَبْتُ زيداً رأْسَهُ.

وَالثاني: إِمَّا أَنْ يكونَ بينهما اشتمالٌ، ومُلابَسَةٌ، أَو لَمْ يَكُنْ.

والأَوّلُ: بَدَلُ الاشتمالِ، والمرادُ مِنَ الاشتمالِ، مُلابَسَةُ واحدٍ مِنْهُمَا بالآخرِ، سَواءٌ أكانَ[٥] أَحدُهما داخلاً في الآخرِ، أَوْ لَمْ يكنْ / ٧٧ ظ / وسَواءٌ أَكان[٦] الثاني متعلّقاً بالأوّل، أَو بالعكسِ، نَحو: أعجَبَنِي زيدٌ عِلْمُهُ والدارُ حُسْنُها.

والثاني: بدلُ الغَلَطِ، نَحو: مَرَرْتُ برجلٍ حِمَارٍ، أردتَ أَنْ تَقولَ: بحمارٍ فسبقَكَ لسانُكَ إلى أَنْ قُلْتَ: برجلٍ، ثُمَّ استَدْرَكْتَهُ، وَقُلْتَ حمارٍ، والمرادُ مِنَ الغَلَطِ فِي قولِنَا: بدلُ الغَلَطِ هُوَ المُبْدَلُ مِنْهُ، لأَنَّ البَدَلَ لَيسَ بِغَلَطٍ، بَلِ الغَلَطُ هُوَ المُبْدَلُ مِنْهُ فيكونُ مَعْنَاهُ بَدَلُ الشيءِ مِنَ الغَلَطِ.

---

(١) (من الكلّ) ليس في ف.

(٢) كلمة (زيد) ساقطة من ع.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٤) في ف: بعض.

(٥) في ت، ف، ل: كان.

(٦) في ت، ف، ل: كان.

وَاعْلَمْ أَنَّ هذهِ القسمةَ [غيرُ مُـنْحَصِرَةٍ، فِيما ذَكَـرُوهُ مِـنَ الأقسـامِ بِحَسَبِ القِسْمَةِ][١] العَقْلِيَّةِ، لأنَّها تُخْرِجُ الأقسامَ خمسةً، لأنَّهُ[٢] إمَّا أَنْ يُبدَلَ الكُلُّ مِنَ الكُلِّ، أَو البَعْضُ مِنَ الكلِّ أَو الكلُّ مِن البَعْضِ، فهذِهِ ثلاثةٌ، فتصيرُ معَ القسمينِ الآخرينِ خمسةً، وإليه ذَهَبَ بعضُهم، متمسِّكاً بجوازِ[٣] قولِكَ: نظرتُ إلى القَمَرِ فَلَكِهِ، وبقولِ الشاعرِ:

نَـضَّرَ اللهُ أَعْـظُماً دَفَـنُوهَا

بِسَجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ[٤]

فقولُكَ: فَلَكِهِ بدل من القمر، وَهُوَ بَدَلُ الكُلِّ مِنَ البَعْضِ، وَكَذَلِكَ طَلحةَ بدلٌ مِنْ: أعظماً، وَهُوَ كُلُّ الأعظمِ.

ولقائلٍ أن يجيبَ عن الأوّلِ:

أَمَّا أوّلاً: فَبِأَنْ يُمْنَعَ جَوازُهُ، لأنَّهُ ليسَ من كلامِ العَرَبِ.

{وأمّا[٥] ثانياً: فبأَنْ يُمْنَعَ كونُ الفَلَكِ كُلُّ القَمَرِ، [فَإِنَّ القمرَ][٦] ليسَ جزءاً مِنهُ

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل.

(٢) في ف: لأنّها.

(٣) في ت، ل: لجواز.

(٤) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيّات، ويروى (رحم) مكان (نضّر) وطلحة الطلحات: أحد أجواد العرب وهو طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي، سمّي بهذا الإسلام لأنّه قد فاق عدداً من الأجواد اسم كلّ واحدٍ منهم (طلحة). الديوان: ٢٠، والمقتضب ٢: ١٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ٤٧، والهمع ٥: ٢١٦.

(٥) ساقطة من ل.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ف، ل.

بلْ مركوزاً[١]، فيهِ كالفَصِّ في الخَاتَمِ.

وأمّا ثَالِثاً، }[٢] فبِأنْ تَقُولَ: إنَّهُ بدَلُ الاشتِمالِ لكونِ الفَلَكِ مُشتمِلاً على القَمَرِ، وَظَاهِرٌ أَنَّهُ كَذَلِكَ، أوْ تَقُولُ: إنَّهُ بدلُ الغَلَطِ.

وَعنِ الثاني: بِأنَّ الروايةَ بجرِّ[٣] طلحةَ[٤] على حذفِ المضافِ وإبقاءِ المضافِ إليه عَلَى حالِهِ، أي أعْظُمُ طَلحةَ الطّلحاتِ {وَلَوْ سُلِّمَ [أنَّ][٥] الروايةَ بنصبِ طلحةَ}[٦]، لكانَ عَلَى تقديرِ حَذْفِ المُضَافِ، [وإعطاءِ المضافِ إليه إعرابَ المضافِ، وكيفَ مَا كانَ الروايةُ كانَ عَلَى تقديرِ حذفِ المضافِ][٧]، فإذاً يكونُ بدلَ الكُلِّ من الكُلِّ.

وقالَ بعضُهم: البَدلُ ثلاثةٌ، لأنَّ بدلَ البعضِ من الكلِّ قسْمٌ من أقسامِ بدلِ الاشتِمالِ وَحِينئذٍ لَمْ يَجُزْ أنْ يُجْعَلَ قِسْماً لاستحالةِ كونِ الشيءِ الواحدِ قسماً لشيءٍ وقسماً لَهُ.

ويُمكِنُ أنْ [يُقالَ في جوابِهِ إنَّهُ][٨] لَمّا كانَ بدلُ البعضِ مِنَ الكُلِّ مخصوصاً

---

(١) في ف: مركوز.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٣) في ل: نحو، والكلمة ساقطة من ت.

(٤) في ع: الصلحة.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٨) في ل: يجاب.

بخواصَّ، لَمْ تَكُنْ فِي بدلِ الاشتمالِ أفردوهُ بالذكرِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ في ذِكْرِهِ كثيرُ احتياجٍ، كَمَا أفردوا الجملةَ الظرفيةَ بالذّكرِ معَ كونِهَا فعليةً بالحقيقةِ، وَكَذَلِكَ الجُملةُ الشرطيةُ.

وَاعلَمْ أَنَّ بَعْضَهُم لَمْ يُجَوِّزْ[1] إِدْخَالَ الألِفِ واللامِ على الكلِّ والبَعْضِ مع تجويزِ[2] المصنّف إيّاه[3]، وَتَمَسَّكَ بِأَنَّهُمَا معرِفَتَانِ، لكونِهِمَا في تقديرِ الإضافةِ.

والذي يَدُلُّ عليهِ جوازُ قولِكَ: مَرَرْتُ بِكُلٍّ قائماً، وببعضٍ قائماً، وَلأَنَّ سيبويه نَصَّ عَلَى أنّهما معرفتانِ[4]، وذَكَرَ في بيانِهِ أَنَّهُ لا يُتَكلَّمُ بِهَا إلّا إذا جَرَى ذكرُ قومٍ فاستُغْنِيَ بما جرى من الذكرِ عَنْ أَنْ يضافَ إلى المضمَرِ المذكورِ.

وَجوابُهُ: أَنْ نَقولَ إِنَّمَا جَازَ الحالُ منهما، إذا كَانَا فِي تقديرِ الإضافةِ لِكونِهِما حينئذٍ مَعْرِفَتينِ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يكونَا معرِفَتَينِ فِي جميعِ الصورِ، وَهُوَ إذا لم يكونَا فِي تقديرِ الإضافةِ، وَكَذَلِكَ ذَكَرَ سيبويهِ أَنَّهُمَا معرفتانِ لكونِهِمَا في تقديرِ الإضافةِ[5]، وليسا كَذَلِكَ فِي كُلِّ موضعٍ، وَظَاهِرٌ أَنَّهما لَيسا فِي تقديرِ الإضافةِ هَاهُنَا، فَحَسُنَ إدخالُ اللامِ عَلَيهِمَا.

---

(١) في ل: يجوزوا.

(٢) في ل: تجوز.

(٣) انظر ١: ١١٩.

(٤) قال في الكتاب ١: ٢٧٣: هذا باب ما ينتصبُ خبرهُ لأنّهُ معرفةٌ، وهيَ معرفة لا توصف ولا تكون وصفاً، وذلك قولك: مررتُ بكلٍّ قائماً ومررتُ ببعضٍ قائماً وببعضٍ جالساً.

(٥) المصدر السابق نفسه.

قولُهُ: (ويكونَانِ معرفَتينِ ونكِرَتينِ ومختلفين)[١].

إعْلَمْ أنَّ البَدَلَ والمُبْدَلَ مِنهُ[٢] قَدْ يكونَانِ مَعْرِفَتَينِ، وَقَدْ يكونَانِ نكرتينِ، وَقَدْ يكونُ البدلُ مَعْرِفَةً والمُبْدَلُ منهُ نكرةً، وَقَدْ يَكونُ بالعكسِ، والبَدَلُ أيضاً على ما ذكرنا أربعةٌ، فيصيرُ المجموعُ ستّةَ عَشَرَ، لأنَّ حاصلَ[٣] ضربِ الأربعةِ في الأربعةِ ستّةَ عَشَرَ.

أَمَّا إذا كَانَا مَعْرِفَتَينِ في الإبدالِ الأربعةِ، فَنَحو: زيدٌ أَخُوكَ، ورأسُهُ، وزيدٌ علمهُ، وزيدٌ الحمارُ، ومنهُ قولُهُ تَعَالَى: ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ، صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[٤].

وَأَمَّا إذَا كَانا[٥] / ٧٨ و / نكِرَتينِ فيها، فَنَحو[٦] قولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ دَرَٰهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾[٧]، وَرَجلٌ يدٌ لَهُ، ورجلٌ عِلْمٌ لَهُ، ورجلٌ حِمَارٌ له[٨].

وَأَمَّا إذا كانَ المُبدَلُ مِنهُ نكرةً، والبَدَلُ معرفةً فيها فَكَقوله[٩] تَعَالَىٰ:

---

(١) في ع: مختلفتين.

(٢) (منه) ساقطة من: ل.

(٣) في ع: الحاصل.

(٤) سورة الفاتحة: ٦ ـ ٧.

(٥) في ع: كان.

(٦) في الأصل، وفي ز: نحو.

(٧) سورة يوسف: ٢٠.

(٨) (حمار له) ساقطة من: ع.

(٩) في الأصل: كقوله.

﴿صِرَاطٍ[١] مُسْتَقِيمٍ[٢] صِرَاطِ اللهِ[٣]﴾[٤]، وَرَجلٌ رأسُهُ ورجلٌ علمُهُ، ورجلٌ الحمارُ[٥].

وأمّا إذا كانَ المُبدلُ منهُ معرفةً والبدلُ نكرةً، فَنحو: زيدٌ غلامٌ لَكَ، وزيدٌ يَدٌ لَهُ وزيدٌ عِلمٌ لَهُ، وزيدٌ حِمَارٌ.

قَولُهُ: (**وَإِذَا كَانَ نَكِرَةً مِن معرفةٍ فَالنَّعتُ**).

أي: إذَا أُبْدِلَ النَكِرةُ مِنَ المعرفةِ وَجَبَ أَنْ تُوصفَ النَكِرةُ، لأنَّ الغَرَضَ مِنَ البدلِ هو التّأكيدُ والتبيينُ، وَلَيسَ في النكرةِ الغيرِ[٦] المخصوصةِ تخصيصٌ، وَتَبيينٌ، لأنَّ[٧] البَدَلَ هُوَ المقصودُ بالنسبةِ دونَ المُبدَلِ مِنْهُ، فَكُرِهَ أَنْ يَكونَ منحطّاً عَنْهُ مِن كلِّ الوجه[٨] فَأُتِيَ بصفةٍ لِتِلْكَ النكرةِ لتكونَ كالجَابِرِ للنقصِ[٩] [الذي فِيه،][١٠] وَمِنْهُ قولُهُ تَعَالَى: ﴿بِالنَّاصِيةِ نَاصِيةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ[١١]﴾[١٢].

---

(١) في ت: الصراط.

(٢) في ت: المستقيم.

(٣) زاد في ل: الذي.

(٤) سورة الشورى: ٥٢ ـ ٥٣. والنصّ في المصحف:
﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ. صِرَاطِ اللهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ﴾.

(٥) في ت، ل: حمار.

(٦) انظر ١: ٨٣ و١٤٧.

(٧) في ف: ولان.

(٨) هكذا في جميع النسخ، ولعلّ الصواب: من كلّ وجه.

(٩) العبارة مأخوذة من شرح الكافية لابن الحاجب: ٦٢.

(١٠) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(١١) الكلمة ليست في ت، ف، ل.

(١٢) سورة العلق: ١٥ ـ ١٦. من قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾.

وَاعْلَمْ أَنَّ مجيء بَدَلِ نكرةٌ غيرَ موصوفةٍ قليلٌ، إذْ لا فائدَةَ فيه، لكنَّهُ جَـاءَ، نحو قَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾[١]، ونحو قوله:

ولكـنِّي بـليت بـوصل قـوم   لهم لمم[٢] ومنكرةٌ جسـوم[٣]

قوله: (ويكونَانِ ظَاهِرَينِ وَمُضْمَرِينِ وَمُخْتَلِفَينِ).

اعْلَمْ أَنَّ هذهِ قسمةٌ أُخرَىٰ بِخلافِ القِسْمَةِ الأُولَىٰ بِحَسَبِ الظُّهورِ، والإضمارِ، وَلَيسَ هذهِ بداخلةٍ في الأولى، ولا الأولىٰ بداخـلةٍ في هـذهِ، فـإِنَّهُ لا يسـتقيمُ أَنْ يكونا[٤] نكرَتينِ أو مختلفتينِ، وَهُمَا مُضْمَرانِ[٥].

والحقُّ في ذَلِكَ أَنَّهُ تتداخلُ بعضُ أقسامِ القسـمةِ الأُولىٰ في هـذِهِ القسـمةِ، وَبعضُ هذهِ القِسْمَة في القسمةِ الأولَى، فإنَّ المعرفتينِ قَدْ يكونَانِ [ظـاهرينِ، وقـد يكونانِ مضمرينِ، وَقَدْ يكونانِ][٦] مختلفينِ، وأَنَّ[٧] الظاهرينِ قد يكونانِ معرفتينِ، وَقَدْ يكونانِ نكرتَينِ، وقد يكونَانِ مختلفينِ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ بينَ الظاهرينِ وبينَ المعرفتينِ عـمومٌ وخـصوصٌ مـن وجهٍ. وَإِذَا عَرفْتَ ذَلِكَ فنقولُ:

---

(١) سورة فاطر: ٢٧. من قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾.
(٢) الكلمة مطموسَة في الأصل، وفي ت: قلم، وفي ل: سم، وما أثبتناه عن: ز، ف.
(٣) البيت لا يعرف قائله.
(٤) في ل: يكونان.
(٥) في ز: مضمرين.
(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ز.
(٧) في ف: وإن كان.

البدلُ بِحَسَبِ هذهِ القسمةِ أربعةٌ، والابدالُ أربعةٌ، فـإذا ضُرِبَ أحـدُهُما في الآخرِ صَارَ حَاصِلُ الضَرْبِ ستَّةَ عَشَرَ.

أمّا بَدَلُ الظاهرِ من الظاهرِ فِـيها، فَـنحو[1]: زيـدٌ أخـوكَ وَرأسُـهُ وعـلمُهُ وحمارهُ[2].

وَأمَّا بَدَلُ المُضْمَرِ مِنَ المُضمرِ فيها[3]، فَنَحو: زيدٌ ضَرَبْتُهُ إيّاهُ، ويدُ زيدٍ قطعتُهُ إيّاهَا، وَجَهْلُ الزيدينِ كَرِهْتُهما إيّاهُ، وحمارُ الزيدينِ كَرِهْتُهما إيّاهُ.

وَلَوْ قِيلَ إيَّاهُ تأكيدٌ للمضمرِ الأَوّلِ فِي المِثَالِ الأَوّلِ، لَمْ يَكُنْ بعيداً.

وَأَمَّا بَدَلُ المُضْمَرِ، مِنَ المُظهر [فِيها][4]، فَنَحو: ضَرَبْتُ زيداً إيّاهُ، وقطعتُ يَد زيدٍ إيّاهَا.

وَكَرِهْتُ جَهْلَ زيدٍ إيّاهُ.

وَكَرَهْتُ حمارَ زيدٍ إيّاهُ.

وَأَمَّا بدلُ المُظهَرِ مِنَ المُضْمَرِ][5] فَعَكْسُ هذِهِ الأمـثلةِ أمـثلتُها، وَمِـنْهُ قـولُ الفرزدقِ:

عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بـالماءِ حَـاتِمِ[6]

---

(١) في الأصل: نحو، والكلمة ساقطة من ز.

(٢) في ت، ف: الحمار.

(٣) زيادة من ت، ف.

(٤) (فيها) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

(٦) البيت للفرزدق، ويروى: بالماءِ حاتمٌ، وفيهِ أقوالٌ، وصدرُهُ:

قَوْلُهُ: (وَلَا يُبدَلُ ظَاهِرٌ مِنْ مُضمَرٍ {بدلَ كلٍّ [مِنْ كلٍّ][1] إلَّا مِنَ الغَائِبِ، نحو[2]: ضَرَبْتُهُ زيداً.}[3]).

اعلمْ أَنَّ المُضْمَرَ الّذي يُبْدَلُ عَنهُ المُظْهَرُ إمَّا أَنْ يَكونَ مُتَكَلِّماً أو مُخَاطَباً أو غَائِباً، والبَدَلُ أيضاً، إمّا بدلُ الكلِّ من الكلِّ، أو غيرُهُ.

فَإِنْ كَانَ البَدَلُ بَدَلَ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ لَمْ يَجُزْ الابدالُ مِنَ المُتَكَلِّمِ والمُخَاطَبِ، فَلا يُقالُ: لِيَ المسكينِ كَانَ الأمرُ، وَلَا عَلَيكَ الكريمِ المعولُ لِئلا يلزمَ أَنْ يكونَ المقصودُ بالنسبةِ أقلَّ دَلالةً مِنْ غَيرِ المَقصودِ، وَلأنَّ هَذَا البَدَلَ يأتِي موضّحاً لِلمُبْدَلِ منه، والمتكلّم والمخاطب في غاية الإيضاح[4]، ولأنّه لو أبدلَ مِنْهُمَا لَزِمَ تبيينُ الشيءِ بمَا هُوَ دونَهُ فِي الاختصاصِ، وَهُوَ غيرُ جائزٍ عَلَى أَنَّهُ جَاءَ:

→ عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي القَومِ حَاتِماً

وفي الديوان:

على سَاعةٍ لَوْ كَانَ فِي القومِ حَاتِمٌ
عَلى جُودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ

وقبله:

فَآثَرْتُهُ لَمَّا رَأَيْتُ الّذِي بِهِ
عَلَى القومِ أَخشَى لاحقاتِ المُلائمِ

والشاهد في البيتِ (حَاتِمِ) بالكسر على أنّهُ بَدَلٌ مِنَ الضَميرِ المجرور محلّاً بالإضافةِ في: (جودِهِ).
ينظر: ديوان الفرزدق ٢: ٨١٢، وشرح شذور الذهب: ٢٤٥، ٤٤٢.

(١) في ت، ز، ف: الكلّ من الكلّ، وما بين المعقفتين ليس في مجموع مهمّات المتون: ٤٠٢.
(٢) في الأصل، وفي ع، ف: مثل.
(٣) في ع: إلى آخره.
(٤) في ل: الوضوح.

مَا تنقِمُ الحَرْبُ العَوانُ[١] مِنِّي

بَازِلُ عَامينِ حـديثُ سِـنٍّ[٢]

برفعِ بازلٍ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ مبتدإٍ، ونصبِهِ عَلَى الحالِ وَجَرِّه على البَدَلِ من الياءِ فِي مِنِّي.

وَأَمَّا إذا لَمْ يَكنِ البدلُ بدلَ الكُلِّ منَ الكُلِّ فَجَازَ إِبدالُ الظَّاهِرِ منَ المُـتَكلِّمِ، والمُخاطَبِ لِعَدَمِ كونِ مَدلولِ[٣] الثاني عينَ المدلولِ[٤] الأَوَّلِ.

فَاذاً يَمْتَنِعُ أَنْ يُقَالَ: لَزِمَ تبيينُ الشيءِ بِمَا هُوَ دونَهُ فِي الاختصاصِ / ٧٨ظ / وَلِهَذَا جَازَ أَنْ يُقَالَ: اشـتريتُكَ نِـصفَكَ، وَاشـتَرَيتَنِي نِـصفِي، وأَعـجَبْتَنِي عـلْمكَ، وأعجبتُكَ عِلْمِي، وَضَرَبْتك الحمارَ وضربتِني الحمارَ، ومنه قولُ الشَّاعِرِ:

وَمَا أَلْفَيتني حِلْمِي مُـضاعا[٥]

---

(١) فِي ل: العِراب.

(٢) يروى: (سديس) مكان (حديث)، و(السن) مكان (سن)، كما يروى بعده:

لِمِثلِ هذا وَلَدَتْنِي أُمِّي:

تنقم: تكره، والحرب العَوان المتجدّدة، والبازل: البعير في السنة التاسعة، يصف نفسه بالقوّة.

ونُسِبَ هذا الرجزُ إلى الإمام عليّ عليه السلام، وإلى أبي جهلٍ.

المقتضب ١: ٣٥٣، والأمالي الشجرية ١: ٢٧٦، ومغني اللبيب: ٤٦، وشواهد المغني ١: ١٤٧.

(٣) في ت: المدلول.

(٤) في ت، ف: مدلول.

(٥) لِعَدي بن زيد العبادي، ونُسِبَ إلى غيرِهِ، وصدرُهُ:

ذَرِيني إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطاعا

ويروى: (حكمك) مكان (أمرك). ديوان عدي بن زيد العبادي ـ تحقيق المعيبد ـ ٣٥، والكتاب ١: ٧٨، ومعاني القرآن للفراء ٢: ٧٣ و ٤٢٤، والخزانة ٥: ١٩١.

فَجِلْمِي بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ المَفْعولِ الذي في ألفيتني.

وَأمّا بدلُ الظّاهرِ مِنَ الغائبِ فَجَائزٌ سواءٌ كانَ بَدَلُ الكُلِّ من الكُلِّ أو غيرَهُ، لِعدَمِ المانِعِ لكونِهِ صالحاً لغيرِ واحدٍ كالظاهرِ، وحينئذٍ لَمْ يَلزَمْ تبيينُ الشيءِ بما هُوَ دونَه في الاختصاص.

لا يُقَالُ: قَدْ جوّزتُمْ إبدَالَ النكرةِ من المعرفةِ، فكيفَ مَنَعْتُم إبدَالَ المعرفةِ مِنْ مَعرِفَةٍ، هِيَ أعرفُ مِنْها، وَهِيَ إبدالُ الظَّاهِرِ مِنَ المُضْمَرِ المُتَكَلِّمِ والمخاطبِ، بَدَلَ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ. لأنّا نقولُ[1]: إنّما جوّزنا إبدالَ النَّكِرَةِ مِنَ المَعْرِفَةِ إذا وُصِفَتِ النَّكرةُ، وإذا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ صفةَ النَّكرةِ يُشعِرُ بمعنىً لَمْ يُشْعِرْ بِهِ البَدَلُ، وَلاَ المُبدَلُ مِنهُ، وَلَمْ نُجَوِّزْ إبدَالَ الظَّاهِرِ مِنَ المُتكلِّمِ أوِ المُخاطبِ لأنَّ البَدَلَ لَمْ يُشعِرْ بمعنىً ما يشعر بهِ المُبْدَلُ مِنْهُ.

فَإنْ قِيلَ جَوَّزوا إبدالَ الظاهرِ من أحدِهِمَا بشرط الصِّفَةِ.

قُلنا لا يجوزُ، لأنّهُ يُؤدّي إلى وَصْفِ المُضْمَرِ لأنَّ البَدَلَ هُوَ المُبْدَلُ مِنهُ في المَعْنَى إذا كَانَ بَدَلَ الكُلِّ، [فَلو وُصِفَ المُبْدَلُ لَ][2] كَانَ[3] بمثابة أنَّهُ وَصْفُ المضمرِ، فافترقَ[4] الحال بينَ ابدالِ النكرةِ مِنَ المعرفةِ وبينَ إبدالِ الظاهرِ مِنَ المتكلّم أو المخاطبِ.

---

(١) ساقطة من ل.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٣) في ت، ع، ف: كأنّ.

(٤) في ل: فافتراق.

وَلا يَرِدُ النَّقْضُ بقولِه[1] تعالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو ٱللَّهَ﴾[2] فَقَدْ أُبدلَ الغَائِبُ مِنَ المُخَاطَبِ بَدَلَ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ، لأنَّ الخِطَابَ في الآيةِ لَيسَ لِقومٍ بأَعيانِهم فَينزلَ منزلةَ الغَيبةِ والمَعْنَى لَقَدْ كَانَ للناسِ[3]، أو نَقُولُ إِنَّهُ بَدَلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ.

إعلَمْ أَنَّ الجُمهورَ عَلَى أَنَّ ﴿مَنْ استَطَاعَ إليهِ سَبِيلا﴾[4] بدلٌ مِنَ النَّاسِ، بدلَ البَعْضِ مِنَ الكلِّ[5] في قوله تعالَى: ﴿وللهِ عَلَى الناسِ حِجُّ البَيْتِ مَنِ استَطَاعَ إليه سَبِيلاً﴾.

وَذَهَبَ ابنُ بُرهانَ[6] إلى أَنَّهُ بَدَلُ الكلِّ مِنَ الكُلِّ واستدلَّ عليهِ بِأَنَّهُ لا يكلَّف الحجَّ إلاَّ مَنْ يَسْتَطِيعُهُ[7]، فَالنَّاسُ هَهنا عندَهُ خاصٌّ مطابقٌ[8] لِعِدَةِ المُسْتَطِيعينَ.

---

(١) في ف: بمثل قوله.

(٢) سورة الأحزاب: ٢١.

(٣) وبعض المفسّرين ذهب إلى أنّه ﷺ كان قُدوةً للمكلفين أو المؤمنين. مجمع البيان ٢١: ٩٢، والبحر المحيط ٦: ٢٢٢.

(٤) سورة آل عمران: ٩٧.

(٥) الكتاب ١: ٧٥ـ٧٦، والكامل ٣: ١٨، وإعراب القرآن للنحاس ١: ٣٥٣، ومشكل إعراب القرآن ١: ١٦٩، والكشّاف ١: ٤٤٨، والتبيان ١: ٢٨١، والبحر المحيط ٣: ١١، وشرح التصريح ٢: ١٥٧.

(٦) تقدّمت ترجمته ١: ٥٢٩.

(٧) شرح التصريح ٢: ١٥٧.

(٨) في ع: طابق.

وَالحَقُّ مَا ذَهَبَ إليه الجُمْهورُ[١] لأَنَّهُ يَصيرُ مَعْنَاهُ عَلَى مذهبِهِ: وَللهِ عَلَى المُسْتَطيعينَ مَن اَستطاعَ مِنَ المستطيعينَ، وهو ظاهرُ الفَسَادِ.

والجوابُ عَمَّا ذَكَرَهُ: أَنَّهُ إِنَّما يَلْزَمُ تكليفُهُ لجميعِ النّاس أَنْ لو لَمْ يُبدلْ مِنهُ بدلَ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ، وَذُكِرَ فِي (مَنْ) هذِهِ وَجْهَانِ آخَرانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بِأَنَّـهُ فَـاعِلُ (حِـجُّ) لأنَّـهُ مَـصْدرٌ مضافٌ إلى المَفعُولِ[٢].

وَالثَّانِي: أَنْ يكونَ شرط جوابُهُ محذوفٌ، وتقديرُهُ: مَنْ استطاعَ إليـه سبيلاً فَعَلَيْهِ الحجُّ[٣].

إبدال الفعل من الفعل:

وَاعلمْ أَنَّهُ يجوز إبدالُ الفِعْلِ مِنَ الفعلِ إذَا اتّفقا فِي الزَّمانِ وَالمَعْنَى نَحو قَـولِ الشَّاعِرِ[٤]:

مَتَى تَأْتِـنَا تُـلْمِمْ بِـنَا فِي دِيـارِنَا
تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجا[٥]

---

(١) في ز: الجمهور إليه.

(٢) هذا مذهب ابن السيِّد: شرح التصريح ٢: ١٥٧.

(٣) وهو مذهب الكسائي: ينظر اعراب القرآن للنحّاس ١. ٣٥٣ ـ ٣٥٤، وشرح التصريح ٢: ١٥٧.

(٤) في ت، ف، ل: قوله.

(٥) البيت لعبيدالله بن الحر.

←

وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: إِنْ تأتِنا تَأْكُلْ أَأَكلْ مَعَكَ، لأنَّ الأكلَ غيرُ موافقٍ لِمَعْنَى الإتيان.

إبدال الجملة من الجملة:

وَيَجُوزُ أَنْ تُبدَلَ الجُمْلَةُ مِنَ الجُمْلَةِ، إِذَا تَوافَقَتَا فِي المَعنَى وَإِنْ اختَلَفَتَا [فِي اللفظِ][1] كقولِهِ:

ذَكَرْتُكِ والخَطِّيّ يَخْطُرُ بيننا ... [وَقَدْ نَهِلَتْ مِنّا][2] المُثَقَّفَةُ السُّمْرُ[3]

فَقولُهُ: وَقَدْ نَهِلَتْ بدلٌ مِنْ قَولِهِ: والخَطيُّ يَخطِرُ بيننا][4] هَكَذا ذَكَرَهُ بَعْضُهُم.

وَفيهِ نظرٌ، لأنَّهُ لو كانَ بدلاً لمْ يكنِ الواوُ موجوداً بينَ البَدَلِ والمُبْدَلِ مِنْهُ.

← والحطب الجزل: الغليظ منه، وتأجّج: أصله تتأجّج والألف ضمير الإثنين الحطب والنار. الكتاب ١: ٤٤٦، والمقتضب ٢: ٦١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ٥٣، و١٠: ٢٠، والهمع ٥: ٢٢١، والأشموني ٣: ١٣١، وحاشية ياسين ٢: ١٦٢.

(١) ساقط من ت، ف، ل.

(٢) (منّا) ساقطة من ت.

(٣) تقدّم الشاهد ١: ٥٤١.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز، وما أثبتناه من سائر النسخ.

عطف البيان

تعريفه:

قولُهُ: (*عَطفُ البيانِ تابعٌ [غيرُ صِفَةٍ يُوضِّحُ متبوعَهُ]*)[1].

فقولُهُ: (تابعٌ) شَامِلٌ لجميعِ التوابعِ.

وَقَولُهُ: (غَيْرُ صِفَةٍ) يُخرِجُ الصِّفَةَ، وَجَازَ أخذُ الصِّفَةِ في حدِّ عطفِ البيانِ لكونِ تَعْرِيفهَا مذكوراً[2] مِنْ قَبْلُ.

وَقَولُهُ: (يُوضِّحُ متبوعَهُ) يُخرِجُ البواقِي كُلَّهَا، لكونِهَا غَيرَ موضِّحةٍ لِمَتبُوعِهَا.

وَيَرِدُ عليهِ النقضُ بالبَدَلِ على مذهبِ مَنْ يقولُ: إنّ[3] البَدَلَ بيانٌ وتوضيحٌ للمُبدَلِ مِنهُ.

والحقّ أنَّهُ ليسَ كَذَلِكَ.

الغرض من عطف البيان:

وَ[4]اعلمْ أنَّ الغَرَضَ مِنْ عَطفِ البيانِ رَفْعُ اللّبسِ كَمَا فِي الوَصْفِ، إلاّ أنَّهُ يَلْزَمُ

---

(١) في ع: إلى آخره.

(٢) في ع: مذكور.

(٣) (إنّ) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٤) (الواو) ليست في ت.

أَنْ يَكونَ اسماً محضاً، كزيدٍ وعمرٍو وأبي عبدِاللهِ، لأنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَكَانَ صِفَةً.

وَقَالَ بَعْضُهُم: إِنَّهُ لا يجوزُ أَنْ يَكونَ فِيهِ اشتراكٌ، ويجبُ أَنْ يَكونَ أوضحَ مِنْ متبوعِهِ لأنَّهُ لا يجيءُ إلَّا بَعْدَ اسمٍ مشتركٍ، فَإِنَّكَ إذا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِوَلَدِكَ زيدٍ، فَقَدْ خَصَّصْت / ٧٩ و / ولداً واحداً من أولاده، فإنّه إن لم يكن لَهُ إلّا وَلَدٌ واحِدٌ كَانَ بدلاً لا عطفَ بيانٍ.

وَيَظْهَرُ مِنْهُ أَنَّ البَدَلَ ليسَ لبيانِ المتبوعِ وتَوضيحِه كَمَا هُوَ مَـذْهَبُ البَـعْضِ وَقَالَ المُحَقِّقُونَ مِنْهُم: إِنَّ عَطْفَ البيانِ لَيسَ بِواجبٍ أَنْ يَكونَ أَوضَحَ مِن مـتبوعِهِ لجوازِ أَنْ يَكونَ فِيهِ اشتراكٌ، وَيكونَ عِندَ الاجتماعِ يحصلُ الوضوحُ، وَإِنْ كانَ الأَوّلُ أوضَحَ مِنَ الثاني عندَ الافتراقِ.

أَلا تَرىٰ أَنَّهُ لَو كَانَ جَماعةٌ يُكنّىٰ[1] كُلُّ وَاحدٍ مِنْهُم بِأَبِي محمّدٍ، واسمُ أحدِهِم عَبْدُاللهِ [واسمُ الآخرِ عَبدُالرَّحمنِ، واسمُ الآخرِ عـبدُالرَّحـيمِ ويكـونُ أَبـو محـمّدٍ أوضحَ، وأشهرَ من أسمائِهم، فإذا قُلْتَ: جَـاءَنِي أبـو محـمّدٍ عـبدُاللهِ][2] أَوضَـحْتَ المتبوعَ المُحْتَمَل لكلٍّ مِنْ هذهِ الجماعةِ، وإنْ كَانَ المتبوعُ أوضَحَ من عـطفِ البـيانِ حَال الإنفرادِ

الفرق بين عطف البيان والبدل:

قولُهُ: *(وَفَصْلُهُ من البَدَلِ لفظاً [في مِثْلِ:*

---

(١) في ع: لم يكن.

(٢) المحصور بين المعقفتين ساقط من ل.

أنا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بشرٍ ....](١).

إعْلَمْ أنَّ الفَرْقَ بينَ عطفِ البيانِ والبَدَلِ لفظيٌّ وَمَعْنَويٌّ.

أَمَّا اللفظيُّ [فَقَولُ المَرَّارِ:](٢).

أنا ابنُ التَّـارِكِ البَكْـرِيِّ بِـشرٍ عَـلَيهِ الطَّـيرُ تَـرقُبُهُ وُقُـوعَا(٣)

فَإنَّ بشراً لَوْ جُعِلَ بدلاً مِنَ البكريِّ لَمْ يَجُز، لوجـوبِ كَـونِ البَـدَلِ بـتكريرِ العاملِ(٤) [لمجيئهِ صَرِيحاً في قولِهِ تعالَى: **﴿لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾**(٥)، وَقوله تعالى: **﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبيوتِهِم سُقُفاً مِنْ فِضَّةٍ﴾**(٦)، وَإنْ جُعِلَ عَطْفَ بيانٍ جَازَ لِعَدَمِ كونِه بتكرير العامل](٧).

---

(١) في ع: إلى آخره.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ز.

(٣) البيت للمرار بن سعيد الفقعسي وبشر: هو بشر بن عمرو بن مَرثَد من بني بكر بن وائل قتله رجل من بني أسد ففخر المرار بقتله وترقبه: تنتظر موته لتنقض عليه، ووقوعا: جمع واقع أو مصدر، والمؤلف وشرّاح ألفية ابن مالك تابعوا سيبويه بإضافة التاركِ إلى البكري تشبيهاً بالحَسَنِ الوجه وخفضِ (بشر) عطفَ بيانٍ على البَكري، ونُسِبَ إلى المُبَرِّدِ إنكار رواية الجرّ والقول بأنّه لا يجوز في (بشر) إلّا النصبَ بناء على أنّه بدل.

الكتاب ١: ٩٢، وشرح أبيات سيبويه تأليف يوسف بن أبي سعيد السيرافي ـ تحقيق محمّد علي الريح ـ القاهرة ١: ٧٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ٧٢، والكافية ـ شرح الرضي ١: ٣٤٣، والمقرب ١: ٢٤٨، وشرح شذور الذهب: ٤٣٦، وشرح ابن عقيل ٢: ٢٢٢، والهمع ٥: ١٩٤، والخزانة ٤: ٢٨٤.

(٤) يريد وجوب تكرير (التارك).

(٥) سورة الأعراف: ٧٥، من قوله تعالى: **﴿قَالَ المَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَن آمَنَ مِنْهُمْ أتَعْلَمُونَ أنَّ صَالِحاً مُرْسَلٌ مِنْ رَبِّهِ﴾**.

(٦) سورة الزخرف: ٣٣.

(٧) ما بين المعقفتين ليس في ع.

وَلِقائلٍ أَنْ يقولَ لا نسلّمُ أَنَّ ظُهورَ العامِلَ فيهِ دليلٌ عَلَى أَنَّ العامِلَ فيهِ مقدَّرٌ في كلِّ موضعٍ لِجوازِ أَنْ يكونَ ظهورُهُ للتأكيدِ.

وَإذا كانَ كَذَلِكَ فَلِمَ لا يجوزُ إبدالُ بِشْرٍ مِنَ البكريِّ كَمَا جازَ جَعْلُهُ عَطْفَ بيانٍ عَنْهُ.

وَيُمكنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بأَنْ يُقَالَ: المقصودُ في البَدَلِ هُوَ البَدَلُ دُونَ المُبْدَلِ مِنهُ[1]، فَيَكُونُ العَامِلُ مُقَدَّراً فِيهِ مِنْ حَيْثُ المَعنَى، وَدَاخِلاً عَليهِ، وَلَيسَ بقيّةُ التَّوابعِ كَذَلِكَ لأنَّ المقصودَ فيها هو الأوّلُ.

وإنَّما قَالَ: (فِي مِثْلِ) وَلَمْ يقلْ في قولِهِ:

أَنا ابنُ التَّارِكِ البَكريِّ[2] ....[3]

لأنَّهُ جَازَ فِي بَابِ اسمِ الفاعِلِ المُعرَّفِ باللام إذا أُضفتَهُ إلى اسمٍ فيهِ الألفُ واللامُ، وأجريتَ على المضافِ إليه اسماً[4] علماً معطوفاً عليهِ عطفَ بيانٍ فإنَّهُ يظهرُ الفرقُ بينَهُ وبينَ البَدَلِ في اللفظِ، نَحو: هذا الضاربُ الرجلِ زيدٍ، لأنَّك لو أبدلْتَ زيداً من الرجلِ لَمْ يَجُزْ فيهِ إلاّ النّصبُ، لأنَّهُ لَوْ أبدلَ مِنْ لفظِهِ لآل إلى قولِنَا: هَذَا الضاربُ زيدٍ، وهو مُمْتَنِعٌ.

وَكَذَلِكَ هَذَا الفرقُ حَاصِلٌ في النّداءِ، فَإنّك تقولُ: يا هذا زيداً، بالرفعِ على

---

(١) في الأصل وفي ز، ع، ف، ل: عنه.

(٢) (البكري) زيادة من ل.

(٣) تقدّم الشاهد في ٢: ٣٤.

(٤) كلمة (اسما) ساقطة من الأصل، ومن ز.

اللفظ، والنّصبِ على المحلّ، والتنوين على تقدير[١] أن تجعلَهُ عطفَ[٢] بيانٍ وبالضمّ لا غيرَ، على تقديرِ أن تجْعَلَهُ بدلاً عنهُ.

وَأَمَّا الفَرْقُ المَعنويّ فَلأَنَّ البَدَلَ هُوَ الذي يَعْتَمِدُهُ الحديثُ، وَذكْرُ المُبْدَلِ مِنهُ للتوطئةِ بِخلافِ عَطْفِ البيانِ، فَإِنَّ المقصودَ هُوَ الأولُ، وَذِكرُهُ إِنَّما هُـوَ[٣] لتـوضيحِ المَتبوعِ.

وَ[٤]اعلَمْ أَنَّ الفَرقَ بينَ كُلٍّ واحدٍ مِن التوابعِ، وَأَخواته إنّما يُعْرَفُ بتعريفاتِها فَلَمْ يَحْتَجْ إلى التطويلِ.

المبني

قولُهُ: (*المَبني مَا نَاسَبَ مَبنيَ الأصلِ، أَو وَقَعَ غَيرَ مُرَكَّبٍ*).

اعلَمْ أَنَّ البِنَاءَ مُشْتَرَكٌ بينَ الاسمِ والفعلِ والحرفِ كَـالأُعرابِ، [بـينَ الاسمِ والفعلِ][٥] مَعَ أَنَّ البناءَ في الفعلِ والحرفِ أكثرُ فكانَ[٦] مِـنَ الواجِبِ أَنْ يُـذكَرَ في قسمِ الفعلِ أَو الحرفِ.

---

(١) الكلمة ساقطة من ل.

(٢) الكلمة ساقطة من ل.

(٣) كلمة (هو) ليست في ف.

(٤) (الواو) ليس في ف.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ف، ل.

(٦) (فكان) ساقطة من ل.

وَجَوابُهُ أَنْ نَقولَ: إِنَّهُ أَرادَ هاهنا أَنْ يَذكُرَ الأَسماءَ المبنيةَ لا الأفعالَ المبنيةَ والحروفَ المبنيةَ، وَكَانَ هذا القِسْمُ مختصاً بالاِسمِ وأحوالِهِ، وتوابعِهِ، فَذَكَرَ البِنَاءَ، والمبنيّاتِ هَاهُنا.

وَلمَّا فَرَغَ [مِنْ أقسامِ][1] المُعربِ، وأحوالِ الأعرابِ شَرَعَ فِي البنَاءِ وأقسامِ المَبني، فَقَالَ: *(المَبنيُّ ما ناسبَ مبنيَّ الأصلِ أو وَقَعَ غيرَ مُرَكَّبٍ)*.

وَلمَّا كَانَ المعربُ معرباً بشرطينِ: التركيبِ وعدمِ مشابهتِهِ مَبنيَ الأصلِ /٧٩ظ/.

فالمبنيُّ هوَ الذي لا يوجدُ فيهِ أحدُهُما، أو كِلاهُما، لأنَّ المَبْني هو ضِدُّ المُعْرَبِ.

وَلِقَائلٍ أنْ يَقولَ: إنَّ تَعريفَ المَبنيّ بمبنيّ الأصلِ تعريفُ الشيءِ بِمَا هُوَ مثلُهُ في المعرفةِ، والجَهالةِ، أَو بِمَا هُوَ أَخفَى مِنهُ[2]، لأن معرفَةَ مَبْنِي الأصلِ موقوفةٌ على معرفةِ المَبني، ضرورةَ توقفِ معرفةِ الكلِّ عَلى معرفةِ الجزءِ.

وجوابُهُ: أَنْ نَقولَ: إِنَّهُ ذَكَرَ مِنْ قبْلُ أَنَّ المُرادَ مِنْ مَبنيّ الأصلِ هُوَ أمرُ المخاطبِ والفعلُ الماضي، والحروفُ.

وإذا كَانَ كَذَلِكَ كانَ حاصلُ هذا التعريفِ أَنَّ المَبنِيَّ هُوَ الذي نَاسبَ[3] أمرَ[4] المخاطبِ، أو المَاضِي، أو الحروفَ أو وَقَعَ غيرَ مركبٍ.

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.
(٢) (منه) ليست في ع.
(٣) أي ناسبه في ألقاب حركاته.
(٤) في ز، ع، ف: الأمر.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يقولَ: إنَّ أمرَ المخاطبِ أو الماضي أو الحروفَ لا تُنَاسِبُ أنفسَها لامتناعِ مُنَاسَبَةِ الشيءِ لِنَفْسِهِ فيلزمُ أَنْ تكونَ معربةً[1] حينَ وَقَعَتْ مركّبةً.

وَجَوابُهُ: ما ذكرنَاهُ في حدِّ المُعربِ.

وألقابُ المبني: ضمٌّ، وفتحٌ، وَكَسْرٌ، وَوَقْفٌ، وَلَا تُسْتَعْمَلُ ألقابُ الاعرابِ مَقامَ ألقابِ البِنَاءِ، وَلا بالعَكسِ إلّا بِالمَجازِ عِندَ الكوفيينَ[2].

فالضمُّ فيهِ مِثلُ: مُنْذُ، وَقَبْلُ، وَبَعْدُ.

والفَتْحُ نَحو: أينَ، وَكَيفَ، وَلا رجلَ.

والكسرُ نَحو: هؤلاءِ، وَأَمسِ.

والإسكانُ نحو: مَنْ، وَكَمْ.

وأنواعُ المبنيّاتِ مَا ذَكَرَهُ.

---

(١) في ع: معرفة.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣: ٨٤.

الضمائر

قولُهُ: (*المُضْمَرُ*[١] *ما وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ أو مُخاطَبٍ، أَوْ غائبٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لفظاً أو معنىً أو حُكماً*).

اعلمْ أَنَّ الغَرَضَ مِنْ وَضعِ المُضْمَراتِ الإيجازُ والاختصارُ، فَإِنَّ مِنْهَا مَا هُوَ عَلَى حرفٍ وَاحدٍ، ولا شَكَّ أَنَّ مَا قَلَّ حُروفُهُ كانَ أخفَّ ممّا كَثُرَ حُروفُهُ، واستثقالُ التكريرِ[٢] وكراهتُهُ ورفع اللبسِ. ألا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: جَاءَنِي زَيدٌ [وأكرمتُ زيداً احتُمِلَ أَنْ يكونَ المُكْرَمُ غَيرَ الجائي؟ لكنْ لو قُلْتَ: جاءَنِي زَيدٌ][٣] وَأكرَمْتُهُ لَمْ يُحْتَمَلْ ذَلِكَ.

وَإِنَّما بُنِيتْ لِعَدَمِ احتياجِهَا إلى الإعرابِ، لأنَّهُ لَيْسَ فِيها مَعانِي تُوجِبُ الاختلافَ كَمَا كَانَتْ فِي الأسماءِ لأنَّهم وَضَعُوا للمرفوعِ لفظاً، وللمنصوبِ آخَرَ، وللمجرورِ كَذَلِكَ. وَإذا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُغَيِّروا الصِيغَةَ مِنْ غَيرِ تغييرِ المَعْنَىٰ.

[أو نقولُ: إنّما بُنِيتْ لِمُشَابهتِهَا الحروفَ فِي الافتقارِ إلى الغيرِ، لِكونِهَا تَحتَاجُ إلى ما يَرْجِعُ إليهِ][٤].

---

(١) في ف: والمضمر.

(٢) في ز، ع، ل: التكرر.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ع، ل.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

أو نقول: إنّما بنيت لأنّها تضمّنت معنى الحرف وذلك أنّها تدلّ على معنى، وعلى الاعراب المستفاد من الحركات أو الحروف، فلمّا تضمّنت معنى الحرف[1] بنيت.

ثُمَّ إنّ[2] المُضْمَرَ هوَ[3] الذي وُضِعَ لمتلكّمٍ، نَحو: أنا أو مخاطَبٍ، نَحو: أَنتَ، أو غائبٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لفظاً، إمَّا تخفيفاً، نَحو: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، وَإمَّا تقديراً، نَحو: ضَرَبَ غلامَهُ[4] زيدٌ، وَإمَّا معْنَى، نَحو قولِهِ تَعالَى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾[5]، فَإنَّهُ يَعودُ إلى العدلِ المُتَقَدِّمِ مِنْ حيثُ المَعْنى، لِدَلالةِ[6] أَعدِلُوا عَليهِ، وَكَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَلأَبَوَيْهِ﴾[7]، فَإنَّهُ لمَّا جَرَى ذِكْرُ المِيراثِ عُلِمَ أَنَّ ثَمَّ[8] مورّثاً، فعادَ الضّميرُ عليهِ مِنْ حيثُ المَعنَى.

وإمَّا حكماً فَكَمَا في ضميرِ الشأنِ، نحو: هُو زيدٌ منطلقٌ، وَكَما في الضميرِ في نِعَم، وَرُبَّهُ، وَفي مِثْلِ: ضَرَبَني وَضَرَبْتُ زيداً.

وَلا يَرِدُ النَّقْضُ عَلَى هذا التعريفِ، بِمِثْلِ قَولِكَ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، مريداً بِهِ نفسكَ،

---

(١) في ت: الحروف.

(٢) الكلمة ساقطة من ز.

(٣) الكلمة ساقطة من ز.

(٤) في ل: غلامه.

(٥) سورة المائدة: ٨.

(٦) في ل: أولاله.

(٧) سورة النساء: ١١، مِنْ قَولِهِ تَعالَى: ﴿وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾.

(٨) كلمة (ثم) ساقطة من ز.

أو مخاطَباً، لِعدَم وضعِهِ للمتكلِّمِ، أو للمخاطَبِ.

[وَلقائلٍ أَنْ يُورِدَ النقضَ عَلَيهِ بالكافِ التي فِي ذَلِكَ، وبالحروفِ التي وُضِعَتْ للمخاطَبِ،][1] أَوْ للمُتَكَلِّمِ، نَحو: التاءِ فِي أنتَ، وَالياءِ في إيّايَ وَأَمثالِها، مَعَ أَنَّها، لَيْسَتْ بِضمائِرَ.

وَيُمكنُ أَنْ يُجابَ عَنهُ بِمَا أَجَبْنَا عن النَّقضِ فِي تعريفِ الإسمِ[2].

المتّصل والمنفصل

قولُهُ: *(وَهُوَ مُتَّصِلٌ، ومنفصلٌ إلى آخرِهِ)*.

اعلَمْ أَنَّ الضميرَ إمّا مُتّصلٌ، وَإمّا مُنفصلٌ لأَنَّهُ لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يكونَ بحيثُ يُمكنُ أَنْ يُتَلَفَّظَ بِهِ[3] مِنْ غَيرِ الاحتياجِ إلى كلمةٍ يَتَّصِلُ بِهَا، أو لا يُمكنُ.

الأَوّلُ: هوَ المُنْفَصِلُ، والثاني: هُوَ المتَّصِلُ.

فَالمُنْفَصِلُ، هوَ المستقلُّ بنفسِهِ فِي التَلفُّظِ، والمُتَّصِلُ هُوَ غَيرُ المستقلّ بنفسِهِ فِي التَّلفُّظِ.

[وَإنَّما سُمّي الأَوّلُ منفصلاً / ٨٠ و /؛ لانفصالِهِ عَمّا قَبْلَهُ، والثاني متّصلاً.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

(٢) تقدّم في ١: ١٣٩ ـ ١٤٠.

(٣) ساقطة من الأصل، ومن ز، ف، ل.

لكونِهِ متّصلاً بِمَا قَبْلَهُ.][١]

من أقسام الضمير

قولُهُ: (وهوَ مرفوعٌ، ومنصوبٌ، ومجرورٌ).

اعلمْ أَنَّ المُضْمَرَ إِمَّا مرفوعٌ، وإِمَّا منصوبٌ، وإِمَّا مجرورٌ، لِكونِهِ قائماً مَقامَ الظاهِرِ[٢]، [وَوُقوعَ الظَّاهِرِ][٣] موقع هذه الثلاثةِ.

وَكُلُّ واحدٍ من الأولَينِ إمَّا متّصلٌ وَإمّا مُنْفَصِلٌ فهذِهِ أَقسامٌ خمسةٌ:

مرفوعٌ متّصلٌ.

ومرفوعٌ منفصلٌ.

ومنصوبٌ متّصلٌ.

ومنصوبٌ مُنْفَصِلٌ.

ومجرورٌ متّصلٌ[٤] وليسَ[٥] لَهُ منفصلٌ[٦] لامتناعِ انفصالِ [الجارِّ عنِ

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٢) في ف: ظاهر.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٤) في ع: منفصل.

(٥) في ف: لا.

(٦) في الأصل: منفصلاً.

المجرورِ][١]، وامتناعِ حذف الجارِّ وإبقاءِ المجرورِ.

وَلِقائلٍ أَنْ يقولَ: لا نُسَلِّمُ امتناعَ انفصالِ المجرورِ عَنِ الجَارِّ، لأنَّ الجَارَّ قَدْ يكونُ حَرْفاً، وَقَدْ يكونُ اسماً.

وَإِنَّ القِسمَ[٢] الثاني قَدْ يُفصَلُ بينَهُ وبينَ مجرورِهِ بِفَاصِلٍ[٣].

وَجَوابُهُ أَنْ تَقُولَ: الأَصلُ عدمُ الفَصلِ فِي المُضافِ إليه الذي هُوَ المُظْهَرُ، فَأُعطِيَ المُضمَرُ الذي[٤] هُوَ نائبٌ عنِ المُظهِرِ حُكمَ الأصلِ وَهُوَ عَدَمُ الفَصْلِ، وحينئذٍ لَمْ يُوضَعْ لَهُ[٥] مُنفَصِلٌ[٦].

وَكُلُّ واحدٍ[٧] من هذه الخمسةِ لِثمانيةَ عَشَرَ مَعنىً لأنَّهُ إمَّا أَنْ تكونَ لمتكلِّم أَو لِمُخَاطَبٍ، أو لِغَائبٍ، وَعَلَى [التَقاديرِ الثِلاثَةِ][٨] يَكونُ إمَّا لِمُفْرَدٍ أَو لِمُثنَّى، أَو لِمجموعٍ، فَتَصيرُ تسعةً، لكونِهِ حاصلَ ضربِ الثلاثَةِ فِي نفسِهَا، وَكُلُّ واحدٍ مِنْ هَذِهِ التِّسْعَةِ، إمَّا لِمُذَكَّرٍ، وَإِمَّا لمؤنَّثٍ فيصيرُ حاصلُ الضَّربِ ثمانيةَ عَشَرَ، سِتَّةٌ للمتكلِّمِ، وإثنانِ مِنْ[٩] تِلكَ السِتَّةِ للواحِدِ المُذَكَّرِ، وَللوَاحِدِ المُؤَنَّثِ، وإثنان لِلمُثَنَّى المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ،

---

(١) في ل: المجرور عن الجار.

(٢) في ع: الاسم.

(٣) في ل: حاصل.

(٤) في ل: حكم الذي.

(٥) (له) ليست في ت، ع.

(٦) في ع: المنفصل.

(٧) في الأصل: واحدة.

(٨) في ف: التقارير الثلاث.

(٩) في ع: عن.

وإثنانِ للمجموع المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ، وَكَذَلِكَ لِلمُخَاطَبِ سِتَّةٌ وللغائبِ سِتَّةٌ كما ذَكَرْنَا في المُتَكلِّمِ، لكنَّ الألفاظَ فِي كُلٍّ واحدٍ منها لا تَزيدُ على إثني عَشَرَ.

أمَّا الضميرُ المرفُوعُ المُتَّصلُ فلوضْعِ لفظينِ، وَهُمَا: ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا للستَّةِ المَذْكورَةِ فِي المُتَكلِّمِ، فَإنَّ ضَرَبْتُ مُشْتَرَكٌ بينَ الواحدِ المُذَكَّرِ، والمُؤَنَّثِ، وأنَّ ضَرَبنَا مُشْتَرَكٌ بينَ المُثَنَّى المُذَكَّرِ والمُثَنَى المُؤَنَّثِ والمجموعِ [المذكَّرِ، والمجموعِ][1] المؤنَّثِ.

وَوَضْعِهِم خمسةَ ألفاظٍ لِستةِ مَعانٍ فِي المخاطَبِ[2]، وَهِيَ: ضَرَبْتَ وَضَرَبْتِ، وَضَرَبْتُمَا، وضَرَبْتُم، وَضَرَبْتُنَّ[3]، وَوَضْعِهِم خَمْسَةَ ألفاظٍ لِستَّةِ مَعَانٍ في الغائبِ وهي: ضَرَبَ، ضَرَبَتْ [، ضَرَبَا ضَرَبُوا ضَرَبْنَ][4].

[وَلِقَائِلٍ أنْ يَقُولَ: إنَّ تثنيةَ المُؤنَّثِ فِي الغائِبِ مُتَمَيِّزَةٌ فِي اللفظِ عن تثنيةِ المُذَكَّرِ، لأنَّكَ تقولُ فِي المُذَكَّرِ: ضَرَبَا وَفِي المُؤَنَّثِ: ضَرَبَتَا.

وَإذَا كَانَ كَذَلِكَ كانتِ[5] الألفاظُ سِتَّةً كالمعانِي.

وجوابُهُ أنْ نقولَ: الضميرُ فِي ضَرَبَتَا[6] ليسَ إلاّ الألفُ وَكَذَلِكَ فِي ضَرَبَا، فيكونُ فِيهِمَا شيئاً واحِداً.][7]

---

(١) ما بين المعقفتين ليس في ف.

(٢) في الأصل: الغائب، وفي ز: للمخاطب.

(٣) في ت: وضربتن وضربتم.

(٤) في ع: ضربا ضربتا ضربن ضربوا، وفي ت: ضربتا ضربن ضربوا، وفي ف: ضربا ضربن ضربوا.

(٥) في ف: لكان.

(٦) (في ضربتا) ليس في ف.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

وَلقَائِلٍ أَن يعودَ ويقولَ: وإنْ كانَ الضميرُ فِي ضَرَبَا لَيسَ إلّا الألفَ كما في ضَرَبَا، لكنَّ[١] تِلْكَ الألفَ ليسَ إلّا معَ التاءِ، بدليلِ أنَّهم لا يستعملونَ الألفَ وحدَهَا لتثنيةِ المؤنَّثِ، وإذا كَانَ كَذَلِكَ كانَ[٢] ضميرُ التثنيةِ المذكَّرُ الألفَ وحدَهَا، وَكَانَ ضميرُ تثنيةِ المُؤنَّثِ الألِفَ معَ التاءِ فافترقَ الحالُ بينَهُما في اللفظِ، وَالذي يُقَوي[٣] ذَلِكَ أَنَّهُ[٤] عدَّ[٥] الضَّميرَ الذي فِي ضَرَبَ وَضَرَبْتُ لفظينِ مختلفينِ وأن[٦] {الضميرَ في أنتَ، وَأنتِ، وَأَنْتُمَا، وَأَنْتُم، وأَنْتُنَّ ليسَ إلّا (أَن) لكنْ يُقالُ لَهَا ألفاظٌ متعدِّدَةٌ باعتبارِ اقترانِ الأمورِ الخارجيةِ بِهَا.

وَأَمَّا الضميرُ المرفوعُ المُنْفَصِلُ[٧] لا يزيدُ عَلَى إثني عَشَرَ، وَهُوَ: أَنَا، ونحنُ، وَأَنْتَ، وَأَنْتُمَا، وَأَنْتُمْ، وَأَنْتُنَّ إلى آخرِهِ.

وَكَذَلِكَ ألفاظُ المنصوبِ المُتَّصلِ، لا[٨] تزيدُ عَلَى إثني عَشَرَ، وَهِيَ[٩]: ضَرَبَنِي، وَضَرَبَنَا، وَضَرَبَكَ إلى آخرِهِ.

---

(١) كلمة (لكن) ساقطة من ع.
(٢) كلمة (كان) ساقطة من ف.
(٣) كلمة (يقوي) ساقطة من ل.
(٤) في ع: أن.
(٥) كلمة (عدّ) ساقطة من ع.
(٦) من هنا وإلى نهاية قوله: (وإنَّما وَجَبَ استتارُ الضميرِ في الصّفةِ مطلقاً) الآتي في ٢: ٥١ ساقط من ع.
(٧) في ف: المتّصل.
(٨) في ل: لأنّه.
(٩) في ت: هو.

وَكَذَلِكَ [ألفاظُ المَنصوبِ المنفصلِ[١] لا تَزيدُ عَلَى اِثني عَشَرَ، وَهِـيَ: إيّـاي إيّانا، إيّاكَ، إلى آخرِهِ.

وَكَذَلِكَ][٢] ضميرُ المجرورِ / ٨٠ ظ / نَحو: غُلامِي، وَغُلامُنَا، وَلِي، وَلَنَا، إلى آخرِهِ.

وَإنَّما أورد[٣] غُلامِي وَلِي تنبيهاً عَلَى أَنَّ الضَّـميرَ المَجـرورَ يَـتَّصِلُ بـالاسمِ وَالحَرْفِ.

وَإذا عَرَفْتَ ذَلِكَ[٤] كَانَ المَعْنَى الذي وُضِعَ ألفاظُ الضميرِ لَهُ تِسعينَ، وكانتِ الألفاظُ الدَّالَّةُ عليها سِتِّينَ، لأنَّ الأولَ حَصَلَ مِنْ ضَربِ الخمسةِ في ثمـانية عَـشَرَ، والثاني[٥] مِنْ ضَربِ الخَمْسَةِ في إثني عَشَرَ.

ثُمَّ اعلَمْ أَنَّ الإسمَ فِي أنتَ إلى أَنْتُنَّ هُوَ (أَنْ) وَبَاقِي الحُروفِ أُلْحِقَتْ بِهِ لِـيَدُلَّ عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ.

وَكَذلِكَ الإسمُ فِي هُوَ إلى هُنَّ هُوَ (الهاءُ) وَبَاقِي حروفِهِ التَحَقَتْ بِهِ لِتُبدلَّ عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ.

وَاختَلَفُوا فِي إِيَّاكَ وإِيّايَ، وإيّاهُ إلى آخرِهِ.

---

(١) في ف: المتّصل.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٣) في الأصل، وفي ت: أفرد، وفي ف: انفرد.

(٤) كلمة (ذلك) ليست في ف.

(٥) في ل: الثاني عشر، وفي ف: الثاني حصل.

فَقَالَ بَعْضُهُم: إنَّ إيّاً اسمٌ ظاهرٌ، لِوَجْهَينِ:

أحدُهُما: أَنَّهُ يُضافُ فِي[1] قولِهِم: إذا بَلَغَ الرجُلُ السِّتِّينَ[2] فإيَّاهُ وَإيَّا الشَّوابِّ[3]، وَالمُضْمَرُ لا يُضَافُ.

وثانِيهما: الاشتقاقُ، لأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ أَوىٰ يأوي، وَأَصلُهُ عِندَ هذَا القائِلِ: أَو يَا عَلَى وزنِ فَعْلَى، فَقُلِبَتِ الواوُ ياءً، وأُدغمت في الياء لكونِها ساكنةً و[4] ما قبلها مكسوراً[5].

وَقَالَ أَبو إسحاق إنَّهُ اسمٌ ظاهرٌ لكنَّهُ لازمٌ للإضافةِ مثل: سبحانَ.

وقالَ ابن دُرستويه[6][7]: إنَّهُ مُتَوسِّطٌ بينَ الظاهرِ والمُضْمَرِ كاسمِ الإشارَةِ.

وَقَالَ الخليلُ: إنَّهُ ظَاهِرٌ نابَ[8] عَنِ[9] المُضْمَرِ[10].

---

(١) في ل: إلى.

(٢) في ل: ستين.

(٣) ينظر: الكتاب ١: ١٤١، والمرتجل لابن الخشّاب: ٣٨٤، والإنصاف ٢: ٣٦٧، ولسان العرب: ـ ايا ـ ٢٠: ٣٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ١٠٠، وفي حاشية الصبّان ٣: ١٩٢ برواية أخرىٰ.

(٤) الواو ساقطة من ل.

(٥) في ز، ع: مكسور.

(٦) الإنصاف ٢: ٣٦٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ١٠٠.

(٧) تقدّمت ترجمته ١: ٦٠٨.

(٨) في ل: باب.

(٩) كلمة (عن) ليست في ل.

(١٠) الإنصاف ٢: ٣٦٧.

وَقَالَ المُبَرِّدُ: هو اسمٌ مبهمٌ أُضيفَ إلى ما بعدَهُ، كإضافةِ كُلٍّ وَبَعْضٍ[(١)].

وَقَالَ الكوفيونَ إيّا[(٢)] عِمادٌ[(٣)] لِما يَأْتِي بَعدَها مِنَ الكَافِ، وَاليَاءِ والهاءِ، والضَّمَائِرُ عندَهم هيَ هذهِ[(٤)] الحروفُ التي تَأْتي بعدَهَا، وَإِيَّا حرفٌ.

وَقَالَ بَعضُهم: إنَّ إيّاكَ بكمَالِه هو الاسْمُ[(٥)].

والمُختارُ هُوَ[(٦)] أَنَّ إِيّا اسمٌ مضمرٌ، وَمَا يَقَعُ بَعْدَهَا حروفٌ دَالَّةٌ على مَا هِيَ لَهُ. وَاليهِ ذَهَبَ سيبويهِ[(٧)] والأخفش[(٨)]، وأبو علي[(٩)] والمتأخّرونَ كُلّهم[(١٠)]،

---

(١) قال في المقتضب ٣: ٢١٢: (اعلم أن (اياك) اسم المكنى عنه في النصب كما أن (أنت) اسمه في الرفع وهما منفصلان). والمؤلف نقل عن الإنصاف ٢: ٣٦٧ المسألة ٩٨.

(٢) في ل: يا.

(٣) وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان. الإنصاف ٢: ٣٦٦، والكافية ـ شرح الرضي ٢: ١٣.

(٤) ساقطة من ت، ف، ل.

(٥) حكى ذلك ابن كيسان. شرح المفصل لابن يعيش ٣: ١٠٠.

(٦) في ل: وهو.

(٧) الكتاب ١: ٣٨٠.

(٨) شرح المفصل لابن يعيش ٣: ٩٨ و ١٠١، وفي تسهيل الفوائد لابن مالك: ٢٦، والكافية ـ شرح الرضي ٢: ١٢: أن الأخفش يذهب إلى أنّ ما بعد (ايّا) أسماء أضيفت إليها (ايا).

(٩) الكافية ـ شرح الرضي ٢: ١٢.

(١٠) كالزمخشري (ـ٥٣٨هـ) في المفصل: ١٢٧، وابن الخشّاب (ـ٥٦٧هـ) في المرتجل: ٣٨٣، وابن الأنباري (ـ٥٧٧هـ) في الإنصاف ٢: ٣٧١، وابن يعيش في شرح المفصل ٣: ٩٨. وممّن خالف ذلك من المتأخّرين: ابن مالك في تسهيل الفوائد: ٢٦، فعنده (ايا) ضمير وما بعده اسم مضاف إليه.

ويرى الرضي الاستراباذي أن قول القائلين ان الضمائر هي اللاحقة بايّا وايّاد عامة لها لتصير منفصلة ليس ببعيد من الصواب. الكافية ـ شرح الرضي ٢: ١٢.

وَلِكلٍّ واحدٍ [من الطوائفِ][1] حُجَجٌ ومناقضاتٌ، فلا نُطَوِّلُ بِذِكْرِها.

الضمير المستتر

قَولُهُ: *(والمرفوعُ المُتَّصِلُ خاصّةً يُسْتَتَرُ في المَاضِي [للغائِبِ والغائبةِ).*

اعلمْ أَنَّ الضمير[2] المرفوعَ المتّصلَ يستكنّ في الماضي، وفي المضارعِ.

أَمَّا الماضي ففي[3] الغائِبِ، نَحو: زيدٌ[4] قامَ، وفي الغائبةِ، نَحو: هـندٌ قـامَتْ، والأَصلُ فِي الضمائر أَنْ تكونَ مستكنّةً، لأَنَّ الاستكنانَ أَخفُّ وَجَعلوا المفردَ الغَائبَ دُونَ المُثنّىٰ والجموعِ والمتكلّم لأنَّهُ لو استَتَرَ في الكُلِّ لَزِمَ الالتـباسُ، وَلَـوْ جَـعَلُوهُ مستتراً في المُثنّىٰ أَوِ الجموعِ دونَ المفردِ لَم يجزْ لكونِ المفرد أكثرَ استعمالاً مِنهُما، فَكَانَ طلبُ الخفّةِ فيهِ أَولَى، وَلَمْ يُجْعَلْ في المُتَكلِّمِ لوجودِ القرينةِ في الغائِب، والغَائِبَةِ، وعدم وجودهَا في المُتَكَلِّم، وَلكونِ الغَائِبِ أكثر استعمالاً مِنَ المُتَكلِّمِ وَطَلَبُ الخِفَّةِ فيهِ أَولَى، وَجَوَّزوا[5] أيضاً استكنانَ الضميرِ في الغائبةِ لِعَدَمِ التباسِهَا، لوجودِ تـاءِ التأنـيثِ، وَليسَ هَذَا التاءُ هُوَ الضميرَ لوجودِها[6] معَ الفاعِلِ، في قولِكَ: قَامَتْ هِندٌ.

---

(١) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٢) في ت: المضمر.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٤) كلمة (زيد) ساقطة من ف.

(٥) في ت، ف: جوز.

(٦) يريد لوجوده.

وَأَمَّا المُضَارِعُ فيستكنُ فِيهِ الضميرُ لأشياءَ:

أحدها: للمتكلِّمِ مطلقاً مفرداً[(١)] كانَ أو مثنًّى أو مجموعاً، سواءٌ كان مذكّراً أو مُؤنّثاً، لوجودِ قرينةٍ دالّة عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ، كالهمزةِ، فَإِنَّها تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ للمتكلِّمِ الواحِدِ، والنونُ لأحدِ الأربعةِ منَ المُثنَّى المُذَكَّرِ، والمؤنّث، والمجموع المذكّر والمؤنّث.

لا يُقالُ: الالتباسُ[(٢)] حَاصِلٌ بينَ المُثنّى والمجموعِ والمُذكرينِ وَالمُؤنّثينِ، وَكَذَلِكَ بينَ المفردِ المُذَكَّرِ والمفردِ المُؤنَّثِ.

لأنّا نقولُ: هَذَا الالتباسُ لَمْ يَحْصَلْ من الاستتارِ حتّىٰ يمتنعَ الاستتارُ، بَلْ هُوَ حَاصِلٌ فِي البارِزِ أيضاً، نَحو: ضَرَبْتَ، وَضَرَبْنَا، وأنا ونحنُ.

وَثَانِيهَا: فِي المُفْرَدِ المُخَاطَبِ، نَحو: تضربُ، إذا كانَ للخطابِ، ولا يستكنُّ إذا كانَ للمخاطبةِ، نَحو: تَضربينَ لئلا يلتبسَ، ولا فِي المخاطبينَ ولا في المخاطباتِ، لِمَا ذَكَرْنَا.

والثالثُ: فِي الغائبِ، نَحو: زَيدٌ يقوُم.

ورابِعُها: في الغائبةِ، نَحو: هِندٌ تقومُ، ولا يَسْتَكِنُّ فِي الغائبينَ / ٨١ و / نَحو زيدانِ يَقومَانِ، وَلا الغائبينِ، نَحو: هندانِ[(٣)] تَقُومانِ، وَلاَ في الغائبينَ، نحو: زيدونَ يقومونَ، ولا في الغائباتِ، نحو: الهنداتُ يَقُمْنَ للالتباسِ.

وَخَامِسُها: الصِّفَةُ مطلقاً، أَيْ: مفرداً كانَ أو مثنًّى، أو مجموعاً، مُذَكَّراً كانَ أو

---

(١) في ف: أي مفردا.

(٢) في ف: التباس.

(٣) في ف: الهندان.

مؤنثاً، نحو: زيدٌ ضاربٌ، وهندٌ ضارِبةٌ، والزيدانِ ضاربانِ، والهندانِ ضارِبتَانِ والزيدونَ ضَاربونَ، والهِندَاتُ ضَارِباتٌ، ولا يظُنَّنَ أحَدٌ أنَّ الألِفَ والواوَ فِي ضَارِبَانِ وَضَارِبونَ هُمَا الضَّمِيرانِ ليكونَ الضميرُ بارزاً، لأنَّها لو كانتْ ضمائر لَمْ تتغَيَّر إلَّا بَعْدَ تغيِّرِ[1] عامِلِهَا، وهاهنا[2] تتغيَّرُ مِنْ غيرِ تغيُّرِ عَامِلِهَا فَاذاً ليستَا بضميرين، بَلْ حَرفا اعرابٍ كما فِي التثنيةِ والجمع[3].

وَإنَّما وَجَبَ استتارُ الضميرِ فِي الصِّفةِ مُطلقاً }[4] لِوجُودِ قرينةٍ فِيها دالَّةٍ عَلَى مَنْ هِيَ مستندةٌ إليهِ، وَلأنَّهُ لَو أُبْرِزَ الضَّميرُ فِيهَا لَزِمَ اجتماعَ[5] الألفينِ فِي المثنَّى، والواوينِ في الجَمْعِ، وَهُوَ مُتَعَذِّرٌ.

ثُمَّ اعلمْ أنَّ استكنانَ الضَّميرِ قَدْ يكونُ واجباً، وَقَدْ يكونُ جائزاً غَيرَ واجبٍ.

استتار الضمير وجوباً

أَمَّا الوجوبُ فَفِي أربعةِ مَواضعَ، وَهِيَ:

أَفْعَلُ، وَنَفْعَلُ، و[تَفْعَلُ إذا كَانَ للخطابِ، وإفْعَلْ أَمْراً لِلمُخَاطَبِ][6] هَذَا هُوَ

(١) في ل: تعذر.

(٢) في ف: فإذا هاهنا.

(٣) هذا مذهب المازني وغيره من النحويين. شرح المفصل لابن يعيش ٣: ٨٨.

(٤) المحصور بين المعقفتين من ٢: ٤٥. وإلى هنا ساقط من ع.

(٥) في ف: الاجتماع.

(٦) في ت، ع، ف، ل: أفعل أمراً للمخاطب ونفعل إذا كان للخطاب.

المشهورُ، وَلكنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، لأنَّ فِعْلَ التَّعجُّبِ، نَحو: مَا أَفعَلهُ يستكنُّ فيهِ فاعِلُهُ، والأفعالُ المستعملةُ في الاستثناءِ وأسماءِ الأفعالِ التي بمعنَى الأمرِ كَذلِكَ.

استتار الضمير جوازا

أَمَّا الجواز فَفِي ثمانيةِ مَواضعَ:

أَحدُهَا: فعل الواحِد الماضِي الغائب[1].

وثانيها: المُضَارعُ الغائِبُ المُفْرَدُ المُذَكَّرُ.

وثالثها: الغَائبَةُ، وَقَدْ مَرَّ ذِكْرهَا.

وَرَابِعُهَا: اسمُ الفَاعِلِ.

وَخَامِسُها: اسمُ المَفْعُولِ.

وَسَادِسُهَا: الصِّفةُ المُشَبَّهةُ.

وسابِعُهَا: أَفعلُ التَّفضيلِ.

وثامِنُها: أسماءُ الأفعالِ التي لمْ تكنْ بِمعنَى الأمرِ.

ومعنى الوجوبِ في الأوّلِ[2] أنّ إسنادَ هذهِ الأفعالِ لا يكونُ البتّةَ إلى مُظْهَرٍ، وَلَا إلى بَارِزٍ، بَلْ إلى مُسْتَكنٍّ.

وَمَعْنَى الجوازِ فِي الثاني، أَنَّهُ يَجُوزُ اسنادُ هذِهِ الأفعالِ والصِّفَاتِ إلى مُـظْهَرٍ،

---

(١) في ف: الغائب الماضي.

(٢) في ز: في هذه المواضع.

وَمُضْمَرٍ بَارزٍ، وَمُضْمَرٍ مُسْتَكِنٍّ.

لا يسوغ المنفصل إلّا لتعذّر المتّصل

قَولُهُ: *(ولا يَسوغُ المنفصلُ إلّا لِتَعذُّرِ المتّصلِ إلى آخرِهِ).*

إعلمْ أَنَّ المُتَّصلَ المُسْتَكِنَّ أخصرُ مِنَ [البـارزِ، وَلهَـذا لَمْ يجـزْ العـدولُ مِـنَ المُسْتَكِنِّ إلى البارزِ إلّا عِنْدَ التعذُّرِ، وَأَنَّ المُتَّصِلَ البارزَ أخـصرُ مِـنَ][1] المـنفصلِ، لكونِهِ أَقَلَّ حروفاً مِنَ المُنْفَصِلِ، وَلهذا لا يَسوغُ المُنفَصِلُ إلّا عِندَ تعذّرِ المُتَّصِلِ، فَلا يُقالُ: ضَرَبَ أنت[2]، لِعَدَمِ تَعَذُّرِ المُتَّصِلِ.

وَلِقائلٍ أَنْ يقولَ: إِنَّهُ منقوضٌ بمثلِ: أَعطَيْتُكَهُ[3]، واعطيتُكَ إِيَّاهُ [فَإِنَّهُ يجـوزُ المُنفَصِلُ][4] مَعَ جوازِ المُتَّصلِ كما يجيءُ، فَإذاً كانَ مِنَ الواجبِ عليهِ أَنْ يقولَ: ولا يسوغُ المُنْفَصِلُ إلّا عندَ تَعَذُّرِ اتّصالِ المُتَّصِلِ بعامِلِهِ، وَمَا ذَكَرْنَاهُ كَذَلِكَ.

وَفيهِ نَظَرٌ أيضاً[5]، لأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنهُ أَنْ لا يكونَ إلّا منفصلاً، اللَّهمَّ إلّا أَنْ يُـرادُ بالسواغِ ما يكونُ خالياً عن الوجوبِ، وَحينئذٍ لَمْ يكنْ مثلَ قولِهِ:

---

(١) المحصورة بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) ساقطة من ل.

(٣) في ل: أعصتك.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٥) (أيضاً) ساقطة من الأصل، ومن ز.

.... إذا مَا كُنتِ جارَتَنَا ....[1]

إلى آخرِهِ، شاذاً، لكنَّهُ شاذٌّ على مَا هُوَ المشهورُ.

وَأَمَّا قولُهُ:

.... إليكَ حَتَّى بَلَغتْ إيَّاكَـا[2]

فَشَاذٌّ لا يُقَاسُ عَليهِ.

ثمّ الذي يتعذّر معه المتّصل أشياء:

مِنْهَا كَونُ الضَّميرِ مُتقدّماً[3] عَلَى عَامِلِهِ، نحو: إيَّاكَ ضَرَبْتُ، فَإِنَّهُ لَمَّا تَقَدَّمَ تَعَذَّرَ اتّصالُهُ بِكَلِمَةٍ قَبْلَهُ، فَوَجَبَ الإتيانُ بِالمُنْفَصِلِ[4].

---

(١) هذه قطعة من قول الشاعر:

وَمَا نُبَالِي إذَا ما كُنْتِ جارَتَنَا ... ألا يُجَـاوِرَنا إلاّ كِ دَيَّـارُ

والشاهِدُ فيهِ وقوعُ الضميرِ المتّصلِ بعدَ إلّا، وَالقياسُ وقوعُ بعدَها منفصلاً فكانَ عليهِ أنْ يقولَ: إلّا ايّاكِ، والبيت لم يُنسب إلى أحدٍ.

الخصائص ١: ٣٠٧ و٢: ١٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ١٠١، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١: ٤٦٤، ومغني اللبيب ٢: ٤٩٢، وشرح ابن عقيل ١: ٩٠، والخزانة: ٥: ٢٧٨، وشرح شواهد العيني على حاشية الصبان ـ مطبعة عيسىٰ البابي الحلبي ١: ١٠٩.

(٢) هذا الرجز لحميد الأرقط، وقبله: أَتَتْكَ عَنْسٌ تَقْطَعُ الأَرَاكَا.

يقول: سَارَتْ هذهِ الناقةُ الشَّديدَةُ حَتى بَلَغَتْكَ، وفي البيت وضع الضمير المنفصل مكان المتّصل.

الكتاب ١: ٣٨٣، والخصائص ١: ٣٠٧، والأمالي الشجرية ١: ٤٠، والإيضاح ١: ٤٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ١٠١، والخزانة ٥: ٢٨٠.

(٣) في ف: مقدّماً.

(٤) في ت: المتّصل.

وَمِنْهَا الفَصْلُ بينَهُ، وبينَ عامِلِه لغَرَضٍ[١]، نحو: مَا ضَرَبَكَ إلّا أَنَا، وَكَقَولِهِ:

.... مَا قَطَّرَ الفَـارِسَ إلّا أَنَـا[٢]

فَإِنَّهُ لَمَّا فَصَلَ فَاصِلٌ تَعَذَّرَ اتصالُهُ بِهِ، فَوَجَبَ[٣] الإتيانُ بِالمُنْفَصِلِ.

وَإِنَّما قَالَ: (لِغَرَضٍ)، لأنَّهُ، لا يجوزُ الفَصْلُ مِنْ غيرِ غَرَضٍ، لا يُقالُ: ضَرَبَ زيداً أَنا، لئلا يَلْزَم العدولُ عَنِ الأصلِ[٤] لا لِفَائدةٍ[٥].

وَمِنها[٦] الفَصْلُ بحرفِ العطفِ / ٨١ ظ /، نَحو قولِهِ تَعَالىٰ: ﴿**وَإِنَّا أَوْ[٧] إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى**﴾[٨].

وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: أَو بِالفَصلِ لِغَرَضٍ أَو بِمَا هُوَ فِي مَعْنَى الفصلِ، لَكَانَ أَصوبَ ليدخلَ فيه مثل[٩]:

---

(١) في ل: بعوض.

(٢) البيت لعمرو بن معدي كرب، وصدرهُ:

قَدْ عَلِمَتْ سَلمى وجاراتُها

وَقَطَّرَ الفارسَ: صرعه.

ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيدي: ١٧٥، والبيت من شواهد الكتاب ١: ٣٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ١٠١، والإيضاح في شرح المفصل ١: ٤٦٣.

(٣) في ل: تعين.

(٤) في ل: الأصول.

(٥) في ت: بلا فائدة.

(٦) في ت: منه، وهذا القسم داخل في القسم السابق.

(٧) في ت، ع، ل: و.

(٨) سورة سبأ: ٢٤. وباقي الآية: ﴿**أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ**﴾.

(٩) في ت: مثل قوله.

..........................وإنَّمـــا

يُدافِعُ عَنْ أَحسابِهِم[(١)] أَنا أَوْ مِثْلِي[(٢)]

لأنَّهُ في تقديرِ مَا يُدافِعُ عَنْ أَحسابِهِم إلاّ أَنَا أَو مِثْلِي، وَأَمَّا قولُهُ:

وَمَـا نُـبَالِي إِذَا مَـا كُـنْتِ جَـارَتَنَا

أَلّا يُجَـاوِرَنَا إِلّاكِ دَيَّـارُ[(٣)]

فَشَاذٌّ لَا يُعَوَّلُ عَلَيهِ.

وَمِنْهَا حَذْفُ العَامِلِ فَإِنَّهُ إِذَا حُذِفَ العَامِلُ وَجَبَ رَدُّ المُتَّصِلِ إلى المُنْفَصِلِ لامتناعِ اتّصالِ الملفوظِ بِمَا ليسَ بملفوظٍ[(٤)]، نحو: إيّاكَ والشَّرَّ، وَكَقَولِهِ تعالَى: **﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾**[(٥)] فَإِنَّ أَصْلَهُ لَوْ تَمْلِكُونَ، فَلَمَّا حُذِفَ الفِعْلُ، تَعَذَّرَ الاتّصالُ فَرُدَّ إلى المُنْفَصِلِ.

وَمِنْهَا كَونُ العَامِلِ معنوياً، نحو: أَنْتَ زيدٌ لامتناعِ اتّصالِ المَلْفوظِ بِمَا لَيسَ كَذَلِكَ.

---

(١) في ل: احسانهم.

(٢) تقدّم الشاهد ١: ٢٧٣.

(٣) تقدّم الشاهد في ٢: ٥٤.

(٤) في ت، ع، ف: كذلك، وفي ل: بملفوظ كذلك.

(٥) سورة الإسراء: ١٠٠، مِنْ قوله تَعالَى: **﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذاً لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنْفَاقِ وَكَانَ الإِنسانُ قَتُوراً﴾**.

وَمِنْهَا كَونُ العَامِلِ حَرْفاً والضميرُ مرفوعٌ، لأنَّهُ لو اتّصلَ بِهِ لَوَجَبَ[١] استكنانُ الضميرِ في الحرفِ لوجوبِ[٢] استكنانِ المَرْفوعِ المتّصلِ إذَا كَانَ مفرداً وَهُوَ غَيرُ جَائزٍ في لُغَتِهِم، وَهُو إِذَا كَانَ اسمَ (ما)، نَحو: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[٣]، ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾[٤].

وَإِذَا كَانَ خبرَ (إنّ)، نَحو: إِنَّ الضَّارِبَ أَنتَ، وَإِنَّ الكرامَ نَحنُ، وبالحقيقةِ هذا راجعٌ إلى الفَصْلِ بينَهُ وبينَ عامِلِه.

وَإِنَّما قُلنا: {الضميرُ مرفوعٌ[٥]، لأنَّهُ لَوْ كَانَ منصوباً أو مجروراً لَجَازَ اتّصالُهُ[٦] بالحرفِ، نَحو: إِنَّهُ، ولَهُ لعدمِ [وجوبِ استكنانِ الضّميرِ المنصوبِ والمجرورِ في العَامِلِ][٧]

وإنّما قلنا}[٨] إذا كان مفرداً لأنَّهُ لو كَانَ مُثنىً أو مجموعاً لَكَانَ الضميرُ بَارِزاً.

فإنْ[٩] قِيلَ: لا يجوزُ استكنانُ الضَّميرِ، إذا كَانَ مُخَاطَباً أو مثنى أو مجموعاً فَلِمَ لا يجوزُ اتّصالُهُ حينئذٍ بالحَرْفِ؟

---

(١) في ف، ل: وجب.

(٢) في ل: لوجب.

(٣) سورة المجادلة: ٢.

(٤) سورة التكوير: ٢٤.

(٥) في الأصل: يكون مرفوعاً، وما أثبتناه من سائر النّسخ، ومن النّص المتقدّم في ٢: ٤٩.

(٦) في الأصل: المتّصل.

(٧) في ت، ع، ف، ل: استكنانه فيه.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من ز.

(٩) في ف: فلئن.

قُلْنَا: إطّراد البابِ[١].

وَمِنْهَا كَونُ الصِّفَةِ جارِيةً على غيرِ مَنْ هِيَ لَـهُ مستندةً إلى الضَّمِيرِ، فَـإنَّ البصريينَ عَدَلُوا إلى المُنْفَصِلِ، نحو: هندٌ زيدٌ ضارِبَتُهُ هِيَ خِلافاً للكوفيينَ، فَإنَّهم لا يوجبونَ[٢] ابرازَهُ[٣] كَمَا في الفِعلِ، والذي يدلُّ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِنَا وجهانِ:

أحدُهُمَا: إنَّ ابرازَهُ يرفعُ[٤] اللَّبسَ في كثيرٍ من المواضعِ، نَحـو: زيـدٌ عـمرٌو ضَاربُهُ هُوَ، ولولا هذا الضميرُ لم يُفهم[٥] أَنَّ الضَارِبَ زيدٌ والمَضروبَ عمرٌو[٦]، وَإذا كانَ كَذَلِكَ وَجَبَ ابرازُ الضمير في جميعِ الصِّفاتِ التي جَرَتْ عَلَى غيرِ مَنْ هِيَ لَهُ، وإنْ لَمْ يكنْ لبسٌ طرداً للبابِ.

والثاني: إنَّ الصِّفاتِ فرعٌ عَلَى الفِعلِ في تَحَمُّلِ الضميرِ، وَلِهـذَا لَمْ يُـقَدَّرْ اسمُ الفاعلِ مَعَ الضَّميرِ الذي فيهِ بِجُمْلَةٍ كَمَا يُقَدَّرُ الفِعْلُ مَعَهُ[٧] بجملةٍ، ولا يـبرزُ ضـميرُ التثنيةِ، والجمع فيهِ كما يبرزُ في الفعلِ، وإذا كانتِ الصِّفةُ فرعاً على الفعلِ في تَحَـمُّلِ الضَّميرِ قَصَّرَتْ عنْ أحكامِهِ، وإذا جَرَتْ عَلَى غَيرِ مَـنْ هِـيَ لَـهُ وَجَبَ[٨] ابـرازُ

---

(١) في ت: اطرادا للباب، وينظر: الكافية ـ شرح الرضي ٢: ١٧.

(٢) في ف: يجوزون.

(٣) الكافية ـ شرح الرضي ٢: ١٧.

(٤) في ت: يدفع.

(٥) في ل: يقم.

(٦) في ل: عمرا.

(٧) في ف: معهم.

(٨) في ل: أوجب.

الضّمِيرِ فِيها، لِيَدُلَّ عَلَى انحطاطِهَا عنِ[١] الأصلِ.

وَلِقَائلٍ أَنْ يَقُولَ عَلَى الوجهِ الأوّلِ: إنَّ مَا[٢] ذَكَرْتُم مِنَ المُقتَضِي لإبرازِ الضميرِ في الصّفةِ، موجودٌ في الفعلِ.

ألا تَرَى، أنّك إذا قُلتَ: زيدٌ عمرٌو يضربُهُ، فاللبسُ حَاصِلٌ كما في الصّفةِ، فلو كانَ وجودُ اللبسِ موجِباً لابرازِ الضميرِ في الصفةِ لكانَ موجباً في الفِعْلِ عملاً بالعلّةِ.

وَإذا كانَ كَذَلِكَ كانَ الاعتمادُ عَلَى الوجهِ الثاني مِنَ الوجهينِ المذكورينِ.

وَمِنْهَا أَنْ يُضَافَ المَصْدَرُ إلى المفعولِ، وَكَانَ فاعِلُهُ مُضمَراً، نَحو: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِي أَنتَ، وَمِن ضربِ زيدٍ أنا.

وَإنَّما يَتَعَذَّرُ أَنْ يكونَ متّصلاً، لأنَّ اتّصالَهُ بالعاملِ[٣] مَعَ وجودِ الفِعْلِ مُتَعَذِّرٌ، وَكَذَلِكَ استكنانُهُ[٤] فيه لأنَّ الضميرَ لَا يَسْتَكِنُّ في المصدرِ كَمَا يجيءُ.

وَمِنْهَا أَنْ يَكونَ المَصْدَرُ المُسْنَدُ إليه مُعَرَّفاً بالألفِ واللامِ، فَإنَّهُ يَقَعُ منفصلاً متأخِّراً، نحو: عَجِبْتُ مِنَ الضربِ أنتَ[٥] زيداً وَعِلَّتُهُ مَا مَرَّ.

وَلَمْ يَذكُرْهُما[٦] المُصَنِّفُ.

وَجَوابُهُ أَنْ نقولَ: إنَّه راجعٌ إلى الفصلِ بينَهُ وبينَ عاملِهِ.

---

(١) في الأصل، وفي ز، ف: من.

(٢) في ف: أمّا إذا.

(٣) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٤) في ل: استكناه.

(٥) في ف: عنك.

(٦) في ت: يذكرها، وفي ل: يذكر. وهو يريد الوجهين الأخيرين اللذين يتعذّر معهما المتّصل.

وَلَمَّا فَرغَ من مواضعَ يجبُ المنفصلُ فِيها، أَوردَ أَمثِلَتَها عَلَى حَسَبِ مَا ذَكَرَها: فالأولُ[1] للتقدّمِ، والثاني[2] للفصلِ، والثالث[3] لحذفِ العاملِ، والرابعُ[4] / ٨٢و / لكونِ العاملِ معنويّاً، والخامسُ[5] لِكونِ العاملِ حرفاً، والسادِسُ[6] لكونِ الصِّفَةِ جاريةً عَلَى غيرِ مَنْ هِيَ لَهُ.

اجتماع ضميرين

قولُهُ: (وَإِذَا اجتمعَ ضميرانِ وَلَيسَ أحدُهما مرفوعاً {[إلى آخره).

اعلمْ أَنَّهُ إذا اجتمعَ ضميرانِ، فَلا يَخْلُو مِنْ أَنْ يكونَ أَحدُهُما مرفوعاً أَو لَمْ يَكُنْ[7]][8]، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مرفوعاً}[9] وَجَبَ اتّصالُ الثاني، مَعَ عدمِ الفصلِ، نَحو: ضَرَبْتُكَ، وأكْرَمْتُكَ وانفصالُهُ مَعَ وجودِهِ، نَحو: مَا ضَرَبْتُ إلّا إيّاكَ، وَلأجلِ هَذَا قَالَ: وَلَيسَ أحدُهُما مرفوعاً.

---

(١) قوله: إيّاك ضربت، مجموع مهمّات المتون: ٤٠٣.

(٢) قوله: ما ضربك إلّا أنا، المصدر نفسه.

(٣) قوله: إيّاك والشرّ، المصدر نفسه.

(٤) قوله: أنا زيد، المصدر نفسه.

(٥) قوله: ما أنت قائماً، المصدر نفسه.

(٦) قوله: هند زيد ضاربته هي، المصدر نفسه.

(٧) زاد في ل: مرفوعاً.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من ز.

(٩) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل.

وَإِنْ لَمْ يكنْ أحدُهُما مرفوعاً، فَلا يَخْلُو مِنْ أَنْ يكونَ أَحَدُهُمَا أعـرفَ أَوْ لَمْ يكنْ، فَإِنْ كَانَ فَلا يَخلو مِنْ أَنْ يكونَ الأعرفُ مقدّماً أو لَمْ يَكُنْ، فَإِنْ كَـانَ فَـلَكَ الخِيارُ فِي اتّصالِ الثاني، وفي انـفصالِهِ، نَحـو: أَعْـطَيْتُكَهُ وأعـطيتُكَ إِيَّـاهُ، وَضَرَبْكَ وَضَرْبِي إِيّاكَ.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ[1] جازَ: ضَرْبِي إِيّاكَ، وَلَمْ يَجُزْ: ضَرَبْتُ إِيّاكَ، مَعَ أَنَّ الضميرَ الأوّلَ في كُلٍّ واحدٍ منهما فاعلٌ والضميرُ الثاني مفعولٌ؟

قُلْنَا: إِنَّ[2] اتّصالَ الفاعِلِ بالفعل أشدُّ من اتّصاله بالمصدر، لأنَّ فَاعِلَ المَصْدَرِ يُحْذَفُ وَفَاعِلُ الفِعْلِ لا يُحْذَفُ بِوجْهٍ.

وَإِذَا كَانَ اتّصالُ الفَاعِلِ بالفعلِ أَشَدَّ، وَجَبَ اتصالُ المفعولِ بِهِ، لِجَوازِ جَعْلِهِمَا بمثابةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ.

وَإِذَا لَمْ يَكنْ اتّصالُ فَاعِلِ المصدر بِهِ قوِيّاً لَمْ يَجِبِ اتّصالُ المفعولِ بِهِ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الأعرفُ مقَدَّماً لَمْ يَجُزْ في الثاني إلّا الانفصالُ، نحو: أعطاكَ ايّايَّ، واعطاهُ ايّاكَ، وأعطاهُ ايّايَ، لِكَرَاهَتِهِم أَنْ يُقَدِّمُوا الأنقصَ على الأقـوىٰ فـيما هـو كالكلمةِ الواحِدَةِ، وليسَ مثلُ ضَرَبْتَنِي، وَضَرَبُوكَ مِثْلُهُ، لكونِ الأولِ هَاهُنا متوَغّلاً فِي الجزئيةِ، وَلِكونِهِ فَاعِلاً صَارَ أَولَى بالتقديمِ.

هَذَا عندَ سيبويهِ[3]، فَإِنَّهُ اشترَطَ فِي اتّصالِ الضميرينِ تـقديمَ الأعـرفِ ثُمَّ

---

(١) في ت، ع، ل: فلم.

(٢) ساقطة من ز، ل.

(٣) الكتاب ١: ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

الاعرفِ[١].

فالأعرف هو المتكلّم ثمّ المخاطب، ثمّ الغائب.

وَأَمَّا المُبَرِّدُ، فَإِنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ ذَلِكَ فيهِ، ويجعلُ المُتَكَلِّمَ، والمُخَاطَبَ والغَائِبَ، فِي التـقديمِ والتأخِـيرِ عَـلَى السَّـواءِ[٢]، فـيجوزُ: أعـطاهُوكَ، وأعـطاهُوهَا[٣]، وأعطاهُونِي.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا أعرفَ فَلَيسَ فِي الثاني إلّا الانفصالُ[٤]، نَحـو: أعـطاهُ إيّاهُ[٥] خِلافاً للمبردِ[٦].

وَقَدْ جاءَ فِي الغائبينَ اعطاهَاهُ، وأعطاهُوهَا وَهُوَ شاذٌّ، وَمِنْهُ قولُ الشاعرِ:

وَقَـدْ جَـعَلَتْ نَـفْسِيَ تَـطيبُ لِضَغْمَةٍ

لِـضَغْمِهِماهَا يَـقْرَعُ العَـظْمَ نَـابُها[٧]

---

(١) (ثمّ الأعرف) ساقطة من ت.

(٢) الكافية ـ شرح الرضي ٢: ١٨، ولم أجد ذلك في المقتضب أو في الكامل للمُبرِّد.

(٣) ساقطة من ع، ف، ل.

(٤) قال سيبويه: (فإن ذكرت مفعولين كلاهما غائب فقلت: إعطاهوها، وأعطاهاه، جاز، وهو عربي، ولا عليك بأيّهما بدأت من قِبَلِ أنّهما كلاهما غائب). الكتاب ١: ٣٨٤.

(٥) في ع: وإيّاه.

(٦) الكافية ـ شرح الرضي ٢: ١٨.

(٧) البيت ينسب إلى مغلّس بن لقيط الأسدي كما ينسب إلى لقيط بن مرّة وهو يذكر أخا كان بارّاً به فقدَهُ وترك أخوين آخرين أساءاله، والضغمة: العضّة، وقد جعل للشدّة أنياباً تعضّ بها مجازاً، والشاهد فيه قوله ضَغْمَهُماها مكان ضغمها اياها. وقد أنشد علي بن عيسى الربعي البيت هكذا:

فقدْ جعلت نفسي تَهُمُّ بضغمةٍ عَلَى علِّ غيظٍ يقصمُ العَظمَ نَابُها

←

وَهُوَ قليلٌ، والضغمةُ هِيَ العضّةُ[1]، وَالهاءُ فِي نابِها يَرجِعُ إلى الضَغْمَةِ، ولضغمهماها [بدلٌ من قوله: لضغمةٍ، وقولُهُ: يقرعُ العظمَ نابُها صفةٌ لضغمةٍ، وضميرُ المثنّىٰ فِي قولِه: لَضَغْمَهُمَاهَا][2] يرجَع إلى رجلينِ هما مدركٌ ومرّةُ[3] وَقيلَ يرجعُ إلى سَبُعَينِ، يقولُ: لكثرة ما[4] [ابتُليتُ مِنَ المحنِ فيه[5]][6] قدْ طابَتْ نَفْسِي أَنْ يعضَّها سَبُعَانِ، نَابُهُما يَضرِبُ العَظْمَ، وَيَقْرَعُ، وَقَرْعُ النابِ[7]، كِنَايةٌ عن التصويتِ[8].

قَولُهُ: *(والمُخْتارُ في خبرِ بابِ[9] كانَ (الانفصال)*.

إعلَمْ أَنَّ خبرَ كَانَ إذا كانَ ضميراً جَازَ اتّصالُهُ وانفصالُهُ، لكنَّ المختارَ هو الانفصالُ، لأنَّهُ خبرُ مبتدإٍ في الأصلِ، وَحَقُّ خبرِ المبتدإِ الانفصالُ، وَكَذَلِكَ خبرُهُ، ولأنَّ خَبَرَهُ ليسَ بمفعولٍ، والاتّصالُ إنَّما هُوَ للمفعولِ، ولأنَّها أفعالٌ نَاقِصةٌ فَقَصُرَتْ عن اتّصالِ ضميرينِ بِهَا عَلَى اتّصالِهِمَا بالفعلِ التّامِّ، وَلأنَّها لمَّا[10] لَمْ تَدُلَّ عَلَى الحدثِ

← الكتاب ١: ٣٨٤، والأمالي الشجرية ١: ٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ١٠٥، والإيضاح: ٣٨٣، والخزانة ٥: ٣٠١، وشواهد العيني ١: ١٢١.

(١) ومنه سُمّيَ الأسدُ ضيغماً. اللسان: ـ ضغم ـ ١٥: ٢٥٠.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ف، ل.

(٣) هما أخوا الشاعر مغلّس بن لقيط الأسدي، وقيل هما من قومه وليسا أخويه. الخزانة ٥: ٣١١.

(٤) في ل: لكثرتها.

(٥) كلمة (فيه) زيادة من ف.

(٦) في ل: انقلبت من المجيء.

(٧) في ع، ل: الباب.

(٨) في ل: التصويب.

(٩) ساقطة من ت، ع، ف، ل. وفي متن الكافية: باب خبر كان. مجموع مهمات المتون: ٤٠٤.

(١٠) ساقطة من ل.

أشبهتْ إنَّ وأخواتِهَا فَلَمْ يتّصلْ بِهَا الضميرانِ بالقياسِ عَلَيها، وَليكونَ تنبيهاً على أَنَّهُ ليسَ بمفعولٍ، ومثالُهُ:

لَئِنْ[1] كَانَ إيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بُـعْدُنَا

عنِ العَهْدِ والإنْسَانُ قَدْ يَتغيَّرُ[2]

وَكَقولِهِ:

ليسَ إيَّـــــايَ وإيَّـــاكِ وَلَا نَخْشَى رقِيبا[3] / ٨٢ ظ /

وَمَن جَوَّزَ الاتّصالَ فَعَلَى التشبيهِ بالمفعولِ ومثالُهُ عن بعضِ العَـرَبِ: عَـلَيهِ رَجُلا لَيْسَنِي، وَكَقولِ الآخرِ:

إِذْ[4] ذَهَبَ القومُ الكِرَامُ لَيسِي[5]

---

(١) في ع: أن.

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة من قصيدته التي مطلعها:

أَمِنْ آلِ نُعْمٍ أنتَ غادٍ فمبكِرُ غَدَاةَ غَدٍ أمْ رائحٌ فمُهَجِّرُ

الديوان: ٨٦.

(٣) لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه، وقبله:

ليتَ هذا الليلَ شهرٌ لا نَرى فيه غريبا

ونسب إلى العَرْجي والبيت في ديوانه برواية أخرىٰ هي:

غيرَ أسماءَ وجملٍ ثمّ لا نَخْشَى رقيبا

ديوان عمر بن أبي ربيعة: ٤٣١، وديوان العرجي، تحقيق: رشيد العبيدي وخضر الطائي بغداد: ٦١، وهو من شواهد الكتاب ١: ٣٨١، المقتضب ٣: ٩٨، والخزانة ٥: ٣٢٢.

(٤) في الأصل، وفي ز: إذا.

(٥) لرؤبة وقبله:

←

و[1]اعلمْ أنَّ بابَ عَسَيتُ ملحقٌ بِكانَ، فكَما أنَّ المُختارَ في خبرِ كان الانفصالُ فَكَذَلِكَ هَاهُنا.

قَوْلُهُ: (والأكثرُ لولا أَنْتَ [إلى آخرِهَا وَعَسَيْتُ إلى آخِرِهَا، وَجَاءَ لولاكَ وَعَسَاكَ][2] إلى آخِرِهمَا.

إعْلَمْ أنَّ الضَّمِيرَ إذا وَقَعَ بَعْدَ لَولا وَعَسَى، فَالشَّائِعُ الكَثيرُ أنْ يُقالَ: لَولا أَنتَ وَلَولا أَنا، وَعَسَيْتُ وعسيتَ[3]، وعليهِ [قولُهُ تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ[4]﴾[5] وقولُهُ تعالى: ﴿هَلْ[6] عَسَيْتُمْ﴾[7]، وقد رُوي عَن العَرَبِ لَولاكَ ولولاي وعساكَ وعساي، وعليه][8] قولُ يَزيدَ بنِ الحكمِ[9]:

← عَدَدْتُ قومِي كَعديدِ الطَّيسِ

والطَّيسُ: الرملُ الكثيرُ. ويروى: عهدي بقومي كعديد الطيس. الديوان: ١٧٥. وهو في شرح ابن عقيل ١: ١٠٩، والخزانة ٥: ٣٢٤.

(١) (الواو) ليس في ف.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

(٣) (عسيت) الثانية ساقطة من ت، ل.

(٤) زاد في ل: ﴿تعلكون﴾ وهي زيادة ليست في كتاب الله.

(٥) سورة سبأ: ٣١، وتمام الآية: ﴿لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾.

(٦) في ف: فهل، وهو سهو.

(٧) سورة البقرة: ٢٤٦. من قول تعالى ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من: ت، ع.

(٩) في الأصل، وفي ز، ت، ع، ف: يزيد بن أمّ الحكم، وما أثبتناه من ل، وهو الصواب. وصاحب الشاهد هو يزيد بن الحكم بن أبي العاص بن بشر الثقفي صاحب رسول الله ﷺ من أهل الطائف عاش في البصرة وولاه الحجاج كورة فارس ثمّ عزله وهو من شعراء العصر الأموي، توفي حوالي سنة ١٠٥هـ. ديوان الحماسة: ٣٥٤، والأغاني ١١: ١٠٠، وخزانة الأدب ٣: ١٣٣، والأعلام ٩: ٢٣٢.

فَكَمْ مَوْطِنٍ[١] لولايَ طِحْتَ كَمَا هَوى
بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي[٢]

وَعَليهِ أيضاً قولُ الآخرِ:

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَو عَسَاكَا[٣]

واللغةُ الأولَى هيَ الوَجْهُ، لأنَّ ما بَعْدَ لَولاَ مرفوعٌ بالابتداءِ، فَالمُضْمَرُ الوَاقِعُ بَعْدَها يجبُ أَنْ يكونَ مَرْفُوعاً مُنْفَصِلاً، أَمَّا رَفْعُهُ، فلأنَّهُ مبتدأٌ، وَأَمَّا انفصالُهُ، فَلأنَّ الضَّميرَ المرفوعَ لاَ يَتَّصِلُ إلاّ بالفعلِ، ولأنَّ مَا بَعْدَ عَسَى مرفوعٌ بِأنَّهُ فاعلُ عسى، فَوَجَبَ أَنْ يكونَ ضميراً متّصلاً، فَيُقالُ: عَسَيتُ، بِكسرِ السِّين وفتحها واللغةُ الثانيةُ، وإنْ كَانَتْ قليلةً لكنَّها مرويةٌ عنِ الثِّقاتِ، فَوَجَبَ تَوجِيهُهَا.

فَقَالَ الأخفشُ[٤] وَمَنْ تَابَعَهُ: إنَّ الضَّميرَ بعدَ لَولا في موضعِ الرَّفعِ بالابتداءِ [عَلَى مَا كَانَ عَلَيهِ لَو كَانَ مظهراً، فَهُوَ، وَإِنْ كَانَ صورتُهُ صورةَ المجرورِ، لَكنَّهُ فِي

---

(١) في ف: من موطن، وهو سهو، لانكسار الوزن.

(٢) النيق: الموضع المرتفع في الجبل، والقلّة: أعلاهُ. الكتاب ١: ٣٨٨، ومعاني القرآن للفراء ٢: ٨٥، والكامل ٣: ٣٤٥، والمقتضب ٣: ٧٣، والأمالي الشجرية ٢: ٢١٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ١١٨، والجنى الداني: ٥٤٥، والخزانة ٣: ١٣٣ و ٥: ٣٣٦.

(٣) لرؤبة بن العجاج، وقبلَهُ:
تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَناكَا
ويروى(عساكنّ)مكان(عساكا).الديوان:١٨١،والكتاب١:٣٨٨و٢:٢٩٩،والمقتضب٣:٧١، والخصائص ٢: ٩٦، والمحتسب ٢: ٢١٣.

(٤) تعليقات الأخفش على كتاب سيبويه (ط. هارون) ٢: ٣٧٥، والمقتضب ٣: ٧٣، والكامل ٣: ٣٤٥، والأمالي الشجرية ٢: ٢١٢.

مَوضِعِ الرفعِ[1] [إلاّ أنّهُ[2] حُمِلَ المرفوعُ عَلَى المَجْرورِ][3]، والضَّمِيرُ[4] بعدَ عَسَى فِي موضِعِ رفعٍ إلاّ أنَّهُ حُمِلَ المَرْفُوعُ عَلَى المنصوبِ لأنَّ التغييرَ فِي العامِلِ نَادِرٌ، والتغييرُ فِي الضمائرِ كثيرٌ منْ ذَلِكَ، تأكيدُ المجرورِ والمنصوبِ بالمرفوعِ، و[5]وقوعُ المرفوعِ[6] موقعَ المجرورِ فِي قَولِهِم: مَا أَنا كأَنتَ.

وَقَالَ سيبويهِ وَمَنْ تابَعهُ مِنَ البصريينَ: الضميرُ بعدَ لولا[7] فِي محلِّ الجرِّ بلولا، وهيَ حرفُ جَرٍّ[8] هاهنا، وبعدَ عسىٰ في محلِّ النَّصبِ وهيَ بِمَعنَى لَعَلَّ، وَعمِلَتْ عَمَلَ لَعَلَّ فِي نَصْبِ الإسمِ، وَرَفْعِ الخَبَرِ، كَمَا أَنَّ لَدُنْ نَاصِبٌ لِغُدوة وَجارٌ فِي غَيرِها[9].

وَكَذَلِكَ كَافُ التَّشْبيهِ لَهُ حكمٌ[10] مَعَ المُظْهَرِ لَيْسَ مَعَ المُضمَرِ ذَلِكَ الحُكْمُ، وَكَذَلِكَ مُنْذُ، وَكَذَلِكَ لَامُ الجرِّ يُكْسَرُ مَعَ المُظْهَرِ، وَيُفْتَحُ مَعَ المُضْمَرِ.

وَجَميعُ هَذا نُبَيِّنُهُ عَلَى أَنَّهُ يجوزُ أنْ تكونَ للكلمةِ حَالتانِ بالنِّسبَةِ إلى ما

---

(١) ما بين المعقفتين ليس في ع.

(٢) في ت، ع، ف: لكنه.

(٣) ما بين المعقفتين ليس في الأصل، ولا في ز، ف.

(٤) في ع: المضمر.

(٥) الواو ليس في ع.

(٦) كلمة (المرفوع) ليست في: ز.

(٧) في لولاه.

(٨) كلمة (جر) ليست في ع.

(٩) في ف: لغيرها. وينظر: الكتاب ١: ٣٨٨، ومغني اللبيب ١: ٣٠٣، والجنى الداني: ٤٣٩ و ٥٤٥.

(١٠) في ل: كلم.

يدخُلُ عَلَيهِ.

ثُمَّ الذي استُدِلَّ بِهِ عَلَيهِ، أَنَّ التغييرَ إمَّا أَنْ يكونَ فِي نفسِ لولا وَعَسَى أو فِيما[1] يَقَعُ بَعْدَهُما، والأولُ أَولَى، لأَنَّا لو جَعَلْنَا التغييرَ فِيما بَعْدَهُما لَكَثُرَ التغييرُ لِكونِ هذهِ الضمائرِ مُتَعَدِّدَةً تبلُغُ إثنَي عَشَرَ، وَلَوْ جَعَلْنَا التغييرَ فيهما لَكَانَ ذَلِكَ تغييراً يَسيراً، ولا شَكَّ أَنَّ التغييرَ اليَسيرَ أَولَى منَ التغييرِ الكثيرِ.

وَقَد أُوردَ عَليهِ بِأَنَّ لولا لو كانَ حرفَ جَرٍّ لَزِمَ أَنْ يُوجَدَ ثُمَّ فِعْلٌ أو شِبْهُهُ لِيَتَعَلَّقَ بِهِ، وَلَكِنَّهُ لَيسَ كَذَلِكَ.

وَأُجيبَ أنَّهُ[2] لَيسَ بلازمٍ، فَإِنَّهُ يَقعُ ابتداءً منَ غيرِ مُتَعَلِّقٍ، نَحو: بِحسبكِ زَيْدٌ، وَهلْ مِنْ أَحَدٍ فِي الدَّارِ؟

وَرُدَّ هَذَا الجوابُ، بِأَنَّ الجَارَّ زائِدٌ فِيما ذَكرْتُمْ فَلا يَحْتَاجُ إلى متعلِّقٍ، وَلَيْسَ لَولا كَذَلِكَ، فَإِنَّ حَمْلَ عَسَى عَلَى لَعَلَّ عَلَى خِلافِ القياسِ، لأَنَّ العَادَةَ جَرَتْ بِأَنَّ الحَرْفَ يُشْبِهُ الفِعْلَ، فِي بَابِ العَمَلِ، وَأَمَّا عَكْسُهُ فَبَعيدٌ.

وَأُجيبَ عَنْهُ بِأَنَّ هَذَا الفِعْلَ أَشبهُ شيءٍ بالْحَرفِ لِعَدَمِ دَلالَتِهِ عَلَى الحَدَثِ وَجُمُودِهِ فَجازَ تشْبيهُهُ بالحرفِ.

وَقَالَ المُبَرِّدُ: فَاعلُ[3] عَسَى مُضْمَرٌ فيهِ، والضميرُ / ٨٣و / خَبَرُهُ[4].

(١) في ل: هما.

(٢) في ت، ل: بأنّه، ف: عنه بأنّه.

(٣) في ل: قال.

(٤) المقتضب ٣: ٧٢.

وَقَدْ أُورِدَ عَلَيهِ قولهُم[1]: عَسَاكَ أَنْ تَفْعَلَ، و[2]لأنَّهُ لا يجوزُ أَنْ تَجْعَلَ خبرَ عسىٰ اسماً صريحاً.

وَمَنعَ المُبرِدُ الروايةَ في الأولِ[3]، ونُقِلَ عنِ الخليلِ ويُونُسَ أَنَّ الضميرَ بعدَ لَولا مجرورٌ[4] على تقديرِ حَذفِ المُضافِ، أَي: لَولا وُجودُكَ، إلّا أَنَّهُ حَذَفَ المضافَ، وَلَمْ يُغيرِ المضافَ إليهِ عَنْ حالِهِ، فَكانَ أقربُ المذاهِبِ مذهب الأخفشِ[5].

نون الوقاية

قولُهُ: *(وَنُونُ الوقايةِ مَعَ الياءِ لازمَةٌ في الماضي)*[6].

إعلَم أَنَّ زيادَةَ النونِ قَدْ تكونُ واجبةً، وَقَدْ تكونُ مختارةً، وَقَدْ تكونُ ضَعيفةً.

أَمَّا الوجوبُ فَفِي الماضي، نَحو: ضَرَبَنِي، وَأَكْرَمَنِي، وَإِنَّما وَجَبَ النُونُ هاهُنا لأنَّهُ إذَا اتّصلَ بِهِ الياءُ وَجَبَ كَسرُ مَا قَبْلَهَا للمُجانَسَةِ فَوَجَبَ زيادةُ النونِ للحِفْظِ عَنْ دُخولِ الكسرةِ فِيهِمَا، وَلِهَذا سُمّيَ تِلْكَ النُونُ نونَ الوقايةِ.

وَلِقائِلٍ أَنْ يقولَ: كَانَ مِنَ الواجبِ عليهِ أَنْ يقولَ: ونونُ الوقايةِ مَعَ الياءِ

---

(١) (قولهم) ليس في ع.

(٢) (الواو) ساقط من ل.

(٣) الكامل ٣: ٣٤٥، والمقتضب ٣: ٧٣.

(٤) الكتاب ١: ٣٨٨.

(٥) تقدّم مذهب الأخفش ٢: ٦٦.

(٦) في ت: المضي.

لازمةٌ في الماضي عَرِيّاً عَنْ نونِ الجمعِ، لأنَّهُ إذا كانَ مَعَهَا لَمْ يَجِبْ ثبوتُ النونِ، كَقَوله:

تَـرَاهُ كَـالثَّغَامِ يُـعَلُّ[1] مُسْكاً
يَسُوءُ الفالياتِ[2] إذا فَلَينِي[3]

أرادَ فَلَيْنَنِي فَحَذَف نونَ الوقايةِ للضَرُورَةِ، وَهُوَ كَثيرٌ.

وفي[4] المضارعِ العاري مِنْ نونِ الأعرابِ، نَحو: يُكْرِمُنِي وَيَضْرِبُنِي، وَعَلَيهِ مَا مَرَّ فِي المَاضِي.

لا يُقَالُ: مُقْتَضَى مَا ذَكَرْتُمْ أَنْ لا تلحقَ فِي مِثلِ دَعانِي وَرَمـانِي إذْ لا كـسرَ هُنَاكَ.

لأنّا نَقُولُ: الكسرةُ مُقَدَّرةٌ في الألفِ، وَالْمُـقَدَّرُ في حُكـمِ المُـحقَّقِ عَـلَى مـا عَرَفْتَ.

وَإِنْ قُلْنَا: عِلّةُ وجوبِ لحوقِ هَذَا النُّونِ أَنَّهُ يُلْحَقُ لِـيسلَمَ كُـلُّ واحِـدٍ مِـنَ الماضي والمُضارعِ عَلَى مَا كَانَ عَليهِ مِنْ حَرَكةٍ أَوْ سكونٍ اندفَعَ هَذَا السؤالَ بالكُلّيةِ.

وَإِنَّما قَيَّدَ المُضارعَ بقولِه: (*عَرِيّاً مِنْ نونِ الاعرابِ*).

---

(١) في ل: لعلّ.

(٢) في الأصل: الفانيات.

(٣) الثَّغَامُ: نبتٌ لهُ نَورٌ أبيضُ، يَعَلُّ مسكاً: يُطَيَّبُ بِهِ، يصف شعره بالبياضِ وَأَنَّهُ يسوءُ الفالياتِ، والبيتُ لعمرو بن معدي كرب، ويروى (رأته) مكان (تراه). ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيدي: ١٧٣، والكتاب ٢: ١٥٤، ومعاني القرآن للفراء ٢: ٩٠، والحُجّة لابن خالويه: ١٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ٩١، والهمع ١: ٢٢٦، والخزانة ٥: ٣٨١.

(٤) معطوف على قوله: أما الوجوب ففي الماضي.

لأنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَهَا لَمْ يَجِبْ النُّونُ، نَحو: يُكرمانِني[١]، ويضربونَني، وأشارَ إليـه بِقولِهِ: (*وَأَنْتَ مَعَ النونِ* ـ أَيْ مَعَ نونِ الاعرابِ ـ *وَلَدُنْ، وإنَّ وأخواتِهَا مخيّرٌ*).

أَمَّا إثباتُ النونِ، معَ نونِ الاعرابِ، فَلِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وَأَمَّا حذفُهَا فلكراهـةِ اجـتماعِ النـونينِ، والاسـتغناءِ عَـنْها[٢] بِسَـبَب نُـونِ الاعرابِ، واختُلِفَ فِي أَنَّ المحذوفَ أيُّ نونٍ هُو، وَالحَقُّ أَنَّ المحذوفَ هُوَ نونُ الوقايةِ، لِقيامِ نون الاعرابَ مقامَها، وعَدَمِ إمكانِ[٣] قيامُ نُونِ الوقايةِ مَقامَ نونِ الاعـرابِ، وَكَذَلِكَ القولُ فِي لَدُنْ، إنْ شِئْتَ حَذَفْتَ فَقُلْتَ: لَدُني[٤] وَإنْ شِـئْتَ أثـبتَّ فـقلتَ: لَدُنِّي[٥].

أَمَّا الحذفُ[٦] فلكونِهِ اسماً على ثلاثةِ أَحرفٍ وَأَمَّا الإثباتُ فَلِحفظِ[٧] بـنائِهِ عَلَى السُّكُونِ.

وَكَذلكَ أَنْتَ مُخَيَّرٌ في إنَّ وأخواتِهَا، سِوى ليتَ وَلَعلَّ، إنْ شِئْتَ حذفْتَ، وَإنْ شئتَ أَثبتَ.

---

(١) في ت، ع، ف، ل: يكرمونني.

(٢) في ل: عنهما.

(٣) في ت: مكان.

(٤) في ف: لدى.

(٥) في ف: لديّ.

(٦) في ل: المحذوف.

(٧) في ت، ع: فلكون.

أَمَّا حَذْفُهَا فلكراهةِ اجتماعِ النـونينِ[1]، ولكـونِهَا حـرفاً، وَلِجـوازِ اتّـصالِ الحرفِ بياءِ المُتَكَلِّمِ من دونِ النُّونِ، نَحو: لِي وَبِي.

وأَمَّا إثباتُها فَلِتشبيهها[2] بالفِعْلِ.

وَأَمَّا لَيتَ فالإثباتُ فِيهِ أَولَى، وَإِنْ جازَ الوجهانِ، لِعدَمِ المقتضي لِحذفِها، وهو النونُ.

أَمَّا جوازُ حذفِها فَلِتشبيهها بأخواتِهَا.

وَكَذلِكَ إثباتُ النونِ فِي مِنْ، وَعَنْ، وَقَدْ، وَقَطْ[3] أَولَى مِنْ حَذفِها، وَإِنْ جَازَ فيها[4] الوَجْهَانِ.

أَمَّا فِي مِنْ، وَعنْ فَلِكونِهما عَلَى حرفينِ، وَهُمَا مَبنيانِ عَلَى السُّكُونِ فَأَثـبَتُوا النونَ[5] فِيهِمَا[6] حفظا لأَنْ لَا يَدْخُلَهُمَا الكَسْرُ كَمَا حُوفِظَ الفِعْلُ.

وَأَمَّا حذفُ النونِ فلكونِهمَا حرفينِ، وَجوازِ اتّصالِ الحرفِ بياءِ المُتَكَلِّمِ من غيرِ النونِ.

وَأَمَّا أَولويةُ إثباتِ النونِ فِي قَدْ وَقَطْ[7] / ٨٣ ظ / فَلِحِفْظِ سُكونِهِمَا.

---

(١) في الأصل، وفي ز: التنوينِ، وفي ت، ع، ل: النون.

(٢) في ت: فلمشابهتها.

(٣) في ت: قط وقد.

(٤) في الأصل، وفي ز: فيه.

(٥) كلمة (النون) ساقطة من ع.

(٦) كلمة (فيهما) ساقطة من الأصل ومن ز.

(٧) في ت، ع، ل: قط وقد.

وَأَمَّا حَذْفُهَا[1] فَلِكَونِهِمَا اسمينِ، وجوازِ اتّصالِ الاسمِ بياءِ المُتَكَلِّمِ، مِنْ غيرِ نونِ الوقايةِ.

وحكمُ لَعَلَّ عكس ليتَ، أيْ: حذفُ النونِ فِيهِ أَولَى مِنْ إثباتِهَا.

أَمَّا حَذْفُها فَلِعَدَمِ مُوجِبِ إِثْبَاتِهَا.

وَأَمَّا إثباتُها، فإِمَّا لتشبيه لامها بالنون.

وَإِمَّا لأنَّ مِن بعضِ لُغَاتِها: لَعَنَّ، فَحُمِلَ البواقِي عَلَيهِ.

وَإِمَّا للتشبيهِ[2] بِأَخواتِهَا.

ضمير الفصل

قَولُهُ: *(وَيَتَوَسَّطُ بينَ المبتدأِ والخبرِ قبلَ العوامِلِ وبعدَهَا صيغةُ مرفوعٍ منفصلٍ إلى آخرِهِ).*

إِعلمْ أَنَّهُ يَقَعُ بينَ المبتدإِ والخبرِ قَبلَ دخولِ العوامِلِ اللفظيةِ، نَحو: زيدٌ هُوَ القَائِمُ، وبعدَهَا، نَحو: كَانَ زَيْدٌ هوَ القَائِمَ، وكقولِهِ تَعالَى: ﴿**كُنْتَ أَنْتَ الرقيبَ عَلَيهم**﴾[3] و[قوله تعالى[4]][5]: ﴿**إِنْ[6] كانَ هَذَا هُوَ الحَقَّ**﴾[7].

---

(١) في الأصل، وفي ع: حذفهما.

(٢) في ف: بالنسبةِ.

(٣) سورة المائدة: ١١٧، وكلمة عليهم ليست في ت، ف.

(٤) الكلمة غير موجودة في ع، ل.

(٥) ما بين المعقفتين غير موجود في الأصل، وفي ف: كقوله تعالى.

(٦) في ف: وإنْ، وهو سهو.

(٧) سورة الأنفال: ٣٢. من قوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ﴾.

قَولُهُ: (صِيغَةُ مرفوعٍ[١] مُنفَصلٍ مطابقٍ للمبتدإ) فِي الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ، والغيبةِ والخطابِ، والحكايةِ، لِيُعْلَمَ أَنَّ مَا بَعْدَهُ خَبَرٌ لَهُ، وَلَيسَ بِصِفيةٍ لَهُ فِي أوّلِ الأمرِ.

ألا تَرىٰ أنّك لوْ قُلْتَ: زيدٌ القائمُ، لَمْ يُعْلَمْ أَنَّ القائمَ {خبرٌ لَهُ [أم صفةٌ له[٢]][٣] والخبرُ ما[٤] بعدَهُ؟

أَمَّا إذا قُلتَ: زَيدٌ هو القائمُ عُلِمَ في أَولِ الأمرِ أَنَّ القائمَ خبرٌ لَهُ}[٥] لامتناع الفصل بين الصفة والموصوفُ بمثل ذلك الضمير.

وَإنَّما قالَ[٦]: صيغةُ[٧] مرفوعٍ منفصلٍ، وَلَمْ يَقُلْ: ضميرٍ مرفوعٍ منفصلٍ لأنَّهُ لَمْ يَتحقَّقْ هَلْ[٨] هوَ ضميرٌ[٩] أو لَيْسَ بِضَميرٍ، ويسمّيه البصريونَ فَصلاً، لكونه فاصلاً بينَ[١٠] الصِّفَةِ والخبرِ[١١].

---

(١) في ل: ضمير مرفوع.

(٢) (له) ساقطة من ع.

(٣) في ل: صفة مؤخّر له أم خبر مقدّم له.

(٤) كلمة (ما) ساقطة من ع، ف، ل.

(٥) المحصور بين المعقفتين ساقط من ت.

(٦) كلمة (قال) ساقطة من ع.

(٧) في ل: ضمير مرفوع.

(٨) في ت: أنّه هل.

(٩) في ف: الضمير.

(١٠) في ع: من.

(١١) المفصل: ١٣٢، والإنصاف المسألة ١٠٠ـ٢: ٣٧٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ١١٠، والهمع ١: ٢٣٦.

لا يُقالُ: إنّ[1] قولَهُ تعالَى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ[2]﴾[3] لا يلتبسُ بالصّفةِ، فكيفَ يُفْصَلُ بينَ الصّفةِ والخبرِ لامتناعِ وصفِ الضميرِ؟

لأنّا نقولُ: لَمَّا حَصَلَ اللبسُ في المُظْهَرِ حَملوا[4] المُضْمَرَ عليهِ لأنّهُ كِنَايةٌ عَنْهُ.

والكوفيونَ يسمّونهُ عِماداً[5]، لأنهُ يُعْتَمَدُ عَليه في عدمِ الالتباسِ[6].

ولا يَرِدُ النَّقضُ على قولِهِ: مطابقٌ للمبتدإِ[7] بقولِهِ[8]:

وَكَائِن بالأَبَاطحِ مَنْ خَلِيلٍ ... يَرانِي لَوْ أُصِبتُ هُوَ المُصَابا[9]

لأنَّ تقديرَهُ: يَرَى مصابِي هَوَ المصابُ.

وإذا كانَ كَذَلِكَ، كَانَ مطابقاً للمبتدإ فَلَمْ يتوجّهْ النَّقْضُ.

شروط ضمير الفصل

قولُهُ: (*وَشَرْطُهُ أَنْ يكونَ المبتدأُ معرفةً أو أفعلَ مِنْ كَذَا*).

اعلمْ أنَّ للفاصلِ شروطاً أربعةً:

---

(١) في ع: أنه، وفي ل: لان.

(٢) كلمة (عليهم) ليست في ع.

(٣) سورة المائدة: ١١٧.

(٤) في ف، ل: حما، وفي ع: حلموا باب.

(٥) المفصل: ١٣٣، والإنصاف ٢: ٣٧٥ ـ المسألة ١٠٠ ـ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ١١٠، والهمع ١: ٢٣٦.

(٦) في ل: اللبس.

(٧) كلمة (للمبتدإ) ليست في ف.

(٨) في ل: كقوله.

(٩) قائله جرير، ديوانه: ١٧.

أحدُها: أَنْ تكونَ صيغتُهُ صيغةَ ضميرٍ[1] مرفوعٍ منفصلٍ، فَلو كَانَ منصوباً نَحو: [ظَنَنْتُهُ إيّاه][2] القائمَ لكانَ بدلاً وَلَمْ يَكُنْ فصْلاً.

والثاني: أَنْ يكونَ واقعاً بينَ المبتدإ والخَبَرِ، [أَومَا أَصلُه][3] كَذَلِكَ، فَلو قُلْتَ: هَذَا زيدٌ هُوَ[4] خيراً[5] مِنْكَ لَمْ يَكُنْ هُوَ فصلاً، لأَنَّ خيراً ليسَ خبراً لمبتدإٍ بَلْ هُوَ منصوبٌ عَلَى الحالِ.

والثالثُ أَنْ يكونَ هَذَا الضميرُ عَلَى وفقِ مَنْ جَرَى[6] فصلاً لَهُ فِي الغَيبةِ، والتَّكَلُّمِ[7]، والخِطَابِ، والإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ، والتذكيرِ والتأنيث.

والرابعُ: أَنْ يكونَا مَعْرِفَتينِ أَوْ مُشَابِهَينِ[8] لِلْمَعْرِفَةِ. وَلَمْ يَذْكُرِ المُصَنِّفُ الثلاثةَ الأُولَى، لأَنَّ قولَهُ مِنْ قَبلُ: *(وَيَقَعُ*[9] بين[10] *المبتدإِ والخبرِ قَبْلَ دُخولِ*[11] *العوامِلِ وبعده*[12]*)*، إلى قوله: *(مطابقٍ للمبتدإ)* متضمّنٌ لَهَا.

---

(١) ساقطة من ت، ع، ف.

(٢) في ل: ظننتُ إيّاك.

(٣) في ل: وأمّا الصلة.

(٤) كلمة (هو) ليست في ع.

(٥) في ت: خير.

(٦) في ف: يجري.

(٧) في ع، ف، ل: المتكلّم.

(٨) في ت، ع، ل: مشابهتين.

(٩) في متن الكافية ـ يتوسّط ـ انظر ٢: ٧٣، ومجموع مهمّات المتون: ٤٠٤.

(١٠) في ت: في.

(١١) كلمة (دخول) ليست في متن الكافية: مجموع مهمّات المتون: ٤٠٤.

(١٢) في متن الكافية: وبعدها: المصدر السابق.

وَأَمَّا الشرطُ الرابعُ، وَهُوَ أَنْ يكونَا مَعرفتينِ، أو مشابهينِ[١] للمعرفةِ فِي امتناعِ دخول لام التعريفِ، نحو: زَيدٌ هو القائمُ، وزيد هُوَ أفضلُ من عمرٍو، فَلأنَّهُ إذا كانَا[٢] مَعرفتينِ يَحتَاجُ إلى الفَاصِلِ / ٨٤و / بينَ [الخبرِ والصفةِ][٣].

وَإذا كانَا مُشابهينِ[٤] للمعرفةِ فَلِحَمْلِهِمَا عَلَى المعرفتينِ وَإنْ لَمْ يَحْصَلِ الالتباسُ، فَإنَّ (أفضلُ من عمرٍو) ليس بمعرفةٍ لَكنْ يمتنعُ دخولُ حَرْفِ التعريفِ عليهِ لِكونِهِ أفعلُ التفضيلِ، وأفعلُ التفضيلِ إذا استعمِلَ مَعَ (مِنْ)، لَمْ يمكنْ إدخالُ لامِ[٥] التعريفِ عليهِ[٦] كما يجيءُ في بابِ التفضيلِ.

أمَّا إذا لَمْ يكونَا كَذلِكَ فَلَمْ يَجُزْ إدخالُ هَذَا الضميرِ لعدمِ الالتباسِ بالصّفةِ، وَلِعَدَمِ الحملِ عَلَى مَا فيهِ الالتباسُ بالصّفةِ، والمُصَنِّفُ شَرَطَ أَنْ يكونَ الخَبَرُ معرفةً أَو مُضَارِعاً له[٧]، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ للمبتدإِ، لأنَّهُ مِنَ المعلوم أَنَّ اللّبسَ لا يقعُ إلَّا إذا كانَ المبتدأُ معرفةً، ولأنَّهُ لا يكونُ إلَّا معرفةً، إذا كانَ الخبرُ معرفةً.

وَمِمَّا يجري مَجرىٰ أفعلَ منكَ فِي دخولِ الفصلِ بينَهُمَا مِثْلُكَ وَشِبْهُكَ، وَكُلُّ

---

(١) في ت، ع، ل: مشابهتين.

(٢) في الأصل، وفي ل: كان، وفي ز: كانتا.

(٣) في ل: الصفة والخبر.

(٤) في الأصل: مشابهتين.

(٥) في ل: حرف.

(٦) ساقطة من الأصل، ومن ع.

(٧) ساقطة من الأصل، ومن ع.

نكرةٍ أضيفَ إلى معرفةٍ وَلَمْ يَتَعَرَّفْ بالإضافةِ لشبهِ لفظها بلفظِ المعرفةِ[١]، وَكَذلِكَ لفظُ خَيرٍ، وَشَرٍّ، إلّا أنَّهُ في أفعلَ أكثرُ.

وَمِمّا يجري ذَلِكَ المجرىٰ قولُهُم: كَانَ زَيْدٌ هُوَ يضربُ لامتناعِ دخولِ اللام على الفعلِ، وَمُقتضِي مَا ذكَرْنَا أنَّهُ يجوزُ: زَيْدٌ هُوَ غُلامُ الرجلِ[٢]، لامتناعِ دخولِ لام التعريفِ[٣] عَلَيهِ.

موضعه من الاعراب

قولُهُ: *(وَلَا موضِعَ لَهُ عِندَ الخليلِ)*.

إعلَمْ أنَّ النحويينَ اختلفوا فِي أنَّهُ هَلْ هُوَ اسمٌ أَو حَرْفٌ وبتقديرِ[٤] إنْ كانَ اسماً، هَلْ يكونُ لَهُ اعرابٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ[٥]؟

فمنهم مَنْ[٦] ذهبَ إلى أنَّهُ حرفٌ، واستُدِلَّ عليهِ بِأنَّهُ لَوْ كَانَ اسماً لكانَ لَهُ موضِعٌ مِنَ الاعرابِ، وَلَو كَانَ كَذَلِكَ لكانَ إمّا بالاستقلالِ أو بالتبعيّةِ لا سبيلَ إلى

(١) في الأصلِ وفي ز، ت، ع، ف: معرفة.
(٢) في ت: رجل.
(٣) في الأصل: اللام للتعريف.
(٤) في ل: على تقدير.
(٥) ينظر الخلاف في هذه المسألة في الإنصاف ٢: ٣٧٥، المسألة ١٠٠.
(٦) كلمة (من) ساقطة من ل.

الأوّلِ، وإلاّ وَجَبَ[١] أَنْ يكونَ مبتدأً لعدم احتمالِ غَيرِهِ، وَلَوْ كانَ كَذَلِكَ لَوَجَبَ رَفعُ ما بعدَهُ لكونِهِ خبراً، لَكِنَّهُ لَيسَ بواجبٍ[٢]، نَحو: كَانَ زَيْدٌ هُوَ المُنطَلِقُ، وَلاَ سبيلَ إلى الثاني، لأنَّهُ لَوْ كَانَ معرباً بالتبعيةِ لَوَجَبَ أَنْ يَختَلِفَ باختلافِ المتبوعِ قياساً على سائر التوابعِ، لَكنَّهُ لا يَختَلِفُ لِصِدْقِ قَولِكَ[٣]: إنَّ زيداً هُوَ المنطلِقُ، وزيدٌ هُوَ المُنطَلِقُ.

وَمِنْهُم مَنْ ذَهَبَ إلى أَنَّهُ اسمٌ وَلَهُ محلٌّ مِنَ الاعرابِ بالتبعيّةِ، وَهِيَ أَنَّهُ تأكيدٌ لِمَا قَبْلَه[٤].

وَأَجابَ عَنْ دليل أصحابِ المذهبِ الأوّل، ومنعَ قَولَهُم: إنَّ كُلَّ تابعٍ يختلفُ باختلافِ المتبوعِ بأنَّ[٥] التأكيدَ بالضَّمائرِ لا يُلْزَمُ اختلافَها باختلافِ المتبوعِ.

أَلا تَرَى أَنَّكَ تقولُ[٦]: مَرَرْتُ بكَ أنتَ، وبهِ هوَ، وبنا نحنُ، فإنَّكَ أكدتَ المجرورَ بالمضمرِ[٧] المرفوعِ، فَلِمَ لا يجوزُ فيمَا نحنُ فيهِ؟

ثمَّ أنَّهُ استُدلَّ عَلَى كونِهِ إسماً بوجوهٍ:

منها: [أنَّ هذهِ الصيغة اسمٌ][٨] فِي مثلِ قولنا: هوَ زيدٌ وأنتَ زيدٌ، وأنا زيدٌ،

---

(١) في ت، ع، ل: لوجب.

(٢) في سائر النسخ: يجيب، وما أثبتناهُ من ت.

(٣) في ل: قولنا.

(٤) في ل: تقدّم.

(٥) في ف: فإنْ، وفي ل: كانَ.

(٦) في ل: لو قلت.

(٧) في ع: بالضمير.

(٨) في ت، ع: أنّه اسم في هذه الصيغة.

فوجَبَ أَنْ يكونَ هَاهُنا اسماً باستصحاب الحال[1].

وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَو كانَ حرفاً لَزِمَ [الاشتراك، وهذا[2] خلافُ الأصلِ.

وَمِنها: أَنَّهُ لوْ كانَ حرفاً لَزِمَ][3] طريقةً واحِدَةً، وَهَذَا لَا يَلْزَمُ. وَفِي كُلٍّ واحدٍ مِنها نظرٌ.

ومنهم مَنْ ذَهَبَ ـ وَهُوَ الخليلُ، وأكثرُ البصريينَ ـ إلى أَنَّهُ معَ اسميّتِهِ لا موضعَ لَهُ مِنَ الاعرابِ[4].

أَمَّا كونُهُ اسماً، فهذهِ الدلائلُ التي ذكرنَاهَا.

وأَمَّا كونُه لا موضعَ لَهُ مِنَ الاعرابِ، فَلأَنَّهُ إِنَّمَا دَخَلَ للفصلِ، كَمَا يَدْخُلُ الكافُ فِي أولئكَ والتاء في أنتَ، والكافُ في إيّاكَ / ٨٤ظ / وَكَمَا أَنَّ هَذِهِ لا محلّ لَهَا مِنَ الاعرابِ فَكَذلِكَ لا يكونُ لِمَا نَحْنُ فيهِ محلٌ مِنَ الإعرابِ[5].

وَأَجابَ عَنْ قَولِ أصحابِ المذهبِ الثاني: بأَنَّ المُضْمَرَ لا يكونُ تأكيداً للمظهرِ فِي شيءٍ مِنْ كلامِهم، والمَصيرُ إلى مَا لا نظيرَ لَهُ فِي كلامِهِم غَيرُ جائزٍ[6].

---

(١) في الأصل وفي ز: بالاستصحاب.

(٢) في ع: هو.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ف، ل.

(٤) وكان الخليل يقول: والله انّه لعظيم جعلهم (هو) فصلاً في المعرفة وتصييرهم إيّاها بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغواً لأنّ (هو) بمنزلة أبوه. الكتاب ١: ٣٩٧، والكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢٦ ـ ٢٧.

(٥) الانصاف ٢: ٣٧٦، المسألة ١٠٠.

(٦) قال في الإنصاف ٢: ٣٧٦: هذا باطل لأنّ المكنيّ لا يكون تأكيداً للمظهر في شيء من كلامهم، والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز أن يصار إليه.

وقد أُورِدَ عليهِ بِأنَّ قياسَهُ عَلَى الكافِ فِي أولئكِ وإيّاكَ، والتاءِ فِي أنت غيرُ صحيحٍ، لأنَّ هذِهِ حروفٌ[1]، وَذَلِكَ اسمٌ عندَهُ فَلا يوجدُ الجامعُ بينَهُما، وَرُدَّ جوابُهُ بأنَّ المصيرَ إلى ما لا نظيرَ لَهُ في كلامِهم أَولَى من مخالفةِ القاعدةِ[2] المُطَّرِدَةِ، وهيَ أَنَّ الاسمَ المركَّبَ معَ غيرِهِ لا يخلو من الاعرابِ أصلاً لفظاً كانَ أو موضعاً.

وَلقائلٍ أَنْ يمنعَ إطِّرادَ هذه القاعدةِ فإنَّ أسماءَ الأفعالِ، نَحو: صَهٍ ومهٍ لا اعرابَ لَها لفظاً[3] ولا موضعاً عند البعضِ[4].

واعلمْ أنَّ بعضَ الناسِ توهَّموا أنَّه هُوَ الذي يربطُ المحمولَ بالموضوعِ[5] عندَ المنطقيينَ، وَذَلِكَ سهوٌ منهُ، فإنَّ ذَلِكَ حرفٌ لازمٌ لفظاً أو نيّةً فِي كُلِّ قضيةٍ والذي كلامُنا فيهِ ليسَ كَذَلِكَ.

قولُهُ: (وبعضُ العربِ يجعلُهُ مبتدأً، وما بعدَهُ خبرُهُ).

[اعلمْ أَنَّ كثيراً من العربِ يجعلُهُ مبتداً وما بعدَهُ خبرُهُ][6] وَهُوَ عَلَى هذا

---

(١) في ع: الحروف.

(٢) في ع: الاعراب.

(٣) في ل: لا لفظاً.

(٤) ينظر ١: ١١٩.

(٥) الحمل في اصطلاح المناطقة هو اتّحاد المتغايرين ذهنا في الخارج ومن أقسامه حمل المواطأة، وهو أن يكون الشيء محمولاً على الموضوع حقيقة بلا واسطة، كقولنا: الإنسان حيوان.
وحمل الاشتقاق وهو أن لا يكون محمولاً عليه بالحقيقة بل ينسب إليه بواسطة ذو أو له أو في، كالبياض بالنسبة إلى الإنسان. الكليّات - لأبي البقاء - بولاق - ١٥٦، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ١: ٣٥٣.

(٦) المحصور بين المعقفتين ساقط من ل.

الوجهِ اسمٌ بلا خِلافٍ، فإِنَّهُ نُقِلَ عَنْ رؤبةَ أَنَّهُ قَالَ: أَظنُ زيداً هُوَ خيرٌ منك[١]، برفعِ خيرٌ، وَقَرأَ بَعضُهم: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ[٢]﴾[٣] برفع ﴿الظَّالمينَ﴾، وَ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ﴾[٤] بِرَفعِ ﴿أَقَلُّ﴾، وَهذِهِ القراءاتُ منقولةٌ عن[٥] غيرِ[٦] السَّبعةِ.

ضمير الشأن

قولُهُ: *(وَقَدْ يَتَقَدَّمُ قَبلَ[٧] الجُمْلَةِ ضميرٌ غائبٌ يُسمَّى ضميرُ الشَّأنِ).*

وَاعلَمْ أَنَّهم[٨]، يُقدِّمونَ قبلَ الجملةِ ضميرَ غائبٍ لغرض التعظيمِ والإجلالِ في القصَّةِ، لأنَّ ذِكْرَ الشَّيءِ مُبْهَماً أَوّلاً ثُمَّ ذِكْرُهُ مُفسَّراً ثانياً يُوقِعُ فِي النفسِ تَعظيماً، وَإجلالاً، لَمْ يُوقِعْهُ ذِكْرُهُ مُفسَّراً أَوّلاً، و[٩]لغرض أَنْ لا يفوتَ الكلامُ عنِ[١٠] السَّامعِ،

---

(١) الكتاب ١: ٣٩٥.

(٢) في ل: الظالمين.

(٣) سورة الزخرف: ٧٦. في المصحف: (الظَّالمين)، وهي القراءةُ العامة. وقرأ بالرفع عبدالله وأبو زيد النحويان. مختصر في شواذ القرآن: ١٣٦، والبحر المحيط ٨: ٢٧.

(٤) سورة الكهف: ٣٩ من قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلداً﴾. وقرأ برفع (أقلُّ) عيسى بن عمر. مختصر في شواذ القرآن: ١٣٢، والبحر المحيط ٦: ١٢٩.

(٥) في ل: من.

(٦) ساقطة من الأصل.

(٧) كلمة (قبل) ليست في ت.

(٨) في ل: أنّه.

(٩) (الواو) ليست في ع.

(١٠) في ف: على.

لأنَّهُ لَو ذُكِرَ الكلامُ أوّلاً[1] فقدْ[2] يكون السّامِعُ غافلاً فيفوتُ بعضُ ما هُوَ غرضُ المتكلِّمِ.

أمَّا إذا ذَكَرَهُ أوّلاً [مُبهماً فَإنَّهُ يُشوِّق السَّامِعَ،][3] وَيستمعُ إلى كلامٍ تكـلَّمَهُ المتكلِّمُ فَلَمْ يَفُتْ غَرَضُهُ، وَيُسمَّى هذا الضميرُ ضَميرَ الشَّأنِ والقِصَّةِ لعودِهِ[4] إليهما.

قَولُهُ: (يُفَسَّر[5] بِالجُمْلَةِ).

أَيْ، يُفَسَّرُ هذا الضميرُ بالجملةِ لِكونِهَا مُرادةً مِـنْ ذَلِكَ الضَّـميرِ، فَـلَمْ يَجُـزْ تَفسِيرُهُ إلّا بِهَا خِلافاً للفرّاءِ، فإنَّهُ أجازَ: كانَ قائماً زيـدٌ، وَكـانَ قـائماً الزيـدانِ[6] فيجعلُ (قائماً) خَبَرَهُ[7]، وَيَرفَعُ (زيدٌ) بكونِهِ[8] فـاعلاً لِـقائمٍ[9] وَيَجْـعَلْ اسمَ كَـانَ ضميرَ الشَّأنِ[10].

فَإنْ قِيلَ: فَقَدْ أَجَازُوا: هُوَ[11] ذَاهِبٌ أَخوكَ عَلَى تَقدِيرِ أَنْ يَكُونَ هُوَ ضميرَ

---

(١) كلمة (أولا) ساقطة من الأصل.

(٢) في ت، ف، ل: لقد.

(٣) في ل: فيشوق.

(٤) في ل: بعوده.

(٥) في الأصل وفي ز، ع، ف، ل: وقد يفسر.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٣: ١١٤، والكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢٨.

(٧) في ت، ع، ل: خبر.

(٨) في ت: لكونه.

(٩) في ل: لها.

(١٠) كلمة (الشأن) ساقطة من ل.

(١١) في ع، ف: ما هو.

الشأن، وذاهبٌ مبتدأٌ، وأخوكَ فاعلُهُ، وذاهبٌ مفسّرٌ للضميرِ مَعَ أنَّه مفردٌ، فَكَذَلِكَ معَ الفاعِلِ.

قُلنا: إنَّما أجازوا ذلِكَ معَ كونِهِ مفرداً معَ الفاعِلِ، لِكونِ المبتدإِ معَ الفاعلِ ساداً مَسَدَّ الخبرِ والمخبرِ عنهُ اللَّذين في الجملةِ، وَكانَ بِمَنْزِلَةِ الجملةِ فجازَ تفسيرُهُ بِهِ.

ثُمَّ اعلمْ أنَّ لِهذا الضميرِ خَوَاصَّ:

مِنها أنَّهُ لا يجوزُ إظهارُ الأمرِ والشَّأنِ عِوضَ الضميرِ لأنَّهُ يُنافِي الإبهامَ.

وَمِنْهَا [أَنْ لا يكونَ][1] إلّا غائباً. لَا يُقَالُ: أنا أَو أَنتَ زيدٌ قَائمٌ، لأنَّهُ يعودَ إلى الكلامِ الذي بَعْدَهُ مِنْ حيثُ المَعْنى، فَيَجِبُ[2] أَنْ يَكُونَ غَائِباً.

ومنها أَنْ لا يفسّر إلّا بالجملةِ[3]، وقد مَرَّ بيانُهُ.

ومنها أَنْ لا يكونَ في الجُمْلَةِ التي تقعُ خبراً عنهُ ضميرٌ يعودُ إليهِ، لكونِ هذا الضميرِ هُوَ الجملةَ في المَعْنَى.

وَمِنْهَا أَنْ لا يُعطَفُ عليهِ، ولا يُؤكَّدَ، ولا يُبْدَلَ / ٨٥ و / عَنْهُ، لأنَّهُ ليس بمستقلٍ وَتامٍّ والتوابعُ من تتماتِ [الكَلامِ المُسْتَقلِّ][4].

---

(١) في ت: لا يجوز أن يكون.

(٢) في ت: فوجب.

(٣) في ع، ل: بجملةٍ.

(٤) في ت، ع، ف، ل: الكلمة المستقلّة.

وَمِنْهَا أَنْ يَقَعَ مبتدأً أَو مَا أَصْلُهُ المبتدأُ، نَحو: كانَ[١] هُوَ[٢] زيدٌ قائمٌ.

وَمِنْهَا أَنَّهُ لا يحذَفُ إلّا قليلاً، وَبَقيَّةُ المبتدآتِ يَجُوزُ حَذْفُهَا، وَإِنَّمَا قَلَّ حَـذْفُهُ، لأنَّهُ ينافِي مَا ذَكَرْنَاهُ[٣] مِنْ أَنَّ القَصْدَ مِنْهُ ذِكْرُ الشَيءِ مُبهماً[٤] أَوّلاً ثُمَّ ذِكْرُهُ مُفسَّراً[٥] ثانياً.

وَمِنْهَا أَنَّهُ لا يجوزُ حَذْفُ خَبَرِهِ فَلا يُقَالُ: هُوَ[٦]، وَيُرادُ هُوَ زَيدٌ قَائِمٌ [لأنَّهُ يُنَافِي مَا ذَكَرْنَاهُ][٧] الآنَ.

وَمِنْهَا أَنَّ لمفسِّرِهِ[٨] مَحَلّاً[٩] منَ الاعرابِ، وليسَ فِي العربية للمفسِّرِ[١٠] محلٌّ من الاعرابِ.

وَمِنها أَنَّ خَبَرَهُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيهِ فَلا يُقَالُ: زيدٌ قائمٌ هُوَ لِكونِهِ مُفسَّراً، ووجوبِ تأخُّرِ المُفَسِّرِ عَنِ المُفَسَّرِ.

وَمِنْها أَنَّهُ لا يُخْبَرُ عَنْهُ بالذي لاقتضائِهِ صَدْرَ الكَلامِ.

---

(١) كلمة (كان) ساقطة من ز.

(٢) كلمة (هو) ساقطة من ت، ف، ل.

(٣) في ز: ذكر.

(٤) في ف: منهما.

(٥) كلمة (مفسّراً) ساقطة من: ت.

(٦) كلمة (هو) ساقطة من ت.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل.

(٨) في ت: للمفسر.

(٩) في ل: محل.

(١٠) (للمفسر) ساقطة من ع.

ومنها أنَّهُ يَسْتَمِرُّ حَذْفُهُ مَعَ أنَّ المفتوحَةِ كَمَا يجيءُ.

ومنها أنَّهُ لا يَجُوزُ تثنيتهُ وَجَمْعُهُ[1].

ومنها أنَّهُ لا يُسْتَعْمَلُ إلاّ فِي[2] أمر يُرادُ مِنْهُ التعظيمُ والإجلالُ.

أقسام ضمير الشّأن

قَولُهُ: (*وَقَدْ يكونُ منفصلاً أو متّصلاً، مُسْتَتِراً أو بَارزاً*).

إعْلَمْ أنَّ هَذَا الضميرَ قَدْ يكونُ منفصلاً ومُتّصلاً، بَارزاً كَانَ أو مُسْتَتِراً، مُذَكَّراً كانَ أو مُؤنّثاً.

أمَّا [الاتّصالُ والانفصالُ][3] والبروزُ والاستتارُ فَبِحَسَبِ العَامِلِ[4]. مَثَلاً إن[5] كانَ مبتدأً، نَحو: هُوَ زيدٌ قَائمٌ، وَنَحو: [قولِهِ تَعَالى][6]: ﴿**قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ**﴾[7] وَجَبَ أنْ يَكونَ مَرْفُوعاً مُنْفَصِلاً لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ قَبْلُ.

وَإذا كَانَ فَاعِلاً نَحو: كَانَ زَيدٌ ذاهِبٌ، وَكَقَولِهِ تَعَالىٰ: ﴿**كَادَ**[8] **يزيغُ**[9] **قُلُوبُ**

---

(١) في ف: ولا جمعه.

(٢) (في) ساقطة من ل.

(٣) في ل: الانفصال والاتّصال.

(٤) في ف: العوامل.

(٥) في ع، ف، ل: إذا.

(٦) في ت: قولهم.

(٧) سورة الإخلاص: ١.

(٨) في ت، ع، ل: وكاد، وهو سهو.

(٩) في ت: تزغ، وهو سهو.

فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾[١] وَجَبَ أَنْ يكونَ مُتّصلاً، أوْ[٢] مُسْتَتِراً، لِوجُوبِ كَونِ الفَاعِلِ كَذَلِكَ.

وَ[٣]إذا كانَ مُضمراً غَائباً، وَإنْ كَانَ مَنْصوباً وَجَبَ أَنْ يكونَ بارزاً لامتناعِ استكنانِ الضَّميرِ المَنْصُوبِ، وَذَلِكَ فِي بَابَيِ أَنَّ وَظَنَنْتُ، نَحو: أَنَّهُ زيدٌ قَائِمٌ، وَظَنَنْتُهُ زيدٌ قَائِمٌ.

وأَمَّا التذكيرُ والتأنيثُ فبحسب وجود المُؤَنَّثِ فِي الكـلامِ وَعَـدَمِهِ وَبِحَسَبِ إرادةِ [القِصَّةِ والأمرِ][٤] مِنَ الضميرِ، مثلاً إذا كَانَ في الكلامِ مُؤَنَّثٌ جَـازَ التـذكيرُ بِحَسَبِ إرادَةِ الأمرِ والشَّأنِ منَ الضَّميرِ والتأنيثِ بِحَسَبِ إرادَةِ القِصَّةِ[٥] مِنْها، لكنَّ التأنيثَ أَولَى لِوجودِ المُؤَنَّثِ فِي[٦] الكَلامِ.

وَإذَا لَمْ يَكُنْ فِي الكَلامِ مُؤَنَّثٌ جَازَ الأمرانِ[٧] لِمَا ذَكَرنا، لَكِنَّ التـذكيرَ أَولَى، لِعَدَمِ المُؤَنَّثِ فِي الكلامِ، وَمِثالُ[٨] التأنيثِ قولُهُ تَعَالَى: **﴿فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ﴾**[٩] وقولُهُ:

---

(١) سورة التوبة: ١١٧.

(٢) (أو) ليس في ت، ف.

(٣) (الواو) ليس في ت، ف.

(٤) في ل: الأمر والشأن.

(٥) كلمة (القصّة) ليست في ت.

(٦) في ت: من.

(٧) في ل: الأمر.

(٨) في ل: مثاله.

(٩) سورة الحج: ٤٦.

عَـلَى أَنَّهَـا تَـعفُو الكُـلومُ وَإِنَّمـا
نُوكَّلُ بِالأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمـضِي[(١)]

قَوْلُهُ: (وَحَذْفُهُ منصوباً ضَعيفٌ).

اعلمْ أَنَّ هذا[(٢)] الضميرَ إذا[(٣)] كانَ مرفوعاً لَمْ يَجُزْ حذفُهُ، لأَنَّهُ إِنْ كَانَ مبتدأً وَجَبَ إبرازُهُ منفصلاً وإنْ كانَ فاعلاً وَجَبَ استكنانُهُ، وَفرقٌ[(٤)] بينَ الاستتارِ والحذفِ، فَفِي قَولِكَ: كَأَنَّ زيدٌ قائمٌ مستترٌ، وفي قولِكَ: إِنَّ زيدٌ قائمٌ محذوفٌ.

وَإِنَّما كَانَ حَذْفُهُ مَنصوباً ضعيفاً، لأَنَّهُ مُرادٌ وَلَيسَ عَلَيهِ دَلالةٌ، و[لأَنَّهُ يُنافِي مَا][(٥)] ذَكَرناهُ[(٦)]، مِنْ أَنَّهُ إِنَّما يُؤتَى بِهذا الضَّميرِ لِذِكْرِهِ مُبهماً ثُمَّ ذكرِهِ مُفسَّراً، وَلِئلا يَفوتَ غَرَضُ المتكلِّمِ، وَمِثَالُهُ:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكنيسةَ يوماً
يَلقَ فيها جآذراً وَظِباء[(٧)]

---

(١) البيت لأَبي خِراش الهُذَلِي واسمه خويلد بن مُرَّة، وَيروى: (بَلَى) مكان (على) و(يوكل) مكان (نوكل).
تعفو: بمعنى تدرس وتبرأ الكَلومُ: الجروح.
الكامل ٢: ١٨٢، وديوان الحماسة: ٢٢٣، والخصائص ٢: ١٧٠، وديوان الهذليين ٢: ١٥٨، والمقتصد ١: ٤٢٢، والخزانة ٥: ٤٠٥.
(٢) كلمة (هذا) ساقطة من ع.
(٣) في ت: ان.
(٤) في ت، ل: الفرق.
(٥) في الأصل: لما.
(٦) في ع: ذكرنا.
(٧) ينسب إلى الأخطل غياث بن غوث، وليس في ديوانه.

وآخر:

إنَّ مَـنْ لاَمَ في بَـنِي بنتِ حَسّانَ أَلُمْـهُ وَأَعْـصِه[1] فِي الخُـطوبِ[2]

أي: إنَّهُ مَنْ يدخلِ الكنيسةَ وإنَّهُ مَنْ لامَ فِي بَنِي [بنتِ حسّانَ][3] ومُقتضى مَا ذكرنَا أنَّهُ لَمْ يَجُز الاستتارُ.

قوله: *(إلّا مع أنّ إذا خفّفت)*.

أي: حَذْف هَذَا الضميرِ منصوباً ضعيفٌ إلاّ مَعَ (أَنَّ) المفتوحةِ [إذا خُفِّفَتْ][4] فإنَّهُ لازِمٌ حذفُهُ[5] معها وليس حذفه ضعيفاً[6] معها لأنَّ مُشابَهَةَ أَنَّ معَ الفِعْلِ أكثرُ مِنْ مُشابَهةِ إنَّ المكسورةِ، لكونِ لفظةِ أَنَّ المفتوحةِ مَثَلَ لفظِ الفعلِ، نَحو: مَدَّ وَشَدَّ[7] وَلَيْسَ لَفْظَةُ المكسورةِ كَذَلِكَ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وكانتِ[8] / ٨٥ ظ / المكسورةُ تَعملُ مخفّفةً، [نحو قـولِهِ][9]

←الأمالي الشجرية ١: ٢٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ١١٥، ومغني اللبيب ١: ٣٦، وشرح شواهد المغني ١: ١٢٢، والخزانة ١: ٤٥٧.

(١) في ت: اعصم.

(٢) هو للأعشى ميمون، ويروى: (ابنة) مكان (بنت).

الديوان: ٢١٩، والكتاب ١: ٤٣٩، وشواهد المغني ١: ٩٢٤.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ع، ل.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من: ت، ع، ل.

(٥) في ل: حذفها.

(٦) في الأصل، وفي ز، ل: ضعيف.

(٧) في ت، ع، ف، ل: شدّ ومدّ.

(٨) في الأصل: كان.

(٩) في ل: كقوله.

تعالَى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[1] وَجَبَ أَنْ تَعْمَلَ المفتوحةُ مُخَفَّفَةً لِئَلا تَلزمَ مَزيةُ الأضعفِ عَلَى الأقوى، لَكنْ لَمْ يُوجَدْ عَمَلُهَا فِي الظَّاهِرِ فَوَجَبَ عَمَلُها فِي المُضْمَرِ لِئَلا يَلْزَمَ مَا ذَكَرْنَا.

أسماء الإشارةِ

قولهُ: (*أسماءُ الإشارةِ مَا وُضِعَ لِمُشارٍ إليه*).

إعلمْ أَنَّهُم قَسَّمُوا الاِسمَ إلى[2] ثلاثة أَقْسَامٍ: مُظْهَرٍ ومُضْمَرٍ ومتوسّطٍ بينَهُما، وسُمّيَ القسمُ الأخيرُ بالمُبْهَمِ لعدمِ اختصاصه بجنسٍ دونَ جنسٍ.

و[3] المبهمُ على ضَربينِ: أَسماءُ الإشارةِ، والموصولاتُ، فابتدأ بأسماءِ الإشارةِ، وَعَرَّفَها بأنَّها مَا وُضِعَ لمشارٍ إليه، فَعَرَّفَ أسماءَ الإشارةِ الاصطلاحيةَ بالمشارِ إليه اللُّغوي، فَلَمْ يَلْزَمْ تعريفُ الشيءِ بِمَا هوَ مثلُهُ فِي المعرفةِ والجَهَالَةِ لكونِ المُشارِ إليه بحَسَبِ اللُّغَةِ معلوماً، وأسماءُ الإشارةِ بحسبِ الاصطلاحِ غيرُ معلومةٍ[4].

وَإِنَّما بُنِيَتْ أَسماءُ الإِشارَةِ لأنَّ وضعَ بَعضِهَا كوضعِ الحروفِ، نَحو: ذَا، وَتَا، ثُمَّ حُمِلَ عَلَيهِ البَواقِي[5]، نَحو: أُولاءِ، ولأنَّها بحَاجَةٍ إلى مَا يبيّنُ ذاتَ المُشارِ إليه فَأَشْبَهَتْ

---

(١) سورة هود: ١١١، من قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُم إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.
وقرأ نافع وابن كثير وعاصم بإسكان النون مخفّفة، وقرأ باقي القرّاء العشرة بتشديدها، والقراءة الأخيرة تطابق سواد المصحف. اعراب القرآن للنحاس ١: ١١٤، والنشر ٢: ٢٩٠-٢٩١، ومجمع البيان ١٢: ٢٢٢.

(٢) يريد قسّموا الاسم على ثلاثة أقسام.

(٣) في ز: (ثمّ) بدلاً عن الواو.

(٤) أيّ: أنّها شيء غير معلوم.

(٥) في ت: الباقي.

بِذَلِكَ الحروفَ، ولأنَّها لا تَلْزَمُ مُسمّىً[1] كالحروفِ فإنَّ (ذَا) قد يُشَارُ به مرَّةً إلى الكتابِ، ومرّةً إلى الرجُلِ، ومرّةً إلى غيرِهما، كَمِنْ فإنَّها تكونُ لتبعيضِ الرجلِ تارةً، وأخرىٰ[2] لتبعيضِ الدينارِ، ولأنَّهُ يَتَضَمَّنُ معنَى الإشارةِ التي تقومُ مَقَامَ حرفِ التعريفِ.

ثُمَّ إنَّ المُشَارَ إليهِ قَدْ يكونُ مذكّراً، وَقَدْ يكونُ مؤنّثاً، وَعَلَى التّقديرينِ، يُحْتَمَلُ أَنْ يَكونَ مفرداً أَو مُثنّى، أو مجموعاً، فهذه سِتَّةٌ حَصَلَتْ مِنْ ضَرْبِ الإثنينِ فِي الثلاثَةِ، لَكنْ لَمَّا كَانَ لَفْظُ الجمع مُشْتَرَكاً[3] بينَ المذكّر والمؤنَّثِ، صارتِ الألفاظُ خمسةً، وهذهِ الخمسةُ قَدْ يكونُ لِبَعْضِهَا مُرادِفٌ كَتَا، وَتِي، وَتِه، وَذِه، وَتِهِي، وَذِهِي[4]، وَقَد لا يكونُ، كَذَا، وَذَانِ وَتانِ، وأولاءِ، ويستوي المُذَكَّرُ والمؤنّثُ فِي أولاءِ. قَالَ جريرٌ:

ذُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى

والعيشَ بَعْدَ أُولئِكَ الأَيامِ[5]

وقدْ[6] يدخُلُ أيضاً حرفُ التنبيهِ فِي أَوائِلِها، فَيُقالُ: هَذَا وهَاتَا، وَهَذِي وَهَاتِي وهؤلاءِ بِالمَدِّ والقَصْرِ.

---

(١) في ع: المسمىٰ.

(٢) في ل: تارةً.

(٣) في الأصل، وفي ز: مشتركة.

(٤) في ت، ع، ف: وذهي وتهي.

(٥) ويروى: (الأقوام) مكان (الأيام). الديوان: ٥٥١، والكامل ١: ٢٤٠.

(٦) (قد) ساقطة من ل.

وَلَمَّا عَرَّفَهُ شَرَعَ فِي عَدِّها[1]، فَقَالَ: (*ذَا للمفردِ المذكَّرِ*).

اعلمْ أَنَّ فيهِ ثلاثةَ أقوالٍ.

مِنهَا قولُ الأخفشِ، وَهُوَ أَنَّهُ مُضَاعَفُ البِنَاءِ، يَعنِي أَنَّ أَصْلَهُ ذَيٌّ[2]، لأَنَّ الأمالةَ مَحْكِيَّةٌ فِيهِ وإذا كَانتْ عينُ الفعلِ ياءً، كانْ لامُ الفِعْلِ كَذَلِكَ لأَنَّهُ لَمْ يوجَدْ فِي كلامِهِم مَا كَان عَيْنُهُ[3] ياءً ولامُهُ واواً[4]، وَاذاً فَأَصلُهُ ذَيٌّ بالتشديدِ، إلّا أنَّه حُذِفَ الياءُ التي هِيَ لامُ الفِعلِ فَبَقِيَ ذَيْ، مثل: كَي، فَقُلِبَتِ الياءُ أَلِفاً، لِيَخْرُجَ عَن صورةِ الحَرفِ[5].

ومِنْهَا أَنَّ أَصلَهُ ذَوي بِفتحِ العينِ، لأَنَّ ما عينُهُ واوٌ، ولامُهُ ياءٌ أكثرُ مِمَّا عينُهُ ولامُهُ ياءٌ فَحُذِفَتِ الياءُ[6] مُبالغةً فِي الإبهامِ، وَقُلِبَتِ الواوُ[7] أَلِفاً، لَتَحَرُّكِهَا وانفتاحِ مَا قَبْلَها[8] فصارَ ذَا.

وَمِنْها قولُ الكوفيينَ، وهوَ أَنَّ الإسمَ فيهِ هُوَ الذالُ وَحْدَهَا، والألفُ زائدةٌ للتكثيرِ[9] فَحَرَّكُوا الذالَ بالفتحِ لأجلِ الألفِ.

---

(١) في ف: تعدادها.

(٢) الإنصاف ٢: ٣٥٣، المسألة: ٩٥.

(٣) كلمة (عينه) ليست في ت.

(٤) في ت، ع: واو.

(٥) الإنصاف ٢: ٣٥٣، المسألة: ٩٥.

(٦) الكلمة ساقطة من الأصل.

(٧) الكلمة ساقطة من الأصل.

(٨) الإنصاف ٢: ٣٥٣، المسألة: ٩٥.

(٩) الإنصاف ٢: ٣٥٣، المسألة: ٩٥.

وَضَعّفَ هَذَا القـولِ[١] بِأَنَّ المُـبْهَمَ فِي حُكْـمِ الظَّـاهِرِ ولا يُـوجَدُ فِي الأَسماءِ الظَّاهِرَةِ مَا يكونُ عَلَى حرفٍ وَاحدٍ، وَبِأَنَّكَ تَقُولُ فِي تصغيرِهِ ذَيّاً، والتصغيرُ يَـرُدُّ الأشياءَ إلى أُصُولِهَا.

ثُمَّ قَالَ: (*وَالمُثَنَّاةُ ذَانِ وَذَينِ*).

إِعْلَمْ أَنَّهم اخـتَلَفوا فِي أَنَّ ذَانِ، وَذيـنِ تَـثنيةٌ أَمْ لَـيسَ كَـذَلِكَ، والصـحيحُ مَذهَبُ[٢] البَصريينَ وَهُوَ، أَنَّهُ لَيْسَ تثنيةً، لأنَّ الإسمَ المعرفةَ إِذَا ثُنِّيَ زَالَ تـعريفُهُ، فَإِذاً لو كَانَ ذَانِ تثنيةً لِذَا، لَكانَ نكرةً[٣]، ولأَنَّهُ لَوْ كَانَ تثنيةً لَقِيلَ ذَايانِ[٤] بِرَدِّ الألفِ أَو ذَا آنِ بِقَلْبِ الألفِ همزةً، وَلأنَّ نونَهُ تُشدَّدُ، ونونُ التثنيةِ لا تُشَدَّدُ. / ٨٦و /.

وَاختلفوا أَيضاً في أَنَّهُ معربٌ أَمْ مَبْنِيٌّ، فَـاختارَ قـومٌ أَنَّـهُ مُـعْرَبٌ تَمَسّكاً[٥] بانقلابِ أَلِفِهِ ياءً[٦] خفضاً ونصباً كانقلابِ التثنيةِ، فَكانَ مُعْرَباً قياساً عـلى سَـائرِ المُثَنَّى.

وَقَالَ قَومٌ إِنَّهُ مَبْنِيٌّ لوجودِ عِلَّةِ البناءِ فيهِ كَمَا فِي المُفْرَدِ وَالجَمْعِ.

وَأَجَابَ عَمَّا ذَكَرَهُ الأَوَّلونَ بأَنَّ انقلابَ أَلِفِهِ ياءً [خـفضاً ونـصباً][٧] لَـيْسَ بِدَلِيلٍ عَلَى كَونِهِ مُعْرَباً، لِجوازِ أَنْ تَكونَ الصِّيغتانِ موضوعتينِ للـمثنّى[٨] وَ[٩]اتّـفَقَ

---

(١) في ل: المذهب.

(٢) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ل: من مذهب.

(٣) الإنصاف ٢: ٣٥٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ١٢٧.

(٤) في ع: ذيان.

(٥) في ز، ع، ل: متمسّكاً.

(٦) ساقطة من ل.

(٧) في ت، ع، ف، ل: نصباً وخفضاً.

(٨) في ف، ل: للمبني.

(٩) في ل: أو.

استعمالُ أَحداهُما للرفعِ، والأُخرىٰ للنصبِ والجرِّ[١] وَكَذَلِكَ الحُكْمُ فِي تَانِ وتينِ.

ثُمَّ قَالَ: (وَللمُؤَنَّثِ تَا، وَتِي، وَتِهْ، وَذِهْ، وَتِهي، وَذِهِي)[٢].

إِعْلَمْ أَنَّ فِي المُفْرَدِ[٣] المُؤَنَّثِ[٤] سِتُّ لُغَاتٍ، وَقِيلَ: الأَصلُ فِيهَا: ذِي لأَنَّها بأزاءِ ذَا لِلْمُذَكَّرِ.

وَقِيلَ: إِنَّ ذِي، وَتا[٥] أصلانِ، وَمَا سِواهُما فروعٌ مِنْهُمَا.

أَمَّا ذِه فالهاءُ[٦] بدلٌ مِنَ الياءِ فِي ذِي، وَلأَنَّ التأنيثَ قَدْ يَكُونُ بِالياءِ، نَحو: اضربِي، وَتضْرِبِينَ، والهاءُ لا يكونُ للتأنيثِ وَكَذَلِكَ القولُ فِي: تِه.

وَقيلَ الأصلُ: تَا، والذي يَدُلُّ عَلَيهِ أَنَّهُ لَمْ يُثَنَّ إِلّا تَا مِنْ هذهِ اللغاتِ.

وَأُجيبَ بِأَنَّهُ لَمْ يُثَنَّ (ذِي) لِئَلا يلتبسَ بتثنيةِ المُذَكَّرِ.

ثُمَّ قَالَ: (*ويَلحَقُهُ حرفُ التَنبيهِ*).

إِعْلَمْ أَنَّ الهاءَ لَيْسَتْ مِنْ نفسِ الكلِمَةِ لِسقُوطِهَا عَنْها في بَعْضِ الأوقاتِ، لَكنَّهَا مَعَ اسمِ الإشارةِ صَارَتْ بِمَثَابَةِ كَلِمَةٍ واحدةٍ، لِكثرةِ زيادتِها مَعَهَا وهِيَ للتنبيهِ وَليستْ بِمُخْتَصَّةٍ بِهَا، لجوازِ دخولها فِي غيرِهَا كَمَا يجيءُ، نَحو: هَا زيدٌ قائمٌ.

قولُهُ: (*وَيَتَّصِلُ بِهَا حرفُ الخِطَابِ*).

إعلَمْ أَنَّ كَافَ الخِطابِ يَتَّصِلُ بِأَسماءِ الإشارَةِ، لِيَدُلَّ عَلَى حَالِ مَنْ يُخَاطِبُهُ.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣: ١٢٨.

(٢) في ف: ذهي وتهي، وفي مجموع مهمّات المتون: ٤٠٥: ته وذه.

(٣) كلمة (المفرد) ساقطة من ع.

(٤) في ف، ل: المؤنّث المفرد.

(٥) في ل: ذيا.

(٦) في ل: فبالهاء.

فَإِنْ أَشرتَ مثلاً إلى مذكرٍ[١] وخاطبتَ مذكّراً، قُلتَ: ذَاكَ، وإِنْ أشرتَ إلى رجلٍ، وخاطبتَ مؤنّثاً قلتَ: ذَاكِ.

وَإِنْ خَاطبتَ مذكّرينِ وأَشَرْتَ إِليهما، قُلْتَ: ذَاكُما، وَإِنْ خَاطَبْتَ مُذَكَّرِينَ، وأَشَرْتَ إليهم[٢]، قُلتَ: ذَاكُمْ.

ثُمَّ اعلَمْ أنّا[٣] ذكرنَا مِنْ قَبْلُ أَنَّ المُشَارَ إليهِ ستَّةٌ فِي المَعْنَى وَخَمْسَةٌ فِي اللفظِ كَمَا عَرَفْتَ، فَكَذَلِكَ المُخَاطَبُ لأَنَّهُ إِمَّا مُذَكَّرٌ، وَإِمَّا مُؤَنَّثٌ وَعَلَى التقديرين إمّا مفردٌ وَإِمَّا مُثنًّى وإمّا مجموعٌ، فَيَكونُ سِتَّةً فِي المَعنَى، لكنْ لَمَّا كانَ لفظُ المُثنَّى مشتركاً بينَ المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ يبقى لفظُ الخِطَابِ خمسةً أيضاً، وَهذِهِ الخمسةُ تُسْتَعْمَلُ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الخمسةِ التي هِيَ المشارُ إليه، فَتَصيرُ خمسةً وعشرينَ لفظاً، لأَنَّهُ حصلَ مِنْ ضَرْبِ الخَمْسَةِ فِي الخمسةِ، وَستةً وثلاثينَ معنى، لأَنَّهُ حَصَلَ مِنْ ضربِ ستَّةٍ فِي ستَّةٍ، وَهِيَ ذاكَ إلى ذاكُنَّ، وَتَاكَ إلى تَاكُنَّ، وذَانِكَ إلى ذانِكُنَّ، وَتانِكَ إلى تَانِكُنَّ، وأُولئكَ إلى[٤] أولئكُنَّ بالمدِّ والقصرِ.

ثُمَّ قَالَ: *(وَيُقَالُ: ذَا للقريبِ).*

إشارةٌ إلى الفَرْقِ بينَ ذَا، وَذَاكَ، وَذَلِكَ وَهُوَ أَنَّ الأولَ لِلْقَرِيبِ، والثاني للمتوسّط، والثالثُ للبعيد، فاللامُ دالٌّ عَلَى بُعْدِ المُشَارِ إِليهِ، وَقِيلَ على[٥] بُعْدِ المُخاطَبِ، وَلَا يَجْتَمِعُ الهاءُ مَعَ اللامِ، لكونِ اللامِ عوضاً منَ الهاءِ.

---

(١) في ز: مخاطب.

(٢) في ل: إلى جماعة مذكّرين.

(٣) في ع: انّ ما.

(٤) في ل: أي إلى.

(٥) ساقطة من ل.

ثُمَّ قَالَ[١]: (وَتِلْكَ، وَذَانِّكَ وَتَانِّكَ مُشَدَّدَتينِ وأُولالِكَ مِثْلُ ذَلِكَ).

[كما أنَّ ذَلِكَ للبعيد، وَذَاكَ للمتوسّط، فَكَذَلِكَ][٢] تِلْكَ وذَانِّكَ وَتَانِّكَ مُشَدَّدَتين، وأُولالِكَ لِلبَعيدِ، وتَاكَ وَذَانِكَ وتانِكَ مُخَفَّفَتَينِ وأُولاكَ للمتوسّطِ وتَا، وذَانِ وتَانِ وأُولاءِ للقَريبِ.

وقيلَ في تشديدِ النونِ غيرُ ما ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ، وَهُوَ أَنَّهُ للفرقِ بينَ تثنيةِ المُتَمَكِّنِ وغيرِهِ، أَو للفرقِ بينَ النونِ التي تَسْقُطُ عِندَ الإضَافةِ، والتي لا تَسقُطُ.

وقيلَ: إِنَّهُ عوضٌ مِنَ الحرفِ[٣] المَحْذُوفِ.

قولُهُ: (وَأَمَّا ثَمَّ وَهُنَا، وَهَنَّا[٤] فَلِلْمَكانِ خَاصَّةً).

إِعلَمْ أَنَّ مَا ذكَرَهُ مِنْ أَسماءِ الإشارةِ أيضاً لكنَّها مُخْتَصَّةٌ بِالمكانِ، فَهُنَا للقريبِ، وَهَنَّا بالتّشديدِ وَثَمَّ / ٨٦ ظ / للبعيدِ وفي هُنَا ثلاثُ لُغاتٍ: أَحدُها ضَمُّ الهاءِ مَعَ تخفيفِ النُّونِ.

والآخرانِ فَتحُ الهاءِ وكسرُهَا معَ تشديدِ النُّونِ لكنَّ الكَسْرَ أَقَلُّهَا.

و[٥]اعلمْ أَنَّ الكافَ لا يلحقُ ثَمَّ كَما يَلْحَقُ هُنَا لأَنَّ ثَمَّ للبعيدِ فَلَمْ يَحتَجْ إلى الكافِ الدَّالةِ عَلَى بُعْدِ المُشارِ اليهِ، وَلَيسَ هُنَا كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ إنْ أُتِي [بِغيرِ الكافِ][٦] كانَ للقريبِ، وَإذا كانَ مَعَ الكافِ مِنْ غيرِ اللامِ كَانَ للمتوسّطِ، وإذا كانَ مَعَ اللامِ كَانَ للبعيدِ، فَحُكْمُهُ هنا حُكمُ ذَا.

---

(١) في ف: قوله.

(٢) في ف: اعلم أنَّ.

(٣) في ت: الحروف.

(٤) في الأصل: هاهنا، وما أثبتناه عن سائر النسخ، وعن مجموع مهمات المتون: ٤٠٥.

(٥) (الواو) ليست في ت، ف.

(٦) في ت، ع، ف، ل: بالكاف. وفي ف: تعليق يقول: (مخالف لما قال في متوسّط شروحه، قال: هناك إذا لم يكن بالكاف كان للقريب).

الموصول

قَوْلُهُ: (*الموصولُ ما لا يَتِمُّ جُزءاً إلّا بصلةٍ وَعَائِدٍ*).

اعلمْ أَنَّ الموصولَ هُوَ الذي لا يصيرُ جزءاً منَ الكلامِ مِنْ مُسْنَدٍ ومُسْنَدٍ إليه إلّا مَعَ صِلَةٍ، وضميرٍ يعودُ مِنَها إليهِ، وَهُوَ سَبَبُ بنائِهِ[١]، وَلَمَّا[٢] كَانَ الصلةُ التي وقعتْ[٣] في تعريفِ الموصولِ اصطلاحيّةً خفيّةً مِثلَ الموصولِ عَرَّفها فَقَالَ: (و[٤]صلتُهُ جملةٌ خبريةٌ) لِئَلا يلزمَ تعريفُ الشيءِ بِمَا هُوَ مِثْلُهُ في المَعرفةِ والجَهَالَةِ.

وَإِنَّمَا قَالَ: وَعَائدٍ، وَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى قَولِهِ: مَا لا يَتِمُّ جزءاً إلّا بصلةٍ لِيُخرِجَ عَنْهُ مِثلَ: إذا وإذْ[٥]، لأنَّهُ لا يَتِمُّ جزءاً مِنَ الجملةِ إلّا معَ الصِّلَةِ، وَإِنَّمَا وَجَبَ أَنْ تكونَ صِلَتُهَا جملةً[٦] خَبَرِيّةً.

أَمَّا كَونُهَا جُمْلَةً، فَلأنَّ (الذي) وُضِعَ لِجعلِ النكراتِ صفةً لِلمَعَارِفِ بواسطتِها.

وأَمَّا كونُها خبريةً، فلأنَّ ما عَداها[٧] كالأمرِ والنَّهي، والاستفهامِ، والتَّمَنِي، والتَّرجِي، غيرُ مُوضِحَةٍ لموصولاتِها، لكونِهَا مُبْهَمَةً غيرَ واضِحَةٍ بِنَفْسِهَا، فَلا

---

(١) في ل: لبنائه.

(٢) في ت: ولو.

(٣) في ت، ل: وقع.

(٤) (الواو) ساقطة من ل.

(٥) في ت، ز، ع: إذ وإذا.

(٦) كلمة (جملة) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٧) في الأصل: ما عداه.

تُوضِّحُ غَيرَهَا، والصّلاتُ يجُبُ أَنْ تكـونَ مُـوضِّحَةً لمـوصولاتِهَا، أوْ نَـقُولُ، لأَنَّ (الذي) وُضِعَ لأجلِ أَن يُتَوَصَّلَ بِهِ إلى جَعْلِ الجُمْلَةِ الخبريةِ صِفَةً لِلْمَعْرِفَةِ ثُمَّ أُلحِقَ أخواتُهُ بِهِ، لِكونهَا[(١)] مِثلَهُ فِي المَعْنَى.

وَإنَّما خُصَّ (الذي) دونَ سائِرِ أخواتِهِ، لوجودِ لامِ التعريفِ فيهِ، فـيكونُ[(٢)] مطابقاً للموصوفِ مِنْ حيثُ اللفظ، ولابدَّ أيضاً مِنْ عـائدٍ، أَي ضـميرٍ يـعودُ إلى الموصولِ، لكونِ الجملةِ أجنبيةً مفيدةً بِنَفْسِهَا، فلو لمْ يَكُنْ فِيها مَا يَربطُها بِالموصولِ لمْ يرتبطْ [بِهِ و][(٣)] لَمْ يُفِدِ الكلامُ.

وَاعلَمْ أنَّهُ لو قَالَ: وَصِلَتُهُ جُمْلَةٌ خبريّةٌ، أَو مَا هُوَ فِي مَعْنَاهَا [لَكانَ أصـوبَ لِتَدْخُلَ فيهِ صِلَةُ اسمَي الفاعلِ والمفعولِ][(٤)].

واعلمْ أيضاً أنَّهُ لَمْ يُعَرَّفْ مِنَ الموصولاتِ إلّا ما[(٥)] هُوَ اسمٌ، وَلا تَدْخُلُ فيهِ الحُروفُ المَوصولَةُ، نَحو: أَنْ، وَإنْ وَكَي، وَمَا، لأنَّها وَإنْ لَمْ تُتِمَّ جزءاً مِنَ الكَلام إلّا بصلةٍ، لَكنْ لا عائدَ فِي الصِّلَةِ فِيها، وَالفَرْقُ بـينَ المـوصولِ الذي هـوَ اسمٌ، وبـينَ الموصولِ الذي هُوَ حرفٌ لا يظهر إلّا بِعَودِ الضميرِ وعدَمِ عودِهِ.

وَاعلَمْ أنَّ الموصولَ عَلَى ثلاثةِ أضْرُبٍ:

ضَرْبٌ اتُّفِقَ عَلَى اسميّتِهِ، وَهُوَ ما ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ في هَذَا الفَصْلِ، سِوى الألفِ

---

(١) في ع: لكونه.

(٢) في ع، ف: ليكون.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٤) في ل: ليدخل فيه اسمي الفاعل والمفعول لكان أصوب

(٥) (ما) ساقطة من ل.

واللامِ.

وَضَرْبٌ اتُّفِقَ عَلَى حَرفيَّتِهِ، [وهيَ[1]: أَنْ، وَإِنْ، وَكَي.

وَضَرْبٌ اختُلِفَ فِي اسميَّتِهِ، وَهُوَ مَا المصدريةُ والألفُ واللامُ.

وَأَمَّا الذي اتُّفِقَ عَلَى حَرْفِيَّتِهِ][2] فَيجيءُ فِي بَابِهِ.

وَأَمَّا مَا المصدريةُ فَمَنْ أَوجَبَ عَودَ الضميرِ عليها جَعَلَهَا اسماً، وَلَمْ يُوجِبْ جَعْلَهَا حرفاً.

وَأَمَّا الألفُ واللامُ فَمَنْ قَالَ إِنَّهُ حرفٌ، وَهُوَ المَازني[3]، جَعَلَ الضَّميرَ عائداً على الموصوفِ[4] المحذوفِ، فَمَعْنَى قَوْلِنَا: الضَّارِبُ: الرَّجُلُ الضَّارِبُ[5]، وَمَنْ قَالَ: اسمٌ جَعَلَ الضَّميرَ عَائداً عليهِ[6]، وَهُوَ الذي اختارَهُ المُصنِّفُ، لأَنَّهُ عَدَّه في الأسماءِ الموصولةِ، فَعِنْدَ هَؤلاءِ كَانَ أصلُهُ (الذي) فَخُفِّفَ بِوجوهٍ مِنَ الحَذْفِ إلى أَنْ بَقِي الألفُ واللامُ وَحْدَهَا مِنَ (الذي).

وَقَدْ أُورِدَ عليهِ بِأَنَّ حَذْفَ هذهِ الأشياءِ خلافُ الأصلِ.

وَعُورِضَ بِأَنَّ عَوْدَ الضَّميرِ عَلَى غيرِ مَذْكُورٍ، وَحذفَ الموصوفِ أيضاً خِلافُ الأصلِ فَتَقَابَلا.

---

(١) في ف: هو.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٣) الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٣٧.

(٤) في ل: الموصول.

(٥) الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٣٧.

(٦) في ت: إليه، وينظر شرح المفصل ٣: ١٤٤.

ثُمَّ رُجِّحَ هَذَا المَذْهبُ بِأَنَّ الحَذْفَ لازِمٌ عَلَيْكُم أَيضاً فَإِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ حَذْفُ الذي بِكَمَالِهِ، وإبقاء[1] آلةِ التعريفِ لا غيرُ، وَمَا ذَكَرنَاهُ حَذفُ بعضِ الذي، فَمَذْهَبُنا أَولَى.

وَاعلَمْ أَنَّ تعريفَ الذي والتي بالصِّلَةِ دونَ الألفِ واللامِ لكونِهِمَا زَائِدتَينِ، وَلَيسَا / ٨٧و / للتعريفِ.

وَالذي يَدُلُّ عَلَيهِ[2] كَونُ مَا وَمَنْ، وَسَائِرِ المَوصُولِ معرفةً وَلَا لامَ فِيها.

فَإِنْ قِيلَ: كَيفَ يُمكنُ تَعريفُ الذي بالصِّلَةِ، وَهِيَ نكرةٌ لِكَونِهَا جُمْلَةً؟ وَإذا كَانَ نَكِرَةً فَكيفَ يَكونُ مَعْرِفَةً لِلغيرِ[3]؟

قُلنا: قَدْ[4] يُحْتَمَلُ أَنْ يَكونَ شَيئانِ كُلُّ واحِدٍ مِنْهَا يكونُ[5] نكرةً، وَيَحْصَلُ مِنْ مجموعِهَا مَعْرِفَةٌ لِتَقَيّد كُلٍّ واحدٍ مِنْهُمَا بالآخرِ.

أو نقولُ: إنَّ الصِّلَةَ يجبُ أَنْ تكونَ مَعْلُومةً، وَإنْ لَمْ تَكُنْ مَعْرِفَةً، وَإذَا كَانَ كَذَلِكَ جَازَ أَنْ تُوضِّحَ، وَتُخَصِّصَ المُبْهَمَ الذي هُوَ الموصولُ بِسَبَبِ كونِهَا مَعْلومَةً.

ثُمَّ اعلمْ أَنَّ للصِّلَةِ خَواصَّ[6].

---

(١) كلمة (إبقاء) ساقطة من الأصل ومن ت، ز، ع، ل.

(٢) في الأصل، وفي ل: على.

(٣) ساقط من ل.

(٤) كلمة (قد) ساقطة من ل.

(٥) في ت، ع، ف: وحدة، والكلمة ساقطة من ل.

(٦) في ع، ف، ل: خواصا.

مِنْهَا [أنَّها أَوْ جُزْءَها][1] لا تَتَقَدَّمُ عَلَى الموصولِ لِكونِهَا جزءاً أخيراً مِنَ المَوصُولِ، واستحالةِ تَقَدّمِ الجُزْءِ الأخيرِ عَلَى الجُزْءِ المُتَقَدِّم.

وَمِنْهَا أَنَّ مَعْمُولَ الصِّلَةِ لا يَتَقَدَّمُ عَلَى الموصولِ لامتناعِ وقوعِ المَعْمُولِ إلاّ حيثُ يَصِحُّ وقُوعُ العامِلِ فيه.

وَمِنْهَا أنْ[2] لا يُفْصَلَ بينَ الصِّلَةِ والموصولِ لكونِهمَا بمنزلةِ كلمةٍ وَاحِدَةٍ، وامتناع الفَصْلِ بَيْنَ أجزاءِ الكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ.

وَمِنْهَا أنَّهُ لا[3] يُخْبَرُ عَنِ الصِّلَةِ وَحدَهَا وَعَنِ الموصولِ وَحْدَهُ[4]، وَلاَ يُخْبَرُ بكلٍّ[5] وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَحْدَهُ ولا يُوصَفُ، ولا يُعْطَفُ عَلَيهِ، ولا يُؤَكَّدُ، [ولا يُبْدَلُ مِنهُ][6] ولا يُسْتَثنَى، وَلاَ يَقَعُ كُلُّ واحدٍ مِنْهُما فاعلاً ولا مفعولاً، ولا مُنَادَى، لكونِ[7] مجموعَها بِمَنزِلَةِ اسمٍ وَاحدٍ، وَكونُ كلُّ واحدٍ منهما بمنزلةِ جزءِ الاسمِ، وامتناعُ ما ذُكِرَ[8] في جزء الاسم.

قَوْلُهُ: (*وَصِلَةُ الألفِ واللامِ [هيَ اسمُ الفَاعِلِ، واسمُ[9] المفعولِ][10]*).

وَإنَّما اختُصَّ صِلَةُ الألفِ واللامِ باسْمَيِ الفَاعِلِ والمَفْعُولِ لأنَّ صِيغَتَهُمَا مِثْلُ

---

(١) في الأصل، وفي ز: أنّ جزءها، وفي ل: أنّها جزءها.

(٢) في ت، ع، ف، ل: أنّه.

(٣) في ل: لم.

(٤) في ل: وحدها.

(٥) في ل: لكلّ.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٧) في الأصل وفي ع، ف، ل: لكن.

(٨) في ت: جزء ما ذكرنا، ع: جرى ما ذكرنا، ف: جرى ما ذكرناه، ل: جرى ما ذكر.

(٩) كلمة (اسم) ساقط من ت.

(١٠) نصّ العبارة عند ابن الحاجب: اسم فاعل أو مفعول. مجموع مهمّات المتون: ٤٠٥.

صيغةِ لامِ التعريفِ، فكُرِهَ أنْ يُدخلَ عَلَى الجُمْلَةِ قياساً عَلَى لامِ التعريفِ فَسُبِكَ[١] مِنْ تِلْكَ الجملةِ مُفْرَدٌ لِيدْخُلَ فِيهِ، وَلَمْ يُمكِنْ سَبْكُ المُفْرَدِ إلّا مِنَ الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ، هَذَا سَبَبُ اختصاص صلتهِ باسْمَي الفاعِلِ والمفعولِ، نَحو: الضَّاربُ الرجلَ[٢]، أَيْ: الذي ضَرَبَ، والمَضْرُوبُ، أَي: الذي ضُرِبَ.

الذي والتي

ثُمَّ شَرَعَ فِي تَعْدَادِهَا فَقَالَ[٣]: (*هِيَ الذي والتي*).

اعلمْ أَنَّ أصلَهُمَا[٤] لَذِ، وَلَتِ، كَعَمٍ، فَهُما اسمانِ منقوصانِ، واللامُ[٥] فِيهِمَا لَيْسَ للتعريفِ كَمَا ذَكَرْنَا. وَفِي الذي لُغَاتٌ.

إحدَاهَا: المَشْهُورَةُ.

والثانيةُ[٦]: الذيُّ بتشديد الياء، كقوله:

وَلَــيْسَ المــالُ فَــاعْلَمْهُ[٧] بِمَــالٍ ... وَإِنْ أَغْـــــنَاكَ إلّا لِـــلَّذِيِّ[٨]

---

(١) في ت: فيسبك.

(٢) كلمة (الرجل) ليست في ع.

(٣) كلمة (فقال) ليست في ع.

(٤) في ل: أصلها.

(٥) في ت، ف، ل: الألف واللام.

(٦) في الأصل، وفي ز، ل: الثاني.

(٧) في ع: فاعلمها.

(٨) البيت لا يعرف قائله، ويروى بعدهُ:

والثَّالثَةُ: ٱلَّذِ بحذفِ الياءِ، وإبقاءِ الكَسْرَةِ عَلَى الذَّالِ كَقولِهِ:

وَٱلَّـذِ لَـوْ شَـاءَ[1] لَكـانَتْ[2] بَـرّاً   أَو جَـبلاً أَشَمَّ مُشْمَخِرّا[3]

والرابعةُ[4]: ٱلَّذْ، بِحَذْفِ الياءِ وَسُكونِ الذَّالِ، كَقَولِهِ:

كَٱلَّذْ تَزَبَّى زُبيةً فَاصْطِيدَا[5]

[ثُمَّ قَالَ][6]: *(واللَّذانِ واللَّتانِ بالألفِ والياءِ).*

اعلمْ أَنَّهُمْ اخْتَلفُوا فِي أَنَّهُما مُثنًى[7] أو لَيسَ كَـذَلِكَ، وَفي أَنَّهُما مُعْرَبٌ [أَو

→ يريدُ به العلاءَ ويصطفيه   لأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ وللقَصِيِّ

وللبيتين رواية أُخرى مقاربةٌ. الأمالي الشجرية ٢: ٣٠٥، والإنصاف ٢: ٣٥٧ المسألة ٩٥، والهمع ١: ٢٨٣، والخزانة ٥: ٥٠٤.

(١) في الأصل، وفي ت، ز، ف: شئنا.

(٢) في الأصل، وفي ت، ز، ف: لكان.

(٣) لا يعرف قائله، ويروى (لكنتِ) مكان (لكانت) و(أصم) مكان (أشم) وضمير كانت للدنيا أو الأرض والبَرُّ: خِلاف البَحْرِ. الأمالي الشجرية ٢: ٣٠٥، والإنصاف ٢: ٣٥٧ المسألة ٩٥، والهمع ١: ٢٨٤، والخزانة ٤: ٥٠٥.

(٤) في الأصل، وفي ز: الرابع.

(٥) لرجلٍ من هُذَيلٍ. ويروى (فَصِيدا) مكان (فاصطيدا) وقبله:

فَظَلْتُ في شرٍّ مِنَ ٱلَّذْ كِيدَا

وتَزَبَّى حفَرَ زُبية ليصطادَ فِيهَا وهي حفرة تحفر للأسد إذا أرادوا صيده، وأصلها الرابية لا يعلوها الماء. وقالوا في المثل قَدْ بَلَغَ السيلُ الزُّبَى، يُضرَبُ لما جاوَزَ الحَدَّ. الكامل ١: ١٧، ومجمع الأمثال ١: ٩١، والأمالي الشجرية ٢: ٣٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ١٤٠، والإنصاف ٢: ٣٥٤، المسألة ٩٥، والخزانة ٦: ٣.

(٦) في ف: قوله.

(٧) في ل: مبني.

مَبْنِي][1]، والدَّليلُ، والجوابُ ما مرَّ فِي هذانِ وَهَذَينِ، فَلَمْ نُعِدَّهُمَا، وَقَدْ يَحـذِفون[2] نونَهُمَا للطولِ بالصلةِ[3] كقولِهِ:

أبني[4] كُـليبٍ[5] إنَّ عَـمَّيَّ اللـذا قَتلا[6] الملوك وَفَكَكَا الأغلالا[7]

وَقَدْ حُكِي اللذانِّ بتشديد النُّونِ.

[ثُمَّ قَالَ][8]: *(والأُلى والَّذينَ)*.

وَهُمَا جَمْعٌ لِلمُذَكَّرِينَ، وَقَدْ يَجِيءُ، الَّذُونَ بالواوِ، فِي الرفعِ[9] فِي بَعْضِ اللغاتِ فيكونُ حُكْمُهُ حُكْمَ التثنيةِ، وَلكنَّ مَا هُوَ الأفصحُ، وأكثرُ استعمالاً هوَ الذينَ في جميعِ الأحوالِ، وقَدْ يَحْذِفُونَ[10] نُونَهُ أيضاً كَقَولِهِ:

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) في ل: يحذفان.

(٣) في ل: في الصلة بالصلة.

(٤) في ل: أنّني.

(٥) في ل: كليت.

(٦) في ع، ف: قتل.

(٧) للأخطل مِنْ قصيدةٍ يهجو فيها جريراً ولم يذكر في الديوان برواية السُّكري. ديوان الأخطل ـ تحقيق انطوان صالحاني ـ بيروت ـ : ٤٤. وينظر الكتاب ١: ٩٦، والمقتضب ٤: ١٤٦، والمحتسب ١: ١٨٥، والخزانة ٦: ٦.

(٨) في ف: قوله.

(٩) في الأصل، وفي ز، ل: بالرفع.

(١٠) في ت، ع، ف، ل: يحذفِ.

وَإِنَّ الذي حانَتْ بِفَلْجٍ دِمَـاؤُهم
هُمُ القَومُ كُلُّ القَومِ يَا أُمَّ خَالِدِ[1]

[ثُمَّ قَالَ][2]: *(واللائي واللاتي واللواتي).*

وَهَذِهِ جمعُ المؤَنَّثِ.

أحداهَا: اللائِي بالهمزةِ والياءِ بَعدَهَا.

والثانيةُ: اللاءِ[3] بالهَمْزِ مِنْ غيرِ الياءِ.

والثالثةُ: اللاي بالياءِ المكسورة من غَيْرِ الهمزةِ.

والرابعةُ: اللايْ[4] بالياءِ السَّاكِنةِ مِنْ غيرِ الهمزةِ.

والخامسةُ: اللاتِي.

والسادسةُ: اللواتِي.

وَقَدْ حُكِيَ اللواتِي اللَّواتِ[5] بِحَذْفِ الياءِ وإبقاءِ الكَسْرَةِ عَلَى التـاءِ، وَقَـدْ

---

(١) لِلأشْهَبِ بنِ رُمَيلة، ويروى: (الالى) مكان (الذي) وَفَلْجٌ: بلد بأرضِ اليمامة، حانت دماؤهم: لم يؤخذ لهم بديّة.

الكتاب ١: ٩٦، والبيان والتبيين ٤: ٥٥، والمقتضب ٤: ١٤٦، والمحتسب ١: ١٨٥، والمنصف ١: ٦٧، الأمالي الشجرية ٢: ٣٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ١٥٤ و ١٥٥، وشواهد المغني ٢: ٥١٧، والخزانة ٦: ٢٥، ومعجم البلدان ـ فلج ـ ٦: ٣٩١.

(٢) في ف: قوله.

(٣) في ل: اللام.

(٤) (اللاي) ساقطة من ل.

(٥) في ل: اللات.

حُكِيَ اللَّوا بِحَذْفِ التاءِ والياءِ. وَقَدْ حَكَى الجوهريُّ[(١)] اللاؤونَ رَفْعاً / ٨٧ ظ / واللائينَ نصباً وجرّاً واللاو بِلا نُونٍ، وَقَالَ إنَّهُ جُمعَ الذي مِنْ غيرِ لفظِهِ[(٢)].

واعلمْ أنَّ اللائِي قَدْ يُطْلَقُ عَلَى المُذَكَّر أيضاً[(٣)] [، كَقولِهِ:

مِـنَ[(٤)] النَّـفَرِ اللائِي الذيـنَ إذا[(٥)] هُـمُ

يَهَـابُ اللـئامُ حَـلَقَةَ البـابِ قَـعْقَعوا[(٦)]

وَجَازَ الجَمْعُ بينَ اللائِي والذينَ لاختلافِهِما فِي اللفظِ[(٧)].][(٨)] ثمَّ ذَكَرَ (مَا) فيما لا

(١) هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، أخذ عن أبي علي الفارسي وعن خاله الفارابي، صنَّف الصّحاحَ في اللغة، وتوفي سنة ٣٩٣ هـ. نزهة الألباء: ٢٥٢، وأنباه الرواة ١: ١٩٤، وبغية الوعاة ١: ٤٤٦.

(٢) قال في الصحاح: اللاؤونَ: جمع الذي من غير لفظه بمعنى الذين وفيه ثلاثُ لغاتٍ: اللاؤونَ في الرفع، واللائينَ في الخفضِ والنصبِ واللاؤو بلا نون واللائي بإثبات الياءِ في كلِّ حالٍ يستوي فيه الرجالُ والنساء. الصحاح للجوهري - تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مطابع دار الكتاب العربي بمصر - لوي - ٦: ٢٤٨٧.

(٣) ساقطة من الأصل.

(٤) في ل: لا من.

(٥) ساقطة من ل.

(٦) البيت لأبي الرُّبيس الثَّعلبي. ويروى (الشُّمّ) مكان (اللائي) و (الرجال) مكان (اللئام) و (اعتزوا) مكان (هم) كما يروي: من النَّفَرِ البيضِ الذينَ إذا هُمُ ....

معاني القرآن للفراء ٣: ٨٤، والمقتضب ٣: ١٣٠، والأصول ٢: ٣٧٤، والبيان والتبيين ٣: ٣٠٦، والخزانة ٦: ٧٨.

(٧) قال ابن السراج في الأصول ٢: ٣٧٤: (العرب لا تجمع بين الذي والذي ولا ماكان في معنى الذي. وأمّا ذلك فشيء قاسه النحويون ليتدرّب به المتعلّمون، وكذا يقول البغداديون الذين على مذهب الكوفيين يقولون: إنّه ليس من كلام العرب ويذكرون أنّه إن اختلف جاز)، وتنظر: الخزانة ٦: ٧٨.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ف.

يعقِلُ غالباً، و(مَنْ) فيمنْ يعلم. [ثُمَّ ذكر أيّاً وأيّةً للفرقِ بينَ المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ، والأولُ بِمَعْنَى الذي والثاني بمعنى التي.][(١)]

[ثُمَّ ذَكَرَ (ذُو) الطائيةَ بمعنَى الذي في لُغةِ طَي، نَحو: قَولِهِ:

لاَنْتَحِيَنْ لِلْعَظْمِ[(٢)] ذُوأَنَا عَارِقُهُ[(٣)]

أي: العظم الذي أنا عارقه][(٤)].

ثُمَّ ذَكَرَ (ذَا) بعدَ مَا الاستفهاميةِ.

اعلمْ أَنَّ الكوفيينَ زَعَمُوا أَنَّ اسمَ[(٥)] الإشارةِ، نَحو: ذَا، وَذَاك، وأخواتِها يكونُ بِمَعْنَى الذي[(٦)] مُطْلَقاً سواءٌ كَانَ قَبْلَهُ مَا أَوْ لَمْ يَكُنْ، واستدَلُّوا عليهِ بِقَولِهِ تَعالَى: **﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾**[(٧)] أَيْ: أَنْتُمُ الذينَ تقتلونَ، وَبِقَولِهِ: **﴿هَا أَنْتُمْ هَؤلاءِ جَادَلْتُم﴾**[(٨)]، وبيتِ الكِتَابِ:

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٢) في الأصل: بالعظم.

(٣) عجز بيت لعارق الطائي، صدرهُ: لئِنْ لم تُغيِّرْ بَعضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمُ

لانتحينْ: لاقصدنْ. عَرَقَ العَظْمَ: أَكَلَ ماعليهِ من لَحْمٍ. ويروى (بعد) مكان (بعض). ديوان الحماسة: ٥٧٦، والمحتسب ١: ١٤٢.

(٤) ما بين المعقفتين ليس ف: ع.

(٥) في ت: أسماء.

(٦) الإنصاف ٢: ٣٨٣، المسألة ـ ١٠٣ ـ.

(٧) سورة البقرة: ٨٥.

(٨) سورة النساء: ١٠٩.

.... وَهَذَا تَحْمِلينَ طَلِيقُ[١]

أي: والذي تحملينَ طَلِيقُ، وَأَمَّا سيبويهِ فَلَمْ يُثْبِتْ [ذا بِمَعْنَى][٢] الذي إلّا إذا كَانَ قَبْلَهُ (مَا)[٣] لأنَّهُ[٤] لَمَّا انقلبَ مِنَ الإشارَةِ بِهَا إلى الحَاضِرِ إلى مَعنَى الذي، وَهُوَ غائبٌ احتاجَ إلى تقويةٍ وَصلةٍ، واختيرَ [(ما)[٥] لَهَا][٦] لأنَّها تُزادُ كثيراً عندَ نقلِ الشّيءِ من بابٍ إلى بابٍ كما تُزَادُ عَلَى حيثُ للمجازاةِ، وَعَلَى إذْ[٧].

والجوابُ عن الإثنينِ أَنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ (هؤلاءِ) بِمَعْنَى الذي بَلْ نقولُ إنَّها باقيةٌ عَلى أصلِها، وهوَ منصوب على الاختصاصِ، أي: أَعني (هؤلاءِ)، أَو يكونُ تأكيداً[٨] لأنتم[٩]، أَو يكونُ مُنادى حرفُ ندائِهِ محذوفٌ هَذَا وَإنْ لَمْ يَجُزْ عِندَنَا، لَكِنَّهُ

---

(١) هذا جزء من بيتٍ ليزيدَ بن ربيعة بن مُفرغ الحِميري، والبيت بتمامه:

عَدَسْ مَا لِعبَّادٍ عَليكِ إمارَةٌ   نَجَوتِ وَهَذا تَحمِلينَ طَلِيقُ

وكان ابن مفرغ قد هجا حَمّاد بن زياد فقال في لحيته الطويلةِ العريضة:

ألا ليتَ اللحى كانَتْ حَشيشاً   فَتَرعَاها خيولُ المُسْلِمِينا

فأخذه عبيدالله بن زياد وحبسه وعذَّبه وسلّمه إلى عباد فحبسه وطال حبسه، ولما أطلق سراحه بعد ذلك وحمل على بغلةٍ أنشد هذا البيت.

ديوان يزيد بن مفرغ الحميري-تحقيق داود سلوم-الإيمان-بغداد: ١١٥، وينظر: المحتسب ٢: ٩٤.

(٢) في ل: والمعنى.

(٣) قال في الكتاب ١: ٤٠٤-٤٠٥: (هذا باب اجرائهم (ذا) وحده بمنزلة الّذي، وليس يكون كالذي إلّا مع ما ومن في الاستفهام).

(٤) في ت، ع، ل: لأنّها.

(٥) ساقطة من ل.

(٦) في ت، ع، ف: لها ما.

(٧) في الأصل، وفي ت، ز، ع: ذا.

(٨) في الأصل: تأكيد، وفي ل: بالنداء.

(٩) في ل: لاهم.

جَائِزٌ عِنْدَهُمْ[١].

وعن البيتِ، أنَّا لا نُسَلِّمُ أيضاً أَنَّ هَذا بِمعنى[٢] الذي [بَلْ نَقُولُ إنَّهُ][٣] مبتدأ، وطليقٌ خبرُهُ، وتحملينَ حَالٌ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: وَهَذَا محمولاً طَلِيقٌ[٤].

الألفُ واللام

[ثُمَّ قَالَ:][٥] *(والألف واللامُ)*.

وَهِيَ بمعنَى الذي والتي، مَثلاً إذا قُلْتَ: الضَّارِبُ كَانَ مَعْنَاهُ الذي ضَرَبَ، وإذا قُلْتَ: الضَّارِبَةُ كَانَ معناهُ التي ضَرَبَتْ، وَقَدْ ذَكَرْنَا الخِلافَ فِي أَنَّهُ حَرْفٌ أَمْ اسمٌ.

العَائِدُ المَفعولُ

وَلمَّا فَرَغَ عَنْ[٦] تعدَادِهَا قالَ: *(وَالعَائِدُ المفعولُ[٧] يَجُوزُ حَذْفُهُ)*.

بِمَعْنَى أَنَّ الضَّميرَ الذي يعودُ إلى المَوْصُولِ مِنَ الصِّلَةِ جازَ حَذْفُهُ، إذَا كَان

---

(١) الانصاف ٢: ٣٨٥، المسألة ـ ١٠٣ ـ.

(٢) في ل: المعنى.

(٣) في الأصل، وفي ز: والتي مثلاً.

(٤) الإنصاف ٢: ٣٨٥، المسألة ـ ١٠٣ ـ.

(٥) في ف: قوله.

(٦) ساقطة من ل.

(٧) في ز: المنصوب المفعول.

مفعولاً كقولِهِ تَعَالى: ﴿يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾[١]، وَجَازَ إثباتُهُ، كقولِهِ تَعالَى: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِم﴾[٢]، وَ﴿مَا تَشْتَهِيهِ الأَنْفُسُ﴾[٣].

وَإِنَّما قَالَ: العَائِدُ المَفعولُ جَازَ حَذْفُهُ، لأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَكَانَ مرفوعاً، أَو مجروراً، وكُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُمْتَنِعُ الحَذْفِ.

أمّا المرفوعُ فلكونِهِ فاعلاً، وامتناع حذفِ الفاعلِ.

وَأَمَّا المجرورُ، فَلاسْتِلْزَامِ حذفِهِ حذفَ جَارِّهِ وَحينئذٍ يكثُرُ الحَذْفُ.

وفيهِ نَظَرٌ: أَمَّا أوّلاً فلجوازِ أَنْ يكونَ المرفُوعُ مبتدأً فإذاً جَازَ حَذْفُهُ.

وَأَمَّا ثانياً: فَلِعَدَمِ امتناعِ حَذْفِ الجَارِّ والمجرورِ فإنَّهُمْ يَحذِفونَهُما[٤]، نَحوَ[٥] قولِهِ تعالَى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾[٦] [أي[٧] خَاضوا][٨] فيه[٩]، ونحو قوله:

عَسَى الأيامُ أَنْ يُرجِعْـ ... ـنَ قَوماً كَالذي كانُوا[١٠]

---

(١) سورة الرعد: ٢٦، وسورة الإسراء: ٣٠، وسورة الروم: ٣٧، وسورة سبأ: ٣٦، وسورة الزمر: ٥٢، وسورة الشورى: ١٢.

(٢) سورة يس: ٣٥.

(٣) سورة الزخرف: ٧١.

(٤) في ل: يحذفونها.

(٥) (نحو) ساقطة من ل.

(٦) سورة التوبة: ٦٩.

(٧) في ت: أي كالذي، وفي ع: أي الذي.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من ف، ل.

(٩) مجمع البيان ١٠: ٩٥.

(١٠) للفند الزماني واسمه شهل بن شيبان. ديوان الحماسة: ٣٠، والأمالي لأبي علي القالي طبع مصر ١: ٣٠٩، ومغني اللبيب ٢: ٧٣٢، وشواهد المغني ٢: ٩٤٤

أَيْ كَانُوا عليهِ، وَنَحو: السَّمْنُ مَنَوانِ بِدِرْهَمٍ.

والحَقُّ أَنَّ كُلَّ موضعٍ يَدُلُّ على[١] قرينةٍ على ذَلِكَ الضميرِ جَازَ حَذْفُهُ، وَكُلُّ موضعٍ لَمْ تَدُلَّ عليهِ قَرينتهُ لَمْ يَجُزْ، غَيْرَ أَنَّ الحَذْفَ فِي المُضْمَرِ المَنْصُوبِ أَكْثَرُ، وَسَبَبُ جَوازِ الحَذْفِ استِطَالةُ المَوصُولِ بِالصِّلَةِ، وَيَنْبَغِي أَنْ[٢] تَعْلَمَ أَنَّ الضميرَ العائِدَ مِنَ الصِّلَةِ إلى الموصولِ، وخبرِ المبتدإِ وَمِنَ الصِّفةِ إلى الموصوفِ يَجوزُ حذفُهُ وإثباتُهُ، لكنَّ الإثباتَ في الصِّفةِ أَولَى مِنْ إثباتِهِ في خَبَرِ المبتدأِ والموصولِ، والإثباتُ فِي خَبَرِ المبتدأِ أَولَىٰ منْ إِثْبَاتِهِ في المَوْصُولِ، لِكَونِ الصِّلَةِ والموصولِ بمنزلةِ جُزْءٍ واحِدٍ فَطَلَبُ الخِفَّةِ فِيها أَولَى لِطولِ الجُزْءِ الوَاحدِ، وكونِ المبتدإِ / ٨٨و / والخَبَرِ [جزئينِ، وكونِ الصِّفةِ والموصوفِ متوسطينِ[٣] بينَ الصِّلَةِ والمَوْصُولِ، وبينَ المُبتَدَإِ والخبرِ.][٤].

قولُهُ: *(وَإِذَا أَخْبَرْتَ بالذي صدَّرتَها، وَجَعَلْتَ موضعَ المُخبَرِ عَنْهُ ضميراً لَها، وَأَخَّرْتَهُ خبراً)*.

اعلمْ أَنَّ الشَّيءَ إذا كانَ معلوماً مِنْ وَجْهٍ، غيرَ معلومٍ مِنْ وَجْهٍ، فَإِنَّهُ يجوزُ الإخبارُ عَنْهُ بالَّذي، مَثلاً إذا حَصَلَ العِلمُ بِأَنَّ شخصاً ما حَصَلَ[٥] مِنْهُ ضَرْبٌ، وَلَمْ

---

(١) (على) ساقطة من ت، ع.

(٢) (أنْ) ساقطة من ل.

(٣) في الأصل وفي ع: متوسطة.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٥) في ف: صدر.

يحصلْ بأنَّهُ زيدٌ في مثل قولنا: ضَرَبَ زيدٌ عمراً، جَازَ الإخبارُ عن الضَّارِبِ الذي هُوَ مبهمٌ بأنَّهُ زيدٌ باستعانةِ الذي وحينئذٍ لمْ يكنْ قولُهُ: (وَإذَا أَخْبَرْتَ بالذي صَدَّرْتَها) محمولاً عَلَى ظاهِرِهِ لأنَّ الذي هُوَ المُخْبَرُ عَنْهُ، لا المُخْبَرُ بِهِ، وَطريقَةُ الإخبارِ أَنْ يَجْعَلَ الموصولَ فِي صدرِ الجُمْلَةِ، لِكَونِهِ مخبراً عَنْهُ، وَيجْعَلَ مَوْضِعَ المخبر عَنْهُ ضميراً يعودُ إلى الموصولِ، وَيُؤَخِّرُ المُخْبَرَ عَنْهُ لكونِهِ مخبراً بِهِ، مَثلاً إذَا قِيلَ: أَخبرْ عَنْ زيدٍ فِي قَولنا: ضربتُ زيداً، قُلْتَ: الذي ضَرَبْتُهُ زيدٌ، وَكَذَلِكَ تَقولُ فِي الإخبارِ عَنهُ بالألفِ واللامِ: الضَّاربُهُ أنا زيدٌ، لكنَّ الألفَ واللامَ تَخْتَصُّ[1] بالجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ ليمكنَ بناءُ اسمَي الفاعلِ والمفعولِ فِيها[2]، وَيَجِبُ أَيضاً إبرازُ الضميرِ فِي اسمِ الفاعلِ والمفعولِ إذَا جَرَيا عَلَى غيرِ مَنْ هُما لَهُ عِندَ البصريينَ[3]، فالذي أكثرُ وأوسعُ مجالاً في بابِ الاخبارِ من الألفِ واللامِ.

قولُهُ: *(وإذا[4] تعذَّرَ أمرٌ منها تعذَّرَ الاخبارُ).*

إعْلَمْ أنَّهُ بيَّنَ أَنَّ الاخبار بالذي مُسْتَلْزِمٌ لأمورٍ ثلاثةٍ، وَهِيَ: تصديرُ الجُمْلَةِ بالموصولِ، وَتأخيرُ المُخْبَرَ عَنْهُ، وَجَعْلُ الضميرِ مَكَانَهُ.

فَإذَا تَعَذَّرَ أَمرٌ مِنْ تِلْكَ الأمورِ الثلاثةِ، تَعَذَّرَ الاخبارُ[5]، لانتفاءِ لازِمِهِ،

---

(١) في ت: مختصّ، والصواب مختصّان.

(٢) قال الرضي في شرح الكافية ٢: ٤٥، إنَّ صلة الألف واللام اسم فاعل أو مفعول وذلك لأنّه يمكن أن يسبكَ من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله.. أو اسم مفعول مع مرفوعه...

(٣) انظر ٢: ٥٨، والكافية ـ شرح الرضي ٢: ١٧.

(٤) في ف: فان.

(٥) (الاخبار) ليس في ت، ل.

ولأجلِ هَذَا امتنعَ الاخبارُ عن ضميرِ الشَّأنِ فِي قولِكَ: هُو زيدٌ مُنطَلِقٌ، لانتفاءِ الأمرِ[١] الأوّلِ، وهوَ تصديرُ الجملةِ بالموصولِ[٢]، وانتفاءِ الأمرِ [الثاني[٣] أيضاً لامتناعِ تأخيرِه، لأنَّ تأخيرَهُ يَستَلزِمُ نَقْضَ غَرَضِهِم فِي ضَميرِ الأمرِ والشَّأنِ، ولانتفاءِ الأمرِ الثالثِ[٤] أيضاً، لأنَّ ضَميرَ الشَّأنِ لا ضَميرَ لَهُ لِيُجْعَلَ مكانَهُ، [وَيَمْتَنِعُ أَيضاً عنِ الموصوفِ فِي قولِنا: جاءَ زيدٌ الظريفُ لامتناعِ الأمرِ الثالثِ[٥]، وَهُوَ جَعْلُ الضميرِ مَكانَهُ][٦]، وإلَّا لَزِمَ وصفُ الضَّميرِ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ، وَيَمْتَنِعُ الاخبارُ أيضاً عَنِ الصِّفَةِ لِهَذِهِ العِلَّةِ بِعَينِها [وَيَمْتَنِعُ أيضاً عن المجرورِ بحتَّى والكافِ، وَمُذْ، ومُنْذُ، و واو القَسَمِ، وَبائِهِ بهذهِ العِلَّةِ][٧] وَيَمْتَنِعُ الإخبارُ أيضاً[٨] عنِ المَصْدَرِ العَامِلِ فِي قَولِنا[٩]: ضربِي زيداً، لانتفاءِ الأمرِ الثالثِ[١٠].

ألا تَرى أنَّكَ لَو قُلْتَ: الذي هو زيداً ضَرْبِي، لَزِمَ إعمالُ الضَميرِ، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ؟ وَإنَّما قَيَّدَ المصدرَ بالعاملِ، لأنَّهُ لو لَمْ يَكُنْ عاملاً لَمْ يمتنعْ الاخبارُ عنهُ تَقولُ فِي

---

(١) ساقط من الأصل.

(٢) في ت: والموصول.

(٣) في ع، ف: الثالث.

(٤) في ف: الثاني.

(٥) في ف: الثاني.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ز، ل.

(٧) ما بين المعقفتين زيادة من ت، ف.

(٨) كلمة (أيضاً) ساقطة من ع.

(٩) في ع: في نحو قولنا.

(١٠) في ف: الثاني.

أعجبني الضربُ: الذي هُوَ[١] أعجبني الضَّرب.

ويمتنعُ الإخبارُ أيضاً عنِ الحالِ لانتفاءِ الأمرِ الثالثِ[٢]، من الأمورِ الثلاثةِ. ألا ترى أنّكَ لَوْ قُلْتَ فِي: ضربي زيداً قائماً: الذي ضَرْبِي زيداً إيّاهُ قَائمٌ، لَزِمَ وقوعُ الضميرِ حالاً، وَهُوَ ممتنعٌ.

ويمتنعُ الأخبارُ أيضاً عن ضَميرٍ يستحقُّ لأنْ يعودَ إلى غَيرِ المَوْصُولِ في [مِثلِ قولِنَا: زيدٌ ضَرَبْتُهُ، لانتفاء الأمر الثالثِ[٣] وَهُوَ جَعْلُ الضَّميرِ مكانَهُ ليعودَ إلى الموصولِ لاستحقاقِ الضَّميرِ لغيرِهِ، ولو عَادَ الضَّميرُ إليهِ لَزِمَ بَقاءُ ذَلِكَ الغَيرِ بلا عائدٍ، وَأنَّهُ مُحَالٌ.

وَيمتَنِعُ الإخبارُ أيضاً عن الإسمِ الذي يَشْتَمِلُ عَلَى الضمير الذي هو مُستحقٌّ لأنْ يعودَ إلى غيرِ الموصول][٤] نَحو: زيدٌ ضَرَبْتُ غُلامَهُ، فَإنَّهُ يمتنعُ الاخبارُ عنْ غُلامِهِ لعينِ ما ذكرناهُ[٥] هاهنا[٦].

وَاعلمْ أنَّا نمثلُ الاخبارَ بالذي فِي أكثرِ المواضعِ التي يجوزُ الإخبارُ به فِيها، تسهيلاً على المُبْتَدِئِ.

منها المبتدأُ والخبرُ، نَحو: زيدٌ قائمٌ، فَإذا أخبرتَ عَنْ زيدٍ بالذي قُلْتُ: الذي

---

(١) كلمة (هو) ساقطة من ت، ع، ف، ل.

(٢) في ف: الثاني.

(٣) في ف: الثاني.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٥) في ز، ع، ف: ذكرنا.

(٦) كلمة (هاهنا) ساقطة من الأصل، ومن ز.

هُوَ قائمٌ زيدٌ، وَعَنْ قائمٍ قُلْتَ: الذي زَيدٌ هُوَ قَائِمٌ.

ومنها الفاعِلُ: / ٨٨ ظ / فَإذا قِيلَ أخبر عنْ زيدٍ في قَولِنا: قَامَ زيدٌ، قُلْتَ: الذي قَامَ هُوَ زيدٌ.

وَمِنها المُتَعدِّي إلى مفعولٍ واحدٍ، نَحو: ضَرَبَ زيدٌ عمراً [فالاخبارُ عن المفعولِ كقولِكَ: الذي ضربه زيد عمرٌو.](١)

وَمِنها المُتعدِّي إلى مفعولين(٢)، نَحو: عَلِمَ زيدٌ عمراً قائماً، فإذا أُخْبِرَ عن عمرٍو قيلَ: الذي عَلِمَهُ زيدٌ قائماً عمرٌو، وإذا أُخْبِرَ عَنْ قائمٍ(٣) قِيلَ: الذي عَلِمَ زيدٌ عَمراً إيّاهُ قائمٌ.

وَمِنْها المُتَعَدِّي إلى ثلاثةِ مفاعيلَ(٤)، نَحو:

أَعْلَمَ اللهُ [زيداً عمراً](٥) خيرَ النَّاسِ.

فإذا أخبرتَ(٦) عَنِ المفعولِ الأخيرِ قُلْتَ(٧): الذي أَعْلَمَ اللهُ [زيداً عمراً](٨) إيّاهُ خَيْرُ الناسِ.

---

(١) في الأصل، وفي ز: فإذا أخبر عن عمرو قيل: الذي ضرب زيد إيّاه عمرو.

(٢) في ت، ع، ف: مفعولين.

(٣) في الأصل، وفي ل: قائماً.

(٤) في ت، ع، ف: مفعولين.

(٥) في ع، ل: عمراً زيداً.

(٦) في ت: أخبر.

(٧) في ت: قيل.

(٨) في ع، ل: عمراً زيداً.

وَمِنْهَا مفعولُ مَا لمْ يُسمَّ فَاعِلُهُ، نحو: ضُرِبَ زيدٌ، تقولُ في الاخبارِ عَنْهُ بالذي: الذي ضُرِبَ هو[١] زيدٌ.

ومنها خَبرُ كَانَ، تَقولُ فِي: كانَ زيدٌ قائماً الذي كانَ زيدٌ إيّاه قائمٌ.

وَمِنها الظرفُ، وهوَ على ضربينِ:

ضربٌ ملازمٌ[٢] للظرفيّةِ.

وضربٌ غيرُ ملازمٍ[٣] لها.

ويمتنعُ الاخبارُ عَنِ الضربِ الأوّلِ للزومهِ الظرفيةَ، نَحو: ذاتُ مرّةٍ لانتفاءِ الأمر الثالثِ وهو تأخيرُهُ خبراً، ويجوزُ الإخبارُ عَنِ الضربِ الثاني، نَحو: قُمْتُ اليومَ والشهرَ، تقولُ فِي الاخبار عَنِ اليومِ: الذي قمتُ فيهِ يومٌ.

وَمِنْهَا المضافُ والمضافُ إليهِ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَينِ:

أحدُهُمَا: أَنْ يكونَ المُضافُ والمُضَافُ إليهِ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، نحو: عبدالله وأبي[٤] الحَارثِ.

ويمتنعُ الاخبارُ عن هذا القسمِ، لأنّهُ لو أُخبِرَ فإمّا أَنْ يُخْبَرَ عنِ المُضافِ أَوْ عَنِ المُضافِ إليهِ.

---

(١) كلمة (هو) ليست في ع.

(٢) في ز: لازم.

(٣) في ز: لازم.

(٤) في ل: ابن.

لا سبيل إلى الأوّلِ لانتفاءِ أمرٍ مِنْ تِلكَ الأمورِ [وهوَ وضعُ الضميرِ[١]][٢] مَوضِعَهُ لامتناعِ إضافة المضمرِ.

ولا سبيلَ إلى الثاني لانتفاءِ أمرٍ منْ تِلكَ الأمورِ أيضاً[٣]، وَهُوَ تأخيرُهُ خبراً، لكونِ المُضَافِ إليهِ كبعضِ الاسمِ، وامتناعِ فَصلِ بعضِ الإسمِ عَنْهُ.

والضربُ الثاني: أنْ لا يكونَ المُضافُ والمُضَافُ إليهِ بمنزلةِ اسمٍ وَاحدٍ، نَحو: دَارُ عمرٍو[٤]، وَغُلامُ زيدٍ[٥]، ففي هذا القسمِ يجوزُ الاخبارُ عَنِ المضافِ إليهِ، تَقولُ: الذي نَزَلْتُ فِي دارِهِ زيدٌ، ولا يجوزُ الإخبارُ عنِ المضافِ لانتفاءِ الأمر الثالثِ[٦]، وَهُوَ جَعْلُ الضميرِ مكانَهُ، لامتناعِ إضافةِ المُضمَرِ.

ومنهَا البدلُ والمُبْدَلُ مِنهُ اعلمْ أَنَّ النحويينَ اختَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ يمنعُ الاخبارَ عَنِ المُبدَلِ مِنْهُ، إلّا والبدلُ مَعَهُ، لكنَّ[٧] المبدلَ منهُ[٨] ليسَ بمقصودٍ بالنسبةِ.

وَمِنْهُم مَنْ يُجَوِّزُ الاخبارَ عنِ المبدلِ مِنْهُ بِلا بدلٍ[٩] ويقولُ فِي: مررتُ برجلٍ

---

(١) في ف: المضمر.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من: ع.

(٣) ساقط من الأصل، ومن ت، ز.

(٤) في ت، ع، ف: زيد.

(٥) في ت، ع، ف: عمرو.

(٦) في ف: الثاني.

(٧) في ف: لكون.

(٨) كلمة (منه) ليست في ع.

(٩) كلمة (بدل) ليست في ع.

أخيكِ عَلَى المذهبِ[1] الأولِ: الذي مررتُ بِهِ رجلٌ أخوك.

وَعَلَى المَذْهَبِ الثاني: الذي مَرَرْتُ بِهِ: أخيكَ رَجُلٌ.

وَمِنْهَا العطفُ، نحو: ضربتُ زيداً وعمراً، تقولُ في الإخبارِ عن زيدٍ: الذي ضربتُهُ وعمراً زيدٌ وعن عمرٍو: الذي ضربتُ زيداً وإيّاهُ عمرٌو.

وَمِنْهَا الإخبارُ عنِ المُضْمَرِ، نَحو: ذَهَبْتُ، فَإذا أخبرتَ عَنِ التَّاءِ بالذي، قُلْتَ: الذي ذَهَبَ أَنَا.

[**وَمِنْهَا** الإخبارُ عنِ المجرورِ بإلىٰ، وفي، وعلى، وعن، واللامِ، والباءِ، وحاش، وَخَلا، وَعَدَا، ومِنْ، إذا لَمْ تَكُنْ زائدةً][2].

ويقاسُ عليهِ الاخبارُ عَنْ هذهِ الأشياءِ بالألِفِ واللامِ.

ما الإسمية

ولمَّا فَرَغَ عن أحوالِ الاخبارِ قَالَ: (*وَمَا الاسميةُ موصولَةٌ*)، وَذَكَرَ أنواعَهَا.

فَإنْ قيلَ: لِمَ ذَكَرَ مَنْ[3] وما، وأي التي هي غير الموصولةِ، وهذا البابُ يتعلَّقُ بالموصولاتِ؟

قُلْنَا: لِئلا يجعلَ لها أبواباً أُخَرَ بِرَأْسِهَا مَعَ أنَّها موافِقَةٌ لَهَا في لَفظِها. أمَّا (ما)

(١) في ل: مذهب.

(٢) زيادة من ع، ف، ل.

(٣) في ت، ع، ف: أنواع من.

فهي:

موصولةٌ بمعنَى الذي تتعرَّفُ بصلتِها، وهي لغيرِ العَالِمِينَ في الأمرِ العامِّ، نَحو: ما صنعتُهُ، وقد يكونُ للعالِمِينَ، نَحو قولِهِ تعالىٰ: **﴿والسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾**(١)، **﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ والأُنْثَىٰ﴾**(٢).

وَشَرْطِيَّةٌ، نحو قولِهِ تعالىٰ: **﴿مَا يَفْتَحِ اللهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾**(٣).

واستفهاميّةٌ في غيرِ العالِمِينَ، كَقَولِهِ تعالىٰ: **﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ﴾**(٤)، وَلَمْ يَعْمَلْ [فِيهِمَا مَا قَبْلَهُمَا](٥) سِوى الجارِّ على مَا تَعْرِفُ.

وموصوفَةٌ، بِمَعْنَى شيءٍ، [إمَّا بالمُفْرَدِ، نَحو: مَرَرْتُ بِمَا مُعْجِبٍ لَكَ، أَي: شيءٍ معجبٍ، وَإِمَّا بالجُمْلَةِ كَقَولِهِ:

رُبَّ ما تَكْرَهُ النُّفُوسُ [مِنَ الأَ

مْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ(٦)

---

(١) سورة الشمس: ٥.

(٢) سورة الليل: ٣.

(٣) سورة فاطر: ٢.

(٤) سورة طه: ١٧.

(٥) في ت، ف، ل: فيها ما قبلها، وفي ع: فيما قبلها.

(٦) المشهور أنّ هذا البيت لأمية بن أبي الصلت وهو في ديوانه، وقد وجد في أشعار جماعة، منهم عَبيد بن الأبرص، وهو في ديوانه كما نسب إلى ابن صرمة وأبي قيس اليهودي، ويروى (تجزع) مكان (تكره). واستشهد المؤلّف بالبيتِ على أنّ (ما) موصوفة بجملة تكره النفوس والفَرْجَةُ مثلثة الفاء: الخلاص

←

فَقولُهُ: تكرَهُ النفوسُ، صفةٌ لِمَا وَمَعْناهُ: رُبَّ شيءٍ تَكْرَهُ النفُوسُ.][1]

وَقَدْ قِيلَ: إنَّ (مَا) هَذِهِ هِيَ الكافةُ[2] مِثْلُ قولِكَ: رُبَّما زيدٌ قائمٌ، ومفعولُ تَكْرَهُ محذوفٌ وتقديرُهُ رُبَّما تَكْرَهُ النفوسُ شيئاً مِنَ الأمرِ[3].

والأوّلُ أَولى[4]، لِعَدَمِ ارتكابِ الحَذْفِ دُونَ الثاني، ولأنَّ كَون رُبَّ عاملةً أكثرَ مِنْ كَونِهَا مكفوفةً / ٨٩و / مِنَ العَمَلِ.

ولا يجوزُ أَنْ تَكونَ (مَا) موصولةً، وَبَعْدَهَا صِلَتُها، وَالعائِدُ مَحْذُوفٌ: أَيْ رُبَّ الذي تَكْرَهُ النفوسُ لِكونِهِ حينئذٍ معرفةً، وامتناعِ دخولِ رُبَّ عَلَى المَعَارِفِ.

وَنَكِرَةٌ بِمَعنَى شيءٍ غيرِ موصوفٍ، كَقَولِهِ: دَقَقْتُهُ دَقّاً نِعِمَّا، قَالَ سيبويهِ: أَي نِعْمَ الدَّقُّ[5]. وَكَقَولِهِ تعالَى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[6]، أَيْ فَنِعْمَ شيئاً هِيَ، أي فنعْمَ الشيءُ شيئاً أبداؤها، فَحُذِفَ الفَاعِلُ، وقيلَ: شيئاً[7] أبداؤها، ثُمَّ حُذِفَ المُضَافُ وأُقيمَ المضافُ

← من الهمّ. أمية بن أبي الصلت: ٣٦٠، وديوان عَبيد بن الأبرص ـ تحقيق حسين نصار ـ مصر: ١٢٨، والكتاب ١: ٢٧٠ و ٣٦٢، والمقتضب ١: ١٨٠، والبغداديّات: ١٤٩، وأمالي المرتضى ١: ٤٨٦، والأمالي الشجرية ٢: ٢٣٨، ومجمع البيان ١٤: ٦، والخزانة ٦: ١٠٨، وتاج العروس ٦: ١٤٤.

(١) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٢) الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٥٤.

(٣) في ت: الأمل.

(٤) الإيضاح ١: ٤٨٦، والكافية ـ شرح الرضي ٢: ٥٤.

(٥) في الكتاب ١: ٣٧: (غسلته غسلاً نعمّا، أي نعمَ الغسل).

(٦) سورة البقرة: ٢٧١. في قوله تعالى ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾.

(٧) في ع: الشيء.

إليهِ مقامه[١]، فَقِيلَ: شيئاً هِيَ: أَي فَنِعْمَ مَا هِيَ، ثُمَّ أُدْغِمَ الميمُ في الميمِ، فَقِيلَ: فَـنِعِمَّا هِيَ.

وَصِفَةٌ، نَحو: ضَرَبْتُ ضَرْباً ما: أَيْ أَيَّ ضَرْبٍ، وَهِيَ عِندَ بَعْضِهِمْ زائِدٌ، زِيدَتْ للتأكيدِ والإبهامِ، وَعِنْدَ بَعْضِهِم حَرْفُ التقليلِ.

وَاعلمْ أَنَّ حرفَ الجرِّ إذا دَخَلَ عَلَى (مَا) الاستفهاميةِ يَلْزَمُ أَلِفَهَا الحَذْفُ عِندَ الوَصْلِ، نَحو: عَمَّ وَمِمَّ[٢]، والقلبُ عِندَ الوقفِ، كَقولِ أَبي[٣] ذؤيبٍ: قَدِمْتُ المـدينَةَ، ولأَهْلِهَا ضجيجٌ بالبكاءِ كضجيجِ الحَجيجِ أَهَلُّوا بالإِحْرَامِ، فَقُلْتُ مِمَّهْ[٤]؟ فَقيلَ: هَلَكَ رَسُولُ اللهِ، [صلى اللهُ عليه وسلّم][٥].

ثُمَّ قَالَ: *(وَمَنْ كَذَلِكَ إِلَّا فِي التَّمامِ والصِّفَةِ).*

يعني أَنَّ أقسامَ (مَنْ) مثلُ أقسامِ (مَا) إلّا أَنَّ (مَنْ) لا تَقَعُ صِفةً ولا بمعنىٰ شيءٍ غيرِ موصوفٍ.

أَمَّا الموصولَةُ فَهِيَ مُبْهَمَةٌ، بِمَعْنَى الذي، وَتَعْرِيفُها بالصلةِ كَتَعريفِ الَّذي، غيرَ أَنَّهُ مختصٌّ بِأُولي العِلمِ، نَحو: جَاءَنِي مَنْ أَبوهُ عَالِمٌ.

وَأَمَّا الموصوفَةُ، فَإِنَّها تُسْتَعْمَلُ بِمَعنَى شَخْصٍ وَبِمَعْنَى إنسانٍ، كَقولِهِ:

---

(١) المسائل البغداديّات: ١٤٦.

(٢) في ف: فيم.

(٣) كلمة (أبي) ليست في ع.

(٤) في ع، ف، ل: مه.

(٥) ما بين المعقفتين زيادة من ع.

رُبَّ مَـنْ أَنْـضَجْتُ غَـيْظاً صَـدْرَهُ

قَـــدْ تَمَـنَّى لِيَ مَـوْتاً[1] لَمْ يُـطَعْ[2]

وَأَمَّا الاستفهامية، فَنحو: مَنْ عِنْدَكَ؟

وَأَمَّا الشَّرْطِيَّةُ، فَنحو: مَنْ يُكْرِمْنِي أُكْرِمْهُ. وَهِيَ فِي جَمِيعِ وُجـوهِها تَخْتَصُّ بِأُولِي العِلْمِ، وَتُطْلَقُ عَلَى الواحِدِ والإثنينِ والجمعِ، والمُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ، وَلَفْظُهُ يُذَكَّرُ، والحملُ على اللفظِ أَكثرُ، وَقَدْ يُحْمَلُ عَلَى المَعْنَى كقولِهِ تعالَى: ﴿**وَمِـنْهُم مَنْ يَنْظُرُ إِليكَ**﴾[3]، ﴿**وَمَنْ يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً**﴾[4] بِـتَذْكِـيرِ الأَوَّلِ، وتأنيثِ الثاني، وَكَقولِهِ تَعَالَى: ﴿**وَمِنْهُم مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ**﴾[5]، قالَ[6] الفرزدَقُ:

.... نَكُنْ مِثلَ مَنْ يا ذِئبُ يَصْطَحِبَانِ[7]

أَي: مِثْلَ شَاتَيْنِ.

---

(١) في الأصل: صوتاً.

(٢) تسويد بن أبي كاهل اليشكري واسمه غُطيف بن حارثة وجملة أنضجت صفة لمن في محلّ جرّ، ويروى (قلبه) مكان (صدره) المفضليّات: ١٩٨، والمقتصد ١: ٣٦٠، والأمالي الشجرية ٢: ١٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٤: ١١، والهمع ١: ٣١٦، والخزانة ٦: ١٢٣.

(٣) سورة يونس: ٤٣.

(٤) سورة الأحزاب: ٣١.

(٥) سورة يونس: ٤٢.

(٦) في ل: وقال.

(٧) صدره:

تَعَشَّ فَإِنْ وَاثَقْتَنِي، لا تَخُونُنِي

ويروى (عاهدتني) مكان (واثقتني). الديوان ٢: ٨٧٠ وفيه: واثقتني والبيت من شواهد الكتاب ١: ٤٠٤، والمقتضب ٢: ٢٩٤.

وَاعْلَمْ أَنَّ البَصْرِيينَ مَنَعوا زيادَةَ مَنْ بِنَاءً عَلَى أَنَّها اسمٌ والأسماءُ لا تـزادُ عِندَهم[١]، وأجازَ الكوفيونَ زيادتَها[٢] مُتَمسِّكِينَ بقولِ الشَّاعِرِ:

آلُ الزُّبَيرِ سَنَامُ المجدِ قَدْ عَمِلَتْ

[ذَاكَ العَشِيرةُ][٣] والأثْرونَ مَنْ عَدَدَا[٤]

أي الأثرونَ عدداً، وبقولِهِ:

يَا شَاةَ مَنْ قَنْصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ[٥]

حَرُمَتْ عَلَيَّ وَلَيْتَها لَمْ تَحْرُمِ[٦]

أيْ شَاةَ قَنْصٍ.

وَأجيبَ عنَ الأوّلِ بِأنَّها يُحْتَمَلُ [أَنْ تكونَ نكرةً موصوفةً[٧]، وَمَوْضِعُهَا

---

(١) الهمع ١: ٣١٨.

(٢) أجازَ ذلِكَ الكِسائي. الأمالي الشجرية ٢: ٣١٢، ومغني اللبيب ١: ٣٦٦، والكافية ـ شرح الرضي ٢: ٥٥، والهمع ١: ٣١٨.

(٣) في الأصل، وفي ز، ع، ف، ل: كلّ القبائل.

(٤) يروى (أنّ) مكان (آل) و(القبائل) مكان (العشيرة) والبيت لم يعرف قائله. الأمالي الشجرية ٢: ٣١٢، ومغني اللبيب ١: ٣٦٦، وشواهد المغني ٢: ٧٤٢، والهمع ١: ٣١٨.

(٥) في ع: المزجاة له.

(٦) البيت لعنترة بن شداد العبسي ويروى (مَا قَنَصٍ) مكان (مَنْ قَنَصٍ) والرواية الأولى تمسك بها البصريون. وقوله: ياشاة كناية عن المرأة وأصل الحرام الممنوع. شرح المعلّقات السبع: ١٨١، وشرح القصائد العشر للتبريزي ـ تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، ط ١ مطبعة المدني: ٢٧١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤: ١٢، ومغني اللبيب ١: ٣٦٦، وشواهد المغني ١: ٤٨١ و٢: ٧٤٢ والخزانة ٦: ١٣٠.

(٧) الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٥٥.

نصبٌ على التميزِ، والتقديرُ: والأثرونَ مَنْ يُعَدُّ عَدَدَاً، فَحُذِفَ الفِعْلُ الّذي هُوَ[١] صِفتُها][٢] لِدَلالَةِ المصدرِ عليهِ فَإذاً لَمْ يَتِمُّ تَمَسُّكُهُم.

وَعنِ الثاني: أَنَّ الروايةَ ممنوعةٌ، لأنَّ الروايةَ: يا شاةُ ما قَنَصٍ[٣]، وعَلَى تقديرِ التّسليمِ يُحْتَمَلُ أَنْ تكونَ موصوفةً على تقديرِ شاةٍ[٤] مَن ذِي قنصٍ، [ثُمَّ قَالَ:][٥] *(وَأَيٌّ، وَأَيَّةٌ كَمَنْ).*

[اعلمْ أَنَّ أيّاً بمعنى الّذي وأيّةً بمعنَى التي،][٦] ثُمَّ أَنَّهُما كَمَنْ في جميعِ استعمالاتِها[٧]، فالموصولةُ[٨]، كأكرمْ[٩] أَيُّهم خَرَجَ، أي الذي خَرَجَ.

والاستفهاميةُ، نحو: أَيُّهم حَضَرَ؟

والشرطيّةُ، نحو: أَيُّهم يأتني أُكْرِمْهُ.

وَالمَوْصُوفَةُ، نَحْوَ يا أَيُّها الرَّجُلُ، فَإِنَّ الرَّجُلَ صفةٌ لأيّ، وَكقولِكَ: مررتُ بأيَّةٍ مُعْجِبَةٍ لَكَ.

إعْلمْ أَنَّهُ تركَ قِسْمَينِ آخَرينِ، وَهُوَ أَنْ يكونَ صِفَةً، نَحو: مَرَرْتُ برجلٍ أيٍّ

---

(١) كلمة (هو) زيادة في ف.
(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ز.
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤: ١٢.
(٤) في ت: يا شاة.
(٥) في ف: قوله.
(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ف.
(٧) في ف، ل: استعمالها.
(٨) في ع: الموصول.
(٩) في ت، ز، ع، ف: نحو أكرم.

رَجُلٍ، وَأنْ يبتدأَ بِهَا لِتَمَكُّنِ التَّعَجُّبِ، والتَّعظيمِ، نَحو: أيُّ رجلٍ أنتَ!!

قَولُهُ: *(وَهِيَ مُعْرَبَةٌ وحدَهَا إلّا إذا حُذِفَ صَدْرُ صِلَتِهَا)*.

إعلمْ أنَّ أيّاً مُعْرَبَةٌ في جميعِ استعمالاتِهَا وَحدَهَا إلّا إذا كانَ[1] منادىً، وموصولةً حُذِفَ صَدْرُ صِلتِها، وَأمّا اعرابُها فِي سائرِ المواضِعِ: / ٨٩ ظ / معَ قيامِ المُوجِبِ للبناء المعتبرِ في أخَواتِهَا فَلأنْ يكونَ تنبيهاً عَلَى أنَّ أصلَ جميعِ أخواتِهَا هوَ الاعرابُ، ولأنَّ الإضافةَ مقتضيةٌ للإعرابِ، وَعِلّةُ البِنَاءِ مقتضيةٌ للبناءِ، فَلَمّا تَعارَضَا تَرَجَّحَ[2] مقتضيةُ الاعرابِ عَلَى مقتضيةِ البِنَاءِ، لِكونِ الاعرابِ لَهُ بحكمِ الأصلِ.

وأمّا بِنَاؤهَا إذا كانَتْ مُنَادى، فَلِما عَرَفْتَ فِي المُنَادَى المفردِ المعرفةِ.

وَأمّا إذَا حُذِفَ صَدْرُ صِلَتَهَا فَهيَ عِندَ سيبويهِ مبنيّةٌ عَلَى الضَّمِّ[3] كقولِهِ تعالَى: **﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحمنِ عِتِيّاً﴾**[4]، وَكَقولِهِ:

إذَا مَا أتيتَ بَنِي مَالِكٍ   فَسَلِّمْ عَلَى أيُّهم أفْضَلُ[5]

---

(١) يريد كانت.

(٢) في ف: رجح.

(٣) الكتاب ١: ٣٩٦.

(٤) سورة مريم: ٦٩. و﴿على الرحمن عتيا﴾ ليست في ع.

(٥) البيت لغسان بن وعلة، أحد بني مرّة بن عبّاد، ويروى (لقيتَ) مكان (أتيتَ). الإنصاف ٢: ٣٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ١٤٧ و ٤: ٢١ و ٧: ٨٧، ومغني اللبيب ١: ٨٢ و ٤٥٧ و ٦٠٩، وشرح شواهد المغني ١: ٢٣٦، والهمع ١: ٢٩١ و ٣١٣، وشواهد العيني ١: ١٦٦، وحاشية ياسين ١: ١٣٦، والخزانة ٦: ٦١.

وتقديرُهُ: أيُّهم هُوَ أشدُّ، وأيُّهم هُوَ أفْضَلُ، لأنَّها تفتقرُ إلى ذَلِكَ المحذوفِ، افتقارَ قَبْلُ، وبَعْدُ إلى المضافِ إليه، فكَما بُنِيَ قَبْلُ، وبَعْدُ عند حذفِ المضافِ إليه بُنِيَ أيٌّ عِنْدَ حذفِ صدرِ صِلَتِهِ.

وَأَمَّا الخليلُ والكوفيونَ فزَعَموا أنَّها معربةٌ[١] واستدلوا عليهِ بقراءَةِ النَّصبِ في قولِهِ تعالَى: ﴿ثُمَّ[٢] لَنَنزِعَنَّ[٣] مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُم [أَشَدُّ عَلَى الرَّحمنِ عِتِيّاً][٤]﴾[٥]، فَلَمَّا ظَهَرَ النَّصبُ في هذهِ القِراءةِ دَلَّ عَلَى أنَّ الضَّمَّ في القِراءَةِ المَشْهورَةِ ضمةُ إعرابٍ لا بناءٍ، فَهِيَ مرفوعةٌ بِأَنَّها مُبْتَدأٌ، وَ﴿مِن كُلِّ شِيعةٍ﴾ مَعْمُولٌ لِـ﴿نَنْزِعَنَّ﴾، كَمَا يُقَالُ: أكلتُ مِن كلِّ طعامٍ، فَلَمَّا عَمِلَ في الجارِّ والمجرورِ اكتفَى بِذَلِكَ، وارتَفَعَ مَا بعدَهُ بِأَنَّهُ مُبتدأٌ أَو بأنَّ المَبْنِيَّ إذَا أُضِيفَ أُعرِبَ، نَحْوُ: قَبْلُ وَبَعْدُ، وَكانتِ الإضافةُ مِما يُوجِبُ الاعرابَ للمبني، وَأيٌّ إذا كانتْ مفردةً كانت معربةً، فإذا أضيفتْ وَجَبَ اعرابُهَا، وإلاّ لَزِمَ نَقْضُ الأصولِ المعلومةِ[٦].

وَأُجيبَ عَنِ الأوّلِ بِأَنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ قِرَاءَةَ النَّصبِ دَليلٌ عَلَى أَنَّ ضَمَّتَها ضَمَّةُ إعرابٍ، وَالقولُ بِأَنَّهُ مبتدأٌ، والجارُّ والمجرورُ مفعولٌ لِـ﴿نَنْزِعَنَّ﴾ خِلافُ الظاهرِ لأَنَّ

---

(١) الكتاب ١: ٣٩٦، والإنصاف ١: ٣٧٩، المسألة ١٠٢، والبيان في غريب اعراب القرآن ٢: ١٣٢.

(٢) (ثمّ) ليست في ل.

(٣) في ل: لنزعنهم. وهو سهو.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في ت، ع، ف، ل.

(٥) سورة مريم: ٦٩، والنصب قراءة طلحة بن مصرّف ومُعاذ بن مسلم الهراء وزائدة عن الأعمش مختصر في شواذ القرآن: ٨٦، والبحر المحيط ٦: ٢٠٨.

(٦) هذه حجّة الكوفيين الإنصاف ٢: ٣٨٠، المسألة ١٠٢.

﴿نَنْزِعَنَّ﴾، فِعْلٌ يَطلُبُ مفعولاً بِهِ، وَأَيُّهُم صَالِحَةٌ لِذَلِكَ.

وعن الثاني: أنَّا[1] لا نُسَلِّمَ أَنَّهَا[2] إذَا أُضِيفَتْ وَجَبَ إعْرَابُها.

قولُهُ[3]: وإلّا لَزِمَ نقْضُ الأصولِ.

قُلنا: لَا نُسَلِّمُ لأنَّ الأصولَ[4] تقتضِي أنَّ الإضَافَةَ تَرُدُّ الاسمَ إلى الاعرابِ إذا استحقَّ البِنَاءَ حَالَ الافرادِ فَقَطْ، وأَمَّا إذَا استمرَّ موجِبُ البناء حالَ الإفرادِ والإضَافَةِ، فالأصولُ لا تقتضِي الاعرابَ حالَ الإضافَةِ.

وفي الآيةِ قولانِ آخرانِ:

أحدُهُمَا: قولُ الخليلِ[5]، وَهُوَ أَنَّهُ يَجعلُ أَيُّهُم استفهاماً وَيَحْمِلهُ[6] عَلَى الحكايةِ، بعدَ قولٍ مُقَدَّرٍ: أَي، لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعةٍ يُقالُ لَهُمْ: أَيُّهم أَشَدُّ[7]؟

وثانيها: قولُ يُونُسَ: إنَّ ﴿أَيُّهم﴾ استفهامٌ و﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شيعةٍ﴾[8] ملغىً[9].

---

(١) في ل: بأنّا.

(٢) (أنّها) ساقطة من ل.

(٣) يريد قول الخليل والكوفيين المتقدّم.

(٤) في ل: الموصول.

(٥) الكتاب ١: ٣٩٦، والإنصاف ٢: ٣٧٩، ـ المسألة ١٠٢ ـ.

(٦) في ت: يحمل.

(٧) كلمة (أشد) ليست في ل.

(٨) سورة مريم: ٦٩.

(٩) الكتاب ١: ٣٩٧، والمحتسب ٢: ٨٥، والإنصاف ٢: ٣٨٣، المسألة ١٠٢.

وكلٌّ واحدٍ منها ضعيفٌ[(١)].

أَمَّا الأولُ: فَلأنَّهُ لا يُقَالُ: أكرِمِ العَالِمُ الفَاضِلُ، بالرفعِ عَلَى تقديرِ: أي الذي يُقَالُ لَهُ: العالِمُ الفاضِلُ.

وَأمَّا الثاني: فَلامتناعِ تعليقِ الفِعلِ المُؤثِّرِ.

قَولُهُ: *(وَفِي ماذَا صَنَعْتَ وجهانِ).*

إعلمْ أنَّا ذَكَرنا البحثَ فِي ماذَا، فَلا نُعيدُهُ، ثُمَّ اعلمْ أنَّ سيبويهِ ذَكَرَ فِي: مَاذَا صَنَعْتَ وَجْهَينِ[(٢)]:

أَحـدُهُما: أَنَّ ذَا وَحدَهُ بِمَعنَى الذي، وَمَا استفهاميةٌ بِمَعْنَى أَيّ فيكونُ مَا مبتدأً، وَذَا مَعَ صِلَتِهِ خَبَرُهَا.

وَجوابُهُ: يجوزُ أَنْ يكونَ مرفوعاً، ويجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً، والرفـعُ أَولى، ليكونَ مطابقاً للسؤالِ، وَمنهُ قولُ لَبيدٍ:

أَلا تَسْألانِ[(٣)] المَـرْءَ مَـاذَا يُحَـاوِلُ

أَنَحْبٌ فَيُقْضيَ أَمْ ضَلالٌ وبَـاطِلُ[(٤)]

والوجهُ الثـاني: أَنْ يكونَ مَاذَا بِمَنْزِلَةِ اسمٍ وَاحدٍ وَهُوَ أَيُّ شيءٍ، وَيُحْكَمُ عَـلَى

---

(١) الإنصاف ٢: ٣٨٣، ـ المسألة ١٠٢ ـ.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١: ٤٠٥: (أما إجراؤهم (ذا) بمنزلة (الذي) فهو قولك: ماذا رأيتَ؟ فيقول: متاعٌ حسنٌ وأما اجراؤهم إيّاه مع (ما) بمنزلة اسمٍ واحدٍ فهو قولك: ماذا رأيت؟ فتقول. خيراً، كأنك قلت: ما رأيت؟)

(٣) في ت: تسألون.

(٤) ديوان لبيد: ٢٥٤. وينظر: الكتاب ١: ٤٠٥، ومعاني القرآن للفراء ١: ١٣٩، والخزانة ٦: ١٤٥.

مَوْضِعِهِ بِحَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ العَامِلُ، وَهَاهُنَا يكونُ فِي مَحَلِ النَّصبِ / ٩٠ و / بأنَّهُ مفعولُ (صنعتَ) وَقُدِّمَ على العَامِلِ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الاستفهامِ، فَعَلى هَذا لا يكونُ ذَا اسماً موصولاً، وَجوابُهُ حينئذٍ بالنَّصبِ ليكونَ مُطابقاً للسؤالِ وَعليهِ جَاءَ قولُهُ تعالى: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُم قَالُوا خَيْراً﴾[1] بالنَّصبِ[2].

وَعَلى الوجهينِ جَاءَ قَولُهُ تَعَالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ ماذَا يُنْفِقُونَ قُلِ العَفْوَ﴾[3] بِالرَّفْعِ والنَّصْبِ[4].

وَمِنَ الثاني قَولُ جَميلٍ:

وَمَاذَا عَسَى الواشُونَ أَنْ يَتَحدَّثُوا ....[5]

فَذَا لا يكونُ هَاهُنا بمعنى الذي، لأنَّ عَسَى لا يكونُ صِلَةَ الذي لِكونِهَا للإنْشاءِ، فَمَاذا مُبتدأٌ، وعَسى خَبَرُهُ.

قِيلَ: والَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَاذَا بِمَثَابَةِ كَلِمَةٍ واحدَةٍ إثبات أَلِفِهَا عِنْدَ دخولِ حرفِ الجرِّ عَلَيهَا، كقولِ العَرَبِ: عَمَّاذا؟ فلولا أَنَّ ذَا مَعَ مَا بمنزلِةِ الكلمةِ الواحِدَةِ

---

(١) سورة النحل: ٣٠.

(٢) النّصب قراءة السبعة، وقرأ زيد بن علي (خيرٌ) بالرفع، أي المُنْزَلُ خيرٌ. البحر المحيط ٥: ٤٨٧ـ٤٨٨.

(٣) سورة البقرة: ٢١٩.

(٤) الرفع قراءة أبي عمرو بن العلاء، النصب قراءة باقي العشرة. التيسير: ٨٠، والنشر ٢: ٢٢٧.

(٥) عجزه: سوى أَنْ يَقُولُوا: إِنَّنِي لَكِ عَاشِقُ.

والبيتُ لجميل بن معمر العذري، وقد نسبَهُ صاحبُ الأغاني إلى مجنون ليلى. ديوان مجنون ليلى ـ تحقيق: عبدالستار فراج ـ دار مصر: ٢٠٣، ديوان الحماسة: ٤٣١، والأغاني ٢: ٢، وشرح الأشموني ١: ١٦٣، والخزانة ٦: ١٥٠.

لَقَالُوا: عَمَّ كما قَالوا[١]: فِيمَ وَلِمَ[٢].

أسماء الأفعال

قولُهُ: *(أسماءُ الأفعالِ: مَا كانَ بمعنَى الأمرِ أو الماضي)*.

وَلقائلٍ أَنْ يقولَ: إنَّهُ منقوصٌ بِمِثلِ[٣] ضَارِبٍ فِي قولنا: زيدٌ ضَارِبٌ أَمْسِ، فَإنَّهُ بِمَعنَى الماضِي، {مَعَ أَنَّهُ لَيسَ [باسمِ الفِعلِ][٤].

وَجَوابُهُ أَنَّ مرادَهُ: أَنَّهُ بِمَعنَى المَاضِي}[٥] بِلا قرينةٍ وَهَاهُنا مَعَ قرينةٍ، وَلا يَرِدُ عليهِ النَّقضُ بنفسِ الأمرِ والماضي مَعَ أنَّ كُلَّ واحدٍ مِنْهُما بمعناهُ، لأنَّهُ يَحُدُّ[٦] أسماءَ الأفعالِ فتُعْرَفُ أنَّها أسماءٌ فلا يحتاجُ إلى أن يذكرَهَا فِي الحَدِّ فَكَأَنَّهُ قَالَ: أسماءُ الأفعالِ أسماءٌ بِمعنَى الأمرِ أو الماضِي، وَقَدْ يَرِدُ عَلَيهِ النَّقضُ بِأُفٍّ وأُوَّهْ[٧] إنْ فُسِّر بِأَتَضَجَّرُ وَأَتَوَجَّعُ[٨]، وَأمَّا إنْ فُسِّرَ بَتَضَجَّرْتُ وَتَوَجَّعْتُ فَلَمْ يَرِدْ.

وَإنَّما بنيتْ لِكونِهَا واقعةً موقعَ الفِعلِ ونائبةً منابَهُ وبمعنَاه، ولأنَّ وَضْعَ بَعْضِها

---

(١) في ل: قيل.

(٢) في ل: ليم.

(٣) في ع: بمعنى.

(٤) في ل: الفاعل.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

(٦) كلمة (يحد) ساقطة من ل.

(٧) في ع: بأنّ وأمره.

(٨) في ع: بالتضجّر والتوجّع.

وَضعُ[1] الحروفِ، نَحو: صَه وَمَه، فَبُنِي، ثُمَّ أُلحقَ البَواقِي بِهِ كهيهاتَ، وَشَتَّانَ، واستُدِلَّ عَلَى اسميّةِ هذا الصِنْفِ من الأسماءِ لِوقُوعِهَا مفعولاً ومجروراً، نَحو قولِهِ:

فَدَعَوا نِزَالِ فَكُنْتَ أوّلَ نَازِلٍ ....[2]

وَنَحو مَا فِي الحديثِ: (إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيْهلا[3] بِعُمَرَ)[4].

وقيل: إنّ هَذَا الاستدلالَ ضعيفٌ لِجوازِ وقوعِ الفِعلِ الصريحِ هَذَا الموضِعِ إِذَا أُرِيدَ بِهِ اللفظُ نَحو: دعوته انزلْ، وقلتُهُ[5] انزلْ وأمرته باضرب.

وَاستُدِلَ أيضاً عليهِ[6] بدخولِ التنوينِ عَلَى بَعْضِهَا، نَحو: مَهٍ، وَصَهٍ[7]، وَأُفٍ[8]، وَهُوَ دَليلٌ عَلَى اسْمِيّةِ ما[9] يدخُلُ عَلَيهِ التنوينُ لَا عَلَى اسميّةِ ما لا يَدْخُلُ عليهِ، واستُدِلَّ عَلَى اسميّةِ الكُلِّ بِأنَّهُ لَو لَمْ يَكُنْ اسماً لَزِمَ أَنْ يكونَ فِعلاً أو حرفاً، وَكلُّ واحدٍ مِنْهُما متعذِّرٌ:

---

(١) كلمة (وضع) ساقطة من ل.

(٢) عجزه: وَعَلامَ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزِلِ

والبيت لربيعة بن مقروم الضّبي. ديوان الحماسة: ٣٤، والأمالي الشجرية ٢: ١١٠، والإنصاف ٢: ٢٧٨ المسألة ٧٢. وشرح المفصل لابن يعيش ٤: ٢٧، والخزانة ٥: ٤٩.

(٣) في ل: فحيها.

(٤) ينظر: الصواعق المحرقة لابن حجر ـ القاهرة: ٩٨، وضياء السالك إلى أوضح المسالك ٣: ٣٢٤. وهذا ليس حديثاً، بل من كلام ينسب إلى ابن مسعود ولم يثبت راجع مستدرك الحاكم ٣: ٩٣.

(٥) في ل: قلبه.

(٦) في ز، ع، ف: عليه أيضاً.

(٧) في ت، ع، ف، ل: صه ومه.

(٨) في ع: ان.

(٩) في ع: ما هو، وفي ف: ما لا.

أَمَّا تعذّرُ[1] الحرفيةِ، فَلِكونِها[2] مفيدةً وَلَا شيءَ مِنَ الحروفِ كَذَلِكَ.

وأمّا تَعَذُّرُ الفعليةِ، فَلأنَّ صيغَ الأفعالِ ليستْ عَلَى صِيَغِها بالاستقراءِ، وإذا تَعَذَّرَ الحُكْمُ بِأحدِهما وَجَبَ الحُكْمُ باسميّتِها، لانحصارِ الكَلِمَةِ فِي الثلاثةِ، واستِلْزَامِ انتفاءِ القِسمَينِ مِنْها[3] وجودَ القسمِ الثالثِ.

لا يُقالُ: إنّها تَدْخُلُ فِي حَدِّ الفِعلِ، ومَتَى كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ الحُكْمُ بِكونِها فِعْلاً، وحينئذٍ امتنعَ الحُكْمُ بِكونِهَا اسماً.

أَمَّا بيانُ أَنَّها داخلةٌ فِي حَدِّ الفِعْلِ، فلدلالَتِها عَلَى مَعنًى فِي نَفْسِهَا مقترنٍ بِأَحَدِ الأزمنة الثلاثةِ، لأنَّا نقولُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّها دَاخِلَةٌ فِي حَدِّ الفِعْلِ، وَإِنَّما كانَ كَذَلِكَ أنْ لَوْ كَانَ اقترانُها بِالزمانِ اقتراناً أَوّلِيّاً، بِحَسَبِ[4] الوضعِ، وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ.

لَا يُقَالُ: لَوْ لَمْ يَكُنْ اقترانُها بِالزَّمانِ بِحَسَبِ الوَضْعِ لَزِمَ استعمالُهَا مُجَرَّدَةً عنِ الزّمانِ فِي أصلِ الوضْعِ لأنَّا نقولُ: لَا نُسَلِّمُ ذَلِكَ، لِجوازِ أَنْ يوضَعَ الشَّيءُ لِمعنًى، ثُمَّ لا يَتَّفِقُ استعمالُهُ[5] لِذَلِكَ المَعْنَى الأصليِّ ويُسْتَعْمَلُ مَجَازاً[6]، كَعَسَى وَكَادَ وفِعْلَيّ التَّعجُّبِ، أَو نَقُولُ: إِنَّما يَدْخُلُ فِي حَدِّ الفِعلِ أَنْ لَو كَانَ اقترانُها بالزمانِ اقتراناً أَوّلِيّاً

---

(١) كلمة (تعذّر) ساقطة من ل.

(٢) في الأصل: فظاهر أما لكونها.

(٣) ليست في ل.

(٤) في ف، ل: أي بحسب.

(٥) في ت: الاستعمال.

(٦) في ت، ع، ف، ل: مجازه.

/ ٩٠ ظ / [أي بِلا وَاسِطةٍ][(١)] وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَيسَ كَـذَلِكَ لأنَّهـا وُضِـعَتْ أَوّلاً أسماءً لأفعَالٍ[(٢)] اقترنَتْ بِالزّمانِ، فَهِيَ أيضاً تقترنُ بالزّمانِ، وَإذا لَمْ يَكُنْ اقترانُها بالزّمانِ اقتراناً أوّلياً لَمْ يَدْخُلْ في حَدِّ الفِعْلِ لأنَّ المرادَ مِنَ الاقترانِ فِي حَدِّ الفِعْلِ هُوَ الاقترانُ الأوّلي.

ثُمَّ[(٣)] اعلَمْ أَنَّ هَذَا الصِنْفَ إِنَّمَا دَخَلَ فِي الكلامِ اختصاراً وإيجازاً، لأنَّكَ تقولُ: صه يا زيدُ، وَصهٍ يا زيدانِ، وَصهٍ يا زيدونَ، فَتُفْرِدُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَليسَ الفِـعْلُ كَذَلِكَ.

وَقيلَ: دَخَلَ مبالغةً، لأنَّ نَزالِ أبلغُ مِنْ إنزلْ فِي المَعْنى. وَقِيلَ دَخَـلَ تكـثيراً للغةِ.

ثُمَّ اعلمْ أَنَّ للنحويينَ فِي اعرابِ أسماءِ الأفعالِ مذهبينِ[(٤)]:

أَحَدُهما: أَنْ يكونَ فِي مَحَلِّ النَّصبِ عَلَى المَصْدَرِيّةِ.

والثانِي: أَنَّها فِي مَحلِّ الرفعِ بكونِهَا مبتدأً[(٥)]، وَلِنُبَيِّنْ ذَلِكَ فِي مِثالٍ لِيُقاسَ عَلَيه

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٢) كلمة (لأفعال) مكرّرة في ل.

(٣) ليس في الأصل.

(٤) وهناك من يرى أنّ أسماءِ الأفعالِ لا موضع لها من الاعرابِ لأنَّ معناها معنى ما لا موضع له من الاعرابِ. ولذلكَ بنيت فوجب أن لا يكون لها موضع من الاعرابِ، وهو رأي ينسب إلى الأخفش. الإيضاح في شرح المفصل ١: ٥٠٥، وشرح التصريح ٢: ١٩٥.

(٥) ذكر الرضي الاسترباذي هذين المذهبين وفنّدهما، والمذهب الأوّل ينسب إلى المازني والزجاج. اعراب القرآن المنسوب للزجاج ١: ١٥٨، والكافية ـ شرح الرضي ٢: ٦٧، وشرح التصريح ٢: ١٩٥.

البَاقِي[١].

مثلاً إِذَا قُلْتَ: رويد زيداً، فَإِنَّ رويد[٢] في محلِّ النَّصبِ بِأَنَّهُ مصدرٌ وتقديرُهُ: أَرودْ إروادُ زيدٍ ثُمَّ حُذِفَ الفِعْلُ وَصُغِّرَ إروادٌ تصغيرَ التَّرخِيمِ، وَأُضيفَ إلى المَفْعُولِ، وَقِيلَ رويدَ[٣] زيدٍ هَذَا عَلَى المذهبِ الأوّلِ[٤].

أَمَّا عَلَى المذهبِ الثاني: فَإِنَّهُ فِي مَحَلِّ الرفعِ بِأَنَّهُ مُبْتَدأٌ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَتَرٌ قائمٌ مَقَامَ الخَبَرِ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي أَقائمٌ الزيدانِ.

قَالَ المُصَنِّفُ فِي شَرْحِهِ: الثاني أَوجَهُ لِكونِهِ اسماً مُجرّداً عَنِ[٥] العَوامِلِ اللفظيةِ، فَوَجَبَ الحُكْمُ بكونِهِ مبتدأً[٦]، وَالوجهُ الأوّلُ ضَعيفٌ، لأَنَّهُ لَوْ كَانَ منصوباً عَلَى المَصْدَرِ لَكانَ فِعْلُهُ مقدّراً فيهِ، فَلَمْ يَكنْ حينئذٍ اسمَ الفعلِ قياساً على سقياً ورعياً، وَلَوجَبَ أَنْ يكونَ معرّباً لِعَدمِ مُوجب البناءِ حينئذٍ[٧].

وَلِقَائلٍ أَنْ يَقولَ: حُكْمُهُ بكونِهِ مبتدأً مَعَ التعريفُ الذي ذكرهُ للمُبتدإِ مِمَا لا يجتمعانِ، وقدْ ذكرناهُ منْ قَبْلُ.

وَفِي رُويدَ أَربعةُ أَوجهٍ:

---

(١) في ف: البواقي.

(٢) في ع: رويدا.

(٣) (رويد) ليس في ل.

(٤) شرح المفصل ٤: ٤١.

(٥) في ت، ع، ف، ل: من.

(٦) شرح الكافية لابن الحاجب: ٧٦.

(٧) الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٦٧.

مِنْهَا اسمُ الفِعلِ، وَهُوَ مَبنيٌّ[١].

وَمِنْهَا أَنْ يكونَ صِفَةً نَحو: سِرْتُ سَيْراً رويداً[٢].

وَمنها أَنْ يكونَ حالاً نحو سارَ القومُ رويداً: أي مُرودينَ[٣].

ومنها كونُهُ مَصْدراً، نَحو رويدَ زيدٍ: أَي: أَرودْ رويدَ زَيْدٍ[٤].

ثُمَّ أنَّ أسماءَ الأفعالِ قَدْ تكونُ بِمَعنَى الماضِي وَقَدْ تكونُ بِمَعنَى الأمرِ، فالأولُ هَيْهَاتَ بِمَعنَى بَعُدَ بِفتحِ التاءِ وكسرِهَا وَضَمِّها، وينونُ أيضاً فِي جميعِ اللُّغاتِ.

وَقَالَ أَبو سَعيدٍ[٥]: إِنَّهُ ظرفٌ غيرُ متمكّنٍ[٦]، وَقَدْ يَدْخُلُ اللامُ فِي فَاعِلِهِ [مَعَ أَنَّهُ لا يَدخُلُ فِي فَاعلٍ منوبِهِ لأَنَّهُ ليسَ بفعلٍ صريحٍ، كقولِهِ تعالَى: ﴿**هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوْعَدونَ**﴾[٧].

وَقيلَ إِنَّهُ مبتدأٌ وَمَا بعدَهُ خبرُهُ، وقيلَ: إِنَّ فَاعِلَهُ][٨] مضمرٌ دَلَّ عليهِ سياقٌ[٩]

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤: ٣٩ ـ ٤٠.

(٢) المصدر السابق: ٤١.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) تقدّمت ترجمته ١: ١٢٣.

(٦) هذا الرأي سبق إليه المُبرّدُ فقد قال في المقتضب ٣: ١٨٢، (فأمّا هيهاتَ) فتأويلها: في البعد وهي ظرف غير متمكّن لابهامها، ولأنها بمنزلة الأصوات. وعن المبرد أخذ السيرافي، وتابع المبرد أيضاً أبو علي الفارسي فقد جاءَ في الخصائص ١: ٢٠٦: (وكان أبو علي رحمه الله يقول في هيهاتَ: أنا أفتي مرّةً بكونها اسماً يسمّي به الفعلُ كصهٍ ومهٍ، وأفتي مرّة أخرىٰ بكونها ظرفاً على قدر ما يحضرني في الحال).

(٧) سورة المؤمنون: ٣٦.

(٨) ما بين المعقفتين ليس في ت.

(٩) كلمة (سياق) ليست في: ل.

الآيةِ، [كأنَّهُ قَالَ:][(١)] هيهَاتَ الإخراجُ المَوعودُ[(٢)].

وَقَالَ عَبدُالقَاهِرِ: إنَّهُ بمَنْزِلَةِ المَصْدَرِ، فَلَا يَفْتَقِرُ إلى فَاعِلٍ كَالآيَةِ[(٣)].

ومثلُهُ سرعانَ وَوشْكَانَ بِمَعْنَى: سَرُعَ، كَقولِهِ: سرعانَ ذَا إهَالَةً[(٤)] و(ذَا) فاعلُهُ، وإهالة منصوبٌ على التميزِ.

وَمِنهُ شَتَّانَ بمعنَى: تباينَ وافترقَ فِي الأحوالِ والأوصافِ بينَ الشَّيئَينِ، نَحو: شَتَّانَ زيدٌ وعمرٌو، وَلِهذا لَمْ يَكُنْ فاعِلُهُ إلاّ شَيئَينِ، وأبي[(٥)] الأصمعيُّ[(٦)] قولَهُ:

لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ اليَزِيدَينِ فِي النَّدَى
يَزِيدُ سُلَيمٍ وَالأغَرُّ ابنُ حَاتِمِ[(٧)]

---

(١) ما بين المعقفتين ليس في الأصل.

(٢) في ز: الموجود.

(٣) صرّح عبدالقاهر الجرجاني أنّ هيهات يأخذ فاعلاً فقال: (وهيهات اسمٌ لِبَعُدَ، تقول: هيهاتَ زيدٌ فترفعُه بهِ). المقتصد ١: ٥٧٥.

(٤) مثل يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قَبلَ وقته، وأصلُ المثلِ أنّ رجلاً كانت له نعجة عجفاء وكان رغامُها يسيلُ من منخرها لهزالها فقيلَ له ما هذا الذي يسيل؟ فقال: وَدَكُها. فقال السائل: سرعَانَ ذَا إهالةً. نصب اهالة على الحال. مجمع الأمثال ١: ٣٢٦.

(٥) في ل: إلى.

(٦) تقدّمت ترجمته ١: ٢٧٧.

(٧) البيت لربيعة بن ثابت الرقي يمدح يزيدَ بن حاتمٍ المهلبي، ويهجو يزيدَ بن أسد السلمي، ويروى: (الأعزّ) مكان (الأغر)، ويقول بعده:

فهمّ الفتى الأزدي إتلاف ماله ... وهمّ الفتى القيسي جمع الدراهم

شعر ربيعة الرقي تحقيق: الدكتور يوسف حسين بكار دار الحرية بغداد: ٩٧، أدب الكاتب: ٣١٢، والكامل ٢: ٢٢٢، والعقد الفريد ١: ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٣٠٦ و ٥: ٣٠٥، والأغاني ١٥: ٣٨، والمسائل ←

لأنَّهُ عَلَى تقديرِ أَنْ تكونَ مَا زائدةً، لَمْ يَكُنْ لَهُ فاعلٌ وعَلَى تقديرِ[1] إثباتِها لم يكنْ فاعلهُ شيئين[2].

وَقيلَ: إنّه / ٩١ و / جائزٌ لكونِ الفاعلِ من حيثُ المعنى شيئينِ[3].

وَمنهُ: أفٍ بمعنَى: تَضَجَّرتُ، بفتحِ الفَاءِ، وَكَسْرِها، وَضَمِّها، وَينونُ في اللغاتِ كُلِّها، إذا قُصِدَ إلى معنى المصدرِ، وَتَلحقُ التّاءُ فِي جميعِ الأحوالِ[4] فيقالُ: أُفَـةٌ لَـهُ بالرفعِ والنَّصبِ والجرِّ.

والثاني: وَهُوَ أَنْ يكونَ بِمَعنَى الأمرِ، وقد يكونُ لازماً وَقَدْ يَكُـونُ مـتعدّياً، وَقَدْ يكونُ كِلَيهِما بحسب ما ينوبُ عَنْهُ.

فَمِـن اللازمِ صـه[5] بِمَعْنَى اسكتْ، وَيُـنوَّنُ للـتنكيرِ. وَقَـال جـارُ اللهِ[6]، وعبدُالقَاهرِ: إنَّ مَهْ وَإيه لازمانِ[7].

← العسكريّات لأبي علي النحوي ـ تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري ـ مطبعة الجامعة ـ بغداد: ٩٢، والخزانة ٦: ٢٧٥.

(١) ليس في ل.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤: ٣٨، ولسان العرب ـ شتت ـ ٢: ٢٥٤.

(٣) العسكريات: ٩٠، والخزانة ٦: ٢٧٦.

(٤) في ل: أحوالها.

(٥) في الأصل، وفي ز، ع، ف، ل: مه.

(٦) هو الزمخشري ورأيه هذا في المفصل: ١٥١.

(٧) وقد ذهب إلى ذلك غيرهما من النحاة من أمثال: ابن يعيش في شرح المفصل ٤: ٣١، والرضي في شرح الكافية ٢: ٧١.

وَقِيلَ: إنَّهُ غَلَطٌ، وَذَلِكَ أَنَّ مَهْ نَابَ[(١)] مَنابَ اكفف، وإيه مَنابَ حَدِّثْ، وَهُما مُتعديّانِ وَقَدْ يَدخُلُ عَلَيهِمَا التنوينُ عَلاَمَةً للتنكيرِ.

وَمِنَ المتعدِّي، بَلَهَ زيداً بمعنى دَعْ زيداً، وَقَدْ يكونُ بمَعْنَى المَصْدَرِ، فَيُقالُ: بَلَهَ زيدٍ، أَي: اتركْ [تَرْكَ زيدٍ][(٢)]، وَقيلَ: بَهْلَ زيداً[(٣)] بمعناهُ[(٤)].

ومنهُ هَا بمَعنَى خُذْ، وَيلحقُهُ كافُ الخِطَابِ فَيُقالُ: هَاكَ، وَيثنَّى ويُجمَعُ.

وَمِنْهُ دُونَكَ زيداً، وَعَلَيكَ عمراً بِمَعنَى خُذْ وَهُوَ فِي الأصلِ ظَرْفٌ، ثُمَّ صارَ اسماً للفعلِ يَتَحَمَّلُ ضميراً كَتَحَمُّلِ[(٥)] الفِعْلِ، فَعِنْدَ قَومٍ مَبنيٌّ لنيابتِهِ عَنِ الفعلِ.

وعندَ قومٍ معربٌ لمراعاةِ الظرفيةِ.

وَمِنَ الثالثِ، وَهُوَ أَنْ يكونَ متعدّياً ولازماً: هَلُمَّ[(٦)] وَهُوَ[(٧)] قَدْ يَكونُ متعدّياً كهيهاتَ كقولِهِ تعالَى: ﴿قُلْ[(٨)] هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ﴾[(٩)]، وَقَدْ يَكونُ لازِماً بِمَعْنَى تَعالَ[(١٠)]

---

(١) في ع، ل: نائب.

(٢) في ت: زيداً.

(٣) في ع، ل: زيد، والكلمة ساقطة من ت.

(٤) قال الرضي هو على القلب. الكافية ٢: ٧٠ شرح الرضي.

(٥) في ت، ل: تحمل.

(٦) في ع: مسلم.

(٧) ليس في ل.

(٨) كلمة (قل) ليست في ع.

(٩) سورة الأنعام: ١٥٠.

(١٠) في ل: تعالى.

كقولِهِ تعالَى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنا﴾[١]، وهي مُرَكَّبَةٌ[٢] مِنْ حرفِ التنبيهِ وَلُمَّ عِندَ البصريينَ، ومِنْ هَلْ وأُمَّ محذوفاً همزَتُها عندَ الكوفيينَ، وَحَرْفٌ برأسِها[٣] عندَ الحِجَازيين[٤].

ومنه: حَيَّهلْ، وَهُوَ مركبٌ مِنْ حَيَّ وَهَلْ[٥] مبنيٌّ على الفتحِ، وَيُنَوَّنُ فَيُقالُ: حَيْهَلاً بالتنوينِ.

وفيهِ لغاتٌ كثيرةٌ، وَقَدْ يَتَعدَّى بنفسِه، وبالباءِ، وبِعَلى، وبإلى، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ حيَّ وَحدَهُ بِمَعْنَى فِعلٍ، ويستعملُ هَلاً وَحْدَهُ، نَحو قولِهِ:

ألا بلِّغَا لَيْلَى وَقولا لَهَا هَلا ....[٦]

قَولُهُ[٧]: (وَفَعَالِ بِمَعْنَى الأمرِ).

إعلمْ أَنَّ فَعالِ عَلَى ثلاثةِ اضربٍ:

---

(١) سورة الأحزاب: ١٨.

(٢) في ت، ع: هو مركب.

(٣) في ت: برأسه.

(٤) الكتاب ٢: ١٥٨، والمفصل: ١٥٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤: ٤١ـ٤٢، والكافية ـ شرح الرضي ٢: ٧٢ـ٧٣.

(٥) في ت: مركب من هل.

(٦) صَدْرُ بيتٍ للنابغة الجعدي يهجو ليلى إلّا خيلية، وعجزه:

فَقَدْ رَكِبتْ أمراً أَغرَّ مُحَجلا

و(هلا) كلمة زجرٍ للناقة والخيل، وقد تسكن بها الإناث عند دنوّ الفحلِ منها. ومن جوابِ ليلى للنابغة قولها:

أعيرتَني داءً بِأمِّكَ مِثْلُهُ وَأيُّ حَصَانٍ لا يُقَالُ لَهَا هَلا

ديوان النابغة الجعدي: ١٢٣، وينظر: الأغاني ٤: ١٣٣، والخزانة ٦: ٢٣٨.

(٧) في ل: وقوله.

ضَرْبٌ مُعْرَبٌ بالاتّفاقِ كالدّلالِ، والوَبالِ[١].

وَضَرْبٌ مبنيٌّ بالاتّفاقِ.

وَضَرْبٌ مُخْتَلَفٌ فِي اعرابِهِ وبِنَائه.

أَمَّا المَبْنِيُّ فَعَلَى أَربعةِ أَضْرُبٍ:

أَحَدُهَا: بِمَعنَى الأمرِ، نَحو: نَزالِ، وَتَراكِ، بِمَعْنَى: انزلْ، واتركْ، واختُلِفَ فِي مجيءِ فَعالِ بمعنَى الأمرِ مِنْ كُلِّ فعلٍ ثُلاثِيٍّ، فَقَالَ بعضُهم: إِنَّهُ ليس بقياسيٍّ، قياساً على الرباعي، ولأنَّهُ لا يجوزُ لنا[٢] أَنْ نَتَكَلَّمَ إِلّا بِمَا تَكَلَّمَتْ بِهِ[٣] العَرَبُ، ونقلتْهُ[٤]، لأنَّهُ مِنْ قَبلَ الأوضاعِ[٥].

وَقَال سيبويهِ: إنَّه قِيَاسيٌّ[٦]، وَهُوَ اختيارُ المُصَنِّفِ، وَفَرَّقَ بَيْنَ الثلاثِي والرُّباعِيِّ، لَمَّا رأى أَنَّ الثلاثِيَ كثيرٌ جداً، والرُّباعِي قليلٌ جِدّاً فَلَمْ يُسْمَعْ مِنْهُ[٧] إلّا حَرْفَانِ، وَهُما: عَرْعَارِ في قولِهِ:

---

(١) في ت: الوباء، وفي ل: الوبار.

(٢) في ل: لها.

(٣) ليس في ل.

(٤) في ع: ونقبله.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٤: ٥٢.

(٦) قال في الكتاب ٢: ٤١: (واعلم أنّ (فعالِ) جائزٌ من كلّ ما كان على بناء فَعَلَ أو فَعُلَ أو فَعِلَ ولا يجوزُ مِنْ أَفْعَلْت لأنّا لم نسمعهُ من بَناتِ الأربعةِ إلّا أن تسمعَ شيئاً فتجيزُهُ فيما سمعت ولا تجاوزُه فَمِنْ ذلكَ: قَرْقَارِ وعَرعارِ). وفي الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٧٦: (فالأولى أن يُتأوّلَ ما قالَهُ سيبويهِ بأنّهُ أرادَ بالاطّرادِ الكثرةَ فكأنّهُ قياسٌ لكثرتِهِ).

(٧) في ت، ع: فهم.

يَدْعُوَ وَلِيدُهُمْ بِهَا عَرْعَارِ[١]

وَقَرْقَارِ فِي قَوْلِهِ:

قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارِ[٢]

فلما كثر الثلاثي جعله أصلاً وقاس عليه، ولمّا لم يكثر الرباعي لم يقس عليه.

واعلم أنَّ الأخفش ذكر في تصريفه أنّ الرباعي يقاس عليه، يقال: دحراج بمعنى دحرج[٣].

وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الشَّرْحِ: لَوْ قِيلَ: إِنَّ هذِهِ الصيغةَ فِعلُ أمرٍ مِنَ الفِعلِ[٤] الثُّلاثِي لَمْ يكنْ بعيداً[٥] لِمجيئهِ من كلِّ فعلٍ ثلاثي، لكنَّهُ لَمْ ينقلْهُ أَحَدٌ. منهم لِعدمِ كونِهِ عَلَى صيغةِ أوامرِ الأفعالِ، وَلدخولِ الكسرِ عَلَيْهَا مَعَ أَنَّ العَرَبَ يَتَجَنَّبونَ مِنْ إدخالِ الكسرِ عَلَى الأفعالِ، حَتَّىٰ لَوْ أَدَّى في موضعٍ إلى دخُولِ الكسرِ فَهَرَبوا إلى [نونِ الوقايةِ][٦]، مِنْ دخولِ الكسرِ عَلَى الأفعالِ، نَحو: اكرَمَني / ٩١ظ / ويكرِمُنِي.

---

(١) عجز بيتٍ للنابغةِ الذبياني، وصدره:

مُتَكَنِّفِي جَنبَيْ عُكاظَ كِلَيهما ....

وَعَرْعَارِ لعبةٌ للصبيانِ فإذا خرج الصبي ولم يجدْ من يلعبُ معهُ يصيح عَرعَارِ أي هَلموا إلى العَرعَرة فإذا سمعوا صوته خرجوا. الديوان: ٣٥، وشرح المفصل ٤: ٥٢، والخزانة ٦: ٣١٢.

(٢) لأبي النجم يصف سحاباً. وَقَرْقَارِ اسمٌ لقولكَ قَرْقِرْ كما أن نَزالِ اسمٌ لقولكَ انزلْ. والقَرْقَرةُ صوت الفحلِ من الإبلِ. الكتاب ٢: ٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٤: ٥١، والخزانة ٦: ٣٠٧.

(٣) الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٧٦.

(٤) ليس في: ل.

(٥) شرح الكافية لابن الحاجب: ٧٦.

(٦) في ع، ف، ل: النون وقاية.

وثانيها: بمعنَى المصدرِ المعرفةِ: أيْ عَلَمُ المعانِي نحو: فَجارِ عَـلَماً للـفَجْرَةِ، أو للفُجُورِ، وَيَسَارِ للمَيْسَرَةِ[١] وَحَمَادِ لِلْمَحْمَدَةِ.

وثالثها: المعدولةُ عنِ الصِفَةِ، كقولِهِم فِي النداءِ: يا خَبَاثِ، ويا فَسَّاقِ، فإنَّها معدولَةٌ عن فاسقةٍ وخبيثةٍ، وبناءُ القسمِ الأوّلِ ظاهرٌ لِكونِهِ اسمُ فِعْلٍ.

وَأَمَّا بناءُ هَذينِ القسمَينِ فَلِكونِهِمَا مُشَابِهَينِ للقسم الأولِ مِنْ حَـيْثُ الوَزْنِ والعَدْلِ، لأنَّ فَجَارِ[٢] معدولةٌ عن الفَجْرَةِ وَفَساقِ عن فَاسقةٍ.

رابعها: المعدولةُ[٣] عن فاعلةٍ في الاعلامِ، كَحَذامِ وَقَـطامِ، وَغـلابِ، فَـإنَّها معدولةٌ من حاذمةٍ وقاطمةٍ وغالبةٍ هذا هو الذي اختلف في اعرابه، وبنائِه، وسنذكر القولَ فِيها.

فَإنْ قِيلَ القِسمانِ[٤] الأخيرانِ يرجـعانِ إلى قـسمٍ واحـدٍ، وَهُـوَ أن يكـونَا مَعدُولَينِ عَنْ فَاعِلَةٍ، فَكَانَ من الواجبِ عليهِ أَنْ يَجْعَلَ القـسم[٥] الثـالثَ والرابعَ المعدولينِ عن فاعلةٍ قسماً[٦] واحداً، ثُمَّ يَقْسِمَ هذا القسمَ إلى معدولةٍ عَـنْ فـاعلةٍ صفةً، ومعدولةٍ عن فاعلةٍ عَلَماً[٧].

---

(١) في ل: بشار للبشرة.

(٢) في ع: الفجار.

(٣) في ت، ع: معدولة.

(٤) في الأصل، وفي ز: الاسحان.

(٥) ليس في ل.

(٦) في الأصل، وفي ز: اسما

(٧) في ع، ف، ل: علم، والكلمة ليست في ب.

قلنا: إنّما يَلْزَمُ ذَلِكَ أَنْ لَو كانَ المعدولُ عَنْ صِفَةٍ معدولةً عن فاعلةٍ لَكِنَّهُ لَا يَلْزَمُ، فَإِنَّ رَطابِ معدولٌ عَنْ رَطِبَةٍ.

قولهُ: (*علماً للأعيانِ*) احترازٌ عن مثلِ فَجَارِ لكونِهِ عَلَماً للمعنَىٰ.

وَلِقَائلٍ أَنْ يَقُولَ إِنَّ هَذَا القِسْمَ وَالقِسْمَ الثاني يَرجِعُ إلى قِسْمٍ واحدٍ هوَ كَونُهما مَعْدُولَينِ عَنْ عَلَمٍ.

وجوابُهُ أَنَّه أرادَ أَنْ يَذْكُرَ قِسمَي ذَلِكَ القِسْمِ فَذَكَرَهُمَا وَتَرَكَ ذِكْرَ ذَلِكَ القِسْمِ، وانقسامُهُ إلى هذينِ القِسْمَينِ.

وقولُهُ (*مُؤَنَّثاً*) تنبيهٌ عَلَى أَنَّ هَذَا لا يكونُ إلّا مُؤَنَّثاً.

قولُهُ: (*مَبْنِي في الحِجَازِ مُعْرَبٌ في تميم*).

أَي القِسْمُ الأخيرُ مَبني عِندَ أهلِ الحِجَازِ، ومعربٌ عِندَ بَنِي تَميم، إلّا مَا في آخرِهِ رَاءٌ، فَإِنَّ أكثرَهَمْ يَبْنُونَهُ أيضاً كَما يبنونَ ما ليسَ فِي آخرِهِ راءٌ، وَأَقَلُّهم يوافقونَ الحجَازينَ فِي بنائه.

أَمَّا جَعْلُ أهلِ الحِجَازِ وَقليلٍ مِنْ بَنِي تميم إيَّاهُ مبنيّاً فلكونِهِ مُشَابِهاً لِفَعالِ التي بمعنى الأمر في الزِّنَةِ والعدلِ كالقسْمَينِ الأُخيرينِ.

وَأَمَّا اعرَابُهُ وَمَنْعُ صَرْفِهِ عندَ بَنِي تَميمٍ، فَلِكَونِهِ معدولاً عَنِ العَلَمِ فَوَجَبَ أَنْ يُعْرَبَ، وَيُمْنَعَ الصَّرْفَ، قياساً على أخواتِهِ، نحو: عُمَرَ وَزُفَرَ.

وَأَمَّا بِنَاءُ مَا فِي آخِرِهِ رَاءٌ عِنْدَهم، فَلأَنَّ الراءَ لَهَا حَظٌّ فِي الإمالةِ لَيسَ لِغَيرِهَا

مِنَ الحروفِ، [ومن][1] ثُمَّ تُمَالُ الفَتْحَةُ فِي الراءِ المكسورَةِ في نَحـو: الصِّـغَرِ والكِـبَرِ، فَكسرُوهَا فِي الأحوالِ الثلاثةِ مِنْ أَجْلِ الامَالَةِ، لَتكونَ الامالةُ[2] مِنْ جِهَةٍ واحِدَةٍ وَهِيَ البناءُ.

أسماء الأصوات

قَولُهُ: *(الأصواتُ كُلُّ لفظٍ حُكِيَ بِهِ صوتُ أو صُوِّتَ بِهِ للبهائمِ).*

أَي للأصواتِ ألفاظٌ تكونُ حكايةً عن أصواتٍ أو صُوِّتَ بِهَا للبهائمِ، مِثالُ الأوّلِ: غاقِ، فَإِنَّهُ حكاية صوتِ الغرابِ، وَطاقِ: حكايةُ صـوتِ الضَّرْبِ، وَطَـق حكايةُ صوتِ وَقعِ الحِجَارةِ بعضِها على بعضٍ، وَقَب حِكَايَةُ وَقع السيفِ، وَشِـيب حكاية صوت مشافر الإبلِ عِنْدَ الشُّربِ، وماء حكاية بُغامِ الظبيةِ.

وَمِثالُ الثاني: نَخ لاناخة البعيرِ[3] وَفَاع[4] لزجرِ الغَـنَمِ، وَلَس[5] دعـاءٌ لَهَـا، وهجُ وهجا خِسء للكلبِ.

---

(١) ليس في ل.

(٢) في ف: الكسر، ل: الكسرة.

(٣) في ف: الابل.

(٤) في الأصل، وفي ل: قاح، ز، ف: قاع.

(٥) في ت: مس، ع، ف، ل: بس.

وَإِنَّما بُنِيَ هذا النوعُ لِعَدَمِ مُوجِبِ الإعرابِ، وَهُوَ التركيبُ. ألا تَرَى أَنَّكَ لو[١] قلتَ: غَاقِ حاكياً[٢] لصوتِ الغُرابِ لم[٣] يحتجْ إلى مَا يتركَّبُ مَعَهُ لأنَّ وَضْعَهُ على حكايةٍ لا غيرُ.

لا يُقالُ: فَإِنَّهُ[٤] يَقَعُ مركَّباً، نحو قَولِنَا: نِخْ صوتٌ للبعيرِ / ٩٢و / وَغَاقِ حكايةُ صوتِ الغرابِ، وكقولنا: قُلْتُ: نِخْ، وَقُلْتُ: غَاقِ.

لأنَّا نقولُ: إِنَّما وَقَعَ مركّباً هَاهُنا، لأنَّ المقصودَ منهُ[٥] اللفظُ[٦] دونَ المَعنى، وَإِذا كانَ المقصودُ مِنهُ اللفظَ يُحكىٰ عَلَى مَا هُوَ عليهِ من أصلِ وضعِهِ، مِنْ حركةٍ وسكونٍ، ولا يُعتَبَرُ التركيبُ فيهِ، كما لا يُعْتَبَرُ فِي قَولِنَا: (قَدْ) حرْفٌ، وَ(ضَرَبَ) ماضٍ.

وإذا تَقَرَّرَ ذَلِكَ يثبتُ أَنَّ التركيبَ المُوجِبَ للاعرابِ هُوَ التركيبُ الذي يُقْصَدُ بِهِ اللفظُ وَالمَعْنَىٰ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُمْ قَالُوا: الف، باء، تاء[٧]، [وثاء][٨] إلى آخرِهَا غيرُ معربةٍ، فَلَمَّا

---

(١) في ت، ع، ف، ل: إذا.

(٢) في ل: خاليا.

(٣) في ل: فلم.

(٤) في ف: أنّه.

(٥) كلمة (منه) مكرّرة في ع.

(٦) زاد في ف: فقط.

(٧) في ع: وتاء.

(٨) ما بين المعقفتين من نسخة ف فقط.

رَكَّبُوها أعربُوها، فَهَلَّا أعربُوا هَذَا النوع[1] عِندَ التركيبِ، وَإِنْ لَمْ يُعْرِبُوها حالَ الافرادِ.

قُلْنا: لِكونِ هذهِ الحروفِ موضوعةً للمعانِي كالرَّجُلِ والفَرَسِ، فَلَمَّا رَكَّبُوها، وَقُصِدَ تِلكَ المعانِي أعربُوها، لأنَّ المقصودَ ليسَ هو اللفظَ فَقَطْ، وَقَدْ جَاءَ اعرابُهُ عِنْدَ التركيبِ، وإنْ كَانَ نَادِراً، كقولِهِ:

تَدَاعَيْنَ بِاسمِ الشِّيبِ فِي مُتَثَلِّمِ ....[2]

وأمَّا قولهُ:

دَاعٍ[3] يُنادِيهِ باسمِ المَاءِ مَبْغُومُ[4]

(١) زاد في ت، ع: أيضاً.

(٢) صدر بيت لذي الرمّة، وعجزه:

* جوانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسَلام *

ويروى: (تنادين) مكان (تداعين) والشِّيب: حكاية أصوات مشافر الابل عند الشُّرب، والمتثلِّم: المُهدَّم، أراد في حوض متثلم، والبَصْرَةُ: حِجَارةٌ رخوة فيها بياض وبه سمِّيت البصرة، والسلام بكسر السين: جمع سَلِمة وهي الحجارة. الديوان: ٦٠٩، واصلاح المنطق: ٤٩، والخزانة ١: ١٠٤.

(٣) في ع، ف، ل: وداعٍ.

(٤) عجز بيت لذي الرّمة صدره: لا ينعَشُ الطرفَ إلّا ما تَخَوَّنَهُ. في وصف ولد ظبية يظلّ في نومه حتى تدعوه أمّهُ بصوتها: ماء، وأصل البغام صوت الظبية وتخونه: تعهده. الديوان: ٥٧١، والخصائص ٣: ٢٩، والمنصف ١: ١٢٦ و ٣: ١٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ١٤، والخزانة ٤: ٣٤٤.

فَيُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ (ماء) حِكايَةَ بُغَامِ الظَّبيةِ معرباً عِندَ التركيبِ، وَيُحْتَمَلُ أن يكونَ الماءَ.

ثُمَّ أضيفَ إليه الاسمُ اضافةَ الاسمِ إلى المُسَمَّىٰ. وَاعْلَمْ أَنَّ بَعْضَهُم قَالَ: إنَّ نِخْ، وَمِثْلُهُ مِمَّا صُوِّتَ بِهِ[1] للبهائمِ مِنْ أَسماءِ الأفعالِ، وَهُوَ ضَعيفٌ لأَنَّهُ لَو كَانَ كَذَلِكَ لكانَ[2] [إمَّا][3] خَبَراً، و[4]إمّا[5] أَمراً وَكُلٌّ وَاحدٍ مِنْهُما بَاطِلٌ:

أَمَّا الأَوّلُ: فَظَاهِرٌ.

وَأَمَّا الثاني: فلأَنَّهُ لو كانَ كَذَلِكَ لكانَ][6] القائِلُ بِهِ آمراً لِمَا لا[7] يَعقِلُ امتثالَ الأمرِ بالخطابِ، وَذَلِكَ لا يَصْدُرُ [عَنْ عَاقِلٍ، وَإِنْ صَدَرَ][8] [لَا يَصْدُرُ][9] إلَّا[10] عن[11] غفلةٍ، لكنَّهُ يَصْدُرُ عَنْ عَاقِلٍ مِنْ غيرِ غَفْلَةٍ، وَإِنَّمَا غرضُ القائِلِ بِهِ انقيادُ

---

(١) (به) زيادة من ف.

(٢) في ع: كان.

(٣) كلمة (إمّا) ليست في ت.

(٤) في ت: أو.

(٥) كلمة (إما) ليست في ت.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٧) كلمة (لا) ساقطة من ع.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

(٩) ما بين المعقفتين ساقط من ع، ل.

(١٠) كلمة (إلّا) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(١١) في ف: من.

البهائمِ عِندَ سَماعِ تِلكَ[١] اللفظةِ[٢] لِمَا أجرَى اللهُ تعالى[٣] العادَةَ بِذلِكَ عِندَ سماعِهِ.

اعلمْ أنَّ مِنَ الأصواتِ قَولَ المُتَنَدِّمِ والمُتَعَجِّبِ: ويْ، كَقَولِكَ مَا أَغْفَلَهُ وَيْ لَهُ وَهُوَ خَارِجٌ عَنِ التعريفِ الذي ذَكَرَهُ للأصواتِ[٤].

المركّبات

قَولُهُ: [*المُرَكَّبَاتُ* {*كُلُّ اسمٍ مِنْ كَلِمَتينِ لَيسَ بينَهُما نِسْبَةٌ*}[٥]][٦].

إعْلَمْ أنَّ المُرَكَّبَ عِنْدَهُمْ يُطلَقُ[٧] باعْتَبارَاتٍ، وَالمُرادُ هَاهُنا مَا يَتَركَّبُ مِنْ كَلَمَتينِ لا يَكونُ بَيْنَهُما نِسْبَةٌ مفيدةٌ نَحو: ضَرَبَ زيدٌ، وَتَأبَّطَ شَرّاً، وَلا غيرُ مفيدةٍ نَحو: غلامُ زيدٍ.

فقولُهُ: لَيسَ[٨] بَيْنَهُما نِسْبَةٌ احترازٌ عَنِ القِسْمَينِ.

---

(١) في ف: ذلك.

(٢) في ع، ل: اللفظ.

(٣) كلمة (تعالى) زيادة من ت، ع.

(٤) في ت: في الأصوات.

(٥) في ف: إلى آخره.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ز.

(٧) في ف: مطلق.

(٨) في الأصل وفي ز: ما ليس.

وَإِنَّمَا [يَجِبُ أَنْ][1] يخرجَ الأوّلَ، وَإِنْ كَانَ مبنيّاً لأنّ المُرادَ مِنَ[2] المُرَكَّبِ هَاهُنَا مَا يَحْصَلُ بِنَاؤه بالتركيبِ وَلَيسَ الأوّلُ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا وَجَبَ أَنْ يَخْرُجَ الثاني لِكَونِهِ مُعْرَباً، وَكَلامُنَا فِي المُرَكَّبِ المَبْنِي.

وَلا يَرِدَ عَلَيهِ النَّقْضُ بِمِثلِ امرىءِ القَيسِ عَلَماً فَإِنَّهُ اسمٌ مرَكَّبٌ مِنْ كَلِمَتَينِ لكنْ[3] بَيْنَهُمَا نسبةٌ فِي الأصلِ لكونِهِ مُرَكّباً مِنَ المُضافِ والمضافِ إليهِ، وَإِنْ لم تَكُنْ بينهما نسبة الآنَ لكونِهِ عَلَماً.

قَولُهُ: *(فَإِنْ تَضَمَّنَ الثاني حرفاً بُنِيا كخمسةَ عَشَرَ)*.

إعْلَمْ أَنَّ المُرَكَّبَ الذي يكونُ التركيبُ فِيهِ سببَ البناءِ، إمَّا إنْ يتضمَّنَ الجزءُ الثاني مِنْهُ الحَرْفَ أَو لَمْ يَتَضمَّنْ، والأوَّلُ نَحو: أَحَدَ عَشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ إلاّ إثني عَشَرَ، وَإِنَّمَا بُنِي لِتَضَمُّنِهِ الحَرْفَ، لأنَّ أصلَ قولِكَ مثلاً[4]: أَخذتُ خَمْسَةَ عَشَرَ، أخذتُ خمسةَ وَعَشَرَةً[5]. والجزءُ[6] الأوّلُ مَبني لأنَّهُ بمنزلةِ الجزءِ الأوّلِ مِنَ الإسمِ وَالجُزء الثانِي مَبنيٌ لكونِهِ مُتضمّناً للواوِ.

وَإنما عُدِلَ عن إثباتِ الواوِ، إمّا للتخفيفِ، وَإمَّا لِيُعْلَمَ أَنَّهُ المَأْخُوذُ / ٩٢ ظ /

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) في الأصل: ما.

(٣) في ت، ف: ليس، وفي ل: ليست.

(٤) (مثلاً): ليس في الأصل ولا في ز.

(٥) في ت، ل: عشر، وفي ع، ف: عشرا.

(٦) في ت: أما.

دُفْعَةً.

وَإنّما استُثْنِيَ مِنْ هَذا الحُكْمِ إثنا[1] عَشَرَ، لأنَّهُ أُعْرِبَ الأوّلُ، وبُنِيَ الثاني.

وإنّما[2] لَمْ يُبْنَ إثنانِ[3] مِنْ اثني[4] عَشَرَ، مَعَ وجودِ العِلَّةِ المُقْتَضِيةِ للبناءِ لِتشبيهِهِمْ إيَّاه بالمُضَافِ، وَإنْ لَمْ يَكُنْ مُضَافاً، لأنَّ أصلَهُ: إثنانِ وَعَشَرَةٌ، وَحُذِفَ[5] الواوُ لِمَا ذَكَرْنَا فصارَ إثنانِ عَشَرَةَ ثُمّ حُذِفَ النُّونُ تشبيهاً لَهُ بنونِ المُثنىٰ المُضافِ إلى شيء لِكَراهَتِهِم ثبوتِ النونِ الذي يُؤذِنُ بالانفصالِ مَعَ حَذْفِ الواوِ الذي يُؤذِنُ[6] بالاتّصالِ، فَلَمَّا شُبِّهْ الجُزْءُ الأوّلُ بالمُضافِ فِي حَذفِ النّونِ شُبِّه بِهِ أيضاً في الاعرابِ، لكونِهِ حُكماً لفظيّاً مِثلَهُ.

وَ[7]قِيلَ: إنَّما أُعرِبَ لكونِهِ مُثنًّى، والمُثنَّى لَمْ يبنَ [مِنهُ شيءٌ][8].

وَقيلَ: إنّما لم يبنَ ليدلَّ عَلَى أنّ أصلَ هذهِ المركّباتِ هُوَ الاعرابُ كَمَا صحَّحُوا الواوَ فِي قَوَدَ واستحوَذَ.

وقيل: إنّما لم يبن لأنّ علامةَ الاعرابِ هُوَ حَرفُ التثنيةِ وَمَعَ وجودِهَا لَمْ يكن

---

(١) في ت، ع، ل: إثنىٰ.

(٢) (وإنّما) ليست في ت.

(٣) في ت، ل: اثنا.

(٤) في ل: إثنا.

(٥) في ع، ل: ثمّ.

(٦) في ل: يؤدي.

(٧) الواو ليست في ت.

(٨) ما بين المعقفتين ليس في ت.

البناءُ وَمَعَ حَذْفِها بَطَلَ دليلُ التثنيةِ.

وَإِنَّما بُنِيَ الجُزْءُ الثاني لِوجودِ العِلَّةِ المقتضية للبناءِ وَهِيَ تَضَمُّنُهُ الحرفَ.

لا يُقَالُ مَا ذَكَرْتُم يَقْتَضِي أَنْ لا يُعْرَبَ كُلُّ واحدٍ من الإسمينِ اللذين[1] هما جزءا[2] المركَّبِ، لكنْ لِمَ لا يجوزُ أنْ يعربَ المجموعُ من حيثُ هوَ مجموعٌ كالإعرابِ[3] في معدي كربَ، وبعلبكَ، وحضرموتَ؟

لأنّا نقول: امتزاجُ الاسمينِ في معدي كربَ وأمثالِهِ أشدُّ مِنْ امتزاجِ الاسمينِ في خَمْسَةَ عَشَرَ وأَخواتِهَا، لعدمِ استعمالِ مفرداتِ الأوّل، واستعمالِ مفردات الثاني، وإذا كانَ كذلِكَ جازَ جعلُ الأوّلِ اسماً واعرابُهُ، وَلَمْ يَجُزْ جَعلُ الثاني كذلِكَ.

إعْلَمْ أَنَّ الأَعدَادَ المُرَكَّبَةَ المَبْنِيَّةَ إذا أُضيفتْ أَو دَخَلَ عَلَيهَا لاَمُ التعريفِ فِي قَولِكَ الأحدَ عَشَرَ والحادي عَشَرَ إلى التاسعَ عَشَرَ والتسعةَ عَشَرَ، وَأَحَدَ عَشَرَكَ، وتسعةَ عَشَرَكَ، هَلْ تبقى مبنيةً أم تصيرُ مُعْرَبَةً؟ فَإنَّهم اتّفقوا على أَنَّ حَرفَ التعريفِ لا يُخِلُّ بِالمُوجِبِ للبناءِ فَيَسْتَمِرُّ البِنَاءُ مَعَهُ كَمَا كَانَ قبلَهُ[4].

وَأَمَّا الإِضَافَةُ فَقَدْ اختَلَفَ فِيها الأخفشُ وسيبويهِ. فَقَالَ سيبويهِ: إِنَّهَا لا تُخِلُّ

---

(١) في ت: الذي.

(٢) في ت، ز: جزء.

(٣) في ز، ع، ف، ل: كما أعربت.

(٤) المفصل: ١٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٤: ١١٣ ـ ١١٤.

أيضاً[١] لأنَّ العِلَّةَ الموجبةَ للبِنَاءِ موجودةٌ مَعَها كَما كَانَتْ قَبْلَها.

وَقَالَ الأخْفَشُ: إنَّها تُخِلُّ بالبناءِ[٢] لأنَّ الإضَافَةَ تَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولِها، وَكَانَ أَصْلُ خَمْسَةَ عَشَرَ هُوَ الاعرابُ فَلَمَّا أضيفَ رَجعَ إلى أصلِهِ، وَهُوَ الاعرابُ.

وَقِيلَ: إنَّما جَعَلَ الأخفشُ الإضافةَ رادَّةً للاعرابِ فِيها دُونَ حرفِ التعريفِ لظهورِ أَثَرِها من حيثُ اللفظُ والمَعْنَى.

أَمَّا المَعْنَى فَواضِحٌ[٣].

وَأَمَّا اللفظُ فَلِخَفْضِ المُضاف إليهِ وسقوطِ التنوينِ من المضافِ، ولا يظهرُ أثرُ حرفِ التعريفِ من حيثُ اللفظُ.

وَقَدْ حَكَى سيبويهِ هَذِهِ اللغةَ، أعني خَمْسَةَ عَشَرَكَ لِكنَّهُ قَالَ: إنَّها لغةٌ رديئةٌ[٤].

وَمِنْهُ[٥]: جاري بيتَ بيتَ: أي جاري بيتٌ إلى بيتٍ أو[٦] بيتٌ لبيتٍ.

---

(١) قال في الكتاب ٢: ٥١، (واعلم أنّ العرب تدع خمسة عشر في الإضافة والألف واللامُ على حال واحدة، كما تقول: إضرب أيُّهم أفضلُ وكالآنَ، وذلك لكثرتها في الكلامِ، وأنّها نكرةٌ فلا تغيّر، ومن العرب من يقولُ: خمسةُ عَشَرَكَ وهي لغة رديئة).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤: ١١٤.

(٣) في ت، ع: فظاهر.

(٤) الكتاب ٢: ٥١.

(٥) (ومنه) ليس في ع.

(٦) في ل: أي.

ومنه[1]: قولُهم: وَقَعُوا في حيصَ بيصَ: أَي في حيصٍ وبيصٍ: أي في فِتْنَةٍ تموجُ بِأهلِهَا مُتَأخِّرِينَ وَمُتَقَدِّمِينَ.

قِيلَ: إنَّ اشتقاقَ حيصٍ مِنْ حَاصَ يَحيصُ إذَا فَرّ[2]، وبَيْصٍ مِنْ باصَ يبوصُ إذا فاتَ[3].

وَمِنْهُ: آتيكَ صَبَاحَ مَساءَ[4]: أَي فِي كُلِّ صباحٍ ومساءٍ / ٩٣و / [وَلَا يُبنَى إلَّا إذا كَانَ ظَرفاً، فَإنْ قُلْتَ: آتيكَ كُلَّ صباحٍ ومساءٍ][5] لَمْ يَجُزْ غَيرُ الإضافةِ، لأنَّهُ لَيسَ بِظَرْفٍ [، وَفيهِ لُغةٌ أُخرَى، وَهِيَ أنْ يُضَافَ الأوّلُ إلى الثاني، فَيُقالُ: آتيكَ صَبَاحَ مساءٍ][6].

وَمِنْهُ: لَقِيتُهُ كَفَّةَ كَفَّةَ، أي[7]: كَفَّةٌ من اللاقِي وَكَفَّةٌ مِن المُلْقَى، وَقِيلَ تقديرُهُ: لَقِيتُهُ كَفَّةً عَنْ كَفَّةٍ، أو كَفَّةً لِكَفَّةٍ[8]، وَذلِكَ أنَّ المُتَلاقِيينِ إذا تلاقيا كفَّ كُلُّ واحدٍ مِنهما

---

(١) في ع: فهم.

(٢) الحيصُ: الحَيَدُ عن الشيء والعدولُ والهربُ، وحَاصَ عنه يَحِيصُ: رَجَعَ. لسان العرب ـ حيص ـ ٨: ٢٥٨.

(٣) البوص: الفوت والسَّبْقَ والتقدّم. لسان العرب ـ بوص ـ ٨: ٢٧٣.

(٤) في ت: كلّ صباح ومساء.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

(٦) ما بين المعقفتين ليس في ت.

(٧) في ف: أي لقيته.

(٨) قال سيبويه في الكتاب ٢: ٥٤: (تقولُ لَقِيتُهُ كَفَّةَ كَفَّةٍ وَكَفَّةَ كَفَّةَ والدليلُ على أنّ الآخر مجرور وليس كَخَمْسَةَ عَشَرَ أَن يُونُسَ زَعَمَ أَنَّ رؤبةَ كَانَ يقولُ: لقيته كَفّةً عن كفّةٍ يافتى) وينظر: الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٩١.

صَاحِبَهُ عَنْ مُجاوَزَتِهِ إلى غَيْرِهِ فِي حَالِ[1] التقائِهِما.

قَوْلُهُ: (*وإلّا أُعْرِبَ الثّاني*).

أيْ وَإنْ لَمْ يَكُنِ الجزءُ الثاني مِنَ المُرَكَّبِ مُتَضَمِّناً للحرفِ بُنِي الأوّلُ وأُعْرِبَ الثاني.

وإنّما بُني الجزءُ الأوّلُ مِنْهُ لكونِهِ بعضاً مِنَ الإسمِ، وَعَدمِ استحقاقِ بعضِ الإسمِ الاعرابَ.

وَإنَّما أعرب الجزءُ الثاني لِعَدَمِ مُوجِبِ البِنَاءِ، وَأَنَّ[2] أصلَ الإسمِ هُوَ الاعرابُ، نَحو: بَعْلَبَكَ، وَحَضْرَمَوتَ، ومعدي كربَ، وَنَظَائِرِهَا، إذَا لَمْ يكنِ الثاني صَوتاً.

فَإذاً لَمْ يَكُنْ قولُهُ: (*وَإلّا أُعْرِبَ الثاني*) عَلَى إطلاقِهِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ فِي أمثالِهَا ثَلاثَ[3] لُغَاتٍ[4].

الأولَى[5]: مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنْ يُبنَىَ الأَوّلُ مِنْهُ، وَيُعْرَبَ الثَّانِي، كَقَولِ امرىء القَيْسِ:

---

(١) في ز، ل: حاله.

(٢) في ز: كون.

(٣) الكلمة ليست في ل.

(٤) ينظر: المقتضب ٤: ٢٣، والمذكّر والمؤنّث للأنباري ـ تحقيق: الدكتور طارق الجنابي ـ مطبعة العاني ـ بغداد: ٤٦٥.

(٥) في ز: الأول.

لَئِنْ أَنْكَرتِني بَعْلَبَكُ وَأَهـلُها

.... (١)

وَهذِهِ اللغةُ هِيَ اللغةُ[٢] الفَصِيحَةُ الكثيرةُ.

والثانيةُ: هِيَ اعرابُ الجزئينِ مَعاً، وإضافةُ الأولِ إلى الثانِي، فَـيُعْرَبُ الجـزءُ الأولُ إعرَابَ المُضافِ، ويعربُ الجزءُ الثانِي إعرابَ المُضَافِ إليهِ ثُمَّ افترقَ هؤلاءِ إلى فِرقَتينِ[٣]:

فِرْقَةٌ تَجْعَلُ المُضَافَ إليهِ غيرَ منصرفٍ، فَتقولُ: هَذَا بَعْلُبَكَ، ورأيتُ بَـعْلَبَكَ، ومررتُ بِبَعْلَبَكَ للعلميّةِ والتأنيثِ.

وفرقةٌ تَجْعلُهُ منصرفاً فَتَقولُ: هَذَا بَعْلُبكٍ بالتنوينِ في الأحوالِ الثلاثة.

والثالثة: بناء الجُزْئَيْنِ معاً لِتَضَمُّنِ الثانِي معنَى الحرفِ تقديرُهُ بَعْلٌ لبكٍ، وهذه اللّغَةُ قَلِيلَةٌ جِداً.

وَمِنْهُ أَفْعَلُ هَذَا بادِيءَ بدءٍ، وبادِي بَدَا[٤]، وَذَهَبُوا أَيْدِي سَبَا.

---

(١) تمامه: وَلابنُ جُرَيجٍ فِي قُرَى حِمْصَ أَنْكَرَا

وروايةُ الديوان (لَقَد) مكان (لَئِنْ). الديوان: ٦٨.

(٢) كلمة (اللغة) ساقطة من ز، ف.

(٣) في الأصل، وفي ز: فريقين.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٢: ٥٤: (أمّا قولُهُ: كَانَ ذَلِكَ بادِي بَدَا فإنّهم جعلوها بمنزلة: خمسةَ عَشَرَ، ولا نعلمُهُم أضافوا، ولا يستنكر أن تضيفها، ولكن لم أسمعهُ من العرب، ومن العرب من يقول: بادِي بدِي).

وينظر: الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٨٩.

قِيلَ: لا وجهَ لِجعلِ هذه الأشياءِ مِنْ بابِ المبنيّاتِ لأنَّ أصلَ قولِنَا: بادِئَ بدءٍ، باديَ بَدِيءٍ، وَأَصْلُ قولِنا[1]: بادِي بَدَا بادِئَ بِدَاء: أي أوّل مُبتَدِئٍ، فَإذاً يكون منصوباً على الحالِ وليسَ فيه تغييرٌ آخرُ غيرُ التخفيفِ، والتخفيفُ ليسَ مِمّا يُوجِبُ البِنَاءَ. ألا تَرَى أَنَّ المُبْتَدِئَ إذَا خُفِّفَ بِحَذْفِ الهمزةِ يكونُ باقياً على اعرابهِ التقديري؟ وإنْ لَمْ يكنْ باقياً على اعرابِهِ اللفظي، وهكذا القولُ في أَيدي سَبا، وَمَعنَاهُ ذَهَبُوا مِثْلَ أيدِي سَبَإٍ في تفرُّقِهِمْ وَتَشَتُّتِهم، وَالسَّبأ هُمُ القبيلةُ[2]، ثُمَّ حُذِفَ المضافُ، أعني: مِثلَ، وَأقيمَ المضافُ إليه مُقَامُهُ، وَحُذِفَتْ هَمْزَةُ سَبَإٍ، وَسُكِّنَتِ الياءُ فِي أَيدِي سَبا، وَهَذا التغييرُ لا يُوجِبُ البِنَاءَ.

وَأَجابَ عَنْهُ[3] بعضُهم بِأَنَّهُ لَمَّا اتّفَقَ المحقّقونَ عَلَى بنائِهِ، فالوَجْهُ في تمشيتِهِ أَنَّهُ[4] لَمَّا كَثُرَ استعمالُهُ وَلَمْ يُعْتَبَرْ فِيهِ مَعْنَى المضافِ والمضافِ إليهِ، حَتَّى صَارَ مَعْنَى الإضافةِ فِيهِ نَسياً مَنْسياً، مِثْلَ: بَعْلَبَكَ، وَحَضْرَمَوْتَ في كونِ[5] الاسمينِ بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ جُعِلَ مبنيّاً قِياساً عَلَى مثلِ: بَعْلَبَكَ.

لا يُقَالُ: مَا ذَكَرْتُمْ يَقتضِي أَنْ يُبنَى الجزءُ الأوّلُ مِن الاعلامِ المضافةِ، نَحو:

---

(١) (قولنا) ليس في ع.

(٢) قال الرضي في شرح الكافية ٢: ١٩٠ (... وكذا أيدي سبأ، لا ينون لأنّه اسم رجلٍ معنى أيدي سبأ أولاد سبأ بن يشجب وليس اسم قبيلة).

(٣) ساقطة من ل.

(٤) في ت، ع، ف، ل: أن تقول.

(٥) في ل: بكون.

أبي[1] الحارثِ، وامرىءِ القَيْسِ لِكونِ مَعْنَى الإضافَةِ فيها نَسياً مَنسياً.

لأنّا نَقولُ: إنّما لَمْ يُبْنَ الجزءُ الأوّلُ[2] مِنْ الاعلامِ المضافَةِ لكونها بمنزلةِ الأمثالِ المنقولَةِ [، والأصولِ المنقولةِ][3].

وَإذَا كَانَ كَذلِكَ وَجَبَ مراعاةُ الأشياءِ التي نُقِلَ عَنْهَا وَمِنْ تلكَ[4] الأشياءِ الاعرابُ، فَوَجَبَ اعرابُهَا.

الكنايات

قولُهُ: (*الكناياتُ كَمْ وَكَذَا للعددِ، وَكَيتَ وذيتَ للحديثِ*).

اعلمْ أَنَّ الكناياتِ مشتقّةٌ مِن كَنَّ أو كَنَّى إذا سَتَر، والمُرادُ مِنَ الكناياتِ هَاهُنا، الكناياتُ المَبْنِيّةُ لِئلا يردُ فلانٌ وفلانةٌ الكنايتانِ[5] مِنْ ذوي العقولِ، والفُلانُ والفلانةُ الكنايتانِ[6] من غيرِ ذَوي العُقولِ مِنَ الحيواناتِ، وَأَنَّ الكِنَايةَ قَدْ تُطْلَقُ عَلَى لَفْظٍ عُبِّرَ بِهِ عَنْ لَفظٍ لَيسَ مثلَهُ فِي السماجَةِ كَمَا يُكنَّى بِهَنٍ وَهَنِهِ عن الفَرْجِ، وَالغَائطِ عن الحَدَثِ، وَبِوَطَأْتُ عَنْ جَامَعْتُ، وَقَدْ يُطْلَقُ / ٩٣ ظ / عَلَى لَفْظٍ يكونُ

---

(١) في ع: ابن.

(٢) زاد في ل: كلمة منها.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ز.

(٤) كلمة (تلك) ساقطة من ل.

(٥) في ل: الكنايات.

(٦) في ل: الكنايات.

بَدَلاً عَنْ لفظٍ آخرَ كيفَ مَا كَانَ.

وَقِيلَ: إنَّها ذِكْرُ مُجْمَلٍ، وَإرَادَةُ مُفَصَّلٍ، وَلَيْسَ المُـرَادُ هَـاهُنَا الأوّلُ، لكـونِهِ متناولاً للمعرباتِ[١]، وَكَلامُنَا فِي المَبنيّاتِ وَلا الأخيرين وَإلاّ لَزِمَ أنْ تكونَ أكـثرُ الكلماتِ كناياتٍ، كأَينَ، وَكيفَ، وَمَتى، وغيرِهَا، بَلِ المُرَادُ هَاهُنا ألفاظٌ مُبْهَمَةٌ يُعَبَّرُ بِهَا عَنْ شَيءٍ وَقَعَ مُفَسّراً فِي كلامِ مُتَكَلِّمٍ، أَمّا لأنْ يُجعَلَ مُبهماً عَلَى المُخَاطَب أو لأنْ يكونَ منسياً[٢] عِندَ المُعبِّرِ[٣] كَما يُقالُ أقرَّ فُلانٌ بكذا وَكَذَا، [أَو قالَ][٤] كيتَ وذيتَ، فَعَلَى مَا ذكرنَا مِنَ التفسيرِ لا يكونُ كَمْ مِنْ بَابِ الكِنَاياتِ، لِعَدمِ كونِهِ مُعبّراً بِهِ عَنْ شيءٍ وَقَعَ مُفَسَّراً فِي كلامِ مُتَكَلِّمٍ، وَإنَّما ذُكِرَ هَاهُنا لكونِهِ موافقاً لبعضِها، وَهُوَ كَذَا فِي كَونِهَا للعدَدِ فَلَوْ لَمْ يُذكرْ هَاهُنَا، وَهُوَ مبنيٌّ لَوَجَبَ أَنْ يُذْكَرَ لَهُ بابٌ آخرُ، فَذُكِرَ هَاهُنا اختصاراً.

وَإنّما بُنِيَ كَمْ، لأنّها إمّا استفهاميةٌ، وإمّا خبريةٌ.

فـإنْ كَـانَت استفهاميةٌ فَـلِتَضَمُّنِها همـزةَ الاسـتفهامِ، وَإنْ كَـانَتْ خـبريةً فَلِمُشَابَهَتِهَا قَسِيمَتَها[٥] مِنْ حيثُ الصيغةُ وَمِـنْ حـيثُ كـونُهَا [للـعددِ أَوْ لِكـونِ وَضْعِهَا، وَضعَ الحروفِ، أو لكونِهَا محمولةً عَلَى رُبَّ التي هِيَ الحرفُ[٦] في كَونِهَا][٧]

---

(١) في ل: المعرب.

(٢) في ت: مبنيا.

(٣) في ت: المعرب.

(٤) في ع، ف: أم قال، وفي ل: أم قالت.

(٥) في الأصل، وفي ز: قسمها، وفي ت: بسيمنها، وفي ف: الاستفهامية، وفي ل: قسمتها.

(٦) في ع: الحروف.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من: ت

نقيضتها[١]، أَو في أَنَّهُما يقتضيانِ صَدْرَ الكلامِ.

وَإِنَّما تُبْنَى كَذَا إِمَّا لِشَبَهِهَا بِكَمْ[٢] فِي مَعْنَاهَا مِنْ حَيْثُ أَنَّ كُـلَّ واحِـدٍ مِـنْهُما للعددِ، وَإِمَّا لأَنَّ أصلَهُ ذا فَأُدْخِلَتْ[٣] عَلَيهِ كَافُ التشبيهِ واستُعمِلَ كنايةً فَبقِيَ عَلَى أصلِهِ فِي البناءِ، والكافُ هَاهُنا لاَ يَتَعَلَّقُ بشيءٍ [كَمَا في كأَنّ][٤]

ثُمَّ اعلمْ أَنَّ مميّزهُ يَنْتَصِبُ غَالِباً، وَقَدْ يَنْجَرُّ، وَقَدْ يَرْتَفِعُ.

أَمَّا انتصَابُهُ فَلأَنَّ ذَا بِمَنزِلةِ المُضَافِ إليه كَمَا فِي: مِلؤُهُ عَسَلاً، وأمَّا لأَنَّهُ للـعددِ كَمُميزِ الاعدادِ المُتوسِّطَةِ.

وَأَمَّا انجرارُ مُمَيِّزِهِ فلأنَّهُ إمَّا بمنزلةِ ثلاثةٍ أَو بمنزلةِ مِئَةٍ.

وَأَمَّا ارتفاعُهُ فَلأَنَّهُ مبتدأٌ.

وَقَدْ تَتَفَرَّعُ عَلَيهِ مَسَائِلُ:

مِنْهَا: أَنَّهُ إِذاَ قَالَ المقرُّ لِفُلانٍ عليّ[٥] كَذَا درهماً لزِمهُ[٦] عـشرونَ، لأَنَّـهُ أَولُ عددٍ[٧] مفردٍ ينتصبُ عنهُ المُمَيِّزُ.

---

(١) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ف: نقيضها.

(٢) في ت: كم.

(٣) في ت، ع: فادخل.

(٤) في ت: كائن، وفي ع، ف: كما في: كائن، وفي ل: كان كائن.

(٥) في ت، ع، ف: عندي.

(٦) في الأصل: الزمه.

(٧) ساقطة من الأصل ومن ت، ف.

وَمِنها: أَنَّهُ إذا قَالَ: لَهُ عِندِي[1] كَذَا كَذَا دِرْهَماً لَزِمهُ أَحَدَ عَشَرَ لأَنَّهُ أَوّلُ عددٍ مُرَكَّبٍ ينتصبُ عَنْهُ التميزُ[2].

[**ومنها:** أَنَّهُ إذَا قَالَ كَذَا {وَ[3]كَذَا][4] درهماً لَزِمَهُ أَحَدَ وعشرونَ دِرْهَماً لأَنَّهُ أَوّل عددٍ معطوفُ مُفَسَّرٍ بالمنصوبِ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ إذَا قَالَ: كذا}[5] دِرهمٍ بالجرِّ لَزِمَهُ مئةُ[6] درهمٍ لأَنَّهُ أَوّلُ عَدَدٍ يُفسَّرُ بِالواحِدِ المَجْرورِ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ إذَا قَالَ: لَهُ عِنْدِي كَذَا دراهمَ لَزِمَهُ[7] ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ، لأَنَّهُ أَوّلُ عَدَدٍ يُفَسَّرُ بالجمعِ المجرورِ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ إذَا قَالَ: لَهُ عِنْدي[8] كَذَا دَرَاهِمُ لَزِمَهُ ثلاثةُ دَرَاهِمَ، وَإِعْرَابُهُ كَمَا كَانَ.

وَإِنَّمَا بُنِي كيتَ وذَيْتَ، لَكونِهِمَا كنايتينِ عَنِ الجُمَلِ، وهي مبنيّةٌ، فبنيتْ[9]

(١) في ل: علي.

(٢) في الأصل: المتميّز.

(٣) الواو ساقطة من ل.

(٤) العبارة المحصورة بين المعقفتين مطموسة في الأصل.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

(٦) كلمة (مئة) ساقطة من ل.

(٧) في ل: يكون.

(٨) في ل: علي.

(٩) في ل: فتبت.

تَشبيهاً لَهَا بِما كُنِي عَنْهَا[١] وَهُمَا[٢] مُخَـفَّفَتانِ مِنْ كَـيَّةٍ وذيَّـةٍ، وَمِـنَ العَـرَبِ مَنْ يَسْتَعْمِلُهُما[٣] كَذَلِكَ، وَقَدْ جَاءَ فِيهِمَا الفتحُ والكسرُ والضَّمُّ عِندَ التخفيفِ، أمَّـا عـنْدَ التشديدِ فَلَيسَ فِيهِمَا إلّا الفتح، والتاءُ فِيهِمَا عِوضٌ مِنْ لام الفِعْلِ، كَمَا في أُختٍ وَبِنْتٍ، وَلَيْسَتْ للتأنيثِ فَقَطْ كَمَا فِي كَيَّهِ، وذيَّهِ، وَلِهَذا كان الوَقفُ فِيهِمَا بالتاءِ كالوقْفِ عَلَى الأُختِ والبنتِ.

كم الاستفهامية وكم الخبرية

قولُهُ: (*فَكمِ الاستفهاميةُ مُمَيِّزُها منصوبٌ مفردٌ*).

وَإنَّما احتاجَتْ كَمْ إلى المُمَيِّزِ لَكونِهَا اسمَ عددٍ مُبْهَمٍ فَوَجَبَ أَنْ يَكونَ بَعدَها ما يَدُلُّ عَلَى الجِنْسِ المُرادِ.

وَإنَّما وَجَبَ نَصْبُ مُمَيِّزِ كمِ الاستفهاميةِ، لأنَّهَا لَمَّا كَانَتْ لِلْعَدَدِ جُـعلَ مُمَـيِّزُها مُمَيِّزَ الأعدادِ المُتَوسِّطةِ[٤]، وَهيَ مِنْ أَحَدَ عَشَرَ إلى تسعةٍ وَتسعينَ، لأنَّهُ لَـوْ جُـعِلَ مُمَيِّزُهَا كمميِّزِ أحدِ طَرَفَي الأعدَادِ لَكَانَ تَحَكُّماً وَتَرجِيحاً بلا مُرَجِّحٍ، وَلأنَّ التنوينَ مُقَدَّرٌ فِيهِمَا، وَلِلفَرْقِ بَينَ الاستفهاميةِ والخَبريةِ، وَلَمْ يَفْعَلوا الأمرَ بـالعكْسِ، لِكـونِ

---

(١) الأولى أن يقولَ بما كني عنه.

(٢) في ل: هي.

(٣) في الأصل: يستعملها.

(٤) ينظر: الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٩٦.

الخبريةِ مُشَابهةً لِرُبَّ التي هِيَ حَرْفُ الجرِّ، فكانَ الجرُّ بِكَمِ الخبريّة / ٩٤و /أَولَى.

وَإِنَّما وَجَبَ كَونُ مُمَيِّزِهِ مُفْرَداً للوجهِ المذكورِ أوّلاً، وَلأَنَّ المُفْرَدَ يُغْنِي عَنْ إيرادِ الجمعِ فاكتَفَوا بِهِ.

قولُهُ: *(والخبريةُ مجرورٌ مفردٌ ومجموعٌ)*.

وَإِنّما كَانَ مُمَيِّزُهَا مَجروراً لأنّها اسمٌ لعددٍ وَهُوَ الثلاثةُ والمئةُ، وَكَانَ ذَلِكَ العَدَدُ جاراً وكَانتْ هِيَ أيضاً كَذَلِكَ.

وَإِنَّما جاءَ مُمَيِّزُهَا مُفْرَداً وَمَجْمُوعاً لِكونِهَا للعَدَدِ وَمُمَيِّزُ العَدَدِ يكونُ مفرداً ومجموعاً، لكنَّ الأجودَ فِي مُمَيِّزِها أَنْ يكونَ مفرداً لأنّها للتكثيرِ بمنزلةِ المئةِ والألفِ فكَانَ كَمْ رَجلٍ أكثرَ مِنْ كَمْ رجالٍ.

قَولُهُ: *(وَتَدْخُلُ مِنْ فيهمَا)*.

أَيْ وَتَدْخُلُ (مِنْ) فِي مُمَيِّزِ (كَمِ) الاستفهاميةِ نَحو قَولِكَ: كَمْ مِنْ رَجُلٍ ضَرَبْتَ؟، وَفِي مُمَيِّزِ كَمِ الخبريةِ كَقَولِهِ تَعَالَى[1]: **﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾**[2]، وحينئذٍ يكونُ الجرُّ بِمِنْ دونَ كَمْ، وَإِذَا لَمْ يَكنِ الجرُّ[3] معَ مِنْ، فَقَدْ اختُلِفَ فِي أَنَّ انجرارَ[4] مُمَيِّزِهَا بأيِّ شيءٍ هُوَ؟

---

(١) ليست في ل.

(٢) سورة الاعراف: ٤.

(٣) في ف: الخبرية، وفي ل: الخبر.

(٤) في ل: الجرارة.

فَقالَ الأكثرونَ: إنَّ انجرارهُ[١] بِكمِ المُضَافَةِ إليهِ.

وَقَالَ الآخرونَ: إنَّهُ بِمِنْ المُقَدَّرَةِ[٢]، وَهُوَ مَذْهَبُ الكوفيينَ[٣]، وسيبويهِ يُوافِقُهم، إذَا كَانَ كَمْ مجروراً بِحرفِ الجرِّ[٤]، لأنَّهُ كثير ما يستعملونَ اظهارَ حرفِ الجرِّ حينئذٍ.

إعَلَمْ أَنَّ الفَصْلَ بينَ كَمِ الاستفهاميةِ وَمُمَيِّزِها جائزٌ حَسَنٌ بخِلافِ العَددِ فَإنَّهُ لا يجوزُ إلّا في ضرورةِ الشِّعْرِ كَقولِهِ:

عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ... ثلاثونَ لِلْهَجْرِ حَولاً كَمِيلا[٥]

وإنَّما حَسُنَ فِي كَمْ وَلَمْ يَحْسُنْ فِي العَدَدِ عِوَضاً مِنَ التَّمَكُّنِ الذي فِي العَدد وَهُوَ أَنَّ كَمْ كَانَتْ مُسْتَحِقَّةً لِلتّمكنِ بالإسميةِ، ثُمَّ مُنِعَتِ التَّمَكُّنَ لِمَا وَجَبَ لَهَا مِنَ البناءِ صارَ الفصلُ واستحسانُ جوازِهِ عوضاً[٦] مِنَ التَّمكنِ الذي تَسْتَحِقُّهُ بالاسميةِ.

---

(١) في الجرارة.

(٢) في ل: المقدرية.

(٣) نسب إلى الفراء من الكوفيين. الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٩٦.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١: ٢٩٣: (وسألته عن: على كم جذعٍ بيتُكَ مبني؟ فقال: القياسُ النصب وهو قول عامّة الناس، فأمّا الذين جرّوا فإنّهم أرادوا معنى (من) ولكنّهم حذفوها هاهنا تخفيفاً على اللسان).

(٥) البيت للعباس بن مرداس وبعده:

يُذَكِّرنيكِ حنينُ العَجُولِ ... ونوحُ الحمامةِ تَدْعُو هَدِيلا

الكميل: الكامل، والعجول بفتح العين: الناقة التي فقدت وَلَدَها يقول: أنا أتذكّركِ على الرغم من طولِ الزّمانِ. وقد فصل بين ثلاثين ومميزها (حولا). الديوان: ١٣٦، والكتاب ١: ٢٩٢، والإنصاف ١: ١٧٤، المسألة ٤١، وشرح شواهد المغني ٢: ٩٠٨، والخزانة ٣: ٢٩٩.

(٦) الكلمة مكرّرة في الأصل.

وَأُورِدَ عَليهِ النقضُ بِنحوِ خمسةَ عَشَرَ، فَإِنَّهُ مبنيٌ معَ عدمِ جوازِ الفَصْلِ إلّا فِي الشِّعْرِ.

وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ انضافَ[1] إلى منعِ التمكّنِ كَثْرَةُ الاستعمالِ فِي كَمْ، وَبِأَنَّ خروجَ كَمْ عنِ التّمكُّنِ أَشَدُّ وأكثرُ مِنْ خروجِ نَحوِ خَمْسَةَ عَشَرَ عنِ التَّمكُّنِ لِكونِها مَبْنِيَّةً عَلَى السُّكونِ.

وَأَمّا كمِ الخبريةُ قَبُحَ الفَصْلُ بينَها وبينَ مُمَيِّزِها كَمَا قَبُحَ بينَ المُضافِ والمُضافِ إليهِ، فَإِنْ فُصِلَ[2] فَلا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكونَ بالظَّرْفِ أَو بغيرِهِ.

فَإِنْ كَانَ الثاني فَالنَّصْبُ فِي مُمَيِّزِهَا لَا غيرُ عِنْدَ سيبويهِ[3].

وَإِنْ كَانَ الأولَ فالمختارُ النَّصبُ أيضاً، وَالجرُّ ليسَ إلّا فِي الشِّعْرِ، [كقولِهِ:

كَـمْ فِي بَـنِي سَـعدِ بـنِ بكـرٍ سـيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسِـيعَةِ مـاجدٍ نَـفَّاعِ[4]][5].

وَإِنَّما كَانَ المُختارُ هُوَ النَّصْبُ لأنَّها مَعَ مُمَيِّزِهَا كَالمُضَافِ وَالمُضَافِ إليهِ فالفصلُ بينهما ضعيفٌ فَعُدِلَ عَنهُ إلى الحَمْلِ عَلَى مُمَيِّزِ الاستفهاميةِ، ولأنَّ الإضـافَةَ بَـطَلَتْ

---

(١) ساقطة من ل.

(٢) في ت: الفصل.

(٣) الكتاب ١: ٢٩٥.

(٤) الدسيعة: العطية أو الجفنة. والبيت ينسب إلى الفرزدق، وليس في ديوانه. الكتاب ١: ٢٩٦، والمقتضب ٢: ٦٢، والإنصاف ١: ١٧٢، وشرح المفصل ٤: ١٣٠، وشواهد العيني ٤: ٨٢، والخزانة ٦: ٤٧٦.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ع.

بالفَصلِ فانتصبَ انتصابَ الفضلاتِ، كقولِ القُطَامِي[1]:

كَمْ نَالَنِي [مِنْهُم فَضْلاً[2] عَلَى عَـدَمٍ
إذْ لا أَكادُ مِنَ الاقـتارِ أُحْـتَمَلُ[3]

أي: كَمْ[4] فَضْلٍ نَالني][5]

أَمَّا عِنْدَ الكوفيينَ فَهُو مخفوضٌ معَ الفصلِ كَمَا كَانَ بغيرِ الفصلِ[6] [7].

قولُهُ[8]: *(وَلَهُمَا صَدْرُ الكلامِ)*.

لأنَّها إن كانتْ استفهاميةً، فَلأنَّ الاستفهامَ مُقْتَضٍ لِصَدْرِ الكلامِ، وَإِنْ كَانَتْ خبريةً فَإِمَّا لحملِها[9] عَلَى كَمِ الاستفهاميةِ، لكونِهَا مِثْلَهَا فِي اللفظِ، وَإِمَّا لِحَمْلِهَا[10]

---

(١) هَو عُمير بن شُيَيم التغلبي كان من شعراء نصارىٰ تغلب في العراق وأسلم وجعله ابن سلام في الطبقة الثانية من الإسلاميين، لقّب بالقطامي كما لقب بصريع الغواني. توفي سنة ١٣٠هـ. ديوان القطامي: تحقيق: الدكتورين إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب ـ دار الثقافة بيروت: المقدّمة وطبقات الشعراء: ١٨٠، والإعلام ٥: ٢٦٤.

(٢) في الأصل، وفي ز، ل: فضل.

(٣) موضع الشاهد عند المؤلّف في البيت نصب (فَضْلاً) على التمييز، وأجاز سيبويه رفعه على الفاعلية، وهو الأوجه ورواية الديوان (فضل) مكان (فضلاً)، ويروىٰ: (اجتمل) مكان (احتمل) ومعنى اجتَمَلَ: جَمَعَ العِظَامَ واستخرجَ ودَكَهَا وتَعَلَّلَ بِهِ. الديوان: ٣٠، وتحصيل عين الذهب ١: ٢٩٥، والمقتضب ٣: ٦٠، والمقتصد ٢: ٧٤٣.

(٤) في ع، ف، ل: وكم.

(٥) المحصور بين المعقفتين ساقط من ت.

(٦) كلمة الفصل ساقطة من ت.

(٧) الإنصاف ١: ١٧٣، المسألة ٤١.

(٨) كلمة (قوله) ساقطة من ز.

(٩) في ل: يحملها.

(١٠) في ل: يحملها.

عَلَى رُبَّ التي هيَ نقيضتُها[1]، وَإمَّا لكونِهَا لانشاءِ التكثيرِ.

قَوْلُهُ: (وَكِلاهُمَا[2] يَقَعُ مَرْفوعاً وَمَنْصُوباً ومجروراً)[3].

إعْلَمْ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ كَمِ الاستفهاميةِ والخبريّة يقعُ مبتدأً ومفعولاً ومضافاً إليهِ، وَلَمْ يقعْ فاعِلاً لاقتضائِهَا صدرَ الكلام، ووجوبِ تأخُّرِ الفاعِل عَنِ الفعلِ، [وَظاهرُ كَلامِهِ يقتضي وُقُوعَها فاعلاً[4] لأنَّهُ يَقَعُ مبتدأً][5]، وَكَمِ الاستفهامية تكونُ اسماً فاعلاً، لَكنَّ مُرادَهُ أَنَّ الفِعلَ بَعدَهَا يستند إلى ضَميرِهَا، [وَإِذَا كانَ ضميرُها فاعلاً كَانَتْ هيَ فاعلاً فِي المَعْنَى لا في الصِنَاعةِ][6].

ثُمَّ أَنَّهُ لا يخلو مِنْ أنْ يكونَ بعدَهُ فِعلٌ أو معنى فعلٍ، يُمكِنُ نصبُهُ بِهِ غيرِ مشتغلٍ عَنْهُ بشيءٍ آخرَ[7]، أو لا يكونُ. فَإنْ كَانَ [الأولَ كان][8] منصوباً حَسَبَ ما يقتضيهِ العَامِلُ / ٩٤ ظ / يَعْنِي إنْ اقتضى مفعولاً بِهِ، كَانَ مفعولاً بِهِ، نَحو: كَمْ رَجُلاً ضَرَبْتَ، وَكَمْ غلامٍ مَلَكْتَ، وَإنْ اقتضى مفعولاً مُطلقاً، كَانَ نَصْبُهُ كَذَلِكَ، نحو: كَمْ ضربةً أو كم ضربةٍ ضَرَبْتَ وَإنْ اقتضَى ظرفاً كَانَ منصوباً على الظرفِ، نَحو: كم يوماً

---

(١) في الأصل، وفي ت، ز، ف: نقيضها.

(٢) في الأصل، وفي ل: كلٌّ منهما، وفي ت، ز: كلًّا منهما.

(٣) في الأصل، وفي ز: أو منصوباً أو مجروراً.

(٤) في ز: فاعلة.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ع، ف، وفي ز: هكذا.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ف، ل.

(٧) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٨) في الأصل: يكون.

سِرْتَ؟ أو كَمْ يومٍ سرتَ، لأنَّهُ إن كانتِ استفهاميةً، كانت بمنزلةِ: أعشرينَ[١] رجلاً ضَرَبْتَ؟ وَأَعشرينَ[٢] ضَرْبَةً ضَرَبْتَ؟ وَأَعشرينَ[٣] يوماً سِرْتَ[٤].

وَإنْ كَانتْ خبريةً، كانتْ بمنزلةِ: كثيراً من الغلمانِ مَلَكْتَ، وكثيراً مِنَ الضربِ ضَرَبْتَ وكثيراً مِن الأيامِ سِرْتَ.

فَإذَا كانَ بمنزلةِ ما ذكرنا وجبَ أن يكونَ نصبُها على ما ذكَرنا.

واعلمْ أنَّهُ لو قِيلَ: إنَّها في هذه الحالاتِ مبتدأٌ وَما بعدَهَا خَبرُهَا والضَّميرُ العائدُ إليها محذوفٌ، كَمَا في قولِنا: زيدٌ ضَرَبْتُ لَمْ يَكُنْ بَعِيداً.

وَإنْ كَانَ بَعْدَهُ فِعلٌ مشتغلٌ عنهُ بضميرٍ[٥]، نَحو: كَمْ رجلاً ضربتَهُ؟ وغيرِ ذَلِكَ، لجازَ[٦] أَنْ تكونَ مبتدأً وَمَا بعدَهَا خَبَرُهَا، وَجَازَ أَنْ تكونَ منصوبةً بِفعلٍ يُفَسِّرُ بِالظَّاهِرِ[٧]، لكنَّ[٨] الأوّلَ، أَولَى، لِعَدَمِ الإضمارِ والحذفِ دونَ الثانِي.

وَإنْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُ فِعْلٌ ولا معنَى فِعْلٍ شَأنُهُ مَا ذَكَرنَاهُ فَلا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكونَ قَبْلَهُ حَرفُ جَرٍّ أَو اسمٌ مُضافٌ إليه نحو: بكم رجلاً مَرَرْتَ، وغلامَ كم رجلٍ

---

(١) في ل: أعشرون.

(٢) في ل: أعشرون.

(٣) في ل: أعشرون.

(٤) كلمة (سرت) ليست في ل.

(٥) في ز: بضميره.

(٦) في ل: لجواز.

(٧) في ت، ز: يفسّره الظاهر.

(٨) في ت: لكون.

ضَرَبْتَ أَو لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا فَإِنْ كَانَ الأَوَّلُ كَانَ مجروراً بحرفِ الجرِّ إِنْ كَانَ قَبْلَهُ حرفُ الجرِّ وبالإسمِ المضافِ إِنْ كَانَ قَبْلَهُ اسمٌ.

وإِنْ كَانَ الثاني لا يخلو مِنْ أَنْ يكونَ][1] ظرفاً أَو لَمْ يَكُنْ.

فَإِنْ كانَ الثاني فهوَ مبتدأٌ، نحو قولِكَ: كمْ رجلاً أخوتُكَ[2]؟

وإِنْ كانَ الأوّلُ، أعني أنْ[3] يكونَ ظرفاً، فهوَ خبرٌ مبتدإٍ، نَحو[4]: كَمْ يوماً سَفَرُكَ؟

وَإِنَّما امتنعَ أَنْ يكونَ مبتدأً هَاهُنا، لكونِ المبتدإِ مَرفُوعاً، والظَّرفِ منصوباً، ومِنَ المُحَالِ أَنْ يكونَ الشيءُ الواحِدُ مرفوعاً ومنصوباً فِي حالٍ[5] وَاحِدَةٍ.

حكم أسماء الاستفهام والشرط

قولُهُ: (*وَكَذلِكَ أسماءُ الاستفهامِ و[6][الشرطِ*).

يعني وحكمُ أسماءِ الاستفهامِ و][7] أسماءِ الشَّرْطِ كَحُكمِ كَمْ[8] في الاعرابِ،

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.
(٢) في ز: أخوك.
(٣) كلمة (أن) ليست في ز.
(٤) في ز: كقولك.
(٥) في الأصل، وفي ز: حالة.
(٦) في الأصل: وأسماء الشرط، وما أثبتناه عن سائر النسخ، ومن مجموع مهمّات المتون: ٤٠٧.
(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ز.
(٨) في ل: كحكمها.

فَإِنْ تَقَدَّمَ[١] حرفُ الجرِّ عليهما أو الإسم المضاف فَمَحَلُّهُمَا الجرُّ، نحو: بِمَنْ مَرَرْتَ؟ وَبِمَنْ تَمُرُّ أَمُرُّ[٢].

وَإِنْ كَانَ بعدَهُمَا فِعْلٌ يمكنُ نصبُهُ بِهِ غيرُ مشتغلٍ عَنْهُمَا بشيءٍ آخرَ كَانَ مَحلُّهُمَا النّصبَ لكونِهِمَا مفعولَيْنِ لَهُ، نحو: مَنْ ضَرَبْتَ؟ فِي الاستفهامِ، وَمَنْ تضربْ أضربْ فِي الشرْطِ، وَجَازَ أيضاً أَنْ يكونا[٣] مبتدَئينِ[٤] وَما[٥] بَعْدَهُما خبرُهُما على تقديرِ حَذْفِ الضَّميرِ، وَإِذَا كَانَ بَعْدَهُمَا[٦] فِعْلٌ يُمكِنُ نصبُهُمَا بِهِ جَازَ الأمرانِ، وَهُمَا: الرفعُ بِأَنْ يكونَا مبتدِئَينِ وَمَا بَعْدَهُمَا خَبَرُهُمَا. والنّصبُ بفعلٍ محذوفٍ[٧] يفسّرهُ الظَّاهِرُ، لكنَّ الأوّلَ أَولَى.

وَإِنْ لَمْ يكنْ أَحَدُ مَا ذَكَرنَا: أَيْ لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمَا جارٌّ ولا إسمٌ[٨] مضافٌ إليهِمَا، ولا بَعْدَهُمَا فعلٌ يُمكنُ نَصبُهُمَا بِهِ فَمَرْفُوعٌ، نحو: مَنْ ضَرَبْتَهُ؟ فِي الاستفهامِ وَمَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْهُ فِي الشَّرْطِ.

قولُهُ: (وفِي تمييزٍ[٩]):

---

(١) في ت: يتقدّم.

(٢) في ل: أمره.

(٣) في ل: يكون.

(٤) في ع، ل: مبتدأ.

(٥) (ما) ساقطة من ع.

(٦) في ل: بعدها.

(٧) كلمة (محذوف) ساقطة من ل.

(٨) في ت: الاسم.

(٩) في ز، ف: مثل تمييز.

كَـمْ عَـمَّةٍ لَكَ يـا جَـرِيرُ وخـالَةٍ

ثلاثةُ أَوْجُهٍ).

إعلمْ أَنَّ هذا البيتَ للفرزدقِ[1] يهجو جريراً[2]، وتمامُهُ[3]:

[كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وخالَةٍ][4] فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي[5] د

وفيه ثلاثةُ أَوْجُهٍ:

أَمَّا النَّصْبُ فَعلى الاستفهاميةِ، وَإِنْ لَمْ يَقصدِ الاستفهامَ فَكَأَنَّهُ غَفَلَ عنْ كـمِّيَّةِ أعدادِ عمّاتِهِ وخالاتِهِ التي حَلَبَتْ عِشارَهُ فيسأَلُ عَنْهُ تَهكُّماً.

وَأَمَّا الجَرُّ فَعَلَى الخَبَرِيَّةِ عَلَى التحقيقِ.

وَأَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى الابتداءِ، [وَخَبَرُهُ:

..............قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَـارِي

---

(١) هو همّام بن غالب بن صعصعة التيمي الدارمي من أشهر شعراء البصرة وله في هجاء جرير قصائد مشهورة، توفي سنة ١١٠ هـ. الديوان ـ المقدّمة ـ ب ـ ع، طبقات الشعراء: ١١٤، والأغاني ٨: ١٨٦، ووفيات الأعيان ٦: ٨٦، والخزانة ١: ٢١٧، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١: ٢٠٩، والأعلام ٩: ٦٩.

(٢) هو جرير بن عطية الخطفي اليربوعي من تميم واسمه حُذيفة، اشتهر بالهجاء، ومعنى (الجرير) حبل في عنق الدابّة من الأدم. توفي سنة ١١٠هـ. طبقات الشعراء: ١٣١، والأغاني ٧: ٣٨، ووفيات الأعيان ١: ٣٢١، والخزانة ١: ٧٥، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١: ٢١٥، والأعلام ١: ١١٣.

(٣) في ف: وتمامها، والكلمة ليست في ت.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٥) الفدعاء التي في رسغها انحراف، والعِشار جمع عَشراء، وهي الناقة التي مرّ على حملها عشرة أشهر. يعيّره بأنّ خالاته وعمّاته راعيات لأنّ الرعي خاصّ بالرجال. الديوان ٢: ٤٥١، والكتاب ١: ٢٥٣، والخزانة ٦: ٤٨٥.

وَإِنَّما جَازَ وقوعُ المبتدإ[(١)] نَكِرَةً هَاهُنَا لكونِهِ موصوفاً بالظَّرفِ، وَهُوَ لكَ[(٢)] وَكَمْ عَلَى هذا التقدير يُحْتَمَلُ أَنْ تكونَ استفهاميةً، وأنْ تكونَ خبريةً وعلى التقديرينِ فَإِنَّها في محلِّ النَّصبِ لتسلُّطِ (حَلَبَتْ) عَلَيها تسلُّطَ الفعلِ على الظرفِ، إنْ قُدِّر المُمَيِّز: كَمْ مرّةٍ[(٣)] عمّةٌ لَكَ / ٩٥ و / قد حَلَبَتْ، [أَوْ تَسَلُّطَ الفِعْلُ على المصدرِ إنْ قُدِّرَ المُمَيِّزُ: كَمْ حَلْبَةً عَمَّةٌ لَكَ قَدْ حَلَبَتْ][(٤)] عَلَيَّ عِشَارِي.

وَاعلَمْ أَنَّكَ إِنْ نَصَبْتَ عَمَّةً نَصَبْتَ خالةً وَفَدْعَاءَ، وَإِنْ جَرَرتَها جررتَهما، وَإِنْ رفعتَها رَفَعْتَهما.

أيْ: وَقَدْ يُحْذَفُ المُمَيِّزُ إذا دلَّ عليهِ قرينةٌ[(٥)] نحو قولِكَ: كَمْ مَالُكَ، أي: كمْ درهماً أو[(٦)] كمْ[(٧)] ديناراً ما لُكَ؟

وَإِنَّما حُذِفَ للعلمِ بِهِ، لأنَّهُ لَمَا سُئِلَ {عَنْ كمّيةِ [مَالِهِ عُلِمَ أَنَّهُ سُئِلَ عن كمّيةِ][(٨)] الدينارِ أو الدِّرهَمِ مِنْ مالِه، وَكَذَلِكَ إذا[(٩)] قلتَ: كَمْ ضُرِبْتَ؟ أي}[(١٠)]: كَمْ ضَرْبَةً

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٢) في ل: كل.

(٣) في ع: من.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٥) في ف: قرينة عليه.

(٦) في ل: و.

(٧) (كم) ساقطة من ت، ف.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من: ت، ع.

(٩) في ت: إنْ.

(١٠) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

ضُرِبْتَ أو كمْ مَرَّةً ضُرِبْتَ؟

وَاعْلَمْ أَنَّ كأينْ[(١)] بِمَنْزِلَةِ كَمْ الخبرِيةِ، وَهيَ مركّبَةٌ مِنْ كـافِ التشـبيهِ، وأَيٍ، وأكثرُ استعمالِهِ معَ (مِنْ)[(٢)] كقولِهِ تعالَى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ﴾[(٣)]، والجرّ بها كالجرّ بكم أي أمّا بنفسها، وأمّا بمن المقدّرة بعدها.

وَاعْلَمْ أيضاً أَنَّ كَمِ الاستفهاميّةَ والخبريّةَ يشتركانِ مِنْ وجهٍ ويفترقانِ مِنْ وجهٍ آخرَ[(٤)].

أمّا المُشَارَكَةُ فَمِنْ حَيْثُ أَنَّ لَفظَهُا وَاحِدٌ، وَمِنْ حيثُ أَنَّ كُلَّ واحدةٍ[(٥)] مِنهُمَا مبنيةٌ على السُّكونِ، وَمِنْ حيثُ أَنَّهما تقتضيانِ صَدرَ الكَلامِ، وَمِن حَيْثُ أَنَّه يجـوزُ الحملُ على لفظِها تارةً، وَعَلى مَعْنَاهُمَا أُخرَى، كقولِهِ تَعالَى: ﴿وَكَمْ[(٦)] مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لا تُغْنِي[(٧)] شَفَاعَتُهُم [شَيْئاً[(٨)]﴾[(٩)]، فقالَ: شَفَاعتُهم][(١٠)] وَلَمْ يَقُلْ شَفَاعَتُهُ.

وَأَمَّا المُفَارَقَةُ فَمِنْ حَيْثُ أَنَّ مميِّزَ الاستفهاميةِ منصوبٌ مفردٌ، وَمُمَيِّزَ الخـبريةِ

---

(١) في ز: كأي.

(٢) في الأصل، وفي ز: أي.

(٣) سورة آل عمران: ١٤٦ من قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾.

(٤) وذهب بعضَ الباحثين إلى أنّهما يتّفقان في تسعة أمور، ويفترقان في ثمانية. حاشية الصبّان على شرح الأشموني ٤: ٨٣.

(٥) في ز، ع: واحد.

(٦) كلمة (كم) ليست في ز.

(٧) في ل: تقبل، وهو سهو.

(٨) كلمة (شيئا) ليست في الأصل ولا في ت، ز، ع، ل.

(٩) سورة النجم: ٢٦، وتمام الآية: ﴿إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾.

(١٠) ما بين المعقفتين ليس في ت.

لَيسَ كَذَلِكَ، وَمِنْ حَيْثُ أَنَّ الفَصْلَ بينَ الاستفهامية ومميِّزِهَا مُسْتَحْسنٌ، وَفِي الخبريةِ غَيرُ مُسْتَحْسَنٍ، وَمِنْ حَيْثُ أَنَّ الخَبَرِيَّةَ يجُوز العَطْفُ عليها بِلا[1]، تَقولُ: كَمْ دِرْهَمٍ لا[2] درهمٌ ولا درهمانِ، ولا يجُوزُ فِي الاستفهاميةِ.

وَمِنْ حيثُ أَنَّ إلَّا[3] تدخُلُ فِي خَبرِ الاستفهاميةِ دونَ الخبريةِ للتحقيرِ والتقليلِ، تَقولُ: كمْ عَطاءٌ لَكَ؟ إلَّا درهمانِ، وَكم متاعاً للدينا؟ إلَّا نَزرٌ[4] قليلٌ.

الظروف

قولُهُ: *(الظروفُ مِنهَا ما قُطِعَ عَنِ الإضافةِ)*.

اعلمْ أَنَّ المرادَ مِنَ الظروفِ، الظروفُ المبنيّةُ، وهيَ أنوعٌ:

الظروف المقطوعة عن الإضافة

أحدُها: مَا قُطِعَ عَنِ الإضافةِ، نَحو: قَبْلُ وَبَعْدُ، وَالجِهَاتُ السِّتُّ إذَا قطعتْ[5] عن الإضافةِ وإنَّما بُنِيَ هَذَا النوعُ من الأسماءِ لكونِهِ مشابِهاً للحروفِ، من حيثُ

---

(١) في الأصل: فلا.

(٢) في الأصل، وفي ز: ولا درهم.

(٣) في الأصل، وفي ت، ز، ل: لا.

(٤) في ل: بدر.

(٥) في ت، ع، ل: قطع.

احتياجُه إلى غيرِهِ، وهوَ المضافُ إليهِ في إفادَة معناهُ كاحتياجِ الحروفِ.

وَإِنَّما بُنِي عَلَى الحركةِ فرقاً بينَ مَا كانَ بناؤهُ عارض وبينَ مَا كَانَ بناؤُهُ لازماً.

وَإِنَّما بُنِي عَلَى الضَّمِّ لِتكونَ حَرَكَتُهُ حَالَ البناءِ مُخَالِفةً لحركتهِ حَالَ الاعرابِ، لِكونِ حركتِهِ حالَ الاعرابِ هِيَ[1] الفتحُ[2]، والكَسْرُ، نحو:

رَأيتُ قبلَ ذَلِكَ، وَمِنْ قبلِ ذلكَ، هذا عَلَى تـقديرِ أَنْ يكـونَ المُـضَافُ إليـهِ محذوفاً منوياً، أَمَّا إذا لم ينوَ المُضَافُ إليهِ المحذوفُ كَانَ معرباً نحو قولِهِ:

فَسَاغَ لِيَ الشرابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكادُ أَغَصُّ بِالمَاءِ الفُـرَاتِ[3]

وَقَدْ قُرِىءَ: ﴿لِلَّهِ الأمرُ مِنْ[4] قَبلٍ وَمِنْ[5] بَعْدٍ﴾[6].

والفرقُ بينَهُ إذا أعربَ، وبينَهُ إذا بُنِي مَعَ أَنَّ الحَذْفَ موجودٌ في الحالينِ أَنَّهُ في البناءِ مُتَضَمِّنٌ للمحذوفِ تَضَمُّنَ كيفَ لحرفِ[7] الاستفهامِ، [وَأَنَّه في الاعرابِ كانَ

---

(١) في ل: بين، والكلمة ساقطة من ع.

(٢) في ع: بالفتح.

(٣) يروى (الحميم) مكان (الفرات) والبيت ينسب إلى عبدالله بن يعرب كما ينسب إلى يزيد بن الصعق. شرح المفصل لابن يعيش ٤: ٨٨، وشرح شذور الذهب: ١٠٤، والهمع ٣: ١٩٤، وشواهد العيني ٢: ٢٦٩.

(٤) كلمة (من) ليست في ل.

(٥) كلمة (من) ليست في ل.

(٦) سورة الروم: ٤، وفي المصحف: ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ وهي قراءة الجمهور وقرأ أبو السماك والجحدري وعون العقيلي ﴿مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾ بالجر والتنوين فيهما. البحر المحيط ٧: ١٦٢.

(٧) في ت: حرف.

المضافُ إليهِ المحذوفُ مراداً][1]، فَهو بمنزلةِ الظرفِ فِي قَولِكَ: جِئتُ يومَ الجمعَةِ، فِي أنَّ الحرفَ محذوفٌ لا متضمَّنٌ لَهُ.

وَقِيلَ الفرقُ بَيْنَهُما في الحالينِ أنَّهُ إذا قِيلَ: جِئتُ مِنْ قبلِ بالضمِّ فَمَعْنَاهُ فِي الزمانِ المُتَقَدِّمِ عَلى هَذا الزمانِ، وإذا قيلَ[2]: جِئتُ مِنْ قبلٍ فَمَعْنَاهُ فِي زمانٍ من الأزمنةِ المتقدّمةِ، فَإذَا كانَا منكورينِ فكأنَّهما أضيفا إلى منكورٍ وَحُذِفَ المضافُ إليهِ فَبَقِيا عَلَى التنكيرِ، فَلَمْ يَتَضَمَّنا معنَى الإضافةِ، فَكَانَا مُعْرَبينِ[3].

وَأَمَّا إذا كَانَتَا مَعْرِفَتينِ كَانَتَا مُضَافَتَينِ إلى معرفةٍ فَكَانتا[4] معرفتَينِ[5]، ثُمَّ حُذِفَ المضافُ إليه المعرفةُ، فَيُفْهَمُ مِنْهُما مُفْرَدَينِ مَا يُفْهَمُ مِنْهُما مُضَافَينِ فَهُما[6] عَلَى[7] حَدِّهِمَا مِنَ التعريفِ.

وَسُمِّي هَذَا النوعُ غاياتٍ، لأنَّ تَمَامَ / ٩٥ ظ / الكَلامِ يَحْصُلُ بِالمُضَافِ إليه بعدَهُ، فَلَمَّا قُطِعَ عَنِ الاضافةِ صَارَ هُوَ[8] حدّاً وغايةً فِي النُّطقِ، نَائباً عَنْ غيرِهِ.

قولُهُ: *(وَأُجرِيَ مَجراهُ لا غيرُ وليسَ غيرُ وَحَسْبُ).*

---

(١) في ت، ع، ف، ل: وإنّ حرف المضاف إليه في الإعراب محذوف مراد.

(٢) في الأصل، وفي ز: قلت.

(٣) في ت: منونين.

(٤) في ف، ل: فكانا.

(٥) في ف: معرفين.

(٦) (فهما) ساقطة من ل.

(٧) في ف: في.

(٨) (هو) ساقطة من ت، ع، ف، ل.

اعلمْ أنّ لا غيرُ[1] وليس غَيْرُ مبنيٌّ[2] عَلَى الضَّمّ، مِثْلُ: قَبْلُ وَبَعْدُ والعِلَّةُ واحِدَةٌ، إلّا أَنَّ غيرَ في موضعِ نصبٍ، عِندَ المُبَرِّدِ عَلَى أَنَّهُ[3] خبرُ لَيْسَ، واسْمُهُ مضمرٌ لَا يَظْهَرُ وَتَقْدِيرُهُ: ليسَ شيءٌ مِنْهُ غيرَ ذَلِكَ، وَفِي موضع رَفْعٍ عِنْدَ الزَّجَّاجِ، بِأَنَّهُ اسمُ ليسَ وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ، وَتَقْدِيرُهُ: لَيسَ فيهِ غيرٌ، أَيْ: غَيرُ ذَلِكَ.

وَأَما حَسْبُ فَلَيسَ المَعنَى الذي أَوجبَ بناءَ الظرفِ متحقّقاً[4] فِيهِ، لَكِنَّهُ أُجرِيَ مُجرَى الظروفِ المقطوعةِ[5] عنَ الإضافةِ، لكونِهِ مقطوعاً عَنِ الإضافةِ أيضاً مِثْلَهَا.

حيثُ

وثانيها: حَيثُ، وإنَّما بُنِيَتْ لِمُشَابهتِهَا[6] الحرفَ لاحتياجِهَا إلى جُمْلَةٍ تُوضِّحُها كاحتياجِ الحرفِ إلى غيرِهِ، وَإِنَّما احتاجَتْ إلى الجُمْلَةِ، لأنَّ وضْعَهَا لمكانٍ تقعُ فيهِ

---

(١) قال ابنُ هشامٍ في مغني اللبيب ١: ١٦٩: وقولهم لا غيرُ لَحْنٌ. وقد أُخِذَ ذلكَ عن السيرافي الذي يقول: (الحذفُ إنَّما يستعملُ إذا كانت (إلّا) و(غير) بعد ليس ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع)، وقد سمع قول الشاعر:

جواباً بهِ تَنجُو اعتمدْ فَوَرَبِّنا ... لَعَن عملٍ أسلفتَ لا غيرُ تُسأَلُ

فلا يكون لحنا. تاج العروس ١٣: ٢٨٥.

(٢) في ل: مبني.

(٣) في ز: أنّه على أنّه.

(٤) في ل: متحقّق.

(٥) في ل: المعطوفة.

(٦) في ف: لمشابهته.

نسبةٌ، وَتِلْكَ النِسبةُ لا تَحصُلُ إلّا بالجُمْلَةِ.

وَقِيلَ: إنَّما بُنِيَ لِمَشَابَهَتِهِ الغاياتِ مِنْ حَيْثُ أنَّها مُضَافَةٌ معنىً لا لفظاً، أمَّا [إذا أضفتهُ][(١)] معنىً، فَلأنَّكَ إذَا قلت: اجلِسْ حيثُ زَيْدٌ جَالِسٌ، فكَأنَّكَ قُلْتَ: اجلِسْ مَكَانَ جُلوسِ زَيْدٍ، وَأَمَّا عَدَمُ كونِهِ مضافاً لَفْظَاً، فَظَاهِرٌ، وَلِهَذَا بُنِي عَلَى الحَـرَكَـةِ والضَّمِّ، وَفِيهِ لُغَاتٌ: الضَّمُّ والفتحُ والكَسْرُ.

وَقِيلَ أَيضاً حَوْثُ بالواوِ والحركاتِ الثلاثِ وإذا اتَّصلَ [بِـهِ (مَـا)][(٢)] كـان للمجازاةِ، وَإذا أُضيفَ إلى المفردِ، وَإنْ كانَ شاذاً، فالاعرابُ كقوله:

أَما تَرَى حَيْثُ سُهَيلٍ طَالِعاً[(٣)][(٤)]

وقد رَوى ابنُ[(٥)] الأعرابِي[(٦)] بيتاً[(٧)] عَجزهُ:

.... حَيثُ لي العَمَائِمِ[(٨)]

---

(١) في ت، ز، ع: اضافته.

(٢) في ت، ز، ع، ف، ل: (ما) به.

(٣) في الأصل، وفي ت، ل: طالعة.

(٤) لم يعرف قائله، وبعده: نَجْماً يُضيءُ كالشُّهابِ سَاطِعاً

وسهيل مجرور بإضافةِ حيثُ إليه ويروى برفع سهيل على أنّه مبتدأ أو خبره محذوف تقديره موجود.

المفصل: ١٦٩، وشواهد العيني ٢: ٢٥٤، والهمع ٣: ٢٠٦، وشواهد المغني ١: ٣٩٠، والخزانة ٧: ٣.

(٥) كلمة (ابن) ليست في ع.

(٦) في ع: بالإعراب، وفي ل: الاعراب.

(٧) في ل: ثلثا.

(٨) هذه قطعة من بيت، والبيت بتمامه:

وَنَطْعَنُهُم تَحْتَ الحُبَا بَعْدَ ضَرْبِهِم   بِبيضِ المَواضِي حَيثُ لي العَمَائِمِ

←

وَقَدْ رُوي حيثُ فِي البيتِ الأولِ بالرفعِ والنّصبِ والجرِّ.

أمّا الرفعُ، فَعَلَى الابتداءِ و[1] خبرُهُ محذوفٌ دلّتْ عليهِ الحالُ وَهِيَ طالعاً.

وَأمّا الجرُّ، فَمِنْهُم مَنْ يقولُ: إنّهُ مبنيٌ أيضاً كَمَا كَانَ كَذَلِكَ حَالَ الإضافةِ إلى الجُمَلِ.

وَأمّا النّصْبُ، فَعَلَى أنّهُ مفعولُ (تَرَى)، وَاعْلَمْ أنّهُ ظَرفُ مكانٍ لَا غيرُ لكنَّ الأخفشَ قالَ: قَدْ يكونُ ظرفَ زمانٍ كقولِ طَرَفةَ[2]:

لِلفَتَى عَقْلٌ يَعيشُ[3] بِهِ ... حيثُ تَهدِي سَاقَهُ[4] قَدَمُه[5]

أي: مُدّةَ حَياتِهِ، وَهُوَ ضعيفٌ لأنّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ مَعْنَاهُ أيَّ مكانٍ كَانَ.

إذ و إذا

وثالثُها: إذْ وإذا، وعلّةُ بِنَائِهِمَا كونُهُمَا مشابهتينِ للحرفِ فِي احتياجِها إلى الغَيْرِ،

← ويروى: (حيث الكُلَى) مَكان (تحت الحُبَا)، وللبيتِ رواياتٌ أخرى. والبيت ينسب إلى الفرزدق وليس في ديوانه، والحبا: جمع حُبوة وأراد بِهِ أوساطَهم بَعْدَ ضَرْبِهِ عَلَى رؤسِهِم. والشَّاهِدُ فِيهِ إضافَةُ حَيثُ إلى المفرد. المفصل: ١٧٠، وشواهد العيني ٢: ٢٥٤، والهمع ٣: ٢٠٦، وشواهد المغني ١: ٣٨٩، والخزانة ٦: ٥٥٣.

(١) الواو ساقطة من ل.

(٢) هو طرفة بن العبد بن سُفيانَ البكري الوائلي شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، قتل قبل الهجرة بستّين عاماً. شرح المعلّقات السبع للزوزني: ٤٩، والقصائد العشر للتبريزي: ٩، والخزانة ٢: ٤١٩، والاعلام ٣: ٣٢٤.

(٣) (يعيش) ساقطة من ل.

(٤) في ع: سام.

(٥) ديوان طرفة بن العبد ـ دار صادر ـ بيروت: ٨٦، والخزانة ٧: ١٩.

وَهُوَ المُضَافُ إليهِ لِتَوضِيحِهِمَا[١]، والفرقُ بينَهُما أنَّ إذَا للزمانِ المُسْتَقبَلِ، وَفيهِ مَـعنَى الشرطِ، [وَإذْ لِمَا مَضَى، وَلَيسَ فِيهِ[٢] مَعْنَى[٣] الشَّرطِ،][٤] وَلِهَذَا تَختَصُّ إضَافَتُهُ إلى الجملةِ الفعليةِ دونَ إذا[٥] لاختصاصِ الشرطِ بالأفعالِ، والعاملُ في إذا ما هو جوابٌ لَهُ، لأنَّ وَضْعَهَا للوقتِ المُعَيَّنِ، وَذَلِكَ لا يَـتَعَيَّنُ إلّا بـالشَّرطِ، فَـيكونُ مـضافاً إلى الشرطِ، وإذا صارَ مضافاً إليه لَزِمَ أنْ تكونَ إذا عاملةً فيه، فَلَمْ يَجُزْ أَنْ يَعْمَلَ الشَّرْطُ فِيهِ، وإلّا لَزِمَ أَنْ يكونَ الشَّيءُ عاملاً ومعمولاً منْ وجهٍ، وإذا تعذَّرَ أَنْ يكونَ الشَّرطُ عاملاً فيهِ، تعيَّنَ أن يكونَ الجوابُ عاملاً فيهِ، لأنَّ القائِلَ قائلانِ، ولا يتقدَّمُ عاملهُ عليهِ، لامتناعِ تقدُّمِ جوابِ الشّرطِ عليهِ لكونهِ كالاستفهامِ في اقتضائه صدرَ الكلامِ، وَقَدْ يقعُ إذا لمجرَّدِ الزَّمانِ، كقولهِ تعالَى: **﴿والليلِ إذَا يَغْشَى﴾**[٦]، فَلَو كَانَ (إذَا) هَاهُنَا للشّرطِ لَكَانَ جوابُهُ مَا تَقَدَّمَ عليهِ مِنَ القَسَمِ لتعذّرِ شيءٍ آخر، لكنَّهُ لَمْ يَجُزْ أَنْ يكونَ جوابَهُ لِفَسادِ المَعْنَى حينئذٍ، لأنَّهُ يتقيّدُ[٧] القَسَمُ بقولِهِ: **﴿إذاَ يَغْشَى﴾**[٨] وَهُوَ ظَـاهِرُ الفَسَادِ.

---

(١) في ع: ليوضّحها.

(٢) (فيه) ساقطة من ل.

(٣) كلمة (الشرط) ساقطة من ز.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في ت.

(٥) في ف: إذ.

(٦) سورة الليل: ١.

(٧) في ت: يتقدّم.

(٨) سورة الليل: ١.

وَلِقَائِلٍ أنْ يَقُولَ: بِمَاذَا يتعلَّقُ إذَا كانَ ظرفاً مُجَرَّداً عَنْ مَعْنَى الشَّرطِ؟

وَجَوابُهُ أنَّهُ[1] يَتعلَّقُ بمحذوفٍ، وَتَقْدِيرُهُ: وَالليلِ حاصِلاً فِي هَذَا الوقتِ، فَإذاً[2] هُوَ فِي مَوضِعِ / ٩٦ و / الحَالِ من الليلِ، والعاملُ فيهِ فعلُ[3] القَسَمِ، ولا يستقيمُ أن يكونَ ظرفاً معمولاً لأُقسمُ لِفَسَادِ المَعْنَى، إذْ يصيرُ معناهُ: أُقسِمُ فِي هَذَا الوقتِ مِنَ الليلِ.

ولقائلٍ أنْ يقولَ: لَزِمَ مِمّا ذكرتُم أنْ يكونَ الليلُ حاصلاً فِي هذَا الوقتِ، فَلَزِمَ[4] أنْ يكونَ للزمانِ زَمَانٌ آخَرَ [وَهُوَ مُحَالٌ،][5] [وَيَتَقَيَّدُ القَسَمُ بِهِ لوجوبِ تقيُّدِ عامِلِ الحالِ بالحَالِ، والأصوبُ عندي أنْ يُقَالَ: إنَّهُ لِمُجَرَّدِ الزمانِ، وهوَ بدلٌ مِنَ الليلِ، بَدَلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ[6]، وَالحَاصِلُ أنَّهُ هُنَا مَحَلُّ بحثٍ وَنَظَرٍ][7].

وَاعلَمْ أنَّ العَامِلَ فِي إذَا فِي قولِهِ تَعَالى: ﴿**والنجمِ إذَا هَوَى**﴾[8] مَا تَعلَّقَ الواوُ بِهِ[9].

لا يُقَالُ: إنَّهُ غيرُ جَائِزٍ لامتناعِ عَمَلِ فعلِ الحالِ في المستقبلِ، وذلكَ لأنَّ

---

(١) في ت: أن.

(٢) في ت: فإن.

(٣) ساقطة من ل.

(٤) في ت، ز، ع، ف، ل: فيلزم.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ع.

(٦) ينظر ١: ١١٩.

(٧) المحصور بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٨) سورة النجم: ١.

(٩) (به) ليست في ت.

المعنى[١] أقسمُ الآنَ، لأنَّا نقولُ: إنَّ [إذا قد تَجَرَّدَ][٢] عَنْ معنَى الاستقبالِ، وصارَ للوقتِ المجرَّدِ كقولِكَ: آتيكَ إذَا احمرَّ البُسْرُ، والمَعنَى: آتيكَ وَقْتَ احمرارِهِ مُجَرَّداً عَنْ مَعْنَى الاستقبالِ، وَقَدْ يقعانِ للمفاجأةِ وحينئذٍ يَلْزَمُ المبتدأُ بعدهُمَا، نَحو: خَرَجْتُ فَإذا السَّبُعُ [أي فَإذَا السَّبُعُ][٣] واقفٌ، وَنَحو: بَينا[٤] زيدٌ قَائِمٌ إذ[٥] رأى عمراً، فرقاً بَيْنَهُما إذَا كَانَا للمفاجأةِ، وَإذَا لَمْ يكونَا كَذَلِكَ.

وَإذا كَانَ كَذَلِكَ، لَمْ يَكُنْ لِتخصِيصِه إذاً بقوله وَقَدْ تكونُ للمفاجَأةِ وَجْهٌ.

أين

وَرَابِعُهَا: أَينَ، وَبُنِي لأِنَّهُ إنْ كَانَ للاستفهامِ تَضَمَّنَ مَعْنَى همزةِ[٦] الاستفهامِ، وَإنْ كَانَ للشرطِ تَضَمَّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ، نَحو: أَينَ تَكُنْ أَكُنْ.

أنّى

وَخَامِسُهَا: أَنَّى، وَبُنِيَ[٧] لأنَّهُ إنْ[٨] كَانَ للاستفهامِ تَضَمَّنَ هَمْزَةَ الاستفهامِ، وَإنْ

---

(١) في الأصل، وفي ز: معنى.
(٢) في ف: أداة التجرّد.
(٣) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.
(٤) في ع: هنا.
(٥) في الأصل، وفي ز، ع: إذا.
(٦) ساقطة من ل.
(٧) في ل: متى، وهو سهو.
(٨) في ز: إذا.

كَانَ للشرطِ تَضَمَّنَ حَرْفَ الشَّرْطِ، وَهُوَ يكونُ للمكانِ، نَحو: أَنَّى تَجْلِسْ أَجْلِسْ، وللحَالِ، نَحو: أَنَّى زيدٌ، أي: كيفَ زَيدٌ، وللزمانِ نَحو: أَنَّى القتالُ، بِمَعنَى مَتَى القتالُ.

متى

[وسادِسُها: مَتَى، وهيَ للزّمانِ فِي الشّرطِ، والاستفهامِ، نَحو: مَتَى تَأْتِنِي آتِيكَ، وَمَتَى القِتَالُ؟][(١)] وَالفَرْقُ بينَ مَتَى وإذَا، أَنَّ إذا للوقتِ المُعَيَّنِ وَلِمَا لا[(٢)] يَتَحَقَّقُ وُقُوعُهُ، وَمَتَى للوقتِ المُبهَمِ[(٣)]، تَقولُ: أَأْتِيكَ إِذَا احمرَّ البُسْرُ، وَلا تَقُولَ: أَأتيكَ متى احمرَّ البُسْر، والعَامِلُ فِي مَتَى، إذَا كَانَ للشرطِ[(٤)] مَا كانَ شرطاً لَهُ عندَ الأكثرينَ، وَمَا كانَ جواباً لَهُ عندَ قليلٍ[(٥)] مِنهم.

لا يُقَالُ: إنَّ مَتَى عَامِلَةٌ فِيما بَعدَهَا: أَيْ فِي الشَّرطِ، فَلو كَانَ الشرطُ عَامِلاً فِيها[(٦)] أيضاً لَكَانَ الشيءُ الوَاحِدُ عَامِلاً وَمَعْمُولاً، لأنَّا نَقولُ إنَّما جَازَ ذَلِكَ لِتَعَدُّدِ وجوه العملِ، وذلكَ أَنَّ (مَتَى) عَمِلتْ[(٧)] فِي الشَّرطِ لَتَضَمُّنِها مَعْنَى إنْ، وَمَا بَعْدَهَا[(٨)]

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ع، ل.

(٢) في ت: لم.

(٣) في ت، ع: المعين.

(٤) في ت، ع: شرطا.

(٥) في ت: الآخرينَ، وفي ع: الا، وفي ل: قلنا.

(٦) في ت، ع، ل: فيه.

(٧) في ت، ع، ل: عمل.

(٨) في ل: بعدهما.

عَمِلَ فيهِ، لكونِهِ ظرفاً لَهُ، فَالوجهُ الذي عَمِلَ بِهِ أَحَدُهُما غيرُ الوجهِ الذي عَمِلَ بِهِ الآخَرُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُه تعالىٰ: ﴿أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسماءُ الحُسْنَىٰ﴾[1] وَهُوَ واردٌ عَلَى مَا ذَكَرنَا فِي إِذَاً.

أَيَّانَ

وَسابِعُها: أَيَّانَ للزمانِ استفهاماً، وإنَّما بُنِي لِتَضَمُّنِهِ همزةَ الاستفهامِ كقولِه تعالىٰ: ﴿أَيَّانَ يَومُ الدِّينِ﴾[2] وَهُوَ مِثلُ مَتَى فِي الاستفهامِ.

كيفَ

وثامنها: كَيفَ للحالِ فِي الاستفهامِ، نَحو: كَيفَ زيدٌ، أَي: عَلَى أَيِّ حَالٍ هُوَ؟ مِنَ الصِّحَةِ والسُّقْمِ، وَغيرِهما، والذي يَدُلُّ عَلَى اسميّتِهِ[3] الأبدالُ[4]، نَحو: كَيفَ زيدٌ؟ أصحيحٌ أَمْ سَقيمٌ، والاسمُ لا يُبْدَلُ إلّا مِنَ الاسمِ، وَأنَّهُ يُتِمُّ مَعَ الاسمِ كلاماً[5]، وَقَدْ تستعملُ للشرطِ إذا دخلَ عليها ما، وهو ضعيفٌ عندَ البصريينَ، وجائزٌ عندَ الكوفيينَ[6]، والذي يقوي مذهبَ البصريينَ عدمُ ورود السّماعِ بِهِ، وعدمُ مساعدةِ

---

(١) سورة الإسراء: ١١٠.

(٢) سورة الذاريات: ١٢ من قوله تعالىٰ: ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾.

(٣) في ف: اسمية كيف، والكلمة ساقطة من ت.

(٤) في ت: ابدال.

(٥) في ف: كلاما تاما.

(٦) الكافية ـ شرح الرضي ٢: ١١٧.

المعنَى عليهِ لأنَّهُ[1] مِنَ المُحالِ أَنْ يُقَالَ بطريقِ[2] المَعْنَى: كَيفَ تكنْ أَكنْ.

واعلمْ أَنَّ كيفَ اسمٌ صريحٌ، وليسَ بظرفٍ عندَ سيبويهِ، واستدَلَّ عليهِ بأنَّه[3] يُجَابُ باسمٍ صريحٍ، فإذا قِيلَ: كيفَ زيدٌ؟ فيقالُ في جوابِهِ: صحيح أَمْ[4] سقيمٌ، فلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ اسماً صريحاً، وَعِندَ غيرِهِ ظرفُ مكانٍ لأنَّهُ فِي تأويلِ عَلَى أَيِّ حالٍ[5] هُوَ[6] فَلَمَّا قُدِّرَ بحرفِ الجرِّ، دَلَّ عَلَى ظرفيَّتِهِ لأنَّكَ تقولُ: كَيفَ زيدٌ ضاحكاً، [بنصبِ ضاحكاً][7] عَلَى الحَالِ، فَعَامِلُهُ، إِمَّا المُبْتَدأُ[8]، وإِمَّا كيفَ، وإِمَّا شيءٌ ثَالِثٌ.

والأَوَّلُ بَاطِلٌ، لأَنَّ الاسمَ الصريحَ لا يَعمَلُ فِي الحالِ.

وَالثالثُ [أيضاً ظاهِرُ الفسادِ][9]، فتعيَّنَ أَنْ يَكونَ العَامِلُ فِيهِ كَيْفَ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يكونَ ظرفاً / ٩٦ ظ / مُتَحَمِّلاً[10] للضميرِ، فيكونَ حالاً مِنَ الضَّميرِ المُسْتَكِنِّ فِيه، نَحو: أَينَ زيدٌ قائماً[11]، والمُصَنِّفُ عَدَّهُ مِنَ الظروفِ.

---

(١) في ف: فان.

(٢) في ت، ف، ل: من طريق.

(٣) في ت، ل: بان.

(٤) في ف: أو.

(٥) في ع، ف، ل: حالة.

(٦) قال في الكتاب ١: ٤٣٣: (وَسَأَلْتُ الخَليلَ عن قولِهِ: كيفَ تصنعْ أَصنعْ. فقال: هيَ مستكرهةٌ، وليستْ من حروفِ الجزاءِ لأنَّ معناهَا: عَلَى أي حالٍ تَكُنْ أَكُنْ.).

(٧) ما بين المعقفتين ليس في ت، ع.

(٨) في ت: مبتدأ.

(٩) في ت، ع، ل: ظاهر الانتفاء.

(١٠) في الأصل، وفي ت، ز، ف، ل: محتملاً.

(١١) في ت: قائم.

مذ ومنذ

وَتَاسِعُهَا: مُذْ وَمُنْذُ، وَإِنَّمَا بُنِيا إِذَا كَانَا اسمين لموافقتهما مُذْ وَمُنْذُ إذا كانا حرفين لفظاً ومعنىً، ولأنَّ وَضعَ مُذْ وضعُ الحروفِ، ثُمَّ حُمِلَ عَلَيهِ مُنْذُ لاتّفاقِهما فِي أصلِ المَعْنى لِتَضَمُّنِهما مَعنَى الإضافَةِ لأنَّهما مَقْطوعتانِ[1] عنِ الإضافةِ المرادَةِ فِي المَعنَى، لأنَّ مَعنَى قَولِكَ: مُنْذُ يومِ الجُمُعَةِ، أَوّلُ المدّةِ، وأصلُ مُذْ، مُنْذُ، بدليلِ أنَّكَ تقولُ فِي تصغيرِهِ: مُنَيْذُ، والتصغيرُ يَردُّ الأشياءَ إلى أصولِهَا.

وَمُنْذُ[2] مُرَكَّبَةٌ عندَ الكوفيينَ، وَأَصلُها مِنْ ذُو التي بمعنى الذي، أَو مِنْ إِذْ[3] ثم حُذِفَتِ الهَمْزَةُ، وَرُكِّبَتِ، وَضُمَّ أَوّلُهُ دلالةً عَلَى التركيبِ، فَقَالُوا: تَقْدِيرُ قولِكَ: مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يومانِ، مِنَ الذي هُوَ يومانِ ويومانِ خَبَرُ مُبتَدَإٍ محذوفٍ[4] أو مِنْ إِذْ مَضَى يومانِ فيومانِ، فَاعِلُ فِعلٍ مَحْذُوفٍ.

أَمَّا عِندَ البصريينَ فَهِي حرفٌ برأسِهِ[5]، إِذْ لَا دليلَ عَلَى التركيبِ، وغايةُ دَليلِهِم الَّذي ذَكروهُ عَلَى التركيبِ أَنَّ المَعنى يَصِحُّ عَلَى التركيبِ، [وَهذا القدرُ لا

---

(١) في ل: مقطوعان.

(٢) في ت: مذ.

(٣) الإنصاف ١: ٢١١، المسألة ٥٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٤: ٩٥، و ٨: ٤٥، والجنى الداني: ٤٦٤، والهمع ٣: ٢٢٠.

(٤) هذا رأي الفرّاء. ينظر الكافية شرح الرضي ٢: ١١٨.

(٥) الإنصاف ١: ٢١١، المسألة ٥٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٤: ٩٥ و ٨: ٤٥، والجنى الداني: ٤٦٤، والهمع ٣: ٢٢٠.

يُوجِبُ الانتقالَ عنِ الأصْلِ، وإنّما وَجَبَ إذَا لَمْ يَصِحَّ حَمْلُهُ إلّا عَلَى التركيبِ،][1] وَلَيسَ هَاهُنَا كَذَلِكَ، لِجوازِ حَمْلِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ، فتبقَى دَعْوى التركيبِ تَحكُّماً.

ثُمَّ اعلَمْ أَنَّهُ يُرادُ بِهِمَا مَعْنَيانِ:

أَحَدُهُمَا: أوّلُ المدّةِ، وحينئذٍ يليها المفردُ المعرفةُ، نَحو: مَا رَأيتُهُ مُنذُ يومِ الجُمُعَةِ، أي [أوّلُ المدّةِ التي انتفتْ فيها الرؤيةُ يومُ الجُمُعَةِ، لِتَعيُّنِ أوّلِ المدّةِ الذي][2] هُوَ المقصودُ[3].

[أَلا تَرَى أَنَّكَ لو قُلْتَ: مَا رأيتُهُ مُنذُ يومٍ لَمْ يُعْلَمْ أوّلُ مدّةِ انتفاءِ الرؤيةِ الذي هو المقصود][4].

وَثانِيهِمَا: أَنَّهُ يُرَادُ بِهِمَا جميعُ المُدَّةِ، وحينئذٍ يَلِيهِمَا مَا هُوَ المَقْصُودُ مِنَ العَدَدِ كَقولِكَ: مَا رأيتُهُ مُنْذُ يومانِ: أَيْ جميعُ المدّةِ التي انتفتِ[5] الرؤيةُ فِيها يومانِ، لِبيانِ المُدَّةِ التي هِيَ المقصودَةُ.

وَقَدْ يَقَعُ المَصْدَرُ بَعْدَهُمَا، نَحو: مَا رأيتُهُ مُنْذُ سَفَرِهِ، والفعلُ أيضاً، نَحو: ما رأيتُهُ منذُ سافرَ [وَتَقَعُ أَنْ مُخَفَّفَةً أيضاً نَحو: مَا رأيتُهُ مُنْذُ أَنْ سَافَرَ][6] [وَتَقَعُ[7] أيضاً أَنَّهُ[8]

---

(١) ما بين المعقفتين ليس في الأصل.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في: ت.

(٣) في ت، ف: مقصود.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٥) في ع: انتفى.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ل

(٧) في ل: وقد تقع

(٨) في الأصل، وفي ع، ف: أن.

بَعْدَهُمَا، نَحو: مُنذُ[1] أَنَّهُ سافَرَ][2]، وإذَا وَقَعَ بَعْدَهُمَا أَحَدُ هـذِهِ الأشـياءِ، وَجَبَ أَنْ يُقَدَّرَ قَبْلَهُ زمانٌ مضافٌ إليهِ ليكونَ[3] المعنَى مبنيّاً عليه.

وَإنَّمَا حُذِفَ لحصولِ العلمِ بِهِ، وَقَدْ أُختلِفَ في اعرابِهمَا:

فقالَ الأكثرونَ: إنّهما مُبتدءانِ[4]، وَمَا بعدَهُمَا خَبَرُهُمَا[5] وجازَ وقوعُهمَا مبتدأً لكونِهِما معرفتينِ[6]، لِكونِهِمَا في تأويلِ الإضافةِ، لأنَّهما بِمَعْنَى أَوّلِ المدّةِ أَو بِمَعْنَى جميعِ المدّةِ[7].

وَقَالَ الزَّجاجُ: إنَّ مَا بَعْدَهُما مبتدأٌ، وَهُمَا خَبَرٌ عنهُ[8]، أَي: يـومُ الجـمعةِ أَوّلُ المدّةِ، أو يومانِ جميعَ تِلْكَ المدّةِ.

وقالَ الكوفيونَ: انّهما خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ أو فاعلُ فعلٍ محذوفٍ[9].

وَالمَذْهَبُ الأوّلُ هُوَ الحَقُّ، والبَواقِي ضعيفةٌ.

---

(١) في الأصل: مذ.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ز.

(٣) في ع: لكون.

(٤) في ت، ع، ل: مبتدأ.

(٥) في ل: خبر لهما.

(٦) في ت، ع: معرفة.

(٧) هذا قول المبرد وابن السّراج والفارسيّ، ونقله ابنُ مالكٍ عن البصريينَ وليس هو قَول جميعهم. المقتضب ٣: ٣٠، وتسهيل الفوائد: ٩٤، والجنى الداني: ٤٦٥، ومغني اللبيب ١: ٣٧٣، وضياء السالك إلى أوضح المسالك لابن هشام / محمد عبدالعزيز النجار ٢: ٣٠٣، ط ٢، القاهرة.

(٨) الجنى الداني: ٤٦٥، ومغني اللبيب ١: ٣٧٣، وضياء السالك ٢: ٣٠٣.

(٩) الجنى الداني: ٤٦٥، وضياء السالك ٢: ٣٠٣.

أَمَّا الثاني: فَأَمَّا أَوّلاً فلأنَّا نُخبِرُ بِأَنَّ أَوّلَ المدّةِ يومُ الجمعةِ، وأنَّ جميعَ المدّةِ يومانِ، وحينئذٍ يكونانِ مبتدأينِ[1] في المعنَى، فَلا يجوزُ جَعْلُهُمَا خبراً عَمَّا بَعْدَهُمَا.

وَأَمَّا ثانياً فلأنَّ مَا بعدَهُما قَدْ يكونُ نكرةً غيرَ مخصوصةٍ، نَحو: يومانِ، وحينئذٍ لَمْ يَجُزْ أنْ يَقَعَ مبتداً.

وَأَمَّا الثالثُ: فَقَدْ أبطلْنَاهُ.

لَدَى

وَمِنْهَا لَدَى، وفِيها ثَمانِ لغاتٍ:

الأولىٰ: لَدَى بالألفِ.

والثانيةُ: لَدُنْ بِفَتحِ اللامِ وضمِّ الدَّالِ وسكونِ النونِ.

والثالثةُ: لَدَنْ[2] بِفتحِ اللامِ والدَّال وسكونِ النُونِ.

والرابعةُ: لَدْنِ بِفتحِ اللامِ وسكونِ الدَّالِ وكسرِ النونِ.

والخَامِسةُ: لُدْنِ بِضمِّ اللامِ وسكونِ الدَّالِ وكسرِ النونِ.

والسادسةُ: لَدْ بفتحِ اللامِ وسكونِ الدَّالِ.

والسابعةُ: لُدْ بضمِّ اللامِ وسكونِ الدَّالِ.

والثامنةُ: لَدُ بفتحِ اللامِ وضمِّ الدال[3]. / ٩٧ و /.

---

(١) في ع، ف: مبتدأ.

(٢) كلمة (لدن) ساقطة من الأصل، ومن ت، ع، ف.

(٣) وزاد عليها بعض النحاة: لت. همع الهوامع ١: ٢١٤.

وإنَّما بنيتْ لأنَّ مِنْ لُغَاتِهَا لَدْ وَوَضْعُهَا وَضعُ الحروفِ، ثُمَّ حُمِلَ عَليها أخواتُها، وَحُكمُهَا أَن يُجرَّ بِهَا عَلَى الإضافةِ، كقوله تَعالَى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾[١]، لأنَّ النونَ مِنْ أصلِ الكلمةِ بمنزلة الدّالِ مِن عِنْدَ وَقَدْ نَصَبتِ العربُ بِهَا غُدوة[٢] خاصّةً كقولِهِ:

لَدُنْ غُـدْوَةً حَـتَّى ألانَ بخـفِّها

بَقِيَّةُ منقوصٍ مِنَ الظِّلِّ قَالِصِ[٣]

لأنَّ نونَها لما كانَتْ تُنزَعُ وتـثبَتُ أشـبهتْ نـونَ عـشرينَ[٤] حـينَ قَـالُوا: عشرونَ[٥] درهماً، وعشرو[٦] زيدٍ[٧]، أو[٨] التنوينِ، وَقَدْ أَجـازَ الفـرّاءُ فِي غُـدوةَ

---

(١) سورة النّمل: ٦.

(٢) غدوة معرفة لا تُصْرَفُ... ولا تُنَوَّنُ ولا يدخُل فيها الألف واللام.

يقال: أتيته غدوة غير مصروفة لأنّها معرفة مثل سَحَرَ: إلّا أنّها من الظروف المتمكّنة تقول: سِيرَ على فرسك غدوةَ وغدوةً وغدوةٌ وغدوةُ فما نُوِّنَ من هذه فهو نكرةٌ وما لم يُنَوَّنْ فهوَ معرفةٌ. لسان العرب ـ غدا ـ ١٩: ٣٥٢.

(٣) لم يعرف قائله.

الغُدوة: البُكْرَةُ بينَ طلوعِ الفجرِ وطلوعِ الشمس، وألان: أحاط وظلٌّ قالصٌ: منزوٍ، يقولُ: مازالتْ هذهِ الناقة تسير من قبل طلوع الشمس حتى أحاط الظلُّ بخفها ولم يبقَ للناقةِ ظلٌّ إلّا ما يرى حول خفّها، وهذا يحصل وقت الظّهر، والشاهد فيه انتصابُ غُدوَةَ بِلدُنْ. المفصل: ١٧٣، وشرح المفصل ٤: ١٠٠.

(٤) في ت: عشرون.

(٥) كلمة (عشرون) ساقطة من ز.

(٦) في الأصل، وفي ز: عشرون.

(٧) في ت، ز: زيدا.

(٨) في ف: و.

الرفعَ[1] والنَّصبَ والجرَّ بها.

أَمَّا الجرُّ فظَاهِرٌ لِكونِهَا اسماً مضافاً إليها.

وَأَمَّا النَّصبُ، فلِشَبهِ نونها بالتنوينِ، أَو نونِ عشرينَ.

فَإِنْ قِيلَ: فلِمَ اختصَّ غُدوةً بِلَدَنْ، [وَلِمَ لَمْ يَجُزْ لَدَى غدوةً ولدن][2] شجرةً؟

قُلنا: أَمَّا الأوّلُ فَلأنَّ النونَ فِي: لَدُنْ يُوهِمُ أَنَّهُ[3] يُشْبِهُ التنوينَ وليسَ فِي لَدَى وبقيَّةِ أخواتِها هَذَا النونُ.

وأمّا الثانِي فَلأنَّ غُدوةً أكثرُ تصرّفاً وأوسعُ مجالاً مِنْ شجرةٍ وغيرِهَا.

وَحُكْمُها أَنْ لا يدخُلَ عَلَيها حرفٌ مِنْ حروفِ الجرِّ سِوى (مِنْ)[4] والفرقُ بينَها وبينَ عِنْدَ أنَّك إذا قلتَ عِندِي كَذَا يتناولُ [لِما كانَ في مُلكِكَ، حَضَركَ أو لَمْ يحضرْكَ، وإذا قلتَ: لَدَى كَذَا لَمْ يَتَناولْ إلّا لِمَا حَضَرَكَ.][5]

قط

وَمِنْهَا: قَطُّ، وَفِيها لغتانِ: التشديدُ والتخفيفُ.

أَمَّا المُشدَّدةُ فهي للماضِي المنفي عَلَى سبيل الاستغراقِ. تَقولُ: ما رأيتُهُ قَطُّ،

---

(١) نسب السيوطي الرفع إلى الكوفيين وهو على إضمار كان، أي: كانت غدوة. الهمع ٣: ٢١٩.

(٢) في الأصل، وفي ز: دون.

(٣) في ت، ع، ف، ل: أو.

(٤) (سوى من) ليس في ت.

(٥) ما بين المعقفتين ليس في ت.

وبنيتْ لأنَّها أشبهتِ الفِعلَ الماضي، إذْ لا يكونُ إلّا لَهُ، ولأنَّها تَضَمَّنتْ مَعْنَى (فِي) لِكونِهِ ظرفاً، وَيُقَدَّرُ الظرفُ بِفِي.

وَإنَّما خُصَّ بالبناءِ مِن بينِ الظروفِ، لأنهُ لَمْ يَحسُنْ ظهورُ (فِي) هَاهُنا فَتَضَمَّنتْ معناهَا.

وَأَمَّا لِتَضَمُّنِهَا لامَ التعريفِ لكونِها دالّةٌ عَلَى الزّمانِ المعيَّنِ، وَلَيسَ أحد المعارف المشهورةِ، فَوَجَبَ أَنْ تكونَ متضمّنةً لحرفِ التعريفِ.

وَأَمّا المُخَفَّفَةُ [بفتحِ القَافِ وسكونِ الطاءِ][1] فَمَعنَاها حَسْبُ.

وَإنَّما بُنِيتْ لِوقوعِهَا موقعَ الأمرِ، تقولُ: قَطكَ دِرْهَمٌ، أَي: ليكفكَ دِرْهَمٌ[2].

عَوضُ

وَمِنْهَا: عَوْضُ، وَهِيَ للمستقبلِ المَنْفِي عَلَى سبيلِ الاستغراقِ، تقولُ: لا أَفْعَلُهُ عَوْضُ، أَي: لا أَفعلُهُ أبداً، والفرقُ بينَ عَوْضُ وأبداً، أَنَّ الأولَ لا يُسْتَعْمَلُ إلّا للمَنْفِي، والثاني يُسْتَعْمَلُ للمَنْفِي والمثبتِ.

وَإنَّما بنيتْ لِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي: قَطُّ، ولأنَّها بِحَاجةٍ إلى المُضَافِ إليهِ الذي قُطِعَ عَنْهُ، لكونِ مَعْنَاهُ عَوْضُ العائِضِينَ.

واعلمْ أَنَّ فيه لُغَةً أخرى وَهِي عُوضُ بضمّ العينِ.

---

(١) ما بين المعقفتين ليس في الأصل، ولا في ز.

(٢) (درهم) ليس في الأصل، ولا في ف.

الظروف المضافة

وَمِنْهَا: الظروفُ المضافَةُ إلى الجملِ، وإلى إذْ.

أمّا[1] **الأوّلُ**: فنحو قولِهِ تَعالَى: ﴿**هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ**[2]﴾[3].

وأمّا الثاني: فَنَحو: ﴿**عَذَابِ يَوْمَئِذٍ**﴾[4] فَإِنَّهُ يجوزُ اعرابُهَا وبناؤهَا أمّا الاعرابُ فلكونِها أسماءً.

وَأَمَّا بناؤُها فلاكتسابِهَا البِنَاءَ مِنَ المُضَافِ إليه.

وَاعلمْ أنَّ المُرَادَ مِنَ الجُمَلِ هَاهُنا هِيَ الفعليةُ، لأنَّهُ إذَا أضيفَ إلى[5] الجملةِ الإسميةِ وَجَبَ الاعرابُ، نَحو: هَذَا يومٌ زيدٌ قائمٌ.

هَكَذَا ذَكَرهُ عبدُالقاهرِ فِي كتابِ المفتاحِ[6].

وَاعلَمْ أيضاً أَنَّ إضافَةَ الظرفِ إلى الفِعْلِ إنَّما تكونُ بثلاثِ شرائطَ:

أحدُهَا: أَنْ يَكونَ الظرفُ مبهماً، وَلِهذا لا يُضافُ أمْسِ إلى الفِعلِ.

وثانيها: أَنْ لا يكونَ إلّا ماضياً أو مضارعاً، فَلا يُقالُ: هَذا يومُ اضربْ زيداً، لأَنَّ المقصودَ مِن الإضافةِ التخصيصُ، والأمرُ مُبْهَمٌ ينافي التخصيصَ.

---

(١) الكلمة ليست في ت.

(٢) الكلمة ليست في ل.

(٣) سورة المائدة: ١١٩.

(٤) سورة المعارج: ١١، من قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ﴾.

(٥) كلمة (إلى) ليست في ع.

(٦) لا أعرف كتاباً باسم المفتاح لعبدالقاهر.

وَثَالِثُها: أَنْ لا يكونَ في الفِعْلِ ضميرٌ يعودُ إلى الظرفِ فَلا يُقَالُ: هَذَا يومٌ يقومُ زيدٌ فيهِ بالإضافةِ بَلْ بالتنوين.

وقيل: إن أُضيفَ إلى الماضِي كَانَ الاختيارُ هُوَ البناءَ مَع جوازِ الاعراب / ٩٧ظ /، وإنْ أضيفَ إلى المضارعِ كَانَ الأمرُ بالعكسِ.

مثلَ وَغير

قولهُ: (*وكذلكَ مِثْلُ وغيرُ معَ مَا وأنْ وأنَّ*)، أي: حُكمُ مِثلِ وَغيرِ إذا أُضيفا[1] إلى مَا وأنْ المصدريتينِ وَأَنَّ المُشَدَّدَةِ حُكمُ الظروفِ المضافةِ إلى الجملةِ وإلى إذْ، يجوزُ بناؤُهُمَا واعرابُهُما[2].

أَمَّا الاعرابُ فَظَاهِرٌ لكونِهمَا اسمينِ مستحقَّينِ للاعرابِ.

وَأَمَّا البناءُ فللإضافةِ إلى المَبنِي، وَإمَّا لِمُشَابَهتِهِمَا الظروفَ المضافَةَ إلى الجُمَلِ، نَحو: إذا[3] وَحَيثُ.

وَإنَّما عَدَّهُمَا فِي هَذَا البابِ وَإنْ لَمْ يَكونَا مِنْ الظروفِ لِكونِهِمَا مُشابِهَينِ للظروفِ، ومثالُهُ: قيامي مِثلُ ما يقومُ، أو مثلَ أَنْ يقومَ، وَنَحو قولِهِ:

---

(١) في ز، ف: أضيف.

(٢) في ع: اعرابها وبناؤهما.

(٣) في ت: إذ.

لَمْ يَمْنعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غيرَ أَنْ نَطَقَتْ
حَمَامَةٌ فِي غُصونٍ ذَاتِ أَوقَالِ[١]

بفتح غيرِ ورفعهِ.

أمس

ومن الظروفِ المبنيّة أمسِ عندَ أَهلِ الحجازِ، وإنَّما بُنِي لِتَضَمُّنِهِ لامَ التعريفِ لكونهِ معرفةً، وَلَيسَ مِنَ المعارفِ.

وَأَمَّا إذَا دَخَلَ عليه اللامُ فَقَالَ بَعْضُهُم إنَّه مُعربٌ لِعَدَمِ تَضَمُّنِهِ شيئاً، وقالَ بعضُهم: إنَّه مبنيّ أيضاً[٢] لعدمِ إفادَةِ الألف واللامِ، مَا لَمْ يُفِدْ عَدَمُهَا، وبنو تميمٍ يُعربُونَهُ، ويمنعونَهُ الصرفَ[٣]، فيقولونَ ذَهَبَ أمسٌ. قال:

لَقَدْ رَأيتُ عَجَباً مُذْ أمسَا
عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعالِيَ خَمْسَاً[٤]

ولعلَّ المصنّفَ لَمْ يذكُرْهُ[٥] لِهَذَا السَّبَبِ.

---

(١) الضمير في (منها) يعود إلى الناقة في بيت سابق، نطقت: صوتت. الأوقال: جمع وَقْل وهو المقل إذا يبس، الدوم: شجر المقل. ويروى (هتفت) مكان (نطقت). والبيت لأبي قيس بن الأسلت. الكتاب ١: ٣٦٩، والأمالي الشجرية ١: ٤٦، و ٢: ٢٦٤، والإنصاف ١: ١٦٥، المسألة ٣٨، وشرح المفصل ٣: ٨٠ و ٨: ١٣٥، والخزانة ٣: ٤٠٦.

(٢) كلمة (أيضاً) ساقطة من ز.

(٣) الكتاب ٢: ٤٣، والمفصل: ١٧٣، والخزانة ٧: ١٦٧.

(٤) ينسب هذا الرجز إلى العجاج وانكر بعضهم ذلك. السعالي: جمع سعلاة أو سعلاء، ويروى (الأفاعي) مكان (السعالي) و (قعساً) مكان (خمسا) والقَعَسُ: دخولُ الظهر وخروج الصدر. والشاهد فيه جر أمس بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. الكتاب ٢: ٤٤، والأمالي الشجرية ٢: ٢٦٠، والمفصل: ١٧٣، وشرح المفصل ٤: ١٠٦ و ١٠٧، والخزانة ٧: ١٦٧.

(٥) في ز: يذكرها، وفي ع: يذكره هنا، وفي ف: يذكره فيها.

المعرفة

قولُهُ: *(المعرفةُ مَا وُضِعَ لشيءٍ بِعَيْنِهِ)*.

اعلمْ أَنَّ المعرفَةَ والنكرةَ مصدرانِ فِي الأصلِ فَنُقِلَتَا إلى الوصفيةِ فَقِيلَ: الاسمُ المعرفةُ والنكرةُ وهما نوعانِ داخلانِ تحتَ جنسٍ واحدٍ، لا يجُوز أن يقَعَ أحـدُهُما موقعَ الآخرِ مَعَ بقاءِ مَعْنَاهُ عَلَى حالِهِ لَكنْ يجُوز أَنْ يـنقلبَ أَحَـدُهُما إلى الآخـرِ، فَتَنْقَلِبُ المعرفةُ إلى[1] نكرةٍ وبالعكسِ، والنَكِرَةُ أسبقُ مِن[2] المعرفةِ لِمَا ذَكَـرنَاهُ في بابِ ما لا ينصرفُ.

وَلِقائلٍ أَنْ يقولَ: لو كانَ كَذَلِكَ لكَانَ مِنَ الواجبِ أَنْ يقدَّمَ الكلامُ على النَّكرةِ [عَلى[3] الكلامِ عَلى][4] المعرفةِ.

وجوابُهُ أَنَّ الكلامَ وُضِعَ للأخبارِ، وهوَ لا يتأَتَّى إلاّ مِنَ المعرفةِ في الأكـثرِ، وَلأنَّ العرَبَ تُغَلِّبُ المعرفَةَ على النَّكِرةِ فِي الأحكامِ، تـقولُ: هَـذَا زيـدٌ ورجـلٌ[5] ضَاحِكينِ فتنصبُهُ[6] عَلَى الحالِ ولا ترفعُهُ[7] عَـلَى الصِّـفَةِ تـغليباً لجـانِبِ المـعرفةِ

---

(۱) كلمة (إلى) ساقطة من ف.

(۲) في الأصل، وفي ت، ز، ل: على.

(۳) في ت، ف: من.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٥) في ل: رجلين.

(٦) في ت، ع، ف، ل: فنصبهما.

(۷) في ت، ع، ف، ل: ترفعهما.

ورعايةً لَهَا.

وَإذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ فقولُهُ: (**وُضِعَ لشيءٍ**) شَامِلٌ للنكرةِ، وقولُهُ: (**بعينِهِ**) يُخْرِجُ النكراتِ لأنَّها لَمْ تُوضَعْ لِشيءٍ بعينِه، وَأنواعُها سِتَّةٌ: المضمراتُ، والمبهماتُ، أعني [الموصولاتِ، وأسماءَ الإشارةِ[1]][2]، وَقَدْ مَضَى ذِكْرُهُمَا، [والمعرّفُ بحرفِ التعريفِ، والعَلَمُ، والمضافُ إلى أحدِهَا، والمُنَادَى أمّا الأوّلانِ][3] فَقَدْ مَرَّ بيانُهُمَا.

وَأَمَّا المُعَرَّفُ [بلامِ التَّعريفِ][4] عَلَى أنواعٍ:

مِنْهَا: أَنْ يكونَ لتعريفِ الجنسِ، نَحو[5]: أهلكَ النَّاسَ الدِّينارُ والدِّرهَمُ، وَلَيْسَ المُرَادُ مِنَ النَّاسِ، جَميعُهُم وَلا مِنَ الدينارِ كَذَلِكَ، لأنَّ مِنَ المَعْلومِ أَنَّ جميعَ الدنانيرِ[6] مَا أَهلَكَ جميعَ النَّاسِ، وَلَيسَ المُرادُ واحداً بعينِهِ، وَذَلِكَ ظاهِرٌ، بَلِ المُرادُ مِنهُ أَنَّ هَذَا الجِنْسَ، أَهلَكَ هَذَا الجِنْسَ.

ومنها: أن يكونَ لاستفراقِ الجنسِ، نَحو قَولِهِ تَعَالَى: ﴿**إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا**﴾[7]، وَلَو أَرادَ المُفْرَدَ أو الطبيعةَ لَمْ يَجُزِ الاستثناءُ.

وَمِنْهَا: أَنْ يكونَ للعهدِ، وَهُوَ عَلَى وَجْهَينِ:

---

(١) في ت: الإشارات.

(٢) في ز: أسماء الإشارة والموصولات.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٥) في ع، ف: نحو قولهم.

(٦) في ل: الدينار.

(٧) سورة العصر: ٢ ـ ٣.

أحدُهما: أَنْ يُذْكَر منكورٌ ثم يُعادَ ذِكْرُ[1] المنكورِ وَيُعَرَّفُ وَيُعْلَمُ[2] أَنَّهُ ذَلِكَ المنكورُ، كَقَولِهِ تعالىٰ: ﴿ **كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ** ﴾[3]، ومنهُ قَولُ القائِلِ: صَلِّ رَكْعَتينِ، صَلِّ الرَّكْعَتَيْنِ، فَإِنَّهُ وَجَبَ عَلَيْهِ رَكْعَتَانِ، لكونِ الثانيةِ عبارةً / ٩٨ و / عنِ الأولَى، وَلَو قِيلَ صَلِّ ركعتينِ صَلِّ رَكْعَتَيْنِ وَجَبَ عَليهِ أربعُ رَكَعاتٍ إذْ[4] لَمْ يَكُنِ الثاني تأكيداً للأوّلِ[5].

وثانيهِمَا: أَنْ يَكونَ للمعهودِ في الذِّهنِ، كقولِكَ: ادخُلِ السُّوقَ، إذا كانَ[6] بَينَكَ وبينَ مُخَاطَبِكَ سوقٌ معهودٌ.

ومنها: أن يكونَ بمعنى الذي، نحو: الضاربِ والمضروبِ.

ومنها: أَنْ تكونَ زائدةً، نحو قولِهم:

.... اليزيـدَ[7] بـنَ الوليـدِ.............

....[8]

---

(١) في ت: ذلك.

(٢) في ت، ف، ل: ليعلم.

(٣) سورة المزمّل: ١٥ ـ ١٦.

(٤) في ت، ز، ع: إذا.

(٥) رأى الأصوليين في هذه المسألة: إذا تعلّق الأمر بفعل مرّتين... وكان الأمر الثاني تأسيساً لوجوبٍ آخر تعين الامتثال مرّة بعد أخرىٰ، وإن كان تأكيداً للأمرِ الأوّل فليس لهما إلّا امتثال واحد. أصول الفقه ١: ٧٤. وينظر: محاضرات في أصول الفقه لمحمّد إسحاق فياض ـ النجف ٣: ٨٠.

(٦) في ت، ف: لم يكن.

(٧) في ت، ف: الزيد.

(٨) هذه قطعة من بيت شعر للرّماح بن ميّادة واسم أبيه أبرد يمدح فيه الوليد بن يزيد بن عبد الملك، والمؤلّف ←

والخَمْسَةَ العَشَرَةَ لأنَّ اللامَ الثانيةُ زائدةٌ، لأنَّ التعريفَ يَحصُلُ بالأولَى، ونحو: الذي.

واعلمْ أَنَّ سيبويهِ والخليلَ قَد اختَلفَا في[1] أَنَّ حَرف التعريفِ اللامُ وحدَها، أو هيَ[2] مَعَ الهمزةِ.

فَقَالَ سيبويهِ: اللامُ وحدَهَا، والهمزةُ همزةُ وصلٍ.

وَقَالَ الخليلُ: اللامُ والهَمْزَةُ حرفُ التعريفِ، نحو: بلْ[3]، وَهَـلْ[4]، وَضَـعُفَ قولُ سيبويهِ بِأَنَّهُم قطعوها[5] في اختيارِ الكلامِ في نحو: باللهِ، فَلو كَانَ للوصلِ لم يجزْ، وبأَنَّها لو كانتْ وحدَها للتعريفِ لوجَبَ تحرّكها[6] بالفتحِ قياساً على لامِ التأكـيدِ، والقَسَمِ، ولامِ جوابِ لَو ولولا[7]، وَبِأَنَّها تَدْخُلُ عـلى الإسمِ لـمعنًى كَـما أَنَّ (قـد)

← أورد العبارة بتقديم وتأخيرٍ، فالبيتِ بتمامه:

رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مُبَارَكاً ... شَديداً بأعباءِ الخِلافَةِ كَاهِلُه

ويروى: (بأحناء) مكان (بأعباء). مغني اللبيب ١: ٥٢، وشواهد المغني ١: ١٦٤، والخزانة ٢: ٢٢٦.

(١) ساقطة من ل.

(٢) في ف، ل: هو، والكلمة ساقطة من ت.

(٣) في ع: قد.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٢: ٦٣: (وَزَعَمَ الخليلُ أنَّ الألف واللام اللّتينِ يعرفون بهما حرف واحد كقد، وأن ليست واحدةٌ منهما منفصلةً من الأخرى كانفصالِ ألف الاستفهام في قوله: أأريد؟، ولكن الألف كألف: أيم في أيم الله، وَهي موصولة كما أنّ ألف أيم موصولة. حدّثنا بذلك يونُسُ عن أبي عمرٍو وهو رأيهُ).

(٥) في ع: قطعوه.

(٦) في ف: تحريكها.

(٧) في ع: لولا ولو.

تدخُلُ على الفعلِ[١] لمعنى. وكما أنَّ قَدْ عَلَى حرفينِ، فكذلكَ حرفُ التعريفِ يجبُ أن يكونَ عَلَى حرفينِ.

وأجيبَ عنِ الأولِ بأنَّ قَطْعَها إنَّما هُوَ لكونِهِ بدلاً مِنْ حرفٍ، وليسَ للتعريفِ.

وَعَنِ الثاني بأنَّهُ ليسَ بواجبِ تَحريكُها[٢] بالفتحِ أو بالكسرِ لئلا يلتبسَ {بسائرِ اللاماتِ، بَلْ زِيدَ [فِي أوّلِهِ[٣]][٤] الهمزةُ، وَحُرِّكَ[٥] لئلا يلتبسَ}[٦].

وَعنِ الثالثِ، أنَّهُ ليسَ بواجبٍ أنَّ كُلَّ مَا يدخُلُ عَلَى الاسمِ أو على الفعلِ لِمعنى يكونُ على حرفينِ لأنَّ التنوينَ يدخلُ على الإسمِ للتنكيرِ، وليسَ على حرفينِ، وضَعُفَ قولُ الخليلِ، بأنَّهُ لو كانَ كذلكَ لوجَبَ قطعهُ، فإنْ قالَ لكثرةِ الاستعمالِ، قِيلَ لا دَليلَ عليهِ، وَلأنَّهُ لا نظيرَ لَهُ، فتخطيهِ العامِلَ إلى مَا بَعْدَهُ، وَلَوْ كَانَ عَلَى حرفينِ لَمْ يَجُزْ، [كَمَا لَمْ يَجُزْ[٧]][٨] قَدْ لَمْ[٩] يضربْ وبالقياسِ على حرفِ التنكيرِ، وَهُوَ التنوينُ، وبغيرِ ذَلِكَ، وَلِكُلٍّ واحدٍ مِنْهُمَا أَدِلَّةٌ ومعارضاتٌ[١٠].

---

(١) زاد في ل: الماضي.

(٢) في ع، ف، ل: تحريكه.

(٣) في ت: الأوّل.

(٤) في ل: قبله.

(٥) في ز: وحركت.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

(٧) ساقطة من ت.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من ل وفي ز: نحو.

(٩) في ز، ع، ف: لم قد.

(١٠) في ز: متعارضة.

واعلمْ أَنَّهُ لو قَالَ: وَمَا عُرِّفَ بحرفِ التعريفِ لَكَانَ أَشْمَلَ وَأَعمَّ، وَأَمَّا المُضافُ إلى أحدِهَا إضافَةً معنَويّةً، فَإِنَّهُ[١] يكتسي التعريفَ مِنَ المضافِ إليهِ، كَمَا ذكَرْنَا في بابِ الإضافةِ.

ولقائلٍ أَنْ يقولَ: إنَّ قولَهُ: والمضافُ إلى أحدِهَا معنىً عَلَى إطلاقهِ ليسَ بجيِّدٍ، لأنَّ المِثْلَ والغيرَ والشّبهَ، ونحوَهَا قَدْ تُضَافُ إلى أحدِها معنىً معَ كونِها نكرةً.

وجوابُهُ: أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّ كُلَّ مَا يضافُ إلى أحدِهَا إضافةً معنويةً يكونُ معرفةً، بَلْ بَعْدَ عدِّ[٢] المعارفِ، قَالَ[٣]: إنَّ المضافَ إلى أحدِ هذهِ المعارفِ يكونُ معرفةً، ولا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يكونَ كُلَّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ[٤] معرفةٌ بَلْ اللازمُ مِنْهُ أَنَّ بعضَهُ كَذَلِكَ، وَلا شَكَّ أَنَّ بَعْضَهُ كَذَلِكَ.

وَاعلمْ أَنَّ تعريفَ المُضَافِ يتفاوتُ بقوّةِ تعريف المضافِ إليهِ، فَمَا كَانَ أقوىٰ كَانَ أَعْرَفَ.

فالمُضَافُ إلى المُضْمَرِ، أَعْرَفُ مِنَ المُضَافِ إلى العَلَمِ، وَالمُضَافُ إلى العلمِ أعرفُ مِنَ المضافِ إلى المُبْهَمِ.

أمّا المُنَادَى فمعرفةٌ إذا كانَ مقصوداً أو مخصَّصاً، والذي يَدُلُّ عَلَيهِ أَنَّهُ يُوصَفُ بِالمَعْرِفَةِ، وإجماعُ النحويينَ عَلَى أَنَّ يا رجلاً نكرةٌ، ويا رجلُ معرفةٌ / ٩٨ظ /.

---

(١) في ز، ف، ل: فإنّها.

(٢) ساقطة من ت، ع، ف، ل.

(٣) في ت، ع، ف، ل: فقال.

(٤) كلمة (فهو) ساقطة من ت.

العلم

قَولُهُ: (*والعَلَمُ ما وُضِعَ لشيءٍ بعينِهِ غيرَ متناوِلٍ غيرَهُ بوضعٍ وَاحِدٍ*).

قولُهُ: (*ما وُضِعَ لشيءٍ بعينِهِ*) شاملٌ لجميعِ المعارِفِ.

وَقَوله: (*غير متناوِلٍ غيرَهُ*) يُخرِجُ سائرَ المَعارِفِ، لكونِهِ متناولاً غيرَهُ.

ألا تَرَى أَنَّ قولَكَ: أَنْتَ، تُخَاطِبُ بِهِ تارةً لزيدٍ وتارةً لِعَمْرٍو؟ وَهَكَذا غَيْرُهُ.

وَقَولُهُ: (*بوضعٍ واحدٍ*) لِيدْخُلَ فِيه العَلَمُ الذي وَقَعَ فيهِ الاشتراكُ، نحو: زيدٍ إذا سُمِّي بِهِ رجلٌ ثمّ سمِّيَ بِهِ آخرُ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ متناولاً غيرَهُ، لَكِنَّهُ ليسَ بوضعٍ واحدٍ، بَلْ بأوضاعٍ كثيرةٍ، وَأَمَّا تعريفُ[1] بَابِ التوكيدِ فَهو إمَّا بالألِفِ واللامِ، وَإِمَّا بالإضافةِ، فَلَمْ يَحتَجْ إلى أنْ يُجْعَلَ لَهُ بَابٌ بِرَأسِهِ.

اعلمْ أَنَّ النّحاةَ اختَلَفُوا فِي ترتيبِ المَعَارِفِ، وفائدةُ الخلافِ إِنَّما تظهرُ في الوصفِ فقطْ، وَأَمَّا فِيما عَدَا ذَلِكَ مِنْ أَحكامٍ[2] كالأخبارِ ومجيءِ الحالِ وغيرِ ذلك، فهي متساويةٌ. فَقَالَ المُصَنِّفُ، أَعرفُها المُضْمَراتُ، ثُمَّ الأعلامُ، ثمّ المبهماتُ، ثمّ الدّاخِلُ عليهِ حرفُ التعريفِ، ثمّ المضافُ، وعليهِ الأكثرونَ، وَهُوَ المشهورُ من مذهبِ سيبويهِ، وأعرفُ أنواعِ المضمراتِ المتكلّمُ، ثمّ المخاطَبُ، ثمّ الغَائِبُ.

وَقَالَ ابن السَّرَّاجِ: إنَّ أعرَفها المُبْهَماتُ ثُمَّ المضمراتُ، ثُمَّ الاعلامُ، ثمّ المُعَرَّفَةُ

---

(١) كلمة (تعريف) ساقطة من ع.

(٢) في ت: الأحكام.

بلام التَّعريفِ ثُمَّ المُضَافُ[١]، وَذَهبَ أبو سعيدٍ السيرافِي، وجماعةٌ مِنْهم إلى أنَّ[٢] الأعرَف هُوَ العَلَمُ ثُمَّ المُضْمَرُ ثُمَّ المُبْهَمُ، ثُمَّ المُعَرَّفُ بلامِ التعريفِ، ثُمَّ المُضَافُ[٣]، وَقَدْ نُسِبَ هَذَا القولُ إلى سيبويهِ [أيضاً][٤].

وَقِيلَ: إنَّ سيبويهِ][٥] سَوَّى بينَ المضمراتِ والعَلَمِ ثُمَّ المُبْهَمِ بَعْدَهُمَا.

وَقِيلَ: إنَّ المضافَ إلى المضمرِ أعرفُ مِنَ العَلَمِ، [وَرُتِبَ هَكَذَا:

المُضْمَرُ، ثُمَّ المُضافُ إليهِ، ثُمَّ العَلَمُ][٦] ثُمَّ مَا أُضِيفَ إليهِ إلى آخرهِ، وَلِكُلٍّ وَاحدٍ مِنْهُم احتجاجاتٌ[٧] وإبطالاتٌ فَلا نشتَغِلُ [بِذِكْرِهَا لِقِلَّةِ فائدتِهَا][٨].

النّكرة ـ علاماتها

قولُهُ: *(والنَّكِرَةُ ما وُضِعَ لِشَيءٍ لا بِعينِهِ).*

نَحو: رَجُلٌ وَفَرَسٌ، فَالفَرقُ بينَ المعرفةِ والنَّكِرةِ أنَّ المعرفةَ موضوعةٌ لِشيءٍ بعينِهِ والنَّكرةَ لا بعينِهِ، واعلمْ أنَّ علاماتِ النَّكرةِ كَثيرةٌ:

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣: ٥٦.

(٢) كلمة (أنَّ) ليست في: ت.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣: ٥٧.

(٤) في ت، ف: أيضاً إلى سيبويه.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ز، ل.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ل.

(٧) في ل: احتياجات.

(٨) في ت، ف: نذكرها لقلة وعدمها.

مِنْهَا: كَونُ الإسمِ قابلاً لحرفِ التعريفِ.

وَمِنْهَا: كونُهُ صَالِحاً لدخولِ رُبَّ عليهِ وَكَمِ الخَبَرِيَّةِ.

وَمِنْهَا: وُقُوعُهَا حالاً.

وَمِنْهَا: كَونُهُ تمييزاً.

ومنها: وقوعُه اسمَ لا التي بِمَعنَى ليسَ أو خَبَرَها.

ومنها: كونُهُ مضافاً إضافةً حقيقيّةً، إلى غيرِ ذَلِكَ.

أسماء العدد

قولُهُ[١]: *(أسماءُ العددِ ما وُضِعَ لكمّيةِ آحادِ الأشياءِ).*

اعلمْ أَنَّ العددَ هُوَ المَصْدَرُ بمعنى الإحصاءِ، والعَدَدُ عِندَ الحُكَمَاءِ عِبَارَةٌ عنِ المقدارِ المُنْفَصلِ الذي لَيسَ لأجزائِهِ حَدٌّ مشتَرَكٌ أَو عَن كَثْرَةٍ مركّبةٍ من آحادٍ، فَعَلَى هَذَا لا يكونُ الواحِدُ عدداً، بَلْ هُوَ مَبْدأُ[٢] العَدَدِ، وَأَمَّا الإثنانِ [فَقَدْ قَالَ][٣] بَعْضُهم أَيضاً إِنَّهُ ليسَ بعددٍ قياساً عَلَى الفردِ الأَوّلِ لكونِهِ زوجاً أوّلَ، وتفسيرُهُ بِأَنَّهُ مَا وُضِعَ لكمّيّةِ آحادِ الأشياءِ [يقتضِي أَنْ يكونَ الواحدُ والإثنانِ عدداً لكونِهما

---

(١) ليست في ل.

(٢) في ف: مبتدأ.

(٣) في ف: فقال.

موضوعين لكميّةِ آحادِ الأشياءِ][1] وَالذي يَدُلُّ عليهِ صِحَّةُ وقوعِهَا جواباً لِلقَائِلِ: كَمْ عِنْدَكَ؟ وهما عندَ النحاةِ عَدَدٌ، والبحثُ لفظِيٌّ.

وَاعلمْ أنَّهُ لو زادَ قيداً[2] آخَرَ فِي هذا التعريفِ، وَهُوَ بالذاتِ، لَكَانَ أصوبَ لِئلا يَردَ النّقضُ عَلَيهِ بالذراعِ، فَإِنَّهُ وُضِعَ لكميّةِ آحادِ الأشياءِ، لَكنْ لا بالذاتِ، بَلِ العددُ[3] عَارِضٌ لَهُ.

أصول أسماء العدد

قَولُهُ: *(أصولُهَا إثنتا عَشَرَةَ كلمةً، وَاحِدٌ إلى عشرةٍ، وَمِئَةٌ وَأَلْفٌ)*.

إِعْلَمْ أَنَّ مَرَاتِبَ الأعدادِ أربعةٌ: آحادٌ وَعَشَرَاتٌ وَمِئاتٌ وَأُلوفٌ، ونسبةُ الوَاحِدِ مِنْ مَرَاتِبِ / ٩٩ و / الآحادِ إلى العقدِ الواحدِ مِنْ طبقةِ [العشراتِ، كَنِسْبَةِ العَقْدِ الواحدِ من طبقةِ العشراتِ، إلى العَقْدِ الواحِدِ مِنْ طَبَقةِ][4] المئاتِ (وَهِيَ نِسبَةُ العُشْرِ[5] [وَكَذَلِكَ نِسْبَةُ العَقْدِ الوَاحِدِ مِنْ مراتبِ (العشراتِ[6]، إلى العَقْدِ الواحِدِ مِنْ

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٢) في ل: كان إذا قيد.

(٣) في ل: بالعدد.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ت، ز.

(٥) في الأصل، وفي ت، ز: العشرة، وفي ف: العشرات.

(٦) في ت: العشرة.

مراتبِ[1][2] المئات[3]}[4] كنسبةِ العَقْدِ الواحدِ منْ مَـراتِبِ)[5] المـئات إلى العَـقْدِ الواحِدِ مِنْ مراتبِ الأُلوفِ. وأصولُ الأعدادِ إثنتا عَشَرَةَ كلمةً، يتولَّدُ مِـنْهَا مـا لا نهايَةَ لَهُ[6] إمّا بتثنيةٍ[7]، نحو مئتينِ وَأَلْفَينِ وإمّا بجمعٍ قياساً كَانَ كآلافٍ[8]، أو غـيرَ قياسيٍّ كعشرينَ وإمَّا بَعَطْفٍ، كأحدٍ وثلاثينَ، وإمَّا بتركيبٍ كأَحَدَ عَشَرَ.

استعمال العدد

قَولُهُ: (*تَقُولُ: وَاحِدٌ إثنانِ*[9]*، واحدةٌ إثنتانِ*[10]).

هَذَا شروعٌ في استعمالِ هذهِ الأعدادِ، تَقولُ: واحدٌ إثنانِ[11] للمُذَكَّرِ، واحدةٌ[12]

---

(١) في ع: طبقة.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٣) في ع: المياة.

(٤) ما بين المعقفتين مكرّر في ل.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٦) في الأصل، وفي ز: لها.

(٧) في ت: بتثنية.

(٨) في ل: كالآلاف.

(٩) في ف، ل: وإثنان.

(١٠) ساقطة من ل. وفي ت، ع: وواحدة.

(١١) في ف، ل: وإثنان.

(١٢) ساقطة من: ل. وفي: ت، ع: وواحدة.

إثنتانِ[١] لِلمُؤَنَّثِ، وَهُوَ جارٍ عَلَى القياسِ، لأَنَّهُ ذَكَّرَ للمُذَكَّرِ وَأَنَّثَ للمُؤَنَّثِ.

وتقولُ ثلاثةٌ للمذكّرِ وثلاثٌ للمؤنّثِ، نَحو ثلاثةُ رجالٍ، وثلاثُ نسوةٍ، هَكَذَا إلى العَشَرَةِ، وَهُوَ غيرُ جارٍ عَلَى القياسِ المشهورِ، لأنَّ المعدودَ جمعٌ، فيكونُ مؤنّثاً فيلزمُ إلحاقُ الهاءِ بِعَدَدِهِ، وَإِذَا لَزِمَ لحوقَ الهاءِ لِلمُذَكَّرِ لَمْ يَجُزْ إلْحَاقُهُ لأجلِ المُؤنَّثِ، لِيَتَحَقَّقَ الفَرْقُ بَيْنَهما.

وَإِنَّما رَجَحَ المُذَكَّرُ عَلَى المؤَنَّثِ، لِكونِ المُذَكَّرِ أصلاً ولحوقُ الهاءِ للتأنيثِ كَذَلِكَ، فَأعطِيَ الأصلُ الأصلَ[٢]، لأنَّهمْ كَرِهُوا أنْ يجمَعُوا بينَ دَليلَي[٣] التأنيثِ فِيما هُوَ كالشيءِ الوَاحِدِ، ولأَنَّهُمْ احتَاجُوا للفرقِ إلى الزِّيادَةِ وَهِيَ بِالمُذَكَّرِ أولَى لِخِفَّتِهِ.

وَإِذَا جَاوزْتَ العَشَرَةَ قُلْتَ: أَحَدَ عَشَرَ، وَإثنا عَشَرَ لِلْمُذَكَّرِ، وإحْدَى عَشْرَةَ وإثنتا عَشْرَةَ، للمؤنّثِ.

أمّا[٤] الجُزْءُ الأوّلُ، فَقَدْ جَاءَ حَالَ التركيبِ بحالِه[٥] حالَ[٦] الإفرادِ، غيرَ أنَّ الوَاحِدَ غُيِّرَ إلى الأحدِ، والواحِدَةَ إلى الإحدَى طلباً للتخفيفِ فِي المُرَكَّبِ.

وَأَمَّا الجُزْءُ الثانِي، أعنِي عَشَرَةَ، فَقَد رَجَعَ إلى القياسِ المَهجورِ، وَهُوَ أَنَّهُ أُنِّثَ للمؤنَّثِ، وذُكِّرَ للمُذَكَّرِ، لأنَّ الجُزْءَ الثانِي كُلَّما انضمَّ ورُكِّبَ مَعَ الثلاثةِ إلى التسعةِ

---

(١) في ت، ل: وانتان.

(٢) في ع: للأصل.

(٣) في ت: دليل.

(٤) في ل: واما.

(٥) في ع: كحاله، وفي ل: حاله.

وَجَبَ تذكيرُهُ للمذكرِ وتأنيثُهُ للمؤنَّثِ، لِعلَّةٍ سَنَذْكُرهَا فَلَزِمَ ذَلِكَ فيهِ إِذَا انضمَّ إِلى الواحدِ والإثنينِ حَملاً لَهَا عَلَى أخواتِهَا.

وتقولُ ثلاثَةَ عَشَرَ إِلى تِسْعَةَ عَشَرَ للمُذَكَّرِ وَثَلاثَ عَشْرَةَ إِلى تِسْعَ عَشْرَةَ للمُؤنَّثِ بسكونِ الشّينِ عِنْدَ أَهلِ الحِجازِ، وَكسرِهَا عِندَ بَنِي تميمٍ.

أَمَّا الجزءُ الأولُ فِي المُذَكَّرِ والمؤنَّثِ فَقَدْ جَاءَ حالَ التركيبِ، كَمَجِيئِهِ حَالَ الإفرادِ فِي تأنيثِ المُذَكَّرِ، وَتَذْكِيرِ المُؤَنَّثِ.

وَأَمَّا الجُزءُ الثاني، أَعنِي عَشَرَةَ فَقَدْ رَجَعَ إِلى القياسِ المهجورِ، وَهُوَ التذكيرُ للمذكَّرِ والتأنيثُ للمؤنَّثِ وَذَلِكَ أَنَّهُ[1] لما وَجَبَ تذكيرُهُ لِلمُذَكَّرِ لِئَلا يلزمَ اجتماعُ التَّأنيثينِ فيما هُوَ كالكلمةِ الواحِدَةِ، وَجَبَ تأنيثُهُ للمُؤنَّثِ لذهابِ المانِعِ من تأنيثِهِ، وَهُوَ عدمُ الفرقِ بينَ المذكَّرِ والمؤنَّثِ.

وَأَمَّا كَسْرُ الشّينِ مِنْ عَشَرَةٍ أَو سكونُهَا، فَلِكَرَاهِيَتِهِمْ تَوالِي أَرْبَعِ فَتحاتٍ فيما هُوَ كالكلمةِ الوَاحِدَةِ، مَعَ التركيبِ مَعَ مَا فِيهِ فَتْحَةٌ.

وَإِذا جاوزتَ تسعةَ عَشَرَ قُلْتَ: عشرونَ للمذكَّرِ، والمُؤنَّثِ، بلفظٍ واحدٍ، وَأَحدٌ وعشرونَ لِلمُذَكَّرِ، وَإِحْدَى وعشرونَ لِلمُؤَنَّثِ بِتَغييرِ لفظِ [الواحدِ إِلى الأَحدِ، وَلفظِ الواحدةِ إِلى الإحدى][2] عَلَى قياسِ مَا عَرَفْتَ قَبْلَ التركيبِ.

ثُمَّ يقولُ: (*بالعَطفِ عَلَى لفظِ*[3] *ما تَقَدَّمَ إِلى تسعةٍ وتسعينَ*) مَعْنَاهُ أَنَّكَ تَأْخُذُ

---

(١) في ع: لأنَّه.

(٢) في ل: الواحدي.

(٣) كلمة (لفظ) ساقطة من الأصل، ومن ز، ع. وفي متن الكافية (بلفظ) مكان (على لفظ). مجموع مهمات المتون: ٤٠٩.

المفردَ مِنَ الآحادِ / ٩٩ظ /كَمَا عَرَفْتَ مِنْ قبلُ، مِنْ غيرِ تغييرٍ، وتَعطفُ عليه عقودَ العَشَرَاتِ، فتقولُ: إثنانِ وعشرونَ للمذكَّرِ، وَإثنتانِ وعشرونَ للمؤنّثِ، وثلاثةٌ وعشرونَ للمذكّرِ وثلاثٌ وعشرونَ للمؤنَّثِ إلى آخرِهِ.

ثُمَّ إذا جاوزتَ تسعةً وتسعينَ تقولُ: مئةٌ، وَأَلْفٌ ومئتانِ وَأَلْفانِ في المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ، مِنْ غيرِ اختلافٍ، تَقولُ: مِئةُ رَجُلٍ، وَمِئَةُ امرأةٍ.

وَإِنَّما تَرَكَ ذِكْرَ ما بينَ المئةِ والمئتينِ، لأَنَّهُ معلومٌ مِنْ قولِهِ: (*ثُمَّ بالعطفِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ*)، وَكَذَلِكَ تَرَكَ ما بينَ الألْفِ والألفينِ.

قولُهُ: (*وَفي ثماني عَشَرَةَ*[1] *فتحُ الياءِ، وجاء اسكانُها، وَشَذَّ حَذْفُها بفتحِ النونِ*).

أَمَّا فَتْحُ الياءِ فَهُوَ عِنْدَ أكثرِ العرب[2] قياساً على سائرِ المُرَكّباتِ، وَقَدْ جَازَ اسكانُها للتخفيفِ، وَقَدْ جاءَ حَذْفُها مَعَ كَسْرِ النونِ، وَأَمَّا حَذْفُهَا مَعَ فتحِ النونِ فَشاذٌّ.

مميّز العدد

قَولُهُ: (*وَمُمَيِّزُ الثلاثةِ إلى العَشَرَةِ مَخْفُوضٌ*).

اعلمْ أَنَّ العَدَدَ لإيهامِهِ يحتاجُ إلى المعدودِ الذي هُوَ مُمَيِّزُهُ، والمُمَيِّزُ فَضْلَةٌ، وَالفَضْلَةُ لا تكونُ إلّا مجرورةً أو منصوبةً، وَكُلٌّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تكونُ مفردةً ومجموعةً

---

(١) في ل: عشر.

(٢) في الأصل وفي ز، ع: النحويين.

لفظاً أو معنىً.

وَالمُمَيِّزُ المجموعُ المخفوضُ لا يكونُ إلّا للثلاثةِ إلى العَشَرَةَ، أمَّا كونُهُ مخفوضاً فلإضَافةِ العَدَدِ إليهِ، وَأمَّا كونُهُ جمعاً، فَلأنَّ مدلولَهُ جمعٌ، والأصلُ أنْ يُطَابِقَ[1] اللفظُ مدلولَهُ، فجاءَ عَلَى أصلِهِ، أو لأنَّ العَدَدَ فِي المَعنَى هُوَ المعدودُ فالأصلُ[2] مطابَقَتُهما، أو لأنَّ الإضافَةَ فِيهِ بمَعنى مِنْ، فَإذاً كَانَ مِنْ حقِّهِ أَنْ يَدْخُلَ على[3] الجمعِ، فَإنَّهُ يُقالُ ثلاثَةٌ مِنَ الرِّجَالِ ولا يُقالُ ثلاثةٌ مِنْ رجلٍ[4]، وَهُوَ قَدْ يَكونُ مجموعاً لفظاً نحو ثلاثَةُ رِجالٍ، وَقَدْ يكونُ مَعْنىً، نَحو: ثلاثةُ رَهْطٍ.

والحَقُّ أنَّهُ إنْ وُجِدَ جَمْعُ قِلَّةٍ تَمَيَّزُ العَدَدُ بِهِ، نَحو: ثلاثَةُ أفْلُسٍ، وَإنْ لَمْ يوجدْ تَمَيَّزَ بِجمعِ الكَثْرَةِ، نَحو: ثَلاثةُ شُسُوعٍ لِفقدانِ أَشْسُعٍ، وَأَشساعٍ وَقَدْ يستعارُ جمعُ الكثرةِ فِي موضعِ جمعِ القِلَّةِ، كَقَولِهِ تَعالَى: ﴿**ثَلاثَةَ قُرُوءٍ**﴾[5] مَعَ وُجودِ جَمْعِ القِلَّةِ.

قولُهُ: (*إلّا في ثَلثمائةٍ إلى التسعمائةِ*).

استثناءٌ عَنْ قولِهِ: (وَمُمَيِّزُ الثلاثةِ إلى العَشَرَةِ مخفوضٌ وَمَجْمُوعٌ)، وَإنَّما استُثْنِي مِنْهُ لأنَّهُ لَمْ يُضَفْ إلى المَجموعِ لا لفظاً ولا معنىً، لكونِ المِئَةِ موضوعةً لِعقدٍ مُعَيَّنٍ وَلا شيءَ مَنَ الجَمعِ كَذَلِكَ، وَكَانَ مقتضي القياسِ الذي ذَكَرْنَاهُ أَنْ يُقَالَ: ثَلاثُ مِئاتٍ أو

---

(١) في ل: يطلق.

(٢) في ل: بالأصل.

(٣) كلمة (على) ساقطة من ز.

(٤) في ت، ف: الرجل.

(٥) سورة البقرة: ٢٢٨، من قوله تعالى: ﴿وَالمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾.

مئينٍ، لَكنَّهُ عَدَلَ عَنْهُ اكتفاءً[1] بِلَفْظِ الواحِدِ عَنِ الجَمْعِ، كَقولِهِ:

كُلُوا فِي بَعضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا

فَإِنَّ زَمانَكم زَمَنٌ خَمِيصُ[2]

والمُرادُ بُطُونُكم، لأنَّهُ يُخاطِبُ جَماعَةً، وَقَدْ رَجعَ إلى القياسِ المهجورِ مَنْ قَالَ:

ثَلاثَ مِئِينٍ لِلمُلوكِ وَفَى بِهَا

رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجوهِ الاهاتِمِ[3]

قَوْلُهُ: (*وَمُمَيِّزُ أَحَدَ عَشَرَ إلى تِسْعَةٍ وتسعين*[4] **منصوبٌ مفردٌ**).

أَمَّا نَصْبُهُ فَلأَنَّ التنوينَ مُقَدَّرٌ فِي العَدَدِ، لأَنَّ كُلَّ تنوينٍ حَذْفٌ لغَيرِ الإضافةِ، فَهوَ فِي حُكمِ الثبوتِ فيكونُ نَصبُ الإسمِ بَعْدَهُ[5] بِتَمامِ الاسْمِ بِتَقْدِيرِ التَنوينِ.

وَأَمَّا كونُهُ مفرداً فلحصولِ الغرضِ بِهِ، وعدمِ الاحتياجِ إلى الجمعِ، الذي هُوَ أثقلُ منَ المفردِ.

---

(١) في ز: بالاكتفاء.

(٢) البيت لا يعرف قائله والشاهد فيه وضع الواحد في (بطنكم) موضعَ الجمع وقد عدّ سيبويه ذلكَ ضرورةً. وروي (تعيشوا) مكان (تعفوا) والخميص: الجائع. الكتاب ١: ١٠٨، والمقتضب ٢: ١٧٠، والمحتسب ٢: ٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٦: ٢١.

(٣) البيت للفرزدق. والأهاتم: هم بنو الأهتم بن سنان المنقري. والشاهد فيه ثلاث مئين، وروايته في الديوان:

فدىً لسيوفٍ مِنْ تميمٍ وَفى بِهَا ... رِدَائِي وَجَلَّتْ عن وجوهِ الأَهَاتِمِ

الديوان ٢: ٨٥٣، والمقتضب ٢: ١٦٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٦: ٢١.

(٤) في ز: تسعة عشر وتسعين.

(٥) (بعده) ساقطة من ز.

ولا يردُ عليهِ النّقضُ بقولِهِ تَعالىٰ: ﴿ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾[١] لأنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى البَدَلِ، وَعَلَى عَطْفِ البيانِ.

قولُهُ: (*وَمُمَيِّزُ المِئَةِ والألفِ*[٢] *وَتَثْنِيَتِهِمَا وَجَمْعِهِ مخفوضٌ مُفْرَدٌ*).

وَإنَّما قَالَ: وَجَمْعِهِ، وَلَمْ يَقُلْ وَجَمْعِهِما، كَما قالَ وَتَثْنِيَتِهِما لأنَّ المِئَةَ لَمْ / ١٠٠و / تُجْمَعْ، فَلَمْ يُقَلْ ثلاثُ مئاتٍ كَما مَرَّ، بِخِلافِ التثنيةِ فَإنَّهُ يُثَنّى فَيُقَالُ مِئتا رجلٍ.

وَأَمّا كونُ المُمَيِّزِ[٣] مخفوضاً فَلإِضَافَةِ العَدَدِ الذي قَبْلَهُ إليهِ، لإمكانِ إضافتهِ إليهِ بِحَذْفِ التنوينِ أَو النُّونِ.

وَأَمّا كونُهُ مُفرداً فلاستغنائِهِ عَنِ الجَمْعِ الذي هُوَ أثقلُ مِنَ المُفْرَدِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ قَولَنَا مُمَيِّزُ الثَّلاثَةِ إلى العَشَرَةِ، وَمُمَيِّزُ مِئَةٍ وَأَلْفٍ مخفوضٌ إنَّما هُوَ الغالِبُ، وإلَّا فَقَدْ يجيءُ بَعْدَ[٤] الثلاثةِ الرّفعُ والنَّصبُ والجرُّ، نَحو: ثلاثةُ أثوابٍ، بالرفعِ والنَّصبِ والجرِّ. أَمّا الرّفعُ فَعَلَى عطفِ البيانِ أَو البدلِ وَأَمّا النَّصبُ فَعَلَى التشبيهِ بِمُمَيِّزِ العَدَدِ المُرَكَّبِ، وَأَمّا الجرُّ فَعَلَى الإضَافَةِ، وَهُوَ الكثيرُ الغَالِبُ، وَغَيْرُهُ النادِرُ[٥] الشَّاذُّ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

إذا عَاشَ الفَتَى مِئتينِ عَـاماً ... فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذاذَةُ والفَتاءُ[٦]

---

(١) سورة الأعراف: ١٦٠ من قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾.

(٢) في مجموع مهمّات المتون: ٤٠٩: مئة وألف.

(٣) في الأصل: الإضافة.

(٤) في ل: نون.

(٥) في الأصل وفي ز: نادر.

(٦) نُسِبَ البيتُ إلى الربيع بن ضَبُع الفَزاري كما نُسِبَ إلى يزيد بن ضَبَّة والفَتاءُ: الشبابُ، يُقَالُ: إنّه فتىً بَيِّنُ ←

وَقُرِىءَ قولُهُ تَعالَى: ﴿ثَلاثَمِئَةٍ سِنِينَ﴾[1] بالإضافةِ[2] وَتَرْكِهَا، والأكثرُ هُوَ الأخيرُ، [والأولُ يَنْقُضُ الحُكْمَ[3] المَذْكُورَ وَهُوَ أَنْ يَكونَ مُمَيِّزُهُ مفرداً.

وَأَمَّا عَلَى القولِ[4] الأخيرِ][5] فَقَدْ اختُلِفَ فِي نَصْبِهَا فَقَالَ أَبُو اسحاقٍ[6]: إِنَّهُ منصوبٌ عَلَى البَدَلِ مِنْ ثَلَثِمائَةٍ وَلَيسَ بمنصوبٍ عَلَى التَّمييزِ، لأَنَّهُ لو كَانَ كَذَلِكَ لَوَجَبَ أَنْ يكونَ لَبِثُهُم تِسعمائَةَ سنةٍ[7]، وَذَلِكَ أَنَّا إذا قُلْنَا: عِنْدِي عِشرونَ رُمحاً، أو جَاءَنِي أحدَ عَشَرَ رَجُلاً فَمَعْنَاهُ: جَاءَنِي جُمْلَةٌ مِنَ الرِّجَالِ بَالِغَةٌ هَذَا المبلغَ، كُلُّ واحدٍ مِنْهُم رَجُلٌ[8]، فَلَو قُلْنَا: جَاءَنِي أَحَد عَشَرَ رجالاً، كَانَ مَعْنَاهُ: جَاءَنِي جُمْلَةٌ مِنَ الرِّجَالِ، بَالِغَةٌ هَذَا المَبْلَغَ، كُلُّ وَاحدٍ مِنْهُم رِجَالٌ وأَدْنَى الجمعِ ثَلاثَةٌ فيكونُ ثلاثةً وثلاثينَ، فَكَذَا مَا نَحنُ فِيهِ، وَقَالَ الفَرَّاءُ يَكُونُ سِنينَ تَمييزاً[9] مُسْتَدِلاً بقولِ

← الفَتَاءُ كَمَا تَقُولُ: بَيْنُ الشَّبَابِ، ويروىٰ (تسعين) مكان (مئتين). الكتاب ١: ١٠٦، و٢٩٣، والمقتضب ٢: ١٦٦، ومجالس ثعلب: ٢٧٥، وشواهد العيني ٤: ٦٧، والخزانة ٧: ٢٧٩.

(١) سورة الكهف: ٢٥. من قوله تعالى: ﴿ثَلاثَمِئَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾.

(٢) قرأ حمزة والكسائي بإضافة مئة إلى سنين ولم يضف باقي السبعة ونونوا مئة. التيسير: ١٤٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢: ٥٨.

(٣) ساقطة من ل.

(٤) في ز: قول.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٦) هو أبو إسحاق الزجّاج، تقدّمت ترجمته ١: ٢١٩.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٦: ٢٤، والإيضاح في شرح المفصل: ١: ٦١٢، وحاشية الصبان ٤: ٦٦.

(٨) في ت، ل: رجال.

(٩) معاني القرآن للفرّاء ٢: ١٣٨.

عَنْتَرَةُ[١]:

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلوبَةً

سُوداً[٢] كَخَافِيَةِ الغُرَابِ الأسْحَمِ[٣]

فَقَالَ سوداً[٤] تميزٌ وَهِيَ جَمَاعَةٌ[٥].

وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ سوداً[٦] إِنَّمَا جَاءَتْ بَعْدَ التميزِ فَيَجُوزُ حَمْلُهُ[٧] عَلَى المَعْنَى وَلَيسَ سِنِينَ فِي الآيةِ كَذَلِكَ فافترقَ الحَالُ.

وَقَالَ صاحِبُ الكتابِ[٨] جَعْلُهُ عَطفَ البيانِ لِثَلَثِمَائَةٍ أَقْرَبُ، إِنْ جَوّزْنَا كَونَ عَطْفِ البيانِ نكرةً، وَذَلِكَ أَنَّ عَطْفَ البيانِ[٩] فِيهِ التبيين[١٠]، وَالتميزُ، فَكَانَ بِمَعْنَى

---

(١) هو عنترة بن شداد العبسي أشهر فرسان العرب في الجاهلية ومن شعراء الطبقة الأولى، أمّه حبشية اسمها زبيبة، توفي قبل الإسلام وتدّعي طيء قتله. الأغاني ٧: ١٤٨، وشرح القصائد العشر: ١٨، وخزانة الأدب ١: ١٢٨، والاعلام ٥: ٢٦٩.

(٢) في ل: سوداء.

(٣) يروى (خلية) مكان (حلوبة)، والحلوبة: المحلوبة، الخوافي: أواخر ريش الجناح، والأسحم: الأسود. معاني القرآن للأخفش ٢: ١٣٨ وشرح المعلّقات السبع: ١٦٦، وشرح القصائد العشر: ٢٤٠.

(٤) في ل: سوداء.

(٥) في ت: جملة.

(٦) في ل: سوداء.

(٧) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٨) في ت، ف: الكشاف. والمؤلّف يعني نفسه لأنَّ هذا الكلام ليس في كتاب سيبويه ولا في الكشاف.

(٩) كلمة (البيان) ساقطة من ع.

(١٠) في ت: السنين.

التمييز فإذا تعذّر التمييز كما ذكر أبو إسحاق أُقيم الآخر مقامه، ولهذا قيل: إنَّ أثواباً[1] في قولنا: ثلاثة[2] أثوابٌ عطف بيانٍ.

قوله: (*وإذا كان المعدودُ مؤنّثاً واللفظُ مذكّراً أو بالعكسِ فالوجهانِ*[3]).

إعلمْ أنَّ المعدودَ إذا كانَ مؤنّثاً مِنْ حيثُ المعْنَى، واللفظِ الدّالِ عليهِ [مُذكَّراً، أو بالعكسِ مِنْ ذلِكَ، أعني أنْ يكونَ المعدودُ[4] مُذكّراً واللفظُ الدّالُ عليهِ][5] مؤنّثاً فلَكَ تذكيرُ العَدَدِ اعتباراً للفظِ[6]، وتأنيثُهُ[7] اعتباراً للمعنى[8] في كُلِّ واحِدٍ مِنْهُما.

أمّا الأوّلُ: فكإطْلاقِ الشَّخصِ عَلَى المرأةِ، فإنّهُ يجوزُ أنْ يُقالَ: ثلاثةُ أشْخُصٍ اعتباراً للفظِ، وهُوَ أقيسُ عِنْدَهُم، لِعَدَمِ اعتبارِ النَّظَرِ إلى كونِهِ مؤنّثاً أو ليسَ مُؤنّثاً، ويجوزُ أنْ يُقالَ: ثلاثُ أشخصٍ اعتباراً لِلْمَعْنَى، لِكونِهِ مُؤنّثاً فِي المَعْنَى.

وأمّا الثاني: فكاطلاقِ النَّفسِ عَلَى رَجُلٍ فيجوزُ أنْ يُقالَ: ثلاثةُ أنفسٍ حملاً عَلَى المعنَى، وثلاثُ أنفسٍ حملاً عَلَى اللفظِ لِكونِ لفظِ[9] النّفسِ][10] مؤنّثاً قالَ الله

---

(١) في ل: أثوب.

(٢) في ل: فلاث.

(٣) في مجموع مهمّات المتون: فوجهان.

(٤) زاد في ع: إذا كان مؤنّثاً من حيث المعنى أي.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من: ل.

(٦) في ز: باللفظ.

(٧) في الأصل، وفي ز، ف: تأنيثها.

(٨) في الأصل، وفي ز: بالمعنى.

(٩) في ز: لكون اللفظ أي لفظ النفس.

(١٠) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

تعالَى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾[١] فَحُمِلَ عَلَى اللفظِ دُونَ المَعْنَى، لكونِ المُرادِ مِنَ النفسِ، هُوَ آدمُ عَلَيهِ السّلامُ[٢].

قَولُهُ: *(وَلَا يُميّزُ واحدٌ وإثنانِ).*

اعلمْ أنَّكَ إذا قَصَدْتَ أَنْ تَعُدَّ أشخاصاً مِنْ نوعٍ أَو أنواعاً مِنْ جِـنْسٍ فَـإِنْ أَرَدْتَ فرداً مِنْ ذَلِكَ النّوعِ / ١٠٠ ظ / أَو مِنْ ذَلِكَ الجِنسِ ذَكَرْتَ اللفظَ الموضوعَ لِذَلِكَ الفردِ، فَقُلْتَ: رَجُلٌ، مثلاً، وَإن أردْتَ اثنينِ مِـنْهُ ثَـنَّيْتَ ذَلِكَ الفـردَ، فَـقُلْتَ: رجلانِ هَذَا هُوَ المشهورُ مِنْ لغةِ العَرَبِ وَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ لا يُمَيَّزَ وَاحِدٌ ولا إثنانِ، لأنَّ الذي يُقْصَدُ مِنْ ذكرِ العَدَدِ وَالمَعْدُودِ حَصَلَ بلفظِ الواحدِ والمُثَنَّى وَذَلِكَ أنَّكَ إذَا قُلْتَ رَجلُ عُلِمَ أَنَّهُ فَرْدٌ مِنْ هَذَا الجِنْسِ، وَإِذَا قُلْتَ: رَجُلانِ عُلِمَ أَنَّهُما إثنانِ مِنْ هَذَا الجِنْسِ، وَأَمَّا إذَا جَاوَزْتَ الإثنينِ لَمْ يَجُزْ الاقتصارُ لا على نَفسِ العَدَدِ وَحْدَهُ وَلَا عَلَى نفسِ المعدودِ وَحْدَهُ.

أَمَّا الأوّلُ: فَلِعَدَمِ الفَهْمِ[٣] أَنَّهُ مِنْ أي جِنْسٍ هُوَ.

وَأَمَّا الثاني فَلِعَدَمِ فَهْمِ الكَمّيةِ[٤] التي هِيَ المقصودَةُ فَلَا جَرَمَ وَجَبَ ذِكْرُهُمَا معاً لِيُفْهَمَ أَنَّهُ مِنْ أيِّ جنسٍ هُوَ وَتُفْهَمَ كَمِّيَتُهُ.

---

(١) سورة النساء: ١.

(٢) كلمة (السلام) ليست في ت.

(٣) في ل: أنّهم.

(٤) في ت، ل: كمّية، وفي ز، ع، ف: كمّيته.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الوَحْدَةَ[1] والإثنويّةَ[2] أمرانِ زَائِدَانِ عَلَى المـاهيّةِ[3]، فَإِنَّ الرَّجُلَ مِنْ حَيْثُ هُوَ لا واحدٌ، وَلا كثيرٌ، بَلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أمرٌ زائدٌ تَعَرَّضَ[4] للماهِيّةِ[5]، وَإِذا كَانَ كَذَلِكَ، كَانَ الوَاحِدُ والإثنانِ محتاجينِ إلى المُمَيِّزِ كـاحتياجِ غَيرِهِمَا مِن الأعدادِ إلى المُمَيِّزِ.

وجوابُهُ أَنْ نَقُولَ: سَلَّمْنا أَنَّ الماهيّةَ من حيثُ هِيَ هِيَ[6] لا واحدةٌ وَلا كَثِيرةٌ، لَكن لَمَّا نُونَ الماهيةُ[7] أَوْ ثُنِّيتْ عَرَضَ لَهُ عَارِضٌ يجعلُهُ واحدةً أو مثنّاةً.

أَلا تَرَى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: جَاءَنِي رَجُلٌ عُلِمَ مِنْهُ أَنَّ الجاءي واحـدٌ مـن هـذا الجنسِ، وكذلِكَ إذا قلتَ: جاءَنِي رجلانِ عُلِمَ أَنَّهُ مُثَنًّى، وهـذا معلومٌ مِـنْ كـلامِ العَرَبِ، وَقَدْ حَمَلَ عَلَى أَخَوَاتِهِ مَنْ قَالَ:

[كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِـنَ التَّـدَلْدُلِ][8]

ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ[9]

---

(١) في ت، ز: الواحدة.

(٢) في ت: والإثنين، وفي ل: الاثنوة.

(٣) الماهيةُ: تطلق غالباً على الأمر المُتَعَقَّلِ مثل المتعقّل من الإنسانِ، وهو الحيوان الناطق مع قطع النظر عن الوجود الخارجي. التعريفات للجرجاني ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ مصر: ١٧١.

(٤) في ت: على.

(٥) في ت، ع، ل: الماهيّة.

(٦) هي الثانية ساقطة من ت.

(٧) يريد: لمّا نوّنت الماهيّة أو ثنيّت عرض لها عارض يجعلها....

(٨) المحصور بين المعقفتين ساقط من ت، ل.

(٩) ينسب هذا الرجز إلى خِطام المُجاشعي كما نسب إلى جندل بن المثنى وإلى سلمى الهذلية، ويروى (جراب)

←

اسم الفاعل من اسم العدد

قولُهُ: (*وتقولُ للمفردِ مِنَ المُتَعَدِّدِ إلى آخِرِه*).

اعلمْ أَنَّ اسمَ الفَاعِلِ المُشْتَقَّ مِنْ اسمِ العَدَدِ إمَّا أَنْ يُرَادَ بِهِ أَنَّهُ [واحـدٌ مِـنَ المذكورينَ أَو يُرادُ بِهِ[1] أَنَّهُ][2] مُصيِّرٌ لِمَا دَخَلَ عَلَيهِ مِثلَهُ مِنَ العَددِ كقولِهِ تَعالَى: **﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾**[3].

والأوّلُ: إمَّا أَنْ يُضَافَ إلى مَا هُوَ مِنْهُ، كَقولِهِ تَعَالَى: **﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾**[4] و **﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾**[5]، أَو إلى مَا هُوَ [أَكثرُ مِنْهُ، نَحو: ثَالثُ عَشَرَةٍ، وَلَم يَذْكُرِ المُصَنِّفُ هذا الوجهَ الأخيرَ، وَلَمْ يَجُزْ إضَافَتُهُ إلى مَا هُوَ][6] دُونَهُ بِالمَعْنَى الذي إنّه واحدٌ مِنْهُمْ فَلا يُقال:

← مكان (عجوز) و(كالتهدّل) مكان: (ثنتا حنظل). ينظر: العين للخليل بن أحمد الفراهيدي تحقيق الدكتورين مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، نشر وزارة الاعلام العراقية مطابع الكويت ـ خصي ـ ٤: ٢٨٧، والكتاب ٢: ١٧٧، وديوان الحماسة: ٦٢٢، وشرح شذور الذهب: ٤٥٨، والخزانة ٧: ٤٠٠.

(١) (به) ساقطة من الأصل ومن ت، ز.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ع، ل.

(٣) سورة المجادلة: ٧.

(٤) سورة التوبة: ٤٠.

(٥) سورة المائدة: ٧٣.

(٦) ما بين المعقفتين ليس في ت.

ثالثُ إثنينِ بمَعنَى أنَّهُ واحدٌ مِن اثنينِ إذْ لَيْسَ للثلاثةِ معنىً حينئذٍ، وَعلَى التقديرينِ[(١)] الجائزينِ لَمْ يَجُزْ فِيه إلّا الإضافةُ، وَلَمْ يَجُزْ أن يُنوّنَ وَيَعْمَلَ فِي الإسمِ الذي بعدَهُ، فَلا يُقَالُ ثَالِثٌ ثلاثةً، لأنّهُ بمنزِلةِ واحدٍ من الثلاثةِ فَكَمَا لَمْ يَعْمَلِ الواحِدُ فَكَذَلِكَ لَمْ يَعْمَلْ هُوَ، وَأَشارَ إلى هَذَا القِسْمِ، أَعني أَنَّهُ يُرادُ وَاحِدٌ مِنَ المذكورينَ مَعَهُ بقولِهِ: *(وباعتبارِ حالِ: الأوّلَ[(٢)] والثاني إلى آخرِهِ)*.

وَأَمَّا **النوعُ الثاني**: وهوَ أَنْ يُرادُ أَنَّهُ يَصِيرُ عدداً أَقلُّ مِنْهُ العَددَ المُشْتَقَّ مِنهُ، فَنَحو: ثَالِثُ إثنينِ، ورابعُ ثلاثةٍ، وَبِهَذَا الاعتبارِ مأخوذٌ مِنَ الفِعْلِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: كَانَا إثنينِ فثلّثتُهُم، وَكَانُوا ثَلاثَةً فَربَّعْتُهُمْ، وَكَانُوا تِسْعَةً فَعَشَّرْتُهُم، [فَأَنَا ثَالِثُهُم][(٣)]، وَرَابِعُهم، وَعَاشِرُهُم، كَمَا تَقولُ: ضَرَبْتُ زيداً فَأَنا ضَارِبُهُ، فَهُوَ حينئذٍ إنْ كَانَ بِمَعْنَى الماضِي لَمْ ينصبْ مَا بَعْدَهُ، وَإنْ كَانَ بمعنَى الحالِ أو الاستقبالِ جَازَ أَنْ يُنَوَّنَ وَيُنْصَبَ، لكنَّ الإضافةَ أكثرُ، وَلَمْ يذكرْ سيبويهِ النّصبَ، وَبِهَذَا المعنَى لَمْ يتجاوزْ العَاشِرَ[(٤)] لِعَدَمِ فِعْلٍ فَوْقَ العَشَرَةِ بِمَعْنَى جعلِهِ كَذَلِكَ، لَكِنَّ أبا سعيدٍ[(٥)] نقل عن سيبويه أنّه أَجَازَ: هَذَا

---

(١) في ت: تقديرين.

(٢) في ع: الأولى.

(٣) في ز: فأمّا ثالثهم، وفي ل: فاثالثهم.

(٤) ينظر: الكتاب ٢: ١٧١.

(٥) قال الرضي في شرح الكافية ٢: ١٥٩: (أجاز سيبويهِ أن يتجاوز العشرة ما هو بمعنى التصيير خلافاً للأخفش والمازني والمبرد. قال أبو عبيدة: تقول: كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم، أي جعلتهم ثلاثين،

←

رَابعُ ثَلاثَةَ عَشَرَ[١]، بِمعنَى أَنَّهُ صيَّرَها [أَربَعَةَ عَشَرَ][٢] والأكثرونَ عَلَى مَنْعِهِ لأنَّ هَذَا يَجرِي مَجرَى اسمِ الفاعِلِ المأخوذِ[٣] مِنَ الفِعلِ / ١٠١ و / ونَحنُ لا نقولُ رَبَّعْتُ ثلاثةَ عَشَرَ، وما حكاهُ أَحَدٌ من العربِ، والحَاصِلُ أَنَّكَ تَقولُ باعتبارِ المصيرِ[٤]: الواحـدُ والثاني إلى العاشِرِ فَقَط[٥] وَتَقُولُ [باعتبارِ حالِهِ مِـنَ المُـتَعَدِّدِ: الأوّلُ والثـاني إلى العاشرِ][٦]، وتقول: الحادِي عَشَرَ للمذكّرِ، والحادية عَـشْرَةَ للـمؤنَّثِ وَهَكَـذَا إلى التَّاسِعَ عَشَرَ والتَّاسِعَةَ عَشْرَةَ، وَإِنَّما جَازَ [بهذا الاعتبارِ فِيما زَادَ على العَشَرَةِ][٧] لِجَوازِ كَونِ الشَّيءِ وَاحِداً[٨] مِنْ أَحَدَ عَشَرَ، وَمَا فَوقَهُ، [وَعِلَّةُ][٩] بناءِ الاسمينِ فِي الحَـادِية

← وكانوا تسعةَ وثلاثين فربّعتهم وكذا إلى المئة. قال السيرافي إنّ كثيراً من النحويين يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة وهذا هو القياس، قال: ومنهم من يجيزه).

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢: ١٧٢: (ومن قال: خامس خمسة قال: خامس خمسة عشر وحادي أحد عشر. وكان القياس أن تقول: حادي عشر أحد عشر لأنّ حادِي عشر وخامس عشر بمنزلة خامسٍ وسادسٍ ولكنّه يعني حادي ضمّ إلى عشر بمنزلة حضر موت.... فإن قلت: حادي أحد عشر فحادي وما أشبهه يُرفَعُ ويُجَرُّ ولا يبنى لأنّ أحد عشر وما أشبه مبني فإن بُنيت حادي وما أشبهه معها صارت ثلاثة أشياء اسماً واحداً. وقال بعضهم: تقول: ثالث عشر ثلاثة عشر ونحوه وهو القياس، ولكنّه حُذِفَ استخفافاً).

(٢) في ل: رابعة.

(٣) في ل: الموجود.

(٤) في ل: التصبر.

(٥) كلمة (فقط) ساقطة من ل.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٧) في ع، ل: فيما زاد على العشرة بهذا الاعتبار.

(٨) في ت: واحد.

(٩) في ل: على.

عَشَرَ وما فَوقَهُ][1] إلى التّاسِعةَ[2] عَشَرَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِمّا[3] في أَحَدَ عَشَرَ إلى تسعةَ عَشَرَ.

واعْلَمْ أَنَّهُ يجبُ تأنيثُ الجزئينِ[4] للمؤنّث، فَلا يُقَالُ الحَادِيَةَ عَشَرَ، بَلْ يُقَالُ الحاديَةَ عَشْرةَ[5]، لأنَّهُ لَمّا وَجَبَ تذكيرُ الاسمينِ في المُذَكَّرِ، وَجَبَ تأنيثُ الاسمينِ في المُؤنَّثِ، [لِيكونَ مُخَالِفاً لِلْمُذكَّرِ من كلّ الوجوهِ][6].

فَإنْ قِيلَ[7]: لِمَ وَجَبَ[8] تذكيرُ[9] الاسمينِ فِي المُذَكَّرِ[10] هَاهُنَا، وَلَمْ يَجِبْ فِي[11] ثلاثَةَ عَشَرَ و[12] ثلاثَ عَشْرَةَ.

قُلْنَا: لِكونِهِ إِسْماً لِواحِدٍ مُذَكَّرٍ، فَلا مَعْنَى للتأنيثِ فِيهِ، وَليسَ [ثَلاثَةَ عَشَرَ،

---

(١) ما بين المعقفتين مكرّر في ع.

(٢) في ل: التاسع.

(٣) (مما) ساقطة من ع، ل.

(٤) في ع: الحروف.

(٥) في ع: عشر.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ز، ع، ف.

(٧) (قيل) ساقطة من ل.

(٨) في ل: يجب.

(٩) في ت: تأنيث.

(١٠) (في المذكّر) ليس في ت.

(١١) كلمة (في) ساقطة من ل.

(١٢) الواو ساقطة من ل.

وَثلاثَ عَشْرة][1] كذَلِكَ.

واعلمْ أَنَّهُ إنّما[2] قال: الأوّلَ ولم يقل: الواحدَ، لأنَّ لفظَ الوَاحِدِ اسمُ عَددٍ، وَهُمْ يُريدونَ غَيْرُ اسمِ العَدَدِ[3] بَلِ الاسمَ المُشْتَقَّ مِنْهُ، فَغَيَّرُوهُ إلى لفظِ الأولِ كَمَا[4] غَيَّرُوا الاثنينِ إلى لفظِ الثاني، وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ[5].

قَولُهُ: *(وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ فِي الأَوّلِ: ثَالِثُ اثنينِ)* إلى قوله: *(أي) أَحَدُها)*.

أيْ وَمِنْ أَجلِ أنَّ[6] الثانِي والثالثَ والرابعَ تُستَعْمَلُ باعتبارَينِ، قِيلَ باعتبارِ الأوّلِ: ثالثُ اثنينِ يَعني أضيفَ إلى أقلّ مِنْهُ ليمكنَ أَنْ يُصَيِّرَهُ عَدداً مساوياً لَهُ، لأنَّهُ إنْ أضيفَ إلى أكثرَ أو مساوٍ[7] لهُ[8] لَمْ يُمكنْ أَنْ يَجْعَلهُ مساوياً لَـهُ فَـإنَّهُ لا يُمكنُ أَنْ يَصيرَ الثالثُ الذي هُوَ العَدَدُ المُنْضَمُّ إلى ثلاثةٍ ثلاثةً، أو المُنْضَمُّ إلى الأربعةِ ثلاثةً، وَذَلِكَ ظاهِرٌ لا يَخفَى عَلَى الفَطِنِ.

وَقيلَ باعتبارِ الثاني: ثالثُ ثلاثةٍ: أَيْ يُضَافُ إلى مثلِهِ، بِمَعْنَى أَنَّـهُ أَحـدُهَا

---

(١) في ع، ل: ثلاث عشر وثلاثة عشر.

(٢) في ل: لما.

(٣) في ز: اسم غير العدد.

(٤) كلمة (كما) مكرّرة في ع.

(٥) (غيره) ساقطة من ل.

(٦) في ع: أو.

(٧) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ل: مساوياً.

(٨) (له) ساقطة من ت، ف.

باعتبارِ الثلاثةِ، وَلَمْ يجزْ[1] بهذا الاعتبارِ إضافتُهُ إلى أقلّ لِعَدَمِ الفائدةِ، وَأمّا إضَافَتُهُ إلى أكثرَ منهُ، فَقَدْ مَرَّ الكلامُ فِيهِ.

قولُهُ: (*وتقولُ حادي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ عَلَى الثاني خاصّةً*).

إشارَةٌ إلى جوازِ استعمالِ الثاني فِيما زَادَ عَلَى العَشَرَةِ وَعَدَمِ جَوازِ استعمالِ الأوّل فِيما زَادَ عَلَيها فَقِيلَ[2] حَادِي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ إلى تَاسِعَ عَشَرَ تِسعَةَ عَشَرَ، فإذاً[3] لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ: ثانِي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ، وَجَازَ أَنْ يُقَالَ حَادِي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ إلى تَاسِعَ عَشَرَ تِسْعَةَ عَشَرَ، لِمَا تَقَدَّمَ.

إعْلَمْ[4] أَنَّ فيهِ ثلاثَ عباراتٍ، ثنتانِ منها[5] مشهورتانِ:

إحْدَاهُمَا: أَنْ تَذْكُرَ الاسمينِ جَمِيعاً فِي الأوّلِ والثانِي كَمَا ذَكَرْنَا، وَهُوَ الأصلُ، ويُبْنَى الجميعُ لوجودِ عِلّةِ البِنَاءِ.

والثانيةُ: أَنْ تَحْذِفَ الاسمَ الثانِي مِنَ الأوّلِ، فتقولُ: حادِي أَحَدَ عَشَرَ، وثالثُ ثلاثَةَ عَشَرَ، استغناءً بذكرِ العَشَرِ الأخيرِ[6] عَنْ ذِكْرِهِ أوّلاً، لأنّهُ مَعْلُومٌ، وَحِينئِذٍ يكونُ الجزءُ الأوّلُ معرباً لفقدانِ [ما يُوجِبُ بِنَاءَهُ][7] وَهُوَ التركيبُ، والثانِي مَبْنِيٌّ

---

(١) في ع: يجب.
(٢) في ت، ع، ل: فقال، وفي ف: فيقول.
(٣) في ت: فإنّه.
(٤) في ع، ل: واعلم.
(٥) ساقطة من ل.
(٦) في ل: أخيراً.
(٧) في ل: موجب البناء.

عَلَى أصلِهِ.

والثالثةُ: أَنْ يُحذَفَ العَجْزُ مِنَ الأَوّلِ، والصَدْرُ مِنَ الثاني[١]، فَيُقَالُ: حادِيَ عَشَرَ، وَثَالِثَ عَشَرَ، وَلَمْ ينقُلْ فِيهِ الأكثرونَ إلّا البناءَ لقيامِ الآخِرِ مِنَ الثاني مُقامَ الثاني مِنَ الأوّلِ، فيكونُ الأوّلُ مِنَ الإسمِ الأوّلِ، والثاني مِنَ الاسمِ[٢] الأخيرِ بمنزلةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، فيكونانِ مبنيينِ، وَزَعَمَ بَعْضُهُم[٣] الاعرابَ[٤] فِيهما لِعَدَمِ عِلَّةِ البِناءِ، وَهِيَ التركيبُ.

وَقِيلَ أيضاً إِنَّهُما هُوَ لَفظُ الاسمينِ[٥] الأَوَلَينِ واستُغْنِيَ عَنِ الاسمينِ الأخيرينِ لأنَّهُ لا يكونُ حَادِي عَشَرَ، إلّا من أَحَدَ عَشَرَ، ولا ثَانِي عَشَرَ إلّا مِنْ إثنَي عَشَرَ / ١٠١ ظ / وَكَذَلِكَ سائِرُها بِخلافِ ثَالثٍ وَرابعٍ وخامسٍ لأنَّ لَهُ معنيينِ.

مسائل في العدد

وَاعْلَمْ أنَّا نَختِمُ بابَ العَدَدِ بمسائلَ:

---

(١) في ل: الثالث.

(٢) الكلمة ساقطة من ل.

(٣) في ت: بعض.

(٤) الكلمة ساقطة من ل.

(٥) ساقطة من ل. والعبارة مرتبكة مع إجماع النسخ عليها، ولعلّ الصواب: (انّما) مكان (انّهما).

مِنْهَا: أَنَّ العَدَدَ إمّا فردٌ[(١)] أو مضافٌ أو مركّبٌ أو معطوفٌ، فَهَذِهِ أربعةُ أقسامٍ، فتعريف القسمِ الأوّلِ باللامِ فَقَطْ، وأمرُ القِسْمِ الثاني يَنْقَسِم إلى[(٢)] ثلاثةِ أقسامٍ:

قِسمٌ يجوزُ تعريفُهُ بِلا خلافٍ: وَهُوَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى المضافِ إليهِ لامُ التعريفِ فَتُعرِّفُ المضافَ بإضافتهِ إليهِ.

وقسمٌ لا يجوزُ بِلا خلافٍ: وَهُوَ أَنْ يَدْخُلَ اللامُ عَلَى المُضَافِ، وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَى المُضَافِ إليه نَحو: الثلاثةُ أثوابٍ[(٣)]، وَقَدْ مَرَّ.

[**وَقِسْمٌ فِيهِ خِلافٌ:** وَهُوَ أن يَكونَ لامُ التعريفِ فِي الأوّلِ والثانِي، نَحو: الثلاثةُ الأثوابِ، وَقَدْ مَرَّ][(٤)] الكلامُ فِيهِ فلا نُعيدُهُ.

وَأَمّا القِسْمُ الثالثُ: وَهُوَ مِنْ أَحَدَ عَشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ، وَفِيهِ أيضاً ثلاثةُ مذاهِبَ.

أَحَدُهَا: وَهُوَ المُخْتَارُ: تعريفُ الأوّلِ، نَحو[(٥)]: الأَحَدَ عَشَرَ دِرْهَماً، لأَنَّهُمَا جُعِلا كَالكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ، فَكَانَ تَعْرِيفُها تعريفاً واحداً في الأوّلِ.

وَثَانِيهُمَا: تعريفُ الاسمينِ معاً، نَحو: الأَحَدَ العَشَرَ[(٦)]، وَهُوَ مَذْهَبُ الأخفشِ،

---

(١) في ع، ف: مفرد.

(٢) الصواب: على.

(٣) في ف: الأثواب.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز، ف.

(٥) في ل: ونحو.

(٦) في ع، ل: عشر.

والكوفيينَ[(١)].

وثالثُهَا: مذهبُ قومٍ مِنَ الكُتَّابِ، وَهُوَ أن[(٢)] يُعَرِّفَ الإسمانِ مَعاً والتمييزُ أيضاً، فيقولونَ: الأَحَدَ العَشَرَ الدِّرْهَمَ، وَلِكُلٍّ وَاحِدٍ حُجَّةٌ، وَضَعْفُهَا ظاهِرٌ، لكـنَّ ضَـعْفَ الأخيرِ أظهرُ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ إذا ذُكِرَ الوَصْفُ بَعْدَ العَدَدِ، فالأولَى أَنْ يُجْعَلَ وَصفاً لَهُ، نَحو: عِنْدِي ثلاثةٌ علويونَ، وَقَدْ جُوِّزَ الإضافةُ أيضاً، نَحو: ثلاثةُ قُرَشِيينَ.

وَمِنْهَا: أنَّكَ[(٣)] إذا وَصَفْتَ النكرةَ المنصوبَةَ فلكَ فِي الصـفةِ وجـهانِ: الإفـرادُ والجَمعُ، تقولُ: عِنْدِي عشرونَ غلاماً ظَرِيفاً وظرفاءَ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ جَازَ حَمْلُ الصِفَةِ عَلَى اعرابِ العَدَدِ فيجوزُ أَنْ يُقَالَ: عِنْدِي عشرونَ غلاماً [عَالِمونَ، وَجَازَ حَمْلُها عَلَى اعرابِ المَعْدُودِ، فتقولُ: عِنْدِي عشرونَ غلاماً][(٤)] صالحينَ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ إذا عُطِفَ مُذَكَّرٌ عَلَى مُؤَنَّثٍ أَو مُؤَنَّثٌ عَلَى مُذَكَّرٍ جَازَ فِي المعطوفِ الرفعُ والجرُّ، تَقُولُ: عِنْدِي سِتَّةُ رجالٍ ونسوةٌ معاً، وستُّ نساءٍ[(٥)] ورجالٍ.

أَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى مَعْنَى أَنَّ عِنْدِي[(٦)] سِتَّةُ رِجَالٍ وَنِسَاءٌ لَمْ يُعْلَمْ عَدَدُهُنَّ.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦: ٣٣.

(٢) كلمة (أن) ليست في ف.

(٣) في ل: أنها.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٥) في ف: نسوة.

(٦) في ف: عندك.

وَأَمَّا الجرُّ فَعَلى مَعْنَى أَنَّ عِندِي ثَلاثة[1] رجالٍ وَثلاثَ نسوةٍ[2]، هَـذَا عَـلَى تقديرِ أَنْ يَكونَ للعددِ نِصْفٌ صَحيحٌ، أَمَّا إذَا لَمْ يَكُنْ [له[3] نصفٌ صحيحٌ][4] جَـازَ العَطْفُ عَلَى لفظِ العَدَدِ، وَلَمْ يَجُزْ عَلَى المَعْدُودِ، وَبَعْضُهم لا يُجَوِّزُ العَطْفَ أيـضاً عَـلَى المعدودِ فيما لَهُ نصفٌ صحيحٌ مُستدِلاً بِأَنَّهُ لَوْ عُطِفَ عَلَى المَعْدُودِ لَزِمَ تـذكيرُ العَـدَدِ وَتَأْنِيثُهُ وَأَنَّهُ محالٌ.

وَأُجيبَ بِأَنَّ العَدَدَ يتبعُ المَعْدُودَ المُتَقَدِّمَ فِي التذكيرِ والتأنيثِ[5] فتقولُ: عِندِي سِتَّةُ رجالٍ ونساءٍ، وَعندِي ستُّ نساءٍ وَرِجالٍ.

ولو قِيلَ يجوزُ العَطْفُ مطلقاً تغليباً للمُذَكَّرِ عَلَى المُؤَنَّثِ لكانَ لَهُ وَجْهٌ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ إِذَا جُعِلَ العددُ وصفاً للمذكَّرِ والمؤنَّثِ غُلِّبَ المُذَكَّرُ عَـلَى المُـؤَنَّثِ فَقِيلَ: عِندي رجالٌ ونِساءٌ ستَّةٌ، ونِسَاءٌ ورِجَالٌ سِتَّةٌ.

---

(١) في ف: ستّة.

(٢) في ف: ست.

(٣) في ت: للعدد.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٥) في ل: الثاني.

المذكّر والمؤنّث

قَولُهُ: (*المُذَكَّرُ والمؤنَّثُ. المُؤَنَّثُ مَا فِيهِ عَلامَةُ التأنيثِ لفظاً أو تقديراً، والمُذَكَّرُ بِخِلافِهِ*).

إنَّما عَرَّفَ المُؤَنَّثَ أوّلاً ثُمَّ عَرَّفَ المُذَكَّرَ، لأنَّ المُؤَنَّثَ مَلَكَةٌ[1] والمذكَّر عَدَمِيٌّ[2] و[3]تعريفُ الأعدامِ إنَّما يكونُ بَعْدَ تعريفِ المَلَكاتِ، لِتوقُّفِ معرفةِ الأَعدامِ عَلَى مَعْرِفَةِ المَلَكاتِ.

فقالَ: المُؤَنَّثُ هُوَ[4] الذي تَلْحَقُهُ عَلاَمَةُ التأنيثِ لَفظاً، نَحو: ضاربةٌ، وامرأةٌ حُبْلَى، وحمراءَ أو تقديراً نَحو: أرضٌ، وشمسٌ، فَإِنَّهُ تَلْحَقُهُ التاءُ تقديراً لأنَّكَ تقولُ فِي تصغيرِها: أُرَيضَةٌ وَشُمَيْسَةٌ / ١٠٢ و / والتَّصغيرُ يَردُّ الأشياءَ إلى أصولِها.

وَلِقائلٍ أَنْ يُورِدَ النَّقضَ عَلَيهِ بِمِثْلِ: زينبَ وَسُعادَ، فَإِنَّهُ مؤنَّثٌ معَ أَنَّهُ ليسَ فِيهِ عَلامَةُ التأنيثِ لا لفظاً ولا تقديراً.

أمّا لفظاً فظاهِرٌ، وَأَمّا تقديراً، فلأنَّها لَو كانتْ مقدّرةً فِيهِ لرجعتْ فِي التّصغيرِ، لكِنَّها لَمْ ترجعْ[5].

---

(١) في الأصل، وفي ز: وجودي ملكة.

(٢) في ف، ل: عدم.

(٣) الواو ساقطة من ل.

(٤) في المتن ـ كما تقدّم ـ ما.

(٥) زاد في ل: وجوابه أن نقولَ لا نسلّم أنّها لو كانت مقدّرة فيه لرجعت في التصغير لكنّها لم ترجع.

وَجَوابُهُ أَنْ نَقُولَ: لا نُسَلِّمُ أَنَّها لو كانَتْ مقدَّرَةً فِيهِ لَرَجَعَتْ[1]، وإنَّما رجعتْ أَنْ لو لمْ يكنْ مانِعٌ، وهو وجوبُ الحرفِ الرابعِ، فإنَّهُ يَنْزِلُ مَنْزِلَةَ التَّاءِ ثُمَّ الذي يَدُلُّ على[2] أنَّها مُقدَّرةٌ في الرباعي أنّ تقديرَها في الثُلاثِي إنَّما كَانَ لِكونِ الإسمِ مؤنّثاً، وَهَذَا المَعنَى موجودٌ فِي الرُّباعي المُؤَنَّثِ وأنّهُ[3] رجعتْ[4] في بعضِ الرباعِي، نحو: قُدَيمةٌ، وَوُرَيئةٌ.

وَلَمَّا عَرَّفَ المؤنَّثَ قَالَ: (*وَالمذَكَّرُ بِخِلافِهِ*).

أَيْ بِخِلافِ المُؤَنَّثِ، وَيَنْبَغِي أَنْ تُحْمَلَ المُخَالَفَةُ عَلَى المخالفةِ مِن كلِّ الوجوهِ بِمعنَى أنَّهُ لا تَلحَقُهُ عَلامَةُ التأنيثِ لا لفظاً، وَلَا تَقْدِيراً، وَإلّا لَدَخَلَ فيهِ المُؤَنَّثُ.

علامات التأنيث

قَوْلُهُ: (*وَعَلامَةُ التأنيثِ التاءُ والألِفُ مقصورةً أو ممدودةً*).

إعلمْ أَنَّ المُرَادَ مِنْ عَلامةِ التأنيثِ، العلامَةُ التي تَلْحَقُ نَفْسَ المُؤَنَّثِ أو علاماتِ التأنيثِ[5] الحرفيةَ، وإلّا فعلاماتُ التأنيثِ[6] أكثرُ ممّا [ذُكِرَ و][7] سَنَذْكُرُها فَمَا ذَكَرَهُ هاهُنَا ثَلاثةٌ: التاءُ، والألفُ، والهَمْزَةُ.

---

(١) في ع: إلى.

(٢) في ل: عليه.

(٣) في ف: أن.

(٤) في ع، ف: رجعت أيضاً.

(٥) كلمة (التأنيث) ساقطة من ل.

(٦) كلمة (التأنيث) ساقطة من ل.

(٧) ما بين المعقفين ساقط من ع.

أمَّا التَّاءُ: فَهو أكثرُ علاماتِ التأنيثِ مَجالاً، فلِهَذا يُقَدَّرُ اللفظُ بِهِ دُونَ مَا عَدَاهُ، والذي يَدُلُّ عَلَى أنَّهُ [هُوَ المُقَدَّرُ التصغيرُ، والذي يَدُلُّ عَلَى أنه][1] أكثرُ مجالاً مِنْ غَيرِهِ أنَّهُ يدخلُ للفرقِ بينَ المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ فِي الإسمِ والصِفَةِ، نَحو: شيخٌ وَشَيْخَةٌ، وَضاربٌ وضاربةٌ، وللفرقِ بينَ الواحِدِ و[الجنسِ نَحو: تمرٌ، وتمرةٌ، وللفرقِ بينَ الواحِدِ و][2] الجمعِ، نَحو: [بَغَّالٌ وَبَغَّالَةٌ][3] ولتوكيدِ الصِّفَةِ، نَحو: عَلَّامةٌ ونَسَّابَةٌ[4] وَلِعَلامةِ العُجْمَةِ فِي جميعِ الأسماءِ المُعَرَّبَةِ نحو: جواربةٌ فِي جمعِ جوربٍ، وَلِعَلامةِ النسبةِ، نَحو: المغاربةُ[5] والأشاعرةُ[6] وللعوضِ مِن ياءِ مفاعيلَ، نحو: فرازنةٌ في جمعِ فرازنٍ، إذ الأصلُ فرازينُ، ولتوكيدِ الجمعِ نَحو: جَمَّالةٌ، إلى غيرِ ذلِكَ.

وَأمَّا الألفُ: أعنِي المقصورةَ فالأبنيةُ التي تَلحَقُها: فُعْلَى كالبُهْمَى[7]، وَحُبْلَى والرُّجْعَى، وَفَعَلَى، كأَجَلَى[8]، وَبَرَدَى. وَفُعَلَى كَشُعَبَى[9]، وَفَعْلَى كَسَلْمَى

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ع، ل.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

(٣) في ل: بغالة وبغال.

(٤) ساقطة من: ل.

(٥) في ع: المضاربة.

(٦) في الأصل، وفي ز: الإثنا عشرة.

(٧) البهمى: نوع من النبات للجمع والمفرد. قال سيبويه: بُهْمَى للجميع وبُهمَى واحدة. الكتاب ٢: ١٨٩، واللسان ـ بهم ـ ١٤: ٣٢٦.

(٨) أَجَلَى: بوزن جَمَزَى بفتح أولهِ وثانيهِ وثالثهِ. اسمُ موضعٍ. يقال: هو مرعىً، وقيل اسم جبل في شرقي ذات الأصاد، وقيل هضبات ثلاث بشاطيء الجَرِيب، ويقال: موضع في طريق البصرة. معجم البلدان ١: ١٢٤ ـ ١٢٥، ولسان العرب ـ أجل ـ ١٣: ١٢.

(٩) شُعَبَى: اسم موضع في جبل طي. لسان العرب ـ شعب ـ ١: ٤٨٥.

والدَّعْوَى[1]. وَفِعْلَى كالدِّفْلَى، وَهَذانِ الأخيرانِ مُشتركانِ بينَ التأنيثِ وبينَ غيرِهِ، والثلاثةُ الأُوَلُ مُخْتَصَّةٌ بالتأنيثِ.

وَأَمَّا الهَمْزَةُ: أَعني: المَمْدودةَ فالأبنيةُ التي تَلْحَقُهَا: فَعْلاءُ، وهي عَلَى ضربينِ: اسمٌ وَصِفَةٌ.

أمَّا الاسمُ: إمَّا عَيْنٌ كالصّحراءِ، وَإِمَّا جمعٌ كالقَصْبَاءِ[2] والأشياءِ، وأمّا مصدرٌ كالسّراءِ والضَّرَّاءِ.

والصِّفَةُ: إمّا تأنيثُ أَفعلَ، نَحو: سوداءَ وبيضاءَ، وإمّا غيرُهُ، نَحو: امرأةٌ حَسنَاءُ وَنُفَسَاءُ، وَكبرياءُ[3] وَعاشُوراءُ وخنفساءُ[4] وغيرُ ذَلِكَ.

وَقَالَ بعضُهم وَمنهم العلّامةُ جارُ اللهِ[5] إنَّ الهاءَ مِن هذهِ علامةُ التأنيثِ.

وَأُجيبَ بِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ تكونَ بدلاً مِن الياءِ فِي هـذي، ويُحْـتَمَلُ أَنْ تكـونَ صيغةً موضوعةً للتأنيثِ، نَحو: هذي وأنتِ.

---

(١) في ت: دعوى.

(٢) في ف: الفضاء. والقصباء: جماعة القصب واحدتها قَصَبَةٌ. لسان العرب: ـ قصب ـ ٢: ١٦٩.

(٣) في الأصل: كبراء.

(٤) في الأصل: حنفاء.

(٥) يريد الزمخشري.

المؤنّث الحقيقي واللفظي

قولُهُ: (وهو[١] عَلى ضربين: حَقيقيٌّ ولفظيٌّ).

أي المُؤَنَّثُ عَلى ضَرْبَين: حقيقيٌّ وَغيرُ حقيقيٍ.

فالحقيقيُّ: مَا بِإزائِهِ ذَكَرٌ مِنَ الحيوانِ {كـامرأةٍ [(بأزائـها الرجـل)[٢] ونـاقةٍ (بأزائِها الجمل)[٣].

وغيرُ الحـقيقي: (وهو الذي)[٤]، لا يكونُ بإزائهِ ذَكَرٌ مِنَ الحـيوانِ}[٥] نَحـو: ظُلمةٌ[٦] وعينٌ][٧]، [وغيرُ ذلِكَ][٨].

ثُمَّ اعلمْ أَنَّ[٩] المُؤَنَّثَ الحقيقيَ لا حاجَة بِهِ[١٠] إلى إمارَةٍ تَلحَقُ لَفْظَهُ دالَّةٍ عَلَى تَأْنِيثِهِ، بَلْ تَأْنِيثُهُ يُعْلَمُ مِنْ مَعْنَاهُ، سَواءٌ كَانَ فِيهِ عَلامَةٌ كبقرةٍ، وَنَعْجَةٍ، ونـاقةٍ، أو لَمْ تَكُنْ، كاتانٍ وعناقٍ.

---

(١) في ز: هي.

(٢) زيادة من ت.

(٣) زيادة من ت.

(٤) في ف: ما.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ع.

(٦) في الأصل وفي ع: كالظلمة.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ز.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ع، ل.

(٩) في الأصل وفي ز: ثمّ أن اعلم.

(١٠) (به) ساقطة من ل.

وَغيرُ الحقيقي ضربانِ:

ضربٌ توجدُ في لفظِهِ علامةُ التأنيثِ كَظُلْمَةٍ وغرفةٍ.

وضربٌ لا توجَدُ في لفظِهِ علامةُ التأنيثِ كدارٍ وقوس / ١٠٢ ظ / وذِراعٍ[(١)]،

والضربُ الأوّلُ مِنهُ لا يحتاجُ إلى شيءٍ يُعرِّفُ تأنيثَهُ.

والضربُ الثاني هُوَ المُحتاجُ إلى المُعَرِّفِ، فالّذي يَصلُحُ أَنْ يكونَ مُعرِّفاً لتأنيثِهِ أُمورٌ.

مِنْها: الإشارَةُ إليهِ بالصيغةِ المؤنَّثَةِ، كَقولِهِ تَعالَى: ﴿**هَذِهِ النَّارُ الَّتِي كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ**﴾[(٢)].

وَمِنْهَا: عَودُ الضميرِ إليهِ بلفظِ التأنيثِ، نَحو: ﴿**وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا**﴾[(٣)].

ومنها: لُحوق علامةِ التأنيثِ بِفِعْلِهِ، كقولِهِ تعالَى: ﴿**وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ**﴾[(٤)].

وَمِنْها: لحوقُ علامةِ التأنيثِ بصفتِهِ أو حالِهِ أو مُصَغَّرِهِ أو خَبَرِهِ[(٥)]، نَحو قولِهِ تعالَى: ﴿**النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ**﴾[(٦)]، وَكَقولِهِ تعالَى: ﴿**وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً**﴾[(٧)].

---

(١) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٢) سورة الطور: ١٤.

(٣) سورة الشمس: ١.

(٤) سورة القيامة: ٢٩.

(٥) ساقطة من ل.

(٦) سورة البروج: ٥.

(٧) سورة الأنبياء: ٨١.

وَكَقَولِكَ: دويرةٌ، وكقولِهِ:

الشمسُ طالعةٌ ليستْ بكاسِفَةٍ ....[1]

إلى غَيرِ ذَلِكَ.

قولُهُ: *(وَإذَا[2] أُسْنِدَ إليهِ الفِعْلُ فبالتاءِ [إلى آخره][3])*.

اعلمْ أَنَّ الفعلَ إذا ذُكِرَ مطلقاً عُلِمَ أَنَّ لَهُ فاعلاً وأَقلُّهُ[4] واحدٌ، [وأصلُهُ[5] التذكيرُ نظراً إلى الأغلبِ، فَكلُّ مَا زَادَ عَلَى هَذَا احتاجَ إلى علامةٍ، تَدُلُّ عليهِ.

وَإذا كَانَ][6] كَذَلِكَ، لَزِمَ الحاقُ علامةِ[7] تأنيثِ الفعلِ[8]، وجمعِهِ وتثنيتِهِ[9]، لكنَّ أكثرَ العربِ لَمْ تُلْحِقْ العَلامَةَ إلّا للتأنيثِ، لوجوهٍ.

مِنْها: أَنَّ علامَةَ التثنيةِ والجمعِ تُوجِبُ اللَّبسَ، لكونِهَا عَلَى صيغةِ الضميرِ.

---

(١) صدر بيت لجرير في رثاء عمر بن عبدالعزيز، وعجزه:

تَبكِي عَليكَ نجومَ الليلِ والقَمَرا

ورواية الديوان ٢: ٧٣٦:

الشمسُ كاسِفَةٌ ليستْ بِطَالِعةٍ.

وينظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٠٢، والمذكّر والمؤنّث: ١٩١.

(٢) في ل: فأمّا.

(٣) ليس في الأصل ولا في ز.

(٤) في ت، ع، ل: أنّه واحد.

(٥) في ع: وان أصله.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٧) كلمة (علامة) ساقطة من ف.

(٨) في ف: الفاعل.

(٩) في ت: تأنيثه.

ومنها: أَنَّ التأنيثَ الحقيقيَ لازِمٌ لِمُسَمَّى الكلمةِ، دُونَ التثنيةِ والجمعِ، فافترقَ الأمرُ بينَ التأنيثِ، وبينَ التثنيةِ، والجمعِ، وَقِسْ عَلَى الحقيقي غيرَ الحقِيقي.

ومنها: أَنَّ التأنيثَ والتذكيرَ متباينانِ، ليسَ أَحَدُهما بعضاً ولا صادقاً على الآخرِ بخلافِ المُفْرَدِ والتثنيةِ والجمعِ، لأنَّ الأوّلَ داخلٌ فِي الثاني، وَهُمَا داخلانِ فِي الثالثِ، وَإذا كَانَ كَذَلِكَ جُعِلَ بينَ فِعْلِ المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ فَصْلٌ بِعلامَةِ التأنيثِ وَتَرْكِهَا، وَلَمْ يَفْصِلْ بينَ فِعْلِ المُفْرَدِ وَالمُثَنَّىْ والجموعِ فَصْلٌ[1].

ثُمَّ[2] اعلمْ أنَّ[3] إسنادَ[4] الفِعلِ إمَّا أَنْ يَكونَ إلى مُؤَنَّثٍ حَقيقيٍ أَو إلى غيرِ حَقيقيٍ.

فَإنْ كَانَ الأوّلَ فَتَأْنِيثُ الفِعلِ لازمٌ سواءٌ تَقَدَّمَ أو تَأَخَّرَ لئلا يلتبسَ بِنحوِ[5]: ضَرَبَتْ هِنْدٌ، وَهِنْدٌ، ضَرَبَتْ، إلَّا إذَا فُصِلَ بينَهُمَا فَإنَّهُ جُوِّزَ تَـذكيرُ الفـعلِ خِلافاً للمبردِ[6]. وَحَكَى سيبويهِ: حَضَرَ القاضِيَ اليومَ امرأةٌ[7] [، وأنشدَ قولَ][8] الجريرِ[9]:

---

(١) الكلمة ليست في الأصل، وفي ت: فصل له.

(٢) في ت: و.

(٣) (أن) ليست في ت.

(٤) في ت: الأسباب.

(٥) في ت، ف، ل: بقول.

(٦) المقتضب ٢: ٣٤٩.

(٧) الكتاب ١: ٢٣٥.

(٨) في ت: واستدلّ بقول.

(٩) حلّاه بالألف واللام لأنّ اسم (جرير) منقول من الجرير وهو حبل الزمام. العين ـ جر ـ ٦: ١٥.

لَقَدْ وَلَدَ الأخَيطلَ أُمُّ سُوءٍ ....[1]

قَالَ: وَطولُ الكلامِ صَارَ كالعِوضِ مِنْ لِحاقِ[2] تاءِ التأنيثِ في حَضَرَتْ، كَمَا صَارَ طولُ الكلامِ عِوضاً عَنِ العائدِ مِن الصلةِ إلى المَوصُولِ، إلّا أنْ يكونَ الفعلُ جَامداً فَإِنَّهُ يجوزُ تذكيرُ الفِعلِ بِلا فَصْلٍ لجمودِهِ، نَحو: نِعمَ هندٌ، إلّا أَنْ تُسمَّى امرأةٌ بمثلِ زيدٍ وعمرٍو فَإِنَّهُ يجبُ تأنيثُ فعلِهِ مَعَ وجودِ الفَصْلِ، نَحو: قامَتِ اليومَ في الدّارِ زيدٌ، لِرفعِ الالتباسِ.

وَإِن كانَ إسنادُ الفِعْلِ[3] إلى [مؤنّثٍ غيرِ حقيقيٍّ فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يكونَ اسنادُ الفِعْلِ إلى][4] الظاهِرِ أو إلى المُضْمَرِ.

فَإِنْ كَانَ الثاني فالوجهُ التأنيثُ، تقولُ: الشَّمسُ طَلَعَتْ، وَلا تَقُولُ: الشّمسُ طَلَعَ، لأنَّ الراجِعَ يجبُ أَنْ يكونَ عملهُ من جنسِ ما يرجِعُ إليهِ، إنْ مذكّراً فمذكّرٌ، وإن مؤنّثاً فمؤنّثٌ.

وَإنْ كَانَ الأولَ، وَهُوَ أَنْ يكونَ الفِعْلُ مسنداً إلى الظاهِرِ، فَلا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَحصَلَ الفصلُ بينهما[5] أو لم[6] يحصل.

---

(١) تمامه: عَلَى بَابِ استِهَا صُلُبٌ وَشَامُ.
والأخيطل: تصغيرُ الأخطل الشاعر المعروف. وصلب: جمع صليب. والشام: مفرده شامةٌ، وهي الخال يُريد أنه شاهدَ ذَلكَ الموضعَ. الديوان ٥١٥، والمقتضب ٢: ١٤٨.

(٢) في ت: لواحق، وفي ف، ل: لحوق.

(٣) في ت: لافعل.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ز.

(٥) في ز، ف: بينهما الفصل.

(٦) في ز: لا.

فإنْ كانَ الأوّلَ جاز التذكيرُ والتأنيثُ، لكنَّ التذكيرَ أولى[1] و[2]أفصحُ لطولِ الكَلامِ، وَلأنَّهُ لمَّا كَانَ التذْكيرُ جَائزاً مَعَ الفَصْلِ فِي المُـؤَنَّثِ الحَـقِيقِي كَـانَ فِي غَـيْرِ الحقيقي أَولَى مَعَ وجودِهِ.

وَإِنْ كَانَ الثاني، فَالتذكيرُ والتأنِيثُ جائزانِ، لكنَّ التأنيثَ أَفصَحُ، تقولُ: طَلَعَ الشّمسُ، وَطَلَعَتِ الشَّمسُ.

قولُهُ: (وَحُكمُ ظاهرِ الجمعِ مطلقاً [حكمُ غيرِ الحـقيقي[3]])[4] أَيْ حكمُ[5] الجمعِ الغيرِ المُذَكَّرِ السّالِمِ حُكْمُ المُؤنّث الغيرِ الحَقيقي في تذكيرِ فعلِهِ وَتَأْنِيثِه، فَإِنَّ إسنادَ الفعلِ إنْ كَانَ / ١٠٣ و / إلى المُضْمَرِ فالتأنيثُ، وإنْ كَانَ إلى الظاهِرِ فَكِلاهُمَا جَائِزٌ، كَقَولِهِ تَعَالَى[6]: ﴿قَالَتِ[7] الأَعْرَابُ﴾[8]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[9].

وَلَا فرقَ[10] بينَ أَنْ يكونَ هَذَا الجمعُ جمعَ المُذَكَّرِ أَو جمعَ المُؤَنَّثِ الحَـقِيقِي فِي تذكيرِ الفِعْلِ وتأنيثِهِ، تَقُولُ: جَاءَتْ الرِجَالُ وَالزَيْنَبَاتُ، وَجَاءَ الرِجَالُ والزَيْنَبَاتُ،

---

(١) في ت: تذكيرُ الأولى.
(٢) الواو ليست في ت.
(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ع، ف، ل.
(٤) في مجموع مهمات المتون: ٤١٠: وحكم ظاهر الجمع غير المذكّر السالم مطلقاً حكم ظاهر غير الحقيقي.
(٥) في ع، ف: وحكم.
(٦) كلمة (تعالى) ليست في ت.
(٧) في الأصل: وفي ت، ز، ف، ل: وقالت.
(٨) سورة الحجرات: ١٤.
(٩) سورة يوسف: ٣٠.
(١٠) كلمة (فرق) ساقطة من ع.

فَالتأنيثُ، لكونِهَا فِي المَعْنَى جَمَاعَةً، وَالتَذْكِيرُ لِكَونِ تأنيثِ الجَمَاعَةِ مِنْ بابِ التأنيثِ الغيرِ الحَقِيقِي.

وَإِنَّمَا لَمْ يُعْتَدْ بالتأنِيث المَعْنَويّ فِي لُزُومِ تأنيثِ الفِعْلِ اجراءً لبابِ الجمع مَجْرَى وَاحِداً[1].

قولُهُ: *(وَضميرُ العاقلينَ غيرُ المَذكَّرِ السالِمِ فَعَلَتْ وَفَعَلُوا).*

إعلَمْ أنّ ضميرَ الجمع إنْ كانَ جمعَ مذكّرٍ، إمّا أَنْ يَكُونَ عاقلاً أَوْ لَمْ يَكُنْ، فَإِنْ كَانَ الأوّلَ فَلا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ سالماً أَوْ لَمْ يَكُنْ.

فإن كان سَالِماً فَلابُدَّ مِنْ أنْ تَقُولَ: الزيدونَ فَعَلُوا، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ: الزيدونَ فَعَلَتْ، {لوجودِ لفظِ الواحِدِ، وَكَمَا لا يُقَالُ: زَيْدٌ فَعَلَتْ [، فَكَذَلِكَ لا يُقَالُ: الزَّيدونَ فَعَلَتْ}[2].

وإنْ لَمْ يَكُنْ سَالِماً فَلَكَ أَنْ تَقُولَ: الرِّجَالُ فَعَلَتْ][3] وَفَعَلُوا، فَمِنْ حيثُ النَّظَرُ إلى كونِه مؤنّثاً تقولُ: فَعَلَتْ ومن حيثُ النظرُ إلى كونِهِ جمعاً [المذكّر عاقل][4]، تقول: فعلوا.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عاقِلاً نَحو: الأيّام جَازَ أَنْ يُقَالَ: الأَيامُ مَضَتْ وَمضينَ.

أَمَّا مَضَتْ فَلِكَونِهِ مُؤَنّثاً، وَأَمّا مضينَ فَلِكَونِهِ جمعاً.

---

(١) في ت، ز: واحد.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

والحاصِلُ أَنَّ الضَّمائِرَ يجبُ أَنْ تكونَ كَمَا ذَكَرْناهُ لِتُشْعِرَ بِمَا تعودُ إليه.

وَإِنْ لَمْ يكنْ جمعَ مذكرٍ يعقلُ، فَأَمَّا جمعَ مؤنّثٍ يَعقلُ، نَحو: النساءِ، أو لا يعقلُ، نَحو: العيونِ، فيجوزُ إلحاقُ نونِ الجمع بِهِ وَتَاءِ التأنيثِ.

أَمَّا الأوَّلُ: فبالنظرِ إلى كونِهِ جمعاً، وَقُصِدَ أَنْ يَكونَ ضميرُهُ مطابقاً لَهُ.

وَأَمَّا الثاني: فَبالنَّظَرِ إلى كونِهِ جماعةً، تَقولُ: النساءُ والعيونُ فَعَلَتْ وَفَعَلْنَ.

المُثَنَّى

قَولُهُ: (*المُثَنَّى ما لَحِقَ في آخرِهِ ألفٌ*[1] *أو ياءٌ مفتوحٌ ما قبلَها وَنُونٌ مَكْسُورَةٌ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَعَهُ مِثْلَهُ مِنْ جِنْسِهِ*).

فقولُهُ: (*لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَعَهُ مِثْلَهُ مِنْ جنْسِهِ*) تَنبيهٌ عَلَى أَنَّ الإسمَ المشتركَ لا يُثنّى باعتبارِ ما اشْتَرَكَ فِيهِ [وَإِنَّما يُثَنَّى][2] باعتبارِ مدلولِهِ الوَاحِدِ إذَا اجتمعَ مَعَهُ وَاحِدٌ آخرُ[3] مِنْ جِنْسِهِ، فَإِنَّكَ إذَا قُلْتَ: قُرءانِ لا تُريدُ بِهِ طُهْراً وَحَيْضاً بَلْ تُريدُ بِهِ إِمَّا طُهْرَينِ وَإِمَّا حَيْضَيْنِ.

وَكَذَلِكَ إذَا قُلْتَ: جُونانِ، تُريدُ بِهِ السَّوَادَينِ أو البياضَينِ دونَ السوادِ

---

(١) في ل: و.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٣) في ت: آخر معه.

والبياضِ، وَهَذا معلومٌ من استقراءِ كلامِ العَرَبِ، وَهُوَ بِعَيْنِهِ دَالٌّ[١] عَلَى أَنَّهُ لا يُطْلَقُ الإِسمُ المُشْتَرَكُ بِلَفْظِ العُمومِ عَلَى مَدْلولاتِهِ[٢] المختلفةِ، لأَنَّ حُكْمَ التثنيةِ والجمعِ وَاحِدٌ.

لا يُقالُ مَا ذَكَرْتُم يَقْتَضِي أَنْ لا يُثَنَّى العَلَمُ ولا يُجْمَعُ، لأَنَّ نسبةِ العَلَم إلى مُسَمَّياتِهِ المختلفةِ كنسبةِ الأسماءِ المشتركةِ إلى مسميّاتِها[٣]، لَكنْ يُثَنَّى العَلَمُ ويجمعُ فَيُقَالُ الزيدانِ، والزيدونَ، فَلْتُثَنَّ الأسماءُ المُشْتَرَكَةُ وَلْتُجْمَعْ باعتبارِ مدلولاتِها[٤] المُخْتَلِفَةِ.

لأَنَّا نقولُ: لا نُسَلِّمُ أَنَّ نِسْبَةَ العَلَمِ إلى مُسَمَّياتِهِ كنسبةِ الأسماءِ المُشْتَرَكَةِ إلى مُسَمَّياتِهَا، لأَنَّ العَلَمَ إِنَّما وُضِعَ باعتبارِ كونِهِ عَلَماً لِذَاتِ شخصٍ مِنْ غيرِ النَّظَرِ إلى كونِهِ آدمياً[٥] أو غَيْرَهُ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ صَحَّ تَثْنِيَتُهُ إِذَا اجتمَعَ مَعَهُ آخَرُ مِنْ هَذِهِ الأشخاصِ، لكونِهِ مِنْ جِنْسِهِ، كَمَا يُقَالُ مَضْرُوبانِ[٦] لإنسانٍ وَفَرَسٍ، لأَنَّ النَّظَرَ إِنَّما كانَ إلى شخصٍ وقعَ عليه ضَرْبٌ، دونَ النَّظرِ إلى كونِهِ فَرَساً أو غَيْرَهُ.

ثُمَّ اعلمْ أَنَّ الإِسمَ الذي تُرَادُ تثنيتُهُ لا يخلو مِنْ أَنْ يَكونَ صحيحاً أَوْ مُلْحَقاً

---

(١) في ت: دل.

(٢) في ت، ل: مدلولها، وفي ف: مدلولاتها.

(٣) في ع، ف، ل: مسمياته.

(٤) في ت، ف، ل: مدلولاته، وفي ع: معلولاتها.

(٥) في ع: روميا.

(٦) في ت: مضروبتان.

بِهِ، وَإِمَّا أَنْ لا[1] يكونَ أَحَدُهُمَا، والمُرَادُ مِنَ المُلْحَقِ بِهِ مَا يكونُ فِي آخرِهِ واوٌ أو ياءٌ قَبْلَها سكونٌ، نَحو: ظَبْيٌ وَدَلْوٌ.

فإِنْ كَانَ الأوّلُ أُلحِقَ بآخِرِهِ أَلِفٌ أَوْ ياءٌ مفتوحٌ ما قبلَها، ونـونٌ مكسـورةٌ، نَحو: الزيدانِ والظبيانِ.

وإِنْ كانَ الثاني: فَلا يَخلو مِنْ أَنْ يكونَ فِي آخِرِهِ أَلِفٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ.

فإِنْ كانَ الثاني، يَلحقُ بآخِرِه أَلِفٌ أَوْ يَاءٌ ونونٌ مِنْ غيرِ تَـغييرٍ، فَـيُقَالُ في: [الغَازِي والقاضِي، الغَازِيانِ والقَاضِيانِ][2].

وَإِنْ كانَ الأَوّلُ، وَهُوَ مَا فِي آخِرِهِ أَلِفٌ، فَلا يَخْلو مِنْ أَنْ تكونَ [مقصورةً أو ممدودةً.

فإِنْ كانتْ مقصورةً فَلا تَخلُو مِنْ أَنْ تكونَ][3] ثَالِثةً أو فَوقَ ثالثةٍ.

فَإِنْ كَانَتْ[4] ثالثةً وَعُرِفَ لَهَا أَصْلٌ فِي الواوِ والياءِ رُدَّتْ إليهِ، تَقولُ: عَصَوانِ وَرَحيانِ فِي عَصَا ورَحًى، / ١٠٣ظ /.

وَإِذا[5] لَمْ يُعْرَفْ لَهَا أصلٌ، نُظِرَ فَإِنْ أُمِيلَتْ قُلِبَتْ ياءً كقولِكَ: متيانِ وَبَلَيانِ فِي: مَتَى وَبَلَى مُسَمًّى بِهِما.

---

(١) ساقطة من ل.
(٢) في ت، ع، ف، ل: القاضي والغازي القاضيان والغازيان.
(٣) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.
(٤) في ت: كان.
(٥) في ت، ع، ل: ان.

وَإِنْ لَمْ تُمَلْ قُلِبَتْ واواً، تقولُ: إِلَوانِ وَلَدوانِ فِي مُسَمّىً[١] بِإِلَى وَلَدَى.

وَإِنْ كَانَتْ[٢] فوقَ ثالثةٍ[٣] لَمْ تُقْلَبْ إِلّا ياءً، لأنَّها إِنْ كَانَتْ مقلوبةً مِنْ[٤] [الياءِ فَالواجِبُ قَلْبُها ياءً كَمَا فِي الثُّلاثيِّ.

وَإِنْ كَانَتْ مَقْلُوبةً مِن][٥] الواوِ، قُلِبَتْ أيضاً ياءً[٦]، لاستثقالِ الواوِ وَلِكثرةِ حروفِ الكَلِمةِ، وَخِفَّةِ الياءِ بِالنسبةِ إلى الواوِ[٧]، وَتقولُ: أَعشيانِ وَمَلْهيانِ وَحُبْلَيانِ وَحُبَاريانِ فِي أَعْشى وَمُلْهى وَحُبْلَى وَحُبَارَى.

فَإِنْ كَانَ فِي آخرِهِ أَلِفٌ مَمْدُودةٌ فَلا يَخْلُو مِنْ أَنْ تَكونَ همزتُهُ أَصليةً أَوْ لَمْ تَكُنْ.

فَإِنْ كَانَ الأَوّلَ تَبثَتْ[٨] عَلَى حَالِهَا فَتقولُ فِي: قَرّاءٍ ووضّاءٍ قرّاءانِ ووَضّاءانِ.

وَإِنْ كَانَ الثانِي فَلا يَخْلُو مِنْ أَنْ تكونَ منقلبةً عنْ حرفِ التأنيثِ أَوْ لَمْ تَكُنْ.

فَإِنْ كَانَ تُقْلَبُ واواً فَيُقالُ فِي: حمراءَ وصحراءَ حمراوانِ وصحراوانِ.

---

(١) في ت، ل: مسمين.

(٢) في الأصل، وفي ف: كان.

(٣) في ت، ل: الثلاثة.

(٤) في ل: عن.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

(٦) في ت، ف: ياء أيضاً، وكلمة أيضاً ساقطة من الأصل.

(٧) قال سيبويه في الكتاب ٢: ٩٤: (كلّما ازداد الحرف كان من الواو أبعد).

(٨) في ل: ثبت.

وَإِنَّمَا قُلِبتْ إيذاناً بزيادَتِها، ومفارَقتها الأصليةَ[١]، لِكَونِهَا أَلِفُ التأنيثِ فِي الأصلِ، فَقُلِبَتْ همزةً لِتَعَذُّرِ اجتماعِهَا مَعَ الألِفِ التي قَبْلَهَا.

وَإِنَّمَا اختصَّ قَلْبُها بالواوِ دُونَ الياءِ لِمناسبةِ الهَمْزَةِ الواوَ أَكْثَرَ مِنْ مُنَاسَبَتِهَا الياءَ فِي الثقلِ[٢]، وَلأجْلِ أَنَّهُ يُعَوِّضُونَ [عَنْهَا الهمزةَ][٣] في مِثلِ[٤] قَولِهِم: أُقِّتَ فِي وُقِّتَ.

وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أصليةً ولا للتأنيثِ، فَلا تَخْلُو مِنْ أَنْ تكونَ مُنْقَلِبَةً عَنْ حَرْفٍ أصليٍّ أو لَمْ تَكُنْ.

فَإِنْ كَانَ الأوّلَ جَازَ الأمرانِ رَدُّهَا إليهِ، وَإِثباتُها عَلَى حَالِهَا فَتقولُ فِي كِسَاءٍ [ورداءٍ كِسَاوانِ وَرِدَاوانِ وَكِسَاءَانِ وَرِدَاءَانِ][٥].

أَمّا[٦] رَدُّهَا إلى[٧] الأصلِ، فلكونِهَا منقلبةً عَنْهُ.

فَإِنْ كَانَ الثانِي، أَعْنِي لا تكونُ منقلبةً عَنْ حَرْفٍ أصلِي، بَلْ تَكُون ملحقَةً زَائِدَةً فِي حُكمِ الأصلِي ثَبَتَتْ عَلَى حَالِها][٨] فَتَقُولُ فِي عِلباءٍ[٩] وحِرباءٍ، عِلباءَانِ

---

(١) في ت: لاصل ألف.

(٢) في الأصل، وفي: ز، ف: الفعل.

(٣) في ت، ف، ل: الهمزة عنها، وفي ع: الهمزة غيرها.

(٤) كلمة (مثل) ساقطة من ت.

(٥) في ف: كساوان وكساءان وفي رداء: رداوان ورداءان.

(٦) في ف: و.

(٧) في ل: في.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٩) العلباء: عصب في العنق يأخذ إلى الكاهل. قال الخليل: وهما علباوان. العين ـ علب ـ ٢: ١٤٧، ولسان العرب ـ علب ـ ٢: ١١٩.

وحِرْبَاءَانِ[1]، لا غيرُ، لكونِهِ [في حُكم][2] الأصلي.

وَاعْلمْ أَنَّ العَلَّامةَ جَارَ اللهِ قَالَ[3]: إِنَّما تُقْلَبُ أَلِفُ التأنيث فَقَطْ وَتَبتَ ما سِواهَا عَلَى حَالِهَا.

[وَاعْلَمْ أَنَّ المحذوفَ[4]][5] العَجْزِ[6] يُرَدُّ إلى أَصْلِهِ، نَحو: أَخَوانِ وَأَبَوانِ فِي أَخٍ وأَبٍ، وَقَدْ لا يُردُّ، نَحو: يَدانِ وَدَمانِ فِي يَدٍ وَدَمٍ، وَقَدْ جَاءَ: يَدَيانِ وَدَمَيانِ[7]، كَقولِهِ:

فَلو أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا

جَرَى الدَّمَيانِ بِالخَبَرِ اليَقِينِ[8]

وَقَدْ يُثنَّى الجمعُ عَلَى تأويلِ الجَماعتينِ والفِرقتينِ، كَمَا أَنْشَدَ أبو عبيدٍ[9]:

---

(١) في ت: حرباءان وعلباءان.

(٢) في الأصل، وفي ز: غير.

(٣) المفصل: ١٨٥.

(٤) في ف: محذوف.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٦) كلمة (العجز) ساقطة من ع.

(٧) ينظر: المفصل: ١٨٥.

(٨) ينسب إلى علي بن بدال بن سليم وينسب إلى الفرزدق والأخطل ومرداس بن عمر والمثقّف العبدي. ويروى (جحر) مكان (حجر) يريد أنّهما متباغضان فلا يمتزج دمهما لو ذبحا في موضع واحد أو أنّ دمي يجري لشجاعتي ودمه يجمد لجبنه، والشاهد فيه رجوع المحذوف عند التثنية في (دميان). المقتضب ١: ٢٦٦، والأمالي الشجرية ٢: ٣٤٤، والمفصل: ١٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٤: ١٥٢، والخزانة ٧: ٤٨٢.

(٩) هو القاسم بن سلام اللغوي المعروف توفي سنة ٢٢٣هـ. مراتب النحويين: ١٤٨، وطبقات النحويين واللغويين: ١٩٩، ونزهة الألبّاء: ١٠٩، وأنباه الرواة ٣: ١٢، وبغية الوعاة ٢: ٢٥٣.

لَأَصْبَحَ الحَيُّ أَوْبَاداً وَلَمْ يَجِدوا
عِنْدَ التَفرّقِ فِي الهَيْجَا جِمَالَيْنِ[1]

وقالوا: لِقَاحَانِ[2] سَوداوانِ، وَقَدْ يُجْعَلُ الإثنانِ عَلَى لَفظِ الجَمْعِ إذَا كَانَا مُتَّصِلَيْنِ، كَقَولِكَ: مَا أَحْسَنَ رؤوسَهُمَا!! وَكَقَولِهِ تَعالَى: ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[3].

وَكقولِهِ:

ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهورِ التُّرْسَيْنِ[4]

وَأَمَّا إِذَا كَانَا مُنْفَصِلَيْنِ، فَلا يُقَالُ: أفراسُهُمَا، وَقَدْ جَاءَ: وَضَعَا رِحَالَهُمَا.

---

(١) البيت لعمرو بن العداء الكلبي. وكان معاويةُ قَدْ استعملَ ابنَ أخيه عمرَو بن عتبةَ بن أبي سفيان على صدقات كلب فاعتدىٰ عليهم فقال عمرو ذلك وقبله:

سَعَى عِقالاً فلم يتركْ لَنَا سَبَداً ... فَكيفَ لَو قَدْ سَعَى عمرُو عِقَالَيْنِ

سعىٰ: عملَ في الزكاة والسُّعَاة: ولاة الصدقة، وقد نصب عقالاً على الظرفية أراد مدّة عقالٍ. والسَّبَدُ: الشَّعْر والوَبَرُ، ويُرادُ به المالُ القليل، يقال مالَهُ سَبَدٌ وَلَا لَبَدٌ، أي قليل ولا كثير. أوبادٍ: جمعُ وَبَدٍ بالتحريك، وهي شِدَّةُ العيش وسوءُ الحالِ، ويروىٰ (أوقاصاً) مكان (أوباداً)، أي لأصبح مال الحيّ أوقاصاً أي لا يوجد عندهم ما يجب فيه الصدقة. جِمالَيْنِ: مثنى جِمَال أي قطعتين من الجِمال. ويروىٰ: يومَ التَّرَحُّلِ وَالهَيْجا جِمالَيْنِ. مجالس ثعلب ١: ١٤٢، والمفصل: ١٨٧، وشرح المفصل ٤: ١٥٣، والهمع ١: ١٣٩، والخزانة ٧: ٥٧٩.

(٢) اللقاحُ: جمع لَقُوحٍ، ولقحةٍ: وهي الناقةُ ذات اللَّبَنِ. وقالوا لِقَاحانِ أسودانِ جعلوها بمنزلةِ قولهم: إبلان. لسان العرب ـ لقح ـ ٣: ٤١٦، وتاج العروس ـ لقح ـ ٧: ٩٤.

(٣) سورة المائدة: ٣٨.

(٤) الرجز لخطام المجاشعي، وقيل هميانِ بن قُحَافةَ، وقبلَهُ:

وَمَهْمَهينِ قَذَفَينِ مَرْتَينِ والمَهْمَهُ: القَفْرُ. والقَذَفُ: البعيدُ، والمَرْتُ: الذي لا ينبتُ. الكتاب ١: ٢٤١ و٢: ٢٠٢، والبيان والتبيين ١: ١٥٦، واعراب القرآن المنسوب للزجّاج ٣: ٧٨٧، والمفصل: ١٨٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٤: ١٥٦، وشواهد العيني ٣: ٧٤، والخزانة ٧: ٤٥٥.

حذف نون المثنّى

قوله: (وَتُحْذَفُ نُونُهُ بالإضَافَةِ)[١].

وَإنَّما تُحْذَفُ النونُ[٢] عِندَ الإضافةِ لكونِهِ عِوَضاً مِنَ التنوينِ الذي يُحْذَفُ عِندَ[٣] الإضَافَةِ فَوَجَبَ حَذْفُ النونِ للإضَافَةِ أيضاً.

واعلمْ أنَّهُ يُحْذَفُ أيضاً عِندَ تقديرِ الإضافةِ كَقولِهِ:

بينَ[٤] ذِرَاعي وَجَبْهَةِ الأسَدِ[٥]

وعند كراهةِ الطولِ[٦]، نَحو: قوله[٧]:

.... إنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا قَتَلا[٨] الملوكَ وَفَكَّكَا الأغلالا[٩]

وَعِندَ التشبيهِ بالإضافَةِ، نَحو: لا غُلامَي لَكَ.

وَعِنْدَ الضَّرورةِ، نَحو:

---

(١) في مجموع مهمّات المتون: ٤١٠: للإضافة.

(٢) في ت: النوع، ل: نونه.

(٣) كلمة (عند) ساقطة من ع.

(٤) في ت: عند.

(٥) تقدّم الشاهد في ١: ٤٣٢.

(٦) الكلمة مطموسة في ت.

(٧) كلمة (قوله) ساقطة من ع.

(٨) في ت: قتل.

(٩) تقدّم الشاهد في ٢: ١٠٤.

يَا حَبَّذَا عَيْنَا سُلَيْمَى وَالفَمَا[1]

واعلم أنَّ ألِفَ التثنيةِ تَسْقُطُ أيضاً عندَ التقاءِ الساكنينِ كَقولِكَ: التقت حَلَقَتا البِطَانِ[2].

حذف تاء التأنيث

قولُهُ: *(وَحُذِفَتْ تَاءُ التَأنيثِ فِي خُصيانِ وأَليانِ)*[3].

اعلمْ أَنَّ تَاءَ التأنيثِ لَا تَسقُطُ فِي التثنيةِ لِشِدَّةِ اتّصالِهَا بالكَلِمَةِ فَيُقَالُ فِي ضَارِبَةٍ وَقَائِمَةٍ، ضَارِبَتَانِ وَقَائِمَتَانِ، إلّا فِي كَلِمَتَينِ وَهُمَا خُصيانِ وَأليانِ، في خُصيةٍ[4] وأَليةٍ، لأنّهما لَمّا كَانَا بحيثُ لا يفترقانِ[5] / ١٠٤ و / نزلا مَنْزِلَةَ ما وُضِعَ وضعاً أَوّلاً كقولِهِ:

كَأَنَّ خُصْيِيهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ[6]

---

(١) بعده: والجِيدُ وَالنَّحْرُ وَثَدْيٌ قَدْ نَمَا.

والرجز مجهول القائل، ويروى (وجه) مكان (عينا). انظر: الخصائص ١: ١٧٠، ولسان العرب ـ فوه ـ ١٧: ٤٢٤، والهمع ١: ١٢٩.

(٢) البطان للقَتَب الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير، وفيه حلقتان فإذا التقتا فقد بلغ الشدّ غايتَهُ. يضرب في الأمر إذا اشتدّ. مجمع الأمثال: ١٨٦، ولسان العرب ـ بطن ـ ١٦: ١٩٨، ومختار الصحاح ـ بطن ـ: ٥٦.

(٣) في ل: أَليان وخصيان.

(٤) الخُصيةُ: وَاحِدَةُ الخُصَى، وَكَذَا الخِصيةُ بِالكَسْرِ، وَقَالَ أبو عُبيدٍ: سمعتُه بالضَّمِّ وَلَمْ أسمعهُ بالكَسْرِ. مختار الصحاح ـ خصى ـ: ١٧٨.

(٥) في ع: يعرفان.

(٦) تقدّم الشاهد في ٢: ٢١٦.

[وكقولِهِ:

تَرْتجُّ ألياهُ ارتجاجَ الوطْبِ[1]][2]

الجمع

قوله: (*الجموعُ مَا دَلَّ عَلَى آحادٍ مقصودَةٍ بحروفٍ [مُفرَدةٍ بتغييرِ ما*[3]).

فَقَولُهُ[4]: (*مَا دَلَّ عَلَى آحادٍ*) شاملٌ لغيرِ المَحدودِ، نَحو: رَهْطٍ، ونَفَرٍ، والاعدادِ، وغيرِ[5]] ذَلِكَ.

وَ[6]قَولُهُ: (*مَقْصُودَةٍ بحروفٍ مُفْرَدَةٍ*) يُخرِجُ أمثالَ ذَلِكَ لِعَدَمِ وُجودِ لَفظٍ مفردٍ لَهُ يَدُلُّ عَلَى آحادِهِ مثل[7] تَمرٍ[8] وركبٍ، لِعَدَمِ قَصْدِ الآحادِ بحروفٍ مُفْرَدَةٍ [كَمَا قُصِدَ

---

(١) لا يعرف قائل هذا الرجز، وقبله:

كَأَنَّما عَطِيَةُ بن كَعْبِ ظَعِينةٌ واقِفَةٌ في ركْبِ

والظعينة: المرأة، والوَطْبُ: سِقاءُ اللَّبنِ. والشاهد فيه قوله: اليانِ مثنى إليةٍ والقياس اليتانِ، وَصَفَهُ بأنَّ كَفَلَهُ عظيمٌ رخوٌ. المقتضب ١: ١٤٠، والأمالي الشجرية ١: ٢٠، والاقتضاب: ٣٩٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤: ١٤٥، والخزانة ٧: ٥٢٥.

(٢) ما بين المعقفتين مطموس في ت.

(٣) (بتغيير ما) ساقطة من ع.

(٤) في ع: قوله.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٦) (الواو) ليس في ت.

(٧) في ع: وأمثال، والكلمة ساقطة من ل.

(٨) في ل: المر.

لأحادِ الرِجَالِ بحروفٍ مُفْرَدَةٍ][(١)].

لا يقالُ: إنّ إطلاقَ التمرِ مثلاً على آحادٍ وهِيَ مقصودَةٌ بالمفردِ، وَهُوَ التمرَةُ، وَكَذَلِكَ الرَّكْبُ.

[لأنَّا نَقُولُ][(٢)]: التَّمرُ ليسَ بجمعٍ لِتمرةٍ وإنْ اتّفقا في اللفظِ.

والذي يَدُلُّ عليهِ أمورٌ:

مِنْها[(٣)]: أنَّه لَوْ كَانَ جمعاً لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ: عِندي خمسةُ أرْطَالٍ تمراً كَمَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقالَ عِندِي خَمْسَةُ أرطالٍ لِحوماً، إلاّ إذا اختَلَفَتْ أنواعُهُ، لكنَّهُ يجوزُ أَنْ يُقَالَ مِنْ غيرِ اختلافِ الأنواعِ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ جمعاً لَمْ يَجُزْ اطلاقُهُ عَلَى القليلِ قياساً عَلَى سائرِ الجموعِ.

وَمِنْهَا: أنهُ لَوْ كَانَ جمعاً لَكَانَ جَمْعَ الكَثْرَةِ لانتفاءِ كونِهِ على وزنٍ مِنْ أوزانِ جمعِ القلّةِ، وانحصارِ الجمعِ في أحدِ هذينِ الأمرينِ، وَلَو كَانَ جَمعَ الكثْرَةِ لم يَجُزْ تصغيرُهُ عَلَى لفظِهِ لِمَا ثبت في بابِ التصغيرِ، لَكِنَّهُ يجوزُ تصغيرُهُ عَلَى لفظِهِ، فَلَمْ يَكُنْ جمعاً.

وَ[(٤)]**قَوْلُهُ: (بتغييرٍ مَا).**

لِيدخُلَ فِيهِ مِثلُ فُلْكٍ فَإنَّهُ يَكونُ مُفرداً، ويكونُ جَمْعاً، لَكِنْ تُقَدَّرُ فِيهِ

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ل.

(٢) في ز: لا نقول.

(٣) في ل: أحدها.

(٤) (الواو) ليس في ت.

الحركاتُ وَالسّكنَاتُ حَال كونِهِ جمعاً غيْرَهُمَا حال كَونِهِ مفرداً، وَكَذلِكَ القـولُ فِي ناقةٍ هجانٍ، ونوقٍ هجانٍ.

وَاعلمْ أنَّ الحروف فِي قوله: (بحروفٍ مفردَةٍ) زائدٌ لا فائدةَ فيهِ، لأنَّ حَاصِلَ معنى التعريف أنَّ الجمعَ لَفظٌ دلَّ عَلَى أفرادِ كُلٌ وَاحدٍ مِنْهَا مُرادٌ ومقصودٌ بمفردِ ذَلِكَ اللفظِ وَقتاً ما.

أقسامُ الجمع

قولُهُ: (وَهُوَ صحيحٌ وَمُكَسَّرٌ).

اعلمْ أنَّ الجمعَ إمَّا صحيحٌ وَإمَّا مُكَسَّرٌ، والصَّحِيحُ إمَّا لِمُذَكَّرٍ وَإمَّا لِمُؤَنَّثٍ.

جمع المذكّر السالِمُ

أَمَّا الأوّلُ فَهُو الذي سَلِم بناءُ واحدِهِ، وَأُلْحِقَ بآخِرِهِ[1] واوٌ[2] أو ياءٌ مكسورٌ ما قبْلَها[3] ونونٌ مَفْتُوحَةٌ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَعَهُ أَكْثَرُ مِنْهُ.

قولُهُ: (فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ ياءً قَبْلَهَا كَسْرَةٌ).

إعلمْ أَنَّ الإسمَ الذي يُرادُ جَمْعُهُ لا يخلُو مِن أَنْ يكونَ صحيحاً أَو ملحقاً بِهِ أو

---

(١) في ل: ألف و واو.

(٢) كان ينبغي أن يقول: واو مضموم ما قبلها.

(٣) في ع، ل: قبله.

لا يكونَ أحدُهُمَا.

فإنْ كَانَ الأوّلَ يَلْحَقُ بآخرِهِ واوٌ أو ياءٌ ونونٌ مِنْ غَيرِ تغييرٍ، نَحو: جاءني الزّيدونَ[1] والظبيّونَ[2]، في زيدٍ وظبيٍ عَلَماً.

وإنْ كَانَ غيرَهُمَا فَلا يَخْلُو مِنْ أَنْ يكونَ فِي آخِرِهِ ياءٌ أو ألِفٌ، إذ لا يخلو ...

فإنْ كَانَ الأوّلَ يُحْذَفُ للتخفيفِ، نَحو[3]: جَاءَنِي القَاضُونَ والغَازُونَ في القاضِي والغازِي في حالِ الرفعِ، وأَصْلُهُمَا[4] قاضيونَ وغازيونَ، [...][5] ... عَلَى الياءِ فَسُكِّنَتْ[6] {فَالتقى سَاكِنَانِ، الياءُ والواوُ، فَحُذِفَتِ الياءُ دونَ الواوِ لكونِهِ علامةً فصارَ القاضونَ و[الغازونَ، وَكَذَا الحُكمُ][7] فِيهِمَا حالَ النّصبِ، والجرِّ ...[8]

وَإِنْ كَانَ الثاني، وَهُوَ أَنْ يكونَ فِي آخرِهِ أَلِفٌ،}[9] حُذِفَتِ[10] الألفُ[11] وبَقِيَ مَا قَبْلَها مفتوحاً كَمَا كَانَ، تقولُ: جَاءَنِي المُصطَفَونَ والمسمونَ[12] في المُصطَفَى

(١) في ت، ع، ف، ل: زيدون.
(٢) في ت، ع، ف، ل: ظبيون.
(٣) في ع، ل: تقول.
(٤) في الأصل، وفي ز: أصله.
(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ت.
(٦) في ز، ف، ل: فحذفت.
(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ع.
(٨) في ت، ل: المنتمي.
(٩) ما بين المعقفتين ساقط من ت.
(١٠) في ت: وحذفت.
(١١) كلمة (الألف) ساقطة من ع.
(١٢) في ت، ف، ل: المنتمون.

والمسمى[1]، وأصله: المصطفيون، قلبت الياءُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبْلَها، [فالتقى ساكنان الألفُ والواوُ، فحُذِفتِ الألفُ.

وكذا القولُ فيهما][2] في حالِ النّصبِ والجرِّ.

شروط الجمع المذكّر السّالم

قَوْلُهُ: (وَشَرْطُهُ إِنْ كَانَ إسماً إلى آخرِهِ).

اعلمْ أنَّ الإسمَ[3] الذي يُرَادُ جمْعُهُ هذا الجمعَ لا يخلو مِنْ أَنْ يَكـونَ اسماً[4] مَحْضاً أو اسماً[5] صِفةً.

فإن كانَ الأوّلَ فشرطُهُ أمورٌ ثلاثةٌ وَهِيَ كونُهُ مُذَكَّراً و[6] علماً / ١٠٤ ظ / وعاقلاً، لأنَّ هذا الجمعَ أشرفُ الجموعِ، لِسَلَامَةِ بِنَاءِ الوَاحِدِ فِـيهِ والمُـذَكَّـرُ العَـلَمُ العَاقِلُ أَشْرَفُ فَأُعطِيَ الأشرفُ للأشْرَفِ[7].

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إنّ كَلَامَهُ في جمعِ الصَّحيحِ المُذَكَّرِ فكونُهُ مُذَكَّراً داخلٌ فيهِ،

(١) في ت، ل: المنتمي

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٣) الكلمة ساقطة من الأصل، ومن ت، ز.

(٤) الكلمة ساقطة من: الأصل، ومن: ز.

(٥) الكلمة ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٦) (الواو) ليس في ل.

(٧) في ع، ف: الأشرف.

فلو كان شرطاً لَهُ لَزِمَ أَنْ يكونَ خارجاً عَنْهُ، فإذاً لَزِمَ أَنْ يَكونَ دَاخِلاً فيهِ وغيرَ داخلٍ فيهِ[1]، وخارجاً عنهُ و[2]غيرَ خارجٍ عنهُ، وأنّهُ مُحالٌ.

والذي يُمكنُ أَنْ يُجابَ[3] عَنْهُ هُوَ أَنْ يُقَالَ: إنَّما قَالَ: هَاهُنَا شَرْطُهُ بِالنِّسْبَةِ إلى مَنْ [كَانَ عَاقِلا عن دخوله فيما تَقَدَّمَ أو بِالنِسْبَةِ إلى مَنْ][4] حمَلَ المُذَكَّرَ الأوّلَ على المَعْنوي فقط فَذكَرَ هَاهُنا، أنَّ شَرْطَ ذَلِكَ الجَمْعِ المَذْكُورِ هُوَ أَنْ يكونَ مُذَكَّراً فِي اللفظِ أيضاً لِيَخرُجَ مِثلُ طلحةَ وحمزةَ، أو بِالنسبةِ إلى مَنْ ظَنَّ أَنَّ المُذَكَّرَ لَقَبٌ واسمٌ لِذَلِكَ الجمعِ كالصحيحِ لِيدْفَعَ ذَلِكَ الظنَّ.

وَإذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ تَقُولُ: إنَّما لَمْ يُجْمَعُ مِثْلُ عينٍ لفقدانِ الشَّرَائِطِ الثلاثةِ فيهِ، وَلَمْ يُجْمَعْ نَحو ثوبٍ لانتفاءِ الشرطِ الثاني مِنهُ[5]، وَهُوَ العَلَمِيّةُ[6]، وَلَمْ يُجْمَعْ نحو أعوجٍ اسماً لفرسٍ، لانتفاءِ الشرطِ الثالِث وَهُوَ كَونُهُ عَاقِلاً.

وَإن كَانَ الثانِي، وَهُوَ أَنْ يَكونَ صِفَةً فشرطُهُ أُمورٌ:

مِنْهَا: أَنْ يكونَ مُذَكَّراً عَاقِلاً لِمَا ذَكَرْنَا، والإشكَالُ والجوابُ بِمثْلِ مَا مَرَّ فَلا نُعيدُهُمَا.

---

(١) كلمة (فيه) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٢) في ع: أو.

(٣) في ل: يكون جوباً.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٥) ساقطة من ل.

(٦) زاد في ع، ل: منه.

وَمِنْهَا: أَنْ لَا يكونَ أَفْعَلَ الذي مُؤَنَّثُهُ فَعلاء، مِثلُ: أحمرَ حمراءَ للفرقِ بينَهُ وبينَ أفعلِ التفضيلِ، فَإِنَّهُم جمَعوا أفعلَ[1] التفضيلِ هَذَا الجَمْعَ، نَحو: الأفضلونَ.

وَمِنْهَا: أَنْ لا يكونَ فعلانَ الذي مؤنَّثهُ فَعْلَى، نَحو: سكرانَ سكرىٰ لأنَّ فعلانَ عِندَهُم نوعانِ:

أحدُهُمَا: أَنْ يكونَ مُؤَنَّثُهُ فَعْلَى.

والثاني: أَنْ يكونَ مُؤَنَّثُهُ فعلان، والثانِي جمعوهُ هَذَا الجمعِ مثل: ندمانونَ جمع ندمان، فَلَمْ يَجمَعُوا الأوّلَ هَذَا الجمعَ فَرْقاً بينَ البابينِ.

وَمِنْهَا: أَنْ لا يستويَ [المُذَكَّرُ والمُؤَنَّثُ فِيه][2]، نَحو: جَريحٍ وصبورٍ[3] إذا كانَ بمعنىٰ المفعولِ، لأَنَّهُم لَو جمعوهُ هَذَا الجمعَ لَقيلَ جريحونَ فِي المُذَكَّرِ وجريحاتٍ فِي المؤنَّثِ فَلَزِمَ الاختلافَ فِي الجَمْعَينِ جَمعِ المذكَّرِ وجمع المؤنَّثِ، مَعَ عدمِ الاختلافِ بينَ المذكّرِ والمُؤَنَّثِ، وَلَزِمَ[4] مَزِيَّةَ الفَرْعِ الذي هُوَ الجَمْعُ عَلَى الأَصلِ الذي هُوَ الوَاحِدُ، وَهُوَ غَيرُ جَائِزٍ فِي لُغَتِهِم، وَكَذَا القَوْلُ فِي مِفْعَالٍ وَمِفعِيلٍ.

وَمِنها: أَنْ لا يكونَ بِنَاءُ التأنيثِ نَحو: عَلَّامةٍ ونسّابةٍ.

---

(١) في ز: الفعل.

(٢) في ع، ف، ل: فيهِ المذكّر والمؤنّث.

(٣) الكلمة ليست في ت، ع. وصيغة فعول يستوي فيها المذكّر والمؤنّث إذا كانت بمعنى الفاعلِ مثل صبور بمعنى صابر وشكور بمعنى شاكر.

(٤) في ع: فيلزم.

اعلمْ أنَّهُ لمْ يحتجْ إلى ذكرِ هذا الشرطِ منْ وجهينِ:

أحَدُهُما: أنَّهُ داخلٌ في الجمْعِ الذي كلامُهُ فيه.

والثاني: أنَّه ذكرَ مِنْ شروطِهِ أنَّهُ مُذكَّرٌ ولعلَّهُ ذكرهُ هاهنا مُبالَغَةً وتأكيداً لأنَّهُ[1] دفعَ وَهْمَ مَنْ يتوهَّمُ أنَّ المرادَ مِنَ التذكيرِ إنَّما هُوَ مِنْ جهةِ المعنَى.

قولُهُ: (ويُحذَفُ نونُهُ بالإضافةِ).

لكونِهِ عِوضاً مِنَ التنوينِ الذي يُحذَفُ بالإضافةِ فكذا يكونُ حُكْمُ العِوَضِ.

الملحق بجمع المذكّر السّالم

قَولُهُ: (وَقَدْ شَذَّ نحو: [سِنينَ وَأَرضِينَ][2]) وَحَرِّينَ وَأَوْزِّينَ، وَثُبِينَ ولقِينَ[3]، جَوابُ سؤالٍ[4] مُقدَّرٍ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: هذِهِ الأشياءُ جُمِعَتْ هَذَا الجمعَ مَعَ انتفاءِ الشروطِ التي ذكَرْتُمُوهَا فَلَا تكونَ مَا ذكَرْتُمُوها شرطاً لَهُ، وإلّا لَزِمَ انتفاؤُه عِندَ انتفائِهَا لاستلزامِ انتفاءِ الشرطِ انتفاءَ المشروطِ.

فَأجابَ عَنْهُ بقولِه: (وَقَدْ شَذَّ نحو سِنينَ).

وَقَدْ تَكَلَّفَ قومٌ في توجيهِ بأَنَّ هذه الحروفَ في أواخِرَها عِوضٌ عَمّا حُذِفَ

---

(١) في ع: ولأنّه.

(٢) في ت، ع، ف، ل: أرضين وسنين.

(٣) الصواب قلين كما سيذكر قريباً وينظر: شرح الكافية لابن الحاجب: ٩١، وشرح المفصل ٥: ٣

(٤) في ع، عن سؤال، وفي ف: لسؤال.

مِنْهَا.

فإنَّ لغة[١] مِنْ لَغوتُ أو لَغَا بالشَّيءِ[٢]، وَقُلَّة[٣] مِنْ قَلَوتُهُ بالعصا، وإذا كـان كَذلِكَ جازت هذهِ الحروفُ جبراناً بِمَا حَذَفُوهُ وَعِوضاً عَنْهُ.

وأمّا أرَضُونَ، فَإِنَّ أرضاً مؤنّثٌ، فكانَ حَقُّهُ أَرَضَةً فَلمَّا لَمْ يُسْتَعْمَلْ بِالتاءِ[٤]، وَكَان فِي نيّةِ التقديرِ فَصَارَ كلقِينَ[٥] وثبينَ[٦] فِي حَذْفِ اللامِ.

وَلا يَرِدُ النقضُ بِقِدْرٍ، وَنَادٍ، وَغَيْرِهِمَا، وَإِنْ كَانَ / ١٠٥ و / مثلَ أَرْضٍ فِي تقديرِ التاءِ، لأنَّ الذي ذَكَرْنَاهُ تعليلُ شيءٍ واقعٍ، فَلَو كَانَ مِثلُ قِدْرٍ وَنَادٍ كَذلِكَ لَكَانَ [علّتُهُ هذه][٧].

وَأَمَّا حَرَّونَ[٨]، وَأَوزونَ[٩] فَإِنَّ هذه الحروفَ عِوضٌ من الادغامِ فِيها[١٠].

---

(١) في ف: لغين.

(٢) قالوا: اللغة من الأسماء الناقصة وأصلها: لغوةٌ من لغا إذا تَكَلَّمَ. لسان العرب ـ لغا ـ ٢٠: ١١٦.

(٣) في ف: قلين. والقُلَّةُ: التي يضرب بها. ديوان الأدب للفارابي ٣: ٢٢٠.

(٤) في ل، ع: في التاء، وينظر: مختار الصحاح ـ ارض ـ: ١٣.

(٥) في ل: كالعين.

(٦) الثُّبةُ: الجماعَة من الناسِ، وَثبةُ الحوضِ مجتمعُ مائهِ أصلُهَا ثَوَبٌ لأنَّ الماءَ يثوبُ إليها أو من ثَبَّيْتُ، أي: جمّعْتُ لأنَّ الماءَ إنَّما يتجمع في وَسَطِ الحَوْضِ. وَقَالوا: أصلها: ثُبَيٌ. ديوان الأدب ٣: ٢٢٠، ولسان العرب ـ ثبا ـ ١٨: ١١٦.

(٧) في ت: هذه الحروف علّته، ع، ف: هذه علّته، ل: ضدّه علّته.

(٨) في ل: حرور. والحرة: الأرض الصلبة الغليظة التي كَسَتْهَا حِجَارةٌ سودٌ نَخِرَةٌ كأنّها مُطِرَتْ. قال سيبويه: وزعم يُونُسُ أنّهم يقولونَ حرّة وحرّونَ يشبهونها بقولهم: أرض وأرَضُونَ لأنّها مؤنّثة مثلها.... وزعم يُونُسُ أنّهم يقولونَ أيضاً: حرّة وأحرّونَ يعنون الحِرارَ كأنَّهُ جمعُ أحرّة ولكن لا يَتَكلَّمُ بها. الكتاب ٢: ١٩١، ولسان العرب ـ حر ـ ٥: ٢٥٣.

(٩) الاوزة والوزّة: البطّة. قال سيبويه: قالوا: أوَزّةٌ واوزّونَ كما قالوا: حَرّةٌ وَحَرّونَ. الكتاب ٢: ١٩١.

(١٠) ينظر: الكافية ـ شرح الرضي ٢: ١٨٥.

وَالحَاصِلُ أَنَّ الواوَ والياءَ والنونَ فِيها عوضٌ[1] مِنْ تركِ الأصلِ وَفِيهِ تَكَلُّفٌ سمجٌ ظَاهِرٌ.

لا يُقَالُ: إِنَّ مَا ذَكَرْتُمْ ينتقضُ بِمِثْلِ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾[2]، وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿والشَّمْسَ وَالقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾[3]. لأنَّهُ صِفَةٌ جُمِعَتْ هذا الجَمْعَ، مَعَ انتفاءِ مَا ذَكَرْتُم من الشرائِطِ، لِكونِ الكواكبِ غَير عَاقِلَةٍ.

لأنَّا نَقولُ إِنَّها[4] عِندَ بَعْضِهِم عقلاءُ، فَلَمْ يَرِدِ النقضُ وَأَمَّا عِنْدَ جُمهورِ النَّاسِ فَإِنَّ الكواكِبَ والسَّماءَ والأرضينَ[5] لَمَّا أُسْنِدَتْ إليهم أفعالُ العقلاءِ جُعِلَ أحكامُهُم أَحكامُ العُقَلاءِ فَلَزِمَ[6] بالنسبةِ إلى القومِ الأخر أَنْ تَقُولَ: وَإِنْ كَانَ صِفَةً فمذكَّرٌ يَعقِلُ أو ينزلُ منزلةَ مَنْ يَعْقِلُ.

وَلِقائِلٍ أَنْ يقولَ: لَو قالَ: وَإِنْ كَانَ صِفةً فَشَرْطُهُ مذكَّرٌ يَعْلَمُ لَكَانَ أَعَمَّ، لِيدخُلَ فيهِ مِثلُ قولِهِ[7]: [وَنَحْنُ القَادِرُونَ][8] لِعَدَمِ اطلاقِ العاقِلِ عَلَى الله سبحانَهُ وَتَعَالى، لِعَدمِ تَحَقُّقِ الاذنِ الشَّرعي.

---

(١) كلمة (عوض) ساقطة من ز.

(٢) سورة فصّلت: ١١.

(٣) سورة يوسف: ٤.

(٤) في ت، ز، ل: بأنّها.

(٥) في ت، ز، ع، ف: الأرض.

(٦) في ع: فيلزم.

(٧) في ت، ع، ف، ل: قوله تعالى.

(٨) ما بين المعقفتين ليس من القرآن الكريم.

ما جمعَ بألف وتَاء

قَولُهُ: *(والمُؤَنَّثُ ما لَحِقَ آخِرهُ أَلِفٌ وَتَاءٌ)* أي الجمعُ الصحيحُ المُؤَنَّثُ هُوَ الذي سَلِمَ بِنَاءُ وَاحِدِهِ[1]، فيهِ، وَلَحِقَ بآخِرِهِ أَلِفٌ وَتَاءٌ، فَلا يَخْلُو مِنْ أَنْ يكونَ اسماً جَامداً أو صفةً.

فَإنْ كَانَ الثانِي: فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يكونَ لَهُ مُذَكَّرٌ[2] أَو لا يكونُ[3].

فإنْ كانَ فَشَرْطُهُ أَنْ يكونَ مُذَكَّرُهُ جُمِعَ بـالواوِ والنـونِ، لِـئلا تَـلْزَمُ مَـزِيَّةٌ للفرعِ[4] عَلَى الأصلِ، فَلَمْ يُمْكِنْ جَمْعُ حمراءَ وَسَكْرى وجريحٍ وَصبورٍ بالألِفِ والتاءِ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُذَكَّرٌ فَشَرْطَهُ أَنْ لا يكونَ مجرّداً مِنْ حرفِ التأنـيثِ، نَحـو: حائضٍ وطَامِثٍ، إِذَا لَمْ يُعتبرْ الحَدُوثُ بَلِ اعتُبِرَ أَنَّهُ اسمٌ لحصولِ ذلكَ الشيء.

وَإِذَا كانَ كَذَلِكَ لَمْ يمكنْ أَنْ يُقَالَ: حائضةٌ لأَنَّ تأنيثَ الصِّفَةِ إِنَّما هُوَ بـاعتبارِ الحدوثِ، وَإِذَا لَمْ يمكنْ أَنْ يُقَال: حائضةٌ لم يُمْكِنْ جَمْعُهُ بالألفِ والتاء {لأَنَّهُ مُـتَفَرِّعٌ عَلَيه.

---

(١) في ت: الواحد.

(٢) في ف، ل: مذكّرا.

(٣) في ت، ع، ف، ل: لم يكن.

(٤) في ت، ع، ف، ل: الفرع.

[وأمّا إذا اعتُبِرَ الحدوثُ والإمكانُ[1] فيُقالُ حائضةٌ وحينئذٍ يجمعُ][2] بالألفِ والتّاءِ}[3] وكَأنَّهم أرادُوا الفَرْقَ بينَ الصِّفَةِ باعتبارِ الحُدوثِ، وَبِاعتبارِ كَونِهَا اسماً لحصولِهَا للشيء.

واعلمْ أنَّ فِي الصِّفَاتِ الجارية عَلَى المُؤنَّثِ بغيرِ التاءِ ثلاثةُ أقوالٍ:

أحدُها: قولُ الخليل[4]، وَهُوَ أنَّ المقصودَ نسبةُ المَعنَى بِمُجَرَّدِهِ إلى مَنْ قَامَ بِهِ لا عَلَى طريقة حدوثِهِ عَنْهُ.

فَإذا قِيلَ: حائضٌ فَكَأنَّهُ قِيلَ ذاتُ حيضٍ، كَمَا يُقَالُ: لابنٌ وَتَامِرٌ، بِمَعنَى أنَّـهُ منسوبٌ إليه لا عَلَى معنَى الحدوث حَتَّى تَدْخُلَ التاءُ.

والثاني: مذهبُ سيبويهِ، وَهُوَ أنَّهُ[5] مُتَأوَّلٌ بإنسانٍ أَوْ شيء حائضٍ كَمَا يُقَالُ: غلامٌ ربعةٌ بمعنى نفسٌ ربعةٌ[6].

---

(١) زيادة من ف.

(٢) في ت: حدوث حائضة في الجمع.

(٣) ما بين المعقفتين ليس في الأصل، ولا في ز.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٢: ٩١: (فزعم الخليل أنّهم إذا قالوا: حائض فإنّه لم يخرجه على الفعل كما أنّه حين قال: دارع لم يخرجه على فعل وكأنّه قال: درعيّ. فإنّما أراد ذات حيضٍ، ولم يجيء على الفعل).

(٥) (أنّه) ليس في ز.

(٦) قال سيبويه في الكتاب ٢: ٢٠: (وممّا جاءَ مؤنّثاً صفه تقع للمذكّر والمؤنّث هذا غلام يفعة وجاريةٌ يفعةٌ، وهذا رجل ربعةٌ وامرأة ربعةٌ. فأمّا ما جاء من المؤنّث لا يقع إلّا لمذكّر وصفاً فكأنّهُ في الأصل صفة لسلعة أو نفس.... كما كان حائضٌ في الأصلُ صفة لشيء وإنْ لم يستعملوهُ).

وقال ٢: ٩١: (هذا باب ما يكون مذكّراً يوصف به المؤنّث وذلك قولك: امرأة حائض وهذه طامث

←

والثالِثُ: قولُ الكُوفيينَ، وَهُوَ أَنَّ التاءَ إِنَّما تَدخُلُ فِي الصفاتِ المشترَكَةِ[١] بينَ المُذَكَّرِ والمُؤنَّثِ[٢]، للفرق بينهما، وليس مثل حائض وطامث[٣] كذلك، فلم يدخل لهذا[٤]، وأبطلوا الأخير، بأنّه لو كان عَدَمُ دخولِ التاءِ فِي أمثالِ هذه الصفاتِ لأجل اختصاص تلك الصّفاتِ بالمؤنّث لَوَجَبَ دخولُهُ فِي الضامِرِ لكونِهِ جارياً عَلَى الناقةِ والجَمَلِ، وَفِي العَاشِقِ، لكونِهِ جارياً على [المرأةِ والرّجلِ][٥]، وفيه نظرٌ.

وإن كانَ الأوّلُ[٦]: وَهُوَ أنْ يكونَ اسماً يجمعُ بالألفِ والتاءِ مطلقاً مِنْ غيرِ اعتبارِ شَرْطٍ مَا لِعَدَمِ الاحتياجِ إلى الشّرْطِ.

جمع التكسير

قولُهُ: (*جمعُ التّكْسِير مَا تَغَيّرَ بناءُ وَاحِدِهِ*).

أي: جمعُ التكسيرِ هُوَ الذي لَمْ يَسْلَمْ فيهِ[٧] بناءُ وَاحِدِهِ، نَحو: رِجالٍ وأفراسٍ، فِي رجلٍ وفرسٍ.

← كما قالوا: ناقة ضامر، يوصف به المؤنّث وهو مذكّر فإنّما الحائض وأشباهه في كلامِهم على أنّه صفة المؤنّث كما وصفوا المذكّر بالمؤنّث فقالوا: رَجُلٌ نَكَحَةٌ).

(١) في ف: بين المشتركة.

(٢) (والمؤنّث) ليس في ل.

(٣) في ز، ع، ف: طامث وحائض.

(٤) الإنصاف ٢: ٤٠٨ ـ المسألة ١١١.

(٥) في ل: الرجل والمرأة، وينظر: الإنصاف ٢: ٤١٢، المسألة ١١١.

(٦) تقدّم الثاني في ٢: ٢٥٧، وما بعدها.

(٧) (فيه) ليست في الأصل، ولا في ل.

واعلمْ أَنَّ مثلَ ذَلِكَ جمعُ التكسيرِ وَلَيسَ بجمع سلامةٍ[1]، لأنَّ الحَرَكَاتِ والسَّكَنَاتِ الموجودَةَ فيهِ لَيْستَا مَا كَانَ فِي الواحِدِ كَمَا ذَكَرْنَا.

والجَمْعُ يُقسَمُ قِسمةً أُخْرَى لأنَّهُ إِمَّا أَنْ يكونَ جمعَ قِلَّةٍ، وَهُوَ الذي يطلقُ عَلَى العَشَرَةِ فَمَا دُونَها مِنْ غَيرِ قرينةٍ، ويطلق على ما فوقَها بقرينةٍ[2].

وَأَمَّا أَنْ يَكونَ جَمْعَ كَثْرةٍ، وَهُوَ مقابلُ جمعَ القلّةِ، لكنْ يُستَعارُ كُلُّ واحِدٍ مِنهُما للآخرِ. قالَ تَعَالَى: ﴿ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾[3] فِي موضع أقراء فَجَمْعُ القِلَّةِ: أَفْعُلٌ وَأَفْعَالٌ وأَفْعِلَةٌ وَفِعْلَةٌ، / ١٠٥ ظ / وجمع المذكَّر السَّالِمُ وجمع المؤنّث السّالمُ وما عَدَاهَا جَمْعُ الكَثْرَةِ.

المصدر

قولُهُ: (*المَصْدَرُ اسمُ الحَدَث الجارِي عَلى الفِعلِ*).

اعلمْ أَنَّ المُرادَ مِنَ المَصْدَرِ [هَاهُنَا المصدرُ][4] العَامِلُ، وَالفَرْقُ بـينَ المَـصْدَرِ العامِلِ والمفعولِ المُطْلَقِ مُتَحقِّقٌ، لِهَذَا احتاجَ إلى تعريفِهِ هَاهُنَا.

فَقولُهُ: (*اسمُ الحَدَثِ*) شَامِلٌ لغيرِهِ مِمَّا لَيْسَ جارياً عَلى الفِعْلِ، نَحـو: وَيـلَةٌ ووَيْسَةٌ، وغيرِها مِنْ المفعولِ المُطْلَقِ الذي لا فعلَ لَهُ. فَقَال: (***الجاري عَلَى الفـعلِ***)

---

(١) في ت، ل: السلامة.

(٢) في الأصل: بغير قرينة.

(٣) سورة البقرة: ٢٢٨، من قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من: ل.

لِيَخرُجَ[(١)] أمثالُ هَذِهِ لأنَّهُ لا فعْلَ لَهُ لِيُجرى عَلَيهِ.

والمُرَادُ مِنَ الجاري عليهِ هُوَ أَنْ يكونَ لَهُ فعلٌ يذكرُ[(٢)] بياناً لِمَدْلُولِهِ، وقتاً ما، نَحو: ضَرَبْتُ ضَرْباً.

والمَصْدَرُ مِنَ الفعلِ الثُلاثِي سَمَاعِي، يرتقي إلى إثنينِ وثلاثينَ[(٣)] بناءً[(٤)]، كَمَا هُوَ مذكورٌ فِي علم التصريفِ.

وَمِنْ غيرِ الثُلاثِي قياسيٌ، وَهُوَ مِنْ أَفْعَل إفعالاً، وَمِنْ فَعَّلَ تَـفْعِيلاً [وَتَـفْعِلَةً وَتِفْعالاً][(٥)]، ومَنْ افتَعَلَ إفتِعالاً، وَمِن انْفَعَلَ إنفِعَالاً، وَمِنْ اسْتَفْعَلَ اسْتِفْعالاً، ومَـنْ تَفَعَّلَ تَفَعُّلاً وتِفْعالاً، وَمِنْ فاعَلَ مُفَاعَلَةً وفِعالاً، وَمِنْ فَعْلَلَ فَعْلَلَةً وفِـعْلالاً، وَمِـنْ

---

(١) في ل: يحرج.

(٢) في ت: مذكور.

(٣) في ل: ثلاثة.

(٤) وهي كما ذكرها الزمخشري في المفصل: ٢١٨، تحفظ حفظاً ولا يقاس عليها.

١ ـ فَعْل مثل قَتْل. ٩ ـ فُعْلَى مثل بُشْرَى. ١٧ ـ فُعَل مثل هُدَى. ٢٥ ـ فُعُولة مثل صُهُوبَة.
٢ ـ فِعْل مثل فِسْق. ١٠ ـ فَعْلانَ مثل لَيَّان. ١٨ ـ فَعَلَة مثل غَلَبَة. ٢٦ ـ مَفْعَل مثل مَدْخَل.
٣ ـ فُعْل مثل شُغل. ١١ ـ فِعْلان مثل حِرْمَان. ١٩ ـ فُعَال مثل سُؤال. ٢٧ ـ مَفْعِل مثل مَرْجِع.
٤ ـ فَعْلَة مثل رَحْمَة. ١٢ ـ فُعْلاَن مثل غُفْرَان. ٢٠ ـ فَعَالَة مثل زَهَادَة. ٢٨ ـ مَفْعَال مثل مَسْعَاة.
٥ ـ فِعْلَة مثل نِشْدَة. ١٣ ـ فَعَلانَ مثل نَزَوانٍ. ٢١ ـ فِعَالة مثل دِرَاية. ٢٩ ـ مَفْعَلَة مثل مَحْمَدَة.
٦ ـ فُعْلَة مثل وُكْدَة. ١٤ ـ فَعَل مثل طَلَب. ٢٢ ـ فُعُول مثل دُخُول. ٣٠ ـ فَعَال مثل ذَهَاب.
٧ ـ فَعْلَى مثل دَعْوَى. ١٥ ـ فَعِل مثل خَنِق. ٢٣ ـ فَعُول مثل قَبُول. ٣١ ـ فِعَال مثل صِرَاف.
٨ ـ فِعْلَى مثل ذِكْرى. ١٦ ـ فِعَل مثل صِغَر. ٢٤ ـ فَعيل مثل وَجِيف. ٣٢ ـ فَعِلَة مثل سَرِقَة.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

أَفْعَلَ إِفعلالاً، وَمِنْ إِفْعَالَ افْعِيلالاً.

أحكام المصدر

قوله: (وَيَعْمَلُ عَمَل فِعْلِهِ ماضياً وَغَيْرَهُ).

اعلمْ أَنَّ المَصْدَرَ يَعْمَلُ عَمَل فِعْلِهِ مَعَ أَنَّ أصلَهُ أَنْ لاَ يَعْمَلَ لأَنَّهُ فِي(١) تقديرِ أَنْ مَعَ الفِعلِ.

وَإِنَّما خُصَّ(٢) (أَنْ) مِنْ بينِ سَائِرِ حروفِ(٣) المَصْدَرِ، أَمَّا عَنْ (مَا) فَلأَنَّهُ اختصَّ(٤) بالفِعْلِ دُونَ (مَا)، وَأَمَّا عَنْ (كَي) فَلأَنَّهُ أَقْعَدُ فِي المصدريةِ مِنْ كَي، لأَنَّ مَجيءَ كي مصدريةً نادِرٌ.

وَلاَ يُشْتَرَطُ فِي عَمَلِهِ اختصاصُهُ بزمانِ الحالِ أَوِ الاستقبالِ دُونَ المَاضِي كَما [يُشْتَرَطُ ذَلِكَ فِي اسمي الفَاعِلِ والمَفْعُولِ، لأَنَّهُ إِنَّما يَعْمَلُ مقدَّراً بِأَنْ والفِعْلِ معاً فَإِنَّهُ كما](٥) يُقدَّرُ بالحَاضِرِ والمُسْتَقْبَلِ فَقَدْ يُقَدَّرُ بِالمَاضِي، تَقُولُ أَعْجَبَنِي أَنْ ضَرَبْتَ، [كَما تَقُولُ: أَعْجَبَنِي أَنْ تَضْرِبَ(٦)](٧) وَلَيْسَ اسما الفاعِلِ والمفعولِ كَذَلِكَ كَما يجيءُ.

---

(١) في ل: مع.

(٢) في ل: اختصَّ.

(٣) في ع، ل: الحروف.

(٤) في ف: أخص.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

(٦) في ل: ضربت.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

قولُهُ: (وَلَا يَتَقدَّمَ مَعْمُولُهُ عَلَيهِ).

اِعلمْ أَنَّ المَصْدَرَ إِنَّما يَعْمَلُ عِندَ حُصُولِ شَرَائِطَ:

مِنْهَا: أَنْ لا يتقدَّمَ معمولُهُ عليهِ، لَا يُقَالُ: أعجَبَنِي زيداً ضربُ عمرٍو، لأنَّهُ ضعيفُ العَمَلِ لكونِهِ فَرعاً عَلَى الفِعْلِ، وَلأَنَّهُ فِي تقديرِ أَنَّ المَوْصُولَ فِي[1] الفِعْلَ فَكَمَا أَنَّ مَا فِي صِلَتِهِ لا يَتَقدَّمُ عَلَيهِ، فَكَذَلِكَ لا يتقدمُ عَلَى المَصْدَرِ.

وَمِنها: أنْ[2] لا يُفْصَل أيضاً بينَهُ وبين[مَعْمُولِهِ أو بينَ][3] معمولاتِهِ بِأَجْنَبِي، والمُرادُ مِنَ الأجنبي مَا لا يعمَلُ المصدرُ فيهِ بواسطةٍ أو بغيرِ واسطةٍ ليندرجَ فِيهِ توابعُ[4] معمولِهِ، فَلا يُقالُ: أَعجَبَنِي ضربُ اعجاباً زيدٍ عمراً، وَلا أَنْ يُقَالَ: أعجَبَنِي ضَرْبُ زيد إعجاباً شديداً عمراً لأنّ المصدر مَعَ معمولهِ بِمنزِلَةِ الموصول معَ الصِّلَةِ فَكَمَا لا يُفْصَلُ بينَ الصِلَةِ والمَوْصُولِ ولا بينَ أجزاءِ الصلَةِ بشيءٍ أجنبي، لَمْ يُفْصَلْ بينَ المصدرِ وبينَ معموله، ولا[5] بينَ معمولاتِهِ[6]، لَكنَّهُ يجوزُ فيهِ تقديمُ المنصوبِ عَلَى المرفوعِ لجوازِ تقديمِ المنصوبِ على المرفوعِ فِي الصِّلَةِ.

وَمِنْها: أنْ لا يضمر فيهِ، لأنَّهُ لَوْ أُضمِرَ فيهِ [لأضمرَ فِي][7] المُثَنَّى والمجموعِ

---

(١) في ف، ل: مع.

(٢) في ل: أنّه.

(٣) ليس في الأصل.

(٤) في ع: قول مع.

(٥) الكلمة ساقطة من ل.

(٦) الكلمة ساقطة من ل.

(٧) ليس في ل.

قياساً على إضمارِهِ فِي الواحِدِ، وَلو أُضمِرَ في المُثَنَّىٰ والمجموعِ يَلزَمُ أحدُ الأمرينِ:

وَهُوَ إمّا اجتماعُ التثنيتينِ في التثنيةِ، واجتماعُ الجمعينِ في الجمعِ.

وَإِمّا ترجيحُ ما بالغيرِ عَلَى ما بالذاتِ، لأنَّهُ لو ثُنِّيَ وَجُمِعَ للفاعِلِ، وَهُوَ لذاته يستحقُّ التثنيةَ[1] والجَمْعَ لا يخلو مِنْ أَنْ[2] يُثَنَّىٰ ويُجمَعَ بحسبِ ذاتِهِ، أَوْ لَمْ يكـنْ[3] يثنّىٰ ويجمعُ بِحَسَبِ ذاتِهِ.

فإن كانَ الأوّلَ لَزِمَ الأمرُ الأوّلُ، [وَهُوَ اجتماعُ التثنيتينِ أو الجمعينِ][4].

وَإِنْ كَانَ الثاني لَزِمَ الأمرُ الثاني، وَهُوَ [ترجيحُ ما][5] بالغيرِ على ما بالذاتِ، وَكُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ظاهِرُ الاستحالةِ فتثنيتُهُ وجمعُهُ بِحَسَبِ الفَاعِلِ مُحالٌ. / ١٠٦ و /.

وإذا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُضمَرْ فِيهِ، والتحقيقُ فِي ذلِكَ أَنْ نقولَ: أَنَّ المصدرَ يتحمّلُ الضميرَ إذا كانَ حالاً أو صفةً أو خبرَ مبتدإٍ، نَحو: جاء[6] زَيدٌ راكباً وَطَلَبْتُهُ جُهدَكَ، وَجَاءنِي رَجُلٌ عَدْلٌ، وَزَيْدٌ صَومٌ، لوقوعِهِ مَوقِعَ مَا يَتَحَمَّلُ الضميرَ.

وَلَمْ يتحملْ إذا كانَ فاعلاً[7] أو مفعولاً مطلقاً.

---

(١) في ف: مستحقّ للتثنية.

(٢) في ف: أن يكون.

(٣) (يكن) ساقطة من: ف.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٥) ما بين المعقفتين ليس في ت.

(٦) في ف: جاءَني.

(٧) في ت، ع، ل: عاملاً.

ومِنْها: أَنْ لا يلزمَ ذِكرُ فاعلِهِ(١) [بَلْ يَجُوزَ تركُ ذِكرِ فاعلِهِ](٢) نَحو: أعجَبَني ضربُ زيداً(٣)، وَإِنَّما لَمْ يَلْزَمُ لأَنَّهُ لو [لَزِمَ لَزِمَ](٤) الإضمارُ فيهِ إِذَا كَانَ مسنداً(٥) إِلى غَائِبٍ مُقدَّمٍ(٦) أو مُخَاطَبٍ أو متكلّم، ونحنُ بيَّنا أَنَّهُ لا يلزمُ إضمارُهُ وَأَنَّهُ(٧) لا يلزمُ مِنْ تَركِهِ اخلالٌ(٨) في الكلامِ لِعَدَمِ كَونِهِ أَحَدَ جُزأَي الكلامِ مِنْ مُسْنَدٍ أَو مُسْنَدٍ إِليهِ.

ومِنْهَا: أَنَّهُ(٩) لا يعملُ مضمره كما يعملُ مُظْهَرُهُ، فَلَو قُلْتَ: مُروري بزيدٍ حَسَنٌ، وَهُوَ بعمرٍو قبيحٌ لَمْ يَجُزْ، لأَنَّ إضمارَهُ يُبْعِدُهُ عَنْ شَبَهِ الفِعْلِ، لأَنَّ مِنْ جُمْلَةِ الشَّبَهِ أَنْ تكونَ حروفُهُ حروفَ الفِعْلِ، وَلِهَذا لَمْ يَجُزِ الإخبارُ عنِ المصدرِ بالَّذي.

ومِنْها: يمكنُ أَنْ يكونَ جارياً عَلَى فعلِهِ فَلا يُقالُ: أَعجَبَنِي كلامُكَ زيداً، وَإِنْ جَاءَ:

وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِئَةَ الرِّتَاعا(١٠)

---

(١) في ف: الفاعل.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

(٣) كلمة (زيداً) ساقطة من ت.

(٤) في ت: لم يلزم.

(٥) في ع: مستنداً.

(٦) في ع، ف، ل: متقدّم.

(٧) في ع، ف، ل: لأنّه.

(٨) في ف: الإخلال.

(٩) في ل: أن.

(١٠) عجز بيت للقُطامِي وصدره: أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ الموتِ عَنِّي.
والبيت من قصيدة يمدح بها الشاعر زفر بن الحارث الكلابي الذي أسره ومَنَّ عليه وأعطاه مئة بعير. والرِّتاعُ: الإبل التي ترتع. الديوان: ٣٧، وشواهد العيني ٢: ٢٨٨.

قوله: (ويجوز إضافته إلى الفاعل).

اعلمْ أنّ المَصْدرَ يَعْمَلُ في ثَلاثَةِ أحوالٍ:

احدُها: أنْ يكونَ منوناً، نحو: أعجَبَني ضَرْبٌ زيدٌ عمراً[1]، وَإنْ شئتَ قلت[2]: ضَرْبٌ [عمراً زيدٌ][3]، ونحو قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَ[4]يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزقاً مِنَ السَّماواتِ والأرْضِ شَيْئاً﴾[5]، وَنَحو قوله:

فَلَولاَ رَجَاءُ النَّصْرِ[6] مِنْكَ وَرَهْبَةٌ
عِقَابَكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالمَوارِدِ[7]

فَرَهْبَةٌ مَصدرٌ مُنَوَّنٌ نَصَبَ عِقَابَكَ.

وثانيها: أنْ يكونَ مُضَافاً، نحو: أَعْجَبَني ضَرْبُ زيدٍ عمراً، وَيُضافُ إلى الفَاعِلِ، نحو قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ[8]﴾[9].

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١: ٩٧: (تقول: عجبتُ من ضرب زيداً بكرٌ وَمِنْ ضربٍ زيدٌ عمراً إذا كانَ هو الفاعلُ كأنّه قال: عَجَبْتُ مِنْ أنّهُ يضربُ زيدٌ عمراً ويضرب عمراً زيدٌ، وَإنَّما خالف هذا الإسم الذي جَرى مجرى الفعل المضارع في أنّ فيه فاعلاً ومفعولاً).

(٢) ليست في الأصل، ولا في ز.

(٣) في ت: زيداً عمرو.

(٤) الواو ليست في الأصل، ولا في ز.

(٥) سورة النحل: ٧٣.

(٦) في الأصل، وفي ز: الوصل.

(٧) يقول: لولا طمعُنا في المساعدة مِنك وخوفُنا مِنك لوطأناهم كما توطأ الطرق المؤدّية إلى الماء. الكتاب ١: ٩٧، وشرح المفصل ٦: ٦١ وحاشية ياسين ٢: ٦٣.

(٨) (ببعض) ليس في ز.

(٩) سورة البقرة: ٢٥١.

وَقَدْ يُضافُ إلى المَفْعُولِ، سَواءٌ كَانَ الفَاعِلُ محذوفاً نَحو قولِهِ تعالى[1]: ﴿لَا يَسْأَمُ الإِنسَانُ مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾[2] أَوْ لَمْ يَكُنْ كَقولِهِ:

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مُرْبِعٌ وَمُصِيفُ ....[3]

لكنْ إذا أُضيف إلى الفاعلِ وَجَبَ نصبُ المفعولِ إنْ كَانَ مَذْكُوراً، وإنْ أُضيف إلى المفعولِ وَجَبَ رفْعُ الفَاعِلِ إنْ كَانَ مذكوراً.

إعلمْ[4] أَنَّهُ اذَا أُضيفَ إلى المَفْعُولِ جَازَ نَصْبُ المعطوفِ حملاً عَلَى محلّ المعطوفِ عليهِ، كَقولِهِ:

قَدْ كُنْتُ داينتُ[5] بِهَا حَسَّانا   مَخَافَةَ الإفلاسِ واللَّيَّانا[6]

---

(١) الكلمة ليست في الأصل، ولا في ز.

(٢) سورة فصّلت: ٤٩.

(٣) صدر بيت للحطيئة وعجزه: لِعَينيكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤونِ وَكيفُ.

والبيتُ مطلع قصيدةٍ مدحَ بها الشاعرُ سعيد بن العاص.

الرَّسْمُ: الأثر والتأثير يقال رَسَمَتِ الإبل تَرْسِمُ رسيماً إذا أثرتْ في الأرض من شدّة الوطىء، والمُرْبِعُ: الداخلَ في الربيع، والمُصيفُ: الداخل في الصيفُ، والشؤونُ: جمع شأنَ، وهي العرَوق التي تنزلُ منها الدموع. قال ابن السكيتَ: الشأنانِ: عرقانِ ينحدرانِ من الرأسِ إلى الحاجبينِ ثمَّ إلى العينينِ، وَوَكَفَ البيتُ: أي قَطَرَ. والشاهد في البيتِ قَولُه: (رسمَ دارٍ مربع ومصيفُ) فإن (رسم) مصدر مضاف إلى مفعوله ومربع فاعله. ديوان الحطيئة: ٣٩، واصلاح المنطق: ٣٩٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٦: ٦٢، والكافية- شرح الرضي ٢: ١٩٦.

(٤) في ز: واعلم.

(٥) في ع: داهنت.

(٦) الرجز لرؤبة كما ينسبُ إلى زيادٍ العنبري. ديوان رؤبة: ١٨٧، والكتاب ١: ٩٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٦: ٦٥، وشواهد العيني ٢: ٢٩١.

ويحتملُ أَنْ يكونَ نصبُ اللّيانِ عَلَى تقديرِ حذفِ المُضَافِ وإقامةِ المُضافِ إليهِ مقامَه[١]، وَكَقولِهِ:

يــا لَــعْنَةُ اللهِ والأَقــوامِ كُــلِّهِمُ
والصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِـنْ جَـارِ[٢]

وَجَازَ جَرُّهُ حَملاً[٣] عَلَى لَفْظِهِ، وَهُوَ أَوْلَى، ليطابِقَ اللفظُ المَعنى.

وَهَكذا القولُ فِي الفاعلِ والحكمُ فِي جميعِ التوابعِ سواءٌ خلافاً لأبي عمرٍو[٤] فَإنّه لَمْ يُجِزِ الحَمْلَ عَلَى المَحَلّ فِي الصِّفَةِ، لأنَّهَا هِيَ الموصوفُ فِي المَعْنَى، وَإنْ كـانَ[٥] العامِلُ فِيهِمَا واحداً[٦].

وَعَلَى هَذَا حُمِلَ وَصْفُهُ عَلَى المَوضِعِ في قولِهِ:

طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَـظلومِ[٧]

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦: ٦٥.

(٢) تقدّم الشاهد في ١: ٤٦٢.

(٣) كلمة (حملاً) ليست في ز.

(٤) في جميع النّسخ لأبي عمرو. وهذا مذهب أبي عُمَرَ الجَرَمي مع تصرف فيه. قال في الهمع ٥: ٢٩٤: (يجوز في عطف وبدلٍ دون النعتِ والتوكيد وهو رأي الجرمي... فالعامِل فيهما واحدٌ، ومحالٌ وهماشيءٌ واحدٌ أن يكونَ الشيء مجروراً مرفوعاً أو مجروراً منصوباً).

(٥) (كان) ليس في: ت، ف.

(٦) في ت، ف، ل: واحد.

(٧) عجز بيتٍ للبيد بن ربيعةٍ، صدره:

حتى تهجر في الرواحِ وَهاجَهاَ

يصف حماراً وحشياً وأتاناً. وتهجر: سار في الهاجرة والرواح من زوال الشمس إلى الليل وهو نقيض ←

وَاعْلَمْ أَنَّ المَصْدَرَ لا تَجري عَلَيه تَوابِعُهُ، وَلا يُخبَرُ عَنْهُ إلَّا بَعْدَ أَنْ يَستَوفِي معمولاتِهِ وَمُتَعَلِّقاتِهِ.

وَثالِثُهَا: أَنْ يَعْمَلَ مُعَرَّفاً بلامِ التعريفِ نَحو: أَعجَبَني الضَّرْبُ زيدٌ عَمْراً. وَعَمَلُهُ مَعَ لامِ التعريفِ ضَعيفٌ، لأنَّهُ إنَّما يَعْمَلُ عِنْدَ كونِهِ مُقَدَّراً بأنْ و[1] الفعلِ، فَكَمَا امتنعَ دخولُ اللامِ على أنْ مَعَ الفِعْلِ، فَكَذلِكَ امتنَعَ أَنْ يدخُلَ عليهِ. وَقَدْ جاءَ في الشِّعْرِ:

ضَعيفُ النِّكايةِ أعْدَاءَهُ   يخالُ الفِرارُ يُراخِي الأجَلْ[2]

فإنَّ أبا سعيد نَقَل عَنْ بعض البصريينَ أَنَّهُ منصوبٌ بمصدر محذوف منون دَلَّ عليه المذكور تقديره ضعيفُ النكايةِ بِهِ[3] نكايةُ أعداءَهُ[4]، وَقيلَ: لا يوجدُ عمله بلام التعريفِ في القرآن[5] إلّا في الظرف، / ١٠٦ ظ / كقوله تعالى: [﴿**لا يُحِبُّ اللهُ**

← الغدو. وهاجها: ازعجها وقد رفع (المظلوم) وصفاً للمعقب اجراء على المعنى لأنّ فاعل المصدر محلّه الرفع. الديوان: ١٢٨ وروايته: وهاجه، وينظر: شرح المفصل ٦: ٦٦، والخزانة ٢: ٢٤٠.

(١) في ف: مع.

(٢) البيت لا يعرف قائله. ونكيتُ في العدوّ أنكي نكايةً إذا قتلتُ فيهم وجرحت. والشاهد فيه نصب الأعداء بالنكايةِ، وهو مصدرٌ محلّىً بالألفِ واللام عَمِلَ عَمَلَ فعله. الكتاب ١: ٩٩، واصلاح المنطق: ١٥٢، وديوان الأدب ٤: ٨٧، والمنصف ٣: ٧١، والمقرب ١: ١٣١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦: ٥٩ و ٦٤، وشرح شذور الذهب: ٣٨٤، والهمع ٥: ٧٢، والأشموني ٢: ٢٨٤.

(٣) (به) ليست في ت، ز، ع، ف.

(٤) هذا مذهب المبرد. الكافية ـ شرح الرضي ٢: ١٩٧.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٢: ١٩٦.

الجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ القَوْلِ﴾[1]، وقوله: **﴿وَلَا[2] تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ[3] إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾**[4]،][5] [وقوله تعالى[6]:][7] **﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَوٰةِ وَالزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾**[8].

فـ(مَا دُمْتُ) ظَرْفٌ، و[9]عامِلُهُ إِمَّا أَوصَانِي أَو[10] بالصلاةِ، وَ[11]لا سبيلَ إلى الأوّلِ، لأنَّهُ لا يُوصيهِ مَا دَامَ حيّاً، فَتَعَيَّنَ أَنْ يكونَ عَامِلُهُ هُوَ بالصلاةِ التي بِمَعنَى التصليةِ.

وَإِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ فَاعْلَمْ أَنَّ إعمالَ المَصْدَرِ المنوّنِ أَولَى، لكونِهِ نَكِرَةً، مِثْلَ الفِعْلِ، ثُمَّ المُضَافِ، لأنَّهُ وَإِنْ كَانَ مُضافاً لَكِنَّهُ فِي تقدير الانفصالِ مَعنىً لكونِهِ مضافاً إلى الفَاعِلِ أو[12] إلى المفعولِ. ثُمَّ إعمالُهُ مُعَرَّفاً بِلامِ التعريفِ، وَهُوَ ضَعيفٌ.

---

(١) سورة النساء: ١٤٨.

(٢) الواو ليست في الأصل، ولا في ز.

(٣) (عنده) ليس في ع، ف.

(٤) سورة سبأ: ٢٣.

(٥) ما بين المعقفتين ليس في ت.

(٦) كلمة (تعالى) ليس في ف.

(٧) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٨) سورة مريم: ٣١.

(٩) الواو ليس في ت.

(١٠) في ل: وامّا.

(١١) الواو ليس في ت، ف، ل.

(١٢) في الأصل وفي ز: و.

قَولُهُ: (فَإنْ كَانَ مُطْلَقاً[1] فَالعَمَلُ[2] للفعلِ).

إعلمْ أَنَّ المَصْدَرَ إنْ[3] كَانَ مفعولاً مُطْلَقاً فَحَقُّهُ أَنْ لا يَعْمَلَ لأَنَّهُ إِنَّما يَعْمَلُ إذا كَانَ بتقديرِ الفِعْلِ مَعَ أَنَّ وَلَيس، كَذَلِكَ إذا كَانَ مفعولاً مُطْلقاً.

أَلا تَرَى أَنَّكَ إذَا قُلْتَ: ضربتُ ضرباً لا يُمكنُ أَنْ يكونَ تقديرُهُ: ضَرَبْتُ [أَنْ ضَرَبْتُ][4].

وَإذا عَرَفْتَ ذَلِكَ فَنَقُولُ: إِنَّهُ إذَا كَانَ مفعولاً مُطْلَقاً لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكونَ بدلاً مِنَ الفِعْلِ أَو لا يكونُ.

فَإِنْ كانَ الأَوَّلَ: فقالَ قومٌ إِنَّ المَصْدَرَ [مِنْ حيثُ هُوَ هُوَ عَامِلٌ وَهُوَ ضعيفٌ لِما بيّناهُ الآن.

وَقَالَ الأكثرونَ إِنَّ المَصْدَرَ][5] [مِنْ حيثُ أَنَّهُ بدلٌ مِنْ {الفعلِ عَامِلٌ فيهِ[6]][7]، نَحو: سقياً زيداً. فإنَّ سقياً مِنْ حيثُ أَنَّهُ بَدلٌ مِنْ[8] سَقَى عامِلٌ فِي زيدٍ،

---

(١) في مجموع مهمّات المتون: ٤١٢: مفعولاً مطلقاً.

(٢) في ع: فعمله.

(٣) في ت: إذا.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل ومن ز.

(٦) كلمة (فيه) ساقطة من ف.

(٧) في الأصل، وفي ز: عامل من حيث أنّه بدل من الفعل فيه.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

ونَظِيرُهُ قَوْلُهُ في قولك: زَيْدٌ في الدّارِ }[1]، فإنَّ الظَّرْفَ، أعني في الدارِ عَامِلٌ مِنْ حيثُ أنَّهُ قائمٌ مَقامَ استقرَّ أَوْ مستَقِرٌّ لا مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ جَارٌّ ومجْرُورٌ. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ جِهَةُ عملِ المَصْدرِ في قولِكَ سقياً زَيْداً غيرَ جهةِ عَمَلِهِ في قولِكَ: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ.

وَإِنْ كَانَ الثَّانِي؛ وَهُوَ أَنْ لا يكونَ بدلاً مِنَ الفِعْلِ، كَانَ العَمَلُ لِلفِعْلِ سَواءٌ كَانَ الفِعْلُ ملفوظاً، نحو: ضَرَبْتَ ضرباً زيداً أَو لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، نحو: ضرباً زيداً عِنْدَ رَفعِ الشَّرْطِ.

أَمّا كونُ العَمَلِ للفِعْلِ في الأوّلِ فظَاهِرٌ.

وَأَمَّا في الثاني فَلِكونِ الفِعْلِ مُقَدَّراً، وَالمصْدَرُ غَيرُ بَدَلٍ عَنْهُ والمَانِعُ الذي ذَكَرْنَاهُ مَوْجُودٌ.

---

(١) في ع، ف: في الدار أبوه.

اسم الفاعل

قَوْلُهُ: (اسمُ الفَاعِلِ مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ[١] بِمَعْنَى الحُدُوثِ).

قَوْلُهُ: (مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ) شَامِلٌ لِغيرِ المَحْدُودِ كاسمِ المَفْعُولِ والصفةِ المشبّهةِ واسمي الزّمانِ والمكانِ.

وبقولِهِ: (لِمَن قَامَ بِهِ)[٢] خَرَجَ عَنْهُ اسمُ المفعولِ[٣] لكونِ الفِعْلِ غيرَ قائمٍ بِهِ، وَاسما الزّمانِ والمكانِ. وقولُهُ: (بِمَعْنَى الحُدوثِ)، يُخْرِجُ الصِّفَةَ المُشبَّهَةَ لِكونِها بِمَعْنَى الثبوتِ، لا بِمَعنَى الحُدوثِ، نحو: كريمٍ، أَي: ثبتَ لَهُ الكَرَمُ، وَلَيس معناهُ أَنَّهُ حَدَثَ لَهُ، وَإِذَا أُريدَ الحدُوثُ رُدَّ إلى صيغةِ اسمِ الفاعِلِ، نحو: حَاسِنٌ الآنَ أو غداً فِي حَسَنٍ.

صيغ اسم الفاعل

قَولُهُ: (وَصِيغَتُهُ مِنَ الثُّلاثِي الُمجَرَّدِ عَلَى فَاعِلٍ).

إعلمْ أَنَّ صيغةَ اسمِ الفاعِلِ مِنْ[٤] الثُّلاثِي عَلَى وزنِ فَاعلٍ، وَلِهَذَا سُمِّـي بـهِ، لكونِ الثُّلاثي أَكْثَرَ، وَمِنْ غيرِ الثلاثي عَلَى وزنِ مُضارِعِهِ بِمِيمِ مضمومة فِي أَوَّلِهِ

---

(١) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٢) ساقطة من الأصل ومن ز.

(٣) في ع: خرج اسم المفعول عنه.

(٤) كلمة (من) ساقطة من ت.

مكسوراً، نحو: مُفْتَعِلٍ مِن يَفْتَعِلُ أو [سواءٌ كانَ مَا قَبلَ آخرِهِ][1] وَكَسْرِ مَا قبلَ آخرِهِ غيرَ مكسورٍ، نحو: مُتَفَعِّلٍ مِنْ يَتَفَعَّلُ فَقَالُوا مِنْ أَخْرَجَ يُخْرِجُ مُخْرِجٌ، وَمِنْ استخرجَ [وَدَحْرَجَ][2] مُسْتَخْرِجٌ [وَمُدَحْرِجٌ][3].

إعمالُ اسم الفاعل

قولُهُ: (*وَيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ [إذا كَانَ بِمَعْنَى]*[4] *الحَالِ أو الاستقبالِ والاعتماد على صاحبِهِ أو الهمزةِ أو مَا*).

اعلمْ أَنَّ اسمَ الفَاعِلِ يَعْمَلُ مَعَ أَنَّ أَصْلَهُ أَنْ لَا يَعْمَلَ لكونه اسماً لأنَّهُ يُشابِهُ الفِعْلَ مِنْ وجوهٍ:

أمّا أولاً[5]: فَمِنْ حَيثُ الزِّنَةُ فَإِنَّ ضَارِبَ مثلُ يضربُ فِي الحَرَكاتِ والسَّكَناتِ وَعدَدِ الحروفِ.

وَأَمّا ثانياً: فَمِنْ حيثُ إلحاقُ الألِفِ والنونِ والياءِ علامةً للتثنيةِ والجمعِ، نحو: ضَارِبَانِ وَضَارِبُونَ وضاربينَ كَما تقولُ /١٠٧ و/ يضربَانِ ويضربونَ وتضربينَ.

وَأمّا ثالثاً: فَمِنْ حيثُ دلالتُهُ على المصدرِ كَدَلالةِ الفِعْلِ.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٢) ما بين المعقفات ساقط من الأصل، من ز.

(٣) ما بين المعقفات ساقط من الأصل، من ز.

(٤) في المتن: بشرط: مجموع مهمّات المتون: ٤١٢.

(٥) في ت، ع: الأوّل.

وَأمّا رابعاً: فَلِدخُولِ لام الابتداءِ عَلَى كُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُما.

وَأمّا خامِساً: فَلاحتِمالِ كُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُما للأزمِنَةِ الثَّلاثَةِ.

وَأمّا سادِساً: فَلِلزومِ كُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُما بلزومِ الآخِرِ وَتَعْدِيتِهِ بتعديةِ الآخَرِ.

شروط اعماله

ثُمَّ نَقُولُ: شَرْطُ عَمَلِهِ أمرانِ:

أَحَدُهما: أَحدُ الأمرَينِ: وَهُوَ أَنْ يكونَ بِمَعْنَى الحَالِ أو الاستقبالِ[1].

وثانيهما: أَحَدُ الأمورِ الثلاثةِ:

وَهُو الاعتمادُ[2] عَلَى صاحِبِه، أَو الاعتمادُ عَلَى حرفِ النفي[3]، أَو الاعتمادُ عَلَى حرفِ الاستفهامِ[4].

أَمّا الشرطُ الأوّلُ: فَلأنَّهُ لَولاهُ لَبَطَلَ المُشابَهةُ[5] باللفظيّةِ، أَعني الزِّنَةَ، ألا تَرَى أَنَّ زِنَةَ ضَارِبٍ لَيْسَتْ كَزِنَةِ ضَرَبَ؟

وَأَمّا الشَّرْطُ الثاني: فَلأنَّهُ فرعٌ عَلَى الفِعْلِ فِي العَمَلِ وَمِنْ شَأْنِ الفرعِ أَنْ ينحطَّ عَنْ رتبةِ الأصلِ، فَإِذا انحطَّ عَن رتبةِ الفِعْلِ في أَنَّـهُ لا يَـعْمَلُ إِلّا إذا اعـتمدَ عَـلَى

(١) في ت، ع، ف: بمعنى الاستقبال.

(٢) في ف: أما الاعتماد.

(٣) في ف: الاستفهام.

(٤) في ف: النفي.

(٥) في ت، ع، ف، ل: مشابهته.

...موقعاً[1] هُوَ بالفِعل أولَى مِنْهُ بالإسمِ فيقوى بذلك على
...قبلهُ يصيرُ بسببِهِ واقعاً موقعاً...

...لعمل

والذي يَعْتَمِدُ عَليهِ [في العَمَلِ][2] سِتَّةٌ وَهِيَ: حَرْفُ النَّفي، نحو: مَا قائمٌ زيدٌ
وحرفُ الاستفهامِ، نحو: أقائمٌ زيدٌ، والموصولُ، نحو: الضاربُ أبوهُ زيداً، وغفل عنهُ
المُصَنِّفُ.

والمُبْتَدأُ، نحو: زيدٌ قائمٌ أبوهُ.

والموصوفُ، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قائمٍ[3] أبوهُ.

وَذُو الحالِ، نحو: جَاءَنِي زيدٌ راكباً أبوهُ[4].

وَأشارَ المُصَنِّفُ إلى الثَّلاثَةِ الأخيرَةِ بقوله: **(والاعتمادِ عَلَى صَاحِبِه)**.

وَلاَ شكَّ أنَّ هَذِهِ المَوَاضِعَ بالفِعْلِ أَوْلَى. أَمَّا فِي الاستفهامِ والنَّفي فلكونهما طَالِبيْنِ للفعلِ أكثرَ، وَلأنَّ اسمَ الفاعل بَعْدَهُما يستقلُّ كلاماً بِفَاعِلِهِ، نحو: قَولِكَ: أقائمٌ الزيدانِ؟ وَمَا قائمٌ الزيدانِ. فَلولاَ أَنَّهُ بِمَثَابَةِ أيقومُ، وَمَا يَقُومُ الزيدانِ، لَمْ يَكُنْ كلاماً، لأنَّ اسمَ الفاعلِ مَعَ فَاعِلِهِ لَمْ يَكُنْ كَلاَماً لِما مَرَّ فِي بابِ المُبْتَدأِ والخَبَرِ.

وَأمَّا فِي المَوْصُولِ، فَلِكونِهِ صِلَةً، وَامْتِنَاعِ وُقُوعِ المُفْرِدِ صِلَةً واسم الفاعل الذي يَقَعُ صِلَةً للألف واللامِ يكونُ في تقدير الفِعْلِ إلاّ أَنَّهُ غَيَّرَ مِنْ صيغةِ الفعلِ، إلى

---

(١) الكلمة ليست في ل.

(٢) في ف: الفاعل.

(٣) في ف، ل: عالم.

(٤) كلمة (أبوه) ساقطة من ف.

صيغةِ اسم الفاعل كراهة[1] أنْ يدْخل عليه لامُ التعريف[2].

وَأمّا الموْصُوفُ والحالُ والخبرُ، فإنَّه[3] إنّما يتحقّقُ بالإسناد والنسبة، وهو بالفعلِ أوْلى.

وَاعلمْ أنّهُ إنّما يعْملُ بشرطين آخرين عدميين، وهُما أنْ لا يكون مُصغّراً[4]، وَلَا موصوفاً لأنّه حينئذٍ يبعدُ عن شبه الفعل، فلا تقولُ: زيدٌ ضُويربٌ عمراً ولا ضَارِبٌ ظريفٌ عمراً، اللهم إلّا أنْ يكون المفعول[5] متقدّماً على الصّفة فتقولُ: هذَا ضَاربٌ زيداً ظريفٌ، ولَمْ يذْكُرْهُما المُصنّفُ.

هَذَا عِندَ صَاحِبِ الكتابِ[6]، وَأمَّا الأخفشُ فاجَاز اعمالهُ غير مُعْتمِدٍ عَلَى شيءٍ مِمّا ذَكَرْنَاهُ[7]، فَعَلَى هَذَا قولُنا قَائِمٌ زيدٌ. فَقَائِمٌ فيهِ عِندَ سِيبويهِ خَبَرٌ مُقَدّمٌ لا غيرُ[8]، وَعِندَ الأخفشِ يَحْتَمِلُ أمرينِ:

أحدهما: أن يكونَ مبتدأ وزيدٌ مرفوعٌ بأنّهُ فاعِلُهُ سَادٌّ مَسَدَّ الخَبَرِ.

والثاني: أنْ يكونَ خبراً مُقدّماً وزيدٌ مبتدأ.

---

(١) في الأصل: على كراهة.

(٢) في ت، ع، ف، ل: صيغة لام التعريف.

(٣) في ت، ف، ل: فلأنّه.

(٤) وقال الكوفيون إلّا الفراء ووافقهم النحاس يعمل مصغّراً بناءً على مذهبهم أنّ المعتبر شبه الفعل في المعنى لا الصورة. وقال ابن مالك هو قوي بدليل اعماله محولاً للمبالغة. الهمع ٥: ٨١.

(٥) في ت، ف، ل: المعمول.

(٦) الكتاب ١: ٨٢ و ٩٣ و ٢٧٨.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٦: ٧٩، والكافية - شرح الرضي ٢: ٢٠٠، والهمع ٥: ٨١.

(٨) الكتاب ١: ٢٧٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٦: ٧٩

وَأَمَّا قائمٌ الزَّيدانِ، وَقائمٌ الزيدونَ فممنوعٌ[(١)] عِندَ سيبويهِ، لامتناعِ أَنْ يكونَ قائمٌ خبراً عَنِ الزيدينِ لكونِهِ مفرداً والزيدانِ مُثنّىً[(٢)]، وَجائزٌ عندَ الأخفشِ[(٣)] على تقديرِ أَنْ يكونَ مبتدأً وما بعدَهُ فاعِلٌ[(٤)] سادٌّ مسدَّ الخبرِ.

واعلمْ أَنَّ قَولَ سيبويهِ أَقوىٰ مِنْ قولِ الأخفشِ.

أَمَّا أولاً: فلأنَّ وقوعَ اسمِ الفَاعِلِ بِمَعْنَى الفِعلِ خِلافُ القياسِ.

وأمّا ثانياً: فَلِعَدَمِ استعمالِ الفُصَحاءِ. وَهُوَ يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ بِمَعْنَى أَنَّ فِعْلَهُ إِنْ كَانَ لازماً كَانَ هُوَ كَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ متعدّياً إلى مفعولٍ وَاحِدٍ، كَانَ هُوَ أيضاً كَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ متعدّياً إلى [مَفْعُولينِ كَانَ هوَ أيضاً كَذَلِكَ، وإنْ كَانَ متعدّياً إلى][(٥)] ثلاثةِ مفاعيلَ [كانَ هوَ أيضاً كَذَلِكَ][(٦)].

وَيَجُوزُ تقديمُ مفعولِهِ عَلَيهِ كَمَا فِي الفِعْلِ، تَقولُ: زَيْدٌ عمراً ضَارِبٌ، لِقوَّةِ شَبَهِهِ بالفِعْلِ، إلاّ إذَا كَانَ مَعَ الألِفِ واللامِ، وحينئذٍ[(٧)] لَمْ يَجُزْ تقديمُهُ عَلَيهِ / ١٠٧ ظ / لا يُقَالُ: زيدٌ عمراً الضَّارِبُ، إذِ الألِفُ واللامُ فِي تقديرِ الذي، وَمَا فِي الصِّلَةِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى المَوصُولِ.

وَاعلَمْ أَنَّ أكثرَ النحويينَ ذَهَبُوا إلى أَنَّ الألِفَ واللامَ فِي اسمِ الفَاعِلِ الحالي أو

---

(١) في ف: فممتنع.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٦: ٨٠.

(٣) وافق الأخفش الكوفيينَ في ذلك. الكافية ـ شرح الرضي ١: ٨٧.

(٤) في ف: فاعله.

(٥) ما بين المعقفتين ليس في الأصل ولا في ز.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٧) في ل: فإنّه.

الاستقبالِي يَدْخُلانِ كَمَا يَدْخُلانِ[1] فِي اسمِ الفاعِلِ بِمَعْنَى الماضِي.

وَقَالَ ابنُ بُرْهَانَ[2]، وأبو عليٍ في بعضِ تعليقاتِهِ[3]: أنَّ الألِفَ واللام لا يدخُلُ فِي اسمِ الفَاعِلِ إلّا إذا كَانَ بِمَعْنَى المَاضِي.

وَاعْلَمْ أَنَّ اسمَ الفَاعِلِ العَامِلِ[4] إذَا أُضيفَ إلى المجرورِ جَازَ العطفُ عَلَى لفظِ المجرورِ، وَعَلَى محلهِ لكونِهِ في تقديرِ الانفصالِ، وَفِي تقديرِ النَّصبِ، لكونِهِ مفعولاً، تقولُ: هذا ضارب زيدٍ وعمرٍو بالنّصبِ والجرّ، وبالنّصبِ ما جَاءَ مِنْ أبياتِ الكتابِ[5]:

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دينارٍ لِحَاجَاتِنَا   أَو عبدَ ربٍّ أَخَا عونٍ[6] بنِ مُخْرَاقِ[7]

[فَدينارٌ اسمُ رجلٍ، وَهُوَ مجرورٌ فِي اللفظِ منصوبٌ في المَعْنَى، لكونِ الإضافةِ لفظيةً محضةً][8] وَعُطِفَ عليهِ عَبْدُ ربٍ[9] بِالنَّصبِ لكونِ تَابِعِهِ وَهُوَ[10] أخا

---

(١) في ل: يدخل.

(٢) تقدّمت ترجمته في ١: ٥٢٩.

(٣) الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢٠١.

(٤) الكلمة ساقطة من الأصل، ومن ز، وفي ت: على العامل.

(٥) الكتاب ١: ٨٧.

(٦) في الأصل، وفي ع، ف: غوث.

(٧) البيت ينسب إلى جابر السنبسي وإلى جرير وإلى تأبّطَ شرّاً، وقيل إنّه مصنوعٌ والشاهد فيه نصب (عبدَ) على أنّهُ معطوفٌ على محلّ (دينار) لأنّ باعثَ اسمُ فاعلٍ بمعنَى الاستقبال. وهو مذهب المبرد والأعلم الشنتمري، ومنهم من ذهب إلى أن (عبد) منصوب بفعلٍ مقدّر كأنّه قال أو تبعثَ عبد ربٍ. الكتاب ١: ٨٧، والمقتضب ٤: ١٥١، وشرح الأشموني ٢: ٣٠١، وخزانة الأدب ـ ط بولاق ٣: ٤٧٦.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل ومن ز.

(٩) الكلمة ليست في الأصل ولا في ز.

(١٠) كلمة (هو) ليست في ل.

عونِ[1] بن مِخْراقٍ منصوباً[2] على الصِّفَة.

أمّا[3] إذا كَانَ بمعنَى المَاضِي فيجوزُ في المعطوفِ النَّصبُ لكن لا بالعطف على المَحَلِّ بَل بفعلٍ مُضْمَرٍ. تقولُ: هَذَا ضَارِبُ زيدٍ وعمرٍو بالجرِّ[4] والنَّصْب، كقوله تعالَى: ﴿جاعلُ الليلِ سَكَناً والشَّمسَ والقَمَرَ حُسْبَاناً﴾[5]. إنْ جعلْتَ جاعلاً للماضِي نَصبْتَ[6] الشمسَ[7] والقمرَ بالفعلِ المُضمر[8]، وإنْ لَمْ تجْعلْ لهُ تعطفهُ على محلِّ الليلِ، هَذَا عَلَى تقديرِ أنْ لا يكونَ في اسمِ الفَاعِلِ الألفُ واللامُ.

أمَّا إذَا كَانَ فِيهِ الألفُ واللامُ فَجَازَ الوجهانِ سَواءٌ كانَ بِمَعْنَى المَاضِي أو لَمْ يَكُنْ. تَقولُ: هَذَا الضاربُ الرَّجُلَ وزيدٍ بالنَّصبِ والجرِّ.

قَولُهُ: *(فَإنْ كَانَ للماضِي وجبتْ الإضافَةُ معنىً [خِلافاً للكسائي)*.

إعْلَمْ أَنَّ اسمَ الفَاعِلِ إذَا كَانَ بِمَعْنَى المَاضِي وَجَبَتِ الإضَافَةُ معنىً][9] لأنّهُ حينئذٍ لا يُمكنُ عَمَلُهُ لِعَدَمِ المُشابَهةِ اللفظيةِ وَقُصِدَ ذِكْرُ مفعولِهِ فَوَجَبَ الإضافةُ إليه.

---

(١) في الأصل، ع، ف: غوث.

(٢) في ل: بالنصب.

(٣) في ل: وأمّا.

(٤) في ف، ل: بالرفع.

(٥) سورة الأنعام: ٩٦، في المصحف: ﴿فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ حُسْبَاناً﴾. قرأ الكسائي وعاصم وحمزة (وجعل الليل) من غير ألف ونصبوا (الليل) وباقي السبعة (وجاعل) وخفض (الليل). التيسير: ١٠٤، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١: ٤٤٢.

(٦) في ت، ل: نصب، وفي ز، ف: انتصب.

(٧) كلمة (الشمس) ليست في ل.

(٨) الكلمة ليست في الأصل.

(٩) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ت، ز.

وتكونُ معنويةً لِعدمِ[1] كونِهَا[2] فِي تقديرِ الانفصالِ، وتفيدُ التعريفَ إنْ كَانَ المُضافُ إليه معرفَة، وَلِهَذا جازَ جَعْلُهُ صفةً لِلمعرِفَةِ وامتنعَ جَعْلُهُ صفةً للنكرَةِ، تَقولُ: مَرَرْتُ بزيدٍ ضَارِبِكَ أَمسِ، وَلا تقولُ: برجلٍ ضاربكَ أمسِ. وإنْ كَانَ لَهُ مفعولٌ آخَرُ بعدَ إضافتِهِ إلى مفعولٍ وَاحدٍ، نُصبَ بفعلٍ مُقَدَّرٍ سواءٌ كانَ واحداً أو أكثرَ مِن واحدٍ تقولُ: زيدٌ مُعْطِي عمرٍو دِرْهَماً، أي: أعطاهُ دِرْهَماً، وَذَلِكَ لأنَّ الحَالَ يدلُّ عَلَيه، وَذَلِكَ أنَّهُ لَمَّا قِيلَ: هَذَا معطي زيدٍ أمسِ، فكَأَنَّهُ قيلَ: مَا أَعْطَاهُ؟ فَقِيلَ: دِرْهماً، أي أعطاهُ دِرْهَماً. ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿**فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ الليلِ سَكَناً وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَاناً**﴾[3] فَلَمّا أَضَافَ الجَاعِلَ إلى (الليلِ) نَصبَ سَكَناً بمعنَى جعلَهُ سَكَناً، أي[4] لَمَّا قِيلَ: (جَاعل)، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: مَاذَا جَعَلَهُ؟ فقيلَ: سَكَناً، أَي: جَعَلَهُ سَكَناً، وَقَدْ خَالَفَ الكِسائي فِي ذلِكَ، فَقَالَ: إِنَّهُ يَعْمَلُ سواءٌ كَانَ بِمَعْنَى الحَالِ أو الاستقبالِ أوِ الماضِي[5]، واستُدِلَ عَلَى ذَلِكَ بقولِهِم: زيدٌ معطي عمرٍو دِرهَماً ووجهُ[6] الاستدلالِ أَنَّهُ جَائزٌ بالإجماعِ فِي المفعولِ الثاني مَعَ أَنَّ نِسْبَتَهُ إلى المفعولينِ[7] سواءٌ، بَلْ إلى المفعولِ الأوّلِ أَولَى لقربِهِ مِنْهُ، فَعَملُهُ فِي الأولِ أولَى، كقولِهِ[8] تَعَالَى: ﴿**وَجَاعِلُ الليلِ**

---

(١) في ت، ف، ل: لعدمها.

(٢) الكلمة ليست في ت، ف، ل.

(٣) سورة الأنعام: ٩٦، وتقدّم ما في الآية من القراءات ٢: ٢٨٠، وفي المصحف (وَجَعَلَ).

(٤) في ل: فكأنّه.

(٥) في ع، ف، ل: المضي، وينظر رأي الكسائي في الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢٠٠.

(٦) في ل: بوجه.

(٧) في ف: مفعولين.

(٨) في ت، ل: وبقوله.

سَكناً﴾[١].

و[٢]بإجماعِهِم عَلَى قَولِهِم: الضَّارِبُ زيدٍ أمسِ وَالكُلُّ[٣] ضعيفٌ.

أمّا الأوّلُ[٤]: فَلأنّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ اسمَ الفَاعِلِ عَمِلَ في المفعولِ.

[وأمّا][٥] **الثاني**: فَلِمَ[٦] قُلْتُم إِنَّهُ كَذَلِكَ، وَذَلِكَ لاحتمالِ[٧] أَنْ يَكُونَ منصوباً بفعلٍ محذوفٍ دَلَّ عَلَيهِ اسمُ الفَاعِلِ كَمَا ذَكَرْنَا.

وَإِذَا احتُمِلَ هَذَا، كَانَ هَذَا أولَى لِثبوتِهِ فِي لُغَتِهِم، وَمَا ذَكَرَهُ غَيرُ مَعْلومِ الثبوتِ، ولأنَّهُ لَوْ كَانَ عَامِلاً لَجَرَى صِفةً عَلَى النّكِرَةِ، وامتنعَ جَرْيُهُ صِفَةً عَلَى المَعْرِفَةِ قياساً عَلَى سَائِرِ[٨] أسماءِ الفَاعِلِينَ.

وَأمّا الثالِثُ: فَلاَ نُسَلِّمُ[٩] أَنَّهُ [يَلْزَمُ مِنْ جَوازِ[١٠] قَولِنَا: الضارِبُ زيداً أمسِ جوازُ قَولِنَا: ضَاربُ زيدٍ أمسِ، وَظَاهِرٌ أَنَّه لا يَلْزَمُ][١١] لِكَونِهِ فِي الموضِعِ الأوّلِ في معنَى الفعلِ، وَليسَ كَذَلِكَ فِي الموضِعِ الثَّانِي /١٠٨ و/.

---

(١) سورة الأنعام: ٩٦.

(٢) الواو ساقطة من: ل.

(٣) ينظر ١: ١١٩.

(٤) في ع، ف، ل: الأولان.

(٥) ما بين المعقفتين ليس في ت، ع، ل.

(٦) في ع، ل: لم.

(٧) في ت، ف، ل: لاحتماله.

(٨) الكلمة ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٩) في ت: فلأنّا لا نسلم.

(١٠) كلمة (جواز) ليست في ل.

(١١) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

قولُهُ: *(فَإِنْ دَخلتِ اللامُ استوى الجميعُ)*.

أيْ: إنْ دخلتِ اللامُ عَلَى اسمِ الفاعلِ استوى فِي العَمَلِ مُطْلَقاً أَيْ سَواءٌ كَانَ ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً[١] لأنَّهُ حينئذٍ فِعْلٌ تحقيقاً لَكِنَّهُ عُدِلَ من صيغةِ الفعلِ إلى صيغةِ الإسمِ، لِكَرَاهَتِهِم إدخَالَ اللازمِ عَلَيهِ [كَمَا ذَكَرْنَا فِي بابِ الموصولاتِ.

وَإِذَا كَانَ فعلاً عَلَى التَّحقيقِ، والفعلُ يَعْمَلُ مطلقاً، فَوَجَبَ أَنْ يَعْمَلَ هُوَ أيضاً][٢] مطلقاً فنقولُ: هَذَا الضارِبُ أبوهُ عمراً الآنَ أَو غداً أَو أمسِ[٣].

صيغ المُبالغة

قولُهُ: *(وَمَا وُضِعَ للمبالغةِ كَضَرَّابٍ وَضَرُوبٍ وَمِضْرابٍ وَعليمٍ وَحَذِرٍ مثلُهُ)*.

يعنِي أَنَّ اسمَ الفاعِلِ الذي مَعَ المُبَالَغَةِ، نَحو: مَا ذَكَرَهُ مِثلُ اسمِ الفاعِلِ فِي العَمَلِ، يعني أَنَّ اسمَ الفاعِلِ إذا لَمْ يكنْ مَعَ لامِ التعريفِ يَعْمَلُ بِمعنى الحالِ والاستقبالِ، ولا[٤] يَعْمَلُ بِمَعْنَى الماضِي، كَذَلِكَ ما وُضِعَ[٥] لِلمبالَغةِ، فنقولُ: زيدٌ ضرّابٌ أبوهُ عمراً الآنَ أو غداً، دونَ[٦] أمسِ.

فَإِنْ قِيلَ: إنَّ هَذَا النوعَ لَيسَ فِيهِ مشابَهَةٌ لفظيةٌ، فَلِمَ[٧] عَمِلَ؟

---

(١) في ل: استقبالاً.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٣) (أو أمس) ساقط من ف، ل.

(٤) في ع، ل: لم.

(٥) ليس في ل.

(٦) في ت، ع، ف، ل: أو.

(٧) في ز: فلما.

قُلْنَا: لأنَّ ما فِيهِ مِنَ المُبَالَغَةِ يقومُ مَقَامَ المُشابَهةِ اللفظيةِ، أَو لأنَّهُ نائِبٌ عن اسمِ الفَاعِلِ.

مثنّى اسم الفاعل وجمعه

قولُهُ: *(والمُثنّى والمجموعُ مثلُهُ)*.

أَي: مُثنّى اسمِ الفاعِلِ [ومجموعُهُ مِثلُ اسمِ الفاعِلِ][1] ومجموعهِ فِي العَمَلِ تقولُ: الزيدانِ ضَارِبانِ عمراً، والزيدونَ ضَارِبونَ عمراً الآنَ أو غداً.

إعلَمْ أَنَّ نُونَ التثنيةِ وَجمعَ السلامَةِ المُعَرَّفينِ بلامِ التعريفِ إذَا حُذِفَ جَازَ الوجهانِ، الجرُّ لِمَا بعدَهُ، وهو الأكثرُ، والنَّصْبُ، كبيتِ الكِتَابِ[2]:

الحَافِظُو عَورَةَ العَشيرةِ لاَ ... يَأْتِيهُمُ مِنْ وَرَائِهم نَطَفُ[3].

أَمَّا الجرُّ مَعَ حذفِ النونِ فَظَاهِرٌ لامتناعِ اجتماعِ النونِ مَعَ الإضَافَةِ، وأَمَّا النَّصبُ مَعَهُ فَلطُولِ الإسمِ بالصِّلَةِ كَمَا حُذِفَ في بيتِ الكِتَابِ[4]:

أَبَنِي كُلَيبٍ إنَّ عَمَّي اللَّذَا ... قَتلا المُلوكَ وَفَكَّكَا الأغْلَالا[5]

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) الكتاب ١: ٩٥.

(٣) في ت، ف: وكف. البيت ينسب إلى عمرو بن امرىء القيس الخزرجي وينسب إلى قيس بن الخطيم. يقول إنّهم يحمون عشيرتهم من عدوّهم. والنطف: التلطّخ بالعيب، وفي الديوان: (ورائنا وكف) مكان (ورائهم نطف) والوكف: المكروه. والعورة: الخلل في ثغرة البلاد يخاف منه. ديوان قيس بن الخطيم: ٨١.

والكتاب ١: ٩٥، وجمهرة أشعار العرب: ٢٣٧، والخزانة ٤: ٢٧٢.

(٤) الكتاب ١: ٩٥.

(٥) تقدّم الشاهد في ٢: ١٠٤.

أي: اللذانِ، فَحَذَفَ النونَ لطولِ الاسمِ بالصِّلَةِ، وَكقولِ آخرَ:

وَ[١]إنَّ الذي حـانَتْ بِـفَلْجٍ دِمَـاؤهم   هُمُ القومُ كُـلُّ القَـومِ يـا أُمَّ خَـالِدِ[٢]

أمّا[٣] حذفُ النونِ مِنْهُمَا خاليينِ عنْ لامِ التعريفِ فَلَمْ يَجُزْ إلّا عِنْدَ الإضافةِ.

إعلمْ أنّا نذكُرُ فروقاً بينَ المصدرِ العامِلِ، وبينَ اسمِ الفاعِلِ:

[الفروق بين المصدر العاملِ وبينَ اسم الفاعلِ]

مِنها: أَنَّ ذِكرَ فاعلِ المصدرِ غيرُ لازمٍ، وَذكرُ فاعِلِ اسمِ الفاعلِ لازمٌ.

وَمِنْها: أَنَّهُ لا[٤] يُضْمَرُ فِي المصدرِ [الفاعلُ وَيُضْمَرُ][٥] هَاهُنَا[٦].

ومنها: أَنَّ المَصْدَرَ إذَا أُضِيفَ إلى المعرفةِ اكتسى[٧] التعريفَ، ولَمْ يكتسِ[٨] اسمُ الفاعِلِ.

وَمِنهَا: أَنَّ المَصْدَرَ لا يحتاجُ فِي العَمَلِ إلى شيءٍ يَعْتَمِدُ عَلَيهِ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ لا يُشْتَرَطُ فِي عملِ المَصْدَرِ اختصاصُهُ بِزَمانِ الحالِ أوِ الاستقبالِ،

---

(١) الواو ساقطة من ع، ل.

(٢) البيت للأشهب بن رميله. وفَلْج: بَلَدٌ بأرضِ اليمامة، حانت دماؤهم: لم يؤخذ لهم بديّةٍ. ويروىٰ (الأولىٰ) مكان (الذي). الكتاب ١: ٩٥، والبيان والتبيين ٤: ٥٥، والمقتضب ٤: ١٤٦، والمحتسب ١: ١٨٥، والمنصف ١: ٦٧، والأمالي الشجرية ٢: ٣٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ١٥٤ و ١٥٥، وشواهد المغني ٢: ٥١٧، والخزانة ٦: ٢٥، ومعجم البلدان ـ فلج ـ ٦: ٣٩١.

(٣) في ل: وأمّا.

(٤) في ع، ف، ل: لم.

(٥) في ع: والفاعل يضمر، وفي ل: العامل ويضمر.

(٦) في الأصل، ز، ف: فيه.

(٧) هكذا في جميع النسخ، والصواب: اكتسب.

(٨) هكذا في جميع النسخ، والصواب: يكتسب.

وَيُشْتَرَطُ فِي اسمِ الفاعِلِ.

وَمِنها: أَنَّ المَصْدَرَ يضافُ إلى الفاعِلِ، واسمُ الفاعِلِ لا يُضافُ إليهِ لأنَّهُ هُوَ الفَاعِلُ بِنَفْسِهِ[(١)].

وَمِنْهَا: أَنَّ المَصْدَرَ لا يَتَقَدَّمُ عَلَيهِ شَيءٌ مِنْ مَعْمُولِهِ واسمُ الفاعِلِ المجرّدُ مِن لامِ التعريفِ يتقدّمُ عليهِ مفعولُهُ[(٢)].

[وجوهُ مفارقةِ اسمِ الفاعِلِ لفعلِهِ في العملِ]

وَاعلمْ أيضاً[(٣)] أَنَّ اسمَ الفاعِلِ يُفَارِقُ فعلَهُ فِي العملِ مِنْ وجوهٍ:

أحدُها: أَنَّ الفِعْلَ يَعْمَلُ مطلقاً مِنْ غيرِ اعتبارِ زمانٍ.

وثانيها[(٤)]: أَنَّهُ لا يُشْتَرَطُ اعتمادُهُ عَلَى شَيءٍ.

والثالثُ[(٥)]: أَنَّهُ لا يجبُ إبرازُ الضميرِ فيهِ إذا جَرَى عَلَى غيرِ مَنْ هُوَ لَهُ، ويجبُ فِي اسمِ الفَاعِلِ.

والرابعُ: أَنَّ اسمَ الفاعلِ إذا ثُنِّيَ وَجُمِعَ جَمعَ السلامةِ، واتّصلَ بِهِ ضميرٌ وَجَبَ حَذْفُ نُونِهِمَا[(٦)] لاتّصالِ الضّميرِ، وَلَمْ يَجِبْ ذَلِكَ فِي الفِعْلِ.

والخَامِسُ: أَنَّ اسمَ الفَاعِلِ مَعَ معمولِهِ مُقَدَّرٌ بِالمُفْرَدِ، وَلَيْسَ الفِعْلُ كَذَلِكَ.

---

(١) في ع، ف: نفسه.

(٢) في ت، ز: معموله.

(٣) كلمة (أيضاً) ساقطة من الأصل ومن ز.

(٤) في ف: الثاني.

(٥) في ت: ثالثها.

(٦) في ف، ل: نونها.

والسَّادِسُ: أَنَّ الألِـفَ والواوَ [والياء][1] فِي [ضَارِبانِ وَضَارِبَينِ[2]][3] وضاربونَ وضاربينَ حروفٌ وفي الفِعْلِ اسمٌ وغيرُ ذَلِكَ.

اسم المفعول

قولُهُ: *(اسم المفعولِ ما اشتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عَليهِ).*

قولُهُ: *(ما اشتُقَّ مِنْ فِعْلٍ)* شاملٌ لِغَيرِهِ، وقولُهُ: *(لِمَنْ وَقَعَ عَلَيهِ)* يُخرِجُ سَائِرَهُ مِنْ اسمِ الفَاعلِ والصفَةِ المُشَبَّهَةِ، والزّمانِ والمكانِ.

قولُهُ: *(وَصيغَتُهُ)*:

أَي: وَصِيغَةُ اسمِ المفعولِ مِن الفِعْلِ الثُّلاثِي عَلَى وَزْنِ المَفْعُولِ، وَبِهِ سُمِّيَ لكثْرةِ الثُّلاثِي.

[وَمِنْ غَيرِ الثُّلاثِي][4] عَلَى صيغةِ اسمِ الفاعلِ بميمٍ مضمومةٍ، وبفتحِ ما قبلَ الآخرِ كَمُسْتَخْرَجٍ[5]. / ١٠٨ ظ /

وهوَ إِنَّما يعملُ مَعَ أَنَّ أصلَهُ أَنْ لا يعملَ، لِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي اسمِ الفَاعِلِ.

أَمَّا المُشَابَهَةُ اللفظيةُ، فَلأَنَّ غَيرَ الثلاثي جارٍ عَلَى وَزنِ الفِعْلِ المُضَارعِ حسّاً،

---

(١) (والياء) ساقطة من ع.

(٢) كلمة (ضاربين) ساقطة من ع، ف.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من: ل.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٥) في مجموع مهمّات المتون: ٤١٣: ومن غيره على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر كمُسْتَخْرَجٍ.

وَأَنَّ الثُّلاثِيَ جارٍ عليهِ تقديراً، لأنَّ الواوَ زائِدةٌ جاريةٌ مجرى الواوِ التي تنشأُ مِنَ الإشباعِ في نحوِ قولِه:

مِنْ حَيثُ مَا سَلَكُوا أُدْنُو فَأَنْظُورُ[١]

....

فَضْرُوبٌ أَصْلُهُ مُضْرَبٌ[٢] ليوازِنَ فِعلَهُ قياساً عَلَى سائرِ أسماءِ المفعولينَ فِي غيرِ الثُّلاثِي، فَزَادُوا الواوَ للفرقِ بينَ مَا أَصْلُهُ [ثلاثةُ أحرفٍ، وَمَا أَصْلُهُ][٣] أَرْبَعةُ أحرفٍ[٤] فَصَاعداً، وَضَمُّوا مَا قَبلَ الواوِ للمناسبةِ، وَفَتَحوا الميمَ تخفيفاً لِيعادِلَ ثقَلَ الواوِ، وَلَمَّا كَانَ اسمُ المفعولِ غيرَ موازنٍ لِفِعْلِهِ[٥] إلّا عَلَى تقديرِ زيادةِ الواوِ صارَ أَحَطَّ رُتبةً مِنْ اسمِ الفَاعِلِ، [فِي جوازِ العطفِ على محلِّ المجرورِ فِي اللفظِ المنصوبِ المحلّ في اسمِ الفاعِلِ،][٦] وَعَدَمِ جوازِهِ فِي اسمِ المفعولِ، فَأَجَازُوا: هَذَا ضاربُ زيدٍ وعمراً [وَلَمْ يُجِيزُوا هذا][٧] مَضروبُ زيدٍ وعمرٌو بالرَّفْعِ.

---

(١) صدره:

وَإِنَّنِي حَيثُما يثني الهوى بَصَري

البيت لابراهيم بن هرمة ويروى (حوثما) مكان (حيثما) و(يسري) و(يشري) مكان (يثني) و(نظروا) مكان (سلكوا). المحتسب ١: ٢٥٩، وشرح المعلّقات السبع للزوزني: ١٧٣، وشرح المفصل ١٠: ١٠٦، والهمع ٥: ٣٣٣، والخزانة ١: ١٢١.

(٢) في ت: مضروب.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٤) الكلمة ليست في ف، ل.

(٥) في ع: للعلة.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

اعمال اسم المفعول

قولُهُ: *(وَأَمْرُهُ في العمل والاشتراطِ إلى آخرِهِ).*

اعلمْ أَنَّ اسمَ المفعولِ يَعْمَلُ عَمَلَ فعلِه المُشْتَقِّ مِنهُ عَلَى الشرائطِ المُعْتَبرةِ في اسم الفاعِلِ مِنَ الاعتمادِ عَلَى صَاحِبِه أو[1] الهمزة، أَو الألفِ واللامِ، وَمِنْ كونه بِمَعْنَى الحالِ أو الاستقبالِ.

والحاصلُ[2] أَنَّ جميعَ أحكامِ اسم الفاعِل جارِيةٌ فِي اسمِ المفعولِ، إلاّ فِي شَيئينِ:

أَحَدُهُمَا[3]: جوازُ العَطْفِ عَلَى محلِّ المجرورِ فِي اسمِ الفاعِلِ، وَعَدَمِ الجوازِ في اسمِ المفعولِ.

وثانيهُما: أَنَّ عملَ اسمِ الفاعلِ عملُ الفعلِ المعلومِ وَعَمَلُ اسمِ المفعولِ عملُ الفعلِ المجهولِ، فالضَّاربُ يعملُ عَمَلَ يضربُ والمضروبُ يعملُ عمل يُضْرَبُ.

فَإِنْ كَانَ فِعْلَهُ يتعدّى[4] إلى واحدٍ ارتفَع المفعولُ عَلَى ما لمْ يُسَمَّ فَاعِلُه.

وَإِنْ كَانَ إلى إثنينِ ارتفعَ الأوّلُ وانتصبَ[5] الثانِي، نَحو: زيدٌ مُعْطَي أبوهُ

---

(١) في الأصل، وفي ز: و.

(٢) في ت: الحال.

(٣) الكلمة مكرّرة في ت.

(٤) في ف: يتقدى فعله.

(٥) في ع: وصب ونصب.

درهماً.

وإن كانَ إلى[1] ثلاثةٍ ارتفعَ الأوّلُ وانتصبَ الباقيانِ، نحو: زيدٌ مُعْلَمٌ أخوهُ عمراً منطلقاً.

الصفة المشبّهة

قَولُهُ: *(الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ ما اشتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لازمٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ عَلَى معنى الثبوتِ)*.

قولُهُ: *(مَا اشتُقَّ مِنْ فِعْلٍ)* شَامِلٌ لِغيرِهَا[2] مِنَ المُشْتَقَّاتِ، وَقَولُهُ: *(لازِمٌ)* يُخرجُ اسمَ الفَاعِلِ المُتعدِّي، وَاسمَ المفعولِ، وَقولُهُ: *(لِمَنْ قَامَ بِهِ)* يُخرجُ اسمَي[3] الزمانِ والمكانِ وَغيْرَهُما، وَقَولُهُ: *(عَلَى مَعنَى الثبوتِ)* يُخرِجُ اسمَ الفاعِلِ اللازِمِ، كقائمٍ وَقاعد، لأنَّهُ بِمَعنَى الحدوثِ دونَ الثبوتِ.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ لَوْ قَالَ: الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ مَا اشتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ عَلَى مَعْنَى الثبوتِ لاستغنى عن قولِهِ: لازمٌ.

إعلمْ أَنَّ هذهِ الصّفاتِ لَمْ تجرِ عَلَى أفعالِها كَما تَجْرِي على اسمِ الفاعلِ، ألا تَرَى أَنَّ كريماً ليسَ يجري عَلَى كَرُمَ؟ وَكَذَلِكَ شَدِيدٌ وَظَرِيفٌ، وإذا كانَ كَذَلِكَ، كَانَ مرتبةُ هذهِ الصِّفاتِ في العَمَلِ مرتبةَ أسماءِ الفاعِلينَ، وَإِنَّمَا تَعْمَلُ لِمُشابَهَتِهَا أسماءَ الفاعلينَ،

---

(١) في ت: على.

(٢) في ف: لغيره.

(٣) في الأصل: اسم، وفي ت: اسما.

لِكَونِها جاريةً عَلَى الأوّلِ جري اسمُ الفاعِلِ عليهِ، ولأنَّ كُلَّ واحدٍ مِنْهُمَا يُثنَّى وَيُجْمَعُ وَيُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، فيقالُ: حَسَنٌ حَسَنَانِ حَسَنُونَ حَسَنَةٌ حَسَنَتانِ حَسَنَاتٌ، كَمَا يُقالُ: ضَارِبٌ ضَارِبانِ [ضاربونَ، ضَارِبَةٌ، ضَاربتانِ، ضَارباتٌ][١].

ولأنَّ (حَسَنٌ) يَدلُّ عَلَى ذِي حُسْنٍ، كَمَا أَنَّ ضارباً يدلُّ على ذي ضربٍ، ولكونِ كُلٍّ واحدٍ منهما مشتقّاً، فَلَمَّا حَصَلَ لَهَا المُشَابَهَةُ[٢] مَعَ اسمِ الفاعِلِ أُجْرِيَتْ مُجراهُ[٣] فِي العَمَلِ بِأن أُعطِيتْ عَمَلَ فِعْلِهَا، وانحطَّتْ عَنْهُ في[٤] أشياءَ.

مِنها: أَنَّهُ لا يُعْتَبَرُ فِيها الزمانُ[٥]، فَلا يُقالُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ أمسِ أو[٦] غداً.

وَمِنْهَا: أنَّها لَا تَعْمَلُ إلّا فيما كَانَ مِنْ سَبَبِ المَوصوفِ، نَحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وجهُهُ، بخلافِ اسمِ الفاعِلِ، فَإِنَّهُ كَمَا يعملُ في السَّبَبِي نَحو: مَرَرْتُ برجلٍ ضاربٍ أباهُ يعملُ فِي الأجنبي، نَحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضاربٍ زيداً

وَمِنْها: أَنَّهُ لا يتقدَّمُ [عليهِ[٧] معمولُهُ][٨] [لا يُقالُ: مَرَرْتُ برجلٍ وجهاً حَسَنٍ

---

(١) في ل: إلى آخره.

(٢) في ت، ع، ف، ل: مشابهة.

(٣) في ت، ز، ع، ل: مجراها.

(٤) في ل: عن.

(٥) في ل: الرجال.

(٦) في ع: و.

(٧) (عليه) ساقطة من ت.

(٨) في ع: معموله عيله.

لأنَّ مَعْمُولَهُ][1] إمَّا فَاعِلٌ وَإمَّا تمييزٌ، وَإمَّا مُشَبَّهٌ بالمفعولِ بِهِ، وَكُلُّ واحدٍ[2] مِنْهَا لا يتقدّمُ عَلَى العامِلِ [لِمَا مَرّ][3].

[وَمِنْهَا: أنَّها لا تنصبُ مفعولاً صريحاً بخلافِ اسمِ الفاعِلِ.][4]

وَمِنْهَا: أنَّها[5] لا تَعْطِفُ عَلَى محلِّ المجرورِ بهَا [فَلا يُقالُ][6] / ١٠٩ و / مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوجهِ واليدَ. [بنصب اليد أو برفعِهِ][7].

وَمِنْهَا: أنَّهَا لَا تَعْمَلُ بِمَعْنَى الاستقبالِ، فَلا يُقَالُ: زيدٌ حَسَنٌ وجهُهُ غداً.

صيغِ الصِّفة المشبّهة

قَوْلُهُ: *(وَصيغتُها مخالفةٌ لصيغةِ اسمِ الفاعِلِ عَلَى حَسَبِ السَّمَاعِ).*

إعلَمْ أنَّ صيغةَ الصِّفاتِ المشبّهةِ مختلفةٌ إلّا في الألوانِ وَالحِلِيّ فَإنَّها أتتْ على صيغةِ أفعَلَ، نحو: أبيضَ، وأدْعَجَ، وأسودَ، وأحْمَرَ، إلى غيرِ ذَلِكَ، أمَّا فِي غيرِهَا فَتَخْتَلِفُ مَعَ اشتراكِهَا فِي وزنِ الفِعْلِ، نَحو: حَسَنٍ مِنْ حَسُنَ، وَظَرِيفٌ مِنْ ظَرُفَ،

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٢) كلمة (واحد) ليست في الأصل.

(٣) زيادة من ت، ع.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٥) في ت: أنّه.

(٦) في ع: فيقال.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

وَضَعِيفٌ[١] مِنْ ضَعُفَ[٢].

إعمال الصّفة المشبّهة

قولُهُ: *(وتعمل عمل فعلها مطلقاً)*.

يعني أَنَّ هذه الصيغةَ تعملُ عَمَلَ فعلِها مِنْ غيرِ اشتراطِ الزَّمانِ.

فإنْ قِيلَ: أَنْتُم قُلْتُم: إنَّ هذه الصّفاتِ إنّما تَعْمَلُ لِمُشَابَهَتِهَا اسمَ الفاعلِ، واسمُ الفاعلِ بمعنى المَاضِي لا يَعْمَلُ، فَلَو تَعْمَلُ هذهِ الصِّفَاتُ بمعناهُ لَزِمَ مزيةُ الفرعِ عَلَى الأصلِ، وَأَنَّهُ غيرُ جَائِزٍ.

قُلْنَا: إنَّها تَعْمَل دَائماً بمعنى الحالِ لوجودِ مَعْنَاهَا في الحَالِ، ألا ترىٰ أنَّك إذا قُلتَ: زيدٌ حَسَنٌ، ليس المرادُ مِنْهُ أَنَّهُ كَانَ حَسَناً وانْقَطَعَ حُسْنُهُ الآنَ[٣]، بلْ حُسْنُهُ مستمرٌ غيرَ أَنَّ الموجودَ فِي الحَالِ عَلَى ضَرْبينِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ موجودٌ في الحَالِ، وَلَمْ يكنْ موجوداً فِي الزمانِ المَاضِي كما يُقالُ: زيدٌ [يُصلِّي أي حَصَلَ اشتغالُهُ بالصلاةِ فِي هذا الزّمانِ، وَلَمْ يَحْصَلْ قبلَ هَذا.

والثاني: أَنْ يَكونَ الفِعْلُ موجوداً فِي المَاضِي كَمَا كانَ موجوداً في الحَالِ، كَمَا يُقالُ: زيدٌ][٤] يَعْلَمُ فُنوناً مِنْ العِلْمِ، وَلَيسَ المُرَادُ أَنَّهُ يَعْلَمُ فِي الحَالِ، وَلاَ يَعْلَمُ في

---

(١) في ف: صعب.

(٢) في ف: صعب.

(٣) في ت، ف: الآن حسنه.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

الزّمانِ المَاضِي، وَلأنَّ الصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ بِمَعْنَى الثبوتِ لا بِمَعْنَى الحُدوثِ فَلَمْ تَحْتَجْ إلى اشتراطِ الزّمانِ فِيها، لَكن يَجِبُ أَنْ تعتمدَ في العَمَلِ على صاحِبِها أو على الهمزةِ أو على (ما) أو على الموصولِ للعلّةِ المذكورةِ في اسمِ الفاعِلِ.

أقسام الصّفة المشبّهة

قولُهُ: *(وَتَقْسِيمُ مَسَائِلِهَا أَنْ تَكونَ الصِّفَةُ باللامِ أو مجرّدةً)*.

اعلمْ أَنَّ الصِّفَةَ المشبّهة إمّا أَنْ تكونَ باللامِ أو بغيرِهَا، وَعَلى التقديرينِ فَعَمُولُهَا إمّا [مضافٌ[1] وَإمَّا مُعَرَّفٌ بلام التَّعريفِ][2] وَإمّا مجرّدٌ[3] عَنْهَا، فَهَذِهِ أقسامٌ سِتَّةٌ، وَعَلى التقاديرِ السِّتَةِ، فَعَمُولُهَا إمّا مرفوعٌ وَإمَّا[4] منصوبٌ وَإمّا[5] مَجْرورٌ، فتصيرُ ثمانيةَ عَشَرَ حَاصِلَةً مِنْ ضَرْبِ سِتَّةٍ في ثلاثةٍ، ثنتانِ[6] مِنْ هَذِهِ المسائلِ مُمْتَنِعَانِ بالاتّفاقِ وواحدةٌ مِنْهَا مُخْتَلِفٌ فِيهَا، وَنَحْنُ نَذْكُرُ كُلَّ وَاحِدٍ[7] مِنْهَا عَلَى التَّفْصِيلِ:

---

(١) في الأصل، وفي ز: المضاف.

(٢) في ل: أن يكون باللام.

(٣) في ل: مجرّداً.

(٤) في ل: أو.

(٥) في ل: أو.

(٦) في ل: إثنان.

(٧) في ف: واحدة.

الأولى: نحو: مَرَرْتُ بِرَجلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ بتنوينِ حَسَنٍ وَرَفعِ وجهُهُ بِهِ، وَهِيَ أَحْسَنُ مسائِلِهِ، لأنهُ وَصْفُ نَكِرَةٍ بِنَكِرَةٍ مِنْ غيرِ حَذْفٍ، فلا كُلفَةَ فِيهِ أَصْلاً.

والثانِيَةُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ، بِتَنْوِينِ حَسَنٍ، وَنَصْبِ وَجْهَهُ تَشْبِيهاً بِالمَفْعُولِ وَهِيَ حَسَنَةٌ، لأنَّهُ وَصْفُ نَكِرَةٍ مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ وليسَ[1] بأحسنَ، لِتَكَرُّرِ الضميرِ العائدِ.

والثالثةُ: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهِهِ [بجرِّ وجهه][2] بإضافةِ حسنٍ إليهِ، وهذه المسألَةُ حسنةٌ لتحقُّقِ ما يجبُ تحقّقه فِيها، وَليستْ[3] بأحسَن، لتكرّرِ[4] الضمير.

وَاعلَمْ أَنَّ هذهِ المسألة هي[5] التي انفَرَدَ بِهَا سيبويهِ[6] واحتجَّ عَلَيها بقولِ الشماخِ[7]:

---

(١) في ت، ع، ل: وليست.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٣) في ل: ليس.

(٤) في ع: لتكرار.

(٥) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٦) الكتاب ١: ١٠٢.

(٧) هو الشماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان المازني الغطفاني شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، ويقال اسمه معقل ولقبه ضرار، توفي سنة ٢٢ هـ.
طبقات الشعراء: ٤٣، والأغاني ٨: ١٠١، والخزانة ٣: ١٩٦، والاعلام ٣: ٢٥٢.

أَقَامَتْ عَلَى رَبْـعَيْهِمَا جَـارَتَا صَـفَا

كُمَيْتَا الأعالِي جُونَتَا مُصْطَلاهُمَا[(١)]

فَهُمَا مِنْ مصطلاهُمَا ضميرُ الجارتينِ، وَقَدْ أضـافَ جـونَتا الذي هـو صـفةُ الجارتينِ إلى المُصْطَلَى المضافِ إلى ضميرِ الموصوفِ فَصَارَ بِمَثَابَةِ: امرأتانِ حَسَنَتا وَجْهَيهِما[(٢)] ومنعها الباقونَ[(٣)].

واستدلَّ عليهِ ابنُ بابشاذ[(٤)] بأنَّ حَسَناً هُوَ الوجهُ في المعنَى فَلَوْ أضيفَ إليـه يلزمُ إضافةُ الشيء إلى نفسهِ، وَأَنَّهُ غيرُ جائزٍ[(٥)]، واستدلَّ عليهِ غـيرُهُ بِأنَّ الوجـهَ مضافٌ إلى ضميرِهِ فَكَأَنَّهُ مضافٌ إلى نفسهِ، / ١٠٩ ظ / وَمَنعَ المبردُ الاسـتشهادَ

---

(١) يريد بربعيهما منزلي الامرأتينِ اللتينِ ذكرهما، ويريد بجارتي صفا الاثفيتينِ اللتينِ توضعانِ قريباً من الجبل لتكونَ حجارة الجبل ثالثة لهما. وصف اعاليهما بلون الكميت وهي الحمرة المائلة إلى السواد. ويرىٰ سيبويه أنّ الضميرِ في مصطلاهما لجارتي الصفا، ويرىٰ غيره ومنهم ابن جنّي أنّ الضميرِ للأعالي.
ديوانِ الشماخ ـ شرح الشنقيطي ـ مطبعة السعادة: ٨٧، والكتاب ١: ١٠٢، وأمالي المرتضىٰ ٢: ٣٠، والخزانة ٤: ٢٩٣.

(٢) في ت: وجههما.

(٣) قال أبو الفتح ابن جنّي: ضعف عندنا أن يكون (هما) من (مصطلاهما). الخصائص ٢: ٤٢٠.

(٤) هو طاهر بن أحمد بن باب شاذ أبو الحسن النحوي المصري، من تصانيفه شرح الجمل للزجّاجي والمحتسب في النحو وغيرهما، توفي سنة ٤٦٩ هـ. أنباه الرواة ٢: ٩٥، وبغية الوعاة ٢: ١٧.

(٥) قال الرضي في شرح الكافية ٢: ٢٠٧ـ٢٠٨: (ومنعها ابن بابشاذ مستدلاً بنسج العنكبوت وهو أنّه إضافة الشيء إلى نفسه. فإن أراد أنّه أضيف الحسن إلى وجه وهو هو في المعنى فذلك إنّما منعه من منع الإضافة المحضة. وكان ينبغي على ما قال أن لا يُضاف الصفة إلى ما هو فاعلها في المعنى أصلاً وهو معلومُ الاستحالةِ.... وإن أراد إنّه أضيف حسن إلى الوجه المضافِ إلى ضميرٍ راجعٍ إلى صاحب حُسْنٍ فكأنّك أضفتَ حَسَناً إلى ضميرِ نفسهِ وذلك لا يجوز فليس بشيء لأنّ ذلكَ لو امتنعَ لامتنعَ في المحضةِ أيضاً...).

بقولِ الشماخ، قَالَ: هما في مصطلاهما ليس بعائد إلى جارتين[1] بَلْ هوَ[2] عَائدٌ[3] إلى الأعالي[4]، [فَكَأَنَّهُ قَالَ: جُونَتا مُصْطَلَى الأَعالِي،][5] وَذَلِكَ لأنَّهُ لا[6] يجُوزُ أَنْ يُقَالَ: زيدٌ حَسَنُ وجهِ الأخِ جميلُ وَجْهُهُ، فالهاءُ في الوجهِ يعودُ إلى الأخِ، لا إلى زيدٍ: أيْ زيدٌ حَسَنُ وجهِ الأخِ جميلُ وَجْهِ الأخِ.

فَعَلَى هَذَا كَانَ مَعْنَى قَولِهِ:

[........................... كُمِيتَا الأعالِي جُونَتَا مُصْطَلاهُما[7]][8]

كُميتَا الأعالِي جُونَتَا مُصْطَلَى الأعالِي، وَذَلِكَ كَمَا تقولُ: الهندانِ حَسَنَتا الوجوهِ مليحَتا خُدودِهُما، فَإِنْ أعدْتَ (هُمَا) مِنْ خدودِهِما إلى الوجوهِ كانَ جيِّداً حسناً، وَإِنْ أعدْتَهُ إلى (الهندانِ) كَانَ فاسداً، ثُمَّ قَالَ: وَإِنَّما ثَنَّى الضميرَ مَعَ أَنَّ الأعالِي جمعٌ لأنَّهُ بمعنى تثنيةٍ لأنَّهُ[9] للجارَتينِ، وَلَا يكونُ للجارتينِ إلاَّ[10] الأعليانِ، وَمِثْلُهُ قولُ عَنْتَرَةَ:

---

(١) في ت، ل: الجارتين.

(٢) كلمة (هو) ساقطة من ل.

(٣) كلمة (عائد) ساقطة من ل.

(٤) في ل: الأعلى ورأي المبرد هذا ذكره الرضي في شرح الكافية ٢: ٢٠٨، وذُكِرَ في الهمع ٥: ٩٨.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٦) كلمة (لا) ساقطة من ع، ل.

(٧) تقدّم البيت في ٢: ٢٩٦.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٩) في ت: لا.

(١٠) (إلّا) ساقطة من ت.

مَتَى مَا تَلْقَنِي فَردَينِ تَـرجُفْ   رَوانِفُ أليـتيكَ وَتُسْـتَطَارا[١]

فإنَّ الألفَ في تُستطارا يعودُ إلى روانفُ لِكونِهمَا بِمَعْنَى إثنينِ.

والجوابُ عَنِ الأوّل: أنّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ إضافةَ الحَسَنِ إلى الوجهِ هِيَ إضافة الشيء إلى نفسِهِ، وَإنّما يكونُ كَذَلِكَ أَنْ لَوْ كَانَ مَدْلُولُها شيئاً واحداً [كَالمنعِ والحبسِ][٢]، وظاهرٌ أنَّه ليسَ كَذَلِكَ لأنَّ الحُسْنَ أَعَمُّ مِنَ الوَجْهِ، فإضافَتُهُ إليه إضافَةُ العامِّ إلى الخاصِّ، وَذَلِكَ جَائزٌ بالاتّفاقِ، والذي يدلُّ عَلَيهِ جوازُ قولِنا: مَرَرْتُ برجلٍ حَسنِ الوجهِ، بالاتّفاقِ، وَلِئِنْ[٣] سَلَّمنا أنّهُ[٤] إضَافَةُ الشَّيءِ إلى نفسِهِ، وَلكنْ لا نسلِّمُ أنّها مُمْتَنِعَةٌ، وإنّما يَكونُ كَذَلِكَ أن لو كَانتِ الإضافةُ معنويةً، وَهِيَ ممنوعةٌ.

وَعَنِ الثاني: أنَّهُ منقوضٌ، لجوازِ[٥] قَولِنَا: مررتُ بِرَجُلٍ ضَاربٍ غُلاَمَهُ باتّفاقٍ.

وَعَنِ الثالثِ: بِأنَّ الأعالي جمعٌ والضميرُ في (مصطلاهُمَا) مُثَنَّى فَلا يستقيمُ أنْ يعودَ إليهِ، والعدولُ إليه لا يكونُ إلّا لدليلٍ[٦]. والذي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ضميرَ[٧] المثنّى[٨] يعودُ إلى جارتا أن المعنَى عَلَى أنّه تغيرَ أعلى الحجرينِ لبعده عَنِ النارِ، واسودَّ موضعُ

(١) تقدّم الشاهد في ١: ٥١٥.

(٢) في ت، ع، ف، ل: كالحبس والمنع.

(٣) في ت، ع: ان.

(٤) (أنّه) ليس في ف.

(٥) في ف: بجوازِ، وفي ل: نحو.

(٦) في ل: الدليل.

(٧) في ف: الضمير.

(٨) في ل: المبني.

الاصطلاءِ، وَأَنَّهُ لَو عادَ[١] إلى الأعالي لَزِمَ أَنْ يَسُودَّ الأعالي وأن لا يسودَّ، وَهُـو اجتماعُ النقيضينِ، وأَنَّهُ محالٌ.

والرابعةُ: مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ، بإضَافَةِ حَسَنٍ إلى الوجهِ، وَمثلُهُ[٢] قولُه تَعالَى: ﴿رَفِيعُ الدَّرجاتِ﴾[٣].

والخامِسةُ: مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ الوجهَ بتنوينِ حَسَنٍ، ونصبِ الوجـهَ عَـلَى التشبيهِ بالمفعولِ.

والسادِسَةُ: مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ الوَجْهُ بتنوينِ حَسَنٍ، وَرَفْعِ الوَجْهُ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ عِنْدَ الأخفشِ والكوفيينَ[٤] والضميرُ محذوفٌ، وَهُوَ مِنْهُ وَبِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الضميرِ فِي الصِّفَةِ.

والسابِعَةُ: مَررْتُ برجلٍ حسنِ وَجهٍ بالإضافةِ.

والثامنةُ: مَرَرْتُ برجلٍ[٥] حَسَنٍ وجهاً بتنوينِ حسنٍ ونـصب وجـهاً عَـلَى التميزِ.

والتاسعةُ: مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهٌ بتنوين حسن ورَفعِ (وجهٌ)، إمَّا عَلَى أَنَّهُ

---

(١) في الأصل، وفي ز: أعاد.

(٢) في ت: مثل.

(٣) سورة غافر: ١٥.

(٤) ينظر الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢١٠.

(٥) الكلمة ساقطة من ل.

فاعلٌ عِندَ الأخفشِ والكوفيينَ[١]، وَإِمَّا عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ[٢] الضميرِ فِي الصِّفَةِ عِندَ أَبِي علِيٍّ[٣].

والعاشِرَةُ[٤]: مَرَرْتُ بالرجلِ الحسنِ وجهُهُ [برفعِ وجهُهُ][٥] بالصّفةِ.

والحادِيَةَ عَشْرَةَ[٦]: مَرَرْتُ بالرجلِ الحسنِ وَجْهَهُ بِنَصبِ (وَجْهَهُ) عَلَى التشبيهِ بالمفعولِ وفي حَسَنٍ ضميرُ الفاعِلِ.

والثانيةَ عَشْرَةَ[٧]: مَرَرْتُ بالرجلِ الحسنِ وَجْهِهِ، بجرِّ وَجْهِهِ لأَنَّهُ لم[٨] يُفِدْ خِفَّةً وَهِيَ مطلوبةٌ فِي هذهِ الإضافةِ.

والثالثةَ عَشْرَةَ[٩]: مَرَرْتُ بالرَّجلِ الحسنِ الوجهِ، بجرِّ الوجهِ بالإضافةِ، وفي الصّفةِ ضميرٌ يعودُ إلى الموصوفِ.

والرابعةَ عَشْرَةَ[١٠]: مَررتُ بالرّجلِ الحسنِ الوجهَ بنصبِ الوجهَ عَلَى التشبيهِ بالمفعولِ، والفاعلُ ضميرٌ مستكنٌّ فِي الصِّفَةِ.

---

(١) ينظر: الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢١٠.

(٢) في ل: على.

(٣) الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢٠٩.

(٤) في ز: العاشر.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٦) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ل: عشر.

(٧) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ل: عشر.

(٨) (لم) ساقطة من ل.

(٩) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ل: عشر.

(١٠) في جميع النسخ: عشر، وهكذا الحال حتى التاسعة عشرة.

والخامسةَ عَشْرَةَ: مَرَرْتُ بالرّجلِ الحسنِ الوجهُ برفعِ (الوجهُ) إمَّا على البدلِ كَمَا هو [عِنْدَ أَبِي علي(١)](٢)، وَإمّا عَلَى الفَاعِلِ كما هوَ عِنْدَ الأخفشِ والكوفيينَ(٣).

والسادسةَ عَشْرَةَ: / ١١٠ و / مَرَرْتُ بالرّجِلِ الحَسَنِ وجهاً بالنّصبِ(٤) على التميزِ وفي الصِّفَةِ ضميرٌ يعودُ إلى الموصوف بِأَنّهُ فَاعِلُها.

والسابعةَ عَشْرَةَ: مَرَرْتُ بالرّجلِ الحَسَنِ وجهُ(٥) بِرَفْعِ الوَجْهِ، إمَّا عَلَى الفاعلِ، وَحَذْفِ العائدِ، وَإمَّا عَلَى البَدَلِ.

والثامِنَةَ عَشْرَةَ: مَرَرْتُ بالرّجلِ الحسنِ وَجْهٍ، وَهيَ ممتنعةٌ(٦) بالاتّفاقِ لامتناعِ إضافةِ ما فيهِ الألفُ واللامُ إلى النَكِرَةِ، لأنَّهُ عَلَى خِلافِ قياسِهِم، لأنَّ قياسَهم إضافَةُ النكراتِ إلى المعارِفِ.

فهذه ثمانيةَ عَشَرَ مَسْأَلَةً، مسألتانِ منها باطِلَتانِ وَهُمَا الحَسَنُ وَجْهٍ(٧) بإضافةِ الحسن إلى الوجهِ، والحَسَنُ وَجْهِهِ(٨) وواحدةٌ فِيها خِلافٌ، وَهِيَ: حَسَنُ وَجهِهِ(٩) بإضافةِ الحَسَنِ إلى الوجهِ، وَتِسْعٌ مِنْهَا أَحْسَنُ، وهيَ ما كانَ فيها ضميرٌ

---

(١) الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢٠٩.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٣) في الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢١٠، منسوب إلى الكوفيين.

(٤) (بالنصب) ساقطة من ل.

(٥) في ت: وجهه.

(٦) الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢١٠.

(٧) في ت، ل: وجهه.

(٨) في ل: وجه، وينظر: الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢١٠.

(٩) في ت: وجهها.

واحدٌ، وهيَ: حَسَنٌ وجهُهُ، وحسنُ الوجهِ بالإضافة، وحسنٌ الوجهَ بالتنوينِ ونصبِ (الوجهَ)، وَحَسَنٌ وجهاً، والحَسَنُ وجهُهُ، برفعِ (وجهُهُ)، والحَسَنُ الوجهِ بالإضافةِ، والحَسَنُ الوجهَ بنصبِ (الوجهَ)، والحَسَنُ وجهاً، وَحَسَنُ وجهٍ بالإضافةِ.

وَإِنَّما كَانَ هَذَا أَحْسَنَ لِتَحَقُّقِ مَا يحتاجُ إليه مِنْ غَيرِ زيادَةٍ.

وَثَلاثٌ مِنْها، وَهِيَ ما يُكرّرُ فِيهِ الضميرُ حَسَنٌ، وَلَيستْ[1] بأَحْسَنَ، وهيَ: حَسَنٌ وَجْهَهُ بنصبِ الوجهِ والجرِّ، والحسنُ وَجْهَهُ بنصبِ (الوجهِ).

أَمَّا حُسْنُهُ، فلوجودِ المُحتاجِ إليهِ، وَأَمَّا عَدَمُ أَحْسَنِيَّتِهِ فلوجودِ ما ليسَ بمحتاجٍ إليهِ.

وأربعُ مِنها، وَهُوَ مَا لا ضميرَ فِيهِ قبيحٌ، وَهِيَ: الحَسَنُ الوَجْهُ برفعِ (الوجهُ)، وَحسنٌ الوجهُ بتنوين (حسنٌ) ورفعِ (الوجهُ)، وَحَسَنٌ وَجْهٌ بتنوينِ (حَسَنٌ)، ورفعِ (وجهٌ)، والحَسَنُ وَجْهٌ برفعِ الوجهِ، وَإِنَّما كَانَ هَذا[2] قبيحاً، لِعَدَمِ وجودِ المُحتاجِ إليهِ وَهُوَ وجُودُ الضَّميرِ.

واعلمْ أَنَّا نَذْكُرُ ضَابِطَةً بِها يُعْرَفُ مَا فِيه ضميرٌ وَاحِدٌ، وما فيهِ ضميرانِ، وَمَا لا ضميرَ فيهِ، وَهِيَ أَنَّ الضميرَ الثانِي الذي هُوَ فِي الوجهِ مدركٌ[3] بالحسِّ، لكونِهِ

---

(١) في ت، ع: ليس.

(٢) في ز: هذه.

(٣) في الأصل، وفي ز: فمدرك.

بارزاً، وَأَمَّا الضميرُ الأولُ، فإنّما[1] يعرفُ وجودُهُ وعدمُهُ باعرابِ ما بعدَ الصِّفَةِ، فإنْ كَانَ ما بعدَهَا مرفوعاً لَمْ يكنْ فِيهِ ضميرٌ لامتناعِ تحقُّقِ الفاعلينِ بعاملٍ واحدٍ، وَإنْ لَمْ يكن مرفوعاً، تحقَّقَ وجودُ الضميرِ لاحتياجِ الصِّفَةِ إلى الفاعِلِ حينئذٍ، وَالذي يدلُّ عَلَى أَنَّ الضميرَ مُتَحقِّقٌ فِيها إذَا نَصَبْتَ[2] ما[3] بَعْدَها أو جَرَرْتَ ابرازُهَا فِي التثنيةِ والجمعِ، فَتَقُولُ: مَرَرْتُ برجلينِ حَسَنَي الوَجْهِ، وَرِجَالٍ حَسَنِي الوجوهِ، وَرَأيتُ رجلينِ حَسَنَي الوجهِ وَرِجالاً حَسَنِي الوجوهِ.

وَيُعْلَمُ مِنْ هَذِهِ الضَابِطَةِ مَا فيهِ ضميرٌ واحدٌ، وَمَا فِيهِ ضميرانِ، وَمَا لا ضميرَ فيهِ أصلاً.

واعلمْ أنَّ هذهِ الضابطةَ إنَّما تَتَمشَّىٰ عَلَى مذهَبِ أَبِي عَلِيٍ، وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ الأخفشِ والكوفيينَ فَلَا تتمشَّىٰ كَمَا ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلُ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الرفعَ بَعْدَهَا بالفاعليةِ عِنْدَ المُحقّقينَ، والجرَّ بالإضافةِ، والنَّصبَ عَلَى التمييزِ إنْ كَانَ نكرةً وعلى التشبيهِ بالمفعولِ، إنْ كَانَ مَعْرِفَةً، وَلَمْ يَكنْ تمييزاً حينئذٍ لامتناعِ كونِ التمييزِ معرفةً كَمَا مرَّ فِي بابِهِ.

وَإنّما شبّه بالمفعولِ وَإنْ لَمْ يَكُنْ إلّا فاعِلاً من حيثُ المَعْنَى، لأنَّهم لَمَّا شبّهوا هذه الصِّفَةَ باسمِ الفاعِلِ شبّهوا[4] مرفُوعَهُ بمفعولِ اسمِ الفاعِلِ، ونصبوهُ ليمكنَ إضافتُها

---

(١) في ت، ل: إنّما.

(٢) في ع، ل: نصب.

(٣) (ما) ساقطة من ت.

(٤) كلمة (شبّهوا) ساقطة من ز.

إليه كما في المفعولِ.

قولُهُ: (ومتى رفعت بِهَا فلا ضميرَ فِيها).

اعلمْ أَنَّ الصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ إذَا رَفَعْتَ بِهَا[1] ظَاهِراً لَمْ يَكُنْ فِيها ضَميرٌ، لأنَّ العامِلَ الوَاحِدَ لا يكونُ لَهُ إلّا فَاعِلٌ واحِدٌ.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يقولَ: لا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لو رُفِعَ مَا بَعْدَهَا لَزِمَ أَنْ يكونَ فَاعِلاً لَهَا، لجوازِ أَنْ يكونَ بدلاً، كَمَا هوُ مذهبُ الأخفشِ، فالأولَى أَنْ يُقالَ: إنَّما لَمْ يَكُنْ فِيها ضميرٌ حينئذٍ، لِعَدَمِ الاحتياجِ إليهِ.

وَإنْ لَمْ يرفعْ مَا بعدَها كانَ فيها ضميرٌ يعودُ إلى الموصوفِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ.

/ ١١٠ظ /.

قولُهُ: (*واسما الفاعِلِ والمفعولِ غيرُ المُتَعَديينِ مِثْلُ الصِّفَةِ فيما ذُكِرَ*).

أي[2] ما جازَ فِي الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، مِنْ هَذِهِ المَسَائِلِ جَازَ فِي اسمِ الفَاعِلِ وَاسمِ المَفْعُولِ الَّذِي لَيْسَ لَهُ مَفْعُولٌ ثانٍ، لأنَّ جَوَازَ هَذِهِ المَسَائِلِ في الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، إنَّما هوَ لِشَبَهِهَا باسمِ الفاعِلِ، فجوازُها فِي اسمِ الفاعلِ أَولَى، وأجدَرُ.

فنقولُ: زيدٌ حَاسِنٌ وَجْهُهُ ومضروبٌ وجهُهُ بالرفعِ والنَّصبِ والجرِّ، وَإنَّما قُيِّدَ اسما الفاعلِ والمفعولِ بقولِهِ: غيرُ المتعدّيينِ[3] لأنَّهما لو أضيفا إلى الفاعِلِ أو نُصِبَ فَاعِلاهُمَا إذا كَانَا مُتعديينِ لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُمَا مُضَافانِ إلى الفاعلِ أَو إلى المَفْعُولِ، وَأَنَّ المنصوبَ فاعلٌ أو مفعولٌ، وَلَيسَ الصِّفَةُ وغيرُ المتَعَدي كَذَلِكَ إذْ لا مفعولَ لَهُمَا، فَلا

---

(١) (بها) ساقطة من ل.

(٢) الكلمة مكرّرة في ف.

(٣) في ت: متعديين.

يَلْتَبِسُ حِينئذٍ.

اسم التفضيل

قولُهُ: (*اسمُ التفضيلِ مَا اشتُقَّ مِنْ فعلٍ لموصوفٍ بزيادةٍ عَلَى غيرِهِ وَهُوَ أفعَلُ*).

فقولُهُ: (*ما اشتُقَّ مِنْ فعلٍ*) شَامِلٌ لاسمي الفاعلِ والمفعولِ واسمَي الزّمانِ والمكانِ، وغَيرِهِمَا مِن المشتقّاتِ من الفعل.

وَقَولُهُ: (*الموصوفُ*) يُخْرِجُ اسمَي الزمانِ والمكانِ واسمَ المَفعُولِ، لأنَّها ليستْ بموصوفٍ.

وقولُهُ: (بزيادةٍ عَلَى غيرِهِ) يُخرِجُ اسمَ الفَاعِلِ والصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ، لأنَّهما ليسَا بزيادَةٍ عَلَى غيرِهِما.

واعلمْ أنَّهُ لو حُذِفَ الموصوفُ لَتمّ التعريفُ وتميَّزَ عَمَّا عَدَاهُ، لكنَّ ذِكْرَ كثرةِ الخَواصِ واللوازمِ[1] يفيدُ الوضوحَ أكثرَ، وَلَا يَرِدُ عليهِ النَّقضُ بِمِثْلِ: ما رأيتُ رجلاً أحسَنَ مِنكَ، مَعَ أنَّهُ يفيدُ سَلْبَ الزيادةِ، لأنَّهُ عَرَضَ لِسَبَبِ حرفِ النَّفي.

والمرادُ بقولِهِ[2]: (بزيادةٍ عَلَى غيرِهِ) في الأصلِ والوضعِ، وصيغتُهُ عَلَى وزنِ أَفْعَلَ، وَلِهَذا سُمِّي بِهِ، إلّا خيرٌ وشرٌّ فإنَّهُما شَاذّانِ[3].

---

(١) اللوازم: جمع اللازم، وهو ما يمتنع انفكاكه عن الشّيء. التعريفات: ١٦٦.

(٢) في ت، ع، ف، ل: من قوله.

(٣) في ت، ع، ل: شاذ. وجوّز ابن مالك (٦٠١ ـ ٦٧٢ هـ) مجيء اسم التفضيل من الخير والشرّ على أصله بصيغة أفعل استدلالاً بقراءة أبي قلابة ﴿سَيَعْلَمُونَ غَداً مَنِ الكَذَّابُ الأَشَرُّ﴾، (سورة القمر: ٢٦)، شرح التسهيل: ١٣٤، وأثر المحتسب في الدراسات النحوية: ٤٨.

شروط أفعل التفضيل

قولُهُ: (*وَشَرْطُهُ أَنْ يبني [أَفْعلُ التفضيل]*[١] *مِنْ ثُلاثِيٍ مُجَرَّدٍ لِيُمْكِنَ*[٢]، *لَيسَ بِلونٍ، وَلَا عيبٍ*).

معناهُ: أَنَّ شَرْطَ أفعلَ التّفضيلِ أَنْ يُبْنَى مِنَ الفعلِ الثلاثِي دونَ المتشعّباتِ والرباعِي واللونِ والعيبِ أَمَّا وجوبُ كونهِ ثلاثياً لِيُمكنَ، لأنَّهُ لولاهُ فَلا يخلو مِنْ أَنْ يُحْذَف شيء أو لا يُحْذَفَ، ولا سبيلَ إلى الأولِ، وإلّا لاختلَّ المعنىٰ، ولا سبيلَ إلى الثاني لأنَّهُ لم يمكن، [ألا تَرَى أَنَّكَ لو أردْتَ بناءَهُ مِنْ استخراجٍ، فَإِنْ لَمْ تحذِفْ][٣] لَمْ يمكن، وَإِنْ حذَفْتَ حَتَّى قُلْتَ: أَخْرَجُ لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ كثيرُ الخُروجِ أَمْ كثيرُ الاستخراجِ؟

وَلِقَائِلٍ أَنْ يقولَ: إنَّهُ ليسَ بشرطٍ، وإلّا لَمَا تَخَلَّفَ عنهُ، ولكنَّهُ تَخَلَّفَ عنهُ، فإنَّهُ قدْ جاءَ أفعلُ ولا فِعلَ لهُ[٤]، نحو أَحْنَكُ الشَّاتينِ: أي أَكَلَهما[٥]، وَفِي أمثالِهِم (آبلُ مِنْ

---

(١) ما بين المعقفتين ليس في متن الكافية المنشور في مجموع مهمات المتون: ٤١٤.

(٢) هكذا في جميع النسخ، وفي شرح الكافية لابن الحاجب: ٩٧، والكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢١٢: ليمكن البناء.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٤) (له) ساقطة من الأصل.

(٥) يُقالُ: أَحْنَكُ الشاتينِ وأحنكُ البعيرينِ، أي آكلهما بالحِنْكِ. قال سيبويه: أحنك الشاتين وأحنك البَعيرينِ كما قالوا: آكل الشاتين كأنّهم قالوا: حَنِكَ ونحو ذلِكَ. فإنّما جاءوا بأفعلَ على نحو هذا وإنْ لم يتكلّموا بهِ. الكتاب ٢: ٢٥٢، ولسان العرب ١٢: ٢٩٨.

حُنيفِ[١] الحَنَاتِمِ[٢]) أيْ الأعلمْ بأحوالِ الإبِلِ.

والذي يُمكنُ أَنْ يكونَ جواباً لَهُ وجهانِ:

احدُهُمَا: أَنَّهُ شَاذٌّ[٣].

وثانيهما: أَنْ نقولَ المُرادُ أَنَّ أفعلَ التفضيلِ الذي يُبنَى مِنَ الفِعلِ شَرْطُهُ أَنْ يكونَ فِعْلُهُ ثلاثياً إلّا أنّه يَرِدُ النقضُ عَلَى الحَدِّ المذكورِ[٤]، لكونه غيرَ مشتقٍّ مِنَ الفعلِ.

وَأمّا قولُهُم: هُوَ أعطاهُم للدينارِ، وأولاهم للمعروفِ، وَأَنْتَ أكرمُ مِنْ زيدٍ، أي: أَشَدُّ إكراماً، وَهَذا المكانُ أقفَرُ[٥] من غيرِهِ، أي: أشَدُّ اقفاراً[٦]، وَهَذا الكلامُ أَخصَرُ، وفي أمثالِهِم: (أَفْلَسُ مِنْ ابنِ المُذَلَّقِ[٧]) فَشَاذٌّ.

وَأمّا وجوبُ كونِهِ غيرَ لونٍ ولا عيبٍ فَلأَنَّ اللّونَ والعيبَ خِلَقٌ يُخْلَقُ عليها

---

(١) في ف: جنف.

(٢) (الحناتم) ساقطة من ل. ومعنى المَثَلِ: أحذق برعيةِ الإبلِ ومصلحتِها وحُنَيفُ هذا أحدُ بني حَنْتَم بن عَدَي بن الحَارث بن تيم اللات بن ثعلبة، ويقال لهم الحَنَاتِمُ. مجمع الأمثال: ٨٦، والمستقصى ١: ١.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢: ٢٥٢: (قالوا: آبلُ الناسِ كلهم كما قالوا: أرعىٰ الناسِ كلِّهم، وكأنّهم قد قالوا: أَبِلَ يأبَلُ، وَقَالوا: رجل آبل وإن لم يتكلّموا بالفعلِ وقولهم: آبلُ الناسِ بمنزلةِ آبَلَ منهُ..... وهذهِ الأسماءُ التي ليست فيها فعل ليسَ القياسُ فيها أن يقال: أفعل منه ونحو ذلك. وقد قالوا: فلان آبلُ منه، كما قالوا: أحنكُ الشاتينِ).

(٤) زاد في ل: به.

(٥) في ل: أفقر.

(٦) في ل: افقارا.

(٧) هو رجل من بني عبد شمس فقير مدقع وآباؤه وأجداده كذلك. المستقصى ١: ٢٧٥.

الإنسانُ، كَمَا تُخلَقُ أعضاؤُهُ، نَحو: اليدِ والرِّجْلِ، وَكَمَا لا يقالُ: هو أرجلُ مِنْ كَذَا لا يقالُ: هو أبيضُ مِنْهُ، وَهُوَ قولُ سيبويهِ[1]، ولأنَّ أفعالَ الألوانِ والعيوبِ زائدةٌ عَلَى الثلاثةِ، نَحو: أحمرَ وأصفرَ.

وَأَمَّا فِي تقديرِ الزيادةِ نَحو: سَوِدَ وَعَوِرَ فِي نَحوِ: أَسْودَ وَأَعْوَرَ، وَمَا كَانَ زائداً عَلَى الثلاثي لم يَجُزْ أَنْ يُبْنَى مِنْهُ أفعلُ التفضيلِ، وَلأنَّهُ يُبْنَى مِنْهُ[2] أفعلُ لِغيرِ التفضيلِ، نَحو: أَحْمَرَ وأبيضَ / ١١١ و / فَلو جاءَ مِنْهُ أَفْعَلُ التفضيلِ التبسَ أَحَدُهُمَا بالآخرِ. ألا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ الأحمرُ [حينئذٍ لَمْ يُعْلَمْ][3] أَنَّكَ تريدُ: ذَا حُمْرَةٍ [أَوْ زيادةً عَلَى الحُمْرَةِ][4]؟

وَأَمَّا قولُهُم: زيدٌ أَجْهَلُ من عمرٍو فَأَوَّلَهُ سيبويهِ[5] بأَنَّهُ راجعٌ إِلى زيادةِ العلمِ ونقصانِهِ فإِنَّهُ لا يُسْتَعْمَلُ إِلّا إذا كانَ لِكلٍّ واحدٍ مِنْهُمَا عِلْمٌ لكنْ يَكونُ عِلمُ عمرٍو

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢: ٢٥٠ـ٢٥١: (هذا بابُ ما لا يجوزُ فيه ما أفعلَهُ وذلك ما كان أفعلَ وكان لوناً أو خِلقةً. ألا ترى أنّك لا تقول ما أحمرَهُ ولا ما أبيضَهُ. ولا تقولَ في الأعرج: ما أعرجَهُ، ولا في الأعشى: ما أعشاهُ إنّما تقولُ: ما أشدَّ حمرتَهُ وما أشدَّ عشاهُ. وما لم يكن فيهِ ما أفعله لم يكن فيه أفعلْ بِهِ رُجلاً، ولا هو أفعلُ منهُ لأنَّك تريدُ أنْ ترفَعَهُ من غايةٍ دونَهُ. كما أنّك إذا قلت ما أفعله فأنت تريدُ أن ترفعه عن الغاية الدنيا والمعنى في أفعِلْ بهِ وما أفعله واحدٌ وكذلك أفعل منه... وزعمَ الخليلُ أنّهم إنّما منعهم من أن يقولوا في هذه ما أفعله لأنَّ هذا صار عندهم بمنزلةِ اليدِ والرجْلِ وما ليسَ فيه فعلٌ من هذا النحو).

(٢) في ل: منهما.

(٣) في ف: لم يعلم حينئذٍ.

(٤) في ت، ف، ل: أم أنّه زائد في الحمرة.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٢: ٢٥١: (وأمّا قولهم في الأحمقِ: ما أحمقَهُ وفي الأرعن: ما أرعَنَهُ... فإنّما هذا عندهم من العلم ونقصان العَقلِ والفِطنةِ فصارت.... ما أحمقَهُ بمنزلةِ ما أبلدَهُ وما أشجَعَهُ وما أجبَنَهُ لأنَّ هذا ليس بلونٍ ولا خِلقةٍ في جَسَدِهِ....).

أكثرُ مِنْ عِلْمِ زَيْدٍ، فَكَأنَّهُمْ، قَالُوا: زَيدٌ أَنْقصُ عِلماً مِنْ عمرٍو، أَو تقولُ: المرادُ مِنَ العيبِ فِي قولِنَا: ليسَ بلونٍ ولاَ عيبٍ العيوبُ الظاهِرَةُ لا الباطِنَةُ، وَكَذَلِكَ قولُهُ تعالَى: **﴿وَمَنْ كَانَ فِي هذهِ أَعمَى فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلاً﴾**[1] فَإنّ المُرادَ مِنَ الأعمَى[2] أَعمَى[3] القَلْبِ[4]، أَو لا يكونُ للتفضيلِ بَلْ يكونُ لِلصِّفَةِ.

وَأمَّا قَوْلُهُم: (أَحْمَقُ مِنْ هَبَنَّقَةَ[5]) فكذا[6] أَوَّلَهُ سيبويهِ، وَقِيلَ: إنَّهُ شاذٌّ، وأمّا قولُ الشَّاعِرِ:

أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ[7]

فَمَنْ يُجَوِّزُ أَنْ يكونَ صِفَةً كَأنَّهُ قَالَ:

فِي دِرعِهَا الفَضْفَاضِ[8] شَخْصٌ أبيضُ كابنِ أُختٍ مِنْ بَنِي إِباضٍ، وَعَلَى هذا

---

(١) سورة الإسراء: ٧٢.

(٢) في ز، ع: أعمى.

(٣) في ز، ع، ف: عمى.

(٤) مجمع البيان ١٥: ٧٨.

(٥) هو يزيد بن ثروان القيسي ذو الوَدَعَاتِ، وقد بلغ من حُمْقِهِ أنّه ضلّ له بعير فجعل ينادي من وجد بعيري فهو له، فقيل له: فلم تنشدُهُ؟ قال: فأين حلاوةُ الوجدانِ؟ مجمع الأمثال ١: ٢١٧، والمستقصى ١: ٨٥.

(٦) في الأصل، وفي ل: هكذا.

(٧) هذا الرجز لرؤبة بن العجاج ديوانه ـ الملحق ـ: ١٧٦.

(٨) يشير إلى الرجز الذي قبل الشاهد: جَارِيةٌ فِي دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ. الديوان ـ الملحق ـ: ١٧٦، وشرح المفصل ٦: ٩٣.

قولُ أَبي الطيّبِ[١]: لأَنْتَ أَسْودُ فِي عَينِي مِنَ الظُّلَمِ[٢]

قوله: (فَإِنْ قُصِدَ غَيْرُهُ تُوصِّلَ إليهِ)، أَيْ: إنْ أُرِيدَ تَفضيلُ غَيْرِ الفِعلِ الثلاثِي، والذي هوَ عيبٌ أو لونٌ يُتَوصَّلُ بنحوِ أَشَدَّ مِمّا كَانَ مُنَاسِباً فتقولُ: هُوَ أَشدُّ استخراجاً، أو أكثرُ، وَهُوَ أقبحُ عَوَراً أو[٣] عمىً.

قولُهُ: (وَقِياسُهُ للفاعِلِ).

إعْلَمْ أَنَّ قياسَ أَفعلَ التفضيلِ أَنْ يُفَضَّلَ عَلَى الفاعِلِ دونَ المَفعُولِ لأَنَّهُ صِفَةٌ فِي المَعْنَى، والصِّفَةُ للفاعِلِ كاسمِ الفاعِلِ وَالصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، وَلأَنَّ الفَاعِلَ هُوَ المقصودُ بالنِسبةِ إليه فِي المَعْنَى والمفعولُ فَضْلَةٌ فَمَا هُوَ المقصودُ هُو الأولَى، لأَنَّهُ لَو فُضِّلَ عَلَى كُلِّ واحدٍ منهما لَحَصلَ الالتباسُ، وَلو رُجِّحَ المفعولُ عَلَى الفَاعِلِ لَبَقِيَ أكثرُ الأفعالِ بِلا تفضيلٍ، أَمَّا قَولُهُم: (أَشغلُ مِنَ ذاتِ النحيينِ[٤])، و(أَزهَى[٥] مِنْ ديك)[٦]، وَهُوَ

---

(١) تقدّم ذكره في ١: ٣٧٦.

(٢) صدره:

إبْعَد بَعِدْتَ بياضاً لا بياضَ لَهُ   الديوان ٤: ٣٥.

(٣) في ع، ف: و.

(٤) هي امرأةٌ مِنْ بني تيم اللاتِ بن ثعلبة كانت تبيع السَّمنَ في الجاهلية فجاءها خوات بن جبير الأنصاري يبتاعَ منها سمناً فلم ير عندها أحداً فساومها فحلت نحياً فنظر إليه ثم قال أمسكيه حتى أنظر إلى غيره، فقالت: حلّ نحياً آخر ففعل فنظر إليه فقال أريد غير هذا فامسكيه فلمّا فعلت ساورها فلم تقدر على دفعه حتى قضى ما أراد وهربَ. مجمع الأمثال ١: ٣٧٦.

(٥) في ل: ارضى.

(٦) المستقصى ١: ١٥١.

أعذَرُ مِنْهُ، وَأَلْوَمُ، وَأَشْهَرُ، وأعرفُ، وأنكرُ، وَأَرْجَى، وأخوفُ، وأهيبُ، وَأَحْمَدُ، وَأَنا أَسَرُّ[1] بِهَذا مِنْكَ فَشاذٌ لا يُقاسُ عَلَيهِ.

كيف يستعمل أفعل التفضيل؟

قوله: *(وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ عَلَى أَحدِ ثَلاثَةِ أَوْجُهٍ)*.

إعْلَمْ أَنَّ أَفْعَلَ يستعملُ عَلَى ثلاثةِ أوجهٍ غَالِباً.

أَحَدُها: أَنْ يَكونَ مُضَافاً، وَإِذَا أُضِيفَ استُعْمِلَ عَلَى وجهينِ:

أَحدُهُما: أَنْ يُقْصَدَ زيادَتُهُ عَلَى ما يضافُ إليهِ وَحِينَئِذٍ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكونَ مِنْ جُمْلَةِ مَا يُضَافُ إليهِ وَدَاخِلاً فِيهِ[2] ليشارِكَهُ[3] فِيهِ[4].

لَا يُقالُ لَو وَجَبَ أَنْ يَكونَ دَاخِلاً فِيما يُضَافُ إليهِ لَزِمَ التناقُضُ، وَأَنَّهُ مُحَالٌ.

أَمَّا الأَوَّلُ: فَلأَنَّهُ مُفَضَّلٌ عَلَى مَا يُضَافُ إليهِ، فَلَزِمَ أَنْ لَا يَكونَ دَاخِلاً فيهِ[5]، وَإِلَّا لَكَانَ[6] مُفَضَّلاً عَلَى نَفْسِهِ وَ[7]مِنْ حيثُ أَنَّكُم سَلَّمْتُم دُخُولَهُ فيهِ لكانَ داخلاً فيه لأنَّا نقولُ: لا نسلِّم لزومَ ذَلِكَ باعتبارٍ وَاحدٍ لأنَّا نقولُ: إنهُ دَاخِلٌ فيهِ مِنْ جهةِ

---

(١) في ل: الشرّ

(٢) في الأصل. وفي ت، ز، ع، ل: فيهم

(٣) ليست في ف، ل

(٤) ليست في الأصل، ولا في ف، وفي ت، ز، ل. فيهم

(٥) في الأصل، وفي ت، ز، ل. فيهم

(٦) في ل. لما كان

(٧) الواو ساقطة من ل

الشِّركَةِ، وَغيرُ دَاخلٍ فيهِ مِنْ جِهَةِ التفضيلِ. فلا[1] يلزمُ التناقضُ المذكورُ.

وَإذا تَقَرَّرَ ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ: يوسفُ أَحْسَنُ اخوتهِ لأَنَّهُ مُسْتَلزِمٌ لاجتماعِ النقيضينِ، لأَنَّهُ بتقديرِ إضافةِ الأخوةِ إلى الضميرِ العائدِ إلى يُوسُفَ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ خَارِجاً عنهم [الامتناعِ دُخُولِ][2] المُضَافِ في المُضَافِ إليه، وبتقديرِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ[3] فيهِ أَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ ما يُضَافُ إليهِ يكونُ[4] دَاخِلاً فيه يَلْزَمُ[5] أَنْ يَكُونَ دَاخِلاً، وَخَارِجاً، وَهُوَ اجتماعُ النَّقيضينِ[6].

والوجهُ الثاني: أَنْ تُقْصَدَ زيادةٌ وتفضيلٌ مطلقٌ لا بالنسبةِ إلى مَا يُضَافُ إليهِ فَتَكُون هَذِهِ الإضافَةُ للتخصيصِ والتوضيحِ كقولِهِم[7]: نُصيبٌ[8] أشعر أهلِ جِلدَتِهِ. وَلَيسَ المُرَادُ أَنَّ أَهْلَ جِلدَتِهِ شُعَراءُ وَهُوَ أَشْعَرُ مِنْهُم بَلِ المُرَادُ تفضيلُ

---

(١) في ف: فلم.

(٢) في ل: لدخول.

(٣) في ف: مشروط.

(٤) كلمة (يكون) ساقطة من ع، ف.

(٥) في ع: للزم، وفي ف: فلزم.

(٦) قال ابن السراج: لا يجوز أن تقول: زيد أفضل اخوته، لأنَّ هذا كلام محال يلزم منه أن يكون هو أخا نفسه. الأصول ١: ٢٧٣، وينظر: البغداديات: ٥٨٧.

(٧) في الأصل، وفي ز: كقوله، وفي ت: كما يقال.

(٨) هو نصيب بن رباح مولى عبدالعزيز بن مروان، كان عبداً أسودَ وكان شاعراً فحلاً مقدّماً في النسيب والمديح، سأل سليمانُ بن عبدالملك الفرزدقَ يوماً عن نصيبٍ، فقالَ: هو أشعر أهل جِلدَتِهِ. توفي نصيب على الأرجح سنة ١٠٨ هـ. ينظر: الأغاني ١: ١٢٩، ووفيات الأعيان ٦: ٨٩، والأعلام ٨: ٣٥٥، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١: ٢٤٧، وشعر نصيب بن رباح ـ للدكتور داود سلوم ـ بغداد المقدّمة.

مطلقٌ، لكنْ أضيفَ للتخصيصِ بِهِم، وَعَلَى هَذَا يجوزُ[(١)]: يوسفُ أَحْسَنُ اخوتِهِ، لأنَّهُ لَمْ يَلْزَمْ المحالُ المذكورُ.

ولقائلٍ أَنْ يقولَ: إنَّ التفضيلَ يقتضي المُفَضَّلَ والمُفَضَّلَ عليهِ، وَإذَا لَمْ يَكُنِ المُضافُ إليه مفضّلاً عَلَيهِ / ١١١ ظ / فالمُفضلُ عليهِ يُحْذَفُ، وَهُوَ إمّا جَميعُ مَا عَدَاهُ أو بَعْضُهُ.

والأوّلُ: ظاهِرُ البطلانِ.

والثاني: لا يُفيدُ لأنَّهُ لا يَتَعيَّنُ ذَلِكَ البعضُ إلّا إذا كَانَ ذَلِكَ البعضُ معلوماً بقرينةٍ[(٢)].

وَيُمكِنُ أَنْ نقولَ المرادُ فِي المثالِ المذكورِ: نُصَيبٌ أشعرُ شُعَراءِ أَهلِ جِلْدَتِهِ.

والثاني: أَنْ يُستَعْمَلَ مَعَ (مِنْ)، نَحو: زيدٌ أفضلُ مِنْ عمرٍو.

والثالثُ: أَنْ يُسْتَعْمَلَ مُعَرّفاً باللامِ، نَحو: زيدٌ الأفضلُ، وَإنَّما يُسْتَعْمَلُ عَلَى أَحدِ هَذهِ [الوجوهِ لأنَّ الغَرَضَ مِنَ الإتيانِ بِهِ إنَّما هوَ الزيادةُ والتفضيلُ عَلَى غيرِهِ بِشَرْطِ أَنْ يكونَ معلوماً، وَذَلِكَ لا يَحْصَلُ إلّا إذا كَان عَلَى أَحَدِ هذِهِ][(٣)] الأوجهِ [، لأنَّهُ لَو لَمْ يُستَعْمَلْ عَلَى أحدِ هذهِ الوجوهِ لَمْ يُعْلَمْ المُفَضَّلُ عليهِ][(٤)].

---

(١) في ع، ف: يجوز مسألة.

(٢) ليس في ل.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل ومن ز.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ع، ف.

ألا تَرَى أنَّكَ إذا قُلْتَ: زيدٌ أفضلُ لَمْ يُعْلَمْ المُفَضَّلُ عَلَيهِ، أمّا إذا استُعْمِلَ مع[1] مِنْ، نَحو قولِكَ: زيدٌ أفضلُ من عمرٍو عُلِمَ، لِذِكْرِ المُفَضَّلِ عليهِ وكَذلِكَ مَعَ الإضافةِ، نحو: زَيدٌ أفْضَلُ القومِ لكونِهِ مَذْكُوراً.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقولَ: إنَّما عُلِمَ فِي الإضافَةِ إذَا أُضيفَ إلى المُفَضَّلِ عَلَيهِ أَمَّا إذَا لَمْ يُضَفْ إليهِ فَلَمْ يُعْلَمْ.

وَأَمَّا إذَا استُعْمِلَ مَعَ اللامِ فَيُعْلَمُ أيضاً مِنْ جِهَةِ أَنَّ اللامَ لِتعريفِ العَهدِ، فَيُعْلَمُ مَنْ هُمْ الذينَ فُضِّلَ عَلَيهم. مثلاً إذا جَرَى ذكرُ جَمَاعَةٍ هُمْ: خالدٌ وبكرٌ وعمرٌو وزيدٌ، فَقِيلَ عقيبَ ذِكْرِهم زيدٌ أفضلُ عُلِمَ المُفَضَّلُ عَلَيهِ فَيَلْزَمُهُ التَّنكِيرُ عِنْدَ مُصَاحَبَةِ (مِنْ) والتعريفُ عِنْدَ مُفَارَقَتِها.

قولُهُ: *(وَأَمّا الثاني وَالمُعَرَّفُ باللّامِ فَلابُدَّ مِن المُطَابَقةِ والذي بِـ (مِنْ) مفردٌ مُذكَّرٌ لا غيرُ).*

إعْلَمْ أَنَّ أَفْعَل التفضيلِ المُضَافَ إلى غيرِ المُفَضَّلِ عَلَيهِ وَالمُعَرَّفَ بلامِ التعريفِ فلابدَّ مِنْ مُطابَقَتِهما للموصوفِ في الافرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ، فَيُقَالُ:

زيدٌ أفضلُ القومِ، والأفضلُ.

والزَّيدانِ أفضلا القومِ، والأفضلانِ.

والزَّيدونَ أفضَلُو القوم والأفضلونَ.

---

(١) كلمة (مع) ساقطة من ل.

وهندٌ فُضْلَى القومِ والفُضْلَى.

والهندانِ فُضْلَيَا القومِ والفُضْلَيان.

والهنداتُ فُضْلَيَاتُ القَومِ وَفُضْلُهم، والفُضْلَيَاتُ. والفُضْلُ. والمُسْتَعْمَلُ مَعَ[1] (مِنْ) مُفْرَدٌ مذكَّرٌ لا غيرُ.

وَأَمَّا المُضَافُ بالاعتبارِ الأوّلِ، أَيْ: المُضَافُ إلى المُفَضَّلِ عَلَيهِ فيجُوزُ فيهِ المُطَابَقَةُ للموصوفِ، وعدمُ المطابقة كقولِه تعالى: ﴿**وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ**﴾[2]، وَكَقولِ ذي الرُّمّةِ[3]:

وَمَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَينِ جِيداً
وَسَالِفَةً وأَحْسَنُهُ[4] قَذَالا[5]

و[6]أمّا وجوبُ الإفرادِ والتذكيرِ مَعَ (أَفْعلَ مِنْ) فَلِصَيرورةِ (مِنْ) جزءاً مِنهُ، وحينئذٍ إن ثنّي وَجُمِعَ فإمّا أَنْ يُثَنَّى وَيُجْمَعَ قَبْلَ ذِكرِ (مِنْ) أو بَعْدَهُ، ولا سبيلَ إلى الأولِ، وإلّا لَزِمَ إلحاقُ التثنيةِ والجمعِ قَبْلَ مَعنَى الاسمِ بِتَمامِهِ.

---

(١) في ت: معه.

(٢) سورة البقرة: ٩٦.

(٣) تقدّمت ترجمته في ١: ٢٩٢.

(٤) في الأصل، وفي ف، وفي ل: أحسنهم، وما أثبتناه عن سائر النسخ وهي رواية الديوان.

(٥) البيت من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بُردَة، ويُروى: (عَزَّة) مكان (مية) و(وجهاً) مكان (جيداً) وفي الديوان: (خدّاً) مكان (جيداً) و(أحسنه) مكان (أحسنهم)، والسالفة: أعلى العنق، والقذال: مؤخر الرأس. الديوان: ٤٣٦، والخصائص ٢: ٤١٩، وهمع الهوامع ١: ٢٠٥

(٦) (الواو) ليس في ف.

وَلَا سبيلَ إلى الثاني، لِعَدَمِ جَوازِ الفَصْلِ بينَ الاِسمِ وبينَ عَلَامَةِ التثنيةِ والجمعِ والتأنيثِ، لأنَّهم أجروهُ مُجْرَى بَابِ التَّعَجُّبِ لِقُرْبِهِ مِنْهُ فِي المَعْنَى.

فَلَمَّا أَجْرَوهُ مُجْرَى التَّعَجُّبِ لَفظاً وَمَعنى أفردُوهُ كَمَا أَفْرَدُوا الفِعْلَ، وَلِصَونِ[1] صيغة التفضيلِ، وَلأنَّهُ لَمَّا جُعِلَ (مِنْ) تَتِمَّةً لَهُ فَصَارَ مُرَكَّباً، والمُـرَكَّبُ لا يُـثَنَّى وَلَا يُجْمَعُ، فَكَذَلِكَ هَذَا.

وَإِنَّمَا جَازَ فِي أفعلِ التَّفضيلِ المُضافُ بالاعتبارِ الأولِ عدمُ المطابَقَةِ، لكونِهِ مُشَابِهاً لأَفْعَلَ مِنْ حَيْثُ أَنَّ المُفَضَّلَ عَلَيهِ مَذْكُورٌ فِي كُلِّ واحِدٍ مِنْهُمَا والمُطَابَقَة لِكَوْنِهِ مُخالِفاً لَهُ مِن حَيْثُ تَحَقُّقِ الإضَافَةِ فِي أَحَدِهِما وَعَدَمِ تَحَقُّقِها فِي الآخرِ.

وإنَّما وَجَبَتِ المُطَابَقَةُ فِي المعرّفِ بلامِ التعريفِ والمُضافِ بالمعنى الثاني لكونِهِمَا مُستحقَّين لها وعدمِ المانعِ لبُعْدِهَا عن مشابهةِ أفعلَ لِعَدَمِ ذِكْرِ المُفَضَلِ عَلَيهِ فِيهِمَا.

قولهُ: (فَلَا يجوزُ: زيدٌ[2] *الأفضلُ مِنْ عمرٍو*)، وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ لا يُجْمَعُ بينَ إثنينِ مِنْ هذه الثلاثةِ الدّالّةَ عَلَى / ١١٢و / المُفَضَّلِ عَلَيهِ، للاستغناءِ بِأحَدِهِمَا عَنِ الآخرِ، لأنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دالٌّ عَلَى المُفَضَّلِ عَلَيهِ المقصودِ، وَلَيسَ قولُ الأعشى[3]:

فَلَسْتَ بالأكثرِ[4] مِنْهُ....... ....[5]

---

(١) في ت: فصول. ف. ل: الصون.

(٢) ساقطة من ت. ل.

(٣) تقدّمت ترجمته في ١: ٦٨١.

(٤) على حاشية ف: ولكنّ معز وفهم أكثرُ فإن كان يقصد أنّ هذا عجز البيت فهو غير مناسب، لأنّه من المتقارب والصدر من السريع.

(٥) هذه قطعة من بيت، والبيت بتمامه

مِمَّا نَحْنُ فِيهِ، لأنَّ مِنْهُم مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ في موضعِ الحَالِ مَثْلُهَا فِي قَولِكَ: أَنْتَ مِنْ بَنِي فُلَانٍ العالِمِ [وَلَا امتناعَ][(١)] بينَ اللامِ وَمِنْ فِي مِثْلِ هَذِهِ الصُّورةِ كما يُقالُ أَنْتَ الأفضلُ مِنْ قُريشٍ، أو نقولُ: إنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بأكثرِ آخرَ محذوفٍ دَلَّ عَلَيهِ بِالأكثرِ، [وتقديرُهُ: بالأكثرِ أكثرَ مِنْهُم حَصَى، أَو تقولُ إنَّ (مِنْ) بِمَعْنَى (فِي) وَتقديرُهُ: وَلَسْتَ بالأكثرِ فِيهِم حَصىً فَيَتَعَلَّقُ بالأكثرِ][(٢)] كما يَتَعَلَّقُ بِهِ الظرفُ[(٣)].

وَفِي الأولِ نَظَرٌ، لأنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ الفَصْلُ بينَ الفِعْلِ ومعمولِهِ وَهُوَ حَصىً بأجنبي وهوَ مَعْمُولُ (ليسَ)[(٤)].

قولُهُ[(٥)]: *(وَلَا زيدٌ أَفْضَلُ)*.

← فَلَسْت بالأكثرِ مِنْهُمْ حَصَى وإنَّما العِزَّةُ لِلكَاثِرِ

ديوان الأعشى: ١٤٣.

(١) في ل: لامتناع.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ل.

(٣) قال ابن جنّي في الخصائص ١: ١٨٥ ـ ١٨٦: (... وكذلك ما يحكى عن الجاحظ من أنّه قال: قال النحويون: إنَّ أفْعَلَ الذي مُؤَنَّثُهُ فَعْلَى لا يجتمعُ فيه الألف واللامُ ومن، وإنّما هو بمن أو بالألف واللام نحو قولِكَ: الأفضلُ وأفضلُ منكَ والأحسنُ وأحسنُ مِنْ جعفرٍ، ثمّ قال: وقد قال الأعشى:

فَلَسْتَ بالأكثرِ مِنْهُم حَصىً وَإنَّما العِزَّةُ لِلكاثِرِ

ورحم الله أبا عثمان أما إنّه لو عَلِمَ أنّ (من) في هذا البيتِ ليست التي تصحب أفعل للمبالغة نحو: أحسن منك وأكرم منك لضرب عن هذا القول إلى غيره ممّا يعلو فيه قوله: ويعنو لسداده وصحبة خصمه وذلك أنّ (من) في بيت الأعشى إنما هي كالتي في قولنا: أنت من الناس حرّ وهذا الفرس من الخيل كريم فكأنّه قال. لست من بينهم بالكثير الحصى ولست فيهم بالأكثر حصى فاعرف ذلك)

(٤) كلمة (ليس) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٥) ساقطة من ت، ع.

مَعْنَاهُ: أَنَّ أَفْعَلَ التفضيلِ لا يُسْتَعْمَلُ مجرّداً مِنْ هَذِهِ الثلاثةِ، إلّا إذَا عُلِمَ المُفَضَّلُ عَلَيهِ بقرينةٍ، كَقَولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾[1]، أَي: وَأَخْفَىٰ مِنَ السِّرِّ، وَكَقولِ الفرزدقِ:

إنّ الذي سَمَكَ السَّماءَ بَنَىٰ لنا
بيتاً دعائِمُهُ أعزُّ وأَطْولُ[2]

أَي: أَعزُّ وأطولُ مِنْ كُلِّ دِعَامَةٍ[3].

أَمّا (آخرُ) فَإِنَّهُ[4] أَفعلُ التفضيل، لكنَّهُ لَمّا كَثُرَ استعمالُهُ استُعْمِلَ استعمالَ الأسماءِ التي لا تفضيلَ[5] فيها، وَلِهَذَا استُعْمِلَ مجرّداً مِنْ هذهِ الثلاثةِ، {وَلِهَذَا يطابقُ لموصوفِهِ.

واعلمْ أَنَّه قَدْ تُستعملُ جُلَّى ودُنيا[6] [مجرّدتينِ عن هذهِ الثلاثةِ][7]}[8] معَ[9] أَنَّ حَقَّهُما أَنْ يكونَا مَعَ أحدِهِمَا لأنَّ الدُّنيا تأنيثُ الأدنى، وفيها مَعْنَى التفضيل

---

(١) سورة طه: ٧.

(٢) سمك السماء، أي: رفعها. وأراد بالبيت: الكعبة. الديوان ٢: ٤١٧.

(٣) في ل: داعمة.

(٤) في ل: فلأنّه.

(٥) كلمة (تفضيل) ساقطة من ل.

(٦) في ف: دنيا وجلى.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

(٨) في الأصل وفي ز: من هذه الثلاثة مجرّدتين.

(٩) في ل: بغير.

وَجُـلَّى تأنيثُ الأَجـل، لأنَّ الدّنيا كَـثُرَ استعمالُها فَأُجرِيتْ مجرى الأسماءِ[(١)] [وأصلُها[(٢)] دنوىٰ، وقلبتِ الواوُ فِيها ياءً فرقاً بينَ الإسمِ والصِّفَةِ وإنَّ جُلَّى غَـلَبَتْ عَلَى الدّعوةِ المخصوصةِ فأجريتْ[(٣)] مُجْرَى الأسماءِ][(٤)] التي لا تفضيل فِيها وَلَيسَ حُسْنَى وَسُوءَى مِنْ هَذَا البابِ لأنَّهما مصدرانِ كالرُّجْعَى والبُشْرَى، أمَّا قولُ ابنِ هانِي[(٥)] في قولِهِ:

كأنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَواقِعِهَا ....[(٦)]

فَقَدْ خُطِيءَ لأنَّهُ استُعْمِلَ مُجَرَّداً عَنْ هذِهِ الثلاثةِ[(٧)] وأجابَ بَعْضُهُم أَنَّ مِنْ زَائِدَةٌ فتكونُ كُبْرَى مُضافَةٌ إلى مَا بَعْدَهَا، وَحُذِفَ المُضَافُ إليهِ[(٨)] [مِنْ صُغْرَى][(٩)]

---

(١) في ت: الاسم.

(٢) في ت: إذ اصلها.

(٣) في ع: فجرى.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٥) هو أبو نواس الحسن بن هاني بن عبد الأوّل بن صباح الحَكَمي بالولاء، شاعر العراق في عصره ولد في الأهواز ونشأ في البصرة ومات في بغداد سنة ١٩٨هـ. الشعر والشعراء: ٦٨٠، وتاريخ بغداد ٧: ٤٣٦، ونزهة الالباء: ٦٥، ووفيات الأعيان ٢: ٩٥، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢: ٢٤، وأدباء العرب في العصر العباسي لبطرس البستاني: ٦٠، ط ٦ ـ بيروت، والأعلام ٢: ٢٤٠.

(٦) وعجزه: حَصْبَاءَ دُرٍّ على أرضٍ مِنَ الذَّهَبِ.

ديوان أبي نواس ـ تحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي ـ بيروت: ٧٢

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٦: ١٠٢

(٨) شرح المفصل لابن يعيش ٦: ١٠٢

(٩) في ع، ف، ل: لصغرىٰ

اعمال أفعل التفضيل

قوله: (*ولا يعملُ في مُظْهَرٍ إلّا إذا كانَ*[١] *لشيءٍ*[٢] *و*[٣] *هوَ في المعنى لِمُسَبَّبٍ مُفَضَّلٍ باعتبارِ الأولِ على نفسهِ باعتبارِ غيرِهِ منفياً*).

اعلمْ أنَّ أفعلَ التفضيلِ حَقُّهُ أنْ لا يَعملَ فِي الفاعِلِ الظاهِرِ والمفعولِ بخلافِ الصّفةِ المُشَبَّهَةِ لكونهِ غيرَ جائزٍ عَلَى الفِعْلِ، لعدمِ مشابهته اسمَ الفاعلِ، لأنَّهُ لا يُثنّى ولا يُجْمَعُ، ولا يؤنّثُ[٤]، وَتَحَقُّقُ مُشابَهَةِ الصِّفَةِ اسمَ الفاعلِ بهذهِ الأمورِ، وَهَذَا هُوَ قولُ النحويينَ، وَقَالَ المُصَنِّفُ: الأولَى أنْ يُقَالَ: إنَّما عَمِلَ مَا تَقَدَّمَ اعني الصّفةَ، عَمَلَ الفعلِ لوجودِ فِعْلٍ لَهُ بمعناهُ.

وَإنَّما لَمْ يَعْمَلْ أفعلُ التفضيلِ لِعَدَمِ فعلٍ بمعناهُ في الزيادَةِ.

وَإنَّما قُلْنا: إنّه لا يعملُ في الفاعِلِ[٥] الظاهِرِ وفي المفعولِ[٦]، لأنَّهُ يَعْمَلُ فِي الفَاعِلِ المُضْمَرِ، نَحو: زيدٌ أفضلُ مِنْ عمرٍو، فَفِي أفضلُ ضميرٌ يعودُ إلى زَيْدٍ.

وينتصبُ عَنْهُ التميزُ كقولِكَ: زيدٌ أَحسنُ وجهاً.

أَمّا فِي الفاعِلِ الظاهِرِ لا يعملُ، فَلا يُقالُ مررتُ بِرَجُلٍ أفضلِ مِنْهُ بخفضِ

---

(١) في ع كانت

(٢) في مجموع مهمات المتون: ٤١٤: صفة لشيء

(٣) (الواو) ساقط من الأصل، ومن ر، ع، ف، ل

(٤) في ت يجوز

(٥) كلمة (الفاعل) ساقطة من ت

(٦) في ف المفعول به

أفضلَ، وَلكنْ برفعهِ ليكونَ أفضلُ خَبَرَ مبتدإٍ وما بَعْدَهُ مبتدأٌ، والجملةُ في محلّ الرفعِ بِأنَّهُ صِفَةٌ لرجلٍ، لا يُقَالُ: إنّه[1] عَمِلَ النّصبَ فِي قَولِهِ:

وَأَضْرَبَ منَّا بالسيوفِ القوانِسَا[2]

وَإذَا عَمِلَ النّصبَ فِي المفعولِ بِهِ فليعملْ الرّفعَ[3] أيضاً في الفاعِلِ لكونه أولىٰ فينتقضُ قولُكُم: إنَّهُ لا يعمَلُ[4] فِي الفاعل الظاهرِ والمفعولِ بِهِ، لأنّا نقولُ: لا نسلّمُ أنَّهُ عَمِلَ النَّصبَ، بل نقولُ: إنَّ القوانِسَا منصوبٌ بفعلٍ دَلَّ عليهِ (أَضْرَبَ)، وهو (يضربُ)، وَكَذَٰلِكَ قولُهُ تَعالَىٰ: ﴿هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾[5] فَمَنْ يَضِلُّ فِي موضعِ النَّصبِ بِفعلٍ دَلَّ عَلَيهِ (أَعْلَمُ) / ١١٢ ظ /.

أَمَّا إذا حَصَلَ لَهُ[6] الشّرائطُ التي ذَكَرَهَا المُصَنِّفُ وَهِيَ أَنْ يكونَ صِفَةً لشيءٍ،

---

(١) في ت، ع، ف، ل: أنّما.

(٢) هذا عجز بيتٍ للعباس بن مرداس السُّلَمي، وقَبلَهُ:

فَلِمَ أرَ مِثلَ الحيّ حيّا مُصَبَّحاً ... وَلا مِثْلِنَا لَمّا التقينا فَوارِسَا

أكـرَّ وأحمَـى للحقيقةِ مِنْهُمُ ... وأضْرَبَ..................

أكرّ: أكثر كرّاً. الحقيقة: ما يحقّ على المرء أن يحميه. القوانس: جمع قونس وهو أعلى بيضة الرأس أوما بين أذني الفرس. والشاهد فيه نصب (القوانسا) بفعل محذوف يدلّ عليه (أضرَبَ) تقديره: ضربنا بالسيوف أو نضرب القوانسا. الديوان: ٦٩، والأصمعيّات: ٢٠٥، والمسائل الشيرازيّات ٢: ٣٥١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦: ١٠٥، ومغني اللبيب ٢: ٦٨٢، وشرح الأشموني ٣: ٥٦

(٣) في الأصل: في الرفع.

(٤) في الأصل: برفع.

(٥) سورة الأنعام: ١١٧.

(٦) (له) ليس في الأصل، ولا في ز

وَهُو فِي المَعْنَى صِفَةٌ[(١)] لِمُسَبَّبِ ذَلِكَ الشيءِ، مُفَضَّلٌ باعتبار الموصوف الأولُ مفضلٌ عَلَى نفسهِ باعتبار غيرِ ذَلِكَ الأوّلِ، وَهَذا التفضيلُ يكونُ منتفياً[(٢)] فيعملُ كقولِنَا: ما رأيتُ رجلاً أَحْسَنَ فِي عينهِ الكحلُ مِنهُ فِي عينِ زيدٍ، فأحسنَ صِفَةٌ لِرَجُلٍ، وَهُوَ فِي المعنَى صِفَةٌ لِمُسَبَّبِهِ[(٣)]، وَهُوَ الكُحلُ، وهو أعني الكحلَ مُفَضَّلٌ باعتبار الرجلِ ومفضلٌ عَلَى نفسهِ، باعتبار غيرِ الرجُلِ، أعني عينَ زيدٍ حال كونِ هذا التفضيلِ منتفياً[(٤)]، وَإِنَّما عَمِلَ إِذَا حَصَلَ لَهُ هذه الشرائطُ، لأنَّهُ بمعنى الفِعْلِ. ألا تَرَى أَنَّ مَعْنَى قولِكَ: ما رأيتُ رَجُلاً[(٥)] أحسنَ فِي عينِهِ الكحلُ [مِنه في عينِ زيدٍ في[(٦)] معنى قولِكَ: ما رأيتُ رجلاً حَسُنَ فِي عينِهِ الكحلُ مِنْهُ فِي عينِ زيدٍ،][(٧)] لأنَّهُ[(٨)] لو لَمْ يعملْ لَكَانَ خبرَ مبتدإٍ وما بعدَهُ مبتدأٌ لَزِمَ الفصلُ بينَ أحسنَ ومعمولِهِ الذي هو (مِنْهُ) بالأجنبي الذي هو المبتدأ، وهو الكحلُ، وهوَ غيرُ جائزٍ، ولو قَدَّمَ (مِنْهُ) على (الكحل) رَجَعَ الضميرُ إلى غيرِ مذكورٍ، وَفِي كُلٍّ وَاحدٍ مِنْهُما نظرٌ.

أَمَّا فِي الأوّلِ: فَلأنَّ اسمَ الفَاعِلِ إِذا كَانَ للمبالغةِ يَعْمَلُ مَعَ أَنَّ لا فعلَ لَهُ بمعناهُ،

---

(١) كلمة (صفة) ساقطة من ت.

(٢) في ت، ع: منفيا.

(٣) في ل: لسببه.

(٤) في ت، ع: منفيا.

(٥) كلمة (رجلاً) ساقطة من الأصل.

(٦) ساقطة من ل.

(٧) في الأصل، وفي ز، ف: حسنه في عين زيد.

(٨) في الأصل، وفي ز، ف: ولأنّه.

فَلِمَ لا يجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيما نَحْنُ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ[1] فعلٌ بمعناه؟

وَأَمَّا فِي الثاني: فلا نُسَلِّمُ امتناعَ رجوع الضميرِ إلى غيرِ مذكورٍ، وَلَو قُدِّمَ (منهُ) فإِنَّهُ حينئذٍ، وَإِنْ كَانَ متقدّماً لفظاً كَانَ متأخِّراً تقديراً، لكونهِ معمولاً، لأحسنَ الذي هو خَبرُ المبتدإِ، وَحَقُّ خبرِ المبتدإِ هوَ[2] التأخيرُ كَمَا مرَّ في بابِ المبتدأ والخبرِ[3].

وَيُمكِنُ أَنْ يُجَابَ عن الأولِ بأَنَّ اسمَ الفاعلِ إِنَّما يَعْمَلُ حَمْلاً عَلَى اسمِ الفَاعِلِ الجارِي عَلَى الفِعْلِ[4] إذْ هُوَ هُوَ مَعَ زيادَةِ شيءٍ، وَلَيْسَ يُمكِنُ هَذَا فِيما نَحنُ فِيهِ.

وَعنِ الثاني: بِأَنَّ الأصلَ هُوَ عودُ الضميرِ إلى المُتأَخِّرِ لفظاً ومعنًى.

قولُهُ: (*وَلَكَ أَنْ تَقُولَ أحسنَ في عينِهِ الكحلُ مِن عينِ زيدٍ*):

يعني: أَنَّهُ يجوزُ أَنْ يُقالَ بعبارةٍ أُخرَى، أخصَرَ مِن الأولَى معَ كَونِ مَعْنَاهُما واحداً.

قولُهُ: (*فإِنْ قَدَّمتَ ذِكْرَ العينِ*).

يعني أَنَّ[5] فيهِ عِبَارةً أخرَى وهيَ تقديمُ المُفَضَّلِ عَلَيهِ عَلَى أفعلِ التفضيلِ، وحينئذٍ يُستَغْنَى عَنْ ذِكرِ (مِنْ) فَيُقالُ: ما رأيتُ كعينِ زيدٍ أحسنَ فِيها الكُحْلُ

---

(١) ساقطة من ز.

(٢) كلمة (هو) ساقطة من ز.

(٣) ١: ٣١٧ وما بعدها.

(٤) في ل: الفاعل.

(٥) في ت، ع، ف، ل: أنه يجوز.

وهيَ مِثْلُ[(١)] مَا أنشدَ سيبويهِ[(٢)]:

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السِّـباعِ وَلَا أَرَى
كَوادِي السِّبَاعِ[(٣)] حِينَ يُظْلِمُ وَاديـا

أَقَـــلَّ بِـــهِ ركبٌ أَتَــوهُ تَـئِيَّةً
وَأَخـوفَ إلّا مَـا وَقَى اللهُ سـارِيا[(٤)]

لأنّه قَدَّم المُفَضَّلَ عَلَيهِ، وَهُوَ وادِي السّباعِ عَلى أفعلِ التفضيلِ، وَهُوَ مِنْ غيرِ ذكرِ (مِنْ) فَ(أقلَّ) مفعولُ (لا أرىٰ) وَرَكبٌ فَاعلٌ لَهُ.

وَيمكنُ أَنْ يُعَبَّرَ بالعِبارةِ[(٥)] الأُولَى، كَقَولِنَا: وَلَا أَرَى وَادِياً أقلَّ بِهِ ركبٌ أَتوهُ منهُ ويمكنُ أَنْ يعبَّرَ بالعبارةِ الثانيةِ كَقَولِنَا: وَلا أَرىٰ وادياً أقلَّ بِهِ ركبٌ أتـوه مِـنْ وادِي السِّبَاعِ.

الفعل

قولُهُ: *(الفعلُ مَا دَلَّ عَلَى معنىً في نفسهِ مقترنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ).*

---

(١) كلمة (مثل) ساقطة من ف.

(٢) الكتاب ١: ٢٣٣.

(٣) وادي السباع: من نواحي الكوفة ـ معجم البلدان ٨: ٣٧٣ ـ ٣٧٤.

(٤) الشعر لسُحيم بن وَثيل. والتئية: التوقف. وأخوف أفعل تفضيل. ويروىٰ (وبيئة) مكان (تئية) ونسب إلى السفاح بن بكير. الكتاب ١: ٢٣٣، ومعجم البلدان ٨: ٣٧٤، والخزانة ـ بولاق ـ ٣: ٥٢١.

(٥) في ل: بعبارة.

وَإِنَّما سُمِّيَ هذا النوعُ فعلاً لكونِهِ مشتقّاً مِنَ الفعلِ الحَقيقِ أَعْنِي المَصْدَرَ لكونِ الفِعلِ الحقيقِ مدلولَهُ تسميةً للدليلِ باسمِ المدلولِ، وَلَمْ يُسَمَّ زماناً، وَإِنْ كَانَ لَهُ[1] عليهِ دَلالةٌ، لأنَّ دلالَتهُ على الحدثِ أقوىٰ، وَلِذَلِكَ لَا تَخْتَلِفُ دَلالَتُهُ عَلَيهِ فِي جميعِ تصاريفهِ وَدَلالةُ الزّمانِ تَخْتَلِفُ عِنْدَ اختلافِ صِيَغِهِ[2].

وَإِنَّما احتاجُوا إلى وَضْعِ هَذَا النوعِ، وَلَمْ يكتفوا[3] بالمصدرِ، لِيَدُلَّ عَلَى الزّمانِ المُعَيَّنِ، وَإِنْ كَانَ قَولُنَا: ضَرَبَ أمسِ دالاً على الزمانِ المُعَيَّنِ، لَكِنَّهُ أَخْصَرُ.

فقولُهُ: (*مَا دَلَّ عَلَى مَعْنىً*) شاملٌ للكلمِ الثلاثِ.

وَقَولُهُ: (*فِي نَفْسِهِ*) يُخْرِج الحَرْفَ.

وَقَولُهُ: (*مقترنٍ*[4] *بأحدِ الأزمنةِ*) يُخْرِجُ الإسمَ لكونِهِ غيرَ مقترنٍ بهِ.

وَاعلَمْ أَنَّ جميعَ الاعتراضاتِ التِي وَرَدَتْ عَلَى حدِّ الإسمِ واردٌ هُنا[5]، غيرَ أَنَّ مَا كَانَ وارداً ثَمَّ مِنْ جِهَةِ الطَّرد واردٌ هُنا[6] مِنْ جِهَةِ العَكْسِ / ١١٣و /.

وَمَا كَانَ وَارداً ثَمّ[7] مِنْ جِهَةِ العَكسِ وَارِدٌ هُنا[8] مِنْ جِهَةِ الطَّرْدِ.

---

(١) ليس في: الأصل، ولا في: ز.

(٢) في ت، ع، ف: صيغته.

(٣) في الأصل، وفي ز: يكفوا.

(٤) (مقترن) زيادة من ع.

(٥) في ت، ع، ف، ل: هاهنا.

(٦) في ت، ع، ف، ل: هاهنا.

(٧) (ثم) ساقطة من ل.

(٨) في ت، ع، ف، ل: هاهنا

والجوابُ، هَذا[١] هُوَ الجوابُ بعينِهِ ثَمَّةَ فَلا نُطَوِّلها بالإعادَةِ.

وَلِقَائلٍ أَنْ يُورِدَ[٢] عَلَيهِ النَّقْضَ بمثلِ قولِنَا: ضَرَبَ زيدٌ عمراً، فَإِنَّ هَذِهِ الجملةَ يصدقُ عَلَيها أنَّهُ ما دَلَّ عَلَى مَعْنىً فِي نَفْسِهِ مقترنٍ بأحِدِ الأزمنةِ. وبقولنا: خَلَقَ اللهُ العالَمَ، فَخَلَقَ هَاهُنا لا يدلُّ عَلَى الزّمانِ، وإلّا لاحتاجَ الزّمانُ إلى الزّمانِ، وَهُوَ محالٌ وَبِأَنَّهُ منقوضٌ بنفسِهِ، فَإِنَّ مجموعَ قولِنَا: مَا دَلَّ على معنىً في نفسهِ مقترنٌ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ دَالٌّ عَلَى هَذَا المَعنَى، فيكونُ فعلاً، لكنَّهُ ليسَ كَذَلِكَ لكونِ هَذَا المجموعِ مُرَكَّباً، وامتناعِ كونِ الفعلِ كَذَلِكَ.

ويمكنُ أَنْ يُجَابَ عَنِ الأَوّلِ والثالثِ بأنَّهُ لمَّا قَسَّم الكَلمةِ إلى الفِعلِ عُلِمَ أنَّ الفعلَ كَلِمةٌ، وَكَانَّ الحَدَّ بمنزلةِ قولِنَا: الفعلُ كَلِمَةٌ دَلَّتْ عَلَى مَعْنىً فِي نَفْسِهَا مقترنٍ بأحدِ الأزمنةِ، وحينئذٍ لَمْ يَتَوجَّهِ النقضانِ المَذكُورانِ لأنَّهُ لا يَصْدُقُ عليها[٣] أنّها[٤] كلمةٌ كَذَا وَكذا[٥]، وَلأنَّ الكلمةَ مفردٌ وَكُلُّ واحدٍ مِنْهُمَا مُرَكَّبٌ.

وَعنِ الثانِي أجَابَ النحويونَ بأنَّا لا نَعقِلُ فِعلاً إلّا في زَمانٍ فَقَولنا[٦]: خَلَقَ اللهُ الزّمانَ فنزّلناهُ[٧] منزلةَ[٨] ما هو في الزّمانِ، وَأجريناهُ مَجرَى ما يعقِلُ[٩]، وإنْ كانَ

(١) في ع، ف، ل: هاهنا.

(٢) في الأصل، وفي ز: أن يقول أن يورد.

(٣) في ع، ف، ل: عليهما.

(٤) في ع، ف، ل: أنّه.

(٥) (وكذا) ساقطة من ز.

(٦) في ت، ع، ل: فقلنا.

(٧) الفاء زائدة، وفي ل: منزل.

(٨) في ف: بمنزلة.

(٩) في ز، ف، ل: نعقله.

فِي الحقيقةِ غيرَ زمانٍ.

واعلمْ أَنَّهُ كانَ يجبُ عَلَيهِمْ أَنْ يَذكروا فِي الحَدِّ: أَو مَا هُوَ مُنَزَّلٌ منزلةَ الزَّمانِ.

من خواصّ الفعل

[قولُهُ: *(وَمِنْ خواصِّهِ دخولُ قَدْ والسينِ وسوفَ إلى آخره)*][1]

قولُهُ: *(وَمَنْ خواصِّهِ)* إشارةٌ إلى أَنَّهُ ذَكَرَ بَعْضَ خواصِّهِ مَعَ كَثْرَتِها، وإنما ذَكَرَ هَذَا البعضَ[2] لكونِه أشهرَ استعمالاً.

ثُمَّ اعلمْ أَنَّ الخواصَّ قَدْ تكونُ لفظيةً، وَقَدْ تكونُ معنويّةً، واللفظيّةُ إِمَّا أَنْ تكونَ فِي أوّلِ الفعلِ وَإِمّا أَنْ تكونَ فِي آخرِهِ.

أَمّا الأوّلُ: فَقَدْ وَ[سَوفَ والسينُ،][3] والجوازمُ، وَإِنَّما اختُصَّ قَدْ بالفِعْلِ لأنَّـهُ إِمّا لتقريبِ الماضِي أو لتقليلِ الفعلِ وَهُمَا لا يوجدانِ إلّا في الفِعْلِ وَإِنَّما اختَصَّ أيضاً السينَ وسوفَ بالفِعلِ لأنّهما وُضِعَا[4] لِيُخَصِّصَا[5] الفِعْلَ المُضَارعَ المُشْتَرَكَ بينَ الحالِ والاستقبالِ بالاستقبالِ[6]، فَلَزِمَ[7] أَنْ لا يدخُلا[8] إلّا في الفِعْلِ.

---

(١) ما بين المعقفتين ليس في ل

(٢) ينظر ١: ١١٩.

(٣) في ت، ل: السين وسوف

(٤) ساقطة من الأصل، ومن ز

(٥) في ف: لتخصيص

(٦) (بالاستقبال) ساقطة من ر

(٧) في ع، ف، ل: فيلزم

(٨) في ف: يدخلان

وإنّما اختُصَّ الجوازِمَ بالأفعالِ لِعَدَمِ دخولِ الجزمِ عَلَى غَيرِها، والمرادُ مِنَ الجوازِمِ لَمْ وَلَمّا وَلامُ الأمرَ ولا في[1] النهي وجميعُ أدواتِ الشرطِ والجزاءِ.

وَأمّا الثاني وَهُوَ أن تكونَ الخواصُّ في آخرِهِ [فتاءُ الضّميرِ][2] وَتاءُ التأنيثِ الساكنةُ، والمرادُ مِنْ تاءِ الضّميرِ، الضمائِرُ المرفوعةُ[3] البارزةُ [المتّصلةَ.

وَاختَصَّ هذهِ الضمائِرَ بالأفعالِ لامتناعِ ثبوتِ الضمائِرِ البارزةِ][4] في الأسماءِ والحروفِ.

أَمّا فِي الحروفِ فظاهرٌ، وَأمّا فِي الأسماءِ فلأنَّهُ لَو ثَبَتَ فِيها لَزِمَ اجتماعُ أَلِفَي التثنيةِ وواويِّ[5] الجمعِ فِي المُثنّى والمجموعِ، لوجودِ أَلِفِ التثنيةِ وَواوِ الجمعِ.

وَإنّما اختصَّ تاءَ التأنيثِ الساكنةَ بالفِعْلِ لأنَّ وَضْعَها لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ فاعِلَ الفِعْلِ مُؤنّثٌ وَهَذَا المَعنَى لا يوجدُ إلّا فِي الفِعْلِ.

وَإنَّما قَالَ: ساكنةٌ، لأنّها لَوْ كَانَتْ متحرّكةً لَمْ تَدْخُلْ عَلَى الفِعْلِ بل تختصُّ بالإسمِ، نحو ضاربةٍ وقائمةٍ.

وَأَمّا المعنويّةُ فلكونِهِ[6] مسنداً إلى غيرِهِ أبداً[7]، ولكونِهِ أمراً مشتقّاً أو نهياً

---

(١) كلمة (في) ساقطة من ت.

(٢) في ل: فبالضمير.

(٣) ساقطة من ت

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ل.

(٥) في الأصل، وفي ز: واوا.

(٦) في ل: فكونه

(٧) كلمة (أبدا) ساقطة من ل.

مشتقًا، ولَمْ يَذْكُرِ المعنويةَ.

الماضي

قولُهُ: *(الماضِيَ مَا دَلَّ عَلَى زمانٍ قَبْلَ زمانِكَ)*.

قولُهُ: *(مَا دَلَّ عَلَى زمانٍ) شَامِلٌ لجميعِ الأفعالِ*.

وَقَولُهُ: *(قبلَ زمانِكَ)* يُخْرِجُ مَا عَدَاهُ.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقولَ: إِنَّهُ منقوضٌ بقولِنَا: لَمْ يَضْرِبْ من جهةِ الطَّرْدِ وبقولِنا[1]: إِنْ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ[2] مِنْ جِهَةِ العَكْسِ. فالأوّلُ مُضَارِعٌ / ١١٣ ظ / مَعَ كونِهِ دَالاً عَلَى زَمانٍ قَبْلَ[3] زَمانِكَ.

والثاني ماضٍ مَعَ [أَنَّهُ ليسَ كَذَلِكَ][4].

ويُمكنُ أَنْ يُجابَ بِأَنْ يقالَ: المُرادُ مِن الدَلالةِ فِي قولِنَا: مَا دَلَّ دلالةً وضعيةً، وحينئذٍ يَسقُطُ كُلُّ واحدٍ مِن الشكّينِ لأنَّ دَلالةَ: لَمْ يضربْ عَلَى الزمانِ المَاضِي ليستْ بوضعيةٍ بَلْ بواسطةِ لَمْ، وَعَدَمِ دَلالةِ ضربتُ عَلَى الزّمانِ الماضِي ليسَ بحسبِ الوضعِ بَلْ بواسطةِ حرفِ الشرطِ.

---

(١) الكلمة ساقطة من ل.

(٢) الكلمة ساقطة من ل.

(٣) في ل: بعد.

(٤) في ت، ل: كونه دالاً على زمانٍ قبل زمانك.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يقولَ: إِنَّهُ منقوضٌ بمثلِ أمسِ، فِي[1] المُتقدِّمِ، فَإِنَّهُ دَلَّ على زمانٍ قبلَ زمانِكَ، وَلَيسَ بماضٍ.

وَجَوابُهُ: أَنَّهُ لَمَّا عُرِفَ أَنَّ الماضِي فِعْلٌ فَلَمْ يُحتَجْ إلى ذكرِهِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: الماضِي وفعلٌ[2] كَذَا، والإشكالُ عَلَى هَذَا بمثلِ: خَلَقَ اللهُ العَالَمَ والجوابُ[3] قَدْ مَرَّ[4].

قولُهُ: *(مبني[5] على الفتحِ مَعَ غيرِ الضميرِ المرفوعِ المتحرِّكِ والواو).*

اعلمْ أَنَّهُ لَمَّا بُنِيَ عَلَى الحَرَكَةِ مَعَ أَنَّ أصلَ بناءِ[6] المَبْنِي[7] السّكونُ[8] لكونِهِ[9] وَاقِعاً مَوقِعَ[10] الاسمِ فِي قولِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قامَ[11] فَإِنَّهُ قَائمٌ مَقامَ (قائمٍ).

وَإِنَّما اختيرَ الفتحُ لكونِهِ أخفَّ.

وَإِنَّما قالَ: مَعَ غيرِ الضَّميرِ المرفوعِ، لأَنَّهُ لو كـانَ مَـعَ هـذا الضـميرِ وَجَبَ سكونُهُ، نَحو: ضَرَبْتُ وَضَرَبْنا[12].

---

(١) كلمة (في) ساقطة من ع.

(٢) كلمة (فعل) ساقطة من ل.

(٣) كلمة (الجواب) ساقطة من ل.

(٤) في ت، ل: مرا.

(٥) في الأصل، وفي ز: وهو مبني.

(٦) في ت: البناء.

(٧) في ت: هو، وفي ع: المثنى.

(٨) في ز: على السكون، وفي ف: هو السكون.

(٩) كلمة (لكونه) ساقطة من: ع.

(١٠) في ل: موضع.

(١١) كلمة (قام) ساقطة من ل.

(١٢) في ف: ضربن.

وَإِنَّما وَجَبَ السّكونُ لِكَراهَتِهِم اجتماعَ أربعِ حركاتٍ[1] متواليةٍ، فيما هو كالكلمةِ الواحِدَةِ لِشِدَّةِ اتّصالِ الفاعلِ بِفِعْلِهِ.

وَإِنَّما قَيَّدَ الضّميرَ بقولِه المتحرِّكِ، لأَنَّهُ لَوْ لَمْ يكنْ الضّميرُ متحرّكاً لَمْ يُبْنَ على السّكونِ لعدمِ اجتماعِ أربعِ حركاتٍ، حينئذٍ، نَحو: ضَرَبا، وَضَرَبُوا.

وَإِنَّما قَالَ: مَعَ غيرِ الواوِ، لأَنَّهُ لو كَانَ مَعَ الواوِ وَجَبَ ضَمُّهُ دونَ الفتحِ، نَحو: ضَرَبُوا للمجانَسَةِ.

المضارع

قولُهُ: *(المضارِعُ: ما أشبَه الاسمَ بأحدِ حروفِ نَأَيتُ)*.

قولُهُ: *(مَا أَشْبَهَ الاسمَ)* شاملٌ للماضِي لكونِهِ مُشَابِهاً لَهُ لِوقوعِهِ موقِعَهُ، وقولُهُ: *(بأحدِ حروفِ نأيتُ)* [يخرُجُ المَاضِي لأنَّ مشابهةَ الماضِي للاِسمِ ليسَ بسببِ أَحَدَ حروفِ نأيتُ][2] وَقَولُهُ: *(لوقوعِه مُشْتَرَكاً)* تبيينُ الجِهةِ[3] التي تُشْبِهُ الاسمَ[4]، والمشابهةُ بَينَهما مِنْ جهةِ اللفظِ، وَمِنْ جهةِ المعنى.

أمّا من جهةِ اللفظِ فمن حيثُ استواؤُها في الحروفِ والحركاتِ والسّكناتِ، نحو: يَضْرِبُ وَضَارِبٍ[5]، ووقوعهُ موقِعَهُ فِي مِثْلِ قَولِكَ: زَيدٌ يضربُ فَإِنَّهُ وقعَ

---

(1) في ل: متحرّكات.

(2) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل ومن ز، ل.

(3) في ف: للجهة

(4) في ف: شابه الاسم بها.

(5) قال ابن الأنباري: ألا ترى أنّ قولك (يضرب) على وزن ضارب في حركته وسكونه. الإنصاف ٢: ٢٨٧، المسألة ـ: ٧٣ ـ.

موقعَ ضاربٍ لكونِهِ خبراً، وَأَصلُ الخَبَرِ هُوَ الافرادُ، وَدُخولُ لامِ التأكيد في كلٍّ واحدٍ منهما، كقولِكَ: إنَّ زيداً لَقَائِمٌ، وَإِنَّ زيداً لَيقُومُ.

وأمّا مِنْ جهةِ المَعْنَى فَمِنْ حيثُ أَنَّ كُلَّ واحدٍ مِنْهُما شائعٌ ومختصٌّ في وقتين.

أمّا الأوّل: فَنحو قولِكَ يضربُ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ[1] الحالَ والاستقبالَ، وَكَذلِكَ رَجلٌ فَإِنَّهُ يُحْتَمَلُ كُلُّ واحدٍ مِنَ الرِّجَالِ.

وأمّا الثاني: أَعني التخصيصَ، فَإذَا دخلَ عَلَى الفعلِ سوفَ والسينُ نحو: سيضربُ، وسوفَ يضربُ، فَإِنَّهُ يختصُّ بالاستقبالِ، وَإِذَا دَخَلَ عَلَى الاسمِ لامُ التعريفِ كَقَولِكَ: هَذَا الرجلُ فإنَّهُ يختصُّ بواحِدٍ بعينِهِ[2].

واعلمْ أنَّ اللامَ إذا دخلَ على الفعْلِ المضارعِ هَلْ يخلصُ للحالِ أَو يبقَى عَلَى الاشتراكِ؟

[فَمَذْهَبُ الكوفيينَ وأبي علي][3] أَنَّهُ يَخْلُصُ للحالِ، لأنَّهُ للتأكيدِ، والحالُ ثابتٌ فتأكيدُه أَولَى.

وَمَذْهَبُ[4] بقيّةِ أصحابِنا[5] أَنَّهُ باقٍ عَلَى الاشتراكِ كقولِهِ تَعَالَى: ﴿**وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى**﴾[6]، فَلَو كَانتْ للحالِ لَزِمَ اجتماعُ النقيضينِ.

---

(١) في ع، ف، ل: شائع لاحتماله.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢: ٢٨٦، المسألة ـ ٧٣ ـ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ٦.

(٣) في الأصل، وفي ز: ذهب الكوفيون وأبو علي، وينظر: الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢٢٦ ـ ٢٢٧

(٤) في الأصل، وفي ز: وذهب.

(٥) كلمة (أصحابنا) ساقطة من ع.

(٦) سورة الضحى: ٥.

وأجيبَ بأَنَّ المبتدأ هاهنا محذوفٌ، وتقديرُهُ: لأنتَ سوفَ يُعطيكَ[1] وَقَدْ استُضْعِفَ بِأَنَّ اللامَ للتأكيدِ فَهُوَ بابُ أطنابٍ فَلا يَليقُ مَعَهُ الحذفُ، مَع أنَّ[2] الكسائي جَعَلَ اللامَ للقَسَمَ كَأَنَّهُ قَالَ: واللهِ لَسَوفَ يُعْطِيْكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى فَعَلَى هَذَا لا يتمُّ دليلُ أصحابِنَا.

وَلَمَّا شَابَهَ المضارعُ الاسمَ مِنْ هذِهِ الوجوهِ أُعْرِبَ[3] وَسُمِّيَ مُضَارِعاً / ١١٤ و / وَالمُضَارِعةُ[4] هِيَ المُشَابَهَةُ[5] مُشْتَقَّةٌ مِنَ الضَّرعِ لأنَّ أَحَدَ الضَّرْعينِ شَبيهٌ بالآخَرِ[6]، وحينئذٍ اعرابُهُ للمشابَهةِ وَلَيْسَ مِنْ جِهَةِ أَنَّ فيهِ معانِيَ مختلفةً تُوجِبُ الاعرابَ كَما في الأسماءِ.

فإنْ قيلَ لِمَ لا يُجْعَلُ لَهُ حُكْمٌ آخرُ غيرُ الاعرابِ لأجلِ المُشَابَهَةِ؟

قُلْنَا: الاعرابُ لا يغيِّرُ مَعنىً، وغيرُ الاعرابِ مِنَ الأحكامِ قَدْ يُغَيِّرُ معنى الفِعْلِ.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الأفعالِ معانٍ مُخْتَلِفَةٍ تُوجِبُ

---

(١) الكشاف ٤: ٢٦٤، ومجمع البيان ٣: ١٦٤، والبحر المحيط ٨: ٤٨٦.

(٢) (أن) ساقطة من ل.

(٣) الإنصاف ١: ٢٨٧، المسألة ـ ٧٣ ـ.

(٤) في ل: المضارع.

(٥) مختار الصحاح ـ ضرع ـ ٣٨٠.

(٦) في ف: يشبه الآخر. قال ابن يعيش في شرح المفصل ٧: ٦ (أصل المضارعة تقابل السخلين على ضرع الشاة عند الرضاع، يقال: تضارع السخلان إذا أخذ كلّ واحدٍ بحلمة من الضرع ثمّ اتسع فقيل لكلّ مشتبهين متضارعان فاشتقاقه إذاً من الضرع لا من الرضع)

الاختلافَ لِئلا يكونَ اعرابُهُ أصلياً، غايَةُ ما فِي البابِ أَنَّهُ لَيْسَ فِيها المعاني التي كَانتْ فِي الأسماءِ، وأوجبتِ الاختلافَ، ولا يلزمُ مِن انتفاءِ تِلْكَ العلَّةِ للاختلافِ، انتفاءُ [علَّةِ الاختلافِ، لأنَّهُ لا يلزمُ مِنْ انتفاءِ][1] الخَاصِّ انتفاءُ العامِّ، وَظَاهِرٌ أَنَّ المعانِيَ المختلفةَ موجودةٌ فِيها، ألا تَرَى أَنَّكَ إذَا قُلْتَ: لا تأكلِ السَّمَكَ وتشربِ اللبنَ بالجزمِ كُنْتَ نهيتَ[2] عَنْ كُلِّ واحدٍ مِنْهُمَا، وَإذا نصبتَ كُنْتَ تَنْهَاهُ عَنِ الجمعِ بينهما، وَإِذَا رَفَعْتَ كَانَ لَهُ معنىً آخرُ. وَكَذَلِكَ إذَا قُلْتَ: ما بالله حاجَةٌ فيظلِمَكَ، فَإنْ كَانَ بالرفعِ كانَ فيهِ إثباتُ الظلمِ، وَإِنْ كَانَ بالنصب كَانَ فِيهِ نفيُ الظلمِ، وَكَذلِكَ لِيضربَ فَإِنْ نَصبتَ كان لغرضٍ[3] وَعِلَّةٍ، وَإِنْ جَزَمْتَ كَانَ أمراً، وَلَهُ نَظائرُ كثيرةٌ.

وَإذا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ فِي الأفعالِ معاني مختلفةٌ توجبُ الاعرابَ كَمَا فِي الأسماءِ، غيرَ أَنَّ هذهِ المعانِي بخلافِ تِلْكَ، وَإذا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ اعرابُهُ أصلياً، كَمَا كَانَ اعرابُ الإسمِ.

وَإلى هَذَا ذَهَبَ الكوفيونَ[4] وَالخَوَارِزْمِي[5].

والذي يمكنُ أَنْ يقالَ في جوابِهِ: إنَّ هذهِ المعاني ليستْ فِي الأفعالِ فِي جميعِ الأحوالِ.

---

(١) ما بين المعقفين ساقط من ف.

(٢) كلمة (نهيت) ساقطة من ل

(٣) في ت، ل. غرضاً

(٤) الكافية - شرح الرضي ٢: ٢٢٧

(٥) هو صدر الأفاضل قاسم بن الحسين الخوارزمي. تقدمت ترجمته في ١: ١٨٥

أَلا تَرَى أَنَّكَ إذا قلتَ[١]: هوَ يضرِبُ، وَلَنْ يضرِبَ، وَلَمْ يضربْ، لَمْ تختَلِفْ فِيه المعانِي باختلافِ الاعرابِ، غيرَ[٢] ما أوجبَتْهُ الحـروفُ الدَّاخِـلَةُ عـليهِ، وَذَلِكَ لَا يَتَعَلَّقُ باختلافِ الاعرابِ، لأنَّهُ[٣] عَلَى تقديرِ عدمِ[٤] الاعرابِ تَحْصَلُ هذِهِ المعانِي بواسطةِ هذهِ الحروفِ، وَلَيسَ كَذَلِكَ الأسماءُ، فَإنَّها تَختَلِفُ فِيها باختلافِ الاعرابِ في جميعِ الأحوالِ، وَلِهَذا وَجَبَ الاعرابُ فِي الأسماءِ وَلَمْ يجبْ في الأفعالِ، وَقَدْ قيلَ في امتناعِ ثبوتِ الاعرابِ فِي الفِعْلِ[٥] المُضارِعِ للمضارَعَةِ [: إنَّ اعرابَ الفعلِ المضارعِ مُقَدَّمٌ عَلَى اعرابِ الاسمِ وَمَتَى كانَ كَذَلِكَ امتنعَ أنْ يكونَ اعرابُهُ للمضارَعَةِ.][٦]

أمَّا المُقَدَّمَةُ الأولى: فلأنَّ [الفعلَ][٧] المضارعَ معربٌ حالةَ الافـرادِ، والاسمُ ليسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ معربٌ حَالَةَ التركيبِ، وَحَالَةُ الإفرادِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى حَالَةِ التركيبِ، فاعرابُ الفِعْلِ المُضَارِعُ مُقَدَّمٌ عَلَى اعرابِ الاسمِ.

وأمَّا المُقَدَّمَةُ الثانيةُ فَظَاهِرةٌ لامتناعِ كونِ المتأخِّرِ عِلَّةً للمتقدِّمِ.

وَجَوابُهُ: أَنْ نقولَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الفِعْلَ المُضَارِعِ معربٌ حَالَ الافرادِ بَـلْ هُـوَ مركَّبٌ دائماً.

---

(١) (إذا قلت) ساقطة من ت.

(٢) كلمة (غير) ساقطة من ت، ع.

(٣) (لأنّه) ساقطة من الأصل.

(٤) كلمة (عدم) ساقطة من ل.

(٥) كلمة (الفعل) ساقطة من الأصل، ومن ز

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز

(٧) كلمة (الفعل) ساقطة من الأصل، ومن ز

وَاعلمْ أَنَّ العلماءَ اختلفوا في الفعلِ المضارعَ فقالَ بعضُهم: إِنَّهُ حقيقةٌ في الحالِ مجازٌ فِي الاستقبالِ وَقَالَ البعضُ[1] الآخرُ[2]: إِنَّـهُ حـقيقةٌ فِي الاسـتقبال ومجـازٌ في الحالِ.

وَقَالَ الآخرونَ: إِنَّهُ مشتركٌ بَيْنَهُمَا[3].

قولُهُ: *(فالهمزةُ للمُتَكَلِّمِ)*.

اعلمْ أَنَّهم أرادوا الفرقَ بينَ الماضِي والمُضَارِعِ، وَهُـوَ لا يمكـنُ إلّا بـنقصانِ الحرفِ أَو بالزيادَةِ.

لا وجهَ للأَوّلِ لئلا يلزمَ اجحافٌ بـالكلمةِ فَـتَعَيَّنَ الثـانِي، واخـتصَّ هـذهِ الحروفَ دونَ مَا عَدَاها[4] لِكَثْرَةِ دَورِها فِي كلامِهِم، إِذْ لا تخلو الكَلِمَةُ مِنْهَا[5]، أو مِنْ مُنْشَئِهَا، وَهُوَ الحركاتُ / ١١٤ ظ / فزادوا الألفَ للمتكلّمِ فَلَمْ يُمكنِ النـطقُ بِهـا فَقُلِبَتْ همزةً، فوافقتْ لفظةَ أَنَا ثُمَّ أرادوا زيادةَ الواوِ فَلَمْ يُمكِـنْهُم زيـادَتُها فِي أوّلِ الكَلِمَةِ لأَنَّهم يفرّونَ مِنْهَا إِذَا كَانَتْ أصليةً، فيقولونَ فِي وقّتَ[6]: أَقَّتَ[7] وفي: وُكَلَة:

---

(١) ينظر ١: ١١٩

(٢) في ف: الآخرون.

(٣) الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢٢٦.

(٤) في ل: ما عداه

(٥) في ع: منها

(٦) في ت، ع: وقت

(٧) في ت، ع: أقت. ينظر: اصلاح المنطق: ١٦٠
وقوله تعالى: ﴿وإذا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ (المرسلات: ١١) قرأ أبو عمرو بالواو لأنَّهُ من الوقت، وقرأنا في
←

تُكَلَةٌ[1]، وفي وِشاحٍ: إشاحٌ[2]، فَابدلُوا مِنْها التَّاءَ وَجَعَلُوها للمُخَاطَبِ ليوافقَ لَفْظَ أَنْتَ، وَجَعَلُوا الياءَ للغائبِ.

ثُمَّ احتاجُوا إلى اخبارِ المُتَكَلِّم عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ غيرِهِ فَلَمْ يبقَ مِنْ هَذِهِ الحروف شيءٌ فجيءَ بالنّونِ لكونِهَا أقربَ إلى حروفِ المدِّ واللينِ، لِكَونِها متولِّدَةً مِن الغُنَّةِ فِي الخيشومِ، وَتِلْكَ المَدَّةُ تعادِلُ المَدَةَ التي في الخيشومِ.

فَقَولُهُ: (*الهمزةُ للمُتَكلِّمِ*) تبيينٌ[3] لمعانِي هذه الحروفِ.

فالهمزةُ للمتكلِّمِ المفردِ مذكّراً كانَ أو مُؤنّثاً.

والتاءُ للمخاطَبِ المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ الغائبِ، والمؤنّثتينِ الغَائِبَتينِ، نَحو: تضربُ يا زيدُ، وهندٌ تضربُ، والهندانِ تَضْرِبَانِ، وقولُهُ أولَى مِنْ قولِ سائرِ النحويينَ، وَهُوَ أَنَّ التّاءَ للمخاطَبِ والمؤنّثِ الغائبِ، لأنَّهُ[4] إنْ أرادُوا أَنَّهُ للمؤنّثِ مطلقاً لوردَ[5] النقضُ بقولنا: النِساءُ يضرِبْنَ {وَإنْ أرادُوا أَنَّهُ للمؤنّثِ الغائِب المفردِ لَزِمَهُ النقضُ [بالمُثنّى المُؤنَّثِ، نَحو قولِكَ:][6] الهندانِ تَضْرِبانِ.

← السبعة بهمزة مضمومة لانضمامها وهي لغة فاشية. كقولهم في وجوه أجوه. وقرأ أبو جعفر المدني: وقتت بواو خفيفة. المحتسب ٢: ٣٤٥، والكشف عن وجوه القراءات ٢: ٣٥٧، والبيان ٢: ٤٨٧، والتبيان ٢: ١٢٦٣، ولسان العرب ـ وقت ـ ٢: ٤١٣، والنشر ٢: ٣٩٦

[1] في ب: أتلة رجل وُكَلةٌ تُكَلَةٌ، أي: عاجزٌ يكِلُ أمرَهُ إلى غيرِهِ ويتَّكِلُ عليه فيه اصلاح المنطق. ٤٢٩

[2] اصلاح المنطق. ١٦٠، ولسان العرب ـ وشح ـ ٢: ٤٧٢

[3] في ل: تبيين

[4] في الأصل: أنه

[5] في ف: لورود.

[6] في ف: بقولنا

فَقَولُهُ: (*التاءُ للمُخَاطَبِ*) مطلقاً، نَحو: تضربُ، تضربانِ، تَضْرِبُونَ.

ثُمَّ قَالَ: (*والياءُ للغائبِ* [*غيرِهمَا*).

أَيْ والياءُ للغائبِ][1] غيرِ المؤنّثِ، والمؤنّثتينِ، وَهُوَ المفرد المُذَكَّرُ، ومثناهُ وجموعهُ، وجموعُ المؤنّثِ الغائبِ، تقولُ: زيدٌ يضرِبُ، الزيدانِ يضربانِ الزّيدونَ[2] يضربونَ، النساءُ[3] يَضْرِبْنَ.

وَهَذا الوجهُ أولى[4] من قولِهم[5]: الياءُ للغائِبِ، لأنَّهُ إنْ أرادُوا: أَنَّهُ للغائبِ مطلقاً، لَزِمَهم النقضُ بالمُؤنَّثِ الغائبِ، والمؤنّثتينِ الغائبَتينِ، نحو: هندُ تضرِبُ، والهندانِ تَضربانِ.

وَإنْ أرادُوا أَنَّهُ للغائِبِ المُفردِ لَزِمَهُمُ النقضُ بجمعِ المُؤنَّثِ السَّالِمِ[6]، نحو: النّساءُ يضربنَ}[7] والمثنّى[8] المُذَكَّرِ وجمعِهِ، نَحو: الزّيدانِ يضربانِ، والزيدونَ يضربونَ.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

(٢) في ت: والزيدونَ.

(٣) في ت: والنساء.

(٤) الكلمة ساقطة من ل.

(٥) الكلمة ساقطة من ل.

(٦) الكلمة ساقطة من ل.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٨) في ف: بمثنّى.

ثُمَّ قَالَ: (**وحروفُ[1] المُضَارَعَةِ مضمومةٌ[2] في الرُّباعي، مفتوحةٌ[3] لِـيما سواهُ[4]**).

هذا بيانٌ لحركاتِ[5] هذهِ[6] الحروفِ، وَأَصلُ حركاتِ هذهِ الحروفِ الفتحُ، لِكَونه أخفَّ مِمَّا عَدَاهُ، وَإِنَّما ضُمَّ في الرُّباعِي، والمُرادُ مِنَ الرُّباعي مَا كَانَ ماضيهِ عَلَى أربعةِ أَحْرُفٍ، نَحو: أكرمَ وَدَحْرَجَ للفرقِ بينَهُ وبينَ الثُّلاثِي. ألا تَرَى أَنَّكَ لو قُلْتَ: مِنْ أَضرَبَ يَضْرِبُ، وَأَنْتَ تَقولُ: مِنْ ضَرَبَ يَضْرِبُ لاشتبَهَ أَنَّهُ مُضارِعُ أَضرَبَ أم مُضَارِعَ ضَرَبَ[7]؟

فإن قِيلَ لِمَ لَمْ يُفعَلِ الأمرُ بالعكسِ مِنْ ذَلِكَ؟

قُلْنَا: أَمَّا أَوّلاً فلكونِ الثاني أصلاً، وكونِ الفتحةِ أصلاً في هذا البابِ فَأُعْطِيَ الأَصلُ الأَصلَ، والفرعُ الفرعَ.

وَأَمَّا ثانياً: فَلِكونِ الرُّباعِي أقلَّ، والثلاثي أكثرَ فأعطي الفتحُ الذي هو أخفُّ الثلاثيَ الذي هُوَ أكثرُ[8]، وَالضَّمُّ الذي هُوَ أثقلُ الرُّباعِيَ الذي هُوَ أقـلُّ، لِـتوازِي

---

(١) في ت، ع، ل: حرف.

(٢) في الأصل، ت، ز، ع، ل: مضموم.

(٣) في الأصل، ت، ز، ع، ل: مفتوح.

(٤) في ت: عداه.

(٥) في ت: الحركات.

(٦) في ت: لهذه.

(٧) لذلك نقول: ضَرَبَ يَضْرِبُ وأَضرَبَ يُضرِبُ.

(٨) في ت: الأكثر.

خفّةُ الفتحةِ كثْرةَ الثُلاثِي، وثِقلُ[1] الضّمّةِ قِلّةَ الرُّباعِي.

لا يُقالُ: قَولُهُ: *(وَفيما سواهُ)* منقوضٌ بقولِهم أهراقَ يُهريقُ، واسطاعَ يُسطيعُ[2]، فجاءَ[3] حرفُ[4] المضارَعةِ مضموماً مَعَ أنَّه ليسَ برباعيٍ، لأنّا نقولُ: لا نُسلِّمُ أنَّهُ ليسَ برباعِيٍ، والذي يدلُّ عليهِ أنَّ هذهِ الزِّنةَ ليستْ[5] مِنْ أبنيةِ الفعلِ، وَهُوَ رُباعيٌ، وأَصلُ أهراقَ: أراقَ، وأَصلُ اسطاعَ: أطاعَ، فزيدتْ الهاءُ، والسينُ عَلَى غيرِ قياسٍ.

قولُهُ: *(ولا يعربُ مِنَ الفعلِ غيرَهُ، إذا لَمْ تتصلْ بِهِ نونُ التأكيدِ ولا نونُ الجمعِ المؤنّثِ[6])*.

{اعلمْ أنَّهُ لا يعربُ [مِنْ أنواعِ الفعلِ،][7] غيرُ الفعلِ المضارعُ إذا لَمْ يتّصلْ به نونُ التأكيدِ ولا نونُ الجَمعِ.}[8]

وَإنّما لَمْ يعربْ مِنْ الفعلِ غَيرُهُ، لأنَّ إعرابَ الفِعْلِ ليس بِأَصْليٍّ عَلَى مَا ذُكِرَ[9]،

---

(١) في ت: ثقلة.

(٢) في ت: يستطيع. ينظر: لسان العرب ١٠: ١١٢.

(٣) في ت، ع، ف، ل: فجاءت.

(٤) في ف: حروف.

(٥) الكلمة ساقطة من ل.

(٦) كلمة (المؤنّث) ليست في الأصل، ولا في ت، ز، ع، ف.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ل

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز

(٩) في ف: ذكرنا.

بل اعرابُهُ مِنْ جِهَةِ المُشَابَهَةِ، وَلمَّا كَانَ كَذَلِكَ، أُعـرِبَ هـذا النـوعُ مِـنَ الأفـعالِ، لِمُشَابَهَتِهِ الاسمَ، وَلَمْ يُعْرَبْ غَيرُهُ، لِعَدمِ مشابَهتِهِ الاسمَ.

وَإِنَّما لَمْ يُعْرَبْ إذا اتّصلَ[1] بِهِ نونُ التَّأكيدِ مَعَ وُجودِ مُشَابَهَتِهِ الاسمَ، لأنَّهُ لَوْ أُعْرِبَ[2]، فَإِمَّا أَنْ يُعْرَبَ عَلَى[3] مَا قَبلِ النونِ، أو عَلَى نفسِ النونِ، وَكُـلُّ واحـدٍ مِنْهما مُتَعَذِّرٌ.

أَمَّا الأوّلُ: فَلأنَّهُ لَوْ أُعْرِبَ عليهِ، لَمْ[4] يُعْلَمْ أَنَّهُ مسندٌ إلى الواحِدِ[5] أَمْ[6] إلى غيرِهِ.

[ألا تَرَى أَنَّكَ لو قُلْتَ: هَلْ تَضْرِبُنَّ؟

عَلَى ذَلِكَ التقديرِ لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ مسندٌ إلى الواحِدِ أَم إلى الجمعِ.][7]

وَإِذا كانَ اعرابُهُ على ما قبلِ النونِ، مؤدّياً[8] إلى هَذَا الالتباسِ تُرِكَ.

وَأَمَّا على نفسِ النونِ / ١١٥ و / فلكراهتِهِم أَنْ يجريَ الاعرابُ عَـلَى مَـا يُشبهُ التنوينَ، وَهُوَ النونُ.

---

(١) في ت: لم تتّصل.
(٢) في الأصل وفي ز: اعرب عليه.
(٣) كلمة (على) ساقطة من الأصل، ومن ز.
(٤) كلمة (لم) ساقطة من ل.
(٥) زاد في ت: أم إلى الجمع.
(٦) في ف: أو.
(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ف
(٨) في ز، ع، ف، ل: متأدّياً.

وَإِنَّما لَمْ يعربْ إِذا اتَّصلَ بهِ نونُ جمعٍ، لأَنَّهُ لو أُعربَ حينئذٍ فإِمَّا أَنْ يُعْرَبَ بالحركاتِ أَو بالحروفِ.

[والأولُ خلافُ القياسِ، لأنَّ قياسَ التثنيةِ والجمعِ في الأفعالِ المضارعةِ الاعرابُ بالحروفِ](١) دونَ الحركاتِ، ولأنَّ نونَ الجماعةِ التي هي ضميرُ المؤنثِ أَوجبتْ تسكينَ ما قبلَها قياساً على فعلْتُ، وفعلْنَ(٢)، وعندَ حصولِ السُّكونِ يتعذَّرُ الاعرابُ. والثاني مُتَعذِّرٌ لأدائهِ إلى جمعٍ بينَ مُؤنثين.

اعرابُ الفعل المضارع

قولُهُ: (واعرابُهُ رفعٌ، ونصبٌ وجزمٌ).

أَيْ: واعرابُ الفِعْلِ المُضَارعِ رَفْعٌ ونصبٌ وجزمٌ. وَلَيْسَ لَهُ جرٌّ لِئلا [يلْزَمَ مزيةٌ](٣)، لاعرابِه(٤) على اعرابِ الاسمِ.

قولُهُ: (**فالصَّحِيحُ المُجَرَّدُ عن ضميرٍ بارزٍ مرفوعٍ للتثنيةِ والجمعِ والمخاطَبِ المُؤنثِ بالضَّمَّةِ والفَتْحَةِ لفظاً والسكونِ**).

إعْلَمْ أَنَّ الاسمَ كَما كَانَ اعرابُهُ [بالحروفِ وبالحركاتِ](٥) [واعرابُهُ

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل

(٢) يريد بناء الفعل على السكون عند اتصاله بنون النسوة

(٣) في ز: يكون

(٤) في ت، ع، ل: اعرابه

(٥) في ف: بالحركات والحروف

بالحركاتِ][1] كَانَ تقديرِيّاً وَلفظياً كَذَلِكَ اعرابُ الفِعْلِ يكونُ بالحركاتِ وَقدْ يكونُ تقديرِيّاً، وقد يكونُ لفظياً، فَشَرَعَ وَذَكَرَ الأصنافَ المُشْتَرَكَةَ في نوعٍ واحدٍ مِنْ أنواعِ الاعراباتِ لِيُعْلَمَ أَنَّ لِكُلِّ صِنْفٍ: أَيْ نوعٍ مِنْ أنواعِ[2] الاعرابِ، ويعطى ما يَسْتَحِقُّهُ[3] كَمَا ذُكِرَ وَبُيِّنَ فِي الأسماءِ.

أَمَّا الصحيحُ المُجَرَّدُ عنِ الضميرِ البارزِ المرفوعِ الذي هُوَ التثنيةُ والجمعُ مُؤَنَّثاً كَانَ أو مُذَكَّراً، والمخاطَبُ المؤنَّثُ فاعرابُها[4] بالضمَّةِ[5] حَالَ الرَّفعِ، والفتحةِ[6] حَالَ النَّصبِ، والسكونِ[7] حَالَ الجزمِ، نَحو: هُوَ يَضْرِبُ، وَلَنْ يَضْرِبَ وَلَمْ يَضْرِبْ.

وَلِقائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الضَّميرَ البَارِزَ المرفوعَ لا يكونُ إلّا للتثنيةِ والجمعِ والمُخاطَبِ المُؤنَّثِ، [فَقَولُهُ: للتثنيهِ والجمعِ والمُخَاطَبِ المُؤَنَّثِ][8] مُسْتَدْرَكٌ لا احتياج إليه.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز، ف، ل.

(٢) في ل: الأنواع.

(٣) في ت: يستحق.

(٤) في ف، ل: اعرابه.

(٥) في ف، ل: بالضم.

(٦) في ف، ل: بالفتح.

(٧) في ف، ل: وبالسكون.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

الأفعال الخمسة

ثُمَّ قالَ: (*وَالمُتَّصِلُ بِهِ ذَلِكَ*).

أَي واعرابُ الفِعْلِ[(١)] المضارعِ المتَّصِلِ بِهِ[(٢)] الضميرُ البارزُ المرفوعُ، لأَجْلِ مَا ذَكَرْنَاهُ رفعهُ بثبوتِ النونِ، ونصبُهُ وجزمُهُ بسقوطِ النونِ، وهـو فِي خمسـةِ أمـثلةٍ، وَهِيَ: يَضْرِبانِ وَتَضرِبانِ، وَيضرِبُونَ وَتَضْرِبُونَ، وَتَضْرِبِينَ.

تقولُ: هَلْ[(٣)] يَضْربانِ، وَتَضْرِبانِ[(٤)]، وَيَضْرِبُوْنَ، وَتَضْرِبُونَ[(٥)]، وَتَضْرِبِينَ؟ وَلَنْ يضربا، وَلَنْ تضربا، وَلَنْ يضربوا، وَلَنْ تضربوا[(٦)]، وَلَنْ تضربي. وَلَمْ يضربا، وَلَمْ تضربا، وَلَمْ يضربوا[(٧)]، وَلَمْ تَضْرِبوا، وَلَمْ تَضْرِبِي.

وَإِنَّما جُعِلَ إعرابُهَا بالحروفِ لِمُشابَهَتِهَا صورةَ المُثَنّىٰ والمجموعِ في الأسماءِ.

أَلا تَرَى أَنَّ يضربانِ ويضربونَ مِثْلُ ضَارِبَانِ وَضَارِبُونَ فِي الصُّورَةِ؟

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ[(٨)] يَسقُطُ النونُ حالَ النَّصبِ، وَهُوَ عِوضٌ مِنَ[(٩)] الحركةِ التي فِي

---

(١) في ت: فعل.

(٢) في ز: في.

(٣) ساقطة من ل.

(٤) الكلمة ساقطة من ف.

(٥) الكلمة ساقطة من ف.

(٦) (ولن تضربا) (ولن تضربوا) ليس في ف.

(٧) (ولم يضربا) (ولم يضربوا) ساقطة من ت، ع، ف.

(٨) (لم) ليست في الأصل، ولا في ز.

(٩) في ت، ع: عن.

الواحدِ؟

فَإِنَّ الحرَكَةَ، وَإِنْ سَقَطَتْ بالجَازِمِ لا تَسقُطُ[١] بالنَّاصِبِ.

قُلْنَا: إِنَّما سَقَطَ، لأَنَّ النَّصبَ والجَزْمَ فِي[٢] الأفعالِ بِمَنْزِلَةِ النَّصبِ والجرِّ في الأسماءِ، وَكَما كَانَ النَّصبُ تابِعاً للجرِّ فِي الأسماءِ جُعِلَ كَذَلِكَ هَاهُنا[٣].

ثُمَّ[٤] الذي يُمكِنُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى إعرابِ هذهِ الأفعالِ وجهانِ:

الأوّلُ: أَنَّ المَعْنَى الذي أَعْرَبَ المضارِعَ[٥] موجودٌ فِيها مِنْ غيرِ مَانِعٍ، فَتَكونُ معربةً قياساً عليهِ.

والثانِي: أَنَّ النُّونَ يَثبتُ حَالَ الرَّفعِ، وَيَسْقُطُ فِي غَيرِهِ، وَهَذا اختلافٌ بالعامِلِ، وَهُوَ مَعْنَى الاعرابِ، وَقِيلَ لا حرفَ اعرابٍ لِهَذَا، لأَنَّهُ لَوْ كانَ لَهَا حرفُ اعرابٍ لَكَانَ إِمَّا الحرفَ الذي قبلَ حرفِ العلّةِ أو حرفَ العِلّةِ، أَو النّونَ.

لا سبيلَ إلى الأوّلِ، لأَنَّ حركَتَهُ ثابتةٌ لِحرفِ العلّةِ، مناسبةٌ لطبيعتِهِ.

ولا سبيلَ إلى الثاني لأَنَّهُ اسمٌ في موضعِ رفعٍ بِأَنَّهُ معمولٌ للفعلِ، وَلَيْسَ مِنْهُ.

وَلَا سبيلَ / ١١٥ ظ / إلى الثالثِ، لأَنَّ النونَ يَسْقُطُ فِي النَّصبِ والجزمِ وَلَا شيءَ مِن حرفِ العلّةِ[٦] كَذَلِكَ، لأَنَّها واقعةٌ بعدَ الفاعِلِ، فَهَذَا الفاعلُ يَمْنَعُ كونَها مِنَ

---

(١) في ف: ولكن لا تسقط.

(٢) في ل: من.

(٣) في ف: في الأفعال هاهنا.

(٤) في ف: و.

(٥) في ف: المضارع المفرد.

(٦) في ف، ل: الاعراب.

الفِعْلِ. وَأَمَّا عَلَامَةُ الاعرابِ فَهي النونُ أَوْ حَذْفُهَا كَمَا ذَكَرْنَا.

اعراب المضارع المعتل

ثُم قالَ: *(وَالمُعتلُّ*[1] *بالواوِ والياءِ إلى آخره)*.

إعلمْ أَنَّ المُعْتَلَّ إمَّا أَنْ يكونَ بالواو أو بالياءِ أو بالألفِ، فَإِنْ كَانَ الأَوّلَينِ نَحو: يَغْزُو وَيَقْضِي فاعرابُهُ بالضَّمَّةِ تقديراً، لاستثقالِهِم الحَرَكَةَ عَلَى الياءِ والواوِ، وبالفتحةِ لَفْظاً، نَحو: لَنْ يغزوَ وَلَنْ[2] يقضيَ لِخِفَّةِ الفتحةِ عَلَيهِمَا.

وَيُحْذَفُ الحرفُ جزماً، نَحو: لَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَقْضِ، لأَنَّ الحَرَكَةَ، لَمَّا كَانَتْ محذوفةً لِشيءٍ آخرَ وَدَخَلَ الجازمُ عليهِ، وَلَمْ يَجِدْ حَرَكَةً يَحْذِفُهَا، حَذَفَ الحَرْفَ.

وَإِنْ كَانَ الثالثَ، يعني المُعْتَلَّ بالألفِ، نَحو: يَخْشَى، فاعرابُهُ بالضَّمَّةِ حالَ الرفعِ، والفتحةِ حَالَ النَّصبِ، تقديراً، نَحو: يَخْشَى، وَلَنْ يَخْشَى، لأَنَّ[3] أصلَهُ: يخشي قُلِبَتِ الياءُ أَلِفاً لِتَحَرُّكِهَا، وانفتاحِ مَا قَبْلَهَا، وَبِالحَذْفِ[4] حَالَ الجزمِ لِفقدانِ الحَرَكَةِ.

قولُهُ: *(ويرتفعُ إذا تَجَرَّدَ عَنِ الناصِبِ والجازِمِ، نَحو: يَقومُ زيدٌ*[5]*)*.

إعْلَمْ أَنَّ المُقْتَضِي للاعرابِ شيءٌ، والعَامِلُ شيءٌ كَمَا فِي الاسمِ.

---

(١) في ف، ل: المعتل اللام.

(٢) كلمة (لن) ساقطة من ل.

(٣) في ف: كأنْ.

(٤) في الأصل، وفي ز: بالفتح.

(٥) كلمة (زيد) ليست في مجموع مهمات المتون: ٤١٦.

فَالمُقْتَضِي للاعرابِ مُطْلَقاً هُوَ المُضَارَعَةُ، وَأَمَّا العامِلُ فِي الرَّفعِ فَقَدْ قِيلَ فِيهِ أقوالٌ:

مِنْهَا: ما اختارُهُ المُصَنِّفُ، وَهُوَ كَوْنُهُ مُجَرَّداً عَنِ العوامِلِ اللفظيةِ، أَعْنِي الناصِبَ والجازِمَ، وَهُوَ قولُ الفرّاءِ[1].

وَمِنْهَا: وُقوعُهُ مَوقِعَ الإسمِ سَواءٌ كانَ ذَلِكَ[2] الاسمُ مرفوعاً أَوْ منصوباً أو مجروراً، لأنَّ عوامِلَ الأسماءِ لَا تَعْمَلُ فِي الأفعالِ، فَلَمْ يُعْتَبَرْ اختلافُ[3] اعرابِ الاسمِ في اعرابِ الفعلِ وهو منسوبٌ إلى أَبي سعيدٍ السيرافي[4] والبصريينَ[5].

ومنها: حرفُ المضارَعةِ، وهو مذهبُ الكِسائي[6]، واحتجَّ الفرّاءُ عَلَى صحّةِ ما ذهبَ إليه، بأنَّ كونَهُ مجرّداً مِنَ العوامِلِ اللفظيةِ، ومستقلاً بدونِ العوامِلِ اللفظيةِ دَلَّ عَلَى قولِهِ فَأَشْبَهَ بِذَلِكَ المبتدأَ، وَكَمَا أَنَّ هَذَا المَعْنَى رَافِعٌ للمبتدإِ، فَهُوَ رافعٌ للفعلِ المضارِعِ، وَلَا يَلْزَمُ اتّحادَ العامِلَينِ، لأنّ رافعَ المبتدإِ والخبرِ كَونُهُ مجرّداً من العوامِلِ اللفظيّةِ [المختصّةِ بالإسمِ ورافعُ الفعلِ المضارعِ كونُهُ مجرّداً مِنَ العوامِلِ

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧: ١٢، والكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢٣١.

(٢) كلمة (ذلك) ليست في الأصل، ولا في ز.

(٣) كلمة (اختلاف) ساقطة من ل.

(٤) هو الحسن بن عبدالله بن المرزبان، تقدّمت ترجمته. وعطف البصريين عليه غير مقبول لأنّ أبا سعيد بصري المذهب النحوي. ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ١١٩ و ١٨٥.

(٥) الإنصاف ٢: ٢٨٨، المسألة ـ ٧٤ ـ.

(٦) المصدر السابق، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ١٢.

اللفظيةِ[ ](1)التي هِي مختصَةٌ بالفِعْلِ](2).

واحتجَّ البصريونَ عَلَى صحّةِ مذهَبِهم بِأنَّ قِيامَهُ مَقَامَ الاسمِ مُجرداً مِنَ(3) العَوامِلِ اللفظيةِ عَامِلٌ معنويٌ، فأَشْبَهَ الابتداءَ، والابتداءُ يُوجِبُ الرَّفْعَ، فَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ، وَلأنَّ وُقوعَهُ موقعَ الاسمَ يفيدهُ قوّةً يُشْبِهُ بِهَا الاسمَ(4)، وَكَما أنَّ أحوالَ الاسمِ فِي الاعرابِ الرَّفْعُ فَكَذَلِكَ هَاهُنا.

واحتجَّ الكِسائِي عَلَى صِحَّةِ(5) مَا ذَهَبَ إليه بِأَنَّ الفِعْلَ قَبْلَ حروفِ(6) المُضَارَعَةِ مبنيٌّ، وَبَعْدَ وجودِهَا وَحْدَهُ مرفوعٌ والرفعُ عَمَلٌ لابُدَّ لَهُ مِنْ عَامِلٍ، وَلَمْ(7) يحدُثْ سوى حرفِ المضارَعَةِ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يكونَ عاملاً، ثُمَّ إذَا دَخَلَ عَلَيهِ عَامِلٌ(8) آخَرُ بَطَلَ عَمَلُهُ، لأنَّهُ أَقوىٰ مِنْهُ(9).

وَضُعِّفَ قَولُ الكِسائِي بأنَّ حرفَ المضارَعَةِ صارَ من أصلِ الكلمةِ، وبعضُ

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من: الأصل، ومن: ز، ع، ف.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ل، وينظر: الإنصاف ٢: ٢٨٨ ـ ٢٨٩ ـ المسألة ٧٤ ـ.

(٣) في ل: عن.

(٤) الإنصاف ٢: ٢٨٩ ـ المسألة ٧٤ ـ.

(٥) كلمة (صحة) ساقطة من ت، ع، ف.

(٦) في ت، ل: حرف.

(٧) كلمة (لم) ساقطة من ل.

(٨) الكلمة ساقطة من الأصل، ومن ز، وينظر: الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢٣١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ١٢.

(٩) الكلمة ساقطة من الأصل، ومن ز، وينظر: الكافية ـ شرح الرضي: ٢: ٢٣١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ١٢.

الكلمة لا يعملُ فيها[١]، ولأنَّهُ يمتنعُ دخولُ عاملٍ عليهِ[٢] منَ [الناصبِ والجازِمِ][٣] حينئذٍ لكنَّهُ لَمْ يمتنعْ.

وَأُورِدَ الاعتراضُ عَلَى مَذْهَبِ البصريينَ بِأنَّه [يرتفعُ حيثُ لَمْ يقعْ مـوقعَ[٤] الإسمِ، نَحو: يَقُومُ الزيدانِ، وَبَعْدَ سوفَ والسينِ، فإنَّهُ][٥] لَمْ[٦] يقعْ مَوضِعَ[٧] المبتدإِ[٨] لأنَّهُ[٩] لا يُقالُ قائمٌ الزَّيدانُ، ولا موضعَ الخَبَرِ، وإلَّا لَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ: يقومانِ، وَكَذا فِي قَولِكَ جَاءَنِي الذي يَنْطَلِقُ، فَإنَّهُ لَمْ يَقعْ موقِعَ الإسمِ، فَإنَّهُ لا يُقالُ: الذي مُنْطَلِقٌ، وَالذي يُقَوِّي ذَلِكَ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ الحُكْمُ عَلَى يقومُ وينطلقُ بِأنَّ لَهُما محلاً / ١١٦ و / مِنَ الاعرابِ فِي المِثَالينِ المذكورينِ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: كادَ زيدٌ يقومُ وجعلَ يضربُ، فَإنَّ يضْرِبُ ويقومُ مرتفعانِ، معَ أنَّهما لمْ يقعا موقعَ الإسمِ، فَإنَّهُ لا يُقالُ: كادَ زيدٌ قَائِماً، ولا جعلَ ضَارِباً[١٠].

وأُجيبَ عَنْهُ بِأَنَّ المُرَادَ مِنْ وقوعِهِ مَوقِعَ الإسمِ هوَ وقوعهُ موقعاً يَصِحُّ فـيهِ

---

(١) كلمة (فيها) ساقطة من ف.

(٢) في ت: آخر، وفي ع: عامل آخر عليه.

(٣) في ل: النواصب والجوازم، وينظر: نقض مذهب الكسائي في: شرح المفصل لابن يعيش ٧: ١٢.

(٤) في ع، ف، ل: موضع.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٦) كلمة (لم) ساقطه من ز

(٧) في ت: موقع.

(٨) في ف، ل: الابتداء.

(٩) في ف: فإنّه

(١٠) الإنصاف ٢: ٢٨٨، المسائل [illegible] ٧٤، الكافية - شرح الرضي ٢: ٢٣١.

أَن يقعَ الاسمُ، ولا شكَّ أَنَّ في ابتداءِ الكلامِ وابتداءِ الصِلَةِ يَصِحُّ وقوعُ الإسمِ، وَإِنَّ أصلَ خبرَ كادَ أَنْ يكونَ اسماً، لأنَّهُ مُلحَقٌ بكانَ وأَخواتِها وَيَدُلُّ عليهِ مجيئهُ صريحاً، نحو بيتِ الحماسة:

فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئباً ....[1]

لكنَّهُ عَدَلَ عَنْهُ[2] لِعِلَّةٍ يَذْكُرُها.

وَإذا كانَ أَصلهُ كَذَلِكَ كانَ واقعاً موقعَ الإسمِ. وفي هذا الجـوابِ نَـظَرٌ، لأنَّ المشهورَ مِنْ قَولِهِم: الفعلُ واقعٌ موقعَ الإسمِ هُوَ أَنَّ ذَلِكَ المَـوضِعَ أَولَى بـالإسمِ[3]، فَإذاَ وقعَ فيهِ الفعلُ حُكِمَ عليهِ بأَنَّ مَحَلَّه في الاعرابِ كَذَا وَكَذا، كما يـقالُ في: زيـدٌ يقومُ: إنَّهُ في محلِّ الرفعِ بِأَنَّهُ خبرُ المـبتدإِ، وليسَ المـرادُ مـن وقـوعِهِ مـوقعَ الإسمِ [وقوعهُ في موضعٍ يصحُّ وقوعَ الإسمِ فيهِ، وإلاّ لكانَ جميعُ الحروفِ وَاقـعاً مـوقِعَ الإسمِ][4] لجوازِ وقوعَها فِي ابتداءِ الكلامِ، وَهُوَ ليسَ بمشهورٍ، وَأَنَّ بينَ قولنا[5]: كَادَ

---

(١) صدر بيت لتأبط شرّاً، واسمه ثابت بن جابر بن سفيان وعجزه:

وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُها وَهِيَ تَصفِرُ

ويروى (لم أك) و(ما كدت) مكان (ما كدت) وفهم اسم قبيلة الشاعر. وتصفر من الصفير كأنها تتأسف على فراقه. والشاهد فيه أنه استعمل خبر كاد اسماً مفرداً على الأصل المهجور، والاستعمال أن يكون خبرها فعلاً ولذلك رفع المضارع. ديوان الحماسة ٣٦، والإنصاف ٢/ ٢٩١، المسألة ٧٤، والمفصل ٢٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٣، وشواهد المغني ١/ ٢٩١.

(٢) الكافية بشرح الرضي ٢/ ٢٣١.

(٣) في ط: بالاسم أولى.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و[illegible].

(٥) في ل: قولك.

زَيْدٌ يفعلُ كَذا، وبينَ[1] قولنا[2]: كاد زيدٌ فاعلاً بَوْناً بعيداً.

وفي الجملةِ، لمّا كانَ جوابُ هذهِ الاعتراضاتِ مُشْكِلاً[3] صعباً، قَالَ المُصَنِّفُ: ما ذكرناهُ أقربُ إلى المُتَعَلِّمِ مِنْ قَولِهِم: يَرْتَفِعُ بوقوعِهِ موقعَ الإسمِ.

نصب المضارع

قَولُهُ: *(وينتصبُ بِأَنْ وَلَنْ وَكَي وَإِذاً، وَبِأَنْ مقدّرةً إلى آخرِهَا).*

اعلمْ أنَّهُ إنَّما تَعْمَلُ أَنْ مَعَ كونِهَا حرفاً، وَأَصلُ الحرفِ[4] أَنْ لا يعملَ لكونِهَا مشابِهَةً لـ(أَنَّ) المُشَدَّدةِ و(أَنْ) المُخَفَّفةِ مِنَ المثقّلةِ لفظاً ومعنىً مِنْ حيثُ كونُ الجملةِ بَعْدَها في تقديرِ المفردِ، وَحُمِلَ عَلَيها أخواتُها في العَمَلِ لأنَّها للاستقبال كَمَا أَنَّ (أَنَّ) كَذَلِكَ.

وَلَمَّا فَرِغَ مِنْ تعدادِها قالَ[5]: *(فَأَنْ تَنصبُ مُتحتّماً).*

اعلمْ أَنَّ (أَنْ) قَدْ يجبُ أَن تنصبَ الفِعلَ المضارعَ، وقد يجوزُ، وَقَدْ يمتنعُ.

أمّا الأولُ، فإذا لَمْ يقعْ قَبْلَها فعلُ ظَنٍ ولا علمٍ[6]، نحو قولِهِ تَعَالَى: ﴿**يُرِيدُونَ أَنْ**

---

(١) ينظر ١: ٢٨٢.

(٢) في ل: قولك.

(٣) في ل: من كلا

(٤) في ل: الحروف

(٥) في الأصل: فقال

(٦) في ت، ع، ف، ل: علم ولا ظن

يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ﴾[1].

وَأَردْتُ أَنْ يَضْرِبَ زيدٌ عَمْراً.

وَإنما وَجَبَ النَّصبُ هَاهُنا لِكونِهَا نَاصِبةً للفعلِ المضارعِ، وليستْ مخففةً[2] من المثقّلةِ لاختصاصِ المُخَفَّفةِ مِنَ المثقّلةِ بالأفعالِ الداخلةِ عَلَى المبتدإِ والخبرِ.

وأمّا الثاني: فَهُوَ إذا وقع قبلَها فِعْلُ ظَنٍّ، نحو: ظننتُ أَنْ يقومَ وأن سيقومُ.

وإنّما جازَ بعدَ فعلِ الظنِّ النّصبُ والرّفعُ لجوازِ وقوعِ النّاصِبةِ بعدَهَا والمُخَفَّفةِ من الثّقليةِ.

وأمّا الثالثُ: فهو إذا وَقَعَ قَبْلَها فعلُ علم، نَحو: علمتُ أنْ سيقومُ وأن لا يقومُ، وكقوله تعالَى: **﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَولاً﴾**[3]، **﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾**[4] وَسَتأْتِي أحكامُ المُخَفَّفةِ مِنَ المُثَقَّلَةِ فِي مَوضِعِهَا.

وَإنّما وَجَبَ الرّفعُ بَعْدَ فِعْلِ[5] العلمِ، لِكونِ أَنَّ بعدَها مُخَفَّفَةً مِنَ المُثَقَّلَةِ، ولم يجزْ أن تكونَ النّاصِبَةَ، لأنَّ النّاصِبَةَ للرجاءِ والطَّمَعِ، وحينئذٍ دَلَّ عَلَى أَنَّ مابَعْدَها غيرُ معلومِ التّحقُّقِ، فَلَوْ وَقَعَ قَبْلَهَا فِعْلُ العِلْمِ دَلَّ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا معلومُ التّحقُّقِ،

---

(١) سورة المائدة: ٣٧

(٢) في ع.ل مخففة.

(٣) سورة طه. ٨٩

(٤) سورة المائدة ٧١

(٥) كلمة (فعل) ساقطة من ع

وَحِينَئِذٍ يَلْزَمُ مِنْهُ اجتماعُ النقيضينِ، وَهُوَ محالٌ[(١)].

واعلمْ أنَّ (أَنْ) على أربعةِ أوجهٍ:

أحدُها[(٢)] الناصِبَةُ: وَهِيَ التي ذكرْنَاهَا.

وثانيها: المُخَفَّفَةُ من المثقَّلةِ وقدْ يجيء ذكرُهَا.

وثالثها: المفسِّرَةُ، كقولِهِ[(٣)] تعالَىٰ: ﴿**وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ**﴾[(٤)].

وَرَابِعُهَا: أَنْ تكونَ زائدةً: نحو قولِهِ تَعَالَى: ﴿**وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا**﴾[(٥)].

ثُمَّ اعلمْ أنَّهم يَحْذِفُونَ حَرْفَ[(٦)] الجرِّ مِنْ أَنْ استطالَةً للصِّلَةِ كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿**الم أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا**﴾[(٧)]، أيْ: بِأَنْ يَقُولُوا، وَكَقَولِهِ تَعالَى: /١١٦ظ/ ﴿**وَمَا لَنَا أَنْ لَا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ**﴾[(٨)] أيْ: بِأَنْ لا نقاتِلَ[(٩)]، [وكقولِهِ تَعَالَى:][(١٠)] ﴿[**وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ**][(١١)] **أَنَّ لَهُمْ أَجْراً**

---

(١) استشهد سيبويه بالآيتينِ المتقدّمتين ثمّ قال:

(وليست أن التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموضع، لأنّ ذا موضع يقين وإيجاب. الكتاب ١: ٤٨١.

(٢) في الأصل، وفي ز، ع: احداها.

(٣) في ف: نحو قوله.

(٤) سورة الصّافات: ١٠٤.

(٥) سورة العنكبوت: ٣٣.

(٦) كلمة (حرف) ساقطة من ل.

(٧) سورة العنكبوت: ١ ـ ٢.

(٨) سورة البقرة: ٢٤٦.

(٩) البيان: ١٦٥.

(١٠) ما بين المعقفين ليس في ل

(١١) في جميع النسخ: وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات. وهو سهو

حَسَنًا﴾[1]، أي: بأنَّ لَهُمْ أجراً حَسَناً.

فذهبَ سيبويه إلى [أنَّ أنَّ][2] هاهنا[3] في موضعِ نصبٍ[4]، والخليلُ إلى أنَّها في محلِّ الجرِّ على أصلِهِ.

ومذهبُ سيبويه أولَى لعدمِ تجويزهم الجرَّ في قوله تعالَى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِمِيقَاتِنَا[5]﴾[6]، ولا في قول الشَّاعِرِ:

أَمَرْتُكَ[7] الخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ ....[8]

لن

قولُهُ: (وَلَنْ، نحو: ﴿لَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ[9]﴾[10].

---

(١) سورة الكهف: ٢.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٣) (هاهنا) ساقطة من ع.

(٤) في ف: النصب.

(٥) (لميقاتنا) ليست في ع.

(٦) سورة الأعراف: ١٥٥.

(٧) في ل: إنَّك.

(٨) عجزه: فقد تَرَكْتُكَ ذَا مالٍ وَذَا نَشَبِ

النَشَبُ: المالُ الثابتُ كالضياع وغيرها.

والبيت ينسب إلى عمرو بن معدي كرب وإلى أعشى طرود واسمه إياس بن عامر، وإلى خُفَاف بن ندبه والعباس بن مرداس، وزَرْعة بن السائب. الكتاب ١: ١٧، والكامل ١: ٣٣، والأصول في النحو ١: ١٢٦، والشيرازيّات ١: ١٤١، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١: ١٧٠، والخزانة ١: ٣٣٩.

(٩) كلمة (الأرض) ليست في ت، ع، ل.

(١٠) سورة يوسف: ٨٠.

إعْلَمْ أَنَّ (لَنْ) لِنَفي[1] الاستقبالِ، وَلِهَذا لا يجيءُ إلاّ مَعَ الفِعْلِ المُسْتَقْبَلِ وَهُـوَ آكَدُ مِنْ (لا) في نفي الاستقبالِ.

وَقَالَ بَعْضُهُم[2]: إنَّها للتأبيد[3].

وَقَال الآخرونَ: إنَّهُ لَيس كَذَلِكَ، والذي يدلُّ عليهِ قولُهُ تعالَى: **﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾**[4] فَلَوْ كَانَ للتأبيدِ كَانَ ذكرُ الأبدِ معهُ تكريراً، وَقَولُهُ تعالَى: **﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾**[5] فَلَوْ كَانَ للتأبيدِ لَزِمَ التناقضُ لأنَّ اليومَ يدلُّ على الحالِ دونَ التأبيدِ، وَلَنْ يدلُّ عَلَى الأبدِ[6]، وَ (لَنْ) يدلُّ على التأبيدِ، فالجمعُ بينهما جمعٌ بينَ النقيضينِ[7].

وَهُوَ يَنْصِبُ أيضاً أبداً، وَأَصْلُهَا عِنْدَ الخَلِيلِ: لا أَنْ[8] فَحُذِفَتِ الهمزةُ تخفيفاً فالتَقَى ساكِنَانِ الألفُ والنُّونُ، فَحُذِفَ[9] الألِفُ فَصَارَ لَنْ، واعتَرَض عليهِ سيبويهِ بِأَنَّهُ لو كَانَ كما ذكَرَهُ لم يتقدَّمْ عليهِ ما في إحَيِّزِهِ[10]، فَلَمْ يجزْ أَنْ يُقَالَ: زيداً لَنْ

---

(1) كلمة (لنفي) ساقطة من ل.

(2) الذي قال بذلك الزمخشري. الجنى الداني: ٤٨١، ومغني اللبيب ١: ٣١٤

(3) في ع: للتأكيد

(4) سورة البقرة: ٩٥

(5) سورة مريم: ٢٦

(6) في ط: التأبيد

(7) ينظر مغني اللبيب ١: ٣١٤

(8) الكتاب ١: ٤٠٧، والصاحبي ١١٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ١٥، والكافية بشرح الرضي ٢: ٢٣٥، والجنى الداني ٢٨١

(9) في ط: فحذفت

(10) في ط: حيزه

أضْرِبَ، كَمَا لَمْ يجزْ أَنْ يُقَالَ: زيداً أَنْ أَضْرِبَ[1]، لأَنَّ مَا فِي[2] حَيِّزِ[3] الصِلَةِ لا يتقَدَّمُ عَلَى الموصولِ.

وأُجيبَ بِأنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ أصلَهُ لو كانَ كَمَا ذَكَرَهُ الخليلُ لَمْ يجزْ أَنْ يتقدَّمَ ما في[4] حيِّزِهِ[5] عليهِ، لجوازِ أَنَّ التركيبَ أحدثَ فيهِ شيئاً لَمْ يجزْ حَالَ الإفرادِ، والمُسْتَنَدُ أَنَّ (لَوْ) لامتناعِ الشيءِ لامتناعِ غيرِهِ ومخصوصٌ بالفِعْلِ، وَإذا رُكِّبَ معَ (لا) فهو لامتناعِ الشيءِ لوجودِ غيرِهِ[6]، ومخصوصٌ بالإسمِ.

وَأَصلُهُ (لا) عِنْدَ الفرّاءِ فقلبتِ الألِفُ نوناً[7].

وَهُوَ حَرْفٌ برأسِهِ عِنْدَ سيبويهِ[8]، والحَقُّ مَعَهُ، لِعَدَمِ دَلالَةِ الدليلِ عَلَى مَا قَالُوهُ.

اذاً

قولُهُ: *(وَإذاً إذا لَمْ يَعْتَمِدْ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَها)*.

اعلمْ أَنَّ النُّحاةَ اختلَفوا فِي إذاً.

---

(١) الكتاب ١: ٤٠٧.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٣) كلمة (حيِّز) ساقطة من الأصل.

(٤) (في) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٥) في ل: خبره.

(٦) في الأصل: لوجوده

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ١٦:٧، والكافية شرح الرضي ٢: ٢٣٥، والجنى الداني: ٢٨٥، والبحر المحيط ١: ١٠٢، ومغني اللبيب ١: ٣١٤، ولسان العرب - لن - ١٧: ٢٧٧.

(٨) الكتاب ١: ٤٠٧.

فقال بعضهم: إنَّ النَّصبَ بَعْدَهَا بِنَفْسِهَا[1].

وقال بعضهم: بإضْمَارِ (أَنْ)[2]، وَاستُدِلَّ عَلَيهِ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ نَاصِباً بنفسِهِ لَمْ يقعْ منفصلاً مُستقلاً قياساً عَلَى أَنْ، لَكِنَّهُ يَقعُ فِي قولِهِ:

إذاً لقامَ[3] بِنصرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ[4] عِندَ الحفيظةِ إنْ ذُو لَوثَةٍ لانا[5]

وَفِي قولِهِ[6]: .... اذاً فَلا رَفَعَتْ سَوطِي إليَّ يَدِي[7]

وَبِأَنَّهُ لَو كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ رَفعُ الفِعْلِ[8] المُضَارِعِ بَعْدَهُ، وَمَعْنَاهُ بحالِهِ.

ومنهم مَنْ جَعَلَهُ فِي الأصلِ إذ أَنَّ فَحُذِفَتِ الهمزةُ تخفيفاً[9].

---

(1) الجنى الداني: ٣٥٧.

(2) قال سيبويه في الكتاب ١: ٤١٢ (وقد ذكر لي بعضهم أنّ الخليل قال: أنّ مضمرة بعد إذاً، وإليه ذهب الزجاج. ينظر: المقتضب ٢: ٧، والجنى الداني: ٣٥٧.

(3) ساقطة من ل.

(4) في ن: حس.

(5) تقدم الشاهد ١: ٢٧٩.

(6) في ن: قولنا، وكلمة (في) ساقطة من ز.

(7) عجز بيتٍ للنابغة الذبياني من قصيدة يعتذر فيها من النعمان، وصدره:

ما قلتُ مِنْ سَيءٍ مِمّا أتيتُ به - ويروى:

ما إن أتيتُ بشيءٍ أنتَ تكرَهُهُ - الديوان: ٢٥. ومجالس ثعلب ١: ٢٠٢، وشرح الأشعار الستة الجاهلية لعاصم بن أيوب البطليوسي، تحقيق: ناصيف عواد ببغداد ١: ٣٥٣، وشرح القصائد العشر: ٤٠٧، والكافية بشرح الرضي ٢: ٢٣٦، وشرح شواهد المغني ١: ٧٤، والخزانة بولاق ٣: ٥٧١، وفيها (صوتي) مكان (سوطي).

(8) في ل: الفاعل.

(9) نسب هذا المذهب إلى الخليل في الجنى الداني: ٣٥٧، ونسب إلى بعض الكوفيين في رصف المباني: ٦٩.

ومنهم من قالَ: إنَّ [أصلَهُ (إذا)][١] لِمَا[٢] يُستَقْبَلُ مِنَ الزّمانِ لَحِقتهُ[٣] النـونُ عِوضاً مِنَ المُضَافِ إليه[٤] كَمَا في حينئذٍ وَلِدَلالَتِهِ عَلَى الاستقبالِ جَازَ أَنْ يَقَعَ جواباً وَجَزَاءً.

فَالنَّصبُ بَعْدَهَا بِإضْمَارِ (أَنْ) بَعْدَهَا لا بِنَفْسِهَا.

وَصَاحِبُ هَذَا المَذْهَبِ أبطلَ المذهبَ المُتَقَدِّمَ عَليه من جهةِ المَعْنَى، وَمِنْ جهةِ اللفظِ.

أَمّا الأوّلُ: فَلأنَّ إذ لماضٍ[٥] مِنَ الزَّمـانِ، وإذاً[٦] لِمُسـتقبلٍ[٧] مِـنَ الزَّمـانِ فإذاً المنافاةُ حاصِلَةٌ بينهما فَلَمْ يُمكنْ أَنْ يكونَ أصلُ إذاً[٨] إذْ.

وَأَمّا مِنْ جِهَةِ اللفظِ فَلأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَمَا ذَكَرَهُ لوجبَ النّصبُ بعدَها دائماً، لكنَّهُ

(١) في الأصل، وفي ز: أصل إذن

ويبدو أنّ الصواب: (إذ) كَما سيصرّحُ بِهِ بعد قليلٍ.

قال الرضي: الذي يلوح لي في إذاً ويغلب في ظنّي أنّ أصله (إذْ) حذفتِ الجملةِ المضاف إليها وَعُوِّضَ مِنْها التنوينُ. الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢٣٥.

وقال السيوطي: وذهبَ قومٌ إلى أنّها اسمُ ظرفٍ، وأصلها (اذ) الظرفية لحقها التنوينُ عوضاً من الجملة المضاف إليها، ونقلت إلى الجزائيةِ فبقي فيها معنى الربط والسبب. الهمع ٤: ١٠٤.

(٢) في ل: لم

(٣) في الأصل، وفي ز، ع، ل: لحقه

(٤) (إليه) ساقطة من الأصل

(٥) في ع، ف، ل: لما مضى

(٦) في الأصل، وفي ز، ع، ف، ل: إذا، وما أثبتناهُ من ب

(٧) في ع، ف، ل: لما يستقبل

(٨) في الأصل، وفي ز، ع، ل: إذا

ليسَ بِواجبٍ.

والحقُّ أنَّهُ لا دَليلَ عَلَى وَاحدٍ مِنْهُما.

ثُمَّ اعلمْ أنَّ إذاً ينصبُ الفِعْلَ[(١)] المُضَارِعَ بِشَرْطَينِ:

أحدُهُمَا: أَنْ لا [يكونَ مَا][(٢)] بعدَهَا مُعْتَمِداً عَلَى ما قَبْلَها.

والثاني: أنْ يكونَ الفِعْلُ مُسْتَقْبلاً.

أَمَّا الشرطُ الأوّلُ: فَلأنَّهُ لولاهُ لكانَ ما بعدَهَا معمولاً لِمَا قَبلَهَا، وحينئذٍ لَمْ يُمكنْ أَنْ يكونَ معمولاً لَهَا، وإلّا لَزِمَ تواردُ العَامِلَينِ عَلَى شَيءٍ وَاحِدٍ /١١٧و /.

وَأمَّا الشَّرْطُ الثاني: فَلِكونِهَا جَواباً وَجَزاءً، وَهُمَا لا يُمكنانِ إلّا فِي الاستقبالِ، ولأنَّها إنَّما تَعْمَلُ لِمُشَابَهتِهَا[(٣)] (أَنْ) فِي معنَى الاستقبالِ.

فَإذا لَمْ يكنْ للإستقبالِ لَمْ تتحقّقْ مشابهتُهُ لِ(أَنْ) فَلَمْ يَعْمَلْ.

فَإنْ فُقِدَ أَحَدُ هذينِ الشرطينِ أَو كِلاهُمَا، وَجَبَ الرفعُ كقولِكَ: أَنا إذاً أُحْسِنُ إليكَ، هَاهُنَا انتفىْ عدمُ الاعتمادِ، ونحو قولِكَ لِمَنْ يُحَدِّثُكَ: إذاً أَظُنُّكَ كَاذِباً، وَهَاهُنا[(٤)] انتفَى الاستقبالُ، وَنَحو قولِكَ [لِمَنْ يُحَدِّثُكَ][(٥)]: أَنا إِذاً أَظُنُّكَ كَاذِباً، وَهَاهُنا[(٦)] انتَفَى الشرطانِ جميعاً.

---

(١) ساقطة من الأصل.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٣) في الأصل، وفي ت، ع، ل: لمشابهته.

(٤) في ل: منها.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٦) في ل: وهنا.

فَإِنْ وَقَعَ قَبْلَها واوٌ أو فاءٌ، فَالأحْسَنُ الرَّفْعُ، وَجَازَ النَّصْبُ عَلَى ضَعْفٍ، وَقَدْ قُرِئَ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذاً لَا يَلْبَثُونَ﴾[1] بالرفعِ وَجَاءَ النصبُ فِي غيرِ السَّبْعَةِ[2].

وَكَقَولِكَ مجيباً لِمَن قَالَ: أَنَا آتيتكَ: إذاً أُكْرِمُكَ.

أَمَّا الرفعُ فظاهرٌ لاعتمادِ ما بعدَهَا عَلَى ما قبلَها.

وَأَمَّا النّصبُ، وإنْ كَانَ بعيداً، فَلأَنَّ الفِعْلَ مَعَ الفَاعِلِ لَمَّا كَانَ مفيداً مستقلاً مِنْ غيرِ النَّظَرِ إلى حَرْفِ العَطفِ فَكَأَنَّهُ غيرُ مُعْتَمِدٍ عَلَى مَا قَبْلَهَا، أَوْ فِي حُكْمِهِ، أَو نقولُ النَّصبُ عَلَى تقديرِ أَنْ يُعْطَفَ (إذاً أكرمَكَ) عَلَى (أنا آتيكَ): أي تُعْطَفُ إحدَى الجملتينِ عَلَى الأُخْرَى وَالرَّفْعُ عَلَى تقديرِ أَنْ يُعْطَفَ أُكْرِمُكَ عَلَى آتيكَ لأَنَّهُ اعتمدَ الفِعْلُ عَلَى ما قَبْلَهُ أَعني حرفَ العَطْفِ.

وَاعلمْ أَنَّ المُصنِّفَ تَرَكَ شرطاً آخرَ لِعملِهَا وَهُوَ أَنْ لا يُفْصَلَ بَيْنَهَا وبينَ مَعْمُولِها، لَضَعْفِهَا، فَلا يُقالُ: إذاً فِي الدارِ أكرِمُكَ، إلّا بالرّفعِ، اللهمّ إلّا أَنْ يكونَ الفاصلُ قَسَماً، نَحو: إذاً واللهِ[3] أُكرِمَكَ بالنَّصبِ لِشِدَّةِ اتّصالِ القَسَمِ بالكلامِ.

كي

قولُهُ: *(وكي، نحو: أسلمتُ كَي أدخلَ الجَنَّةَ).*

واعلمْ أَنَّهُم اختلفوا في أَنَّها ناصبةٌ بنفسِهَا أَمْ بإضمارِ أَنْ:

---

(١) سورة الإسراء: ٧٦ من قوله تعالى: ﴿وإذاً لا يلبثون خلافك إلا قليلاً﴾

(٢) هي قراءة أُبَيّ بن كعب. مختصر في شواذّ القرآن: ٧٧

(٣) بعد لفظ الجلالة زاد في الأصل: إذن. وفي ر: أنا والله إذاً أكرمك

فَقَالَ الكوفيونَ: إنَّها ناصبةٌ بِنَفْسِها[1]، وهي مع الفعلِ في تقديرِ المصدرِ، تقولُ: اشتريتُ الثوبَ كي أربحَ بِهِ، أيْ: للربحِ، واستدلّوا عليهِ بأنَّ اللامَ يلحقُهُ في قولِهِ تعالَى: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾[2] فلوْ كانَ بمعنَى اللامِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الأخفشِ، لَمْ يدخلِ اللامُ عَلَيها، وَقَالَ الأخفشُ: إنَّهُ حَرْفُ جرٍّ[3] بمعنَى اللامِ والنَّصبُ بعدَهَا بإضمارِ أَنْ كَمَا كَانَ بَعْدَ اللامِ[4] متمسّكاً بحذفِ ألفِ (ما)[5] الاستفهاميةِ[6]، بِهَا وبقلبِها هاءً في الوقفِ، فلولا أنَّهُ حرفُ الجرِّ[7] لَمَا يُحذَفِ الألفُ، لأنَّهُ تقرَّر مِنْ مذهبِهم أنَّ حذفَ ألفِ[8] (ما) الاستفهاميةِ إنَّما هُوَ بحرفِ الجرِّ.

وَقَدْ أُورِدَ عَلَيهِ بِأنَّهُ لَو كَانَ حرفُ الجرِّ[9] لجازَ أَنْ يَجُرَّ كُلَّ[10] الأسماءِ فَجَازَ أَنْ يُقَالَ: جِئتُكَ كي زيدٍ [كَمَا جازَ أَنْ يُقالَ][11] لزيدٍ، لكنَّهُ لَمْ يَجُزْ بالاتفاقِ.

وَأُجِيبَ عَنْ حَذْفِ أَلِفِ (مَا) الاستفهاميةِ بِأنَّا لا نُسَلِّمُ اختصاصَ حذفِ[12]

---

(١) الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢٣٩.

(٢) سورة الأحزاب: ٣٧.

(٣) في ل: الجرّ.

(٤) الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢٣٩، ومغني اللبيب ١: ١٩٩.

(٥) كلمة (ما) ساقطة من: ل.

(٦) في ل: الاستفهام.

(٧) كلمة (الجرّ) ساقطة من ع.

(٨) في ل: الألف.

(٩) في ع، ف، ل: جر.

(١٠) في ت: كلا.

(١١) ما بين المعقفين ساقط من ل.

(١٢) كلمة (حذف) ساقطة من الأصل.

هَذَا الألفِ بحرفِ الجرِّ، أو بأنَّهُ شاذٌّ.

وَذَهَبَ أكثرُ البصريينَ بأنَّهُ[١] ناصبٌ للفعلِ تارةً وحرفُ جرٍّ أُخرىٰ، فَهوَ إذاً مُشْتَرَكٌ[٢].

أمّا الثاني فَلِحَذْفِهِ (مَا) الاستفهاميةَ، نحو: كَيمَه[٣].

وَأمَّا الأوّلُ: فَكَقولِكَ: جِئْتُكَ لِكي تُكْرِمَنِي[٤]، فلولاَ أَنَّ كَي هَاهُنا نـاصِبٌ بنفسِهِ لَمْ يَجُزْ ادخالُ اللامِ عليهِ، وهوَ الأقربُ إلى الحقِّ.

حتّىٰ

قولُهُ[٥]: *(وَحَتّىٰ إذَا كَانَ مستقبلاً بالنَّظَرِ إلى ما قَبْلَها بِمَعْنَى كي[٦] أو إلى[٧])*.

اعلمْ أنَّ النّصبَ بعدَ الحروفِ الستّةِ، وهي: حَتىٰ، ولامُ كي، إلى آخرِ[٨] ما ذكَرَهُ[٩] بإضمارِ أَنْ عِندَ البصريينَ، وَبِنَفْسِهَا عندَ الكُوفيينَ[١٠].

---

(١) يقال: ذهب إلى كذا.

(٢) الإنصاف ـ المسألة ٧٨ ـ ٢: ٣٠٠، والكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢٣٩.

(٣) الإنصاف ـ المسألة ٧٨ ـ ٢: ٣٠١.

(٤) المصدر السابق: ٣٠٢.

(٥) الكلمة ليست في الأصل.

(٦) في ف: في.

(٧) في ت: إلى أنْ.

(٨) ليست في ت

(٩) في الأصل، وفي ز: ماذكرناه. والحروف الأربعة الأخرىٰ هي: لام الجحود، والفاء، والواو، وأو. مجموع مهمّات المتون: ٤١٦

(١٠) الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢٤٠.

وَالذي حَمَلَ البصريينَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهم وَجَدوا اللامَ[١] وَحَتَّىٰ حَرفَي جَرٍّ، ومعناهُمَا، إذا دَخَلا عَلَى الأفعالِ، كمعناهما إذا دخلا على الأسماءِ، فَوَجَب أنْ يقدَّرَ الفعلُ الذي دخلتا[٢] عليهِ اسماً، وَلا يُمكِنُ بِأنَّ يقدَّرَ الفِعْلُ اسماً إلّا بحرفٍ يجعلُ الفعلَ في تقديرِ المصدرِ، وحروفُ المَصْدَرِ: أَنَّ وَأَنْ، وَمَا[٣]، وَكَي.

والأولُ ظاهرُ الانتفاءِ[٤]، [لاختصاصِها بالأسماءِ،][٥] وَلَا سبيلَ إلى الثالِثِ، لأنّها[٦] لا تعملُ ظاهرةً فكيفَ تعملُ مقدّرةً، ولا سبيلَ إلى الرّابعِ.

أَمَّا عِندَ مَنْ يَجْعَلُهُ مصدرياً[٧] فَظَاهِرٌ، وَلأَنَّ تقديرَهُ يؤدّي إلى تغييرِ المعنى في حتى وإلى، والتكريرِ في اللامِ.

ألا تَرَى أَنَّك لو قَدَّرْتَ (كي) فِي قولِكَ: سِرْتُ حَتّى تطلعَ الشمسُ لَفَسَدَ المعنَى؟ / ١١٧ ظ / لأنَّهُ لَيسَ بموضعِ[٨] التعليلِ، وَكَذَلِكَ إلى[٩]، وَوَجَدُوا [الواوَ والفاءَ][١٠] حرفي عَطفٍ تعذَّرَ حَمْلُهُما عَلَى وَجهِ[١١] العطفِ هَاهُنَا، إلّا بتأويلِ جَعلِ

---

(١) كلمة (اللام) ساقطة من ل.
(٢) في ف: دخلا، وفي ل: حملناه.
(٣) في ل: وما في.
(٤) في ل: الفساد.
(٥) ما بين المعقفتين ليس في الأصل، ولا في ز.
(٦) في ف: لأنه.
(٧) في ف: يجعلها مصدرية.
(٨) الباء ساقطة من ع، ف، ل
(٩) في ف: اللام
(١٠) في ت، ع، ف، ل: الفاء والواو
(١١) في الأصل: وصف

الأوّلِ اسماً، وَإذا جُعِلَ اسماً لَمْ يُمكنْ عطفُ الفِعْلِ عَلَيهِ، إلّا بتأويلِ الإسم.

وَإنّما قُلْنا: إنّه لا يمكنُ العطفُ إلّا بتأويلِ جعْلِ الأولِ اسماً، لأنّك إذا قُلْتَ: أكرِمْني فَأُكْرِمُكَ كَانَ مخالِفاً للأوّلِ لكونِ الأوّلِ أمراً والثاني خبراً، ويمتنعُ عطفُ الخبرِ على الأمرِ، فوجبَ تقدير الأوّلِ بِمَعْنَى ليكنْ مِنْكَ إكرامٌ، فَإذا قُدِّرَ الأوّلُ اسماً وَجَبَ تقديرُ الثاني بالإسمِ لِيُمْكِنَ عَطفُهُ عَلَى الأولِ ولا يُمكنُ أَنْ يُقَدَّرَ اسماً إلّا بِأَنْ كَمَا ذكَرْنَا.

وَوَجَدُوا (أو) إمَّا عاطفةً، والكلامُ فِيها كالكلام في [الواوِ والفاءِ، وَأمّا بِمَعْنَى إلى، فَالكلامُ فِيها كالكلامِ فِي][1] حَتّى وإلى[2] [وَإمّا][3] بِمَعْنَى إلّا، وإلّا لا يقعُ بعدَهَا إلّا الاسمُ فَيلزَمُ تقديرُ المَصْدَرِ.

ثُمَّ اعلمْ أَنَّ حَتَى إنّما يَنصِبُ بشرطٍ واحدٍ، وَهُوَ أَنْ يكونَ ما بَعْدَهُ مستقبلاً بالنظرِ إلى ما قَبْلَهُ، وإنْ لمْ يكنْ مستقبلاً عندَ الاخبارِ لِجوازِ قولِكَ اليومَ: سرتُ أمسِ حَتَّى أدخُلَ البلدَ، بالنّصبِ، إذِ الغرضُ هوَ إخبارٌ عنِ الدخولِ[4] المُتَرَقَّبِ عِندَ ذَلِكَ السيرِ، مِنْ غيرِ نظرٍ إلى حصولِهِ.

وَحَتّىٰ تكونُ[5] بِمَعْنَى كَي، وهو غالبٌ، نَحو: أسلمتُ حتّى أدخلَ الجنّةَ، بمعنى

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٢) في ف: اللام.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٤) في الأصل، وفي ز: دخول.

(٥) كلمة (تكون) ليست في ف.

كي أدخلَ الجنَّةَ، وَقَدْ تكونُ بِمَعْنَى إلى نَحو: سِرْتُ حَتَّى تغيبَ الشَّمْسُ، أي[1]: إلى أَنْ تغيبَ الشمسُ[2]، لأنَّ السّيرَ لَيسَ سبباً [لغيوبِ الشَّمسِ[3]، وَإِنْ فُقِدَ ذَلِكَ الشرطُ، وَهُوَ كَونُ ما بعدَها مستقبلاً بِالنِّسبَةِ][4] إلى ما قَبْلَها، بَطَلَ النّصبُ، وَصَارَتْ هِيَ حرفَ ابتداءٍ لامتناعِ تقديرِ (أَنْ) بعدَها لِزوالِ الاستقبالِ، وَيَكونُ مَا بَعدَها حالاً تحقيقاً أو تقديراً مثالُ الأولِ: سِرْتُ حَتَّى أدخلَ البَلَدَ، وَأَنْتَ مخبرٌ عن السيرِ حالَ الدّخولِ.

ومثال الثاني[5]: سِرْتُ حَتَّى أدخُلُ البَلَدَ أمسِ، وَأَنْتَ سِرْتَ وَدَخَلْتَ أَمْسِ وَقَصَدْتَ الأخبارَ عنْ تِلكَ الحالِ، وحينئذٍ يرفعُ ما بعدها، ويجب أن يكونَ ما قبلها سبباً لما بعدها.

[أَمَّا الرفعُ فَلِكونِهَا حرفَ ابتداءٍ حينئذٍ، وأمّا وجوبُ كونِ مَا قَبْلَها سبباً لِمَا بَعْدَهَا، فـ][6] لأنّهُ لَمَّا بَطَلَ الاتّصالُ اللفظيُّ بينَ مَا بَعْدَها وما قبلَهَا أَرَادوا أَنْ يتحقَّقَ اتّصالٌ معنويٌّ كقولِهِم: مَرِضَ فُلانٌ حَتَّى لا يرجونَهُ، فَإِنَّ المَرَضَ هُوَ سَبَبُ عدمِ الرجاءِ، وَنَحو: شَرِبَتِ الإبلُ حَتَّى يجيءُ البعيرُ يجرُّ بطنَهُ، فإنَّ الشرب هَو سبب[7]

---

(١) في ت: و، وفي ع: أو.

(٢) كلمة (الشمس) ليست في ت.

(٣) في ع، ل: لدخولِ الجنّة، وفي ف: لغيوبة الشمس.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٥) كلمة (الثاني) ساقطة من ت.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من: ت.

مجيء البعيرِ جارّاً بَطْنَهُ.

قوله: *(وَمِنْ ثَمَّ امتنعَ الرفْعُ في كَانَ سيري حَتّى أدخلها في الناقِصةِ)*.

أي: وَمِنْ أجلِ[1] أَنَّهُ إذا رُفِعَ[2] ما بَعْدَها[3] [كانَ مَا بعدَهَا][4] كلاماً مستأنفاً مستقلاً، وأنّ[5] ما قبلَها يَجِبُ أَنْ يكونَ سبباً لِمَا بعدَها امتنعَ أن يُقالَ كانَ سيري حتّى أدخلُها بالرّفعِ، لأنّهُ[6] عَلَى تقديرِ الرفعِ، كانَ مَا بعدَها جملةً مستقلّةً لا تَعلُّقَ لَهُ[7] بِمَا قَبْلَها [فَتَبْقَى كانَ الناقِصَةُ بِلا خَبَرٍ، وَهُوَ غيرُ جَائزٍ، لفساد المَعْنَى وامتنعَ[8] أيضاً أَنْ يُقَالَ: أسرتَ حَتَّى تدخلها؟ بالرفعِ لأنَّهُ حينئذٍ يكونُ مَا بَعْدَهَا خبراً مُسْتأنِفاً مقطوعاً لا تعلُّقَ لَهُ بِمَا قَبْلَها][9] وَمَا قَبْلَهَا سببٌ لِمَا بعدَها، وَهُوَ مشكوكٌ فِيهِ لوجودِ الاستفهامِ، فَيلزَمَ الحكمُ بوقوعِ المسبَّبِ مع الشَّكِّ بوقوعِ السَّبَبِ، وَأنَّهُ مُحَالٌ.

قولُهُ: (وَجازَ كانَ سَيري حتىٰ أدخُلِها فِي التَّامَّةِ)[10].

---

(١) في الأصل: أجاز.

(٢) في ل: وقع.

(٣) في ت: بعد حتّى.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٥) في الأصل، وفي ز: أمّا.

(٦) زاد في الأصل، وفي ز: حينئذٍ.

(٧) في ل: لها.

(٨) في ل: امتناع.

(٩) ما بين المعقفين ساقط من الأصل، ومن ز، ع.

(١٠) في مجموع مهمّات المتون: ٤١٧، وجاز في التامّة: كان سيري حتىٰ أدخلها.

معناه[١]: إذا كان (كانَ)[٢] تامّةً[٣] جازَ أنْ يُقالَ: كانَ سَيري حتىٰ أدْخُلُها بالرفعِ لِعَدَمِ المَانِعِ، وَهُوَ لزومُ المُحالِ، وهو بقاءُ (كَانَ) الناقصةِ بلا خبرٍ، وَجَازَ أَنْ يُقالَ: أيُّهم سَارَ حَتَّىٰ يدخُلُها[٤] بالرفعِ، لِعَدَمِ لزومِ الحكم بوقوعِ المُسَبَّبِ معَ وقوعِ الشكِّ في السَّبَبِ لأنَّ سببَ الدخولِ هو السيرُ لا السَّائِرُ المعيَّنُ، وهاهنا لم يقعِ الشَّكُّ في السَّيرِ، وَإنَّما وَقَعَ فِي تعيينِ السَّائِرِ.

لام كي

قولُهُ: (ولامُ كي، نَحو: أسلمتُ لِكَي أدخلَ الجَنَّةَ).

إعْلَمْ أَنَّ اللامَ التي تنصبُ الفِعلَ بعدَهَا بإضمارِ أَنْ عَلَى ضربينِ[٥]:

أحدُهُمَا: أَنْ تكونَ بِمَعْنَى كي، ولهذا سُمِّيتْ بِهِ، نَحو: جِئْتُكَ لِتكرِمَني، أي: لأن تُكرِمَني.

والثاني: زائدةٌ، لتأكيدِ النَّفي، كقوله تعالَىٰ: ﴿وَ[٦]مَا كَانَ/ ١١٨ و / اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[٧]، وَلِهَذَا سُمِّي لامَ الجحودِ، والفرقُ بينَ هذهِ اللامِ، ولامِ كي من وجوهٍ

---

(١) في ف: أي.

(٢) كلمة (كان) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٣) في ل: التامّة.

(٤) في ل: أدخلها.

(٥) الكلمة مطموسة في ت، وساقطة من ع.

(٦) (الواو) ليست في ع.

(٧) سورة الأنفال: ٣٣.

ثلاثةٍ[١]:

أحدُهَا: أَنَّ لامَ كي للتعليلِ، وهذهِ ليستْ كَذَلِكَ.

وثانيها: أَنَّهُ يلزمُ[٢] اختلالُ[٣] المَعنَى بِحَذفِهَا بِخلافِ هذهِ لِكونِهَا زَائِدَةً.

وثالثها: أَنَّها لَيْسَتْ بلازمةٍ للنفي وهذهِ لازمةٌ لَهُ.

وَإِنَّمَا وَجَبَ إِضمارُ أَنْ بَعْدَهُما لكونِهما حَرفَي[٤] جَرٍّ، وَحرفُ الجرِّ لا يَـدْخُلُ عَلَى الفعلِ، فَوَجَبَ تقديرُهُ اسماً والذي يُقدِّرُهُ اسماً حُروفُ المَصَادِرِ، وَلَا يقدر من حروفِ المصادرِ سِوىٰ (أَنْ) لِمَا عَرَفْتَ غيرَ[٥] مَرَّةٍ[٦].

الفاء

قولُهُ: (*والفاءُ بشرطينِ*).

اعلمْ أَنَّ الفاءَ تنصبُ ما بعدَها [بإضمارِ (أَنْ) خِلافاً للكـوفيينَ وَأَبي عُـمَرَ الجرمي[٧]، فإنَّ الكوفيينَ ذَهَبُوا إلى أَنَّ الفِعْلَ يَنْتَصِبُ بَعْدَها][٨] على الخِلافِ معه[٩].

---

(١) كلمة (ثلاثة) زيادة من ع، ف.

(٢) في ت: أمر لأنّ.

(٣) في ل: لا يلزم.

(٤) في ع، ل: حرف.

(٥) في ل: غيره.

(٦) كلمة (مرّة) ليست في ل.

(٧) في ف: أبي عمر والجرمي. والصواب: أبي عمر الجرمي، وقد تقدّمت ترجمته، وفي ل: أبي عمرو والجرمي.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

(٩) (معه) ساقطة من ت، ع.

وَذَهَبَ الجَرْمِي إلى أَنَّ الفِعلَ ينتصبُ بـالفاءِ[1] لأنَّهـا خَـرَجَتْ عـن بَـابِ العطفِ[2].

واحتجَّ الكوفيون عَلَى مَذْهَبِهِم أَنَّ[3] ما بَعْدَهُ مخالفٌ لِما قَبلَهُ [لأَنَّ ما قَبلَهُ][4] أَحدُ الأُمورِ المذكورةِ، وَمَا بعدَهُ خبرٌ، فَوَجَبَ أَنْ ينتصبَ عَلَى الخِلافِ، أَي: كـونُ الثاني مخالفاً للأَوّلِ ناصبٌ للفعلِ المضارعِ.

وَأَمَّا البصريونَ، فَقَدْ قَالُوا: إنَّ الفاءَ لا ينفكُّ مِنْ مَعْنَى العطفِ والربطِ ويدخلُ على الكلمِ الثلاثِ، وما كانَ كذلك لَا يعملُ فيحتاجُ بعدَها إلى إضمارِ ناصبٍ، وليسَ مِنَ النّواصِبِ مَا يُضْمَرُ إلّا (أَنْ)، وَلأَنَّهُ لا يجوزُ العطفُ هـاهنا عَـلَى اللـفظِ، [لأَنَّ العطفَ يشارِكُ[5] بينَ الشّيئينِ، والخبرُ لا يشاركُ الأمرَ، وَإذا بَطَلَ العطفُ عَلَى اللفظِ وَجَبَ العدولُ إلى العطفِ][6] فِي المَعنَى، ولا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ إلّا بِإِضمارِ (أَنْ)، وتـقدير

← ومعنى الخلاف أنّ الفاء عطفت ما بعدها على غير شكله فقولك: لا تظلمْني فَتَندَمَ دخل النهي على الظلم ولم يدخل على الندم، ومثله في الأسماء لو تُركتَ والأسدَ لأكلكَ، وقد نسب ابـن يعيش في شرح المفصل ٧: ٢١، هذا الرأي إلى الفراء، ونسب في الجنى الداني: ١٢٩ إلى بعض الكوفيين، وفي البحر المحيط ٣: ٢٧٢ إلى الكوفيين. وللاستزادة مـن مـعنى الخـلاف، يـنظر: مدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي، ط ٢ ـ القاهرة: ٢٩٣.

(١) في ف: بالفاء نفسها.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧: ٢١.

(٣) في ع: بأن.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من: الأصل، ومن: ز.

(٥) في ع، ل: يشرك، وفي ف: يشترك.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ز.

الأوّلِ بمصدرٍ.

ثُمَّ الذي يدلُّ عَلَى ضَعفِ قولِ الجَرمِي وجوهٌ:

أحدُهَا: مَا ذكَرْنَا، وَهُوَ أنَّهُ[(١)] يُدخلُ عَلَى أكثرِ مِنْ قبيلٍ وَاحدٍ، وَمَا شَأْنُهُ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عَامِلاً.

وَثَانِيهَا: أنَّهُ لَو خَرَجَ عَنِ العَطْفِ لَجَازَ دخولُ حَرْفِ العَطْفِ عَلَيهِ لأنَّ الحرفَ إنما يَمْتَنِعُ دُخُولُهُ عَلَى مثلهِ إذَا كَانَ باقياً عَلَى معناهُ.

وَثَالِثُهَا: أنَّها لو كانَتْ ناصبةً لكانتْ ناصبةً [أينما كَانَتْ][(٢)] لَكِنَّهُ لَيسَ كَذَلِكَ.

لا يُقَالُ: ناصبةٌ بشرطٍ مخصوصٍ، وَهُوَ مذكورٌ فِي الكِتابِ، فَمَتَى تَحَقَّقَ ذَلِكَ الشَّرطُ تحقَّقَ عملهُ، ومتىَ لَمْ يتحقَّقْ انتفَىٰ عملُهُ لانتفاءِ شرطِهِ، لأنَّا نقولُ: الفاءُ لو كانَتْ عامِلَةً بهذا الشرطِ، فَلا تَخلُو من أنْ تكونَ عاطفةً أَو فاءَ السببيةِ، لا سبيلَ إلى الأوّلِ لأنَّها عَلَى تقديرِ أَنْ تكونَ عاطفةً لَمْ تَكُنْ ناصبةً إلّا بإضمارِ (أنْ) لانتفاءِ عَملِ حَرفِ العطفِ، وَلا سبيلَ إلى الثانِي، لأنَّ الفَاءَ مَعَ الجُمْلَةِ التي بعدَهَا مُنْقَطِعَةٌ عمَّا قَبْلَها، أَيْ: لَمْ يَكُنْ لِمَا قبلَها تأثيرٌ فِي إعمالِ مَا بعدَها، لأنَّ فَاءَ السببيةِ إنَّمَا[(٣)] جِيءَ بِهَا لربطِ[(٤)] إحدَىٰ[(٥)] الجملتينِ المستقلَّتينِ بالأُخرَىٰ.

---

(١) في الأصل، وفي ز: أن.

(٢) ما بين المعقفين ساقط من الأصل.

(٣) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٤) في ل: لتربط.

(٥) في ل: أحد.

وإذا لم يكن لها تأثيرٌ في اعرابِ ما بعدَها، فَلا فَرْقَ بينَ[1] أَنْ يكونَ قَبلها جملةٌ خبريّةٌ أو جملةٌ انشائيّةٌ، وَكَما أَنَّ الخبريّةَ ليستْ شرطاً في نصبِ الفاءِ لِمَا بعدَها، لَمْ تكنِ الإنشائيّةُ شرطاً.

ولأنَّ فاء السببيةِ داخلةٌ في الأسماء كقوله تعالَى: ﴿فَأَنْتُم فِيهِ سَوَاءٌ﴾[2]، وَلا شيءَ مِن نواصبِ الأفعالِ بِدَاخِلةٍ في الأسماءِ، لانتفاءِ معنَاهَا فِيها، وإذَا بَطَلَ كـونُ الفاءِ عاملةً فِيما بعدَها تَعيّنَ[3] أَنَّ العامِلَ فِيه هُوَ (أَنْ).

وَأَمَّا مَذْهَبُ الكوفيينَ[4] [فَقَدْ تَقَدَّمَ إِبطالُهُ في المفعولِ مَعَهُ فَلا نُعِيدُهُ.

وَإِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ][5]، فَنَقُولُ[6]: إنَّ[7] الفاء تنصبُ بإضمارِ (أَنْ) بشرطينِ:

أحدُهُمَا: أَنْ تَكونَ للسببيّةِ.

والثاني: أَنْ يكونَ قبلَها[8] أَحدُ ما ذُكِرَ في الكتابِ[9].

أمّا الأوّلُ: فَلأنَّهُ إِنَّما عُدِلَ منَ الرّفعِ إلى النّصبِ لِيدلَّ عَلَى أَنَّ ما قَبْلَها سَبَبٌ لِمَا

---

(١) في ت: من.

(٢) سورة الروم: ٢٨.

(٣) في ت: يعني.

(٤) في الأصل، وفي ز: البصريين.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٦) كلمه (فنقول) ساقطة من الأصل.

(٧) كلمه (انّ) زيادة من ت.

(٨) في الأصل، وفي ل: فعلها

(٩) في متن الكافية: أن يكون قبلها أمر أو نهي أو استفهام، أو نفي أو تمنٍّ أو عرض صموع مهاب المنون:

بَعْدَها، فوجَبَ أَنْ تكونَ للسببيةِ.

وَأَمَّا الثانِي: فَلأَنَّ ما قبلَها ليسَ بسببٍ لِما بعدَهَا إلّا عندَ تَحقُّقِ هذهِ الأمورِ.

مثالُ الأمرِ: زُرنِي فَأكرمَكَ.

والنهي: لا تشتِمْنِي فأضربَكَ.

والنفي: ﴿لا يُقْضَى عَلَيْهِم فَيَمُوتُوا﴾[1].

والاستفهامِ: ﴿فَهَلْ[2] لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾[3].

والتمنّي: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً﴾[4].

والعرضِ[5]: أَلا تَزُورُنا فنكرمَك[6]؟

وتقديرُ الأوّلِ: لِتكنْ مِنْكَ زيارةٌ، فاكْرامٌ مِنّي.

وتقديرُ الثانِي: لا يكنْ مِنْكَ شتمٌ فَضَرْبٌ مِنّي.

وتقديرُ الثالثِ: لا يكونُ قَضَاءٌ عَلَيهِم فوتٌ مِنْهُم / ١١٨ ظ /.

وتقديرُ الرابعِ: هل حصولُ شُفَعَاءَ فشفاعةٌ لَنَا[7].

وتقديرُ الخامسِ: ليتَ لِي كوناً مَعَهُم ففوزٌ عَظِيمٌ.

---

(١) سورة فاطر: ٣٦.

(٢) في جميع النسخ: هل، وما أثبتناه من المصحف.

(٣) سورة الأعراف: ٥٣.

(٤) سورة النساء: ٧٣.

(٥) (والعرض) ساقطة من ل.

(٦) في ل: فأكرمك.

(٧) ساقطة من الأصل، ومن ز.

وتقديرُ السادسِ: ألا تكونُ مِنكُمْ زيارةٌ فاكرامٌ مِنَّا[١]؟

وَإِنَّما يكونُ[٢] تقديرُهَا هَكَذا، لأنَّهُ، لَمَّا قُصِدَ أَنَّ الأوَّلَ سَبَبٌ للثاني، وَجَبَ إضمارُ (أَنْ) لِيُعْلَمَ أنَّهُ كَذَلِكَ، وَلَمَّا أُضْمِرَ (أَنْ)[٣] كَانَ ما[٤] بَعْدَ الفاءِ في تقديرِ المصدرِ وهو العطفُ، فوجَبَ أَنْ يُجْعَلَ [ما قبلَهُ أيضاً][٥] في {تقديرِ المصدرِ، [لئلا يلزمَ عطفُ الإسمِ على الفِعْلِ][٦]، [فَجَعَلُوه أيضاً في تقدير المصدرِ][٧] فَصَارَ}[٨] تقديرُهُ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَلِكلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا معاني كثيرةٌ يلزمُ النّصبُ عَلَى تقديرِ بَعْضِهَا، والرّفعُ عَلَى تقدير البعضِ[٩] الآخرِ، [لئلا يلزمَ عطف الإسمِ عَلَى الفعلِ فجعلوهُ أيضاً في تقديرِ المَصْدَرِ الآخِرِ][١٠] فَلْنُذَكِّرْ في بَعْضِهَا لِيُقَاسَ البَواقِي عَلَيهِ، وهوَ النَّفيُ، مثلاً إذا قُلنا: ما تزورُنِي فأكرمكَ، فَله معانِي:

أحدُهَا: أَنْ ينفِي بهذا الكلامِ الزيارةَ، ويثبتُ الاكرامَ، كَأنَّك قُلْتَ: فأنا أُكرِمُكَ، وحينئذٍ يلزمُ الرّفع بالضرورةِ.

---

(١) في ل: منكم.

(٢) في ت، ل: كان.

(٣) ساقطة من ت، ل.

(٤) ساقطة من الأصل، ومن ت، ل.

(٥) في ل: أيضاً ما قبله.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ت، ز.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من ع

(٩) ينظر ١: ١١٩

(١٠) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ع، ل

وثانيها: أَنْ ينْفِي الزيارَة والاكرامَ نفياً عَلَى حدٍّ واحدٍ وكأنَّكَ قُلْتَ: ما تزورُني، ولا أُكرِمُكَ، فيَلْزَمُ الرَّفعُ أيضاً بالضرورةِ.

وثالثُها: أَنْ ينفي الزيارة مُشعِراً بأنَّها لَوْ وَقَعَتْ لَوَقَعَ[(١)] لوقوعِهَا الإكرامُ، ولكنَّها لمَّا انتفتْ لَزِمَ انتفاءُ الإكرامِ بانتفائِها وحينئذٍ يجبُ إضمارُ أَنْ بَعْدَها، لكونِ الأُولَى سبباً للثانيةِ حينئذٍ[(٢)].

ورابِعُها: أَنْ يُبقِيَ الزيارةَ لا عَلَى الإطلاقِ، وَلَكِنْ بشرطِ كونِها موجبةً للإكرامِ، فكانَ معناهُ: ألا تزورُني الزيارةَ التي تُوجِبُ[(٣)] الإكرامَ وَإِنْ كنتَ تزورُني زيارةً أُخرىٰ غيرَها وَعَلَى هذا التقديرِ وَجَبَ إضمارُ (أَنْ) بَعْدَها لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وَأَمّا التَّمَنِّي فيجوزُ بَعْدَهُ الوجوهُ المَذْكُورَةُ فِي النَّفْيِ[(٤)]، تَقُولُ: لَيتَكَ[(٥)] تأتِيني فَأَخدِمَكَ[(٦)]، عَلَى أَحدِ [وجهينِ بالنّصبِ][(٧)] ويجوزُ فيهِ الرفعُ عَلَى العطفِ، نَحو قولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿لَعَلَّهُ[(٨)] يَزَّكَّىٰ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَىٰ﴾[(٩)] بنصبِ فَتَنْفَعَهُ، ورفعِهِ[(١٠)]، ويجوز

---

(١) في ل: لرفع.

(٢) كلمة (حينئذٍ) ساقطة من ل.

(٣) في الأصل: لا توجب.

(٤) في الأصل: المنفي.

(٥) في ت: ليتني.

(٦) في ف: لا صدقك.

(٧) في ت، ز: وجهين النصب، وفي ع، ف، ل: وجهي النصب.

(٨) كلمة (لعلّه) ليست في ل.

(٩) سورة عبس: ٣ ـ ٤.

(١٠) قرأ عاصم بالنصب وقرأ باقي السبعة بالرفع. الحجّة لابن خالويه: ٣٦٣، والكشف عن وجوه القراءات ٢: ٣٦٢، والتيسير: ٢٢٠.

الرّفعُ عَلَى الاستئنافِ، نحو: ليتَكَ تأتينا فَتُحَدِّثُنا.

وَأَمَّا الأمرُ فالجائزُ فِيها[1] بعدَ الفاءِ مِن الوجوهِ[2]:

النّصبُ، ويُحْتَمَلُ الرّفعُ عَلَى الاستئنافِ، ويمتنعُ فيهِ أَنْ يعطفَ على الأوّلِ لكونِ الثاني غيرَ أمرٍ كما أمكنَ ذَلِكَ في النفي والتمنّي والاستفهامِ، مثالُ النَّصبِ: زُرْنِي فأزورَكَ بالنصبِ، ومثالُ الاستئنافِ: زُرْنِي فأزورُكَ، أي: فَأَنا أزورُكَ.

وَأَمّا النهيُ[3] والدُّعاءُ فَحُكْمُهُما فِي ذَلِكَ حُكمُ الأمرِ.

الواو

قولُهُ: *(والواوُ بِشَرطَينِ: الجمعيّةُ وأَنْ يكونَ قبلها مِثْلُ ذلِكَ).*

اعلمْ أَنَّ الواوَ تنصبُ الفعلَ المضارعَ بعدَها بإضمارِ (أَنْ) بشرطينِ:

أحدُهما: الجمعيّةُ.

والثاني: أَنْ يكونَ قَبْلَهَا أحدُ ما ذَكَرْنَا من الأمورِ السِّتَّةِ.

والعِلَّةُ فِي اشتراطِ مَا ذَكَرْنَا هَاهُنا هِيَ العِلَّةُ التي ذَكَرناهَا فِي الفَاءِ والأحكامُ كالأحكامِ.

وَقَال بَعْضُهم: إنّها النَّاصِبَةُ، والجوابُ عَنْهُ هُوَ الجوابُ[4] بِعَيْنِهِ.

---

(١) في ل: فيها.

(٢) في ف، ل: وجوه.

(٣) في ل: التمنّي.

(٤) في ل: كالجواب.

ثمَّ مثالُ النَّفي: لا أحدّثك[1] وتجفوني[2]، كَأنَّ المَنْفِي اجتماعُ [الأمرين.

ومِثالُ الاستفهام: هَلْ تُعينُني وَأُكْرِمَك؟ كَأنَّ المسؤولَ عَنْهُ اجتماعُ][3] الإعانةِ والإكرامِ عَلَى الوجهِ المَعْلُوم.

ومثالُ [النَّهي:

لا تَــنْهَ عَــنْ خُـلُقٍ وَتَأْتِي مِـثْلَهُ عَــارٌ عَـلَيْكَ إذَا فَـعَلْتَ عَـظِيمُ[4]

فالمنهي هاهنا النَّهيُ عَنِ الشيءِ مَعَ طَلَبِ مِثْلِهِ.

وَمثالُ الأمرِ: زُرْنِي وَأُكْرِمك، فالمأمورُ هُوَ[5] الزيارةُ مَعَ الإكرامِ.

ومثالُ][6] التمنّي[7]: ليت لي مالاً وأنفق، فالتّمني هو حصول المال مع الإنفاق.

وَمِثالُ العَرْضِ: ألا تنزلُ وتصيبَ خيراً، فالمعروضُ عليهِ النزولُ مَعَ إصابةِ الخيرِ، وَهَذا هُوَ مَعْنَى الجَمْعِيَّةِ.

---

(١) في ع، ل: أخدمك.

(٢) الكلمة مطموسة في ت.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٤) ينسب البيت إلى أبي الأسود الدؤلي، وإلى حسّان، وإلى المتوكّل الليثي، وإلى الأخطل، وإلى سابق البربري، وإلى الطرماح. ديوان أبي الأسود الدؤلي تحقيق محمّد حسن آل ياسين ـ المعارف. بغداد: ١٣٠، والكتاب ١: ٤٢٤، والمقتضب ٢: ٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ٢٤، ومغني اللبيب ١: ٢٩٩، وشرح شواهد المغني ٢: ٧٧٩، والخزانة (بولاق) ٣: ٦١٨.

(٥) كلمة (هو) ساقطة من ع.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٧) في ز: الثاني.

الواو العاطفة

قولُهُ: *(والعَاطِفَةُ)*.

اعلمْ أَنَّ العاطفةَ تنصبُ الفِعْلَ المضارعَ باضمارِ أَنْ إذا كانَ المعطوفُ عليهِ اسماً لِكَراهَتِهِم عَطْفَ [الفِعْلِ عَلَى الاسمِ][1] فقدّروا [بَعْدَها (أَنْ) لِيكونَ الفِعْلُ مَعَها فِي تقديرِ المَصْدَرِ ليعطفَ الإسم على الإسم][2] ومثالُهُ قولُ الشَّاعِرِ:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبسِ الشُّفوفِ[3]

قَولُهُ: (وَ[4]أو بِمَعْنَى إلى أَنْ[5]).

اعلمْ أَنَّ الفِعْلَ ينتصبُ بعدَ أو بإضمارِ (أَنْ) لأَنَّهُ إِنْ كانَ بمعنى إلى، فلأَنَّهُ حرفُ جَرٍّ فَوَجَبَ إِضمارُ / ١١٩ و / أَنْ لئلا يلزمَ دخولُ الجَارِّ على الفعل.

وَإِنْ كَانَ بمعنى حتى فَكَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى إلّا[6]، كما هو مذهبُ سيبويهِ،

---

(١) في ل: الإسم على الفعل.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٣) البيت لميسون بنت بجدل الكلبية زوج معاوية بن أبي سفيان، من أبيات تصفه فيها بالعلج والشاهد فيه نصب (تقرَّ) بأن مضمرة بعد الواو وأن وما بعدها في تقدير المصدر معطوف على (لُبْس). الكتاب ١:٤٢٦، والايضاح العضدي: ٣١٢، والمحتسب ١:٣٢٦، والأمالي الشجرية ١:٢٨٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ٢٥، وشرح ابن عقيل ٢: ٣٥٨، الخزانة (بولاق) ٣: ٥٩٢.

(٤) (الواو) ليست في ف.

(٥) (أن) ليست في ت.

(٦) في الكتاب ١: ٤٢٧: (واعلم أن معنى ما انتصب بعد أو على إلّا أنْ، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غيرِ معنى التمثيلِ، تقول: لألزمنّك أو تقضيني، ولأضربنّك أو تسبقني، فالمعنى لألزمنّك إلّا أن تقضيني، ولأضربنّك إلّا أن تسبقني).

فَلأنّها[١] كلمةُ استثناءٍ فلا تدخُلُ إلّا عَلى الاسمِ فَـوَجَبَ اضمارُهَـا، أَوْ نـقولُ: إنَّ الاستثناءَ هَاهُنا مِن الظرفِ[٢] الزماني فَيلزمُ أَنْ يكونَ المُسْتَثْنَى ظرفاً زمانياً أيضاً فَيُقدَّرُ بأَنْ حَقّ يَؤُولَ إلى المصدرِ المحذوفِ منهُ الزّمانُ فيكونُ معنى قولكَ: لألزمنَّك أو[٣] تُعطيَني حَقِّي، لألزمَنَّك إلى زَمَانِ إعطائِكَ إيّاي حَقِّي، وقولُ امرئ القيسِ:

فَقُلْتُ لَـهُ لا تَـبْكِ عَـيْنُكَ إنَّما[٤]

نُحاولُ ملكاً أَوْ نَمـوتَ فَـنُعْذَرا[٥]

عَلَى الوجهينِ: الرفعِ والنصّبِ[٦]

إظهار أن وإضمارها

قولُهُ: (ويجوزُ إظهارُ أنْ مَعَ لامِ كي والعاطفةِ، ويجبُ مَعَ لا في اللامِ).

اعلمْ أَنَّ إظهارَ (أنْ) بَعدَ هذهِ الحروفِ عَلى ثلاثةِ أقسامٍ:

أحدُها: أَنْ يكونَ جائزاً، وهوَ معَ لامِ كي وحروفِ العطفِ[٧].

---

(١) في ف: فلأنّه.

(٢) في ت: الظروف.

(٣) في ل: أن.

(٤) كلمة (إنّما) ساقطة من الأصل.

(٥) يخاطب فيه عمرو بن قميئة الذي استصحبه في مسيره إلى قيصر.
الديوان: ٦٨. والبيت من شواهد الكتاب ١: ٤٢٧، والمقتضب ٢: ٢٧.

(٦) الكتاب ١: ٤٢٧

(٧) في ل: العاطفة

والثاني: أَنْ يكونَ واجباً، وَهوَ معَ اللامِ إذا كانَ قبلَها (لا).

والثالثُ: أَنْ يكونَ ممتنعاً.

أمَّا الأوَّلُ: فَأمّا مَعَ لامِ كي، فللفرقِ بينَ لام كي، ولام الجُحُودِ في أوّلِ الأمرِ، وَلَمْ يُفْعَلْ بالعكسِ، لأنَّ لامَ الجحودِ زائِدةٌ، ولامَ كي غيرُ زائدةٍ، فإظهارُها مَعَ غيرِ الزائِدَةِ أولَى. وَأَمَّا معَ حروفِ العطفِ، فَلِئَلا يكونَ عَطْفُ الفِعْلِ على الإسم ظاهراً.

وَأَمّا الثانِي: وَهُوَ وجوبُ الإظهارِ مَعَ لا فَلِئَلا تَتَوالَى اللاماتُ وَلِعَدَمِ ادخالِهِم حروفَ الجَرِّ على حروفِ[1] النّفي، لاقتضاءِ حَرْفِ النّفي صَدْرَ الكَلامِ، فَوَجَبَ الإظهارُ.

فَإنْ قِيلَ: فَهَلّا جَوَّزوا إدخالَ أَنْ عَلى حَرْفِ النّفي مَعَ وجودِ العِلّةِ المُقْتَضِيةِ لصدرِ الكلامِ لَهَا.

قُلنا: إنَّ حرفَ النّفي يكونُ واقعاً في صدر الكلامِ، لكونِ (أَنْ) موصولاً وَمَا بعدَها صِلَةٌ لَهَا فهيَ حينئذٍ واقعةٌ فِي صدرِ الصِّلَةِ، نَحو: جَاءَنِي الذي لا يَخْرُجُ.

وَأمّا الثالثُ: وَهُوَ أَنْ يكونَ[2] الإظهارَ ممتنعاً فهوَ فيما عداهُما، وَإنَّما امتنعَ لِقيامِ القرينةِ الدَّالَّةِ عَلَيْها كَمَا ذَكَرْنَا، وَكونِ الحذفِ أخصَرَ فالتزموا حَذْفَها.

---

(١) في ع، ل: حرف.

(٢) في الأصل، وفي ز: لا يكون.

جزم المضارع

قولُهُ: (وينجزمُ بِلَمْ وَلَمَّا إلى آخرِهَا).

اعلمْ أَنَّ الجزمَ هوَ القطعُ[1]، وَسُمِّيَتْ هذهِ الحروفُ جوازمَ لِقَطْعِها عنِ[2] الفعلِ حركتَهُ أو بعضَ حُروفِهِ.

قال جارُ اللهِ: إنَّما تَعْمَلُ هذهِ الحروفُ الجَزمَ لأنَّهُ ليسَ لَهَا شَبَهٌ بعواملِ الأسماءِ فبقيتِ الأفعالُ عَلَى أصلِهَا.

وفيهِ نظرٌ لأنَّها حينئذٍ لَمْ تَكُنْ مُعْرَبَةً، وَقَدْ اتَّفقوا على إعرابِها حَالَ الجـزمِ، ويمكنُ أَنْ يُقَالَ: إنَّ هذهِ الكلماتِ إنَّما تَعْمَلُ لِمُشَابَهَتِهَا الأفعالَ مِنْ حيثُ اختصاص كُلِّ واحدٍ مِنْهُما بالأسماءِ.

وَإنَّما عَمِلَتْ الجزمَ، أعني السكونَ دونَ الحـركةِ لانحطاطِها عـن[3] درجـةِ الأفعالِ لِضَعْفِ مُشابَهَتِها إيَّاهُ.

ثُمَّ اعلمْ أَنَّ الجازِمَ ينقسمُ إلى قسمينِ:

قِسمٌ يجزمُ فِعْلاً واحداً، وَقِسمٌ يجزمُ فعلينِ معاً.

الأوّلُ: الحروفُ الجوازِمُ.

---

(١) مختار الصحاح - جزم - ١٠٢

(٢) في ع.ل من

(٣) في ع.ل من

والثاني: كَلِمُ المُجَازَاةِ.

فَمِنَ الأولِ: لَمْ وَلَمَّا، فَإِنَّهما يَشْتَرِكانِ فِي أَنَّهما لِقلبِ[(١)] مَعْنَى المُضَارِعِ إِلى الماضي ونفيِه، نَحو: لَمْ يقمْ زيدٌ وَلَمَّا يَقُمْ زيدٌ[(٢)]، أَيْ: ما قَامَ، وَمَا قَدْ قَامَ، ويفترقانِ فِي أَنَّ (لَمْ) [لنفي فَعَلَ، وَ(لَمَّا)][(٣)] لِنفي قَدْ فَعَلَ.

تقول: نَدِمَ فلانٌ وَلَمْ ينفعهُ [النَّدَمُ، أَي: وَلَمْ ينفعْهُ][(٤)] عقِيبَ نَدمِهِ، وَإِذَا قلتَهُ[(٥)] بِلَمَّا أفادَ استمرار عدم النّفعِ إلى وقتِ الأخبارِ، وقد[(٦)] شَمِلَ نَفيَ النّفعِ بِلَمَّا ما قَبْلَ زمانِ الاخبارِ إلى زمانِ الاخبارِ بخلافِ (لَمْ).

وفي أَنَّهُ يجوزُ حَذْفُ الفِعلِ مَعَ (لَمَّا) وَلَمْ يَجُزْ مَعَ (لَمْ) تقولُ: خرجتُ وَلَمَّا، أَي: وَلَمَّا[(٧)] يخرجْ زيدٌ، وَلَمْ تَقلْ: وَلَمْ، لأَنَّ (لَمَّا) بمثابةِ (قَدْ) في: قَدْ فَعَلَ، ويجوزُ حَذْفُ الفعلِ مَعَ (قَدْ) فِي قَولِهِ:

.........................وَكَأَنْ قَدِ[(٨)]

---

(١) في ف: يقلبان.

(٢) كلمة (زيد) ليست في ع.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

(٥) في الأصل، وفي: ف: قلت.

(٦) في ز: قل، وفي ل: فَعَلَ.

(٧) في ل: لمّا لم.

(٨) هذه قطعة من بيت للنابغة الذبياني، والبيت بتمامه:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غيرَ أَنَّ ركابَنا لَمَّا تزلْ بِرِحَالِنا وَكَأَنْ قَدِ

←

[جَازَ حَذْفُهُ مَعَ لَمَّا][1].

وَلأنَّ (لَمَّا) هَذِهِ (لَمْ) ازدادتْ عَلَيها (مَا) فنابتْ مَنَابَ الفعلِ، وازدادتْ فِي معنَاهَا.

وَقَالَ البارعُ الاصفهانِي[2]: إِنَّها [مِنْ غرائبِ القرينةِ لأنَّها][3] فِي الأَصْلِ (لَمْ) ضُمَّتْ إليها (مَا) فإذا دَخَلَ على الفعلِ الماضِي فَهُوَ اسمٌ بمنزلةِ حَتَّى يُسْتَعْمَلُ ظرفاً، كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿**وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنا**﴾[4] / ١١٩ ظ / فهوَ هَاهُنا نُصِبَ عَلَى الظرفِ والعامِلُ فِيهِ جَوابُهُ.

وَفيهِ نَظَرٌ لأنَّ الكَلِمَةَ الوَاحِدَةَ لا تصيرُ اسماً بِسَبَبِ دُخُولِهَا عَلَى[5] المـاضِي والاسمُ لا يصيرُ حرفاً بِسبب دخولِه[6] عَلَى الفعلِ[7] المُضارع، بَلِ الصـوابُ أَنَّـهُ

← أفد: دنا وقَرُبَ، يقول: قَرُبَ الترحلُ إلّا أنَّ الركاب لم تزل وَكَأنْ قَدْ زَالَتْ ويـروى: (أزف) مكان (أفد) وهما بمعنىً. الديوان: ٨٩، والبيت من شواهد الخصائص ٢: ٣٦١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٥، والخزانة ٧: ١٩٧.

(١) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٢) هو الحسين بن محمّد بن عبد الوهّاب بن أحمد الدباس المعروف بالبارع النحوي كان نحوياً لغوياً مقرئاً توفي سنة ٥٢٤هـ. أنباه الرواة ١: ٣٢٨، ووفيات الأعيان ٢: ١٨١، وبغية الوعاة ١: ٥٣٩، والاعلام ٢: ٢٨٠.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

(٤) سورة الأعراف: ١٤٣.

(٥) في ف، ل: في.

(٦) في ع: دخولها

(٧) كلمة (الفعل) ليست في الأصل ولا في ز، ع، ف

مُشْتَرَكٌ ككثيرٍ مِنَ الكلماتِ، وَأنَّهُ[1] إذَا كَانَ اسماً لَمْ يدخلْ إلاّ عَلَى الماضِي، وَأنَّهُ إذَا كَانَ حرفاً لَمْ يدخُلْ إلاّ عَلَى المُضَارعِ.

وَاعْلَمْ أنَّهُ قَدْ يَجْرِي (لَمْ) مجرى (لَمَّا) في حذفِ الفِعْلِ بَعْدَهُ كقوله:

أَجلحُ[2] لَمْ يَشْمَطْ[3] وَقَدْ كَادَ وَلَمْ[4]

لام الأمر

[قوله[5]: (و)[6] لامُ الأمرِ].

وهيَ لامٌ يَطلُب بِهَا الفِعْلُ، فَإنْ كَانَ الفعلُ مبنياً للمفعولِ لَزَمَتْهُ مطلقاً، وَإذَا كَانَ مبنيّاً للفاعِلِ لَزِمتهُ مُسْنداً إلى المُتَكَلِّمِ أَو الغَائِبِ، وَلَمَّا كانتْ مِنْ عـوامِـلِ[7] اعرابِ الأفعالِ لَمْ تَدْخُلْ إلّا عَلَى ما في[8] أوّلِهِ حرفُ المُضَارَعَةِ سواءٌ كانَ ذَلِكَ الفعلُ باقياً عَلَى اعرابِه، نَحو: لِيَقمْ زيدٌ، أو عائداً إلى أصلِهِ، مِنَ البناءِ، نَحو: لِيقُومَنَّ زيدٌ،

---

(١) (انه) ليست في ف.

(٢) في ل: أحج.

(٣) في ت: بشرط.

(٤) الأجْلَحُ: من الجلَح، وَهُوَ فقدانُ الشَّعْر من مقدم الرأس.

والشَّمَطُ: بياضُ شعر الرأس يخالطه سواد. لسان العرب ـ جلح ـ ٣: ٢٤٨ و ـ شمط ـ ٩: ٢٠٩.

والرجز مجهول القائل.

(٥) كلمة (قوله) ليست في ت، ع.

(٦) في ع، ف، ل: ومنه.

(٧) في ف: العوامل.

(٨) كلمة (في) ساقطة من ز.

وأمّا قولُهُ تعالَى: ﴿فبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[١] عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ بالتاءِ[٢]، وقوله (عليهِ السلامُ) في بعضِ الغزوات: (لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُم)[٣]، فَإنَّما جَمَعَ بينَ اللامِ والتاءِ ليتناولَ الحاضرينَ والغائبينَ، وَهُوَ شَاذٌّ، وَقَدْ جَاءَ أيضاً حذفُ اللامِ مَعَ وجودِ حرفِ المُضَارَعَةِ قولُهُ[٤]:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كُلُّ نفسٍ إذَا ما خِفْتَ مِنْ أمْرٍ تَبَالاً[٥]

وَإنَّما كُسِرَتْ[٦] هذه اللامُ فرقاً بينَها وبينَ لامِ الابتداءِ، وَقَدْ يجوزُ إسكانُها تخفيفاً، وتحريكُها عِندَ واوِ العطفِ وَفَائِهِ كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾[٧].

---

(١) سورة يونس: ٥٨ من قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾.

(٢) هي قراءة عثمان بن عفان وأبي بن كعب والحسن وأبو رجاء ومحمّد بن سيرين والأعرج وأبو جعفر والسّلمي وقتادة وعاصم الجَحدري وهلال بن يساف، والأعمش وعباس بن الفضل وعمر وبن فائد، وفي رواية أنّها قراءة النبي(ص) المحتسب ١: ٣١٣.

(٣) قال الفراء: (ولقد سمعت عن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم، قال في بعض المشاهد: لتأخذوا مصافكم). معاني القرآن ١: ٤٧٠، واللامات: ٨٩، والإيضاح ٣: ٨٩٩، والإنصاف ـ المسألة ٩٩ ـ ٢: ٢٧٤، وأسرار العربية: ٣١٨ وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ٤١، والجنى الداني: ١٥٣، ومغني اللبيب ٢: ٢٤٧ و ٢٥١.

(٤) في ع، ف، ل: قال.

(٥) التبال بمعنى: الوبال، وهو سوء العاقبة، ويروى (شيء) مكان (أمر) والبيت ينسب إلى أبي طالب وإلى الأعشى وإلى حسّان بن ثابت، وليس في ديوان أحدهم. الكتاب ١: ٤٠٨، والمقتضب ٢: ١٣٠، والأمالي الشجرية: ١: ٣٧٥، والإنصاف ٢: ٢٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ٣٥.

(٦) في ل: كسر.

(٧) سورة البقرة: ١٨٦.

وَأَمَّا مَعَ ثُمَّ فالأكثرُ عَلَى عدمِ تسكينِها لأنَّ ثُمَّ منفصلةٌ عنها بخلافِ الفاءِ والواوِ.

لا الناهية

وَمِنهُ: لا وهو[1] ضِدُّ لامِ الأمرِ، أَيْ: لا التي للنهي ضِدُّ اللامِ التي لِلأمرِ، وَبِالحقيقةِ إِنَّهُ راجعٌ إلى الأمرِ، لأَنَّهُ طَلَبُ تركِ الفعلِ كَما أَنَّ الأمرَ طلبُ الفعلِ، كَقَولِهِ تَعالَى: ﴿وَلَا تُسْرِفُوا﴾[2] وَهِيَ لا تكونُ إلّا جازمةً بِخِلافِ لا التي للنفيِ مِنْ غيرِ طَلَبِ الفِعْلِ فَإِنَّها لا تجزِمُ أصلاً.

ما يجزم فعلين

قولُهُ: *(وَكَلِمُ المُجَازَاةِ تَدْخُلُ عَلَى الفِعْلَينِ)* إشارةٌ إلى القِسْمِ الثاني مِنَ القسمينِ اللذينِ ذَكَرْنَاهُمَا مِنْ قَبْلُ، وهوَ الجازمُ لفعْلَينِ[3]، وهوَ عَلَى ضربينِ ضربٌ حرفٌ، وهوَ (إِنْ).

وضربٌ اسمٌ يتضمّنُ ذَلِكَ الحرفَ، والاسمُ عَلَى ضَرْبينِ:

ظرفٌ، وغيرُ ظَرفٍ.

---

(١) كلمة (هو) ليست في ل.

(٢) سورة الأنعام: ١٤١، وسورة الأعراف: ٣١.

(٣) في ت: جازمُ الفعلينِ.

وَإِنَّمَا ضُمِّنَتْ هذهِ الأسماءُ معنى (إنْ)، لِضَرْبٍ مِنَ الإيجازِ وَالاختصارِ لأنَّهم احتاجُوا إلى[1] أنْ يَقُولُوا: إنْ تَضْرِبْ زيداً[2] أَضْرِبْهُ، وَإِنْ تَضْرِبْ عمراً[3] أَضْرِبْهُ إلى أن يطولَ الكلامُ جِدّاً فَأُتِيَ باسمٍ شَامِلٍ للجميعِ بِغَيرِ الظَّرْفِ، نَحو: مَـنْ، ومَـا، وَمَهْمَا، وأيُّهم.

فَأَمَّا [(مَنْ) فَكَقَولِهِ:

فَأَجَـــبْنَا بِـــصَوابٍ قَــولَهُم ... مَنْ يَجُدْ يُحْمَدْ وَمَنْ يَبْخَلْ يُـذمْ[4]

وَأَمَّا][5] (ما) فنحو: ما تصنع أصنع، وكقوله[6]:

[أرى العُـمْرَ كـنْزاً نـاقصاً كُـلَّ ليـلةٍ ... وَمَا تُنْقِصِ الأيَّامُ والدَّهْرُ يَـنْفَدِ[7]][8]

وَمَنْ نَحو: مَنْ تُكْرِمْهُ أُكْرِمْهُ.

وَأَمَّا (مَهْمَا)، فهي (مَا) أُدْخِلَتْ عَلَيها (مَا) لَغواً للتأكيدِ، فصارَ (مَامَا)[9]، ثُمَّ

---

(١) كلمة (إلى) ليست في ت.

(٢) في ت: أن يضرب زيد.

(٣) في ت: ان يضرب عمرو.

(٤) البيت لا يعرف قائله.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ت، ز، ع.

(٦) زيادة من ف.

(٧) البيت لطرفة بن العبد البكري من قصيدته التي مطلعها:

لخـــولة أطـــلال بـــبرقة ثـــهمد ... تلوح كباقي الوشم في ظـاهر اليـد

ويروى (الدهر) وفي الديوان (العيش) مكان (العمر).

الديوان: ٣٤، شرح المعلقات السبع: ٧٤، وشرح القصائد العشر: ١١٨.

(٨) ما بين المعقفين ساقط من الأصل، ومن، ت، ز، ع

(٩) قال سيبويه في الكتاب ١/ ٤٣٣: (وسألتُ الخليل عن (مهما) فقال: هي (ما) أُدخلت معها (ما) لغواً بمنزلة

←

أُبدِلَتْ أَلِفُ مَا الأُولَى هاءً، لتحسينِ اللفظِ.

وَقِيلَ إنَّ أَصْلَهُ مَهْ[١] بِمَعْنَى أُكْفُفْ وَقَعَ قَبْلَ (مَا) وَكَأَنَّ قَائِلاً قَالَ لَكَ: إنِّي أَفعلُ مَا لا تَقْدِرُ عليهِ. فقلتَ لَهُ: مَهْ ما تفعلْ أفعلْ، ثمّ جَرَى ذَلِكَ مَجرى كلمةٍ واحدةٍ، ومثالُه قولُه تعالَى[٢]: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾[٣] الآيةِ[٤]:

[وَكقَولِهِم:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِندَ امرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ
وَإنْ خَالَهَا تَخفَى عَلَى النَاسِ تُعْلَمِ[٥]][٦]

وأَمَّا (أيَّاً)[٧] فنحو: قولِهِ تعالَى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[٨].

← (متى) إذا قلت: متى ما تأتِني آتك.. فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى وقد يجوز أن يكون (مَهْ) كَإذْ ضُمَّ إليها مَا).

(١) كلمة (مه) ساقطة من ت.

(٢) زيادة من ف.

(٣) سورة الأعراف: ١٣٢.

(٤) زيادة من ل.

(٥) البيت لزهير بن أبي سلمى من قصيدته التي مطلعها:

أَمِنْ أُمِّ أوفىَ دمنةٌ لم تَكلَّمِ ... بِحومانةِ الدَّرّاجِ فَالمُتَثَلَّمِ

والبيت ليس في شرح ديوان زهير صنعة ثعلب. شرح المعلّقاتِ السبع: ٨٦، وشرح القصائد العشر: ١٦٨.

(٦) ما بين المعقفتين زيادة من ف، ل.

(٧) لا أرىَ موجباً للنصب.

(٨) سورة الإسراء: ١١٠.

فإنَّ أيّاً جازمةٌ لتدعوا، وَمَا زائدةٌ، وتدعوا ناصبةٌ[١] أيّاً[٢] وَلَمْ يَلْزَمِ الدورُ لاختلافِ عَمَلِهِما، وَلأنَّهُمَا لَيْسَتَا بِعلَّةٍ عَلَى التّحقيقِ، بل أَمَارَةٌ.

وَأَمَّا الظروف[٣] فهيَ تنقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

قسمٌ يُستَعْمَلُ معَ مَا[٤] ومُجَرَّداً عنها، وهو أينَ في المكانِ، ومتَى للزمانِ كقولِهِ تعالَى: [﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ[٥] المَوْتُ﴾[٦]][٧]، ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللهُ﴾[٨]، وَنَحو:

أَينَ تَصْرِفْ بِنَا العُدَاةَ تَجِدْنَا
نَصْرِفُ العِيسَ نَحْوَها لِلتَّلاقِي[٩]

وَكَقَولِهِ:

---

(١) في ل: ماضية.

(٢) ليست في ت، ع، ف.

(٣) في الأصل، وفي ز: الظرف.

(٤) في ت: أمن.

(٥) في ت، ز، ل: يدركم.

(٦) سورة النساء: ٧٨.

(٧) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٨) سورة البقرة: ١٤٨

(٩) البيت لعبدالله بن همام السلولي، في ز، ل: (الغداة) مكان (العداة) ويروى: (تضرب) مكان (تصرف)، والعيس البيض من الابل والشاهد فيه المجازاة بأينَ وجزم مابعدها. الكتاب ١: ٤٣٢، والمقتضب ٢: ٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤: ١٠٥، و٧: ٤٥، وشرح الأشموني ٤: ١٠

مَتَى مَا[1] تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ
رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا[2]

وَنَحْو قَوْلِهِ:

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ[3]

وهما منصوبان عَلَى الظرفِ، وَعَامِلهما ما ينجزمُ بِهما.

وقسمٌ لا يُستَعْمَلُ مَعَ (مَا)، وَهُوَ أَنَّى، نحو قولِ الشَّاعرِ:

فَأَصبحتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَلْتَبِسْ بِهَا
كِلَا مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجلِكَ شَاجِرُ[4]

وَهُوَ فِي مَوضِعِ النَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِ.

---

(١) (ما) ساقطة من ز، وفي ف: متى.

(٢) تقدّم الشاهد في ١: ٥١٥.

(٣) تقدّم الشاهد في ١: ٥٤٠.

(٤) البيت للبيد بن ربيعة، ويروى (رجليك) مكان (رجلك) و(تبتئس) و(تشتجر) مكان (تلتبس).

وكان للبيد جار ضربه عمُّه فغضب لبيد وقال قصيدة منها هذا البيت فهو يقول لعمّه: ركبتَ أمراً لا خلاص لك منه كمن ركب ناقة صعبة لا يقدر على النزول عنها لأنّ رجله قد اشتبكت بركابها فهو لا يستقرّ على مقدمها ولا على مؤخّرها. والشاهد فيه استعمال أنّى للمجازاة وجزم ما بعدها بها. الديوان: ٢١٥، والكتاب ١: ٤٣٢، والمقتضب ٢: ٤٧، والخزانة ٧: ٩١.

وَقِسْمٌ لا يُسْتَعْمَلُ إلّا مَعَ (مَا) وَهُوَ حيثُ وَإِذْ.

وَإنّما لا يُجَازَى / ١٢٠ و / بِهِمَا مِنْ غيرِ مَا لِكَوْنِهِمَا مُلَازِمَيْنِ للإضَافَةِ كما مَرَّ فكفوهما بِمَا عَنِ الإضَافَةِ، لكونِ الإضَافَةِ مَانِعَةً عَنِ الانجزامِ، لأنَّ الفِعْلَ إذَا وَقَعَ موقعَ الاِسمِ وَجَبَ رفعُه، والرَّفعُ والجزمُ متنافيانِ فَإذَا دَخَلَ عَلَيْهِمَا (مَا) هَيأتْهُمَا للجزمِ.

وأمّا[1] الجزمُ بكيفَما وَإذ[2] ما فَشَاذٌّ.

أمَّا فِي[3] إذْ ما[4] فَلِكَوْنِهَا للتخصيص وَاقْتِضَاءِ الشَّرْطِ والعُمومِ وَأمَّا في[5] كَيْفَما فَلأنَّهُ يَستَحِيلُ فِي المَعْنَى أَنْ يَكونَ عَلَى أَيِّ حَالٍ[6] كَانَ هُوَ عَلَيها.

وَفيهِ نَظَرٌ، لأنَّهُ لازمٌ فِي أينَ تَكُنْ أَكُنْ.

ثُمَّ اعلمْ أَنَّ هذا الكَلِمَ يَدْخُلُ عَلَى الفعلينِ لِيدُلَّ عَلَى أَنَّ الأَوّلَ سببٌ للثانِي، وَسُمّي الأوّلُ منهما شرطاً والثاني جزاءً، ثُمَّ أَنَّهُ، إنْ كانَ حرفاً لَمْ يَحْتَجْ إلى العَامِلِ، وَإنْ كَانَ اسماً يحتاجُ إلى العامِلِ.

---

(١) في ف: انّما.

(٢) في الأصل، وفي ع، ل: إذا.

(٣) الكلمة ساقطة من ل

(٤) الكلمة ساقطة من ل

(٥) في الأصل، وفي: ز، ع، ف، ل: إذا.

(٦) في ل: بابل

فَقالَ بَعْضُهُمْ: عامِلُها هوَ[1] الشَّرْطُ.

وَقَالَ الآخرونَ: هو الجوابُ، ولا يَرِدُ عليهِ أَنَّهُ يَعملُ فِي كُلٍّ وَاحِدٍ مِنَ الشرطِ والجوابِ فَلَمْ يَصِحَّ[2] أَنْ يكونَا عاملينِ ولا[3] يلزمُ الدَّورُ، لأنَّهُ إنَّما يَلْزَمُ الدورُ أَنْ لَو كَانَ عَمَلُ هَذَا الكَلِمِ فِي الشرطِ والجزاءِ وعملها فيه من جهةٍ واحدةٍ، وظاهرٌ أنَّـهُ ليسَ كذلكَ، لأنَّ الفعلَ يعملُ فِي اسمِ الشرطِ باعتبارِ تعلّقه بِهِ، واقتضائهِ إيّاهُ، واسمُ الشرطِ يعملُ فِي الفِعلِ باعتبارِ تَضَمُّنِهِ حـرفَ الشرطِ، فـالوجهُ الذي عَـمِلَ فـيه الفِعلُ[4] غيرُ الوجه الذي عمِلَ [الإسمُ فيهِ][5].

ثُمَّ نقولُ: الشرطُ والجزاءُ إمَّا [أَنْ يكونا][6] ماضيينِ أَو مُضَارعينِ، أَوْ يكونُ الشرطُ ماضياً والجزاءُ مضارعاً، أو بالعكسِ.

فإن كانَ الأوّلَ لَمْ يَعْمَلْ فيهما كَلِمُ المجازاةِ، وَبَقيا عَلَى بِنَائِهِمَا[7].

وَإنْ كانَ الثاني فالجزمُ فيهما لوجودِ الجازمِ وَكونِهِمَا معربينِ، لكنَّ قوماً قالوا: إنَّ الشَّرْطَ مجزومٌ بِكَلِمِ المُجازاةِ، والجزاءُ مجزومٌ بِكَلِمِ المُجَازاةِ والشرطِ جميعاً، وهوَ

---

(١) كلمة (هو) ساقطة من ل.

(٢) في ع، ف: يصلح.

(٣) في ف: الا.

(٤) الكلمة ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٥) في الأصل، وفي ز: في الاسم.

ويظر في ذلك: الايضاح في علل النحو للزجّاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك ـ بيروت: ١٤٠.

(٦) ليس في ل

(٧) بل هو مجزوم الموضع ينظر المقتصد ٢. ١١٠٢

منسوبٌ إلى سيبويه[(١)]، وَاسْتَدَلُّوا عَلَيهِ بِأَنَّ الجَازِمَ أَضْعَفُ مِنَ الجَـارِّ والجـارُّ[(٢)] لا يَعْمَلُ فِي شيئينِ، فالجَازِمُ أولَى.

وَقَالَ الآخرونَ: إنَّ الشرطَ والجزاءَ مجزومانِ بِكَلِمِ المُجَازاةِ[(٣)].

وإنْ كَانَ الثالثَ وَهُوَ أنْ يكونَ الأوَّلُ ماضياً والثاني مـضارعاً: فـالبناءُ في الأوَّلِ لكونِه مبنياً والرّفعُ في الثاني والجزمُ.

أَمَّا الرّفعُ وَجَعَلَهُ المبرد شاذاً[(٤)]، فَلأَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ لَمَّا لَمْ[(٥)] يَعْمَلْ[(٦)] فِي الفِعْلِ الذي [قَرُبَ مِنْهُ][(٧)]، وَهُوَ الشَّرْطُ، فالأولَى أَنْ لا يعملَ فِيما بَعُدَ عَنْهُ، وَهُوَ الجزاءُ[(٨)].

وَأَمَّا الجَزْمُ، وَهُوَ الأكثرُ فَلِكَوْنِهِ مُعْرَباً، والجَازِمُ دَاخِلٌ عَلَيهِ فَيَنْجَزِمُ عَـملاً بِالجَازِمِ، واستحقاقِهِ للاعرابِ[(٩)].

---

(١) قال في الكتاب ١: ٤٣٥:

(اعلم أنّ حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله، وزعم الخليل أنّك إذا قلت إن تأتِني آتك فآتك انجزمت بإن تأتني).

وقال المبرد في المقتضب ٢: ٤٨: (إذا قلت: إنْ تأتني آتك فـ(تأتِني) مجزومة بإن و(آتك) مجزومة بإن وتأتِني)، وينظر: الإنصاف ٢: ٣١٨.

(٢) في ل: المجرور.

(٣) هذا مذهب السيرافي الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢٥٤.

(٤) يرى المبرد ذلك على تقدير الفاء. الكامل ١: ١٣٤، والمقتضب ٢: ٦٧ ـ ٦٨

(٥) (لم) ليست في ع

(٦) في ل: يفعل

(٧) في ز، ف: يليه

(٨) في ب: الجواب. ينظر: المقصد ٢: ١١٠٣ ـ ١١٠٤

(٩) المصدر السابق ٢: ١٠٤٧

ومثالُ الجَزمِ كثيرٌ، وَمثالُ الرفعِ قولُ زُهَيرٍ[1]:

وَإِنْ أَتَــاهُ خَــلِيلٌ يومَ مَسْغَبةٍ[2] يَقُولُ لَا غَــائِبٌ مَــالِيَ وَلَا حَــرِمُ[3]

وَإِنْ كَانَ الرَّابعَ، وَهُوَ أَنْ يكونَ الشرطُ مُضارِعاً والجزاءُ ماضياً، فـالجزمُ فِي الأَوّلِ لكونِهِ معرباً، وَلِدُخُولِ الجَازِمِ عَلَيهِ دونَ الثانِي، لكونِهِ مبنيّاً، نَحو: إِنْ تَضْرِبْ ضَرَبْتُكَ، وَهُوَ الكثيرُ الشَائِعُ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ، وَإِنْ كَانَ نَادِراً: الرفعُ فِي الأَوّلِ أيضاً، لأَنَّ نِسـبَةَ الجَـازِمِ فِي الفعلينِ عَلَى السويّةِ، فَلَو عَمِلَ فِي أَحَدِهِمَا دونَ الآخرِ لَزِمَ أَنْ لا تكونَ نسبتُهُ إليهما عَلَى السويّةِ، والمُقَدَّرُ خِلافُهُ.

وَضَعْفُهُ ظَاهِرٌ لأَنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ نِسْبَتَهُ إِلَيهِمَا فِي العَمَلِ وَاحِدَةٌ، وَذَلِكَ لأَنَّ الأَوّلَ معربٌ، والثانِي مَبْنِيٌّ.

هَذَا باعتبارِ إِنْ كَانَ الجزاءُ مجرّداً عنِ الفاءِ، أَمَّا إِذَا كَانَ معَ الفَاءِ، فَهُوَ باعتبارِ الفاءِ عَلَى أقسامٍ ثَلاثةٍ:

---

(١) هو زهير بن أبي سلمى المازني حكيم شعراء الجاهلية صاحب الحوليّات في الشعر. توفي قبل الإسلام بأكثر من عشر سنوات.

شرح ديوان زهير ـ المقدّمة ـ وشرح القصائد العشر: ١٢، وشرح شواهد المغني ١: ١٣١، والخزانة ٢: ٣٣٢، والاعلام ٣: ٨٧.

(٢) في الأصل، وفي ز: مسألة.

(٣) يروى (مسألة) مكان (مسغبة)، والمسغبة: المجاعة والمسألة: السؤال. والحرم: الحرام. والشاهد فيه رفع جواب الشرط (يقول) وهو على التقديم والتأخير عند سيبويه وعلى تقديرِ الفاءِ عندَ المبردِ. الديوان: ١٥٣، والكتاب: ١: ٤٣٦، والمقتضب ٢: ٦٨، والكامل ١: ١٣٤، ولسان العرب ـ خلل ـ ١٣: ٢٢٩، وشواهد المغني ٢: ٨٣٨.

قِسمٌ يجبُ دخولُ الفاءِ عَلَيه: وَهُوَ الذي [لَمْ يُؤَثِّرْ فيهِ حرفُ الشَّرْطِ مِنْ حيثُ المَعْنَى.

وَقِسْمٌ يمتنعُ دخولُ الفاءِ عَلَيه: وَهُوَ الذي][1] أَثَّرَ[2] فِيهِ حَرفُ[3] الشرطِ قَطعاً.

وَقِسْمٌ يجُوزُ فِيهِ الأمرانِ: أَي يُحْتَمَلُ أَنْ يُؤَثِّرَ[4] فِيهِ حَرفُ الشَّرْطِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ لا يُؤَثِّر.

أَمَّا الأوَّلُ: فَلأنَّهُ لَمَّا لَمْ يُؤَثِّرْ حَرْفُ الشرطِ فِيهِ مِنْ جِهةِ المَعْنَى[5] وَجَبَ أَنْ يكونَ فِي لفظِهِ دَليلٌ عَلَى كونِه جَواباً للشرطِ وهو الفاءُ.

وَأَمَّا الثاني: فَلِعَدَمِ الاحتياجِ إليهِ لتأثيرِ حرفِ الشرطِ فيهِ.

وَأَمَّا الثالثُ: فَلِجَوازِ تقديرِ تأثيرِ حرفِ الشرطِ فيهِ وَعَدَمِهِ، فَعَلَى مَا ذَكَرْنَا لَمْ يَجُزْ دُخُولُ الفَاءِ عَلَى الجَزَاءِ إِذَا كَانَ مَاضِياً لفظاً، نَحو: إِنْ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ أَو معنًى، نَحو: إنْ ضربتَ لَمْ أَضْرِبْ، لِتَأثِيرِ حرفِ الشرطِ فيهِ قطعاً، وَهُوَ جَعْلُهُ للاستقبالِ.

وَإِنَّما قالَ[6]: (بغيرِ قَدْ) لأنَّهُ إذا كَانَ مَعَهُ وَجَبَ دخُولُ الفاءِ عَلَيهِ، نَحو: إِنْ أكرَمتَني اليومَ فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ أَمس، / ١٢٠ ظ / لانتفاءِ تأثيرِ حرفِ الشرطِ عليه.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ع.

(٢) في ت، ل: لا أثر.

(٣) في ت، ل: لحرف.

(٤) في ز: لم يؤثر.

(٥) في ع: وجب المعنى.

(٦) الذي قال ابن الحاجب مجموع مهمات المتون ٤١٨.

لأنَّ الغَرَضَ مِنْهُ الماضِي المحقَّقُ[١] وَمِنهُ[٢] قولُهُ تعالى: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِن قَبْلُ﴾[٣] و﴿إِن تَتُوبَا إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[٤].

وَفِيهِ نَظَرٌ، لأنَّ الشَّرْطَ والجزاءَ إذَا كَانَا فعلينِ لابُدَّ أَنْ يكونا مُستقبَلَينِ لفظاً ومعنىً جميعاً أَو معنًى فَقَطْ، ويجوزُ دُخُولُهَا عَلَى المضارعِ المثبتِ والمَاضِي المَنفِي بلا أَو لَمْ، وَعدمُ دخولِهَا لِصَحَّةِ تأثيرِ حرفِ الشرطِ فيهِ، وصحّةِ عَدَمِ تقديرِ تأثِيرِهَا فِيه.

أَمَّا المُضَارِعُ المثبتُ[٥] فَإِنْ جَعَلْتَهُ خَبَرَ مُبتَدَإٍ محذوفٍ لَمْ يَكُنْ لحرفِ الشَّرطِ فيهِ تأثِيرٌ فَوَجَبَ دخولُ الفاءِ حينئذٍ عليهِ، وَإِنْ لَمْ تَجْعَلْهُ خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ حَصَلَ فيهِ تأثيرُ حرفِ الشرطِ، فَلَمْ تَدخُلْ عليهِ الفاءُ، والأخيرُ أَولَى لِعَدَمِ الاحتياجِ إلى حذفِ المبتدإِ الذي هُوَ خلافُ الأصلِ.

وَأَمَّا المَنفِيُّ بِلا، فَإِنْ جَعَلْتَ (لا) لِنفي الاستقبالِ لَمْ يَكُنْ لِحَرْفِ الشرطِ فيهِ تأثيرٌ لامتناعِ اجتماعِ العلّتينِ على معلولٍ واحدٍ [فَوَجبَ[٦] دخولُ][٧] الفَاءِ عليهِ

---

(١) في الأصل: المحقّ.

(٢) ليس في الأصل.

(٣) سورة يوسف: ٧٧.

(٤) سورة التحريم: ٤.

(٥) ليس في الأصل، ولا في ز.

(٦) في ف: فيجب.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، وفي ل: دخل.

كقولِهِ[1] تعالَى: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾[2].

وَإنْ جَعَلْتَها لمجرّدِ النفي كانَ حرفُ الشَّرطِ مؤثّراً فيه لجعله للاستقبالِ فلَمْ يَجُزْ دُخُولُ الفاءِ عَليهِ لِعَدمِ الاحتياجِ إليه[3] أو تقولُ هكذا: إنْ جعلتَهُ خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ لَمْ تُؤَثّرْ فيهِ أداةُ الشرطِ فجازَ دخولُ الفاءِ.

وَإنْ جَعَلْتَهُ جوابَ الشرطِ دونَ خبرِ مبتدإٍ محذوفٍ[4] أثّرَ فيهِ[5] أداةُ الشرطِ فَلَمْ تدخلْ عَلَيهِ الفاءُ[6].

قولُهُ: *(وإلّا فَالفَاءُ)*.

يعني[7] إذا لَمْ يكنِ الجزاءُ ماضياً لفظاً أو معنًى بغيرِ قدْ، ولَمْ يَكُنْ مُضارِعاً[8] مثبتاً[9]، ولا مَنفياً بِلا وَجَبَ دخولُ الفَاءِ لامتناعِ تقديرِ تأثيرِ حرفِ الشرطِ فيه، وَهُوَ في مَواضِعَ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ الجَزاءُ جُمْلَةً اسميةً، كقولِهِ تعالَى: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ

---

(١) (كقولِهِ) ليس في الأصل.

(٢) سورة الجنّ: ١٣.

(٣) الفاء هنا داخلة على جملة من المبتدإ والخبر التقدير: فهو لا يخاف فإنّ الفعل هنا يكتسب بعض وظائف الاسم لوقوعه موقعه. المقتصد ٢: ١١٠٧.

(٤) في ت: بالفاء، وما بين المعقفتين ساقط من ز.

(٥) فيه ليست في ز.

(٦) ينظر: المقتصد ٢: ١١٠٧.

(٧) في ف: أي

(٨) في ت: المضارع

(٩) كلمة (مثبتاً) ليست في الأصل ولا في ز

﴿خَالِدُونَ﴾[1] فأتوا[2] بالفاءِ إذ الأمرُ لا يَصْلُحُ أنْ يكونَ جزاءً[3] لنفسِهِ[4] لامتناعِ تأثيرِ حرفِ الشرطِ فيه، لَكنْ موضعَ[5] هذه الجملةِ جزمٌ بدليلِ العطفِ عَلَيهِ بالجزمِ كقراءةِ مَنْ قرأ: ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ﴾[6] بالجزمِ[7] وَجازَ الرفعُ أيضاً حملاً عَلَى ظاهرِ الجُمْلَةِ.

وَاعْلَمْ أنَّ سيبويهِ أجازَ حذفَ الفاءِ مِنَ الجُمْلَةِ الاسميّةِ في الشعرِ[8]، وَأنْشدَ:

مَنْ يفعلِ[9] الحسناتِ اللهُ يَشْكُرُها[10]

---

(١) سورة الأنبياء ٣٤

(٢) في ل: فأتى

(٣) في ت: خبرا

(٤) في ت، ل: بنفسه

(٥) في ل: مواضع

(٦) سورة الأعراف: ١٨٦

(٧) قرأ حمزة والكسائي بالجزم، وباقي السبعة بالرفع، وبالجزم قرأ خلف من العشرة. الكشف عن وجوه القراءات السبع ١: ٤٨٥، والتيسير: ١١٥، والنشر ٢: ٢٧٣.

(٨) الكتاب ١: ٤٣٥.

(٩) في ل: الفعل.

(١٠) عجزه: .... والشَّرُّ بالشرِّ عندَ اللهِ مِثْلانِ.

والبيتُ يُنْسَبُ إلى حسّانَ بن ثابت، وليس في ديوانه، كما ينسب إلى ابنه عبدالرحمن وإلى كعب بن مالك الأنصاري، وزعم الأصمعي أنّ النحاة غيّروه. والشاهد فيه حذف الفاء من جواب الشرط في الشعر للضرورة، ويروى: (سيان) مكان (مثلان). ديوان كعب بن مالك، تحقيق: سامي مكي العاني ـ بغداد: ٢٨٨.

شعر عبدالرحمن بن حسان الأنصاري ـ بغداد: ٦١، والكتاب ١: ٤٣٥، والمقتضب ٢: ٧٠، والمحتسب ١: ١٩٣، وتحصيل عين الذهب ١: ٤٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٩: ٣، والجنى الداني: ١٢٦، ومغني اللبيب ١: ٥٨، والخزانة ـ بولاق ـ ٣: ٦٤٤.

وَانكَرها[1] المبردُ، وَقَالَ: الروايةُ:

مَنْ يفعلِ الخَيرَ فـالرحمـنُ يشكـرهُ[2]

وَأَجازَ الكِسائي حذفَ الفاءِ فِي غيرِ ضرورةِ الشِعرِ[3]، ولا يَـرِدُ النـقضُ عليهِ[4] بقولِهِ تعالَى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾[5]، وبـقولِهِ تـعالَى: ﴿إِذَا[6] أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾[7] فَإنَّها[8] جملةٌ اسميّةٌ مِنْ غيرِ فاءٍ لأنَّ إِذَا هاهنا لمجرّدِ الزّمانِ، وَلَيْسَ للشرطِ فِي مثلِ قولِهِ تَعالَى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾[9] وَأَمَّا قولُهُ: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[10] فهوَ جوابُ القَسَمِ المحذُوفِ[11].

وَقِيلَ: إنَّ الشرطَ إذا كانَ بلفظِ الماضِي والجملةُ الجَزائيّةُ اسميّةٌ فَـتَرْكُ الفـاءِ فِيها حَسَنٌ، فَلِهَذاَ حَذَفَها.

---

(١) في ف: انكره.

(٢) المقتضب ٢: ٧٠.

(٣) كلمة الشعر ليست في ف.

نسب الرضي ذلك إلى الكوفيين. الكافية شرح الرضي ٢: ٢٦٣، وقد جوّز ذلك الأخفش معاني القرآن للأخفش ١: ١٥٨، والجنى الداني ١٢٦، ومغني اللبيب ١: ١٧٨، و٢: ٧٠٧

(٤) (عليه) ليست في الأصل، ولا في ر، ف

(٥) سورة الشورى ٣٧

(٦) في ج، ل: إذا ما أصابهم، وهو سهو

(٧) سورة الشورى ٣٩

(٨) في [illegible]: [illegible]

(٩) سورة الليل ١

(١٠) سورة الأنعام ١٢١

(١١) الإيضاح [illegible]، البحر المحيط [illegible]

وقدْ قِيلَ: إنَّ (أنْ)[١] للتأكيدِ فَأُقيمَ مُقامَ الفاءِ.

والموضعُ الثاني مِن مواضِعِ لزومُ الفاءِ: أنْ يكونَ الجزاءُ جملةً فعليةً غيرَ خبريّةٍ بَل[٢] إمّا أمريةً، كقولِهِ تعالَى: **﴿قُلْ[٣] إنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فاتَّبِعُوني﴾**[٤] أو نهيةً كقولِهِ تَعالَى: **﴿فإنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إلى[٥] الكُفّارِ﴾**[٦] أو استفهاميةً كقولِكَ: إنْ تَرَكْتَنا فَمَنْ يَرْحَمُنَا؟، أو دُعائيّةً كقولِكَ[٧]: إنْ أكْرَمْتَنا فَرَحِمَكَ اللهُ.

وَإنَّمَا وَجَبَ دخولُ الفاءِ فِي هذهِ المَواضِعِ لامتناعِ تأثيرِ حَرْفِ الشَّرْطِ فِيها.

والموضِعُ الثَّالِثُ مِنْ تِلْكَ المَواضِعِ: إذَا كَانَ الجزاءُ مُضَارِعاً مقروناً بالسينِ[٨] كقولِه تعالَى: **﴿وَإنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَى﴾**[٩]، وكقولِهِ تعالَى: **﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللهُ فَسَيُؤْتِيهِ [أَجْراً عَظِيماً][١٠]﴾**[١١].

---

(١) كلمة (أن) ساقطة من ت.
(٢) الكلمة ليست في ل.
(٣) كلمة (قل) ليست في ل.
(٤) سورة آل عمران: ٣١.
(٥) (الى الكفار) ليس في ل.
(٦) سورة الممتحنة: ١٠.
(٧) ليس في ل.
(٨) في ت، ل: بسوف.
(٩) سورة الطلاق: ٦.
(١٠) ما بين المعقفتين ليس في ل.
(١١) سورة الفتح: ١٠.

وَإِنَّمَا وَجَبَ دُخولُ الفاءِ لامتناعِ تأثيرِ حروفِ الشَّرْطِ فيهِ، وإلّا لزِمَ تَوارُدُ العِلَّتينِ عَلَى معلولٍ وَاحدٍ لأنَّ السّينَ[1] جَعَلَهُ للاستقبالِ.

والرابعُ: أَنْ يكونَ الجزاءُ مُضارِعاً منفياً بِلَنْ، كَقولِهِ تَعَالَى: **﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلَامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾**[2]، وَعِلَّةُ وجوبِ مَجيءِ الفَاءِ، وفِيما تقدَّمَ سواءٌ.

والخامسُ: أَنْ يكونَ الجزاءُ فعلاً ماضياً لفظاً[3] ومعنًى، وهوَ الذي يكونُ مقروناً بـ(قَدْ) لفظاً أو معنًى، [كقولِهِ تَعَالَى:][4] **﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ[5]﴾**[6]، لِكونِ (قَدْ) مقرونةً بِهِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا وُجوبَ مَجيءِ الفاءِ فِي ذَلِكَ.

والسَّادِسُ: المضارعُ الداخِلُ عَليهِ حرفُ الحَالِ، نَحو: (مَا) وَ (لَيسَ) لامتناعِ تأثيرِ حرفِ الشرطِ فيهِ، لكونِهِ[7] لِنفي الحَالِ.

والسَّابعُ: عَسَى[8]، لِخُروجِهَا / ١٢١ و / عَنْ معنى الزمانِ.

← إجماعُ القُرّاءِ على كسر الهاءِ لمجاورة الياءِ إلّا ما رواهُ حفصٌ عن عاصم من ضمّها على أصلِ ما يَجِبُ من حركتها بعد الساكنِ فمن ضَمَّ الهاءَ في (عليهُ) وهو حفص فلأنّها الأصل، ومَن كسرها فلمجاورة الياءِ. الحجّة لابن خالويه: ٣٢٩ ـ ٣٣٠، والتبيان للطوسي طبع النجف ٩: ٣١٧.

(١) في ت، ل: سوف.

(٢) سورة آل عمران: ٨٥.

(٣) كلمة (لفظاً) ساقطة من ع.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٥) في جميع النسخ: (فصدقت) وما أثبتناه من المصحف.

(٦) سورة يوسف: ٢٧.

(٧) في ف: لكونها

(٨) الكلمة ليست في ل.

قولُهُ: (وَتَجِيءُ إذَا مَعَ الجُمْلَةِ الإسْمِيَّةِ مَوضِعَ الفَاءِ) كَقَولِهِ تَعالَى: ﴿**وإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أيديهِم إذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾[1]، وكقوله تعالى[2]: ﴿**ثُمَّ إذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الأرضِ إذَا أَنْتُمْ[3] تَخْرُجُونَ**﴾[4].

وَإنَّما أُقِيمَ إذَا مُقَامَ الفاء لكونِها بمنزِلَةِ الفاءِ فِي الدلالَةِ عَلَى [التعقيبِ، وتعليقِ حكمِ[5] إحدَى الجُمْلَتَينِ بالأُخرىٰ [، معَ أَنَّ (إذا)[6] للمفاجأةِ والفاءَ للتعقيبِ، وَمَنْ عَقَّبَ فَقَدْ فَاجأ][7].

وَيَظْهَرُ مِنْ هَذَا أَنَّ جوابَ الشرطِ ثلاثةٌ: الفِعْلُ والفاءُ وإذَا.

قولُهُ: *(وَبِإنْ[8] مُقَدَّرَةً بعدَ[9] الأفعالِ الخَمسةِ [إذا قُصِدَ السببيةَ)*[10] أي ينجزمُ الفعلُ المضارعُ بـ(إنْ) مُقَدَّرَةً بعدَ الأفعالِ الخَمْسةِ،][11] التي هيَ: الأمرُ، والنَّهيُ، والاستفهامُ، والتمنِّي، والعرضُ، إذَا قُصِدَ أنَّ الأولَ سَببٌ للثانِي، نَحو: إيتني أُكْرِمْكَ،

---

(١) سورة الروم: ٣٦.

(٢) الكلمة ليست في الأصل.

(٣) في ل: انهم.

(٤) سورة الروم: ٢٥.

(٥) في الأصل: التعليق وربط.

(٦) في ف: وإذا

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ل.

(٨) في ت، ع، ف: إن

(٩) الكلمة ساقطة من ل.

(١٠) في مجموع مهمات المتون: ٤١٨:
(وإنْ مقدّرةً بعد الأمرِ، والنّهيِ، والاستفهامِ، والتمنِّي، والعرضِ، إذا قُصِدَ السببيةَ).

(١١) ما بين المعقفتين ساقط من ف

وَلا تَفْعَلْ يكنْ خيراً لَكَ، أَيْ لَا تَفْعَلْ، فَإِنَّكَ إِنْ لم[١] تفعلْ يكنْ خيراً لكَ، وأينَ بيتُكَ أَزُرْكَ، أَيْ إِنْ تُعَرِّفْنِي ببيتِكَ أَزُرْكَ، وَلَيْتَهُ عِندَنا يحدِّثُنا، أَيْ فَإِنْ كَانَ عندنا يُحَدِّثُنا، وَنَحو: أَلا تنزِلْ تُصِبْ خيراً: أَيْ أَلا تنزِلْ فَإِنَّكَ إِنْ تنزِلْ تُصِبْ خيراً، وَالمَعْنَى في الجميعِ: إِنْ وَقَعَ الأوّلُ وَقَعَ الثاني.

وَاعلمْ أَنَّ هذا[٢] الكلامَ لَيْسَ عَلَى ظاهِرِه، وَإِلّا لَزِمَ المحالُ وَذَلِكَ لأَنَّ[٣] الأمرَ بالإتيانِ لَمْ يَكُنْ مُوجِباً للإكرامِ، وَإِنَّما يوجبُ[٤] ذَلِكَ [الإتيانُ و][٥] لو كانَ جزمُ أكرمْكَ بِنَفْسِ إِيتني، لَوَجَبَ أَنْ يقالَ: إِنَّ المَعْنَى فِي قَولِكَ: إِيتني أُكْرِمْكَ إِنْ أَآمُرْكَ[٦]، بالإتيانِ أُكْرِمْكَ[٧]، وَفَسَادُ هَذَا ظاهِرٌ.

وَإِذَا تَقَرَّر ذلِكَ فلا يكونُ هذا الكلامُ محمولاً على ظاهرِهِ، فإذاً تقديرُ قولِكَ[٨]: إِيتني أُكْرِمْكَ: إِيتني فَإِنَّكَ إِنْ تأْتِني أُكرِمْكَ.

والحَاصِلُ، إِنَّ هَذِهِ الأشياءَ الخمسةَ تتضمَّنُ مَعنى الطَّلبِ، والطَّلبُ لا يكونُ إِلّا لغرضٍ فيكونُ فِي ضمنِ هذهِ الأشياءِ الخمسةِ أَنَّها سببٌ لمسبَّبٍ وليسَ الخبرُ

---

(١) في ل: لا.

(٢) في ل: هذه.

(٣) في الأصل، وفي ز: أنّ.

(٤) في الأصل، وفي ز: وجب، وفي ف: أوجب.

(٥) في الأصل، وفي ز: لأنّه.

(٦) في ل: أكرمك.

(٧) ليس في الأصل.

(٨) في ف، ل: قولنا.

كَذلِكَ فَإنَّهُ لا يكونُ للطَّلَبِ.

واعْلَمْ أنَّهُ يجبُ أَنْ يكونَ المُضْمَرُ مِنْ جنسِ المُظهَرِ، لِتطَابُقِه، ولهذا لا يقالُ: لا تَدْنُ مِنَ الأسدِ يأكُلك بالجزمِ[1]، خلافاً للكسائي[2]، لأنَّ تقديرَهُ عندهُ، حينئذٍ: لا تدنُ مِنَ الأسدِ فَإنَّكَ إنْ تَدْنُ يأكُلكَ. وَكَذَلِكَ لا يُقالُ: لا تكْفُرْ تَدْخلِ النارَ، لأنَّ النّفي لا يدلُّ عَلى الإثباتِ، وَلَو قُلْتَ: [لا تدْنُ][3] [مِنَ الأسدِ][4] تَسْلَمْ. جازَ الجزمُ وَصَحَّ الكلامُ، لأنَّ التقديرَ: إنْ لَمْ تَدنُ [مِنَ الأسدِ][5] تَسْلَمْ، لِتباعُدِ سَبَبِ السّلامَةِ، وَكَذَلِكَ امتنعَ الإضمارُ في النَّفي فَلا يُقالُ: مَا تَأْتِنَا تُحدّثْنَا، لأنَّهُ يؤدّي إلى قولِكَ: إنْ لَمْ تأْتِنَا تُحدّثْنَا، وَهُوَ ظاهرُ الاستحالةِ، بَلْ يُرفَعُ عَلَى القطعِ[6].

وَلِقَائِلٍ أَنْ يُورِدَ عَلَيهِ أَنَّ امتناعَ الإضمارِ في النَّفي لَوْ كَانَ لأجلِ هَذا لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقالَ: مَا تَأْتِنا فَتُحَدّثنَا لِعينِ مَا ذَكَرْتُمْ، لكنَّهُ جَائِزٌ بالاتّفاقِ، وَلأنَّهُ لو كَانَ كَذَلِكَ لجازَ[7] [أَنْ يُقَالَ:][8] مَا تَأْتِنا تجهلُ[9] [أَمرَنَا لِصِحَّةِ][10] تقديرِ النَّفي، وَلأنَّهُ يَقتضِي

---

(١) المقتضب ٢: ٨١ و ١٣٣.

(٢) الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢٦٥.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز، وفي ف: فإنّك أن لا تدن.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز، ع، ف، ل.

(٦) الكلمة ساقطة من الأصل.

(٧) في ت: لم يجز.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٩) كلمة (تجهل) ليست في ت، ل.

(١٠) في ل: أمر بالصحّة.

أنْ لا يجوزُ: ألا تأتِني أُحَدِّثْك، وألا ماءٌ أشربْهُ، وألا تَنْزِلْ تُصبْ خيراً، لأنَّهُ يُفضِي إلى أنْ يكونَ المَعْنَى: إنْ لَمْ تأْتِني أُحَدِّثْكَ، بَلِ الحَقُّ في ذلكَ أنْ يُقَالَ: إنَّهُ لَمْ يَجُزْ فِي النَّفْيِ لِفواتِ مَعْنَى الطَّلَبِ، لأنَّهُ خَبَرٌ مَحْضٌ.

وَإِنَّمَا أَجَازَ الكِسَائِي: لا تدنُ مِنَ الأَسدِ يَأْكُلْكَ، بـالجزمِ، اعـتماداً مـنهُ عَـلَى وضوحِ المَعنَى فِي مثلِهِ.

ويظهرُ من قولِ النُّحاةِ: أنَّ الجزمَ لا يَجُوزُ فِي النَّفْيِ مطلقاً وَفِي النَّهي حيثُ لَمْ يَصحَّ المَعْنَى، وَأَمَّا حيثُ يَصِحُّ فيجوزُ الجَزْمُ كقولِكَ:

لا[1] تدنُ مِنَ الأَسدِ فَتَسْلَمْ.

هَذَا عَلَى تقديرِ أَنْ نُوِيَ أَنَّ الأَوَّلَ سببٌ للثاني، أَمَّا إذا لَمْ يُنْوَ لَمْ يجزْ في الجميعِ إلّا الرفعُ[2]، بأحدِ ثلاثةِ أوجهٍ:

بالصِّفَةِ إنْ كَانَ قَبْلَهُ ما يَصِحُّ وصفاً لَهُ، كقولِهِ تعالَى: ﴿**فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي**﴾[3] فَيَرِثُني صفةٌ لِوَلِيٍّ.

وبالحَالِ إنْ كانَ كَذَلِكَ، كقولِهِ تعالَى: ﴿**وَيَذَرُهُمْ**[4] **فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾[5] /١٢١ظ/ فَيَعْمَهُونَ حَالٌ مِنْ مفعولِ وَيَذَرُهُمْ[6]، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يكونَ استئنافاً، وَإِنْ

---

(١) في ل: لم.

(٢) في الأصل، وفي ز: في الرفع.

(٣) سورة مريم: ٥ ـ ٦.

(٤) في ت، ع، ف، ل: فذرهم.

(٥) سورة الأعراف: ١٨٦.

(٦) في ت، ع، ف، ل: فذرهم.

كَان الأوّلُ أَظهرَ.

وَبِأنْ يكونَ استئنافاً، كقولِكَ: قُمْ ندعوكَ، وَمِنْهُ بيتُ الكِتَابِ[١]:

وَقَـالَ رائِـدُهُم أَرسـلُوا نُـزاوِلُهـا ... وَكُلُّ حَتْفِ امـرِئٍ يَجْـرِي بِمِـقْدَارِ[٢]

وَقَدْ يُقَدَّرُ الثلاثةُ كَمَا فِي المثالِ الأوّلِ فَإِنَّهُ يجوزُ فِيهِ الجزمُ[٣] عَـلَى الجـوابِ، والرفعُ عَلَى الصِّفَةِ والاستئنافِ.

وَقَدْ يُقَدَّرُ مِنْهَا إثنانِ كَمَا فِي قولِهِ تَعَالَى: ﴿ذَرْهُمْ[٤] فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾[٥] وَقَدْ يُقَدَّرُ وَاحِدٌ مِنْهَا كَمَا فِي قَولِكَ: قُمْ نَدْعُوكَ، فَإِنَّهُ لا يجوزُ فِيهِ إلّا الرّفعُ عَلَى القَطْعِ. أَمَّا الجزمُ، فَلأَنَّهُ لَوْ جُزِمَ لانعكسَ [المَعْنَى، إذْ يصيرُ القيامُ سبباً للدعاءِ وَهُوَ عَكْسُ المَعْنَى.

وَأَمَّا الحَالُ فَلِيئَلّا يفوتَ][٦] معنَى التَّعليلِ.

---

(١) الكتاب ١: ٤٥٠.

(٢) البيت ينسب إلى الأخطل وليس في ديوانه، ويروى: (يقضي) مكان (يجري)، ويروى بعده:

إمّا نموتُ كراماً أو نفوزُ بِهَا ... لِنَسْلَمَ الدَّهرَ مِنْ كَدٍّ وأَسْفَارِ

والرائد: المقدّم على القوم، أرسوا: أقيموا أي: أقيموا نُقَاتل فإن كُلَّ امرئ يموت بقدره لا يغيّر منه الجُبْنُ ولا الإقدام، والشاهد فيه: رفع (نزاولها) على الاستئناف.

الكتاب ١: ٤٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ٥١، والخزانة ـ بولاق ـ ٣: ٦٥٩.

(٣) جوّز الجزم الأعلم الشنتمري وابن يعيش، وجوّز الرضي أن يكون (نزاولها) حالاً. تحصيل عين الذهب ١: ٤٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ٥١، والكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢٦٦.

(٤) في جميع النسخ: فذرهم، وما أثبتناه من المصحف.

(٥) سورة الأنعام: ٩١.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

وَأَمَّا الصِّفَةُ فانتفاؤُها ظَاهِرٌ، وَأَمَّا قَولُهُ تَعَالَى: **﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً[1] لَا تَخَافُ﴾**[2] يجوزُ أَنْ يكونَ مجزوماً عَلَى الجوابِ[3] أَو عَلَى تقديرِ أَنْ تكونَ لا ناهيةً، وَيَجُوزُ أَنْ يكونَ مرفوعاً، إِمَّا عَلَى الحَالِ مِنَ الضَّميرِ[4]، أَو عَلَى الاستِئنافِ[5].

وَاعلَمْ أَنَّ جَزْمَ (أكنْ)[6] في قولِهِ تعالى[7]: **﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ [مِنَ الصَّالِحِينَ]**[8]**﴾**[9] لِكَونِهِ مَعْطُوفاً عَلَى موضعِ أَصَّدَّقَ لكونِهِ في موضعِ الجَزْمِ، وَمِثْلُهُ قولُ عمرو بن مَعْدَى كَرِبَ[10]:

دعني فَأَذْهبَ جَانِباً   يوماً وأَكْفِكَ جَانِباً[11]

---

(١) الكلمة ليست في ل.

(٢) سورة طه: ٧٧.

(٣) قرأ حمزة بالجزم على الجواب، وقرأ باقي السبعة بالرفع. التيسير: ١٥٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢: ١٠٢.

(٤) في ل: المضمر.

(٥) الكتاب ١: ٤٥١، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢: ١٠٢.

(٦) سورة المنافقون: ١٠.

(٧) ليست في الأصل.

(٨) ليس في ل.

(٩) سورة المنافقون: ١٠.

(١٠) هو عمرو بن معدى كرب بن ربيعة بن عبد الله الزُّبيدي فارسُ اليمن أسلم سنَة ٩ للهجرة وشهد اليرموك والقادسية له شعر جيِّد، قيل قتل عطشاً يوم القادسية. الأغاني ١٤: ٢٥، والخزانة ٢: ٤٤٤، والأعلام ٥: ٢٦٠.

(١١) نسب المؤلِّف هذا البيت إلى عمرو بن معدى كرب تبعاً للزمخشري وابن يعيش وأنكر البغدادي أن يكون

←

واعلمْ أنّا نختم هذا البابَ بمسائِلَ ثلاثٍ[1]:

إحداها[2]: أَنَّ همزةَ الاستفهامِ إذَا دَخَلَتْ عَلَى حرفِ الشرطِ[3] هَـلْ تُـغيرُ المجازاةَ عن حُكمِهَا؟ أَمْ لَا؟ فالصَّحيحُ أنَّها لا تُغيرُهَا كَما لا يـغيِّرُها الذي وَغـيْرُهُ، فنقولُ: أإنْ[4] تأتِني [أأتِكَ بِالجزمِ، وَأَجازَ يُونُسُ رَفْعَ الجوابِ مَعَ همزةِ الإستفهامِ[5].

وثانيها:][6] قولُهُ تعالَى: ﴿**وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ**﴾[7]، فَالفَاءُ جوابُ أَمَّا، وَجَوَابُ إِنْ مَحْذُوفٌ، واستُغْنِيَ عَنْهُ بجوابِ أَمَّا كَما استُغنِي عَنْهُ في قولِكَ: أَنا ضَارِبُكَ إِنْ ضَرَبْتَني[8].

وَقَالَ قومٌ: إنّ احدَى الفائيْنِ مَحْذُوفَةٌ، وتقديرُهُ: مهما يكنْ مِنْ شيءٍ فَ﴿**إِنْ كَانَ مِنْ أصحابِ اليَمينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ**﴾[9] فَإحدَى الفَـائيْنِ جـوابُ

←له. والشاهد فيه أنه عطفَ أكفِكَ مجزوماً على جواب الأمر المنصوب بأنّ على توهّم سقوط فاء السببيةِ وجزم اذهب في جواب الأمر. المفصل: ٢٥٥ وشرح المفصل لابـن يـعيش ٧: ٥٦، والكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢٦٦، والخزانة ـ بولاق ـ ٣: ٦٦٤.

(١) في الأصل، وفي ت، ع، ل: ثلاثة.

(٢) في ز: إحدها.

(٣) الكلمة ليست في الأصل.

(٤) في الأصل، وفي ت، ع، ل: إن.

(٥) قال في الكتاب ١: ٤٤٤: (وأمّا يونس فيقول: أإنْ تأتني آتيكَ؟ وهذا قبيح يكره في الجزاء وإن كان في الاستفهام).

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٧) سورة الواقعة: ٩٠ ـ ٩١.

(٨) البيان ٢: ٤١٩، والتبيان في اعراب القرآن ٢: ١٢٠٦.

(٩) سورة الواقعة: ٩٠ ـ ٩١.

لأمّا، والأُخرى جوابُ لإنْ. فلمّا جُعِلَ مكانَ(١) (مَهْمَا) (أَمَّا) وَحُذِفَ(٢) الشرطُ، أَغنتْ إحداهُمَا عَنِ الأُخْرى(٣).

وقالَ الأخفشُ: الفاءُ جَوابُ لَهُمَا(٤).

وثالثها: أنَّهُ يجوزُ حذفُ جوابِ الشرطِ تارةً، والشرطِ أُخْرَى(٥).

أمّا الأولُ: فظاهرٌ.

وأمّا الثاني: فكقولِهِ:

فَطَلِّقْهَا(٦) فَلَسْتَ لَهَا بِكُفءٍ ... وَإلّا يَعْلُ(٧) مِفْرَقَكَ الحُسَامُ(٨)

أي: وإلّا تطلّقْ يعلُ(٩) مِفْرَقَكَ الحُسَامُ.

---

(١) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٢) في الأصل: وحذفت.

(٣) هذا مذهب أبي علي الفارسي. البحر المحيط ٨: ٢١٦.

(٤) البحر المحيط ٨: ٢١٦.

(٥) في ل: تارة أخرى.

(٦) في ل: مطلقا.

(٧) في الأصل، وفي ل: صل.

(٨) البيت للأحوص ويروى: (بندٍّ) وفي ديوانه (بأهلٍ) مكان (بِكُفءٍ) وكان الأحوص يهوى امرأة فتزوّجها رجلٌ يقال له مَطَر فقالَ:

سَلامُ اللهِ يا مطرُ عَلَيْهَا ... وَلَيْسَ عَليكَ يَا مَطرُ السَّلامُ

فَطَلِّقْهَا.........

شعر الأحوص: ١٨٣ ـ ١٨٤، وينظر: الإنصاف ـ المسألة ١٠ ـ ١: ٥٠.

(٩) في الأصل، وفي ل: صل.

فعل الأمر

قَوْلُهُ: (مثالٌ[١] الأمرِ صيغةٌ يُطلَبُ بِهَا الفِعْلُ مِنَ الفَاعِلِ المُخَاطَبِ بِحذفِ حرفِ يالمُضَارَعَةِ).

اعلمْ أنَّ هذا تعريفٌ للأمرِ المسمّىٰ عِندَ النحويينَ والأصوليينَ بالأمرِ[٢] وليسَ بتعريفٍ[٣] لِمطلقِ[٤] الأمرِ، وتعريفُ مطلقِ الأمرِ يتناولُ أمرَ الغَائِبِ، وَاعلمْ أنَّه لو زادَ عَلَى هذا التعريفِ قيداً، وَهُوَ بالوضعِ، لئلا ينتقضُ بمثلِ:

أَما ضَرَبْتَ زيداً؟ لكانَ أصوبَ.

قولُهُ: (صيغةٌ[٥] يطلبُ بِهَا الفِعلُ مِنْ الفاعِلِ[٦]) شَامِلٌ لغيرِهِ، وَهُوَ أمرُ الغائبِ، وَأمرُ الحاضِرِ، لَمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

---

(١) الكلمة غير موجودة في مجموع مهمّات المتون: ٤١٨.

(٢) يرىٰ الأصوليون (أنّ الأمر يكون بمعنى الطلب، ولكن لا مطلقاً بل بمعنىٰ طلبٍ مخصوصٍ، والظاهر أنّ الطلب المخصوص هو الطلب من العالي إلى الداني فيعتبر فيه العلوّ في الأمر. وعليه لا يسمّىٰ الطلب من الداني إلى العالي أمراً بل يسمّىٰ (استدعاءً) وكذا لا يسمّى الطلب من المساوي إلى مساويه في العلوّ أو الحطّة أمراً بل يسمّي التماساً). أصول الفقه ١: ٥٤ـ٥٥. أمّا الأمر عند النحاة فهو يشمل الطلب مع الاستعلاء والدعاء والإباحة والتهديد وغيرها. الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢٦٧.

(٣) في ل: تعريف.

(٤) في ل: بمطلق.

(٥) في ل: الأمر صيغة.

(٦) (من الفاعل) ليس في ف.

وَقَوْلُهُ: (بِحَذْفِ حرفِ المضارَعةِ) يُخْرِجُ عَنْهُ غيرَهُ مِثلَ: لِيَضْرِبْ زيدٌ، ولتضربْ أنتَ، ولأضْرِبْ أنا.

[ثُمّ اعلمْ أنَّ الأمْرَ إمَّا أن يكونَ لِغائبٍ أو لِمُتَكلّمٍ[1] أو لِغيرِهِ.

فَإنْ كَانَ الأوّلَ فباللاّمِ سواءٌ كانَ للفاعِلِ، نحو: لِيَضْربْ زيدٌ عمراً، للمفعول، نحو: ليضربْ زيدٌ، ولأضربْ أنا][2].

وَإنْ كَانَ لغيرِ غائبٍ ومتكلّمٍ، فَلا يخلو مِنْ أَنْ يكونَ للفاعِلِ أو للمفعولِ.

فإن كان الثاني: فباللام، نحو: لتضرب أنتَ، ولأضرب أنا.

وَإنْ كَانَ الأوّلَ: فبغيرِ اللامِ، وَأمَّا قولُهُ تعَالَى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[3] بالتاءِ[4] فَشَاذٌّ وَإنَّما أرادَ أنْ يجمع المخاطبينَ والغائبينَ فَجَمَعَ بينَ اللامِ التي هي دالّةٌ على الغائبينَ، والتاء التي هي دالّةٌ على المخاطبينَ، وَقَد[5] يُحْذَفُ اللامُ أيضاً /١٢٢ و/ وكَقَولِهِ:

محمّدُ تَفدِ[6] نفسكَ كُلُّ نفسٍ   إذَا ما خِفْتَ مِنْ أمرٍ تَبَالا[7]

---

(١) في ف: متكلّم.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من: ل.

(٣) سورة يونس: ٥٨ القراءة العامّة: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيرٌ مِمّا يجمعون﴾.

(٤) هي قراءة النبي صلى الله عليه وسلم وغيره. ذكرنا هذه القراءة فيا تقدّم في ٢: ٢٨٤، وينظر: المحتسب ١: ٣١٣.

(٥) في ف: قيل.

(٦) في ز: نفسك.

(٧) تقدّم الشاهد في ٢: ٢٨٤.

وَقيلَ يُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ مرادُ الشاعرِ تفدي تفسك عَلى الخبرِ، لكنَّهُ حَذَفَ الياء اكتفاءً بالكسرةِ[(١)].

وَإنَّما حذفَ اللامُ فِي الفاعِلِ المخاطَبِ وأُثبتَ فيما عَدَاهُ لِلفرقِ بينَهُما.

وَإنَّما اختُصَّ الفاعلُ المخَاطَبُ بَعَدَمِ اللامِ، وَمَا عَدَاهُ بثبوتهِ، لكونهِ أصلاً فِي الأمرِ، وعدمُ اللامِ أخصَرُ من وجودِهَا، ولأنَّهُ أكثر من غيرِهِ، [وَعَدمُ اللامِ أخصرُ،][(٢)] فَخُصَّ [الأكثرُ بِمَا هُوَ أخْصَرُ[(٣)]][(٤)].

أحكامه

قولُهُ: (وَحُكْمُ آخرِهِ حُكْمُ المجزومِ)[(٥)].

اعلمْ أَنَّ البصريينَ ذَهَبُوا إلى أَنَّ أَمرَ المُخَاطَبِ مَبْنِيٌّ لِعَدَمِ عِلَّةِ الاعرابِ، وَلِعَدَمِ[(٦)] مُشابَهَتِهِ الأَسْمَاءَ[(٧)].

---

(١) في ت، ف: بالكسر عنها.

(٢) ليس في الأصل.

(٣) في ف: أكثر.

(٤) في ل: الأخصر بما أكثر.

(٥) في ف: آخر المجزوم.

(٦) في ت: هي.

(٧) الإنصاف ـ المسألة ٧٢ ـ: ٢٧٣ ـ ٢٨٦.

وقال الكوفيون: إنَّهُ مُعْرَبٌ مجزومٌ[1] [بلامٍ مُقَدَّرٍ[2]، وتقدير اضرب ليضرب.

قَالُوا: والذي يَدُلُّ عَلَيهِ مَعَامَلَتُهم فيهِ معاملةَ المجزومِ][3]، نحو[4]: اضربْ واغزُ، وارمِ، واخشَ، وفي التثنيةِ: اغزوا، وارمِيا، واخشيا، بحذفِ الواوِ والياءِ[5]، والألفِ والنونِ، وحذفُ هذهِ الحروفِ إنَّما هوَ للجزمِ، قياساً على: لم يَغزُ، وَلَمْ يَرمِ، وَلَمْ يخشَ، وَلَمْ يغزُوا، ولم يرميا، ولم يخشَيا[6].

وَأجابَ البصريونَ عَنْهُ بأنَّهُ مبنيٌّ لِما ذكرناهُ[7] مِنَ العِلَّةِ وَحَذْفُ هذهِ[8] الحروفِ إنَّما هوَ للتشبيهِ[9] بِمَا فيهِ[10] لامُ الأمرِ مِنْ حيثُ أنَّ كُلَّ وَاحدٍ مِنْهَا لِطَلَبِ الفِعْلِ، وَلأنَّ الجَازِمَ أضعفُ مِنَ الجَارِّ والجارُّ لَا يَعْمَلُ مضمراً، فما ظَنُّكَ بِالأضْعَفِ وَهُوَ الجازمُ[11].

---

(١) في ل: مجرّد، وينظر: المصدر السابق.

(٢) في ف: باللام المقدّرة.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٤) في ف: في نحو.

(٥) في الأصل: النون.

(٦) الإنصاف ـ المسألة ٧٢ ـ ٢: ٢٧٥.

(٧) في ل: ذكرنا.

(٨) في ز: وحده.

(٩) في الأصل، وفي ز: للتشبيه.

(١٠) في ل: منه.

(١١) الإنصاف ـ المسألة ٧٢ ـ ٢: ٢٧٥.

[ولقائلٍ أن يقولَ: ما تريدونَ بقولكُم[1]: الجازمُ أضعفُ مِن الجارّ؟ وأَنَّ الجازمَ][2] يعملُ مضمراً، [كَما بعد الأمرِ والنهي والاستفهام وغيرِهِ ممَّا ذَكَرْنَا، فَلِمَ لَا يجوزُ أَنْ يَعْمَلَ هُنَا مضمراً][3]؟ والعلّةُ المُعتمَدةُ[4] عَلَيهَا في كونِها غيرُ مجزومٍ أَنّه مَبْنِيّ، لِكونِهِ غيرُ مشابهٍ للإسمِ، وكونِ أصلِ الأفعالِ هُوَ[5] البناءُ.

قولُهُ: (فَإنْ كانَ بعدَهُ[6] ساكِنٌ).

اعلمْ أَنَّ هذا إشَارَةٌ إلى كيفيّة أخذِ الأمرِ مِنَ الفِعْلِ وهي أَنَّ الأَمْرَ يُؤخَذُ مِنَ المُضارِعِ[7] بحذفِ حرفِ المضارعَةِ، وَلَمْ يُؤخَذْ مِنَ الماضِي، لكونِ الأمرِ طلباً واستحالةِ طلبِ ما فاتَ فَإذا حُذِفَ حرفُ المُضَارَعةِ، فَلا يخلو من أنْ يكونَ ما بعدَهُ[8] ساكناً أو متحرّكاً.

فَإِنَّ كَانَ متحرّكاً أُسكنَ آخرُهُ، وَجُعِلَ باقِيه أمراً، ففِي[9] يُضَارِبُ ضَارِبْ، وفي يعد عد، وفي يتعلّم تعلّم.

---

(١) في ف: بقولك.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ف، ل.

(٤) في ل: المعتمد.

(٥) كلمة (هو) ساقطة من ت.

(٦) في الأصل، وفي ز، ع، ل: بعدها.

(٧) في ف: الفعل المضارع.

(٨) في ع، ل: ما بعدها.

(٩) في ع، ف: فيقال في.

وَإِنْ كَانَ ساكِناً فَلا يخلو مِنْ أَنْ يَكونَ رباعياً، أو لَمْ يَكُنْ.

فَإِنْ كَانَ رباعيّاً رَدَّتِ الهمزةُ المحذوفةُ[1] من المضارِعِ[2] لانتفاءِ المانعِ لوجودِها.

[ألا تَرَى أنّ][3] أصلَ يُكرِمُ وَيُذهِبُ يُأَكْرِمُ، وَيُأَذْهِبُ؟ كَدَحْرَجَ يُدَحْرِجُ.

وَإِنَّما حُذِفَتِ الهمزةُ لأنَّهُ يلزَمُ مِنْهُ اجتماعَ الهمزتينِ فِي مثلِ: أُأَكْرِمُ، وَأُأَذْهَبُ، فَكَرِهُوهُ[4] فَحَذَفوا الهَمْزَةَ الثانيةَ، لكونِ الأُولَى للعلامةِ[5]، وَلَمَّا حُذِفَتْ فِي المُتَكَلِّمِ حُذِفَتْ فِي البَواقِي لِيُطَّرِدَ البابُ[6].

وَالذي يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ الهَمزَةَ التي في قولِنَا: أَكرم واذهبْ [هِيَ الهمزةُ][7] المحذوفة وَلَيْسَتْ بهمزةِ الوصلِ إتيانُهُم بِهَا فِي مثلِ: يَعيدُ[8]، مَعَ أَنَّهُ لَيسَ بَعْدَ حَذْفِ حَرفِ المُضَارَعةِ سَاكِنٌ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رُباعيّاً رُدَّتْ همزة الوصل، لِيُمْكِنَ النُّطقُ بِهَا، ثُمَّ إِنْ كانَ بَعْدَ

---

(١) في الأصل، وفي ز: المفتوحة.

(٢) في ت: المضارعة.

(٣) في ف: لأنّ.

(٤) في الأصل، وفي ز: فكرهوا.

(٥) في ت: علامة.

(٦) في ف: طردا للباب، وينظر: الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢٦٩.

(٧) في الأصل، وفي ز: المضمرة.

(٨) في الأصل، وفي ز: يعدّ.

الساكِنِ ضَمَّةٌ وَجَبَ ضَمُّ الهَمْزَةِ، إمَّا[١] للاتّباعِ ورفعِ اللبسِ أو[٢] طلبِ الخِفَّةِ، ألا تَرَى أنَّكَ لَوْ قُلْتَ: مِنْ يَقْتُلُ أَقْتُلْ بالفَتحِ، لالتبسَ بالمضارعِ، ولَو قُلْتَ: إقْتُلْ، بالكَسرِ لكانَ مُستثقلاً، لأنَّ الانتقالَ[٣] مِنَ الكَسْرةِ[٤] إلى الضَّمّةِ مُستَثقلٌ مُدْرَكٌ بالضرورةِ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَ الساكنِ ضَمَّةٌ وَجَبَ كَسْرُ الهمزةِ، وَإلَّا لَزِمَ أحَدُ الأمرينِ: إمَّا الفتحُ أو[٥] الضَّمُّ، والأوّلُ مُتَعَذِّرٌ، لأنَّهُ لَوْ فُتِحَ فَالحرفُ الذي بَعدَ الساكنِ مَفتُوحٌ أو مكسُورٌ، وَعلَى التقديرينِ يَحْصَلُ الالتباسُ. ألا تَرَى أنَّكَ لَوْ قُلْتَ: / ١٢٢ ظ / مِنْ يَضْرِبُ أَضْرِبْ [لَالْتَبَسَ بالأمرِ مِنَ الرُّباعِي[٦]، وَلَوْ قُلْتَ: مِنْ يَعْلَم أَعْلَمْ لالتبسَ بالماضِي الرُّباعِي.

والثاني أيضاً مُتَعَذِّرٌ، لأنَّها لَوْ ضُمَّتْ فَمَا بَعْدَ السَّاكِنِ إمَّا مفتوحٌ[٧] أَوْ مَكْسُورٌ، وَعلَى التقديرينِ يَحْصَلُ الالتباسُ. ألا تَرضى أنَّكَ لَوْ قُلْتَ: مِنْ يَضْرِبُ أُضْرِبْ][٨] بِضَمِّ الهمزةِ لالتبسَ بالمَاضِي الرُّباعِي لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ولالتبسَ أيضاً بِمضارعِ

---

(١) ليست في الأصل، ولا في ز.

(٢) في الأصل، وفي ت، ز، ل: و.

(٣) في الأصل، وفي ز: الاستثقال.

(٤) في الأصل: الكثرة.

(٥) في ل: وأمّا.

(٦) في ت: من الأمر بالرباعي.

(٧) في ل: مضموم.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من: الأصل.

الرُّبَاعِي المُتَكلِّم؟

وَلَوْ قُلْتَ مِنْ يَعْلَمَ: أُعْلَمْ لالتبس بِمُضَارِعِ[١] مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَإِذَا تَعَذَّرَ [فَتْحُهَا و][٢] ضَمُّها تَعَيَّنَ الكَسْرُ لانحصارِ الحَرَكَةِ فِي أَحَدِ هذِهِ الثَّلاثَةِ، واستلزامِ انتفاءِ القسمينِ تَحَقُّقَ القِسْمُ الآخرُ.

الفعل المبني للمجهول

قَوْلُهُ: (فِعْلُ[٣] مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ).

[اعلَمْ أَنَّ فِعْلَ مَا لَمْ يُسمَّ فَاعِلُهُ فِعْلٌ][٤] حُذِفَ فَاعِلُهُ وَأُسنِدَ إِلَى مَا يَقُومُ مَقَامَ الفاعلِ للاختصارِ والإبهامِ، أو لِعَدَمِ العِلْمِ بالفَاعِلِ أو غَيْرِهِ.

وَالفِعْلُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يكونَ مَاضِياً أَوْ مُضَارِعاً، وَعَلَى التقديرينِ يَلْزَمُ التغييرُ ليتميّزَ المعلومُ مِنَ المجْهُولِ.

فَإِنْ كَانَ مَاضِياً ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخرِهِ، وَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى أَحَدِهِمَا، أَمَّا عَلَى الضَّمِّ وَحْدَهُ فَلأَنَّهُ لو اقتصرَ عَلَيهِ لالتبسَ بِمُضَارِعِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ فِي أُعلَمَ، وَأَمَّا عَلَى الكَسرِ فَلأَنَّهُ لو اقتصرَ عليهِ لم يُفِدْ في مِثْلِ عَلِمَ، فإذاً لابدَّ مِنْ تَحَقُّقِ كُلٍّ

(١) في ل: بالمضارع.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٣) في ف: وفعل.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

... الأمر ...

هذا إذا لم يكن في أوّل الفِعْلِ همزةُ الوَصْلِ[١] ولا التاءُ.

أمّا إذا كان في أوّله همزةُ الوصلِ ضُمَّ الحرفُ الثالثُ، مَعَ ضَمِّ الهمزةِ لرفعِ الالتباس، فنقولُ في نحو: انطلقَ، واقتدرَ، واستخرجَ: اُقْتُدِرَ، واسْتُخْرِجَ بِضَمِّ الهمزة والحرف الثالث، لأنَّهُ لو اقتُصِرَ عَلى ضمِّ الهمزةِ وَهِيَ تَسقُطُ فِي الدَّرج لالتبس حينئذٍ الأمرُ فِي قولِكَ: ألا[٢] انْطَلِقْ وألا[٣] استَخرِجْ[٤] فإذاً وَجَبَ ضَمُّ مَا بعْدَ الساكن لِرفع هذا الالتباسِ.

وأمّا إذا كَانَ فِيهِ التاءُ ضُمَّ التاءُ مَعَ ضَمِّ الحَرْفِ الثّانِي، فَيُقَالُ فِي: تَعَلَّمَ وتَجَاهَلَ: تُعُلِّمَ وَتُجُوهِلَ، بَضَمِّ التاءِ والحرفِ الثانِي لِئَلّا يلتبسَ تَعَلَّمَ بمضارعَ عَلَّمَ وتَجاهَلَ بمضارعِ جَاهَلَ.

قولُهُ: (*وَمُعْتَلُّ العينِ، الأفصحُ*[٥] *قِيلَ وَبِيعَ*).

إعْلَمْ أنَّ الفِعْلَ المَاضِي مِنَ الثلاثي فِي بناءِ مَا لَمْ يُسمَّ فَاعِلُهُ ثلاثُ لُغَاتٍ:

أحَدُها: قِيلَ وَبِيعَ، وَهُوَ أفصَحُهَا، وأَصْلُها قُوِلَ وَبُيِعَ استُثْقِلَتْ الحركةُ عَلَى

---

(١) الكلمة ساقطة من ل.

(٢) كلمة (الا) ليست في ت.

(٣) كلمة (الا) ليست في ت.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٥) في ت، ع: من الأفصح، وفي ف: الأصح.

الواو، وَالياءِ[١] فَنُقِلَتْ إلى مَا بَعْدَهُما[٢] بعدَ سَلْبِ حركتِهِ، ثُمَّ قلبت الواوُ ياءً، لانكسارِ مَا قَبْلها، فَصَارَ: قِيلَ وَبِيعَ.

وثانيها: قُيِلَ وَبُيِعَ بالإشمامِ، وهو فصيحٌ، لايذانِ[٣] أنّ أصلها[٤] الضَّمُّ فِي أوائِلِ هَذِهِ الأفعالِ.

وثالثها: قُولَ وبُوعَ، بالواوِ، وَهُوَ قَليلٌ، ووجهُهُ أَنَّ أصلَهَا قُوِلَ، وَبُيِعَ، فَحُذِفَتِ الحَرَكَةُ مِنَ الواوِ والياءِ، للاستثقالِ، ثُمَّ قُلِبَتِ الياءُ في بيعَ واواً، والكَسْرَةُ[٥] ضَمَّةً، فَصَارَ قُولَ وبُوعَ، والأُولى، أعني قَلبُ الواوِ ياءً أولَى مِن الثانيةِ، وَهِيَ[٦] قَلْبُ الياءِ واواً، لكونِ الياءِ أَخَفَّ.

قولُهُ: (*وَمِثْلُهُ بابُ اختيرَ وانقيدَ* [*دونَ استُخِيرَ وأُقِيمَ*]).

أَي: مِثلُ بِنَاءِ مَا لَمْ يُسمَّ فاعِلهُ[٧] من الماضِي المعتلِّ العينِ مِنَ الثلاثي بناءُ مَا لَمْ

---

(١) (والياء) ليس في ل.

(٢) الصواب: ماقبلها. قال الرضي في شرح الكافية ٢: ٢٧٠: (وعند الجزولي استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت إلى ماقبلها لأنّ الكسرة أخفّ من حركة ماقبلها وقصدهم التخفيف ما أمكن فيجوز على هذا نقل الحركة إلى متحرّك بعد حذف حركته إذا كان حركة المنقول أخفّ من حركة المنقول إليه فبقي قول وبيع فقلبت الواو الساكنة ياء كما في: ميزان قال).

(٣) في ل: لاذان.

(٤) في ع: أصلها.

(٥) في ل: الكسر.

(٦) في ع، ف، ل: وهو.

(٧) الكلمة ساقطة من ف.

يُسمَّ فاعِلُهُ مِنْ بابِ أُختِيرَ وانْقِيدَ][(١)] [فِي أَنَّهُ يجوزُ][(٢)] فِيهِ ثلاثةُ أَوجهٍ دونَ بابِ[(٣)] استُخِيرَ وَأُقِيمَ][(٤)].

أَمَّا الأولُ: فَلأَنَّ أَصلَ اختِيرَ وانقيدَ أُختِيرَ، وانُقُيدَ أَي: تُبِرَ، وَقُيِدَ مثل بُيعَ في وُقوعِ الضمَّةِ عَلَى الفَاءِ، وَوُقوعِ الكَسْرَةِ بَعْدَهَا فَجَازَ فِيهِ ما جَازَ في بِيعَ.

وَأَمَّا الثانِي: فَلأَنَّ أَصْلَ استُخِيرَ وَأُقِيمَ استُخيِرَ، وَأُقْوِمَ، وتُخيِرَ وأُقْوِمَ ليسا مثل [بُيعَ وَقُولَ][(٥)] في وقوعِ الضَّمَّةِ والكَسْرَةِ بعدَها[(٦)] على الياءِ والواوِ وحينئذٍ لم يجبْ فيهِ أَنْ يجوزَ مَا جَازَ فِي مثلِ بِيعَ بَلِ القياسُ فِي مِثْلِهِ أَنَّ اليَاءَ والواوَ المكسورةَ إذَا سُكِّنَ ما[(٧)] قبلها نُقِلَ الكسرُ[(٨)] إلى مَا قَبْلَهُمَا، فَكَانَ الوَاجِبُ فِي استُخيِرَ وأُقْـوِمَ أن يقال: استُخِيرَ وأُقِيمَ[(٩)].

قولُهُ: *(وَإِنْ كَانَ مُضَارِعاً [إلى آخِرِه)*.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٢) في الأصل، وفي ز: هل يجو.

(٣) الكلمة ساقطة من: الأصل، ومن: ز.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ف، ل.

(٥) في الأصل، وفي ز: قيل وبيع، وفي ل: قول وبيع.

(٦) أي بعد فاء الكلمة.

(٧) (ما) ساقطة من الأصل.

(٨) في ت، ع، ف: الكسرة.

(٩) في ع، أقوم.

أيْ إنْ كَانَ الفِعْلُ الذي بُنِيَ مِنهُ بناءُ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ مضارعاً][1] وَجَبَ ضَمُّ أوّلِه، وَفَتْحُ ما قبلَ آخِرِه، وَلَمْ يَجُز الاقتصارُ عَلَى أَحَدِهِمَا لأنَّهُ لَو اقتصَرَ عَلَى فَتْحِ مَا قَبلَ[2] الآخرِ لَمْ يَفِدْ في مثلِ: يَعْلَم وَلَو اقتصرَ عَلَى ضَمّ أوّله لم يُفِدْ فِي مِثْل يُخْرِجُ فَوَجَبا معاً[3].

قولُهُ: (*وَمُعْتَلُّ العَينِ يَنْقَلِبُ أَلِفاً*).

أي إنْ كانَ الفِعْلُ المضارِعُ الذي يبنىٰ مِنهُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مِنَ المُعْتَلِّ العينِ، /١٢٣و / تُقْلَبُ العينُ أَلِفاً، واواً كانَ أَو ياءً، تقولُ في يَقُولُ ويبيعُ: يُقَالُ ويُبَاع، لأنَّ اصلَهُمَا يُقْوَلُ ويُبْيَعُ، فَنُقِلَتْ حركةُ الواوِ والياءِ إلى ما قبلَهُما، وَكَانَتَا فِي موضِعِ الحَرَكَةِ مَعَ انفتاحِ مَا قَبْلَهُما فَقُلِبَتا أَلِفاً فَصَارَ يُقَالُ وَيُبَاعُ[4].

وَحُكْمُ مُعتلِّ اللام مثلُ حُكمِ معتلِّ[5] العَينِ، فتقولُ فِي يَرمِي ويَقضِي: [يُرمَى ويُقضَى][6]، وَأَصْلُهمَا يُرْمَيَ وَيُقْضَيَ[7] فَقُلِبَتِ الياءُ أَلِفاً، لِتَحَرُّكِهَا وانفتاحِ ما قبلَها.

وَإِذَا بُنِيَ مَا لَمْ يُسمَّ فَاعِلُه مِنَ المضارِعِ المُعْتَلِّ الفَاءِ يُثْبِتُ فِيهِ واوٌ سواءٌ كانَ

---

(١) ما بين المعقفتين ليس في ت.

(٢) (ما قبل) ليس في ت.

(٣) (فوجبا معاً) ساقطة من ف، ل.

(٤) في ت، ع: يباع ويقال.

(٥) في ف: المعتل.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز، ف، ل.

(٧) في الأصل، وفي ت، ز، ل: يقضي ويرمي.

فاؤهُ واواً، نحو: يُوجَلُ أو ياءً نحو: يَيأسُ، إذ تقولُ فِيهما: يُوجَلُ، ويُـوأسُ، بـقلبِ [الياءِ واواً][١] لانضمامِ مَا قَبْلَهَا.

ولو كانتْ محذوفةً تُرَدُّ، فتقولُ فِي يَعِدُ: يُوعَدُ لانتفاءِ مُوجِبِ حـذْفِها، وَهُـوَ وقوعَها بينَ ياءٍ مفتوحةٍ[٢]، وكسرةٍ لازِمَةٍ.

المتعدّي واللازم

قولُهُ: *(المُتعدّي وغيرُ المُتَعَدِّي)*.

اعلمْ أنَّ التَّعدّي في اللغةِ هوَ التجاوزُ مِنْ قولِهِم عَدَوتُهُ وَجَاوَزْتُهُ، فالمُتعدّي بِاصطلاحِ النحاةِ[٣] ما جاوزَ[٤] الفاعلَ إلى المفعولِ بِهِ، وَقِيلَ أيضاً في تعريفِهِ: أنَّـهُ فِعلٌ يتوقّفُ تعقّلُ[٥] معناهُ عَلى شيئينِ فاعلٍ وقابلٍ[٦]، و[٧]هوَ المفعولُ بهِ[٨] و[٩]غيرُ

---

(١) في الأصل: الواو ياء، وفي ز: الواو.

(٢) الكلمة ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٣) في ت، ف: النحو.

(٤) كلمة (جاوز) ليست في ز.

(٥) الكلمة ساقطة من ز.

(٦) قال الرضي في شرح الكافية ٢: ٢٧٢: (المتعدّي ما يتوقّف فهمه على متعلّق كضرب، وغيرِ المتعدي بخلافه).

(٧) (الواو) زيادة من ل.

(٨) (به) ساقطة من ت، ع.

(٩) (الواو) ساقطة من ل.

المُعدّي ما يُقابلُهُ.

واعلمْ أنَّ الفعلَ ينقسمُ إلى حقيقي وإلى[1] غيرِ حقيقي.

والأوّل: إمّا أنْ لا يتعدّىٰ مِن الفاعِلِ إلى غيرِهِ، وهوَ القاصِرُ، أعني اللازمَ، وإمّا أنْ يتعدّىٰ عنهُ إلى غيرِهِ، وَهُوَ [عَلَى ضَرْبينِ][2]:

ضربٌ يؤثرُ[3] في الغيرِ أثراً حقيقياً، وضربٌ[4] لا يؤثّرُ.

الأوّلُ نحو: ضربتُ زَيداً، وأكلتُ الخُبْزَ.

والثاني نَحو: ظَنَنْتُ زيداً عالماً.

وغيرُ الحقيقي: إمّا[5] مستعارٌ للاختصارِ، نَحو: مَاتَ زيدٌ، فَإنَّهُ بالحقيقةِ مفعولٌ.

وَأمّا غيرُ الحقيقي، فهوَ إمّا دالٌّ على الزّمانِ فقطْ وَهِيَ كانَ وأخواتُها، وعسىٰ وأخواتُها، وإمَّا مفعولٌ يرادُ بِهِ غيرَ الفاعِلِ الذي وُضِعَ لَهُ، نَحو: لا أَرينَّكَ هَاهُنا، فالنّهيُّ[6] لِلْمُتَكلِّمِ، كَأَنَّهُ ينهىٰ نفسهُ في اللفظِ، والمعنَى للمُخَاطَبِ، كَأَنَّهُ قَالَ: لا تَكونَنَّ[7] هَاهُنَا.

ودليلُ الحصرِ في المُتعدّي، وغيرُ المُتَعَدِّي أَنَّهُ إمَّا أَنْ يتجاوَزَ عن الفاعِلِ إلى

---

(١) يريد على في الموضعين.

(٢) في ل: ضربان.

(٣) الكلمة ساقطة من ل.

(٤) في ل: أو.

(٥) الكلمة ساقطة من ل.

(٦) في الأصل، وفي ز: فالذي.

(٧) في ل: لا تكون.

المفعولِ، أَو لَمْ يتجاوزْ. والأوّلُ هو المتعدّي، والثاني هوَ غيرُ المُتعدّي.

وغيرُ المتعدّي يَصيرُ متعدّياً بِأحَدِ ثلاثةِ أَشياءَ.

الهمزةِ، نحو: أذهبتُ زيداً، وتضعيفِ العينِ، نحو: فَرِحَ زيدٌ[1] وَفَرَّحْتُ زيداً، وحرفِ[2] الجرِّ، نحو: ذَهَبَ زَيْدٌ، وَذَهَبْتُ بزيدٍ.

وَقَدْ زادَ بعضُهم شيئَينِ آخرينِ:

السِّينَ مَعَ مَا زِيدَ مَعَهَا فِي نَحوِ: استفعلَ، نَحو: خَرَجَ الشَّيءُ[3] واستخرجَهُ[4].

وألِفُ المفاعَلَةِ، نَحو: جَلَسَ زيدٌ، وجالستُهُ وَقَرُبَ زيدٌ[5] وَقَارَبْتُهُ، وَقَدْ يَجْتَمِعُ كُل واحدٍ منَ الهمزةِ والتضعيفِ مَعَ حرفِ الجرِّ، نَحو: أمررتُ زيد على عمرٍو وَفرّحْتُ زيداً بعمرٍو، [وَلا تجتمعُ الهمزةُ مَعَ التضعيفِ، لاختلافِ البنائين][6].

واعلمْ أَنَّ حروفَ الجرّ أعمُّ هذهِ القرائنِ، لأَنَّها تدخلُ عَلَى الثُّلاثِي فَمَا فَوقَهُ، والباقيةُ مختصّةٌ بالثُّلاثِي، وهذه القرائنُ إذَا اتّصلتْ بالمُتَعَدِّي إلى واحدٍ تنقُلُه إلى اثنينِ، وإذَا اتّصلتْ بالمُتَعَدِّي إلى إثنينِ تنقلُهُ إلى ثلاثةٍ.

ثُمَّ المُتَعَدِّي قد يتعدّىٰ إلى مفعولٍ واحدٍ، نَحو: ضَرَبَ، وَقَدْ يتعدَّىٰ إلى إثنينِ

---

(١) الكلمة ساقطة من ت، ع، ف، ل.

(٢) في ت، ل: حروف.

(٣) الكلمة ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٤) في ف: استخرج، وفي ل: استخرجته.

(٥) الكلمة ساقطة من ت، ف، ل.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

لاقتضاءِ معناهُ إيّاهُما، نَحو: أَعطَىٰ وَعَلِمَ[١]، فَإِنَّ الإعطاءَ لا يمكنُ تَعَقُّلُهُ إلّا مَعَ تَعَقُّلِ المُعْطى الذي يُعطاهُ، وَكَذلِكَ العِلْمُ فَإِنَّهُ يتعلَّقُ بشيءٍ على صفتِهِ كالعلمِ بِأَنَّ زيداً على صفةِ القيامِ.

وَقَدْ يتعدّىٰ إلى ثلاثةِ مفاعِيلَ[٢]، نَحو: أَعلَمَ وَأَرَىٰ، لكونِ أَعْلَمَ مُعَدَّىٰ[٣] بالهمزةِ عن عَلِمَ المُتعدِّي إلى إثنينِ، والهمزةُ تُوجِب للفعلِ مَعْنًى يَزيدُ بسببِهِ مفعولٌ على ما كانَ قبلَ ذلكَ[٤]، فَإِذَا قُلْتَ: أعلمتُ زَيْداً كانَ معناهُ صَيَّرتُ[٥] زيداً ذا علمٍ، وَأَنَّ الشَّيءَ عَلَى صفتِهِ / ١٢٣ ظ / وحينئذٍ يحتاجُ إلى مفعولٍ مصيَّرٍ باعتبارِ الهمزةِ، وإلى المفعولينِ الآخرينِ باعتبارِ العِلْمِ بالشَّيءِ[٦] عَلَى صِفَتِهِ[٧].

ثُمَّ اعلمْ أَنَّ (أَعْلَمَ) و(أَرَى) متعدّيانِ إلى ثلاثةِ مفاعِيلَ بلا خِلافٍ، وَهُوَ المسموعُ منهم، والأخفشُ أجازَ استعمالَ: أَظْنَنْتُ وَأَحْسَبْتُ[٨] وَأَخلْتُ وأَزْعمتُ، وحينئذٍ يَتَعَدَّىٰ إلى ثلاثةِ مفاعيلَ كاعلَمَ وأرىٰ، لكنَّ استعمالَها قليلٌ، بَلْ هُوَ غيرُ مسموعٍ، فالأخفشُ يَجعلُهُ قياساً[٩]، وسائرُ النحويينَ يَقتصرونَ عَلَى السَّماعِ[١٠].

---

(١) في ت: أعلم.

(٢) كلمة (مفاعيل) ساقطة من ف.

(٣) في ف، ل: متعدّياً.

(٤) في ت، ع، ف: الهمزة.

(٥) في ل: ضرب.

(٦) في ل: الشيء بالعلم.

(٧) في ع، ل: صفة.

(٨) في ل: أحسنت وأصنت.

(٩) ينظر: الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢٧٤.

(١٠) قال الرضي في المصدر السابق ٢: ٢٧٥: (إنّ هذا موكول إلى السماع).

وأمّا نبّأ، وأنبأ، وخبّر وأخبر[١]، وحدّث فهي متعدّيةٌ إلى مفعولٍ واحدٍ بنفسِها، وإلى المفعولِ الآخرِ بحرفِ الجرِّ عندَ سيبويهِ[٢]، لكنَّ معَ جوازِ حذفِ حرفِ الجرِّ ونصبِهِ كما في قولِه:

أَمَرْتُكَ الخَيرَ فافعلْ ما أُمِرْتَ بِهِ ....[٣]

فتقولُ: أنبأتُكَ زيداً، أيْ: أنبأتُكَ عن زيدٍ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إبراهِيمَ﴾[٤]، وقالَ: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْماءِ هَؤُلاءِ﴾[٥]، وقالَ: ﴿فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾[٦]، وقالَ: ﴿قَدْ نَبَّأَنَا اللهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾[٧]، لكنّها لمّا كانَتْ فيها معنى الاعلامِ أُجْرِيَتْ مَجْرَى الإعلامِ في تَعْدِيَتِها إلى ثلاثةِ مفاعيلَ، [لأنَّ العَرَبَ تَحْمِلُ الشَّيءَ عَلَى الشَّيءِ إذا كَانَ بمعناهُ ولهذا عَدَّها النحويونَ مِنَ الأفعالِ المتعدّيةِ إلى ثلاثةِ مفاعيلَ][٨].

وَقَالَ المُبرِّدُ: إنّها متعدّيةٌ إلى ثلاثةِ مفاعيلَ[٩] على التحقيقِ، وأنكرَ على[١٠]

---

(١) في ت، ز، ف: وأخبر وخبر.

(٢) الكتاب ١: ١٧ ـ ١٨.

(٣) تقدّم الشاهد في ١: ٣٥٤.

(٤) سورة الحجر: ٥١.

(٥) سورة البقرة: ٣١.

(٦) سورة البقرة: ٣٣.

(٧) سورة التوبة: ٩٤، وفي ت: (ونبأنا من أخبارهم)، وفي ف: (أخبارهم) مكان (أخباركم)، وفي ع، ل: نبّأنا الله بأخبارهم.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ع، ل.

(٩) المقتضب ٣: ١٢١ و ١٨٩ و ٤: ٣٣٨ ـ ٣٣٩.

(١٠) ساقطة من: ع، ل.

سيبويه[١].

والذي يدلُّ علَى فَسَادِ مَذْهَبِهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَمَا[٢] ذَكَرَهُ لَمْ يَجُزِ الاقتصارُ فيه على المفعولِ الثاني كَمَا سَنَذْكُرُهُ لكنَّهُ يجوزُ، لِجوازِ أَنْ يُقَالَ تَبأْتُ زيداً.

ثمّ اعلمْ أَنَّ الفعلَ الذي يتعدَّىٰ إلى مفعولينِ، لا يخلو مِنْ أَنْ يجوزَ الاقتصارُ عَلَى أَحَدِهِمَا، وَهُوَ الذي لا يكونُ الثانِي عبارةً عنِ الأولِ، أو لا يجوزُ، وَهُوَ الذي يكونُ الثاني عبارةً عنِ الأولِ، والأولُ عَلَى ثلاثةِ أضربٍ[٣]:

أَحَدُهَا[٤]: أَنْ يتعدَّىٰ إلى المَفْعُولينِ بصفتِهِ مِنْ غَيرِ زيادةٍ وَلا حَذْفٍ، نحو: كسوتُ زيداً ثوباً، وَلَكَ أَنْ تقولَ: كَسَوْتُ زيداً، ولا تذكُرُ ما كسوتَهُ، وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: كسوتُ ثوباً، ولا تذكُرُ مَنْ كَسَوتَهُ، ويجوزُ التقديمُ والتأخِيرُ في هذا البابِ، والعَمَلُ واجبٌ مَعَ جميعِ التقاديرِ[٥].

والثاني: أَنْ يكونَ الفِعْلُ متعدِّياً إلى مفعولٍ واحدٍ فينتقلُ بِأَحَدِ مَا ذَكَرْنَا إلى مفعولينِ، تقولُ: عَطَا زيدٌ دِرْهَماً إذا تناولَ[٦]، وأعطيتُ زيداً دِرْهَماً، وتَقولُ: ضربتُ زيداً، وَأَضْرَبْتُ زيداً عَمراً، وَعَلَى هذا[٧] يُقاسُ.

---

(١) المقتضب: ٤: ٣٣٨، والانتصار: ٩، ١٣، ١٤.

(٢) في ت، ل: على ما.

(٣) في ف: أقسام.

(٤) في ع: أحدهما.

(٥) في الأصل، وفي ز: المقادير.

(٦) قال الفيومي: عطا زيدٌ درهماً تناولَهُ. المصباح المنير ٢: ٦٦.

(٧) الكلمة ساقطة من الأصل.

والثالث: أنْ يَتَعَدَّىٰ إلى[1] المفعولِ الثاني بحرفِ جَرٍّ، فَحُذِفَ الحرفُ[2] كَقولِكَ: اختَرتُ الرجالَ عَمْراً، وكقولِهِ تَعالَىٰ[3]: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً[4]﴾[5]، أَي: مِنَ الرجالِ، وَمِنْ قومِهِ، وكقولِ الفرزدقِ:

استغفرُ اللهَ ذنباً لستُ مُحصِيهِ

رَبَّ العِبادِ إليهِ الوَجْهُ وَالعَمَلُ[6]

وَمِنْ هذا البابِ نُبِّئْتُ زيداً[7] عندَ سيبويهِ[8]، فإذا رُدَّ هذا الفعلُ إلى ما لمْ يسمَّ فاعِلُهُ أُقيمَ المفعولُ الصَّريحُ مَقامَ الفاعِلِ، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُقامَ[9] المفعولُ المُتَّسَعُ فيهِ مُقامَ الفاعِلِ.

وَمِنْ هَذا البابِ سَمَّيْتُهُ زيداً، أَيْ: بزيدٍ، وَكَنَّيتُ زيداً أَبا عبدِاللهِ، أي: بِأَبي

---

(١) الكلمة ساقطة من ل.

(٢) في الأصل: الأوّل وفي: ت: الحدّ.

(٣) ليست في الأصل.

(٤) (رجلاً) ليست في ت، ع.

(٥) سورة الأعراف: ١٥٥.

(٦) لا أعرف أحداً غير المؤلّف نسب البيت إلى الفرزدق، وليس في ديوانه والأصل: أستغفر الله من ذنبٍ، والشاهد فيه أنّ استغفرُ يتعدّىٰ إلى المفعولِ الثاني بحرفِ الجرِّ (مِنْ) ثمّ حذف حرفِ الجرّ فنصب (ذنباً) على أنّه مفعولٍ به ثانٍ. الكتاب ١: ١٧، والمقتضب ٢: ٣٢٠، والخصائص ٣: ٢٤٧، وشرح الأشموني ٢: ١٩٤، والخزانة ٣: ١١١.

(٧) الكلمة ساقطة من الأصل، وفي ت، ل: زيد.

(٨) في الكتاب ١: ١٧: تقول: نُبِّئتُ زيداً يقولُ ذاكَ أي عَنْ زيدٍ.

(٩) في الأصل: يقال.

عبدِالله، [وَدَعوتُهُ زيداً، أي:][1] بهذا الاسمِ.

اعلمْ أنَّهُ إذا قُدِّمَ زيدٌ في قولنا: أعطيتُ زيداً، جَازَ فِيهِ أربعةُ[2] أوجهٍ:

أحَدُهَا: زيداً أعطيتُ، نحو: زيداً ضَرَبْتُ.

والثاني: زيدٌ[3] أعطيتُهُ، نحو: زيدٌ[4] ضربتُهُ.

والثالثُ: زيداً أعطيتُهُ، نحو: زيداً ضَرَبْتُهُ.

والرابعُ: زيدٌ أعطيتُ، نحو: زَيْدٌ ضَرَبْتُ.

والثاني[5]: وهوَ أنْ لا يجوزَ الاقتصارُ عَلَى [أحدِ مفعوليهِ، نحو: عَلِمَ وأخواتِهِ، وَإنَّما لَمْ يَجُز الاقتصارُ عَلى][6] أحدِهِمَا هَاهُنَا، لأنَّهُما في الأصلِ مبتدأٌ وَخَبَرٌ، فَكَمَا أنَّهُ لابُدَّ لِكُلِّ واحدٍ مِنَ المبتدإ والخبرِ مِنَ الآخَرِ، لابُدَّ لِكُلِّ وَاحدٍ مِنْهُما مِنَ الآخرِ، لكنْ يجوزُ تَرْكُهُمَا معاً.

وَإنَّما جَازَ الاقتصارُ عَلَى أحدِهِمَا فِي / ١٢٤ و / القسمِ الأوَّلِ لأنَّ كُلَّ واحدٍ مِنْهُما غيرُ الأوَّلِ فجازَ الاقتصارُ عَلَى أَحَدِهِما كَمَا جازَ فِي قولِكَ ضَرَبْتُ مِنْ غيرِ أنْ تَذْكُرَ مَنْ ضَرَبْتَ.

قولُهُ: (*وهذِهِ مفعولُها الأوَّلُ كمفعولَي أعطيتُ إلى آخرِهِ*).

أي هذهِ الأفعالُ المتعدِّيةُ إلى ثلاثةِ مفاعيل [حُكْمُ مفعولِها الأوَّلِ][7] كحكمِ

---

(١) في الأصل: أو دعوت زيداً، وكلمة (أي) ساقطة من ز.

(٢) في ت: أربع.

(٣) في ت: زيداً.

(٤) في ت: زيداً.

(٥) تقدّم الأوّل في ٢: ٤٢٦.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، وكلمة الأوّل ساقطة من ز.

مفعولي أعطيتُ، [بِمَعْنَى أَنَّهُ كَمَا[1] يجوزُ حَذْفُ كُلِّ واحدٍ مِنْ مَفْعُولَي أعطيتُ][2] يجوزُ حذفُ مفعولها الأوّلِ، وَحكمُ مفعولِهَا الثانِي والثالث كحكمِ مفعولَي علمتُ[3] بمعنَى أنّهُ كَمَا جازَ تركُ مفعولَي عِلمتُ[4] معاً، جازَ تركُ مفعوليها الثاني والثّالثَ معاً، وَإذا ذُكِرَ أَحَدُهما فلابُدَّ مِنْ ذِكْرِ الآخرِ، لأنَّ مفعولَيها الثاني والثالثَ مفعولا عَلِمْتُ[5] في الحقيقةِ، وَلَمْ يَجُزْ حَذْفُ أَحدِ المفعولينِ لِعَلِمْتُ دونَ[6] الآخرِ، فَلَمْ يَجُزْ هَاهُنَا، فنقولُ فِي: أعلمتُ زيداً عمراً خيرَ الناسِ: أعلمتُ زيداً، مِنْ غيرِ ذكرِ الثـاني والثـالثِ، ونقولُ أيضاً: أَعْلَمْتُ عمراً خيرَ الناسِ، مِنْ غيرِ ذكرِ المفعولِ الأوّلِ، فَـلا يجـوزُ: أعلمتُ زيداً عمراً مِنْ غيرِ[7] {ذكرِ الثالثِ فَقَطْ، وَلاَ اعْلَمْتُ زيداً خيرَ النّاسِ مِنْ غيرِ ذكرِ الثانِي فَقَطْ.

و[8]اعلمْ أَنَّ سيبويهِ منعَ الاقتصارَ على أحدِهِمَا كَيفَ اتّفقَ[9].

---

(١) في ل: فكما.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من: الأصل.

(٣) في ل: أعلمتُ.

(٤) في ل: أعلمتُ.

(٥) في ل: أعلمتُ.

(٦) في ز، ف: بدون.

(٧) في ف: حصل خلل في ترتيب الأوراق فهذا آخر ما جاء في الورقة (١٦٦ظ) وما يأتي بعد هذا، المحصور بين معقفتين من هنا إلى ص: ١١٧٩ موجود على الأوراق ١٨٣ و- ١٩٠ظ، مما يدلّ على أنّ أوراق هذه النسخة حصل فيها تقديم وتأخير ثمّ رقمت من غير انتباه إلى هذا الخلل.

(٨) (الواو) ليس في ز.

(٩) الكتاب ١: ١٩.

أفعال القلوب

قولُهُ: (أفعالُ القلوبِ: ظَنَنتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ[1]، إلى آخرِهِ).

اعلمْ أنَّ هذهِ الأفعالَ سبعةٌ، ثلاثةٌ مِنْها للشّكِّ، وَهِيَ: ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وثلاثةٌ مِنْهَا للعلمِ، وَهِيَ: عَلِمْتُ، وَوَجَدْتُ، وَرَأَيْتُ، إذَا كَانَ بِمَعْنَى عَلِمْتُ، وَوَاحِدٌ مِنْهَا يصلُحُ أَنْ يكونَ للعلمِ، وَيَصْلُحُ أَنْ يكونَ للشّكِّ، وَهُوَ[2] زَعَمْتُ.

فهذِهِ الأفعالُ التي ذكَرْنَاها[3] تَدْخُلُ عَلَى الجملةِ الاسميّةِ، أَعنِي المبتدأَ والخبرَ لبيانِ أَنَّ[4] تلكَ الجملةَ عبارةٌ عنهُ مِنْ علمٍ أو ظنٍّ، مثلاً إذا كانَ: زيدٌ قائمٌ عبارةٌ عن عِلمٍ قِيلَ: عَلِمْتُ زيداً قائماً، وَإِنْ كَانَ عبارةً عَنْ ظَنٍّ، قِيلَ: ظَنَنْتُ زيداً قائماً، وبنصبِ الجزئينِ معاً، إلاّ عِندَ موضعٍ نذكُرُهُ، ونصبُ هذهِ الأفعالِ للجزئينِ دليلٌ على بُطلانِ قولِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ اسمَ كَانَ وخبرَ إنَّ باقيانِ عَلَى الرفعِ الأصلي، لأنَّ نسبةَ[5] هذهِ الأفعالِ إلى الجزئينِ كنسبةِ (إنَّ) وَ(كَانَ) إلى الجزئينِ فِي اقتضاءِ كُلِّ واحِدٍ مِنْهُما إيّاهُمَا، فَلمَّا عَمِلَتْ هذهِ الأفعالُ فِي الجزئينِ بالاتّفاقِ وَجَبَ أَنْ يعمَل بابُ كانَ وبابُ إنَّ فِي الجزئينِ، وَإذَا تعيَّنَ أنَّها تدخُلُ عَلَى المبتدإِ والخَبَرِ لَزِمَ منهُ أَنَّ كُلَّ ما يَصلُحُ أَنْ

---

(١) الكلمة ساقطة من الأصل.

(٢) في ز: هي.

(٣) في ز: ذكرنا.

(٤) في الأصل، وفي ز، ل: ما يكون.

(٥) في ل: فيه.

[illegible] أصلح(١) أن يكونَ[(٢) المفعولَ الأوّلَ(٣)] لها. وكلُّ ما يصلح(٤) أن يكونَ [illegible] يصلح أن يكونَ مفعولاً ثانياً(٥) لها.

ومِنَ النحويين(٦) يُدخِلونَ في هذا البابِ: أتقولُ زيداً قائماً؟ لأنّه يجري مجرى أتظنُّ زيداً قائماً.

قال الكميتُ(٧):

أَجُهَّالاً تقولُ بَني لُؤَيٍّ ... لَعَمْرُ أبيكَ أمْ مُتَجاهِلينا(٨)

وَمِثْلُ ذلِكَ: مَتَى تقولُ عمراً خارجاً؟

قالَ عُمَرُ بن أَبي ربيعة(٩):

أَمَّا الرحيلُ فدونَ بَعْدَ غَدٍ ... فَمَتَى تَقولُ الدّارَ تَجْمَعُنا(١٠)

---

(١) في ف: صلح.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٣) في الأصل: الثاني.

(٤) في ف: صلح.

(٥) في الأصل: ثالثاً.

(٦) ومنهم سيبويه والمبرد، الكتاب ١: ٦٢ ـ ٦٣، والمقتضب ٢: ٣٤٨.

(٧) تقدّمت ترجمته في ١: ٢٠١.

(٨) الشاهد فيه اعمال (تقول) عمل (تظنّ) لأنّها بمعناها.

الكتاب ١: ٦٣، والمقتضب ٢: ٣٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ٧٨، وشرح الأشموني ٢: ٣٧، وليس في الديوان.

(٩) هو عمر بن عبدالله بن أبي ربيعة المخزومي شاعر الغزل، توفي سنة ٩٣هـ. الأغاني ١: ٣٠، وفيات الأعيان ٣: ٤٣٦، وشرح شواهد المغني ١: ٣٣، والخزانة ٢: ٢٩٦، والأعلام ٥: ٢٤٠.

(١٠) الديوان: ٤٠٢، والكتاب ١: ٦٣.

وَذَكَرَ سيبويهِ أَنَّ بَني سُلَيمٍ يُجْرُونَ بَابَ القولِ كلَّه مَجرَى الظَنّ[1].

وَمِمَّا يجري مَجرَى هذهِ الأفعالِ جَعَلَ بِمَعْنَى صَيَّرَ تقولُ: جَعَلْتُ زيداً عالِماً. قَالَ الله تَعَالَى: ﴿وَجَعَلُوا المَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثاً﴾[2] أي صَيَّروهُم إناثاً وَسمَّوْهُم إناثاً[3].

ومِمَّا يَجري هَذَا المجرىٰ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مِنَ الأفعالِ المُتعدّيةِ إلى ثلاثةِ مفاعيلَ، فَإِنَّهُ يَتعَدَّى إلى مفعولَينِ، نَحو: أُعْلِمْتُ أَخاكَ ذاهباً.

قَولُهُ: (وَمِنْ خَصائصِهَا إلى آخرِهِ)[4].

إعلمْ أَنَّ هٰذهِ الأفعالِ خواصَّ لَا يُشارِكُها فِيها غَيْرُهَا:

إحدَاها[5]: أَنْ لَا تَقْتَصِرَ عَلَى أَحَدِ مَفْعُوليها، وَإِنْ جَازَ أَنْ لا يذكرا معاً، كقولِه تَعالَى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ[6]﴾[7] [تقديرُهُ: زَعَمْتُمُوهُم إيّاهُم][8].

---

(١) في الكتاب ١: ٦٣: (زعم أبو الخطاب ـ وسألته عنه غير مرّة ـ أن أناسا يوثق بعربيّتهم وهم بنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت).

(٢) سورة الزخرف: ١٩.

(٣) ساقطة من الأصل، ومن ز. قال النحاس: إنّ (الملائكة) و(إناثاً) مفعولان أي وصفوا أنّه هكذا، وحكموا أنّه كذا. اعراب القرآن للنحاس ٣: ٨٣.

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل.

(٥) في ل: أحدها.

(٦) في ل: زعمتم إياهم.

(٧) سورة الكهف: ٥٢.

(٨) ما بين المعقفتين ليس في ف، ل.

أَمّا إذَا ذُكِرَ أَحَدُهُما فَلابُدَّ مِنْ ذِكْرِ الآخَرِ، لكونِ هذِهِ الأفعالِ عَامِلَةً فِي المبتدإِ والخَبَرِ، فَكَمَا لابُدَّ فِي المبتدإِ مِنَ الخَبَرِ وبالعَكْسِ، لابُدَّ لأحَدِ المفعولَين / ١٢٤ظ / مِنَ الآخرِ، ولَيسَ غيرُ هَذهِ الأفعالِ كَذَلِكَ.

هَكَذَا قَالُوا[1] وفيهِ نَظَرٌ: لأنَّ هَذَا الحكمَ غيرُ[2] متحقِّقٍ في الأصلِ، أعني المبتدأَ والخبرَ، لأنَّ حذفَ كلٍّ واحدٍ مِنَ المبتدإِ والخبرِ جائزٌ إذا دلَّ عليهِ قرينةٌ كَمَا هُوَ مذكورٌ[3] في بابِ المبتدإِ والخبرِ {معَ أنَّ[4] حذفَ أَحدِ مفعولَي بابَ عَلِمْتُ وَاقِعٌ فِي قَولِه تَعَالَى: **﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَّهُم﴾**[5] [على قراءَةِ من قرأَ بالياءِ[6]: أَي وَلا يَحْسَبَنَّ الذينَ يبخَلُونَ بِمَا آتاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ، أي[7] البخلَ هُوَ خيراً لَهُم][8]}[9].

الالـغاء

والثانيةُ[10]: الالغاءُ. إعلمْ أَنَّ هذهِ الأفعالَ عَلَى ثلاثِ مراتبَ:

---

(١) في ت، ل: قالوه.

(٢) كلمة (غير) ساقطة من ت.

(٣) في ت، ع، ف، ل: المذكور.

(٤) ساقطة من الأصل.

(٥) سورة آل عمران: ١٨٠.

(٦) قرأ حمزة ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ﴾ بالتاء، وقرأ باقي السبعة بالياء وهو ما في المصحف. مشكل اعراب القرآن ١: ١٨٠، والتيسير: ١٢، واتحاف فضلاء البشر: ١٨٢.

(٧) ساقطة من ل.

(٨) ما بين المعقفتين ليس في ف.

(٩) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ع، وينظر: معاني القرآن للأخفش ١: ٢٢١.

(١٠) تقدّمت الأولى في ٢: ٤٣٢.

 ظَنَنْتُ زيداً منطلقاً، والإعمالُ الأولى، أَنْ تكونَ متقدّمةً عَلَى مفعولَيها، نَحو:

واجبٌ فِيها، لِكونِها مُتقدِّمةً، والتقديمُ مِنْ أعلامِ العنايةِ، والالغاءُ من دلائل ضَعْفِهَا، فَلا يجتمعُ الالغاءُ والتقديمُ.

والثانيةُ: التوسّطُ، نَحو: زيداً ظننتُ قائماً يَجُوزُ فِيها الاعمالُ والالغاءُ، كقولِهِ:

أَبِالأَرَاجِيزِ يا ابنَ اللؤمِ تُوعِدُنِي
وَفِي الأَراجيزِ خِلْتُ اللؤمَ وَالخَوَرُ[1]

والثالثةُ[2]: أَنْ تَكُونَ مَتأَخِّرةً عن مفعولِهَا، نَحو: زيدٌ قائمٌ ظننتُ يجوزُ فِيها الالغاءُ والإعمالُ، الإعمالُ في هاتين الصّورتين ظاهرٌ لأنّها افعالٌ، والافعالُ تَعْمَلُ متقدّمةً ومُتأخّرةً، والإلغاءُ أيضاً جائزٌ، لأنّها لَمّا تَقَدَّمَ مفعولاها عليها أو أحدُهُمَا عليها ضَعُفَ عَمَلُها بدلالةِ جوازِ: لِزيدٍ ضَرَبْتُ، وامتناعِ: ضربتُ لِزيدٍ، وإذا ضَعُفَ عَمَلُها، ومفعولاها[3] يصلحانِ[4] أَنْ يكونَ أحدهما خبراً عن الآخرِ أُلغيتْ، ورفعا[5] على المبتدإِ والخبرِ، لَكنْ ينبغي أَنْ يُعلَمَ أَنَّ الإعمالَ مع التوسّطِ أَولَى مِنَ

---

(١) ينسب البيت إلى اللعين المنقري واسمه منازل بن زمعه يهجو به رؤبة بن العجاج أو العجاج، ويروىٰ أنّ قصيدة اللعين المنقري التي منها هذا البيت لامية وإنّ عجز هذا البيت: (اللؤمُ والفشلُ) وفيه إقواء لأنّ القصيدة لامية مكسورة كما يروىٰ برواية أُخرىٰ قريبة وينسب إلى المُكَعْبَرِ الضبّي. الكتاب ١: ٦١، والحيوان للجاحظ ـ تحقيق عبدالسلام هارون ـ بيروت ٤: ٢٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ٨٤، والخزانة ١: ٢٥٧.

(٢) في ت: الثالث.

(٣) في ل: مفعولاهما.

(٤) في ت، ع، ل: يصلح.

(٥) في ل: رفعها.

الالغاءِ، والالغاءَ معَ التأخرِ أَولَى مِنَ الإعمالِ، لأنَّكَ إذا تَلَفَّظْتَ بالجزئينِ قَبْلَ الفِعلِ كَانَ الابتداءُ أقربَ إليهمَا مِنَ الفِعلِ، وَأَولَى العاملينِ ما هو الأقربُ، وليسَ التوسّطُ كَذَلِكَ، لأنَّك إذَا [تلفظتَ بالجزئينِ قبلَ الفعلِ كانَ الابتداءُ أَقربَ إِليهما مِنَ الفعلِ وَأولَى العاملينِ مَا هُوَ الأقربُ، وليسَ التوسّطُ كَذَلِكَ لأنَّكَ إذَا تلفظتَ][1] بأحدِ الجزئينِ بعدَ الفعلِ لم يكنِ الابتداءُ أقربُ إليهما من الفِعلِ، بل مرتبة الابتداء تكونُ مساويةً[2] لمرتبةِ الفعلِ معَ أنَّ عملَ الفِعلِ أقوىٰ وأولَىٰ مِنْ عملِ الابتداءِ، وإنَّما لم يَجُزِ الالغاءُ في بابِ أعطيتُ لِعَدَمِ استقلال الجزئينِ كلاماً على تقديرِ الغايةِ، لتغايرهما من حيثُ أنه لا يصدُقُ أَحَدُهُمَا[3] عَلَى الآخرِ.

التعليق

والثالثةُ: التعليقُ، وهوَ أَنْ يَبطُلَ عَمَلُها إذَا وَقَعَتْ قبلَ الاستفهامِ أو النّفي أو لامِ الابتداءِ، تقولُ: عَلمْتُ أزيدٌ عندكَ أمْ عمرٌو، و [كقولِهِ تعالَى:][4] **﴿لِنَعْلَمَ[5] أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾**[6]، وَعَلِمْتُ مَا زيدٌ في الدارِ وَعَلِمْتُ لَزيدٌ قائمٌ.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ع، ف، ل.

(٢) في الأصل، وفي ت، ز، ل: مساوياً.

(٣) في ف: عليهما.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في: ل.

(٥) في ف: ولنعلم، وهو سهو.

(٦) سورة الكهف: ١٢.

وَإنّما يبطُلُ عَمَلُها إذا وَقَعَتْ قَبْلَ أَحدِ هَذِهِ الأشياءِ، لأنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هذهِ الأشياءِ يقتضي صدرَ الكَلامِ فلو[1] أَعْملتْ[2] لَمْ تَكُنْ فِي صدرِ الكَلامِ، لكنَّ الجزئينِ اللذينِ هُمَا فِي قولِكَ: عَلِمْتُ أَزيدٌ عندكَ أَمْ عمرٌو فِي موضعِ النّصبِ، لأنَّ العِلمَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْهِمَا فِي الحقيقةِ، وَعُدِلَ عَنْهُ [محافظةً للفظِ][3] فَمِنْ حيثُ اللفظُ رُوعِيَ الاستفهامُ، ومن حيثُ المعنىَ رُوعِيَتْ هذهِ الأفعالُ.

واعلمْ أَنَّهُ ليسَ الغرضُ مِنْ قولِنَا: عَلِمْتُ أَزيدٌ عندكَ أَمْ عمرٌو الاستفهامُ، وَإنْ كانَ بلفظِ الاستفهامِ بل الغَرَضُ أَنَّهُ عُلِمَ أَحدُهُمَا بعينِهِ عندكَ منهما، لأنَّ المعنىَ عَلِمْتُ ذلكَ، وجوابُ ذلِكَ إنَّما يكونُ بالتعيينِ.

واختُلِفَ فِي: عَلِمْتُ هَل زيدٌ قَائِمٌ، فأجازهُ[4] قومٌ [ومنعه قومٌ][5] مع اتّفاقِهِم على جوازِ: عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عندكَ أَمْ عمرٌو، فَأَمَّا مَنْ أجازَهُ فَإنَّهُ نَظَرَ إلى صُورَةِ الجملةِ، وَهِيَ حَاصِلَةٌ في الصورتينِ، وَأَمَّا مَنْ مَنَعَ فَبأَنَّ الاستفهامُ لا يَصلُحُ[6] أَنْ يكونَ متعلّقاً لِلعِلمِ إلّا بتأويلٍ، وَهُوَ أَنْ يكونَ ما يقالُ فِي جوابِهِ متعلّقاً للعلمِ[7].

---

(١) في ل: فلم.

(٢) في الأصل: علقت، وفي ع، ف، ل: عملت.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل.

(٤) في الأصل: أجاز.

(٥) ما بين المعقفتين ليس في ل، وينظر: الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢٨١، ٢٨٣.

(٦) في ع، ف، ل: يصح.

(٧) (للعلم) ليس في الأصل، ولا في ز.

وَإذَا[١] تَقَرَّرَ ذَلِكَ لَمْ يُمكِنْ أَنْ يتعلَّقَ بجوابِهِ[٢]، لأنَّ مَا يقالُ فِي جوابِهِ[٣] / ١٢٥و / نَعَمْ أَوَلا. فَإنَّمَا اقتضَى هذهِ الأشياءُ صدرَ الكلامِ، لأنَّ الاستفهامَ والنَّفيَ كُلُّ واحدٍ مِنْهُمَا مُنَوِّعٌ لأنواعِ الكلامِ، والمُنَوِّعُ يجبُ[٤] تقديمُهُ عَلَى النوعِ[٥].

أَو نقولُ: إنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مغيِّرٌ والمغيِّرُ قبلَ المغيَّرِ، ولامُ الابتداءِ يقعُ صَدْرَ الكلامِ لكونِهِ للابتداءِ.

والفرقُ بينَ الالغاءِ والتعليقِ، أَنَّ الالغاءَ تَرْكُ العملِ معَ جوازِهِ، والتعليقُ تَرْكُ العملِ مَعَ امتناعِهِ، وَأَنَّ الالغاءَ إيطالٌ في اللفظِ والمَعْنَىٰ، وصيرورةَ الفعلِ[٦] ظرفاً فِي المعنَى، أَلا تَرى أَنَّكَ إذَا قُلْتَ زيدٌ مقيمٌ ظَنَنْتُ كَانَ معناهُ: زيدٌ مقيمٌ فِي ظَنِّيَ؟

والتعليقُ إيطالُ العملِ في اللفظِ دُونَ المَعْنَى كَمَا ذَكَرْنَا.

والرابعةُ: أنَّه يجوزُ أَنْ يَكونَ فاعلُها ومفعولُها ضميرينِ لِشيءٍ وَاحِدٍ، نَحو: عَلِمْتُنِي وعلِمتَكَ، أي: علمتُ نفسِي وَعَلِمْتَ نَفْسَكَ، وكقولِهِ تَعَالىٰ: ﴿**إنَّ الإنْسَانَ لَيَطْغَى أَنْ رَآهُ استَغنَىٰ**﴾[٧] فَفِي رَآهُ ضميرُ الإنسانِ والهاءُ يعودُ إليه أيضاً، وَلَمْ يَجُزْ فِي سَائِرِ الأفعالِ، فَلَا يُقالُ: ضَرَبتُنِي، لأنَّ الغالِبَ هوَ تَعَلُّقُ فِعْلِ الفاعِلِ بغيرِهِ، فَلَو جُمِعَ

(١) في ل: وإنْ.

(٢) في ل: لجوابه.

(٣) (جوابه) ليس في: ل.

(٤) ساقطة من ت.

(٥) الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢٨٣.

(٦) ساقطة من ل.

(٧) سورة العلق: ٦ ـ ٧.

بينها لسَبَقَ الفهمُ إلى المُغايَرة بينَهُما، فَلو قيلَ: ضَربتْني لسبق إلى الفهمِ ضَرَبْتني أنْتَ، فَلِرَفْعِ هَذَا الفهمِ[1] عُدِلَ إلى إيرادِ النَّفسِ، وَلا تَدْفعُ حركةُ المُضْمَر هَذَا الالتِباسَ معَ قيامِ هذا الغالِبِ، لكونِهِ قويّاً، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بابُ عَلِمْتُ، لأنَّهُ يَتعَلَّقُ بالاعتقاداتِ مِنَ العِلم والظَّنِّ، وَعِلم الإنسانِ وَظَنُّهُ بنفسِهِ يَتعَلَّقُ بِصِفاتِ نفسِهِ أكثرَ مِمَّا يَتعَلَّقُ بصفاتِ غيرِهِ، فَإذاً لَمْ يَحْتجْ فِيهِ إلى إيرادِ النفسِ، لانتفاءِ المقتضى لإيرادِهِ، وَهُوَ الالتباسُ لكونِ الغالبِ فيهِ عَدَمُ المغايرةِ بينَ الفَاعِلِ والمفعولِ، وَيَحتاجُ فِيما عَدَاهُ، لوجودِهِ، وَهُوَ الالتباسُ، وَقَدْ جَاءَ فِي غيرِهِ، نَحو: فَقدتُني، وَعَدمتني[2]، وكقوله:

لَقدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرَّتينِ فَـقَدْتُني ....[3]

اجراءً عَلَى عَلمتني، وَهُوَ عَلَى خلافِ القياس العَارِض، وَإنْ كَانَ جارياً عَلَى القياسِ الأصْليّ، فَإنَّهم اختَلَفُوا فِي تقديرِ عِلِمْتُ أنَّ زيداً قائمٌ، فقالَ سيبويهِ: إنَّ أنَّ معَ الاسمِ والخبرِ في محلِّ النَّصبِ، بأنَّـهُ مـفعولُ عـلِمْتُ، وَسَـادٌّ مَسَـدَّ المـفعولينِ، لحصولِ المنسوبِ والمنسوبِ إليهِ اللذينِ هُما مُـقْتَضَى بـاب عَـلِمْتُ[4] وَمَـعْنَاهُ أَنَّ

---

(١) في ل: الوهم.

(٢) أجرت العرب عدمتُ وفقدتُ مجرى ظَنَنْتُ ونحوه من الأفعالِ التي يجوزُ الغاؤها فيما حكاه الفراء. شرح المفصل لابن يعيش ٧: ٨٨.

(٣) صدر بيتٍ لجران العود، واسمه عامر، وعجزه: وَعَمّا ألاقي مِنْهُما مُتَزحْزحُ
وفي الديوان (عَدِمتُني) مكان (فَقَدْتُني) والشاهِدَ فيهِ أنّه استعمل (فَقَدْتُني) كأفعالِ القلوبِ فجَمَعَ معه بينَ ضمير الفاعِلِ وضميرِ المفعولِ وهما لواحد وهو المتكلّم. الديوان: ٤، وينظر: الأمالي الشجرية ١: ٣٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ٨٨.

(٤) الكتاب ١: ٤٦١ـ ٤٦٢.

حكمَ المفتوحَةِ هاهنا عن طريقِ المعنىٰ حكمُ المكسورةِ، وَكَأَنَّهُ قالَ: عَلِمْتُ زيداً قائماً ثُمَّ دخَلَتْ عليهِ أَنَّ توكيداً فَفُتِحَ[1] في اللفظِ مراعاةً لِكونِهِ[2] معمولاً، وليسَ مفتقراً[3] إلى مفعولٍ ثانٍ، لأنَّهُ قَدْ جَرى ذكرُ الخبرِ والمُخْبَرِ عَنه[4].

هذا معنىٰ قولِهِم: أَنَّ مَعَ الاسمِ والخبرِ سَدَّ مَسَدَّ المفعولينِ[5].

وقالَ الأخفشُ: إنَّهُ مفعولٌ أَوّلٌ، والمفعولُ الثاني محذوفٌ، وتقديرُهُ: علمتُ قيامَهُ حاصلاً[6]، وَإِنَّما حُذِفَ للعلمِ بِهِ، وَقَدْ طُعِنَ في هذا القولِ.

أَمَّا أوّلاً: فبأنَّ المفعولَ الثاني من هذا الباب لا يجوزُ حذفُهُ كما مَرَّ.

وأَمَّا ثانياً: فلأنَّهُ لو كانَ كَذَلِكَ لَجازَ اظهارُهُ في شيءٍ منَ المواضع، لكنّه لا يظهر أصلاً.

---

(١) في الأصل: ففتحت.

(٢) في ف: كونه.

(٣) في ف: بمفتقر.

(٤) (عنه) ليس في ع، ل.

(٥) هذا فهم خاص لمذهب سيبويه، وللرضيّ فضل السَّبقِ إليه حيث قال: (إذا دخلت أفعال القلوب على أنّ المفتوحة فهي ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها الحقيقي... لأنّها لا تطلب في ظاهر الاستعمال إلّا مسنداً ومسنداً إليه سواء نصبتها كما في: حسبت زيداً قائماً أو لم تنصبها، نحو: حسبت أن زيداً قائمٌ، إذ مقصود الجزئين المنصوبين هو المصرّح به في الجزئين المصدرين بأن هذا مذهب سيبويه أعني أن (أنّ) مع اسمها وخبرها مفعول ظنّ ولا مفعول له آخر مقدراً). الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢٨٦.

(٦) في ل: حاصل، وينظر: رأي الأخفش في: الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢٨٦، والتبيان في اعراب القرآن ١: ٣١٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٦٠ ـ ٦١.

وأمّا ثالثاً: فلأنّهُ لمّا جَرَى ذِكرُ الخبرِ والمُخبرِ عنهُ[1] فلا حاجَةَ إليهِ.

وللأخفشِ أنْ يُضعِفَ قولَ سيبويهِ بِأنَّ مَا ذُكِرَ منافٍ لوضعِ أنَّ المفتوحةِ،

ويجيبَ عن الأوّلِ بِأنّهُ[2] يُمنعُ[3] حذفُ أحدِ مفعوليهِ، ونَحنُ ذكرْنَا ما فيهِ.

وعَنِ الثاني: بِأنْ يُمنَعَ قولُهُ: لو كَانَ محذوفاً لجازَ إظهارُهُ في بعضِ المواضِعِ، فإنَّ خبرَ المبتدإِ محذوفٌ بعدَ لولا مَعَ أنّهُ لا يجوزُ إظهارُهُ البتةَ.

وعنِ الثالثِ: بِأنْ يُمنعَ ذِكرُ الخبرِ والمُخْبَرِ عَنْهُ، وَذَلِكَ أنّ[4] قولَنَا: أنَّ زيداً قائمٌ في: عَلِمْتُ أنّ زيداً قائمٌ مرادِفٌ لقولِنَا: قيامُ زيدٍ في قولِنا: عَلِمْتُ قيامَ زيدٍ، فَكَمَا أنَّ الثاني ليسَ بمخبرٍ ومُخْبرٍ عَنهُ فَكَذَلِكَ الأوّلُ، وَكما أنَّ الثاني يحتاجُ إلى المفعولِ الثاني فكذَلِكَ الأوّلُ.

قولُه: (*وَلِبَعْضِهَا معنىً آخرُ يَتَعَدَّى بهِ إلى واحدٍ*).

اعلمْ أَنَّ [لِبَعضِ هذه[5]][6] الأفعالِ معنًى لا يتعدىٰ بِهِ إلى أكثرِ مِنْ مفعولٍ واحدٍ، لأنّ تعدِي الأفعالِ إنّما هو باعتبارِ معانِيها.

وظننتُ مِن الظِنَّةِ بِمَعَنَى التُهمة لا يقتضِي إلّا مفعولاً واحداً، وَمِنهُ قولُهُ تعالى:

---

(١) (عنه) ساقطة من ع.

(٢) في ت، ع، ف، ل: بأن.

(٣) في ز: يمنع عدم جواز حذف.

(٤) كلمة (أن) ليست في ز.

(٥) في ف: هذا.

(٦) في ت: لهذه.

/ ١٢٥ظ / ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾[1] أي بمُتَّهمٍ[2].

وفيهِ نَظَرٌ: لأنَّهُ لا يقالُ: اتَّهَمْتُهُ [عَلَى كَذا بَلْ يُقَالُ: اتَّهمتُهُ][3] بكذا.

وَجَوابُهُ: أَنْ يُقالَ[4]: إنَّ (عَلَى) وُضِعَ[5] مَوضِعَ[6] الباءِ عَلَى حَدِّ قَولِهِم: إجلِسْ عَلَى اسمِ اللهِ في مَعْنَى: إجلِسْ باسمِ اللهِ، وقَدْ يكونُ بِمَعْنَى اليقينِ وَمُتَعَلَّقُها الجملةُ، نحو قولك[7]: ظَنَنْتُ أَنَّ الأمرَ كَذَا، أَيْ: تيقَّنتُ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَظَنُّوا أَنَّهُم مُوَاقِعُوهَا﴾[8]، أي: تَيَقَّنُوا، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلاقٍ حِسَابِيَه﴾[9]، أَيْ: تَيَقَّنْتُ، لأنَّهُ في صِفَةِ المؤمنينَ.

وعلمتُ بمعنَى عَرَفْتُ يتعدَّىٰ إلى مفعولٍ واحدٍ، قَالَ اللهُ تعالَى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ[10]﴾[11]، أَيْ: عرفتم.

---

(١) سورة التكوير: ٢٤ من قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ بِالأُفُقِ المُبِينِ، وَمَا هُوَ عَلَى الغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾.
قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بظنين بالظاء وباقي السبعة بالضاد. الكشف عن وجوه القراءات السبع ٣: ٣٦٤، والتيسير: ٢٢٠.

(٢) في الأصل، وفي ت، ع: متهم، وفي ل: المتهم.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ز.

(٤) (أن يقال) ليس في ع، ف.

(٥) في ع، ل: وضعت.

(٦) في ع: مع موضع.

(٧) كلمة (قولك) ليست في ز.

(٨) سورة الكهف: ٥٣.

(٩) سورة الحاقّة: ٢٠.

(١٠) (منكم في السبت) زيادة من ع، ف.

(١١) سورة البقرة: ٦٥.

وَوَجَدْتُ[1] بِمَعْنَى[2] الوَجْدِ، والمَوجِدَةِ لا يتعدَّىٰ إلّا بِحَرْفٍ، نَحو: وَجَدْتُ عليهِ، وَوَجَدْتُ بِهِ، ويكونُ مِنْ وجدانِ الضّالةِ بِمَعْنَى أصبتُ، فيتعدّىٰ إلى مفعولٍ واحدٍ، تقولُ: وَجَدْتُ زيداً، أَي: صادفتُهُ، وهوَ من أفعالِ الرُّؤْيَةِ، لأنَّهُ إنَّما يكونُ بالرؤيةِ أو اللمسِ.

ورأيتُ مِنْ رؤيةِ البَصَرِ يَتعدَّىٰ إلى مفعولٍ واحدٍ تقولُ: رأيتُ زيداً، أَيْ: أبصرتُهُ، وَمِنَ الرأي فإنَّهُ أيضاً يتعدَّىٰ إلى مفعولٍ واحدٍ، ومنهُ قولُهُ تَعالَى: **﴿فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى﴾**[3]، أَيْ: مَا رأيُكَ.

واعلمْ أَنَّهُ يظهرُ مِمَّا ذكرْنَا أَنَّهُ لو قَالَ: لِبعضِهَا معنىً آخرُ يَتَعَدَّى به إلى واحدٍ أو لا يتعَدَّىٰ، لَكَانَ أصْوَبَ.

الأفعال الناقصة

قولُهُ: *(الأفعالُ الناقصةُ ما وُضِعَ لتقريرِ الفاعِلِ عَلَى صفةٍ).*

إنَّما سُمِّيَتْ هذهِ الأفعالُ ناقصةً لِنُقْصَانِهَا مِنْ سَائِرِ الأفعالِ، لأَنَّ سَائِرَ الأفعالِ دَالٌّ عَلَى الحَدَثِ، وهذهِ الأفعَالُ لَا تَدُلُّ إلّا عَلَى الزمانِ فَقَطْ، لأَنَّ سائِرَ الأفعالِ يَتمُّ

(١) في الأصل، وفي ز: وجدتم.

(٢) في ت: من.

(٣) سورة الصّافّات: ١٠٢.

بمرفوعه، وهذهِ لا تَتمُّ بهِ، وتحتاجُ إلى منصوبٍ[١] لِيُفيدَ وليكونَ[٢] كالعِوَضِ من الحَدَثِ المسلوبِ[٣] عَنْهُ.

والذي يَدُلُّ عَلى أَنَّها أفعالٌ عندَ الجمهورِ تَصَرُّفُها واتّصالُ الضَمائِرِ[٤] المرفوعةِ بِهَا، وَاتّصالُ تاءِ[٥] التأنيثِ الساكنةِ بِهَا[٦].

وقالَ الزَّجّاجُ ومن تابَعَهُ [مِنَ الكوفيينَ][٧]: إنّها حروفٌ مستدلاً بِأَنَّها تدلُّ على معنًى فِي غَيرِها، وَذَلِكَ لأَنَّها جَاءَتْ لتقريرِ الخَبَرِ للمبتدإِ عَلَى صفةٍ.

وَأَمَّا ليسَ، فَمِنَ البصريينَ مَن قَالَ بحرفِيّتِهِ[٨]، واستَدَلَّ عَلَيهِ بِأَنَّهُ وَقَعَ موقعَ (لا) فِي قولِهِ تَعَالى: ﴿وَأَنْ لَيسَ للإنْسَانِ إلَّا مَا سَعَى﴾[٩]، وَهَذَا موضعُ (لا) لأَنَّ (أَنْ) إذا خُفِّفَتْ عُوِّضَ عَنْ اسمِهَا (لا) أَوْ (قَدْ)[١٠] أو (السينُ)، وَبِأَنَّهُ للنَّفي[١١] مِثل (مَا)، وَسيبويهِ لَمْ يذكرْ مِنْ هذِهِ الأفعالِ إلّا أربعةً، وهيَ: كَانَ، وَصَارَ، وَمَا دَامَ،

---

(١) في ت، ع، ف، ل: المنصوب.

(٢) في ت: ولا يكون.

(٣) في ت: المنكوب.

(٤) في ل: الضمير.

(٥) في الأصل، وفي ت: التاء.

(٦) (بها) ساقطة من ز.

(٧) في ت، ع، ل: والكوفيون.

(٨) قال أبو علي الفارسي في أحد قوليه: إنّها حرف. الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢٩٦.

(٩) سورة النجم: ٣٩.

(١٠) (أو قد) ليس في ت.

(١١) في ل: المنفي.

وَلَيسَ، ثُمّ قالَ: وَنَحْوُهنَّ مِن[1] الفِعْلِ مَا يحتاجُ إلى الخبرِ[2].

وَعَرّفَ المُصَنِّفُ الأفعالَ الناقِصَةَ بِأَنَّها أفعالٌ وُضِعَتْ لتقريرِ الفاعلِ[3] على صفةٍ مخصوصةٍ، مثلاً إذا قُلْتَ: كَانَ زيدٌ عالماً جَعَلَ (كانَ) زيداً على صفة كونه عالماً في الزمانِ الماضِي، وكذلكَ غيرُهُ، وَهُوَ: كَانَ، وَصَارَ، وَأَصْبَحَ وأمسَى إلى آخره.

وَلقَائِلٍ أن يقولَ: إنَّ هذا التعريفَ إنّما يكونُ صحيحاً أَنْ لَوْ كَانَ اسمُ (كانَ) فاعِلاً، وظاهِرٌ أَنَّهُ ليسَ كَذَلِكَ. فالأَوْلَى أَنْ يُقَالَ فِي تعريفِهَا: إنّها أفعالٌ وُضِعَتْ لتقريرِ ثبوتِ الخَبَرِ للمبتدإِ عَلَى صفةٍ مخصوصةٍ، وَقَدْ تَجيءُ جاءَ بمعنى تقريرِ الشيءِ عَلَى صفةٍ نحو قولِهِ: مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ فإنّ[4] (ما) يُحتَمَلُ أَنْ يكونَ للنفي، ويُحتَمَلُ أَنْ يكونَ للاستفهامِ، فَإِنْ كَانَ للنّفي كانَ جاءَتْ مسنداً إلى شيء تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، مثلاً إذا كنتَ محتاجاً إلى شيءٍ مُعَيَّنٍ ثُمَّ لَا يَحْصَلُ ذَلِكَ الشيءُ بِمِقْدارِ حاجتِكَ، فتقولُ: مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ، أي: ما جاءتْ هذِهِ عَلَى قَدْرِ حاجَتِكَ، وَإِنْ كَانَ للاستفهامِ كَانَ مَعْنَاهُ أَيُّ شيءٍ حاجَتُكَ؟، وَهُوَ مسند إلى الضميرِ الذي يعودُ إلى مَا.

وإنّما جَازَ تأنِيثُهُ، لِكونِ مَا عبارةً عنَ الحاجةِ التي هِيَ مُؤَنَّثٌ، فَجَازَ تأنيثُ فعلِهِ، كَقولِهِ: مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ؟ وَقِيلَ: إنَّ هذهِ الكَلِمَةَ[5] أوّلُ ما اشتُهِرَتْ مِن قولِ

---

(١) الكلمة ليست في ل.

(٢) عبارة سيبويه في الكتاب ١: ٢١: (... كان ويكون وصار وما دام وليس وما كان نحوهنّ من الفعل ممّا لا يستغني عن الخبر).

(٣) في ل: الأفعال.

(٤) في ل: كان.

(٥) في ت: الكلمات.

الخوارجِ لابن عباس حينَ أتاهم من قبلِ عليٍّ [رَضِيَ الله عَنهُ][1] يستدعي منهُم الرجوعَ إلى الحقِّ[2]، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجازَ تعديةَ هَذَا إلى غيرِ هذا المثالِ[3]. فَقَالَ: ومنهُ قولُهُم: جَاءَ البُرُّ قفيزينِ أو صَاعينِ / ١٢٦ و / وَمِنْهُم مَنْ جَعَلَ قفيزينِ حالاً وَهُوَ ضعيفٌ، لأنَّهُ ليسَ المقصودُ الأخبارُ مِنَ البُرِّ بالمجيءِ نفسهِ حالَ كونِهِ متَّصفاً بِهَذِهِ الصِّفةِ، وَإنَّما المقصودُ حصولُهُ عَلَى هذهِ الصِّفَةِ.

ومن النحويينَ مَنْ قَالَ: إنَّ (مَا) فِي: مَا جَاءَتْ حَاجتُكَ؟ استفهامٌ في موضعِ نصبٍ عَلَى أنَّهُ خبرُ جَاءَت، وحاجتُكَ مرفوعٌ عَلَى أنَّهُ اسمُ جاءَتْ[4]، لكنَّ المَشهورَ نصبُ حاجتُكَ. وَقَدْ جَاءَ قَعَدَ بِمَعْنَى صَارَ فِي قولِ الأعرابي: أرهفَ[5]، ويَروى: شَحَذَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّها حربةٌ[6]، والظَّاهِرُ أَنَّهُ مخصوصٌ بِمحلِّهِ فَإِنَّهُ لَمْ يُعرَفْ فِي غيرِهِ، فَلا يُقَالُ: قَعَدَ كاتباً بِمَعْنَى صَارَ كاتباً، لَكِنْ لا يَبعُدُ أَنْ يُقالَ قَعَدَ زيدٌ كَأَنَّهُ سلطانٌ، وهوُ مِثلُ مَا نَحْنُ فيهِ.

قولُهُ: (*وَيدخُلُ عَلَى الجملةِ الإسميَّةِ لإعطاءِ الخَبَرِ حكمَ مَعْنَاهَا*).

إعْلَمْ أَنَّ هذهِ الأفعالَ تدخُلُ عَلَى الجملةِ الإسميَّةِ، أعني المبتدأَ والخَبَرَ لِتُفيدَ

---

(١) في ع: رضي الله عنهما، وفي ت، ز: رضي، وليستْ في الأصل.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧: ٩٠، والكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢٩٢.

(٣) في الأصل، وفي ز، ع، ف: المثل.

(٤) في ت، ل: ما جاءت، وينظر: الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢٩٢.

(٥) في ز، ف: أرهف شفرته.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٧: ٩١.

فِيها مَعْنَاهَا فترفعُ الأوّلَ أعني المبتدأَ، وتنصبُ[1] الثاني أعني الخبرَ تشبيهاً بالفَاعِلِ والمفعولِ، فكَانَ يُفِيدُ الزمانَ الماضِي في قيامِ زيدٍ.

أقسام كان

قولُهُ: (وَكَانَ تكنُ ناقِصةً).

اعلمْ أنَّ كانَ تَنْقَسِمُ ثلاثةَ أقسامٍ:

أحدُهَا: أَنْ تكونَ ناقِصةً.

والثانِي: أَنْ تكونَ تامّةً.

والثالث: أَنْ تكونَ زائدةً.

فأمّا الناقِصةُ فَعَلى ثلاثةِ أقسامٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ تكونَ لِتقريرِ المبتدإِ عَلَى صفةِ الخَبَرِ فِي الزَّمانِ المَاضِي فَقَطْ دائماً أو منقطعاً.

وثانيها: أَنْ تَكونَ بِمعنَى صَارَ كَقَولِهِ:

بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ والمطيُّ كَأَنَّهـا ... قَطا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِراخاً بيوضُها[2]

---

(١) في ل: ترفع.

(٢) البيت لابن أحمر ونسب إلى ابن كنزة.

والتيهاء: الصحراء، والقفر: الخالية، والحزن: ما غَلَظَ من الأرض.

والشاهد فيه: كانت فراخاً بيوضُها بمعنَى صارتْ فراخاً بيوضُها. يصفُ ابلاً سريعة السير.

←

أَيْ صَارَتْ، وَقَدْ تَأَوَّلَ بعضُهم قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿**وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ**﴾[١] عَلَى ذَلِكَ[٢].

وَثَالِثُها: أَنْ يَكونَ فِيها ضميرِ الشأنِ، ويقع بعدها تفسير ذلك الضمير كقولِكَ: كَانَ زيد قائم، أي: كَانَ الحَديثُ زيدٌ قَائِمٌ، وَمِنْهُ قولُ الشَّاعِرِ:

إذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنفانِ شَامتٌ

وَآخرُ مثنٍ بالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ[٣]

وإنَّمَا جعلَ المصنِّفُ هذا قسماً للناقصةِ مَعَ أَنَّها[٤] قِسمٌ مِنْهَا[٥]، لانفرادِهَا بصفاتٍ خَاصَّةٍ، وهيَ أَنَّ خبرَها لا يكونُ إلَّا جملةً، ولا يكونُ فِيها ضميرٌ يعودُ إلى المبتدإِ، ولا يجوزُ [إظهارُ[٦] اسمِهَا[٧]، وَلَا يجوزُ العَطْفُ عَلَيهِ، وَلَا البَدَلُ عَنْهُ، وَلَا تأكيدُهُ ولا يجوزُ][٨] تقديمُ الخَبَرِ عَلَيهِ، فَلَمَّا اختصَّتْ بهذهِ الشرائطِ أفردَها[٩]

← ويروى (أريهم سهيلاً) مكان (بتيهاء قفر). المفصل: ٢٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ١٠٢.

(١) سورة البقرة: ٣٤، وسورة ص: ٧٤.

(٢) البحر المحيط: ١٥٤.

(٣) البيت للعجير السلولي. الكتاب ١: ٣٦، والأمالي الشجرية ٢: ٣٣٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ٧٧، و ٣: ١١٦، و ٧: ١٠٠، والهمع ١: ٢٣٥، و ٢: ٦٤.

(٤) في ع، ف، ل: أنّه.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٧: ١٠١.

(٦) في الأصل، وفي ف: إظهارهُ، وفي ز: إظهارهُ فيه.

(٧) في الأصل وفي ع: اسمه، وفي ز: فيه، والكلمة ليست في ف.

(٨) ما بين المعقفتين ليس في ت.

(٩) في ل: افرادها.

بالذِّكْرِ.

والثاني: وهوَ[1] أَنْ تكونَ تامَّةً، فَهُوَ حينئذٍ[2] فعلٌ حقيقيٌّ يرتفعُ ما بعدَهُ بالفاعليةِ كَمَا يرتفعُ مَا بعدَ قَامَ، وهوَ بمعنَى وَقَعَ وَحَدَثَ، كقولِهم كانتِ الكائنَةُ، والمقدورُ كائنٌ، وكَقَولِهِ تعالَى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾[3]، وكَقولِ الشَّاعِرِ:

إذَا كَانَ الشتاءُ فَأدفِئوني ... فإنَّ الشَّيخَ يهدِمُهُ الشّتاءُ[4]

والثالثُ: [وَهوَ أَنْ تكونَ زائِدَة، وَهُوَ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُما:][5] أَنْ تكونَ زائدةً في اللفظِ دونَ المَعْنَى، كَقولِكَ: زيدٌ كانَ قائمٌ، أَيْ: زيدٌ قائمٌ كَانَ، تدخلُ كَانَ لِتَدلَّ عَلَى أَنَّ القيامَ كَانَ فِيما مَضَى، ويلْغيها فِي اللفظِ والأجودُ تَأْخِيرُهَا.

وثانيهمَا: أَنْ تَكونَ زائدةً في اللفظِ والمَعْنَى، كَقَولِهِ تَعالَى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي المَهْدِ صَبِيّاً﴾[6] [، أَيْ: كيفَ نُكلِّمُ مَنْ[7] فِي المهدِ صَبيّاً][8].

---

(١) (وهو) ليس في ز.

(٢) (فهو حينئذٍ) ليس في ع، ف.

(٣) سورة البقرة: ١١٧، وسورة آل عمران: ٤٧ و ٥٩، وسورة الأنعام: ٧٣، وسورة النحل: ٤٠ وسورة مريم: ٣٥، وسورة يس: ٨٢، وسورة غافر: ٦٨.

(٤) البيت للربيع بن ضبع الفزاري أحد المعمّرين. الأزهية: ١٩٤، وشرح شذور الذهب: ٣٥٤، والخزانة ـ بولاق ـ ٣: ٣٠٧.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٦) سورة مريم: / ٢٩، وفي ت: (كان نكلّم في المهد صبيّاً).

(٧) في ع: من كان في.

(٨) ما بين المعقفتين زيادة من ت، ع.

وَإِنَّمَا دَخَلَتْ[1] كَانَ هَاهُنَا تحسينَ للكلامِ وتوكيداً[2] لَهُ، وَنُصِبَ (صبياً) عَلَى الحالِ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

جيادُ بَـنِي أَبِي بَكْـرٍ تَسَـامَى ... عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِـرَابِ[3]

أَيْ عَلَى المسوَّمةِ العِرَابِ.

وَهَذَانِ القِسْمانِ لَمْ تَكُنْ كَانَ فِيهِمَا نَاقِصةً، لَكِنْ لَمَّا كَانَ مثلَهَا في اللفظ ذكرَنَا[4] هَاهُنَا.

واعلمْ أَنَّ قولَهُ تعالَى: ﴿لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾[5] يَحْتَمِلُ الوجوهَ الخَمْسَةَ[6].

صار

وَأَمَّا صَارَ فَهِيَ للانتقالِ مِنْ صِفَةٍ إلى صفةٍ، وَهِيَ[7] عَلَى وجهينِ:

---

(١) في ل: دخل.

(٢) في ف: تمهيداً.

(٣) البيت لا يعرف قائله، ويروى (سراة) مكان (جياد) و (المطهّمة) مكان (المسوّمة) وتسامى: أصله تتسامى من السموّ، والمسوّمة: المعلّمة، والعراب: العربية. المفصل: ٢٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ٩٨، وشرح ابن عقيل ١: ٢٩١، والهمع ٢: ١٠٠، وشواهد العيني ١: ٢٤١.

(٤) في ل: ذكر.

(٥) سورة ق: / ٣٧، من قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾.

(٦) قال الزمخشري في المفصل: ٢٦٥: وقوله عزّ وجلّ: ﴿لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ يتوجّه على الأربعة وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧: ١٠٢.

(٧) في ع، ف: هو.

أحدُهُمَا: باعتبار العوارض كَقَولِكَ: صَارَ زيدٌ غنيّاً[١]، وَصَارَ زيدٌ إلى عَمْرٍو.

وثانيهما: باعتبارِ الحقائقِ، كقولِكَ صارَ الهواءُ ماءً أو ناراً.

أصبَحَ وأَضْحَى وَأَمسى

قولُهُ: (*وأصبح، وأَضحَى، وأَمْسَى*)[٢].

إعلمْ أَنَّ هذهِ الثلاثةَ تجيءُ لثلاثةِ[٣] معانٍ[٤]:

أَحَدُهَا: / ١٢٦ ظ / الاقترانُ بمضمونِ الجُمْلَةِ بأوقـاتِهَا الخَـاصَّةِ التي هـيَ الصباحُ والمَسَاءُ والضُّحَىٰ.

وثانيها: أنْ يُفيدَ معنَى الدّخولِ في هذه الأوقاتِ، نَحو: أصبحَ زيدٌ إذَا دَخَلَ فِي الصَّباحِ، نَحو أظهرَ وأَعْتَمَ.

وَمِنْهُ قولُهُ:

وَمِـنْ فَـعَلاتِي أَنَّـنِي حَسَـنُ القِـرَى
إذَا الليْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَـلَيدُهَا[٥]

---

(١) (صار زيد غنيا) مكرّرة في ت.

(٢) في ت، ع، ف، ل: (وأصبح وأمسى وأضحى).

(٣) كلمة (الثلاثة) ساقطة من ت.

(٤) في ت: كهان.

(٥) الفعلات: الأفعالُ الكريمة، والليلة الشهباء: كثيرة البَرْدِ والثلج والجليد والشاهدُ في البيتِ: أضحىٰ جليدُها. أضحىٰ فعل وجَليدها فاعل. المفصل: ٢٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ١٠٣.

أي: دخل جليدُها في الضُّحَى، وَهِيَ عَلَى هَذَا الوجهِ تـامَّةٌ مستغنيةٌ عَـنِ الخبر.

وثالثها[1]: أَنْ تكونَ بِمَعنَى صارَ كَقولِكَ: أصبحَ زيدٌ غنياً، وأمسَى أميراً، ومنهُ قولُ الشَّاعِرِ:

ثُمَّ أَضْحَوا كَأَنَّهم ورقٌ جَـ ... ـفَّ فَأَلْوَتْ بِهِ الصَّبَا والدَّبُورُ[2]

وليسَ المُرادُ أَنَّهُم فِي الضُّحَى عَلَى هذِه الصورةِ، إذْ لَيْسَ للتخصيصِ وَجْهٌ، وَإِنَّما المُرادُ ثُمَّ صَارُوا.

ظَلَّ وَبَاتَ

قولُهُ: (وَظَلَّ وَبَاتَ لاقترانِ مضمونِ الجُمْلَةِ بوقتيهِمَا، وَبِمَعْنَى صَارَ).

[إعلمْ أَنَّ ظَلَّ وباتَ لِمَعْنَيينِ:

أَحَدُهُمَا: لاقترانِ مَضْمُونِ الجُمْلَةِ بـوقتيهِمَا][3] أَيْ: ظَـلَّ لاقـترانِ مـضمونِ الجُمْلَةِ بالنهارِ، وَبَاتَ لاقترانِ مضمونِ الجُمْلَةِ بالليلِ، عَـلَى طـريقةِ كَـانَ، وَالَّـذِي حَمَلَهُمْ عَلَى جَعْلِ ظَلَّ بِمَعْنَى صَارَ مجيئُها لعموم الزمانِ، كقولِهِ تَعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ

---

(١) في ع، ل: والثالث.

(٢) البيت لِعَدِي بن زيد العبادي. أضحوا: دخلوا في وقت الضحى، والمراد هنا صَارُوا، أَلْوت: فرّقت. والصَّبا: ريحٌ تهب من مطلع الشمس، والدَّبور: تَهبُ مِنَ الجهة المقابلة. ديوان عَدِي بن زيدٍ العبادي: ٩٠، والبيت من شواهد المفصل: ٢٦٦، وشرح المفصل لابنَ يعيش ٧: ١٠٤.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

مُسْوَدًّا﴾[1]، و﴿فَظَلَّتْ[2] أَعْنَاقُهُم لَهَا خَاضِعِينَ﴾[3]، فَإِنَّ هَذَا لا يَخُصُّ زَمَاناً دُونَ زَمانٍ، وَمجيء بَاتَ[4] بِمَعْنَى عَرَّسَ كثيرٌ و[5]حينئذٍ يكونُ خَارِجاً عَن هذا البابِ.

مَا زالَ وما بَرِحَ وما فتئَ وما انفكَ

قولُهُ: *(وَمَا زَالَ، ومَا بَرِحَ، وما فَتِئَ، وَمَا انفكَّ)*.

اعلمْ أَنَّ هذهِ الأفعالَ التي في أوّلِهَا مَا النافيةُ، لاستمرارِ خَبرِها لاسمِهَا فِي زمانٍ يُمكِنُ قَبُولُهُ للخبرِ فِي المُعتَادِ، نَحو: مَا زَالَ زَيدٌ أميراً، أَي: مُذْ كَانَ قابلاً للإمارَةِ لاَ فِي حَالِ كَونِهِ طفلاً، وَلا فِي أوّلِ وُجودِهِ، وَلدخُولِ النَّفي عَلى النَّفي فيها جرَتْ مَجْرَى كَانَ في الثبوتِ، لأنَّ (زَالَ) معناهُ النَّفيُ، وَ(مَا) معناهُ النَّفيُ فَإذاً مَعنَى مَا زَال الإثباتُ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ: مَا زَالَ زيدٌ إلاّ عالِماً، وَمِنْ ثَمَّ خُطِّئَ ذو الرُّمَةِ [فِي قولِه:][6]

حَـرَاجِـيجُ لا تَـنْفَكُّ إلاّ مُـنَاخَةً   عَلَى الخَسْفِ أَو نَرْمِي بِهَا بلداً قفراً[7]

---

(١) سورة النحْل: ٥٨.

(٢) فِي الأصل، وفي ز: ظلّت.

(٣) سورة الشعراء: ٤.

(٤) كلمة (بات) ساقطة من ع.

(٥) في ت: من.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز، ل.

(٧) حراجيج: جمع حُرجوجٍ، وهي الناقةِ السمينة الطويلة، والخَسْفُ: الإذلال، ويريد هنا المبيت

←

فإنَّ مناخةً [خبرُ ما تنفكُّ وَعَلَى الخسف مُتَعَلِّقٌ بِمناخةٍ، فيكونُ معنَاهَا: أَنَّ هذه الجِمَالَ لاَ تَنفَكُّ، أَيْ: لا تزالُ مُنَاخةً][1] عَلَى القَهْرِ، وَالخَسْفِ: عِوَضٌ[2] كَونِهَا مناخةً عَلَى الأرضِ، وَعَلَى هَذَا يكونُ بمنزلةِ قولِكَ كَانَ زيدٌ إلَّا عالماً، وَهُوَ غَيْرُ جائزٍ، وَأُجيبَ عَنْهُ بِأَنَّ خبرَ لاَ ينفكُّ هو قولُهُ عَلَى الخَسْفِ، وَمُنَاخَةً منصوبٌ بأنَّهُ حالٌ لا خبرٌ والاستثناءُ مفرغٌ بمنزلةِ قولِكَ: مَا جَاءَنِي زيدٌ إلَّا راكباً، ويكونُ معناهُ: أَنَّ هذهِ الجِمالَ مُستَمِرَّةٌ عَلَى الخَسْفِ لا حالَ كونِها[3] مناخةً، فَإِنَّهُ تحصلُ لَهَا راحةٌ، ويكونُ المُرادُ من الإِنَاخَةِ إناخةُ[4] البَعيرِ، وَهُوَ ضعيفٌ منْ جِهَةِ أَنَّ عَامِلَهُ ظرفٌ وَهُوَ متأخِّرٌ عنهُ، فيكونُ بمنزلةِ قولِكَ: زَيدٌ قائماً فِي الدَّارِ[5] إنْ كَانَ العَامِلُ فيهِ عَلَى الخَسْفِ. ومِنْ جهةٍ أُخْرَى أَنَّ الاستثناءَ المفرَّغَ إنَّما يأتِي بعدَ النَّفْيِ، إنْ كَانَ العامِلُ فيهِ لا ينفكُّ.

وذهبَ قومٌ إلى أَنَّ مَا تَنْفَكُّ ليسَ التي من أخواتِ كَانَ، وَإنَّما المعنَى مَا تَتَفَرَّقُ إلَّا مناخةً: أَيْ عندَ إناختِها تَنْفَكُّ أعضاؤها ويتفرّقُ بعضُها عن بعضٍ من الأعياءِ، وَمَا دَامَتْ تسيرِ كَانَتْ قويةً لا يضرُّ بِهَا الأعياءُ.

← على غير علف، ديوان ذي الرمّة: ١٧٣ وفيه: (ما تنفك) مكان (لا تنفك)، والكتاب ١: ٤٢٨، والمحتسب ١: ٣٢٩، والخزانة ـ بولاق ـ ٤: ٤٩.

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٢) في ت، ع، ل: عوضاً من.

(٣) في ل: كونه.

(٤) كلمة (اناخة) ساقطة من ت.

(٥) زاد في ل: ومن جهة.

قولُهُ: (وَيَلزمُها النَّفيُ).

أَيْ وَيَلزَمُ هذهِ الأفعالَ النّفيُ لتفيدَ الغرضَ، وَاعلمْ أَنَّ المُرادَ مِنَ اللزومِ أعمُّ مِنْ أَنْ يكونَ لفظاً أو معنىً، لأنَّهُ قَدْ يُحذَفُ لفظاً، كقولِهِ:

تَزَالُ حِبالٌ مبرماتٌ أُعِدُّها ....[1]

وَكَقولِ امرئُ القيس:

فَقُلْتُ لَهَا وَاللهِ أبرحُ قاعِداً ....[2]

أَيْ: لا تزالُ، ولا أبرحُ، وَمنهُ قولُهُ تعالَى: ﴿تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[3]، أيْ: لا تَفْتَأُ تذكرُ[4] لكنَّ حَذْفَهَا لفظاً إنَّما هُوَ فِي جوابِ القَسَمِ.

ثُمَّ اعلمْ أَنَّ زالَ هَاهُنَا مضارعهُ يزالُ، وَهِيَ ضدُّ ثَبَتَ، وَلَيسَ مِنْ زالَ يزولُ، وَأَنَّ مَا انفكَّ من فكَّ الشيءَ إذَا تفرَّقَ أجزاؤهُ، وَفيهِ معنَى النّفيِ، فيفيدُ مَعْنَى مَا[5] زالَ.

---

(١) صدر بيت لليلى امرأة سالم بن قُحفان، وتمامُهُ: لها ما مشى يوماً عَلَى خُفِّهِ جَمَل

مبرمات: محكمات. المفصل: ٢٦٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ١٠٩، والخزانة ـ بولاق ـ ٤: ٤٨.

(٢) تمامه: ولو قطعوا رأسي لَديكِ وَأَوصَالِي.

ويروى: (تالله) مكانَ (واللهِ) و(يمينَ الله) مكان (لها والله) و(ضربوا) مكان (قَطعوا). ديوان امرئ القيس: ٣٢ و الكتاب ٢: ١٤٧، والمقتضب ٢: ٣٢٥، والخصائص ٢: ٢٨٤، والمفصل: ٢٦٨، والخزانة ـ بولاق ـ ٤: ٢٠٩.

(٣) سورة يوسف: ٨٥.

(٤) في الأصل: ولا تذكر، والكلمة ساقطة من ت، ع، ف.

(٥) (ما) ساقطة من الأصل.

ما دام

قولُهُ: (*وَمَا دَامَ*).

اعلمْ أَنَّ معنَى[1] ما دامَ لتوقيتِ فعلٍ بمدّةِ ثبوتِ خَبَرِها /١٢٧و/ لاِسمِهَا، كَقولِكَ: اجلِسْ مَا دَامَ زيدٌ جَالِساً، أي: اجلسْ دوامَ جلوسِ زيدٍ، أَي: زمانَ دوامِ جلوسِهِ، فيكونُ ظرفاً، ولِهَذَا يَحتَاجُ إلى أَنْ يُشْفَعَ بِكلامٍ مِنْ فعلٍ أو شِبْهِهِ ليكونَ الظرفُ معمولاً لَهُ.

ليسَ

قولُهُ: (*وَلَيسَ لِنفي مضمونِ الجُملَةِ*).

اعلمْ أَنَّ أكثرَ[2] الناسِ عَلَى أَنَّ ليسَ لِنفي مضمونِ الجُملةِ في الحالِ، تقولُ: ليسَ زيدٌ قائماً الآنَ، ولا تقولُ غداً.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُم إلى أَنَّهُ للنفي مطلقاً حالاً كانَ أو غيرَ حالٍ. قَالَ اللهُ تَعَالَى: **﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾**[3] فَهَذَا نفيٌ لكونِ العذابِ[4] مصروفاً عنهم

---

(١) زيادة من ت، ع.

(٢) الكلمة ساقطة من الأصل.

(٣) سورة هود: ٨.

(٤) في الأصل، وفي ز: العذاه.

٤٥٦ [] يوم العامة، فهي لنفي المستقبلِ، والّذي يَدُلُّ عَلَى فعليّتِهِ دخولُ خواصِّ الأفعالِ عليه.

وقدْ ذَهبَ قومٌ إلى أنّهُ حرفٌ، وَتَمَسَّكُوا بقولِ العَربِ: ليسَ الطيبُ إلّا المِسْكُ بالرفعِ[1]، وأبو عَليٍّ جَعَلَهُ في الحلبيّاتِ[2] حرفاً[3] وفي الإيضاحِ[4] فعلاً[5]، وأجيبَ عن قولِ العربِ بِأنَّ الخبَرَ محذوفٌ وإلّا المسكُ بدلٌ أو صفةٌ للطيبِ.

قولُهُ: (ويجوزُ تقديمُ أخبارِهَا).

اعلمْ أَنَّ تقديمَ [أخبارِ هذهِ الأفعالِ][6] عَلَى أسمائِهَا في الكُلِّ[7] جائِزٌ بالاتّفاقِ، وَلَا إشكالَ فيهِ، لِكونِهَا أفعالاً، وَجوازُ تقديمِ المنصوبِ عَلَى المرفوعِ في الأفعالِ، أَمّا تقديمُ أخبارِهَا عليها أنفسِها فعلى[8] ثلاثةِ أقسامٍ:

---

(١) ينظر: الكتاب ١: ٣٦، والحلبيّات: ٤٨، والشيرازيّات ٢: ٣١٣.

(٢) في ل: الحاشيات. والحلبيات أحد مؤلّفات أبي علي الفارسي وتوجد نسخة مخطوطة منه في دار الكتاب برقم: ٥ ش ـ نحو.

(٣) الحلبيّات: (٤٨ و).

(٤) هو أحد مؤلّفات أبي علي الفارسي، حقّقه ونشره الدكتور حسن شاذلي فرهود.

(٥) لم يذكر أبو علي في الإيضاح أن (ليس) فعل أو حرف بل عدّها مع أخوات كانَ وعبّر عنها بـ (هذه الأشياء) ولكن على حاشية المخطوطة التي حقّقها المحقّق كلام جاء فيه: (ليس فعل ماضٍ جامد) والحاشية غير الإيضاح. الإيضاح العضدي ١: ٩٥.

(٦) في ل: هذه الأخبار.

(٧) ينظر ١: ١١٩.

(٨) في ز: فهي.

أحدُها: أَنَّهُ يجوزُ تقديمُ أخبارِهَا عَلَيها[١] أنفسِهَا، [وهوَ مِن كَانَ إلى راح[٢]، لكونها أفعالاً صريحة، والمانع من التقديم منتفٍ، فيجبُ تقديمها عليها أنفسِها][٣] [إنْ كَانَ مَعَ الاستفهامِ، نحو[٤]: مَنْ كَانَ أَخوكَ[٥]؟

وثانيها: أَنَّهُ لا يجوزُ تقديمُها عَلَيها أَنْفسِهَا][٦]، وَهُوَ الذي فِي أَوّلِهِ (مَا)، وَهَذا[٧] عَلَى ضَرْبَين:

أَحَدُهُما[٨]: أَنْ تكونَ (مَا) فيهِ نَافِيةً.

والثاني: أَنْ تَكونَ مصدريةً بِمَعْنَى الدوامِ، وَلَا يجوزُ فِي هَذَا القِسْم تقديمُ الخَبَرِ عَليهِ[٩] نَفسِهِ، لكونِ (مَا) فيهِ مصدريّةً وكونِ مَا بَعْدَهُ فِي تقديرِ المَصْدَرِ، وَكَمَا امتنعَ تقديمُ معمولِ المصدرِ عَلَى نفسِ المَصْدَرِ فَكَذَلِكَ يَمْتَنِعُ تقديمُ معمولِ ما هوَ في تقديرِ المصدرِ عَليهِ نفسِهِ، ولا يجوزُ أيضاً فِي القِسْمِ الأَوّلِ تقديمُ الخَبَرِ عَلَيهِ نَفْسِهِ خلافاً

---

(١) في ت: على.

(٢) وهي: كان، وصار، وأصبح، وأمسىٰ، وأضحىٰ، وظلّ، وبات، وآض، وعاد، وغدا، وراح. مجموع مهمّات المتون: ٤٢٠.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من: ل.

(٤) ساقطة من ل.

(٥) في ز: أبوك.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٧) في ف: ما في أوّله (ما).

(٨) في الأصل: أحدها.

(٩) في ز: على.

لابن كيسان[١]، فإنَّهُ يُجَوِّزُ تقديمُهُ عليهِ[٢] أَمَّا عِندَ مَنْ لا يُجَوِّزُ، فَلأَنَّ (مَا) فيهِ نَافِيَةٌ، وامتناعُ تقديمِ مَا فِي خَبَرِ النّفي عَلَيهِ.

وَأَمَّا عِندَ مَنْ يُجَوِّزُ فَلأَنَّ (ما) لَمَّا امتزَجَتْ بالفعلِ صَارَ للإثباتِ بمنزلةِ كَـانَ وثبتَ، وَكَما جَازَ تقديمُ [خبر كانَ عَلَى نفسهِ، فكذلِكَ جازَ تقديمُ][٣] خَبَرِهِ عَـلَيهِ نَفسِهِ هَاهُنا[٤].

وثالثها: ما[٥] اختُلِفَ[٦] فِي تقديمِ خبرِهِ على[٧] نفسِهِ، وَهُوَ لَيْسَ.

فَذَهَبَ الكوفيونَ[٨]، والمبردُ مِنَ البَصريينَ إلى أَنَّهُ لا[٩] يجوزُ.

وربّما نُسِبَ هَذَا القولُ إلى سيبويهِ[١٠].

وَلَمْ يوجدْ لسيبويهِ [نصٌّ فيهِ][١١].

---

(١) تقدّمت ترجمته في ١: ٤٥٦.

(٢) وقد تابع بذلكَ الكوفيينَ وهـو أمرٌ مـنعه البـصريون وتـابعهم الفـرّاء. الإنـصاف ١: ٩٠ المسـألة ١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ١١٣ ـ ١١٤، والكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢٩٧.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٤) ذكر ذلك ابن الأنباري في المسألة ـ ١٧ ـ من الإنصاف ١: ٩٠ ـ ٩١.

(٥) في ت، ع، ف، ل: انه.

(٦) كلمة (اختلف) ساقطة من ل.

(٧) في ت، ع، ف، ل: عليه.

(٨) في الأصل: الكوفيين.

(٩) (لا) ساقطة من ل.

(١٠) المقتضب ٤: ١٩٤، والإنصاف ١: ٩٢، المسألة ١٨.

(١١) في ت، ع، ف، ل: فيه نص.

وذهبَ البصريونَ إلى الجوازِ[١].

حجّةُ الأوّلينَ أنّهُ للنّفي وامتناعُ تقديمِ معمولِ النّفي عَلَى النّفي، وَأنّها غيرُ متصرّفةٍ، وَكَانَتْ قَاصِرةً عَنْ أَخواتِهَا ولا تَجْري مَجْرَاهَا، وَأنّها في معنَى مَا، وَلِهَذا لَمْ يَلْحقْهُ نونُ الوقايةِ، وحجّةُ البصريينَ أنّها فعلٌ ويجوزُ[٢] تقديمُ معمولِ [الفِعْلِ[٣] عليهِ، قولُهُ تعالَى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾[٤] وجهُ الاستدلالِ بِهِ أَنَّ ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ ظرفٌ مَنْصُوبٌ بالخَبَرِ، وَهُوَ قَوْلُهُ (مَصْروفاً) وَإِذَا جَازَ تقديمُ معمولِ][٥] الخَبَرِ عَلَى نَفْسِهِ، فجوازُ تقديمِ خبرِه عَلَى نفسِهِ أَولَى، لأنَّ معمولَهُ تابعٌ لَهُ، والتابعُ لَا يَصِحُّ أَنْ يقعَ إلّا حيثُ يَصِحُّ وقوعُ المتبوعِ فيهِ، وَيُمْكِنُ لِمَنْ أَرادَ أَنْ يَنْصُرَ مَذْهَبَ الكوفيينَ أَنْ يقولَ[٦] لا نسلّم أنّه منصوبٌ [وَإِنَّمَا هُوَ مَرْفُوعٌ بالابتداءِ وَإِنَّمَا بُنِيَ عَلَى الفَتْحِ، لإضافَتِهِ إلى الفِعْلِ، كَقَولِهِ تَعالَى: ﴿هَذَا يَومُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[٧]، وَلَئِنْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ منصوبٌ، لكنْ لا نُسَلِّمُ أَنَّهُ منصوبٌ][٨] بِالخَبَرِ بَلْ نَقُولُ: إنّهُ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يُفَسِّرُهُ الخَبَرُ، ولا نُسَلِّمُ أيضاً أَنَّ كُلَّ فعلٍ يَتَصَرَّفُ معمولُها[٩] بالتقديمِ،

---

(١) الإنصاف ١: ٩٣، المسألة ١٨، ومنه أخذ المؤلّف حجّة الفريقين.

(٢) في الأصل: ويحقّ.

(٣) في ل: الفاعل.

(٤) سورة هود: ٨.

(٥) ما بين المعقفتين ليس في: ت.

(٦) هذا قول ابن الأنباري في الإنصاف ١: ٩٥، المسألة ١٨.

(٧) سورة المائدة: ١١٩، وكلمة (صدقهم) زيادة من ت.

(٨) ما بين المعقفتين ليس في الأصل.

(٩) يريد معموله.

أَلَا تَرَى أَنَّ عَسى وَبِئْسَ وَنِعْمَ أفعالٌ معَ أَنَّها لَا يَتَصَرَّفُ معمولُها بالتقديمِ؟

وَلِقائلٍ أَنْ يقُولَ: إِنَّ مَا فِي أَوّلِهِ (مَا) النافيةُ مِنْ هذِهِ الأفعالِ مُخْتَلَفٌ فِي تقديمِ خبرِهِ عليهِ فَكَانَ مِنَ الواجِبِ عَلَيهِ أَنْ يقولَ: إِنَّ هذهِ الأفعالَ / ١٢٧ ظ / بِحَسَبِ[١] تقديمِ الأخبارِ عَلَيها[٢] أَنْفُسِها ثلاثةُ أقسامٍ[٣]:

قسمٌ جائزٌ تقديمُ خبرِهِ عليهِ: وَهُوَ مِنْ (كَانَ) إلى (راحَ).

وَقِسْمٌ ممتنعٌ تقديمُ خَبَرِهِ عليهِ: وَهُوَ ما فِي أوّلِهِ (مَا) المَصْدرِيّةُ.

وَقِسْمٌ مُخْتَلَفٌ فيهِ: وَهُوَ مَا فِي أَوّلِهِ (مَا) النافيةُ وَ (لَيْسَ).

والذي يمكنُ أَنْ يكونَ جواباً لَهُ: أَنَّهُ لا يُعْتَدُّ باختلافِ ابنِ كَيسانَ وَاعتُدَّ بالاختلافِ فِي (ليسَ)، لأَنَّ طائِفَةً كثيرةً[٤] مِنَ المعتبرين عَلَى امتناعِ تقديمِ الخبرِ[٥] عَلَيهِ[٦] نَفْسِهِ.

واعلَمْ أَنَّ كَانَ وأخواتِها فِي انقسامِ المبتدإِ والخبرِ عَلى أربعةِ أضربٍ:

أحدُها: أَنْ يكونَ الاسمُ معرفةً والخَبَرُ نَكِرةً، وَهَذَا وجهُ الكلامِ، نَحو: كَانَ زيدٌ قائماً.

---

(١) في ع: التي يجب، وفي ل: يجب.

(٢) في ز: على.

(٣) في ف: على ثلاثة أقسام.

(٤) في ت، ف، ل: كثيرة منهم.

(٥) في: ت، ع، ل: خبره.

(٦) في ت: على.

والثاني: أَنْ يكونَا معرفتينِ، نَحو: كَانَ زيدٌ الراكِبَ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: كـانَ[١] زيداً الراكبُ.

فإنْ كَانَ فِي صدرِ الكلامِ نفيٌ وآخِرُهُ مُوجَبٌ كَانَ الاختيارُ أَنْ يُجْعَلَ الاسمُ المُوجَبَ والنفيُ الخَبَرَ، وذلكَ نَحو قولِهِ تعالَى: ﴿مَا كَـانَ حُـجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَـالُوا﴾[٢]، ﴿وَمَا كَانَ جَوابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾[٣]، وَ﴿لَمْ تَكُنْ[٤] فِتْنَتَهُمْ[٥] إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾[٦]، وَقُرِئَ مَا قَبْلَ إِلَّا بالنصبِ والرّفعِ[٧].

والنَّصبُ عَلَى الخبرِ وهوَ[٨] الاختيارُ[٩].

وَقِيلَ فِي اختيارِ النّصبِ وَجهانِ:

أحدُهُمَا: أَنَّهُ مَنفيٌّ، وَمَا بعدَ إِلّا موجبٌ، والمُوجِبُ أَوْلَى أَنْ يَكونُ اسماً، لأنّ

---

(١) (كان) ساقطة من: ت.

(٢) سورة الجاثية: ٢٥.

(٣) سورة الأعراف: ٨٢.

(٤) في الأصل، ت، ف، ل: ما كان، وهو سهو.

(٥) في ل: تهم، وهو سهو.

(٦) سورة الأنعام: ٢٣.

(٧) قرأ الجمهور (حُجَّتَهُم) بِالنّصْبِ، والحسن وعمرو بن عبيد وزيد بن علي، وعبيد بن عمير وابن عامر وعاصم (حُجَّتُهُمْ) بالرفع. البحر المحيط ٨: ٤٩، وقرأ الجمهور بنصبِ (جوابَ) وقرأ الحسن برفعِهِ. المحتسب ٢: ١٤١، والبحر المحيط ٤: ٣٣٤، وأثر المحتسب في الدراسات النحوية: ١٦١، وقرأ ابن كثير وابنُ عامر وحفص (فتنتهم) برفع التاء وقرأ الباقون بالنصب. التيسير: ١٠٢، والنشر ٢: ٢٥٧.

(٨) (وهو) زيادة من ف.

(٩) في الأصل: اختيار.

النَّفيَ لا يتناولُ المُحَدَّثَ عنهُ، وَإنَّما يتناولُ الحَديثَ.

وثانيهما: أَنَّ ما بعدَ إلّا (أَنْ)، وَ(أَنْ) مَعَ الفِعْلِ فِي تَأويلِ المصدرِ، وَهُوَ يُشْبِهُ المُضمَرَ مِنْ حيثُ أَنَّهُ لا يُوصَفُ فهي أعرفُ مِنَ المُضَافِ، والأَولَى أَنْ يُجْعَلَ الأعرفُ مُحَدَّثاً عَنْهُ والآخرُ حَديثاً، وَفيهِ نظَرٌ.

والثالِثُ: أَنْ يكونَا نكرتينِ فِيهمَا فائدةٌ، نَحو: مَا كَانَ أَحَدٌ مجترئاً عليكَ، [ونحو قولِهِ][1] تعالَى: ﴿**وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحدٌ**﴾[2] يَجُوزُ[3] فِي (كُفُواً)[4] وجهان:

أحدُهُما: أَنْ يكونَ خَبَرَ كَانَ، والظرفُ مُلغىً. والاختيارُ عِندَ سيبويهِ في الظرفِ [إذا[5] أُلغي][6] أَنْ يكونَ مُؤَخَّراً، وَقَرَأَتْ جُفاةُ الأَعرابِ كُفُواً[7] لَهُ أَحَدٌ[8].

وثانيهما: أَنْ[9] يكونَ الظرفُ خَبَرَ كَانَ، وَكُفُواً منصوبٌ عَلَى الحالِ[10]

---

(١) في ت، ف، ل: قال الله.

(٢) سورة الإخلاص: ٤.

(٣) في ت: بجواز.

(٤) في ز: كفواً له، وفي ع، ل: قولك.

(٥) في ل: وإذا.

(٦) في ت: اللغو.

(٧) في ل: كقوله.

(٨) الكتاب ١: ٢٧، واعرابُ القرآن ٣: ٧٩١، ومختصر في شواذّ القرآن: ١٨٢، واعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ٢٣١. وفي البحر المحيط ٨: ٥٢٨: قال مكي: سيبويه يختار أن يكون الظرف خبراً إذا قدمه وقد خطأه المبرد بهذهِ الآية لأنّه قدّم الظرف ولم يجعله خبراً. والجواب: أنّ سيبويه لم يمنع الغاء الظرفِ إذا تقدّم وإنّما أجاز أن يكونَ خبراً وألا يكونَ خبراً. المقتضَب ٤: ٩٠، واعراب القرآن ٣: ٧٩١، ومشكل اعراب القرآن ٢: ٨٥٤.

(٩) في ع: أن يجعل أن يكون.

(١٠) اعراب القرآن ٣: ٧٩١، ومشكل اعرابِ القرآن ٢: ٨٥٤، والبيان ٢: ٥٤٥ والتبيان ٢: ١٣٠٩.

كقولِهِ[١]:

لِمَيّةَ[٢] موحشٌ طَلَلٌ قَدِيمُ[٣] ....[٤]

والرابعُ: أنْ يكونَ الإسمُ نَكِرَةً والخبرُ مَعْرِفَةً، وَهَذا عَكْسُ مَا وُضِعَ عليهِ الكلامُ، وَلا يأْتِي إلّا في ضَرُورةِ الشِّعْرِ كقولِ القُطامِي:

قِفي قَبْلَ التفرقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا [يَكُ مَوقِفٌ][٥] مِنْكَ الوَدَاعَا[٦]

فرفعَ موقفاً وَجَعَلَهُ الإسمَ، ونصبَ الوداعَ، وجَعَلهُ الخبرَ[٧]، وقولِ حسّانَ[٨]:

يَكونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وماءُ[٩]

وبيتِ الكتابِ:

---

(١) (كقوله) ليس في ل.

(٢) في ف: لعزّة.

(٣) كلمة (قديم) ليست في ع، ف، ل.

(٤) تقدّم الشاهد في ١: ٥٢١.

(٥) في ل: يقف، وهو سهو.

(٦) ضُباع: ترخيم ضَباعة والألف تغني عنها، ويروي (موقفاً) مكان (موقفٌ). الديوان: ٣١، والكتاب ١: ٣٣١، والمقتضب ٤: ٩٣، والخزانة ٢: ٣٦٧.

(٧) في ف: خبراً.

(٨) تقدّمت ترجمته ١: ٢٤٦.

(٩) صدره: كأنَّ سبيئَةً مِنْ بيتِ رأسٍ

ويروى البيت برَفع (مزاجها) وعلى هذه الرواية اسم يكونُ ضميرُ الشأنِ وجملة (مزاجها عسل) خبر. شرح ديوان حسّان بن ثابت: ٣، والكتاب ١: ٢٣، والمقتضب ٤: ٩٢، والخزانة ـ بولاق ـ ٤: ٤٠.

.... أَظَبيٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَـارُ[١]

وَإنَّما جازَ[٢] ذلِكَ لأمنِ الالتـباسِ، لأنَّـهُ مـعلومٌ أَنَّ المـنصوبَ هُـوَ الإِسمُ، والمرفوعَ هُوَ الخبرُ لحصولِ العلمِ بِأنَّ تقديرَهُ: وَلَا يكُ[٣] [الوداعُ موقفاً {منك، بِأنْ[٤] جُعِلَ الوداعُ نفسَ الموقِفِ[٥]، وَأَمَّا لأنَّ تقديرَهُ لا يكُ[٦]][٧] موقفٌ][٨] مِنْ مواقِفِكَ موقفَ الوداعِ.

فَعَلَى التقديرِ الأوّلِ يكونُ الإِسمُ معرفةً، وعلى التقديرِ الثاني يكـونُ الاسمُ نكرةً موصوفةً بالظرفِ، وهوَ جائزٌ.

وَأَمَّا قولُ حسّانَ[٩] فيَحتَمِلُ وجوهاً:

أحدُها: أَنَّ (عَسَلَ) اسمُ يكونُ و (مِزَاجَها) خَبَرُهُ، وَحَسُنَ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ أَنَّ عَسَلاً وَماءً جنسانِ والجِنْسُ يقربُ مِنَ المَعْرِفَةِ، وَمِنْ قِبَلِ أَنَّ الخَبَر أيضاً نكرةٌ، لأنَّ

---

(١) صدره: فَإِنَّكَ لا تُبالِي بَعْدَ حَولٍ

ويروىٰ: (فإنّك لا يَضرّك) و(فإنّكَ لا يضورك) مكان (فإنك لا تبالي)، والبيتِ ينسب إلى خداش بن زهير وإلى فزارة بن عبد يغوث بن زهير، وإلى زرارة بن فزوان من بني عـامر. الكتاب ١: ٢٣، والمقتضب ٤: ٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ٩٥، وشرح شواهد المغني ٢: ٩١٨، والخزانة ٧: ٩٢.

(٢) في ل: جعل.

(٣) في ف: يكن.

(٤) في ع: فان.

(٥) كلمة (الموقف) ساقطة من ع.

(٦) كلمة (يك) ساقطة من ل.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٩) في ع، ف: الحسان.

الضَّميرَ فِي مِزَاجِهَا يعودُ إلى النَّكِرَةِ فيكونُ نكِرةً[١]، لأنَّ ضميرَ النَّكِـرَةِ كـالنكرةِ، [لكونِ خَبرِهِ ظرفاً مقدّماً عليهِ][٢].

[**وثانيها:** أَنْ يكونَ (مزاجَها) ظرفاً منصوباً بالخَبَرِ المحذوفِ، فكَأنَّ /١٢٨و/ تقديرُهُ يكونُ[٣] عسلٌ وماءٌ مستقرّين في مِزَاجِها، وَإذَا كَانَ كَذَلِكَ جازَ وقوعُ الإسمِ نكرةً، لكونِ خبرِهِ ظرفاً مقدّماً عليهِ][٤].

وثـالثُها: أَنْ يرتفعَ مزاجُها بالإبتداءِ، وَعَسَلٌ وماءٌ بأَنْ يكونَ خبراً، والجملةُ خبرُ يكونُ، واسمهُ مضمرٌ بِمَعْنَى الأمرِ والشَّأنِ[٥].

وَرَابِعُهَا: أَنْ يرتفعَ مِزَاجُهَا بيكونُ، وينصبُ (عسلاً) عَلى الخَبَرِ، وَيُرْفَعُ مـاءٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ، كَأَنَّهُ قَالَ: يكونُ مِزاجُهَا عسلاً، وَيُخَالِطُهَا ماءٌ[٦].

فهذهِ أربعةُ أَوْجهٍ، وَجْهَانِ مِنها مَشْهُورانِ.

وَأَمَّا بيتُ الكِتَابِ، فذهبَ سيبويهِ إلى أَنَّهُ جَعَلَ النكرةَ اسماً، والخبَرَ معرفةً[٧]، وخالَفهُ فِي ذَلِكَ أبو العباسِ، وَقَالَ: في كانَ ضميرٌ يـعودُ إلى ظَـبيٍ، وهـوَ مـعرِفَةٌ،

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧: ٩٥.

(٢) ما بين المعقفتين زيادة من ف، ل.

(٣) كلمة (يكون) ساقطة من ز.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٥) في الأصل: الثاني.

(٦) هذا رأي المازني: شرح المفصل لابن يعيش ٧: ٩٤.

(٧) الكتاب ١: ٢٢ ـ ٢٣.

وخبرُها معرفةٌ[١]، فإذاً هو[٢] من بابِ مَا[٣] الإسمُ والخَبَرُ معرفتانِ.

وَقَدْ قَالَ بعضُهم إنَّ الذي ذهبَ إليه أبو العباس قولٌ، وَلَا يَقْدَحُ في مذهبِ سيبويهِ، لأنَّ بعدَ همزةِ الاستفهامِ كانَ مضمرةً ترتفعُ بهَا النكرةُ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: أَكَانَ ظبيٌ[٤] أُمَّكَ، وَذَلِكَ عَلَى حَدِّ قَولِكَ: أَزيدٌ قَامَ، لأنَّ الاستفهامَ بالفِعْلِ أَولَى، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ صَحَّ مَا قالَهُ سيبويهِ، وَإِنَّمَا جَازَ وُقُوعُهُ نكرةً عندَ سيبويهِ هَاهُنا، وَالخَبرُ معرفةً، لأَنَّهُ مِنَ المعلومِ أَنَّ المنصوبَ هُوَ الاسمُ، والمَرفوعُ هُوَ الخَبَرُ، فَلا يَحْصَلُ الالتباسُ بَيْنَهُمَا، بِأَنْ يجعلَ الاسمَ خبراً، والخبرَ اسماً.

مسائل

وَلنَخْتِمْ هَذَا البابَ بِمَسَائِلَ:

مِنْهَا: أَنَّا[٥] إِذَا قُلْنَا: مَنْ كَانَ أخوكَ جازَ في الأخِ النّصبُ بأَنَّهُ خبرُ كانَ، وفي

---

(١) أبو العباس المبرد لم يخالف سيبويه في ذلكَ. قَالَ سيبويه في الكتاب ١: ٢٣: (ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة.... وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام)، وقال المبرد في المقتضب ٤: ٨٨ـ ٩١: (اعلم أنّه إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذي يجعل اسم كان المعرفة.... واعلم أنّ الشعراء يضطرُّون فيجعلون الإسم نكرة والخبر معرفة) لكن المؤلّف تـابع الرضي الذي نسب ذلك إلى المبرد فقال: (وردّ عليه المبرد ـ على سيبويه ـ بأنَّ اسم كان هو الضمير وهو معرفة). الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٣٠٠.

(٢) في ت: فهو إذا.

(٣) كلمة (ما) ليست في ف.

(٤) في ت: الظبي.

(٥) كلمة (أنّا) ليست في ز، ل.

كانَ ضميرٌ [يعودُ إلى مَنْ، والرّفعُ بِأَنَّهُ اسمُ كَانَ، ومَنْ خَبرُهُ متقدّماً[١] لأجلِ الاستفهامِ.

وَمِنْهَا:][٢] أَنَّ حرفَ الجرِّ[٣] الداخِلَ عَلَى خَبرِ هذه الأفعالِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا[٤] لأنَّهُ زائدٌ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ لا يدخُلُ لامُ كي عَلَى خبرِ كَانَ لأنَّها تدلُّ على المفعولِ لَهُ[٥]، وأمّا قولُهُ تعالَى: ﴿**مَا**[٦] **كَانَ اللَّهُ**[٧] **لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ**﴾[٨] فالخَبَرُ محذوفٌ فيهِ، تقديرُهُ مَا كَانَ اللهُ مُريداً[٩]، وَجَوَّزَهُ الكوفيونَ[١٠].

وَمِنْهَا: أَنَّهُ لا يجيءُ الحالُ مِنها[١١] ولا الظرفُ عندَ بعضِهِم، وَأَجازَهُ بعضُهُم.

وَمِنْهَا: أَنَّ ما يُصَرَّفُ مِنْ هَذِهِ الأفعالِ فحكمُهُ واحدٌ فِي العَمَلِ فاضيها[١٢]، ومضارِعُها، وأمرُهَا ونهيُها، واسمُ [فَاعِلِها، واسمُ مفعولِها كُلُّها يعملَ عَلَى

---

(١) في ف: مقدّماً.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٣) في ل: الخبر.

(٤) في ت، ز: به.

(٥) (له) ساقطة من ت.

(٦) في جميع النسخ (وما كان الله) والواو ليست في المصحف.

(٧) لفظ الجلالة ليس في ت.

(٨) سورة آل عمران: ١٧٩.

(٩) التبيان في اعراب القرآن ١: ٣١٤.

(١٠) قال العكبري في التبيان ١: ٣١٤: (قال الكوفيون: اللام زائدة والخبر هو الفعل، وهذا ضعيف لأنَّ ما بعدها قد انتصب، فإن كانَ النصّب باللام نفسها فليست زائدة، وإن كان النصب بأن فسد).

(١١) (منها) ساقطة من ف، ل.

(١٢) في ت، ع، ل: في ماضيها.

شروطِها[١].

وَأَمَّا مَا فِي أوّلِهِ (مَا)، وَلَيسَ لا يُبنَىَ مِنْهَا اسمُ[[٢] الفاعِلِ والمفعولِ والأمرُ والنّهيُ[٣].

أفعال المقاربة

قولُهُ: (*أَفعالُ*[٤] *المقاربةِ*).

والذي يدلُّ على كونِهَا أفعالاً اتّصالُ[٥] الضَّميرِ بِهَا عَلَى نحوِ اتّصالِهِ بالأفعالِ في قولِكَ: عَسَيتُ وَعَسَيْنَ[٦] إلى آخرِهِ، وانقلابُ لامِ عَسَى أَلِفاً، وعينِ كادَ واواً، ودخولُ تاءِ التأنيثِ عَلَيها.

و[٧]اعلمْ أَنَّ هذهِ الأفعالَ تدخلُ[٨] عَلَى المبتدإِ والخَبَرِ لِتُعْطِيَ الخبرَ حُكْمَ معناهَا من مقارنةِ الرجاءِ، أو مقاربةِ الحُصولِ أو مقاربةِ الشّروعِ، والأَخْذُ فيهِ، وحينئذٍ تكونُ بالحقيقةِ من أخواتِ كانَ لكونِهَا، لتقريرِ الفاعِلِ عَلَى صفةٍ عَلَى سبيلِ

---

(١) كلمة (شروطها) ساقطة من ع.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٣) (والنّهي) ساقطة من ع، ف، ل.

(٤) في ل: الأفعال.

(٥) في ل: الاتّصال.

(٦) في الأصل، وفي ز: عسيْ.

(٧) في ت، ز، ع، ف: ثمّ.

(٨) في ل: لتدخل.

المُقَارَبَةِ مِنْ رجاءٍ أو حصولٍ أو أخذٍ فيه.

وَإنَّما أُفرِدَ لَهَا بابٌ، لا متيازِهَا عن بابِ كانَ فِي التزامِهم خبرَهَا أَنْ يكـونَ فِعْلاً مُضَارِعاً، والذي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أصلَ خبرِهَا / ١٢٨ ظ / النَّصبُ مجيئهُ منصوباً صريحاً في قولِه[١]:

فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ[٢] وَمَا كِدْتَ آيِباً ....[٣]

وَقولِهِ[٤]: (عَسَى الغُوَيرُ أَبْؤسا)[٥]، [وَكَقَولِهِ:

لَا تُلْحِنِي إِنِّي عَسَيتُ صَائِماً[٦]

ولا يَصِحُّ أَنْ يُقَدَّرَ: عَسَى الغُوير أن يكونَ أبْؤساً][٧] كَمَا هُوَ مَذْهبُ المُبردِ[٨]

---

(١) في الأصل: قولهم.

(٢) في ع: الفهم.

(٣) تقدّم الشاهد في ٢: ٣٥٠.

(٤) في ت، ع، ل: قولها.

(٥) المثل قالته الزّباء عِندَما قِيلَ لَهَا دخلي الغارَ تحت القصر فقالت: (عسى الغوير أبْؤسا) والغُوير تصغير غار، وأبْؤس: جمع بؤس، أي: إن فررتُ مِنْ شرٍّ واحدٍ فسأقعُ في شرور.
الكتاب ١: ٤٧٨، والخصائص ١: ٩٨، والمقتضب ٣: ٧٠، والإيضاح العضدي: ٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ١١٩، والمستقصى ٢: ١٦٠.

(٦) ينسبُ الرَّجَزُ إلى رؤبةَ بن العجَّاج، والشاهد فيهِ (صائماً) حيثُ رَجَعَ إلى الأصلِ المرفوض وجاء بخبرِ (عَسى) مفرداً منصوباً، ويروىٰ: (لا تعذلنّ) مكان (لا تلحني). ملحقات الديوان: ١٨٥ والخصائص ١: ٩٨، والخزانة ـ بولاق ـ ٤: ٧٧.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ت، ز.

(٨) المقتضب ٣: ٧٠.

لِمَا فيهِ من حذفِ الموصولِ[(١)] وإبقاءِ الصِّلَةِ مُقَامةً. وَأَمَّا الذي وُضِعَ لِدُنُوِّ الخَبَرِ رجاءً فَعَسى، وَهُوَ غيرُ متصرِّفٍ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لا يأتِي مِنْهُ المُضَارِعُ، واسمُ الفاعِلِ، والأمرُ والنّهيُّ، فلا يُقالُ: يَعَسَى فهو عاسٍ وَاعسَ[(٢)] ولا تعسَ.

وَإِنَّما التُزِمَ فيهِ عدمُ التَّصَرُّفِ حملاً عَلَى نَظِيرتها[(٣)] وَهيَ لعلَّ[(٤)]، لأنَّ كُلَّ واحِدة مِنْهُمَا للطمعِ لأَنْ يكونَ، والاشفاقِ[(٥)] عَلَى أَنْ لا يكونَ، وَلأنَّهـا التُزِمَتْ[(٦)] (أَنْ) فِي خَبَرِهَا، وَ (أَنْ) تدلُّ[(٧)] عَلَى الاستقبالِ فَاسْتُغْنِيَ عَنْ أَنْ يُؤتَى مَعَها بِمُسْتَقْبَلٍ لِذَلِكَ، وَلَمَّا استُغْنِيَ عَنِ المُسْتَقْبَلِ استُغْنِيَ عنْ اسمِ الفَاعِلِ لِمَا بينَهُ وبينَ المُستقبلِ مِنَ المُضَارعَةِ، وَلَمْ يكنْ بناءُ الأمرِ والنّهيِّ، لأنَّهُما إِنَّما[(٨)] يُبنيانِ مِن المُسْتقبلِ، وفيهِ لُغَتَان:

عَسَيْتُ[(٩)]: بِفتحِ السِّينِ نَحو: رَمَيْتُ.

وَكَسْرِ السِّينِ، نَحو: حَسِبْتُ.

وَقُرِئَ قولُهُ تَعَالَى: ﴿**فَهَلْ عَسَيْتُم**﴾[(١٠)] بالفتحِ والكسرِ[(١١)].

---

(١) في ز: المفعول.

(٢) (واعس) ليس في ز.

(٣) في ف: نظيرها.

(٤) في ل: يعمل.

(٥) في ز: الاستفادة، وفي ل: الاشتقاق.

(٦) في ل: الزمت.

(٧) في ل: تدخل.

(٨) ساقطة من ت.

(٩) ساقطة من ل.

(١٠) سورة محمد ﷺ: ٢٢ من قوله تعالى: ﴿**فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ**﴾.

(١١) قرأ نافع (عَسِيتُم) بكسر السين وقرأ باقي السبعة بالفتح. التيسير: ٨١، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١: ٣٠٢.

وَفِيها مَذْهَبَانِ:

أحَدُهُما: أنْ تكونَ ناقصةً تحتاجُ إلى الاسمِ والخَبَرِ، وحينئذٍ يُشْتَرَطُ أنْ يكونَ خَبَرُهَا مضارعاً[(١)] مَعَ (أَنْ)، وَإنْ كَانَ أصلُهُ اسماً، وَإنَّما عُدِلَ عَنْهُ إلى الفِعلِ، تنبيهاً عَلَى الدَّلالةِ عَلَى الرجاءِ، وأُلزِمَتْ (أَنْ) تقويةً لِما يفيدُهُ الرجـاءُ، وَشُـبِّهَتْ فِي هَـذَا المَذهبِ بـ: قَارَبَ زيدٌ الخروجَ تحقيقاً لبيانِ الاعرابِ، وإلاّ فَلَيْسَ فِي قاربَ زيـدٌ الخروجَ رجاءٌ وَلا إنشاءٌ، وَإنَّما تمثيلٌ لتحقيقِ الاعرابِ اللفظي، وَقَدْ يَدْخُلُ السّينُ فِي فعلِها فِي الشِّعْرِ عوضاً عَنْ (أَنْ) كقولِهِ:

عَسَى طَيءٌ مـنْ طَـيءٍ بـعدَ هـذِهِ
سَتُطْفِئُ غُلّاتِ الكُـلَى والجـوانِحِ[(٢)]

ثُمَّ اعلمْ[(٣)] أَنَّهُمْ اختلفُوا فِي موضعِ (أَنْ) وَمَا بعدَهَا مِنَ الفعلِ فِي قولِكَ: عَسَى زيدٌ أَنْ يَقومَ. فقيلَ هُوَ فِي موضعِ نصبٍ عَلَى مَا كَانَ فِي بابِ كانَ، وَقيلَ أيضاً إنَّهُ فِي مَحَلِّ الرّفعِ بأنَّهُ[(٤)] فاعِلُ عَسَى، وَزيدٌ فاعِلُ يقومُ، وَهُوَ مَبنيٌّ عَلَى التقديمِ والتأخيرِ. وقالَ الكوفيونَ: إنَّهُ بدلٌ مما قبْلَهُ[(٥)]، وَقَالُوا لا يَجُوزُ أَنْ يكونَ خبراً لِعَسَى لأنَّ

---

(١) في ع، ف: فعلاً مضارعاً.

(٢) البيت لقسام بن رواحة السّنبسي، وهو شاعر جاهلي من طيء.
الغُلات: جمعُ غُلّة، وهي الحرارة وقد بالغ فنسبها إلى الكُلَى والاضلاعِ. ديوان الحـماسة: ٢٧٣، وشرح المفصل ٧: ١١٨، وحاشية ياسين ١: ٢٠١، والهمع ٢: ١٤١.

(٣) كلمة (اعلم) ساقطة من ز.

(٤) في ت: على أنّه.

(٥) الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٣٠٣.

المَعْنَى[1] لا يكونُ خبراً عن الجُثَّةِ.

والقولُ الأوّلُ[2] هوَ الصحيحُ وَكُلُّ واحِدٍ مِن البَواقِي ضعيفٌ، أَمَّا صحّتُهُ، فَلأَنَّ زيداً فاعلُ عَسَى، وَمَعنَاهَا: قَارَبَ زيدٌ وَذَلِكَ مِمّا يقتضِي مفعولاً، لأنّ عَسى دلَّتْ عَلَى معنىً فِي أَنْ يقومَ، كَمَا أَنَّ كَانَ دَلَّتْ عَلَى معنىً فِي الخَبَرِ فَوَجَبَ أَنْ يكونَ منصوباً بالخَبَرِ.

وَأَمَّا ضَعْفُ الثاني فلأَنَّ الفَاعِلَ لا يتقدّمُ عَلَى الفعلِ، وَ مَا فِي الصِّلَةِ عَلَى الموصولِ.

وَأَمَّا ضَعْفُ قولِ الكُوفيينَ فَلأَنَّ البَدَلَ لا يلزمُ ذِكْرُهُ وهذا يلزمُ ذِكْرُهُ، ولأنّهُ فِي المَعْنَى[3] المفعولُ أو الخبرُ الذي دَلَّتْ عَلَيهِ عَسَى، وليسَ حُكْمُ البدلِ كَذَا.

وأمّا قولُهُم إنَّ المَعْنَى لا[4] يكونُ خبراً عنِ الجُثَّةِ، فَإِنَّ أَبا عَلِيٍّ قَالَ فِي القصرياتِ[5]: إِنَّهُ مبنيٌّ عَلَى حذفِ المضافِ[6] كَأَنَّهُ قَالَ: عَسَى زيدٌ ذَا القيامِ[7].

وَقَدْ يحذفُ منهُ (أَنْ) تشبيهاً لَهَا بكادَ أو بِلَعلَّ، كقولِه:

---

(١) في ت: عسىٰ.

(٢) ساقطة من ل.

(٣) في ت، ع، ف: معنى، والكلمة ساقطة من ل.

(٤) في ل: لأن.

(٥) هو من مؤلّفات أبي علي الفارسي المفقودة. كشف الظنون ٥: ٥١٨.

(٦) الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٣٠٢.

(٧) المصدر السابق.

عَسَى الكـربُ[1] الذي أمسيتَ فـيهِ   يكــونُ وراءَهُ فَــرَجُ قــريبُ[2]

وَكَقولِهِ:

عَسَى اللهُ يُغنِي عن بـلادِ ابـن قـادرٍ   ....[3]

كما شُبِّهَ لَعَلَّ بِعَسَى فِي إثباتِ أَنْ فِي خَبَرِهَا كقولِهِ[4]:

لَـعَلَّكَ يـوماً أَنْ تُـلِمَّ مُـلِمَّةٌ   ....[5]

والثاني: أَنْ تكونَ تامّةً بِمَعْنَى قَرُبَ فَلا يكونُ لها[6] إلّا المرفوعُ، وَذَلِكَ إذا كَانَ

---

(١) في ز، ع، ف، ل: الهم.

(٢) البيت لِهُدْبَةَ بن الخَشْرَم، ويروىٰ أمسيتَ وأمسيتُ. الكتاب ١: ٤٧٨، والمقتضب ٣: ٧٠، والكامل ١: ١٩٦، والإيضاح العضدي: ٨٠، وشرح ابن عقيل ١: ٣٢٧، وشواهد العيني ١: ٢٦٠، والهمع ٢: ١٤٠، والخزانة ـ بولاق ـ ٤: ٨١.

(٣) عجزه: بِمُنْهَمِرٍ جَونِ الرَّبابِ سَكوبِ.

المنهمر: السائل، والجَونُ: يُطْلَقُ عَلَىٰ الأسودِ والأبيضِ، والرَّبابُ: ما تدلّىٰ من السحاب دون سحابٍ فوقَهُ، السكوبُ: المنصب.

والبيت نسب إلى هَدبة بن الخشرم وإلى سماعة بن أشول النعامي. الكتاب ١: ٤٧٨، والمقتضب ٣: ٤٨، والكامل ١: ١٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ١١٨، وشواهد العيني ٤: ٢٢٩.

(٤) في ف: كقولك.

(٥) عجزه: عليكَ مِنَ اللائِي يَدَعْنَكَ أَجدَعا.

والبيتِ لِمتمّم بن نويرة من قصيدة يرثي فيها أخاه مالكاً. وينسب إلى عنترة، وليس في ديوانه. والملمّ: النائبة تنزل بالإنسان.

المقتضب ٣: ٧٤، والكامل ١: ١٩٦، والمفصل: ٣٠٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٨٦، والخزانة ٥: ٣٤٥.

(٦) ساقطة من الأصل.

(أَنْ) مَعَ الفعلِ فَاعلَها نَحو: عَسَى أَنْ يَخرُجَ زيدٌ في معنَى قَرُبَ خروجُهُ، [وَكقولِهِ تَعَالَى[1]: ﴿وَعَسَى[2] أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً][3] وَهُوَ خَيرٌ لَكُمْ﴾[4] وَلَا يقتضي الخَبَرَ، لأنَّ الغرضَ تقريبُ الخروجِ، وَقَدْ حَصَلَ، فوقوعُ (أَنْ) معَ الفعلِ فاعلاً لَهُ، لأنَّ الفاعِلَ أغنَى عن الخبرِ لِمَا تَضَمَّنَهُ مِنَ الحَدَثِ، فَعَلَى هذا الوجهِ لا يمكنُ حذفُ (أَنْ)، لامتناعِ وقوعِ الفعلِ فاعلاً.

واعلمْ أَنَّهُ إذا قيلَ: زيدٌ عسىٰ أَنْ يقومَ فَيَحْتَمِلُ أمرينِ:

أحدُهما: أَنْ يُجعلَ فِي عَسَى ضميرٌ ليكونَ اسمَهُ، و(أَنْ) معَ الفعلِ في موضعِ النَّصبِ خَبرُهُ.

والثاني: أَنْ لا يُجعَلَ فيها ضميرٌ فتكونُ أَنْ مَعَ الفعلِ /١٢٩و/ في موضعِ الرّفعِ بِأَنَّهُ فاعِلُهُ، فإذاً يجوزُ أَنْ يُقَالَ: الزيدانِ عَسَى[5] أَنْ يَقُومَا، والزيدونَ عَسىٰ أن يقوموا، وهندُ عَسَتْ أَنْ تَقُومَ، والهندانِ عَسَتَا أَنْ تقوما، والهنداتُ عسينَ أَنْ يَقُمْنَ.

فعلىٰ الأوّلِ: أَنْ[6] مَعَ الفعلِ فِي محلِّ الرفعِ بأَنَّهُ فاعلُ عَسَى.

وَعَلَى الثاني: فِي محلِّ[7] النَّصبِ بِأَنَّهُ خَبَرُهَا، وَلَمْ يُضْمَرْ في عَسَى ضميرُ الشأنِ

---

(١) في ز: نحو قوله تعالىٰ.

(٢) (الواو) ليس في ف.

(٣) ما بين المعقفتين ليس في الأصل.

(٤) سورة البقرة: ٢١٦.

(٥) في الأصل، وفي ز، ل: عسى الزيدان.

(٦) الكلمة ليست في ل.

(٧) في ل: عرفت.

كَمَا أُضمِرَ فِي كَادَ لأنّ خَبَرَ كَادَ جملةٌ فَجَازَ أَنْ يكونَ مفسّراً لضميرِ الشَّأنِ، وخبرُ عَسىٰ مفردٌ فَلَمْ يَجُزْ أَنْ يكونَ مُفسِّراً لضميرِ الشَّأنِ كَمَا ثبتَ[1] في بابه.

وَأَمَّا الذي استُعمِلَ لدنوّ الخَبَرِ حُصولاً فهو كادَ[2].

إعلمْ أَنَّ كَادَ موضوعةٌ لمقارَبةِ الخَبَرِ عَلَى سبيلِ حصول القُرْبِ لَا عَلَى رجائِهِ، وَهي خبرٌ محضٌ لقربِ خبَرِهَا ولِذَلِكَ جاءَتْ متصرِّفَةً تَصَرّفَ[3] الأفعالِ، وفاعُلها اسمٌ محضٌ، وخبرُها فعلٌ مضارعٌ مِنْ غيرِ أَنْ، لأنَّهُ أُتِيَ بِهَا لإفراطِ تقريبِ الشيءِ مِنَ الحَالِ فَأُريدَ أَنْ يكونَ فِي خَبَرِهِ دليلٌ عليهِ، فَوَجَبَ أَنْ يكونَ خَبَرُها فعلاً مضارعاً مُجرّداً عن أَنْ الذي هو عَلَمُ الاستقبالِ، بخِلافِ عَسَىٰ، فَإِنَّهُ أذهبُ فِي الاستقبالِ، نَحو: كَادَ زيدٌ يَجيءُ، وَقَدْ تَدْخُلُ أَنَّ عَلَى خبرِهَا، وَإِنْ كَانَ الأَصلُ أَنْ لا تدخلَ تشبيهاً بعَسىٰ، كَقولِهِ:

قَدْ[4] كَادَ مِنْ طولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا[5]

اعلمْ أَنَّ قياسَ كادَ قياسُ الأفعالِ فِي الظاهِرِ والمُضمَرِ، تقولُ: كِدْتُ تفعلُ إلى

---

(١) في ل: عرفت.

(٢) تقدّم الكلام على عسىٰ في ٢: ٤٦٨ وما بعدها.

(٣) في ف: كتصرّف.

(٤) في ل: و.

(٥) لرؤبة، ملحق ديوانه: ١٧٢، وقبله: رَسْمٌ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ أمحَى.

ومصح الكتاب: درس أو كادَ ومصحت الدار عفت.

والرجز من شواهد الكتاب ١: ٤٧٨، والمقتضب ٣: ٧٤، والإيضاح العضدي: ٨٠، والاقتضاب: ٣٩٦، والخزانة ـ بولاق ـ ٤: ٩٠، وينظر: لسان العرب ـ مصح ـ ٣: ٤٣٤.

كِدْتُنَّ[1]، وَكَادَ يفعلُ إلى كِدْنَ[2]، وَكِدْتُ أَفْعَلُ وَكِدْنَا نَفْعَلُ، وَمِنْهُم مَنْ يَضُمُّ فاءَها مَعَ المُضمرِ كَأَنَّهُ جَعَلَهُ مِن ذواتِ الواوِ، وَلَيْسَ بقويٍّ، وَمَنْ جَعَله بالكسرِ جَعَلَهُ مِنْ ذواتِ الياءِ بِدَليلِ: والأَكِيدُ أُولاهُمَا.

وَقَدْ جَاءَ كَادَ بِمَعَنَى أرادَ، قالَ الله تَعالَى: ﴿كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾[3]، أَيْ: أردنا، وَقِيلَ:

....بَلَغُوا الأمرَ الذي كَـادُوا[4]

قولُهُ: *(وَإِذَا دَخَلَ النَّفيُ عَلَى كَادَ فَهُوَ كالأفعالِ)*.

اعلمْ أنَّ النّفيَ إذا دخلَ على كاد اختلفَ فيهِ الناس.

فقالَ قومٌ: إِنَّهُ كالأفعالِ معَ معنى[5] أَنَّ الفِعْلَ المُثْبَتَ إذا دَخَلَ عَليهِ النّفي صار نفياً [والفِعلُ المنفيُّ إذَا دَخَلَ عليهِ النَّفيُ صارَ إثباتاً][6] وَكَذَلِكَ كَادَ فعلٌ مثبتٌ، فَإِذَا دَخَلَ عليهِ النّفيُ صارَ نفياً، وَهُوَ اختيارُ المُصنِّفِ.

---

(١) يريد: كدتَ، كدتِ، كدتُما، كِدتُم، كِدْتُنَّ.

(٢) يريد: كادَ، كادتْ، كادَا، كادَتَا، كَادُوا، كِدْنَ.

(٣) سورة يوسف: ٧٦.

(٤) قطعة من بيت للأفوه الأدوي واسمه صلاءة بن عمرو بن مالك شاعر جاهلي والبيت بتمامه:

فَـإِنْ تَجَـمَّعَ أوتـادٌ وأعـمِدَةٌ ... يوماً فَقَدْ بَلَغُوا الأمرَ الذي كَادُوا

العقد الفريد ١: ٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٨، الحاشية (١)، وأنوار الربيع لعلي بن معصوم ـ تحقيق: شاكر هادي شكر ـ مطبعة النعمان ـ النجف ٢: ٦٥.

(٥) في ت: على.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ع، ف، ل.

[وَقِيلَ[١]: إِنَّهُ للإثباتِ ماضياً كَانَ أو مستقبلاً][٢]. وقالَ آخرونَ: إِنَّهُ للإثباتِ ماضياً، وكالأفعالِ مُستقبلاً، والأوَّلُ هُوَ الصحيحُ، لأنَّهُ ثبتَ[٣] مِنْ لغتِهِم أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ، مَا لَمْ يدخُلْ عَلَيهِ حرفُ نفيٍ كانَ عَلَى موضوعِهِ الأصليِّ أَمَّا إذا دخلَ عليهِ حرفُ النَّفيِ لَزِمَ نَفيَ ذَلِكَ المَعْنَى، وَإذا كَانَ كَذَلِكَ لَزِمَ أَنَّ حرفَ النَّفيِ إذا دخلَ عَلَى كادَ أفادَ النفيَ لكونِهِ للإثباتِ، وَدخولِ حرفِ النَّفيِ عليها و[٤]حجَّةُ من استدلَّ عَلَى كونِهِ للإثباتِ في المَاضِي والمستقبلِ.

أَمَّا فِي الماضي فقولُهُ تعالَى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[٥] وَقَدْ ذَبَحُوا، وإذا ذبحوا قربوا إلى الفعلِ، فقولُهُ: ﴿مَا كَادُوا﴾[٦] دَلَّ عَلَى الإثباتِ.

وَأَمَّا في المستقبلِ فتخطئةُ الشعراءِ ذَا الرُّمَّةِ في قولِهِ:

إذا غـيَّرَ الهـجرُ المحـبينَ لَمْ يكِـدْ
رَسِيسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يـبرحُ[٧]

---

(١) في الأصل: قال، وفي ت، ف، ل: قال آخرون.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في ع.

(٣) في ل: من نبت.

(٤) الواو زائدة وقد أفسدت المعنى.

(٥) سورة البقرة: ٧١.

(٦) سورة البقرة: ٧١.

(٧) رسيس الهوى: مَسُّهُ، ويبرحُ: يزول. ويروى: (النأي) مكان (الهجر). وخطأ الشعراء ذا الرمّة كما ذكر المؤلّفُ لأنَّ يَكَدْ للإثباتِ ودخولُ حرفِ النّفي عليهِ ينفيه حتى أنّه قَالَ: (لم أجد) مكان (لم يكد). الديوان: ٨٦، والكتاب ١: ٤٧٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ١٢٤، والكافية - شرح الرضي ٢: ٢٠٦، والخزانة - بولاق - ٤: ٧٤.

وَوَجْهُ الاستدلالِ أنّهم فَهِموا [مِنْ قولِهِ: لَمْ يَكَدْ رسيسُ الهوى الإثباتَ وهوَ زوالُ رسيس الهوىٰ مِنْ حبِّ ميّةَ لأنّهُ لولا ذَلِكَ لَمْ يَكنْ لِتخْطِئَتِهِمْ لَـهُ وجـهٌ، وَإذا فَهِموا][1] منه الإثباتَ كَانَ للإثباتِ.

والجوابُ عن الأوَّلِ: أنْ نقولَ: لا نُسَلِّمُ أَنَّ ذبحَهم فِي ثاني الحالِ يَدلُّ عَـلَى الإثباتِ، وَهُوَ مقارنَتُهم الذَّبح في أوّلِ الحالِ والذي يُوضِّحُ ذلِكَ مَا سبقَ مِنْ تعنتِهم في قولِهِ تَعالَى: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُواً﴾[2] و﴿ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ﴾[3]، ﴿ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا﴾[4]، ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾[5]، إنّ[6] هذا التّعنّتَ دأْبُ مَنْ لا يفعلُ الفِعْلَ، ولا يقارِبُهُ[7] وَذَبحُهم بعدَ ذَلِكَ لا يُنَافِي عَدَمُ مُقَارَبَتِهِم الفعلُ قبلَهُ، لجوازِ أنْ لا يكونُوا مقاربينَ الفعلَ فِي أوّلِ الحالِ ومقاربينَ وفاعلينَ لَهُ فِي ثانِي الحالِ، وَلَا تناقُضَ في ذَلِكَ لاختلافِ الوقتينِ، ولولا ذكرُ[8] قولِهِ: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾[9] لَمْ يُعْلَمِ الذَّبحُ.

لكنْ يَنبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ العُرْفَ يَقتضِي مثلاً إذَا قِيلَ: مـا كـادَ زيـدٌ يُسـافِر

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل.

(٢) سورة البقرة: ٦٧.

(٣) سورة البقرة: ٦٨، ٧٠.

(٤) سورة البقرة: ٦٩.

(٥) سورة البقرة: ٧٠.

(٦) في ز، ع، ف: و.

(٧) هذه عبارة الرضي: الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٣٠٦.

(٨) كلمة (ذكر) ليست في ز.

(٩) سورة البقرة: ٧١.

/ ١٢٩ظ / فإنَّ معناهُ فِي العُرْفِ أَنَّهُ سَافرَ بعدَ أَنْ لَمْ يُقارِبِ السَّفرَ[1]، وهوَ الذي حَمَلَهُم عَلَى أَنْ حكموا بِأَنَّهُ للإثباتِ.

وَعنِ الثانِي: [أنَّا لا نُسَلِّمُ[2]] أنَّ فهمَهُم أَنَّهُ[3] للإثباتِ يدلُّ عَلى أَنَّهُ كَذَلِكَ فِي نفس الأمرِ، لِجوازِ أَنْ يكونَ مَذْهبُ مَنْ خَطَّأَهُ مَذْهَبَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ للاثباتِ، بَلِ الصوابُ أَنْ لا يُحْمَلَ قَولُ الشَّاعِرِ عَلَى الغلطِ بَلْ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّ مرادَهُ أَنَّ الهَجْرَ إِذَا غَيَّرَ المحبّينَ لَمْ يُقَارِبْ حُبِّي[4] التغيرُ، [وَهذا[5] أبلغُ][6] من نفيِ[7] نفسِ التغيير، لانتفاءِ استلزامِ مقاربةِ التَّغييرِ انتفاءَ التغييرِ مِنْ غَيرِ عكسٍ.

والذي يدلُّ على أَنَّهُ للنّفي في المستقبل قولُهُ تَعَالَى: **﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُماتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاها﴾**[8] وَلاَ يُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ هَاهُنا للإثباتِ[9] لأنَّهُ لو جَازَ لَكَانَ مَعْنَاهُ حينئذٍ ظُلُماتٌ عظيمةٌ ليسَ فَوقَهَا ظلمةٌ لِشِدَّتِها إِذَا أخرجَ الإنسانُ يَدَهُ

(١) في شرح الرضي على الكافية ما يؤيّد ما ذهب إليه المؤلّف. الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٣٠٦.

(٢) ساقط من الأصل.

(٣) ساقط من الأصل.

(٤) في ت، ل: حين.

(٥) في ف: هو.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٧) ساقط من الأصل.

(٨) سورة النور: ٤٠.

(٩) في ت، ف: على الإثبات.

يراها، وهوَ ظاهرُ الفَسَادِ[١] فوَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى نَفْيِ المُقَارَبَةِ وَهُوَ أبلغُ مِن نَفْيِ[٢] نفسِ الرُّؤيَةِ.

وَأَمَّا حُجَّةُ مَنْ قَالَ إنَّهُ للإثباتِ فِي المَاضِي وَكَالأفعالِ فِي المُسْتَقْبَلِ فقولُهُ تعالَى: **﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾**[٣] وقوله تعالى: **﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾**[٤] فَإِنَّ الأوّلَ}[٥] يَدُلُّ عَلَى الإثباتِ لأنَّهم ذَبَحُوهَا والثَّانِي عَلَى عَدمِ الرؤيةِ.

وَقَدْ أُورِدَ عَلَى هَؤلاءِ أَنَّ قَولَكُمْ يَقتَضِي أنْ يكونَ قَولُهُ تَعَالَى: **﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾**[٦] لِلإثباتِ، لكونِهِ بِمَعْنَى الماضِي.

وَأجيبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ ليسَ بِمَعْنَى المَاضِي لأنَّهُ جوابُ الشرطِ فيكونُ للاستقبالِ وَجَوابُهُ مَا مَرَّ فلا نُعِيدُهُ.

أفعال الشّروعِ

قولُهُ: (*والثالِثُ: جَعَلَ وَطَفَقَ*).

أَيْ وَالثالِثُ، وَهُوَ الذي لِدُنُوِّ الخبرِ أخذاً فيهِ: جَعَلَ وَطَفَقَ وَكَرَبَ وَأَوشَكَ

---

(١) في ل: الامتناع.

(٢) الكلمة ساقطة من الأصل.

(٣) سورة البقرة: ٧١.

(٤) سورة النور: ٤٠.

(٥) ما بين المعقفتين وهو من ٢: ٤٢٩ إلى هنا وضع في: ف في غير موضعه، وقد أشرنا إلى ذلك آنفاً.

وَأَخَذَ فَإِنَّهُ مُخَالِفٌ لِعَسَى لانتفاءِ مَعنَى الإنشاءِ والرجاءِ، وَمُخَـالِفٌ لِكَـادَ، لِحُـصُولِ الشروعِ فِيما أَخبرتَ بِهِ، وَعدمِ الشروعِ فِيما أخبرتَ بِكَادَ، فَجَعلَ، وَطَفقَ، وَكَربَ، وَأَخَذَ تستعملُ استعمالَ كَادَ، تقولُ: كَرَبَ زيدٌ يفعلُ، وَجَعَلَ يقولُ[(١)] ذَاكَ وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾[(٢)]، وَلَمْ تُسْتَعْمَلْ هذِهِ إلّا بالفعلِ[(٣)] المُضارعِ مُجَرّداً عَـنْ (أَنْ) لأنَّ خبرَهَا مُحقَّقٌ فِي الحالِ، أكثرَ مِنْ خَبَرِ كَادَ.

وَإِذَا كَان استعمالُ خَبَرِ كادَ بفعلِ الحالِ مُجَرَّداً عَنْ أَنْ فهذهِ أَجوزُ.

وَأوشَكَ تُستَعْمَلُ استعمالَ (عَسَىٰ)[(٤)] تارةً عَلَى المذهبينِ بـإثباتِ المـنصوبِ وحذفِهِ واستعمالَ (كَادَ) أُخْرَى، أَيْ يكونُ خبرُهُ الفعلَ بِغَيْرِ (أَنْ) تقولُ: أَوْشَكَ زيدٌ أَنْ يَخْرُجَ، وَأوشَكَ أَنْ[(٥)] يَخرُجَ زَيدٌ [وَأَوشَكَ زيدٌ يخرُجُ][(٦)]

أَمَّا استعمالُه معَ (أَنّ)[(٧)] فظاهِرٌ، لكونِهِ بِمَعنى عَسَى.

وَأَمَّا استعمالُها بغيرِ أَنْ فللضرورةِ كَمَا فِي عَسى.

---

(١) (يقول) ليست في ل.

(٢) سورة الأعراف: ٢٢، وسورة طه: ١٢١.

من قوله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾.

(٣) في ت: الأفعال.

(٤) الكلمة ليست في الأصل.

(٥) (أن) ليست في الأصل.

(٦) ما بين المعقفتين ليس في الأصل.

(٧) [illegible]

فعل التعجّب

قولُهُ: (فعلا التعجّب ما وُضِعَ لإنشاءِ التَّعجّبِ، وَهيَ[1] صيغتانِ):

اعلمْ أَنَّ الَّعجُّبَ الذي بُوِّبَ[2] لَهُ فِي النَّحْو هوَ اللفظُ الدَّالُّ عَلَى إنشاءِ التَّعَجُّبِ، فَلَمْ يَدْخُلْ فِيهِ مِثْلُ تَعَجَّبْتُ، وَعَجِبْتُ، لِكونِهِما للإخبارِ وَلَيسَا[3] للإنشاءِ.

وَلِقَائلٍ أَنْ يقولَ: إِنَّهُ يَتناولُ مِثْلَ للهِ دَرُّهُ رَجُلاً، [وويلُ أُمِّهُ رَجُلاً][4] مَعَ أَنَّهُ لَيسَ مِمّا بُوِّبَ[5] لَهُ فِي النَّحْو.

وَأَمَّا التَّعَجُّبُ بِحَسَبِ المَعْنَى فهوَ انفعالُ النَّفْسِ عِنْدَ رؤيةِ مَا خَفِيَ سَبَبُهُ وَخَرَجَ مِنْ نَظَائِرِهِ، وَلَهُ صِيغَتَانِ:

إحدَاهُمَا: مَا أَفْعَلَهُ.

والثانيةُ: أَفعِلْ بِهِ.

نَحو: مَا أَحسَنَ زيداً، وَأَحْسِنْ بِهِ[6]، وَهُوَ غيرُ مُتصرِّفٍ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لا يكونُ

---

(١) كلمة (هي) ساقطة من ل، وفي مجموع مهمّات المتون: له.

(٢) في ت: يعرف.

(٣) في ل: لسيتا.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٥) في ت: يعرف.

(٦) زاد في ت: قوله.

مِنهُ مُضَارِعٌ ولا أمرٌ وَلاَ نَهْيٌ [ولا تثنيةٌ ولا جمعٌ][(١)]. وَإنَّما لَمْ يَتَصَرَّفْ، لِكونِهِ مُشابِهاً للحرفِ، لِكونِه للانشاءِ [الذي هُوَ][(٢)] أَصْلُهُ أَنْ يَكونَ[(٣)] بالحروفِ.

قولُهُ: *(وَلَا يُبنيانِ إلّا مِمّا يُبنَى مِنْهُ أفعلُ التفضيلِ)*.

اعلمْ أَنَّ فِعْلَ[(٤)] التَّعَجُّبِ لا يبنىٰ إلّا مِمّا يَصِحُّ بناءُ أفعلِ التفضيلِ منهُ، لِكونِ كُلِّ واحدٍ مِنْهُمَا للمبالَغَةِ، والتأكيدِ، وَقَدْ عَرَفتَ مِنْ قبلُ[(٥)] أَنَّ أَفعَلَ التّفضيلِ لا يبنىٰ إلّا مِنْ ثُلاثيٍّ لَيسَ بلونٍ وَلا[(٦)] عيبٍ، فَكَذَا لَا يُبنَى فِعلا التَّعجُّبِ إلّا مِنْهُ، وَيُتَوَصَّلُ /١٣٠و/ إلى التَّعجُّبِ فِي الشيءِ الذي يمتنعُ بِناءُ فعلِ التَّعجُّبِ مِنْهُ بمثلِ مَا يُتَوصَّلُ بِهِ إلى التفضيلِ، فنقولُ: مَا أشدَّ استخراجَهُ، وَأشددْ باستخراجِهِ، كَمَا قُلْتَ هُوَ أَشَدُّ استخراجاً، وما أَقبحَ عَوَرَهُ، وَأَقبحْ بِعَوَرِهِ، كَمَا قُلْتَ: هَوَ أقبحُ عَوَراً، وَهذَا التلازمُ هوَ الذي غَرَّ الكوفيينَ حَتَّى جَعَلُوا (أَفعلَ) فِي: مَا أَفْعلَهُ اسماً[(٧)].

والذي يَدُلُّ عَلَى فعليّتِه اِتّصالُ نونِ العِمَادِ بِهِ فِي قَولِكَ: مَا أَكْرَمَنِي، وَأنَّهُ لَو كَانَ اسماً لَجَازَ إِضَافَتُهُ إلى مَا[(٨)] هُوَ المنصوبُ، وَلَمْ يَكُنْ مبنيّاً على الفتحِ، بَلْ مُعرباً.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) هو ساقطة من ف، ل، وفي ت: إضمار.

(٣) زاد في ل: أصله.

(٤) في ت: أفعل.

(٥) ينظر ٢: ٣٠٦.

(٦) كلمة (لا) ليست في ف.

(٧) ذهب الكوفيون إلى أنّ أفعل التعجُّب نحو (ما أحسنَ زيداً) اسمٌ، وذهب البصريونَ والكسائي إلى أنَّهُ فعلٌ ماضٍ. الإنصاف ١: ٧٤، المسألة ١٥.

(٨) (ما) ساقطة من ل.

وَاستدَلَّ الكوفيونَ عَلَى اسميّتِهِ بوجوهٍ:

منها[1]: التصغيرُ فِي قولِهِ:

يَا مَا أُمَيلحَ غِزلاناً شَدَنَّ لَنَا ....[2]

ومنها: عدمُ لحوقِ الضمائرِ وتاءِ التأنيثِ.

وَمِنْهَا: تصحيحُ واوِهِ ويائِهِ[3] فِي نحوِ: مَا أخوفَنِي، وَمَا أسيَرَنِي.

وَمِنْهَا: لزومُهُ طريقةً واحدةً.

وَأَجابَ البصريونَ[4]:

أمَّا عنِ الأوّلِ: بِأَنَّ[5] الفعلَ نائبٌ عنْ تصغيرِ المصدرِ وَكَمَا أَنَّهُم يضيفونَ إِلى الفعلِ فِي اللفظِ، وَفِي التقديرِ إِلى مصدرِهِ وَبِأَنَّهُ أَشبَهَ الاسمَ لجمودِهِ، وَبِأَنَّهُ مِثلُ أَفعلِ التفضيلِ فِي اللفظِ، وللشبهِ اللفظيِّ أَثرٌ كَمَا عَرَفْتَ فِي بابِ مَا لا ينصرفُ.

---

(١) في ز: أحدها.

(٢) عجزه: مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

يا: حرف نداء والمنادى محذوف، أي: يا صاحبي، وَشَدَنَّ: من شَدَنَ يَشْدُنُ، أي: طَلَعَ قرناهُ واستغنَى عن أمّهِ، وهؤليائكنّ: تصغير هؤلاءِ، والضالّ: السدرُ البري، والسَّمرُ: جمعُ سَمُرَةٍ، وهو شجر الطَّلحِ، شجرٌ عظيمٌ له شوكٌ، وينسب البيت إلى العرجي وإلى مجنون ليلى، وإلى الحسين بن عبدالله وإلى ذي الرمّة، وليس في ديوانه. ديوان العرجي: ١٨٣، وديوان مجنون ليلى: ١٦٨، والإنصاف ١: ٧٤، المسألة ١٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ١٦١، وشواهد العيني ٣: ١٨، والهمع ١: ٢٦١، والخزانة ١: ٩٣.

(٣) (ويائه) ساقطة من ت.

(٤) ذكر ابن الأنباري أجوبة البصريين في المسألة ١٥ من الإنصاف ١: ٧٤.

(٥) في الأصل: فلأنَّ، وفي ز: فلأنّه، وفي ل: فبأن.

وعن الثاني: بأنَّ عدمَ لحوقِ الخَاصِّ بالفعلِ لا يدلُّ عَلَى عدمِ الفعليّةِ، لِعَدمِ اطرادِ الخاصّةِ.

وَعنِ الثالثِ: بِأنَّ تصحيحَ الواوِ والياءِ لا يدلُّ عَلَى الإسميةِ، فَانَّ بعضَ الأفعالِ قَد جاءَتْ مُصَحَّحَةً، نَحو: استحوذَ.

وَعَنِ الرابعِ: بِأنَّ لزومَهُ طريقةً لا يدلُّ عَلَى كونه اسماً لجوازِ أَنْ يكونَ فعلاً وَيلزمُ طريقةً واحدةً لمانعٍ.

قولُهُ: (*وَلَا يُتَصَرَّفُ فِيهما بتقديمٍ وَتأخيرٍ، ولا فصلٍ*).

أَي ولا يُتَصَرَّفُ فِي صِيغَتَي التَّعجُّب بتقديمٍ ولا تأخيرٍ، فلا يُقالُ: ما زيداً أحسنَ، ولا زيداً ما أحسنَ، وَإنْ كَانَ زيداً[1] مفعولَ أَحسَنَ، لأنّ فِعلَ التَّعُّجبِ فِعْلٌ جامدٌ لَا يَتَصَرَّفُ فِي نفسِهِ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الإنشاءِ الذي لَهُ صَدرُ الكلامِ وَلأنَّهُ يجري مَجرَى المَثَلِ، وَالمَثَلُ يَلْزَمُ طريقةً وَاحِدَةً [وَلَا يُقالُ أيضاً بزيدٍ أَحْسِنْ، لأنّ الجَارَّ والمجرورَ، إمَّا مفعولٌ وَإمَّا فَاعِلٌ كَمَا سنبيّنُ عَنْ قريبٍ.

فَإنْ كَانَ الأوّلَ لَمْ يَجُزْ تقديمُهُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وَإنْ كَانَ الثانِي فظاهِرٌ لأنّ الفَاعِلَ لا يتقدَّمُ عَلَى الفِعْلِ وَلَا يُفْصَلُ بينَ المنصوبِ بِمَا أَفعلَ وبينَ[2] ما أفعلَ، ولا بينَ الجارِّ والمجرورِ، وَبينَ[3] أَفعلَ، فَلا يُقال:

---

(١) في ف، ل: زيد.

(٢) تنظر ١: ٢٨٢.

(٣) ينظر ١: ٢٨٢.

مَا أَحسَنَ اليومَ زيداً وَلا أحسنْ أمسِ بزيدٍ خلافاً للمازِني، فَإِنَّهُ أجازَ[١].

وَإِنَّما لمْ يَجُزْ لأنّ فِعلَ التَّعجُّبِ كالمثلِ يلزمُ طريقةً واحدةً[٢] فَلا يُغيَّرُ بِضدِّهِ وَتَمَسَّكَ المَازِنيُّ بِمَا سُمِعَ عِنَ العَرَبِ: مَا أَحسنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يصْدُقَ، وَلِكونِ الفاصِلِ ظرفاً وجوازِ الاتّساع في الظرفِ بِمَا لَمْ يَجُزْ فِي غيرِهِ.

قَولُهُ: (*وَمَا ابتداءٌ نكرةٌ عندَ سيبويهِ*).

اعلمْ أَنَّ هَذاَ اعرابُ ما أفعلَهُ، فَمَا مبتدأٌ نكرةٌ بِمَعْنَى شيءٍ عندَ الخَليلِ وسيبويهِ[٣]، وأصلُه شيءٌ أحسنَ زيداً، والجملةُ التي بعدَهُ، أعني الفِعْلَ والفاعلَ والمَفعولَ فِي محلِّ الرَّفعِ بِأَنَّهُ خَبَرَهُ، وَجَازَ وقوعُ المبتدإِ نكرةً هَاهُنَا، لكونِه فاعِلاً في المعنى[٤]، كَمَا فِي قولِهم: شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ[٥]، وَفِي قولِهِم: أمرٌ أقعدَهُ عَنِ الحَرْبِ، وَلِعُمومِهَا.

وَأَنْكَرَ بعَضُ الناسِ عَلَيْهِمَا[٦] فَقَالُوا: يلزمُ مِنْ هَذَا أَنْ يكونَ قَولُنا: مَا أعظَمَ اللهَ بِمنزِلةِ[٧] شيءٌ أعظَمَ اللهَ، وَهُوَ ظاهِرُ الفَسَادِ.

---

(١) الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢٠٩.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل.

(٣) قال في الكتاب ١: ٣٧: (هذا باب ما يعمل علم الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكّنه، وذلك قولكَ: ما أحسن عبدالله. زعم الخليل أنّه بمنزلة قولك شيءٌ أحسن عبدَالله ودخَلَه معنى التَّعَجُّبِ).

(٤) (في المعنى) ساقطة من ف.

(٥) تقدّم ١: ٣٢٢.

(٦) في ت: عملها.

(٧) كلمة المنزلة، زيادة من ع.

وَأجابَ عَنهُ أبو سعيدٍ بثلاثةِ أوجهٍ[١]:

أحدُهَا: أَنْ يكونَ معنَى قولنا: شَيءٌ أَعْظَمَ اللهَ، أَيْ: عِبَادُهُ يُعظِّمُونَهُ[٢].

والثاني: أَنْ يكونَ المرادُ من الشّيءِ مَا خَـلَقَهُ اللهُ مِـن السـمواتِ والأرضِ، والأشياءِ العظيمةِ: أي هذه الأشياءُ تَدُلُّ عَلَى العَظَمَةِ[٣].

والثالثُ: أَنْ يكونَ ذَلِكَ الشيءُ عبارة عنِ الله تَعَالَى نَـفْسِهِ، فـيكونُ بـنفسِهِ عظيماً لا بشيءٍ جعلَهُ عظيماً.

وَأَجابَ غيرُهُ عَنْهُ بِأَنَّهُ مَحمُولٌ عَلَى حَذْفِ المُضَافِ: أَيْ مَا أَعْظَمَ قُدْرَةَ اللهِ، وَبِأَنَّ معنَى شيءٌ أعظَم اللهَ: شيءٌ دَلَّ عَلَى عظمتِهِ، وَإِنَّما عُدِلَ عَنْ لفظِ شيءٍ إلى لفظِ (مَا)، لأنَّ (مَا) أَشَد إبهاماً / ١٣٠ظ / مِن شيءٍ.

والذي يدلُّ عَلَى أَنَّ (مَا) أشدُّ إِبْهَاماً مِنْ شيء، توكيدُ شيءٍ بـ(مَا)، فيقالُ: أخذتُ شيئاً ما، وَلَمْ يَسْتَعْمِلُوا (مَنْ) لاختصاصِها[٤] بِأُولِي العَقْلِ، وَلا أَيّاً[٥] لِهذا السببِ، وَمَوصُولَةٌ بِمَعْنَى الذي عِندَ الأخفَشِ[٦]، والجملةُ التي بـعدَهَا صِـلَتُها، والموصولُ معَ الصِّلَةِ فِي مَحَلِّ الرفعِ بِأَنَّهُ مبتدأ، وخبرُهُ محذوفٌ وتقديرهُ [الذي أَحسنَ زيداً شيءٌ].

---

(١) ذكر ابن الأنباري هذه الأوجه الثلاثة غير معزوّة إلى أحد. الإنصاف ١: ٨٥، المسألة ١٥.
(٢) وهذا الوجه ذكره المبرد في المقتضب ٤: ١٧٦.
(٣) في ت، ع: عظمته تعالى.
(٤) في ت: الاختصاص، وفي ل: لاختصّها.
(٥) المفصل: ٢٧٧.
(٦) المفصل: ٢٧٧.

واستفهاميةٌ عندَ قومٍ، مبتدأٌ وَمَا بعدَها خبرُهَا وتقديرُهُ][1] أَيُّ شيءٍ أَحْسَنَ زيداً.

وَهَذِهِ التقديراتُ، إنَّما هِيَ باعتبارِ الأَصلِ، لَا أنَّها بهذا المَعنَى الآنَ، بَلْ مَعْنَاهَا الإنشاءُ، لأنَّ نظيرَهُ قولَكَ: بِعْتُ فعلٌ ماضٍ إذَا كنتَ مريداً بِهِ الإنشاءَ لكونِهِ فِي الأصلِ كَذَلِكَ.

وَرُجِّحَ مذهبُ سيبويهِ، بِأَنَّ مَا بِمَعْنَى شيءٍ أليقُ بِبَابِ التَّعَجُّبِ، إذِ التَّعَجُّبُ بابُ إبهامٍ لا بَابُ إيضاحٍ.

وَالإبهامُ بَابُه النَّكِرَةُ لا الموصولُ، إذ الموصولُ معرفةٌ وبِأَنَّهُ لَمْ يُحْذَفْ مِنهُ شيءٌ كَمَا حُذِفَ عَلَى مذهبِ [الأخفشِ وَلَمْ يُنْقَلْ مِنْ إنشاءٍ إلى إنشاءٍ كَمَا نُقِلَ على مذهبِ][2] قومٍ آخرينَ، لأنَّه نُقِلَ مِنَ الاستفهامِ إلى إنشاءِ التَّعَجُّبِ، وَرُجِّحَ المذهبانِ الأخيرانِ[3]، بِأَنَّ استعمالَ (مَا) الموصولةِ كثيرٌ، وَكَذَلِكَ استعمالُ[4] مَا الاستفهاميةِ كَثيرٌ، والأَوّلُ أَرجحُ، لأنَّهُ لا يلزمُ مِن استعمالِ مَا الموصولةِ والاستفهاميةِ أكثرَ من استعمالِ ما بِمَعْنَى شيءٍ، أَنْ تكونَ ما[5] فيما نحنُ فيهِ كَذَلِكَ، وَإنّما يلزمُ أَنْ لَو لَمْ يَكُنْ مانعٌ وهوَ الإبهامُ في التَّعجُّبِ.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ت، وفي ل: أنا.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل.

(٣) في ل: الآخران.

(٤) كلمة (استعمال) ساقطة من ل.

(٥) ما ساقطة من ع، ل.

قولُهُ: (وبهِ فاعلٌ عندَ سيبويهِ فَلا ضميرَ في أَفعلْ).

أي بِهِ [في قَولِكَ أفعِلْ بِهِ][١] فاعِلُ أَحسِنْ والباءُ زائدة[٢] مَثَلُهَا في قَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَفَى بِاللهِ شَهِيداً[٣]﴾[٤] إلّا أنّها لازمةٌ هَاهُنا، والأصلُ أَحسَنَ زيدٌ، أي صار زيدٌ[٥] ذا حُسْنٍ، كَأَغَدَّ البَعِيرُ، أي[٦] صَارَ ذا غُدَّةٍ فَغُيِّرَ مِنْ[٧] لفظِ الخَبَرِ إلى لفظِ الأمرِ، كَمَا غُيِّرَ ما معناهُ الدعاءُ إلى لفظِ الماضِي في قَولِهِم[٨]: رَحِمَهُ اللهُ، طلباً للمبالغةِ[٩]، وإلّا فَلا معنى للأمرِ فيهِ، إذْ لَستَ تُريدُ أحداثَ احسانٍ لزيدٍ، وَإنّما تُريدُ: مَا أَحْسَنَهُ، فَلا فَرْقَ بَيْنَهُمَا إذاً إلّا في اللفظِ، وَعَلَى هَذَا لا يكونُ في أَفعِلْ ضميرٌ لرفعِهِ الظاهر، وَلِهذا لَزِمَ صورةً واحدةً معَ المفردِ والمُثنّىٰ والمجموعِ والمذكَّرِ والمُؤنَّثِ.

هذا مذهبُ سيبويهِ والأكثرينَ مِنْهُمْ[١٠]، وفيهِ شُذوذانِ:

أَحَدُهَا: زيادةُ الباءِ في الفاعِلِ.

والثاني: استعمالُ الأمرِ بِمَعْنَى الماضي.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) في ل: مزيدة.

(٣) كلمة (شهيدا) ليست في الأصل ولا في ت، ف، ل.

(٤) سورة النساء: ٧٩، ١٦٦، وسورة الفتح: ٢٨.

(٥) كلمة (زيد) ساقطة من الأصل، ومن ف.

(٦) في ت: أمّا، في ف: إذا.

(٧) في الأصل، وفي ت، ز، ف، ل: عن، وما أثبتناه من ع.

(٨) في الأصل وفي ز: قوله.

(٩) ذكر ذلك الزمخشري في المفصل: ٢٧٦.

(١٠) شرح المفصل ٧: ١٤٨.

أَمَّا عِندَ الأخفشِ والزَّجَّاجِ والزَّمخشرِي، إنَّ الباءَ[١] وَمَا عَمِلَتْ فيهِ فِي محلٍّ[٢] نصبٍ على[٣] المفعولِ بِهِ، إذْ[٤] هُوَ المُتعجَّبُ مِنْهُ كَمَا كَانَ كَذَلِكَ بعدَ[٥] مَا أَفعلَ فَكَمَا كَانَ المُتعجَّبُ مِنهُ[٦] بِمَا أفعلَ مفعولاً كَذَا يجبُ أن يكونَ المُتعجَّبُ منهُ[٧] بِأَفعِلْ مفعولاً لا فاعلاً، فَعَلَى هَذَا يكونُ أفعِلْ أمراً لا خبراً فيكونُ فيهِ ضميرٌ مرفوعٌ بِأَنَّهُ فاعلٌ عَلَى مَا هُوَ المعلومُ فِي فِعلِ الأمرِ، لكنَّ المشهُور مِن مَذْهَبِ الزجَّاجِ أَنَّ ذَلِكَ الضميرَ ضميرُ المَصْدَرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: يَا حُسْنُ أَحسِنْ بزيدٍ[٨]، وَيَا كَرَمُ أكرمْ بزيدٍ[٩]، وَلِهَذَا المَعنى لا يُثنَّى ولا يُجمَعُ[١٠]، وَمِنْ مذهبِ الزَّمخشري[١١] أَنَّهُ ضميرُ المخاطبِ[١٢]، فَقَالَ: إِنَّهُ أمرٌ لِكُلِّ أَحَدٍ مُخاطب بِأَنْ يَجْعَلْ زيداً حَسَناً[١٣]، أيْ: يَصِفُهُ بِالحُسْنِ، هَذَا أَصْلُهُ ثُمَّ أُجري

---

(١) في ت: الهاء.

(٢) في ز: موضع.

(٣) في ل: مع.

(٤) في ت: إلى.

(٥) (بعد) ساقطة من ل.

(٦) (منه) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٧) (منه) ساقطة من الأصل.

(٨) الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٣١٠.

(٩) في ف: بعمرو.

(١٠) قال الرضي في شرح الكافية ٢: ٣١١: (فيه تكلّف وسماجة من حيث المعنى وأيضاً نحن نقول: أحسن بزيدٍ يا عمرو لا يخاطب شيئان في حالة واحدة).

(١١) في ز: جار الله العلّامة رضي الله عنه.

(١٢) في ز: الخطاب.

(١٣) المفصّل: ٢٧٦.

مَجْرَى المَثَلِ، فَلَمْ يُغَيَّرْ مِنْ لَفْظِ الوَاحِدِ فَقَالَ: يَا رَجُلانِ أَحسِنْ بزيدٍ، وَيَا رِجَالُ أَحْسِنْ بزيدٍ، وَالباءُ عَلَى الوجهينِ، إمَّا زائدةٌ للتأكيدِ، والاختصاصِ مَثَلُها فِي قَولِهِ تعالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا[1]﴾[2] وَأَمَّا للتعديةِ {حينَ[3] كانتِ الهمزةُ فِي أكرِمْ بزيدٍ همزةَ الصَّيرورةِ مِثلَ قولِهِم: أَكْرَمَ زيدٌ[4]، أَيْ صَارَ زيدٌ[5] [ذا كَرَمٍ][6] فَجِيءَ بِالباءِ لِلتَّعْدِيةِ}[7] فَصَارَ مَا كَانَ فاعِلاً مفعولاً، والباءُ اللازمةُ، سواءٌ كانَ فاعِلاً أو مفعولاً، تنبيهاً على التَّعجُّبِ باختصاصِ[8] الصِّيغَةِ[9] بِهِ، وفرقاً بينَهُ وبينَ الأمرِ.

مسائل

إعلَمْ أَنَّا نَخْتِمُ هَذَا البَابَ بِمَسائِلَ:

مِنها: أَنَّ فِي زَمانِ فعلِ التَّعجُّبِ قولينِ[10]:

---

(١) (واحسنوا) زيادة من ل.

(٢) سورة البقرة: ١٩٥.

(٣) في ز: حتى، وفي ف: حيث.

(٤) في ل: زيداً.

(٥) كلمة (زيد) ساقطة من ز.

(٦) في ت: أكرم.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل.

(٨) في ت: في اختصاص، وفي ف، ل: واختصاص.

(٩) في الأصل: الضدّ.

(١٠) في ز، ل: قولان وهو خطأ فاحش.

أحدُهُما: أَنَّهُ ماضٍ فِي اللفظِ دونَ المعنَى فِي: مَا أحسَن زيداً / ١٣١و / وَأَنَّ المَعْنَى مَعنَى الحالِ، وَهُوَ قَولُ المبردِ، والذي استدلَّ بِهِ عليهِ أَنهُ إذَا أُريدَ بِهِ الحالُ[1] الماضِي، [قِيلَ مَا كَانَ أحسنَ زيداً][2] فلولا أَنَّهُ حَالٌ فِي المعنَى لَمْ يَدْخُلْ كَانَ إذَا أُريدَ بِهِ الماضِي][3] لأَنَّ التَّعَجُّبَ إنَّما يَحْدُثُ عِندَ رؤيةِ المُتَعَجَّب مِنهُ فَكَانَ حالاً.

وَثَانيهما: أَنَّهُ ماضٍ لفظاً ومَعنًى، وَهُوَ قَولُ أَبي عليٍّ، وَقَالَ إنَّما دَخَلَ عليهِ كَانَ عوضاً مِمَّا سَلبَهُ التَّعجُّبُ مِنَ التَّصرُّفِ، وَالأوّلُ أَقوَى.

وَمِنْهَا: أَنَّ فِعلَ التَّعجُّبِ لا يجُوزُ تأكيدُه بالمصدرِ، لعدمِ احتياجه إليـهِ لأنَّـهُ موضوعٌ للمبالغةِ.

ومنها: أَنَّكَ إذَا قُلْتَ: مَا كَانَ أَحسنَ زيداً، فِي كَانَ وجهانِ:

أَحَدُهما: أَنْ تكونَ زائدةً كأَنَّكَ قُلتَ: مَا أَحسنَ زيداً.

والوجهُ الثاني[4]: أَنْ لا تكونَ زائِدةً، وَفِيها ضميرٌ يعودُ إلى (مَا) بِأَنَّهُ اسمُ كانَ، وَأَحسن خبرُ كَانَ.

وَقَدْ أُورِدَ عَلَيهِ بِأَنَّهُ يلزَمُ مِنهُ أَنْ يكونَ خبرُ كَانَ فِعلاً ماضياً.

وَمِنها: أَنَّهُ يجوزُ أَنْ يُقَالَ: مَا كَان أَحسنَ مَا كَانَ زيدٌ، وَكَانَ الأُولَى عَلَى أَحدِ

---

(١) كلمة (الحال) ساقطة من: ع، ل.

(٢) المفصل: ٢٧٧.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٤) في ل: فالوجه الثالث.

الوجهينِ المَذْكُورينِ[١]، وَأَمَّا الثانيةُ فهيَ التَّامَّةُ، وَمَا مَعَ كَانَ فِي تأويلِ المَصْدَرِ أَيْ مَا أَحسَنَ كونَ زيدٍ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ يجوزُ ادخالُ أصبحَ وَأَمسىٰ بينَ مَا وَفِعْلَ التعجُّبِ للدلالةِ عَلَى الوقتِ الذي حَصَلَ فيهِ التَّعجُّبُ كإدخالِ كانَ للدلالَةِ عَلَى وقتِ المُتعجّبِ مِنْهُ، وَمِنْهُم مَنْ مَنَعَ ادخالَهُمَا بينَ مَا وفعلِ التَّعجُّبِ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ لا[٢] يجوزُ حَذْفُ مفعولِ فعلِ التَّعجّبِ لأَنَّهُ فِي الأصلِ فَاعلٌ، إلَّا أَنْ يَدْخُلَ فِي بابِ إعمالِ الفعلينِ، نحو: مَا أَحسنَ وَأَجْمَلَ زيداً، عَلَى إعمالِ الثاني، وَلَو أعملتَ الأَوّلَ لَقُلْتَ مَا أَحسَنَ وأجملَهُ زيداً.

وَإِنَّمَا جَازَ الفَصْلُ لأَنَّ الجملتينِ فِي هذا البَابِ كَالجُمْلَةِ الواحِدَةِ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ لا يجوزُ تأكيدُ المُضْمَرِ هَاهُنَا فَلا يُقالُ ما أَحسَنَ نَفْسَهُ زيداً.

وَمِنْها: أَنَّ المبردَ قَالَ: صِيَغُ التَّعجُّب أربعةٌ: إثنانِ[٣] مَا ذكرناهُما، والباقيانِ إسمانِ، وَهُمَا: أفعلُ الناسِ، وَأَفْعَلُ مِنْ[٤].

المدح والذمّ

قولُهُ: *(أَفعالُ المدحِ والذمِّ ما وُضِعَ لإنشاءِ مدحٍ أَو ذمٍّ).*

هذا تعريفٌ لأفعالِ المدحِ والذمِّ التي بُوِّبَ لَهَا، وَلَيسَ مثلُ مدحتُهُ وذممتُهُ،

(١) ليس في الأصل.

(٢) كلمة (لا) ساقطة من ل.

(٣) الصواب: صيغ التعجّب أربع: إثنتان.... لأنّ صِيَغْ جَمْعُ صِيْغَة.

(٤) كلمة (من) ساقطة من ز.

وَشَرُفَ وَكَرُمَ مِنْ هَذا البَابِ لأنَّهُ مَا وُضِعَ لانشاءِ مدحٍ أو ذمٍ.

فَمِنْ أفعالِ المدحِ وَالذمِّ نِعمَ وَبِئْسَ، إعلمْ أَنَّ فِي كَوْنِهمَا فعلينِ أو ليسَا كَذَلِكَ خلافاً:

فَذَهَبَ البصريونَ والكسائِي إلى أَنَّهما فعلانِ.

وَذَهَبَ الباقونَ إلى أَنَّهما اسمانِ(١).

والذي يدلُّ عَلَى فِعْلِيّتِهمَا اتّصالُ تَاءِ التأنيث السَّاكِنَةِ بِهمَا، واستكنانُ الضميرِ فيهما، حَكَا الكِسائِي: نِعْمُوا رِجالاً(٢) الزيدونَ(٣)، وَلأنَّهما لَوْ كَانَا اسمينِ لَزِمَ لَهُمَا الاعرابُ، وحينئذٍ إمَّا أَنْ يكونَا مرفوعينِ أو منصوبينِ أو مجرورينِ، وَكُلُّ واحدٍ مِنها محالٌ.

أَمَّا الأَوّلُ: فَلأنَّهما لو كَانَا مرفوعينِ لَزِمَ أَحَدُ الأمرينِ:

وَهُوَ إمَّا كونُهما(٤) فاعِلاً أو مبتدأ، وظاهرٌ انتفاءُ كلِّ واحدٍ مِن القسمينِ.

وَأَمَّا الثانِي: فَلأنهما لَيسا بمفعولينِ وَلا بِمُشَبَّهين.

وأمَّا الثالثُ: فَلِعَدَمِ الجَارِّ. أَمَّا دخولُ حرفِ الجرِّ(٥) عَلَيْهمَا فِي قولِهِ:

---

(١) الإنصاف ١: ٦١، المسألة ١٤.

(٢) في ت: رجال.

(٣) الإنصاف ١: ٦٤، المسألة ١٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ١٢٧.

(٤) في ت، ع: أن يكونا، وفي ف: يكون.

(٥) الكلمة ليست في ل.

أَلَسْتَ بِنِعْمَ الجَارُ يُؤلِفُ بَيتَهُ

أَخَا قِلَّةٍ أَو مُعْدِمِ[1] المَالِ مُصْرِمَا[2]

وغيرِه[3] فلأنَّهُ محمولٌ عَلَى الحِكَايةِ.

اللغاتِ في نعم وبئس

وفيها أربع لغات[4]:

فَعِلَ بوزنِ عَمِلَ[5]، وهو أصلها، قال:

نَعِمَ السَّاعونَ فِي الأمرِ المُبِرْ[6]

---

(١) في ع: معدوم

(٢) لحسّان بن ثابت الأنصاري. وعجز البيت في الديوان هكذا: لذي العُرفِ ذا مالٍ كثيرٍ وَمُعْدَمَا

قوله: ألست بنعمَ الجارُ، الباء زائدة وجملة نعم الجار خَبَرَ ليس.

وقولُهُ: يؤلف بيتَهُ لذي العرفِ، أي يجعل بيته مألفاً لذي العرف أكان غنيّاً أم فقيراً.

الديوان: ٣٦٩، والبيت من شواهد الإنصاف ١: ٦٢، المسألة ١٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ١٢٧.

(٣) من ذلك ما حكاه الفرّاء أنّ أعرابيّاً بُشِّرَ بمولودةٍ فقيلَ لَهُ: نِعْمَ المَوْلُودَةُ مولودتُكَ. فقالَ: واللهِ ما هي بِنِعْمَ المولودة. شرح المفصل لابن يعيش ٧: ١٢٨.

(٤) قال في الكتاب ١: ٣٠١: (وأصل نِعْمَ وبِئسَ: نَعِمَ وَبَئِسَ).

وقال فيه ٢: ٢٥٥: (إذا كانَ ثانيه مِنَ الحروفِ السِّتَّةِ فإنَّ فيه أربعُ لغاتٍ مطَّردةٍ فيه: فَعِلٌ وفِعِلٌ، وَفَعْلٌ، وَفِعْلٌ، إذا كانَ فِعلاً أو اسماً أو صفةً فهو سواءٌ). (أراد بالحروفِ السِّتَّةِ حروفَ الحلقِ وهي: الهمزةُ والهاءُ والعينُ والحاءُ والخاءُ والغينُ.

(٥) في ت، ل: حمِل، وفي ع، ف: حمد.

(٦) هذا عجز بيتٍ لطرفة، وروايةُ الديوان تختلف عمّا ذكره المؤلّف. فالبيت بتمامه في الديوان:

خَالَتِي وَالنَّفْسُ قِدْماً أَنَّهُم ... نَعِمَ السَّاعونَ فِي القومِ الشُّطُرْ

وَفَعْل، وَفِعْل بِفَتْح الفَاءِ وَكَسرِهَا، وَسكونِ العَينِ، وَفِعِل بِكَسرِهِما، وَكَذَلِكَ كُلُّ فعلٍ أو اسمٍ على وزنِ فَعِلَ ثانيهما حرف حلقٍ[1]، كَشَهِدَ وَفَخِذٍ.

هَذا[2] قَبلَ نَقلِهِمَا إلى الإنشاءِ، أَمَّا بَعْدَ النقلِ فَلَمْ يُسمَعْ: نِـعِمَ الرَّجُـلُ زيـدٌ بكسرِ الفاءِ والعَينِ.

لا يُقَالُ فَقَدْ جَاءَ: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[3]، وهيَ للإنشاءِ، لأنَّا نقولُ عَرَض هَاهُنا ما يوجبُ تحريكَ العَينِ، وَهُوَ سكونُ الميمِ، وَلا يلزمُ مِنَ[4] العدولِ مِنَ[5] الأصـلِ فِي

← وقبلَهُ:

فـفداءٌ لِـبني قـيس عَـلَى ... مَا أَصابَ النَّاسَ مِنْ سُرٍّ وَضُرٍّ

(خالتي والنفسُ) مبتدأ مؤخّرٌ، و(فداءٌ) خبرٌ مقدّمٌ. والشُّطُر: جمعُ شَطِير وهوَ البعيدُ، والسُّرُّ والضُّرُّ: السرّاء والضرّاء.

وقد تابع المؤلِّف في هذه الرواية من سبقه من أمثال المبرد والزمخشري وابن الأنباري وابن يعيش والرضي. أمّا صدر البيت فقد رواهُ المبردُ: مَا أَقلَّتْ قَدمي أَنَّهُمْ. ورواه ابن الأنباري: مَا أقلتْ قَدَمٌ نَاعِلَها. ينظر: الديوان: ٥٨، والمقتضب ٢: ١٣٨، والمفصل: ٢٧٢، والإنصاف ١: ٧٣، المسألة ١٤، وشرح المفصل ٧: ١٢٧، الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٣١٢، والهمع ٥: ٢٨، والخزانة ـ بولاق ـ ٤: ١٠١.

(١) حروف الحلق هي: الهمزةُ والهاءُ والألفُ، ومخرجها أقصى الحَلْقِ.
والعينُ والحاءُ، ومخرجها من وسطه.
والغين والخاء، أدناها مخرجاً من الفم. الكتاب ٢: ٤٠٥.

(٢) كلمة (هذا) ساقطة من ل.

(٣) سورة البقرة: ٢٧١.

(٤) (من) ساقطة من الأصل.

(٥) في ف: عن.

الموضعِ الذي {يُقدّرُ[1] فيهِ اللفظُ [المنتقلُ[2] إليهِ][3] العدولُ عَنِ الأصلِ فِي الموضِعِ الذي}[4] لَا يُقَدَّرُ فيهِ[5].

وفيه نظرٌ، لأنَّ غَايَةَ مَا ذَكروهُ[6] أَنَّهُ جَاءَ لعلّةٍ وَهُوَ غيرُ / ١٣١ظ / مستلزمٍ لعدمِ مجيئهِ وَفَاعِلُهُمَا أَحدُ أمورٍ ثلاثةٍ: وَهُوَ إمَّا أَنْ يكونَ مُعَرَّفاً بلامِ التعريفِ، نَحو: [نِعْمَ الرجلُ زيدٌ.

وَإمَّا مضافاً إلى مَا فيهِ لامُ التعريفِ نَحو:][7] نِعْمَ صَاحِبُ الرجلِ زيدٌ.

وَإمَّا مضمراً:

إمَّا[8] مُمَيَّزاً بنكرةٍ منصوبةٍ نَحو: نِعمَ رجلاً زيدٌ.

وَإمَّا مميَّزاً بِمَا[9] بِمَعْنَى شيءٍ غيرِ موصوفةٍ، نَحو قولِهِ تَعالىٰ:

﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[10] فَمَا هَاهُنَا نَكِرَةٌ بِمَعْنَى شيءٍ [موضِعُهَا نَصبٌ عَلَى التَّمييزِ، وهيَ

---

(١) في ت: لا يقدر.

(٢) في ل: المستقبل.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ف.

(٥) (فيه) ساقطة من ز.

(٦) في ل: ما ذكره.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل.

(٨) الكلمة ساقطة من الأصل.

(٩) الكلمة ساقطة من ل.

(١٠) سورة البقرة: ٢٧١.

المبيّنةُ لِفاعِلِ نِعْمَ: أيْ فَنِعْمَ الشيءُ[1] هِيَ][2] أيْ: فَنِعمَ الشيءُ شيئاً هِيَ، فهيَ ضميرُ الصدقاتِ، وهيَ مخصوصةٌ بالمدحِ، ومنهُ قولُهُ تعالَى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ**[3] **نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ**﴾[4]، أيْ: نِعْمَ الشيءُ شيئاً يَعِظُكُم بِهِ.

وَقَدْ يُفَسَّرُ فاعلُ[5] نِعمَ[6] المُضمرُ بِمَا موصوفةٍ كَقولِهِ تعالَى: ﴿**لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ [لَهُمْ أَنْفُسُهُم أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيهِم]**[7]﴾[8]: أيْ لَبِئسَ الشيءُ شَيئاً قَدَّمَتْهُ[9] لَهُمْ أنفُسُهم.

وَاعلَمْ أَنَّهُ قَدْ يُفَسَّرُ المُضْمَرُ بـ(مَنْ) موصوفةٍ، أَنشَدَ[10] أبو عليٍّ[11]:

وَنِعْمَ مَزْكأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ

وَنِعْمَ مَنْ كَانَ فِي سِرٍّ وَإِعلانِ[12]

---

(١) في ع، ف: شيئاً.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٣) (ان الله) ليست في الأصل.

(٤) سورة النساء: ٥٨.

(٥) في الأصل: فاعله.

(٦) (نعم) ليست في الأصل.

(٧) (أن سخط الله عليهم) ليس في ع، وما بين المعقفتين ليس في ل.

(٨) سورة المائدة: ٨٠.

(٩) في ز: قدّمت.

(١٠) في الأصل، وفي ل: أنشده، وفي ع: فأنشده.

(١١) في كتاب الشعر كما في: الخزانة ـ بولاق ـ ٤: ١١٥، وكتاب الشعر أو الإيضاح الشعري أحد كتب أبي علي الفارسي المفقودة. ينظر: المسائل الشيرازيّات ١: ١٢.

(١٢) البيت لا يعرف قائله. والمَزْكأُ: المَلْجأ. مغني اللبيب ١: ٣٦٦، ولسان العرب ـ زكأ ـ ١: ٨٤، والهمع ١: ٣١٧، وشرح شواهد المغني ١٢: ٧٤١، والخزانة ـ بولاق ـ ٤: ١١٥

(مَنْ) هَاهُنَا مُفَسَّرَةٌ والمخصوصُ بالمدحِ محذُوفٌ تقديرهُ هُوَ، وَهَذا الأخيرُ لَمْ يَذْكُرْهُ المُصَنِّفُ، واعلمْ أَنَّ الأَولَى أَنْ لا يُجمَعَ بينَ الفاعلِ والتمييزِ، لأَنَّ التمييزَ مُفَسِّرٌ هاهنا للضميرِ، فإذا ظَهَرَ الفَاعِلُ فَلَا ضَميرَ، ولا[1] تمييزَ لَهُ حينئذٍ، لَكِنَّهُ قَدْ يُجْمَعُ تأكيداً، وَهُوَ قليلٌ، قَالَ جَرِيرٌ[2]:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا

فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا[3]

وَقَدْ جَازَ[4] مثلُ هذا[5] تأكيداً كقولِهِ تَعالَى: ﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً﴾[6] [وَلِهَذَا جَعَلَهُ المبردُ قِياساً.

وَقِيلَ عَلَيهِ: الفَرقُ ظَاهِرٌ بينَ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً﴾[7] وبينَ][8] نِعْمَ[9] الرَّجُلُ رَجُلاً زيدٌ[10]، وَذَلِكَ لأنَّ التَّمييزَ فِي الثَّانِي بِمَنْزِلَةِ عندي[11] غلامٌ غلاماً.

---

(١) (ولا) ليست في ز.

(٢) كلمة (جرير) ليست في ل.

(٣) ديوان جرير: ١٣٥، وينظر: المقتضب ٢: ١٤٨، والخصائص ١: ٨٣، الخزانة ـ بولاق ـ ٤: ١٠٨.

(٤) في ف: جاء.

(٥) في ت: ذلك.

(٦) سورة الحاقّة: ٣٢.

(٧) سورة الحاقّة: ٣٢.

(٨) ما بين المعقفتين ليس في الأصل، ولا في ز.

(٩) في الأصل، وفي ز: وبئس.

(١٠) الكلمة ليست في الأصل.

(١١) في ت: عند.

وَإِنَّ (ذِرَاعاً)[١] فِي الآيةِ تمييزٌ لِما ليسَ فِي الآيةِ، وَلَيسَ فِيها ذِكْرٌ لِذراعٍ صريحاً، وَإنَّما يُفْهَمُ مِنْها بطريقِ الاشتقاقِ.

وَقِيلَ أيضاً: لَا دليلَ فِي البيتِ لاحتمالِ أَنْ يكونَ (زَاداً) مفعولَ (تَزَوَّدْ): أي تَزَوَّدْ زَاداً مِثلَ زادِ أَبيكَ[٢]، وَفِي البيت تقديمٌ وتأخيرٌ، وَلَا تَتَقَدَّمُ هذهِ النكرةُ لِكونِها تمييزاً والفِعْلُ غيرُ مُتَصَرِّفٍ فَلا يُقالُ: رجلاً نِعْمَ زيدٌ، ويجوزُ إضافَتُها إلى نَكِرَةٍ وَإلى مَعْرِفَةٍ، إِضَافَةً لفظيةً تقولُ: نِعْمَ ضَاربُ رجلٍ أَنتَ، وَنِعْمَ ضَاربُ زيدٍ أَنْتَ، وَنِعْمَ حَسَنَ الوجهِ أَنتَ، بِنَصبِ حَسَنِ الوَجهِ لأنَّها لا تصيرُ بهذهِ الإضافَةِ معرفةً.

وَإنَّما جُعِلَ[٣] فَاعِلُهما أَحدَ هذهِ الأشياءِ، ثمّ ذكر بعدهما[٤] المخصوص بالمدحِ أو الذمِّ، لأنَّ ذِكْرَ الشيءِ مبهماً ثُمَّ ذِكْرُهُ مُفَسَّراً لَهُ[٥] موقعٌ في النفسِ، لَيسَ لَهُ ذَلِكَ الموقِع إذا كانَ مفسَّراً في أَوّلِ الأمرِ.

وَاعلمْ أَنَّ المشهورَ مِنْ قولِ النحويينَ أَنَّ اللامَ فِي فَاعِلِهما للجِنْسِ، وَلَيْسَ للعهد، لأنَّهُ لَوْ كَانَ للعهدِ، لَجازَ وقوعُ سائِرِ المعارِفِ موقِعَهُ كَقَولِكَ: نِعمَ زيدٌ، وَنِعْمَ أَنتَ، وَنِعْمَ هُوَ، لَكِنَّهُ لَمْ يَجُزْ.

وَقَالَ المُصَنِّفُ: إنَّ هذِهِ اللامَ لتعريفِ العَهْدِ [فِي الذِّهْنِ][٦]، لأنَّهُ لو كَانَ للجنسِ

---

(١) سورة الحاقّة: ٣٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧: ١٣٢.

(٣) في ف: جاء.

(٤) في ف: بعدها.

(٥) (له) ليست في الأصل.

(٦) في ل: الذهني.

لَمْ يَكُنْ أَنْ يُفَسَّرَ بالواحِدِ.

وَأَجَابَ عَنْ قولِهِم: أَنَّهُ لَو كَانَ للعهدِ لجَازَ وُقوعُ سَائِرِ المعارِفِ موقعَهُ بأَنَّ مَنْعَ ذَلِكَ لجوازِ أَنْ يكونَ الغَرَضُ ذِكْرَهُ مُبْهَماً ثُمَّ ذِكْرهُ مُفسَّراً، لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وَقَالَ جارُ اللهِ في الحواشي[1]: مَنْ قَالَ: إِنَّ اللامَ للجنسِ يَلزمُهُ أَنْ لا يُجوِّزَ أَنْ يُقَالَ: نِعْمَ الرَّجُلانِ، وَنِعْمَ الرِّجالُ لأَنَّهُ باستغراقِ الجِنْسِ يُستَغْنَى عنِ التثنيةِ والجمعِ، فاللامُ في[2] فاعلِ نِعْمَ بمنزلةِ اللامِ في قولِه:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللئيمِ يَسبُّنِي ....[3]

يعني أَنَّها ليستْ لتعريفِ العَهْدِ، وَلَا للجنسِ، وَضَعْفُهُ ظَاهِرٌ.

وَقَدْ أُورِدَ على[4] انحصارَ الفاعِلِ فِيما ذَكَرَهُ قَوْلُهُ:

فَنِعْمَ صَاحِبُ قومٍ لَا سِلاحَ[5] لَهُم ... وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثمانُ بنُ عَفَّانَا[6]

---

(١) هي حاشيته على المفصل وربما هو شرح المفصل للزمخشري. ينظر: ربيع الأبرار للزمخشري ـ تحقيق الدكتور سليم النعيمي ـ مطبعة العاني بغداد ١: ٢٤ ـ ٢٥.

(٢) في ل: على.

(٣) صدر بيتٍ لِشِمْرَ بنِ عمرو الحنفي، وعجزه: فَمَضيتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي، وينسب إلى رَجل من بني سلول، ويروىٰ (مررتُ) مكان (أمر). الكتاب ١: ٤١٦، والأصمعيّات: ١٢٦، والكامل ٣: ٨٠، والأمالي الشجرية ٢: ٣٠٢، وشرح ابن عقيل ٢: ١٩٦، ومغني اللبيب ١: ١٠٧، والخزانة ١: ٣٥٨.

(٤) في الأصل: في.

(٥) في ت، ع، ز: صلاح.

(٦) البيت لكثير بن عبدالله النهشلي وينسب إلى حسانَ بن ثابتٍ كما ينسب إلى أوس بن مغراء. شرح المفصل لابن يعيش ٧: ١٣١، والهمع ٥: ٣٦، وشرح الأشموني ٣: ٢٨، والخزانة ـ بولاق ـ ٤: ١١٧.

فَإنَّ صَاحِبَ قومٍ فَاعِلُ نِعْمَ، مَعَ أَنَّهُ ليس أَحَدَ مَا ذَكَرْتُمْ مِنَ الأمورِ الثَّلاثَةِ.

وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ المُضَافَ إلى الجِنْسِ[1] المُنَكَّرِ كالمُضَافِ إلى[2] المُعَرَّفِ بِلامِ التعريفِ، وَبِأَنَّ المُرَادَ مِنْ صَاحِبِ الركبِ، والقومِ وَاحِدٌ، فَإِذَا أُتِيَ بالألِفِ واللامِ فِي الرَّكْبِ فَكَأَنَّهُ أُتِيَ بِهِ فِي القومِ، وَقَدْ رُوِيَ فِي[3] صاحِبِ قومٍ النَّصبُ، وَحينئذٍ لَمْ يَتوجَّهْ النقضُ.

والفَرَّاءُ أَجاز وقوعَ فاعلِهِ مضافاً إلى نَكِرَةٍ، وَقَدْ أَجازَ بَعْضُهُم: نِعْمَ الذي فِي الدَّارِ زيدٌ، عَلَى أَنَّ الذي للجنسِ، /١٣٢و/ بدلالةِ قولِهِ تَعَالَى: ﴿**كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً**﴾[4] ثُمَّ قَالَ: ﴿**ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ**﴾[5].

قَوْلُهُ: *(وَهُوَ مبتدأٌ وَمَا قَبْلَهُ خَبَرُهُ).*

أَيْ المخصوصُ بالمدحِ والذَّمِّ مبتدأٌ، والجملةُ التي قَبلَهُ خبرُهُ[6]، أَو المخصوصُ خبرُ مبتدإٍ[7] محذوفٍ، مثالُهُ: نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ فَإنَّ زيداً يُحْتَمَلُ أَنْ يَكونَ مبتدأً، وَنِعْمَ الرجلُ خبرُهُ مقدّماً عليهِ، وَلَمْ يَجُزْ تقديمُ المبتدإِ عَلَى الخبرِ، لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ ذِكْرَ الشَّيءِ مبهماً، ثُمَّ ذِكْرُهُ مُفَسَّراً يوقِعُ في النفسِ شيئاً.

---

(١) في ف: جنس.

(٢) كلمة (ال) ليست في ت.

(٣) (في) ليست في الأصل ولا في ز.

(٤) سورة البقرة: ١٧.

(٥) سورة البقرة: ١٧.

(٦) في الأصل: خبر.

(٧) الكلمة ساقطة من الأصل.

وهاهنا سؤالٌ، وهوَ أَنَّ خبرَ المبتدإِ إذَا كَانَ جملةً وَجَبَ أَنْ يَكونَ فيهِ ضميرٌ يعودُ إلى المبتدإِ لفظاً أو نيّةً، وَهاهنا ليسَ كَذَلِكَ.

وجوابُهُ أَنْ نَقولَ: لا نُسَلِّمُ ذَلِكَ مُطلقاً، بَلْ نقولُ: وَجَبَ أَنْ يكونَ فِيهِ[1] ضميرٌ أَوْ ما يقومُ مَقامَ الضَّميرِ، [وَهَاهُنَا[2] إِنْ كَانَ فَاعِلُ نِعْمَ ضميراً فَظَاهِرٌ، وَإِنْ كَانَ اسماً مُعَرَّفاً بلامِ التعريفِ، كَانَ فِيهِ ما يقومُ مقامَ الضميرِ][3]، وَهُوَ الألفُ واللامُ.

وَإِنَّما قَامَ الألفُ واللامُ مَقَامَ الضميرِ، أَمَّا عِنْدَ سائِرِ النحويينَ فَلِكَونِهِ لاستغراقِ الجنسِ المُشْتَمِلِ عَلَى المخصوصِ وغيرِهِ فَلَمْ يَحْتَجْ حينئذٍ إلى الضَّميرِ كَقَولِهِ:

فَأَمَّا القِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيكُمُ ....[4]

وَكَقولِ الآخرِ[5]:

فَأَمَّا الصُّدُورُ لا صدورَ لِجعفرٍ ....[6]

فَإِنَّ قَولَهُ: لا قتالَ ولا صدورَ نفيٌ عامٌّ فاشتَمَلَ عَلَى جميعِ القِتَالِ والصّدورِ،

---

(١) ليس في: ت.

(٢) في ع: هنا.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٤) عجزه: وَلكنَّ سيراً فِي عِرَاضِ المَوَاكِبِ.

والبيت للحرث بن خالد المخزومي. المقتضب ٢: ٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ١٣٤، والخزانة ١: ٤٥٢.

(٥) في ت، ف: آخر.

(٦) عجزه: ولكنَّ أعجازاً شديداً ضِرارُهَا.

والبيت لا يعرف قائله. شرح المفصل لابن يعيش ٧: ١٣٤، والخزانة: ١: ٤٥٣.

فيدخُلُ تحتَهُ القتالُ والصّدُورِ اللذانِ[1] بعدَ أَمَّا، فَلِهَذَا لَمْ يُحْتَجْ فيهِ إلى الضّميرِ، والفاءُ محذوفةٌ فِي البيتينِ، وَمِنْهُ قولُهُ تَعَالَى: ﴿**مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لا يُضِيعُ أَجرَ المُحسِنِينَ**﴾[2] فاللامُ فِي (المُحسِنِينَ) للجنسِ فأغْنَتْ عَنِ العَائِدِ.

وَأَمَّا عِندَ المُصَنِّفِ فَلِكونِهِ لتعريفِ المَعهودِ الذي هُوَ عبارةٌ عن المبتدإِ.

وَالإشكالُ إِنَّمَا يَتَوجَّهُ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ ليسَ[3] للجنسِ و[4]لا للعهدِ.

وَيُحْتَملُ أَنْ يكونَ مرفوعاً بِأَنَّهُ خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ عَلَى تقديرِ سؤالٍ، وَهُوَ أَنَّهُ لَمَّا قِيلَ: نِعمَ الرّجُلُ، فَكَأَنَّهُ سُئِلَ: مَنِ الرجلُ[5]؟ فَقِيلَ: زيدٌ: أي هو زيدٌ.

فعلَى هذا الوجه، نِعْمَ الرجلُ زيدٌ جملتانِ اسميّةٌ وفعليّةٌ. وَعَلَى الوجهِ الأوّلِ، جملةٌ واحِدَةٌ.

وَرُجِّحَ الوَجْهُ الأوّلُ بِأَنَّهُ لَو كَانَ خَبَرَ مُبتدَإٍ لَمْ تَدْخُلْ عَلَيهِ العَوامِلُ اللفظيّةُ، فَلَا يُقالُ[6]: نِعْمَ الرجلُ كُنْتَ، وَبِئْسَ الرجلُ ظَنَنتُكَ، لَكِنَّهُ يُقَالُ، كقولِ زهيرٍ[7]:

يَميناً لَنِعْمَ السيّدانِ وُجِدْتُمَا ... عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحيلٍ وَمُبْرَمِ[8]

---

(١) في ف: اللذين.

(٢) سورة يوسف: ٩٠. في جميع النسخ (وَمَنْ يَتَّقِ) والواو ليست في المصحف.

(٣) (ليس) ساقطة من الأصل ومن ز، ف.

(٤) (الواو) ساقط من الأصل، ومن: ز، ف.

(٥) في ت، ز، ف: هو.

(٦) في ف: فلم يقل.

(٧) تقدّمت ترجمته في ٢: ٣٩٣.

(٨) أراد بالسيدين: هرم بن سنان والحريث بن عوف. السّحيل: خيط واحد لا يضمّ إليه آخر أو

فَأَدخَلَ وُجِدَ عَلَى المبتدإِ وَهُوَ مُؤخَّرٌ، وَصَيَّرَهُ مفعولاً لِما لَمْ[1] يُسمَّ فَاعِلُهُ وَ(نعمَ السيّدانِ) فِي موضِعِ المفعولِ الثانِي، كَمَا يُقَالُ: عَالِماً عُلِمَ زيدٌ.

[وأجيبَ بِأَنَّ المخصوصَ محذوفٌ، وَوُجِدْتَ بِمعنَى أَجَبْتَ][2].

ورُجِّحَ الوجهُ الأخيرُ بأنَّ خَبرَ المبتدإِ إذَا كَانَ فعلاً فالوجهُ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ عليهِ، وَبِأَنَّهُ إذَا كَانَ جملةً فالأَولَى وجودُ الضميرِ فِيها، وَبِأَنَّ الإبهامَ يناسِبُ التفسيرَ أَكثرَ.

[**وأُجيبَ عَنِ الأوّلِ**: بِأَنَّ خَبرَ المبتدإِ إذَا كَانَ فعلاً، والتبَسَ المبتدأُ بِالفاعِلِ لَمْ يَجُزْ تقديمُ الخَبَرِ عَلَى المبتداءِ، أَمَّا إذَا لَمْ يَلْتَبِسْ فَلِمَ لَا يجوزُ فِيهِ؟ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يلتبسُ هُنَا.

وعن الثانِي: بِأَنَّا لا نسلِّمُ أَنَّهُ إذَا كَانَ جملةً فالأَولَى وجودُ الضميرِ فيهِ مطلقاً وَقَدْ مَرَّ الكلامُ فِيهِ.

وَعنِ الثالثِ: بِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَيْسَ فيهِ تغييرٌ عَلَى هَذَا التقديرِ][3].

قولُهُ: *(وشرطُهُ مطابَقةُ الفَاعِلِ)*.

أَي وشرطُ المخصوصِ بالمدحِ أَو الذَّمِّ أَنْ يَكونَ مُطابقاً للفاعِلِ فِي الإفرادِ والتثنيةِ والجَمْعِ والتذكيرِ والتأنيثِ، فنقولُ: نِعْمَ الرجلُ زَيدٌ، وَنِعْمَ الرجلانِ الزّيدانِ،

← الخيط الذي مدّ ولم يفتل. والمبرم: ما فتل خيطاه فصارا خيطاً واحداً، ويستعار السحيل للضعيف، والمبرم للقوي. شرح ديوان زهير: ١٤، وشرح المعلّقات السبع: ٩٢.

(١) في ت: لمن لا.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

وَنِعْمَ الرجالُ الزَّيدُونَ، وَنِعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ، ونعمتِ المرأتانِ الهندانِ، وَنِعْمَتِ النسوةُ الهنداتُ، لكنْ نِعمَ المرأةُ أَولَى من نعمتِ المرأةُ، لِعَدَمِ تَصَرُّفِهَا، وَلِهَـذا لا يُـثَنَّى وَلَا يُجْمَعُ.

وَمِن شرطِهِ أَيضاً أَنْ يَكونَ مِن جِنسِهِ بمَعْنَى أَنَّهُ[1] يصدُقُ عَلَيهِ، تقولُ: نِعْمَ اللونُ البياضُ، وَبِئْسَ العبدُ الهِنديُّ لأَنَّهُ يصدقُ عَلَى البياضِ أَنَّهُ لونٌ وَعَلَى العبدِ أَنَّهُ هِنْديٌّ[2]، فَلَو قُلتَ: نِعْمَ اللونُ زيدٌ لَمْ يَجُزْ لأَنَّهُ لا[3] يصدُق عَلَى زيدٍ أَنَّهُ لونٌ، وَإِنَّما وَجَبَتِ المُطَابَقَةُ فِيما ذَكَرْنَاهُ لكونِ المخصوصِ عبارةً عنِ الفاعلِ فِي المَعْنَى، فَوَجَبَ أَنْ يَتَطَابَقا.

قولُه: ﴿وَبِئْسَ مَثَلُ القومِ الذينَ﴾[4] وَشِبْهُهُ[5] مُتَأَوَّلٌ).

جَوابُ سؤالٍ[6] مُقَدَّرٍ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: شَرْطُ المَخصُوصِ [مُطَابَقَتُهُ للفاعِلِ][7] بمعنى أَنْ يَكونَ مِنْ جِنْسِه، وَهَاهُنَا لَيسَ كَذَلِكَ، لأَنَّ (مَثَلُ / ١٣٢ ظ / القومِ) ليسَ مِنْ جِنسِ المُكَذِّبينَ بآياتِنَا[8].

---

(١) في ل: أن.
(٢) في ف: العبد الهندي أنه عبد.
(٣) في ت، ز، ف، ل: لم.
(٤) سورة الجمعة: ٥، في جميع النسخ (وبئس) والواو ليست في المصحف.
(٥) (شبهه) ليست في ل.
(٦) في ز، ع، ف: لسؤال وكلمة (مقدّر) ساقطة من ز.
(٧) في الأصل وفي ز: مطابقة الفاعل.
(٨) في الأصل، وفي ت، ز، ل: لآبائنا.

وَجَوابُهُ: [أَنْ يُقَالَ[1]][2] إِنَّهُ مُتَأَوَّلٌ وَأَوَّلُوهُ[3] بوجهين:

أَحدُهُما: أَنْ يكونَ المضافُ محذوفاً، وتقديرُهُ: بِئْسَ مَثَلُ القومِ مَثَلُ[4] الذينَ كَذَّبُوا بآياتِنا، ثُمَّ حُذِفَ المُضَافُ، وأُقيمَ المُضَافُ إليهِ مُقَامَهُ، وحينئذٍ يكونُ المخصوصُ، مِنْ جنسِ الفَاعِلِ.

والثاني: أَنْ يكونَ ﴿**الذينَ كَذَّبُوا بآياتِنَا**﴾[5] في مَحَلِّ الجرِّ بِأَنَّهُ صِفَةٌ لِلقومِ والمخصوصُ بالذَّمِّ محذوفٌ، وَتقديرُهُ: بِئْسَ مَثَلُ القومِ المُكَذِّبينَ مَثَلُهُم[6].

قَولُهُ: (*وَقَدْ يُحْذَفُ المَخْصُوصُ إِذَا عُلِمَ*).

إِعْلَمْ أَنَّ القرينةَ إِذَا دَلَّتْ عَلَى المخصوصِ جَازَ الحذفُ، كقولِهِ تَعالَى: ﴿**نِعْمَ العَبْدُ**﴾[7]: أَي نِعْمَ العبدُ أَيوبُ، لأَنَّ سياقَ الآيةِ دَالٌّ عَلَيهِ وَكَقولِهِ تَعَالَى: ﴿**فَنِعْمَ المَاهِدُونَ**﴾[8]: أَيْ نَحنُ، وَهُوَ مَعْلُومٌ أَيضاً مِنْ سياقِ الآيةِ، وكَقولِهِ تَعَالَى[9]: ﴿**بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً**﴾[10]: أَيْ بِئْسَ البدلُ بدلاً ابليسُ وذريّتُهُ، لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهِ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى:

---

(١) في ت: نقول.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٣) في ف: فحذف الفاعل كما حذف في سائر المواضع إذا كانَ مفسّراً فصار شاملاً مثل القوم.

(٤) كلمة (مثل) ليست في ت، ل.

(٥) سورة الأنعام: ٥.

(٦) ذكر ابن الأنباري هذين الوجهين في: البيان ٢: ٤٣٨.

(٧) سورة ص: ٣٠، ٤٤.

(٨) سورة الذاريات: ٤٨.

(٩) كلمة (تعالىٰ) ليست في ز.

(١٠) سورة الكهف: ٥٠.

﴿أَنَّ اللهَ مَولاكُمْ[1] نِعْمَ المَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾[2].

قَولُهُ: (وَسَاءَ مِثْلُ بِئْسَ)[3].

[إعلمْ أَنَّ ساءَ يستعملُ إستعمالَ بِئسَ][4] فِي جميعِ أحكامِها، ويكونُ بِمَعْنَاهَا، وَإِنْ كَانَ يُسْتَعْمَلُ فِي الإخبارِ أَيضاً، تقولُ: سَاءَنِي هَذَا الأمرُ، نقيضُ سَرَّنِي، وَقولُهُ تَعالَى: ﴿سَاءَ مَثَلاً القَومُ﴾[5] محمولٌ عَلَى أَنَّها بِمَعْنَى بِئسَ، وحينئذٍ يكونُ تـقديرُهُ سَاءَ المَثَلُ مثلاً مَثَلُ القومِ فَحُذِفَ الفَاعِلُ كَمَا يُحذَفُ فِي سائِرِ المَوَاضِعِ إِذَا كَانَ مُفسَّراً فَصَارَ: سَاءَ مثلاً مَثَلُ القومِ ثُمَّ حُذِفَ المُضَافُ، وَأُقِيمَ المُضَافُ إِليهِ مُقَامَهُ فَصَارَ: سَاءَ مَثَلاً القَومُ.

وَقَالَ الخَوارِزْمي[6]: (مَثَلاً) منصوبٌ عَلَى التَّمييزِ، وَ(القومُ) مَرْفُوعٌ بِأَنَّهُ فَاعِلُ سَاءَ، وَالَّذينَ كَذَّبُوا هَوَ المَخصوصُ بالذَّمِّ.

قَولُهُ: (وَمِنْهَا حَبَّذَا وَفَاعِلُهُ ذَا).

إِعْلَمْ أَنَّ فِي حَبَّذَا مَذْهَبينِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنْ حَبَّ الشَّيءَ، وَحَبَّ إِذا صَارَ محبوباً جِدّاً، وَلأَجلِ أَنَّهُ مِنْ أَفْعَالِ المَدْحِ، عَامَلُوهُ مُعَامَلَةَ نِعْمَ، فَذَا فاعِلُ حَبَّ، وَلَمْ يُرَدْ بِهِ مُشَارٌ إِليهِ مُعَيَّنٌ، بَلْ

---

(١) في ل: (هو مولاكم) وهو سهو.

(٢) سورة الأنفال: ٤٠.

(٣) كلمة (بئس) ساقطة من ل.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل.

(٥) سورة الأعراف: ١٧٧.

(٦) هو القاسم بن الحسين بن محمّد صدر الأفاضل [illegible]

يُرادُ بِهِ مُشَارٌ إليهِ فِي الذِّهْنِ، كَمَا أُريدَ بالرجلِ في قولِهم: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، لكنَّ (ذَا) لَمْ يتغيَّرْ عَنْ هَذَا اللفظِ سَواءٌ كَانَ المخصوصُ مُثنًّى أو مجموعاً أو مُذكَّراً، أو مؤنَّثاً، تقولُ: حَبَّذَا زيدٌ، وَحَبَّذَا الزَّيدانِ، وَحَبَّذَا الزَّيدونَ، وَحَبَّذا هندٌ، وَحبَّذَا الهندانِ، وَحَبَّذا الهنداتِ، فمعاملتُهُ مِثْلُ معاملةِ المضمرِ في: نِعْمَ رجلاً في عَدَمِ مطابقةِ الفاعِلِ والمخصوصِ.

وَإنَّما كَانَ كَذَلِكَ، لأنَّهمْ جَعَلُوا للظاهِرِ عَلَى غَيرِهِ مزيَّةٌ فِي المُطَابَقةِ، وَلأنَّ حَبَّذَا جَرَى مَجْرَى المَثَلِ حينَ نُقِلَ عَمَّا وُضِعَ لَهُ، وَيَظْهَرُ مِنْهُ أَنَّ قَولَهُ مِنْ قَبْلُ: (وشرطُهُ[1] *مُطَابَقَةُ الفَاعِلِ*) ليسَ عَلَى إطلاقِهِ، وإلاّ لَمَا تخلَّفَ عَنْهُ لامتناعِ تَخَلُّفِ الشرطِ عَنِ المشروطِ اللَّهمَّ إلاّ أَنْ يكونَ المُرادُ[2] مِنَ المخصوصِ، مخصوصَ نِعْمَ وَبِئْسَ.

والمذهبُ الثاني: أنَّهُ[3] كلمةٌ واحدةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ فِي الأصلِ رَكَّبُوا[4] حَبَّ مَعَ ذَا مجرّداً مِنْ حرفِ التنبيهِ إذْ لَمْ تُجْعَلْ ثلاثةُ أشياءٍ شيئاً وَاحِداً[5].

ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ يقُولُ: هِيَ بَعْدَ التركيبِ إسمٌ تغليباً للجزءِ [الثاني مِنهُما إذْ هُوَ الأصلُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يقُولُ: هِيَ فِعلٌ[6]][7] تغليباً للجزءِ الأوّلِ.

فَعَلَى المذهبِ الأوّلِ: حَبَّذَا مِنْ قَولِنَا: حبّذا زيدٌ مبتدأٌ، وزيدٌ خَبَرُهُ.

---

(١) في ل: شرط، و(مطابقة الفاعل) ساقطه من: ز.

(٢) في ع، ف، ل: مراده.

(٣) (انه) ليست في ف.

(٤) في الأصل: ركّب.

(٥) في ت: واحدة.

(٦) في الأصل: بعد التركيب اسم.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

وَعَلَى المَذْهبِ الثاني[1] يكونُ زيدٌ مرفوعاً بِحَبَّذا ارتفاعَ الفَاعِلِ، بِفِعْلِهِ والمذهبُ الأوّلُ هُوَ الأقربُ، وَهوَ ما اختارَهُ المُصَنِّفُ فاعرابُ المخصوصِ عَلَى هَذا الوجهِ كإعرابِهِ فِي نِعْمَ، وَيُحْتَمَلُ وجهينِ آخرينِ:

وَهُمَا أَنْ يَكونَ بدلاً مِنْ ذَا، وَأَنْ يَكونَ فَاعِلَ[2] حَبَّذَا وَذَا مقحمةٌ.

قولُهُ: *(وَيَجُوزُ أَنْ يَأْتِيَ[3] [قَبلَ المَخْصُوصِ وَبَعْدَهُ تمييزٌ / ١٣٣ و / أَوْ حَالٌ عَلَى وُفْقِ مخصوصِهِ)*:

أَيْ: وَيَجُوزُ][4] قَبلَ ذِكْرِ المَخْصُوصِ بالمدحِ تميزٌ عَلَى وفقِ المَخصوصِ نَحو: حَبَّذَا رجلاً زيدٌ، وبَعْدَهُ، نَحو: حَبّذَا زيدٌ رجلاً، وَحالٌ قَبلَ ذِكْرِ المخصُوصِ بالمدحِ نَحو: حَبّذا راكباً زيدٌ، وَبَعْدَ ذكرِهِ، نَحو: حَبّذا زيدٌ راكباً.

اعلمْ أَنّكَ إذَا جِئتَ بَعْدَ حَبّذَا بنكرةٍ كَقَولِكَ: حَبَّذَا زيدٌ رَجُلاً أو حَبّذا رجلاً زيدٌ كَانَتْ هذهِ النَّكِرَةُ مُفَسِّرَةً مُوضِّحَةً لَهُ، لأنَّ ذا[5] هاهنا، لَمَّا كَانَ مُبْهماً شائعاً لِكُلِّ شيءٍ أشبهَ الضميرَ الذي فِي نِعْمَ واحتاجَ إلى المُفَسِّرِ احتياجَ ذَلِكَ الضَّميرُ إليهِ، فَفَسَّرُوهُ باسمٍ نكرةٍ منصوبٍ عَلَى التمييزِ، هَذَا عَلَى تقديرِ أَنْ يكونَ الإسمُ النكرةُ جامداً.

---

(١) كلمة (الثاني) ساقطة من ت.

(٢) في ل: فعل.

(٣) في مجموع مهمات المتون: ٤٢٢: يقع.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ز.

(٥) في ت: ذلك.

أَمَّا إذا كَانَ مشتقّاً فبعضُهم، ومنهُم المُصَنِّفُ، ذَهَبُوا إلى أَنَّهُ حالٌ، نَحو: حَبَّذا راكباً زيدٌ.

وَذَهَبَ بَعْضُهم إلى أَنَّ الأَولَى أَنْ يُجْعَلَ تميزاً كالإسمِ الجَامِدِ لِيَجْرِيَ مَا بعدَ حَبَّذَا مِنَ النكراتِ عَلَى سَنَنٍ[1] واحدٍ، وَحينئذٍ يكونُ صِفَةً لِجامدٍ محذوفٍ تقديرُهُ: حَبَّذا رَجُلاً راكباً، كَمَا تقولُ: عِندي عشرونَ صِحَاحاً: أي دراهمُ[2].

واعلمْ أَنَّ حَبَّذَا رَجُلاً زيدٌ، وَنِعْمَ رجلاً زيدٌ، يشتركانِ فِي الاحتياجِ إلى المُفَسِّرِ، لَكِنَّ بينهما فرقاً مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُما: أَنَّ إثباتَ المُفَسِّرِ واجبٌ في نِعْمَ رجلاً زيدٌ وَلَيسَ بواجِبٍ فِي حَبَّذا، قَالَ جريرٌ:

يا حَبَّذا جبلُ الرَّيانِ مِنْ جَبَلٍ
وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا[3]

وَلَا نَقُولُ نِعْمَ زَيْدٌ، لأَنَّ الفَاعِلَ فِي حَبَّذَا ملفوظٌ وَفِي نِعْمَ مُسْتَتِرٌ، فَجُعِلَ للملفوظِ مزيَّةٌ عَلَى غَيرِ المَلْفُوظِ.

وَأَمَّا لِئلا يبقَى الفِعْلُ بِلا فاعِلٍ، وَلا قائمٍ مَقَامَهُ مُفسِّرٍ[4] لَهُ.

وَأَمَّا لأَنَّ الفَاعِلَ قَدْ يَلْتَبِسُ بالمَخْصُوْصِ، عَلَى تقديرِ: حَذْفِ التَّمييزِ فِي نِعْمَ

(١) في ع: سبق.
(٢) في ت، ز، ع: أي دراهم صحاحاً.
(٣) البيت من قصيدة في هجاء الأخطل: ديوان جرير: ٥٩٦.
(٤) في الأصل، وفي ز، ف: مفسّراً.

دُونَ حَبَّذَا، ألَا تَرَى أنَّكَ لَوْ قُلْتَ: نِعْمَ السلطانُ، فِي: نِعْمَ رجلاً السلطانُ، لَمْ يُعْلَمْ أنَّ السلطانَ هُوَ الفَاعِلُ و[1] المخصوصُ بالمدحِ محذوفٌ أو مذكورٌ بعدَهُ، أَو أَنَّ الفـاعِلَ مُضْمَرٌ، والسلطانُ هُوَ المخصوصُ بالمدحِ؟][2] وَلَيس حَبَّذا كَذَلِكَ، ولا التباسَ فِي حَبَّذا لأنَّ ذَا فاعلٌ فتعيَّنَ ما قَبْلَهُ لأنْ يكونَ مخصوصاً بِالمَدْحِ.

والفرقُ الثانِي: أنَّهُ يجوزُ انفصالُ المخصوصِ عَنِ الفَاعِلِ فِي حَبَّذَا تقولُ: حَبَّذا يومَ اللِّوىٰ زيدٌ، ولا يجوز فِي: نِعمَ فَلا تقولُ: نِعمَ الرجلُ يومَ اللوىٰ زيدٌ، لامـتزاجِ الفاعِلِ بالفِعلِ فِي: حَبَّذا، وكونِهِ مُنْزلاً مَنْزِلَةَ الجُزءِ مِنَ الفِعْلِ، وَعدمِ امتزاجِ الفَاعِلِ بالفعلِ فِي نِعْمَ، فَجَازَ وقوعُ الفَصْلِ فِي حَبَّذا، وَلَمْ يَجُزْ فِي نِعْمَ.

الحروف

قولُهُ: *(الحرفُ: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى فِي غَيْرِهِ).*

إعْلَمْ أنَّ الحَرفَ فِي اللغةِ هُوَ الطَّرفُ[3]، فَنُقِلَ باصطلاحِ النَّحويينَ إلى مَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ، وَهُوَ قَولُهُ: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى فِي غيرِهِ، لأنَّهُ أشْبَهَ الحرفَ الذي هوَ الطرفُ، فقولُهُ: مَا دَلَّ شَامِلٌ لِغَيرِ الحَرْفِ مِنَ الاسْمِ والفِعْلِ لدلالةِ غيرِهِ عَلَى معنًى فِي نفسِهِ،

---

(١) في ت: أو.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من: ت، ف.

(٣) قال في لسان العرب: والحرف في الأصل: الطرف والجانب، وبه سمي الحـرف مـن حـروف الهجاء لسان العرب - حرف - ١٠: ٢٨٦.

وبيان أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيرِهِ أنّه دَالٌّ عَلَى مَعْنًى لَهُ مُتعلِّقٌ لَا يُستَعْمَلُ إلّا مَعَ ذِكْرِ ذَلِكَ المُتَعَلِّقِ، وَقَدْ أَطنبنا القولَ فِيهِ، فِي أوّل الكتاب[1] [فلا نطوّل بذكره][2].

لا يُقالُ: هَذَا الحَدُّ منقوضٌ بنفْسِ هذا[3] الحَدّ، لأنّهُ يصدُقُ عَلَيهِ أَنَّهُ دَلَّ عَلَى معنًى فِي غيرِهِ، فيكونَ حَرفاً، لَكِنَّهُ ليسَ كَذَلِكَ، لِكونِهِ مُركَّباً، ووجوبِ كونِ الحرفِ مُفْرَداً.

وجوابُهُ مَا ذَكَرنَاهُ فِي الإسمِ[4].

إعلمْ أَنَّ للحرفِ علامةً، كَمَا كانتْ للإسمِ والفعلِ، لكنَّ عَلَامَتها سلبيةٌ، وهيَ سَلْبُ علامةِ الإسمِ والفعلِ عَنْهَا.

قولُهُ: *(وَمِنْ ثَمَّ احتاجَ فِي جزئيّتِهِ إلى اسمٍ وفعلٍ).*

أَيْ وَمِنْ أَجلِ أَنَّهُ دَلَّ عَلَى مَعنًى فِي غيرِهِ احتاجَ إلى الإسم والفعلِ فِي أَنْ يَصيرَ جزءاً مِنَ الكَلامِ، مِنَ المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إليهِ / ١٣٣ ظ / لِكَونِ دَلَالَتِهِ عَلَى معناهُ الإفرادِي بذكرِ مُتَعَلِّقِهِ.

وَلَا يَرِدُ عَلَيهِ النقضُ بحرفِ النِّدَاءِ، وَبِـ(قَدْ) فِي قَولِهِ:

أَفِدَ[5] التَّرَحُّلُ غَيرَ أَنَّ رِكَابَنَا ... لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ[6]

---

(١) ينظر ١: ١٢٢ وما بعدها.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٣) (هذا)، ساقطة من الأصل، ومن ت.

(٤) تقدّم في ١: ١٣٨ ـ ١٣٩.

(٥) في ت: أزف.

(٦) تقدّم الشاهِدَ فِي ٢: ٣٨١.

وبِنِعْمَ وَبَلَى، لأنَّ حرفَ النِّدَاءِ قَائمٌ مَقامَ الفِعْلِ، وَ(قَدْ) كَذَلِكَ[(١)]، كأنَّهُ قَالَ[(٢)]: قَدْ زَالَ وَكَذَلِكَ حروفُ الإيجابِ.

اعلمْ أنَّ الحرفَ يمكنُ تقسيمُهُ باعتباراتٍ مُخْتَلِفَةٍ:

مِنْهَا: أنَّها تَنقَسِمُ إلى عَامِلَةٍ وإلى غيرَ عَامِلَةٍ.

وَمِنْها: أنَّها إمَّا أَنْ تكونَ عَلَى حرفٍ واحدٍ وَإمَّا أَنْ تَكونَ عَلَى أكثرَ.

وَمِنْهَا: أَنْ تكونَ مختصَّةً بأحدِ القبيلينِ، وأنْ لا تكونَ إلى غيرِ ذَلِكَ.

وَرُبَّما يُحصَرَ الحَرْفُ هَكَذَا: الحرفُ إمَّا أَنْ [يَدُلَّ عَلَى مَعنًى[(٣)] فِي الاسمِ خاصَّة، نحو: لام التعريفِ، وحرفِ النِّدَاءِ، إلى[(٤)] غيرِ ذَلِكَ، وَإمَّا أَنْ][(٥)] يجيءُ لمعنًى فِي الفِعْلِ خَاصَّةً، نَحو: قَدْ، وَالسينِ، وسوفَ، والجَوازِمِ والنَّواصِبِ وَأمَّا أَنْ يجيءُ رَابطاً بـينَ اسمينِ أو فعلينِ، كحروفِ العطفِ، أو بينَ فعلٍ واسمٍ كحروفِ الجَرِّ، أو بينَ جمـلتينِ كحروفِ الشَّرطِ، أو داخِلةً[(٦)] عَلَى جملةٍ تامّةٍ معطياً لِمعناها فِيها، نَحو: ليتَ ولعـلَّ وَبابِهِ، أو زائدةً للتأكيدِ، نحو الباءِ فِي: لَيسَ زيدٌ بِقَائمٍ.

---

(١) في ع، ف: وكذلك قد.

(٢) (قال) زيادة من ع.

(٣) في ل: حرف.

(٤) كلمة (إلى) ساقطة من ع، ف.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ز.

(٦) يريد داخلاً.

حروف الجرّ

[قولُهُ: *(حروفُ الجرِّ مَا وُضِعَ للافضاءِ بِفعلٍ أَو مَعْنَاهُ)*

اعلمْ أنّ][(١)] حروفَ الجرِّ مَا وُضِعَتْ لافضاءِ معنَى الفعلِ إلى الإسمِ، نحو: مَرَرْتُ بزيدٍ، فَإنَّ مررتُ لا يُمكنُ أَنْ يَتَعَدَّى إلى زيدٍ، فإذا توصّلتَ بالباءِ أفضاهُ إليهِ فَقُلْتَ: مررتُ بزيدٍ، أو لافضاءِ معنَى الفِعلِ إليهِ، نحو: مُروري بزيدٍ.

فإنَّ البَاءَ هُوَ الذي أفضاهُ إلى زَيْدٍ.

وَإنّما سُمِّيَتْ هَذِهِ الحروفُ حروفَ الإضافةِ، لأنَّ وَضْعَها عَلَى أَنْ تُفضِي بمعانِي الأفعالِ إلى الأسماءِ.

وَإنّما سُمِّيَتْ حروفَ الجرِّ تسميّةً لَهَا باعتبارِ عَمَلِهَا، كَمَا سُمِّيَتْ حُروفَ النَّفيِ، وحروفَ الاستفهامِ[(٢)].

ثُمَّ شَرَعَ فِي تَعدَادِهَا فَقَالَ: *(وَهِيَ: مِنْ، وَإِلى، وحتّى، إلى آخرها)*.

وَهِيَ عَلَى ثلاثةِ أضربٍ:

أحدُهَا: أَنْ لا تكونَ إلّا حرفاً، وَهِي[(٣)] العَشَرَةُ الأُولَى[(٤)].

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل.

(٢) في الأصل: الأسماءِ.

(٣) في ل: وهو.

(٤) وهي: من، وإلى، وحتى، وفي، والباء، واللام، وربّ، وواو ربّ، وواو القسم، وتاء القسم.

وثانيها: أَنْ تكونَ حرفاً واسماً، وَهِيَ الخَمْسَةُ التي تَلِي العَشَرَةَ الأولَى[١].

وَثَالِثُها: أَنْ تَكونَ فعلاً، وَحَرفاً، وَهِيَ[٢] الثلاثةُ الباقيةُ[٣] فكانَ المَجموعُ ثمانية عشر[٤].

فَإِنْ قيلَ: كَانَ من الواجبِ أَنْ تُقْسَمَ هذهِ الحروفُ إلى أربعةِ أَقْسَامٍ:

قِسْمٌ مِنْهَا ما لا[٥] يكونُ إِلّا حرفاً.

وَقِسْمٌ يكونُ حرفاً واسماً.

وَقِسْمٌ يكونُ حرفاً وَفِعلاً.

وَقِسْمٌ يكونُ حرفاً واسماً وفعلاً، نَحو: عَلَى، فَإِنَّهُ يَقَعُ حرفاً واسماً وفعلاً مِن عَلَا يَعْلُو.

قُلنا: هذِهِ القِسْمَةُ باعتبارِ مُحَافَظَةِ لفظِ[٦] هذِهِ الحروفِ، وَمَعْنَاهَا، وَحينئذٍ لَمْ يَكُنْ علا[٧] فِعْلاً، لكونِ أَلِفِهِ باعتبارِ [الحَرفيةِ والإسميةِ غيرَ منقلبةٍ، وباعتبارِ][٨] الفعليةِ منقلبةً ولهذا لَمْ يُعدَّ اللامُ مُشْتَرَكاً بينَ الفعلِ والحرفِ في قولِنَا: لِ[٩] زيداً مَعَ أَنَّ

---

(١) وهي: عن، وعلى، والكاف، ومذ، ومنذ.

(٢) في ل: هو.

(٣) وهي: حاشى، عدا، وخلا.

(٤) في مجموع مهمّات المتون: ٤٢٣، ذكر تسعة عشر حرفاً بزيادة ياء القسم.

(٥) (لا) ساقطة من ت، ل، و(ما) ساقطة من ف.

(٦) في ل: لفظة.

(٧) (علا) ساقطة من الأصل.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من: ت.

(٩) في الأصل، وفي ل: إنّ، وفي ت: لزيد.

لفظَهُ مِثلُ لفظِ لِزَيدٍ[1]، وَكَذَلِكَ مِنْ، مِنْ: مَانَ يَمِينُ[2]، وَكَذَلِكَ لَمْ يَعُدَّ (إلى) حرفاً واسماً فِي قولِكَ: إلى[3] زيدٍ بِمَعنَى النِّعمةِ، لأنَّ اللامَ خارجٌ عنِ المَعْنَى الأصلِي، وَلأنَّها فِي اللفظِ مخالفةٌ للامِ الجرِّ في الأَصلِ فِي الحروفِ، وَلأنَّ (مِنْ) أيضاً مخالفٌ لِـ(مِنْ) الذي هُوَ حرفُ الجرِّ فِي المَعْنَى وَفِي اللَّفظِ مِن حيثُ التَّقدِيرُ، وَلأنَّ (إلى) مُخَالِفَ لِ(إلى)[4] التي هِيَ حرفُ الجرِّ فِي المعنَى، وَلِكونِ أَلِفِهَا [منقلبةً عنِ الياءِ[5] إذَا كَانَ اسماً، وَعَدمِ انقلابِهَا عَنْهَا إذَا كَانَ حرفاً.

لا يُقَالُ: لَوْ صَحَّ مَا ذَكَرْتُم، وَهُوَ أَنَّ هذهِ القِسْمَةَ باعتبارِ محافظةِ اللفظِ والمَعنَى لَمْ يَجُزْ أَنْ يُعَدَّ حَاشَى وَعَدَا، وَخَلَا، مُشْتَرَكاً بينَ الفِعْلِ والحرفِ، لكونِ أَلِفها][6] عِندَ كونِهَا أفعالاً منقلبةً عنِ الياءِ، وَعِندَ كَونِهَا حَرفاً[7] ليسَ كَذَلِكَ، لأنَّا نقولُ: اللفظُ محفوظٌ فِيها لفظاً وَمَعْنَىً، لأنَّا لا نعدّ حَاشَى وَعَدَا، وَخَلا، الذي[8] فِي مِثْلِ قَولِنَا: حاشيتُهُ، وَعَدَوتُه، وَخَلوتُ مُشْتَرَكاً.

وَإنَّما عَدَدْنَا حَاشَى وَعَدَا وَخَلا[9] الواقعةَ فِي الاستثناءِ، وَهِيَ غَيرُ مُتَصَرِّفَةً

---

(١) في الأصل: كزيد، في (ل): فعل أمر من ولي يلي.
(٢) مان يمين من، فهو مائن، أي: كاذب. مختار الصحاح ـ مين ـ: ٦٤١.
(٣) ألى وإلى: النعمة، وجمعها: آلاء. لسان العرب ـ ألا ـ ١٨: ٤٦.
(٤) في ت، ل: للأولى.
(٥) في ل: الهاء.
(٦) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.
(٧) في ت، ز: حروف.
(٨) كلمة (الذي) ساقطة من ز.
(٩) في ز: وخلا وعدا.

تَصَرُّفَ الأفعالِ، فَأَشْبَهَتِ الحروفَ، فَلَمْ يُجْعَلْ لأَلِفِهَا أَصلٌ، كَمَا لَمْ يُجْعَلْ لأَلِفِهَا [حِينَ كَانَتْ حروفاً أَصْلٌ][1].

مِنْ

قَوْلُهُ: (فَمِنْ للابتداءِ.. إلى آخِرِهِ).

إعلَمْ أَنَّ مِنْ بِحَسَبِ مَا ذَكَرَهُ فِي الكتابِ[2] لَهَا أَربَعَةُ معانٍ:

أحدُها: أَنْ تكونَ لابتداءِ الغايةِ، نَحو: سرتُ مِنَ البَصْرَةِ، أي: ابتداءُ سَيرِي مِنْ [هَذَا المكانِ، وَتُعْرَفُ أَنَّها للابتداءِ بِمقارنةِ إلى بِهَا لفظاً أو تقديراً كَقَولِكَ: سِرْتُ مِنَ][3] البَصْرَةِ إلى الكُوفَةِ.

وَقَدْ تَأْتِي لِغَرَضِ الابتداءِ دُونَ أَنْ يُقْصَدَ إلى إنتِهَاءٍ[4] مخصوصٍ، إذَا كَانَ المَعْنَى لا يقتضِي إلّا المبتدأَ بِهِ كقولِكَ: أَعوذُ باللهِ مِنَ الشَّيطانِ الرَّجِيمِ، وَزيدٌ أَفضلُ مِنْ عمرٍو / ١٣٤ و /وهِيَ أكثرُ مَا تكونُ لابتداءِ الأماكِنْ.

وَقَدْ تكونُ فِي الزّمانِ[5] نَحو: صمتُ مِنْ يومِ الجُمُعَةِ إلى كَذَا، وَهِيَ أكثرُ

---

(١) في ز: أصل حين كانت حروفاً.

(٢) يريد بالكتاب: كتاب الكافية، وتنظر هذه المعاني الأربعة في مجموع مهمات المتون: ٤٢٣.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٤) في ت: إنهاء، وفي ل: منتها.

(٥) وهذا رأي الكوفيين والمبرد وابن درستويه. شرح المفصل لابن يعيش ٨: ١١، والكافية - شرح الرضي ٢: ٣٢١.

الحروفِ[1] الجَارَةِ تَصرُّفاً، لانفرادِهَا عنْ أَخَواتِهَا بالدُّخُولِ عَلَى (عِنْدَ).

والثاني: أَنْ تكونَ للتبيينِ، وَذَلِكَ عِندَ وقوعِهَا بعدَ مَا يَحْتَمِلُ عدَّةَ أشياءَ فيُبَيَّنُ بواحدٍ مِنْها، نَحو: قولِهِ تَعَالَى: ﴿**فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ**﴾[2] وَتُعْرَفُ أَنَّها لِلتَّبيينِ بِأَنْ يَسْتَقِيمَ المَعْنَى.

قَالَ الخَوارِزْمِي[3]: المُبَيِّنَةُ أيضاً راجعةٌ إلى مَعْنَى الابتداءِ لأنَّ الرِّجْسَ جَامِعٌ للأَوثانِ وَغَيرِهَا، فَإِذَا قُلْتَ: ﴿**مِنَ الأوثانِ**﴾[4] فَمَعْنَاهُ الذي ابتداؤهُ مِنْ هَذا الصِّنْفِ.

والثالثُ: أَنْ تكونَ لِلتبعيضِ، نَحو: أخذتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ.

وَيُعْرَفُ أَنَّها لِلتبعيضِ بِأَنَّهُ إِنْ أُقِيمَ بدلَهُ البَعْضُ، لاستقَامَ المَعْنَى، مثلاً، لَوْ قُلْتَ: أخذتُ بعضَ الدَّراهِمِ صَحَّ واستقامَ المَعنَى، وَمِنْهُ قَولُهُم: هَذَا مِنْهُم، وَقَولِهِ تَعالَى: ﴿**وَيُكَفِّرُ**[5] **عَنكُمْ مِن سَيِّئَاتِكُمْ**﴾[6]، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ[7]: إنَّ (مِنْ) فِي هذه الأقسامِ الثلاثةِ المَذكُورَةِ للتبيينِ.

أَمَّا فِي الأَوّلِ: فَلأَنَّكَ إذَا قُلْتَ: خَرَجْتُ مِنَ البَصْرَةِ فَقَدْ مَيَّزْتَ مبدأَ[8] الخُروج

---

(١) في ل: حروف.

(٢) سورة الحج: ٣٠.

(٣) ينظر ١: ١٨٥.

(٤) سورة الحج: ٣٠.

(٥) جميع النسخ خالية من (الواو).

(٦) سورة البقرة: ٢٧١.

(٧) هو الزمخشري. تنظر الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٣٢٢.

(٨) في ل: منذ.

مِنْ غيرِهِ.

وَأَمَّا فِي الثَّانِي: فَظَاهِرٌ.

وَأَمَّا فِي الثَّالِثِ: فَلأَنَّكَ إذَا قُلْتَ: أَكَلْتُ مِنَ الرَّغيفِ بَيَّنْتَ الشَّيءَ المأْكُولَ مِنْهُ.

وَقَالَ بَعْضُهُم: جميعاً[1] رَاجِعٌ إلى ابتداءِ الغَايةِ.

وَاعلمْ أَنَّ فِي (مِنْ) المُقْتَرِنَةِ بأفعلِ التفضيلِ خِلافاً:

فَذَهَبَ المُبَرِّدُ إلى أَنَّها لابتداءِ الغايةِ[2]، فَإِنَّ قَولَكَ: [زيدٌ أفضلُ][3] مِنْ عَمْرٍو، فَهُوَ الموضعُ الذي بدأَ مِنْهُ الفَضْلُ.

وَذَهَبَ سيبويهِ إلى أَنَّها للتبعيضِ[4]، لأَنَّها لَوْ كَانَتْ لابتداءِ الغَايَةِ لاَقْتَضَت اِنتهاءً يَقَعُ الأمرُ فِيما بَيْنَهُما، وَلَيْسَ المقصودُ بقولِ القَائِلِ: زيدٌ أَفضلُ مِنْ عـمرٍو، أَنْ يُفَضِّلَهُ عَلَى غيرِ عمرٍو، فَرُبما لا يُفَضِّلُهُ إلاّ عَلَى عمرٍو فَقَطْ.

وَرَابِعُهَا: أَنْ تكونَ زائدةً، ويعرفُ كونُهَا زائدةً بِأَنَّهُ لَوْ أُسقِطَ لَمْ يَخْتَلَّ المَـعْنَىٰ، وَمِنْهُ قَولُهُم: زيدٌ أَفْضَلُ مِنْ جميعِ النَّاسِ، فـ: (مِنْ) هَاهُنا زائدةٌ ليستْ للتبعيضِ وَلَا للابتداءِ، هكَذا نُقِلَ[5] عَنْ حَواشِي الإيضاحِ.

وَقَالَ الخَوارزْمِي: كَونُها[6] مزيدةً راجِعَةٌ إلى ابتداءِ الغَـايةِ، لأَنَّهـا دَخَـلَتْ

---

(١) في ف: (ان في هذه الأقسام جميع).

(٢) المقتضب ١: ١٨٢ و ٤: ١٣٦.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ع، ل.

(٤) الكتاب ١: ٣٠٧.

(٥) في ل: نقل هكذا.

(٦) في ز: في كونها.

لابتداءِ الجِنْسِ إلى انتهائِهِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ إِلى مَا فوقَهُ، إلّا أَنَّهُ اكتُفِي بِذِكْرِ (مِنْ) عَنْ ذكرِ (إلَى)[1]، لِدَلَالَةِ إحدَى الغَايَتينِ عَلَى الأُخْرَى.

اعلمْ أَنَّ (مِنْ) فِي[2] قولِنَا: مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ زَائِدَةٌ مِنْ وَجْهٍ، لأنَّهُ لَوْ حُذِفَتْ لَاستقامَ الكَلَامُ، وَغيرُ زائِدَةٍ مِنْ وجهٍ لأنَّها عَلَى تقديرِ ثبوتِهَا تفيدُ استغراقَ الجِنْسِ، وَعَلَى تقديرِ حَذْفِهَا لَمْ تُفِدْ ذَلِكَ[3].

ثُمَّ اعلَمْ أَنَّ (مِنْ) لَا تُزَادُ عِندَ سيبويهِ وَمَنْ تَابَعَهُ وَأَكْثَرِ البصريينَ إلّا فِي النَّفْيِ[4] أَو فِي مَا هُوَ فِي حُكمِ[5] النَّفْيِ[6]، نَحو قَولِهِ تَعالَى[7]: ﴿**هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ**﴾[8].

---

(١) ما بين الأقواس.

(٢) كلمة (في) ساقطة من ت، و (من في) ساقطة من ع.

(٣) قال المبرد في المقتضب ١: ١٨٣: (وَأَمّا قولهم: انها تكون زائدة فلست أرىٰ هذا كما قالوا وذلك أن كلّ كلمة إذا وقعت وقع معها معنى فإنّما حدثت لذلك المعنى وليست بزائدة فذلك قولهم ما جاءَني من أحد وما رأيتُ من رجل فذكروا أنّها زائدة وإن المعنىٰ ما رأيت رجلاً وما جاءَني أحد وليس كما قالوا وذلك لأنّه إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه، تقول: ما جاءَني زيد وما جاءَني عبدالله إنّما نفيت مجيء واحد وإذا قلت: ما جاءَني من رجل فقد نفيت الجنس كلّه). وقد صرّح في مكان آخر من المقتضب بأن (من) تكون زائدة. المقتضب ٤: ١٣٧.

(٤) في ز: المنفي.

(٥) في ز، ع، ف، ل: معنىٰ.

(٦) في ز: المنفي.

(٧) كلمة (والكونيين) ليست في ع، ل.

(٨) سورة فاطر: ٣.

وَتُزادُ فِي غَيْرِهِ عِندَ الأَخفشِ وَالكُوفيينَ[(١)].

وَاحتجَّ سيبويهِ عَلَى صحَّةُ مَذْهَبِهِ بالاستقراءِ، وَبأَنَّ (مِنْ) لاستغراقِ الجنسِ، وَهُوَ لا يكونُ إلاّ فِي النّفي[(٢)]، وَتَمَسَّكَ الأخْفَشُ بقولِهِ تعالَى: **﴿واسألُوا اللهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾**[(٣)]، وبِقَولِهِ تَعَالَى: **﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾**[(٤)] وبقولِهِمْ[(٥)]: قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ [أَيْ وَاسألُوا اللهَ فَضْلَهُ، وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُم، وَقَدْ كَانَ مَطَرٌ][(٦)] فَإِنَّ هَذِهِ إثباتٌ مَعَ أَنَّهُ زِيدَتْ (مِنْ) فيهَا.

وَوَجْهُ الاستدلالِ بقولِه تَعَالَى: **﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾**[(٧)] أَنَّ المُرَادَ مِنهُ يَغْفِرْ لَكُم ذُنُوبَكُم، وَلاَ يُمْكِنُ أَنْ يَكونَ المُرَادُ التبعيضَ لِمَجِيءِ الآيَةِ الأخْرَىٰ، وَهِيَ قولُهُ تعالَى: **﴿إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾**[(٨)] وَجَاءَ[(٩)] **﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾**[(١٠)]، فَإِنْ لَمْ يُحمَلْ عَلَى الزيادةِ لَزِمَ التَّناقُضُ.

وَأَجابَ عَنْهُ سيبويهِ بِأَنَّهُ ليسَ بِتَنَاقُضٍ، وَبيانُ ذَلِكَ أَنَّ قَولَهُ تَعَالَى: **﴿يَغْفِرْ**

---

(١) الإنصاف ـ المسألة ٥٤ ـ ١: ٢٠٨، والكافية ـ شرح الرضي ٢: ٣٢٣.

(٢) في ز: المنفي.

(٣) سورة النساء: ٣٢.

(٤) سورة الإحقاف: ٣١، وسورة نوح: ٤.

(٥) في الأصل: قولهم.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٧) سورة الإحقاف: ٣١، وسورة نوح: ٤.

(٨) سورة الزمر: ٥٣.

(٩) كلمة (جاء) ليست في الأصل.

(١٠) سورة آل عمران: ٣١، و سورة الأحزاب: ٧١، وسورة الصفّ: ١٢.

لَكُمْ ذُنُوبُكُم﴾[1] إنَّمَا[2] ورَدَ فِي قومِ نوحٍ عَليهِ السلامُ[3]، وقولُه: ﴿يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾[4] ورَدَ[5] فِي هذه الأمّةِ[6] تفضيلاً لِهذِهِ الأمّةِ عَلَى غيرِهِم مِنَ الأُمَمِ، وحينئذٍ لم يَلْزَمِ التناقُضَ، / ١٣٤ ظ / وَلَئِنْ سَلَّمْنَا أَنَّ الآيتينِ لأُمَّةٍ وَاحِدَةٍ، لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يَلْزَمُ التناقُضُ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ أَنْ لَوْ لَمْ يغفِرِ الذُّنُوبَ جميعاً لِبَعْضِهِم، يغفرُ الذنوبَ للبعضِ الآخِرِ، فتَكون للتبعيضِ[7].

وَأَمَّا الجَوابُ عَنْ قَولِهِم: قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ[8] أَرَادَ الحِكَايةَ، كَأَنَّهُ سَمِعَ مَنْ يقولُ: هَلْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ فَحَكَى كَلامَهُ، وَقَالَ مُجِيباً[9]: كَانَ مِنْ مَطَرٍ[10].

أَوْ نَقُولُ: إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى التبعيضِ فَكَأَنَّهُ قَالَ: قَدْ كَانَ شيءٌ مِنْ مَطَرٍ بِحَذْفِ المَوصُوفِ.

---

(١) سورة الأحقاف: ٣١، وسورة نوح: ٤.

(٢) في ل: وإنّما.

(٣) في ل: عليه الصلاة والسلام.

(٤) سورة الزمر: ٥٣.

(٥) في ل: وورد.

(٦) في ع، ل: الآية.

(٧) هذا الجوابُ الذي نسبه المؤلّف إلى سيبويهِ لم أجده في الكتاب، وهو جوابٌ ذَكَرَهُ الرضي من غير عزو. الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٣٢٣.

(٨) (أنه) ليست في ل.

(٩) (مجيباً) ليست في ت.

(١٠) الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٣٢٣.

وَقِيلَ: إِنَّهُ فِي الآيَةِ لتبيينِ الجِنْسِ.

وَاعلَمْ أَنَّ زِيادَةَ (مِنْ) فِي المنصوبِ أقيسُ مِنْ زِيادَتِهَا فِي المرفُوعِ، فقولُكَ: مَا رأيْتُ مِنْ أَحدٍ أَحسنُ مِنْ قَولِكَ مَا جَاءَ مِنْ أحدٍ.

وَقَدْ زَادَ بَعْضُهُم ضربينِ آخرينِ مِنْ أنواعِ (مِنْ):

أَحَدُهُمَا: أَنْ تكونَ بِمَعْنَى البَدَلِ[1]، كَقَولِهِ تَعالَى: **﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنيا مِنَ الآخِرَةِ﴾**[2]، أَي: أَرَضِيتُم بالحياةِ الدُّنيا بدلَ الآخِرَةِ، وَتَعْرِفُ أَنَّهَا لِلْبَدَلِ بِأَنَّهُ لَوْ أُقِيمَ مَقَامَها البَدَلُ لاستقامَ المَعْنَى.

والثاني: أَنَّها لانتهاءِ الغَايةِ وَهُوَ قَولُ ابن السَّراجِ[3] فَقَالَ: تكونُ لابتداءِ الفِعلِ مِنَ الفَاعِلِ كَمَا مَرَّ، وتكونُ لانتهاءِ غَايَةِ الفعلِ مِنَ المَفْعُولِ، كَقَولِكَ: نَظَرْتُ مِنَ الدَّارِ إلى الهِلالِ مِنْ خَلَلِ السَّحَابِ فَـمِنَ الدَّارِ مكانُ الفَاعِلِ، وَمِنْ خَلَلِ[4] مَكَانُ المفعولِ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: مِنْ خَلَلِ[5] حَالٌ مِنَ الهِلالِ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكونَ مِنَ الدَّارِ حالاً[6] مِنَ النَّاظِرِ.

وَقَالَ بَعْضُهُم: إِنَّها فِي المِثالِ المَذْكُورِ للابتداءِ أَيضاً، لَكِنْ لابتداءِ غَايَتَي

---

(١) الجنى الداني: ٣١٦.
(٢) سورة التوبة: ٣٨.
(٣) الأصول في النحو ١: ٥٠١ ـ ٥٠٢.
(٤) في ز: من خلل السحاب.
(٥) في ز: من خلل السحاب.
(٦) في الأصل وفي ز، ف، ل: حال.

الفاعِلِ[١] وَالمفعُولِ مَعاً فِي المكَانِ إذ[٢] كانَ مَعناهُ: رأيتُ الهِلالَ مِنْ مَكانِي مِنْ خَلَلِ السَّحابِ، وَمَبْدأُ رُؤْيتِكَ مكانُكَ[٣]، وَمَبدأُ كونِهِ مرئيّاً خَلَلُ السَّحابِ.

وَأَمّا قَولُهُ تَعالَى: ﴿**وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ**﴾[٤] فَأجودُ مَا قِيلَ فِيهِ أَنَّ مِن الأُولَى لابتداءِ الغَايةِ لأَنَّها مَعَ مَكَانٍ، والثانيةَ لِلتَّبعيضِ، لأَنَّهُ يَحسُنُ مكانَها البَعْضُ، والثالثةَ للتبيينِ[٥]، لأَنَّهُ يَحْسُنُ مكانَها التي، فالأوّلانِ مُتعلِّقانِ بِيُنَزِّلُ، والثالثةُ باستقرارٍ محذُوفٍ.

وَزَادَ الفَرّاءُ قِسْماً سَابِعاً مِنْ [أقسامِ (مِنْ)][٦] نَحو قَولِكَ: مَرِضْتُ مِنْ دواءٍ[٧] شربتُهُ.

إلى

قولُهُ: *(وإلى للانتهاءِ وبِمَعنَى مع قليلاً)*.

و[٨]اعلَمْ أَنَّ إلى لَها مَعْنَيانِ:

---

(١) في الأصل، وفي ل: الفعل، وما أثبتناه من ف.

(٢) في ل: إذا.

(٣) (مكانك) ليست في ل.

(٤) سورة النور: ٤٣.

(٥) البيان ٢: ١٩٨.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل.

(٧) في ل: دو.

(٨) الواو ساقطة من ز.

أحدُهُما: أَنْ تكونَ لانتهاءِ الغَايةِ فَهِيَ مُقَابَلَةٌ، وَمَعَارَضةٌ لِـ(مِنْ) تَقولُ: سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ إلى الكُوفَةِ، وَتَقولُ[1]: أَنا إليكَ، أَيْ: إِنَّما أَنْتَ غَايَتِي.

وَتُعْرَفُ أَنَّها للانتهاءِ بَشيءٍ[2] يَصلُحُ أَنْ يَكونَ لَهُ ابْتِدَاءٌ.

وَفِي دُخُولِ مَا بَعْدَ (إلَى) فِي حُكمِ مَا قَبْلَ (إلى) خلافٌ.

فَقَالَ قومٌ إِنَّها للابتداءِ ظاهراً، فدخُولُ مَا بَعْدَهَا فِيما قَبْلَها لَيْسَ إلاّ بالمَجَازِ، وَبِالقَرينَةِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ.

وَقَالَ بعضُهم: إنَّ ما بَعْدَها داخِلٌ فِيمَا قَبْلَها حقيقةً، وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِي غيرِهِ إلاّ بِالمَجَازِ.

وَقَالَ قَومٌ: إِنَّها مُشْتَرَكَةٌ فِيهِما.

وَقَالَ بَعْضُهُم: إنْ لَمْ يَكُنْ[3] مَا بَعْدَهَا مِنْ[4] جِنْسِ مَا قَبْلَهَا لَمْ يَدْخُلْ مُتَمَسِّكاً بقولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿**ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيامَ إِلى اللَّيْلِ**﴾[5]، وَإِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِهِ دَخَلَ، فَوجُوبُ غُسْلِ المرافقِ عَلَى هذا المذهبِ [لَمْ يَكُنْ][6] مأخوذاً مِنَ الآيةِ، وَإِنَّما يكونُ مأخوذاً مِنْ بيانِهِ عليه السلام[7].

---

(١) (وتقول) ليست في ل.

(٢) في ل: الشيء.

(٣) في الأصل: يمكن.

(٤) (من) ليست في ل.

(٥) سورة البقرة: ١٨٧.

(٦) في ل: لا يكون.

(٧) في ت، ف، ل: صلى الله عليه وسلّم.

وَثَانِيهِمَا: بِمَعنَى مَعَ، وَهُوَ عِنْدَ بَعْضِهِم، وَاسْتَدَلَّ بِقولِه تَعالَى: ﴿**وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ**﴾[1]، وبقولِهِ تَعَالَى: ﴿**مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ**﴾[2]، وَبِقَولِهِ تَعَالَى: ﴿**فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ**﴾[3]، وَيُمكِنُ تَأْوِيلُهَا، وَرَدُّهَا إِلَى الانْتِهَاءِ.

أَمَّا الأُولَى[4]: فَبِأَنْ يَكونَ المَعْنَى: لَا تُضِيفوا أَموالَهُمْ إِلَى أَموالِكُمْ، وَكَنَّى عَنْهُ بِالأَكْلِ.

وَأَمَّا الثانيةُ: فَمَعْنَاهَا مَنْ يَنْصُرُنِي إِلى أَنْ أُتِمَّ أَمرَ[5] اللهِ، وَمَوضِعُهَا حَالٌ: أَيْ مَنْ أَنصارِي مُضافاً إِلى اللهِ.

وَأَمَّا الثالثةُ: فَلأَنَّ (إلى) تَدُلُّ عَلَى وجوبِ الغُسْلِ إِلى المرافقِ، وَلَا يَنْفِي وجوبَ غُسلِ المرفِقِ، لأَنَّ الحَدَّ، وَإِنْ كَانَ لا يدخُلُ تَحْتَ[6] المَحْدُودِ لَكِنْ لا ينفيهِ التحديدُ، كَقولِكَ: مررتُ إِلى الكوفةِ، / ١٣٥ و / وَلَيسَ بِوَاجِبٍ أَنْ لا يكونَ الكوفةُ مجروراً بِهَا، وَحِينئذٍ يكونُ غُسْل المَرفِقِ مِنْ بيانِهِ عليهِ السّلام، لا مِنَ الآيةِ، لأَجلِ هَذَا قال[7]: (وَبِمَعْنَى مَعَ قَلِيلاً).

---

(١) سورة النساء: ٢، وفي جميع النسخ: (لا تأكلوا) من غير واو.

(٢) سورة آل عمران: ٥٢.

(٣) سورة المائدة: ٦.

(٤) في ع: الأول.

(٥) في ل: أمرا.

(٦) في ل: في.

(٧) (قال) ليس في ل.

وقيلَ: إنّ (إلى) قدْ تَجِيءُ بِمَعْنَى (فِي) كَقولِ[1] الشّاعر:

فَـلَا تَـتْرُكـنِّي بـالوعيد كأنـني إلى النّاسِ مطليٌّ بِهِ القَارُ أَجْرَبُ[2]

حتّىٰ

قَوْلُهُ: (وَحَتّى كَذٰلِكَ، وَبِمَعْنَى (مَعَ) كَثِيراً).

اعلمْ أَنَّ (حَتّىٰ) لانتهاءِ الغايةِ، وَبِمَعْنَى (مَعَ) كَمَا كَانَ (إلى) إلّاَ أَنَّ (حتىٰ) ظاهرُ الدَّلالةِ فِي دخُولِ ما بَعْدَها فِي مَا قَبْلَها، نَحو قَولِكَ: أكلتُ السَّمَكَةَ حَتىٰ رَأْسَها، وَنُمْتُ الليلة[3] حَتّىَ الصَّباحَ، وَالمَعْنَى قَدْ[4] أُكِلَ الرّأْسُ وَنِيمَ الصّباحُ، وَيَخْتَصُّ بالظّاهِرِ لأَنَّهُ لَوْ دَخَلَ عَلَى المُضْمَرِ لالتَبَسَ المجرورُ بالمنصوبِ، لِجوازِ وقوعِ المَنصوبِ والمَجرورِ بَعْدَ (حَتّى) مَعَ الاستغناءِ عَنْهُ بِإلى [خِلافاً لِلمُبردِ[5]، فَإِنَّهُ أَجازَهُ وَ[6]أَنْشَدَ:

فَـلا وَاللهِ لا يـلقاهُ نَـاسٌ فَتًى حَتّاكَ يا ابنَ أَبِي يَزِيدِ[7]

---

(١) في ز، ع: كما في: قول.

(٢) البيت للنابغة الذبياني ـ ديوانه: ٧٣.

(٣) في ل: الليل.

(٤) (قد) ليست في ع، ل.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٨: ٣٢٦، والكافية ـ شرح الرضي ٢: ٣٢٦، والجنى الداني: ٣٩٩.

(٦) الواو ليس في ل.

(٧) قائله مجهول، ويروىٰ (لا يلقى أناس) مكان (لا يلقاه ناس) و (زياد) مكان (يـزيد). يـنظر: شرح ابن عقيل ٢: ١١، والجنى الداني: ٤٩٩، والخزانة ـ بولاق ـ ٤: ١٤٠.

وَهُوَ شَاذٌّ عِنْدَ الأَوَّلِين] (1).

والفرقُ بينَ (حَتَّى) وَ(إلى) يَتَحقَّقُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَبِأَنَّ مَا بَعْدَ (حَتَّى) يَجِبُ أَنْ يَكونَ آخرَ جزءٍ مِمّا قبلَها، أو مَا يُلاقِي آخر جزءٍ مِنْهُ دُونَ إلى.

أَمَّا الأوَّلُ: فكَقولِكَ: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رأسَها فَإِنَّ الرَّأْسَ آخِرَ جُزْءِ السَّمَكَةِ.

وَأَمَّا الثَّانِي: نِمْتُ البَارِحَةَ حَتَّى الصَّبَاحَ، فَإِنَّ الصَّبَاحَ يُلاقِي آخِرَ البَارِحَةِ، وَلَوْ قِيلَ: نِمْتُ البَارِحَةَ حَتَّى نِصْفَهَا أَو ثُلُثَها لَمْ يَجُزْ.

وَبِأَنْ لاَ يُقَالُ خَرَجْتُ مِنْ بَغْدَادَ حَتَّى البَصْرَةَ، بِخِلافِ (إِلَى) لِضَعْفِهَا فِي مَعْنَى الغَايةِ.

وَبِأَنَّ (حَتَّى) تَصْلُح أَنْ تَكونَ للمفرد والجُمْلَةِ.

وَبِأَنَّهُ يقالُ كتبتُ إلى زيدٍ، وَلاَ يُقالُ كَتَبْتُ حَتَّى زيدٍ.

وَبِأَنَّ (إلى) مَعَ بَعْدَهَا جَازَ أَنْ يَكونَ خبراً عَنِ المبتدإ بخلافِ (حَتّى)، تَقُولُ: الأمرُ إلى زَيدٍ، وَلاَ تَقولُ: الأمرُ حَتَّى زيدٍ.

وَبِأَنَّ (حَتَّى) تَقَعُ عَاطِفَةً، وَمُبتدأً مَا بَعْدَها (2) بِخِلافِ (إلى)، أَمَّا إذَا كَانَتْ عَاطِفَةً بِمَعْنَى الواوِ، لأنَّ الواوَ بِمَعْنَى الجَمْعِ، وَحَتّى للغَايةِ والشُّمُولِ، فَالمَعنَيانِ مُتَفقانِ مُتَقَارِبانِ (3)، لَكِنَّ الفرقَ بَيْنَهُما مُتَحَقِّقٌ مِنْ وُجوهٍ:

---

(1) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(2) في ل: بعدهما.

(3) في ع: مقاربان.

مِنْهَا: أَنَّ مَا بَعْدَ (حَتَّى) يَجِبُ أَنْ يَكُونَ [مِنْ جنسِ مَا قَبْلِهَا.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ لا يجوزُ إِضمارُ رُبَّ بَعْدَ (حَتَّى)، وَيَجُوزُ بَعْدَ الواوِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ مَا قَبْلَها يجبُ أَنْ يكونَ][1] جمعاً أَوْ غَايةً بخلافِ الوَاوِ.

وَأَمَّا إذا كَانَتْ مُبتدأً مَا بعدَهَا، فَكَقولِ[2] امرئ القيسِ:

وَحَتَّى الجيادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ[3]

وَتُسمَّى بِهَذَا الوجهِ حرفَ ابتداءٍ وَتُفيدُ مَعْنَاهَا الذي هُوَ الغَايةُ، إِمَّا فِي التعظيمِ أو التّحقيرِ.

فالتحقيرُ كَمَا فِي بيتِ الفَرزدقِ، وَهُوَ قَوْلُهُ:

فَوا عَجَباً حَتَّى كُلَيبٍ تَسُبُّنِي ....[4]

والتعظيمُ كَمَا فِي بيتِ امرئ القيسِ.

وَاعلمْ أَنَّ بَعْدَ (حتّى)[5] إذَا كَانَ اسماً تعيَّنَ أَنْ تكونَ حَرْفَ ابتداءٍ كَقَوْلِهِ:

فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَها ... بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ[6]

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ل.

(٢) في الأصلِ، وفي ز: كقول.

(٣) صدره: مَطَوتُ بهم حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهم

ويروى: (سريتُ بهم). الديوان: ٩٣، والكتاب ١: ٤١٧، والمقتضب ٢: ٣٩.

(٤) عجزه: كَأَنَّ أَبَاهَا نَهشَلٌ أَو مُجَاشِعُ. الديوان: ٥١٨، والكتاب ١: ٤١٣، والمقتضب ٢: ٣٩.

(٥) كلمة (حتى) ساقطة من ت.

(٦) البيت لجرير من قصيدةٍ يهجو بها الأخطل. تَمُجُّ: تَقذِفُ، والشاهد فيه (حَتَى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ) حيث جاءت حتى حرفَ ابتداءٍ فدخلت على الجملة الإسميّة. والأشكلُ: الذي تخالطه

←

فَأمَّا[1] إذا كَانَ بَعْدَهَا اسمٌ وفعلٌ[2] نَحو قَولِهِ:

أَلقَى الصَّحِيفَةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلقَاهَا[3]

فَيَحْتَمِلُ وُجوهاً ثَلاثَةً[4]:

الرَّفعَ بالابتداءِ، والنَّصبَ بالعطفِ، / ١٣٥ ظ / والجرَّ بِكونِهَا حَرْفَ جَرٍّ.

وَاعلَمْ أَنَّ (حَتَّى) إِنْ جَعَلْتَها بِمَعْنَى إلى لَمْ تَحْتَجْ إلى إِعَادَةِ الباءِ فِي قولِكَ: مَرَرْتُ بهم حَتّى زَيدٍ، وَإِنْ جَعَلْتَها كَالواوِ أَعَدْتَ الباءَ كَمَا أَعدْتَها مَعَ الواوِ. وَأَنَّ مَا بَعْدَ (حَتَّى) إِمَّا أَنْ يَنْتَهِي الأمرُ بِهِ أو عِنْدَهُ.

فَإِنْ كَانَ الأَوّلَ جَازَ فِيمَا بَعْدَهُ الوجهانِ الخَفْضُ والنَّصبُ بِحَسَبِ مُعْتَقدِكَ، نَحو: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رأسَها، إِنْ وَقعَ الأكلُ عَلَى الجَسَدِ[5] والرأسِ جَعَلْتَها عاطفةً، وَإِنْ وَقَعَ عَلَى الجَسَدِ فَقَطْ خَفَضْتَ بِها، لأَنَّ[6] التقديرَ: إلى رَأْسِهَا.

وَإِنْ كَانَ الثاني، نَحو: صُمْتُ رَمَضَانَ حَتَّى الفِطرِ فَبِالخَفْضِ لا غَيرُ، لأَنَّ صَومَ

← حمرة يقال: عينَ شكلاء: إذا خالط بياضها حمرة. ديوان جرير: ٤٥٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ١٨، وشرح الأشموني ٣: ٣٠٠، والخزانة ـ بولاق ـ ٤: ١٤٢.

(١) (أمّا) ليست في الأصل.

(٢) في ع: اسم فعل.

(٣) البيت لأبي مروان النحوي وبعضهم يقول هو لمروان بن سعيد بن عباد بن المهلب بن أبي صفرة النحوي أحد أصحاب الخليل قاله في قصّة المتلمس حين فرّ من عمرو بن هند. الكتاب ١: ٥٠، وشرح المفصل ٨: ١٩، وبغية الوعاة ٢: ٢٨٤، والخزانة ٣: ٢١.

(٤) تنظر هذه الوجوه في شرح المفصل لابن يعيش ٨: ١٩.

(٥) في ز: الجسم.

(٦) في ع: إلّا.

يومِ الفِطرِ مُحَرَّمٌ.

في

قَولُهُ: *(وَ (فِي) للظرفيّةِ، وَبِمَعْنى (عَلَى) قليلاً)*.

اعلمْ أَنَّ استعمالَ (فِي) للظرفيّةِ ظاهرٌ، وَمَعْنَى الظَّرفيةِ حُلُولُ الشَّيءِ فِي غَيرِهِ واستقرارُهُ فِيهِ أَو عَلَيهِ، وَذَلِكَ قَدْ يكونُ حقيقياً، وَقَدْ يَكونُ مجَازيّاً.

أَمَّا الحقيقيُ فِي المشهورِ فَعَلَى ضَربين:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكونَ الحَالُّ وَالمَحَلُّ جِسمَينِ، كَقَولِكَ: [المَالُ فِي الكيسِ، وَالمَاءُ فِي الكُوزِ][1]، وَزَيدٌ فِي الدَّارِ.

والثَّانِي: أَنْ يكونَ المحلُ جِسماً والحَالُّ جُسمانياً، أَعنِي عَرَضاً[2] كَقَولِنَا: البياضُ في العَاجِ والسَّوادُ فِي القَارِ، وَالحلاوةُ فِي العَسَلِ.

أَمَّا المَجَازِيُّ: فَإِمَّا مِنْ طَرفٍ واحدٍ[3] أَو مِنَ الطَّرفينِ[4].

فَالَّذِي مِنَ الطَّرفَينِ أَنْ يكونَ الحَالُّ والمَحَلُّ جُسمانِيَينِ كَقَولنا[5]:

---

(١) في ت، ع، ف، ل: الماء في الكوز، والمال في الكيس.

(٢) العَرضي: مصطلح منطقي وهو المحمول الخارج عن ذات الموضوع لاحقاً له بعد تقوّمه بجميع ذاتيّاته كالضاحك اللاحق للإنسان. المنطق ١: ٧١.

(٣) (واحد) ليست في الأصل.

(٤) في الأصل، وفي ز: طرفين.

(٥) في ت، ع، ف، ل: كقولك.

النجاةُ فِي الصِّدْقِ، وَالفُتُوَّةُ فِي الكَرَم.

والذي مِنْ طرفٍ واحدٍ عَلَى ضَربينِ:

أَحَدُهُما: أَنْ يَكونَ الظرفُ جِسْماً وَالمَظروفُ عَرَضاً، كَقولِنَا: السَّخَاوَةُ في حَاتِمٍ، وَالشَّجَاعَةُ فِي عليٍّ [رضي اللهُ عَنْهُ][1].

والثاني: أَنْ يَكونَ المَظروفُ جِسماً وَالظَّرفُ عَرَضاً كَقَولِكَ: زيدٌ فِي ذروةِ الكَرَمِ، وَأنا فِي حَاجَتِكَ، و[مِنهُ قَولُهُ تَعالَى: **﴿إِنَّ أَصْحَابَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِي شُغُلٍ فَاكِهُونَ﴾**[2]. وَقَدْ][3] تَجِيءُ بِمَعْنَى (عَلَى) قليلاً، ومنهُ قولُهُ تَعَالَى: **﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾**[4]: [أَيْ عَلَى جُذوعِ النَّخْلِ][5]، وَقِيلَ: إِنَّها هَاهُنا عَلَى أَصْلِهَا، لِتَمَكُّنِ المَصْلوبِ فِي الجِذْعِ كَتَمَكُّنِ الكَائِنِ فِي الظَّرفِ[6]، فَاستُعْمِلَ حَرفُ الظرفيّةِ كَذَلِكَ.

الباء

قولُهُ: *(والبَاءُ لِلإلْصَاقِ والاستعانَةِ إلى آخِرِه).*

اعلمْ أَنَّ الباءَ تجيءُ لمعانٍ:

---

(١) في ت: كرّم الله وجهه، وفي ع: رض، وليس في الأصل، ولا في ز، ف.

(٢) سورة يس: ٥٥.

(٣) ما بين المعقفتين ليس في ز.

(٤) سورة طه: ٧١.

(٥) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٦) هذا قول الزمخشري. المفصل: ٢٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨: ٣١.

مِنْها: الإلصاقُ، نَحو: بِهِ الدّاءُ[١]، أَي: التَصَقَ بِهِ الداءُ[٢]، وَمَرَرْتُ بِـزيدٍ، أَيْ: التصقَ مروري بموضعٍ يقربُ مِنْهُ زيدٌ.

وَمِنْها: الاستعانَةُ، نَحو: كتبتُ بالقَلَمِ، أي: باستعانةِ القَلَمِ.

وَمِنْهَا: المُصَاحبةُ، كَقَولِكَ: خَرَجَ فُلانٌ بِعَشِيرَتِهِ، وَدَخَلَ عليهِ بِثيابِ السَّفَرِ.

وَمِنْهَا: المُقَابَلَةُ، كَقَوْلِكَ: بِعْتُ هَذَا بِهَذا.

وَمِنْهَا: التعديةُ، كَقَولِكَ: خَرَجْتُ بِزَيْدٍ، وَذَهَبْتُ بِهِ.

وَمِنْهَا: الظَّرفيَّةُ، كَقَولِكَ: طُفْتُ[٣] بِهِ، وَجَلَسْتُ بِالمَسْجِدِ[٤].

وَمِنْهَا أَنْ تَكونَ مزيدةً فِي المنصوبِ، كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿**وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ**﴾[٥]، وَكَقولِه[٦]:

سودُ المَحَاجِرِ لَا يَقرَأْنَ بِـالسُّوَرِ[٧]

---

(١) في ل: الداء به.

(٢) في ل: الداء به.

(٣) الكلمة غير واضحة، وما اخترناه أقرب صورها المحتملةَ.

(٤) في ز: بالجسد.

(٥) سورة البقرة: ١٩٥.

(٦) في ت، ف، ل: قوله.

(٧) صدره: هُنَّ الحَرَائِرُ لَا رَبّاتُ أَخْمِرَةٍ

والبيت ينسب إلى الراعي النميري (عبيد بن حُصين) وإلى القتَّال الكلابي (عبدالله بن مجيب أو عباد بن مجيب)، ويروى (وتلك) مكان (هنّ) و(اخمرة) مكان (أحمرة). شعر الراعي النميري: ٨٧، وديوان القتال الكلابي ـ تحقيق احسان عباس ـ بيروت: ٥٣، ومغني اللبيب ١: ٢٧، وشواهد المغني ١: ٣٣٦، والخزانة ـ بولاق ـ ٣: ٦٦٧.

وَفِي المرفُوعِ كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَفَى بِاللهِ شَهِيداً﴾[1]، وَبِحَسْبِكَ زيدٌ، أَيْ: كَفَى اللهُ شَهيداً، وَحَسْبُكَ زيدٌ. / ١٣٦ و /

وَمِنْهُ قولُ امرئ القيسِ:

أَلَا هَــلْ أَتَــاهَا وَالحَـوادِثِ جَمَّـةٌ بِأَنَّ امرأَ القَـيسِ بـنِ تَمْـلِكَ بَـيْقَرا[2]

وَعَلَى التَّقدِيرَينِ زِيَادَتُهَا فِي غَيرِ المُوجِبِ قِياسٌ، نَحو: مَا زيدٌ بِقَائِمٍ، وَفِي غَيرِهِ لَيسَ بقياسٍ، بَلْ مقصورٌ عَلَى السَّماعِ، وَزِيادَتُها تكونُ فِي: الخَبَرِ، نَحو: بِحَسْبِكَ[3] زيدٌ.

وَقَدْ[4] تَكُونُ فِي الاستفهامِ، نَحو: هَلْ زَيْدٌ بِقَائِمٍ.

وَقَدْ تَكُونُ فِي النَّفْيِ، نَحو: مَا زيدٌ بِقَائِمٍ.

اللام

قَولُهُ: (*واللامُ للاختصاصِ إلى آخِرِه*).

اعلمْ أَنَّ اللامَ أيضاً تجيءُ لِمعانٍ:

مِنْهَا: أَنْ تَكونَ للاختصاصِ، نَحو: المالُ لِزيدٍ، وَالجُلُّ[5] لِلفَرَسِ.

---

(١) سورة النساء: ٧٩ و ١٦٦.

(٢) جمّة: كثيرة، وبيقرَ الرجلُ: هاجَرَ من أرضٍ إلى أرضٍ أو خَرَجَ إلى حيث لا يدري أو نزل الحَضَرَ وترك قومه في الباديةِ، ولمْ أجد البيتَ في ديوان امرئ القيس برواية الوزير أبي بكر عاصم بن أيوب البطليوسي، ولا في الذي برواية الأصمعي. الخصائص ١: ٣٣٥، والمفصل: ٢٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٢٣، والخزانة ـ بولاق ـ ٤: ١٦١.

(٣) في ف، ل: حسبك.

(٤) (قد) ليسَ في ل.

(٥) جُلّ الدابّة وَجَلُّها: الذي تلبسُهُ لِتُصَانَ بِهِ، والفتحُ عن ابن دريدٍ، قال: وهي لغةٌ تميميّةٌ ←

وَمنْها: أَنْ تَكونَ للتعليلِ، نَحو: جِئْتُكَ للسَّمْنِ، وَضَرَبْتُهُ للتأديبِ.

وَمِنْهَا: أَنْ تكونَ بِمَعْنَى عَنْ إذا استُعمِلَ مَعَ القَولِ، نَحو قَولِهِ تَعَالَى: **﴿وَقَالَ[1] الّذينَ كَفَرُوا لِلَّذِيْنَ آمَنُوا لَو كَانَ خَيْراً مَا سَبَقُونَا إليه﴾**[2]، وَلَيْسَ مَعْنَى الآيةِ أَنَّ الكافِرِينَ خَاطَبُوا المُؤمِنِينَ، لأنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجَبَ أَنْ يقولَ: سبقتُمونَا إليه، لكِنَّهُ لَمْ يَقُلْ كَذَلِكَ، فَعُلِمَ أَنَّ مَعْنَاهُ: قَالَ الذينَ كَفَروا عَنِ المؤمنِينَ.

وَمِنْهَا: أَنْ تكونَ [زائدةً، نَحو قولِهِ تَعَالَى: **﴿رَدِفَ لَكُم﴾**[3] أَيْ: رَدِفَكُمْ[4].

وَمِنْها: أَنْ تكونَ][5] بِمَعْنَى واوِ القَسَمِ فِي مَوضِعِ التَّعَجُّبِ، نَحو قَولِهِ:

لله يَبْقَى عَلَى الأيَّامِ ذُو حَيَدٍ ....[6]

أي واللهِ.

← معروفةٌ، والجمعُ: جِلالٌ وأجلال. لسان العرب ـ جَلل ـ ١٣: ١٢٥، ومختار الصحاح ـ جللَ ـ ١٠٧.

(١) في جميع النسخ (قال) من غير واو.

(٢) سورة الإحقاف: ١١.

(٣) سورة النمل: ٧٢. من قوله تعالى: **﴿قُلْ عسَى أَنْ يَكونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُوْنَ﴾**.

(٤) (أي ردفكم) ليس في ع.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٦) عجزه: بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ.

والبيتُ يُنْسَبُ إلى أميَّةَ بن عائِذٍ وَإلى مَالِكِ بن خالدٍ الخُزاعي وإلى عبد مناة الهُذَلي وإلى غيرهم وفيه روايات مختلفةٌ مِنَها: أنّه يروىٰ (حِيدٍ) بكسرِ الحاء وهو جمع حيدة وهي العُقْدَةُ في قَرنِ الوَعلِ وقيل هو مصدر حادَ يَحيدُ حيداً بِمَعْنَى الروغانِ، ويروىٰ (جيدٍ) بالجيم وَهُوَ جُنَاحٌ مائلٌ فِي الجبلِ، والمُشْمَخِرُّ: الجَبَلُ الشامِخُ، والظيّان: ياسمين البر، والآس: ضربٌ مِنَ الرياحينِ. ديوان الهذليين ٣: ٢، والكتاب ٢: ١٤٤ والمقتضب ٢: ٣٢٤، والأصول في النحو ١: ٥٢٤، والمفصل: ٣٤٥، واللامات: ٧٣، والجنى الداني: ١٤٤، والخزانة ـ بولاق ـ ٤: ٢٣١.

ربّ

قولُهُ: *(وَرُبَّ للتقليلِ وَلها صدرُ الكلامِ).*

اعلمْ أنّ ربَّ للتقليلِ، كَمَا أَنَّ كَمْ للتكثيرِ، وَلَهَا أحكامٌ:

أحدُها: أَنْ تَقْتَضِي صَدْرَ الكَلامِ قياساً عَلَى كَمْ الذي هُوَ نقيضُها.

وَثَانِيها: اختصاصُها بِنَكرةٍ موصوفةٍ، أمّا دُخُولُهَا فِي النَّكِرَةِ فَقَطْ فَلِعَدَمِ الاحتياجِ إلى المعارفِ التي هِيَ فرعٌ عَلَى النَّكِرَةِ، وَأمَّا كونُ تِلْكَ النَّكِرَةِ موصُوفَةً فَلأنَّها للتقليلِ، وَكُلَّما وُصِفَت النَّكِرَةُ كَانتْ دَلالَتُها عَلَى القِلَّةِ أكثرَ، وَكَانَ توفيراً لِمَا يقتضيهِ مِنَ التَّقليلِ.

وَثَالِثُها: أَنْ يكونَ جوابُها، أَعني[1] عَامِلَها، فِعلاً ماضياً، لِكونِهَا موضوعةً للتقليلِ المُتَحقِّقِ، وَإنَّمَا حُذِفَ فِعْلُها غَالباً لِحصولِ العِلْمِ بِهِ كَمَا حُذِفَ مُتَعَلِّقُ البَاءِ فِي: ﴿بِسمِ اللهِ﴾[2] وَإذَا قُلْتَ: رُبَّ رَجُلٍ أَكْرَمَني، فأكرَمَنِي صِفَةٌ لِرَجُلٍ، وَجَوابُ ربَّ مَحْذُوفٌ، كَمَا فِي قولِ الشَّاعِرِ:

رُبَّ رِفْدٍ هَرقْتُهُ ذَلِكَ اليو م وأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيالِ[3]

---

(١) في ل: أن.

(٢) سورة النمل: ٣٠، من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

(٣) البيت للأعشىٰ ميمون، وينسب إلى أعشى همدان، ويروىٰ (أقتال) و(ضلال) مكان (أقيال). والأقيال: الملوك جمعُ قِيلٍ، والاقتال جمع قُتِلٍ وهو العدوّ المقاتل أو النظير، والرفد: القدح ←

وَأَسْرَى عَطْفٌ عَلَى[1] رِفْدٍ، وَهُوَ مَوصُوفٌ بقولِهِ مِـنْ مَـعْشَرٍ أقـيالِ وَيَجِبُ وَصفُ المَعْطُوفِ عَلَى النَّكِرَةِ بِرُبَّ كَمَا وَجَبَ وَصفُهَا.

وَإِنَّما قَيَّدَ الحَذْفَ بِالغَالِبِ، لأَنَّهُ قَدْ يَظْهَرُ، كَقَولِكَ: رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ حَصَلَ، لَكِنَّهُ قَلِيلٌ.

قولُهُ: (وَقَدْ تَدْخُلُ [عَلَى مُضمَرٍ[2] مُمَيَّزٍ)

أَي: وَتَدْخُلُ رُبَّ][3] عَلَى مُضْمَرٍ مُمَيَّزٍ ذَلِكَ المُضْمَرُ بِنَكِرَةٍ مَوْصُوفةٍ[4]، نَحـو: رُبَّهُ رَجُلاً، وَهَذا الضَّميرُ مُبْهَمٌ كَالضَّميرِ فِي نِعْمَ، وَلِذَلِكَ اختَلفُوا فِي وُجـوبِ كـونِهِ مفرداً مذكَّراً دائماً، فَقَالَ البَصريونَ بوُجوبِ كونه مُفْرَداً مُذكَّراً فَـقَالَ: رُبَّـهُ رَجُـلاً وَرَجُلَينِ وَرِجَالاً، وَرُبَّهُ هنداً، وَهِنْدينِ وَهِنْدَاتٍ.

وَقَالَ الكُوفيونَ بِمُطَابَقَتِهِ لِلمُمَيَّزِ، فَيُقَالُ: رُبَّهُ رَجُلاً، وَرُبَّهما رَجُلَينِ، ورُبَّهُـم رجالاً، وَرُبَّها[5] هِنداً، وَرُبَّهُما هندينِ، وَربَّهنَّ هنداتٍ. وَالحَقُّ أَنَّهُ إِنْ كَانَ رَاجعاً إِلى شيءٍ مُتَقَدِّمٍ ذِكْرُهُ وَجَبَ مُطَابَقَتُهُ، وإِنْ كَانَ رَاجِعاً إِلى مُقَدَّرٍ ذِهنِي[6] وَجَبَ افرادُه

← الضخم. الديوان: ١٣، والمقتصد ٢: ٨٣١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٢٨، والهمع ١: ٢٥، والخزانة -بولاق- ٤: ١٧٦.

(١) في ع: على قوله.

(٢) في الأصل، وفي ز، ف: (تدخل ربّ على مضمر). وكلمة (ربّ) ليست في مجموع مهمات المتون: ٤٢٣.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٤) في الأصل وفي ل: منصوبة.

(٥) في ل: ربّه.

(٦) في هذا الموضع بياض في الأصل.

كضميرِ نِعْمَ.

قَوْلُهُ: (*وَتَلْحَقُها مَا*).

اعلَمْ أَنَّ (مَا) تَدْخُلُ عَلَى رُبَّ فَتَكُفُّها عَنِ العَمَلِ حينَ[1] قَصَدُوا تقليلَ النِّسَبِ المفهومةِ[2] مِنَ الجُمَلِ.

فَإذَا قُلْتَ: رُبَّما قَامَ زَيْدٌ، فَإنَّما قَلَّلْتَ النِّسْبَةَ المفهومةَ مِنْ قَولِكَ: قَامَ زَيْدٌ، كَقولِهِ[3]:

رُبَّما الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فِيهِم وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ[4]

وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ (رُبَّما) المكفُوفةُ [عن العمل][5] لِتَحقيقِ النِّسبَةِ لا للتقليلِ، كَقولِهِ تعالَىٰ: ﴿**رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾[6]، كَمَا قَدْ تُسْتَعْمَلُ (قَدْ) فِي المُضَارِعِ للتَّحقيقِ، وَإنْ

---

(١) (حين) ليست في ل.

(٢) في ل: المعلومة.

(٣) في ل: كقولك.

(٤) البيت لأبي دؤاد جارية بن الحجاج الأيادي، ويروىٰ (فينا) مكان (فيهم). والجامل: الجمال ومثله الباقر: البقر، ويقال: ابل مؤبّلة إذا كانت للقنيّة، والقنية بالضمّ والكسر إذا اقتنيتها لنفسك. والعناجيج من الخيل الرائعة. ديوان أبي دؤاد: ٣١٦.

وينظر: الأمالي الشجرية ٢: ٢٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٢٩، وشواهد المغني ١: ٤٠٥.

(٥) ما بين المعقفتين ليس في الأصل.

(٦) سورة الحجر: ٢.

كانَ[١] فِيهِ للتقليلِ[٢] / ١٣٦ ظ / غَالِباً[٣] كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللهُ﴾[٤] و ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيهِ﴾[٥].

وَاعْلَمْ أَنَّ: ﴿رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[٦] يَحْتَمِلُ وَجْهَينِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ (مَا) نَكِرَةٌ مَوصُوفَةٌ: أَيْ رُبَّ شيءٍ يَوَدُّهُ.

والثاني: أَنْ تَكونَ كَافَّةً، وَإِنَّما جَازَ وقوعُ المُضَارِعِ بَعْدَها، لأَنَّهُ حِكَايَةُ الحَالِ، أَو لأَنَّهُ مَقْطُوعٌ بِوقوعِهِ، لأَنَّهُ خَبَرٌ مِنَ اللهِ فَجَرَى مَجْرَى الماضِي فِي تَحَقُّقِهِ.

قَالَ ابنُ السَّراجِ[٧]: وَلَمَّا كَانَتْ[٨] رُبَّ[٩] تَأْتِي لِمَا مَضَى فَلَو وَقَعَ بَعْدَهَا الفِعْلُ المُضَارِعُ فَثَمَّ إِضمارُ كَانَ.

وَرُبَّ تُسْتَعْمَلُ عَلَى ثلاثَةِ أَوجهٍ.

أَحدُهَا: أَنْ تَدْخُلَ عَلَى نَكِرَةٍ ظَاهِرَةٍ مَوْصُوفَةٍ.

وَثانِيها: أَنْ تَدْخُلَ عَلَى مُضْمَرٍ مُفَسَّرٍ بِمَنْصوبٍ[١٠].

---

(١) كلمة (كان) ليست في ل.

(٢) في ل: لقليل.

(٣) كلمة (غالباً) ليست في الأصل.

(٤) سورة النور: ٦٣، وسورة الأحزاب: ١٨.

(٥) سورة النور: ٦٤.

(٦) سورة الحجر: ٢.

(٧) الأصول في النحو ١: ٥١١.

(٨) في ل: كان.

(٩) في ع: ربّما.

(١٠) في ز: منصوب، وفي ل: لمنصوب.

وثالثها: الدَّاخِلَةُ عَلَيْهَا (مَا)، ثُمَّ إنَّ (مَا) إذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا كَانَتْ عَلَى ثَلاثَةِ أوجهٍ:

أحَدُهَا: أَنْ تَكونَ زائِدَةً محضةً كَقَوله:

رُبَّمَا ضربةٍ بسيفٍ[1] صَقيلٍ بينَ بُصْرَى وطعنةٍ نَجْلاءِ[2]

والثاني: أَنْ تَكونَ بِمَعْنَى شيءٍ موصوفٍ كَقَوله:

رُبَّمَا تَكْرَه النُّفُوسُ مِنَ الأمْـ ـرِ له فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ[3]

أَيْ شيءٌ لَهُ هَذِهِ الصِّفَةُ.

والثالثُ: أَنْ تَكُون كافَّةً ومُهَيِّئَةً، أَي: هَيَّأَتْ لِدُخُولِ رُبَّ عَلَى الفِعْلِ، وَقدْ جَاءَتِ المكْفُوفَةُ لَيسَ بَعْدَهَا شيءٌ كَقَولِهِ:

فَذَلِكَ إنْ يَلقَ الكَرِيهةَ يَلْقَهَا حَمِيداً وَإنْ يَسْتَغْنِ يوماً فَرُبَّمَا[4]

وَفِيها لُغَاتٌ: رُبَّ، مَضمومةُ الراءِ مفتوحَةُ الباءِ مُخَفَّفَةٌ ومُشَدَّدةٌ وساكِنةٌ[5]،

---

(١) في ل: لسيف.

(٢) البيت لِعَدِي بن الرعلاء الغَسّاني وقولُهُ بينَ بُصرَى أي بينَ جهاتِ بُصْرَى وبصرَى: بلدَةٌ في الشام، ونجلاء: واسعة.

الأمالي الشجرية ٢: ٢٤٣، وشرح شواهد المغني ١: ٤٠٤، والهمع ٤: ٢٣٠، والأشموني ٢: ٢٣١.

(٣) تقدّم الشاهد في ٢: ١١٩.

(٤) البيت ينسب إلى عدّة شعراء، ويروىٰ (المنيّة) مكان (الكريهة)، ينظر: الهمع ٤: ٢٣٠، والخزانة - بولاق - ٤: ١٩٤.

(٥) رُبَ، ورُبَّ، ورُبْ.

ومفتوحةُ الراءِ والباءِ مخفّفةً[١] وَمُشَدَّدةً[٢]، وَرُبَّتْ بالتاءِ مخفّفةً[٣] الباءِ وَمُشَدَّدتُها[٤].

واو رُبَّ

قولُهُ: (وَوَاوُها):

أَيْ: وَاوُ رُبَّ، وَهِيَ الواوُ التي يُبْتَدأُ بِهَا فِي أَوّلِ الكَلامِ، بِمَعْنَى رُبَّ، نَحو قَولِهِ:

وَبَلْدَةٍ لَيسَ بِهَا أَنيسُ [٥]

أَي: وَرُبَّ بَلْدَةٍ، وَكَقَولِهِ:

وَبَلْدَةٍ قَالِصَةٍ[٦] أَمواهُهَا[٧]

أَي: وَرُبَّ بلدةٍ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الجرَّ بَعْدَ هَـذِهِ الواوِ بِـإِضمارِ رُبَّ، والواوُ وَاوُ العَطْفِ.

وَرُدَّ هَذَا القولُ بِأَنَّ هَذا الواو يَقَعُ فِي أَوّلِ الكَلامِ وَحرفُ العَطْفِ لا يقعُ فِي أَوّلِ الكَلامِ.

---

(١) رُبَ.

(٢) رُبْ.

(٣) رُبَتْ.

(٤) رُبَّتْ.

(٥) تقدّم الشاهد في ١: ٥٧٦.

(٦) في ز، ت: خالصة.

(٧) في ت: أمواها، والرجز لم أقف على قائله.

وَأُجيبَ بِأنَّها عَاطفةٌ لِلجُمْلَةِ التي[١] بَعْدَهَا عَلَى الجُمْلَةِ المُقَدَّرَةِ قَبْلَهَا.

وَضُعِّفَ هَذا القَولُ أيضاً[٢] بِأنَّ حَرْفَ الجرِّ لَا يَعْمَلُ مُضمراً.

وَتُضْمَرُ رُبَّ أيضاً بعدَ الفَاءِ، وَثُمَّ، وَبَلْ.

أمَّا إِضمارُهَا بَعْدَ الفاءِ فَكَقولِ امرئِ القَيس:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى كَمْ[٣] طَرَقْتُ وَمرضعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ[٤]

[وَأَمَّا بَعْدَ ثُمَّ وَبَلْ فَكقولِهِ][٥]

بَلْ بَلْدٍ مِلءُ الفِجَاجِ قَتَمُهُ[٦]

واو القسم

قَوْلُهُ: (*وَواو القَسَمِ إنَّما تكونُ عِنِدَ حَذْفِ الفِعْلِ إلى آخرِهِ*):

إعْلَمْ أنَّ واوَ القَسَمِ مُبْدَلَةٌ عن البَاءِ لإلصاقِهِ فِي: أقْسَمْتُ بـاللهِ مَعَ الفِعْلِ،

---

(١) في ل: التي هي.

(٢) في ل: نقصا.

(٣) في ت، ز، ف: قد.

(٤) ويروىٰ (قد) مكان (كم) وفي الديوان: (مرضعا) مكان (مرضع) الديوان: ١٢، وشرح المعلّقات السبع: ١٢.

(٥) في ت، ع، ف، ل: (وأمّا بعد ثمّ (بياض) وأمّا بعد بل فكقوله).

(٦) الرجز لرؤبة بن العجاج والشاهد فيه إضمار ربّ على تقدير بل ربّ بلد، والفجاج: الطرق جمع فجّ، والقتم: الغبار. الديوان: ١٥٠، والمقتصد ٢: ٨٣٦، والأمالي الشجرية ١: ١٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ١٠٥، والأشموني ٢: ٢٣٢.

فَلِذَلِكَ لا تُسْتَعْمَلُ مَعَ الفِعْلِ، ولا تُسْتَعْمَلُ أيضاً مَعَ السّؤالِ والطّلبِ، وَإنْ كَانَ الفِعْلُ محْذُوفاً فَلَا يُقَالُ: وَاللهِ أخبرنِي، بَلْ يُقَالُ: باللهِ أَخبرنِي، لِكونها بدلاً من الباءِ والفِعْلُ فِي غَيرِ السُّؤَالِ.

وَهِيَ أيضاً مختصّةٌ بِالظَّاهِرِ فَلَا يُقالُ: وَكَ، كَما يُقالُ: بِكَ، لانحطَاطِها عَنِ البَاءِ واستغنائِهَا عَنْهَا.

التاء

قولُهُ: (*وَالتَّاءُ مِثْلُهَا*):

أي والتَّاءُ مِثلُ الواو فِي أنَّها لا تُستَعْمَلُ مَعَ الفِعْلِ والسُّؤَالِ، ومختصّةٌ بِالظَّاهِرِ، لَكِنْ لَا تُستَعْمَلُ إلّا فِي كلمةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ اللهُ، فَلَا يُقالُ: تَزيدٍ، وَلَا تَعْمرٍو، لِنُقْصانِها عَنِ الواوِ، وَهِيَ مبدلَةٌ مِنَ الواوِ.

وَالتاءُ تُبدلُ كثيراً مِنَ الواوِ، نَحو: تُراثٍ وَتجاهٍ، وَقَدْ رَوى الأخفَشُ: تَربِ الكَعْبَةِ[1].

قولُهُ: (*والبَاءُ أَعَمُّ مِنْهُمَا*):

أيْ وَالباءُ أعمُّ استعمالاً مِن الواوِ والتاءِ، لاستعمالِهَا مَعَ الفِعْلِ وَحذفِهِ، مَعَ الظّاهِرِ وَالمُضْمَرِ، وَمَعَ السُّؤالِ، وَمَع غيرِهِ، بِخلافِ الواوِ والتاءِ.

(١) الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٣٣٤.

ثُمَّ الواوُ أَعَمُّ استعمالاً من التاءِ لاستعمالِهَا فِي[١] جميعِ الظواهر[٢] التي[٣] لا تكونُ لغيرِ السؤالِ، وَعَدَمِ / ١٣٧ و / استعمالِ التّاءِ إلّا مَعَ كَلِمةٍ وَاحِدةٍ.

وَقَدْ جَاءَ اللامُ ومُن وَمُ مُقسماً بِهَا، كقولِهِ[٤]: للهِ[٥] لا يُؤخَرُ الأجَلُ، وَهِيَ تَختَصُّ بالتَّعجُّبِ فِي قَولِهِم: مُنُ رَبِّي إنَّك لأَشِرٌ.

وَأَمَّا قَولُهُم: مُ اللهِ، يُحْتَمَلُ أَنْ يَكونَ مِنْ قَولِهِم: مُنُ رَبي إِنَّكَ لأَشِرٌ، فَحُذِفَ النُّونُ لِكَثْرَةِ الاستعمالِ إيذاناً بِأنَّها لِلقَسَمِ، وَلَمْ يُفتَحْ، وَلَمْ يُكْسَرْ، لِئَلا يلتبسَ بِمِنْ الاسمية والحرفيّة، ويُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ أصلُهُ أَيْمُناً[٦]، فَحُذِفَتْ ياؤُها ونُونُهَا، وهمزتُها تخفيفاً فبقي: مُ اللهِ، ثُمَّ أجازوا الكَسرَ أيضاً.

قولُهُ: *(وَيُتَلَقَّى القَسَمُ باللامِ وإنْ)*.

إعلَمْ أَنَّ القَسَمَ جُمْلَةٌ خبريّةٌ فِي الأصلِ تُؤَكَّدُ بِهَا جُمْلَةٌ أُخْرَى، فالجملةُ الأولَى هِيَ القَسَمُ، والجُمْلَةُ الثانيةُ هِيَ المُقْسَمُ عَلَيهَا، وإذا كانَ كَذَلِكَ لمْ يَجُزْ السُّكوتُ على القَسَمِ.

والقَسَمُ قَدْ يكونُ جُمْلةً اسميةً، نَحو: عَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ وَأَيْمُن اللهِ، وقد يكونُ جملةً فعليةً، نَحو: أَقسمتُ، [وَحَلَفْتُ، وَكَذَلِكَ الجُمْلَةُ المُقْسَمُ عَلَيها، والجملتانِ، أعنِي القَسَم

---

(١) في ل: مع.

(٢) في ت، ع: الظاهر.

(٣) في ع، ل: الذي.

(٤) زاد في ت، ل: تعالى، والعبارة التالية ليست من القرآن الكريم.

(٥) في الأصل: والله.

(٦) في ل: المنا.

والمُقْسَمَ][1] عليها تَنَزَّلَتَا منزلةَ جملةٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ الجُمْلَةُ المُقْسَمُ عَلَيْها، إمَّا أَنْ تكونَ مُوجَبَةً أو منفيةً فَإِنْ كَانَتْ منفيةً فلابُدَّ فِيها من أَحَدِ الأمرينِ: وَهُوَ إِمَّا اللامُ أَو أَنْ للربطِ بينَ الجملتينِ لاستقلالِ كُلٍّ واحدةٍ مِنْهُمَا بدونِ الآخرِ، وَإِنْ كَانَ منفيةً فَلابُدَّ فيها مِنْ ما [أو لا[2]] لِمَا ذَكَرنَا، لَكِنْ قدْ يُحْذَفُ حَرفُ النفيِّ لِزوالِ اللبسِ و[3] دلالةِ الحالِ عَلَيهِ كقولِهِ تعالَى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[4] وَكقولِ امرئِ القيسِ:

فَقلتُ يَمِينَ اللهِ أَبرحُ قَاعداً ... وَلَو قَطَعُوا رَأْسِي لَديكِ وَأَوصَالِي[5]

أَي: لا أَبرحُ، وكقولِ الآخرِ:

تَاللهِ يَبقَى عَلَى الأَيَّامِ مُبْتَقِلٌ ... .[6]

أَي: لَا يَبقَى.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) في الأصل: وإلّا.

(٣) الواو ساقط من ل.

(٤) سورة يوسف: ٨٥.

(٥) روي (يمينُ الله) مرفوعاً ومنصوباً، أمّا الرفعُ فعلى الابتداءِ، وأمّا النصب فعلى تقدير احلفُ بيمين الله ثُمَّ حذف الباء وفعل القَسمِ وبقي منصوباً، ويروى (لها والله) مكان (يمين الله) و(ضربوا) مكان (قطعوا) والشاهد تقدّم في ٢: ٤٥٤.

(٦) عجزه: جون السرّاة رباع سنّه فرد

والبيت لأبي ذؤيب الهذلي، ونسب خطأً إلى مالك بن خويلد الخزاعي والمبتقل: حمار الوحش الذي يأكل البقل. والشاهد في قوله يبقى حيث حذف (لا) النافية وسوغ هذا الحذف عدم التباسه بالفعل الموجب لأنّ الموجب يقتضي لام التوكيد أو نونه. ديوان الهذليين ١: ١٢٤، وإصلاح المنطق: ٣٦٥، والمقتصد ٢: ٨٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٩: ٩٨، ولسان العرب -بقل- ١٣: ٦٤ - ٦٥.

والمُرَادُ مِنَ القَسَمِ فِي قَولِهِ: (وَيُتَلَقَّ القَسَمُ) الذي لغيرِ السُّؤالِ، لأنَّهُ لَو كَانَ للسؤالِ فَلا يُتَلَقَّ بِمَا ذَكَرَهُ، بَلْ يُتَلَقَ بِمَا فيهِ الطَّلَبُ، كَقَولِكَ: بِاللهِ أَخْبِرنِي كَذَا وكَذَا، وَبِاللهِ هَلْ قَامَ زَيْدٌ.

وَيُقَيَّدُ هَذَا القَسَمُ بِقَسَمِ السؤالِ، وَيُحْذَفُ جَوابُ القَسَمِ إذا تَقَدَّمَ ما يَدُلُّ عَلَيهِ، كقولِكَ: زيدٌ عَالِمٌ وَاللهِ، لأنَّ ما تَقَدَّمَ أَغنَى عَنْ إعادَتِهِ، وَيُحْذَفُ أيضاً إذا تَوَسَّطَ القَسَمُ كَقَولِكَ: زيدٌ واللهِ قَائِمٌ، لأنَّهُ لَمَّا اعترضَ بينَ المتبدإِ والخَبَرِ، الذي هُوَ المُقْسَمُ عَلَيهِ استُغنِي عَنْ إعادَتِهِ.

عن وعلى

قَولُهُ: (*وَعَنْ للمجاوزةِ*[1] *وَعَلَى للاستعلاءِ*).

اعلمْ أَنَّ كُلَّ واحدٍ مِنْ (عَنْ) وَ(عَلَى) يَقَعُ حرفاً وَيَقَعُ اسماً.

أَمَّا (عَنْ) فهيَ للمجاوزةِ، نَحو: رميتُ عَنِ القوسِ، وأطعمتُهُ عنِ الجوعِ، وكسوتُهُ عن العُري، لأنَّهُ جَعَلَ الجوعَ والعُريَ متباعدينِ عَنْهُ.

قَالَ عبدُالقاهرِ[2]: كُلُّ موضعٍ تمحَّضَ[3] للتعدِّي لا يستعملُ فيهِ إلاّ عَنْ، فَلا

---

(١) في ت: للبعد والمجازاة.

(٢) في المقتصد ٢: ٨٤٨: (فكلُّ موضعٍ لم يصلُح إلّا لأنْ يتّضحَ فيه معنى التعدّي كان مخصوصاً بمِن فلا يجوزُ أنْ تقولُ: أدّيت الدين من زيد ولا عقلتُ مِنْ زيد لأنَّ هذا موضع التعدّي فقط).

واحسب الصواب: (كان مخصوصاً بعن).

وقدراجعت النسخة المطبوعة بالآلة الكاتبة من المقتصد ٢: ٧٨٦. فوجدت العبارة: (كان مخصوصاً بمن).

(٣) الكلمة ليست في ل.

[يجوز أنْ][1] يقالَ أدَّيتُ الدَّين مِنْ[2] زيدٍ، ولاَ عَقَلْتُ مِنْ[3] عمرٍو[4].

وَكُلُّ مَوضِعٍ تَمَحَّضَ للابتداءِ دُون المُجَاوزةِ، لَا يُستَعْمَلُ فِيهِ[5] إلاّ (مِنْ) فَلا يُقَالُ: زيدٌ أفضلُ من عمرٍو، وكُلُّ موضعٍ لم يَتمحضْ لأحَدِهما، فلك أنْ تَسْتَعْمِلَ أيّهما شِئتَ، تَقُولُ: سَقَاهُ اللهُ[6] مِنَ الغيمَةِ وَعَنِ الغَيمةِ.

وَأمَّا وُقوعُه اسماً فَبِمَعْنَى جَانِبٍ[7]، كَقَولِهِ:

فَــلقَدْ أَرانِي لِــلرمَّاحِ دَريــئَةً ... مِنْ عَـنْ يَمِـيني مَـرَّةً وَأَمَـامِي[8]

فـ(عَنْ) هَاهُنَا اسمٌ [لِدُخُولِ مِنْ عَلَيها][9] بمعنىٰ بَعْدَ، وَكَقولِهِ تَعَالَى: ﴿**لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ**﴾[10]، أَي: حَالاً بَعْدَ حَالٍ[11].

وَأمَّا (عَلَى) فيقعُ اسماً وحرفاً[12]، أَمَّا إذَا كَانَ حَرْفاً فَهِيَ للاستعلاءِ، تـقولُ:

---

(١) ليس في الأصل.

(٢) في الأصل، وفي ز: عن.

(٣) في الأصل، وفي ز: عن.

(٤) المقتصد ٢: ٨٤٨.

(٥) ليس في الأصل، ولا في ز، ل.

(٦) لفظ الجلالة زيادة من ل.

(٧) في ل: الجانب.

(٨) البيت لِقطري بن الفُجَاءَة، ويروى: (تارةً) مكان (مرّةً).
دريئة للرماح: عرضة لها. الكتاب ٢: ٢٢٩، وديوان الحماسة: ٤٧، وشرح ابن عقيل ٢: ٢٩، وشواهد المغني ١: ٤٣٨، والخزانة ـ بولاق ـ ٤: ٢٥٨، والأشموني ٢: ٢٢٦.

(٩) ليس في ل.

(١٠) سورة الإنشاق: ١٩.

(١١) مجمع البيان ٣٠: ٨٢.

(١٢) في ع، ف، ل: حرفا واسما.

زيدٌ عَلَى السَّطْحِ، وزيدٌ عَلَى الفَرَسِ[١].

وَأَمَّا إِذَا كَانَ اسماً فبمعنَى الفوقِ، كَقولِهِ:

غدت مِنْ عَلَيهِ بَعْدَ[٢] مَـا تَمَّ ظِـمؤُهَا ....[٣]

فَـ(عَلَى) هَاهُنا اسمٌ بِمَعْنَى فوقَ لِدخولِ مِنْ عَلَيهِ، وَقَـدْ تكـونُ فِـعلاً كـقولِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾[٤] وَلَمْ يَـعُدَّهُ مُشْـتَركاً بـينَ هَـذِهِ الثـلاثةِ، لِمَـا ذكَرْنَاه[٥].

الكاف

قولُهُ: (*والكافُ للتشبيهِ*).

اعلمْ أَنَّ الكافَ تكونُ للتشبيهِ، نَحو: زيدٌ كالأسدِ وتكونُ زائدةً كَقولِهِ تَعالَى: ﴿ليسَ كمثلهِ شَيءٌ﴾[٦]، أَيْ: لَيسَ مِثلَهُ شيء[٧] / ١٣٧ ظ /.

---

(١) في ل: الفرسخ.

(٢) في ل: بعل.

(٣) لمزاحم العقيلي وعجزه: تَصِلُّ وَعَنْ قيضٍ ببيداءَ مَجْهَلِ.

ويروىٰ (خِمْسُها) مكان (ظِمؤهَا) وَ(زيراء) مكان (بيداءَ) تَصِلُّ: يُسمَعُ صليل أحشائِها، القيضُ: قشر البيضةِ، مجهلُ: صحراءُ. الكتاب ٢: ٣١٠، والمقتضب ٢: ٥٣، والكامل ٣: ٩٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٣٨، والخزانة ـ بولاق ـ ٤: ٢٥٣، والأشموني ٢: ٢٢٦.

(٤) سورة المؤمنون: ٩١.

(٥) (لما ذكرناه) زيادة من ع.

(٦) سورة الشورى: ١١.

(٧) اعراب القرآن ٣: ٥٢، والبيان ٢: ٣٤٥.

ومجمع البيان ٢٥: ٤١، ومغني اللبيب ١: ١٩٥.

قِيلَ: لَوْ لَمْ تَكُنْ زائدةً لَزِمَ أَنْ يكونَ لَهُ مِثْلٌ، لأَنَّهُ سُلِبَ مثلُ مِثلِهِ[١].

وَيُمكِنُ أَنْ يُقَالَ: لا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ تَكنْ زائدةً لَزِمَ ثبوتُ مِثْلِهِ، لجوازِ سَلبِ الشيءِ مِنَ المعدومِ كَمَا يجوزُ سَلبُ الكتابةِ عَنْ[٢] زيدٍ معدومٍ.

وَقَدْ يكونُ اسماً كقولِهِ:

يَضْحَكْنَ عَن كَالبَرَدِ المُنْهَمِّ[٣]

أَي: عَنْ مِثْلِ البَرَدِ، والذي يَدُلُّ عَلَى كَونِ الكَافِ اسماً هَاهُنا دخولُ عَنْ[٤] عَلَيها، وَتَختَصُّ بالظَّاهِرِ استغناءً بالمِثْلِ عَنْها.

وَأَمَّا قَولُهُ:

وَأُمَّ أَوعَـالٍ كَـهَا أَو أَقـرَبا[٥]

---

(١) الجنى الداني ١٣٧، ومغني اللبيب ١: ١٩٥.

(٢) في ل: من.

(٣) الرجز للعجّاج، وقبله:

بِيضٌ ثَلاثٌ كِنِعاجٍ جُمِّ

ديوان العَجّاج ـ الملحق ـ ٨٣.

وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨: ٤٤، والإيضاح في شرح المفصل ٢: ١٥٧، والهمع ٤: ١٩٧، وشواهد المغني ١: ٥٠٣، والأشموني ٢: ٢٢٥.

(٤) في ل: من.

(٥) الرجز للعجّاج، وقبله: خَلَّى الذُّنابَاتِ شِمالاً كَثَبا

الضمير في (خلى) يرجع إلى الحمار الوَحشي والذنابات بفتح الذال المعجمة اسم موضع والمعنى جعل الذنابات ناحية شماله في عدوّه. أم أوعال: مبتدأ خبره (كها) أي: كـالذنابات. والشاهد فيه حيث ادخل الكاف على الضمير وهو قليل. أم أوعال: هضبة بعينها. ديوان

←

وقولُهُ:

فَــلا تَــرَى بَــعْلاً وَلا حَــلائِلا ... كَــهُ وَلا كَــهُنَّ إلّا حَــاظِلا[١]

فشاذٌّ، لا يقاسُ عَلَيه.

وَقَدْ[٢] يَكُفُّ عَنِ العملِ، نَحو: زيدٌ صديقٍ كَمَا عَمْرٌو صَديقٌ.

وَأَمَّا قَولُهُم: كُنْ كَمَا أَنْتَ فَيُحْتَمَلُ وَجهينِ:

أَحدُهُما: أَنْ تَكونَ (مَا) بِمَعْنَى الذي، والكافُ حرفٌ وَبَعْضُ الصِّلَةِ محذوفٌ، وَتقديرُهُ: كَالذي هوَ أَنتَ عليهِ.

وَثَانيهما: أَنْ تَكونَ (مَا) كَافَّةً، وَأَنتَ مبتدأٌ وخبرُهُ محذوفٌ، وتقديرُهُ: كَمَا أَنْتَ كَائِنٌ.

مذ ومُنْذُ

قولُهُ: (*وَمذْ وَمُنْذُ لِلزَّمَانِ*[٣]).

إعلمْ أَنَّهم[٤] اتّفقوا عَلَى أَنَّهما لابتداءِ الغَايةِ فِي الزَّمانِ.

← العجّاج ـ الملحق ـ: ٧٤، والكتاب ١: ٣٩٢، وشرح المفصل لابـن يـعيش ٨: ١٦، وشرح الأشموني ٢: ٢٠٨، والخزانة ـ بولاق ـ ٤: ٢٧٧.

(١) زاد في ز، ف: الحاظل المانع من التزويج.

والرجز لرؤبة وينسب إلى العجاج. والحلائل: جمع حليلة وهي الزوجة، والحاظل: المانع من التزويج، وحظل مثل حظر معنى ووزناً.

والشاهد فيه كهُ وكهنَّ حيث ادخل الكاف على الضمير. ديوان رؤبة: ١٢٨، والكتاب ١: ٣٩٢، وشواهد العيني ٢: ٢٠٩.

(٢) (قد) ساقطة من ز.

(٣) زاد في ت، ع، ف: إلى آخره.

وفي مجموع مهمّات المتون: ٤٢٤: ومذ ومنذ للابتداء في الزمان الماضي.

(٤) (انهم) ليست في ل.

وَأَمَّا (مِنْ[1]) فالبصريونَ ذَهَبُوا إلى أنَّها لابتداءِ الغـايةِ فِي غَـيرِ زمـانٍ[2]، والكوفيونَ[3] إلى تعميمهِ في الزَّمانِ والمكانِ[4]، مستدلِّينَ بِقولِهِ تـعَالَى: ﴿**لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ**﴾[5]، فَأدخَلَ (مِنْ) عَلَى أوَّلِ الذي هُوَ مُضَافٌ إلى يومٍ، وَأفعلُ التفضيلِ أبداً بعضُ مَا يُضَافُ اليهِ فَتَكونُ (مِـنْ) دَاخِلَةً عَلَى الزَّمانِ، وَبقولِ الشَّاعر:

أَقوَينَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ[6] دَهرِ[7]

فحِجَجٌ هوَ الزمانُ مَعَ أنَّها دَخَلَتْ عَلَيهِ.

وَأَوَّلَ الكوفيونَ الآيَةَ بقولِهِم: إنَّ تقديرَهُ مِنْ تَأسيس أَوَّلِ يومٍ أَحقُّ[8] وَقَولَ

---

(١) في ت: منذ.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٨: ١٠.

(٣) كلمة (الكوفيون) ساقطة من ت،ع.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٨: ١١.

(٥) سورة التوبة: ١٠٨.

(٦) كلمة (من) ساقطة من ز.

(٧) صدره: لِمَنِ الدِّيارُ بقُنَّةِ الحِجْرِ

والبيتُ مَطلَعُ قَصِيدَةٍ لزهير بن أبي سُلْمَى في مدح هَرِم بن سنان، ويروى: (مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهرِ)، والقُنَّةُ: الجبل الصغير وَقيل: الجبل السهل المستوى أو هُوَ الجبل المنفرد المستطيل في السماء، والحِجر ـ بالكسر ـ: حِجر الكعبة وحِجر ثمود وقريةٌ لِبني سُلَيْم قـربها جـبل ليس بالشامخ يُقال له قُنَّةُ الحِجر، وأقوين: خلون. شرح ديوان زهير: ٨٦، ويـنظر: الإنـصاف ١: ٢٠٨، المسألة ٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤: ٩٣ و ٨: ١١.

(٨) الإنصاف ١: ٢٠٨، المسألة ٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ١١.

الشاعرِ بِأنَّ تقديرُهُ مِنْ مَرِّ[١] حِجَجٍ[٢] فَحُذِفَ المُضَافُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَهُوَ مُرادٌ فِي المَعْنَى، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ تَكُنْ (مِنْ) دَاخِلَةً عَلَى الزَّمانِ.

ثُمَّ أَنَّ مُنْذُ ومُذْ للابتداءِ فِي الزمانِ المَاضِي كقولِكَ[٣]: مَا رأيتُهُ مُنذْ سنةِ كَذَا، أَي: ابتداءُ انقطاعِ[٤] الرؤيةِ سَنَةُ كَذَا.

وللظرفيةِ في الزمانِ الحاضِرِ تَقولُ: مَا رأيتُهُ مُنذُ شَهرَنا، وَمَا رأيتُهُ مُنذُ يومنا، أي: فِي شَهرِنَا ويومِنا.

وَقَدْ تَقَدَّمَتْ أَحكامُها فِي الاِسمِ فَلا نُكرِّرُها[٥].

حَاشَى وَعَدَا وخَلا

قوله: (*وَحَاشَى وَعَدَا وَ خَلا للاستثناءِ*).

إعْلَمْ أَنَّ عَدَا وَخَلا يقعانِ فِي فِعْلَينِ بالاتّفاقِ، مِنْ عَدَا يعدُو، وَخَلا يَخلُو، وحينئذٍ وجبَ[٦] نصبُ مَا بَعْدَهُما لكونِهِ مفعولاً فَاعِلُهُ مُضْمَرٌ، كَمَا مَرَّ فِي بابِ الاستثناءِ[٧].

---

(١) (مرّ) ساقطة من ل.

(٢) الإنصاف ١: ٢٠٨، المسألة ٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ١١.

(٣) في الأصل: كقوله.

(٤) في ل: انقطع.

(٥) تقدّم في ٢: ١٨٥ ـ ١٨٨.

(٦) ليس في ل.

(٧) تقدّم في ٢: ٥٧٨.

وَأَمَّا حَاشَى فَمَعْنَاهُ التنزيهُ، نحو قَولِهِ:

حَـاشَى أَبِي ثَـوبانَ إِنَّ بِـهِ ضِـنّاً عَـنِ المَـلحَاةِ وَالشَّـتْمِ[1]

وَلا تكُون فِعلاً بِدَلالةِ أَنَّها لَا تَقَعُ صِلَةً للذي، لا يـقالُ: جَـاءَني القـومُ مَـا حاشَى زيداً، وَأَنَّها لَا تَتَّصِلُ بِهَا نون الوقايةِ، كَقولِه:

حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ معذورُ[2] ....

[وَأَنَّهُ[3] لا يُمَالُ أَلِفُهَا.

وَعِنْدَ الفَرَّاءِ فِعْلٌ لا فَاعِلَ لهُ[4]، وَعِندَ المُبَرِّدِ تكونُ فِعْلاً[5]، بِمَعْنى جَانَبَ وَهُوَ فَاعَل مِنَ الحَشي، وَهُو الجَانِبُ، واستدلَّ بقولِ النَّابغةِ:

وَمَا[6] أُحَاشِي مِنَ الأقوامِ مِنْ أَحَدِ[7]

---

(١) لِلجُمَيحِ مُنقذ بن الطَّماحِ الأسدي، ويروىٰ (أَبَا) مكان (أَبِي)، والبيتُ ملفقٌ من بيتين هُما:

حاشى أبي ثوبان إنّ أبا ثوبانَ لَيسَ بِبُكْمَةٍ فَدْمِ
عمرو بن عبدالله إنَّ بهِ ضِنّاً عَنِ المَلحَاةِ والشَّتْمِ

والبُكْمَةُ: الأبكمُ، والفَدْمُ: العَيي، والضِّنِ بِالكَسرِ مصدرُ ضَن، والمَلحاةُ: من يُلِحُّ بِالملامةِ. المفضليّات: ٣٦٧، والأصمعيّات: ٢١٨، والمحتسب ١: ٣٤١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٨٤.

(٢) تقدّم الشاهد في ١: ٥٩٢.

(٣) في ز: ولأنّه.

ومن هنا وإلى ٢: ٥٦٢ ساقطة من ت.

وهو ما يملأ ورقة بصفحتين من المخطوطة، ويبدو أنّ ورقة واحدة مفقودة ولم ينتبه مَنْ رَقَّمَ صفحات المخطوطة إلى هذا النقص إذ لا خلل في الترقيم.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢: ٨٥.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٢: ٨٥.

(٦) في ع: وأمّا.

(٧) تقدّم الشاهد في ١: ٥٩٣.

وَبِقَولِهِم: (حَاشَ لله)[١] بِحَذْفِ الأَلِفِ.

وَتَعَلُّقِ الجَارِّ بِهِ.

وَلِمَنْ [أَرَادَ أَنْ][٢] يَنْصُرَ سيبويهِ أَنْ[٣] يَقُولَ وَيُجِيبَ عَنْ الأَولِ: بِأَنَّـهُ لَـيسَ بِتصرُّفٍ، بَلْ هُوَ بِناءٌ عَلَى حِكَايةِ قولِ القَائِلِ، نَحْوُ: حَوقَلَ[٤] وَبَسمَلَ[٥] وَطَلْبَقَ[٦].

وَعَنِ الثَّانِي: أَنَّ تَعَلُّقَ اللامِ بِفعلٍ مُقَدَّرٍ أَي حَاشَى مفارقتهم لِزيدٍ.

وَأَمَّا وُقُوعُهَا حرفَ[٧] جَرٍّ فَظَاهِرٌ، إلَّا عَدَا [فَإِنَّهُ فِعْلٌ عِنْدَ الجُمهورِ][٨] وَقَـدْ أطنبنا القولَ فِيها[٩] فِي الاستثناءِ[١٠].

وَاعلَمْ أَنَّ مِنْ حروفِ الجرِّ (مُنْ) فِي القَسَمِ وَ(لَولا) عَلَى رأي سيبويه وَ(كَي) عَلَى رأي الكُوفيينَ، وَ(هَا) فِي القَسَمِ، نَحوُ: هَا للهِ ذَا، وَلَمْ يَذْكُرهَا المُصَنِّفُ.

وَإِنَّما عَمِلَتْ هذهِ الحروفُ الجرَّ لِمُشَابَهَتِهَا الفعلَ، وَهيَ اخـتِصاصُهَا بـالاسم

---

(١) جرياً على ما ورد من قول النسوة اللاتي أعدَّت لهنّ امرأة العزيز متكأً لمشاهدة يوسف الصديق عليه السلام كما جاء ذلك في سورة يوسف: ٣١، ٥١.

(٢) ليس في ز، ف.

(٣) (أن) ليست في ل.

(٤) كلمة منحوتة بمعنى قال: لا حولَ ولا قوةَ إلّا بالله.
ينظر: فقه اللغة للثعالبي ـ بيروت: ٢٠٦، والمزهر ١: ٤٨٣.

(٥) قال: بسم الله الرحمن الرحيم. ينظر: المصدران السابقان.

(٦) قال: أطال الله بقاءك. ينظر: المصدران السابقان.

(٧) في ف: حروف.

(٨) ما بين المعقفتين ليس في الاصل.

(٩) في ل: فيه.

(١٠) تقدّم في ١: ٥٧٧ ـ ٥٩٤.

كالافعالِ، وَإِنَّما اختصتْ بِالجرِّ دُونَ غَيرِهِ، إِمَّا لِأَنَّ الفِعْلَ عَمِلَ الرَّفْعَ / ١٣٨ و / وَالنَّصبَ فَلَمْ يبقَ للحرفِ مَا ينفردُ بِهِ، إِلّا الجرَّ.

وَإِمّا لِأَنَّ الحرفَ واسطةٌ بينَ الفِعْلِ وَبَينَ ما يقتضيهِ فَجُعِلَ عَملُهُ وسطاً، والجرُّ مِنَ الباءِ، وَهِيَ مِنْ حروفِ وَسَطِ الفَمِ[1].

الحروف المشبّهة بالفعل

قولُهُ: *(الحروفُ المُشَبَّهةُ بِالفِعْلِ: إِنَّ، وَأَنَّ، وَكَأَنَّ، إِلى آخرِهِ).*

شُبِّهتْ بِالفِعْلِ وَعَمِلَتْ عَمَلَهُ، وَذَكَرْنَا مُشَابَهَتَهَا بِالفِعْلِ[2] فَلا نُعيدُهَا[3].

وَهٰذِهِ الحروفِ صَدْرُ الكلامِ سِوى أَنَّ المَفتوحةِ فَهي لا تقتضي أَبـداً صَـدْرَ الكلامِ.

أَمَّا الاولُ فَلِأَنَّ كُلَّ وَاحدٍ مِنْها يَدُلُّ عَلَى نَوعٍ مِنْ أَنواعِ الكَلامِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي تَقديمَها[4]، لِيَعلَمَ المُخَاطَبُ مِنْ أَولِ الأمرِ أَنَّ الكَلامَ مِنْ أَيِّ نوعٍ مَنْ أَنواعِهِ، وَلَمْ يبقَ فِي حَيرَةٍ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: زيدٌ قَائِمٌ لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ ترجٍّ أَمْ تَمَنٍّ، أَمْ استدراكٌ، أَمْ غيرُ ذَلِكَ؟

أَمَّا إِذَا قُلْتَ: لَيتَ زيداً قَائمٌ عُلِمَ فِي أَولِ الأَمرِ أَنَّهُ تَمَنٍّ.

---

(١) في الاصل: الكلم.

(٢) مرّ في ١: ٣٦٠.

(٣) زاد في ف: (وهي انّ وانّ وكأنّ إلى آخرها).

(٤) في ف: تقدمها.

وَأَمَّا الثاني، وَهُوَ، أَنَّ (أَنَّ)[1] المفتوحةَ لَا تقعُ فِي صدرِ الكَلَامِ فَلِلعِلَّةِ المذكورةِ فِي بابِ المبتدإِ والخبرِ.

قولُه: (*وَتَلحَقُهَا مَا*[2]):

أَي: وتلحقُ هَذهِ الحروفَ لفظةُ (مَا) فَتَكُفُّها عَنِ العَمَلِ فِي الأفصحِ لخروجِها عن مُشَابَهتِهَا الفعلَ لفظاً، وَهِيَ فتحُ أواخِرِها، وحينئذٍ تَدخُلُ عَلَى الافعالِ.

وَإِنَّمَا تَدْخُلُها (مَا)[3] لِتفيدَ مَعَانيها فِي الجُمْلَةِ الفعليةِ كَـمَا أَفـادَتْ فِي الجـملةِ الاسميةِ، فَتَقولُ: إِنَّما زيدٌ قَائِمٌ، وَإِنَّما يقومُ زيدٌ. قَـالَ اللهُ تَـعَالَى: ﴿**أنّـما إلهُكُم إلَـهٌ وَاحِدٌ**﴾[4]، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

.... وَإِنَّمَا العِزَّةُ لِلكَاثِرِ[5]

وَقَدْ جَاءَ النَّصْبُ فِي قَولِ النَّابِغَةِ:

قَـالَتْ[6] أَلا لَـيْتَمَـا هَـذَا الحَـمَامُ لَـنَا ... إلى حَمَـامَاتِنَا[7] أَوْ نِـصْفُهُ فَـقَدِ[8]

---

(١) الكلمة ليست في الاصل ولا في ل.

(٢) (ما) ليست في ل.

(٣) (ما) ليست في ل.

(٤) سورة الكهف: ١١٠، وسورة الانبياء: ١٠٨، وسورة فصلت: ٦.

(٥) عجز بيت للاعشى، وصدره:

فلست بالاكثر منهم حصى

وقد تقدم الشاهد ٢: ٣١٦.

(٦) في الاصل: قال، والكلمة ليست في ع، ف، ل.

(٧) (إلى حماماتنا) ساقط من ع.

(٨) البيت للنابغة الذبياني من قصيدة يعتذر فيها للنعمان بن المنذر.
ويروى: (ونصفه) مكان (أو نصفه). الديوان: ٢٤ والكتاب ١: ٢٨٢ والخصائص ٢: ٤٦٠.

أَمَّا النَّصبُ فَعَلَى تقديرِ أَنْ تَكونَ (مَا) [لغواً][(١)] وَأَمَّا الرَّفعُ فَعَلَى وَجْهَينِ[(٢)]:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكونَ (مَا)][(٣)] كَافَّةً، وَالحَمَامُ مبتدأً، وَلَنَا خَبَرُهُ.

وَالثاني: أَنْ تَكونَ (مَا) بِمَعنَى الَّذي، وَالحَمَامُ مرفوعاً بِأَنَّهُ خَبَرُ مُبتدإٍ محذوفٍ، وتقديرُهُ: ألا لَيتَ الَّذي هُوَ هَذَا الحَمَامُ لَنَا، كقراءةِ مَنْ قَرأَ: ﴿**تَمَاماً عَلَى الَّذِي** أَحْسَنُ [**وَتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيءٍ**][(٤)]﴾[(٥)] بالرفعِ[(٦)]، أَيْ هُوَ أَحسَنُ[(٧)] فيكونُ (مَا) مَعَ مَا بَعْدَهُ فِي مَحلِّ النَّصبِ، بِأَنَّهُ اسمُ لَيتَ.

وَاعلمْ أَنَّ استعمالَ هذِهِ الحروفِ مَعَ (مَا) لَمْ يُسمَعْ إِلَّا مَعَ لَيتَ، وَقَاسَهُ النحويونَ فِيما عَدَاهَا عَلَيْهَا.

وَلَمْ يَحكِ سيبويهِ فِي إنَّما إلَّا الالغاءَ[(٨)].

ثُمَّ اعلمْ أَنَّ (مَا) الواقعةَ بعدَ هذِهِ الحروفِ عَلَى أربعةِ أَوجهٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ تكونَ كَافَّةً لَهَا عَنِ العَمَلِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا.

والثاني: أَنْ تكونَ بِمَعنَى الَّذي[(٩)] فتكونَ [اسمَها وَتُكتَب مفصولةً][(١٠)].

---

(١) في ز: زائدة.

(٢) في ل: فلا احتمال الوجهين، وفي ع: فلاحتمال وجهين.

(٣) ما بين المعقفتين ليس في الاصل.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في ع، ف، ل.

(٥) سورة الانعام: ١٥٤.

(٦) الرفع قراءة يحيى بن يعمر. المحتسب ١: ٢٣٤.

(٧) قال أبو الفتح بن جنّي: (هو مستضعف الاعراب عندنا لحذفك المبتدإ العائد على الّذي). المصدر السابق.

(٨) الكتاب ١: ٢٨٣ و ٢: ٣٠٦.

(٩) الذي ليس في الاصل.

(١٠) في الاصل: اسما فليت موصولة.

والثالث: أَنْ تَكونَ نَكِرةً مبهمةً بمنزلةِ الشَّأنِ[١] والحديثِ وَالجُمْلَةُ التي بَعدَهَا فِي موضعِ الخَبَرِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الكوفيينَ، وابن دُرُستويهِ[٢].

والرابعُ: أَنْ تكونَ مزيدةً فدخُولُها وخرُوجُها وَاحِدٌ فَيَبقَى عَمَلُها كَما كَانَ.

ثُمَّ قَالَ: (فَإِنَّ لَا تُغيِّرُ معنَى الجُمْلَةِ).

هَذَا شروعٌ فِي الكَلامِ عَلَى كُلِّ وَاحدٍ مِنْهَا عَلَى التَّفصيلِ، فَإِنَّ لا تُغَيِّرُ مَـعنَى الجُمْلَةِ الابتدائيةِ التي تَدْخُلُ عَلَيْهَا بَلْ تُؤَكِدُّهَا، أَلا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: زيدٌ قَائِمٌ، ثُمَّ أَدْخَلْتَ المَكْسُورَةَ عَلَيْهَا، وَجَدْتَ تِلْكَ الجُمْلَةَ مُسْتَقِلَّةً كَما كَانَتْ؟

وَ (أَنَّ) المَفْتُوحَةَ مَعَ اسمهَا وَخَبَرِهَا فِي حُكمِ المُفْرَدِ.

أَلا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: زَيدٌ قَائمٌ ثُمَّ أَدْخَلْتَ المفتوحَةَ عَلَيهِ، فَقُلْتَ: أَنَّ زيداً قَائمٌ [لَمْ تكُنْ كَلاماً بَلْ تَفتقرُ إلى جزءٍ آخرَ فِي الافادَةِ لِتَصيرَ كَلاماً مِثلَ: أَنْ تَقولَ: بَلَغَنِي أَنَّ زيداً قائمٌ،][٣] فَتَكونَ في محلِّ الرفع بأَنَّهُ فَاعِلٌ.

وتقولُ: كَرِهتُ أَنَّ زيداً قائمٌ فَتَكونَ فِي محلِّ النّصبِ بِأَنَّهُ مفعولٌ.

وتقولُ: عجبتُ مِنْ أَنَّ زيداً قائم فتكون فِي مَحلِّ الجرِّ بِمِنْ.

فَحَاصِلُ الفَرْقِ بَيْنَهُمَا أَنَّ المَكسورَةَ وُضِعَتْ لِتأكيدِ الجُمْلَةِ، وَالمَفتوحةُ لِتأكيدِ المفردِ.

---

(١) في ل: البيان.

(٢) الكافية ـ شرح الرضي ٢: ٣٤٨.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

وَبَينَهما فَرقٌ [مِن وجهٍ آخرَ][1] وَهُوَ أَنَّ المَفْتُوحَةَ لا يُصَدَّرُ بِهَا الكَلامُ، وَالمكسُورَةُ يُصَدَّرُ / ١٣٨ ظ /بَلْ إِذَا وَقَعَتْ مَوقِعَ[2] المبتدإِ الْتُزِمَ تَقديمُ الخَبَرِ عَلَيها فَلَا يُقَالُ: أَنَّ زيداً قَائِمٌ حقٌّ. وَقَدْ مَضَى[3].

قَولُهُ: *(وَمِنْ ثَمَّ وَجَبَ الكَسْرِ فِي موضعِ الجمل والفتح في موضع المفرد)*.

أَيْ: وَمنْ أَجلِ أَنَّ المكسورَةَ لا تغيِّرُ مَعنَى الجُمْلَةِ، وَتبقَى الجُمْلَةُ عَلَى حَالِها مَعَهَا وَجَبَ الكَسْرُ فِي كُلِّ موضعٍ تَبقى الجُمْلَةُ بِحَالِهَا.

وَمِنْ أَجلِ أَنَّ المَفتُوحَةَ تُغيِّرُ مَعنَى الجُمْلَةِ، وَتجعَلُهَا فِي حُكمِ المُفْرَدِ، وَجَبَ الفتحُ فِي كُلِّ موضعٍ تكُون مَعَ[4] مابعدَها فِي مَحلِّ المُفْرَدِ. فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ تَعيَّنَ مَوضِعُ كُلِّ وَاحدةٍ مِنَ المكسورَةِ وَالمفتوحَةِ، لِأَنَّهَا إِنْ وَقَعَتْ ابتداءً وَجَبَ الكسرُ، لِأَنَّ الابتداءَ موضعُ الجُمْلَةِ، فَتَقُولُ:إِنَّ زيداً قَائِمٌ وَتَسْكُتُ.

وَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ القولِ وَجَبَ الكَسْرُ، فَتَقولُ: قَالَ زَيدٌ: إِنَ عَمْراً قَائِمٌ، لِأَنَّ مقولَ القولِ لا يكونُ إِلَّا جُمْلَةً.

وَلَيسَ الكَسْرُ فِي قولِهِ تَعَالَى: **﴿وَلَا يَحزُنْكَ قَولُهُم إِنَّ العِزَّةَ للهِ جَمِيعاً﴾**[5] لاجل القولِ، لأَنَّ هَذَا لَيْسَ قولَ الكُفَّارِ، بَلْ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ ابتداءً[6]، هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من الاصل.

(٢) في ف، ل: موضع.

(٣) ينظر ١: ٢٦٣.

(٤) (مع) ليست في الاصل.

(٥) سورة يونس: ٦٥.

(٦) في مجمع البيان ١١: ٦٨: (كسرت ان للاستئناف بالتذكير بما ينفي الحزن، ولا يجوز أن يكون

القولُ بِمَعنَى العِلمِ[1] أَوِ الظَّنِّ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ بَنِي سُلَيمٍ.

أَمَّا إِذَا كَانَ فَالمفتوحةُ لأَنَّها فِي مَحلِّ المُفرَدِ حِينَئِذٍ، لكونِها مفعولاً.

وَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ الموصولِ فالمكسورَةُ لأنَّ الصِّلَةَ موضعُ الجُمْلَةِ كَمَا مَرَّ، فتَقُولُ: جَاءَنِي الَّذي إِنَّ أَبَاهُ عَالِمٌ.

وَمِنْ جُمْلَةِ مواضعِ المكسورَةِ بَعْدَ واوِ الحَالِ، وَجوابُ القَسَمِ إِذَا[2] كَانَ فِي خَبَرِهَا اللامُ، وَبَعْدَ حَتَّى الابتدائيةِ، وَبَعْدَ أَلَا وَأَمَا للتنبيهِ، لِأَنَّها مواضِعُ[3] الجُمَلِ.

وَإِنْ وَقَعَتْ فَاعِلاً فالمفتوحَةُ، تقولُ: بَلَغَنِي أَنَّ زيداً قَائِمٌ [: أَي بَلَغَنِي قِيامُ زيدٍ][4]، لِوجُوبِ كَونِ الفَاعِلِ مُفْرَداً.

وَإِنْ وَقَعَتْ مفعولاً فَالفَتْحُ، نَحوُ: كَرِهْتُ أَنَّ زَيداً قَائِمٌ، لِوجُوبِ كَونِ المَفعولِ مفرداً.

وَإِذَا وَقَعَتْ مبتدأً فالفتحُ أَيضاً لِوجوبِ كَونِ المبتدإِ مُفْرَداً، كَقولِكَ عِندِي أَنَّكَ قَائِمٌ.

وَإِذَا وَقَعَتْ مضافاً إِليها فَالفَتحُ لوجوبِ كون المُضَافِ إِليهِ مفرداً، تقولُ:

← كسرت لانها وقعت بعد القول لانّه يصير حكاية عنهم، وان النبيّ ﷺ تحزّن لذلك وهذا كفر)، وفي التبيان ٢: ٦٧٩: (هو مستأنف والوقف على ما قبله).

(١) في ل: القوة.

(٢) في ل: وإذا.

(٣) في ف: موضع.

(٤) ساقط من الاصل.

عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ[1] مُنْطَلِقٌ.

وَإِنْ وَقَعتْ بَعْدَ (لَولَا) فَالفتحُ، تَقولُ: لَولَا أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ لِوجُوبِ وقوعِ المبتدإِ بَعْدَ لَولَا.

وَهَاهُنَا سُؤَالٌ[2]، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ:[[3] إِنَّ لَولَا لَيْسَتْ عَامِلَةً فِيمَا بَعدَهَا عِندَ البصريينَ، وإِنَّمَا تَقَعُ بَعدَهَا الجُمَلُ غَيْرَ أَنَّ الخَبَرَ محذُوفٌ، وَإِذَا كَانَ بَعدَهَا الجُملَةُ وَجَبَ الكَسرُ لِمَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ، وَهُوَ أَنَّهُ يكسر فِي[4] مَوضِعِ الجُمَلِ.

وَأجيبَ عَنْهُ بِأَنَّها وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ وَقَعَتْ مَوقِعَ[5] المُبتَدإِ [وَهُوَ[6] مَوضعُ المُبْتَدإِ][7] وَهُوَ اسمٌ مُفردٌ، فَوَجَبَ الفَتْحُ.

لكِنَّهُ يتوجَّهُ عَلَيهِ شَكٌّ، وَهُوَ أَنَّ قَولَهُمُ المَفْتُوحَةُ لا تَقْتَضِي صَدرَ الكَلامِ يُنقَضُ بِهِ.

وَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ (لَو) فَالفَتْحُ، تَقولُ: لَوْ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ، لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوقِعَ[8] المفردِ، وَهُوَ الفَاعِلُ، وَتقديرُهُ: لَو وَقَعَ انطلاقُكَ.

---

(١) في ز: من أوّل أنك منطلق.

(٢) كان الأولى أن يقول: اشكال أو اعتراض.

(٣) من ٢: ٥٥٤ وإلى هنا والمحصور بين المعقفتين ساقط من ت.

(٤) الانصاف ـ مسألة ١٠ ـ: ١ ٤٩١، ورصف المباني: ٢٩٣.

(٥) في ع، ل: موضع.

(٦) (هو) ليس في ت، ز.

(٧) ما بين المعقفتين ليس في الاصل.

(٨) في ف، ل: موضع.

وَإِنَّما وَجَبَ أَنْ يَكونَ بَعْدَ لَوْ فاعِلاً لاقتضائِهَا الفِعْلَ، لكونهِ للشرطِ كَما سَيَجِيءُ.

وَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ حَرْفِ الجرِّ فَالفَتْحُ، تَقُولُ: جِئتك لِأَنَّكَ كَرِيمٌ.

وَكَذلِكَ عَلَى تقديرِ حَرفِ الجَرِّ، كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾[1] أَي: وَلِأَنَّ المَسَاجِدَ للهِ عِنْدَ سيبويه[2].

وَبَعْدَ حَتَّى العاطِفَةِ وَالجَارَّةِ بالفَتْحِ.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يقول: إِنَّ قَولَهُ: وَمِنْ ثَمَّ وَجَبَ الكَسْرُ فِي مَوضِعِ الجُمَلِ، مَنْقُوضٌ بِمَا بَعْدَ حَيثُ، فَإِنَّهُ مَوضِعُ الجُمْلَةِ، لِأَنَّهُ يُضَافُ إِلَى الجُمْلَةِ أَبداً كَمَا مَرَّ[3] مَعَ أَنَّهُ يُفْتَحُ، تَقُولُ: اجلِسْ حيثُ أَنِّي جَالِسٌ، وَبِمَا بَعْدَ عَلِمْتُ[4] فَإِنَّهُ مَوضِعُ الجُمْلَةِ مَعَ أَنَّهُ وَجَبَ فيهِ[5] الفَتْحُ، تَقولُ: عَلِمْتُ أَنَّ زيداً قَائِمٌ بِالفَتْحِ.

وَأُجيبَ عَنِ الأَولِ بِأَنَ المُرَادَ مِنَ الجُمْلَةِ، الجُمْلَةُ الحقيقيةُ، وَهَاهُنَا ليسَ كَذَلِكَ، لِانَّ الجُمْلَةَ بَعْدَ حيثُ واقعةٌ مَوقِعَ المُفْرَدِ، لأَنَّ الأَصلَ فِي الإِضَافَةِ أَنْ تَكونَ إِلى المُفْرَدِ، وَهَذَا القَولُ منسوبٌ إِلى الأَنْدَلُسي[6]، وَوُجِدَ عَلَى حَاشِيَة شرحِ الايضاحِ.

---

(١) سورة الجن: ١٨.

(٢) الكتاب ١: ٤٦٤.

(٣) تقدّم في ٢: ١٧٦، ١٩٢.

(٤) في ل: عملت.

(٥) في ت، ل: بعده.

(٦) تقدّمت ترجمته في ١: ٢٦٣.

وَلَكِنْ يَتَوجَّهُ عَلَيهِ النَّقْضُ بِمَا بَعْدَ وَاوِ الحَالِ فَإِنَّه يُفْتَحُ مَعَ أَنَّ / ١٣٩ و / الجُمْلَةَ بَعْدَهَا لَيْسَتْ بِحَقِيقةٍ، لِكونِهَا لِلحَالِ، وَأصلُ الحَالِ أَنْ يَكونَ مُفْرَداً.

وَعَنِ الثَّانِي: أَمَّا عَلَى مَذْهَبِ الاخفشِ[1] فَلِأَنَّها مَعَ بُعْدِهَا وَقَعَتْ مَوقِعَ المُفردِ، وَهُوَ المَفعُولُ الأَولُ، وَالمَفعولُ الثَّانِي محذوفٌ كَمَا هُوَ المَشهورُ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَتَوجَهِ النَّقْضُ.

وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ سيبويهِ فَالجَوابُ عَنْهُ صَعْبٌ، لَكِنَّ غَايَةَ مَا قِيلَ فِيهِ هِيَ أَنَّ مَا بَعْدَ عَلِمْتُ ليسَ موضعَ جملةٍ، وَإِنَّما هُوَ موضعُ مفردٍ، لكونِهِ منصُوباً بِعَلِمْتُ، وَالجُمْلَةُ المُسْتَقِلَّةُ لا تَعمَلُ فِيها إِلَّا الافعالُ.

وَقَدْ أُورِدَ عَلَيهِ سُؤالانِ[2]:

أَحَدُهُما: أَنَّ هَذِهِ الافعالَ تَحتَاجُ إِلى المَفعولِ الثَّانِي قَبْلَ دُخُولِ هَذِهِ الحُروفِ، فَتَحْتَاجُ أَيضاً إِليهِ بَعْدَ دُخُولِهَا لِبَقاءِ مَعنَى هَذِهِ الافعالِ بِحَالِهَا.

وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَن مُنِعَ احتياجُها إِلى المَفعُولِ الثَّانِي، بَعْدَ دُخُولِهَا، وَذَلِكَ أَنَّ الاحتياجَ إِنَّما كَانَ بِأَنَّ العِلْمَ إِنَّما وُضِعَ لِيَتَعَلَّقَ بِالشَّيءِ عَلَى صفةٍ فَاحتيجَ إِلى ذِكرِ شَيْئَين، لِهَذَا الغَرَضِ، وَلَمَّا دَخَلَتْ (أَنَّ) وَ[3]لَزِمَ أَن يَكُونَ لَهَا اسمٌ وَخَبرٌ، حَصَلَ المَقْصُود، مِنْ مُتَعَلَّقِ العِلْمِ، فَلَمْ يُحْتَجْ إِلى المَفْعُولِ الثَّانِي.

وَثَانِيهِمَا: أَنَّ المفتوحةَ فِي تقديرِ المُفْرَدِ، وَلِهَذَا لَمْ يَصِحَّ عَطْفُ الجُمْلَةِ عَلَيها فِي

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨: ٦١.

(٢) قصده: اشكالان.

(٣) (الواو) ليس في ت.

قولِهِ تَعَالَى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالعَينُ بِالعَينِ﴾[١] برفعِ العَينِ[٢].

وَأُجيبَ عَنْهُ بِأَنَّ الجُمْلَةَ الابتدائيةَ فِي مَوضعِ المُفْردِ، أَيْ: كتبنا هـذَا الحُكـمَ، وَقِيلَ: قَولُ المُصَنِّفِ: كُلُّ مَوضِعٍ هُوَ مَوضِعُ المفردِ وَجَبَ الفَتْحُ فيهِ، وَكُلُّ موضعٍ هُوَ موضعُ الجُمْلَةِ وَجَبَ الكَسرُ فيهِ[٣]، أَولَى مِنْ قولِ أَبِي عَلِي[٤] وَمَنْ تَابَعَهُ وهو أنّ كُلّ موضع صالح لكلتا الجملتين وجب الكسر فيه، وكلّ موضع لم يصلح فِيهِ إلّا احدى الجملتينِ وَجَبَ الفتحُ فِيهِ، لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ حكمٌ مَذْكُورٌ بِعِلَّتِهِ، وَمَا ذَكَرَهُ أَبو عَلي لَيسَ كَذَلِكَ[٥].

أَمَّا الاولُ: فَلِأَنَّهُ قَدْ عُلِمَ أَنَّ وَضْعَ المكسورَةِ لتأكيدِ الجُمْلَةِ مَعَ بـقَائِهَا عَـلَى استقلالِهَا فَوَجَب أَنْ لا تَقَع إِلّا فِي موضعِ الجُمَلِ.

وَاعلَمْ أَنَّ وَضْعَ المفتوحةِ مَعَ ما بعدَهَا فِي تأويلِ {المَصْدَرِ و[المَصْدَرُ مفردٌ][٦]، فَوَجَبَ أَنْ لا تقعَ إِلّا فِي موضعِ}[٧] المُفْرَدِ.

وَأَمَّا الثَّانِي: وَهُوَ أَنَّ أَبا عَليّ لَمْ[٨] يذكرْ حكماً بِعِلَّتِهِ فَظَاهِرٌ مَعَ أَنَّهُ يَرِدُ عَلَيهِ

---

(١) سورة المائدة: ٤٥.

(٢) قرأ الكسائي: (وَالعَيْنُ بِالعَيْنِ) بالرفع وباقي السبعة بالنصب. التيسير: ٩٩.

(٣) عبارة المصنف هي: (ومن ثمت وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد) مجموع مهمات المتون: ٤٢٤.

(٤) الايضاح العضدي: ١٢٩، والايضاح في شرح المفصل ٢: ١٦٦.

(٥) المصدران السابقان.

(٦) في الاصل: المفرد.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ز.

(٨) في ز: لا.

النّقضُ لِانَّ مِثْلَ قَوْلِهِ:

.... إِذَا أَنَّهُ عَبدُ القَفَا واللَّهازِمِ[(١)]

لَمْ يَصلُحْ إلّا لإحدَى الجُمْلَتينِ، وَهِيَ الاسمية كَمَا يجيءُ، مَعَ أَنَّ الكَسْرَ جَائِزٌ فِيهِ وَكَذَا قَولُنا: مَنْ يُكرِمني فَإِنِّي أُكرِمهُ، فَإنَّه يَقَعُ الاسمُ والفعلُ بَعْدَ فَاءِ الجزاءِ[(٢)]، لِجوازِ أَنْ يُقَالَ: مَنْ يُكرِمني فَأُكرِمَهُ، وَمَنْ يُكرِمْنِي فزيد يكرِمُهُ[(٣)]، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَتعيَّنْ الكَسْرُ.

لَا يُقالُ: إِنَّمَا لَمْ يَتعيَّنِ الكسرُ، لِأنَّهُ لَمْ يَصْلُحْ إِلّا للجملةِ الاسميةِ لِأَنَّ ما بعدَ فَاءِ الجزاءِ[(٤)] لَمْ يَقعْ إِلّا الاسمُ.

لِأَنَّا نَقولُ: لَا نُسَلِّمُ[(٥)] امتناعَ وقوعِ الفِعْلِ بَعْدَ فَاءِ الجزاءِ[(٦)].

وَإِنَّ قَولنا: مَنْ يُكْرِمني فَليكرِمْ زيداً جائز بالاتفاقِ. ولا يُمكنُ تَقديرُ الاسم هَاهُنا لِأَنَّ الامرَ لا يُمكِنُ أَنْ يكونَ خبراً عَنْهُ، وَلَئِنْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ كَانَ حَاصِلهُ أَنَّـهُ

(١) صدره: وكنت أري زيداً كما قيل سيداً.

والبيت لا يعرف قائله.

أري ـ بضم الهمزة ـ مبني للمجهول يتعدى لثلاثة مفاعيل نائب الفاعل وزيداً وسيداً.

واللهازم: جمعَ لهزمة بكسر اللام والزاي وهما عظمان في اللحيين أسفل الحنك.

الكتاب ١: ٤٧٢ والمقتضب ٢: ٢٥٠ والخصائص ٢: ٣٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٦١، والايضاح في شرح المفصل ٢: ١٦٧.

(٢) في الاصل: الجزائية.

(٣) ينظر هذا في الايضاح في شرح المفصل ٢: ١٦٦.

(٤) في الأصل الجزائية.

(٥) (لا نسلم) ساقطة من ت.

(٦) في الأصل: الجزائية.

موضعُ تعيُّنِ الاسمِ دُونَ الفِعْلِ[١]، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَتعيَّنَ الفَتْحُ لِكونِهِ غيرَ مُتَعَيِّنٍ، لِجوازِ الكَسرِ أَيضاً، وَلأَنَّ قَولنا: مرادي أَنَّكَ كَرِيمٌ[٢] لَا يَخلو مِنْ أَنْ يَكونَ مَوضِعُ أَنَّك كريمٌ[٣] مَوضِعَ جملةٍ أو لا يكونُ، وأَيّاً مَا كَانَ يتوجَّهُ الاشكالُ عَلَى مذهبِ أَبِي عَلِيٍّ.

أَمَّا إِذَا كَانَ هُوَ[٤] خبرَ مبتدإٍ، وَجَبَ الكَسْرُ لِأَنَّ خَبَرَ المبتدإِ يَصِحُّ أَنْ يكونَ جُمْلَةً اسميةً أَو فِعْلِيةً.

وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ حكمُهُ لِلمَكسورَةِ والمَفْتُوحَةِ شَامِلاً لجميعِ المَوَاضِعِ.

وَاعْلَمْ / ١٣٩ ظ / أَنَّهُ لَا يَخْلُو كُلّ واحدٍ مِنَ القَولَينِ مِنْ تَعَسُّفٍ وَصُعوبَةٍ.

قَولُهُ: (فَإِنْ جَازَ التقديرانِ جَازَ الأَمرانِ).

مَعناهُ إِنَّ كُلَّ موضعٍ جَازَ تقديرُ الجُمْلةِ، وجازَ تقديرُ المفردِ فيهِ، جَازَ فِيهِ الكَسْرُ والفتحُ، كَقَولِكَ: مَنْ يُكْرِمني فَإِنِّي أُكرِمُهُ. فان جعلت تقديرَهُ: فَأنا أُكرِمُهُ، وَجَبَ الكَسرُ، لِكونِها واقعةً ابتداءً، وَإِنْ جَعَلْتَ تقديرَهُ: مَنْ يُكْرِمني فجزاؤهُ أَنِّيْ أُكرِمُهُ وَجَبَ الفَتْحُ، لِكونِها وَقَعَتْ مَوقِعَ المُفْرَدِ، لِأنَّها وقعتْ موقعَ خبرِ المبتدإِ، وَهُوَ موضعُ المفردِ، وَمِنْهُ قَولُهُ:

---

(١) المؤلف أخذ هذا من الايضاح في شرح المفصل ٢: ١٦٦ ـ ١٦٧.

(٢) في ف: مكرم.

(٣) في ع، ف، ل: مكرم.

(٤) في ع: وهو.

وَكُنْتُ أُرِي زَيداً كَمَا قِيلَ سيداً إِذَا أَنَّهُ عبدُ القَفَا وَاللَّهَازِمِ[١]

فَإِنْ كَانَ المُرَادُ إِذَا[٢] هُوَ عَبدُ القَفَا واللهازمِ[٣] وَجَب الكَسرُ لِأَنَّهـا وَقَعَتْ ابتداءً.

وَإِنْ كَانَ مرادُهُ: فَإِذَا[٤] عبوديتهُ حَاصِلَةً وَجَبَ الفَتْحُ، لِأَنَّها وَقَعَتْ مبتدأً وَحَاصِلَةٌ خَبَرُهَا، وموضعُ المبتدإِ هُوَ مَحَلٌّ المُفْرِدِ.

قَولُهُ: (وَلِذَلِكَ جَازَ العَطْفُ عَلَى اسمِ المكسُورَةِ لفظاً أَو حُكْماً بِالرَّفْعِ دُونَ المفتوحَةِ).

أَيْ: وَلأجلِ أَنَّ المكسورَةَ لا تُغَيِّرُ مَعْنَى الجملةِ، والمفتوحَةَ تُغَيِّرُ جَازَ العَطْفُ[٥] عَلَى مَحَلِّ اسمِ المكسورةِ لفظاً، كَقَولِكَ إِنَّ زيداً قائِمٌ وَعمرٌو[٦]، والمكسورةِ حُكْماً كَقَولِكَ: عَلِمْتُ أَنَّ زيداً قائِمٌ وَعَمْرٌو، فعمرٌو معطوفٌ عَلَى محلِّ[٧] زيدٍ لِأَنَّ (أَنَّ) المفتوحةَ مَعَ الاسمِ والخبرِ فِي تأويلِ الجملةِ[٨] لِكونِهَا قَائِمَةً مَقامَ المفعولينِ، وَإِذَا كَانَ فِي تأويلِ الجُمْلَة جَازَ العَطف عَلَى محلِّ اسمِها كَمَا جَازَ العطفُ عَلَى اسم المكسورَةِ

---

(١) تقدّم في ٢: ٥٦٦.

(٢) كلمة (إذا) ساقطة من الاصل، ومن ز.

(٣) (واللهازم) ساقطة من الاصل.

(٤) زاد في ل: هو.

(٥) في ع، ل: أن يعطف.

(٦) في ز: عمرا.

(٧) (محل) ليست في: ل.

(٨) (الجملة) ليست في ل.

صريحاً.

وَإنَّما جاز العَطْفُ عَلَى اسم المكْسُورَةِ صريحاً لِأَنَّها لَمْ تُغيِّرْ مَعْنَى الجُمْلَةِ، فَصَحَّ أَنْ تُقَدَّرَ كَالعَدَمِ فَعُطِفَ عَلَى مَحَلِّ مَا عَمِلَتْ عَلَى تقديرِ عَدمِها، والّذي يَدُلُّ عَلَى جوازِ العَطْف عَلَى محلِّ اسمِ المكسورةِ لفظاً قولُهُ:

إنَّ الخــلاَفَةَ والنّــبُوةَ فِــيهِمُ وَالمكرماتُ وَسَادَةٌ أَطْـهَارُ[١]

وَالّذي يَدُلُّ عَلَى جَوازِ العطفِ عَلَى مَحَـلِّ اسمِ المكسـورةِ حُـكماً المَـفْتُوحَةِ لَـفْظاً قَوْلُهُ[٢]:

وَإلّا فَاعْلَمُوا أَنَّــا [وَأَنْــتُم بُغَاةٌ مَا بَقِينا فِي شِـقَاقِ[٣]

فَلَولا أَنَّها فِي حُكمِ المكسورَةِ لَمْ يَجُزِ العَطفُ عَلَى مَحَلِّ اسْمِهَا بِـتَقدِيرِ حَـذفِ الخَبَرِ مِنَ الاولِ، قَاصداً إِلى أَنَّ[٤] المَعْنَى: فَاعْلَمُوا أَنَّا][٥] بُغَاةٌ وَأَنْتُمْ[٦] بُغَاةٌ كَذَلِكَ[٧].

---

(١) ينسب البيت إلى جرير وليس في ديوانه، والشاهد فيه عطف المكرمات على محـل اسم ان وهو الرفع.

الكتاب ١: ٢٨٦ وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٦٧.

(٢) في ع، ف: قول الشاعر.

(٣) البيت لبشر بن أبي خازم. وبغاة: جمع باغي، وهو المُفسِدُ، وَفي الديوان: (ماحيينا) مكان (ما بقينا).

ديوان بشر بن أبي خازم ـ تحقيق: عزة حسن ـ دمشق: ١٦٥ وينظر الكـتاب ١: ٢٩٠ والانصاف ـ مسألة ٢٣ ـ ١: ١٠٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٦٩ وشرح الكافية لابن الحاجب: ١٢٤ والايضاح في شرح المفصل ٢: ١٨٤.

(٤) (أنّ) ليست في الاصل.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٦) في ل: أنهم.

(٧) ليست في ت، ع، ل، وينظر: الانصاف ـ مسألة ٢٣ ـ ١: ١١٠.

قَالَ[١] جَارُ اللهِ العَلَّامةُ[٢]: المعطوفُ المَرفُوعُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَحَلِّ (إنَّ)[٣] المكسورةِ وَمَا عَمِلَتْ فيهِ[٤]، واستَحْسَنَ بعضُ النَّحويينَ مَا ذَكَرَ، وَرَجَّحَ قولَهُ عَلَى مَا ذَكَرَ المُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ، وَذَلِكَ أَنَّ اسمَ (إِنَّ) يَظْهَرُ فيهِ الاعرابُ، وَهُوَ النَّصبُ، فَلا يُمكِنُ أَنْ يَكونَ الاعرابُ مِنْ جِهَةٍ أُخرَى وَحْدَهُ بَلْ مَعَ ضَمِيمَةٍ إِليهِ حَتَّى يَكونَ لِلمَجموعِ مَوضِعٌ مِنَ الاعرابِ كَمَا أَنَّ (خَلْفَكَ) فِي قَولِكَ: زَيدٌ خَلْفَكَ منصوبٌ لا غَيْرُ، وَمَع الضَّميرِ الّذي فِيهِ لَهُ موضعٌ مِن الاعرابِ.

وَقَدْ أُورِدَ عَلَيهِ النَّقْضُ: بِأَنَّ (زَيداً) فِي قولنا: أَعجَبَنِي ضَربُ زيدٍ عمراً فِي مَوضعِ رَفْعٍ بِأَنَّهُ فَاعلُ المصدرِ مَعَ أَنَّهُ مُعْرَبٌ لَفْظاً فَصَارَ لَهُ إعرَابانِ لفظاً وَمَعنىً.

إِعْلَمْ أَنَّ رَفْعَ الاسمِ[٥] الآتِي بَعْدَ أسمِ (إنَّ) عَلَى ثَلاثَةِ أَوجهٍ:

أَحَدُها: مَا ذَكَرنَا مِنْ أَنَّهُ معطوفٌ عَلَى مَحَلِّ اسمِ (إِنَّ)، مَعَ مَا عَمِلَتْ فِيهِ، وَهُوَ قَوِيٌّ.

الثاني: أَنْ يَكونَ مَعْطوفاً عَلَى الضَّميرِ المُسْتَكِنِ[٦] فِي الخَبَرِ، وَنَسَبَ جَارُ اللهِ[٧]

---

(١) في ع، ل: وقال.

(٢) كلمة (العلّامة) ليست في ل، والمقصود الزمخشري.

(٣) ليست في: الاصل.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٨: ٦٦.

(٥) (الاسم) ليس في الاصل.

(٦) في ف: المستكن المرفوع.

(٧) زاد في ز: العلّامة.

هَذَا الوَجْهَ إِلى الضَّعْفِ[١] مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: [أَنَّ لَيسَ كُلُّ خبرٍ فِيهِ ضميرٌ مستكنٌ، لِجَوازِ أَنْ يَكونَ جَامِداً.

وثانيهما: أَنَّ مِنْ شَرْطِ][٢] العَطْفِ عَلَى الضَّميرِ[٣] المُسْتَكِنِّ المرفوعِ أَنْ يُؤَكدَ قَبلَ العطفِ[٤] أَو يُفْصَلَ بينَه وبينَ المعطوفِ عَلَيهِ كَمَا مَرَّ، أَمَّـا[٥] إِذَا أُكِّـدَ أَو فُـصِلَ فَجَازَ[٦] بِلَا ضَعْفٍ.

وَالوجهُ الثَّـالِثُ: أَنْ[٧] يَكونَ الاسمُ مرفوعاً بِـالابتداءِ وَخَـبرُهُ / ١٤٠ و / محذوفٌ لِدَلالةِ الأولِ عَلَيهِ.

قَولُهُ: (وَيُشْتَرَطُ مُضي الخَبَرِ لفظاً أو تقديراً[٨]).

أي: وَيُشتَرَطُ فِي العَطْفِ مضي الخَبرِ لَفظاً كَقَولِكَ: إِنَّ زيداً قائِمٌ وَعَـمْراً، أَو تقديراً، نَحو: إِنَّ زيداً وَعَمْراً قائِمٌ، أَي: إِنَّ زيداً قائِمٌ وعمرٌو قائمٌ.

أَمَّا قَبْلَ مُضِيِّ الخَبَرِ لفظاً أَو تَقديراً فَلَمْ يَجُزْ، فَـلَا يُـقَالُ: إِنَّ زيـداً وعـمرٌو ذَاهِبانِ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ كَونُ الشَّيءِ الوَاحدِ مَعْمُولاً لِعامِلَيْنِ مُخْتَلِفينِ، لِأَنَّ (ذاهبانِ) مِـنْ

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨: ٦٧.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ع.

(٣) في ت: ضمير.

(٤) في الاصل وفي ز: المعطوف، في ف: هذا العطف.

(٥) في ت، ز، ع: وأما، وكلمة أما ليست في ل.

(٦) في الاصل: لجاز.

(٧) في ز: وهو أن.

(٨) في مجموع مهمات المتون: ٤٢٥: حكما.

حيثُ أَنَّهُ[1] خبرٌ عن زيدٍ معمولٌ لأَنَّ، وَمِنْ حَيْثُ أَنَّهُ خَبرٌ عَنْ[2] عمرٍو يكونُ معمولاً للابتداءِ، فَلو كَانَ خبراً عَنْهُما لَزِمَ أَنْ يَكونَ معمولاً لَهُمَا [مَعاً، وَهُوَ مُحالٌ، لِأَنَّهُ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مَعْمُولٌ لِ(إِنَّ) لَمْ يَكُنْ معمولاً للابتداءِ، وَمِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مَعْمُولٌ لِلابتداءِ لَمْ يَكُنْ معمولاً لِ(إِنَّ)، فَلَو كَان مَعْمُولاً لَهُمَا][3] لَمْ يَكُنْ معمولاً لِأَحدِهِمَا وَاستحالَتُهُ ظَاهِرَةٌ.

وَلَا يَردُ عَلَيهِ النَّقضُ بِقولِنَا: إِنَّ الزَّيْدِينَ وَالعَمْرُونَ ذَاهِبُونَ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ هذا القَبيلِ، لِأَنَّ مضيَّ الخبرِ حَاصِلٌ تَقدِيراً، وَتَقدِيرُهُ: إِنَّ الزَّيدينَ ذَاهِبُونَ، والعَمْرونَ ذَاهِبونَ. لَكِنْ حُذِفَ خَبَرُ الأولِ لِلعِلمِ بِهِ، لكونهِ مَذْكُوراً فِي الثانِي.

لا يُقَالُ: قَدْ جَاءَ العَطْفُ عَلَى مَحَلِّ اسمِها قَبْلَ مُضيِّ الخَبرِ فِي قولِهِ تَعالَى: **﴿إِنَّ الَّذِينَ آمنوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى والصَّابِئينَ[4] مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ، وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾**[5] فَإِنَّ النَّصارى مَعطوفٌ عَلَى الَّذينَ قبلَ مُضِيِّ الخَبَرِ لفظاً أَو تقديراً.

---

(١) ليس في الاصل.

(٢) في الاصل وفي ف: من.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٤) في الاصل، وفي ت، ز، ف: الصابئون، وقوله تعالى: **﴿وَعَمِلَ صَالِحاً﴾** ليس في ف، ز (الصابئون) وردت في سورة المائدة الآية: ٦٩: **﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾** وهنا خلط بين الآية: ٦٢ من سورة البقرة والآية: ٦٩ من سورة المائدة لما اثبت هنا آية سورة البقرة والبحث حول آية سورة المائدة كما سنرى فيما يلي.

(٥) سورة البقرة: ٦٢.

لِأَنَّا نَقولُ: إنَّ فِي رفعِ النَّصارَى وجُوهاً:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكونَ مَحمولاً عَلَى التَّقدِيمِ وَالتَّأخيرِ، كَمَا هُوَ عِنْدَ سيبويهِ[1]، فَإِنَّ النَّصارَى عِنْدَهُ مبتدأٌ وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ والنيةُ بِهِ التأخيرُ، تقدِيرُهُ: ﴿**إنَّ الّذين آمنوا**﴾ إِلَى قَولِهِ: ﴿**وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾[2] وَالنَّصارَى وَالصَّابِئُونَ كَذَلِكَ[3].

وَثانِيها: أَنْ يَكونَ مَعْطُوفاً عَلَى الضَّمِيرِ الَّذِي فِي آمَنوا لِوجودِ[4] الفَصْلِ بَيْنَهُمَا.

وَثالِثُها: أَنْ يَكونَ مُبتدأً، وَقَولُهُ: ﴿**وَلَا خَوفٌ عَلَيْهِم**﴾[5] خَبَرُهُ، وَخَبَرُ (إِنَّ) محذوفٌ لِدَلَالَةِ هَذَا الخَبَرِ عَلَيهِ.

وَرَابِعُهَا: أَنْ يكونَ[6] بِعكسِ هَذَا.

وَخامسها: أَنْ تَكونَ (إِنْ)[7] بِمَعنَى أَجَلْ لَا النَّاصِبَةَ، وَأَمَّا الكُوفيونَ فَيُجَوِّزُونَ العَطْفَ عَلَى مَحَلِّ اسمِهَا قَبلَ مُضيِّ الخَبَرِ، وَلَا يَشْتَرِطُونَ مَا شَرَطْنَاهُ.

قَولُهُ: (*وَلَا أَثَرَ لِكَونِهِ مَبنياً خِلافاً للمبردِ والكِسائي*).

إِعْلَمْ أَنَّ الكِسَائِي وَالمُبردَ ذَهَبَا إِلَى أَنَّ اسمَ المكسُورَةِ إِنْ[8] كَانَ مبنياً جَازَ

---

(١) الكتاب ١: ٢٩٠.

(٢) سورة المائدة: ٦٩.

(٣) الانصاف ـ مسألة ٢٣ ـ ١٠٩، والبيان ٢: ٢٩٩.

(٤) في ف: لدخول.

(٥) سورة المائدة: ٦٩.

(٦) ليست في الأصل.

(٧) كلمة (ان) زيادة من ف.

(٨) في ف: إذا

العَطْفُ عَلَى مَحَلِّها قَبْلَ مُضِيِّ الخَـبَرِ لَـفْظاً أَوْ تَـقديراً، وَلَـيْسَ مُـضِيّ الخَـبَرِ شرطاً عِندَهُما[١]، تَقولُ: إِنَّكَ وزيدٌ ذاهِبَانِ، وَالمَانِعُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنَ العَطْفِ عَلَى مَحَلِّ اسمِها قَبلَ مُضِيِّ الخَبَرِ، لَمَّا كَانَ مَوجوداً هَاهُنَا أَيضاً، أَشَارَ المُصنِّفُ إليهِ بِقولِهِ: (وَلاَ أَثَـرَ لكونِهِ مبنياً).

إِعْلَمْ أَنِّي وَجَدْتُ نقلاً بِخِلافِ مَا ذَكَرَهُ المُصنِّفُ وَهُوَ أَنَّ الكِسَائِي أَجَازَ العَطْفَ عَلَى المَ[...]لِ سَواءٌ ظَهَرَ الاعرابُ أَوْ لَمْ يَظْهَرْ [، وَاحْـتَجَّ بِـقَولِهِ تَـعَالَى: ﴿**وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ**﴾[٢]][٣].

وَجَوابُهُ: مَا مَرَّ، وَأَنَّ الفَرَّاءَ جَوَّزَ العَطْفَ فِيما لَمْ يَظْهَرْ فِيهِ الاعرابُ، وَلَمْ يُجَوِّزْ فِيما ظَهَرَ فِيهِ الاعرابُ[٤].

وَقَدْ نَقَلَ سِيبويهِ عَنْ بَعْضِ الأعرابِ أَنَّهُم يَغْلَطُونَ فَيَقُولُونَ: إِنَّهُـمْ أَجمـعونَ ذَاهِبونَ[٥]، وَأَنَّ زيداً وعمراً ذاهبانِ وَذَلِكَ أَنَّ مَعْنَاهُ مَعْنَى الابتداءِ فَيَرى أَنَّهُ قَالَ: هُمْ أَجْمَعُونَ، كَمَا قَالَ:

وَلَا سَابِقٍ شَيئاً إِذَا كَانَ جَـائِيا[٦]

---

(١) في الاصل، وفي ت، ز، ع، ل: عندهم. وينظر: الايضاح في شرح المفصل: ٢ / ١٨١.
(٢) سورة البقرة: ٦٢، وفي ف: ﴿والصابئون والنصارى﴾.
(٣) ما بين المعقفتين ليس في ت، ل.
(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٨: ٦٩.
(٥) عبارة سيبويه في الكتاب ١: ٢٩٠: (واعلم أنّ ناسا من العرب يغلطون فيقولون: أنهم أجمعون ذاهبون، وانّك وزيد ذاهبان).
(٦) تقدم الشاهد في ١: ٦٤٦.

هَذَا حكايةُ لفظِ سيبويهِ فِي كتابِهِ، وَنَسَبَ هَذَا القولَ إِلى الغَلَطِ وَرَدَّهُ بِأَنْ قَالَ: قَبولُ قَولِ العَرَبِي[1] إِنَّمَا يَكونُ بِأَنْ يَحصَلَ [الظَنُّ بِأَنَّهُ استُعمِلَ مُوافِقاً لِمَا وَضَعَهُ[2] الوَاضِعُ، أَمَّا إِذَا / ١٤٠ ظ / حَصَلَ][3] الظَنُّ وَغَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ[4] استعمالَهُ عَلَى خِلافِ مَا وَضَعَهُ الوَاضِعُ، لَمْ يَكُنْ قولُهُ مقبولاً وَهَذا كَذَلِكَ فَوَجَبَ أَنْ لَا يَقْبَلَه.

قَولُهُ: (*وَلَكِنَّ كَذَلِكَ*):

أَيْ وَ (لَكِنَّ) مِثلُ (إِنَّ) المكسورةِ فِي جَوازِ العَطْفِ عَلَى مَحَلِّ الاسمِ بَعْدَ مُضِيِّ الخَبَرِ لَفْظاً أَو تقديراً، نَحوُ: مَا خَرَجَ زيدٌ لَكنَّ أَخَاكَ خَارجٌ وَعمرٌو، لِأَنَّهُ للاستدراكِ، والاستدراكُ لَا يُنافِي مَعْنَى الابتداءِ، كَمَا لَا يُنَافِيهِ التَّأْكيدُ.

أَمَّا فِي سَائِرِ الحروفِ فَلَمْ يَجُزِ العطفُ عَلَى موضعِ الابتداءِ لِزَوالِ الابتداءِ بِدخُولِ هَذِهِ الحروفِ.

أَمَّا العَطْفُ عَلَى الضَّميرِ المُسْتَكنِّ فِي الخَبَرِ فَجائِزٌ فِي جَميعِ هَذِهِ الحروفِ بِلا خِلافٍ، إِذَا كَانَ مَعَ التأكيدِ أَو مَعَ الفصلِ، نحو[5]: لكنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ [هُوَ وَ[6] عمرٌ][7]،

---

(١) في ت: الفريق.

(٢) في: ل: وضعته.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ع.

(٤) (ان) ليست في ف.

(٥) ليس في ل.

(٦) الواو ليس في الاصل، ولا في ل.

(٧) في ت: وهو عمرو.

وليت[1] زيداً قائم هو و[2] عمرو[3]، وَكَذَلِكَ غَيْرُهُمَا.

دُخُولُ اللامِ عَلَى مَابَعدَ إنَّ

قَوْلُهُ: *(وَلِذَلِكَ دَخَلتِ[4] اللامُ[5] مَعَ المَكسورةِ)*:

أَيْ: وَلأجلِ أَنَّ (إنَّ) لا تُغيِّرُ مَعْنَى الابتداءِ، وَالجُمْلة دَخَلَتْ لَامُ الابتداءِ مَعَهَا، وَلَمْ تَدْخُلْ عَلَى غَيْرِهَا[6].

ثُمَّ إعْلَمْ أَنَّ حَقَّ هَذِهِ اللامِ أَنْ تَدْخُلَ قَبْلَ (إنَّ) لِكونِهَا للابتداءِ، لَكِنَّهم أَخَّرُوهَا، لِكَرَاهَتِهِم اجتماعَ حرفينِ متفقينِ فِي المَعنَى، وَهُوَ التأكيدُ، وَأَدخلُوهَا عَلَى خَبَرِها، إنْ كَانَ اسمُها مقدماً عَلَى خَبَرِهَا لِئلا يلزَم المحذورُ، فَقَالُوا: إنَّ زيداً لَقَائِمٌ وَعَلَى اسمها، إِذَا تَقَدَّمَ خَبَرُها عَلَى اسمِها فَقَالُوا: إنَّ فِي الدَّارِ لَزيداً، وَعَلَى مُتَعلَّقِ الخَبَرِ، إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى الخَبَرِ، كَقَولِكَ: إنَّ زيداً لَطعامَكَ آكلٌ، وَإنَّ زيداً لَفِي الدارِ جَالِسٌ.

---

(١) في ل: ليت أن.

(٢) الواو ليس في الاصل.

(٣) في ت: وهو عمرو.

(٤) في الاصل: حولت.

(٥) ليس في الاصل.

(٦) وقد تجرأ الحجّاج على كتاب الله فقرأ قوله تعالى: ﴿إن ربهم بهم يومئذ لخبير﴾ ـ العاديات: ١١: (ان ربهم بهم يومئذ خبير) بفتح همزة إن فلما وصل إلى الخبر وجد اللام فاسقطها تعمداً ليقال: انه غالط ولم يلحن وكان في ذلك اقدامٌ على كتاب الله، لأنَّ اللحن عندَهم أشدُّ مِنَ الغَلَطِ. الايضاح ٢: ١٧٧ وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٦٦.

وَأَمَّا إذَا لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَى الخَبَرِ فَلَمْ يَجُزْ إدخَالُهَا عَلَيهِ، فَلَا يُقَالُ: إنَّ زيداً جَالِسٌ لَفِي الدَّارِ، وَلَا إنَّ زيداً آكلٌ لطعامَكَ، لِأَنَّ حَقَّها أَنْ تَقَعَ قَبْلَ (إنَّ)، لِكونِهَا للابتداءِ، لِكِنَّ اجتماعَهَا مَعَ (إنَّ) كَانَ مَانِعاً عَنْهُ. وَإذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ تَأخِيرُهَا عَمَّا ارتَفَعَ المَانِعُ مِنْ دُخولِهَا عَلَيهِ، وَأَمَّا عَدَمُ دُخولِ هَذِهِ اللامِ مَعَ غَيْرِهَا، فَلِأَنَّ غَيْرَهَا إمَّا لَكِنَّ، وَإمَّا غَيْرَهَا.

فان كَانَ الثاني فظاهِرٌ عَدَمُ دخُولِهَا مَعهُ[1]، لِزوالِ مَعْنَى الابتداءِ، وَوجُوبِ تَحَقُّقِ مَعْنَى الابتداءِ [مَعَ اللامِ][2].

وَإنْ كَانَ الأولَ، وَهُوَ لَكِنَّ، فَإِنَّهَا وَإِنْ لَمْ[3] يَزلْ[4] مَعَهَا مَعْنَى الابتداءِ، لَكِنَّ دُخولَ اللامِ مَعَهُ ضَعِيفٌ، لِأَنَّ اللامَ يُؤذِنُ بالانفصالِ لِكونِهَا للابتداءِ، وَ (لكِنَّ) تؤذِنُ بالاتصالِ، لِكونِهَا للاستدراكِ[5]، فَالجَمْعُ بَينَهُمَا كالجمعِ بينَ النقيضينِ، وَقَدْ جَاءَ:

وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِهَا لَعَمِيدُ[6]

---

(١) في ل: مع.

(٢) ليس في ل.

(٣) ليس في: ل.

(٤) في ل: نزل.

(٥) في الاصل: للاستدار.

(٦) صدره:

يلومونني في حب ليلى عواذلي

والبيت لا يعرف قائله، ويروى (كميد) مكان (عميد) والعميد: من افدحه المرض. معاني ←

وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُم: إِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ[1] بَلْ إِنَّ أَصْلَهُ[2] لَكِنْ إِنَّنِي فَنُقِلَتْ حَرَكَـةُ الهَمْزَةِ إِلى النُّونِ، وَحُذِفَتْ، فَاجتَمَعَ ثلاثُ نوناتٍ فَحُذِفَ أَحَدَاهَا[3] كَرَاهَةَ اجتماعِهَا، فَصَارَ لَكِنَّنِي.

تخفيف همزةِ إنَّ

قَولُهُ: (وَتُخَفَّفُ المَكْسُورَةُ فَيَلْزَمُهَا اللامُ)

إِعْلَمْ أَنَّ المَكْسُورَةَ تُخَفَّفُ، فَلامُ الابتداءِ لاَزِمَةٌ لَهَا حينئذٍ للـفرقِ بَـيْنَ أَنَّهـا مُخَفَّفَةٌ مِنَ التقيلةِ وبينَ[4] أَنَّها النافيةُ فِي مِثْلِ[5] قولِكَ: إِنَّ زيداً قَائِمٌ بِمَعنَى: مَا زيـدٌ قَائِمٌ، فَلَو لَمْ يَلْزَمْ اللامُ فِي المُخَفَّفةِ مِنَ الثقيلةِ[6]، [لَمْ يُعْلَمْ فِي مِثلِهِ أَنَّها مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ أَوْ نَافِيةٌ][7].

وَإِنَّمَا يَحْصَلُ هَذَا الالتباسُ إِذَا لَمْ تَعْمَلْ أَمَّا[8] إِذَا عَمِلَتْ فَـلَا، كَـقَولِهِ تَـعَالَى:

← القرآن للفرّاء ١: ٤٦٦، والانصاف ـ مسألة ٢٥ ـ ١: ١١٦، والايضاح في شرح المفصل ١: ٤٧٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٦٢، وشرح ابن عقيل ١: ٣١٠، والاشموني ١: ٢٨٠، والخزانة ـ بولاق ـ ٤: ٣٤٣.

(١) في ت، ف، ل: لكن.

(٢) في ف، ل: واصله.

(٣) في الأصل، وفي ز، ع، ن: احدها.

(٤) ينظر ١: ٢٨٢.

(٥) ساقطة من الاصل.

(٦) في ز: المثقلة.

(٧) ليس في الاصل، وفي ز: لم يعلم أنها مخففة أو نافية.

(٨) ليس في ل.

﴿وَإِنْ كُلاً لَمَّا لَيُوفِيَنَّهُمْ﴾[1].

فَإِذاً قولُهُ: (فَيَلزَمُها) عَلَى إطلاقِهِ[2] لَيسَ بِجَيِّدٍ.

قولُهُ: (وَيَجُوزُ إلغَاؤُها):

أَيْ وَيجوزُ[3] الغاءُ (إن) المُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلةِ.

إعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الحروفَ مَا دامَتْ عَلَى لَفْظِهَا مِنْ غيرِ زيادَةٍ عَلَيْها، وَلَا حَذْفٍ مِنْهَا لَمْ يُبْطَلْ عَمَلُها البتةَ، وَإِنْ زِيدَ عَلَيها شيءٌ كَـزِيادَةِ مَـا الكـافةِ بَـطَلَ عَـمَلُها وَصَارَتْ مكفوفةً بِهَا عَنِ العَمَلِ، وَإن حُـذِفَ مَـنْهَا جَـازَ إِبـطَالُ عَـمَلِهَا لِـبُطلانِ مُشَابَهَتِها الفِعْلَ لَفْظاً.

وَمِنْهُم مَنْ يُعمِلُها مَعَ الحذفِ، لأنَّ الفِعلَ يَـعمَلُ مَـعَ الحَـذْفِ، نَحـوُ: لَمْ يَكُ، فَحُمِلَتْ هَذِهِ الحروفُ عَلَيهِ حالةَ الحَذْفِ فَأُعْمِلَتْ.

قَولُهُ: (وَيَجُوزُ دُخُولُهَا[4] عَلَى فِعْلٍ مِنْ أفعالِ المُبتَدإِ):

أَي وَيجُوز دُخُولُ (إنِ) المُخَفَّفَةِ مِنْ التقيلةِ عَلَى الافـعالِ العَـامِلَةِ فِي المـبتدإِ وَالخَبَرِ، نَحوُ: كَانَ وَأخواتِهَا، وَظَنَنْتُ وَأَخواتِهَا لِبُطلانِ / ١٤١ و / عَمَلِهَا حِـينئذٍ، وَلأَنَّ مقتَضَاها تأكِيدُ الجُمْلَةِ الابتدائية، وَهُوَ حَاصِلٌ حينئذٍ، لِكَونِهَا مذكورةً بَعْدَهَا. أَلا تَرَى أَنَّك إِذَا قُلْتَ: إِنْ كَانَ زَيدٌ لقائماً كَانَ مَعْنَاهُ: إِنَّ زيداً لَقَائِمٌ؟ كقولِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ

---

(١) سورة هود: ١١١.

(٢) في الاصل: اطلاقها.

(٣) (ويجوز) ساقطة من ت.

(٤) في ز: دخوله.

نَظُنُّكَ لَمِنَ الكَاذِبِينَ﴾[١] وَ ﴿إِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾[٢].

وَإِنَّمَا اختُصَّ دُخُولُهَا بِالافعالِ العَامِلَةِ فِي المبتدإِ وَالخَبَرِ، لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ تأكيداً للمبتدإِ وَالخَبَرِ وَجَبَ إِمَّا أَنْ تدخلَ عَلَى المتبدإِ والخبرِ أو ما كانَ[٣] داخلاً عَلَى المبتدإِ وَالخَبَرِ، لِيلزمَ دخولُهَا عَلَى المبتدإِ والخبرِ، لانَّ الداخلَ عَلَى الداخلِ عَلَى الشَّيءِ داخلٌ عَلَى ذَلِكَ الشَّيءِ.

وَأَمَّا الكوفيونَ فَيُعْمِلُونَ دُخُولَهَا عَلَى الافعالِ، وَلا يشترطونَ دخولها فِي الأَفعالِ العاملةِ فِي المبتدإِ والخَبَرِ، وَأَنْشَدُوا:

بِـاللهِ رَبِّكَ إِنْ قَـتَلْتَ لَمُسْلِماً وَجَبَتْ عَلَيكَ عُقُوبَةُ المُـتَعَمِّدِ[٤]

أَيْ إِنَّهُ قَتَلْتَ لَمُسلِماً، وَأَشار إِليهِ بِقولِهِ: (خِلافاً للكوفيينَ[٥] فِي التَّعميمِ) وقولُهُم[٦] ضَعيفٌ لِكونِهِ خارجاً عنِ القياسِ، لِما ذكرناه وعن استعمالِ الفُصَحَاءِ لِعَدَمِ استعمالِ الفُصَحَاءِ فِي غيرِ الافعالِ الداخلةِ عَلَى المبتدإِ وَالخَبَرِ.

---

(١) سورة الشعراء: ١٨٦.

(٢) سورة الاعراف: ١٠٢.

(٣) في ع: كانت.

(٤) البيت لعاتكة بنت زيد العدوية من ابيات ترثي بها زوجها الزبير بن العوام، والخطاب لعمرو بن جرموز قاتل الزبير، ويروى: (شُلَّت يمينُك) و (هبلتك أمُّك) مكان (بالله ربِّك) و (كتبت) و (حلّت) مكان (وجبت). المحتسب ٢: ٢٥٥، والايضاح في شرح المفصل ٢: ١٩٠، والانصاف ـ مسألة ٩٠ ـ ٢: ٣٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٧٠، والمقرب ١: ١١٢، وشرح ابن عقيل ١: ٢٢٧، والاشموني ١: ٢٩٠، والخزانة ـ بولاق ـ ٤: ٣٤٨.

(٥) الانصاف ـ مسألة ٩٠ ـ ٢ / ٣٣٦.

(٦) في ز: هو.

تخفيف همزة أنّ المفتوحة

قولُهُ: *(وَتُخَفَّفُ المفتُوحة فَتَعْمَلُ فِي ضَمِيرِ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ)*

أَيْ وَتُخَفَّف (أَنَّ) المفتوحةُ كَمَا تُخَفَّفُ المكسورةُ، وَحينئذٍ وَجَبَ عَمَلُهَا فِي ضميرِ الشأنِ المُقَدَّرِ.

وَتَدْخلُ الجُمْلَةَ، اسميةً كَانَتْ أَو فِعْلِيةً، وَتجعلُهَا، فِي تَأْويلِ المُفْرَدِ كَمَا كَانَتْ مُثَقَّلَةً[1].

وَإِنَّمَا حُكِمَ بِأَنَّهَا تَعْمَلُ فِي ضميرِ شأنٍ مُقَدَّرٍ، لِأَمرينِ:

أَحدَهُمَا: أَنَّهم لمَّا أَعملوا المكسورةَ المُخَفَّفَةَ فِي الظاهرِ، كقولِهِ تَعَالَى: **﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوفِيَنَّهُمْ﴾**[2] مَعَ أَنَّ مُشَابَهتَها الفعلَ أضعفُ مِن مشابهةِ (أَنِ) المفتوحةِ كَانَ إعمالُ المفتوحةِ أجدرَ وَأَولَى لكنَّهُم لَمْ يَجِدُوهَا أَنْ عَمِلَتْ فِي الظَّاهِرِ فَوَجَبَ إعمالُهَا فِي الضَّميرِ لِئلا تَلْزَم مزيةُ الاضعفِ عَلَى الأَقوى.

وَإِنَّما قُلْنَا: إِنَّ مشابهةِ المفتوحةِ أكثرُ مِن مشابهةِ المكسورةِ، لأنَّ لفظَ المفتوحةِ مِثلُ لَفْظِ الفِعلِ بِخِلافِ المكسورَةِ.

أَلا تَرَى أَنَّ لفظَ (أَنَّ) كَشَدَّ وَمَدَّ[3]، وَلَيْسَ لفظُ المكسورةِ كَذَلِكَ؟

---

(١) في ت: مستعملة.

(٢) سورة هود: ١١١.

(٣) في ع، ف: كلفظ شدّ ومدّ.

والثاني: أنَّ المفتوحةَ لمَّا أدخلُوهَا عَلَى غيرِ الافعالِ الدَّاخلةِ عَلَى المبتدإِ والخَبَرِ مَعَ مراعاةِ ذَلِكِ[١] فِي المكْسُورَةِ عَلَى المَذْهَبِ الصَّحيحِ، وَهُوَ مَذْهَبُ البَصريِينَ، وَجَبَ أَنْ يُعمِلُوها فِي الضميرِ لِئلا تخرجَ عَنِ القياسِ المُتقدِّمِ، وَهُوَ عَدَمُ دُخولِها عَلَى غَيرِ الافعالِ الدَّاخِلَةِ عَلَى المبتدإِ وَالخَبَرِ.

قولُهُ: *(وَشَذَّ إعمالُها فِي غيرِهِ)*.

إعْلَمْ أَنَّ مجيئَها غيرَ عاملةٍ كثيرٌ، كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿**وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾[٢] وكقولِ الشَّاعِرِ:

فِي فِتْيةٍ كَسيُوفِ الهِندِ قَدْ عَـلِمُوا
أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحفَى وَيَنْتَعِلُ[٣]

إِلَى غَيرِ ذَلِكَ، أَمَّا عَمَلُهُ فِي غيرِ الضَّميرِ فَشاذٌّ[٤]، وَذَلِكَ مِثلُ قَولِهِ:

فَــلَو أَنْكِ فِي يَــومِ الرَّخَــاءِ سَأَلتِـنِي ... فِــراقَكِ لَمْ أَبْخَــلْ وَأَنْتِ صَــديقُ[٥]

---

(١) ليس في ل.

(٢) سورة يونس: ١٠.

(٣) البيت للاعشى ميمون، ويروى العجز: أَنْ لَيسَ يَدفعُ عَنْ ذِى الحيلةِ الحِيَلُ. الديـوان: ٤٥، والكتاب ١: ٢٨٢، الخصائص ٢: ٤٤١، والايضاح في شرح المفصل ٢: ١٨٩، ١٩٢.

(٤) من ذلك ما حكى بعض اهل اللغة من اعمالها في المضمر مع التخفيف نحو قولهم: أظنُّ أَنْكَ قائمٌ وَأحسَبُ أَنْهُ ذَاهِبٌ يريدونَ أَنَّكَ وَأَنَّهُ بالتشديد. الانصاف ـ مسألة ٢٤ ـ ١ / ١١٤.

(٥) البيتُ لم يعرف قائله والشاهد فيه: (أَنْكِ) حيث أعملت أن المخففة في الضمير (الكاف). معاني القرآن للفرّاء ٢: ٩٠، الانصاف ـ مسألة ٢٤ ـ ١: ١١٤، والمفصل: ٢٩٧، والايضاح في شرح المفصل ٢: ١٨٧، وشرح الكافية لابن الحاجب: ١٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٧٣، وشرح ابن عقيل ١: ١١١ والاشموني ١: ٢٩٠، والخزانة ٥: ٤٢٦.

قَوْلُهُ: *(وَيَلْزَمُهَا مَعَ الفعلِ السّينُ أو سوفَ أو قَدْ أو حرفُ النَّفْي)*.

إعْلَمْ أَنَّ المَفْتُوحَةَ إمَّا أَنْ تَدْخُلَ عَلَى جُمْلَةٍ اسميةٍ أو فِعْلِيةٍ.

فإنْ كَانَ الأَولَ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الفَرقِ بينَ أنِ[1] المَصْدرِيةِ وبينَها، ضرورةَ أَنَّ المصدريةَ لَا تَدْخُلُ عَلَى الاسمِ.

وَإِنْ كَانَ الثاني: فَلا يَخلو مِنْ أَنْ يكونَ الفعْلُ مَاضياً أَو مُضَارِعاً.

فَإِنْ كَانَ ماضياً فَلَا يَخْلُو مِنْ أَن يكون مثبتاً أو منفياً.

فَإِنْ كَانَ منفياً فَلابُدَّ مِنْ حرفِ النَّفْي.

وَإِنْ كَانَ مثبتاً فَلابُدَّ مِنْ قَدْ مَعَهُ، ضرورةً لِيتقرب[2] المَاضِي مِنَ الحَال لِيَتَمَيَّزَ مِنْ (أَنِ) المَصدريةِ، لأَنَّ الحَالَ لا يَجْتَمِعُ مَعَ (أَنِ) المَصدَرِيةِ.

وَإِنْ كَانَ الفِعْلُ مُضَارِعاً فَلا يَخلُو أيضاً مِنْ أَنْ يَكونَ للحالِ أَو للاستقبالِ[3].

فَإِنْ كَانَ للحالِ، فَلا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكونَ مثبتاً أو منفياً.

فَإِنْ كَانَ الاولَ، فلابُدَّ مَعَهُ مِنَ [السِينِ أَو سوفَ،

وَإِنْ كَانَ الثانِي فَلابُدَّ مَعَهُ][4] مِنْ لَا النَّافيةِ [جميع هَذا][5] لِيكونَ كَـالعوضِ مِنْ تخفيفِها وَلَئِلا تَلْتَبِسَ بِـ(أَن) المَصدَرِيةِ.

---

(١) كلمة (أن) ساقطة من ف.

(٢) في الاصل: ليفرق.

(٣) في ل: الاستقبال.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من الاصل، ومن ز.

[فَإنْ قِيلَ: مقتضَى مَا ذكَرْتُم أَنَّهُ نَحتَاجُ / ١٤١ ظ / إلى الفَاصِل مَعَ حـرفِ النَّفيِ لأنَّهُ لَا مَانِعَ يَمْنَعُ مِنْ دُخولِ أَنِ المَصْدَرِيةِ أ][١] و، المخفَّفةِ مِنَ الثقيلة مَعَهُ[٢].

وَإنْ كَانَ مَانِعٌ[٣] مِنْ دُخولِ (أَنِ) المصدرِيةِ مَعَ البَواقِي. أَلا تَرَى أَنَّكَ تقولُ: عَلِمْتُ أَنْ لا يقومُ زيدٌ وَهِيَ المُخَفَّفَةُ مِنَ الثقيلةِ[٤]، وتقول: أردْتُ أنْ لا يقومَ زيدٌ، وَهِيَ النَّاصِبَةُ المصدرِيةُ.

قُلْنَا: سَلَّمْنَا أَنَّ حَرفَ النَّفي[٥] أيضاً يَحْتَاجُ إلى الفَاصِلِ، أَي أَنَّ دخولَ الفَاصِل عَلَيهِ مُتَعذِّرٌ لا قتضائِهِ صَدْرَ الكلامِ، ولأنَّهُ تَقَعُ التفرقةُ[٦] مِنْ حَيْثُ المَعْنَى، وَذَلِكَ أنَّهُ إنْ عَنِيَ بِالفِعلِ الاستقبالَ فَهِيَ المُخَفَّفَةُ، وَإنْ عَنِيَ بِهَا نَفْس المَصْدرِ فَهيَ المَصْدَرِيةُ.

كأنّ

قولُهُ: (*وَكَأَنَّ لِلتشبيهِ وَتُخَفَّفُ*[٧]، *تُلْغَى عَلَى الأفصحِ*)

إعْلَمْ أَنَّ كَأَنَّ للتشبيهِ، فَقَالَ بَعْضُهُم: إنَّـهُ مُـرَكَّبٌ مَـنْ كَـافِ التَّشـبيهِ وإنَّ المكسورةِ فَأَصْلُ قَولِنَا:

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) كلمة (معه) ساقطة من ع.

(٣) في ف: مانعا.

(٤) في ز: المثقلة.

(٥) الكلمة ليست في ل.

(٦) في ف: الفرقة.

(٧) في ز: فتخفف.

كَأَنَّ زيداً الاسدُ إنَّ زيداً كالاسدِ، إلّا أَنَّهُ قَدَّمَ الكَافَ عَلَى إنَّ لِيُعْلَمَ التشبيهُ مِنْ أولِ الأمرِ، ثُمَّ فَتَح إنَّ المكسورةَ، لِدخولِ حَرْفِ الجرِّ عَلَيْها لَفظاً فَصَارَ كَأَنَّ، فَالكافُ[1] حَرْفُ الجرِّ عَلَى هَذَا لكنْ يُفارِقِ الجَارَّ[2] مِنْ وَجهينِ:

أَحَدُهُما: أَنَّهُ غيرُ مُتَعلِّقٍ بفعلٍ فَلَا موضِعَ لَهَا مِن الاعرابِ.

والثاني: أَنَّ ما بَعْدَهُ ليسَ بمجرورِ المَوضعِ، وَلا دليلَ عَلَيهِ.

وَقَالَ بَعْضُهُم: هِيَ حَرفٌ بِرأسِهِ.

وَأَمَّا قَولُهُ: ﴿وَيْكَأَنَّهُ﴾[3] ففيهِ قولانِ:

أَحَدُهُما: أَنَّ وَيْ كَلِمَةُ تَنَدُّمٍ، والمُرادُ مِنْ كَأَنَّ التحقيقُ هَاهُنَا كَقولِهِ:

كَأَنَّ الأَرْضَ لَيسَ[4] بِهَا هِشَامُ[5]

وَهِشَامُ قَدْ مَاتَ حَقِيقةً، وَهُوَ قَولُ الخَلِيلِ.

والثاني: أَنَّ وَيكَ مَوصُولَةٌ بالكاف، وأَنَّهُ مُنْفَصِلٌ مِنَ الكَافِ مفعولٌ بِاضمارِ

---

(١) في ل: كالكاف.

(٢) في ل: الجارة، والكلمة ساقطة من ز.

(٣) سورة القصص ٨٢ من قوله تعالى: ﴿لولا أن منَّ الله علينا لخسف بنا ويكأنه لا يفلح الكافرون﴾.

(٤) كلمة (ليس) ساقطة من جميع النسخ وما أثبتناه من المصادر في الحاشية الآتية.

(٥) صدره:

فأصبح بطن مكة مقشعراً

والبيت للحارث بن خالد المخزومي في رثاء هشام بن المغيرة.

مغني اللبيب١: ٢٦٠، وشرح شواهد المغني٢: ٥١٥، والهمع٢: ١٥٠، وحاشية ياسين ١٣٢:٢.

فِعلٍ هُوَ اعلَمْ، كَأَنَّهُ قَالَ[(١)]: اعلمْ أَنَّ اللهَ.

ثُمَّ أَنَّها تُخَفَّفُ، فَعِنْدَ التخفيفِ قَدْ تَعْمَلُ كَقولِهِ:

كَأَنْ وَريديهِ رِشَاءا خُلْبِ[(٢)]

وَتُلْغَى وَالإِلغاءُ أفصحُ كَقولِهِ:

وَنَحْرٍ مشرقِ اللَّونِ كَأَنْ ثَدْياهُ حُقَّانِ[(٣)]

وَرُوِيَ قَولُهُ:

.... كَأَنْ ظَبيةٌ تعطُو إِلَى نَاضِرِ[(٤)] السَّلَمْ[(٥)]

عَلَى ثلاثةِ أوجهٍ:

النَّصبُ عَلَى الاعمالِ، والرَّفعُ عَلَى الالغاءِ، والجرُّ عَلَى زيادَةِ أَنْ.

---

(١) في ف: كأنه لما قيل: ويك، قال:

(٢) الوريدان: عرقان على جانبي العنق والرِّشَاء: الحَبْلُ، والخُلْبُ: الليفُ. ويروى: (رشاء) مكان (رشاءا)، والرجز لرؤبة.

الديوان ـ الملحق ـ: ١٦٩، والكتاب ١: ٤٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٨٣.

(٣) البيت لا يعرف قائله، ويروى: (ثدييه) مكان (ثدياه)، ويروى: (وصدر مشرق النحر) مكان (ونحر مشرق اللون).

الكتاب ١: ٢٨١، والمنصف ٣: ١٢٨، والامالي الشجرية ١: ٢٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٨٢، والهمع ٢: ١٨٧، والخزانة ـ بولاق ـ ٤: ٣٥٨.

(٤) في ل: ناظر.

(٥) صدره: ويوماً توافينا بوجه مقسم. والبيت ينسب إلى باعث بن صريم كما ينسب إلى أرقم اليشكري وكعب بن أرقم وعلباء بن أرقم وراشد بن شهاب وزيد بن أرقم.

الكتاب ١: ٢٨١ والمنصف ٣: ١٢٨، والامالي الشجرية: ٢ / ٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨ / ٨٣، والخزانة ـ بولاق ـ ٤: ٣٦٤.

لكنَّ

قَوْلُهُ: *(لَكِنَّ للاستدراكِ تتوسطُ بينَ كَلامينِ مُتَغايِرينِ معنًى، وَتُخَفَّفُ فَتُلْغَى، وَيَجُوزُ مَعَهَا الواوُ).*

اعلمْ أَنَّ الكوفيينَ ذَهَبُوا إِلى أَنَّ لَكِنَّ مركَّبَةٌ مِنْ (لا) و (إِنّ)، والكافُ زائدةٌ، والهمزةُ محذوفةٌ[١]، وهو ضعيفٌ لأنَّهُ لا دليلَ عَلَيهِ.

وَقيلَ: إِنَّها مفردةٌ[٢]، وَهُوَ الحَقُّ.

وَتَتَوَسَطَ[٣] بينَ كلامينِ[٤] متغايرينِ بالنَّفيِ والايجابِ لَفْظاً أو معنًى وَيُستَدرَكُ بِهَا النَّفيُ بالايجابِ والايجابُ بِالنَّفيِ، وَلابُدَّ مِنَ التَّغايرِ المَعْنويّ سَواءٌ كَانَ ثَمَّ تغايرٌ[٥] لفظيٌّ[٦] أَو[٧] لَمْ يَكُنْ.

فَإِنْ كَانَ الاولَ: فَنحوُ قَولِكَ: مَا جَاءَنِي زيدٌ، لكنَّ عمراً جَاءَنِي، وجاءَني زيدٌ لكنَّ عمراً لَمْ يَجِيء.

وَإِنْ كَانَ الثاني: فَنَحوُ: فَارَقَني زيدٌ لَكنَّ عمراً حاضرٌ، وَمِنْهُ قَولُهُ تَعالَى:

---

(١) الجنى الداني: ٥٥٦.

(٢) وهو مذهب البصريين. الانصاف ـ مسألة ٢٥ ـ ١ / ١١٦، والجنى الداني: ٥٥٦.

(٣) في ز، ل: وهو يتوسط.

(٤) الكلمة ليست في ل.

(٥) في ت، ع: تغايرا.

(٦) في ت، ل: لفظيا.

(٧) في ل: ان.

﴿وَلَو أرَاكَهُمْ كثيراً لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ وَلَكِنَّ اللهَ سَلَّمَ﴾[١]: أَيْ: وَلَكِنَّ اللهَ مَا أَراكُمْ كثيراً.

وَإِنَّما كَفَى التَّغَايرُ المَعَنويّ، لأَنَّها للاستدراكِ بِمَعْنَى فَكَفَى[٢] التـغايرُ المـعنوي، وَتُخَفَّفُ وَتُلْغَى.

إعلَمْ أَنَّها إِذَا خُفِّفَتْ لَمْ تعمل أصلاً وَتَصير حينئذ حرف عطف[٣]، لكـن لا يتغيَّر مَعْنَاهَا الَّذي هُوَ الاستدراكُ وَهِيَ فِي العَطفِ نقيضةُ (لَا).

قولُهُ[٤]: (وَيَجوزُ مَعَهَا الواوُ).

إعْلَمْ أَنَّ ظَاهِرَ كلامِهِ أَنَّهُ[٥] يُستَعْمَلُ مَعَها الواوُ عِندَ التخفيفِ. وَلَيسَ مَذْهَبُهم كَذَلِكَ، لِأَنَّها إِذَا كَانَتْ مُخَفَّفَةً كَانَتْ مِنْ حروفِ العطفِ، فالاجودُ أَنْ لا تكونَ مـعَ الواوِ.

لَيْتَ

قَوْلُهُ: (وَلَيتَ لِلتَّمني، وَأَجَازَ الفَرَّاءُ[٦] لَيْتَ زيداً قَائِماً)[٧] كما يُقالُ[٨] أَتَمَـنَى

---

(١) سورة الانفال: ٤٣.

(٢) في ع، ف، ل: فيكفي.

(٣) في ل: عطفا.

(٤) الكلمة ليست في ف، ل.

(٥) في ع: انا.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٨: ٨٣، والجنى الداني: ٤٥٨.

(٧) زاد في ف: (ويجوز عند الفراء ان يجري مجرى أتمنى فيقال: ليت زيداً قائمًا).

(٨) هنا خلل في ترتيب صفحات: ف، حيث وضعت بعض أوراق المخطوطة في غير مكانها. فهذا

زيداً قَائِماً.

[إعْلَمْ أنَّ لَيْتَ للتمني كَقولِهِ تَعَالَى: ﴿يَالَيْتَنَا نُرَدُّ﴾[1]][2] وَيَجوزُ نصبُ الجزئين بَعْدَهَا عِندَ الكِسَائِي[3]، عَلَى تقديرِ أَنْ يَكونَ نصبُ الجِزءِ الاولِ بليت ونصب الجَزءِ الثاني باضمار كأن تقول: ليت زيداً[4] قَائِماً: أَيّ لَيْتَ [زيداً[5] كانَ][6] قَائِماً.

وَالذي حَمَلَهُمَا قَولُ الشَّاعِرِ:

يَالَيتَ أَيامَ الصِّبَى رَواجِعاً[7][8]

وَالذي عندَ البصريينَ أَنَّ رواجعاً منصوبٌ عَلَى الحالِ مِن[9] الضميرِ المُقدَّرِ

← آخر ما في الورقة (١٨٢ ظ)، وما بعده موجود على الورقة (١٩١ و) وما بعدها وقد اشرنا لذلك قبل هذا في ٢: ٤٢٩.

(١) سورة الانعام: ٢٧ من قوله تعالى: ﴿فقالوا يا ليتنا نردّ ولا نكذّب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين﴾.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في ل، وفي ت: اعلم ان ليت زيداً قائماً كما يقال اتمنى اتمنى زيداً قائماً.

(٣) الايضاح في شرح المفصل: ٢ / ١٩٩ وشرح الكافية لابن الحاجب: ١٢٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣ / ٨٤.

(٤) في الاصل: زيد.

(٥) في الاصل: زيد.

(٦) في ل: كان زيدا.

(٧) في ل: لنا راجعة أي أيام الصبي رواجعا.

(٨) الرجز للعجاج. الديوان: ٨٢، والكتاب ١: ٢٨٤، والتمام في تفسير اشعار هذيل لابن جنّي - تحقيق الدكتور أحمد ناجي القيسي وجماعته ـ بغداد: ١٦٨، والجنى الداني: ٤٥٨.

(٩) (الحال من) ساقطة من ت.

/١٤٢و / فِي الخَبَرِ[١]، وتَقْديرُهُ: ياليتَ أَيامَ الصِّبَى لَنَا رَواجعاً[٢]، أَي: أَيام الصِّبى حَاصِلَةٌ لَنَا حَالَ كَونِها رَواجِعَ.

وأُوردَ عَلَى قَولِ[٣] الفَرَّاء بِأَنَّهُ لو جَازَ نصبُ الجزئينِ بَعدَ لَيْتَ، بِأَنْ يَجري مجرَى أَتَمنى لَجَازَ نَصْبُ الجزئينِ بَعْدَ لَعَلَّ بِأَنْ يَجري مجرى أَترَجى، لَكِنَّهُ لَمْ يَجُزْ بالاتفاقِ.

وَرُدَّ قَولُ[٤] الكِسائِي بِأَنَّهُ[٥] لو جازَ نصبُ الجزءِ الثاني باضمارِ كَانَ لَجَازَ نصبُ الجُزءِ الثانِي باضمارِ كَانَ فِي إِنَّ، فَجَازَ أَن يُقالَ: إِنَّ زيداً قائماً عَلَى تقدير: إِنَّ زيداً كَانَ قَائِماً.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يقوي[٦] مذهبَ الفَرَّاءِ، وَهوَ[٧] حَمْلُ لَيْتَ عَلَى أَتَمنَى بِأَنْ يَقُولَ: لَيتَ أَنَّ زيداً قَائِمٌ بمعنَى أَتَمَنَى زيداً قائِماً.

فَإِنَّهُ لولا أَنَّه بِمَعنَى أَتَمَنَى[٨] لَبَقِي لَيتَ بِلا خبر.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٨ / ٨٤.
(٢) في ع، ل: راجعة.
(٣) كلمة (قول) ساقطة من ت.
(٤) كلمة (قول) ساقطة من ت.
(٥) في ل: بانا.
(٦) في ز: ينصر، وفي ف: يقول.
(٧) كلمة (هو) ليست في ل.
(٨) الكلمة ليست في الاصل.

وَيُمكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِأَنْ يُقَالَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يَبقَى بِلَا خَبَرٍ لِجَوازِ أَنْ تكونَ أَنْ مَعَ الاسمِ وَالخَبَرِ في محلّ النّصب بِأَنَّهُ اسمُ لَيْتَ، وَخَبَرُهُ محذُوفٌ: أَيْ لَيْتَ قيامَ زيدٍ حَاصِلٌ، أَو كَانَ الاسمُ وَالخَبَرُ[1] [سَادَّينِ[2] مَسدَّ][3] الاسمِ وَالخَبَرِ لَهُ، كَمَا مَرَّ فِي بَابِ عَلِمْتُ أَنَّ زيداً قائِمٌ.

لَعَلَّ

قولُهُ: (*وَلَعَلَّ لِلتَّرجِي، وَشَذَّ[4] الجَرُّ بِهَا*).

اعلمْ أَنَّ لَعَلَّ[5] لِتوقعِ أمرٍ مرجوٍّ أَو مَخُوفٍ[6]، تَقولُ: لَعَلَّ زَيْداً يَرجِعُ، وَفِي قَولِهِ تَعالَى: **﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾**[7] وَ **﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾**[8] [لَيسَ بِتَرجٍ][9] للهِ تَعالَى، بَلْ فِيهِ تَرَجٍ لِلعِبَادِ[10].

---

(١) في ز: ان مع الاسم والخبر.

(٢) في ع: سادا.

(٣) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٤) في الاصل، وفي ز، ف، ل: وقد شذّ.

(٥) كلمة (لعل) ساقطة من ع.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش: ٨ / ٨٥.

(٧) سورة الشورى: ١٧.

(٨) سورة البقرة: ١٨٩، وتكررت في مواضع أُخرى من القرآن الكريم.

(٩) في ع، ف، ل: ترجي.

(١٠) المفصل: ٣٠٣، والايضاح: ٢ / ٢٠٠.

[والفرقُ بينَ التَّرجِي والتمني][1] أَنَّ الأولَ لا يكونُ[2] إلّا في المُمْكِنَاتِ، وَالثَّانِي يكونُ فِي المُمْكِنَاتِ وَالمُسْتَحِيلاتِ، فَإِنَّ الانسَانَ قَدْ يَتَمَنَى الطَّيَرَانَ إِلَى السَّماءِ وَلا يَتَرجَّاهُ، وَقَدْ أَجازَ الأخفَشُ لَعَلَّ[3] أَنَّ زيداً قائمٌ قياساً عَلَى لَيْتَ[4]، وَقَدْ جَاءَ حَمْلُ لَعَلَّ عَلَى عَسَى فِي الشِّعْرِ:

لَعَلَّكَ يوماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ ... عَلَيكَ مِنَ اللانِي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا[5]

فَجُعِلَ[6] خَبَرُهَا أَنْ مَعَ الفِعْلِ.

وَفيها لُغَاتٌ: لَعَلَّ وَعَلَّ وَعَنَّ وَأَنَّ وَلأَنَّ وَلَعَنَّ وَلَغَنَّ[7].

إعلمْ أَنَّ المبردَ ذَهَبَ إِلى أَنَّ أَصل لَعَلَّ عَلَّ[8] فزيدَتْ عَلَيْها اللامُ[9].

وَقِيلَ: إِنَّ (أَنَّ) فِي قَولِهِ تَعالَى: ﴿أَنَّها إِذا جَاءَتْ لا يُؤمِنُون﴾[10] فَمَنْ قَرأَ بالفتحِ[11] بِمَعْنَى لَعَلَّ[12]، وَقَدْ شَذَّ الجرُّ بِهَا، وَلَعَلَّ الجرُّ بِهَا لِقَصْدِ الحِكَايةِ.

---

(١) في ل: بين الترجي والتمني فرق.

(٢) في ل: يمكن.

(٣) في ل: بعد.

(٤) المفصل: ٣٠٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨ / ٨٦.

(٥) تقدّم الشاهد في ٢: ٤٧٣.

(٦) في ع: لعل.

(٧) المفصل: ٣٠٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨ / ٨٧.

(٨) المفصل: ٣٠٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨ / ٨٧.

(٩) في ع: للام الابتداء.

(١٠) سورة الانعام: ١٠٩.

(١١) قراءة ابن عامر ونافع وحمزة الزيات. التيسير: ١٠٦ والنشر ٢: ٢٦١، ومجمع البيان ٧: ١٦٠.

(١٢) حكى الخليل عن العرب: (ائت السوق أنك تشتري لنا شيئاً أي لعلك). الكتاب: ١ / ٤٦٣، وينظر: معاني القرآن للفراء: ١ / ٣٥٠، ومشكل اعراب القرآن: ١ / ٢٦٥.

إعْلَمْ أَنَّا نَخْتِمُ هَذَا البَابَ بِمَسْأَلةٍ، وَهِيَ أَنَّ هذِهِ الحروفَ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ بَعْضُهَا خَبَراً عَنِ البَعْضِ [نحو قولهِ][1] تعالَى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ أَنّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً**﴾[2]، فَقَوْلُهُ: ﴿**إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً**﴾ خَبَرُ إنَّ الأُولَى، وَالعَائِدُ مَحْذُوفٌ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿**أَيَعِدُكُم أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ**﴾[3] فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقوالٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ الثانيةَ خَبَرُ الأُولَى[4] عَلَى حَذْفِ المُضَافِ وَتَقْدِيرُهُ: أَيَعْدِكُمْ أَنَّ إخراجَكُم إِلَى قُبورِكُم[5] هُوَ إخْرَاجُكُمْ إِلَى بَعْثِكُم.

الثاني[6]: أَنَّ خَبَرَ أَنَّ الأُولَى إِذَا مِتُّم، وَهُوَ عَلَى تقديرِ حَذْفِ المُضَافِ.

والثالث[7]: أَنَّ الخَبَرَ هُوَ مُخْرَجونَ وَأَنَّ الثانيةَ تأكيدٌ لِـ(أَنَّ) الأُولَى، وإِذَا عَلَى هَذَا الوجهِ مُتَعلِّقٌ بِـ(مُخْرَجُون)، وَعَلَى الاولِ مُتَعَلِّقٌ بالمصدرِ، وَعَلَى الثاني مُتَعلِّق باستقرٍ محذوفٍ.

---

(١) في ت، ف، ل: كقوله.

(٢) سورة الكهف: ٣٠.

(٣) سورة المؤمنون: ٣٥.

(٤) في ز، ل: الاول.

(٥) في ف: القبور.

(٦) في ع، ل: الثانية.

(٧) في ع، ل: الثالثة.

الحروف العاطفة

قولُهُ: *(الحروفُ العَاطِفةُ)*

إعلمْ أَنَّ معنَى العطفِ عَلَى الشيءِ الالتفاتُ إليهِ وَتقولُ: عَطَفْتُ عَلَى الشَّيءِ إذَا ثَنَيْتَ وجهكَ إليهِ، فبينَ العَطْفِ وَبينَ التثنيةِ مُقارَبَةٌ فِي المعنَى، فَلذلِكَ كانَ العطفُ فِي الكَلِمِ المُخْتَلِفةِ بمنزلةِ التثنيةِ فِي الاسماءِ المُتَّفِقَةِ.

ثُمَّ أَنَّ العَطْفَ لا يخلو مِنْ أَنْ يَكونَ عطفَ مفردٍ عَلَى مفردٍ، أَو عطفَ جملةٍ عَلَى جملةٍ.

فَإِنْ كَانَ الأُولَ: كَانَ بمنزلةِ كلامٍ وَاحدٍ.

وَإِنْ كَانَ الثانِي: كَانَ بمنزلةِ[1] كَلامَينِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي كَمِّيَّتِها، فَقَال قَومٌ ثلاثةٌ فَقَطْ، الواوُ والفاءُ وثُمَّ.

وَقَالَ قومٌ: إِنَّها ثمانيةٌ، وَأَسقطوا حَتَّى وَأَمَّا.

وَقَالَ قومٌ: إِنَّها تِسْعَةٌ فَأَسقَطُوا أَمَّا.

وَزَادَ قومٌ حَرفينِ هُمَا لَيْسَ وَكَيْفَ.

أَمَّا لَيْسَ فَفِي[2] قَولِ الشَّاعِرِ:

---

(١) (بمنزلة) ساقطة من: ع.

(٢) في ل: نحو.

إنَّمَا يَجزِي الفَتى لَيْسَ الجَمَل[1]

وَهُوَ مَذْهَبُ الكوفيينَ.

وَالأكْثَرُ عَلَى أنَّها عَشَرَةٌ أوْ تِسْعَةٌ.

الواوُ والفاءُ وَثُمَّ وحَتَّى

قولُه: *(الواوُ والفَاءُ وَثُمَّ وَحَتَّى)*

إعلمْ أنَّ الغَرَضَ مِنْ بابِ[2] العَطفِ / ١٤٢ ظ / اختصارُ العَامِلِ، وَتَرْكُ تكْرِيرِهِ، وَاخْتَصَّ هَذَا التَابعُ بالحرفِ دُونَ مَا عَدَاهُ مِنَ التَّوابِعِ للمجانَسَةِ بَيْنَ المعطوفِ وَالمَعْطُوفِ عَلَيه بخلافِ سَائِرِ التَّوابِعِ، لِأَنَّ التَّابعَ فِيما عَدَاهُ إمّا غيرُ المتبُوعِ أَو سَبَبُهُ أَو بَعْضُه، وَبالجُمْلَةِ بَيْنَهُمَا تَعَلُّقٌ مَا، وَهذِهِ الحُرُوفُ تَشْتَرِكُ فِي أمرٍ وَاحدٍ، وَهُوَ إدخَالُ الثَّانِي فِي إعرابِ الأَولِ ثُمَّ أَنَّهَا تَفْتَرِقُ، فَالأَرْبَعَةُ الأُولَى، أَعنِي الواوَ والفاءَ وَثُمَّ وَحَتَّى تشترك في الجَمْعِ بينَ الأولِ والثاني فِي الحُكمِ الحَاصِلِ لِلأَوّلِ، كَقَولِكَ: جَاءَنِي زيدٌ وَعَمْرٌو، وَجَاءَنِي زيدٌ فَعَمْرٌو، وَجَاءَنِي زيدٌ ثُمَّ عَمْرٌو، وَجَاءَنِي القَومُ حَتَّى عَمْرٌو.

ثُمَّ أَنَّ هذِهِ الاربعةَ تَفْتَرِقُ فِي أُمورٍ تَخْتَصُّ بِكُلٍّ وَاحدٍ مِنْهَا، فَالواوُ للجَمْعِ

---

(١) عجز بيت للبيد بن ربيعة وصدره: وَإذَا أُولِيتَ قَرْضاً فَاجزِهِ. ويروى (غير) مكان (ليس) وقد يراد بالجمل: الجاهل أو البهيمة، الديوان: ١٧٩ والكتاب ١: ٣٧٠، والمقتضب ٤: ٤١٠، ومجمع الامثال ١: ٢٤، والمستقصى ١: ٤١٩، والخزانة ـ بولاق ـ ٤: ٦٨.

(٢) كلمة (باب) ساقطة من ل.

المُطْلَقِ مِنْ غَيرِ تَرْتيبٍ سواءٌ كَانَ ترتيبٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ المُحَقِّقِينَ مِـنَ الأُصُـولِيينَ وَالنحويينَ[1]، مَثلاً إذَا قُلْنَا قَامَ[2] زيدٌ وَعَمْرٌو جَازَ أَنْ يَجْتَمِعَ قِيامُهُمَا مَعاً، وَجَازَ أَنْ يَتَقَدَّمَ قِيامُ زيدٍ عَلَى قِيامِ عَمْرٍو وبِالعَكْسِ، والدَّليلُ عَلَى ذَلِكَ قَولُهُ تَعالَى: ﴿**وَقالوا[3] مَا هِيَ إلّا حَياتُنَا الدُّنيا نَمُوتُ وَنَحيَا**﴾[4] والقَائِلونَ المُنْكِرونَ للـبعثِ فَـيلْزَمُ أَنْ يكونَ الموتُ بَعْدَ الحَياةِ، وَمَعَ هَذَا قَدَّمَهُ عَلَى الحياةِ، وَقولُهُ تَعالَى: ﴿**وَادْخُلُوا البَابَ سُجَّداً وَقُولُوا حِطَّةٌ**﴾[5] ثُمَّ قَولُهُ تَعَالَى فِي سورةِ الأعرافِ: ﴿**وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا البَابَ سُجَّداً**﴾[6]، وَوَجْهُ الاستدلالِ عَلَى أَنَّها لَيْسَتْ للترتيبِ بهذِهِ الآيةِ، أنَّها لَـوْ كَانَتْ كَذلِكَ لَزِمَ تَقْدِيمُ الشَّيء عَلَى نَفْسِهِ، وَأَنَّهُ مُحالٌ، لأَنَّ القِصَّةَ واحدةٌ، وَحِينَئِذٍ لَوْ كَانَتْ للترتيبِ لَوَجَبَ أَنْ يكونَ الدُّخُولُ [فِي الباب متقدماً عَلَى القولِ بـالحِطَّةِ فِي الآيةِ الأُولَى، وَالقولُ بِالحِطَّةِ متقدماً عَلَى الدُّخولِ فِي البَابِ فِي الآيةِ الثانيةِ فَيلْزَمُ أَنْ

(١) في الازهية: ٤١١: (ولا تعطي الترتيب عند البصريين ....، وعند الكوفيين انهـا تـعطي الترتيب كالفاء).

وذهب قوم الى أنها للترتيب وهو منقول عن: قطرب والرَّبعي والفراء وثعلب وأبي عمر الزاهد غلام ثعلب وهشام وأبي جعفر أحمد بن عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري. الجنى الداني: ١٨٨، ومغني اللبيب: ١ / ٣٩٢.

(٢) في ل: جاء.

(٣) (الواو) ليس في الاصل، ولا في ز، ع، ف، وكلمة (قالوا) ليس في ل.

(٤) سورة الجاثية: ٢٤.

(٥) سورة البقرة: ٥٨.

(٦) سورة الأعراف: ١٦١.

يكونَ الدُّخُولُ][1] متقدماً عَلَى نَفْسِهِ، لأَنَّهُ مُتَقَدِّمٌ عَلَى القَولِ بِالحِطَّةِ الذي هُوَ متقدمٌ عَلَى الدُخولِ فِي البابِ، فيلزمُ تَقَدُّمُ الشيءِ عَلَى نَفْسِهِ، وأَنَّهُ مُحَالٌ.

وَيَدُلّ عَلَى أَنَّها لَيْسَتْ للترتيبِ، قَولُهُ تَعالَى: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾[2] لأَنَّ العِبَادَةَ إِنَّمَا تكونُ بعدَ الاستِعَانَةِ، وَقولُهُ تَعالَى: ﴿**فَجَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ**﴾[3]، لأَنَّ الإمْطَارَ مُتَقَدِّمٌ عَلَى جَعْلِ الأَعَالِي أَسَافِلَ، وَقولُنَا[4]: المالُ[5] بينَ زيدٍ[6] وَعَمْرٍو {[لأَنَّهُ لَوْ كانَ[7] الترتيبُ[8] فِيهِ لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: المَالُ بينَ زَيدٍ فَعمرٍو][9] بِالفَاءِ وَقَولُنَا: اختَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو}[10] وَقَولُنَا: سَواءٌ عَلَيَّ قِيامُكَ وَقُعودُكَ.

وَهِيَ قَدْ تُحْذَفُ فِي العطفِ وَتُزَادُ معنىً كَقولِهِ تَعالَى: ﴿**إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ كَانُوا قَلِيلاً مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ**﴾[11] وَهِيَ لَا تُزَادُ عِندَ [اكثرِ

---

(١) ما بين المعقفتين ليس في الاصل.

(٢) سورة الفاتحة: ٥.

(٣) سورة الحجر: ٧٤، وفي جميع النسخ: (وامطرنا عليها) وهو سهو.

(٤) في الاصل: وقوله، وفي ز: وفي قولنا.

(٥) كلمة (المال) ليست في ت، ع.

(٦) في ع: بين يدي زيد.

(٧) في ف: كانت.

(٨) في ت: لا ترتيب، وفي ف: للترتيب.

(٩) ما بين المعقفتين ليس في ز.

(١٠) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(١١) سورة الذاريات: ١٦ ـ ١٧.

البصريينَ][١]، لأنَّها خِلافُ الأصلِ، وتُزَادُ عِندَ البَاقينَ، وَدَلِيلُهم قولُهُ تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[٢]، قَالُوا وَفِي (وَفُتِحَتْ)[٣] زَائِدَةٌ، لأَنَّ الفِعْلَ جوابُ إِذَا.

وَأَجَابَ الأَوْلُونَ عَنْهُ أَنَّ[٤] جَوابَ إِذَا مَحْذُوفٌ، أَيْ: حَتَّى إِذَا جَاؤُهَا عَرَفُوا صِحَّةَ مَا وُعِدُوا بِهِ، وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْدَهُ: ﴿وَقَالُوا الحَمْدُ للهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ﴾[٥].

وَإِذَا تَعَيَّنَ أَنَّهَا لَيْسَتْ للترتيبِ حَصَلَ الامتيازُ بينها وَبينَ أَخَواتِهَا الثلاثةِ[٦]، لِكونِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْها للترتيبِ فَيكونُ بينَ هذِهِ الثلاثةِ[٧] اشتراكٌ، وَهُوَ الترتيبُ، واقترانٌ، وَهُوَ أَنَّ الفاءَ للترتيبِ مِنْ غَيْرِ مهلةٍ، وَثُمَّ لزيادةِ المُهْلَةِ، وَحَتَّى لقلةِ[٨] المُهْلَةِ، فَوَقَعَتْ وَاسِطَةً، وَهُمَا طرفانِ.

لَا يُقَالُ: إِنَّ قولَهُ تَعالَى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا العَلَقَةَ مُضْغَةً* فَخَلَقْنَا المُضْغَةَ عِظَاماً فَكَسَوْنَا العِظَامَ لَحماً﴾[٩] مُنَافٍ لِكَونِهَا للترتيبِ مِنْ غيرِ مُهْلَةٍ لأَنَّ خَلْقَ النُّطْفَةِ عَلَقةً وَخَلْقَ العَلَقَةِ مُضْغَةً وَخَلْقَ المُضْغَةِ عِظَاماً، وَكِسوَةَ العِظَامِ

---

(١) في ت: الاكثرين، وينظر: الجنى الداني: ١٩٤.
(٢) سورة الزمر: ٧٣.
(٣) سورة الزمر: ٧٣.
(٤) في ع، ل: بأن.
(٥) سورة الزمر: ٧٤.
(٦) الصواب: الثلاث.
(٧) الصواب: الثلاث.
(٨) في: ز: لقليل.
(٩) سورة المؤمنون: ١٤.

لَحْماً إِنَّما يكونُ بَعْدَ مهلةٍ وَزَمانٍ.

لِأَنَّا نقولُ: الاعتبارُ بِقَولِنَا مِنْ غيرِ مُهْلَةٍ، إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ العَادَةِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَرُبَّما يَطُولُ الزمانُ، وَالعرفُ يَحْكُمُ فِي مِثلِهِ بانتفاءِ المُهْلَةِ كَمَا ذَكَرنا[1] مِنَ المِثَالِ، وَكَما فِي قولِهِ تَعالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الارضُ مُخْضَرَّةً﴾[2].

وَرُبَما يَقْصُرُ الزَّمَانُ وَالعَادَةُ والعرفُ[3] يحكُمُ بِالمُهْلَةِ وَمِثلُ الاشياءِ / ١٤٣ و التي تقتضِي العَادَةُ بعدمِ المُهلَةِ فِيها، وَقَدْ يَخْتَلِفُ فِيها اعتبارُ النَّاسِ، فَانْ اعتُبِرَ ذَلِكَ فِي الوقوعِ بِمقدارِ ذَلِكَ الزَّمانِ استُعْمِلَ[4] فِيهِ الفَاءُ، وَإِنْ اعتُبِرَ الزَّمانُ استُعْمِلَ ثُمَّ، وَلَا يَردُ النَّقْضُ أَيضاً بِقولِهِ تَعالَى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً[5]﴾[6] لِأَنَّ[7] مجيءَ البأسِ[8] إِنَّما يكونُ قَبْلَ الإهلاكِ فَلَا تكونُ الفَاءُ حِينَئِذٍ للترتيبِ، وَأَنْتُمْ قُلْتُمْ إِنَّها للترتيبِ، هَذَا خُلْفٌ، لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الحُكْمِ بِمَجِيءِ[9] البأسِ[10] فَكانَ مَعْنَاهُ، وَأَهْلَكْنَاهَا فَحَكَمْنَا بِأَنَّ البأسَ[11] جَاءَهَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ الإخْبَارَ

---

(١) في ل: ذكرتم.

(٢) سورة الحج: ٦٣.

(٣) كلمة (العرف) ليست في ت، ع، ل.

(٤) في ل: إن استعمل.

(٥) (بياتا) زيادة من ز.

(٦) سورة الاعراف: ٤.

(٧) في ت، ز، ع، ف: فان.

(٨) في ل: الناس.

(٩) في: ل: لجي.

(١٠) في ع، ل: الناس.

(١١) في ع، ل: الناس.

بِمَجِيءِ[(١)] البأسِ[(٢)] وَوقوعِهِ، إِنَّما يَكونُ بَعْدَ الإهلاكِ.

وَالفَاءُ عَلَى ثَلاثَةِ أَقْسَامٍ[(٣)]:

وَهِيَ جَوابُ الشَّرْطِ كَمَا مَرَّ، وَحَرْفُ العَطْفِ، وَزَائِدَةٌ كَقَوْلِهِ[(٤)]:

لَا تَجْـــزَعِي إِنْ مُـــنْفَساً أَهْــلَكْتُهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَـاجْزَعِي[(٥)]

فالفاء في قوله، فعند ذلك زائدة، ولأنّ جواب إذا هو فاجزعي.

ثُمَّ

وَ (ثُمَّ) مِثْلُ الفَاءِ إِلَّا أَنَّهَا مَعَ مُهْلَةٍ وَتَراخٍ، تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو، أَيْ: بَيْنَهُمَا مُهْلَةٌ[(٦)].

قَالَ سيبويهِ: إِذَا قُلْتَ مَرَرْتُ بزيدٍ ثُمَّ عمرٍو فَهَاهُنَا مروران[(٧)].

لَا يُقَالُ: إِنَّ قَولَكُم إِنَّهَا للترتيبِ مَنْقُوضٌ بِقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ

---

(١) في ل: لمجي.

(٢) في ع، ل: الناس.

(٣) زاد في ل: أحدها.

(٤) (كقوله) ساقطة من ز.

(٥) تقدّم الشاهد في ١: ٤٧٣.

(٦) قال سيبويه: (ومنه: مررت برجل راكب ثمّ ذاهب فبيّن أنّ الذهاب بعده، وان بينهما مهلة) الكتاب ١: ٢١٣.

(٧) عبارة سيبويه: (... ومن ذلك: مررت برجل ثمّ امرأة فالمرور هاهنا مروران). الكتاب ١: ٢١٨.

وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ ٱهْتَدَى﴾[١]، لِأَنَّ الاهتداءَ قَبلَ التَّوبَةِ والايمانِ وَالعملِ الصَّالِحِ، لِانّا نَقُولُ: إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى دوامِ الاهتداءِ فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِنِّي غَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ، وَعَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ دَامَ لَهُ الاهتداءُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ دوامَ الاهتداءِ بَعْدَ هذِهِ الأشياءِ، وَقَدْ تَجِيءُ (ثُمَّ لَا لِلْمُهْلَةِ بَلْ لِمُجَرَّدِ التَّعظِيمِ، وَالتَّمكِينِ فِي نَفْسِ المُخَاطَبِ كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ مَا أَدرَاكَ مَا يَومُ الدِّينِ﴾[٢]، ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوفَ تَعْلَمُونَ﴾[٣].

وَقَالَ الأَخْفَشُ[٤]: فَإِنَّها قَدْ تكونُ زَائِدَةً، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا﴾[٥].

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّها قَدْ تَكونُ بِمَعْنَى الوَاو[٦]، وَمِنْهُ قَولُ الشَّاعِرِ:

قُلْ لِمَنْ[٧] سَادَ[٨] ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ[٩] سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ[١٠]

---

(١) سورة طه: ٨٢.

(٢) سورة الانفطار: ١٨.

(٣) سورة التكاثر: ٤.

(٤) الكافية ـ شرح الرضي: ٢ / ٣٦٨.

(٥) سورة التوبة: ١١٨.

(٦) زاد في ل: كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اللهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ﴾ (يونس: ٤٦) لأنّ الشّهادة الله تعالى مقارنة للأفعال وسابقة عليها لا متراخية.

(٧) في ل: ابن.

(٨) في الاصل: سلا.

(٩) (قد) ليست في ت، ف.

(١٠) البيت لابي نواس ويروى: (انّ من) مكان (قل لمن)، ورواية الديوان:

قل لمن ساد ثمّ ساد أبوه قبله ثمّ قبل ذلك جده

←

كَقَولِهِ تَعَالَى[(١)]: ﴿فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ﴾[(٢)]، ﴿وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾[(٣)].

[وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ (ثُمَّ) لَيْسَتْ بِحَرْفِ العَطْفِ، مُسْتَدِلاً بِقولِهِ:

أراني إِذَا مَــابِتُّ بِتُّ[(٤)] عَــلَى هَــوىً
فَثُمَّ إِذَا[(٥)] أصبَحْتُ أَصبَحْتُ غـاديا[(٦)]

وَذَلِكَ، بِأَنَّهَا لَو كَانَتْ عاطِفةً لَمْ يَجُزْ دُخُولُ الفَاءِ عَلَيْهَا.

وَأُجيبَ بِأَنَّ الفاءَ زَائِدَةٌ.][(٧)]

← الديوان: ٤٩٣، وينظر: البرهان لابن الزملكاني، تحقيق: الدكتورة خديجة الحديثي والدكتور أحمد مطلوب ـ بغداد: ٢٦٩، والجنى الداني: ٤٠٧، ومغني اللبيب: ١ / ١٢٥ والخزانة ـ بولاق ـ ٤ / ٤١١.

(١) الكلمة ليست في الاصل.

(٢) سورة يونس: ٤٦.

(٣) سورة هود: ٣.

(٤) كلمة (بتّ) الثانية ليست في ت.

(٥) في ت، ل: إذا ما.

(٦) البيت لزهير بن أبي سلمى المازني. ويروى: (إذا أصبحت أصبحت) مكان: (إذا ما بتّ بتّ)، و (امسيت امسيت) مكان (أصبحت اصبحت).

شرح ديوان زهير: ٢٨٥ والامالي الشجرية: ٢ / ٣٢٦ ومغني اللبيب ١: ١٢٥ والخزانة ـ بولاق ـ ٣: ٥٨٨.

(٧) ما بين المعقفتين ليس في الاصل، ولا في ز، ف.

حَتّى

وَ (حَتَّى) للترتيبِ مَعَ المُهْلَةِ مِثْلُ (ثُمَّ) لَكِنَّ زَمَانَ مُهْلَتِهِ أَقلُ مِنْ زمانِ مُهْلَةِ (ثُمَّ)، وَاشْتُرِطَ فِيهَا أَنْ يكونَ مَا بَعْدَها جزءاً مِنَ المَعْطُوفِ عَلَيهِ، لِكَونِهَا لِـلغَايَةِ، ولِأَحَدِ طَرَفَيِ[1] الشَّيءِ مِنْ قُوَةٍ أَو ضَعْفٍ، تَقُولُ: مَاتَ الناسُ حَتَّى الانبياءُ، وَقَدِمَ الحَاجُّ حَتَّى المُشَاةُ.

الفرقُ بينَ حتَّى و وَاوِ العطفِ

وَهي تُفَارِقُ وَاو العطفِ فِي أشياءَ:

مَنْهَا: أَنَّ مَا بَعْدَهَا يجبُ أَنْ يكونَ جَمْعاً فِي الغَالِبِ.

وَمِنْهَا: أَنْ يَكونَ مِنْ جِنْسِ مَا قَبْلَهَا.

وَمِنْهَا: أَنَّ الوَاوَ تُضْمَرُ بَعْدَهَا رُبَّ، وَلَا كَذَلِكَ حَتَّى.

الفرق بَيْنَها وَبينَ الفاءِ وثُمَّ

وَتُفَارِقُ الفَاءَ وَثُمَّ فِي أَنَّ ترتيبَ الفَاءِ وَثُمَّ هُوَ ترتيبُ أَحدِ العَطْفَينِ، عَلَى الآخَرِ فِي الوجُودِ، أَيْ يَدُلُّ عَلَيه، وَترتيبُ حَتَّى مَعنىً آخرُ، وَذَلِكَ أَنَّ حَتَّى لِلغَايةِ، وَشَرْطُهَا فِي العَطْفِ أَنْ يَكونَ مَا بَعْدَهَا جزءاً مِمَّا قَبْلَهَا، وَلَا يَحْصَلُ هَذَا المَعنَى إلَّا بِذِكرِ الكُلُّ

---

(١) في ف: لا طرفي.

قَبْلَ الجُزءِ، أَي فَلَوْ قُلْتَ: مَاتَ الأنبياءُ حَتَّى الناسُ لَمْ يجز[١] فَـهَذَا مَـعنَى تـرتيبِ (حَتَّى).

أو وأما وأم

قولهُ: (وَأَو وَأَمَّا وَأَم[٢]، لأحدِ الشَّيئين[٣] مهماً)

إِعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الثَّلاثَةَ تَشْتَرِكُ[٤] فِي أَنَّهَا لِتَعْلِيقِ الحُكمِ بِالمَعْطُوفِ أَو المعطوفِ عَلَيْهِ لاَ عَلَى التعيينِ، ثُمَّ أَنَّهَا يَفْتَرِقُ كُلُّ وَاحدٍ مِنَ الآخرِ لفظاً وَمعنًى.

أَما لفظاً فلانَّ (أَوْ) وَ (أَمَّا) يَقَعَانِ فِي الخَبَرِ والأمرِ والاستِفْهَامِ، نَحوُ:

جَاءَنِي إِمَّا زيدٌ وإِمَّا عمرٌو.

وَتَقُولُ: جاءني زيدٌ أَو عمرٌو.

وَتَقُولُ: إِضرِبْ زَيداً أَو عمراً.

وَاضْرِبْ إِمَّا زيداً وَإِمَّا عمراً.

وَتَقُولُ: أَلَقِيتَ زيداً أو عمراً

وَأَلَقِيتَ إِمَّا زيداً وإِمَّا عمراً؟ فِي الاستفهامِ[٥] [بِخِلافِ أَمْ][٦] فَإِنَّها إِنْ كَـانَتْ

(١) الكلمة ليست في ل.

(٢) في الاصل: وأم وأما وأو، في ز: وأما وأم وأو.

(٣) في مجموع مهات المتون: ٤٢٦: الامرين.

(٤) في ز: تشترط.

(٥) في ل: وأما في الاستفهام.

(٦) ليس في ل.

مُتَّصِلَةً لَا تَقَعُ إلَّا فِي الاستفهام، وَهِيَ[١] التي تَقَعُ سُؤالاً عَنْ[٢] أَحَدِ الأمرينِ عَلَى التَّعيينِ، وَإِنْ كَانَتْ مُنْفَصِلَةً لا تَقَعُ إِلَّا فِي الخَبَرِ والاستفهامِ، وَهِيَ التي بِمَعنَى (بَلْ) والهمزةِ.

وَأَمَّا الفَرْقُ المَعْنَوي، فَإما بَيْنَ (أَو) وَإِمَّا بَيْنَ (أَمْ) فِي الاستفهامِ فَلِأَنَّ السُّؤَالَ فِي الأَوَلَيْنِ يَكونُ عَنْ أَحدِهِمَا مَعَ الشَّكِ فِي حُصُولِ أَحَدِهِمَا عنده، وفي الثالث عن أحدهما على التعيين مع[٣] حصول العلم بأن أحدهما عِنْدَهُ.

وَفِي الخَبَرِ أَنَّ الأولَينِ لِلشَّكِ فِي أَحَدِهِمَا، وَالاخير للشك[٤] لأحدهما على التعيين.

واعْلَمْ أَنَّ (أَوْ) لِلشَّكِ في الخَبَرِ، وَقَدْ تَكونُ للابهامِ / ١٤٣ ظ / [عَلَى المُخَاطَبِ][٥] كَقولِهِ تَعَالَى: **﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلفٍ[٦] أَوْ يَزِيدُونَ﴾**[٧]، وَكَقولِهِ[٨] تَعَالَى: **﴿أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَاراً﴾**[٩] وَقَدْ يَشُوبُهُ مَعنَى التَّخييرِ، كَقَولِهِ

---

(١) في ز: هو.

(٢) في ل: من.

(٣) في ل: في.

(٤) (للشك) ليست في الاصل.

(٥) ليس في الاصل.

(٦) كلمة (ألف) ليست في ل.

(٧) سورة الصّافات: ١٤٧.

(٨) في ل: وبقوله.

(٩) سورة يونس: ٢٤.

تَعَالَى[١]: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[٢] إِنَّهَا قَدْ بَلَغَتِ النِّهَايَةَ فِي القَسْوَةِ فَشَبِّهُوهَا بِقَسْوَةِ الحِجَارَةِ إِنْ شِئْتُمْ، وَإِن شِئْتُمْ بِمَا هُوَ أَقْسَى مِنْهَا.

وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ فِي الخَبَرِ أَيضاً لِلاضرَابِ عَلَى مَعنَى أَمِ المُنْقَطِعَةِ، وَحِينَئِذٍ لا يقعُ بَعدَهَا إلّا الجُملةُ كَقولِكَ: أنا[٣] أَخرُجُ أَو أقيمُ.

[وَتَكونُ أَيضاً بِمَعنَى إلى أَنْ أَو بِمَعنَى إلّا أَنْ.

وَقَدْ تَكونُ للتفصيلِ، كَمَا تذكر في الحدود والرسوم.][٤].

وقد تكونُ [للتقسيمِ، وَجميع هَذَا إذا كَانَتْ فِي الخَبَرِ، أَمَّا إِذَا استُعْمِلَتْ[٥]][٦] فِي الأمرِ فَحينَئذٍ إِمَّا أَنْ تكونَ للتخييرِ أو الاباحةِ، [والفَرْقُ بينَهما أَنَّهُ فِي التَّخييرِ لا يجوزُ الاتيانُ بِكلٍّ وَاحدٍ مِنْهُمَا، وَيَجُوزُ فِي الإِبَاحةِ.][٧].

مثالُ[٨] التَّخييرِ: كُلْ سَمَكاً أَوْ لَبَناً، يجوزُ لَهُ أَكلُ أَيِّهِمَا شاءَ، وَلا يجوزُ لَهُ أَكلُهُمَا معاً.

هَذَا إِذَا كَان أَمراً، أَمَّا إِذَا كَانَ التخييرُ فِي النَّهيِ فَحينئذٍ إِمَّا أَنْ يَكونَ نهياً عَنْ

---

(١) كلمة (تعالى) ليست في الأصل.

(٢) سورة البقرة: ٧٤.

(٣) في ل: أن.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في الأصل، ولا في ز، ف.

(٥) في ل: استعمل.

(٦) ما بين المعقفتين ليس في الاصل، ولا في ز، ف.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٨) في ل: مثل.

شيئينِ عَلَى البدلِ أَحدُهُمَا فِي مَعْنَى الآخرِ، أَو عَنْ شيئين لا يَكونُ أَحـدُهُما بِمَـعنَى الآخرِ.

أَمَّا الاولُ فكقولِكَ: لَا تأتي زنا[1] أو قتلَ نفسٍ بِغيرِ حقٍ، وَكَقولِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنهُمْ[2] آثِماً أَوْ كَفُوراً﴾[3]، فَهاهُنَا يَجِبُ الكَفُّ عَنْ كُلٍّ وَاحدٍ مِنْهمَا منفردينَ وَمُجْتَمِعينَ، لِأَنَّهُ نقيضٌ لقولِنَا أَطِعْ أَحد هَذينِ.

وَلَو قَالَ: أطِعْ أَحَدَ هذينِ وَجَبَ إِطَاعَةُ أَحدِهِمَا، وَلَمَّا قَالَ: وَلَا تُطِعْ احَدهُمَا حَرُمَ طاعةُ كُلٍّ واحدٍ منهما لانَّ النهيَّ ضَدُّ الأمرِ.

وَأَمَّا الثاني: فَكَـقولِنا[4]: لا تأخـذْ دِرهَماً أو[5] دينـاراً، وَلَا شَكَّ أَنَّـهُ يجبُ عَلَيهِ الامتناعُ عنْ تناولِ أَحَدِهِمَا أَو عَنْ تناولِهِمَا معاً، حَتَّى أَنَّهُ لو جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي الاخذِ لَكانَ عاصياً.

وَأَمَّا الإِباحَةُ فكقولِنَا: جَالِس الحسنَ أو ابنَ سيرينَ، أَي: أَبَحْتُ جلوسَكَ مَعَهُمَا.

وَقَدْ تكُون أَو للتقريبِ كَقولِكَ مَا أدري أَأَذَّنَ أَو أَقَامَ، أَي: لِسُرْعَتِهِ، وَإِنْ كَان يَعْلَمُ أَنَّهُ أَذَّنَ، وَمِنْهُ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿كَلَمحِ البَصرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾[6].

---

(١) الكلمة ليست في ل.

(٢) في جميع النسخ: منهما.

(٣) سورة الانسان: ٢٤.

(٤) في ل: كقولك.

(٥) في ل: ولا.

(٦) سورة النحل: ٧٧.

الفرق بين أو وأما

وَأَمَّا الفَرقُ بينَ (أَو) وَ (أَمَّا)[1] فَلَيسَ إلّا بأنَّ أولَ كلامِكَ يمضي عَلَى اليقين مَعَ أَو[2] ثُمَّ يَحدُثُ[3] الشَّكُّ بعدهُ[4]، ومع[5] أمّا يمضي أَولُ كلامِكَ عَلَى الشَّكِّ.

أم

قَولُهُ: *(وَأم المتصلةُ لازمةٌ لهمزةِ الاستفهامِ)*.

اعلَمْ أَنّ في هذه العبارةِ نظراً، لأنّ أَمْ لَيْسَتْ بلازمةٍ لهمزةِ الاستفهامِ وَإلّا لَزِمَ استعمالُ أَمْ حيثُ استعمِلَتِ الهمزةُ، لَكنَّهُ لَيس كَذَلِكَ بَلِ الصوابُ أَنْ يُقَالَ: (أَمْ) المُتصِلَةُ ملْزُومةٌ لهمزةِ الاستفهام، بِمَعَنى أَنَّهُ حَيثُ استُعْمِلَتْ (أَمِ) المُتَصِلَةُ استُعمِلتْ همزةُ الاستفهامِ.

ثُمَّ اعلَمْ أَنّ (أَمْ) عَلَى ضَربينِ:

أَحدُهُما: متصلةٌ، وَهِي لا تَقَعُ إلّا في الاستفهام، نَحو: أَزيدٌ عندكَ أَمْ عَمْرٌو؟

---

(١) في الاصل وفي ل: أم.

(٢) في ل: و.

(٣) في ل: حذف.

(٤) في ت: بعده الشك.

(٥) كلمة (مع) ليست في ل.

وَيليها أحدُ المُستويينِ [وَيلي الآخرُ الهمزةَ بَعدَ ثبوتِ العِلْمِ لحصولِ أَحدِهِمَا عِـنْدَهُ دونَ التَّعيينِ لِطَلَبِ التَّعيينِ، وَهُوَ الفَارِقُ بينَ (أَو) وَ (أَمَّا)، وَ (أَمِ) المتصلةِ[١].

والمرادُ مِنْ قَولِنا: يليها أحدُ المستويينِ][٢] يَعني إنْ كَانَ يَلي (أَمِ) المتصلةَ اسمٌ مفردٌ يلي الهمزةَ كَذلِكَ، وإن كَانَ يَلِي (أَمِ) المتصلةُ فعلٌ أَو حرفٌ[٣]، كَانَ مَـا يَـلِي الهمزةَ كَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مَا يلي (أَمِ) المُتصلةَ جَملةً فعليةً أَو اسميةً كَانَ ما يلي الهـمزَةَ كَذلِكَ.

وَلِقائلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ منقوضٌ بقولِهِ تَعَالَى: ﴿أَأَنتُمْ[٤] أَشَدُّ خَلْقاً أَمِ ٱلسَّماءُ بَنَاها﴾[٥]، وبِقولِهِ تَعَالَى: ﴿سَواءٌ[٦] عَلَيكُمْ[٧] أَدَعَوتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾[٨].

وَيُمكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْ الاولِ بِأَنَّا لا نُسلِّمُ أَنَّهُ يَرِدُ النقضُ بِهِ، وَبـيانَ ذَلِكَ أَنَّ السَّمَاءَ مبتدأٌ وَخَبرُهُ مَحْذُوفٌ، وَبَنَاهَا حَالٌ، وتقديرُهُ: أَمِ السَّماءُ أَشدُّ، وَحِينئذٍ لَمْ يَتوجَّهْ النقضُ بِهِ، لِأَنَّ مَا يَلِي كُلَّ واحدٍ مِنْهُمَا جملةٌ اسميةٌ.

وَعَنِ الثاني: أَنَّ قَولَهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ[٩] أَنْتُمْ صامِتُونَ﴾[١٠] فِي تقدير: أَم صَمَتُّمْ،

---

(١) (المتصلة) زيادة من ع.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٣) في ت: حرف أو فعل.

(٤) في ز، ع، ل: لأنتم.

(٥) سورة النازعات: ٢٧.

(٦) في الاصل، وفي ز، ع، ف، ل: بل سواء.

(٧) في الاصل، وفي ت، ع، ف، ل: عليهم.

(٨) سورة الاعراف: ١٩٣.

(٩) كلمة (أم) ليست في ل.

(١٠) سورة الاعراف: ١٩٣.

فَوَضَعَ الجملةَ الاسميةَ مَوضِعَ الجملةِ الفعليةِ وَهَذَا كثيرٌ شَائِعٌ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَتوجَّهِ النقضُ، لِانَّ مَا يلي كُلَّ وَاحدٍ مِنْهُمَا جُمْلَةٌ فِعْليةٌ.

وَالحَاصِلُ، أَنَّ أَم المُتصلةَ لا تَتِمُّ إِلّا بشروطٍ ثَلاثةٍ:

أحدُها: أَنْ تكونَ عديلةً لهمزةِ الاستفهامِ بالمعنى الذي مَرَّ آنفاً.

وثانيها: أَنْ يكونَ الحكمُ المنسوبُ إليها متوسطاً / ١٤٤ و / بينهما، نَحوُ: زيدٌ عِندَكَ أَمْ عمرٌو.

وثالثها: أَن يكونَ السّائلُ عَالِماً بواحدٍ مِن المسؤولِ عَنْهُمْ[1] لا بعينِهِ.

قَولُهُ: (*وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ أرأيتَ زيداً أم عمراً*) [: أي وَمِنْ أجلِ أَنَّ (أَم) المتصلةَ يليها أَحَدُ المستويينِ، وَيلي الآخرَ الهمزةُ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ: أَرَأيتَ زيداً أَمْ عمراً، لِأَنَّهُ لَمْ يَلِهَا المستويانِ][2] لِأَنَّ مَا يلي احَدَهُمَا الاسم والّذي يلي الآخرَ هُوَ الفعلُ وَهُمَا لَيْسَا بمستويينِ بالتفسيرِ المذكورِ.

قَولُهُ: (*وَمِنْ ثَمَّ كَانَ جوابُها بالتعيينِ دونَ نَعَمْ أولا*): أَي وَمِنْ أجلِ أَنَّها سؤالٌ عَنْ أَحدِ الامرينِ اللذينِ عُلِمَ ثُبوتُ أَحَدِهِمَا مِنْ غيرِ تعيينٍ[3] لِطَلَبِ[4] التعيينِ، وَجَبَ أَنْ يُجَابَ بِأَحَدِهِمَا بعينِهِ، وَلَا يُجَابُ بِلا أَو نَعَمْ، لِأَنَّهُ لا يتعيَّنُ المسؤولُ عَنْهُ.

مثلاً إِذَا سُئِلَ بقولِنَا: أَزيدٌ عندكَ أَم عمرٌو وَجَبَ أَنْ يُقَالَ فِي الجوابِ: زيدٌ، أَو

---

(١) في ل. عنه.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٣) في ت: التعيين.

(٤) في ل: طلب.

عمرٍو، لِأنَّ السائِلَ يعلمُ ثبوتَ أحدِهِما عِنْدَهُ، وَلَمْ يَعْلَمْ أحدَهما عَلَى التعيينِ، وَهُوَ طالبٌ لِلتعيين وَيَجِبُ أَنْ يكونَ الجَوابُ جواباً[1] عَمَّا سَأَلَ عَنْهُ بِخلافِ (أَو) وَ (أَما) لِأنَّهُما سؤالانِ عَنْ[2] أَحَدِهِمَا لا عَنِ[3] التعيين، فَوَجَبَ أَنْ يكونَ جوابُهما (لَا) أَو (نَعَمْ) فَإِنْ أُجيبَ بالتَّعيينِ كَانَ الجَوابُ زَائداً عَلَى المسؤولِ عَنْهُ.

وثانيهما[4]: منفصلةٌ كَ(بَلْ) والهمزةِ، [وَأَشَارَ إِليهِ بِقَولِهِ:

(وَالمُنْفَصِلَةُ كَ (بَلْ) والهمزةِ):][5]

وَمَعْنَاهُ[6] مَعنَى (بَلْ) والهمزةِ، وَهُوَ[7] لا يستعملُ إلّا فِي الاستفهامِ وَالخَبَرِ، أَمَّا الخبرُ فكقولِ القَائِلِ لِشَبَحٍ رآه: إنَّها لَإبلٌ قَطْعاً.

فَإِذَا حَصَلَ الشَّكُّ فِي أَنَّها شَاءٌ، قَالَ: أَم شاءٌ؟ قَاصِداً إِلى الاضرابِ مِنَ الإِخبارِ الأَولِ واستئنافِ سؤالٍ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: بَلْ هِيَ شَاءٌ.

وَأَمّا فِي الاستفهامِ، فكقولِكَ: أَعندَكَ زيدٌ أَمْ عمرٌو؟ سَأَلْتَ أَولاً عَنْ حُصُولِ زيدٍ ثُمَّ أَضربتَ[8] عَنْ ذَلِكَ السؤالِ إِلى سؤالِ حصولِ عمرٍو عندهُ، وَجَوابُهَا: لا أو

---

(١) في الاصل: جوابا جوابا، والكلمة ليست في ل.

(٢) في ع، ل: على.

(٣) في ع، ل: على.

(٤) عطفٌ على قوله: أحدهما متصلة ٢: ٦٠٨.

(٥) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٦) في ت: أي.

(٧) في ز: هي.

(٨) في ل: أضرب.

نَعَمْ، وَإِذَا استعملتَ حرفَ النَّفْيِ بَعْدَ (أم) هذِهِ كَانَ معناها معنى (أو) سواء، كقولِكَ: أَعندَكَ عمرٌو أم لاَ؟

قولُهُ: (و (إمّا) قَبلَ المعطوفِ عليهِ لازمةٌ مَعَ (إمّا)، جائزةٌ مَعَ (أَو)).

إعلَمْ أنَّ (إمَّا) العَاطفةُ يَلْزَمُ أَنْ تكونَ قَبْلَها (إمَّا) أُخرى، نَحوُ: جَاءَنِي إمّا زيدٌ، وَإمَّا عمرٌو، وَلَمْ يَلْزَمْ أَنْ يكونَ قَبلَ (أَو) (إمَّا)، وَلكنْ يجُوز أَنْ يكونَ قَبْلَها (إمَّـا)، وهذِهِ اشارَةٌ إِلى فرقٍ آخرَ بَين (إمَّا) وَبينَ[1] (أَو).

وَاعلَمْ أَنَّهُ للزوم (إمَّا) قَبلَ (إمَّا) العاطفةِ، ودخولِ حرفِ العَطفِ عليها ذَهبَ أبو علي الفارسي[2] والزّجّاجُ إِلى أنّها ليست بحرفِ العطفِ.

وَالحَقُّ أنَّها مِثلُ أَو[3] فِي المعنى[4]، وَ أو حرفُ العطفِ بالاتفاقِ فَـوَجَبَ أن تكونَ (إمَّا) كَذَلِكَ.

وَأَمَّا (إمّا) الواقعةُ قَبلَها فليستْ بحرفِ العطفِ، وَإِنَّما دَخَلَتْ (إمّا) قَبْلَهَا، لِيُعلَم فِي أولِ الامرِ أَنَّ الكلامَ مَبنيٌّ عَلَى الشَّكِّ.

لا وبل ولكن

قَولُهُ: (وَ (لا) و (بَل و(لَكِن) لأحدهما معيّناً): أي (لا) و(بـل) و(لكـن)

---

(١) ينظر ١: ٢٨٢.

(٢) المفصل: ٣٠٥، وشرح المفصل: ٨ / ١٠٢، والجنى الداني: ٤٨٧، ومغني اللبيب: ١ / ٦٢.

(٣) (أو) ليست في ل.

(٤) الكافية ـ شرح الرضي ـ ٢ / ٣٧٢.

تشتركُ فِي إثبات الحكمِ لأحدِ الأمرينِ معيّناً، ومخالِفةً[(١)] ما بَعْدَها لِمَا قبلَها فِي النفي والإثبات لكنْ لكلٍّ واحدٍ منهما معنىً، فـ(لا) لِنفي مَا وَجَبَ للأوّلِ عَنْ الثاني تَقُولُ: جَاءَنِي زيدٌ لا عمرٌو. ولا يعطفُ بِهَا[(٢)] إلّا فِي الأمرِ والإيجابِ فَلا يُقَالُ: ما جَاءَنِي زَيْدٌ، وَلَا عمرٌو، وَلا يحسُنُ إظهارُ العامِلِ بَعدَها، لِئَلا يلتبسَ بالدُّعاءِ في قولِكَ: قَامَ زيدٌ لَا قَام عمرٌو، وإنْ وَقَعتْ بعدَ النفي كانَتْ بِمعنىَ (غير) أو لتأكيد النفي لَا للعطفِ، كقولِه تَعالَى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾[(٣)]، وَمَنَعَ الزجَّاجُ العطفَ بِهَا بعدَ الفِعْلِ المَاضِي[(٤)]، وَهُوَ ضَعيفٌ.

وَبَلْ للاضرابِ عَنِ الأوّلِ منفيّاً كانَ أو موجَباً. فنقولُ: جَاءَنِي زَيدٌ بَلْ / ١٤٤ظ / عمرٌو وإذا كَانَ الاخبارُ عَن زيدٍ يَقَعُ غلطاً، وتقولُ مَا جَاءَني زيدٌ بَلْ عمرٌو، وَهُوَ يحتَمِلُ أمرينِ:

أحدُهُما: أَن يكونَ مَعْنَاهُ: بَلْ جَاءَ عمرٌو، [وَهِيَ[(٥)] حينئذٍ تكونُ للاضرابِ عَنْ نَفِي المَجيء عَنْ زيدٍ، وإثباتِ المجيء لعمرٍو][(٦)].

وثانيهُمَا: أَن يكونَ مَعْنَاهُ بلْ ما جَاءَنِي، وَهِيَ حينئذٍ تكونُ بياناً لِمَنْ[(٧)] نُسِبَ

---

(١) في ت: بخلافه.

(٢) (بها) ليست في الأصل.

(٣) سورة الفاتحة: ٧.

(٤) الكافية ـ شرح الرضي ـ ٢: ٣٧٨.

(٥) كلمة (هي) ليست في ل.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٧) في ل: لما.

إليهِ عدمُ المجيءِ.

[وَقَدْ تَجِيءُ][1] بَلْ في الجُمَلِ بمعنَى تَرْكِ الجـملةِ الأولَى، والأخـذِ في الجـملةِ الأخرى التي هيَ[2] أهمُّ مِنَ الأولَى، كَقوله تعالَى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افتراهُ بَلْ هُوَ الحَقُّ مِنَ رَبِّكَ﴾[3].

وَاعْلَمْ أَنَّ (بَلْ) لا يُعْطَفُ بِهَا بَعْدَ الاستفهام {فَلا يُقَالُ: أَقَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو؟ وَلِكَونِهَا للاضرابِ عَن الحُكْمِ الَّذِي ثبتَ قَبْلَهُ، وَلا حُكمَ في الاستفهام، [وَهَذَا فِي المفرداتِ][4] لمجيئهِ بَعْدَ الاستفهام}[5] فِي الجُمَلِ، كَقَولِهِ تَعالَى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ بَل لَا يُؤْمِنونَ﴾[6]، ﴿بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾[7]، ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ العَالَمِينَ﴾[8] [إلى قَولِهِ[9]]: ﴿بَلْ أَنْتُمْ[10] قَومٌ عَادُونَ﴾[11] وَلَا يُعْطَفُ أَيضاً بِـ(بَلْ) استفهامٌ عَلَى خبرٍ، ولا خبرٌ عَلَى استفهامٍ لأنَّ مَا بعدَ بَلْ لا يكونُ إلّا[12] منفياً، وَمِنْهُم مَنْ مَنَعَ كونَ (بَلْ)

---

(١) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٢) كلمة (هي) ليست في ل.

(٣) سورة السجدة: ٣.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في ل، وفي ز: (المفرد) مكان (المفردات).

(٥) ما بين المعقفتين ليس في الأصل.

(٦) زاد في ع، ف: بل افتراه، وتنظر سورة الطور: ٣٣.

(٧) سورة الأنبياء: ٥.

(٨) سورة الشعراء: ١٦٥.

(٩) في ف: ﴿وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُم رَبُّكُم مِنْ أَزْوَاجِكُمْ﴾.

(١٠) كلمة (انتم) ليست في ت

(١١) سورة الشعراء: ١٦٦.

(١٢) (الا) ليست في الأصل.

وَ(لَكِنْ) من حروفِ العطفِ، وَهُوَ صدرُ الأفاضِلِ[1].

لكن

قولُهُ: *(وَلكن لازمةٌ لِلنفي)*

[اعلمْ أَنَّ لَكِنْ للاستدراكِ فَهِيَ إمّا أن تَعْطِفَ المفردَ عَلَى المفردِ أو تعطفَ الجملةَ على الجملةِ.

فَإِنْ كَانَ الأولَ كَانتْ لازِمَةً لِلنفي][2]، لأنَّها وُضِعَتْ لِلمُغَايَرةِ بينَ المَعْطُوفِ والمعطوفِ عليهِ في النَّفي والإثباتِ وَإذَا عُطِفَ المفردُ عَلَى المفردِ لَمْ يَكُنْ بَعْدَها نفيٌ، لأنَّ المُفْرَدَ لَمْ يكنْ نفياً. وإذا لمْ يكنْ بعدَها نفيٌ وجبَ أن يكونَ قبلَهَا نفيٌ لِتحصلَ المغايرةُ، تَقولُ: مَا قَامَ زيدٌ لكنْ عمرٌو وَما رأيتُ زيداً[3] لكن عمراً.

وَإنْ كَانَ الثاني: أَي وَإنْ كَانَتْ عاطِفَةً للجملةِ لَمْ تَكُنْ لازمةً للنفي[4]، لأنَّها إذَا كَانَتْ عاطفةً للجُمْلَةِ عَلَى الجُمْلةِ جَازَ أنْ يَقَعَ بَعْدَها النَّفيُ، وَإذَا وَقَعَ بَعْدَها النَّفي كَانَ قَبْلَها[5] الإيجابُ لحصولِ المغايرةِ: حينئذٍ، تَقولُ: قَامَ[6] زيدٌ لَكِنْ عمرٌو لَمْ يَقُمْ، وَتقولُ أيضاً: لَمْ يَقُمْ زيدٌ لَكِنْ عمرٌو قَامَ.

---

(١) تقدّمت ترجمته ١: ١٨٥.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في الأصل.

(٣) في ت: أحدا، والكلمة ساقطة من ز.

(٤) (للنفي) ليست في الأصل.

(٥) في ل: بعدها.

(٦) في ل: مقام.

وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ [لَمْ يَكُنْ][(١)] قولُهُ: (وَلَكِنْ لازِمةٌ للنفي) عَلَى إطلاقِهِ بجيّد[(٢)].

وَاعلمْ أَنَّ لَكِنْ تَقَعُ فِي سَائِرِ أنواعِ الكَلامِ مِنْ إيجابٍ ونـفي، وأمـر، ونهـي، ودعاء، وغير ذلك، إلّا في الاستفهامِ، لأنَّهُ[(٣)] لا يُستَدرَكُ بِهَا فِيهِ، فلا يقال: أقامَ زيدٌ لَكِنْ عمرٌو منطلقٌ، لكونها للاستدراكِ عَن حكمٍ ثبتَ لِـغيرِهِ. هَـذَا تـقريرُ مَـا فِي الكِتَابِ، لَكِنَّا نختمُ هَذَا الفَصلَ بمسائلَ متعلّقةٍ بالعطفِ:

مِنْها: أَنَّهُم اختَلَفُوا فِي عَامِلِ الاعرابِ فِي المَعْطُوفِ[(٤)].

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هُوَ عَامِلُ المعطوفِ عَلَيهِ، وَدَلِيلُهُ إجتماعُهم عَلَى جَوازِ جَاءَنِي زيدٌ وعمرٌو الظريفان، لأنَّ العَامِلَ فِيهما لَو كَانَ مختلفاً لَمْ يَجُزْ جَعْلُ الظريفينِ[(٥)] صِفَةً لَهُمَا، وإلّا لَزِمَ عملُ العَامِلَينِ فيهِ.

وَمِنْهُم مَنْ قَالَ العَامِلُ فيهِ [حروفُ العطفِ بِطَرِيقِ النِّيابةِ.

وَمِنْهُم مَنْ قَالَ: العَامِلُ فيهِ][(٦)] مُقَدَّرٌ بعدَ حرفِ العطفِ.

ومنها: أَنَّ الأصلَ أَنْ لا يتقدّمَ ما بعدَ هَذِهِ الحروفِ عَلَى ما قبلَهَا، لَكِنَّهُ قَدْ جَاءَ مِنْهُ[(٧)] قَولُهُ:

---

(١) في ف: علم أن.

(٢) في ف، ل: ليس بجيد.

(٣) في ت، ف، ل: فإنّه.

(٤) في ل: العطف.

(٥) في ت: الظريفين.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٧) في ل: ممنه.

أَلاَ يا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِـرْقٍ عَليكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّـلامُ[١]

وقولُ الآخرِ:

جَمَـعْتَ وَبُخْـلاً غِـيبَةً ونَمِـيمَةً ثَلاثَ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْها[٢] بِمرعَوِي[٣]

قَالُوا: إنَّما جَازَ التقديمُ في المعطوفِ دُونَ غيرِهِ مِن التوابعِ.

وَمِنْها: أَنَّ الأَصلَ أنْ لا يفصلَ بينَ حرفِ العَطْفِ والمَعْطُوفِ[٤]، لَكِنَّهُ بِالظَّرْفِ قد جاءَ.

وَمِنْهَا: أَنَّ حَرفَ العطفِ لا يَدْخُلُ عَلَى مثلِهِ إلّا بعدَ أَنْ يخرجَ أَحدُهُمَا عنِ العَطْفِ نَحو: لَمْ يَقُم زيدٌ وَلاَ عمرٌو، فَالواوُ هِيَ[٥] العَاطِفَةُ، وَلا لتأكيدِ النَّفيِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ همزةَ الاستفهامِ تَدْخُلُ عَلَى الواوِ والفاءِ وَثُمَّ ويجتمعُ الاستفهامُ والعطفُ كقولِهِ تَعالَى: **﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا﴾**[٦] و**﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي العُمْيَ﴾**[٧] وَ**﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾**[٨]، وَذَلِكَ لجوازِ همزة الاستفهامِ مَعَ الإيجابِ وَمِنْها

---

(١) تقدّم الشاهد ١: ٣٣٧.

(٢) في الأصل: منها.

(٣) تقدّم الشاهد ١: ٥١٢.

(٤) في ف، ل: وبين المعطوف.

(٥) كلمة (هي) ليست في ت.

(٦) سورة البقرة: ١٠٠، وزاد في ل: **﴿نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾** والآية من قوله تعالى: **﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾**.

(٧) سورة الزخرف: ٤٠.

(٨) يورة يونس: ٥١، وزاد في ل: **﴿آمنتم به﴾**.

أنَّ هذهِ الثلاثةَ تدْخُلُ عَلَى هَلْ كَقَولِهِ: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُسْلِمُونَ[1]﴾[2]. وَمِنْهَا أَن العَطْفَ

/ ١٤٥و / على ضربينِ:

عَطفٌ عَلَى اللفظِ، وَعطفٌ عَلَى الموضعِ، والفرق بينهما أنّ العطفَ عَلَى اللفظِ يَعْمَلُ في المعطوفِ العَامِلُ الذي عَمِلَ فِي المَعطوفِ عَليهِ، والعطفُ عَلَى الموضِعِ يَعْمَلُ فِي كُلٍّ واحدٍ مِنَ المَعطوفِ والمعطوفِ عَلَيهِ عَامِلٌ آخرُ[3].

حروف التنبيه

قولُهُ: (حروفِ التنبيهِ: (أَلَا) وَ(أَمَا) وَ(هَا)).

إنَّمَا وضعتْ هذهِ الحروفِ لتنبيهِ المُخَاطَبِ بهَا قَبْلَ الشروعِ في الكَلامِ لِئلا يفوتَ الغَرَضُ عَلَى تقديرِ أَنْ يكونَ غَافِلاً.

لَا يُقالُ: لَوْ جِيءَ بحرفِ التنبيهِ لَجَازَ فَوتُهُ، وَحِينَئذٍ لَمْ يُفِدْ المجيءُ بِهِ شيئاً لأنَّا نَقولُ: سَلَّمنَا أَنَّهُ جَازَ أَنْ يفوتَ، لَكِنْ مَا يفوتُ الفَرَسُ بِفوتِهِ، [لكونِهِ غيرَ مرادٍ بالذَّاتِ، والمُرَادُ بالذاتِ هُوَ مَا بَعْدَها، وَهُوَ لا يفوتُ بِفوتِهِ][4] لكونِ[5] المُخَاطَبِ

(١) في ت، ز، ع، ل: منتهون.

(٢) سورة هود ١٤ و سورة الأنبياء: ١٠٨.

(٣) كلمة (آخر) ساقطة من ز.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في الأصل ولا في ت، ز، ع.

(٥) في ز: لكن، وفي ع: كَكَون.

يصيرُ مُتنبِّهاً بِهَا، وَاعلَمْ أنّ (يَا) قَدْ تأتِي أيضاً[١] للتنبيهِ مُجرّداً عَنِ النِّداءِ، والحرفُ الخاصُّ بِهذا المَعنَى إنَّما هُوَ (هَا) وَمَا سِواها قَدْ يَخرُجُ مِنَ التَّنبيهِ إلى غيرِهِ.

وَأمَّا (ألا) فَإنَّها قَدْ تكونُ للتنبيهِ كَقولِهِ تَعالَى: ﴿ألا يَا اسْجُدُوا﴾[٢] وقـولـه تعالى: ﴿**أَلَا إِنَّهُم هُمُ المُفسِدُونَ**﴾[٣] وَقَدْ تَكونُ للتحضيضِ كقولِكَ[٤]: ألا تخرُجُ؟ مِثلَ لَولاَ وَقَدْ تكونُ (ألا) مُركّبةً مِن همزةِ الاستفهامِ وَ(لا) ويكونُ مَعْنَاهَا حينئذٍ[٥] الإنكارَ والتَّوبيخَ.

وَأمَّا (أَما) فَقَدْ تَكُونُ للتنبيهِ كَقولِهِ[٦]:

أَما[٧] والذي [أَبكىٰ وَأَضْحَكَ وَالذي][٨] أَمَـاتَ وَأَحـيا والَّـذِي أمْـرُهُ الأمـرُ[٩]

---

(١) كلمة (أيضاً) ليست في ت.

(٢) سورة النمل: ٢٥. وهذه قراءة الكسائي حيث قرأ بتخفيف اللام ويقف على: (ألا يا) ويبتدىء (اسجدوا) على الأمر أي: ألا يا أيها الناس اسجدوا وباقي السبعة ـ كما في المصحف ـ يشدّدون اللام ويقفون على الكلمة بأسرها: (ألا يسجدوا). الكشف ٢: ١٥٦، والتيسير: ١٦٧.

(٣) سورة البقرة: ١٢.

(٤) في ل: كقوله.

(٥) ليست في الأصل.

(٦) في ل: كقوله تعالى.

(٧) كلمة (أما) ليست في ل.

(٨) ما بين المعقفتين ليس في ت.

(٩) البيت لأبي صخر عبدالله بن سلمة الهُذَلي أحد شعراء الدولة الأموية. ديوان الحماسة: ٣٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش٨: ١١٤، والأزهية: ٩٧ ومغني اللبيب١: ٥٦، وشواهد المغني١: ١٦٩، والخزانة ٣: ٢٥٨.

وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ للتقريرِ والتَّحضيض، نحو: أَما تَجْلِسُ؟

وَهذِهِ الحروفُ، أعني (ألا) و(أمَا) و(هَا) إِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى المُرَكَّبَاتِ، وَلَا تَدْخُلُ عَلَى المفرداتِ إلّا (هَا) فإنَّها تدخلُ عَلَى أسماءِ الإشارةِ فَقَطْ لِئلا تفوتَ قرينةُ الإشَارَةِ عَلَى تقديرِ الغفلةِ بخلافِ سائر الأسماءِ، لِكونِهَا عَلَى حروفٍ كثيرةٍ {وَمِثَالِ (ألا) [و(أَمَا) فَقَدْ مَرَّ، ومثالُ (ها)][1] في الجُمْلَةِ قولُهُ:

هَا إِنَّ تـاعذرَةٌ إِنْ لَمْ تكُـنْ نُـفِعَتْ فَإِنَّ صاحِبَها قَدْ تاهَ فِي البَلَدِ[2]}[3]

ومِثالُ[4] (هَا) في اسمِ الإشارةِ: جَاءَنِي هَذَا الرجلُ، ومررتُ بهذَا الرجـلِ.

ولِحرُوفِ التنبيهِ صدرُ الكلامِ ليحصلَ الغَرَضُ المطلوبُ مِنْهَا إلّا (هَا) فَإنَّها إذا كَانَت تنبيهاً للإشارَةِ تَقَعُ وَسَطَ الجملةِ وأوّلها وآخِرَهَا لأنَّ وضعَها لتنبيه الإشارة حينئذٍ لَا لتنبيهِ الجُمْلَةِ.

وَاعلَمْ أَنَّهمْ يَحذفونَ الألِفَ مِنْ (أَمَا) فَيقولونَ: أَمَ واللهِ[5]، لِكَثْرَةِ الاستعمالِ وَتُبدَّلُ الهاءُ مِنَ الألِفِ.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من: ت.

(٢) البيت للنابغة الذبياني ويروي: (قبلت) مكان: (نفعت) وروايةِ الديوان:

هـا إنَّ ذِي عِـذرةٌ إنْ لَمْ تَكُـنْ نَـفَعَتْ
فَـإنَّ صـاحبَها مشـاركُ النَّكَـدِ

أي هذه معذرة إليك، والنكد: العسر وقلة الجد. الديوان: ٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ١١٣.

(٣) ما بين المعقفتين ليس في الأصل، ولا في ز.

(٤) في الأصل وفي ز: مثاله، وفي ل: ومثالها.

(٥) المفصل: ٣٠٩، وشرح المفصل ٨: ١١٦.

حروف النداء

قولُهُ: (*حروفُ النِّداءِ*).

وَهِيَ خمسةٌ: يَا، وَهَيا، وَأَيَا[١]، وَأَيَّ، وَالهَمْزَةُ.

وَاعلَمْ أَنَّ (وَا) ليسَ من جُمْلَتِها، وَإِنْ ذَكَرَهَا[٢] مَعَهَا كَثيرٌ مِنَ النَّحويينَ، وَمِنهُ [جارُ الله العلّامة[٣] مخصوصةً بالنُّدْبةِ[٤] وَمغايرةَ المنادَى للمندوب لَمَّا][٥] تَقَرَّرَ مِنْ قَبْلُ.

ثُمَّ أَنَّ هذه الحروف الخمسةَ تدخلُ لتنبيهِ المدعو ودعائِهِ ليجيبَ وَيَسمعَ مَا يُريدُ مِنْه، فَأَمَّا [نداءُ المَوتَى وَ][٦] نِداءُ الدِّيارِ وَغيرِهَا مِنَ الجَمَاداتِ فعلَى سبيلِ المجاز والتَّذكُّرِ[٧].

وَقَدْ تَأْتِي هَذِهِ الحروفُ الخَمْسةُ[٨] لِمُجردِ التنبيهِ دونَ النِدَاءِ كَمَا فِي أَحدِ وَجْهَي

---

(١) (وأيَا) ليس في الأصل.

(٢) في ل: ذكر.

(٣) كلمة (العلّامة) ليست في الأصل ولا في ز.

(٤) المفصل: ٣٠٩.

(٥) ما بين المعقفتين ساقطة من ت.

(٦) زيادة من ت.

(٧) في الأصل: والتذكير.

(٨) كلمة (الخمسة) ليست في: ت، ع، ف، ل.

قَولِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا يا اسْجُدوا﴾[1].

فَإِنْ قِيلَ: أَلَا للتنبيهِ فَكَيفَ يجوزُ اجتماعُ حَرفَي التنبيهِ فَجَوابُهُ أَنَّهُما اجتَمَعا عَلَى سبيل التأكيدِ، وَأَنَّ (يَا) لَمَّا تَجَرَّدَتْ للتنبيهِ جُرِّدَتْ (أَلا) للافتتاحِ، وَبَطَلَ مِنْها التنبيهُ.

وَإِنَّما قُلْنَا: فِي أَحَدِ وجهي[2] الآيَةِ[3] لأَنَّ لَهُ وجهاً آخرَ، وَهُوَ أَنْ يكونَ المُنادَى محذوفاً: أي[4] ألا يا قومُ اسجُدوا.

وَاعلَمْ أَنَّ بينَ [التنبيهِ وَالنِّداءِ][5] عموماً وخصوصاً مطلقاً لأَنَّ كُلَّ مَا فيهِ نِداءٌ كانَ فيهِ تنبيهٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مَا فيهِ تنبيهٌ كَانَ فِيهِ نداءٌ.

وَالذي هُوَ لَازِمٌ لهذهِ الحروفِ هُوَ التنبيهُ، وَإِنَّما جَعَلُوا لَهَا باباً آخرَ سِوى التنبيهِ لِخُصُوصِيَّتِها لشيءٍ[6] زائدٍ عَلَى ما في[7] حروفِ التنبيهِ.

قولُهُ: (يَا أعمُّها).

[إِعْلَمْ أَنَّ][8] أُمَّ هَذَا البابِ هِيَ (يَا) وَلِذَلِكَ تُسْتَعْمَلُ فِي المُنَادَى القريبِ وَالبَعيدِ والمتوسِّطِ[9].

---

(١) سورة النمل: ٢٥. وهذه قراءة الكسائي تقدّمت ٢: ٦١٩.

(٢) في ت: وجهين.

(٣) كلمة (الآية) ليست في ت، ل.

(٤) كلمة (أي) ليست في الأصل.

(٥) في ت: النداء والتنبيه، وفي ل: النداء والتحضيض.

(٦) في ل: شيء.

(٧) (في) ساقطة من ع.

(٨) في ل: لأنّ.

(٩) في ل: والمتوسّط والبعيد.

ثُمّ اعلمْ، أَنَّ فِي غيرِهَا ترتيباً وهُوَ أنَّ المُنَادَى فِي غَايةِ القُرْبِ حِسّاً أو حُكْماً فَلا حَاجَةَ معهُ إلى الإتيان بحرفِ النداءِ، وإنْ كَان أبعدَ / ٤٥ ظ / قليلاً فبالهمزةِ، وَإنْ كَانَ أَبْعَدَ مِنْهُ، فَبِأَيٍّ، لأنَّ الصوتَ فِيهما لَا يمتَدُّ[1] كثيراً. وَقِيلَ: إنَّها مقلوبةٌ مِنْ (يَا)، وَإنْ كَانَ أبعدَ مِنْهُمَا[2] فأيَا أو هيَا، وهَيا مبدّلةٌ مِنْ همزة أيَا كما أبدلت في إيّاك.

وَاعلَمْ أنَّ المُنَادَى القريبَ إذَا كَانَ ساهياً أو نَائماً أو غَافِلاً، جَازَ نِدَاؤُهُ بِمِثلِ أيَا وَهَيا.

وَاعْلَمْ أيضاً أَنَّ بعضَ النَّحويينَ توَهَّمُوا أنَّها أسْماءُ أفعالٍ[3]، لِكَونِهَا مُسْتَقِلَّةً مَعَ الاسم، وَهُوَ المُنَادَى فِي الإفَادَةِ، وَلَا شَيءَ مِنَ الحُروفِ كَذَلِكَ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ مَذْهَبِهِم. والحَقُّ فِي ذَلِكَ أنَّها حروفٌ، أَمَّا افادَتُها مَعَ الإسمِ، فَلِانَّ تقديرَ يا زيدُ، أَعني زيداً[4]، [أَو أُريدُ زيداً][5] لَكِنَّهُ حُذِفَ الفِعْلُ لِكَثْرَةِ الاستعمالِ كَمَا مَرَّ فِي باب النِّدَاءِ.

حروف الإيجابِ

قولُهُ: (*حروفُ الإيجابِ: نَعَمْ وَبَلَى وإي وَأَجَلْ وَجَيْرِ وَإنَّ*).

إعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الحروفَ تُسَمَّى[6] حروفَ الإيجابِ وَالتَّصديقِ[7] فَنَعَمْ مصدِّقةٌ

---

(١) في ت، ف، ل: لا يمتد فيهما.

(٢) في ت: منه.

(٣) في الأصل: الأفعال، وفي ت: أسماء وأفعال.

(٤) كلمة (زيدا) ساقطة من ز، وفي ل: يا زيد.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ل، وكلمة (زيدا) ساقطة من ت، ز.

(٦) كلمة (تسمّى) ساقطة من ت.

(٧) في ت، ع، ف: التصديق والإيجاب.

لِمَا سَبَقَ مِنَ الكلامِ مَنْفِيّاً كَانَ أَو مثبتاً استفهاماً كَانَ أَو خَبَراً.

نقولُ لِمَنْ قَالَ: أَقَامَ زَيْدٌ؟ نَعَمْ، تصديقاً لِلخَبَرِ أَو الاستخبارِ[١].

وَتقولُ لِمَنْ قَالَ لَمْ يَقُمْ زيدٌ أَو أَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ؟ نَعَمْ، تصديقاً لِقولِهِ هَـذَا، بِحَسَبِ اللُّغَةِ، أَمَّا بِحَسَبِ العرفِ فَبِخِلاف ذَلِكَ.

أَلا تَرَى أَنَّهُ لَو قيلَ: أَليسَ لِي عِنْدَكَ كَذَا مالاً؟ فقُلْتَ نَعَمْ، لأَلْزَمَكَ القَاضِي بِهِ تغليباً للعُرفِ عَلَى اللغةِ[٢]. وَهِيَ أَصلُ هَذِهِ الحروفِ وَأُمُّها، إِذْ هِيَ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي أكثرِ أنواعِ الكلامِ خبراً كانَ أَو استخباراً، مُثبتاً كانَ أَو منفياً.

وَقِيلَ لَا تكونُ إِلَّا بَعْدَ سؤالٍ فَوَجَبَ اللفظُ[٣] قَبْلَ الاستفهامِ، وَلا جَوابَ لِمَا لَمْ يَقَعْ أَو لِمَا لا يقعُ، تقولُ: أَقَام زيدٌ؟ فَإِن كَانَ قَد قَامَ فالجوابُ: نَعَمْ. وَإِنْ كَانَ لَمْ يَقُمْ فَالجَوابُ[٤]: لَا وتَقولُ لِلمُخَاطَبِ: أَتفعلُ[٥] كَذَا وَكَذا؟ فَإِن اعتقَدَ أَنَّهُ يَفْعَلُ فجوابُه: نَعَمْ. وَإِنْ لَمْ يعتقدْ فَجَوابُه: لَا.

بلى

وَأَمَّا بَلَى[٦] فهيَ مُختَصَّةٌ بإيجابٍ بعدَ النفيِ، استفهاماً كَانَ ذَلِكَ النفيُ أَو خبراً.

---

(١) في ز: وللاستخبار.

(٢) الكافية ـ شرح الرضي ـ ٢: ٣٨٢.

(٣) في الأصل وفي ز: موجباً للفظ.

(٤) في ف: فجوابه.

(٥) في ل: الفعل.

(٦) كلمة (بلى) ليست في ل.

تقولُ فِي جوابِ مَنْ يقولُ: لمْ يقمْ زيدٌ أو ألمْ يقُم زيدٌ؟ بَلَى: أي قَدْ قامَ زيدٌ، وَمِنْهُ قولُهُ تعالَى: **﴿أَوَ لَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى﴾**[1]، وَقولُهُ تعَالَى: **﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾**[2] أي أنَا مُؤْمِنٌ[3] وَأَنتَ ربُّنَا.

وَلَو قِيلَ فِي جوابِهِ نَعَمْ لَكَانَ كُفْراً، لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ (نَعَمْ) مُقَرِّرَةٌ لِمَا قَبْلَهَا نفياً كَانَ أَوْ إيجاباً، إلاّ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى العرفِ فَلَم يَلْزَمْ حينئذٍ الكُفْرُ.

وَلَيسَ مِنْ شرطِ النفي[4] الذي هُوَ[5] جوابٌ عَنْهُ أَنْ يقعَ صَدْرَ الكَلامِ، وَإلاّ لانتقض بمثلِ قولِه تعالَى: **﴿أَيَحْسَبُ الإنسانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾**[6] فَإنَّ النفيَ هَاهُنا وُجِدَ فِي مفعولِ أَيحسَبُ وَهُوَ: أَنْ لَنْ نَجْمَعَ.

إي

وَأَمَّا إي فَهي للإيجابِ بَعدَ الاستفهامِ، وَيَلْزَمُها القَسَمُ، تقولُ لِمَنْ قَالَ: أَقَامَ زيدٌ؟ إي وَاللهِ.

---

(١) سورة البقرة: ٢٦٠.

(٢) سورة الأعراف: ١٧٢.

(٣) في ع: أي بلى أنا مؤمن.

(٤) في ع، ف: المنفي.

(٥) في ف، ل: هي، والكلمة ليست في ع.

(٦) سورة القيامة: ٣.

أَجلْ

وأَمّا أَجَلْ فهيَ مُصدِّقةٌ لِلخَبَرِ خاصّةً، تَقولُ فِي جوابِ مَنْ يَقولُ: أتاكَ زيدٌ: أَجَلْ.

وَقِيلَ أيضاً: إنَّه تصديقٌ لِما قَبْلَهَا مِثْلُ (نَعَمْ) خَبَراً أو استخباراً.

وَقَالَ الأَخْفَشُ: إنَّ استعمالَ نَعَمْ فِي الاستخبارِ[1] أَحْسَنُ مِنْ استعمالِ جَيْرِ فِيهِ، واستعمالَ جَيْرِ فيهِ أحسنُ من استعمالِ نَعَمْ فِيهِ[2].

جَيْرِ

وَأَمّا جَيْرِ فَمِثْلُ أَجَلْ وَفيهِ كَسْرُ الرّاءِ، [وَقَدْ يجيءُ فَتْحُها][3] وَاختَلَفُوا فِي أَنَّ جَيْرِ اسمٌ أَو حرفٌ[4]، فَمِنْهُم من قَالَ إنَّه اسمٌ، وهوَ قَسَمٌ للعربِ بِمَعْنَى حقّاً.

وَقَال عبدُالقَاهِرِ[5]: إنَّه مِنَ الأسماءِ المبنيّةِ، وَمَعْنَاهُ الاعترافُ والإقرارُ واستَدَلَّ عَلَى اسميّتِهِ بِدخولِ التنوينِ.

---

(١) في ل: إحضار.

(٢) في الكافية ـ شرح الرضي ـ ٢: ٣٨٣ (وحكىٰ الجوهري عن الأخفش أنّ نعم أحسن من أجل في الاستفهام وأجل أحسن من نعم في الخبر).

(٣) ما بين المعقفتين ليس في الأصل.

(٤) ينظر هذا الاختلاف في الأزهية: ١٧٦، والهمع ٤: ٣٧٤.

(٥) الكافية ـ شرح الرضي ـ ٢: ٣٤١، وتاج العروس ١٠: ٤٩٩.

وَالحَقُّ إنَّها حَرْفٌ، وَدخولُ التنوينِ عَلَيها[1] ليسَ بدليلٍ عَلَى اسميّتِها، لأنَّ هَذا التنوينَ تنوينُ تنكيرٍ لا تمكنٍ، هكذا ذَكَرَهُ بعضُ النحويينَ، وَهُوَ ضعيفٌ، لأنَّ تنوينَ التنكيرِ مُخْتَصٌّ أيضاً بالإسمِ كتنوينِ التمكّنِ.

إنّ

وَأَمّا إنَّ فَهِيَ أيضاً تصديقٌ للخبرِ خاصّةً مِثلُ أَجلْ وَجَيْرِ، كقولِهِ:

وَيَـقُلْنَ شَـيْبٌ قَـدْ[2] عَـلا ... كَ وَقَد كَـبِرْتَ فَـقُلْتُ إنَّـهْ[3]

أَيْ نَعَمْ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تكونُ هِيَ العامِلةَ فِي المبتدإِ والخَبَرِ وَخَـبَرُهَا محـذُوفٌ وتقديرُهُ أَنَّهُ كَذَلِكَ، والمِثَالُ الواضحُ لَهُ قَولُ ابنِ الزُّبيرِ[4] لِـمَنْ قَالَ: لَعَنَ اللهُ نَـاقَةً حملتني إليكَ: إنَّهُ وَصَاحِبَها[5].

---

(١) في ت: عليه.

(٢) في ل: وقد.

(٣) البيت لعبيدالله بن قيس الرقيّات. الديوان: ٦٦، والكتاب ١: ٤٧٥، والبيان والتبيين ٢: ٢٧٩، وشرح المفصّل ٣: ١٣، والجنى الداني: ٣٨٤.

(٤) هو عبدالله بن الزبير بن العوام القرشي أوّل مولود في المدينة بعد الهجرة قتل في مكّة سنة ٧٣هـ.

الكامل في التاريخ لابن الأثير ـ بيروت ٤: ٢١ وما بعدها، والاستيعاب لابن عبدالبرّ ـ على حاشية الإصابة ـ طبع بيروت ٢: ٣٠٠، والإصابة لابن حجر العسقلاني ٢: ٣٠٩.

(٥) الأثر يروي: إنَّ وراكبَها. ينظر البيان ٢: ١٤٥، والكافية ـ شرح الرضي ـ ٢: ٣٨٣، ولسان العرب ـ انن ـ ١٦: ١٧٢، والجنى الداني: ٣٨٣ ومغني اللبيب ١: ٣٧، والهمع ٢: ١٨٠.

حروف الزيادة

/ ١٤٦ و / قولُهُ: (*حروفِ الزيادةِ إنْ وَأَنْ وَمَا وَلَا إلى آخرِهَا*).

إعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ تُسَمَّى حروفَ الصِّلَةِ وحروفَ الزيادةِ، لأنَّها قَدْ تَقَعُ زَائِدةً [في استعمالِهَا لا أنَّها زائدةٌ أبداً، لِكونِهَا في أكثرِ المواضِعِ غيرُ زائدةٍ][1].

ثُمَّ اعلمْ أَنَّ الغَرَضَ مِنْ زيادةِ هذهِ الحروفِ عندَ سيبويهِ[2] التأكيدُ المعنويُ، وعندَ الفرّاءِ التأكيدُ اللفظيُ، لأنَّهُ قَالَ: هَكَذَا لَمْ تُعْتَبَرْ فِيها المَعَانِي، وَإنَّما كُرّرتْ تأكيداً للفظِ[3].

وَيَرِدُ النقضُ عَلَى مَذْهَبِ الفَرَّاءِ، وَهُوَ قَولُكَ: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ، فَإنَّ مِنْ أَكَدَتِ النَّفيَ تأكيداً معنوياً.

وَقَالَ بَعْضُهُم: إنّها[4] زيدتْ طَلَباً[5] للفصاحَةِ، إذْ ربّما، لَمْ يُتَمكّن دونَ الزيادةِ للنظمِ والسجعِ[6] وغيرِهما مِن الأمورِ اللفظيةِ فإذا زيدَ شيء مِن هذهِ الحروفِ فَيَتَمَكَّنُ.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٢) الكتاب ١: ٩٦ و ٢: ٣٠٥.

(٣) في ل: اللفظي.

(٤) في ت، ف: انما.

(٥) في ل: تحليا.

(٦) في ل: الشجاع.

إنْ

وَأمّا (إن) المكسورةُ فَتُزَادُ بَعد (مَا) النافيةِ لتأكيدِ[1] النفي[2]، نَحو: مَا إنْ رَأَيتُ زيداً، وَكَقوله:

وَمَا[3] إنْ طِبُّنا جُبْنٌ[4] [وَلكِنْ مَنَايانا][5] ودولةُ آخـرِينا[6]

وَقَالَ بعضُهُم: إنّ[7] (إنِ) المُستَعْملةَ بعدَ (مَا) نافيةٌ دخلتْ عَلَى النافيةِ تَأكيداً، وَهُوَ ضَعِيفٌ، لامتناعِ اجتماعِ حرفينِ مُخْتَلِفينِ لِمَعْنىً[8] واحدٍ، لِهذا لا يُقَالُ: إنَّ لزيداً قَائمٌ.

قولُهُ: *(وَقَلَّتْ مَعَ المصدريةِ[9] وَلَمَّا)*: أي وَقَلَّتْ زيادةُ (إنِ) المكسورةِ بَعْدَ (مَا) المصدريةِ وَبَعْدَ (لمَّا)، أَمَّا مِثَالُ الأوّلِ: فَنَحو: انتظَرَني مَا إنْ جَلَسَ القَاضِي: أي مدّةَ جلوسهِ، وَمِثالُ الثانِي فَنَحو: لمَّا إنْ ذَهبْتَ ذَهَبْتُ[10]. [و(أنِ) المفتوحةُ بَعْدَ (لمَّا) هِيَ المشهورةُ.

---

(١) في الأصل: للتأكيد.

(٢) كلمة (النفي) ليست في الأصل.

(٣) الواو ساقط من ع.

(٤) في ت: خمس.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل.

(٦) تقدّم الشاهد ١: ٦٤٠.

(٧) (ان) زيادة من ف.

(٨) في ف: بمعنى.

(٩) في مجموع مهمات المتون: ٤٢٦: مع ما المصدرية.

(١٠) في ت: جلست جلست.

قولُهُ: (وَأَن مَعَ لَمَّا وبينَ لو[١] والقَسَمِ وَقَلَّتْ مَعَ الكافِ)][٢].

إعْلَمْ أَنَّ المفتوحَةُ تزادُ بَعْدَ لَمَّا كقولِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾[٣]، وَتُزَاد أَيضاً[٤] بينَ[٥] لَوْ والقَسَمِ[٦] نحو: واللهِ أَنْ لَو قُمْتَ قُمْتُ.

وأَمَّا زيادَتُهَا بَعْدَ الكافِ فَقليلٌ، ولِهذَا قَالَ: (وَقَلَّتْ مَعَ الكافِ) وَمِثالُهُ قولُهُ:

كَأَنْ ظَبيةٍ تَعطُو إلى ناضِرِ السَّلَم[٧]

عَلَى تقديرِ جَرِّ ظَبيةٍ[٨].

وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُهُم أَنَّ زيادَتَها فِي سبعةِ مواضعٍ، وَهُو ضعيفٌ لأَنَّهـا في تِـلكَ المواضِعِ يمكنُ أَن تُحمَلَ عَلَى عَدَمِ زِيادَتِهَا[٩].

ما

قولُهُ: (وَمَا مَعَ إِذَا وَمَتَى).

إعلمْ أَنَّ مَا تزادُ بَعْدَ إذا شرطاً، كقولِكَ: إِذَا ما[١٠] ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ، و تزادُ بَعْدَ

---

(١) في مجموع مهمّات المتون: ٤٢٦: واو القسم، وفي ز، ع، ل: أو.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في ت.

(٣) سورة يوسف: ٩٦.

(٤) كلمة (أيضاً) ليست في الأصل ولا في ز.

(٥) في الأصل وفي ت: بعد. والكلمة ليست في ل.

(٦) في ل: الواو القسم.

(٧) تقدّم الشاهد ٢: ٥٨٦.

(٨) (ظبية) ليست في ع.

(٩) زاد في ع: (إلّا في سبع مواضع وهو ضعيف).

(١٠) كلمة (ما) ليست في ل.

مَتَى شرطاً، نَحو: مَتَى ما تُكرِمْنِي أُكْرِمْكَ، وَتُزَادُ بَعْدَ أَيْ شَرْطاً، نَحو قَولِهِ تَعالَى: ﴿**أَيًّا مَّا تَدْعُو فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى**﴾[١] وَتُزَادُ بَعْدَ [أَينَ شرطاً، نَحو: أينما تَكُنْ أَكُنْ، وَتُزَادُ بَعْدَ][٢] إنْ شرطاً كقولِهِ تَعالَى: ﴿**فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ**﴾[٣] وكَقولِهِ:

أَمَّا تَرَى رَأسيَ[٤] حَاكَى لَونُهُ طُرَّةُ صُبْحٍ تَحتَ أذيالِ الدُّجَى[٥]

وَيَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ (مَا) إذَا زِيدَتْ بَعْدَ (إنْ) شرطاً[٦] أُدخِلَ نُونَ التوكيدِ عَلَى فِعْلِهَا فِي الأكثرِ، لأنَّهُ لَمَّا أُكِّدَ حرفُ الشَّرْطِ، كَانَ توكيدُ الفِعْلِ أَولَى.

أَمَّا زيادَتُها بَعْدَ (أَنْ) شَرْطاً مِنْ غيرِ نونِ التوكيدِ [عَلَى فِعْلِها][٧] نَحو[٨]: إمَّا تَقُمْ أقمْ[٩]، فَقَليلٌ. وَقَولُهُ: (*شَرْطاً*) عائِدٌ وقيدٌ فِي جَميعِ مَا ذُكِرَ مِن نَحوِ: إذَا وَأَينَ وَمَتَى، وَأي[١٠] بِمَعْنَى أَنَّ زيادةَ (ما)[١١] بَعْدَ هذهِ الكَلِمَاتِ إنَّمَا يكونُ إذَا كَانَتْ هذهِ الكلماتِ شرطاً، وَتُزَادُ أيضاً بعدَ بَعضِ حروفِ الجرِّ [كقولِه تَعالَى: ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ**

---

(١) سورة الإسراء: ١١٠.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٣) سورة الزخرف: ٤١.

(٤) في ل: تراسي.

(٥) البيت لمحمّد بن الحسن بن دريد من مقصورته المشهورة، شرح مقصورة ابن دريد للتبريزي ـ دمشق: ٣.

(٦) في ل: شرطيًا.

(٧) ما بين المعقفتين ليس في ت، ع، ف، ل.

(٨) (نحو) ليس في الأصل.

(٩) في الأصل: فأقم.

(١٠) في ل: وأين.

(١١) (ما) ليست في ل.

اللهِ﴾[1] وَكَقولِهِ: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾[2].

وَإِنَّما قَالَ: (وَبَعْضِ حروفِ الجَرِّ)][3] لأنَّها لَا تُزَادُ مَعَ جميعِ حروفِ الجَرِّ، وَإِنَّما لَمْ يعيّنْ[4] ذَلِكَ الواحِدَ لأنَّهُ قَدْ تُزادُ مَعَ أكثرِ مِنْ واحِدٍ.

قولُهُ: (وَقَلَّتْ مَعَ المُضَافِ).

أي زيادةُ[5] (مَا) مَعَ المُضَافِ قَليلٌ، وَمِثالُهُ قولُهُم[6]: غَضِبَ مِنْ غَيرِ مَا جُرْمٍ، أي مِنْ غيرِ جُرمٍ[7]، وَأَمَّا قَوهُم:][8] جِئتُ لأمرٍ مَا فَقَدْ قَالَ بَعْضُهُم: إِنَّها زَائِدَةٌ وَقَالَ الآخرونَ: إِنَّهَا صِفَةٌ، كَمَا تَقَدَّمَ.

وَاعلمْ أَنَّ لـ(مَا) وجوهاً[9] كثيرةً، مِنهُم مَنْ جَعَلَها تسعةً وتوسَّعَ بَعْضُهُم فِيها إلى أَنْ أَوصَلَها إلى خمسةٍ وثلاثينَ، لَكِنَّ بَعْضاً مِنْها، وَهِيَ سِتَّةٌ، اسمٌ، والبَاقي /١٤٦ظ/ حرفٌ وأكثرُهَا[10] يقع على مَا لا يعقلُ[11].

---

(١) سورة آل عمران: ١٥٩.

(٢) سورة نوح: ٢٥. وفي جميع النسخ: (خطيئاتكم) والصواب ما أثبتناه.

(٣) ما بين المعقفتين ليس في ت.

(٤) في ل: يتعيّن.

(٥) في ع: الزيادة.

(٦) في ز: قوله.

(٧) (أي من غير جرم): زيادة من ع.

(٨) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٩) في ع: وجوه.

(١٠) في ل: وأكثر.

(١١) في ل: يقع.

لا

قَولُهُ: (وَلَا مَعَ الواوِ[1] بَعْدَ النَّفِي).

اعلمْ أَنَّهُمْ اختلفوا فِي زيادَةِ لَا، فَأَجَازَهَا البصريونَ[2]، ومنعها الفَرّاءُ[3]، وَتَأَوَّلَ.

وَمَعْنَى كَلامِهِ أَنَّ (لَا) تُزادُ بَعْدَ الواوِ الوَاقِعةِ بَعْدَ النفي، تأكيداً لَـهُ، نحو: مَا جَاءَني زَيدٌ، وَلَا عَمْرٌو، وَتُزَادُ بَعْدَ (أَنِ) المصدريةِ، كَقولِهِ تَعَالَى: **﴿لِئَلَّا يَعْلَم أَهْلُ الكتابِ﴾**[4]، وكقولِهِ تَعَالَى: **﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تَسْجُدَ﴾**[5]: أَي أَنْ تَسْجُدَ، وَقَلَّتْ زيادَتُهَا قَبْلَ أُقْسِمُ: كقولِه تَعَالَى: **﴿لَا أُقْسِمُ﴾**[6]، وَتَأَوَّلَ الفَرَّاءُ[7]، وَقَالَ[8]: إِنَّها[9] رَدُّ الكَلامِ عَلَى[10] المُشْرِكِينَ الذي[11] قَدْ تقدَّمَ فِي سورةٍ أُخرَى، وَقَالَ: فَإِن القرآن كالسورةِ الوَاحِدَةِ، فَجَازَ أَنْ يَكونَ الادّعاءُ في سورةٍ، والردُّ عَلَيهِمْ في سورةٍ

---

(١) (الواو) ليس في ف.

(٢) الأزهية: ١٦٢ ـ ١٦٣.

(٣) معاني القرآن ٣: ٢٠٧، والأزهية: ١٦٣.

(٤) سورة الحديد: ٢٩.

(٥) سورة الأعراف: ١٢.

(٦) سورة القيامة: ١. وسورة البلد: ١.

(٧) معاني القرآن ٣: ٢٠٧.

(٨) (وقال) ليست في ل.

(٩) (انّها) زيادة من ع.

(١٠) (على) ساقطة من ت، ل.

(١١) في ل: الذين.

أُخرىٰ[(١)].

وَقالَ بَعْضُهُم: فَعَلَى مَذْهَبِهِ جازَ الوَقْفُ عَلَى (لا) هَذِهِ وَأَمَّا زِيادَتُها بينَ المُضافِ والمُضافِ إليهِ فَشاذٌ، كَقَولِهِ:

فِي[(٢)] بئرٍ لا حورٍ سَرَى وَمَا شَعَرْ[(٣)].

أَي فِي بئرِ حورٍ، وَالحَورُ جَمْعُ[(٤)] حائرٍ مِن حَارَ إذا هَلَكَ وَكقولِهِ:

تَـرَكْـتَني حِـينَ لا مـالٍ أعـيشُ بِـهِ ... وَحِينَ جُنَّ زَمـانُ النَّـاسِ أَو كَـلِبَا[(٥)]

من والباء واللام

قولُهُ: (وَأَمّا مِنْ والباءُ واللامُ تَقَدَّم ذِكْرُهَا).

اعلَمْ أَنَّ[(٦)] مِنْ تُزادُ فِي النَّفي فَقَطْ عندَ سيبويهِ[(٧)]، وَفي الإثباتِ أيضاً عندَ

---

(١) (في سورة أخرىٰ) ليس في ع.

(٢) (في) ساقطة من ز.

(٣) الرجز للعجاج من ارجوزة يمدح بها عمر بن عبيدالله بن معمر الذي قاتل أبا فديك الحروري فأوقع به وبأصحابه ومعناه أنّ هذا الحروري سرىٰ في بئرٍ غير حورٍ أو غير حَوورٍ أي غير ذاتِ رجوع أي سرىٰ في أمرٍ لا يرجع عليه بخير. ديوان العجاج: ١٦، ومعاني القرآن ١: ٨، والخصائص ٢: ٤٧٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ١٣٦، والإيضاح في شرح المفصل ٢: ٢٣٠، والخزانة ٤: ٥١.

(٤) كلمة (جمع) ليست في ل.

(٥) الشاهد في البيت (حين لا مالٍ) بإضافة (مال) إلى (حين) وإلغاء (لا) وعلى هذا أنشده سيبويه في الكتاب ١: ٣٥٧ وقد تقدّم الشاهد ١: ٣٧٤، الكتاب ١: ٣٥٧، والأمالي الشجرية ١: ٢٣٩، والهمع ٣: ٢٣١، والخزانة ٤: ٣٩.

(٦) كلمة (ان) ليست في الأصل.

(٧) الأزهية: ٢٣٥. وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ١٣٧، وقد صرّح سيبويه بما ينقض هذا

الأخفشِ[١]، نحو مَا جَاءَني مِنْ أَحَدٍ، وَاللامُ تُـزَادُ، نَحـو: قَـولِهِ تَـعالَى[٢]: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾[٣]، ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾[٤] وَالبَاءُ تُزَادُ، نَحو: بِحَسْبِكَ، وَقَد مَرَّ الكَلامُ فِي زِيادةِ هذهِ الحروفِ، وحروفِ الجرِّ، واعلم أَنَّ هذه الحروفَ الجَارَّةَ قَدْ تُزَادُ فِي مِثْلِ قَولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[٥].

وَإِنَّما لَمْ نَذْكُرْهَا لأنَّها ليستْ بقياسيةٍ مُطَّرِدَةٍ، [وَإِنَّ مَا ذَكرْنَا][٦] زيادتُهُ قياسيةٌ.

حرفا التفسير

قَولُهُ: (*حَرَفا[٧] التفسيرِ أَيْ، وَأَنْ فَأَنْ[٨] مُخْتَصَّةٌ بِما فِي مَعْنَى القولِ*).

إنَّما سُمِّيا[٩] التفسيرِ لوقوعِهما تفسيراً[١٠]، كقولِه تعالَى[١١]: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ

← الزعم، قال في الكتاب ٢: ٣٠٧ (وقد تدخل ـ من ـ في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ولكنّها توكيد بمنزلة ما... وذلك قولك ما أتاني من رجل وما رأيت من أحد ولو أخرجت من كان الكلام حسناً... وكذلك: ويحه من رجل وكذلك: لي ملؤه من عسل).

(١) مغني اللبيب ١: ٣٦٠.

(٢) (قوله تعالىٰ): ليس في ت، ل.

(٣) سورة النمل: ٧٢.

(٤) سورة آل عمران: ٣١، وسورة الأحزاب: ٧١.

(٥) سورة الشورىٰ: ١١.

(٦) في ع: وإنّما ذكر ما، وفي ل: وإنّما لم نذكر.

(٧) في ل: حروف، والكلمة ساقطة من ع.

(٨) (فأن) ساقطة من ف.

(٩) في ع، ف، ل: سميتا.

(١٠) زاد في ت: لقولنا.

(١١) زاد في ل: في قوله.

قَومَهُ سَبعينَ رَجُلاً لِمِيقَاتِنَا[1]**﴾**[2]: أيْ مِنْ قَومِهِ.

وَأَمَّا (أَنْ) فلا تَكون مُفَسِرَةً إلّا بثلاثِ شرائِطَ:

أَحدُهَا: أَنْ تَكونَ بَعْدَ كلامٍ فيهِ مَعنَى القولِ، لاَنَفسُ القَولِ.

وَثانيها: أَنْ تكونَ بَعْدَ جُمْلَةٍ[3] دونَ المفردِ.

وَثَالِثُهَا: أَنْ لَا تكونَ فِي صلةِ الفِعْلِ الذي تُفَسِّرُهُ، يَعنِي لا تكونُ معمولةً لِمَا قَبْلَها وَلا دَاخِلَة فِي صلتهِ، وَمِثالُهُ قَولُهُ تعالَى: **﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا بَراهِيمُ﴾**[4]، وَقَولُهُ[5]: كتبتُ لَهُ: أَنْ[6] قُمْ وَأَمَرْتُهُ أَنْ[7] ارجِعْ، فَلو قُلْتَ: قُلْتُ لَهُ أَنْ قُمْ لَمْ يَجُزْ، لاختصاصِها، بِأَنْ تكونَ تفسيراً، لِمَا فيهِ معنَى القولِ، لَا القولِ الصَّريحِ، واختلفوا فِي (أَنْ) في قوله تعالَى: **﴿وَانْطَلَقَ المَلأُ مِنْهُم أَنِ امْشُوا﴾**[8]، فَقَالَ قَومٌ: إِنَّها المُفَسِّرَةُ، وَذَلِكَ أَنَّهمْ انْصَرَفُوا مِنْ مَجْلِسٍ دَعَاهُم فِيهِ النَّبِي عَلَيهِ السلام[9] إلى التَّوحيد وتَرْكِ الآلِهَةِ، فَصَارَ: انطلقَ المَلأُ بِمَا[10] أضْمِرَ بَعْدَهُ فِعْلٌ يتَضَمَّنُ مَعْنَى[11] القَولِ، نَحو: كتبتُ،

---

(١) **﴿لميقاتنا﴾** زيادة من ت، ل.

(٢) سورة الأعراف: ١٥٥.

(٣) في ز، ع، ف: الجملة.

(٤) سورة الصّافّات: ١٠٤.

(٥) في ت، ع، ل: كقولك.

(٦) في ل: أي.

(٧) كلمة (أن) ليست في ل.

(٨) سورة ص: ٦. وزاد في ل تتمّة الآية: **﴿واصبروا على آلهتكم﴾**.

(٩) في ل: عليه الصلاة والسلام، وفي ت، ع: صلعم.

(١٠) في الأصل وفي ز: بها.

(١١) كلمة (معنى) ليست في ت، ع، ف، ل.

أو أمرتُ، أو يكونُ انطَلقَ بِمَعْنَى تَكَلَّمَ، كَمَا يُقَالُ: انـطَلَقَ زَيْـدٌ فِي الحَـديثِ، وَكَأَنَّ خُروجَهُ عَنِ[1] السكوتِ إلى الكلامِ انطلاقٌ[2].

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّها لَيستْ بِالمُفَسِّرَةِ، لأَنَّهُ تَعَذَّرَ بعدَ[3] قولِهِ تعالَى: ﴿انـطلَقَ المَلأُ﴾[4] القَولُ الصَّرِيحُ، وَأَنْ لا تكونَ مفسِّرةً للقولِ الصريحِ وَنَجْعَلُهَا مَـصْدَرِيّةً، وَيَكُونُ حَرْفُ الجَرِّ محذوفاً، وَتَـقْدِيرُهُ: بِأَنِ امْشُـوا، وَهَـذَا مـذهبُ الكـوفيينَ[5]، والخليلِ[6] يقولُ إنَّها[7] مُفَسِّرةٌ بمنزلةِ (أيْ) هاهُنا لأنَّهُ إذا قِيلَ انطَلَقَ زَيدٌ أَنْ مَشَى، لَا يُرادُ أَنَّهُ انطلَقَ بِالمَشيِ.

حروف المصدر

قولُهُ: (*حرُوف*[8] *المَصْدَرِ مَا وأَنْ وأَنَّ*).

إعلَمْ أَنَّ بَعْضَهُم زَادَ فِي[9] الحروفِ المَصْدريّةِ (كي) فِي قـولكَ جـئتكَ كـي

---

(١) في ف: من.

(٢) في ل: انطلق.

(٣) في ع: معه.

(٤) سورة ص: ٦.

(٥) مغني اللبيب ١: ٢٩.

(٦) الكتاب ١: ٤٧٩.

(٧) في ل: أرنا.

(٨) كلمة (حروف) ليست في ع، ف.

(٩) في ل: من.

تُكرِمَني: أي لإكرامِكَ[1]. وَإنَّما سُمّيتْ هذهِ الحرُوفُ مصدريّةً، لأنَّها تجْعَلُ مَا بَعْدَها فِي حُكمِ المَصدَرِ، وَسُمِّيَتْ أيضاً موصولاتٍ لاحتياجِها إلى صِلَتِهَا.

والأولانِ، أعني (مَا) و(أنْ) مُختَصّانِ بالجُملَةِ الفِعْليّةِ يدخلانِ عَلَيهَا وَيجْعَلانِهَا فِي تأويلِ[2] المفردِ الَّذِي هُوَ المَصْدَرُ. تَقولُ: أَعْجَبَنِي[3] مَا صَنَعْتَ: أيْ أَعْجَبَنِي صُنْعُكَ.

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ضَاقَتْ[4] عَلَيْهِم الأرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾[5]: أيْ بِرَحْبِهَا /١٤٧و/ كقولِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا كَانَ جَوابَ قَوْمِهِ إلَّا أنْ قَالُوا﴾[6] والفَرْقُ بينَ (مَا) إذَا كَانَ موصولاً، وَبَيْنَهُ [إذَا كَانَ][7] مصدريّاً، أنَّهُ إذَا كَانَ موصولاً وَجَبَ أنْ يعودَ إليهِ الضَّميرُ، وَإذَا كَانَ مصدريّاً لَا يَعُودُ.

وَأمّا الأخيرُ وَهُوَ (أنَّ) المتّصِلَةُ فَتختَصُّ بِالجُمْلَةِ الاسميّةِ فَتَدْخُلُ عَلَيْهَا وَتَجْعَلُها[8] فِي تَأويلِ المفردِ الَّذِي هُوَ [المَصْدَرُ[9]] أو مَا فِي مَعْنَاهُ.

وَالأوّلُ: كقولِكَ: أعجَبَنِي أنَّكَ قَائِمٌ: أيْ أَعْجَبَنِي قِيَامُك.

---

(١) ينبغي أن يقول: لاكرامي أو لاكرامك إياي.
(٢) كلمة (تأويل) ليست في ل.
(٣) في ل: يعجبني.
(٤) كلمة (ضاقت) ليست في ل، وفي ت، ز، ع، ف: فضاقت.
(٥) سورة التوبة: ١١٨.
(٦) سورة النمل: ٥٦، وسورة العنكبوت: ٢٤، ٢٩.
(٧) ما بين المعقفتين ليس في ل.
(٨) في ل: جعلها.
(٩) في ت، ع، ف: مصدر خبرها.

والثاني: كقولِكَ: أَعْجَبَنِي أَنَّ زَيداً أَخوكَ: أَيْ أُخوَّةُ زيدٍ فإنْ تَعذَّرَ تقديرُ[1] مَصْدَرِ الخَبَرِ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ، قُدِّرَ الكونُ، كقولِهِ تَعالَى: ﴿**وَلَو أَنَّما فِي الأَرضِ مِن شَجَرةٍ أَقْلامٌ**[2]﴾[3]: أَيْ وَلَوْ ثَبَتَ كونُ مَا في الأَرضِ مِنْ شَجَرةٍ أقلاماً.

وَاعْلَمْ أَنَّ بَعْضَ العَرَبِ أَجازَ[4] رَفْعَ الفِعْلِ بَعْدَ (أَنِ) المصدريّةِ تشبيهاً لَهَا بِمَا المصدريّةِ، كقولِ الشَّاعِرِ:

أَنْ تَــقرآنِ عَــلَى اسماءَ وَيْحَــكُمَا ... مِنِّي السَّلامَ وَأَنْ لا تُشْعِرا أَحَـدا[5]

وَعَنْ مُجاهِدٍ[6]: ﴿أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾[7] بالرَّفْعِ[8].

أَمَّا إِذَا حَذَفَ (أَنْ) هذهِ فالجيدُ رَفْعُ الفِعْلِ، إلَّا أَنْ يَكونَ هُنَاكَ بَـدَلٌ كَـالتَّاءِ وَغيرِهَا[9]، خِلافاً لِلكُوفيينَ[10] فَإِنَّهُ يَبْقَى عَمَلُهَا وَدَليلُهُم قولُه:

---

(١) ما بين المعقفتين ليس في الأصل.

(٢) كلمة (أقلام) ليست في ل.

(٣) سورة لقمان: ٢٧.

(٤) في ل: اختار.

(٥) البيت مجهولُ القائلِ ويروى (تعلما) مكان (تشعرا) والشاهد فيهِ رفـع (تـقرآن) بـعد (أن). المنصف ١: ٢٧٨، والمفصل: ٣١٥، والإنصاف ٢: ٢٩٧، المسألة ٧٧، والايضاح ٢: ٢٣٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ١٥، و٨: ١٤٣، ومغني اللبيب ١: ٢٨، والخزانة ـ بولاق ـ ٣: ٥٥٩.

(٦) هو أبو الحجّاج مجاهد بن جبر المكّي أحد الأعلام من التابعين والأئمّة المفسّرين أخـذ عـنه القراءة عبدالله بن كثير وابن محيصن مات سنة ١٠٣ هـ. غاية النهاية ٢: ٤١.

(٧) سورة البقرة: ٢٣٣، من قوله تعالى: ﴿**وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ**﴾.

(٨) البحر المحيط ٢: ٢١٣.

(٩) في ل: غيره.

(١٠) الانصاف ٢: ٢٩٥، مسألة ٧٧.

ألا أيُّهذا الزَّاجِري أحضَر الوغَى ....[1]

وَهُوَ شاذٌّ عِنْدَ البصريين[2].

والفرقُ بينَ إسنادِ الفِعْلِ إلى المَصْدَرِ الصَّريح، وَبَيْنَ[3] إسنادِهِ إلى أَنْ مَعَ الفِعْلِ أنَّ إسنادَهُ إلى المَصْدَرِ بمَنْزِلةِ المُجْمَلِ، وإسنادَهُ إلى الفِعْلِ غيرُ مُجْمَلٍ[4].

أَلَا تَرَى أنَّكَ إذَا قُلْتَ: أَعْجَبَنِي ضربُ زيدٍ يُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ فَاعِلاً وغيرَ ذَلِكَ، بِخِلافِ قَولِكَ: أَعْجَبَنِي أَنْ ضَرَبَ زيدٌ، وَأَنَّ ذِكْرَ المَصدرِ لا يدلُّ على زمانٍ معيّنٍ وَالفِعْلُ يَدُلُّ.

حروف التحضيض

قَولُهُ: (*حُروفُ[5] التَّحضيضِ هَلَّا وَأَلَا وَلَولَا وَلَومَا*).

إِعْلَمْ أَنَّ هذهِ الحروفَ الأربعة[6] مُشتَرَكَةٌ[7] في أنَّها تَدْخُلُ عَلَى المَاضِي بمَعْنَى

---

(١) صدر بيت لطرفة وعجزه: وَأَنْ أَشْهَدَ اللذاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي.
وفي الديوان: (اللائمي) مكان (الزاجِري) والوغى: صوت الإبطال في الحربِ ثمّ صار إسماً للحربِ والخلودِ: البقاء والكوفيونَ ينصبونَ (أحضَرَ) بأنْ المحذوفةِ والبصريونَ يرفعونَ ولا يجيزونَ عمل (أنِ) المحذوفةِ. الديوان: ٣٢، والكتاب ١: ٤٥٢، وجمهرة أشعار العرب: ١٥٥، والمقتضب ٢: ٨٣، وشرح المعلّقات السبع: ٧١، والمقتصد ١: ٧٩، والإنصاف ٢: ٢٩٧، المسألة ٧٧، وشرح شواهد المغني ٢: ٨٠٠، والخزانة ١: ١١٩.

(٢) ذهب البصريون إلى أنّه نصب على طريق الغلط. الإنصاف ٢: ٢٩٧، مسألة ٧٧.

(٣) ينظر ١: ٢٨٢.

(٤) في الأصل: الهمل.

(٥) كلمة (حروف) ساقطة من ف.

(٦) كلمة (الأربعة) ليست في ل.

(٧) في ل: المشتركة.

اللومِ عَلَى تركِهِ لكونِهِ مطلوبَهُ، نَحو هَلَّا قَرأتَ شَيئاً، وَعَلَى المُضَارِعِ بِمَعْنَى طَلَبِهِ وَحَثِّهِ عَلَى الفِعْلِ، نَحو: ﴿لَوْمَا[١] تَأْتِينَا بِالمَلَائِكَةِ﴾[٢]، وَقَدْ يَشُوبُهَا مَعْنَى السؤالِ، والاستفهام[٣] كقولِهِ تَعالَى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾[٤]، وَجَمِيعُهَا مُرَكَّبَةٌ.

وأمّا هلّا فتخفّف فتكون زجرا ولوما[٥].

وَأَمَّا أَلا فَتُخَفَّفَ وَحِينَئِذٍ يكونُ لَهَا مَعَانٍ. مِنْهَا، أَنْ تكونَ استفهاماً يَشُوبُهَا[٦] مَعْنَى الإنكارِ. وَمِنْها، أَنْ تَكونَ تنبيهاً. [وَمِنْهَا أَنْ تكونَ[٧] تَمنّياً][٨].

وَهٰذهِ الحروفِ صَدْرُ الكَلَامِ، لِكَونِهَا دَالَّةً عَلَى نوعٍ مِنْ أنواعِ الكَلَامِ كَغيرِهَا، فَوَجَبَ تقديمُها لِمَا مَرَّ غيرَ مرَّةٍ.

قولُهُ: *(وَتَلْزَمُ الفِعْلَ لفظاً أَو تقديراً)* وَإِنَّما لَزِمَتِ الفِعْلَ لَفظاً أَو تَقديراً لِكونِهَا لِطَلَبِ الفِعْلِ فَأَشْبَهَتْ لَامَ الأَمرِ، وَمِثَالُ لزومِ الفِعْلِ لَفظاً قولُكَ: هَلْ ضَرَبْتَ زيداً.

وَمِثَالُ لزومِ الفعلِ تقديراً قولُكَ: هَلَّا زيداً ضَرَبْتَهُ، لأنَّ تقديرَهُ: هَلَّا ضَرَبْتَ زيداً، لَكِنَّهُ حُذِفَ لَمَّا ثَبَتَ مُفَسِّرُهُ. وَالحَاصِلُ أَنَّـهُ إِنْ وَقَـعَ بَـعْدَها اسمٌ مَـرفُوعٌ أَو

---

(١) في الأصل، وفي ت، ز، ف: لولا.

(٢) سورة الحجر: ٧.

(٣) في ل: فقط.

(٤) سورة المنافقون: ١٠.

(٥) في ل: ولولا ما.

(٦) في ل: ويشعر.

(٧) كلمة (تكون) ليست في الأصل.

(٨) ما بين المعقفتين ليس في ل.

مَنصوبٌ، كَانَ بإضمارِ رافعٍ أو ناصبٍ، وَقَالَ سيبويهِ: هَلَّا خيراً مِن ذَلِكَ أي هَلَّا تَفْعَلُ خيْراً مِنْ ذَلِكَ[١]، قَالَ: وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى تقديرِ: هَلَّا كَانَ خيرٌ مِنْكَ[٢].

وَاعْلَمْ أَنَّ لِلَوْلاَ وَلَومَا معنىً آخرَ، وَهُوَ امتناعُ الشيءِ الثاني لوجودِ الشيءِ الأوَّلِ، نحو: لَولا زَيدٌ لَهَلَكَ عمرٌو فَهَلاكُ عمرٍو مُمْتَنِعٌ لوجودِ زَيدٍ، وَهُما حِينئذٍ دَاخِلانِ عَلَى المُبْتَدإِ وَالخَبَرِ.

حرف التوقّع

قولُهُ: (*حَرفُ التَّوقُّعِ: قَدْ، وَفِي المُضَارِعِ للتقليلِ*).

إعْلَمْ أَنَّ (قَدْ) إذَا دَخَلَ عَلَى الفِعْلِ المَاضِي / ١٤٧ظ / يُقَرِّبُهُ مِنَ الحَالِ، إذا قُلْتَ قَدْ فَعَلَ، وَمِنْهُ قَولُهُم: قَدْ قَامَتِ الصَّلاةُ وَسُمِّيتْ حرفَ التقريبِ بِهَذا الاعتبارِ، وسُمِّيتْ حَرْفَ التوقُّعِ، لأنَّه يُخبرُ بِهِ[٣] مَنْ يَتَوقَّعُ الإخبارَ.

وَإنْ دَخَلَ عَلَى المُضَارِعِ كَانَ للتقليلِ، كَقَولِهِم[٤]: إنَّ الكذوبَ قَدْ يَصْدُقُ، وَإنَّ الجَوادَ[٥] قد يَعْثُرُ[٦].

---

(١) عبارة سيبويه: هلّا تأتي خيراً من ذلك. الكتاب ١: ١٣٦.

(٢) عبارة سيبويه في الكتاب ١: ١٣٦: (وإن شئت رفعته، فقد سمعنا رفع بعضه من العرب، وممّن سمعه من العرب. فجاز إضمار ما يرفع كما جاز إضمار ما ينصب).

(٣) (به) ليست في ت، ل.

(٤) ليست في الأصل.

(٥) (ان الجواد) ليس في ل.

(٦) في ل: يعبر، وفي ع، ف: ولقد يعثر الجواد

وَقَدْ يُرادُ[١] بِهَا التَّحقيقُ فِي المُضَارِعِ كَقَولِهِ تعالَى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ﴾[٢]، وَيَظْهَرُ مِنْهُ أَنَّهُ[٣] تُسْتَعْمَلُ لِثَلاثَةِ مَعانٍ:

أَحَدُهَا: أَصْلُهَا، وَهُوَ التقريبُ، أي تقريبُ المَاضِي مِنَ الحَالِ فِي الإخبَارِ.

وَالثَّانِي: الإخبارُ عَنِ الأفعالِ المُتوقَّعةِ في الحَالِ، والمَسؤُول عَنْها، كَقولِكَ: قَدْ رَكِبَ الأميرُ لِمَنْ يقدِّرُ[٤] ذَلِكَ.

والثالثُ: التقليلُ، وَكُلٌّ[٥] وَاحِدٍ مِنَ الأَخيرَينِ يَعُودانِ إِلَى التَّقريبِ.

أَمَّا الثَّانِي فَظَاهِرٌ.

وَأَمَّا الثَّالِثُ فَلأَنَّ التقريبَ في الحقيقةِ تقريبُ[٦] المَسافَةِ.

وَقَدْ يَجُوزُ الفَصْلُ بَينَهُ وبينَ الفِعْلِ بالقَسَمِ كَقولِكَ: قَدْ وَاللهِ أَحسنتَ وقَدْ لَعَمْرِي[٧] بِتُّ سَاهِراً.

وَقَدْ يُحْذَفُ الفِعْلُ بَعْدَهُ[٨] إِذَا فُهِمَ، كَقَولِ الشَّاعِرِ:

أَزِفَ[٩] التَّرَحُّلُ غَيرَ أَنَّ رِكَابَنَا ... لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنا وكَأَنْ قَدِ[١٠]

---

(١) في ل: يزاد.

(٢) سورة النور: ٦٣، من قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا﴾.

(٣) في ل: أن.

(٤) في ز: يتوقّع.

(٥) في ل، وفي: ولكن.

(٦) في ع، ف: تقليل.

(٧) في ل: عمري.

(٨) في ل: بعدها.

(٩) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ل: أفد.

(١٠) تقدّم الشاهد ٢: ٣٨١.

أَي[1]، وَكَأَنْ[2] قَدْ زَالَتْ.

حروف الاستفهام

قَولُهُ: (*حُروفُ*[3] *الاستفهامِ: الهمزة وَهَلْ*).

إعْلَمْ أَنَّ الاستفهامَ طَلَبُ الفَهْمِ، وَقَدْ يَخْرُجُ لَفظُ الاستفهامِ إلى معانٍ أُخرٍ وهي: التوبيخُ والتقريرُ والتسويةُ والإرشادُ، إلى غَيرِ ذَلِكَ مِنَ المَعاني العارِضَةِ.

ثُمَّ طَلَبُ الفَهْمِ قَدْ يَكونُ بِالأسماءِ، وَقَدْ يَكونُ بالحروفِ. فالحروفُ هِي الأصلُ، والأسماءُ إمَّا ظرفٌ، وَإمَّا غيرُ ظرفٍ، وقَدْ مَرَّت.

وَأَمَّا الحروفُ فَهِيَ الهمزةُ وَهَلْ، وَلَهُما صدْرُ الكلامِ، لكونِهِما لِنوعٍ مِنْ أنواعِ الكَلَامِ فَوَجَبَ تَقْدِيمُهُ لِمَا ذَكَرْنَا، وهُمَا يَدْخُلَانِ عَلَى الجُمْلَةِ الاسميةِ، وَالفِعْليةِ، تَقولُ: أَزيدٌ قائمٌ، وَأَقَام زَيْدٌ وَهَل عمرٌو خارجٌ؟ وَهَلْ خَرَجَ عَمْرٌو؟ إلَّا أَنَّهُ[4] إذا كانَ الخَبَرُ فِي الجُمْلةِ الإسميّةِ فِعْلاً جَازَ استعمالُ الهمزةِ، وَلَمْ يُجْزِ استعمالُ هَلْ، فَلا يُقَالُ: هَلْ زَيْدٌ خَرَجَ؟ لأنَّ أَصْلَ هَلْ إنَّما هُوَ بِمَعْنَى (قَدْ)، وَالَّذي يَدلُّ عَلَيهِ قَوْلُهُ تَعالَى: **﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الإنسَانِ﴾**[5]: أَيْ قَدْ أَتَى، فَإذا استعْمِلَ [في الاستفهام][6] وَجَبَ أَنْ تُسْتَعْمَلَ

---

(١) كلمة (أي) ليست في ت.

(٢) في ت: كانت.

(٣) في ز، ع، ف: حرف.

(٤) (أنه) ليست في الأصل.

(٥) سورة الإنسان: ١.

(٦) ليس في ل.

قَبْلَهَا الهَمزَة كَمَا تُسْتَعْمَلُ قَبْلَ (قَدْ) إلاّ أنّهم تَرَكُوا الألِفَ[١] قَبلَها لأنّها لا تَقعُ إلاّ في استفهامٍ فِي الأكثرِ، وقَدْ جَاءَ استعمالُها مع الهمزةِ في قولِهِ:

سَائِل فَوارِسَ يربوعٍ بِشَدَّتِنَا[٢] أَهَلْ رَأَونَا بِسَفحِ القَاعِ ذِي الأكمِ[٣]

وَإذَا ثَبَتَ أَنَّ هَلْ بِمَعْنَى (قَدْ)، فَكَمَا لاَ يُقَالُ: قَدْ زَيْدٌ خَرَجَ فَكَذَلِكَ لاَ يُقَالُ: هَلْ زَيْدٌ[٤] خَرَجَ؟

فَإنْ قِيلَ مُقْتَضَى كَلامِكَ أَنْ لَا يُقالُ: هَلْ زيدٌ خَارِجٌ؟ أيضاً لامتناعِ أَنْ يُقَالَ: قَدْ زيدٌ خَارِجٌ.

قُلْنَا إِنَّمَا جَازَ: هَلْ زَيْدٌ خَارِجٌ حَمْلاً لَهَا عَلَى أختِها فِي مجيءِ الجُملَةِ الاسميّةِ الصَّريحةِ، وَإنَّما لَمْ تُحمَلْ عَلَيْهَا إذَا لَمْ تَكُنْ صَرِيحَةً، لأنَّ هَذِهِ الجُمْلَةَ حِينئذٍ تَكونُ أَقْرَبَ إلى مَا هُوَ مِنْ بَابِ هَلْ، فاعتبارُهَا فِي نَفْسِهَا أَولَى مِنْ حَمْلِهَا عَلَى أُختِهَا.

قَوْلُهُ: *(وَالهَمْزَةُ أَعمُّ تصرّفاً فِي بَابِهَا مِنْ أُختِهَا)*.

إِعْلَمْ أَنَّ تَصَرُّفَ الهَمْزةِ أكثرُ مِن تَصَرُّفِ هَلْ فِي بَابِهَا[٥]، تَقولُ[٦]: أَزيداً

---

(١) في ل: إلاّ أن.

(٢) في ل: لشدّتها.

(٣) البيت لزيد الخيل الطائي، ويروىٰ (القف) مكان (القاع) و(فهل) مكان (أهل) ويربوع: اسم قبيلة، والأكم: جمع أكمة وهي: التّل أو ما اجتمع من الحجارة في مكان واحد. ديوان زيد الخيل الطائي ـ تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة النعمان ـ النجف: ١٠٠، والمقتضب ١: ١٨٢، والخصائص ٢: ٤٦٣، والأمالي الشجرية ١: ١٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ١٥٢، وشواهد المغني ٢: ٧٧٢، والهمع ٤: ٣٩٤.

(٤) في الأصل: زيداً.

(٥) في ل: بابها.

(٦) كلمة (تقول) ليست في الأصل.

ضَرَبتَ؟ وَلاَ تَقولُ: هَلْ زَيداً ضَرَبتَ؟ لِمَا ذَكَرْنَا، وَتَقولُ: أَتضرِبُ[١] زيداً، وهـو أخوكَ؟ مُنْكِراً الضَّرْبَ، [وَهُوَ عَلَى صِفةِ الأُخوَّةِ][٢] دونَ هَلْ.

[وَتَقُولُ أَيضاً أَزيدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟ دونَ هَـلْ: أَي وَتَخْـتَصُّ (أَمِ) المُـتَّصِلَةُ بِالهَمْزَةِ دُونَ هَلْ][٣].

وَتَدْخُلُ الهَمْزَةُ عَلَى حَرفِ العَطفِ، كَـقَولِهِ تَـعَالَى: ﴿أَثُـمَّ إِذَا مَـا وَقَـعَ﴾[٤] و﴿أَفَمَنْ كَانَ﴾[٥] و ﴿أَوَمَنْ[٦] كَـانَ﴾[٧] وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا جَمِيعُ ذَلِكَ، لِكونِ الهَمْزَةِ أصلاً فِي الاستفهامِ [دُونَ هَلْ، وَلأنَّهَا أَخْصَرُ.

وَ[٨]قَدْ تُحْذَفُ هَمْزَةُ الاستفهامِ][٩] إِذَا دَلَّ عَلَيْهَا[١٠] دَليلٌ كَقولِهِ[١١]:

لَـعَمْرِي مَـا أَدْرِي وَإِنْ كُـنْتَ دارياً ... بسـبعٍ رَمَـيْنَ الجَـمْرَ أَمْ بِـثَمَانِ[١٢]

---

(١) في ل: أضرب.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٣) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٤) سورة يونس: ٥١. من قوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُمْ بِهِ﴾.

(٥) سورة هود: ١٧ من قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِن رَبِّهِ﴾.

(٦) كلمة (من) ليست في ع، ل.

(٧) سورة الأنعام: ١٢٢ من قوله تعالى: ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ﴾.

(٨) زادَ في الأصلِ وفي ز: قوله.

(٩) ما بين المعقفتين ليس في ت.

(١٠) في الأصل: عليه.

(١١) ليس في الأصل.

(١٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة ويروي (رميت) مكان (رمين). الديوان: ٥٥٦، والكتاب ١: ٤٨٥، والمحتسب ١: ٥٠، والخزانة: -بولاق- ٤: ٤٤٧، والهمع ٥: ٢٤٠.

إعْلَمْ أَنَّ بَعْضَ النُحَاةِ ذَكَروا أَنَّ لَهَا أَربَعَة[١] مواضِعَ:

أولُهَا: أَنْ تَكونَ استفهاماً.

وَثانِيهَا: أَنْ تَكونَ بِمَعْنَى (قَدْ) وَقَدْ مَرَّ مِثالُهَا.

وَثَالِثُها: أَنْ تَكونَ بِمَعْنَى (إِنَّ) كَقَولِهِ تَعالَى: **﴿وَالْفَجْرِ وَلَيالٍ عَشْرٍ﴾**[٢] إِلَى قَولِهِ: **﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ﴾**[٣] وَمَعْنَاهُ: إِنَّ فِي ذَلِكَ.

وَرَابِعُهَا: أَنْ تَكونَ بِمَعْنَى (مَا) كَقولِهِ تَعالَى: **﴿هَلْ[٤] يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ﴾**[٥] أَي ما ينظرون إلّا الساعة.

وَقَالَ قَومٌ: إِنَّ هَلْ لَا تَخْرُجُ عَنِ الاستفهامِ أَصْلاً، وَهِيَ تَقريرٌ، وَثَبَت فِي قَولِهِ تَعالَى: **﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ﴾**[٦].

حروف الشرط

قولُهُ: (*حُروفُ الشَّرطِ: إِنْ، وَلَوْ، وَإِمَّا*).

إِعْلَمْ أَنَّ الجُمْلَةَ قَدْ تُنْقَصُ بِالزيادَةِ عَلَيْهَا كَمَا أَنَّهَا تُنْقَصُ بِالنُّقصانِ عنها،

(١) في ف: أربع.

(٢) سورة الفجر: ١ ـ ٢.

(٣) سورة الفجر: ٥.

(٤) الكلمة ليست في ل.

(٥) سورة الزخرف: ٦٦.

(٦) سورة الإنسان: ١، من قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾.

فحرفُ الشرطِ إذا دخلتْ على الجُملةِ صيَّرتْها جزءَ جملةٍ أُخرى، وجعلتْها في حُكمِ المُفردِ فتحتاجُ في تمامِها إلى أمرٍ آخرَ، والشرطُ والجزاءُ جُملتانِ في الأصلِ، صارتا بدخولِ حرفِ الشَّرطِ عليْهما في حُكمِ جُملةٍ واحدةٍ.

ثمَّ أنَّ الأصْلَ في حروفِ الشَّرْطِ إنَّما هُوَ (إنْ) مِنْ حَيْثُ أنَّ الشَّرْطَ فيما لَمْ يَقعْ.

وَأمَّا (لَوْ) فَهِيَ، وإنْ أوجَبَتِ ارتباطَ إحْدَى الجُمْلَتَينِ بالأُخْرَى، لَكِنْ في مَا مَضَى فَلَمْ تَبْلُغْ مبلغَ[1] إنْ[2] في الشرطيةِ، وكَذَا[3] إمَّا.

وَ(إذْمَا)[4] حَرفُ شرطٍ، عِندَ سيبويهِ[5] وأكثرِ النَّحويينَ[6] /١٤٨و/ وَلَمَّا كَانَ المُصَنِّفُ لَمْ يرَ[7] حَرفِيَّتَهُ[8] لَمْ يذكُرْهُ هَاهُنَا.

وَ(لَمَّا)[9] إذَا دَخَلَ عَلَى المَاضِي حرفُ شرطٍ[10] عِنْدَ بَعْضِهم، وَلَمَّا كَانَتْ حرفيَّتُه أيضاً[11] ضعيفةً لَمْ يَعُدَّه فِيها.

---

(١) كلمة (مبلغ) ليست في ل.

(٢) كلمة (ان) ليست في الأصل ولا في ز.

(٣) في ع، ف، ل: كذلك.

(٤) في الأصل: إذا، وفي ت: امّا إذا، وفي ل: إذ.

(٥) الكتاب ١: ٤٣٢.

(٦) وممّن تابع سيبويه المبرد في المقتضب ٢: ٤٥، وابن مالك كما في: الجنى الداني: ٣١٤، والمالقي في رصف المباني: ٦٠.

(٧) في ت: يثبت.

(٨) وهذا مذهب ابن السراج وأبي علي الفارسي. الجنى الداني: ٢١٤، ومغني اللبيب ١: ٩٢.

(٩) كلمة (لما) ليست في ع.

(١٠) في ع: الشرط.

(١١) كلمة (أيضاً) ليست في الأصل.

وَفِي الجُمْلَةِ إِذَا كَانَتْ سائرُ كَلِمَاتِ الشَّرْطِ أَسماءً، وَلَيْسَتْ بحروفٍ سِوَى الثلاثةِ التي ذكَرَها، وَهِي: إِنْ، وَلَوْ، وَأَمَّا عِنْدَهُ اقتصرَ عَلَيْها.

أَمَّا (إِنْ) وَ(لَوْ) يَدْخُلانِ[1] عَلَى الجُمْلَتينِ إِلَّا أَنَّ (إِنْ)[2] تَجْعَلُ الفِعْلَ للاستقبالِ سَواءٌ كَانَ الفِعْلُ ماضياً، نَحو: إِنْ ضَرَبْت ضَرَبْتُ، أو مضارعاً، نَحو: إِنْ تَضْرِبْ أَضْرِب، وَأَشَارَ إِليهِ بقولِه: (وَإِنْ للاستقبالِ، وَإِنْ دَخَلَ [على][3] المَاضِي[4].

لا يُقَالُ: قَولُكُم: (إِنْ) للاستقبالِ سَواءٌ دَخَلَ المَاضِي أَوِ المُسْتَقْبَلُ منقوضٌ بقولِهِم: إِن أَكْرَمتني اليومَ فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ أَمسِ، وَبِقَولِهِ تَعَالَى: **﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ {فَصَدَقَتْ﴾**[5]، لأنَّ الجزاءَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، والشرطَ فِي الأخيرِ لِلمَاضِي، لأنَّا نَقُولُ: لَمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ (إِنْ) للاستقْبَالِ فِي كَلامِهِم، فَنقولُ: إِنَّ هَذَا الكَلامُ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَى إِنْ أَكْرَمْتَنِي اليومَ تَكونُ سبَباً للاخبارِ [بِأَنَّ أَكْرَمْتُكَ أَمسِ، وَكَذَلِكَ نَقولُ[6] فِي قولِهِ تَعَالَى: **﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ﴾**[7]}[8] يَكُونُ[9] سبباً للاخبارِ][10] بِأَنَّهَا

(١) في الأصل: يدخلا.

(٢) كلمة (ان) ليست في الأصل ولا في ل.

(٣) على زيادة من ز.

(٤) في ت، ع، ل: المضي.

(٥) سورة يوسف: ٢٦.

(٦) كلمة نقول ليست في ف.

(٧) سورة يوسف: / ٢٦.

(٨) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٩) في ف: يكن.

(١٠) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

صَدَقْتَ، وَحُمِلَ قَولُ الشَّاعِر:

أَتَغْضَبُ إنْ أُذْنَا قُتَيبَةَ حُزَّتا ....[1]

عَلَى مَعنَى إنْ ثَبَتَ وَتَقَرَّرَ عِندَكَ أَنَّ أُذنَا قتيبةَ حُزَّتَا تغضبُ، ثُمَّ أَدخَلَ همزةَ الاستفهامِ للانكارِ عَلَى الغَضَبِ المشروطِ بِقَطْعِ الاذنِ وَقَالَ بَعْضُهم: إنَّما هُوَ بِفَتْحِ أَنَّ لاستبعادِ أَنْ يكونَ الشرطُ مُحَقَّقاً مَا يُنَافِي المَاضِي.

قولُهُ: (وَلَوْ عَكَسَهُ)[2] أَيْ وَلَوْ عكسَ[3] (إنْ) لأنَّهُ للمَاضِي عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يَجْعَلُ الفِعْلَ الذي يدخلُ عَلَيهِ لِلمَاضِي سَواءٌ كانَ ذَلِكَ الفِعْلُ ماضياً، نَحو: لَو ضَرَبْتَ لَضَرَبْتُ أَو مُستقبلاً، نَحو[4]: قولِهِ تعالَى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾[5].

وَالفَرَّاءُ يُجَوِّزُ استعمالَ (لَوْ) للاستقبالِ[6] كَ(إنْ).

وَاعلَمْ أَنَّ المشهورَ مِنْ قولِ النُّحاةِ أَنَّ (لَوْ) تَدُلُّ عَلَى انتفاءِ الثانِي لانتفاءِ الأوّلِ، وفيهِ نظَرٌ مِنْ وَجهينِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الأوَّلَ مَلْزُومٌ والثانِي لازِمٌ وَلَا يَلْزَمُ مِن انتفاءِ اللازِم انتفاءُ[7]

---

(١) صدر بيت للفرزدق وعجزه: جِهاراً وَلَمْ تَغْضَبْ ليوم ابنِ خَازِمِ.
ويروىٰ (لقتل) مكان (ليوم). الديوان ٢: ٨٥٥، ومغني اللبيب ١: ٢٢، وشرح شواهد المغني ١: ٨٦، والخزانة ـ بولاق ـ ٣: ٦٥٥.

(٢) في ت، ع، ف، ل: يعكسه.

(٣) في ل: يعكس.

(٤) في ل: في.

(٥) سورة الحجرات: ٧.

(٦) الكافية ـ شرح الرضي ـ ٢: ٣٩٠.

(٧) في ل: من انتفاء.

المَلْزُوم، بَلْ الأمرُ بِالعَكسِ[١].

والثَّانِي: أَنَّهُ منقُوضٌ بِقَولِهِ تَعَالَى: **﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾**[٢] وَمُرادُهُ تعالَى انتفاءُ الآلِهَةِ لانتفاءِ الفَسَادِ، لأنَّهُ فِي مَعْرِض التوحيدِ.

أَمّا قَولُكُم[٣]: نِعْمَ العَبدُ صهيبٌ[٤] لَو لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعصِهِ[٥]، فَفيهِ اشكالٌ أيضاً[٦]، فَإِنَّ الثانِي، وَهُوَ عَدَمُ العِصيانِ لَيسَ بمنتفٍ عندَ انتفاءِ الأوَّلِ وَهُوَ عَدَمُ الخَوفِ.

وأجيبَ عنهُ بِأَنَّ الأكثَرَ مَا ذَكَرْنَاهُ، وهذا جَاءَ[٧] على خلافِ الغالبِ، ومرادُ القائِلِ بِهِ أَنَّ هذا الجزاءَ، وهو عدمُ العصيانِ، لازمٌ لِعَدَمِ الخوفِ الذي هُوَ فِي غايةِ البُعْدِ مِنْهُ وَكونُهُ لازماً للخوفِ أَولَى وأَجدَرُ، وَالمَعْنَى: أَنَّ العِصيانَ غيرُ وَاقعٍ عَلَى تقديرِ الخَوفِ وَعَدَمِهِ، لِكَونِهِ لازماً للخوفِ وَعَدَمِهِ وَالحَالُ لا يَخْلُو مِنْ أَحَدِهِمَا.

قولُهُ: *(وَيَلْزِمانِ الفِعْلَ لفظاً أَو تقديراً)*:

أَمّا لفظاً فَظَاهِرٌ.

---

(١) هذا الإشكال أورده الرضي في شرح الكافية ٢: ٣٩٠.

(٢) سورة الأنبياء: ٢٢.

(٣) في ل: قولهم.

(٤) هو الصحابي صهيب بن سنان المعروف بالرومي اسلم هو وعمار بن ياسر والنبي ﷺ في دار الأرقم، من المستضعفينَ الذينَ عُذِّبُوا في اللهِ، توفي سنة ٣٨ هـ. الاستيعاب ٢: ١٧٤، والإصابة ٢: ١٩٦.

(٥) هذا قول عمر بن الخطّاب في صهيب (رض) الكافية ـ شرح الرضي ـ ٢: ١٩٠، والهمع ٤: ٣٤٥.

(٦) في ت، ع: أيضاً إشكال.

(٧) في الأصل، وفي ت: ما.

وَأمَّا تقديراً فكقولِه تَعالَى: [﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[١] أي إنْ استَجَارَك أحدٌ مِن المشركينَ وَكَقولِه تَعالَى:][٢] ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾[٣] فَأَنْتُم مرفوعٌ بِأنَّهُ فاعِلُ فعلٍ محذوفٍ يُفَسِّرُهُ الظَّاهِرُ، وتقديرُهُ: لَوْ تَمْلِكُون، لَكِنَّهُ لَمَّا حُذِفَ الفِعْلُ لَمْ يُمكِنِ الإتيانُ بِالمتَّصِلِ، [فَلَمّا تعذَّرَ المتَّصلُ][٤] أُتِي بالمنفصلِ، وكقولِكَ: لو أَنَّكَ أكْرَمتَنِي أكْرَمْتُكَ و(إِنَّ) مَعَ الإسمِ والخَبَرِ في محلِّ الرفعِ بِأنَّهُ فَاعِلُ فِعْلٍ محذوفٍ مُفسَّرٍ بِمَا في (إِنَّ) مِنْ مَعْنَى الثبوتِ، أيْ: لَو ثَبَتَ أَنَّكَ أكْرَمْتَنِي.

قَوْلُهُ: *(وَمِنْ ثُمَّ قِيلَ لَوْ أَنَّكَ انطلقت بِالفِعْلِ)* أي وَمِنْ أجل أَنَّهُمْ إذا حذفوا فعلَ /١٤٨ظ / الفَاعِلِ فَسَّروهُ بِفعل، وَلَمَّا[٥] لَمْ يُفَسِّروهُ[٦] هَاهُنَا التزموا هَاهُنَا أَنْ يكونَ خَبَرُهَا فعلاً ليكونَ كَالعِوَضِ مِنَ الفعلِ المفسِّرِ، فَتَقولُ: لَو أَنَّكَ انطلقتَ، ولاَ تقولُ لَو أَنكَ منطلقٌ. قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿لَوْ أَنَّهم فَعَلُوا﴾[٧] هذا على تقديرِ إمكانِ[٨]

---

(١) سورة التوبة: ٦.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في الأصل ولا في ز، ع، وعبارة: (أي ان استجارك أحد من المشركين) ليست في ل.

(٣) سورة الإسراء: ١٠٠، من قولِه تعالى: ﴿قُل لَوْ أَنْتُم تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذاً لأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإنْفَاقِ وَكَانَ الإنسَانُ قَتُوراً﴾، والذي في جميعِ النسخ: (وَلَوْ أنتُمْ تملكون)، وإدخال الواو سهو.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٥) كلمة (لما) ليست في الأصل ولا في ت، ز، ع، ف.

(٦) في ل: يفسروا.

(٧) سورة النساء: ٦٦. من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْراً لَهُم وأَشَدَّ تَثْبِيتاً﴾.

(٨) في ل: المكان.

الإتيانِ بالفعلِ، أمَّا إذَا تعذّر الإتيانُ بِهِ[١]، مَثَلاً إذا كانَ جامداً جَازَ تَركُ الفِعْل لِلضَّرورةِ.

وتقولُ، لَو أنَّكَ حَجَرٌ لكنتَ جماداً، وأشارَ إليه بقوله: (فَإنْ كَانَ جَامِداً جَازَ لِتَعَذُّرِهِ): أي إذَا كَانَ الخَبَرُ جامداً جَازَ لِتَعَذُّرِ مَجيءِ الفِعلِ.

قَولُهُ: *(وَإذا تَقَدَّم القَسَمُ أوَّلَ الكَلامُ عَلَى الشَّرطِ)*.

إعْلَمْ أنَّ القَسَمَ إذا استعمل مع الشرط لَا يَخْلُو مِنْ أنْ يكونَ مُتَقَدِّماً عَلَى الشَّرطِ أو لَمْ يَكُنْ.

فَإنْ كَانَ الأوّل فَلَا يَخْلُو مِنْ أنْ يكونَ غَيْرُهُ مِنَ الكلامِ متقدّماً عليه أو لَمْ يَكُنْ، فَهذِهِ أقسامٌ ثلاثةٌ.

فَإنْ كَانَ متقدّماً عَلى الشرطِ، وَلَمْ يَتَقَدَّمْ غيرُهُ عليهِ، كَانَ الجَوابُ لِلْقَسَمِ لفظاً ومعنىً، ولِلشَّرْطِ مَعنىً لَا لَفظاً، وَلَزِمَ عَليهِ[٢] لحرفِ الشَّرطِ أنْ يدخُلَ الماضِي لفظاً أو معنىً تقولُ: وَاللهِ[٣] إن أتيتني أَو لَمْ تَأْتِنِي آتكَ.

أَمَّا كونُ الجوابِ للقَسَمِ [لفظاً ومَعنىً[٤]] فَلأنَّهُ أَهَمُّ[٥] لأنَّ تقديمَهُ يَدُلُّ عَلَى أنَّ العِنَايةَ بِهِ أكثرُ، وَكَانَ جَعْلُ الجَوابِ لَهُ لفظاً أَولَى مِنْ جَعْلِهِ للشرطِ فيكونُ جواباً

---

(١) (به) ليس في ل.
(٢) (عليه) ليست في ت، ز، ف، ل.
(٣) (والله) ليس في الأصل ولا في ل.
(٤) ليس في ت، ز، ع، ف، ل.
(٥) في ع: اسم.

لِلقَسَمِ لفظاً ومعنىً.

أَمَّا لَفظاً فظَاهِرٌ، وَأَمَّا مَعْنىً فَلأَنَّ اليمِينَ عَلَيهِ.

وَجَواباً للشرطِ مَعْنًى لا لفظاً، لكونِ الجوابِ مشروطاً بالشَّرطِ.

وَأمَّا لزومُ دخولِ حرف الشرطِ الفِعْلَ الماضِي لفظاً أَو معنًى فَلأنَّهُ لَمَّا بَطَلَ عَمَلُ حَرْفِ الشرطِ، في الجوابِ، أُريدَ أَنْ لا يعملَ فِي الشرطِ لِئلّا يتخالفا، فَجَعَلُوهُ لازماً لِلمَاضِي لفظاً أَو مَعْنًى لِئَلا يَعْمَلَ فيهِ حرفُ الشَّرطِ.

وإِنْ كَانَ الشَّرطُ متقدّماً عَلَى القَسَمِ جَازَ جَعْلُهُ جواباً لِلقَسَمِ وجعلُهُ لازماً للماضِي، وَجَازَ جَعْلُهُ جواباً للشرطِ وَأَشارَ إِليهِ[1] بقولِه: (جَازَ أَنْ يُعْتَبَرَ وَأَنْ يُلْغَى، [نحو: إِنْ تَأْتِني واللهِ آتِكَ،][2] [وَإِنْ أَتيتَنِي][3] وَاللهِ لأَتيتُكَ).

أَمّا جَعْلُهُ جواباً لِلقَسَمِ فَلِكونِ القَسَمِ أقربَ مِنَ الشرطِ وَأَمَّا جَعْلُهُ جواباً للشرطِ فَلِتَقَدُّمِ حرفِ الشرطِ الذي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ[4] العِنَايةَ بِهِ أكثرُ.

وَإِنْ كَانَ القَسَمُ متقدّماً عَلَى الشَّرطِ، وَغيرُ القَسَمِ مُتَقَدِّماً عَلَيهِ جَازَ أَيضاً جَعْلُهُ جواباً للقسمِ ولزُومِ الشرطِ للماضِي، وَجَازَ أَيضاً جَعْلُهُ جواباً للشرطِ، كَقولِكَ: أَنَا واللهِ إِنْ تأتِنِي[5] لأتيتُكَ وَأَنا وَاللهِ إِنْ تأتِنِي لآتِكَ.

---

(١) في ز: إليه اشار.

(٢) في مجموع مهمات المتون: ٤٢٨: (كقولكَ: أنا والله ان تأتني آتك).

(٣) ما بين المعقفتين ليس في الأصل.

(٤) كلمة (أن) ليست في ل.

(٥) في ت: أتيتني.

أَمَّا اعتبارُ القَسَمِ وَجَعْلُ الجوابِ لَهُ فباعتبارِ أَنْ يكونَ القَسَمُ مَعَ ما بَعْدَهُ أَغْنِي الشرطَ والجزاءَ خبراً للمبتدإِ الذي هُوَ (أَنَا)، وَبِهذا الاعتبارِ يُرجِعُ[١] إلى[٢] ما تَقَدَّمَ عَلَى الشرطِ، وَوَقَعَ[٣] في أوّلِ[٤] الجُمْلَةِ، وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ الجَوابَ لِلقَسَمِ في ذَلِكَ البَابِ.

وَأَمَّا اعتبارُ الشَّرْطِ، وَجَعْلُ الجوابِ لَهُ[٥] فباعتبارِ جَعْلِ الشرطِ والجزاءِ خبراً للمبتدإِ، وَيَصيرُ القَسَمُ حينئذٍ مُلْغىً. قَولُهُ: (وتقديرُ القَسَمِ كاللفظِ). أَيْ وحُكْمُ القَسَمِ المُقَدَّرِ حكمُ القَسَمِ الملفوظِ، فَكَمَا أَنَّ القَسَمَ إِذَا تَقدّم على الشرطِ ووقع في أولِ الجملةِ، كَانَ الجوابُ لِلقَسَمِ دونَ الشرطِ.

وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَى الشرطِ جَازَ الأمرانِ، فَكَذَلِكَ إذا قُدِّرَ القَسَمُ قَبْلَ الشرطِ أَوّلَ الجُمْلَةِ كَانَ الجوابُ لِلقَسَمِ المُقَدَّرِ، كَقَولِهِ تَعَالَى: **﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾**[٦]، وَلَولا تقديرُ القَسَمِ قَبْلَ الشرطِ لَوجَبَ دخولُ الفَاءِ فِي: **﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾**، وَكَذِلك قولُهُ: **﴿لَئِنْ[٧] أُخْرِجُوا﴾**[٨].

---

(١) في ل: يرفع.

(٢) في ل: أي.

(٣) في الأصل: وقوع.

(٤) كلمة (أوّل) ليست في الأصل. وفي ز: صدر.

(٥) (له) ليست في ز، ل.

(٦) سورة الأنعام: ١٢١.

(٧) في الأصل، وفي ف: وان، وفي ت: ولئن.

(٨) سورة الحشر: ١٢.

أَمَّا

قَوْلُهُ: *(وَأَمَّا لِلتَّفْصِيلِ)*.

اعلمْ أَنَّ (أَمَّا) مِنْ حروفِ الشرطِ، وَهِيَ وُضِعَتْ لتفصيلِ النسبةِ[١]، كَقَولِكَ فَأَمَّا زيدٌ فَعَالِمٌ / ١٤٩ و / وَأَمَّا عمرٌو فَجَاهِلٌ لَكِنَّهُم لَمْ يَلْتَزِمُوا ذِكْرَ المُتَعَدِّدِ فِيهِ كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ**[٢] [**ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ**][٣]﴾[٤] [أيْ مِنَ القُرآنِ[٥]]، وَلَمْ يَذكُرُوا بَعْدَهُ (أَمَّا) أُخْرَى، لأَنَّهُ يُفْهَمُ ذَلِكَ مِنَ الأوَّلِ، وَالذي يَدلُّ عَلَى أَنَّ[٦] (أَمَّا)[٧] للشرطِ أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: لُزومُ الفَاءِ فِي جَوابِهِ.

والثَّانِي: القَصْدُ بِأَنَّ الأَوَّلَ مُستلزِمٌ للثانِي.

والتُزِمَ حذفُ فِعْلِهَا لأَنَّ المقصودَ هوَ الإسْمُ الواقعُ بعدَهَا دونَ الفِعْلِ، وَلَمَّا حَذَفُوا الفِعْلَ جَعَلُوا الإسمَ الوَاقِعَ بَعْدَهَا عِوضاً مِنَ الفِعْلِ المَحْذُوفِ، وَذَلِكَ الاسمُ

---

(١) في ت، ف، ل: النسب.

(٢) في ل: من القرآن.

(٣) ما بين المعقفتين ليس في ت، ز، ع، ف، ل.

(٤) سورة آل عمران: ٧.

(٥) زيادة من ت، ز.

(٦) كلمة (أن) ليست في ل.

(٧) في ل: ما.

هُوَ[1] جزءٌ مِمّا فِي حَيِّزِ جَوابِهَا. ألا تَرى أَنَّ مَعْنَى قَولِكَ: أَمَّا زَيدٌ فمنطلقٌ: مهما يكنْ مِنْ شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ؟ فَلَمَّا حُذِفَ الشرطُ وَعُوِّضَ مِنْهُ (أَمَّا)، كُرِهَ[2] أَنْ يَلِي الحَرْفَ الذي هُوَ عِوَضٌ مِنْ حَرْفِ[3] الشرطِ الفاءِ، فَقُسِمَتِ الجملةُ بَيْنَهُما، فَقُدِّمَ المبتدأ عَلَى الفَاءِ إصلاحاً[4] للفظِ، وحينئذٍ الإسمُ الواقعُ بَعْدَهَا إمّا مبتدأٌ، وَأمّا معمولٌ لِمَا وَقَعَ بَعْدَ الفاءِ، لِكونِهِ جُزْءاً مِمّا وَقَعَ جَوابَها.

وَقَالَ بَعْضُهُم: إنه معمولٌ لِعَامِلٍ محذوفٍ مُطْلقاً. مَثلاً إذَا قُلْتَ: أَمَّا يومَ الجُمْعةِ فزيدٌ منطلقٌ، كَانَ يومَ الجمعةِ منصوباً بِفعلٍ محذوفٍ، وتقديرُهُ: أَمَّا تَذْكُر يومَ الجُمْعَةِ فَزيدٌ منطلقٌ: أَي مهما تذكرْ.

وَرُدَّ هَذَا القَولُ بِأَنَّهُ لَوْ جَازَ نَصْبُ يومِ الجُمْعةِ بتقديرِ (تَذْكُر)، لَجَازَ رَفْعُهُ بتقديرِ حَصَلَ، لَكنَّهُ لَمْ يَجُزْ، [وَلَجَازَ نصبُ زيدٍ فِي قَولنا أَمَّا زيدٌ فنطلقٌ بتقديرِ مَهْمَا تَذْكُرْ لَكِنّهُ لَمْ يَجُزْ،][5] لأنَّ الغَرَضَ مِنْ[6] الأوّلِ انطلاقُ زيدٍ يومَ الجُمْعَةِ، وَمِنَ الثَّانِي هُوَ الانطلاقُ.

وَقَالَ قَومٌ آخرونَ: إنْ كَانَ ذَلِكَ الاسمُ جَائزَ التَّقدِيمِ عَلَى جَوابِهِ فَمِنَ الأوّلِ، يَعْنِي إنّهُ مبتدأٌ كَمَا فِي قَولِنَا: أَمَّا زيدٌ فَمُنْطَلِقٌ.

---

(١) كلمة (هو) زيادة من ع.

(٢) في الأصل وفي ت: وكره.

(٣) في ف: حروف.

(٤) في ع: اصطلاحا.

(٥) ما بين المعقفتين ليس في ل.

وَأَمَّا معمولُ (أمّا)[1] فِي جَوابِهَا كَقولِكَ: أَمَّا يومُ الجمعةِ فَزَيدٌ منطلقٌ، فَإِنَّهُ جَازَ أَنْ يَكونَ ظرفاً لِمُنْطَلِقٍ وَمتقدّماً عَلَى الفاءِ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَائِزَ التقديمِ على جوابِهِ كَانَ من الثاني، يعني يكونُ معمولاً لِفعلٍ محذوفٍ، نَحو: أَمَّا يومُ الجمعةِ فَإِنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ، فَإِنَّهُ لَمْ يَجُزْ أَنْ يكونَ مَعْمُولاً[2] لِمُنْطَلِقٍ مُتَقَدِّماً[3] عليهِ، لأَنَّ مَا بَعْدَ إِنَّ لا يعملُ فِيما قَبْلَها لِمَا تَبَيَّنَ مِنْ أَنَّها تَقْتَضِي صَدْرَ الكَلامِ.

والحَقُّ أَنَّ البَابَ كُلَّهُ وَاحِدٌ[4] فَإِنَّهُ كَمَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَعْمَلَ ما بَعْدَ إِنَّ فيما قَبْلَهَا كَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَعْمَلَ مَا بَعْدَ الفَاءِ فِيما قَبْلَها، وَإِنْ جَازَ ذِكْرُ مَا هُوَ المَقْصُودُ مُقَدَّماً عَلَى فاءِ الجَزاءِ لِغَرَضٍ فَلْيَجُزْ أيضاً فِي (إِنّ) لِذَلِكَ الغَرَضِ.

[ثُمَّ نختمُ][5] هَذَا الفصلَ بِمَسألةٍ، وهيَ فِي قَولِهِ تعالَى: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ اليمينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحابِ ٱليَمِينِ﴾[6] وَفِيهَا مَذَاهِبُ:

أَحَدُهَا: وَهُوَ مذهبُ سيبويهِ[7] أَنَّ الفَاءَ جَوابُ (أَمَّا) وَسَلَامٌ مبتدأٌ وَخَبَرُهُ

---

(١) في ف، ل: لما.

(٢) الكلمة ليست في: ل.

(٣) في ل: مقدّما.

(٤) في ل: كلمة واحدة، وفي ت: واحد منه.

(٥) في ع، ل: ولنختم.

(٦) سورة الواقعة: ٩٠ ـ ٩١.

(٧) قال سيبويهِ فِي الكتاب ١: ٤٤٢، (وأمّا قوله عزّ وجل: ﴿فأمّا إن كان من أصحاب اليمين فسلامٌ لك من أصحاب اليمين﴾ فإنّما هو كقولكَ أمّا غداً فلك ذاك. وحسنت إن كان لأنّه لم يجزم بها كما حسنت في قوله: (أنت ظالم إن فعلتَ).

مُغْنٍ عَنْ جَوابِ (إنْ).

وَالثاني[1]: وَهُوَ مَذْهَبُ الأخْفَشِ أَنَّهُ جَوابٌ لَهُمَا جَمِيعاً[2].

وَثَالِثُهَا: أَنَّ هَذَا الفاءَ جَوابُ (إنْ) وَالفَاءُ الَّذِي هُوَ جَـوابُ (أَمَّـا) مَحْـذُوفٌ، وَتَقْدِيرُهُ: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شيءٍ فَإِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ اليمينِ فَسَلامٌ لَكَ[3].

حرفُ الرّدع

قولُهُ: (*حرفُ الرّدعِ كَلّا وَقَدْ جَاءَ بِمَعْنَى حقّاً*).

اعلمْ أَنَّ كَلّا للردعِ والزَّجْرِ والتنبيهِ، وَهُوَ مذهبُ سيبويهِ[4] والزَّجّاجِ[5]، وَإِنَّما تحتاجُ إليه إذا سَمِعْتَ محالاً أو تقوّلاً على إنسانٍ، مثلاً قِيلَ: فلانٌ يَبْغُضُكَ، فقلتَ: كَلّا: أَيْ ارتَدِعْ عَنْ هذا، وتنبيهٌ عن الخطأِ فيهِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى، بَعْدَ قولِهِ[6]: ﴿**رَبِّي أَهَانَنِ**﴾[7]: ﴿**كَلَّا**﴾[8]: أَي ليسَ الأمرُ كَذَلِكَ، لأَنَّهُ تَعَالَى[9] يُضَيِّقُ الدّنيا على الأنبياءِ

---

(١) في ت، ع: وثانيها.

(٢) البحر المحيط ٨: ٢١٦.

(٣) هذا مذهب أبي علي الفارسي. الجنى الداني: ٤٨٤ والبحر المحيط ٨: ٢١٦.

(٤) الكتاب ٢: ٣١٢.

(٥) المفصل: ٣٢٥، ومغني اللبيب ١: ٢٠٥.

(٦) في ل: قولي.

(٧) سورة الفجر: ١٦، من قوله تعالَى: ﴿**وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ**﴾.

(٨) سورة الفجر: ١٧، من قوله تعالَى: ﴿**كَلَّا بَل لَّا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ**﴾.

(٩) كلمة (تعالى) ليست في ل.

والصّالحينِ للاستصلاحِ.

وقدْ يجيءُ بَعْدَ الطَّلبِ، لِنَفْيِ الإجابةِ، كَقولِكَ: كَلّا. لِمَنْ قَالَ لَكَ[1] افعلْ[2]: أَي لا يُجابُ إلى ذَلِكَ[3]، وَمِنْهُ قولُهُ تعالى: ﴿**رَبِّ ٱرْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيما تَرَكْتُ كَلّا**﴾[4].

وَقَدْ يكونُ بِمَعْنَى حقّاً، وحينئذٍ يكونُ اسماً، لكنَّهُ يُبْنَىٰ لِموافقتِهِ، لِكلّا التي للردعِ، لكنَّ النحويينَ[5] اتّفقوا عَلَى كونِهَا حرفاً، لِكونِهَا لتحقيقِ الجُمْلَةِ كـ(إنَّ) فَكَمَا أَنَّ (إنَّ) حرفٌ فَكَذَلِكَ[6] (كَلّا).

وَقَدْ[7] قَالَ بَعْضُ المفسّرينَ: إنَّ كَلّا فِي قولِهِ تَعَالَى[8]: ﴿**كَلَّا إِنَّ الإنسانَ لَيَطْغَى**﴾[9] بِمَعْنَى حَقّاً[10].

تاء التأنيث الساكنة

قَوْلُهُ: (*تَاءُ التأنيثِ السَّاكِنَةُ تلحق المَاضي لِتَأْنِيثِ المُسْنَدِ إليه*) وَإنَّما قَالَ:

---

(١) في ل: كلا.

(٢) في ل: فعل.

(٣) في الأصل: لذلك.

(٤) سورة المؤمنون: ٩٩ ـ ١٠٠.

(٥) في ف، ل: النحويون.

(٦) في ف، ل: كذلك.

(٧) (قد) ساقطة من ت.

(٨) الكلمة ليست في الأصل.

(٩) سورة العلق: ٦.

(١٠) مجمع البيان ٣٠: ١٨٦.

السَّاكِنَةُ احترازاً عنْ تاءِ التأنيثِ اللاحِقةِ بالإسمِ نَحو: ضَاربةٍ، وبـالحرفِ نَحـو[1]: رُبَّتْ[2].

وَإِنَّما تلحقُ هذهِ التاء الفِعْلَ / ١٤٩ ظ / الماضِي لِيُعْلَمَ مِـنْ أَوّلِ الأمـرِ أَنَّ الفَاعِلَ مؤنّثٌ، نَحو: طلعتِ الشَّمْسُ، وَقَامَتِ المرأةُ، وَإنّما وَجَبَ سكونُها إمَّا للفرقِ بَيْنَهَا وبينَ تاءِ التأنيثِ الداخلةِ على الإسمِ، وَإِمَّا لأنَّ أَصْلَهَا السُّكونُ، لِكونها حرفاً، وَالذي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَصلَهَا السّكونُ عَدَمُ عَودِ الألِفِ السَّاقِطَةِ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ حِينَ كَانتْ متحرّكةً فِي رَمَتَا لكونِ حَرَكَتِهَا عَارِضَةً.

قوله: (*وأمّا إلحاق علامة التثنيةِ والجمعينِ فَضَعيفٌ*).

إعلَمْ أَنَّ إلحاقَ عَلامةِ المُثَنَّى والجمعِ المُذَكَّرِ والجمعِ المؤنّثِ عندَ إسنادِ الفعلِ إلى الظاهِرِ فضعيفٌ[3]، لا يقالُ: قاما الزيدانِ، ولا قامُوا الزيدونَ، ولا قُمْنَ النساءُ، لعدمِ احتياجِهَا إلى هذهِ العلاماتِ، وَعَلَى تقديرِ إلحاقِهَا، لَيْسَتْ بِضَمائِرَ، لِئَلا يـلزَمَ إضمارٌ قَبْلَ الذكرِ من غيرِ فائدةٍ بَل علاماتٍ الحقتْ بِالفعلِ لِيَدُلَّ عَلى أحوالِ الفاعِلِ كتاءِ التأنيثِ.

التنوينِ

قولُهُ: (*التنوينُ نونٌ سَاكِنَةٌ تَتْبَعُ حَرَكَةَ الآخرِ لا لتأكيدِ الفِعْلِ*).

اعلمْ أَنَّ التنوينِ مصدرُ نوّنتُ: أَي الحقتُ نوناً، وإنّما سُمِّيَ ذلِكَ النونُ بالمصدرِ

---

(١) كلمة (نحو) ساقطة من ت.

(٢) في ز: ربّة.

(٣) في ت، ز، ف، ل: ضعيف.

للفرقِ بينَهُ وبينَ النُّونِ[١] التي تَثبُتُ وصلاً وَوَقفاً.

وقولُهُ: (نونٌ ساكِنَةٌ تتبعُ حركةَ الآخرِ) شاملٌ لغيرِهَا نحو: اضرِبَنْ، فَقَولُهُ: (لا لتأكيدِ الفِعْلِ) يُخرِجُ مِثلَهُ[٢]، لِكونِهِ لتأكيدِ الفِعْلِ، وَهُوَ عَلَى خمْسةِ أضربٍ:

أَحَدُهَا: تَنْوِينُ التَّمَكُّنِ، وَهُوَ تنوينٌ يَلْحَقُ الإسمَ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ لَـهُ مكـانَةً فِي الإسميَّةِ، يَعنِي أنَّهُ متصرِّفٌ، نَحو: رَجلٍ وزيدٍ.

وثـانيها: الفاصلُ بينَ المعرفةِ والنكرةِ، بِمعنَى أنَّها دالَّةٌ على التنكيرِ، نَحو: صَـهْ وصهٍ، فَإذَا قُلتَ: صَهْ فَمَعْنَاهُ اسكتْ السكوتَ الآنَ، وَلِذَا قُلْتَ: صَهٍ بالتنوينِ فَمَعْنَاهُ اسكتْ سكوتاً تامّاً فِي وقتٍ ما، وَنَحو: سيبويهِ وسيبويهٍ، وَلَيسَ التنوينُ الذي فِي مثلِ رَجُلٍ وَفَرَسٍ تنوينَ التنكيرِ[٣]، لأنَّهُ لَوْ سُمِّيَ شخصٌ برجلٍ أو بفرسٍ لَثبَتَ التنوينُ، فَلَو كَانَ[٤] للتنكيرِ لَمْ يَثبُتْ، لِكَونِهِ معرفةً حينئذٍ، وَلِقَائلٍ أَنْ يَـقُولَ: لِمَ لا يجـوزُ أَنْ يكونَ التنوينُ الأوّلُ ساقِطاً، واللاحِقُ تنوينٌ آخرُ غيرُ الأوّلِ.

وَثَالِثُها: تنوينُ العِوَضِ، وَهِيَ التي تلحقُ الاسمَ عوضاً مِنَ المضافِ إليهِ، نَحو: يومئذٍ وَسَاعَتَئذٍ، أَي يومَ إذ كَانَ كَذَا [وساعةَ إذ[٥] كَانَ كَذَا][٦]، وَلَمَّا حُذِفَ المُضَافُ

(١) في ل: نون.

(٢) في ل: منه.

(٣) في ف، ل: تنكير.

(٤) في ل: كانت.

(٥) في ت، ل: إذا.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

إليه عُوِّضَ التنوينُ إيَّاهُ، وَمِنْهُ قَولُهُ[(١)]:

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ[(٢)]

وَرَابِعُهَا: تنوينُ المُقَابَلَةِ، وهوَ الذي يُقَابِلُ نونَ جمعِ المُذَكَّرِ السالمِ وَلا يوجدُ إلّا فِي جمعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ، نَحو: مُسْلِماتٍ وَهِندَاتٍ والذي يدلُّ عَلَى أَنَّه لَيْسَ بِتنوينِ التَّمَكُّنِ ثبوتُهُ عِندَ تَسْمِيَتِكَ بِهَا.

[وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ دليلٌ عَلَى أَنَّه ليسَ بتنوينِ التنكيرِ، وَلَا بتنوينِ التمكُّنِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يكونَ مُقابِلاً لِنونِ جمعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ.

وَالَّذي يمكنُ أَنْ يُقَالَ فِي ذَلِكَ أَنَّهم لَمَّا وَجَدُوا النونَ في جمعِ المذكَّرِ السالمِ، وَلَمْ يجدوهُ في جمعِ المؤنَّث السالم مَع كونهِ فرعاً عليهِ، ووجدوا التنوينَ في جمعِ المؤنَّثِ، ولمْ يصلُحْ أَنْ يكونَ للتمكّنِ والتنكيرِ، لِمَا مَرَّ، وَلَا العوضِ من المضافِ إليهِ، لكونِ المَعْنى غيرَ مبنيٍّ عَلَيهِ، وَلَا تنوينِ التَّرَنُّمِ، وَهُوَ ظاهرٌ، قالوا: إِنَّهُ عِوَضٌ عنْ نونِ جمعِ[(٣)] المُذَكَّرِ السَّالِمِ][(٤)].

وَخامِسُهَا: تنوينُ التَّرَنُّمِ، وَهُوَ الذي يَلْحَقُ آخرَ الأبياتِ، والانصافِ

---

(١) في ت: قولِ الشاعِرِ.

(٢) البيت لأبي ذويب الهذَلي. إنّه نصح قلبه أن ينثني عن حب (أمّ عمرو) وقوله (بعاقبة) يعني أنّ آخر كلامه كان مقتصراً على النصيحة أو أنّه ذكرهُ بالعاقبة التي يفضي إليها لو مضى في الحبّ والتنوين في إذ عوضٌ عن الجملةِ على تقدير وأنت إذ الأمر ذاك ويروى: وأنت إذا صحيح. ديوان الهذليين ١: ٦٨، والخصائص ٢: ٣٧٦ والخزانة ٦: ٥٣٩.

(٣) في ل: الجمع.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في: الأصل، ولا في ت: ز.

لمصرعةِ لِتَحْسِينِ الإنشادِ نَحو: قَولِهِ:

يَا أبتَا علَّكَ أَو عَسَاكَا[(١)]

وكقولِهِ:

.... مِنْ ذِكْرَى حبيبٍ وَمَنْزِلِ...............[(٢)]

وهذا التنوينُ باعتبارِ القافيةِ المقيّدَةِ يُسَمَّى التنوينَ الغَالِي لقلَّتِهِ، ثُمَّ إِنَّهُ يَجُوزُ كَسرُ مَا قَبْلَ هذا التنوينِ وَفَتْحُهُ كقولِ رؤبةَ:

وَقَاتِمِ الأعماقِ خاوي الْمُخْتَرَقن[(٣)]

بِكَسْرِ القَافِ وَفتحِها، أَمّا الكَسرُ فَإمّا لالتقاءِ السّاكنينِ، وَإمّا لأنَّها تستحقُّ الكَسْرَ فِي الأصلِ.

وَأَمّا الفَتْحُ، فَلأنَّ التنوينَ إذَا لَحِقَ ما يكونُ آخرَه ساكناً حُرِّكَ ذَلِكَ الساكنُ بالفتحِ، للخفّةِ، وَلَم يُنْظَرْ إلى التقاءِ السَّاكنينِ، نَحو: اضربَا، وَاذهَبَا. ثُمَّ أعلمْ أَنّ نونَ[(٤)] التنوينَ تَكونُ ساكنةً أبداً إلّا[(٥)] أَنْ تُلاقِي ساكناً آخرَ فَتُحَرَّكَ بالكَسْرِ أَو الضمِّ، كَقولِهِ

---

(١) تقدّم الشاهد ٢: ٦٦.

(٢) قطعة من مطلع معلّقةِ امرىء القيس والبيت بتمامِهِ

قِفَا نبكِ مِنْ ذِكْرَى حبيبٍ وَمَنْزِلِ   بِسَقْطِ اللوى بينَ الدَّخُولِ فَحَومَلِ

الديوان: ٨، وشرح المعلّقات السّبع: ٤.

(٣) عمق كلّ شيء منتهاه وقعره والمخترق: مكان الاختراق. ديوان رؤبة: ١٠٤، والكتاب ٢: ٣٠١، والخصائص ١: ٢٦٤، والمحتسب ١: ٨٦، والمنصف ٢: ٣.

(٤) كلمة (نون) ليست في: ع.

(٥) في ت، ع: إلى.

تَعَالَى: ﴿عَذابِ[1] ٱرْكُضْ﴾[2] بالضَّمِّ وَالكَسْرِ، وَقَدْ تُحذَفُ كَقَولِهِ:

فَأَلْفَيتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلَا ذَاكِرِ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلا[3]

وَيُحذَفُ[4] التنوينُ أيضاً مِنَ العَلَمِ الموصوفِ بابنٍ مضافاً إلى عَلَمٍ آخَرَ، تقولُ: جَاءَنِي زيدُ بن عمرٍو، لِشِدَّةِ اتِّصالِ الموصوفِ بالصِّفَةِ، وَقَدْ مَرَّ الكلامُ فيهِ.

نون التوكيد

قَولُهُ: (نُونُ[5] التوكيدِ خفيفةٌ ساكنةٌ وَمُشَدَّدَةٌ[6] مفتوحَةٌ).

إعلمْ أَنَّهُ إنَّمَا جِيءَ بهذينِ النونينِ، لتأكيدِ الفِعْلِ كَمَا جِيءَ بأنْ واللامِ فِي الأسماءِ لتأكيدِهَا، وَالثقيلةُ[7] أَبْلَغُ فِي التأكيد من / ١٥٠ و / الخفيفةِ، لأنَّها بمنزلة النونينِ[8]، والمشدّدةُ تكونُ مفتوحةً فِي جميعِ المَوَاضعِ لالتقاءِ الساكنينِ، وَلِخِفَّةِ الفَتْحَةِ، إلَّا في

---

(١) كلمة (عذاب) ليست في ف.

(٢) سورة ص: / ٤١ ـ ٤٢، من قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلشَّيْطَٰنُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ ٱرْكُضْ بِرِجْلِكَ هَٰذَا مُغْتَسَلٌۢ بَارِدٌ وَشَرَابٌ﴾.

(٣) البيت لأبي الأسود الدؤلي، والشَّاهِدِ فيهِ حذف التنوين لالتقاء الساكنين في (ذاكر الله). ديوان أبي الأسود: ١٢٢، والكتاب ١: ٨٥، والمقتضب ١: ١٥٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٣٤، والخزانة ـ بولاق ـ ٤: ٥٥٤.

(٤) في ت: يجوز حذف.

(٥) في ز: نوني.

(٦) في ل: ثقيلة.

(٧) في ل: المثقلة.

(٨) في الأصل وفي ت: التنوين.

التثنيةِ وجمعِ المؤنَّثِ، وأَشَارَ إليه بقولِهِ: (مع غيرِ الألفِ) فَإِنَّها[١] كُسِرَتْ فِيهما، تَقُولُ: اضربانِّ واضربنانِّ، لأنّها فيهما شبيهةٌ بنونِ التثنيةِ[٢]، فَكَمَا أَنَّ نونَ التثنيةِ مكسورةٌ فَكَذَا هَاهُنَا، وَتَقولُ: إضربَنْ. اضربانٌ اضربُنَّ اضربانٌّ اضربنانٌّ.

قولُهُ: (*تَخْتَصُّ*[٣] *بالفِعلِ المُستَقْبَلِ*).

أَيْ النونُ الموكَّدَةُ خفيفة كانتْ أَو ثقيلةً تَختَصُّ بالفِعْلِ المستقبلِ الَّذي فيهِ معنى الطلبِ وذلِكَ ما كان أمراً أو نهياً أو قسماً أو استفهاماً أو عرضاً أو تمنّياً، تقول: وباللهِ لأفعلنّ وأضربنْ[٤] [ولا تَضْرِبَنْ][٥] وَهَلْ تضرِبَنْ، وَأَلا تقولَنْ، وَليتَك تَذْهَبَنْ.

وَإِنَّما اختَصَّتْ بِمَا فِيهِ معنَى الطلبِ، لأَنَّه لا يؤكَّدُ مَا لَمْ يَكُنْ مَطْلُوباً.

قولُهُ: (*وَقَلَّتْ فِي النَّفيِ*)[٦]: أَي قَلَّتْ زِيادَةُ نونَي[٧] التأكيدِ في النفيِ، فَلا يُقَالُ: زيدٌ ما تَخْرُجَنْ، لِخلوّه عَنْ مَعْنَى الطلبِ، وَإِنَّما جَازَ قليلاً تشبيهاً لَهُ بِالنَّهيِ.

[قَولُه: (*وَلَزِمَتْ فِي مُثبتِ القَسَمِ*) أي لَزِمَتْ نُونُ التوكيدِ فِي جوابِ القَسَمِ المُثْبَتِ لتقريرِ أنَّه جوابُ القَسَمِ، لِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي القَسَمِ.

---

(١) في ل: فإنّها.

(٢) في ل: الجمع التثنية.

(٣) في ف: وتختصّ.

(٤) في ل: ولأضربن.

(٥) ما بين المعقفتين ليس في الأصل.

(٦) في ز: المنفي.

(٧) في ل: نون.

وَقَولُهُ: (لَزِمَتْ فِي مثبتِ القَسَمِ) دليلٌ عَلَى أنّها لَيْسَتْ بِلازِمَةٍ فِي غيرِهِ][١].

قولُهُ: (وَكَثُرَتْ فِي مثلِ إِمَّا تفعلَنْ) أي وكثرتْ زِيَادَةُ نونِ التوكيدِ فِي مثلِ: إمَّا تَفعَلَنْ، لأنَّهُ لَمَّا أُكِّدَ حَرْفَ الشرطِ بِـ(مَا) أَرادوا أَنْ يُؤكِّدوا الفِعْلَ أيضاً، لِئَلا يَنْحَطَّ المقصودُ بالذّاتِ، وَهُوَ الفعلُ عنِ المقصودِ بالعَرَضِ، وَهُوَ (أنْ) بدرجةٍ.

قولُهُ: (وَمَا قَبْلَهَا مَعَ ضَميرِ المذكرينَ مضمومٌ).

أَي وَمَا قبلَ نونِ التوكيدِ مضمومٌ مَعَ ضَميرِ المُـذكرينَ، وَهُـوَ الواوُ فِي جمـعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ. لِيدلَّ[٢] [عَلَى الواوِ المحذوفةِ نحو اضرِبُنَّ.

قولُهُ: (وَمَع المخاطبةِ مكسورٌ).

أَيْ وَمَا قَبْلَ نونِ التوكيدِ فِي المخاطبةِ مكسورٌ لِتَدلَّ][٣] الكسـرةُ عَـلَى اليـاءِ المحذوفةِ فتقولُ: فِي اضربي وتضربينَ، اضرِبِنَّ وتضرِبِنَّ، لأنَّهُ لَمَّا اتَّصلَ النُّونُ بِهِ التقى ساكنانِ فَحُذِفَتِ الياءُ، فالكسرةُ باقيةٌ عَلَى حالِها لِتَدُلَّ عَلَى الياءِ المَحْذُوفَةِ.

قولُه: (وفيما عداهُ مفتوحٌ).

أَي مَا قَبْلَ نونِ التوكيدِ فِيما عَدَا ضميرِ المُذكرينَ وَالمُخَاطَبَةِ مفتوحٌ وَهُـو فِي الوَاحِدِ المذكّرِ والمثنّى وجمعِ المؤنّثِ، تقولُ: اضرِبَنْ فِي ا لواحِدِ المذكّرِ[٤]، واضرِبَانِ

---

(١) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٢) في ل: لتدلّ.

(٣) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٤) على حاشية الأصل التعليق التالي المأخوذ من الوافية: (وهو الواحد المذكر غائبا كان أو مخاطبا وفي المؤنّث الغائبة نحو: هل تضربن يا زيد، وهل يضربن زيد وهل تضربن ولا يريد بقوله: (وفيما عداه) التثنية والجمع وإن ... ظاهر لفظه لنا. كذا بالمختصر).

فِي التثنيةِ، واضربنانٌ فِي جمعِ المؤنّثِ، أمّا الفتحُ فِي الواحد، فلأنّه كلمةٌ انـظمّتْ إلى كلمةٍ أُخرَىٰ، وَهِيَ النونُ، وَمِنْ عادَاتِهم أنَّه إذا رُكّبتْ كلمةٌ إلى كلمةٍ أُخرىٰ، فُتِحَ آخرُ الأُولىٰ للخِفَّةِ [كَمَا فَعَلُوا فِي: خَمْسَةَ عَشَرَ، وَبَعْلَبَكَ.

وَأمّا فِي التثنيةِ والجمعِ فَلِوجودِ الألِفِ فِيهمَا، وَلَمْ يَكُنْ حَذْفُ الألفِ فِي التثنيةِ، لأنَّهُ يَشتبهُ حينئذٍ][1] بالواحِدِ وَلَا فِي الجمعِ لئلا يلزمَ اجتماعُ النوناتِ.

قَولُهُ: *(وَلَا تَدْخُلُهَا الخفيفةُ)*.

يعني ولا تدخُلُ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ التثنيةَ وجمعَ المؤنّثِ اعـلمْ أَنَّ الخـفيفةَ تَدْخُلُ فِي جميعِ مواضِعِ الثقيلةِ إلّا فِي فِعْلِ الإثنينِ، وفعلِ جماعةِ الإناثِ[2]، فَلا تقولُ اضربانْ ولا اضربنانْ لأنَّهُ يلزمُ مِنْهُ أحدُ الأمرينِ: وَهُو إمّا تحريكُ النُّونِ، أَو بقاؤُها سَاكِنةً إذ لَا وَجْهُ لحذفِهَا، لأنَّهُ خلافُ المُقدَّرِ، وَكُلُّ واحدٍ منهما مُتَعَذِّرٌ.

أمّا الأوّل فَلأنّها خفيفةٌ ساكنةٌ.

وأمّا الثانِي، فَلأنَّهُ يَلْزَمُ منهُ التقاءُ الساكنينِ، [عَلَى غيرِ حَدِّهِما، وَهُـوَ غَـيرُ جائزٍ.

اعلمْ أنَ التقاء الساكنين][3] إمَّا أَنْ يكون على حَدِّهما، وَهُو أَنْ يكونَ أَوّلُهما

---

(١) ما بين المعقفتين ليس في الأصل.

(٢) قال في الهمع ٤: ٤٠٣: (ولا يقع بعد ألف الاثنين ونون الأناث إلّا الثقيلة نحو: اضربـان يـا زيدان واضربنان يا هندات ولا تقع الخفيفة).

(٣) ما بين المعقفتين ليس في ل.

حرفَ مدٍ وَثانِيها حرفاً مدغماً[١]، في حرفٍ آخَرَ، نحو تَمُوَّدَ الثَّوبُ، وَكَقولِهِ تعالى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾[٢].

وَأَمَّا أَنْ لَا يكونَ عَلَى حَدِّهِمَا[٣]، وهو ما[٤]لا يكونُ كَـذَلِكَ والأوّلُ جـائزٌ وواقعٌ بالاتّفاقِ، والثاني غيرُ جائزٍ خلافاً لِيُونُسَ[٥] فَإِنَّهُ إجازَ إدخالَ نونِ التوكيدِ الخفيفةِ عَلَى التثنيةِ وجمعِ المؤنّثِ، وَهُوَ غَيرُ مَرْضِيٍّ عِندَ الأكثرِينَ.

قَولُهُ: *(وَهُمَا في غيرِهِمَا مَعَ الضميرِ البارزِ كَالمنفصلِ).*

يعني أَنَّ النُّونَيْنِ في غيرِ التثنيةِ وجمعِ المؤنّثِ مـعَ الضـميرِ البـارز كـالكلمةِ المنفصلةِ، والضابطُ فيهِ أَنَّ كُلَّ واوٍ أو ياءٍ / ١٥٠ ظ / تُحْذَفُ[٦] لالتقاءِ السَّاكِنينِ، تُحذَفُ هَاهُنَا، وَكُلَّ واوٍ أَو ياءٍ حُرِّكَ لالتقاءِ الساكنينِ بِحَرَكةٍ حُرِّكتْ هَاهُنَا بـتلكَ الحرَكةِ.

فَتُحْذَفُ الواوُ فِي اضرِبَنْ لِحَذْفِكَ[٧] فِي [اضرِبُوا الرجلَ وتحرّكها في اخشَونَّ لتحرّكهِ[٨] فِي اخشَوا الرجلَ[٩]، وتحذفُ الياءَ مِنْ اغزُنَّ وأرمُنَّ لحذفكَ فِي][١٠] ارمِ

(١) في ف: حرف مدغم.

(٢) سورة الحمد: ٧.

(٣) في ف: حدّه.

(٤) في ل: أن.

(٥) الايضاح في شرح المفصل ٢: ٢٨٠.

(٦) في ف: حذف.

(٧) في ت: لحذفه.

(٨) في ع، ف: لتحريكك.

(٩) في ت، ع، ف: الله.

(١٠) ما بين المعقفتين ليس في ل.

الرَّجُلَ، ويُكْسَرُ فِي اخشِينَ لكسرِكَ فِي اخشَ اللهَ.

فَعَلَى هَذَا القياسِ يُحرِّكُ المعتلُّ مَعَ أَحَدِ هَذينِ النونينِ بِحَرَكةٍ يُحرِّكُ بِها مَعَ الألفِ وَاللامِ، وَيُسَكِّنُ حيثُ يُسَكِّنُ مَعَ الألِفِ واللامِ.

هذا خلاصة[(١)] مَا ذَكَرَهُ، لَكنْ نَتبعُ الفاظَ الكتاب وَشَرْحَها.

إعْلمْ أَنَّ مَعْنَى كلامِهِ: أَنَّ النُّونَ مَعَ[(٢)] غيرِ التثنيةِ وَجمعِ المؤنّثِ لاَ يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكونَا مَعَ ضميرٍ بارزٍ [أَو لَمْ يكنْ[(٣)]، فَإِنْ كَانَا[(٤)] مَعَ ضميرٍ بَارزٍ كَانَا كَالكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ[(٥)]، وَإِنْ لَمْ يَكُونَا مَعَ ضميرٍ بارزٍ][(٦)] فكالكلمةِ المتّصلةِ، فَتقولُ فِي اضرِبُوا: اضرُبنْ، بحذفِ[(٧)] الواوِ، كَمَا تقول فِي[(٨)] الكَلِمَةِ المُنْفَصِلَةِ: [اضربُوا القومَ، {وَتَقولُ اضرِبنْ بحذفِ الياءِ كَمَا تقول مَعَ الكلمةِ المُنْفَصِلَةِ:][(٩)] اضرِبِي القَومَ}[(١٠)] بحذفِ اليَاءِ[(١١)].

---

(١) كلمة (خلاصة) ليست في ز.

(٢) في ل: من.

(٣) الأولى أن يقول أو لم يكونا.

(٤) في ل: كان.

(٥) في ز، ع، ف، ل: المنفصلة.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٧) في ع: فحذف.

(٨) في ع: مع.

(٩) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل ومن ف.

(١٠) ما بين المعقفتين ساقط من ز.

(١١) في ز: الواو.

وَلَيْسَ مُرَادُهُ بيانَ اتّصالِ النُّونِ بالأفعالِ الصحيحة، لأنَّهُ ظَاهِرٌ، بَلْ مُـرادُهُ بيانُ اتّصالِ النونِ بالأفعالِ المُعْتَلةِ، فَتقولُ فِي: تَرِينَ وَتَرَىٰ: تَرِيِّنَ بكسرِ الياءِ، لأنَّهُ لَمَّا حُذِفَ نونُ الإعرابِ فالتقىٰ ساكنانِ: الياءُ ونونُ التوكيدِ، فكسرتِ الياءُ كَمَا تَكْسُرُ الياءُ[1] إذَا اتّصلَ بالكلمةِ المنفصلةِ، نحو اخشِي اللهَ، ولم تري[2] الناسَ، وَتَـقُولُ فِي تَرَوْنَ تروُنَّ بِضَمِّ الواوِ، لأنَّهُ لَمَّا حُذِفَ النون التقىٰ سـاكـنانِ الواوُ والنـونُ وَالواوُ ساكنةٌ، قَبْلَها فَتْحَةٌ فوجَبَ ضَمُّ الواوِ، لأنَّهُ كَذَلِكَ فِي المُنْفَصِلِ نحو: وَلَا تنسُوا الفضلَ، وَلَمْ تَرو القَومَ[3].

وَتَقولُ في أغزى، وهل تغزني اغزِنَّ[4]، وهل تَغزِنّ بحذفِ الياءِ، لأنَّهُ لمّا اتّصل بِهِ نون التوكيد سقط نونُ الأعرابِ، فالتقىٰ ساكنانِ، أوّلهما ياءٌ قَبْلَها كسرةٌ، فَوَجَبَ حَذْفُهَا لِمَا ثَبَتَ فِي المنفصل، تَقولُ[5]: أغزِ[6] القومَ وَلَمْ يغزُ الجيشُ، وتقول في اغزوا، وهل يغزون اغزُنَّ وَهَلْ يَغزُنَّ، لأنَّهُ لمّا حُذِفَتْ نُونُ الاعرابِ فِي الثـانِي اجـتمعت النونُ مَعَ واوٍ ساكنةٍ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ، فَحُذِفَتْ لالتقاءِ الساكنينِ لِمَا ثَبَتَ فِي المُنْفَصِلِ، نحو اغزوا[7] القومَ، وَلَمْ يغزوا[8] القوم.

---

(١) كلمة (الياء) ليست في ت، ع، ف، ل.

(٢) في ت، ز: تر.

(٣) في الأصل: القول.

(٤) في ت: اغزين.

(٥) في ف: نحو.

(٦) في ت، ز، ع، ل: اغزي.

(٧) في الأصل: اغزي.

(٨) في ز: يغزي.

وَإِنْ لَمْ يَكونَا مَعَ ضميرٍ بارزٍ كَانَتِ النونُ مَعَ الفعلِ[1] كَالمُتَّصِلِ، أَيْ كَـالجُزْءِ مِنْهُ، وَتَقُولُ فِي: رَ، وَاخشَ، واغزُ، رينَ، واخشينَ، واغزونَّ، بِرَدِّ المحذوفِ، لأَنَّهُ لَمَّا اتّصلَ بِهِ نونُ التوكيدِ وَجَبَ ردُّ المحذُوفِ، لأنَّ حَذْفَهُ إِمَّا كانَ للاعرابِ أو للتشبيهِ بالاعرابِ، وَلَيْسَ يُوجَدُ فيهِ أَحَدُهُما حينئذٍ.

نون التوكيد الخفيفة

قولُهُ: (*والمُخَفَّفَةُ تُحْذَفُ للساكنِ وفي الوقفِ*).

اعلَمْ أَنَّ نونَ التوكيدِ المُخَفَّفَةَ تحذفُ الأمرينِ:

أحدُهُمَا: إذَا لَقِيَها سَاكِنٌ بَعْدَهَا لأَنَّهُ لَوْ[2] لَمْ تُحْذَف يَلْزَمُ أَحَدُ الأمرينِ: وَهُوَ إِمَّا تَحَرُّكُها[3]، وَإِمّا التقاءُ السَّاكنينِ عَلَى غيرِ حَدِّهِ، لا سبيلَ إلى الأوّلِ، لأَنَّهُمْ أَرادُوا أَنْ يَجْعَلُوا للنونِ اللاحِقَةِ بالإسمِ مزيّةً فِي الرتبةِ عَلَى النُّونِ اللاحقةِ بِالفِعْلِ، وَهِيَ أَنَّها متحرّكٌ لالتقاءِ الساكنينِ، وَهذِهِ لَمْ تُحَرَّكْ لَهُ، وَلَا سبيلَ إلى الثاني، لكونِهِ عَلَى غَـيرِ حَدِّهِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

لَا تُهِينَ الفقيرَ عَلَّكَ أَنْ تَـرْ　　　كَعَ يوماً والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَه[4]

---

(١) في ع: الفصل.

(٢) في ل: لم.

(٣) في ف: تحريكها.

(٤) للأضبط بن قريع وهو شاعر جاهلي ويروىٰ (لا تحقِّرن) مكان (لا تهين) و(الكريم) مكان (الفقير) و(تخشع) مكان (تركع) أراد لا تهينن. البيان والتبيين ٣: ٣٤١، والعسكريّات: ١٣٠، والأمالي الشجريّة ١: ٣٨٥، ورصف المباني: ٢٤٩، وشرح ابن عقيل ٢: ٣١٩، وشواهد المغني ١: ٤٥٣، والهمع ٢: ١٥٣، والخزانة ـ بولاق ـ ٤: ٥٨٨.

أي لا تهينَنّ.

والثّاني: عِندَ الوَقْفِ، ثُمَّ أنَّها عِنْدَ الوقفِ لَا يخلُوا مِنْ أَنْ يَكونَ مَا قَبْلَها مفتوحاً أَوْ لَمْ يَكُنْ، فَإِنْ كَانَ قُلِبَت أَلِفاً، فَتَقولُ فِي اضربَنْ، إضْرِبَا.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ، حُذِفَت قياساً عَلَى التنوينِ، إلّا أنَّهُ وَجَبَ رَدُّ ما كانَ محذوفاً لَها، لِعَدَمِ موجبِ حَذْفِهِ، فَتقولُ فِي: هَلْ تَضْرِبن؟: هَل تضربونَ؟ بِرَدِّ الواوِ ونونِ الاعرابِ لأنَّهُمَا إنَّما حُذِفَتَا لأَجْلِهَا، فَلَمَّا حُذِفَتْ زَالَ المُوجِبُ لِحذْفِهَا فَوَجَبَ رَدُّهَا.

وَتَقولُ أَيضاً[1] فِي: اضرِبُنْ: اضربوا بِرَدِّ الواوِ وتقولُ فِي هل ترينَّ / ٥١او / يا امرأةُ، وَهَلْ تخشونَ يا قَومُ: هَل تَرينَ، وهل تَخشونَ، بإعادَةِ نون الإعرابِ، لانتفاءِ مُوجِبِ البِنَاءِ، وَمُوجِبِ حَذْفِهَا، بِخِلافِ التنوينِ، فَإنَّ حَذفَهُ فِي الوقفِ لا يُوجِبُ رَدَّ المَحْذُوفِ عِنْدَ الفصحاءِ، تَقُولُ فِي: جَاءَنِي قاضٍ: [جَاءَنِي قاض][2].

وَإنَّما فَرّقُوا بينَ نُونِ التوكيدِ {[، والتنوينِ بِهَذَا[3] لأنَّ التنوينَ لازمٌ (للاسمِ المُنْصَرِفِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ اللامُ والإضافةُ ونونُ التوكيدِ][4] لَيسَ بلازِم)[5] للفعلِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ جَازَ أَنْ تُقَدَّرَ نُونُ التوكيدِ}[6] كالمعدوم مِنَ الأصلِ، فَيُرَدُّ ما حُذِفَ لِوجُودِهَا[7]، لِكونِهَا مُقَدَّرةً فِي النيّةِ، وَفِي حُكْمِ المَلْفُوظِ.

---

(١) الكلمة ليست ف: الأصل.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في الأصل، وليس في ت، ل.

(٣) في الأصل: بهذا الإسم.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٥) ما بين القوسين ليس في ع.

(٦) ما بين المعقفتين ليس في ف.

(٧) زاد في ع، ف: (ولم يقدر التنوين لذلك لما ذكرناه فلم يرد ما حذف لوجودها).

وَلْيَكُنْ آخرَ كلامِنَا فِي هذَا الفَصْلِ، وَبِهِ يَتِمُّ الكِتَابُ[1]، {لِواجِبِ[2] الوجودِ الحَمْدُ بِلا حَدٍّ وَنِهَايَةٍ [والصَّلاةُ عَلَى نبيِّهِ محمَّدٍ][3] بِلا عَدَدٍ وغايةٍ}[4] [وَبِاللهِ التوفيق][5].

[وَقَعَ الفَرَاغُ مِنْ تنميقِهِ بتوفيقِهِ عَلَى يَدَي أضعفِ عبادِ الله وأحوج[6] إلى رحمتِهِ أحمدَ بن أَسعد بن عُمَرَ الكاشاني غَفَرَ اللهُ لَهُ ولوالديهِ، فِي أواسطِ شهر ربيع الآخِرِ مِنْ شهورِ سنةِ خمسٍ وتسعينَ وستمائةٍ مَتَّعَه بِهِ الله طويلاً آمين رَبَّ العالَمِينَ][7].

---

(١) زاد في ع: (والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب) وما بعده ليس في ت.

(٢) في ف، ل: لواهب.

(٣) في ع: ولنبيِّه محمَّد وآله الصلواة والتحيّات، وفي ف: ولنبيِّه محمَّد وآله الصلاة.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في ت.

(٥) ما بين المعقفتين ليس في ت، ع، ف، ل.

(٦) يريد وأحوجهم أو والأحوج.

(٧) في ت: انتهى التحرير واتّفق الإتمام والحمد لله ولي الأنعام والصلاة على رسوله محمّد خير الأنام، وعلى آله وأصحابة عدد الليالي والأيام يوم الخميس التاسع من شهر المبارك ذي الحجّة في ستّ عشرة وثمنائة هجرية على يدي أحوج خلق الله الغني أبي بكر بن حسن القايني غفر الله له ولوالديه، ولأخوانِه، ولجميعِ المؤمنين والمؤمنات يا جميل يا قاضِي الحاجات.... (كلام مطموس غير واضح).

ز: (كلام مطموس لا اتبينه.).

ع: وقع الفراغ من تحرير هذا الكتاب على يدي أضعف عباد الله الغفور على بن موسى بن منصور الشهرستاني في السابع والعشرين من الشهر المبارك شوال لِسَنة ثلاث وسبعمائة رحم الله سبحانه وتعالى الناظر فيه، ولمن قال آمين بمحمّد وآله الطيبِيّنَ الطاهرين.

ف: تمّ الكتاب بعون الله وحسن توفيقه.

ل: في التاسع عشر من رمضان سنة ٧١٥ على يدي العبد الضعيف المحتاج إلى رحمة الله تعالى إسماعيل بن أحمد الفولاذ أحمَد الله عواقبه في الدارين.

الفهارس الفنية

(٦٧٥ـ٧٧٥)

١ ـ فهرس الآيات

١ ـ سورة الحمد (١)

٢ ـ سورة البقرة (٢)

٣ ـ سورة آل عمران (٣)

٤ـ سورة النساء (٤)

٥ـ سورة المائدة (٥)

٦ـ سورة الأنعام (٦)

٧ـ سورة الأعراف (٧)

٨ ـ سورة الأنفال (٨)

٩ ـ سورة التوبة (٩)

١٠ ـ سورة يونس (١٠)

١١ ـ سورة هود (١١)

١٢ ـ سورة يوسف (١٢)

١٣ ـ سورة الرعد (١٣)

١٤ ـ سورة ابراهيم (١٤)

١٥ـ سورة الحجر (١٥)

١٦ـ سورة النحل (١٦)

١٧ـ سورة الإسراء (١٧)

١٨ ـ سورة الكهف (١٨)

١٩ ـ سورة مريم (١٩)

٢٠ ـ سورة طه (٢٠)

٢١ ـ سورة الأنبياء (٢١)

٢٢ ـ سورة الحج (٢٢)

٢٣ ـ سورة المؤمنون (٢٣)

٢٤ ـ سورة النور (٢٤)

٢٥ ـ سورة الشعراء (٢٦)

٢٦ ـ سورة النمل (٢٧)

٢٧ـ سورة القصص (٢٨)

٢٨ـ سورة العنكبوت (٢٩)

٢٩ـ سورة الروم (٣٠)

٣٠ـ سورة لقمان (٣١)

٣١ـ سورة السجدة (٣٢)

٣٢ـ سورة الأحزاب (٣٣)

٣٣ـ سورة سبأ (٣٤)

٣٤ـ سورة فاطر (٣٥)

٣٥ـ سورة يس (٣٦)

٣٦ـ سورة الصافّات (٣٧)

٣٧ـ سورة ص (٣٨)

٣٨ـ سورة الزمر (٣٩)

٣٩ـ سورة غافر (٤٠)

٤٠ـ سورة فصّلت (٤١)

٤١ـ سورة الشورى (٤٢)

٤٢ـ سورة الزخرف (٤٣)

٤٣- سورة الجاثية (٤٥)

٤٤- سورة الاحقاف (٤٦)

٤٥- سورة محمد (٤٧)

٤٦- سورة الفتح (٤٨)

٤٧ـ سورة الحجرات (٤٩)

٤٨ـ سورة ق (٥٠)

٤٩ـ سورة الذاريات (٥١)

٥٠ ـ سورة الطور (٥٢)

٥١ـ سورة النجم (٥٣)

٥٢ـ سورة القمر (٥٤)

٥٣ـ سورة الرحمن (٥٥)

٥٤ـ سورة الواقعة (٥٦)

٥٥ـ سورة الحديد (٥٧)

٥٦ـ سورة المجادلة (٥٨)

٥٧ـ سورة الحشر (٥٩)

٥٨ ـ سورة الممتحنة (٦٠)

٥٩ ـ سورة الجمعة (٦٢)

٦٠ ـ سورة المنافقون (٦٣)

٦١ ـ سورة الطلاق (٦٥)

٦٢ ـ سورة التحريم (٦٦)

٦٣ ـ سورة الملك (٦٧)

٦٤ ـ سورة الحاقّة (٦٩)

٦٥ ـ سورة المعارج (٧٠)

٦٦ ـ سورة نوح (٧١)

٦٧ ـ سورة الجن (٧٢)

٦٨ ـ سوة المزمّل (٧٣)

٦٩ ـ سورة القيامة (٧٥)

٧٠ ـ سورة الإنسان (٧٦)

٧١ـ سورة المرسلات (٧٧)

٧٢ـ سورة النازعات (٧٩)

٧٣ـ سورة عبس (٨٠)

٧٤ـ سورة التكوير (٨١)

٧٥ـ سورة الانفطار (٨٢)

٧٦ـ سورة الانشقاق (٨٤)

٧٧ـ سورة البروج (٨٥)

٧٨ـ سورة الفجر (٨٩)

٧٩ـ سورة الشمس (٩١)

٨٠ـ سورة الليل (٩٢)

٨١ـ سورة الضحى (٩٣)

٨٢ـ سورة العلق (٩٦)

٨٣ـ سورة البيّنة (٩٨)

٨٤ـ سورة العاديات (١٠٠)

٨٥ـ سورة التكاثر (١٠٢)

٨٦ـ سورة العصر (١٠٣)

٨٧ـ سورة الإخلاص (١١٢)

٢ ـ فهرس الأحاديث

٣ـ فهرس الأمثال

٤ـ فهرس الشعر

أوّل البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الجزء والصفحة
ليس أياي	رقيبا	م/الرمل	عمر بن أبي ربيعة[١]	٢: ٦٤
ليت	عريبا	م/الرمل	عمر بن أبي ربيعة	٢: ٦٤
فمالي	مذهب	طويل	الكميت	١: ٥٧٤
فلاتتركني	أجرب	طويل	النابغة الذبياني	٢: ٥٢٨
فإيّاك	جالب	طويل	الفضل بن عبدالرحمن	١: ٤٨٢
أتهجر	تطيب	طويل	المخبل السعدي[٢]	١: ٥٦٣، ٥٦٤
لئن كان	لحبيب	طويل	عروة بن حزام	١: ٥٣١
فبيناه	نجيب	طويل	العجير السلولي	١: ١٩٦
أبا عرو	فيجيب	طويل		١: ٤٤٢
مشائيم	غرابها	طويل	الأحوص[٣]	١: ٦٤٦
وقد جعلت	نابها	طويل	مغلس بن لقيط[٤]	٢: ٦٢
ديارمية	عَرَبُ	بسيط	ذوالرمة	١: ٤٣٩
موانع	تقريب	بسيط	أبو سعيد الأنباري	١: ١٨٤
عدل	تركيب	بسيط	أبو سعيد الأنباري	١: ١٨٤
والنون	تصويب	بسيط	أبو سعيد الأنباري	١: ١٨٤
عسى	قريب	وافر	هدبة بن الخشام	٢: ٤٧٣
ومصعب	أطيبها	م/الوافر	عبيدالله بن قيس الرقيات	١: ١٩٧
لدن	الثعلب	كامل	ساعدة بن جؤية	١: ٤٩٠
عوذ	يتلهب	كامل	زيد الفوارس	١: ٥١٨

(١) أو العرجي.

(٢) أو أعشى همدان أو قيس بن معاذ.

(٣) أبو ذؤيب الهذلي أو الفرزدق.

(٤) أو لقيط بن مرة.

(١) أو غيره.

(٢) أو غيره.

أوّل البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الجزء والصفحة
فساغ	الفرات	وافر	عبدالله بن يعرب[(١)]	٢: ١٧٤
نضر	الطلحات	خفيف	عبيدالله بن قيس الرقيات	٢: ١٩

- ج -

أوّل البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الجزء والصفحة
متى	تأججا	طويل	عبيدالله بن الحر	٢: ٣٠
ألا سبيل	حجّاج	بسيط	فريعة بنت همام	١: ٦٣٠
يحدو	الارتاج	كامل	ابن ميادة	١: ٢٣٩
لقد كان	مترحزح	طويل	جران العود	٢: ٤٣٨
إذا غيّر	يبرح	طويل	ذوالرّمة	٢: ٤٧٧
ليبك	الطوائح	طويل	نهشل بن حرى[(٢)]	١: ٢٧٦، ٢٧٧
إنّ اللقاح	مصبوح	بسيط	حاتم الطائي[(٣)]	١: ٣٧١
نهيتك	صحيح	وافر	أبو ذؤيب	٢: ٦٤٤
من صدّ	براح	م/الكامل	سعد بن ناشب[(٤)]	١: ٣٧٣
عسى	الجوانح	طويل	قسام بن رواحة	٢: ٤٧١

- د -

أوّل البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الجزء والصفحة
آل الزبير	عددا	بسيط		٢: ١٢٣
أن تقرآن	أُحدا	بسيط		٢: ٦٣٩

---

(١) أو يزيد بن الصعق.

(٢) أو غيره.

(٣) أو غيره.

(٤) أو سعد بن مالك.

(١) أو عبدالله بن الزبير.

- ر -

(١) أو رجل من عبدمناة.

أوّل البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الجزء والصفحة
إلّا علالة	الجزارة	م/الكامل	الأعشى	١: ٤٣٣، ٦٨٥
أكلّ	نارا	متقارب	أبو دؤاد الأيادي[1]	١: ٦٨٢، ٧٣٢
ولم	عشارا	متقارب	الكميت	١: ٢٠١
لها بشر	نزر	طويل	ذوالرمة	١: ٤٤٠
ذكرتك	السمر	طويل	أبو عطاء السندي	١: ٥٤١، ٥٤٣، ٢: ٣١
أما والذي	الأمر	طويل	عبدالله بن سلمة	٢: ٦١٩
فأبت	تصفر	طويل	تأبّط شرا	٢: ٣٥٠، ٤٦٩
أقام	ميسّر	طويل	أبو زبيد الطائي	١: ٣٩٣
أمن آل	فمهجّر	طويل	عمر بن أبي ربيعة	٢: ٦٤
لئن كان	يتغيّر	طويل	عمر بن أبي ربيعة	٢: ٦٤
فأصبحت	شاجر	طويل	لبيد	٢: ٣٨٩
فأما الصدور	ضرارها	طويل		٢: ٥٠٣
أخو	الزفر	بسيط	أعش باهلة	١: ٢٠٢
يا تيم	عمر	بسيط	جرير	١: ٤٣١، ٤٣٤، ٦٣٨
أبا الأراجيز	الخورُ	بسيط	اللعين[2]	٢: ٤٣٤
وإنّني	فانظور	بسيط	إبراهيم بن هرمة	٢: ٢٨٨
وما نبالي	ديّار	بسيط		٢: ٥٤، ٥٦
فإنّك	حمار	وافر	خداش بن زهير[3]	٢: ٤٦٤
من معشر	معذور	كامل	المغير بن عبدالله	١: ٥٩٢، ٢: ٥٥٤

---

(١) أو عدي بن زيد.

(٢) أو المكعبر الضبي.

(٣) أو غيره.

أوّل البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الجزء والصفحة
إنّ الخلافة	أطهار	كامل	جرير	٢: ٥٦٩
ثمّ	الدبور	خفيف	عدي بن زيد	٢: ٤٥١
ربّما	المهار	خفيف	أبو دؤاد الأيادي	٢: ٥٣٩
هن	بالسور	بسيط	الراعي النميري[١]	٢: ٥٣٤
ياما	السمر	بسيط	العرجي[٢]	٢: ٤٨٤
إنّ امرأ	مكفور	بسيط	أبو زبيد الطائي	١: ٦٨٤
الا طعان	التنانير	بسيط	حسان بن ثابت[٣]	١: ٦٣٠
يا لعنة الله	جار	بسيط		١: ٤٦٢
وقال رائدهم	بمقدار	بسيط	الأخطل	٢: ٤٠٥
إمّا نموت	اسفار	بسيط	الأخطل	٢: ٤٠٥
ما زال	الاشبار	بسيط	الفرزدق	١: ٦٦٢
متكنفي	عرعار	كامل	النابغة الذبياني	٢: ١٤١
كم عمة	عشارى	كامل	الفرزدق	٢: ١٧٠
قدر	بدار	كامل	مؤرج السدوسي	١: ٦٩٠
لمن الديار	دهر	كامل	زهير بن أبي سلمى	٢: ٥٥٢
يا زبرقان	الفخر	كامل	المخبل[٤] السعدي	١: ٥١١
ولست	للكاثر	سريع	الأعشى	٢: ٣١٤، ٥٥٧
دعوت	مسور	متقارب		١: ٤٠٤

(١) أو القتال الكلابي.

(٢) أو غيره.

(٣) أو خداش بن زهير.

(٤) أو المتنخل.

(١) أو غيره.

(٢) أو غيره.

---

(١) أو غيره.

(١) أو غيره.

(٢) أو غيره.

(٣) أو مجنون ليلى.

---

(١) أو غيره.

(٢) امرأة سالم بن قحفان.

(٣) أو غيره.

أوّل البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الجزء والصفحة
أفي الله	فيقتل	طويل		١: ٣٠٣
فما زالت	أشكل	طويل	جرير	٢: ٥٣٠
جوابا	تسأل	طويل		٢: ١٧٦
ألا تسألان	باطل	طويل	لبيد	٢: ١٢٨
ألا كلّ شيء	زائل	طويل	لبيد	١: ٥٨٠
لعاب	عواسل	طويل	أبو تمام	١: ٣٤٠
رأيت	كاهله	طويل	ابن ميّادة	٢: ١٩٧
ويوم	نوافله	طويل	رجل من بني عامر	١: ٤٩٧
أستغفر الله	العمل	بسيط	الفرزدق	٢: ٤٢٧
في فتية	ينتعل	بسيط	الأعشى	٢: ٥٨٢
كم نالني	احتمل	بسيط	القطامي	٢: ١٦٥
وما هجرتك	جمل	بسيط	الراعي النميري	١: ٦٢٥
انّ الذي	أطول	كامل	الفرزدق	٢: ٣١٨
إذا ما	أفضل	متقارب	غسان بن وعلة	٢: ١٢٥
أنا الدافع	مثلي	طويل	الفرزدق	١: ٢٧٥، ٢: ٥٦
قفا	فحومل	طويل	امرؤ القيس	٢: ٦٦٤
إلّا رب	جلجل	طويل	امرؤ القيس	١: ٦٠٢
فمثلك	محول	طويل	امرؤ القيس	٢: ٥٤٣
وقد	هيكل	طويل	امرؤ القيس	١: ٥٣٨، ٥٣٩
إذا هي	اسحل	طويل	طفيل الغنوي [١]	١: ٢٩٤
غدت	مجهل	طويل	مزاحم العقيلي	٢: ٥٤٩

(١) أو غيره.

---

(١) أو عبيد بن الأبرص.

(٢) أو أرقم اليشكري.

(٣) أو خزز بن سودان.

(١) أو عمرة الخثعمية.

أوّل البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الجزء والصفحة
ومهما	تعلم	طويل	زهير	٢: ٣٨٧
يمينا	مبرم	طويل	زهير	٢: ٥٠٤
فيها	الأسحم	طويل	عنترة	٢: ٢١٣
يا شاة	تحرم	طويل	عنترة	٢: ١٢٣
كلا	ضيغم	طويل		١: ١٧٣
أياظبية	سالم	طويل	ذوالرمة	١: ٣٥٤
فآثرته	الملائم	طويل	الفرزدق	٢: ٢٥
على حالة	حاتم	طويل	الفرزدق	٢: ٢٥
لشتّان	حاتم	طويل	ربيعة الرقي	١: ٦٨، ٢: ١٣٦
فهمّ	الدراهم	طويل	ربيعة الرقي	٢: ١٣٦
ونطعنهم	العمائم	طويل	الفرزدق	٢: ١٧٦
ثلاث	الاهاتم	طويل	الفرزدق	٢: ٢١٠
أتغضب	خازم	طويل	الفرزدق	٢: ٦٥٠
وكنت	اللهازم	طويل		٢: ٥٦٦، ٥٦٨
تداعين	وسلام	طويل	ذوالرمة	٢: ١٤٦
سائل	الالم	بسيط	زيدالخيل	٢: ٦٤٦
أبعد	الظلم	بسيط	المتنبي	٢: ٣١٠
أبي	تميم	وافر	نهار بن توسعة	١: ٦٣٨
حاشى	فدم	كامل	الجميح	٢: ٥٥٤
عمرو	الشتم	كامل	الجميح	٢: ٥٥٤
لا يركبن	لحمام	كامل	قطرى بن الفجأة	١: ٥٢١
فلقد	وامامي	كامل	قطرى بن الفجأة	٢: ٥٤٨

---
(١) أو غيره.

أوّل البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الجزء والصفحة
من يفعل	مثلان	بسيط	حسان بن ثابت(١)	٢: ٣٩٧
ونعم	اعلان	بسيط		٢: ٤٩٨
سعى	عقالين	بسيط	عمرو بن العداء	٢: ٢٤٤
لأصبح	جمالين	بسيط	عمرو بن العداء	٢: ٢٤٤
من أجلك	عني	وافر		١: ٤٣١
فلو أنّا	اليقين	وافر	المثقّف العبدي(٢)	٢: ٢٤٣
تراه	فليني	وافر	عمرو بن معد كرب	١: ٧٩، ٢: ٧٠
وماذا	الأربعين	وافر	سحيم بن وثيل	١: ١٧٦
وكلّ	الفرقدان	وافر	عمرو بن معد كرب(٣)	١: ٥٩٨
أنا	تعرفوني	وافر	سحيم بن وثيل	١: ٢٥٤
ولقد	يعنيني	كامل	شمر بن عمرو(٤)	٢: ٥٠١
درس	بالسّوبان	كامل	لبيد	١: ١٩٦
ونخر	حُقّان	هزج		٢: ٥٨٦

-هـ-

أوّل البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الجزء والصفحة
ألقى	القاها	كامل	أبو مروان(٥)	٢: ٥٣١

(١) أو غيره.

(٢) أو غيره.

(٣) أو غيره.

(٤) أو رجل من بني العنبر.

(٥) أو مروان بن سعد.

(١) أو السفاح بن بكير.

٥ - فهرس أنصاف الأبيات

٦ - فهرس الرجز

الرجز	القائل	الجزء والصفحة
	- ط -	
حتى إذا جنّ الظلام واختلط	العجاج[1]	١: ٧٠٦
جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط	العجاج	١: ٧٠٦
	- ع -	
يا ليت أيّام الصبا رواجعا	العجاج	٢: ٥٨٩
أما ترى حيث سهيل طالعا		٢: ١٧٧
نجما يضيء كالشهاب ساطعا		٢: ١٧٧
قد صرت البكرة حولا أجمعا		٢: ١٠
	- ف -	
خالط من سلمى خياشيم وفا	العجاج	١: ٦٩٢
فيها ازدهاف أيّما ازدهاف	رؤبة	١: ٤٠٠
	- ك -	
تقول بنتي قد أتى انّاكا	رؤبة	٢: ٦٦، ٦٦٤
يا أبتا علّك أو عساكا	رؤبة	٢: ٦٦، ٦٦٤
أتتك عنس تقطع الأراكا	حميد الأرقط	٢: ٥٤
يا يها المائح دلوي دونكا	راجز من بني سعد	١: ٤٧٨
أني رأيت الناس يحمدونكا	راجز من بني سعد	١: ٤٧٨

---

(١) أو غيره.

---

(١) أو العجاج.

(٢) أو العجاج.

(٣) أو العجاج.

(٤) أو العجاج.

(٥) أو العجاج.

(٦) أو العجاج.

الرجز	القائل	الجزء والصفحة
	-ن-	
وقاتم الأعمال خاوى المخترقن	رؤبة	٢: ٦٦٤
ومهمهين قذفين مرتين	خطام المجاشعي[١]	٢: ٢٤٤
ظهرا هما مثل ظهور الترسين	خطام المجاشعي[٢]	٢: ٢٤٤
قد كنت دابنت بها حسانا	رؤبة[٣]	٢: ٢٦٧
مخافة الافلاس والليّانا	رؤبة[٤]	٢: ٢٦٧
ما تنقم الحرب العوان مني	الإمام علي[٥]	٢: ٢٧
بازل عامين حديث سني	الإمام علي[٦]	٢: ٢٧
لمثل هذا ولدتني أمي	الإمام علي[٧]	٢: ٢٧
	-هـ-	
وبلدة قالصة أمواهها		٢: ٥٤٢
علفتها تبنا وماء باردا	ذو الرمّة	١: ٥٠٨، ٥١٣
حتى شتتت همالة عيناها		١: ٥٠٨
	-ي-	
أما ترى رأسي حاكى لونه	ابن دريد	٢: ٦٣١
طرة صبح تحت أذيال الدجى	ابن دريد	٢: ٦٣١

---

(١) أو هميان بن قحافة.

(٢) أو العجاج.

(٣) أو زياد العنبري.

(٤) أو زياد العنبري.

(٥) أو أبو جهل.

(٦) أو أبو جهل.

(٧) أو أبو جهل.

٧ـ فهرس الأعلام المترجم لهم

٨-فهرس مصادر البحث

أ-المخطوطة

١ ـ **أثر المحتسب في الدراسات النحوية /** حازم سليمان الحلّي، رسالة ماجستير ـ كلية دار العلوم، جامعة القاهرة ـ آلة كاتبة ـ ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م.

٢ ـ **اعراب القرآن ومعانيه /** الزجاج، (ت / ٢١١ هـ)، تحقيق ودراسة هدى محمّد فراعة رسالة الدكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة ـ آلة كاتبة ـ ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م.

٣ ـ **الانتصار /** أحمد بن محمّد بن ولاد، (ت / ٣٣٢ هـ)، مخطوطة مكتبة المتحف العراقي برقم ١٣٥٢.

٤ ـ **التنبيه على مشكلات الحماسة /** أبو الفتح عثمان بن جني (ت / ٣٩٢ هـ)، دراسة وتحقيق عبدالمحسن الناصري ـ رسالة ماجستير ـ كلية الآداب جامعة بغداد ـ آلة كاتبة ـ ١٩٧٤ م.

٥ ـ **حاشية نعمة الله على شرح جامي /** نعمة الله الجزائري، (ت / ١١١٢ هـ)، مخطوطة مكتبة الدكتور مصطفى جمال الدين.

٦ـ **الحلبيات** / أبي علي الفارسي، (ت / ٣٧٧ هـ)، مخطوطة دارالكتب المصرية ـ القاهرة برقم ٥ ش. نحو.

٧ـ **العلّامة الحلي** / محمّد مفيد آل ياسين، رسالة ماجستير ـكلية الآداب ـ جامعة بغداد ـ آلة كاتبة ـ ١٩٧١ م.

٨ـ **علي بن مسعود الفرغاني وجهوده النحوية** / الدكتور حسن عبدالكريم حسين، رسالة دكتوراه ـ كلية الآداب ـ جامعة بغداد ـ آلة كاتبة ـ ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م.

٩ ـ **فيض الله افندي كتب خانه سي** / فهارس مكتبة ملت ـ استنبول. ب. ت.

١٠ ـ **مبادىء اللغة التركية** / الدكتور جويان خضر حيدر وصاحبه. محاضرات في قسم الدراسات الشرقية ـ كلية الآداب ـ جامعة بغداد ـ آلة كاتبة ـ ١٩٨٣ م.

١١ ـ **المرتجل** / ابن الخشاب، (ت / ٥٦٧ هـ)، تحقيق مصطفى صالح جطل ـ رسالة ماجستير ـ جامعة القاهرة ـ آلة كاتبة ـ ب. ت.

١٢ ـ **المسائل البصريات** / أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، (ت / ٣٧٧ هـ)، مخطوطة مكتبة شهيد علي (٢ / ٢٥٦ ف / ٨٦٠ من ١١٥١) معهد المخطوطات ـ نحو ١٥١.

١٣ ـ **المسائل الشيرازيات** / أبو علي الفارسي، تحقيق الدكتور علي جابر منصور ـ رسالة دكتوراه ـ كلية الآداب ـ جامعة عين شمس القاهرة ـ آلة كاتبة ـ ١٩٧٦ م.

١٤ ـ **المسائل المشكلة المعروفة بـ: البغداديات** / أبو علي الفارسي ـ دراسة وتحقيق ـ صلاح الدين عبدالله السنكاوي ـ كلية الآداب الجامعة المستنصرية ـ آلة كاتبة ـ ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م.

١٥ ـ **الوافية في شرح الكافية** / ركن الدين الاستراباذي أبي الفضائل الحسن بن محمّد بن شرفشاه، (ت / ٧١٥ هـ)، رسالة ماجستير، تحقيق محمّد علي الحسيني، كلية الآداب ـ جامعة بغداد ـ آلة كاتبة ـ ١٩٧١ م.

ب ـ المطبوعة

١٦ ـ **القرآن الكريم.**

١٧ ـ **ابن جني النحوي** / الدكتور فاضل صالح السامرائي، طبع دار النذير ـ بغداد / ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م.

١٨ ـ **ابن الحاجب النحوي** / طارق عبد عون الجنابي، مطبعة أسعد ـ بغداد / ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤م.

١٩ ـ **ابن درستويه** / عبدالله الجبوري، ط ١، مطبعة العاني ـ بغداد / ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ م.

٢٠ ـ **أبو حيان النحوي** / الدكتورة خديجة الحديثي، مطابع دارالتضامن، ط ١، بغداد / ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٦ م.

٢١ ـ **أبو زكريا الفراء** / الدكتور أحمد مكي الأنصاري، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ـ القاهرة / ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م.

٢٢ ـ **أبو عليّ الفارسي** / الدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي، مطبعة نهضة مصر ـ القاهرة. ب. ت.

٢٣ ـ **اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر** / أحمد بن محمّد الدمياطي، (ت / ١١١٧ هـ)، المطبعة الميمنية ـ مصر / ١٣١٧ هـ.

٢٤ ـ **أخبار أبي تمام** / أبو بكر الصولي، (ت / ٣٣٥ هـ)، تحقيق خليل محمّد عساكر وصاحبيه، المكتب التجاري للطباعة ـ بيروت. ب . ت.

٢٥ ـ **أدباء العرب في العصر العباسي** / بطرس البستاني، دار المكشوف ودار الثقافة، ط ٦ ـ بيروت / ١٩٦٨ م.

٢٦ ـ **أزاهير الفصحى في دقائق اللغة /** عباس أبو السعود ـ دار المعارف بمصر ـ القاهرة. ب . ت.

٢٧ ـ **الأزهية في علم الحروف /** علي بن محمّد النحوي الهروي، (ت /٤١٥ هـ)، تحقيق عبدالمعين الملوحي، دمشق / ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م.

٢٨ ـ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب /** أبو عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر، (ت / ٤٦٣ هـ) بهامش الاصابة، طبع دار احياء التراث العربي ـ بيروت مصور بالاوفست عن الطبعة الأولى المطبوعة سنة ١٣٢٨ هـ.

٢٩ ـ **أسرار البلاغة /** للشيخ عبدالقاهر الجرجاني، (ت / ٤٧١ هـ)، تحقيق هـ. ريتر، مطبعة وزارة المعارف ـ استانبول ١٩٥٤ م، مصورة بالاوفست في مكتبة المثنى ـ بغداد.

٣٠ ـ **أسرار العربية /** أبي البركات بن الأنباري، (ت / ٥٧٧ هـ)، تحقيق محمّد بهجة البيطار ـ دمشق / ١٩٥٧ م.

٣١ ـ **الأشباه والنظائر في النحو /** جلال الدين السيوطي، (ت / ٩١١ هـ)، تحقيق طه عبدالرؤوف سعيد، شركة الطباعة الفنية المتحدة ـ القاهرة / ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م.

٣٢ ـ **الاشتقاق /** أبو بكر محمّد بن الحسن بن دريد، (ت / ٣٢١ هـ)، تحقيق عبدالسلام هارون، مطبعة السنة المحمدية ـ القاهرة /١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٨ م.

٣٣ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة /** شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت / ٨٥٢ هـ)، دار احياء التراث العربي ـ بيروت ـ مصور بالاوفست عن الطبعة الأولى المطبوعة سنة ١٣٢٨ هـ.

٣٤ ـ **إصلاح المنطق /** يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السكيت، (ت /٢٤٤ هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون دار المعارف بمصر / ١٩٧١ م.

٣٥ـ **الأصمعيات** / اختيار الاصمعي، (ت / ٢١٦ هـ)، تحقيق أحمد محمّد شاكر وعبدالسلام هارون، طبع دار المعارف بمصر، ط٣.

٣٦ـ **أصول الفقه** / محمّد رضا المظفر، المطبعة العلمية ـ النجف / ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٩ م.

٣٧ـ **الأصول في النحو** / أبو بكر بن السّرّاج، (ت / ٣١٦ هـ) تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي، حـ١، مطبعة النجف، ١٩٧٣، حـ٢، مطبعة سلمان الاعظمي ـ بغداد / ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣ م.

٣٨ـ **اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم** / أبو عبدالله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه، (ت / ٣٧٠ هـ) مطبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة / ١٣٦٠ هـ ـ ١٩٤١ م.

٣٩ـ **اعراب القرآن** / المنسوب إلى الزّجّاج، (ت / ٣١١ هـ)، تحقيق إبراهيم الابياري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية ـ القاهرة / ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٥ م.

٤٠ـ **اعراب القرآن** / النحاس، (ت / ٢٢٨ هـ) تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، مطبعة العاني ـ بغداد / ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م.

٤١ـ **الأعلام** / خيرالدين الزركلي، ط٣ ـ بيروت / ١٩٦٨ م.

٤٢ـ **أعلام العرب** / عبدالصاحب الدجيلي، ط٢، مطبعة النعمان، النجف الأشرف / ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م.

٤٣ـ **أعيان الشيعة** / محسن الأمين العاملي، ط١، مطبعة الاتقان ـ دمشق / ١٣٦٥ هـ.

٤٤ـ **الأغاني** / أبو الفرج الاصبهاني، (ت / ٣٥٦ هـ)، طبعة بيروت، المصورة عن طبعة بولاق / ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م.

٤٥ـ **الاقتراح** / جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت /٩١١ هـ)، ط ٢، دار المعارف العثمانية بحيدر آباد والدكن / ١٣٥٩ هـ.

٤٦ـ **الاقتضاب في شرح ادب الكتاب** / ابن السيد البطليوسي، (ت / ٥٢١ هـ) ـ دار الجيل، بيروت / ١٩٧٣ م.

٤٧ـ **الأمالي** / أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، (ت / ٣٥٦ هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب / ١٩٧٥ م.

٤٨ـ **الأمالي الشجرية** / أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسيني المعروف بابن الشجري، (ت / ٥٤٢ هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان، ب . ت.

٤٩ـ **أمالي المرتضى (غُرر الفوائد ودرر القلائد)** / الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي، (ت / ٤٣٦ هـ)، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢ ـ بيروت / ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م.

٥٠ـ **أمثال العرب** / المفضل بن محمّد الضّبي، (ت / ١٦٨ هـ) تحقيق الدكتور احسان عباس، دار الزائد العربي ـ بيروت / ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م.

٥١ـ **أُمية بن أبي الصلت ـ حياته وشعره** / دارسة وتحقيق الدكتور بهجة عبدالغفور الحديثي، مطبعة العاني، بغداد / ١٩٧٥ م.

٥٢ـ **أنباه الرواة على أنباه النحاة** / أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، (ت / ٦٤٦ هـ)، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، مطبعة دار الكتب ـ القاهرة / ١٣٦٩ هـ ـ ١٩٥٠ م.

٥٣ـ **الانصاف في مسائل الخلاف** / كمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن محمّد أبي سعيد الانباري، (ت / ٥٧٧ هـ) تحقيق محمّد محيي الدين عبدالحميد، ط ٣، مطبعة السعادة بمصر / ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥ م.

٥٤ ـ **أنوار الربيع في أنواع البديع** / علي صدرالدين بن معصوم المدني، تحقيق شكر هادي شكر، مطبعة النعمان ـ النجف / ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م.

٥٥ ـ **الإيضاح العضدي** / أبي علي الفارسي، (ت / ٣٧٧ هـ)، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، ط ١، مطبعة التأليف ـ بمصر / ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م.

٥٦ ـ **الإيضاح في شرح المفصل** / أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، (ت / ٦٤٦ هـ)، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، الدراسة مطبعة المجمع العلمي الكردي، سنة ١٩٧٦، والنص المحقّق مطبعة العاني ـ بغداد / ١٩٨٢ م.

٥٧ ـ **الإيضاح في علل النحو** / أبو القاسم الزّجّاجي، (ت / ٣٣٧ هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، ط ٤، طبع دار النفائس ـ بيروت / ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.

٥٨ ـ **البحر المحيط** / محمّد بن يوسف بن علي بن حيان الاندلسي، (ت / ٧٤٥ هـ)، مطابع النصر الحديثة. الرياض.

٥٩ ـ **البداية والنهاية** / الحافظ أبي الفداء بن كثير، (ت / ٧٧٤ هـ)، ط ١، مكتبة المعارف ـ بيروت. ب. ت.

٦٠ ـ **البرهان الكاشف عن أعجاز القرآن** / كمال الدين عبدالواحد بن عبدالكريم الزملكاني، (ت / ٦٥١ هـ)، تحقيق الدكتورة خديجة الحديثي والدكتور أحمد مطلوب، مطبعة العاني ـ بغداد / ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م.

٦١ ـ **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** / الحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، (ت / ٩١١ هـ)، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة / ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م.

٦٢ـ **البيان في غريب اعراب القرآن** / أبو البركات بن الانباري، (ت /٥٧٧ هـ)، تحقيق الدكتور طه عبدالحميد، نشر المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ـ القاهرة / ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م.

٦٣ـ **البيان والتبين** / أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، (ت / ٢٥٥ هـ)، تحقيق عبدالسلام هارون، ط ٢، دار التأليف ـ مصر / ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م.

٦٤ـ **تاج العروس من جواهر القاموس** / السيد محمّد مرتضى الحسيني الزبيدي، (ت / ١٢٠٥ هـ)، تحقيق عبدالستار أحمد فراج وجماعته، مطبعة حكومة الكويت ـ الكويت / ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥ م وما بعدها.

٦٥ـ **تاريخ الأدب العربي** / كارل بروكلمان، تعريب الدكتور عبدالحليم النجار وجماعة، ط ٣، دار المعارف بمصر / ١٩٧٤ م ومابعدها.

٦٦ـ **تاريخ الأدب العربي في العراق** / تأليف عباس العزاوي، مطبعة المجمع العلمي العراقي ـ بغداد / ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦٠ م.

٦٧ـ **تاريخ بغداد** / أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، (ت / ٤٦٣ هـ)، مطبعة السعادة بمصر / ١٣٤٩ هـ ـ ١٩٣١ م.

٦٨ـ **تاريخ العراق بين احتلالين** / عباس العزاوي، مطبعة بغداد / ١٣٥٣ هـ.

٦٩ـ **تاريخ علم الفلك في العراق** / عباس العزاوي، مطبعة المجتمع العلمي العراقي ـ بغداد / ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٨ م.

٧٠ـ **تاريخ علماء بغداد المسمّى منتخب المختار** / محمد بن رافع السّلامي المتوفي سنة ٧٧٤ هـ. وقد جعله ذيلا على تاريخ ابن النجار (ذيل تاريخ الخطيب البغدادي) انتخبه الفاسي المكي، تحقيق عباس العزاوي، مطبعة الاهالي ـ بغداد / ١٣٥٧ هـ ـ ١٩٣٨ م.

٧١ ـ **تأسيس الشيعة لعلوم الاسلام** / السيد حسن الصدر، شركة الطباعة العراقية المحدودة / ١٩٥١ م.

٧٢ ـ **التبيان** / الطوسي، (ت / ٤٦٠ هـ) مطبعة النعمان ـ النجف /١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م.

٧٣ ـ **تأويل مشكل القرآن** / عبدالله بن مسلم بن قتيبة، (ت /٢٧٦ هـ) تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة دار التراث، ط ٢ ـ القاهرة / ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣ م.

٧٤ ـ **التبيان في اعراب القرآن** / أبو البقاء عبدالله بن الحسن العكبري، (ت / ٦١٦ هـ)، تحقيق علي محمّد البجاوي مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة / ١٩٧٦ م.

٧٥ ـ **تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب** / الاعلم الشنتمري المتوفي سنة ٤٧٦ هـ بهامش كتاب سيبويه، ط ١، بولاق / ١٣١٦ هـ ـ ١٣١٧ هـ.

٧٦ ـ **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** / محمد بن مالك، (ت / ٦٧٢ هـ)، تحقيق محمّد كامل بركات، دار الكاتب العربي ـ القاهرة / ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م.

٧٧ ـ **التعريفات** / أبو الحسن علي بن محمّد الجرجاني، (ت /٨١٦ هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ مصر / ١٣٥٧ هـ ـ ١٩٣٨ م.

٧٨ ـ **التمام في تفسير أشعار هذيل** / أبو الفتح عثمان بن جني (ت / ٣٩٢ هـ). تحقيق أحمد ناجي القيسي وغيره ـ بغداد / ١٩٦٢ م.

٧٩ ـ **التيسير في القراءات السبع** / أبو عمرو الداني، تصحيح اوتوبرتزل ـ استنبول، مطبعة الدولة / ١٩٢٠ م.

٨٠ ـ **جمهرة أشعار العرب** / أبو زيد محمّد بن أبي الخطاب القرشي، (ت / ١٧٠ هـ)، دار بيروت للطباعة والنشر ـ بيروت / ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م.

٨١ـ **الجنى الداني في حروف المعاني** / حسن بن قاسم المرادي، (ت / ٧٤٩ هـ)، تحقيق طه محسن، مطبعة جامعة بغداد / ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦ م.

٨٢ـ **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب** / علاء الدين بن عليّ الاربلي، ط ٢ ـ النجف / ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٧٠ م.

٨٣ ـ **حاشية الصبان على شرح الاشموني** / محمّد بن علي الصبان، (ت / ١٢٠٦ هـ)، مطبعة عيسىٰ ـ القاهرة. ب. ت.

٨٤ ـ **حاشية ياسين بن زيد الدين العليمي الحمصي**، (ت / ١٠٦١ هـ) على شرح التصريح على التوضيح، مطبعة عيسى البابي الحلبي . ب. ت.

٨٥ ـ **الحجة في علل القراءات السبع** / أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، (ت / ٣٧٧ هـ)، تحقيق عليّ النجدي ناصف وجماعته، الهيئةالمصرية العامة للكتاب ـ القاهرة / ١٩٦٥ م.

٨٦ ـ **الحجّة في القراءات السبع** /الحسن بن أحمد المعروف بـ(ابن خالويه)، (ت / ٣٧٠ هـ)، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم،ط ٢، دار الشروق ـ بيروت / ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م.

٨٧ـ **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة** / جلال الدين السيوطي، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، طبع دار احياء الكتب العربية ـ القاهرة / ١٩٦٧ م.

٨٨ ـ **حقائق التأويل** / الشريف الرضي، (ت / ٤٠٦ هـ)، دار المهاجر ـ بيروت، ب. ت. بالأوفست عن طبعة جمعية منتدى النشر في النجف.

٨٩ ـ **الحماسة** /أبو عبادة البحتري، (ت / ٢٨٤ هـ)، بعناية كمال مصطفى، ط ١، المطبعة الرحمانية بمصر / ١٩٢٩ م.

٩٠ـ**الحيوان** /أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، (ت / ٢٥٥هـ)، تحقيق عبدالسلام محمّد هارون، طبع بيروت / ١٩٦٩م.

٩١ـ**خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** /عبدالقادر بن عمرالبغدادي، (ت/١٠٩٣هـ).

أـ طبعة بولاق ـ القاهرة / ١٢٩٩هـ.

ب ـ تحقيق عبدالسلام محمّد هارون، طبع دار الكتاب العربي ـ القاهرة /١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

٩٢ـ**الخصائص** /أبو الفتح عثمان بن جني، (ت / ٣٩٢هـ)، تحقيق محمّد عليّ النجار، دار الهدى للطباعة والنشر ـ بيروت، ط ٢.

٩٣ـ**دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم** /الدكتور مصطفى جواد، مطبعة أسعد ـ بغداد / ١٩٦٨م.

٩٤ـ**الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة** / أحمد بن حجر العسقلاني، (ت / ٨٥٢هـ)، تحقيق محمّد سعيد جاد الحق، ط ٢، مطبعة المدني ـ القاهرة /١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م.

٩٥ـ**الدرس النحوي في بغداد** / الدكتور مهدي المخزومي، مطبعةالسعدون ـ بغداد / ١٩٧٥م.

٩٦ـ**الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين** / الدكتور أحمد مكي الانصاري، دار الاتحاد العربي للطباعة ـ مصر / ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

٩٧ـ**دفتر كتبخانه آيا صوفيا** ـ در سعادت ـ استنبول / ١٣٠٤هـ

٩٨ـ**دفتر كتبخانه الحاج سليم آغا** ـ در سعادت، شركة مرتبية مطبعة سي، مطبعة ناصقدر ـ استانبول / ١٣١٠هـ.

٩٩ـ**دفتر كتبخانه لاله لي** ـ در سعادت، مطبعة نصيار استنبول / ١٣١١هـ.

١٠٠ ـ **دلائل الاعجاز** / عبدالقاهر الجرجاني، (ت / ٤٧١ هـ)، تحقيق محمّد رشيد رضا، دار المعرفة ـ بيروت / ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م.

١٠١ ـ **ديوان إبراهيم بن هرمة**، (ت / ١٧٦ هـ)، تحقيق محمّد جبار المعيبد، مطبعة الأدب ـ النجف الاشرف / ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٩ م.

١٠٢ ـ **ديوان الأخطل** / تحقيق انطوان صالحاني ـ بيروت / ١٨٩١ م.

١٠٣ ـ **ديوان الأدب** / إسحاق بن إبراهيم الفارابي، (ت / ٣٥٠ هـ)، تحقيق دكتور أحمد مختار عمر، الهيئة المصرية العامة لشؤون المطابع الاميرية، مطبعة الامانة ـ مصر / ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م ومابعدها.

١٠٤ ـ **ديوان أبي الأسود الدؤلي**، (ت / ٦٩ هـ)، تحقيق محمّد حسن آل ياسين، مطبعة المعارف ـ بغداد / ١٣٨٤ هـ

١٠٥ ـ **ديوان الأعشى الكبير** / ميمون بن قيس، تحقيق الدكتور محمّد محمّد حسين، المطبعة النموذجية ـ القاهرة، ب. ت.

١٠٦ ـ **ديوان امرىء القيس** / تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط ٣، طبع دار المعارف بمصر / ١٩٦٩ م.

١٠٧ ـ **ديوان بشر بن أبي خازم** / تحقيق عزة حسن ـ دمشق ـ ١٣٧٩ هـ.

١٠٨ ـ **ديوان أبي تمام** (ت / ٢٣٢ هـ) شرح وتعليق الدكتور شاهين عطية، مكتبة الطلاب وشركة الكتاب اللبناني، ط ١ ـ بيروت / ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٨ م.

١٠٩ ـ **ديوان جران العود** / رواية أبي سعيد السكري، مطبعة دار الكتب بمصر، ط ١ / ١٣٥٠ هـ ـ ١٩٣١ م.

١١٠ ـ **ديوان حاتم الطائي** / من مجموع خمسة دواوين، المطبعة الوهبية ـ القاهرة / ١٢٩٣هـ.

١١١ ـ **ديوان الحطيئة** / شرح السكري، مطبعة التقدم ١٣٢٣ هـ.

١١٢ ـ **ديوان الحماسة** / أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، (ت / ٢٣٢ هـ)، تحقيق الدكتور عبدالمنعم صالح، طبع دار الرشيد ـ بغداد / ١٩٨٠ م.

١١٣ ـ **ديوان أبي داود** / تحقيق غوستاف فون غرنباوم، دار مكتبة الحياة ـ بيروت / ١٩٥٩ م.

١١٤ ـ **ديوان ذي الرمة** / تحقيق كارليل هنري هيس كمبرج / ١٩١٩ م.

١١٥ ـ **ديوان رؤبة / جمع وليم بن الورد** لايبسك.

١١٦ ـ **ديوان زيد الخيل الطائي** / صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة النعمان ـ النجف الاشرف. ب. ت.

١١٧ ـ **ديوان الشافعي**، (ت / ٢٠٤ هـ) جمع وتعليق محمّد عفيف الزعبي، ط ٢، دار الجيل ـ بيروت / ١٣٩٢ هـ.

١١٨ ـ **ديوان الشماخ** / شرح أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة السعادة، ١٣٢٧ هـ.

١١٩ ـ **ديوان طرفة** / دار صادر ـ بيروت، ب . ت.

١٢٠ ـ **ديوان الطفيل الغنوي** / تحقيق محمّد عبدالقادر أحمد، دار الكتاب الجديد، مطابع معتوق اخوان، ط ١ ـ بيروت / ١٩٦٨ م.

١٢١ ـ **ديوان أبي الطيب المتنبي** / شرح العكبري المتوفي سنة ٦١٦ هـ، تحقيق مصطفى السقا ورفيقيه، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

١٢٢ ـ **ديوان عامر بن الطفيل** / دار صادر / ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٥٩ م

١٢٣ ـ **ديوان العباس بن مرداس السلمي** / تحقيق الدكتور يحيى الجبوري، دار الجمهورية ـ بغداد / ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م.

١٢٤ ـ **ديوان عبيد بن الابرص** / تحقيق حسين نصار ـ مصر / ١٩٥٧ م.

١٢٥ ـ **ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات** / تحقيق الدكتور محمّد يوسف نجم، دار صادر ـ بيروت / ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٨ م.

١٢٦ ـ **ديوان العجاج** / بعناية وليم بن الورد لايبسك / ١٩٠٣ م.

١٢٧ ـ **ديوان عدي بن زيد العبادي** / تحقيق محمّد جبار المعيبد، دار الجمهورية للنشر ـ بغداد / ١٩٦٥ م.

١٢٨ ـ **ديوان العرجي** / تحقيق خضر الطائي ورشيد العبيدي، مطبعة الشركة الاسلامية، ط ١ ـ بغداد / ١٣٧٥ هـ ـ ١٩٥٦ م.

١٢٩ ـ **ديوان عمر بن أبي ربيعة** / مطبعة السعادة ـ القاهرة / ١٣٧١ هـ.

١٣٠ ـ **ديوان عمرو بن قميئة** / تحقيق خليل إبراهيم العطية، مطبعة الجمهورية ـ بغداد / ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م.

١٣١ ـ **ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيدي** / تحقيق هاشم الطعان، مطبعة الجمهورية ـ بغداد / ١٩٧٠ م.

١٣٢ ـ **ديوان عنترة بن شداد** / المطبعة الرحمانية ـ القاهرة.

١٣٣ ـ **ديوان القتال الكلابي** / تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة ـ بيروت / ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦١ م.

١٣٤ ـ **ديوان القطامي** / تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور أحمد مطلوب، دار الثقافة ـ بيروت، ط ١ / ١٩٦٠ م.

١٣٥ ـ **ديوان قيس بن الخطيم** / تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور أحمد مطلوب، ط ١، مطبعة العاني ـ بغداد / ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦٢ م.

١٣٦ ـ **ديوان كعب بن مالك الأنصاري** /جمع وتحقيق سامي مكي العاني ـ بغداد/١٩٦٦م.

١٣٧ ـ **ديوان لبيد بن ربيعة** / تحقيق إحسان عباس، طبع الكويت / ١٩٦٢ م.

١٣٨ ـ **ديوان مجنون ليلى** / تحقيق عبدالستار فراج، دار مصر / ١٣٨٢ هـ.

١٣٩ ـ **ديوان مسكين الدارمي** / تحقيق خليل العطية وعبدالله الجبوري، دار البصري / بغداد / ١٣٨٩ هـ.

١٤٠ ـ **ديوان النابغة الجعدي** / تحقيق عبدالعزيز رباح، نشر المكتب الاسلامي بدمشق / ١٣٨٤ هـ.

١٤١ ـ **ديوان النابغة الذبياني** / تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر / ١٩٧٧ م.

١٤٢ ـ **ديوان أبي نواس،** (ت / ١٩٨ هـ)، تحقيق أحمد عبدالمجيد الغزالي، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ب. ت.

١٤٣ ـ **ديوان الهذليين،** طبعة دار الكتب / ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٥ م.

١٤٤ ـ **ديوان يزيد بن مفرغ الحميري،** (ت / ٦٩ هـ)، تحقيق الدكتور داود سلوم مطبعة الايمان ـ بغداد / ١٩٦٨ م.

١٤٥ ـ **الذريعة إلى تصانيف الشيعة** / آغا بزرك الطهراني، (ت / ١٣٨٩ هـ) طبع النجف / ١٩٣٦ م وما بعدها.

١٤٦ ـ **رائد الدراسة عن المتنبي** / كوركيس عواد وميخائيل عواد، دار الرشيد للنشر / بغداد / ١٩٧٩ م.

١٤٧ـ **ربيع الأبرار ونصوص الاخبار** / تصنيف محمود بن عمر الزمخشري،(ت / ٥٣٨ هـ)، تحقيق الدكتور سليم النعيمي، مطبعة العاني ـ بغداد / ١٩٧٦ م.

١٤٨ ـ **رصف المباني في شرح حروف المعاني** / أحمد بن عبدالنور المالقي، (ت / ٧٠٢ هـ)، تحقيق أحمد محمّد الخراط، مطبعة زيد بن ثابت ـ دمشق / ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م.

١٤٩ ـ **روح المعاني** / أبو الثناء محمود بن عبدالله الالوسي، (ت / ١٢٧٠ هـ)، بولاق / ١٣٠١ هـ.

١٥٠ ـ **روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات** / محمّد باقر الخونساري، (ت / ١٣١٣ هـ)، تحقيق أسد الله إسماعليان، مطبعة المهر استوار ـ قم / ١٣٩١ هـ.

١٥١ ـ **سنن أبي داود** / الحافظ أبو داود سليمان بن الاشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني، (ت / ٢٧٥ هـ) ط ١، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر / ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥٢ م.

١٥٢ ـ **سنن ابن ماجة** / للحافظ أبي عبدالله محمّد بن يزيد القزويني،(ت / ٢٧٥ هـ)، تحقيق محمّد فؤاد عبدالباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، بمصر / ١٩٥٢ م.

١٥٣ ـ **سنن النسائي** / أحمد بن عليّ النسائي، (ت / ٣٠٣ هـ)، تصحيح الغمراوي، المطبعة الميمنية ـ مصر / ١٣٠٦ هـ.

١٥٤ ـ **سيبويه والقراءات** / الدكتور أحمد مكي الانصاري، دار المعارف بمصر / ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م.

١٥٥ ـ **شرح أبيات سيبويه** / أبو جعفر أحمد بن محمّد النحاس، (ت / ٣٣٨ هـ)، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة الغري الحديثة ـ النجف / ١٩٧٤ م.

١٥٦ ـ **شرح أبيات سيبويه** / أبو محمّد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، (ت / / ٣٨٥ هـ)، تحقيق الدكتور محمّد عليّ الريح، دار الفكر للطباعة والنشر ـ القاهرة / ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م.

١٥٧ ـ **شرح الاشعار الستة الجاهلية** / الوزير أبو عاصم بن أيوب البطليوسي، (ت / ٤٩٤ هـ)، تحقيق ناصيف سليمان عواد، نشر وزارة الثقافة والفنون العراقية ـ بغداد / ١٩٧٩ م.

١٥٨ ـ **شرح الأشموني على الفية ابن مالك** / علي بن محمّد الاشموني، (ت / ٩٠٠ هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة، ب. ت.

١٥٩ ـ **شرح التصريح** / الشيخ خالد الازهري، (ت / ٩٠٥ هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة، ب. ت.

١٦٠ ـ **شرح جامي المسمى الفوائد الضيائية** / عبدالرحمن بن أحمد بن محمّد الجامي، (ت / ٨٩٨ هـ) طبعة حجرية ـ طهران / ١٣٧٤ هـ.

١٦١ ـ **شرح ديوان جرير** / جمع وشرح محمّد إسماعيل الصاوي، مطبعة مصطفى محمّد ـ القاهرة / ١٣٥٣ هـ.

١٦٢ ـ **شرح ديوان حسان بن ثابت** / شرح عبدالرحمن البرقوقي، دار الاندلس ـ بيروت / ١٩٨٠ م.

١٦٣ ـ **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى** / صنعة أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، (ت / ٢٩١ هـ)، طبعة دار الكتب / ١٣٦٣ هـ ـ ١٩٤٤ م.

١٦٤ ـ **شرح ديوان الفرزدق** / طبعة عبدالله الصاوي، ط ١ / ١٣٥٤ هـ ـ ١٩٣٦ م.

١٦٥ ـ **شرح ديوان كثير بن عبدالرحمن الخزاعي** / جمع هنري بيرس ـ باريس / ١٩٢٨م.

١٦٦ ـ **شرح شذورات الذهب** / جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام،(ت / ٧٦١هـ)، تحقيق محمّد محيي الدين عبدالحميد، طبع القاهرة،ب. ت. مصور بالأوفست، بيروت.

١٦٧ ـ **شرح الشواهد** /العيني، (ت / ٨٥٥هـ)، على حاشية الصبان، مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة، ب. ت.

١٦٨ ـ **شرح شواهد المغني** / جلال الدين السيوطي، تعليق: الشنقيطي، تحقيق أحمد ظافر كوجان، نشر لجنة الثرات العربي، ب. ت.

١٦٩ ـ **شرح الصولي لديوان أبي تمام** / دراسة وتحقيق الدكتور خلف رشيد نعمان، ط ١، دار الطليعة للطباعة والنشر ـ بيروت / ١٩٧٧م ـ ١٩٨٢م.

١٧٠ ـ **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** / عبدالله بن عقيل، (ت / ٧٦٩ هـ)، تحقيق محمّد محيي الدين عبدالحميد، ط ١٤، مطبعة السعادة بمصر / ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

١٧١ ـ **شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ** / جمال الدين محمّد بن عبدالله بن مالك، (ت / ٦٧٢ هـ)، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريريدي، ط ١،مطبعة الامانة ـ القاهرة / ١٩٧٥م.

١٧٢ ـ **شرح القصائد العشر** / أبو زكريا يحيى بن عليّ بن محمّد الشيباني المعروف بالخطيب التبريزي، (ت / ٥٠٢ هـ)، تحقيق محمّد محيي الدين عبدالحميد، ط ١، مطبعة المدني ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٢م.

١٧٣ـ **شرح الكافية** /أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، (ت /٦٤٦ هـ)، طبع دار الطباعة العامرة ـ استنبول /١٣١١ هـ.

١٧٤ـ **شرح المعلقات** /أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، (ت /٤٨٦هـ)، مطبعة السعادة، القاهرة / ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م.

١٧٥ـ **شرح المفصل** / موفق الدين يعيش بن عليّ بن يعيش، (ت /٦٤٣ هـ)، دار الطباعة المنيرية، بمصر، القاهرة، ١٩٢٨ ـ١٩٣١ م.

١٧٦ـ **شرح مقصورة ابن دريد** / الخطيب التبريزي، (ت / ٥٠٢ هـ)، ط١، المكتب الاسلامي، دمشق / ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦١ م.

١٧٧ـ **شرح الهاشميات / للشاعر الكميت بن زيد الاسدي**، (ت / ١٢٦ هـ)، شرح محمّد محمود الرافعي، ط٣، مطبعة شركة التمدن / ١٣٣٠ هـ.

١٧٨ـ **شرح نهج البلاغة** / لابن أبي الحديد، (ت / ٦٥٦ هـ)، دار المتنبي، لبنان، بيروت، مصورة بالاوفست عن طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.

١٧٩ـ **شرح الوافية نظم الكافية** / أبو عمر عثمان بن الحاجب النحوي، (ت / ٦٤٦ هـ)، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب، النجف الاشرف، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م.

١٨٠ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** / عبدالحي بن العماد الحنبلي، (ت / ١٠٨٩ هـ)، طبع دار الآفاق الجديدة، بيروت، ب. ت.

١٨١ـ **شعر الأحوص** / تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مطبعة النعمان، النجف / ١٣٨٨ هـ.

١٨٢ ـ **شعر الراعي النميري وأخباره** /جمعه وقدم له وعلّق عليه ناصر الحاني، نشر المجمع العلمي بدمشق / ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٤ م.

١٨٣ ـ **شعر ربيعة الرقي**، (ت / ٢٠١ هـ)، تحقيق الدكتور يوسف حسين بكار، دار الحرية للطباعة، بغداد / ١٩٨٠ م.

١٨٤ ـ **شعر أبي زبيد الطائي** / تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد / ١٩٦٧ م.

١٨٥ ـ **شعر عبدالرحمن بن حسّان الأنصاري** /جمع وتحقيق الدكتور سامي مكي العاني، بغداد / ١٩٧١ م.

١٨٦ ـ **شعر الكميت بن زيد الاسدي**، (ت / ١٢٦ هـ) جمع الدكتور داود سلوم، مطبعة النعمان، النجف / ١٩٦٩ م.

١٨٧ ـ **شعر نصيب بن رباح** / تحقيق الدكتور داود سلوم، بغداد / ١٩٦٨ م.

١٨٨ ـ **شعر النمر بن تولب** /صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد / ١٩٦٩ م.

١٨٩ ـ **الشعر والشعراء** / عبدالله بن مسلم بن قتيبة، (ت / ٢٧٦ هـ) دارالثقافة، بيروت / ١٩٦٤ م.

١٩٠ ـ **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح** / لابن مالك، (ت / ٦٧٢ هـ)، تحقيق محمّد فؤاد عبدالباقي، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ب. ت.

١٩١ ـ **الصاحبي في فقه اللغة** / أحمد بن فارس، (ت / ٣٩٥ هـ)، تحقيق مصطفى الشويمي، طبع مؤسسة بدران، بيروت / ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٤ م.

١٩٢ـ **الصحاح** / لإسماعيل بن حماد الجوهري، (ت / ٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، مطابع دار الكتاب العربي، القاهرة / ١٩٥٦م.

١٩٣ـ **الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة** / أحمد بن حجر الهيثمي المكي، (ت / ٩٧٤هـ)، ط ٢، شركة الطباعة الفنية المتحدة، القاهرة / ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

١٩٤ـ **ضياء السالك إلى أوضح المسالك** / محمّد عبدالعزيز النجار، ط ٢، مطبعة السعادة، القاهرة / ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

١٩٥ـ **طبقات الشافعية الكبرى** / عبدالوهاب بن تقي الدين السبكي، (ت / ٧٧١هـ) المطبعة الحسينية المصرية، ط ١، القاهرة / ١٣٢٤هـ.

١٩٦ـ **طبقات الشعراء** / لمحمّد بن سلام الجمحي البصري، (ت / ٢٣٢هـ)، طبع دار الكتب العلمية، بيروت / ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

١٩٧ـ **طبقات النحويين واللغويين** / أبو بكر محمّد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، (ت / ٣٧٩هـ)، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دارالمعارف بمصر، القاهرة / ١٩٧٣م.

١٩٨ـ **طبقات النحاة واللغويين** / تأليف تقي الدين بن قاضي شهبة، (ت / ٨٥١هـ)، تحقيق الدكتور محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف الأشرف / ١٩٧٣م ـ ١٩٧٤م.

١٩٩ـ **العقد الفريد** / أحمد بن محمّد بن عبدربه الاندلسي، (ت ٣٢٨٢هـ)، تحقيق أحمد أمين وصاحبيه، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة / ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م.

٢٠٠ـ **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده** / أبو عليّ الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي، (ت / ٤٥٦هـ)، تحقيق محمّد محيي الدين عبدالحميد، ط ٤، دار الجيل، بيروت / ١٩٧٢م.

٢٠١ ـ **عيسى بن عمر الثقفي** / صباح عباس سالم، ط ١، مؤسسة الأعلمي، بيروت / ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م.

٢٠٢ ـ **العين** /أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت / ١٧٥ هـ)، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، نشر وزارة الثقافة والاعلام العراقية، مطابع الكويت، ١٩٨٠ م ومابعدها.

٢٠٣ ـ **عيون الأخبار** / عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (ت / ٢٧٦ هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة / ١٣٤٣ هـ ـ ١٩٢٥ م.

٢٠٤ ـ **غاية النهاية في طبقات القراء** / محمّد بن محمّد بن الجزري، (ت / ٨٣٣ هـ)، براجستراسر، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة / ١٣٥١ هـ ـ ١٩٣٢ م.

٢٠٥ ـ **فقه اللغة وسر العربية** /أبو منصور إسماعيل الثعالبي، (ت / ٤٢٩ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ب. ت.

٢٠٦ ـ **فلاسفة الشيعة /حياتهم وآرائهم** / عبدالله نعمة، مكتبة دار الحياة، بيروت، ب. ت.

٢٠٧ ـ **الفلاكة والمفلوكون** / أحمد بن عليّ الدلجي، (ت / ٨٣٨هـ)، مطبعة الشعب، بمصر / ١٣٢٢ هـ.

٢٠٨ ـ **فهارس مكتبة الأسكوريال** / القسم الأول من عمل ديرنوج، باريس / ١٨٨٤ م، مصورة المجمع العلمي العراقي.

٢٠٩ ـ **فهرس الكتب العربية الموجودة** /بالدار لغاية سنة ١٩٢٥ م، ط ١، مطبعة دار الكتب، القاهرة / ١٣٤٥ هـ ـ ١٩٢٦ م.

٢١٠ ـ **فهرس الكتب الموجودة** / بالمكتبة الأزهرية إلى سنة ١٣٦٦ هـ ـ ١٩٤٧ م مطبعة الأزهر، القاهرة، ١٣٦٧ هـ ـ ١٩٢٦ م.

٢١١ ـ **فهرس مكتبة الدولة في برلين** / اعداد آلود طبع برلين / ١٨٨٧ م ـ ١٨٩٩ م.

٢١٢ ـ **الفهرست لمحمّد بن إسحاق المعروف بابن النديم** / (ت / ٣٨٥ هـ) المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.

٢١٣ ـ **الفوائد الرضوية** / الشيخ عباس القمي، مطبعة كتابخانه مركزي، طهران / ١٣٢٧ هـ.

٢١٤ ـ **فوات الوفيات** / محمّد بن شاكر الكتبي، (ت / ٧٦٤ هـ)، تحقيق الدكتور احسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان / ١٩٧٣ م.

٢١٥ ـ **الكافية في النحو** / أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، (ت / ٦٤٦ هـ)، شرح الشيخ رضي الدين محمّد بن الحسن الاسترباذي، (ت / ٦٨٦ هـ) مصور بالاوفست في دار الجيل، بيروت عن طبعة الشركة الصحافية العثمانية / ١٣١٠ هـ.

٢١٦ ـ **الكامل** / أبو العباس محمّد بن يزيد المبرد، (ت / ٢٨٥ هـ)، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ب. ت.

٢١٧ ـ **الكامل في التاريخ** / عليّ بن محمّد بن محمّد الشيباني المعروف بابن الاثير الجزري، (ت / ٦٣٠ هـ)، طبع دار الفكر بيروت، ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م.

٢١٨ ـ **الكتاب** / عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، (ت / ١٨٠ هـ)، ط ١، بولاق / ١٣١٦ هـ.

٢١٩ ـ **كتاب سيبويه** / أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبدالسلام محمّد هارون، دار العلم، القاهرة / ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٦ م ومابعدها.

٢٢٠ ـ **كتباخانة لاله لي** / در سعادت مطبعة نصيار استنبول / ١٣١١ هـ.

٢٢١ ـ **كشّاف اصطلاحات الفنون** / محمّد عليّ بن عليّ التهانوي، (ت / ١١٥٨ هـ)، مطبعة اقدام، استنبول / ١٣١٧ هـ.

٢٢٢ ـ **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل** / أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، (ت / ٥٣٨ هـ)، انتشارات افتاب، طهران، ب . ت.

٢٢٣ ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** / مصطفى بن عبدالله بن إسماعيل الشهير بحاجي خليفة، (ت / ١٠٦٧ هـ)، ط٣، طهران /١٣٧٨ هـ ـ ١٩٤٧ هـ.

٢٢٤ ـ **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** / أبو محمّد مكي بن أبي طالب القيسي، (ت / ٤٣٧ هـ)، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق / ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م.

٢٢٥ ـ **الكليات** / أبو البقاء الحسيني الكفوي، مطبعة بولاق، القاهرة /١٢٨١ هـ.

٢٢٦ ـ **لحن العامة والتطور اللغوي** / الدكتور رمضان عبدالتواب، ط١، القاهرة / ١٩٦٧ م.

٢٢٧ ـ **لسان العرب** / محمّد بن مكرم بن منظور الأنصاري، (ت /٧١١ هـ)، طبع بولاق / ١٣٠٠ هـ.

٢٢٨ ـ **اللغة العربية معناها ومبناها** / الدكتور تمّام حسّان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة / ١٩٧٣ م.

٢٢٩ ـ **اللمع في العربية** / أبو الفتح عثمان بن جني، (ت / ٣٩٢ هـ)، تحقيق حامد المؤمن، مطبعة العاني، ط١، بغداد / ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.

٢٣٠ ـ **اللهجات العربية في القراءات القرآنية** / الدكتور عبدة الراجحي، دار المعارف بمصر / ١٩٦٨ م.

٢٣١ ـ **لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة** / غالب فاضل المطلبي، دار الحرية للطباعة، بغداد / ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م.

٢٣٢ـ **ليس في كلام العرب** / الحسين بن أحمد بن خالويه، (ت / ٣٧٠هـ)، ط ٢، دار العلم للملايين، بيروت / ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م.

٢٣٣ـ **المؤتلف والمختلف** / أبو الحسن بن بشر الآمدي، (ت / ٣٧٠هـ)، تعليق ف كرنكو، القدس / ١٣٥٤ هـ.

٢٣٤ـ **مجالس ثعلب** / أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، (ت / ٢٩١هـ)، تحقيق عبدالسلام هارون، ط ٣، دار المعارف بمصر / ١٩٦٩ م.

٢٣٥ـ **مجالس العلماء** / الزجاجي، (ت / ٣٣٧هـ)، تحقيق عبدالسلام هارون، الكويت / ١٩٦٢ م.

٢٣٦ـ **مجلة المورد** / المجلد: ٥ / العدد: ٣ لسنة ١٩٧٦ م / والمجلد: ٨ / العدد: ١ لسنة ١٩٧٩ م.

٢٣٧ـ **مجمع الأمثال** / أحمد بن محمّد الميداني، (ت / ٥١٨ هـ)، تحقيق محمّد محيي الدين عبدالحميد، ط ٣، مطبعة السعادة، القاهرة / ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٥٩ م.

٢٣٨ـ **مجمع البيان في تفسير القرآن** / الشيخ أبي عليّ الفضل بن الحسن الطبرسي، (ت / ٥٥٢ هـ)، دار الحياة، بيروت / ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦١ م.

٢٣٩ـ **مجموع مهمات المتون** / مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط ٤، القاهرة / ١٣٦٩ هـ ـ ١٩٤٩ م.

٢٤٠ـ **محاضرات في أصول الفقه** / محمّد إسحاق فيّاض، مطبعة النجف، النجف الأشرف / ١٣٨٥ هـ.

٢٤١ ـ **المحتسب في تبيين وجوه القراءات الشّاذة والإيضاح عنها** / أبو الفتح عثمان بن جني، (ت / ٣٩٢ هـ) تحقيق علي النجدي ناصف وجماعته،القاهرة / ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٥ م.

٢٤٢ ـ **مختار الصحاح** / محمّد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، (ت /٦٦٦ هـ) دار الكاتب العربي، ط ١، بيروت / ١٩٦٧ م.

٢٤٣ ـ **مختارات من آثار الجاحظ** / الدكتور عناد غزوان وصاحبيه، طبع دار الجاحظ، بغداد / ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨٠ م.

٢٤٤ ـ **مختصر في شواذ القرآن** / ابن خالويه، (ت / ٣٧٠ هـ)، تحقيق براجستراسر، المطبعة الرحمانية بمصر / ١٩٤٤ م.

٢٤٥ ـ **المخصص** / ابن سيدة، (ت / ٤٥٨ هـ)، بولاق / ١٣٢١ هـ مصورة بالأوفست، بيروت.

٢٤٦ ـ **مدرسة البصرة النحوية** / الدكتور عبدالرحمن السيد، ط ١، دار المعارف بمصر / ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م.

٢٤٧ ـ **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو** / الدكتور مهدي المخزومي، ط ٢، القاهرة / ١٩٥٨ م.

٢٤٨ ـ **المذكر والمؤنث** / أبو بكر محمّد بن القاسم الأنباري، (ت / ٣٢٨ هـ)، تحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنابي، ط ١، مطبعة العاني، بغداد / ١٩٧٨ م.

٢٤٩ ـ **مرآة الجنان وعبرة اليقظان** / عبدالله بن أسعد بن عليّ بن سليمان اليافعي، (ت / ٧٦٨ هـ)، ط ١، مطبعة دار المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن / ١٣٣٩ هـ.

٢٥٠ ـ **مراتب النحويين** / عبدالواحد بن عليّ أبي الطيب اللغوي، (ت / ٣٥١ هـ)، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم مطبعة نهضة مصر، القاهرة / ب. ت.

٢٥١ ـ **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** / جلال الدين السيوطي، (ت / ٩١١ هـ)، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم وجماعة مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة / ب. ت.

٢٥٢ ـ **المسائل العسكريات في النحوي** / أبو علي النحو، (ت / ٣٧٧ هـ)، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة، بغداد / ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ م.

٢٥٣ ـ **المستقصى في أمثال العرب** / العلّامة جارالله الزمـخشري، (ت / ٥٣٨ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت / ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م.

٢٥٤ ـ **مشكل اعراب القرآن** / مكي بن أبي طالب القيسي، (ت / ٤٣٧ هـ)، تحقيق الدكتور حاتم الضامن مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد / ١٣٩٥ ـ ١٩٧٥ م.

٢٥٥ ـ **المصباح المنير** / أحمد بن محمّد الفيومي، (ت / ٧٧٠ هـ)، تصحيح مصطفى السقا، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ـ ب. ت.

٢٥٦ ـ **معاني القرآن** / صنعة الاخفش الاوسط، (ت / ٢١٥ هـ)، تحقيق الدكـتور فـائز فارس، ط ٢، الكويت / ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م.

٢٥٧ ـ **معاني القرآن** / أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، (ت / ٢٠٧ هـ)، تحقيق محمّد عليّ النجار وجماعته، مطابع سجل العرب والهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة / ١٩٧٢ ـ ١٩٨٠ م.

٢٥٨ ـ **معاني القرآن واعرابه** / الزجاج، (ت / ٣١١ هـ)، تحقيق عبدالجليل عبدة شلبي، بيروت / ١٩٧٤ م.

٢٥٩ ـ **معجم الأدباء** / ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي، (ت /٦٢٦ هـ)، تحقيق د. س. مرجليوث، ط ٢، مطبعة هندية بالموسكي، القاهرة / ١٩٢٣ م.

٢٦٠ ـ **معجم البلدان** / ياقوت الحموي، ط ١، مطبعة السعادة، القاهرة /١٣٣٤ هـ ـ ١٩٠٦ م.

٢٦١ ـ **معجم الشعراء في لسان العرب** /اعداد الدكتور ياسين الأيوبي، دار العلم للملايين، بيروت، ب. ت.

٢٦٢ ـ **معجم شواهد العربية** /عبدالسلام هارون، ط ١، مطابع الدجوي، القاهرة / ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م.

٢٦٣ ـ **معجم المؤلفين** / عمر رضا كحالة، مطبعة الترقي، دمشق /١٣٧٦ هـ ـ ١٩٥٧ م.

٢٦٤ ـ **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي** / تأليف أ. ي. ونستك وجماعته، مطبعة بريل، ليدن / ١٩٣٦ م ومابعدها.

٢٦٥ ـ **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم** / وضع محمّد فؤاد عبدالباقي، مطابع الشعب، القاهرة / ١٣٧٨ هـ.

٢٦٦ ـ **مغني اللبيب** / جمال الدين عبدالله بن هشام، (ت / ٧٦١ هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك وصاحبه، ط ٢، دار الفكر بيروت.

٢٦٧ ـ **المفصل في علم العربية** / محمود بن عمر الزمخشري، (ت /٥٣٨ هـ)، ط ٢، دار الجيل، بيروت، ب. ت.

٢٦٨ ـ **المفضليات** / المفضل الضبي، (ت / ٢٦٨ هـ)، تحقيق أحمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر / ١٣٧١ هـ.

٢٦٩ ـ **المقتصد في شرح الإيضاح** / عبدالقاهر الجرجاني، (ت / ٤٧١ هـ)، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية عمان الأردن / ١٩٨٢ م.

٢٧٠ ـ **المقتضب** / صنعة أبي العباس محمّد بن يزيد المبرد، (ت / ٢٨٥ هـ)، تحقيق محمّد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الاسلامية، القاهرة / ١٣٨٦ هـ.

٢٧١ ـ **المنصف** / شرح عثمان بن جني، (ت / ٣٩٢ هـ)، لكتاب التصريف للمازني، (ت / ٢٤٧ هـ)، تحقيق إبراهيم مصطفى وصاحبه مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط ١، بمصر / ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤ م.

٢٧٢ ـ **المنطق** / محمّد رضا المظفر، ط ٢، مطبعة الزهراء، بغداد / ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٧ م.

٢٧٣ ـ **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** / يوسف ابن تغري بردي، (ت / ٨٧٤ هـ)، طبعة دار الكتب ـ ب. ت.

٢٧٤ ـ **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** / أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمّد بن الانباري، (ت / ٥٧٧ هـ)، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، نشر مكتبة الاندلس، ط ٢، بغداد / ١٩٧٠ م.

٢٧٥ ـ **النشر في القراءات العشر** / محمّد بن محمّد بن الجزري، (ت / ٨٣٣ هـ)، نشر دار الكتب العلمية، بيروت ـ ب. ت.

٢٧٦ ـ **نقائض جرير والفرزدق** / تحقيق بيفان، مطبعة بريل، ليدن / ١٩٠٥ م.

٢٧٧ ـ **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين** / إسماعيل باشا البغدادي، (ت / ١٣٣٩ هـ)، ط ٣، طهران / ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م.

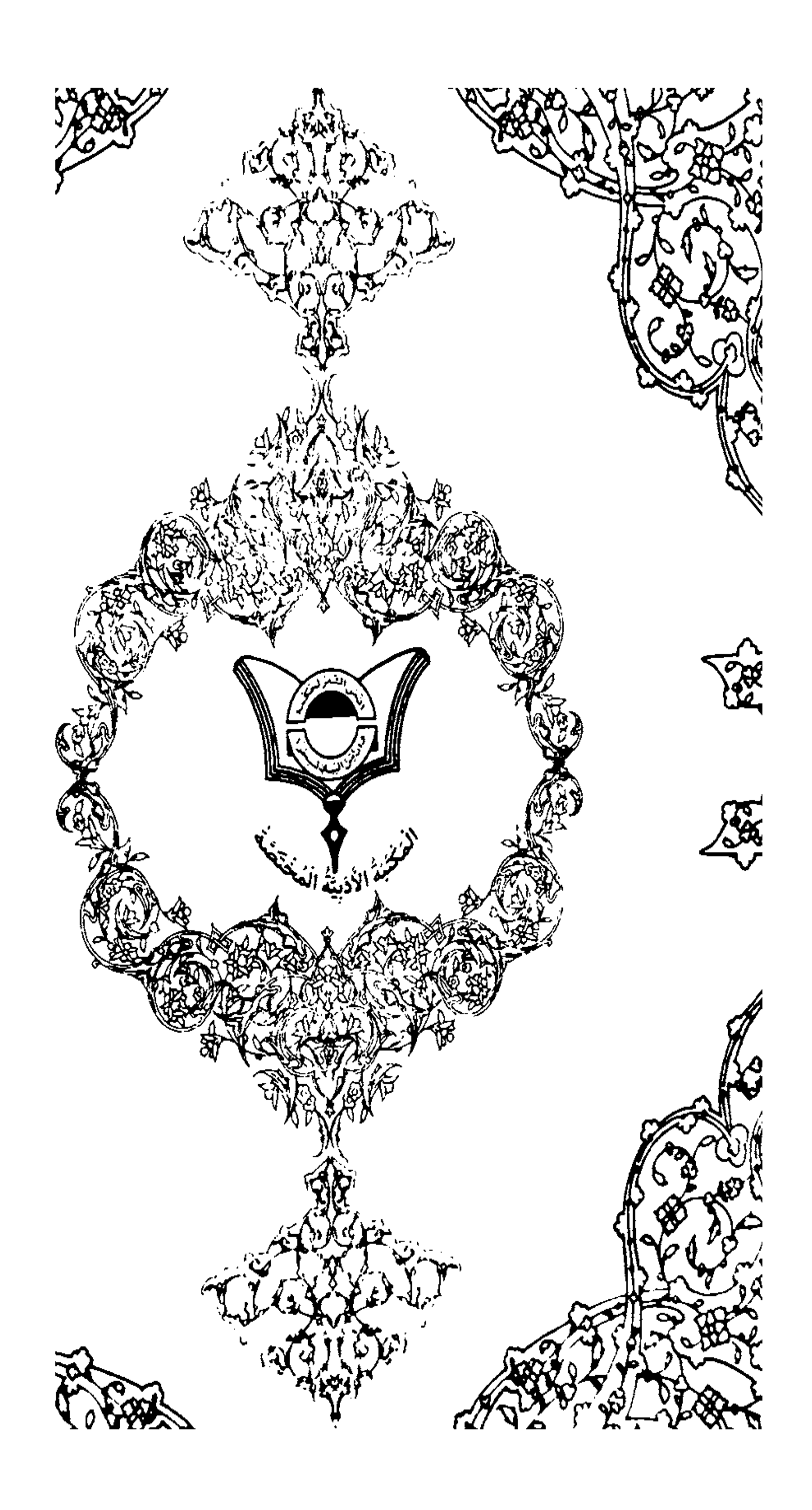
٢٧٨ ـ **همع الهوامع** / جلال الدين السيوطي، (ت / ٩١١ هـ)، تحقيق عبدالعال سالم مكرم وعبدالسلام هارون، دار البحوث العلمية، بيروت / ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٥ م ومابعدها.

٢٧٩ ـ **الوافي بالوفيات** / صلاح الدين الصفدي، (ت / ٧٦٤ هـ)، ط ٢، باعتناء هلموت ريتر، دار النشر فاتر ستاينر بفيسبادن، اعادت طبعه بالأُوفست انتشارات جهان، طهران / ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦١ م.

٢٨٠ ـ **وفيات الأعيان** / أبو بكر شمس الدين أحمد بن محمّد بن أبي بكر بن خلكان، (ت / ٦٨١ هـ) تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت / ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م.

٢٨١ ـ **يونس البصري، حياته وآثاره ومذهبه** / الدكتور أحمد مكي الأنصاري، دار المعارف بمصر / ١٩٧٣ م.

٩ - فهرس المحتويات


المكتبة الأدبية المختصة